تاريخ

الحركات القومية

الجزء الأول

يقظة القوميات الأوربية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

تاريخ الحركات القومية

الجزء الأول

يقظة القوميات الأوربية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدّين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

الطبعة الأولى : ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٧ م
الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م


الى كل قومي حر

الى

الاستاذ شارل ـ هـ . بوتاس

تحية اكبار واحترام

هذا الكتاب قبس من نورك

وثمرة من دوحة جهدك

المقدمة

القومية في ميزان التاريخ

ان تاريخ القرن التاسع عشر والقرن العشرين مطبوع بطابع الحركات القومية والتحررية . وتاريخ هذه الحركات يدعونا لأن ننظر إلى التاريخ من وجهة نظر الفكرة القومية والمبدأ القومي . فالفكرة يقصد بها مفهوم القومية ، والمبدأ يراد منه تبني الفكرة كهدف وغاية ومبرر للسياسة المتبعة في سبيل التحرر وبناء الدولة القومية .

أما كلمة القومية فلقد أخذناها ، نحن العرب ، عن « القوم » ونعني به « الأمة » . ولقد فضلنا القول بالقومية كفكرة فلسفية عوضاً عن « الأمية » لما تتركه هذه الكلمة الأخيرة في الذهن من لبس ومعنى غير محبب . ولكن هذا اللبس غير موجود في اللغات الأجنبية الأخرى .

والفكرة القومية لما تتضح تماماً . وقد وجد لها في منتصف القرن التاسع عشر تفسيران : الأول وهو نظرية **القومية الواعية** ، نظرية المفكرين الفرنسيين ؛ والثاني نظرية **القومية اللاواعية** ، نظرية الفلاسفة الألمان . وليست هاتان النظريتان نتاج اتفاق أو تصادف ، بل على العكس ، لقد كانا تعبيرين لتاريخين وتطورين متناقضين في كلا البلدين ، فرنسا وألمانيا .

ان نظرية القومية الواعية ، النظرية الفرنسية ، ترجع في أصلها إلى الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو في كتابه « العقد الاجتماعي » ،

وفيه يرى أن أساس المجتمع يقوم على ارتباط المواطنين ، أي أنه يقوم على فكرة « العقد » . ثم وسعت هذه النظرية بآراء وأفكار تتلخص في احترام الشخص الإنساني واستقلاله وعدم فرض إرادة أجنبية عليه أو الاعتداء على حق الآخرين . ومنها يستنتج ان ارتباط الأفراد في مجتمع من المجتمعات يخلق فيما بينهم روحاً عامة مشتركة ويجعل منهم أمة ؛ وان الدولة ، التي هي الكيان السياسي للأمة ، تقوم على هذه الروح الاجتماعية .

ونظرية القومية اللاواعية تقول : لمعرفة انتماء شعب لقومية معينة يكفي الرجوع إلى الأمارات الخارجية وملاحظة ما إذا كان هذا الشعب يبدي أمارات معينة موجودة عند شعب آخر ، عندئذ يمكن أن يستنتج بأن هذين الشعبين ينتميان إلى قومية واحدة . وأهم هذه الأمارات وحدة اللغة .

والنظرية الألمانية في القومية القائمة على وحدة اللغة ترجع في أصلها إلى الفيلسوف هردر . فقد كان يرى في اللغة روح الشعب ، ويعتبرها خير معبر عن فكره ومزاجه وحساسيته وأصالته . وهذا يعني أن القومية كائن عضوي ظاهرته الأساسية اللغة البدائية للشعب .

ولا شك في أن مفهوم النظرية الفرنسية ومفهوم النظرية الألمانية قد تطورا مع الزمن ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ولكن أساسيها ظلا باقيين ، ومازالت الحركات القومية في القرن العشرين مطبوعة بطابع هاتين النظريتين من حيث الارتباط الحر والارادة المشتركة واللغة .

ومهما يكن من أمر هذه النظريات فمما لاشك فيه أن عاطفة القومية قوة عميقة ودورها أساسي في تاريخ الشعوب المعاصرة . غير أن المؤرخين الماركسيين ، ومن جرى على سننهم من أنصار مذهب المادية التاريخية ،

يسقطون من حسابهم أهمية الأفكار والعواطف في تاريخ البشرية وينزعون إلى تفسير حوادث التاريخ بعوامل اقتصادية . وهـذا النوع من التفكير صحيح إلى حد ولكنه لايخلو من مبالغة ، لأننا وان كنا في تاريخ العالم المعاصر لانهمل شأن هـذه العوامل وفي بعض الأحيان نعطيها قيمة كبرى ، إلا أننا نجدنا أمام حالات أخرى لايمكن أن تفسر فيها الحوادث إلا بعوامل فكرية وعاطفية ، وما ذلك إلا لأن بعض الشعوب تفضل ارضاء مصالحها المعنوية وتطلعاتها الروحية على إرضاء منافعها المادية .

ولقد نمت العاطفة القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي هذا القرن العشرين وأدى نمو هذه العاطفة بدوره الى عاطفة أكثر حيوية وحدة وهي عاطفة التضامن بين أعضاء الأمـة الواحدة . وكلما قويت عاطفة التضامن نما الشعور بالكرامـة الوطنية والشرف القومـي والحس بالمصير القومي ، وفي الوقت نفسه نمت الرغبـة في توكيد صفات الخلق القومي وفرضه على مرأى ومسمع من العناصر الأجنبية الاخرى .

وقد ينشأ عن هذا الشعور مبالغات مثل **العصبية القومية** (الشوفنية) أي الحب الفائض للأمة الذي يدفع المواطن إلى الاعتقاد بأن أمته اسمى الأمم . وأخطر من ذلك **القومية ـ العرقية** التي تنسب الأمة إلى عرق يسمو على الأعراق ومن حقه أن يقتطع لنفسه **مجالاً حيوياً** على حساب الآخرين والقوميات الأخرى . ولقد كانت **النازية** أكبر ظاهرة متطرفة لهذه القومية .

ولكن ماهي الأمة ؟ لقد اختلف معنى هذه الكلمة مـع الزمن ولم يتحدد حتى أيامنا هذه . وما ذلك إلا لاختلاف العقليات التي تنظر الى مفهوم الأمـة . ولذا فالتعقيد والغموض والالتباس مازالت تجري تحت اقـلام المفكرين المهتمين بدراسة الأمة والعاطفة القومية .

والمصدر الأساسي للصعوبات التي تعترض في فهم معنى الأمة هو تعدد العوامل التي تدخل في نشأة الأمة وفي تشكل العاطفة القومية ، والتي يجب ألا يهمل واحد منها ، وهي كما يلي :

الأرض . — ان الحياة المشتركة في « مكان » واحد توجد تماثلا بين أنواع الحياة ، التي تتعلق إلى حد كبير بشروط المناخ والتضاريس ونظام المياه والنبات ، ويمكن أن تؤدي غالباً إلى « وحدة ثقافية » . بيد أن هذا التماثل لايكفي مع ذلك لخلق أمة . فهنالك أمثلة كثيرة عن بلاد لم يؤد فيها تجانس الشروط الجغرافية الى تقارب أوصهر بين جماعات مازالت مستمرة ، بعد قرون من التعايش ، في مقاومة بعضها بعضاً كحالة ترانسلفانيا . وليست الأرض كذلـــك عنصراً ضرورياً ، لأن عاطفة التضامن بين أبناء الأمة الواحدة يمكن أن يظل حياً ومحافظاً عليه بالرغم من ضياع الأرض ، أو من فقدانها البتة .

العرق . — ان التشابه بين الصفات الجسدية ، من حيث الهيكل الجسماني وشكل الجمجمة والأنف والعين ولون الجلد ، يمكن ان يؤلف عامل تضامن بين الناس . حتى أن غوبينو ، الذي كتب في تفاوت الاعراق ، اعتقد بأنه يستطيع ان يستنتج بأن الشعوب ذات الميزات الاثنوغرافية الواحدة تنتسب إلى قومية واحدة . ولكن أعمال الاثنوغرافيين دلت في هذا المجال على أن الأمم الكبرى ليس لها وحدة عرقية ، وان المناطق التي تشاهد فيها هذه الوحدة نادرة : مثل مونغوليا وهضبة ايران وبلاد الأناضول الداخلية وشبه جزيرة العرب . وحتى في هذه المناطق لم تسلم الشعوب من التمازج العرقي وبخاصة في أيامنا .

اللغة . — من المؤكد ان استعمال لغة واحدة يعين تشابهاً بين

اشكال الفكر ويشجع على تشكيل تراث من المفاهيم المشتركة . ويقول الفيلسوف فيخته في هذا الشأن : « ان من يتكلم لغة واحدة كلٌ ربطته الطبيعة المحضة سلفاً بروابط عديدة وغير مرئية » . وترى الحكومات الحديثة الفوائد التي تتأتى عن وحدة اللغة في نمو التضامن القومي ، وتحاول اقامة الوحدة اللغوية على أرضها . ومع ذلك فقد تشكل الوجدان القومي في بلاد يختلف سكانه لغة ، كما في سويسرا وبلجيكا . كما ان استعمال لغة واحدة لاينفي الاختلاف بين الناطقين بها ، وان العاطفة القومية والانتماء إلى جماعة لغوية يمكن أن يكونا مختلفين .

الذكريات التاريخية . — لها تأثيرها في نمو العاطفة القومية . فهي تذكر بالابطال والنضال وبالآثار الكبرى التي سجلت في العالم اشعاع الدولة ونفوذ شعبها ويصر عليها بالحاح في حال المرارة والنكبات الحديثة لرفع معنويات الشعب واستعادة قوته ونشاطه بعد ضربات الاغماء التي وجهت إليه . ولكن هذه الذكريات التاريخية ليست كل شيء في حياة الأمة .

التقاليد . — شريطة أن يكون لها صدى في عقلية الشعب الجماعية ، لا أن تكون قاصرة على بعض الأوساط الفكرية أو السياسية . وهذه التقاليد تضيف لوناً خاصاً للعاطفة القومية كتقاليد الحرية في الولايات المتحدة الاميركية ، والانعزالية الانكليزية . ولكن هذه التقاليد قلما تكون عفوية . فقد نحتها وصاغها رجال الدولة والكتاب السياسيون وغذاها الناشرون . وهي على ما يبدو نتيجة لوجود الأمة وليست سبباً لتشكل عاطفة قومية .

الحضارة الفكرية . — ان نشأة الوجدان القومي تفترض وجود

حضارة . فنمو الأدب واشعاع الفكر وتكوين قيم حضارية ، إن كل ذلك يؤلف عنصراً هاماً في نمو العاطفة القومية . ولكن وحدة الحضارة لا تكفي لصنع أمة . فقد وجدت بلاد كبرى ذات حضارات عريقة ولم يظهر فيها الوجدان القومي إلا في وقت متأخر جداً .

الدين . — لا شك أن الايمان بدين واحد في جماعة بشرية معينة يعتبر شرطاً ملائماً لنمو التضامن بين أعضاء هذه الجماعة . ولقد حرصت الحكومات على ابقاء الوحدة الدينية في داخل بلادها للحفاظ على قوة الدولة وتماسك أبنائها . وفي هذه الحال يصبح الدين أداة سياسية . ولكن بعض الوحدات القومية تحققت بالرغم من الاختلافات الدينية . وكان الدين في بلاد أخرى عائقاً في تحقيق الوحدة القومية ، وأدى أخيراً إلى تقسيم البلاد إلى وحدات سياسية ، كما في الهند .

الظروف الاقتصادية . — ان التضامن ، الذي يقوم على المصالح المادية للمنتجين أو التجار في منطقة من مناطق العالم ، كان عنصراً ملائماً لنمو العاطفة القومية . ففي القرن التاسع عشر ، ساهم وجود **« الاتحاد الجمركي »** في نجاح الحركة القومية الألمانية ، لأن الوحدة الجمركية ساعدت على تهيئة الاتحاد السياسي . ولكن تاريخ الاتحاد الجمركي نفسه يدل على أن التضامن ، الذي قام بين دول جنوبي ألمانيا وبروسيا منذ ١٨٥٠ في نطاق الاتحاد الجمركي ، لم يمنع هؤلاء الرفقاء من أن يحمل بعضهم السلاح على الآخرين عام ١٨٦٦ . والأمثلة على ذلك كثيرة .

التباين الاجتماعي . — على صعيد الريف ، لقد أوجدت الظروف التاريخية في بعض البلاد طبقة فلاحين تابعة لطبقة ملاكين كبار من جماعة لغوية مغايرة لطبقة الفلاحين ، وشجع تضامن المصالح بين الفلاحين على نمو

الوجدان القومي . ولكن التعارض الاجتماعي بين الطبقتين لم يكن عاملاً في أصل الشعور القومي ، وكل ما في الأمر أنه هيأ أرضاً صالحة لنمو البذور المطروحة من قبل مبادهات ودوافع أخرى .

وعلى **صعيد العمل** ، لقد خففت حركة العمل ونمو الفكرة الاشتراكية ، في منطق المذهب ، ظاهرات العاطفة القوميـة ، واحتل تضامن الطبقة المكان الأول ، ولكنه لم يسكت نأمـة القومية ، التي استيقظت في بعض الظروف ، وتخلت عن كل اشتراكية في سبيل الدفاع عن الوطن القومي .

ومن هنا يتبين لنا أن لكل عامل من هـذه العوامل التي أتينا على ذكرها أهميته الخاصة وفائدته في تكوين الأمة . ولكن ما من واحـد منها يمكن أن يأتي بايضاح له قيمة عامة ليكون جامعاً مانعاً .

ومها يكن فان هذه التفسيرات المتباينة تشترك في نقطة واحدة وهي اعطاء الدولة أساساً قومياً ، والعمل جهد المستطاع على انطباق الدولة على الأمة . وهذا يعني جمع جميع الشعوب التي تنتمي إلى قومية واحدة في دولة واحدة . وهـذا هو القصد الذي عبر عنه « مبـدأ القوميات » في القرن التاسع عشر .

ولكن تطبيق هذا المبدأ اصطدم بصعوبات عظيمة ، لأن الدلائل التاريخية أو المسلمات اللغوية كانت تتناقض مع ظواهر العقلية الجماعية . وعلى مايبدو أن معظم المذاهب القومية قـد وضعت غالباً في الوقت الذي طلب منها أن تدعم المواقف السياسية . ولذا كانت مرتبطة بالأمل في الحصول على نتائج عملية أو بالرغبة في تبرير مطاليب جماعية . وهذا بالطبـع ما يقلل من أهميتهـا في أعين الحقوقيين أو النظريين في العلوم السياسية . أما

المؤرخون فهم يرون بأن العاطفة القومية ، بالرغم من هذا الضعف المذهبي ، قد برهنت على حيوية نشيطة غير منازعة ، وكانت ذات تأثير كبير ونتائج هامة في العلاقات الدولية .

ولقد أخذت « **قضية القوميات** » ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر شكلين متكاملين غالباً . فمن جهة كانت القومية **قوة تجمع** ، ومن جهة أخرى كانت **قوة تفتيت** : لقد حملت قوة التجمع الشعوب ، التي تنتمي إلى قومية واحدة وتعيش في دول مختلفة ، إلى الاتحاد في دولة واحدة . ولذا كان هدف هذه الحركة تشكيل الوحدات القومية مقام التجزئة السياسية . وأما **قوة التفتيت** فقد دفعت الشعوب الخاضعة لسيطرة دولة أجنبية عنها إلى التحرر من نير هذه السيطرة وإقامة الدولة القومية . وهـذه حال الاقليات القومية ، أو حال بلد احتله الأجانب فتقاسموه واختص كل واحد منهم بجزء منه .

في البدء كان لتشكل الوحدات القومية دور مسيطر من ١٨٥٠ — ١٨٧٠ وقد تمت هذه الوحدات بشكل دولة إتحادية كما في الوحدة الألمانية ، أو بشكل دولة وحدوية كما في مملكة إيطاليا .

أما قضية الاقليات القومية فقد كان دورها نشيطاً بعد ١٨٧٠ . وقد استطاعت هذه الأقليات أن تحقق شيئاً فشيئاً **الاستقلال الذاتي** ، أي أن يكون لها الحق في أن تصنع قوانينها الخاصة بنفسها عن طريق مجالسها المنتخبة ، ومن ثمّ **الاستقلال التام الناجز** . لأنها لم تكتف بالمطالبة بالحرية الواسعة في النمو السياسي بل أرادت أن تنفصل عن الدولة التي عاشت في ظلها حيناً من الزمن ، وتحقق ذاتها القومية في ظل هـذا الاستقلال الذي حصلت عليه .

ان تشكل الوحدات القومية كان يغلب عليه اهتمام أساسي : وهو أن يفيد من وضع الشعوب الناطقة بلغة واحدة ولها تراث مشترك من الذكريات التاريخية ولكنها تابعة لولاءات سياسية مختلفة ، ويطبع في ذهنها الرغبة في العيش المشترك في ظل دولة واحدة . وهذا يعني وجود حالة فكرية يجب تغذيتها وامدادها وتوسيع انتشارها . ولكن هذه الحالة لاتخلو من عقبات ومقاومات ، أهمها : التعلق بالتقاليد الموروثة ، وقوة الروابط الشخصية المعقودة في داخل الدول الموجودة ، والخوف من ضياع الأوضاع المكتسبة والمنافع الاقتصادية القائمة ، والولاء لعهد معين ، ورغبة الأطر الادارية في الحفاظ على الأوضاع التي تفيد منها .

وللتغلب على هذه النعرات العاطفية المختلفة وجب القيام بتنظيم دعاية خاصة تبعث في الشعوب الشعور والوعي بالقربى ، وتبين لها فوائد التبعية والانتماء إلى دولة كبرى . ولقد كانت هذه الدعاية تلح خاصة على المنظور السياسي أكثر مما تلح على الفوائد الاقتصادية ، وتسعى جاهدة للبرهان على أن تشكل الوحدة السياسية يمهد السبيل إلى القوة .

ولكن النشاط الذي قام به بعض **رجال الفكر** أو بعض **رجال العمل** لم يكن وحده كافياً ليعطي لهذه الحركات التوحيدية سيماءها . ففي كل بلد قامت فيه هذه الحركات كان لسياسة السادة الموجهين والحكومات دور هام ، إما لأنهم شجعوها باعتبارهم سيفيدون منها ، واما لأنهم قاوموا فيها مبادهات خطرة على منافعهم . وفي الواقع **ان قوى الهجوم** في هذا الحقل كانت على درجة من التنظيم تفوق **قوى الدفاع** ، وكانت تمتاز بالاندفاع والحركية وبذل الجهد لتحويل العقلية الجماعية .

وأبدت حركات « **الاقليات القومية** » في كل مكان صفات مشتركة .

فقد ظهرت في الغالب بشكل نضال يومي قائم بين الأقلية والادارة بسبب لغة الدولة الحاكمة في التعليم ، أو بسبب الحوادث التي يثيرها في الحياة الادارية والقضائية استعمال اللغة الرسمية التي تختلف عن اللغة التي تتكلم بها عامة الأقلية . وبالاضافة إلى هذه الملامح العامة نجد أن التحليل التاريخي في دراسة كل قومية على حدة يكشف عن حالات مختلفة .

وفي هذه الحركات أو تلك كان عمل المفكرين حاسماً . فقد أحيوا الذكريات التاريخية وفهموا أهمية وحدة اللغة ، وعرفوا كيف يعربون عن العواطف الغارقة في سباتها العميق ، ويبعثون فيها القوة والحياة . وفي كل هذه الحركات تتردد أسماء الفلاسفة ورجال الآداب ومؤرخو اللغة والأدب والحقوق اكثر من أسماء رجال المذاهب السياسية . وكان نشر هذه الأفكار يتم في الأوساط الثقافية والفكرية عن طريق التعليم الثانوي والجامعي والآثار الأدبية والتاريخية . أما في الأوساط الشعبية الواسعة فكانت تنتشر عن طريق الصحافة اليومية والدوريات والدعاية ووسائل الاعلام الأخرى .

وفي كل هذه الدعاية تحتل الساعات الكبرى في الماضي والمواقف الحاسمة والأمجاد القومية والتقاليد الشعبية المكان الأسمى .

أما المنافع الاقتصادية والاختلافات الاجتماعية فلم يلح عليها في البدء حتى أن بعض الموجهين السياسيين أهملوها على ما هي عليه من قيمة متفاوتة . ولكنها أخذت تحتل مكاناً كبيراً في الحركات التحررية والتوحيدية الحديثة في قارتي آسيا وافريقية وخاصة بعد التحرر من الاستعمار .

مما تقدم نرى أن القومية وليدة افكار وعواطف تتفاعل مع بعض . وتؤلف قوة نشيطة تحرك الشعوب وتدفع بها إلى تحقيق الذات القومية . بيد أن بلوغ هذا الهدف كثيراً ما يكون بعيداً أو صعب المنال .

ويحتاج إلى سابق تخمر فكري واعداد عاطفي وجهد متواصل ومرور زمان تؤدي كلها إلى ما نسميه « الشعور القومي » أو « الوجدان القومي » أو « الوعي القومي » .

وهذا الوعي القومي على درجات ويبدأ من مرحلة العاطفة الوطنية ، أي حب البلد الذي تتفتح فيه عينا الانسان للنور ، بلد الآباء والأجداد ، بلده الذي يحن إليه إذا نأى عنه ، ويحميه إذا اعتدي عليه ، بلده الذي يكون عنده موضع عطف وحب واعزاز ، وينتهي بمرحلة التفكير القومي . وليس لهذه المرحلة حد ، ولكن المراد منها هو جمعُ شمل أبناء القوم الواحد ولمُّ شعثهم والخلاص من الأجنبي الذي يرزحون تحت نيره ، ان وجد ، وانشاء دولة مستقلة تضم تحت لوائها من تجمعهم وحدة الأفكار والمصالح والعواطف والذكريات والآمال والرغبة والارادة في العيش المشترك ضمن إطار جغرافي معين تحدده في الغالب وجهد المستطاع اللغة القومية .

والقومية قوة من القوى النشيطة في التاريخ المعاصر ويرجع أصلها إلى القرن السابع عشر وخاصة إلى القرن الثامن عشر ، عصر الأنوار وعبادة العقل والتفكير الديموقراطي والحقوق الطبيعية ، وحق تقرير المصير القومي وغيرها من هذه الأفكار العلوية التي بشر بها الفلاسفة الانكليز في البدء ووسعها الفلاسفة الفرنسيون والفت أول تطبيق لها في استقلال الولايات المتحدة الاميركية وقيام الثورة الفرنسية ، ثم انتشرت خلال القرن التاسع عشر في كل اوربة ، وأصبحت في القرن العشرين حركة واسعة شملت انحاء العالم ، وما زالت أهميتها في قارتي آسيا وافريقية آخذة بالنمو عاماً بعد عام ، وستظل قائمة مادام على أديم الارض حق مهضوم وشعب مغلوب على أمره يطالب بحقه في الحياة .

والفكرة القومية ليست نفسها في كل زمان ومكان . انها حادث تاريخي ومخلوق حي يتطور ويتأثر بالأفكار السياسية والمبنى الاجتماعي للبلاد التي يتأصل فيها . انها فتح من فتوح البشرية وانتصارها ، وأصدق تعبير للطموح البشري في شتى اشكاله والوانه ، هذا الطموح الذي يحرك الأفراد كما يحرك الجماعات ويدفع بها إلى الحياة الحرة الكريمة .

وفي الحقيقة ان كثيراً من الحوادث التاريخية ، حدثت وتأثرت بالفكرة القومية والمبدأ القومي . لأن هذه الحوادث لا تظهر لنا وكأنها مجرد تصادف أو محض اتفاق ، بل تبدو مسيرة حسب مفاهيم فلسفية كبرى . وهذا ما يجعلنا نقبل بأن للأفكار والعواطف أهميتها في الحوادث التاريخية .

إن غاية كل حركة تاريخية قومية تجمع الشعوب وتحررها تؤدي إلى تأسيس الدولة القومية . ولكن يجب ألا نتصور أن الوصول إلى هذه الغاية يمكن أن يتم في زمن قصير ، وذلك لأن الفكرة النظرية لاتجد حقائق واقعية تطابقها إلا بصورة بطيئة ، حتى أن هذا التطابق ، بين النظرية والحقائق ، يكون مضطرباً ومختلفاً قليلاً أو كثيراً . ولنذكر على سبيل المثال أن مضى ما يقارب نصف القرن بين ظهور النظريات القومية والحقائق التي نجمت عنها . وقد يمر وقت طويل بين يقظة القومية ونمو الوعي القومي وتحقيق السيادة القومية .

ولذا يجب إلا نفكر بأن التاريخ يرينا أن القوى الجماعية عند شعب من الشعوب تظهر فجأة ودفعة واحدة ، فليس على هذه الطريقة يسير المنطق التاريخي ، أو على هذا النحو تدعو النظريات الوقائع . بل ان ما يحدث في الغالب هو أن فكرة من الأفكار تظهر في بلد ما أو في بضعة

بلدان ، ويقول بها مفكر من المفكرين أو بعضهم ، فلا يلتفت اليها أحد ، ثم لا تلبث أن تختفي بعد حين ، وقد يمضي زمن قصير أو طويل وهي في حالة اغفاء أو سبات أو كبت أو خفاء ، ثم تعود في يوم من الأيام ، وعلى أثر حادث من الحوادث ، فيلتفُّ حول الفكرة نفر من الناس ، أو تتجمع خلفها نخبة صالحة تؤمن بها وتخلص لها ، وتجعل منها عقيدة ، وتحاول بدورها أن تنشرها في الأوساط الاجتماعية ، وقد تبذل في سبيلها النفس والنفيس غير هيابة ولا وجلة ، وقد تنتظر الزمن ليعمل عمله في العقول والأفئدة .

ان الشيء الذي نلمسه في هذه الحالة ، هو أن الفكرة انتقلت من حيز النظر إلى حيز العمل أو من حيز القوة إلى حيز الفعل ، وبدت ذات حيوية نشيطة بالرغم من القوى المضادة التي تحاول إبعادها أو وأدها ، وأخذت تتحرك ، وهنا يحدث عراك بين متبني الفكرة ومقاوميها إلى أن تسفر الواقعة عن نصر الفكرة وانتشارها أخيراً في السواد الأعظم من الناس وفي الجماهير الشعبية ، وعندئذ يقوى عود الفكرة ويشتد ساعدها . وهكذا تصبح قوة شديدة البأس قوية العزم لا يمكن غلابها أو قهرها أو طمس معالمها إلا بصعوبة ولأجل محدود .

على أن الفكرة القومية ، وان بقيت حية ، تأخذ أشكالاً مختلفة حسب الظروف وحسب البلاد وحسب مراحل نموها وانتشارها ، ولكن يجب الا نتمثلها في ذهننا كواقع ينمو بسرعة ويتكامل باستمرار ، بل على العكس يجب أن نتصور دوماً أنها تتطور ببطء وانقطاع ، أو بتعبير آخر بانقطاع مستمر نظراً للقوى المضادة التي تقف في سبيلها لتعيق سيرها

أو لتقضي عليها . ولذا تضطر إلى الخفاء والسر بعض الوقت ، ثم تظهر وتعاود سيرها إلى أن ترسخ وتتوطد وتكتب لها الحياة . ومن هـــذه الفكرة النشيطة ، المحرضة الدافعة النابعة من الحياة نفسها ، ومن لا شعور الشعوب إلى شعورها ، إلى وعيها المتكامل ، يتوالى سير الحركات القومية باقدامه وأحجامه ، بالتوائه وانحرافه ، بظهوره واختفائه ، بسره وعلانيته إلى أن يتحقق النصر المبين في انشاء الدولة القومية .

والجدير بالذكر أيضاً أن الدول القومية ، التي تشكلت في التاريخ ، لم تبدع ابداعاً ولم تصطنع اصطناعاً ، بل كانت موجودة قبل أن تظهر بشكلها الجديد ، أي أنها كانت حقائق ووقائع ولم توجد من العـدم . ولكنها كانت على درجات متفاوتة : بعضها كان مضطرباً لم يأخذ شكلاً منتظماً ومعيناً ، ولا يمكن تمييزه في البيئة التي وجد فيها ، وهـذه هي حال الأقوام السلافية مثلاً في الامبراطورية النمساوية . وهـذا ما جعلها آخر القوميات التي استيقظت للحياة في أوربه . وبالمقابل نجد شعوباً لها كيانها المستقل احتفظت بفرديتها بالرغم من وقوعها تحت ضغط غيرها من الشعوب الأخرى ، وظلت حية تسعى ولكن دون أن تعي ذاتها ،ودون أن تكون لها ارادة باظهار شخصيتها . ويكفي لمثل هـــذه القوميات ظروف تاريخية تتيح لها الفرصة لتستيقظ من سباتها وتدرك عاطفة الاستقلال التي حرمت منها . وفي الواقع ان هذه الأمم امحت من الوجود كشخصية سياسية واحتفظت بمقومات قوميتها ، ولكن ينقصها الروح ، فيكفي إذن أن تنفخ فيها الروح لتعي نفسها وتشعر بوجودها الحقيقي . وهـذه مثلاً حال البولونيين أو اليونان أو الهونغاريين أو العرب في ظل الامبراطورية العثمانية .

ودرجة نفوذ الحكم الأجنبي تختلف بالنسبة لكل أمة من الأمم ، لأن جوهر شخصية كل منها يختلف عن جوهر الأخرى . فبولونيا مثلاً بقيت حية كشعب بالرغم من تقطيع أوصالها بين جيرانها وزوالها من الخارطة الأوربية في القرن التاسع عشر كدولة ذات سيادة . غير أن ضغط الفاتح قد يبلغ في بعض الأحيان درجة يفقد الامة صوابها فلا تشعر بانحطاطها وسقوطها ، وهـذا ما جرى للايرلنديين في ظل الحكم الانكليزي ، عندما كانت ايرلندا تؤلف جزءاً من الامبراطورية البريطانية .

ووضع الامم يبقى على مثل هذه الحال جسداً بلا روح حتى تتاح له منبهات مختلفة تبعث فيه الروح من جديد ليمور بالحياة . وقد الفت الشعوب هذه الروح عندما قامت حرب الاستقلال الاميركية وبصورة خاصة الثورة الفرنسية تلبيان فلسفة الانوار من جهة وتناديان بحقوق الانسان والشعوب ، وأكثر من ذلك عندما قامت الشعوب تناهض نابوليون.

ولا ريب في أن الثورة حادت عن مذهبها الاصلي وانحرفت عن غايتها الاولى ، وان نابوليون كان يتلاعب بالمذهب الثوري في حق الشعوب وان ادعى أنه يعمل لخير هذه الشعوب . وهذا ما أثار عليه رد الفعل من كل جانب وتألب أوروبه واعادة تنظيمها من جديد وعلى أسس جديدة .

وفي جميع البلاد التي استيقظت فيها العاطفة القومية وجد مفكرون وشعراء وروائيون يغذون الآداب القومية بنتاج قرائحهم وفيض خواطرهم كما وجدت الآداب الشعبية سوقاً رائجة وآذاناً صاغية . ورافق هذا الاتجاه الحركة الابداعية في الأدب والفن فأحيت جميع التقاليد الشعبية ومجدت الماضي وجعلت منه مصدر حساسية وخيال . ونهضت كذلك

حركة التأليف في التاريخ . وقام المؤرخون القوميون ينقبون عن ماضي أمتهم وينبشون تراثهم ويبحثون عن امجاد قومهم .

ثم قامت المؤسسات الأخرى كالجامعات والمتاحف والمؤتمرات العلمية تؤدي رسالتها التي أنشئت من أجلها ، فأفادت في اثارة الشعور وتقريب أبناء القوم الواحد . ووجد في كل بلد من البلدان رجالات ينشؤون الحياة ويصنعون التاريخ بقوة شخصيتهم وقناعتهم وإيمانهم وفصاحتهم وجاذبيتهم وحسن بلائهم ودفاعهم ، وأخذ أبناء قومهم يتعلقون بهم ويتبنون آراءهم ويعملون بتوجيههم . وهذا يعني أن العنصر الفكري أخذ يعمل عمله في الجماهير القومية ويدفعها للقيام والمطالبة بالحرية والاستقلال وتأسيس الدولة القومية .

ولم يكد ينتهي القرن التاسع عشر ويطل القرن العشرون إلا وتحررت معظم القوميات الأوربية وكونت وحداتها القومية بالرغم من الصعوبات المادية المختلفة وبالرغم من التيارات الفكرية المضادة الأخرى كتيار الاشتراكية وتيار الأممية .

واستجمعت بعض هذه الدول الناشئة الجديدة أسباب القوة على أثر التقدم الصناعي واستخدام الآلة وما رافق ذلك من ازدهار اقتصادي ، وشرعت تحاول الاستيلاء على غيرها من البلاد بطرق مختلفة ، ولا تتوانى عن سلوك الحرب والابادة وغيرها من أساليب الاستعمار المعروفة . وعلى هذا النحو تم الغزو الاستعماري لبلاد آسيا وافريقية وشعوبها الآمنة . وأصبحت الشعوب التي كانت تنادي بالحرية أو تطالب بها أول من يعتدي على حق الشعوب .

ولا ريب في أن الدول الاستعمارية كان يؤدي بها الطموح لاستغلال

الشعوب الأخرى إلى التنافس والحرب أحياناً ، ولكن الصلح بينها كان يُسوّى على حساب الشعوب الضعيفة وبما يتنافى مع حرية الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق القوميات . حتى أن الحلول التي اتخذتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى لتسوية القضايا القائمة والمعلقة ، كثيراً ما جنت على مبدأ القوميات وكانت مضادة له . وبالرغم من أن معاهدات السلام التي تلت حرب ١٩١٤ حررت كثيراً من الشعوب التي كانت خاضعة حتى ذلك الحين للنفوذ الأجنبي ، فان هذه المعاهدات من جهة أخرى وضعت مصوراً سياسياً جديداً للعالم وأوجدت فيه أقليات قومية جديدة في الدول التي أنشأتها ، وهذا ما أثار مشاكل جديدة لم تكن موجودة من قبل .

وعلى عكس ذلك لم يعمل شيء لصالح القوميات في خارج أوربة . فقد تقاسمت الدول الظافرة الأسلاب والغنائم فيما تبقى من بلاد غير مستعمرة في قارتي آسيا وافريقية ، وحلت المشاكل الدولية الأوربية على حساب هذه البلاد ، وجعلت منها مستغلات ومستعمرات ، وان ادعت ، كما زعمت ، انها ما أتت لهذه البلاد إلا للحماية والوصاية ، وتأدية الرسالة الحضارية إلى أبناء الشعوب المتخلفة ، إلى آخر ما هنالك من تعابير جوفاء .

غير ان فترة ما بين الحربين شهدت نضال الشعوب المغلوبة على امرها في آسيا وافريقية ، بعد أن افاقت من سباتها وأخذت تزيح عن كاهلها نير الاستعباد ، وتحاول جاهدة الأخذ بأساليب الغرب ومكافحته بوسائله وعقليته ما استطاعت لذلك سبيلاً . كما شهدت في الحركات القومية لبعض البلاد مطاليب تتجاوز جمع الشمل تحت لواء الوحدة ، وتتعداه إلى البحث

عن المجال الحيوي . حتى ان الدول الكبرى في الحرب العالمية الثانية كلما دحرت خصمها في بلد من البلدان جاءت تفرض نفسها على أبناء هذا البلد وتجعل يوم دخولها عيداً للتحرر القومي تقام فيه الزينة والأفراح ، وكان أبناء هذا البلد ليس لهم من إرادة يبدونها سوى الرضى بالأمر الواقع والتسليم بكل ما يجري .

ولكن الشعوب المتطلعة الى الحرية والاستقلال ظلت تناضل وتقاوم وزاد أملها بما صرح به موقعو ميثاق الأمم المتحدة من ايمان بحقوق الانسان الأساسية وبالكرامة ، وقيمة الشخص الانساني ومساواة حقوق الرجال والنساء ، والأمم الكبرى والصغرى دون تمييز عنصر او جنس او لغة او دين ، وتأكيدهم لحق الشعوب في تقرير مصيرها .

وهكذا شهد العالم منذ ١٩٤٥ ولادة دول قومية متعددة في آسيا وافريقية ممتدة من اندونوسيا حتى المحيط الاطلسي ، كانت شعوبها في القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين خاضعة سياسياً وعسكرياً للدول الأوربية .

ووحدة المصاب بالاستعمار والنضال والأمل بالاستقلال والعيش الكريم شدت اواصر الصداقة والتفاهم بين شعوب آسيا وافريقية وربطت بينها برباط التضامن الافروآسي لإنهاء الاستعمار والقضاء عليه قضاء مبرماً ودفع كل استعمار جديد والتعاون معاً في الحقل الدولي .

ولا مرية في ان العهد الجديد الذي تجتازه هذه الدول الفتية الناشئة مثقل وسيكون مثقلاً بالصعاب والمشاكل الداخلية والخارجية مع ما يصحبها من أزمات النمو . ولكنها على أي حال أحسن عيشاً وأوفر كرامة ً واعجل تقدماً منها في العهد البائد . وستجد من نفسها القوة ، ومن رجالها

الخلص حسن التوجيه بما يساعد على النهوض وتذليل العقبات وتحقيق القدر الذي ترتايه لنفسها .

وهكذا نرى ان التوازن القديم الذي أوجدته الدول الكبرى والمنافع المادية والمصالح الاستعمارية والتسلطات التوسعية بدأ يضطرب ليحل محله توازن جديد يقوم على الحرية والمساواة بين الشعوب . فلقد زالت بالتدريج الأطر التقليدية لصالح قوى جديدة ناشئة لم تستقر بعد ولكنها في طريق التكامل والنمو . ولم تعد اوربة وامريكا تمسكان بأيديها صولجان التفوق أمام ظهور عمالقة آخرين ، كما لم تعد الدول الكبرى كبرى أمام دول العمالقة ، لأن انتشار التعليم المستمر وتمازج الحضارات المختلفة واتساع طرق المواصلات وتنوعها جعلت الشعوب القاصرة تتطلع الى ادارة شؤونها بنفسها ونبذ كل حماية او وصاية او رعاية ومكافحة كل استعمار مهما كان نوعه من قديم او حديث . وهذا ما احدث مرارة شديدة في نفس من كانوا يعتقدون بالأمس انهم السادة وغيرهم العبيد ، وانهم أوصياء على الشعوب الأخرى ...

وبعد ان كان ابناء الشعوب المتخلفة يؤخذون بسر « تقدم الغرب » إذا بهم يستبينون « أفول الغرب » النسبي . وبعد ان كانت القارتان آسيا وافريقية مستغلاً للدول الكبرى ، إذا بها تنفضان غبار القرون الخالية وتنشآن الحياة من جديد وعلى أسس عقلانية .

ان هذا التطور القومي الذي نلمس آثاره في جميع انحاء العالم ، وخاصة في القارتين الكبيرتين ، لمدين حقاً الى نمو الشخصية البشرية وتكامل الوعي عند الشعوب ، وتحرير الفرد والجماعة من كل قيد يشل النشاط ويعيق التقدم .

الحركات القومية الأوربية
في النصف الأول من القرن التاسع عشر

القسم الأول

القومية والوطنية

الفصل الأول

الأصول العقائدية لمبدأ القوميات

حوالي ۱۷٦۰ – ۱۷۷۰ قامت في مختلف انحاء اوربة عدة ظاهرات بدت فيها مطاليب قومية . ففي ايطاليا نجدها في آثار مؤرخين : **مافيئي** (۱٦۷٥ – ۱۷٥٥) **وموراتوري** (۱٦۷۲ – ۱۷٥۰) . وفي جنوب شرقي اوربة الف الأب بيزي عام ۱۷٦۲ تاريخ الشعب السلافي البلغاري والقياصرة والقديسين في بلغاريا . وفي حملة روسيا ضد تركيا عام ۱۷۷۰ قامت حركة يونانية هزت شبة الجزيرة والجزر . وفي بلاد الشمال نشرت في العام ۱۷٦۰ اول ميثولوجيا اسكانديناڤية باللغة الألمانية . وفي العام ۱۷۷۲ الف جيرأرد شونينغ أول تاريخ للنورفيج . وبعد بضعة أشهر الف اول نشيد وطني نورفيجي ونرى فيه هذه الجملة : « لاشك في أننا سنستيقظ مرة ونحطم اغلالنا وروابطنا ونقضي على كل قسر » . وفي عام ۱۷۷۱ الف نشيد مماثل في فنلندا . وفي المانيا الف غوتيه عام ۱۷۷۳ قطعته المسماة « **غوتز فون برليشنغن** » وهي اول قطعة ذات موضوع الماني قومي . وفي البلاد المنخفضة بديء ببعث اسم بلجيكا .

لقد كانت هذه الظاهرات معاصرة لبرنامج الاستقلال والاتحاد الذي وضعه صموئيل آدامز في ماساتشوستس في الولايات المتحدة شتاء عام ۱۷۷۲ – ۱۷۷۳ . وكذلك تقسيم بولونيا عام ۱۷۷۲ هز اوربة هزة عنيفة .

لم يكن كل حادث من هـذه الحوادث جلياً ، ولم يكن في هـذه الأفـكار المضطربة دقة او مفهوم واضح للقومية . غير أن المهم هو أن هذه الوقائع وجدت معاً وتعممت ، وهذا يدل على انتشار بعض الأفـكار الجديدة في اوربة كلها .

وفي الحقيقة ، لقد تشكلت في الوقت نفسه النظريات الاولى للقومية ونجد فيها مدرستين : المدرسة الفرنسية والمدرسة الألمانية . وفي هاتين المدرستين تنعكس عبقرية الشعبين ، او بتعبير آخر طبعها ونفسيتها اللذان يعتبران عنصرين دائمين في التاريخ . وهذا الدوام في نفسية الشعبين يؤثر في طبع شخصيتها ويعكس شرائط نموهما التاريخي .

المدرسة الفلسفية الفرنسية

إذا نظرنا إلى فرنسا من الوجهة السياسية ، واستثنينـــا انكلترا ، نجدها متقدمة على باقي بلاد اوربة . ان ما يميز فرنسـا هو قدم الأمـة الفرنسية . فمن الوجهة التاريخية ، تشكلت فرنسا من جمع عناصر مختلفة وعروق متباينة اتت اليها عن طريق الغارات واستوطنتهـا ، واختلطت بالأصل القديم الغالي ؛ ومن جمع المقاطعـات المتعلقـة بنعرتها الاقليمية الشديدة . ومن هذا الخليط تشكل جسم واحد ، فرنسا . وقد وجدت فرنسا هــــذه بفضل الأسرة الكابسية التي بذلت جهوداً مديدة في هذا الشأن . ويلاحظ أن فرنسا الفت دولة منذ عهد بعيد ، وان الوطنية فيها قديمة ، وان لكل من المؤرخين والنـاشرين نظريات مختلفة في تاريخ هذه الوطنية وأصلها ؛ ويلاحظ في الغالب ان الأفـكار السياسية كانت أساساً لهذه النظريات . يرى المؤرخ الفرنسي اوغستن تيرّي ان الأمـة

الفرنسية تبدأ مع هوغ كابيت . ويرى جمهرة المؤرخين أن واقعة بوفين بين فيليب اوغست والامبراطور اوتون الرابع وحلفائه ، عام ١٢١٤ ، اول بادرة واشارة للقومية الفرنسية . ويرى المؤرخ غيزو ان الأمة الفرنسية بدأت تشعر بذاتهـــا في عهد أسرة آل فالوا . وينسب المؤرخ ميشليه نمو الوطنيــة الفرنسية إلى جـــان دارك . ويزعم المؤرخون الجمهوريون ، مثل لافيس واولار ، ان الأمة الفرنسية بدأت منذ عهد الثورة . وفي الواقع ان العاطفة القومية أي عاطفة حب البـــلد الفرنسي قديمـة في فرنسا ويرى التعبير عنهـا منذ القرن الثاني عشر والثالث عشر .

غير ان الذي يهم موضوعنا هو ان العاطفة القوميـة بدأت مبكرة على الشكل الذي سيكون أساساً للمذهب الفرنسي في القومية لا بشكل غريزي فحسب ، بل بشكل شاعر وواع بأن للأمة حق الحياة ، وهذا الحق لايمكن أن يمس او ينقل إلا برضى الأفراد أنفسهم . ومن هنا يرى ان في أساس الأمة فكرة العقد .

وهذه النظرية ، التي تجعل حق الأمة مستنداً على رضى الشعب أي على عقد بين الشعب وسيده ، دامت من القرن الرابع عشر إلى آخر القرن السادس عشر . أما في القرن السابـع عشر فقـد كسفت وراء الحق الملـكي ، ولكن دون أن تذهب تماماً . وقد أصبح هذا التقليـد القديم نظرية وأخذ يتضح في القرن الثامن عشر . فحتى ذلك الحين كان يرى ان الصفة الأساسية للدولة هي وجود سلطة ذات سيادة . وان الدولة مرتبطة بالمبدأ الملـكي . غير ان فكرة الأمة ، في القرن الثامن عشر ، أخذت تعلو فكرة السيد كأساس للدولة ، وصار يطلب إلى الدولة أن تبرهن على شرعيتها بحل آخر غير حل الحق الملـكي .

ترجع اسباب هذا النداء للنظريات إلى مايلي :

١ — الى تضارب وعدم كفاية الايضاحات التاريخيـة المعاصرة التي كان يؤتى بها لبيان أصل فرنسا القديم ، وطبيعة الغارات ودور كل من الفرنجة والغالين في تشكل فرنسا . وقد دشن هذا الجـدل في القرن السادس عشر المؤرخان هيللو دو تييه وهوتمان ، ولبـث طوال القرن السابع عشر ، وانفجر بشكل قوي في فاتحة القرن الثامن عشر . ولم يصل المؤرخون إلى نتيجة وافية ، لأن الشك ظل يحوم حول أسـاس الأمة الفرنسية ووحدتها ، بينا كان وجود الأمة الفرنسية أمراً اكيـداً وثابتاً . ولذا حصل اتجاه في التفكير إلى ايجـاد الحل في عـالم الفكر لا في عالم التاريخ .

. ٢ — دخول رجال الآداب والفكر في منتصف القرن الثامن عشر في عالم السياسة والفلسفة السياسية والعمل السياسي، هذا العالم الذي ظل حتى ذلك التاريخ وقفاً على اللاهوتيين ورجال القانون . وفي الوقت نفسه بـدأ رد الفعل في العالم الفلسفي ضد الحكم الملكي المطلق . ففي عـام ١٧٤٧ نشر الفيلسوف الجونيفي بورلاماكي « مبادىء الحق الطبيعي » . وفي عام ١٧٤٨ نشر مونتسكيو كتابه « روح القوانين » ، ومن بعد ذلك مدرسة الموسوعة كلها . ومن هذين الأصلين خرجت نظرية الحرية السياسية .

وبفضل عمل هؤلاء المفكرين أخذت كلمة « شعب » معناهـا وهو وحدة الأصل ، وفكرة « الامة » معنى المنظمة السياسية والاجتماعيـة . وحلت جميـع القضايا التي كان يتناقش بها كقضية أصـل فرنسا . وقـد بسطت هذه الأفكار المعقدة وحلت بارجاعها إلى العقل الذي يوضح كل شيء . وبهذا العمل الفكري وجدت فكرة الأمة مرتبطة نهائياً بشعور

الوحدة القومية وبوعيها ، وانفصلت عن الفكرة الحقوقية للدوله ، وارتبطت بفكرة الحرية وفكرة الحق .

إلا ان الذهاب بالمفهوم الأصلي للأمة في عالم الفكر له خطره ، وذلك لأن هذا المفهوم للأمة يمكن أن يهدد المفهوم الوطني ويحله في فكرة البشرية والوطنية العالمية . غير ان الوقائع وخاصة السياسة الخارجية اجرت التصحيح الضروري لهذا المفهوم . وكذلك ارجعت حروب الثورة الفرنسية فكرة الأمة إلى حظيرة الوطنية القومية بعد أن كادت تضيع في الوطنية العالمية . يقول روبير ، وهو من رجال دانتون في المؤتمر الوطني الفرنسي : « أريد أن ينسى لحظة مشرع فرنسا العالم فلا يشغل نفسه إلا في بلده . اريد هذا النوع من الانانية القومية ، الذي نخون واجباتنا بدونه . اني احب جميع الناس ، وبخاصة احرار الرجال ، ولكنني افضل رجال فرنسا الأحرار على احرار العالمين » .

هذه هي الأسباب التي ولدت النظرية . فلنتأمل هذه النظرية نفسها: لقد وضعت هذه النظرية عقب ١٧٦٠ تقريباً وبخاصة على يد جان جاك روسّو في كتابين من كتبه وهما : « العقد الاجتماعي » ١٧٦٢ و « نظرات في حكومة بولونيا » ١٧٧٢ .

يقول جان جاك روسو في كتابه « خطب في التفاوت » ، عام ١٧٥٤ : « لنبدأ بابعاد جميع الحوادث » . وهو يرى ، كما يرى رجال الموسوعة ، ان الفرضية لاتفهم كفرض على الحوادث القديمة لايضاحها بل كتبرير مقبول وممكن للحوادث الحالية . وهذه الحوادث ، بالنسبة اليه ، هي ان الناس مرو بمراحل متعاقبة : الحالة الطبيعية ثم الحالة الهمجية ثم الحالة الاجتماعية التي هي الحالة الحاضرة، على ما فيها من عيوب وانحطاط

تدريجي للانسان أدت اليه الحضارة ؛ وأخيراً الحالة المدنية التي ارتبط فيها الناس بعقد والفوا الدولة باسم المصلحة العامة .

لم يعالج جان جاك روسو القومية صراحة ، ولم يعرفها بتعبير واضح ، غير أنه ، على العكس ، يستعمل كلمة « الأمة » في معنى معاصريه ويقول عن نفسه في « حواره » : « انه رجل العالم الذي يكن في نفسه الاحترام الحقيقي للقوانين والدساتير القومية » . بيد ان بعض نظريات جان جاك روسو وضعت نظرية القومية واعطتها تفسيرها وتبريرها . وأول هذه النظريات نظرية « العقد » ويقصد بهذا العقد الاجتماعي الذي هو أساس المجتمع المدني والمجتمع الانموذجي . ومنه يستنتج المبدأ القائل بأن ارتباط المواطنين هو أساس المجتمع . وهذه الارادة العامة التي تحل محل الارادة الفردية في الحالة الاجتماعية انما هي تعبير لكائن اجتماعي وجماعة قومية . ويرى جان جاك روسو ان الكائن الاجتماعي يوجد فعلاً ، ويجب احترامه في حقه في الحياة وفي حقه في التعبير . ومن نظرية العقد تخرج أخيراً فكرة ربط الدولة ، وهي الهيئة السياسية ، بهذه الروح القومية المؤلفة من ارتباط المواطنين . ويرى ، من جهة أخرى ، أن روسو في فلسفته العامة وخاصة في مفهومه للدين ، يرجع إلى الوجدان أي الضمير ، ويبني هذه الفلسفة على احترام الفرد .

ومن نظريات جان جاك روسو يخرج ايضاً مفهوم يتعلق بالقومية وخاصة في مفهوم الدولة . وهو أن هدف التشريع يجب أن يعطي إلى روح الشعب سيماه القومية ، ويحيي في القلوب ، بواسطة التربية ، تقاليد الوطن واخلاقه وطباعه . وهذه هي الفكرة التي يوسعها في كتابه « نظرات في حكومة بولونيا » عام ١٧٧٢ . ولذا ينبغي تكييف الدولة حسب الروح القومية ، وهذا ما حاوله في وضع دستور لبولونيا . إلا

أنه لا يتصور امكان تكييف الدستور الجمهوري مع العاطفة القومية إلا من أجل الدول الصغرى .

ويهمنا من روسو روح نظرياته وما تمثل بالنسبة إلى رأي عصره ، أي فكرة الديموقراطية والجمهورية ، فكرة السيادة الشعبية . ولقد وضحت نظريات روسو بجلاء على يد تلاميذه ومكمليه ، ونخص بالذكر منهم ، في ميدان الفلسفة المحضة وما وراء الطبيعة ، الفيلسوف الألماني كانط . فقدم آل تفكيره إلى الاستقلال الذاتي للشخص البشري وإلى الآمر المطلق للوجدان . فاذا نقلت هذه الأفكار إلى المضمار القومي الذي يشغلنا ، دلت على لزوم احترام الفرد وعدم فرض ارادة أجنبية على الروح الاجتماعية . ويرى كانط أن الأخلاق هي نفسها بالنسبة للأمة كما هي بالنسبة للفرد ، ولا يوجد مبرر نظري ممكن للاغتصاب التاريخي . إلا أن كانط كان مواطناً عالمياً دون قواعد قومية وانسانية .

وكان المكمل لآراء روسو في فرنسا ، وخاصة في العالم السياسي ، الأب مابلي . فقد عرض نظريته في كتابين : **« حديث فوسيون عن علاقة الأخلاق بالسياسة »** عام ١٧٦٣ و **« ملاحظات في تاريخ فرنسا »** عام ١٧٦٥ .

وكان تأثير مابلي عظيماً في رأي عصره . فقد أسس مذاهب المساواة وحتى الشيوعية فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية . ووضع في أصل تاريخ فرنسا نوعاً من جمهورية قومية فرنجية وفرنجية ــ غالية ، ورأى أن مجلس الأمة تعبير لا ينفصل عن الحياة القومية ، واعتبره سابقاً للملكية ، وان للانسان قانونه الخاص ، ولذا لا يمكن أن يرتبط إلا بارادته الخاصة

وهكذا نرى أن نظريات روسو وكانط ومابلي تؤول إلى تصور القومية ارتباط ارادات حرة .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه النظريات المتعلقة بالقومية لم تبق في حيز الفلسفة بل انتقلت إلى حيز الواقع . ومنذ أيامها الأولى نراها عند رجل يهتم بالاعمال وفي الوقت نفسه رجل أوهام ، المركيز دار جانسون في « نظراته في حكومة فرنسا » المنشور عام ١٧٦٤ ، وفي يومياته . وضع مخططاً لتجزئة الامبراطورية العثمانية على أساس القوميات . ولذا يعتبر بحق طليعة ومبشراً . وتصور قومية يونانية ، وقومية آسيا الصغرى وقومية فلسطينية وقومية سورية ، وقومية مصرية ، وقومية مراكشية ، وامتد بهذا المفهوم إلى أوربة ، ورأى تشكيل جمهورية أو رابطة دائمة للدول الايطالية ، كما وجدت رابطة جرمانية ، وباتافية (جمهورية بلاد البالطيك من ١٧٩٥ إلى ١٨٠٦) ، وهلفتية (سويسرية) . وفي الوقت الذي كانت تنتشر فيه نظريات روسو ومابلي استقبل استقلال الولايات المتحدة في فرنسا ، وان كان ذلك لغرض سياسي لا قومي ، كتحقيق للأفكار الفرنسية فيما يتعلق بالدولة .

وفي عهد الثورة الفرنسية دخلت نظرية القومية في الأحداث والوقائع وجعلت الثورة منها مذهباً عاماً ، وفي الوقت ذاته ، حلًا عملياً وواقعياً ، وأظهر اعلان حقوق الانسان والمواطن ، من الوجهة القومية ، فكرتين أساسيتين : الأولى أن السيادة للأمة ؛ والثانية ان القانون تعبير للارادة العامة ، وأن هـذه الارادة العامة وحدها تملك القانون وتعرف سيادة الأمـة ووجودها ، وان الدولة يجب ألا توجد إلا برضى المحكومين الحر . وتستخلص الثورة من هـذه الفكرة نتيجة مزدوجة . فهي من

جهة تنكر حق الفتح ؛ ومن جهة أخرى ، تنادي بحق انفصال الأمم المقهورة والمغلوبة على أمرها . وليس حق الانفصال هـذا الا حق مقاومة القهر الذي اعترف به اعلان الحقوق للافراد . وفي الواقع وجدت مادة في دستور ١٧٩١ تصرح علناً : « ان الأمـة الفرنسية تتخلى عن القيام بأي حرب في سبيل الحصول على فتوحات ، ولا تستخدم قواها ضد حرية أي شعب كان » . وبعد بضعة أشهر على اعلان الدستور تم الوصول إلى نتيجة أوضح وهي : أن قوى فرنسا موضوعة تحت تصرف حرية الشعوب الأخرى لتحريرها .

ومن هنا نشأ حق عام جديد ، وفي الوقت نفسه ، جرت تطبيقات عملية لهـذه النظرية كانت في صالح فرنسا . وحققت فرنسا بنفسها « عقدها الاجتماعي » في عيد الاتحاد أي في ١٤ تموز ١٧٩٠ عندما أتت وفود المقاطعات إلى باريس لتعقد صك الاتحاد على مذبح الوطن ، وتحققت فعلاً فكرة روسو النظرية والوهمية في العقد الاجتماعي .

واستعملت الثورة الفكـرة نفسها لتبرر توسيع حدود فرنسا وتحل قضيتين سياسيتين وهما : ضم الكونتا فينيسان وقضية الصعوبات التي أثارها أمراء الامبراطورية المالكون في الالزاس . لقـد كان الكونتاديون (سكان الكونتا) يطالبون البابا بمجلس أمة ليستطيعوا اعلان ضم الكونتا فينيسّان وآفنيون إلى فرنسا ويصرحون بقولهم : « بناءً على اعتبار أن الأساس الشرعي الوحيد للمطالبة بالسيادة والحصول عليها هو الرضى الحر للشعب ، وان ارادة الشعب يجب أن تظهر قبل أن يخضع لنفوذ آخر . . . » فالنظرية إذن واضحة وهي أن رضى الشعب له الخيار في تقديم طاعته إلى الدولة التي يريدها . وفي الواقع صوت مجلسا الأمـة في الكونتا

وآفنيون على الانضمام إلى فرنسا . كما أن نظرية رضى الشعب في اختيار حكومته دافع عنها في المجلس الفرنسي النواب المحبذون لهذا الانضمام مثل روبسبير وبتيون وبارناف ، بينما عارضها حقوقيون من أمثال ترونشيه باسم الحق القديم ، وسياسيون مثل ميرابو باسم الانتهاز ، ولكن النظرية القومية تغلبت أخيراً عندما قبلت الجمعية التأسيسية بضم المقاطعتين المذكورتين إلى فرنسا في ١٤ ايلول ١٧٩١ . وباسم هذه النظرية حلت الثورة قضية الأمراء المالكين في الألزاس ، وانضم هذا الاقليم إلى فرنسا ، ولم يعد للأمراء الالمان حق أعلى على أراضيهم خارج عن مشيئة السكان .

وطبقت الثورة هذا المبدأ عن طريق الاستفتاء لضم نيس والسافوا ، وبلجيكا والضفة اليسرى لنهر الراين .

وهكذا نرى أن النظرية الفرنسية تقوم على مفاهيم فلسفية .

المدرسة التاريخية الالمانية

اما النظرية التي تعارض النظرية الفرنسية فهي نظرية المانية غير فلسفية ولكنها ذات أساس تاريخي . ولذا يمكن تسميتها بالنظرية التاريخية الالمانية واذا رأينا في المانيا نظرية في القومية تختلف عن النظرية الفرنسية ، فذلك لأن الظروف التاريخية في كل من الدولتين كانت تختلف عن الأخرى ؛ ولأن الاتجاه الفكري للدولتين في آخر القرن الثامن عشر كان مختلفاً ايضاً . ومن السهل ان نفهم في هذه الظروف ان التعبير الفلسفي لفكرة **الدولة و القومية** يختلف في المانيا عنه في فرنسا . وهذه النظرية الألمانية تختلف عن النظرية الفرنسية في تطورها الشخصي وفي الاتجاه الذي عينته للشعوب الأخرى .

لقد خبرت المانيا في تاريخها الطويل تجربة سياسية متناقضة . فقد كانت ضحية العصر الوسيط الذي استحكم بين ظهرانيها حتى القرن التاسع عشر ، بينما استطاعت فرنسا ان تنجو منه في وقت مبكر . لقد أخذت فكرة السيادة في المانيا شكل الامبراطورية والفكرة الامبراطورية أي انها أخذت مفهوماً عاماً وهو « الكاثوليكية السياسية » ولم ترتبط الفكرة الامبراطورية بالدولة ولا بالارض ، بل انها توضعت فوق الدول الألمانية ، كما توضع الأمبراطور فوق الملوك العاديين . وهو يمثل الفكرة المسيحية من الوجهة السياسية كما يمثلها البابا من الوجهة الروحية . والبابا والامبراطور يمثلان « نصفي الله » . ومن هنا يفهم ان فكرة الامبراطورية تمتد بحدودها إلى ماوراء المانيا نفسها . وفي الواقع امتدت الامبراطورية بعيداً عن ألمانيا نحو الغرب ونحو الجنوب . فمن جهة الغرب شملت وادي الرون وبلاد اللورين ، ومن جهة الجنوب ضمت ايطاليا الشمالية حتى أنها احتوت ايطاليا الوسطى وروما . وبالمقابل ، ان هذه الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة التي امتدت نحو الغرب والجنوب إلى ماوراء حدود المانيا الجغرافية ، ما كانت لتشمل الاراضي التي توسعت بها اوربة بعد تأسيس الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة على يد اوتون الكبير . فمن جهة الجنوب الشرقي اتسعت اوربة بالثغور التي كان غرضها ايقاف الغزو الآسيوي بالنمسا وهونغاريا ، ومن جهة الشرق اتسعت بدحر الصقالبة البولونيين نحو الشرق ، حتى ان هذه الامبراطورية في آخر القرن الثامن عشر ، لم تنطبق على مايسمى المانيا . بلغت مساحتها ٦٠٠٠٠٠ كم٢ وتراوحت نفوسها بين ٢٨ و ٣٠ مليون نسمة . ولكن الدول التي تؤلفها أو تشترك في تأليفها كانت تتجاوزها بصورة غريبة . فقد كانت النمسا تضم ١٠،٥ ملايين نسمة في الامبراطورية و ١٤ مليون في خارج الامبراطورية . وتضم بروسيا ٢،٥ مليون نسمة في الامبراطورية

ومثل ذلك في خارجها . وفي مثل هذه الشروط يمكن ان نعتبر المانيا كبيرة جداً أو غير كبيرة بصورة كافية . وهذا ما يوضح لنا المطالب السياسية إذا اريد تأسيس القومية على التاريخ ، أي اذا اريد ، باسم القومية المؤسسة على التاريخ ، جمع الشعوب التي دخلت في زمن ما في الامبراطورية الألمانية . وعلى هذا ففكرة السيادة الألمانية ، كما تفهم في الأصل كفكرة امبراطورية ، منفصلة عن كل قوام ارضي وسياسي . ومن هنا يمكن أن نفسر تشعث القومية الألمانية والنظام السياسي الألماني ، لأن المفهوم الامبراطوري لا يمثل فكرة الأمة الألمانية .

يضاف إلى ذلك أن المانيا خبرت تجربة سياسية أخرى مضادة نوعاً ما للسابقة . لقد وجدت في المانيا دول اصطنعت اصطناعاً ، كدولة بروسيا . فقد تشكلت هذه الدولة على يد سلالة آل هوهنتزولرن بجمع اراض مختلفة عن طريق الارث أو الشراء او الفتح او الاستيلاء . وأخذت شكلها السياسي تدريجياً باسم « ناخبية براندبورغ » ، ثم بالملكية المكتسبة عام ١٧٠٣ على يد البوروقراطيين من كبار الموظفين والجيش ، وأخيراً بتأثير حكم فريديريك الثاني المطلق . واستطاعت هذه السلالة ان تؤلف سكان بروسيا لأن ملوكها اضطروا إلى استدعاء السكان من مختلف اقطار اوربة إلى بروسيا لتعمير الاراضي البور والمتروكة على طبيعتها ؛ ثم إلى صهر هذه العناصر المختلفة من السكان وتشكيل كل غير متجانس العناصر ؛ وأخيراً إلى تقسيم السكان إلى طبقات حسب قرار فريديريك . وهكذا تألفت الأمة البروسية ، التي تختلف من حيث تشكيلها عن تشكيل الأمة الفرنسية او الانكليزية اللتين توجدان تقريباً قبل وجود الدولة . إن نتيجة هذا العمل، من وجهة النظر القومية ، هي ان بروسيا تعطينا مثالاً واضحاً عن قوة الدولة وشدة نفوذها ومن الممكن ان ينسب إلى الدولة كل شيء ، لأنها استطاعت أن

تخلق شعباً وتوجد أمة . فالدولة في بروسيا هي الكل في الكل . وهذا ما حدا بالبروسيين إلى تأليه الدولة على حساب الفرد . وما فلسفة هيغيل ، كما سنرى ، الا صورة عن هذا الواقع البروسي .

وفي الحقيقة ، كان تأثير بروسيا عظيماً في المانيا ، وساعد على هذا التأثير مجد فريديريك الثاني العسكري والفلسفي . فقد كان موضع اعتزاز وفخار لدى جميع الألمان . حتى ان الشاعر غوته تغنى به في شبابه وهو في فرنكفورت بقوله : « لقد كنت مع بروسيا ، وبخاصة مع فريديريك ، وماذا يهمني من أمر بروسيا ، ان شخص المليك هو الذي يهيج القلوب ، ولقد فرحت وابي بانتصاره » . وتدل تقارير السفراء على ان الألمان الذين سافروا الى امريكا في ذلك العهد ، قد آثارهم مجد فريديريك فجعلوا « يعبدون ملك بروسيا كما تعبد الأصنام » . ونرى ايضاً نشأة أدب شعري في الحرب والوطنية على لسان الشعراء : كلايست* وغلايم* وتوماس آبت* . وفي هذا من التناقض مافيه ، لأن ملك بروسيا ، وهو اقل الالمان المانية* ، كان يزود المانيا بهذا المجد ويجعلها تفخر بالمانيتها . ونرى تناقضاً آخر وهو ان فريديريك الثاني كان يكافح النمسا والامبراطورية أي يكافح الشكل الأساسي للتاريخ الألماني في سبيل تنظيم دولته على حساب الامبراطورية .

يضاف إلى ذلك عنصر آخر ، كان يظهر بين حين وآخر في المانيا ، وهو كره فرنسا . وكان يرى من تارة لأخرى ظهور كلمة « وطن » في رسائل رجال السياسة أو أعمالهم أو دراساتهم . ففي الجدل الذي قام بين فريديريك الثاني وماريا تيريزا ، بسبب اقليم سيليزيا ، كان كل من العاهلين يتوجه إلى « الوطن الألماني » ، لأن ماريا تيريزا كانت تريد ان تحمي الامبراطورية من فريديريك ، وبالتالي من حلفائه

الفرنسيين . وفريديريك نفسه ، عند ما كان يهاجم الامبراطورية ، كان يدعي بانه يريد تحرير « الشعب الألماني من الأجنبي » وفي العام ١٧٦٩ تصالح فريد يريك الثاني وماريا تيريزا باسم « المذهب الوطني الألمـــاني » ضد فرنسا . وكان كل منهما ينـادي باسم « الحريات الألمانية » ، وبخاصـة فريد يريك الثاني عندما الف « عصبة الأمراء » عام ١٧٨٥ ضد الامبراطور جوزيف الثاني باسم الدفاع عن هذه الحريات . وكان وراثه وابن أخيـه فريد يريك غليوم الثاني يحاول توطيد نفوذه على هـذا المذهب . وفيـه يقول ميرابو : « لقد عرف هذا الملك كيف يصبح رجلًا عظيماً . فقد جعل نفسه المانياً والمانياً قحاً واستخف بالتفوق الفرنسي » . على أن هذه الأقوال ليست ، في الحقيقة ، سوى حجج سياسية بسيطة . وما كان كل من فريديريك الثاني او ماريا تيريزا أو يوسف الثاني ليخدع بمثل هـــذه الكلمات . بيد أنهم كانوا يشعرون بان هذه الحجج كانت تلامس شيئاً من واقع الحياة في المانيا ، وهو وجود هذه العاطفة الألمانيةعند الألمان .

ان النتيجة التي نستخلصها من تطور المانيا التاريخي هي ان المانيا لم تكن هيئة سياسية قومية . لقد كانت امبراطورية تتألف من ٣٦٠ دولة ، حتى أن وسط المانيا وغربها كانا عبـارة عن فسيفساء سياسية تضم دولاً صغيرة جداً تتـألف كل واحدة منهـا من دوقية أو قصر او مدينـة أو امارة كنسية . وإذا كانت بروسيا تضم ٢،٥ مليون من السكان ، وهي اكبر دوقية ، فبالامكان تصور الدول الأخرى .

كانت هذه الـ ٣٦٠ دولة موزعة على عشر دوائر ، ولكل منهـــا دياطها ، وعليها تبعة الدفاع المشترك ، وتنفيذ قوانين الامبراطورية . أما القضايا العامة فتعرض على دياط الامبراطورية ، ولم يكن هذا لينعقد الا موقتاً وبدعوة من الامبراطور . حتى ان الدياط الذي دعي للاجتماع في راتسبون

عام ١٦٦٣ لم يحل هيا بعد بل علقت أعماله وظل دائماً . ويتألف هذا الدياط من ثلاث هيئات : **الناخبون** ، **الأمراء** ، **المدن** . ولاتخاذ قرار فيه تجب اكثرية هيئتين . ولم تكن هنالك حكومة المانية أو جيش الماني ، ولا يمكن ذلك إلا بقرار من الدياط . ولايمكن لهذا الجيش أن يعمل إلا اذ أمرت دياطات الدوائر بالتنفيذ . ومن هنا يرى ان لا وجود لدولة المانية او فكرة سياسية المانية . لقد كانت المانيا منقسمة الى عدة أقسام ولكل منها نعرة خاصة . وكل نقاش أو جدل في سبيل التغيير أو الاصلاح كان يدعو إلى الخوف من الوحدة . لقد كانت النعرة الانفصالية سائدة في كل دولة من دول المانيا ، ولم يكن بين هذه الدول وحدة نقد او قوانين أو مقاييس ، حتى ولا أي وحدة معنوية .

بيد اننا نجد ، الى جانب هذه التجزئة السياسية ، في آخر القرن الثامن عشر ، نوعاً من وحدة المانية وذلك بتشكل أمة فكرية المانية . وهذا هو الحادث الجديد حقاً . لقد كان القرن السابع عشر ، بما أعقب من اضرار حرب الثلاثين عاماً ، عصر اعياء فكري في المانيا ، ولم يرتفع فيه سوى اسم ليبنتز الكبير ، ثم تلا ذلك عصر تهيئة واعداد ، ويرى فيه عملان متناقضان .

الأول : عمل العقليين من مدرسة ليبنتز ، ويعرف باسماء بعض الفلاسفة مثل فولف ، وتوماسيوس ، والمؤلف الدرامي غوتشد الذي حاول أن يوجد مسرحاً المانياً ، والشاعر غيلّرت .

الثاني : الحركة الدينية التي قام بها جماعة الأتقياء البروتستانتيين في دعوتهم الى الزهد والتفافهم حول شبينر او أهل الكشف والنور من رجال فايسشاوبت .

ومنذ العام ١٧٤٠ يمكن الكلام عن وجود المانيا الأدبية . وتتفق هذه الحركة مع نمو الطبقة البورجوازية أي الطبقة الوسطى التي تشكلت بنتيجة الرخاء الاقتصادي والتربية القومية . ويتضح هـــذا النهوض الفكري عند البورجوازية بنشر المجلات الأدبية والاخلاقيــة . فقد تأسس من ١٧١١ إلى ١٧٦١ ما يقارب ١٨٢ مجلة . كما يتضح أيضاً باصلاح الجامعات . ففي العام ١٧٣٧ تأسست جامعة غوتنغن على أسس وقواعد تربوية تختلف عن السابق ، وسيكون لها تأثير عظيم على طلابها وعلى غيرها من الجامعات الأخرى لما تحلت به من جد في العمل وتجديد في طرق التعليم وأساليبه . ومن جامعة غوتنغن هذه انتشرت حرية الفكر والتوثيق (جمع الوثائق) الدراسي ، والتوسع في الاطلاع والمعرفة . وبنهوض هذه البورجوازية واصلاح الجامعات تشكل في المانيا جمهور مثقف .

وفي الوقت نفسه تشكل لفيف من كبار الكتاب والمفكرين الألمان الذين خرجوا على تقليد فرنسا وانكلترا . فمن الشعراء نذكر **فيلاند** و **كلوبستوك** مؤلف قصيدة « مجيء المسيح » التي صدرت عام ١٧٤٨ ، ثم اعقبها بقصائد أخرى مختلفة الوحي والالهـــام . والف تلاميذه لأول مرة نوعاً من « قومية أدبية » وعرفوا بكرههم للفرنسيين ، ونخص بالذكر منهم **فوس** ، **وبورغر** ، **والاخوين شتولبرغ** .

ومن الناثرين المؤرخون والفلاسفة ومؤلفو الدرامات ونذكر منهم : **فنكلمان** مؤرخ الفن والتاريخ . فقد نشر عام ١٧٥٤ كتابه « أفكار في تقليد الآثار الاغريقية في التصوير والنحت » ؛ وفي عام ١٧٦٤ كتابه « تاريخ الفن القديم » . وضع فيه نظرية جديدة في علم الجمال . ونذكر **ليسنغ** ، ويعد محرراً

للفكر الالماني . اشتهر بانشاء المسرح القومي ، وأول مأساة له : « مينّا بارنهلم » نشرت عام ١٧٦٧ . وفي آخر حيـــاته نشر أثره العظيم : « ناثان العاقل » عام ١٧٧٩ . ووضع أسس نقـد الفن بأثرين أساسين وهما : الاول « فن الدارمـة في هـامبورغ » ويتعلق بفن الدرامة ؛ والثاني « اللاؤكون » ويبحث في علم الجمال المحض .

وفي الثلث الأخير من القرن اشتهر هذا الجيل بأسماء لامعة مثـل : **غوته ، وشيلر ، وكانط ، وهردر .**

وقد أصبحت آثار هؤلاء المفكرين تراثاً فكرياً المانياً تعتز به المانيا وتشعر بقيمته وأصالته ولا تتخلى عنه لفرنسا أو انـكلترا .

ولكن هذا الادب لا ينفذ إلى الحقل السياسي ، ولانجد فيه أقل وطنية سياسية ، على ما فيه من وطنية أدبية . ان الوطنية السياسية تبدو إلى هؤلاء المفكرين عيباً وضعفاً . كذلك لا نجد عندهم فكرة عن « الوطن » أو « المانيا » . وكانوا يعتقدون بأنهم لا يقومون بواجبهم إذا شغلوا انفسهم بالمانيا خاصة . كتب غوته في العام ١٧٧٢ : « لقـد سئمت من سماع ما يقال ان الوطنية تنقصنا ، وان لاوطن لنا ... هـــذا كلام ... وكلام ليس الا ... ولماذا تترك هذه الجهود عبثاً لتوليد عاطفة لانستطيع الشعور بها ، هذه العاطفـة ، التي لم توجد إلا عند بعض الشعوب في أزمنة معينة في التاريخ ، ولم تكن سوى نتيجة لمجرى الحوادث والظروف » .

وعلى العكس ، كان هؤلاء الكتاب والفلاسفة يهنىء بعضهم بعضاً على عدم وجود المانيا السياسية ، ويرون بأنهم ينجون انفسهم بهذا التفكير من العصبية الوطنية التي تضيق ساحة العقل . ويقول الشاعر شلّر عام

١٧٨٩ : « ليس للمصلحه الوطنية من قيمة الا من أجل الأمم التي لم تنضج بعد ، أي من أجل الأمم الفتية في العالم ، وان مثلنا الأعلى يكون فقيراً جداً إذا لم نكتب الا لأمة واحدة ، وهـذا الحد لايحتمله العقل الفلسفي » . ويرى شلّر أن « الوطن جزء لاقيمة له اللهم إلا إذا كان شرطاً لتقدم العقل » . أما من كانوا المانـاً اكثر من غيرهم فانهم يعتقدون بأن على المانيا رسالة يجب أن تؤديها ، وانها لم تؤدها بعد ، وان المستقبل أمامها . أما دور بقية الدول ، كدور فرنسا ، فقد انتهى . وهذه الرسالة هي رسالة السلام والحضارة .

واتضحت هذه الأفكار في الجدل الذي قام في المانيا أثناء عصبة الأمراء ، أو في نقاش المصلحين السياسيين قبيـل الثورة . تبنى هؤلاء المصلحون فكرة المساواة الطبيعية ، بالرغم مما استحكم عندهم من زعم باطل لصالح الولادة ، ومن فكرة التسلسل الطبقي . وإلى جانب هذه الفكرة في المساواة الطبيعية ، نجد عند هؤلاء المصلحين افكاراً انسانية تطالب بتحرير الاقنان وتعليم الشعب . وكل هذا ، من فكرة الحقوق الطبيعية والمساواة وتحرير الشعوب ، هو ما يسمى في المانيا « جمهوري » .

لقـد كان هؤلاء المفكرون الالمانيون وطنيين عالميين نظرياً وعمليـاً بأخبارهم ورحلاتهم وعلاقاتهم مع رجـال الفكـر في فرنسا وهولندا وانكلترا . وكان مفهومهم للفكرة الالمانيـة سامياً ، ولكنهم لايربطون هذه الفكرة بمفهوم سياسي ، بمفهوم الوحـدة المعنوية التي تشكل شعبـاً وأمة . ومفهومهم ، من وجهة النظر هذه ، يختلف عن مفهوم الأمة في فرنسا ،

وفكرة الوحدة الفكرية البسيطة التي تؤلف البلد عند الالمان تلحق ، إلى حد ، بمفهوم روسّو في مثله الاعلى الانساني وفي اعتقاده بصلاح الانسان الاصلي وبقوة الافكار . وفي الحقيقة كان لروسّو تأثير عظيم

في المانيا ، ولكنه لم يؤثر فيها بروسو « العقد الاجتماعي » بل بروسو « اميل » و « هيلويز الجديدة » . ونلاحظ أن فكرة المانيا الأدبية التي توجد من وجهة النظر الفكرية ، لا من وجهة النظر السياسية ، تعطي إلى فكرة القومية نوعاً من شكل لا نجده في الفكرة الفرنسية عن القومية . لأن القومية في المانيا لا تعرف بشكل ثابت ، وهي بالنسبة للالماني صيرورة دوماً وتمثل كل أنواع الخيال .

وهكذا كان تشكل هذه الأمة الفكرية في آخر القرن الثامن عشر شيئاً جديداً في المانيا . وكانت هذه الأمة المانية وعالمية في آن واحد، وعن أحد رجال هذه الأمة الفكرية وأشدهم احتقاراً للوطنية القومية خرجت نظرية جديدة في القومية ، وكان لها تأثيرها العميق مباشرة وفي المستقبل . هذا الفيلسوف هو هردر .

هردر — (١٧٤٤ — ١٨٠٣) . — ولد هردر في بروسيا الشرقية . ابوه معلم مدرسة فقير . نشأ نشأة عصامية واحاطت به ظروف خارجية فتحت عبقريته وساحة فكره . فقد حدث ان كاهن قريته الصغيرة كان يملك مكتبة ضخمة وكان هردر الشاب يختلف اليها باقبال وشغف زائد . ومر بقريته جراح روسي ورأى ما هو عليه من علائم النجابة فأوحي اليه ان يذهب إلى كونيكسبرغ لدراسة الجراحة . غير ان هردر عدل عن دراسة الطب واستبدلها بدراسة اللاهوت . وشاءت الظروف أن يكون مربياً لأمير صغير من هولشتاين ، وان يتجول في انحاء اوربة الغربية ، ويطلع على حضارتها ، ويفيد من كل ذلك فوائد جمة في نموه الفكري . وقدالتقى في إحدى جولاته بغوته الشاب عام ١٧٧٠ وعقدت بينهما صداقة وعندما أصبح غوته وزيراً في فيمار دعا هردر اليه وسماه مفتشاً للمدارس ورئيساً للمجلس الملي البروتستانتي عام ١٧٧٦ .

هذه هي الحوادث الخارجية التي أحاطت بحياة هردر ، وماترجمة حياته في الحقيقة الا ترجمة لحياة فكره ، وليست الحوادث الا منبهاً وفرصة لنموهذا الفكر . ان أهم ما يتصف به هردر هو حب الاطلاع الواسع والاندفاع العجيب للعمل ، منذ حداثة سنه ، وظل محافظاً على هذا الميل حتى آخر أيامه . كما يمتاز ايضاً بقوة التصور الذي ينهج فيه منهج الكشف اكثر من الاستنتاج العقلاني .

وفي حياة هردر يجب ان نعين بضع مراحل لأن هذه المراحل هامة بالنسبة إلى تهيئة نظرياته واعدادها وهي كما يلي :

١ — **المرحلة الاولى** : مرحلة المراهقة والشباب في كونيكسبرغ . ففيها انصرف هردر الى دراسة اللاهوت على يد استاذه وصديقه هامن وتلقى دروس كانط ، ودرس مشاهير الادباء الأجانب : مثل شكسبير دانتي ، أوسيان . وتعلم اكثر اللغات الأجنبية لدراسة مؤلفاتها الأصليه . ثم عين استاذاً في ريغا عام ١٧٦٤ . وفي هذا الوسط الروسي البعيد عن المانيا شغف بمطالعة الأساطير والقصائد القديمة وأغاني الحب والأدب الشعبي الفنلاندي واللابوني ، وقرأ الكتاب المقدس وقصائد الشرق ، والأغاني الحماسية في حرب القرصان الاسكانديناڤيين وملاحمهم ، وقصائد سكان بحار الجنوب ، والأدب الألماني المعاصر . ومن اكداس ، هذه القراءات نشر في العام ١٧٦٧ كتابه « مقتطفات من الأدب الألماني الجديد » وفيه يجدد النقد لا ليجعل مهمته اعطاء احكام قيمة في علم الجمال بل ليفهم المؤلفين ، لا بارجاعهم إلى قواعد علم الجمال ، بل ليفهم أصالتهم وروحهم وفكرهم . وهذه الدراسة تؤدي إلى مفهوم جديد لعناصر وعوامل نمو عبقرية الشعوب .

٢ ــ **المرحلة الثانية** : مرحلة نموه وفلسفته . لقد كان ، وهو في ريغا ، باعتباره استاذاً ، يفكر بتجديد التعليم . وأصالته في ذلك انه تصور المدرسة وفهمها عند حد قوله حديقاً لاسجناً . ولهذا الاصلاح الذي تصوره وجد ضرورياً اجراء تحقيق عن الاشكال المختلفة للتعليم التي يريد معرفتها ليضع مخططاً جديداً للمدارس . ولهذا الغرض قام برحلات في غرب اوربة وجاء الى باريس وتعرف بكبار الكتاب والفلاسفة المعاصرين ، وزار المكتبات . وهنا عرضت عليه وظيفة مرب لأمير هولشتاين . وفي طريقه الى هذه الدوقية عبر المانيا الغربية ومر بهامبورغ حيث اجتمع بلسينغ وعقدت بينهما صلات ودية ، ثم جاب مع تلميذه الأمير هولانده والمانيا الرينانية ، وزار ستراسبورغ في ١٧٧٠ — ١٧٧١ ، وفيها اتصل بغوته . وفي كل هذه الرحلات كان يجمع القصائد الشعبية ، ويدرس اللهجات ، وينشر قصائد اوسيان وأغاني الشعوب القديمة . وكل هذه الدراسات المختلفة أدت الى تأليف مذكرة أساسية في « أصل اللغات » كتبها في ستراسبورغ وصدرت عام ١٧٧٢ .

٣ ــ **المرحلة الثالثة** : مرحلة اقامته في فيمار . وبعد ان تقلب في وظائف متعددة ، من بينها انه عين استاذاً في جامعة غوتنغن عام ١٧٧٥ ، استدعاه غوته إلى فيمار فذهب اليها ولم يغادرها الا لرحلة الى ايطاليا في العام ١٧٨٨ و ٨٩ . وفي فيمار انصرف الى انواع من الدراسات المختلفة ومنها الكتاب المقدس والعالم الشرقي القديم ، واستخلص منها مؤلفاً صدر عام ١٧٨٥ وهو « روح الشعر العبري » . وتجدر الاشارة إلى انه لم يدرس الكتاب المقدس من الوجهة الدينية أو التأويلية بل من الوجهة البشرية وحاول أن يفهمه بتقريبه من الحضارات الشرقية المعاصرة له . ونشر عام ١٧٧٨ « صوت الشعوب » وهو ديوان اشعار شعبية من جميع البلاد .

ونشاهد اتجاهاً آخر هاماً في تفكيره وهو فلسفة التاريخ . فقد نشر من ١٧٨٤ الى ١٧٩١ كتابه الأساسي « أفكار في فلسفة تاريخ البشرية » ؛ وفي عام ١٧٩٥ كتاب « رسائل في تقدم البشرية ». وأنهى ميدان عمله الفكري بترجمة أشعار اسبانية من الديوان المسمي « قصائد السيد ».

وفي الحقيقة كان عمل هردر عظيماً ومتنوعاً . ولذا كانت له شعبية واسعة في ألمانيا . ويرجع نجاحه في آثاره إلى فصاحته ، ولغته الشعرية ولمحاته الواسعة ، وغموضه ، وإلى أشياء أخرى تترك مجالاً لأحلام القارىء . ولقد استطاع هردر بتآليفه أن يوجه قسماً عظيماً من الشعب الألماني والفكر الألماني . فقد ذهب بالفكر الألماني إلى العدول عن طريقه وتحويله عن فلسفة الأنوار العقلية نحو دور العواصف ، وهذا ما يسمى « العاصفة والزحف » في مضمار الأدب والفلسفة . ومن جهة أخرى كان هردر مبدع مدرسة تاريخية ، ولنذكر على سبيل المثال أن المؤرخ الفرنسي غيزو ، وهو شاب ، قد وعى وتصور قسماً من نظرياته على ضوء هردر .

ومن آثار هردر نستخلص مفاهيم كبرى تهم موضوع دراستنا . ففي فلسفته العامة وفي طريقته نرى رد فعل ضد العقلانية الفرنسية والكانطية وعوداً لفلسفة سبينوزا . لأن هردر يرجع الى الحدس والتوثيق (جمع الوثائق) أكثر من رجوعه الى الطريقة الاستنتاجية العقلانية ، التي عرف بها الفلاسفة الفرنسيون ، ويبحث عن القوانين التي توصل الى تطور البشرية . فقد كان يطمح لأن يكون نيوتن في العلوم المعنوية (الأخلاقية) . فمن ذلك أنه وضع خطة لتطور البشرية على مراحل ، ورأى أن هذه المراحل تنتج تدريجياً أنواعاً بشرية لا تتحقق بجهد من الارادة البشرية، كما

هي الحال في مفهوم العقلانيين الفرنسيين ، بل بنتيجة الظروف الخارجية واستعمال القوى الغريزية . ويرى أن البشرية كالبلد كلٌّ يضيع فيه الفرد ، وان قوة العقل فيه ضئيلة ومحدودة وأقل من أن تبدل الحياة وتؤمن تقدمها . وبالاجمال ان هردر يدع مجالاً واسعاً للقوى الغامضة والجماعية . وهذا لم يمنعه من التبشير بالتفاؤل البشري .

ولم يكن هردر في تفهم الآثار الأدبية بأقل أصالة منه في الفلسفة . ففي فهم الآثار الأدبية وعظمتها يحاول أن يبحث عن عبقرية الشعب ، ولذا نراه لا يسأل في الآثار العظيمة ما اذا خرجت عن فن متطور أو عالم ، بل على العكس ، يبحث فيها عن عبقرية الشعب في الآثار الغريزية والشعبية ، في الملاحم والأساطير ، في الأخلاق والعادات والاستعمالات والتقاليد الشعبية ، كما يبحث عنها أيضاً في صفات العصور التاريخية لنمو الشعب . فهو يرى أن الشعر نشأ من الطبيعة ، وان لكل شعب صفته الخاصة ، ككل فرد ، وان كل ما يخرج عفوياً من أعماق الشعب يوضح عبقرية الشعب ، وان كل ذلك صالح ومقبول . وعلى العكس ، ان كل ما هو دخيل بالتقليد يغدو ضئيلاً بل وخطراً يهدد بتشويه فكرة الشعب . ومن هذا المفهوم يخرج منهج جديد في التجديد الأدبي . ومنه استوحت الحركة الإبداعية الالمانية الهامها . وهذا ما جعل هردر يعود بالنقد وعلم الجمال الى المصادر والى الماضي ليخرج منها الى أصالة الشعب وأدبه . ومن هنا يظهر أن العنصر الأساسي الذي تعبر فيه عبقريته هو **اللغة** . واللغة ، من حيث الأصل ، ليست اتفاقاً أو تواضعاً أو فناً ، بل هي في رأي هردر ، كل عضوي يولد ويعيش ويموت ، فهي روح الشعب تبدو ظاهرة للعيان ، وبها يعبر الشعب عن مزاجه

وحساسيته وفكره وأصالته . والنتيجة التي تستخلص من كل ذلك هي أن تطور لغة الشعب يعطي مفتاح تاريخ هـذا الشعب . والكاتب الكبير هو الكاتب الذي تكون لغته أكثر قومية من غيرها ، وتستمد غناهـا وثروتها من الكنز الشعبي ، وتبتعد عن التقليد الاجنبي . وان من واجب كل أديب وكاتب ، كما هو من واجب كل رجل ذي شعور ووجـدان ووعي ، أن يعرف لغته جيداً ، وأن يرجع إلى مصادر لغته ، أي إلى ظاهراتها البدائية . فباللغة نستطيـع أن نعرف شعباً من الشعوب ، وباللغة يستطيـع الشعب أن يعي ويشعر بقدراته .

ومن هذه الأفكار جميعاً يخرج مفهوم هردر للقومية . فهو يرى أن الامة عضوية حية ، لها وجودها الخاص والبدائي ، حبتها الطبيعة غريزة حياتية وعبقرية . وهذه الامة تتضح عفوياً بلغتها واستعمالاتها البدائيـــة ومجموع سلوكها الاخلاقي . وعلى هذا فالقومية شيء طبيعي وغير ارادي ، وله حياة تاريخية . وإن جميـع تحاليل هردر ، من تحاليل في علم الجمال أو اللغة وغيرها ، نجد أمثلتها وتطبيقاتها مستمدة من الشعب الالماني . ولكن هذا المفهوم عند هردر خال من أي وطنية . فقد نشر عـــام ١٧٦٥ مذكرة عنوانها : « أعندنا بعد جمهور ووطن كالآخرين » . وانتهى إلى مقابلة المجتمعات القديمة المبنية على الوطنية بالمجتمع المسيحي الذي لا يرى الشعوب إلا في الانسانية . والانسانية عنده مثل أعلى سياسي واجتماعي . والحضارة المسيحيـــة ، في رأيه ، تسقط الحواجز بين الشعوب . ونراه يقول : « يبـــدو لي ، بين جميـع الممجدين ، أن الممجد لقوميتـه أحمق كل الحمق كالممجد لميلاده وثروته » . وفي آخر حياته كتب عـام ١٧٩٤ : « الاوطان المحشورة ضد أوطان أخرى في نزاع دموي ، إن هذا لهو أقبـح بربرية اللغات البشرية » . وهو لا يقبل إلا التنافس المجدي

والمثمر بين الامم في التقدم والحضارة . ويفرح لعدم أهميـة ألمانيا من الوجهة السياسية عوضاً عن أن يأسف لها . ويرى أن من الخير لالمانيا أن تكون كما هي مراكز سياسية متعددة ؛ فبفضل ذلك تنمو بحرية الفروع الاصيلة للعرق الالماني . وليس لديه أي فكرة عن أن ألمانيا يمكن أن تؤلف امتداداً جغرافياً معيناً ، بل على العكس ، انه يتحمس لالمانيا في لغتها وطبعها وتقاليدها ويدعوها لتعمل بكل قواها وتعي ذاتها فكرياً . وهكذا نرى هردر ينتهي إلى مفهوم في القومية مبني على عناصر مغايرة لمفهوم الفلاسفة الفرنسيين ، ولكنه لا يمثل هذه القومية .

وقد انتشر مفهوم هردر هذا في ألمانيـا الفكرية بشكل مزدوج : في **الحياة الأدبية** بالحركة الابداعيه التي تبحث عن إلهامها في عناصر الحياة البدائية والتاريخ الالماني ؛ وفي **الحياة العلمية** التي حمل لواءها فقهاء اللغة والمؤرخون . وقد الفت هاتان الحركتان الادبية والعلمية في الجامعـات موئلًا وموطناً . وفي هذه الجامعـات تعرف الطلاب بنظريات هردر في القومية وعبقرية الشعب في لغته ونشروها في كل أوربا .

ولا شك في أن هذه النظرية في القومية كانت نتيجة لتاريخ ألمانيـا التي ينقصها التماسك السياسي كما رأينا . فقد تشكلت في مكان واحد بين الراين والاودر ، وبقي شعبها في معصم من سيطرة الاجانب وغاراتهم ، وتصعدت عنده فكرة الدولة في مفهوم فقد كل قاعدة جغرافية وكل تعبير سياسي ، وكل ما بقي لديه ، كمقوم للقومية ، هو هذا العنصر البدائي المشترك وهو **اللغة** التي تعبر عن وحدة أصل هذا الشعب .

الفصل الثاني

الأصول التاريخية للقوميات الأوربية

ليس للقوميات الاوربية أصول فكرية عقائدية فحسب ، بل إن لها أصولاً تاريخية أيضاً ، لان هذه الاقوام على اختلافها وجدت تاريخياً حرة مستقلة كسائر الاقوام الحرة المستقلة الاخرى . غير أن ظروفاً سياسية طارئة ساعدت شعوباً ودولاً أخرى أشد منها قوة وأعظم غلاباً ، فأتت اليها واحتلت أرضها بطريق الغزو والفتح والاستيلاء أو الحرب وأخضعتها لمشيئتها وأخذت تتحكم بمصيرها . وظلت هذه حالها تابعة بشكل قوميات عتيدة إلى أن دبت فيها روح جديدة أيقظتها من سباتها وجعلتها تشعر بذاتها وقيمتها وحقها في الحياة والحرية والاستقلال . وسنذكر فيما يأتي هذه القوميات المختلفة ونبين أوضاعها العامة كما وجدت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر .

بولونيا

ترينا بولونيا منظراً لدولة اعتدى عليها جيرانها وتقاسموها فيما بينهم وجنوا عليها . وإذا زالت الدولة البولونية من الوجود كشخصية سياسية فإن الشعب البولوني بقي حياً . وهذا ما يجعلنا نتساءل لأى مدى كان رد الفعل القومي في بولونيا حيال تجزئة الدولة البولونية .

لم تكن بولونيا قومية ، حتى ولا دولة تألفت بشكل مرض . لقد

تشكلت تاريخياً دون أسس جغرافيـة أو عرقية . والجوهر الاساسي في هذه الدولة البولونية هو ما يسمى بولونيا الكبرى وبولونيا الصغرى ، أي منطقة بوزن وفارسوفيا من جهة ، ومنطقة كراكوفيا ولوبلن من جهـة أخرى . وقد تشكلت الدولة البولونية حول هذه النواة بتأثير حوادث ثلاثة كما يلي :

الأول : حادث اتحاد تم بطريق زواج بنت ملك بولونيا لويس آنجو بدوق ليتوانيا الأكبر ياجللون عام ١٣٨٦ . وبهذا الاتحاد تضاعفت بولونيا بانضمام ليتوانيا وروسيا البيضاء .

الثاني : فتح اكرانيا وهجرة الفلاحين الاكرانيين إلى كييف والدنيبر ، ونحو الجنوب إلى الحدود التركية حتى تارغوفيتز .

الثالث : الاصلاح البروتستانتي . وعلى أثره قام امراء بروسيا الشرقية وليفونيا وكورلاند وعصروا أموال الكنيسة ، وليثبتوا وضعهم الجديد في دولهم . أعلنوا سيادة بولونيا عليهم .

ولقد تغيرت حدود بولونيا في التاريخ ، وفي بعض الأحيان توصلت الى موسكو ، وأخيراً تقلصت هذه الحدود ، فأضاعت كييف وأطرحت دوقية بروسيا سيادة بولونيا . وفي العام ١٧٧٢ كانت بولونيا دولة تتألف من ١٥ مليون نسمة . ولذا يمكن القول أن بولونيا في العام ١٧٧٢ كانت حادثاً تاريخياً بسيطاً .

وكذلك لم توجد بولونيا من الوجهة السياسية ، أو انها لم توجد إلا تحت السيطرة المطلقة للطبقة الاستقراطية التي كانت تتمتع بالنفوذ السياسي والاجتماعي والثقافي . وتتألف هذه الطبقة الارستقراطية من مائة نبيل ، ولم يكن لديها أقل شعور بضرورة الدولة . ومن الممكن أن يقال انها قضت على الدولة بالاعمال التالية :

١ — باقامة ما يسمى الرفض الحر « الفيتو » ، وبموجبه يمكن لنبيل من النبلاء أن يمنع الدياط (المجلس السياسي الذي تناقش فيه مصالح البلاد المختلفة الممثلة في هذا المجلس) من اتخاذ أي قرار .

٢ — بمجالس النبلاء الانفصالية (مجالس اتحاد النبلاء) . ويكفي لهذه المجالس أن تجتمع وتتخذ قراراً بأكثرية الأصوات لتفرضه على البلاد .

٣ — بتهديم السلطة الملكية .

يضاف الى ذلك أن هذه الارستقراطية لا تعرف معنى المصلحة العامة والمصلحة القومية ، ولم يكن بينها وبين بقية السكان أقل تضامن . لقد كانت ، كسائر الاقليات الغنية ، تتمتع بالحضارة الاوربية العامرة بشكلها الناعم المهذب ، وكانت على اتصال مع الاسر الغربية . فهي إذن لا تمثل الامة وتعيش على حساب البلاد كما يعاش على بلد مفتوح .

ولم يكن تحت هذه الطبقة الارستقراطية طبقة وسطى ، لأن الطبقة البورجوازية لا تتعدى بعض الالمان في المدن ، وكانوا محتقرين وعرضة للإساءة ، واليهود . ولم يكن بين هؤلاء البورجوازيين أقل تماسك أو ارتباط أو انسجام أو حياة . وأخيراً تأتي طبقة الفلاحين . وكانت تعيش عيش القنانة . ولقد ذكر الأب ما يلي في « نظرات في حكومة بولونيا » : أن « ليس لدى أمراء بولونيا أقل فكرة في معاملة فلاحيهم كخيولهم » . وكان الشعب البولوني لا يبالي بسادته وبلاده ، ويعيش في حالة خبل عميق يتخلله بين حين وآخر يقظة التعصب الديني . ولم يكن هنالك أقل قوة تماسك ، حتى أن الكاثوليكية ، التي يمكن للبولونيين أن يقاوموا بها جيرانهم الروس أو الالمان ، لا تكفي لتأليف هذه القوة . كما وجد بين البولونيين أنفسهم لوثريون وارثوذكس .

وهكذا كان تقسيم بولونيا عام ١٧٧٢ بتراً بسيطاً لاراضيها ولم يهاجم القوى الحية في الدولة . ففي عام ١٧٧٢ أضاعت بولونيا قسماً من روسيا البيضاء ، وهو القسم الذي اعطي للروس ، وبوميرانيا التي أعطيت للألمان ، وهي التي تسمى بروسيا البولونية ، ولودوميري وروسيا الحمراء إلى النمساويين الذين أطلقوا عليها اسم **غاليسيا** .

ولكن كثرة الاراضي أو قلتها في هذه الدولة الكبرى التاريخية الخالية من الحدود ، ليس لها أهمية كبرى من وجهة النظر القومية . ولذا يمكننا القول ان تقسيم بولونيا عام ١٧٧٢ لم يمس الدولة البولونية بل كان جرحاً للارستقراطية البولونية ، وفي الحقيقة ، ضربة موجهة الى هذه الامبراطورية التاريخية والى هذا الاطار الارستقراطي اللذين يؤلفان الدولة . ولذا لا يمكن القول بأن تقسيم ١٧٧٢ كان مطبوعاً بطابع الاعتداء على أمة .

ومع هذا فقد خرج من هذا التقسيم حركة كانت في أصل القومية البولونية في الآجل البعيد . وفي الحقيقة نرى عقب هذا التقسيم مباشرة ظهور حركتين هامتين :

الحركة الاولى . — ونريد بها تشكيل فريق من المصلحين ممن يرمون الى إصلاح الدولة ووضع حد للفوضى القائمة بالغاء « الرفض الحر » «والعهود المفروضة » على الملك حين اعتلائه العرش و «مجالس النبلاء الانفصالية » ، كما يريدون أن يصنعوا الدولة من جديد ، ويشكلوا لها جيشاً ومشاة ومدفعية ويجهزوها بضرائب . وقد التف هذا الفريق حول بعض النبلاء من أمثال تشارتوريسكي وبوتوكي وزاماوسكي . ولتحقيق هذه الاصلاحات اجتمع الدياط في فارسوفيا ، في ٦ تشرين الاول ١٧٧٨ ، ولكنه القى

بنفسه في سياسة لا يملك وسائلها. وذلك يرجع الى الدعاية والى المال الذي بذله وزير بروسيا الى أعضاء الدياط للتصويت على مشروع كان من اللازم ألا يبدأ به إلا بعد إصلاح الدولة . فقد صوت على تسليح ١٠٠٠٠٠ رجل ، وطالب بجلاء الجنود الروسية وقرر المفاوضة مع بروسيا بعقد حلف وأجّل برنامج الاصلاح الى السنة القادمة .

الحركة الثانية . — كانت هذه الحركة ذات أغراض بعيدة وعميقة ترمي الى اصلاح التعليم ورفع المستوى الخلقي والفكري في البلاد . نشأت هذه الفكرة في النصف الاول من القرن الثامن عشر . عندما ألقى بها كاهن يدعى الأب كونارسكي (١٧٠٠ — ١٧٣٣) ، ويستند هذا البرنامج الاصلاحي على انتشار الافكار الفرنسية في بولونيا وخاصة أفكار **الفيزيوقراطيين** ، وأخيراً على إلغاء طريقة اليسوعيين من قبل البابوية عام ١٧٧٤ . وقد لاقى هذا الالغاء معارضة كبيرة لأن لليسوعيين شعبية واسعة في بولونيا ، إلا انه من جهة أخرى كان فرصة لتنظيم التربية العامة ، وذلك بفضل أموال اليسوعيين وبفضل أعضاء الجمعية نفسها . ففي عام ١٧٧٤ سميت لجنة عرفت باسم « **لجنة التربية القومية** » أعدت نظاماً وبرنامجاً للتعليم ونشرت كتباً تربوية وقامت باصلاح جامعتي **كراكوفيا** و **فيلنا** . وكان يدير هذا الاصلاح في التعليم ميشيل بونياتوسكي .

وهذا الاصلاح في أساس التعليم يمكن أن يوجد يوماً ما روحاً عاماً ، روحاً قومياً وسياسياً . ومثل هذا العمل يحتاج إلى جهود طويلة . غير أنه انقطع تحت تأثير الحوادث .

إن هذه الحركة المضاعفة في الاصلاح السياسي والتهذيب الاخلاقي مرت

خلال النزاع والمؤامرات والدسائس وقبل تقسيم ١٧٧٢ ، حتى ان التقسيم لم يزد التفرقة إلا شدة .

وهكذا نرى أن تقسيم بولونيا جنى عليها وانتهى بامحائها التام . ولكن هذا التقسيم أجري في وقت تطورت فيه الافكار وسارت خطوة نحو الامام . وهذا كاف لإثارة الاحتجاجات وعدم الرضى بالواقع ، لا كما حدث في بولونيا سابقاً . يضاف الى ذلك أن كثيراً من الدسائس الاوربية والمصالح الدبلوماسية الاوربية قد امتزجت بالمشكلة البولونية ولعبت دورها . ثم أتت أخيراً الثورة الفرنسية فأمدت الحركة البولونية . ولهذه الاسباب كلها نرى أن القضية البولونية بقيت مفتوحة ، عوضاً عن أن ينتهي أجلها وتدفن ، وقد بقيت مفتوحة في بولونيا نفسها وفي الدبلوماسية الاوربية . ولكن هذه المشكلة البولونية **بقيت مشكلة سياسية تهم الارستقراطية البولونية دون سواد البلاد ولم توقظ الشعور القومي** بعد ، ويجب أن تتطور بعد المصيبة لتصل الى هذه النتيجة .

هونغاريا

ترينا هونغاريا مثالاً آخر لدولة تاريخية وقعت ضمن دولة أخرى ولكنها حافظت على شخصيتها . وكل ما نريد من دراستها هو أن نرى لأي درجة أثر هذا الحادث في شعورها الشخصي .

لقد كان لهونغاريا وضع خاص من الضروري إيضاحه وذلك لأننا نجد فيه تحقيقاً لنظرية « الحقوق التاريخية » التي تؤلف فيما بعد أساساً لجميع المطاليب القومية في هذا البلد . كان لمملكة هونغاريا كيان قديم وقد استطاعت أن تفرض شخصيتها على سادتها المحدثين عندما أعطيت

عام ١٥٢٦ الى أسرة آل هابسبورغ ، وانتخب **فرديناند** النمسا آنذاك ملكاً عليها . وكان هذا الاتحاد بالنسبة الى الدياط كحلف عقدَه لحفظ الدولة ، وبالنسبة الى الأمير كان على العكس منحة أو أعطية . وقد اعترف بهذا الوضع بما يسمى **الدستور الهونغاري** ثم ساعدت على بقائه عدة عوامل تاريخية أخرى . أما استقلال هونغاريا الحقوقي ، ولحد ما استقلالها السياسي ، فقد بقي مصوناً بفضل نضالها الخارجي والداخلي : فمن ذلك أن هونغاريا وجدت زمناً طويلاً منقسمة الى ثلاثة أقسام :

١ً — هونغاريا الخاضعة للنفوذ التركي .

٢ً — هونغاريا التابعة لآل هابسبورغ .

٣ً — امارة ترانسيلفانيا التي كانت تتمتع باستقلالها الداخلي (الذاتي) داخل الامبراطورية العثمانية .

ومن جهة أخرى كانت هونغاريا تقوم بحركات عصيان ضد آل هابسبورغ دفاعاً عن شخصها . وقد دامت هذه الحركات من ١٥٢٦ الى ١٧١١ وتدعمها غالباً الدبلوماسية الاوروبية وخاصة الدبلوماسية الفرنسية حباً في إضعاف آل هابسبورغ . وكان من حركات العصيان هذه أن احتفظت المملكة الهونغارية بشخصيتها . وأخيراً استعادت هونغاريا وحدتها بطرد الاتراك على يد آل هابسبورغ وخاصة بالجيوش التي كان يقودها الامير « **اوجين** » . فقد استردت بودابست عام ١٦٨٦ وكُسر الأتراك في زانتا عام ١٦٩٦ واضطروا بموجب معاهدة **كارلوفيتز** ١٦٩٩ للتخلي عن الأراضي الهونغارية التي فتحوها ، ولم يبق لهم فيها سوى مقاطعة « **بانات تيميسفار** » التي حررت بموجب معاهدة **باساروفيتز** (١٧١٨) وأضيف إليها قسم صغير من **صربيا** والأفلاق .

لقد بقيت هونغاريا خلال هذين القرنين مملكة لها كيانها الخاص وانتهى دفاعها عن شخصيتها ضد سيدها الى حل وسط وهو **معاهدة زاتمار** (١٧١١) وتلا هذه المعاهدة عدة قوانين صوت عليها الدياط من ١٧١٢ الى ١٧٢٣ : فمن ذلك أن الهونغاريين قبلوا بمبدأ مملكة آل هابسبورغ وقبلوا منه عام ١٦٣٧ النظام الوراثي نظراً لاعتصابهم ضد الأتراك ؛ غير أنهم بالمقابل جعلوا آل هابسبورغ يعترفون بقوانينهم الخاصة التي يجب أن يحكموا أنفسهم بموجبها . ولكن أعيد النظر بهذه القوانين الدستورية وجعلت تأتلف مع الدولة الجديدة في النواحي **العسكرية و الادارية والقضائية** . ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن آل هابسبورغ ، منذ أواخر القرن السادس عشر والنصف الاول من القرن السابع عشر ، كانوا يقوضون دعائم « **مملكة بوهيميا** » التي أدخلوها في عداد دولهم ، بينا نرى ، على العكس ، أن هونغاريا تتمتع بكيانها الخاص في داخل دولة آل هابسبورغ المطلقة الحكم . وهذا الوضع هو أساس الحكم الثنائي الذي سيتم في القرن التاسع عشر في العام ١٨٦٧ بين هونغاريا والنمسا .

وفي القرن الثامن عشر حصل الهونغاريون على الاعتراف بكيانهم بفضل عدة حوادث :

الحادث الاول . — وهو قضية وراثة آل هابسبورغ وسويت بموجب مرسومين :

آ) التسوية التي اجراها لؤبولد الأول عام ١٧٠٣ والتي بموجبها تعود وراثة الامبراطورية إلى بنتي ابنه يوسف الأول حسب عمريها : الأولى ماريا جوزيف والثانية ماريا آميلي .

ب) التسوية التي أجراها شارل السادس عام ١٧١٣ . وذلك لأن يوسف الأول (١٧٠٥ — ١٧١١) مات عام ١٧١١ ولم يخلف سوى بنات ، ولم يكن لأخيه شارل السادس (١٧١١ — ١٧٤٠) الذي

خلفه على عرش الامبراطورية سوى بنات ايضاً . فلمن يعود الإرث بعد موته ألبنات يوسف أم لبنات شارل ؟

غير أن هذا الأخير لم يستطع تحمل التسوية التي قام بها ابوه قبيل وفاته لذا أجرى عام ١٧١٣ تسوية جديدة عرفت باسم (براغماتيك سانكسيون) وبموجبها يجب ان ينتقل الارث الى بنات الامبراطور القائم على الحكم اذا لم يكن له بنون .

ولقد كان شغل شارل الشاغل ان يحصر الارث في اعقابه . وفكرته الثابتة التي علق عليها كل سياسته هي ان يؤمن ارثه إلى ابنته ماريا تيريزا التي ولدت عام ١٧١٧ . وأدت مشكلة الوراثة هذه الى مفاوضات بين الهونغاريين وشارل السادس ، ووضع الهونغاريون شروطهم لقبول مبادىء شارل . فرفض هذا شروطهم وانتهى الأمر أخيراً إلى حل وسط وهو : أن دياط ١٧٢٣ قبل بمبادىء شارل التي وضعها بشأن الوارثة . ومعنى ذلك ان الهونغاريون يقبلون بوحدة الوراثة وتعميمها ، ويقبلون بأن الامبراطورية لا تقبل التفرقة والانقسام ، أي ان هونغاريا لاتستطيع ان تنفصل عن النمسا . وهذا يعني تبادل التعاقد بين الطرفين أي ان هونغاريا اذا لم تستطع الانفصال عن النمسا فكذلك يجب على النمسا ان تعترف بوجود هونغاريا .

قبل الهونغاريون بمبادىء شارل بالوراثة ضمن هذه الشروط الآتية :

أولاً : ان « البراغماتيك سانكسيون » قد دخلت في قوانين المملكة الهونغارية أي ان ملك النمسا يقبل كملك وراثي باعتبارة هونغارياً لا نمساوياً .

ثانياً : ان يتعهد الملك بحكم البلاد الهونغارية حسب دستورها وحسب قوانينها .

وهذا ما معناه وجود حكم ثنائي معترف به بصورة رسمية في دولة آل هابسبورغ .

الحادث الثاني . — يؤيد كيان هونغاريا ووجودها وهو سياسة ماريا تيريزا . وذلك ان ماريا تيريزا منذ ان اعتلت عرش النمسا وجدت أمام مصاعب كبرى . فقد هاجمها فريديريك الثاني ملك بروسيا ، وكانت بحاجة لجمع قواها لترد العدوان . ولقد قدم الهونغاريون اليها هذه القوة دون مشاكل . وبالمقابل ايدت ماريا تيريزا الامتيازات الممنوحة لهونغاريا. وعندما انهت الامبراطورة من الحروب ، اتبعت سياسة مركزية في الدولة النمساوية . من ذلك انها احدثت نظاماً ادارياً مختلف الاشكال سياسياً وقضائياً . ولكن هذه الاصلاحات المركزية التي قامت بها لم تمتد إلى هونغاريا بل وقفت عند نهر **الليتا** الذي يفصل بين النمسا وهونغاريا . وفي الحقيقة ان سلطة الامبراطورة اتسعت في الدولة النمساوية ، غير ان الملكة — الامبراطورة كانت تتبع سياسة خاصة في هونغاريا . وحصل الهونغاريون من ماريا تيريزا على الاعتراف رسمياً بأن تؤلف ترانسلفانيا وكروواسيا قسمين ملحقين بالمملكة الهونغارية .

الحادث الثالث . — نجده في اصلاحات جوزيف الثاني أو على الأصح في اخفاق اصلاحات جوزيف الثاني . كان جوزيف الثاني ملكاً فيلسوفاً حاول ان يوحد دول النمسا غير المتجانسة على أساس عقلي . فاصطدم بمقاومات كثيرة ، حتى انه اضطر قبل وفاته بقليل ، عام ١٧٩٠ ، على العدول عن هذه الاصلاحات . وعند وفاته أعادت الأقاليم الهونغارية النظم القديمة واضطرت خلف جوزيف الثاني ، وهو اخوه لؤبولد ، الى التخلي عن برنامج الاصلاحات المركزية . يضاف إلى ذلك ان اصلاحات جوزيف الثاني احدثت رد فعل : فقد قوت عاطفة النعرة الهونغارية .

وبعد موته اجتمع الدياط والف نوعاً من جمعية تأسيسية — لم يجتمع خلال حكم جوزيف الثاني وقسم من حكم ماريا تيريزا — وسنّ عدة قوانين في (١٧٩٠ — ١٧٩١) .

وبمقتضى هذه القوانين يجب على الملك أن يتوج في بودابست في الأيام الستة الأولى التي تعقب توليه العرش . وهو لا يتمتع بتمام سلطانه قبل تتويجه . وعلى الدياط ان يجتمع كل ثلاث سنوات ، ولا يحق للملك فرض الضرائب او انشاء جيش دون موافقة المجلس . وهذا المجلس يقاسم الملكَ حق سن القوانين والغائها وتفسيرها ، وهذا الحق حق مشترك للتاج والدياط . وأخيراً يجب على السلطة التنفيذية والقضائية ان تمارسا عملها طبقاً للقوانين المرعية .

وفي هذا النوع من الدستور نجد **المادة العاشرة** تنص على ما يلي : ان صاحب الجلالة يعترف بأن هونغاريا ، ولو كانت تابعة له كالنمسا ، تؤلف مع توابعها مملكة حرة ومستقلة ، أي مستثناة من الخضوع لأي مملكة أو شعب ، بل وعلى العكس ان لها كيانها ودستورها .وإن ملكها المتوج شرعياً يجب أن يعمل ويحكم حسب القوانين والعرف الخاص في المملكة » . وهذا نص واضح لتأييد شخصية الدستور الهونغاري . وليس في هذا شيء جديد ، لان هذا الدستور موجود في السابق ، ولكنه تأكيد رسمي لدستور البلاد . وليس معنى هذا ان هونغاريا قد انفصلت عن النمسا ، بل أنها تقبل ،على العكس ، بتابعيتها للدولة النمساوية وتقبل بسيادة الملك ولكنها جعلت الملك يعترف بشخصيتها الخاصة ودستورها التاريخي الذي نراه مؤسساً لا على نظريات عقلية بل على وقائع تاريخية .

ما هي فحوى هذا الدستور ؟ ان لهذا الدستور طابعاً اقطاعياً وتاريخياً : فهو **اقطاعي** لأن الدولة لم تتألف الا من اجتماع عنصرين : الملك والأمة.

وان نطاق كل منها لم يحدد جيداً في الحق الاقطاعي القديم . **وهو تاريخي** لأنه تألف بوقائع ؛ ولانه يتعلق بوضع كل من القوتين ، الملك والامة ؛ ولان العلاقة بينهما اختلفت حسب العصر وحسب الظروف .

اما السلطة التي يتمتع بها الملك فواسعة تقريباً وحظ الملك فيها عظيم لانه يتعلق بحقوقه كصاحب جلالة وسيد من جهة ، ومن جهة أخرى ، بالاغتصابات التي وسع بها اراضيه . والسلطات التي يتمتع بها في في المجتمع ، ككل سيد اقطاعي ، هي أولاً : **حق الطاعة** ، وكل حكم على خيانتها يؤدي بالنبلاء إلى اخراجهم من طبقتهم واسقاطهم من نبلهم .

ومن جهة أخرى يعتبر الملك **رئيس الكنيسة** فهو الذي يوزع الوظائف وينظم الوضع الديني لرعيته : ولذا فان وضع البروتستانت في الدولة يتعلق بالادارة الملكية بصورة خاصة . والملك **سيد المدن** ومالكها . وأخيراً الملك **زعيم القضاء** : فهو الذي يعين القضاة ويصادق على قرارات المحاكم وإذا اقتضى الحال يستطيع أن يفسر أحكامهم .

فالملك إذاً بالنظر الى حقوقه الإقطاعية يتمتع بسلطات واسعة في المجتمع . ومن جهة أخرى له **سلطات دستورية** : سلطته العسكرية المطلقة : اقامة الجنود ، والقيادة ، وإدارة الشؤون الخارجية . وهو مستقل عملياً في الشؤون المالية وفي غيرها من الموارد : واردات أراضيه الجسيمة ، والرسوم التي يفرضها على المدن . وهو يملك الجمارك والملح والمناجم . وهذه الواردات تؤلف أكثر من ضعف الضرائب التي يصوت عليها الدياط . وهذا يعني أن الملك في النواحي المالية مستقل كالدياط . وأما ما يتعلق بالجيش والدبلوماسية أو المالية فالملك يستطيع أن

يستعمل سلطاته كما يشاء ، وذلك لأنها خارجة عن القانون الهونغاري ولذا يستطيع أن يمارسها كما يحلو له دون أن يخرق الدستور .

وعدا ذلك كان للملك حقوق تتجاوز حرفيـة الدستور وتتعلق بالحق العام للدولة النمساوية التي تدخل فيها هونغاريا . فالملك سيد **الشؤون المشتركة** أي الشؤون الخارجيـة التي يجعل حق ممارستها لمجلسه الخاص ؛ **والشؤون العسكرية** التي تديرها المحكمة العليا ؛ **والشؤون المالية** التي يديرها المجلس الأعلى . والملك بالاعتبار النمساوي وباعتبار الشؤون المشتركة يستطيع في هونغاريا أن يتصرف بالجيش وأن يقيم الحاميات حيث أراد ويسيّر الجيوش . وهو سيدالمالية والموظفين الماليين . ففي مجلس المالية الهونغاري يوجد ما يقارب النصف من الالمان لأن النبلاء يحتقرون الاشتغال بالقضايا المالية ويتركون مطلق الحرية للملك .

وهكذا نرى أن نصيب الملك من السلطات عظيم ، وأن المؤسسات التي تساعده في السلطتين الهونغارية والملكية توجد في هونغاريا وفينّا : ففي هونغاريا يوجد **المجلس الملكي للنيابة الهونغارية** الذي يمثل الملك في البلاد وعليه تنفيذ القوانين وحماية الهونغاريين من أي خرق للقوانين . وفي الواقع أن مجلس النيابة الملكي ليس له سلطة حقيقية بل أصبح أداة بسيطة بيد الملك. وفي فيينّا توجد مؤسسة هامة وهي **الوزارة الهونغارية** ولها وظيفتان :

الاولى : اصدار كل ما يتعلق بشؤون هونغـاريا الادارية والتشريعية وغيرها .

الثانية : تمثيل الأمة الهونغارية أمام الملك في فيينا .

وتستوعي هذه الوزارة اهتمام الملك بالمقررات التي يمكن أن تخالف الدستور. وهذه الوزارة الهونغارية يمكن أن تلعب دور مجلس الملك في الشؤون الهونغارية ، ويمكن أن تكون مساوية للوزارات الأخرى في فينا . وفي الواقع ان

اقامتها في فينا كافية لتجعلها تخضع للمؤثرات الالمانية في الحكم وقد خضعت فعلاً إلى سلطة الملك . ولقد حاول الملك بصورة قانونية وواقعية النزوع الى الحكم المطلق . وكان نصيبه عظيماً في سير الدولة الهونغارية .

ولكن كان أمام الملك مؤسسات قومية . وهذه هي التي تهمنا من وجهة النظر التي تشغلنا وهي وجهة نظر القومية . والواقع أن العثرة في سبيل الحكم المطلق كانت تأتي عن حق مزدوج يتمتع به الهونغاريون : **الأول** الحق في أن يكون لهم قوانين خاصة بهم ، وذلك لأن القانون لا يمكن أن يعمل بصورة مشروعة إلا باتفاق بين الملك والدياط . **الثاني** أن يكون لهم حق تنفيذ القانون بمؤسساتهم الخاصة التي تسمى « **الدوائر** » . فاذا يوجد مؤسستان : **الدياط** لسن القوانين ، و **الدوائر** لتنفيذها .

الدياط الهونغاري .— كان الدياط في القديم مجلس جميع النبلاء ومنذ ١٦٠٨ انقسم إلى مجلسين : **الأول** : **مجلس الماغنا** حيث يعقد الكبار والنبلاء العظام اجتماعاتهم . وهؤلاء هم **البادونات والأحبار** والأمراء أصحاب الألقاب ؛ **والثاني مجلس الطبقات** ويتألف من ممثلي الكوميتات (الدوائر) ويضاف اليهم ممثلو المدن والأديرة ومجلس الكهنة . ولم يكن لكل طبقة سوى صوت واحد . أما أصول اخراج القانون فمعقد : وذلك ان القانون يجب أن يُعمل باتفاق بين الملك والدياط ، ولما لم يكن للملك ممثل في الدياط وجب لذلك مفاوضات طويلة بين الدياط والمليك أو مؤسسات المليك في فينا . وليسن القانون يجب الاتفاق أيضاً بين المجلسين المار ذكرهما . ويحرر القانون **القضاة الملكيون** . وبنتيجة المفاوضات الطويلة بين المليك والدياط وبين المجلسين يتفق أخيراً على نص القانون . ثم يعقد هذان المجلسان اجتماعاً مشتركاً لتبني النص الذي عرض

عليهم . وعندما يتبنى هذا النص يرسل الى فينا لدراسته واعطاء رأي الوزارة الهونغارية به . وهذه تأخذ رأي الرجال الأكفاء في مختلف الوزارات ، فيوجهون اليه الاعتراضات مثلاً أو يقبلونه . وإذا أبدت الوزارات اعتراضها على النص ، الذي صُوِّت عليه ، وجب استئناف المفاوضات في الدياط وبين الدياط والمليك . وهكذا نرى أن سن القانون شيء طويل وصعب وهو اتفاق حقيقي ومفاوضة دبلوماسية حقيقية بين الدياط والمليك .

مجالس الأقاليم (الكوميتات) . — أما **الكوميتات** فهي **هيئة** قومية أنجع . وتكون باجتماع كامل نبلاء الاقليم . والكوميتات هي هيئات السلطة التنفيذية في جميع النواحي السياسية والحقوقية والادارية والاقتصادية والادارة كلها تتعلق بالكوميتا . وهذا المجلس يسمي لثلاث سنوات الموظفين الذين يمارسون السلطة العامة تحت اشرافه . وأخيراً يملي الأنظمة الخاصة لكل اقليم والانظمة الضرورية في حدود القانون لتنفيذه . والكوميتا في الواقع مستقلة . والشخص الوحيد الذي يعينه الملك هو « **الكونت** » ويرأس المجلس كل ثلاث سنوات في الجلسة التي يعين فيها الموظفون ، ويمثله في المجلس فيكونتان ينتسبان إلى طبقة النبلاء المحلية . فالكوميتا تكاد تكون بتمامها مستقلة عن الحكومة ، والحياة الادارية كلها منوطه بها . وكل شيء يعلق بأي معارضة ممكنة من قبل الكوميتا للحكومة .

إن هذا النظام الهونغاري ليس نظاماً برلمانياً كالانظمة الحديثة ، أو الانظمة التاريخية الانكليزية المعاصرة ؛ وليس نظاماً تمثيلياً ، بل هو نظام اقطاعي استطاع أن يحافظ على شخصية هونغاريا تجاه المليك الذي كان ينزع نحو الحكم المطلق ونحو الوحدة . وهذا هو الدستور التاريخي المشهور الذي كان يطالب الهونغاريون الملك باحترامه حتى منتصف القرن التاسع عشر أي إلى ثورة ١٨٤٨ .

وإذاً من أي شيء سوّيت الحياة القومية في هذه الدولة ؟ في الواقع لسنا أمام أمة وانما نحن أمام مجتمع اقطاعي .

إن سواد السكان من الفلاحين الأقنان . أما البورجوازية فلا قيمة لها لأن كتلة الفلاحين تمثل ٩٩٪ في الدولة . وهذه الكتلة التي تؤلف في الواقع كل هونغاريا لا تشترك بشيء في الحياة السياسية القومية . ان جميع السلطات وجميع الوظائف مركزة في أيدي الطبقة النبيلة المتحدرة من أسر الفاتحين المجر أو الناشئة عن أناس اكتسبوا النبل بعد أن خلعه الملك عليهم ، وأخيراً من أناس سمح لهم الدباط بالاقامة في هونغاريا وحصلوا على نوع من قومية هونغارية . وتفقد صفة النبل في حالة عدم الاطاعة للملك ، وفي حالة خيانة النبيل لحقوقه الإقطاعية . وهذه الطبقة النبيلة عديدة في المجتمع . وأهم امتيازاتها انها معفاة من الضرائب ، وجميع النبلاء متساوون داخل الطبقة فيما بينهم . وهم ، وان كانوا سواسية في الحق إلا أنه يوجد بينهم تباين واختلاف ، وذلك لأن قسماً عظيماً من هذه الطبقة النبيلة كان بائساً وغليظاً فظاً . ويطلق على نبلاء هذه الطبقة اسم « **نبلاء الصنادل** » . وبالمقابل نجد طبقة من كبار الملاكين الاغنياء والمثقفين المدربين على الحضارة الأوربية الغربية ، وتبلغ أراضي الواحد منهم أحياناً ما يعادل أقاليم بكاملها ، وهذه هي **طبقة الماغنا** وتؤلف الارستقراطية . وبين هذين النوعين توجد **طبقة النبلاء المتوسطة** وهي سيدة مجلس الدول والكوميتات . ويوجد في هذه الطبقة النبيلة المتوسطة عنصر المعارضة والحياة السياسية الشخصية في هونغاريا . وليس لهؤلاء النبلاء الهونغاريين بصورة عامة إلا حظ قليل من الثقافة وقليل من العلم ، وليس لديهم مطلقاً معنى للأمة ، وكل ما عندهم أنهم يدافعون عن مصالحهم ، مصالحهم الشخصية ومصالح طبقتهم .

ولا نجد في هذه الطبقة النبيلة ، التي تؤلف الطبقة السياسيـــة في البلاد ، كتلة ضد سلطة المليك النمساوي . ويظهر تأثير المليك في هذه الطبقـة بطريقتين :

التأثير الديني .— لقد أصبحت هونغاريا دولة بروتستانتية في عهد الاصلاح الديني ، ولكن الاصلاح الكاثوليكي كان له تأثير عظيم فيها ، حتى انه أعاد الى حظيرة الكنيسة الكاثوليكية قسماً كبيراً من هونغاريا . وقد عملت الكنيسة كثيراً في خدمـة السلالة النمساوية ، وقرنت هـــذه الكنيسة مقدراتها بمقدرات السلالة الحاكمة ، وكانت غنية جداً وقوية . كان الاحبار في يمين مجلس الماغنا في الدياط ، ونجدهم في أي مكان أصحاب وظائف عليا ، ويدخلون وسطاء بين الطبقة النبيلة والملك في حالة المفاوضات عندما يراد سن قانون من القوانين . ولذا كان الأحبار الكاثوليك يمثلون في مجموع هونغاريا عنصر التوحيد والمركزية نحو فينّا .

التأثير الارستقراطي.— عندما غزا الأتراك هونغاريا اضطر كثير من العائلات الهونغارية القديمة الى الالتجاء الى الدولة النمساوية ، وخاصة الى فينّا . وفي القرن الثامن عشر اتسعت حياة البلاط في عهـــد شارل السادس وماريا تيريزا وصار لها رونق جميل في العاصمة النمساوية . وسلكت ماريا تيريزا سياسة تقارب وامتزاج بين الطبقة النبيلة الالمانية والطبقـــة النبيلة الهونغارية عن طريق الزواج والادارة وعلاقات البلاط ومصالحه مع ما يشوب ذلك من آداب المجاملة والظرف والمنح ، حتى ان هـذه الارستقراطية الهونغارية اشبعت بروح جديدة وأصبحت ترى الأشياء بمنظار أوسع أفقاً مما كانت تراه في هونغاريا .

لقد كان هؤلاء النبلاء الهونغـــاريون يقيمون على الأكثر في فينّا ولهم علاقات شخصية مع الملك نفسه ، ويرون الأشياء كسياسين

لا كقوميين فحسب . يضاف الى ذلك أن ثقافتهم كانت أوربية ، ولهم علاقات مع الطبقات الارستقراطية الأوربية من فرنسية وانكليزية . ومع الزمن أصبحت هذه الطبقة الارستقراطية الهونغارية أكثر انقياداً للملك ، حتى ان مجلس الماغنا في الدياط كان في الحقيقة آلة مسخرة بيد الامبراطور .

لقد كان هؤلاء النبلاء عوامل نمو للدولة النمساويه على حساب الدولة القومية . وقد استطاعت النمسا أن تطبق سياستها هذه في بوهيميا ونجحت في جرمنتها الى حد كبير . أما هونغاريا فقد بقيت موجودة ، ولكن يجب ألا ننظر اليها كأمة حديثة لها مجتمعها الحديث ، بل ان مجتمعها مازال محتفظاً بطابعه القديم ، واستطاع ان يحفظ امتيازاته رغم محاولة النمسا ابتزازها . ولذا احتفظت هونغاريا باستقلالها السياسي وحياتها القومية ، ولكنها لم تكن بلداً برلمانياً ولا تمثيلياً ولا أمة . ولن تظهر القومية الهونغارية إلا عندما تنتشر العاطفة السياسية والتعليم في الطبقة النبيلة الوسطى . وهذا لا يكون إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر .

وهكذا نرى بنتيجة هذه الدراسة أن هونغاريا دولة تاريخية لها شخصيتها التي احتفظت بها ، بيد انها لم تكن دولة قومية بالمعنى الصحيح للقومية .

اليونان

نجد في اليونان أمة معنوية تشعر بتقاليدها ، ولكنها عاجزة عن أن تشعر بوجودها القومي . فما هي عناصر الأمة اليونانية ؟

ليس لدينا في اليونان دولة تريد أن تحيا بتأثير الأفكار الحديثة بل يكفي الامة اليونانية ان تتذكر نفسها لتشعر بوجودها وكيانها . لقد طغى

الحكم التركي في اليونان في آخر العصر الوسيط ، ومع ذلك استطاع اليونانيون أن يصونوا وجودهم وبقاءهم بفضل نظام الدولة التركية التي لم تكن دولة بالمعنى الصحيح ، وإنما كانت بشكل قوم يعسكر في بلد من البلدان ويكتفي باحتلاله واستغلاله تاركاً السكان وشأنهم مقابل دفع « الجزية » ، هذه الضريبة التي يتوجب على كل « رومي » أي يوناني دفعها ليؤمن حياته ووجوده . وهنالك ضريبـــة أخرى وهي ضريبـة الخراج التي كانت تجبى من اليونان عن الاراضي ، وضريبـة العشر أي ضريبة التمتع . وهناك ضريبة ثالثة قديمة وهي ان الاتراك كانوا يأخذون ١/٥ البنين والبنات في البلد المفتوح ويربونهم تربية عسكرية لتأليف الجيش الذي عرف باسم **الجيش الانكشاري** . ولكن هذه الطريقة ألغيت منذ القرن السابع عشر أي في سنة ١٦٨٥ . وعلى هذا نرى ان العثمانيين قد توضعوا فوق السكان الاصليين وتركوهم يستمرون في حياتهم اليومية المعتادة مقابل الضرائب التي كانوا يتقاضونها منهم . ولم يحاول الاتراك مرة ان يصهروا هؤلاء السكان في بوتقتهم أو يمثلوهم في جسم الامبراطورية العثمانية . وكل ما في الأمر ان احتفظ اليونان باطارهم القومي ، واعترف الاتراك به رسمياً وهذا يعني ان الاتراك كانوا يعترفون بوجود الامة اليونانية .

الكنيسة — إن العنصر الاول لهذه الامة اليونانية واطارها الاساسي هو الكنيسـة . وقد أبقى السلطان محمد الثـاني فاتح القسطنطينية على الكنيسة الارثوذكسية ، وذلك لأن هـذه الكنيسة ، عندما استولى العثمانيون على عاصمة بيزنطة ، كانت انهزامية وشايعت الاتراك ولم تكن راضية عن سياسة الاتحاد التي حاولها آخر أباطرة بيزنطة ، **قسطنطين دراغازيس** ، للتوفيق بين الكنيستين الشرقية والغربية . وجرى بين السلطان محمد الفاتح وبطريرك اليونان ، **جينو آ تيوس العالم** ، عقد حقيقي ،

وروعيت ، من بعد ، حرمة هذا العقد من اخلاف السلطان والبطريرك . وبموجب هذه المعاهدة يحترم الاتراك صندوق البطركية ، ويستثنون من الجزية والخراج أعضاء الاكليروس مقابل مبلغ سنوي تؤديه الكنيسة للسلطان . وتخلى السلطان للبطركية عن الادارة المدنية للكنيسة واعترف باستقلال الاكليروس القضائي . وكان يساعد البطريرك في ادارة الكنيسة مجلس مؤلف من عشرة رؤساء أسقفيات يعينهم البطريرك نفسه بالاضافة الى رؤساء الاسقفيات الاربعة : **هرقله ،سيزيك ،كالسدوان** (خلقدونية) ، **دركوس** . كما اعترف بالسلطة القضائية للبطريرك ومجلس البطركية على بلاد اليونان والجزر وجميع آسيا **الصغرى** وبلاد الشرق وشبه جزيرة البلقان . وعندما تأسست الكنيسة الروسية كان بطريرك **القسطنطينية** يعين الاكليروس الموسكوفي في منصبه الديني .

وكان مفهوم الديانة والامة ، أو الديانة والدولة شيئاً واحداً بالنسبة للأتراك . واعتراف السلطان بالكنيسة الاغريقية خولها نوعاً من انتداب للسلطة العامة : فقد اعترف بوجود هيئة مستقلة إلى جانبه وهي الارثوذكسية وفي هذه الشروط نما الاكليروسان **العصري والنظامي**، ونمت ثروتها بصورة زائدة . أما الاكليروس النظامي الذي كان مجتمعاً تحت حماية القديس باصيل (مؤسس الطريقة في القرن الرابع للميلاد) فكان يضم عدة طوائف غنية ، وخاصة في جزيرة الامراء ، وهي جزيرة صغيرة في بحر مرمرة حيث كان للاديرة الحق في قرع نواقيسها . ولكن مركز هذه الحياة الرهبانية كان الجبل المقدس ، جبل **آتوس** الواقع في جنوب شبه جزيرة سالونيك حيث يوجد رهبان ارثوذكسيون يأتون من جميع البلاد الارثوذكسية من روسيا وبلغاريا واليونان وغيرها . وكذلك كانت **القدس** مركزاً كبيراً للحياة الرهبانية الارثوذكسية . ومما لاشك فيه ان هذه الاديرة كانت

تدفع ضريبة للسلطان إلا انها كانت متمتعة في الوقت ذاته بأراضيها وآخذة بالنمو والاتساع .

ومذ تعاهدت هذه الكنيسة الارثوذكسية مع السلطان كانت تبدي معارضة صريحة ومستمرة للكاثوليكية . وهذه المعارضة صفة مميزة لحياتها ، وسيكون لها اثرها عند استقلال اليونان في القرن التاسع عشر . لقد كانت هذه المعارضة في الاصل عن عدم رغبة الارثوذكس في الاندماج والاتحاد مع روما كما دعا إلى ذلك آخر اباطرة القسطنطينية . وهذه المعارضة دعتهم الى الامتثال وقبول سلطة الاتراك . وفي القرن السابع عشر كافحت الكنيسة الارثوذكسية اليسوعيين بحرارة لانهم كانوا ممثلي روما في الشرق . وكان الارثوذكس يساعدون الاتراك ضد البندقية الكاثوليكية لاخذ موره اي البيلوبونيز وجزيرة كورفو التابعة للبندقية في آخر القرن السابع عشر وأول القرن الثامن عشر .

لذا نرى الكنيسة الارثوذكسية ، في داخل الدول العثمانية، مستودعاً حافظاً للعاطفة القومية اليونانية الممزوجة بالدين، ولم يكن هنالك تمييز بين العاطفة اليونانية والديانة الارثوذكسية. فهما شكلان متشابهان للقومية في المعارضة التي كانت تظهر بشكل معارضة حكم ذاتي تجاه السلطان، ومعارضة ارثوذكسية تجاه الكاثوليكية. أما الجزر الكاثوليكية اليونانية فكانت منعزلة في داخل الدولة التركية وهي جزر صغيرة كان الكاثوليك فيها اكثرية مثل جزر **سيكلاد** : **ناكسوس** ، **آندروس** ، **بادوس** ، **سانتوران** ، **ميلو** ، **سيرا** ، وكانت تتمتع بامتيازات خاصة باعتبارها كاثوليكية ووضعت تحت حماية الحكومة الفرنسية التي سعت بان يعترف لها بحقوقها وحق اصلاح الكنائس وترميمها بحرية، وذلك بموجب **الامتيازات الأجنبية** التي كانت الضمان الوحيد للحرية الكاثوليكية . وهذا النزاع بين العناصر اليونانية الارثوذكسية والعناصر

اليونانية الكاثوليكية نشاهده في عهد الاستقلال .

وقد طبق هذا النظام في جميع بلاد الامبراطورية العثمانية .

البلديات . — والى جانب الكنيسة الارثوذكسية توجد البلديات. فمنذ ان أسس السلطان امبراطوريته على انقاض الامبراطورية البيزنطية، ابقى على النظم الادارية لهذه الامبراطورية وأقام الموظفين الاتراك مقام الموظفين البيزنطيين . ولكنه لم يطبق هذ التغيير في الاجهزة الادارية الدنيا وذلك لان الموظفين الاتراك كانوا قلائل . لذا ترك في النواحي والقرى البلديات التي كانت موجودة في السابق والتي تنتخب من قبل السكان بأشكال مختلفة حسب وضع كل بلد . كان يدير النواحي والمدن جنالقة **الاساقفة** الذين ينتخبون من قبل السكان ولهم حرس أهلي محلي تحت تصرفهم ويسمون **الباليكار** ، وزعماؤهم **أرماتولي** . وقد قويت هذه البلديات في موره ، أي البيلوبونيز في عهد النفوذ البندقي واحتفظ بها عندما استولى عليها الاتراك ، وفي هذه الجزر التي لم يتوصل اليها الاتراك بسهولة كانت البلديات عملياً مستقلة وكانت نسبة السكان الاتراك فيها ضعيفة جداً . لذلك كانت هذه الجزر تحكم نفسها كما تريد . ففي رودس مثلاً كان البك الحاكم التركي الوحيد في الجزيرة . اما الادارة فكانت بأيدي السكان اليونان : وجزيرة ثازوس الكبرى بالقرب من شاطىء تراكيا كان يحكمها جنالقة الاساقفة الذين يسميهم السكان. وفي جزيرة **بسارا** الصغيرة القريبة من كيو كان الحكام ينتخبون من قبل السكان المجتمعين في الآغورا أي الساحة العامة كما كانت عليه الحال في اليونان القديمة . وفي جزيرة **هيدرا** الصغيرة التي ستكون مركزاً من مراكز حركة الاستقلال اليونانية لا يوجد ولا تركي واحد .

كانت هذه البلديات تؤلف نوعاً من جمهوريات صغيرة قومية نرى فيها ما نراه في اليونان في العصر القديم من ديموقراطية الدولة والنعرة المحلية .

ونجم عن وجود الكنيسة ووجود البلديات ، المعتوف بها رسمياً من قبل السلطان ، استحكام الحياة الروحية الاستقلالية في اليونان ، لأن الاتراك احترموا هذه الاوضاع ولم يمسوها بسوء ، كما لم يحاولوا أن ينشروا الديانة الاسلامية فيها . وقد تألفت هذه الحياة الروحية بطريقة التواتر والتقليد والاساطير والشعر الذي يتناقل شفوياً والغناء في السهرات . وفي أول القرن التاسع عشر أي في سنة ١٨٢٤ نشر المؤرخ الفرنسي فوريل ديواناً يسمى : « **الاغاني الشعبية في اغريقية الحديثة** » (ويجب أن نفهم من اغريقية الحديثة لا اغريقية المعاصرة بل اغريقية العصر الوسيط) بالنسبة الى اغريقية القديمة . وهذه الحياة الروحية لها كتبها ومدارسها التي احتفظت بها الكنيسة وتعهدتها بالعناية . فقد بقيت الثقافة البيزنطية حية جداً في بعض المراكز مثل **كورفو وكريت** اللتين أعيد بناء مدارسها في القرن التاسع عشر على يد بطريرك عالم اسمه سيريل لوكاريس الذي وسع التعليم في اليونان وفتح أول مطبعة يونانية في حي الفنار في القسطنطينية . وبين المراكز الفكرية الاخرى توجد القسطنطينية وسيدونيا ويانينا وآرتا وجبل آتوس وميسولونغي . وفي عام ١٧٤٠ افتتح مركز هام وهو مركز كوزاني في ماكدونيا . ويوجد في كيو جامعة يونانية حقيقية وهي مدرسة دار الفنون (البوليتكنيك) حتى أن طلاب كيو يسمون « فرنسيي الشرق ». وفي **ياسي وبخارست** وجد مركز لغة وثقافة وتعليم يديره أمير (هوسبودار) من أصل يوناني .

لقد احترم الاتراك هذه المدارس ولم ينازعوا اليونان هذا التفوق الفكري. ويجب أن نضيف الى الشبيبة التي تربت في المدارس اليونانية، الشبيبة التي كانت تذهب لاتمام دراستها العالية في غربي اوربه ، وخاصة في فرنسا .

وهكذا نرى أن ليس هنالك أي انقطاع في الشعور اليوناني القومي . فما زال اليونان يسمون أبناءهم بالأسماء الشهيرة في اغريقية القديمة ، وسفنهم بأسماء القادة مثل الجنرال تيمستوكل أو باسم معارك العصر القديم أو بيزنطه .

وعلى هذا النحو أثبت اليونان إرادة تفصلهم وتميزهم عن الأتراك . إلا أن قسماً من مفكري اليونان يرون بان يستند الشعور على سادتهم العثمانيين . ويجب ألا ننسى أن هذه الثقافة اليونانية تتصل بالتقاليد البيزنطية خاصة ً وبتقاليد اغريقية القديمة قليلًا . وسيرى الاوربيون في عهد حب الحركة الهلنية الحديثة في اليونان ورثة ميلتياد وتيميستوكل . وهنا يوجد سوء تفاهم : فبالنسبة الى اليونان ، اغريقية هي بنزنطة وليست اغريقية القديمة .

وإلى جانب هذه الأنظمة الرسمية التي كانت تدعم استحكام الأمة اليونانية كانت هناك أنظمة واقعية تمكن الأمة اليونانية من القيام بنشاط خاص ، بل وتساعد على حركة مقاومة ضد النفوذ التركي .

الأول : وجود طبقة من البيزنطين الارستقراطين أو البورجوازيين في القسطنطينية حافظوا على التقليد الهيلليني . وهذه الأسر تنتسب الى أصول مختلفة : بعضها ينسب الى أسرة الاباطرة مثل أسرة **الارجيروبولو** أو اسرة **يبسلنتي** ؛ وبعضها من أصل ايطالي وهي عائلات كبرى استقرت منذ العصر الوسيط مثل آل **مانو وآل نغري**؛ وبعضها من أصل يوناني من مختلف المناطق اليونانية مثل آل **كانتا كوزين** ،ويوجد هنالك ما يقرب من عشرين أسرة، مثل آل كانتا كوزين وآل **هانديري** وآل **مافرو كورداتو وريزورانجيبي ويوتزو وستوردزا** . وهي أسماء نراها في تاريخ اليونان كله . وأعضاء هذه الاسر يقيمون في قصور في حي الفنار ولديهم

خدم وحشم ، ويتمتعون بثروة طائلة . وكانوا على رؤوس المشاريع الكبرى من تجارية ومناجم في الامبراطوريه العثمانية . وهم يعرفون جميع اللغات الأجنبيـة تقريباً في البحر المتوسط وغرب أوربة ، ولهم علاقات واسعة ، ويحبون الاعمال والمصالح ، وكانوا على وفاق مـع البطريركية ويمنحونها الاموال للأديرة والكنائس والمدارس .

الثاني : التجار . وإلى جانب هؤلاء الفناريين الاثرياء يوجد فئة من اليونان النشيطين والاثرياء وهم التجـار الذين يشتغلون بالتجارة **البحرية** . فقد كانت السفن التجارية في تركيا يونانية سواءً في ملاحة السواحل أو الملاحة البحرية البعيدة المسافة . ولقد نافسوا في زمن ما الجاليات اليهودية أو اشتغلوا معها . وهـذه الجاليات أتت من اسبانيا والبرتغال والتجأت في سالونيك . وفي القرن الثامن عشر انحطت ملاحـة التجارة البندقيـة وفتحت البحر أمام التجار اليونان وساعدتهم على طرد الايطاليين من البحر الايوني . وفي زمن الثورة الفرنسية قام الانكليز بمنافستهم وحربهم ضد فرنسا وحذفوا التجـار الفرنسيين فاحتل اليونان مكانهم . ولذا نراهم قد حلوا محـل الايطاليين والفرنسيين في بلاد الشرق واحتكروا التجـــارة البحرية بأيديهم .

وأخيرا يوجـــد **جاليات يونانية في** جميـع الموانيء الكبرى للبحر المتوسط وكان منها مجهزو السفن وتجار البضائع الشرقية الذين أثروا وحصلوا على ثروة طائلة مثـل آل **الماماليي وآل نوتراس** وآل **فاتاتزيس** . وآل كانتاكوزين وآل **باليولوغ** .

ولم يكن أفراد هذه الجاليات أو التجار او الفناريون رجالاً انانيين وواقعيين ، بل كانوا يتحمسون للتقاليد البيزنطية والى كل ماهـو وطنهم ويمنحون المال للمدارس ومؤسسات الاحسان . وسنرى ان رجال الجاليات اليونانية

بالاضافة الى الفناريين ، سيمدون حركة الاستقلال اليونانية بعونهم عندما تقوم عام ١٨٢١ .

ان وجود هؤلاء اليونان الاثرياء الارستقراطيين أو البورجوازيين كانت له نتائج هامة في الامبرطورية العثمانية ، وذلك لانهم أخذوا يتسللون شيئاً فشيئاً الى الادارة التركية ، وكان منهم الجباة ومديرو البنك العثماني ورجال المالية . وفي منتصف القرن السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر خاصة كانت الامبراطورية العثمانية بحاجة الى دبلوماسية نشيطة وعلاقات مع الدول الاوربية ، ولذا كانت بحاجة الى مترجمين ، حتى ان مصلحة الترجمة الضرورية في الدول العثمانية كانت بيد اليونان . وأول رئيس لهذه المصلحة كان يونانياً من كيو يسمى بانايوتيس ، حتى ان اخلافه كانوا يونانيين . وأهم رؤساء التراجمة المشهورين : الكسندرمافروكورداتو فقد عاش من ١٦٣٦ الى ١٧٠٩ ولقب بـ « كاتم السر » وهو يوناني عاش طويلاً في أوربة ودرس الطب ونال شهادته من بادوا وعاش في بولون ثم في القسطنطينية وأصبح « أمين سر عام لوزارة الشؤون الخارجية » . وهو الذي فاوض صلح كارلوويتز ١٦٩٩ . وكان كاتباً ، ألف كتاباً اسمه « التاريخ المقدس » كتبه باليونانية ونشر في بخارست عام ١٧١٦ بعد وفاته . وقد تبنى في اسلحته العنقاء التي تبعث من رمادها وترمز لوطنه .

وذهب اليونان الى أبعد من ذلك في الادارة العثمانية ، حتى ان نيقولا ابن الكسندر مافروكورداتو سماه السلطان هوسبوداراً أي حاكماً لمقاطعة البغدان (مولدافيا) عام ١٧٠٧ ثم الافلاق (فالاشيا) عام ١٧١١ ومنذ ذلك الحين أصبح في تقاليد هاتين المقاطعتين ، اللتين تؤلفان مايسمى في أوربة الاقليمين الدانوبيين ان ينتخب الهوسبوداران من يونان حي الفنار . وكذلك قسطنطين أخو نيقولا مافروكورداتو أصبح هوسبوداراً

في الافلاق (فالاشيا) في العام ١٧٣٥ . أما نيقولا فكان كاتباً كأبيه ويكتب باللاتينية . وقد احتفظ الاقليمان ، الافلاق والبغدان ، تحت سيادة السلطان بقوانينها الشخصية مقابل ضريبة يؤديانها له . وكان الحكام يتلقون منصبهم من السلطان باسم باشا أي حاكم ، ومن البطريرك باسم دسبوط أي زعيم المسيحيين . وفي هذين الاقليمين الدانوبيين حصل نوع من سيادة مشتركة بين السلطة المركزية العثمانية وبين ممثليها الاغريق الفناريين . وتؤلف ادارة الاقليمين على هذا الشكل نوعاً من تجربة قابلة للاستعمال في المستقبل وقد عملت بها كبريات العائلات اليونانية .

يوجد اذن في اليونان نوع من عنصر واقعي يحيط بالكتلة القومية . وهذا العنصر هو **النخبة اليونانية** ، التي تشعر بقيمتها وامكانياتها وسيكون منها في الوقت المناسب زعماء الامة اليونانية . واذا مست الحاجة يجد اليونان فيها هيئة سياسية وادارية عتيدة وجاهزة وقد حصلت تعليمها في أطر الامبراطورية العثمانية .

والى جانب هذه الأسر الكبرى الثرية نجد عنصراً يختلف كثيراً عنها وسيكون في المستقبل اداة نشيطة في الاستقلال اليوناني . وهذا العنصر « خارج عن القانون » وسيكون عضواً عاملاً في الثورة الاستقلالية . ووجود هذا العنصر الذي يعيش « خارجاً عن القانون » حادث عام في البحر المتوسط ، ويرتبط بشروط البلد الجغرافية . فاليونان بلد متقطع ، مجزأ كثير التعاريج والفجوات ، مؤلف ، كانتونات صغيرة منعزلة بجبال ، ويصلح لأن يكون مأوى للأشقياء واللصوص وقطاع الطرق . ويتضح تاريخ اليونان في القديم بوجود هؤلاء الطريدين الذين يعتصمون بالجبال ويؤلفون اطار الحياة السياسية . ويسمي اليونان هؤلاء الطريدين بأسماء مختلفة ويطلقون عليهم خاصة اسم « **كلفت** » أي اشقياء ، لصوص ، وقطاع طرق

ونجد مثلهم في كريت بشكل عصابات صغيرة مؤلفة من خمسة أو عشرة أشخاص يعيشون في الجبال بعيداً عن المجتمع على حساب السكان . وفي الجزر نجد تابعين لهؤلاء الكلفت وهم **القرصان** الذين يكثرون في جزر سيكلاد. ويتغنى اليونان بمغامرات هؤلاء القرصان في الاناشيد الشعبية التي نشرها فوريل .

ومن البديهي ان ينتقل هؤلاء الطريدون عند الاقتضاء بسهولة من حالة اللصوصية والشقاوة الى حال العصيان . وقد حاولوا ذلك لأول مرة في عام ١٧٧٠ اثناء الحرب الروسية ـ التركية ، عندما أرسلت القيصرة كاترينه الثانية حملة بحرية لمهاجمة الاتراك في بحر ايجه . وقد سبقت هذه الحملة بحركات واضطرابات سياسية هزت شبه الجزيرة اليونانية . وأرسلت أيضاً الى تساليا ضابطاً روسياً من أصل يوناني اسمه **بابا زوغلو** لتحريضها على الثورة . وعندما بدأ ظفر الجيش الروسي على الجيش التركي يرتسم في جنوب روسيا والقرم تقدم زعماء محليون من الكونت **اورلوف** القائد الروسي ومحظي كاترينه واتصلوا به في البندقية ثم في ليفورنه ليوحدوا جهودهم مع جهود الاسطول الروسي . وحاول الروس أن يحتلوا نقطة في جنوب موره وهي ميناء **كورون** . وعندما قاموا بعمليات الانزال تهافت لمساعدتهم اليونان من باليكار وكلفت وقد أتوا من مانيا والجزر الايونية وكريت وآكارنانيا . واشترك الروس واليونان في واقعة **تريبوليتزا** قاعدة مانيا الستراتيجية . ولكن هذه الواقعة اخفقت حتى ان الحصارين اللذين حاول الاتراك ضربها على تريبوليتزا قد رفعها اليونان وقتل الاتراك ٣٠٠ يوناني من سكان المدينة . ونزل جيش تركي مؤلف من ١٠٠,٠٠٠ الباني ليقمع الثورة. وفي عبور نهر **الاسبروبوتاموس** حاول اليوناني **كريستوف غريفاس** ان يجدد مغامرة **لؤنيداس** ونزل مع ٣٠٠ اغريقي ومنع المرور من جسر **آرجيلوكاسترو** فذهب ضحية هو ورجاله .

نرى في هذا العصيان الذي رافق الحملة الروسية عام ١٧٧٠ نوعاً من تصوير سابق لحركة ١٨٢١ . ونشاهد فيه مختلف العناصر : عنصر السكان الخارجين عن القانون الذي شكا بسلاحه وقام بتحريض باقي البلاد ، ثم اشتراك السلطات الدينية والبطريرك . ومن الطبيعي ان ينتقم الاتراك بعقاب صارم في **ميسو لونغي** وبتراس وبيوليسا وفي بلاد **ميغاد وكورانثه وموره** حيث قتل الزعيمان لوطنيان الكبيران ايتين **مافرو ميخاليس وابنه**. أما البطريرك **ميليتيوس الثاني** فقد نزع السلطان ثقته منه وخلعه .

ومع ذلك فان الروس ، في المعاهدة التي فرضوها على الاتراك بعد ظفرهم في ازمير وهي **معاهدة كينارجي** ، نصوا على عفو عام عن اليونان مع حرية ممارسة العبادة واهمال الضرائب المتأخرة واحترام الامتيازات الممنوحة لاقليمي الدانوب . وفي هذه المعاهدة مادتان لهما مغزاهما وذلك لأنهما تعتبران كقاعدة أولى للمزاعم الروسية في تدخلها بشؤون الامبراطورية العثمانية باسم الدفاع عن المسيحيين الارثوذكس : وهما المادتان (٧) و(١٧). فالمادة السابعة تنص على مايلي :

« يعد الباب العالي أن يحمي الديانة المسيحية دوماً في جميع كنائسها . ويقبل أيضاً أن يبدي له وزراء البلاط القيصري الروسي ملاحظات فيما يتعلق بالكنيسة التي ستبنى في القسطنطينية وبحق الذين يخدمونها ، ويعد بان يتلقى هذا اللوم باعتباره آتياً من شخص جدير بالاحترام باسم دولة مجاورة وصديقة مخلصة » . وهذا معناه نوع من حق التدخل الروسي في القسطنطينية لمؤازرة البطركية . والمادة السابعة عشرة تضيف :

« يعد الباب العالي ، منذ الان فصاعداً ، بالا تتعرض الديانة المسيحية لأقل اضطهاد ، والا يمانع بتحسين الكنائس أو اعادة بنائها ، وانه يحرم الى الأبد أن يكون الكنسيون عرضة للسخرية والاضطهاد بأي حال كان . »

ولكن يجب الا نرى في ثورة ١٧٧٠ حركة قوميـة كبرى ، كما ينبغي الا نرى في الكلفت أو القرصان وطنيين اغريق ، بل عنـــاصر معارضة وامكانية يمكن أن تؤلف في المستقبل عنصر عمل يغذي الحركة القومية ويتعهدها .

وأخيراً يجب أن نلاحظ في دراسة الامة الاغريقية التي مازالت مفرقة في داخل الامبراطورية العثمانية ، وجود عنصر مستقل وهو **الجزر الايونية** التي يبلغ عددهـا السبع وأكبرها **كورفو وكافالونيا** ويضاف اليها أربعة حصون على شاطىء **ابيروس** وهي مدن **بوترينثو وبارغا وبره فيزا وفونيتزا**

وهذه الحصون الأربعة مع الجزر السبـع هي بقايا امبراطورية البندقية القديمة في اليونان . وقد سلمت من الحكم الاسلامي كجزيرة **مالطه** ولم يستول عليها الاسطول التركي . يوجد في هذه الجزر الايونية ديانتان : **الكاثوليكية والارثوذكسية** . وما من أحد يقوم بالدعاية ونشر الدين ولكن الاكثرية ارثوذكسية ، وإن **البروتوبابا** أي الرئيس الديني الأعلى لهذه الكنيسـة الايونية يخضع لبطريرك القسطنطينية وان كانت هذه الجزر بندقية من الوجهة السياسية .

وفي ظل الحكم البندقي تعلم يونان هذه الجزر أصول الادارة . ويحكم الجزر كلها حاكم « بروفيديتور » بندقي وموظفون ايطاليون بالطبـع مع عناصر يونانية أساسية . ويجتمع النبـلاء اليونان في مجلس سنوي ينتخب مجلساً مؤلفاً من ١٥ عضواً . وهذا المجلس ينتخب ثلاثـة اعضاء يمثلون الجزر في البندقية .

وعندما يجتمع هؤلاء النبلاء اليونان في المجلس يدافعون عن حقوقهم الاقطاعية بالطبـع تجاه جمهورية البندقية ولكن ليس لهم حق الرقابة على

حكومة البندقية في الجزر ، ولا تسمح البندقية إلى يونان الجزر بتعاطي الملاحة لئلا ينافسها الكورفتيون ولذا فان الايونيين يكرهون الحكم الايطالي في بلادهم . وأخيراً نجد في كورفو مركزاً فكرياً كبيراً يشع حتى على اليونان نفسها .

وهكذا نرى ان الجزر الايونية تؤلف نقطةا تصال بين عالم اليونان والعالم الغربي . فقد كانت الجزر الايونية نوعاً من وسيط بين الحضارة الغربية وافكارها الجديدة او دياناتها من جهة ، وبين هـذا الشعب المبعثر الذي لم يأخذ شكلاً معيناً ، هذا الشعب وإن كان مسيحياً ، إلا انه ما زال يعيش تحت حكم السلطان العثماني .

وإذا نظرنا إلى اليونان نجد فيها جميع عناصر القومية وخاصة اللغة والدين . وهذه القومية لم تظهر بعد ، ولا تنتظر إلا عنصراً فكرياً أو عاطفياً لتنتقل إلى حالة الشعور القومي . كما انها تنتظر بالطبع امكانـاً سياسياً لتظهر ، وستجهزها الثورة الفرنسية بهذا كله فتنتقل الى المرحلة الثانية من حياة هذه الامة المبعثرة المضطربة ، وهي المرحلة القوميـة .

ايرلنده

تظهر فردية ايرلنده في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعيـة ، إلا انها كانت مرهقة لكثرة الضغط والشقاء حتىأصبحت لاتشعر بسقوطها وفقدت كل مقاومة .

تعرف ايرلنده بأنها أمة لها جميع الصفات المميزة : من أرض وعرق ولغة ودين وماض مشترك ، أي أن لها كل ما يمكن أن يكون أساساً للقومية . الا أنها كانت منعزلة عن بقية العالم بهـــذا السور الانكليزي

الذي يقف حاجزاً بين جزيرة ايرلنده والقارة الاوروبية ، فضلاً عن أنها سحقت منذ أمد طويل تحت عبء الحكم الانكليزي . ولقد كتب المؤرخ ماكوليه بصدد ايرلنده ما يلي :

« اننا لم نعمل السيف في الايرلنديين الكاثوليك خلال إدارة واحدة أو عشرين إدارة بل طوال قرون . لقد جربنا المجاعة ، واستعنا بجميع القوانين الدراكونية ، وحاولنا الإبادة دون قيد ، لا لنحط أو نغلب جنساً نكرهه ، بل لنمحي كل أثر لهذا الشعب في البلد الذي نشأ فيه » . ورغم ذلك عاشت ايرلنده ، إلا أنها فقدت صوابها وشعورها وقوة مقاومتها ولم يبق لها سوى الشقاء والحقد العاجز الذي تضمره للطغاة الظالمين .

خضعت ايرلنده دوماً لنظام الفتح الوحشي الفظيع في أعماله وفي نتائجه . بدأ هذا الفتح في القرن الثاني عشر في عهد الامبراطورية الانغلو — نورماندية ، وبدأ ما يسمونه بـ : **القصر** ، و **الحاجز** ، و **الحامية** ، و **الاحتلال** على الشاطيء الشرقي لايرلنده بالقرب من انكلترا ، وكان بمثابة رأس جسر عسكري . ولكن رأس الجسر أخذ يتطاول مع الزمن لأن الانكليز الملاكين المقيمين في الحامية أخذوا يؤلفون نوعاً من طبقة نبيلة انغلو — ايرلندية . وفي عهد أسرة **تيودور** ، في زمن اليزابث ، وفي عهد أسرة **ستيوارت** توطد نظام الفتح بصورة أكيدة وتجددت عمليات الاعتداء وإجاعة السكان . ففي عهد اليزابث من أسرة تيودور انتقل الى منطقة **اولستر** في ايرلنده من ۲۰۰۰۰ الى ۳۰۰۰۰ ايكوسي واستوطنوا فيها وطردوا سكانها ، ولم يخل ذلك من أعمال النهب والاستثمار والاختلاس والاعتداء على أملاك الايرلنديين . ولما اعتنقت انكلترا في هذا العهد الديانة البروتستانتية أدخلت الى ايرلنده الكنيسة الانغليكانية

(الانكليزية) ووضعت هذه الكنيسة يدها على أموال الكنيسة الكاثوليكية وبدأت تضطهد الايرلنديين الكاثوليك .

وقد سبب هذا النظام عام ١٦٤١ حركة عصيان في اولستر أولاً حيث تبادل السكان الايرلنديون والانكليزيون التقطيع والشراسة والمذابح ، واستمر هذا العصيان خلال سنوات إلا أنه أخمد بحملة كرومول عام ١٦٤٩ بعد أن أعمل السيف بالايرلنديين وأباد السكان . وكانت نتيجة هذا العصيان وما اعقبه من الضرب على أيدي العصاة أن فقد ٦١٦٠٠٠ نسمة من أصل ١٤٦٦٠٠٠ نسمة خلال إحدى عشرة سنة . ولتمديد المذابح اقيمت في ايرلنده محاكم خاصة سميت باسم « محاكم المجازر » . وهاجر من ايرلنده ما يقارب ٣٠٠٠٠ — ٤٠٠٠٠ نسمة فراراً الى اوربة أو امريكا . وباع الانكليز ٦٠٠٠٠ امرأة أو فتاة الى جزيرة جامايكا . وانخفض عدد السكان الى أقل من مليون . وهذا الفراغ الناشيء كان يسد بجنود جيش كرومول التي كانت تحجز الاراضي الايرلندية في مقاطعة لينستر واولستر ومونستر وتتقاسمها مع المتعهدين في الجيش . واندحر الايرلنديون الى منطقة **كونوت** في الغرب . وكان الانكليز يدفعونهم بقولهم : (الى جهنم أو الى كونوت) . ولكن السياسة الانكليزية احتفظت ، حتى في الأقسام التي جردت من سكانها بعدد من الايرلنديين كمناورة .

وتم الفتح في حملة غليوم الثالث على أثر العصيان الذي قام في ايرلنده لمناصرة جاك الثاني المطالب بالعرش . وانتهى الأمر بأن طرد الملك الكاثوليكي بعد أن انكسر في واقعة **بوين** في ١٢ تموز ١٦٩٠ . ثم قام بين الايرلنديين والحكومة الانكليزية صلح ليمريك عام ١٦٧١ ، وفيه تعهد الانكليز باحترام حرية الوجدان والمساواة في الحقوق . ولكن ما

كاد يوقع هذا الصلح حتى خرق بحجز مليون آكر لاستيطان عدد جديد من الانكليز . وعلى هذا الشكل يبدو أن الفتح الانكليزي كان يريد وضع ايرلنده الانكليزية على ايرلنده القومية .

وخضعت ايرلنده الى نظام **« القوانين الجزائية »** التي فرضها البرلمان الايرلندي من ١٦٩٥ الى ١٧٠٩ . ولم تسلك الحكومة الانكليزية في ايرلنده سياسة الصهر والتمثيل بين الانكليز والايرلنديين، بل بالعكس نهجت سياسة القهر والعسف واستثمار ايرلنده بواسطة الحاميات الانكليزية والبروتستانتية . وهذا معناه استمرار حالة الحرب تحت نقاب النظام السياسي .

ما هي عناصر الحكم الانكليزي في ايرلنده ؟

النظام السياسي . — لقد ادخل قانون بوينينغ عام ١٤٩٥ في ايرلنده التشريع الانكليزي وألحق البرلمان الايرلندي بالبلاط الانكليزي . وفي الاصل احتفظت ايرلنده نظرياً بالحكم الذاتي وأديرت من قبل عنصري القصر والبرلمان . ويضم القصر الحاكم الذي يسمى **اللورد النائب** والى جانبه **مجلس ايرلنده الخاص** . وكلاهما انكليزيان ويعينهما ملك انكلترا . ولكن اللورد النائب لا يقيم في دبلن بل يمثله فيها **مندوب اللورد** ومجلس من الموظفين يعينهم الانكليز . والى جانب القصر يضم البرلمان ، كما في البرلمان الانكليزي ، مجلس **اللوردات** و **مجلس العموم** . ويتألف **مجلس اللوردات** من رؤساء الأساقفة والأساقفة الانغليكان بالطبع ومن شيوخ ايرلنده الوراثيين أو الذين يعينهم الملك ، وعددهم ٢٠٠ تقريباً . أما **مجلس العموم** فينتخب بنفس الطريقة التي ينتخب بها مجلس العموم البريطاني . وكان الناخبون انكليزاً من ملاكي الاراضي أو المنازل وذلك لأن أموال الايرلنديين قد صودرت كلها . ويشاهد أيضاً في نظام ايرلنده الانتخابي المساوىء التي

ترى في النظام الانكليزي من مدن « معفنة فاسدة » ومن مدن « الجيب » .

وللبرلمان الايرلندي دورة واحدة في كل سنتين وسلطاته محدودة وذلك لأن القوانين التي يصوت عليها تخضع إلى تأييد مجلس ايرلنده الخاص ومجلس ملك انكلترا الخاص الذين لهما الحق في تعديل المشاريع المصوت عليها من قبل البرلمان الايرلندي . وهنالك بعض حالات تتعلق بتشريع وستمنستر كالحالات التي تهم القضايا المشتركة ، وخاصة التشريع الاقتصادي . وكان رجال القصر والبرلمان انكليزاً وبروتستانتيين وليس فيهم ايرلندي واحد . ومشروع قانون تيست يقصي الكاثوليك عن الوظائف العامة . أما الادارة فقد عهد بها كما في انكلترا الى قضاة الصلح ، وكان هؤلاء بروتستانتيين وانكليز .

الكنيسة الانغليكانية . — وهي العنصر الثاني للنفوذ الانكليزي وكانت كنيسة دون مؤمنين . ولم يوجد بروتستانت إلا في شمال ايرلنده في مقاطعة اولستر . والكنيسة الانغليكانية تابعة للبرلمان في كل ما يتعلق بالمذهب والمراسم والحياة الدينية ؛ وتتعلق بالملك في كل ما يختص بتسمية الاكليروس والأساقفة . وكان في ايرلنده ما يقارب ٢٢ أسقفاً و ٣٠٠٠ كاهن . وكان الأساقفة في الغالب يقيمون في انكلترا . وهذه الكنيسة الانغليكانية غنية جداً وقد أثرت بمصادرة أموال الكنيسة الكاثوليكية . ويأتيها دخل من الأراضي التي تملكها . وتملك جميع الكنائس التي كانت قديماً للكنيسة الكاثوليكية ، ولم تكن لتتعهدها وتعتني بها لأنه ليس لديها مؤمنون تجمعهم بها وتدعوهم إليها . ولها على السكان ضريبة العشر أي عشر الموارد ، ويضاف الى ذلك وظائف الدولة : كالتعليم والاحوال المدنية وغيرها ، ولها سلطة القضاء على فلاحيها وعلى أراضيها . وهذا يعني أنها كانت تتقاضى ثروة عظيمة دون أن تقوم بالمقابل بأي خدمة . وكان

نظام هذه الكنيسة مطبقاً أيضاً على الطوائف المشيخية الايكوسية التي كانت توجد هنا وهناك في مقاطعة اولستر .

الملاكون . — والعنصر الثالث للنفوذ الانكليزي هو الملاكون . وقد كان أشد العناصر الثلاثة تأثيراً . لأن الارض كانت للانكليز من ملك خاص أو ملك مشاع ، ثم اغتصبها كبار الملاكين كما في انكلترا .

ويوجد فئتان من الملاكين : **الملاكون الكبار** ، أصحاب الاراضي الواسعة وهم لا يقيمون في ايرلنده ، بل يستثمرون أملاكهم بواسطة عملائهم مقابل نسبة مئوية من الوارد ؛ **والملاكون المتوسطون** ، ويؤلفون نوعاً من ارستقراطية (جنتري) تقيم في ايرلنده. وهؤلاء الملاكون المتوسطون يضيفون الى ثروتهم ونفوذهم الاقتصادي نفوذهم الاداري لأنهم كانوا يديرون المدن . ويقدر وارد الواحد منهم من ٢٠٠ — ١٠٠٠ جنيه في السنة . ويكثرون غالباً في كونتية لينستر وعلى شواطيء اولستر وفي مقاطعة مونستر . وكان للملاكين الانكليز الحق في توريث أملاكهم إلى أكبر أولادهم ، باسم حق البكورة ويستطيعون أن يخصصوها سلفاً إلى حفيدهم بموجب **قانون النيابة** الذي يجمد الثروة الارضية. وكان السكان الايرلنديون ، الذين يعيشون على هذه الاملاك تحت نفوذ هؤلاء الملاكين ، لا يفيدون من الحماية التي يقوم بها النظام الاقطاعي حيال الفلاحين في القديم ، ولا يفيدون أيضاً من النظام الزراعي ، وذلك لأن هؤلاء الملاكين لم يضعوا في أراضيهم أقل رأسمال ليحسنوها أو يصلحوها .

وكان الايرلنديون يستأجرون أراضي الملاكين الى زمن قصير لمدة ٢٠ أو ٣٠ سنة مقابل دخل معين ؛ ومن جهة أخرى يقومون بالسخرة والخدمات في الارض التي خصصها الملاك لنفسه . وكثيراً ما كانوا يقومون

بها بأجور ضئيلة جداً أو مجــاناً . ولقد كان نظـام الملكية أداة نفوذ صِرف واستغلال غاشم ، لأنه لايجد ما يعدّلـه من حماية النظام الاقطاعي أو استثمار الارض استثماراً عقلياً اقتصادياً يزيد في إنتاجها ومحصولها .

ولقد تفاقم نفوذ هؤلاء الملاكين لأن الانكليز جذبوا إليهم النخبـــة الايرلندية ، وهي نوع من بورجوازية قروية : ففي القرن الثامن عشر استحالت بعض أراضي ايرلنـده الزراعيـة الى مراعٍ واسعـــة ، كما في مقاطعـــة ليمريك وتبيراري وكلار وميث و وتر فورد . ويعطى المرعى منها دخلاً يتراوح بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ جنيـه . وكان ملاكو هذه المراعي أو مستثمروها يقلدون حياة الجنتري الانكليزية في كل شيء .

وهناك فريق آخر لهذه البورجـوازية الايرلندية وهو فريق **الوسطاء** وهم مزارعون يأخـذون قسماً من أرض الأمـــير للاستغلال ، أو أنهم يزارعون على قسمٍ من أراضيهم ويحتفظون بالقسم القليل من الاراضي الذي هم بحاجة اليه ، ويوزعون الباقي على شكل مزارع صغـيرة يؤجرونها الى مستأجرين مدة قصيرة بشكل لا يتحملون أية مخاطرة إن لم يُدفع لهم ، ويكتفون بطرد المزارع . وهذه الايجارات تحسب بصورة يكون مجموعها أعلى مما يجب أن يدفعه الوسيط عن الحقل الذي يستثمره لحساب الأمير نفسه . وهؤلاء الوسطاء الايرلنديون ، الذين يساعدون الملاك الانكليزي في استثمار البلاد الايرلندية ، هم بطبيعة الحال مكروهون ومحتقرون من كلا الطرفين أي من الفلاح الذي يستغلونه ومن الملاك الانكليزي الذي يعملون في خدمته . وهم من هذه الناحية يعتبرون خونة بالنسبة لأبنـاء وطنهم ، ويضطرون أن يتأنكلزوا شيئاً فشيئاً . وكل هؤلاء من ملاكي الجنتري أو الوسطاء الايرلنديين أناس غلاظ قساة جفاة دون ثقافة .

هذه هي وسائل النفوذ الانكليزي الثلاث : من إدارة سياسية و كنيسة ،

وملكية ، وكلها تؤلف نظاماً فاسداً من شأنه القضاء على مصادر الحياة الروحية والمادية في انكلترا .

إن أول شيء أوحى به اعتناق الديانة البروتستانتية الانغليكانية هو اضطهاد الايرلنديين الكاثوليك وتعذيبهم : فقد حرم عليهم أن يقوموا بأي عبادة ظاهرة من حج أو احتفال أو قرع نواقيس وغيرها وكان الاكليروس الكاثوليكي في حالة ضعة ومهانة ، حتى أنه في العام ١٥٩٨ قرر طرد الأساقفة ورجال الطرق النظاميين . أما الكهان الذين سمح ببقائهم فهم المسجلون في سجلات الحكومة دون أن يسمح بمن ينوب منابهم . وكان عليهم أن يحلفوا اليمين السياسية ويمين الصبأ . ولذا كان الاكليروس الكاثوليكي خارجاً عن القانون . وخصصت جوائز لمن يشي عن كاهن أو أسقف . وكانت المكافأة عن الكاهن (٢٠) جنيهاً وعن الأسقف (٥٠) جنيهاً . وكان الانكليز يسمون هؤلاء الوشاة « صيادي الكهان » .

وعلى هذا نرى أن الكاثوليك كانوا في حالة ضعة قانونية . فقد كان محرماً عليهم حق الملك ،وحق عقد الايجار لأكثر من ثلاثين سنة أو ، ممارسة الصناعات الحرة إلا الطب ، وحتى أكثر الصناعات التجارية، إلا في بعض الشروط . وهم بطبيعة الحال حسب مشروع تيست مبعدون عن كل وظيفة عامة ، ومحرومون من الوصاية على أبنائهم ومن تعليمهم في الخارج . ولم يكن للكاثوليكي الحق في أن يرث أهله أو اقرباءه البروتستانت وليس له الحق في ان يتزوج بروتستانتية ، في حين أن البروتستانتيين لهم الحق في الوراثة بموجب حق الابن الأكبر (البكر) بينما كان نظام التوريث الكاثوليكي يقضي بالعكس -أن يكون الارث موزعاً بالتساوي بين الأولاد،

حتى أن وزير العدل الانكليزي قال مـــرة : « ان القانون لايفترض وجود مايسمى كاثوليك رومانيين.» وقد عبر الكاتب الفيلسوف الانكليزي بورك عن النظـام الانكليزي في ايرلنده بقوله : انـه كمال في الرذيلة، وعبودية فظيعة طاغية ، انه أقبـح ظلم تجرأت على ممارسته السفاهة والخبث البشريان » .

هذا هو نظام الكاثوليك الشرعي . أما ايرلنده فقد كانت في عجز اقتصادي تام ، لأنهـــا خضعت للنظام الاستعماري الذي يقضي بأن يوجه الاستغلال في مصلحة انكلترا والا تتعاطى التجارة إلا لفائدة انكلترا أيضاً . يضاف إلى ذلك أن الصناعات الايرلندية قد تهدمت الواحدة بعد الأخرى بتأثير القوانين والضرائب التي فرضت عليهـا : فمنذ آخر القرن السابـع عشر ذهبت صناعة الصوف ادراج الرياح وتبعتها صناعة الفخار. ولم يترك الانكليز سوى صناعة القماش والكتان والقنب في مدن الشمال الشرقي من ايرلنده مثل بلفاست أو لندندري . ولم تفد ايرلنده شيئاً من الثورة الصناعية التي حدثت في انكلترا في القرن الثامن عشر .

أما في الحقل الزراعي فبقيت ايرلندة متأخرة تستعمل الادوات الفنية القديمة والمحراث العادي ، وتزرع الارض فيها مادامت تنتج شيئاً ولو كان قليلاً ثم تترك بوراً . وليس هنالـك طرق مواصلات ولا عجلات . وعبثاً يحاول الانسان تحسين أو زيادة زراعة القمح لأنه لايمكن بيعـه إلا في مكان إنتاجه . وإذا استثنينا زراعـــة الحنطة في الجنوب الغربي لانتاج الويسكي فان زراعة البطاطا هي الغالبة والاساسية في ايرلنده ، حتى انها نمت واتسعت على حساب الزراعات الأخرى . يضاف إلى ذلك أن طرق استثمار الارض كانت تزيد الشقاء ضغثاً على إبالة ، لأن الارض مقسمة الى أقسام صغيرة جداً ، ولهذا التقسيم عوامل :

١ – توزيع الارث بصورة متساوية بين الورثة .

٢ – توزيع الارض المشاع بالتساوي بين سكان القرية . وفي هذا مايجعل الحصة تصغر كلما ازداد عدد السكان .

٣ – فقدان شروط الاجرة التي تخصص للعامل الزراعي . وكل مافي الامر أن كانت الاراضي الحرة تعطى الى الفلاحين بشروط رديئة ثم تؤخذ منهم بسرعة . وتقدر مساحة الحقل الزراعي الذي يستثمره الايرلندي (١٥ – ٢٠ آكر) وكل آكر يساوي ٤٠٠٠م٢ .

لهذا كله كانت ايرلنده ، من الناحية الاقتصادية ، بعيدة كل البعد عن الحركة الزراعية التي جددت بريطانيا العظمى وقسماً من فرنسا في ذلك العهد .

واننا لنتساءل الآن ونقول ماهو رد فعل الايرلنديين حيال هذا النظام القاسي المفروض عليهم ؟

يعرف الشعب الايرلندي بأنه شعب ولود : ففي آخر القرن الثامن عشر كان في ايرلنده على وجه التقريب ٥ ملايين نسمة يعيشون في بؤس مريع . وقد وصف هذا الشقاء الانكليزيون المعاصرون أنفسهم ونخص بالذكر منهم سويفت في كتاب ظهر عام ١٧٢١ وعنوانه : « **نظرات موجزة عن حالة ايرلندة** » وفي كتاب آخر ظهر عام ١٧٢٩ عنوانه : « **اقتراحات متواضعة لمنع الفقراء أن يكونوا عالة على أهلهم وبلدهم** » وفيها يبين الكاتب أن وضع الايرلنديين « اردأ من وضع المتسولين في انكلترا » . ونشاهد الوصف نفسه عند **بورك** الذي مر ذكره سابقاً ، وعند **شسترفيلد** (١٦٩٤ – ١٧٧٣) فقد وصف الايرلنديين بأنهم كانوا في وضع أسوأ من العبيد وسماهم « شعب الارقاء المتسولين » . كما أن **آرثريانغ** (١٧٤١ – ١٨٢٠) الاقتصادي والمهندس الزراعي الانكليزي

وصفهم وصفاً مشابهاً في آخــر القرن الثامن عشر وبين أن الايرلنديين يعيشون في أكواخ بائسة من الطين والتبن بدون أثاث ، ثيابهم رثة ، يعيشون في غرفة واحدة بجوار حيواناتهم ، عـدا عن أن المجاعات الرهيبة كانت تتتابهم من آن لآخر . فقد كانوا عرضة لأربـع مجاعات خـلال عشرين سنة في القرن الثامن عشر . ثم ان مجاعـة ١٨٤٠ — ١٨٤١ قضت على ٤٠٠٠٠٠ نسمة دفعة واحدة . وفي مقاطعة مونستر وحدها ذهب ثلث الفلاحـين .

وللتخلص من هذا البؤس كانت العناصر القوية من السكان تهاجر إلى انكلترا . إلا أنها لاتستطيـع أن تشتغل كعمال زراعيين في الارياف الانكليزية لانهم لايقبلون ؛ ولذا كانوا يذهبون الى المدن الصناعية الجديدة ويشتغلون عمالاً . وقد تجمعت منهم جاليات هامة في ليفربول ومانشستر . وكانت هذه الجاليات تتوالى بازدياد المدن الصناعية .

وكان الايرلنديون يهاجرون الى الخارج وينخرطون في سلك الجنـدية كمتطوعة بالاجرة في اسبانيا أو فرنسا . ففي فرنسا كان في الجيش الملـكي « **فرقة ايرلندية** » دائمة . ومنهم من ذهب واشتغل في خدمـة الجيش النمساوي . وكان هؤلاء الايرلنديون الذين ينزحون عن بلدهم يلقبون من قبل أبناء وطنهم بـ « **الاوزات الوحشية** » . ويقدر عدد الوفيات في جيش ملك فرنسا في القرن الثامن عشر بـ ٤٥٠٠٠٠ . وكان منهم بعض القادة من عائـلة لالي و ديللون . كذلك نجد في اسبانيا عائـلة اونيل و وول وفي النمسا نجد الجنرال نوجونت وعائلة لامي من أصل ايرلندي .

ومن الايرلنديين أخيراً من كان يهاجر الى امريـكا .

أما الاثر النفسي لهذا البؤس فـكان مريعاً . فقد زاد في طابـع عدم المبالاة وعدم التبصر بالعواقب والانقياد المعروف عن الايرلنديين . لقد

كان الايرلنديون يتحملون هذا الشقاء برضى واستسلام عظيمين ويثقون بسادتهم ، حتى أنهم كانوا لايجرون عقوداً خطية في الايجارات . وهناك مثل انكليزي يقول : « ضع ايرلندياً على السفّود تجـــد دوماً ايرلندياً آخر يحركه » . وبهذا البؤس فقدوا كل كرامة وكل سلطة شخصية. وكان المثقفون منهم منهمكين في جوهم ، عاجزين عن أن يبدو أقل حراك. ومن الطبيعي في مثل هذه الحال أن ينظر إليهم الانكليز نظرة خاصة ويقولون فيهم ان لاسبيل للتفاهم مع الايرلنديين ، انهم اناس كذابون خائنون شرسو الطباع يحبون الانتقام ولا يمكن حكمهم وضبطهم . ومهما يكن من قول وأحكام جائرة في الايرلنديين ، فالحق يقال ، انهم كانوا على العكس ، ذوي قيم اخلاقية عالية ، ولكن الشقاء عضهم بنابه، وضربهم سوء الحظ ، وجار القدر الغاشم عليهم ورماهم بالجمود المعنوي فأعوزهم النشاط والنظام . ولكن كل هـــذا كان نتاج النظام الانكليزي ، الذي جعل منهم نفوساً متهدمة لايرفـع لها صوت ، ولا تبدي رد فعل قومي ، حتى انهم لم يشتركوا في الفتنة اليعقوبية التي قامت في القرن الثامن عشر ، وكان من الممكن ان تتيح لهم فرصة العصيان والتمرد .

إن الشي الوحيد الذي بقي للايرلنديين ويستطيعون به أن يدعموا عاطفة الاستقلال هو إيمانهم الديني . وذلك لأن النظام الانكليزي قد هدم كل شيء ولم يبق سوى الكنيسة والكهنة الذين يستطيعون أن يكونوا قادة وأدلاء. فقد بقي نظام الكنيسـة الايرلندية على حاله كما في السابق قبـــل الفتح الانكليزي وكان يوجـد في ايرلنـدة ٢٦ أسقفية منها أوبع كراسي رؤساء اسقفيات والف خورية (منصب الخوري) و ٩٠٠ خوري مساعد تقريباً . أما تسمية الاساقفة فكانت في فترةمن الزمن بيد آل ستوارت : جاك الثاني ، جاك ادوار ثم تشارلز ادوار ، وعندما توفي هـذا الاخير

وجب إيجاد طريقة أخرى للتسمية : وكانت قوائم المرشحين للأسقفية توضع من قبل اكليروس الاسقفية وباقي أساقفة ايرلنده وتعرض على البابا ليختار منها ما يريد .

أما الكنيسة الايرلندية فقد جردت من أموالها . ولكن المؤمنين كانوا يغذونها ويتعهدونها . بيد أنها كانت فقيرة في هذا البلد البائس . وكان متوسط وارد الاسقف في ايرلندة ٣٠٠ جنيه في السنة ؛ والكاهن من ٦٠ الى ٧٠ جنيه . ونظراً للتشريع القاسي السائد بقيت الكنيسة سرية . فلم يكن لها أبنية (كنائس) لان الكنيسة الانغليكانية استولت عليها . ولم يكن هنالك سوى قابلات (كنائس صغيرة) ، وكثيراً ما كانت هذه الكنائس أكواخاً حقيرة أو انباراً أو مخازن . ففي مدينة بلفاست كلها لم يكن سوى قابلة وحيدة كاثوليكية . ولم يكن هنالك مدارس اكليركية لتثقيف الكهان ، بل كانوا يذهبون للتحصيل في لوفن أو باريس أو دوويه أو سالامنكا في اسبانيا . وكانت كليات اللاهوت التي يؤمونها في الخارج غالباً متمسكة بالنظريات الغاليكانية ولذا كانت تعلمهم وجوب الطاعة إلى الحكومة والخضوع للمليك . ولم يكن الاكليروس الايرلندي ثورياً وكثيراً ما كانت الحكومة الانكليزية تتوجه اليه لاصلاح ذات البين وتهدئة النزاع . وكان موظف العدل يتوجه أحياناً إلى الخوري للبحث عن المجرم أو لمنع الفلاحين من القيام بالعصيان .

وكان الشعب مطيعاً للكاهن وخاضعاً له خضوعاً مطلقاً . ويعرف الايرلنديون في أوربة الغربية بايمانهم العميق . ولم يكن في ايرلنده حركة عقلية تعبد العقل وتطرح الدين جانباً . فالعرق السلتي (أو الكاتي) ينزع بطبعه إلى التصوف . ولذا بقي الايمان الديني الاساس الوحيد للعاطفة

القومية . والشكل الوحيد ، الذي يظهر الايرلنديون به وجودهم وكيانهم واستقلالهم تجاه الانكليز ، هو كونهم كاثوليكيين . وان جميع الاضطهادات التي لاقوها لم يكن منها إلا تقوية هذه العاطفة ، وهذه الغريزة الدينية التي كانت في الوقت نفسه غريزة قومية . ومن جهة أخرى كان الاكليروس وحده يتمتع بالتعليم ، لأن التعليم كان مغلقاً على الكاثوليك . وكان محظوراً تعليم اللغة الايرلندية وتعليم التاريخ الايرلندي والاناشد الايرلندية . وكانت في دوبلن جامعة اسمها « كلية الثالوث » أسست سنة ١٥٩١، إلا أنها أصبحت بكاملها انكليزية بروتستانتية . ومن الوجهة العملية لم يكن للايرلنديين ، لتثقيف الناشئة ، إلا مدارس تسمى « مدارس السياج » ويعلم فيها الكهنة أطفال القرية وتكون في الغالب أنباراً وأحياناً في الهواء الطلق . وفي أول القرن التاسع عشر ، بعد الاتحاد ، تأسست الجمعيات الدينية لتعليم الاطفال مثل « **جمعية الاخوة المسيحيين** » أو « أخوة القديس باتريك » .

يوجد إذاً هوية بين الكاثوليكية والعاطفة القومية ، وليس للعاطفة القومية من شكل آخر سوى هذا العناد الخلقي في المحافظة على التقاليد الدينية . وليس لهذه العاطفة سياسة بعد ، وليس لها شعور . وكل ما في الامر أن هذا الايمان الديني كان قوياً ومستحكماً ، وأن جميع الجهود التي بذلها رجال « **فرقة الاصوليين** » الانكليز لدى الايرلنديين، ليردوهم عن دينهم ويعتنقوا البروتستانتية ديناً ، قد أخفقت ، حتى أن زعيم الاصوليين **ويزليه** ركب البحر سبع عشرة مرة ليبشر في ايرلنده دون أن يظفر أو ينجح مرة واحدة .

ومع هذا كله ، ورغم البؤس الشديد ، الذي يحول دون أي رد فعل واعٍ من قبل الايرلنديين ضد الانكليز ، فاننا نرى في السنوات الاخيرة

التي سبقت الثورة الفرنسية ، أن شــدة البؤس سببت حركات شديدة ومقاومة : فبين ١٧٦٠ و ١٧٧٠ تشكلت عصابات الفلاحين التي تسمى « الفتيان البيض » ، باسم الاردية البيضاء التي كانوا يضعونها فوق ملابسهم ، وأخذت تقوم بأعمال الاغتيال والقتل في الأرياف . وهذه الحركة كانت بمثابة انتقام من الامراء الملاكين ، وكان الفلاحون يهاجمون القطعان أو الخدم أو المزارعين التابعين لهم . ولم تكن هذه الحركات سوى ثورات متفرقة منعزلة نشأت على اثر حركة تسوير الحقول التي كثرت في ايرلنده كما في انكلترا .

وهنالك عصابات مشابهة تشكلت بعـد ١٧٧٠ على اثر المشاكل التي تخبطت فيها انكلترا في ذلك العهـد مع امريكا ، حتى ان المثل السائر كان يقول « إن مشاكل انكلترا كانت لحسن حظ ايرلنده » .

لقد ساعد عصيان امريكا الايرلنديين على انتزاع بعض الامتيازات من الانكليز . وكان له في ايرلنده نتيجتان :

الاولى : اتساع حركة العصيان في ايرلنده ، فقد كثرت الرابطات والعصابات مثل « عصابة الفتيان البيض » و « عصابة الحماة » و « فتيان الحق » . منذ العام ١٧٨٥ و « **فتيان غابة البلوط** » .

ومن هذه الرابطات رابطات دينية غايتها حماية الدين ، وأخرى ضد الضرائب المحلية ، ضد ضريبة العشر بخاصة ؛ وغيرها لأجل تحديد سعر الأجار وبقاء قطع الارض بأيدي الفلاحين . وفي الشمال أيضاً تشكلت حركات رابطات وعمل مباشر ، مثل رابطات « القلب الفولاذي » عـام ١٧٧٢ و ١٧٧٣ ، التي كانت رابطات فلاحـين مشيخيين وديموقراطيـين تناضل ضد الملاك الكبير الانغليكاني . ولكن هـــذه الحركات كانت

حركات مطاليب اجتماعية من أناس تعساء دون أن يكون لها أي طابع قومي وسياسي .

الثانية : إلى جانب هذه الحركة العصيانية الغريزية احدثت حركة عصيان الولايات المتحدة حركة مطاليب سياسية في العالم البروتستانتي في ايرلنده . . فقد كان الملاكون أو التجار البروتستانتيون في ايرلنده يضيقون ذرعاً ، في نموهم الاقتصادي ، بالقوانين الانكليزية . ومن جهة أخرى كان « المشيخيون » مبعدين عن الوظائف العامة بقانون تيست وبحالة مماثلة لحالة الامريكيين الذين يريدون الدفاع عن حقوقهم كمواطنين انكليز ضد الحكومة ؛ وقد ألفوا على غرار الاميركيين فرقة أهلية للدفاع عن الجزيرة وتضم ٤٠٠٠٠ متطوع تقريباً وباشروا في الوقت نفسه بحركة تهديد للتجار الانكليز في ايرلنده . وبفضل قوة هؤلاء المتطوعين وهذه الحركة المتضافرة الجهود استطاعوا ان يرفعوا صوتهم عالياً ويحصلوا من انكلترا على امتيازات . ولكن هذه الحركة ليست حركة قومية لأن هؤلاء الايرلنديين البروتستانتيين الذين يطالبون الحكومة الانكليزية لم يكونوا انفصاليين ؛ ومن جهة اخرى، ان هؤلاء البروتستانتيين باعتبارهم مشيخيين كانوا ملكيين أي انصاراً للتاج البريطاني . ولذا وجب الا ينظر في هذه الحركة التي قامت في السنوات الاخيرة من القرن الثامن عشر في ايرلنده ، إلى شيء يسمى قومياً .

وفي سنة ١٧٧٩ قامت الحركات من برلمان وستمنستر لالغاء المحظورات التجارية التي كانت تعتبر ايرلنده مستعمرة : فمن ذلك ان الايرلنديين حصلوا على حرية تصدير الصوف نحو القارة الاوربية . وفي عام ١٧٨١ حصلوا على الضمان الذي يحمي الحرية الفردية من الاستبداد . وفي عام ١٧٨٢ حصلوا على الاستقلال التشريعي للبرلمان الايرلندي الا حق الرفض

الذي يتعلق بالتاج البريطاني ضد مشاريع القوانين . وعلى هـذا الشكل حصل بروتستانتيو ايرلنده من برلمان انكلترا على نوع من التشريع الذاتي لصالح البرلمان الايرلندي .

ورغم ان هذه الحركة كانت بروتستانتية الا ان الكاثوليك أفادوا منها. وكان زعيم البرلمان غراتان ، الذي قاد هذه الحملة ، يناضل في سبيل اتحاد الايرلنديين جميعهم ليكونوا كتلة واحدة أمام الانكليز ويقول عن نفسه انه يخجل من الحصول على حرية ٦٠٠٠٠٠ نسمة بينما كان بامكانه الحصول عليها من أجل مليونين . فهو يفضل اذن الاتحاد مع الكاثوليك ليكون للحركة تأثير اكبر . وبفضل هـذا الموقف الذي وقفه استفاد الكاثوليك من بعض الامتيازات :

من ذلك ان بعض القوانين الجزائية التي كانت تثقل عليهم قد خففت ولطفت . وفي عام ١٧٧٨ منحوا المساواة في الارث وفي اجار الارض . وفي عام ١٧٨٢ اعترفت الحكومة لهم بحرية العبادة والتعليم .

وإذا تنازل البرلمان الايرلندي بهذه الامتيازات للكاثوليك فذلك لأن حركة في الرأي العام بدأت تظهر عند البروتستانت : فمن ذلك ان كاتبين انكليزيي اللغة ايرلنديي الولادة رغم انهما بروتستانتيان صورا وضع ايرلنده تصويراً يلفت نظر الرأي العام .

هذان الكاتبان هما **سويفت** الساخر الذي مات عام ١٧٤٥ و**بركلي** الفيلسوف الذي توفي عام ١٧٥٣ .

وكذلك قام **وود** و **لوكاس** الايرلنديان من حزب الهويغ ، في البرلمان الانكليزي ، على سدة البرلمان بحملة ضد القهر والعسف الذي ترزح تحتها ايرلنده .

وقبيل آخر القرن الثامن عشر قام **بورك** ، الذي دخل البرلمان عام

١٧٦٥ ، وغواتان الايرلندي ، الذي ترأس الحركة البروتستانتية ، يعرفان الرأي العام ، عند حد تعبير غراتان ، بأن ايرلنده البروتستانتية لاتكون حرة مادامت ايرلنده الكاثوليكية قنة ، و« ما دامت ايرلنده قنّة فستبقى متمردة » ولذا فان مصلحة الانكليز والبروتستانتيين في ايرلنده ان يلطفوا وضع الكاثوليك .

وهكذا نرى ان عناصر القومية قد تجمعت في ايرلنده . ولكن هذه القومية ينقصها الشعور والمطالبة الصريحة العلنية بوجودها وكيانها . وليس لدى الايرلنديين بعد سوى عاطفة الشقاء والبؤس والألم ، هذه العاطفة التي تريهم اختلافهم عن الانكليز . إن شقاءهم كان عظيماً جداً فلم يشعروا به ويقوموا بأي عمـــل . وليس لديهم ارادة مشتركة جماعية . لقد فقد الايرلنديون كل عاطفة بعظمتهم الماضية ومدنيتهم التقليدية التي كانت وضاءة قبل فتح الانغلوساكسون ، ولم يبق لديهم إلا عاطفة أليمة تحز في نفوسهم من الفرق الكائن بينهم وبين الانكليز الذين يضطهدونهم ويقسون عليهم .

هذه هي الأمم التي نرى لهـــا وجوداً ، ولكن دون أن ترتفع إلى فكرة القوميـة في القرن الثامن عشر . ومن دراسة هـذه الأمم الأربعة الموجودة بحيز القوة دون ان تنفذ بعد إلى حيز الفعل نستخلص بعض الملاحظات :

نرى أن كل قومية من هذه القوميات الأربـع ، التي مرت معنا : بولونيا ، هونغاريا ، اليونان ، ايرلنده ، تؤلف فردية تاريخية لأننا نجد وحدة مقدرات تاريخية تربط اعضاء هذه الأمم بعضهم ببعض .

ونجد بعض الاختلاف : ففي بولونيا وهونغاريا نرى أن سواد الشعب لا يشترك في حياة الدولة وفي تاريخ الأمة . لأن كل شيء كان يمر فوقه فلا يشعر بأنه مسه . واذا وجدت قومية فهذه القومية لاتوجد إلا عند بعض الطبقات العليا دون ان تنفذ إلى سواد الشعب . وهذا عكس ما نراه في اليونان وايرلنده لأننا نجد هنا ان السواد هو شخص هذه الحياة الجماعية المشتركة ، هذه الحياة التاريخية .

وليس في هذين البلدين ارستقراطية او طبقة ممتازة . فالانظمة الموجودة والتي ستتشكل في المستقبل خاصة من اجل القومية خرجت من هذا السواد نفسه . وهذا ما يحملنا على التفكير بان فكرة القومية ستستيقظ تحت مؤثرات مختلفة في كلا الفريقين .

ونلاحظ شيئاً آخر : وهو ان القوميات لم تظهر بعد بشكل واضح ولم تشعر بنفسها جلياً . إلا ان هنالك عاطفة عميقة تصل احياناً لدرجة الألم كما في ايرلنده ، وهي عاطفة الاختلاف عن الكيان السياسي الذي يسود هذه الكتل . انها تشعر بانها مباينة للدولة التي تشملها وذلك لعدة عوامل : كالعوامل الدينية في اليونان ، حيث نجد الارثوذكس يختلفون عن سادتهم المسلمين . أو في ايرلنده ، حيث نجد الكاثوليك مضطهدين من قبل البروتستانت الانغليكان . وفي هونغاريا نجد العوامل في اللغة والدور السياسي . وفي بولونيا الكفاح ضد الغاصب . وهذه العواطف ترافقها عاطفة الاختلاف في العرق مع القاهر الفاتح . لذا يوجد ، في هذه القوميات التي لم تشعر بعد بذاتها ، عنصران متحدان : عنصر بشري تاريخي ، وعنصر طبيعي وراثي . وهذا الحادثان نشاهدهما دوماً في حركة القوميات .

الفصل الثالث

الثورة الفرنسية والقوميات الاوربية

لقد عرفت اوربة من ١٧٩٢ إلى ١٨١٥ دوراً مليئاً بالتقلبات لم تر في التاريخ له مثيلا ، لأن هذه التقلبات شملت القارة الأوربية والحالة السياسية ، وظهرت بمظهر حديث . فقد نشبت الثورة الفرنسية وقامت بعدها الامبراطورية النابوليونية ، ولم تقتصرا على القضايا السياسية فحسب، بل جاءتا بشيء جديد وهو دخول العنصر الفكري في التاريخ . لقد وضعت الثورة الفرنسية على بساط البحث والمناقشة أسس الحق العام وقواعد المجتمع الأوربي . ولا يقصد من هذه التغيرات،التي حولت اوربة، الترتيبات السياسية التي يتخذها رجال الدولة وما يرافق هذه القضايا من ملابسات ،، بل يقصد شيء آخر ، وهو فلسفة المجتمع والحق العام ، التي تناهض غيرها ، أي ان هنالك فلسفة تناقض فلسفة أخرى .

ولم تكن الثورة حركة حوادث تجري بل حركة أفكار أيضاً . حقاً لقد هدأت العاصفة بعد هذه الحوادث ، وجنحت أوربة للسلم ، ولكنها تركت آثارها في التغيرات التي طرأت على الدول الأوربية ، والقت ببزورها في الشعوب وسيمر على هذه البزور الوقت الكافي لتنضج وتحدث بدورها تبدلات أخرى .

ولقد ظهر أثر هذه البزور في الحقل السياسي بحركة القوميات التي اتسعت في أوربة بعد العام ١٨١٥ .

لقد تم تاريخ هذه الحوادث المختلفة في عهدين : عهد الثورة وعهد الامبراطورية . على أن هنالك بعض المؤرخين يقولون ان الامبراطورية ليست إلا تتمة للثورة وشكلًا جديداً لها . ولكن هذين الدورين يختلفان عن بعضهما اختلافاً عميقاً ، كما يختلفان بالتأثير الذي أجراه كل منهما . ولذا نرى أن ندرس كلاً منهما الواحد تلو الآخر . وسندرس أولاً مذهب الثورة وسياستها والآثار التي احدثتها مقتصرين في ذلك على الناحية التي تهمنا من وجهة نظر الحركات القومية في أوربة .

مذهب الثورة وسياستها

لقد زعمت الثورة أنها تنيب الحق والعقل مقام القوة . وهذا هو العنصر الفكري الجديد الذي أتت به . وفي الحقيقة ان للثورة صفة عالمية ، لأن نظريتها تطبق على جميع الناس لا على الفرنسيين وحدهم ، حتى الكاتب الفرنسي ماليه دوبان كتب في عام ١٩٧٣ : « ان الثورة عالمية وليست خاصة بالفرنسيين » .

ماهي الافكار الفرنسية التي قلبت قواعد الحق العام الأوربي ؟

لقد جعلت الثورة من مذهب روسّو ، الذي سبق لنا أن درسناه ، برنامجاً سياسياً ، لأنها لم تقتصر على المناداة بحقوق الانسان والقوميات ، بل شنتها حرباً ضروساً في الدفاع عن الحرية وحق الشعوب ودعمت هذه الحرب بحركة دعاية . ولقد كان كثير من الكتاب والناشرين ، في عهد الثورة ، من أمثال كاميل دي مولان ومارا ولينغه ، يطالبون منذ ١٧٩١ ، بتدخل فرنسا لصالح شعوب أوربة . وعندما الف الجيروندبون حزبهم جعلوا من أسسه الكفاح في سبيل الحرية والدعاية للأفكار الفرنسية في أوربة . وعندما اثيرت قضية الالزاس بين الأمراء الالمان والامبراطورية

الجرمانية الرومانية المقدسة من جهة ، وفرنسا من جهة اخرى ، أرسل بريسُّو باسم اللجنة الدبلوماسية تعلياتـه في ٢٢ تشرين الثاني ١٧٩١ إلى ممثلي فرنسا في الخارج وفيها يقول :

« قولوا إلى الدول الأجنبية اننا نأخذ على أنفسنا عهداً دينياً بأننـا لانبغي أي فتح ، واننا نحترم قوانينها ودساتيرها ، وإن كل مانريد هو أن يكون قانوننا محترماً . قولوا لها ان امراء المانيا إذا استمروا في تنشيط تعبئتهم ضد فرنسـا فلن نحمل اليهم الحـديد واللهب بل الحـــرية . وما عليهم الا ان يقدروا كيف يمكن ان تكون عواقب يقظة الأمم » .

وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩١صرح ايسنار، أحد كبار زعماء الجيروندیين على منصة الجمعية التشريعية ، بقوله :

« لنقل الى أوربة إذا حضت الحكومات المـــلوك على حرب الشعوب فسنحض الشعوب على حرب الطغاة. وعندئذ تتعانق الشعوب أمام الطغاة المعزولين ، وقد تعزت الأرض وقرت عين السماء » .

وعندما أعلنت الثورة الحرب في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩١ على ملك بوهيميا وهونغاريا كان نص القرار الذي اتخذته يقول : « ان الثورة الفرنسية لا تساند حرب أمة لأمة بل تدافع عن حريتها ضد عدوان الملك الأثيم » . وفي اليوم نفسه صرح **كوندورسه** أمام المجلس باسم اللجنة الدبلوماسية التي جنحت إلى الحرب بما يلي :

« إن لكل أمة الحق وحدها في أن تسن قوانينها بنفسها ، كما لها الحق في تبديل هذه القوانين ، وان من يسلب هـذا الحق من شعب أجنبي بالقوة انما يعلن عن عدم احترام هـــذا الحق عند الشعب الذي ينتمي اليه . وهذا يعني خيانة الوطن وعداء الجنس البشري » .

وقد وفق الثوريون بين منهجهم السلمي ، كما يظهر في دستور ١٧٩١، وهذه الحرب التي دخلوها على أساس فكرتهم التي عبروا عنها في هذه العبارة : « حرب على الملوك وسلام على الأمم » .

ثم انهم خطوا خطوة حاسمة : ففي آخر العام ١٧٩٢ انعقد المؤتمر الوطني واتخذ قراراً في ١٩ تشرين الثاني باسم الأمة الفرنسية وهو : « انها تقدم اخاءها ونجدتها لجميع الشعوب التي تريد استرداد حريتها وتكلف السلطة التنفيذية باعطاء القادة الأوامر الضرورية لنجدة الشعوب وحماية المواطنين الذين ينالهم أذى بسبب الحرية » .

وعلى هذا فالثورة الفرنسية تدعو الشعوب للقيام والسعي في توطيد حريتها وتعدها بالمساعدة ، وتوضح بأن هذه السياسة لا تؤدي إلى أي فتح وأنها ليست تدخلاً في شؤون الغير . وكذلك القرار الذي صوت عليه في ١٣ نيسان عام ١٧٩٣ بناءً على اقتراح **دانتون** يصرح : « ان الجمهورية لاتتدخل بشكل من الاشكال في حكم الدول الأخرى » ولقد عبر بوضوح عن نداء الشعوب إلى الحرية والقومية ونظرية احترام حق الشعوب في التعليمات التي أرسلها كارنو باسم اللجنة الدبلوماسية بشأن البلاد التي يمكن ضمها إلى فرنسا : « يجب الا يخول الانضمام إلى فرنسا الا الى البلدان التي تطلبه عن رغبة وحرية ، لان السيادة خاصة بجميع الشعوب ، ولا يمكن أن يكون هنالك وحدة أو اتحاد الا بموجب عقد صريح يجري بملء الحرية ، وليس لشعب الحق في اخضاع شعب آخر إلى قوانين عامة مشتركة دون رضاه الصريح » ثم يصرح : « ان مبدأنا هو ان كل شعب ، مهما كانت الأرض التي يقطنها ضيقة ، سيد شؤونه في بلده وانه مساو ، في الحق ، لاكبر الشعوب ، وليس لاحد أن يعتدي على استقلاله بصورة شرعية ». وهذا التصريح توكيد علني لمذهب وسياسة مثاليين .

هذا هو الصوت الذي تسمعه شعوب أوربة عندما تصيخ بسمعها اليه وهو الذي تتمسك به وتحفظه .

وهكذا عارضت الثورة ترتيبات القوة والمنافع ، التي تلابس سياسة الحكومات ، بمذهب جديد . وفي الوقت الذي كانت تدعم فيه مذهب حق الشعوب كانت الحكومات من جهة ثانية تظهر بوضوح انها حريصة على حقها القديم ، أمينة له ، لأنها كانت آنذاك تقوم بتقسيم بولونيا للمرة الثانية . لقد القت الثورة أمام سياسة الحكومات بنوعٍ من انجيل جديد عندما مزجت أفكار الحرية والقومية . ولقد طبقت الثورة ، في الانضمامات التي أجرتها ، هذا الحق الذي دل عليه كارنو ، وهو حق الشعب في ان يقبل اولا يقبل هذا التحويل . وباسم هذا المبدأ دعيت الشعوب التي حملت عليها جنود الجمهورية إلى التصويت على مقدارتها . وبفضل هذا التصويت ضمت مقاطعة السافوا . فعلى ٦٥٨ مدينة أعلنت ٥٨٣ مدينة انضمامها إلى فرنسا في ٢١ تشرين الأول ١٧٩٢ . وفي اليوم نفسه أجري استفتاء في نيس . وأعلنت لييج في ١٦ كانون الثاني ١٧٩٣ انضمامها إلى فرنسا بـ ١١٠٠٠ صوت ضد ٤٠ صوتاً . وفي بلجيكا انعقد نوع من مجلس في شهر آذار لنفس النتيجة . وفي الضفة اليسرى لنهر الراين أجريت استفتاءات في المدن واستشارات في المجالس البلدية ، وانعقد مؤتمر ريناني في ٢١ آذار ١٧٩٣ وصوت على الانضمام إلى فرنسا . وكذلك طلبت مونبليار انضمامها في شباط ١٧٩٤ .

ولكن هذا المذهب المثالي ما لبث ان انحرف ، لأن الفكرة ايقظت في فرنسا الأهواء القومية وأهواء العظمة ، ومن جهة ثانية ، وجدت المثالية الثورية أمام مشاكل واضحة وضوحاً حسياً مثل : مشكلة ادارة الأراضي المحتلة ، ومشكلة التموين ، ومشكلة الدفاع . ثم ان الشروط

العسكرية تبدلت ، وبتبدلها وضعت مشاكل جديدة ، حتى ان ما كان في الأصل نضالاً فكرياً أصبح بالتدريج بعثاً ويقظة لتقاليد النظام القديم في السياسة الخارجية تحت غطاء النظرية الجديدة في حق الشعوب . ففي استشارات السكان ، التي سبقت ضم بلجيكا والضفة اليسرى لنهر الراين ، وجدت طرق كانت مدعاة للاعتراض عليها والطعن فيها . وفي بعض الأحيان كانت تدبر نتائج الاستشارات بمهارة ، وفي بعض الأمكنة كانت هذه الاستشارات في الحقيقة عبارة عن تصويت أقليات ولم تكن تصويت السكان جميعاً كما كان واقع الحال في الضفة اليسرى لنهر الراين وفي بلجيكا .

وفي بدء العام ١٧٩٤ سجلت مرحلة ثانية في قيام نظرية الحدود الطبيعية التي تقوم مقام المسلمات التاريخية التي بحث فيها في القرن الثامن عشر ، والتي تجعل فرنسا القديمة منطبقة على ما يسمى « غاليا » وبالتالي على حدود غاليا الرومانية التي تقف عند نهر الراين . وكان دانتون أول من قال بنظرية الحدود الطبيعية بصورة واضحة عندما صرح في ٣١ كانون الثاني ١٧٩٣ على المنبر بقوله : « لقد عينت الطبيعة حدود الجمهورية وسنصل اليها في جهاتها الأربع : الى المحيط ، والى شمال الراين ، والى الالب ، والى البيرينه . فالى هذه النقاط يجب ان تنتهي حدود جمهوريتنا ، وليس لأي دولة بشرية ان تمنعنا من الوصول اليها » .

وعاد البحث في نظرية الحدود الطبيعية خلال عام ١٧٩٤ و ١٧٩٥ في الخطب والمذكرات والكراريس التي كثرت خاصة بعد الثورة الترميدورية (ثورة ٢٧ تموز ١٧٩٤ التي تطابق ٩ ترميدور وكان منها سقوط روبسبير واستلام المعتدلين السلطة) .

ولكن نظرية الحدود الطبيعية غير نظرية حق الشعوب . ففي بدء

العام ١٧٩٥ ظهرت فكرة ثانية ، وربما كانت انحرافاً للنظريات الاولى ، وهي فكرة سلامة البلاد . ولقد وسع كامباسيريس هذه الفكرة على المنبر في ٥ آذار ١٧٩٥ بقوله :

« يجب ارجاع أوربة الى قواعد العدالة دون الاعتداء على حق الشعوب . حقاً ان السلم يجب أن يبيد بزور الحروب في المستقبل ، وان الجمهورية توجد مجاورة في الشمال الى ممتلكات أجنبية ، ولا شك أن حدود هذه الممتلكات وتحاسد الدول كانت سبباً في حروب عديدة على مر العصور ، ولكنكم ترون ان نصائح الطبيعة وتجربة العصور لاتطلب إلا أن ترسموا بيد مطمئنة حدود الجمهورية » . وهكذا ظهرت فكرة تأمين سلامة فرنسا بحدود جيدة . وقد لخص **دوبوا دوكرانسيه** وزير الحربية في الديركتوار في اليوم نفسه جميع النظريات التي رأيناها في هذه العبارة : « إن الطبيعة ورغبة الشعوب ومصلحة الجمهورية تتطلب من بلاد الضفة اليسرى لنهر الراين أن تبقى الى الابد مفتوحة للحرية » .

ووجه الأب سيس الى لجنة السلام العام في نيسان ١٧٩٥ مشروع معاهدة صلح يتناول نفس الحجج التي تؤمن الى فرنسا حدوداً طبيعية وتحافظ على سلامتها ، وهي نفس الافكار التي أوحت بالتعليمات التي أرسلها بارتلمي و رينار رجل الدولة وكامباسيريس باسم المؤتمر الوطني في كانون الثاني ١٧٩٥ الى السفراء .

وان معاهدتي بال اللتين عقدتا بين فرنسا من جهة ، وبروسيا واسبانيا من جهة ثانية ، ومعاهدة لاهاي التي عقدت مع هولنده ، تنص على ضم بلجيكا والضفة اليسرى لنهر الراين الى فرنسا . وهذه الدول الثلاث ، مع فرنسا في ذلك التاريخ ، تعترف إذاً بممتلكات الجمهورية . ولتبرير معاهدتي بال أمام المجلس قام كل من كارنو و روبرجو وهو كاهن قديم ،

ومفاوض ماهر في المؤتمر الوطني وبواسي دانغلاس في شهر فانديميير (تشرين الاول) بتوسيع هذه النظريات في سلامة فرنسا وحدودها الطبيعية وفي حق الشعوب .

هذه هي الظاهرة الحقيقية لهجر النظرية البدائية . ان مايجول في فكر المؤتمرين (رجال المؤتمر الوطني) هو أن الصلح مع بروسيا ليس سوى واسطة لمواصلة الحرب ضد النمسا ، وان هذه الحرب يجب ان تحرر المانيا من ضغط النمسا . ونحن نجد في التعليمات التي ارسلت الى بارتلي العضو المفاوض في معاهدة بال في ١٥ كانون الثاني ١٧٩٥ مايلي : « لقد حان الوقت الذي تتخلص فيه المانيا من ضغط النمسا ، وان طموحها ، الذي ظل طوال ثلاثة قرون آفة اوربة يجب أن يكف عن تعكير صفوها وراحتها » .

وكتب الأب سيس في مذكرته عن الصلح : ان العدوين اللدودين، اللذين يجب أن تتغلب عليها فرنسا لتؤمن كيانها ، هما انكلترا وروسيا « عدوتي حق الأمم » . وللوصول الى هذه الغاية يمتدح سيس اعادة بناء المانيا على أسس حرة بشكل جمهوري . وبفضل هذا النظام تكف يد انكلترا ويتطلع نظر بروسيا والنمسا نحو الشرق لتشكيل الطليعة، الحصن، الذي ترد به أوربة هجوم الروس .

والمرحلة الأخيرة لهذا الانحراف هو ان حكومة الادارة (الديركتوار) سلكت سياسة واقعية تماماً ، سياسة المصلحة الصرفة وسياسة الحرب والشدة التي كانت غايتها تغذية مالية الدولة (الخزينة) بالفتوحات وتعهد اعاشة الجيش التي لاتملك واسطة إليها بسبب الأزمة المالية . وكانت هذه السياسة في سبيل غايات قومية وسياسية . فقد كان القصد منها المحافظة على الضفة اليسرى لنهر الراين وعلى بلجيكا ، وتأمين سلامة فرنسا وذلك بخلق مايسمى قديماً « الشوارع العسكرية » أي « الجمهوريات الشقيقة : هولندا سويسرا وقسم عظيم من ايطاليا ، التي تؤلف حول فرنسا وراء الحدود .

ومع هذا فان سياسة الديركتوار ليست مناقضة تماماً الى مذهب الثورة لأن ماكسبته من بلجيكا والضفة اليسرى لنهر الراين يستند على استشارة الشعوب وتحويـــل هولندا الى **الجمهورية الباتافية** وهي جمهورية شقيقة للجمهورية الفرنسية وعلى طراز الديركتوار أوجدها الهولنديون انفسهم . ولكن سياسة الديركتوار كانت بعيدة عن هذه السياسة المثالية التي نادت بها الجمعية التأسيسية والتشريعية وبدء المؤتمر الوطني ؛ وأبعد منها كانت السياسة الـتي سلكها بونابرت في معاهـــدة كمبو ـ فورميو (تشرين الأول ١٧٩٧) .

وهذا الانحراف في السياسة الفرنسية هام من ناحية الفكرة ، وذلك لأنه يبين لنا ان فكرة الحرية والقوميـة لايمكن أن تبقى فكرة محضة ومذهباً صرفاً . فهي تتبدل وتنحرف بتماسها مع الواقـع . ومن الضروري الا تبقى في حيز التفكير المحض ، بـــل يجب الاهتمام ببعض العناصر المشخصة المحسوسة : كالعنـاصر الجغرافية والستراتيجيـة والاقتصادية ، وبالعناصر السياسية كقوة النظام الداخلي للدولة والتوازن الدولي . وعند المرور من النظر الى العمل يظهر أن الأشياء تصبح أقل بساطة مما تصورها المذهب ، وان مبدأ القوميات يمكن أن يكون قناعاً يخفي تحته الغرائز والارادات التي لاتكون في الغالب مثالية أو حرة ، ومن الممكن أن يكون شعوراً بالشخصية القوميـــة وارادة في التوسع تحت غطاء الفكرة القومية . وقد قامت الثورة الفرنسية بهذه التجربة التاريخية بنفسها ، كما سنرى ، في القرن التاسع عشر .

اثر مذهب الثورة في البلدان المجاورة

الواقع أن مذهب الثورة لم يبق في فرنسا بل انتشر في الخارج سواءٌ بتوسع الفكرة المحضة ام بالنتائج السياسية التي سببتها حرب الثورة. ومن الممكن أن يقال إن الثورة ادخلت عنصراً تفجيرياً في الحق العام وفي السياسة العامة وقلبت النظم القائمة في سياسة العصر . الا أن تأثيرها كان يختلف تبعاً للأوساط التي دخلت فيها : فهنالك بلدان وجـدت مشمولة بترتيبات السياسة الفرنسية وهي البلدان المجاورة لفرنسا مثل ايطاليا وسويسرا والمانيا الرينانية . لقد وقعت الحرب في هـذه البلاد وبدلت ظروفها السياسية .

ايطاليا . — بدأ التوسع الفرنسي في ايطاليا منذ عهد حكومة الادارة (الديركتوار) وأدت سياسة هذه الحكومة ونضالها العسكري ضد النمسا الى تعكير صفو ايطاليا . لقد عاشت هـذه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عهداً سعيداً يعتبر بحق من أسعد وأهدأ عهودها التاريخية . فقد كان السلام يخيم عليها منذ معاهدة ايكس — لا — شابل ١٧٤٨ . لقد قسمت ايطاليا حينذاك الى عشر دول مختلفة لاترتبطها رابطـة سياسية . ولكن هذه الدول ، وإن اختلفت من حيث الشكل الظاهري للنظام السياسي ، كانت متفقة في المفاهيم . فقد خضعت جميعاً لنظام استبدادي يعتمد اجتماعياً على تسلسل الطبقات الاجتماعيـة ، وفكرياً على التكييف الفكري الذي يحافظ عليه بواسطة الكنيسة والمدارس والجـامعات والاكاديميات ، وإذا مست الحاجة بواسطة السياسة . ولقد أوجد هـذا النظام في مختلف الدول الايطالية الهدوء والنظام . وظهر أن عهود الفوضى التي عرفتها ايطاليا ، كعصر النهضة ، قد مضت ، لأن كل ما فيها يتراءى

أنه سائر ضمن بانتظام . ومن جهة ثانية **كانت ايطاليا غنية جداً** . وغنى ايطاليا في القرن الثامن عشر ناشيء عن تحسين طرق استثمار الارض سواء باتباع الزراعات على الأرصفة والمصاطب ، كما في شبه الجزيرة ، أم باتباع طرق الري ، التي وضعها لؤنار دو فانتشي ، كما في سهل البو . يضاف الى ذلك أن هذه الثروة الايطالية كانت ناجمة عن تراكم الرفاه والوفرة منذ ثلاثة قرون . ويرى هذا الغنى في ايطاليا بشكلين : **رؤوس الأموال** من جهة ، **والآثار الفنية** من جهة أخرى ، وهذه الآثار كانت تملأ الكنائس والمنازل الخاصة وقصور الأمراء ، فضلاً عن الأموال التي كانت تجبى من البلاد الكاثوليكية وتكدس في الكنيسة . وكانت هذه الثروة لصالح طبقة مختارة مؤلفة من الطبقة النبيلة والاكليروس وبوروقراطية الأمراء .

أما **الصناعة** فكانت ضعيفة ولا تشتغل ألا لسد الحاجات المحلية وأغراض الزينة . وكانت التجارة في حالة انحطاط بالنسبة الى ما كانت عليه في القديم . ومع هذا فإن الصناعة والتجارة ، وإن لم تكونا مزدهرتين كما في القرون الوسطى ، كانتا كافيتين لإعاشة الصناع والفلاحين دون كبير عناء ، ولا يشاهد في الطبقات الدنيا للشعب الايطالي فكرة تمرد او عصيان .

وأخيراً تظهر لنا ايطاليا بلداً ذا قيمة فكرية وعقل تقدمي . ففي القرن الثامن عشر وجدت في ايطاليا مدرسة علمية اشتهرت بعلمائها مثل سباللانزاني العالم في البيولوجيا (علم الحياة) وفولتا الفيزيائي . ومن هذه المدرسة خرجت حركة مزدوجة : فمن الوجهة الفكرية نرى المؤرخين **موراتودي وفيتشه** وفئة من النقاد والمؤرخين في الآداب مثل بتينيلي والغاروتـّي **وغوزّي** ؛ ومدرسة الحقوقيين والاقتصاديين مثل **الأب غالياني وفيلان جييري** وخاصة **بكاديا** . وبتأثير هؤلاء الاقتصاديين بدأ سادة أوربة

بتبديل القانون كما فعل جوزيف الثاني في ايطاليا الشمالية ، وخاصة ليؤبولد دوق توسكانه الأكبر ، وتعتبر قوانينة المسماة « القوانين الليؤبولدية » اكثر القوانين تقدماً من وجهة النظر الحقوقية والاجتماعية في كل أوربة

ومن جهة اخرى ، كانت في ايطاليا آداب راقية ومن أشهر مؤلفيها **كادلو غولدوني** (١٧٠٣ - ١٧٩٣) مؤلف الالاهي (كوميديات) والشاعر جيوسيب باريني (١٧٢٩ - ١٧٨٠) والفييري مؤلف المآسي (تراجيديات) الذي توفي عام ١٨٠٣ . وكان هؤلاء المؤلفون يعيشون في عهد الثورة الفرنسية وماتوا في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر .

كانت هذه الحركة الفكرية الايطالية على اتصال بالتفكير الفرنسي ، وكانت في الوقت ذاته عالمية ولها شخصيتها الايطالية الخاصة المتمثلة في وحدة روحية وفكرية معاً . واذا كان الفييري من بيمونت فقد أصبح ايطالياً وخرج عن بيمونتيته . وكان هؤلاء المفكرون ينزعون إلى تبني فكرة الحرية التي اتتهم عن طريق الفلاسفة الفرنسيين ، ولم يكن في ايطاليا قومية ايطالية بعد ، ولكن هؤلاء المفكرين كانوا يتكلمون عن **الوطن** حتى ان الفييري كان بالنسبة اليهم اكبر شاعر وطني حر .

وهكذا تظهر لنا ايطاليا ، في آخر القرن الثامن عشر ، زهرة فواحة لهذه الحضارة النقية الناعمة والارستقراطية التي تعتمد على أساس من الثروة الفنية لم تنقطع منذ عصر النهضة . بيد ان هذه البيئة الرقيقة الشفافة ، على ما فيها من جمال ، لا تلبث ان تنهار أمام اول صدمة تأتيها من الخارج ، ولا سيما اذا كانت الصدمة منبعثة عن قوة تهديم عظيمة . وهذا ما جرى فعلاً بعد ان دخلت الثورة الفرنسية ايطاليا .

ان دخول الفرنسيين ايطاليا ضرب حضارتها ضربة قاضية ، لأن الثورة الفرنسية احدثت فيها انهياراً هائلاً . فمن الوجهة السياسية والأرضية كانت

ايطاليا عرضة لغارتين فرنسيتين في ايطاليـا الشمالية : الاولى من ١٧٩٦ إلى ١٧٩٧ ، والثانيـة من ١٨٠٠ إلى ١٨٠١ . قوضت الغزوة الاولى دعائم الدوقية النمساوية في منطقة ميلانو ، وقضت على جمهورية البندقية، وضمت إلى فرنسا جمهورية جنوة ، ونالت من دولة البابا ، وأمتدت الغارة إلى ايطاليا الوسطى وايطاليـا الجنوبية وانشأت مؤقتاً إلى العام ١٧٩٩ جمهورية روما والجمهورية البارتنوبيئية مكان مملكة نابولي ، وبارتنوبيه هو الاسم القديم لنابولي .

واحتلت الجنود الفرنسية البيمونت وجعلت منهـا ومن جنوة ونيس موقعاً أمامياً للهجوم .

واما الغارة الثانية فقد بدأت عام ١٨٠٠ وأنشأت في ايطاليـــا الشمالية « جمهورية ماوراء الالب » (الجمهورية الايطالية) ، وضمت دولة البندقية القديمة إلى النمسا . وهاتان الدولتان تتجاوزان دول البـابا حتى الابنين . وفي الجنوب أعيـدت دول قديمة ولكنهـا ظلت مضطربة في حياتها .

وكذلك انهار المجتمع والبناء الاقتصادي كالنظام الأرضي والسياسي . لأن الجيوش الفرنسية نهبت الثروات المتراكمة في ايطاليا منذ قرون . من ذلك أن الجنود كانوا يصادرون كل ما يقع تحت أيديهم ويفيد تغذيتهم ويفرضون الضرائب على المدن والدول ، ثم ينهبون ويزودون خزانـة حكومة الادارة (الدير كتوار) بقليل من المال . يضـاف إلى ذلك أن أموال الكنيسة عصرت أي أخرجت من حوزة الكنيسـة ودخلت حياة العصر وبيعت ، ووضع الجنود أيديهم على أموال مصارف المون دو بيتيه في ايطاليا الشمالية . وجردت هـذه الأعمال الطبقة الغنيـة في ايطاليا من أموالها .

ومن هنا نرى أن الثورة قد هدمت النظم السياسية والأرضية والاجتماعية والثروة في ايطاليا ، ولم تجلب لها إلا الدمار والخراب ، كما لم تقم فيها بأي عمل انشائي . على أن الثورة وان قوضت النظم الايطالية والحضارة الايطالية ، ولكنها من جهة أخرى ، فسحت مجالاً لبدء نظام جديد وتفكير جديد .

سويسرا . — لقد نال سويسرا أذى الثورة . ولم تكن سويسرا آنذاك دولة بل « كونفدراسيون » أي اتحاداً أو عصبة في سبيل الدفاع المشترك يتألف من ١٣ كانتون متحالفة فيما بينها . ولكن هذه العصبة لاتضم كل سويسرا لأن جونيف وفاليه والغريزون لم تكن داخلة فيها . أما نوشاتل فكانت تابعة إلى ملك بروسيا ، وسن غال إلى أب الدير ، وبال الى أسقفها . وهناك كانتونات مثل أرغوفيا وتورغوفيا وفود ، وتيسّن وفالتيلين كانت تابعة لغيرها .

أما نظام الكانتونات الداخلي فكان ارستقراطياً يخول السلطة إلى بورجوازية خاصة ممتازة ويبعد عن الحياة السياسية بقية ابناءالمدن أو الكانتون الذين ليس لهم حق البورجوازية ، كما يبعد المهاجرين الذين يأتون من الكانتونات الأخرى .

ويرى في آخر القرن الثامن عشر ، أي منذ العام ١٧٧٠ ، منازعات سياسية شديدة في داخل الكانتونات ، ولكنها كانت تنتهي بظفر الارستقراطية ، وابعاد عدد من المواطنين السويسريين الذين كانوا يذهبون إلى البلاد المجاورة لاجئين وخاصة إلى فرنسا . وقد لعب بعضهم فيها دوراً هاماً مثل كلافيير الذي كان وزيراً للمالية ، عقب نكّر ، قبيل الثورة ، وانتحر في عهد الارهاب ، وجان بول مارا محرر جريدة « صديق الشعب » ، الذي قتلته شارلوت كورداي .

لقد أحدثت الثورة في سويسرا ميلاً إلى المطالبة بالحكم الديموقراطي فتصدّت له الارستقراطية التي تقبض على زمام السلطة . أما في خارج سويسرا فان اللاجئين قاموا بحملة يطالبون بها الحكومة الفرنسية بالتدخل في بلدهم . ويريدون بذلك أن تدعمهم فرنسا في بلادهم سويسرا بتدخل دبلوماسي أو عسكري . وقد لبث هؤلاء المهاجرون طوال عهد المؤتمر الوطني يحضون الحكومة الفرنسية على هذا التدخل . وعظم تأثيرهم في عهد الديركتوار . حتى ان روبل الذي كان المدير الأول للسياسة الخارجية لحكومة الديركتوار ، بعد انقلاب فروكتيدور (٤ أيلول ١٧٩٧) ، اتصل بلاجئين سويسريين : الأول اوكس من مدينة بال ، والثاني هو الأديب لاهارب من مدينة برن .

لقد وجدت عوامل خاصة دفعت الحكومة الفرنسية إلى التدخل في سويسرا : فقد وجدت ان من الخير أن تهدم عش المكايد والدسائس التي تحاك فيها ضد فرنسا . لأن خصوم الثورة من الملكيين أسسوا في سويسرا وكالة للعمل وانضم اليهم من كان ضحيةً لانقلاب فروكتيدور ، وكانت انكلترا تمدهم بالمال وعلى رأس هذه الوكالة فرانسيس ديفرنوا السويسري وويكام الانكليزي . وهنالك عامل ستراتيجي ، وهو ان الجيوش الفرنسية كانت تقوم بالأعمال الحربية في ايطاليا الشمالية ، ولذا كان من الضروري تأمين المواصلات بين فرنسا وهذه الجيوش بطريق شعب سامبلون وبطريق جونيف .

وفي سنة ١٧٩٨ تبنت الحكومة الفرنسية سياسة التدخل وقبلت برنامج اللاجئين السويسريين الذي حرره أوكس في باريس ويضع لسويسرا دستوراً ديموقراطياً وموحداً على طراز حكومة الديركتوار . وهذا الدستور يقتضي تحرير الكانتونات التابعة لغيرها وتنظيم دولة موحدة ، ويضم إلى

فاليـــه باسم كانتون إلى الكونفدراسيون ، كما يرمي الى تشكيـل حكومة ادارة (ديركتوار) مماثلة لما في فرنسا . وكنتيجة لما تقدم ان هذا الدستور يعد بمثابة بداية للمركزية في سويسرا .

دخلت الجنود الفرنسية سويسرا على حملتين : الاولى ، كانت موجهة ضد « برن » الكانتون الارستقراطيـة الاولى والعنصر الاساسي في الكونفدراسيون . وقد اضطرت هذه تحت ضغط الجنود الفرنسية أن تعترف في ٦ آذار بالدستور الجديد . ووضعت الجمهورية الفرنسية يدهـا على خزانة برن ، واستعملت نصفها في تمويل الحملة المصرية .

أما الحمـلة الثانية فكانت ضد الـكانتونات الجبليـة المتعلقة باستقلالهـا الديموقراطي مثـل كانتون شويتز التي رضخت في شهر أيار ، وانتهى الأمر بأن طبق الدستور وأنشئت الجمهورية السويسرية في ١٢ نيسان . وجعلت العاصمة موقتاً مدينة آرو وأجريت الانتخـابات بصورة حرة وشـكلت حكومة في صيف العام ١٧٩٨ . وفي شهر آب من هذه السنة وقعت الجمهورية السويسرية المتشكلة على هـذا النحو معـاهدة حلف مع فرنسا .

وبفضل هذا التدخل الفرنسي وجدت الجمهورية السويسرية أي وجدت دولة لـكافة الـكانتونات . وإذا وجدت الدولة السـويسرية فليس في ذلك مايدل على وجود القومية السويسرية لأن هذه ستنشأ مع الزمن رويداً رويـداً .

الاقليم الريناني . — لنلاحظ أولاً أن نظام هـذا الاقليم من ألمانيا لم يكن على شيء يستدعي تعلق الالمانيين به . فقد كانت رينانيـا من أكثر المناطق تجزئة وانقساماً وتنوعاً . نجد فيها دولاً كنسيـة أو دول أمارات مختلفة السعة وليس فيها امارة كبيرة . حتى أن أعظم الدول

الاكليركية لم تكن معتبرة الا قليلاً . وبوجه الاجمال كانت حالة هذه المنطقة متأخرة . فقد كان الفلاحون يفلحون الأرض في شروط تقليدية قديمة ، ولم يكن فيها أصناف مهنية ، وقل المتعلمون بين السكان ، والجمود عام في البلاد . ولذا لم يكن في هذا النظام شيء يؤسف عليه إذا ما ذهب وانهار . ويتجلى انحطاط هذه المنطقة معنوياً وسياسياً عندما دخل النفوذ الفرنسي اليها ولم يلق أقل رد فعل أو مقاومة . والعقبة الأساسية التي لقيها الفرنسيون في احتلالهم لهذه المنطقة الرينانية هي جمود السكان وخوفهم من تعريض أنفسهم للخطر . وقد بدىء من قبل في دول هذه المنطقة بتجربة جزئية للاستبداد المستنير ، ولكنها انقطعت بسرعة : وذلك لأن الناخبين الاكليركيين الذين حاولوا هذه التجربة انصرفوا عنها منذ نشبت الثورة في فرنسا . إلا ان هنالك مدناً مثل بون وماينس شهدت بعض « **الأنوار** » كما وجد هنا وهناك بعض العناصر الديموقراطية مثل الاستاذ **ايلوج شنيدر** وتلاميذه ، وهم ديموقراطيون عبروا عن أفكارهم في « نادي ماينس » في بدء الثورة وصوتوا ، في المؤتمر الريناني ، الذي عقد في آذار ١٧٩٣ ، على الانضمام إلى فرنسا . ولكن لم يبق شيء من هذين العنصرين ، لأن « الاستبداد المستنير » ذهب بفرار الامراء والنبلاء أمام الجنود الفرنسية ، كما تبدل الديموقراطيون في العام ١٧٩٣ بتبدل الأحوال والتجأ أكثرهم إلى فرنسا اما للبحث عن وظيفة أو للخوف من عقاب السلطات القائمة .

لقد تبدل الوضع في رينانيا في صيف العام ١٧٩٤ بحدوث حادثين: احتلال فرنسا العسكري بعد استئناف الهجوم ، واعدام روبسبير وتوطيد الدستور البورجوازي الذي يسمى عادة **دستور العام الثالث** (١٧٩٥) .

ففي شتاء ١٧٩٤ — ١٧٩٥ تشكلت في المدن الكبرى الرينانية

نوادي جمهورية . وهذه هي بداية **الحركة الجمهورية الرينانية** (١٧٩٧) **وهي حركة تعاون مع الفرنسيين** . فقد قام بها الشباب المثقف المملوء بالحماسة ، وأكثرهم من الطبقة الوسطى أي من الطبقة التي تأثرت **بفلسفة الأنوار** ، ويتعاطون المهن الحرة أو يتهيأون لها ، ويشكون من ابعاد الطبقة النبيلة والاكليروس لهم عن ادارة المدن . كان منهم أساتذة أحرار انتسب بعضهم إلى الكنيسة ثم مالبثوا أن انفصلوا عنها مباشرة" مثل **جان باتيست غايش** وكان استاذاً في كولونيا ثم في بون" ، وجان جاك هان وهو استاذ في تريف .

ونجد بينهم اكليركيين خلعوا لباس الكهنوت مثل « بيرغانز » ، ومحامين مثل كريستيان سومر وميشيل فينيدي في كولونيا . وبعضهم موظفون قدماء مثل جان باتيست هتزروت .

وأهم هؤلاء الشباب جوزيف غورز وسيلعب دوراً هاماً في الحركة الدينية في السنوات التي تلي عهد الامبراطورية .

ولد جوزيف غورز في كوبلانتز عام ١٧٧٦ من أسرة غنية تاجرة . وقد شاءت أن ينصرف ابنها لدراسة الطب . وفي السادسة عشرة من عمره كان يتردد على ناديماينس ، ثم انتسب اليه عضواً ، وأصبح أميناً لسر النادي في كوبلانتز عام ١٧٩٧ . وكان يكره نفوذ الارستقراطية والاكليروس كرهاً شديداً ، ويتحمس للأفكار الفرنسية ، ويعبد الحرية وكانط . حاول أن يعبر عن أفكار « كانط » بمفهوم عملي ونشر في العام ١٧٩٧ كتاباً بعنوان « السلم الدائم ! مثل أعلى » وزعم أنه يحقق فيه فكرة كانط في السلام العام بتأسيس اتحاد (كونفدراسيون) الشعوب الأوربية بقيادة فرنسا .

كان المثل الأعلى لهذا الحزب الريناني ، من الوجهة السياسية ، سامياً والهامه الأول مستوحى من « فلسفة الأنوار » ، ويتضمن الحرية السياسية حسب المفهوم الفرنسي ، والقضاء على جميع الامتيازات الاقطاعية للامراء وضريبة العشر للاكليروس ، وحصر الاصناف الحرفية وانظمتها . ويطالب بحق الفلاحين في ملكية الارض ، الا انه يكره توزيع الاراضي ويدافع عن الملكية الخاصة .

ومن الوجهة الاقتصادية كان رجال هذا الحزب يطالبون بحرية التجارة الداخلية والخارجية .

وهذا البرنامج نراه عند الاحزاب الفرنسية ، كما نراه أيضاً عند الاحزاب الديموقراطية الالمانية الاخرى .

وإلى جانب هذه المطاليب السياسية نرى ان الصفة المميزة لهذا الحزب هي : **الالهام الكانطي والنزعة الأخلاقية** . ويقول رجاله : ان فريضة المواطن أن يستعمل الحرية وهو شاعر بواجبه ومسؤولياته ، ولا يكون الانسان اهلاً للحرية إلا إذا كان فاضلاً وسلك قانون الأخلاق . وإن فريضة الدولة أن تجعل الناس يحترمون قانون الاخلاق في المجتمع . وبعضهم ، مثل كريستيان سومر ، يريد أن يخول الدولة حق تنظيم الحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية لتنشر الأخلاق فيها . ويرى الرينانيون أن تمنح هذه الحقوق السياسية إلى المواطن ليستعمل حريته بتعقل . ولا يمكن أن توزع الحقوق السياسية بصورة استبدادية ، بل انها تتطلب بالمقابل ان يكون لدى المواطن اخلاق وتربية . فالحرية إذاً امتياز الاخلاق . وفي ذلك كله مفهوم الماني خاص يميز نهاية القرن الثامن عشر ونجد أصوله في فلسفة كانط .

هذا هو المثل الأعلى للرينانيين ، ولتحقيق هذا المثل ولّوا وجوههم شطر فرنسا ، اعتقاداً منهم أنها أهل لقيادة العالم في هذا السبيل .

وفي صيف العام ١٧٩٥ وفي العام ١٧٩٦ اوجدوا صحافة من الجرائد والمجلات نذكر أهمها : « صحيفة بون الفكرية » و « صديق الحرية » اللتين اسسها غايش .

وأصدر عانف في كولونيا « صديق شعب كولونيا » .

وأصدر برغان جريدة مناوئة للاكليروس تسمى « بروتوس الحر » .

وصدرت صحافة مماثلة في المدن الالمانية الأخرى . وكانت هذه الجرائد تدعو إلى التعاون مع فرنسا ، وإلى سيادة الديموقراطية في المجتمع .

غير أن هذه الحملة اصطدمت ببعض الصعوبات :

١) ثقل الاحتلال العسكري الفرنسي ، وفداحة الضرائب التي فرضها القادة والمصادرات وسوء تصرف الدوائر العسكرية . فكان ذلك سبباً في برودة الحماسة لفرنسا .

٢) كراهية موظفي النظام القديم **والاكليركيين لسياسة التعاون** ، **وكانوا يأخذون على الثورة حملتها على الاكليروس** . وبدا سريعاً أن المستقبل لا يطمئن له . وصار يخشى رجوع النظام القديم ، لأن بونابرت بعد ظفره في ايطاليا كان يفاوض السلم مع النمسا على أساس المحافظة على سلامة الامبراطورية وبالتالي ارجاع السلطات الالمانية إلى الضفة اليسرى لنهر الراين . وأخيراً قام الجنرال هوش ، الذي عين قائداً عاماً للجيوش الفرنسية ، ودشّن سياسة شخصية ترمي إلى التقارب مع السكان واراد أن يقضي على مساوىء سلطة **المفوضين الحربيين** وأوجد ادارة مركزية على الضفة اليسرى لنهر الراين مع « لجنة وسيطة » في بونّ . لذا كله تفاهم الرينانيون مع هوش واعلنوا برنامج الجمهورية الرينانية في شهر حزيران

١٧٩٧ واوجدوا **مكتباً موكزياً** للكونفدراسيون الريناني في بون" مع ملحقاته في كولونيا وكوبلانتز ونويس وغيرها من البلديات المحلية .

غير أن هنالك مدناً مثل تريف وايكس ــلا ــ شابل بقيت بعيدة عن هذه الحركة وطالبت من تلقاء نفسها وبكل بساطة انضمامها إلى فرنسا . وأعلن الرينانيون في ١٣ تشرين الثاني « صك سيادة الشعب بين أنهار الراين والموز والموزيل » ، وجعلوا الناس في المدن يوقعون على عرائض للدعاية للجمهورية الرينانية ، واحدثوا جمعيات شعبية لهذا الغرض وحاولوا أن تسود مفاهيمهم في مؤتمر راشتاد الذي سيقوم بتنظيم المانيا الغربية بعد **صلح كمبو ــ فورميو** .

غير أن النجاح لم يكتب لهذه الجمهورية الرينانية لأن هوش الذي كان يرعاها توفي فجأة" . وفي ١٩ ايلول ١٧٩٧ جرى في باريس انقلاب فروكتيدور واستلم حكومة الادارة أناس مثل روبل عرفوا بسياستهم الاستعمارية التسلطية .

وفي **كمبو ــ فورميو** فرض بونابرت على النمسا مادة سرية تتخلى بموجبها عن الضفة اليسرى لنهر الراين إلى فرنسا ، وتعترف بانضمامها اليها . وارسلت حكومة الادارة مفوضاً يدعى **رودلر** لادارة الضفة اليسرى لنهر الراين وتنظيمها . غير أن المفوض لم يستعن بالرينانيين رغم ما عرضوا عليه من تعاون في هذا الصدد ، بل انه استدعى ، لأسباب فنية ، الموظفين القدماء في رينانيا الذين انتهزوا الفرصة وانضموا إلى فرنسا وتركوا الرينانيين ، مستائين من هذا التصرف ، حتى ان غورز ذهب إلى باريس ليدلي الى الحكومة الفرنسية بمذكرة يبين فيها مطاليب الرينانيين ولكنه وصل اليها حين **انقلاب بروميو** الذي كان منه استلام بونابرت السلطة ، وصرف النظر عن فكرة جمهورية الراين المستقلة .

على أن فكرة جمهورية الراين المستقلة لم تكتب لها اسباب الحياة. ولكن يجب إلا يظن بأن الرينانيين أقاموا بعض المصاعب في سبيل الانضمام إلى فرنسا ان هذه الفكرة لم تأتهم إلا مؤخراً ، وذلك عندما دارت الدوائر وتبدلت الأحوال وقامت الحركة القومية في المانيا وانتهى الأمر بسقوط نابوليون وزعم بعضهم أن محاولتهم في تنظيم جمهورية رينانية كانت ترمي إلى اجتناب الانضمام إلى فرنسا وفي ذلك دليل على وطنيتهم الالمانية . وقد قبل المؤرخون هذه الفكرة بسهولة . الا انها اصطدمت مع الواقع ومع تصريحات القائلين بها . فمن ذلك ان غورز في البرنامج الذي وضعه عن السّلام العام سنة ١٧٩٦ قبل بالانضمام إلى فرنسا وسيادتها ؛ وكذلك النداء ، الذي وجه إلى اعضاء الكونفدراسيون الريناني في كوبلانتز ، عندما دعاهم اوجيرو الى الانضمام الى فرنسا في ١٥ تشرين الثاني ١٧٩٧ ، كان يطالب بالانضمام إلى فرنسا لعدة أسباب :

١ً — الفائدة التي يحصل عليها الرينانيون باعتبارهم يؤلفون قسماً من فرنسا البلد العظيم الحر .

٢ً — ان هذا الانضمام يعتبر ضماناً لهم ضد رجعية ممكنة يقوم بها الأمراء والأكليروس .

٣ً — ان مصالح الاقليم الاقتصادية تدعوه للانضمام إلى فرنسا .

وكانت جرائد العصر تردد هذه الأفكار نفسها وخاصة جريدة « الصحيفة الحمراء » التي خلفت جرائد بونّ الاولى . وقد قبل الرينانيون منذ البدء بفكرة « الحدود الطبيعية » وبالتالي بفكرة ان الراين يجب أن يكون حداً لفرنسا .

وكتب هتزروت في هذا الصدد : « ان الأمم لاتستطيع أن تعتمد على عهد طويل للسلم وتعمل على تكامل تقاليدها الا بعد تحديد صحيح

لأراضيها ، وعندها تذهب الحدود وتتعاون الدول في عمل مشترك ، وهذا المفهوم هو مفهوم غورز ايضاً .

ويوضح هذه الأفكار ما يراه الرينانيون في فرنسا . فقد كانوا يعتبرونها مصدر « الأنوار » والحضارة . ويزعمون ، كالفلاسفة الألمانيين ، أنهم « مواطنون عالميون » ويرون أن ينضم « مواطنو العالم » إلى فرنسا . وكتب هتزروت يقول : « أعتقد أن واجب مواطن العالم قبل كل شيء أن يدعم الحكومة التي تعمل حسب فلسفة الأنوار » . وهذه العبارة هي عبارة فيخته التي أفصح عنها عام ١٨٠٥ . ولا يرون ، في اعتقادهم هذا ، بأنهم مخالفون لمثلهم الأعلى الألماني ، بل على العكس إن هتزروت وفينيدي وغيرهما يعتبرون المثل الأعلى الفرنسي مثلهم الأعلى ، وان المثل الأعلى الألماني هو نفسه هذا المثل .

ولكن هؤلاء الرينانيين ، الذين انضموا إلى فرنسا ، ما لبثوا أن شعروا بعد بضع سنين بشيء من المرارة ، عندما رأوا فرنسا تضحي بالحرية في سبيل بونابرت . حتى أن غورز عندما أتى إلى باريس ، بعد انقلاب بروميرِ بقليل ، أبدى أسفه في كراس عنوانه : « **نتائج مهمة في باريس** » ونشره عام ١٨٠٠ . ولما رأى أن فرنسا تضحي بحريتها في سبيل سلطة القنصل الأول عدل عن اعتقاده بأن فرنسا تجدد البشرية . وهذا اليأس أفهمه الاختلاف الموجود بين المزاج الألماني والمزاج الفرنسي الذي لم يلاحظه بعد . وقبل أفكار هردر في اللغة ، وتوصل شيئاً فشيئاً إلى أن فكرة الدولة والشعب شيء واحد ولا وجود لدولة قوية إذا لم تستند على تقاليد شعبية . وهذا التحول في المثل الأعلى للقومية على طراز روسو إلى مفهوم القومية على نمط هردر جعل غورز في الطليعة بالنسبة إلى رفقائه السياسيين الأقدمين . أما باقي الرينانيين فمنهم من خنس واختفى في الظلام

مثل كريستيان سومّر ؛ ومنهم من دخل في الادارة الفرنسية وأصبح موظفاً عندها في ظل الجمهورية والامبراطورية .

وبقيت الحركة الرينانية حركة أقلية . وقد حسب أنها كانت تضم ما يقارب ٢٠٠٠٠٠ شخص على الاكثر . وكان هؤلاء السياسيون أو المفكرون يدعون في وسط جامد جداً . إن ثلاثة أرباع السكان بقيت دون حراك ودون رد فعل ، أو كانت تحقد على أعمال العدوان التي قامت بها الجيوش الفرنسية في البلاد . وإذا لم يتبع السكان حزب الرينانيين في مثلهم الأعلى الفكري والاخلاقي فقد تبعوا السياسة الفرنسية عندما سيرها بونابرت في اتجاه مضاد ، بما عمل من استتباب النظام وحماية الدين بعقد « الكونكوردات » وتشجيع التجارة والصناعة ، والرفاه الاقتصادي وخاصة في الزراعة . وهذه السياسة المادية كانت أشد وقعاً من دعاية الرينانيين ، وحفزت الناس إلى أن يكونوا إلى جانب الامبراطورية .

ونرى أيضاً في هذا الاقليم الريناني **أن ليس هنالك أية معارضة قومية** . ولن تظهر هذه الأخيرة في عهد الامبراطورية . وفي السنين التي تلت هذا العهد بقيت ذكريات الاحتلال الفرنسي عزيزة على الرينانيين . لقد تبنوا مفاهيم روسّو ومفاهيم الثورة . وإذا أبدوا في بعض الأحيان معارضة ضد فرنسا فذلك لأنهم أخذوا عليها ابتعادها عن مثلها الأعلى وعدم بقائها أمينة لرسالتها . ولم تقم معارضة الرينانيين إلا لانهم كانوا يزعمون أنهم فرنسيون أكثر من الفرنسيين أنفسهم .

أثر الثورة في البلدان البعيدة

هذا هو أثر الثورة في البلاد التي تلقت مباشرة صدمة أفكار الثورة

ورجالها . غير أن الثورة أثرت بصورة غير مباشرة بعملها السياسي في البلاد البعيدة وكان هذا التأثير بنتيجة عدوى فكرية .

على أن رد الفعل تجاه الأفكار الفرنسية لم يكن نفسه لدى الحكومات ولدى الشعوب . فمن جهة الحكومات ظهرت الثورة بسرعة خطراً عظيما ، لأنها شجعت المقاومات التي كانت تعمل ضد عمل الحكومات ، أو لانها استطاعت أن تفجر ثورات وحركات عصيان . ولذا كانت الثورة ، بالنسبة إلى الحكومات فرصة سانحة لشد عزمها وتقوية سلطتها استعداداً للطوارىء . ومن هذه الوجهة كان من الثورة أن أخرت نمو المطاليب السياسية و القومية أو أجلت نشوؤها : ففي المطاليب القومية نذكر حالة **هونغاريا** لأن الحكومة كفت عن عقد الدياط ، ووضعت رقابة ضابطية شديدة ، حتى أنها اكتشفت عام ١٧٩٥ مؤامرة مدبرة من قبل جمعية سرية لتأسيس جمهورية في الدولة النمساوية . ولجأت الحكومة إلى إيقاف عدد عظيم من المشتركين في المؤامرة . وكان زعيم هذه الحركة استاذ هونغاري اسمه مارتينو فيكس . وساهمت طبقة النبلاء في عمل الحكومة النمساوية . ويمكننا القول ان الحركة الهونغارية ، حتى عام ١٨١٥ والحوادث التي تلت هذا العام ، قد توقفت عن العمل .

وتوقفت مطاليب الحرية خوفاً من الثورة . فمن ذلك أن الاصلاحات التي بدأ بها « الاستبداد المستنير » في **اسبانيا والبرتغال** قد توقفت فجأة . وفي **انكلترا** : أدى الخوف من الثورة ثم الحرب إلى استلام حزب **التوري** أي المحافظين زمام السلطة وإلى التوقف المفاجىء لاي اصلاح .

بولونيا

لقد ساعدت الثورة الحكومات على اتخاذ تدابير سياسية . فقد أفادت من ضعف فرنسا الموقت وانصرافها عن الشوون الدبلوماسية بسبب الثورة الداخلية وأنهت عملها في بولونيا. اذن كانت الثورة الفرنسية فرصة لجيران بولونيا للقيام بشروع تقسيم جديد ، وبالنسبة لبولونيا بداية لرسم حركة قومية . بدأت هذه الحركة القومية ترتسم قبيل الثورة. فقد كانت موجهة ضد روسيا واتسعت مع الثورة الفرنسية . وكان عناصرها شبيبة الطبقة النبيلة ، التي تربت في المدارس التي أحدثتها « لجنة التربية العامة » وكان منهاجها يعتمد على الافكار الفلسفية الفرنسية بالاضافة إلى عالم المفكرين والاساتذة الذين يسمون « الاكاديميين » وخاصة أساتذة جامعتي كراكوفيا وفيلنا ، وبورجوازية فارسوفيا . وأمام تقدم أفكار الاصلاح في فرنسا قبيل الثورة وفي بدايتها اتسعت حملة المفكرين البولونيين في سبيل الدفاع عن الافكار الجديدة : فمن ذلك ظهور كراريس عديدة ، وخاصة كراريس « كوللونتاج » ، حتى أن أحدها لم يكن سوى نسخة عن كرّاس الاب سيس الشهير في « الطبقة الثالثة » . كذلك ذهب كثير من البولونيين واتصلوا برجال الثورة الفرنسية ليتعرفوا بمناهجهم ويذيعوه في بولونيا ونخص بالذكر منهم مالاكوسكي. وكانت أخبار فرنسا تنشر في الجرائد وتتلقفها البورجوازية البولونية بلهفة . ووضع برنامج اصلاحي في دياط (١٧٨٩ — ١٧٩١) وظهرت فيه الافكار الفرنسية من ثلاث نواح :

١ً — يجب تقوية الحكومة باعطائها شكلاً تمثيلياً وحذف السلطات السياسية التي تعارض الحياة القومية مثل « حرية رفض » النبلاء .

٢ً - يجب السماح للبورجوازية بالوصول إلى جميع الوظائف العامة والوصول إلى درجة النبل إذا قام أفرادها ببعض الوظائف العامة التي تؤدي إلى النبل .

٣ً - يجب القيام بالاصلاحات الضرورية لصالح الفلاحين .

وقد تحقق هذا المنهاج على أثر انقلاب جرى في ٣ ايار ١٧٩٥ على يد الملك « ستانيسلاس أوغست بونيا توفسكي » بالاتفـاق مع حزب من الدياط . وأعلن دستور يقيم الملكية الوراثية في أسرة ناخب ساكس عند وفاة ستانيسلاس اوغست الذي لم يكن له وارث . وهذا الدستور مقتبس عن الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية في فرنسا في ذلك الحين .

ومن الطبيعي أن تثير هذه الحركة الاصلاحية الروس . فقد تؤدي إلى بعث الدولة البولونية واعادة تأسيسها وتحول دون توسع مطامعهم في بولونيا . وما كادت القيصرة كاترينا الثانية تنهي حربها مع الاتراك بمعاهدة ياسّي في كانون الثاني ١٧٩٢ الا وتدخلت في بولونيا بشدة يدعمها الماغنات التقليديون الذين أوجسوا خيفة من اصلاحات الدياط الاجتماعية والسياسية. وارتمت طبقة النبلاء العليا البولونية في أحضان روسيا والفت (اتحـــاد كونفدراسيون) تاركوفيتز ، وزعمت أنهـا تدافع عن الحريات البولونية ، والحقيقة أنها تدافع عن الفوضى البولونية (آذار ١٧٩٢) . واعتمـد البولونيون على بروسيا لتسندهم ضد الروس ، ولكن بروسيا لم تشأ أن تتدخـل إلا بالاتفـاق مع الانكليز ، أو أن تزحف إلا إذا كان الانكليز يسندون البولونيين عن طريق البحر ويعملون مع بروسيا في بحر البالطيك . ولكن الوزير الاول بيت رفض القيام بأي مبادرة . ولذا تخلى البروسيون عن البولونيين . حتى أن الحكومة البروسية في شهر شبـاط

طلبت من بولونيا أن تدفع لها مصاريف حربها مع فرنسا وأخبرت بذلك كاترينا الثانية في ١٥ آذار ١٧٩٢ . ولذا كان البولونيون دون أي عون لهم ضد روسيا . وفي ١٩ أيار بدأت غارة الروس على الحدود البولونية وغلب الوطنيون البولونيون في كل مكان واستولى الروس على فارسوفيا في شهر تموز ، وأعادت الحكومة الروسية في ٢٢ تموز الدستور التقليدي، حتى أن ستانيسلاس تخلى في الزمن الاخير عن الاصلاحات وفاوض الروس .

وهكذا نرى أن حركات الاصلاحات القومية ، التي شرع بها مفكرو بولونيا مع بورجوازيتها ، كانت سبباً في انزال مصيبة جديدة على بولونيا . فقد قامت روسيا وبروسيا بمفاوضات وأدت هذه المفاوضات الى تقسيم ثان لبولونيا عقد بين الروس والبروسيين في ٢٣ كانون الثاني ١٧٩٣ على أن يأخذ الروس اكرانيا وروسيا البيضاء أي ما يبلغ ٣ ملايين من السكان ؛ ويأخذ البروسيون دانتزيغ وتورن وبوزن وكاليسز أي مليون من السكان. وبعد أن كانت بولونيا قبل ١٧٧٢ دولة مؤلفة من ١٥ مليون نسمة ، أصبحت بعد التقسيم دولة مؤلفة من ٤ ملايين .

وانتهت الكارثة بقيام حزب قومي. واعدت حركة ثورة على يد العناصر الوطنية التي التجأت إلى ساكس أو فرنسا . وكان زعيم هذا العصيان كوسيوزكو الذي طلب المساعدة من المؤتمر الوطني الفرنسي. ولم يستطع الفرنسيون مساعدتهم لانهم كانوا في حرب مع أوربة . وكل ما أمدوهم به هو هذه النجدة الافلاطونية والتهليل لحركتهم دون أن يستطيعوا التدخل بصورة فعلية .

نشبت حركة الثورة في شهر آذار ١٧٩٤ ، في آن واحـــد ، في كراكوفيا وفارسوفيا . وفي ٢٤ آذار أعلن كوسيوزكو نداءً للامة

واستطاعت فارسوفيا أن تطرد الحامية الروسية . وهذا الخور الموقت في عزم الروس ساعد بروسيا والنمسا على التهيؤ والاستعداد للتدخل وزحف البروسيون إلى كراكوفيا واستولوا عليها وبدأوا بمفاوضات صلح مع فرنسا ليخلو لهم الجو وحدهم . وألف **الروس جيشاً** بقيادة « **سوفوروف** » وغلب « كوسيوزكو » في « ماسيجوفيتش » في شهر تشرين الأول . وفي ٤ تشرين الثاني استولى الروس على فارسوفيا . وكانت الجنود النمساوية محشودة في غاليسيا لدعم الحجج الدبلوماسية للحكومة . وبينا كان البروسيون يفاوضون فرنسا في معاهدة بال أدت المفاوضات بين النمسا وكاترينا الثانية إلى تقسيم بولونيا للمرة الثالثة . وعينت الحصص في المفاوضات التحضيرية على أن تكون حصة بروسيا فارسوفيا وشمال بوميرانيا إلى نهر نيمن . وهكذا سجل التقسيم الثالث في ٣ كانون الثاني ١٧٩٥ زوال بولونيا برمتها .

وهذا العصيان ، الذي أخفق وادى الى ازالة الدولة البولونية ، أخذ طابعاً جديداً مغايراً لطابع الاتحادات القديمة . فقد كان بحق حركة قومية ، ودل على ذلك تهيئة حركة العصيان . وذلك أن الشبيبة المأخوذة بحركة الدعاية الوطنية قد تزعمت هذه الحركة في المدارس : فمن ذلك أن تلاميذ مدرسة « ولودزيميرز في الجنوب كانوا ينشدون نشيداً يذكر قليلاً بالنشيد الفرنسي « لامارسييز » وهذا هو الدور الأول منه :

« ايها الشباب المتحدرون من شعب حر يذود دوماً عن حقوق الانسان المقدسة ضد العنف السائد في كل مكان ، ثقفوا جسدكم وروحكم » . وهذا النداء لحقوق الانسان وارد فرنسي .

ويذكرنا الدور الأخير لهذا النشيد بنشيد المارسييز أيضاً :

« الى السلاح يا أبناء كوديبوسكي !

وعرق البطولة لآل سوبيسكي وآل تشارنيكي ؟

تعلموا الكفاح ولا تدعوا بلدكم يتمزق !

وأخيراً لنرتبط بهذه الأرض بحلف مقدس !

ليكن كل واحد جندياً وليهب وطنه من دمه وفكره وماله !

بمثل هذا نسحق قوى الاعداء أو نلحق بأجدادنا في القبر ! »

والقى الدياط بنداء إلى الأمـة في ٢٠ أيار حرّره **بيراموفيكز وكوللونتاج** ونجد فيه نفس اللهجة القومية :

« ان بولونيا اليوم في حالة دفاع ضـد الجيش الموسكوفي ... انكم تحاربون من أجل مذابحكم (كنائسكم) ، من أجل قوانينكم ، من أجل حريتكم ، ومن أجل أموالكم » .

وفي أوساط العصيان نجد عناصر المجتمع البولوني ممتزجة مع بعضها : ففي روسيا الصغيرة نجد الفلاحين مسلحين بمناجلهم قد طردوا الروس في واقعة راغلاويس في ٤ نيسان ١٧٩٤ . وفي جيش العصيان والسلطات التي تقوده والمجلس القومي الذي تألف حول كوسيوزكو في فارسوفيا نجد مختلف عناصر السكان : اساتذة الاكاديميات ، والبورجوازيين والنبلاء وانضم البروتستانت إلى الكاثوليك : فمن ذلك أن تورن ودانتزيغ وهما بلدان بروتستانتيان (لوثريان) قاوما الجيش البروسي . وانضم الكالفنيون إلى الكاثوليك للكفاح ضد الروس في ليتوانيا . وهذه هي المرة الاولى التي تنمحي فيها الديانات في سبيل العاطفة القومية المشتركة . وكانت بورجوازية المدن القوة الأساسية في العصيان . وفي هذه المرة نجـد

البورجوازية إلى جانب الطبقة النبيلة في سبيل حركة وطنية . وهذا يدلنا على نشوء عاطفة قومية في بولونيا . وليس في ذلك ما يدل على ارستقراطية تتناحر في سبيل امتيازاتها ولا تنظر إلى صالح الدولة العام . وفي الوقت الذي اوشك الروس أن يأخذوا فيه بوزن قام طالب ووجه الى الجنرال الذي يقود الموقع خطاباً نقتطف منه هذه الجملة :

« ان اوربا لتعترف بأجمعها ان هذه الأمة لم تعوزها الشجاعة لتدافع عن نفسها ، ولا الحماسة للحفاظ بفكرها على ما لم تستطع ابقاءه بالقوة » .

وفي الحقيقة ان بولونيا ستتمسك بفكرها وبفكرها وحده لتستطيع الحياة . وذلك ان الوطنيين اضطروا أن يتفرقوا في كل اوربه وخاصة في فرنسا . ونراهم ينخرطون في الجيوش التي تكافح روسيا . وفي ايلول ١٧٩٨ اتفق الديركتوار مع كوسيوزكو بعد عودته من أميركا لتنظيم جوقات من المتطوعين البولونيين مع الفارين من الجيوش الروسية والنمساوية . وعلى هذه الصورة نجد أن فكرة القومية البولونية تتشكل بملء شعورها في الخارج بتماسها مع غربي أوربه . ولكن القضية ، في هذه الآونة وفي عدة سنين أيضاً ، لم تكن سوى ورقة لعب على المائدة الدبلوماسية حتى لدى الحكومة الفرنسية نفسها : ففي سنة ١٧٩٨ نرى ان الاب سيس ، سفير فرنسا في برلين ، يلمح إلى بروسيا ، ليكسب تحالفها ، بامكان اعطاء بولونيا كلها إلى البروسيين . وهكذا نرى أن الثورة الفرنسية كانت شؤماً على بولونيا ، لأنها كانت فرصة لتقسيمها وفي الوقت ذاته كانت يمناً عليها لأنها ولدت عندها العاطفة القومية البولونية .

وإذا نظرنا الى الثورة من جهة الشعوب لا من جهة الحكومات لأمكننا ان نعترف بأنهـــا احدثت عند بعض الشعوب ، المتطورة نوعاً ما ، نداءً إلى الحرية والمساواة والاستقلال ، وانها جسدت حول هذه الافكار عاطفة الاستقلال أو الشخصية التي توجد من قبل . وعلى هذا النحو ولدت

الثورة أملًا ، واحدثت بدء عمل عند هـذه الشعوب المغلوبة على أمرهـا التي يسيطر عليها النفوذ الاجنبي . وهذه هي البارقة الاولى والحركة القومية الاولى التي ظهرت في افق اليونان وايرلنده والصرب الذين حاولوا أن يثوروا على الاتراك في العام ١٨٠٤ .

وظهر أثر الثورة في ثلاثة بلدان : المانيا واليونان وايرلنده تستحق أن تدرس دراسة دقيقة لنرى فيها مدى هذا الأثر .

المانيا

لم تبدل الثورة الفرنسية أو تأثيرها المانيا بل الامبراطورية . لقد كان من نتائج الثورة في المانيا ان اذكت حركة الافكار التي كانت سابقة لها . وهذه الحركة نمت عند الالمان على مسرح السياسة لاعلى مسرح القومية سواء أكان المقصود في ذلك الحكومات أم السكان .

لقـد كان رد فعل **الحكومات** الالمانية تجاه الثورة الفرنسية عدائياً منذ بدت الافـكار التي نادت بها الثورة خطرة على سلطتها ، حتى ان كل حركة اصلاحية حاول الاستبداد المستنير أن يقوم بها قد توقفت فجأة . ومنعت النمسا منذ ١٧٩٠ نشر الرسائل التي يمكن أن تحدث أقل هياج في الافـكار ، ووضعت الرقابة ، ونظمت الجاسوسية ، وطهرت الدوائر من جميع العناصر الخطرة . وفي بروسيا تأثرت الحكومة باتجاه « الاتقياء » عندما قاموا برد فعل اكليركي شديد ، وحظرت الاقامة في بروسيا على كثير من المهاجرين الفرنسيين المشبوهين بافكارهم الفلسفية . وفي حزيران ١٧٩٢ منعت نشر القسم الثاني من أثر كانط الفلسفي « **الدين في حدود العقل** » . وفي خريف ١٧٩٢ منعت جميع المنشورات الفرنسية وحظرت على الصحف التكلم بالسياسة . وزادت مقاومة الحكومة البروسية خاصة

بعد أن قامت ثورة الفلاحين في سيليزيا عام ١٧٩٠ بسبب رسالة قدحية بعنوان : « رسائل ذهبية لرحالة » . ولوحقت الجمعيات السرية في المانيا مثل « فرقة أهل الكشف » في بافاريا . وعندما شكا دوق فيمار الاكبر أمر الجمعيات السرية ، ودعمته في ذلك بروسيا وساكس ، حكم الدياط بمنع جميع رابطات الطلاب في ٤ حزيران ١٧٩٣ ، ووضعت الجامعات تحت رقابة شديدة . واقيل فيخته استاذ الفلسفة في جامعة ايينا عام ١٧٩٨ من كرسيه لاتهامه بالالحاد . وعندما انتخب لؤبولد امبراطوراً عام ١٧٩٠ فرض الناخبون عليه امتيازاً وهو : « الا يتسامح بكل ما يخالف العقائد العامة والاخلاق القويمة » . وهكذا ظهر الخطر لحكومات المانيا مباشرة في الحقل الروحي والسياسي . وفي الناحية السياسية أدت الصعوبات إلى الحرب مع فرنسا ، واتخذت الحكومات تجاه الثورة الفرنسية موقفاً دفاعياً .

ونرى عند **الشعب** وخاصة عند المفكرين تشيعاً عاماً للأفكار الفرنسية . فمن ذلك أن الطبقات المثقفة والعليا في المجتمع ، على عكس الحكومات ، قد رحبت بالثورة الفرنسية ونظرت اليها لا من وجهة نظر المانية ، بل من وجهة نظر بشرية وعالمية . وقد سبق أن قلنا ان حركة الافكار في المانيا كانت على صلة بالفلسفة الفرنسية . وما « فلسفة الانوار » الالمانية الا مثيلة لحركة رجال الموسوعة الفرنسية . وكما أن الرأي الفرنسي كان يشعر بعطف زائد نحو الثائرين في امريكا ضد انكلترا ، كذلك كان الرأي الالماني يشعر بعطف نحو رجال الثورة الفرنسيين ، وشواهد هذا التحبيذ عديدة ونراها عند جميع طبقات المجتمع وعند المفكرين أولاً على اختلاف أنواعهم ، عند الشعراء الغنائيين وعند رجال العلوم المعنوية : فمن الشعراء الغنائيين نذكر اسم فيلاند وشتولبرغ . ومن المؤرخين

أو المعنويين نذكر اسم جان موللر وقد كتب : « ان يوم ١٤ تموز أجمل يوم وجد منذ سقوط النفوذ الروماني في العالم . ففي سبيل بعض قصور البارونات الاثرياء وفي سبيل حياة بعض الكبار ، واكثرهم مجرمون، اشتريت الحرية بسعر رخيص ! » وقد لمح بامكان امتداد الثورة إلى المانيا « وهل يسقط هؤلاء الذين يرتجفون اليوم من ملوك ظالمين وطغاة يسيؤون استعمال سلطتهم ! » .

ونشر « ارنست فرديناند كلاين عام ١٧٩٠ كراساً بعنوان : « الوفرة والحرية » كان بمثابة دفاع عن أفكار الجمعية التأسيسية واصلاحاتها في فرنسا . وكان جورج فورستر ، قيم مكتبة ماينس ، لا يستطيع صبراً لانه كان يريد أن تجتاز الافكار الفرنسية نهر الراين ، وقد كتب اعجابه بفرنسا إلى غليوم هومبولدت العالم الاثري . وكان كانط يتتبع بشغف نمو الثورة الفرنسية، حتى اننا نراه في كتابه « نقد الحكم » الذي نشره عام ١٧٩٠ يلمح الى هذه الأفكار ويقول عن فرنسا : « إنها الامة التي ارتقت إلى درجه عالية في التنظيم » .

وكذا الفيلسوف فيخته ، الذي سيصبح في الآجل على رأس الحركة القومية الألمانية ، الف عدة كراريس لصالح الأفكار الفرنسية . ففي عام ١٧٩٣ نشر « مطاليب حرية الفكر الموجهة إلى امراء أوربة الذين جاروا عليها حتى الآن » . وفي عام ١٧٩٤ نشر الكراس المسمى « تصحيح حكم الجمهور فيما يمس الثورة الفرنسية » . ولقد كتبت هذه الكراريس بلهجة خطابية فصيحة عنيفة واستلهمت من افكار روسو القائلة : إن الدولة لا توجد الا بموجب « عقد » بين المواطنين والدولة ؛ ليس القانون قانوناً الا بالمدى الذي يطيع فيه الشعب ؛ يجب على الكنيسة

الا تنتظر أي سند من الحكومة ، وأي مال من الدولة ، ولكل الحق في الانفصال عن الكنيسة والمطالبة عند انفصاله بقسم من أموالها .

وهذا التشيع للأفكار الفرنسية نجده في سائر بلاد المانيا وفي جميع المدن الفكرية وفي جميع الطبقات : عند **النبلاء** مثل كرامر وقد ترجم عام ١٧٩١ الدستور الذي صوت عليه المجلس الفرنسي ، وعند **الامراء** مثل دوق ودوقة **غوتا**. ولكن الاكثرية بالطبع كانوا من الصحفيين والاساتذة ورجال الآداب : ففي ماينس نجد جان مولر وجورج فورستر على رأس الحركة . وفي كارلسروه نجد الاستاذ بوسّلت ، وفي سؤاب وفرانكونيا طلاب جامعة توبنغن ومنهم هيغيل وشيلنغ اللذان سيكونان في المستقبل فيلسوفين عظيمين ، مع رجال الآداب مثل شوبارت وهولدرلين و ربان .

وفي شمال المانيا ووسطها نجد تشيعاً مماثلاً في جميع المدن : ففي غوتنغن نجد شلوزر و شتولبرغ ؛ وفي دتمولد الكاهن إيفالد ؛ وفي هامبورغ كلوبستوك الشاعر القومي في ذلك العهد ؛ وفي فيمار هردر نائب رئيس المجلس الملي و ڤيلاند مدير جريدة « مركور » و جان ـ بول ريختر ، وغوته وشيللر اللذين كانا أقل حماساً من غيرهما في حركة التشيع إلى فرنسا ؛ وفي فريبورغ الفيلسوف جاكوبي ؛ وفي كيل كانت الجامعة منقسمة : فمن كان ضد الأفكار الفرنسية المؤرخ نيبور ، وممن كان عليها كرامر وايليرز . وكان في المانيا في ذلك العصر مايقارب سبعة آلاف كاتب واكثرهم كان مع الافكار الفرنسية .

وفي خارج الاوساط الفكرية نجد الحماس للافكار الفرنسية عند الشباب وعند النساء . فمن ذلك أن كارولين بومر كتبت الى أختها : « لا أدري كيف اتجه . ان صحف اليوم تنبيء بأشياء عظيمة جداً لم تسمع من قبل وفاخرة حتى انني خرجت وأنا التهب من هذه القراءة » .

ونظم في هامبورغ عيد في ١٤ تموز ١٧٩٠ بمناسبة الذكرى السنوية للهجوم على الباستيل وسار موكب طويل في المدينة . وخرجت النساء وهن يرتدين ثياباً طويلة بيضاء مزينة بالأزرق والاحمر أي بالألوان الفرنسية . ومشى على رأس الموكب كلوبستوك وهو يحمل الشعار المثلث الألوان ويردد نشيداً نظمه لهذه الغاية وفيه يظهر تقديره واحترامه لفرنسا ويعتذر بأنه كان يجهلها في الماضي ، وفي ذلك يقول :

« ان غاليا تزدان بتاجٍ مدني لا يضاهيه تاج آخر ، هذا التاج الذي هو أشد ضياءً واشعاعاً من التيجان التي لطخها الدم . إن كل ما كنت أشعر به وانا طفل وحاولت التعبير عنه في اشعاري يثير الآن روح شعب » . وكانت الصحف تقرأ في كل المانيا بشغف وتناقش بحرارة . وفي معرض فرنكفورت كان اهم ما يستهوي المشترين تلك المناديل التي طبع عليها « حقوق الانسان » .

أما المهاجرون الفرنسيون الذين التجأوا إلى المانيا فقد استقبلتهم الحكومات والارستقراطيون ، بحفاوه وأقيمت لهم الاحتفالات والأعياد . ولكن الطبقات الاخرى كانت تنظر اليهم شزراً ، لأن الرأي العام كان يكرههم ويعيب حماقتهم ورذائلهم . كتب فيلاند بهذا الصدد : « ان الشيء الذي يعز عليك أن تعض بأسنانك الغضب الذي يتملكك عندما ترى هذه الفضائح التي سمح هؤلاء الناس لأنفسهم بها على أرضنا . ولربما يريدون أن يجربوا تجربة خطرة وغير مفيدة وهي أن يعلموا الدرجة التي لا يستطيع عندها الصبر الألماني أن يكتم غيظه » .

وبعد حين حصل بعض التردد في الرأي الألماني ، ولا سيا بعد مذابح ايلول والارهاب . فقد شعر الناس وكأن الثورة حادت عن طريقها ، وفقدت طبعها ، وانقسمت الآراء : فبعضهم تحول عنها وقد

أوجس خيفة منها، وهذا هو رأي الاكثرية لأن الثورة اصبحت سفاحة . وهذه هي نهاية الآمال التي عقدت عليها . فمن ذلك ان هردر وكلوبستوك أخذا يبددان أوهامها . وكتب شتولبرغ : « اذن هؤلاء هم الفرنسيون انفسهم . ان الشعوب ليست أهلاً للحرية إلا بالأخلاق والفضيلة » . وفي العام ١٧٩٣ ترجم غانتز ، وسيلعب دوراً دبلوماسيا هاماً باعتباره عاملاً لمترنيخ ، أهاجي بورك في الثورة الفرنسية ، وفي المقدمة التي لاقت نجاحاً عظيماً ، عارض النظريين بحقوق الاراضي واختلاف حاجات الشعوب .

وكذا غليوم هومبولدت فقد تأثر بادىء بدء بالأفكار الفرنسية وماعتم أن تحول عنها ولزم دراساته في علم الآثار . ومرت كراريس الاهاجي والقدح في الثورة الفرنسية في المانيا . وهذا التطور في الأفكار نلمسه في صحيفة شهيرة لغوته في روايته « هرمان ودوروتيه » حيث تظهر حماسة الالمان في بدء الثورة الفرنسية وتبدد أوهامهم بعد الارهاب : « بعد قليل تظلم السماء . ويتنازع الظلم عرقٌ خبيث غير أهل لفعل الخير . يذبح بعضهم بعضاً ويبغون على جيرانهم بعد أن كانوا يدعونهم ليكونوا اخواناً ... ان الحيوان المفترس لأقل فظاعة » ،

أمام رد الفعل الآخذ بالازدياد ، وكان له مايبرره في أعمال الشدة التي قامت بها الثورة الفرنسية ، فرّ كثير من أحرار الالمان إلى باريس مثل ربمان وكرامر والبارون دوترانك و ريخاردت . ولكن الكثيرين ظلوا ، رغم تبدد الأوهام ، مخلصين للأفكار التي تلقوها . فمن ذلك أن بنجامن كونستان في برنشويك ، حيث بدأ أول عهده في الادارة ، والشاعرين الابداعيين تيك و واكنرودر ظلوا أمناء للمثل الأعلى الفرنسي . كتب واكنرودر إلى تيك : أشاطرك حماستك للفرنسيين ، والطم الناس

الذين يتكلمون عنهم بابتسام . ان اعدام الملك جعل برلين كلها تتخلى عن نصرة الفرنسيين إلا أنا فمازلت على تفكيري السابق » .

وكتب **فورستر** : « ان نتائج الفوضى ، مهما بالغ في تسويدها دعاة الاستبداد ، ليست سوى ألاعيب أطفال إلى جانب القباحات التي يرتكبها الطغاة » .

أما **فيخته وشيللر وكانط** فقد ظلوا محافظين على مثلهم الأعلى الأول . إلا ان هؤلاء الالمان الاحرار كانوا يحظرون على أنفسهم ادخال الاصلاحات مباشرة في الدول الالمانية قبل أن يربى الشعب تربية كافية .

وهذا الانفصال بين الفريقين أو هذا الشقاق بين الطبقات التي رجعت الى رد الفعل وبين التي بقيت أمينة على المثل الأعلى الديموقراطي الفرنسي جرى من الوجهة الاجتماعية والاخلاقية لا من الوجهة القومية والوطنية .

ومع هذا فقد تدخل عنصر جديد : وهو الحرب بين فرنسا والدول الالمانية وخاصة بروسيا والنمسا . ولم تبدل الحرب وجهة نظر الالمان الذين تشيعوا لأفكار الجمهورية . وبقيت ألمانيا لامبالية امام انكسار النمساويين والبروسيين . ولا أدلّ على ذلك من فقدان المتطوعين في الجيوش التي ذهبت تحارب فرنسا ، حتى ان أكثر الحكومات اضطرت ، لنجدة جيوشها بالجنود ، أن تطبق نظام القرعة . والسبب في أن الحرب لم تحدث حركة وطنية في المانيا ضد فرنسا يرجع أولاً الى أنه لم يكن أي حقد عرقي بين فرنسا والامبراطورية ، وأمر الحرب كان بين الامراء الالمانيين والثورة . وهذا الأمر لا يهم الألمانيين خاصة بل يهم الحكومات لا الشعوب . ومن الوجهة الفكرية والسياسية ، ان مصلحة الشعوب الى جانب الثورة الفرنسية التي تمثل الاصلاحات والحرية السياسية ، لا الى جانب الحكومات التي تمثل

الضغط والعنف والسلطة . وأخيراً ان الرأي الالماني ، كما عبرت عنه أكثرية الكتاب ، قد ألقى مسؤولية الحرب على الأمراء الالمانيين أنفسهم لا على فرنسا . ولكن عندما تشكلت الحركة القوميـــة في المانيا مؤخراً اخذ المؤرخون الألمانيون ، إما عن ارادة أو عن خطأ في النظر ، يلقون تبعة حرب ١٧٩٢ و ١٧٩٣ على الفرنسيين . ولكن الالمانيين المعاصرين كانوا متفقين على أن المسؤولية تقع على كاهل الحكومات الالمانية نفسها .

وعدم الاهتمام أمام الحرب نجـده أيضاً أمام عواقب الحرب وأمـام الاصداء السياسية التي تركها الظفر الفرنسي سواء في مؤتمر راشتاد عام ١٧٩٧ أو بعد ذلك في تعديل الامبراطورية عام ١٨٠٣ . كما ان تعصير املاك الكنيسة أو نزع الملكيات من أيدي اصحابها كما جرى عام ١٧٩٧و١٧٩٨ و ١٨٠٢ لم يوقظ أي معارضة في المانيا بل لاقى تأييداً . وفي الواقع ان السكان ليس لهـــم مايشكون من ذهـاب الدول الصغيرة أو دول الاكليروس . وفي الوقت الذي بدأت به الحرب عام ١٧٩٨ بعد مقتل مندوب فرنسا في راشتاد كتب فيلاند في رسالة : « الآن والا فلا . لقد حان الوقت لاجراء سياسة المانية حقيقية . ولكنني نسيت أننا لسنا أمة بل خليطاً من أكثر من مائتي شعب » .

وسبب هذه اللامبالاة ، أمام التبدلات الأرضيـة التي جرت في غربي ألمانيا ، نراه فيما كتبه فلاسفة العصر عن تدني الطباع في المانيا المعاصرة : فقد كتب فيختـه يعزو « انحطـاط التفكير والقلوب الى حـكم الامراء السيء لأنهم لايعرفون للحياة الانسانية مثلاً أعلى غـــير الرفاه . ان كل واحد منهم يبحث ماأمكنه عن رفاهه في الحياة دون أن يراعي التعاون الذي يربطه بالضرورة مع مواطنيه أو الأناس الآخرين ، ودون ان يتساءل ما إذا كان هنالك استعمال للحياة بشكل أفضل . ان الفردية وبالتالي

الأنانية هما صفة الاخلاق السائدة . » وكتب هذا أيضاً عام ١٨٠٤ في الدرس الثالث من « أسس العصر الحاضر » . ولا مرية في ان ضعف الطباع المتعارض مع قوة التفكير كان صفة من صفات المانيا المعاصرة ، وقد ذكرت ذلك مدام دوستال في كتابها « من المانيا » .

إن عدم الاكتراث عند الالمان تجاه التبدلات الأرضية التي جرت في امبراطوريتهم لم يكن ناشئاً عن ضعف الدولة العام بل عن سبب أعلى : وهو أن مفكري الالمان المعاصرين حافظوا على هذه الفكرة النقية في العلاقات بين الناس ، هذه الفكرة التي اخذوها عن فلاسفة القرن الثامن عشر ، وهي أن يوضع من جديد تاريخ كل شعب في حياة الانسانية جميعها ليجد معناه ونموه . ولا يعرف شيللر القومية الا من وجهة النظر الفكرية . وفي هذه النقطة يكمن الانسجام بين جميع الأمم : « أسمي الفكر القومي لشعب من الشعوب تماثل واتفاق آرائه وميوله في أشياء تفكر فيها أمة أخرى بصورة مغايرة » كما كتب أيضاً : « انكم تؤملون عبثاً تشكيل أمة من الالمان فافيدو من ذلك لتكونوا رجالاً كاملين » .

وعلى هذا نرى أن الرأي الالماني كان مشتتاً تجاه فرنسا عندما أخاف الارهاب الالمانيين . فهنالك مصالح مختلفة وعواطف وسياسة ولكن لم يكن هنالك مصلحة قومية ولا عاطفة قومية . وكتب فيخته أيضاً في الدرس الرابع عشر من « أسس العصر الحاضر » : « واني لأتساءل أيضاً ماهو اذاً وطن الأوربي المسيحي المتمدن حقاً ؟ انه أوربة بصورة عامة ، وبخاصة الدولة التي توجد على رأس الحضارة . وما المهم اذا توقف شعب في تقدمه أو أسقط في يده أو تجاوزته شعوب أخرى . فليبق ابناء الارض وكل من يرون الوطن في التراب والنهر والجبل ، مواطني الدولة التي سقطت : انهم يحفظون موضوع حبهم حيث علقوا سعادتهم .

ولكن الفكر ، ابن الشمس ، ينجذب بقوة لاتقهر ويولي وجهه شطر النور والحق . ففي هذا المعنى الوطني العالمي نستطيع أن نشهد تقلبات التاريخ وكوارثه ونحن مطمئنون على أنفسنا وعلى اعقابنا الى إلى آخر العصور » .

وهكذا يرى الالمانيون ان العالمية هي الوطنية الحقيقية . وقد كتب شيللر في رسالة الى صديقه كورنر في ١٣ تشرين الأول ١٧٨٩ : « ان جميع الناس المثقفين يجب أن ينظروا الى فرنسا كوطن حقيقي لهم » .

وعلى هذا نرى أن الثورة الفرنسية لم تولد الوطنية الالمانية . وان « الأمة » الالمانية بقيت شيئاً مثالياً محضاً ولم تغير الثورة الفرنسية مفهوم الالمان في هذه النقطة .

الحركة القومية اليونانية الاولى

لقد هزت الثورة الفرنسية القومية اليونانية وهي لاتزال تجهل نفسها بعد ، رغم ما كانت عليه من توافر العناصر لتعرف نفسها .

وفي الحقيقة ان تدريب الأمة اليونانية على الشعور بنفسها أتى من الخارج . وأول جهد بذل لفهم الدولة الاغريقية وتحقيق هذه الدولة كان من الخارج أيضاً . ولذا تمتاز الحركة اليونانية بالجمع بين الدفع الخارجي والزخم الداخلي . ولقد كانت الثورة الفرنسية فرصة لأول حركة قومية في اليونان .

قبيل الثورة الفرنسية كانت العواطف وظواهر المفاهيم التقليدية مستمرة وتتجلى في الحركة الفنارية ورجال الثقافة والنخبة المرفهة الناعمة السياسية والدبلوماسية التي تستخدم الوظائف الرسمية لتدبر المكايد والدسائس في

الخارج مع الدول المجاورة . وفي هذا العهد أيضاً كان مركز الحركة اليونانية في الأمارات الدانوبية وفي شخص الهوسبودارين في البغدان والافلاق اللذين يقيمان في بخارست وياسي مع حاشيتهما وجالية التجار والمفكرين.

كان الفناريون اليونانيون ينظرون خاصة نحو روسيا ويفكرون في الاستفادة من الصعوبات التي تتخبط فيها الدولة التركية مع جيرانها ، وخاصةً في الصعوبات التي كانت قبيل الثورة بين كاترينا الثانية وجوزيف الثاني من جهة وتركيا من جهة ثانية . لقد أفادوا منها ليدبروا مؤامرةً عام ١٧٨٥ وكان على رأسها ابنا الهوسبودار يبسيلانتي في الأفلاق وقد اكتشفت هذه المؤامرة . ولولا الهوسبودار وتشابك العلاقات لما نجا الشابان من العقاب . يضاف الى ذلك أن الهوسبودار نفسه كانت له ضلع في هذه المؤامرة لأنه قبض بعد قليل ، أي في الوقت الذي أوشك أن يعين هوسبوداراً في الأفلاق ، على رسائله مع روسيا وكان موضوعها تأسيس دولة بلقانية تحت حماية روسيا . وقامت حركة مماثلة على يد زميله مافروكورداتو في ياسي (في البغدان) ولكن هذه الحركة الفنارية لم تنفذ الى كتلة الشعب اليوناني الذي لم يكن ليهتم باليونان ولا البلقان والقسم القاري من شبه الجزيرة . وفي الحقيقة ان هذه الحركة اصطدمت بترتيبات وملابسات جمة ، وذلك ان الهوسبودارين الروسيي النزعة ، يبسيلانتي ومافروكورداتو ، عارضها فناري آخر مخلصٌ للأتراك وهو الجنرال مافرويني الذي عين هوسبوداراً للأمارتين وعهد اليه بقيادة الجيش التركي لصد هجوم النمساويين والروس . ولكن الجيش الروسي غلب مافرويني فقطع السلطان رأسه عام ١٧٩٠ .

هذه هي المفاهيم القديمة السابقة للثورة الفرنسية . ولكننا نرى تحت

تأثير الثورة الفرنسية ، نشوء اتجاه جديد من الناحية السياسية ، لأن الحركة تأخذ طابعاً قومياً لم يكن لها في السابق .

انتشار الأفكار الثورية . — لقد انتشرت الأفكار الفرنسية في اليونان بشكل يصعب تحديده وإمساكه وذلك لأن انتشار الافكار كان بطريق الاخبار والعدوى . وهذا الانتشار لا يترك أثراً في الوثائق . ومع ذلك فاننا نستطيع معرفة نفوذ وتغلغل الأفكار الفرنسية وهي مارة عبر فينّا . فقد كانت للامبراطورية النمساوية ، بالنسبة لتركيا، أهمية جغرافية عظيمة وذلك لأن الاراضي النمساوية تحيط بالامبراطورية العثمانية من الشمال والغرب . وكان في المدن الكبرى النمساوية كثير من اليونان ، حتى ان الجالية اليونانية في فينّا كانت عديدة وغنية وتضم كثيراً من التجار . يضاف إلى ذلك أن الحكومة النمساوية اعترفت في كانون الثاني ١٧٨٧ بوجود الجالية اليونانية كحادث مشروع . ولم يقلق وجود هذه الجالية الامبراطور بعد أن الفى فيها وسيلة للتأثير والتدخل في الامبراطورية العثمانية . وفي تشرين الأول ١٧٩٦ اعترف رسمياً بوجود الكنيسة اليونانية في فينّا ، وسمح بعد بضع سنوات أي في العام ١٨٠٤ بافتتاح مدرسة اغريقية رسمية . وكان اليونان في فينّا يمدون بالمال المدارس التي تعلم اللغة اليونانية والأدب اليوناني إلى أطفال الجالية اليونانية . ومن كان غنياً كان يعين لأولاده مربياً يونانياً . وغدت فينّا مركزاً للقاء عدد عظيم من المثقفين ورجال الفكر اليونانيين . ووجدت في فينّا دور يونانية للنشر وكانت على اتصال بمفكري امارتي البغدان والافلاق . وكان وضعهم القانوني كنمساويين يتيح لهم بسهولة علاقات وروابط مما لاتسمح به الجنسية التركية . ولذا كانوا ، بفضل الجوازات النمساوية التي يحملونها ،

يستطيعون التجول في سائر أنحاء الامبراطورية النمساوية وفي الامبراطورية العثمانية أيضاً بأمان واطمئنان .

وفي زمن الثورة أصبحت فينّا الاغريقية نقطة توسع للأفكار الفرنسية . ففيها أسست أول جريدة يونانية . وأسس الأخوان پوليوس ماركيديس ، وهما يونانيان من ماكيدونيا ، جريدة « ايفيميريس » وقد ظهر أول عدد منها في ٣١ كانون الأول ١٧٩٠ ، وصدر برسم يمثل بعث اليونان . ونراه ، في أول مقال له ، يتوجـــه إلى « صديقه القارىء » بالعبارة التالية : « ها هي ذي الجريدة المنتظرة الموعودة منذ زمن طويل ، كتبت بلغة شعبيـة ، تنمو كالنبات الصغير شيئاً فشيئاً وتزهر ، وأخـيراً تحمل ثمارها المفيدة » . وكانت الايفيميريس تصدر مرتين في الاسبوع بأربع أو ثمان صحائف من القطع الكبير ، ثم بالقطع المتوسط من ١٦ الى ٢٠ صحيفة . وفي العـام ١٧٩٣ رجعت إلى غايتها وسميت « مجموعـــة أهم الحوادث المعاصرة وأصدقها في العالم أجمع ، تلقفت بدقة وبدون ملل على منوال النحلة » . وتقول انها لا تقبـل « بأن تكون أمتنا المجيدة وحدها ، الأمة التي أضاءت العالم بعقلها وعلومها » مجردة من الصحافة .

ومن الطبيعي أن تصطدم الجريدة ببعض الصعوبات كالرقابة النمساوية والضابطة التركية . ولذا اضطرت الايفيميريس أن تهذب أعدادهـا التي تمر بالامبراطورية العثمانية ولا تترك فيهـا أقل خـــبر عن الامبراطورية العثمانية نفسها . ومن جهة أخرى كان محرروها ، باعتبارهم مراقبين دوماً من قبـــل الرقابة النمساوية ، مضطرين للامتناع عن كل تصريح يتناول الحرية . ولذا كانوا يقومون بدعايتهم بشكل دراسات تاريخية تذكر دائماً بالحوادث الهامة في التاريخ الاغريقي وبمجد الجدود . ويعلمون قراءهم بحوادث الثورة الفرنسية مكتفين بتسجيلها ، وأحياناً بشجبها . ولكن

هذا يسمح على الأقل بعرضها . فهم يعرضون الظاهرات التي مرت في فرنسا ، والحوادث العظمى للثورة ، والاعـدام في عهد الارهـاب ، ومغامرات الجنود الفرنسيين . ويلقنون قراءهم درساً في الجمهورية وذلك بنشر وتحليل مناقشات المجالس الفرنسية في حقوق الانسان وتحليل القرارات أو الدساتير الفرنسية . وهكذا وجدت رابطه أو صلة بين اليونان في النمسا واليونان في الخارج . وقد شعت هذه الجريدة في كل الامبراطورية العثمانية . ولذا كانت أداة تربية ونضال بشكل حذر على قدر الامكان ودعاية ناجعة . وقد نبهت تقارير سلطات الضابطة الى هذه الدعاية وأظهرت الروح الثورية والافكار الفرنسية التي كانت تنتشر بواسطة هذه الجريدة . ويجب الا ننسى ان النمسا كانت في ذلك التاريخ في حرب مع فرنسا . وتقول تقارير الشرطة ان الجالية اليونانية برمتها مسمومة بروح الثورة . وسنرى في الواقع ان هـذه الجالية اليونانية ستشترك في المؤامرة عندما تبـدأ .

وفي خارج فينّا كانت الافكار الفرنسية تنفـذ إلى اليونان بوسائل أخرى مباشرة ، وبطرق يونانية خاصة . لأن اليونان انفسهم كانوا ينقلونها . وذلك أن **اصحاب السفن والملاحين اليونانيين** كانوا يمونون الموانى الفرنسية ، او الموانى التي تحتلها فرنسا ، عندما تحاصرها الأساطيل الانكليزية والنمساوية وبعدها الروسية . حتى أن بعض زعماء هؤلاء الملاحين اشتركوا فيما بعد بحركة الثورة اليونانية مثل مياؤليس . لقد كان هؤلاء الملاحون يترددون على الموانىء الفرنسية ويتصلون بأفكار الحرية ، وعندما يعودون إلى بلادهم يحدثون بما رأوا وما شاهدوا وسمعوا ، فكانوا دعاة للثورة ، وكما قال أحد اليونان : « انهم يبيعون الحنطة والحلوى ويأخذون بالمقابل

مفاهيم الحرية ومبادئها » . ونجحت دعايتهم في اليونان ، لا سيما وانها كانت مطابقة للنهضة الفكرية والجهد العام في احداث المدارس آنذاك . وكان بعض هؤلاء الملاحين أو التجار عملاء سياسيين . ففي العام ١٧٩٢ عينت السلطات الدبلوماسية عملاء يونانيين في خدمة فرنسا يجوبون الامارتين الدانوبيتين وكانوا في الوقت ذاته مخبرين ودعاة .

وتألفت وسيلة أخرى للنفوذ بواسطة المحافل (الالواج) الماسونية : فقد تأسست محافل ماسونية يونانية في اوديسا وبخارست وباريس وبعض مدن المانيا . وانتسب اكثر اليونان المقيمين في الخارج إلى هذه المحافل . ويلاحظ ان مثل هذه المحافل الماسونية كان موجوداً ايضاً في الامبراطورية العثمانية في اقليم تساليا في مدينة آمبيلاكيا عند وادي تامبه في الجزر السبع . هذه هي المحافل المعروفة على وجه التأكيد . ومن البديهي أن يكون غيرها كثيراً . وكانت الماسونية تسمح لليونان بلم القوميين والدعاية لا سيما وان سر الماسونية صالح لهذه الدعاية . ويجب أن نذكر ان جميع الناس الذين اشتركوا في جمعية أو رابطة ١٨٢١ كانوا ماسونيين .

وكانت مدينة فرنكفورت الالمانية ملتقى جميع حركات الدعاية اليونانية في الخارج واشعاع هذه الدعاية . ومما يبرهن لنا على قوة هذا النفوذ اليوناني في مختلف الجهات هو ان يونانيين أرسلوا في بعثة من استانبول إلى باريس ولندن وميلانو ليطلبوا مساعدة فرنسا لليونان وعرضوا على الحكومة الفرنسية ، مقابل هذه المساعدة ، ان يتخلوا لها عن بعض الجزر اليونانية في بحر ايجه ويتعهدوا بالا يتاجروا الا مع فرنسا . وقد دل على ذلك تقرير وجد في وثائق فينا وكتب عام ١٧٩٧ وذكرت فيه حوادث السنوات السابقة .

ومما يدل على قوة الدعاية قلق بطريركية القسطنطينية . فقد كانت البطريركية موالية للنفوذ الروسي ، لأن الحكومة الروسية ارثوذكسية ،

ولها علاقة مع الفناريين الاغنياء ، وساورها القلق من اللادينية الفرنسية ونمو الأفكار الفلسفية التي تنشرها المحافل الماسونية والأفكار الديموقراطية التي تؤلف خطراً على هؤلاء الملاكين الاغنياء و التجار والارستقراطيين الفناريين .

وقد وجه البطريرك غريغوار الثاني ، الذي سيشنقه الاتراك عام ١٨٢١ ، إلى المطارنة بلاغات لمكافحة الأفكار الفرنسية ، وطلب إليهم ان يدلوا اليه ببيان عن جميع النداءات والأغاني والكراريس التي تنتشر فيها الافكار الفرنسية ويبعثوا اليه بها الى استامبول ، وأسس مطبعة في القسطنطينية ليكافح الدعاية للأفكار الفرنسية الحرة .

وأخيراً في عهد حكومة الادارة (ديركتوار) أصبحت دعاية الافكار الفرنسية أداة عمل سياسي . فقد ارسلت الحكومة عملاءها في كل مكان ، وخاصة الى الاقليمين الدانوبيين . وغدت قنصلية فرنسا في بخارست مجمعاً للدعاة حول القنصل غودن الذي أصبح فيما بعد اميناً لسر السفارة الفرنسية في استامبول وتزوج يونانية من جزيرة ناكسوس .

وهناك عميل آخر للديركتوراه ، وهو يوناني اسمه ساتاماتي . فقد عين عام ١٧٩٦ قنصلاً لفرنسا في استامبول ، ولكن الباب العالي رفض قبوله قنصلاً نظراً لأصله اليوناني ورضي به مستشاراً. وقد ذهب هذا في آخر العام الى مقر القيادة العامة الفرنسية في ايطاليا ليتلقى منها تعليمات الحكومة الفرنسية .

يضاف الى ذلك أن جاه الجنرال بونابرت دفع بدعاية الديركتوار دفعة كبرى . فقد كان بونابرت في نظر اليونان الجنرال الذي حرر ايطاليا وطرد النمساويين واتى بالحرية الى الايطاليين . فلماذا لا يعمل مثل ذلك لليونان ؟ لقد قضى على جمهوريه البندقية التي سيطرت على اليونان طويلاً ولم يقبل بها اليونان بملء ارادتهم ، وقد صفقوا بحماسة لانهيار البندقية . وشوهد ان تاجراً يونانياً اشترى عام ١٧٩٧ في معرض ليبزيغ ثلاثمائة

صورة لبونابرت لينشرها في بلده . كما يذكر ان صورة بونابرت كانت تعلق في القرى اليونانية بجانب الايقونـــة (صورة العذراء مع القديسين في الكنيسة اليونانية) وينظر اليـــه كنوع من إلـــه للحرية . وقد ساعد احتلال الجيوش الفرنسية للجزر الايونيـة وشاطيء دالماسيا على اتساع هذه الدعاية .

وتأثرت على هذا النحو بعض المناطق اليونانية بنفوذ الافـكار الفرنسية . وتأسست فيها مراكز لأفـكار قومية وثورية . فمن هذه المناطق : الاقاليم الدانوبية وماكيدونيا وتساليا وابيروس وبيلوبونيز وجزر بحر ايجه .

وهكذا نرى أن بلاد اليونان كلها قد تأثرت بنفوذ الأفـكار الفرنسية اليها فـكان يسود فيها في العام ١٧٩٦ و ١٧٩٧ والسنوات التالية غليان شديد لا ينتظر الا الاشارة ليقوم بالثورة ويطالب بالاستقلال . ولقد نقل اليونان إلى لغتهم النشيد الفرنسي « لا مارسييز » وأخذوا ينشدونه . وهاهو ذا مقطع من هذا المارسييز اليوناني :

هيا يا أبناء الهيلانيين .
لقد حان يوم المجد !
لنكن أهلاً لهؤلاء الذين أعطونا المبادىء .
لنزح بشجاعة نير الظـلم .
لنثأر للوطن من كل إهانة شائنة !
وهذا هو الدور :
لنأخذ السلاح ، لنمش يا أبناء الهيلانيين !
وليجر دم الاعداء على اقدامنا أمواجاً .

ولقـــد كان اليونان ينتظرون فرصة سانحة أو يحاولون أن يوجدوها ، ولا ينقصهم إلا الزعيم . ولقد وجدوا الاثنين : الفرصة والزعيم في العام ١٧٩٧ .

وعندما استولى الفرنسيون على الجزر الايونية بعد القضاء على جمهورية البندقية وحسب معاهدة كمبورفورميو ، أرسلوا إليها الجنرال جانتيلي الكورسيكي الاصل ، وقد دلهم عليه بونابرت ليستلم الجزر ويدير شؤونها . والمهمة التي عهد اليه بها بونابرت هي أن يذكر اليونانيين دوماً بأصلهم وبذكريات اليونان القديمة ، وألحق به آرنول عضو المجمع الفرنسي ، وكلفه ان يترجم إلى الاغريقية النداءات الفرنسية . وهذه النداءات مفعمة بالذكريات القديمة ووعود الحرية .

فمن ذلك قوله : « أعيدوا إلى الاسم اليوناني سناه الأول باستجماع قوتكم القديمة » أو « الحقوق التي بموجبها تحتفظ لكم فرنسا ، محررة ايطاليا ، والأيادي البيضاء التي أؤمنها لكم باسم الجنرال بونابرت وبارادة الجمهورية الفرنسية ، الحليف الطبيعي لجميع الشعوب الحرة ... » . ومن الجزر الايونية شعت الدعاية بصورة منظمة . وأرسل العملاء إلى جميع الجهات . وعلى الشاطىء الدلماسي والايطالي نُظّم مركزان للعمل في داغوزه وأنكونه حيث أقام ساتاماتي ، القنصل القديم ، لتنظيم ارسال النداءات والعملاء .

وكانت السلطات الفرنسية في الجزر الايونية على اتصال مع اليونان في النمسا بواسطة تريستا . وحاول اليونان في بلادهم أن يكونوا على صلة بهذه السلطات : فمن ذلك أن ظنّت بك أرسل ابنه في بدء عام ١٧٩٧ الى بونابرت ليضع موانىء شبه جزيرة مانيا تحت تصرف الاسطول الفرنسي . وتلقى بونابرت رسالة ظنّت بك عند عودته إلى ميلانو بعد حملته في مقاطعة ستيريا (النمسا) وكان إلى جانبه عمال مخلصون الى القضية اليونانية مثل السيدة جولو التي ستصبح دوقة آبرانتس وهي من أصل يوناني وتدعي أن نسبها يتصل بأسرة أباطرة القسطنطينية .

واستعمل الجنرال بونابرت والديركتوار طبيباً عالماً في النبات ، كورسيكي

الأصل من قرية صغيرة تدعى كارجيز وتسكنها جالية من اليونان واليونان الكاثوليك . واسم هذا الطبيب النباتي تيموستيفانوبولي . وقد عهد إليه بمهمة علمية ، كما يدعون ، ووقف في مركز قيادة بونابرت في ميلانو وسلمه بونابرت جواباً إلى ظنّنت بك . وهذا الجواب يؤكد للبك التقدير الذي يكنه الفرنسيون لقضيته « ولشعب مانيا الصغير الشجاع والوحيد ، من اغريقية القديمة ، الذي عرف كيف يحافظ على حريته » . و« المانيون الجديرون بأن يكونوا أبناء اسبارطة الخلص » . ووضع ستيفانوبولي وظنّنت بك خطة للقيام بعصيان قومي واسع ، ودعوا زعماء المناطق الاخرى الذين أتوا الى مانيــــا من اثينه وكريت وابيروس وماكيدونيا واليونان الوسطى . وقبــل مجلس الزعماء فكرة الثورة بحماسة شريطة أن يمدهم الفرنسيون بنجدة مؤلفة من ستة آلاف رجل ، وأن يأتي الجنرال بونابرت نفسه على رأس جنوده ، وترسل فرنسا الاسلحة الضرورية لليونان . وفي حال توطيد الاحتلال الفرنسي في البلاد يضع زعماء اليونان شرطين : أن تحترم نساؤهم ، وأن تترك لهم بنادقهم . ومن الثابت أن اليونان في العام ١٧٩٧ ظنوا أنهم على أهبة التحرر بساعدة الجنود الفرنسية .

وهذه المؤامرة الوطنية وجدت في السنة نفسها زعيماً يونانياً أصله من تسّاليا اسمه ريغاس فيليستينليس أي من مدينة فيليستينو .

ريغاس . — يجمع ريغاس في شخصه كل العناصر التي تشكلت منها الحركة القومية اليونانية ويزيد عليها ايضاً الخصائص التي ستظهر فيما بعد في الحركة الاستقلالية . فقــــد ولد في تسّاليا حوالي ١٧٥٧ من أسرة تشتغل بالتجارة ونشأ في بيئة مثقفة ، وذلك لأن اقليم تسّاليا ومدينة فيليستينو كانتا مركزين من المراكز الفكرية في اليونان ، ونجد مكتبات

كبرى في زاغورا وآمبيلاكيا . بدأ ريغاس حياته معلماً واضطر لحادث لا نعرفه جيداً — كان يكون شجاراً وربما كان قتلاً لتركي — أن يفر هائماً على وجهه في البراري والغابات وله من العمر سبع عشرة سنة . ثم ذهب الى القسطنطينية حيث عاش في الحي الفناري بين حاشية أسرة يبسيلانتي وكان مربياً لأحد أبناء الهوسبودار . وفي هذه البيئة تعلم اللغات الأجنبية : الفرنسية والألمانية والافلاقية (الفالاشية) أي الرومانية . وعندما عين يبسيلانتي هوسبوداراً على الأفلاق أخذه معه أميناً لسره . وفي بخارست خالط الاوساط المثقفة وتعرف خاصة بالقانوني والعالم في فقه اللغة **كانتا تزيس** . وفي هذا الوسط أتم ثقافته الفكرية وثقافته السياسية . وكان واقفاً على المؤامرة التي دبرها آل يبسيلانتي عام ١٧٨٥ لأن الصداقة التي تربطه بزعيم المؤامرة قسطنطين يبسيلانتي ابن الهوسبودار ، والتي بقيت حية فيما بعد ، لدليل على ذلك . وكان على صلة أيضاً بالفقيه اللغوي **فانتوتيس** الذي كان في **ياسي** قاعدة البغدان (مولدافيا) ونشر آثاراً اغريقية ، وألف معجماً وكان يراقب المطبوعات الاغريقية التي تنشرها مكتبة باومياسر في فينّا .

واشتغل ريغاس اميناً عند فناري آخر وهو **مافرويني** وكان لهذا اتجاهٌ سياسيٌ مغاير لآل يبسيلانتي لانه كان عاملاً للأتراك . ويبدو أن ريغاس قد تأثر لمقتل ما فرويني اثر انكساره أمام الروس وأوشك أن يعدم حياته لولا أن أنقذه الباشا التركي **باسفان اوغلو** . وبعد موت مافرويني بقي ريغاس في بخارست حيث اتصل برجال الآداب وكبار الاغنياء اليونان في المقاطعتين الدانوبيتين . وقام بعدة رحلات الى النمسا وخاصة الى فينّا عام ١٧٩٤ . وانصرف إلى الدراسات الادبية والفلسفية والسياسية. وفي العام ١٧٩٠ نشر كتابين من آثاره ، الاول اسمه « مدرسة العشاق

اللطاف » وهو أثر درامي صغير . والثاني تبسيط علمي وعنوانه « عناصر الفيزياء » حيث يبسط باللغة اليونانية الفيزياء الفرنسية والالمانية . وأعقب هذين الاثرين بكثير من الآثار الادبية .

إن كل ما نعرفه عن حياة ريغاس إنما هو قل من كثر ولكننا نستخلص منه صورة واضحة تقريباً عن شخصيته . فقد كان مثقفاً كبيراً ووطنياً يلتهب وطنية ، وواقفاً على كل ما يتعلق بالعالم اليوناني الفناري والاقليمين الدانوبيين وحتى النمسا . وعندما بدت النظريات الفرنسية في الأفق الفكري هام بالافكار الديموقراطية والافكار القومية . وخاض ، منذ البدء ودون أيّ تحفظ ، غمار الحركة التي نشأت عن الثورة الفرنسية . فقد اتصل منذ العام ١٧٩٢ بدعاة الافكار الفرنسية ، وأكثرهم من اليونان ، الذين كانوا يجوبون البلاد للدعاية ، واحتك في زمن ما بالقنصلية الفرنسية وخاصة مع ساتاماتي . وتحمس لبونابرت وأرسل اليه هدية ، علبة تبغ مصنوعة من غار وادي تامبه . وعلى ما يظهر أن هذه الهدية لم تصل بونابرت . واختلط ريغاس بجميع الاوساط التي تهتم بالافكار الديموقراطية والافكار الثورية وعمت شهرته الآفاق .

كانت إرادة ريغاس ثابتة وترمي إلى تحرير اليونان فكرياً قبل تحريرها سياسياً . وقد كتب عام ١٧٩٠ في هذا الشأن : « ولم أكتف بحبي لليونان أن أبكي حالة أمتي بل أردت أن أساعدها حسب وسائلي ». والشيء الهام أن ريغاس في آثاره يستعمل اللغة الشعبية التي يرفعها ، نوعاً ما ، الى منزلتها القومية . وقد كتب : « إن الشعب لا يحس بالذين يكلمونه عن منافعه إلا إذا خاطبوه باللغة التي يعرفها منذ المهد » . ولم تكن اللغة الهيلانية في ذلك العهد إلا لغة اقليمية . بيد أنها أصبحت ، لغة الادب في آثار هذا العصر » . وأراد ريغاس أن يوقظ عند اليونان

حب الوطن فترجم لهذه الغاية كتاباً ألفه الأب بارتلمي (١٧٧٩) وكان له في نهاية القرن الثامن عشر نجاح عظيم في فرنسا وأوروبة ، وعنوانه « رحلة الشاب آنا خارسيس » وأرفق ريغاس هذه الترجمـــة بتعليقات وشروح لجميع التلميحات التاريخيـة التي يتضمنها وجعل منـه أثراً انتقادياً وأثراً تربوياً لابناء بلاده وأضاف اليه وثيقة تاريخيـة ، وهي مصور للعالم الهيلليني مع مخططات المدن والمداليات القديمـة وجميع الدلائل الاثرية المكتشفة آنذاك . ويتألف المصور من اثنتي عشرة ورقـة ، وهو أثر له قيمته العلمية لانه أول مصور لليونان ، وله معناه من حيث أنه يوضح لنا أفكار ريغاس . ففيه نرى مصور الهلنية البيزنطية لانه يشمل شواطىء آسيا الصغرى والقسم القاري للبلقان .

ولكن ريغاس كان ينتقل إلى العمل متى أمكنه ذلك . وقد رأى مشاريع بونابرت في ايطاليا ودعاية الديركتوار في العـالم الشرقي . ففي العام ١٧٩٦ — ١٧٩٧ الذي كان بالنسبة اليه عام حملة ودعاية سياسية ، الف رسائل لينشرها فيما بعد في فينـا بصورة سرية . وفي آب ١٧٩٧ ذهب إلى فينا ، وقد أعلم قنصل النمسا في بخارست حكومته بسفر ريغاس ، وأشار إلى انه كان على صلة عميقة بعملاء الثورة الفرنسية . ومذ وصوله إلى فينا جمع حوله الموجودين في فينا والنمسا وخاصة الشباب ودبر معهم مؤامرة وحركة دعاية كبرى وبذل في ذلك جهداً عظيماً : عقد الاجتماعات وجاب النمسا كلها ، وجمع الأموال من تجار فينا الأغنياء . وأصبحت جريدة « ايفيميريس » ، التي تأسست منذ عشر سنوات داعية هذه الحركة ، وكانت الأفكار التي تنشرها خطرة . وأعلم قنصلا النمسا في بخارست والقسطنطينية حكومتيها بها . واشترك ريغاس مع صاحب

الجريــدة **بوليوس ماركيديس** سراً في طبع كراس ثوري ودستور لليونان ونشيد حربي اسمه « **توريوس** » .

وهيأ ريغاس دستوراً لاعلانه عنــد تفجر الثورة في اليونان . وهو يتضمن توطئة مؤلفة من ٣٥ فقرة ودستوراً من ١١٤ مادة . ويرمي إلى تأسيس دولة يونانيــة بلقانية تشمل اليونان الأصلية والقسم القاري من بلاد البلقان أي بلغاريا وماكيدونيا وجنوب صربيا الحالية . وجميع العناصر في هذه الدولة سواسية دون تمييز في العرق والدين . ويمنح الدستور في هذه الدولة البلقانية السلافيين ، وحتى الأتراك ، الذين يقون فيها جميع السلطة التي يمنحها لليونان . وهذا الدستور مستوحى من الدستور الفرنسي لعام ١٧٩٣ مع اقتباسات أخذها عن دستور العام الثالث للثورة الذي كان دستور فرنسا في ذلك العهد . وبمقتضى ذلك يكون على رأس الدولة الهللنية ديركتوار مؤلف من خمسة أعضاء . ويستند الدستور على سيادة الشعب وتخول فيه جميع السلطات إلى الانتخاب .

ومن ناحية الأرض نرى أن الدولة تشمل اليونان والبلقان وآسيــا الصغرى . والفائدة الوحيدة التي يحصل عليها اليونان هي ان اللغة اليونانية تصبح لغة الدولة الرسمية . اذن نرى في هذا الدستور عنصرين هامين :

١ً — تقاليد الامبراطورية البيزنطية وهـذا ما سيسمونه في اليونان « الفكرة الكبرى » .

٢ً — تبني الافكار الفرنسية .

أما النشيد الحربي توريوس الذي طبع مع الدستور . فسيكون عنصراً أساسياً للدعاية بحفظه وغنائه وترديده على الاسماع في جميع الأوساط لنشر الأفكار القومية والثورية وخاصة في الطبقات غير المتعلمة الأمية

التي لاتصل اليها الدعاية بطريق الكراريس أو الصحف . ويتألف هـذا النشيد من ١٢٦ بيتاً ويذكر فيه ريغاس العبودية ، ويمجد الكلفت الذين يقاومون الأتراك : وقد كتب في بيتين شهيرين :

« إن ساعة حياة حرة لخير من أربعين سنة عبودية وسجناً » . وفيه يدعو جميع اليونان ، وحتى الذين يعيشون في الخارج ، أن يكافحوا في سبيل الحرية ، وفي ذلك يقول : « ان الهلاك في سبيل الوطن أجمل من تعليق شذور الذهب في سيف يخدم الأجنبي » . وينادي أيضاً جميع المغلوبين على أمرهم في الدولة العثمانية ويذكر اسمهم في قصيدته ، كما يهيب بسلاف البلقان حتى « باسفان اوغلو » باشا مدينة « فيدين » (في أقصى الشمال الغربي لرومانيا) الذي ثار على السلطان ، وجميع المشايعين أن يقسموا اليمين أمام الله ضد الظلم والفوضى . ولا يوضح ريغاس أكثر من ذلك لأن قصيدته تتوجه إلى اليونان والسلافيين والارثوذكس والمسلمين وإذا دعت الحال إلى الكاثوليك ، وأخيراً يدعو الجميع إلى الاتحاد لتحرير اليونان .

حاول هؤلاء المتآمرون ، وعلى رأسهم ريغاس ، بمختلف الطرق أن يتصلوا بالفرنسيين . فمن ذلك أن ريغاس بعث إلى بونابرت ، وهو في مقر القيادة العامة في ايطاليا ، عدة رسائل ، لم تصله على ما يبدو ، بواسطة تاجر من بال . وكتب إلى سيس وبارتلمي ابن أخ الاب بارتلمي مؤلف « رحلة الشاب آنا خارسيس » والذي أصبح مديراً في حكومة الديركتوار . وأرسل جان مافرويني ، ابن اخ الهوسبودار السابق ذكره ، الى باريس في ايلول ١٧٩٧ ليتصل بوزير الشؤون الخارجية الفرنسية دولاكروا . وقد مر في طريقه من فرنكفورت التي كانت مركز اجتماع ودعاية هللينية وماسونية ولبث فيهـا شهرين تغيرت فيها

الحوادث وأخذت مجرى آخر . أما ريغاس نفسه فقد غادر فينا في شهر كانون الاول ١٧٩٧ إلى تريستا ، ومنها أراد أن يذهب إلى اليونان ليلتحق بالمتآمرين على فرض أنه يعرفهم ،أو أنه يحاول أن يثير اليونانيين . ومن الثابت الاكيد أن ريغاس أيضاً اعتمد على المساعدة التي يمكن للفرنسيين أن يمدوه بها لتحرير بلاده .

ولكن جميع هذه الاماني وكل هذه المحاولات التي قام بها اليونان قد اخفقت لسوء الحظ . فمن ذلك ان ستيفانو بولي الذي كان عميلاً وسيطاً بين بك مانيا والفرنسيين عاد إلى باريس مجهزاً بالوثائق التي أخذها من لاكونيا ولما وصل اليها وجد ان السياسة الفرنسية قد تبدلت لان بونابرت لم يرغب بان يكون على رأس ثورة كبرى في الشرق بل يتصور في ذهنه ترتيبات وتدابير أخرى . ولم يشأ الديركتوار مساعدة اليونان . لذا ارجيء مشروع الثورة الذي اشترط للقيام ٦٠٠٠ جندي فرنسي . وأخفقت الحركة ولم يحدث عام ١٧٩٨ سوى بعض ثورات صغيرة هنا وهناك علم في اثنائها موت ريغاس .

أما ريغاس فقد غادر فينا كما أسلفنا في الايام الاولى من كانون الاول ١٧٩٧ ووصل تريستا في العاشر منه .وسبق أن كتب عدة رسائل ليعطي تعليماته إلى مختلف اليونانيين في المدينة وفي جوارها . ولم يفطن ولاشك لصيغتها . ولسوء الحظ قبضت هذه الرسائل واوقف ريغاس ليلةوصوله إلى تريستا. ولم تترك الوثائق ، التي وجدت في متاعه ، من الكراريس السياسية ، والنشيد الوطني توريوس ، والدستور ، وقائمة المتآمرين ، مجالاً للشك في نواياه . وهذه الوثائق التي القي القبض عليها ساعدت على اجراء تحقيق في فينا واوقف ما يقرب من عشرين شخصاً ، ثمانية منهم رعايا أتراك .

وكانت النمسا في ذلك الحين في مفاوضات مع الاتراك لايجاد حل لبعض المشاكل ؛ منها ان النمسا كانت تريد خاصة من تركيا أن تسلمها الثوار البولونيين الذين التجأوا في الامبراطورية العثمانية . وكانت تفاوضها بشأن السفن التجارية التابعة للاسطول البند في القديم الذي أصبح نمساوياً بموجب معاهدة كامبو ـ فورميو ، ولم تحصل هذه السفن بعد على رخصة للملاحة من الامبراطورية العثمانية . ولذا فان ايقاف الثوار اليونانيين كان موضع مساومة بالنسبة للنمسا مقابل البولونيين والسماح بالتجارة للسفن النمساوية . وسلمت الحكومة النمساوية الى الحكومة التركية ريغاس والرعايا الاتراك الموقوفين فشنقوا في بلغراد في ٢٤ حزيران ١٧٩٨ . ومن الطبيعي عقب افتضاح هذه المؤامرة أن تستيقظ الشرطة النمساوية بما ألفت فتقضي على الدعاية وتشدد على الرقابة . فمن ذلك أنها الغت جريدة ايفيمريس وصادرت المطبعة .

وأخيراً كان الفرنسيون أنفسهم في حالة حرجة : لان التألب الثاني والحرب دارتا على السياسة الفرنسية . وضاعت ايطاليا بجيوش الديركتوار وأخذ الباشا التركي علي تبلين ثلاثة حصون أيونية على شاطىء دلماسيا . ووقف الاسطولان الروسي والتركي أمام كورفو في شهر آذار ١٧٩٩ وانضم اليها نبلاء كورفو حول كابو ديستريياس واضطرت الحامية الفرنسية رغم دفاعها إلى التسليم . ولذا لم يكن بالامكان انتظار أي مساعدة من الحكومة الفرنسية . وعادت الجزر الايونية الى تركيا على شكل جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً وتابعة لتركيا على أن تحتلها الجنود الروسية . ومنحت الجزر دستوراً اريستقراطياً وساندت العناصر النبيلة النفوذ التركي والروسي لتعارض العناصر الديموقراطية التي ساندت النفوذ الفرنسي .

وهكذا انهارت أحلام اليونان سواء فيما يتعلق بمؤامرة مانيا أو ريغاس أو المساعدة الفرنسية . ولكن بقي من كل ذلك أمل واسطورة . ان شخصية ريغاس أخذت مكانها في سجل الشهداء اليونانيين . فمما ينسب اليه عند موته هذه الجملة التي لم يلفظها وعلى كل حال لم يستطع أحد أن يسمعها وينقلها وهي :

« لقد بذرت وستأتي الساعة التي يقطف فيها بلدي ثمرة جهودي الشهية » وأصبح ريغاس بطلاً قومياً ورمزاً للاستقلال . وفي العام ١٨٠٦ نشر على شرفه كراس صغير الفه طبيب شاب اسمه **كوليتيس** وسيكون له شأن عظيم في الثورة اليونانية المقبلة . أما النشيد الوطني « توريوس » فقد انتشر بسرعة فائقة في جميع العالم اليوناني وتعلمه الناس وثقفوا به الفكرة القومية ، وبقي حتى عام ١٨٢١ نشيد اليونان ويذكر لنا الرحالة والسياح أن الاهلين كانوا يبكون كلما سمعوا رجلاً ينشده .

ولا شك في أن عمل ريغاس والثوار كان سابقاً لاوانه . الا ان الفكرة القومية لم تنطفىء والمدارس والحركة الفكرية مازالت مستمرة . فقد تأسست في بخارست مدرسة ثانوية يونانية عام ١٨١٠ **وجمعية أصدقاء الآداب** . وأسس المفكرون اليونان في فينا مجلة أدبية صرفة ، لانه لم يعد بالامكان نشر مجلة سياسية ، تصدر مرتين في الشهر وتسمى « **هرمس العالم** » وصدر العدد الاول في ١ كانون الثاني ١٨١١ . وكان يديرها عالم اسمه **آنتيم غوازيس** . وهي نوع من موسوعة أدبية وعلمية في كل ما يتعلق باليونان ، وبصورة عامة تحليل لحركة الافكار المعاصرة وأرسلت هذه المجلة الى جميع المدارس وقرئت باقبال زائد ودامت ثلاث سنين .

وفي الوقت نفسه صدرت جريدة أسمها **البرق الهللني** أسست في ٢ تموز ١٨١١ ، وظهرت في بادىء الامر مرتين في الاسبوع ثم أصبحت يومية بعد ١٨١٢ . وكانت بين حين وآخر تنشر ملحقاً أدبياً . وفي العام ١٨١٢ ، أثناء الاحتلال الفرنسي الثاني للجزر الايونية صدرت جريدة باللغة الايطالية تدعى **جريدة الجزر الايونية الحرة** ولكنها كانت تنشر في كل شهر خلاصة باللغة اليونانية .

وهذه الجرائد ، التي تأسست في القارة في عهد الامبراطورية ، ستولد في المستقبل جرائد تصل هذه الحركة القومية الاولى بحركة الاستقلال : ففي ١٨١٩ ظهرت في ڤينا ايضاً مجلة اسمها « كاليوبي » أي « شيطان الشعر الحماسي والفصاحة » . وفي باريس عام ١٨١٨ تأسست مجلة اسمها « آثينا » وجريدة عام ١٨١٩ اسمها ميليسّا أي (النحلة) وبهذه السلسلة من الجرائد في ڤينّا والجزر الايونية وباريس تم الاتصال الفكري بين الحركتين القوميتين .

نرى مما تقدم ان مركز الحركة اليونانية انتقل الآن إلى الخارج ولكن اليونان لم تكن منعزلة عن ابنائها المهاجرين لأن جميع هذه الأفكار التي تظهر في الخارج ، تنفذ الآن إلى اليونان . ولم يكن اليونانيون ليصموا آذانهم عن اخبار هذه الحركة . ولكن الحركة بدلت شكلها ، لأن القضية لم تعد تحقيقاً سياسياً ، بل ان الحركة القومية اليونانية أصبح يفهم منها الآن أن التعليم والتحرر الفكري والوعي القومي يجب ان تسبق الحركة السياسية . وعندما تم تربية اليونان الفكرية يمكن الانتقال من العمل الروحاني إلى العمل الثوري . ولذا فان العمل الثوري أوقف بتمامه وأرجىء إلى المستقبل .

كوريه . — أما الرجل الذي يجسد هذا الشكل الجديد للحركة القومية فهو عالم اسمه **آدا مانتيوس كوريه** ممثل الهلنية في عهد الامبراطورية الفرنسية . وكان وطنياً متحمساً وعالماً محضاً . أصله يوناني ينتمي إلى أوساط فكرية واقتصادية . وأسرته من جزيرة كيو أكبر مركز فكري في اليونان حيث المكتبات الضخمة وحيث كان جده مولعاً بالكتب ويمثل في الوقت ذاته طبقة التجار . وكان أبوه تاجراً في ازمير حيث ولد آدامانتيوس عام ١٧٤٨ . وهو وان كان يوناني الاصل إلا انه كان اوربي الثقافة . أرسله أبوه إلى اوربة ليتعلم الطرق التجارية ، فذهب إلى امستردام لدراسة التجارة والمصارف ، وبقي فيها عدة سنوات . ومن هولنده رجع إلى بلاده ماراً بفينا وتريستا والبندقية وأقام فيها ردحاً من الزمن وبقي سنتين غائباً عن ازمير . ثم ذهب عام ١٧٨٢ إلى مونبليه في فرنسا وأقام فيها حتى ١٧٨٨ ودرس الطب وتتلمذ في الكيمياء على العالم شابتال . ومن مونبليه ذهب إلى باريس التي يسميها « آثينه الجديدة » حيث أقام نهائياً في الوقت الذي بدأت فيه الثورة الفرنسية في باريس .وفي فرنسا . وتحمس كوريه للأفكار الجديدة . إلا أنه كان على خلاف اليونان الآخرين في ذلك العهد . وعندما استولى نابوليون على السلطة في انقلاب برومير كره كوريه ظلمه . وفي العام ١٧٩٨ الذي شنق فيه ريغاس نشر رسالةً صغيرة أعرب فيها عن استيائه من النمسا التي سلمته للأتراك ، ونادى بالثورة وعرّف حالة اليونان في مذكرة عظيمة عن حالة الحضارة اليونانية في ذلك العهد وقدمها عام ١٨٠٣ الى الجمعية العلمية التي تسمى : **جمعية مراعي الانسان** . ولكن هذا الاتجاه الجديد نحو الثورة لم يدم طويلًا لأن كوريه انصرف الى عمل أعمق وأعظم وهو أثره الفكري .

وفي الحقيقة ان كوريه جعل من اللغة اليونانية الحديثة لغة أدبية

ولغة حضارة ، أي أنه اعطى بلاده هذا السلاح السابق لغيره وهو اللغة والشعور الادبي . وذلك بترجمته إلى اليونانية آثاراً في الطب انكليزية والمانية ؛ ثم ترجم الكتاب الذي أطلق شهرته وهو مطوّل بكاريا في « **الجرائم والعقوبات** » (١٨٠٢) . وفي الوقت الذي كان يترجم فيه هذه الآثار العلمية والحقوقية الى اليونانية كان يقوم بنشر المؤلفين الاغريق القدماء . بدأ بنشر سترابون واستهل ترجمته بمقدمة علمية عظيمة ، ونشر وترجم الفيلسوف **تيوفراست** عام ١٧٩٩ ثم الطبيب هيبو قراط ، والروائي **لونغوس** والمؤرخ الاديب **بلوتارك** وغيرهم . وفي ١٨٠٧ أسس مكتبة يونانية تحتوي آثار المؤلفين الاغريق الاقدمين المشهورين وثابر على ذلك حتى وفاته . وتضم هذه المكتبة ٢٦ مجلداً . وعمر كوريه طويلًا ومات عام ١٨٣٣ في سن الخامسة والثمانين .

وكان أثر كوريه الاساسي ان يعرف أوربة المفكرة بالفكر اليوناني . وهو أول من قام بالحركة التي سميت فيما بعد « **حركة محبي الهلنية** » . حقاً لقد شعرت القومية اليونانية بنفسها ووعت ذاتها . ولكن اثنينية الروح والجسد مازالت قائمة لأن ، روح اليونان في الخارج ، والجسد العاجز تحت النفوذ التركي . ولن تتولد حركة الاستقلال الا عندما ينضم هذان العنصران الى بعضها في حركة الجمعيات السرية السياسية والثورة عام ١٨٢١ واذا اجهضت الحركة القومية اليونانية الأولى في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر فهذا لايمنع من أن طابعها كان بخاصة قومياً .

ايرلنـــده

اذا كانت الثورة الفرنسية فرصة سانحـــة لليونان شعرت فيها بنفسها وحاولت ان تحقق قوميتها فقد كانت الحال على العكس ، فيما يتعلق بتأثيرها

في ايرلنده ، لأن الثورة الفرنسية حمَّسَتْ الايرلنديين وقسمتهم على انفسهم بنتيجة الأخطاء التي جعلتهم يرتكبونها . ومن جهة أخرى ، أحدثت الثورة في انكلترا خوفاً وذعراً وجعلتها تزيد في حيطتها التي اتخذتها حيال الايرلنديين منذ قرون .

قبيل الثورة ومنذ ١٧٨٢ أي منذ أن خول الاستقلال التشريعي الذاتي الى برلمان دوبلن بين ١٧٨٢ و ١٧٩٠ كان يؤمل بتحسين في الوضع . وبدا رغم ذلك يظهر في الناحية الاقتصادية لأن امكان تصدير الحنطة وسع الزراعة قليلاً وساعد على تقدم صناعة القماش . ولكن هذا قليل من كثير ، لأن الحكومة الانكليزية ظلت مغلقة ابوابها دوماً في وجه المطاليب الايرلندية : فمن ذلك أنها طرحت في العام ١٧٨٥ مشروعاً تقدم به بيت وكان من الممكن أن يلغي التشريع الاقتصادي ويسمح بحرية المبادلات . وكان الصناعيون الانكليز يرغبون في بقاء سعر اليد العاملة الايرلندية المهاجرة مخفضاً ليساعد على انطلاق الاقتصاد الايرلندي . ولم يحدث أي تبدل في النظام القانوني الذي يثقل كاهل الفلاحين . ومع الأزمة الاقتصادية المستحكمة منذ ١٧٨٧ نرى عودة ظهور عصابة « الفتيان البيض » التي لاقت من ظلم برلمان ايرلندة ما كانت تلاقيه في السابق من البرلمان الانكليزي . ولم تفد من الاصلاحات التي اجريت في ايرلندة الا فئة الجنتري البروتستانتية التي وطدت عزمها على بقاء امتيازاتها والحفاظ عليها . ولذا فان المشكلة الايرلندية لم تمس مطلقاً . وابدى برلمان دوبلن أمام الحكومة الانكليزية كل انصياع واطاعة عمياء لأنه كان بروتستانتياً ولم تفد الكتلة الكاثوليكية من الاصلاح . وقد وضع غراتان برنامجاً للاصلاح الانتخابي يؤمن للكاثوليك بعض الاصوات ، إلا أن البرلمان الايرلندي المزعوم رفضه . ولم يشأ البروتستانتيون الذين يوجهون ايرلنده أن يجعلوا

للكاثوليك أقــل امكان للاسهام في السلطة التنفيذية والسلطة الادارية وبقيت ايرلندة على هذه الحال تحكمها الارستقراطية البروتستانتية وتعامل اتباعها الكاثوليك بقليل أو كثير من العطف حسبما ترغب وتشاء .

وفي هذا الوسط ، على مافيه على مساوىء ، انتجت الثورة الفرنسية نتائج سحرية ، فقد هبت في ايرلنده عاصفة وطنية ومطاليب . وكان زعيمها محامياً شاباً من بلفاست بروتستانتي الأصل اسمه **تيوبالد ولفتون** جمع الايرلنديين الثوريين في جمعية تأسست عام ١٧٩١ وتسمى « **الايرلنديون المتحدون** » تديرها لجنة تنفيذية أشبه ماتكون بديركتوار تنفيذي وتتألف من خمسة أشخاص . وأعلن الايرلنديون المتحـدون « حقوق الانسان » وطالبوا باصلاح البرلمان والمساوىء وقاموا بحملة كبرى ضـــد ظـلم اللاندلوردات ورجال الكنيسة الانغليكانية . واتحد في هذه الحركة الموجهة ضد الارستقراطية الحاكمة ، المشيخيون الديموقراطيون في « اولستر » والايرلنديون الكاثوليك وأسسوا جمعيـــات سرية حديثة مثل : جمعية « فتيان الفجر » . وكان زعماء هذه الحركة تلاميذ روسو مثل **تاندي** و **اميت** و **اوكونيل** و **فيتزجرالد** . وتشكلت رابطـات سياسية عديـدة ، وبخاصة في شباط ١٧٩٢ ، مثل « اللجنة الكاثوليكية » التي حاولت أن تجمـع في اتحاد فدرالي هـذه الرابطات السياسية ، وطالبت بالغاء قانون تيست وبحق التصويت للكاثوليك ، وعرض غراتان هـــذا المشروع على البرلمان فرفضه . وطالب فريق في بلفاست الانفصال عن انكلترا .

وكانت انكلترا في صعوبات . فقد قامت حركة شعبية ديموقراطيـة في البلاد على أثر المحصول الرديء وغلاء الخبز في شتاء ١٧٩١ — ١٧٩٢ . وفي الربيع انفجرت الاضرابات في جميع المـدن الصناعيـــة . وسبب الاضطراب في انكلترا انتشار الافكار الفرنسية . وتأسس فيهـا حزب

راديكالي تبنى الافكار الفرنسية وطالب بمؤتمر قومي انكليزي ، وعقد في ايكوسيا مؤتمراً في تشرين الاول ١٧٩٣ اشترك فيه ممثلون ايرلنديون . وتبنى هؤلاء الديموقراطيون الانكليز فكرة منح ايرلنده حريتها . وقلق بيت البريطاني الاول من هــذه الحركة وحال دون توسعها بمنح بعض الامتيازات : ففي عام ١٧٩٢ خول الكاثوليك حق الوصول الى أن يكونوا محلفين . وفي عام ١٧٩٣ منح حق التصويت لمن يدفع ضريبة مؤلفة من ٤٠ شلناً كما في انكلترا . ولكنهم لم يمنحوا الحق في أن يكونوا مُنْتَخَبِين . وأرسل في عام ١٧٩٤ الى ايرلندة فيتزوليم الحر ليحكمها نائباً عن الملك . ولكن حركة الامتيازات هـذه اوقفت بسرعة لأن الانكليز خافوا من انتصار الديموقراطية في فرنسا . حتى ان ثورة ١٠ آب وانتخاب المؤتمر الوطني بالتصويت العام بعد اعدام الملك بقليل ومبالغة الافكار الفرنسية في الاتجاه الديموقراطي فصلت عن فرنسا عطف الانكليز وودهم . وتولدت في الوقت نفسه تعقيدات دبلوماسية بين البلدين . وقلق الانكليز من فتح مجرى الايسكو الاسفل في سبيل الملاحة الحرة . وأدت التعقيدات الى اعلان الحرب بين فرنسا وانكلترا في بدء شباط ١٧٩٣ .

ودفع الايرلنديون ثمن هذه المشكلة بين الدولتين ، لأن انكلترا قامت بحركة رد فعل شديدة ضد الأفكار الحرة وضد الايرلنديين . ومما يعرف عن الملك جورج الثالث انه كان يكره الكاثوليك ، وعن بيت أنه كان مسالماً قليلاً أو كثيراً . أما في هذه المرة فقد سلكا مسلك العنف والشدة . وطلب لوردات ايرلنده استدعاء فيتزوليم فعزل من منصبه في شباط ١٧٩٥ ، وحلت الحكومة جمعية « الايرلنديون المتحدون » واضطر فيتزجيرالد و ولف تون إلى الالتجاء الى فرنسا .

ونرى من جهـــة أخرى ، ان العنصر البروتستانتي الحر في ايرلندة

انفصل عن الكاثوليك . وقلق الاكليروس الكاثوليكي من الاضطراب الذي انتشر في الارياف وحقد على فرنسا مكافحتها للاكليروس وتخلى عن ثوار ايرلنده بعد أن هاجته شدتهم وأخافته في شتاء ١٧٩٥-١٧٩٦ .

فكرت فرنسا أن تفيد من هذا الوضع . وقد حرّض ولف تون ، الذي التجأ الى فرنسا ، الحكومة الفرنسية أن تستخدم ايرلنده واسطة حرب ضد الانكليز ، وأرسلت « لجنة السلام العام » إلى ايرلنده القس جاكسون . الا ان السلطات الانكليزية اوقفته وسمم نفسه في السجن . وذهب ولف تون الى الولايات المتحدة لجمع الأموال اللازمة على أن يعود في شباط ١٧٩٦ ويقوم بقيادة العمليات في ايرلنده . ودبرت حركة داخلية ايرلندية وخارجية فرنسية . وحشدت الجنود الفرنسية في بريست تحت قيادة هوش مع اسطول يتألف من ٣٠ بارجة و ١٥ سفينة تحت قيادة الاميرال المساعد بوفيه . ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح ، فقد وقف معظم الاسطول والحملة أمام جون بانتوي في ٢١ كانون الاول ١٧٩٦ ولم تسمح حالة البحر بالانزال واضطر الاسطول بعد ثمانية أيام إلى الرجوع . وذهب هوش مع قسم من الحملة الى المكان الموعود فلم يجد سوى سفينتين وعاد الى لاروشل في ١٣ كانون الثاني ١٧٩٧ . ولكن مساندة الفرنسيين للايرلنديين جعلت الانكليز يعتبرون الايرلنديين اناساً متمردين . واجريت محاولة أخرى في بحر عام ١٧٩٧ على اثر أزمة مالية وسياسية انكليزية لا سيا وان السياسة الانكليزية آنذاك كانت تعطف على الايرلنديين لأن « اليعاقبة » الانكليز تبنوا الفكرة الايرلندية. وانفجرت ثورة قام بها الملاحون الانكليز في سبيتهد في نيسان ١٧٩٧ ، وخشي الانكليز امكان نزول الفرنسيين في شواطئهم فعقدوا مفاوضات مع حكومة الديركتوار في مدينة ليل في تموز ١٧٩٧ .

وليتخلص الانكليز من الايرلنديين بذروا بذور الشقاق الديني بين الكاثوليك والبروتستانت فكان ذلك عاملاً قطعياً في الفصل بين الايرلنديين والانكليز .

وتألفت عام ١٧٩٥ في منطقة اولستر « الجمعية الاورانجية » ونظمت العصابات لمكافحة الكاثوليك ودعت الحاكم فيتز غيبون إلى اضطهادهم . ويظهر أن الحكومة الانكليزية ارادت ان تثير العصيان لتقضي على ايرلنده دفعة واحدة ، وأرسلت لايرلنده حاكماً شديد البأس يسمى كاستريغ . وغاية هذه الحركة في اولستر أن يطرد الفلاحون الكاثوليك من كونتيات الشمال الشرقي في ايرلنده التي كانت في حدود اولستر وكونتية أرماغ المجاورة ، لأن فلاحيها الكاثوليك يشتغلون في حقول يملكها البروتستانت . وطاردت العصابات البروتستانتية العصابات الكاثوليكية خلال عامين واخرجتها من هاتين الكونتيتين ولم تبق أي صلة بين الراديكالية المشيخية والايرلنديين الكاثوليك . وتحالف البروتستانتيون طوال القرن التاسع عشر مع الحكومة الانكليزية ضد الايرلنديين ولم يعد أي امكان لتوحيد ايرلنده ، بل وجدت كتلتان : كتلة الايرلنديين الكاثوليك من جهة . وكونتيات الشمال الشرقي البروتستانتية من جهة أخرى .

ودفع البؤس والسياسة الانكليزية الايرلنديين إلى الثورة عام ١٧٩٨ ولكنهم اخفقوا . وكان هذا الاخفاق سبباً في حمل انكلترا على تغيير راديكالي في وضع ايرلنده السياسي بتقويض استقلالها الذاتي واتحادها مع انكلترا بموجب قانون الاتحاد .

عصيان ١٧٩٨ . — ويرجع إلى نفس المصادر التي ذكرناها آنفاً وذلك ان وولف تون دفع الديركتوار الى حملة ثانية ضد انكلترا ، ولكن السياسة الفرنسية كانت منهمكة في الحملة المصرية . وطيب باراس خاطر

الايرلنديين بمعسول كلامه فتشجعوا خطأ على الثورة . وأخـــبر خائن الانـكليز بكل ماسيجري فارادوا استباق الحوادث . وفي ٢١ شباط ١٧٩٨ اوقفوا في دبلن زعماء الحركة وتمكن فيتزجـيرالد من الفرار . وفي ٢٤ أيار انفجر العصيان في الجنوب في مقاطعة لينستر . وشق الفلاحون عصا الطاعة بدافع البؤس يقودهم الكاهنان مورفي ودوش وبروتستانتي يدعى هارفيه . وكان العصيان عظيماً في كونتية ويكسفورد وكيلدار . وأرسلت الحكومة الانـكليزية ٣٠٠٠٠ جندي بقيادة كورنواليس ، الذي اشترك في الحرب الاميركية ، فقاومه الثوار مقاومة يائسة وغلبوا في فينغار هيل و نيوروس ودحروا في جبال ويكلو . وفي الشمال اخمدت الثورة بسهولة وشنق الزعيمان ماك كريكن و مونرو ، والقي القبض على فيتزجيرالد ومات في السجن من جرحه .

وعندئذ نظمت حملة فرنسية ولكنهـا أتت متأخرة . وقسمت هذه الحملة على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : اجتمع في روشفور تحت قيادة الجنرال همبـير ونزل في ٢٢ آب في كيلالا في مقاطعـة كونوت ولم يكن لديه سوى الف رجل ، وغلب في أول الأمر ولكن جنوده طوّقت واضطر للتسليم في ٩ ايلول .

القسم الثاني : ذهب من بريست وكان تحت قيادة هاردي و ولف تون . ولكنه تأخر لأن الانكليز اشتروا مفوض مالية الحملة فأعلمهم بخبرها وأخر الإبحار بابطائه في سير المعاملات القلمية . وما كان من الانـكليز الا أن استقبلوا الحملة بالبحر وقبضوا عليها وانتحر وولف تون في السجن .

القسم الثالث : احتشد في دونكرك ولم يغادرها .

لذا كان العصيان والحملة الفرنسية دون أي نفاذ ، ورد الانـكليز على المحاولة

بالذبح والقتل دون اشفاق أو رحمة وسحقت ايرلنده واستنفدت جميع قواها وسقطت في حالة اعياء شديد وفقدت كل أمل ، وكما قيل سقطت « جثة على مائدة التشريح » .

ورأت الحكومة الانكليزية أن تطمئن نفسها من ناحية ايرلنده بصورة نهائية فأخذت على عاتقها ادارة الجزيرة مباشرة . وكان بامكانها أن تفرض على ايرلنده نظام القوة ، إلا أنها رجحت أن تستعمل الرياء والمداهنة مدعية بأن ايكوسيا شهدت الرفاه والخصب بانضامها إلى انكلترا وهذا ما سيطبق في ايرلنده . وأول عمل قامت به تطهير الوظائف العامة من الايرلنديين الوطنيين . واشترت بالجملة ، أي بالمئات ، ما سميناه المدن الفاسدة (المعفنة) لتكسب أكثرية الأصوات وباعت الألقاب « القاب الشرف » ، كما يقال ، الى الجنتري بمليون ونصف جنيه . ووعدت الكاثوليك بالتحرير مباشرة عقب ربط ايرلنده بانكلترا . واستطاعت بهذه الطريقة أن تجد لها انصاراً بين زعماء الايرلنديين الكاثوليك مثل رئيس أساقفة دوبلن . وبعد حصولها على الاكثرية جعلت البرلمان الايرلندي يصوت على « قانون الاتحاد » في ٥ شباط ١٨٠٠ ، وصدق عليه برلمان وستمنستر في شهر أيار ودخل في حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ١٨٠١ .

حذف قانون الاتحاد برلمان ايرلنده ، ومثلت هذه في مجلس اللوردات بـ ١٠٠ نائب بمعدل نائبين عن كل كونتية ، والباقي عن ٣٦ مدينة . وجعل حق التصويت بشروط خاصة إلى أعضاء الأصناف والمتصرفين في الأرض ، والى اللاندلوردات بكل بساطة .

وأقر قانون الاتحاد أيضاً حرية المبادلة المطلقة بين بريطانيا العظمى وايرلنده . ووزعت الضرائب على ايرلنده بنسبة $\frac{٢}{١٠}$ الميزانية الانكليزية . ولم تمزج الديون بل أن دين ايرلنده بقي عليها وحدها .

وأخيراً ترك مرسوم الاتحاد النظام القضائي مستقلاً .

ولكن التمثيل الايرلندي في البرلمان الانكليزي لم يكن ليمثل بحق ايرلنده . وأكبر دليل على ذلك أن النواب كانوا انكليزاً . ففي عام ١٨٠٧ مثلاً وجد على ٢٦ نائباً عن المدن أن ١٣ منهم انكليز . ولذا فان السلطة التشريعية كانت بيد انكلترا . ولما كانت السلطة التنفيذية والادارية بيدها من قبل فاذا لم يبق للايرلنديين شيء من السلطة المحلية . وكل ما ترك للايرلنديين هو وجود أمين لهم في الوزارة . واختلط الجيش والكنيسة بالنظم الانكليزية ولم يبق للايرلنديين أقل حماية سياسية ضد النفوذ الانكليزي .

بقيت ايرلنده بعد هذا في حالة ركود وجمود . وقد كتب شيللي : « ان ايرلنده تعيش في راحة فاسدة وتدعو الى الانحطاط ، ويقف كل واحد من الايرلنديين كالمحكومين بالأشغال الشاقة في بحر هادىء . ويبدو أن نبض الأمة قد توقف وأصيبت البلاد بالشلل الى القلب » . ومع هذا فقد كانت تعتري ايرلنده بعض هزات للدفاع عن الشرف أكثر مما تأتي بعظيم نفع وتثور دون أي أمل بالنجاح ولم تأت أية نجدة من فرنسا . أما الايرلنديون المهاجرون فقد الفوا في الجيش الفرنسي جوقة تسمى « الجوقة الايرلندية » وستقاتل مع بقية الجنود في عهد القنصلية .

ولكن هذه الحركات العصيانية كانت سبباً في تطبيق قوانين جزائية صارمة ضد الايرلنديين وخاصة بفرض القانون العسكري وتمديده . وزادت رقابة الانكليز للايرلنديين وكانت لهم مصلحة اقتصادية في ذلك بسبب الحصار القاري ، وساعدهم في تطبيق هذه السياسة الاولستريون (سكان اولستر) . وهكذا قامت هوة سحيقة بين أهل أولستر (الاورانجيون) وباقي ايرلنده .

غير أن الوسيلة الوحيدة الممكنة لمقاومة الانكليز أو السند الوحيد للحياة القومية الايرلندية هي الكنيسة . فقد رضخت الكنيسة في البدء لان حالتها المادية كانت سيئة ، ولم تكن هنالك كنائس بل قابلات ، وكان الكهنة الايرلنديون مضطرين لاقامة شعائرهم الدينية في الهواء الطلق أو في الاكواخ والأنبار المتوهنة المتهدمة . ثم ان حقد الثورة الفرنسية على الاكليروس باضطهادها للكهان فصل الاكليروس الايرلندي عن الافكار الحرة ، حتى أن بعض الاحبار وقسماً من « الجنتري » الكاثوليك اخذوا بوعود پيت بعد أن ادعى أنه سيعوض تحرير الكاثوليك بالاتحاد وقر الرأي أن تجري مفاوضة لعقد كونكوردات . وان المثل الذي سيضربه بونابرت في عقد الكونكوردات مع البابا كان بطبيعة الحال مشجعاً لهم بالسير في هذا السبيل . وفي سنة ١٧٩٩ بدأت محادثات بين عشرة اساقفة وبين الحكومة الانكليزية دون ان يستشيروا رأى زملائهم أو رعاياهم . وحبذت روما ذلك ودفعت للمفاوضات نائب البابا جون مونو ورتبت المسائل كما يلي: على الحكومة الانكليزية أن تدفع رواتب الكهان الكاثوليك ، وبالمقابل يعترف لها بحق « الفيتو » أي حق الاعتراض على تعيين الاساقفة . وهذا يعني ان الحكومة الانكليزية لها الحق في أن تعترض على قائمة المرشحين للاسقفية قبل أن تعرض هذه القائمة على روما ، وعلى الخوارنة أن يقسموا يمين الولاء للحكومة الانكليزية بين يدي الاسقف الذي يبلغهـا ذلك . وطالت المفاوضة وأثارت حولها ضجة بعد أن استاء بقية الاساقفة بعدم اشتراكهم في المفاوضات ، ونخص بالذكر منهم اوريلي رئيس اساقفة أرماغ وموبلاند رئيس أساقفة كورك ، اللذين قاما في وجه تروي رئيس اساقفة دوبلن وكان يدعم المفاوضات . واثارت المفاوضات سخط العلمانيين وبخاصة صوت محام شاب ظهر اسمه لاول مرة وهو اوكنيل .

تجاه هذا الاستياء العام أبدى الاساقفة المفاوضون تراجعهم واجتمع رجال الاسقفية وصرحوا بالاجماع أن لاسبيل إلى تبدلٍ في حالة الكنيسة . وبقيت القضية معلقة .

على أن بعض الهويغ الانكليز كانوا يحبذون إلى حدٍ تحرير الكاثوليك ، مثل فوكس ، زعيم حزب الاحرار . وفي ١٨١٢ أخذت اكثرية الهويغ بعين الاعتبار اقتراحاً قدم لتحرير الكاثوليك مقابل ضمانات تطلب من الايرلنديين . الا ان هذا الاقتراح رفضه البرلمان عام ١٨١٣ . ولم يعد الايرلنديون يعتقدون بامكان الاتفاق مع الهويغ . ولما كان بلاط روما ينصح بوجوب سياسة التوفيق والمسالمة فقد ارسل اليه الاساقفة مذكرة شديدة اللهجة : « اننا لا نستطيع أن نتصور بأن خوفنا على سلام الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في ايرلنده يمكن أو يجب أن يزول بقرار من الكرسي الاقدس يتخذ دون مساعدتنا فحسب ، بل يخالف ما عزمنا عليه مراراً » . ومن بين المعارضين لكل مفاوضة نذكر دويل اسقف كيلداو الذي سنتكلم عنه عندما نتكلم عن الحركة الغائلية السلتية .

وهكذا نرى أن اساقفة ايرلنده ، بعد الانصياع في البادىء ، أخذوا يقاومون ولم يشاءوا ان يضحوا بالقضية الايرلندية في سبيل نفع قريب تجنيه الكنيسة ، ولا سيما بعد أن عرفوا ان المطالبة بأي امتياز يرفضها الانكليز . يضاف إلى ذلك ان الملك كان مناوئاً لاي طلب من هذا النوع . وكلما اثير شيء من هذا وقف الانكليز كتلة واحدة ضد ايرلنده .

وتطورت على هذا النحو أفكار الاكليروس الايرلندي وأخذت اتجاهاً قومياً واضحاً : فمن ذلك انه أخذ على عاتقه تثقيف رجاله . وبفضل القانون ١٧٩٥ استطاع ان يفتتح عام ١٧٩٦ مدرسة اكليركية في ماينوث وكان اساتذتها الاوائل كهان أتوا من فرنسا ، وهم دكاتره من جامعة الصوربون

مثل الاب دولاهوغ من باريس، وآهرن من شارتو، و دلوست من بوردو . وكانوا بتعاليمهم الغاليكانية يبشرون بالانصياع إلى الحكومة . وانتسب إلى هذه المدرسة الاكليركية ابناء الفلاحين . وكان هؤلاء يعرفون بؤس عائلاتهم وثقل الحكم الانكليزي عليهم ويحقدون على اللاندلوردات ، فلم تؤثر التعاليم الغاليكانية فيهم من الناحية القومية . وتخرج من هذه المدرسة خوارنة واساتذة واساقفة قوميون متحمسون يلتهبون قومية . وأول عمل قاموا به انهم أجبروا الزعماء الانتهازيين على لزوم الصمت وانكروا عليهم كل أفعالهم . وتزعم الاكليروس في النصف الاول من القرن التاسع عشر حركة المقاومة والمطاليب والتف وراء اوكنيل للقيام بحركة التحرر ، واهتم بمشاكل التربية، وعمل على تثقيف وتربية الجمهور الايرلندي ، واوقف حركة الدعاية الانغليكانية التي قامت منذ صك الاتحاد : فمن ذلك أن الانغليكانيين أسسوا جمعيات روحية وانسانية لجلب عطف الايرلنديين بالهدايا والمنح والاعطيات وتوزيع الاغذية . وسميت هذه الحركة التي قام بها الانغليكانيون باسم غريب « الشوربية » ولكن الايرلنديين لم يبيعوا روحهم القومية بالشورباء . وأسس الكهان عام ١٨٠٢ جمعية « الاخوة المسيحيون». وفي ١٨٠٧ « معهد اخوة القديس باتريك » وكلتاهما تهتمان بتربية الاطفال والتعليم الابتدائي . كما اهتمت « اخوات الاحسان » بتثقيف الفتيات .

لاشك ان الحصول على النتيجة المتوخاة من مثل هذه المؤسسات يحتاج الى وقت ، ولذا لانرى حتى عام ١٨١٥ قوة يتمثل فيها رد الفعل . لأن الايرلنديين لم يشعروا بعد بالتماسك والتضامن الكافيين . الا ان الروح القومية استيقظت ولن تمحي ابداً ، وستظهر بحركات مفاجئة ، وينتظر الايرلنديون الفرصة للقيام ، ولهم شهداؤهم ولهم اساطيرهم التي يغـذون

بها تقاليدهم . لقد تجسدت الفكرة الايرلندية بالكنيسة ؛ والروح الايرلندية بالكاثوليكية والعاطفة الدينية . وهكذا وجدت القومية الايرلندية شكلها الأول في الدين .

هذه هي الحركات التي نرى فيها تأثير الثورة الفرنسية. واذا استثنينا المانيا الغربية وايطاليا نرى ان الثورة اثرت بأفكارها اكثر من أفعالها . فقد نشرت فلسفة روسّو السياسيةوبعثت فيها قوة اتساع لاتقاوم . ولكن ماهي نتيجة هذا التأثير من وجهة النظر القومية ؟

ان الثورة الفرنسية بالنظر الى طابعها العقلي والعام تنزع الى ابداع فكرة جديدة مغايرة من حيث الاساس للفكرة المسيحية في القديم . وهذه الفكرة الجديدة هي الوحدة الروحية الأوربية . وذلك لأن الافكار التي ألهمت رجال الثورة يمكن ان تطبق على أي انسان وأي بلد . فمن ذلك نرى ان الجمعية التأسيسية في قرار ٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٠ تمنح الجنسية الفرنسية من تلقاء نفسها لكل أجنبي يقيم في فرنسا منذ خمس سنوات وحصل على ملكية أو تزوج فرنسية اوتعاطى فيها التجارة . والشرط الوحيد الذي كان يفرض عليه هو اليمين المدنية . وعندما كانت فرنسا تحارب ضد أوربة أي ضد النمسا وبروسيا اتخذت الجمعية التشريعية قراراًبحق ١٨ رجلا عظيماً ومفكراً أجنبياً . والاسباب الموجبة لهذا القرار ذات معنى ، وتساعد لتفهم آراء رجال الثورة وسلامة نيتهم ومثاليتهم وايمانهم وها هو ذا نصها :

« بما ان الرجال الذين خدموا قضية الحرية وهيأوا تحرير الشعوب بمؤلفاتهم وشجاعتهم لايمكن ان ينظر اليهم كأجانب من أمة حررتها أنوارهم وشجاعتها ؛ وبما ان اقامة خمس سنوات في فرنسا تكفي الأجنبي

للحصول على صفة مواطن فرنسي ، فان هذه الصفة يصح منحها الى الذين ، مهما كانت الارض التي يقيمون عليها ، رصدوا سواعدهم وعناءهم للدفاع عن صالح الشعوب ضد استبداد الملوك وطرد اباطيل الارض والحد من طغيان القوى البشرية؛ وبما انه ليس بالامكان ان يؤمل في ان الناس يؤلفون ، في يوم ما ، أمام القانون كما في الطبيعة ، أسرة واحدة ورابطة واحدة ، فان اصدقاء الحرية والاخاء العام يجب ان يكونوا على الأقل اعزاء على أمة أعلنت عزفها عن كل فتح ورغبتها في التآخي مع سائر الشعوب ؛ وأخيراً ، بما ان المؤتمر الوطني سينعقد يوما ، فمن حق الشعب الكريم الحر ان يدعو جميع الأنوار ويمنح حق الاسهام في أعمال العقل الكبرى الى أناس أظهروا بعواطفهم ومؤلفاتهم وشجاعتهم انهم بحق اهل لذلك . »

اذاً نرى فيهذه الافكار، التي نشرتها الثورة الفرنسية فياوربة ،مثلا أعلى للاخاء العالمي بعيداً عن فكرة القومية .

ومع هذا فان الثورة الفرنسية ، في النداء الذي وجهته إلى الشعوب ، كانت ترمي إلى تحليل دول النظام القديم لتركيب عناصرها على أسس أخرى ذات طابع قومي. ولذا يمكن اعتبار الثورة الفرنسية في هذا المعنى فرصةً وعنصراً لمطاليب القوميات المغلوبة على أمرها . ولكن المثل الاعلى عند رجال الثورة بقي يهدف إلى تأسيس جمعية أمم حرة . وفي عملية التحليل هذه ثم التركيب على أساس قومي لا تخرج الثورة عن مثلها الاعلى في الاخاء العالمي الذي تتضمنه نظرياتها .

وفي كلتا الحالين كان تأثير الثورة في عالم الافكار يفوق عملها المادي .

لقد اثرت في أوربة في ذلك الحين وفي الآجل البعيد . وعاشت الثورة بعد ان انقضت ، و بقيت عالقة في ذهن الشعوب كقصص الابطال والاساطير . لقد بقيت كفكرة قوة ومنهاج ، ولذا كان من الحق ان ينسب أصل الفكرة القومية إلى الثورة الفرنسية .

* * *

الفصل الرابع

أوروبة النابوليونية والقوميات

انتهت الثورة الفرنسية بانتهاء السنوات الاخيرة من القرن الثامن عشر . وتبعها حكم نابوليون . ولكن هل كان نابوليون تتمة للثورة أو لم يكن ؟ لقد انقسم المؤرخون : فمنهم من يقول ان نابوليون يشخص الثورة ، ومنهم من ينفي ذلك . ويرى الاستاذ جورج لوفيفر مؤلف كتاب « نابوليون » من مجموعة « الشعوب والحضارات » أن اوربه تنظر الى نابوليون نظرها إلى الثورة، وان ما يسميه « سياسة نابوليون القارية » ان هو إلا تحويل نابوليون لاوربه على أسس الافكار الثورية . ونستطيع في عالم القوميات ان نحقق هذه النظريات : وذلك لان الامبراطورية عملت على تفتح القوميات اكثر من الثورة سواء في النتائج المباشرة التي حصلت عليها ، اما لانها أرادت هذه النتائج أو لان هذه النتائج كانت بمثابة رد فعل ضد الامبراطورية ، أم في « الاسطورة النابوليونية » التي وضعها الامبراطور في جزيرة القديسة هيلانة وفسرها لويس نابوليون ابن اخيه أو المعجبون به . ولكن هل أراد الامبراطور حقاً هذه السياسة في خلق القوميات ؟ ان أول ما يجب علينا هو الحذر مما قاله نابوليون عن نفسه ، لاننا نجد في تصريحاته كثيراً من التناقض . ولذا ينبغي قبل البت برأي حاسم ان نرى عن كثب ما هو فكر نابوليون وما هي سياسته ؟ .

أفكار نابوليون وسياسته . — إذا أخذنا نابوليون ككل ونظرنا إليه جملةً وجب أن نأخذ بعين الاعتبـــار تطوره مع الزمن والظروف وتبدل طباعه التدريجي وتبدل شخصيته ، لأن ما يكون حقيقة في زمن ما من حياة نابوليون لا يكون حقيقة في زمن آخر . ولذا يجب أن نميز الأدوار التي مر بها نابوليون لأن مفاهيمه تبدلت مع الزمن .

لقد كان نابوليون عقلاً مشخصاً حسياً ، وكانت ثقافته من جهة أخرى اتباعية . درس التـاريخ في مؤلفـــات **هينو** رئيس برلمان باريس (١٦٨٥ - ١٧٧٠) واليسوعي الفرنسي **فيللي** (١٧٠٩ — ١٧٥٩) . ولهذه الأسباب المختلفة لم يكن لديه مفهوم فكري عن الوطن كما كان للثورة . فالوطن بالنسبة اليه الأرض والبلد . وكل ما حفظه عن نظريات الثورة الفرنسية هو « الحدود الطبيعية » وقد بقي متعلقاً بهذه الفكرة طوال عهد الثورة والقنصلية . وإذا ما استثنينا ضمه لجزيرة **ألبا** في ٢٦ آب ١٨٠٢ **وبيمونت** في ١١ ايلول من السنة نفسها وضمه في عهد الامبراطورية جنوة (١٨٠٥) فان نابوليون يزعم بأنه بقي أميناً لمذهب الحدود الطبيعية . وسواء تصنّع أو بقي مخلصاً فهو يزعم خلال مرات عديدة أنه مؤمن بفكرة فرنسا في حدودها الطبيعية . ولقد صرح عام ١٨٠٧ إلى وفد من البورجوازيين في برلين : « إنـني لم أنشأ الحرب . إن الراين يكفيني » وعندمـــا ضم **هامبورغ ولوبك** إلى الامـبراطورية في كانون الأول ١٨١٠ صرح أيضاً بما يظهر متناقضاً تماماً لما يفعل : « لقد رأينا ألا ندع مجالاً للشك في نيتنا ، إن دولنا المباشرة لا تتجاوز الراين » . حتى انه في مفاوضاتـه عام ١٨١٣ — ١٨١٤ مع الحلفاء كانت فرنسا بالنسبة إليه فرنسا الثورة ، فرنسا الالب والراين .

ولم يكن مفهوم الثورة الفكري والعام مفهوم نابوليون ، لأن مفهوم الثورة لفرنسا جغرافي محدود بالبيرينه والالب والراين . أما نابوليون فقد أظهر منذ البدء تلاعباً بحق الشعوب : فعندما أجرى الاستفتاء في هولنده على الدستور الجديد الذي تقدمت به القنصلية إلى الهولنديين وجد (٢٥٠٠٠ لا) و (١٦٠٠٠ نعم) . وهذا يعني أن الهولنديين رفضوا الدستور . ولكن نابوليون تخلص من المشكلة بضم الممتنعين وعددهم ٣٤٧٠٠٠ . واعتبرهم في حكم « نعم » . يضاف إلى ذلك أن نابوليون كان يضم البلاد دون استشارة الشعوب ، على عكس ما رأينا زمن الثورة . فقد حوّل الجمهورية الايطالية إلى مملكة في ١٢ تشرين الثاني ١٨٠٢ دون أن يستشير شعب ايطاليا الشمالية . وفرض على كانتون فاليه في سويسرا دستوراً في ٤٨ آب ١٨٠٢ دون استشارة الشعب . ولنذكر أن هنالك فرقاً أساسياً بين الاستفتاء النابوليوني الذي كانت غايته التصديق على الأمر الواقع والاستشارات أو الريفراندوم التي ترمي إلى إظهار ارادة الشعب . ولذا يمكن القول ان نابوليون كان يبيع بثمن بخس نظرية « **العقد** » الثورية التي تجعل الوحدة القومية مستندة على الرضى الحر والاتفاق الحر بين الشعوب .

ولكن الامبراطورية بعد هذه السنوات الاولى جنحت نحو مفهوم آخر وهو مفهوم « الوحدة الأوربية » . فمنذ ١٨٠٥ — ١٨٠٦ بدأ نفوذ فرنسا السياسي بالتوسع وتتابع حتى ١٨١٠ عندما أصبح أكثر من نصف أوربة تابعاً لفرنسا من الوجهة العملية . لا شك في أن هذا النفوذ الفرنسي يعتبر نقضاً لنظرية القوميات إلا إذا كان مفهوم الوحدة الأوربية عند نابوليون يعني مفهوماً اتحادياً (فدرالياً) بين الأمم ، أي مفهوم الدول المتحدة الاوربية .

ولقد كانت الدعاية التي يقوم بها نابوليون في تصريحه إلى أوربة أن انكلترا اضطرته إلى التوسع في أوربة القارية إلى ما وراء الحدود الفرنسية ، وأن هـذه الوحدة الأوربيـة موجهة ضد انكلترا . وأفاد نابوليون من انتشار هذه الفكرة في أوربة لأنها كانت تستند على الحقد الذي أنمته حروب الثورة ضد انكلترا في نفوس الفرنسيين . ولكن مفهوم الوحدة الأوربية التي اريد تحقيقها ضد انكلترا لم تناقشه آراء العصر وكل ما في الأمر أنه قبل في فرنسا وفي أوربة هـذا التفسير للسياسة النابوليونية . وإذا تركنا جانباً مشكلة القاء التبعة في هذه الحرب فما هو الحقيقي في هذه الفكرة ؟ إن بنود معاهدة **برسبورغ** (كانون الأول ١٨٠٥) ومعاهدة **تيلسيت** (٨ تموز ١٨٠٧) ومعاهدة **فيننا** ترمي إلى أشياء مغايرة للكفاح ضد انكلترا ولا يمكن ايضاحها بهذه الفكرة . إن الشيء الوحيد الذي يوضح السياسة الفرنسية هو **الحصار القاري** لأن هـذا الحصار ، وهو سلاح اقتصادي ضد انكلترا ، يفرض الوحدة الأوربية ويفرض أن أوربة كلٌ اقتصادي يعارض الجزيرة الانكليزية ويغلق أبوابه في وجهها . وفي الواقع ان نابوليون اضطر ، لتطبيق الحصار القاري ، إلى وضع يده على الشواطىء ليغلقها في وجه الانكليز . وإذا وجد حقيقةً في الحصار القاري فكرةٌ في وحدة القارة ضد انكلترا فان نظام الحصار كان متأخراً وقصيراً جداً ولم يكن بامكانه احداث تضامن أوربي حقيقي ، وأن صعوبات تطبيقه زادت في قوة المعارضة التي نجمت ضد نابوليون بسبب فرض نظام القرعة والخدمة العسكرية الاجبارية والضرائب وثقل الحكم الفرنسي . وفي الحقيقة ان الحصار القاري لم يُنمِّ العاطفة الأوربية لتحل محل الوطنية العالمية التي نادت بها الثورة الفرنسية أو لتزيل الخصائص القومية الموجودة

من قبل . ولذا فان فكرة الوحدة الأوربية ضد انكلترا يجب ألا تعتبر في ميزان القومية .

لقد وضع الامبراطور أفكاراً مختلفة ومتناقضة جنباً إلى جنب . فقد كانت النظريات والمفاهيم تظهر تباعاً في سياسته مع تسلسل الحوادث والظروف والفرص . ويتوضع بعضها فوق بعض . ففي البادىء ، كما رأينا ، وجد تراث الثورة وهو فرنسا المعرّفة بحدودها الطبيعية مضافاً إليها ما احتلته في ايطاليا . ولكن يجب أن نعلم أن هذا المفهوم ليس سوى مفهوم موسع لفرنسا لأننا نجد عنصراً أجنبياً أوجده نابوليون بنفسه وهو « الجمهورية الالبيه » التي أصبحت فيما بعد « الجمهورية الايطالية » وكانت في فكر نابوليون منذ البدء نقطة انطلاق لنفوذ شخصي لأن نابوليون فكر منذ ذلك الحين باحداث مملكة له ، ولكن هذه الفكرة سرعان ما ذهبت لأنها أصبحت عديمة النفع بعد أن ساعدت الظروف نابوليون على أن يكون سيد دولة أوسع بكثير وأكثر أهمية مما يمكن أن تكون هذه الدولة الايطالية ، وهي دولة فرنسا بعد انقلاب بروميز. وفي العام ١٨٠٥ صارت الجمهورية مملكة ايطالية .

وعلى هذه القاعدة الاولى للامبراطورية الفرنسية يرتفع مفهوم جديد وهو مفهوم « التفوق القاري » المستوحى من أفكار مماثلة لأفكار لويس الرابع عشر أي مفهوم دولة كبرى قومية تستند بموجبه فرنسا على دول مستقلة استقلالاً ذاتياً ولكنها في الواقع تحت الحماية الفرنسية وترتبط معها بعلاقة شخصية. وهذه الدول التي تحتمى بظل فرنسا الكبرى هي: جمهورية هولنده بدستورها القنصلي عام ١٨٠٢ والجمهورية الهلفتية عام ١٨٠٣ والاتحاد الريناني (تموز ١٨٠٦) . وهذان الأخيران يرتبطان برابطة شخصية مع

الامبراطور الذي يعتبر « وسيطاً » للجمهورية السويسرية (الملفتية) و « حامياً » للاتحاد الريناني . وهذا المفهوم الثاني ، الذي ليس هو مفهوم الثورة ، يذكرنا بمفاهيم القرن السابع عشر وسياسة لويس الرابع عشر الكبرى .

ولكن نابوليون لم يقف عند هذا الحد ، بل عمل حسب مفهوم آخر يستند على « ميثاق العائلة » ، ميثاق عائلة بونابرت . فقد جعل نابوليون اخوته وأصهاره ملوكاً تابعين له وأدوات للسياسة الفرنسية . فمن ذلك أنه أحدث **دوقية برغ الكبرى** (تموز ١٨٠٦) لصهره مورا ونصب أخاه **جوزيف** ملكاً على نابولي (آذار ١٨٠٦) وأخاه **لويس** ملكاً على هولندة (حزيران ١٨٠٦) ، وأخاه **جيروم** ملكاً على مملكة وستفاليا . ونرى أن الامبراطورية سويت بشكل اتحاد (فدرالي) ممزوج بشكل سلالي . ثم إن الاتحاد الريناني امتد فشمل تقريباً ألمانيا كلها ووزعت التيجان الملكية على بافاريا وفرتمبرغ وهانوفر وغيرها . وفي الشرق بعث في بولونيا دوقية فارسوفيه الكبرى – التي تعتبر عنصراً قومياً وتاريخياً في آن واحد – وترك ادارتها لناخب ساكس . وهكذا نرى أن الامبراطورية عام ١٨٠٧ اتجهت نحو مفهوم جديد وهو مفهوم اتحاد الدول الاوربية .

ولكن هذه السياسة لم تدم لأن نابوليون بعد ١٨٠٩ — ١٨١٠ رجع إلى « مفهوم الادماج » أي أخذ أقسام من أوربة ودمجها في الامبراطورية الفرنسية . فقد سلك نابوليون سياسة الضم لتطبيق الحصار القاري . ففي عام ١٨٠٩ ضم دول البابا وفي ١٨١٠ ضم هولنده وفي نفس السنة ضم المقاطعات الهانسية والمقاطعات الالليرية أي الشاطىء الشرقي لبحر الادرياتيك وأدمج البورتغال في الادارة الفرنسية .

وإلى هذه المفاهيم المختلفة يجب أن نضيف مفهوماً جديداً وهو « المفهوم

الاقطاعي » لأن نابوليون في داخل أوربة كان يمنح الاقطاعات ، وخاصة في ايطاليا وألمانيا ، إلى ماريشالاته وإلى خدامه الأوفياء .

وعلى هذا نرى أن الامبراطورية النابوليونية تشكلت حسب مفاهيم مختلفة وفي بعض الأحيان متناقضة ليس بينها أقل رابطة سوى طموح الامبراطور الشخصي وحبه للنفوذ . والرابط الوحيد بين هذه الأجزاء المختلفة هو المصالح العسكرية والمالية والاقتصادية التي فرضت على هذه الدول مهما كانت مفاهيمها في الحق العام تجاه السياسة الفرنسية . ومن الجلي الواضح أننا لا نرى في هذه الامبراطورية المتشكلة على هذا النحو من المفاهيم أي مكان للمفهوم القومي ومفهوم « القوميات » .

ومن الممكن أن نوضح بأكثر من ذلك هذه السياسة النابوليونيـــة ونتائجها الحقيقية باتباعنا طريقة تجريبية . ولاجراء التجربة يجب علينا أن نعرف جيداً كيف كان هذا الحكم النابوليوني بالنسبة إلى رجال العصر وألا ننسى أن كل هذه التبدلات الأوربية جرت في مدة قصيرة جداً أي في خمس سنوات من ١٨٠٥ إلى ١٨١٠ وبين الحروب ، حتى ان كثيراً من الأراضي كانت تمر من نفوذ إلى آخر دون إبداء أي رد فعل عميق من قبل السكان . والمفاهيم الوحيدة التي كانت تسود هذه التبدلات هي مقتضيات المصالح الستراتيجية والسياسية وتلاعب نابوليون بزبائنه إن شاء أن يكافئهم أو يجازيهم . وفي هذا استبداد وحكم مطلق . ولا شك أننا ندرك جيداً مدى تلاعب هذه السياسة وأثرها في رجال العصر لأنهم فقدوا كل عاطفة بالطمأنينة والاستقرار . والشيء الذي نستنتجه هو أن حالة أوربة كانت قلقة ، والشعور الذي يتملك الجميع هو الشعور بالاضطراب الذي دلت عليه أم نابوليون بقولها « شريطة أن يدوم » . ومن الجلي

في مثل هذه الأحوال أن التغييرات الاوربية لم تكن تسمح بانشاء بناء سياسي ثابت . لذا وجب أن نرى النتائج التي احدثتها هذه التبدلات في البلاد التي كان تأثيرها اكبر مما في غيرها اي في المانيا وايطاليا .

أثر الامبراطورية في ألمانيا . ـ إن الملاحظة الاولى التي نبديها في التغييرات التي اجريت في المانيا هي ان هذه التغييرات الأرضية العديدة والتحويل السياسي الذي تمثل بزوال الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، إن كل ذلك جرى دون ان يؤدي الى حركة في الرأي العام . والاحتجاجات الوحيدة التي ارتفع صوتها ضد هذا التغيير اتت اما عن منافع مسلوبة او منافع لم تشبع رغبتها بصورة كافية قام بها بعض بارونات الامبراطورية الجرمانية ولم تنشأ عن الرأي العام بكامله . ولا يكفي ان نقول ان هذه الحوادث لم تعقب احتجاجاً ، بل انها لم توقظ اي امل ، لأن الرأي العام بقي ، الى حد ما ، محايداً غير مبال بما يجري .

تعديل الامبراطورية الجرمانية (٢٣ شباط ١٨٠٣) . ـ ان اول هذه التبدلات شبيه من حيث النتائج بمعاهدات وستفاليا (١٦٤٨) نظراً لسعة التغيرات التي حدثت . وسبب هذا التنظيم الجديد في المانيا هو ضرورة اعطاء تعويضات إلى أمراء المانيا الذين أصبحوا بعد ضم الضفة اليسرى لنهر الراين مجردين من أملاكهم . وظهرت هذه العملية كمساومة كبرى قام بها الامراء الالمانيون في باريس في مكتب **تاليران** مع مايخالطها من رشاوى ومكافآت .

وقد أجري هذا التعديل باتفاق بين روسيا وفرنسا ضد النمسا ، وتم في ١٨ آب ١٨٠٣ وقدم إلى بلاط فينا .

جرى معظم هذا التعديل في ألمانيا الغربية خاصة ، أي في أكثر

المناطق تجزئة وانقساماً حيث يوجد عديد من الدول الصغيرة : دول بارونات الامبراطورية والأمارات الكنسية . وقد اتخذت في هذا التبديل ثلاث تدابير :

الأول : تغيير الامبراطورية الجرمانية المقدسة . فقد أصبح عدد الناخبين عشرة: وذلك بتسمية أربعة ناخبين محدثين وهم : رئيس أساقفة سالزبورغ ، دوق باد ، دوق فرتامبرغ ، دوق هس — كاسّل .

وازيل ناخبان اسقفيان وهما : ناخبا كولونيا وتريف أما الستة الباقون من الناخبين القدماء فهم : ناخب بافاريا — بالاتينا ، بوهيميا ، **براندبورغ** ، هانوفر ، **ساكس** ، **ماينس** .

وفي هيئة الناخبين هذه نرى **أربعة ناخبين كاثوليك** وهم : رئيسا أساقفةماينس **وسالزبورغ** وملك بوهيميا **وملك بافاريا** . وستة ناخبين بروتستانت : هانوفر ، براندبورغ ، **ساكس** ، فرتامبرغ ، هس — كاسل ، باد .

أما هيئة ناخبي المدن فقد حذفت ولم يبق منها إلا القليل . ففي السابق وجد (٥١) مدينة حرة . أما الآن فلا يوجد سوى ست بروتستانتية : فرنكفورت ، هامبورغ ، بريم ، لوبك ، نورامبرغ ، اغسبورغ .

وبنتيجة هذه التبدلات الأرضية تغيرت هيئة الأمراء ، لأن الانفصال عن الامبراطورية أدى إلى الغاء تمثيل الدول الصغيرة . وأضعف التعصير تأثير الكنسيين لأن الدول الكنسية التي كانت تمثل في هيئة الأمراء ٣٧٪ قد الغيت . وفي الهيئة الجديدة يوجد ٧٠ صوتاً بروتستانتياً ، و ٥٤ صوتاً كاثوليكياً . وقسمت الامبراطورية إلى ثماني دوائر عوضاً عن عشر . وبدلت هذه التغييرات سياء الامبراطورية من الناحية السياسية وأصبح الدياط بروتستانتياً ، ولم يبق للكاثوليك إلا تمثيل ضئيل وتأثير ضعيف .

الثاني : تركيز الأراضي بزوال الدول الكنسية والطبقة النبيلة . فلم يبق من الدول الكنسية سوى ماينس التي اقتصرت على ممتلكات الضفة اليمنى لنهر الراين ، واسقفية راتيسبون ، ودول سيد الطريقة التوتونية ورئيس الطريقة المالطية .

أما طبقة بارونات الامبراطورية والفرسان التي تسمى « ريتر شافت » فقد زالت تماماً . وفي هذا الوقت نفسه تضخمت بعض الدول الكبرى وأهمها : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد ، دوقية هس — درمشتاد وبروسيا التي كانت مساحتها ٢٧٥٠ ك ٢ وأصبحت ١٢٠٠٠ ك م٢ وازدادت نفوسها من ١٢٥٠٠٠ نسمة إلى ٥٠٠٠٠٠ نسمة . وكذلك **هانوفر** .

وبنتيجة هذا التمركز في الأراضي سقط عدد الدول الألمانية من ٣٦٠ الى ما يقارب ٨٠ .

الثالث : إن تنظيم الامبراطورية المقدسة ساعد على اخراج النمسا من ألمانيا ، فقد أخذ منها معظم ممتلكاتها الشخصية التي كانت موزعة في نقاط مختلفة في الامبراطورية مثل : « مدن الحدود الرينانية » ، وعدد من الأملاك الصغيرة في منطقة الغابة السوداء ، والمدن الصغرى التي كانت تملكها في سؤاب . ومن جهة أخرى تخلت إلى بعض أقربائها في ايطاليا ، كتعويض عن أراضي كانت تملكها في المانيا . ولم يكن هذا سوى ترتيب موقت : فمن ذلك أن أعطت **بريسغو واورتينو** إلى دوق مودينا . ووضعت دوق توسكانا الاكبر على امارة سالزبورغ في الاسقفيات التي تعصرت . وبالمقابل أخذت بعض أراضي في الالب : **ترانت وبريكسن** وقسماً من اسقفية باسّو .

وعلى هذا النحو فقدت النمسا معظم ممتلكاتها في ألمانيا . وفقدت نفوذها السياسي . وأخيراً استحالت الامبراطورية المقدسة إلى امبراطورية النمسا لأنها لم تشأ أن ينالها الصّغار عندما ترى الامبراطور الفرنسي بجانب امبراطورها الوحيد في أوربة حتى ذاك الحين . وبدأت النمسا تبتعد عن ألمانيا وتجعل لنفسها حياة خاصة . وسيتوسع هذا المفهوم لديها خلال القرن التاسع عشر وستضطر إلى التخلي عن ألمانيا لبروسيا .

يعتبر تعديل الامبراطورية نقطة ابتداء لألمانيا الحديثة نظراً لوجود كتل كبرى في داخلها وحذف النظام الاقطاعي القديم : الريترشافت ، طبقة بارونات الامبراطورية والفرسان ، ودول الكنيسة . ولكننا لا نرى في داخلها أي **عاطفة قومية** . وليس هنالك مجال للقول بقومية ألمانية .

ولكن هذا التبدل الذي طرأ على الامبراطورية كان قصير الامد ولم يدم في شكله الارضي ولا في شكله السياسي . فمن الوجهة الأرضية نرى أن تبدل الامبراطورية كان حركة اولى لتبدل دائم في الاراضي يجريه نابوليون : فمن ذلك أننا نراه يلغي دولاً أحدثتها بنفسه ، ويحذف في ١٨٠٦ ثلاث مدن حرة . ولم يبق سوى ثلاث : هامبورغ ، بريم لوبك ، . وفي ١٨١٠ زالت هذه المدن جميعها . ويحذف دولاً وجدت في السابق مثل دولة هس — هامبورغ (١٨٠٦) ، ودوقية برنسويك في (١٨٠٧)، ودوقية اولدانبورغ (١٨١٠) . وفي (١٨٠٦) الغى تبعية الأمراء للامبراطورية . فقد قرر أن جميع الامراء أو البارونات ، الذين لا يقبلون شخصياً في كونفدراسيون الراين ، يجب أن يعتبروا أنفسهم تابعين للدول التي هم عليها لأن التجنس بجنسية الدولة التي هم عليها اجباري . ولم يبق في ألمانيا مواطنون أو أمراء يرتبطون رأساً بالحكومة المركزية ، بل

ان لكل منهم تابعية محلية . ولكننـــا نجد نابوليون يزيل الدول التي ساعد على خلقها : مثل ناخب هس ـ كاسل الذي أحدثـــه في تعديل الامبراطورية وحذفه عام ١٨٠٧ .

وأخيراً أبعد السويد عن ألمانيا بعد أن كانت تملك فيها بوميرانيا . وجزئت بروسيا حتى فقدت نصف أراضيها . وأزالت هذه التبدلات الكثيرة أكثر من نصف ما تركه تعديل الامبراطورية، وذلك أن عدد الدول الالمانية سقط من ٨٠ إلى ٣٨ في آخر الامبراطورية ، واقصيت العناصر الأجنبية عن ألمانيا . ولم يؤلف تعديل الامبراطورية ميثاقاً أرضياً دائماً ، ولم يدم النظام الذي أحدثه نابوليون في المانيـــا : لقـد فرض زوال الامبراطورية المقدسة على النمسا في **معاهدة برسبورغ** ، **واعلن في ٦ آب ١٨٠٦** . وكان منه أن أقصى النمسا عن ألمانيا نابوليون . وفي الوقت نفسه ، كان نابوليون يمنح التيجان الملكية إلى بافاريا وفرتامبرغ . ويحل الكونفدراسيون الرينـــاني محـل الامبراطورية المقـدسة في ١٢ تموز ١٨٠٦ ، هذا الاتحاد يشمل ١٦ أميراً من ألمانيا الغرب والجنوب . ثم وسع هذا التدبير السياسي في السنوات التالية : ففي ١٨٠٨ ضم الاتحـاد ٣٧ عضواً أي ما يقارب جميع الدول الألمانية عدا بروسيا والنمسا .

وجعل للاتحاد الريناني **دستوراً** يبين حقوق الدول الاعضاء وواجباتها المتبادلة **ودياطاً** لادارة المصالح العامة . وفي الواقع لم يقم دستور الاتحاد بوظيفة ، وسمي نابوليون حامي اتحاد الراين ، فهو الذي يدير فيه السياسة الخارجية ويستطيع أن يضع فيه فرقاً عسكرية . هذا ويظهر لنا أن الكونفدراسيون الريناني كان بمثابة دولة ألمانية ويمثل شكلاً من الوحدة إذا ما قيس بالنسبة الى التجزئة القديمة .

ولا نرى في كل هذه التبدلات شيئاً يشبه مبـــادىء الثورة وحق الشعوب في تجمعها بعقد واعترافها بحكومتها ، أو أن هنالك شيئاً يدل على القومية . بل إن هذه التدابير والترتيبات السياسية استبدادية ، وأهم دليل على ذلك هو تبدلها الدائم وعدم استقرارها . لقد كانت حلولاً وقتية مستوحاة في الواقع من مطامع نابوليون ، وليس فيها ما يدل على أن لنابوليون مفهوماً في القومية الالمانية .

وبالرغم من أن نابوليون لم يكن له مفهوم في القومية الالمانية إلاأن أثره استطاع أن يفيد في تشكيل القومية الالمانية . وهنا لا بد لنا من أن نتساءل **لأي درجة أحدث أثر نابوليون العاطفة القومية الالمانية ؟**

يجب أن نلاحظ أولاً أن تركيز الاراضي الذي حدث في المانيا واسقط الدول الألمانية من ٣٦٠ إلى ٣٨ يعتبر من هـذه الوجهـة خطوة أولى ومرحلة مقطوعة ، لأن ألمانيا لن تعود إلى تجزئتها ولن تكون فيها دول كنسية ومدن حرة . ولم يبق في ألمانيا النابوليونية إلا ثلاث دول صغرى يبلغ نفوس الواحدة منها (٥٠٠٠ نسمة) قـد نجت بفضل أسباب شخصية وذلك لعلاقات قرابة مع اخوة نابوليون وهي دوقية جيرولدسك ودوقيـة ايزنبورغ ولشتنشتاين .

ومن جهة أخرى يمكن أن تعتبر **التغيرات النابوليونيةمهيأة للوحدة.** ان التغيرات الارضية وعدم الاستقرار السياسي هدمت الروابط التاريخية التي يمكن أن تقول بشرعية خصائص كل دولة على حدة، وقضت على التقاليد التاريخية التي يمكن أن تتأسس عليها عاطفة التقليد السياسي أو أي نوع من وطنية محلية . وهنالك نتيجة هامة وهي أن **هذه السياسة استأصلت قسماً من الطبقة النبيلة الألمانية من بادونات الامبراطورية والفرسان .**

وكان هؤلاء تابعين مباشرة للامبراطور ، وليس لهم الآن قومية ممكنة الا الالمانية وذلك لانهم انتزعوا من أراضيهم الخاصة . ولذا فان هذه الطبقة النبيلة ، التي رفعت عنها تابعية الامبراطورية الجرمانية ، لم يعد لها حياة سياسية كحالة البارون شتاين الذي سنرجع اليه ويمثل لنا الالماني الراغب في الوحدة .

هذه هي حقائق واقعة الا انها ستؤتى ثمارها في المستقبل ويظهر أثرها في الوحدة .

أثر الامبراطورية في ايطاليا . — ان سياسة نابوليون في ايطاليا أوضح منها في المانيا وذلك لأن نابوليون كان حراً في عمله . وسنرى ان سياسة الامبراطور فيها كانت سياسة قومية ، وان نابوليون اثبت ارادته في ايجاد امة في ايطاليا ، حتى ان اسم ايطاليا الذي اعطاه الى « جمهورية الالب » والى المملكة التي نابت منابها يدل على ارادة نابوليون على تمديد هذا الشكل السياسي على شبه الجزيرة الايطالية كلها . وعندما أتى مالزي رئيس الجمهورية القديم يقدم الى نابوليون تاج ايطاليا عام ١٨٠٥ قال نابوليون : **« كانت نيتي دوماً ان اوجد الأمة الايطالية حرة مستقلة . اني اقبل التاج واحفظه في الزمن الذي تقتضيه مصالحي »** ، فاذاً ايطاليا هي البلد الوحيد الذي اراد نابوليون ان يوجد فيه أمة . ولكن هل أوجدها ؟ ان نقطة انطلاق سياسة نابوليون في ايطاليا هي المنفعة الشخصية : كان يحلم في السابق ان يكون له مكان في ايطاليا ، وكانت ايطاليا اول ميدان لطموحه ، ومنها كان يفكر بترتيبات خاصة في سياسة البحر المتوسط والسياسة الشرقية . ولذا كانت ايطاليا عنصراً ضرورياً لسياسته في البحر المتوسط والشرق . وكان بامكانه تنظيم ايطاليا كما يريد . ولقد رأينا ان الثورة هدمت ايطاليا التقليدية اي ايطاليا التاريخية ، ومنذ ١٨٠٥ طردت

النمسا من ايطاليا ، بموجب معاهدة برسبورغ ، ولذا كان نابوليون طليقاً فيها فماذا فعل ؟

نرى نابوليون في ايطاليا ينهج مناهج مختلفة ، ويندفع في سياسته اندفاعاً متناقضاً . ولم يكن لديه على وجه التأكيد اقل فكرة في الوحدة ، وكل مايريد أن تكون خاضعة لادارته الخاصة . ونجده يتبع نفس المزيج من المفاهيم الغريبة والمتناقضة التي رأيناها في المانيا . فالشكل القديم هو مملكة ايطاليا التي احدثت عام ١٨٠٥ وشملت منطقة البندقية في صلح برسبورغ والمندوبيات البابوية في شمال آبنين . وهذا الترتيب يبدو كتشكيل لوحدة ايطاليا الشمالية . اما جنوة وبيمونت فقد ادمجتا في الامبراطورية الفرنسية .

وحوّل دوقية توسكانا الى مملكة ايتروريا لصالح ابن دوق بارما ، ولكن هذا توفي وأصبحت زوجته ماري لويز وصية على المملكة لصالح ابنها (١٨٠٣) .

وفي ١٨٠١ منح نابوليون الى اخته اليزا باكشيوكشي جمهورية لوقا ودوقية ماسّا — كاراريه . وأخيراً قرر نابوليون في شهر كانون الأول ١٨٠٥ سقوط آل بوربون في نابولي واعطى هذه المملكة الشاغرة الى اخيه جوزيف في (٣٠ آذار ١٨٠٦) وفي (١٨٠٨) استعاض عنه بصهره مورا .

كما أن نابوليون اقطع اثني عشر اقطاعاً لماريشالاته ، واماراتين : الاولى وهي أمارة بينيفن الى تالليران . والثانية وهي أمارة بونت — كورفو (في كامبانيا) الى برنادوت .

اذن نرى ان نابوليون اتبع اربعة مفاهيم :

١ — مفهوم شخصي : وهو تأسيس مملكة خاصة بشخص نابوليون وليست مملكة فرنسية .

٢ — مفهوم فدرالي : شبيه بالذي رأيناه في المانيا باعتبار الدول التي الفها تشكل اتحاداً تحت حماية نابوليون .

٣ — مفهوم سلالي : وذلك بايجاد مملكة نابولي لأخيه وامارة لوقا لأخته

٤ — مفهوم اقطاعي : كما فعل لماريشالاته ولتاالليران وبرنادوت .

غير أن بعض التغييرات طرأت على هذا النظام بعد صلح تيلسيت (٧ تموز ١٨٠٧) : فقد حذف الامبراطور مملكة ايترووريا وضمها الى الامبراطورية بعد أن جعلها دوقية كبرى ونصب عليها اخته اليزا (٢٤ أيار ١٨٠٨) ، كما ضم بارما وبليزانس . وفي نيسان ١٨٠٨ ضم املاك البابا المحصورة بين الريف الروماني والادرياتيك الى مملكة ايطاليا . واحتلت روما في شباط ١٨٠٨ وأدمجت دول البابا في الامبراطورية في (٢٧ أيار ١٨٠٩) .

وبعد هذه الدراسة نستطيع ان نتبين الاختلاف الذي تبديه ايطاليا عن المانيا . ففي ايطاليا كان كل شيء تحت حكم نابوليون بالقاب مختلفة ثلاثة :

١ — دول شخصية : محكومة بنائب ملك (كمملكة ايطاليا) وتوسكانا التي تحكمها اليزا اخت نابوليون .

٢ — دول تابعة مباشرة لنفوذ فرنسا : روما ، جنوة ، بيمونت ، التي تؤلف جزءاً من الامبراطورية الفرنسية .

٣ — دول متعلقة بشخص وسيط أو دولة تابعة : مملكة نابولي .

ولذا فان نظام ايطاليا السابق قد زال. ولم يعد في ايطاليا الا تركيز في الأراضي : **المملكة ، توسكانا ، دول البابا القديمة ، ومملكة نابولي** ولكن الوحدة لم تعمل رغم انه كان بالامكان عملها وايجادها .

ولذا لانستطيع ان نقول ان لنابوليون في المانيا او ايطاليا سياسة قومية او انه احدث قومية .

ولكن ماهي السياسة التي اتبعها نابوليون في اوربا ؟ ان التجزئة التي رأيناها يمكن ان تكون مرحلة لدولة موحدة لو ان نابوليون في التغييرات التي أجراها جنح الى القومية . لقد عرض الاستاذ لوفيفر نظرية السياسة النابوليونية وعرض نظريتهافيما سماه «سياسة نابوليون القارية» بعد تيلسيت . فهو يرى أن نابوليون في سياسته أراد توحيد اوربه بادماج اجزائها بالامبراطورية الفرنسية التي اوجدت عام ١٨٠٥ . وبهذا الشكل تتحول الامبراطورية شيئاً فشيئاً الى الامبراطورية على الطراز الروماني ، الامبراطورية الموحدة وعلى رأسها الامبراطور ولها سياسة واحدة . ويظهر ان نابوليون في هذه الامبراطورية الفتية اراد ان يعمل على تنظيم الادارة والشرائط الاجتماعية ، وهذه الفكرة هي التي اوحت اليه وضع « القانون المدني » أو « قانون نابوليون » .

ان هذه الفرضية جذابة ، ولقد وسعها الأستاذ لوفيفر في كتابه « نابوليون » . ولكن اذا نظرنا الى هذه الفرضية من وجهة النظر القومية اي من وجهة النظر التي تشغلنا وقلنا اذا صحت فرضية الأستاذ لوفيفر لكانت مناقضة لمبدأ القومية ، لأنها نوع من تجديد لموضة القرن الثامن عشر عن فكرة **الملكية العامة** التي ازدهرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر لصالح شارلوكان ولويس الرابع عشر . ومفهوم السياسة القارية ، من وجهة النظر الفرنسية ،ليس سوى الحاق اوربة وادماجها بفرنسا

ومن الثابت ان نابوليون لم يتصور من ذلك الا فـائدة فرنسا لافـائدة اوربة . لأن التعليمات ، التي يعطيها الى الملوك والملكات ، الذين يعهد اليهم بالملك في اوربا ، واحدة : فقد قال إلى أخيه لويس : «عليك أن تكون فرنسيا » . وكتب إلى مورا « تذكر انني لم اجعلك ملكاً الا من اجل سياستي » وكتب إلى أخته كارولين : « اريد قبل كل شيء ان يعمل ما يلائم فرنسا ، واذا فتحت الممالك فلتستفيد منها فرنسا » . واذا لم يعمل هؤلاء الملوك بالسياسة التي يراها نابوليون ضرورية لفرنسا ، كان ينكر عليهم سياستهم ويعزلهم وإذا مست الحاجة كان يضم إلى فرنسا الدول التي أعطاهم إياها كما فعل في هولنده .

وفي الحقيقة ان سياسة نابوليون كانت متناقضة لأنهـا لم تكن هي نفسها في كل الامكنة أو في كل الظروف . وكانت تأتلف مع كل دولة بصورة تختلف عن الاخرى .

وقد يحدث ان يترك نابوليون في سياسته مجالاً لفكرة القومية ، غير انه كان يستخدمها كواسطة . فمن ذلك اننا نراه يلقى نـداءً إلى الهونغاريين بواسطة شاعر هونغاري اسمه باكساني في ١٥ آب ١٨٠٩ : « أن يشعروا بوجودهم كأمة » ولم يجب الهونغاريون على هـذا النداء لأنه لم يكن سوى وسيلة .

غير أن كلام نابوليون إلى اخيه لويس ملك هولندة يبين بوضوح فكرة نابوليون في القومية . فهو يعرض عليه الفوائد التي يمكن الحصول عليها لهولندة لو كان اكثر انقياداً وطاعة . ولو كان لويس طيعاً لأدمج نابوليون في هولنده شمال غربي المانيا . ويضيف : « لكانت نواة للشعوب التي كانت تنفر من الروح الألماني . وهذه غاية سياستي الاولى » .

(٢٠ أيار ١٨١٠) . وهذا عكس السياسة القومية لأنه كان يتصور أن يفقد الالمانيين الروح الالماني .

أثر الامبراطورية في بولونيا . — ان احسن مثال يظهر فيه نابوليون مفهومه عن القومية وتلاعبه بها هو بولونيا . ان وجود بولونيا لم يكن في الحقيقة سوى ورقة لعب دبلوماسية وعسكرية بين نابوليون وقيصر روسيا . أما من جهة القيصر فالدلائل عديدة : فمن ذلك ان تشارتوريسكي وجه الى القيصر الكسندر الأول في كانون الثاني ونيسان ثم في كانون الأول ١٨٠٦ مذكرات وحاول ان يقنع فيها القيصر ببعث مملكة بولونيا كدولة ، وان يؤلف حول روسيا اتحاداً فيدرالياً سلافياً تحت حماية روسيا . وأوضح أن هذا الحل أحسن قاعدة للسياسة الروسية التي تريد السيطرة على تركيا والبحر المتوسط . الا ان القيصر اهمل هذا الاقتراح ولم يبعث بولونيا .

ومن جهة نابوليون كانت بولونيا شيئاً مماثلاً . لأن بولونيا وتركيا بالنسبة إلى السياسة النابوليونية تحدان روسيا من جهة الغرب والجنوب وتعزلانها وتبعدانها عن البحر المتوسط واوربة . وبقيت بولونيا آلة بيد نابوليون . ففي آخر ١٨٠٨ كانت المفاوضات مع القيصر بشأن زواج نابوليون من اخته الدوقة كاترينا . وكانت بولونيا موضع مساومة . وقد رضي نابوليون ان يقدم بولونيا للقيصر مقابل زواجه من اخته . وفي العام ١٨٠٩ قدم نابوليون إلى القيصر غاليسيا ، حصة النمسا ، رغبة في تحالفه مع الكسندر ضد النمسا . وليس في هذا ما يدل على أن نابوليون راعى وجهة النظر البولونية . وفي عام ١٨٠٩ نرى في العمليات الحربية ، التي قام بها الروس والبولونيون ضد النمسا في غاليسيا ، أن الصدام كان يحدث بين الفرق الروسية والبولونية مما يدل على ان السياستين كانتا متضادتين . وفي معاهدة فينا (١٤ تشرين الاول ١٨٠٩) أخذ القيصر قسماً من غاليسيا التي

اخذت من النمسا . ومع كل هذا فان البولونيين تحمسوا لنابوليون وكما يقول البير سوريل « ان قوة وهم البولونيين لا يعادلها الا قوة تضحيتهم » فقد التف البولونيون حول نابوليون عندما أتى إلى فارسوفيا بعد اندحار البروسيين عام ١٨٠٦ ودخل قسم كبير منهم في الجيش الفرنسي ووثقوا بنابوليون وأملوا بأنه سيبعث بولونيا . على ان ما فعله نابوليون عقب تيلسيت وهو ايجاد دولة دوقية فارسوفيـة الكبرى لم يكن ما يؤمله البولونيون . وقد نظمت دوقية فارسوفيا الكبرى من قبل فرنسا لا من قبل دوقها الجديد ملك ساكس الذي بقي في درسدن دون أن يهتم في دولته الجديدة .

وحصل البولونيون على دستور في ٢٢ تموز ١٨٠٧ جعل السلطة التشريعية في مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب : الأول يتألف من النبلاء والثاني من النواب بالتصويت لمن يدفع ضريبة معينة . وهـذا التمثيل البولوني لم يكن شيئاً عظيماً لأن دورة انعقـاده كانت ١٥ يوماً في كل سنتين . وإلى جانب هذه الحكومة المركزية أوجد نابوليون في بولونيا أوضاعاً ونظماً مستوحاة من النظم الفرنسية ومديريات عامة ومصالح عامة . ولأول مرة في التاريخ وجد لبولونيا سلطة مركزية وهيئة موظفين مسلكيين . يضاف إلى هذا ان الامبراطور ادخل القانون المدني في دوقية فارسوفيا الكبرى عام ١٨١٠ ، بعد أن الغى القنانة . وهذا كل ما عمله من أجل الفلاحين .

وتتصف بولونيا النابوليونية هذه بطابع ارستوقراطي . ومع هذا فقـد ظل النبلاء ، إلى حد ، قلقين من السياسة النابوليونية . لأنهم كانوا يخشون من ان يذهب نابوليون بعيداً في تحرير الفلاحين . حتى ان الماغنا أي ان كبار الملاكين كانوا منقسمين : فبعضهم مثل تشارتوريسكي كان يكره

فرنسا.وبقي اميناً للسياسة الروسية ؛ وبعضهم على العكس انحاز الى الفرنسيين مثل بونيا تووسكي. اما الاكليروس فكان فيموقف مبهم : وذلكلان الحكم الفرنسي كان ملائماً للاكليروس الذي بقي محافظاً على أمواله ومركزه في الدولة . ولكن الاكليروس قلق من جهة ثانية لما كان يرى في دوقية فارسوفيا الكبرى من اعلان لحرية العبادة والوجدان وتوسع في المحافل الماسونية . وقلق للحقوق الممنوحة لليهود . ولكن موقفه تغير بعد أن اضطهد الامبراطور البابا .

لقد وضعت أمام نابوليون مشاكل كثيرة في دوقية فارسوفيا الكبرى . ولكن هذه الدوقية دامت قليلاً لنحكم عليها . ولا تسد بولونيا ، بشكلها الجديد ، رغبة القومية البولونية إلا قليلاً ، ومع هذا فقد كانت شيئاً عظيماً بالنسبة للبولونيين الذين بقوا دون شعوب اوربة امناء على عهد نابوليون . فقد قدموا لنابوليون في البادى ٥٣٠٠٠ جندي . وفي الحملة الروسية كان الجيش الفرنسي يضم ٩٠٠٠٠ بولوني فيهم ١٣ جنرالاً قتل منهم اثنان احدهما المارشال بونيا تووسكي الشهير . و ٦ زعماء بولونيين في جيش نابوليون صاروا جنرالات فيجيش فرنسا بعد ١٨١٥. وبقي قسممن هذا الجيش البولوني في فرنسا بعد سقوط نابوليون بصفة مهاجرين يخدمون في الجيش الفرنسي .

ان بولونيا تمثل سياسة نابوليون العظمى في القوميات . ولذا لا يمكن القول بأن نابوليون ساعد الحركة القومية في اوربة ، أو على الاقل لم يساعدها ملء ارادته . وفيالحقيقة ان القوميات لم تكسب شيئاً من حكم نابوليون بل ان رد الفعل ضد هذا الحكم هو الذي ساعد القوميات على النهوض .

رد الفعل القومي ضد الحكم الفرنسي

اذا استثنينا بالطبع المنافع ، التي تضررت من الثورة ، سواء من جهة الحكومات أو من جهة اصحاب الامتيازات ، نرى أن اوربة بوجه الاجماع قد رحبت بالثورة . بيد أن هذا التفوق الروحي الذي حظيت به فرنسا سرعان ما استحال على يد نابوليون إلى طغيان مادي ، وظهر رد الفعل من كل جانب ، وأوحى العاطفة الوطنية أو ولدها عند الشعوب الخاضعة بالقوة كما ولد عندها العاطفة القومية . وهكذا لم يولد نابوليون القوميات بل ان القوميات نشأت ضد نابوليون نتيجة لرد الفعل .

على أن رد الفعل لم يكن متماثلا ، ولم يحدث في وقت واحد ، ولم يكن له في شتى البلدان نتيجة واحدة . وسندرس رد الفعل هذا حسب طبيعته .

اسبانيا

بدأ الكفاح ضد نابوليون في اسبانيا قبل غيرها بشكل رد فعل وطني . ومما يلفت النظر ان نابوليون لم يتوقعه ، أو انه على كل حال احتقره . لقد شهدت اسبانيا هادئة جميع التدابير السياسية التي كانت تقوم بها حكومتها من الملكة ماري لويز ومحظيها غودوا . الا ان رد الفعل ظهر مباشرة مذ حاول النفوذ الفرنسي ان يضع قدمه في اسبانيا . ولقد أظهر نابوليون في القضية الاسبانية من الجهد والوحشية والرياء ما لم يظهره في غيرها ، وجهل أن للاسبانيين سيماء خاصة ، ولقد قال « ان الاسبانيين كسائر الشعوب وسيكونون جد سعداء بقبولهم انظمة الامبراطورية » . ومن جهة ثانية احتقر الثائرين وامكانية الاعمال التي يقومون بها . وباحتقاره هذا بعثر قواه في انحاء شبه الجزيرة الايبرية ولم يرسل عدداً كافياً من

الجنود ليخمد حركة الثوار نهائياً . ولم ينظم جيشه بصورة كافية كالمعتاد ، حتى ان شرائط اسبانيا الجغرافية والمسافة التي يجب على الجنود قطعها كانت عاملا في الخذلان في عدة مواقع . يضاف إلى ذلك ان نابوليون لم ينظم قيادته، لأن عمل الزعماء لم يكن منسجماً موحداً، وكل جنرال يعمل مستقلًا عن الاخر، الا إذا وجد الامبراطور فانهم يوحدون جهودهم . ومما لاشك فيه أن الجيوش النظامية في اسبانيا أو الثائرين لم يكن باستطاعتهم التخلص من الجيش الفرنسي لولا مساندة الانكليز لهم . فسيادة البحار، التي احتفظ بها الانكليز، ساعدتهم على امداد الحرب ضد فرنسا والذهاب بها حتى النهاية .

وليس غرضنا الكلام عن حوادث اسبانيا بل ان كل مايهمنا ان نبحث عن رد الفعل القومي فيها . ان نقطة انطلاق الحوادث الاسبانية هي احتلال شمال اسبانيا بحجة تأمين مواصلات الجيش الفرنسي ، في البرتغال ، الذي يقوده الجنرال جونو في آخر ١٨٠٧ وأول ١٨٠٨ . ثم دخل مورا مدريد في ٢٣ آذار ، ورافق ذلك تعقيدات سياسية وما اليها من تنازل الملك شارل الرابع عن العرش ومقابلة بايّون حيث أكره نابوليون فرديناند ابن شارل الرابع على التخلي عن العرش . وفي ٥ أيار اعطي التاج الى نابوليون ونصب هذا أخاه جوزيف ملكاً على اسبانيا وانتخب مجلس (خنته) اسباني. ولاشك أن الحكومة الفرنسية هيأته وانتقته من بين طبقات الناخبين الثلاث. ولذا كان قليل العدد . فعلى ١٥١ عضواً فيه لم يحضر سوى ٥٩ . وقد وضع هذا المجلس دستوراً للملكية الاسبانية بعد ان قبل بجوزيف بونابرت ملكاً ودخل هذا مدريد في ٢٠ تموز ١٨٠٨ .

ظهر رد الفعل الاسباني مباشرة ضد الحكم الفرنسي. فمنذ ١٧ آذار و ١٨ منه قامت حركة عصيان في ارانجوويز وقلبت حكومة غودوا .

وبعد شهر على دخول الفرنسيين مدريد انفجرت حركة في ٢ أيار، إلا أن مورا أخمدها بفظاعة في اليوم الثاني . وانطلق الاسبانيون في ثورتهم .

ولكن مم يتألف مجموع الثائرين ؟

لايوجد في اسبانيا بورجوازية الا في بعض الموانئ وخاصة في قادس . ولذا كان ينقص اسبانيا العنصر الذي يمكن أن يتقبل النفوذ الفرنسي كما في باقي أوربة . في الحقيقة إن جميع عناصر المجتمع الاسباني تألبت ضد فرنسا :

الجيش النظامي . — يجب الا ينظر إلى الثورة الاسبانية كعصيان شعبي بسيط، لأن الجيش الاسباني الرسمي وقف مباشرة ضد فرنسا وانقسم إلى قسمين من الشمال إلى الجنوب : في الأندلس من جهة ، وفي غاليس وكاتالونيا من جهة ثانية . وكان لهذا الجيش الاسباني قادته : كاستانوس بالافوكس وغالوزو . ولو ترك هذا الجيش وقواه الفردية لما استطاع ان يعمل شيئاً تجاه الجيش الفرنسي ، إلا انه كان يلقى نجدة الجيش الانكليزي الذي نزل في البرتغال .

ونرى في اسبانيا ، خلافاً لما رأيناه في ايطاليا والمانيا ، عدم وجود تعاون عسكري بين الاسبانيين والفرنسيين .

الشعب . — لقد برهن الشعب الاسباني منذ زمن طويل على كرهه الاغراب وعلى تعصبه الديني ، حتى ان هذه العاطفة ظهرت ضد الانكليز كما ظهرت ضد الفرنسيين . وقد وجهت ضد فرنسا لعدة أسباب : أولاً بسبب الغزو والأضرار المادية التي سببها الغزو للسكان . ولكن يجب أن نلاحظ أن العصيان انفجر في البدء في المقاطعات التي لم تجتحها فرنسا . ولذا فان العاطفة الوطنية كانت في اساس العصيان إلى جانب الآلام

المادية التي سببها الاحتلال . ولقد بدأت الحركة في أقاليم آستوريا وغاليس والأندلس .

وهنالك سبب آخر في قيام الشعب وهو تأثير الأكليروس الذي أثار الفلاحين ضد الفرنسيين. ومما يؤثر عن الشعب الاسباني أنه يكره الأجنبي، هذا الأجنبي الذي يمثل كل ما يناقض التقاليد الاسبانية . ولذا فان حركة الثورة أخذت حركة شعبية بدا فيها الشعب الاسباني كله ضد الجيش الفرنسي .

الطبقة النبيلة . — كان للطبقة النبيلة عاطفة كبرياء قومية اسمى بالطبع مما هي عند الشعب ، وزادتهـــا الأهواء السياسية اضطراباً ضد النظام الفرنسي الذي اقصاها عن السلطة . ولهذا السبب نفسه ثارت ضد غودوا ثم ضد فرديناند عندما علمت أنه تعاهد مع العنصر الأجنبي . يضاف إلى ذلك ان هذه الطبقة كانت تكره كل اصلاح لأنها ترى النظام الفرنسي متمثلاً فيه : لقد كان النبلاء الاسبانيون يدافعون عن امتيازاتهم وخاصة امتيازاتهم الاجتماعية وحتى عندما يجنح البعض الى اصلاح سياسي على الطراز الانكليزي . فالحكم الفرنسي والغاء الحقوق الاقطاعية والمساواة بين الناس تمثل ، بالنسبة الى النبلاء الاسبانيين ، نهاية نفوذهم الاجتماعي . وهكذا اعلن الماركيز سانتا كروز العصيان في اوفيدو في بـــدء حزيران ١٨٠٨ .

الاكليروس . — كان الاكليروس عنصراً أساسياً في العصيان وقـد سماه نابوليون « عصيان الرهبان » . لقد كان الاكليروس في اسبانيـا عديداً وقوياً . وجد فيها ٦٠٠٠ عصري و ١٠٠٠٠٠ نظامي . وهو يكره الحكم الفرنسي والافكار الفرنسية لعدة أسباب :

١ً ـ لأن الثورة اضطهدت الاكليروس .

٢ً ـ لأن النظام الفرنسي يمثل علمنة الدولة والمجتمع . أما نابوليون

نفسه ، اثناء القضية الاسبانية، فقد بدأ باضطهاداته ضد البابا التي أثارت الرأي العام الكاثوليكي عليه . وإذا استثنينا بعض الأحبار فاننا نستطيع القول بأن الاكليروس الاسباني كله ثار على فرنسا ، وان زعماء الاكليروس نظموا حركة النزاع . وقد كتب رئيس أساقفة اشبيلية من روما إلى زميله في ٢٠ حزيران ١٨٠٨ : « انك تشعر جيداً بانه يجب علينا الا نعترف بملك ماسوني هرطقي لوثري كهؤلاء البونابارتيين والأمة الفرنسية » . وفي العصيان نفسه كان الدور الأول لبعض الأحبار وبخاصة رئيس أساقفة غرناطة ، ورئيس اساقفة اشبيلية واسقف سانتاندر . وكان الاساقفة يرسلون بلاغاتهم إلى الاكليروس المحلي ليملوا عليه الموقف الذي يجب عليه اتخاذه . وقد قبض على بعض هذه البلاغات وعرف بهذه الطريقة تأثير الاكليروس الأعلى . وفي العصيان نفسه كان الكنسيون فى الغالب رؤساء الثوار المحليين ، مثل الكاهن القانوني كالفو، فقد كان على رأس الثورة في فالانسية حيث قتل ٣٣٨ فرنسياً . وغالباً ما كان يترأس الحركة آباء أو رهبان بل راهبات . ومع هذا فان النظام الفرنسي احترم ، في الأصل ، وضع الاكليروس : ففي دستور بايّون لم تكن قضية علمنة الدولة موضع بحث بل ان الديانة الكاثوليكية هي الديانة الوحيدة المعترف بأنها ديانة الدولة . إلا ان نابوليون ، عندما استولى على مدريد الغى محكمة التفتيش وحذف الاديرة وصادر أموالها . وكان هذا سبباً جديداً لقيام الاكليروس عليه .

وهكذا نرى انه لايوجد في اسبانيا ما يدعم الأفكار الفرنسية . ولقد كان الطلاب في القالة وسالامنكا وفاللادوليد في أول المحاربين . لقد ثار النظام الاسباني القديم ببنائه الاجتماعي والديني على النفوذ الفرنسي . ولا يوجد في المجتمع الاسباني المعاصر ما يمكن أن يعارض حركة المقاومة ضد

الفرنسيين . ولذا يمكن القول ان جميع عناصر المجتمع الاسباني كانت مجمعة على مقاومة النظام الفرنسي .

على ان هذا النزاع كانت له طباع خاصة يجب ايضاحها .

أولاً : فظاعة النزاع . — وهذه الفظاعة تتضح بطباع الاسبان ومبالغة الاسباني والآلام التي سببها الحكم الفرنسي في اسبانيا . أخذ النزاع شكل المذابح والاغتيالات . وكان السجناء يعذبون . وأحسن مثال على ذلك ما جرى بفرقة الجنرال دوبون . فقد وقع هذا على اتفاق يسمى « تسليم بايلن » في ٢٢ تموز بعد أن حوصر وأضناه الجوع والعطش والحر . وبموجب هذا الاتفاق يجب ان تعاد الفرقة إلى وطنها بطريق البحر . إلا انها على العكس زجت في سجون جزيرة كابريرا وحكم على الأسرى بالموت جوعاً . ومن الطبيعي أن يقابل الفرنسيون هذه الشدة الاسبانية بالمثل والقتل بالجملة وحرق القرى. بدأ النزاع فظيعاً وهذه الفظاعة تتضح بشدة العاطفة الوطنية التي ثارت وتجلت بعدة أشكال ، ويكفي أن نذكر حصار سرقسطة . فقد دام شهرين ووجب الاستيلاء على المدينة بيتاً بيتاً في كانون الثاني وشباط ١٨٠٩ وقد قتل فيها ٦٠٠٠٠ نسمة ومات ٥٨٠٠٠ نسمة من المرض .

ثانياً: شمول الحركة . - لقد خرجت الحركة من غاليس ومن مقاطعات آستوريا من جهة ، ومن الأندلس من جهة أخرى ، ثم انتشرت بعد ذلك في شبه الجزيرة كلها وفي كل مكان بآن واحد . وبدا شكل العصيان بتأليف لجان محلية تسمى « خونته » (اللجان الثورية) التي تضم العصابات وتسلحها. وكانت هذه العصابات تجوب البلاد أو ان اللجان الثورية تقوم بمهمة الشرطة الأهلية (مليشا) . وهذه العصابات مع المليشا تسند عمل الجيش النظامي. او انها تحارب بنفسها عندما لايوجد الى جانبها جنود

نظامية . وتألفت على هذا النحو ١٧ لجنة ثورية في مختلف انحاء اسبانيا باشتراك جميع السكان . وقفت العمليات العسكرية الفرنسية عاجزة تجاه شمول الحركة ودوامها . ورغم ان الجنود الفرنسية كانت تحرز النصر في كل عملية حربية الا ان الظفر في مكان لايعني شيئاً لأن النزاع يستمر في غيرها . وكان من الممكن الا يحصل الاسبان على نتائج قطعية لولا مساعدة الانكليز ، ولكن قوى العصيان وحدها كانت كافية لتظهر عجز الجيش الفرنسي .

ثالثاً : يقظة النعرة الاقليمية . — ان الاجماع على الثورة لايعني الوحدة. فقد كانت اللجان الثورية « الخونته » ينافس بعضها بعضاً . وتميز دوماً فريقين : فريق الشمال وفريق الجنوب . وقد الحق خونته غاليس به خونته استوريا وخونته ليؤن وقشتالة القديمة ، ولكن هاتين الأخيرتين انفصلتا بسرعة . وفي الجنوب ادعت خونته اشبيلية أنها « **خونته اسبانيا والهند** » ، الا أنها لم تؤلف حكومة مشتركة حتى ان الجنرال الكونت تيللي لم يقبل بأن يخرج جيش الخونته من المقاطعة . ولم يشأ خونته غرناطة المجاور الخضوع أو الاعتراف بسلطة خونته « اسبانيا » . وفي ايلول ١٨٠٩ اقترحت خونته مورسيه التي يوجهها **فلوريدا بلانكا** ، عقد مجلس يمثل خونته الأقاليم في آرانجويز وقد تألف المجلس من النبلاء والكهان ، واحتدمت المناقشات السياسية وتعارض فيه مفهومان سياسيان : مفهوم الاستبداد المستنير الذي يمثله فلوريدا بلانكا ؛ ومفهوم الملكية على النمط الانكليزي ويمثله جافيلانوس وتم الاتفاق اخيراً على إحداث وزارة اسبانية ولكن بدون قيادة عامة لأن الجنرالات ارادوا ان يبقوا مستقلين وفي الواقع ان الخونته المركزية التي تشكلت على هذا النحو لم تستطع أن توطد سلطتها وادارتها إلا في مقاطعتين : ليون وقشتالة القديمة . وهذه

النتيجة هامة : لأنها تبين لنا نزعة اسبانيا الغريزية إلى الانقسام وظهور النعرات الخاصة والاقليمية المحلية ، إذا ما ذهب الاستبداد المركزي . وهذه صفة مميزة للحركات الاسبانية في القرن التاسع عشر كله وفي الجزء الأول من القرن العشرين .

ونجد في هذا العصيان بذور الانقسام السياسي الذي ظهر أثره فيما بعد. ففي عام ١٨٠٩ استطاع جافللانوس أن يقتلع من الخونته المركزية الموافقة على اجتماع الكورتز أي المجلس القومي ، واجتمع الكورتز في قادس في ٢٤ ايلول ١٨١٠ . وانتخب اعضاء الكورتز من قبل الخونته في الأقاليم . أما الأقاليم التي تحتلها الجنود الفرنسية ، حيث لايمكن اجراء الانتخابات فان اعضاءها تعينوا في قادس من قبل لاجئي هذه المقاطعات أو مباشرة من قبل مجلس الوصاية . وبهذه الطريقة نفسها عين ٣٦ مندوباً يمثل المستعمرات الاميركية . وهذا ما يوضح لنا التشكل الحر لهذا المجلس. وكانت قادس المنطقة الوحيدة في اسبانيا التي يوجد فيها بحق بورجوازية هامة وأفكار متقدمة بالنسبة إلى مجموع اسبانيا . ولذا فان هذا المجلس الذي يضم اعضاءه على هذا الشكل لايتفق مع الرأي العام في اسبانيا ولا مع تركيب العصيان ، لأن العصيان كان مضاداً للثورة ومتعلقاً بالنظام القديم . وسيضع هذا المجلس دستور ١٨١٢ الذي هو نسخة عن دستور فرنسا عام ١٧٩١ مع تبديل واحد وهو : الاعتراف بالديانه الكاثوليكية ديانة وحيدة في البلاد وتحريم الديانات الأخرى . ورغم هذا التقيد الديني رفض الاكليروس الدستور وقرر اعضاء الكورتز حذف محكمة التفتيش وقللوا عدد الأديرة . وهذا الدستور الحر (١٨١٢) الذي تبنته اسبانيا الرجعية ترك آثاره : فقد كان أساساً للانقسامات السياسية في اسبانيا في الاعوام التي تلت العهد الرجعي . وفي خلال النصف الأول من القرن

التاسع عشر كان الاسبانيون يتقاتلون سياسياً من أجل أو ضد دستور ١٨١٢ . وسيكون لهذا الدستور شأن أوسع لأنه سيكون برنامجاً سياسياً للثوار في ايطاليا على الملوك المستبدين وعلى الحلف المقدس .

نرى في هذه العناصر المختلفة للحركة القومية الاسبانية شيئاً اسبانياً خاصاً . وهو شدة العاطفة القومية الاسبانية التي تمتزج مع الوطنية الاسبانية والتقاليد الاسبانية . وهذا يعني اننا أمام رد فعل شديد جداً الا انه بسيط من الوجهة الفكرية لأنه رد فعل الوطنية ضد الأجنبي الفاتح .

روسيا

نرى في روسيا شيئاً مشابهاً لما في اسبانيا . يسمي الروس عادة حرب ١٨١٢ « الحرب الوطنية » . وفي الواقع ان الحملة الروسية كانت اول غزو وأول خطر هدد روسيا منذ حرب السويد ضد بطرس الأكبر . وربما كان خطأ نابوليون في خوفه من شعبنة الحرب ، إذ لم يجرأ ان يشعبنها لدى البولونيين عندما نادوا باعلان مملكة بولونيا وضم الأقاليم التي استولى عليها الروس فيدوقيه فارسوفيا الكبرى، وارادوا اتحاد ليتوانيا وبولونيا . واراد نابوليون أن يوالي مفاوضاته مع الروس بهذا الشأن ولم يجرأ أن يقرر ذلك . ولم يجرأ أيضاً أن يجلب اليه الفلاحين الروس بالغاء القنانة وتقسيم الاراضي . ولو أنه أخذ بهذين الرأيين لاستطاع ان يجعل الفلاحين الروس وعامة البولونيين إلى جانبه . ولكنه لاعتبارات سياسية اضاع هذه الفرصة .

لقد ظهر الطابع القومي في حرب ١٨١٢ بشكل لامع في آخر أثر للمؤرخ الروسي تارليه وعنوانه « حملة ١٨١٢ » .

نرى في رد الفعل القومي ضد الفرنسيين ان الرأي الروسي كان مجمعاً على رفض المفاوضات التي حاول نابوليون افتتاحها مع حكومة القيصر الكسندر حتى آخر دقيقة . وقد وضعت أمام الروس في حملة نابوليون قضيتان :

١ ـ اما الاقتصار على الدفاع وتخليص الاراضي الروسية الأصلية ، وهذا هو مفهوم المارشال العجوز كوتوزوف وشيوخ الروس .

٢ ـ واما على العكس يجب متابعة القتال، بعد خلاص الارض الروسية، الى سقوط نابوليون وخلاص أوربة منه . وهذه هي وجهة نظر القيصر والحاشية التي تحيط به والأجانب اللاجئين في بلاطه .

ان الأشياء تظهر لنا بوضوح اكثر في كتاب تارليه: وهي ان حركة العصابات القومية هي التي غلبت الجيش الفرنسي : ان ابادة المؤن والقرى امام الجنود الفرنسية والمجاعة هي التي سببت انكسار فرنسا وليس البرد كما تريده الاسطورة . وذلك لأن شتاء تلك السنة لم يكن قاسياً مدة طويلة ، ولأن البرد الشديد لم يبدأ الا بعد ان وصلت الجيوش الفرنسية في تراجعها ، الى سمولنسك وبعدها . وعندما هلك الجيش تقريباً كان الطقس معتدلا ، وعندما مر الجيش من نهر بيريزينا لم يكن النهر قد تجمد بعد . واذن لم يهلك البرد الجيش الفرنسي بل العصابات ومقاومة الروس أنفسهم .

وفي روسيا نجدنا أمام رد فعل غريزي وطني ضد الفاتح الغازي الذي ساعد على تماسك الأمة الروسية، وعلى رد فعل فكري ضد موضات الغرب وتفكيره. وتتعرف هذه الحركة باسمين شهيرين احدهما موسيقي وهو غلنكا والاخر مؤرخ وهو كارامزين ، وكانا مؤسسين لجرائد ادبية في روسيا . ولقد تشبعا بالافكار الفرنسية وبعقلية الأنوار والوطنية العالمية كما رأينا عند مفكري الألمان ، الا انهما أمام الفاتح انقلبا وقاما برد فعل وطني .

هولنده

لقد كانت التقاليد القومية في هولنده قومية وازدادت قوة أثناء الحكم الافرنسي . فقد طبقت الجمهورية الباتافية الاصلاحات السياسية الأساسية واستطاعت ان تحمي استقلالها الذاتي تجاه فرنسا . وعندما فرض نابليون اخاه لويس ملكا على هولنده خالف لويس ارادة اخيه وانحاز الى جانب هولنده ضد فرنسا وأضاع بهذا العمل تاجه . كما ان الهولنديين عارضوا مشروع اصلاح الاراضي الذي اراد الفرنسيون فرضه عليهم . يضاف الى ذلك ان المصالح الاقتصاديه الهولندية قدتضررت ، ابتداء من عام ١٨١٠ ، بسبب الحصار القاري الذي فرضه نابليون بالقوة . وزاد ضرر المصالح الاقتصادية في شدة العاطفة القومية القديمة . فلم يرض الهولنديون بادخال « القانون المدني » والقوانين الفرنسية وتخفيض ثلث فائدة الدين عام ٨١٠ وادخال الضرائب الفرنسية عام ١٨١٣ . ولذا فالفوائد المادية لم تعمل هنا الا في اثبات او زيادة رد الفعل المعنوي السابق .

وكان من نتائج الحكم الفرنسي في هولنده شعبية السلالة القومية وهي أسرة آل أورانج وطبعها بطابع قومي جعل الشعب يقبل بها عام ١٨١٥ في بداية العهد الرجعي .

نلاحظ في هذه الحالات التي أتينا على ذكرها رد فعل وطنيا منبثقاً عن شعوب لها قوميتها القديمة عند البعض . ونلاحظ عند الاخرى مظاهر الحقد ولكننا لا نجد فيها فكرة شاعرة بالقومية . وليست هذه المظاهر الا دلائل على المقاومة الفردية أو على الوطنية الخاصة ضد الاحتلال النابوليوني . ورد الفعل الفردي هذا نجده آتيا اما عن بعض الحكومات او عن الافراد انفسهم .

واذا كان رد الفعل آتياً عن الحكومات فأهميته انه يزيد في مركزية الدولة وقوتها ، ولكنه في الوقت نفسه يكون عاملا في تقوية النعرة الخاصة لهذه الدولة ويحول دون صهر هذه الدولة المحلية في وحدة أعلى. ونأخذ تاييداً لهذه الفكرة مثالين : بافاريا وبروسيا .

بافاريا

وصلت بافاريا في ظل الحكم الفرنسي إلى مرحلة الدولة الحديثة بفضل الاصلاحات التي قام بها الوزير البافاري الكونت دومونجلاس والتي بدأت منذ ١٨٠٠ وتوالت في المملكة ابتداءً من ١٨٠٧ وتوجت بدستور ١٨٠٨ . وقد جرت هذه الحركة الاصلاحية بتعاون مع فرنسا. وكان من هذه الاصلاحات، أن قوت بناء الدولة: وذلك بأن الفت بافاريا مصالح عامة للاسعاف والتعليم والعدلية والبريد والموازين والمكاييل وجعلت لها دواوين خاصة . ووحدت اقتصادياتها وضرائبها : فمن ذلك أنها فرضت الضرائب المباشرة في المملكة كلها وحذفت الجمارك الداخلية وشرعت مصلحة المساحة (الكاداستر) بأعمالها لتعيين الضريبة العقارية. وتألفت الحكومة المركزية بشكل وزارات وبشكل مجلس دولة مع مجلس تمثيلي وهمي لأن الحكم فيها لم يكن برلمانياً . وقسمت البلاد إلى « دوائر » ولكل منها إدارة وبلدية . وفصلت أملاك الملك والمبالغ المخصصة لمصاريفه الشخصية عن مجموع الدولة . وتألف على هذا الشكل بناء الدولة الحديثة في بافاريا .

وتبدل الوضع الديني أيضاً : ففي عام ١٨٠٣ ادخل التسامح الديني، وفرض على المدارس أن تضم أبناء أديان مختلفة عام ١٨٠٥ ، كما جعل للبروتستانت وضع خاص ١٨٠٩ . وعصرت أموال الاديرة (من ١٨٠٢ — ١٨٠٣) . وعملت الحكومة البافارية بتعاليم « اليوسفية »

(التي تجعل الكنيسة خاضعة للبابا من ناحية العقيدة وأعضاءها خاضعين للدولة ١٧٨١) وأخذت عنها مرسوم التسامح الديني عام ١٨٠٩ وجعلت قانون العلاقات مع روما يتجه اتجاهاً حكومياً. ولم يؤد هذا التدبير إلى كونكوردات مع البابا لأن روما لم تقبل بهذا التحديد .

وقامت بافاريا أيضاً بالاصلاح الاجتماعي ولكنها اندفعت في هذا السبيل أقل مما اندفعت في الاصلاح السياسي : حذفت الطبقات الممتازة ١٨٠٧ — ١٨٠٨ مع مجالسها والغيث القنانة والضرائب الشخصية . إلا أنه ابقي على امتيازات البارونات الذين فصلوا عن الامبراطورية الجرمانية وجعلت للطبقة النبيلة أوقاف ، واحتفظت ببعض الحقوق العدلية : فمن حقها أن ترفض دفع أجرة السخرة وحق استملاك الاقطاع من قبل الفلاحين . ورغم أن هذا الاصلاح لم يندفع حتى النهاية في الحقل الاجتماعي إلا أنه دليل على زوال النظام القديم والبناء الاقطاعي وتشكيل فردية سياسية جديدة عصرية ومتينة يمكنها أن تقف حائلاً في سبيل الوحدة في السنوات المقبلة .

ونجد شيئاً مماثلاً لهذا في الدول المجاورة مع مراعاة بعض الاختلافات والسياء الخاصة بها كما هي الحال في « فرتامبرغ » ودوقية « باد » اللتين يمكن أن يعتبر وجودهما كبافاريا مانعاً قوياً في تشكل الوحدة الألمانية . ففي هذه الحالات نرى مركزية في الدولة ، بينا في السابق لا نجد إلا فرديات سياسية صغيرة . وهذه المركزية تعتبر تقدماً من ناحية القومية ، ولكنها قومية محلية لها محاذيرها عندما يراد تأسيس الوحدة القومية .

بروسيا

وهذه الحالة نفسها تنطبق على بروسيا ، ولكن النتائج اعظم فيها مما في غيرها . نرى في بروسيا تغيراً داخلياً شخصياً له نتائجه الكبرى في كل ألمانيا مباشرة وفي المستقبل ، وذلك لأن تنظيم بروسيا تنظيماً حديثاً يهم ألمانيا كلها أكثر من تنظيم بافاريا . وإذا كانت الاثنتان تحت نير فرنسا ومراقبتها إلا أن بروسيا كانت الدولة الألمانية الوحيدة التي بقيت حقيقة مستقلة ، رغم رجوعها إلى نصف مساحتها السابقة ، وما زالت تحتفظ بتقاليد عظمتها القديمة . يضاف إلى ذلك أن الجهد الذي بذل في تجديد بروسيا كان يراد منه خلق أداة عمل ضرورية لتحرير ألمانيا من فرنسا لان هذه الحركة كانت ضد فرنسا بصورة واضحة سواء أوجدت إرادة عند القائمين عليها للكفاح ضد فرنسا أم أن الآلام التي سببها الجيش الفرنسي للسكان جعلتهم راضين عن هذا التغيير . وسيكون لتجديد بروسيا ، بنتيجة هذه الحوادث ، تأثير قومي . ولكن هذا التجديد كان عملاً بروسياً ولم يكن نتاج ثورة ، بل من عمل الدولة أي من عمل الدواوين والجيش . ولم يكن هذا الحزب القومي البروسي سوى الحزب القديم المحب للحرب الذي ما زال موجوداً في البلاط البروسي ولكنه تجدد في هذا العصر بدخول العناصر الأجنبية التي أتت من مختلف نقاط ألمانيا . وقد عمل هذا الحزب على تأسيس القوة البروسية من جديد رغم الظروف الصعبة التي أحاطت به لأن الحكومة التجأت في كونيكسبرغ وبقي الجيش الفرنسي محتلاً براندبورغ حتى عام ١٨٠٨ .

ينطوي تنظيم بروسيا على الأمور التالية :

تأسيس الجيش . – وقد قام بهذا العمل **شادنهورست** ، وهو من هانوفر

والتجأ في بروسيا ، **وغنيزنو** السكسوني ، مع الاستعانة برجال بروسيا وضباطها مثل **كلاوزويتز** . وانصرف جهد شارنهورست وأعوانه إلى تطهير القيادة العليا للجيش وتنظيمها ، وجعل الجيش البروسي مؤلفاً من ٦ جيوش ، وأنشأ مدرسة حربية وقيادة عامة ونظاماً جديداً للمشاة مستوحى من النظام الفرنسي ، وجدد المدفعية واخترع الاحتياطي ، وبواسطته حولت القيادة العليا البروسية بنود المعاهدة التي تجعل الجيش البروسي لا يتجاوز ٤٢٠٠٠ . وتقرر لزيادة الجنود أن تعطى التعاليم العسكرية إلى الفلاحين الذين لم يُطلبوا للخدمة في الجيش العادي . وكان هؤلاء يدعون لقضاء شهر في الخدمة العسكرية ثم يعودون إلى بلادهم حيث يتلقون التعاليم العسكرية التي يقوم بها الضباط ، بمن هم في أوقات العطلة ، أو الجنود القدماء المتحررون . إن هؤلاء الجنود الذين يدخلون الجيش مدة شهر واحد ثم يعودون ويتعلمون الحياة العسكرية على هذا النحو يسمون كرمبر أي « **خيول النجدة** » . وبفضل هذه الطريقة استطاعت القيادة العامة البروسية أن تعلم سواد الفلاحين الحياة العسكرية وتشكل احتياطياً للجيش في حالة التجنيد. وحاولت ان تجدد **ملاك الجيش** با دخال البورجوازيين في هيئة الضباط بعد مرور الفحص والتعلم في مدارس خاصة للضباط . ولكن الجيش البروسي ، وان جدد حسب بعض المفاهيم الفرنسية وحسب المفاهيم القومية الخاصة ، بقي جيش بروسيا القديم وجيش الطبقة النبيلة لا جيشاً شعبياً وجيشاً قومياً . لأن النبلاء مازالوا يحتفظون بالرتب العسكرية ، باستثناء الملك الذي يمكنه ان يمنح الرتبة الى غيرهم . وهؤلاء الضباط يستطيعون ان يقدموا مرشحيهم الى المناصب الشاغرة ، ويتعلقون دوماً بمحكمة الشرف و يحتفظون بهيئة الضباط القدماء ، هذه الهيئة المدفوعة بروح جديدة وروح وطنية ضد فرنسا .

اصلاح الحكومة والادارة . — وفي خارج الجيش تضمن التجديد اصلاح الحكومة والادارة ، وقد كان هذا عمل **شتاين** ثم تممه وحوّله هاردنبرغ . لقد حذف نظام الحكومة القديم ، الذي يرجع عهده الى فريديريك الثاني ، وهو حكومة مجلس الملك، وبدل بست وزارات . كما بدل نظام الاقاليم وجعل لكل منها حاكم . وفي ١٨١٠ استلم السلطة هاردنبرغ وعين مستشاراً ووحد الوزارة بيده . وفي ١٨٠٨ قام شتاين باصلاح البلديات وجعلهـــا تحت وصاية السلطة الادارية وأوجـــد لها مجلساً منتخباً يعين رئيس البلدية ومساعديه . ويتألف هذا المجلس على أساس الضريبة لاحسب نظام الأصناف القديمة . وفي ١٨١٢ تألفت في الأقاليم فرق « **الدرك**» . وأصبح على هذا النحو للحكومة سلطة قوية قضت على بلبلة سياسة فريديريك غليوم الثالث وعلى جميع المنافسات الداخلية التي تشكلت حوله وأظهرت عجز بروسيا . وقد قال شتاين : « يجب على الدولة الا تكون آلة بل هيئة » .

الاصلاح الاجتماعي . — ان الاضرار التي سببتها الحرب في بروسيا الشرقية جعلت اصلاح الاراضي اجبارياً واضطرت الأمراء الى جمع الاراضي المبعثرة واسترجاع الاقطاعات . ففي تشرين الأول ١٨٠٧ تقرر بأن للأمير الحق في اقصاء فلاحيه عن الارض ، وله الحق في ادماج اقطاعات الفلاحين الصغيرة في ملكيته ، وانه في حل من حماية الفلاحين مقابل الغاء القنانة وتأسيس اشكال جديدة لتمليك الفلاح . و يجب على الأمراء ان يحدثوا لفلاحيهم **مزارع** بعدد الاقطاعات التي اضطروا لتخليتها . وفي هذا العمل نوع من حل وسط بين حذف النظام الاقطاعي وبين الحقوق التي ابقيت للطبقة النبيلة .

وفي الوقت نفسه احدثت ضريبة الدخل لتأسيس موارد للدولة من

جديد . وهذان الاصلاحان ، اصلاح الاقطاعات والضريبة ، صادق عليها مجلس (لا ندتاغ) بروسيا الشرقية حيث زادت الحكومة تمثيل البورجوازيين وجعلت التصويت فردياً لا بحسب الطبقة . ثم عمم هذا الاصلاح فيما بعد على سائر الأقاليم بمراسيم . كما حُرِّر في ١٨٠٧ الفلاحون في املاك الملك من القنانة . وأضاف هاردنبرغ الى هذا الاصلاح اصلاحاً ثانياً عام ١٨١١ وهو : تمليك المتصرفين في الاراضي وحذف الاتاوات الاقطاعية والسخرة على ان يتخلى الفلاح عن ثلث وأحياناً عن نصف اقطاعه للأمير ، كما يتخلى عن مساعدته وحمايته . وحذف القنانة مقابل قسم من الاقطاع كان من نتيجته تحويل الفلاح الى عامل يومي .

الا ان هذه الاصلاحات الاجتماعية لاقت مقاومة النبلاء البروسيين ، حتى ان شتاين وهاردنبرغ ارادا ان يعتمدا على الرأي العام لفرضها . وتصور شتاين ان يصلح المجالس في الاقاليم وان يحدث مجلساً قومياً يتألف حسب الطبقات على ان يكون التصويت بحسب الرأس . ولكنه اضطر للعدول عن هذه الفكرة أمام المعارضة . أما هاردنبرغ فانه أحدث بدوره مجلساً من الوجهاء عام ١٨١١ وجمعه ليستشيره في الاصلاحات . ورغم معارضة النبلاء جمع عام ١٨١٢ **مجلساً انتخابياً** جعل التمثيل فيه عن كل اقليم بنبيلين ونائبين عن المدن والأرياف على ان يكونا ملاكين وفي الواقع كان هذا المجلس دون سلطة ولا يوجد فيه أي أساس للتمثيل السياسي .

لذا بقيت بروسيا دولة ارستقراطية وعارضت الطبقة النبيلة المحلية التنظيم القومي واعتبرته ثورة ، حتى انها فرحت عندما اقيل شتاين بأمر نابوليون في ٢٤ تشرين الأول ١٨٠٨ . وقد كتب يورك في ٢٦ من الشهر نفسه بهذا الصدد مايلي :

« هاهو ذا رأس من رؤوس المجانين يسحق . ان باقي عش الافاعي سيهلك بسمه الخاص . وأطمن من هذا وأعقل هو انتظار الحوادث السياسية بهدوء وسكينة . ان مهاجمة العدو واثارة مخاطره جنون محض . . . ان المانيا ليست مستعدة ابداً الى المذابح الصقلية ١٢٨٢ او الى حرب في فانديه . ان الفلاح البروسي لايعمل شيئاً الا اذا تلقى الأمر من ملكه ورأى الى جانبه كتائب ضخمة . . . ان حالتنا بدأت تتحسن في الخارج والداخل»

واستطاع اليونكرز أي النبلاء البروسيون ان يجمدوا اصلاحات هاردنبرغ ، عدا ما يتعلق بالضريبة والتدابير الاقتصادية ، ودعمهم الملك في ذلك.

وهكذا ارادت بروسيا ان تبقى على ما هي عليه تنظر من وجهة نظر بروسيه لا قومية. ورغم بقائها ضد فرنسا فهي لا تتوانى ، إذا اقتضت الحال في الحقل السياسي والدبلوماسي ان تتعاون مع فرنسا : فمن ذلك أن الحكومة البروسية عام ١٨٠٨ ارتأت ان تدخل في كونفدراسيون الراين مؤملة من ذلك الحصول على جلاء القوات الفرنسية عنها . وفي ١٨١٢ اشتركت مع فرنسا في الحرب ضد روسيا وقدمت جنوداً إلى « جيش الامم » .

نلاحظ في بافاريا وبروسيا ان رد الفعل قامت به الحكومات وحدها بصورة منفردة ضد النفوذ الفرنسي . كما نلاحظ تأسيس قوى سياسية متينة وحديثة . إلا أنه لا يمكن القول بانها قوى قومية . وسنرى ايضاً أنه رد فعل وطني فردي دون أن يكون له أي الهام قومي .

من الطبيعي ان الحكم الفرنسي والاصلاحات التي رافقته قد اضرت بكثير من مصالح الريتر شافت (بارونات وفرسان الامبراطورية المباشرين) الذين رفعت عن اراضيهم تابعيتها للامبراطورية وحذفت سيادتهم ، مثل البارون

شتاين . كما أعدمت **الطبقة النبيلة و البورجوازية** بتبديل سعر الفائدة وحذف الحقوق الاقطاعية والاتاوات على اختلاف انواعها . وهنالك كثير من الضباط والموظفين الذين سرحتهم الحكومات اثناء تنظيم الادارة تحت الحماية الفرنسية . وقلق الشباب بعد أن رأوا أن الوظائف التي يؤملون بأن يشغلوها أصبحت مغلقة في وجوههم . يضاف إلى ذلك ثقل الاحتلال الفرنسي وضرائبه ومصادراته المختلفة . وباختصار ان عاطفة الحقد الوطني استيقظت إما من نفسها أو تحت تأثير هذه المنافع . ومَثَلُ اسبانيا ، عندما ابتدأت الحرب ثانية مع النمسا ، كان عاملاً آخر في تنبيه الافكار .

المقاومات الفردية . — وتحت هذه المؤثرات المختلفة حدثت ثورات ومقاومات فردية في قسم من أوربة النابوليونية . وأول مثال على ذلك : قيام كتبي باڤاري اسمه بالْمْ ، فقد نشر كراسات ضد فرنسا وأوقف عام ١٨٠٦ وأعدم رمياً بالرصاص . وكثرت هذه الحوادث اثناء الحرب مع النمسا : ففي قصر شنبرنّ ، بعد سقوط ڤينّا في ١٢ تشرين الاول ١٨٠٩ ، حاول شاب اسمه فريديريك شتابز ان يغتال نابوليون . وقام ضباط الجيش البروسي والوستفالي بحركات عصيان وثورة ، فمن ذلك أن أثار الملازم الاول كات رجاله وزحف على ماكدبورغ واوقف في شتاندالْ في ٣ نيسان ١٨٠٩ . وأثار الزعيم دورنبرغ ، رئيس حرس الملك جيروم في وستفاليا ، رجال فرقته في ٢٢ نيسان ١٨٠٩ . ولكنهم تفرقوا بسهولة بالقرب من كاسّل . وبعد عدة أيام قام الماجور البروسي شيل مدرب فرقة الفرسان في ٢٩ نيسان ١٨٠٩ وسار باتجاه كاسّل ولكن الطريق سدت في وجهه فاضطر إلى الصعود نحو الشمال وألقي القبض عليه في ٣١ أيار من شتوالسند . وأخيراً دوق برنشويك — اوبز ، الذي كان يقود فرقة هسية

(من هس) في بوهيميا احتل ليبزيغ وتوصل إلى اجتياز ألمانيا كلها وأبحر من ساحل البالطيك حيث استقبلته السفن الانكليزية . وسميت فرقة الجنود التي كان على رأسها « **الجوقة السوداء** » .

ولا شك ان هذه الحركات جميعها كانت منعزلة ، ولم تترك صدى في الرأي العام ، وليس لها اقل معنى قومي . وليست في الحقيقة سوى حركات مقاومة فردية .

الحركة التيرولية . — وأهم مما تقدم الثورة التي قامت في التيرول على يد صاحب فندق يدعى **اندرياس هوفر** وراهب كبوشي يدعى **هاسبنغر** ، والتي أصبحت شهيرة بين أساطير التيرول . أثار هذان البلاد ولبثا في الجبال عدة أشهر من نيسان إلى تشرين الأول ١٨٠٩ . ثم عادت الحركة ثانية والقي القبض على اندرياس هوفر واعدم بالرصاص في ميلان حيث جيء به في ٢٠ شباط ١٨١٠ . وكانت هذه الحركة التيرولية ثورة قام بها مجموع السكان، ولكن يجب ألا تعطى معنى الوطنية الألمانية ، لأنها كانت عصياناً ضد بافاريا التي شملت التيرول . وسببها سياسة بافاريا المركزية التي حذفت اللاندتاغ وادخلت عند هؤلاء السكان الكاثوليك مفهوماً يوسفياً للادارة الدينية وحذفت الأديرة ومؤسسات الاحسان الكنسية. فضلاً عن أن الحصار القاري سبب الشقاء في هذه الجبال .

هذه هي أسباب الثورة . وإذاً فانفجار التيرول كان ضد الاستبداد والسياسة المركزية في بافاريا وليس ضد الحكم الفرنسي . ولا شك أنه كان لهذه الثورة صداها في ايطاليا الشمالية في وادي الآديج وروما نيو .

عصبة الفضيلة . — وآخر حركة نستطيع أن نجعلها في هذه المجموعة هي حركة الرابطة السرية التي تسمى « **توغندبوند** » أي « **عصبة الفضيلة** » التي تأسست في كونيكسبرغ . وأصل هذه الرابطة ماسوني

وقد أحدثها ثلاث رجال : **ليهان و بادلين و بادش** . وغاية التوغندبوند أن تراقب وعند الاقتضاء أن تعلن عن الألمان الذين يتعاونون مع الادارة الفرنسية . وحافظت هذه العصبة ، نظراً لأصلها الماسوني ، على أنظمتها المعقدة وأصول تدريبها السري . ويبدو أن غاية هذه الرابطة مبهمة ويعبر عنها بعبارات بسيطة . وهذه الحركات الابداعية كانت عنصر نجاحها . ومراكزها الهامة في كونيكسبرغ وبرلين وسيليزيا . ففي عام ١٨٠٩ كان لديها ٢٥ « **غوفة** » (فرقة) سرية يمكن أن تضم على أعظم تقدير ٧٠٠ مشترك وحسب بعض المؤرخين النقاد من ٣٠٠ الى ٤٠٠ مشترك فقط . وقد تقدم رجال التوغندبوند إلى ملك وملكة بروسيا فاعجبا بفكرة هذه الحركة . وعلى عكس ذلك رجال الحكومة الذين نظروا اليهم شزراً مثل شتاين وشارنهورست . وفرقت الحكومة البروسية أعضاء التوغندبوند وحذفتها عام ١٨١٠ .

إذاً نرى مما تقدم وجود قلاقل وطنية في ألمانيا . لقد كان الحكم الفرنسي فيها غير شعبي ودليـــل ذلك رد الفعل الوطني الذي يظهره . ولكن يجب ألا نرى في هذه الحركات شيئاً عظيماً أو شيئاً قومياً . غير أن الألمان عندما يبحثون في المستقبل عن ألقاب المجد لقوميتهم نراهم يعودون فيجعلون لهذه المظاهر المختلفة قيمة وشأناً .

لقد كانت المقاومة الوطنية أبسط شكل للعاطفة القومية الآخذة بالنشوء . ولكن هذه العاطفة القومية بلغت مرحلة متقدمة لدرجة يمكننا القول ان رسم القوميات بدأ يظهر للعيان . وذلك لأن مرحلة الوطنية البسيطة قطعت بحركة فكرية ، بالرغم من أننا لا نرى أقل امكان للعصيان بعد صلح فيّنا الذي انهى الحرب مع النمسا وبعد زواج نابوليون بالارشيدوقة ماري — لويز . فقد ذهب كل أمل في مقاومة الحكم الفرنسي ، ووقع

الألمان في حالة استسلام وخور . وصرحت الملكة لويز زوجة فريديريك الثالث بقولها : « لا أستطيع أن أؤمل بشيء » . ولكن قلق الألمان المادي كان آخذاً بالازدياد : لأن الحصار رفع الأسعار وخاصة في مواد غذائية لها أهميتها مثل القهوة . فقد بلغ سعر الكيلو ٥٥ فرنكاً ؛ والسكر ٣٠ فرنكاً ؛ والكاكاؤ ٨٠ فرنكاً . ورغم كل هذا ،ورغم جميع الآلام كان السكان في حالة جمود . إلا أن حركة جديدةً بدأت تظهر عند بعض الطبقات الفكرية في ألمانيا . وسبب هذا التغير عند المفكرين يرجع إلى انهيار بروسيا التي تعتبر آخر حصن ممكن ضد الحكم الفرنسي . غير أن المفكرين ، أمام انهيار بروسيا وفي وسط اللامبالاة العامة ، كانوا يرون في هذه الكارثة بداية لتغير جديد في الاتجاه الوطني .

الوطنية الأدبية . — وفي الواقع تشكلت وطنية أدبية . لقد ولد هردر الابداعية ، وجذبت هذه الابداعية في بادىء الامر المفكرين بغريبها وتصويرها . ولكن الجيل الابداعي الثاني شغف بماضي ألمانيا . ولم تعد الأغراض الأدبية التصويرية وحدها تستهوي المفكرين ، بل انهم أخذوا بهوى التاريخ وخاصة تاريخ بلادهم . لذا نرى إلى جانب رجال الآداب المحضة ازدهار المؤرخين وفقهاء اللغة الذين يشتغلون في مختلف نواحي ألمانيا وأهم مركز لهم مدينة هايدلبرغ .

في **هايدلبرغ** أسس الأديبان **برنتانو** و **آرنيم** عام ١٨٠٦ مجلة باسم غريب « بوق الطفل العجيب » وهي مجموعة أغاني شعبية ظهرت من ١٨٠٦ — ١٨٠٨ . وفي ١٨٠٨ أسسا جريدة « صحيفة الناسك » . والى جانبها اجتمع لفيف من رجال الآداب مثل **لاموت** ـ **فوكه** وهو فرنسي الأصل ينتسب إلى أسرة بروتستانتية هاجرت إلى ألمانيا عندما ألغى لويس الرابع عشر « مرسوم نانت » عام ١٦٨٥ ، وقد بعث اسطورة

سيغورد من بين أساطير ألمانيـــا القديمة ؛ وغورز الريناني الذي ارتد عن فرنسا لتخليها عن الحرية ، والتحق بهم عام ١٨٠٧ وبدأ بنشر قصص أخذها عن الكتب الشعبية الألمانية .

وهناك مركز آخر وهو مدينة **كاسّل** التف حول الأخوين غريم قيمّي مكتبة المدينة . وقد بدآ بنشر الأساطير والقصص الألمانية مثل « أساطير الأولاد والدار » .

وكذلك مركز **كولونيا** حيث كانت الحركة بشكل دراسة للآثار المسيحية . فقد بعث العصر الوسيط الديني في المانيا على أيدي الأخوين **بواسسيريه** . وفي هذا المعنى كتب شتاين فيما بعد : « من هايدلبرغ اشتعلت النار التي طردت الفرنسيين » .

ومن هذه المراكز الكبرى خرجت الحركة الوطنية الأدبية التي تمجد ماضي ألمانيا وانتشرت تقريباً في ألمانيا كلها : ففي عام ١٨٠٧ ظهرت في **درسدن** (في ساكس) **مجلة « فوبوس »** تحت ادارة **آدام مولر** ، البروسي « لحفظ الفن والعلم الألمانيـين » .

وفي **فيينا** قام **اوغست شليغل** صديق مدام دوستال ومربي طفلها ، بسلسلة محاضرات في الأدب الالمـــاني هـاجم فيها التقليد الفرنسي بشدة وحاول أن يخلص الادب الالماني من تأثير الغروب .

وعقب رجال الآداب والمؤرخين وفقهاء اللغة انطلق اناس كثيرون يتحرون الوثائق ويقومون بالدراسات مثل المؤرخ **داومر** الذي درس آل **هوهانشتوفن** (أسرة أباطرة المانيـا وأصلها من فرتامبورغ حكمت من ١١٣٨ — ١٢٥٠) ، والقانوني **سافيني** الذي عارض مفاهيم الحقوق الفرنسية بالعرف الجرماني ، ورأى ، في هذا العرف الجرماني المعاكس للقانون الفرنسي ، الحرية الجرمانية الغريزية . وأناب الطريقة التاريخيـة مناب

طريقة العرض البدائية في الحقوق . وأسس **هاغن** و **بوشنغ** « متحف الأدب والفن في المانيا القديمة » . كما كان يُعمل في كل مكان على ترجمة وشرح الملحمة الألمانية « **نيبيلونغن** » التي ظهرت كنشيد قومي الماني .
وهنالك بعض الشعراء ممن وقفوا شعرهم على الغرض الوطني : مثل **كورنر** الذي لقب بلقب تيرته (شاعر آثيني) المانيا ، وقتل في صفوف الحلفاء في واقعة لايبزيغ . والمؤلف الدرامي **هنري كلايست** (١٧٧٧ — ١٨١١) وهو ضابط بروسي ترك الخدمة العسكرية بعد واقعة ايينا (تشرين الأول ١٨٠٦) وانتحر عام ١٨١١ . وقد ألف درامات استوحى الهامها من ماضي المانيا وأشهرها : « كفاح آرمينيوس » . وفيها يلمح ، تحت ستار قيام ارمينيوس ضد الرومانيين في العام التاسع بعد الميلاد ، بامكان القيام ضد الحكم الفرنسي النابوليوني . وله درامة اخرى تسمى « أمير هامبورغ » وهي تعد مع « كفاح آرمينيوس » من أبدع آثار كلايست . إلا أنها لم تمثل في حياته ولم تظهر إلا عام ١٨٢١ . وقد أوحى اليه بهذه الدرامات حقده على الأجنبي واحتقاره للأمراء الالمانيين الذين يرضخون لنابوليون ويبشرون بسلامة المانيا في التجمع والنظام .

وأشهر هؤلاء الشعراء الوطنيين ممن كان له تأثير في حينه وفي المستقبل هو **آرندت** . كان في الأصل استاذاً للتاريخ في جامعة **غرايفسفالد** (في بوميرانيا) ومنها ذهب إلى السويد اثناء الاحتلال الفرنسي وبقي فيها مدة ثم ذهب إلى روسيا ليلتحق بالبارون شتاين عام ١٨١٢ . كان آرندت في السابق مواطنا عالمياً كسائر مفكري الألمان . نشر عام ١٨٠٢ مؤلفاً مماثلاً لأثر فيختة في الوطنية العالمية واسمه : « المانيا واوربه » غير أن البؤس جعله يرتد ويعتنق الوطنية . ولقد كره نابوليون والفرنسيين . وعبر عن هذا الكره في مؤلف يختلف كثيراً عن السابق واسمه « روح

العصر » ظهر عام ١٨٠٧ . وفيه يمجد بعصر المانيا الاكبر وهو القرن السادس عشر ، كما يراه ، ويبحث عن اسباب أفول المانيا منذ ذلك العصر فيجدها في ضعف الطباع وفي التأثير المشؤوم الذي تركه الكتاب والفلاسفة الذين تعلقوا بأذيال الأجنبي . ويأخذ عليهم وطنيتهم العالمية وحبهم البشرية . وهو يرى أن « لابشرية دون شعوب ، ولاشعوب دون مواطنين احرار ، ولا عظماء دون شعوب عظمى ، ولا شعوب عظمى دون وطنية » . ويهاجم بروسيا بشدة لأنها لم تقم بما خلقت له ويقول : « لم يكن فريديريك الثاني ملكاً المانياً بل ملكاً بروسيا لم يبحث عن خير المانيا ، بل على العكس بحث عن الهامه عند الأجنبي في فرنسا » . كما يهاجم الأمراء ويلقبهم بـ « الخدم » و « المباعين » ويصرخ قائلاً : « يالكم من مجرمين . انكم لم تثقوا بألمانيا ولم تعرفوها . وإذا لم توجد وذهبت آخر عاطفة باللغة المشتركة والاصل المشترك فذلك من عملكم وخطاياكم » . وفي روسيا نظم قصائده في تمجيد الوطنية الألمانية ودعا مواطنيه إلى الثورة والعصيان . ومن قصائده المشهورة : « الراين نهر وليس حداً لالمانيا » و « تعاليم الجندي الدينية » . وفي حرب ١٨١٣ نشر عدة قصائد جمعت تحت اسم « أغاني الحرب » .

اذاً نرى عند هؤلاء الشعراء وطنية المانية تشمل المانيا بمجموعها ، ولم تكن وطنية اقليمية كوطنيـــة التيروليين الذين ثاروا ضد بافاريا . حقاً لقد كانت الوطنية الالمانية تلهم هؤلاء الشعراء .

فيخته . — وبين هؤلاء المفكرين كان فيخته عظيم التأثير في ردته ، ويعتبر أحسن مثال لهذا التحول في الفكر الألماني بعد نكبة المانيا في « ايينا » . ولقد فكر فيخته اثناء الحرب ان يلتحق بالجيش ، لا كجندي ، بل ليقوم فيه بدور المبشر والعضد المعنوية بين الجنود . التحق بعد النكبة

بالبلاط الملكي في كونيكسبوغ ، ثم ذهب مدة والتجأ في كوبنهاغن وعاد سريعاً الى برلين رغم الاحتلال الفرنسي ورغم الاخطار التي يمكن ان يواجهها . والحق يقال ان فيخته كان رجلاً تتمثل فيه روح البطولة . لقد قبل بالخطر ولم يبال بالسلطات الفرنسية التي تركته يلقي محاضراته دون ان تبدي ملاحظاتها اليه . وفي شتاء عام ١٨٠٧—١٨٠٨ باشر « دروسه » التي عرفت تحت عنوان : « خطب الى الأمة الألمانية » . فهو اذاً يتوجه الى الأمة الالمانية لا الى البروسيين ولا الى مستمعيه . وكانت الوحدة الألمانية فكرة ملهمة له . ولقد قال في خطابه الأول : « انني اتوجه الى الالمانيين عامة دون استثناء ولا أعرف الانقسامات البائسة بين الالمانيين التي ادت الى نكبتنا ؛ انني أكلم الغائبين كما أكلم الحاضرين وآمل بأن يصل صوتي الى أقصى حدود المانيا » . وقد احتفظ بشيء من مفهومه الفلسفي القديم ، وهو مفهوم كانط في الارادة والواجب المطلق ، والقى بنداء حار الى جميع طبقات السكان ليذكرهم بواجبهم في مقاومة الغازي . ونراه يذكر الشباب خاصة بقوله : « ان كل فرد مسؤول أمام الأجيال الآتية عن حرية المانيا وسلامتها » ؛ ويرى الا تعتمد المانيا على أي مساعدة خارجية ، بل يجب أن تستقي الهامها من ارادتها الخاصة وتفهمها لمعنى الواجب . وبهذه الوطنية تستطيع أن تؤمل في سلامتها .

ولصنع هذه الارادة الالمانية من جديد لابد من شرط ضروري وهو اصلاح التربية . ورأيه في ذلك مستلهم أيضاً من كانط ويقول : « ان صنع الروح الالمانية يجب أن يكون باصلاح المعارف العامة ، والقيام بالتربية القومية لحفظ الثقافة الألمانية ، هذا التراث المشترك للوطن كله ، واتمامها »

وهو يذهب إلى بعيد في مشاريعه في اصلاح التربية . ويرى ان يجنب الجيل

النـــاشىء عن الرذائل القديمة التي أودت بالمانيـــا ، وذلك بأن يفصل الاطفال عن اهلهم فصلاً كلياً ويعهد بهم إلى الدولة التي تربيهم لنفسها في مؤسسات داخليـة بعيدين عن عائلاتهـــم حيث يتلقون معارف واحـدة في عالم مغلق ينتج ما هو ضروري لهم من زراعة وتربية حيوانات واغذية وملابس وأدوات ضرورية ، وما زاد عن الحاجة يباع ويؤخذ ثمنه ويوضع في صندوق المؤسسة الداخلية . وبهذه الصورة يتألف مجتمع صغير يعيش وحده منعزلاً عن باقي المانيا ويربى حسب روح جديدة بعيداً عن عدوى الروح العامة التي أفلست واخفقت . وفي هذا النوع من التربية نرى مزيجاً من التربية الفكرية والتربية اليدوية ، وهو من خصائص القرن الثامن عشر . ولا شك ان اصلاح التربية على هذا النمط فيه كثير من الوهم والخيال ، ولكن يجب الا ننسى ان الشرط الأساسي ، بالنسبـــة إلى فيختـه ، لنهوض المانيا هو تجديد القوة المعنوية التي يأمل ان تنشأ عليها الاجيـال الصاعدة .

وهنـــا ايضاً نجد الهـــام كانط ، ولكن الشيء الجـديد هو ان فيخته تبنى مفهوم هردر في القومية . فقد تكونت عنده فكرة سامية عن القومية الألمانية وجعل منهـا عنصر البشرية الأسمى والانقى . ويرى الدليل على ذلك في اللغة الالمانية التي يقول عنها انها الوحيدة الأصيلة ، الوحيدة التي ظلت على نقاوتها البدائية . وهي لغة أصلية بدائية يتكلم بها الالمان والشعوب التي ادمجت في المانيا ، لغة المانيا البدائية . وهي اللغة الأم على نقيض اللغات الرومانسية التي هي لغات غير بدائية بل مشتقة من اللاتينية مثل الايطاليـة والاسبـانية والفرنسية ، أو على العكس ، لغات خليطة من عناصر مختلفة كاللغة الانكليزية . وهذه اللغات الرومانسية تنحو نحواً اصطناعياً خنق عفوية الحياة فيها وجعلها تجنح الى التقليد .

أما اللغة البدائية النقية الالمانية فقد حافظت على أصالتها . ونقاوة اللغة الالمانية ، بالنسبة إلى فيخته ، دليل حي على نبل القومية الألمانية وتفوقها . ويرى أيضاً ان المانيا شعب بذاته ، شعب بدائي كلغتـه البدائية ، وهو الشعب الذي حافظ أحسن من غيره على نبته الكمال التي غرسها الله في الناس . ولذا كان يرى في الأدب الألماني والثقافة الالمانية رسالة الله الى البشرية ، ويرسم في خطبه دور المانيا المجيد في التاريخ وخاصة في عصر الاصلاح الديني حيث يرى أثر الاخلاص الألماني الذي لا يأتلف مع الكذب الذي ألفته الشعوب اللاتينية والرومانسية ، ومع تزييف الكنيسة للمسيحية . ويستخلص من كل هذا فكرة « رســالة المانيا » التي يجب الا تهدر فتذهب سدىً ، وذلك لصالح المانيا ولصالح البشرية نفسها . لأن المانيا هي التي تدل العالم على طريق التوفيق بين الانسانية والعقل ، وهي التي تحل له قضية الدولة الحديثة ، لأن العقلانية الفرنسية والفكر الفرنسي لم يؤديا إلا إلى التفكير والالحاد والثورة .

هذه هي خلاصة أغراض فيخته في محاضراته « خطب إلى الأمــة الالمانية » وفيها نرى ان وضعه السابق قد تبدل تماماً . لقد ارتد وبدل وضعه وأخذ يصرح الآن بأن الانسان كلما كان المانياً الى اقصى حد ممكن كلما خدم البشرية ، بينما كان « الوطنيون العالميون » يصرحون في الماضي بان الانسان كلما كان مواطناً للبشرية كلما كان في الوقت نفسه المانياً . وهكذا ألف فيخته « كلاً » من الحضارة والأمة والدولة وتوصل بذلك إلى فكرة القومية الكاملة .

وكان لخطب فيختــه تأثير عظيم في بروسيا والمانيا الشمالية . فقد أوجدت للالمانيين امكان الاعتقاد بحقهم القومي وعلمتهم امكانيات المستقبل . وتحمس الشباب خاصةً لتبشير الفيلسوف .

وفي الوقت ذاته كان في برلين قسّ بروتستانتي اسمه **شلير ماخر** يدعو في وعظه منذ ١٨٠٨ إلى افكار مماثلة لأفكار فيخته . ويظهر أن أفكار فيخته ومذهبه ومذهب شليرماخر غذت نشاط المحافل الماسونية والجمعيات السرية . ومما يجدر ذكره خاصةً ان تأثير هذه الافكار لبث طويلاً ودام مع الزمن . فقد أصبح فيخته لا أحد انبياء القومية الألمانية فحسب بل نبي الشكل الخاص الذي أخذته هذه القومية وهو « الجامعة الجرمانية ». إن الوطن الألماني في نظر فيخته شيء لامتناه، وفي نظر آرندت كل مكان يطن فيه صوت اللغة الالمانية . وهذا التبشير الذي نراه ينشأ في ١٨٠٨ — ١٨٠٩ يعتبر نقطة البدء لعقيدة أخذت تنتشر في القرن التاسع عشر الالماني وكان لها في ذلك الحين تأثير عظيم لاسيا وانها وجدت لها مركزاً ولساناً في جامعة برلين المحدثة .

الجامعات . — لقد كان لعالم الاساتذة في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والسنوات التي تليها أهمية عظيمة في المانيا . فقد لعبت الجامعات دوراً هاماً في كل آن في الفكر الالماني ومن الممكن القول في الحياة السياسية . وكان مفكرو المانيا العظماء في الغالب من أصل جامعي . وعن الجامعات انبثقت جميع الحركات الفكرية العامة في المانيا : ولنذكر أن لوثير كان استاذ جامعة ، وأن آل هوهنتزولرن عرفوا هذا الدور في كل مرحلة من مراحل تشكل الدولة البروسية . فقد انشئت في الأصل جامعة كونيكسبرغ ثم تلاها جامعات أخرى . وعندما حصل ملوك بروسيا على التاج الملكي ، في عهد فريديريك الأول ١٨ كانون الثاني ١٧٠١ ، أسسوا جامعة في هالليه . وعندما ذهب نصف المانيا بعد تيلسيت قال فريديريك غليوم الثالث : « يجب على الدولة أن تعوض

القوى المادية التي فقدتها بالقوة الفكرية » . وكتب شليرماخر من هالليه في ١ كانون الأول ١٨٠٦ : « ان التأثير الذي يمارسه استاذ الجامعة على عقل تلاميذه يظهر لي أعظم من غيره . انني متأكد من ان المانيا ، قلب اوربة ، ستأخذ بعد قليل شكلاً جديداً وأجمل مما في السابق » ثم انتقل إلى برلين وبدأ سلسلة خطبه الدينية وشرع في الوقت ذاته بجمع المفكرين في مركز جديد . وفي سبيل هاتين الغايتين : الغاية السياسية والغاية الفكرية أسست جامعة برلين . والقصد من ذلك تحقيق الاصلاح المعنوي والفكري الضروري لنهوض المانيا ، وكما قال شلير ماخر : « ستصبح برلين مركز النشاط الفكري في المانيا الشمالية والبروتستانتية وأرضاً مهيأة لأداء الرسالة الخاصة بالدولة البروسية » .

لقد وجد في برلين عدد من المدارس الخاصة ولكن لم يكن فيها جامعة . كما وجدت في هالليه جامعة كبرى حديثة ، الا ان بروسيا فقدت هذه المدينة بموجب معاهدة تيلسيت . ولم يبق في براندبورغ سوى هذه المدارس وجامعة فرنكفورت على الأودر وهي جامعة صغيرة وغير كافية للغاية المرسومة . وبعد انفصال براندبورغ ارسل اساتذة هاليه وفداً إلى الملك في ميميل ليرجوه في نقل جامعة هالليه إلى برلين . ولكن مثل هذا العمل يمكن أن يحدث صعوبات مع فرنسا، لان نابوليون لا يمكن أن ينظر بعين الرضى إلى نقل هذه الجامعة الى القسم الذي لم يمسه من بروسيا . غير أن الملك فكر بعمل شيء جديد لا بنقل الهيئة الجامعية من مدينة إلى أخرى . وأجري تحقيق على امكان تأسيس جامعة فوجد ان هنالك بعض الصعوبات :

١ — **الصعوبة المالية**: صعوبة الانفاق، لأن الدولة كانت في انهيار، ووجدت

أمام وهدة مالية سحيقة لاقبل لها بها، لاسيا وان المال سيصرف في سبيل مشروع لايبدو أساسياً كغيره .

٢ — **الصعوبات المعنوية** التي احدثتها معارضة جامعة فرنكفورت على الاودر التي لاتريد أن ترى منافساً لها .

٣ — **معارضة بلدية برلين** التي كانت تخشى من أن وجود الطلاب فيها يفسد اخلاق البرلينيات .

٤ — **تعيين وضع أساتذة الجامعة الجديدة والحافهم بها .**

وأخيراً حلت الصعوبات شيئاً فشيئاً . ونوقش مشروعان في مفهوم الجامعة : مفهوم فيختة ، وهو يريد أن يجعل من الجامعة نوعاً من دير علماني ؛ ومفهوم شليرماخر ويريد أن يجعل منها جامعة بشكل عادي . وكان منشىء هذه الجامعة الفقيه في اللغة والاثري غليوم هومبولدت الذي تسلم عام ١٨٠٩ وزارة المعارف (التعليم) العامة البروسية .

لقد حفظ هومبولدت من وطنيته العالمية بعد النظر واتساع الادق واحترام الاستقلال الفكري ، ولكنه تبنى ايضاً فكرة الوطنية : « عندما يتحكم في المانيا سيد اجنبي ولغة أجنبية لايوجد ملجأ للعلم الالماني . لذا يجب أن يفتح فيها ملجأ ويدعى اليه رجال المواهب الذين لايعرفون اين يلتجئون ». وحصل من الدولة على التضحيات الضرورية . وجعل مقر الجامعة في قصر الأمير هنري أخي فريديريك الثاني، وهو قصر من أجمل قصور برلين . وخصص للجامعة (٥٦٠٠٠ فلورن) وجعل للأساتذة وظائف كافية ليجلب اليها اشدهم مراساً واكثرهم صعوبة . واهتم عند انتقاء الاساتذة خاصة باخلاصهم لبروسيا، وعين فيختة رئيساً للجامعة وبقي فيها بضعة أشهر كما عين شليرماخر . وجلب اليها اناساً مشهورين من مختلف انحاء المانيا مثل الطبيب ميفيلاند والمشرح رايل والقانوني سافيني والفقيه

اللغوي والفيلسوف فولف الذي ساوم كثيراً بقبوله الاستاذية . ودشنت الجامعة في تشرين الأول ١٨١٠ بـ ٢٥٦ طالباً ، ولم تتجاوز هذا العدد قبل ١٨١٤ — ١٨١٥ . حتى ان عـدد الطلاب في صيف ١٨١٣ وشتاء ١٨١٣ — ١٨١٤ نزل إلى ٢٣ و ٢٩ طالباً . وهذا النقص يتضح بحرب الخلاص من نابوليون لأن الطـــلاب انخرطوا في سلك الجندية . ولذا يجب الا نرى، فيالسنوات الاولى لجامعة برلين ، مركزاً فكرياً كبيراً . ولم يكن كل ذلك سوى انطلاق اكثر مما هو نتيجة . ولكن جامعـة برلين كانت مركزاً فكرياً وموطناً متحمساً حاراً للوطنيـة وعنصراً من عناصر التجديد المعنوي والنهوض بألمانيا .

رجال العمل . — على مثل هذا الشكل ارتسمت عند المفكرين فكرة القومية الألمانية . ولكننا نجد شيئاً مماثلاً لهذا عند فريق آخر من الناس وهم رجال العمل . ولا شك ان رجال الفكر يعتبرون شيئاً هاماً في تشكل الفكر الالماني والقومية الألمانية . ولكن لرجال العمل الذين يتألبون للكفاح القومي ، تأثيراً مباشراً . وكان شتاين أشـدهم حرارة وتقدماً في الفكرة القوميـة ويعتبر في هـذا المضار قائداً ورائداً وموجهـاً .

ولد **شتاين** عام ١٧٥٧ . وهو أحد بارونات الامبراطورية الجرمانية . كانت اراضيه في وادي لاهن ورفعت سيادته عنها وأدمجت في ناسو عام ١٨٠٤ . لذا فقد شتاين كل صلة تربطه بدولة خاصة في المانيا وأصبح تابعاً لألمانيا نفسها دون أن يكون تابعاً لدولة المانية معينة . أخذ عن أصله هذا تقاليد فرسان الامبراطورية وقوة الرجعية ولم يعمـل شيئاً في سبيل فلاحيه . وهو يكره فلاسفـة ولاهوتيي الاستبداد المستنير وأشد من ذلك الوطنية العالمية ويخشى الأفكار الاجتماعية التي أتت بها الثورة .

ومن جهة ثانية ، كان رجلاً تقياً . اتم ثقافته الفكرية في جامعة غوتنغن حيث شغف بدراسة التاريخ . وعندما اعتزل الحياة السياسية أسس عام ١٨١٥ مجموعة الوثائق المسماة « **مجموعة أصول التاريخ الالماني** » . وفي الحقيقة ، تجمعت في شتاين عناصر التقاليد الالمانية . دخل في خدمة بروسيا مهندساً ومـديراً وأصبح عام ١٨٠٤ وزير دولة وخبر تجربة الادارة . ولم يكن ليهتم بالدقائق والتفصيلات بل كان يتركها لمن كان تحت أمره من الموظفين . ولقد رأى في فساد الحكم البروسي وفي نكبة ايينا التي دهورت الدولة ماجعله يكتب إلى الحكومة والملك المذكرة تلو المذكرة يشكو فيها فساد الحكم وعيوبه ويقترح علاجاً له . وقد طالب بالاصلاح التام للحكومة والغاء الجهاز الحكومي الذي يرجع عهده إلى فريديريك الثاني ، بعد أن تبين فساده وافلاسه . ثم ذهب واعـتزل في ناسّو في آخر آذار ١٨٠٧ ومن ناسو أرسل إلى الملك مذكرة هـامة تسمى : « مذكرة ناسّو » عرض فيها اصلاح الدولة وطلب دعم هـذا الاصلاح بالرأي العام الذي يتمثل بالهيئات المحلية . وفى هذه المذكرة يظهر اصل الاصلاحات التي قام بها في بروسيا . فقد دعاه الملك للوزارة ليقوم مقام هاردنبرغ في٣٠ ايلول١٨٠٧ وبقي فيها حوالي ثلاثة عشر شهراً. ويظهر أثره فيها باعلان مرسوم تحرير الاقنان ، ولم يعمل فيه شيئاً لأنه حضر قبل وصوله للحكم؛ وباصلاح البلديات في١٩ تشرين الثاني ١٨٠٨ والاصلاح الاداري في ٢٦ كانون الاول ١٨٠٨ . ثم غادر السلطة في٢٤ تشرين الثاني ١٨٠٨ بناءً على أمر نابوليون لأن السلطات الفرنسية اكتشفت ان له ضلعاً في تهيئة الثورة في سيليزيا ويريد تدخل بروسيا الى جانب النمسا في الحرب التي آذنت بالوقوع .

لقد ظهر دور شتاين الأساسي خلال وزارته في ادخال الفكر الجديد في الحكم وطرد البوروقراطية (الديوانية) ، وبفضـــل ارادته انتهت

الاصلاحات بسرعة . وبعد سقوط وزارته اضطر لمغادرة المانيا لأن نابوليون طرده خارج الامبراطورية فالتجأ إلى النمسا وفيها اخذ يعاضد عمل الاصلاح الذي قام به الوزير شتاديون الذي كان يتأهب للانتقام والثأر من فرنسا . التجأ اولاً في برون ثم في براغ وكان يحرض ويدعو إلى قيام المانيا ضد فرنسا . و كان على اتصال بهاردنبرغ والوطنيين البروسيين . وعندما فسدت المصالح نهائياً بين نابوليون والكسندر غادر براغ وأقام في جوار القيصر في سان بطرسبورغ (أيار ١٨١٢) ولم يظهر في المانيا الا بعد نكبة « الجيش العظيم »، جيش نابوليون ، في روسيا، وبعد ان انشقت الجنود البروسية التي يقودها الجنرال يورك في ٢٢ كانون الثاني ١٨١٣ ورجع إلى كونيكسبرغ .

لقد قضى شتاين شطراً عظيماً من نشاطه السياسي في خدمة ملك بروسيا ولكن وجهة نظره وعمله لم تكن بروسية بل ألمانية ، وهذه هي أصالة شتاين وصفته المميزة التي يختلف فيها عن هاردنبرغ وشارنهورست والوطنيين البروسيين . وعندما احتج على رفع سلطته عن أراضيه ، لم يبحث عن فائدته الخاصة بل كان يقول : إن استقلال ألمانيا واستقرارها لا يربحان شيئاً من هذا التخلي الذي يقوم به تعديل الامبراطورية ، لأن ما يهمه وجهة النظر الألمانية لا وجهة نظر المنفعة الخاصة . ولتفيد ألمانيا من هذا التخلي كل الفائدة يجب ألا يبقى في ألمانيا سوى دولتين كبيرتين : بروسيا والنمسا . وكان عدواً للدول الصغرى والمتوسطة ، قاسياً على جبن الأمراء الذين سعوا لدى فرنسا في زيادة أراضيهم . ولكن الذي يؤمله في تعديل الامبراطورية هو أن يطلب إلى الأمراء بتضحية شيء لا نفع فيه لغاية نبيلة وعظيمة وهي الخير للأمة جمعاء .

لقد أراد شتاين اصلاح الحكومة البروسية ليجعل من هذه الحكومة

قوة قادرة على استئناف القتال ضد فرنسا . وهو يصرح في مذكرة إلى شتاديون : « يجب أن يذكر كل ألماني بواجباته نحو الوطن المشترك ، وأن يجبر على القيام بها والشروع بمكافحة عدو الجنس البشري وألمانيا ». ونجد له في مذكرة مؤرخة في شهر آذار ١٨١٠ اتجاهاً خاصاً وهو ضرورة تربية الشعب الألماني من جديد ، ويعتبر ذلك شرطاً أولياً في نهوض المانيا لأن القوة المعنوية تنتهي مع الزمن بالتغلب على القوة الطبيعية و « إن المؤلفات تؤثر في الألمانيين أكثر من تأثيرها في الشعوب الاخرى ، وإذا حصل المبدأ السيء — ويعني فرنسا — على ظفر موقت بقوة السلاح فمن الممكن الوصول إلى النصر بالفكر والرأي » . وفي المذكرة التي قدمها لقيصر روسيا في ١٨ ايلول ١٨١٢ عبر عن مفهومه لألمانيا ، ألمانيا التي يجب أن تخرج بعد الظفر على نابوليون : « يجب قبل كل شيء ألا يعاد بناء الحالة القديمة . لقد كانت معاهدات وستفاليا شؤماً لأنها وصلت بألمانيا إلى درجة العجز أكثر من قرن ، ومن صالح ألمانيا وأوربة ألا تكون ألمانيا مشلولة » . إن الحل الذي يريده هو وحدة ألمانيا في دولة واحدة أي ملكية ألمانية وسلطة واحدة ذات سيادة يخضع لها الجميع باستثناء الحقوق المدنية والسياسية لجميع الناس الأحرار . وإذا كانت هذه الوحدة التامة غير ممكنة ووجب أن يبقى بين النمسا وبروسيا عدد من الدول فعلى الأقل يجب أن يكون هذا العدد صغيراً، على أن تدخل الدول التي تقوم مقام الوحدة في اتحاد (كونفدراسيون) : دول الشمال في اتحاد حول بروسيا ، ودول الجنوب في اتحاد حول النمسا. وبذا تفقد هذه الدول الصغرى إمكانية الاستقلال ووجود سياسة خاصة بها ، والتعاهد مباشرة مع الأجنبي .

وفي آخر السنة نفسها أجاب في كتاب إلى كونت مونستر مؤرخ في

٢٠ تشرين الثاني عام ١٨١٢ على المآخذ التي أخذت عليه بأنه يعمل لصالح بروسيا ويسيء استعمال نفوذه في ألمانيا لصالح البروسيين بقوله : إنه يشتغل لصالح ألمانيا لا لصالح بروسيا : « ليس لي إلا وطن واحد يسمى ألمانيا أخلص له من كل قلبي . وفي رأيي ، في هذا الوقت العصيب ، إن جميع السلالات سواسية وليست سوى أدوات . إن كل ما أرغب فيه هو أن تكون ألمانيا قوية وتستعيد استقلالها وحريتها وقوميتها وتدافع عن هذه القيم رغم وضعها بين فرنسا وروسيا . وهذه هي مصلحة الأمة وأوربة » . ويقول : « إن غايتي الوحدة وإذا لم تمكن الوحدة فعلى الأقل انتقال وسير نحو الوحدة . ضعوا من تريدون مكان بروسيا . قووا النمسا باعطائها سيليزيا وباد وبراندبورغ وألمانيا الشمالية ، باستثناء المبعدين ، وأرجعوا بافاريا وفرتامبرغ وباد إلى حالتها قبل عام ١٨٠٢ وبكلمة واحدة اجعلوا النمسا سيدة ألمانيا ، إنني أقبل بذلك إذا كان هذا صالحاً ، إذا كان هذا عملياً : ولكن كفاكم التفكير في منازعاتكم القديمة ، منازعات **مونتيغو وكابوليه** ! » . فهو إذاً يبيع بثمن بخس مصلحة الحكومة البروسية . وإذا كان يقول بصالح ألمانيا فهو لا يتصور ألمانيا ويفهمها دون النمسا . إن فكرة شتاين في ألمانيا هي التي تسمى في المستقبل « ألمانيا الكبرى » .

إن فكرة شتاين تمثل فكرة الوحدة القومية الألمانية في مفهومها الأسمى الواعي . ولكن يجب أن نقول ان شتاين متقدم كثيراً على الآخرين في وجهة النظر هذه ، ومتقدم على مصالح حكومات ألمانيا الجنوبية والغربية التي ارتاحت لانهيار بروسيا وألفت التعاون مع فرنسا ، ومتقدم على الرأي العام الذي بقي غير مبال بفكرة القومية ، ومتقدم من هذه الوجهة على لفيف الوطنيين البروسيين، الذين يشتركون معه في

حقدهم على نابوليون ، ولكنهم ظلوا بروسيين لاألمانيين. وقد تبعه إلى روسيا **كلاوزويتز** و **بوين** . أما غنيزنو فكان مثله ألمانياً إلا أنه كان من نوع خاص . فر إلى انكلترا وقدم للأمير الوصي في آب ١٨١٢ مذكرة طالب فيها بانزال جنود انكليزية على شاطىء ألمانيا واحداث امبراطورية ألمانية كبرى تشمل الغرب والشمال . أما الباقون ممن لم يلحقوا بشتاين في روسيا ولا غنيزنو فقد بقوا في أمكنتهم يتابعون عملهم وحاولوا أن يهيؤوا عصياناً في سيليزيا مثل كرونر ، أو أنهم لبثوا ينتظرون الوقت المناسب الذي سيجدونه في اخفاق حملة ١٨١٢ . اما الحكومة البروسية فكانت تلعب على الحبلين : لأن هاردنبرغ سلم الوطنيين إلى الشرطة النمساوية وتحالف مع نابوليون باتفاق مع مترنيخ ، في حملة روسيا ، وواظب على علاقاته مع الوطنيين . وعندما تأكدت نكبة الجيش النابوليوني في روسيا وظهرت للعيان تحرر الحزب الوطني البروسي من ارتباطه مع فرنسا وحاول ان يضع قوة بروسيا الجديدة ضد نابوليون للانتقام منه .

ايطاليا

لم تعط ايطاليا في هذه الفترة منظراً واضحاً بيناً كالمنظر الذي شهدناه في المانيا . غير اننا مع هذا نجد فيها بداية للفكرة القومية .

لقد قامت ضد النفوذ الفرنسي حركات في الرأي وفي الواقع أيضاً ، غير أن هذه الحركات لم تكن قومية بالمعنى الصحيح : كعصيان كالابر الذي امتد فيما بعد الى مملكة نابولي كلها . وقد هيأت الملكة ماري — كارولين هذا العصيان ضد جوزيف بونابرت ودعمه انزال جنود انكليزية في تموز ١٨٠٧ . وكان زعماؤه خليطاً من كل جنس . فمنهم نبلاء مثل روديو ، وأشقياء مثل فراديا فولو ، وكهان . كما وجدت فيه عناصر شغب مثل « **المافيا** » في جبال الجنوب ، ومهربون ، ورعاة وفلاحون

انخرطوا في العمل حباً في السلب والنهب ، ومستاؤون ثاروا من شدة المصادرات التي أثقلت كاهلهم ، ومن قساوة النظام والاسلحة التي كان يتطلبها الملك منهم . وفي الحقيقة كانت هذه الحركة نوعاً من الفوضى التقليدية المتعارف عليها في مملكة نابولي تحت غطاء من الحركة الوطنية . وتشكلت جمعيات سرية ضد النفوذ الفرنسي وخاصة جمعية عرفت فيما بعد وأصبحت ذات شهرة واسعة وهي جمعية « **الفحامين** » . ويبدو أن أصلهم كان جمعية سرية بهذا الاسم وهو :« **أبناء العم الفحامون الصالحون** ». وأصلهم من فرانش — كونته . ويظهر أن هذه الجمعية أخذت ، في عهد حكم مورا ، بفكرة الوحدة الايطالية .

وبهذا المعنى نجد أن الجمعيات السرية كانت عنصراً للمستقبل ، لأننا نجدها تقود « حركة الحرية » بين ١٨١٥ و ١٨٤٨ . ومن جهة ثانية كان مورا يداري ويصانع نعرة رعاياه الخاصة : فمن ذلك أننا نراه يحاول أن يأخذ حيال نابوليون وضعاً مستقلاً وكان يقول : « لست ملكاً لأطيع». فقد أحاط نفسه بايطاليين مشبوهين بعدائهم لنابوليون ، مثل وزيره غالو ومدير شرطته ماغهللا ، وكان هذا على اتصال بالجمعيات السرية ، ويبدو انه كان يفكر بايطاليا الموحدة تحت صولجان مورا . وكذا يجب ألا نرى حركات قوميـــة في معارضة حكومات آل بوربون اللاجئة في صقلية وساردينيا ، وفي نزاع الكهان وموظفي الحبر الاعظم ضد النفوذ الفرنسي عندما أعلن ضم دول البابا .

ومن جهة ثانية ، أحدث النفوذ الفرنسي تبدلات عميقة في الشروط الاجتماعية والسياسية في شبه الجزيرة . وهذه التبدلات يمكن أن تعتبر نوعاً من عمل تحضيري للوحدة . ومن الطبيعي أن نجد في ايطاليا ، كما هي الحال

في المانيا ، كثيراً من المتناقضات والاختـــلافات في النظم التي أخضع نابوليون بموجبها ايطاليا . ورغم الاختلاف من حيث التاريخ والبلد يمكن القول بصورة عامة **ان الاقطاعية أُلغيت** : فقد أبدل حق العدالة الخاص بالأمراء الى مصلحة عامة . وخضع النبـلاء الى القانون العام فيما يتعلق بأراضيهم وأشخاصهم ، وألغيت ضريبة العشر التي تدفع الى الاكليروس ، والاتاوات الشخصية التي تدفع للأمـير ، كما وجد في بعض مواطن من ايطاليا ظهور اصلاح في نظـام الاراضي . وبسّط النفوذ الفرنسي كثيراً من المشاكل والأعمال الادارية التي كانت ثقيلة على السكان : فمن ذلك أنه حذف عدة وظائف لا فائدة منها ونظم الغمل الاداري تنظيماً جيداً ، وخاصة فيما يتعلق بالسجلات والحسابات العامة ، وأصلح جهاز الموظفـين وأخضعه لقواعد ونظم مقتبسة من النظام الفرنسي .

هذا ويمكن القول ان نظم وقواعد الحياة القوميـة في ايطاليا قد تشكلت أثناء الاحتلال الفرنسي ودام أثرها طويلاً : **كمجموع الموظفين** الذين يؤخذون بصورة عامة من الطبقـة البورجوازية ويتعاونون مع السلطة المحتلة . كان هؤلاء الموظفون يجتمعون في الألواج الماسونية التي اتحدت كتلة واحدة وسميت باسم « الماسونية الملكية والايطالية »، ويرجع أهلها الى ايطاليا الشمالية .

ومن هذه النظم ايضاً **الجيش** . لقد كان نظام القرعة هاماً في ايطاليا وقد احصى أنه مات ٦٠٠٠٠ ايطالي في الجيوش النابوليونية . وبفضل القرعة وجدت شعوب مختلف النواحي الايطالية في تماس مع بعضها لاول مرة . وكان عدد الجيش في المملكة الايطالية الشمالية ٤٩٠٠٠ نسمة في عام ١٨١٠ . وفي العام ١٨١١ كان ٩١٠٠٠ . ووجد ان حشداً من الناس

اتوا من مختلف انحاء ايطاليا وهذا مالم تره ايطاليا في السابق . ولاول مرة وجد النابوليون والميلانيون والجنويون والساردينيون بتماس مع بعض ، ولاول مرة تنصهر هذه العناصر وتختلط فيما بينها . اماالضباطفقد اخذهم نابوليون من الطبقة النبيلة او البورجوازية . وحاول ان يجذب النبلاء اليه باحداث حرس، الشرف واجبرت الاسر النبيلة علىتسجيل اسماء ابنائها فيه . وأخيراً يمكن القول ان وحدة النظام الاقتصادي الذي فرضه نابوليون بنتيجة الحصار كان آخر عنصر في لم شعث الايطاليين وجمع شملهم .

وهكذا فان النفوذ الفرنسي ، وان لم يوجد القومية الايطالية ، جمع شمل الايطاليين والف بينهم ووحد كلمتهم ، وفي ذلك أساس لكل قومية مستقبلة .

الحياة الفكرية والمعنوية . — هذا ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار عنصراً عظيم الأهمية : وهو الحياة الفكرية والمعنوية . فقد رأينا في ألمانيا فيهذه البيئة تشكل النبتات الاولى للقومية . أما فيايطاليا فنجدنا فيآخر عصر الآداب الاتباعية (كلاسيك) قبل أن تنشأ فيها الابداعية . فما زال يوجد بعض كتاب يهتمون باللغات الاقليمية ويبحثون عن الهامهم في العناصر المحلية وفي تمثيل الحياة الشعبية . غير أنهم كانوا آخر من يمثلون مدرستهم ،مثل **نيلي** وهو صقليمنبالرمو عاش من١٧٤٠ إلى١٨١٥، **وكارلو بورتا** (١٧٧٧–١٨٢١) من ميلانو . وكلاهما يعتبران كاتبين اقليميين. وكان معظم كتاب ايطاليا ، في خدمة فرنسا ، موظفين لدى الحكومة او يتقاضون من حكومة الامبراطور مساعدات او رواتب ، وبعضهم اساتذة في الجامعات الايطالية في **بافيا**، **ميلانو** ، **فلورنسا** ، وبعضهم نواب في الهيئة التشريعية للمملكة الايطاليا مثل **بوتّا** ، أو كانوا مشبعين بالافكار

الديموقراطية التي نهلوها من النظريات الفرنسية ، وأحياناً يكتبون لتمجيد الثورة . وبعضهم كانوا مداحين لنابوليون .

وكان اثر هؤلاء الكتاب، فيالعصر الامبراطوري في ايطاليا،قومياً من عدة وجوه . فهو قومي بسنأ هذه الآداب وجمال الشكل والفن وفي كل ما يجعلها تدخل في التراث الايطالي الذي يؤمن لهؤلاء الكتاب نجاحاً دائماً حتى في الوقت الذي ينسخ فيه هذا الشكل الفني وتبطل موضته . وهو قومي ايضاً لان كثيراً من هؤلاء الكتاب يكبرون فيه الفكرة الوطنية وحب البلد ، حتى ولو كانوا من أصل خاص ولهم نعرة اقليمية او كانوا ممن دخلوا في خدمة الفرنسيين . فمن اشهر كتاب هذا العصر **اوغو فوسكولو** و **فيشانتو مونتي** .

عاش **فوسكولو** من ١٧٧٨ الى١٨٢٧ وكان شهيراً بروايته المسماة : « آخر رسائل جاكوبو اورتيز » التي صدرت في عام ١٨٠٢ وموضوعها الألم الذي يتملك وطنياً بندقياً من ضياع وطنه واخفاقه في الحب . وكلا هذين الاخفاقين يؤديان به الى الانتحار . و اشتهر فوسكولو بسلسلة من القصائد تسمى « القبور » صدرت عام ١٨٠٧، وفيها يمجد الارض المقدسة بقبور الرجال العظام موحي الجمعيات الذين يربطون الادارة بأرض الميلاد.

أما **مونتي** فكان معاصراً لفوسكولو واقدم منه بقليل . ولد عام ١٧٥٤ ، وأثره الشعري عظيم ومتنوع ، وفيه نجد وحياً سياسياً يتطور حسب الزمن والظروف والحوادث : نظم قصائد عام ١٧٩٣ بمناسبة وفاة القائم بالاعمال الفرنسي باسفيل اثر مقتله في روما ؛ ثم نظم قصائد على شرف العالم بالرياضيات الشاعر **ماسشيروني** . ولتمجيده نظم عدة اغاني وطنية تمجد رجال ايطاليا العظام منذ القديم . ثم أصبح مونتي مداحة

نابوليون ونوعاً من شاعر رسمي . وبعد ١٨١٤ استسلم لعرض النمسا وتخلى عن حركة الحرية (الليبرالية) . ولذا لانجد وحدة في وحيه السيامي. غير انه كان دوماً وفي كل آن بل وفي كل مرحلة من مراحل النمو يبحث ويجمع عناصر عظمة ايطاليا والوطن ومنفعته الخاصة .

وأخيراً كانت هذه الآداب قومية لانها اتمت العمل اللغوي الذي بوشر به في ايطاليا منذ زمن طويل . وتشكل نوع من قومية لغوية . فقد كان الكل يجتمعون مهما تباينت اصولهم ونزعاتهم في دراسة الايطالية وتطهير اللغة ، وحتى من تشيع منهم للفرنسيين وانضم اليهم مثل مونتي و**سيزاردوتي** أو ممن بقي مستقلا تماماً مثل فوسكولو او**كوؤكو** الذي تبنى افكار هردر فيما يتعلق باللغة والاناشيد الشعبية ، أساس الأمة ؛ أو ممن بقي عدواً للنفوذ الفرنسي بصورة صريحة مثل **نيقوايني** . وساروا بواسطة الدروس والدراسات النقديه ودراسة النحو في عمل تطهير اللغة . وأساس هذه اللغة ، اللغة الطوسكانية ، وكانت منذ زمن بعيد اللغة الايطالية الرسمية . وقد حاولوا ان ينقوها من جميع الشوائب الاجنبية ويردوها إلى نقاوتها . وساعدهم نابوليون في عملهم هذا واستطاعوا ان يلاقوا بعض النجاح عام ١٨٠٩ . وفرضت اللغة الايطالية في المحاكم وحتى في الاراضي التي ألحقت بفرنسا . وفي عام ١٨١٢ قبل نابوليون باعادة تأسيس الاكاديميا الفلورانسية المعروفة باسم اكاديميا **كروسكا** التي تأسست في العام ١٥٨٢ . وكانت هذه الامجاد الادبية تؤلف عزاً ايطاليا يضاف إلى التراث القديم . ويجب ان يضاف اليه مجد معاصر من الفنانين ، مثل **كانوفا** والموسيقيين .

وهكذا ظلت الفكرة القومية في ايطاليا شيئاً لفظياً ولم تنتقل الى

الحقل السياسي الا قليلا . وكل ما في الامر انها أضيفت الى تراث ايطاليا العام ، وليس هنالك مايدل على انها أهل لتصبح فكرة قومية نظراً لتعاونها مع الفرنسيين . غير ان هذه العناصر التي أتينا على ذكرها سوف تستوحي الفكرة القومية منها الهاماً في المستقبل .

حروب التحرير . — هذه هي الآثار التي نستطيع الكشف عنها في مختلف اقسام اوربه من نشأة القومية بدراستنا رد فعل الشعوب تجاه النفوذ الفرنسي . غير ان هذا النفوذ قد انهار في العام ١٨١٣ و ١٨١٤ في الحروب التي سميت « حروب الخلاص » : من ابادة « الجيش الكبير » في روسيا وغزو المانيا وتحلل النمسا . ويمكن القول ان مارأيناه ان هو الا اختبار للعواطف القومية التي ظهرت في مختلف اقسام اوربه . واننا لنتساءل بعد هذا لاي درجة ساهمت الشعوب في الحركة السياسية والعسكرية التي قلبت نابوليون وطردته من اوربه الوسطى اولاً ، وكسرت فرنسا أخيراً في العام ١٨١٤ ؟ للاجابة على هذا السؤال يجب ان نتتبع عن كثب المظاهرات ، والمرور من حيز القوة الى حيز العمل ونلاحظ الفكرة القومية في تحقيقها العسكري والسياسي ونرى كيف انها نشأت على أنقاض الامبراطورية الفرنسية .

بولونيا . — ان أول بلد نطرح فيه هذا السؤال هو البلد الذي طرد منه النفوذ الفرنسي قبل غيره ونقصد به بولونيا . فبينا كانت العناصر العسكرية أي القادة ، وعلى رأسهم بونياتوسكي ، أمناء على عهد نابوليون ، كانت العناصر السياسية تحاول ، خلال العواصف التي تحدق ببولونيا ، أن تحافظ كما يظهر ، على الأقل ، على وجودها القومي ممثلاً في دوقية فارسوفيا . وكان تشارتوريسكي المعروف بانحيازه لروسيا ، ومن الممكن

القول لبولونيا ، يطلب الى القيصر الكسندر الاول أن يعيد تأسيس التاج البولوني ويرجع المملكة وذلك بأن يعهد بالتاج الى أحد اخوته أي الى الدوق الاكبر في روسيا : « عندما تتوقع الامة البولونية الاخذ بالثأر من الفاتح وتمد جلالتكم اليها يد المساعدة وتقدم وسائل الكفاح تكون النتيجة سحرية وتتجاوز ما تنتظرون منها . واني لآخذ على عاتقي أن أوقع كل شيء دون تأخير » . ومن جهة أخرى تعرض الحكومة البولونية بأن تعطي نفسها الى روسيا شريطة أن يعاد تأسيس بولونيا ، حتى ولو كانت تحت حكم روسي ، متحدة مع ليتوانيا ولها دستور .

وكان يناهض هذه العروض البولونية بشدة روس وطنيون مثل نيسلرود ، والبارون شتاين، الذي التجأ الى سن — بطرسبورغ، وكان من مشاوري القيصر . وقد كتب في ٧ تشرين الثاني ١٨١٢ : « لنمنع مهما كلف الامر تشكل المملكة البولونية ! ولتجتمع انكلترا والنمسا لمعارضة هذه الرغبات الوحشية » وذلك لانه يخشى خاصة من أن اعادة تأسيس بولونيا يمكن أن تعكر الصفو بين النمسا وروسيا فتحول بهذا دون تأليف حلف ضد فرنسا . وتحت تأثير نيسلرود من جهة ، وشتاين من جهة أخرى دفع القيصر عرض البولونيين واكتفى بأن طيب خاطرهم بالكلام في ١٣ كانون الثاني ١٨١٣ ، وكان ذلك كافياً لعدم قيام البولونيين بأي حركة، بل انهم وقفوا يشاهدون سقوط دوقية فارسوفيا الكبرى دون احتجاج وأخذ الروس فارسوفيا دون كفاح في ٩ شباط من هذا العام .

ومن تدخل شتاين يجب أن نلاحظ هذا الحادث الذي مازال رسماً ولم يتضح الا قليلاً وهو ان القومية الألمانية تعارض القومية البولونية ، وان الألمان يأبون على البولونيين أي فائدة من الحياة القومية التي يتطلبونها لأنفسهم . ومن هذا

التعارض بين القومية الألمانية والقومية البولونية ، الذي نرى ظهوره منذ البدء، يمكن القول بوجود شيء ثابت في العلاقات بين الالمان والسلاف .

بروسيا الشرقية . — لقــد كانت بروسيا الشرقية ثاني بلد طرد منه النفوذ الفرنسي . وأول ظاهرة للقومية الالمانية كانت بقيام هذا الاقليم . ويجب أن نلاحظ أن الكارثة التي مني بها نابوليون في روسيا لم تدرك بصورة طبيعية حالاً في الامبراطورية ، بل ان الخسران الهائل الذي أصاب نابوليون في روسيا كان يلاحظ تدريجياً ، لأن الخطوط الفرنسية اخذت تتراجع تباعاً، وبانسحابها تخلصت الأرض الألمانية . فقد تراجعت الجيوش الفرنسية على خط الفيستول ، ثم من الفيستول الى نهر الاودر في آخر شباط ١٨ ٣ ، ومن ثم الى مـا وراء الايلب . وكان على الجيوش الفرنسية الموجودة في اقصى الشمال ان تنطوي على نهر النيمن في النصف الثاني من شهر كانون الأول : ففي ١٨ كانون الاول ١٨١٢ تلقى ماكدونالد ، الذي يقود اقصى اليسار ، الأمر بأن ينسحب الى تيلسيت . ومن هذا الانسحاب الذي تم من النيمن الى الفيستول كان خلاص بروسيا الشرقية .

وعلى هــذا فالحوادث جعلت ثورة بروسيا ممكنة : كان ماكدونالد يقود الجناح الأيسر أي الجيش العاشر من الجيش الكبير ، وقد احتل كورلاند . وفي هذا الجيش العاشر اشتركت الجنود البروسية تحت قيادة الجنرال يورك.وكان هذا ارستقراطياً بروسيا محافظاً يكره كل حركة ثورية ويصرح بأنه لا يوجد في المانيا « مذابح صقلية او حروب ڤاندية » . وهو ضابط فريديريكي يحتفظ بتقاليـد جيش فريديريك الكبير ويشكو بالطبـع في شخصه العسكري الكارثة التي وقع فيها الجيش البروسي .

كان يقود في الجناح الأيسر الفرقة البروسية في الجيش الفرنسي ويتلقى الأشياء بأسرع من رئيسه ماكدونالد . وبينما كان ماكدونالد يعمه في الجهالة والانعزال ، كان يورك ، بحسب وضعه في المؤخرة ، في آخر ايلول ١٨١٢ موضع عروض روسيا،وخاصة حاكم ريغا الروسي،وهو ايطالي اسمه بولوكشي، وكذا القائد العام للجيوش الروسية . وقد بقي دون تعليمات من برلين مع العلم بأنه طلبها منها فلم يأته شيء . وظل خلال شهرين وهو في حالة جذب بين **الروس** الذين يحاولون ان يجذبوه اليهم، وبين ماكدونالد الذي كان ملحقاً به . ورأى يورك ان يوسع المفاوضة التي عرضت عليه واراد ان يحصل على ضمانات للمملكة البروسية كلها . فحصل على تعهد رسمي صريح من القيصر ، في ١٨ كانون الاول ، بأن لا تلقي روسيا سلاحها قبل ان يعاد تأسيس بروسيا ، واذا لم يكن ذلك في مجموع اراضيها ، فعلى الاقل ، في شروط تجعلها تستعيد وضعها الذي كان لها بين الدول العظمى قبل عام ١٨٠٦. وهكذا نرى أن القائد المنعزل يحول المفاوضات العسكرية ، التي ربما كان غرضها الأصلي تعليق السلاح ، إلى مفاوضات سياسية . وعندما تلقى في ٢٩ كانون الأول أمر ماكدونالد ان يأتي ويلتحق، في تيلسيت وراء النيمين ، تردد قليلاً ثم وقع تسليمه بين ايدي الروس في (توروغين) في ٣٠ كانون الاول ١٨١٢ . ويعتبر تسليم توروغين حادثاً أساسياً ونقطة ابتداء في الحركة الألمانية ، وله أهمية عسكرية كبرى لأنه اجبر ماكدونالد ، وقد كشف من يساره ، على التراجع من نهر النيمين إلى الفيستول ، وبالتالي إلى التخلي عن بروسيا الشرقية . وفي هذا الحادث الحاسم ، الذي يتمثل بخيانة الجنرال يورك ، يجب ان نرى رد فعل عسكرياً ووطنياً قام به قائد بروسي ، لاحركة المانية قومية .

تبدل الوضع سريعاً بعد تسليم توروغين . فقد كانت بروسيا الشرقية ضحية الحرب بصورة خاصة : اجتاحتها أولاً في حملة ١٨٠٧ ، أي حملة **ايلو وفريدلاند** ، وأثناء عمليات ١٨١٢ في تعبئة الحملة الروسية ، وسحقتها المصادرات التي أجرتها فرنسا بها . ولذا كانت في حالة سيئة ولديها من المبررات ما يجعلها تكره فرنسا . ومن جهة ثانية شهدت انكسار الجيش الفرنسي والهاربين الذين كانوا يجتازونها وهم في حالة أعياء رهيب . وقد اطلقت ، في بعض جهاتها ، عيارات نارية على هؤلاء الفارين . وأخيراً كان الموظفون في بروسيا الشرقية وطنيين بروسيين . لهذه الاسباب المختلفة قام هذا الاقليم بالثورة : وكان رئيس الادارة فيها **شون** عضواً في جماعة الوطنيين التي تشكلت حول شتاين وشارنهورست وغنيزنو ، فامدّ العصيان بمساعدة الادارة . وكذا الجنرال **بولوف** وكان قائده في بروسيا الغربية . أخذ على عاتقه ان يدعو الجنود إلى الخدمة وهم في حال عطلة . ثم ان يورك بدأ بتشبثه الخاص بمهاجمة مؤخرة الجيش الفرنسي مع الجيش الروسي ، في حين أن حكومته كانت محالفة لنابوليون . في كل هذا نجد **الادارة والجيش** أي الاطارين التقليديين في الدولة البروسية يعملان دون أخذ رأي حكومتها . والحادث الهام الحاسم هو وصول شتاين إلى كونيكسبرغ ، في ٢٢ كانون الثاني ، وهو مخول بمطلق السلطات من قبل القيصر اسكندر الأول ضد الفرنسيين . ولقد رأينا ان شتاين ، في فكرته الالمانية ، لايبالي ببروسيا ويجعل منها سوقاً رخيصة . وكان مدفوعاً بكرهه للفرنسيين ، ونراه هو وغنيزنو يلومان شون عند وصوله لأنه لم يعمل السيف في الفرنسيين الذين اجتازوا اقليمه . وعلى هذا فإن ثورة بروسيا الشرقية ، في نظر شتاين ، ليست سوى وسيلة لتحقيق عمل أعظم وهو خلاص المانيا وتنظيمها من جديد : رفع رأساً الحصار الذي يثقل الشواطيء

البروسية ، وفرض الضرائب ، وأمر بالتداول الاجباري للأوراق الروسية ، واوجد الوسيلة الضرورية لتنظيم المقاومة : فقد جمع مجلس الاقليم وطلب منه التصويت على دستور الجيش، وبالجملة أراد ان يؤسس من العناصر المحلية نوعاً من حكومة نظراً لغياب الحكومة الملكية .

اجتمع مجلس الاقليم في ٥ شباط وصوت في ٧ منه على المشروع الذي هيأه شتاين وقدمه اليه . وعندئذ غادر شتاين الاقليم والتحق بالروس وترك لأصدقائه أمر تنظيم العصيان . وكان مجلس الاقليم يتألف من سبعين شخصاً : نصفهم يمثل الطبقة النبيلة ، والنصف الآخر يمثل المدن والصناعات الحرة . وفي الواقع كان هذا المجلس مجلس نبلاء ولم يكن للشعب اسهام فيه ، وبقي اجنبياً عن هذه الحركة . غير أن مجرد اجتماع هذا المجلس واتخاذ مقررات به جعل منه نوعاً من ثورة على حقوق الملك : لأنه كان يجتمع دون دعوة من الملك ويتخذ قرارات كقرارات الحكومة . ولقد حاول عبثاً تعداد تصريحاته في ولائه للملك وخضوعه له ، لأن التشبث الذي قام به ثوري .

نجد في هذا المجلس صفتين مميزتين وسنراهما في الحركة البروسية كلها وهما :

١ ـ ان هذه الحركة البروسية كانت حركة نبلاء ، أي حركة طبقة عليا .

٢ ـ ان هذه الحركة لاتخشى ان تعمل خارجاً عن ارادة الحكومة وتدعو إلى محاولات ثورية .

اللاندوهر . ـ اما العمل الذي قام به هذا المجلس فهو انشاء «اللاندوهر» أي الجيش البري . فقد تقرر انشاؤه في ٧ شباط ١٨١٣ . ويهدف ، حسب مقدمة المرسوم ، إلى تنظيم جيش العصيان خارجاً عن الجيش النظامي ، وذلك لأنه ما زال يسود الطبقات المستنيرة في بروسيا زعم

ضد العسكريين وضد الجيش المحترف ، هذا الزعم الذي يميز آخر القرن الثامن عشر . وعلى هذا « اللاندوهر » أن يكون اداة دفاع عن الاقليم ، واداة ثورة عندما يهاجم العدو حدود البلاد . ويدخل فيه من يتراوح عمرهم بين الثانية عشر عاماً والخامسة والأربعين من المتطوعين وممن تصيبهم القرعة مع القدرة على الاستعاضة . ولم تكن هذه الأخيرة في مشروع شتاين الأصلي ، غير انها فرضت من قبل ممثلي المدن ومن الجنرال يورك . وبعد ان صوت على هذا القانون بوشر بالتنفيذ ، وتألفت لجنة عامة دون ان تنتظر موافقة الملك الذي كان بعيداً .

وانا لنتساءل عن مدى تأثير هذا العصيان على الاقاليم الأخرى في دولة بروسيا ؟ كان الملك قد غادر برلين إلى بريسلو في ٢٢ كانون الثاني بعد ان عزل يورك عن قيادته وعنف القرارات التي اتخذها مجلس كونيكسبرغ . ولذا نجد أمام هذه الحكومة المستسلمة تشكل نوع من حكومة مناوئة تتألف من الوطنيين في مقاطعة براندبورغ . ثم ان الجنرالين، اللذين رأيناهما على رأس العصيان وهما يورك وبولوف ، اتفقا مع القائد الاعلى (ويتغنشتين) على الزحف على نهر الاودر ضد الفرنسيين . وهذه الحركة الثورية اضطرت الملك ان يعمل اكثر مما يستطيع : ففي ٣ شباط استدعى المتطوعين ليزيد في عدد الجيش ، وفي ٩ منه علق الاستثناء من الخدمة لمن سنه بين الـ ١٧ و ٢٤ سنة . وكانت نتيجة هذه الحركة التي فرضت هذه المقررات حمى حقيقية أخذت تتمشى بجسم البروسيين .

تنظيم اللاندوهر . — لقد كان هذا الجيش محكاً للعاطفة الوطنية البروسية .. ففي الطبقات المستنيرة الفكرية ، التي لمسنا عندها أول امارات القومية الألمانية ، نرى أن فكرة تبني التسلح ضد فرنسا قد تمت بهوى وشغف زائد . وكان اساتذة الجامعات يوسعون مرسوم الدعوة إلى المتطوعين ،

ونخص بالذكر منهم فيخته في برلين وشتيفانس في بريسلو. وكذا الأمر في جامعة هالليه وكونيكسبرغ ، وحتى في بروسيا القديمة التي أصبحت الآن في جملة الدول الفرنسية ، وفي ايينا في شهر آذار . ونفذت الحركة خاصة إلى الشبيبة : فقد كان شباب الجامعات اول من انخرط في الجيش حتى ان جامعة برلين خلت تقريبا من طلابها في بضعة أيام ، ولم يبق فيها اكثر من ٢٣ طالباً . ورافقت البورجوازية والطبقة النبيلة الشبيبة في هـذه الحركة التي ضمت الأوساط الفكرية والطبقات العليا : كانت نفوس برلين آنذاك ١٥٠٫٠٠٠ وقد تقدم منها ٦٠٠٠ متطوع . وبصورة عامة خلت الجامعات والكليات من طلابها : ففي سيليزيا ارادت ادارة الكلية أن تنخرط كلها في الجيش وطلبت أن يقوم مقامها في وظائفها كليات أخرى . وهنالك جنرال شاب اسمه لوتزوف الف فرقة « القناصين السود » ليحشد المتطوعين في باقي المانيا . ويبدو ان الحركة اقلقت الحكومة : فمن ذلك ان مترنيخ أبدى تخوفه من هذه « الحركة الفظيعة » التي قامت في سيليزيا وبوهيميا ووستفاليا والتيرول : فقد كتب في ١٨ شباط ١٨١٣ « انني لا اتعامى عن نتائج هذه الحركات الشعبية التي اثيرت باسم شرف المانيا واستقلالها ،فلن تتأخر عن فصم الروابط السياسية والاجتماعية ». وهذا القلق الذي ساور الحكومة انما هو القلق من حركة شعبية توشك ان تنقلب إلى ثورة .

وهاجت الجوقات البروسية بهذه الحركة الكبرى التي ظهرت فيها الأهواء الوطنية والكراهية والاحقاد على النظام النابوليوني الذي أثارها وبذرها في المانيا . وهاجت المانيا الشرقية والشمالية ووصلت الحركة إلى هامبورغ والاقاليم الهانسية .

واضطرت الحكومة البروسية أن تعمل مرغمة أمام هياج الاهواء ،

على حين انها كانت ترى بأن تبقى متحفظة وتربط مقدراتها بالنمسا ، وتقف من روسيا ومطامع القيصر موقف الشك ، كما وقفت حيال هذه الطرق الثورية التي تبنتها الحركة الوطنية . غير أن مجيء شتاين إلى بريسلو ضغط على فريدريك غليوم وفرض عليه التحالف مع روسيا بمعاهدة كاليش (٢٨ شباط ١٨١٣) التي كانت تقلق الحكومة البروسية ، لان القيصر تعهد ان يعيد بروسيا قوية كما كانت عليه قبل عام ١٨٠٦ ، دون أن يؤمن لها نفس الاراضي التي كانت لها ، الامر الذي اوقع الحكومة البروسية في مغامرة كبيرة الاخطار دون أي ضمان لرجعى تامة . ثم أن مجيء القيصر نفسه الى بريسلو في ١٥ آذار حدا بفريديريك غليوم إلى اعلان الحرب على فرنسا في ١٦ آذار واتخاذ قراره الاساسي في ١٧ منه : وهو أن يعمم اللاندوهر الذي احدث في بروسيا الشرقية على جميع أقاليم المملكة مع التشديد ، وذلك بحذف القدرة على الاستعاضة التي اقرها اللاندوهر البروسي . وأخيراً في ٢١ نيسان أقر النفير العام وفرض اللاندشتورم اي الخدمة الاجبارية التي فرضت على البروسيين خلال الحرب كما جرى ذلك ابان الثورة الفرنسية في ١٧٩٢ و ١٧٩٣ .

وهذه الحركة البروسية تظهر لنا حركة عفوية من نوع اخلاقي معنوي وتتصف بالصفتين اللتين استخلصناهما سابقاً وهما : المقاومة البروسية للنفوذ الفرنسي أي المقاومة الوطنية البروسية . ومن جهة أخرى ، فكرة البعث ، أي التجديد المعنوي الذي باشر به زعماء المانيا المفكرون ، ويهدف إلى النهوض بالمانيا ونفخ الروح القومي فيها .

وهنا نتساءل إلى أي مدى ساهم مجموع المجتمع البروسي في هذه الحركة ، ومجموع المانيا في القيام ضد فرنسا ؟ ان الجواب الذي نحصل عليه يكون بدراسة التنظيم العسكري الذي احدث في بروسيا بنتيجة هذه الحوادث .

فما هو الاثر الذي انتجته هذه المقررات ولاي درجة وضعت موضع التنفيذ ؟

في النقطة الاولى ، نجد عنصرين متميزين : **المتطوعين** من جهة ، **واللاندوهر** من جهة أخرى . فقد نظم المتطوعون فرقاً خاصة منعزلة ، لها رئيسها ولم تدخل في مجموع الجيش . والسبب في ذلك يرجع إلى الأخذ بهذا الزعم الذي يكره الجيش المحترف والذي مازال موجوداً في الطبقات المستنيرة والغنية في بروسيا . وعلى هذا أسس المتطوعون فرقاً منفصلة وجيوشاً حرة ولم يشاءوا الانخراط في الجيش كسائر الجنود بل كانت فرقهم خاصة بهم . وهذا نوع من منحة خصت بها الطبقات الموسرة والمثقفة . ففي شهر آذار وشهر نيسان وجد ما يقارب ١٥٠٠٠ متطوع وهو عدد ضخم . ومن هؤلاء ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ متطوع كانوا على أهبة الاستعداد للاسهام في العمليات في شهر أيار . واما الجيش ، الذي حارب في الربيع وكسره نابوليون في بوتزن ولوتزن ، فهو الجيش البروسي وقد تضخم بالمتطوعين ونجدة **الكرومبر** ، أي بجيش يقارب الـ ٣٥٠٠٠ جندي .

وعلى هذا فالمتطوعون كانوا كثراً واستجابوا لداعي الوطن مذ ناداهم . اما **اللاندوهر** فلم ينظم الا ببطء وبصورة متفاوتة . وكان مجموعه يؤلف الجيش القومي . وفي الواقع كان للاندوهر طابع اقليمي وذلك لانه نظم من قبل مجالس الاقاليم . فقد الفت **لجان** أو **دوائر** ، من نبيلين وممثلين عن العوام ، وظيفتها تعيين الضباط . وكان تنظيمه متفاوتاً : ففي سيليزيا **وبروسيا الغربية** أي في **بروسيا البولونية القديمة** ، شوهد عدد عظيم من الفارين . وكان الناس البولونيو الأصل يجتازون الحدود ويفرون عوضاً عن ان ينخرطوا في اللاندوهر . وفي **بروسيا الشرقية** وجد كثير من الاستعاضات . وهذا يدل على الناس كانوا يفرون من التجنيد جهد المستطاع . وفي بوميرانيا المحاذية لشاطيء البلطيق ركب كثير من الفارين البحر

والتجأوا في السويد أو في الجزر الدانيمركية . وفي الواقع كان الفلاحون يخضعون لأنهم كانوا يمتثلون لأوامر الجونكر . وكان نجاح اللاندوهر في الثغور البروسية اكثر مما هو في غيرها لأن الكثيرين كانوا ينخرطون في الجندية قبل ان تصيبهم القرعة ، وهذا الدخول في اللاندوهر يمكن أن يتخذ دليلاً على التسارع الوطني في الخدمة العسكرية. واذا اخذنا معدل نسبة المنخرطين في اللاندوهر إلى نسبة القرعة كانت ١٢ ٪ ، وهذه النسبة ليست عظيمة . وفي بروسيا الشرقية والثغور الجديدة وهما أشد الاقاليم هياجاً بالوطنية كانت النسب ٢٧٪ و ٢٣٪ . وفي الثغور الناخبية أي في قلب براندبورغ كانت النسبة ١٤ ٪ . وفي بقية الاقاليم ٨ ٪ تقريباً . واذاً وجدت هزة قومية. إلا ان هنالك مقاومات هامة . ولم تكن القومية عامة عند جميع السكان ، بل ان قسماً عظيماً منهم دخل الجندية مرغماً بالقوة بعد المقاومة . وفي اللاندوهر حافظت الطبقة النبيلة على ملاك الضباط ودبّر النبلاء الأمر واقصوا البورجوازيين عن رتب الجيش . وكان جيش اللاندوهر يتراوح ما بين ١٢٠٠٠٠ ، و ١٣٠٠٠٠ على ٢٧٠٠٠٠ جندي مجموع الجيش البروسي . ووقف في ساحة القتال في شهر آب وكان يؤلف نصف عدد الجنود . فأحدث ذلك تبديلاً في طابع وسيماء الجيش البروسي الذي مازال حتى ذلك الحين جيشاً محترفاً . غير انه لم ينشأ عن ذلك انصهار لمختلف طبقات المجتمع في الفرق العسكرية ، كما أن هذا اللاندوهر لم يكن يرمي إلى غاية أو اتجاه او قومة ديموقراطية ، وانما كان منظمة عسكرية انشئت في سبيل الحرب فحسب لا لغاية أخرى . والشيء القومي الحقيقي والوطني في هذا اللاندوهر هو عنصر المتطوعين . وهكذا تبدو الحركة الوطنية البروسية ناقصة كما بدت ناقصة قبل الاصلاحات الاجتماعية والاصلاحات الادارية التي قام بها هردانبرغ والحكومة البروسية . وعلى

هذا فاللاندوهر ، على ما ابدى من معنويات ووطنية ، بقي رغم ذلك كله وسيلة عسكرية .

هذا هو اثر التنظيم العسكري في بروسيا . ولكن ما هو أثره في خارجها ؟ لقد حاول شتاين وجماعته أن يثيروا عصياناً عاماً في كل ألمانيا، فكرروا نداءاتهم وتهديداتهم . وكان شتاين يريد ان يجعل من هذه الحركة حرباً قومية في جميع المانيا ضد فرنسا . فباسم المليكين القى شتاين ونيسلرود في ١٩ آذار «نداء الى المانيا» وبينا فيه أن الغرض من الحرب هو خلاص المانيا ودعوا إلى هذا الخلاص الشعوب والسادة واعلنا حل اتحاد الراين الذي سيعوض عنه بلجنة موقتة مهمتها ادارة الاراضي الالمانية تدريجياً كلما تخلصت من النفوذ الفرنسي . وتتألف هذه الادارة من مجلس مندوبين عن روسيا وبروسيا والحكومات الاخرى التي تنضم اليها وسمي شتاين رئيساً لها . ووضع مشروعٌ لتقسيم البلاد إلى خمسة أقسام :

١ً) الساكس ، ٢ً)وستفاليا، ٣ً) دوقية برغ الكبرى ، ٤ً) مناطق الليب ، ٥ً) مناطق أفواه الايلب وميكلامبورغ . وكل أمير الماني لا يستجيب لهذا النداء يهدد بضياع دوله . وفي ٢٥ آذار القى الجنرال الروسي كوتوزف ، الذي ترك القيادة الى ويتغنشتين ، بدوره ، نداء الى المانيا وبين فيه ان غرض الحركة يرمي إلى مساعدة شعوب المانيا وأمرائها على على استرجاع تراث الشعوب الذي سلب منها وهو حريتها واستقلالها وشرفها ووطنها . « وعلى كل الماني خليق بهذا الاسم ان ينضم الينا بسرعة وقوة » ودعا الأمراء والنبلاء وسائر افراد الشعب : « وكلما تكيفت قواعد هذا العمل ومبادؤه حسب روح الشعب الألماني القديم ، استطاعت المانيا الناشئة القوية المتحـــدة ان تظهر بين أمم أوربة » . وفي هذين

النداأين (١٩ و ٢٥ آذار) نجد نوعاً من لغة ثورية جديدة في المانيا . وقد فسرها الالمان بتعهد مزدوج : تعهد لصالح الحرية السياسية وتعهد لصالح الوحدة القومية .

وهذه الحركة القومية التي دعي اليها الألمان فسرت مباشرة بنوع من حركة غنائية وطنية . وهب للحال جيل من الشعراء نخص بالذكر منهم **تيودور كودنر** ، جمعت اغانية في ديوان عرف بهذا الاسم « **القيثار والسيف** » وقد قتل في واقعة ليبزيغ . وكذا **روكوت** نشر « **السونات المدرعة** » ١٨١٤ ، **وشانكاندورف واوهلاند** وغيرهم . وعلى عكس ذلك بقيت الحكومات متحفظة ولم يتبدل موقفها إلا بعد انكسار نابوليون أو بعد ان كان انكسار نابوليون أكيداً ، كما حصل ذلك في الخريف ، إلا في شمال المانيا فقد كانت الحركة سريعة في **هامبورغ** التي ثارت في ١٨ آذار ،وفي **ميكلامبورغ** الصغيرة التي قدمت بمفردها ٦٠٠٠ متطوع .

أما **بافاريا** فلم تنقلب على نابوليون الا في ١٧ ايلول ، واعلنت عليه الحرب في ٨ تشرين الأول . وكذا **فورتمبرغ** فقد انتظرت واقعة ليبزيغ لتتخذ موقفها العدائي من نابوليون في ٢٣ تشرين الأول . والسبب في ذلك ان الحكومات كانت تتجه بأنظارها نحو النمسا لا نحو روسيا وبروسيا .

غير ان هذه الحركة لم تنفذ الى غرب المانيا بل ظلت في المانيا الشرقية والشمالية وبقيت بلاد الراين غريبة عنها . فمن ذلك ان بونيو المدير الفرنسي لدوقية بورغ الكبرى يذكر في يومياته ان الطبقات العليا الرينانية فرحت بانهيار الجيش في روسيا ، وعلى عكس ذلك سواد الشعب فقد كان جد حزين منقبض . ولكن الادارة الفرنسية تركت في هذه المنطقة الرينانية آثاراً عميقة وستظهر من جديد بعد عام ١٨١٥ .

على ان المنافع والمصالح مالبثت ان قامت تسد الطريق في وجه هذه الحركة الثورية . فمن ذلك ان مترنيخ اخذ احتياطاته فألحق شتاين ولجنته إلى « لجنة دبلوماسية » . وكذ أصحاب البنوك الالمانيون اخذوا يضعون العراقيل والصعوبات لقبول أو المتاجرة بأسناد الدين التي تودعها انكلترا للحكومة الألمانية بسعر ٦٪ ، وكان بامكان هذه الاسناد ان تمول العمليات الحربية التي جرت فيما بعد . وأخيراً لم تكن هنالك عصابات وراء الجيوش الفرنسية في المانيا ، ولم يكن ما يشابه ما مر معنا في اسبانيا .

ولا جدل في ان المانيا قامت ، بالجملة ، بحركة وطنية كبرى ضد فرنسا . ولكن هذه الحركة لم تكن عامة في المجتمع كله ولا في المانيا كلها . ولذا يجب الا نبالغ فيها ، فلها قيمتها ، ولكن يجب الا نقحم الالفاظ وتقبل بكل سذاجة اسطورة قومة المانيا بكليتها ضد نابوليون .

يظهر لنا ان العاطفة القومية الالمانية تستند في أساسها على كره النفوذ الفرنسي واحتلاله . واننا لنتساءل بعد هذا ونقول ما هي الافكار التي اعتنقها هذا الحزب القومي وعبر عنها في صلح عام ١٨١٤ ؟

لقد طالب شتاين في مشروع عام ١٨١٢ ، الذي قدمه إلى القيصر، بنهر الموز واللوكسمبورغ والموزيل والفوج حدوداً ، وأضاف اليها من جهة أخرى قسماً من الدانيمرك . وفي العام ١٨١٤ دعم المزاعم الروسية والبروسية في بولونيا والساكس . وفي الوقت نفسه وسع المانيا من جهة الغرب . وفي العام ١٨١٥ اراد أن يقنع القيصر الكسندر الأول أن أمن ألمانيا يتطلب حدوداً إلى نهر الموز . وفي مذكرته المؤرخة في ١٨ آب ١٨١٥ يذكر بأن لويس الرابع عشر قد تصور التخلي عن الالزاس اثناء

انكسارات حرب الوراثة الاسبانية في المفاوضات التي جرت في مدينة جيرترويدانبرغ في منطقة برابان الشمالية من البلاد المنخفضة .

وكتب غورز أحد مؤسسي القومية الالمانية سلسلة مقالات في الصحيفة المسماة «مركورالريناني» وصرح في الأعداد ١٣ و ١٤ بأن ارجاع فرنسا إلى ما كانت عليه حسب دستور ١٧٩٢ انما هو حل باطل ؛ ان أمن المانيا القومي يتطلب حدود الفوج والآردين . واثناء حكم المائة يوم كتب مقالاً عنوانه : « فرنسا المقسمة أو فرنسا المكبّلة » وصرح فيه بأن اوربه لن ترى الأمن الا عندما يجعل من فرنسا دولة من الدرجة الرابعة . وكتب في العدد ١١٢ : « لا أمن ممكن ضد هذا الشعب الا في عجزه وفي تفوقنا الساحق الذي لايناقش . ان الفرنسيين ليسوا اهلاً للأخلاق ، وليس فيهم جوهر للاعتماد عليهم. وبالتالي يجب أن نأخذ منهم املاك شارل المتهور ، والا فالالزاس واللورين وتوابعها » .

وطلبت جريدة « دويتش بلاتر » بكل ما انفصل عن ألمانيا مع مرور الزمن أي : البلاد المنخفضة والدانيمرك والمقاطعات البالطيكية وكورلاند . « في أي مكان تعيش فيه العائلات الألمانية بجانب بعضها ، من الالزاس إلى ليفونيا ، ومن الغريزون إلى شليزفيك ، تطلب اللغة والأخلاق والطباع وعبقرية الشعب أن يكون هنالك شكل سياسي مشترك يمتد بحمايته على بلجيكا وهولنده في الغرب ؛ وعلى جوتلند في الشمال ، ويحده في الغرب غابة الآردين والفوج والجورا ؛ وفي الجنوب جبال الالب الريتيه والنوريه والجولينيه إلى بحر الادرياتيك ؛ وفي الشرق جبال الكاربات . وفي داخل هذه الحدود يجب ألا تكون إلا لغة واحدة ومثل أعلى سياسي واحد » . ونرى هنا نسخة عن نظريات هردر التي تعتمد في القومية على اللغة ولكن مع شيء من التوسع .

على أن ما يجدر ذكره بصورة خاصة هو أن القومية الألمانيـــة ، منذ فجرها ، كانت ما يمكن أن نسميه « **جامعة ألمانية** » كما كانت ذات **طابع ديني** . وكان شعاراللاندوهر : « مع الله ، للملك ، للوطن » . ومنذ انخرط الجنود الجدد في العسكرية وجهوا إلى الخدمة الدينيـة . وقد كتب الجنرال بولو في شهر آذار ١٨١٣ إلى أحد أصدقائه يقول : « أستطيـــع مثل كروموبل أن أعطي إلى كل من فرساني كتاباً مقدساً ليحمله في سرجه » . وعلقت في كل كنيسة لوثرية لائحة باسماء قتلى الحرب . ونحن نرى ، منذ أن تفتحت الوطنية الألمانية ، ميـــلاً يرمي إلى جعل ألمانيا أداة الله .

حروب التحرير في البلاد الأخرى.— أما البلاد الأخرى فلم تبد رد فعل شديداً وقوياً كما هي الحال في ألمانيا .

في اسبانيا . — كانت حركة التحرير عملاً عسكرياً انكليزياً . ففي ربيع ١٨١٣ تقدمت حركة العصيان في بيسكاي ونافار حتى ان قسماً من الجنود الفرنسية وجدت محاصرة تحت قيـادة الجنرال كلوزيل ، وان زحفاً جريئاً من **ولنغتون** على سالامنكا من جهة ، والذهاب ابتداءً من دورو إلى غاليس لمساعدة العصاة من جهة أخرى ، كان من نتيجته أن أجبر جوزيف على الانسحاب من مدريد مع جيوشه إلى نهر الايبر . يضاف إلى ذلك أن الشاطىء بعد تحرره أصبح يساعد الانكليز بانزال الجنود وتغذيتهم من هذه الجهة . فقد استطـــاع ولنغتون أن يظفر على الجيوش الفرنسية ظفراً عظيماً في **فيتوريا** في ٢١ حزيران . وهـــذا الظفر أجبر جيش الوسط ، جيش جوزيف ، على التراجع والتخلي عن اسبانيا بتمامها ؛ وكذا جيش غاليس ، جيش كلوزيل ، أن يلتحق به ،

بينما انسحب جيش **سوشيه** إلى روسيون . وبالاجمال إن مـــا نراه في اسبانيا إنما هو تعاون الثورة القومية مع جيش الحملة الانـكليزية .

وفي شمال غربي أوربه كانت الحوادث العسكرية غير حاسمة، إلا أن الحوادث السياسية بصورة خاصة وصدى الحوادث العامة على سياسة هذه البلاد أدت إلى التحرر . ومن وجهة التاريخ والتقويم كان تحرر شمالي غربي أوربة بعد تحرير اوربة الوسطى . ووجود العنصر السياسي ، الذي كان أهم من العنصر العسكري ،يهمنا نحن بصورة خاصة في هذا الموضوع الذي ندرسه وهو البحث دوماً عن نشأة القوميات .

في هولنده . — غادر الحاكم الفرنسي ، لوبرنْ ، القنصل القديم ، العاصمة في ١٦ تشرين الثاني ١٨١٣ . وكانت خطة الانـكليز أن يزحف برنادوت ، قائد أقصى الجناح الشمالي لجيش الحلفاء ، بسرعة على هولنده ليخلصها من الفرنسيين ويساعد الانـكليز الذين ينزلون اليها من جهة البحر؛ غير أنه رجح الزحف على هولشتاين في سبيل مصالحه الخاصة وأراد أن يجبر الدانيمرك على التخلي له عن النورفج وتوصل إلى ذلك . وكان من ذلك أن خلص الهولنديون أنفسهم بجهودهم الخاصة . وخلاص هولندة على هذا النحو أخذ طابعاً قومياً في أساسه . ففي ١٧ تشرين الثاني انفجرت الثورة في لاهاي وامستردام وتألف ثالوث حكومي تحت ادارة رجل سياسي يسمى **هوغندورب** . وطلب الثالوث مساعدة لندن ودعا أمير أورانج أن يأتي ويستلم زعامة الحركة . ونزل الأمير في **شيفينينغن** في ٣٠ تشرين الثاني ١٨١٣ بين حماسة السكان ، وفي وقت كان القائد البروسي **بولو** قد وصل من الغرب ودخل هولنده في أول كانون الاول ووصل اوترخت ، ومنها القى بنداء الى البلجيكيين في ٩ منه . أما الموظفون

الفرنسيون فكانوا يبادرون بالجلاء عن البلاد منذ منتصف تشرين الثاني وأول كانون الاول .

وكما نرى لم يكن سقوط الحكم الفرنسي في هولندة حادثاً عسكرياً . إن قيام هولندة الذي خلص البلاد كان منه أن نقل الدفاع الفرنسي الى بلجيكا دون أن يتعلق بهولنده ، وأكسب اسرة آل أورانج شعبية جديدة ، واستقبل الهولنديون حكومتهم الجديدة بكل حماسة وعادوا الى ماضيهم القومي المستقل .

في بلجيكا . — منذ أن توطد النظام الديني في بلجيكا بالكونكوردات وقطف البلجيكيون ثمار الاصلاحات الاجتماعية والادارية التي أجراها الفرنسيون ، والرفاه الاقتصادي الذي جنوا فوائده بنتيجة الحصار القاري في أول الأمر ، والسلام الداخلي الذي خيم عليهم ؛ ان كل ذلك جعل البلجيكيين يقبلون بالحكم الفرنسي دون صعوبة . لقد فقد الشعب كل ذكرى وكل ميل الى النظام السائد قبل الثورة وذلك لأن الحكم النمساوي في هذه البلاد كان ثقيلاً ، كما كان اضطهاداً وقسراً للشعب على يد الأمراء والاكليروس ، ومن وجهةالنظر الكنسية كان سيطرةً للحكومةعلىالكنيسة . فلا نجد في الحكم النمساوي بلاداً منخفضة أو أي شيء قومي يمكن أن يعلق البلجيكيين به أو يمكن أن يبقى في ذكرياتهم . غير أننا في السنوات الأخيرة أي عندما ثقل الحكم الفرنسي وانهارت الامبراطورية نرى رسماً أولياً لما سيكون في المستقبل قومية بلجيكية ويقدم في الدور ١٨١٥ — ١٨٣٠ العناصر التي تخرج منها الدولة البلجيكية بعد ثورة آب ١٨٣٠ .

والعنصر الأول والأساسي ، الذي نراه فيما بعد ، هو **المعارضة**

الدينية التي قامت في وجه الحكومة الامبراطورية . وسببها الأول هو ادخال التعليم الديني الامبراطوري الذي لم يقبله الاكليروس والشعب البلجيكي ، ثم الاستياء الذي سببه النزاع بين الامبراطور والبابا واضطهاد البابا بيوس السابع . وقامت حركة عميقة أثارت معارضة الكنيسة والشعوب الكاثوليكية منذ ١٨١٠ وقادها اسقفان من أصل افرنسي وهما : سيادة **دوبروي** ، اسقف مدينة غاند ، وسيادة **هيون** اسقف تورنيه ، ونوابها الكبار ، مثل **فاندفيلد ودوفيفيه** .وهذان الاسقفان هما اللذان وجها المعارضة لخطط نابوليون في مجمع ١٨١١ عندما حاول نابوليون اجبار الاسقفين أن يأخذا على عاتقهما أمر «التقليد الكنسي» الذي رفض البابا منحه . وبنتيجة معارضتهما للمجمع أوقفهما الامبراطور . وحصل في بلجيكا عصيان حقيقي معنوي بين اعضاء الاكليروس : فمن ذلك ان اكليروس الأبرشية رفض قبول الاسقفين اللذين حلا محل الاسقفين الموقوفين كما رفض قبول الاسقفين اللذين عينا في مالين وليبيج من قبل الحكومة ولم يقلدا مهام وظيفتهما الروحية من قبل البابا ، وهما الأب دوبرادت والأب ليجاس ، ولبث طلاب المدارس الاكليركية لا تلين لهم قناة وفضلوا أن ينخرطوا في الجيش من أن يعترفوا برؤسائهم الدينيين المحدثين . فمن ذلك أن ١٩٣ طالباً في غاند زجوا في أقبية حصن فيزيل على نهر الراين وكثير منهم أودى به . ورفض **الخوارنة** أن ينشدوا في آخر القداس نشيد « ليسد سلام الامبراطورية » . وحاولوا أن يثيروا الفلاحين . وفي كل مكان كان يتحدث عن الخوارق التي تظهر اشارة « السماء » ضد الامبراطور . وجاب المبشرون المتجولون الأرياف ، وكانوا يحملون تحت ارديتهم الكراريس المناوئة ويوزعونها على الناس . ودعم هذه المعارضة الاكليركية الرأي العام فذهبت الى بعيد .

والعنصر الثاني ، الذي سبب الاستياء والمعارضة للنظام النابوليوني ، هو **الازمة الاقتصادية** التي وسعت أبعاد الاستياء في أصله الديني وذهبت به إلى الطبقات المناوئة للاكليروس وإلى الطبقات التي تبنت أكثر من غيرها الأفكار الفرنسية في عهد الخصب والرفاه . ويجدر بنا أن نذكر أنه يوجد في بلجيكا ، عدا الرأي الكاثوليكي والسكان المتدينين ، قسم آخر من السكان مضاد للاكليروس وعقلاني ، ويوجد في سكان بلجيكا هذا التضاد بين عنصرين متباينين من حيث الفكرة . وقد وجد هذا التضاد في ظل حكم البلاد المنخفضة النمساوية ، وسنراه فيما بعد أيضاً ، وذلك لأن هاتين النزعتين نجدهما في أساس تكوين الأحزاب السياسية في بلجيكا الملكية . وفي العام ١٨١٣ انفجرت الأزمة الاقتصادية وطغت على الصناعات القطنية التي لم تستطع ، بنتيجة الحصار القاري ، استيراد موادها الأولية . واضطر أصحاب المناسج في غاند مثلاً أن يسرحوا ١٣٠٠ عامل دفعة واحدة . وفي خريف ١٨١٣ امتدت الأزمة أيضاً إلى صناعة الأقمشة البلجيكية ، حتى ان هذه الصناعة اقتصرت بسرعة على عشر انتاجها . ولم يبق في مقاطعة الديل ، أي في بروكسل وضواحيها ، إلا ٩٠٠٠ عامل عوضاً عن ١٥٠٠٠ عامل . ومنذ عام ١٨١١ تعددت حالات الافلاس في أوساط المصارف وفي أوساط التجار . ووقعت الموانئ بالطبع وخاصة في اوستاند وآنفرس بنتيجة الحصار القاري ، في حالة ضعف وانحطاط . وأدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى غلاء الحياة بنتيجة الأزمة نفسها وفداحة الرسوم التي فرضتها الحكومة الفرنسية والحصار الذي حال دون وصول المواد الأجنبية . وتألم الشعب بصورة خاصة من جراء الازمة الاقتصادية . وزاد الشعب استياءً ثقلُ الخدمة العسكرية . فقد انتزعت القرعة في العام ١٨١١ من هذا الشعب البلجيكي الصغير ١١٠٠٠٠ رجل ؛

وفي العام ١٨١٢ العدد ١٢٠٠٠٠٠ ؛ وفي العام ١٨١٣ ، العدد (١٦٠٠٠٠٠) وإلى هذا يجب أن نضيف (١٠٠٠٠٠٠) للحرس الوطني كانوا في حالة الفاعلية . وحاول الشباب الفرار من الخدمة . ولذلك وجب تنظيم فرقة من الدرك ، لأن البلديات كانت تشارك المناوئين ولا تساعد على التجنيد . وفي شهر نيسان ١٨١٣ وقعت حادثة في بروج بين حوادث عديدة وهي أن المطلوبين للخدمة أعلنوا عصيانهم واضطهدوا رئيس شعبة التجنيد ومزقوا السجلات . وامتد ثقـــل التجنيد إلى العائلات الموسرة والوجهـــاء : فكان يؤخذ أبناء البورجوازية ويوضعون في المدارس العسكرية . وفي ١٩١٣ فرض عليهم نابوليون تشكيل حرس الشرف حتى حدث في الأمر البورجوازية ، عند حد تعبير أحد المحافظـين « نوع من ذعر » : لأن الأثرياء الذين دفعوا مبلغ خمسة أو ستة آلاف فرنك لاعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية ، وجدوا أنهم قد انتزعوا منهم رغم تضحيتهم .

والعنصر الثالث الذي سبب الاستياء ، هو **نظام الشرطة** الذي أصبح تعسفياً ، ووجد « تفتيش » مدني حقيقي على الأفكار والأشخاص . ففي عام ١٨١١ نظمت في بلجيكا **« الشرطة العليا »** مع **مفوضيات خاصة** والمفوضيون العامون ، الذين هم في الواقع غير تابعين لمديري الشرطة العامين ويعملون بصورة مبـــاشرة ، كانوا يتلقون الأوامر من باريس واحياناً ضد المديرين ويُشْعِرون هؤلاء بثقل الجاسوسية . لقد كان الظلم سائداً في كل المرافق وعلى جميـع الناس . غير أن البلجيكيين كانوا شديدي التعلق بحريتهم الفردية ، وهذا التعلق بالحرية الفردية كان ، مع تقاليـد الاستقلال البلدي الذاتي ، صفـة من الصفات الاساسية ، وعاطفـة من عواطف الشعب العميقة في السياسة . وفي آخر عهد الامبراطورية حدثت فضيحة صارخة أهاجت الشعب ، وهي توقيف **فيربروك** عمدة مدينـــة

آنفرس ، الذي اشتبهت به الشرطة خطأً وظلماً بمساعدته التهريب ضد الحصار . ورغم مدير الشرطة الذي كفله منـــع من ممارسة وظيفته ثم أوقف بأمر نابوليون الشخصي وأحيل للقضاء وفي الوقت ذاته القى الحجز على أمواله بصورة غير مشروعة . ورغم الاحتياطات التي اتخـــذت في اختيار الحكام وتأليف لجنة المحلفين الذين ظن بأنهم مواتين ، فان محكمة الجنايات في بروسيّل برأت عمدة آنفرس في ربيع عام ١٨١٣ ، ودافع عنه محام فرنسي اسمه بربيه وهو أبو المحامي الفرنسي العظيم نيقولا بربيه الذي سيدافع عن الماريشال ني أمام محكمة الشيوخ عام ١٨١٥ . وحيا الرأي العام هذه البراءة بظاهرات صاخبة . غير أن نابوليون ، وكان منهمكاً بسير العمليات الحربية في ساكس ، تملكه الذعر ، ومن درسد أمر مجلس الشيوخ بإلغاء قرار محكمة بروسيّل واحالة العمدة إلى محكمة أخرى ، وأوقف فيربروك من جديد وزج في السجن . وكان مسناً فمات قبل أن يستطيع المثول أمام هذه المحكمة الأخرى . ولكن الامبراطورية انهارت فى هذه الفترة .

تحت تأثير هذه الأسباب المختلفة : **الدينية و الاقتصادية و السياسية** ارتدت حالة الرأي البلجيكي في عامي ١٨١٣ و ١٨١٤ تماماً على فرنسا . وهاجت جميع طبقات الشعب ، وتحت تأثير هذا الاستيـــاء استيقظت ذكرى الماضي وأخذ الرأي يفكر بالعودة إلى الاستقلال الذاتي الذي كانت تنعم به بلجيكا في السابق . فبعضهم ، وهم رجال الطبقات المحافظة والمسنون ، يجنحون إلى عهد الحكم النمساوي الأبوي وذهبت بهم الذكرى إلى هذا النظام . وما عرف الناس بخبر تراجع جيش موسكو إلا وروّج مديرو الشرطة « الاشاعات الغادرة » في كل مكان وخاصة في مقاطعة الليّس وفي المنطقة الفرنسية الاكثر من غيرها في بلجيكا وهي مقاطعة

الاورط أي منطقة ليبج ، وأذاع المحافظ توماسّن بأن « **الأمنية العامة هي تشكيل دولة منفصلة** » . وفي نيسان ١٨١٣ عندما أرسل المحافظ الجديد الكونت **دوديتو** إلى بوسّيل ، ذعر ، عند وصوله ، لما رأى في كل مكان من اعلانات ولوحات نارية ضد الفرنسيين . ويظهر من مجموع تقارير المحافظين أن $\frac{٦}{١٠}$ السكان في مقاطعة الاورط كانوا متعلقين بالفرنسيين قبل واقعة ليبزيغ ، ولكن في المقاطعات الاخرى كانت $\frac{٨}{١٠}$ السكان على العكس معادية بعد واقعة ليبزيغ ، لأن روح التمرد والعصيان انتشرت كالبارود .

ولقد كان أثر الثورة الهولندية عميقاً في بلجيكا . فقد انفجرت هذه الثورة كما رأينا في ١٧ تشرين الثاني : وفي ٢١ منه أوجس خيفة محافظ مقاطعة الديل من ثورة عامة كثورة منطقة برابان (منطقة بروسيل) عام ١٧٩٠ . فقد رفض دفع الضرائب ، ولم ترض المجالس البلدية أن تبعث إلى الامبراطور بالبيانات التي طلبت منها ، ورفض المدعون للجندية الالتحاق بالجيش ونظم في المدن « حرس مدني » للدفاع مبدئياً عن الأرض ضد المجتاح ولكن محافظ جيماب تساءل فيما إذا نظم هذا الحرس لمساعدة الحلفاء عند مجيئهم . وفي آخر كانون الاول بدت طلائع جنود الحلفاء في بلجيكا . أما الجيوش نفسها فوصلتها في شهر كانون الثاني ، ودخلت بروسيّل في غرة شباط عن طريق الشمال . وتوالت العمليات العسكرية في بلجيكا إلى ما يقارب آخر آذار .

ولكن ما هي رغبات هؤلاء البلجيكيين ، الذين نراهم الآن مجمعين تقريباً ضد الحكم الفرنسي ، فيما يتعلق بمقدراتهم في المستقبل ؟ ان القضية البلجيكية لن تحل مطلقاً على أيدي البلجيكيين ولكنها ستحل

بالطبع من قبل الحلفاء لاعتبارات سياسة عامة كالتوازن الاوربي دون أن يفكروا البتة باستشارة البلجيكيين أو بالتفاهم معهم . وعندما أراد الجنرال بولو الدخول إلى بلجيكا وجه من اوترخت « دعوة لقيام البلجيكيين » . وكذا دوق ساكس – فيار ، الذي عين حاكماً في أول الأمر لبلجيكا ، القى ببيان في ٧ شباط ١٨١٤ في بروسيّل . وكتب في هذا البيان ما يلي : « لقد انتهى حكم الاستبداد ؛ وسيستتب النظام ، ولا شك في استقلال بلجيكا » ودعـا البلجيكيين إلى تحرير أنفسهم . وفي الواقع كان الشعب ينتظر النهاية دون أن يساهم في الحل . ولم تتبع أي مدينة مثال امستردام ولاهاي وسائر مدن هولندة . والشيء الذي يميز موقف البلجيكيين ، على نقيض الهولنديين ، إنما هو هذا الجمود التام . ولم يساهموا في الحرب لا ضد الفرنسيين ولا مع الفرنسيين ، بل تركوا كل شيء يمضي ولبثوا ينتظرون النتيجة .

ولذا فان زعيم العصيان الهولندي هوغندورب كان يتكلم بازدراء عن هذا السلوك الذي سلكه البلجيكيون . وفي شهر كانون الثاني ١٨١٤ كتب : « إذا كان للبلجيكيين قوة كافية لطرد الفرنسيين بأنفسهم فانهم يستحقون أن يقرروا مصيرهم ، غير أنهم يقولون لك من كل جهة بانهم يريدون أن يروا جنود الحلفاء أي أنهم يريـدون أن يفتحوا » . وفي الحقيقة يوجد لدى البلجيكيين خلاف بين فريقين :

١ً) الشيوخ المحافظون الذين يريدون ارجاع النظام القديم ويطالبون باجتماع « سنديكات الأمم » الذين كانوا ممثلي الشعب في بروسيّل واجتماع مجلس برابان ومجلس هينوت . وفي شهر شباط سعوا لدى الامبراطور النمساوي فرنسوا وفهموا منه بأن الرجعى ستتم لأن النمسا كانت تملك البلاد المنخفضة قبل الثورة الفرنسية .

٢ً) وعلى العكس ، الشباب الذين لم يعرفوا النظام النمساوي ، والنفوس الصناعية التي أصبحت ذات مصالح جديدة ، كانوا أنصار حقوق الانسان وعدم فسخ بيـع الأموال القومية . ومن جهة ثانية كان الحلفاء يحكمون بلجيكا بمفوضين نمساويين غير أنهم يحافظون أو انهم يتظاهرون بأنهم يحافظون على ميكانيكية النظام الاداري الفرنسي دون تبـديل أي شيء : فمن ذلك أنهم أنابوا أبناء البلاد مناب الموظفين الفرنسيين الكبار ، وأبقوا على اللغة الفرنسية لغة رسمية وإذا مست الضرورة ، في الأجزاء الفلاماندية ، كانوا يترجمون النصوص الرسمية إلى اللغة الفلاماندية . والقرار ٧ آذار ١٨١٤ الغى الكونكوردات وعهد إلى الكنيسة بادارة الشؤون الدينية . ففي هذا العمل نشاهد سياسة كانت غايتها احترام أماني الشعب وملاطفة رغبته في الاستقلال . ولكن سرعان ما بدا احتلال الحلفاء ثقيلاً كالاحتلال الفرنسي إن لم يكن أثقل منه وذلك لأن الحلفاء كانوا يعرفون بأنهم غير باقين ولذا لم يتورعوا من المصادرات التي أثقلوا بها كاهـل البلجيكيين وما عتم الاحتلال ان أصبح بغيضاً في أعينهم كالنظام الفرنسي الذي تخلصوا منه .

وفي الحقيقة ، بقي البلجيكيون دون حراك وسط هذا الاضطراب الأوربي . وقد كتب البارون فانسان ، المفوض العام النمساوي الذي حكم بلجيكا حتى تسوية مصيرها ، في الأشهر الأخيرة من مهمته ، ما يلي عن البلجيكيين : « إنهم أناس شديدو الهوس بالقضايا العامة لئـلا تتعرض السلطـة للخطر إذا وجـدت نفسها بين تصادم **المزاعم الديموقراطية ، وتذكرُ الدساتير** ، لأن كلا هذين النوعين خطر إذا استيقظ » وفي هذا دليـل على الخلاف العميق بين حزبي الشعب البلجيكي ، بين المحافظين المتعلقين بالماضي ، والأجيال الناشئة المتعلقة بالاصلاحات التي أدخلتها الثورة

الفرنسية ، هذا الخلاف الذي ابتلى البلجيكيين بالعجز وأثار بينهم المنازعات . ومهما يكن من أمر فيجب أن نعترف كما اعترف الحاكم النمساوي أن كلا الجانبين كان يتطلع إلى الحرية، ولكنها حرية محلية ضيقة . لأننا نجد عندهم « مزاعم العزلة والاقليمية » ، ومن جهة أخرى « كثرة مزاعم بلجيكا القومية » . ولكن ليس هذا الا من قبيل الرغبات التي لم تكن أهلاً للعمل ، ومن قبيل المحاولات المضطربة . وفي كل هذا نجد نوعاً من فوضى في العواطف والأفكار ، لأن البلجيكيين لم يصلوا بعد إلى مرحلة الدولة . لقد كانوا متعلقين بحريتهم الاقليمية والبلدية ، وليس لديهم ارادة أعلى من أن يكونوا أحراراً في شؤونهم الموضعية الصغيرة ، ومن جهة أخرى نجد في بلجيكا مصالح واضحة : مصالح **اقتصادية أو مدنية** يرجع عهدها إلى الثورة الفرنسية وستدوم إلى ما بعد سقوط فرنسا . ولكننا لا نجد في بلجيكا « قومية بلجيكية » بل إن كل ما نراه في هذين الحزبين اللذان يرتسمان في الشعب ، إنما هو نبتات لما يولد في المستقبل العاطفة القومية .

في ايطاليا . — أما ايطاليا فتعطينا منظراً لتشابك الدسائس السياسية . وقد أفاد بعض هذه الدسائس كوسيلة أو كان موضوعاً لفكرة ايطاليا الموحدة ولكن دون أن تتفق هذه الفكرة مع أي حركة من قبل الجماهير ، ودون أن تصل إلى مرحلة الوعي السياسي والعمل على يد الطبقات التي هي اكثر تطوراً من غيرها من الوجهة السياسية ، أي التي نجد عندها على أي حال **فكرة ايطاليا** . وتتألف عناصر هذه الفكرة القومية من عدة فئات ظهرت وحاولت ان تستفيد من اطماع رجال السياسة ، او من الذين ولدّوا هذه الاطماع . وكان بعض هؤلاء مدفوعاً بمنفعة شخصية ، وآخرون كانوا اناساً مثاليين وعندهم بحق افكار قومية . وقد تجمع هؤلاء

حول **اوجين بوهادنيه** نائب ملك المملكة الايطاليـة في الشمال ، او حول **مودا** في الجنوب . وإلى جانب هذه الفئات التي نجد عندها الفكرة القومية ، نرى ثلاث دسائس متشابكة : **الاولى** وقد حلت بأسرع من الاثنتين الأخريين وهي مكيدة **اوجين بوهادنيه** ، وتعاونت الأخريان في اول الأمر ثم بدأتا تتنافسان وهما مكيدتا **مودا ومترنيخ** . ولقـد وضعت سياسة هذه الشخصيات الثلاث القضية الايطالية على بساط البحث . فقد فصلوا عنها نوعاً ما الدول القارية التي لاتهتم بالقضية الايطالية . ومنذ بداية ١٨١٣ تخلت الدول القارية للنمسا وحدها حل القضية الايطالية . غير أن هنالك دولة كانت تهتم بهذه القضيـة ، وهي **انكلترا** التي كانت تدعم اسرة آل بوربون التي التجأت في صقليـة ، ونخص بالذكر سفير انكلترا في نابولي ، اللورد **بانتينك** الذي كان يعمل من نفسه وخارجـاً عن حكومته ، حتى انه فرض إرادته على فردیناند ملك صقلية ووجه السياسة الايطالية ضد مورا .

في **ايطاليا الشمالية** كانت رغبـة اوجين ان يحتفظ بمملكة ايطاليا بصفة شخصية ويجعل هذه المملكة دائمة ويبقى عليها ملكاً . وبعد واقعة لايبزيـغ دخل ميلانو ، ورفض خلافاً لأوامر نابوليون ، الجلاء عن ايطاليا الشمالية والعودة إلى فرنسا مع الموظفين الفرنسيين . وكان من الوجهـة العسكرية بين النمساويين ، الذين أتوا اليه من جهة نهر الدراف ، عندما غادروا المقاطعـات الايلليرية ، والنمساويين ، الذين انحـدروا من نهر الأديج ، فاضطر بحـكم الضرورة إلى الانطواء في لومبارديا بينما احتـل النمساويون على هذه الصورة رومانيو من جهة والالب من جهة أخرى . غير أن اوجين ، بالرغم من رغبته بالبقاء على عرشه ، كان متردداً : إذ لم يجرأ أن يخون نابوليون بصورة علنيـة ، ولم يجرأ أن يجمـع

البلاد حوله ويدعو الهيئات الانتخابية ليدعمه الشعب . وكل ما في الأمر هو أنه حاول ان يتفاوض مع الحلفاء في ميلانو . ورغم ان القيصر دعمه حيناً من الزمن إلا انه اضطر اخيراً ، عندما تنازل نابوليون عن العرش، أن يستسلم عسكرياً إلى الجنرال النمساوي ، **بيللغارد** في ٢٦ نيسان ١٨١٤ وتشكلت في ميلانو في هذه الحقبة أحزاب سياسية :

١ — **الحزب النمساوي** : ويتألف من اناس يرغبون في السلام ولا يريدون عنه بديلًا . وهم من الوجهة السياسية رجعيون يريدون اعادة امتيازات النظام القديم ؛ وبعضهم كانوا يأملون من النمسا « حكماً ذاتياً » في لومبارديا وقاموا بدعاية لصالح النمساويين .

٢ — **الحزب الايطالي الحر** : وهو حزب يضم اكثرية النبلاء في اقليم ميلانيا ويريد استقلال ميلانيا ، ميلانيا الموسعـــة ، اي المملكة الايطالية في ظل أي أمير كان، وذلك لأن الأمير لايهمهم إلا قليلاً سواء أكان نمساوياً ام انكليزياً أم ايطالياً ، إن مايهمهم هو المحافظة على استقلال المملكة ، والابقاء على ميلانو عاصمة وعلى نفوذها في ايطاليا الشمالية ، وزعيم هذا الحزب الحر هو **كونفالونييري** . وعندما تنازل نابوليون عن العرش أثار هذا الحزب السكان في ميلانو ليجبروا مجلس الشيوخ على اجتماع الهيئات الانتخابية . وفي هذا الهياج الشعبي قبض الجمهور الثائر على **برينا** وزير المالية ومزقه ارباً في ٢٠ نيسان ١٨١٤ . والف المجلس البلدي في ميلانو حكومة وصية وأرسلت هذه كونفالونييري إلى باريس للمباحثة مع الحلفاء والحصول على استقلال مملكة ايطاليا الشمالية وعلى دستور . غير أنه وصل متأخراً لأن النمساويين كانوا الغالبين من الوجهة العسكرية ، وقرر الحلفاء تسوية القضية دون الاصغاء الى أماني الايطاليين . ودخل بيللغارد ميلانو في آخر أيار وخاطب سكانها بكلام

هذب ولكنه اتخذ احتياطاته العسكرية بالخلاص من جميع الجنرالات الذين يشتم منهم رائحة المقاومة .

وفي الحقيقة ليس في وسع هذا الحزب الايطالي ان يكون قوياً الا إذا وجدت في ايطاليا حركة ايطالية عامة ، غير ان هذا الحزب الميلاني كان حزباً محلياً ، ولم يكن حزباً ايطالياً ولم يفهم بجموع ايطاليا . لقد كان حزباً وطنياً موضعياً مؤلفاً من الجيش الذي كان على استعداد ليمد يده لمساعدة حكومة الاستقلال إذا تشكلت . وكان طموح اعضائه يذهب بهم إلى أبعد من ميلانيا والبندقية . وعندما اجتمعت الهيئات الانتخابية كانت مقتصرة على المناطق التي تتكلم « اللغة اللومباردية » المحضة .

في ايطاليا الجنوبية كانت الحركات التي استعملت مورا أو التي اثيرت حوله أو ترتيبات مترنيخ تدعو ، على العكس ، الى مفاهيم أوسع بكثير مما ذهب إليه الحزب الميلاني ، وإلى توحيد جهود مورا ومترنيخ بصورة وثيقة . فقد ذهبا الى مفاهيم واسعة كادت تخرج منها ايطاليا .

لقد كان مترنيخ يرغب قبل كل شيء بفصل ايطاليا عن نابوليون ، وفصل مورا عن الامبراطور ليتخلص من اوجين والفرنسيين الذين يحكمون ايطاليا الشمالية . ويمكن أن نعتبر وجهة النظر هذه كنقطة ابتداء لسياسة مترنيخ . وما دامت هذه خطته الخاصة فهو على استعداد عند الحاجة إلى التفاهم مع مورا . أما مورا فقد بقي في نابولي بعد الانسحاب من روسيا في ٤ شباط ١٨١٣.وكل ما كان يريده هو الحفاظ على تاجه . وكان يعرف بأن نابوليون يشتبه به لما أظهره من استقلال ، حتى ان نابوليون هدده بالعزل . ولذا كان على استعداد ، في سبيل الحفاظ على تاجه ، ان يتخلى عن نابوليون إذا اقتضى الأمر . ونراه منذ عودته إلى نابولي يرسل

إلى فينا الأمير كاديانى بمهمة ليحصل منها على ضمان لصالحه ويصرح بأنه على استعداد بالمقابل ان يسهل سير الجنود النمساوية في ايطاليا .

وتجمع حول مورا أناس أخذوا يغرونه : فمنهم **رجال الكاربوناري** الذين يمثلون العنصر الثوري . وهم وان كانوا جمهوريين قليلاً أو كثيراً إلا انهم يكرهون كل رجعة للامتيازات أو أي عودة للنظام القديم . وإلى جانب هؤلاء الثوريين الكاربوناري نجد **الوطنيين** الذين نجد عندهم بحق فكرة ايطاليا وهم : البورجوازيون من الطبقات المستنيرة الذين يريدون انقاذ الحرية المدنية والاصلاحات الحرة التي ادخلت في ظل الحكم الفرنسي ، وكانوا مسوقين في تفكيرهم بروح وطنية وقومية . ونجد ايضاً **اضداد الثوريين** وسيلعبون عند الحاجة سياسة قبيحة ، وهم الذين يدفعون مورا ويقولون إذا انفجرت الثورة فان النمساويين الذين يكونون في ايطاليا يعيدون النظام اليها . ونجد أخيراً تدخل ومورابة اللورد بانتينك **السفير الانكليزي في صقلية** الذي اتصل بمورا وأراد أن يستخدمه ضد الفرنسيين وعرض عليه نجدة تقدر بخمسة وعشرين ألف جندي انكليزي شريطة ان يسلمه غاييت لينزلهم بها . وفي الواقع خدع اللورد بانتينك مورا : وذلك لأنه كان يعمل لصالح الملك فرديناند من آل بوربون وجعله يعتقد بأن بريطانيا العظمى على استعداد لأن تساند كل مشروع ضد « الطاغية » . واحاطت هذه الجماعات على اختلافها مورا بسياج من الملاطفة والوداعة وزينت له المجد الذي يناله إذا جعل من نفسه محرراً لايطاليا ودفعته أن يكون بطل الحرية الايطالية . وتردد مورا ، وعندما دعاه نابوليون للحرب في المانيا ، نراه فجأة ينضم اليه ويكافح في صفه في واقعة ليبزيغ . غير أنه أمام خذلان نابوليون عزم على التخلي عن نصرته نهائياً ، وتركه في ارفورت وقفل راجعاً إلى

نابولي في ٤ تشرين الثاني ١٨١٣ وصمم في هذه الآونة على فصل قضيته عن قضية نابوليون والعمل لمصلحته الخاصة .

ونرى مورا في ١٠ تشرين الثاني ١٨١٣ يقترح على نابوليون أن يعلن استقلال الايطاليين وتوحيد ايطاليا في أمة واحدة . وسواء أراد من هذا الاقتراح أن يحصل على رفض نابوليون لينتحل عذراً لانفصاله عنه ، أم اراد ان يلعب هذا الدور بنفسه فان هذه الاقتراحات تتلخص كما يأتي : « إن غاية الملك أن تكون ايطاليا مستقلة ... وقد جعلت جلالتكم منها أمة ، وإن أكثر الايطاليين يرغبون بأن يكون لهم وجود سياسي . أما وقد لاحظ ملك ايطاليا ذلك بأم عينه فانه سيستعمل كل شيء لينشر هذا الرأي في كل مكان وليوحد ، إذا استطاع ، جميع أعضاء ايطاليا ». وهذه هي المرة الاولى التي نرى فيها ظهور فكرة ايطاليا الموحدة المستقلة تحت صولجان مورا .

أما النمسا فكانت عازمة على ان تعمل كل شيء لتفصل مورا وتنزع ايطاليا من نابوليون . وبينما كانت الحرب مشتعلة في المانيا كان مترنيخ يتفاوض مع كارولينا زوجة مورا . ومنذ ان عاد مورا الى نابولي برضا روسيا وانكلترا ارسلت اليه النمسا الجنرال نيبرغ سفيراً ، وقررت سفره في ١٠ تشرين الثاني ١٨١٣ ووصل إلى نابولي في ٣١ كانون الاول جرت بينه وبين مورا مفاوضات ، وبسرعة أدت هذه المفاوضات إلى عقد معاهدة بين مورا والنمسا في ١١ كانون الثاني ١٨١٤ ، وعقد حلف مشترك بينهما : تعهدت النمسا الى مورا بالمحافظة على تاجه ووعدته بأن تعمل مافي وسعها لاقناع الحلفاء بذلك . والحق بهذه المعاهدة اتفاق سري وبموجبه تحاول النمسا الحصول على تخلي فردينـاند بوربون عن نابولي والحصول من انكلترا على الصلح مع مورا ؛ وقبلت بأن يزداد عدد نفوس

مملكة مورا في نابولي بأربعمائة الف نسمة تؤخذ من أراضي الحبر الاعظم. وفي الواقع استحصل مترنيخ من اللورد بانتينك على عقد هدنة بين الانكليز ومورا في ٣ شباط ، بينا قطع مورا علاقاته مع نابوليون على اثر المعاهدة منذ ١٤ كانون الثاني ، واعلن عليه الحرب وبدأ بالعمليات الحربية فاحتل روما في ١٩ كانون الثاني ،وفي ٣٠ منه دخلت جنوده انقونه ، وفي ٣١ منه بولونيا ، بينا احتل النمساويون المفوضيات البابويه . وهكذا انهار الحكم الفرنسي في ايطاليا الوسطى كلها وفي معظم ايطاليا الشمالية كما رأينا آنفاً . وعندما أطلق البابا من أسره في فونتينبلو عاد الى ايطاليا في آخر آذار وحاول مورا ان يتخلى عن قسم من دولته .

وحتى الآن ، لم يكن بين رجلي الدولة ، مترنيخ ومورا ، إلا ترتيبات سياسية محضة وموضعية وشخصية غير أنه ابتداءً من هذه الآونة أي ابتداءً من الوقت الذي توصلا فيه إلى تقويض الحكم الفرنسي في ايطاليا أخذ برنامج كل منهما يتسع ، وازداد طموح مورا . لقد كان مورا من أبناء الجنوب يؤخذ بالاحلام ويستسلم للخيال ، ويعتقد ان الأشياء تصل اليه بمجرد تصورها في مخيلته . وما زال حوله حشد من الايطاليين يداعب خياله . وقدم عليه في نابولي مندوبون من روما ليرجوه أن يضع يده على المدينة الخالدة . وارادت الماسونية التي كان مورا سيدها الاعظم أن تضعه على رأس ايطاليا ، وبالحاحهذه المؤثرات المختلفة ،وحباً منه في زيادة زبائنه ، اندفع مورا في تحقيق الاصلاحات الدستورية في دولته . ودعمه في كل مكان من استفادوا من الأموال القومية ممن اشتروا أموال الكنيسة المعصرة او من اموال النبلاء المعروضة للبيع . وقال مورا الى سفير النمسا : « انكم لاتستفيدون شيئاً من جميع الدول الصغيرة التي تريدون تأسيسها في ايطاليا ، اتركوني حراً لأتكفل بجيش دائم مؤلف من

٦٠٠٠٠ رجل ، فراحة ايطاليا ونفوذكم فيها يصبحان في أمان » . وفي الوقت ذاته اتصل بنابوليون في جزيرة البا ، وتفاوض مع البابا للتخلي عن قطعة من الدول الحبرية والاعتراف به ملكاً على ان يعيد للبابا باقي الدولة الحبرية . ورأى ان سقوط نابوليون قد أضعفه فوضع برنامجين ممكنين : فاما ان يدعم نفسه بحركة عامة من قبل الرأي العام الايطالي وذلك يكون بتأسيس دولة ايطالية تحت ادارته ؛ أو على الاقل ، إذا لم ينجح هذا البرنامج الاول ، ان يختص نهائياً بتاج نابولي .

أما من جهة مترنيخ فبعد أن تخلص من نابوليون ، أخذ يفكر بالخلاص من مورا ، غير انه كان مقيداً بالمعاهدة التي وقعها معه ، ومن جهة أخرى كان يرغب بأخذ المفوضيات الحبرية ليحل فيها الأرشيدوقات (الأمراء النمساويين). وكانت ترتيبات مترنيخ ترمي إلى خلق شيء في ايطاليا مماثل لما في المانيا : وهو أن يؤسس فيها اتحاداً ايطالياً يكون اعضاؤه زبائن للسياسة النمساوية ، وأن تحتفظ النمسا بمملكة ايطاليا تحت اسم « المملكة اللومباردية البندقية » ؛ أما في بيمونت فيمكن ان يزوج ارشيدوق ببنت فيكتور عمانوئيل ، الذي ليس له من نسله ذكور وإذا الغي القانون السالي الذي يحرم النساء من وراثة العرش ، فان هذا الارشيدوق يصبح ملك بيمونت – ساردينيا ؛ وفي توسكانا ومودينا يعاد الارشيدوقات (الأمراء النمساويون) إلى عروشهم . وتبقى أخيراً ماريا لويز الامبراطورة ، وآل بوربون في بارما ويمكنهم ان يحتلوا اماكنهم في ايطاليا الوسطى . وعلى هذه الحكومات المختلفة التي هي زبائن للنمسا ، أن تتجمع بشكل اتحاد .

واذاً نحن أمام ترتيبين متضادين : ترتيب مورا و ترتيب مترنيخ ومن الممكن ان يخرج عن كليهما تنظيم من شأنه ان يوجد ايطاليا اما

بشكل مملكة أو بشكل اتحـاد ، وينظم ايطاليا تنظيماً عاماً لم تعرفه في السابق .

غير أن الاخفاق كان مضاعفاً : فقد ظن مورا أن عودة نابوليون إلى فرنسا ستساعده على تحقيق غايته . وفي الوقت الذي نزل فيـه نابوليون الأرض الفرنسية عائداً منجزيرة البا ، قام مورا بالعمليات العسكرية ، وطلب إلى مترنيـخ حق المرور لجنوده عبر الثغور ليصد النفوذ الفرنسي غير أن مترنيـخ رفض تلبيته واعتبر ان كل خرق ممكن لخط الحـدود عذر له في قطع علاقاته مع مورا . ورأى هـذا بعد نزول نابوليون في فريجوس واسطة لتحقيق اطماعه : ففي ١٩ آذار طلب من البابا أن يسمح له بمرور جيشه عبر الريف الروماني . غير أن البابا رفض فاحتل مورا الريف الروماني ، وفي ٢٩ منه عبر خط الحدود النمساوية ودخل روما فأدى ذلك إلى قطع علاقاته مع النمسا . وفي ٣٠ آذار القى من ريميني بنداء إلى الايطاليين : « أيها الايطاليون ، لقد حانت الساعة الـتي يجب ان تتم فيها مقدرات ايطاليا العظمى . وان الحكمة الالهية تدعوكم اخيراً أن تكونوا أمـــة مستقلة . فمن الالب الى مضيق صقلية يرتفع صوت واحد : « استقلال ايطاليا » . ثم أردف يقول : « ان ٨٠٠٠٠ ايطالي يتقدمون تحت أمر مليكهم وقـد اقسمو الايمان الا ينعموا بالراحة قبل خلاص ايطاليا » وختم نداءه بقوله : « إني أدعو جميـع الشجعان أن يلتفوا حولي للكفاح ! » . ودخل **بولون** في ٢ نيسان **ومودينا** في ٤ منه .

غير ان هذه الحركة التي أمل مورا باثارتها لم تحدث . فلم تكن الحماسة الا عنـــد قسم من الشبيبة وبعض الطبقات المستنيرة . فمن ذلك ان الموسيقي روسيني الف « **نشيد الاستقلال** » وروسّي ، استاذ الحقوق في

جامعة بولون انخرط في هذه الحركة القومية وعين مفوضاً لأربع مُقاطعات . والعناصر الوحيدة في هذا الحزب القومي توجد في الطبقات المتعلمة وبعض النبلاء وبعض رجال الجيش ، ولم يكن هنالك ما يسمى حركة كتل وجماهير لأن الشعب بقي جامداً لا يبدي حراكاً . ولذا فان مورا ترك وقواه الوحيدة فسهل على الجيش النمساوي حذفه واضطر الى العودة الى دولته وتنازل عن العرش بين يدي الانكليز . وفي ٢٠ أيار ابحر الى كآن ثم الى كورسيكا وقام بضعة أسابيع بنوع من الخروج عن القانون ثم القي القبض عليه واعدم بالرصاص . وفي الحقيقة ان مورا لم يكن بطل القضية الايطالية الا بترتيب شخصي . وكانت هذه القضية ، بالنسبة اليه ، واسطة لايجاد دولة له ، والحزب القومي الذي ناداه لم يكن ليوجد في الواقع الا بشكل فكرة دون اذاعة في بعض العناصر الفكرية والعسكرية التي كانت على صلة بالفكرة الدستورية .

ان اخفاق ترتيب مورا الملكي والقومي كان واضحاً . وكذا اخفق كونفدراسيون مترنيخ . فقد كان مضطراً الى التخلي عن قسم من اطماعه ليعقد بسرعة معاهدة فينّا . كما استحال عليه الحصول على المفوضيات الحبرية فأعادها الى الكاردينال كونسالفي وزير البابا بيوس السابع . وبعد واترلو لم تعد الدول تخشى نابوليون ولا الحرب ولذا بدت أكثر مقاومة واكثر استقلالاً أمام وحي مترنيخ ، واقوى مما كانت عليه من قبل وتستطيع أن تقاومه لأن روسيا وفرنسا كانتا تدعمانها . وهكذا نجد أن ملك نابولي والبابا وملك البيمونت ينحون ترتيبات مترنيخ ويرفضون الكونفدراسيون الذي اقترحه، حتى انهم فيما بعد يرفضون الاتحاد

البريدي على بساطته ، وبقيت ايطاليا « تعبيراً جغرافياً » بسيطاً كما عرفها من بعد مترنيخ نفسه .

وبعد أن اتينا على ذكر المانيا وايطاليا نرى وجود فرق محسوس بين الحركة الايطالية والحركة الألمانية وهو : ان الايطاليين لم يسهموا بأنفسهم لخلاص بلادهم . والدور الوحيد الذي نراه لهم هو تأسيس الحزب الميلاني الذى انتحل لنفسه اسم « الحزب الايطالي » مع أنه لم يكن سوى حزب محلي . ومن جهة أخرى نرى أن هذه الرسوم الاولى وهذه الآمال التي تجمعت حول مورا كانت في الواقع دون جذور ومضطربة ، كما أن هنالك مصالح تخشى رد الفعل ضد كل ما سوّي في ظل الحكم الفرنسي. لقد كانت الفكرة القومية غامضة جـــداً حتى عند رجال الآداب الذين كانوا اكثر تطوراً من غيرهم . ولذا فنحن في ايطاليا بعيدون عن الوعي القومي الذي شهدناه في المانيا .

وفي ختام هـــذا التحقيق الدقيق الذي اجريناه للبحث عن الأفكار والوقائع ، التي تساعدنا اثناء الثورة والامبراطورية ، على الكشف عن القوميّات الموجودة أو القوميات الناشئة ، نرى ممكناً أن نستجمع منه النتائج الآتية :

١ً — لم يكن للثورة ولا للامبراطورية ، كما رأينا ، سياسة في القوميات . ونقول « سياسة » ولا نقول « نظرية » .

٢ً — ان الأمم التي توافرت لديها من قبل عناصر القومية قد تقدمت في هذا العهد تقدماً لاسبيل الى نكرانه في ناحية الوعي القومي سواء بفضل النظريات التي أتت بها الثورة الفرنسية ، أو بفضل المثال الذي ضربته، حتى انها حاولت النضال بما أتاحته لها الثورة من فرصة : وهذه هي

حال **اليونان** **وايرلندة** **وبولونيا** . ولم يحصل أي بلد من هذه البلدان الثلاثة على نتائج فعلية وذلك اما لأن السكان لبثوا عزلاً من كل مساعدة ممكنة ، أو لأن السياسة الفرنسية تخلت عنهم . وفي البلاد الاخرى ولدت الثورة الفرنسية والامبراطورية رد فعل دفاعٍ وطني يعتبر كقاعدة أولى لكل قومية ، وتحت هذا الشكل الوطني تظهر لنا لأول مرة الفكرة القومية . وهذه هي حال الدولة التي وجدت من قبل في اطار قومي ، وقوي بهذه الصورة تركيبها المعنوي والخلقي مثل : **اسبانيا** ، **روسيا** **وهولندة** . ومن جهة أخرى نرى نزول المفاهيم والعواطف القومية الى الحقل السياسي بعد أن ظلت حتى ذلك الحين في الحقل الفكري المحض ، مثل **المانيا** وبدرجة أقل منها **ايطاليا** . والمسألة التي توضع الآن لمصيرها هي معرفة ما اذا كانت العاطفة القومية ، عندما تزول ضرورة الدفاع المشترك ، سيكتب لها البقاء وتجد اسباباً للوجود خارجة عن النضال ضد المحتل .

٣ً — النتائج المادية : لقد ابقى الحكم الفرنسي في اوربة آثاراً وجروحاً . فمن ذلك أن اوربه لن تعود إلى حالتها الاولى لما اعتورها من أعمال التبسيط في جهازها السياسي : مثل **المانيا** **وايطاليا** **والنمسا** فقد شهدت تأليف كتل من الاراضي اضخم بكثير من غبار الدول الذي كان من قبل . وكذا الامر في **تركيب المجتمع** : لان الامتيازات وادارة النبلاء والاقليميات حذفت بصورة عامة . وكذا حذفت العقبات التي تحول دون علاقات الناس والدول الداخلية ، مثل الجمارك والدخولية ... وغيرها . وفي كل مكان في اوربه سمحت الاصلاحات الاجتماعية باحتكاك طبقات المجتمع فادى ذلك الى الشعور أو الى خلق **التضامن** **الذي** لم يوجد بعد .

٤ — ان تبدلاً يحدث في السنوات التي تلي في ذاكرة الشعوب بتأثير الذكرى والنسيان . وهذا العمل المعنوي يساعد على استعمال النظريات الفرنسية واتخاذها قدوة . وذلك لأن الثورة جهزت الشعوب بأبطال الحرية والقومية الذين سيظلون افكار قوة لمدة قرن فيما بعد . وكذا فان ضلال الذكريات سوف يجعل هذه الشعوب تشعر بالكبرياء لأنها ساهمت في الملحمة الامبراطورية . ولكن لتنتقل هذه الحوادث ويظهر تأثيرها البعيد يجب أن يمر عليها الزمن ، كما يجب وجود عنصر للمقارنة. ان ثقل ارهاق نظام الحلف المقدس الاستبدادي سوف يزين الثورة الفرنسية والامبراطورية بضياء الحرية والقومية الذي يفيد في صالح الشعوب.

الفصل الخامس

أوربة ١٨١٥

يجب الا نتصور في ذهننا دوماً ان العمل الانشائي الذي قام به مؤتمر فينّا عملاً اوجدته المطامع والترتيبات السياسية التي سجلت حالة القوى القائمـــة بين الأمم عام ١٨١٥ ؛ كذلك يجب الا نرى فيه عملاً أملته الصدف واالظروف . فمن ذلك ان عودة نابوليون بعد نفيه إلى جزيرة الْبا لم تبدل الخطط التي كانت موضع المناقشة والبحث في مؤتمر فينّا . وكل مافي الأمر انها عجلتها وأسرعت في حث عمل كان في حيز الانشاء ، ولم تحوله بل حذفت كل عنصر مغاير له . ولا شك في ان ظفر الحلفاء على حـكم المائة يوم النابوليوني قد شدد الشروط التي فرضت على فرنسا ، ولـكنه لم يبدل الحالة الأوربية التي وضعت في فينّا . يضاف الى ذلك ان الظروف كلها لم تمل هذا الوضع الأوربي الجديد . فلم يـكن اذن عملاً وليد الظلم او الاتفاق . بل اننا نجد فيه مذهباً ومفهوماً للحق العام . واذا شئنا ان نرى رد الفعل الذى احدثه هذا المذهب عند الشعوب فما علينا الا ان نفهمه قبل كل شيء .

الهدف والمذهب . ـ لقد وجدت الدول الأوربية أمام فرصة استثنائية وهي ان اوربة ، لأول مرة منذ قرون ، كانت بحاجة الى البناء والانشاء على أساس جديد لأن الحـكم الفرنسي توطد فيها الى ماوراء نهر الفيستول.

ومن جهة أخرى نجد ان هنالك ضرورة فرضت على الدول وهي ان كثرة الآلام ، التي عاشتها الشعوب خلال خمس وعشرين عاماً قضتها في الحرب، اضطرتها ان تجد مذهباً أو سياسة تستطيع بها الحيلولة دون رجوع الحرب مرة أخرى .

لذا رأت الدول ان تنشىء **النظام الأوربي** . فمنذ فريديريك الثاني سادت في اوربة سياسة القوة والسلب ، وعاملها الوحيد هو الطموح . ولم يكن للدول الأوربية في سياستها الخارجية أي رائد للحق أو أي اعتبار له . لقد أتت فرنسا الثورة بنظرية العقل وأرادت ان تنيبه مناب القوة. غير انها ، كما رأينا ، مالبثت ان تخلت بسرعة عن هذا المذهب . ولقد كانت تقاليد السياسة الخارجية في اوربه منذ فريديريك الثاني تقوم على **اقتطاع الأراضي وتقسيم بولونيا** وتوسعية حكومة الدير كتوار واطماع نابوليون الجنونية . أما الآن فينبغي اعادة النظام وتوطيد قواعد السياسة .

لقد تصور الكسندر الأول ، سيد السياسة الأوربية بعد نصر ١٨١٤ ، منذ بداية حكمه ان اوربة بحاجة الى بناء على أسس عادلة وأن هذه الحاجة ملحة وضرورية . وفي التعليمات التي أعطاها الى المندوب فوق العادة الذي أرسله الى لندن ليتفاوض مع الحكومة الانكليزية بشأن التألب ، أوضح في ١١ ايلول ١٨١٤ ان هدفه « **توطيد السلام الأوربي على أسس ثابتة ومتينة ودائمة** » وأضاف : « ويبدو لي أننا لانستطيع بلوغ هذا الهدف الأكبر الا اذا توصلنا من جهة الى تعلق الأمم بحكوماتها ، وذلك بجعلنا هذه الاخيرة أهلاً لأن تسلك الطريق التي تؤمن الخير الأعظم لشعوبها الخاضعة لها ، ومن جهة أخرى اذا استطعنا تثبيت العلاقات الدولية على قواعد واضحة، ومن صالح الحكومات جميعاً احترامها . على ان مثل هذا النظام وهذه الحالة ، لايمكن الوصول اليهما الا اذا أحطنا الحكومات بسياج ضد

الأهواء والطموح الجامح والجنون التي تضيع الرجال الذين يوجدون على رأسها ، وفي الوقت نفسه وطدنا حق البشر ، الذي ينظم علاقات الأمم الأوربية ، على مبادىء حقيقية » . ولا شك في ان هذه الافكار عظيمة وكريمة . غير أن القيصر ، على ماعرف عنه من تناقض ، تخلى عنها بعض الوقت ، عندما أسهم في سياسة نابوليون التوسعية . ولكن هذه الأفكار عادت فظهرت في فكره عام ١٨١٤ — ١٨١٥ بعد أن اصبحت ضرورة وأخذ الجميع يشعرون بها . ولذا فان النظام الأوربي الذي يراد انشاؤه يستند على بعض افكار أساسية نوردها فيما يلي :

الفكرة الأولى هي لزوم طرح القوة كقاعدة لتملك حالة أو وضع من الاوضاع. لأن السيادة على بلد من البلدان لاتكتسب بالفتح ، والقوة لاتخلق الحق ، وليتملك أمير دولة من الدول بصورة حقوقية يجب ان يتخلى عن هذه الدولة سيدها الشرعي .فالتخلي او التنازل هو الذي يخلق الحق لا الفتح . وهذه هي الفكرة التي وسعها تاليران طويلًا في تعليماته التي أتى بها الى مؤتمر فينّا. ونذكر على سبيل المثال ان سادة أوربه في فينّا ، عندما اقتطعوا الساكس لإعطاء قسم منها الى بروسيا ، لم يكن ترتيبهم في فكرهم سوى مشروع الى ان قبل ملك ساكس بنفسه بهذا الاقتطاع . وقد صرح تاليران عندما التقى لأول مرة بمندوبي الدول فوق العادة : « ان حاجة اوربة الاولى هي ان تبعد الرأي القائل بأنه يمكن اكتساب حقوق بمجرد الفتح ، وان تحيي مبدأ الشرعية الذي ينبثق عنه النظام والاستقرار » . وإذا استثنينا الأراضي الشاغرة ، كما هي الحالة في الاراضي الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين ، فان سادة فينّا لم يتصرفوا بالأراضي دون رضى مالكها الشرعي .

والفكرة الثانية الأساسية التي أوحت بتنظيم مؤتمر فينّا هي تعيين حالة

تملك كل أمير في اوربه برضى الجميع في هذه الحالة الموطدة . والصك النهائي لمؤتمر فينا المؤرخ في ٩ حزيران ١٨١٥ يعتبر أول عهد أرضي لأوربة ووثيقة تعين حالة تملك كل دولة مضمونة بتوقيع الدول الثماني العظمى ولا يمكن تحويلها أو تبديلها إلا برضى الجميع . ولذا فان للموقعين كلمتهم عندما يراد تصور تغيير في هذا الوضع الأوربي الجديد . وقد جرى مثل هذه الحالة ايضاً في مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ الذي ختم حرب القرم . وكما قال **البير سوريل** : ان همّ الدبلوماسيين في مؤتمر فينّا هو « بناء السلام العام على عقد جماعي » وان خرق هذا العقد المذيل بتواقيع أوربة يعتبر خروجاً على الحق العام .

والفكرة الثالثة هي خضوع العلاقات الدولية إلى قواعد العقل والعدل والاحترام المتبادل أي إلى مجموع القواعد التي يطلق عليها اسم « حقوق البشر » التي لم تقنن في ذلك العهد بقواعد حقوقية ، كما حصل ذلك تدريجياً خلال التاسع عشر . بل وجد شيء جديد وهو **الفقه** اكثر من **القانون** . وقد ظهر في العام ١٨١٥ بشكله الحديث . فقواعد العدل واحترام حقوق الآخرين والحكمة والاعتدال في الاطماع تعتبر شيئاً مناقضاً لسياسة نابوليون حاول الحلفاء ان يقروه . حتى ان الكسندر الأول ، بعد حكم المائة يوم والظفر عليه في واترلو ، حاول في معاهدة الحلف المقدس أن يخول قاعدة ومؤيداً معنويين لحق البشر هـذا الذي يرمي إلى تأسيس العلاقات الدولية على نفس قواعد الأخلاق التي تسود علاقات الأفراد .

نجد اذن في عمل دبلوماسي ثميناً فلسفة للعلاقات الدولية هدفها انابة حكم الحق مناب حكم القوة لا مجموعة نشأت عن وجهات نظر سابقة أو حاولت أن تسد اطماع الدول الظافرة . فقد وجدت ضرورة أقوى من الرجال أنفسهم . ووجد في مؤتمر فينا كثير من المـلاهي (كوميديات)

لعبت باسم المبادىء كما هي الحال في ملهاة تالليران التي لعبها باسم مبدئه الشهير : « **مبدأ الشرعية** » . ووجدت بين حين وآخر مطامع ومطامح . على أن هنالك مشهداً حاداً بين الكسندر وتالليران في غرة تشرين الأول ١٨١٤ يدل جيداً على تعارض وجهتي النظر بينهما في بعض الأحيان : وعندما تكلم القيصر عن الوضع الذي يراد توطيده قال : « يجب على كل انسان ان يجد فيه آداباً ولياقة » فأجاب تالليران : « وكل إنسان حقوقه » . ثم اعترض القيصر : « ولكن إذا كنت لا تريد أن يجد كل إنسان آداباً ولياقة فماذا تريد ؟ » قال تالليران : « اني أضع الحق أولاً والآداب واللياقة بعده » . إن آداب اوربة هي الحق ، ان هذه اللغة ياصاحب الجلالة ليست لغتكم ، انها غريبة عنكم وقلبكم ينكرها » . غير أن القيصر في الواقع اضطر بدوره أن يطوي اللياقة والمجاملة أمام الحق . لأن الضرورات كانت أقوى من ارادة الافراد . ومن تنازع المطامع الجامحة ينشأ ، بحكم الضرورة ، حل وسط أو تسوية ، اللهم إلا إذا اريدت الحرب ، ولكن أوربة خرجت حديثاً من الحرب وليس في نيتها العودة إليها . ولذا يجب ان يقوم حل وسط يسوي بين المنافع والمطامع المتناقضة وهذا الحل الوسط لايمكن ان يقوم إلا بتنازل متبادل يقرب حل العدل إن لم يقرب الحق .

وبعد فكيف فهم هذا النظام وعلى أي أساس ؟

يجب أن نذهب إلى أبعد من نابوليون والثورة ، اذا أردنا تأسيس النظام وقواعد الحق الذي يقوم مقام القوة ، لنجد الفكرة التي كانت فكرة الجمعية التأسيسية . غير أن مفهوم الحق عند الدول في العام ١٨١٥ لم يكن الحق نفسه الذي وجدناه عند الجمعية التأسيسية عام ١٧٨٩ . وذلك لأن هؤلاء الدبلوماسيين لم يكونوا فلاسفة بل كانوا رجال دولة وواقعيين

حتى ان بعضهم كانوا عمليين تجريبين ، مثل الوزير الانكليزي كاسلريـغ .
والرجال الذين كانوا معه يوجهون المؤتمر ، مثل مترنيـخ والكسندر الأول
وتالليران ، لم يكونوا نظريين بل كانوا ينظرون الى الوضع الذي يؤمن
سلام أوربة كحساب للقوى . ولقد أمنوا هذا السلام عدة مرات : ففي
معاهدة حلف ٩ ايلول ١٨١٣ قالوا ان هدفهم تأمين راحة أوربة « بتوطيد
توازن صحيح بين الدول » . وفي ندائهم إلىفرنسا في أول كانون الأول
١٨١٣ صرحوا بأن قصدهم « حالة سلام مؤسس على توزيـع عاقل للقوى » .
وفي اتفاق ٣٠ أيار ١٨١٤ الذي يرافق معاهدة باريس تصرح المـــادة
الاولى منه بأن فرنسا تقبل « بالعلاقات التي ينجم عنها سياسة توازن حقيقي
ودائم في أوربة » . وما فتىء الدبلوماسيون يكررون : توطيد التوازن
بـين القوى .

وهذه هي الفكرة التي سادت كل التاريـخ الداخلي للمؤتمر وخاصة
الخلاف الشهير بين روسيا وبروسيا من جهة ، والنمسا من جهة أخرى ،
وإلى جانبها أتت انكلترا لتوازن وتحدد مطامع بروسيا في ساكس وروسيا
في بولونيا . ان فكرة التوازن بين قوى الدول الأوربيـــة عينت
المفاهيم الأساسية التي بنيت عليها اوربة وهي أن الدول الكبرى ،
باستثناء روسيا ، لم تكبر بل عادت إلى حالة تعادل الحالة القـديمة ،
ووزعت بصورة مغايرة ، ولكنها لم تكن اعظم مما كانت عليه قبل الحرب.
وأوحت فكرة التوازن هـــذه بتأسيس دول وسط على درجة من القوة
تستطيـع بها ان تكون أهلاً للحياة بنفسها ، وان تناهض مطامع
الدول الكبرى ، وتؤلف ما يعدل وزن هذه الدول . ونجد الفكرة نفسها
في المفهوم الذي بقي عزيزاً على الدبلوماسيين مدة طويـلة وهو احداث
« الدول الفاصلة » على حدود الدول العظمى الطموحة والخطرة بغية لزومها

حدودها وذلك مثل : بملكة البلاد المنخفضة في شمال فرنسا . ولتوطيد هذا التوازن قررت الدول ايضاً في العام ١٨١٥ حذف الدول الصغرى الضئيلة التي كانت عديدة في اوربه الوسطى .

أما الطرق التي اتبعوها لتحقيق هذا التوازن فكان لها معناها : لقد عملت الدول على احداث حصص كما يعمل عند اقتسام الإرث . وشكلت الدول بناءً على حسابات قامت بها « لجنة الاحصاء » . واتخذت هذه كقاعدة لذلك ثلاثة عناصر : **المساحة والموارد والسكان** . وباتخاذ هذه العناصر الثلاثة كانت تسوى الحصص المتوازنة . ولنضرب لذلك مثلاً : بروسيا ، فقد اضاعت ثلاثة ملايين ونصف من النفوس بتنازلها لروسيا عن بعض الأراضي في بولونيا . وعوضت هذه الثلاثة ملايين ونصف : في بوسنانيا بـ (٨٠٠٠٠٠) ؛ وعلى الضفة اليسرى لنهر الراين بـ (مليون) وفي وستفاليا بـ (٨٠٠٠٠٠) ؛ وفي ساكس بـ (٨٠٠٠٠٠) نسمة .

وعلى هذا فالمفهوم مفهوم سياسة ميكانيكية لا تعتبر إلا النتيجة الطبيعية والنتيجة المادية ولا تعتبر الجغرافيا : ففكرة الحدود الطبيعية حذفت بتمامها، كما حذفت الفكرة القائلة بأن الدولة يجب أن تنمو في إطار طبيعي . وكذا ايضاً لم تؤخذ بعين الاعتبار التقاليد التاريخية : فمن ذلك ان الدول الاسكاندينافية وزعت بشكل يخالف تماماً ما كانت عليه حتى الآن ، لأن فنلاندة التي كانت مرتبطة بالسويد اعطيت إلى روسيا ؛ والنورفج ، التي كانت تابعة للدانيمارك ، اعطيت الى السويد . ولم يهتم ايضاً بالعنصر المعنوي وما يمكن أن تكون ارادة الشعوب ، وهذه هي الفكرة التي شادت عليها الجمعية التأسيسية نظريتها في القومية . وعلى هذا فقد أسس التوازن الأوربي على حساب القوى . على أن هذه الفكرة لها ما يبررها في الواقع لأن توزيع القوى كان محكماً : فقد حوفظ على السلام بهذه

السياسة في اوربة حتى حرب القرم أو إلى حرب ايطاليا . غير ان مثل هذا المفهوم كان يبدو غريباً في مثل ذلك التاريخ الذي نحن فيه بين النظام القديم والنظام الحديث ، وذلك لأن حركة جديدة في الافكار حدثت ولم يعرها دبلوماسيو ١٨١٥ اهتمامهم .

وعلى هذا فان ظفر مفاهيم النظام القديم كان بتوازن القوى الاوربية عام ١٨١٥ ، وان الدول التي تشكلت على هذا النحو فهمت كما كانت تفهم قبل ١٧٨٩ ؛ بينما قامت حركة أفكار جديدة نجمت عن الثورة الفرنسية وتصورت أسس الدول بشكل آخر ، وفهمت الدول كنوع من « عقد » ووحدة يقبل بها المواطنون . وكذا قامت حركة أخرى في الأفكار ولم ينتبه لها في العام ١٨١٥ وهي الفلسفة الالمانية في الدولة التي تعتبر الدولة كائناً عضوياً لا ترتيباً واتحاد قوى تحت سيادة أمير من الامراء. وعلى هذا فان العمل الذي يراد به تأسيس النظام في أوربة على أسس قانونية كان بناء لاسند له ، كما كان سبباً في جميع الثورات التي تألمت منها أوربة إلى أن وجدت قواعد وأسساً أخرى .

ولقد اخذت هذه الصفة تزداد وضوحاً وسارت ، نوعاما ، في هذا الاتجاه نفسه بتأثير الحوادث التي وجهت عمل مؤتمر فينا ، وعلى أثر حكم المائه يوم ونتائج هذا الحكم أخذ عمل المؤتمر طابعاً مناوئاً لفرنسا . وذلك لأن حكم المائة يوم بدل موقف اوربه تجاه فرنسا . فبينا نجد ان الحلفاء في العام ١٨١٤ يعاملون فرنسا المغلوبة بكرم وينسحبون عنها مباشرة بعد احتلال ثلاثة اسابيع ، اذا بنا نرى في العام ١٨١٥ هجوم ١٢٠٠,٠٠٠ رجل يأتون اليها من كل صقع من اصقاع اوربة بعد انتهاء الحرب في واقعة واترلو ويحتلونها خلال ثلاثة أشهر ويرتكبون فيها اعمال الشدة والقساوة والاكراه والنهب والسلب . وقد خمنت « لجنة التصفية »

فيما بعد مقدار المصاريف فبلغ ٦٨٢ مليوناً فرنكاً . واذا تركنا جانباً الاقتطاعات ، التي جرت على الحدود وكانت ضيقة بسبب معارضة القيصر وانكلترا لمطامع الامراء الالمانيين ، فقد كان على فرنسا ان تتحمل احتلال (١٥٠٫٠٠٠ رجل) وتتكفل باعاشتهم خلال خمس سنوات وتدفع غرامة حربية قدرها ٧٠٠ مليون فرنك ، يضاف الى ذلك الديون التي طالب بها الأفراد والتي تركها احتلال الامبراطورية في بلادهم وقد بلغت مليار ونصف فرنك ، وأخيراً بعض أعمال النهب التي قامت في المتاحف وآلمت قلوب الفرنسيين . واتخذت احتياطات ضد فرنسا بصورة خاصة : منها ان الحلفاء جددوا جميعـاً **ميثاق شومون** بالحلف الرباعي في ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥ . وكان سفراء الحلفاء يجتمعون اسبوعياً في باريس لمراقبة سير الحكومة الفرنسية . وأخذ الحلفاء يتدخلون في سياسة فرنسا الداخلية ويسدون الى الملك بنصائحهم في السياسة الواجب اتباعها ويتصلون بالأحزاب السياسية وخاصة بحزب الملكيين المتطرفين . وكانت النتيجة ان طبع عمل مؤتمر ١٨١٥ بطابع مناوىء لفرنسا مع انه لم يكن له مثل ذلك الطابع في الأصل . وصار الدول تشتبه بها ، ووضعتها اوربة في حالة عزلة . حتى اننا نرى في مؤتمر ايكس لاشابل عام ١٨١٨ ان الحلفاء سحبوا جيوش الاحتلال وابقوا باتفاق ١٢ تشرين الأول ١٨١٨ على الحلف الرباعي ضد فرنسا الثورية . وقد اوحت انكلترا بهذا الحلف الرباعي . ونجد هنا عنصراً دائماً في السياسة الأوربية وهو عزل فرنسا أمام أي حلف يتشكل في كل حين ولو دلت الحوادث على عدم ضرورة المحافظة على هذا الحلف . ولذا جعلت الظروف من فرنسا عنصراً معارضاً لأوربة التي نظّمها الدبلوماسيون عام ١٨١٥ .

والنتيجة الثانية لعمل المؤتمر هي انه ولد في فرنسا حزباً قومياً أخذ

يعبر عن آرائه بالحال . ففي الوقت الذى مازال فيه الحلفاء على الأرض الفرنسية نشر سالفاندي في شهر آذار ١٧١٦ كراساً يسمى « التألب وفرنسا » وهو مجرد اتهام ضد جيوش الحلفاء . وبعد سالفاندي ظهرت عدة كراريس أشهرها كراريس شيفر اخوان . كما نجد الرأي نفسه والمطالب نفسها في الصحف .وبالاضافة الى الاحتلال قامت المعارضة بتأثير « الارهاب الابيض » ومغالاة الملكيين المتطرفين بمطاليبهم في المجلس . ونلمس في المطاليب القومية كره معاهدات ١٨١٥ وآل بوربون الذين رجعوا الى فرنسا « بسيارات شحن الأجنبي » . وغذى هذه المعارضة القومية وجسدها تسريح الجيش الفرنسي بعد الهزيمة وعودة الجنود القدماء الى قراهم . كما قام الجنود المسرحون في المدن والقرى بدعاية قومية ضد الحلفاء وضد أوربة الجديدة .

وكانت عناصر هذا الحزب القومي تتألف من الاحرار الذين يريدون توسيع دستور العهد ويؤلفون في العام ١٨١٧ الحزب المسمى حزب « المستقلين » وكان حزباً حراً مع مايخالطه من نزعة جمهورية أحياناً ، وكان يطالب بسيادة الشعب دون ان يكون بونابارتيا . وقد دخلت في هذا الحزب إلى جانب المستقلين ، عناصر بونابارتيه وعسكرية فبدلت سيماءه وعظم بسرعة . ويظهر لنا ذلك في الانتخابات التي توالت منذ ١٨١٧ الى ١٨٢٠ ونم نشاطه عن مقتل دوق دوبري (بن الملك شارل العاشر فيما بعد) وتشكيل الجمعية السرية الكبرى وهي **الجمعية الفحمية** عام ١٨٢١ وبعض مؤامرات عسكرية عام ١٨٢١ و ١٨٢٢ .

ومن جهة ثانية بدأت دعاية « البونابارتيين » وهدفها اظهار نابوليون رجل الثورة وتشخيص الثورة الفرنسية في نابوليون . وقد أوجدت هذه الاسطورة عدة كراريس وتآليف . فظهرت في العام ١٨١٧ « رسالة من رأس

الرجاء الصالح » تحدثنا عن المعاملة التي لقيها نابوليون في جزيرة القديسة هيلانة و « رسائل عن حكم المائة يوم » لبنجامن كونستان (١٨٢٠) التي تمثل لنا نابوليون رجلا حراً . وبعد موت نابوليون في ٥ أيار ١٨٢١ ظهرت تآليف رفقائه في المنفى : فقد نشر **اوميرا** عام ١٨٢٢ «نابوليون في المنفى » **ولاس كاز** في العام ١٨٢٣ « ذكرى القديسة هيلانة »وفي السنه نفسها نشر الجنرال **مونتولون** « أمالي القديسة هيلانة » وفي العام ١٨٢٥ نشر الطبيب **آنتومارشي** « ذكرياتي » وبهذه المؤلفات حصل اختلاط بين الثورة الفرنسية ونابوليون . وبدا نابوليون جندي الثورة ، وكذا فكرة عظمة فرنسا والبرنامج القومي والحدود الطبيعية ارتبطت بالثورة . وكل هذا من الثورة والامبراطورية والحزب القومي في العهد الرجعي تغطى بالعلم المثلث الألوان . كما تناول حزب اليسار في فرنسا فكرة الجيرونديين وهي ان فرنسا أتت الى الشعوب بالحرية وساعدتها على تحقيق مطامعها وآمالها . وبعد أن رأينا حوادث الثورة والامبراطورية نجد الآن تشويهاً حقيقياً للحوادث . غير ان هذا الاختلاط بين نابوليون والثورة وفكرة السياسة الفرنسية التي تدعو شعوب أوربة الى الحرية والقومية ، قد قبلتها أحزاب اليسار الفرنسي منذ ذاك العهد كبديهية . ولذا فان الظروف ولدت ، في اوربة ١٨١٥ حول فرنسا ، مطالب دائمة تريد حالة اخرى مغايرة مؤسسة على الحرية والقومية .

وهنالك ظروف أخرى وجهت عمل مؤتمر فينا ١٨١٥ في اتجاه سياسي وطبعته بطابع رجعي وهي حصول اختلاط بين عمل ١٨١٥ والنظام القديم مواز للاختلاط الذي تجمع بين نابوليون والحرية . والسبب في ذلك يرجع الى سياسة مترنيخ . فقد بسط مترنيخ الأشياء الى النهاية القصوى وقال « ان اساس السياسة المعاصرة هو ويجب ان يكون الراحة » .ولا

شك ان هذه الراحة كانت رغبة اوربة باجمعها عندما خرجت من الخمس والعشرين سنة التي قضتها في الحرب ، ولم يأل مترنيخ جهداً في استغلال هذه العاطفة العامة . وقد اوجس خيفة منذ العام ١٨١٣ عندما رأى ثورة شتاين والآخرين أثناء حرب التحرير من فرنسا . وأخيراً كانت الدولة النمساوية دولة اصطناعية لدرجة قصوى رابطها الوحيد « استبداد الموظفين » ، ولذا فان كل حركة في داخل الدولة النمساوية تهدد بحدوث انقلاب . ولهذه الاسباب المختلفة وسع مترنيخ بسياسة عامة ماكان منفعة النمسا وحدها . ولقد لخص بنفسه برنامجه السياسي ببعض عبارات بسط فيها الأشياء فقال « ان هدف الأشياع واحد وحيد الشكل وهو قلب جميع الأشياء الموجودة شرعاً . ولذا فإن المبدأ الذي يجب ان يعارض الملوك به هو مبدأ المحافظة على جميع الأشياء الموجودة شرعاً » .

ويمثل مترنيخ تأثير سياسة النمسا في اوربة بالرجعية والحكم المطلق. ولتحقيق هذه السياسة استخدم الوسائل التي نظمها مؤتمر فينا وسادة أوربة. وسواء أكان المقصود هو الحلف المقدس أم الحلف الرباعي فان مترنيخ وجهها الى رد فعل سياسي ظهر بمظهر المؤتمرات الأوربيه والمقابلات الدولية بين سادة اوربه لتسوية القضايا التي تهم النظام العام ، وأدى به الأمر الى ان أخرج من العمل الذي وضعه الحلفاء مبدأ جديداً للحق العام : وهو **حق التدخل** الذي أكده الحلفاء في تصريح **تروباو** في ١٨ تشرين الثاني ١٨٢٠ . وبناء على مبدأ الحلف الأوربي وضرورة قمع تقدم الشر الذي يهدد « الهيئة الاجتماعية » أي النظام الأوربي فان سادة أوربة يقررون:

١) ان الدول التي تخرج من الحلف الأوربي هي الدول التي يحدث فيها تغيرات في نظامها الداخلي بنتيجة الثورة ومن شانها ان تهدد جيرانها.

٢) انهم يرفضون الاعتراف « بكل تغيير تتعرض له السلطة الشرعية او الاعمال الصادرة عن ارادتها الحرة » .

٣) انهم يحولون دون انتقال خطر التبدل أو الثورة إلى الغير ، ولذا فانهم يقومون بادىء بدء بمساعي ودية حباً منهم في اعادة الدولة الضالة إلى حظيرة الحلف . وإذا لم تنجح هذه المساعي فانهم يستعملون الوسائل القسرية كالتنفيذ العسكري .

هذا ويتضمن تصريح تروباو شيئين اساسيين :

الأول ـ انه ينقـــل إلى الصعيد السياسي الضمان الدولي الذي أوجد للمحافظة على الحالة الراهنة في اوربة . ولم يكن القصد من ذلك ضمان الحالة الراهنة في الدول فحسب ، بل النظام السياسي في داخل كل من الدول .

الثاني ـ ان تصريح تروباو يضع مؤيداً أي انه يوجد نوعاً من ضابطة دولية تقوم فوق سيادة الدول واستقلالها .

وهذ شيء جديد كل الجدة . وهذه هي المرة الأولى التي يوضع فيها المؤيد المشترك ، المؤيد الدولي ، في حال الافتئات على الحق العام . ولا شك أن هذا الحادث بنفسه يعتبر تقدماً عظيماً للحق العام . غير ان هـذه الضابطة استعملت للمحافظة على النظام الاستبدادي الذي وضع في داخل البلاد الأوربية . وقد رفضت انكلترا تصريح تروباو وعارضت امتداد الحلف إلى مثل هذا الحد قبل بضعة اسابيع بمذكرة مؤرخة في ٥ أيار ١٨٢٠ بمناسبة اسبانيا حيث نراها على العكس تضع مبدأ عـدم التدخل وتصرح بأن سياستها لا تقبل بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. أما فرنسا فانها لم تقبل مبدئياً بتصريح تروباو، غير انها في الواقع أسهمت فيه

وذلك لأنها اشتركت بمؤتمر ليبـــاخ ومؤتمر فيرونة اللذين أعلنا المؤيد الدولي ضد النابوليين (سكان نابولي) ثم ضد الاسبانيين .

وهكذا نرى أن عمل مؤتمر فينّا قد وجه ، من الناحية السياسية ، توجيهاً رجعياً محافظاً وكانت له نتيجتان :

١ ـ عزل فرنسا ونشأة حزب قومي فيها مناهض لعمل ١٨١٥ ، وسيحدث هذا الحزب تقليداً جديداً في السياسة الخارجية الفرنسية .

٢ ـ توسع الحلف الأوربي وسعيه للمحافظة على الحكم المطلق ،وفي هذا ما يجعل لأوربة سياءها ولفرنسا سياءها الخاصة .

حركات الحرية ـ . لقد قامت ضد معاهدات ١٨١٥ ، في السنوات التي اعقبت هذا العام حركات **قومية وحرية** .

والجدير بالذكر فيما يتعلق بالقومية هو أن الحرية كانت في طليعة المطاليب التي تقدمت بها الشعوب . وذلك لأن المنافع التي هددها النظام الجديد كانت متعددة، فحيث توطد الحكم الفرنسي كانت التبدلات الداخلية تجري فوراً : من مساواة قانونية ، وحريات خاصة وحرية دينية وتعصير أموال الكنيسة ، ووحدة التشريع بواسطة قانون نابوليون ، وتنظيم الادارة واستقلال العدالة مع جميع أشكال أصول المحاكمات التي يضمنها القانون . ولقد ابقى الحلفاء مبدئياً على هذه الاصلاحات . غير ان المجتمعات الأوربية التي تبدلت بتأثير هذه الاصلاحات شهدت بعد عام ١٨١٥ عودة سادة أو ارستقراطيين لم يتغيروا في المهجر بل رجعوا وهم مشبعون بأفكار الحكم الاستبدادي المطلق والامتيازات كما في السابق. ونجم عن ذلك أن أصبح الحكم الاستبدادي المطلق قاعدة الدول في أوربة ، ووضعت في داخل كل دولة من هذه الدول قضية جديدة ترجع إلى هذا التناقض بين الاصلاحات

التي اجراها الحكم الفرنسي وحوفظ عليها وبين الحكم المطلق الذي توضّع فوقها من جديد . ومن جهة أخرى ، لقد منّى الحلفاء الشعوب بالوعود المعسولة ليثيروها ضد نابوليون ووعدوها بالحرية . غير أنهم لم يفوا بوعودهم لا من حيث تنظيم اوربة العام على أسس وقواعد قومية ، ولا من حيث التنظيم الداخلي للدول وذلك لأن الحكم المطلق قام مقام وعود الحرية في هذه الدول .

ولهذه الأسباب اختلطت **فكرة القومية وفكرة الحرية** . وكما جرى في العهود الاولى للثورة الفرنسية نرى أن حركة القومية أخذت شكل الحرية الدستورية .

المانيا . — ففي المانيا نشاهد في السنوات التي تلي ١٨١٥ حل الحزب القومي الذي تشكل عام ١٨١٣ . والسبب في ذلك يرجع إلى ان هذا الحزب خيب الآمال التي عقدت عليه ، خلال بضع سنين حتى وبضعة أشهر . وأول هذه الآمال الآمال التي عقدت على المعاهدات : فقد أثارت معاهدة باريس حفيظة الحزب القومي الألماني لأنها كانت بعيدة عن تحقيق الآمال التي رجاها منها ، لا سيما وان فرنسا نجت بسلام من هذه الحرب . كما أن أعضاء هذا الحزب اخذوا يندددون بأنانية الدول العظمى وخاصة روسيا بكبريائها وغطرستها ومزاعمها في قيادة العالم وتدخلها في شؤون المانيا الداخلية ، ويشكون ايضاً انكلترا التي لا يهمها سوى منافعها الاقتصادية وتحول ، عند حد تعبيرهم ، دون نهوض المانيا ، ويستخلصون بأن كل هذا يمكن ايضاحه بسهولة : لأن المانيا ضعيفة ، ولو كانت دولة موحدة لأخذت الأشياء وجهة أخرى . ومثل هذا التفكير كان آخر ضربة موجهة للوطنية العالمية . فقد بدا لهم الآن أن المثل الاعلى الانساني انما

هو خداع وضلال ، وثارت وساوسهم من مكامنها وأصبحوا حذرين في كل ما يتعلق بحقوق المانيا . وهكذا نراهم ينتصبون ويقفون جميعاً كلما لمسوا تدخلاً للأجنبي في الشؤون الالمانية .

واخفقت آمالهم أيضاً في رجعة الامبراطورية الالمانية . وربما كان حلمهم الاكبر اعادة بناء الوحدة . وقد كتب آرندت : « الوحدة » بل أقوى وحدة وأمتن وحدة ممكنة ، هذا ماتريده المانيا ، هذا ما هو ضروري لأمنها الخارجي ورفاهها الداخلي والويل لدبلوماسيي المؤتمر ان لم يفهموا هذه النقطة » . وكتب آخر في مجلة نيميزيس (الهة الثأر والعدالة عند اليونان) : « يجب ان نطالب بامبراطور قبل كل شيء ... وليكن عندنا امبراطور فحسب والباقي فضلٌ ، عندئذ تحتل المانيا مكانها الأول بين أمم العالم ، عندئذ تتمتع المانيا بحريتها المطلقة .. » ونشر غورز في بدء ١٨١٥ حواراً يسمى « امبراطورية وامبراطور » يعرض فيه مساوي وساكسوني وبروسي وكاثوليكي ... الخ ... نظريات حزبه . ومن هذه التصريحات يستخلص بان حالة المانيا المضطربة يجب أن تنتهي : « كلا ، يجب الا تستمر الحالة القديمة دوماً وابداً ! ان الأشكال الجديدة ضرورية ويجب أن تقوم دول المانية كبرى وقوية . وإذا رافق هـذا الحادث بعض الظلم والحيف ، فالزمن يمحوه والعشب ينمو فوقه ». وهو يرى أن المانيا إذا لم ينظمها الدبلوماسيون على هذا النحو فسيأتي يوم تنظم فيه بالقوة : « إنّ الدليل القوي للتنبؤات القديمة لم يظهر بعد . فهو يأتينا بالسلام ويفصل القضايا بالسيف ويعمل بالدم والحديد . ويصنع من المانيا صفحة بيضاء تنتقش عليهـــا الثورة . وإذا لم يشأ قوم ان يؤسسوا البناء الحقيقي وجبت القوة للقيام بما لم يقم به طوعاً » .

ولم يعد إنشاء الامبراطورية الألمانية من جـديد لأن النمسا لم تشأ

استرجاع التاج الامبراطوري الألماني ، كما لم تشأ بروسيا أن تتوضع سلطة عليا في مملكتها ، وكل ماعمله المؤتمر في ڤينا هو تأليف الاتحاد الجرماني الكونفدرالي الذي أوجد في المانيا حالة ثابتة ، وجعل منها دولة مسالمة في وسط أوربة وحكم عليها بالعطالة وعدم الحركة .

غير أن سواد الشعب الالماني بقي دون حراك أمام هذه القضية . وذلك لأن النعرة الاقليمية ما زالت قاعدة عامة في الأفكار وما زال الشعب متعلقاً بملوكه القدماء . ولدينا منها بعض ظاهرات بسيطة ساذجة ، ونذكر على سبيل المثال حالة لاندغرف هس" ـ كاسّل : فقد هرب اثناء الخطر وحمل معه جميع امواله . وعند ما ذهب الخطر وكسر نابوليون عاد . وقد سُمِع ، بهذه المناسبة ، فلاح يقول : « حقاً انه حمار عجوز ولكننا نريده » . ومن جهة أخرى كان الألمانيون منهمكين بصعوبات الحياة المادية التي اعقبتها الحرب . ونفدت قوى المانيا بعد أن ظلت ميدان قتال خلال سنوات . يضاف إلى ذلك ان محصول ١٨١٦ كان عدماً تقريباً بسبب الأمطار، وسادت المجاعة في شتاء وربيع ١٨١٧ ، وكانت عصابات المتسولين تجوب المانيا . ولحق الضرر بالصناعة لان منتجات الصناعة الانكليزية اغرقتها، ولم تستطع بيع منتجاتها بسبب التعرفة الجمركية العالية التي وضعتها على الحدود فرنسا من جهة وروسيا من جهة أخرى . وتهددت اوضاع المانيا على هذا النحو ، ولم يعد البورجوازيون والفلاحون يفكرون إلا بحالتهم المادية دون أن يرتفعوا إلى أعلى من ذلك .

وأخيراً أخفق الحزب القومي برغبته في الحرية الداخلية التي كان يؤملها . وكل ما تم هو أن مني الالمانيون بالوعود . ولعلنا نذكر نداءات شتاين وفريديريك غليوم الثالث ، حتى اننا نجد هذا الملك قبيل

استئناف الحرب عام ١٨١٥ يلقي في ٢٢ أيار لهذا العام بنداء إلى شعبه ويعده بالدستور : « سينظم التمثيل القومي ، وسيتناول مجال عمل المجلس القومي كل ما يتعلق بالتشريع بما فيه الضرائب . » . ومع هذا فقد خامر الشك بعض الوطنيين البروسيين : فمن ذلك أن فيخته ، الذي توفي عام ١٨١٤ ، كان يخشى ألا يفي ملك بروسيا بوعده : وقد قال بهذه المناسبة : « عندما يلقي الأمير الخاضع لنابوليون بنداء لشعبه فهذا يعني : قوموا لتكونوا أرقائي لا أرقاء الأجنبي ، وهذا هو الحق . يجب ألا تكون وعود الامراء وسيلة بسيطة يستعملونها عندما يكونون مقتنعين بأن لا فائدة من جميع الوسائل الأخرى ، كما يجب ألا يسيل الدم الألماني لتوطيد الامتيازات . » وكان غورز يشعر بنفس الشك ويعبر عنه بما يمازجه من تهديد ، وقد كتب في العدد ٢٥ من صحيفة « الميركور الرنيانية » : « يجب ألا يظن بأنه يمكن التخلص عادةً بالمعاهدات وبالكلام . لقد أعطت الشعوب حقاً وتريد أن تأخذ مكافأتها حقاً . » . ووجدت لجنة مؤتمر فينا ، التي كانت تدرس الشؤون الالمانية ، نفسها أمام مشروع أول يوطد بحق أساساً دستورياً . وفي هذا المشروع : « يجب على مجالس الدولة ، أن تكون دستورية في جميع بلاد الاتحاد » وقد وضع مندوب اللوكسمبورغ تعديلًا وأراد أن يوضح به حقوق هذه الدساتير . وينص هذا التعديل : « يرى أعضاء الاتحاد أن يقوم في جميع الدول الالمانية دستور تمثيلي ودياطات . وبهذه الدياطات يصبح الدستور مضموناً ، ويضمن للدياطات الحق في استشارتها بكل ما يتعلق بالأحكام التشريعية العامة وفي قبول الضرائب ورفع الشكايات إلى الملوك . » . غير أنه ضيق بالتدريج معنى هذه المادة أثناء المناقشة ، وأخيراً توصل إلى مادة غامضة ، وهي المادة ١٣ التي تقول : « ستوجد مجالس دولة في جميع بلاد الاتحاد » . وهذا التعبير

« مجالس دولة » غامض لأنه لا يدل على مجلس دستوري ، بل يمكن أن يفهم منه هذا النوع من المجالس الاقليمية لعام ١٨٠٧ التي لم يكن لها سلطة مطلقاً ، ومن جهة أخرى تقول هذه المادة « ستوجد » لا « يجب أن توجد » أي ليس فيها ما يدل على الالزام . وقد قيل على سبيل الهزء ، في ذاك العهد ، إن هذا التعبير من قبيل التنبؤ لا حقيقة واقعية . ومذ ساور الحكومات القلق نكلت ونست وعودها . غير أن الحكومات في جنوب ألمانيا ، وقد شعرت بأن مستقبلها لا يطمئن اليه ، رأت من الضروري الأخذ بسند لها عند الشعب . فمن ذلك أن ماكسمليان ملك بافاريا منح شعبة دستوراً في ٢٦ أيار ١٨١٨ وتبعه دوق باد الأكبر في شهر آب ؛ وكذا غليوم فرتامبرغ ، بعد أن تفاوض طويلًا مع ممثلي رعيته ، منح الدستور لشعبه في آخر العام ١٨١٨ . وكان يطمح بأن يضم حول فرتامبرغ مجموع الحزب الألماني ، ويدعمه في ذلك القيصر الكسندر الأول ، الذي كان في ذلك الحين في مرحلة الحرية من مراحله في الحكم . وتبع دوق فرتامبرغ دوق درمشتاد وناسّو وهانوفر . وفي جميع هذه الدول التي منحت شعوبها دساتير كانت المجالس استشارية لا مجالس مناقشة ، ومذ بدأت تناقش قضايا الحكم قلق السادة واشتكوا إلى مترنيخ . أما في سائر الدول الأخرى فقد ساد النظام القديم أو وجدت فيها دياطات لا سلطة لها .

بروسيا . — أما في بروسيا ، حيث كانت الوعود واضحة ، فقد كان رد الفعل مباشراً . وقد أحاط فريديريك غليوم نفسه بمشاورين رجعيين يمثلون الروح البروسية القديمة لا الروح القومية مثل شمالتز وفيتغنشتاين اللذين يعتبران الوطنيين ثوريين . وفقد هاردانبرغ حظوته بسرعة ، وليحافظ على كرسيه استسلم للرجعية ورد الفعل . وحلت المصائب بالوطنيين الذين

جددوا بنـــاء بروسيا بحق . فمنهم من مني بسقوط حظوته ، وهذا أقل المصائب ، ومنهم من كان نصيبه السجن أو النفي . ومنعت اعادة طبع خطب فيخته ، وحذفت جريدة « الميركور الرينانية » في ١٣ كانون الثاني ١٨١٦ . ولوحق غورز بعد أن نشر كراساً باسم « ألمانيا والثورة » ، واضطر إلى الفرار إلى سويسرا وما لبث أن عاد بعـــد قليل . اما آرندت وياهن وشتاين فقد اضطروا الى الاختفاء أو الصمت . وفقد هومبولدت حظوته أيضاً . وصدرت ارادة ملكيـــة في ٢٩ أيار ١٨١٦ فهدمت في الواقع اصلاح عام ١٨١١ الاجتماعي وحصرته في الحقول الكبرى التي لا تقل عن خمسة عشر هكتاراً ، وادخلت في أراضي الأمير قطع الفلاحين الذين جردوا من أملاكهم .

وفي بضعة أشهر اضمحل الحزب القومي وتفرق أو سكت تماماً ولم ينبس ببنت شفة . وهكذا نرى أن الحركة التي قامت في العـــام ١٨١٣ قد انحلت بتمامها في سنتين أو ثلاث سنوات . وعندما ذهب مترنيخ إلى مؤتمر ايكس لا شابل عام ١٨١٨ اجتاز ألمانيا كالقادة المنتصرين وكان السادة يستقبلونه بكل مظاهر الامتثال والخضوع .

ومع هذا فقد امتـدت الحركة ببضع هزات كانت تقوم في أوساط الشبيبة الجامعية . ولعلنا نذكر أن الطلاب كانوا أول العناصر القوميـة التي شكت السلاح عام ١٨١٣ ، ففي هذه الشبيبة الجامعيـة استمرت طويلاً « روح المحاربين القدماء » . وكان لهم أحياناً زعماؤهم مثل الضابط القديم **ياهن** الذي جعل نفسه داعية للتربية البدنية وألف في ألمانيا جمعيات رياضية . وقد تعلم أصول هذه التربية في الدانيمارك وجعل لتلاميذه الطلاب الذين جمعهم حوله هذا الشعار :

يقظان ، حر ، فرح ، تقي

وكان يكره كل ما هو فرنسي ولا يريد أن يتكلم إلا بالكلمات التي لاتذكر بشيء بفرنسا : فمن ذلك أنه لم يشأ أن يستعمل كلمة جامعة التي لها مقابل فرنسي ، وليجتنب هذا اللفظ نحت كلمات خاصة وسمى الجامعات « ملاعب العقل » وعنده أفكار غريبة ، منها قوله : يجب أن توضع صحراء بين المانيا وفرنسا وتستوطنها الوحوش الضارية لاجتناب الحرب بين هذين البلدين وللحيلولة دون غزو الفرنسيين المانيا . وكانت هذه الشبيبة ، التي التفت حول ياهن واستمرت عندها روح النضال منذ ١٨١٣ ،تظهر عواطفها بخفة وطفولة : فقد تبنوا ما سموه « اللباس الالماني » وهو يتألف من معطف ضيق يلتصق بالجسم مع قبة قميص كبيرة مسدودة من الأمام تستر قبة المعطف ، وشعور متموجة وطاقية وريش متعدد الألوان ، واحتذوا الجزمات على نمط ساسة الخيل . وهم على الغالب غير مربين ومشاغبون مدمنون للشرب على شرف ارمينيوس . وقد الفوا في الجامعات « جمعيات المانية » منذ عودتهم من الحرب . ومن العبث أن نقول أن كان لديهم أي نظرية في السياسة ، ان كل ما يريدونه هو تأمين عظمة المانيا بتحريرها من كل نفوذ أجنبي ، وذلك بترك مطلق الحرية ، كما يقولون ، إلى « الحياة الشعبية » . وبالاجمال كان عملهم تأويلاً من نوع منحط لبعض افكار هردر .

ومع هذا فقد حدث نوع من تطهير في هذا الوسط الجائش الفوار وذلك بتأثير لودين أحد أساتذة جامعة ابينا . وكانت هذه الجامعة حرة أكثر من سائر الجامعات الاخرى وذلك لانها وجدت في دولة دوق ساكس فايمار الاكبر حيث كان غوتـه وزيره . وبفضل الاستاذ لودين تشكلت رابطة طلاب غرضها تخليص الطلاب من الاصناف القديمة التي يرجع عهدها إلى العصر الوسيط ، وجمعهم في اتحاد يدعى « برشنشافت »

ينفخ في الشبيبة روحاً أوســع وأكثر قومية . وقد تبنوا العلم المثلث الألوان : الأسود والأحمر والذهبي ، وكانوا طلاباً جديين ومخلصين وعلى الغالب أتقياء ، وقد نظموا شعباً لاتحاد البرشنشافت في جميع الجامعات أو على الأقل في مختلف نقاط المانيا . ونظمت هــذه الرابطة في ١٨ تشرين الأول ١٨١٧ في قصر ڤارتبورغ عيداً للاحتفال بذكرى نظريات لوثير في فيتمبرغ وواقعة ليبزيغ معاً . وفي آخر النهار ، وبعد خطب ومظاهرات مختلفة ، أقاموا في ساحة المدينة كوماً من كتب المؤلفين الرجعيين من أمثال هاللر وآنسيللون وكامبتز وكوتزوبو مع عصا عريف ، رمز العسكرية القديمــة ، وجمة (شعر مستعار) رمز النظام القديم ، ومشد ، رمز التخنث ، وأعملوا فيها النار . وفي شهر أيار ١٨١٨ اجتمع مندوبون عن أربع عشرة جامعة لتشكيل اتحاد الماني للبرشنشافت .

وفي هذا الوسط الجامعي وجدت جامعة قوية بروحها وهي جامعــة غيسّن الصغيرة في أمارة هس — كاسّل . وقــد وجد فيها جمهوري راديكالي له مذهب خاص ويعتبر حواري القضاء على الظلم والطغيان ويسمى **كارل فوللن** . التف حوله الطلاب وتبعوه في مذهبه واطلقوا على أنفسهم اسم « المتعنتون » . وقد اثارتهم فصاحة كارل فوللن فكانوا شعلة نار ، حازمين متطرفين . وكان أكره ما يكرهونه الشاعر والمؤلف الهزلي كوتزوبو . وكان هذا صديقاً للقيصر الكسندر الأول يوجه اليه كل شهر تقريراً عن حــالة الرأي والحوادث التي تحدث في المانيا . وقع أحد تقــاريره بأيدي الطلاب فنشروه في مجلة « نيميزيس » . فأقام كوتزوبو الدعوى على فوللن ، وأثار بذلك حفيظة الطلاب . وكان أحدهم ، واسمه ساند ، صوفياً محدود الذكاء ، وقد خيل اليه أن ينجي المانيا بالخلاص من كوتزوبو فاغتاله في ٢٣ آذار ١٨١٩ وحاول بعد ذلك الانتحار إلا أنــه اوقف واعدم في ٢٠ آيار ١٨٢٠ .

أحدث مقتل كوتزوبو هياجاً عظيماً في أوساط الثوريين والمحافظين على السواء ، فضلاً عن ان محاولة اغتيال ارتكبت فى أول تموز ١٨١٩ ضد وزير ناسو من قبل مساعد صيدلي يدعى لوننغ . وقد انتحر هذا وهو في السجن . واقترح على اثر ذلك مندوب الساكس وبروسيا في دياط فرنكفورت اتخاذ التدابير التي تمنع انتشار هذه الحركة في الجامعات . وجرت مقابلة بين فريديريك غليوم الثالث ومترنيخ في توبليتز في شهر تموز . وفي كارلسباد اجتمع ممثلو تسع دول تحت رئاسة مترنيخ واتخذوا في ٢٥ تموز عـــدة تدابير . ثم ابدلت هذه التدابير بقرار أصدره دياط فرنكفورت في ٢٠ ايلول ١٨١٩ . واول هذه التدابير التدبير الذي يرمي إلى تفسير دستور الاتحـاد وخاصة المادة — ١٣ — الشهيرة التي تنص على الدساتير والتي فسرت تفسيراً ملكياً بصورة خاصة وذلك لتحديد امكانيات الدساتير . كما تقرر ، من جهة أخرى ، ان تخول القوة الإلزاميــة إلى مقررات الدياط في مختلف الدول الألمانية . وإلى جانب هذه التدابير العامة ، اتخذت تدابير قامعة ضد الحركة الجامعية ، وتقضي بالغاء رابطات الطلاب وحل البورشنشافت ووضع مفوض بقرب كل جامعة له الحق في مراقبة دروس الاساتذة ، وإذا اقتضت الحال في حذفها أو ابعاد الاساتذة عن الكليات . ومن غير المفيد أن نقول ان مثل هذا التدبير قد طبق بحق الطلاب . ووضعت الرقابة لمدة خمس سنوات والفت لجنة تحقيق في ماينس وعهد اليها بالبحث عن أصل الحركة الثورية وتشعبها .

وفي بدء العـــام التالي اجتمع ممثلو جميع الدول الألمانية في فينا وقننوا جميع التدابير المتخذة « بقرار فينّا النهـائي » الذي نشر في ٨ حزيران ١٨٢٠ . وأكدت في هذا « القرار النهائي » سيادة الأمراء وفي الوقت ذاته منعهم من اعطـــاء الحريات الزائدة لشعوبهم . كما حددت صلاحيات المجالس الدستورية وحذف نشر مناقشاتها .

وقامت لجنةماينس بتحقيقها بشكل دقيق وطبقت بشدة التدابير المتخذة ضد الطلاب : ففي بروسيا أوقف عدد من الطلاب وحكم عليهم باثنتي عشرة سنة او خمس عشرة سنة بالسجن في القلعة . وزج ياهن في السجن ، وعزل آرندت عن كرسي الاستاذية في جامعة بون . وكذا غورز فقد اضطر ، بعد عودته من سويسرا ، الى الاقامة في ستراسبورغ. وكثير ممن عاش من اعضاء الحزب القومي اضطروا الى مغادرة وطنهم والالتجاء الى البلاد الاجنبية . وخضع الباقون وأغمي على هذه الحركة القومية الجامعية وجرى لها ماجرى للحركة الأخرى.

وهكذا قضي على الحركة القومية . الا ان الحوادث التي مرت برهنت على انه يجب الحصول على الحرية السياسية قبل الأمل باعادة بناء المانيا على اساس قومي . وكما برهنت الحوادث التي تلت عام ١٨١٥ على ان لاحركة قومية ممكنة ان لم يسبقها فتح للحرية السياسية . ولذا فان فكرة الحرية ستتقدم على الفكرة القومية او ان الفكرتين تختلطان معاً .

ايطاليا — لقد أرتنا ايطاليا حركة قومية اقل اندفاعاً من حركة المانيا بكثير . وكان كل شيء فيها في الدور الذي تلا ١٨١٥ اكثر تعقيداً والتباساً مما رأيناه في المانيا . ففي مضمار الأفكار كادت الحركة القومية ان ترتسم الا انها لم تصل في أي مكان الى درجة الوعي الذي وصلت اليه في المانيا . وفي مضمار السياسة لم تكن ايطاليا شيئاً وما كانت من قبل شيئاً . فلم يكن لها ، كما في المانيا ، ذكريات قومية تستطيع بها ان تملك زمامها وتصبح سيدة نفسها ، ولذا كانت ايطاليا في هذه السنوات في حالة اختلاط وبحران عميق . فالسلالات التي اعيدت الى عروشها فقدت كل اساس في محبة الشعوب ، ففقد بذلك

النظام القديم جاهه وهيبته . ولم يكن هنالك اي عنصر عاطفي ليتعلق به ، وذلك لان الشعوب كانت تنظر اليه نظرها الى المستغل المضطهد الغاصب. ومن جهة أخرى لاقت ايطاليا، في ظل الحكم الفرنسي ، حركة بدلتها بصورة عميقة : فقد تعلمنت حضارتها ، حتى ان سلطة الكنيسة ، التي كانت واسعة قبل آخر القرن الثامن عشر ، زالت تقريباً في جميع النواحي سواء في الناحية الفكرية أم في الناحية الاجتماعية ، كما تعلمنت الادارة في الدولة الرومانية .

واذا فقد انهار الأساس الديني في ظل الامبراطورية ، . لقد كانت الثورة الفرنسية مهدمة لايطاليا ولم تبن طبقة من الناس يستطيعون ان يؤلفوا اطاراً لعاطفة قومية وحرية و بورجوازية اقتصادية وفكرية . ومع هذا ، ورغم الاضطراب والاختلاط ، فقد أبدت ايطاليا لنا مشهداً تسوده الاهواء الجامحة وأعمال الشدة والاكراه التي تدل بحق على عناصر الطبع الايطالي . فلم يكن فيها نظام او شعور مشترك ومعنى للجماعة كما رأينا في المانيا . لقد كان الناس والاحزاب مشبعين بروح التعنت وعدم التسامح وشهوة السيطرة والنفوذ ، وكان النزاع للوصول الى السلطة اكثر مما كان للافكار . ومن جهة أخرى كان الايطاليون يحبون الميلودرام والدسائس والمكايد والمؤامرات والترتيبات السرية . ولذا أخذت حركتهم السياسية ، بصورة عفوية تقريباً ، شكل الجمعيات السرية : لأن التنظيم السياسي فيها يختفي بشكل ترتيبات تقلد قليلا أو كثيراً ترتيبات الماسونية .ونتيجة ذلك ان عملهم كان عمل مؤامرات وثورات وحرب أهلية ، حتى انهم كانوا يقومون بالعمل السياسي قبل ان تكون لديهم فكرة سياسية .

من كل هذا تعطينا ايطاليا منظراً يختلف عما شهدناه

في المانيا . على ان ما يلفت النظر هو ان ايطاليا ، التي كانت أقل من المانيا تقدماً ووعياً للفكرة القوميـــة ، قد عملت بأسرع منها بكثير . فقد تألفت بعد عام ١٨١٥ جماعات حرة وقومية معاً . ومع هـذا فلم يستقبل العهد الرجعي بسوء بل اعتبر نوعاً من احتجاج ضد الحكم الفرنسي. وكما رأينا في المانيا ، أخذ السادة في ايطاليـــا يمنون شعوبهم بالوعود . فقد وعد مترنيخ الميلانيين بأن يتفق قانون المملكة اللومباردية ـ البندقية مع الطبع والأعراف الايطاليـة . واعلن فرديناند ملك نابولي في ٢٠ أيار ١٨١٥ بأنه سيمنح دستوراً ويعلن العفو العـــام ويقوم باصلاحات اجتماعية . وأظهر دوق طوسكانا الأكبر استعداده لمنح رعيته برلماناً ، وهو وإن أقر القوانين التي كانت قبل ١٧٨٩ إلا ان هذه « القوانـــين الليؤبولدية » تساوي قانون نابوليون ، حتى انها تفوقه من الوجهة الاجتماعية من عدة نقاط . وبصورة عامة ، وباستثناء مملكة الصقليتين ، لم يرتكب العهد الرجعي في ايطاليا اعمال الانتقام والقصاص ، حتى ان هذه الرجعيات لم تكن قاسية ، وكان الملوك أو رجال حكوماتهم أناساً أشرافاً حسني النية ، الا انهم كانوا لايستطيعون فهم الشعوب مطلقاً ليدركوا مبلـــغ الاصلاحات التي جرت أثناء غيابهم ، او التي اصبحت ضرورية الآن . فمن هؤلاء السادة فرنسوا مودينا ، وكان في حياته الخاصـــة رجلا معتدلاً كريماً وزوجاً طيباً وأباً صالحاً وأراد أن يجمع حوله أناساً أكفاء ، إلا انه كان يعتبر من أقدس واجباته ان ينقـذ المجتمع وينجيه من المذاهب « الهدامة » ، وان « الثلب والعصيان يؤديان الى ضياع السلام الدائم والطمأنينة العامة في هذه الدنيا » . ولذا يجب ان يعهد الى الحـــكام والكهان بأمر تطهير المجتمع من هذه المذاهب السيئة ، ويقول : « الأحرار مذنبون فلنـــدع لهم ان يندموا ولنعاقب الذين لم يتوبوا » . ويرى ان

الجزاء الخفيف حب منتحــل للانسانية » . ويبدو لنا ان هذا الرجل كان مزيجاً من الظلم القبيح والفضيلة الخاصة والطفولة . فمن ذلك أنه لم يشأ أن تمر عجلات الديليجانس بعاصمته مودينا لأنه كما كان يقول « لايوجد إلا اليعاقبة الذين يسيحون » .

وفي كل مكان أعيد الحكم الرجعي كانت الحكومات تعيـد النظام القديم : ففي المملكة اللومباردية - البندقيـة ادخل القانون النمساوي لا القانون الايطالي ، وحصرت الوظائف العليا بالنمساويين او الالمانيين او التيروليين أيضاً . واستؤنف الانخراط في الجيش النمساوي ، وكان الجنود الذين يحتلون البـلاد يظهرون بمظهر القساوة والاستعلاء والكبرياء . وفي المملكة البيمونتية - الساردية كان الملك فيكتور عمانوئيل يخشى كل تجديد : أعاد الامتيازات الاقطاعيـة والمحاكم الكنسية ، ووضع البروتستانتيين واليهود خارج القانون ، وكل ما ابقى عليه من النظام الفرنسي الضابطة والمركزية وأضاف لها اليسوعيين . وبعد قليل من الزمن وجد جميـــع الموظفين والملاكين للأموال التي اشتروها في العهد الفرنسي انهم مهددون بوضعهم . وفي الدولة الرومانية حاول كونسالفي ، أمين دولة بيوس السابـع ، ان يستند على النبلاء والبورجوازيين ويوطد نظاماً حراً ، ولكنه أخفق في مسعاه لما رآه من تثبيط الكرادلة والكهان والطبقات الشعبية الدنيا التي تعيش من صدقات الاكليروس . وفي نابولي أعيدت الاموال الى المهاجرين ورد العفو العام الى لا شيء تقريباً . وحذف الملك الدستور الذي منحه اثناء الحكم الانكليزي في صقلية والذي يؤمن لها الحكم الذاتي . وبمقتضى « صك الاتحاد » الصادر عام ١٨١٦ ارتبطت صقليـــة بمملكة نابولي . وهكذا ساد في جميع أنحاء ايطاليا نظام الضابطة السياسية وامتياز النبلاء ورجعة الاكليروس واتجهت النية والارادة المنظمـة الى محي كل ما عمله الفرنسيون من ١٨٠٠ الى ١٨١٥ .

واذاً فقد كان النظام واحداً في جميع الحكومات . وعلى مايبدو انه ولد مقاومة واحدة ايضاً . وفي الواقع لم يوجد سوى مركزي مقاومة : الأول ، مملكة نابولي ، لأن النظام كان فيها أقسى مما في غيرها ، ولأنه وجد فيها من قبل عناصر تنظيم تجمعت منذ عهد مورا ؛ والثاني ، المملكة اللومباردية ـ البندقية ، وذلك لأن التطور السياسي والفكري كان متقدماً فيها أكثر من غيرها ، ولأن تربية المجتمع كانت جيدة .

ومن الطبيعي ان تكون عناصر هذه الأحزاب الجديدة العناصر التي اضرت بها الثورة الفرنسية وأصابتها في وضعها ، وهي البورجوازية العليا التي رأت نفسها قد جردت بارجاع الامتيازات الى الطبقة النبيلة ، وشلت تجارتها بالرسوم والمكوس الداخلية والتشريع القديم . ولذا فقد تضررت برجعة الامتيازات ونفوذ الاكليروس والركود الفكري وما الى ذلك مما وقعت فيه الدول . كما تضرر ايضاً **العسكريون** وأصيبوا بأوضاعهم . لقد كان الجيش الامبراطوري ديموقراطياً . اما الآن فقد رأى الضباط وضباط الصف ان الرتب تعطى الى النبلاء ، وان الضباط المهاجرين يتمتعون وحدهم بالمناصب . ومن جهة أخرى ، استاء العسكريون لأنهم رأوا أنفسهم الآن تحت نفوذ النمساويين بعد أن غلبوهم بالامس مراراً عندما كانوا في جيوش نابوليون . وأخيراً كانوا يتألمون كباقي المجتمع من ضياع الحريات الاجتماعية . هذا ويجب ان نضيف ، الى البورجوازية العليا والعسكريين ، **الموظفين الذين فقدوا وظائفهم** ويؤلفون بالطبع طبقة مستاءة . وقد توطدت الروابط بين هذه الفئات بسهوله ، وتوضعت في مختلف النواحي خمائر الثورة والتحريض . على ان الشيء الذي يلفت النظر هو ان عمال القيصر كانوا في السنوات الاولى يشتغلون لصالح الافكار الحرة . وكذلك السياح الانكليز الذين يطوفون البلاد ويأتون معهم بالحرية .

وكذا كانت قراءة المناقشات في البرلمان الفرنسي والانكليزي تقوم بالتربية السياسية لهذه العناصر القومية . وأخيراً استيقظت الحياة الفكرية وظهرت محتدمة : لقد كان الجيل الجديد يقرأ آثار فوسكولو والفيري أو الترجمات الأجنبية العديدة . ومع هذا فقد كانت هذه الحياة الفكرية مبعثرة ولم تجد الاطار الجامعي الذي يميز ألمانيا .

هذه هي العناصر التي تتألف منها جماعات الحرية والقومية التي نراها نشأت في موضعين : جنوب ايطاليا وشمالها .

ففي الجنوب وجد اطار لهذه العناصر وهو «**جمعية الفحامين**» وقد تحولت هذه الجمعية . ففي الأصل كانت أفكارها مضطربة كثيراً ، ومن الصعب معرفة ما اذا كان اعضاؤها ملكيين او جمهوريين . لقد كانوا ضد فرنسا لأن جمعية الفحامين تشكلت ضد حكم جوزيف بونابرت وموراً . وكان يشجعها الأنكليز وفرديناند نابولي . ولكننا رأينا انه يوجد عند بعض اعضائها بعض افكار ايطالية ، حتى انه وجد في العام ١٨١٥ بعض محاولات لتشكيل ايطاليا على يد مورا . وعلى كل حال نجد ان جمعية الفحامين ، غداة العهد الرجعي ، قد هجرت وشجبها فرديناند وناهضها بجمعية منافسة وهي «**جمعية النحاسين**» وضابطة قاسية شديدة يوجهها مدير الشرطة **كانوزا** وكان على درجة بالغة من الشدة حتى ان الحكومتين الانكليزية والروسية اجبرتا فرديناند على تسريحه . غير ان الذي جذب الى جمعية الفحامين زبائن كثراً بعد ١٨١٥ انما هو اعمالها السرية التي تسحر الخيال ورمزية احتفالاتها ومثالية أفكارها لأن هذه الجمعية ترمي الى تجديد معنويات مشايعيها ، وابعاد الناس السيئي السلوك او غير الاشراف .

ان روح الكاربوناري مزيج من الصوفية المسيحية والاشتراكية . فقد قالوا : « لقد كان المسيح أول ضحية للطغاة » . وفي جميع المحافل (ألواج) كان تمثال المسيح على الجدار . وتختلط بهذه المسيحية افكار روسّو وأفكار القرن الثامن عشر في كل خليط . ويدير الكاربوناري محفل أعلى له عدة محاكم ومحكمة عدلية وله قوانينه الخاصة . ونظراً لطابع هذه الجمعية باعتبارها جمعية سرية فقد كانت مقسمة الى عدة جماعات منعزلة، مبعثرة ولا يوجد فيها سوى تسلسل شخصي وفردي . ومن الصعب تأليف مجموعة واحدة لكل ايطاليا . لذا وجدت فيها اختلافات متعددة للمفاهيم السياسية وبقيت أفكارها غامضة . فالبعض يريدون نظريات جمهورية وآخرون ملكيون دستوريون . وعلى كل حال فقد وجدت عند الجميع فكرة استقلال ايطاليا مع فهم ايطاليا هذه بأشكال مختلفة . فبعضهم يراها بشكل حكومة اتحادية (فدرالية) برئاسة البابا . وآخرون يرونها بشكل دولة متحدة وجمهورية عاصمتها روما . وقد انتشرت هذه الجمعية بسرعة في كل مملكة نابولي وصقلية ومملكة نابولي الأصلية ، وفي جميع ايطاليا الجنوبية. ومن جهة أخرى ان تأسيس هذه الجمعيات السرية وهذه الرمزية وهذه التعاليم السرية كان يأتلف مع المزاج الايطالي . ولذا وجدت في كل مكان تقريباً جمعيات مماثلة دون ان يكون هنالك تآخ بين هذه الجمعيات وبين الفحمية النابولية . فمن ذلك ان شوهد تأسيس جمعيات **الغلف** في بولونيا **والاتحاديين** في بيمونت **وآدلفي** في بارما .

وفي **شمال** ايطاليا ، وخاصة في المملكة اللومباردية — البندقية ، كانت الطبقة الفكرية في المجتمع عظيمة واخذت الحركة شكلا فكرياً اكثر مما في نابولي . ففي ايطاليا الشمالية كانت البورجوازية والطبقة النبيلة مبعدتين عن الوظائف العامة لاحتكار النمسا لها ولذا كانتا

متهيأتين لتأليف اطار المعارضة . ومن جهة أخرى كانت في ايطاليا الشمالية جاليات أجنبية من الفرنسيين والانكليز لها صالاتها وتستقبل الايطاليين وتذيع بينهم عن طريق المحادثة الافكار الدستورية اوالافكار الفرنسية والانكليزية . ومن افراد هذه الجاليات نخص بالذكر : **السيدة ستال وسيسموندي وبايرون وبروك** وغيرهم . والى جانب هذه الحركة الفكرية والافكار الدستورية انتشرت في هذه الحركة البورجوازية افكار الثورة الصناعية والفنية والتربوية . ولذا ادخلت فيها طريقة التعليم المتبادل الذي اوجد في انكلترا . ومن هنا نرى في ايطاليا الشمالية ، في ذلك العهد ان تخمر الافكار كان اكثر مما رأيناه في الجنوب . وقد تبلورت الحركة في مركزين : **ميلانو وبريشيا** وكان رئيسها كونفالونييري الذي رأينا جهوده اثناء تأسيس مملكة نائب الملك اوجين بوهارنيه . على ان كونفالونييري كان زعيما غير صالح لهذا اللقب باعتبار انه لم يكن رجل عمل وفعل . لقد كان ريبياً فولتيرياً ولم يكن على وئام مع هذه الحرية الابداعية التي تأسست . ومن جهة أخرى كان كونفالونييري رجلا محباً للنظام يرغب بالاستقرار . لقد كان رجلا ناعماً ولكن لم يكن في مكانه رجل عمل . وقد نشر هذا الفريق مجلة « الكونسيليا توره » ويديرها الشاعر سيلفيو بلليكو . وعارض النمساويون هذه المجلة بمجلة أخرى لتهديمها ومن ثم بسلسلة من المزعجات ونجحوا اخيراً في ازالتها من الوجود بعد عامين اي في العام ١٨١٩ .

وهذه الحركة ، التي نشأت في الجنوب والشمال ، يمكن في بدايتها أن تعطي أسساً لحركة قومية كبرى . ولكن كان يلزمها ، على كل حال ، الوقت لتنمو وتربي البلاد . وقد حدث تحت تأثير الظروف أن انتقلت إلى حيز العمل بصورة مبكرة . ونرى في الثورات الاولى التي انفجرت

عام ١٨٢٠ هذا الحادث ، الذي نراه في سياق تاريخ ايطاليا حتى زمن الوحـــدة ، والذي رمى بالعجز جميع الحركات الايطالية ، وهو الارتجال المفاجيء للحركات التي تنفجر دون أن تكون مهيأة ، وللحركات المبعثرة التي لم تنظم في عمل عام ، وأخيراً يمكننا القول لذة الايطاليين في العمل للعمل دون ان يعرفوا كثيراً إلى اين هم ذاهبون .

وحلت في آخر الوقت ازمة اقتصادية فزادت الاستياء والبؤس والقت بعدد من بائسي جميع الطبقات في قلب الكاربوناري فازداد عدد المساهمين زيادة عجز عنها الانتقاء في اقصاء الناس غير الاكفاء . وانتظمت في عقد الكاربوناري عناصر منظمة للمحافظة على النظام ، ونظم في ايطاليا الجنوبية حرس وطني لمكافحة الاشقياء . وكانت تضم هذه المليشا ما يقارب ٥٠٠٠٠ رجل تحت قيادة زعيم كالابري (من كالابر) كاربوناري يدعى **غليوم بيبيه** . وانتهت هذه المليشا بالانحيـــاز إلى صف الكاربوناري . ومن جهة ثانية كان ايطاليو جيش الجنوب يحقدون على الجنود النمساويين ، الذين بقوا في بلادهم حتى عام ١٨١٧ ، وعلى الملك فرديناند الذي تخلى عن مطاليبه في استقلال نابولي استقلالاً مطلقاً عن البابا ، وأخيراً كان الصقليون يكرهون النابوليين كرهاً شديداً وينزعون إلى الانفصال. هذه هي العناصر الخاصة بايطاليا الجنوبية . ونجد فيها روحاً اقليمية تنزع إلى عزل المملكة عن باقي ايطاليا. وقد فجر هذه الحركة خبر الثورة في اسبانيا . فقد شق عصا الطاعة قائد فرقة الفرسان في نولا في ٢ تموز ١٨٢٠ ، فأثار عصيان **كابيتانات وبازيليكات** وانضمام غليوم بيبيه والمليشا إلى الحركة الثورية . وفي ٥ تموز ودون مقاومة وعد الملك بالدستور . فرض عليه الكاربوناري بأن يكون هذا الدستور دستور اسبانيا لعام ١٨١٢ .

وانعقد البرلمان في أول تشرين الأول ١٨٢٠ وكانت الاكثرية فيه معتدلة غير ان . هؤلاء البرلمانيين كانوا فصحاء وأصحاب مذاهب وليس لديهم أي روح سياسية . وهكذا نجد في هذه الثورة النابولية عنصرين : من جهة **الجمعيات السرية الثورية**، ومن جهة أخرى **البورجوازيين** الذين يشكلون الجهاز السياسي، وهم معتدلون مستنيرون . وأمام هذين الحزبين كان الملك والبطانة الرجعية وقد تملكهما الجزع الآن، إلا انهما سيستعيدان طمأنينتهما بسرعة .

وفي الوقت ذاته انفجرت **حركة في صقلية** : فقد ثارت بالرمو في ١٤ تموز وتألب النبلاء والأوباش والفوا عصابات وفرضوا الثورة بما قاموا به من أعمال القساوة والاكراه والشدة والنهب في المناطق المقاومة . وأرادوا من ثورتهم هذه توطيد الدستور الصقلي الذي يخولهم السلطة والاستقلال تجاه نابولي . وكانوا في الوقت ذاته متطرفين ورجعيين . وبالمقابل استيقظ عنصر آخر في هذه الحركة الصقلية : وذلك أن البورجوازيين مع من رافقهم من الجيش والموظفين كانوا اناساً احراراً على النمط الانكليزي . فقد خافوا الفوضى وعدم النظام وأرادوا الاستقلال الذاتي ودستوراً حراً كدستور ١٨١٢ دون الانفصال عن نابولي . وكان بالامكان المفاوضة بين هؤلاء الأحرار والحكومة النابولية . وقد منتهم نابولي بالوعود وبعثت بجيش صغير . ولكن بالرمو ثارت في وجه هذا الجيش الذي استطاع ان يستولي على المدينة في ٥ تشرين الأول . وحصل اتفاق بين اللواء القائد ورجال بالرمو يعترف باستقلال صقلية الذاتي ومنحها دستوراً شعبياً . غير ان البرلمان النابولي طرح هذا الاتفاق في ١٥ تشرين الأول . وخمدت ثورة الصقليين موقتاً إلا أنهم كانوا يعدون العدة للقيام بالعصيان في الربيع القادم .

نرى اذاً أن مفاهيم **الحويه** و **الاقليمية** قد طغت على ثورات الجنوب: فهنالك نعرة المملكة بالنسبة إلى مجموع ايطاليا ، وهنالك نعرة صقلية بالنسبة للمملكة . ولذا لا نرى في ذلك ظهوراً للفكرة الايطالية أي الفكرة القومية .

وبينما كانت هذه الثورة سائرة في مجراها كانت الدول مجتمعة في تروباو وقد قررت التدخل وعهدت به إلى النمسا ودعت ملك نابولي إلى مؤتمر ليباخ حيث تخلى عن رعيته . أما البرلمان النابولي فقد تمسك بنظريته ولم يشأ قبول أي اصلاح يسمح للوساطة الفرنسية . ولذا كان التدخل النمساوي سريعاً واكتفى بواقعة واحدة وهي واقعة ديبيتي في ٨ آذار ١٨٢١ لتقويض الحكم الدستوري في نابولي . ودخلها النمساويون دون مقاومة في ٢٣ آذار ١٨٢١ . وقد ايقظت حركة نابولي انقسام الاحزاب واظهرته . وبرهنت على اخطاء الخفة والرعونة والهوى في ايطاليا الجنوبية ، وكان من نتيجتها اخفاق الثورة .

وفي **الشمال** حدث ما سنراه أيضاً في العام ١٨٣١ : وهو قيام حركات متتابعة دون أن يكون بينها تعاون أو تنسيق . كانت رومانيو متهيأة للعصيان ونادت المارش النابوليين ليأتوا لنجدتها . وانتظم عقد من القناصة وذهبوا يتمرنون في الغابة . وثار الميلانيون واستعدت البيمونت للثورة . ولكنها دخلت في الثورة والثورة تنهار في نابولي . وفي ايطاليا الشمالية هذه ، حيث يوجد عناصر مختلفة ، نجد فكرة لم نجدها في ايطاليا الجنوبية وهي **كره النمسا** . وتعتبر هذه الفكرة رابطة بين مختلف هذه البلاد . أما رجال الكاربو ناري في ايطاليا الشمالية فلم يكونوا جمهوريين بل انضموا إلى ملك بيمونت كرهاً « بالجنود البيض » لأن الجنود النمساويين كانوا يلبسون البدلات البيضاء . وكان جوزيف دوميستر ، وزير ملك بيمونت يطالب في سن بطرسبورغ « بمملكة بيمونتية في ايطاليا العليا » . وكان ضباط الجيش يكرهون النمساويين ، غير أنه

ينبغي لهم أن يتحرروا داخلياً بثورة وبعدها يمكن توطيد الاستقلال عن النمساويين . وذلك لأن الحرية الداخلية شرط أول للاستقلال القومي . ولذا كانت فكرتهم أن يستفيدوا من ثوره نابولي ويمدوا يدهم لمساعدة العصاة ويثيروا الميلانيين مع كونفالونييري ، ويهاجموا حاميتي ميلانو وبريشيا بعد أن ضعفتا بارسال الجنود إلى الجنوب ويستفيدوا من غياب الجيش النمساوي في نابولي ويقطعوه عن قواعده ، على أن ينادي الميلانيون بالحرية والاستقلال متى اجتاز البيمونتيون الحدود .

وقد هيء هذا الترتيب باتفاق مع أمير من أسرة سافوى وهو شارل البرت أمير كارينيان . غير أن هذا تخلى عنهم في آخر لحظة . وانفجر العصيان في الاسكندرية في ١٠ آذار ونادى بملك بيمونت ملك ايطاليا دون أن يعلم ما اذا كان هذا يعني ملكاً كما هي الحال في عهد الملك أوجين ، أو على العكس ملك ايطاليا بأجمعها . وقام الطلاب في تورينو في ١٢ آذار ، ولم يشأ الملك أن يمنح الدستور فتنازل عن العرش لصالح أخيه **شارل فيلكس** . واستلم الوصاية أمير كارينيان شارل البرت منتظراً وصول شارل فيلكس . ومنح شارل البرت ، دون أن يكون له حق في الأمر ، دستور ١٨١٢ إلى بيمونت وأخذ يتكلم عن اتحاد مع نابولي واتحاد مع ميلانو . غير أن رد الفعل مالبث أن بدل كل شيء . فقد اطرح شارل فيلكس جميع الاصلاحات التي قام بها شارل البرت . أما اللومبارديون فلم يشاءوا أن يأتوا بحراك قبل أن يصل البيمونتيون اليهم؛ ولم يستطع زعيم المؤامرة **سانتا روزا** أن يحرض الجيش ولذا لم يلق النمساويون أي مقاومة في اخماد الحركة . وكسرت الجيوش النمساوية الجيوش الدستورية في ٨ نيسان واحتلت **تورينو** و **جنوة** . وانهارت الثورة . ولكنها ، على كل حال ، تختلف عن حركة الجنوب لاننا لانجد

فيها حركة شعبية كما في الجنوب . وبالمقابل نجد فيها فكرة غامضة ، فكرة « ايطاليا الكبرى » ايطاليا المستقلة كما تصورها فوسكولو والفييري، كما نجد فيها هذه الرابطة التي تربط مختلف البلاد الايطالية في الشمال وهي كره النمسا، وإن أخذ الناس يتناقشون ايها تكون عاصمة الدولة المزمع تأسيسها ، ميلانو أو تورينو .

واذاً نجد أن لكل جزء في ايطاليا سياسة خاصة تختلف عن الآخرى ومعادية لها . غير أن النتيجة الوحيدة لحركة الحرية القومية كان منها على كل حال ابدال ما كان حتى الآن من رد فعل أبوي إلى رد فعل شديد . ولتستطيع ايطاليا أن تتجاوز هذه المرحلة لابد لها من تربية قومية وسياسية . وهذ التربية لم توجد بعد وستحتاج إلى سنين طويلة قبل أن تتحقق .

غير أن ارتباط فكرة القومية وفكرة الحرية نجد له استثناء هاماً نظراً للنتائج التي ستظهر في المستقبل . فقد وجدت بلاد ظهرت فيها الوطنية القومية بعودة الى التقاليد وبعصبية اخذت تناضل كل دخيل اجنبي . هذا ولما كانت الحرية عنصراً خارجياً مضاداً للتقاليد القومية فان هذه الأخيرة اخذت تعمل في الدفاع عن كيانها والوقوف في وجه الحرية .

اسبانيا . — وأول هذه البلاد اسبانيا . إن العهد الرجعي ، في اسبانيا ، الذي قام على أيدي الانكليز والثورة القومية ، كان بداية لعهد انتقام فظيع وسياسة حمقاء من قبل فرديناند السابع : فقد حذف جميع العناصر المشبوهة بعلاقتها مع الفرنسيين وأعاد السلطة الى الرهبان وكاماريللا (بطانة) البلاط . وقامت المعارضة في وجهه وانتظمت في اطار الماسونية التي تشكلت في اسبانيا ابان الحكم الفرنسي . واختلط فيها ضباط مغامرون لا يأتلفون مع نظام السلام ، وشباب هائمون بدون عمل .

والتف هذا المجموع حول افكار حرة ومضادة للاكليروس تقبلوها من فرنسا . وشكلت عناصر المعارضة هذه قوة سياسية في المدن البحرية حيث البورجوازية التجارية التي تضررت منافعها بالحكم الرجعي . وكان برنامج هذا الفريق دستور ١٨١٢ الذي وضعه الاحرار في قادس . وقام رجاله يدعون الجنود الذين تجمعوا حول قادس للذهاب إلى المستعمرات الاسبانية الثائرة في امريكا واخماد ثورتها . وقد قام هذا الجيش بثورتين : الاولى في الجنوب حول قادس تحت زعامة رييغو؛ والثانية في الشمال حول **لاكورون** في آذار ١٨٢٠ . وبعد سنتين قضتها اسبانيا في حياة دستورية مضطربة توطد الحكم الرجعي على يد الجنود الفرنسيين .

تجاه هذه العناصر التي تعطف على الحرية وقفت جميع العناصر التقليدية اي كل ما يمكن ان يسمى « الحزب القومي » في اسبانيا وهو الحزب الذي قام ضد فرنسا . والف رجاله انصار الحكم المطلق والمتطرفون منهم حكومة ، في شمال اسبانيا حول مدينة لاسو اورجيل في كاتالونيا ، وجيشاً ، وسموا جنوده **الرسوليين** . وكان الاكليروس العنصر الاساسي في هذه المعارضة القومية والرجعية . وقائد الفرنسيسكنيين هو الذي سمى هذا الجيش بجيش « الرسوليين » . واخيراً نجد في هذه الكتلة الفلاحين وقسماً من النبلاء . إذاً تتألف هذه الكتلة من جميع العناصر التي كافحت ضد فرنسا ، وقد اجتمعت الآن لكفاح الماسونيين و « الهراطقة »، كما يقولون عن مجموع الحزب الحر . وفي هذه الشروط نفهم الفوز الذي لاقاه الشعب الاسباني على الجنود الفرنسيين في حملة ١٨٢٣ خلافاً لما مر امام الجنود النابوليونيين . وقد ارتكب هذا الحزب القومي كثيراً من جرائم القتل في شخص الاحرار . وقام العهد الرجعي بانتقام شرعي وفي خلال عشر سنوات سادت البلاد سياسة العنف التي قام بها الملك وساعده فيها وزيره **كالومارده** .

وهكذا ايقظت حركة الحرية في اسبانيا كل مـا هو فظيع في الطبع والروح الاسبانيين . وفهمت الحرية في اسبانيـا كدخيل اجنبي فأثارت كتلة القوميين ضدها .

روسيا . — وهنالك مثال آخر مشابه لهذا الحادث نجده في روسيا ففي عام ١٨١٤ و ١٨١٥ اتبع الكسندر الاول سياسة الاعتدال والحرية . ولقد رأيناه يتدخل في تنظيم اوربة تنظيماً عاماً ، ولصالح الدستور في فرنسا والمانيا وايطاليا ، كما منح دستوراً لبولونيا . غير أن الحركة في روسيا كما في اسبانيا ، أخذت شكلا خاصاً : فمن ذلك أن البولونيين لم يكتفوا بسياسة الكسندر الحرة ولم يهدأ عداؤهم للروس حتى ان القيصر نفسه غير ظنه في نتائـج سياسته الكريمة . وعندما افتتح الدياط الذي منحه للبولونيين عام ١٨٢٠ ، في فارسوفيا ، اظهر خيبته في خطابه مـع احتفاظه بالنظم التي منحهـا . ومن جهة ثانية نرى أن الضباط الذين أتوا إلى اوربة أثنـاء حرب نابوليون والفوا جيش الاحتلال قـد اشربوا بالأفكار الغربية وبالحرية ، وتبنوا لحـد كبير بعض الأفكار الفرنسية ، وعندما عادوا إلى روسيا نظموا جمعيات حرة سموها باسماء مختلفة مثل : « اتحاد الخلاص » و « اتحـاد السعادة » . وفي بعض الاحيان عقدوا صلات مـع الكاربوناري . كما نمت الماسونية في الجيش الروسي وبين النبلاء .

الا أن الثورة ضـد نابوليون والحرب الوطنية عام ١٨١٢ أحدثتـا في مجموع روسيا هزة قومية في كل ما يمثل روسيا القديمة وروسيا التقليدية « روسيا المقدسة » . ففي عـالم الآداب والفن كانت الحركة قومية ، وقد بدأت على يد **غلنكا** و **كورمزين** . وفي الحلقات الروحية كانت الحركة يقظة في الديانـة الارثوذكسية وفرضت على القيصر طرد اليسوعيين

وحذف « جمعيات الكتاب المقدس » البروتستانتيه . واعيدت في المدارس والجامعات التقاليد الدينية . وقامت هيئة النبلاء العليا والموظفين التي تمثل الروح التقليدية على القيصر وأخذ نفوذها يزداد شيئاً فشيئاً فحذفت العناصر الحرة التي التفت حول القيصر في أول الأمر . وكان يقود هذه الرجعية التقليدية رجلان : آراكتشيف وزير الداخلية ويمثل الحركة بشكلها السياسي • والثاني فوسيوس ويمثل الأفكار الدينية ويمتاز بنفوذه المتزايد على القيصر . فقد اقصى بالتدريج كل من يمثل الحرية أمثال البولوني تشار توريسكي أو كابو ديستریاس وكان هذا مستشار القيصر الأول الا أنه فقد حظوته لديه في العام ١٨٢٢ . وعندما ايقظت الحركة اليونانية في روسيا فكرة التوسع القومي في البلقان على حساب تركيا كانت الرجعية قوية واستطاعت أن تحول دون تدخل الكسندر الاول لصالح الثوار . غير أن حركة التوسع هذه سوف تظهر بوضوح في عهد القيصر نيقولا الأول.

وعلى هذا النحو ظهر كل ما يؤلف أصالة روسيا بالنسبة إلى اوربه الغربية . لقد بدت الحرية في روسيا كدخيل اجنبي فتصدت لها التقاليد القومية كلها كما في اسبانيا . وبعد تردد انقاد الكسندر للتيار وانكر الموقف الذى اتخذه في السياسة الخارجية ، وانضم إلى مترنيخ في سياسة المؤتمر وأدى بـه الأمر إلى خوف حقيقي من كل ما يمكن أن يكون ثورة حرية حتى انه تخلى عن نصرة اليونان وتركهم وشأنهم .

غير ان روسيا واسبانيا كانتا استثناء لهذا الارتباط الذي رأيناه بين حركة الحرية والفكرة القومية . ويمكن ايضاح ذلك لأن هذين البلدين يمكن اعتبارهما خارجين عن اوربة ولا يساهمان إلا قليلاً في السياسة العامة . وبالاجمال نجد ان نظام ١٨١٥ قد محى ذكرى الضغط والقسر والحكم النابوليوني • وإذا قارناه مع النظام الساحق الذي اقره الحلف المقدس

ومترنيخ نجد من جديد اختلاطاً بين فكرة الحرية والفكرة القومية . وهذه هي النتيجة الاولى .

والنتيجة الثانية هي الاختلاط بين فرنسا والفكرة القومية . وسبب ذلك يرجع إلى الاختلاط بين نابوليون والثورة . ومن جهة أخرى إلى الوضع الخاص الذي جعل لفرنسا في أوربة عام ١٨١٥ ، لأنها كانت الدولة الدستورية والبرلمانية الوحيدة بين دول القارة . ويعتبر هذا الوضع استثناء منحه العهد الرجعي إلى فرنسا . ولقد رأينا أن « حزباً قومياً » تأسس في فرنسا وجعل يطالب بسياسة الجيروندين في توسع القوميات . وهنا ظهر الاختلاط من جديد بين فرنسا وقضية القوميات الأوربية كما ظهر ذلك بعد عام ١٧٨٩ . وفي اوربة الخاضعة لنظام الصمت السياسي كانت المناقشات البرلمانية والجدل بين الاحزاب السياسية في فرنسا ، عنصراً للتربية يعلم الاحزاب السياسية في اوربة . وكان تأثير افكار بنيامين كونستان التي انتشرت في كل مكان حتى في روسيا دليلاً على ذلك . وكانت دروس غيزو في الحرية في جامعة السوربون تقرأ بشغف زائد في الاوساط الفكرية الاوربية . وتوطد على هذا النحو نفوذ فرنسا الروحي فأخذت تعمل ، كما في العام ١٧٨٩ ، على حرية العالم والقوميات الأوربية . ومع هذا فقد اشتركت فرنسا ، خلال فترة من الزمن ، في سياسة الرجعية وذلك لأنها قبلت بالمهمة التي عهدت اليها أوربة في اخماد الثورة في اسبانيا ؛ ولم تجرأ أن تستقبل على ارضها اللاجئين الايطاليين او الالمان الفارين من سياسة القمع والضرب على ايدي الأحرار . ولكن رغم هذا الاشتراك الموقت فان المصلحة الفرنسية اصبحت في اوربة مصلحة القومية . ومما يلفت النظر ان هذه القومية الأوربية ، التي شهدنا نشأتها اثر رد الفعل ضد النفوذ الفرنسي في ظل الحكم النابوليوني ، اختلطت من جديد مع نفوذ فرنسا . فقد كانت

فرنسا ، في نظر اوربة ، بطل القوميات ، وبالمقابل يعتبر الفرنسيون ان كل مصلحة قومية في اوربة اصبحت مصلحة فرنسية . وعندما وطدت فرنسا الحرية نهائياً في ثورة عام ١٨٣٠. كانت باريس نوعاً من عاصمة للحرية الأوربية .

ومما يلفت النظر حقاً هو ان بناء النظام الاستبدادي ورجعة فكرة الدولة في العام ١٨١٥ سيعملان لصالح نمو القوميات ، ولكن ينبغي لذلك بضع سنين . وبين هذا وذاك قامت اليونان أول دولة قومية .

الفصل السادس

اليونان أول دولة قومية

لقد شهدت الامبراطورية العثمانية في عهد الامبراطورية النابوليونية عدة تقلبات وشملتها عاصفة السياسة الأوربية فألّفت جزءاً من أطماع نابوليون ونزاع نابوليون ضد انكلترا . من جهة أخرى ، كانت موضع اطماع روسيا : فقد دامت الحرب بين الامبراطورية العثمانية وروسيا خلال خمس سنوات من ١٨٠٧ الى ١٨١٢ ، وكانت على غير وتيرة واحدة ، متراوحة بين صعود وهبوط . وأخيراً اضطر الكسندر الأول الى التساهل وتمشية الحال عندما وجد نفسه على وشك الحرب مع فرنسا ، ووقع مع تركيا معاهدة بخارست في ٢٨ أيار ١٨١٢ ، وبموجب هذه المعاهدة ردّ القيصر الأمارتين الدانوبيتين الى تركيا . غير انه احتفظ ببسّارابيا حتى نهر البروت . وفي الوقت ذاته كانت الامبراطورية العثمانية في حالة تقلبات داخلية : فقد ثار صرب باشوية بلغراد تحت زعامة قرة جورج من ١٨٠٤ الى ١٨١٢ ، ولم تدعمهم روسيا ، بل تخلت عنهم في الوقت الذي وقعت فيه معاهدة بخارست . يضاف الى ذلك ثورات القصر عند وفاة السلطان سليم الثالث ، وقد دامت هذه الثورات من ١٨٠٦ الى ١٨٠٩ . وأخيراً أصبحت الولايات مستقلة في الواقع : مثل مصر في زمن محمد علي ، وبلاد العرب مع الوهابيين ،

وباشوية عكا وباشوية كونيا وباشوية بغداد . وكانت هذه الولايات عملياً مستقلة في السنوات الأخيرة التي سبقت حكم نابوليون ، مثل باشوية ودّين التي تنطبق اليوم على بلغاريا والتي حاولت ان تؤلف دولة مستقلة على يد باسفان اوغلو . وآخر هؤلاء الباشوات الثائرين كان باشا الغرب وهو علي تيبيلين باشا البانيا وابيروس الذي خول هذه القيادة العليا مكافأة له على اخماده الثورة في الروملي وأخذه سولي عندما قامت الثورة اليونانية ،غير أن علي تيبيلين اطوح طاعة السلطان في شهر ايار ١٨٢٠ .

لقد اضعفت هذه الحوادث المتعددة الامبراطورية العثمانية . وأفاد اليونان من هذا الضعف وكذا الصرب الذين اخمدت ثورتهم عام ١٨١٢ . فقد عاودوا عصيانهم في ١٨١٥ تحت قيادة مربي خنازير يدعى ميلوش اوبرينوفيتش . غير أن هنالك فرقاً عظيماً بين عصيان الصرب وحركة اليونان : لقد كان عصيان الصرب ثورة فلاحين ضد الانكشاريين الأتراك وضد السلطات المحلية التي يسيء الاتراك استعمالها . واستغل العصيان هذا الرجل المراوغ الخداع فلم يطرح سلطة السلطان بل سعى ان يحصل منه على **الضمانات** التي تمنع اساءة استعمال الوظيفة من قبل الموظفين الأتراك ، وعلى الحكم الاداري الذاتي . أما اليونان ، فعلى العكس ، كما رأينا ، كان لهم طبقة فكرية وارستقراطية روحية كونتا عندهم مثلاً اعلى وهو اعادة بناء « **البازيليا** » أي الامبراطورية البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية . ونجد في حركة اليونان سعة في النظر لانجدها عند الصرب . لقد كان اليونان يعتبرون بان لهم رسالة قومية وسيؤدون هذه الرساله ضمن الحدود الممكنة متى ساعدتهم الظروف ابتداءً من العام ١٨٢٠ .

الثورة . — لقد اقتفى عصيان اليونان ١٨٢٠ أثر الحركة التي رأيناها

في آخر القرن الثامن عشر ، ولكن هذا العصيان يختلف عنها بعدة مميزات :

أولاً باتصاله الوثيق مع الخارج اكثر من قبل : فقد رأينا ان اليونان كانوا على اتصال بالعالم الخارجي الممثل بافكار الثورة الفرنسية وسياسة بونابرت في السنوات الاخيرة من القرن الثامن عشر . بيد أن الاتصال أصبح وثيقاً وواضحاً . فمنذ ذلك التاريخ زالت المخاوف والاحتياطات التي كان عليها اليونان الارثوذكس ضد الهراطقة الغربيين وعرفت القضية اليونانية أحسن من ذي قبل في اوربة : ففي آخر القرن عرفت قصة الأب بارتلمي « رحلة الفتى اناخارسيس في اغريقية » بيلاد اليونان . وكذا كتاب بوفور في ١٧٩٩ عن اليونان ، وخاصة كتاب آخر انتشر ببطء ولكن قراءته شاعت في ظل الامبراطورية وهو : « رحلة اليونان المتعة » لسفير فرنسي قديم في القسطنطينية ويدعى شوازول غوفيه . وقد صدر الكتاب في ١٧٨٢ ولكن انتشاره كان متأخراً . وانطلاقاً من هذه القاعدة عملت هذه المؤلفات على تعريف اوربه باليونان . ونذكر اولاً آثار كوريه وبعض الآثار الانكليزية وخاصة « تشايلدهارولد » لبايرون الذي نشره بعد رحلته إلى اليونان ١٨٠٩– ١٨١٠ مع دعوة اليونان الى الثورة . وفي الوقت نفسه تقريباً أي في العام ١٨٠٦ نشر شاتوبريان « الطريق من باريس الى القدس » . ولاسيما آثار بوكوفيل وهو دبلومامي قديم وطبيب الحق بالحملة الفرنسية إلى مصر وسجنه الأتراك ثم عاد إلى فرنسا ونشر في العام ١٨٠٥ « رحلة إلى موره » . وبعد ان نشر بوكوفيل كتابه هذا اثر عودته من الأسر رجع إلى البانيا واليونان وقضى فيها عشر سنوات بوصفه قنصلاً لفرنسا . وفي العام ١٨٢٠ نشر كتاب

« رحلة اليونان » بخمس مجلدات . وسيؤلف هذا الكتاب مايسمى « انجيل الهلنية » . كان بوكوفيل يحب اليونان ويصفهم بعطف ومودة ويثق بجهودهم ودل على تمسك اليونان بتقاليدهم القومية . وهو الذي جعل لبعض الاسماء اليونانية نوعاً من شعبية فعرفها الفرنسيون والأوربيون مثل : كلفت ، باليكار ، ارماتوريس الخ ... ويبدو ان الرأي العام الأوربي قد تنبه من ١٨١٥ - ١٨٢٠ للقضية اليونانية وجعل يعطف عليها .

وهذا الاتصال بين العالم الغربي واليونان عبر عنه بانشاء الجمعيات الخليطة الهلنية والأوربية : ففي باريس تألفت « جمعية أصدقاء الأمة اليونانية » وفتحت « الدار اليونانية » وهي دار استقبال لليونان تحت رعاية شوازول - غوفيه وادارة تاجر يوناني اسمه تسا كالوف . وهنالك جمعيات أخرى مثل « جمعية محبي الهلنية » وجمعية « محبي الالهام » وكان غرض هذه الجمعيات كلها مساعدة شباب اليونان للمجيء الى ديار الغرب واتمام دراستهم فيها. وفي اليونان نفسها انشأ بعض القناصل جمعيات، مماثلة مثل فوريل قنصل فرنسا في آثينه . فقد نشر بعد بضع سنوات « أغاني اليونان الشعبية » وأنشأ له عام ١٨٣٠ اول كرمي للآداب الأجنبية في جامعة السوربون . وكانت الجمعية التي أحدثها فوريل في أثينه جمعية أثرية وأدبية ولكنها ستنقلب بسهولة الى جمعية سياسية . وفي مؤتمر فينّا قبل كابوديستورياس اكتتاب الديبلوماسيين لمساعدة شباب اليونان للمجيء الى ديار الغرب دون ان يحصل من مؤتمر فينا على تشكيل دولة مستقلة للجزر الايونية .

اذاً فالفارق الأول هو ان الحركة اليونانية اصبحت الآن معروفة في اوربه وبدأ اليونان بعقد صلات فكرية وسياسية مع الغرب .

ثانياً انتقال مركز الحركة القوميـــة إلى بلاد اليونان نفسها . وذلك لأن الامارات الدانوبية وحي الفنار لم تعد على رأس الحركة . ولقد كانت بالطبع تهتم بالثقافة الهلنية ولكنها لم تكن وحدها . ففي الأقاليم الدانوبية كان يتكلم بالايطالية والفرنسية .واستيقظت تقاليد روما وذكرياتها ، وكل مـــايسمى في ذلك العصر داسيا : فمن ذلك ان نيقولا مافروكورداتو بحث في التآريخ البغدانية وجمع النصوص الرومانية القديمة. وادخلت اللغة الرومانية في الكنيسة . وبدأت تظهر في الأقاليم الدانوبية، التي بقيت حتى ذلك الحين يونانية الثقافة ، الفكرة الرومانية التي تختلف عن الفكرة اليونانية . وكان زعماؤها من علية المجتمع في البغدان او الافلاق مثل آل غاليماكي وآل سوتز وآل غيكا . وكانت هذه الطبقة الاجتماعية العليا في الاقاليم الدانوبية ، بحكم التقاليد والمنافع ، على صلة بالاتراك . وكان اعضاؤها أدوات لهم في الاقاليم الدانوبية . وقد بقوا تابعين مخلصين للأتراك ولم يلعبوا دوراً في العصيان ، بل على العكس كانوا عثرة أمام العصيان اليوناني ، ولم يساهم أحد منهم في عصيان ١٨٢١ . أما سواد الشعب فقد بقي لامبالياً تماماً بالعصيان اليوناني . وكذا البطريركية بقيت مخلصة للسلطان : فمن ذلك ان البطريرك غريغوار خضع منذ بدء العصيان عندما طلب اليه السلطان حرمان المتمردين على طاعته . وبالجملة فقـد بقي الاكليروس في القسطنطينية في معزل عن الحـركة اليونانية . وعندما جعل الاتراك الاكليروس الأعلى في القسطنطينية ووجهاء حي الفنار مسؤولين عن عصيان اليونان كان عملهم هذا في غير محله .فلا البطريركية ولا المجتمع العالي في القسطنطينية ساهم في هـــذه الحركة . وبالمقـــابل أصبحت الجزر الايونية نقطة ابتداء للحركة القومية اليونانية . فقد الّفت منذ ١٨١٥ دولة حرة مستقله تحت الحمـاية الانكليزية وضمان الروس ،

واعطيت دستوراً عام ١٨١٧ وكان لها مجلسان : مجلس الشيوخ ويتألف من سبعة أعضاء ، والمجلس التشريعي من اربعين عضواً منهم تسع وعشرون عضواً كانوا منتخبين ، ولها نوع من وزارة و « مجلس تنفيذي » يعينه الانكليز ، ومجلس قضائي كبير : أي انه كان للجزر حكومة تمثيلية غير ان السلطات الحقيقية كانت في يد الانكليز : كان المقيم الانكليزي يؤيد جميع المقررات التشريعية ويعين المجلس التنفيذي . وجدت فيها حامية انكليزية . ولبثت سياسة انكلترا في الجزر الايونية سياسة استبدادية وكان والنزاع قائماً بين الايونيين ، بين الحزب الارستقراطي والحزب الحر او الديموقراطي الذي يسمى (حزب الجاكيتات القصيرة) والشقاق دائماً . ومع هذان فان الجزر الايونية ، ولو لم تكن حرة ، كانت مثال الحرية بالنسبة لمجموع اليونان ، وتلعب من جهة ثانية دوراً ثقافياً هاماً : فقد وجدت فيها مدرسة قديمة للمؤرخين مثل : بابادوبولوس وسوماكيس وموستوكسزيس الذين الفوا تاريخ حركة عصيان القرن الثامن عشر وتاريخ التقاليد القوميـة . وتوجم في ذلك العهد ايوني يدعى زامبالاوس مآسي الفييري ، كما وجد وعاظ وخطباء مشاهير مثل بولغاريس وتيؤتوكيس ، وفي العام ١٨٠٧ تأسست الاكاديمية الايونية . وهكذا كانت الجزر الايونية مركزاً لحركة فكرية هامة ، كما كانت مثالا سياسياً ، ولها دور اقتصادي ايضاً ، فقد كانت المبادلات التجارية دائمة بين هذه الجزر وموره . وكانت ملجـأ لليونان الذين يقعون في صعوبات مع الحكومة التركية . فمن ذلك ان اغناطيوس ، متروبوليت آرتا ، التجأ في كورفو ونظم في بداية العصيـان حركة عودة اللاجئين والمهاجرين الى بلادهم .

لقد كان دور الجزر الايونية هاماً كمربية لليونان . ومن الوجهـة

السياسية كانت تقوم بدور بانسلفانيا بالنسبة الى رومانيا . لقد كانت نقطة انطلاق الدعاة وملجأ الثوار . ووجد فيها لفيف من الأحرار الذين تبنوا نوعاً من تقويم قومي . فقد قاموا بتأريخ سنوات الاولمبياد كما كانت الحال في اغريقية القديمة ، وكان دور الجزر الايونية ايقاظ الحركة القومية في داخل اليونان نفسها . ولم تتوضع هذه الحركة في بعض المناطق كما كانت « مانيا » في آخر القرن الثامن عشر أو سولي في ابيروس بل انها انتشرت الآن في بلاد اليونان كلها .

لقد وجدت هذه الحركة شكلها في جمعية سرية تألفت عقب معاهدات فينّا وهي « **جمعية الهيتري** » . وكما رأينا في باقي اوربة وفي المانيا وايطاليا خاصة ان حركة الحرية أخذت شكل الجمعيات السرية ، كذلك حصل شيء مماثل في بلاد اليونان . وكان اشخاص هذه الجمعيات السرية السياسية يخرجون من الجمعيات الأدبية التي تأسست اثناء الحكم الفرنسي او من المنظمات المحلية .على ان أصل الهيتري مازال غامضاً تقريباً . وربما كانت في الاصل جمعية صغيرة « جمعية الاصدقاء » .وعلى مايبدو انها اوجدت خارج بلاد اليونان اما في اوديسا او في باريس ومن ثم انتقلت الى القسطنطينية . واذا قلنا ان اصل الهيتري مازال غامضاً الا انها على كل حال انشئت في شكلها النهائي من قبل ثلاثة شبان : تاجر من آرتا واسمه سكوفاس وشابان آخران من باتموس وهما ايزا كالوف وكزانتوس وكلهم ينتمون الى الماسونية . وهنا نجد ذلك الارتباط الذي كنا لمحنا اليه آنفاً وهو ان الجمعيات الماسونية كانت داعية لفكرة الحرية. وكان غرض هؤلاء الفتية من تأسيس هذه الجمعية صنع اغريقية من جديد واثارتها ضد الاتراك معتمدة في ذلك على جهودها الخاصة لأن اوربه بقيت حيادية في العام ١٨١٥ بالنسبة لها . وكان عدد المشتركين

في الاصل قليلا . واتخذ المؤسسون جميع الاحتيـاطات التي تتخذهـا الجمعيات السرية كلها . فلا يقبل فيها العضو الا بعـــد تلقي الأسرار والاحتفالات التى تقتضيها مراسم الجمعية . كما ان اجتماعاتها سرية . وفيها شيء مماثل لما في جمعيات الفحامين وتتبـع نظـام التسلسل في الجمعيات. ففيها اعضاء وقناصل وحكام ويرتبطون بنوع من حكومة سرية تألفت في الأصل من ثلاثة مؤسسين :سكوفاس ، تسـاكالوف وكزانتوس ، ثم انضم اليهم بالتدريج آخرون ولم يكن مجموعهم كلهم اكـــثر من خمسة عشر فى ادارة الحركة .

وفى شهر نيسان ١٨١٨ نقل سكوفاس أركان الهيتري الى القسطنطينية ولكنه توفي بعدها بقليل . غير ان الهيتريين وجدوا اشياءـاً بين شبيبة المدارس في العاصمة وفي جوارها . وكانت المحاولات الاولى التي قام بها بعضهم في غير محلها . فمن ذلك ان احدهم واسمه غالاتيس ارسـل الى روسيا ليتصل باليونان اللاجئين فيها . غير ان الضابطة القت القبض عليه . وأسعفه الحظ ان كابوديسترياس الكور في الأصل كان يتمتع بنفوذ عظيم لدى القيصر فطوى القضية . وكذا اتصل هيتريو القسطنطينية بقره ـ جورج، الذي قاد الثورة الصربية وانسحب الى القسطنطينية ، ودفعوه الى معاودة العصيان . وما كاد يرجع لاثارة الشعب الصربي الا وعلم بخبره باشا بلغراد فالقي القبض عليه وأعدم . وكان برنامج الهيتري في الأصل اعادة «بازيليا» اوربه البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية . وربما كانت البطريركية على علم بمنظمة الهيتري ولو لم تكن شريكة في هذه المنظمة . غير ان المنظمة تشكلت نهائياً في العام ١٨٢٠ . وذلك ان يونانياً يدعى برّوفوس،وكان في السابق منتمياً الى جمعية ريغاس ، كلف بالدعاية في بيلوبونيز فاتصل بزعيم مانيا مافروميخاليس ونال ثقته بواسطة رسالة حررها اليه البطريرك

غريغوار . واستطاع بذلك ان يضم اليه عدة اشياع . وسيكون هؤلاء زعماء الحركة ونخص بالذكر منهم تيؤدور كولوكوترونيس وبوتزاريس زعيم السولين أي الجبليين الذين يقيمون في جنوب ابيروس ، وفي ابيروس على الشاطىء المجاور للجزر الايونية . وكان عملاء الهيتري يجوبون جزر سيكلاد وسبوراد والجزر الايونية وشاطىء آسيا الصغرى والقدس . واتصلوا بالجاليات اليونانية في شواطىء البحر المتوسط من اوديسا الى مرسيليا . وكان جميع التجار اليونان على علم بالحركة ويمدونها بالمال . وفي باريس وضع تساكالوف الجمعية الأدبية ، التي تكلمنا عنها آنفاً ، تحت تصرف الهيتري . وفي الامارات الدانوبية استطاع أحد أعضاء الهيتري وهو الارشمندريت (رئيس دير عند اليونان) نيكا يوس ان يضم اليه بعض الأنصار وخاصة من عائلة الهوسبودار القديم قسطنطين يبسيلانتي . فقد انضم الى الحركة ابناه الكسندر وديمتريوس مع آخرين مثل ريزو ـ نيرولوس ومانوس اخوي سوتزو . وانضم كذلك بعض اعضاء الاكليروس مثل اسقف الأفلاق . وهكذا اشتركت جميع عناصر الدعاية . وكان برنامج الجمعية السيامي يرمي الى اعادة بناء اغريقية في اوسع حدودها على ان تضم تحت لوائها جميع اليونانيين .

وبعد أن تألفت هذه الجمعية على هـذا النحو وهيـأت العمل السياسي الممكن كانت بحاجة إلى زعيم للانتقال إلى العمل . ففكر أولاً ببعض أمراء من الأقاليم الدانوبية أصلهم من حي الفنار مثل الأمير كاراجـــا والأمير موروزي أو الكسندر مافرو كورداتو . وأخيراً وجد من المناسب أن يتوجه إلى روسيا ، وأرسل إلى سن بطرسبورغ أحد زعماء الدعـاية في بيلوبونيز واسمـه باباريغو بولو وصحبه كزانتوس . فكرا بادىء بـدء بكابوديسترياس وطلبا إليه أن يأخذ على عاتقه ادارة الحركة . غير أن الوزير كان يعلم أن القيصر على غير استعداد لمساندة الثوار . ولم يكن منـه

إلا أن شجعهم ولكنه رفض أن يكون على رأسهم . وعلى عكسه قبل مساعد معسكر القيصر الكسندر يبسيلانتي ادارة الحركة . وما كان منه إلا أن قوى المنظمة في الأوساط الاغريقية في روسيا وانتقل مع الزعماء الذين أتوا واتصلوا به مثل باباريغوبولو وكزانتوس ومانوس ، إلى أوديسا التي أصبحت مقراً للحركة .

لقد كان هذا التوجيه الروسي للحركة اليونانية بمثابة نجدة لأنه ساعدهم على العمل ، كما كان في الوقت ذاته خرقاً لأن دور الأقاليم الدانوبية في العصيان ، كما سنرى ، كان بائساً ومشؤوماً . فقد عمل بعض القناصل الروس باتفاق مع الهيتريين في الاقاليم الدانوبية ونخص بالذكر منهم قنصل الافلاق بيني . فقد اتصل مع الصربين ، غير أن هؤلاء رفضوا الاشتراك لأن ميلوش أوبرينوفيتش رفض دعم الحركة اليونانية . كما أنهم اتصلوا أيضاً برومانيي غرب الافلاق في مقاطعة اولتينيا حيث يقوم زعيم محلي يسمى تيؤدور فلاديميريسكو ويلعب دوراً في الثورة . وفي اوديسا عقد مجلس حربي ضم زعماء الهيتري في أول تشرين الأول ١٨٢٠ لتنظيم الحرب الممكنة وتقرر أن تكون في ربيع السنة المقبلة .

وفي الحقيقة ان الهيتري ينقصها الوضوح والدقة في مشاريعها وخططها ، وكان زعماؤها رجال عمل من نوع ضئيل . فهم يجهلون القوى التي يستطيعون التصرف بها فعلاً ولا يعرفون عواطف السكان الحقيقية ووضع البلاد التي يريدون اثارتها ، ويجهلون مبلغ أهبة الحركة القومية في موره والقسطنطينية ، وكل ما في الأمر أنهم كانوا مفعمين بنوع من ابداعية (رومانتيكية) سياسية غائمة دخانية . حتى ان يبسيلانتي نفسه لم يعرف ماذا يجب عمله ولم يكن رجلاً قوياً ونراه في آخر الوقت عند الاخفاق يترك كل شيء ويولي الأدبار . وكان يرى نفسه امبراطور

القسطنطينية ، امبراطور بيزنطة ، بينا كانت وسائله المادية ضئيلة لا شأن لها .

وستأخذ الحركة في الواقع شكلاً جديـداً . وإذا أعطت الهيتري اشارة الثورة فليست بالتي تحققها ، بل اليونان في بلادهم هم الذين يقومون بالثورة أي ان العنصر اليوناني المحلي هو الذي يكون على رأس الحركة .

لقد قرر يبسيلانتي الذي يقود الحركة منذ حزيران ١٨٢٠ أن تكون العمليات في شهر تشرين الثاني ، إلا أنها أرجئت دون أن يعلم السبب . وانفجرت في بدء آذار ١٨٢١ . وفي ٦ آذار عبر يبسيلانتي الحدود أي نهر البروت مع أخوته وجورج كانتاكوزين وجيش صغير وألقى بنداء إلى الاغريق مفعم بالذكريات القديمة والتشبيهات الغريبة ، فمن ذلك قوله : « إن الأتراك أنسال داريوس وكيخسرو المخنثين ستكون غلبتهم أسهل من غلبة الفرس القدماء » ووعدهم بنجدة دولة عظمى . وقد فسرهـا العالم أجمع بأنها روسيا . وأعلم رفقاءه بوصول فرقتين روسيتين . وتبنى المؤتمرون شعاراً لهم ينضمون تحتـه ، وهو راية سوداء مع العنقـاء التي ترمز إلى البعث الهيلني . وزحـف يبسيلانتي إلى ياسي فسلمها إليـه الهوسبودار ميخائيل سوتزو ، وتخلل ذلك مقتل عدد من الأتراك في غالاتز وياسي .

ولكن العداء اتجه سريعاً ضد يبسيلانتي . فقد كان بحاجة إلى المال ففرض ضريبـة على أصحاب المصارف . ولم يكن للحركة أي صدى في في السكان . وبارك المتروبوليت عبثاً سلاح الثائرين ، كما أن توقعهم وصول الروس كان عبثاً ، ولم يبد السكان أي حراك ما لم يأت الروس . وما عتمت هذه اللامبالاة أن انقلبت سريعاً إلى كره حتى أن بعض المفكرين أخذوا يكافحون الهيتري . فمن ذلك أن الشاعر البغداني بيلديمان أخذ يصب اللعنات شعراً على الثائرين .

وبدا أن الحركة انطلقت بصورة سيئة . فقد سار يبسيلانتي من الافلاق بجيشه وزحف على البغدان نحو بخارست . فاستولى على فوتشاني ، غير أن سكان مدينة بلويستي رفضوا أن يفتحوا أبوابهم للجيش الهيلليني . وفي الغرب كانت حركة الرومانيين في اولتينيا تحدياً . وذلك أن الزعيم تيؤدور فلاديميريسكو ثار على الأتراك في كانون الثاني ١٨٢١ باتفاق مع نبلاء البلاد، وأرسل إلى البابا العالي « رفيعة حقوق » واستقر مع رجاله حول كوتروسيني بالقرب من بخارست. ومن الطبيعي في مثل هذه الحال أن تنضم الحركتان إلى بعض ، غير أن الرومانيين لم يعملوا شيئاً لليونان ولم يشأ فلاديميريسكو أن يدخل يبسيلانتي بخارست . فقد قال « لست مستعداً أن أهدر دم الرومانيين في سبيل اليونان » . وكان في بخارست جالية يونانية فأخذها الحماس لصالح الثورة والتفت حول الاستاذ جيناديوس. وعندما علم اليونانيون في بخارست وصول جيوش الهيتري أخذوا ينشدون نشيد ريغاس وأحرقوا كتبهم وألفوا الكتيبة المقدسة (الكتيبة الاسبارطية) ، وأقسموا يمين الاسبارطيين : « فوق أو تحت » . وتتألف هذه الكتيبة من خمسمائة رجل قتل منهم ثلثمائة أثناء العمليات . ولكن هذه الجالية اليونانية لم تكن السكان بأجمعهم . ودخل يبسيلانتي إلى بخارست في ٢٩ آذار أي في ١٠ نيسان في التقويم الغربي ، لأنه كان بحاجة للمال وعقد قرضاً ثم انسحب . أما فلاديميريسكو ، وقد علم في ذلك الحين أن القيصر لم يعترف بيبسيلانتي ، فقد احتج على حركة الهتيري برسالة وجهها إلى يبسيلانتي في ٢٢ نيسان وفيها يقول : « وما الذي يجمع بين الداسيين والهيلانيين . وماذا يستطيع الداسيون أن ينتظروا في المستقبل من دولة الهيلانيين الطيبة ؟ » وهدد يبسيلانتي بمغادرة البلاد وقال : « إن الشعب الفقير لا يستطيع أن يدعم هذا

الجيش الذي يؤخر انطلاقه دوماً » . ولم يشأ الأتراك الاعتراف بالحركة الرومانية . فقد طرد تيؤدور فلاديميريسكو من بخارست وألقى فلاحون عليه القبض وسلموه إلى يبسيلانتيّ فقتله في بداية شهر حزيران .

ولسوء حظ يبسيلانتي كان القيصر آنذاك في مؤتمر ليباخ فعنفه مباشرة وانكر عمله وفي ١٩ آذار كتب اليه : « من المشين بحق الامبراطور أن يلغم أساس تركيا بعمل مخجل لجمعية سرية » . وتلقى سفير روسيا في القسطنطينية الأمر أن يكون تحت تصرف السلطان ويساعده على اخماد الثورة .

وبدا أن الحركة وقعت في حيص بيص . وفي مثل هذه الشروط تعذر النجاح . فقد كسر « الجيش الهيلاني » كما سمي بذلك في واقعة داغازاني على نهر الآلوزا في ٧ و ١٩ حزيران ، وفر يبسيلانتي نفسه والتجأ في النمسا الا أنه أوقف وزج في السجن . وتخلى عن الهيتريين الباقين في البغدان (مولدافيا) زعيمهم كانتاكوزين فسحقوا على ضفاف البروت في سكوليني في ١٩ حزيران . وآخر من بقوا من المقاومين اعتصموا في دير ونسفوا في بداية تشرين الأول .

وكانت نتيجة مشروع يبسيلانتي أن افسد قضية اليونان أمام الحكومات ففقدت مساعدة القيصر الخارجية . ومن جهة ثانية فسح المجال لظهور حركة رومانية قليلة الاهمية الآن الا أنها ستعظم وتكون دليلاً على حركة قومية تنمو في المستقبل . واذاً كان من قضية يبسيلانتي ان فصلت نهائياً بين الاقاليم الدانوبية واليونان أي بين القضية الرومانية والقضية اليونانية . وفي الحقيقة ان حركة الثورة لم تنجح بمشروع يبسيلانتي بل ستنجح بالحركة اليونانية الموضعية في اليونان التي تنمو وتتسع باشارته .

نرى أن المساعدة التي كان من الممكن أن تؤديها الأقاليم الدانوبية الى اليونان قد انهارت ، وكذا انهار الأمل الذي علقه اليونان على باشا يانينا الثائر على السلطان . فقد أظهر علي تيبيلين منذ السابق عداءه لليونان وقام بذبح السوليين منذ ١٨٠٣ وجعل الانكليز يتخلون له عن مدينة بارغا في العام ١٨١٩ . ورغم هذا استنجد باليونان عندما ثار على السلطان وعقد صلاته مع الهيتري بواسطة بطريرك باتراس . وعقد اتفاق صريح بين بوتزاريس زعيم السوليين وبينه في ١ — ١٨ كانون الأول ١٨٢٠ . غير أن القائد التركي خورشيد باشا غلب علي باشا على أمره في ٢٦ كانون الثاني ١٨٢١ فاندحر في الجبال ، وأخيراً لزم عاصمته يانينا ووقع في كمين فأخذ وقتل في ٥ شباط ١٨٢٢ .

وما صلت اخبار الثورة الى القسطنطينية الا وقام في العاصمة التركية رد فعل شعبي شديد ورد فعل قام به الموظفون والعلماء . واتخذت الحكومة احتياطاتها بالحال فأوقفت بعض وجهاء الأسر العالية واستطاع بعضهم الفرار الى روسيا وبعضهم زجوا في السجن . وفي هذه الآونة عقد البطريرك غريغوار مجلساً مع بطريرك القدس واربعة عشر اسقفاً. ورغم ان البطريركية لم تشترك في الثورة الا ان البطريرك خلع واوقف ، وفي يوم الفصح (١٦ - ٢٩ نيسان ١٨٢١) شنق على باب الكنيسة مع اثني عشر اسقفاً. ولقمع حركة الفتنة تناولت التدابير الشديدة الوجهاء في القسطينطنية وفي خارجها . فقطع رأس ميخائيل مانوس ، وتيؤدور ريغاس وموروزي . وفي قرى البوسفور كان اليونان يصادون صيداً . وفي المدن المجاورة في ادرنة وسالونيك وأزمير أعدم ثمانون حبراً مع بعض زعماء حي الفنار . وكان من نتيجة هذه الشدة ان استحالت كل حركة عصيان في القسطنطينية. وهكذا قضي على الحركة اليونانية بكاملها ولم تستطع العودة . ونتج عنها ايضاً ان فقد اليونان كل أمل في تأسيس دولة عاصمتها القسطنطينية .

واذاً فما على اليونان الا أن يدافعوا وحدهم عن قضيتهم . ان الهيتري وسعت المؤامرة في كل اليونان حتى ان الثورة كانت عامة . وساهم فيها الاكليروس وكان عديداً . ففي بيلوبونيز الصغيرة كان يوجد خمسة مطارنة وثمانيه اساقفة مع عدد من الخوارنة . وتألفت لجنة على رأسها اساقفة باتراس ونونيمبازي وخريستيانوبولوس . وكان الارشمندريت نيكايوس عنصر الارتباط بين الهيتري والاساقفة . ومن جهة ثانية اشترك ، بطبيعة الحال ، في الثورة الكلفت والقرويون والصناع والتجار . وساهمت مانيا في منطقة لاكونيا مع زعيمها بترو مافرو ميخاليس ومجلس الشيوخ الذي يدير مانيا وعندما نشبت الثورة انضم اليها اليونان الذين اتوا من الخارج وخاصة من الجزر الايونية ، مثل كولوكوترونيس الذي أصبح فيما بعد احد الزعماء العسكريين الكبار في الثورة .

وما وصل الخبر ان يبسيلانتي عبر البروت الا ونادت اللجنة التي يوجهها أسقف باتراس جرمانوس وزيميس ولودوس بالثورة . وصعد هؤلاء إلى دير هاجيا لوزا ، وفي يوم البشارة الواقع في ٢٥ آذار في التقويم اليوناني الموافق إلى ٦ نيسان ١٨٢١ في التقويم الغربي ، القوا بنداء إلى الهيلانيين: « لنستعد بأنفسنا ولأنفسنا للكفاح العظيم في سبيل الاستقلال . ان كل أملنا ومستقبلنا محصور في هذه الكلمات : إيمان ، حرية ، وطن » . وبعد ثلاثة ايام أي في ٢٨ آذار وجهوا إلى الدول بياناً يعلمونها بأن اليونان اطرحت نير الاتراك . واستقر المقام بالاركان العامة للعصيان في بلدة كالاماتا الصغيرة في لاكونيا حيث اتى مجلس الشيوخ واقام فيها. وامام هذا العصيان الذي قام في الجبال لم يكن في وسع الاتراك إلا ان اعتصموا في المدن والحصون فحاصرهم اليونان ، وأخذوا باتراس عند مدخل خليج كورانت وقتلوا فيها ما يقارب ١٥٠٠٠ شخص . وكسر

كولوكوترونيس باشا موره في فالتيتزي في ٢١ أيار ١٨٢١ . وكانت هذه الواقعة أول ظفر لليونان . وحاصر اليونان تريبوليتزا قاعدة موره وكان النضال حسب الفرص والزعماء والأماكن . ولتوحيد الحركة أسس مجلس الشيوخ في بيلوبونيز في ٥ حزيران . ويتألف من ستة إلى ثمانية اعضاء وعلى رأسه وضع ديمتريوس يبسيلانتي اخي زعيم العصيان في البغدان عندما وصل ماراً بطريقه في تريستا وهيدرا في ١٩ حزيران . ثم أخذت تريبوليتزا في ٥ تشرين الأول . ولم يجد فيها اليونان الأساقفة الأربعة الذين اوقفهم الاتراك وقتلوهم . وعندها اعملوا القتل في سكان المدينة المسلمين فقتل فيها ثمانية آلاف شخص . واحتل اليونان آثينه عدا الاكروبول ، فقد بقي للأتراك . وما كان من قنصل فرنسا فوريل وانكلترا وروسيا إلا أن شجعوا الحركة. وبقيت مدينةنوبلي ، وهي ميناء بالقرب من آرغوس، بعض الوقت في يد الاتراك .

وانفجر العصيان في الشمال الشرقي : واستولى الكلفت على شعاب تيسّاليا . وكان زعيم العصيان المحلي العالم في اللغة آنتيم غازيس وقد نظم مجلساً قومياً . واحتلت شبه جزيرة خالسيديك . ومن جهة أخرى ، اخذت مدينة سالونا الواقعة على تخوم بيؤسيا و لوكريد وانفيسا . غير ان الاتراك استرجعوا فولو إلا أنهم لم يستطيعوا عبر الترموبيل . وتزعم هذه الحركة في الشمال مستشار سفارة باريس تيؤدور نيغري . وتألف مجلس لقيادة الثورة في الروملي .

وفي الغرب انطلقت الحركة من الجزر الايونية ووجهها المهاجرون الذين أتوا من ايطاليا وخاصة الكسندر ما فروكورداتو .أخذ الثوار آرتا واستولوا على ميسّولونغي وهي اكبر مدينة في زاوية اليونان القارية على خليج

كورنت . وتألف « مجلس الغرب » لتوجيه الحركة في مقاطعتي آكارنانيا وايتوليا .

وأخيراً في الجزر ، في جزيرة هيدرا الصغيرة ، نادى كوردوريوتيس وبولغاريس في ٢٨ نيسان « بالعصيان المقدس » . وانقلب البحارة إلى قرصان وهاجموا السفن التركية بالحراقات ليعملوا فيها النار . وهوجمت سفن قره علي رئيس الأسطول من كل جانب . واعلنت ساموس ، وسيرا وسبتزيا استقلالها ، بينما ظلت كيو على العكس تحت سيطرة الاتراك. وانضمت كريت أخيراً إلى الحركة . وفي بضعة أشهر أصبح البحر بيد اليونان . وتابعت العمليات سيرها بشكل مضطرب في الخريف . ووقعت كورنت بأيديهم على اثر المجاعة في ٢٢ كانون الثاني ١٨٢٢ .

وفي خلال عشرة أشهر لبثت المنازعات عفوية وموضعية . ويجب أن نذكر هذ الطابع الذي نلقاه في السنوات الاولى من استقلال اليونان وهو **بعثرة الجهود والنعرة الاقليمية** . ولا نجد خطة عامة منسقة في هذه الحركة . كما نجد ايضاً عنصرين آخرين : فمن جهة **زعماء العصابات** الذين يوجهون العمليات ويريدون أن يعملوا مستقلين ، ومن جهة ثانية **السياسيون** وهم أناس مفكرون وأكثرهم فناريون يرغبون في الاستقلال ونزعاتهم تسمو فوق هذه النعرة المحلية ومفاهيمهم السياسية أعلى وارفع .

وكان من الضروري أن يوضع حد لبعثرة الجهود . ولم يكن لليونان عاصمة سياسية : كانت **تريبوليتزا** متهدمة ، **وآرغوس** تهيمن عليها نوبلي التابعة للاتراك . **وكورنت** منفصلة عن القارة . وانتخت قرية لها مجدها الغابر في القديم وهي قرية بندا التي كانت مدينة ابيدور القديمة لاجتماع مجلس يضم ممثلين عن اليونان تحت رئاسة مافروكورداتو . وفي ١ — ١٢

كانون الثاني ١٨٢٢ نادى المجلس باستقلال اليونان ووقع هذا الاعلان ممثلو اليونان . ونظم هـذا المجلس حكومة على أسس مستمدة من النظريات الديموقراطية والتقليدية يمازجها بعض مفاهيم انكليزية . وتزعم هذه الحكومة مافروكورداتو لمعرفته السياسية وشروط الحكم . وهذه الحكومة التي تشكلت على هذا النحو تتألف من مجلس الشعب المؤلف من سبعين نائباً وقد وضع في يده جميع السلطات : سلطات التقرير وسلطات الاشراف إلا أنه خول هـذه السلطات إلى سلطة تنفيذية وصية مؤلفة من خمسة أعضاء ويرتبط بها ثمانية وزراء تنفيذ . وكان رئيس الوصاية مافروكورداتو ومثل هذا العمل ولا شك اثار استياء يبسيلانتي الذي فقد حظوته واعتباره لانكسار أخيه الكسندر وهزيمته ، كما أثار استيـــاء كولوكوترونيس الزعيم العسكري ، فألف لنفسه عصابة خاصة وأخـذ يناضل الحكومة النظامية . وانضم الى هذا الفريق الزعماء الآخرون مثل نيغري الذي يمثل حركة الشمال الشرقي ووزير الشؤون الخارجية وكوليتيس الذي عهد اليه بقيادة الحرب . وزال على اثر ذلك مجلس شيوخ موره ومجلس الروملي ومجلس الغرب .

واتخذ مجلس ايبيدور بعض مقررات أخرى : وجه بياناً إلى الاميركيين اعرب لهم فيه عن مودة الاغريق للجمهورية الكبرى وطلب معونتهم . كما قرر ان تكون العاصمة كورنت وابدل علم الهيتري الاسود المزين بالعنقاء بالعلم القومي ، وهو العلم ذو الصليب الابيض على ارضيه زرقاء سماوية ، وما زال علم اليونان .

وقامت هذه الحكومة ببعض الأعمال . فمن ذلك انها بعثت في ٢٧ نيسان بنداء إلى الدول الأوربية بينت فيه شرعية ثورتها وألمها من ان ترى الدول تتخلى عن اليونان : ثم اعلنت حصار المواني اليونانية . وامتد

هذا الحصار على مواني بحر ايجـه في سبوراد وكريت وجميع شواطىء اليونان من ابيروس إلى تيسالونيا أي إلى سالونيك (١٣ — ٢٥ آذار) . وفي هذا ما يدل على أن الحركة كانت تطالب بجموع المنـاطق المأهولة باليونان والناطقة باليونانية . وكللت هذه التصريحات بالنجاح . فقد أخذ اليونان اكروبول اثينه في ٢١ حزيران ونوبلي في آخر آذار وبسقوط نوبلي سقطت باتراس وآرتا الواقعتان في الجهة الثانية من الخليج .

كان رد فعل الأتراك أمام هذا العصيان قوياً . ففي الشتـاء حاول الاتراك الهجوم على شواطىء مورة ولكن دون نجاح . وغضبت الحكومة التركية من اعلان ابيدور ، فعقد السلطان مجلساً ، في ٢٥ شباط ١٨٢٢ ، حضره العلماء وزعماء الانكشاريين ، وبحث في قضية القضاء على اليونان بمجزرة عامة . وفي كيو كانت المذابح . فقد قامت بعض الاضطرابات وتدخل قنصلا فرنسا والنمسا فعاد الهدوء والوفاق بين السلطات التركية والأهالي . غير أن الاسطول التركي وصل إلى كيو في ١١ — ٢٢ نيسان ١٨٢٢ وما نزل الاتراك الا وأخذوا يقتلون السكان الذين كانوا أمامهم . وأحرقت كنيسة المدينة وظلت المذابح قائمة خلال شهر . ويقدر عدد الضحـايا بـ ٢٥٠٠٠ شخص ، وبيـع ٤٥٠٠٠ بيع العبيد . ونجـا الباقون بوصول البحارة اليونان مع حراقاتهم . واستفاد هؤلاء من بقاء الاسطول التركي في المدينة فالقوا عليه القنابل . وكان قائد هذه الحملة الجريئة كاناريس . وتهدم قسم من اسطول قره علي . ولاحق اليونان السفن التركيـة في جميع الجزر . ودمر قسم آخر من الاسطول التركي في ميتيلين وسعى اليونان في ابادة البحارة الاتراك ابادة تامة .

أما في البر فكانت الغلبة للأتراك : نظم خورشيد باشا في حزيران جيشين : الاول في تيسّاليا والثاني في ابيروس .

اقتحم دراما - علي قائد جيش تيساليا الترموبيل واجتاح بيوسيا وحاصر ديمتريوس يبسيلانتي في آثينه واستولى على اكروبول كورنت ووصل إلى آرغوس في ١٨ تموز . وبينما كان الاتراك يحاصرون آرغوس هاجمهم كولوكوترونيس من ورائهم واضطرهم إلى الانسحاب إلى كورنت . وفي بداية آب كان الاتراك على برزخ كورنت .

أما جيش ابيروس وهو الجيش الذي ضرب علي تيبلن وأصبح طليقاً بسقوط الباشا فان زعيمه رشيد باشا انحدر نحو الجنوب ودحر بوتزاريس إلى آرتا وسحقه في بيتا في ٧ تموز . ومنها انحدر إلى وادي آسبروبوتاموس على ميسّولونغي ، وسمح أخذ ميسّولونغي بعبور الخليج إلى باتراس . وعلى هذه الصورة استطاع الجيشان التركيان من كورنت وباتراس أن يحصرا البيلوبونيز بين فكي كماشة . غير أن ماڤروكورداتو انقض على ميسّولونغي ودفع هجوم الاتراك في ٢٥ كانون الأول ١٨٢٢ واجبرهم على التراجع. ومن الجهة الأخرى لبث كولوكوترونيس عند مدخل برزخ كورنت واضطر جنود دراما - علي عبور البرزخ مرة ثانية . واستسلمت ناوبليا في كانون الثاني ١٨٢٣ وجعلت العاصمة .

واستمر النزاع مبعثراً في اليونان طوال السنة ١٨٢٣ . وحاول اليونان عبثاً الاستيلاء على أوبيه التي يسميها الأتراك نيغروبون . وفي الشمال الغربي استولى الاتراك على مدينة سولي . ولم يبق الا ميسّولونغي التي مازالت صامدة . وقد دافع عنها بوتزاريس الا انه قتل في المعركة بالقرب من المدينة في ٢٦ آب ١٨٢٣ . وأخيراً استمر النزاع في كريت وكان يقوده يوناني من هيدرا يدعى تومبازي ضد رجال محمد علي والي مصر .

وخاب أمل اليونان في توسيع الثورة وامتدادها على القارة وذلك لأنه لم يبق سوى نقطتي مقاومة في اليونان القارية وهما : ميسّولونغي وآثينه . غير أن اليونان خلصوا أنفسهم في آخر العام ١٨٢٣ . ووجد نوع من اليونان المستقلة وتقتصر على موره والجزر .

بقيت الدول أمام هذه الحركة دون حراك . ولأول مرة رأت نفسها أمام قضية قومية . على أن ما يسترعي النظر هو أن الدول لم تكن في وجهة نظر اليونان ولم تتصور القضية اليونانية إلا تحت زاوية سياستها العامة سواء من حيث مفاهيمها السياسية أم من حيث ترتيباتها الدبلوماسية .

إن مايهم أوربة خاصة ويؤلف جوهر القضية هو الخلاف التركي — الروسي على الأقاليم الدانوبية لا القضية اليونانية بذاتها .

كانت الدول مجتمعة في ليباخ عندما وصلتها أخبار قيام يبسيلانتي . وكان رد فعل مترنيخ مباشراً ، فقد اعتبر هؤلاء اليونان الثائرين متمردين وشارك الكسندر قيصر روسيا مترنيخ في ذلك لأن الكسندر انكر عمل يبسيلانتي . غير ان القيصر عندما عاد من ليباخ وأقام في سن بطرسبورغ وجد نفسه محاطاً بحركة رأي روسية تعطف على اليونان : ففي محيطه وجد يونان أو أناس من أصل فناري وكانوا كثرة . فمن هؤلاء نخص بالذكر الكسندر ستوردزا وخاصة كابوديسترياس، وكان مشاوراً للقيصر وما زال عظيم النفوذ وبقي كذلك حتى آخر العام ١٨٢٢ . وكان الاكليروس الأعلى في صالح اليونان لأن مقتل البطريرق غريغوار كان له صداه في الاوساط الروسية . وفي القسطنطينية نفسها اقترح السفير ستروغونوف على زملائه استدعاء الاسطول المحالف للقسطنطينية في ٢٥ نيسان . فمنعه

السفراء الآخرون وخاصة السفير الانكليزي سترانغفورد . وتركت السلطات الروسية اليونان في روسيا يبعثون المال والاسلحة للثوار من بحارة ومن عصاه في البيلوبونيز .

وجدت الحكومة الروسية نفسها أمام قضية متناقضة السياسة . فهي تريد أن تمنع كل شبهة في تشجيع الثورة . ومن جهة ثانية لا تريد أن تفقد نفوذها التقليدي على الارثوذكس اليونان . ويبدو أن القيصر أخيراً استسلم لحد ما لتيار الرأي الذي يحيط به . وقد كتب سفير فرنسا لافرونيه إلى حكومته في تموز ١٨٢١ ان القيصر بذل جهداً كبيراً في هذا السبيل : « لقد كان القيصر حبراً اكثر منه امبراطوراً وقائداً ، فقد اعتقد بأنه دعي ليكون زعيم هذه الحرب الصليبية الجديدة . وكان طموحه في ذلك الحين دينياً . وكان اعلانه الحرب على الامبراطورية التركية اقل منه على المسلمين ، فقد أقسم ليثأرن للمسيحيين ويدفعن مضطهدي دين يسوع المسيح بعيداً في آسيا » . على أن الذي يهم القيصر في الوقت نفسه إنما هو توطيد الحالة في الامارات الدانوبية ، وإذا نظرت روسيا إلى القضية اليونانية فهي تنظر اليها دوماً من وراء الامارات الدانوبية .

وفي ١٨ كانون الثاني ١٨٢١ سلم السفير ستروغونوف انذاراً إلى الحكومة التركية وفيه يطلب القيصر اعادة بناء الكنائس التي دمرها الاتراك ، وممارسة حرية العبادة ، وان يميز الابرياء من المجرمين ، وإن تجلو الجيوش التركية عن الامارات الدانوبية وان يعين هوسبوداران جديدان لادارة الاقليمين : الافلاق والبغدان . ولما لم تقبل الحكومة التركية بهذه المطاليب غادر ستروغونوف القسطنطينية في ١٠ آب . وسألت الحكومة الروسية الدول عن الموقف الذي تتخذه في حالة الحرب إذا رفضت الحكومة العثمانية

اجابة الطلب وما هو الحل الذي ترتأيـه في حالة انهيار الامبراطورية العثمانية ؟

كان هم الدول العظمى أن تحول دون وقوع الحرب بين الروس والاتراك ، لأن هذه الحرب اذا وقعت كان لها محاذير خطيرة ، لاسيما وان الامبراطورية العثمانية ضعيفة ومن الممكن إن تنهار في حالة حرب . وقد اتفق الانكليز والنمساويون على هذه النقطة : وعمل كاسلريغ ومترنيخ بانسجام ودعمتها فرنسا . حاول السفير الانكليزي سترانغفورد في القسطنطينية أن يهدىء الأحوال ويقرب بين الروس والأتراك . وضغط مترنيخ على الكسندر في مؤتمرات فينّا ومؤتمر فيرونه . وجرت مقابلة بين الامبراطور فرانسوا جوزيف والقيصر في تشرنوفيتز . وبفضل هذه الجهود وهـــذه الوساطات سويت القضية بعد لأي على الشكل الآتي :

ان الحكومة التركية تقبل بأن يجري تحقيق على الافعال التي ارتكبها الجنود الاتراك ، وبأن يضرب على مقترفي هذه الافعال ، وبأن تسحب جيوشها بالتدريج ، وتجلو جلاءً تاماً عن الامارتين الدانوبيتين ، وتعين هوسبودارين جديدين للبغدان والأفلاق . غير أنها في هذه المرة لم تأخذهما من يونان حي الفنار بل من بين الارستقراطيين (البويارد) المحليين . وقد عين **جان ستوردزا** و **غريغوار جيخا** هوسبودارين في حزيران ١٨٢٢ وهكذا كانت القضية اليونانية فرصة لأول فائدة قومية حصل عليها الرومان دون أن يطلبوها . وتوالت المفاوضات والاتفاقات على الخسائر التي تكبدوها وحرية عبور السفن التجارية الروسية في المضايق . وأخيراً لم يبعث الروس إلى القسطنطينية سفيراً بل قائماً بالأعمال تجارياً ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى توطيد العلاقات الدبلوماسية .

وفي كل هذا لانجد ذكراً لليونان ، بل على العكس ، نجد أن اليونان قد أقصوا . ووجهت الحكومة اليونانية رسالة إلى الدول المجتمعة في مؤتمر فيرونة مؤرخة من آرغوس في ٢٩ آب ١٨٢٢ وفيها تطلب أن تدعى للمناقشة في القضايا اليونانية أمام الدول ، وتحتج على كل مفاوضة تجري بين الدول والسلطان دون أن تشاور في الأمر،وتؤكد بأن اليونان لن يستسلموا مهما كان المستقبل . وأرسلت وفداً ليحاول أن يسمع صوته في مؤتمر فيرونه . وكان هذا الوفد يتألف من آندره ميتا كساس ومن الكولونيل الفرنسي جوردان وقد دخل في خدمة اليونان . ووصل الموفدان إلى انقونه وهي ميناء رومانية تابعة لدولة البابا . وقد حماها الكرمي الأقدس ، غير أن الدول رفضت استقبالهما في فيرونه فاضطر إلى البقاء في انقونة . ورأى الكرسي الأقدس فرصة سانحة للقيام بمفاوضات غريبة . وقد بدأ بها كونسالفي بين اليونان وبين رهبنة «الطريقة المالطية» وأدت المفاوضات إلى عقد اتفاق في ١٠ تموز ١٨٢٣ : وفيه يعترف نظام مالطة باستقلال اليونان ويتخلى عن كل مطاليب أرضية في موره وفي نيغروبون ويمنح مساعدته لليونان ويقدم لها قرضاً ويقبل بالارثوذكس في ادارة النظام العامة ؛ وبالمقابل يتخلى اليونان للنظام عن رودس وعن جزيرتين صغيرتين . غير أن هذا الاتفاق اخفق أخيراً أمام العداء القائم بين الكاثوليك والارثوذكس في اليونان .

وهكذا لم تسترع مغامرات اليونان وفظائع الاتراك انتباه الدول ولا عطفها بل ان الدول احتقرت اليونان وأقصتهم .

غير أن القضية اليونانية وضعت أمام الدول قضية البحر المتوسط وهذا مارأته انكلترا ولم تخش الاعتراف به ، فقد قال سفير انكلترا السير تشارلز باغوت في القسطنطينية إلى لافيرونيه ، سفير فرنسا : « لقد حصلنا

لروسيا كل مايمكن الحصول عليه . . . غير أن الشيء الأساسي بالنسبة لأوربة هو الحيلولة دون امتداد العملاق الذي يضايق الجميع، وهو روسيا ، إلى البحر المتوسط . ونستطيع أن نضمن لكم بأنه لن يضع قدميه فيه ».
لقد أرادت انكلترا قبل كل شيء أن تمنع الروس من التقدم إلى المضايق والبحر المتوسط . وقد أدرك مافروكورداتو وجهة النظر الانكليزيه هذه . وكان بحاجة للمال فأرسل مفاوضين إلى انكلترا في شهر حزيران ١٨٢٣ لاجراء قرض وبين لهم أن يصروا لدى الحكومة الانكليزية على خطر روسيا وبداهة سقوط الامبراطورية العثمانية من يوم لآخر وبالتالي يجب على الانكليز أن يبدلوا الامبراطورية العثمانية التي تسد الطريق بوجه الروس بدولة فتية وقوية ، وهي الدولة اليونانية . ويضاف إلى هذا الخوف من الروس فسح المجال أمام التجارة الانكليزية في البحر المتوسط الشرقي . وفي غضون ذلك توفي كاسلريغ وقام مقامه رجل نشيط قوي ومستقل وهو كاننغ . وقد اعترف لليونان بصفة المحاربين للحيلولة دون أعمال القرصنة وذلك لأن اليونان إذا اعترف بهم محاربين لايكونون قرصاناً وهذا صحيح من الوجهة الحقوقية . وسمح لهم باجراء قرض وقبله أصحاب مصارف لندن في ٢١ كانون الثاني ١٨٢٤ . وكان هذا القرض ٨٠٠،٠٠٠ جنيه استوليني بسعر ٥٪ غير أن الفائدة ارتفعت إلى ٥٠٪ نظراً للتكاليف وما اليها من سمسرة وقومسيون ومكافآت وفي السنة التالية عقد قرض آخر في مثل هذه الشروط الفادحة .

وفي الواقع رأى الانكليز ماجعلهم يخشون تقدم الروس لأن القيصر اقترح ، لتسوية القضية اليونانية ، ترتيباً غريباً يسمى « مشروع الأقسام الثلاثة » (١٩ كانون الثاني ١٨٢٤) : وقال بأنه يبحث عن قواعد سلمية تمنع

اضطهاد المسلمين لليونان ، ولكنها في الوقت ذاته لاتخلق من متمردين دولة يونانية . ولذا اقترح تقسيم اليونان إلى ثلاثة أقسام :

١) **اغريقية الغربية** وتشمل شاطىء الادرياتيك وابيروس وأكارنانيا
٢) **اغريقية الشرقية** وتتألف من تساليا وبيوسيا وآتيكا
٣) **اغريقية الجنوبية** وتتألف من موره وكريت .

على أن يعطى لهذه الأقسام الثلاثة نظام مماثل لنظام الامارتين الدانوبيتين أي أن تمنح الاستقلال الذاتي ؛ وحكاماً كحاكمي البغدان والافلاق . أما الجزر فتمنح نظاماً بلدياً واسعاً . وتضمن الدول هذه الامتيازات التي تتخلى عنها تركيا . ويمثل اليونان رسمياً في القسطنطينية بواسطة بطارقتهم .

ومن الطبيعي أن يثير هذا الترتيب اليونان ، فوجهوا احتجاجهم إلى كاننغ في ١٢ — ٢٤ آب ١٨٢٤ . وقام مافروكورداتو على هذا الشكل الذي ارتؤي لليونان . ومن الجلي أن يكون على رأس هذه الامارات التي اقترحتها روسيا فناريون يحميهم الروس ويكونون في الوقت ذاته طوع بنان القيصر . وناقشت الدول هذا المشروع في مؤتمرات عقدت في سن بطرسبورغ في حزيران وتموز ١٨٢٤ وفي بداية ١٨٢٥ . ومن البديهي أن الدول لم تشأ أن يكون لروسيا هذا النفوذ الذي تأمل بتأسيسه . ولذا كانت مهمة الدبلوماسيين تعليق القضية بالمفاوضات وأخيراً منع تحقيقها .

ومع هذا فان مشروع الروس افاد اليونان . فقد أصبح من المقبول وجود وضع جديد لليونان ، حتى أن مترنيخ قبل بوجود « واقع يوناني » . ومن المؤكد الا ينتظر اليونان أي مساعدة أو سند إلا في الحدود التي يكونون فيها أداة للدبلوماسية الأوربية .

الأزمة الاغريقية والتدخل الأوربي . — ان الحالة التي ظلت

بالاجمال حتى الآن ملائمة للاغريق ، قد تحولت جذرياً في العام ١٨٢٤ : لقد تحولت على حساب اليونان من الوجهة العسكرية من جهة ، ومن الوجهة الدبلوماسية من جهة أخرى ، ونمت في الدول الغربية حركة لاتقاوم في الرأي لصالح الاغريق ، وهذه الحركة أجبرت الدول على التدخل . وبهذه الصورة انقلبت مسلمات القضية اليونانية في هذه السنة ١٨٢٤ لعدة أسباب :

السبب الأول : انهيار الاغريق . لقد كان الاغريق غالبين حتى الآن ، لأن الشروط المحلية في النزاع شجعت على البطولة الفردية ، ولأن الأتراك لم يكن عندهم جيوش منظمة في حالة جيدة ؛ ولكن الاغريق المساكين ظهروا عاجزين عن تشكيل دولة . وقد اعترف الاميرال دو رينيي ، قائد الموقع الفرنسي في الشرق ، بأن مايسمى حكومة يونانية إنما هو « دجل ». فقد كان الزعماء فرديين بشكل مفرط ، ويجب أن نتذكر بان تقاليد اليونان هي بالضبط تقاليد استقلال بلدي ومحلي بالمعنى الدقيق للكلمة . وقد اجتمع **المجلس العام الثاني** لليونان ، وكان عدده ثلاثة اضعاف مجلس ابيدور ، وانعقد في آستروس ، واهتم في آن واحد بتغيير الحكم وباعادة النظر في الدستور الذي وضع في العام الفائت : فأيد الغاء مجالس الشيوخ الثلاثة ، كما فعل مجلس ابيدور . ووجد ، في هذا المجلس الجديد الذي انعقد في ربيع ١٨٢٣ ، ثلاثة أحزاب متنازعة :

١ — **حزب العسكريين** ، وهم يلتفون حول كولوكوترونيس .

٢ — **حزب الأرخونتس** ، أي الزعماء المدنيين ، وقد انضم اليهم زعيم مانيا بترو مافروميخاليس .

٣ — **حزب الدبلوماسيين** وهم الفناريون .

وأخيراً ألف **ثالوث** ، وكان رئيسه بترو بك أي بترو مافرو —

ميخاليس زعيم مانيا . غير أن كولوكوترونيس ، الذي أراد الدخول في الحكومة ، أجبر على تحويل هذه الحكومة الثلاثية إلى حكومة خماسية وأصبح مافروكورداتو رئيساً للمجلس التشريعي الذي استقر في ارغوس ؛ ولكن كولوكوترونيس هاجم هذا المجلس وبعثره . وكان العسكريون معه ، فألفوا حكومة منشقة في تريبوليتزا ، كما الف أبناء الجزر حكومة أخرى في هيدرا .

وقامت آنذاك حرب أهلية حقيقية بين الأحزاب الاغريقية : فقد طرد كولوكوترونيس من كورنث ، ثم من ناوبليا ، وحصل على هدنة في حزيران ١٨٢٤ ، واستعيض عنه على رأس الحكومة بشخص آخر ، وهو **كوندوريوتيس** وهو من هيدرا ، فأعاد الارتباط بين الجزائريين (سكان الجزر) والقاريين (سكان القارة) ؛ ووضع على رأس الجيوش قائد يدعى **كوليلتيس** . ثم عاود كولوكو ترونيس القتال من جديد ضد الحكومة بعد قليل ؛ ولكن هذه المحاولة كانت بائسة : فقد قتل ابنه وزج بالسجن . وحدث حادث آخر وهو أن زعيماً قارياً يسمى **اوديسوس** ، زعيم الروملبين ، أراد الدخول في مفاوضات سرية مع الأتراك ليعطى له حكم جزيرة اوبيه أو نيغريبون فهاجمه الاغريق الآخرون ، وقبض عليه في نيسان ١٨٢٥ وقتل في آثينة .

وبدا إلى بعض الاغريق بانه لايمكن التوصل إلى اعادة النظام إلا إذا دعي أمير اجنبي ليوجههم . وقد سبق للاغريق أن اتصلوا في العام ١٨٢٣ مع لافاييت وأتاهم من فرنسا زعيم عسكري ، وهو الكولونيل فابيه ، في كانون الأول ١٨٢٣ . وأتى آخر من انكلترا وهو اللورد بايرون ، وكان هذا على صلة بمافروكورداتو بعد أن عرفه في انكلترا ، وأتى إلى اليونان عام ١٨٢٣ مع ثروة صغيرة ، وأراد أن يتزعم السوليين ، ولم يكن لهم زعيم ، وأن يقيم رأس جسر كبير على شاطىء

ابيروس وخليج كورنث من ليبـــانت إلى ميسولونغي ولكنه يئس مما وجد ؛ لقد كان الاغريق دون تنظيم ، ويتنازعون فيما بينهم . ثم خر مريضاً ومات في ميسو لونغي ، في ١٩ نيسان ١٨٢٤ . واقـترح يوناني آخر ، وهو تيؤدور نيغري ، الأمير جيروم بونابرت عام ١٨٢٢. وفكر مافرو كورداتو باوجين بوهارنيه ، ولكن هذا توفي في شباط ١٨٢٤. واقترح نائب فرنسي ، نائب لواريه ، وهو لينيه دو فيلـّيفيك في الأول من تموز ١٨٢٤ ، على الاغريق ، أحد أبناء دوق اورلـان وهو دوق نومور ، وكانت سنه عشر سنوات ، وجرت مفاوضة حتى شهر أيار ولم تؤد إلى شيء ، ثم استؤنفت في السنة التالية ، في نيسان ١٨٢٥ ، على يد أحد أعوان دوق اورلثان ، رومينيي . وكان للأمير الفرنسي الفتى انصار ، مثل كوليلتيس ومافروميخاليس . ولكن الاغريق أرادوا أن تتعهد الحكومة الفرنسية بدعم الأمير الفتى وترسل اليه جيوشاً ومالاً ، وهذا مالاتريد حكومة العهد الرجعي أن تفعله ، حتى أن ملكية دوق دونومور المحتملة صرف عنها النظر. ولكن يرى هنا ظهور ماسيرى آجلًا في في المملكة الاغريقية : فقد تشكل بـين الاغريق ، حزب فرنسي ، وحزب انـكليزي ، وحزب روسي .

وهنالك عنصر آخر للشقاق وهو العداوة بين الـكاثوليك اللاتـــين والارثوذكس : ان الجزر الكاثوليكية : سيرا ، ناكسوس ، تينوس . سانتوران لم تنضم إلى الحركة ؛ وقد كتب بوكوفيل : « ان الدأعداء الاغريق مبشرونا اللاتينيون الذين يهتمون باديء بدء بصيد المنشقين » . لقد كان الـكاثوليك منعزلين بين الارثوذكس ، ويخشون في الواقع من أن اتساء معاماتهم ، وأن يتهدم دينهم ، وقد طلب منهم عـدة مطاليب اكـثر مما يجب . فوضعوا أنفسهم تحت حماية فرنسـا واضطر الاميرال

دوريني أن ياتي مع الاسطول ويستقر في سـيرا ليحول دون وقوع مشاكل . وفي نيسان ١٨٢٤ اضطر أن يتدخل لدى الحكومة الاغريقية لحماية المصالح الكاثوليكية . حتى أن فوريل الذي كان يعطف جداً على الاغريق شارك ريني في رأيه بأن الاغريق يريدون أن يستأصلوا الكاثوليكية .

كانت هذه الفوضى كلها تعمل لصالح الاتراك ، وكان الاتراك غير منظمين من الوجهة العسكرية ، ولكن كان لديهم عنصر قوي متين في الامبراطورية العثمانية وهو الجيش الذي نظمه محمد علي باشا ،حاكم مصر ، على يد ضباط فرنسيين،فقد قرر السلطان أن يستخدم هذا الجيش من ولاية مصر ضد ولايته في اليونان . وقد أعطى في العام ١٨٢٢ حكم كريت إلى محمد علي فأرسل هذا اليها صهره فتوفي . وحل محله تركي آخر وهـو حسين بك ، واستشريا في القتال في كريت ضد تومبازي ، واجتاحت الجيوش المصرية الجزيرة بصورة منظمة ، ودحرت العصابات الأخيرة في جزيرة صغيرة ، كاس ، التي أخذت عام ١٨٢٤ ، ونقل قسم من سكان كريت إلى مصر . وهذا مايسميه الاغريق « نكبة كانديا » . وكانديا هو الاسم التركي لكريت . وسمي محمد علي من قبل السلطان باسم **سيراسكيه** أي القائد الاعلى في موريه ، في ٩ شباط ١٨٢٤ وشرع الباشا بتعبئة جيش كبير مؤلف من ٨٠٠٠٠ جندي وانشاء سفن ، وطلب من فرنسا سفن نقل لهذا الجيش .

وفي غضون ذلك طاف أمير الماء (القبطان باشا) خسرو باشا بحر ايجه ونزل خاصة في بسارا ، وهي جزيرة صغيرة في عرض آتيكا : فانتحر الحماة اونسفوا أنفسهم لئلا يقعوا في أيدي الاتراك ، وفر من بقي

من السكان في ١١ تموز ١٨٢٤ ؛ وبعد « نكبة كانديا » جاءت نكبة بسارا . واستمرت العمليات في الجزر ناشبة بين الاسطول التركي والمصري من جهة ، والاغريق من جهة أخرى ، ولاقى القتال نجاحات مختلفة : فقد نجح الاغريق في تدمير جزء من اسطول خسرو باشا ، ولكنهم في الواقع ، أثناء الحملة المصرية في موريه ، كانوا غير قادرين على منع التموين العادي بالرجال والمؤمن من مصر إلى اليونان .

نزل ابراهيم باشا بن محمد علي باشا في موريه مع ١٢٠٠٠ رجل في **سفاكتيريا** ، في ٢١ آذار ١٨٢٥ ، ولم يستطع الزعيم الاغريقي **مياؤليس** أن يمنعه . وأخذت **نافارينو** في ١٨ أيار بالرغم من الدفاع الذي قام به كوندوريوتوس ومافروكورداتو . وكانت خسائر اليونان فادحة . وفي هذه المعركة الأولى في نافارينو قتل **سانتا ـ روزا**، زعيم تجربة الثورة البيمونتية عام ١٨٢١ ، الذي وضع نفسه في خدمة اليونان . ونظم الأتراك هناك رأس جسر يتألف من **نافارينو** وميناءي **مودون** و**كودون** ومن هنا تابع ابراهيم العمليات بانتظام في البيلوبونيز وذبح السكان أو نقلوا إلى مصر . واخذت تباعاً **كالاماتا** ثم تريبوليتزا، وفي ٢٢ حزيران ارغوس ؛ وحوصرت ناوبليا مع الحكومة الاغريقية التي فيها . وماوسع كولوكو ترونيس والكلفت الذين معه إلا أن اعتصموا في الجبل .

وبقيت على القارة نقطتان اغريقيتان : **ميسولونغي** و**آثينة** . وقد انعزلت الواحدة عن الأخرى بأخذ بيوسيا ومدينة سالونا . وانقض على ميسولونغي جيش تركي قوي يقوده رشيد باشا ، في ٢٥ نيسان ؛ وبعد هجوم غير مثمر ، نظم حصار الموقع تنظيماً أصولياً : وكان اسطوله سيد الخليج فمنع التموين من الخارج ، إلا مرة واحدة استطاع فيها

مياؤليس بفضل حراقاته التي فرقت موقتاً الاسطول التركي ، أن يلقي بالمؤونة في ميسولونغي . ولانهاء الموقعة دعا رشيد باشا ابراهيم لمساعدته في ٢٤ كانون الثاني ١٨٢٦ ثم حاول هجوماً جديداً ، بعد قصف المدافع في ٢٤ شباط ، فأخفق . وفي ١٠ آذار بـــدأ الهجوم على المدينة من البحر . وكان الحصار تاماً ؛ ولم يستطع مياؤليس اقتحامه في ١٥ نيسان .

عندئذ قـــام الاتراك بهجوم جديد على الموقع . وكان غير مجد . ولكن أخذت المدينة أخيراً بعد يومين من القتال في ٢٢ و ٢٤ نيسان ١٨٢٦ . وانزوى **كابساليس**، جثليق المدينة، في آخر ماتبقى من المنازل، مـع من بقي من الحماة ، ينتظر الاتراك . وعندما وصلوا ، نسف كل شيء . وقتل الاتراك قسماً من السكان : قطـع ثلاثـة الاف رأس وارسلت إلى القسطنطينية ، وأسر ثلاثـة آلاف آخرون ولم ينـج من ميسولونغي إلا نحو ألف وثمـانمائـة شخص . وعندئـذ افترق الزعيمان وعاد ابراهيم إلى موريه يتمم فتوحاتـه المنظمة في البيلوبونيز وذهب رشيد باشا إلى آثينة . فانقض عليها الكولونيل فابيه مـــع بعض النجدات ؛ ونظمت حمـلة نجدة على يد ضـــابط البحرية الانكليزية كوكرام مع جنود مرتجلة من المتطوعين . ولكن الاخفاق كان ذريعاً ، وكانت الحالة في آثينة مخيبة . وتدخل الاميرال رينيي لاجتناب ما هو أقبح من ذلك . واستسلمت آثينة في ٥ حزيران ١٨٢٦ .

ولم يبـق شيء لليونان على القـارة . وفي موريه ، اقتصرت الدولة الاغريقية على ناوبليا تقريبـاً عـدا بعض النقاط المحلية في الجبال . ولم يبق اذن إلا الجزر وكانت مهددة أيضاً. وكانت هيدرا عاصمة الجزر في خطر واتخذت الاهبة لاجلاء السكان وفكر اليونان بالسفر إلى امريكا . ومع

ذلك لم تهدأ المنازعات بين اليونان . وأوشك الباقون الأحياء في ميسولونغي أن يتنازعوا مع رجال ناوبليا . ثم تدخل جينًا ديوس أكبر وطني في تيساليا واستطاع أن يهدىء النزاع ويصالح جميع العالم بارسال الخصوم إلى آثينة . وبدا أن اليونان ضاعت . وفي بداية عام ١٨٢٧ كانت الحالة محيبة . وكان الاتراك واثقين من الظفر : وصرح وزير الشؤون الخارجية « الريس أفندي » في ٢٠ شباط ١٨٢٧ الى السفير الروسي بأن حملة السنة القادمة ستكون حاسمة .

ولكن اليونان نجت قبيل الموت بتدخل اوربه،ولزم لهذا التدخل أيضاً سنتان من المناقشات بين الدول لتنتقل إلى العمل وتنساق بتسلسل الظروف التي اجبرتها على القيام بالكر على الترك أكثر مما انساقت بالنظريات نفسها . وخرج هذا التدخل في الواقع من ضغوط الخارج على الحكومات ، ومن الممكن ان نقول ان تدخل الدبلوماسيين لصالح الاغريق كان نصراً ، بل النصر الأول للرأي العام على السياسة الأوربية .

وفي السنوات التي كان اليونان يقاتلون فيها الاتراك ببسالة ، قامت حركة كبرى في الرأي ، حركة محبي الهلنية في اوربة . وهذه الحركة اليونانية تختلف اختلافاً كبيراً عن الحركات الثورية التي انفجرت عام ١٨٢٠ و ١٨٢١ في ايطاليا أو في أوربة الوسطى أو في اسبانيا . هذا وتختلف الأسباب التي جذبت عطف الرأي الاوربي علىاليونان ، كما تبين لنا كيف أن فكرة القومية معقدة ، وكيف تمور بالأفكار والعواطف. يوجد اولاً بالطبع ذكرى القديم الاتباعي : فقد كان اليونان يعتبرون ورثة ميلتياد أو تيمستوكل . وهنا يوجد عنصر انتقال تاريخي وعنصر أدبي تجدر الاشارة اليه وهو خاص في هذه الحالة . ولعلنا نذكر ، منذ

الأصل ، ان نداءات بونابرت إلى الاغريق عام ١٧٩٦ و ١٧٩٧ كانت مفعمة بذكريات القديم ، أي ان العقائدية الاتباعية كلها كانت تعمل لقضيه اليونان ، بالاضافة إلى الجاه الشرقي ، واللون المحلي ، والغريب أي كل ما كان يثير الرأي الابداعي في السنوات التي تلت عام ١٨١٥ . لقد سحرت القضية اليونانية الابداعيين ، كما سحرت الاتباعيين . ونقتصر على ذكر الأسماء الكبرى مثل بايرون،شاتوبريان، لامارتين ، وكانوا محبين للهلنية . ومنذ ١٨٢٠ دافع شاعران ابداعيان عن اليونان وهما : **الكسندر غيرو** ، وكان يعتبر في ذلك العصر زعيماً للمدرسة الابداعية في « قصيدة إلى الاغريق » وفينّيه في قصيدة تسمى « **بارغا** » . وإلى هذه **الفكرة الأدبية** ، التي اعطت محبة الهلنية طابعاً خاصاً ، تضاف فكرة الثورة . فقد تعصب اليسار كله في الاصل لصالح الاغريق منذ ربيع ١٨٢١ : ففي فرنسا ، مثلاً ، كانت أول جريدة بدأت بحملة لصالح الاغريق جريدة « **الدستوري** » في مقال لها في عددها الصادر في ٣٠ آذار ١٨٢١ ، ووقفت « **البريد الفرنسي** » بجانب الاغريق وتبعتها الجرائد الحرة . وعلى منبر المجلس النيابي كان أول الخطباء الذين تكلموا لصالح الاغريق بنجامن **كونستان** في ١٤ أيار ١٨٢١ ، ثم الجنرال **فوا** . ويضاف أيضاً إلى الفكرة الثورية ، الفكرة الدينية . ومما يلفت النظر أن يرى في حركة محبة الهلنية هذه اشتراك القابضين على الارثوذكسية في أوربة الشرقية ، في روسيا ، والكاثوليك في فرنسا مثل بونارد و « **جريدة المناقشات** » او جينود في « جريدة فرنسا » الذي اعلن الحرب الصليبية للمسيحيين ضد العثمانيين ، ضد المسلمين في الأصل ، وايضاً البروتستانت ، في انكلترا وفي جونيف . وهكذا بدت القضية اليونانية ، مثل قضية المسيحية ، حرباً صليبية على الاسلام . واخيراً يضاف إلى صف رجال الآداب ثوربون أو

مسيحيون ، وكلهم باحثون عن المغامرات ، وكانوا كثراً في اوربه في اعقاب حروب الثورة ونابوليون ، ولم يجدوا عملاً بعد ان توطد السلام في العالم فذهبوا إلى اليونان للبحث عن المغامرات التي لم تسمح لهم بها اوربة .

وفي ١٨٢٣ وضع التوثيق عن الحركة الاغريقية في أوربة بنشر قصص المتطوعين الأوائل ، الذين ذهبوا إلى اليونان وقصوا أعمال الاغريق ، مع معرفة الحوادث البطولية للباليكار والبحارة التي انتشرت في أوربة . وكان الدبلوماسي الفرنسي بوكوفيل أول من عرف أوربة باليونان الحديثة . بدأ في العام ١٨٢٤ بنشر « تاريخ تجديد اغريقية » وفيه يسرد قصة جميع الحوادث في شبه الجزيرة. ونما أيضاً تبسيط المعارف عن اليونان المحدثين في نمط حياتهم ، وأدبهم ، وأفكارهم ، مع مؤلفات مثل مؤلفات فوريل عام ١٨٢٣ في « الاغاني الشعبية في اغريقية الحديثة » ومؤلفات الدرامي نيبوموسين لوميرسيه. وابتداء من ١٨٢٤ ظفرت القضية الاغريقية عامة في أوربة في الرأي ، وفي السنة ١٨٢٥ بخاصة . وفي فرنسا نشر مؤلفان مطالبان لصالح اليونان : الأول للشاعر لامارتين وهو آخر اغنية لـ « حج تشايلد هارولد » والثاني للكاتب شاتو بريان وهو « مذكرة عن اليونان » . وكان موت بايرون في ميسولونغى اشارة لاستئناف الحملة . يضاف إلى ذلك الهياج المفجع الذي هز أوربة أمام نكبة سنة ١٨٢٦ ، عندما سحق اليونان تباعاً في كانديا ، وفي البحر ، وفي ميسولونغي . ولقد وقفت أوربة كلها في ذلك الحين لصالح اليونان . وكانت باريس وجونيف مركزي ونقطتي حشد لمحبي الهلنية ، كما كانت مونيخ في المانيا .

ولكن الحركة لم تكن حركة رأي فقط . فقد كانت محبة الهلنية في الأصل أمراً واقعاً . وقد جرى أول انطلاق للمتطوعين الأوربيين إلى

اليونان في مرسيليا في ١٨ تموز ١٨٢١ ، وضم ثمانين شخصاً ذهبوا للانخراط في صفوف الاغريق ، مثل **الفرنسيين** باليست ، فوتيه ، ريغبو ، و **الانكليز** غوردن ، آبني هاستينغز ، و**الايطاليين**، مثل سانتا ـ روزا . وهؤلاء المتطوعون عموماً أحرار ، وضباط وضباط صف جاهزون من الجيش الامبراطوري، ومغامرون من كل نوع . ثم تتابعت قوافل المتطوعين في السنوات التالية دون أن تقف . وكان مجموع الحركة منسقاً بلجنة محبي الهلنية في باريس ويرأسها شاتو بريان .

وكانت هذه اللجنة تجمع في باريس وفي جونيف الهبات والاكتتابات نقداً وعيناً ، ويديرها صاحب مصرف في جونيف يدعى **اينار** . ونظمت هذه اللجنة عودة اليونان الذين يريدون الرجوع إلى بلادهم ، وقوافل المتطوعين ، وإرسال الملابس والأسلحة . ووجد ٤٢٣ متطوعاً أوربياً ذهبوا إلى اليونان . وقدر ثمن مجموع البضائع التي أرسلت إلى اليونان بـ ٦ ملايين فرنك ، كما أرسل اليهم مليون ونصف المليون فرنك نقداً سائلاً .

ـ وهذه الحركة المحبة للهلنية تبدو لنا نوعاً من حركة وجدان جماعي لكل أوربة الغربية ولكل أوربة الروحية ، وكان هدفها ونتيجتها الضغط على الحكومات لاجبارها على نجدة اليونان . وفي فرنسا اجبرت حركة الرأي حكومة فيّليل ، التي تبنت سياسة الجمود ، على الاسهام في العمل .

ولكن هذه الحركة لم تنتشر في أوربة وحدها ، بل في الولايات المتحدة ايضاً . وكانت بوسطون اكبر مركز لمحبي الهلنية في الولايات المتحدة . وأرسل الاميركيون نجدات هامة مالية إلى اليونان . وتكررت أمام الكونغرس الاميركي تدخلات الرجال السياسيين ، وبخاصة دانيل ويبستر ، والقوا بتصريحات لصالح الاغريق ، وطلبوا بان يكون

للولايات المتحدة تمثيل دبلومامي لدى الحكومة الثورية اليونانيـة . وفي رسالة الرئيس مونرو الشهيرة المؤرخة في ٢ كانون الاول ١٨٢٣ نجد مقطعاً يعلن بأن القضية اليونانية قضية عادلة مع التصريح بأن امريكا ، كما نعلم، لن تتدخل في شؤون أوربـة ، وبالمقابل لا تريد أن تتدخل أوربة في شؤون امريـكا . وارسلت فرقة بحرية اميركية إلى مياه الارخبيل اليوناني ظلت تتجول طوال صيف١٨٢٥ تحت قيادة ضابط البحرية(الكومودور) رودغرز .

ومن جهة أخرى ، ان الاوربيين ، الذين كانوا في الميدان ورأوا ماذا يجري ، عادوا وهم لصالح الاغريق ، نذكر منهم القناصل والبحارة . ففي الاصل كان هؤلاء الناس معـادين أو على الاقل مترددين في قضية الاغريق ، ولا سيا البحارة ، الذين كانوا يرون قرصنة الاغريق وتخفيهم غالباً تحت ظواهر وطنية ، والذين اضطروا بأعمال الاغريق العنيفـة إلى حماية التجارة الأوربية . وكانوا يرون في ميدان المعركة الشقاق يقسم هذه العصابات الاغريقية ، واذا كانوا في الأصل قليلي العطف على الاغريق وقليلي الثقة بفوزهم ، فقد بدلوا رأيهم تدريجياً ،لأن الاعمال العنيفة التي ارتكبها الاتراك أدت بهم إلى التفكير بأن من الضروري التدخل بـين الجلادين والضحايا ، وهكذا امكن انقاذ سبعة آلاف اغريقي من أيدي الاتراك بالسفن الفرنسية . ونظم القناصل الفرنسيون ملاجىء ووزعوا الاعانات على المنكوبين . ثم ان الملاحين والقناصل فزعوا من أعمال النفي التي يقوم بها الاتراك في نقل سكان المدن الاغريقية إلى مصر مثلاً أو إلى آسيـا الصغرى . وتأثرت انـكلترا جداً في كانون الثاني ١٨٢٦ بالمشروع الذي نسب إلى محمد علي في نقل جميـع شعب البيلو بونيز إلى مصر . وقد وجد فرنسي يعمل لحساب الحكومة المصرية ويقوم بتنظيم الجيش المصري، وهو

الكولونيل سيف ويسمى سيف ـ سليمان أو سليمان باشا . ولم ينس سيف اصوله الأوربية ، فعهد بجزء من سكان آكايس إلى الملاحين الفرنسيين عوضاً عن نفيهم إلى مصر . ونرى هنـــا مثلا يتكرر عدة مرات وهو أن العلاقات الطيبة بين فرنسا ومصر قد ساعدت على العمل لصالح الاغريق . وهكذا اخذت الشفقة الناس فضغطوا على حكوماتهم ليذهبوا بها إلى تفهم الأشياء فهماً صحيحاً . وفي شهر تموز ١٨٢٦ ، مثلا ، كان الاميرال دو رينيى ، الذي يقود الموقع الفرنسي في مياه الشرق ، متشائماً في قضية اليونان : فهو يرى انها ضاعت تقريباً . ويعتقد بأن الخطر هو أن التدخل الاوربي ، ولو حدث ، ربما كان غير مجد ، وقد قال : « الا يبدو لنا أننا نقترب من اللحظة التي ستنصح فيها السياسة نفسها البشرية ؟! » واختتم في تقرير له عن الاعمال التي قام بها جيش ابراهيم في موريه بقوله : « ان الاتراك يستطيعون الابادة ولا يستطيعون التهدئة ، اذن يجب التدخل » . وعلى هذا النحو تدخلت البشرية أمام السياسة .

والسبب الثاني في هذا التدخل هو دعوة اليونانيين اليائسة لأوربة عندما اوشكوا على الانهيار : فقد القى لفيف من الاساقفة وزعماء المدن والزعماء العسكريين نداء في ٢٦ تموز ١٨٢٥ يطلب فيه من انكلترا ، لأنها الدولة الوحيدة التي كانت حكومتها تعطف على قضية اليونان ، ان تأخذ على عاتقها حماية اليونان . ويقول هذا النداء : « ان الأمة الاغريقية تودع طوعاً وديعتها المقدسة لحريتها ووجودها السياسي تحت حماية بريطانيا العظمى الخاصة » . ولكن طلب الحماية من انكلترا أثار احتجاجاً مباشراً من قبل الدول الأخرى وبخاصة النمسا والروسيا . فقد هدد القيصر باحتلال مولدافيا مباشرة اذا قبل الانكليز اقتراح اليونان . ومن جهة أخرى ، كان قسم من اليونان معادياً لفكرة الحمـــاية التي تستلب الوجود القومي ، ونخص بالذكر

منهم مافروكور داتو ، كوليتيس ، ديمتريوس يبسيلانتي . وأمام هـذا الاحتجاج رفض كاننغ الحماية وصرح ببقاء انكلترا محايدة وتمسك بالاعتراف بان الاغريق محاربون .

وعند فقدان الحماية طلب اليونان وساطة انكلترا بين الأتراك وبينهم . وفي شهر نيسان ١٨٢٦ قدموا هـذا الطلب إلى السفير الانكليزي الذي التحق بالقسطنطينية ومر بطريقه بالمياه اليونانية ، وهو سترافورد ـ كاننغ ، ابن عم الوزير . ودعم المجلس القومي في ابيدور طلب الوساطة . وقبل اليونان مبدأ سيادة الأتراك التي يدل عليها بدفع الضريبة إلى السلطان شريطة الا يبقى على الأرض اليونانية أي ملكية تابعة للأتراك ، وأي حصن تركي ، وأي سلطة ادارية تركية . وطلبوا بان يمتد هذا الاستقلال الذاتي ، الذي يطالبون به ، على جميع البلاد المأهولة باليونان ، وعلى جميع المناطق الثائرة ، وأن تقوم هدنة مع ضمان من انكلترا لتنفيذها . والحقوا في ١٦ نيسان طلب الوساطة الانكليزية بنداء مؤثر إلى اوربة . وعلى هذا قبل اليونان ببعض التقييد لمطاليبهم الاولى ، لأنهم قبلوا الاعتراف بسيادة الأتراك ، ولكنهم احتفظوا بكل ما هو أساسي ببرنامجهم القومي من وجهة نظر تحديد الأرض ومن وجهة نظر الحياة السياسية الداخلية . ومن البديهي أن السلطان لم يكن مستعداً لوساطة أي دولة ، وأن يرفض الاتراك رفضاً باتاً عندما تكلم السفير الانكليزي بذلك : «ان الباب العالي لايسمح بأن يتدخل في شؤونه الداخلية . ان الاغريق رعاياه ، وليس لأحد الحق في التدخل بينه وبينهم » .

شعر الأغريق أمام هذه المصائب بضرورة التنظيم الذي ينقصهم حتى الآن . وغداة سقوط ميسولونغي انتخب في ابيدور مجلس مؤلف من

أحـــد عشر عضواً على أن يكلف بادارة شؤون الاغريق ويمثل جميع المناطق الثائرة . وكان يوجد مثلاً في لجنة الادارة هذه ممثل عن مانيا ، وهو زاييس ، وممثـل عن ميسولونغي ، تريكوبيس الخ ... ولكن في الواقع ، كانت هذه اللجنة الادارية دون سلطات حقيقية . ولذا قلبهـا الجنود المرتزقة من السوليين أو الرومليين وطردوها بل وحبسوهـــا في ناوبليا ، ثم انعقد مجلس قومي ثالث في تريزين في شهر أيار ١٨٢٧ وسن دستوراً مؤلفاً من مائة وخمسين مادة يضمن جميع الحريات السياسية ، وهو دستور ديموقراطي بصورة متطرفة . وبموجبه ينشأ مجلس شيوخ ينتخب لثلاث سنوات مع رئيس للجمهورية ووزراء مسؤولين ، ومحكمه تمييز توجه العدل بشكل حيـــادي . وبانتظار انتخاب رئيس الجمهورية ووصوله عهد بالوصاية إلى ثلاثة أشخاص ، وكان هذا العمل رسماً أولياً لحكومة مركزية .

وشعر الاغريق بأن الحكومة الاغريقيـــة ، التي يوجههـا اغريقي من البلاد . لا يطيعها الآخرون . وشعروا أيضاً بانهم بحاجة إلى كفيل حيال اوربة . ولذا انتخبوا رئيساً لليونان كان دبلوماسياً روسيا ، ووزيراً قديماً للقيصر الكسندر الأول ، ومن أصل يوناني ، ولد في كورفو ، واسمه كابو ديستورياس ، فقد حظوته لدى القيصر ، وكان في ذلك الحين في جونيف ، فقبل حالاً بالمهمة التي اراد اليونان أن يعهدوا بها اليه ، وبدأ بمساع دبلوماسية ليستطيـع العودة إلى اليونان . وبانتظار وصوله حاولت الوصاية المؤلفة من ثلاثة اشخاص أن تحكم البلاد ، ولكنها كانت مجردة من كل سلطة . وكان الشقاق بين الزعماء العسكريين والارخونتس ، أي الزعماء المدنيين ، مستمراً ، وظلت الفوضى والفساد في كل مكان قاعدة الحياة في اليونان ، كما في السابق .

والسبب الثالث للتدخل الاوربي جديد وهو اعتلاء القيصر نيقولا الأول عرش روسيا . فقد خلف أخاه الكسندر الاول في شهر كانون الاول ١٨٢٥ ، وظل منهمكاً بعض الوقت في روسيا للقضاء على حركة ثورية قامت في البلاد ، وكانت مفاهيمه مغايرة لمفاهيم أخيه وسيوجه السياسة الروسية تبعاً لها : كان نيقولا ينكر فكرة التضامن الاوربي ، فكرة الكسندر ، التي ضحى كل شيء في سبيلها ، حتى القضية اليونانية . لقد سلك نيقولا سياسة روسية محضة وتخلى عن مثالية أخيه وسار باتجاه واقعي ، وباعتباره روسياً ، عاود التوسع نحو البلقان . وكان من طبيعة هذه السياسة ان تجعله يتدخل لصالح اليونان . وكان يريد تسوية شؤونه بنفسه وعوضاً عن سياسة الكسندر الجامدة قام بسياسة نشيطة وتدخل في كل مكان تقريباً . وآل الأمر بالدول ، لسد الطريق أمام الروس في الشرق ، إلى تصور الأخذ بمنفعة اليونان ، لا في سبيل الاغريق انفسهم ، بل ضد روسيا . وقررت انكلترا خاصة ، للحيلولة دون التوسع الروسي في البلقان أن تكون وسيطة ، وستكون كذلك لتحول دون وساطة روسيا ، فاذا تدخلت هذه ، استطاعت انكلترا أن تقنع الدول بأن يبقى التدخل الاوربي قائماً على قواعد سلمية ، وان تقيد الروس بوعد التجرد وعدم المنفعة بشكل متقابل بين الدول في البلقان .

ولكن الحكومة الروسية ، التي ارادت تسوية شؤونها مع تركيا ، لم تكن لتهتم تماماً بالاغريق ، فلم تكن القضية الاغريقية لتهم الروس ، بل قضية الاقاليم الدانوبية . وقد صرح القيصر نيقولا إلى السفير النمساوي بأنه لن يحارب في سبيل « متمردين » وينظر إلى الاغريق بنفس وجهة النظر التي نظر اليهم بها سلفه الكسندر الاول ، وبنفس وجهة نظر مترنيخ أيضاً . ولكنه دل من جهة أخرى على أنه سيحارب الترك ،

إذا اقتضت الحال ، لصيانـة المصالح الروسية ، مصالح امبراطوريته .
ولهذه الغاية أرسل، في ١٧ آذار ١٨٢٦ ، انذاراً إلى السلطان يطلب فيه
أن يسلم الأقاليم الدانوبية في الحالة التي كانت عليها قبل ١٨٢١ ، وان
ينفذ معاهدة بخارست لعام ١٨١٢ لصالح صربيا ، واعطى الاتراك مهلة
ستة اسابيـع للتخلي ، واذا لم يتم ذلك استدعى القائم بالاعمال من سان
بطرسبورغ . وهذا الانذار الروسي المتعلق بالاقاليم الدانوبية ، دون
الاغريق ، أحدث بالطبـع خوفاً كبيراً في أوربة ، حتى ان فرنسا أسدت
إلى الاتراك نصائح عاجلة بالاعتدال والتنازل ليجتنبوا ما هو اقبح . وبعد
مفاوضات دقيقة بين الاتراك والروس توصل الطرفان إلى اتفاق **آكرمان**
في ٦ — ٢٦ تشرين الاول ١٨٢٦ وسويت بموجبه قضية الاقاليم الدانوبية :
وذلك بان تسمي الحكومة التركية هوسبوداراً جديداً في كل من البغدان
(مولدافيا) والافلاق (فالاشيا) برضى الحكومة الروسية . كما حصل
الروس على امتيازات تجارية في البحر الأسود وعلى عبور سفنهم التجارية
بحرية في المضايق ، وأخيراً أصبـح الاستقلال الذاتي ، الذي وعدت به
صربيا ، عام ١٨١٢ ، أمراً واقعاً وحقيقة . وفي كل هذا لا نجد قضية
لليونان ، لأن المقصود بالذات هو القضايا البلقانية خاصة ، ولأن القضايا
الدانوبية وحدها هي التي تهم الروس .

تدخل الانـكليز ضد هذه السياسة الروسية ولعبوا بالنار . وللحيلولة
دون التدخل الروسي وامتداده نحو الجنوب ، وتجنب حرب بين تركيا
وروسيا يمكن أن تؤدي إلى انهيـار الامبراطورية العثمانية مع جميـع
النتائج الخطيرة التي لا يمكن التنبؤ بهـا ، قبل الانـكليز بأن يتركوا
الروس احراراً على الدانوب وتكفلوا هم انفسهم بالقضية الاغريقية . وعلى
هذا الاساس وقعت الحكومتان بروتوكول ٤ نيسان ١٨٢٦ الذي وضع

أساساً لتسوية ممكنة بين الاغريق والترك . وعلى هذه الأسس توسط الانكليز ودعمهم الروس ، وصرحت الدولتان بالتقابل بان ليس لهما اطماع ارضية أو سياسية أو تجارية ، واتفقتا على تسوية القضية الاغريقية وضمان الدول لها عند المصالحة بين الاغريق والترك . وبفضل هذا البروتوكول ، الذي قيد لحد ما الروس ، ايقن الانكليز أن الروس لن يتدخلوا في القضايا اليونانية وبالتالي في قضايا البحر المتوسط .

لقد وضع الانكليز السد في وجه الروس ، ولذا لم يهتموا كثيرا بالوساطة التي نص عليها . ومضى على هذا النحو قرابة خمسة عشر شهراً من المفاوضات المختلفة البطيئة مع المهلات الضرورية . وكانت هذه المفاوضات بصورة خاصة مع فرنسا ، لان هذه الدولة احتجت على التسوية التي تمت دون مشاركتها ؛ هذا مع العلم بأن فرنسا وعلى الاقل الحكومة الفرنسية لم تكن لتعطف على اليونان باكثر مما كانت تعطف عليهم الحكومة الانكليزية . وفي الحقيقة ، ان فرنسا كانت تلعب بالورقة المصرية وتخشى ، من جهة أخرى ، أن تثير رد فعل روسي يمكن أن يؤدي إلى تعقيدات ، وربما إلى خطر حرب أوربية ؛ وأخيراً كانت تريد أن تشرك جميع الدول في هيئة واحدة للتدخل في اليونان . وانتهت هذه المفاوضات البطيئة المتباطئة على هذا النحو بتحويل البروتوكول الانغلو — روسي الى معاهدة بين الدول الثلاث : فرنسا روسيا ، انكلترا . وارادت النمسا وبروسيا أن تبقيا خارجاً عن هذه المعاهدة التي وقعت في ٦ تموز ١٨٢٧ .

تنص هذه المعاهدة على تسوية القضية اليونانية بشكل يبقى فيه السلطان العثماني سيد البلاد ، على ان يدل على هذه السيادة بدفع ضريبة سنوية ، وان يحكم اليونان بسلطة ينتخبونها بانفسهم مع إسهام الحكومة التركية

في الدلالة على زعيم البلاد ، وان تحل قضية الاملاك التركية في البلاد الاغريقية مقابل تعويض يدفع الى المالكين ، وأن تناقش حدود اغريقية بين الدول الثلاث والطرفين المعنيين. كما نصت الدول على وساطتها بين الاغريق والترك بمساع جماعية ، وعلى الطلب إلى الخصمين في الوقت نفسه أن يعلقا عداءهما وان يبرما بينهما هدنة تسمح بالتفاوض . وأخيراً سجلت المعاهدة تصريحاً رسمياً ومتقابلاً بالنزاهة والتجرد ، ونصت على الضمانة التي تعطيها الدول لتسوية القضية الاغريقيـة . وإذا رفض الاتراك وساطة الدول ، اقامت هذه الدول عملاء تجاريين لدى الاغريق ، وهـذا يعني الاعتراف لهم ، لحـد ما ، بوجود قومي . وفي الحالة التي يرفض فيها المتحاربون تعليق السلاح ، الهدنة ، تتدخل الدول للحيلولة دون استمرار العداء ولكن دون ان تسهم نفسها في الحرب .

ونرى أن تاريخ هـذه المعـاهدة ، ٦ تمـوز ١٨٢٧ ، تاريـــخ متأخر جاء بعد فوات الأوان ، أي في الوقت الذي سقطت فيه آثينة وكانت الموقع الوحيد الذي بقي للاغريق على القارة ؛ ولم يبق لهم بلاد حرة الا منطقة ناوبليـا وآرغوس وبعض الجزر المجـاورة ، وقسماً من جزر سيكلاد . ونرى أيضاً ان هذه المعاهدة كانت خجلى ، لأنهـا لا تتصور انشاء دولة اغريقية ، فضلاً عن أنه كان يعلق منح هذه الامتيازات الى ارادة الاتراك الطيبة . ولم تتكلم الدول بلغة القوميات. حتى انها لم تتكلم بلغة الإنسانية بل ظلت في مضمار السياسة البحتة ، السياسة الأنانية وغير الانسانية .

هذه هي الاحداث التي اجبرت الدول على الذهاب بعيداً والانتقال الى العمل الفعلي حتى جرها اشتباك الأمور وتعقيدها الى أبعد مما تريد . ومن جهة أخرى ، توفي كاننغ رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية البريطاني في ٨ آب ١٨٢٧ ، وبوفاته أصبحت السياسة الانـكليزية أقـل

نشاطاً وأقـــل جرأة في عهد خلفـــائه . وفي آخر العام ١٨٢٧ أطاحت الانتخابات في فرنسا بوزارة فيّـليل ، وفي الوزارة التي تشكلت في كانون الثاني ١٨٢٨ استلم وزارة الخارجية الدبلوماسي لافيرونيه ، فقوم السياسة الفرنسية ، وكان في هذه القضية الشرقية على وفاق ، كالملك ، مع الرأي العام ، وعندما سويت هذه القضية كانت السياسة الفرنسية في الصعيد الأول وامحت السياسة الانكليزية أمامها .

ان التعليمات ، التي أرسلتها الحكومات الى السفراء وأمراء المـاء ، لتنفيذ معاهدة ٦ تموز ١٨٢٧ ، وصلت اليهم في بداية شهر آب . ولذا انتقل العمل من يد الحكومات الى يد العمال المحليين . ولقد رأينا أن هؤلاء العمال المحليين كانوا يعطفون على الاغريق أكثر من حكوماتهم ، وبخاصة أمراء الماء ، الذين فسروا المعاهدة قراراً بالتدخـل لصالح حرية الاغريق . ونخص بالذكر من الأمـراء الانكليز كورينغتون ، وكان بحاراً نشيطاً من مدرسة نلسون ، ومحباً للهلنية ، وثائراً على الفظاعات التي شاهدهـا ؛ ومن الأمراء الفرنسيين ، دوريني ، الذي أصبح محباً للهلنية أيضاً ووجه العمليات البحرية وجعلها تدور لصـالح الاغريق . وقد قام الاميران ، على اثر التعليمات التي تلقياها ، بمساع لدى الاغريق في ٣٠ آب ، وقـالا بأن الدول اقترحت وساطتها على الباب العالي ، حسب رغبة الحكومة الاغريقية ، ولتسهيل هـذه المفاوضة يطلب الى المتحاربين تعليق العداء . واستبشر الاغريق خيراً بقبول هـذا الاقتراح مباشرة ، لأنه ينقذهم من خراب عسكري كلي . وقام السفراء بالمساعي لدى الاتراك في ١٦ آب ، واقترحوا على الحكومة التركية وساطـة الدول ، وتعليق العداء للسماح بهذه الوساطـة . فاذا رفض الأتراك أو سكتوا عن هذا الاقتراح ، فمن الضروري اتخاذ التدابير الناجعة المؤدية

الى ايقاف العداء ، وقد رفض وزير الشؤون الخارجية ، الريس أفندي ، أن يأخذ علماً بالمذكرة التي قدمت اليه واضطر السفراء أن يتركوها على كرسي لتعرف الحكومة التركية مضمونها اذا أرادت . وأثار تدخل الدول غضب السلطان . وفي ٣١ آب سلم السفراء مذكرة تعلم بأن الدول ستلجأ الى التدابير الضرورية لايقاف العداء بشكل ناجع ، وفي اليوم التالي أرسلت التعليمات الضرورية لهم . وقد حاول السفير الفرنسي غيّمينو ، الذي يتمتع بسلطة خاصة لدى الأتراك ، ان يلطف هذا المسعى ، وأن يفهمهم ضرورة التنازل في هذه القضية ، ولكن جهوده كانت غير مجدية . وصرح الأتراك في نهاية المهلة : « ان جوابنا هو أن الباب العالي لايستطيع ولن يستطيع أبداً أن يسمع بشيء لصالح الاغريق ، وهذا التصريح ايجابي ومطلق وقطعي » . وعندئذ أعطي الأمر في ٤ ايلول الى أمراء الماء بالتدخل للحيلولة دون الحرب ، وفي ٩ منه أعلم الباب العالي بالانتقال الى تنفيذ التدابير الضرورية . ومع هذا فان السفراء حافظوا على اتصالهم بالأتراك : وليس في هذا العمل أي تصريح بالحرب حيالهم . غير أن رفض الأتراك وتعنتهم دفعا الدول في سياسة ايجابية ، وكانت نفسها قلقة من هذه السياسة .

لقد كانت الاستعدادات التركية في الواقع هامة وتبدو أنها قادرة على القيام بضربة حاسمة : فقد كان الاسطول المصري الضخم متجمعاً في الاسكندرية لنقل النجدات الى البيلوبونيز وضرب الاغريق الضربات الأخيرة . وقد غادر الاسكندرية، في أول آب ١٨٢٧ ، والتحق بالاسطول التركي الموجود في ميناء نافارينو ، ووصل اليه في ٧ ايلول . واجتمع في نافارينو حشد من السفن التركية والمصرية بلغ عددها ١٢٦ سفينة .

وفي الوقت نفسه ، كانت جيوش ابراهيم تجتاح بانتظام آثية ومسينيا . وكان أمراء الماء الأوربيون ، وهم على سفنهم ، يرون بخوف وغضب حريق القرى وفرار السكان ، ويحاولون بتظاهرات منع هذا التخريب ، ولكن دون جدوى .

والتقت المحطتان الفرنسية والانكليزية في الشرق في جزيرة زانت في ٢١ ايلول ، ثم التحقت بهما بعض السفن الروسية في ١٣ تشرين الأول . وكان هدف هذا التجمع البحري منع العمليات التي يريد الاسطولان المصري والتركي القيام بها في جزيرة هيدرا ، أي حصار حكومة الجزر اليونانية . وقد أعلم دوريني ابراهيم باشا بذلك في لقاء معه في ٢٢ ايلول ، وفي وقت كانت تقوم فيه مساع في الاسكندرية لدى محمد علي ، فوعد الحكومة الفرنسية بالعمل معاً . ولكن محمد علي وابراهيم كانا مقيدين بأوامر السلطان . ولذا لايمكنهما أن يتفقا مع الأميرال دوريني الا بشكل غير رسمي ليكتفي المصريون بتظاهرة الأساطيل الحليفة لايقافهم في عملهم الممكن ، ووعدا باجتناب كل حادث . وعندئذ ، أي في ٢٥ ايلول ، أعرب أمراء الماء رسمياً الى ابراهيم بأنهم لايقبلون باستمرار الحرب أكثر من ذلك ، والتقت الأساطيل الحليفة في عرض نافارينو .

وفي الأول من تشرين الأول جرت محاولة من قسم من الاسطول التركي خرج من نافارينو متجهاً الى باتراس ، في مدخل خليج كورنث ، ليمد يد العون الى الجيوش التركية في هذه المنطقة . ولكن هذا الاسطول لاحقته السفن الحليفة واضطرته الى الدخول ثانية الى نافارينو في ٥ تشرين الأول . غير أن التخريبات المتلاحقة ،التي كان يقوم بها الأتراك ، أفقدت أمراء الماء صبرهم ، ورأوا بعد محاولة خروج الاسطول ومتابعة التخريب بأن لاسبيل لهم الى الاعتماد على الأتراك .

وعندئذ قرر الأميران دو ريني وكودرينغتون اجبار الاسطولين التركي والمصري على الانفصال عن بعضها وعودة احدهما الى القسطنطينية والآخر الى الاسكندرية ، واذا رفضا هددا بهجوم مباشر .

وللقيام بهذه التظاهرة وهذا الإخطار دخلت الأساطيل جون نافارينو حيث تجمع الاسطولان التركي والمصري في ٢٠ تشرين الأول ، ووجد فيه ٢٤ سفينة حليفة ضد ٩٠ سفينة تركية . وقد حدث حادث لايمكن اجتنابه ، وذلك ان الأتراك أطلقوا النار على زورق مفاوضين من الحلفاء واشتعلت النار ، وفي بضع ساعات غرق الاسطول التركي والاسطول المصري أو أحرقا أو أخفقا على يد السفن الحليفة . وهكذا جرد الأتراك في حرب نافارينو من السلاح على البحر وبالتالي أصبحوا غير قادرين على كسر ما تبقى من مقاومة اغريقية في الجزر ، ومعزولين في موريه ، لانقطاع مواصلاتهم مع مصر .

غير أن حرب نافارينو ، من جهة ثابتة ، كانت تدخلاً فعلياً في نزاع بين الأتراك والاغريق ، مها كانت رغبة الحكومات في البقاء خارجاً عن النزاع . ولكن نتائج حادث نافارينو حولت التدخل الأوربي تماماً . وأثارت هذه الواقعة حماسة كبيرة عند الاغريق ، ورأوا فيها سلاماً وتشجيعاً لمتابعة عملياتهم فنظموا حملات على كانديا وعلى كيو ، كما نظم الكولونيل فابيه حملة على خليج آرتا وعلى مدخل كورنث ، والاميرال الانكليزي تشورتش ، الذي كان يعمل لخدمتهم ، على بريفوزا . وانتظموا من جهة أخرى في حكومة ، ووصل كابو ديسترياس في ١٨ كانون الثاني ١٨٢٨ ، وأخذ الحكم بيده ، كمجلس الدولة « البانهلينيون » الذي يحل محل المجلس ، وانحنى الزعماء العسكريون أمامه ، وقبلوا سلطته ،

والتفوا حوله . وفي الوقت نفسه أضفت نافارينو على محبة الهلنية الأوربية عظمة ظافرة .

ومن نتائج موقعة نافارينو أنها أفسدت العلاقات بين الدول والباب العالي كما أفسدت علاقات الدول فيما بينها . فقد أكدت الدول عبثاً للحكومة التركية بأن سياستها لم تتبدل ، وانها تكن لها أفضل العواطف. ورأى الأتراك أن ظاهرة الصداقة هذه كانت في غير محلها تقريباً . وفي ١٠ تشرين الثاني أكدت مذكرة أوربية بأن الدول لاتفكر الا بتنفيذ معاهدة لندن وتهدئة النزاع بين الاغريق والترك . ومن الطبيعي أن يجادل الأتراك بعنف وجهة النظر هذه ويطرحوا كل اقتراح للسفراء . واضطر هؤلاء الى مغادرة القسطنطينية في ٨ كانون الأول . وفي ٢٠ منه أعلن السلطان الحرب المقدسة (الجهاد) بين المسلمين . ولكن ، اذا أفسدت نافارينو العلاقات بين الدول والحكومة التركية ، فقد أفسدت العلاقات بين الدول نفسها . فقد عادت بسرعة تؤكد أسس اتفاقها في تصريح مؤرخ في ١٢ كانون الأول ١٨٢٧ ، وزعمت فيه بانها لا تريد سوى تهدئة النزاع على الأسس التي قررتها فيما بينها ، وأعربت من جديد عن تخليها عن كل نفع أرضي وسياسي ورغبت في التعاون . وفي الواقع كانت انكلترا والنمسا فائرتين من نتائج التظاهرة ومن «حادث نافارينو المؤسف» كما وصفته الحكومة الانكليزية في خطاب العرش وخافت أن تفيد منه روسيا للتدخل في الشؤون الشرقية . أما روسيا فقد قلقت على مصالحها السياسية والتجارية في البحر الأسود ، بعد أن علقت بسبب القطيعة مع الأتراك . ومن جهة أخرى ، كان رد فعل الروس شديداً ضد اعلان الحرب المقدسة بين المسلمين . واتسع الجدل بين وجهات النظر المتعادية لكل من انكلترا وروسيا . وفي ٢٦ شباط

أعلم الروس بضرورة العمل معاً ، وإذا لم يشأ أحد أن يعمل ، فان روسيا عند الحاجة تعمل وحدها للدفاع عن مصالحها ، وصرحت بأن من الممكن انتهاز الفرصة لفرض معاهدة لندن على الأتراك . وأخيراً أعلنت روسيا الحرب على السلطان ، في ٢٦ نيسان ١٨٢٨ ، وأجتازت الجيوش الروسية نهر البروت في ٧ أيار .

ومن هذا الاختلاف بين مصالح الدول خرجت فائدة اليونان . لقد أصبحت الأزمة الانكليزية – الروسية في الواقع مهددة ، وبدا أن النزاع سيقع بين انكلترا وروسيا ، واضطرت فرنسا أن تقوم بدور الحكم بين الدولتين : وبرع لافيرونيه بالعمل لدى الجانبين : في لندن وسن بطرسبورغ ، وانتهى باعداد ترتيب جعله مقبولاً . ويجنب هذا الترتيب وقوع أزمة بين الدولتين : وذلك بأن يترك الروس يسوون شؤونهم مع السلطان على نهر الدانوب ، لعدم وجود وسيلة للعمل غير ذلك ، ولكن من الممكن ربط الروس باتفاق يحدد بصورة وثيقة جداً عملياتهم في القضية الدانوبية ، على أن تتكفل الدولتان الأخريان ، مع دعم الروس المعنوي ، بالقضية اليونانية . وعلى هذا النحو تبقى العملية الروسية محصورة في البلقان ولا تطغي على البحر المتوسط . ولما رفضت انكلترا التعاون في العمليات العسكرية ، التي ستكون ضرورية في اغريقية ، أخذت فرنسا على عاتقها العمل في اغريقية باسم الدولتين الأخريين ، روسيا وانكلترا . وقد أقر هذا الترتيب بمعاهدة الدول الثلاث في ١٩ تموز ١٨٢٨ . وفي الوقت نفسه أعلم السلطان بمتابعة الهدف نفسه دوماً وهو مصالحة الأتراك واليونان فقط .

وفي منتصف شهر آب أبحرت حملة فرنسية يقودها الجنرال ميزون من ميناء تولون ، وكانت تضم ١٥٠٠٠ رجل ، وتلقت تعليمات بالا تقوم

بالحرب إلا بعد نفاذ أي ترتيب سلمي . وفي الوقت نفسه ، قامت الحكومة الفرنسية بعمل نشيط لدى محمد علي وإبراهيم باشا . وقد ساعد التفاهم بين فرنسا ومصر على حل القضية الاغريقية حلًا سلمياً . فقد قبل محمد علي وإبراهيم، اعتباراً للسياسة الفرنسية وصداقتها ، بالانسحاب من القضية اليونانية . وتم اتفاق مبدأ بين الاميرال دو ريني وإبراهيم باشا في بداية تموز ، وعندما وصل جيش الجنرال ميزون ، نظم اتفاق رسمي بين الباشا والاميرالين ، في ٧ ايلول ، شروط جلاء الجيش المصري خارج البيلوبونيز ، وبدأ جيش إبراهيم اقلاعه في ٨ ايلول على سفن حليفة من نافارينو على أن ينقل تدريجياً إلى مصر ، تحت اشراف الحلفاء وبتموينهم. وسلمت الحصون،التي كانت لجيش إبراهيم على أرض البيلوبونيز الواحد بعد الآخر،إلى الجيوش الفرنسية بعد تظاهرة عسكرية بسيطة مراعاة لشرف الجيش. وبعد هذا الفوز أقلع معظم جيش الحملة الفرنسية ، وترك في الموقع خمسة آلاف جندي فقط تحت قيادة الجنرال شنايدر،وسيبقون حسب الحاجة لانهاء تهدئة الحالة في البلاد .

تحررت ، على يد الحملة الفرنسية ، شبه جزيرة موريه والجزر المجاورة وجزر سيكلاد . ولم يتناول ضمان الدول الثلاث موقتاً إلا هذه الاراضي . وهكذا فرض جيش الحملة الفرنسية الهدنة في البر كما فرض كفاح نافارينو بالفعل ، الهدنة في البحر . ولكن لم تقع خسائر ، اذ لم يجبر أحد على الانتقال إلى العمليات العسكرية الفعلية ، لأن الحملة الفرنسية فى موريه كانت كما نرى مفاوضة دبلوماسية أكثر منها مشروعاً عسكرياً ، ولكنها صنعت شرفاً عظيماً للحكومة الفرنسية ولقائدها ، بالشكل الذي قامت فيه وبالنتائج التي حصلت عليها . ومما يلفت النظر ان الحكومة التركية والحكومة المصرية والاغريق كانوا مجمعين على الفرح بالشكل الذي وجهت فيه فرنسا العملية .

وهكذا تمت معاهدة لندن : لقد علقت الحرب بين الاغريق والترك ، ولكن أساس القضية الاغريقية نفسه ظل معلقاً .

وصرح إلى الباب العالي في تشرين الثاني بالنتيجة التي حصلت عليها الحملة الفرنسية وبامكان تسوية القضية سلمياً بمفاوضات مشتركة. غير أن أسس لندن كانت عامة جداً ولا تدل إلا على حلول غامضة . ولذا ينبغي ايضاح هذه الحلول وأسس هذه التسوية بمفاوضة مزدوجة ، مفاوضة تجري ميدانياً مع الاغريق ، ومفاوضة تجري،من جهة أخرى ، بين الدول ، أي مفاوضة في اليونان نفسها ومفاوضة في لندن .

في شهر تشرين الثاني أعلمت الحكومات الباب العالي بالأسباب التي دعتها للعمل وبالأمل في الدخول معه بمفاوضات لتسوية القضية وتهدئة الحالة في الشرق . وقد درس السفراء أسس التسوية ميدانياً بادىء بدء في كورفو ، ثم انتقلوا في شهر ايلول ١٨٢٨ إلى جزيرة بوروس وهي جزيرة واقعة بين جزيرة ايجين وهيدرا . ولكن الأتراك رفضوا أن يفاوضوا خارج القسطنطينية . ولذا اتصل السفراء بالاغريق وحدهم فقط . وفي ٢٣ ايلول قدم الاغريق مذكرات طالبوا فيها ، لاغريقية الجديدة ، بتساليا وقسم من ابيروس وأوبيه وكانديا . وقدموا أيضاً مذكرة بنظام الدولة المالي . ومن جهة أخرى ، قام السفراء بتحقيق ميداني في ثمان وعشرين نقطة . وبهذه المفاوضة وحدها اعترفت الدول في الواقع بالحكومة الاغريقية . وكانت وجهات نظر السفراء في القضية متباينة . وفازت أخيراً وجهات نظر السفير الفرنسي غيّمينو ، وكان حراً أكثر من الآخرين . وفي ١٢ كانون الأول وجه السفراء إلى الحكومات مذكرة بما توصلوا اليه : فقد اقترحوا أن يكون لليونان أرض معينة بخط

حدود يبدأ من خليج آرتا على البحر الادرياتيك ، في جنوب ابيروس، وينتهي في خليج فولو على بحر ايجه ، في شمال اوبيه . وبالتالي تضم اليونان ، من جهة ، شبه جزيرة موريه واتيكا وبيوسيا وأكارنانيا ، ومن جهة أخرى ، سيكلاد . وأوصى السفراء أن تعطى الدولة أيضاً ساموس وكريت ، وأن يبقى اليونان تحت السيادة العثمانية المطبوعة بدفع ضريبة مليون ونصف المليون قرش في السنة ، وأن يأخذ الأتراك تعويضات عن الأملاك التي سيتخلون عنها ، وأن يتقلد رئيس الدولة منصبه من قبل السلطان .

وبعد أسابيع طويلة ، في لندن ، ظهرت فيها الاختلافات بين الدول كما ظهرت بين السفراء ، تبنى مؤتمر المفوضين فوق العادة مشروعاً نص عليه بروتوكول لندن المؤرخ في ٢٢ آذار ١٨٢٩ . وفيه تبنيت الاسس التي وضعت في جزيرة بوروس ، واعطي إلى الاتراك والاغريق حق الاختيار، اما البقاء في البلاد أو مغادرتها خلال عام . واقر العفو العام الذي يجب اجرام الحرب وعقوباتها الانتقامية . وعرفت حكومة الدولة الجديدة بأن تتقرب ما أمكن من المبدأ الملكي والوراثي ، وأن ينتخب الأمير خارجاً عن الأسر الحاكمة في الدول الثلاث الحامية . وعلى الدول إذا رأت ذلك صالحاً ، أن تضمن الدولة الجديدة. وهكذا تبنت الدول مبدأ بناء دولة اغريقية تحت سيادة تركيا ، دون ان تنفصل عنها تماماً مع اعطائها ارضاً ضيقة ومحدودة. وبالاجمال تبنت الدول حلاًعملياً للصعوبات برجوعها إلى اتفاقها القديم ، اتفاق شهر تموز ١٨٢٧ .

بقي على الدول ان تقنع الاتراك بقبول هذه التسوية . أرسلت إلى تركيا في البدء بعثة فرنسية على رأسها الدبلوماسي آميديك جوبير ، ثم كلف السفراء عند عودتهم إلى القسطنطينية في ١٨ حزيران ١٨٢٩ بالمفاوضة

وعارض الترك طلبات أوربة بعناد هادىء ، ولم يقبلوا شيئاً ، غير أنهم قبلوا في تموز باصدار فرمان يعدون فيه « بحكومة صالحة » وتسليم مؤخر الديون والضرائب . وفي الواقع كان الاتراك يعتمدون على اختلاف الدول للانزلاق فيما بينها والفرار من رغباتها. وفي الحقيقة،وجد الانكليز أن اغريقية كبرت كثيراً فأرادوا أن تقتصر على شبه جزيرة موريه والجزر . ومن جهة اخرى ، لم يتهيب الاتراك الحرب الروسية – التركية ، لأن الحرب الروسية لم تحصل بعد على نتائج . وكان الروس يقومون بطبيعة الحال بهذه الحرب دون أن يهتموا بالقضية الاغريقية ، لأن اهتمامهم كان منصباً على الاقاليم الدانوبية وحدها فقط . وقاموا بالحرب في جهة القوقاز وحصلوا فيها على نجاحات : فمن ذلك أن باسكيفيتش أخذ في العام ١٨٢٨ قسماً من ارمينية التركية ووصل إلى ارضروم ، ولكن الروس في أوربة كانوا يتحركون في العام ١٨٢٨ دون نتائج كبرى : فقد احتلوا دون صعوبة الاقاليم الدانوبية ، وهذا امر بديهي ، وتوصلوا الى نهر الدانوب بسرعة ولكنهم وقفوا عنده بسبب عرض النهر وبسبب الحصون التي تحرسه ، ولم يستطيعوا انتزاع سيليستريا ولا شوملا ، واستطاعوا ان يأخذوا فارنا في جنوب الدلتا ، ولكنهم اضطروا ، في الشتاء ، إلى الانسحاب إلى يامّي . ومضت سنة ١٨٢٨ دون أي حادث عسكري حاسم . وفي ربيع ١٨٢٩ سلمت قيادة الجيش الروسي إلى الجنرال ديبيتش فحصل على نجاحات رصينة . فقد عاد الروس من الدفاع عن الشاطىء ونزلوا في آخر آذار في بورغاز . وانتصروا في الجبهة الأساسية على الدانوب في ١١ تموز في كوليفتشار وهذا النصر فتح أمامهم طريق جبل البلقان فانطلقوا فيه بجرأة ، ونفذوا الى السهل في جنوب جبل البلقان في تموز . وفي غضون ذلك عاود اليونان حمل السلاح

وقاموا بحملة على كريت فاخفقت ، وانتهت بمذابح في كانديا في ١٣ و ١٤ آب ١٨٢٨ ، واسترجعت الجزيرة بانتظام دون أن يرتكب فيها محمد علي أي فظاعة . وعلى القارة استطاعوا أن يستردوا ليبانت على مدخل خليج كورنت ويتقربوا من مسيولونغي . وفي بـــداية الخريف قهر ديمتريوس يبسيلانتي الترك في بترا في لحف جبل هيليكون ، على تخوم آتيكا وبيوسيا في ٥٤ أيلول ، وبهذا النصر خلص آتيكا وبيوسيا من الترك وفي شهر تموز بدأ دبيتش بحصار ادرنه . أما من جهة باسكيفيتش فقد أخذ أرضروم وزحف على طربزون . وفي ١٩ آب استسلمت ادرنه . وانحدر الفرسان الروس نحو الجنوب وظهروا حول القسطنطينية في اينوس و رودوستو ، ودبوا الرعب في العاصمة التركية .

دفع هذا الضغط العسكري الروسي الاتراك إلى التنازل في القضية الاغريقية ، وكان تنازلهم في هذه النقطة يتناغم مع الحوادث العسكرية ففي ٥ تموز عرضوا على موريه نظام الاقاليم الدانوبية ، وعلى الجزر ، النظام البلدي الحر ؛ وفي ١١ آب ، أي عندما وصل الروس أمام ادرنه اشتركوا في معاهدة ٦ تموز ؛ وفي ٢٤ آب ، بعد أخذ ادرنه ، اضطروا إلى الاستسلام ، نوعا ما ، لكرم ومروءة الدول ، وقبلوا سلفا بكل القرارات التي ستتخذ في لندن . واضطزوا ، تحت ضغط المطاليب الروسية ، إلى توقيع معاهدة ادرنه في ١٤ ايلول ١٨٢٩ . وتتضمن هذه المعاهدة بصورة أساسية وبالبداهة البنود التي تهم الروس وتسوي القضايا الروسية. فقد نصت المعاهدة على توطيد امتيازات مولدافيا (البغدان) وفالاشيا (الافلاق) وتعيين الهوسبو دارين من الآن فصاعداً على مدى الحياة ، وعلى توكيد استقلال صربيا الذاتي . أما بالنسبة اليهم فقد حصلوا على تنازل الاتراك عن أفواه الدانوب ، وعلى حرية التجارة في البحر الأسود وفي المضايق ،

وأخيراً حصلوا على أراضي في القوقاز وفي أرمينية . أما ما يتعلق باليونان فقد تضمنت معاهدة ادرنة اشتراك الباب العالي في معاهدة ٦ تموز وفي بروتوكول لندن في ٢٢ آذار ١٨٢٩ .

وهكذا قبلت الدول بعد ثلاثة أعوام بوجود اليونان . ولم تتوصل لذلك إلا لاعتبارات سياسة عامة . ولم تقبل باليونان ولم تعرفها إلا تبعاً لضرورات سياستها ، ولم تتأثر في ذلك بداعي مذهب أو انسانية ، أو مثالية ، بل بداعي الدبلوماسية فحسب .

تشكيل المملكة اليونانية . — ولم يبق بعد سوى تنظيم هذه الدولة وتحويلها إلى مملكة . وفي الحقيقة ، وجدت اليونان بارادة الاغريق الحازمة . وبعد أن أعلنت استقلالها بثمان سنوات لم يكن لها شكل أو نظام أو قوانين ، ولا شيء بالاجمال من كل ما يؤلف دولة . لقد كانت قوة معنوية تحاول أن تتحقق ، وامة تبحث عن تحويل نفسها وتشخيصها بشكل دولة . لقد كان يجب خلق كل شيء من الشكل السياسي . ومن وجهة النظر هذه ، أي من منظر هذه الأمة، التي لم تؤلف دولة بعد ، نجد تعليماً هاماً في فلسفة التاريخ والحق العام .

لقد جرت محاولات أريد بها فرض قالب على هذه القوة الحية المعنوية ، الأمة الاغريقية اساساً ، واعطاؤها أطراً قاسية نفرت منها ، وظلت في كفاح دام سنوات عديدة بين المثاليـــة الاغريقية والدبلوماسية ثم عاد هذا الكفاح بشكل آخر عندما أريد تأسيس الدولة .

كان ينبغي قبل كل شيء تعريف الدولة وتحديدها . وقد نشب خلاف بين الدول والاغريق على حدود هذه الدولة نفسها . كان مفهوم الاغريق مفهوماً قومياً ، وكان برنامجهم ، في الاصل ، برنامج الحـــد الأعلى ، برنامج ريغاس ، أو البرنامج الذي حددوه بالحصار الذي أعلنوه عام ١٨٢١

وشمل أغريقية الواسعة ، التي كانت في الواقع بعثاً وأحياء للامبراطورية البيزنطية ؛ غير أن الحوادث أجبرتهم ، في وقت مبكر ، على التخلي عن كل ما هو مفرط في هذا البرنامج ، أي عن المطالبة بالقسطنطينية وتراكيا في شمال بحر ايجة . أما ما يتعلق بالباقي فقد ظلوا أمناء على مثلهم الأعلى . ففي المجالس القومية الثلاثة وجد نواب أتوا من جميع البلاد الناطقة باللغة الاغريقية ، وسوليون ، واناس من ابيروس وكيو كريت وتساليا ومن جميع الجزر . وفي المجلس الرابع ، وهو مجلس آرغوس في العام ١٨٢٩ ، وجد أيضاً نواب من جميع هذه المناطق بما فيها تساليا . وقد عرّف كابو ديسترياس الأمة الاغريقية في رسالة وجهها، في ١٥ تشرين الأول ، إلى انكليزي يعرفه وهو ويلموت هورتون ، بقوله : « تتألف الأمة الاغريقية من اناس ما زالوا منذ سقوط القسطنطينية يدينون بالدين الارثوذكسي ، ويتكلمون لغة آبائهم ، ويخضعون لحكم كنائسهم الروحي والزمني ، مهما كان البلد الذي يسكنونه في تركيا . وان حدود اغريقية رسمتها ، منذ أربعة قرون ، حقوق لم يستطع الزمان ولا الارزاء من كل نوع ، ولا الفتح ان تقضي عليها » . وهذا هو مذهب القومية المحض كما يتصور في عناصره الروحية . وفي الواقع نرى هذه المطالبة نفسها في المذكرة التي قدمها كابو ديسترياس إلى السفراء ، في بوروس ، في ٢٣ ايلول ١٨٢٨ ، وفي الجواب الذي قدمه الاغريق بمذكرة عن بروتوكول لندن في ٣٠ أيار ١٨٢٩ . فقد كان الاغريق يشكون من أن كانديا وساموس لم تكونا موضع بحث في الدولة التي يراد تعريفها وتحديدها لهم ، ويتظلمون من أنهم لم يدعوا للاسهام في المفاوضات وفي المبادرة لانتخاب الأمير الذي سيسود عليهم ، ويطالبون بأن يكون هذا الامير من معتنقي الدين الارثوذكسي ، الدين القومي ؛

كما يطالبون بدستور رسمي صريح ينظم ادارة الدولة ، ويحتجون على اقتطاع أرضهم بوعي واضح لقوميتهم ، ويذكرون الحق الطبيعي في الوجود ، ويريدون تحقيق دولتهم بشكل حر . وفي كل هذه النقاط نرى النظرية الفرنسية في القومية في نقاوتها الكاملة .

أما الدول ، على العكس ، فلها وجهات نظر ومفاهيم أخرى . كانت انكلترا معادية لهذه الدولة الأغريقية الجديدة بعد أن أسهمت لحد ما في تأسيسها ؛ وذلك لأنها تكره الروس وتريد الابقاء على الامبراطورية العثمانية باعتبارها عقبة ضد الروس ، وتريد اضعاف اليونان ، لأنها تخشى من أن تكون اليونان زبوناً للحكومة الروسية . ولذا كانت تريد العودة إلى معاهدة ١٨٢٦ وانتزاع أوبيه وحتى آتيكا من اغريقية واقتصارها على موريه والجزر ولا تقبل مطلقاً باغريقي على شاطيء الادرياتيك وعلى شاطيء ابيروس تجاه الجزر الايونية ؛ بل ورفضت ، زمناً ما ، على هذه الدولة الجديدة اسم اغريقية ، لأن هذا الاسم في نظرها يوقظ اطماعاً . وعلقت الحدود التي يراد اعطاؤها لليونان بانتخاب الأمير ، وأبعدت كل الترشيحات التي اقترحتها فرنسا وروسيا . وأمام هذه المعارضة من انكلترا ، قدمت فرنسا عرضاً ماهراً أوحى به غيّمينو من قبل : وهو اذا قلصت أرض اليونان فيجب تعويضها بالاستقلال . وقبلت انكلترا أخيراً بالمبدأ في ١٠ تشرين الثاني . ونوقش طويلا انتخاب الأمير ، واخيراً اتفقت الدول في لندن ، على بروتوكول ٣ شباط ١٨٣٠ . وبموجبه تؤلف اغريقية دولة مستقلة استقلالاً تاماً ناجزاً دون أن تكون بلداً يتمتع فقط باستقلال اداري ، تحت السيادة التركية . وبالمقابل دفعت حدودها نحو الجنوب وامتدت من خليج آرتا في الغرب إلى مصب نهر آسبروبوتاموس أي إلى زاوية خليج كورنت ؛ ومن الجهة الاخرى ، من جهة بحر

ايجه ، وصل بالحدود من خليج فولو إلى مصب نهر سبيركيوس ، أي بالضبط الى زاوية خليج اوبيه ، وهذا يعني أن اغريقية القارية لاتضم آتيكا وبيوسيا . وقبل بأن يعطى إلى الاغريق جزيرتا اوبيه وسكيروس دون كانديا وساموس . وأن يكون الحكم ملكياً وراثياً ، وقدم التاج إلى ليوبولد دوساكس — كوبورغ . وتخلت فرنسا عن حماية الكاثوليك في اغريقية ، على ان تضمن حرية الكاثوليك وقبولهم في جميع الوظائف . ان بروتوكول ٣ شباط ١٨٣٠ الذي يعرف ويحدد الدولة الاغريقية ، بلغ رسمياً في ٨ نيسان ، إلى الباب العالي فقبله في ٢٤ منه دون ملاحظة ، كما بلغ رسمياً إلى اغريقية في اليوم نفسه ، وتدل التعليمات التي أرسلت إلى مقيمي الدول بأن المذكرة لاتتحمل أي رفض . وهذا يعني نوعاً من انذار ، وعلى الاغريق أن يقبلوه دون شرط أو استثناء . ولم يقبل من الاغريق أن يجادلوا في أرضهم وفي شكل حكومتهم .

ولقد أثار هذا البروتوكول وهذا العمل معارضة مزدوجة : معارضة قومية ومعارضة سياسية : معارضة قومية ، لأن السولين والروملين احتجوا مباشرة على ابعادهم عن اغريقية . وقد بلغ النضال في هاتين المنطقتين ، سولي والروميلي ، مبلغاً حاداً ، ولكن الدول ضحت بهما . وأخذ الاغريق على كابو ديسترياس أنه لم يعرف كيف يحميهم . أما المعارضة السياسية فهي أن تقاليد البلاد الاغريقية كانت تقاليد جمهورية . ومذ عرف أن البروتوكول يفرض على اغريقية شكلاً ملكياً ، قدم ملتمس ضد الملكية يصرح بأن حالة البلاد لاتتلاءم مع مبدأ الملكية ، فضلاً عن أن الملكية حكم يكلف غالياً ، وان اغريقية فقيرة ، وليس لديها من الوسائل ما توفي به الملك حقه . ولكن الاغريق لايستطيعون

أن يرفضوا التبليغ الرسمي الأوربي ، ولذا اطلعوا ليؤبولد المرشح إلى التاج الاغريقي على مطاليبهم ليدافع عنها لدى الدول . غير أن ليؤبولد ساكس - كوبورغ قبل ، في ٢٨ شباط ، التاج الذي قدم اليه وكتب إلى كابو ديستريياس يطلب منه نصائحه وايضاحاته . فأجاب كابو ديستريياس برسالة مؤرخه في ٦ نيسان ، استعرض فيها حالة اغريقية ومطاليب البلاد ، وتظلم من الشكل الذي حددت فيه الحدود وأوضح عدم ثقته بالترك ، وضرورة عدم انسحاب الاغريق عن الاراضي مالم يسحب الترك جيوشهم من المناطق التي يجب أن يتخلوا عنها الى الاغريق . كما أوضح كابوديستريياس أيضاً التزام الأمير بوجوب تصديق المجلس القومي الاغريقي على المعاهدة ، وطلب اليه أن يحصل على الاعتراف بمبدأ السيادة القومية ، وأن يحصل على المال الضروري للاغريق ، وأن يصبأ أي أن يغير دينه . وبعد قليل على رسالة كابو ديستريياس وجه مجلس الشيوخ ، في ٢٢ نيسان ، إلى الأمير مذكرة تضم احتجاجاً مثيراً على الاذلال الذي يراد فرضه على اليونان في الروميلي وكريت وساموس . وطلبت المذكرة من الأمير أن يعترف بالحريات القومية التي أقرتها اغريقية في أربعة مجالس متعاقبة .

وهكذا عارض الاغريق اوربة بمطالبة مزدوجة في الأرض وفي المفهوم السياسي للدولة . وحاول ليؤبولد أن يحصل من الدول على مايرضيه . ولكنه اصطدم برفض مطلق في قضية الحدود وفي القضية السياسية وفي القرض الذي طلبه .لأن المبالغ التي عرضت عليه كانت غير كافيه . وقرر في هذه الظروف ، بعد بضعة أسابيع في مفاوضات غير مجدية ، أن يرفض التاج ، في ٢١ أيار ، وأعلم بذلك كابو ديستريياس في الأول من حزيران .

ولكن،في السابع من حزيران، كانت الحكومة الانكليزية متمسكة بوجهة نظرها فرفضت حجج ليؤبولد وبورت البروتوكول . وتابع المؤتمر دراساته المفصلة في تطبيق المعاهدة دون أن يكترث بالاغريق . وفي هذه الأثناء قامت ثورة تموز في باريس ، ثم نشبت الثورة في بروكسل فوضعت أمام الدول القضية البلجيكية ، وتركت اغريقية جانباً ولم يهتم بها . ولم تستأنف الجلسات في القضايا الاغريقية في لندن إلا في ٢٦ ايلول ١٨٣١ . وهكذا نرى وجود مفهومين للحق العام يتصادمان : مفهوم الاغريق القومي والديموقراطي ومفهوم الدول السياسي والدبلوماسي المحض .

لقد كان الاغريق يشكون الظلم ، ولذا لم يعترفوا للدول بأي جميل ، بل على العكس ، كانوا يشعرون بغيظ شديد ضد كل مايمثل الحل الأوربي . حتى ان اليونان ، على صغرها ، لم تتحرر مباشرة : لقد كان الأتراك بطيئين في التنفيذ وفي الجلاء عن البلاد وفي الوفاء بوعودهم التي قطعوها على أنفسهم بشأن أجزاء اغريقية الأخرى ، مثل ضمان الحريات الدينية في ساموس ، وكانديا ، ورودوس ، وفي تعمير الكنائس ، لقد تعهدوا بذلك في فرمانات ، ولكنهم كانوا بطيئين في التنفيذ ، وظهرت في اغريقية حالة رأي لم يكن من طبيعتها السماح باقامة حكم بسهولة .

لقد كان جان أنطوان كابو ديسترياس الرجل الذي اختاره الاغريق رئيساً وكافوه بتنظيم هذا الحكم . غير أنه لم يكن منسجماً مع مواطنيه . كان اوربياً أكثر منه اغريقياً ، وموظفاً روسياً ، ودبلوماسياً ارستقراطياً ، وحراً دون شك ، ولكنه لم يكن ديموقراطياً البتة . فقد وجد نفسه غريباً عن هذا البلد الذي أتى اليه ليتزعمه ، وكان يحتقر الكلفت ، وعند مجيئهم اليه قال لهم : «اني أعرفكم . إنكم أشقياء وقطاع طرق وكذابون».

ولكنه عرف كيف يكسب عدداً منهم مثل كولوكو ترونيس الذي دعمه باخلاص وأمانة ، وكان يفكر ويصرح بأن الاغريق يعيشون ويفكرون كما لو كانوا في العصر الوسيط ، ويرى لزوم جيل للوصول بهم إلى الحالة السياسية الضرورية . وأحاط نفسه بايونيين وباناس مثله ، من الجزر ، وباناس تثقفوا في اوربة ، مثل اخوته ، ومثل القانوني سانواتاس أو كوليتيس . ونحى جانباً الفناريين ، هؤلاء الذين يسمون « الارخونتس » أي الزعماء المدنيين ، و « النقباء » أي الزعماء العسكريين. كان كابو ديستريا رجلاً مفعماً بالكبرياء والغرور ، ولكنه مليء بالاخلاص والتفاني ، فقد ضحى بوضعه العظيم الأوربي للقضية الاغريقية ، عندما أتى وأخذ على عاتقه توجيهها. وكان، من جهة أخرى، واقعياً ، ولم يكن ابداعياً مطلقاً. فقد وجد أن اطلال اغريقية بل واطلال اغريقية القديمة كانت كوماً من الأحجار القديمة ، وكان نشاطه عجيباً ، وكان نوعاً ما الرجل الوحيد لقيادة الدولة .

حكم كابو ديستريا الدولة مستبداً مستنيراً ، وأراد أن يضع حكماً للخير العام ، ولكن حكماً استبدادياً . فقد أبعد كل ماصنع حتى الآن تقليد اغريقية وتحريرها . وعوضاً عن دستور تريزين ، انتخب مجلساً من رجاله ، المجلس القومي الرابع ، الذي انعقد في آرغوس في تموز وفي آب ١٨٢٩ وسمى مجلساً للشيوخ مؤلفاً من ٢٧ عضواً ، انتخب كابو ديستريا ٢١ منهم من قائمة قدمها المجلس ، وسمى بنفسه مباشرة ٦ شيوخ . ثم تخلى المجلس القومي عن سلطاته وخولها مجلس الشيوخ ، ولم يكن لمجلس الشيوخ هذا اختصاصات مالية . وسمى المجلس القومي ، من جهة أخرى ، مجلساً وزارياً مؤلفاً من ثلاثة أعضاء أخذوا من بين أعضاء مجلس الشيوخ ، مع أمين للدولة ، تريكوبيس . وعوضاً عن الدستور

الديموقراطي لمجلس ترزين ، تشكلت حكومة استبدادية يصحبها مجلس فقط ، وهذا المجلس حل محل « البانهلينيون » الذي هو نوع من مجلس دولة يمثل فيه جميع زعماء الاستقلال . وفوق البلديات التي تسمى « ديموجيرونتي » وتدير البلاد بسائق التقليد وتمثل تقاليد الاستقلال ، حتى في ظل الحكم التركي ، نظم كابو ديسترياس مركزية على النمط الفرنسي مع محافظين ومحافظين مساعدين ، وإدارة قضائية نظامية مع قضاة يسمون مدى الحياة .

ومن جهة أخرى ، هيأ كابو ديسترياس المستقبل ، وكان مقتنعاً ، كما كان يقول ، بأن الاغريق سيربون في الآجل البعيد على الحياة العامة . وكان يهتم بالفقراء والفلاحين ويحميهم من اللصوص والأشقياء وقطاع الطرق . وظلت لهذا ذكرى كابوديسترياس « الأب جان » شعبية عند الاغريق. وأمر بزرع شجرة أبو فروة (الكستناء) وأدخل زراعة البطاطا . وفتح المدارس الزراعية لتنمية الحياة الريفية . وفي الوقت ذاته فتح الملاجىء والمدارس ، ومؤسسات التعليم للأطفال الفقراء والأيتام . وقد آوى سبعة آلاف طفل وثقفهم في هذه المدارس . وأهتم بالتعليم بالمعنى الأصلي ، وأدخل فيه مدارس التعليم المتبادل الذي يعلم فيه بعض الطلبة بعضهم الآخر تحت إشراف المعلم على الطراز الحر الأوربي وفتح في بوروس مدرسة للتعليم الثانوي ، ومدرسة للحقوق في آثينة ، ومدرسة للبحرية في هيدرا ، ومدرسة للضباط ، وأنشأ ثلاث مطابع ، ومكتبات ، وفتح المتحف القومي .

وفي الوقت نفسه ، حاول تحسين حالة الدولة المالية والاقتصادية . فقد كانت اغريقية ، بعد ثمانية أعوام من النضال ، في حالة محزنة : تخربت المدن في تريبوليتزا ، ولم يبق سوى خمسمائة منزل ، وفي آثينة

لم يوجد سوى ١٦٢ بناية هامة غير معطوبة . وكان الشعب ضعيفاً جداً : فقد كان في موريه ٣٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً ، و ٢٠٠٠٠٠ في الجزر ، ومائة الف في القسم القاري ، فيا وراء البرزخ . وكان ينقص اغريقية ، التي حددتها الدول على هذا النحو ، جميع المناطق الغنية ، وتساليا والجزر الغنية الكبرى ، مثل ساموس وكريت . وكانت الدولة دون موارد تقريباً : فقد كانت « الأموال القومية » التي كانت أموالاً تركية ، وبخاصة الأموال الدينية ، تؤلف نصف الأرض (التراب) ، بيد أنها كانت دون إدارة ولا تأتي بشيء تقريباً . وأسس كابو ديسترياس مصرفاً قومياً في ايجين ، ولكن الورق النقدي لهذا البنك كان دون قيمة تقريباً . وكانت الضرائب ثقيلة بالنسبة لموارد السكان ، ومع ذلك ، لاتأتي بشيء ، ولا تستطيع الدولة أن تعيش إلا برسوم على الواردات والصادرات ترتفع أحياناً إلى ٣٠٪ .

واضطر كابو ديسترياس ، لكل هذه السياسة ، أن يعتمد على الأجانب، فقد أتى مثلاً للجيش بمعلمين فرنسيين ، وقدم جهداً كبيراً جداً ، وجهداً للمستقبل ، ولكن هذا الجهد اصطدم بكل تقاليد اغريقية وعاداتها بعد أن طبق بصورة قاسية . وكونت إدارة كابو ديسترياس بسرعة جمهوراً من المستائين : لأن هؤلاء الاغريق ، الذين عاشوا في الفوضى ، كانوا غير أهل للخضوع إلى النظام ، وليس لديهم حس بما ينبغي عمله لخلق دولة حديثة . وكانت تقاليدهم ، من جهة أخرى ، تقاليد ديموقراطية : فهم يكرهون أن يحكموا بالسلطة . ولذا بدا حكم كابو ديسترياس مخالفاً لكل مايعرفونه وكل ما يعتبرونه حقوقهم ، وكل ما كان سياءهم القومية . ولذا انسحب كبار زعماء حزب الاستقلال : انسحب بترو مافرو ميخاليس في مانيا منذ البدء ؛ وفي ١٨٣٠ انطوى جميع كبار الزعماء في هيدرا ، مثل

كوردو ريوتيس ، مافرو كورداتو ، مياؤليس ، كوليتيس ، ووقفوا حيال حكومة كابو ديسترياس الاستبدادية ، وطالبوا بالحريات الدستورية. وتأسست جرائد حرة متحمسة شديدة مثل جريدة « آبولون » و « الفجر ». وفي شهر أيار ١٨٣١ نشبت ثورة في الشمال في القسم القاري ، ولكنها أخمدت بفظاعة ووحشية . وبدأت تظهر عصابات الأشقياء في كل مكان تقريباً ، وبخاصة في الجبال ، وتهاجم قوافل المسافرين المنعزلين

وشجعت ثورة تموز ، في باريس ، مطاليب الأحرار ورفعت المعارضة دليلًا على ذلك الراية الفرنسية المثلثة الألوان . ومن جهة أخرى ، جعلت ثورة تموز من القضية الاغريقيـــة قضية خطيرة بالنسبة للدبلوماسية الأوربية . فاذا ظفر في اغريقية النفوذ الروسي ، الذي يمثله كابوديسترياس والحلول لاستبدادية ، فذلك يعني اخفاق الدول الحرة « الليبرالية » في الشرق كله وفي البحر المتوسط . وتميز كابو ديسترياس غيظاً أمام المعارضات التي أثارها حكمه فتبنى طرقاً جائرة : علق الحريات الدستورية ، حرية الأفراد ، الذين اوقفوا تعسفاً ؛ وحرية الصحافة ، بتعليق عدة صحف ؛ والغى البلديات التي كان الاغريق يتمسكون بها من أعماقهم ؛ وأقام محاكم استثنائية ، واعتمد في سياسة القوة هذه على المقيم الروسي ودعم نفسه بقوى الاميرال ريكورد البحرية . وعلى العكس توسط المقيمان الفرنسي والانكليزي وحاولا عبثاً مصالحة الرئيس والسياسيين الاغريق .

الفت المعارضة حكومة حرة في هيدرا ، واقترح كابو ديسترياس الضرب على يد هذه الحكومة بالقوة : أرسل سفناً احتشدت في بوروس ، ولكن مياؤليس وضع يده على هذه السفن. فتدخل الاميرال الروسي ريكورد ، وعندئذ أحرق مياؤليس السفن في شهر آب ١٨٣١ عوضاً عن أن يسلمها . واجتاح الاسطول الروسي انتقاماً منه جزيرة بوروس فاستحالت إلى صحراء ، وتعالت صيحة الاحتجاج في كل اغريقية . وأمام ضربة

القوة هذه تدخل المقيمان الفرنسي والانكليزي . وعندئذ قبل كابو ديسترياس دعوة المجلس القومي ، ولكن الانتخابات جرت وسط البلبلة والفوضى ، وكان طبيعياً أن تزيف تماماً . أوقف المعارضون واتهموا أمام المحاكم بالخيانة العظمى ، حتى أن المجلس الذي كان يهيأ ما كان ليمثل الرأي عن يقين ، ولم يستطع ان يجتمع تحت رئاسة كابو ديسترياس ، لأن هذا الأخير قتله أحد أبناء مافرو ميخاليس ، في ٢٧ ايلول ١٨٣١ (٩ تشرين الأول) عند دخوله إلى الكنيسة . وهكذا قلبت الحركة القومية أول حكومة اغريقية .

وأثارت خلافة كابو ديسترياس حرباً أهلية بطيئة أو فعلية دامت سنتين . ووجدت حكومتان : حكومة اوغستن ، أخي كابو ديسترياس ، وكان يدعمها فريق من النواب وكولوكوترونيس ، بينما أقامت الحكومة الأخرى في هيدرا وعاشت فيها وكان يدعمها سكان الجزر وأهل مانيا ومافروكورداتو ، ومياؤليس ومافروميخاليس الذي نحته جانباً الحكومة الرسمية . ومن جهة أخرى تألف فريق من الروميليين في الجهة المقابلة من خليج كورنث وكان زعيمه كوليتيس ، واعتبرت هذه الحكومة نفسها مدافعاً عن الحرية السياسية ضد الطغاة . ونشب العداء في كل مكان تقريباً ، حتى ضد الفرنسيين ، ضد جيش الاحتلال الفرنسي الذي ظل في موريه . وكان الاغريق الرسميون يعتمدون على الروس ، والفوضى تامة . وحاول المقيمون التوسط عبثاً . وأخيراً ظل حزب كوليتيس الحر غالباً ، واستقر في آغروس.وفر اوغستن كابو ديسترياس حاملاً معه رماد أخيه في بداية نيسان ١٨٣٢ . وكانت هذه المحاولة نهاية نظام السلطة وامكانية الاغريق في اقامة حكم قومي .

وفي غضون ذلك استأنف مؤتمر لندن أعماله ، وبدأ في آخر ايلول ١٨٣١ بدراسة القضية الاغريقية ، بعد انقطاع دام عاماً ونيفاً . وكان يراد دوماً انتخاب السيد الذي تريد أوربة أن تقيمه على اغريقية . وبعد مناقشات ، وقع الاختيار في شباط ١٨٣٢ على **اوتون بافاريا**، وهو الابن الثاني للملك لويس الأول الذي كان محباً للهلنية ، فقد ثقف هـــذا الملك ابنه على حب التقاليد الاغريقية . وكان مربي الأمير الشاب اوتون الأستاذ **ايوش** ، فقد علمه في جو يعطف على الاغريق . وكان بلاط مونيخ مركزاً لمحبة الهلنية في المانيا . مع هذا فقد فهم جيداً أن من من الضروري وجود شروط أفضل مما في السابق لتسهيل تولية الملك الشاب ، واشترط البافاريون للقبول تحسين الحالة . وأخيراً تدخلت معاهدة بين الأمير اوتون والدول في ٧ أيار ١٨٣٢ : وبموجبها يعطى لقب « ملك »اغريقية لا«أميرها » ، ويقدم اليه قرض بستين مليوناً تدفع على عدةأقساط ؛ وأن تعطى اغريقية حدوداً أفضل . وتم التفاوض مع القسطنطينية لتثبيت هذه الحدود : وبعد مساومات طويلة آلت المفاوضات ، في ٢١ تموز ١٨٣٢ ، إلى اتفاق يوطد حدود اغريقية بخط من خليج آرتا إلى خليج فولو ؛ وبالمقابل تقاضى الاتراك تعويضاً نقدياً .

وبانتظار مجيء الملك الشاب وبلوغه سن الرشد ، إذ لم يكن له من العمر سوى سبعة عشر عاماً ، نظمت وصاية في اغريقية عهد بها ، في آخر ايلول ١٨٣٢ ، إلى ثلاثة رجال بافاريين لهم قيمتهم : **اومانسبرغ** ، زعيم البافاريين الأحرار ؛ **وماورير** ، وهو وزير عدل سابق . **وهايدك** ، وهو جنرال سبق له أن خدم في جيش اغريقية . وصل الملك الشاب

ناوبليا في ٣٠ كانون الثاني ١٨٣٣ ودخل المدينة رسمياً في ٦ شباط وسط الابتهاج العام . وبقي على اليونان عمل تنظيمي كبير يجب القيام به . ولقد وجدت اغريقيـة الآن في ذاتها عناصر لتنظيم هذه الحكومة .

بقيت تسوية وضع الاراضي الخارجية ، هذه الأراضي الاغريقيـة التي لم يرد أن تعطى لاغريقية ، لأن اغريقية الجديدة لاتضم في الواقع المناطق التي كانت مراكز أساسية للحركة القومية . أما المنطقتان القاريتان، الروميلي وتساليا ، فقد تركتا لتصرف الأتراك دون شرط أو قيد ، ودامت مطالبة الاغريق القومية بهذين الاقليمين الكبيرين . وكانوا يفهمون تساليا على أنها اقليم واسع جداً نحو الشمال كما كان البرنامج الاغريقي ، أي مطالبة الاغريق ، يشمل جنوب ماكدونيا حتى سالونيك . وبالتالي لم يكن للاغريق ، في هذه النقطة ، أي ضمان ، بل أنهم تركوا لتصرف الحكومة التركية كما في السابق .

أما الجزر الكبرى ، فقـد تركت أيضاً خارجاً عن اغريقية مثـل ميثيلين ، كيو ، ساموس ، كانديا ، حتى ان الدول لم تهتم إلا بساموس وكانديا ، اللتين طالب بهما الاغريق صراحة ورسمياً في مختلف مذكراتهم، وأوصت تقارير السفراء في بوروس باعطائها لليونان . وحصلت الدول على نظام خاص لجزيرة ساموس . وحوفظ فيها أخيراً على الحريات الادارية. وأثناء هذا الدور في الاستقلال والمفاوضات نجحت ساموس في بقائها مستقلة تقريباً تحت زعامة رئيس اغريقي ، لوغوتيتيس . وحكمهـا مجلس من الوجهاء الاغريق . وبوساطة الدول ، قبـــل اغريق ساموس الخضوع للحكومة التركية ، مقابل العفو العام الذي منحـه السلطان ، والحرية المطلقة لادارتهم وحرية ممارسة دينهم ، وانسحبت الجيوش التركية شريطة

أن تدفع الجزيرة للسلطان ضريبة سنوية قدرها ٤٠٠,٠٠٠ قرش ، وأن يسمي الباب العالي أميراً منتخباً من بين المسيحيين لحكم المدينة ، وأن يعطى الحكم الفعلي للجزيرة إلى جثاليق ينتخبهم الوجهاء ، وأن تؤلف أمارة ساموس في داخل الامبراطورية العثمانية نوعاً من استثناء ، نوعاً من دولة صغيرة نصف مستقلة ، كياناً ادارياً على الأقل . ومنذ ذلك الحين هدأت جزيره ساموس وأغنت وظلت هذه حالها إلى اليوم الذي عادت فيه ، في الآجل البعيد، إلى الاغريق .

أما جزيرة كريت (كانديا) الكبرى فقد ظلت قضيتها معلقة لأن السلطان أولى حكمها إلى محمد علي ، حاكم مصر ، الجزء القوي والمتين من الامبراطورية التركية ، ولم يكن محمد علي بالطبع مستعداً لنزع ملكيتها عنه ، بل على العكس ، رأى غداة الأزمة الاغريقية أنه لم يستطع أخذ المكافأة التي وعد بها من قبل وهي حكم موريه ، فطالب السلطان بحكم آخر ، حكم سورية ، عوضاً عنها ، وبدأت الأزمة بين السلطان والباشا عام ١٨٣١ ، ولم تسو قضية كانديا وبقي الكريتيون دون ضمان من الدول .

ونرى في قضية هاتين الجزيرتين أن التسوية نظمت بين اوربة والحركة القومية الاغريقية . أما الجزر المجاورة للشاطىء التركي فلا يوجد فيها : للعمل الآن ، لأن الأغريق لايستطيعون التفكير باستمرار النضال فيها . أما في كريت فقد ظلت الحركة القومية نشيطة جداً ، وستظل كريت في ثورة دائمة طوال القرن التاسع عشر كله .

وبقيت الجزر الايونية خارجة عن القضية الاغريقية ، وكانت الحالة فيها سيئة بخاصة ، لأن هذه الجزر كانت مركزاً فكرياً للهلنية ومركزاً للحركة القومية . وكانت انكلترا ، الدولة الاوربية الحرة الليبرالية ، تحكم

الاغريق فيها بشدة مفرطة ، وقد سوت كل شيء لتمنع هذه الجزر الايونية من الاسهام في حركة الاستقلال اليونانية ، وادارتها بصورة استبدادية ، بالرغم من الدستور الذي منح لها في العام ١٨١٧ ، واخضعها الحاكم السير **توماس ميتلاند** لسلطة قاسية واستغلها مالياً .

وكشف الزعماء الأحرار أمره مراراً في مجلس العموم ، مثل يانغ ١٨٢٢ ، أو لورد بروغون . ولكن الحكومة الانكليزية غطت ميتلاند . ومنذ بداية حرب الاستقلال ، جد الانكليز كل حركة مماثلة في الجزر الايونية : ففي ١٨٢١ نفي كل من انجدوا الاغريق وصودرت أموالهم ، واقيمت المحاكم العسكرية في كل مكان . وقامت حركة في جزيرة زانت فاوقفت باعدامات جماعية . وحكم على سكان جزيرة سيريغو بالموت لأنهم أرادوا الاستيلاء على سفينة تركية . وصرح نداء بأن كل فرد يتصل ، بالاغريق « المتمردين » يعتبر متمرداً ويعاقب بالموت . وهدأت هذه السياسة العنيفة عام ١٨٢٣ عندما اعترفت حكومة كاننغ بحرب الاغريق. وعندما مات ميتلاند استعيض عنه بحاكم حر وهو السير **فريديريك آدم** ، وسمح بتشكيل لجان اسعاف للاغريق وأوحت لجنة لندن المحبة للهلنية للحاكم بتعليمات كاننغ الحرة .

ولكن الانكليز ظلوا ، على الاقل ، يكرهون كل محاولة يراد منها فصل الجزر الايونية عن ادارتهم وربطها باغريقية . وعلى اثر احتجاج ، قدمه الاغريق ضد القبض على مركب اغريقي في المياه الايونية ، اعطى حاكم الجزر الحكومة الاغريقية ،إلى كابو ديسترياس، درساً قاسياً وصرح بأن لاصلة له بدولة « أسمية » لايعترف بها . ولقد رأينا عناد انكلترا في الحيلولة دون امتداد اغريقية من جهة ابيروس ، والجهود التي بذلتها لتوصل الحدود الاغريقية حتى مصب نهر الاسبروبوتاموس ، وتنتزع من الاغريق شاطىء

الادرياتيك المقابل للجزر الايونية . وفي العام ١٨٢٩ انتشرت اشاعات حول امكان ثورة يحاول الاغريق اثارتها في الجزر في وقت ثبتت فيه الحدود ببروتوكول ١٨٢٩ . فما كان من الحكومة الانكليزية إلا أن أرسلت في ١٦ أيار تعليماتها إلى المقيم الانكليزي في اليونان ، دوكنز ، تقول : « بيّنْ بالعبارات القوية إلى الكونت كابو ديستريياس كم سيكون سلوك اغريقية جنونياً إذا ما بدأت الحياة السياسية ، التي دعيت لها ، بمحاولة تغيير تسوية أيدها ضمان اكبر دول أوربة ، وبخاصة محاولة مس مصالح بريطانيا العظمى » .

وقد حافظت الحكومة الانكليزية على هذا النظام الاستبدادي في الداخل وعلى مبدأ حيازة انكلترا للجزر ، ولم يتحمل هذا النظام أي مناقشة في هذه النقطة . وهكذا نرى وجود أراضي اغريقية خاضعة للنير الأجنبي . ولهذا السبب يوجد استردادية اغريقية دائمة من أجل الجزر الايونية حتى عام ١٨٦٣ ؛ ومن اجل تساليا حتى عام ١٨٨١ ، وقد استعادها الاغريق في العام ١٨٩٨ ؛ ومن أجل الجزر وسالونيك حتى العام ١٩١٢ .

لقد كانت اليونان أول دولة مستقلة خرجت عن تجزئة الامبراطورية العثمانية ، واول دولة انشئت ، في أوربة عـــام ١٨١٥ ، على المبدأ القومي. كان انشاؤها عفوياً ، وكانت مدينة بوجودها من حيث الاساس لذاتها . وجدت أمامها مفاهيم الحق العام القديمة ، التي كانت في البدء معادية ولم تقبل بوجود اغريقية الا في الحد الذي تكون فيه الدولة الاغريقية بيدقاً مفيداً للعبها الدبلوماسي ، ثم قلصتها حسب مصلحة الدول ضاربة بمصلحة الاغريق عرض الحائط ، وفرضت عليها شكلا للحكم لايتفق مع التقاليد القومية . وعلى هذا فالدولة الاغريقية ، كما تشكلت عام

١٨٣٢ ، غير تامة التشكل : فهي لم تتم على الصعيد القومي ، نظراً لبقاء مطاليب يراد ظفرها وانتصارها وينبغي لذلك القرن التاسع عشر كله. ولم تتم على الصعيد السياسي ، لأنه ينبغي تكييف هذا الحكم الجديد الدخيل مع التقاليد القومية . وهكذا تبدو اليونان تجربة تاريخية على جانب عظيم من الأهمية .

ان تاريخ تشكل اليونان هام أيضاً تحت اعتبار آخر : فهو يرينا ، في الحقيقة ، بشكل جلي وبشكل مدهش ، استمرار المميزات القومية للشعب الاغريقي . وان ما رأيناه في هذه الدراسة كلها هو ، من جهة ، التجزئة إلى مناطق صغيرة جداً ؛ ومن جهة أخرى ، الفردية المفرطة وروح التعصب والتحزب المتطرفة التي تقسم الاغريق . وهاتان النقطتان : التجزئة في استقلال شبه بلدي ، والمبالغة في المنازعات الحزبية ، هما صفتان من صفات قدامى الاغريق . ومن وجهة النظر هذه يبدو الميلانيون المحدثون سليلي الاغريق الأقدمين ، الآثينين والاسبارطين والبيوسين . وهذا ما يجعلنا نعتقد بوجود استمرار لنفسية قوية تلفت النظر ، اما لأنها تتضح بصفات العرق ، واما لأنها تتضح باستمرار ظروف الحياة والتربية بالتقليد اللذين فرضا على الاغريق ، في كل يوم ، المفاهيم نفسها التي فرضت على اغريقية القديمة .

وأخيراً ، ان تشكل اغريقية لم يخدم اغريقية وحدها فحسب ، بل كان مثلا يحتذى أيضاً . فقد أعطى قوة لا تقاوم لفكرة القومية ، وصنع اجماع الرأي الاوربي ، الا بالطبع اجماع الحكومات ، لصالح هذه القومية الجديدة . وفي هذا المعنى ، كانت الحركة القومية الاغريقية عنصراً من أقوى العناصر في تفتيت أوربة الحلف المقدس .

الفهرس

تاريخ الحركات القومية

الجزء الأول

يقظة القوميات الأوربية

مقدمة

القومية في ميزان التاريخ

الحركات القومية الأوربية
في النصف الأول من القرن التاسع عشر

القسم الأول

القومية والوطنية

الفصل الأول

الأصول العقائدية لمبدأ القوميات

الفصل الثاني

الأصول التاريخية للقوميات الأوربية

الفصل الثالث

الثورة الفرنسية والقوميات الأوربية

الفصل الرابع

اوربة النابوليونية والقوميات

الفصل الخامس

اوربه ١٨١٥

الفصل السادس

اليونان أول دولة قومية

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبة

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأول : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)

الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)

الجزء الثالث : الوحدات القومية

الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية

الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية – الاشتراكية

علي مولا


ISBN 978-9953-68-367-0

تاريخ

الحركات القومية

الجزء الثاني

يقظة القوميات الأوربية

الحرية والقومية

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر
علي مولا


تاريخ
الحركات القومية
يقظة القوميات الأوربية

تاريخ

الحركات القومية

يقظة القوميات الأوربية

الجزء الثاني

الحرية والقومية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

دار الفكر

الطَّبعةُ الأُولى

١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م


طبع في دار الفكر بدمشق ـ شارع سعد الله الجابري ـ ص . ب ٩٦٢
هاتف ١١١٠٤١ ـ ١١١١٦٦ ـ برقياً فكر

إلى

الرواد الأوائل

حملة مشاعل التحرير القومي

تحية ومجداً

الحركات القومية الأوربية
في النصف الأول من القرن التاسع عشر

القسم الثاني

الحرية والقومية

المقـــدمة

الدور ١٨١٢ ـــ ١٨٤٨

يعتبر الدور الممتـــد من ١٨١٥ إلى ١٨٤٨ ، من وجهة النظر القومية ، أوضح من عهد الثورة الفرنسية والامبراطورية ، لأن القوميات استيقظت فعلا في هذا الدور على أساس الحرية السياسية ، ونشأت بحق القوميات الأوربية ، ان في عالم الأفـكار أو في عالم الوقائع .

إن الشكل ، الذي شهدنا به القوميات في الجزء الأول من الحركات القومية ، كان بسيطاً على قدر الامكان ، وتجلى بالدفاع الوطـــني ضد الغاصب الأجنبي ، أي انه كان عاطفة بسيطة جداً ، غريزية ، عفوية ، دون وعي أو شعور تقريباً ، أو على الأقل دون فلسفة ، ودون مذهب فكري نظري . وانا لنتساءل ما ستكون هذه العاطفة القومية عندما لا يكون لرد الفعل الوطني غاية أو هدف ، أي عندما لا يكون هنالك غاصب قاهر ؟ وفي الواقع ، ان الوضع لم يختلف بالنسبة لبعض القوميات عندما عادت الى النزاع الذي بدأت به ، لأن هذا الوضع بقي نفسه ، لم يتغير ، وهذه حال **اليونان وايرلنده** ، ويمكننا القول في هذه الحال ان لا انقطاع في التاريخ . فقد ناضل اليونان ضد الحكم التركي ، والايرلنديون ضد الطغيان الانـكليزي بعد ١٨١٥ ، كما كانت الحالة بعد ١٧٨٩ . أما في البلاد الاخرى ، مثل **المانيا وايطاليا** ، فقد زالت اليد التي كانت تضطهدها ، ولكن ما زال في ألمانيا شيء من الروح القديم الذي يمكن

أن نسميه روح « المحارب القديم » ، ونجده في الجمعيات الوطنية ، والجمعيات الرياضية ، والتعبئة العسكرية ، وكراهية الأجنبي التي تلاحق العناصر الدخيلة في كل مكان وفي كل مناسبة ، حتى في اللغة الدارجة ، ولكن هذه الحالة كانت وقتية ولم تدم طويلا .

لذا ينبغي للقوميات قواعد اخرى غير هذه العاطفة الوطنية البسيطة لتعتمد عليها ، أي كان على هذه القوميات أن تنتقل إلى عالم السياسة. ان فكرة الحوية هي التي أوجدت القوميات في هذا الدور الثاني ، موضوع هذا الكتاب ، وذلك لأن القومية لم تعد مجرد عاطفة فحسب ، بل مطالبة ، ولا مجرد غريزة ، بل مذهباً فكرياً . ولا شك في أن سبب هذا الانتقال يرجع ، في الأصل ، إلى حادث واحد وهو الشكل الذي صبغ به الوضع الأوربي الجديد الذي حل محل الامبراطورية الفرنسية بعد عام ١٨١٥ .

الفصل الأول

الحرية الفرنسية وانعكاساتها الدولية

لقد خنقت سياسة مترنيخ والمؤتمرات آخر حركة لروح المقاومة والتحرير التي ظهرت في إسهام الشعوب في تقويض الامبراطورية الفرنسية، وزال ، على هذا النحو ، العنصر الذي ظل ، حتى الآن ، يؤلف جوهر هذه القومية الأولى وهي كره فرنسا . غير أنه من الممكن وجود عقائدية (ادبولوجيا) أخرى لا تتمسك إلا بالحاجات السياسية التي كانت تتمثل ، في ذلك الحين ، بالحرية .

كان نظام الحكم المطلق ، الذي فرض على أوربة كلها ، سياسياً واكليركياً معاً ، واكليركياً لجميع الديانات الارثوذكسية والبروتستانتية والكاثوليكية ، حيثما وجدت . وأنسى هذا النظام الثقيل والضعيف معاً الطغيان النابوليوني وأعباءه ، لأنه كان نظام طغيان للطغيان . ولقد كان من حسنات الامبراطورية الفرنسية ، على الأقل ، أن عادت على الشعوب بالفائدة بسبب نظامها وفوائد الاصلاحات التي أتت بها والمشاركة في سياسة العظمة . وحدث في الأفكار نوع من المثالية والاعجاب والتعلق بنابوليون ، وبدأ اجلاله يظهر في أوربة : فمن ذلك أن البولوني **مودانسكي** كتب يقول : « كانت **النابوليونية** في فرنسا تعني ، بالنسبة لنا ، شيئاً كالوطنية » ؛ وكذا الحال في بلجيكا وفي ألمانيا. وهنا نجد شيئاً يلفت النظر

حقاً: فقد تشكلت في بالاتينا، في ألمانيا الغربية ، جمعيات المحاربين القدماء، محاربي الجيوش النابوليونية ، واحتفلت في ١٥ آب بعيد الامبراطور . ونظمت، في ألمانيا الغربية هذه ، أشعار كثيرة ، وألفت قصص ، ورسمت صور ، على شرف الامبراطور ، وغرس ، عبر ألمانيا ، صف من أشجار الحور على الطريق الذي سلكه نابوليون للحاق بجيشه العظيم .

وتوازياً مع هذه الحركة ، التي خلطت في فرنسا بين فكرة الثورة وذكرى نابوليون ، وجد عمل آخر في أوربة يخلط بين نابوليون من جهة، والحركات القومية من جهة أخرى ، على الرغم من قيام حركات قومية، كما رأينا في الواقع ، ضد نابوليون . فقد اعتمد على بعض التصريحات التي نجدها في «مذكرات» نابوليون في جزيرة القديسة هيلانه ، ونذكر منها ، على سبيل المثال ، ان نابوليون كان يقول في معرض كلامه عن الألمان والايطاليين والاسبانيين : « لقد كان بودي أن أجعل من هذه الشعوب شعباً واحداً، بل أمة واحدة » . وكان يصرح ، في تلك الجزيرة نفسها بشأن ايطاليا ، بأن هدفه كان : « تربية الايطاليين تربية قومية » ؛ وأضاف في يوم آخر : « ان روما هي المدينة التي سيختارها الايطاليون ذات يوم عاصمة لهم » . وتكلم عن حق ايرلنده في الانفصال عن انكلترا، وحق الألمان في الاتحاد : « لو جعلتني السماء أميراً ألمانياً ، لحكمت دون شك الثلاثين مليوناً ألمانياً متحدين » .

وهكذا حول رد الفعل ذكريات نابوليون إلى حجج لصالح القومية ضد تسوية أوربة عام ١٨١٥ .

وكان لهذا النظام من الحكم المطلق والسلطة العامة استثناء أخذ يعمل لصالح فرنسا : فقد تمتعت هذه الدولة بنظام الحرية المدنيـة والسياسية ،

ومنحها ملكها ميثاقاً ، وكانت الحياة السياسية فيها كثيفة اعتباراً من ١٨١٥ . وكان صوتها ، في هذا الصمت بل في هذا الخبل العام ، يتردد خاصة وينتقل بعيداً ، كما كان الصوت الوحيد الذي يسمع في أوربة : فقد كان نفوذ انكلترا الفكري العقائدي ضعيفاً فعلا ولا يؤثر في الشعوب . لأن النظام الانكليزي لم يكن شيئاً جديداً ، ولأن الانكليز لا يهتمون بنشر أفكارهم إلا قليلا ، وأخيراً لأن حياتهم السياسية كانت انكليزية نوعياً ولا يمكن أن تكون درساً للشعوب الأخرى . ولهذه الأسباب مجتمعة لعبت فرنسا دور المربي في أوربة .

ومع ذلك ، فلم تنعش فرنسا وحدها الحركات القوميـة التي ستقوم في أوربة . بل سينضم اليها جهد عميق يؤثر في الجوهر القومي ، ويقوم به تلاميذهردر أو خلفاؤه ، ونجده في تيار الأفكار الفلسفية الجديدة . ولم تكن الحركة المستقلة ، التي ضربت فرنسا فيها المثل ، مخالفة لهذا الجهد العميق ، وسيتحدان مع بعضها في المضمار القومي . وهكذا نعود إلى الحالة التي كانت في نهاية القرن الثامن عشر ، قبيـل الثورة الفرنسية ، ولكن في مرحلة متقدمة نوعاً ما ، ويجري الخلط من جديد بين فكرة الحرية وفكرة القومية من جهة ، وبين رسالة فرنسا واستقلال الأمم من جهة أخرى .

١ ـــ الدرس الفرنسي

لقد أصبحت فرنسا مربية أوربة ومعلمة لها ، ولا سيما بعد أن أبدى العهد الرجعي اختلافاً مذهلاً بين دور فرنسا السياسي في أوربة ، وقد أصبح ضعيفاً ، لأن الدبلوماسية الفرنسية كانت ملزمة على الأقل بالانطواء وأحياناً بالطـــاعة ، و بين اشعاعها الفكري العظيم . لقـــد كانت

حركة الفكر الفرنسي في العهد الرجعي كثيفة في المضمار الأدبي والسياسي والفني ، و استقت هذه الحركة الابداعية الهامها من أوربة ، حتى ان نوعاً من النفوذ والتداخل قد تم بين الأدب الألماني والانكليزي والأدب الفرنسي ، وتهيأ في فرنسا ، بالمقابل ، نظام جديد للأفكار فرنسي جداً وشع في أوربة . وأعطت فرنسا لأوربة درساً سياسياً ظهر بشكل حركة فكرية عامة ، ولم يكن بصورة نوعية وأساسية قومياً .

الحزب القومي . ـ لقد أخرجت فرنسا «المذهب القومي» لنفسها في بادىء الأمر . وعلى عكس ما مر في القرن الثامن عشر ، حيث كان الانطلاق من الأفكار إلى الوقائع ، نشأ الحزب القومي في فرنسا منطلقاً من الحوادث : لقد نشأ من رد الفعل ضد الاحتلال والمعاهدات ، وضد خذلان الهزيمة عام ١٨١٥ . ثم أضيفت إليه أنواع العناصر المتضررة من العهد الرجعي والجيش وضحايا الارهاب الأبيض وغير ذلك . وكان الفرنسيون يحنون إلى العظمة المفقودة ويحز الألم نفوسهم من اقتطاع حدودهم . وفي الوقت نفسه كانت الحياة السياسية في الداخل عجيبة ، وكان للحزب القومي، الذي أسهم فيها ، برنامج أخذه عن البيان الذي ألقى به مجلس ممثلي المائة يوم والدستور الذي صوت عليه هذا المجلس عام ١٨١٥ في فترة هذا الحكم الأخير لنابوليون بعد عودته إلى فرنسا . وقد رفع هذا الحزب القومي الأمرين ، المطلوب القومي والمطلوب الحر ، إلى مصدرهما وهو السيادة القومية وسيادة الشعب ، ولم يقبل بسيطرة طبقة من الطبقات في الداخل ، ولا بسيطرة الأجنبي في الخارج . ولذا أخذ المذهب الفرنسي القومي مظهراً مزدوجاً : وهو التوكيد الديموقراطي والتوكيد القومي معاً.

وأعرب هذا الحزب القومي ، من الوجهة العملية ، عن أفكاره

ببعض حاجات أو مطاليب : فمن ذلك انه نفر من آل بوربون « الذين عادوا في عربات الأجنبي » ، وبشر بكره معاهدات ١٨١٥ . وبهذا المعنى كان الحزب القومي حزباً ثورياً وتركيبه يدل عليه : لقد كان يسمى ، في الأصل ، **حزب المستقلين** ؛ ويضم بين عناصره جماعات من الجمهوريين ، مثل لافاييت ، وضباطاً وضباط صف بونابارتيين وارادت جمعية الفحامين ، وهي جمعية سرية كبرى تأسست بعد ١٨٢٠ ، أن تعيد للشعب ممارسة السيادة القومية . وكانت على اتصال بالجمعيات السرية في أوربة : مع جمعية الفحامين الايطاليين ،ومع عصبة الفضيلة (التوغند بوند) في ألمانيا ، أي ان هذه الحركة الثورية كان لها طابع دولي ، بالرغم من أنه لم يكن أي اتفاق بين هـذه الجمعيات لقيادة حركة عامة مشتركة ، وعبرت عن نفسهـــا ، في فرنسا ، بمؤامرات عسكرية ، بعد بعض المحاولات الثورية .

هذا هو الوجه الثوري للحزب القومي . بيد أن له وجهاً برلمانياً أيضاً . فقد كان يكافح سياسة العهد الرجعي الخارجية ، سياسة اشتراك فرنسا بالحلف المقدس . وكان المستقلون يهاجمون سياسة **باسكيه** المترددة ووزارة **ريشيليو**: فمن ذلك ان دست جملة في الرسالة التي وجهت إلى الحكومة في قضية السياسة الخارجية ، وشجبت سياسة الدوق ريشيليو حتى سقطت في كانون الأول ١٨٢١ . وكانت المعارضة بخاصة عنيفة ضد الحملة الفرنسية على اسبانيا : فقد اشترك اليسار في معارضته مع اليسار المتطرف (أقصى اليسار) وقام بالنضال في المجلس **دوايه كولار** و **دوليسير وبينيون** والجنرال **فوا** و **مانويل** . وتوصل النقاش بسرعة إلى أقصى درجات العنف ، وطرد النائب مانويل من المجلس في العـــام ١٨٢٣ . وفي الحملة الاسبانية نفسها حاولت جماعات من الأحرار ان تقاوم في جبال البيرينه ، وكان

يقودها الكولونيل فابيه ، حتى إن ضابطاً قديماً يدعى آرمان كاريل انخرط في صفوف الاسبانيين بغية اخفاق الحملة الفرنسية التي ذهبت لاخماد ثورتهم . وعارض الأحرار الفرنسيون في هذه الحملة بمبدأ عدم التدخل أي احترام الحركات القومية في الدول الأجنبية .

ومع هذا فقد أخفقت هذه الحركة الثورية ومات نابوليون في ٥ أيار ١٨٢١ ، وسمح هذان الحادثان بتطهير هذه الحركة المضطربة قليلا والثورية في البدء ، وبنقلها إلى صعيد المذهب بعد أن أخفقت عملياً .

وكانت النتيجة ، التي حصل عليها هذا الحزب القومي ، الفصل بين فرنسا الحرة وبين مسؤولية سياسة الحكم المطلق في أوربة ١٨١٥ . وهكذا ظهرت فرنسا خصما وبالتالي حليفاً لكل من آلمهم نظام ١٨١٥ في أوربة .

الاعلام . ـ لم يضم الحزب القومي إلا جماعة قليلة ، ولذا فان شروط التصويت والتصويت المزدوج خاصة ابعدت تأثيره الفعلي بسرعة ، فضلاً عن انه لم يكن إلا صوتاً في مجموعة واسعة كثيراً . وابتداء من ١٨٢٠ بخاصة قدمت فرنسا إلى أوربة مذهباً حراً معقداً كثيراً .

وفي الواقع ، ان الاختلاف بين فرنسا وباقي أوربة ، عدا انكلترا ، هو أنه وجد في فرنسا رأي عام يعبر عن نفسه في المناقشات البرلمانية ، وفي الصحافة ، وفي نشاط المكتبات والنشر الفرنسية ، وباختصار في كل ما يسمى الاعلام . وبذا كان صوت فرنسا عاماً ويؤثر في كل الأفكار ، ويمتد إلى جميع البلاد ، ويشع على باقي أوربة ، ويفرض نفسه على أناس من أقصى اليمين : مثل شاتو بريان الذي ظل ، طوال حياته ، مدافعاً متحمساً عن حرية الصحافة . وان أكبر خطأ ارتكبه آل بوربون ، وكان سبباً من الأسباب

الأساسية التي أدت إلى سقوطهم ، هو أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار هذا الرأي العام وأرادوا أن يحكموا ضده .

لقد وجد ، بفضل هذا الاعلام ، نقاش واسع في الافكار ، وأخذ يتناول مختلف أنواع المشاكل . وكان العهد الرجعي من اغنى العهود بمناقشة المذاهب التي وجدت في الحياة الفرنسية . ومع ذلك ، فلم تكن أفكار الثورة وحدها المصدر الذي استقت منه اوربه ، لأن المذاهب السياسية ، التي ظهرت في فرنسا في ذلك العصر ، حركت جميع الأحزاب . لقد وجدت مذاهب يمينية ، مثل مذاهب **بونالد** ، وهي مذاهب تقليدية تتصل في فرنسا ، لحد ما ، بافكار هردر ؛ وكان بونالد يرى ، في الواقع ، أن « تركيب » الشعب هو نتاج تاريخه وتقليده . وقد أعطت نظريات بونالد هذه مع نظريات **جوزيف دوميستر** حججاً للمدرسة التاريخية السويسرية و الألمانية ممثلة في آراء هالار و **سافيني** والمحافظين الألمان الذين كانوا أنصاراً للقومية دون حرية . وإلى جانب مذاهب بونالد ، وجدت نظريات أساسية صدرت عن **لامانيه** : وكان تأثير لاهوت لامانيه في الدفاع عن الديانة المسيحية ، أي نظريته في « الحس المشترك » ، عظيماً على اليقظة الدينية في أوربه ، وليس في فرنسا وحدها ، كما كان تأثير حريته في الآجل عظيماً أيضاً . وظهر تأثير لامانيه في المانيا الجنوبية خاصة وفي بلجيكا ، وكانت مونيخ ، في آخر العهد الرجعي ، مركزاً للأفكار المسيحية الحرة والحية جداً .

أمام هذه النظريات اليمينية ، وجدت نظريات اليسار ، وكان زعيمها الأساسي **بنيامين كونستان** ، فقد كان يبشر بان الفردية هدف أسمى للتشريع ، وان الدولة لا تستطيع الاعتداء على الحرية ، ودافع عن الفرد

ضد الدولة ، ووضع نظرية الحكم التمثيلي والسلطة الوزارية البرلمانية .

وبين نظريات اليمين ونظريات اليسار كان النظريون يحتلون الوسط : كان **روايه كولار** يعلم « السيادة المتشكلة » معارضاً بها سيادة الحق الالهي و سيادة الشعب ؛ ويعتبر التمثيل الانتخابي وظيفة ، وظيفة يعرفها القانون ، وليس تفويضاً للسيادة كما تريد الثورة ، و ينظم توازن السلطات المتساوية لتأليف الهيئة السياسية . ويرى **غيزو** أن السيادة ليست خاصة إلا بالعقل ، وان السلطة يجب أن تعطى للكفاءات .

ولا نجد في كل هذه الأنظمة الكبرى الفلسفية والسياسية مذهباً خاصاً بالقومية ، ولكن هذه المذاهب كانت تبريراً للمطلب الاساسي الذي يحفظ للشعوب : **الحرية** ، الحرية التي هي الشرط الأول للقومية وكل هذه المذاهب تبرر تعاون المجتمع في حياة الدولة ، أي توسيع الدولة على الصعيد القومي .

وفي هذا المجموع من الافكار التي كانت تضطرب وتناقش في العهد الرجعي، خارجاً عن المذاهب الفلسفية والسياسية ، تجدر الاشارة إلى تأثير المدرسة التاريخية الفرنسية . ففي العهد الرجعي بدأت المدرسة التاريخية الفرنسية وكان يشعر بها كحاجة نظرية عندما كان الفلاسفة السياسيون بحاجة للتدليل التاريخي : فقد دعم **شاتوبريان** « عبقرية المسيحية » بما اعتقد أنه توثيق تاريخي كامل ؛ وكان لامانيه بحاجة الى تحقيقات تاريخية كبرى لوضع أسس مذهبه . وكانت فلسفة **فيكتور كوزن** تعتمد ايضاً على أساس من تاريخ الفلسفة وهكذا كان التاريخ حاجة لجميع هذه النظريات في الفلسفة السياسية .

هذا ولم توضع مشكلة القومية أمام المؤرخين . ولكننا نجد في آثارهم

بعض اتجاهات تحملهم على تعريف الأمة . فقد استؤنف في العهد الرجعي نقاش القرن الثامن عشر في العناصر المقومة للدفاع الفرنسي ، على اثر بعث النظريات الفرنجية ، التي قال بها الكونت دو مونلوزيه . وقام على هذا النحو جدل في الفكرة القائلة بأن فرنسا كانت ، في الأصل ، نتاج أمتين توضعتا فوق بعضها ، الأمة الغالية والأمة الفرنجية . وجعل اوغستن تييري من هذا النقاش نوعاً من تفسير وشرح عام :فهويرى في تاريخ الشعوب المختلفة ، التي درس ثورة المضطهدين فيها ضد سادتهم ، ثورة جاك بونوم ضد الأمراء في فرنسا ، وثورةالسكسون ضد الغزاة النورمانديين في انكلترا. وكانت آثاره الأساسية في عام ١٨١٧ « محاولة في ثورات انكلترا » ، وفي ١٨٢٥ « فتح النورمانديين لانكلترا » ، وفي ١٨٢٧ « رسائل في تاريخ فرنسا». وكان غيزو مؤرخاً موثوقاً وأكثر يقيناً من حيث الطريقة من اوغستن تييري : ففي ١٨٢١ و ١٨٢٢ نشر دروسه التي ألقاها في السوربون في « أصول الحكم التمثيلي في أوربة » وأبان فيها أن اتجاه التاريخ ينزع نحو شكل الحكم الحر ؛ وفي ١٨٢٣ نشر « محاولات في تاريخ فرنسا » ؛ وفي ١٨٢٦ و ١٨٢٧ ، دراساته الاولى في « ثورة انكلترا في القرن السابع عشر» ، وفي ١٨٢٨ بدأ درسه الأكبر في تاريخ الحضارة في أوربة ثم في فرنسا . ومن نظريات غيزو تخرج هذه الفكرة ، وهي أن العنصر النوعي لتاريخ فرنسا هو الصعود التدريجي للبورجوازية . وقلب تيير أفكار أو ذكريات الثورة الفرنسية بدراسة هـذه الثورة كحادث تاريخي وبين تسلسل الأحداث في « تاريخ الثورة » في عشر مجلدات صدر من ١٨٢٣ إلى ١٨٢٧ . وأخيراً كان سيسموندي مؤرخاً واقتصادياً معـاً : نشر في التاريخ من ١٨٠٩ إلى ١٨١٣ « تاريخ

الجمهوريات الايطالية » ، وبدأ في العام ١٨٢١ « تاريخ الفرنسيين » . وفي الوقت نفسه أي من ١٨١٩ إلى ١٨٢٤ صدرت كتبه المطولة في الاقتصاد السياسي ، ثم تناول بعض أشكاله الجديدة في العام ١٨٢٦ .

ولم يكن هؤلاء المؤرخون الفرنسيون الكبار مغلقين عن النظريات الخارجية لأن حركة الافكار الفرنسية كانت على صلة بمجرى حركة الافكار الأوربية : كان غيزو على صلة بطرق ونتائج العلم الجرماني . وفي ١٨٢٥ ترجم **لورتيه** « بحوث في القومية » لمؤلفه **يان** . وفي ١٨٢٧ و ١٨٢٨ ترجم **ادغار كينيه** إلى الفرنسية « فلسفة التاريخ » لهردر . ولم يعلم الفرنسيون صناعة التاريخ للشعوب الأخرى ، لأن هذه الشعوب تعرفها كالفرنسيين بل ومن الممكن القول انها تعرفها أفضل منهم ، لأن المدرسة التاريخية الألمانية تمتاز في ذلك العهد ، بسعة وتفوق في الطرق غير منازعين ولا مدافعين . ولكن تأثير المؤرخين الفرنسيين في الحركة الأوربية كان عظيماً بفضل مناقبهم في التأليف والشكل ، وبفضل موهبتهم في معالجة الأفكار ، وارتفاعهم فوق الرواية المحضة لاظهار نظريات كبرى أو أفكار كبرى عامة . وعلى هذا النحو يتضح اعجاب **غوته**، الذي عبر عنه في محادثاته مع **اكرمان** أمين سره ، بالمدرسة الفرنسية : فقد عاد خلال مرات عديدة ، عام ١٨٢٩ ، في احاديثه على أهمية هذه المدرسة : في ١٧ شباط ، وفي ٢ ، و ٣ ، و ٦ نيسان قال ، في معرض كلامه عن الثلاثة اساتذة الكبار في السوربون ، **فيلمان**، **كوزن** ، **غيزو** : « ان هؤلاء الرجال الذين ينظرون إلى جميع الاشياء بفكر حر وتحت زاوية جديدة ، ويذهبون دوماً على خط مستقيم إلى الهدف ، على حين أن غيرهم ظل ، حتى هذا اليوم ، يدخل إلى الحديقة

ويأخذ طرقاً ملتوية ، ان هؤلاء الرجال هم على درجة من الجرأة تمكنهم من فتح ثغرة في الجدار وصنع باب في المكان الذي ينفذ منه إلى المشى الاساسي » (١٧ شباط) . وبعد بضعة أسابيع أعرب إلى إكرمان « عن إعجابه بالنفاذ وسعة النظر ورجاحة العقل الكبرى عند هؤلاء الرجال الذين توصلوا إلى معرفة كاملة لماضي فكر القرن التاسع عشر ، وهذا ما انتج بالطبع نتائج خارقة » . وكان يفضل بخاصة غيزو ويعجب بطريقته وذكائه .

وكانت جاذبية هذه المدرسة التاريخية الفرنسية بالنسبة لأوربة تظهر في الفكر المذهبي والفكر الفلسفي الذي يتطلع إلى استخلاص مبدأ الأشياء من التاريخ ، وبذا تكون دروس التاريخ مفيدة للعصر الحاضر .

تأثير القضية اليونانية . — وفي السنوات الأخيرة من العهد الرجعي أفل نجم المناقشات الكبرى النظرية الصرفة في الأفكار السياسية و القومية ، وكانت الأفكار التي اقترحها الفرنسيون لتربية أوربة غنية ومعقدة ، ولكن كانت لها قيمتها الذاتية وقيمتها النموذجية . وكان هذا التعقيد ملائماً في حينه ، حتى ان المطلب القومي في السنوات الأخيرة زال في فرنسا ، لأن الاهتمام بالسياسة الداخلية ، حيث كانت الاحزاب في نزاع ضد حكومة فيليل ، نقل الأفكار القومية البحتة إلى الصعيد الخلفي . ولكن القضية اليونانية خرجت في ذلك الحين ، وكان لتشكل القومية اليونانية قيمة نموذجية ، ولعلنا نذكر أنه أدى إلى اجماع الرأي بين الاحزاب ، وأن النخبة الأوربية كانت لصالحه . وهكذا كان للقضية اليونانية تأثير مزدوج : فقد أعطت الفكرة القومية قوة لا تقاوم وقضت على النظام الاوربي لعام ١٨١٥ قضاءاً مبرماً ، من جهة ، لأنها انشأت دولة جديدة على أساس

قومي ؛ ومن جهة أخرى، لأن الحكومات قاومت الاعتراف بها. ولا يغرب ان تشكل المملكة الاغريقية يرجع الفضل فيه بصورة أساسية إلى الدبلوماسية الفرنسية ، وستتكرر هذه السابقة الهامة بعد ثورة ١٨٣٠ ، عند تشكل الدولة البلجيكية .

وفي غضون هذا الدور ، الذي انكسف فيه المطلوب القومي وراء النضال السياسي ، استمر المفهوم القومي في تشكله ولو بشكل أصم ، وسينكشف تقدمه في السنوات الأخيرة من العهد الرجعي ولا شيء أدل على ذلك من أنه أخذ يتسرب إلى أفكار أحزاب اليمين: فمن ذلك أن **لافيرونيه**، وزير الشؤون الخارجية في وزارة **بولنياك**، قوم في هذا الاتجاه الدبلوماسية الفرنسية بعد أن ظلت دون حراك في وزارة فيليل . وفهم المتطرفون انفسهم قيمة المطلوب القومي . وما كان في السابق مفهوماً عند شاتوبريان نفسه أصبح الآن لدى مجموع الحزب الملكي فكرة مشتركة عامة تقريباً. وكانت فكرة بولنياك العميقة تهدف إلى أن تحصل فرنسا على قسم من برنامجها القومي . وقد أعد مشروعاً لتنظيم أوربة ، انطلاقاً من القضاء على الامبراطورية العثمانيـــة ، وأمن به لفرنسا امتلاك بلجيكا . وبمقتضى الحاجات نفسها في استمالة الرأي نحوه ومشايعته الرأي القومي ، علق أهمية خاصة على حملة الجزائر ومع ذلك تجب الملاحظة ، ان المعارضة السياسية التي قامت ضد بولنياك في الداخل لم تمكن جهوده في السياسة الخارجية من أن ترد اليه الفضل الذي يستحقه

وبالمقابل ، تشكل ، بالعكس ، في آخر ١٨٢٩ وبداية ١٨٣٠ حزب قومي ثان واوسع بكثير من الأول لمعارضة حكومة العهد الرجعي . فقد أسس الصحافيون الثلاثة : **تيير ، مينيه ، آرمان كاريل ، في كانون**

الثاني ١٨٣٠ جريدة وأعطوها اسماً له مغزاه وهو « القومي » . وتألف فريق من الشبان الجمهوريين في آخر ١٨٢٩ واعتمدوا على تقاليد المؤتمر الوطني (الكونفاسيون) في عهد الثورة الفرنسية الكبرى، وأخذوا يتباهون بلقب « الوطنيين » وطالبوا به في جريدتهم « المنبر » .

ويجب ألا يظن بان العهد الرجعي في المضمار الخارجي كان بالضرورة دور ممحياً ، ولم يكن له تأثير عميق في أوربة . لقد كرر على أوربه درس الحرية والفكرة في أن حياة الشعوب معلقة بانتصار الحرية . لقد تلقى نوعاً ما دروس الثورة والامبراطورية ووضحها وجعل أفكار الثورة وحوادث الامبراطورية قابلة للتمثل لدى الأمم الآخذ بالتشكل .

٢ — الرسالة الفرنسية على المحك

وهذا المذهب، الذي ألفته فرنسا واقترحته على أوربة في العهد الرجعي، وضعته ثورة تموز ١٨٣٠ على محك التجربة والاختبار . لقد كانت هذه الثورة ضربة خطيرة لأوربة عام ١٨١٥ ، ففيها انهار جزء من أجزاء النظام الأوربي الاساسية ، وهو سلالة آل بوربون التي أعادها الأجنبي إلى فرنسا وثبت من أجلها حدود فرنسا ووضعها السياسي ، هذا فضلاً عن أن ثورة تموز أثارت في أوربة دوياً في الأفكار وحركة واسعة، وذلك لأن هذا الحادث لم يبق فرنسياً فحسب ، بل أصبح أوربياً .

مذهب ثورة تموز ١٨٣٠ . — لقد بدلت ثورة تموز وضع فرنسا تماماً بالنسبة إلى القضية القومية ، وامتازت في الواقع بثلاث صفات : كانت ثورة حرة ليبرالية ، وثورة مناوئة للاكليروس ، وثورة قومية . لقد أخذ الأحرار على العهد الرجعي امحاء البلاد في المحفل الأوربي .

وكان رمز هذه الثورة وهذا المطلب الجديد تبني العلم المثلث الالوان ، علم الثورة والامبراطورية . والحجة التي أعطيت في الأصل لصالح دوق اورلئان المرشح للملك ، هي أنه أسهم في معارك الثورة وحروبها ، واشترك بل وقاد جيش الثورة في فالمي وفي جيماب . وأبدى رجال ثورة تموز مطاليب قومية ووطنية : فقد قال غودفوا كافنياك في ٣١ تموز ١٨٣٠ إلى دوق اورلئان ، وهو الملك لوي - فيليب في المستقبل : « انها ليست ثورة حرة ليبرالية ، فكر بذلك جيداً : انها ثورة قومية » . وعرض الشبان الجمهوريون على غيزو ، في ٦ آب ، اثناء مناقشة إعادة النظر في الميثاق ، برنامجهم والشروط التي وضعوها لدعم النظام الجديد ، ومن بين هذه الشروط المذكرة التي كتبها بوانفيلليه : « لنزحف بجرأة على الراين ولنسترد الضفة اليسرى » .

ومما يعطي إلى ثورة تموز هذا الطابع القومي هو أن حكومات ١٨١٥ فكرت بالاتحاد أمامها في ائتلاف وأخذت تتسلح ، وبدت أنها متهيئة للزحف على فرنسا . غير أن لوي - فيليب لم يفسح أمامها المجال واستطاع أن يفصل انكلترا عن جميع الدول ، بعد أن أكد لها تخلي فرنسا عن كل منفعة تتعلق باطماع أرضية ، وبفضل انكلترا اعترفت أوربة به . ولكن الثورة كانت لها نتيجة مباشرة وهي فصل أوربة إلى كتلتين متعارضتين : فرنسا ، وتدعمها انكلترا الليبرالية ، ضد أوربة الحكم المطلق .

واستمر هذا المطلوب الأول وأفصح عن نفسه في برنامج كان برنامج اليسار كله ؛ وأخذت الصحف الفرنسية « تتكلم بمعاودة الدخول إلى حدودنا » واستعادة ضفة الراين اليسرى . وأبلغ هؤلاء الصحافيين كان

أرمان كاريل رئيس تحرير جريدة « القومي » . كتب في ٥ تشرين الثاني ١٨٣٠ . « يجب أن تكون الثورة تحريراً لفرنسا في الداخل والخارج » .

وبدأ كاريل حملة تطالب بمحاربة أوربة : « ان الحق العام لأوربة لا يمكن أن يؤرخ في واترلو ، بل في أيامنا ، في تموز ! » وطالب باعادة النظر المباشرة في « معاهدات ١٨١٥ المخزية » . وكتب . « ان الحكومة لا يمكن ، دون أن تخون مصالح فرنسا وتخونها بشكل مجرم وجبان ، وشائن ، أن تسمح بأن تكون الضفة اليسرى لنهر الراين تابعة إلى حكومة أخرى غيرها أو إلى أمة تتفق وإياها في وحدة أفكار تامة » (١٧ نيسان ١٨٣١) . وكان مقتنعاً بان جيوش أوربة غير قادرة على الوقوف أمام الشعب الفرنسي ، أمام الجنود المواطنين ، الذين يدفعون الجنود المحترفين . وفي بعض الأحيان ، في أيلول وفي آخر كانون الأول ١٨٣٠ ، نرى في صفوف اليسار دفعاً لضم بلجيكا إلى فرنسا : فقد طالب بذلك نائبان وهما : الجنرال **لامارك** ، **وموغن** . وكان رجال ثورة تموز مقتنعين بأن كل شيء ممكن لفرنسا ، وان أوربة تنتظر من فرنسا القيادة . وقد أعرب **لوي بلان** في تاريخه ، « تاريخ عشر سنوات » ، عن المفاهيم التي كانت تجري آنذاك في فرنسا والتي كان يشارك بها . « لم ير بعد شيء مثل ذلك في التاريخ ، لقد ظهرت الدول المتغطرسة صرعى ؛ ولن تحيا الأمم بعد الآن إلا بمساعدة فرنسا وسماحها » .

وفي بداية ١٨٣١ هجرت بسرعة فكرة استعادة الضفة اليسرى لنهر الراين ، ووضع برنامج الضم جانباً ، وتغلبت الفكرة الليبرالية (الحرة)

على الفكرة القومية . فقد كان يراد بسط المكسب الذي حققته الثورة في فرنسا ، وهو التحرير الفرنسي ، على الشعوب الأخرى ، وذلك بمعاودة الدعاية الجيروندية للأفكار الثورية في أوربة ، وحرب تحرير الشعوب ، وعلى الأقل ، عند الحاجة ، دعم الشعوب الثائرة على طغاتها بالأسلحة الفرنسية . وكانت قضية تحرير القوميات إحدى النقاط الست في البرنامج السياسي لجريدة « المستقبل » التي يحررها لامانيــة . وقامت الصحف الليبرالية كلها بحملة اجماعية لصالح الثورات في أوربة : وكتبت جريدة «الكرة» (الغلوب) : « إن أماني أوربة تدعو فرنسا للصف الأول من بين الأمم ، فلتقبل باعتزاز هذه الوظيفةالعالية ، ولتمسك بيد قوية صولجان العالم ، وإذا دفعت حتى النهـــاية ، فلتضرب بشدة الأمراء والاباطرة الارستقراطيين الذين يستشرون بعنادهم الأحمق في الحفـاظ على حكم شعب لصالح شعب آخر » .

وهكذا أصبحت فكرة رسالة فرنسا ، فرنسا محررة الشعوب الأخرى ، مذهباً فرنسياً وفكرةً رائجة .

الثورة البلجيكية . — ولكن الثورة لم تنفرد بفرنسا ، فبعد سنتين ، اضطربت أوربة بحركات سياسية لم تنسج بخاصة على منوال الثورة في فرنسا ، بل كانت أكثر تعقيداً منها. غير أن الثورة في فرنسا كانت ، على الأقل ، بالنسبة لهذه الحركات ، فرصة سانحة ومشجعة . فقد انفجرت قبل آخر العام ١٨٣٠ ثورتان : ثورة في بروكسل في ٢٥ آب ، وثورة في فارسوفيا في ٢٩ تشرين الثاني .

وتستحق الثورة البلجيكية دراسة خاصة . لأنهـــا ولدت ، كالثورة

الاغريقية ، دولة جديدة في أوربة . ولقد اسهمت فرنسا في هذه الحركة ، ويجب أن نميز في موقفها حيال هذه الثورة أمرين : موقف الرأي وموقف الحكومة .

موقف الرأي الفرنسي . — اتجه الرأي بما سمي « حزب الحركة » معارضاً في ذلك « حزب المقاومة » . فقد وجد في باريس جمع صغير من البلجيكيين الديموقراطيين اللاجئين ، مثل الزعيم **بوتر وتيلمانس** . وبعد ثورة تموز أقام الأحرار الفرنسيون مآدب على شرفهم ، وألقوا بنداءات لتحرير البلجيكيين وأرسلوا رسلاً إلى بروكسل ، وكان بعضهم يفكر ويؤمل بضم بلجيكا إلى فرنسا مثل : **بينيون** ، **لافيت** ، **دوبون دولور** ، وهم وزراء ، وكانت هذه الفكرة تداعب خيالهم ، وكانت منتشرة بخاصة في عالم اليسار المتطرف (أقصى اليسار) ؛ حتى ان لوي بلان لام حكومة تموز لوماً عنيفاً لأنها لم تغتنم هذه الفرصة وتوسع فرنسا نحو الشمال . وعندما قامت الثورة في بروكسل انتظم متطوعون في باريس وألفوا الجوقة الباريسية ؛ وانخرط فرنسيون آخرون في الجيش البلجيكي ضباطاً وضباط صف ، نذكر على سبيل على المثال منهم **جنفال** وكان مؤلف النشيد القومي البلجيكي « **لابرابانسون** » .

وإذا ادرك الفرنسيون أن امكان ضم بلجيكا كان وهماً وضلالاً ، فقد دعموا ، على الأقل ، بقواهم كلها البلجيكيين في تنظيم دولتهم : شجعوا الكونغرس الوطني البلجيكي على أن يسوي وحده مشاكل تنظيم المملكة دون أن يهتم بأوربة : وألقى بينيون لهذا الغرض خطاباً عظيماً في المجلس الفرنسي في ١٣ تشرين الثاني . وليكيدوا للوي — فيليب اثاروا قضية ترشيح دوق **لوشتانبرغ** ابن **أوجين بوهارنيه** لعرش بلجيكا .

وهاجموا بعنف انصاف الحلول التي اتخذها مؤتمر السفراء ، ثم هللوا على قدر استطاعتهم للحملة الفرنسية عام ١٨٣١ و ١٨٣٢ التي خلصت البلجيكيين من الجيش الهولندي . ودعم الرأي الفرنسي بحرارة النظريات القومية التي قال بها البلجيكيون المتشددون ، حتى ان هذه الحركة كانت في بعض الأحيان تضايق الدبلوماسية الفرنسية بل وكادت تفسد القضية البلجيكية.

موقف الحكومة الفرنسية . – وكانت الحكومة الفرنسية بالطبع اكثر سياسة وحذراً ، وقدمت للبلجيكيين خدمة جلى : فبفضل الدبلوماسية الفرنسية انشئت الدولة البلجيكية وقبلتها أوربة . ولا شك في أن حكومة لوي - فيليب لم تكن بعيدة عن المنفعة كل البعد ، ولكنها قبلت بالتسويات أي بالحلول الوسط . ولم يكن تالليران ، وكان سفيراً في لندن ، ولا لوي - فيليب مشبعين بنظريات القومية ، بل كانا يعملان من وجهة نظر دبلوماسية صرفة ، واقتضت ترتيباتها الدبلوماسية تسوية لقضية البلاد المنخفضة وانتهت أخيراً لصالح القومية البلجيكية . ومنذ البدء جعل لوي - فيليب أوربة تقبل بمبدأ ترك البلجيكيين وأنفسهم في حركتهم الاستقلالية : ففي ٣١ آب (كانت ثورة بروكسل في ٢٥ منه) صرح الكونت موليه إلى السفير البروسي ، دوفورتر ، بأن الجيوش البروسية إذا دخلت بلجيكا ، فان الجيوش الفرنسية تدخلها مباشرة لدعم البلجيكيين . ثم حمل لوي - فيليب لندن على قبول مبدأ الفصل بين البلاد المنخفضة وبلجيكا مقابل تصريح أعرب فيه عن تخلي فرنسا المطلق عن هذه البلاد . وتفاهم تالليران مع آبردين ، وزير الشؤون الخارجية الانكليزي ، ثم مع خلفه بالمرستون ، على عرض القضية البلجيكية على مؤتمر السفراء المنعقد في لندن ، وحمل المؤتمر على قبول مبدأ الهدنة في ٤ تشرين الثاني . وفي ٢٠ كانون الأول قبل المؤتمر الدولي

استقلال البلجيكيين بتسوية اتفق عليها بشأن البلاد والوضع الدولي للدولة الجديدة ، وفي ٢٠ كانون الثاني ضمنت أوربة حياد بلجيكا بعد أن قبله المؤتمر . وأخيراً في ٢٧ كانون الثاني تقررت أسس دستور المملكة الجديـدة .

وتخلت الحكومة الفرنسية عن التوسع الأرضي ، وبالتالي عن البرنامج القومي . واكتفت بتأمين الأمن الفرنسي على حدودها الشماليـة بازالة الدولة الفاصلة (الحاجزة) التي شكلت ضدها في العام ١٨١٥ ، وتغطت بالعكس ، بدولة محايدة دوماً على حدودها الشمالية . وكان لهذه السياسة فائدة مزدوجة : للبلجيكيين ، بانشاء دولة مستقلة ؛ وللسياسة الدولية بمصالحة فرنسا وانكلترا بزوال المشكلة القديمة ، مشكلة البلاد المنخفضة التي كانت سبباً في النزاع بين هاتين الدولتين منذ قرون . ومقابل هذا النجاح قبل لوي — فيليب بعض التسويات الأرضية في تعريف بلجيكا ، ورفض أن يكون ابنه الدوق دونومور ملكاً لبلجيكا بعد أن انتخب في شهر شباط . وكان البلجيكيون يؤملون من هذا الترشيح أو الانتخاب أن يجروا فرنسا للدفاع عن مملكتهم . وظل لوي — فيليب على الصعيد الدولي وقبل باختيار ليؤبولد دوساكس كوبورغ ملكاً للبلجيكيين ، وتمت التسوية النهائية للدولة البلجيكية بمعاهدة الاثنتي عشرة مادة المؤرخة في ٢٦ حزيران ١٨٣١ .

وبعد هذه الخدمة الرفيعة قدمت الحكومة الفرنسية للبلجيكيين خدمة أخرى أعظم منهـا وأنقذتهم من نكبة . فعندما أراد الجيش الهولندي استعادة بلجيكا ودخلها في ٣ آب ١٨٣١ ، كان رد الفعل العفوي للحكومة الفرنسية مباشراً ، ودون أن تشاور الدول الأخرى أرسلت

الجيش الفرنسي لنجدة البلجيكيين . وكان جيش الجنرال جيرار سريعاً وتمكن من ٩ إلى ٢٠ آب أن يجبر الهولنديين على التخلي عن بلجيكا . وعندما لم يقبل ملك البلاد المنخفضة ، غليوم ، بمعاهدة الاربع والعشرين مادة المؤرخة في ١٥ تشرين الأول ١٨٣١ اقترح لوي - فيليب أن تفرض عليه بالقوة ، وانطلق الجيش الفرنسي لاسترجاع آنفرس ، آخر حصن لم يجل عنه الهولانديون ، بحملة سريعة دامت من ١٥ تشرين الثاني إلى ٢٣ كانون الأول ١٨٣٢ .

وانشئت الدولة البلجيكية بفضل فرنسا ، وإذا لم تكن مطابقة مطلقاً للتطلعات القومية وأماني البلجيكيين القومية فذلك لاعتبارات السياسة الداخلية وبسبب كراهية انكلترا التي اضطر لوي - فيليب أمامها أن يقبل بتسويات الحفاظ على الاتفاق الدولي . هذا وتجب الاشارة إلى ان لوي - فيليب حاول مرتين ، ودون جدوى ، ان ينتهز الفرصة لاصلاح تسوية حدود ١٨١٥ واستعادة هـــذه الاقتطاعات الخفيفة ، فيليبفيل ، ماريا نبورغ ، بُويُّون ، التي جرت عام ١٨١٥ ؛ إلا أن لوي - فيليب استطاع أن يحصل من الحكومة البلجيكية على إزالة مواقع هذا « الحاجز » أكثر من المؤتمر نفسه .

وهكذا نرى ، في القضية البلجيكية ، أن الحكومة الفرنسية ، وان لم تتبع تماماً برنامج الحزب القومي الفرنسي والبلجيكي ، فقد دعمت على الأقل هذه السياسة الجديدة التي أدت إلى إنشاء دولة قومية ، دولة بلجيكا .

قضية بولونيا . — أما في قضية بولونيا فقد كانت النتائج مغايرة تماماً . لقد كان الفرنسيون يعتبرون دوماً بعث بولونيا عنصراً من العناصر الأساسية في تجديد أوربة . وكانت فرنسا تشعر بندم قديم بسبب تقسيمات

القرن الثامن عشر ، وبعاطفة وحدة نفسانية مع البولونيين في الوقت الذي كانت نظرياتها في الحق العام تجعلها تقبل ببعث الدولة البولونية . ولقد جعل الفرنسيون ، وبخاصة منذ ١٨١٥ ، فكرة القومية البولونية نقطة من نقاط برنامجهم . لقد كانت الهجرة البولونية الاولى بخاصة عسكرية ، وانصهرت في الجيش الفرنسي . وكانت بولونيا تريد أن تعيد بناءها على أسس جديدة . وفي ١٨١٥ أوجد المالكون الجدد لبولونيا في مختلف أقسام الدولة أوضاعاً ملائمة :

في **غاليسيا** ، لم يهتم الحاكم النمساوي إلا قليلاً بهذا الاقليم النائي وترك الماغناث البولونيين احراراً في حياتهم العاطلة وفي السيطرة الاقطاعية التي يمارسونها على فلاحيهم . وعرفت غاليسيا مركزاً فكرياً هاماً في مدينة **لامبوغ** أو **لفوف** في اللغة البولونية ، حيث أسس البولوني الثري ، الكونت **اوسولانسكي** ، في العام ١٨١٣ معهداً ، ومكتبة ومتحفاً ، ووثائق ودروساً للغة والتاريخ والآداب البولونية .

وفي **بروسيا** ، اعطى فريديريك غليوم الثالث رعاياه الجدد وعوداً صريحة في العام ١٨١٥ : « وانتم أيضاً ، لكم وطن ، وستدخلون ملكيتي دونما حاجة إلى التخلي عن وجودكم القومي » . ووعد خاصة باحترام اللغة البولونية . وفي الواقع ، عين للاقليم حاكماً بولونياً قريباً لأسرة آل هوهنتسولرن ، وهو الامير **رادتسيفيل** . واعتمد على الاكليروس وعامله معاملة حسنة : وقد أعرب المطران ، رئيس أساقفه **لوفيتش** ، الأمير **كارينسكي** عن تعلق الاكليروس البولوني بحكم آل هوهنتسولرن . وصدرت في العام ١٨١٩ براءة ملكية تحمي الفلاحين من تجاوز الأمراء . وفي

١٨٢٢ انشىء دياط قومي في بوسن واحترمت اللغـــة البولونية في المدارس .

في مملكة بولونيا ، كان القسم الهـــام القسم الروسي الذي أطلق عليه القيصر الكسندر في العام ١٨١٥ اسم « مملكة بولونيا » . وقد حفظ لها سيماؤها القومية في كنيستها وفي مدارسها . وكان للمملكة نقدها (عملتها) ، وجماركها ، وجيشها وادارتها. وكان الروس الوحيدون في بولونيا نائب الملك قسطنطين ، أخ القيصر ، والمفوض الامبراطوري، أما باقي الادارة فكان بولونياً ، حتى ان الكسندر منح بولونيا دستوراً مع مجلسين : المجلس الأعلى ، والمجلس الأدنى ، وكان ينتخب بالتصويت الضربي ، وزارة بولونية . ومن الطبيعي ان لم تكن هذه الوزارة مسؤولة أمام المجلسين، وأن النشاط التشريعي لهذين المجلسين كان ضعيفاً ، وما عليها إلا أن يصوتا على القوانين الجديدة والضرائب الجديدة . ومع هذا فقد كان يوجد في هذه المملكة البولونيـــة الصغيرة من الناخبين ما يفوق عدد الناخبين في فرنسا بموجب ميثاق ١٨١٤ . وكانت السياسة التي تسلكها الوزارة البولونية سياسة نافذة وقوية . فمن ذلك أن الوزير المسمى لوبيكي ، الذي يسمى كولبير البولوني ، تشبهاً بكولبير الفرنسي وزير لويس الرابـع عشر ، نظم الادارة الماليـة تنظيماً حسناً ، وانشأ مصارف ، وشركات حسم ، ونمـا الازدهار المـادي في المملكة : لقد انشئت بخاصة صناعات جديدة ، صناعات الأقمشة ، وهيئت لتأخذ أهمية كبرى في لودز ، وزاد السكان بنسبة مليون ونصف في خمسة عشر عاماً. ولم تضايق الحكومة الروسية الحياة الفكرية ، بل على العكس ، لقد تشكل مركزان هامان للحركة البولونية حول الجامعات : في فيلنو في ليتوانيا التي لم تكن داخلة في المملكة البولونية ، وفي فادسوفيا . وفي

فيلنو كان القيم على الجامعة ، ويسميه القيصر ، الأمير **تشارتوريسكي** البولوني . وفي هذه المنطقة الليتوانية الداخلة في روسيا ، تشكل مركز للحضارة البولونية يضم علماء وأساتذة آداب ، مثل الأخوين **سنياديكي** وكان أحدهما كيميائياً والآخر رياضياً ، وبخاصة مؤرخاً سيلعب فيما بعد دوراً في الحركة البولونية وهو **يواشيم لولوفيل** . أما في فارسوفيا فقد أخذت جامعتها أهمية عظمى وانشئت بجانبها « جمعية أصدقاء العلوم » . ووجدت في كل هذا حركة نشيطة جداً لم تكن في إلهامها بولونية فحسب بل سلافية بشكل عام .

وهكذا كانت الظروف المادية والعامة للحياة في أقسام بولونيا المختلفة سعيدة ، ويبدو ، اذا أخذنا بالمنافع المادية ، ان بالامكان أن تشايع بولونيا سادتها الجدد .

ومع هذا فان الناس لم يكونوا مسيرين بنفعتهم المادية فقط ، بدليل أن معارضة قومية تشكلت مباشرة ضد روسيا ، لا ضد بروسيا وضد النمسا ، مع أن روسيا وحدها ، كما رأينا ، هي التي أعادت بناء نواة بولونيا .

وكانت هذه المعارضة على صعيدين : معارضة ليبرالية (حرية) ومعارضة قومية ومن حيث السياسة الصرفة يأخذ البولونيون على الدستور في أن القيصر أعطاهم اياه غير كاف : فلم تكن دورة الدياط الا كل عامين . وسلطاته غير كافية . ولم يكن القيصر لينكر ذلك . فقد ذكر الدياط في ١٨١٨ ان سلطته التشريعية محدودة بالقوانين الجديدة . وفي العام ١٨٢٠ صوت الدياط بالاجماع إلا ثلاثة أصوات على برنامج مطالب قومية ، فأجاب القيصر في العام ١٨٢١ بجواب مهدد : فقد هدد بولونيا بحذف جزء من

حرياتها « إذا لم تظهر بأنها أهل للبقاء في النظام الذي منحته » . وقويت معارضة البولونيين والدياط السياسية للحكومـــة الروسية في عهـد القيصر نيقولا وكان رجعياً في أعماقه ، ولكنه ، مع ذلك ، ابقى الدستور البولوني الذي أقسم عليه منذ تسلمه العرش وتوج في بولونيـا . وبلغت هذه المعارضة نقطة الذروة في دورة الدياط في شهر أيار ١٨٣٠ : فقد عارض البولونيون المفوض الامبراطوري نوفوسيلتسوف واعتبروه جاسوساً للقيصر ، كما عارضوا سياسة الاستبداد المستنير نوعاً ، التي سلكها الوزير لوبيكي .

وظهرت هذه المعارضة بخاصة على الصعيد القومي . وكانت الشكوى الكبرى ، التي قدمها البولونيون للروس ، من تقلص بولونيا وتحديـد مملكة فارسوفيا وجعلها أصغر بكثير من بولونيا التاريخية . وبالفعل كانت حصة روسيا من بولونيا ٦٣٤٠٠ كـ م٢ ، على حين أن المملكة كلها كانت ١٢٧٠٠٠ كم٢ . وقد تشكلت ، في الواقع ، من الحصة التي أخذها الروس عام ١٨١٥ أكثر بكثير مما تشكلت من بولونيا القديمة . وكان البولونيون يطالبون باعادة بناء دولتهم القديمة من الوجهـة الأرضية . ففي ١٨١٥ احتج كوزيوسكي العجوز بحرارة على تقليص بولونيا . وطالب البولونيون بليتوانيا واكرانيا، وما من أحد كان يفكر في ذلك الحين أن من الممكن يوماً ما وجود قومية ليتوانية وقومية اكرانية . وكان هذا الاقليم يؤلف ما يسمى « التخوم الروسية - البولونية » التي منع الروس القيصر من ربطها ببولونيا نفسها . وكان يطالب بـ « بولونيا الكبرى » أو بولونيا القديمة رجال الآداب ، كالشاعر ميسكيفيتش في « الاغـــاني التاريخية » ، التي صدرت عام ١٨١٦ ، والمدرسة الابداعية البولونية ، على حين أن المدرسة الاتباعية ، بصورة عامة ، كانت محبة الروس .

ولدت هذه المعارضة الليبرالية والقومية حزبين قادا النضال بشكل يختلف أحدهما عن الآخر : الحزب الأول وكان يضم أشد المتزمتين ، وكانوا ، كسائر أحرار أوربة في ذلك العصر ، ينتظمون في جمعيات سرية كالجمعية التي تشكلت في ١٨٢٤ وعرفت باسم « الجمعية القومية الوطنية » . وقد كشفت الضابطة الروسية أمرها وحكم على زعمائها بالموت . وحاول هؤلاء الأحرار أن يتفاهموا مع الجمعيات السرية الروسية المعاصرة أثناء الثورة عند جلوس القيصر نيقولا الأول . وتعرض للخطر بعض البولونيين مع زعماء ثورة بطرسبورغ ، وأوقفوا ، وحاكمهم الدياط وحكم على بعضهم بالسجن خمس سنوات وبرأ ثلاثة آخرين . وفي ١٨٢٦ تشكلت جمعية سرية أخرى وأخذت اسم « اتحاد الضباط » وكان هؤلاء الضباط شباناً من تلاميذ المدارس العسكرية ، وقد انضم اليهم مدنيون وصحفيون ونواب . وكان غرضهم اعداد ثورة في بولونيا بمساعدة الجيش البولوني . وهيئت هذه الثورة المسلحة في العام ١٨٢٨ .

وكان هؤلاء الأحرار البولونيون على صلة بضباط الجيش والمفكرين ، وكانت فكرتهم اعادة بناء بولونيا التقليدية وكره الروس كراهية شديدة ، وسيسمون « **الحمر** » مقابل معارضة جماعة آخرين معتدلين يسمون « **البيض** » . ويساقون عادة من بين رجال الطبقة الارستقراطية في المجتمع ، من كبار الموظفين البولونيين والاكليروس ، وكانوا من أنصار الانتظار وترك سنوات الخطر السيئة تمر ، والاكتفاء بالحفاظ على ما حصل عليه أي بالدستور البولوني ، وعدم اعطاء الروس حجة لتهديم النظم الليبرالية (الحرة) .

وعندما قامت ثورة ١٨٣٠ الفرنسية أحدثت فوراناً عظيماً وأملاً

كبيراً . واتاح القيصر نفسه المناسبة أداة الثورة ، لأن الجيش البولوني جند لضرب الثورة البلجيكية . وثارت قطعـــات هذا الجيش في ٢٩ تشرين الثاني في فارسوفيا واستولت على قصر البيلفيدير ، ولكن الدوق الأكبر قسطنطين تمكن من الفرار مع الجنود الروس في الجيش . ثم تشكلت حكومة مؤقتة ودعي الدياط للانعقاد .

حاول البيض أن يوجهوا الحركة ، وتزعموها وسلمت القيادة إلى جنرال كان في الجيش النابوليوني وهو شلوبيكي ، وقام هذا بمفاوضات مع قسطنطين والقيصر ، ولكن القيصر صرح في بيان ١٧ كانون الأول بانه يشترط شرطاً أولياً وضرورياً وهو خضوع البولونيين خضوعاً كاملاً .

وعجزت الحكومة البولونية بسرعة عن تلبية مطالب المتطرفين ، الحمر ، الذين سيطروا على الدياط المنتخب . وفي ٢٠ كانون الأول صوت الدياط على « بيان الشعب البولوني » وهو : « ان الشعب البولوني خرج من حالة الخضوع والتبعية التي كان فيها ، وقـــد وطد العزم على ألا يعود إلى السلاسل التي حطمها ، وألا يضع سلاح أجداده قبل أن يحصل على الاستقلال والسلطة ، الضمانين الوحيدين للحرية ، أويؤمن الحريات ، وله مـــلء الحق مزدوجاً في أن يعتبرها تراثاً نبيلاً من أجـداده وضرورة عاجلة في الحاضر . ولن يتخلى عن النضال قبـــل أن ينضم إلى أخوته الراسفين في غـل بلاط سان بطرسبورغ ، وقبـل أن يحررهم ويجعلهم يشاركون في حرياته وفي استقلاله » . وأمام هذه الأهمية التي أخـذها الحمر انسحب البيض أي المعتدلون وشلوبيكي ، في كانون الأول وفي كانون الثاني ١٨٣١ .

وأعلن الحمر سقوط آل رومانوف والحرب على روسيا . ووجهوا نداءً إلى أوربة ، ودخل الجيش البولوني ليتوانيا .

أحدثت ثورة بولونيا في فرنسا فعلاً سحرياً : فقد تشيعت لها الأحزاب وجميع السياسيين ، من لافاييت الى مونتالامبير ، للقضية . وتألفت لجان لمساعدة البولونيين .

وساندت جميع الصحف الحركة ، من صحيفة « القومي » الى صحيفة «الدستوري » . وألف بيرانجيه أغاني أنشدت في شوارع باريس . وطالب لافيت باصلاح « خزي ١٨١٥ » وتقسيم بولونيا بالسلاح . وعلى اثر قداس أقيم للاحتفال بالذكرى السنوية لوفاة **كوسيوسكو** ، في ٢٣ شباط ، قامت مظاهرة في باريس ضد سفارة روسيا ، وضرب الجمهور نوافذها بالحجارة . ووجه فرنسيون رسائل سباب وشتائم وتهديدات إلى القيصر : فمن ذلك أن الجنرال **برتيه** كتب إلى القيصر نيقولا الأول رسالة تبدأ بهذه الكلمات : « ياسيد ، أعتقد بأن بربريتك في أقصاها » . ودفع اللاجئون البولونيون في فرنسا السياسيين والحكومة للتدخل .

ماذا يمكن أن تقوم بــه الحكومة الفرنسية لصالح بولونيا ؟ من البديهي ، شيئاً قليلاً ، وكما قيــل في القرن الثامن عشر : تعالى الله كثيراً ونأت فرنسا كثيراً . لقد أعلمت الحكومة البولونيين على لسان سفيرها الدوق **مورتمار** الذي عاد إلى سان بطرسبورغ ، بأن من المستحيل عليها أن تدعمهم بالسلاح ودعتهم إلى الاعتدال . وصرح وزير الشؤون الخارجية ، **سيباستياني** ، إلى سفير روسيا في فرنسا : « ان تقويض هذه المملكة سيكون عملاً مناقضاً لبنود مؤتمر فينا » وطالب الحكومة الروسية بالحفاظ على المملكة البولونية ، وقدم وساطته . وأبعد **كازيمير بيريه** بالحال فكرة التدخل المسلح ، ولكنه حاول ، على الأقل ، تدخلاً دبلوماسياً : اقترح في ٢٠ حزيران ١٨٣١ على انكلترا والنمسا القيام بتدخل مشترك لدى القيصر .

ولكن الانكليز رفضوا في ٢٢ تموز . ومع ذلك حاولت فرنسا « تدخلاً معنوياً » لدى الحكومـــة الروسية ، ولكن نسيلرود رفض محاولات السفير الفرنسي .

وتجمع بسرعة جيش روسي يتألف من ١٢٠٠٠٠ رجل وحمل على البولونيين في شهر شباط ، وشيئاً فشيئاً دحر البولونيون قرب فارسوفيا ، ثم توقفت العمليات أثناء الكوليرا ، واستؤنفت في آخر الصيف بقيادة الجنرال باسكيفيتش وصل الجيش الروسي أمام فارسوفيا وعرض باسكيفيتش على البولونيين الخضوع مقابل العفو العام وبقاء الدستور . ولكن العناصر المتطرفة تزعمت الحركة البولونية وأخذت تذبح الأسرى الروس في سجون فارسوفيا . وطالب البولونيون بالاستقلال والحدود القديمة ورفضوا كل مفاوضة مع الروس . ولذا عاود باسكيفيتش العمليات ، وضربت فارسوفيا بالقنابل وأخذت في ايلول . وهكذا أخمدت الثورة .

وأحدث هذا الاخفاق البائس للثورة البولونية خوراً حقيقياً في فرنسا . وعندما عـــلم باستسلام فارسوفيا ، في ١٥ إيلول ، ساد حزن عام : أغلقت المسارح كلها ، وعلقت الأعمال . وفي اليـوم التالي ، قام في المجلس نقاش مؤلم في القضية البولونية ، وفي هذا النقاش قال الجنرال سيباستياني ، وزير الشؤون الخارجية ، هذه الكلمة الحزينة : « النظام يسود في فارسوفيا » ، فأجاب عليها مندوب بولوني مستشهداً بقول الكتاب المقدس : « حيث يصنعون الصحراء يسمون ذلك سلاماً » . وصوت المجلس موافقاً على سياسة الحكومة . ولم يبق هنالك شيء آخر للعمل . وأصبحت القضية البولونية منذ الآن قضية فرنسية . وفي كل عام كان المجلس الفرنسي ، في رده على خطاب العرش ، يؤكد الأمل واليقين بان بولونيا ستحيا يوماً ما .

لقد كانت نتائج هذه الثورة بالطبع شؤماً على بولونيا . فقد صرح **اوكاز** (مرسوم) قيصري لاقى استحسان الروس ، حتى الأحرار، مثل **بوشكين** : « ان بولونيا تؤلف منذ الآن جزءاً من الأمبراطورية ولا تشكل مع روسيا الا امة واحدة » . والغي الدستور وعوض بنظام أساسي في ٢٦ إيلول ١٨٣٢ ينظم الادارة الروسية في بولونيا . وفيه يعد القيصر بالحفاظ على الكنيسة واللغة البولونيتين . وفي الواقع ، كانت حكومه باسكيفيتش حكومة ارهاب عسكري : حذفت جامعة فارسوفيا والجمعيات السياسية والفكرية أيضاً . وأقيم موظفون روس مقام الموظفين البولونيين ، وأصبحت اللغة الروسية اجبارية في الادارة . وشيئاً فشيئاً الحقت المؤسسات البولونيـــة المختلفة بالمؤسسات الروسية : ففي ١٨٣٩ التحق التعليم العام بوزارة سان بطرسبورغ ، وربطت بولونيا بمجلس الشيوخ الروسي الذي كان محكمة تمييز ومجلس دولة . وادخل قانون العقوبات الروسي الى بولونيا عوضاً عن قانون نابوليون . وقسمت البلاد إلى عشر « حكومات » . وكان هذا آخر وجود قومي لبولونيا .

ترينا هذه الحركة البولونية عدة حوادث هامة ، أهمها :

١ — تمجيد الفكرة القومية التي أخذت في بولونيا شكلاً متطرفاً تبعاً للمزاج البولوني ، هذا المزاج المتحمس المندفع الذي نراه عند البولونيين ويدفعهم في كل شيء إلى التطرف . ونجد هنا سيماء خاصة للحركة البولونية ترجع إلى المزاج القومي .

٢ — الصلة الوثيقة بين فكرة الحرية وفكرة القومية اللتين تمتزجان تماماً في بولونيا .

٣ — لقد أحدثت هذه الثورة فرقة جديدة بين البولونيين ، وهجرة

جديدة أم بكثير من هجرة آخر القرن الثامن عشر ، ومن الممكن ان يقال ان روح بولونيا ذهبت لتلجأ في الخـــارج وان قلبها ينبض خارج حدود البلاد البولونية .

الثورة في ايطاليا . ـ لقـــد أدت ثورة ١٨٣٠ في بلجيكا وفي بولونيا إلى ثورات قومية كبرى في أوربة ، ولكن هذه الحركات لم تصل إلى هذا الحد ، ولم تتجاوز مرحلة الاضطراب : ففي أوربـة الوسطى وافقت ثورة ١٨٣٠ حركة قومية ، في إيطاليا وفي ألمانيا ، تستحق دراسة خاصة . ولنشر ، فيما يتعلق بايطاليا ، الى ان حركة قومية مزدوجة تألفت في السنوات التي سبقت عـام ١٨٣٠ : احداهما حركة مستقبل ، ولكنها لم تحمل بعد ثمارها ، وكانت أيضاً بعيدة جداً عن كل ما أعطت في الآجل . كانت هـذه الحركة فكرية أو بالاحرى أدبية ، حركة ابداعية ، تتصل بشواهد **الفييري** و **فوسكولو** في الوطن في زمن الأمبراطورية الفرنسية ، وتدعو إلى إيطاليا ، إيطاليا المستقبل ، أو أنها ترجع إلى عظمة إيطاليـا الرومانية . وهنا تبدأ حركة تربية فكرية تظهر بعـــد ١٨٣٠ بحركة **البعث** ولكنها كانت في حالة رسم أولي . ولذا فإن الشكل الآخر للمعـــارضة يبقى على الصعيد الأول ، وهـو شـكل العمل الذي رأيناه في حركة « الفحمية » التي أجهضت في ١٨٢٠ وفي ١٨٢١ ، ولكنها عاشت ودامت لأن العاملين الذين ولداها قويا مع الزمن . لقد أصبحت السيطرة النمساوية في إيطاليا عامة وثقيلة ، وبالتالي ازداد كره الالمان، **التدسشي** ، في ايطاليا . واستعيدت كلمة الأمر القديمة التي كانت تردد في القرن الخامس عشر : « فروا من البرابرة » . ومن جهة أخرى ، قوي رد الفعل السياسي أيضاً . ففي نابولي تبنى الملك فرنسوا ، الذي حكم حتى ١٨٣٠، سياسة

الارهاب . وفي روما أعيدت الحكومة القديمة ، بعد زوال كونسالفي والبابا بيوس السابع ، في حبرية ليون الثاني عشر . وكانت سياسة النمسا قوية وشديدة جداً في منطقة ميلانيا . وناضل الايطاليون دوماً هذه الرجعية بتشكيل الجمعيات السرية وتدبير المؤامرات . الا ان هذه الجمعيات السرية كانت قوة مبعثرة وليست أهلاً للتوفيق بين بلد وآخر ، فضلاً عن أن قوة هذه المعارضة لا تتناسب مع قوة الحكومات .

لقد كان مثل فرنسا اشارة لاستئناف النضال . ويجب أن نقــول: المثل والعمل . فقد تشكلت لجنة ايطالية في باريس لنشر منشورات ثورية تغرق بها ايطاليا ، ولارسال المال إلى الوطنين الايطاليين وتشجيعهم على القيام بالثورة . واستقبلت باريس لذلك قبيل الثورة استقبالاً حماسياً الشاعر سيلفيو بيلليكو بعد ان أطلق سراحه من سجنه وكتب فيه كتابه «سجوني» [1] وكذلك مبدأ عدم التدخل الذي نادت به الحكومة الفرنسية ،كان أيضاً مشجعاً للايطاليين . وحاولوا الحصول على الحريات . وكانت الجمعيات الايطالية المختلفة تريد دستوراً ليبراليا ، وإنشاء حرس قومي ، وحرية الصحافة . ومع ذلك لم تذهب الحركة حتى التنفيذ إلا في إيطاليا الوسطى أي في الدول الايطالية التي كانت الحكومات فيها أضعف من غيرها ، وحيث أحدثت وفاة البابا بيوس السابع ، في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٣٠ ،فترة ظل فيها العرش الحبري شاغراً عدة أشهر .

نشبت الثورة في إيطاليا الوسطى ، في ٥ شباط ١٨٣١ ، وكانت نقطة الانطلاق دوقية مودينا ، وكان الدوق فيها يشارك ، في الأصل ، بفكرة محاربة النمساويين ، ولكنه عند العمل تخلى واختفى . ثم

(١) ترجم الأب يوسف سعد كتاب «سجوني» الى العربية ونشره في القاهرة ١٩٥١

انفجرت أيضاً في بولونيا وفي المـــدن الأخرى في رومانيو والمارش واومبريا وأخيراً في بارما حيث تألفت حكومة مؤقتة .

وكانت هذه الحركات تشبه من حيث الشكل حركات ١٨٢٠ و ١٨٢١ . ولكن وجد فيها شيء جديد : ففي الدولة الحبرية ، في **القصادات** (أي المناطق التابعـــة للبابا) والمارش تأسست حكومة مؤقتة من النبلاء والبورجوازيين ودعت الى الانعقاد مجلساً من النواب المنتخبين في بولونيا وألقى هذا المجلس بنداء لتشكيل حكومة إيطاليا الوسطى في دولة واحدة ، في ٤ آذار . وتدل هذه الاحداث على تطور سياسي اكثر تقدماً مما كان في ١٨٢٠ : لقـــد وجد برنامج اصلاحات ، وهذا ما لم نره في نابولي او بيمونت في ١٨٢٠ و ١٨٢١ . لقد وجدت عبارة تدل على أفكار جديـــدة : وهي الكلام عن **الوحدة** . وسمي مجلس بولونيا « مجلس نواب الأقاليم الحرة » . ثم أطلق النواب على أنفسهم اسم : نواب « الأقاليم الايطالية المتحدة » . ومن الطبيعي ان هذه الثورات الخفيفة لم تدم ، وكان رد الفعل النمساوي مباشراً : فقـــد احتلت الجيوش النمساوية في البدء بارما ومودينا ثم رومانيو ، وخضع الثوريون بعد قليل ، في شهر آذار ، اثر الوعد بالعفو العام .

موقف الحكومة الفرنسية . ـــ حيال هذه الثورات الايطالية كان موقف الحكومة الفرنسية حرجاً نوعاً ، كانت مأخوذة بين الرغبة في الحفاظ على السلام وعدم كفاية جيوشها من جهة ، وهياج الرأي الذي كان يريد التدخل لصالح إيطاليا من جهة أخرى . وأكدت الحكومة بأنها راغبة في الحفاظ على السلام: أكد ذلك مراراً الجنرال سيباستياني في المجلسين ، في ١٣ تشرين الثاني ١٨٣٠ ، وفي أول كانون الأول . وصرح إلى سفير النمسا ، آبوني ، في

٢١ تشرين الثاني ، بأنه ، من جهته ، عدو صريح لنظام الدعاية والحزبية ، ولكن الحكومة أمام دفع الرأي، اضطرت إلى اتخاذ تدابير لاعادة بناء الجيش لتكون لديها ، عند مقتضى الحال ، قوة لدعم حججها . وأوضح بأن فرنسا إذا كانت لا تريد التدخل في الخارج ، فهنالك بعض دول متاخمة لفرنسا ولا تقبل فرنسا بأن يتدخل في أمر هذه الدول ، ويريد بذلك : بلجيكا وسويسرا والدول الساردية . ولخص رئيس مجلس الوزراء : لافيت ، وجهة النظر الفرنسية بهذا الشكل : يوجد **امكان** حرب إذا احتلت مودينا ، **واحتمال** إذا دخلت الدول الرومانية ، **ويقين** إذا احتجت البيمونت . وعندما استلم كازيمير بيريه الوزارة ، في ١٣ آذار ١٨٣١ ، كانت النمسا تصفي ثورات ايطاليا الوسطى . وحافظ كازيمير بيريه على سياسة أسلافه ، وقال في ١٨ آذار إلى المجلس : « إننا نتمسك بمبدأ عدم التدخل في كل مكان بطريق المفاوضات ، ولكن مصلحة فرنسا وكرامتها تستطيعان وحدهما أن تحملانا السلاح ، ولن نتنازل لأي شعب عن حق يجبرنا على القتال لقضية . ان دم الفرنسيين لا يخص إلا فرنسا » . وفي الوقت نفسه أعلم الحكومة البيمونتية مرتين بأن النمساويين إذا هاجموها فان فرنسا تأتي لدعمها .

على أن سياسة فرنسا وإن كانت في مجموعها سياسة عطالة ، فقد دلت على أن القضايا الايطالية تهمها لدرجة خاصة : وهي تعتبر أن مصلحة فرنسا الرئيسية في منع النفوذ النمساوي من أن يثقل كثيراً على ايطاليا . وكانت الحكومة الفرنسية تدافع عن استقلال الدول الايطالية كما تدافع عن حرية حكوماتها .

كانت سياسة كازيمير - بيريه ماهرة : فقد دل على أن لدى فرنسا امكانات العمل إذا أرادت ، ودعا ٨٠٠٠٠ رجل ليكونوا تحت السلاح ،

وأرسل اسطولاً للتجوال في الآدرياتيك . وحشد بعض الجيوش في تولون : وصرح إلى الدوائر الدبلوماسية ، في ٢٧ آذار ، بأنه يجب اتخاذ أمرين منعاً لاحتمال وقوع الحرب وهما : جلاء الجيوش النمساوية خارج الأراضي الرومانية (من روما) التي دخلتها ؛ ومن جهة أخرى ، سياسة اصلاحات تقوم بها الحكومة الحبرية . ولدعم وجهة نظره أرسل سفيراً إلى روما ، الكونت سنت اوليه وكلفه بأن يقترح على البابا برنامج اصلاحات ليبرالية (٣١ آذار) . وبعد مفاوضات صعبة حصل سنت اوليه على أن ينعقد مؤتمر للسفراء في روما ، في ١٤ نيسان ، ويطالب البابا ، باسم أوربة ، باصلاحات .

وحصل على عفو عام لجميع الثائرين ، في ٢٠ نيسان ، ثم في ٥ تموز على اصلاح الادارات البلدية . وفي الوقت الذي كان يدفع فيه الحكومة الرومانية على القيام باصلاحات تجعل الثورة دون جدوى وتعدل الحركة الثورية ، كان كازيير - بيريه يقوم بمساع ملحة للحصول على جلاء الجيوش النمساوية وتوصل لذلك : فقد انسحبت الجيوش النمساوية من رومانيو في ١٥ تموز . وكان في ذلك نجاح مزدوج للسياسة الفرنسية وسابقة دبلوماسية هامة . وفي هذا ما يدل على بداية سياسة ستصبح في المستقبل خطاً للسياسة الفرنسية في ايطاليا وذلك بمنع سيطرة قوية للنمسا على ايطاليا وإثارة حركات اصلاح سياسي فيها .

وللأسف حدثت نكسة للثورة في رومانيو ، بسبب خرق حكومة الكرادلة ، ونتج عنها من جديد تدخل نمساوي : وفي الواقع ان الكردينال **الباني** ، أمام هذه الثورة الثانية ، دعا الجيوش النمساوية ، في ٢٥ كانون الأول . فدخلت رومانيو واحتلت بولونيا في ٢٨ كانون الثاني ١٨٣٢ .

فلم يقبل بذلك كازيمير بيريه ، وتدخل في روما ليضطر البابا إلى دعوة فرنسا ضد النمساويين ، وأرسل اسطولاً وحملة إلى الادرياتيك لاحتلال ميناء انكونه في ٢٢ شباط . ولسوء الحظ وجهت القضية توجيهاً سيئاً : فقد أظهر قائدا الاسطول والحملة، غالوا وكونت هذه الحملة كطليعة للجيش الفرنسي، وشجع الجنود والضباط الفرنسيون أحرار البلاد ، وأمام هذه العملية احتج البابا بشدة . وساء أوربة أن ترى فرنسا تتدخل في دولة حرة . وارتبك كازيمير بيريه ، وما وسعه إلا أن أنكر على القائد غالوا عمله . وعلى مرأى من حنق الأحرار ، تفاوض مع البابا وانتهى إلى الاعتراف باحتلال انكونه في ١٦ نيسان ١٨٣٢ . وفي الواقع ، لم ينجح التدخل الفرنسي ، لأنه لم يجبر النمساويين على الانسحاب من بولونيا ، وستبقى الجيوش الفرنسية في انكونه ما دامت الجيوش النمساوية باقية في بولونيا ، أي حتى ١٨٣٨ .

كان موقف الحكومة الفرنسية تجاه هذه القرارات الايطالية لابساً : فقد كانت بين التنازل أو الحرب . وكانت مسؤولية فرنسا المعنوية في الثورات الايطالية واضحة ، ومصلحة السياسة الفرنسية ملتزمة . ومع هذا فان الحكومة لم تشأ أن تطيع منطق وضعها، لأنه قد يؤدي بها إلى التدخل بالسلاح لدعم هذه الثورة الايطالية ، ولم تشأ أن تكون على رأس حركة ثورية أوربية .

الثورة في ألمانيا . - لم تصل الحال في ألمانيا إلى الثورات : لأن حركة ١٨٣٠ لم تتجاوز مرحلة الاضطراب . كانت قضية الحرية السياسية ، بسبب النظام الداخلي للدول الألمانية وبسبب سياسة مترنيخ ، تهم الألمان أكثر من قضية الوحدة القومية . ومن الممكن القول ان هذه القضية قد أغمي عليها : إن الحقد الذي كان يرى من ١٨١٣ إلى ١٨١٥ زال.

وكان برنامج الألمان الأحرار صغيراً : كانوا يطلبون في مختلف البلاد مجالس تصوت على الموازنة وحرية الصحافة والقضاء والحرس القومي . ولقد كان من نتائج ثورة تموز ان أثارت في ألمانيا اضطراباً كبيراً كانت تشجعه لجنة موجهة للاجئين الألمان في باريس . وفي البلاد التي وجدت فيها مجالس ، كانت المعارضة قوية وجريئة : ففي دوقية باد الكبرى حصل المجلس على نشر الجلسات وضبطها ، وعلى الغاء الرقابة في ١٨٣٠ . وفي كل مكان تقريباً ، في دول ألمانيا الجنوبية، كانت الجرائد والمناقشات السياسية والعرائض نشيطة ، وكان الألمان يؤكدون موقفهم الحر بالمواربة عن طريق المظاهرات لصالح بولونيا و إيطاليا . وقد خاف بعض السادة هذه الحركة فمنحوا شعوبهم دساتير ، في برنسفيك ، وهس - كاسّل وساكس ، وهانوفر . حتى انه وجدت بعض مظاهرات تتسم بروح قومية : فمن ذلك ان نائباً بادوياً (من باد) يسمى فوركو طالب في العام ١٨٣٢ بانشاء برلمان للاتحاد الجرماني . وتشكل اتحاد للصحافة هدفه جمع المال للتعويض عن الصحافيين المحكومين بمخالفات من قبل المحاكم ، وللقيام بالدعاية لصالح دولة اتحادية فدرالية . ونشرت هذه الجمعية كراريس وعقدت مجالس ، وكان أهمها المجلس الذي عقد في قصر بالاتينا البافارية ، في هانباخ ، في ٢٧ أيار ١٨٣٢ ، وحضره فرنسيون وبولونيون إلى جانب الالمان. ورفعت راية البورشنشافت السوداء والحمراء والذهبية، والقيت خطب لصالح سيادة الشعب ودول أوربة المتحدة . وكانت هذه المظاهرات عذراً ومحركاً جديداً لسياسة مترنيخ الذي أوقف كل حركة اضطراب .

وهنا وقفت الحكومة الفرنسية دون حراك ، ولم يكن لها سياسة ألمانية ، ولم يكن لديها أي مفهوم لتأمين نفوذ فرنسا بجمع الدول الحرة

في ألمانيا الجنوبية حولها ، اما بتشجيع سياسي أو بامتيازات اقتصادية .

وهكذا ، إذا استثنينا بلجيكا ، لم تكن ثورة ١٨٣٠ ، بالنسبة لأوربة ، سبباً أو فرصة لتقدم قضية القوميات . ومع ذلك فقد كانت لها نتائج هامة : لقد أثارت ثورة ١٨٣٠ في أوربة تطوراً متسارعاً لحركة القوميات وتحويلاً لهذه الحركة . وبينا كانت أوربة في خبل تام من ١٨١٥ إلى ١٨٣٠ ، نجدها اضطرت على العكس من ١٨٣٠ إلى ١٨٤٨ إلى تشكيل حركات قومية كبرى وكانت ثورة ١٨٣٠ نقطة انطلاقها .

أما ما يتعلق بفرنسا فقد أحدثت الثورة في السياسة الخارجية نوعاً من فصل بين سياسة الحكومة التي تمسكت بالجمود المحافظ ، وبين متطلبات الرأي الذي أخذ يتجه ، على العكس ، نحو سياسة العمل والدعاية في الخارج . وهكذا كان نجاح الحرية في فرنسا مثلاً لأوربة ، لا سيا وان فرنسا أصبحت آنذاك عاصمة الحرية الأوربية .

٣ — فرنسا عاصمة الحرية الاوربية

وفي الواقع ، ان ما رفضت الحكومة الفرنسية ان تفعله ، فعله الرأي العام . لأن السياسة لصالح القوميات . أي البرنامج القومي فيما يتعلق بفرنسا وبصالح القوميات الأوربية معاً كان في الحقيقة البرنامج الذي تبناه اليسار واليسار المتطرف وحتى قسم من الوسط الأيسر في عهد الملك لوي — فيليب . وستغذي أحزاب المعارضة البرلمانية اتجاهاً كبيراً وعميقاً يتشكل في سواد الأمة ، اتجاهاً جهله تقريباً لوي — فيليب ولم يقدره ولكنه سينفجر في عام ١٨٤٨ . وهذه الحركة القومية لصالح فرنسا داخلاً ولصالح القوميات خارجاً ضمت عدة عناصر : عناصر فرنسية وعناصر أجنبية .

العناصر الفرنسية . — كان من الطبيعي ان يتغذى هذا الاتجاه

بالليبرالية الفرنسية التي أوضحت هذا البرنامج من قبل : لقـــد رأى لوي بلان ارتباط الشيئين وسجله في تاريخه : « تاريخ عشر سنوات » ، عندما اعترف بأن الأحزاب الليبرالية الفرنسية كانت تجعل جميع القضايا الليبرالية قضاياها ، وكما قال : « ان الديموقراطية كانت تعيش في حياة الشعوب الأخرى أكثر من حياة فرنسا الخـــاصة » . وبدا له ان هـــذا طبيعياً تماماً ومشروعاً وقال : « ان عبقرية فرنسا كانت دوماً في المواطنة العالمية » . ومن المفيد ان نرى الآن ان فكرة البرنامج القومي الفرنسي : أي المطالبـة بضفة الراين اليسرى والحدود الطبيعية ، قد غابت في فكرة السياسة القومية الاوربية ؛ وان رجال اليسار في فرنسا ، لم يستسلموا لسياسة الحكومة المحافظة .

كتب آرمان كاريل في صحيفته : « واخجلتاه ، واخجلتاه الف مرة من النظام العاجز الجبان الذي يريد أن يطالب بأنانية فرنسا السياسية !» وهو يرى ان الاحرار الفرنسيين يندفعون لجميع القضايا الليبرالية في أوربة: لبولونيا ، باجماع الرأي ، كما كان هذا الرأي مجمعاً في السابق ، للاغريق. وكان الكتاب الفرنسيون يقومون بالدعاية لصالح بولونيا مثل لامانية و **كازيمير دولافين** والشاعرين **باربيه** ، وبيرانجيه. وكذلك كان مجلس النواب ، في جميع الاعوام يصوت في رسالته إلى الملك على جملة لصالح بعث بولونيا، ثم تبعه مجلس الشيوخ في عام ١٨٤٠ .

ولكن لم تكن قضية بولونيا القضية الوحيدة الـــتي كانت تحرك الفرنسيين . فقد تشيعوا أيضاً لفكرة الوحدة الالمانية . كتب لافاييت: « القومية الالمانية عزيزة أيضاً علينا ، نحن الفرنسيين ، كما هي عزيزة على جرمانيا نفسها » . وقال **لاكوردير** : « من الضروري عاجلاً أو آجلاً ان تتألف الوحدة الجرمانية وسيان لدينا أن تكون بروسيا أو النمسا

الوارثة لكل هذا . أما ميشليه فقـــد جعل من الحركات الليبرالية والفكرية في ألمانيا شيئاً واحداً وتكلم خالطاً جميـع قضـايا « علـم لوثر وكانط وفيخته » .

وكانت إيطاليا أيضاً احدى القضايا العزيزة على الاحرار الفرنسيين . أما الشعوب الاوربية الأخرى ، فكانت معروفة عندهم قليـلًا ، وخاصة السلافيون ، ولم يكن لديهم أي فكرة عنهم إلا بين حـين لآخر ، بما يتلقفونه من معلومات من سائح مر في المناطق السلافية وحدثهم بان فيها عروقاً ترغب في الوصول إلى القومية . فمن ذلك ان لامارتين دعم قضية الصرب، في كتابه « رحلة الشرق » الذي صدر عام ١٨٣٥ . وفي ١٨٤٧ وجد صحافي يدعى ديسبريه ساح في البلقان ، وكتب في « مجلة العالمين » ، في ١٥ آذار ١٨٤٧ ، وصفاً للحركة الايلليرية وكان يهلل عن ثقة لهؤلاء السلافيين رغم الجهل بهم .

وكسب برنامج القوميات بعض العناصر المحافظة : فقـــد كان دوفيرجيه دوهوران عضو الوسط الأيمن ومثله لوي ــ فيليب « يدعمان» الشعوب ضد الحكومات .

أما الأحزاب البرلمانية فقد اقتصر البرنامج على الاقل على ائتلاف بين جميـع الحكومات الدستورية ضد الحلف المقدس الذي عقدته دول الشرق في مونشنغراتز . طالب اوديلون بارو وتيير بهذا الائتلاف بين الحكومات الدستورية ، ولجأ إلى الحلف الرباعي الذي وقع مـع انكلترا واسبانيا والبرتغال عام ١٨٣٤ وظنا أن فيه ائتلافاً من الدول الحرة ضد ائتلاف الدول المحافظة في الشرق . وعندما كان تيير رئيساً لمجلس الوزراء أراد أن يتدخل في اسبانيا لصالح الدستوريين والتقدميين، واختلف في هذه النقطة مع لوي ــ فيليب فأقاله .

إن الفكرة الجيروندية في الدعاية للأفكار الحرة ودعمها في الخارج بفكرة رسالة فرنسا التي تدعو الشعوب إلى الحرية أصبحت إذن برنامجاً عادياً جارياً لكل الرأي الا بالطبع الحزب المحافظ والحكومة .

الاسطورة النابوليونية . ـ وإلى هذا العنصر الأول ، الذي لم يكن إلا نتيجة للخلط بين فكرة الحرية والفكرة القوميــة ، جاءت الاسطورة النابوليونية منجدة. وبعد ١٨٣٠ نمت في الحركة الأدبية والفنية ، وكانت بخاصة فكرية ، ولم تعط مجالاً لتشكيل حزب سياسي . ولم يكن لعائلة بونابرت إلا فكرة واحدة ، بعد سقوط الامبراطورية : وهي أن تُنسى . وكان العنصر الوحيد لعمل اسرة بونابرت الأمير الشاب لوي ـ نابوليون ، وليقطع دابر الأحكام التي أثقلت كاهل آل بونابرت حاول القيام بضربة قوة في ستراسبورغ في ١٨٣٦ . وكان الدليل على عـــدم وجود حزب بونابرتي في لامبالاة الرأي أمام الحركتين اللتين حاولهما لوي ـ نابوليون بونابرت عام ١٨٣٦ في ستراسبورغ وفي ١٨٤٠ فيبولونيو . ومع هذا فان حكومة تموز كانت تضم في جهازها كثيراً من العناصر البوناپارتية التي أتت على الأقل من الادارة الامبراطورية ، ولم تكن لتغضب من الالتجاء ، بين حين وآخر ، وراء مجد الامبراطور، وهذا ما كان يعفيها من البحث عنه بنفسها . وقـــد بلغت هذه الظاهرات البوناپارتية نقطة الذروة عندما أتي برماد نابوليون إلى قصر الانفاليد في كانون الأول ١٨٤٠ . أما الجماهير فكانت التربيــة السياسية الوحيــدة التي تلقتها في ذلك العصر تتـألف من القصص التي كان جنود الحرس الامبراطوري المسرحين يروونهـــا عن ملحمتهم في زمن الامبراطورية . ولم يهتم أحد بتربية هذه الجماهير . لذلك كانت تعرف الحياة السياسية فقط من قصص هؤلاء الجنود المسرحين الذين يجعلونها تألف فكرة نابوليون .

ومن وجهة النظر القومية التي تشغلنا ، انتهت هذه الاسطورة النابوليونية بتمثل فكرة الثورة وفكرة الامبراطورية النابوليونية ، ومثلت نابوليون كتجسيد للفكرة القومية الليبرالية ، واستقلال الشعوب الذي حققته فرنسا بالسلاح في أوربة الجديدة .

إن أول عرض يعني هذا البرنامج أكثر من غيره هو هذا الكراس الذي أصدره الامير لوي - نابوليون بونابرت في ١٨٣٩ تحت عنوان : « الأفكار النابوليونية » . فقد طبعه ناشر متخصص في هذه الأفكار ، وسبق له أن نشر « تاريخ الامبراطور نابوليون » الذي ألفه **لوران** وصوره **هورادفيرنيه** ، ونشر أيضاً الموسوعة النابوليونية المسماة : « المعجم التاريخي لكل ما قاله وكتبه نابوليون في الناس والاشياء والاحداث ، من قديم ومعاصر » . وكذلك نشر **بولن** « تاريخ حروب الثورة » ، ونشر «تاريخ الفرنسيين» لمؤلفه **لافاليه** . إن كراس الأمير لوي - نابوليون ، وهو كتيب رقيق صغير يتألف من (١٦٠) صحيفة ، يوسع هذه النظرية وهي ان انكلترا مسؤولة عن حروب الامبراطورية ، وان السياسة الانكليزية جرت نابوليون إلى حروب لا نهاية لها ، أي انه بالرغم عنه وسع هذه السياسة في الفتوحات والسيطرة الاوربية . أما النظرية الثانية ، نظرية الامير ، فهي ان فتوحات نابوليون لم تكن الا مقدمة وتهيئة لتنظيم أوربه ، لان هدف السياسة الامبراطورية ، برأي الامير لوي - نابوليون ، تنظيم السلام الاوربي على أسس قوية . وقال : « ان سياسة الامبراطور كانت تأسيس رابطة أوربية صلبة وذلك باعتماد سياسته على قوميات كاملة وعلى مصالح عامة راضية » . ان رأي الامير لوي - نابوليون هو أن سياسة الامبراطور كانت تشكيل القوميات

في أوربة ثم ادخال هذه الدول القومية في رابطة أوربية كبرى يمكنها أن تحافظ على السلام إلى الابد .

يوجد في هذه الاسطورة النابوليونية مثالية عليا للسياسة الامبراطورية تبتعد كثيراً عن الوقائع ، وتفسير هذه السياسة الامبراطورية لصالح النظريات القومية التي كانت دارجة في ذلك الحين . وهكذا جاءت الاسطورة النابوليونية تعزز بقوة برنامج القوميات .

الأزمة المصرية عام ١٨٤٠ . — ويضاف إلى ذلك عنصر ثالث وهو الازمة التي سببتها القضية المصرية عام ١٨٤٠ . فقد صوبت رأي هؤلاء الاحرار الذين يزعمون بأن فرنسا ، في وسط أوربة ، تمثل عنصر عمل ليبرالي . وان معاهدة ١٥ تموز ١٨٤٠ ، التي اشركت انكلترا في توقيعها بروسيا والنمسا والروسيا ضد محمد علي عزيز مصر ، من شأنها أن تكون تألباً أوربياً ضد فرنسا . وفي الحقيقة ، ان الدول لم تفكر في عمل سياسة عامة معادية ، الا روسيا التي أرادت الحرب ، ولكن الرأي الفرنسي على الاقل فسر المعاهدة على هذا النحو : فقد رأى فيها اعادة تشكيل تألب ١٨١٥ ضد فرنسا . وازداد هذا التفسير أيضاً بسياسة التعبئة العسكرية التي سلكها تيير . واعتقد الناس انهم على شفا حرب . واتقد لهيب الوطنية فوسعت قومية اليسار حتى البورجوازية . وطالبت الصحف والخطباء بضفة الراين اليسرى . واستأنفت جريدة « القومي » حملتها منذ البدء . وألفت عدة أغاني وأشعار ، وأشهرها « الراين » للشاعر دوموسيه الذي أجاب عن شعر مماثل للالماني بيكر . وكان النبآن الجديدان اللذان أثارا بخاصة حركات الرأي هذه هما : الاول في ١٦ تموز عندما علم نبأ معاهدة ١٥ تموز ، والثاني في ٢ تشرين الاول عندما علم نبأ ضرب بيروت بالقنابل واسقاط تركيا لمحمد علي . وقامت مع المطالبة

بالراين فكرة الثورات الاوربية التي تثيرها وتدعمها فرنسا. وتكلم لوي ـ فيليب نفسه بـ « نزع الكمام عن فم النمر » وكتبت جريدة « الزمان » في ٢٨ تموز : « ان أوربة ضعيفة جداً ضدنا ، وبامكانها أن تحاول أن تلعب معنا لعبة الحرية الفظيعة ، وسنلعب معها أفظع لعبة الثورات ، وإذا ما دفعنا الى أن نجول من جديد بالعلم المثلث الالوان من عاصمة لعاصمة ، فلن نفعل ذلك مطلقاً ، هذه المرة ، لنراكم ضدنا انتقام الشعوب بل لنشجعها على التحرير » . وطالبت صحيفة « القومي » بالحرب ، وكأسلوب للحرب قالت بوجوب نقل الثورات إلى ايطاليا وألمانيا بكاملها ، وبولونيا ؛ وأضافت : « يجب محو عار معاهدات ١٨١٥ » .

وفي الواقع ، سقطت هذه الاثارة الحربية بسرعة ، ولكن الأزمة تركت وراءها نتائج لا تمحى . لقد عارضت فرنسا ، من جديد ، أوربة المحافظة كلها . ويمكن القول ان قوتها الثورية عبثت بالطاقة بهذه الومضة الحربية . وقوي النظر حتى كاد ينتقل إلى العمل . وفي السياسة الداخلية أيضاً ، كانت نتائج الأزمة خطيرة . فقد خفضت من جديد وبشكل عجيب من اعتبار لوي ـ فيليب في نظر اليسار . وستكون المعارضة منذ الآن عنيفة وعامة . ومهما تكن سياسة الحكومة الخارجية ، على ما أبدت من تعقل وحكمة في سياسة التفاهم الودي ، فلن يقبل الرأي العام بها مطلقاً .

العناصر الاجنبية . وإلى هذه العناصر الفرنسية التي شكلتها سياسة فرنسا الليبرالية في أوربة ، تضاف عناصر أجنبية : إن أزمة ١٨٤٨ كان من نتائجها أن زادت في فرنسا نفوذ العناصر الأجنبية ونشاطها . إن هجرة اللاجئين السياسيين إلى فرنسا حدثت خاصة عقب الثورات الأوربية في العام ١٨٣٠

و ١٨٣١ . وكان المهاجرون يفدون اليها من مختلف نقاط أوربة : وجد روس ، مثل الروائي **تودغونيف** ، **وباكونين** الذي ظل في فرنسا حتى عام ١٨٤٧ : و **هوتزن** الذي جاء في هذه السنة نفسها . ووجد ايرلنديون ولكن وجد خاصة ثلاث جماعات :

١ ـ ألمان مثل مهاجري « ألمانيا الفتاة » **هاين** و **بودن** .

٢ ـ اشتراكيون : مثل كارل ماركس ، الذي ظل في فرنساحتى عام ١٨٤٥ قبل أن يذهب إلى انكلترا .

٣ ـ ايطاليون أتوا من جميع نقاط شبه الجزيرة : ولقد رأينا ماتزيني ، غداة خروجه من السجن ، يأتي ويلجأ في مرسيليا عام ١٨٣١ ، ومن ثم في باريس .

وأخيراً بولونيون . وقد وجد ، بين خمسة آلاف وثلاثمائة عائلة بولونية مهاجرة ، ان أربعة آلاف منها التجأت في فرنسا .

استقبلت فرنسا هؤلاء المهاجرين استقبالاً كريماً من قِبَل الحكومة والشعب . وأعطتهم الحكومة إعانات يومية ، واحتفت بهم الصالونات . وكان مهاجرو أوربة يتدافعون للالتفاف حول لافاييت حتى وفاته ١٨٣٤ . ثم وجد بعد ذلك صالون السيدة آغو وصالون الأميرة **بلجيوجوزو** . واختلف المهاجرون أيضاً إلى صالات الكتابة (التحرير) ، وفتحت لهم المحافل الماسونية ابوابها رحبة . وبعدزمن رأت الحكومة ،تجنباً لفوضى نشاطهم ، أن تقيمهم في بعض مدن الأقاليم وأصبحت هذه المدن مراكز تجمع لهم .

اختلط هؤلاء اللاجئون بالحياة الفرنسية . وكانوا ينتسبون إلى شتى المهن ، ولكنهم كانوا في الغالب مفكرين ، نقلوا إلى فرنسا هيئآتهم ووسائلهم وجمعياتهم التي أعادوا تشكيلها ، وصحفهم ، مثل : « الحوليات

الفرنسية – الألمانية » ، وأحياناً عملهم ؛ وبعضهم كان يتجمع على الحدود، وعلى استعداد للعمل فى الخارج : فمن ذلك أن اللاجئين الألمان ، في ١٨٣٣ ، نظموا هجوماً مفاجئاً جريئاً عقد في بزانسون لضرب فرانكفورت. وفي السنة التالية ، في ١٨٣٤ ، كانت محاولة اللاجئين الايطاليين على شامبيري وعندما اضطربت الأمور في سويسرا في ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ونظم الراديكاليون السويسريون جيشاً من المتطوعين ضد التجمع الانفصالي **الزوندربوند** ، الذي ألفته الكانتونات السبعة الكاثوليكية ضد الحكومة الفدرالية ، انخرط المهاجرون من كل القوميات في جيش الجنرال **دوفور** الذي حل التجمع في أعقاب الحرب الأهلية . وحافظ هؤلاء المهاجرون بالطبع على صلاتهم مع أبناء وطنهم ، والجمعيات السرية ، التي كانت الشكل الوحيد لعمل ممكن في بلادهم . وحاولوا أيضاً أن يعملوا من هذه الجمعيات الخاصة تجمعاً عاماً : وأول هذه التجمعات كان في « اتحاد المبعدين » وقد تأسس في ١٨٣٤ ؛ ومن ثم في « أوروبة الفتاة » التي أسسها ماتزيني عام ١٨٤٤ . وهكذا نظم اتحاد للاجئين عرّفه ماتزيني بأنه « شعب الشعوب ، ووطن جميع الأوطان وأمة المحكومين » . وكانوا بالطبع على اتصال دائم بالعناصر الثورية الفرنسية ؛ وكانت الصحف كجريدة « الاصلاح » ، جريدة « اليسار المتطرف » تتضمن معلومات عن الحالة الداخلية في ألمانيا وايطاليا تظهر هذه العلاقات بين الجماعات الثورية . وقام على هذا النحو تضامن بين العناصر الديموقراطية والقومية في أوروبة واتخذ فرنسا مركزاً له . وقام في فرنسا ، وبخاصة في باريس ، نوع من تعبئة دولية للثورة .

الجمع البولوني . – كان من أهم هذه الجموع المهاجرة جمع يستحق أن نقف عنده بعض الوقت ، وهو **الجمع البولوني** . فقد شكل المهاجرون،

كما قيل ، الجزء الخامس من بولونيا ، وهو على كل حال أكثر الأقسام تطوراً وقوة من وجهة نظر المقاومة . وعلى اثر ثورة ١٨٣٠ و ١٨٣١ ، ازداد نظام خنق الحريات في أقسام بولونيا الثلاثة : في بولونيا الروسية ، سلكت حكومة باسكيفيتش سياسة التمثيل التدريجي لجميع المؤسسات البولونية والمؤسسات الروسية : في ١٨٤٢ ، رفعت الشعارات البولونية وحلت محلها الشعارات الروسية . وفي ١٨٤٣ ، أخذت الأقاليم البولونية أسماءً روسية والموظفون ألقاباً روسية . وفي ١٨٤٦ ، روست أسماء الشوارع ؛ وفي ١٨٤٧ ، حل القانون الرومي محل قانون نابوليون ؛ وفي العام السابق أي ١٨٤٦ ، أغلقت المدارس الثانوية في فارسوفيا بسبب « تحريض الأفكار » . وفي ١٨٣٥ أتى القيصر نيقولا إلى فارسوفيا ورفض أن يستمع إلى الخطاب الذي أعده وفد بولوني ليقرأه عليه ووجه اليه هذا الكلام : « لأوفر عليكم كذباً ، لأنني أعلم أن عواطفكم ليست كما تريدون أن أعتقد . وإذا ركبتم العناد في الحفاظ على أحلامكم في الطوبائية والقومية المتميزة وبولونيا المستقلة فستجر عليكم هذه الأضغاث أحلام مصائب كبرى . لقد أقمت القلعة ، وأصرح لكم بأنني ، عند أقل ثورة ، أصعق المدينة ، وأقلب فارسوفيا رأساً على عقب ، وأؤكد أنني لست بالذي يعيد بناءها » . ونشر خطاب القيصر في « جريدة المناقشات» وأثار هياجاً عظيماً في أوربة كلها .

وفي بولونيا البروسيه ، هجرت سياسة التسامح التي كانت في البدء . وحل محل الأمير رادتز يفيل حاكم ألماني ، فلوتفيل . وسلك هذا الأخير سياسة جرمنة منظمة ضد الأديرة والمدارس بل وضد الملكية الريفية الصغيرة . وفي غاليسيا كانت رقابة الحكومة قاسية جداً . وكان من بنود الحلف المقدس المصغر في مونشنغراتز عام ١٨٣٣ ، ذلك الضمان

الذي اتخذه الأمراء الثلاثة حيال بعضهم في الحفاظ على تقسيم بولونيا .

كانت نتيجة هذه السياسة كبت العاطفة القومية في بولونيا على الصعيد الروحي ، وعلى هذا الصعيد بخاصة . وتحولت هذه العاطفة إلى نوع من صوفية اتجهت نحوها الروح البولونية بصورة طبيعية . وأخذت هذه القومية البولونية فكرة رسالة بولونيا في أوربة . ولم يكن البولونيون يعتبرون أنفسهم مهاجرين يبحثون عن ملجأ ضد الاضطهادات ، بل حجاجاً للمثل الأعلى « حجاج ميكيفيتش البولونيين » . فمن ذلك أن الأستاذ برود زينسكي قال في خطاب له ، في فارسوفيا ، إلى جمعية أصدقاء العلوم ، قبل أن تسحق الثورة تماماً ، في ٣ أيار ١٨٣٠ : « الأمة ، هي فكرة فطرية ، وان الذين تضمهم اليها يحاولون ان يحققوها ، انها أسرة لها حوادثها الخاصة ورسالتها » . وهو يرى أن بولونيا اكتشفت قانون الحركة الحقيقية للعالم الأخلاقي ، واعترفت « بأن كل أمة جزء من الجماعة ويجب أن تدور في فلكها وحول مركز مشترك كما تدور الكواكب حول بؤرتها المركزية » . وان رسالة بولونيا الخاصة هي ان تسهر على الاتصال بين أوربة المتمدنة والعالم البربري ، العالم الروسي . ويعتبر ميكيفيتش ، وهو أكبر شاعر قومي ، ان هذه هي رسالة بولونيا وهو لا يمجد القومية البولونية فحسب ، بل انه يجعل من الهجرة نوعاً من واجب : « ان كل من يبقى في وطنه ويشكو العبودية للحفاظ على حياته ، سيفقد وطنه وحياته ، وإن كل من يهجر وطنه للدفاع عن حريته مخاطراً بحياته ، ينقذ وطنه وتكون له حياة الخلود » . و يرى ان قضية بولونيا قضية مشتركة للعالم المتمدن : « ففي كل مكان في أوربة يوجد فيه اضطهاد للحرية ويكافح الحرية ، يوجد فيه أيضاً كفاح من أجل بولونيا ، وعلى البولونيين جميعاً أن يقوموا بهذا الكفاح » . وانتهت هذه

الصوفية البولونية عند بعضهم إلى نوع من مذهب فلسفي سري ، ونخص بالذكر بعض الشخصيات الغامضة المبهمة مثل **توفيا نسكي** .

الاتجاهات البولونية . – كان في هذه الهجرة البولونية عدة اتجاهات : فقد كان الانقسام وروح الحزب شراً عضالاً في بولونيا وهذه الانقسامات التي رأيناها في فارسوفيا حدثت في المهجر . وقد أعيد تأليف الفريقين اللذين وجدا قبل ١٨٣٠ مرتبطين ، إلى حد ما ، بالوضع الاجتماعي :

المعتدلون . – تجمع المعتدلون حول الأمير آدم تشارتوريسكي المشاور القديم لالكسندر الأول ، ورئيس جامعة فيلنو (فيلنا سابقاً) ، وقد قطع علاقته مع القيصر نيقولا وأقام في باريس بعد الثورة. كان الأمير آدم تشارتوريسكي يملك ثروة كبرى ويتمتع بوضع اجتماعي عظيم بل ووضع دولي ، وقد وضع هذه العناصر في خدمة بولونيا وأبناء وطنه . فكان يأتي لمساعدتهم ، ويبحث لهم عن سند في فرنسا ، وانكلترا ويناضل ضد الروس . سكن في باريس في قصر **لامبير** ، في جزيرة القديس لويس ، وأصبح هذا القصر نوعاً من وزارة بولونية . وكان يضم ضد الروس ، البولونيين وسلافيي البلقان : الصرب والبلغار والرومان . وكان المعتدلون وتشارتوريسكي يعتمدون على العمل الأخلاقي والعمل الدبلوماسي ولا يعتمدون على العنف وينتظرون فرصة تحرير بولونيا .

الديموقراطيون . – أما الديموقراطيون ، على العكس ، فقد تخلصوا من هذا العمل ومن نفوذ تشارتوريسكي . ولكنهم أخذوا ينقسمون الى فئات عديدة كلما ابتعدوا عن ١٨٣٠ .

كان الفريق الأول ، وهو الأهم والأكثر اعتدالاً من غيره ، يوجهه **ليلوفيل** وكان هذا مؤرخاً في جامعة فيلنا ، ثم هرب وترأس في باريس « **اللجنة القومية** » التي تشكلت في كانون الأول ١٨٣١ .

وفي آذار ١٨٣٢ تشكل فريق آخر أميل لليسار وهو : « الجمعية الديموقراطية » .

وبعد ١٨٣٥ انتظم ثوار « بولونيا الفتاة » في فريق يدعى «المركزية»: وأرادوا إعادة بناء « بولونيا الكبرى » بولونيا من البالطيك إلى البحر الأسود ، على أن تكون دولة ديموقراطية وتقوم بتربية السلافيين جميعاً .

وظلت هذه الفرق الديموقراطية المختلفة ، على نقيض المعتدلين ، وفية لمذهب الثورة والجمعيات السرية ، التي نظموها في البلاد المحتلة : فمن ١٨٣٣ إلى ١٨٥٠ اكتشفت الضابطة الروسية في مملكة بولونيا القديمة ثلاث عشرة منظمة هدامة اشترك فيها ٥٧٤ شخصاً ، و أوقفوا كلهم ، وجرت محاولتا ثورة ، احداهما في ١٨٣٣ ، والأخرى في ١٨٣٨ .

وفي السنوات الأخيرة التي سبقت ثورة ١٨٤٨ ، أفاد البولونيون من تسامح ملك بروسيا الجديد ، الابداعي فريديريك - غليوم الرابع الذي اعتلى العرش في ١٨٤٠ ، ومن الازدهار الناجم عن التدابير الادارية التي اتخذتها الحكومة البروسية وكان منه تحسين مصير الفلاحين البولونيين . وعوضاً عن فارسوفيا ، التي جثمت دون حراك تحت الرقابة ، تألف في بوزن مركز فكري بولوني حل محل الجامعات القديمة في المملكة . وفي بوزن نفسها وجد فريق من الكتاب والفلاسفة ورجال العلم وخاصة أطباء ، وبخاصة **مازينكوفيسكي** ، وفتحت مكتبات ، وتألفت جمعية تعاونية للطلاب تحت ادارة المربي **ايستكوفسكي** . وفي بوزن انتظم أيضاً مركز تبشير لتحرير الفلاحين : نشر **كامينسكي** في ١٨٤٥ كتاب « تعليم الديموقراطية للبولونيين » . وهذه الحركة الفكرية والاجتماعية التي توجهها الطبقة النبيلة البولونية

الروسية كانت على اتصال بتشار توريسكي . وسرعان ما قامت المعارضة بين المعتدلين والثوريين . وفي ١٨٤٣ الف العنصر الثوري لجنة سرية تناصر الاشتراكية وتهيء للثورة .

وشارك هؤلاء البولونيون اللاجئون في فرنسا وفي باقي أوربة وسيشاركون في جميع الحركات الثورية ، مهما كانت ، التي تقوم في أي نقطة ممكنة من أوربة . ونجدهم في جميع المؤامرات ، وفي جميع الثورات ، وسيجربون بخاصة قواهم في الثورات انطلاقاً من ١٨٤٦ وفي ١٨٤٧ . وكانت عظمة هذه الهجرة البولونية تقوم على القيمة الفكرية لأعضائها الذين يشكلون مدرسة أدبية من الشعراء ولا سيما **ميكيفيتش** ، **سلوفيسكي** **كوازينسكي** ، والفنانين ، مثل **شوبان** والعلماء المؤرخين مثل ليلوفيل . وكانت عظمتهم أيضاً في إيمانهم الذي لا يتزعزع في الوطن . وكان ليلوفيل يمجد حماسة الشباب ويقول : « سترون بولونيا تبعث حية ، وأكثر شباباً ، وأكثر مجداً ، وأكثر جمالاً » . وكتب أحدهم وهو اللاجىء **هيلكيل** في ١٨٤٦ : « لقد أصبحت الوطنية للبولونيين ديناً » .

العقيدة القومية الرسولية . — كان الفرنسيون أميل إلى فهم هذه الصوفية البولونية ، حتى اننا نرى القومية الفرنسية ، في السنوات التي سبقت ١٨٤٨ ، تأخذ لوناً جديداً وتصبح نوعاً من عقيدة مسيحية تحركها فكرة رسالة فرنسا . لقد نسيت عصبية ١٨٤٠ بسرعة . وبقي منها ان فرنسا ابتعدت نهائياً عن النمسا . وظل كره النمسا عقيدة ، ودامت إلى ما بعد جميع الحوادث ، حتى الحرب الكبرى ، بل وحتى ١٩١٩ وتركت تماماً المناقشات التي كانت تثار في السابق في العرق . وتروضت فكرة القومية نهائياً . وفي العام ١٨٤٠ طرحت « نظرات في

تاريخ فرنسا » لاوغوستن تييري النظريات المتعلقة في الفرنجة وأعادت اعتبار الأب دو بوس.

اتجهت هذه القومية الفرنسية نحو العقيدة الرسولية . وكانت هذه العقيدة تشويهاً ابداعياً لفكرة قديمة . وكان المتوقع منها عظمة فرنسا من نمو جيرانها الذين دعتهم إلى الحياة المستقلة . و اعتبرت فرنسا مسيح الأمم . وقال لوي بلان : « لقد فرض الله الفداء على فرنسا عنصراً لقوتها وشرطاً لحياتها » . وعبر عن هذه العقيدة بأشكال مختلفة : فمثلا في نشيد « مارسييز السلام » نجد أن الشاعر لامارتين عارض فيه الاغاني القومية لعام ١٨٤٠ ، و كتب فيما كتب : « ان بعث إيطاليا يكفي مجد شعبٍ » . وهذه هي الحالة الفكرية التي نجدها في « كتاب الشعب » لمؤلفه لامانيه ، وفي المثالية الدينية المناصرة للاشتراكية عند بيير لودو أو بوشيز ، وفي حماس مونتا لامبير لصالح البولونيين أو لصالح البلجيكيين . وكان الجمهوريون والاشتراكيون، الذين تأسست مدارسهم بين ١٨٤٠ و ١٨٤٨ ، يثقون بالغريزة الشعبية. وخصصت جريدة « القومي » ، في ٢٨ تشرين الثاني ١٨٤٤ ، مقالاً لدور فرنسا في أوربة الذي يعتمد دوماً على الفكرة نفسها وهي : أن تحرير الشعوب يساير ويوازي عظمة فرنسا .

ونعطي لهذه العقيدة الرسولية مثالين مميزين بصورة خاصة لانهما من أناس تخولهم مهنتهم كثيراً من الموضوعية ، وهما المؤرخان ميشليه وكينيه . وقد عرف كل منهما نظريات هردر ، وترجمها كينيه عام ١٨٢٧ و ١٨٢٨ ، وتراها في تمجيدهما العبقرية الشعبية . ولكن الالهام أتاهما بصورة خاصة من الفكرة الثورية عندما وضعتها ظروف عملها السياسي في حملة حانقة على الكنيسة ، في ١٨٤٢ و ١٨٤٣ ، وعظم التمجيد الثوري .

ميشليه . - ابتعد ميشليه ، في دروسه في كلية (كوليج) فرنسا ، عن كل برنامج . وكان مستمعوه يأتون اليه من جميع نقاط أوربة و يمجـد أمامهم فكرة القومية ويخول فرنسا رسالة قيادة أوربة في هذا الطريق . لقد كانت فرنسا بالنسبة اليه موئلًا لحرية العـالم : « ان البشرية بكاملها تهتز فيه » . ويقول : « ان فرنسا تحمل عبقرية المجتمع الإلـٰهية » . « ان فرنسا ملاح سفينة البشرية » . وبفرنسا أصبحت الأفـكار أوربية . ان فرنسا جعلت من اوثو ومن لوك أنا جيل للعالم أجمع . « وهكذا انكشفت كل فكرة منعزلة بفرنسا . انها تقول كلمة أوربة ، كما قالت أغريقية كلمة آسيا . ولماذا قبلت هذه الرسالة ؟ لأن عاطفة الكرم الاجتماعي تنمو بها في النظر وفي العمل ، وباسرع من أي شعب آخر » . ولكن ميشليه يرى أن تفتح فرنسا يرجع تاريخه إلى الثورة . فلقد هيأ ماضي فرنسا ، أثناء قرون ، الثورة الفرنسية ، وروح فرنسا هي روح الشعب . وليس العباقرة إلا فيضاً وتعبيراً لهـذه الروح الشعبية . ولا عمل لهم إلا التعبير عن هذه الغريزة الشعبية . وينتهي ميشليه بصنع كلٍّ من التاريخ والعرق والطبيعة ، ويستخلص منه ديناً للشعب ولفرنسا

ادغار كينيه . - كانت له مناقشات تاريخية ورؤى نبوية . ودروسه في كلية فرنسا ارتجالية عموماً وليس لها برنامج ، وكان يكثر من الأمثلة والدراسات التي يكون غرضها : الوطنية القومية ورسالة فرنسا الانسانية . ويخلط كل هذا بقضايا واضحة من التاريخ . كان نبياً لدين ديموقراطي وثوري . وعلى هذا الأساس أراد أن يعيد بناء وحدة الحياة الاجتماعيـة . وفي آخر حياته ، في ١٨٦٩ ، عـاد إلى دروسه في كوليج فرنسا ولخص الأسباب التي وقف لها في ذلك الحين حياته بقوله : حب فرنسا الذي يفيض بحب الانسانية : « لقد حاولت أن أنقـذ الضمير الانساني من

الفخاخ المنصوبة له » . وأعطى لنفسه صفة حواري الأمم : « ما دام الكلام لي ، فقد دافعت عن قضية الشعوب والضعفاء ، والقوميات » . إن ما كان يريده هو أن يخول فرنسا رسالة انسانية عظمى : « لقد عبدت فرنسا وحلمت لها المجد الذي تصبح فيه مثلا أعلى للشعوب الحديثة » .

وكان لهذين الرجلين ، ميشليه وكينيه ، سماعة كبرى في أوربة . وبالمقابل ، ان ما كانت تنتظره أوربة هـو أن تأتي فرنسا لنجدتها . وقد قبل بأن تكون فرنسا ذخراً للحضارة الحديثة ، ولكن فرض عليها أن تتفانى في انتصار أفكار الحرية والقومية التي تعتمد عليها هذه الحضارة . ويقول كينيه « إن فرنسا لا تستطيع أن تقف الا وألف لسان أجنبي يصرخ على الفور في اذنها : ازحفي ! ازحفي ! » .

أبدت الحكومة الفرنسية تحفظاتها تجاه هـذا المفهوم للسياسة ، فقد نجا لوي ـ فيليب وغيزو من عدوى هذه العقيدة الرسولية . وبالعكس ، قلقا من صلة هذا البرنامج المتعلق بالقوميات بالأفكار الثورية . حتى ان الحركات الثورية التي رافقت ، في ١٨٤٠ ، انفجار القومية كانت سبباً من الأسباب التي جعلت لوي ـ فيليب يتراجع أمام الحرب . وابتداء من ١٨٤٦ كانت حركة المطاليب القومية والديموقراطية على وشك قلب أوربة . ولذلك قلق لوي ـ فيليب وغيزو : لم يحب لوي ـ فيليب الوحدة الايطالية ، وخشي غيزو الوحدة الألمانية ، وخاف من « الفائدة الكبرى التي يمكن أن تجنيها بروسيا منذ الآن في ألمانيا ، ومن الفكرتين اللتين تسعى لامتلاكها تدريجياً : الفكرة الجرمانية والفكرة الليبرالية » وكان وضع الحكومة الفرنسية صعباً ، لأنها كانت مأخوذة بين رغبتها في تأمين السلام والاستقرار ، وهذ ما يقربها من النمسا ، وبين الزبانة الليبرالية التي تتدافع للالتفاف حول فرنسا في أوربة وأصل ملكية تموز نفسها ،

التي خرجت عن ثورة ١٨٣٠ . وحاول غيزو أن يقف بين الثورة والنظام وبذل جهداً في دعم السلطة ، ولكن شريطة أن تكون هـــذه السلطة مصلحة ، وحاول أن يقنع الحكومات بأن تقوم بالاصلاحات لتجنيب الثورات، واثنى على هذه السياسة في ألمانيا وايطاليا وسويسرا . ولكن هذه السياسة كانت صعبة القياد لأن فرنسا لم تعمل شيئاً . وما كان من انكلترا إلاأن تزعمت الثورات وأخذتها على عاتقها لتلعب على فرنسا لعبتها السيئة ، وبدأ بالمرستون في ١٨٤٦ و ١٨٤٧ حملة تحريض ثورية حقيقيـة في أوربة ، وأرسل لهذا الغرض اللورد منتو إلى سويسرا وإيطاليا . وكانت هـذه السياسة صعبة المتابعة أيضاً ، لأنها اصطدمت ، في البرلمان الفرنسي ، بهجوم عنيف . ففي العالم السيامي ، كانت حملة البرلمانيين ضد غيزو شبيهة بحملة الصحافيين والثوريين في الجمهور . وفي حزيران ١٨٤٧ وكانون الثاني ١٨٤٨ استصوب تيير واوديلون ـ بارو الاصلاحات الليبرالية الألمانية التي قام بها فريديريك ـ غليوم الرابـع ، واصلاحات الامراء الايطاليين ، لتشجيـــع الألمان والايطاليين على إنشاء وحدتهم ، وقدما اليهم مساندة فرنسا .

هذا ويجب الا نرى في الثورات ، التي انفجرت في أوربة كلها في العام ١٨٤٨ ، تقليداً لفرنسا ، وأثراً للدعاية الفرنسية فحسب ، لأن هذه الثورات المختلفة خلطت أيضاً ، على شاكلة فرنسا ، قضيتها الخاصة ، مع غيرها وكانت قومية كما كانت متأثرة باصل فرنسي . ولكن الشعور بهذه الحركة القومية وبالأهمية التي أخذتها فكرة القومية بالتدريج في أوربة منذ ١٨٣٠ كان في فرنسا أكثر منه في غيرها . وكانت الفكرة القومية توجه أوربة إلى جانب الفكرة الديموقراطيـــة . كتب هنري مارتن في ١٨٤٧ في كراس يسمى : « عن فرنسا و عبقريتهـــا ومصيرها » : لم تع القوميات نفسها وعياً تاماً وحياً ، في أي وقت مضى ، كما هي عليـه في

هذا الحين ، حيث يحكم عليها بعض النظريين بالموت . ولم تنقل بقوة في أي وقت مضى على السياسة العامة وتعمل على تجديدها كما هي في الحال . وإن علائم قوية تبشر ، قبل قليل من السنوات ، بأن قضايا القوميات ، مختلطة مع القضايا الاجتماعية ، ستسيطر على جميع القضايا الاخرى في القارة ، وان الدول التي لا تستقي سبب وجودها من هذا المبدأ ستتحول أو تتفتت » . وفي ١٨٤٩ خصص هنري مارتن نفسه لهذه القضية اطروحته اللاتينية التي هي بهذا العنوان : « اختلاف الامم في سبيــل الحفــاظ على وحدة الجنس البشري » .

أما ما يتعلق بارتباط الحرية والقومية ، والليبرالية ونظرية القوميات ، فقد لاقت المؤلفات الثلاث الكبرى في تمجيد الثورة الفرنسية ، التي صدرت في ١٨٤٧ ، للمؤلفين لامارتين ومشيليه ولوي بلان ، نجاحاً عجيباً في فرنسا وفي أوربة . وكان هذا النجاح اشارة مميزة تبشر بثورة ١٨٤٨ .

الفصل الثاني

تشكيل دولة بلجيكا

تعتبر الثورة البلجيكية اختاً لثورة ١٨٣٠ الفرنسية . ومن المفيد أن نقف عند هذه الثورة وتشكيل الدولة البلجيكية لنرى أنهما تؤلفان نسخة ثانية عن الحركة القومية التي رأيناها عند تشكيل أول دولة قومية في اغريقية .

كان بين تشكيل بلجيكا وتشكيل اغريقية تشابهات واختلافات ، وترجع التشابهات إلى أننا نجد في القضية البلجيكية ارتباطاً بين الفكرة الليبرالية والفكرة القومية ؛ ونرى تنازع هذه الحركة القومية مع عمل الدبلوماسية التي تريد أن تحدد نموها . ولم يكن لبلجيكا قومية مسبقة ، بل كانت العاطفة القومية في البدء معارضة سياسية ، ثم اتسعت تدريجياً وطالبت بالاستقلال . وقد اختلط فيها الحادثان معاً وكبرا معاً : الوعي القومي من جهة ، وانشاء الدولة من جهة أخرى .

١ — اخفاق الدمج وبداية المعارضة القومية

لم يكن لبلجيكا في العام ١٨١٤ تقاليد قومية ، ولم تكن في الماضي دولة مستقلة ، لأنها كانت ، منذ العصر الوسيط ، تابعة بالتوالي إلى اسبانيا ، فالنمسا ثم فرنسا . ولم يكن لها وحدة مادية أيضاً ، وحدتها الأرضية

في ظل النظام القديم : فقد كانت أمـــارة لييج مستقلة ، ولم تؤلف اللوكسمبورغ جزءاً من الدولة نفسها كالفلاندر . ودخلت في ظل الحكم الفرنسي في عهد الثورة والامبراطورية في دولة واحـدة تتألف من تسع مقاطعات . وكانت تقاليد بلجيكا تتمثل بارادة الاستقلال الذاتي البلدي ، وهذا الاستقلال قديم ويرجع إلى عاطفة عميقة في العصر الوسيط حين كان يتكلم عن « جمهوريات البـــلاد المنخفضة » . وكانت « القومونات » الفلاماندية شكلا أساسياً وغريزياً للحركة السياسـية البلجيكية ويضاف الى ذلك عنصر ثان يؤلف أساس التقاليد التاريخية في البلاد ، وهو المطالبة بالحرية الفردية والاقتصادية .

لقد تمثلت بلجيكا دون كثير من الصعوبة في النظام الفرنسي منذ أن وقعت الكونكوردات وهدأت المنازعات الدينية . ولكن في السنوات الأخيرة ، أدى نزاع نابوليون ضد البابا ، ابتداء من ١٨١١ ، ثم الازمة الاقتصادية ١٨١٣ ، إلى تحلـل الأفكار من السيطرة الفرنسية . وعندما أريد تحرير البلاد ، بقيت هذه دون حراك ، في ١٨١٣ و ١٨١٤ ، ولم توجد ثورة ، كما وجد في هولانده ، أو هزة وطنيـة ، أو مشاركة في النضال في سبيل الخلاص ، حتى ان البلجيكيين لم يعـبروا عن أي رأي فيما يتعلق بالنظام الذي ينتظرونه . وكل ما سجله المراقبون الأجانب عن هذا البلد إنما هو مجموعـة مصالح مدنية واقتصادية ترغب أن ترى نفسها مضمونة ، وهي مصالح يرجـع تاريخها إلى الثورة ؛ ومن جهة أخرى ، ترغب في الحرية المحلية والاقليمية . وكذلك بقي رأي البـلاد لا مبالياً تماماً أمام حكم المائة يوم لنابوليون وأمام معركة واترلو .

وهكذا وقف البلجيكيون موقفاً سلبياً أمام تسوية مصيرهم الخـاص

من قبل أوربه ، وفي الواقـع ، من قبـل انكلترا التي انشأت مملكة البلاد المنخفضة حيث ارتبطت بلجيكا بهولانده التي ألفت السبعـة عشر اقليما القديمة في الأزمنة الحديثة و دارت ضد فرنسا . وعنـدما وصل الملك غليوم إلى بروكسل في ١٣ تموز ١٨١٤ استقبلته رعاياه الجـــدد بشكل لائق .

وعندئذ ثبتت أوربة الحدود التي بقيت حدود بلجيكا خلال قرن ، حتى ١٩١٩ . وبموجب معاهدة باريس ١٨١٤ كانت الحدود بين فرنسا وبلجيكا الحدود القديمة التي كانت عام ١٧٨٩ . ولكن بروسيا ، في ذلك الحين ، طالبت بالبلاد الفالونية حتى نهر الموز ، ولتتخلى عن هـذه المطاليب وجب أن تعطى تعويضاً : ولقد تخلى الملك الجديد غليوم إلى بروسيا بدوله الوراثية في ناسو ؛ ودخلت اللوكسمبورغ في الاتحـــاد الجرماني وأقيمت في المدينة نفسها حامية فيدرالية (اتحادية) .وأخيراً، على الحدود ، أعطيت لبروسيا ثلاث مناطق صغيرة : **اوبن** ، **ما لميدي والقديس - فيت** . وفي العام ١٨١٥ ، جرت تغييرات في الحـــدود بموجب معاهدة باريس الثانية : أخذت البلاد المنخفضة من فرنسا:فيليبفيل ماريانبورغ ، بويون، وبعض القرى من هينوت.وفي العام ١٨١٥ ، بخاصة، شيدت ، كما في بداية القرن السابع عشر ، مواقع من « الحواجز » ضـــد فرنسا : على الشاطىء ، اوستاند و نيوبور ؛ وعلى خط نهر الايسكو : انفرس ، ترموند ، غاند ، اودينـارد ، تورنيه ؛ وعلى خط نهر الموز : ليبج ، هوي ، نامور ، دينان ؛ وعلى الحـــدود الأصليه الخـاصة : ايبر ، مونن ، آط ، مونس ، شارلروا ، فيليبفيل ، مـاريانبورغ . وبموجب اتفاق ١٥ تشرين الثاني ١٨١٨ يحق لانـكلترا في حالة حرب أن تحتل مواقع الغرب ، كما يحق لبروسيا احتلال مواقـــع

الشرق . وانتهى تنظيم هذه الحصون الحاجزة عام ١٨٢٠ . ونظمت بلجيكا على هذا النحو ، من الوجهة العسكرية ، بشكل معسكر كبير محصن ضد فرنسا .

النظام الاساسي . – فرضت أوربة على الملك غليوم عدداً من الشروط لحكم المملكة التي أعطيت له وهي « الثمانية بنود » التي قبلها من أوربة في ٢١ تموز ١٨١٤ . وبموجب ارادة الدول يجب تحقيق الدمج « الأكمل » بين قسمي الدولة ، بلجيكا وهولندة . ويجب على الهولنديين الا يكونوا مفضلين في الدولة الجديدة . وفرض على الملك أن يمنح حمايته وفضله متساويين إلى جميع الأديان ، وأن يصل الكاثوليك والبروتستانت إلى الوظائف العامة ، وأن تكون الفوائد التجارية عامة لجميع الاقاليم ، على كل من الشعبيين ، البلجيكي والهولندي ، أن يعطي موافقته على تغيير القانون الاساسي . وحصل البلجيكيون في الدولة على تمثيل لائق في المجالس التمثيلية . وكانت هذه المجالس العامة تنعقد على التوالي في لاهاي وفي بروكسل .

وهذا النظام الأساسي ، وهو نوع من دستور ، الذي منحه الملك غليوم الأول إلى الهولنديين ، أعادت النظر فيه بأمر الملك لجنة مختلطة من البلجيكيين والهولنديين ، ونشر في ١٣ تموز ١٨١٥ . وبموجبه انشىء إلى جانب الملك مجلس يسمى « مجلس المملكة العام » ، ويتألف من مجلسين : مجلس يسميه الملك ، و«مجلس الممثلين» ويسميه مجلس المملكة العام . وقد خول هذا المجلس العام سلطة تشريعية ناقصة ، لأنه لايملك حق المبادهة ، حتى ان بعض قطاعات التشريع سحبت من صلاحياته ، مثل التعليم العام والنفقات المستديمة التي كان يصوت عليها لمدة عشر سنوات لا سنوياً . ولم توف الوعود التي قطعت فيما يتعلق بحرية

الصحافة واستقلال القضاء ، وبدا أن هذا التنظيم الجديد ، هـذا التنظيم الدستوري ، لم يرض المواطنين والدول الكبرى إلا قليلاً .

ومع هذا فقد كان الملك غليوم مخلصاً طيب الارادة ، غير أنه كان مستبداً مستنيراً ، ورجلاً من القرن الثامن عشر أكثر منه رجلاً حديثاً . ويبدو أنه كان دون علم منه ، ورغم ارادته الطيبة ، هولاندياً جداً ، لأن ثقافته ومحيطه وجهازه الاداري كانت هولاندية أكثر منها بلجيكية، وقد فهم من عملية الدمج التي فرضتها عليه أوربة ، أنها ذوبان تدريجي لبلجيكا في هولانده ، يضاف إلى ذلك أن كل هيئات الادارة في الدولة أقيمت في هولانده . أما الدَّين والتمثيل لدى الدول فقد قسما بالتساوي بين بلجيكا وهولانده . ولكن هذه المساواة في التقسيم كانت ، في الواقع ، ضارة بالبلجيكيين ، لأن الدين الخاص ببلجيكا لم يكن إلا عشر دين هولانده . وإذا أعطى تمثيل متساو للسكان ، فقد كان البلجيكيون مع ذلك ثلاثة ملايين ونصف ، بينما كان الهولنديون مليونين . ورغم المبدأ ، كانت الأكثرية للهولنديين في الوظائف العامة. فقد وجد في الادارة أحـد عشر موظفاً بلجيكياً كبيراً ، على حين أنه وجد فيها مائة وسبعة عشر هولاندياً . وفي الجيش وجد ٢٨٨ ضابطاً بلجيكياً مقابل ١٩٦٧ هولندياً. وكانت اللغة القومية « للدولة النيثيرلاندية »، حتى ان مرسوماً صدر في ١٨١٩ يجعل معرفتها اجبارية للحصول على وظيفة عامة أولتحرير صكوك قضائية أو للتسجيل لدى الكاتب العدل .

وهكذا سويت عملية الدمج على حساب البلجيكيين . وكان الملك غليوم فكراً مشخصاً حسياً جداً ، وعملياً جداً . وقد اعتمد على شيئين لاستمالة رعاياه البلجيكيين وربطهم بـه : على الرخاء الاقتصادي ، وعلى نشر

« الأنوار » . وكان في هاتين النقطتين رجلاً جداً من رجال القرن الثامن عشر .

الرخاء الاقتصادي . — كان الرخـــاء الاقتصادي متحققاً لأن السياسة الاقتصادية التي سلكها الملك كانت محايدة حيال نصفي دولته ، حتى ان البلجيكيين أفادوا منها أكثر من الهولانديين وبعد أزمـــة تكيف في السنوات الأولى ، أزمـــة امتدت حتى ١٨٢٠ ، أفاد البلجيكيون من الظروف الجديدة الملائمة : ان السوق الهولاندية مـع زبائنها ، وخاصة مع مستعمراتها ، انفتحت الآن للتجار والصناعيين البلجيكيين عوضاً عن السوق الفرنسية التي انفصلوا عنها من جديـد بخط جمارك . وان نهر الايسكو ، الذي أغلقه الهولانديون منذ بداية القرن السابع عشر ، فتح ثانية ، وعلى اثر ذلك نمت انفرس نمواً عظيماً. وساعد التشريع ، الذي كان ملائماً للرؤساء ، ورخص اليد العاملة البلجيكية على التوسع الصناعي . ووضع النظام الجمركي عام ١٨١٦ لحماية الصناعة البلجيكية ، ثم خفف وأعيد تنظيمه عام ١٨٢١ . وكانت الحكومة تشجع انطلاق الحركة الاقتصادية بسياسة المكافآت ، والأشغال العامة ، وانشاء مؤسسات الاعتماد (التسليف) ، وأهمها الشركة العامة عام ١٨٢٢ وعلى هذا النحو نمت جميـع أشكال الحياة الاقتصادية نمواً عظيماً ، وبخاصة الصناعة ولا سيما الصناعة القطنية والصناعة المعدنية . وفي ١٨٢٧ انشىء في سيرينغ أول فرن عال في أوربة القارية . ودخل استخدام الآلة بسرعة على مثال انكلترا ، وازداد الانتاج الصناعي لبلجيكا حتى انه أقلق الانكليز. ونمت انفرس نمواً فائقاً جعل الميناء يقفز كثيراً ويسبق امستردام بعـد أن كان له منذ بداية القرن السابع عشر منافساً بائساً . ونمت الزراعة

أيضاً ، ومن الممكن أن يقال ان بلجيكا ، في أوربة حتى ١٨٣٠ ، كانت أكثر البلاد ازدهاراً ورخاءً . وازداد عدد السكان نصف مليون نسمة : وفي العام ١٨٣٠ بلغ أربعة ملايين تقريباً . وإذا كانت المصالح المادية تسير الناس ، فليس للبلجيكيين ما يجعلهم يعارضون حكومتهم الجديدة .

نمو الانوار . — واعتمد غليوم أيضاً على نمو الأنوار . وكان هذا النمو مفهوماً من مفاهيم القرن الثامن عشر وفي الوقت نفسه تقليداً لهولاندة في اهتمام الدولة وعملها على تنمية التعليم العام . وكان البلجيكيون ، من وجهة النظر هذه ، متخلفين : كان الشعب أمياً ، والبورجوازية البلجيكية دون مطالعة ، والارستقراطية دون أي حب اطلاع فكري. وعلى خلاف الامبراطورية الفرنسية التي لم تهتم إلا بالتعليم الثانوي ، اهتم غليوم بتنمية التعليم العالي والتعليم الشعبي . وفي تشرين ١٨١٧ فتح ثلاث جامعات دولة : **غاند** ، **لوفن** ، **لييج** ، ودفعت الدولة ثمن الأبنية وتكاليف صيانتها ، وسمت الأساتذة . وأصلحت أكاديمية العلوم والآداب الجميلة في بروكسل عام ١٨١٦ . وأنشئت في عدة مدن مدارس نموذجية للتعليم الشعبي . وأجبرت كل قومون (مدينة) على فتح مدرسة عامة . وسجلت الأنظمة المدرسية بعناية ، وكان من واجب الحكومات أن تراقب التعليم الابتدائي وتنشطه . وانشئت مدرسة للمعلمين في **هارلم** ، وأنمي التعليم الثانوي أيضاً ، وانشئت ، إلى جانب المدرستين الثانويتين النابوليونيتين في بروكسل ولييج ، مؤسسات للتعليم الثانوي في جميع المدن الكبرى . وأخضعت لتفتيش الدولة الكليات الثانوية الحرة التي نمت في كل مكان تقريباً .

وفي الحقيقة ، بذل جهد رصين لتعويض تخلف البلجيكيين بالنسبة

للهولانديين وسدت الثغرات . وكان في تنمية التعليم هذه فكرة سياسية وهي تشجيع نشر اللغة النئرلاندية عن طريق تنظيم تعليم اللغات .

عقبات التلاحم . ـ ولكن سياسة غليوم الهادفة إلى جلب البلجيكيين اليه اصطدمت بقوى روحية وتعثرت . ويبدو لنا أن أسباب تفتت مملكة البلاد المنخفضة نفسية وفكرية .

النفوذ الفرنسي . ـ لقد بقيت بلجيكا بلداً فرنسي اللغة والحضارة ، ولذلك لم يستطع الهولانديون أن يؤثروا عليها . كان رد الفعل ضد سياسة الملك اللغوية شديداً جداً من جانب الاكليروس أولاً ، ثم من جانب الموظفين بشكل عام ، ومن عالم المحاماة وعالم القانون. ففي ١٨٢٢ وقعت عرائض في غاند ضد ازدواجية اللغة الاجبارية . ورفضت المجالس التمثيلية استعمال اللغة النئرلاندية . وأصبح سوء المزاج مراً بين الاكليروس والادارة : رفض الاكليروس أن ينشد قداس الروح القدس عند الدخول إلى المدارس الثانوية (آثينيه) ؛ ورفضت الادارات أن تحضر المواكب . وفي بضع سنوات أصبح المرسوم الخاص باستعمال اللغة القومية لاغياً .

وتشكلت رابطة هولاندية في بلجيكا ، وفتحت لها أقساماً في مدن الفلاندر الكبرى وفي بلاد الفالون ، ولم تستطع أن تحقق غرضها : ففي ١٨٢٩ كانت تضم ٦٤١ مشتركاً فقط ، ولم تكن لتضم الا بضعة موظفين . وحاول الاكليروس ، بشكل عام ،منذ القرن السادس عشر ، وجهد استطاعته ، أن يقف في وجه انتشار اللغة النئرلاندية التي يمكن أن تكون عجلة للهرطقة الكالفنية ، وعزل البلاد الفلاماندية . وبقيت اللغة الفلاماندية لغة شعبية محدودة وفي عالم المفكرين كان التكلم فقط باللغة الفرنسية لغة الارستقراطية والبورجوازية حتى في البلاد الفلاماندية نفسها .

وفي الجامعات التي أنشأها غليوم لم يقم الأساتذة بالعمل الذي عول عليه ، مع أنه انتخبهم بعناية ، وأتى بعلماء من المانيا وهولانده ولكن هؤلاء الاساتذة لم يعملوا شيئاً . وعندما تكون الدروس باللغة النترلاندية يغيب المستمعون . واكتفى معظم هؤلاء الاساتذة باعطاء دروسهم ، وعند الانتهاء منها ينصرفون لأشغالهم الشخصية دون أن يقوموا باتصال مع عالم الطلاب أو مع زملائهم ، ولم يكن لهم أي تأثير على الشبيبة أو أي تأثير علمي . ومما يبرهن على ذلك أن زعماء حركة الاستقلال في ١٨٣٠ كانوا ممن تثقفوا في المدارس الثانوية .(آثينيه) وفي الجامعات التي كان يراد منها أن تقنعهم بامتياز لغة الملك . . أما أبناء الطبقة البورجوازية فكانوا يوفدون للدراسة في فرنسا ، إذا كان بامكان أهلهم ايفادهم ، ليتخلصوا من الدعاية النترلاندية ، كما كان أبناء الفلاندر يرسلون إلى المدارس الثانوية في البلاد الفالونية .

وكان الكتاب يبحثون عن نماذجهم في فرنسا ، ويقفون عند صيغ كلاسيكية قديمة بطل استعمالها . ولم يتجدد عالم الأدب في بلجيكا ، ولم يكن في بلجيكا ابداعية ، وعلى خلاف معظم البلاد الأخرى ، لم تكن الحركة القومية مرتبطة بالحركة الابداعية .و كان رجال الشمال والعلماء والاخلاقيون الهولانديون يحتقرون هذه الآداب العابثة البلجيكية . ففي اكاديمية بروكسل حيث كان نصف الأعضاء ينطق باللغة الفرنسية ونصفهم باللغة النترلاندية ، كان النترلانديون يقاطعون الجلسات ولا يحضرون . وفي العالم السياسي ، كانت الغلبة للغة الفرنسية .والنفوذ الفرنسي كما في العالم الفكري . وفي مجلس المملكة العام ، حيث كانت اللغتان مقبولتين، كان الكلام في الواقع بالفرنسية ، لأن النواب البلجيكيين لم يشاؤوا التكلم بلغة أخرى غير الفرنسية ، وكان النواب النترلانديون مجبرين على

استعمال الفرنسية لافهام زملائهم ، وكانت جميع الجرائد البلجيكية تتجه نحو فرنسا،وتأخذ اخبارها من فرنسا وتستقي منها مادة مقالاتها الجوهرية . وقد تعزز هذا النفوذ الفرنسي على الصحافة وعلى العالم السياسي في بلجيكا باقامة محكومين ومبعدين بعد أن طردهم من فرنسا مجلس النواب الملكيين المتطرفين في العهد الرجعي في فرنسا بعد مؤتمر فينا ١٨١٤ — ١٨١٥ . وكان هذا الأمر يهم السياسة لأن النفوذ الفرنسي يمثل بالنسبة للبلجيكيين تربية بالمعنى الليبرالي والمعنى البولماني ، وبالتالي يغذي معارضة سياسية لسلوك الملك .

لذا كله لم يتم الانسجام الفكري ، وبقيت بلجيكا كتلة فرنسية . وما دامت الحياة السياسية متمركزة في الطبقات البورجوازية والنبيلة فان القضية الفلاماندية التي سيكون لها فيما بعد كثير من الأهمية في بلجيكا لا توضع . وهكذا أخذ الاختلاف يظهر تدريجياً بين بلجيكا ، البلد الفرنسي ، وهولانده . ودام الخصام رغم جهد الحكومة ، ولم ينجح غليوم الأول في نزع بلجيكا عن فرنسا وربطها بهولاندة .

القضية الدينية . ـ أما حجر العثرة الثاني فهو **القضية الدينية** ، وقد وضعت في الأصل عند تشكل مملكة البلاد المنخفضة . وكانت عظيمة الأهمية لأن العاطفة القومية لم تشكل بعد بوضوح في بلجيكا ، ولذا كانت القضية الدينية مكوناً للرأي . وفي كل مناسبة خطيرة كانت الجماهير بقضها وقضيضها تقف بجمعة وراء الاكليروس : لقد وقفت وراءه عندما نشب النزاع الديني في عهد الامبراطور جوزيف الثاني في عهد النظام القديم ، ووقف الشعب مناضلاً ضد الاضطهاد الديني في عهد حكومة الادارة (الديركتوار)؛ومن ثم لمقاومة سياسة نابوليون الأول المناوئة للحبر الروماني . وما دامت القومية البلجيكية غير واضحة المعالم فان العاطفة

الكاثوليكية كانت العلامة الوحيدة لهذه القومية . وقد قام سوء الظن بين حكومة مملكة البلاد المنخفضة والكنيسة ، وكان الاكليروس قلقاً من الحاق بلجيكا بدولة بروتستانتية وليبرالية نقشت في أعلى دستورها الحرية والمساواة في العبادات ، بالرغم من أن الحكومة لم تقم بأي دعاية أو سياسة بروتستانتية . واحتج الاكليروس على القانون الأساسي في ٢٨ تموز ١٨١٥ . ووجه الاساقفة للملك « لومهم باحترام » ونخص بالذكر منهم اسقف غاند المونسنيور **دوبروي** الذي شجب الدستور في ٢ آب . وعندما صادق النبلاء على الدستور قام الاكليروس عليهم بحملة شديدة وأثار على اليمين (القسم) مشكلة وجدانية . وأخيراً ، حكمت الاسقفية بكاملها ، في ايلول ١٨١٥ ، على الدستور « حكماً مذهبياً » .

ومن جهة أخرى ، لم ينظم تشكيل الكنيسة . وقد صدرت براءة ١٠ أيار ١٨١٦ وحافظت على كونكوردات عام ١٨٠١ والأحكام الملحقة بها ، ولكن البابا لم يقبل بهذه الكونكوردات التي تسلم السلطات على الكنيسة إلى أمير بروتستانتي . ونجد في هذه الكونكوردات مادة صريحة تنص على أنه في الحال الذي يكون فيها الحكم بأيدي بروتستانتي ، تستأنف المفاوضة لتغيير المعاهدة . وقد حافظ الملك على الكونكوردات بلا شرط ولا استثناء ، وتصرف الاكليروس كما لو كانت الكونكوردات غير موجودة ، كما لو استرد استقلاله التام : فقد ادعى بحرية جمعياته الدينية ، ولم يحسب للحكومة حساباً . ووضعت بخاصة مشكلة خطيرة : وهي مشكلة يمين الولاء (الاخلاص) للسلطات المدنية التي تجبر الكونكوردات الكهان والاساقفة على أدائها . وفي بعض الابرشيات رفض الكهان الجدد اليمين . وكان النزاع شديداً . وحاولت روما مع ذلك أن تهدئه . وعندما رسم المونسنيور **دوميان** اسقفاً على مالين ، وهو الذي

أقسم اليمين للقانون الاساسي عنـدما كان عضواً في لجنة اعادة النظر في الدستور ، أقرّ بان هذه اليمين ليس لها قيمة إلا بالنسبة إلى النظم المدنية ، وبالتالي يمكن شرعاً حلفها (أيار ١٨١٧).

ومع هذا فقد قام خلاف عنيف في مجموع هذه الكنيسة بين الحكومة واسقف غاند المونسنيور دو بروي . وكان هذا رجلاً عنيفاً متزمتاً ، وقد سبق له أن دبر النضال ضد نابوليون فأمر بسجنه . واستمر بنفس الحماس في معارضته لحكم غليوم الاول . وكانت ابرشيته نوعاً من كنيسة منفصلة في الفلاندر في داخل الكنيسة البلجيكية ، حتى ان الكنيسة تميزت غيظاً وقررت القاء القبض عليه . وفر دوبري إلى فرنسا ، وحكم غيابياً بالنفي في ٨ تشرين الثاني ١٨١٧ . ولكن هذا الحكم لم يضع حداً لمعارضة ابرشيته : فقد حافظ نواب الاسقف العامون على موقف الاسقف المذهبي والاداري ورفضوا قبول التدابير الحكومية . وتوفي مونسنيور دوبروي في ٢٠ تموز ١٨٢١ وتوقف النزاع مؤقتاً .

قامت المعارضة في الاصل بين الاكليروس والحكومة . وكان مفهوم غليوم الاول ، في علاقات الكنيسة والدولة ، مفهوماً جوزيفياً ونابوليونياً ، ولذا أراد أن يصنع من الكنيسة الكاثوليكية البلجيكية كنيسة خاضعة للادارة . غير أن النفوذ الفرنسي كان عظيما على الكنيسة البلجيكية وبدا خطيراً لسببين : ففي نظر الاكليروس والكاثوليكين في بلجيكا كان وضع الكنيسة الفرنسية نموذجياً : ففي العهد الرجعي كان نفوذ الاكليروس على الحكومة وازدهار الكنيسة عظيمين : وقد أفادت الكنيسة فوائد جمة من العهد الرجعي ، وخاصة ابتداء من ١٨٢٠ . ولذا أراد الاكليروس البلجيكي أن يتبع هذا المثل الذي ضربته فرنسا .

ومن جهة أخرى . نشأت ونمت ، بتأثير لامانيه ، أفكار كاثوليكية حبرية رومانية . ولهذين السببين كان النفوذ ، الذي تمارسه الكنيسة الفرنسية على الكنيسة البلجيكية ، خطراً على الحكومة . ولذا أراد غليوم أن يضع يده على تثقيف وتشكيل الكهان لبناء هذه الكنيسة القومية المستقلة عن تأثيرات الخارج . وكان سوق الكهان ضعيفاً فضلا عن جهلهم . ورغب غليوم أن يثقفهم حسب مذهب الدولة ويكافح النفوذ الذي يمكن أن يؤثروا به على تربية الأطفال . ولذا أصدر عدة قرارات وأولها : القرار الصادر في أول شباط ١٨٢٤ ويفرض على مدارس الجمعيات الرهبانية طلب الترخيص من الحكومة ، وعلى المعلمين تقديم شهادة الكفاءة التي تسلمها الدولة . وهذا الالزام ساعده على أن يطرد من بلجيكا « اخوة المدارس المسيحية الفرنسيين » الذين يعلمون في المدارس الابتدائية البلجيكية . أما القرار الثاني الصادر ، في ١٤ حزيران ١٨٢٥ ، فيضع المؤسسات التعليمية ، مهما كانت ، تحت اشراف الدولة ويطلب من جميع الاساتذة درجات جامعية . وفي الوقت نفسه انشئت « الكلية الفلسفية » ، وهذا الاسم له معناه ومغزاه ، وارتيادها اجباري على كهان الغد قبل دخولهم إلى المدارس الكهنوتية . ونظمت الكلية مباشرة وافتتحت في لوفن ، في ١٧ تشرين الأول ١٨٢٥ : وقد انشئت لتكون عظيمة : وكان لديها من الامكنة مايجعلها تضم الف ومائة تلميذ ولكن وجد فيها ١٦٧ ، وأخذ هذا العدد يتناقص في السنوات التالية . وأخيراً في ١٤ آب ١٨٢٥ ، قررت الحكومة بأن البلجيكيين ، الذين أتموا دراستهم في الخارج ، لا يقبلون في الجامعات ولا يمكنهم أن يقبلوا في الوظائف العامة في بلجيكا . وهذه القرارات ، كما نرى ، تهدف إلى قطع الكنيسة البلجيكية عن كل تأثير فرنسي وإلى وضع تثقيف رجال

الدين تحت ادارة الحكومة . احتج الاكليروس مباشرة ، حتى ان مطران مالين نفسه المونسنيور ميان قاطع مدارس الدولة ، وخطب على منبر المطرانية خطباً شديدة شجب فيها قرارات ١٨٢٥ . فقامت الحكومة تجاه هذه الخطب بتدابير انتقامية لاقت استحسان الكالفنيين الهولانديين .

وأخيراً حاول غليوم تنظيم الكنيسة وبخاصة الأسقفية . كانت الوظائف الكنسية مضطربة ، ووجدت كراسي اسقفية كثيرة وشاغرة : أسقفية لييج منذ ١٨٠٨ ، منذ عهد نابوليون ، اسقفية تورنيه في ١٨١٩، وأسقفية غاند في ١٨٢١ ، وأسقفية نامور في ١٨٢٨ . ولم يكن هنالك كونكوردات لأن البابا رفض تجديد معاهدة ١٨٠١ ، ولذا لم يكن بالامكان شغل هذه الكراسي الشاغرة . ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة ترغب في إضعاف معارضة الكاثوليك بالتفاوض مع روما ، وقامت بمفاوضات مع البلاط الحبري أدت إلى كونكوردات ٢٥ تموز ١٨٢٧. وأفادت هذه الكونكوردات روما لأنها ربطت الكنيسة الكاثوليكية في هولنده بالكرسي الأقدس : وأنشئت رسمياً أسقفيات امستردام ، بوالودوق ، أو ترخت ، في هولنده ؛ وفي بلجيكا أسقفية بروج التي حذفت عام ١٨٠٢ . ومن جهة أخرى شهد الأساقفة الاعتراف بحق ادارة مدارسهم الكهنوتية كما يريدون . ومقابل ذلك ، أصبح للحكومة الحق بنصيب في رسم الأساقفة ، وذلك بأن تعرض قائمة المرشحين ، الذين تشير بهم مجالس الكهنة على روما لرسمهم ، على الحكومة ، وتستطيع هذه أن تحذف الأسماء التي تبدو لها خطرة . وبعد أن يتقلد الأساقفة مناصبهم يقسمون اليمين للحكومة . وبدا أن كونكوردات ١٨٢٧ ، سوت مشكلة تنظيم الكنيسة . ولكن سوء نية الحكومة الهولندية ظهر حالاً ، لأن الحكومة أرسلت بلاغاً ، إلى حكام الأقاليم في ٥ تشرين

الأول ، يصرح بأن تطبق الكونكوردات « مع التحفظات التي تقتضيها القوانين » ، وبانتظار تسمية الأساقفة الصالحين والعقلاء والمستنيرين بقي تشريع التعليم ساري المفعول .

كانت القطيعة تامة بين الأكليروس البلجيكي والحكومة . وكان الأكليروس سيد الجماهير . ويضاف إلى ذلك أن سياسة الحكومة في التمثيل والدمج في البروتستانتية الهولندية وفي مناوأة الأكليروس كان من نتيجتها أن أصبحت القضية الدينية أرضاً للمعارضة ، معارضة تدافع عن السياء التاريخية والتقاليد البلجيكية تجاه حكومة أخذت بالتدريج وجه حكومة أجنبية . ومع هذا فلم تكن القضية الكاثوليكية بعد قضية بلجيكا كلها في تلك الفترة ، لأن الأكليروس كان مرتبطاً بحزب المحافظين أي ان الكنيسة ما زالت مرتبطة بالتعاملات القديمة والامتيازات والنظم السائدة في النظام القديم . .ولتصبح المعارضة الكاثوليكية معارضة قومية حقاً كان عليها أن تتحرر من ارتباطها بالنظام القديم .

المعارضة . — وفي السنوات الأخيرة للمملكة ، من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٠ ، حدث تطور في الظروف السياسية كان من نتيجته أن أسقط كل ما أبقى على انفصــــال حزبَيْ المجتمع البلجيكي : الأحرار والكاثوليك . وأعطى الرخاء الاقتصادي البورجوازية أهمية متزايدة ، وأشعرها بقوتها في وقت كان التحويل عميقاً في الحزب الحر كما في الحزب الكاثوليكي .

وفي الواقع ، كانت الأحزاب الحرة البلجيكية تدعم الملك ، في سياسته المناوئة للاكليروس ، ووجد في بلجيكا تقليد في معاداة الكاثوليكية كما وجد فيها تقليد للكاثوليكية ، ولكنه قليل . ومع ذلك فقد عبر عن العداء بانتشار وتشكيل حزب فلسفي على طراز الافكار الفرنسية في القرن

الثامن عشر عند الفلاسفة والموسوعيين . ودعم هـؤلاء الأحرار سياسة حكومة الادارة (الديركتوار) المعاقبية ضد الكنيسة . وبعد ١٨١٥ كانوا يمثلون ، أمام الكنيسة المرتبطة بالنظام القديم ، حزب المجتمع الحديث . كانوا حقوقيين يناصرون حرية الدولة والحريات المدنيه. وعززت الماسونية هذا الحزب عندما أعيد تشكيلها بعد ١٨١٥ ودعمتها الحكومة. وكان الامير فريديريك ، ثاني أبناء الملك ، سيد الماسونية الاعظم في مملكة البلاد المنخفضة . وقد سعت الحكومة لانتساب الضباط إلى الألوج الماسونية . وعزز الحزب الحر بعمل المحكومين الفرنسيين ، الذين جاؤوا وأقاموا في بلجيكا . وكان هؤلاء المحكومون من رجال المؤتمر الوطني بفرنسا من قتلة الملك، الذين أخرجوا من ديارهم أو من رجال المائة يوم الذين استثنوا من قانون العفو العام . وهؤلاء الفرنسيون، الذين جاؤوا وأقاموا في بلجيكا ويمثلون تقاليد الثورة والامبراطورية في فرنسا، كانوا يكرهون الاكليروس وخاصة الموالين للبابا . كانوا متحمسين ويقومون بالدعاية وامتهنوا مهناً حرة ، محامين في بروكسل ، أو أساتذة، أو صحافيين . وأصبحت بروكسل على هذا النحو مركز حياةٍ للافكار الفرنسية وانتشارها . ودعم هؤلاء الأحرار حكومة الملك في نضالها ضد الاكليروس . واستخدمهم غليوم ورحب بدعمهم لأنه كان مقتنعاً بأنه لن يكون لهذا التحالف أي صدى خطير .

وابتداءً من ١٨٢٥ ، وجد اتجاه جديد عند هؤلاء الأحرار : فقد بلغ الجيل الجديد منهم سن الرشد ، ولم يشترك هؤلاء الشباب في المنازعات القديمة ، واستمر النفوذ الفرنسي يؤثر فيهم ، ولكنه نفوذ من نوع آخر ، مغاير لنفوذ الحزب الفلسفي المرتبط بافكار القرن الثامن عشر العقلانية ؛ إنه نفوذ الأفكار التي كان يوسعها في دروس السوربون

كبار الأساتذة الفرنسيين الذين كان اشعاعهم عظيماً في أوربة ، مثـــل فيلمان ، غيزو ، كوزن ، وخاصة كوزن الذي حلت فلسفته الروحانية محل فلسفة القرن الثامن عشر الملحدة ؛ أو المثل الذي تقدمه إلى البلجيكيين مناقشات المجالس الفرنسية وقراءة الصحف الفرنسية وخاصة تأثير بنيامين كونستان ومطالبته بالحكم البرلمـــاني والحرية الفردية . وأدت انتخابات ١٨٢٧ إلى ظفر هذا الحزب الحر في فرنسا الذي فرض على الملك سقوط فيليل وتشكيل وزارة مارتنياك المعتدلة . وكانت الليبراليـة الفرنسية تعرب عن رأيها في جريدة « **الكورة** » التي أصبح نفوذها عظيماً في بلجيكا . ومثال هذا النفوذ هو اعتناق الشاب لوي بوتر لهذه الليبراليـة الجديدة ، وسيصبح هذا من زعماء الثورة البلجيكية ، وبعد أن كان في القديم عدواً للكنيسة غير اتجاهه واتجه منذ ١٨٢٤ صوب الديموقراطية والليبرالية على الطراز الفرنسي الجديد .

وكان لهذه الليبرالية الجديـدة مركزان : بروكسل وليبج . ففي **بروكسل** تزعم الشبان خاصة حركة الاستقلال مثل : بوتر ، الدوق **بتيو** ، شارل **بروكير** ، فان **دوفير** ، **ديفو** ، **لو ثومب** ، وقد أسسوا في العام ١٨٢٦ صحيفة باسم « **البلجيكي** » . وفي **ليبج** تزعم الحركة الأخوان **روجه وجوزيف لوبو** . وكانت لهما جريدة وقد تأسست عام ١٨٢٤ واسمها « **ماتيولانسبرغ** » ثم أخذت ابتداءً من ١٨٢٦ اسماً جديداً وهو « **السياسي** » . وبرنامج هؤلاء الأحرار برنامج حكومة برلمانيـة مفتوحة للجميـع ، للكاثوليك كما للآخرين ، ومع ذلك فقد كان الأحرار قلة ، ويساقون من بين البورجوازية المدنية ، ولم يكن وراءهم جماهير كتلك الجماهير التي كانت تتبـع الاكليروس ،

وبشكل مواز ، تطور **الكاثوليك** تطوراً مشابهاً ، ولنفس الاسباب ،

فقد وصلت عندهم كما وصلت عند الأحرار أجيال جديدة لقيادة الحركة . وهجر هؤلاء الشبان الكاثوليك فكرة رجعة امتيازات النظام القديم ، وتحرروا من الماضي . وكان مطلبهم ضد الحكومة التي تضطهد الكنيسة هو مطلب الحرية وحرية الكنيسة ، ثم انتقلوا إلى فكرة الحرية للجميع. وتبعوا في تطورها لامانيه وقد أصبح نفوذه عظيماً . وانطلق لامانيه هذا من حزب ما وراء الجبال ، حزب البابا ، وفكرة الحكم المطلق . وانتهى بالوصول إلى مذاهب ليبرالية عندما رأى أن ارتباط الكنيسة والحكومة يضايق نمو الكنيسة . وهناك حادث يري جيداً انتشار أفكاره في الاكليروس البلجيكي الناشىء . وهو أن كتابه « تقدم الثورة في الكنيسة وفي المجتمع » عندما صدر في بداية ١٨٢٩ ، صدرت له مباشرة أربع طبعات في بلجيكا .

لقد تخلى الكاثوليكيون اذن عن مهاجمة الحرية ، وانسحبوا من موقفهم القديم الذي يشجب القانون الأساسي بعد أن وطد حرية الأديان وحرية الصحافة . وقبلوا الآن الحرية لجميع الناس . ويجب أن نذكر بين زعمائهم بخاصة الأمير **فيلكس دوميرود** والأب **فان بومل** الذي أصبح أسقف ليبج . وكانت لهم جريدتان « **بريد الموز** » أي « بريد نهر الموز » و « **كاثوليكي البلاد المنخفضة** » . وتكيف الكاثوليك مع المجتمع الحديث وتبدل موقفهم تماماً ، حتى ان القاصد الحبري عجب من ذلك بل واستاء .

وعلى هذا النحو سار الأحرار والكاثوليك سيراً متوازياً حررهم من وجهة نظرهم الضيقة القديمة ومن روح الحزب . وهذا التطور جعل النضال المشترك ضد العدو المشترك ممكناً ، أي ضد السلطة التي تقيد الحرية . ولا شك في أن مفهوم الحرية لم يكن نفسه تماماً عند الكاثوليك

وعند الأحرار ، ولكنه كان ضرورياً لنمو كل من الحزبين ، وترك الخلافات جانباً . ووجدت المناسبة للاتحاد بين الحزبين في تشرين الثاني ١٨٢٨ ، عندما اقترح شارل بروكير على المجلس العام الغاء صك ١٨١٥ المتعلق بالصحافة : ولأول مرة في المجلس العـام ، جرت مناقشة مبدأ كبرى في السياسة ، وامتد النقاش حتى قضية الحكم الشخصي والحكم البرلماني . وطرح اقتراح بروكير بـ ٦١ صوتاً ضد ٤٤ . وفي هـــذا الاقتراع ، صوت جميـع الممثلين الهولانديين وسبعة بلجيكيين ضده ، بينما صوت جميـع الممثلين الآخرين ، ممثلي الجنوب ، ممثلي بلجيكا ، مع هذا الاقتراح . وهكذا أقرت القطيعة في المجلس العـــام في هذه القضية حسب قسمي الدولة الجغرافيين ، حسب المنطقتين القوميتين في المملكة ، الهولنديين من جهة والبلجيكيين من جهة أخرى .

وبرهنت التجربة في المجلس العام على أنه لا سبيل إلى الحصول على نظام حر . ولذا كان من الـــلازم أن تعطى الجماهير الحرية إذا أريد الحصول على اصلاحات . والقى دوبوتر إلى الكاثوليك ، في جريـــدة « **بريد البلاد المنخفضة** » ، بنداء إلى الاتحاد . وتفاهم الحزبان لتنظيم المعارضة ضد الحكومة ، وظلا على الصعيد القـانوني وتأثرا في هذه النقطة بنفوذ الأحرار الفرنسيين الذين لا يعتمدون ، ضد وزارة بولنياك الرجعية ،على وسائل أخرى غير الوسائل القانونية . وتأثراً خاصة بالمثل الانكليزي، وبخاصة مثل اوكنيل الذي كان يقوم بتنظيم حملة كبرى لتحرير الكاثوليك وهكذا ظلا على الصعيد القانوني ، وأسلحتها عرائض موقعة من جميـع جهات الشعب. وهـــذه العرائض تتناول نقطتين مختلفتين : بعضها يطلب حرية التعليم والآخر حرية الصحـافة ، واقامة لجنة القضاء ، واصلاح الادارة لصالح الحريات المحليـة ، وفي بضعة أسابيـع اجتمع ٤٠٠٠ توقيـع ، واستمرت

الحركة طوال سنة ١٨١٩ . وفي شهر تشرين الثاني جمع ٣٦٠٠٠٠ توقيع.

وتدل جملة العرائض على أن المعارضة نجحت في توجيه اهتمام الجماهير وتدريبها . وهكذا دخلت البلاد البلجيكية كلها مسرح السياسة ، أي الشعب نفسه وليس زعماؤه السياسيون فحسب ، ولم يعد أي تميز في معارضة الحكومة وفي مطاليب الاصلاحات بين مختلف الأحزاب البلجيكية . وتم الاجماع ضد الحكم ، ضد النظام الذي تجسد شيئاً فشيئاً في هولندة

ووصلت هذه المعارضة إلى درجة حادة بسبب خرق الحكومة وعدم جدوى سياستها وهي سياسة الملك نفسه ورئيس مجلس الوزراء فان مانين. وقررت الحكومة سياسة الشدة : حكم على دو بوتر بالسجن والغرامة ، فأصبح بذلك شهيداً قومياً ولم يمنع سجنه معارضته : فقد كان يلقي من السجن بالكراريس فتلاقي نجاحاً عظيماً . وحاول الملك في الوقت نفسه أن يعدل المعارضة ويقسمها . وفي قرار ٢٠ حزيران ١٨٢٩ جعل ارتياد الكلية الفلسفية اختيارياً ، وفي قرار ٢ تشرين الأول ١٨٢٩ أرجع للاساقفة استقلال مدارسهم الكهنوتية . ولكن هذه التنازلات لم تخضع الاكليروس ، ولم ينفصم اتحاد الأحرار والكاثوليك .

والقى غليوم الأول نفسه ، كشارل العاشر ملك فرنسا في توكيدات طائشة أثارت عليه معارضة اجماعية : ففي ليبج وأمام مجلس القومون اعتبر المعارضة قباحة . وفي رسالة إلى المجلس العام في ١١ كانون الأول ١٨٢٩ شجب الحكم البرلماني والمسؤولية الوزارية ؛ واثنى على سلوكه الخاص ونظامه واتهم المعارضة بالعمالة لدى الاطماع الأجنبية فأجاب دو بوتر على هذه التصريحات الملكية بكراس يدعى

« رسالة محب الشعب » في ٢٠ كانون الأول ١٨٢٩ ، وبمشروع جمعية مقاومة قانونية . فحكم عليه مع حر آخر وكاثوليكيّين بالنفي ، في ٣٠ نيسان ١٨٣٠ ، واضطر أن يغادر البلاد ويقيم في فرنسا .

وهكذا حفرت وهدة بين البلاد البلجيكية وملكها . ووجد الملك في طريق مسدودة . وأخذت الحكومة بوضوح وجه حكومة هولندية في نزاع مع اجماع الرأي البلجيكي كله . وكان النزاع ، في سنة ١٨٢٩ والقسم الأول من ١٨٣٠ شديداً للغاية . ومن غير المفيد أن نذكر التفصيلات ولكن الاتجاه كان واضحاً : فقد وجد اجماع معنوي في القسم البلجيكي للمملكة . وانقسمت مملكة البلاد المنخفضة إلى قسمين ، ولم يعد التلاحم ممكناً . وكانت هذه المعارضة سياسية صرفاً ، وبرنامجها الحرية البرلمانية ، وهو برنامج مماثل لبرنامج الفرنسيين الأحرار المعارضين لحكومة بولنياك . ولم تفكر هذه المعارضة البلجيكية مطلقاً بالانفصال حتى ولا رفض الملك ، بل ان البلجيكيين ظلوا موالين للنظام وتشكلت جمعية واتخذت شعارها « موالون للملك حتى العار » . ولم يطالبوا إلا بالاصلاح الدستوري ، وتمسكوا بدقة بحدود القانون ، ولم توجد بعد أقل رغبه في تفتت المملكة .

ومع ذلك فقد ظهرت من قبل عناصر ديموقراطية : من الشبان « اليعاقبة » ، كما سموا أنفسهم ، ومن خوارنة وكهان شبان متزمتين غير متسامحين . وبدأ الاضطراب الديموقراطي يقلق المعارضة ، ويفسر بصعوبات الحياة التي سببتها الازمة الاقتصادية التي حدثت في بلجيكا ، كما في فرنسا ، في سنة ١٨٣٠ . ولم ير بان من الممكن حدوث ثورة ، ولم يلاحظ أيضاً أن المعارضة السياسية يمكن أن تصبح حركة قومية .

ومع ذلك فقد كان الوضع قريباً من الحركة القومية لأن الثورة نشبت في شهر آب ١٨٣٠ .

٢ — الثورة

إذا تم الانتقال من المظاهرات السلمية إلى الثورة ، ومن المعارضة السياسية إلى المطالبة القومية ، ومن الولاء للملك إلى الاستقلال ، فذلك لم يتم حسب خطة موضوعة مدروسة أو هدف يراد الوصول اليه . ان الواقع كان ، على العكس ، له معناه ومغزاه ، لأن الثورة البلجيكية كانت نتيجة سياسة عملية نشأت عن قوة الحوادث أكثر مما أتت عن الناس ، ولم تكن موجهة من قبل رجل دولة ، بل كانت حصيلة قوة مغفلة ، قوة الشعب نفسه .

لقد كانت الثورة من عمل البلجيكيين أنفسهم . وان ثورة تموز ١٨٣٠ في فرنسا كانت بالنسبة إلى الثورة البلجيكية فرصة ، ولكنها ليست مسؤولة عنها ، لأن فرنسا لم تأت إلى الثورة البلجيكية بمساعدة مادية؛ ولم يكن في بلجيكا حزب فرنسي ، باستثناء بعض أفراد منعزلين ، مثل الديموقراطي الجمهوري جاندوبين ، وكان على صلة بالجمهوريين الفرنسيين أو بعض موظفي عهد الامبراطورية ، مثل الكونت دوسيل . ولم يكن في بلجيكا حزب بلجيكي يطلب ضم بلجيكا إلى فرنسا. وفي الاتجاه الآخر، لم يكن سوى بعض محرضين فرنسيين نجدهم في المظاهرات الأولى في بروكسل ، وهم فرنسيون متطوعون اختلطوا مع البلجيكيين الذين عادوا إلى بلادهم في ايلول ؛ وأخيراً ، الجوقة الباريسية المؤلفة من المتطوعين الذين أتوا لمساعدة البلجيكيين . ان نصيب فرنسا في الثورة البلجيكية كان مطبوعاً بمساعدة الرأي الفرنسي ومساعدة الدبلوماسية الفرنسية بشكل طبيعي ، قبل التدخل العسكري عام ١٨٣١ .

مظاهرة بروكسل. — ان تفتيت مملكة البلاد المنخفضة وتشكيل دولة جديدة لم يتا دفعة واحدة ، بل على مراحل متتابعة ، ومن هذه المراحل انبثقت القومية البلجيكية .

كانت الثورة مزيجاً من الأحداث العسكرية والسياسية المتفرقة ، وكانت نقطة الانطلاق فيها مظاهرة شعبية قامت في بروكسل في مساء ٢٥ آب على اثر تمثيل « كـوخ ميناء بورتيشي » في الاوبرا . ثم انقلبت المظاهرة إلى فتنة مع نهب وتدمير آلات المصانع . ولوضع حد لهذه المظاهرات ولهذه الثورة ، كان من الضروري تشكيل حرس وطني يوطد النظام ويبقى مسلحاً وتشكل أركانه ادارة بلدية جديدة . وحدث مثل ذلك في مدن بلاد الفالون ، مع شيء من التأخير ، وفي مدن البلاد الفلاماندية . وفي كل مكان تشكل حرس مدني ولجان أمن . وهكذا كان الشكل الأول للثورة البلجيكية ثورات بلدية رفعت أعلامها المحلية وتنازلت أمامها السلطات القديمة ، وتشكلت على هذا النحو الحرية البلدية بصورة غريزية وكانت تقليداً للبلاد الفلاماندية القديمة .

كانت المطاليب التي قدمها هؤلاء الثائرون سياسية صرفة وتقدمية قليلاً . فمن ذلك أن اللجنة البلدية في ليبج ، قررت في ٢٧ آب ، وأن نبلاء بروكسل قرروا في ٢٨ منه ، أن يوجهوا إلى الملك « رسالة » يحملها اليه وفد ويطلب منه تطبيقاً صادقاً وأميناً للقانون الأساسي ، وأعربوا في هذه الرسالة عن الحرية التامة للصحافة والتعليم والنظام البرلماني واشتراك البلجيكيين في الحكم بنسبة عدد الشعب البلجيكي . وهذا البرنامج هو برنامج برلماني ، برنامج اتحاد الأحزاب الليبرالية والكاثوليك تسانده ، في هذه المرة ، جماهير الأمة . ولم يوضع النظام موضع اتهام بعد ، حتى ولا شكل المملكة نفسه .

ومن هذا البرنامج تم الانتقال إلى برنامج أكثر تقدماً تحت تأثير حادثين : من جهة ، كان عمل الحكومة تجاه هؤلاء الثوار خرقاً : أرسل الملك نجليه ، الأمير اورانج والأمير فريديريك إلى بروكسل في ٣٠ آب مع تصريحات مهددة فأثارت مظاهرات معادية قام بها سكان بروكسل ، واضطر الأمير اورانج أن يترك جنوده خارج المدينة ويدخل في مفاوضات مع زعماء الحرس المدني . ومن جهة ثانية ، عندما جاء المندوبون وطلبوا إلى الملك الاصلاحات التي تكلمنا عنها ، وأجاب الملك جواباً مسوفاً . وعندما عاد الوفد ، إلى بروكسل في أول ايلول ، قدم تقريراً أثار جموع الشعب الصاخبة . وهكذا اصطدمت المطالب البلجيكية بمعارضة الحكومة . وهذه أول خيبة ، وستجني هذه الخيبة ثمارها .

وفي غضون ذلك تعممت الحركة في بلجيكا كلها . وتوافدت على بروكسل الوفود والمتطوعون من كل مكان ، وتبنت بلجيكا ألوان بروكسل البرابانسونية : العلم الأسود والأصفر والأحمر . وأصبحت الحركة البلدية حركة قومية .

كانت نتيجة هذا الحادث المزدوج تزايداً في مطاليب الثوار ، وقام مقام هذا البرنامج الأول البرلماني الصرف فكرة الفصل بين الأقاليم الجنوبية والأقاليم الشمالية دون أي نقطة اتصال ما خلا السلالة الملكية . هذا ما طلبه البروكسليون الآن من الأمير اورانج . ووعد الأمير أن يوصي الملك بهذا المطلوب . وقد اتفق الدبلوماسيون الموجودون في بروكسل والسلطات على أن الفصل الاداري بين اقليمي المملكة أصبح أمراً حتمياً . وفي الوقت الذي تقدم فيه البرنامج في الاتجاه القومي تشكلت في بروكسل سلطة سياسية ، لجنة الأمن ، في ١١ ايلول ، التي انتخبتها القطاعات الثمانية للحرس المدني . ولم يكن هدف هذه اللجنة الادارة البلدية فحسب ، بل العمل على

تحقيق الفصل الاداري في الدولة . وكانت تتألف من أركان الحرس المدني والعناصر البورجوازية المنتخبة . وكان الفصل الاداري ، الذي يطالب به البلجيكيون ، مع الحفاظ على المملكة تحت الاتحـاد الشخصي للملك ، يعني تعريف بلجيكا كشخصية سياسية منفصلة عن هولانده ، ومتميزة على الأقل عنها .

ونشأت في الوقت نفسه حركة ديموقراطيـة ثورية تحت تأثير الأزمة الاقتصادية ، وكان مركزها مدينة ليـيج . ووصلت وفودها إلى بروكسل في ٧ ايلول بزعامة دوجيه . وهاجت الأندية ، وبدأ الاستعداد للنضال . ووقعت حوادث في ضاحية بروكسل وفي ضاحية ليـيج بين الجنود الملكيين والشعب . وفي ٢٠ ايلول ناءت البورجوازية بالحركة الشعبية في بروكسل ؛ وأراد الشعب حل لجنة الأمن ليقيم مكانها عناصر أكثر تقدمية . وهكذا وجد العامل الشعبي الذي انفجر ولم يرض بالانفصال الاداري البسيط .

الانفصال القومي . - وحول الملك نفسه حركة المطلب الاداري هذه إلى انفصال قومي، بسبب خرقه السيامي: فقد جعل الحل الوسط غير ممكن باعطائه الأمر إلى فريديريك للاستيلاء على مدينة بروكسل بالقوة . وحاول الأمير ذلك دون نجاح من ٢٣ إلى ٢٧ ايلول . ويجب أن نلاحظ في دفاع المدينة الظافر ، إن الشعب كله ، والشعب نفسه هو الذي قاوم الجيش الملكي. لأن الزعماء السياسيين ابتعدوا ، وان البروكسليين الذين قاوموا الجيش أتوا من جميع البلاد ، باستثناء غاند وانفرس ، ومن جميع طبقات المجتمع . وأقبلت الألوف من المتطوعين من الاقليم كله لنجدة المقاومة القومية. وكانت نتيجة انتصار الشعب البلجيكي على جيش الأمير فريديريك أن قتالاً مماثلا انفجر في كل مكان ضد الحاميـات الهولاندية في المـدن : ففي مونس أجبر الشعب الحامية الملكية على الاستسلام في ٢٩ ايلول ؛ وفي ليـيج

في ٦ تشرين الأول ، وفي غاند في ١٥ منه ، الخ ... وبعد هذا الاخفاق في بروكسل تراجع الجيش الملكي وسار الفلاحون في أعقابه . ووقع آخر قتال في ٢٥ تشرين الأول أمام انفرس حيث وقعت هدنة في ٢٨ منه بين السلطات العسكرية والشعب . وفي القسم الأخير من شهر تشرين الأول ، لم يبق للهولانديين إلا قلعة آنفرس ومدينة ميستريخت ومدينة لوكسمبورغ . وهكذا تخلص الشعب البلجيكي في شهر من الجيش والسيطرة الهولاندية .

ومن الممكن دون عناء أن نلاحظ النتائج السياسية لهذا النصر الذي أحرزه الشعب : وهي أن فكرة الانفصال الاداري ، مع المحافظة على الاتحاد الشخصي للاقليمين تحت الحكم الملكي ، أصبحت مستحيلة . وفجأة تم تجاوز فكرة الفصل : حاول المجلس العام عبثاً التصويت على المبدأ في ٢٩ ايلول ، وحاول الملك دون جدوى أن ينظم هذا الفصل على يد الأمير اورانج الذي استقر لهذا في آنفوس في ٥ و ٧ تشرين الأول ، وحاول بالتالي أن ينقذ السلالة وقدم نفسه لزعامة الدولة الجديدة ، في ١٦ تشرين الأول . ولم يشأ البلجيكيون أن يسمعوا الكلام عن الانفصال الاداري ، ومنذ بداية تشرين الأول ، اتخذوا القرارات القطعية التي تؤدي إلى فصل المملكة إلى شطرين .

أمام هجوم الجيش الملكي على بروكسل ، تشكلت ، في ٢٣ ايلول ، لجنة إدارية من الزعماء العسكريين وانضم اليها ممثلون عن الأحزاب السياسية . وناب عن الكاثوليك فيلكس دوميرود ، وعن الأحرار فان دوفير وروجيه ، وعن الجمهوريين جندوبين ، ثم دو بوتر الذي عاد من فرنسا واستقبل في بلجيكا استقبال الظافرين . واتخذت هذه اللجنة الادارية ، في ٢٨ ايلول ، اسم « حكومة بلجيكا الموقتة » . وفي ٤ تشرين

الأول ، نادت باستقلال البلاد ، واعتبرت أقاليم الجنوب المنفصلة عن هولانده تؤلف دولة مستقلة

ولقطع محاولة الأمير اورانج في تزعم الدولة الجديدة أجابت الحكومة على عروضه بنداء في ١٨ تشرين الأول وقالت : « إن الشعب هو الذي يصنع الثورة ، إن الشعب هو الذي طرد الهولانديين من أرض بلجيكا ؛ وهو وحده ، لا الأمير اورانج ، على رأس الحركة التي أمنت استقلاله وتوطد قوميته السياسية » . وهذا صحيح لأن الحركة كانت شعبية ، وكانت حركة عميقة عامة ، وكان تأثيرها عظيماً للغاية إذا قورن تاريخا الانطلاق والوصول . ففي ٢٥ آب ، كان البدء ، مظاهرة في بروكسل ؛ وفي ٤ تشرين الأول كان اعلان الاستقلال . وهذا يعني أن القومية كانت واقعاً حقيقياً ووجدت قبل أن يشعر بها ، ويكفي لها هذا العدوان الملكي لتعي وجودها مباشرة .

وبعد هذا يجب تشكيل قوام الدولة ، وإنشاء سلطة سياسية لتقوم مقام سلطة المملكة الزائلة . ولذا انقسمت الحكومة إلى لجان : لجنة مركزية مكلفة بالسلطة التنفيذية ، مؤلفة من بوتّر ، جندوبين ، فان دوفير ، روجيه و ميرود . وتألفت إلى جانبها لجان لمختلف الوزارات : لجنة المالية الخاصة ، لجان خاصة للشؤون الخارجية ، والشؤون العسكرية الخ ... يضاف إلى ذلك مفوضون يرسلون إلى الاقاليم لتوجيه الادارة . ومن هنا نرى أن طابع هذه الحكومة مجلسي ، وأنها سلطة واقع، ولكن لاينازعها أحد . وقد بقيت على اتصال وثيق بالشعب الذي انبثقت عنه . ومن وجهة النظر هذه ، تشبه الحكومة الموقتة البلجيكية لعام ١٨٣٠ بشكل فريد الحكومة الموقتة للجمهورية الفرنسية عام ١٨٤٨ . ولئلا تضطرب

الدولة وتنزع منها أطرها ، حافظت الحكومة الموقتة ما أمكن على موظفي النظام القديم وبخاصة على نظام القضاء

وهيأت الحكومة نظام الدوله للمستقبل : ففي ٦ تشرين الأول سميت لجنة وكلفت باعداد الدستور ؛ وفي ٨ منه أعيد تركيب السلطات البلدية بانتخاب مباشر ، وكان الناخبون موجودين من قبل ، وأضيفت اليهم الكفاءات الفكرية . وأعلنت الحكومة الحريات الكبرى الاساسية في الدولة ليتمتع الشعب بها مباشرة : في ١٢ تشرين الاول حرية التعليم ، وفي ١٦ حرية الصحافة والاديان والجمعيات والاجتماعات ، وفي ١٨ الغيت الرقابة ، وفي ٢٦ أعلن نشر المحاسبة العامة والموازنات . وتبع ذلك عدة قرارات مبدئية مماثلة . وفي ١٠ تشرين الأول ، دعت الحكومة إلى كونغرس قومي لتسلمه سلطاته عند تشكله . وجرت الانتخابات في ٣ تشرين الأول . وانعقد الكونغرس في ١٠ تشرين الثاني وثبت في اليوم التالي الحكومة الموقتة في وظائفها

وحقق تنظيم الدولة الجديد في آن واحد البرنامج السياسي والاتحاد البرلماني الذي كان ، قبل الثورة ، يوجه المعارضة ، ضد الحكومة الملكية ، والتطلعات القومية التي ظهرت أثناء الثورة . وترك الجهاز الداخلي للدولة على حاله ، وجرت محاولة لصبغه بروح عامة جديدة وكل هذا يدل على تسلم الشعب سلطته المباشرة ، وقد جرى كل شيء بحكمة واتحاد ، ولم يحدث أي عنف ، وفي هذا دليل على اجماع الرأي .

٣ — انشاء الدولة

وهكذا خرج تشكيل الدولة الجديدة من معارضة سياسية كانت في الأصل وبكل بساطة بين الملك وأعضاء البرلمان . وبعد ذلك يجب

انشاء هذه الدولة من وجهة النظر الدولية ، أي يجب وضعها بين دول أوربة الأخرى ، والاعتراف بها في المحافل الأوربية . وقد وجدت اغريقية قبلها أمام المشكلة نفسها ، ووجدت بلجيكا هنا عقبات مماثلة للعقبات التي لاقتها اغريقية ، بسبب دبلوماسية الدول الكبرى . ولكن البلجيكيين يمتازون عن الاغريق بميزة الاتحاد: فبينا كان الاغريق منقسمين إلى شيع وأحزاب ومنافسات شخصية ، كان الاتحاد يسود أحزاب بلجيكا . والحزب الوحيد الذي انفصل عن الحكومة ، ولكن دون أن يقوم بمعارضة ، كان فريق الديموقراطيين الصغير حول بوتر . ولم يثر الشعب أي اضطراب ولم يحدث ، بعد ثورة بلجيكا ، شيء يشبه الاضطرابات المتعددة التي دامت خلال عدة أشهر غداة ثورة تموز في فرنسا .

كان جهاز الكونغرس الذي أنشأ هذه الدولة متقفاً ثقافة سياسية ؛ ولكن هذه الثقافة ظلت بالطبع على الصعيد النظري ولم تكن عملية ، ولم يكن لهؤلاء الرجال بعد ما يجعلهم يضعون يدهم في القضايا ، ووجدت الأطر الادارية ، وبالتالي أمكن للدولة أن تعمل ، بينما كانت الأحزاب تناقش في تنظيم الحكم المركزي . ولم يكن للبلجيكيين تقاليد يداورونها ويحسبون حسابها ، أو سلالة قومية أو أرستقراطية قومية تبحث عن مصالحها وتضع يدها على التنظيم السياسي . ولذا كان أمام جهاز البرلمانيين صفحة بيضاء وبامكانه أن ينشيء الدولة حسب النظريات السياسية .

وكانت عند البرلمانيين الارادة والامكان أيضاً لانشاء دولة لهم . ولكن العقبات في انشاء الدولة البلجيكية لم تأت من الداخل ، بل أتت ، على العكس ، من الخارج ، لقد أتت من الدول .

الدستور البلجيكي (٧ شباط ١٨٣١).– جرت انتخابات الكونغرس في الوقت الذي تم فيه النصر على الملك واعترفت به اوربه فعلا ، لأن

سفراء الدول المجتمعة في مؤتمر لندن قرروا ، في ٤ تشرين الثاني ، تعليق العداء بين الهولانديين والبلجيكيين وطلبوا سحب الجيوش الهولاندية إلى ما وراء حدود شهر أيار ١٨١٤ . وانتخب الكونغرس بـ ٣٠٠٠٠ مصوت على ٤٦٠٠٠ ناخب وضم مائتي عضو . وكان هذا المجلس مجلس بورجوازيين بخاصة : فلم يكن فيه غير ٤٥ نبيلاً و ١٣ ملاكاً للاطيان انتخبوا في الأرياف . والباقي يتألف بكامله تقريباً من المحامين وعددهم ٣٨ ، ومن أعضاء من مختلف الصناعات الحرة في المدن . ولذا كان الكونغرس من حيث الأساس مجلس مفكرين ، رجال شباب حديثي السن بالقضايا والمشاكل : فعلى المائتي عضو وجد أن ٣٤ عضواً فقط كانوا أعضاء في مجلس المملكة . وكانوا في غالبيتهم فلامانديين وكاثوليكيين ولكن لا أهمية لذلك ، لأن القضية الفلاماندية لم توضع بعد ، ولأن الاتحاد موجود وسيظل قائماً بين الكاثوليك والأحرار حتى النهاية .

اتخذ الكونغرس القرارات الأساسية في الأسابيع الأولى التي تلت انعقاده : ففي ١٨ تشرين الأول ، أعلن المجلس رسمياً وبالاجماع استقلال الدولة الجديدة ، واستقلال الشعب البلجيكي ، وسيادة الشعب . وهذا الاعلان هو عمل سيادة لا يهتم بانعكاساته الممكنة على أوربة . وهذه الدولة التي اعلنت استقلالها عرفت نفسها طبقاً لحدودها الطبيعية . وضم االكونغرس نواب ليمبورغ ولوكسمبورغ بنفس الصفة التي ضم بها نواب برابان أو أقاليم بلجيكا الأخرى . واقتصر اعلان الاستقلال ببساطة على التصريح بأن قضية العلاقات مع الكونفراسيون الجرماني ، الذي تدخل فيه اللوكسمبورغ نظرياً ، سيعاد فيها النظر .

وانصرف النواب إلى العمل . وهيأت لجنة في غالبيتها من الأحرار ، عمل الدستور . وفي ٢٢ تشرين الثاني قرر الكونغرس أن تكون الدولة

ملكية بـ ١٧٤ صوتاً مقابل ١٣ ؛ وكان الحزب الجمهوري قليل العدد جداً. ولقطع دابر مناورات عائلة ناسو ، صوت الكونغرس في ٢٤ تشرين الثاني على الابعاد الدائم لأمرة اورانج - ناسّو عن تاج بلجيكا . وإذا اتخذ الكونغرس هذا القرار فذلك لأنه كان يعلم بان تسمية أمير من امرة اورانج، على رأس الدولة الجديدة ، كان حلاً ترغب فيه أوربة ، وهو الحل الذي أوصت به فرنسا . ووضع الدستور في بحر كانون الأول وكانون الثاني وانتهى في آخر كانون الثاني ١٨٣١ . وفي ٢٨ كانون الثاني بدأت المناقشة على الترشيحات للعرش . وقد أعلن الدستور في ٧ شباط ١٨٣١ ، وهو يتألف من قسمين : الأول يتعلق بتنظيم المؤسسات ، والثاني يدرس الحق العام في بلجيكا .

وإذا تركنا التفصيلات جانباً ، نرى أن ما يهمنا هو المبادىء الأساسية التي هي في أساس هذه الدولة القومية الجديدة : أولاً، يعلن الدستور سيادة الشعب : لأن « جميع السلطات تنبثق عن الأمة » . والمبدأ المحرك للدستور هو الفردية الليبرالية . وينسب للفرد الحد الأعظم من الحرية الممكنة ؛ ولا يقيد حرية الصحافة والتعليم ، والاجتماع بأي قيد ، ويحاول أن يضعف إلى الحد الأعظم السلطة الملكية ، من حيث النظر ، ومن حيث النظرية البرلمانية ، وذلك لينهج نهج انكلترا ، ولكن أيضاً بسبب سوء الظن بما يمكن أن تفعله السلطة الملكية وتمارسه ، كما فعل غليوم الأول . ولم توجد في بلجيكا سلالة قومية أو ارستقراطية لها حقوق وبالتالي امكن تنظيم السلطة الملكية بشكل برلماني مطلق .

وإذا خفضت السلطة الملكية إلى الحد الأعظم ، فقد انتقل كامل السلطة إلى البرلمان ، وهو يضم مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفي ذلك ضمان لتوازن السلطات ، وبالتالي لاحترام الحريات . وقد انبثق

هذا البرلمان عن نظام ضربي . والتمييز بين المجلسين هو فقط ضريبة قابلية انتخاب أقوى بالنسبة لمجلس الشيوخ منها بالنسبة لمجلس الممثلين . وكانت ضريبة العضوية في مجلس الشيوخ الفي فلورين ضريبة مباشرة . وما يلفت النظر في الدستور البلجيكي، الذي يختلف عن دستور لوي ـ فيليب الفرنسي، هو أنه لا يحدد الضريبة بشكل مباشر . ولكنه يدل فقط على الحد الأدنى الذي لا يمكن للضريبة أن تنزل دونه أي عشرين فلورين ، وهذا يطابق اثنين وأربعين فرنكاً في ذلك العصر . ولم تحدد الضريبة في ذلك الحين بهذا الانخفاض ، ولكنها كانت امكاناً لاصلاح نص عليه في الدستور . وكان ينتظر تربية البلاد تربية سياسية قوية لتخفيض الضريبة حتى الحد الادنى القانوني بقانون انتخابي ، وهذا ما حصل في ١٨٤٠ .

ولم يعد الدستور إلى اللامركزية الاقليمية القديمة . بل اريد تجنب تفتيت المملكة . وأقر استقلال البلديات لأن الحرية المحلية هنا كانت غير خطرة على الدولة .

لقد اسس الدستور البلجيكي إذن ملكية برلمانية تعتبر أكمل تعبير وجد في عصر الليبرالية البورجوازية . وأصبح نموذجاً لجميع أحرار أوروبة حتى ١٨٤٨ . وقد دل من جانب واضعيه على ارادة سياسية واضحة جداً ، ووعي قومي متطور جداً . وكان اعداد الدستور والقوانين الأساسية من عمل المؤتمر بكامل استقلاله وسيادته .

الموقف الأوربي . ـ وإذا كان الكونغرس يعمل من نفسه ، فقد اعتبرت أوروبة بأن لها كلمتها التي يجب أن تقولها . وفي الواقع ، لم تكن بلجيكا أرضاً منعزلة ، بل ان لها قيمة دولية ، وقد جعل وضع البلاد المنخفضة منها قضية من القضايا المثيرة في أوروبة . حتى ان الملك غليوم نفسه ادخل هذه القضية في عالم الدبلوماسية : ففي ٢٨ آب

استنجد ببروسيا لتدعمه ضد رعاياه الثائرين . ولكن الحكومة الفرنسية جمدت مباشرة هذا التدخل البروسي فمنذ ٣١ آب أعلم وزير الشؤون الخارجية ، موليه ، السفير البروسي بأن الجيوش الألمانية إذا دخلت الحدود البلجيكية فان فرنسا تدافع عن الدولة الجديدة . وفي هذه الظروف ، تخلت الدول عن الملك غليوم على مثال انكلترا . غير أن هجوم الهولانديين واخفاقهم في بروكسل جعلا من القضية البلجيكية قضية دبلوماسية ، لأن الملك ، أمام الصعوبات ، القى بنداء ناشد فيه اوربة المساعدة : وكان قيصر روسيا حانقاً غاضباً مغتاظاً من الثورة البلجيكية فجند جيوشه في بولونيا لاطلاقهم في بلجيكا . ومن جهة ثانية ، كان الزعماء السياسيون يخشون من عدم القدرة على مقاومة الهجوم الملكي ، فاستنجدوا بفرنسا ، وارسل جندويين بالحال إلى باريس ، فرفض لوي ـ فيليب التدخل ولكنه صرح بأنه لا يقبل بتدخل اوربي لصالح هولنده ، واقترح على انكلترا مفاوضة دولية لحل المشكلة ، شريطة ألا يفرض على البلجيكيين حل لا يريدونه . وهكذا نرى في آن واحد ، من جهة ، الحكومة الموقتة تعلن الاستقلال في ٤ تشرين الأول ؛ ومن جهة ثانية ، فرنسا وانكلترا تدعوان الدول الأخرى، في ٣ تشرين الأول ، إلى مؤتمر سفراء ينعقد في لندن لتسوية المشكلة الدبلوماسية . وقد انعقد هذا المؤتمر في ٤ تشرين الثاني ، وقرر تعليق السلاح وانسحاب الجيوش ، وهذا يعني ، في الواقع الاعتراف بوجود الدولة الجديدة .

وأفاد البلجيكيون من الخوف الذي تملك العالم من امكان خروج حربٍ عامة من المشكلة؛ ومن رغبة فرنسا في تفتيت مملكة البلاد المنخفضة التي نظمت ضدها عام ١٨١٥ ؛ ومن انفجار الثورة في فارسوفيا في ٢٩ تشرين الثاني وتوقف كل حركة ممكنة للجيوش الروسية ؛ ومن انتخابات

انكلترا ، في ١٥ تشرين الثاني ، التي أعطت السلطة إلى حزب الهويغ فشكل وزارة جديدة ، في ١٩ تشرين الثاني ، عوضاً عن وزارة ويللنغتون . وهذه الحوادث المختلفة توضح القرار الذي اتخذه المؤتمر الدولي في ٢٠ تشرين الثاني معترفاً بإخفاق عملية الالتحام التي حاولتها أوربة في عام ١٨١٥ : « إن المؤتمر مستعد للاعتراف باستقلال بلجيكا القادم ولكن بادخاله ببنود المعاهدات، ومصالح الدول الأخرى وسيادتها والحفاظ على التوازن الاوربي » . وأخيراً احتفظ المؤتمر بحقوق غليوم الأول والكونفدراسيون الجرماني على اللوكسمبورغ ، وهي حقوق لا يمكن أن يؤثر عليها بشيء » . واعترفت الدول ، كما نرى بانشاء الدولة الجديدة ، ولكنها أكدت ارادتها بأن تفرض عليها سلطة الشروط . وهكذا فان بلجيكا الجديدة لن تكون حرة كما تريد .

الشروط الدولية - نرى عملا مزدوجاً متوازياً معاً : فمن جهة ، الكونغرس الذي ينظم دولته ، دون أن يهتم بالدول ؛ ومن جهة أخرى ، المؤتمر الذي يناقش فيه السفراء ، في نزاع شديد ، تنظيم الدولة الجديدة : تنافس من جهة ، بين فرنسا وانكلترا ضد دول الشرق : بروسيا والنمسا وروسيا ؛ ومن جهة أخرى أيضاً ، يجب أن نقول ، تنافس بين فرنسا وانكلترا يسمح لبالمرستون بأن يساوم تالليران والسفراء الآخرين على أن الدول ستصنع نظام بلجيكا في الحدود التي يستطيع فيها صيانة الدبلوماسية العامة ، والمصالح الدولية ، وخاصة مصالح انكلترا . ومن غير المفيد أن نعرض هذا النزاع الدبلوماسي الذي يخرج عن موضوعنا ؛ والنتيجة التي حصل عليها هي بروتوكولا ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني ١٨٣١ اللذان يعرفان « أسس الانفصال » بين بلجيكا والبلاد المنخفضة .

وستتمتع الدولة الجديدة بوضع دولي جديد ليس له من مثيل الا نموذج آخر في ذلك العصر ، وهو وضع سويسرا : الحياد الدائم وضمان الدول كافة . أما أرض هذه الدولة فان الدول لم تعترف بها كما عرفها البلجيكيون أنفسهم ، لأنها تركت الفلاندر الزيلاندية ، أي أفواه الايسكو ، للأقاليم المتحدة ، أي لهولانده التي كانت تملكها قبل ١٧٩٠ . ومن جهة أخرى ، فصلت أيضاً اللوكسمبورغ عن بلجيكا ، باعتبارها تابعة لأمراء ناسّو ، أي إلى ملك هولانده وإلى الكونفدراسيون الجرماني . وقسم الدين بين هولانده وبلجيكا بنسبة السكان . وأخيراً عين المؤتمر بنفسه العاهل الذي سيحكم البلجيكيين .

وأثارت شروط ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني مباشرة الخلاف بين مؤتمر السفراء والكونغرس : واحتجت الحكومة البلجيكية بمذكرة في ٣٠ كانون الثاني على التحفظات التي أبداها مؤتمر السفراء للدولة الجديدة . وصرحت في أول شباط ، في بلاغ « بأنها لن تتنازل في أي حال لصالح الحكومات الأجنبية عن السيادة التي خولها الشعب البلجيكي إياها . ولن تخضع مطلقاً لقرار يمكن أن يقضي على سلامة البلاد ويشوه التمثيل القومي ، وستطالب الدول دوماً بتطبيق مبدأ عدم التدخل » . وهكذا عاكس الكونغرس مبادىء الحق الاوربي بمبدأ السيادة القومية للشعب البلجيكي وحق قوميته التي أرادت الدول أن تضيق أرضها .

وفي **مشكلة اللوكسمبورغ** و **مشكلة الدين** دعمت الحكومة الفرنسية البلجيكيين ؛ وقد أكد ذلك الجنرال سيباستياني وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في رسالة قرئت في الكونغرس في أول شباط بقوله : إن فرنسا لن تصادق في الوقت الحاضر على بروتوكولي ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني . ويبدو أن تاليران لم يتمسك بالتعليمات التي أرسلت اليه في هذا

المعنى . وظن الكونغرس أنه على حق في اعتماده على مساندة فرنسا ؛ وفعلاً جاءته تشجيعات من الأحزاب الليبرالية في فرنسا ، من **حزب الحركة ومن الجمهوريين** . وأعتقد ، من جهة ثانية ، أنه في حالة تمكنه من أن يفرض على فرنسا التزاماً في دعم بلجيكا والدفاع عنها ، وليجعل من ذلك ضرورة لها انتخب ، في ٣ شباط ، **الدوق دونومور** بن الملك لوي فيليب ، ملكاً . وعندما علم الملك الأب بالقضية أجاب البلجيكيين بالرفض ، في ٢ كانون الثاني ، وأكد سيباستياني هذا الرفض برسالة تليت في الكونغرس في ١٣ كانون الثاني وأراد مؤتمر السفراء أن يوقف الترشيح مقرر ، في أول شباط ، بأنه لن يعترف بأمير من الأسر الحاكمة في الدول المشتركة في المؤتمر ملكاً للبلجيكيين . ولكن الكونغرس البلجيكي تجاوز هذا التأكيد ، اثر التطمينات التي تلقاها جندوبين من أحزاب اليسار الفرنسي ، والتشجيعات التي أعطاها وزير فرنسا **بريسون** إلى الأحزاب البلجيكية برغبته في العمل على اخفاق ترشيح البونابارتي الدوق **دولوشتانبرغ** . ولهذا السبب انتخب الدوق دونومور ملكاً لعرش بلجيكا لاجبار فرنسا على أن تأخذ بيدها مهمة الدفاع عن المملكة البلجيكية . ولكن لوي - فيليب رفض مباشرة التاج لابنه وأربك رفضه البلجيكيين . وقرروا أخيراً انتخاب الكونت **سورليه دوشوكييه** وصياً على العرش في ٢٤ شباط ، ريثما يتدبرون أمرهم ويبحثون عن عاهل لهم .

استاءت الدول من هذا القرار ، الذي اتخذه البلجيكيون ، ووقفت موقفاً مهدداً ؛ وفي ١٩ شباط ، أكد مؤتمر السفراء إلحاق بلجيكا بإرادة الدول بقوله : « لكل أمة حقوق خاصة ، ولكن أوربة لها حقها أيضاً ؛ وقد خولها النظام الاجتماعي هذا الحق ، وان الحوادث ، التي تولد دولة

جديدة ، لا تخولها الحق في إفساد نظام عام تدخل فيه ، كما ان التغييرات الطارئة على دولة قديمة لا تخولها الاعتقاد بأنها في حل من تعهداتها السابقة ».
ويقول مؤتمر السفراء : إن بروتوكولات لندن « أساسية وغير قابلة للنقض » . وأضاف المؤتمر تهديداً جديداً : فقد اعترف للدول الأخرى باستعمال حقوقها بأي تدبير تراه مفيداً ؛ وبتعبير آخر ، انه يقبل بأن يستخدم الكونفدراسيون الجرماني القوة لاثبات حقوقه في اللوكسمبورغ . وصرح أخيراً بأنه لن يقبل بأن يقوم البلجيكيون بأي مشروع كان ضد الأراضي الهولاندية .

رد الفعل البلجيكي . — كان رد فعل البلجيكيين ضد هذا القرار ، الذي اتخذه المؤتمر ، شديداً جداً . وحرضت الجرائد الرأي ، فقامت المظاهرات في كل المدن البلجيكية . وطالب الديموقراطيان جندوبين ودوبوتو بحرب هولندا ، والاتحاد مع الثوريين الفرنسيين ، والاتفاق مع ثورة بولونيا وثورات ايطاليا . وانشئت رابطة قومية في ٢٣ آذار ألقت بياناً في ٢٧ منه جاء فيه : « بزعيم يفرضه الأجنبي أو يدل عليه فقط ، لن يكون استقلالنا إلا وهماً ، وثورتنا إلا وقتاً ودماً مهدورين ، لنكن بلجيكيين ولننه ثورتنا كما بدأناها بأنفسنا ! » . وأرسل الوصي ، في ١٠ آذار ، نداءً إلى اللوكسمبورغيين : « لقد بدأنا ثورتنا بالرغم من معاهدات ١٨١٥ ، وسنثور رغم بروتوكولات لندن ! ... إن اخوتكم لن يتخلوا عنكم أبداً ! » . واعتبر المؤتمر بيان سورليه دوشوكييه اثارةً ، وتفوه تاليران وبالمرستون لدى الرسول البلجيكي بكلمات قاسية جداً . وهكذا قوت معارضة أوربة للارادة البلجيكية العاطفة القومية والحساسية الوطنية .

ولسوء الحظ لم يستطع البلجيكيون الحفاظ على هذا الموقف حتى النهاية . وفي فرنسا ، أبعد حزب الحركة عن السلطة وأصبح كازيمير — بيريه

رئيساً لمجلس الوزراء في ١٣ آذار ، وكان في السياسة الخارجية ، على وفاق وثيق مع انكلترا ، ولذا لم يكن للبلجيكيين أمل بفصل سياسة فرنسا عن سياسة انكلترا . وفي بلجيكا نفسها ، تشكلت ، في ٢٨ آذار ، وزارة جديدة برئاسة **دولوبو** . وكان هذا الرئيس ، في الأصل ، محباً للحرب وشارك في حماس البلجيكيين الوطني ؛ وقد قال في ٧ نيسان : « الحرب وشيكة الوقوع ولا يمكن اجتنابها ؛ وأقول أكثر ، لقد أصبحت ضرورية . يجب علينا أن ندافع عن اللوكسمبورغ ، انها قضية شرف » . ولكنه قدر تدريجياً الوضع الدولي ، وأدرك أيضاً الضرورة الداخلية في وضع حد للفوضى ، ووجود ملك لتوجيه الدولة ؛ وتطور بتأثير الواقع . وفي غضون ذلك ، اتفقت فرنسا وانكلترا على المرشح لعرش بلجيكا وهو : الأمـير **ليؤبولد دوساكس - كوبورغ** . وقد اقترح على هذا ، قبل ذلك ، عرش اليونان ، وقبل لوبو أخيراً به . وفي النصف الثاني من شهر نيسان أرسل وفداً للاتصال بالأمير . وأثارت هذه القضية أيضاً صعوبات كثيرة ، لأن الجانبين غير متسامحين . وخلال شهرين تعاظم الحماس في بلجيكا ؛ وانقلبت المظاهرات إلى ثورة ؛ وتظاهر الجمهور حول قصر البرلمان . ومن جهة ثانية عيل صبر الحلفاء ؛ وفي ١٠ أيار أرسلوا انذاراً مع تهديد بالحصار الاقتصادي واحتلال اللوكسمبورغ . وأخيراً استحصل لوبو من الكونغرس على السماح بالمفاوضة ، وفي ٤حزيران ١٨٣١ ، انتخب الكونغرس ليؤبولد ملكاً للبلجيكيين . وسوي الوضع **بمعاهدة الثاني عشرة مادة** في ٢٦ حزيران ١٨٣١ ، التي أدخلت بعض التغييرات على أسس الانفصال في ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني ؛ ونظم الدين بحسب أصل القروض لا بحسب الرجوع إلى رقم السكان ؛ أما بشأن اللوكسمبورغ فقد حوفظ على « الوضع الراهن » الحالي (أي الاندماج

في الدولة البلجيكية) بانتظار الاتفاق مع دوق اللوكسمبورغ الأكبر ، أي ملك هولندة بوساطة الدول ؛ وأن تكون الملاحة حرة على نهر الايسكو ، وأخيراً يمكن للبلجيكيين أن يتفاوضوا مع هولاندة بمبادلة عدد من المناطق البلجيكية المغلقة فيما وراء الحدود على الأرض الهولاندية مقابل الليمبورغ .

وأثارت معاهدة الثماني عشرة مادة في البدء عاصفة في بروكسل ومناقشات حارة . وأخيراً انتهى الكونغرس بالموافقة على المعاهدة بـ ١٢٦ صوتاً ضد ٧٠ ، في ٩ تموز ١٨٣١ . ووصل ليوبولد إلى بلجيكا في ١٦ تموز ١٨٣١ ونصب ملكا على البلجيكيين .

هذه هي بلجيكا وقد أصبح لها نظام داخلي ، ودستور ، وملك ، ووضعها الدولي وأرضها وحيادها الدولي . ولقد أقيم هذا الوضع الدولي على نقيض الارادة القومية لحاجات الدبلوماسية الدولية .

موافقة هولاندة . — احتج ملك هولاندة رسمياً على معاهدة الثماني عشرة مادة في ١٢ تموز ، وفجأة ، في ٢ آب ، خرق الهدنة ، وفي ٣ منه ، اجتازت الجيوش الهولاندية الحدود . أما الجيش البلجيكي فقد ارتجل في الأصل منذ اعلان الاستقلال ، وكان ضعيفاً للغاية ، بالرغم من تبجح البلجيكيين الذين يتصورون بأن القيام جماهيرياً يكفي لاحراز النصر ، ويرون في الجيش الهولاندي خصماً قليل الخطر جداً لأن الشعب كان كافياً لابعاده في أيام بروكسل في آخر إيلول . وأحدث الهجوم الهولاندي انهياراً عسكرياً كاملاً . فقد اندحر الجيشان البلجيكيان الأساسيان ثم انكسرا ، أحدهما في ٨ آب في **هاسّيلْتْ** ، والآخر في ١٢ منه في **لوفن** ، ووصل الفرسان الهولانديون على بعد ثلاث فراسخ من بروكسل . وصحب هذا الانهيار العسكري انهيار سياسي : **الق**ى

الملك ، من تلقاء نفسه ، نداء يستنجد به فرنسا وانكلترا ، ولكن الوزارة أوقفت هذا النداء وناقشت . وحتى ٨ منه ، عارضت دخول كل جيش أجنبي للبلاد . غير أن عجز الحكومة عن دعم النزاع جعل الملك يأخذ بيده توجيه الحكم . وأنقذت بلجيكا بتدخل فرنسا : فقد دخل الجنرال جيرار بلجيكا في ٩ آب ، وانسحب الهولانديون أمام الجيش الفرنسي وعبروا الحدود في ٢٠ منه باستثناء قلعة آنفرس حيث ظلوا مجبرين على القتال .

وهذا الاخفاق الذي مني به البلجيكيون كان تأثيره الدبلوماسي فظيعاً : فقد أثار حسد الانكليز وقلقهم أمام عمل فرنسا العسكري في بلجيكا . واعترف بالمرستون بالحال بأن البلجيكيين غير قادرين على الدفاع بأنفسهم ، ولذلك يجب أن يتصور بان تؤلف هولاندة حاجزاً ثانياً ضد كل توسع فرنسي . وافقد هذا الاخفاق البلجيكيين اعتبارهم ، ولفظ الانكليز كلمات احتقار بشأنهم ، ولم يكن تالليران ليعتقد بامكان بلجيكا واقترح تقسيمها . وانتصرت بروسيا والنمسا وروسيا ، ولم يبق إلا لوي- فيليب يدافع عن البلجيكيين . واستطاع بتدخلاته أن يخفف شروط الدول . وفي ١٥ تشرين الأول ، قررت الدول أن تبدل معاهدة الثاني عشرة مادة بمعاهدة الأربع وعشرين مادة التي فاقمت خطر الاولى : لان هذه المعاهدة لم تقدم ، كأساس للوساطة ، بل كقرار من أوربة . وأعطيت المناطق المغلقة في الشمال ، والليمبورغ على ضفة نهر الموز اليمنى ، وميستريخت وأفواه الايسكو إلى هولاندة دون شرط . وقسمت اللوكسمبورغ وأعطيت المدينة وثلث الدوقية إلى ملك هولاندة وظلا جزءاً من الكونفدراسيون الجرماني . ولم يأخذ البلجيكيون إلا أقسام آرلون وبويون: وحدد الدين بعقد على أن يدفعه البلجيكيون للهولانديين .

أثارت معاهدة الـ ٢٤ مادة الحزن في بلجيكا . وفكر ليوبولد بالتنازل عن العرش ، وكان النقاش في المعاهدة شاقاً للغاية في الكونغرس : وأخيراً قرر المجلسان التصديق عليها ، في الأول والثالث من تشرين الثاني وكانت دول الشرق غاضبة أيضاً . فقد اعتبرت هذه المعاهدة مشينة وأجلت تصديقها . وللفصل في الأمر صادقت فرنسا وانكلترا على المعاهدة في ٣١ كانون الثاني ١٨٣٢ ، ورفض الهولانديون توقيعها ، وابعاد أي وساطة ، وكانوا غير متسامحين حتى انهم اتعبوا وأغاظوا حماتهم الخاصين . وانتهت بروسيا والنمسا بتصديق المعاهدة في ١٨ نيسان ، والروسيا في ٤ أيار .

وألحت فرنسا عندئذ أن توضع المعاهدة موضع التنفيذ رغم رفض الهولانديين ، وانتهت باقناع بالمرستون . وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٨٣٢ أرسلت إلى الحكومتين مذكرة تخطرهما بتنفيذ المعاهدة ، ولا يطلب البلجيكيون أفضل من ذلك ، تحت طائلة الحصار الاقتصادي والتدخل لاجبار الدولة المقاومة على قبول تنفيذ المعاهدة . وظل ملك هولاندة مصراً على رفضه ، فحكم عليه بالحصار ابتداءً من ٥ تشرين الثاني ودخلت الجيوش الفرنسية بلجيكا في ١٥ تشرين الثاني ، وحاصرت انفرس واستسلمت هذه في ٢٣ كانون الأول ، وضاقت التجارة الهولاندية ذرعاً بالحصار فقرر الملك عندئذ أن يوقع في ٢١ أيار ١٨٣٣ اتفاقاً ، دون الاعتراف بالمعاهدة ، وتعهد فيه بألا يهاجم الاراضي البلجيكية ، وأن يترك كامل الحرية للملاحة على نهر الايسكو .

وهيأ عناد هولاندة للبلجيكيين فوائد واقعية : فقد استعادت مساندة أوربة والحفاظ على الوضع الراهن ، أي دمج اللوكسمبورغ والليمبورغ فعلاً بانتظار تنفيذ المعاهدة حقاً . وفكر البلجيكيون بان حالة الواقع هذه مع التمديد تنتهي بأن تصبح حالة حق ، وأن اللوكسمبورغ

واليمبورغ ستكونان تابعتين لها في الواقع إلى الأبد . وظل نواب الاقليمين ينتخبون في المجلسين ، وبالتدريج زال الحزب الاورنجي في بلجيكا .

ولكن الهولانديين وجدوا أخيراً أن العبء ثقيل ، لأن الجيش ظل مجنداً ، وفي هذا ما يثير مشاكل مالية مزعجة . وفي ١٨٣٨ هدد المجلس العام باطراح الموازنة بعد أن ثقلت بالنفقات العسكرية . لذا قرر الملك أن يعلن فجأة ، في ١١ أيار ١٨٣٨ بأنه ينوي تصديق معاهدة الـ ٢٤ مادة . وقامت على اثر ذلك أزمة عنيفة في بلجيكا : لقد هز انفجار الوطنية البلاد وكان عاماً . وأتت من كل جانب عرائض واحتجاجات من الكاثوليكيين يدعمهم الكاثوليكيون في فرنسا والأحزاب الليبرالية، ومن الديموقراطيين أيضاً يدعمهم اليسار الفرنسي . وبدت الحكومة للبلجيكيين فاترة جداً في مقاومتها لهولاندة . وفرضت عليها تدابير عسكرية،وأجاب الكونغرس برسالة حربية على خطاب العرش الذي يعد بالدفاع عن حقوق البلجيكيين « بثبات وشجاعة » واعتبر أن هذا الكلام ليس تعهداً كافياً . وأتى فيلكس دوميرود وصهره مونتالامبير من بوهيميا بضابط بولوني من ضباط الثورة ليكون قائداً عاماً للبلجيكيين بعد أن هربوه وأوصلوه إلى بلجيكا ، على مرأى من استياء القيصر ومترنيخ بالطبع . وكان يخشى من أن تنساق الحكومة الملكية البلجيكية بحركة ثورية وطنية .

ولكن موقف أوربة لم يترك أملاً للبلجيكيين : لقد كانت انكلترا لامبالية بصورة مطلقة بهذا الاحتجاج . وأعلمت في ٢٤ أيار بأنه يتوجب على بلجيكا أن تتخلى عن كل أمل بتغيير المعاهدة ؛ ثم أعلمت الدول بأنها لا تدعم وجهة النظر البلجيكية بضرورة إعادة النظر في المعاهدة . وقام ليوبولد عبثاً بمساع لدى الملكة فيكتوريا في شهر حزيران وفي شهر إيلول

وكان لوي – فيليب يجابه صعوبات داخلية ، نضال الائتلاف ضـد وزارة موليه ، فلم يشأ أن يلقي بنفسه في صعوبات دبلوماسية . ورأى البلجيكيون أن فرنسا وانكلترا قد تخلتا عنهم وهما الوحيدتان اللتان تستطيعان دعمهم . وفي كانون الثاني ١٨٣٩ عرضت الحكومة البلجيكية أن تشتري الليمبورغ من الهولانديين ، فرفض الهولانديون واضطر ليؤبولد أن يقدم للمجلسين مشروعاً يخوله توقيع المعاهدة . وكان النقاش مؤثراً ودام خمسة عشر يوماً . وأخيراً وافق الكونغرس ، مجلس النواب بـ ٥٨ صوتاً ضد ٤٢ ، ومجلس الشيوخ بـ ٣١ صوتاً ضد ١٤ ، في ١٨ و ٢١ آذار ١٨٣٩ .

ووقع النظام النهائي لبلجيكا بمعاهدة ١٩ نيسان ١٨٣٩ التي نسخت من جديد معاهدة الـ ٢٤ مادة ، مع اعادة نظر واحـدة ، وذلك بانقاص رقم دين بلجيكا لهولاندة بخمسة ملايين .

وهكذا كررت التجربة البلجيكية التجربة الاغريقية . وكوفح الحل القومي الصادر عن ارادة الشعب وأجبر على التسوية التي فرضتها دبلوماسية الدول . وفي هذا الخلاف ، بين السيادة القومية والدبلوماسية، كانت المواقع في القضية البجيكية مماثلة لمواقع القضية الاغريقية . واصطدمت الدولة الجديدة بعداء بلاطات الشرق الثلاثة ، وكان موقف فرنسا حاسماً في القضية البلجيكية كما كان في القضيةالاغريقية ، ولم تتصور انكلترا القضية في كلا الحالين الا من وجهة نظر أنانية .

لقد كانت التجربة البلجيكية ذات أهمية كبرى في قضية القوميات من وجهة النظر التاريخية والعقائدية . وكان تشكل الدولة البلجيكية نصراً للمفهوم الفرنسي في القومية . فمنذ الأصل ، وفي كل المظاهرات نجد فكرة رضى الشعوب بتشكل الدولة ، وفكرة

العقد بين المواطنين الذي هو في أساس الدولة الجديدة والقومية الجديدة .
وانا نتساءل بعد هذا مم تتألف هذه القومية البلجيكية . ان القضية العرقية لا توضع هنا لانه لا يوجد عرق بلجيكي ، لأن البلجيكيين لا يتميزون فيما بينهم في أي مكان من الوجهة العرقية عن الفرنسيين والهولانديين ، ولا توجد وحدة لغة : لأن نصف بلجيكا يتكلم اللغة الفالونية أي الفرنسية . والنصف الآخر يتكلم الفلاماندية .
والتقاليد التاريخية ضعيفة ، وقد اضطر المؤرخون البلجيكيون ، الذين يبحثون عن سابقات للمملكة الجديدة، أن يصعدوا إلى الدولة البورغوندية، دولة فيليب الطيب وشارل الجسور في القرن الخامس عشر ، التي كانت موقتة جداً . ان القومية البلجيكية تبدو لنا بصورة أساسية حادث ارادة تألفت من عناصر فكرية صرفاً ، وهذا ما جعل واقعي العصر لا يؤمنون بهذه القومية: ولنذكر أن تاليران لم يعتقد بأن الأمة البلجيكية يمكن أن تدوم ، بل ستنهار يوماً ما وعندئذ اما أن تتلقفها فرنسا بكليتها ، أو ان يلجأ الى تقسيمها . وقال ذات يوم إلى الأميرة دو ليفين : «البلجيكيون لا يدومون، لاحظي، انهم ليسوا أمة : ان مائتي بروتوكول لا تصنع أمة . وبلجيكا هذه لن تكون بلداً أبداً ، ولن تدوم » .
وكانت وجهة النظر هذه وجهة نظر دبلوماسيين آخرين كثيرين . وقال بريسون ، القائم باعمال فرنسا في بروكسل أيضاً : « لم تكن بلجيكا في الماضي أمة مستقلة . وكان مصيرها ازعاج الغالب أو التكيف معه».
أما دليلنا على أن القومية البلجيكية كانت موجودة فهو أنها دامت رغم تنبؤات الدبلوماسيين ، وما وسعها إلا أن أكدت نفسها طوال القرن التاسع عشر . وقد قوت الحياة المشتركة هذه القومية التي انبثقت فجأة عام ١٨٣٠ .

الفصل الثالث

الحركة القومية الايطالية

كانت القوميـــة الإيطالية قضية من القضايا الهامة التي شغلت أوربة طوال القرن التاسع عشر . وظلت هـذه القضية من ١٨٣٠ إلى ١٨٦٠ مدرجة على جدول أعمال الدبلوماسية الأوربية ، لأنها لم تكن قضية إيطالية فحسب ، ولأن مصير إيطاليا لم يكن متعلقاً بها وحدها .

كانت القضية الإيطالية ، من وجهة النظر التاريخية والسياسية ، قضية « تعبير جغرافي » عند حد قول مترنيخ . ولكن الواقع يؤيد فعلا وجود قومية إيطالية حقيقية ضمن إطار جغرافي إيطالي واضح المعالم .

يلاحظ في البدء أن إيطاليا تضم عناصر أجنبية ، وأن هنالك اختلافات عميقة في النفسية والسلوك بين النابوليين والصقليين . والرومانيين في شبه الجزيرة ، أو بين الناس في الشمال ، مثل الميلانيين والبيمونتيين . ولكن هذه الاختلافات اقليمية وليست اختلافات عرقية .

ومن جهة أخرى ، يوجد في إيطاليا جنس إيطالي تكون تاريخياً وجغرافياً بتأثير التقاليد والحركات التاريخية والاقتصادية ، وبانصهار المجلوبات الأجنبية في السكان الأصليين ، وتشكيل شعب واحد عرف باسم الشعب الإيطالي .

ويوجد في إيطاليا أيضاً ، وهذا نادر تقريباً ، وحدة دين ووحدة لغة. فمن حيث الدين لم تعرف إيطاليا الانحرافات الهرطقية ، بل ظلت كاثوليكية

من أقصاها لأقصاها . كذلك لا يوجد في إيطاليا آداب إقليمية تدل على اختلاف روحي بين الإيطاليين . وأخيراً يوجد في إيطاليا تقاليد إيطالية تتغنى بها إيطاليا كلها . وهذه التقاليد ترجع إلى الإمبراطورية الرومانية وعز روما القديم ؛ وإلى روما الحبرية البابوية في العصر الوسيط . وستكون عظمة هذا المجد الإيطالي الماضي مرجعاً وحجة للقوميين الإيطاليين طوال القرن التاسع عشر . وهذا المجد يفخر به الإيطاليون جميعاً دون استثناء ، لا فرق في ذلك بين شمال إيطاليا أو جنوبها .

وفي الحقيقة ، يوجد في إيطاليا قومية ايطالية حقاً لأن مقومات القومية متوافرة فيها ، ولكن ما يعوز ايطاليا ، وسيعوزها زمناً طويلاً ، إنما هو الإرادة والقوة لإدخال هذه الشخصية القومية في إطار سياسي موحد. إن ما يوضع أمام إيطاليا ، ليس اختراع القومية الإيطالية أو اكتشافها بل تحقيق هذه القومية الإيطالية ، الموجودة فعلاً ، في حيز الواقع السياسي .

١ — أصول الحركة القومية وأشكالها الأولى

تمتاز القومية الايطالية في أننا لا نجد في ايطاليا ، قبل عام ١٨٣٠ ، حركة وحدة ايطالية ، وما ذلك إلا لأن قوى التماسك وقوى التفتيت كانت في حالة صراع ، لا سيا وأن الظروف السياسية والاجتماعية كانت تعمل لصالح التجزئة . أما بعد ١٨٣٠ فقد انقلبت العلاقة بين هذه القوى .

لقد بسط التقسيم الذي وضعه مؤتمر فينا عام ١٨١٥ التقسيمات القديمة وأقام سبع دول مكانها وهي :

١ - مملكة الصقليتين ونفوسها سبعة ملايين ونصف .

٢ - المملكة البيمونتية - الساردية وتتألف من أربعة ملايين نسمة .
٣ - المملكة اللومباردية - البندقية ونفوسها أربع ملايين وربع .
٤ - الدولة الحبرية (دولة البابا) ونفوسها مليونان ونصف .
٥ - الدول الأخرى وهي الدوقيات الثلاث : توسكانا الكبرى . مودينا ، بارما .

ووجدت أيضاً ، بعد ١٨١٥ ، حالات مؤقتة عقدت هذا التقسيم السياسي : فمن ذلك ان بارما وبليزانس وغواستلا اعطيت إلى الامبراطورة ماري - لويز مدى الحياة . وبانتظار وفاتها كان على آل بوربون في بارما ، وهم المالكون الشرعيون لهذه الدوقيات ، أن يقيموا في امارة لوقا التي يجب أن تعود فيما بعد إلى توسكانا . وماتت ماري - لويز في ١٨٤٧ ، وعندئذ أقيم آل بوربون في دولهم ، وعادت امارة لوقا إلى توسكانا . وكذلك حافظت أم فرنسوا مودينا على ملكيتها الشخصية في دوقية ماسا - كراره الصغرى حتى عام ١٨٢٩ .

وإلى جانب هذه التعقيدات تجدر الاشارة إلى أن تقسيم إيطاليا السياسي كان ، في بعض النقاط ، مخالفاً للعلاقات الاقتصادية : فمن ذلك ان رومانيو كانت تنظر ، من الوجهة الاقتصادية ، نحو سهل البو أكثر مما كانت تتطلع نحو روما ، مع أنها كانت ترتبط بها سياسياً . وان مناطق الآبروز وأمارتي بينيفن وسبوليت كانت جزءاً من نابولي ، ولكنها كانت تتجه صوب الدول الرومانية لا صوب نابولي . وهذه الصلات الاقتصادية ، التي تقيم روابط خارجة عن الحدود ولا تأتلف مع التبعية السياسية ، تعتبر حوادث هامة ، من وجهة النظر القومية ، وستكون في المستقبل عناصر تفتيت لهذه الدول المحلية .

عقبات الحركة القومية . - لقد كانت العقبات التي تقف في طريق

الحركة القومية كبيرة ، لان قوى التماسك بين الأجزاء الإيطالية كانت غير كافية لتوليد حياة عامة ومشتركة . ولنوضح ذلك :

أولا ، لم يكن في إيطاليا حياة اقتصادية عامة . والحياة الاقتصادية في إيطاليا تعتمد في أساسها على الزراعة والحياة الريفية التي تتصف بالمحلية والتجزئة ، لأن كل بلد فيها يؤلف موطناً منعزلاً ، منفصلا عن المواطن الأخرى بحماية جمركية ومحرمات . ولم يكن في إيطاليا نقد وموازين ومكاييل عامة في جميع الدول . وكان التشريع يعيق عمل المصارف في كل مكان . ولم تكن على هذا النحو صناعة ، عدا بعض صناعات غزل الحرير في لومبارديا وبيمونت . ولا توجد مشاريع تجارية خارجاً عن جنوة وليفورنه وميلانو . كذلك لا توجد سلع للتصدير باستثناء الحرير الخام في الشمال ، وزيت الزيتون في جنوة ولوقا ونابولي ، وكبريت صقلية . وأخيراً لم يكن في إيطاليا أي جهاز اقتصادي حديث . وهكذا فإن الحياة الاقتصادية في إيطاليا لم تولد بطبيعتها علاقات وتضامن مصالح ، ولم توفر منافذ لنشاط المثقفين أو العمال .

أما الظروف الاجتماعية فكان من طبيعتها ، كالحياة الاقتصادية ، أن تعزل الناس أكثر مما تقربهم من بعضهم . لقد كانت كتلة السكان فلاحين ، والزراعة في حالة متأخرة . وكانت بعض مناطق السهول الشاطئية عرضة للبرداء (الملاريا) وخلواً من السكان أو مأهولة قليلًا . ومنذ قرون والجبال تعرى من الغابات ، والأرض تتراجع بتأثير الحت . كذلك لا توجد زراعة عقلانية ، ومردود الحنطة ضئيل ، وزراعة الكرمة وصناعة الخمور تحافظان على طرق بدائية للغاية ، ومازال المحراث القديم مستخدماً في أعمال الفلاحة . ومن الممكن القول ان المناطق الزراعية الغنية والحديثة قليلة ، كالمراعي الخضراء وحقول الأرز في لومبارديا وبيمونت ،

والزراعات الصغيرة في وادي نهر الآرنو ؛ وكروم الزيتون وبساتين البرتقال هنا وهناك . ولم تكن الملكيات الصغيرة لتكفي إعاشة مالكيها ، وكان الفلاحون من مالكين ومزارعين يعيشون عموماً بشكل ملائم رتيب ، أما الكتلة الكبرى ، وتتألف من العمال الزراعيين ، فكانت بائسة شقية بالرغم مما تلقاه من معونة وإسعاف ونجدة من جمعيات الإحسان الكنسية .

أما عمال الصناعة فكانوا يعملون في الصناعات المنزلية أو الحرفية ، وكانت ظروف الحياة سهلة بالنسبة إلى هؤلاء العمال نظراً لطيب المناخ وقلة حاجات السكان ومتطلباتهم . غير أن ما يميز هؤلاء العمال هو أنهم لم يشعروا بشيء من الوعي الطبقي ، ولم تصل إليهم السياسة إلا آجلا بتأثير جمعية « ايطاليا الفتاة » بعد ١٨٣٠ .

ولم يكن هنالك أي اهتمام بالشعب ، ولم توضع المشكلة الاجتماعية أمام الأحرار ، حتى ان مذاهب الأحرار ، التي تتضمن الحرية الشاملة في الحياة الاقتصادية ، لم تتضمن أي اهتمام من هذا القبيل ، ولم تلعب كتل الشعب أي دور سياسي ، باستثناء بعض الحالات التي تثير فيها شدة البؤس بعض الثورات العنيفة .

وإلى جانب هذه الكتلة الشعبية وجدت طبقة الإكليروس ، وكانت عديدة وتتمتع بنفوذ عظيم على الشعب . وكان الكهان من أصل شعبي . أما الادارة الكنسية فكان رجالها من الطبقات العليا في المجتمع . وهذا الأصل الشعبي للاكليروس يوضح لنا كيف أن كثيراً من الكهان اشتركوا في الحركات الثورية وخاصة في لومبارديا وصقلية وسيكون من بينهم وطنيون وأحرار ، على خلاف الاكليروس الأعلى الذي يدل موقفه على سوء الاستعمال والامتيازات التي تربطه بالنظام القديم والدولة الحبريه وسياسة الكرسي

الأقدس التي اتجهت في اتجـــاه رجعي استبدادي كامل . وكان هذا الإكليروس يمارس نفوذه ضد الأفكار القومية والليبرالية .

ولم يكن في إيطاليا ارستقراطية كبرى تضم الشعب والملكيات الكبرى لا توجد إلا في كالابر وفي صقلية . وما كان المالكون الكبار يقيمون في الأرياف حتى يكون لهم أي تأثير على الشعب .

أما احتياطي القوة في إيطاليـا فيتمثـل في الطبقات الوسطى التي لعبت دورها في ظل العهد الفرنسي ، وكان منها الموظفون والضباط والمهندسون والاطباء والمفكرون. وقد تكونت هذه الطبقة في الجامعات وكان عددها عظيما ، فقد وجد في إيطاليا آنذاك أربع وعشرون جامعـة . وأكبر الجامعات جامعة بولونيا ونابولي ، ثم تورينو ، بادوا ، بافيـا ، روما وغيرها . ولم يكن في هذه الجامعات حواجز اجتماعية : كان النبلاء الشبان يلتقون فيها بالشبان البورجوازيين ؛ وبوجه الإجمال ، كان الأساتذة والطلاب يؤلفون شعباً حساساً مستعداً للحركة والعمل ، وكان للأساتذة تأثير قوي على طلابهم ، وكان هؤلاء وأولئك يؤلفون جهاز الحركة . وكانت جامعة بولونيا مركز الحركة الثورية عام ١٨٣١ . وسيكون أسـاتذة وطلاب جامعات بيزا وجنوة وبافيا من أول المتطوعين في ثورات ١٨٤٨ .

وكما رأينا ، كانت الحياة الاقتصادية ضئيلة . وكان المنفـذ الوحيد لهؤلاء الشبان المهن القضائية والطب ، لأن وظائف الإدارة كانت محجوزة للطبقة النبيلة . وكان الجيش مغلقاً عليهم ، لأن الرتب العسكرية كانت خاصة أيضاً بالنبلاء . والمنفذ الآخر لهم هو العمل الأدبي وخاصة الصحافة، بيد أنهم كانوا يصطدمون بالرقابة والعقبات من كل نوع . وكانت هذه الطبقة البورجوازية ، التي تثقفت في الجامعات ، تشكو بخاصـة ظروف

الحياة السياسية والاجتماعية التي توطدت في إيطاليا بعد العهد الرجعي ، وتشعر بمرارة بأنها مبعدة عن بيئتها ، وهذا ما أوجد عندها استعـــداداً للمطاليب الثورية .

الاعتبارات المحلية . ـ وهـذا المجتمع الايطـالي الذي يتألف من عناصر متفرقة مبعثرة ، وتفصله الحواجز الطبقية ، كان المهم فيه الظروف المباشرة والاعتبارات المحلية لاالعموميات أو التيارات العامـة . وكان نظام الاستبداد والفساد وإساءة الاستعمال فيه سائداً . ولا يختلف هذا النظام من دولة لأخرى إلا من حيث الدرجة ، وليس فيه أي رقابة على تشكيل الضرائب واستخدامها أو مسئولية سلطـة ، أو أصوات استشارية من قبل السكان عند سن القانون ، أو حق في عقـد اجتماع ، أو تأسيس جمعيات ، وحتى الجمعيات العلمية والزراعية ، أو إدارة منظمة ، إلا في المملكة اللومباردية ـ البندقية ، وفي بيمونت ، على علات هذه الادارة التي أخنى عليها الدهر . لقد كان نظام الرقابة يحول دون أي هجوم في المضمار السياسي . ولنشر كتاب يجب الحصول سلفاً على إذن النشر من الرقابة ، وفي بعض بلاد إيطاليا من الإكليروس ، لأي نوع من أنواع المؤلفات ، حتى المؤلفات الاقتصادية . ولذا كان الكتاب يكلف غالياً ، وبحاجة الى الانتظار مدة طويلة للحصول على السماح بالنشر ، وليس بالمؤكد الحصول عليه دوماً ، وفي الغالب كان مرور الكتاب من دولة لأخرى مستحيلاً ، ولا يوجد صحف بالمعنى الصحيح للكلمة .

وكان نظـام القضاء فاسداً بخطورة ، وكانت توسكانا وحدها في هذه النقطة معتبرة كدولة حديثة . وكانت القوانين مختلطة جداً ولا سيما في دول البابا ، وفي دوقية مودينا وفي بيمونت . وفي كل مكان توجد محاكم سرية لمراقبة كل يقظة سياسية ، وفي الدعاوى السياسية يستخدم

التعذيب المادي و المعنوي . ولصرف الناس عن الحياة السياسية المحرمة وجد جيش من الضابطة . وكانت الجاسوسية عامة في المقاهي وفي المسارح من قبل الخدم وحتى على كرسي الاعتراف .

وبالمقابل ، كان النضال شغلا أساسياً . غير أن النضال كان نضالاً محلياً ولم يكن عاماً . لقد كان في سبيل حرية إيطاليا أي ان فكرة الحرية كانت قبل أي فكرة قومية . وكانت كل دولة تناضل بنفسها منعزلة . وزادت وسيلة النضال طابع التجزئة ، ولم يمكن توجيهه إلا بجمعيات سرية ، لأن كل شكل من أشكال النضال كان محرماً ، وبالتالي كان الارتباط صعباً بين المناضلين من دولة لدولة مجاورة . ويكاد التنسيق بين هذه الحركات يكون مستحيلا . وكان رجال هذه الجمعيات السرية منتشرين في كل مكان ، من بورجوازيين أحرار ، ومفكرين ، وضباط ونبلاء تأثروا بالأفكار الفرنسية ، وكان التطلع واحداً . ولكن لم تكن هنالك حركة عامة شاملة تجمعهم . ونظراً لطبيعة النضال ضد الفساد المحلي ، ولطبيعة جمع العناصر الثورية كان العمل يمضي قبل النظرية وقبل كل عقائدية فكرية . كانت الحركة تقتضي الثورة في الجيش ، والمؤامرت ، والعصيان والتمرد . ولذا كان الاهتمام منصرفاً إلى البحث عن نتيجة مباشرة أكثر من الاهتمام بالمذهب .

وكانت الحكومات تعارض هذه الحركات بحركات مماثلة تعقد وتفتت حركة المجموع ؛ ففي نابولي عارضت الحكومه جماعة « الكاربوناري اي الفحامين » بجماعة « الكالديراري أي النحاسين » . وفي الدول الحبرية كانت الجمعيات السرية التي تقوم برد الفعل الاستبدادي الإكليركي تسمى جمعيات « رجال الإيمان الأقدس » ، وفي البيمونت تسمى جمعيات

« الاتحاديين » . و في ايطاليا الوسطى وجد نوع من تفاهم بين حكومات الدوقيات ، بين الأمراء . لذا كانت هذه الحركات حركات منعزلة ومحلية والرابط الوحيد فيما بينها هو أنها كانت فرصة لبعضها .

وظلت الحركات الثورية تعمل عملها في ١٨٢٠ و ١٨٢١ و ١٨٣١ وتثير أعمال قمع وتطهير في الجيش والموظفين ، حتى اضطر بعض الزعماء تحت هذا الضغط أن يهاجروا إلى سويسرا وانكلترا وفرنسا . وبالرغم من الإخفاق الذي مني به العمل الثوري فقد تتابعت الحركات وتلاحقت لأن مزاج الشعب الإيطالي يحب العمل السري والمؤامرة والتمرد . ومن المؤكد أن الحركة القومية لم تخرج من هذه الحركات .

٢ ـ الابداعية الايطالية

وإلى جانب هذه الحركات الثورية قامت حركة فكرية هامة وخصبة ، وهذا يرجع إلى أن الظروف الاجتماعية والسياسية أوجدت ضائقة حرجة أمام الشبيبة الإيطالية التي تخرجت من الجامعات ولم تجد منفذاً حقيقياً لنشاطها ومن جهة أخرى ، لقد تمادى القهر السياسي في غيه وضغطه حتى شعر به من ليس لهم أي رغبة في الثورة . وفي الحقيقة إن عدم جدوى الجهد الثوري كان حجة لمن كانوا يرغبون بالخلاص منه ، واتجهت الأنظار نحو الحياة الفكرية ، وآل الأمر بالوجدان القومي إلى العمل في المضمار الروحي والعقلي والأدبي أكثر بما في العمل السياسي .

إن أفضل وأنجح حركة إيطالية في ذلك العصر كانت الحركة الابداعية (الرومانتيكية) . بدأت في إيطاليا عام ١٨١٦ ببيان للشاعر **جيوفاني برشيه** (١٧٨٣ ـ ١٨٥١) . و التف حوله عدد من الأدباء مثل الشاعر **روسيتي** الذي تغنى بثورة نابولي عام ١٨٢٠ ، وعدد

من النبلاء الميلانيين المثقفين . وكان هؤلاء الأدباء يدافعون عن مذهبهم بجدل ضد المدرسة الاتباعية (الكلاسيكية) في مجلة « الكونسيلياتور » التي صدرت في عام ١٨١٨ و ١٨١٩ ودخلت في نضـــال مـع مجلة كلاسيكية رجعية استبدادية ، تدعمها النمسا وهي « المكتبة الايطالية » . وكان هؤلاء الأدباء يريدون شعراً حياً ، حديثاً ، وثيق الصلة بروح الشعب وعقائده وتطلعاته ، وأدبا أكثر مرونة وتنوعا من الأدب الاتباعي. ومن ميلانو انتقل الجدل إلى أقالـــيم إيطاليا الأخرى ، إلا أن المدرسة الابداعية كانت في إيطاليا أقـــل تطرفاً ودواماً منها في سائر البلاد الأوربية الأخرى ، ولذا حافظت إيطاليا على ثروة طبيعية للأدب الاتباعي

هذا وتجدر الإشارة إلى صفتين أساسيتين في هذه المدرسة الابداعية عند البحث عن يقظة الروح الإيطالية :

الاولى ، وهي البحث عن موضوعات تهم أناسا من غـير المثقفين . وهذا ماجعلها على صلة بتطلعات الشعب وعواطف الجماهير وعقائدهاوأباطيلها والعودة إلى الذكريات التاريخية وتقاليد الماضي وهذا الماضي الذي يرجع اليه هو عصر الحريات والمنازعات ، عصر النهضة الإيطالية ، وعصر الجمهوريات الإيطالية التي كتب سيسموندي تاريخها منذ عهد قريب .

الثانية ، وهي أن هـذه المدرسة الابداعية الجديدة وضعت العاطفة واللذة الأدبية والفنية في خدمة التربية القومية . فقد تخلى أدباء هـــذه المدرسة عن الفكرة القديمة الكلاسيكية للثقافة الصورية المحضة ، كما تخلوا أو لم يحبذوا المدارس الأوربيه المعاصرة الأخرى في نظرية « الفن للفن » . وكان الأدب عند هؤلاء الكتاب الإبداعيين توكيداً للحرية السياسية . وقـد اشترك محررو مجـــلة « الكونسيلياتور » في العمل السياسي عام ١٨٢١ ، ونذكر منهم **كونفالونييري** ، زعيم الحركة الملانية،

والمحرر الرئيسي للمجلة **سيلفيو بيللكو** وكان شاعراً وكاتباً مسرحياً . وقد أوقف كلاهما عام ١٨٢١ وحكم عليهما في شبيلبرغ . وقد كتب سيلفيو بيلليكو ، عندما أطلق سراحه عام ١٨٣٠ ، كتابا ذاعت شهرته في أوربة وهو « **سجوني** » . ونشره عام ١٨٣٣ ، وفيه يروي قصة اعتقاله . وكان له تأثير معنوي واسع وروحي ، في إيطاليا كلها ، بالاستسلام المسيحي الذي برهن عليه ، وببساطة قصته وظلاماته أكثر بما تضمن من مطاليب عنيفة على طريقة الثوريين قديماً . وكذلك اضطهد جيوفاني برشيه واضطر إلى الفرار والهجرة إلى انكلترا ، وعاش فيها حتى عام ١٨٢٩ ، ومنها انطلق بأشعار تهتز عاطفة ووطنية ، واضطر روسيتي أيضاً إلى الفرار . ومع هذا فقد وجد إبداعيون غير ثوريين ، إلا أنه يمكن القول أن التمثيل قائم بين الحركة الإبداعية والحركة الليبرالية ، وبين الإبداعية والوطنية الإيطالية .

كان مركز هذه الحركة الإبداعية الحرة توسكانا . وفي فلورنسا أسس صاحب مكتبة يدعى **فيوسو** حلقة صغيرة ، صالة مطالعة صغيرة ، كانت بمثابة مكان لقاء وأخذ يستقبل فيها الكتاب من كل إيطاليا . ونشر مجلة « الأنثولوجيا » (**المقتطف**) وعاون في هذه المجلة مشاهير كتاب العصر مثل **تروبا** ، **تومازو** ، **ليوباردي** ، **كادلوتا** ، **ماتزيني** وغيرهم . وكان برنامج هذه المجلة تمثيل مجتمع إيطاليا وحاجاتها المعنوية الأدبية ومساعدة إيطاليا على معرفة نفسها بنفسها وإنشاء مثل أعلى قومي . ولم تنتشر الانثولوجيا كثيراً ، إلا أن تأثيرها كان عظيما : لقد تشكلت حولها مدرسة خاصة لدراسة دانتي أكبر شاعر قومي ، ومدرسة مؤرخين أشهرهم **تروبا** في نابولي ، و **بالبو** في تورينو ، و **كابوني** في فلورنسا .

وكان الكاتبان الهامان اللذان يمثلان هذه المدرسة الابداعية ، دون أن ينخرطا في السياسة ، مانتزوني وليوباردي .

مانتزوني (١٧٨٥ – ١٨٧٣) . — كان مانتزوني نبيلا من منطقة ميلانو ولم يحمل لقبه كونت ، وهو حفيد الحقوقي **بكاريا** من أمه . كان في بدايته اتباعياً في أدائه وفي إلهامه ، وأخذ كثيراً من أفكار القرن الثامن عشر . بيد أنه عاد إلى الدين المسيحي بعد زواجه ، وبدأ إنتاجه الرصين ، عام ١٨١١ ، بنشر سلسلة « الأناشيد المقدسة » حتى عام١٨٢٢ .وساهم ببيان برشيه الإبداعي وشارك في الآراء الحرة . وفي آذار ١٨٢١ ، ألف على شرف الثورة البيمونتية قصيدة اسمها « آذار ١٨٢١ » ولم ينشرها إلا في العام ١٨٤٨ . وبعد بضعة أشهر ، قصيدة عن وفاة نابوليون . ثم جرب نفسه في الأدب الدرامي وألف مأساتين نهـل موضوعيها من التاريخ الإيطالي وهما . « الكونت كارمانيولا » (١٨٢٠) ، و « ادلتشي » (١٨٢٢) . ثم هجر الأدب الدرامي ونشر القصة « المخطوبين » وهي قصة تاريخية ورمزية معاً ، وتعتبر كل ما أعطاه في أدب القصة . ثم انطلق في دراسة النقد والفلسفة واللغة . كان مانتزوني مسيحياً قبل كل شيء . والعاطفة الدينية عنده مصدر القوة والشجاعة ، والدين يمثل الحب بين الناس ، إنه المثل الأعلى للمساواة والعـدل وأمل المقهورين والمعذبين . وكان يطلب من الأدب أن ينشد فائدة عملية وأن يشارك في تجديد الأخلاق والمجتمع في إيطاليا ، وأن يصنع من جديد التربية الأخلاقية والروحية للأمة قبل المطالبة بالحرية السياسية . وبشر بالاستسلام والاعتدال دون التخلي . وكان متفائلا يثق بالنصر القريب لمثله الأعلى في العدل والصلاح . ومن هنا يبدو أن مانتزوني لم يكن ثورياً تماماً ، بل

مربياً . وكان تأثـــيره عميقاً في الأخلاق الإيطالية وفي نمو الوجدان القومي الإيطالي .

ليوباردي (١٧٩٨ - ١٨٣٧) . - قضى حياة قصيرة ، وكان في الفن اتباعياً رغم إبداعه الشخصي بحياته الأليمة وتشاؤمه . تأثر بالروح القومي وشعر بذل إيطاليا والانحطاط الذي تردت اليه منذ عام ١٨١٥ وأخذ ينقد حركة الحرية . قام بدراسات في فقه اللغة ، وبأعمال علمية واسعة ونشر في العام ١٨١٨ أغنيتين وطنيتين : « إلى إيطاليا » و « على الآبدة المصممة لدانتي في فلورنسا » . وفي ١٨٢٠ قصيدة إلى **إنجيلومي** قيم المكتبة الآندروسية الذي اكتشف في مخطوطات الرق نصوصاً جديدة للمؤلفين القدامى . وهذه هي مساهمته في الأدب الوطني . وقدم لإيطاليا نموذج عظماء الرجال ودروس الشجاعة ، التي أعطاها كبار المؤلفين وكبار وجوه الماضي ، لتنهض من كبوتها وتستأنف سيادتها . وكان يعلق آماله على الشباب ويتوجه إليه ، ويأمل منه أن يعطي إلى الوطن الأجيال القوية التي يحتاجها . وفي السنوات الأخيرة من حياته نشر ، عام ١٨٣٧ ، « تكملات النزاع بـــين الضفادع والجرذان » المنسوبة إلى هوميروس كالقصائد الأخرى ، ولكنها متأخرة عنه كثيراً ، وخاصم فيها الحزب الليبرالي الإيطالي ، وانتقد ثقته بنفسه وعدم كفاءته ، وانكر إمكانيات برنامج الاصلاحات الليبرالية ، وصاغ كاريكاتوراً لا يرحم للشخصيات والنماذج القومية الإيطالية . وشبه في قصيدته النابوليين (سكان نابولي) بالجرذان ، والكهان بالضفادع ، والنمساويين بالسرطانات .

ولا شك في أن إسهام مانتزوني وليوباردي في حركة التحرير الإيطالية كان إسهاماً رقيقاً بذاته ، ولكنه هام في قصده ، لأن الأديبين أضافا ثروة عظيمة لتراث إيطاليا القومي .

طابع الابداعية السياسي . - وسيقوى هذا الطابع السياسي ،الذي دشنته الإبداعية ، بعد عام ١٨٣٠ وسيصبح شكلا لليبرالية . فقد أصبح سياسياً بكامله ، وعلق فنه بالاعتبارات السياسية ، حتى ان الكتاب أنفسهم بدأوا ينطلقون في العمل ، وكان بعضهم شهداء القضية الليبرالية ، كما هي حال سيلفيو بيلليكو ، ويظهر ذلك بعودة حارة إلى الأمجاد القومية ، وبخاصة نحو دانتي . فمن ١٨٣٠ إلى ١٨٧٠ وجد أكثر من مائتي طبعة للكوميديا الإلهية ، ودراسات كثيرة وعظيمة عن الشاعر وحياته.

كذلك بدأ الإيطاليون يعلقون أهمية كبرى على الأدب الشعبي (الفولكلور) والدراسات اللغوية ، والتاريخ : ففي عام ١٨٣٣ تأسست في تورينو « جمعية تاريخ الوطن » ، وفي ١٨٤٢ ، في فلورنسا « جمعية الوثائق التاريخية الإيطالية » التي عاون فيها المؤرخ جينو كابوني مؤلف « تاريخ جمهورية فلورنسا » ، ونذكر كارلو تروبا الذي نشر عام ١٨٣٩ « تاريخ إيطاليا في العصر الوسيط » ، وميشيل امادي ، وقد نشر عام ١٨٤٢ « تاريخ مذبحة صلوات العصر الصقلية » ، وفي العام ١٨٤٥ « تاريخ المسلمين في صقلية » . ونشر كانتو : عام ١٨٣٢ ، « تاريخ لومبارديا في القرن السابع عشر » وفي العام ١٨٤٥ بدأ بنشر « التاريخ العام » . كما لفت الحق القديم ، كالتاريخ ، نظر الفقهاء . فمن ذلك أن كاتانيو قام في ١٨٤٤ بدراسة عظيمة في « الحق المدني والطبيعي في لومباديا » .

ومع هذا الجيل من الفقهاء والعلماء والمعلمين نمت الصحافة الدورية . وتأسست مجلات عديدة ، بعد أن حذفت الانتولوجيا عام ١٨٣٣ ،نذكر منها : « دليل التربية » و « دليل جنوة » و « إيطاليا » وغيرها .

ومن الطبيعي أن يتجه هذا الأدب التعليمي نحو السياسة . ولكن

أدب الخيال امتاز أيضاً بهذه الصفة ولو بصورة غير مباشرة وظهر أثر ذلك في أدب القصة وأشهر كتابها غيرازي (١٨٠٤ - ١٨٧٣) . فقد كان كاتباً متحمساً عنيفاً ، ونجح في الأدب بقصة « حصار فلورنسا عام ١٥٣٠ » التي أشعل بها الشبيبة الإيطاليه . كما اتجه الشعراء نحو تمجيد العاطفة الوطنية والسياسية ، وهجر النمسا وكره المنافقين والمرائين .

وهكذا أصبح الأدب سياسياً ، لا سيما وأن معظم الكتاب ساهموا في الحركات الثورية . لقد كان التماثل تاما ابتداءاً من ١٨٣٠ بين الحياة الفكرية في إيطاليا ، وبين التطلع القومي الإيطالي ، وكان دور هذا الأدب يحوم حول تربية الشعب وصنع روح إيطالية عامة ، كما كان من نتيجة هذه الحركة الأدبية تطهير الحركة الثورية وتصعيدها بتوجية ماتزيني وتشكيل جمعية « إيطاليا الفتاة » .

٣ ـــ ايطاليا الفتاة

إن الاخفاق ، الذي مني به رجال « جمعية الفحامين » في العمل ، جعلهم يتجهون نحو الفكر والحياة النظرية . وان التأثير التربوي ، الذي خلفته الإبداعية ، أعطى العنصر الأخلاقي أهمية أساسية ، وبتأثير هذين العاملين ، خيبة العمل والتأثير التربوي للأدب ، شعر الإيطاليون الاحرار بضرورة تطهير العمل الثوري وروحنته ، وقد جسد ماتزيني هـــذه الحركة الجديدة .

ماتزيني . - ولد ماتزيني في جنوة في ٢٢ حزيران ١٨٠٥ من أسرة بورجوازية كبرى . كان أبوه طبيباً مشهوراً ، وأمه امرأة عظيمة بقوتها ومفهومها الجانسني الصارم للدين . وتربى ماتزيني في جامعة جنوة حيث درس الحقوق . وعندما حصل على الدكتوراه وقف نفسه

لموهبته واستعداده السياسي . فهو اذن قد نشأ وتربى وتثقف في بيئة مثالية وفكرية . بدأ الأدب بنقد الإبداعية من وجهة نظر العمل السياسي بسلسلة مقالات في « دليل جنوة » عام ١٨٢٨ ثم في جريدة « دليل ليفورنه » التي أسسها غيرازي وألغيت بسبب مقال عنيف نشره ماتزيني . وفي غليان الأفكار الذي تلا ثورة ١٨٣٠ في إيطاليا أصبح ماتزيني مشبوهاً . فقد أوقف وسجن ستة أشهر في سافونة، وحكم عليه بمغادرة جنوة والاقامة المراقبة ، ثم فر إلى كورسيكا ومنها إلى مرسيليا حيث أقام .

أعد ماتزيني مذهبه في سجنه في سافونه ، ووصل إلى مرسيليا عندما اعتلى شارل ألبير عرش بيمونت في ٢٧ نيسان ١٨٣١ ، ومنها وجه إلى الملك الجديد ، باسم الايطاليين ، رسالة يذكر الملك بمفهومه لايطاليا الحرة عندما كان أمير كاريتيان ، وناشده أن يصغي لصوت إيطاليا التي لاتنتظر إلا كلمة لتكون إيطاليا شارل ألبير ، وفيها يقول : « ضع نفسك على رأس هذه الأمة ، واكتب على علمك : **اتحاد** ، **حرية** ، **استقلال** ، ونجّ إيطاليا من البرابرة » . ولم تحظ رسالة ماتزيني بجواب من الملك ، بل ، على العكس ، كان من نتيجتها أن أعطى الأمر بإيقافه إن عاد إلى إيطاليا ، وكان ذلك بداية قطيعة تامة بين الملكية الساردية وماتزيني .

وأسس ماتزيني في مارسيليا جمعية وجريدة تحت اسم « إيطاليا الفتاة» عام ١٨٣٢ ، وكانت هذه الجمعية لا تضم إلا رجالاً سنهم دون الأربعين عاماً ، وتجدر الإشارة إلى أنه كان بينهم رئيس (قبطان) في الملاحة التجارية يدعى **غاريبالدي** ، وكان أعوان ماتزيني الأساسيون في الجمعية : **روفيني** ، **ميليغاردي** ، **بيونادوتي** . وكانت « إيطاليا الفتاة » جمعية سرية ، عملها ثوري ، وفي الوقت نفسه تربوي ، ومنذ السنة الاولى من

عمرها انتقلت إلى العمل وبدأت باعداد مؤامرات في إيطاليا . ثم وسع ماتزيني إطار عمله وبرنامجه ، وأنشأ في ١٨٣٤ في بيرن في سويسرا جمعية « أوربة الفتاة » . وفي العام ١٨٣٦ أقام في لندن ، وأخذ يوجه الحركة الإيطالية ، وأسس فيها مجلة جديدة : « رسالة الشعب » ، وكانت الضابطة الانكليزية والفرنسية تراقبان حركاته مراقبة شديدة ووثيقة .

أثر ماتزيني على الناس بكتاباته وجاذبيته وجماله وتعصبه المثالي ، وكان بعيداً عن المنفعة ، يعيش عيشة خشنة ، وكل من لازمه أو عاشره كان يشعر بأن فيه سحراً فاتناً ، فقد كان عظيم التأثير بفصاحته ومراسلاته الأولية الجسيمة ، وبأسلوبه المشرق الشيق ، وهذا ما جذب الأنظار نحوه . فقد أحاطه الليبراليون الايطاليون والجمهوريون ، والليبراليون الفرنسيون ، والنساء ، مثل جورج سان والكونتس آغول والأميرة بلجيو جوزو ، بالعطف والاحترام . وكانت تتمثل فيه صفات البطل الابداعي ، وعم تأثيره حتى أصبح زعيم الحركة الثورية في إيطاليا ، والمحرك الأساسي للحركة الثورية الدولية بما أعطاها من برنامج ومذهب .

ينطلق ماتزيني في كتاباته من نقد مزدوج : نقد الابداعية ونقد الفحمية . فهو يأخذ على الابداعية فرديتها وعدم حساسيتها برسالة سياسية أو قومية . ويعتقد ، على نقيض مانتزوني ، بأن إصلاح الفرد لا يمكن أن يكون إلا نتيجة للإصلاح السياسي ، ولذا يدعو الأدب إلى العمل السياسي ويقول : « إن موضوع الإبداعية أن يعطي إلى إيطاليا أدباً قومياً وأصيلاً للدفاع بفصاحة عن صالح أفكار الحركة القومية وضروراتها» . ويأخذ على الفحمية بأن لا إيمان لها ، ولا قوة أخلاقية ، وبخاصة ليس لها أهداف اجتماعية ، وليس لها برنامج تشريع وتربية . ويريد أن يبعد الفحامين ويقول لهم : « المكان للشبيبة على رأس الثورة ، أشعروهم بأن

لهم دوراً نبيلاً يجب أن يلعبوه ، ألهبوهم بالمديح ، وأكدوا لهم قوتهم ، ثم اقذفوا بهم على النمساويين » . ولذا ينبغي للشعب التحرر الفكري والتربية الاجتماعية والخلقية ، وهذا ما لم يتصوره الفحامون . ولكن ماتزيني كان على وفاق معهم بضرورة العمل بواسطة الكتل والجماهير ، وبدونها يخفق العمل الثوري ، ويجد الشعب نفسه مسوقاً إلى اعتبار الثورة خديعة . ويجب تعليم الشعب ، ولتعليمه يجب إعطاؤه مثلاً أعلى عظيما : « قولوا للشعب بأنكم تريدون أن تحرروه من ظلم الأمراء وإهانات الموظفين ، وقهر أصحاب الامتيازات والأغنياء . وعندئذ ، وبخاصة ، عندما تبدأ الجماهير بالثورة ، وجهوا وجوهكم شطر لومبارديا وبشروا بالحرب ضد النمساويين » . وهو يشجب الثورات الارتجالية التي يقوم بها الفحامون دون منهاج .

لقد نظر ماتزيني إلى الشعب الأسباني الذي قام على نابوليون ونجح في طرد الأجنبي ، واستخلص من ذلك نتيجة وهي أن المتطوعين ، الذين يحركهم الايمان ، أعلى من الجيوش المنظمة ، وان الجيوش النظامية تمنى بالإخفاق أمام الحركة الشعبية . ولكن لإثارة الجماهير يجب أن يقدم لها مثل أعلى ، وهذا المثل الأعلى هو الأمة . وكان ماتزيني أول من أعطى للحركة الثورية الإيطالية برنامجاً قومياً . فحتى ذلك الحين كانت الحركة الثورية حركة حرية محلية ، ولكنها بماتزيني أصبحت قومية . ومفهومه عن القومية مفهوم طاهر نقي سام متصاعد إلى عناصر روحانية تماماً . ويقصد بالأمة عموم المواطنين الناطقين بلغة واحدة ، والمشتركين بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية في نية مشتركة وهي إيقاظ القوى الاجتماعية وتحسينها بالتدريج . وهو يعرف القومية أيضاً بهذا الشكل : « القومية فكرة مشتركة ، مبدأ مشترك ، هدف مشترك . والأمة هي تجمع كل الناس الذين تجمعهم اللغة أو بعض الظروف الجغرافية أو الدور الذي

فرضه التاريخ عليهم ، ويعترفون بمبدأ واحد ، ويسيرون تحت تأثير حق واحد ، لكسب هدف معين واحد . وإن النشاط المنسجم وإعـــداد جميع القوى الفردية التي يحتويها التجمع نحو هذا الهدف الوحيد ، تؤلف الحياة القومية » . ولاتثريب على هذه الجمل من حيث الوعي للفكرة القومية. وهذه المفاهيم مندفعة نحو المثالية المتطرفة : « الوطن قبل كل شيء وعي الوطن . وليس التراب الذي تدوسونه والحدود التي وضعتها الطبيعة بين أرضكم وأراضي الغـير واللغة العذبة التي تطن فيه ، إلا الشكل المرئي للوطن . ولكن إذا كانت روح الوطن لا تقيم في معبد حياتـكم الذي يسمى الوعي فإن هذا الشكل يشبه جثة لا حياة فيها ، وأنتم قبر دون امم ، وكتلة أفراد لا شعباً . الوطن هو الإيمان بالوطن . وعندما يملك كل منكم هذا الإيمان ، ويكون مستعداً لسفك دمه في سبيله ، عندئذ تملكون الوطن ، لا قبل ذلك » . وهذا المفهوم ولا شك أسمى من المفهوم العادي لعمل الثوريين الفحامين .

ولكن ماتزيني يذهب إلى ما هو أسمى من ذلك في مفهومه للقومية . فهو يتجاوز مرحلة القومية ليسمو إلى مرحلة الإنسانية : « القومية هي شيء آخر أيضاً ، القومية هي القسط الذي صنعه الله للشعب في عمل الإنسانية ، هي رسالته ، هي العمل الذي يجب أداؤه على الأرض ، لتتحقق فكرة الله على هذه الأرض ، هي الأثر الذي يخوله حق المدينة (المواطنة) في الإنسانية ، هي التعميد الذي يخوله طبعه ويعين له مكانته بين الشعوب ، اخوته » . ولذا فان العمل القومي لا يقف عند حدود الأمة ، ولاينصب بخلاص الأمة وتحقيقها ، لأن الواجب ، في نظر ماتزيني، أوسع أيضاً : « الإنسانية هي تجمع الأوطان ، الإنسانية هي تحالف الأمم لأداء رسالتها على الأرض بسلام وحب » . وهـذا ما يجعلنا نفهم

ماذا يعني آنذاك إنشاء « أوربة الفتاة » ، وكيف يرتبط بعمل الإلهام القومي عند ماتزيني . إن حبه للبولونيين ، ورغبته في التوفيق بين البولونيين والديموقراطيين الروس ، يتضح بهذا الواجب نفسه الملقى على عاتق القوميين حيال الإنسانية جمعاء . ويرى ان لكل شعب رسالته في الإنسانية . ويجد ماتزيني رسالة إيطالية ، كما كان يجدها من قبل الفيبري ، أو الإبداعيون إنه يجد روما القياصرة وروما البابوات ، اللتين سادتا العالم ، وسودتا الوحدة والسلام في العالم . ويرى « إيطاليا الثالثة » تلعب الدور نفسه . وكان مفعماً بهذه الفكرة ولا يقبل بأن تختص فرنسا بدور القائد للحضارة الحديثة الذي يعترف لها به كافة الأوربيين .

يوجد إذن في مذهب ماتزيني فلسفة كاملة متسامية للقومية . فقد تصورها بأسمى أشكالها . ولكن كيف تصورها بالنسبة لإيطالية خاصة ؟ وفي الحقيقة ، يختلف ماتزيني في هذا الموضوع عن الثوريين الإيطاليين . إن رد فعله يختلف كثيراً عن رد فعل المؤرخ سيسموندي عندما كتب في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٢ : « من المحتمل جداً أن أكون في صف الملكية إذا أعطانا ملك بيمونت أو نابولي نواة جيش وترسانات . انني أتمسك بالاستقلال ، وبالتالي بالقوة أكثر من الحرية » . أما ماتزيني فيقبل بأن تأتي نجدة الأمراء بقوة حقيقية للقضية القومية . ولكن هذه الفائدة قد تتعدل بكثير من المحاذير ، وبتحاسد الملوك ، ولذا يحسن التخلي عنها . ونراه يهاجم بعنف مفهوم إيطاليا الاتحادي في مؤلف صغير نشر عام ١٨٣٣ لأنه يرى في نعرات إيطاليا البلدية والإقليمية « أهواء صغيرة حقيرة مسكينة تنغل في شبه الجزيرة كما تنغل الديدان على الجيفة » . وهو يرى أن لا أمل يرجى بقوة تجديد من الأمراء والملوك الإيطاليين ، وأن الوحدة وحدها تستطيع أن تحقق الأمة التي تسمو بإيطاليا إلى المستوى

الروحي لرسالتها ، شريطة أن تتحد الوحدة بالحرية التي هي الشرط اللازم والكافي لهذه الوحدة . ولذا فإن الشكل الأسمى للوحدة والضروري لإيطاليا هو **الجمهورية** والمثل الأعلى لماتزيني هو **إيطاليا الموحدة ، الديموقراطية** ، والمحكومة لصالح الشعب .

وقطع ماتزيني علاقاته مع المسيحية ومع الكنيسة التي تبدو له عقبة كبرى في تحقيق الوحدة . ولكنه ، رغم ذلك ، مازال مثالياً ومؤمناً بالله . فقد وضع في رأس مذهبه هذه الشعارات الثلاثة : **« الله ، الشعب ، الانسانية »** . وكان مذهبه في الوقت نفسه أخلاقاً ، وفي ذلك يقول : « الحياة رسالة ، والفضيلة تضحية ، والتضحية وحدها مقدسة » . وبهذا التمجيد للدين القومي والحرية كان نفوذ ماتزيني عظيماً وأعظم من نفوذ زعيم عصابة أو قائد جمعية سرية . وكانت الشبيبة الإيطالية متعصبة جداً لماتزيني ، وتؤمن به وتخضع لتوجيهاته على العمياء . وهذا المظهر الديني الذي يعطيه ماتزيني لتوجيهه ، يوضح عقيدته وتشدده وإيمانه المطلق بالحقيقة . وهذا ما جره إلى كثير من الأخطاء ، وجعله يتطلب من الإيطاليين تضحيات غير مجدية . ولكن هذه المثالية هي التي صنعت عظمته وجعلته يختلف عن سائر ثوريي الدور الأول في تاريخ الوحدة القومية الإيطالية .

ورغم أن ماتزيني شجب الفحمية فقد سار في الواقع على خطاها . كان مزاجه نشيطاً وجزعاً للعمل ، وجعلت مثاليته التضحية رخيصة في نظره ، ووجد فيها سبباً للتمجيد . ومن هنا تراكمت المحاولات ولكنها انتهت باخفاقات دامية وكل هذه المحاولات تتمثل بالطرق نفسها من تشكيل الجمعيات السرية والمؤامرات وإشعال الثورات . وقد دبرت ثورات متعددة في شمال إيطاليا وجنوبها ، ومؤامرات كثيرة ، ولكنها

باءت بالفشل . بيد أن الفائدة الوحيدة من كل هذه المؤامرات الماتزينية هي إطالة قائمة شهداء الحرية الإيطالية . وقد غذت ذكرى هؤلاء الشهداء الإيمان بالوطن وأمته .

٤ — البعث الايطالي

منذ عام ١٨٤٠ جرى في إيطاليا تغير هام في واقع الحال وفي الأفكار معاً . فقد أدت الحوادث إلى رفض العقائدية الفحمية ، وتوطد نوع من النفوذ والتوغل عبر الحدود بعد أن ظلت حتى ذلك الحين كتيمة تفصل الدول بعضها عن بعض ، وأصبح بالإمكان تشكيل حركات غير منفصل بعضها عن بعض ، كما كانت في السابق ، وتشكيل حياة قومية وتنافس على شروط هذه الحياة .

وقد أعطي لهذه الحركة اسم **البعث** وإن كان هـذا التعبير عنواناً خاصاً لجريدة تأسست عام ١٨٤٧.ولكن يجب أن يؤخذ هذا الاصطلاح بمفهومه العام ويعني النهضة .

تحويل شروط الحياة الاجتماعية . ـ لقـد تحولت ظروف الحياة الاجتماعيـة . ولكن هذا التحويل لم يكن في كل الميادين تاماً وعاماً في ايطاليا كلها ، بيـد أنه يمكن القول إجمالا ، بأن إيطاليا ، التي ظلت حتى الآن متخلفة ، أخذت تتجدد . ولوحظ التقدم المادي وخاصة في الحياة الزراعية التي ظلت أساس الحياة الإيطالية : لقـد تحسنت الطرق الزراعيه ، وأفادت إيطاليا الشمالية من النظام الإداري الفرنسي والنمساوي واهتم النبلاء باستغلال أراضيهم ، وشكلوا جمعيات زراعية ، وحاولوا تنمية التعليم الفني والزراعي ، وفتحت مزارع مدرسية وصناديق ريفيـة لتنمية

الرأسمالية القروية · ونمت زراعة الرز والذرة . وبدىء بتربية الحيوانات بطريقة علمية لإنتاج الحليب والجبن . وأضيفت معامل لتكرير السكر إلى الصناعات الفاخرة النامية ، وخاصة صناعة نسيج القطن والحرير ، كما بدىء باستصلاح المناطق المغمورة بالماء والموبوءة بالملاريا على الشاطىء ، ونمت المدن الكبرى . ولكن هذا النمو المادي أوقفته أو كبحت جماحه منافسة الصناعات الألمانية في إيطاليا الشمالية بما لاقته التعرفات النمساوية أو اللومباردية — البندقية من تشجيع . وفي الجنوب نمت حياة البذخ والثراء في نابولي على حساب الأرياف ، وجاء هذا الثراء من الاجارات الباهظة التي كانت تقتطع من الفلاحين .

ونمت الآلة وتجددت الشروط المادية . فقد ألفت شركات الملاحة الإيطالية ، ومددت السكك الحديدية ، وكانت في بادىء أمرها للتسلية ، ولكنها ما لبثت أن أصبحت ذات أهمية اقتصادية .

هذا وتجدر الاشارة إلى أن الدولة الحبرية ظلت متخلفة ، دون تقدم ، وفي فوضى بسبب اضطراب الادارة وأعمال الشقاوة .

ولم يقتصر هذا التقدم على الميدان المادي والعملي التطبيقي ، بل كانت تناقش الأفكار التي كانت في أساس هذا التقدم . لقد نمت مفاهيم الاقتصاد السياسي الواسعة ، ودخلت نظرية **كوبدن** في المبادلة الحرة . وبدأ الكلام عن تشكيل خطوط جمركية وتخفيض التعرفات بين الدول . كما بدأت الحركة العلمية بمناقشات عامة بين العلماء الايطاليين من مختلف البلاد . وافتتحت المؤتمرات العلمية وكان المحرك لها **شارل بونابرت** بن **لوسيان** ، أخي نابوليون ، وانكليزي مقيم في إيطاليا وهو السير **جون بودينغ** . وجرت العادة أن تكون المؤتمرات سنوية وفي مدينة جديدة في كل مرة ، وعلمية تقنية بحتة . ولكن المشاكل التي كانت تعالج فيها

كانت تتجاوز بسرعة وبسهولة قضايا البرنامج وتصبح عامة أكثر منها محلية ، إذ من المستحيل أن يجدد العلم أو الاقتصاد السياسي في إطار الدول الصغيرة . وكان سياق البحث يقتضي النقاش بمشاكل تهم إيطاليا كلها . وكان يلتقي في هذه المؤتمرات أناس وعلماء من جميع الدول الإيطالية ، وبالتالي كانت تنمو فيها روح عامة . وكان التقدم الفني يقوي وضع البورجوازية الاجتماعي والسياسي وخاصة في إيطاليا الشمالية أي في لومبارديا وبيمونت وتوسكانا .

الافكار القومية الجديدة . - لقد أدت نتيجة هذا التقدم الفني وبداية هذا الاقتصاد القومي والاخفاق الذي لاقاه الفحامون في الطريق الثوري إلى توسيع وتحويل في العقيدة السياسية، وفضلت طرق أخرى على طرق الفحامين والثورات المحلية ، وتفوقت الفكرة القومية على الفكرة الثورية . وأصبحت الحركة السياسية تهم أناساً آخرين من غير الديموقراطيين ، لأن الحركة السياسية تعممت في المجتمع ولم تبق قاصرة على فئة صغيرة من العسكريين المستائين أو البورجوازيين الذين ليس لهم وضع في المجتمع ، كذلك لم يعد نفوذ الفكرة القومية مرتبطاً بالبرنامج الليبرالي وحده .

لقد ظهرت الأفكار الجديدة بعدة أشكال ، وأتت بادىء بدء من المهاجرين الإيطاليين : ففي ١٨٣٦ صدر في باريس كتيب ألفه **نيقولا توماسيئو** تحت هذا العنوان : « آمال ايطاليا الجديدة » وهو نداء إلى الأقاليم والاكليروس للتعاون في التجديد القومي . ونجد في هذا الكراس أول فكرة لبابا مصلح يتزعم تجديد البلاد . وفي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ نشر الحقوقي الفيلسوف **مامياني** كتاب فلسفة يسمى « تجديد الفلسفة القديمة الإيطالية » ، وفي ١٨٤٣ نشر « تاريخ الأدب » خاصاً بشعراء العصر الوسيط . ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء أنه نشر في ١٨٤١ كراساً فضل فيه قبل كل شيء استقلال إيطاليا : فهو يرى في المستقبل إيطاليا

فاتحة لاستقلالها بحرب يقودها أمير قومي . ولكنه يرى لهذا الاستقلال شروطاً مبدئية : وذلك بأن تطرح النمسا في مشاكل دبلوماسية تمنعها من الدفاع عملياً عن المملكة اللومباردية - البندقية التابعة لها ؛ وأن يربى الشعب تربيته السياسية التي لم يحصل عليها بعد ، وأن تشارك الطبقات العليا في حزب الاستقلال .هذا . ويضيف ماماياني إلى فكرة الاستقلال برنامجاً كاملا للإصلاحات الاجتماعية ليعيد إلى الشعب كرامته وأمن حياته .

ولم يكن لكراس توماسيؤ أو ماماياني كبير انتشار ، ولكنها يفيدان بأن حالة الرأي تغيرت وفي الحقيقة ، ان الأفكار في المجتمع الايطالي قد تغيرت بتأثير الكاثوليكية الديموقراطية التي كان يقول بها في فرنسا لامانيه ، وفي إيطاليا الفيلسوف روسميني . وقد وجد الرأي العام الايطالي مهيأ للفهم والحماسة عندما ظهر كتاب وبرنامج جيوبرتي .

جيوبرتي (١٨٠١ ١٨٥٢) . - كان أباً بيمونتياً من تورينو ، اشتغل كاهناً في خدمة كنيسة البلاط واشترك في حركة إيطاليا الفتاة فأوقف وحكم عليه عام ١٨٣٣ ، ولجأ إلى باريس ، وبروكسل . كان جيوبرتي فيلسوفاً متافيزيقياً . وكاثوليكيته الفلسفية عريضة . وقد قال ذات مرة إلى ماتزيني بأن كاثوليكيته مرنة وتستطيع أن تضم العالم كله . ومن هذه الفلسفة نرى أن جيوبرتي يؤمن بفضيلة الأفكار وقوة المحبة للتقريب بين الناس ، وينكر العمل الثوري . غير أن ما ينقصه هو الثبات ، لأن الملاحظ عليه تردده وتغير اهتمامه وأفكاره : فقد شارك في حركات إيطاليا الفتاة الثورية واستهوته الفلسفة ، وجذبته الفكرة القومية . حتى انه نشر في العام ١٨٤٣ كتاباً مؤثراً في بروكسل بهذا العنوان : «تفوق الإيطاليين المدني والأخلاقي» .

وفي الواقع ان فلسفة جيوبرتي ليست سوى استدلال لدعم الأفكار

السياسية . وان أساس مـذهبه ومشاغله واهتمامـه هو وطنيته وكبرياؤه الإيطالية وفكره المحافظ ووضعـه كاهناً . هذه هي العناصر التي توضح لنا اتجـاه أفكاره . إن نقطة انطلاق مذهبه هي حب إيطاليا والارادة في رؤيتها عظيمة . ويبرو هـــذا الحب والرغبة في العظمة بخلق إيطاليا الخيالية في الماضي والحاضر معاً . ولا شك في أن هذا المذهب هو إنشاء منطق وتصور أكثر منـه نتـاج دراسة تاريخ أو ملاحظة . فهو يرى « أن الأمة لا تستطيع أن تحتل في العـالم المكان الذي يلائمها إلا إذا اعتقدت بأنها أهل لاحتلاله» ونراه يبحث عن رسالة إيطاليا التي يجب أن تفخر بها لأن الرومانيين نشروا في العالم فكرة العدل والحق ، ولأن روما المسيحية علمت العالم السلام والمحبة . وفي خلال هذين العهدين من التاريخ علمت إيطاليا العالم أسس الحضارة . وإيطاليا هي الأمة الأم للجنس البشري » وان مركز العالم أوربة ، ومركز أوربة إيطاليا . لماذا ؟ لأن إيطاليا مهـــد الناس الحركيين النشيطين الأقوياء . فمن حيث العرق ، تحدر الايطاليون من البيلاجيين وهم الذرية الملكية المنحدرة من يافث بن نوح . ومن هنا يأتي تفوق إيطاليا ، ويمكن ملاحظة هـذا التفوق بالعمل ويبرهن جيوبرتي على ذلك برجلين عظيمين في العالم الحديث وهما إيطاليا الأصل: **ميرابو و نابوليون** . ويلاحظ هذا التفوق أيضاً بالفكر . فالايطاليون هم الذين أبدعوا الفلسفة كالقديس آنسلم والقديس توماس والقديس بونافنتور ؛ والإيطاليون هم الذين أبدعوا العلم على يد أرخميدس وغاليليه وهناك إيطاليون كبار مثل دانتي وفناني عصر النهضة وفيكو مؤسس فلسفة التاريخ .

إن عظمة ماضي إيطاليا وتفوقها يجب أن يوحيا بالتفاؤل والأمل . ولتجد إيطاليا تفوقها في العالم الحديث يجب أن يتحد الإيطاليون اتحـاداً سلمياً لا اتحاداً مبنياً على القوة ، ويجب استقـلال إيطاليا . ولكن على

أي أساس يجب أن يتم الاتحاد ؟ على أساس تقاليدها . وتقاليد إيطاليا ، كما يقول جيوبرتي ، هي اتحاد إيطاليا والبابوية . إذ لا يمكن للايطالي أن يكون إيطاليا تماماً إذا لم يكن كاثوليكياً . ولصنع هذا الاتحاد يجب أن تقوم الطبقات الموجودة في خدمة الدولة . وفي ذلك يقول جيوبرتي : « يجب على النبلاء أن يبرروا ألقابهم بقيمتهم وبالتخلي عن امتيازاتهم وباحترام من هم أدنى منهم ؛ والكهان بتثقيف أنفسهم وتحريرها من مشاغلهاالعصرية ، وبكونهممتسامحين » . ويدعو جيوبرتي لهذا الاتحاد القومي حتى اليسوعيين. أما الأمراء فعليهم أن يقوموا بالاصلاحات ، ويمنحوا رعاياهم مجالس ، وحرية الصحافة . وإذا ما اتحد الإيطاليون وتعاونت الطبقات ، أمكن تحقيق إيطاليا بشكل اتحاد كونفدرالي ، تحت زعامة البابا ، لأن الكنيسة لها توجيه إيطاليا حسب التقاليد ، وهذا الاتحاد يحقق العبقرية الإيطالية التي هي ملكية وارستقراطية واتحادية معاً . وعندئذ تستطيع إيطاليا الاتحادية أن تستعيد دور القائد للانسانية وتجدد العالم كما فعلت في القديم .

هذا هو تحليل مؤلف جيوبرتي . ويبدو من خلاله أن مفهوم جيوبرتي السياسي والاجتماعي مع حلمه بتحويل إيطاليا ، مفهوم محافظ ما أمكن ، لأنه يأخذ كل ما يستطيع أخذه مما هو موجود . وهو ينظر إلى وحدة إيطاليا أقل مما ينظر الى اتحاد الإيطاليين ، لأن الاتحاد يفرض إصلاحاً أخلاقياً وإرادة طيبة من الجميع ، ولكنه لا يهدم ولا يقوض ما هو موجود .

وتقترب نظريات جيوبرتي من نظريات ماتزيني بالتبشير الذي يقوم به للعمل والرجاء والأمل في رفع جيل الإيطاليين المتعب إلى عظمتهم القديمة . ويقترب من ماتزيني أيضاً بفكرة رسالة إيطاليا والاستقلال القومي الذي يجب كسبه . ولكنه يختلف عن ماتزيني في عدة نقاط : أولا ؛

باكليركيته ، لأنه يعتمد في مذهبه على الكنيسة ، على حين أن ماتزيني مناوىء للإكليركية ؛ ثانياً ، لأنه ينكر الثورة ، بينما يجعلها ماتزيني عنصراً أساسياً لعمله ؛ ثالثاً ، لأنه يرى اتحاداً إيطالياً ، لا وحدة إيطالية، وبالتالي ينفي الجمهورية ، التي يريد ماتزيني تنظيمها ، ويبقي على الأمراء والدول القائمة .

ونجد في نظريات جيوبرتي عدداً من النقاط التي تذكرنا بنظريات فيخته : كفكرة الأمة الأم والدور الحضاري المحضر في الماضي والمستقبل الذي يعطيه لإيطاليا ، كما يعطيه فيخته لألمانيا لنفس الأسباب . ونجد عند جيوبرتي ، كما هي الحال عند فيخته ، حقداً على الفرنسيين ، مع اختلاف الأسباب . فقد أبدى فيخته حقده عندما كانت ألمانيا وبروسيا تحت حكم نابوليون . أما جيوبرتي فيرى أن الفرنسيين ليسوا أهلاً إلا للفوضى الفلسفية أو للاستبداد ، ويقوم بعدة اتهامات ضد السياسة الفرنسية في في إيطاليا من ١٧٩٦ إلى ١٨١٤ .

لقد كان تأثير جيوبرتي عظيما ، وكسب كتابه شعبية واسعة ، وقبلته الأوساط المختلفة من دينية وعلمانية ، باستثناء اليسوعيين . ولكن آراء جيوبرتي أثارت ، من جهة أخرى ، انتقادات متعددة ، ونخص بالذكر انتقادات أعداء النمسا ، وانتقادات أعداء الحكومة الزمنية للبابا، فضلا عن أن نظرياته كانت تصطدم بالوقائع . واعترض عليه ناشر يدعى نيقوليني بقوله : « إذا أراد البابا أن يعمل لتجديد إيطاليا فعليه أن يتخلى عن البابوية . »

بالبو . ـ بيد أن الناقد الأساسي الذي انتقد جيوبرتي كان قيصر بالبو ، وهو كاتب إيطالي عاش من ١٧٨٩ إلى ١٨٥٣ ، عمل ضابطاً ثم انصرف للدراسات التاريخية ونشر عام ١٨٣٠ « تاريخ إيطاليا في ظل

البرابرة » ، وفي ١٨٤٣ ألف كتاباً تحت هذا العنوان : « آمال إيطاليا » انتقد فيه كره جيوبرتي للأجانب وسخر من مطاليبه المفرطة مثل مطالبته بكورسيكا ، وتهكم متسائلاً ، لماذا لا يطالب الايطاليون أيضاً بفيومه وراغوزه وسبالاتو ومالطه ... ولم يوافق جيوبرتي على تفوق إيطاليا في الماضي والحاضر ، واعترض عليه بأنه لم يقم شرطاً مبدئياً في تحويل إيطاليا وهو الاستقلال ، وقال : « بدون استقلال قومي ، تكون الأمور الأخرى الصالحة عدما » ، ولا شيء ممكن قبل طرد النمساويين .

بيد أن بالبو أدرك بأن الإيطاليين ليسوا على درجة من القوة تمكنهم في الوقت الحاضر من طرد النمساويين ، وبأنه لا دعم يرجى من الخارج ، لا سيما وأن موقف الملك لوي - فيليب ، ملك فرنسا ، قد دل على ذلك ، ويرى أن ينتظر حدوث حادث سعيد في الخارج يساعد على طرد النمساويين ، وذلك يكون في تفتيت الامبراطورية العثمانية القريب ، لأن هذا الحادث يشغل اهتمام النمسا ، التي ترغب في الحصول على إرث في البلقان ، وقد يكون في هذا الحادث ما يضطر النمسا الى قبول التنازل عن المنطقة اللومباردية - البندقية .

ويتفق بالبو مع جيوبرتي في فكرة الاتحاد التي يمكن أن تحقق الشكل القومي لإيطاليا ، وفي ضرورة إصلاح معنويات الإيطاليين . وكان بالبو مؤمناً متفائلاً في يقظة الطباع في إيطاليا ، لأن « أمة من عشرين مليوناً لا تقهر إذا كانت متحدة ولها طبع » ، « وعلى كل إنسان أن يقوم بواجبه حسب وضعه ، والحكمة الإلهية تقوم بالباقي » . وفي الواقع يبدأ مع بالبو ظهور حل آخر وهو اللجوء إلى الملكية البيمونتية ، ولم يكن هذا الحل عنده إلا دلالة ولكنه سينمو بشكل آخر .

غير أن جيوبرتي نفسه أبدى بعض التحفظات على نظرياته الخاصة . ففي عام ١٨٤٥ صدر له مؤلف جديد وهو « المقدمات » وفيه أبعد اليسوعيين بعد أن دعاهم ، وآل بوربون في نابولي ، حتى انه تخلى أخيراً عن مبدأ سلطة البابا الزمنية .

مذهب الملكية البيمونتية . - لقد وجه بالبو الأفكار لصالح دولة البيمونت ، وهذا المذهب سيكون مذهب المستقبل في تشكيل الوحدة الإيطالية على يد الملكية البيمونتية التي قامت بإصلاحات إدارية واقتصادية وتعليمية أعطتها سيماء الدولة الحديثة . وقد تشكل فيها حزب حقيقي بيمونتي - إيطالي ، وكانت الطبقة النبيلة على رأس الدولة في بيمونت ، وهذه الطبقة تعتز بماضيها وعدائها للنمسا ، وقد لعبت دوراً هاماً في الإدارة ، وكانت تحب الحكم الصالح وتخشى التجديدات ، وتحتقر النظريات ، وكان بعض هؤلاء النبلاء مصطبغاً بصبغة الحرية الليبرالية نظراً لاتصالهم بالأجانب ، وزياراتهم المتكررة في فرنسا وانكلترا ، وهذه هي حال الشاب الكونت **كافور** . وكان هؤلاء النبلاء يرغبون بنظم شعبية دون أن تكون ديموقراطية ، كما كانوا قليلي التعلق بالكنيسة ويعادون السلطة الجبرية ويرغبون بتوسيع بيمونت على حساب لومبارديا .

وكانت هذه الطبقة النبيلة البيمونتية مصطبغة بصبغة القومية الإيطالية حتى ان بعض هؤلاء النبلاء سموا إلى فكرة الوحدة الايطالية في مفهوم مماثل لمفهوم جيوبرتي ، ولكنه يتجه بصورة مغايرة نحو بيمونت لا نحو البابا ، أي نحو مفهوم علماني غير إكليركي .

ماكسيم دازيليو . - يأتي على رأس هؤلاء النبلاء البيمونتيين **ماكسيم دازيليو** ، وهو من عائلة بيمونتية كبرى . كان صهر مانتزوني ، اشتهر بقصصه ، ثم تعاطى السياسة وألف عدداً من الكراريس والمقالات ، وتأثر بالأفكار التقدمية ،

وهاجم السياسة الجبرية ، وكشف عن الفوضى والفساد ، ونصح الأحرار ، وطلب إليهم أن يتخلوا عن الثورات المحلية التي تفسد مستقبل الأمة دون نتيجة ، وطلب إليهم أن يتجهوا صوب القوة الوحيدة الممكنة التي تستطيع أن تصنع إيطاليا ، أي نحو دولة البيمونت . وعلى اثر ذلك تألف حزب باسم حزب « الألبرتيين » . وبالرغم من أن دازيليو نفسه لا يعطي المثل الصالح لكل الفضائل الـتي يبشر بهـا ، إلا أن الشبيبة الجمهورية تعلقت بهذا الحزب الجديد بعد أن خاب رجاؤها من الثورات المتوالية . ووجد في هذا الحزب الالبرتي من لا يعتقدون بالبابوية المصلحة ولا يريدون « إيطاليا الفتاة » . ونما الحزب بسرعة فائقة حتى ان ماتزيني رأى من الضروري الدخول في مفاوضات مع أعضائه ، وعرض التخلي عن الدعاية الجمهورية إذا قبل الآخرون بالتخلي عن فكرة الاتحاد الكونفدرالي لفكرة الوحدة .

وفي بيمونت ألف الحزب جماعة منظمة على رأسها دازيليو وماميانى وكافور ، ووقف بالبو جانباً ، وكان زعماؤه السياسيون يكتبون في « المجلة الجديدة » وينقلون مقالات الجرائد والمجلات الفرنسية ، من « جريدة المناقشات » أو من « مجلة العالمين » أو الجرائد الانكليزية ، وألفوا في العام ١٨٤٧ جريدة جديدة وهي جريدة « البعث » ودعوا شارل ألبير علناً ليكون على رأس الحركة القومية ، وقد كتب كافور : « لقد دقت ساعة الملكية السافوازية » . ومن هـذه المدرسة سينطلق مستقبل إيطاليا في الآجل البعيد بعد ثورة ١٨٤٨ .

ما هي نتيجة ذلك قبل الثورة ؟ إن الحالة السياسية لم تتغير في إيطاليا ولكن الحالة المعنوية تحولت . فقد تبنى المثقفون فكرة التفاهم فيما وراء حدود الدول لخلق وطن إيطالي . ويرى الايطاليون هـذا الوطن بشكل متباين جداً : لقد تصوره الأوائل وحاولوا أن يحققوه بأعمال ،

وهؤلاء هم الثوريون الذين أرادوا أن يتوصلوا إلىذلك بالنضال ضد الانظمة الاستبدادية المطلقة المحلية ، واندفعوا في الفكرة إلى الحد الأقصى ، إلى الوحدة وحتى إلى الجمهورية ، وقد بدأت حركتهم في عام ١٨٣٠ ويمثلهم الماتزنيون ، وما زالت هذه الحركة مستمرة في نضالها غير المفيد عن طريق الثورات .

ومنذ ١٨٤٠ شايع المعتدلون جملةً هذه الفكرة : وهي أن الفكرة الإيطالية ليست مرتبطة بالفكرة الثورية ، وأصبحت هذه الفكرة واقع العناصر المحافظة أيضاً . بيد أن الحلول اختلفت والحركة انقسمت: فهناك أنصار البابوية من جيوبرتي والغلفيين الجدد ، وهناك أعداء الحكومة الجبرية مثل دوراندو في كراسه « القومية الايطالية »، ولويجي توديللي في مؤلفه « أفكار عن إيطاليا » ، وفريق آخر مع بالبو لا يبالي بالحريات المدنية ، ولكنه يبحث قبل كل شيء عن الاستقلال ، وآخرون أيضاً، على العكس، يضعون الأفكار الدستورية فوق فكرة الاستقلال عن النمسا ، ويأتي أخيراً حزب التوسع البيمونتي ، وسيصبح أكثر عدداً ونفراً ، وسيجمع شمل إيطاليا في فريق سياسي .

ولا شك في أن الحركة القومية الايطالية ، كما نراها قبل ثورة ١٨٤٨ ، يشوبها الاختلاف والاضطراب واللبس والغموض ، ولكن الحس القومي استيقظ تقريباً في كل مكان وعند جميع الطبقات .

ولكن كيف تتحقق هذه القومية ؟ إذا وضعنا جانباً الثوريين الذين فقدوا اعتبارهم بإخفاقاتهم المتكررة، نجد أن معظم الإيطاليون لا يتصورون بأن العمل يمكن أن يكون قريباً ، ولا سيما بعد أن وعدتهم فرنسا بالمساعدة ثم تخلت عنهم ، وهذه الخيبة أبعدت عنهم الاعتقاد بمساندة الأجنبي لهم على تحقيق مثلهم الأعلى ، حتى ان شارل ألبير ملك الدولة البيمونتية الساردية قال : « إن إيطاليا ستعمل وحدها » .

الفصل الرابع

الحرية والقومية في ألمانيا

وضعت أفكار الحرية والقومية في ألمانيا عدة قضايا معقدة وأكثر تعقيداً مما في إيطاليا ، بالرغم من أن نقطة الانطلاق كانت ، للوهلة الأولى ، أفضل في ألمانيا منها في إيطاليا ، لأنه وجد في ألمانيا دولة بشكل « الكونفدراسيون الجرماني » ، وبالرغم أيضاً من أن المطاليب الألمانية كانت قطعاً نفس المطاليب الايطالية ليبرالية وقومية معاً ، وأن النظريات في ألمانيا كانت أبسط مما في إيطاليا . ولا شك في أن الألمان تأثروا بالمذاهب الفرنسية في القومية منذ ١٨١٥ وقبلوها كالايطاليين ، وستكون النظريات الفرنسية عنصراً حاسماً للعمل في ألمانيا . بيد أنه وجد ، في ألمانيا من قبل ، أيديولوجيات خاصة بالنسبة للقومية . فلقد رأينا هردر وفيخته يوسعان نظريات القومية التي تعتمد على فكرة العرق ، أو بتعبير آخر ، على وحدة الأصل والانتقال الوراثي للطباع الطبيعية والمعنوية التي تكشفها اللغة . وقد طبقت هذه النظريات على ألمانيا خاصة فولدت مفهوماً متغطرساً في تفوق الجرمانية واعتبارها سابقة للأعراق الأخرى وأنقى منها . ولكن هذه الملاحظة المزعومة ، عن قدم العرق الجرماني ونقاوته ، اصطدمت بالأحداث التاريخية ، وتحولت في المستقبل إلى رسالة ألمانيا في قيادة البشرية الحديثة . وسيضاف إلى هـــذه النظريات نظرية الحقوق

التاريخيــة التي خرجت عن هردر وسيكون من دعاتها المؤرخ زيبيل ، وبعد ١٨٤٨ المؤرخ ترايتشكه ، وفلسفة هيغيل الخاصة ، وستعطي هذه النظريات جميعاً فكرة القومية في ألمانيا إرادة فاتحة ، وشهوة للسيطرة ، لأن القومية الألمانية كانت توسعيــة دوماً ، ولم تنحصر في نطاق ألمانيــا بالمعنى الأصلي للكلمة ، بل تجاوزته إلى خارج الحـدود ، وستنزع هـذه النظريات إلى جعل الفرد آلة في قلب الجماعة وفي يد الدولة التي يعتبرها الألمان هيئة في ذاتها وقوة كبرى منظمة للمجتمع .

كذلك يجب أن نرى في القضيـــة الألمانية تأثير الظروف التاريخية والسياسية : إن سيادة ألمانيا وعظمتها منوطتان بمفهوم مجرد ، وهو فكرة الإمبراطورية ، لا بأساس أرضي ، كما هي حالّ فرنسا أو إيطاليا . ثم إن التطور التاريخي ، من جهة ثانية ، أدى في ألمانيـــا إلى تفتيت الحياة السياسية والحركة الفكرية وخاصـة في غضون القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، هذا فضلاً عن أنه وجد في ألمانيا عنصر ينقص إيطاليا وهو : دولة بروسيا ، وأن تحرير ألمانيا تم بحركة وطنية مضادة لفرنسا. ومن هنا نرى أنه لا يوجد في ألمانيا ، بسبب هـذه الظروف التاريخية والسياسية ، وحدة هوية في جوهر فكرة الحرية والقومية التي رأيناها في إيطاليا أو التي نجدها بشكل نموذجي في فرنسا . إن ما نراه في ألمانيــا إنما هو إمكان لمفاهيم وحدوية ترتبط بأفكار محافظة في السياسة دون أن ترتبط فقط بالعقائدية الثورية وحدها .

ونتيجة لكل ذلك تظهر الفكرة القومية الألمانية بشكل أكثر لبساً مما في إيطاليا ، لأنها مختلطة باتجاهات مختلفة ، وغالباً متعاكسة ، وسيكون لها انحرافات ، حتى ان بعض عناصر الحياة الألمانية ، كالقضايا الاقتصادية والسياسة البروسية ستتلاءم مع الفكرة القومية الألمانية وتخدمها . وهكذا

نجدنا مسوقين إلى أن نرى في ألمانيا كثيراً من الاتجاهات الفكرية المختلفة والمتناقضة بما لم نره في إيطاليا .

النظام السياسي والنزاع بين السلطة والحرية

نجد في ألمانيا ، كما في كل مكان ،نزاعاً بين النظام السياسي الاستبدادي القائم وبين حاجات الحرية التي تحرض بعض أجزاء المجتمع الألماني . إلا أن هذا النزاع بقي في ألمانيا دون نفاذ بسبب تفاوت القوى . لقد كانت الحكومات في ألمانيا مسلحة بشكل أفضل مما في إيطاليا وتساندها السياسة النمساوية والسياسة الروسية . وكان المزاج الألماني أقل نشاطاً ومطالبة من المزاج الإيطالي ، لأن أحرار الألمان لم يكونوا رجال عمل بل رجال فكر ، ولأنه لا يوجد في ألمانيا ، كما في إيطاليا ، دفع ثوري مستحكم ثابت دائم خارج عن كل مذهب . وهذا ما جعل الشعب أمام بعض الحركات جامداً لا يبدي حراكاً . يضاف إلى ذلك أن المنافع المتناقضة والمنافسات كثيراً ما أضعفت نضال المجتمع الحر أمام الحكومات بسبب انقسام المصالح والمذاهب بين الكاثوليك والبروتستانت .

عمل الحكومات . ـ لم يكن لدى الحكومات الألمانية أي فكرة في القومية . ولنذكر على سبيل المثال أن الوزير البروسي **وتغنشتاين** كان يقول ان غاية البرشنشافت (اتحاد الطلاب) « أن يقتل الوطنية الخاصة ليقيم مقامها ألمانيا واحدة لا تتجزأ ، وأن يزيل مختلف الدول الألمانية في فوضى ثورية » . وكانت الوطنية بالنسبة إلى هذا الوزير معاكسة لفكرة الوحدة الألمانية ، أو بالأحرى ، ان الوحدة الألمانية ، معاكسة للوطنية الخاصة . ويصرح زعيم الضابطة (الشرطة) **سيلدنيلسكي** بأن فكرة

« دويتشتوم » أي « الجرمانية » هي خارجة عن المألوف ، حتى ان الحكومات التي تسلمت السلطة بعد ١٨١٥ أزالت في أربعة أو خمسة أعوام العنصر الوطني والمحارب القديم الذي صنع التحرير وقاوم نابوليون ، وهذا يعني أن هذه الحكومات رفضت مباشرة روح ١٨١٣ .

لقد خولت قرارات كارلسباد عام ١٨١٩ وعمل مؤتمر فينا في ٨ حزيران ١٨٢٠ الحكومات سلطات خاصة في الإشراف ، وتمت هيمنة مترنيخ وإشرافه على ألمانيا دون رقابة ، لأن الأمراء والحكومات انحنوا أمامه بما فيهم بروسيا ، ما عدا فرتامبورغ بين حين وآخر . ومن جهة أخرى ، كانت الحكومات قوية ، وخول الدياط الألماني سلطات خاصة على الدول الفردية. ويمكن أن نستخلص من هذا التنظيم مبدأ لسياسة عامة مشتركة، وعلى الأقل، لتنسيق سياسة الحكومات الألمانية . ويمكن أن يفكر بأن امتداد سلطات الدياط قد يؤدي إلى نشوء حكومة مركزية ألمانية ؛ حتى انه كان يرى أن مندوبي الأمراء كانوا يجتمعون في حضرة مترنيخ ، في قصره الخاص في يوهانسبورغ في أيار ١٨٢٤ لتحرير القرارات التي سيتبناها الدياط لألمانيا كلها مثل تمديد نظام كارلسباد ، ودعوة الحكومات للاشراف على المجالس لمنعها من الاعتداء على المبدأ الملكي ، وانعقاد الدياط خلال دورة مدتها أربعة أشهر ، ومنع الشعوب من الاشتغال بالسياسة . ولكن السير في هذا الاتجاه توقف بسرعة اثر وفاة الكسندر قيصر روسيا ، في كانون الأول ١٨٢٥ ، وضعف وضع مترنيخ بتضاؤل جاهه في الخارج وعمله الأوربي ، حتى ان نعرات الحكومات الالمانية قويت وأخذت تدافع عن نفسها ، وخاصة في الجنوب ، وبحثت العناصر الرجعية عن دعم لها من جانب نيقولا الاول قيصر روسيا الجديد أكثر مما بحثت عن هذا الدعم من جانب مترنيخ . ولكن ما ان ظهر الخطر الثوري للعيان ثانية ، إلا

وتهيأت الحكومات من جديد لطغيان السلطة المركزية أي الدياط ، كما هي الحال غداة حركات ١٨٣٢ و ١٨٣٣ . وهكذا أتاحت هجمات الليبرالية فرصة لنجدة جديدة لعناصر التنسيق السياسي ، وجرى في ألمانيا مصغر لما جرى في أوربة عام ١٨١٥ . وكما نشأت فكرة أوربة والوحدة الاوربية من النضال ضد نابوليون ، كذلك ، في ألمانيا ، شعرت الحكومات بنفسها متضامنة تجاه الخطر الثوري . ومن جهة أخرى ، نرى أن فكرة التنسيق الجرماني ، كفكرة أوربة ، ليست بالضرورة مرتبطة بالنظرية الليبرالية .

ومهما يكن من أمر فقد استغلت الحكومات الظروف والسلطات المخولة لها واستبدت بشكل مطلق . وقوت هذه السياسة النعرات المحلية وعزلت الدول عن بعضها وباعدت الشعوب حتى النخبة فيها عن كل حياة سياسية . وقويت شوكة الحكومات بعد أن أصبحت تعتمد على عقائدية (أيديولوجيا) انبثقت عن المدرسة الإبداعية وتوطدت في اتجاهين : المدرسة التقليدية من جهة ، والفلسفة الهيغيلية من جهة أخرى .

المدرسة التقليدية - تشبه المدرسة التقليدية في ألمانيا مدرسة جوزيف دوميستر وبونالد في فرنسا ، حتى انها أخذت عنها بعض النقاط ، وهذه المدرسة تستند في جزء منها على قاعدة حقوقية بفضل سافيني الفقيه والمؤرخ في الحقوق .

سافيني . - كان سافيني استاذاً في جامعة برلين ، عاش من ١٧٧٤ إلى ١٨٦١ ، واعتمد في الحقوق على التاريخ لا على العقل والطبيعة ، وأسس مع حقوقي آخر ، آيشورن ، مؤرخ الاعراف الجرمانية ، « مجلة العلم التاريخي للحقوق » عام ١٨١٥ . ويرى سافيني أن العنصر الخالق للحق ، كالعنصر الخالق للغة والاخلاق ، هو روح الشعب التي تتجسد

في الدولة ، الدولة التي تؤمن استمرار العرق ووجوده ؛ وفي رأيه أن الدولة تختلط بالتقاليد ، والتقاليد وحدها مبدعة ، وعلى الدولة أن تكون مسلحة لتكسر القوى الفردية التي تريد الخروج عن المركز وتعارض بالفعل حاجات التنظيم الاجتماعي. وهذه القوى هي: **المصلحة، والكبرياء والعامل الفردي** .

وقاوم سافيني الحقوقيين العقلانيين وبخاصة الحقوقي تيباوت الذي كان يطالب بوضع مجموعة قوانين في ألمانيا تذوب فيها القوانين الخاصة ، ولهذا الغرض ألف سافيني كتاباً بهذا العنوان : « موهبة عصرنا في التشريع والفقه » ، وفيه يضحى بالاجيال الحالية في سبيل تقاليد أسلافهم .

هاللر . - واتضحت هذه المدرسة التقليدية بصورة أكثر على يد هاللر وهو فقيه من بيرن ، نشر عام ١٨١٠ « اصلاح علم الحقوق أو نظرية الدولة الاجتماعية الطبيعية المعارضة لشبح الدولة السياسية الاصطناعية » ، وفيه يرى أن القوة مصدر الحق ، وهذا الحق ليس غير الحماية التي يأتي الضعيف ويلتمسها بالقرب من القوي ويضع مصيره بين يديه ، كما يجري ذلك في العائلة أو في المدينة أو في الدولة . ويقارن هاللر بين الملكية والسلطة ويقول : السلطة ، كالملكية ، مجهزة بقوة الاستعمال وإساءة الاستعمال . والحد الوحيد لسلطة الامير هو الاحترام الواجب عليه لمالكي السلطة الآخرين أي النبلاء والاصناف المهنية . وليست الرعايا سوى متصرفين مؤقتين ، وبدونهم تبقى الدولة ، وما عليها إلا أن تبدل رعاياها بآخرين . فالناس إذن ليسوا مواطنين ، وليس من شأنهم مطلقاً أن يزجوا بأنفسهم في شؤون الدولة التي هي ملك الامير ويديره بواسطة خدامه المنزليين .

ويضاف إلى نظريات هالر نظريات أخرى أقل ضيقاً وأقل رجعية منها وهي النظريات التي تسمى « نظريات حزب الحقوق التاريخية » وتعترف فقط بالحقوق السياسية المبنية على الاعراف التي تؤول بالتالي في الدول إلى إبقاء أو إعادة تأليف المجالس القديمة التي يرجع عهدها إلى العصر الوسيط ، وأهم رجال هـذا الحزب نيبور مؤرخ روما والاستاذ في جامعة بون .

تعترف هذه النظريات إذن بروح المحافظة الكاملة عند الأمراء وتحدد بشكل دقيق جداً حريات النبلاء وامتيازاتهم ، ولكن الأهم من هذه النظريات التقليدية هو فلسفة هيغيل بنتائجها واتساعها .

فلسفة هيغيل(١٧٧٠ – ١٨٣١) .- ولد هيغيل في شتوتغارت ودرس، في جامعة توبنغن ثم في سويسرا ، اللاهوت ثم فلسفة شيلنغ التي تجاوزها فيما بعد . وعين أستاذاً في يينا عام ١٨٠١ ثم في نورامبرغ ، وأستاذاً في هيدلبرغ عام ١٨٠٨ ، وأخيراً في برلين عام ١٨١٨ وظل فيها حتى وفاته . وفي هذا الدور الثقافي ساهم في تحرير « صحيفة بامبرغ » مدة عام ونصف ، وأعجب بنابوليون كثيراً ، وفي ١٨١٤ و ١٨١٥ أعرب عن رأيه لصالح الحكم المطلق . وعندما تكلم عن « الوطن الطليق » أراد بذلك سيادة الامراء ، وتحزب إذن ضد النظريات الليبرالية والثورية ، وفي كراس نشر عام ١٨١٧ دافع عن سياسة فريديريك فرتامبرغ عندما كان في نزاع مع دوله . وأثنى بعد قليل على قرارات كارلسباد ، وباعتباره محافظاً ، دعته الحكومة البروسية لاستلام كرسي الفلسفة في جامعة برلين عام ١٨١٨ .

وقبل أن يدخل جامعة برلين نشر مؤلفاته الأساسية ووضع فلسفته : ففي عام ١٨٠٧ نشر كتاب « ظواهر الفكر » ، وفي عام ١٨١٢ « العلم والمنطق » ، وفي ١٨١٧ « موسوعة العلوم الفلسفية » . ثم أضاف

لها في عام ١٨٢٠ « فلسفة الحق » وعدداً من الدروس التي ألقاها في برلين ونشرت بعد وفاته .

كان هيغيل فيلسوفاً ميتافيزيقياً وأحد كبار العباقرة في فلسفة ما وراء الطبيعة في ألمانيا والعالم . ومن غير المفيد أن نقول ان فلسفته في هذا المظهر خارجة عن موضوع دراستنا . ولكن عدداً من النقاط يعنينا . يجب أن نشير أولاً إلى أن معارف هيغيل موسوعية حقاً . فقد وقف على نمو العلوم وجميع مظاهر الفكر الماضية والمعاصرة . فهو إذاً لا يخلو من أسس الواقع ، ولم يبن مذهبه في التجريد المحض . وكان على صلة وثيقة بالسياسة والنمو المادي لعلوم عصره . ولكنه رجل مذهب ينقل الواقع إلى النظر ويبدل وضعه ويدخله بكامله في مذهب ثم يؤسس هذا الواقع ، الذي يقف على حافته دوماً ، في ميدان ما وراء الطبيعة .

إن النقاط التي تهمنا من مجموع نظريات هيغيل هي التالية :

فلسفته في التاريخ ، ومفهومه للعلوم الاجتماعية ، ونظريته في الدولة .

فلسفة التاريخ - لم يكن هيغيل بالإنسان الذي يناضل ضد الوقائع وضد الحوادث ، إن دور الفلسفة عنده أن تفهم ما هو كائن . وما هو كائن هو العقل المتحقق . والتاريخ ، كما يقول ، « هو فهم العالم ووعيه » وإن من غلب في التاريخ كان على حق . لقد حكم النصر ضد نابوليون وضد الأفكار الفرنسية ، ولذا لم يتعلق بها البتة لأنها أفكار ناضبة . إن الغالبين لم يغلبوا صدفة . إنهم يستحقون الظفر لأنهم انتصروا . ويقول : « إن الشعب الذي يمثل زمناً ما من نمو الفكر له على الشعوب الأخرى كلها حق مطلق ، وليس لهذه الشعوب حقوق عليه . وإن الشعوب التي ولى زمنها لا تعتبر أبداً في تاريخ العالم » . وهذه النظرية تقوم في آن واحد برد فعل ضد النظرية العلمانية في تاريخ القرن الثامن عشر ، وضد

النظرية المسيحية . إنها رد فعل ضد التاريخ الدنيوي كما فهمه القرن الثامن عشر الذي يرى أن محرك التاريخ في قابلية الانسان للكمال اللامتناهي . وهي أيضاً رد فعل ضد التاريخ الديني المحض الصادر عن القديس اغسطينوس أو بوسويه ، والذي يفترض أن النشاط الإنساني لا يقدر إلا على الخراب والعدم . أما هيغيل فيرى في التاريخ السيامي « تاريخ درجات تقدم الفكر » والتطور في نظره نمـو نبتة فكرية تتضمن آثارها الأولى ظاهراً التاريخ كله ، ولا شيء يضيع في الماضي ، لأن الفكر حاضر والروح خالدة ، والأزمنة ، التي يملكها الفكر تحته ، يملكها في عمقه الحاضر » . وان عناصر التاريـخ هي الدول ، المظهر الأرضي للمطلق . إنها تعتمد على مبدأ فكري ، وتعبر عن أسمى درجة يبلغها الفكر الإلهي الذي ينفذ في العالم في كل زمن من أزمان التاريخ ولكن هذه الدول تعبر بصورة غير كاملة عن الفكر الإلهي . وهـذا هو السبب في سقوطها . وإن جوهر التاريخ هو إذن تمييز الروح الفكرية لهذه الدول التي سيطرت ، في زمن ما ، على العالم .

وينفي مفهوم هيغيل تمجيد الأزمنة البدائية ، إما على شاكلة جان جاك روسو ورجال القرن الثامن عشر ، الذين يرون أن الإنسان في الأصل صالح ولكن الحضارة تفسده ؛ أو على مثال النظرية الكاثوليكية التي تضع صفاء الإنسان وصلاحه في نشأة الجنس البشري قبل الذنب الأصلي . وينفي هيغيل أيضاً تفسير التاريخ بحوادث عارضة ، ويرى أن هذه الحوادث العارضة يعدل بعضها بعضاً ، كما ينفي إرادة الناس كعامل في التاريخ ، لأن العمل البشري نقطة انطلاق لنتائج لا متناهية لا يدركها صانعوها . وعليه نرى أن نظرية هيغيل تؤدي إلى تبرير الماضي . « العالم الواقعي هو كما يجب أن يكون ، والعقل الإلهي العام يجب أن يتم

بنفسه » . وهذا المفهوم ، الذي يبرر حالة الأشياء الماضية والحاضرة ، لا ينفي إمكانية الحركة : التطور دائم دون انقطاع لأن الفكر يتابع دوماً انتصاره على ماضيه .

ويرى هيغيل ثلاثة أدوار كبرى في تاريخ العالم تمثل ثلاث درجات للحرية ، هذه الحرية المفهومة كسلطة تقرير داخلي للفكر ، لا الحرية الخارجية ، الحرية المادية .

إن أول هذه الأدوار هو دور الاستبداد الشرقي ، حيث لم يكن في الواقع سوى حرية واحدة ، حرية المستبد بذاتها ، المبنية على خضوع الجميع له .

والدور الثاني هو الدور الإغريقي – الروماني الذي سادت فيه حرية المواطن الظاهرية التي تعتمد على الحق . ولكن هذا الحق ليس إلا تجريداً للعقل منفصلا عن الطبيعة ، وشكلا ناقصاً للحضارة .

والدور الثالث هو ما يسميه هيغيل « الحضارة الجرمانية – المسيحية » التي تولد حرية المسيحي الداخلية ، ودور الجرمانية فيها أن تدع المبدأ يمر إلى الواقع السياسي ، لأن العرق الجرماني ، بتعاطفه مع الفكر المسيحي ، يجب أن يعتبر العرق المختار الغائي للعالم . وإن الأعراق اللاتينية والديانة المسيحية على خطأ في مضاعفة الوجدان وجعله شطرين : من جهة ، التقوى والعنصر الديني ؛ ومن جهة أخرى ، الحق ، أي المصلحة العصرية . وقد عرف لوثير والبروتستانتية كيف يذيبان المفهومين في مفهوم واحد . « إن الباطن النقي للطبيعة الجرمانية » سمح له بصهر العامل الفردي والعقل المطلق ، الدين والحق ، الوحدة الدينية والوحدة السياسية . إن العرق الجرماني هو العرق الذي يملك الصفات الطبيعية التي تخوله تلقي أسمى وحي الفكر .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزمن الذي كتب فيه هيغيل مذهبه نجد أن هذا المفهوم لتاريخ الحضارة ، أو هذه الفلسفة للتاريخ ، ليس إلا تبريراً للسياسات الظافرة آنذاك ، ولكنه كان أيضاً سياسة أمل وتغيير لغير الراضين .

العلوم الاجتماعية وفي مضمار العلوم الاجتماعية تختلف أفكار هيغيل أيضاً عن الأفكار التي سادت حتى ذلك الحين . لقد تشكلت في عصر هيغيل علوم الأديان ، وتاريخ الحقوق ، وتاريخ الفن ، وفهمت على أنها دراسات وقائع . وأصبح علم النفس علماً . وانفصلت هذه العلوم المختلفة عن الأخلاق والدين والفلسفة المعتبرة علوم قواعد وتعاليم فقط . ولم يقم هيغيل تمييزاً بين هذه العلوم الاجتماعية والعلوم الأصولية ، بل إنه يرى فيها كلها أشكالاً ضرورية لحياة الفكر ، ويحاول أن يمسك بمعاني هذه الحوادث الفكرية كلها . وعلى هذا النحو يقوم برد فعل ضد مذاهب القرن الثامن عشر المختلفة ، التي ترى في الحق الطبيعي تعبيراً لاستعدادات الإنسان الفطرية ، وتؤسس الأخلاق على حسابات نفعية ، وترى في الدولة نتيجة أنانيات مختلفة اتفقت فيما بينها . أما هو فيرجع أسس الحق إلى حوادث فكرية . فالملكية ليست ، بالنسبة له ، اغتصاباً مادياً بسيطاً ، كما هي بالنسبة لروسو ، إنها توكيد للشخص الذي يؤخذ بشيء خارجي دون إرادة ليجعله ملكه ويدخل فيه إرادته ، وفي هذا التوكيد يجعل الآخرين يعترفون به . إن الاعتراف بهذه الارادة المطبوعة في الملكية ، الذي هو اعتراف من قبل الناس الآخرين ، أي من قبل الارادات الأخرى ، يشكل نوعاً من عقد تبادل ، تبادل هذه الارادات التي تؤكد نفسها أو تتخلى . وهذا العقد هو أساس الحق . وإن الخلافات التي يمكن أن توجد بين هذه الارادات يمكن أن تنشأ عن الطبع الفردي

وبالتالي العارضي للإرادات المتعاقدة . ولحل هذه الخلافات يجب حكم من الخارج ، حكم قوة تلفظ قرارها وتقول ماهو الحق بذاته ، وهـذا هو الحق المدني ، وتعيد الحق إلى نصابه ، عندما يخرق ، بالجزاء الذي تقرره ، وهذا هو الحق الجزائي .

وهذا الحق كما يفهمه هيغيل هو الحق الخاص دون غيره : فالحيـاة السياسية والمدينة ليستا ، كما يريد فقهاء القرن الثامن عشر ، حالة خاصة لحياة الحق . لأن هيغيل يفصل بصورة جذرية ما هو سياسي وماهو حقوقي . ومفهومه للحق يفترض إذن سلطة تقرر لتعريف الحق وتحكم تبعاً لهذا الحق. وهـذا يعني شجب الفرد كمصدر للحق . ويجنب هيغيل إرادة المواطن الفردية في خلق الحق ، ويرى أن القوانين التي سنها المواطنون ليست الا عملاً اصطناعياً ودون قيمة . وهذا المفهوم الفكري للحق الذي يهـدم الفردية هو أيضاً مفهوم هيغيل في أساس نظريته في الأخلاق التي تعتمد على قصور الانسان عن بلوغ المطلق الذي يتطلع إليه . والانسان لا يجـد الحرية الأخلاقية إلا في تسلسل الجماعات التي هي درجات مختلفة في السير نحو المطلق ، وهذه الجماعات هي : الأسرة ، والمجتمع ، والدولة .

مفهوم الدولة. - إن مفهوم الدولة الذي يوسعه هيغيل يؤلف جزءاً من فلسفته ، وهو الجزء الذي كانت له نتائج سياسية مباشرة. فبينما التاريخ يحاول عرض الحوادث الماضية ، تكون الفلسفة اكتشافاً واستنتاجاً عقلانياً ، أي فهم ما هو حاضر وواقعي . ويتعلق هيغيل بتعريف الدولة كائناً عقلانياً بذاته. ومن قبل نظر جـــان جاك روسو الى العلم السياسي من وجهة نظر مسبقة ، ولكنه خدع لأنه ظن بأن المواطنين كانوا سابقين للدولة المدينة بوجودها للمواطنين . أما هيغيل فيرى أن كل حل ينظر إلى الدولة بأنها أقيمت لتكفل الأشخاص أو الحقوق الفردية ، لا يمكن أن يكون أساساً

للدولة ، إذ من السهل عندئذ على الأفراد أن ينسحبوا من الدولة ، ويكونوا أعضاء فيها أو لا يكونوا . ولذا يقول العكس : « الدولة واقع مطلق وليس للفرد نفسه موضوعية وحقيقة وأخلاق إلا إذا كان عضواً في الدولة » . ويقول : « الدولة هي العقلاني بذاته ولذاته » ، هي « غاية بذاتها مطلقة » ، هي إرادة ميتافيزيقية لا تتميز عن العقل المطلق ، عن الفكر ، وباختصار عن الإله . الدولة هي الفكر من حيث يتحقق بوعي في العالم ، بينما الطبيعة هي الفكر من حيث يتحقق دون وعي . والدولة كلها تشارك في هذا الجوهر الإلهي . الدولة شكل من أشكال الوجود الإلهي . وهكذا نرى أن هيغيل يفهم الدولة شيئاً مغايراً للمجتمع المدني ، ومغايراً تماماً لتنظيم قانوني لجماعة بشرية .

ويستنتج هيغيل من هذا المفهوم كيفية تنظيم الدولة : فهو يرى أن فكرة فصل السلطات ، وفكرة الدستور ، قضايا ليست بذات موضوع ، إنها أفكار باطلة ، وأن الدولة في شكلها الأسمى تتألف من ثلاثة عوامل :

١ – **العامل الأول والأساسي هو العنصر الملكي** ، فلولا الملك لما كان الشعب سوى كتلة لا عضوية . إن للمليك نوعاً من صفة إلهية ، لا لأنها من حق إلهي كما كان يقال في السابق ، بل لأن المليك يجسد الدولة ، ولأن الدولة تجسد الفكر الذي هو الله ، والمليك يلبس جلالة لا يمكن خلعها عنه ، فهو يملك إذن إدارة الشؤون ، وخاصة الشؤون الخارجية ، ويحكم دولته بسلطة قوية ومركزية ، ويعجب هيغيل خاصة بريشيليو ونابوليون ، وعلى الملك مع ذلك أن يعتمد على المدن لأنه يجد فيها مصالح مشروعة محترمة ، ويجب عليه مراقبتها .

٢ – **العامل الثاني هو العنصر الأرستقراطي** الممثل بمجالس الأمير وموظفيه السامين .

٣ - **العامل الديموقراطي وهو البرلمان** ، ضمان الخير العام والحرية العامة ، لأن البرلمان يعطي للملك آراء ، ولأنه هيئة إعلان ، وبدونه يبقى جمهور الشعب في الواقع لا عضوياً وذرياً . ومن الطبيعي ، أن هذا البرلمان ، بالنسبة لهيغيل ، لا يمثل الأفراد ، بل هو هيئة تضم مجلس الأمراء الذي يمثل مصالح الملكية العقارية ، الملكية الدائمة بالوراثة ، ومجلس النواب الذي يمثل المصالح الاجتماعية الكبيرة الأخرى : الملكية المنقولة ، الزراعة ، التجارة ، الصناعة الخ ... ومن الطبيعي ألا يكون هذا البرلمان سلطة تشريعية لأن هذه السلطة تتعلق بالمليك ، ويساعده في ذلك عاملا الدولة الآخران . وأما البرلمان فهو هيئة مساعدة تنير الحكومة ، وهيئة تربية للشعب بالإعلان الذي تعطيه عن سير الدولة وبالصحافة التي يجب أن تكون حرة ما دامت غير خطرة على الدولة وغير شاتمة لها .

وهذا المفهوم نفسه يعين علاقات الدول بين بعضها أيضاً ، لأن الدولة ليست ملزمة بالعمل بموجب الأخلاق ، والحرب ضرورية بقوة الظروف . فهي بالتالي معقولة ، وإلهية ، ولا غنى عنها لصحة الشعوب ، كما يمنع تحرك الأمواج الماء من الفساد والصري . وأحياناً تكون الحرب وسيلة وحيدة لتحقيق الدولة . فهي إذن عامل ضروري لتطور الدولة . وهكذا قطع هيغيل الصلة تماماً مع المثل الأعلى السلمي للقرن الثامن عشر .

هذه هي الملامح الكبرى لفلسفة هيغيل السياسية التي كان لها تأثير كبير على العالم المعاصر . وهذا التعليم السياسي ينطلق ، كما نرى ، من مذهب يختلف اختلافاً مطلقاً عن ايديولوجيا القرن الثامن عشر كلها وايديولوجيا الثورة الفرنسية والليبرالية المعاصرة . وقد رحب المعاصرون بهذه الفلسفة كما هي ، ولاقت في المستقبل تفسيرات أخرى ، وبعض هذه التفسيرات ليبرالية من بعض تلاميذه ، مثل كارل ماركس . أما بالنسبة لعصره فقد

ظهرت قطيعة مع الليبرالية وتبريراً لسياسة الحكم المطلق التي انتصرت في ١٨١٥ . وبهذه الصفة كان ملك بروسيا فريديريك - غليوم الثالث ووزير التعليم العام آلتنشتاين يفخران بأنهما جاءا بهيغيل إلى جامعة برلين . ولقد أعطت فلسفة هيغيل بمذهبها قوة فريدة لسياسة الواقع التي سلكتها الحكومات الألمانية .

وهناك صفة أخرى لفلسفة هيغيل وهي أنها قابلة لأن تولد أو تبرر نظرية التوسع القومي ، نظرية امبريالية الدولة ، ونظرية العزة الألمانية ، وستخرج عنها نظريات تعتمد في آن واحد على التاريخ وعلى الفلسفة ونجدها عند بسمارك وحتى عند هتلر .

وأخيراً تبدو فلسفة هيغيل تبريراً لتاريخ بروسيا وسياستها . وكان هيغيل نفسه يعي هذه الصفة في مذهبه ، وقد اعترف بذلك في درسه الأول الذي جعل موضوعه « العلاقة الانتقائية والقربى الأصلية بين الدولة البروسية والفلسفة الهيغيلية » ، وستكون فلسفة هيغيل ، بالنسبة لسياسة بروسيا ، كتاباً مقدساً ورحبة لا حد لها تمتح منها الحجج والدلائل . ووجه هيغيل النظر إلى ضرورة تنظيم الدولة ، بعد أن انصرف عن هذه الفكرة المؤلفون الألمان لصالح فكرة أكثر مرونة وهي فكرة الأمة . إن مذهبه يقنع ألمانيا بأنه ينبغي لها أن تتشكل كدولة لتكون موحدة وتتحقق كامة . ولم يكن في ذلك الحين سوى حكومة واحدة في ألمانيا تستجيب حقاً لهذا التعريف للدولة وهي حكومة دولة بروسيا التي عرفت وحدها كيف تبلغ هذا المدلول للدولة وتنظمه .

لقد كان تأثير هيغيل عظيما جداً ، وكان نجاحه مباشراً ، ويمكن القول انه اثر في الآجل البعيد على ألمانيا المفكرة كلها ، ومن هذه

الوجهة يمكن أن تعتبر فلسفة هيغيل حادثاً قطعياً في التاريخ ، لا في تاريخ ألمانيا فحسب بل في تاريخ العالم .

وفي ألمانيا استطاعت بروسيا أن تحتل مكاناً وتلعب دوراً خاصاً ، لأن هيغيل أبدع الإيديولوجيا التي ستبنى عليها السياسة البروسية لتبدع الوحدة الألمانية في المستقبل .

الادارة البروسية . ـ لقد تمتعت بروسيا في السنوات ١٨١٣ ـ ١٨١٥ بحظوة كبيرة في الرأي الألماني ، لأنها كانت على رأس حركة التحرير والخلاص . ولكن خيبة الأمل كانت سريعة جداً ، لأن بروسيا اشتركت بسياسة مترنيخ الرجعية وصفت جماعة المحاربين القدماء من وطنيين وأحرار. ولكن تجدر الاشارة إلى حادثين عظيمين على الصعيد القومي في تاريخ بروسيا في هذا الدور: أولاً كان يجب إعادة صنع الدولة البروسية بعد سنوات السيطرة الفرنسية ، ولهذه الغاية ، رجعت الملكية البروسية إلى تقاليدها القديمة أي إلى تقاليد الحكم المستبد. ولكن هذا الحكم ، من جهة أخرى ، كان ناجعاً مادياً ومفيداً : لقد أحاط الملك نفسه بالرجعيين من أمثال **آنسيلون** الذي أبعد فكرة التمثيل القومي ، **والتنشتاين** ، وزير التعليم العام ، و **شاملز** و **كامبتز** رئيس الضابطة (الشرطة) . وتخلى عن السياسة التي جربت خلال دور النكبة وعززت السلطة الملكية بالرأي العام وباشراك الشعب بالحكم . وبسرعة سقطت بروسيا في النظام البوليسي التعسفي : فمن ذلك ان ١٢٠ طالباً اوقفوا في العام ١٨٢٣ بحجة التحريض ، وظلوا في السجن ثلاثة أعوام قبل أن يحاكموا . وكان نظام الرقابة ثقيلاً : فقد حذف الصحافة السياسية كلها واخضع الرسائل إلى رقابة الدولة . وفتحت رسائل الشخصيات الكبرى مثل شتاين ، نيبور ، **شليغيل**. ومنعت الرقابة المطبوعات ، وحتى إعادة طبع المطبوعات التي لا تحرض على الثورة

مثل «رسائل القرن السادس عشر» لمؤلفها **اولريخ دوهوتن**، و « خطب إلى الأمة الالمانية » لفيختة . وحرم تمثيل « ايغمونت » لغوته . و « غليوم تيل » لشيلر . وعين مفتشون لتطهير غرف المطالعة . وكانت السياسة الدينية تعاون سياسة القمع الفكري وتتابع استعباد الافكار للحكم : سلك الملك حيال البروتستانت سياسة الاتحاد القسري بين الكنيسة اللوثرية والكنيسة المصلحة. واقيمت ارثوذكسية تقية متزمته وغير متسامحة ؛ وكان زعيمها النظري وممثلها شخصاً يدعى **شتال** وانشأ هذا « صحيفة الصليب » وكانت لسان « الحزب التقي » . وكان شتال يهودياً اعتنق البروتستانتية وضم إلى مذاهب هاللر التقليدية صوفية جديدة .

اما الكاثوليك ، فقد كان أساقفتهم في السنوات الاولى يطيعون أوامر الحكومة ، كما كانوا في زمن نابوليون ، وظلوا كذلك إلى أن قام رد الفعل ضد جهودها ، عندما أرادت أن تخرجهم عن دينهم وتجعلهم بروتستانتيين، ونشب الخلاف في قضية الزواج المختلط ، بين البروتستانت والكاثوليك ، وذهب بعيداً عندما سجنت الحكومة رئيس أساقفة كولونيا وبوزن .

وهكذا انقطع التيار الذي كان من المكن أن يوجه الافكار المفتوحة والمجددة نحو بروسيا الليبرالية كرهاً بالنمسا . وانتزعت بروسيا من الحركة الليبراليه أي من الحركة القومية .

وعادت الادارة سيدة الدولة . واقتصرت الاصلاحات البروسية الموعودة على اصلاح اداري بسيط . فبموجب البراءة الصادرة في ١٥ حزيران ١٨٢٣ انشئت أو أصلحت الدياطات الاقليمية أي هيئات العصر الوسيط القديمة . وتتألف هذه الدياطات من نواب ثلاث «هيئات» وكان ناخبو هؤلاء

النواب مالكي أطيان . وكان لهيئة الطبقة النبيلة نصف التمثيل ، وينتخب النبلاء نوابهم مباشرة . وبالمقابل كانت هيئة الطبقة الريفية تنتخب نوابها على درجتين . ووجد في بروسيا ثمانية دياطات اقليمية ، بمعدل دياط لكل اقليم ، وللدلالة على أن القصد لم يكن تشكيل الدولة احدث كل دياط من هذه الدياطات ببراءة خاصة . وكانت سلطة هذه الدياطات تافهة ، وكانت تدعى لاعطاء رأيها في القوانين التي تهم الاقليم ، ولتسوية الشؤون المحلية فيما يتعلق مثلاً بالطرق والاسعاف العام وتقديم العرائض . ولم يكن ليجاب على هـــذه العرائض إلا إذا وصلت عرائض الدياطات الثمانية كلها الى برلين . وفي الواقع ، لم يكن لهذه الدياطات أي صفة تمثيلية ولا أي سلطة سياسية .

كانت المركزية قاعدة الادارة البروسية : وبموجبها كانت الدولة مقسمة إلى ثمانية أقاليم يتزعمها رئيس أعلى . وتنقسم هذه الأقاليم الى خمسة وعشرين مقاطعة «بيزيركة» وعلى رأسها حكومة ادارة (ديركتوار) جماعية تسمى « ريجيرونغ ». وتنقسم المقاطعات إلى دوائر « كرايزه » وعددها ثلثمائة كرايزة ، وتدار من قبل لاندرات أي قائمقام ومجلس الدائرة . وقد احدثت الكرايزة عام ١٨٢٥ لتقديم مرشحين لوظيفة لاندرات .

كان هذا النظام في بروسيا أصيلاً ، وهو حل وسط ، وتسوية بين الحكومة والطبقة النبيلة . فقد تركت الدولة للطبقة النبيلة نفوذاً عظيماً في القضايا المحلية . وكانت الطبقة النبيلة مسيطرة على هذه المجالس . وكان اللاندرات يختار من النبلاء ويقترحه المجلس . ويؤلف هؤلاء القائمقامون جماعة يساق منها رجال الادارة . وكذلك تركت الحكومة للنبلاء فلاحيهم . وبالمقابل ، حافظت الادارة على المصالح العامة . وكان هذا النظام يجمع بين الوظيفية والاقطاعية . ونرى فيه طبقتين ارستقراطيتين تتقاسمان

الدولة : ارستقراطية الطبقة النبيلة والبوروقراطية (الديوانية) . ولنلاحظ أن تنظيم الدولة على هذا الشكل يستجيب لنظريات هيغيل . وكانت هذه البورقراطية الادارية ممتازة . ويتم انتقاؤها بفضل امتحانات الدخول . وقد انتج الأمن الذي خولته الانظمة الدقيقة لهؤلاء الموظفين والمبادهة المتروكة إلى رؤساء المصالح في ممارسة وظائفهم ، ادارة عظيمة بنزاهتها وكفاءتها. ولهذا كان النظام قوياً.ولكن هذا النظام كان غير شعبي بسبب استعلاء هؤلاء الموظفين وفظاظتهم .

وقامت هذه الادارة بعمل جيد : نظمت الماليـــة البروسية وحلت قضية الاصلاح الزراعي لصالح الطبقة النبيلة واعادت بناء الجيش ، وأدخلت في الدولة البروسية الأقاليم الجديدة التي خصصت لها في العام ١٨١٥ وهي بروسيا الرينانية ووستفاليا . ودام هذا العمل ، الذي جرى في السنوات الأولى للنظام ، حتى وفاة فريديريك – غليوم الثالث في ١٨٤٠ ، ومن الممكن القول حتى ١٨٤٨ عندما قامت الثورة والغته .

وظهرت بروسيا في المانيا دولة غير ليبرالية ، دولة منظمة ، ونموذجاً للادارة بالنسبة لباقي المانيا . وعلى الرغم من أنها كانت نموذجاً لباقي الدول الألمانية ، فيجب أن نرى ان الحكومة البروسية كانت ذات نعرة متطرفة خاصة ، نعرة بروسية وغير ألمانية .

وكان هذا التنظيم البروسي لصالح بروسيا وحدها، ونذكر بخاصة انشاء الاتحاد الجمركي الذي امتد فيما بعد على قسم كبير من المانيا :

الاتحاد الجمركي (التسولفراين) . – لقد نسب الاتحاد الجمركي زمناً طويلا إلى حركة عفوية قامت بها الأوساط الاقتصادية بغية الوحـدة ، والى دفع الرأي وضغطه على الحكومة . غير أن الدراسات ، التي

قامت على الوثائق، برهنت على أن هذا المفهوم في نسبة التسولفراين إلى نوع من حركة قومية كان خاطئاً . ونجد تحليلاً لذلك في الفصلين الأول والثاني من كتاب بيير بينير [1] في « أصول الصناعة الكبرى الالمانية » وقد اثارت اسطورة التسولفراين الناجمة عن حركة قوميـــة بعض تصريحات ومشروعات مؤلفين من المانيـا الجنوبية وهمـا **فريديريك ليست** و **نيبينيوس** . كان فريدريك ليست استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة توبنغن . حرر عريضة باسم شركة التجارة والصناعة التي أسسها عام ١٨١٩ بعض الصناعيين من ساكس وجنوب المانيا . وهذه العريضة ، المؤرخة في ٢٤ أيار ١٨١٩ ، توسع أمام الدياط احلام الاتحاد الجمركي الكبرى ، مع برلمان مشترك ودستور مشترك . وقام ليست في السنوات التاليـة بحملة لالغاء الجمارك الداخلية ، ووجه بخاصة « مجـــلة التجارة والصناعة الالمانيتين » ولكن مفاهيم ليست كانت مشاريـع مليئة بالخيال ، وغير واضحة ، ولا تعتمد على أي مذهب تجاري محسوس .

أما نيبينيوس فقد اختص بفضل كبير في اصل التسولفراين . وكان وزيراً لدولة باد ، وقدم لمؤتمر كارلسباد خطة مفصلة لرابطة جمركية بين الدول الألمانية . ولم يناقش المؤتمر هذه الخطة ولم يخرج شيء عن ليست أو نيبينيوس . وكانت وجهة نظرهما المانية وغير بروسية ، وعلى العكس ، كانت مشاريعها ترتيبات مناوئة لبروسيا ، واتخذت رد فعل ضد مزاعم بروسيا في تنظيم جماركها .

المرحلة الأولى : . — لم يكن التسولفراين ، في الواقـع ، عملاً سياسياً ، وانما هو عمل مالي ضريبي . ولم يكن عمـل رجال سياسيين قوميين ، بل عمل اداريين بروسيين وهم : المدير العام للضرائب **فون ماسن**

---

(١) راجع Pierre Bénaerts , *Les origines de la grande industrie Allemande* , PARIS 1933 .

ووزير المالية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠ ، **فون موتز** ، وأخيراً **آيشودن** وزير الشؤون الخارجية .

في ١٨١٥ أصلح النظام الجمركي في ألمانيا مع عودة النظام القديم . واحيطت الـ ٣٨ دولة الداخلة في الكونفدراسيون الجرماني بالجمارك كدول مستقلة . ونظمت من جديد في داخل هذه الدول رسوم المرور ورسوم « الدخولية » ورسوم العبور (الترانزيت) ، وحصر الدولة وماليها . غير أن هانوفر والمدن الحرة وحرية الملاحة على الانهار ، التي أقرها الصك النهائي لمؤتمر فينا ، فتحتا ثغرة في وسط هذه المجموعة من الرسوم والجمارك الداخلية ، وأصبح ممكناً بهذين الطريقين أن تنصب على ألمانيا ، بالرغم من النظام الجمركي ، منتجات الصناعة الانكليزية التي تنافس الصناعة الناشئة في ألمانيا .

لقد خرج التسولفراين من واقعين :

الاول، وهو **ظلامات** أصحاب المصانع والتجار في البلاد الرينانية الذين سحقتهم المنافسة الانكليزية ، لأن وضعهم الاداري لم ينظم بعد . فمنذ ١٨١٦ و ١٨١٨ كان تجار الراين وصناعيوه يطلبون إلى الحكومة البروسية التي ارتبطوا بها أن تسوي قضية الجمارك في اتجاه ليبرالي .

الثاني ، الفوضى الضريبية التي غرقت بها بروسيا . فقد كانت بروسيا تتألف من أربعة أقسام مختلفة وجدت في داخلها كل أنواع الأشكال والصيغ القديمة ، حتى وجد في بروسيا سبع وستون تعرفة جمركية مختلفة ومرتبطة بضريبة غير مباشرة للمدن . وكانت الجمارك مختلطة بضرائب الاستهلاك . وللخروج من هذه الفوضى المعتصة صدر قانون في ١١ حزيران ١٨١٦ الغى رسم المرور على الأنهار والجمارك

الداخلية والاقليمية ونقلها إلى حدود الاقليم ، إلى حدود أي قسم من بروسيا . وصدر أيضاً قانون في ٢٦ أيار ١٨١٨ ووضع تعرفة موحدة لكل بروسيا ، وهي تعرفة معتدلة للحيلولة دون تنشيط التهريب وتشجيعه. وكان غرض هذين القانونين تبسيط النظام الضربي واقامة وحدة جمركية في الأراضي البروسية نفسها . غير أنه وجدت في داخل الاراضي البروسية ٢٧ منطقة تابعة لاثنتي عشرة دولة ألمانية خارجية . وكانت كل منطقة من هذه المناطق محاطة بالجمارك البروسية .

ومن جهة أخرى ، كان النظام الضريبي يتضمن رسوم استهلاك وجمارك تتراكم وتدفع جميعاً ، وفي الوقت ذاته ، تعرفات ترانزيت على البضائع الخارجية التي تجتاز الأرض البروسية وكانت رسوم الترانزيت مصدر ربح للحكومة البروسية ووسيلة ضغط اقتصادية بيدها على الدول المجاورة وقد وجد بسبب هذا الوضع الجغرافي لبروسيا ، أن جميع الطرق ، التي تذهب من شمال ألمانيا إلى جنوبها ، تمر في زمن ما عبر الأرض البروسية ، إلا طريقين : **الاول** وهو الطريق من هامبورغ إلى هانوفر وكاسل في الغرب . **والثاني** ، في الاتجاه الآخر ، وهو طريق تجارة ليبزيغ في بولونيا وروسيا . وقد أثارت التعرفات البروسية استياء الدول الأخرى

وعندما وضعت بروسيا تعرفة الترانزيت الموحدة لأقاليمها ، صرخت الدول التي ضربت بها وصرحت بأن بروسيا تسلك سياسة سلب ونهب حقيقية على حساب الألمان الآخرين ، وتخرق حقوق سيادة الدول ، وتخرق بخاصة المادة ١٩ من الميثاق الاتحادي التي تصرح بوضع نظام عام للجمارك . واحتجت الحكومات على الحكومة البروسية في مؤتمري كارلسباد وفينا ، ولكن الحكومة البروسية لم تشأ أن تسمع شيئاً

وتمسكت بتعرفتها . وأمام تشدد بروسيا قامت بعض هذه الحكومات بفتح مفاوضات فيما بينها للدفاع ولمقاومة التعرفات البروسية. وبمبادهة وزير هس – دار مشتات ، دوتيل، أدت المفاوضات أخيراً إلى تشكيل فريقين موقتين : فريق دول الراين ، والفريق الذي شكلته بافاريا وفرتامبرغ (١٨٢٤) .

غير أنه كان لهذه المناطق المحاطة ببروسيا محاذير بالنسبة إلى بروسيا ، لأنها تساعد على التهريب وتعيق الناس الموجودين فيها ، حتى ان دولة شفارتز بورغ – زوندرشاوسن الصغيرة طلبت وحصلت من الحكومة البروسية ، في ٢٥ تشرين الأول ١٨١٩، على دخولها في التعرفة البروسية . وفي ١٨٢٢ تبعت ثلاث مناطق أخرى المثل نفسه . وحذفت الجمارك بين هذه الدول الصغيرة المشمولة بالتعرفة البروسية ، ودفعت الحكومة البروسية، لها حصتها من الجمارك بنسبة عدد سكانها . واحترمت سيادة كل من هذه الدول الصغيرة ، وكل ما يتعلق بالزيارات والحجوز والأحكام الخاصة بالتهريب وغيرها ظل تابعاً لادارة هذه الدول . وبقي الأمر عند هذا الحد . وتتضمن هذه المرحلة الاولى تنظيم تعرفة عامة لجميع الأراضي البروسية وبعض المناطق التي شملتها . ولم يذهب التفكير إلى أبعد من ذلك خلال عشر سنوات .

المرحلة الثانية . – ثم افتتحت مرحلة ثانية في تاريخ الاتحاد الجمركي بدخول فون موتز وزارة الماليّة ، في ١٨٢٥ ، وسلك هذا الوزير حيال الدول الألمانية الأخرى سياسة هجوم جمركي ، إذا صح التعبير : بدأ بتنظيم الادارات المالية البروسية وتنظيم المالية والموازنة ، وركز جميع الادارات الاقتصادية الأخرى في المملكة بيد وزير المالية . وعندما تم

هذا العمل الداخلي في التنظيم الاداري ، اهتم بادخال المناطق ، التي ما زالت تقاوم بعد ، في التعرفة البروسية ، وظل هذا دأبه من ١٨٢٦ إلى ١٨٢٨ . ودخلت المناطق الواحدة بعد الأخرى في التعرفة البروسية . وهكذا زال التهريب . وعبر عن هذه الاصلاحات بتوفيرات في الادارة وتبسيطها .

وضرب هذا النجاح المثل للدول المجاورة في تبسيط الادارة والتعرفة الواضحة واقتصاد الادارة ، بينما كانت الدول الأخرى ، وبخاصة دوقية هس - دار مشتات الكبرى ، جارة بروسيا ، وكانت تعاني صعوبات مالية . وكانت هس - دارمشتات تتألف من قسمين منفصلين ، ووجدت مأخوذة بين قسمي بروسيا الكبيرين ، بروسيا الرينانية وبروسيا الوستفالية من جهة ، والأقاليم الوسطى من جهة أخرى . وخنقت صناعتها من كل جهة بالجمارك البروسية . وفي تموز ١٨٢٧ اقترحت هس دارمشتات على بروسيا التفاوض بمعاهدة تجارية . وترددت بروسيا ودامت المفاوضات بعض الوقت وكانت سرية تماماً وأدت أخيراً إلى معاهدة وقعت في ١٤ شباط ١٨٢٨ . ولكن هذه المعاهدة لم تكن معاهدة تجارية ، وانما كانت معاهدة وصول هس - دارمشتات إلى النظام الجمركي البروسي . وشكلت رابطة جمركية للدولتين . وكان قانون الجمارك البروسي لعام ١٨١٨ أساساً للتعرفة الجمركية في الدولتين . وتفاوضت الدولتان على أساس المساواة بالمثل وحافظتا على استقلالهما الاداري الذاتي ، وحق الرفض لكل منهما ، ومناقشة كل تغيير في التعرفة . ووقعت المعاهدة لستة أعوام . وهكذا نرى أن ما كان حتى الآن تعرفة جمركية بروسية فحسب قد أصبح اتحاداً جمركياً للدولتين ، تسو لفراين .

وكانت نتيجة هذه المفاوضة اثارة الاستياء في باقي ألمانيا ، وهذا الاستياء أدى إلى اتحاد جمركي بين بافاريا وفرتامبرغ ، وكانت المفاوضات جارية بشأنه من قبل ، ووقع أخيراً في ١٨ كانون الثاني ١٨٢٨ . ومن جهة أخرى ، تألف اتحاد جمركي ثالث متوسط ووقع في فرنكفورت في ٢١ أيار ١٨٢٨ ، لمدة عشرة أعوام وضم سبع عشرة دولة ، وكانت الدول الهامة فيه هانوفر ، ساكس ، هس - كاسل

كان رد فعل موتز شديداً حيال هذه الحالة : فقد صرح بأنه سيقوم ضد هذه الاتحادات الجمركية الاخرى « بحرب جمارك وطرق دون هوادة » . وسرعان ما رأت دول الجنوب ان اتحادها غير مجد كثيراً . وكان اقتصاد بافاريا واقتصاد فرتامبرغ متشابهين جداً ولذا لم يكن الاتحاد ملائماً لهما . وكانت الحصيلات الجمركية ضئيلة وجبايتها تمتص حتى ٤٤٪ منها . ووجدت بالاتينا البافارية المنعزلة في يسار الراين ، في حالة سيئة لأنها كانت منفصلة عن باقي الاتحاد . ولهذه الأسباب المختلفة قررت بافاريا وفرتامبرغ المفاوضة مع برلين ، وأبدت برلين استعدادها عن طيب خاطر . وبدأت المفاوضات في كانون الثاني ١٨٢٩ وأدت إلى معاهدة ٢٧ أيار ١٨٢٩ . وكانت هذه المعاهدة معاهدة تجارية ، ولم يكن القصد اتحاداً جمركياً بعد . وتضمنت المعاهدة تخفيض الجمارك تدريجياً وعلى مراحل ، بانتظار الوصول إلى الحذف الكامل للجمارك بين الفريقين .

واهتمت بروسيا حيال دول الاتحاد الجمركي المتوسط بتحويل العقبة وثقب هذا الحاجز الذي يمتد على جوانبها نحو جنوب ألمانيا . وتفاهمت مع دولتين صغيرتين خارجتين عن بروسيا ولكن وجدت بينهما منطقة بروسية ، وكانتا ترغبان بالارتباط معاً للقيام بالتجارة بسهولة ويسر ، وهما : **دوقية ساكس - كوبورغ دوقية ساكس - ماينينغن** . وتم التفاهم على شق

طريق على نفقة بروسيا وهاتين الدولتين . ويذهب هذا الطريق من بروسيا إلى لانغن - سالزا ويجتاز الدولتين والمنطقة البروسية لينتهي ، من جهة ، إلى فرتزبورغ ، في بافاريا ، ومن جهة أخرى ، إلى بامبرغ في فرتامبرغ . وعلى هذا النحو يصل هذا الطريق ، عبر الاتحاد المتوسط ، الأرض البروسية بأراضي الجنوب . وعدا ذلك ، تفاهمت بروسيا مع ميكلامبورغ ، أي مع هذه الدوقية الكبرى الواقعة في شمال ألمانيا على الضفة اليمنى لنهر الايلب ، لانشاء طريق يحاذي الايلب ، على الضفة اليمنى حتى هامبورغ . وبهذين الطريقين نحو الجنوب ونحو هامبورغ حصلت بروسيا على خط مواصلات تجاري مستقل عن الاتحاد المتوسط . وهكذا حولت العقبة التي وضعها الاتحاد المتوسط بين بروسيا والبحر ، من جهة ، وبين بروسيا ودول الجنوب ، من جهة أخرى . وتعزز الاقتصاد البروسي بقوة بهذا العمل الذي قام به فون موتز ، وعادت الحالة الاقتصادية إلى نقطة انطلاقها .

المرحلة الثالثة : مرحلة تشكيل الاتحاد الجمركي الأكبر . - لقد ضم الاتحاد الجمركي حتى الآن الدولة البروسية وهس - دارمشتات . أما في هذه المرحلة الثالثة فيمتد إلى الدول الألمانية الاخرى

كانت **ساكس** تشكو في ذلك العهد من انحطاط اقتصادي خطير . ومن جهة أخرى ، ان الحركات التي تلت الثورة الفرنسية عام ١٨٣٠ أزالت بعض الوزارات الرجعية بخاصة في الدول الألمانية المعادية لكل نوع من أنواع التجديد . فمن ذلك ان استسلمت دولتان من دول بمر الاتحاد المتوسط ، وهما : ساكس - فيار في ١١ شباط ١٨٣١ ، وهس الناخبية ، في ٢٥ آب ١٨٣١ . وكان ادخال هس الناخبية ، أو هس - كاسل ، في الاتحاد الجمركي البروسي ، هاماً بصورة خاصة ، لأن هس - كاسل

كانت تلامس الأقاليم البروسية : من جهة ، الأقاليم الرينانية ، ومن الجهة الأخرى ، الاقاليم الوسطى ؛ وبدخولها الاتحاد الجمركي أقامت رابطة بين جزأي الدولة البروسية .

دامت المفاوضات مع دول الجنوب ثلاثة أعوام وأدت أخيراً إلى معاهدة ٢٢ آذار ١٨٣٣ ، وبموجبها دخلت بافاريا وفرتامبرغ في اتحاد جمركي مع التسولفراين لمدة ثمانية أعوام . ثم دخلت ساكس بدورها في الاتحاد ، في ٣٠ آذار ١٨٣٣ ، وبضم ساكس ، دخلت دول تورنجه في ١٠ أيار ١٨٣٣ ، ابتداءً من تاريخ الاول من كانون الثاني ١٨٣٤ . ثم انضمت اليه أيضاً ، في السنوات التالية ، دوقية باد الكبرى ، في ١٢ أيار ١٨٣٥ ، ودوقية هس - ناسو ، في ١٠ كانون الاول ١٨٣٥ . وأخيراً مدينة فرنكفورت الحرة في ٢ كانون الثاني ١٨٣٦ . وضم التسولفراين عندئذ خمساً وعشرين (٢٥) دولة تمثل ستة وعشرين مليون نسمة ، ويخص بروسيا منها ثلاثة عشر مليوناً . ويؤلف هذا المجموع فريقاً جمركياً موحداً . وتقوم فيه حرية التجارة ، ووحـــدة الحصائل وتقسم بنسبة السكان . وكان على بروسيا في السابق ، في ١٨١٩ ، ان تقوم بحراسة حدود تبلغ ١٠٧٣ ميـــلاً ، على حين أن كامل التسولفراين ، في ١٨٣٦ ، كان عليه حراسة حدود جمركية تمتد على ١٠٦٤ ميلاً أي أقل مما كان لبروسيا وحدها في السابق .

علاقة الاتحاد الجمركي بالقومية الألمانية . - إن هـذه النقطة تهمنا بالذات . ونتساءل بعد هذا لاي حد تجاوب التسولفراين مع القومية الالمانية أو نشط الحركة القومية .

إن أول ملاحظة نبديها في هذا الشأن هي أن التسولفراين لا يشمل ألمانيا

كلها . فقد بقيت ثلاث عشرة دولة خارجة عنه . وتؤلف هذه الدول الثلاث عشرة جماعتين مختلفتين :

الأولى : شكلت فيما بينها نوعاً من اتحاد جمركي ، **شتويرفراين** ، أي اتحاد ضرائب ورسوم . وتتألف من هانوفر ، برانشفيك ، اولدانبورغ بريم ، هامبورغ ، أي الاقاليم البحرية المتصلة ببحر الشمال التي كانت على صلات هامة بالتجارة الانكليزية .

الثانية : الدول الاخرى التي ظلت مستقلة عن التسولفراين والتشتويرفراين .

أما دول التسولفراين نفسها فقد حافظت ، مع ارتباطها فيما بينها باتحاد جمركي ، على نظمها الخاصة بالضرائب غير المباشرة ، وعلى أوزانها ومكاييلها المختلفة ، وعملتها المختلفة ، ورسم المرور . وعوض عن التفاوت الذي يحدثه هذا الحفاظ على سعر البضائع باختلاف الرسوم . وهكذا لم تشكل المانيا ، حتى ولا التسولفراين نفسه ، دولة موحدة من الوجهة الاقتصادية والتجارية . وهذا الواقع يضيق القيمة القومية للتسولفراين .

وهناك نقطة أخرى ، تبدو لنا ذات أهمية أساسية بالنسبة للنتائج التي نبحث عنها ، وهي أن التسولفراين لم تساعده حركة رأي أو تهلل له ، وعلى العكس ، اثار التسولفراين عداء مراً في جميع الدول : ففي هس - دارمشتات ، توجب تأجيل دعوة المجلسين لانه كان من الممكن أن تطرح المعاهدة . وفي ١٨٢٩ لم يقبلا بالمعاهدة إلا مكرهين . وفي بافاريا وفرتامبرغ بدت الأوساط الوطنية الرجعية من جهة ، والأوساط التجارية من جهة أخرى ، معادية لابرام الاتحاد . **وفي هس الناخبية** أثار توقيع المعاهدة اضطرابات خطيرة ، وأراد الجمهور أن يقبض على موظفي الجمارك

البروسيين . وفي ساكس قام احتجاج أصحاب الأقطان ، واحتجاج تجار درسدن وليبزيغ وتجار مدن نهر الايلب ، واحتجاج مالكي الأطيان . وفي دوقية باد الكبرى كانت ثلاثة أرباع الجمهور معادية ، وعندما وافق المجلس على مبدأ المعاهدة ، عقدت الحكومة مجلساً من النبلاء فأبدى عدم رغبته بـ ٣٦ صوتاً على ٦٥ عضواً . وأخيراً ، دخلت فرنكفورت التسولفراين مترددة وآسفة ، فقد لاحظت أنها منعزلة في وسط الجميع ، ولا تستطيع أن تعمل غير ذلك ، فاستسلمت . وبصورة عامة ، اضطرت الحكومات أن تضغط لأسباب سياسية على الطبقات البورجوازية والطبقات الاقتصادية بخاصة لتجعلها تقبل بالمعاهدة . ولذا يبدو لنا أن التسولفراين لم يكن نتاج حركة وجدان الجماعة الألمانية ، لأن النعرة الخاصة ما زالت موجودة والعداء للاتحاد عظيم . ولكن التسولفراين سيرى في الآجل البعيد عودة الرأي وتقديره ، وما ذلك إلا للنتائج الاقتصادية الملائمة التي عادت على الجميع بالفائدة . والنقطة الأخيرة التي يجب أن نقولها هي الآتية : هل شجع الاتحاد الجمركي على وحدة ألمانيا السياسية ؟ ان هذا المفهوم شائع ، ونجده في جميع الكتب ، وعند كثير من المؤرخين . فقد قبل على العموم ان التسولفراين كان مقدمة للوحدة الالمانية ، وان الالمان بدؤوا اتحادهم السياسي بتحقيق هذا الاتحاد الجمركي . فلنحاول أن نرى الامور عن كثب : الواقع أن بعض الالمان علقوا الآمال على الاتحاد الجمركي في سبيل الاتحاد السياسي . حتى ان موتز واضع مشروع الاتحاد كتب غداة المعاهدة مع هس - دارمشتات » في ١٨٢٨ إلى مراسليه : « الحقيقه الواضحة هي أن الجمارك لم تكن إلا نتيجة للفصل السياسي بين مختلف الدول ، ومن الصحيح أيضاً أن اتحاد هذه الدول في كتلة جمركية واحدة يجب أن

يؤدي إلى اتحادها في نظام سياسي واحد » . وأضاف : « إن بروسيا ترغب في تفاهم وثيق مع الامارات التي تمثل بحق المصالح الالمانية . وفي الحالة ، التي ينحل فيها الكونفدراسيون الجرماني ويعيد تشكيل نفسه باخراج العناصر اللامتجانسة ، يكون لنظامنا التجاري أهمية عظمى . ومن هذا الاتحاد ، الذي يبنى على المصالح الطبيعية ويجب أن يمتد بالضرورة على دول الوسط ، تولد المانيا الحرة والقوية في الداخل والخارج » . ومن هنا نرى أن موتز كان يتصور أن الاتحاد الجمركي يمكن أن تكون له نتائج سياسية آجلة ، ولكن يجب أن نلاحظ احتياطين في هذا النص .

١ - إن موتز يتكلم عن اتحاد العناصر الالمانية الخاصة ، وهذا يعني ، في تفكيره ، أنه يخرج النمسا من هذا الاتحاد .

٢ - انه يتصور أن بالامكان أن تكون لهذا الاتحاد الجمركي نتائج سياسية آجلة . ولكن في أي اتجاه ؟ في الحالة التي ينحل فيها الكونفدراسيون الجرماني ويعاد فيها تأليف دولة أخرى . وهذا ما يرينا أن النتائج السياسية للاتحاد الجمركي ، في فكر موتز ، كانت بعيدة وغامضة .

وأثار الاتحاد الجمركي ، بنتائجه السياسية الممكنة ، مخاوف أشخاص آخرين : فمن ذلك ان رومييني القائم بالاعمال الفرنسي في مونيخ كتب إلى حكومته في ٤ نيسان ١٨٢٩ غداة انشاء الاتحاد الجمركي الاول : « ان هذا الاتحاد أعظم حادث مر في ألمانيا منذ الاصلاح الديني » . وخشي نتائجه وقال : سيعطي هذا الاتحاد بروسيا أهمية عظيمة جداً : « وستمارس هذه الدولة على شريكاتها تفوقاً يتجاوز كل ما وجد من هذا النوع حتى هذا اليوم وكل ما يمكن تصوره » . ولكن الحكومة

البافارية طمنت بسرعة الحكومة الفرنسية بقولها بان لا خوف من الوجهة السياسية من الاتحاد الجركي المرتقب ، لأن القصد هو الحصول على تسهيلات تجارية فقط ، وان الحكومة البافارية تحرص باهتمام على علاقاتها الطيبة مع فرنسا . واطمأن روع روميني . وفي شهر كانون الثاني ١٨٣٠ كتب الى حكومته بألا تعلق على الاتحاد الجركي الا أهمية ثانوية . وهذا يرينا أن الخطر الذي يمكن أن يتأتى عن الاتحاد الجركي لم يتصور في ذلك الحين ، وان لاانكلترا ولا فرنسا ، ولا النمسا ، أي الدول الثلاث التي يهمها بصورة أساسية ألا تتحول ألمانيا من الوجهة السياسية ، لم تر في الاتحاد الجركي خطراً سياسياً يدفعها ، بغية تجنبه ، إلى القيام بتنازلات في الجمارك ، وبتغيير سياستها الجركية .

ولنلاحظ انه إذا كان للاتحاد الجركي نتائج سياسية على تشكيل الوحدة الألمانية ، فيجب أن تنتظر هذه النتائج طويلاً ، لأن كونفدراسيون ألمانيا الجديد ، تحت هيمنة بروسيا ، لم يتشكل إلا في العام ١٨٦٧ أي بعد أكثر من ثلاثين عاماً . وبالعكس لم يمنع الاتحاد الجركي ، خلال ثلاثين عاماً ، بقاء النعرات المحلية الألمانية ؛ لأن هذا الاتحاد لم يقم بأي عمل في ثورة ١٨٤٨ لا في هذا الاتجاه أو ذاك وأخيراً ، لم يمنع الاتحاد الجركي جميع الدول الألمانية في عام ١٨٦٦ ، من أن تعلن بأنها مع النمسا ضد بروسيا ، وأن تحارب بروسيا . ويبدو لنا ، في هذه الظروف ، أن القول بأن الاتحاد الجركي هيأ وعجل وحدة ألمانيا السياسية ، أو انه كان سبباً أو نتيجة للحركة القومية الألمانية ، غير مطابق للوقائع .

رد الفعل الليبرالي والنعرة الاقليمية . — أمام هذه الحكومات القوية -المستبدة والمدعومة بعقائدية فلسفية جديدة ، وأمام هذه الحكومة

البروسية التي عززت وضعها السياسي والاقتصادي بالاتحاد الجمركي ، لم يكن رد الفعل الليبرالي شيئاً مذكوراً . ومهما يكن هذا الاتحاد الجمركي في المستقبل فقد كانت نتائجه المباشرة ، على أي حال ، تعزيز النعرات الاقليمية ، واعتبره الألمان مشروعاً بروسياً ضد ألمانيا الاتحادية . وكان معززاً للنعرة الاقليمية لأنه وسع قوة بروسيا الداخلية وقوى، برد الفعل ، روح النعرة عند الدول الأخرى ، وبالتالي أسهم في فصل الأحرار الألمان عن بروسيا بعد أن خيبت آمالهم بتخليها عما كانوا يعتبرونه رسالة بروسيا في ١٨١٣ و ١٨١٥ .

وهذا التخلي من الرأي الألماني عن بروسيا يلاحظ في أفول جامعة برلين : لقد خسر أساتذة جامعة برلين الشعلة التي حركتهم عام ١٨١٣ و ١٨١٥ ، وأصبحوا دون حياة ودون عمل . ولم يعد للاهوتيين الدور الذي كان لهم في السابق . فقد شاخ شليرماخر ولم يبق لهنفوذ وتجاوزت حركة الرأي زملاءه مثل **نياندر** . ووجد بين الفقهاء في اللغة رجال مشاهير مثل **بوخ ولاخمان** ولكنهما اختصاصيان وليس لهم أي تأثيرسياسي . ولم يكن المؤرخان **راومر ورانكه** حرين ليبراليين . وخارجاً عن هيغيل ، وكان عظيم التأثير ، فقد أساتذة جامعة برلين التأثير الذي كان لهم في ألمانيا ، فضلاً عن أن التماس الذي فتحته جامعة برلين مع الروح الألمانية والقوة المبدعة التي تنشطها قد ذهبا هباء منثوراً .

مانتزل . — وهذا الحادث هام لأن الحرية ، أمام الحواجز السياسية التي كانت تمنع كل حياة عامة في ألمانيا ، لجأت إلى العالم الفكري . إن النزعة الابداعية ، الليبرالية والقومية معاً ، التي كانت نزعة ١٨١٣ مازالت مستمرة ومهملة بكاتب اسمه **مانتزل** ، وكان كاتباً ناشئاً وأحد مؤسسي اتحاد الطلاب (البرشنشافت) . وقد طرد بسبب ذلك والتجأ في سويسرا

حيث أسس في العام ١٨٢٤ جريدة « الصحف الأوربية » ، ثم عاد بعد بضع سنوات إلى شتوتغارت بعد أن عفي عنه ، وكانت شتوتغارت في ذلك العهد أهم مركز فكري في ألمانيا. والتقى فيها بخاصة بالبارون كوتّا وكان ناشراً كبيراً ، نشر غوته وشيلر وجمع حوله كل أنواع الكتاب الألمان من مختلف النزعات ، وحتى الكتاب التقدميين . وأسس كوتا وأدار عدة مجلات منها : « الجريدة العامة » التي ظهرت في اغسبورغ وكانوا يسمونها في فرنسا « صحيفة اغسبورغ » ، و « الحوليات السياسية » ، وهما مجلتان سياسيتان ، وأيضاً « جريدة الصباح » وهي أدبية يديرها شاعر يسمى شواب ، وكانت دارها مركز اجتماع لكتاب ألمانيا الجنوبية . وهناك مجلة للاقتصاد السياسي تدعى « هسبيروس » وكان يديرها اقتصادي ليبرالي يسمى شولتز . وقد عهد الناشر وصاحب المكتبة كوتّا إلى مانتزل ، في شهر تموز ١٨٢٥ ، بادارة ملحق أدبي لجريدة « الصباح » ، يسمى « الصحيفة الأدبية » ، وقد أصبحت بسرعة ، تحت إدارة مانتزل ، جريدة نقد تسمع في ألمانيا أكثر من غيرها . وفي ١٨٢٨ ، نشر مانتزل مؤلفاً أحدث كثيراً من الضجة ، وكان أول مؤلف جامع في « أدب ألمانيا المعاصر » . ولاقى هذا الكتاب نجاحاً كبيراً يتجاوب مع الروح الجديدة ، ويجمع الاتجاهات الليبرالية للمدرسة الأدبية الناشئة . وفي جماعة مانتزل الليبرالية نجد الروح نفسها التي كانت سائدة في البرشنشافت أي الليبرالية والوطنية والروح الدينية . وكان مانتزل يريد أن يقيم علاقة وثيقة بين الحياة والكتب ، ويوحد الأدب والسياسة ؛ ويقول : « اليوم تحل الأفكار محل الرجال ، ولا ينازع من أجل سيد ، بل يناضل في سبيل مبدأ . الحرية وحدها خصبة ، والعبودية عقيمة ، والقتال في سبيل الحرية واجب كما هو حق »

بورنه . – كان من ظروف الحياة الأدبية الشديدة ، ومن الرقابة ، التي تمارسها السلطات ، توجيه الأفكار نحو الليبرالية . وأوضح مثال على ذلك الكاتب **بورنه** وكان أبوه يهودياً وصاحب مصرف في فرنكفورت ولد في ١٧٨٦ ودرس الطب ثم الحقوق ودخل الادارة وكانت فرنسية آنذاك ، وشكرته السلطات الألمانية الجديدة على ذلك في العام ١٨١٣ . وباعتباره يهودياً كافح في سبيل حقوق أبناء جلدته وطالب بحرية الصحافة بشكل خاص . وفي العام ١٨١٨ صبأ بغية الحصول على وظيفة يحسن بها وضعه. ولكنه وضع جانباً وتابع كفاحه في سبيل حرية الصحافة ، ونشر بخاصة في ١٨١٩ كراساً ضد الرقابة . وبسببه حذفت تباعاً جريدتان كان يعاون فيها أو أسسها . عندئذ أخذ يقوم برحلات إلى هايدلبوغ ، وباريس ، وهامبورغ ، وفينا . وفي هذه المدينة عرض عليه مترنيخ وظيفة على أن يدفع سكوته ثمناً لها ، فرفض ثم ذهب إلى باريس ونشر عن رحلته الأولى إلى باريس « لوحات باريس » وهي وصف لباريس السياسية والأدبية وغير ذلك في السنوات ١٨٢٢ – ١٨٢٥ . وأسس جريدة «الميزان» . وفي بداية عام ١٨٣٠ استقر في باريس وأراد أن يعيش فيها . كان بورنه شغفاً بحب كل ما هو عميق وحر وصحيح . كافح للحرية الألمانية ، وكان رجلاً متحمساً ، عنيفاً ، ساذجاً ومملوءاً حرارة . يحسن التهكم ، ويناضل به ضد الرجعيين الألمان . وإذا رجعنا إلى أصله رأينا فيه الواقع الأول الذي سنراه مرات عديدة وهو الاتجاه السياسي الذي خرج من ظروف الكاتب الشخصية وحياته .

الحزب الدستودي . – وكان هؤلاء المفكرون الليبراليون كثراً ومنتشرين في ألمانيا كلها . وكانت ألمانيا بلداً فقيراً وزراعياً بعد ، وبورجوازيته قليلة وحركة المفكرين الأحرار فيه دون تأثير كبير . وحل

محل هذه الحركة حركة الأحرار السياسيين في المانيا الجنوبية . وقد تأثر هؤلاء بالأفكار الفرنسية وشكلوا مدرسة دستورية مقابل المدرسة التقليدية ومدرسة الحقوق التاريخية اللتين رأيناهما . وكانوا ينادون ، على الطريقة الفرنسية ، بالحق الطبيعي وسيادة الشعب . وكان يمثلهم ممثلان هامان من رجال دوقية باد ـ الكبرى وهما روتيك وكان استاذاً في جامعة فريبورغ ، نشر في ١٨١٩ كراساً اسمه « أفكار في مجالس الدولة» وفيه يقول : « الدولة تمثل الشعب ، وليست الحكومة إلا مندوباً عن الشعب ، فعلى الدول اذن أن تأخذ جميع السلطات من الشعب لتراقب الحكومات » . ونشر بعد قليل « القاموس السياسي » وكان بمثابة دليل للأحزاب الدستورية .

والمثل الآخر لهذه المدرسة فيلكر ، مؤلف « التاريخ العام »، وكان آثارياً ومؤرخاً معاً ، واستاذاً في جامعة بون ، ثم أصبح بعد ذلك نائباً في دوقية باد الكبرى . وكان هذا الحزب يطالب بدستور يضمن الحرية والمساواة للمواطنين ، ويمنع تجاوز الحكومة والاكليروس والطبقة النبيلة . ويجب أن نلاحظ بأن الحرية لاتستطيع أن تتوطد في ذلك الحين ، في ألمانيا ، إلا في الدول الصغرى : ولكن هذه الدول الصغرى كانت ذات نعرة اقليمية فظيعة .

وكان هذا الحزب الدستوري يمارس تأثيره عن طريق نواب مجالس الدول التي لها دساتير : وكان هؤلاء النواب يفخرون بالحالة الاجتماعية المتقدمة وبالحريات التي كانت عندهم وحرم منها المان الشمال . وكانوا يحتقرون المان الشمال . وكانت هذه المجالس في كالسروه وشتوتغارت ومونيخ وفيسبادن . وكان هؤلاء السياسيون من أعضاء مجالس ألمانيا

الجنوبية أناساً متواضعين وأقوياء وشرفاء ومسالمين جداً ويتذوقون الدخول في التفصيل والعناد ، وينقصهم الاشعاع كثيراً وليس لهم مذهب . وفي الحقيقة لم يكن عندهم طبقة مثقفة كافية لتغذية جهاز سياسي . وكان الكثير من أعضاء هذه المجالس في ألمانيا الجنوبية يساقون من بين الموظفين ، ولذا لم يكونوا احراراً بالمعنى الصحيح للكلمة . ومع هذا فقد استطاع هؤلاء السياسيون في ألمانيا الجنوبية أن يقوموا بعمل مفيد ، لأنهم كافحوا في سبيل الكرامة البشرية وتمسكوا بحقوق الوجدان وحاولوا أن يقيموا كثيراً من الاخلاق في الحياة السياسية . وحصلوا برقابتهم وبملاحظاتهم للحكومة على تحسين مالية الدولة ، وتحسين في العدالة ، وبعض التقدم الاجتماعي ، مثل الغاء السخرة والاعشار الدائمة (ضريبة الكنيسة) ونمو الملكية الصغيرة . واستطاع هذا الحزب الدستوري ، رغم قلة شأنه ، أن يحصل على منع محاكمة الليبرالية . ولم يستطع رجاله ابداء مطاليب رصينة ، ولكنهم حافظوا على المفهوم الليبرالي . وما يهمنا بخاصة هو انهم لم يرتفعوا إلى الفكرة القوميــــة بل كانوا يرون أن الحرية هي الشيء الاساسي ، وان الحرية قبل الفكرة القومية ، وقبل فكرة القوميات ، على عكس ما رأيناه في ١٨١٣ و ١٨١٥ .

هذا ولم تقصر ثورة ١٨٣٠ ، في ألمانيا ، كما في كل مكان ، في تشجيع حركة الأفكار السياسية . وكانت حكومتا روسيا والنمسا منهمكتين بمشاغل السياسة العامة والتدابير التي يجب اتخاذها للحيلولة دون نمو الثورة ، ولهذا السبب لم تهتما بالمانيا وتركتا الحكومات المحلية لنفسها . وكان بامكان الاحرار القيام بعمل مباشر . وقد أعطي هذا العمل الدليل على فقدان التربية السياسية الكاملة عند الشعب الالماني ، وانحطاط الروح

القومي ، الذي ظل في الواقع محدوداً جداً وضئيلًا ، وعلى نقص القوة والافكار عند الالمان . ولم تكن هنالك الا مظاهرات صاخبة قليلًا أو كثيراً ، حتى ولا محاولات ثورة كما رأينا في ايطاليا .

وكان طبيعياً أن يهلل الأحرار بالاجماع للثورة . وفي بعض المدن ذهب هذا التهليل حتى التظاهرات المدوية : ففي هامبورغ ، مثلًا غطيت المدينة بالاعلام الفرنسية ، وحملت النساء الشعار المثلث الألوان على قمصانهن . وفي دول الشمال ، في ساكس ، وهانوفر ، وهس — كاسل وبرانشفيك كان أساتذة الجامعات يوجهون المظاهرات مع الطلاب والموظفين ويساندهم بعض القضاة المحليين في المدن الصغيرة . واستطاعوا أن يحصلوا على تنازلات من الحكومة وأحياناً على دستور دون كبير مقاومة ، أو على الاقل ، على تغييرات في الوزارة ، والاستعاضة عن الوزارات الرجعية المتطرفة بوزارات أقل رجعية . وفي الواقع ما أن تمضي المفاجأة الا وتعمل الحكومات دون حسن نية على استرجاع الامتيازات التي منحتها في أوقات الخوف والهلع ، وتعاود القمع . وبقي من كل ذلك بعض تدابير مثل : زوال تجاوز النظام الاقطاعي عموماً ، والحياة الفكرية النشيطة ، والطرق الاقتصادية الجديدة ، وبنتيجة هذه الاصلاحات قل التفاوت بين دول الشمال ودول الجنوب .

الحياة السياسية في المانيا الجنوبية . — وكانت الحياة السياسية في دول الجنوب اكثر صخباً منها في دول الشمال . وكانت الانتخابات توصل إلى المجالس أحراراً أكثر حماساً واندفاعاً من أسلافهم ، بل وحزباً راديكالياً: وتكثر الجرائد رغم الرقابة ، وتقيم الحكومات عليها الدعاوى وبالتدريج تزول هذه الصحف . وتعيش البورجوازية في المانيا الجنوبية خلال بضعة أسابيع ، وربما بضعة أشهر ، كما يقول **ارنست دوني** « في حالة سبات

مضطرب » : كان يصوت على عرائض لصالح بولونيا ، وتنظم وتغنى أشعار على شرف البولونيين ، وينادى باخاء الشعوب ، رغم الرقابة التي تحاول منع هذه المظاهرات ، ورغم قرار الدياط المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول الذي يحرم العرائض الجماعية . ونجد في كل هـــذا يقظة للحياة السياسية لاتنطفىء في السنوات التالية وذلك في الحدود التي تستطيع فيها هذه الحياة السياسية أن تظهر بالرغم من تدخل الحكومات . ولقد ساعد اتحاد الصحافة الأحرار على دعم وزن الدعاوى التي أقيمت على الصحف وقامت مظاهرات أعم من هذه الاضطرابات المحلية : ففي ٢٧ أيار ١٨٣٢ نظم احتفال سياسي كبير في قصر هامباخ ، في بالاتينا البافارية ، ورفع على أبراج القصر علم اتحاد الطلاب (البرشنشافت) ، وشربت الانخاب ، وخطبت الخطب على سيادة الشعب والدول الحرة المتحدة في ألمانيا وأوربه . وتجدر الاشارة في هذه المظاهرات الالمانية إلى حضور فرنسيين وبولونيين وتشيكيين . واستطاعت جنود الماريشال دو فريده أن تبعثر هـــذه المظاهرات بسهولة ، وتوقف بعض المتظـاهرين . ونظراً لتدابير القمـع التي اتخذتها الحكومات اضطر غلاة الأحرار إلى تشكيل جمعيـات سرية لمتابعة حركتهم ، وحاول المتحمسون منهم أكثر من غـيرهم ، مختلطين بالبولونيين ، وكانوا طلاباً على العموم ، ان يقوموا بضربة قوة بالهجوم على فرنكفورت ، في ٣ نيسان ١٨٣٣ ولكن هذه الضربة اخفقت ووقع فيها تسعة قتلى وأربـع وعشرون جريحاً . وبالأجمال لانجد في كل هذه الاضطرابات شيئاً رصيناً ، كما نلاحظ أن الدول البروسية فيها ظلت دون حراك تماماً .

ما هو المكان الذي تشغله الفكرة القومية في هذه الاضطرابات ؟ كان ضئيلاً وتافهاً تقريباً : طلب هنري دوغا غيرن ، نائب هس - كاسل. الى مجلس هس ، أن تتحد المصالح المادية والفكرية في ألمانيا بحرية . وبيّن أن اتحاد هذه المصالح الألمانية ضروري لمقاومة اطماع فرنسا وقوة روسيا . وطلب نائب باد ، فيلكر ، في كارلسروه ، اجتماع مجلس الكونفدراسيون . وفي مظاهرة هامباغ كان الدكتور فيرت ، الرجل الوحيد الذي كانت عنده فكرة واضحة ، وكان يتصور وحدة ألمانية بشكل اتحادي . ونشر كاتب ناشيء من أصل بروسي ومقيم في ساكس ، يدعى موندت ، في العام ١٨٣٢ ، كراساً يسمى « وحدة المانيا في النمو السياسي والروحي » وأراد اتحاداً سياسياً يفسح مجالاً لأشكال دستورية يحافظ فيها على الطبع الخاص لكل شعب . ونجد في ذلك رغبة في وحدة قومية أقوى وفي الحفاظ على النعرات المحلية .

وعلى العموم ، يمكن القول أن الفكرة الليبرالية في حركة ١٨٣٠ ، كانت فوق الفكرة القومية . فمن ذلك أن زعيم أحرار الجنوب ، روتيك ، قال في خطاب له في ١٨٣٢ : « أنا مع الوحدة الالمانية ، وأتمناها ، وأريدها ، وأطالب بها ، لأن الوحدة وحدها ، في القضايا الخارجية ، تجعل من ألمانيا دولة قادرة على ايحاء الاحترام ، وتمنع وقاحة الاجنبي من الاغارة على حقوقنا القومية » . ونجد هنا أن المطالبة بالوحدة مرتبطة أساساً بفكره بعظمة ألمانيا الخارجية أكثر بكثير من ارتباطها بالتحويل الداخلي . ويتابع : « ولكنني لا أريد وحدة تجرنا إلى حرب ضد أعز مصالحنا وعواطفنا الخاصة ، أو تضطرنا ، في القضايا الداخلية ، نحن سكان الراين ، إلى الاكتفاء بالحرية التي تكفي بوميرانيا والنمسا . أريد الوحدة ، ولكن مع الحرية وأفضل أيضاً الحرية دون وحدة على

الوحدة دون حرية . ولا أريد حرية تحت أجنحة النسر النمساوي أو النسر البروسي »

وأبان هاين الكره الذي كان يكنه ضد التعصب وبخاصة ضد المتعصبين الرجعيين : « أما ما يتعلق بفريسي القوميـة الذين يتآخون اليوم مـع كراهية الحكومات ، ويتمتعون بحب الرقابة واحترامها ، فانني احتقر غمة هؤلاء الخدم الذين يسلكون مسلك الابطال باللباس الأسود والأحمر والذهبي » .

ان كل ذلك سبب القطيعة مع بروسيا : لقد كان الأحرار جميعـاً معادين لبروسيا بعد أن أصبحت رجعية وأنانية . ان أحرار الجنوب ، بالرغم من أن روتيك من جانبـه مازال يفكر بامكان بروسيا الدستورية ، والكتاب الذين سيؤلفون آجلاً جماعة « المانيـا الفتاة » ، ومدير « الهسبيروس » ، مجـلة الاقتصاد السياسي ، شولتز ، الذي نشر عام ١٨٣٣ ، الكراس « وحدة ألمانيا بتمثيل قومي » وصرح فيه بأن بروسيا لا يمكن أن تكون الدولة المركزية للوحدة الالمانية لانها أصبحت مكروهة من المانيا ، ان هؤلاء جميعاً قطعوا صلتهم ببروسيا ، وولوا ظهورهم نحوها . ومن النادر أن يرى حر مثل الفرتامبورجوازي بفيتسر ، الذي نشر عام ١٨٣١ كراساً باسم « تبادل الرسائل بين المانيين » وطالب فيه بفصل المانيا والنمسا ، لأن هذا يضع بالبداهة المانيا تحت ضغط بروسيا . وعلى العموم ، يمكن القول بأن كل هذه الحركة الليبرالية دارت صراحة ظهرها لبروسيا الرجعية . وظلت هذه الفكرة القومية المختلطـة بالفكرة الليبرالية غامضة جداً وملتبسة جداً . وأدت الحركة الليبرالية ، الـتي هي الأساس ، إلى ابعاد المانـ الدولتين الكبريين الالمانيتين : بروسيـا

والنمسا . وإذا انفصلت ألمانيا عن حكومتي الدولتين الاساسيتين ، فما كان ليرى في ذلك الحين من سيصنع المانيا أو كيف يمكن صنع ألمانيا .

رد الفعل الرجعي . - وكانت نتيجة هذه الحركة الليبرالية تقدماً لرد فعل جديد وانتصاراً للاستبداد والتحكم . وقد اتخذ الدياط تدابير اتحادية بعد مظاهرة هامباخ وبعد ضربة الهجوم على فرنكفورت . وعدد بروتوكول ٢٨ حزيران ١٨٣٢ المبادىء والتدابير القابلة للتطبيق في ألمانيا كلها ، نذكر منها:

١ - ان العاهل لايمكن أن يكون مرتبطاً بدستور يقر التعاون مع المجلسين .

٢ - ان التشريع الداخلي للدول يجب الا يلحق ضرراً بأهداف الكونفدراسيون .

٣ - ان لجنة من الدياط ستأخذ علماً بمناقشات مختلف المجالس الخاصة بالدول .

٤ - الا يسمح في كل دولة بهجوم على الكونفدراسيون ، وللدياط وحده الحق في تفسير صك الاتحاد .

٥ - يختص الدياط بحق التدخل العسكري في الدول عند الحاجة .

٦ - يطلب الدياط إلى جميع الدول أن تقمع تجاوز الصحافة بشدة .

ان هذا البروتوكول المؤرخ في ٢٨ حزيران ١٨٣٢ يؤلف سلاحاً لتدخل مستمر للدياط في داخل كل دولة . وفي ١٢ حزيران ١٨٣٢ ، بعد واقعة فرنكفورت ، اتخذت مقررات في فينا لاتمام التدابير ضد الصحافة والجامعات ، وشكلت لجنة تحقيق في فرنكفورت للكشف عن فروع الحركة الثورية في المانيا كلها .

وفي الدول الخاصة اتخذت عدة تدابير مشددة ضد الأحرار . وظلت اللجنة الاتحادية تعمل حتى ١٨٣٦ ، ولاحقت ١٨٠٠ شخص وحكم على ٢٠٣ طلاب منهم ، وأوقف شولتز مدير « الهسبيروس » في دار-مشتات وحكم بالسجن خمسة أعوام ، واستطاع أن يهرب ومات في المنفى، كالدكتور فيرت . وفي دوقية **باد الكبرى** ، احيل الأستاذان الحران روتيك وفيلكر على التقاعد . والغي قانون الصحافة . وفي **هس** اوقف زعيم الأحرار **سيفلستر جوردان** ، أحد واضعي الدستور ، واتهم وحكم بخمسة أعوام بسجن القلعة ، بعد دعوى دامت أربعة أعوام . وأوقف الكاتب الناشىء **رويتر** ، الشاعر المعروف ، لأنه كان في شبابه ، وهو طالب ، مشتركاً في جمعية سرية . وأقيمت بحقه دعوى مع ٢٠٤ شبان آخرين . ودامت الدعوى ثلاثة أعوام ، وحكم عليه بالموت ، ولكن عقابه خفف إلى ثلاثين عاماً سجناً ؛ وسينشر آجلًا مثل سيلفيو بيلليكو كتابه « سنوات الاعتقال » . وفي كل مكان تزعم الوزراء الاقوياء الحكومات . وهكذا توصل الى السلطة : في بافاريا ، **فالرشتاين وآبل** ؛ وفي هس ، **هاسنبفلوغ** ؛ وفي باد ، **بليتر سدورف** ؛ وفي بروسيا ، جهاز ثان من الرجعيين مثل **تشوبيه وكومبست** . وعلق دستور هانوفر في العام ١٨٣٣ .

وبعد حركة الاضطراب هذه عادت المانيا من جديد فسقطت بسرعة في حالة خور واعياء دامت حتى قبيل ١٨٤٨ . ولم يكن هنالك من رصيد فعال من وجهة النظر السياسية . وظلت ألمانيا حتى عام ١٨٤٧ في نفس الحالة التي كانت عليها في العام ١٨١٥ .

٢ — الحياة الفكرية واتجاهها القومي

لقد ظلت الحياة السياسية ضعيفة في ألمانيا ، ولكن الحياة الفكرية فيها كانت ، على العكس ، نشيطة ، ويهمنا منها بالنسبة لموضوعنا اتجاهها القومي .

كانت الحياة الفكرية كثيفة ومضطربة ، ونجد فيها اتجاهات متناقضة ، ونظما مختلفة ، بعضها منفصل عن كل حركة سياسية ، وبعضها الآخر يتصل أحياناً بحلقات فكرية رجعية . وهذه الحياة الفكرية وإن لم تمس الحياة السياسية ، كانت ذات لون سياسي ، وكانت لها نتائج سياسية بسبب التباين بين نشاطها وبين جمود العالم السياسي من جهة ، وبسبب الضغط السياسي الذي كان يعيق حرية توسع الحياة الفكرية ويوجه عالم الفكر نحو حلول أخرى . وكان لهذه الحياة الفكرية ، بالرغم من كل ذلك ، نتائج هامة في خلق الروح القومية وفصل الألمان عن النظام الذي كان عائقاً للحياة الفكرية والروحية في كل مكان .

الجامعات الألمانية . — كانت الحياة الجامعية في ألمانيا حية ونشيطة ، وتؤدي واجباً قومياً رفيعاً ، وكان تأثير الأساتذة في ألمانيا أعمق بكثير من تأثير الصحافيين أو رجال السياسة في فرنسا . وكانت الجامعات عديدة ؛ ثم أضيف إليها جامعات أخرى كجامعة **بون** التي تأسست عام ١٨١٨ لتجعل الأقاليم الجديدة التي ورثتها عن مؤتمر فينا بروسية ؛ وجامعة **مونيخ** عوضاً عن جامعة **لاندشوت** القديمة التي حلت محل جامعة **انغولشتات** اليسوعية ؛ وجامعة زوريخ عام ١٨٣٣ وجامعة **برن** ١٨٣٤ اللتين أضيفتا إلى جامعة **بال** القديمة ، ولم تكن هذه الجامعات الأخيرة جامعات ألمانية ، ولكن لغتها ألمانية ، وكانت ملجأ للأساتذة الأحرار الذين طردوا من

ألمانيا أو الذين غادروا ألمانيا ، ولها تأثير كبير في ألمانيـا الجنوبية .
وقد عني الألمان بالحياة الجامعية كثيراً واهتموا بها ؛ حتى إن الحوادث التي كانت تمر في هذه الجامعات كانت تؤثر فيهم وتستهويهم أكثر من أي حادث يجري في مجلس سيامي ، وكان الجدل بين المدرستين الفلسفيتين ، مدرسة شلير ماخر ، ومدرسة هيغيل ، أو الجدل بين اللاهوتيين الكاثوليك ، وعقلاني مدرسة هرمس من جهة ، والأحناف الذين أصبحو بابويـــين متطرفين بتأثير الإبداعية والبابوية من جهة أخرى .

كانت هذه المنافسات الجامعية أو الفكرية تجتذب ألمانيـا كثيراً ، ولنذكر تأييداً لذلك هذا المثال :

في عام ١٨٣٧ ألغى ملك هانوفر الجديد أرنست أوغوست الدستور الذي سبق أن منحه أبوه لها نوفر فاحتج سبعـة أساتذة من جامعـــة غوتنغن ، فعزلهم الملك . وهؤلاء الأساتذة هم : الأخوان غريم ، فيبر مخترع السيليغراف الكهربائي ، والمستشرق **ايفالد** ، وأستاذان في التاريخ أو العلوم السياسية ، **غوفينوس** و **دالمان** . وقد أثار عزل هؤلاء الأستاذة هياجاً كبيراً في ألمانيا ، وبالطبـع من غير الحكومات ، عنـدما رفض الدياط طلب التدخل الذي قدمه هؤلاء الاساتذة . وفي ليبزيـغ تأسست حلقة لجمع المال لمساعدة الأساتذة . وفي كل مكان صوت على عرائض على شرفهم . وقدمت إليهم كراسي في جامعات أخرى أو دكتورات شرف .

قضت تدابير القمع هذه قضاءاً تاماً على الحياة السياسية في الجامعات إما بعزل الأساتذة وإمـا بالرقابة على الطلاب ، حتى ان الطلاب الذين انتسبوا إلى البرشنشافت لم يستطيعوا الحصول على وظـــائف في الدولة والكنائس والمدارس ، وحرم عليهم أن يكونوا أطباء ومحامين . هـذا

ولما لم تكن الحياة السياسية سوى جزء ضئيل جداً من هذه الحركة الجامعية ، ولذا لم يكن لها من أهمية .

وإذا كانت الحياة الجامعية ضعيفة من وجهة النظر السياسية فقد كانت لها دواع أخرى للاعتزاز والفخر . لقد كانت الحركة العلمية عظيمة : في الرياضيات ، والكيمياء ، وعلم الحياة ، وعلم النفس الفيزيائي ، وفقه اللغة ، والتاريخ . ونبغ عدد من المؤرخين مثل **درويسن** المختص بالتاريخ القديم. فقد نشر « تاريخ ماكدونيا » وتكلم فيه عن فيليب ماكدونيا ومحاولة توحيد إغريقية ، كما يتضمن هذا التاريخ تلميحات لتاريخ ألمانيا الحاضرة ؛ والمؤرخ **دانكه** ، فقد نشر عام ١٨٣٤ « تاريخ الشعوب الرومانسية والجرمانية » . وهو مؤرخ ممتهن ، وجداني ، واسع المعرفة ، موضوعي لم يشتغل بالسياسة . ولكن تلاميذه خرجوا على هذا الموقف الموضوعي مثل **زيبيل** عام ١٨٣٨ عندما طالب « بحق المؤرخ في الهوى » وطلب من الجامعات أن تتأثر بروح العصر . وبين فقهاء اللغة نذكر **لاخمان** . فقد نشر في عام ١٨٢٦ ، نشرة نقدية للملحمة **النيبيلونغن** ، **وجاكوب غريم** ، نشر عام ١٨١٩ « علم النحو الألماني » ، وفي عام ١٨٢٨ « الحقوق القديمة الألمانية » ، وفي عام ١٨٣٥ « علم الأساطير الألمانية » . وإلى جانب هؤلاء نجد ما هو خاص بألمانيا ، وهو مفسرو الكتاب المقدس . فقد تشكلت مدرسة بكاملها تهتم بالكتاب المقدس ، وتدرس النصوص البدائية والتاريخ البدائي للكنيسة في توبنغن حول **كريستيان باور** . وخرج من هذه المدرسة بعد بضع سنوات كتاب ترك أصداء كبيرة وهو « حياة يسوع » لمؤلفه **دانيل يوواكيم شتراوس** . فقد طبق شتراوس الطرق النقدية والتاريخية على تاريخ يسوع ، وأراد أن يستخلص من هذا التاريخ ما هو تاريخي حقاً ، وما هو أسطوري ببساطة ، وفي آخر تحليله

لم يبق شيء تاريخي من حياة يسوع . فقد فسر يسوع بكامله بأساطير .
وأثارت هذه المدرسة التفسيرية حركة حملت على الدين على يد **آرنولد روغه** ،
وفويرباخ ، وهذا الأخير تلميذ يساري لهيغيل نشر عام ١٨٤١ مؤلفاً يدعى
« جوهر المسيحية » . وانتهى هؤلاء الهياغلة إلى نفي الدين .

وأخيراً تحقق الاتصال بين هؤلاء العلماء بعقد مؤتمرات اختصاصين
وخبراء : ففي ١٨٢٢ بدأت مؤتمرات علماء الطبيعة والأطباء ، وفي ١٨٢٨
مؤتمرات فقهاء اللغة ، وفي السنوات التي سبقت الثورة أصبحت هذه
المؤتمرات ، كما في إيطاليا ، وسيلة سياسية لنشر الفكرة القومية . وفي
١٨٤٦ بدأ الجرامنة يعقدون المؤتمرات .

ولا شك في أن هؤلاء العلماء ليسوا رجالا سياسين ، ولكن هذا
النشاط الذي قاموا به كانت له أهميته ، لأنه ينمي روح البحث والنقاش
النقدي الذي أخذ يصطدم بنظام الرقابة السياسية ، وبسبب ذلك ،
انقلب إلى استياء من النظام . وعلى نقيض الجمود السياسي كانت هذه
الحياة الفكرية نشيطة وأصبحت أماً لروح معارضة . على أن هؤلاء
العلماء والفقهاء في اللغة والمؤرخين ، وان كانوا يعملون بصورة منعزلة
كل واحد منهم في حقل اختصاصه ، فقد ساهموا في خلق روح قومية
متماسكة . و صرح جاكوب غريم في خطاب له عن أعماله في فقه اللغة:
« لقد اعتبرتها دوماً عملا كريماً ورصيناً ، موضوعه معين جداً وهو وطننا
المشترك وتغذيته بالحب » . وهكذا كانت هذه الحياة الفكرية والجامعية
تغذيان الفكرة القومية كما تصورها هردر أكثر مما تصورها العقلانيون
الفرنسيون ؛ وعلى أي حال فإن هذا العمل الذي قام به العلماء الألمان
كان عملًا طويل الأجل .

الحركة الأدبية . - إن ما يلفت النظر كثيراً هو أن حركة الآداب كانت ذات أهمية كبرى لدى الجمهور وأوسع بكثير من الحركة العلمية . لقد كانت الآداب نشيطة آنذاك ولكن دون كبير قيمة . فقد وجدت مدرسة شعر ، ومدرسة قصاصين ، ومؤلفين مسرحيين . ولكن العظيم في هـذه الآداب هو أنها قطعت الصلة بالإبـداعية واتجهت نحو ملاحظة الواقع ونحو الطبيعة . والمهم بالنسبة لموضوعنا تشكل جماعة أخذت اسم « ألمانيا الفتاة » ، وبدأت تسهم في حركة جديدة حرة قوميـة تختلف كثيراً عن حركة ١٨١٣ . لأنها كانت حركة فكرية محضة وليست حركة عمل ، وهي من جديد ، كما في القرن الثامن عشر ، حركة مواطنة عالمية وغير مناوئة لفرنسا كحركة عام ١٨١٣ .

لقد وجد هذا العالم الفكري غداة أعمال القمع التي قامت من عام ١٨٣٢ إلى عام ١٨٣٥ في كامل الاضطراب والفتور والخور ، وبدا أن ذل ألمانيا أمام الحكومات شجب الليبرالية بشكل قطعي . وظهر أن الشيء الوحيد الذي يمكن الأمل به هو انقاذ بعض الحريات التي بقيت في ألمانيا الجنوبية ، وانه ، قبل الحصول على نتيجة في الحقل السياسي ، يجب تحويل ألمانيا معنوياً واجتماعياً . وللقيام بهـذه الثورة المعنوية كان هؤلاء المفكرون الشبان الألمانيون بحاجـة لمؤثرات خارجية ظهرت في الحرية الفرنسية أو ، وهذا هو الجديد ، في السن - سيمونية . فقـد قامت مدرسة السن - سيمونية في ألمانيا منذ كانون الثاني ١٨٣١ بدعاية كبرى عن طريق الكراريس العديدة الوافـدة من فرنسا . حتى ان صحيفـة « الغلوب » التي أصبحت جريدة السن - سيمونية أخذت تهتم كثيراً بالشؤون الألمانية ، وفي ألمانيا بالذات . ووجـد أدب سن - سيموني لعرض السن - سيمونية أو الرد عليها . ومن هذه السن - سيمونيـة

احتفظ الألمان ، أو على الأقل بعضهم ، ببعض الأفكار ، مثل : معارضة الأغنياء والفقراء ، التي غذت في ألمانيا حركة ديموقراطية جديدة ومحبة للاشتراكية ، ويمثلها شاب يدعى بوخنر ، فقد شكل جمعيات سرية في اقليم هس ونشر رسالة تدعى « الفلاح الهسي » ضد الأغنياء وضد الأمراء ، وطالب بالثورة الاجتماعية ، وصرح بأن الذي يسيطر على العالم المعاصر انما هو « مشكلة المعدة الكبرى » وأنشأ في هس « جمعية حقوق الإنسان » مقلداً الجمعية الفرنسية ، وضمت هذه الجمعية أربعين عضواً ، ونشر في عام ١٨٣٤ درامة « وفاة دانتون » وسجن وفر من السجن والتجأ في ستراسبورغ .

وهناك فكرة أخرى ظلت آنذاك نظرية أكثر من غيرها وهي أن الحياة الاجتماعية أهم من الحياة السياسية البرلمانية بكثير ؛ وكذلك فكرة قوة الحركة الصناعية والأهمية التي يجب تعليقها على هذا الشكل من النشاط البشري ؛ وفكرة المواطنة العالمية وإخاء الشعوب اللتين يجب أن تتحدا في رابطة كبرى ، أو تجمع كبير ، لاستغلال العالم . وقد أخذ الألمان عن ذلك نوعاً من صوفية وأفكاراً في تحرير المرأة . وقامت حركة نسائية كبرى متأثرة بالسن ـ سيمونية لصالح حقوق المرأة وتحريرها من نير الرجل .

وهكذا ساعدت السن ـ سيمونية في ألمانيا على تشكيل عقائدية جديدة ، وبادرت في تحقيقات مادية في حياة الألمان الصناعية . وظهرت هذه الروح أو المدرسة الجديدة في حركتين : حركة منتشرة في ألمانيا كلها وتسمى « **ألمانيا الفتاة** » ، وحركة موضعية في الغرب ، في المناطق الرينانية وهي « **الليبرالية الرينانية** » .

ألمانيا الفتاة . ـ هذا ويجب ألا نخلط « ألمانيا الفتاة » مع فرع

« أوروبة الفتاة » التي أنشأها ماتزيني . لقد تم الخلط بين الحركتين على حساب الكتاب الشبان الألمان . وفي الحقيقة ، لم يكن أحد من هؤلاء الكتاب الشبان على صلة بمتآمري ألمانيا الفتاة المتشكلة في سويسرا . لقد كانت حركة « ألمانيا الفتاة » في أساسها حركة فكرية وأدبية انتشرت في ألمانيا . وتعتبر من الوجهة الأدبية قطيعة مع الإبداعية الصوفية والمثالية للعودة إلى الواقع المشخص المحسوس ، إلى العقل ، إلى الشعب ؛ ومن الوجهة السياسية حركة تنزع إلى تحرير الأفكار والناس ، وتحرير الحقوق من الهوى ، وتحرير الأمم ابتغاء الحرية والسعادة والسلام .

لقد أتى كتاب ألمانيا الفتاة من مختلف الجهات : كان بعضهم من جماعة الكتاب الوطنيين والأحرار الذين كانوا يلتفون حول مانتزل وجريدة « الصباح »(مورغنبلات) وخاصة حول **غوتزكو**،وكانوا يرون بوجوب تقريب الأدب من الشعب . ووجد آخرون **منعزلون** أتوا من مختلف الآفاق الفكرية مثل الشاعر **لاوبه** الذي تأثر بالليبرالية الاجتماعية بتأثير السن ـ سيمونية وبتأثير ليست . كما وجد فريق أتى من **الجامعات** مثل **فينبادغ** وكان استاذاً حراً في جامعة كيل . نشر مجلداً يسمى : هولنـــدا في ١٨٣١ و ١٨٣٢ ، ونشر خاصة في ١٨٢٤ مؤلفاً اسمه « حملات جمالية » أهداه إلى ألمانيا الفتاة ، وعلى اثر ذلك أطلق هذا الاسم على مجموع هذا الفريق الأدبي . وأخيراً وجد بينهم أناس أخرجوا ، بسبب وضعهم العائلي أو أصلهم ، من الأطر العادية في ألمانيا ، مثل بورنه ، وهاين ، وهما من أصل يهودي ، ويعتبران زعيمين لحركة ألمانيا الفتاة وقد عاشا في فرنسا ، وكان برنامجها السياسي برنامج الأحرار العادي ، برنامجاً لم يتقدم ، برنامجاً مطبوعاً بطابع جدلي ونقدي ، وهو أكثر نشاطاً وجرأة في الميادين الأخرى منه في الميدان السياسي .

ونتساءل بعد هذا ما هي قيمة « ألمانيا الفتـــاة » من وجهة النظر القومية ؟ لقد عرف هـــذا الفريق بتخليه عن كره فرنسا ورجعته إلى المواطنة العالمية ، بل ومدحه فرنسا ، حتى ان هذا المديح أثار استياء ألمانيا ورد فعل ممن حافظوا على روح ١٨١٣ وبخاصة مانتزل . وكان رجال « ألمانيا الفتاة » يهاجمون مانتزل بحرارة . وقام هذا بحملة مماثلة ضد أولئك وحرض السلطات عليهم .

وكان طبيعياً أن تستاء الحكومات الألمانية من روح « ألمانيا الفتاة » النقدية ومن الاضطراب الذي أثارته في عالم الفكر . وأعطيت الأوامر ضد المسؤولين عن هـــذه الحركة وهم : هاين ، غوتزكو ، لاوبه ، فينبارغ ، موندت ، ولاحقتهم ، فضعف نشاطهم . وظلت حركة « ألمانيا الفتاة » بالجملة حركة سطحية جداً ، باعتبارها قليلة العـدد ، ولا تؤلف مدرسة منظمة جيداً . وقد وجد فيها اتجاهان : اتجاه جذري . واتجاه معتدل . على أن الشيء الذي أضر برجـال « ألمانيا الفتاة » هو محبتهم الصريحة لفرنسا ، في وقت كانت تبحث فيه ألمانيـا عن الإيمان بنفسها وإيجاد رسالتها وثقتها بذاتها . وكانت نتيجة حركة « ألمانيا الفتاة » إزالة التعصب ، الذي لازم روح ١٨١٣ ، بظواهره المختلفة . ثم ان الحركة الوطنية التي قامت عام ١٨٤٠ انتهت بتشتيت « ألمانيا الفتاة » وقضت عليها نهائياً .

الليبرالية الرينانية . ـ وكان يوازي حركة « ألمانيا الفتاة » حركة أخرى أغنى بنتائجها وهي **حركة الليبرالية الرينانية** .

لم يبق في ألمانيا بعد تدابير القمع التي اتخذت عام ١٨٣٢ إلا مركزان للمنشورات الليبراليـة وهما : **شتوتغارت** وناشرها **كوتا** ؛ **وهامبورغ** وناشرها **كامبه** ، مع المنطقة الرينانية التي تؤلف دوماً ، في مجموع ألمانيا ،

كتلة متميزة على حدة ، لأنها تختلف عن باقي ألمانيا اختلافات محسوسة جداً . فقد ظلت عشرين عاماً منفصلة عن ألمانيا وألفت جزءاً من الامبراطورية الفرنسية وتأثرت إلى حد بعيد بالإدارة والنظم الفرنسية وتشكلت فيها صناعة نشيطة وطبقة بورجوازية غنية ومستنيرة وكانت متعلقة ، بتأثير الأفكار الفرنسية ، بفكرة المساواة وضمانات الحرية الفردية وحرية الصحافة .

في العام ١٨١٥ وثق الرينانيون ببروسيا هاردنبرغ وشتاين حتى ان بنزانبرغ أحد المؤلفين الرينانيين طلب دمج المنطقة الرينانية ببروسيا بموجب دستور حر يمتد على هذه المنطقة . ولكن الرينانيين وجدوا أنفسهم أمام بروسيا جديدة تختلف عن بروسيا التي أعلنت عنها بيانات هاردنبرغ وشتاين ، بروسيا المتعلقة بتقاليدها الشخصية ونظام الضابطة القاسي ، بروسيا التي تحاول الحكومة فيها أن تستعيد امتيازات الطبقة النبيلة واعادة الأطر الإقليمية القديمة التي تعطي كامل السلطة لهذه الطبقة مع السياسة الرجعية وسياسة التمذهب بالبروتستانتية . يضاف الى ذلك الازمة الصناعية التي ترجع خاصة الى منافسة المنتجات الانكليزية التي تدخل عن طريق الراين وهانوفر . ولهذه الاسباب المختلفة كلها ولى الرأي الرينانِي وجهه بسرعة عن الحكومة البروسية التي دخل في جسمها .

بدأ الرينانيون بمقاومتهم في عدة نقاط : كانوا يطالبون بالحق الريناني الذي أخذوه عن التنظيم الفرنسي ، وبالتنظيم البلدي الذي وضع زمن فرنسا دون ما تمييز بين البلديات المدنية والبلديات الريفية على خلاف النظام البروسي الذي يميز بين المدن والبلديات في الأرياف ، كما أن أوساط الأعمال شايعت بروسيا ولكنها ما لبثت أن أعربت عن استيائها من البوروقراطية البروسية واستبدادها .

وانقلب هذا الاستياء إلى حركة مقاومة ولدت نعرة رينانيـة تقاوم أي حركة صهر وذوبان مع بروسيا . وجدت هذه النعرة تعبيراً لها في مؤلفين : ففي ١٨٣٩ نشر رينـاني في فرنسا يسمى جاكوب فينيدي كراساً بعنوان : « بروسيا والبروسية » اتهم فيه بروسيا بعنف وصرح بأن بروسيا الرجعية لا يمكن أن تكون وطن الرينانيين . والكراس الآخر يتعلق بكراس فينيدي ، وقد ظهر في فرنسا أيضاً على يد فرنسي يسمى فايى ويحمل هذا العنوان « بروسيا وسيطرتها على ضوء العلاقات السياسية والدينية وخاصة في الأقاليم الجديـدة » وفيـه عرض انظريات الرينانيين عن ميزة النظم الفرنسية والحق الريناني التي تعارض نظـم بروسيا . ويؤكد المؤلف على وجود ليبرالية خاصةذات نعرة أمام بروسيا ، ويقول : « توجد سيطرة بروسية ، ولكن لا توجد أمـة بروسية » . حتى ان الرينانيين لا يعتبرون بروسيا دولة ألمانيـة بل دولة سلافيـــة ويعارضون هـذا العرق غـــير النقي « بالعرق الألماني النقي القديم لضفتي الراين » .

وهذه النعرة الرينانية وإن كانت تشعر بتعاطف مـع فرنسا ، فهي لا تعني بأن الرينانيين لا يشعرون بأنهم ألمان ، حتى ان فينيدي نشر في بدء عام ١٨٤٠ كراساً : « فرنسا وألمانيا الرينانية » وفيـــه يؤكد النعرة الرينانية وتعاطفها مع فرنسا ، ويدل مع ذلك على أن الرينانيين يحسون بأنهم ألمان . و تأسست في رينانيا مجلة « الحوليات الرينانية » وغرضها جمع الذكريات والوثائق المتعلقة بالحضارة الرينانية .

ومكذا يرينا تطور الأفكار في ألمانيا استمرار وجود عاطفة قومية وقد حافظت هذه العاطفة عند بعضهم على روح ١٨١٣ — ١٨١٥ ، ولكن هذه الحركة القومية تفوقت عموماً بالعاطفة الليبرالية وبالمطالبة بالحريات ،

حتى ان الليبرالية الألمانية ، في مجموعها ، عادت إلى الافكار الفرنسية . وإن سياسة الحكومات الرجعية ، وبخاصة سياسة بروسيا ، قوت النعرة الاقليميه في الحكومات نفسها وعززتها بالحقد الذي أثارته بروسيا وسياستها ، وبضرورة الحصول على حريات قبل كل شيء : وهذا هو المهم ، لأن المطالبة الليبرالية مرت قبل المطالبة القومية ، وهذه الحريات لا يمكن الحصول عليها إلا في النطاق المحلي . وبالتالي نزعت القومية الالمانية بين ١٨٣٠ و ١٨٤٠ إلى استعادة الشكل القديم لعاطفة ثقافة عامة مشتركة في كل ألمانيا ولا شك ، ولكن دون أن تبغي تحقيق ذاتها بشكل وحدوي على الصعيد السياسي .

٣ — العناصر الجديدة في القومية الألمانية

يرى بعد ١٨٤٠ تشكل عناصر جديدة في العاطفة القومية الألمانية . لقد جرى تطور مماثل لما شهدناه في إيطاليا ، وتغيرت الافكار وتسارعت الحوادث ، ولم توضع القومية في ألمانيا فحسب ، بل أصبحت قضية أوربية وكان الجو المعنوي يتحول واتجاه الآراء يتغير وراء الجمود الظاهر الذي تراه في النظام السياسي .

الازمة المصرية عام ١٨٤٠ . — إن أول عنصر في هذا التحويل خارجي وهو الأزمة الدبلوماسية التي كادت تضع أوربة عام ١٨٤٠ في حرب بسبب القضية الشرقية ونزاع عزيز مصر محمد علي مع الحكومة العثمانيـة .

لقد كانت ألمانيا أمام هذه القضية في أول الأمر هادئة تماماً وغير مبالية ولا تضمر عداء أو إرادة سيئة لفرنسا ، وحاولت حكومتا النمسا

وبروسيا الوساطة بين الزعيم بالمرستون والحكومة الفرنسية ، وأعلمت الحكومة البروسية بأنها لا تريد أن تجر في خلاف ، ووضعت شرطاً لتعاونها مع الحكومة الانكليزية في القضية الشرقية وهو الحياد في السياسة العامة . إلا أن الأزمة الشرقية أشعلت في فرنسا ثورة في الرأي ، وولدت عند الحكومة الفرنسية سياسة جرأة متحذلقة متكلفة وبلفاً عسكرياً يوجهه تيير ، وعبر بعضهم عن الدفع القومي والحربي بمطالبة فرنسا بالضفة اليسرى لنهر الراين . وكان لمقالات جريدة «القومي» بخاصة مغزاها في هذا الصدد .

أمام هذه الحركة الفرنسية في الرأي ، كان رد الفعل الالماني مباشراً، فقد استيقظت ، بعد فترة الخور والخبال ، روح ١٨١٣ . وشعر ألمانيو الغرب خاصة بالقلق ، لأن ألمانيا الغربية كانت منزوعة السلاح تقريباً ، والحصون الاتحادية غير موجودة ، وألمانيا الجنوبية مفتوحة للغزو . وكانت بروسيا وحدها تستطيع أن تتخذ ، وقد اتخذت ، احتياطات عسكرية . وقد أثار هذا القلق حركة رأي عنيفة للغاية وعاد العسكريون مباشرة إلى روح ١٨١٥ . وأكد شارنهورست بأن الحرب حتمية بين فرنسا وألمانيا ، وستؤدي إلى تقسيم فرنسا وقال : « يجب ابادة فرنسا وإلا فلن يكون الله في السماء » . وكان الضابط ، الذي سيتكلم عنه في المستقبل ، وهو الكونت فون مولتكه ، يطالب بالالزاس : « إن كل ما أضافته فرنسا ألى حدودها الشرقية منذ القرن الثالث عشر إنما هو نهب من ألمانيا » . واستيقظ أدب يذكر بأغاني حرب ١٨١٣ وأشهر هذه المظاهرات أغنية نيقولا بيكر في « الراين الألماني » التي تليت في مسرح فرنكفورت في ١٥ تشرين الأول ١٨٤٠ وسط حماسة لا توصف ،

وأخذ مائتا مؤلف موسيقي يلحنون شعر بيكر . وهناك أغنية ثانية أصبحت شهيرة وهي « حرس الراين » ألفها شنيكنبورغو ولحنها الموسيقي شارل غليوم وأصبحت أغنية القومية الالمانية عام ١٨٧٠ ، وأخيراً أغنية ثالثة أصبحت في ألمانيا أغنية الحرب عام ١٩١٤ وهي نشيد « ألمانيا فوق الجميع » لمؤلفه **هوفمان فون فاللرسلبن** . وفي ١٨٣٠ انتهى بناء كاتدرائية كولونيا وكانت مناسبة لعيد كبير لم يكن رينانياً فحسب ، بل وقومياً ، وفيه شرب ملك بروسيا وملك فرتامبورغ الانخاب على شرف « الوطن المشترك .

إن ما يميز بصورة خاصة هذه الرجفة الوطنية والعودة إلى روح ١٨١٣ - ١٨١٥ هو قيام المظاهرات في بلاد الراين ، أي في هذه البلاد التي تأكد فيها في السنوات السابقة التعاطف مع فرنسا ، ولا ننسى أن بيكر كان رينانياً ومسجلاً في محكمة كولونيا . ونشر ريفوس ، وكيل جامعة بون رسالة بهذا العنوان : « رسالة برومي ريناني إلى السيد موغن »وكان موغن هذا زعيم يساري فرنسي وأحد الوطنيين الذين يطالبون بضفة الراين اليسرى ، وكتب فيها : « وهل من الممكن أن تعتقدوا بأقل بقية تعلق من قبل سكان الاقليم الريناني بفرنسا ، وبأمنيتهم بالعودة تحت سيطرتها » . وقال : « لقد وجد في المنطقة عطف على فرنسا منذ عشرة أعوام ، ولكن هذا لا يمنع من أن الرينانيين ألمان ويحسون بأنهم ألمان ، وكيف يمكن أن نتعامى عن شرفنا القومي وعن مصالحنا المادية والمعنوية لنرغب في الانفصال عن أمة نشاطرها الذكريات منذ قرون عديدة » .

وهناك شواهد كثيرة عن هذه الحركة في الرأي ضد فرنسا في تقارير حكام كولونيا ودوسلدوف وتريف ، أو في حملات الصحف الرينانية

آنذاك ، ولنذكر أن فينيدي في باريس اضاف الى كراسه السابق كراساً ثانياً يسمى : « فرنسا وألمانيا وحلف الشعوب الأقدس » وفيه يوسع هذه الفكرة وهي أن الأطماع الفرنسية في الراين عقبة في مصالحة الشعوب . ويقول : هذه الاطماع وهمية لأن الأقاليم الرينانية ألمانية باللغة والعادات والأفكار والعواطف .

وهكذا كانت أزمة ١٨٤٠ في المنطقة الرينانية ، نقطة انطلاق لتغيير مفاجىء لصالح بروسيا وبالتالي تغييراً في اتجاه الليبرالية الرينانية .

ولم تدم هذه الشعلة الوطنية الألمانية . ولكنها كانت هامة ، لأن الأزمة أيقظت الوطنية بعد أن كانت تبدو منطفئة ، وبرهنت على وجود حقد على فرنسا يعيش بغموض في الأفكار والقلوب الألمانيـــة . وفي الحقيقة ، ان هذه الوطنية المناوئة للفرنسيين كانت دعامة حقيقية للعاطفة القومية في ألمانيا . وهكذا قتلت أزمة ١٨٤٠ نهائياً المواطنة العالمية في ألمانيا وصفت نهائياً حركة « ألمانيا الفتاة » .

القومية الاقتصادية . — والعنصر الآخر في تحويل الأفكار هو ظهور شيء جديد تقريباً وهو القومية الاقتصادية . لقد كان هذا الدور دور نهضة اقتصادية في ألمانيا ، ونهضة المناطق الرينانية خاصة . فقد بدأت مكننة الصناعة ، وازداد عدد أنوال نسيج القطن وعدد الآلات البخارية في ظل النظام الاقتصادي الجديد . وبدأت الصناعة المعدنية الكبرى تظهر في المنطقة . فقد شيد أول فرن عال على الكوك عام ١٨٤٠ وشرع باستغلال حوض الرور ، وازداد عدد السكان بشكل مريـع ، وأصبحت القرى في هذه المنطقة مدناً ، والمدن الصغرى مدنـــاً كبرى ، مثل كولونيا ، البروفيلد . واتسع نطاق استخدام الآلة والمواصلات بانشاء

الخطوط الحديدية في مناطق ألمانيا الغربية ، ومع هذا فان حركة تجديد الصناعة والنظام الاقتصادي لم تكن الا في بدايتها . وبصورة خاصة كان النظام المصرفي غير كاف جداً . ولم يقتصر هذا النمو الصناعي على الأقاليم الرينانية ، بل وجد أيضاً في ساكس ، حيث نمت صناعة الأقمشة والأجواخ والانسجة القطنية وصنع الآلات الموسيقية . وأصبحت ليبزيغ مستودعاً من مستودعات أوربة الكبرى ، وغدت كمنيتز وزويكاو مدينتين كبيرتين لصناعة النسيج والصناعة المعدنية . وكذا الحال في تورنجه وفي فرانكونيه . وبدأت برلين بنموها الصناعي . ففي ١٨٣٧ أسست المعامل الكبرى للمنشآت الميكانيكية وخاصة القاطرات البخارية « بورسيغ » ، وأنشئت معامل كبرى لصهر المعادن في ضاحية برلين القريبة .

وكان هذا النمو الاقتصادي سبباً في اعتزاز الالمان . واعتبروا أنفسهم أنهم أعطوا بذلك مثلا للعالم . وتكلم الوزير البروسي بونسن عن « أكبر اكتشاف في العصر أي عن وجود قومية ألمانية وكونفدراسيون شعوب قائم عليها » ، وشارك جميع الأمراء الصغار بهذا التمجيد . على أن الشيء الذي يلفت النظر مباشرة ، وحتى من وجهة النظر الاقتصادية ، هو أن هذا الاعتزاز عبر عنه برغبة التوسع في الخارج وخاصة من جهة بلجيكا .

فريديريك ليست . — كان نظري هذه القومية بشكلها الجديد فريديريك ليست . فقد كان نائباً عام ١٨٢٠ وتعرض مركزه للخطر بسبب حريته . ونفي وعند عودته حكم عليه بالسجن . ثم ذهب إلى أمريكا حيث رافق لافاييت في ١٨٢٥ ومنها عاد إلى ألمانيا عام ١٨٣٢ أي حين تحقق الاتحاد الجمركي (تسولفراين) الذي امتدحه عام ١٨١٩ ،

ولكنه تحقق بشكل يختلف عما تصوره ، لأن هذا الاتحاد كان ناقصاً ، ولأنه كان اتحاداً جمركياً صنعته بروسيا ضد النمسا ، بينما تصوره منظمة عامة لألمانيا محتوية النمسا ، وكانت تعرفات هذا الاتحاد الجمركي منخفضة وتقدر وسطياً بنسبة ١٠ ٪ ولذا كانت الأوساط الصناعية تطالب لتشجيع نموها ، بالحماية الجمركية . وعندما أريد تجديد الاتحاد الجمركي قامت هذه الأوساط بحملة لصالح تعرفات حامية ، واشترك ليست في هذه الحملة فنشر عام ١٨٤١ مؤلفاً عظيم الأهمية بعنوان : « نظام قومي للاقتصاد السياسي » . وهذا المؤلف ليس مؤلفاً مذهبياً أو فلسفة اقتصادية ، بل هو مؤلف يتوجه إلى السواد الأعظم من الناس وصادر عن نظرات عملية وواقعية . وفيه ينطلق المؤلف من هذه الفكرة : ما هي الشروط الضرورية ، من وجهة النظر الاقتصادية ، لبلد ناشئ ، بلد آخذ بتكوين صناعته التي هي شرط عظمة المستقبل ، أمام منافسة دولة تسحقه بفضل تفوق آلاتها وقوتها الاقتصادية ألا وهي انكلترا ؟ لقد انطلق ليست من وجهة النظر هذه وأراد أن يفيد الألمان من التجربة الاقتصادية التي علمتها إياها ملاحظة فرنسا وملاحظة الولايات المتحدة ، وبخاصة هذا الحل الذي تبنته فرنسا والولايات المتحدة لتنمية صناعتها الناشئة ، وهو الحماية الجمركية . وأراد أن تستفيد ألمانيا من التجربة التي رآها في الولايات المتحدة .

انتقد ليست مدرسة الاقتصاديين الاحرار ، لأن هؤلاء لا يرون في العالم الاقتصادي الا شيئين : الأفراد والمصالح الفردية ، في أساس الاقتصاد السياسي الذي يتصور نقطة انطلاقه في غنى الأفراد ورفاههم ، وفي الطرف الآخر ، جماعة الناس ، التي ترى العالم الاقتصادي كلا تسيره الحرية والوحدة الاقتصادية العامة التي تفترض الحرية والسلام . ولكن ليست يرى أن نتيجة الحرية الاقتصادية ليست الا تضحية العالم كله لصالح

بلد يجد نفسه متقدماً اقتصادياً ، واقتصاده فاتحا . ولذا ، كما يقول ليست يجب أن ندخل بين الفرد ومجموع العالم الاقتصادي ، حداً وسطاً وهو الأمة التي صرف الاقتصاديون الاحرار نظرهم عنها ، ومع هذا فان كل إنسان يؤلف جزءاً من أمة ، والرفاه الفردي يتعلق بقوة الأمة السياسية والاقتصادية. وعليه يجعل ليست الأمة هدف الاقتصاد السياسي ، لا الفرد أو الرفاه العام كما يريد الاقتصاديون الأحرار . وهو يرى أن الدولة أو الأمة ليست تجمعاً سياسياً أو اخلاقياً معنوياً وحده التاريخ ، بل هي أيضاً تجمع اقتصادي ، وهذا التجمع الاقتصادي يعطي الدولة درجة قوتها وسياستها .

بيد أن جميع الدول ليست في درجة سياسية واحدة ، ولا تستطيع جميعاً أن تصل الى درجة اقتصادية واحدة . ولذا يرى ليست تسلسلا وتعاقباً في الدرجات الاقتصادية بعضها بعد بعض ، أولاً : « الحالة الهمجية » ، ثم « الحالة الريفية » ثم « الحالة الزراعية » ، ومن بعد « الحالة الزراعية - المصنعية » ، وأخيراً في الذروة ، رأس التسلسل الاقتصادي ، نقطة وصول التاريخ الاقتصادي كله « الحالة الزراعية المصنعية التجارية » . ان السياسة الاقتصادية والتجارية لبلد من البلدان يجب أن تخدم المثل الاعلى التاريخي والسياسي ، وأول ضرورة له هي وجود مصانع ، ووجود تنمية صناعية . وان هدف الدول يجب ألا يكون فقط في اعاشة الأفراد الحاليين ، والغنى الحالي لهؤلاء الافراد ، بل يجب أن يتصور المستقبل ويسعى الى تنمية « القوى المنتجة » ، وقد يتطلب هذا تضحيات في الحاضر ، ويجب عند الحاجة ، تضحية مصالح الحاضر لتنمية المستقبل .

ويرى ليست أن القوى المنتجة في بلد من البلدان مختلفة الأصل . ويأتي أولا النظم الحرة المعنوية والسياسية ، ولذا يلحق بنظرياته برنامج

الليبرالية ويدمجه بها . ولكن الى جانب هذه المجموعة من النظم المعنوية الحرة تبقى الصناعة المصنعية شيئاً اساسيا في القوى المنتجة . ولا تقتصر هذه الصناعة على خلق ثروات ، بل يكون لها نتائج معنوية . فالصناعة في الواقع تنمي عند الأفراد الرغبة في زيادة دائمة ، والتنافس بين الناس ، والرغبة في الحرية ، على حين أن الزراعة ، على العكس ، تولد الكسل وتعود الفكر على الخمول ورتابة العيش . وأخيراً الصناعة قوة تخلق الرأسمال والعمل معاً . وفي هذا المعنى المزدوج يجب أن تعمل الأمة ، منمية حرياتها الداخلية والمعنوية والسياسية ، ومنمية صناعتها قبل كل شيء

ولتنمية هذه الحريات والصناعة يرى ليست تبنّي نظام الحماية الجمركية ولكن حماية ليست مطلقة لأن هدف الحماية تربيّة الامة على الصناعة ، ويمكن أن تكون أيضاً دفاعاً عن أمة متأخرة ضد منافسة أمة أقوى منها وأكثر تطوراً . وعلى هذا النحو تكون وسيلة دفاع ألمانيا ضد انكلترا . ولكن هذه الحماية يجب ألا تدوم إلا إلى الحين الذي تبلغه التنمية الضرورية للصناعة . وليس هذا من قبيل القول المطلق : فمتى تشكلت الحركة الصناعية وانطلقت يجب أن تكف الحماية . وأخيراً يجب ألا تطبق هذه الحماية على الزراعة وعلى إنتاج السلع الضرورية للحياة .

وتابع ليست حملته لصالح الحماية التي دشنها مذهبه القومي ، ونشر عدة كراريس في السنوات التالية ولا سيا مجلة خاصة أسسها عام ١٨٤٣ وتسمى « صحيفة الاتحاد الجمركي » . ووسعت هذه المنشورات حملة الحماية . وليست التعرفة الجمركية في نظره الا وسيلة تنمية صناعية ، غير أنه يتصور وسيلة أخرى وهي تنمية الخطوط الحديدية .

وهكذا ينسب ليست للدولة دوراً هاماً في الحركة الصناعية . فكما

أن الدولة مكلفة بتحقيق الوحدة السياسية في البلاد والبقاء عليها ، كذلك عليها واجب في خلق وحدتها الاقتصادية والحفاظ عليها . وعلى الدولة أن تسهر على إلحاق المصالح الخاصة الفردية بالصالح العام ، وأن توطد حرية المبادلات الداخلية وأن تنشىء على الصعيد القومي ، شبكة المواصلات ، وأن تسهل أمر انتقال النقد بطريق مصارف الدولة ، وعليها مهمة توحيد التشريع الاقتصادي . ويعطي ليست الدولة ، على عكس الاقتصاديين الأحرار ، سلطة تدخل كبرى في الحياة الاقتصادية ، ويرى أن الدولة قوة قومية حركية نشيطة ، ودورها فاعل في الاقتصاد وغير جامد .

وكان لنظريات ليست هذه تطبيقاتها الخاصة في ألمانيا . فهو يرى أن ألمانيا تضم في الواقع ، وفي أسمى درجة ، عناصر القوة الاقتصادية ، ولكنها ، لتحقيق هذه القوة الاقتصادية ، بحاجة لأن تتوحد وتدافع عن نفسها ضد الأجنبي . وهي تستطيع ، وبالتالي عليها أن توسع نطاقها الاقتصادي . ويقول ليست : « ان لهولندا والدانيمارك وبلجيكا ما يجعلها تربح بتشكيل دولة بجربة واحدة ، وعليها أن تعتبر اندماجها في قومية كبرى أمراً مرغوباً وضرورياً » . فهو يرى ألمانيا تشمل في نطاق اقتصادي وحيد ، وحتى في دولة وحيدة ، هولندا والدانيمارك وبلجيكا . ولكنه ينظر إلى جهة الشرق أيضاً فيرى أن هونغاريا ضرورية لألمانيا ، لأنها المفتاح الذي يفتح لألمانيا تركيا والشرق ، وعندئذ « تنعش النار الهونغارية برودة المزاج الألماني » . فهو إذن يعطي ألمانيا ، من وجهة النظر الاقتصادية ، رسالة : « إن العناية الإلهية ، بما لا يدع مجالاً للشك ، قد اختارت العرق الجرماني بسبب طبيعته وطبعه ، لحل هذه القضية الكبرى وهي : توجيه شؤون العالم كله وتحضير البلاد الهمجية والبربرية ، واستيطان البلاد التي مازالت خلواً من السكان .

يوجد إذن في نظريات ليست أصالة . فهو يتصور الاقتصاد بمظهر القوة ويريد أن يبني الوحدة الالمانية على اقتصاد صناعي . وهو في هذه النقطة أصيل ، ولكنه يدخل أيضاً في تماس مع المفكرين والفلاسفة والادباء ، أو مع الفصحاء السياسيين ، الذين رأيناهم ، عندما يجد فكرة رسالة مسيطرة تدعو الحكمة الالهية ألمانيا لها . ويبدو ، كما في الوحدة السياسية ان مفهوم الوحدة الاقتصادية في ألمانيا ، في أصله ، امبريالي ، ومن عجب في هذا المضمار ، كما في المضمار السياسي ، أن تخامر الافكار الالمانيـــة الأحلام الواسعة في الوحدة والسيطرة السياسية والاقتصادية على العـالم ، في وقت كان فيه ضعف ألمانيا وعدم وجودهـا سياسياً واقتصادياً حادثـاً واقعيـــاً .

رسالة القومية الالمانية . — إن الرجفة الوطنية التي تملكت الألمان عام ١٨٤٠ ، أدخلت الفكرة القومية ثانية في برنامج الأحرار . غير أن هذه الحركة لم تكن خاصة بالمانيا وحدهـا . فقد نمت العاطفة القومية في ايطاليا ، وفي دول النمسا . ولم يعد هنالك موضع لبحث في « ألمانيا الفتاة » أو في المواطنة العالمية التي أدخلتها هذه الجمعية ثانيـة في الحزب الليـبرالي . إن الجامعيين هم الذين يتزعمون الحركة الألمانيـة وينطلقون لنشر الرسالة القومية ، ونخص بالذكر المؤرخين والحقوقيين ، وعلى رأسهم أستاذين جامعيين وهما : دالمان وغرفينوس .

دالمان (١٧٨٥ — ١٨٦٠) . أصله من أقليم مكلامبورغ ، وقضى شبابه في الدانيمارك ، وأتم دراسته الثانوية في كوبنهاغن ، ثم عـاد إلى الدانيمارك بعد بضع سنوات قضاها من جديد في ألمانيا أستاذاً في جامعة كيل ، عام ١٨١٢ . وفي عام ١٨١٥ أصبـح أميناً لنواب شلزفيـغ —

هولشتاين . وفي بضع سنوات ظهرت وطنيته الالمانية بدعاية حقيقية فأثارت الشعب الالماني في الدوقيتين ، وبخاصة هولشتاين ، ضد الحكومة الدانيماركية . ثم عين دالمان أستاذاً للتاريخ والعلوم السياسية في جامعة غوتنغن عام ١٨٢٩ ، وصادف وجوده فيها عندما احتج الاساتذة على تعليق الدستور من قبل الملك الجديد ، فعزل من منصبه مع ستة آخرين من زملائه عام ١٨٣٧ ، واستقبلته جامعة بون حيث عين استاذاً للعلوم السياسية أيضاً .

بدأت شهرة دالمان عندما نشر في عام ١٨٢٢ و ١٨٢٣ « أبحاث في مضمار التاريخ الالماني » . وهذا العنوان يعني اتجاهاً خاصاً ، لأن دالمان يحاول فيه أن يبين الامتداد الأرضي لالمانيا التاريخية . ثم فرض دالمان نفسه بمرجع كبير أصبح كلاسيكياً ، في « مصادر تاريخ ألمانيا » في ١٨٣٠ . ويزعم دالمان بأنه يحتقر الأحكام « المسبقة » ولا يعتمد إلا على الحوادث التاريخية ، وعلى الوثائق ، وبالتالي بأنه غير نظري وتجريدي ، وبأنه على العكس واقعي . ونجد في أفكاره التاريخية تقليداً أو إلهاماً من بعض أفكار وطرق أغستن تييري وغيزو في تفوق الطبقات الوسطى .

وكان في الوقت نفسه صاحب مذهب لأنه يعتقد بأهمية النظريات : وعنده شعور سام جداً برسالته ، وقد أوحت إليه هذه العاطفة بتعنت مذهبي وخاصة في السياسة . فهو لا يقبل بالحل الوسط أو التسوية . وقد نشر في ١٨٣٥ مؤلفاً خرج فيه عن التاريخ واسمه « السياسة على أساس الحالات المعطاة وقدرها » . وهذا الكتاب ، كما يرى من عنوانه ، نوع من مذهب سياسة تجريبية ، كما نقول اليوم ، وفيه يرى دالمان أن بروسيا

قد تحولت إلى دولة ليبرالية ، ولذا يجب أن تكون مبدأ لتجمع الدول الألمانية حولها . ومنذ العام ١٨٤٠ اشتغل دالمان بالسياسة والتاريخ معاً ونشر من ١٨٤٠ إلى ١٨٤٣ « تاريخ الدانيمارك » في ثلاثة مجلدات ، وهذا التاريخ مفعم بالروح القومية الألمانية ، ثم أصدر بعد ذلك مؤلفات تبسيط ذات أهمية سياسية مثل : « تاريخ الثورة الإنكليزية » في ١٨٤٤ ، وتاريخ الثورة الفرنسية في ١٨٤٥ .

غوفينوس (١٨٠٥ - ١٨٧١) . - كان غرفينوس هسياً من دارمشتات ، ومن أصل شعبي غير بورجوازي مثل دالمان . اشتغل في البدء مستخدماً تجارياً وأتم دراساته بنفسه ، وانتقل من الدكان إلى الجامعة ودعم أطروحة الدكتوراه عام ١٨٣٠ وأصبح أستاذاً في جامعة هايدلبرغ ثم أستاذاً في جامعة غوتنغن ، وعزل مع دالمان عام ١٨٣٧ . وكانت دروسه في جامعة هايدلبرغ أساساً لعمله الأصلي ودراسته . وقد اقترح على ناشره أن يختار ، كما يريد ، « تاريخ الأدب » أو « تاريخ السياسة » في ألمانيا . وأخيراً غلب الأدب ، ونشر من ١٨٣٥ إلى ١٨٤٢ خمسة مجلدات في « تاريخ الأدب الشعري الألماني » ، وهذا التاريخ قدح حقيقي ، ودراسة سياسية وجدلية تتوجه خاصة إلى الشبيبة الألمانية ، هدفها توجيه الشبيبة نحو الواقع ونحو السياسة . ويقول غرفينوس . لقد انتهى زمن الأدب المحض ، وغرضه من هذا التاريخ الضخم أن يبين أهمية ألمانيا في الحركة الفكرية ، وأن يقيم بأنه يجب أن يكون لألمانيا في العالم السياسي مكانة تتفق مع المكانة التي عرفتها في عالم الفكر . وفي عام ١٨٤٢ نشر مختصراً لهذا التاريخ وجعله في متناول الجمهور ، وبعد ١٨٤٥ أخذ ينشر رسائل سياسية في موضوعات مختلفة .

ينقص غرفينوس الموهبة والشعلة ، ولكنه فكر قوي متين ،

متحذلق عنيد في مفاهيمه أكثر من دالمان ، وأقل اندفاعاً منه ، ولكنه أكثر تعلقاً بالحرية وسيرفض ، أثناء سياسة بسمارك ، أن يضحي بالحرية في سبيل الوحدة ، على أنه يقبل بأن تصنع بروسيا ألمانيا ولكن شريطة أن تكون بروسيا ليبرالية .

لقد كان تأثير هذه الدعاية بالأساتذة وبالتاريخ في ألمانيا أكثر منها في أي بلد آخر ، والألمان يؤخذون بالتاريخ أو على الأقـل بالتاريخ المصطنع ، ففي عام ١٨٤٣ نجد المؤرخ في التاريخ القديم درويسن ، الأستاذ في جامعة كيل ، يلقي خطاباً عظيما بمناسبة الذكرى الألفية لمعاهدة فردن ، وفيه يجري مقارنة محزنة بين عظمة جرمانيا في زمن معاهدة فردن وفي السنوات التالية وبين حالتها الحاضرة : « إن اخوتنا في الألزاس ينكروننا ، إن اخوتنا في بلاد النظام (الرهبنة) التوتوني لا يؤلفون جزءاً من الكونفدراسيون الجرماني ، وإن اخوتنا الألمانيين في الشرق البعيد مهددون في نبتة حياتهم القومية » . ولكنه لم ييأس ، وأهاب بالجهد الضروري من جميع الألمان لصنع ألمانيا الموحدة من جديد .

وكان هؤلاء المفكرون يلحون على القومية الألمانية أكثر مما يلحون على الحرية . وقد التف حول هؤلاء الزعماء الجامعيين الكبار كتاب من مختلف أجزاء ألمانيا ، للعمل معاً ، وجمعهم معـاً كرههم للاستبداد وهواهم القومي . وأسس غرفينوس في هايدلبرغ ، في تموز ١٨٤٧ ، جريدة باسم « الجريدة الألمانية » للتعبير عن آراء هذا الحزب . وكان يوجهها مع ثلاثة كتاب آخرين: **هوسر** ، **ماتي** ، **ميتلماير** . وكان الكتاب والجريدة يفضلون في كتاباتهم اتحاداً كونفدرالياً لجميع ألمانيا وفي الوقت نفسه حكماً دستورياً في كل دولة ، وفي ذلك ما يرينا اختلاط الحرية والقومية

وعلى يسار هذه الحركة تشكلت حركة راديكالية ذهبت حتى الاشتراكية وقد خرجت من جناح هيغيل الأيسر ، وكان لسان حـــالها جريدة تسمى « حوليات هاليه » التي يديرها روغه ، وفي بعض الوقت « الصحيفة الرينانية » التي تأسست لتكون بديلاً لـ « حوليات هاليه » في الشرق وكان لهؤلاء الراديكاليين ناد في برلين ويسمى « نادي الرجال الأحرار » وتعلقوا بفلسفة فرويرباخ وشتراوس ، وكانوا يناوؤون المسيحية . وهم ، على عكس المؤرخين ، نظريون ، متكلمون يريدون إصلاح الدولة والمجتمع طبقاً للنظريات ، ولأفكار هيغيل في التقدم . وكان المحرك لهذه الحركة الراديكالية في خارج ألمانيا أكثر مما في داخلها ، ويضم اللاجئين الألمان في فرنسا . فقد أصدروا في باريس جريدة تسمى « إلى الأمـــام » وألفوا نوادي مثل « نادي العادلين » عام ١٨٣٦ ، واهتموا قبيل ثورة ١٨٤٨ بتشكيل « عصبة الشيوعيين » وانتظموا حول ثلاثة رجـــال : فايتلنغ ، وآنغلز الذي نشر عام ١٨٤٠ مؤلفاً يعتبر أساساً في الدراسة العلمية للاشتراكية ، وهو « وضـــع الطبقات العاملة في انكلترا » ، وأخيراً كارل ماركس ، وكان في ذلك الحين مجهولاً . وكانت باريس وبروكسل نقطتي انطلاق هذه الحركة الراديكالية .

وهؤلاء الرجال وإن أقسموا اليمين على كره فرنسا ، وإن كان حزبهم في أصله يرجع الى الحقد على فرنسا ، فقد كانوا مشبعين بالأفكار الليبرالية والقومية الفرنسية . لقد ترك الدوق أرنست دوساكس كوبورغ مذكرات هامة جداً عن هذا الدور ، وخاصة عن أصول الوحـــدة الألمانيـــة وسياسة بسمارك ، وكتب في مذكراته : « لا يمكن تكوين فكرة عن النفوذ والسيطرة اللذين كانت تمارسها فرنسا في حياة ألمانيا السياسية قبل ١٨٤٨ . لقد كان لـ لوي بلان جمهور من القراء وربما كان بقدر ما كان له في فرنسا .

وكانت الكتابات الراديكالية أكثر من غيرها تنفذ حتى الطبقات الدنيا في الشعب ، واذكر بوضوح انني دهشت ، في رحلة قمت بها في شبابي ، عندما رأيت كيف يجد الإنسان بوسائل مواصلات ضعيفة ، حتى في القرى النائية ، كتباً وكراريس يقلق وجودها الشرطة » . وقد ساعدت الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام ١٨٤٦ هذه الحركة الراديكالية المشربة بالاشتراكية والمدموغة باضراب مدو قام به الحياك في سيليزيا وأظهر قيمة المشكلة الاجتماعية .

ولكن هذه الحركة الفكرية التي تنزع إلى التجديد لم تبق في أوساط المفكرين . فقد نفذت أيضاً إلى أوساط السياسيين ، مع بقائها في هذا الوسط الجديد أكثر خجلاً في خططها مما كانت في أوساط المفكرين . لقد كانت فكرة وبرنامج السياسيين ، في هذا الحزب القومي والليبرالي ، إصلاح الكونفدراسيون الجرماني وإحلال دولة فدرالية محله . وكان زعيمهم نائباً هسياً وهو هنري دوغاغرن وسيصبح رئيساً لبرلمان فرنكفورت ، وأحد زعماء حركة ١٨٤٨ . وكانت فكرة إصلاح الكونفدراسيون في دولة اتحادية أكثر الحلول انتشاراً في الجهاز السياسي في ألمانيا الجنوبية .

ومن جهة أخرى ، وجد في بعض الأوساط المحافظة اتجاه قومي يتمم جملةً مدرسة هالر التقليدية ويعتمد على التعليم التاريخي للأستاذ رانكه من جامعة برلين . وكان هؤلاء المحافظون القوميون يتصورون إمكان توحيد ألمانيا دون تبني العقيدة الثورية ، ودون ليبرالية ، وذلك بالاعتماد على الطبقة النبيلة وعلى الإدارة . وهم بالتالي يخلطون بين الفكرة القومية الألمانية والفكرة القومية البروسية . وهذا التفكير هو بالإجمال تقليد عسكري بروسيا ونبلائها منذ عهد نابوليون ، ويدخل فيه الإداريون الجدد في الأطر البروسية ، ويريدون من ذلك أن تمتد بروسيا على ألمانيا كلها ،

وأن يجعل من بروسيا ألمانيا بقدر ما يراد إقامة وحدة ألمانية . وكانت هذه الحالة الفكرية الجديدة تتمثل في رسالة رادوفيتز ، وكان كاثوليكياً ومشاوراً حميماً لفريديريك - غليوم الرابع وسيكون زعيم حزب كاثوليكي بروسي عام ١٨٤٨ . كتب في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٨٤٧ إلى الملك : « لقد ترك بين أيدي أعداء النظام أقوى سلاح في الحاضر وهو : القومية . إن جميع النفوس مريضة بالحنين إلى ألمانيا موحدة وقوية ومشرفة في الخارج . وهذه هي الفكرة الأكثر شعبية والأكثر قوة والوحيدة التي تستحوذ على الأحزاب وتناط بها اختلافات المنطقة والسياسة والدين » . ونصح الملك أن يكون على رأس هذه الفكرة القومية ليضم الألمان جميعاً حول بروسيا . وهذا يفترض المصالحة بين الرأي القومي وبروسيا بعد أن تمت القطيعة معها اثر سياستها الرجعية . وقد ساعد على ذلك اعتلاء فريديريك - غليوم الرابع عرش بروسيا .

اعتلى فريديريك - غليوم الرابع العرش في ٧ حزيران ١٨٤٠ أي في الوقت الذي نشبت فيه الأزمة الحربية . وكان في هذه الأزمة في وحدة أفكار مباشرة مع الروح الألمانية . فهو يكره فرنسا وقد كتب : « لا يوجد في فرنسا دين ولا أخلاق ، إنها دولة فاسدة تماماً ، كدولة روما قبل سقوط الامبراطورية . واعتقد بأن فرنسا ستنهار بالشكل نفسه » . وشارك مباشرة بحركة ١٨٤٠ الحربية ، ومنح بيكر مرتباً شكراً له على أغنيته « الراين الألماني » . وفي العام ١٨٤٢ عندما أقيم الاحتفال لتدشين كاتدرائية كولونيا شرب على « نخب الوطن الألماني » ، وأعرب بجميع الأشكال والصور عن تعلقه بتقاليد العصر الوسيط وفكرة الامبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة . ومن جهة أخرى ، لقد أقام فريديريك طويلاً في المناطق الرينانيــة وهو وارث للعرش ، واتصل

فيها بالمجتمع الجديد . ودلت أعماله الاولى على انفتاح حكم ليبرالي : فقد أنهى النزاع الديني بين الحكومة البروسية وأسقف كولونيا ، وأصدر العفو عن الاحرار الموقوفين أو المحكومين منذ زمن طويل ، وهذا ماساعد الشاعر العجوز **آرندت** على الخروج من السجن ، وخفف الرقابة ، وفي ايلول ١٨٤١ خول الدياطات الإقليمية حق الإعلان . وبدىء بوضع محضر للمناقشات يبلغ للصحافة ليتعرف الشعب على القضايا المطروحة ويتخذ موقفة منها ويدعم الاحرار بحركة مشايعة . ووعد بدعوةالدياطات دعوة منتظمة للانعقاد كل عامين . ورأى أن يرسل كل عامين مفوضين من هذه الدياطات إلى برلين ليرفعوا للملك أماني الاقاليم وإرشاداتها . وأعطت هذه التدابير الالمانيين والبروسيين أملا بسياسة ليبرالية في بروسيا ومتجهة نحو القومية الالمانية .

الليبرالية الرينانية الجديدة . — وتحت تأثير هذا الأمل تألفت ليبرالية رينانية جديدة مع فكرة تقول بأن بروسيا تستطيع ان تكون دولة ليبرالية . وامحت بعد ازمة ١٨٤٠ فكرة النعرة الاقليمية في المنطقة الرينانية . وبعد ان كان الرينانيون يلحون بخاصة على نظمهم الفرنسية أصبح دارجاً على لسانهم اظهار الطباع والصفات الجرمانية في النظم . وبعد أن كانوا يدافعون عن سياستهم الخاصة ويعارضون الدولة البروسية ، اخذوا يحرصون على النمو في نطاق الدولة البروسية . وبعد ان كانوا يعيشون منعزلين ، بدؤوا يعقدون العلاقات الفكرية مع بروسيا ، ويتابعون مناقشات الدياطات في الأقاليم الألمانية الأخرى ، ويقبلون على قراءة كراريس الأحرار التي تصدر في باقي بروسيا وبخاصة كراس اسمه « المشاكل الأربع » نشره عام ١٨٤٢ طبيب من كونيكسبرغ يدعى **جاكوبي** ، وكراس آخر لرئيس دياط بروسيا **شون** واسمه « من اين والى اين ؟ »

نشر ايضاً في العام ١٨٤٢ . وقد لاقت هذه الكراريس نجاحاً عظيماً في بروسيا الشرقية واستقبلت بحماسة في البلاد الرينانية . وكانت تطالب ببرلمان بروسي باسم حقوق الأمة ، وتمجد مستقبل بروسيا الليبرالية . وبدأ الشعور بالتضامن مع باقي الرأي البروسي . وقرئت جرائد بروسيا الشرقية بعد ان كانت تحتقر في السابق ، وبخاصة «صحيفة كونيكسبرغ» . وهكذا نرى ان الرينانيين ، الذين ظلوا حتى الآن انفصاليين ، يدخلون في الدولة ولا يفكرون بالعيش منعزلين في المانيا الغربية

كتب **هانسيان** رئيس غرفة تجارة ايكس - لا - شابل ، في ١٨٤١ ، « مذكرة الى الملك » لتوجيه الملك الجديد وبين فيها ان الضرورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تقتضي تبني الحرية ، ووضع كل فاعليته كرجل أعمال واداري في خدمة الدولة : في الجمارك ، وفي مفاوضات لعقد معاهدات تجارية مع بلجيكا ، وفي ١٨٤٤ في ، دراسة التعرفات المختلفة التي تشجع الصناعة البروسية أمام الصناعة الخارجية . واراد هانسيان ان يشرك البورجوازية الرأسمالية في الدولة ووسع هذا البرنامج في التعاون بين الأحرار والحكومة في جريدة كبرى ليبرالية ووطنية معاً وهي « صحيفة ايكس - لا - شابل »

الاهتمام بالقضايا الاجتماعية - . وخرجت مدرسة أخرى من اليسار الهيغلي والسان سيمونية معاً . وكان زعيم هذه المدرسة رينانى يدعى **ميفيسن** . وكان هذا الفريق ، وبخاصة ميفيسن ، يعلق أهمية خاصة على القضايا الاجتماعية . وكان ميفيسن ، في البدء ، على صلة بكارل ماركس . انشأ « رابطة رفاه الطبقات العاملة » وبشر بالتنظيم النقابي للعمال وبينما كان الأحرار يكرهون تدخل الدولة في الأعمال ، أخذوا الآن

يشايعون هذه الفكرة وينادون بها : وكان ميفيسّن يريد ان تقوم الدولة بتنظيم عام للاقتصاد السياسي . وباختصار كان منشئاً لما نسميه اليوم « **الاقتصاد الموجه** » . واندفع في مكافحة نزعات الاحرار القديمة الخاصة . وكان لسان حزب الاقتصاد الموجه « صحيفة الراين » ، بيد انها كانت لساناً موقوتاً . وكان هؤلاء الاقتصاديون يهتمون **بالاخلاق** و **المثالية** ، وهما من طباع الرينانيين ، ويطالبون الدولة ان تحكم في بروسيا العقل والاخلاق كما تقتضيه المصلحة العامة .

الليبرالية القومية البروسية . — وهناك مفهوم مثالي وعملي معاً ظهر في اوساط التجار وأصحاب السفن على الراين . وكان هذا المفهوم ليبرالياً في السياسة وحر المبادلة في الاقتصاد معاً . وقد تجمع انصاره حول **كامفاوزن** رئيس غرفة تجارة كولونيا ، ويمثل مصالح أصحاب السفن وتجار الراين . وكان هؤلاء بحاجة الى حرية المبادلات على الطريق النهري الكبير . كان كامفاوزن يناضل ضد افكار الحماية الجمركية التي قال بها ليست . ولكنه كان يتفق معه في رؤية الأهمية القومية التي يجب اعطاؤها للقضايا الاقتصادية . والفكرة التي تجب متابعتها هي توسع المانيا الاقتصادي والوحدة الداخلية على أساس اقتصادي وكتب بهذا في رسالة الى صديقه **كون** ، وكان مدير وزارة في برلين ، في ٢٦ كانون الأول ١٨٤٦ : « منذ القرن السابع عشر والمانيا ساحة قتال بين الأمم الأوربية . ولا يمكن لهذه الحالة ان تنتهي الا باتحاد البلاد الألمانية ، ولكن بشكل آخر يختلف عن الكونفدراسيون الجرماني بعد أن بدا عاجزاً . ولإعطاء الاتحاد الجمركي وسيلة تحقيق الوحدة الألمانية ، يجب تشجيعه بشكلين : أولاً اعطاؤه حدوداً بحرية واسطولاً تجارياً ؛ **ثانياً** توثيق الروابط التي توحد البلاد في داخل الاتحاد الجمركي نفسه . يجب أن تعملوا يا صديقي

العظيم ، يجب أن تقفوا حياتكم ليخفق العلم الالماني فوق جميع البحار ، ولئلا تستطيع انكلترا ولا فرنسا اقامة مزاعمها على قطعة من الأرض الألمانية ، وليكون الاتحاد الجمركي صلباً دون انقطاع ، ولتأخذ الامبراطورية الالمانية في أوربة المكان اللائق بها وتجابه بربرية الشرق وامبريالية البلاد الغربية النهمة » . ومن هنا نرى أن فكرة القومية الالمانية مرتبطة دوماً بفكرة التوسع الامبريالي . ولم يكن لالمانيا علم بعد ، ولذا أراد هؤلاء الالمان أن يروا هذا العلم خفاقاً على أوربة كلها ، وارتبطت عندهم دوماً فكرة القومية الالمانية بفكرة عظمة المانيا الخارجية . وأوحت فكرة العظمة هذه بفكرة الوحدة . وكان لسان حال هذه الليبرالية القومية البروسية « صحيفة كولونيا » القديمة التي شايعت هذه الفكرة ابتداء من ١٨٤٥ .

وهكذا تغير تماماً وضع الرينانيين السياسي . وفي اللاندتاغ الريناني لعام ١٨٤١ لم يكن ليهتم بعد الآ بالقضايا الاقليمية . ولكن ، تشكل فيه بالتدريج حزب قومي خارجاً عن الطبقة النبيلة والكاثوليك . وفي ١٨٤٣ حلت قضية البلديات والحق الريناني ، وزالت النعرة الاقليمية المذهبية الدينية . وفي ١٨٤٥ طالب كامفاوزن بدعوة برلمان بروسي وفي ١٨٤٧ كان الرينانيون متهيئين للدخول في الحياة العامة في بروسيا الدستورية إلى جانب الأقاليم الاخرى . وفي «صحيفة كولونيا » كتب بيكيرات ، في شباط ١٨٤٨ « أصبحت العاطفة الوطنية للأمة البروسية حادة حتى ان كل عنصر للاقليمية غدا شائناً . وان جميع الاقاليم تمد يدها بأمل لبلوغ درجة راقية للقومية السياسية » . وهكذا أصبحت الليبرالية الألمانية ، وبخاصة الليبرالية الرينانية ، مستعدة الآن للسير قدماً مع بروسيا لصنع ألمانيا .

ولكن هذا المثل الأعلى اصطدم بسرعة بخيبة أمل . لأن فريديريك ـ غليوم الرابع لم يكن بالملك الذي يعتمد عليه الرينانيون : فقد كان غامضاً وافكاره دخانية ويعطي الكلمات معنى خاصاً ، حتى ان محدثيه لا يفهمون ما يقول . ولكن هذا لا يسوؤه ، لانه يعتبر ان من علامة التفوق لفكرة الّا تفهم . وكان ، من جهة أخرى ، ابداعياً ، كان خطيباً ويحب القاء الخطب وعندما يتكلم يندفع بكلماته إلى أبعد مما يذهب فكره . ويحدث سوء تفاهم بينه وبين الرأي ، ولكنه لا يلبث أن يزول بعد أيام . ولم يكن فريديريك ـ غليوم ليبرالياً . كان تلميذاً لهالّلر ، ولا يرى الاشياء الا بالتاريخ،ويخشى الدساتير النظرية ولا يريد « انزلاق قصاصة ورق بينه وبين شعبه » كما يقول . وظلت سلطته الملكيـــة مريعة التأثر جداً وحساسة .

وكان في الوقت ذاته مناصراً للقوميات ، ولكن مفهومه خاص عن المانيا ويختلف عن مفهوم الاحرار . لقد أظهر وطنية حارة ، وكان مقتنعاً عن حق بعدم كفاية الكونفدراسيون الجزماني ، ولكن مفهومه عن الريخ يختلف تماماً عن مفهوم الاحرار ويعتمد دوماً على أساس تاريخي . وأراد الاحتفاظ بالنمسا على رأس المانيـــا ، لأن النمسا ، بموجب الحق التاريخي ، قائد المانيا منذ الأزل . وكان يحـــترم النمسا احتراماً يمازجه الخوف وهذا ما منعه في ١٨٤٨ و ١٨٥٠ من القيام بمبادهات مناوئة للنمسا . ومن جهة أخرى ، كان يشعر بصعوبة الابتعـاد عن الرتابة المألوفة والافكار التقليدية ، ولا يرى في الرايخ ، بالنسبة لبروسيا، الا مهمة عسكرية ، وأن الحل الممكن في نظره يأتي من اتحاد بروسيا والنمسا الذي يضمن الوحدة الألمانية ويصنع عظمة المانيا . لقد كان متعلقاً بالماضي ولا يريد أن يقوض البناء التاريخي البروسي أو البناء التاريخي النمساوي .

وخيب سلوك الملك آمال الليبراليين الألمان . وظهرت هذه الحقيقة على صعيد السياسة الداخلية ، وستظهر عندما تربد الأحداث في العام ١٨٤٨ على الصعيد القومي . والواقع ان الملك أبدى مقاومة عنيفة في إعطاء دستور لشعبه . وقد قال : « يجب أن يكون الملك في بروسيا نقيباً في السلام كما هو في الحرب » . وكان يضع باستمرار . مشاريع إصلاح قد ترضي الرأي الليبرالي دون أن تؤثر على حقوق الملك . ولكن هذا العمل كان صعب القياد والوصول إلى غايته . وكانت نتيجة كل هذه التحايلات وكل هذه المشاريع التي يبنيها ويهدمها ، ادخال الاضطراب في الادارة البروسية ، وأضعاف الحكومة فيها ، بعد أن ظلت تعمل جيداً حتى ذلك الحين ، وبالطبع ازدياد الاستياء ومطاليب الخصوم . وأخيراً انتهى الملك باصدار براءة ٣ شباط ١٨٤٧ التي انشأت اللاندتاغ المتحد .

اللاندتاغ المتحد . _ وكان اللاندتاغ المتحد يضم في برلين مجلس جميع الدياطات الاقليمية التي تنعقد وتنظر في القضايا المالية وتنقسم من أجل القضايا الاخرى إلى هيئتين : هيئة الأمراء وهيئة الطبقات الثلاث الدنيا . وفي هذا اللاندتاغ المتحد كما في الدياطات الاقليمية ، كانت الطبقة النبيلة متفوقة : وجد لها (٣٠٠) صوت تمثل عشرة الاف مالك ، على حين أنه لم يكن للطبقات الباقية الأخرى الا (٨١) صوتاً تمثل أربعة ملايين رجل. وكانت سلطات هذا اللاندتاغ ضعيفة ، سلطة التصويت على الضرائب الجديدة وتقديم عرائض . واختص الملك بمشاورة اللاندتاغ في القوانين . وأخيراً لم يكن لهذا اللاندتاغ دورة انعقاد ، وانما لجنة من ثمانية أعضاء، عضو عن كل اقليم ، تنعقد كل عام لسماع التقارير التي تعرضها الحكومة عليها . كان هذا الاصلاح ضعيفاً ووهمياً . وقد أكد الملك في خطاب افتتاح المجلس ، في ١١ نيسان ١٠ ، مفاهيمه الاستبدادية التي يرجع

العهد بها إلى العصر الوسيط ، وحقوق التاج ، وأنكر حقوق الشعب .

أثار الاصلاح البروسي خيبة أمل كبرى . وبدأت في المجلس الجديد المعارضة الليبرالية وغرضها توسيع الامتيازات والتنازلات التي خولها الملك. ومهما يكن من أمر فان انعقاد اللاندتاغ أمام الملك كان قرينة على أن بروسيا الملكية العجوز الارستقراطية والنبيلة ، التي لا تفهم تعاون البلاد مع الحكومة ، كانت ميتة . وكان أخو الملك، الأمير غليوم ، وامبراطور ألمانيا في المستقبل ، يشكو بألم زوال بروسيا القديمة ، بروسيا العجوز .

قضية شلزفيغ - هولشتاين . - وفي الوقت الذي ارتسمت فيه حركة الاصلاح في بروسيا اثيرت في ألمانيا ، في ١٨٤٦ ، قضيـــة الدوقيتين الدانيماركيتين أي قضية شلزفيغ وهولشتاين . وكانت هذه القضية معبرة عن طموح الحزب القومي الالماني وطرقه . ان كراهية شعب الدوقيتين وبخاصة شعب الهولشتاين ، للحكومة الدانيماركيـــة ، ومطالبة الجماعة الالمانية على يد هذا الشعب ، كان من عمل الجامعيين في كيل بالمبادهة التي قام بها من قبل الاستاذ **دالمان** . وابتداءً من ١٨٤٠ تعززت هذه الدعاية الالمانية بأساتذة آخرين من الجامعة نفسها ، ونخص بالذكر منهم **فالك** و **دروبسن** وقد أثار هؤلاء الحقوقيون او المؤرخون الألمان قضية الحق الوراثي: وفي الواقع لم يكن لملك الدانيمارك كريستيان الثامن الا نجل واحد، ولم يكن لهذا النجل نفسه وارث . ولذا أثار الألمان قضية الترشيح للوراثة ، وعلى الأقل من أجل الدوقيتين .ورشحوا لها أي للدوقيتين أميراً من أسرة **اوغستانبورغ**

وأمام حركات المطالبة الالمانية فكر ملك الدانيمارك باشعال النار . وتحت تأثير حزب دانيماركي بخاصة ، حزب من الرجال السياسيين ، يسمى حزب الآيدر ، والآيدر نهر صغير يفصل الدوقيتين عن باقي الدانيمارك، ذكر الملك في رسالة مفتوحة ، في ١٨٤٦ ، حلاً ممكناً : وذلك بأن

ربط بشكل وثيق **الشلزفيغ واللاونبورغ** بالدانيمارك ، ولكنه صرح بأنه على استعداد للتخلي عن **الهولشتاين** ، ليجعل منها بالتالي **وحدة سياسية المانية** أمام باقي الدولة الدانيماركية أصلاً .

ولكن ، أمام هذا الحل ، الذي يقسم الدوقيتين ويتخلى عن الشلزفيغ نهائياً ، كان رد فعل الالمان في هولشتاين وفي الكونفدراسيون الجرماني عنيفاً : احتج أساتذة كيل على الرسالة المفتوحة ، ودعم احتجاجهم برسائل أتت من مختلف الجامعات الالمانية وتناصر الماني الدوقيتين . وطرح دالمان بذلك كراساً ، وكذلك آرندت الشاعر العجوز ، وذكر بأن بحر الشمال والبالطيك ، منذ ثلاثمائة عام ، بحران ألمانيان ، وان الانكليز والبلجيكيين والهولانديين انتزعوا بحر الشمال من الألمان . وإن التخلي عن الهولشتاين يعني المخاطرة بضياع البالطيك أيضاً . ونظمت أغاني شعبية وكانت احدى هذه الاغاني شعبية بخاصة في العام ١٨٤٧ كما كانت أغنية بيكر « الراين الألماني » في العام ١٨٤٠ . وللدلالة على أن ألمانيا كانت تعتبر الدوقيتين قطعتين من ألمانيا ، عقد في لوبيك ، في ١٨٤٧ ، مؤتمر جرامنة وفقهاء لغة ومؤرخين المانيين . وفي هذا المؤتمر طالب الاخوان غريم والأستاذ دالمان بالدوقيتين لألمانيا . وهذه القضية ، التي افتتحت في ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ، كانت فاتحة للجامعة الجرمانية التي ستظهر عنيفة في العام ١٨٤٨ في برلمان فرنكفورت .

وهكذا كان اضطراب الأفكار عاماً قبيل ثورة ١٨٤٨ : في بروسيا للحصول على اصلاحات سياسية جوهرية . وفي **المانيا** لصالح الوحدة الألمانية . وتجمعت الأحزاب المختلفة : عقد الراديكاليون (الجذريون) مجلساً في **اوفامبورغ** ، في ١٢ ايلول ١٨٤٧ ، وعقد الوحدويون المعتدلون مجلساً آخر في **هبنهايم** في ١٠ تشرين الأول . ووضع هؤلاء

المعتدلون برنامج مطاليبهم في الوحدة . واختلطت المطاليب القوميـة بالمطاليب الليبرالية ، وكانت هذه المطاليب أكثر تعقيداً مما رأينا في إيطاليا . وتعددت مفاهيم القومية . ووجدت الفكرة القومية مرتبطة أيضاً بعناصر محافظة . كما ظهرت العقائدية القومية الألمانية أكثر لبساً وأكثر تنوعاً من العقائدية القومية في إيطاليا .

وعدا ذلك كانت الحالة الاجتماعية في ألمانيا معقدة جـداً . فقد وجد في ألمانيا توضع طبقات اجتماعية لا نجده في إيطاليا . يوجد أولاً في الأسفل : **طبقة الشعب** الجامدة التي لم تشترك في هذا الاضطراب وهذه المطاليب كما في شبه الجزيرة الايطالية . وتأتي فوقها **الطبقة البورجوازية**، وهي مستنيرة جداً وتتمتع بثروة اقتصادية هامة وقد بدأت بتصنيع البلاد وبخاصة في الغرب وفي ساكس وفي سيليزيا ، وهذا ما لم يوجد في إيطاليا. ثم تأتي **الطبقة النبيلة** ، وكانت تتمتع بالامتيازات الاقطاعيـة ، إلا في الغرب ، وعلى أي حال كانت لها ملكية الأطيان في كل مكان . إذن يوجد في ألمانيا ثلاث طبقات متميزة . ولكن يوجد ، بالاضافة ، بين البورجوازية والطبقة النبيلة ، طبقة معترضة لا نجد مثلها في إيطاليا ولا في فرنسا ، وهي **طبقة الالقاب والمناصب** ، وتتألف من كبار الموظفين ، وأساتذة الجامعة ، وكبار القضاة المحليين ، وتدور في فلك الحكومات، وتحصل من هذه الحكومات على الألقاب والمرتبات ، وتريد أن تختلط بالطبقة النبيلة وتشكل عنصر انتقال بين البورجوازية والطبقة النبيلة .

وأخيراً ، تستحكم في ألمانيا **نعرات محلية** نشيطة جداً وحية جداً . ونجدها أولاً في **الحكومات** وفي مجموع جهازها الاداري . وهي لا تريد أن تموت بل ترغب في الحفاظ على اطار الدول المستقلة المنفردة . وتوجد هذه **النعرة أيضاً في الشعب** ، في أحزاب الشعب الألماني الذي يشعر في كل

دولة بوطنيته الاقليمية. وعندما يتكلم عن الوطنية في بروسيا ، انما يراد بذلك عاطفة البروسيين الخاصة ببروسيا ، وكذا الحال في بافاريا ، ولا يُراد وطنية عامة لكل المانيا وإلى جانب هذه النعرات السياسية والحكومية نجد في ألمانيا لا مركزية فكرية لا نجدها مثلا في فرنسا ، وبذلك ينقص المانيا الرأس المنسق ، لأنه لا يوجد فيها هـذا الدماغ الوحيد الذي هو باريس في فرنسا ويمكنه أن يفرض مبادهاته على جميع البلاد .

وأخيراً ، نجد في الصعيد الخلفي لكل هذا التعقيد ، في السياسة وفي الدبلوماسية معاً ، عمل دولتين كبريين أوربيتين ، تمتزجان بألمانيا وهما : النمسا وبروسيا .

وعندما يتاح للالمان المضي في تحقيق هذه الوحدة التي يطالبون بها بحماسة وحرارة ، أي حين ثورة ١٨٤٨ ، نرى انطلاق المصالح والنظريات المتناقضة التي تعمل في اتجاه معاكس ، حتى ان تحقيق الوحدة ، في الوقت نفسه ، وهـذا مـا يلفت النظر ، يفجر جميع القوى التي تفتت المانيا .

الفصل الخامس

الثورة الأوربية

عام ١٨٤٨

لقد انتهى بنا المطاف إلى ختام تحقيقنا الطويل عن تشكل الروح القومية في أوربة، أي إلى ثورة ١٨٤٨ ، وغرضنا الآن ان نرى، في هذه الثورة ، مكان حركة القوميات . ولكن يجب ، قبل كل شيء ، أن نلقي نظرة على الثورة نفسها ، ومن ثم ندرس بخاصة الحركات القومية في ايطاليا ، والنمسا ، والمانيا .

اذا استثنينا اليونان وبلجيكا نجد أن البلاد الاوربية الأخرى في ١٨٤٨ لم تتغير منذ ١٨١٥ . ولكن الانقلاب المعنوي ، الذي حدث في الثلاثين سنة الماضية ، كان عظيماً وفي العام ١٨٤٧ ، يمكن القول ان فوران الأفكار بلغ درجة أصبحت فيها أوربة العجوز بالية ، ولم تعد أكثر من واجهة ، وان التوازن الاوربي بات ضعيفاً للغاية . ونجد الدليل على ذلك في تفاوت النسب بين الأسباب المباشرة لمختلف الثورات، التي كانت على العموم حوادث تافهة ، وبين سعة الانقلاب الذي تمثله هذه الثورات نفسها التي حدثت بتأثير عوامل عميقة .

لقد ضربت جميع الأسس العقائدية للنظام السياسي الذي وضع عام

١٨١٥ ، وغدت الحالة تتضمن تبايناً بين نظام الحكومات القائم وبين القيم الروحية التي تحرك رعاياها . وهذه العقائدية ، كما رأينا ، معقدة ، وهي اجمالاً مزدوجة : فمن جهة ، فكرة الحرية ، ومن جهة أخرى ، فكرة القومية . تقتضي الاولى تغيراً في نظـــام الدول الداخلي ، وتتضمن الثانية تغيراً في أساس هذه الدول نفسه ، وفي توزيعها ، وبالتالي انقلاباً أعظم وأعمق من الأول بكثير . ولكن السبق كان للحرية ، في ١٨٤٧ ، لأن النهوض العام للحركة الفكرية جعل منها ضرورة . وهكذا ظهرت الحرية في كل مكان شرطاً أولياً لتحقيق القومية . ولا بد لنا من أن نذكر أن هنالك اختلافاً عظيماً في مفهوم القومية ، وتفاوتاً كبيراً في درجة المطاليب التي وصل اليها وعي القومية . ولذا يوجد بعض الصعوبة في عزل ما هو حر ليبرالي وما هو قومي في حركة ١٨٤٨ .

١ ـــ بوادر الثورة

لقد نشبت الثورة في بداية ١٨٤٨ ، ولكنها سبقت ، في الواقع ، بسنة اضطراب كاملة ، وفي وقت ضعفت فيه مقـــاومة الحكومات أمام الشعوب ، ولم يبق اتفاق بين الحكومات للحفاظ على الحالة التي وجدت في ١٨١٥ وكانت قاعدة السنوات الاولى من العهد الرجعي . لم يكن الحلف المقدس الابين حكومات الدول الثلاث : روسيا ، النمسا ، بروسيا ؛ ولكن اعيد انشاؤه في ١٨٣٣ ثم جدد ، وآخر تجديد كان في ١٨٤٨ . وفي الواقع ، ان الحكومات الثلاث لا تتفاهم إلا عندما تقتضي المصلحة العامة هذا الاتحاد ، كما في مشكلة بولونيا . والشخص الوحيد الذي حافظ بحق على مذهب الحلف المقـــدس ، هو قيصر روسيا نيقولا الأول وقـــد ضعف مترنيخ بتأثـــير السن والعجز وهوجم في حكومة

فينا نفسها ، وفي حلقات البلاط ، حتى انه قبل نفسه ببعض التغييرات في نظام الدولة ، وببعض التطلعات في الحركة القومية . اما الثالث ، فريديريك - غليوم الرابع ، فلقد رأينا أنه كان شخصاً رخواً متقلباً لا يستقر على حال ، وفي حالة غنج مع بعض تطلعات العصر ومن الممكن القول ان حكومات الحلف المقدس لا تؤمن بعملها في ذلك العصر . اما الحكومات الاخرى ، كفرنسا وانكلترا ، فقد اضطربت منذ ١٨٤٦ بسبب الزواج الاسباني . ويبدو أن سياسة بالمرستون كانت متجهة نحو ضرب سياسة لوي - فيليب وغيزو ، باعتبارهما محافظين ، لتجعل من نفسها محرضاً في أوربة . ومع ذلك فان اتفاق فرنسا وانكلترا كان ضرورياً لتوجيه الشعوب وتغيير حالها تدريجياً وسلمياً .

الأزمة الاقتصادية . - ان حركة التطلعات الليبرالية والقومية التي حللناها ، قد حلت في الطبقات الفكرية ، وفي البورجوازية وفي الطبقات العليا في المجتمع ، ولم تتغلغل في الجماهير ، حتى في البلاد التي كان تطور هذه الافكار مندفعاً فيها أكثر من غيرها ، مثل فرنسا . ومع هذا فانّ الأزمة الاقتصادية وضعت موقتاً هذه الجماهير تحت تصرف النخبة ، وان ظهور الجماهير على المسرح السياسي ضرب الحكومات بالذهول والعجز .

ولا مجال هنا لتحليل هذه الأزمة الاقتصادية . حسبنا ان نرى لأي درجة وجهت حركات ١٨٤٨ . ان الازمة الاقتصادية التي خيمت آنذاك كانت أزمة من نوع سابق ، وأساسها زراعي . ولم تكن بعد ازمة فيض انتاج كالأزمات التي عرفتها حركة الصناعة الكبرى فيما بعد وأولاها كانت ازمة ١٨٥٧ . لقد كان اصل الازمة الجدب والقحط وفقدان المواد الغذائية ، فهي أزمة زراعية سببها مرض البطاطا الذي قضى على محصول ١٨٤٥ كاملاً وبخاصة في ايرلنده وفي الفلاندر والبلاد المنخفضة

والمانيا . وفي السنة التالية ، في ١٨٤٦ كانت النكبة في الحبوب : فقد اباد الجفاف المفاجىء والحرارة الاستثنائيـة المحصول ، في وقت لا توجد فيه الاكداس من العام الفائت . وفي بداية ربيـع ١٨٤٧ ، ظهرت أزمة المواد الغذائية بشكل محسوس ، وكانت خطرة بخاصة في اوربة الشمالية وفي ألمانيا . وكانت نتيجة هذه الأزمة الزراعية الجدب وغـلاء الحياة ، وبالتالي بؤس الطبقات الشعبية في كل اوربة .

وكان المظهر الثاني للأزمة نقدياً ومالياً ، ويرجع إلى مبالغـــة الاستثمارات والمشاريـع التي طرحت في العشر سنوات الاخـيرة . وفي آخر ١٨٤٦ وفي ١٨٤٧ بدأت المشاريع الاستثمارية بالانهيـار ، فسبب ذلك توقفاً في العمل في كثير من النقاط . فقد انهارت بعض الشركات الكبرى في انـكلترا وفرنسا والمانيا واضطرت أن تقلص اعتمادها ، وفي كل مكان تقريباً ، أصيبت الأشكال الصناعية الأخرى بالأزمة . وارتفعت الأزمة الصناعية فوق الأزمة النقدية . وكانت حالة الصناعة ضعيفـة ، بسبب الانقلاب الذي احدثه استعمال الآلة في العالم الاقتصادي ، والمرور التدريجي ، الذي بدأ حديثاً ، من الصناعة اليدوية الحرفية إلى الصناعة الرأسمالية . حدث الضيق في المنتجـــات قبل غيره ، وكان التوقف عن العمل نتيجة له ، وبالتالي التسريحات ، والبطالة التي اثرت بخـاصة على البلاد المتصنعة ، بشكل طبيعي ، أي انـكلـــترا وفرنـسا ، وبلجيكا والمانيا . ولقد أصابت هذه الأزمة الصناعية الصناعات الريفية في اعماقها فلكت عموماً في هذه القضية ..

وتجلت هذه الازمة بشكل طبيعي باضطرابات اجتماعية ، وهذا ما يهمنا في الموضوع ، وهذه الاضطرابات الاجتماعية كانت على نوعـــين :

حركات معاشية وحركات صناعة عمالية . وكانت سنة ١٨٤٧ مفعمة بالاضطرابات الاجتماعية . أما الحركات التي سببها فقدان الأرزاق ، وحلت في الأرياف ، فقد ظهرت ، في فرنسا ، بما كان يسمى قديماً « هيجانات » أي حركات فلاحين بسبب الحبوب وبسبب الأسواق ، الخ ... وقد جرت خاصة ، في وسط فرنسا وغربها ، وكانت خطيرة خاصة في الفلاندر الفالونية التي لم تنهض من هذه الأزمة ، وفي البلاد الرينانيـــة وفي فرتامبرغ ، وأخيراً في ايطاليا ، في شمال لومبارديا ، وفي جنوة ، و رومانيو ، وتوسكانه . وفي النمسا ، سببت الأزمة في ١٨٤٦ ثورة الفلاحين الغاليسيين الذين قتلوا عدداً من الأمراء والبورجوازيين. وإلى هذه الأسباب الاقتصادية في حدوث الاضطراب يضاف ايضاً الحقـد العرقي الذي كان يتملك الفلاحين الروتينيين ضد الملاكين البولونيين ؛ وفي ربيع ١٨٤٧ حدثت حركات مشابهة في فينا .

وإلى جانب اضطرابات الأرزاق قامت حركات عمال الصناعة ، من اضطرابات ومظاهرات مختلفة ، كانت تنقلب قليلا أو كثيراً إلى ثورة . وكانت الحركات في فرنسا بسيطة ومنعزلة ومتفرقة ، بينما كانت حركات العمال خطرة في انكلترا ، وفي المناطق القطنية والمعدنية في الفلاندر ، وفي ألمانيا ، وفي سيليزيا ، وفي براندبورغ ، وفي وستفاليـــا . وفي الواقع لا يوجد بعد في الأزمة الصناعية والعمالية هـذا الدواء التي سينتظم بعد ١٨٤٨ ، وهو الهجرة . لقـد كان الناس ، في أوربة الوسطى ، متعلقين بالـتراب بسبب النظـــام الاقطاعي أو بسبب التشريع الذي يمنع الهجرة . وباستثناء ايرلنـده ، حيث كان لانكلترا تشريع حر ، لم تكن الهجرة دواءً للأزمات الصناعية ، كما ستكون عـادة في السّنوات

التالية . ومن الواضح في هذه الظروف ، التي لا يستطيع فيها العمال والفلاحون البائسون أن يهاجروا ، ان تتجلى الحركة بالاضطرابات والثورات. وفي المانيا ، كان للحوادث مغزاها ومعناها : فقد بلغ غلاء السلع في العام ١٨٤٧ ، بالنسبة للسنوات العادية ، نسبة ٨٣ ٪ ، ونقصت الأجور ، بسبب الأزمة ، بنسبة ١٥ ٪ . وتشكلت رابطات عمال في كل مكان ، وفي شتاء ١٨٤٧ - ١٨٤٨ كان باستطاعة الأزمة الصناعية ان تضع في خدمة الثورة عشرين ألف عامل تقريباً . ولم تكن الأزمة الاقتصادية سبباً في الثورة ، ولكنها توضح سعتها وعموميتها ، وتساعد على انتشار النظم الهدامة . ولذا وجد الثوريون جميع التسهيلات لتجنيد الجماهير الشعبية ضد الحكومات .

العوامل الدولية . ـ لقد نشبت الثورة في كل مكان عام ١٨٤٨ وبالاجمال في كل مكان في وقت واحد ، ولم تكن من عمل منظمة دولية . إن وحدة الأسباب ، وتقليد البلد للآخر توضحان لنا تواجد هذه الحركات معاً . كان لكل واحدة منها أسبابها الخاصة ، وكل واحدة منها اتسعت بشكل منعزل عن الأخرى . وفي ذلك الحين أيضاً وجدت منظمة ثورية دولية آخذة بالتشكل ، ولكن لم يكن لها من الوقت ما يجعلها تلعب دوراً ، وكانت من عمل الشيوعيين الالمان : وذلك ان عمالاً ثوريين ألمانيين لجؤوا إلى فرنسا بعد ١٨٣٠ وأنشؤوا في عام ١٨٣٦ جمعية سرية تسمى « عصبة العادلين » ومن الطبيعي أن يكون شكلها شكل المنظمات الثورية المعاصرة . فهي تتألف من جماعات أساسية تسمى « **القومونات** » ، وتتحد هذه فيما بينها في منظمات أوسع تسمى « **الدوائر** » ، وهذه تتحد في منظمة أكبر تسمى « **المؤتمر** » وهو يسمي « **اللجنة القومية** » . وكانت عصبة الألمان العادلين هذه على اتصال بالجمعيات العمالية الالمانية الموجودة

في ألمانيا ، كجمعيات المطالعة (القراءة) ، وهي جمعيات نقاش بسيط ، وتكثر بخاصة في المنطقـــة الرينانية . وكانت أيضاً على صلة بالجماعات الألمانية في سويسرا وبلجيكا ؛ ومن جهة أخرى ، على صلة بالجمعيات السرية الثورية في فرنسا ، والحركة الميثاقية في انكلترا . وكان المحركون لعصبة العادلين عمالاً ألمان مثل فايتلينغ ، وكان عاملاً خياطاً ، وكذلك شابير وباور . وعندما نشبت ثورة ١٨٣٩ في باريس واخفقت وأثارت تحقيقات وتدابير انتقامية ، نقل هؤلاء الرجال مقر حركتهم إلى لنـدن في العام ١٨٤٠ ، وإلى بروكسل ، وكان مذهبهم شيوعية مسالمة وعاطفية. وفي هذه السنة كان عملهم في سبات. الفوا أول جمعية دولية (أممية) في لندن وسموها « الديموقراطيون أصدقاء كل أمة » ، بعد قليل على وصولهم، في ١٨٤٤ ، ولكن نشاطهم كان ضعيفاً جداً .

ثم قامت في هذه الجمعية ثورة داخلية ، على يد مفكرين المان ، مثل آنغلز وكارل ماركس ، ولم يشترك بها العمال، وحولت الحركة : وأعدت في ١٨٤٦ خطة منظمة دولية ونظمت لجانها في بلجيكا وفرنسا وألمانيـا وانكلترا في آخر ١٨٤٦ و ١٨٤٧ . وفي صيف ١٨٤٧ انتظمت الحركة نهائياً وأخذت اسم « العصبة الشيوعيـــة » ، وفي ايلول ١٨٤٧ بدأت بنشر مجلة تسمى « المجلة الشيوعية » ، وفي هذه الحركة الجديدة خلع آنغلز وماركس فايتلينغ ، وأخذا على عاتقهما القيام بمهمة تحرير برنامج الجمعية الجديدة . وأقاما ، مقام شيوعية العمال -الألمـان السابقة ، مذهبهم الخاص بهم أي جماعية وسائل الانتاج ، والفكرة التي لا يمكن اجتنابها ومن الضروري توطيدهـــا في كل مكان ، بسبب الحركة الصناعية ، الا وهي نزاع الطبقات الذي يؤدي إلى شكل جديد للمجتمع . وطالبا بترك

الطرق المتبعة حتى الآن في البحث عن تحسين حالة العمال ، هـذا التحسين الذي لا يمكن أن يكون الاجزئياً ، وقالا : ان الطريقة الجديدة يجب أن تكون في التخلي عن الحركات الثورية المحلية ، للانصراف إلى تهيئة دائمة لثورة شاملة تغير المجتمع كلاً وتم ، دون اعتبار لبلد ، على أساس فصل الطبقات ، وتؤدي إلى دكتاتورية الطبقة الكادحة . وأخـذا على عاتقها تحرير بيان للمجتمع ، ولكن هذا البيان لم يعد إلا في آخر كانون الثاني ١٨٤٨ . وفي الوقت الذي نشبت فيه الثورة في كل مكان كانا في سبيل تجليد الكراس ، ولم يصدر البيان الشيوعي إلا بعد الثورة ، ولذا لم يكن له تأثير ملحوظ في الحركة الثورية . وهذا البيان ينكر ، فيما يهمنا ، وهذا الحادث هام ، المفاهيم القومية وينتهي بالعبـارة الشهيرة . « يا عمال جميع البلاد اتحدوا » .

وهنالك عنصر رابطة دولية بين البلاد ، وبـين الحركات الثورية ، وهو اللاجئون السياسيون ، الذين طردوا من بلادهم ، اثر المؤامرات أو الأعمال الزجرية الحكومية ، واستقروا في فرنسا ، وسويسرا ، وانكلترا ، وبلجيـكا . وكثيرون منهم عادوا إلى وطنهم بعـد أن فتحت حركات ١٨٤٨ الحـدود واشتركوا عندئد بنزاع الأحزاب في داخـل بلادهم . وبعضهم ، وهم أكثر حماسة ، تبنوا صيغاً جمهورية ، وقـاموا بجهود ، في الخـــارج ، لتنشيط ثورة بلدهم ، ليعودوا اليه والسلاح بيدهم ، وليحاولوا استلام السلطة أو تحويـــل الثورة بغزو المهاجرين القدامى . وهكذا تشكلت عصابات مسلحة « جوقات » مختلفة حاولـت خاصـة أن تدخل المانيا ، حيث ظلت الحكومات على شكلها القديم ، وكبحت بالتالي جمـاح الثورة . انطلقوا من فرنسا وسويسرا وقاموا بمحاولات

عديدة مختلفة : قاموا على باجيكا بمحاولتين مزيلتين لم تؤديا إلى شيء : في ٢٥ آذار على **كويئيفون** ، وفي ٢٩ آذار بالقرب ، من **موسكورون** على قرية **ديسكون - تو** . وحركة السافوازيين على شامبري ، من ٣٠ آذار إلى ٤ نيسان ١٨٤٨ . وأخيراً قامت في ألمانيا الغربية والجنوبية، حركة اقترنت بثورة الفلاحين والعمال ، في آخر نيسان ١٨٤٨ . وكان بين هؤلاء اللاجئين من لم يكن لهم وطن ، مثل البولونيين ، وليس لهم بلد يرجعون اليـــه ، ولذا كانوا يشتركون بجميع الثورات . وهكذا نرى البولونيين من جنود ومن قادة في جميـع هذه الجيوش المؤلفة من المتطوعين في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ، .

وبالاجمال ، إذا استثنينا الجو العام والفرص التي تتيحها هذه الثورات بعضها لبعض ، أمكننا القول بانه لايوجد عوامل دولية في أساس ثورات ١٨٤٨ . لقد سبقت الثورة باضطرابات عامة تقريباً في أوربـة الوسطى في ١٨٤٧ اشتبكت فيها الحكومات مع شعوبها وفيما بينها . وكانت هذه الحركات على نوعين : دولية وداخلية .

القضايا الدولية . - كانت المشاكل الدولية مزدوجـــة : الثورة البولونية والحرب الأهلية في سويسرا ، وقد أدت كل من هاتين الحركتين المحليتين إلى أزمات دولية .

الثورة البولونية . - أفاد البولونيون من الليبراليـة التي أقرها في بروسيا فريديريك - غليوم الرابـع لتشكيل مركز ثوري في دوقيـــة بوزن . وحاول هذا المركز أن ينظم ثورة في بولونيا البروسية والروسية والنمساوية . وعندمـــا اندفع تنظيم البولونيين طلبوا زعيماً من الهجرة البولونية في باريس ، وكان هذا الزعيم الذي أتي اليهم به ضابطاً قديماً في حركات الثورة عام ١٨٣٢ ، واسمه ، **ميروسلاوسكي** (١٨١٤ - ١٨٧٨) ،

وكان في الوقت ذاته صحافياً ، نشر في ١٨٣٣ باللغة الفرنسية « تاريخ الثورة البولونية » وترجم هذا الكتاب إلى البولونية في العام ١٨٤٣ . وكان ميروسلاوسكي رجلاً جريئاً ، مفعماً بالايمـــان ، خطيباً ، وقائد رجال ، ولكن ينقصه روح المتابعة والصلابة والكفاءة العسكرية . وكانت التعبئة العسكرية لهذه الثورة غير كافية وحدد قيام الثورة في ٢٢ شباط ١٨٤٦ ، ولكنها أخفقت بحالة يرثى لها .

في بروسيا ، أعلمت السلطات سلفاً ، واستطاعت ، قبـل انفجار الحركة ، أن توقف ميروسلاوسـكي وسبعمائة مشبوه ، وأجري تحقيـق أدى إلى القبض على مجموع المنظمـة . وفي ١٨٤٧ حكم على ميروسلاوسكي وعشرة من شركائه بالموت ، ولكن عفي عنهم وزجوا في السجن . وقد ألقى ميروسلاوسكي للدفاع عن نفسه ، في ٥ آب ١٨٤٧ ، خطاباً ، طبـع ووزع كراساً ، وفيه يمجد الفكرة الثورية البولونيـة ، ويصرح بأن الحركة موجهة في الاساس ضد روسيا واختتم خطابه بقوله : « يوجد مؤامرة دائمة في بولونيا » ، ونشر خطابه في جريـدة « الاصلاح » في باريس .

في غاليسيا ، قامت الضابطة النمساوية بتوقيفات وقائية في لامبرغ واوقفت الحركة من أصلها . وكان البولونيون في هـذه المحاولة ضحية نظرياتهم الاشتراكية : وذلك أن الفلاحين الروتينيين ، الذين اضطهدهـم الملاكون وتألموا من الأزمة الزراعية ، فهموا هذه المذاهب الاشتراكية وألقوا بأنفسهم على ملاكيهم ، وكان يحرضهم في الخفاء ، على ما يبدو ، الضباط النمساويون الذين أعطوا حتى عشرة فلورن على رأس كل ملاك ؛ وهكذا قتل ١٦٢ ملاكاً بولونياً على أيدي فلاحيهم .

ولجأ هؤلاء الثوار البولونيون إلى أرض جمهورية كراكوفيا الصغيرة ، أي

القطعة الوحيدة من بولونيا التي مازالت موجودة، وأطاحوا بالحكومة الديموقراطية. ولذلك قامت الحكومات الثلاث المجاورة برد فعل مباشر، واحتلت الجيوش الروسية والنمساوية والبروسية أرض جمهورية كراكوفيا، كما فعلت ذلك من ١٨٣٦ إلى ١٨٤١ اثر حركة مماثلة. وأكدت الحكومات للدول الأخرى بأنها تريد القيام بعملية ضابطة موقتـــة. وسجل غيزو وبالمرستون هــذا التعهد الرسمي الصريح باسم معاهدات ١٨١٥. غير أن الشقاق بين بالمرستون وغيزو كان فرصة بالنسبة إلى مترنيخ، فانتهزها لتحويل هذا الاحتلال إلى انضمام. وبعد أن تفاهم مع القيصر وسد اطماع بروسيا ببعض امتيازات اقتصادية، وجه، في ٦ تشرين الثاني، إلى فرنسا وانكلترا مذكرة تشير إلى أن النمسا ضمت جمهورية كراكوفيا لتوطيد «نظام التملك السابق لعام ١٨٠٩» وذلك لوضع حد لحالة التآمر الدائم في أرض كراكوفيا. وهكذا زالت آخر قطعة من بولونيا. وكانت قيمة هـذه الأرض رمزية أكثر مما هي حقيقية، ولكن هذا الضم أثار هياجاً عظيمـاً، بالطبع، لدى الدوائر الليبرالية في اوربه، وخاصة في فرنسا: حاول غيزو أن يتباحث مع انكلترا بشأن تدخل للاحتجاج على هذا الضم، ولكن بالمرستون لم يكن متهيئاً لذلك، ولم يكن للمذكرتين، مذكرة انكلترا، في ٢٣ تشرين الثاني، ومذكرة فرنسا، في ٣ كانون الأول، إلا قيمة افلاطونية. وكان اخفاق هذه الثورة البولونية آخر اخفاق قومي، في أوربة، قبل ثورة ١٨٤٨.

الحرب الاهلية في سويسرا. — أما الحرب الأهلية في سويسرا، فقد نجمت عن حركة معقدة وكانت في آن واحد **خلافاً سياسياً**، بين المحافظين والديموقراطيين المسمين هنا «**الحزب الراديكالي**»، وخلافـــاً

دينياً بين البروتستانت والكاثوليك ، وكان كل من الطرفين مندفعاً في نظرياته ، بعضهم في اتجاه الفكر الحر ، وآخرون في الاتجاه الروماني البابوي الكاثوليكي (حركة ما وراء الجبال) الذي نما منذ بضع سنين . وكانت أيضاً حركة قومية . ومما يهمنا هنا في هذا الاتجاه ، هو أنها أعربت عن رغبتها في سويسرا بتعزيز الروابط الاتحادية ، وخلق وحدة سويسرية مما لم يكن سوى جمع من الكانتونات المتحدة ، وبالجملة استعادة تقاليد الوحدة السويسرية التي تمت على يد فرنسا من ١٨٠٣ إلى ١٨١٤ . وقد تجلت هذه الحركة نحو الوحدة باسمي « حركة التجديد » التي بدأت غداة ثورة ١٨٣٠ ، والتي أصلحت بموجبها تدريجياً دساتير مختلف الكانتونات على أساس العقلانية والمساواة ، والتي بموجبها أيضاً وضع مشروع اصلاح الدستور العام ، الدستور الكونفدرالي وأخفق هذا الاصلاح في ١٨٣٣ ، ولكن الحركة لصالح وحدة سويسرا استمرت على يد جمعية « الاتحاد القومي » وهو اسم معبر وله مغزاه . وكانت حركة الاحرار القوميين السويسريين هذه بالطبع على صلة بجميع الحركات الليبرالية في الدول المجاورة ، وبخاصة بالأحرار الألمان الذين التجؤوا في معظمهم إلى بال وخاصة إلى زوريخ حيث أعطت السلطات الكانتونية كراسي جامعية واوضاعاً ووظائف عامة إلى رجال مثل بوخو أو شتراوس . ولعلنا نذكر أن جمعية « أوربة الفتاة » التي أسسها ماتزيني في العام ١٨٣٤ كانت في سويسرا ، وان عدة حوادث قامت على يد اللاجئين في سويسرا وضعت الحكومة السويسرية في نزاع مع الحكومات المجاورة ، وقد دعم الراديكاليون السويسريون رفقاءهم الاجانب ، باسم استقلال سويسرا والمبادىء الديموقراطية . هذا فضلاً عن أن تحريض الأفكار

سبب في ١٨٣٣ خلافات محلية عديدة ، بل وبعض ثورات في داخل الكانتونات .

وتجسدت هذه المنازعات أخيراً بنضال لأجل المدرسة ، ولأجل التعليم الابتدائي بين **الراديكاليين** ، أنصار التعليم العلماني ، **والكاثوليك** الذين يريدون أن يعهدوا بالتعليم الابتدائي إلى اليسوعيين . وارتبطت مشكلة المدرسة على هذا النحو بمشكلة الجمعيات الرهبانية ، وولد هذا النزاع ، في هذه المرة ، أحزاباً قومية تجاوزت حدود الكانتونات التي تهم السويسريين جميعاً .

قام المتطوعون الراديكاليون بمحاولتي هجوم على لوسرن في آخر ١٨٤٤ وبداية ١٨٤٥ ، فسببتا تشكل عصبة دفاع مؤلفة من السبع كانتونات السويسرية الكاثوليكية ، وكما يقول بيانها بغية « الدفاع عن حقوق سيادتها وأراضيها » . وأخذت هذه العصبة اسم « **الزوندربوند** » . وكان لها مجلس حربي وتعتمد على ضريبة تسجيل تدفعها الكانتونات السبع . وانتقلت القضية ، على هذا النحو ، إلى الصعيد القومي ، إلى صعيد السلطات العائدة للكانتونات والحكومة الاتحادية . وكان نجاح أحد الحزبين منوطاً بالاكثرية في المجلس الاتحادي : وقد كسب الراديكاليون الكانتونين اللذين يعطيانهم أكثرية اثني عشر كرسياً وهما كانتون جونيف بثورة صغيرة ضد الباتريسيا قامت في ١٨٤٦ ، وكانتون القديس ــ غال بنتيجة انتخابات أيار ١٨٤٧ . وبعد أن حصل الراديكاليون على الأكثرية في المجلس الاتحادي ، اتخذوا ، في تموز ١٨٤٧ ، في الدياط ، قراري مبدأ .

١ ــ ان الزوندربوند يناهض الوحدة الاتحادية .

٢ – إعادة النظر في الدستور الكونفدرالي .

وفي الدورة التالية ، دورة تشرين الأول ١٨٤٧ قرر الدياط .

٣ – حذف الزوندربوند بالقوة .

أمام هذا التهديد الراديكالي ، وجه الكاثوليك نداء يستنجدون بساردينيا والنمسا وفرنسا . وبينما كانت الدول ، بناء على اقتراح مترنيخ تتناقش فيما بينها على صيغة التدخل ، باسم الحقوق التي تخولها اياها معاهدات ١٨١٥ ، منشئة الكونفدراسيون السويسري ، حاول بالمرستون جهد المستطاع أن يطيل هذه المفاوضات ما أمكن . وقام الراديكاليون السويسريون بعمل قوي وسريع : الفوا على عجل جيشاً ، وسلموا قيادته إلى الجنرال دوفور ؛ وخذل اللوسرنيون في رتامبرغ ، في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٤٧ ؛ وخضعت الكانتونات الأخرى . ودامت الحملة ستة وعشرين يوماً . وهذا النصر الذي أحرزه الجنرال دوفور جعل التدخلات الديلوماسية الصرفة ، التي قامت بها الدول ، غير مجدية . وارتبطت بهذه الارادة القومية ثورة قامت في كانون الثاني ١٨٤٨ ، في امارة نوشاتيل التابعة لملك بروسيا ، وأطرحت السيادة البروسية ، وانتظمت في كانتون سويسرية . وهكذا انتصر المبدأ القومي في الوحدة والاستقلال في آخر ١٨٤٧ وبداية ١٨٤٨ ولم يبق في هذا الاتجاه الا اصلاح الدستور الكونفدرالي .

الثورات الداخلية في أوربة الوسطى . – أما الثورات الأخرى التي سبقت ثورة ١٨٤٨ ، وكانت من طلائعها ، فقد كانت داخلية ، وقامت في اوربه الوسطى دون ان تتجاوز حدود الدول التي حدثت فيها .

الثورة في المانيا . – لقد اثار دفع الفكرة القومية قضية دوقيتي

شلزفيغ ـ هولشتاين التي ألمحنا اليها سابقـــاً . ولنذكر أن المؤتمرات الجرمانية التي بدأت قبل عامين كانت تطالب بتشكيل برلمان الماني ، وان جريدة المانية انشئت في تموز ١٨٤٧ ، في كولونيا ، واسمها « الصحيفة الالمانية » لمد هذه الحركة القومية ، وان العاطفة العامة ، في ان اصلاح الكونفدراسيون الجرماني ضروري ، كانت واسعة ومنتشرة حتى ان الملك فريديريك ـ غليوم الرابع اعتقد بضرورة اقتراح هذا الاصلاح ورأى في ذلك وسيلة لتوجيه الأفكار إلى القضايا القومية ، وعلى وجه التفضيل إلى قضايا الاصلاح الدستوري . وفي ٢١ تشرين الثاني ١٨٤٧ ، أرسل إلى مترنيـخ مشروعاً باصلاح حكومة الكونفدراسيون يتناول من جديد تنظيم الدياط بشكل تتخذ فيـه القرارات بتصويت الاكثرية ، وانشاء محكمة اتحادية ، ووحدة التشريـع الاقتصادي ، والاشتراك معاً بانشاء خطوط حديدية ، واصلاح الجيش الاتحادي .

ان ما نراه بخـــاصة هو ان الأحزاب أخذت تعرف نفسها بشكل اوضح على صعيد الليبرالية . ولقد كان اللاندتاغ المتحد في بروسيا فرصة للأحرار للاعراب عن مطاليبهم البروسية الصرفة :

عقد **الراديكاليون الديموقراطيون** مؤتمراً في اوفنبورغ في ١٢ ايلول ١٨٤٧ ، وعرفوا فيه مطاليبهم وهي : حرية الصحافة والجمعيات ولجنـة محلفين في القضايا الجنائية ، والحرس القومي ، والضريبة التصاعدية على الدخل ، ومجلس قومي الماني إلى جانب الدياط .

وبعد بضعة أيام عقد **الوحدويون المعتدلون** مؤتمرهم في هبنهايم ، في ١٠ تشرين الاول ١٨٤٧ ، وعرفوا نفسهم بدورهم : طالبوا ببرلمان للاتحاد الجمركي تسولفراين ، وقرأ **باسرمان** الطلب باسمهم على مجلس كالسروه كما قرأه هنري فون غاغيرن في مجلس دارمشتات.

انطلقت حركة الاضطراب السياسي حتى الثورة في بافاريا : فقد وقع الملك **لويس الاول** تحت تأثير الراقصة الاسبانية ، **لولا مونتز** ، ورأت هذه ان تزج نفسها في معترك المشاكل السياسية ، ويلفت النظر بخاصة تدخلها في تسمية الأساقفة ؛ فرفضت الوزارة البافارية هذا التدخل واستقالت في ١٨٤٧ . ثم دخلت لولا مونتز في نزاع مع الجامعة وتحزب الطلاب لاساتذتهم ضدها وأهانوها في الشوارع ، واشترك الشعب في القضية ودعم الطلاب . وقامت مشادة اضطرت الملك في كانون الثاني ١٨٤٧ إلى طرد الراقصة ، ولكن حياة العزلة بدت له كريهة ، وعند أول حركة للثورة بادر بالتنازل عن العرش لصالح ابنه والسفر إلى الجانب الآخر من جبال الالب . ولم تكن هذه الثورة ، كما نرى ، رصينة ، ولكنها تدل ، لحد ما ، على هياج الافكار في المانيا الجنوبية . واضطر دوق **باد الاكبر** في الوقت نفسه تحت معارضة المجلس أن يستدعي وزارة ديموقراطية . وقامت ثورة في **شتوتغادت** في ١٨٤٧ واضطر الملك أن يأخذ على عاتقه الأمر وينتزع حركة الضرب على يد هذه الحركة . وفي **ساكس** حرض المدرب الشعبي **روبير بلوم** العمال ؛ وفي دريسدن قامت ثورة عمال . وهكذا نرى في كل مكان اضطراباً متطرفاً . وفي المجالس السياسية ، في كل مكان تقريباً تشكل جهاز متحمس للنضال السياسي ومقاومة السلطة ، ومدرب على الحياة البرلمانية . ولقد أصبح الآن على درجة كافية من القوة ليرفع صوته ويطالب بالاصلاحات التي تسمح الثورة بالقيام بها .

الثورة في ايطاليا . — ذهب الاضطراب في ايطاليا إلى أبعد مما في المانيا ، على اثر حادث أهاج ايطاليا وقلبها وهو : انتخاب البابا بيوس التاسع في ١٦ حزيران ١٨٤٦ والأعمال الليبرالية الاولى ، وبخاصة العفو

السياسي العـــام ، التي طبعت تسلمه العرش الحبري . وكان ينظر إلى البابا الجديد إلى أنه البابا المصلح ، كما اخبر بذلك جيوبرتي ، وقد تعلق الناس به تعلقاً عجيباً ، وأخذ يتمتع مباشرة بشعبية عظيمة ، حتى وجد نفسه مكبلاً بهذه الشعبية التي دفعته إلى اصلاحات ليبرالية أكثر مما كان يريد نفسه . وأصبح نشيد بيوس التاسع نشيداً وطنياً ايطالياً في نفس الوقت الذي الف فيه ماميلي نشيده ، في العام ١٨٤٧ ، مع موسيقى فردي ، بمناسبة أعياد الذكرى المئوية لطرد النمساويين من جنوة . وامتدت حركة الاصلاح الرومانية إلى توسكانا ، حيث وجدت في ١٨٤٦ حركة اضطرابات قام بها أساتذة وطلاب جامعة بيزا ضد الجمعيات الدينية، ومن توسكانا امتدت إلى المملكة البيمونتية – الساردية . وكان هؤلاء الأحرار يطالبون حكوماتهم بحرية الصحافة ، وتشكيل حرس قومي ، وحرس أهلي . وقد ألغى بيوس التاسع الرقابة في شهر آذار ١٨٤٧ ، وفي شهر نيسان ، وعد بمجلس دولة ، وفي شهر تموز ١٨٤٧ ، وافق على تشكيل حرس أهلي . وحذا حذوه دوق توسكانا الاكبر في شهر ايلول . وبعد هذه المطالب ، التي كانت بمثابة مسكنات تقريباً ، طالب الأحرار بشي أخطر وأصرح : وهو دساتير تمثيلية .

أخذت الحركة طابعاً قومياً ومناوئاً للنمسا أمام رد الفعل الذي قامت به حكومة مترنيخ حيال هذه الحركات الليبراليـــة . احتلت الجيوش النمساوية فراره ، بحجة الفوضى ، في شهر آب ١٨٤٧ وفرضت معاهدة حماية حقيقية على دوق مودينا في شهر كانون الأول . وارسلت نجدات إلى ميلانيا ، وهددت الحكومة النمساوية باجتياح دوقيتي بارما وتوسكانا لقمع الحركات الليبرالية فيها . وبلغ التهديد النمساوي ، في شهر ايلول ١٨٤٧ ومرة أخرى في كانون الثاني ١٨٤٨ ، حداً جعل البـابا ودوق

توسكانا يقومان بمفاتحات مع ملك بيمونت - سادينيا لتشكيل عصبة دفاع ضد النمسا . وكتب ماتزيني رسالة مفتوحة إلى البابا يطلب فيها منه ان يتزعم الحركة القومية الايطالية ، وقدم له مساعدة جميع اشياعه.

وفي **الدولة اللومباردية - البندقية** ، اخذ الاضطراب شكل ثورة : فقد قامت مظاهرات وحدثت اصطدامات مع الجيوش بمناسبة الذكرى السنوية لوفـــاة الزعيم الميلاني ، كونفالونييري في كانون الأول ١٨٤٨ ، ثم أثناء اعياد تنصيب مطران ميلانو الجديد الذي كان في هذه المرة ميلانياً لا نمساوياً كما في ايلول ١٨٤٧ . ولما زادت الحكومة الرسوم على الاستهلاك وخاصة على التبـغ قرر الميلانيون مقاطعة التبـغ ابتداء من أول كانون الثاني ١٨٤٨ . وفي ٢ كانون الثاني قامت حركات بلغت حد الثورة ، وتسمى هذه الثورة : « ثورة التبـغ » (السيغار) وهاجم الثوار الضباط النمساويين الذين يدخنون في الشارع جهاراً ؛ ودامت المناوشات يومين ، من ٢ كانون الثاني إلى ٤ منه ، وقع خلالها ٥٩ قتيلاً .

وفي **البندقية** ،أثار الاضطراب رجلان ، المحامي **مانين** والكاتب **تومازيو** الدلماسي الأصل . وكان سخط العسكريين النمساويين عظيماً حيال هذه الحركات الثورية . فقد اعلن **راديتسكي** ، قائد الجيوش ، الاحكام العرفية في ميلانو في ١١ شباط وطلب النجدات لاخماد الاضطراب بالقوة . وتفاقمت الحالة بالأزمة الاقتصادية التي عمت البؤس وتجلت في كل مكان في ايطاليا بثورات شعبية تشكو الجوع وبخاصة في ليفورنه وجنوة وفلورانسا .

وأخيراً ، في **صقلية** نشبت ثورة ذات نعرة خاصة . فقد قامت أول محاولة للثورة في ايلول ١٨٤٧ في مسينا ، ولكنها اخفقت . وفي ١٢

كانون الثاني ١٨٤٨ ثارت بالرمو بدورها . وفي ثمانية أيام قتالاً ، طرد الصقليون الحاميات النابولية ؛ وفي ٢٧ كانون الثاني اقلعت الجيوش ؛ ولم تحتفظ الحكومة الا بقلعة مسينا وحدها . واقيمت حكومة موقتة في بالرمو ونادت بوضع دستور ١٨١٢ موضع التنفيذ . ولم يكن في هذه الثورة الصقلية بالطبع شيء قومي لأنها كانت ، على العكس ، ثورة انفصالية ذات نعرة خاصة اقليمية ؛ ولكن كان من نتيجتها أن سببت ، بالعدوى ، انتصار الحركات الليبرالية في ايطاليا الأصلية (غير شبه الجزيرة) . وهنا نرى أول مثل لما سنراه في حركات ١٨٤٨ نفسها ، وهو التنافس بين الثورات .

وقامت ثورة في نابولي واجبرت الملك فرديناند الثاني على منح دستور لشعبه في ٢٩ كانون الثاني . وأثار الاحرار في تورينو وفي جنوة مظاهرات واضطرابات اجبرت الملك في ٨ شباط على أن يقطع وعداً بدستور. وفي فلورنسا ، أجبر الدوق الاكبر في ١١ شباط على اعطاء وعد بدستور واذاعة هذا الدستور في ١٧ منه . وفي روما ، كانت المطالبة بالدستور حارة . ولكن البابا بيوس التاسع ظل متردداً . وهذه الدساتير التي اضطر الملوك ، في نابولي ، وبيمونت ، وتوسكانا ، إلى اعلانها أو الوعد بها ، لم تكن الا تقليداً للميثاق الفرنسي ، ميثاق لوي - فيليب، ولم يكن لها تلك الصفة الديموقراطية التي ستكون لها في عام ١٨٤٨ .

وهكذا نرى أن الثورة الليبرالية الأصلية بدأت قبل الثورة الفرنسية نفسها ، في ٢٤ شباط ١٨٤٨ ، وان المشكلة القومية ، خارجاً عن هذه الثورات الليبرالية ، وضعت في الصعيد الاول بالنسبة للسياسة الايطالية، وما ذلك الا بسبب الحقد على النمسا ، الذي أخذ يشتعل في جميع الجهات.

٢ — ثورة ١٨٤٨

لقد كانت الحركات الثورية عام ١٨٤٨ أوسع بكثير من هذه الحركات الغامضة والناقصة التي أتينا على ذكرها. والحادث الحاسم فيها كان في ثورة باريس في ٢٤ شباط ١٨٤٨ التي كان من نتيجتها تقوية الحركات التي بدأت من قبل في إيطاليا ، وبخاصة في ألمانيا ، ويأتي بعد ذلك يوم ١٣ آذار ١٨٤٨ في فينا ، الذي اسقط مترنيخ ، ودك الجهاز الذي أمسك بأوربة الرجعية ، اوربة الوسطى ، في السلاسل والأغلال . وكانت الحركة عامة ، وكانت الثورات في آن واحد ليبرالية وقومية معاً . وايقظت مشاكل دولية قامت في وثبة الايمان ، وأحياناً في جو الحب الغض الندي ، جو « ربيع الشعوب » كما أطلق عليه . ومن الطبيعي ان كل شيء فيها لم يكن ليهم حركة القوميات ، ولكن من المفيد أن نأخذ عنها لمحة عامة ونسجل ارتباط هذه الثورات فيما بينها ، ومن ثم نستطيع أن نعود ، في هذا الاطار العام ، إلى دراسة الحركات القومية الأصلية .

الحركة السياسية . ـ هناك عدة مراحل يجب تمييزها . لقد كان اضطراب الأفكار بالغاً أشده حتى ان نبأ ثورة ٢٤ شباط ١٨٤٨ في باريس دفع الحركات التي بدأت من قبل دفعة واسعة . وكان رد فعل الحكومات بالطبع الوقوف على الدفاع : فقد خافت بلجيكا مباشرة من أن تضمها فرنسا اليها ، وأخذت تبحث عن مساعدة لها من الخارج وحاولت حكومات الشرق عقد تألب على الثورة ، ولكن هذا التألب أخفق اثر رفض انكلترا ، وبسبب لباقة مارتين الذي حالت تصريحاته المطمئنة دون تشكل هذه العصبة .

أما من جهة الشعوب ، فعلى العكس ، كان من رد الفعل الذي أثارته الثورة أن عجل الحركات التي بدأت بخاصة في إيطاليا : ففي ٥ آذار أذاع شارل ـ البير « النظام الأساسي » وهو اسم الدستور البيمونتي ؛ وفي ١١ آذار شكل بيوس التاسع وزارة علمانية ووعد بدستور . وفي النمسا أعربت الحركات القومية عن مطاليبها : مثل دياط بوسبورغ والدياط الهونغاري تحت تأثير كوسوط ، والبوهيميون في اجتماع عام كبير في براغ ، في ١١ آذار . وفي ألمانيا اتسعت الحركة في عدة اتجاهات : أولاً ، في دول الجنوب ـ الغربي ، حيث وجدت من قبل مجالس ، اجبرت مطالبات المجالس الحكومات على منح حريات جديدة ، ووزارات مسؤولة أمام المجالس ، وتشكيل حرس قومي ، في دوقية باد ، وفي الثلاث هسّات ، وفي فرانكفورت ، وفي فورتامبرغ . وتحولت هذه الدول الدستورية الصغيرة إلى دول ديموقراطية . وكذا الحال في الشمال ، في المدن الحرة مثل لوبك وهامبورغ ولم تتجاوز الحركة في بروسيا الرينانية والوستفالية حركة عرائض لدى السلطات المحلية ، ولم تؤد إلى شيء .

الحركة الاجتماعية ـ . وإلى جانب هذه الحركة السياسية في الدول الدستورية ، نرى ظهور حركة اجتماعية خرجت من البؤس الناجم عن الأزمة الاقتصادية . فقد نشبت ثورة زراعية في وادي نيكار في ٤ آذار وامتدت تدريجياً إلى بريسغاو ، وإلى كوريشغاو في اودنفالد ، وفي الغابة السوداء ، حتى بحيرة كونستانس : هوجمت القصور ، والملكيات الخاصة ، وهوجم اليهود في المدن الصغرى . ثم هدأت هذه الحركة بتأثير الجيوش البادية والفرتامبرغية ، وبالغاء النظام الاقطاعي الذي صوت عليه في المجالس .

حملة اصلاح دستور الكونفدراسيون الجرماني . ـ وقامت حملة لاصلاح دستور الكونفدراسيون الجرماني . فقد نوقش الاصلاح بناء على

اقتراح بروسيا ، في ٢٨ شباط ، وملك بافاريا ، بين الأمراء . وفي ٢٧ شباط نظمت الحكومات الثلاث : باد ، هس ، ناسو ، بناء على اقتراح هنري غاغيرن نوعاً من مهمة وعهد بها إلى رجلين سياسيين للانتقال ، من عاصمة إلى عاصمة ، ودراسة مشاريع اصلاح الكونفدراسيون . وسمح الدياط نفسه بالغاء الرقابة في الدول . والحق به سبعة عشر رجلاً كانوا مواضع ثقته لدراسة الاصلاحات الممكنة في الكونفدراسيون . وفي الوقت نفسه ، اجتمع سبعة زعماء أحرار في هايدلبرغ وقرروا دعوة كل من أسهم في مجالس ألمانيا السياسية إلى الاجتماع في « **برلمان تحضيري** » لدراسة امكان انعقاد مجلس قومي .

وهـذه الحركات ، التي كانت انعكاساً مباشراً لثورة باريس كانت متواضعة في ألمانيا الغربية وفي إيطاليا الوسطى ؛ وتناولت مطاليب سياسية دون ثورة بالمعنى الأصلي للثورة ؛ الا أنها أثارت قضية الاصلاح الكونفدرالي في ألمانيا ووضعت القضية القومية في النمسا ، وهذه النتائج التي حصلت عليها هامة حقاً .

ثورة فينا (١٣ آذار ١٨٤٨) . ـ والحادث الأخطر أيضاً والذي كانت له نتائج عميقة جداً ، هو ثورة فينا ، اثر المظاهرات الشعبية التي سببت الاصطدام مـع الجيوش ، في اليوم الذي انعقد فيـه دياط النمسا ، في ١٣ آذار ١٨٤٨ . فقد اضطر مترنيخ إلى الفرار ، وفي يوم ١٥ منه منح الامبراطور حرية الصحافة ، وتشكيل الحرس القومي ، ووعد بدستور ونظم الهيئة الوزارية . إن انهيار الحكومة الرجعية في النمسا عمم الحركة الثورية وفجر الثورة في كل مكان ، تولى فيه المفكرون قيادة الشعب . ولقد أخذت الحركة بالحال طابعاً متطرفاً ، سواء في شكلها السياسي أم في شكلها القومي . وقد أجرت الثورة في هذه المرة تحويلاً تاماً في أوربة

في أجزائهـــا وفي نظامها العـام . وكانت الثورات تجري على شكل شلال ، وتثير الواحدة الأخرى ، بتنافس حقيقي بين البلاد .

في **النمسا** ، كانت حكومة الامبراطورية تتحول ، عنـــدما ظهرت القوميات . فقد تحولت حكومة الامبراطورية ، في ٢٥ نيسان ، بدستور منحه الامبراطور ، ولكن عدم كفايته ، في نظر الشعب ، كان سبباً في قيام ثورة جـــديدة في ١٥ أيار ؛ واضطر الامبراطور إلى الاعتراف بأن المجلس التأسيسي هو الذي سيسن الدستـور النمساوي . وطلبت القوميات الاعتراف باستقلالها الذاتي . واضطرت الحكومة إلى التنازل وأعلنت في ٨ نيسان ، **ميثاق بوهيميا** ، وفي ١١ نيسان ، **نظام هونغاريا** . وإلى جانب هاتين القوميتين ، اللتين فرضتا الاعتراف بحق حياتها ، وجدت القوميات الأخرى ، التي ظلت حتى الآن فكرية صرفاً ، فأثارت مطاليب سياسية : فمن ذلك ان**الكرواتيين** ثاروا تحت قيادة الجـــنرال **يلاشيش** وهـــو شاعر من التخوم العسكرية سمي بان كرواتيا في ١٤ نيسان ، وانعقد الدياط الكرواتي في ٥ حزيران ؛ وحركة الصربيين المماثـلة على التخوم العسكرية التي عقـدت مجلساً قومياً في كارلوفيتز في ١٣ أيار ؛ وعقد الرومانيون في ترنسلفانيا مؤتمرهم في بلاج في ١٥ أيار . وطالبت هذه الحركات الثلاث بالاعتراف بمساواتها مع قوميات الأمبراطورية الأخرى .

وصل نبأ يوم ١٥ آذار في فينا إلى برلين في ١٦ منه . وفي الـ ١٧ بـــدأ الاضطراب . وفي ١٨ انفجرت الثورة ، كما في باريس وفينا ، اثر صدام بين الجيش والمتظاهرين . حتى ان فريديريك - غليوم الرابع نفسه ، بعد أن عرته الثورة من سلاحه ، ودفعتـــه المظاهرات البورجوازية والشعبية ، بعد أن حاول أن يحول الأفكار نحو مطاليب

قومية ألمانية ، اضطر إلى تنازلات متتابعة انتهت بالتصويت في اللاندتاغ المتحد على القانون الانتخابي لانعقاد مجلس تأسيسي . وفي بحر آذار وبداية نيسان انتصرت الحركة الدستورية في كل ألمانيا الوسطى ، وخاصة في ساكس وفي بافاريا .

الثورة القومية في المانيا ـ وإلى جانب هذه الثورات السياسية الداخلية تحققت الثورة القومية في ألمانيا كافة وانعقد **البرلمان التحضيري** في ٣١ آذار ؛ وسن قانوناً انتخابياً وعين لجنة دائمة من خمسين عضواً وسمى « رجال الثقة » السبعة عشر الذين سيمثلون الشعب لدى الدياط . ودرست هذه الهيئات الثلاث ، كل من جانبها ، خطط الحكومة لكل ألمانيا. وفي ١٨ أيار ١٨٤٨ انعقد في فرنكفورت أول برلمان ألماني .

. وأخيراً ارتسمت حركة ثالثة ، حركة متطرفة ؛ جمهورية تشكلت في غربي ألمانيا وأدت إلى ثورة نظمت مع غزو اللاجئين القادمين من سويسرا وفرنسا ، في ١٢ نيسان . ولكن هذه الثورة وهذا الغزو المسلح فتته جيوش باد وهس وفرتامبرغ التي قاتلت الثوريين في كفاح **كاندرن** في ٢١ نيسان . واستمرت الحركة ، بعض الوقت أيضاً ، بثورات في البلاتينا ، في هايدلبرغ وفي مانهايم . ولم يكن لهذه الثورات من نتيجة سوى أنها أخافت الأفكار ، وأثارت بالتالي رد فعل محافظ وأخيراً قامت ، على التخوم الخارجية من ألمانيا حركات قومية في الدوقيتين ، وفي بولونيا . فقد انفجرت ثورة انفصالية في هولشتاين ، في ٢٣ آذار ، وساندها الدياط والحكومة البروسية ؛ وفي بولونيا البروسية ، قامت حركة تمرد في ٢٨ آذار وساندتها السلطات البروسية في البدء .

وفي كل مكان ، قضت الثورة ، في بضعة أسابيع ، على النظام

الاقطاعي ونظام السلطة المطلقة ؛ وفي كل مكان انتصرت معاً قضية الحرية وقضية القومية . ولم يبق في آخر ربيع ١٨٤٨ الا تنظيم الحكومات الجديدة وتسييرها بعد أن وضعت المبادىء وتم العمل الاساسي في إزالة العقبات .

مصير الثورات . - وبعد أن قامت هذه الثورات معاً أخذت تتطور منفصلة عن بعضها ، ما عدا الارتباط المباشر الموجود ، بالطبع ، بين النمسا وايطاليا الشمالية ، لأن النمسا تملك فيها المملكة اللومباردية - البندقية ،وما عدا التأثير العام الذي كان يجري في كل أوربة ، كالحوادث الطارئة في الوضع النمساوي على ألمانيا . وفي هذا الدور الجديد ، حافظت حوادث النمسا دوماً على قيمة دولية ، وكانت حاسمة على مصير الثورات الأخرى أكثر من سياسة الدول الأجنبية ، مثل سياسة فرنسا وانكلترا أو روسيا .

في ايطاليا . - كان مصير هذه الثورات منافياً بسرعة . فقد سوي مصير الثورة في إيطاليا قبل مصير غيرها : لقد وجدت فيها قضيتان : قضية التحرير القومي من النير النمساوي من جهة ، والتحويل الداخلي في الدول ، من جهة أخرى . في البدء كان الدفع القومي في ايطاليا ، ضد النمسا ، عاماً وحاراً . ولكنه جف بسرعـــة بسبب سياسة بيمونت الأنانية ، التي لم تتصور الافادة من هذه الحركة القومية إلا من وجهة نظر مصالحها الخاصة ، ودلت على عدم كفاءة عسكرية اعقبت نتائج خطيرة. وقد خيبت هذه السياسة الانانية بسرعة القوميين الايطاليين ، مثل ماتزيني ، الذي جاء ، مع غاريبلدي ، ليتزعم متطوعي ايطاليا الشمالية ، وادرك ان سياسة بيمونت تحرف الحركة القومية . وان ما كانت تبحث عنه البيمونت ونجحت فيه بمكايدها ، هو أنها استطاعت عن طريق التصويت

ان تضم اللومبارديا والبندقية إلى بيمونت في مملكة ايطاليا العليا ، وأن ملك بيمونت رفض في الوقت نفسه مفاتحات العصبة العسكرية التي تقدم بها البابا ودوق توسكانا الاكبر،وطرح المساعدة التي اقترحها عليه لامارتين ، حتى انه لم يتهيأ أو انه لم يتهيأ الا بتردد للوساطة الفرنسية - الانكليزية ، مع أن الشروط التي كانت النمسا مستعدة للتنازل عنها كانت ملائمة جداً ومفيدة

قلقت الحكومات بسرعه من سياسة بيمونت . ولم يستطع البابا بوصفه اميراً دينياً وزعيماً للكنيسة ان يوافق على حرب بين الكاثوليك ، ولذلك شجب مبدأ الحرب في منشور ٢٩ نيسان . وقلق ملك نابولي من المكايد التي كانت تحاك في صقلية لاعطاء التاج الصقلي إلى ابن شارل - البير ، ملك البيمونت ، واستدعى جنوده من جيش المتطوعين الذين التفوا حول الجيش البيمونتي بعد أن اتوا من مختلف انحاء ايطاليا وضخموا جيش بيمونت حتى بلغ ٨٠،٠٠٠ رجل ، ولكنهم ظهروا ضعافاً : من ذلك ان عدداً منهم غادروا صفوف القتال ، ولم يعرفوا كيف ينازعون الجيوش النمساوية على مدن منطقة البندقية القارية .

وتحولت الحالة العسكرية في الوقت نفسه بسرعة . فقد طرد راديتسكي من ميلانو ، واحتفظ بجيشه سليماً في منطقة الشكل الرباعي وانتظر النجدات ولم يقبل باي حل الا الحل العسكري . وبانتظار هذه النجدات استعاد فيسانس في ١٠ حزيران ، ومدن السهل البندقي الواحدة بعد الاخرى . وعندما أتته النجدات المنتظرة قام بالهجوم في ٢٣ تموز . وسحق البيمونتيون في كوستوزا في ٢٥ تموز ، وسلمت ميلانو في ٥ آب ، ووقع شارل - آلبير الهدنة في ٩ آب ، وقبل بالجلاء عن البندقية ولومبارديا والدوقيات ؛ واحتلت الجيوش النمساوية فواره في ١٤ تموز . وبهذه الهزيمة أصبح تحرير ايطاليا العسكري من النير النمساوي مستحيلاً . وبقيت البندقية وحدها منعزلة في مقاومة ضارية تحيط بها جيوش النمسا .

ومن جهة أخرى ، كانت الحياة السياسية في مجالس مختلف الدول غارقة في المنازعات بين الاحرار والديموقراطيين ، وزادت هذه المنازعات حدة بالجدل الذي اثير حول القضية القومية . واشتبكت دعاية الجمهوريين الوحدويين بزعامة ماتزيني ، ودعاية الاتحاديين برئاسة جيوبرتي . وجرت مفاوضات دامت طوال السنة لاقامة اتحاد في ايطاليا الوسطى ، لعدم توفر اتحاد عام ، واقتصرت هذه المشاريع أخيراً على توحيد الدول الحبرية والدول التوسكانية معاً . وفي كل مكان من ايطاليا ، كانت المنازعات السياسية في الدول الايطالية سبباً في سقوط الوزارات . ولم يكن الأحرار قادرين على تنظيم تجديد رصين في الدولة . وفي روما ، تحطمت جهود وزارة ماميانى التي حاولت القيام باصلاحات اجتماعية ، أمام عداء الكرادلة . وأفادت عناصر النظام القديم في كل مكان تقريباً من هذه المنازعات الداخلية ، لمشايعة الرأي لهم . وهكذا كان الاحرار غير قادرين على التوصل لتأليف نظام حقيقي مرضي ، وظهروا كمناسبات الفوضى والعجز الحكومي .

وفي طرفي ايطاليا عاد النظام القديم حيث كان بسرعة : في المملكة اللومباردية - البندقية القديمة بواسطة دكتاتورية راديتسكي ؛ وفي ايطاليا الجنوبيـة ، في مملكة نابولي ، تخلص الملك من المجلس الأول في ١٥ أيار ؛ وأجل الثاني إلى بداية ايلول ، وأخمد الثورة ، وأمسك بيده الجيش والادارة ، وفي شهر آذار ١٨٤٩ اقال برلمانه نهائياً . وفي غضون ذلك استمرت الثورة الصقلية دون أن تهتم بباقي المملكة أو بباقي ايطاليا ولكن دون أن تستطيع تنظيم نفسها بشكل قطعي ، باحثة عن ملك ، وعن توطيد ادارة ودستور . وحصل النابوليون على قاعدة للعمليات بأخذهم مسينا ، في ٦ ايلول ١٨٤٨ . وفي آخر شباط ١٩٤٩ ، أرسل

ملك نابولي انذاراً إلى الصقليين ، وفي بداية نيسان ، بدأ الهجوم على الجزيرة . وفي ١١ أيار اضطـــر الصقليون الى التسليم . وألف جنوب ايطاليا عصبة جانبية منعزلة ، الا عندما أسهم بإرسال المتطوعين في الحرب القومية ، وولى ظهره بسرعه عن باقي ايطاليا واعاد توطيد النظام القديم . ولم تدم الليبرالية ، في الجنوب ، الا بضعة أشهر .

لقد كانت من نتيجة الاخفاق في الحقل القومي وفي حقل السياسة الداخلية ان بالغت في التطور السياسي في بعض النقاط . وبالاجمال ، لم يعمل شيء للشعب ، أو لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية التي شكت منها الجماهير الشعبية . وسبب هذا الاخفاق المزدوج ، في آخر ١٨٤٨ وفي بداية ١٨٤٩ ، رعشة في العناصر الديموقراطية التي يساندها الشعب ، وفي بداية كانون الأول توصلت إلى السلطة في بيمونت بتشكيل وزارة يرأسها جيوبرتي . وفي روما ، قلبت ثورة حكومة البابا الليبرالية وقتلت رئيس مجلس الوزراء ، رومي : ففي ١٥ تشرين الثاني استولى الجمهوريون على السلطة ، وفر البابا من روما والتجأ في غايتْ ، وامتدت الحركة إلى فلورنسا فطردت الدوق الأكبر وانتظمت في جمهورية .

وهذه الحركة المتطرفة والقومية جرت الملك شارك ـ آلبير إلى خرق الهدنة التي وقعها ، وفي ١٢ آذار استأنف البيمونتيون النضال ؛ ولكنهم سحقوا في نوفارو ، في ٢٤ منه ، ولم تنج البيمونت من سحق كلي الا بتدخل السفير الفرنسي ، الذي حصل على ايقاف الجيوش النمساوية وتوقيع الهدنة في ٢٦ آذار . وتنازل شارل ـ آلبير عن العرش لصالح ابنه ، فيكتور ـ عمانوئيل الثاني . وابتداء من هـذا الحين ، غرقت البيمونت في منازعات برلمانية عنيفة دون أن تؤثر أكثر من ذلك على ايطاليا .

وهكذا أصبحت روما وفلورنسا مركزاً وملجأً لجميع الثوريين الايطاليين ، الجمهوريين أو القوميين ، المتجمعين تحت نفوذ ما تزيني . وبدأت تصفية هذه الحركات المختلفة بعد نوفارو ، وتمت في مجر سنة ١٨٤٩ . واستطاع النمساويون بنجدتهم لدوق توسكانا الاكبر ، ليؤبولد ، ان يرجعوه إلى فلورنسا بعد حملة قصيرة من ٥ نيسان إلى ٢٥ أيار . وفي روما ، جرى نقاش ، لارجاع السلطة الحبرية بحلول مختلفة : من قبل السفراء حول البابا أو من قبل الحكومات فيما بينها ؛ وتصورت عدة حلول في حال عدم وجود الحل الذي يفضله البابا ، أي الرجوع بواسطة النمسا وحدها . وفي آخر شباط ، تدخل النمساويون في فراره ، ويبدو أنهم أرادوا التدخل ، بناء على طلب البابا ، في الدول الحبرية . ولكن الحكومة الفرنسية استبقت الحوادث وقررت أن تتدخل بنفسها في ١٦ نيسان : نزلت حملة فرنسية في سيفيتا - فيكشيا ولكنها لم تستطع الهجوم على روما في ٣٠ نيسان ؛ ولذا وجب استئناف العمليات مع التعزيزات . واستولت جيوش الجنرال اودينو على روما في أول تموز ، بينما احتلت النمسا القصادات الرسولية . وأخيراً حوصرت البندقية وحميت بشكل قوي خلال فترة من الزمن ، ببعض السفن الفرنسية ، حتى معركة نوفارو ، ولكن الجيوش النمساوية هاجمتها في ١٣ حزيران واخذتها نهائياً في ١٢ آب . وهكذا كان قمع الحركة الديموقراطية فرصة لتصفية الحركة القومية والحركة الليبرالية معاً في ايطاليا .

في النمسا . - لقد كان نجاح الثورة مديناً لذعر الحكومة وعدم قدرتها أكثر منه لقوة الثوريين نفسها . ولكن الثورة تركت الجيش سليماً لم يمس ، هذا الجيش الذي تكمن فيه فكرة الدولة وتقاليد

الملكية في النمسا . ومن جهة أخرى ، رفعت الثورة على الصعيد السياسي مختلف القوميات ، وادخلت بالتالي في الامبراطورية عناصر تفرقة . غير أن هذه القوميات كانت متفاوتة في درجة نموها ، ولم تكن كلها معادية لمبدأ الامبراطورية . لقد كانت تفصلها المنازعات ؛ ولم يكن بين قوميات النمسا ائتلاف أو أي تفاهم . ولذا فان القوتين ، الجيش واختلاف القوميات ، تساعدان على تنظيم الدولة . وقد بدأ هذا التنظيم في صيف ١٨٤٨ . ولم يتضمن ، في الأصل ، حذف الحرية ولا القومية ؛ بل كان يبحث عن حل جديد ، وقد تهيأ هذا الحل في آخر سنة ١٨٤٨ .

وتجدر الاشارة إلى أن الثورة منذ البدء ولدت عند السلافيين وعياً واضحاً بفرديتهم وتضامنهم ، وخاصة عند سلاف الشمال . وفي الواقع ، انكر البوهيميون فكرة الامبراطورية الرومانية الجرمانية القديمة ، حيث كان البوهيميون ملتصقين بالمانيا ، ورفضوا ، في شهر نيسان ، أن يرسلوا ممثلين عنهم إلى برلمان فرنكفورت ؛ ورأوا ، على العكس ، ان نموهم القومي منوط ببقائهم جزءاً من الامبراطورية النمساوية ، وان نمو قوميتهم مرتبط بوجود النمسا ، لأنه يساعدهم على النمو الثقافي والقومي الذي يفقدونه إذا ما امتزجوا بالمانيا : ولقد قال الزعيم بالاتسكي ملخصاً : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . ونظراً لاختلاف السلاف عن الألمان ، كانوا يشعرون بحاجة إلى معارضة الكتلة الجرمانية بالكتلة السلافية : ففي أول أيار ١٨٤٨ ، دعا التشيكيون إلى مؤتمر عام للسلاف ، وافتتح هـذا المؤتمر في براغ في ٢ حزيران . ولسوء الحظ قام ، أثناء انعقاد المؤتمر ، خلاف بين الجنود والحرس القومي في ١٢ حزيران ، وأدى إلى استرجاع المدينة بواسطة الجيش النمساوي ، وفي هذه الحوادث تأجل المؤتمر في ٢٨ حزيران دون أن يعمل شيئاً . ولم تكن هذه القضية في هذا المؤتمر الجامع للسلافيين

إلا مقدمة في تاريخ الثورة النمساوية ، ولم تؤثر في شيء على نظـــام الامبراطورية النمساوية .

أخذ تنظيم الامبراطورية النمساوية من جديد عدة أشكال متتابعة . وأدت التنازلات ، الـــتي اجريت غداة الثورة للبوهيميين والصرب والكروات ، إلى توجيه الملكية نحـو تنظيم فدرالي يتفق مع الحقوق التاريخية ؛ ويعتبر هذا التنظيم بالتالي قطيعة مع تقاليد النمسا القديمة . ومع ذلك ، فقد حاولت الحكومة النمساوية ، قبل أن تتخلى عن هذه التقاليد ، وللمرة الأخيرة ، أن تجرب حلا ثنائياً أي التفاهم مع هونغاريا: ففي شهر حزيران ١٨٤٨ صرحت الحكومة النمساوية بسلامة تاج القديس - ايتين وخولت الارشيدوق البالاتاني ، حاكم هونغاريا ، تفويضاً بسلطات الحكومة . ولكن هذا الحل اخفق بتعنت الهونغاريين وتملق كوسوط . وانعقد البرلمان الهونغاري في ٤ تموز ، وحاول على العكس أن يظهر الاختلاف وفردية الهونغاريين واستقلال هونغاريا الذاتي حيال فينّا ، وفي الوقت نفسه سيطرة المجر على القوميات الأخرى التابعة لتاج القديس - ايتين . ولما اخفقت هذه المحاولة الأخيرة في الحل الثنائي تخلت النمسا عن الحقوق التاريخية ، ودفعتها الحوادث في اتجاه مغاير للحل التقليدي .

لقد أعاد الجيش السلطة حيث كانت . وكما ارجع الجيش، الذي كان في إيطاليا تحت قيادة راديتسكي ، السلطة النمساوية ، فقد أعاد الماريشال فيند شغواتز السلطة النمساوية في بوهيميا ، اثر واقعة بين الجنود والحرس القومي ، في براغ ، في ١٢ حزيران : فقد استولى الماريشال على المدينة في ٢٧ حزيران ، وبعثر اللجنة القومية في بوهيميا . ودخلت هذه الأخيرة في نطاق الدولة النمساوية العادي ، دون صعوبة ، لأن

ولاء البوهيميين لتاج فينا ظل سلبيا . ثم قامت ثورة ثانية في فينا ، في ٦ تشرين الأول ، وأدت إلى مقتل وزير الحربية ، وكان هذا الحادث فرصة لاستلام الجيش المدينة : فوض فيندشغراتز بسلطات استثنائية ، واستولى على فينا في ٣١ تشرين الأول وأخذ يعاقب الزعماء الثوريين . وكان بينهم مندوب برلمان فرنكفورت الألماني روبيرت بلوم ، وأعدم اطلاقاً بالرصاص في ٩ تشرين الثاني . وتشكلت تحت حماية الجيش ، في ٢١ تشرين الثاني ، وزارة يوجهها الأمير فليكس شفارتزانبورغ ، مع وزيرين آخرين من قيمته ، باخ وزيراً للعدلية وشتاديون وزيراً للداخلية . ولتستطيع هذه الوزارة تجديد النمسا وحكمها ، فرضت على الامبراطور فرديناند المريض التنازل لصالح ابن أخيه الشاب ، فرنسوا - جوزيف .

والعنصر الثاني في بناء الامبراطورية من جديد ، خارجاً عن عمل الجيش ، كان في اللعبة التي لعبتها الحكومة النمساوية ، ضد الهونغاريين ، بالاتفاق مع القوميات الأخرى : فقد قطع الهونغاريون والكرواتيون العلاقات فيا بينهم نهائياً منذ شهر تموز . وفي ٤ ايلول قلد يلاشيش سلطات الحكومة في كرواسيا . وشكلت الحكومة من جديد مختلف الدياطات السلافية . ولم يكن الهونغاريون على استعداد لأي تسوية : لذا حاولت حكومة فينا ان تتفاوض مع العناصر الهونغارية المعتدلة ، وارسلت الكونت لامبيرت حاكماً ، وهو ينتسب إلى فريق الماغنات المعتدلين ، ولكن الجمهور قتله في ٢٨ ايلول ١٨٤٨ . وأصبحت القضية بين الهونغاريين وباقي الامبراطورية قضية قوة .

وعبر الارشيدوق جان ، باسم الامبراطور ، عن مفاهيم حكومة فينا في إعادة تنظيم الدولة ، عندما افتتح البرلمان النمساوي ، في ٢٢ تموز ، ومن ثم رئيس مجلس الوزراء الجديد ، شفارتزانبورغ ، في ٢٧

تشرين الثاني ، في البرلمان نفسه : وكان المراد صنع النمسا على أساس دستوري . وقبلت الحكومة الجديدة بذلك وطلبت من المجلس في ٧ ايلول ان يصوت على التحويل الاجتماعي العميق بالغاءالنظام الاقطاعي . وهذه النمسا الدستورية تصبح مؤلفة من جميع القوميات على قدم مساواة واحدة، وبالتالي تشكل كل من القوميات المختلفة اقليما وبنفس الصفة ،شأن كرواسيا في ذلك شأن ترانسلفانيا ، والتخوم ، وهونغاريا وبوهيميا. وكان يراد بذلك توطيد وحدة الامبراطورية بتأسيسها على المبدأ المزدوج في الحرية الدستورية والقومية ، وهذا المفهوم الجديد يوفق بين وحدة الدولة وارضاء المطلوب المزدوج الليبرالي والقومي الدارج . وبدأ عمل تنظيم النمسا على هذا الأساس في برلمان فينا ثم في كريمزير ، وهي بلدة صغيرة في مورافيا عندما انتقل البرلمان اليها في شهر تشرين الأول ، ثم أخذت الوزارة ، وحدها عمل التنظيم على عاتقها دون الاستعانة بالبرلمان .

كان يجب فرض هذا التنظيم الجديد على هونغاريا . ولكن هونغاريا ، في الحقيقة ، كانت تنساق شيئاً فشيئاً نحو التطرف : انعزل الماغنات المحافظون عن الحياة السياسية ؛ وثبط عزم المعتدلين مثل : دياك ، أوتفوس ، زيشيني ، بعد أن رأوا انحراف هونغاريا بسبب ممالأة كوسوط. فقد نظم الهونغاريون أنفسهم في البدء دون أن يقيموا أقل اعتبار لعالم فينا والقوميات الأخرى . وحتى مقتل لامبيرت ، في ٢٨ ايلول ، الذي يسجل القطيعة النهائية بين هونغاريا وباقي المملكة ، كان كوسوط يوجه هذا العمل باعتباره رئيساً للجنة الدفاع الهونغارية . وفي المرحلة الثانية من النضال ، ذهب الهونغاريون حتى الانفصال : ففي ١٤ نيسان ١٨٤٩ اعلن سقوط آل هابسبورغ واستقلال هونغاريا . وعندما قلد فيلد شغرائتز القيادة العليا ، في ١٢ تشرين الثاني ، أخذ على عاتقه الهجوم على هونغاريا،

في ١٥ كانون الأول ، منطلقاً من الشمال والشمال الغربي ، بينما كان يلاشيش يهاجم من الغرب ، والروس ينفذون إلى ترانسلفانيا . وأخذت بودابست في ٥ كانون الثاني ١٨٤٩ . ودحرت لجنة الدفاع ، التي تمثل الحكومة الهونغارية ، إلى الجنوب واستقرت في **دوبرتشن** .

وشجع هذا الانتصار على هونغاريا شفارتزانبرغ وغير أفكاره ، لا على أساس تنظيم النمسا ، بل على اشتراك الشعب في الحكم : ففي ٧ آذار ١٨٤٩ ، أعلن شفارتزانبرغ حل البرلمان ونشر دستوراً مؤرخاً في ٤ آذار ١٨٤٩ . وهذا الدستور يعلن « وحدة المملكة التي لا تنقسم » وتضم « بلاد التاج » وكلها متساوية ولكل واحد منها سلطات ادارية فقط ؛ وللحكومة المركزية صلاحية سياسية عامة ، وشكل دستوري ، ودياط منتخب بالتصويت الضريبي ، ووزارة مسؤولة أمام الدياط . الا أن تمديد النضال ضد الهونغاريين أجل تنفيذ دستور ٤ آذار ١٨٤٩ . ثم إن الأحكام العرفية ، التي اقتضتها الحرب في بوهيميا وفي فينا ، مددت الى الأقاليم الأخرى في الامبراطورية . وفي آخر آذار ١٨٤٩ ، تمكن الهونغاريون من استعادة تشكيل جيشهم وعاودا القتال : هزم فيندشغرائتز في **غوديلو** في ٧ نيسان ١٨٤٩ ؛ واستعاد الهونغاريون بودابست ؛ وفي آخر نيسان ١٨٤٩ تحررت الأرض الهونغارية باجمعها .

أمام هذا التطرف استنجد شفارتزانبرغ بالقيصر الروسي : عبر جيش روسي بقيادة **باسكيفيتس** جبال الكاربات ونزل نهر **تيسزا** ، بينما نزل الجيش الامبراطوري بقيادة الجنرال **هاغناو** نهر الدانوب ، الذي يهاجمه يلاشيش من الجنوب ويهاجمه جيش نمساوي - روسي من ترانسلفانيا . وانهار الهونغاريون تحت هذا الهجوم المركز : اخذت دوبرتشن وبودابست في آخر تموز ، واضطر كوسوط أن يضع سلطاته بين يدي الجنرال

قائـد الجيش ، جورجي ، وفر إلى تركيا . واستسلم الهونغاريون بـين يدي القائد الرومي ، في ١٠ آب ١٨٤٩ .

لقد أدى اخفاق هونغاريا إلى إخفاق القوميات وإخفاق الدستور . وفي بجر سنة ١٨٥٠ أعطت حكومة فينا الأنظمة الاقليمية التي نص عليها الدستور ، ولكنها ردتها إلى سلطات ادارية صرفة . وظل الحكم المركزي الدستوري معلقاً . وفي ٢٠ نيسان ١٨٥١ ألغى شفارتزانبرغ مسؤولية الوزراء أمـام المجلس ، وفي ٣١ كانون الأول ١٨٥٥ علق الدستور . وهكذا سادت الأفكار الجديدة حكومة فينا وسيتم ارجاع النظام المركزي والجرمن في السنوات التالية .

الفصل السادس

قومياتِ جنوب شرقي اوربه

إذا قارنا بين خارطات اوربة عام ١٨١٥ وخارطاتها عام ١٩٢٠ ، مثلا ، لأن الخارطة السياسية في هذه الآونة تنطبق أساساً على خارطة القوميات ، لوجدنا أن القسم الجنوبي - الشرقي من أوربة أكثر تحولاً. ففي ١٨١٥ ، كان جنوب - شرقي أوربة يتشكل من كتلتين كبيرتين : الامبراطورية النمساوية والامبراطورية العثمانية ، وهما امبراطوريتان تاريخيتان ، دون شخصية جغرافية أو دينية . كان شكل هاتين الدولتين شكل سيطرة عرق أو ارستقراطية على جماهير بقيت في القنانة ، وفلاحين ليس لهم حياة خاصة من وجهة النظر السياسية أو الادارية ويختلف عرقهم عن عرق سادتهم . وقد ثبتت الحدود بين هاتين الدولتين بمعاهداتي بلغراد ١٧٣٩ وسيستوفا ١٧٩١ ؛ وهي تجتاز منطقتين عرقيتين ، المنطقة المأهولة بالصرب والمنطقة المأهولة بالرومان . وهما تقومان على نظامين سياسيين ، ومن الممكن أن نقول على حضارتين مختلفتين . وكانت الحكومتان ، العثمانية والنمساوية تشعران باختلاف الشعوب التي تسيطران عليها وتفيدان من هذا الاختلاف لصالح سلطتها . وقد قال الامبراطور فرانسوا يوماً إلى سفير فرنسا : « إن شعوبي اجنبي بعضها عن بعض . حسن جداً . ولذا لا تصيبهم أمراض واحدة في وقت واحد! ففي فرنسا ، عندما تأتيكم الحمى

تصيبكم جميعاً في وقت واحد . اضع هونغاريين في إيطاليا ، وايطاليين في هونغاريا : كل واحد يحرس جاره ، ولا يتفاهمون . ويكرهون بعضهم : ومن كراهيتهم ينشأ النظام ، ومن كرههم المتقابل ، السلام العام ». أما الأتراك ، فهم يمتازون بسياسة التفريق بين الأجناس . ومن السهل أن نفهم ، في هـذه الظروف ، بأن هاتين الامبراطوريتين كانت تهاجمها حركة مزدوجة متأتيه ، في شكلها السياسي ، عن أفكار ليبرالية ، وفي وجود الدولة نفسه ، عن حركة وحدوية ، حركة قومية . ولكن لتصل الحركة الليبرالية والحركة القومية إلى تفتيت هاتين الدولتين ، لا بد من مرور زمن : وفي التاريخ الذي نحن فيـه ١٨١٥ ، قامت الحركة الصربية وحصلت على استقلال ذاتي لباشوية بلغراد ، والحركة التي أدت إلى الاستقـــلال الذاتي للأفلاق (فالاشيا) والبغدان (مولدافيا) في الاقليمين الدانوبيين ، غير أن هـذه الحركات كانت بمثابة رد فعل ضـد فساد الحكم التركي ولم تكن بعـد حركات قومية . ومن جهة أخرى ، قـامت الحركة الاغريقية التي بـدأت في آخر القرن الثامن عشر ونمت كما رأينا وحققت أخيراً استقلال اليونان .

وكان نظام الضغط في باقي هاتين الامبراطوريتين يحول ، منذ زمن طويل ، دون نشوء الأفكار الليبرالية الفرنسية والدعاية لها . وقد عرفت أوربة ، من هذه الأمم المنتشرة في شرقي اوربة ، البولونيين والهونغاريين. أما مجموعة السلافيين في الامبراطورية النمساوية ، فكانت تلتبس على الرأي الأوربي ، وتختلط في مفهوم غير معين وفي تسمية غامضة ، وكان يدل باسم « اسكلافون كاسم عام لجميع هؤلاء السلافيين المجهولين تقريباً .

١ ـ أصل الحركات القومية

لم تخرج الحركات القومية في جنوب - شرقي اوربة، كالحركة الاغريقية، من دفع عفوي وشعبي، بل كانت على العكس، ابداعاً فكرياً. ولذا كانت عمل نخبة وأقلية صغيرة. لقد خرجت من حركة علمية نهجت نهج ثورة تاريخية، وكان العمل العلمي والتفقه به في أساس هذه الحركات القومية، ثم تعلقت به حركة رواج ادبي خرجت عن الابداعية، واوجدت عندئذ في هذه البلاد، وفي شعوبها، روحاً قومية. وعندما لعب هذان العاملان دورهما تعمقت العاطفة القومية واتسعت في الجماهير. ولذا لم تكن النظريات الفرنسية في التحرير في أساس هذه الحركات، ولتستطيع أن تؤثر أو تعمل عملها، يجب وجود وعي واضح قليلا أو كثيراً للروح القومية وحاجاتها. لذا جاءت الأفكار الفرنسية في التحرير رديفاً ونجدة وتعزيزاً، وأعطت برنامج المطاليب وبررته، أي انها أعطت نظام الوحدة القومية ورضى الشعوب بأن تؤلف جزءاً من هذه الوحدة وتبني سيادتها القومية.

اثر الجامعات في الحركات الفكرية. ـ ان الأساس الأول لهذه الحركات كان نظريات هردر والدراسات التي حركتها هذه النظريات في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر والسنوات الاولى من القرن التاسع عشر.

كانت الجامعات مراكز تشكل هذه الحركات الفكرية. ولقد كانت شبكة الجامعات في هذا الجزء من اوربة اكثف منها في أوربة الغربية. ويرجع بعضها إلى العصر الوسيط المسيحي في شكلها الاكليركي كما هي حال جامعات هذا العصر، وفيما بعد إلى حركة الاستبداد المستنير.

ونظراً للتغيرات التي جرت في أوربة في زمن الثورة الفرنسية والامبراطورية زالت ست عشر جامعة منها في عشرين سنة ، ولكن بعضها أعيد انشاؤه في ١٨١٥ ، كما وجدت انشاءات جامعية جديدة . وكانت الجامعات في الامبراطورية النمساوية ، على درجـات عديدة ،و لغتها الألمانية أو اللاتينية . ونجد فيها ست جامعات كاملة تضم جميع الكليات : **فينا** ، **براغ** ، **كراكوفيا انزبروك**، **غراتز** ، **بودابست** ووجدت أربع جامعات لا تضم إلا ثلاث كليات **اغرام**، **لامـبرغ** ، **شيرنوفيتش** ، **وكولوسفار**.

وخارجاً عن هذه العشر جامعات توجد **أكاديميات** ، مدارس الحقوق أو اللاهوت . وهي اكاديميات ملكية ، وعددها خمس : ثلاث في هونغاريا : في **برسبودغ** ، **غيور** ،**كاسا** ، واثنان في ترانسلفانيا : في **ناجيفاراد** وفي **ناجيفزيبن** . وإلى جانب الاكاديميات الملكية ، وجد اكاديميان اسقفيان وخمس اكاديميات كالفنية . ويجب أن نضيف اليهـا كليتين للاهوت الكاثوليكي ، في سالزبورغ وفي **اولمتز** . وهكذا نجد في الامبراطورية أربعاً وعشرين جامعة .

تشكل هذه الجامعات مراكز الحياة الفكرية التي ستبشر بالعاطفة القومية ، ولكن عندما تتشكل هذه العاطفة بشكل نهائي ، لأن النظام كان ثقيلا جداً على هذه الجامعات ،وظـل يمنعها زمناً من أن تلعب دورها الموقظ للأفكار الجديدة . ولقد توجه الامبراطور فرنسوا ، في خطاب له ، إلى أساتذة ليباخ ، في ١٨٢١ ، أثناء انعقاد المؤتمر ، في جلسة معهم بقوله : « سادتي ، لقد استحق طلاب الكارنيول الثناء دوماً ، حاولوا أن تحافظوا على هذه الشهرة . ابقوا دوماً مخلصين لكل ماهو قديم ؛ القديم صالح ، ولقد كان أجدادنا صالحين ، فلماذا لا نكون كذلك . ومن جهة أخرى، أرى الاهتمام منصرفاً إلى أفكار جديدة لا احبذها

ولن أحبذها : إياكم وهذه الأفكار ، ولا تحرصوا إلا على ما هو إيجابي ووضعي . لست بحاجة إلى علماء ، ولا أريد الا مواطنين مخلصين وشرفاء وعليكم أن تشكلوهم . ان من يخدمني عليه أن يعلم حسب أوامري . وان من يشعر بنفسه غير قادر على ذلك ويشارك في الأفكار الجديدة ليحسن صنعاً إذا ابتعد أو أبعده بنفسي » . وفي هذه الجامعات كان استعمال الكتب المقررة رسمياً اجبارياً ، والتعليم مراقباً من مصلحة الرقابة . وكذلك من قبل الاكليروس : وفي الجامعات النمساوية كان على الطلاب أن يعترفوا قبل أن يجتازوا الامتحان ، وانشئت في كل جامعة بورصة أوراق اعتراف للبيع ويتراوح سعر هذه الاوراق حسب صفات المرشحين الذين يتقدمون للامتحانات . ومع ذلك فان الطلاب الانجيليين التابعين لتاج القديس - ايتين ، أي لمملكة هونغاريا ، كانوا يمتازون بارتيادهم الجامعات الألمانية التي يستطيع ارتيادها الطلاب النمساويون الأصليون ، لأن النمسا بلد ألماني ويرتبط بالكونفدراسيون الجرماني ، ومن هذه الجهة تعتبر الجامعات الألمانية مربية للنمساويين ، فبواسطتها انتشرت نظريات هردر ، وهي نظريات تعتمد ، كما رأينا ، على عبقرية الشعوب وعلى الأمة التي تعبر عن نفسها باللغة والأخلاق والعادات والتقاليد الشعبية . من هذه الجامعات الألمانية ينهل مفكرو النمسا المعرفة وتبرير وجودهم القومي ، لينقلوه فيما بعد إلى بلادهم وينشروه بواسطة التعليم والأدب . وعن طريق المانيا اسهمت شعوب النمسا في حركة الفكر الغربي . ولنذكر أن الليبرالية التجأت إلى الجامعات الألمانية بعد ١٨١٥ . وفي الوقت الذي كانوا يتعلمون في هذه الجامعات صفات قوميتهم كانوا يتعرفون بالليبرالية الغربية

لننظر إلى سلافيي النمسا في الجامعات الألمانية . لقد سادت ، في

هذه الجامعات ، نظريات هردر وفيخته . ولعلنا نذكر أن هردر ، في هـــذه الأفكار عن فلسفة تاريخ البشرية ، يخصص فصلاً كبيراً إلى السلافيين ويتنبأ بوصولهم إلى الحرية وعظمتهم . لقد تعلم سلافيو النمسا في هذه الجامعات بأنه يوجد قوميات ، وما يمكن أن تكون هذه القوميات ، وما أضافت اليها الابداعية فيما بعد من حب للماضي وعودة إلى التقاليـد القومية . ولقد وجدت بعض المراكز النشيطة خاصة التي يرتادها هؤلاء النمساويون ، والتي بالتالي ، علمتهم أن ينظروا في ماضيهم : ففي جامعة **ايينا** خاصة كان يعلم المؤرخ **هاينريك لودن** تلميذ هردر وفيخته . ولقد كان هذا الأستاذ في جامعة ايينا في أصل تشكيل برشنشافت الطلاب . وكان يرتاد ايينا أناس نجدهم في أصل الحركة السلافية مثل **كولار** ، **شافاريك** ، **بالاتسكي** ، وهم سلوفاكيون ، وكرواسي يدعى **تشيلاكوفسكي** . وعن تعليم لودن عرف كولار طرق التفسير التي طبقها على العتيق السلافي . وقد قال شافاريك فيما بعـد بأنه مدين الى **يان ولودن** بتقويـة العاطفة القومية عند أبناء وطنه . أما بالاتسكي فيعتبر أنه أخذ الأساسي من نظرياته ومعرفته في التاريخ القومي عن المؤرخين الألمان . وقـد اشترك هؤلاء الأجانب الشباب في حركات الشبيبه الألمانية : شوهد كولار وطالبـان آخران في اللاهوت من جامعة ايينا وهما **هوزنيك وفيرينتسك** التشيكيان مثله يشاركون في أعياد فارتبورغ مع رفقائهم الألمان ، وقد سجل لودن نداء هذه الأعيـاد ، ووصف كولار باللغة التشيكية لمواطنيـه وصفـاً حماسياً هذه الأعياد التي اقيمت في فارتبورغ ، وجد فيها امتزاج الدين والوطنية ، هاتين العاطفتين اللتين نقلهما إلى بلاده عندما أنهى دراساته .

وإلى جانب **ايينا** توجد جامعة **براغ** الألمانية حيث كان يعلم فيها حتى ١٨٤٧ **ماينر** تلميـذ هردر المباشر ، وإلى جانبـه كان الأب الكاثوليكي

التشيكي **دوبروفسكي** وكان مربياً لدى العائلات الارستقراطية في في براغ ، وكان يعرف تقريباً اللغات السلافية ، وتخصص بخاصة في دراسة السلافونية أي لغة الكنيسة . وكان دوبرفسكي خلال أسفاره ، يكتشف المكتبات ويبحث عن المخطوطات . وفي العام ١٨٠٦ أسس جريدة ، كانت مركزاً للدراسات السلافية ، وهي جريدة « **السلافان** » ، وهي صحيفة أدبية وفلسفية . وهناك مركز دراسات آخر وهو: **غوتنغن** ويضم الاستاذ الفقيه باللغة **شلوزر** ، تلميذ هردر أيضاً ، وكانت حلقته مركزاً للدراسات السلافية ، وألف نفسه كتاباً في نحو الشعوب السلافية . ونجد أيضاً جامعتي برلين وهاليه وكان يرتادهما بخاصة البولونيون والترانسلفانيون. وفيها تكون أحد الفقهاء الذين كانوا في أصل الحركة الرومانية وهو **كوغالنيسيانو** .

ووجدت لهذه المراكز الكبرى فروع : **فينا** ، **ليبزيغ** ، **غراتز** . وهي مراكز فرعية وتشكل على طريق الشرق مراحل : ففي فينا ، مثلاً ، يعمل **كوبيتار** ، وقد تثقف في ابينا ثم جاء إلى فينا وأخذ يعلم ويوعي سلافيين آخرين توعية قومية ، وبخاصة محرك الصربيين . **فوك قوره - جيش** . وكانت ليبزيغ المكان الذي استقر فيه كولار اولاً بعد مجيئه من ابينا وقبل أن يعود إلى براغ . وفيها كون كرواتياً آخر يسمى **غاج** .

وخارجاً عن هذه المراكز الجامعية ، لا نجد، في البلاد غير الالمانية، الا هنا وهناك بعض علماء منعزلين ومأخوذين بحب الدراسات السلافية : في ١٨٠٤ ، قام طالبان روسيان تلميذان لشلوزر غوتنغن ، وهما الكسيس **تودغونيف وكايرازوف** برحلة استكشافية نحو الشرق

والجنوب الشرقي ، واكتشفا في البدء **لوزاس** ، وهي بلاد الصربيين الذين انتقلوا إلى ألمانيا وفقدوا فيها قوميتهم ، وفيها ، في **غورليتز** ، وجدا الدكتور **انطون** وقد نظم مكتبة تضم كتباً سلافية ، وكان يكره الألمان . ووجدا أيضاً في براغ ، حلقة أدبية يديرها رجل يدعى **جان نيجيدلي** ينشر باللغة التشيكية لا الألمانية . وفي بودابست ، وخاصة في بودا ، وجدا مطبعة تستعمل الحروف السلافية وعمرها يرجع إلى ١٧٩٦ ؛ وفي هونغاريا ، في كارلوفيتز ، الفقيه **ستارا تينيروفيش** وكان على اتصال بشلوزر غوتنغن وقد دهش هذان الروسيان عندما وجدا ، في بعض النقاط ، هنا وهناك ، اناساً يشتغلون أو يجمعون وثائق أو ذكريات عن حياة السلافيين القديمة .

ومن جهة أخرى ، نشر بعض العاملين عدداً من المؤلفات : ففي ١٧٩٤ نشر كاهن صربي يدعى **راجيتش** « تاريخ الصرب » في أربعة مجلدات وتعهد بشرائه ٦١٢ شخصاً . وفي ١٧٩١ ، كانت اللغة الكرواتية تعلم في بعض المدارس الابتدائية في كرواسيا . وعندما كان الماريشال **مارمون** الفرنسي يدير الأقاليم الايليرية ، شجع تعليم الكرواتية ، أي اللغة المحلية ، في المدارس . وانصرف الفقيه اللغوي والراهب الأرثوذكسي **اوبرانوفيتش** خلال ثلاثين عاماً لدراسة اللغات الصربية والكرواتية ، وكان أول من أشار إلى التشابه بين الصربيين والكرواتيين . ومات في العام ١٨١١ . وفي بلغاريا وجد الراهب **بايزي** ، وقد تثقف في جبل آتوس وجمع من مكتبات الأديرة ما وجده عن تاريخ البلغاريين . والف به « تاريخ البلغار » في ١٧٦٢ ، ولكن هذا المؤلف ظل مخطوطة ، وقد كتبه بلغة الفلاحين ، ولم يعرف هذا التاريخ إلا من بعض نسخ كانت تتداولها الايدي ولم يطبع إلا في ١٨٤٤ . وكذلك كان الاسقف **سوفروني** الارثوذكسي المنعزل في بوخارست منذ عام ١٧٩٧ ، يدرس البلغاريين .

ولكن لم يكن بين هؤلاء العاملين أي رابطة تربطهم . كانوا منعزلين عن بعضهم ، وضاعت دراساتهم . أما الأجيال الآتية فستعقد الروابط فيما بينها وبين الالمان .

وباتجاه معاكس ، توطد التضامن بين السلافيين والالمان : فمن ذلك ان رانكه مؤرخ برلين جذبته دراسة السلافيين بالاشعار التي نشرها **فوك قره-جيش** ، وعلى اثر قراءة هذه الاشعار الشعبية أراد أن يؤلف « تاريخ الصرب » ، ولهذا الغرض ذهب إلى فينا ليطلع على وثائق محفوظاتها ، وعن طريق كوبيتار ، قيم المكتبة ، اتصل بفوك قره - جيش فدله على المعنى التاريخي والسياسي لثورة الصرب ، وعلى اثر ذلك كتب رانكه « ثورة الصرب » ودل في هذه الحركة على تقاليد الصرب الحماسية وعلى معطيات الحالة الحاضرة لنزاع الصرب ضد الاتراك . واضاف إلى العناصر التي جهزه بها فوك نظريته الشخصية في تبعية الامم الاوربية واختلاط مصير الصرب بالسياسة العامة .

ومن تعليم الالمان انتقلت حركة الفكر الفلسفي واللغوي إلى حركة سياسية . وعندما تنتقل هذه الحركة العلمية إلى الصعيد السياسي ، تأتي الأفكار الفرنسية ، النظريات الليبرالية الفرنسية ، وتعطي هذه الحركة برنامج المطالبة .

البعث القومي - ان الشكل الذي أخذته هذه الحركات يختلف عما رأيناه حتى الآن مع الشعوب الأخرى كالاغريق أو البلجيكيين ، وحتى الايطاليين والألمان . ففي الأصل كانت هذه الحركات حركات فكرية ، علمية وأدبية ، أي غير سياسية . والأساس فيها حب الاطلاع وحب التاريخ لماض مضى ، حتى ان موقظي هذه الشعوب لم يفكروا بأن من الممكن أن يكون لهذه الشعوب مستقبل جديد . إلا أنه بعد ١٨٣٠، وخاصة بعد ١٨٤٠، أصبح يؤمل شرعاً بأن يرى ظهور هذه القوميات .

وكانوا يذكرون ، من جهة أخرى ، « الحق التاريخي » أو امتيازات عرقهم القديمة ، لا الحق الطبيعي ، حسب مفهوم القرن الثامن عشر . وكانت تقاليدهم ، في الأصل ، تختلف عن تقاليد الثورة الفرنسية . فقد كانوا يعتمدون على وحدة الصفات العرقية ، ووحدة اللغة ، وحتى عندما تبدو هذه اللغة وهذه الصفات ملغاة منذ قرون . إلا أنه في المرحلة الثانية ، أي عندما تتشكل هذه الحركات نهائياً تستعمل النظرية الفرنسية في حق الناس والشعوب الدائم في فرض احترام حرياتها وارادتها القومية .

هذا ولما كانت هذه الحركات من أصل تاريخي ، فمن الممكن أن نفكر بأنها تختلف وتتفاوت في نموها ، وتنفصل بمنافسات تبعث حية كما وجدت قديماً في التاريخ . ولهذا تجلت الحركة بشكل يختلف حسب البلاد : ففي القوميات الموجودة من قبل والدائمة ، والتي توجد منذ زمن طويل ، لم يكن من الحركة ، التي تمت بعد ١٨١٥ ، إلا تجديد وتعميق وتحويل الحركة القديمة : وهذه حال بولونيا ، لأن الحركة الفكرية الابداعية فيها لم تأت الا لتنوب عن حركة « الأنوار » القديمة وتعطيها شكلاً سياسياً . لقد قام جان بوتوكي بعدة دراسات ونشر وثائق عن السلافيين ، ووضع ليند معجماً بولونياً ؛ ودرس تشارنوسكي لهجات فولينيا واوكرانيا . وفي لامبرغ ، جمع اوسولانسكي مكتبة ومحفوظات بولونية ابتداء من ١٨١٧ . وبعد هذه الحركة العلمية ، دخل الشعراء والمؤلفون الدراميون المسرح : فقد نشر نيموفيتش ، في ١٨١٦ ، « أغاني البطولة » ، وقاتل من قبل مع كوسيوسكو ، وأخيراً تأتي الحركة الابداعية الأصلية التي قام بها برودزينسكي وميكيفيتش . وقد انتهت هذه الحركة العلمية والفكرية باعطاء الحركة البولونية طابعها المثالي

وهو الشكل الوحيد الممكن ، لأن البولونيين ، منذ ثورة ١٨٣٠ ، أصبحوا عاجزين ؛ ولأن بولونيا لم تكن إلا روحاً واسطورة تخيم على مجموع اوربة ، مجردة كلياً من كل أرض .

أما **هونغاريا** ، فقد اكتسبت بالحركة الأدبية والعلمية ما كان ينقصها حتى ذلك الحين ، وهو العقائدية القومية ، وبها دعمت الحركة الفكرية وبررت المعارضة السياسية التي أخذت تنبعث من جديد .

وخارجاً عن هاتين القوميتين القديمتين اللتين اعطتهما الحركة الفكرية التجسيد والوعي ، بعثت الحركة نفسها من جديد قوميات زائلة في البلاد السلافية التابعة للامبراطورية النمساوية : لقد كان هذا العالم السلافي في النمسا يشكل منطقة تجهلها اوربة : وعندما انشأ فيكتور كوزن ، في العام ١٨٤٠ ، للشاعر البولوني اللاجىء في باريس ميكيفيتش ، كرسياً للتاريخ والحضارة السلافيين في كلية فرنسا ، وذكر في عرضه الأسباب الداعية لذلك ، كان يظن بأن الناس في بوهيميا يتكلمون بالصربية . ولم يكن عند أوائل العاملين ، الذين تخصصوا بهذه الدراسات ، فكرة بأن هذه الشعوب التي يدرسونها يمكن أن تعيش أيضاً وتكتب لها الحياة : لقد كانوا يدرسون لغتهم كما تدرس اللغات الميتة ، ويدرسون علم الآثار وليس عندهم أي فكرة بأن هذه الشعوب ما زالت تعيش دوماً ويمكن أن تحيا من جديد . وكان دوبروفسكي في براغ ، وكوبيتار في فينا ، واوبرانوفيتش في كارلوفيتز يعملون منعزلين ولم يفكروا بمخاطر دراساتهم .

قامت النهضة في فريق الشمال ، عند التشيكيين والسلوفاكيين ، الذين يضافون كذلك كما هم كشعوب سلافية إلى البولونيين ؛ وفي فريق

الجنوب ، عند الصرب والكرواتيين الذين بعثوا أحياء كالترانسلفانيين أي اللاتين الرومانيين .

ومن هذه القوميات المبعوثة وجدت قوميتان على حدود النمسا وتركيا وهما : باشوية بلغراد والاقليان الدانوبيان : الافلاق والبغدان . وقد حلت حركة البعث القومي فيها محل المعارضة السياسية والدينية التي يبديها المسيحيون ضد السيطرة العثمانية . وستؤدي الحركتان في الآجل البعيد : حركة البعث القومي عند الصرب وعند ترانسلفانيي النمسا ، والحركة السياسية التي قامت في الامبراطورية العثمانية في الاقاليم الدانوبية وفي صربيا إلى تشكل دولة صربيا ودولة رومانيا . ونظراً للتعقيد الذي يلازم هاتين الحركتين وما يشعر به من تدخل دولي ، فان هاتين الحركتين تدخلان في الدبلوماسية الدولية وتخرجان عن كونهما قضيتين سياسيتين داخليتين تهمان بخاصة الامبراطورية العثمانية والامبراطورية النمساوية .

ومع هذا فان هذه القوميات ، التي ستنفجر ، أفادت لحد ما من تسامح الحكومة النمساوية ومن بعض نظم الامبراطورية النمساوية . وفي الواقع ، ان أطر الامبراطورية النمساوية كانت بقايا من دول قديمة تاريخية داخلة في النمسا ، ويميز فيها :

١ - مملكة القديس وانسيسلاس أي مملكة بوهيميا ومورافيا وسيليزيا .

٢ - مملكة القديس ايتين ، أي هونغاريا القديمة .

٣ - مملكه غاليسيا ولودوميريا التي كانت تؤلف بولونيا القديمة وضمتها النمسا اليها مع هاتين المملكتين السابقتين .

وكان لكل من هذه القطع التاريخية ، في داخل حكومة فينا المركزية ادارة خاصة : وزارة لكل من بوهيميا وغاليسيا وايلليريا ؛ ومجلس

خاص لكل من هونغاريا وترانسلفانيا . ووجد لكل اقليم دياط خاص: دياط هونغـاريا ، ودياط أغرام وهمـا موجودان منذ القـديم ، ودياط بوهيميا الذي أعيد بعد ١٨١٥ ، ودياط التيرول الذي انشىء عام ١٨١٥ ودياط غاليّسيا في ١٨١٧ ، ودياط كارنيول في ١٨١٨ ودياط سالزبورغ في ١٨٢٦ ، ودياط ترانسلفانيـا في ١٨٣٤ . وهكذا تقـــدم الدولة النمساوية بنفسها امكانات الاطار القومي لهذه الشعوب .

ولم تكن سياسة الحكومة معادية تماماً لهذه القوميات . لان مايشغل حكومة فينا انما هو المعارضة للحكم المطلق السياسي وللارستقراطيـة لا القومية . وإذا استثنينا الهونغاريين الذين كانوا في نزاع قديم مع الحكومة فان الحكومة النمساوية لم تكن معادية للقوميات . لقد تخلى الامبراطور فرانسوا تماماً عن سياسة الجرمنة التي سلكها جوزيف الثاني ، وكان يحترم الأجناس ، وحكومته تقلده ، وحتى رئيس الضابطة ليلدنيتزكي . وكانوا يعبرون إلى دوبروفسكي وكوبيتار عن رضاهم عن الدراسات التي يقومان بها . وأبـدى الامبراطور اهتماماً إلى غاج مصلح اللغـــة الصربية - الكرواتية ، وقدم له هدايا ، وسمح بتأسيس جرائد باللغة العامية ، باللغـة القومية . وكان مترنيـخ شخصياً يناصر اللامركزية ويدفع رسم اشتراكه في الجمعيات التشيكية . ولا شك في أن فكرة الحكومة النمساوية ، بتشجيعها القوميات في امبراطوريتها ، كانت ترمي إلى تحويل هذه القوميات عن روسيا ومعارضة ما بدىء بتسميته « الجامعة السلافية » بارتباط السلافيين بالنمسا ، وهذهالسياسة تسمى « **النمسلافية** » .

وفي المجتمع النمسـاوي نفسه كان بعض أعضـــاء الطبقة الارستقراطية ، يشجعون هذه الحركات القومية : كان الارشيدوق جان يشجع اليقظـة الأدبية عند مختلف الجماعات ، وقـــد أسس ، في ١٨١١ ، مدرسة

تعلم فيها اللغة التشيكية . وكانت الطبقة النبيلة الألمانية في بوهيميا تشجع بعث التشيكيين ونخص بالذكر الكونت **شتاينبرغ** وكونتي **تون** . ونشر البارون النمساوي **آندريان** ، الذي كان يعارض الحكومة معارضة سياسية وليبرالية ، كراساً في ١٨٤٢ اسمه « النمسا ومستقبلها » وفيه يسجل نتيجه الحركات القومية برضى وارتياح .

وفي الواقع ، لم تتصور الحكومة النمساوية أو القوميات ، في الأصل ، ان الحركة القومية يمكن أن تؤدي إلى تفتيت الامبراطورية النمساوية .

وهكذا نرى ان هذه الحركات معقدة بنفسها . وزادها تعقيداً اختلاطها بالمشاكل الاجتماعية ، وذلك لأن النظام الاقطاعي مازال حياً في جنوب شرقي أوربة . ومن جهة أخرى ، لقد توصلت هذه الشعوب المختلفة إلى درجة متفاوتة في النمو المادي والمعنوي ، حتى انه من الممكن أن يرى في العام ١٨٤٨ ، أثناء الثورة العامة ، جهد عام لتشكل قوميات النمسا ، ولكن في الوقت نفسه اخفاق هذه الحركة بسبب تنافس هذه الشعوب المختلفة .

٢ — الحركة القومية الهونغارية

لقد ترك دور الثورة والامبراطورية والعهد الرجعي عام ١٨١٥ هونغاريا على حالها ، ولم يغير شيئاً في نظمها أو في بنائها الاجتماعي . وسبب النزاع ضد فرنسا ، الذي دام قرابة خمس وعشرين عاماً ، اغفاءة لمطالب الهونغاريين السياسية . ودعمت الارستقراطية الهونغارية النمسا في نزاعها ضد الثورة ونابوليون ؛ وامتزجت بالارستقراطية الألمانية ، حتى انه لم يبق في مؤتمر فينا اختلاف بين كبار العائلات النمساوية والهونغارية . وزالت ، بالنسبة لأوربة ، فكرة وجود ثنائية يمكن أن يلعب

بها بين النمساويين والهونغاريين . كانت سياسة فينا سبباً في الحفاظ على هذا الوضع الراهن : لم تعد فينا تدعو الدياط الهونغاري ، منذ ١٨١١ ، لأن هذا الدياط ، في ذلك التاريخ ، احتج على افلاس الدولة النمساوية . وقام خلاف دام عدة أشهر بين الحكومة والادارات المحلية « الكوميتات » التي أضربت واوقفت بعض الوقت أعمال الادارة والعدل . ومن جهة أخرى ، اوقفت التدابير البوليسية كل حركة هونغارية يمكن أن تبدأ بخاصة عقب مؤامرة ١٧٩٤ . ثم ان انشاء امبراطورية النمسا ، في ١١ آب ١٨٠٤ ، البس لقب « ملك هونغاريا » ، الذي يحمله الارشيدوق ، بلقب أعلى ويبدو أن انتصار الحكم المطلق كان يمثل في، الوقت نفسه ، زوال هونغاريا .

وبين ١٨١٥ و ١٨٣٠ نرى في هونغاريا ، نشوء حركة مزدوجة ، يقظة فكرية ، من جهة ، ونزاعاً سياسياً حاراً وحامياً جداً ، من جهة أخرى .

اليقظة الفكرية . ــ خرجت اليقظة الفكرية في هونغاريا في آن واحد من حركة الفقه اللغوي ومن الابداعية التي نشرتها ألمانيا فى هونغاريا . وفي الأصل ، نجد دراسات شاب نبيل اسمه كازينسكي سجن على اثر اشتراكه في مؤامرة ١٧٩٤ وظل في السجن حتى ١٨٠١ . وفيعزلة السجن أخذ كازينسكي يدرس النحو الهونغاري ويعمل على تطهير اللغة الهونغارية العامية من خشونتها ومن بربريتها ، ثم شرع يترجم بهذه اللغة الكتاب الألمان : كلوبستوك ، غوته ، فيلاند ، شيللر ، هردر . وحتى الآن كان الأدب ، الوحيد الموجود في هونغاريا ، أدباً بالألمانية واللاتينية .

وظهرت نقطة الانطلاق الاخرى في الاهتمام السياسي الذي ولده استعمال اللغة المجرية في الدياط ، وقد وضعت هذه القضية لاول مرة في ١٨٢٥،

لأن استعمال اللغة المجرية كلغة نقاش سياسي في الدياط يتطلب مرونة هذه اللغة وتطهيرها لتحويلها إلى لغة خطابة وسياسة . وللقيام بهذا العمل على اللغة ، انشئت في ١٨٢٥ ، الاكاديميا الهونغارية ، وقدم الماغنات الأموال وبخاصة ماغنا شاب اسمه **زيشيني** ، وقد أعطى دخله خلال سنة كاملة لتأسيس هذا المجمع (الاكاديميا) .

بدأ الأدب الهونغاري ، في هذه السنة ١٨٢٥ ، بنشر ملحمة خاصة ببطل مؤسس للسلالة الهونغارية ، **آرباد** ، للشاعر **فوروسمارتي**، وقد الف هذا الشاعر ، عدا هذه الملحمة ، نشيداً قومياً هونغارياً . وبعد قليل نشأ الشعر الغنائي والمسرح على يد الأخوين **كيسفالودي** ، ونشأت القصة على يد الكاتبين **جوزيكا وكيميني** . وفي التاريخ نفسه صور الكاتب الخصيب جداً **زيغليجيتي**،في دراماته وفي ملاهيه (كوميديات)، الأخلاق القومية ، والف مجموعة مسرحية غذت مسارح هونغاريا كلها في في العاصمة وفي الأقاليم خلال سنوات . وفي ١٨٣٧ أسس في بودابست المسرح القومي الهونغاري .

ثم اتجهت هذه الآداب نحو المشاغل السياسية بتأثير الثقافة الفرنسية التي تمثل الليبرالية السياسية ، واعجب الهونغاريون بالثورة الفرنسية ، وبالأدب الفرنسي المعاصر وبخاصة بأدبالشاعرين **فيكتور هوغو وبيرانجيه**، واشتهر اسمان أساسيان في السياسة وفي الأدب وهما :

١ - الشاعر **بيتوفي** (١٨٢١ - ١٨٤٩) وهو من أصل شعبي ، اهتم في أشعاره بوصف الطبيعة . والبوزتا ، والدانوب ، والتيسزا ، وانهار بلاده وسهولها ، وصور من جهة أخرى الفقراء ، والأشقياء الشعبيين ، وألف نوعاً من ملحمة « جالكبونوم » هونغارية تطالب بتحرير

الافنان . وقتل بيتوفي في ١٨٤٩ في النزاع بين الهونغـــاريين والروس .

٢ - والثاني قصاص وكان تأثيره أعظـم من بيتوفي ، وهو النبيل **اوتفوس** وكان ماغنا وثقافته جامعيـة ، ساح أرجـاء أوربة وأتى من أسفاره بتربية سياسية وبمؤلف نشره عند عودته إلى هونغاريا في ١٨٣٨ ، في اصلاح السجون ثم ألقى بنفسه في الحياة السياسية وفي الصحافة ، وفي الوقت نفسه في الادارة المحلية في كوميتاه . وفي الأدب : نشر ثلاث قصص : « قصر البطاقات » ١٨٣٨ ، و « كاتب عدل القرية » في ١٨٤٦ وهو رائعته ويعتبر أثراً من الآثار الأساسية في الأدب الهونغاري ، و « هونغاريا في ١٥١٤ » في ١٨٤٧ . وفي هذه القصص يصور المجتمع المعاصر وبخاصة الحياة المحلية ، من مدن وقرى تثقلها سيطرة الاقطاعيين، كما يصور البلاد في آخر العصر الوسيط .

تأتي أهمية هذا الأدب الهونغاري من الوجهـة السياسـيـة أكثر من الوجهة الأدبية : لقد أعطى إلى اللغة المجرية ، في الوقت الذي يطالب فيه باستعمالها في الادارة ، آدابها النبيلة وحقوقها ، وعمم المطالب القومية وجعلها ديموقراطية . ونظراً لاستعمال اللاتينية والألمانية لغـة سياسية ، كانت الحياة السياسية تتركز بخاصة في الطبقات العليـا ، وكانت متجهة نحو فينا أو نحو الخارج . وهذا الاتجاه السياسي في الحركة الأدبية شبيه بالاتجاه الذي رأيناه في إيطاليا : كان بيتوفي ثورياً وقد شارك في حركة ١٨٤٩ . كما كان اوتفوس أحـــد زعماء المعارضة السياسية في حركة النضال الهونغارية .

الحركة السياسية - كانت الحركة السياسية أوسع من الحركة الأدبية ومباشرة ، لأن الحركة السياسية في هونغاريا كانت موجودة منـذ زمن بعيد . وعلى خلاف ما يجري في ألمانيا ، وبالطبـع مـا يجري للقوميات

السلافية ، كان للحركة السياسية في هونغاريا اطرآ وأجهزة . والجديد فيها الآن هو المعارضة لحكومة فينا : فحتى هذا الحين كانت حركة اقطاعية يدافع فيها الأفراد عن امتيازاتهم ضد سياسة الحكومة التسلطية ، أما الآن فقد أصبحت معارضة قومية تشعر بقيمتها . ونجد فيها تركيباً من القومية التاريخية ، التي تطالب بحقوق البلاد التاريخية وتقاليدها ، ومن الليبرالية الغربية التي تريد تحويل المجتمع بالغاء الاقطاعية ، والحكم ، بحذف الحكم المطلق . ان ما يعقد الحركة السياسية الهونغارية هو أن هذه العناصر لا تتواجد دوماً . وهكذا نرى معارضة عنيفة من الكوميتات ، أي الادارات المحلية ، حيث تسود الطبقة النبيلة الصغيرة التي تدافع بقوة عن امتيازاتها . ونرى من جهة أخرى ، في الطبقة النبيلة العليا ، عناصر محافظة وليبرالية : محافظة اجتماعياً ، وليبرالية سياسياً . وقد تداخلت الحركات الاجتماعية والسياسية على هذا النحو وجعلت الحركة أكثر تعقيداً من معارضة سياسية بسيطة أو من معارضة قومية بسيطة .

وحتى ١٨٣٠ كانت هذه المعارضة ضعيفة ومحدودة الغرض . ولم تنفذ الحكومة الدستور الهونغاري في ١٨١٥ ، بل، بالعكس،حاول الامبراطور الحصول على إعانات مالية وجنود ، وتوجه مباشرة إلى الكوميتات ، لا إلى الدياط ، الذي لم يجمعه . فرفضت الكوميتات تقديم المال والرجال مذكرة بحقوق الدياط الذي يستطيع وحده أن يسمح بذلك ، وأمرت الموظفين أن يرفضوا تقديم الجنود والضريبة للحكومة، فكسر الامبراطور قرار الكوميتات ، ولكن العرائض أخذت تتفجر من كل جهة وعندما جمع الملك نفسه بمجلس الكوميتا في بست في ١٨٢٠ وأمر بفرض الضريبة والجنود ، رفضت الكوميتا وطلبت دعوة الدياط . فلم يأخذ الامبراطور الملك بذلك ، وعندئذ عارضت الادارة بمقاومة سلبية :أعطت الكوميتات

الموظفين الامر باخفاء السجلات واختام الدولة . ووجدت الحكومة غير قادرة على فرض الضريبة كما ترغب ، ورأت نفسها مشلولة تماماً بسبب مقاومة الادارة ، واضطرت إلى دعوة الدياط في برسبورغ ١٨٢٥ . طالب الدياط بأن تكون دعوة الانعقاد منتظمة وبتخفيض الضريبة وتحديد سلطات الحكومة على الموظفين ، وتعلق بحرفية الدستور ، فقابله الملك « بحقوق جلالته » .

وإلى جانب هذه المعارضة، التي أدت إلى بعث الدياط ، وضعت مشكلة اقتصادية : ان هونغاريا ما زالت بلداً زراعياً والثروة الوحيدة فيه هي ملكية الأراضي ، وهذه الملكية بكاملها في يد النبلاء . ولكن هونغاريا الزراعية كانت تشكو من تأخر التطور العام في البلاد ، وبخاصة تأخر المواصلات الذي يحول دون توزيع أو تصدير انتاج المحصول الجيد ، حتى ان وفرة المحصول أصبحت شيئاً غير مفيد . وكان النظام الجمركي المفروض على هونغاريا مثل نظام المستعمرات في الميثاق الاستعماري القديم الخاص : فقد عمل ليحجز السوق الهونغارية للمنتجات المصنوعة في النمسا ولتقديم المواد الخامية بكل بساطة للصناعة النمساوية . وحددت حكومة فينا الجمارك اعتباطاً ، وكان الموظفون يراقبون خط الجمارك مراقبة شديدة . ولوضع حد لهذه الحال كان من الضروري اصلاح الدستور ، ولتستطيع هونغاريا أن تلعب في المملكة النمساوية دوراً سياسياً جديداً كان من اللازم أن تنهض اقتصادياً . وقد طلب دياط ١٨٢٥ الحكومة بفتح مفاوضات لفرض الجمارك الداخلية ، فرفضت الحكومة . وفهمت بعض العقول المفتوحة الارتباط بين القضية الاقتصادية والقضية السياسية ، ونخص بالذكر منهم ماغنا شاباً من أغنى الماغنات وهو الكونت ايتين زيشيني .

زيشيني . - كان زيشيني ضابطاً من ١٨٠٩ إلى ١٨١٥ في دور الحروب النابوليونية ، ثم ساح في أوربة الغربية وخاصة في انكلترا حيث أعجب كل الاعجاب بالدور الذكي الذي تلعبه الارستقراطية الانكليزية . واستخلص من ذلك وجوب محاولة انقاذ هونغاريا من حالة الركود والعزلة. وأكب على العمل منذ أن عاد إلى البلاد . ولتحقيق ذلك كان من اللازم ادخال الطرق الجديدة في الزراعة ، واستقدام الفنيين الأجانب ، واعطاء الفلاحين الاعتماد الزراعي ؛ ومن جهة أخرى تجب تنمية التجارة والصناعة وانشاء محاكم تجارية ، ومدارس الخ .. ولإذاعة هذه الأفكار ، نشر كتباً بالهونغارية ، وهذا هو الجديد ، : « **الاعتماد** » في ١٨٣٠ ، « **النور** » في ١٨٣١ ، « **المرحلة** » في ١٨٣٣ الخ ... واشتغل في الوقت ذاته بتحقيقات عملية : أسس في ١٨٣٠ شركات ، مثلاً، لبناء جسر على الدانوب بين **بودا** و بست ، وشركة لانشاء الملاحة البخارية على الدانوب ، وشركة للقيام باعمال تنظيم مياهه عند منعطف **ابواب الحديد** لتخفيض حدة الشلالات في تلك المنطقة . ولكن برنامج زيشيني كان يتضمن اصلاحاً فكرياً ، ولذا تعلق بنمو المجمع الهونغاري ايضاً . وهو أول من وضع في دياط ١٨٢٥ قضية استعمال المجرية عوضاً عن اللاتينية في الدياط . ورأى أيضاً ان القضية الاقتصادية ترتبط بقضية الاصلاح الاجتماعي والسياسي: فاذا أغنت التنمية الاقتصادية المدن ، وبالتالي ، نمت البورجوازية فيجب أن تجد هذه البورجوازية مكاناً في الدياط ، ويجب ادخالها في التسلسل الاجتماعي ، الذي ظل حتى الآن يحتفظ بطبقتين تعتمد احداهما على الأخرى، وهما : جماهير الفلاحين الأقنان والطبقة النبيلة التي تسيطر عليها . وفكر بأن التقدم الزراعي غير ممكن ما لم يوجه اهتمام الفلاحين إلى هذا التقدم

ولذا يجب تحرير الفلاحين من القنانة . وأخيراً عرف بأنه لا يمكن الحصول على حذف الجمارك ما لم تقدم إلى الحكومة ضريبة معوضة لها لتقوم مقام فقدان واردات هذه الجمارك . وهذه الضريبة ، هذا التعويض المالي ، لا يمكن وجودها إلا بإجبار النبلاء على دفع الضريبة وحذف الحصانة الضريبية التي تتمتع بها الطبقة النبيلة .

وبرنامج زيشيني واسع وعاقل ، وهو لا ينطلق من نظريات وليس له أي طابع ثوري . ومن الممكن القول إن هذا البرنامج يمثل وجهة نظر رجل حكم يريد أن يحققه عن طريق الحكومة لا الثورة . وقد فاوض مترنيخ بشأنه وعرضه عليه ، وحاول أن تقبل الحكومة به .

وهكذا يمكن القول انه تم الحصول على نتيجتين في العام ١٨٣٠ وهما : تنفيذ الدستور ووضع قضية الاصلاحات .

وبعد ١٨٣٠ بدأ بحق تشكل الأحزاب السياسية مع انعقاد الدياطات. وفي الوقت الذي وضعت هذه القضايا أمام الرأي ، نشبت ثورة تموز وكانت ضربة سوط اطلقت الحياة السياسية في هونغاريا . ولم يكن دياط ١٨٣٢ جلسة سريعة بل ، على العكس ، نوعاً من « برلمان طويل » دام أربعين شهراً وعقد ٤٧٠ جلسة ، وامتد حتى عام ١٨٣٦ . وكانت المنازعات السياسية عنيفة جداً في هذه الدورة : ووضع الدياط برنامج مطاليب قومية خاصة بالإطار التقليدي ، واتفق جميع الأعضاء عليه : كان يطالب بحكومة هونغارية صرفة ، واقامة الملك مراراً في بودابست ، وبدورة للدياط في بودابست ، لا في برسبورغ ، في قلب البلاد لا في مدينة على الحدود . وطالب باستعمال اللغة المجرية عوضاً عن اللاتينية كلغة للنقاش ، وبمساواة الديانتين الكاثوليكية والبروتستانتية ،

والسماح بالزواج المختلط بين الكاثوليك والبروتستانت . وتنازلت الحكومة في هاتين النقطتين الاخيرتين . فقد سمحت باستعمال اللغة المجرية في دياط ١٨٣٣ ، ثم في تحرير (تسجيل) القوانين في عام ١٨٣٦ . ولكنها رفضت كل اصلاح سياسي ، وأثارت قضية تحسين مصير الفلاحين ، والقت بذور الشقاق في طبقة النبلاء فأضعفت معارضتهم السياسية .

وخارجاً عن هذا البرنامج التقليدي بخاصة ، الذي لا نرى فيه تجديداً ، نجدنا أمام برنامج جديد وضعه الأحرار ويدل على نفوذ الأفكار الغربية في هونغاريا وعلى تأثير أفكار زيشيني .

قدم اوتفوس هذا البرنامج في عام ١٨٣٤ ، وهو يتضمن سلطات برلمانية خاصة بالدياط الذي لم يعد ، حسب هذا البرنامج ، مجلسا اقليمياً بل مجلساً برلمانياً . وتوسيع حق التصويت بحيث يشمل المهن الحرة والمهن الاقتصادية أي حذف الامتياز السياسي للنبلاء ، وحرية الصحافة ، والغاء الحقوق (الرسوم) الأميرية والحصانة الضريبية .

واخفق هذا البرنامج أمام معارضة كبار الأمراء . فقد أوقف **مجلس الماغنات** كل اصلاح لأنه يعتبر نفسه مجلساً أعلى ويريد الحفاظ على سلطاته وعلى مبدأ التصويت القديم الذي « يزن » الأصوات عوضاً عن أن « يعدها » ، والاصلاح الوحيد الذي تركه هو تكليف النبلاء بدفع رسوم عبور جسر بودابست الجديد شأنهم في ذلك شأن سائر الناس العاديين . وتكررت هذه المنازعات من جديد في دياط ١٨٣٩ ، ومع ذلك حصل من الحكومة في عام ١٨٤٠ على العفو العام واستعمال اللغة المجرية في الادارة . وكذلك الدياط الذي دام عامين ، من ١٨٤٢ — ١٨٤٤ ، حصل على فائدة مزدوجة : من جهة قبول مبدأ عمومية الضريبة ، ولكن لم

يتفق على شروط تطبيق هذا المبدأ ، ولم يخرج شيء في الواقع ؛ ومن جهة أخرى،استعمال اللغة المجرية في أعمال الحكومة وفي التعليم عام١٨٤٤.

وهذه المنازعات في الدياط تمثل جهداً لتحويل الدياط القديم التاريخي إلى هيئة تمثيلية دستورية . وقد حصلت على نتائج في ميدان التعريف القومي للنظام .

وإذا تم الحصول على هذه النتائج ، فذلك لأنه تألف في تلك الفترة ، عن هذه المنازعات رأي عام ، بفضل الحركة الأدبية التي نمت واستمرت في نموها ، وبفضل انشاء الصحافة السياسية . وكانت هذه من عمل نبيل شاب فقير يسمى لوي كوسوط .

لوي كوسوط . ـ ولد لوي كوسوط في ١٨٠٢ ، كان أبوه محامياً . وكان هو محامياً أيضاً ، أولاً في البلد الذي ولد فيه ، ومن ثم في بست في ١٨٣١ . لقد تخيل كوسوط ،أثناء دياط ١٨٣٢ — ١٨٣٦ ان يذيع التعرف بهذا المجلس بنشر الضبوط والتحليل في صحيفة مطبوعة على الحجر ، وغير مطبوعة طبعاً عادياً ، خشية أن تقع تحت نظر الرقابة ، وذلك لتعطي تقريراً عن مناقشات الدياط ابتداءً من تطبيق استعمال اللغة المجرية ، في ١٨٣٣ ، مع تفسيرات نقدية من كوسوط . وما انتهت الدورة إلا واوقفت الحكومة كوسوط وسجنته وبقي في السجن أربع سنوات ، ثم أطلق سراحه بالعفو العام في ١٨٤٠ ، وفي السنة التالية ، ١٨٤١ ، أسس « **بست هيرلاب** » أي « جريدة بست » وبسرعة ضمنت أربعة آلاف ، ثم سبعة آلاف مشترك ، واغنت كوسوط . ودافع كوسوط في هذه الجريدة عن برنامج الأحرار ودستور هونغاريا التقليدي ، وقام بدفاعه بعبقرية كبرى ، وتكشف عن صحافي من الدرجة الأولى . وكان

مولعاً بالجدل ويندفع به بشدة الى بعيد. وكانت الجريدة نشيطة مثل كوسوط وتعبر عن حقد الطبقـــة النبيلة الصغرى على الماغنات ، وتطالب بمساواة النبلاء ، دون تمييز تسلسلي . وأخيراً وسعت الصحيفة برنامجاً يلفت النظر في الاستقلال الذاتي الاقتصادي مستوحى من أفـكار ليست . وأسس كوسوط « اتحاد الحماية الهونغارية » وتعهد فيه المشتركون بالا يشتروا إلا المنتجات الهونغارية ، وبعد سنوات قطع كوسوط صلته بمحرره الذي لم يشأ زيادة راتبه ، رغم نجاح الجريدة . واهتم عندئذ بالأعمال والتثمير المالي ابتداء من ١٨٤٤ ؛ وأنشأ فيما أنشأ ، « الشركة القوميـة للمساعدة المتبادلة » ، وكانت نسبة الربح فيها ٥٪ من الوارد ، وانتشرت هذه الشركة في جميع أنحاء البلاد ، وكونت له ، خارجاً عن موهبته الصحافية ، شعبية كبرى .

وهذا النمو في الرأي العام ينطبق مع تراخي الادارة بسبب زوال الامبراطور فرنسوا وقيام ابنه فرديناند مقامه عام ١٨٣٥ . وكان فرديناند رجلاً مسكيناً ؛ ومن جهة أخرى شاخ مترنيخ ، ولم تسؤه المنازعات الجدلية بين زيشيني وكوسوط . ويضاف إلى هذا دخول المؤلفات الغربية سراً ، والمؤلفات الألمانية ، كتباً أو مجلات ، التي أخذت الضابطة تهمل أمرها وتدعها تدخل . والنتيجة هي ان استعمال اللغة العامية في الحياة السياسية نشر التربية السياسية في مجموع الأمة . وهكذا وضعت الآن القضية القومية والسياسية أمام روح عامة تستطيـــع أن تقوم برد فعل وتفهم .

قضية الادارة المحلية . ـ وأخيراً قامت ، في هذا الدور ، قضية جديدة وهي قضية الادارة المحلية : كانت الكوميتات دوميناً خاصاً بالطبقة النبيلة الصغيرة ، وكانت هذه الطبقة معادية لكل اصلاح يمكن أن يلغي امتيازاتها.

وهذه القضية هي قضية مصلحة صرفة للطبقة التي تسيرها . وكان أكثر هؤلاء النبلاء الصغار ذكاءً يعتبرون ان خراب امتيازاتهم سيكون خراباً للبناء التقليدي ، وان خراب البناء التقليدي معناه الباب المفتوح للحكم المطلق والجرمنة ، وبتعبير آخر تجريد القوميـة من هونغاريا . وبينما كانوا يدافعون بشدة عن امتيازاتهم كنبلاء ، كانوا يطالبون ، بالعكس ، بجدة بالمساواة مع الماغنات . وفي الكوميتات ، أبعدت الطبقة النبيلة الوسطى تدريجياً من قبل الطبقة النبيلة الصغرى التي تسمى « طبقـة نبلاء الصنادل » وتمارس سيطرتها في الكوميتات بمختلف طرق العنف والإرهاب ، ولقد قال الكونت آبوني في ذلك : ان هذا الحكم هو « حكم العصا » . وكانت المنازعات والعنف في مجالس الكوميتات على درجة جعلت دياك ، الرجل السياسي ، في ١٨٤٠ ، يرفض تمثيل كوميتاه في الدياط الذي عينه ، بسبب سوء نظام المجلس وعنفه .

وكانت نتيجة هذا النظام في الكوميتات إن قسماً من الأحرار اعتنق فكرة الاصلاح الاداري : وتوصل أكثر الأحرار استنارة وثقافة إلى أن تجديد هونغاريا لا يمكن ما لم يقم ، مقام هـذا النوع من الاتحادية الفوضوية التي هي ادارة الكوميتات ، حكم قوي مركزي مسؤول وقومي. والف هذا الفريق الحزب « المركزيون » وكان اوتفوس و دياك بينهم زعيمين هامين . واتفق ضد المركزيين بالطبع ، من جهة المحافظون ، ومن جهة أخرى ، الديموقراطيون . وفي مجالس الكوميتات هذه كانت المنازعات بين مختلف فئات الأحزاب عنيفة متزايدة العنف .

كان تعقيد الوضع السياسي عظيماً ، وانخرط الحزب الحر الليبرالي في انحرافات في معارضته القومية : وتوصل فيها إلى متابعة تحويل الدستور

التاريخي وفي الوقت نفسه تحويل الدياط إلى برلمان وتحويل الادارة المحلية إلى ادارة حديثة ومركزية .

وبعد ١٨٤٥ ، تسارع التطور وتعقد أيضاً . ونرى ، في المطالبة بالدولة القومية في هونغاريا ، ظهور مفاهيم مختلفة :

اولاً : مفاهيم **المحافظين** ، وبصورة أساسية الماغنات الذين يريدون الحفاظ على دستور هونغاريا التاريخي في أجزائه ، وعلى هونغاريا معززة بحقوقها ، وفرض نفسهم على حكومة فينا .

ثانياً : مدرسة زيشيني الاقتصادية ، وقد ثبتت فكرة الاصلاح الاجتماعي وأجلت فكرة الاصلاح السياسي .

ثالثاً : الطبقة النبيلة الصغيرة ، وتطالب بالاصلاح السياسي وتمثيل جميع النبلاء في السلطات السياسية في الدياط ، ولكنها طرحت الاصلاح الاجتماعي والاصلاح الاداري .

رابعاً : الأحرار ، وكان برنامجهم السياسي تحويل الدياط إلى مؤسسة تمثيلية (مجلس تمثيلي) ، وهذا يؤدي إلى اصلاح اجتماعي ، وحذف امتيازات الطبقة النبيلة .

خامساً : **المركزيون** ، ويريدون ، كما رأينا ، تحويلاً كاملا في الادارة المحلية .

وعلى هذا نرى خمسة حلول مختلفة في نطاق الدولة القومية الهونغارية التي تريد أن تفرض نفسها على حكومة فينا .

الحزب التقدمي . ـ غداة دياط ١٨٤٢ — ١٨٤٤ تعقدت الحالة بنشوء حزبين آخرين : الأول ، حزب « التقدميين » ، وهم محافظون اصلاحيون ، ماغنات أذكياء ، مخلصون للملكية ولهونغاريا واناس متفتحون ، مثقفون ، وعلى اتصال بالبلاد الغربية والطبقات العليا الانكليزية

والفرنسية ، ولهم أيضاً ارتباطات ببلاط فينا وحكومتها . لقد كانوا مخلصين للحكومة ولبلادهم الهونغارية ، ولكنهم يرون ضرورة الاصلاح لعظمة هونغاريا ولتجنيب الثورة ، ووجوب معالجة حالة لا يمكن احتمالها ، وهذا لا يكون ممكناً إلا إذا جعلت الحكومة من نفسها عامل تقدم ، واستلمت زمام المبادرة بالاصلاحات وجعلت الدياط يتبنى هذه الاصلاحات. وكان الموحي والمؤسس لحزب التقدميين ماغناشاب وهو اورويل ديسوفي ، ولكنه مات بسرعة ، وأتم عمله أخوه وعدة بارونات وبخاصة الكونت جورج آبوني ، وهـو ماغنا ، ولد عام ١٨٠٨ ، وكانت له علاقات أوربية ، واتفق مع مترنيخ للعمل معاً ، وكان هذا قلقاً من الوضع العام ، ورأى أن لا مندوحة من الاصلاح للحيلولة دون تفجر الثورة في البلاد . وسمى مترنيخ آبوني أميناً لسر الوزارة الهونغارية في عام ١٨٤٥ ، وفي ١٨٤٧ انشأ له وظيفة رئيس وزارة هونغاريا .

لقد تعلق آبوني والتقدميون باصلاح الكوميتات وجعلها أداة الحكم ، ولذا أرادوا أن يستعيضوا عن« الكونت الاعلى » ، الذي تنتخبه الكوميتات حتى الآن ويمثل الكوميتا ، بموظف ، وأن يجعلوا من الكونت الأعلى موظفاً وعامل حكومة ، بينما لم يكن حتى الآن الا صاحب منصب بسيط . أما موظفو الكونتات الذين رفضوا قبول هذا التحويل فقد استعيض عنهم بمفوضي الحكومة الذين يسمون « مديرين » وهم دائمون ، بينما كان الكونتات مضطرين إلى مغادرة البلاد ليأخذوا مقاعدهم في الدياط كسائر مندوبي الكوميتات ؛ وقد انيط بهؤلاء المديرين سلطات قضائية ، وأخذوا يعملون ، بوسائل الجاذبية أو الرشوة التي تحت تصرفهم لاحداث أكثرية لهم في مجلس الكوميتا ليسودوا فيها فكرة الحكومة . ومن غير المفيد أن نقول ان الكوميتات قامت بنضال فظيع ضد المديرين،

اتحد فيه جميع القوميين والأحرار والمركزيون والمحافظون والديموقراطيون. وفي كوميتا بست ، اشترك اوتفوس وكوسوط بالنضال معاً ، وفي كوميتا زالا ، كان دياك على رأس المعارضة . وبدا للهونغاريين أن اصلاح الكوميتات عودة الى سياسة جوزيف الثاني المركزية والجرمنة .

الحزب الديموقراطي . - وإلى جانب هذا الحزب التقدمي تشكل في التاريخ نفسه حزب ديمقراطي وسار وراء كوسوط . وكان تطور هذا الزعيم سريعاً في الواقع : لقد اعتمد في البدء ، من أجل الاصلاح السياسي في هونغاريا ، على الطبقة التي ينتسب اليها أي على طبقة النبلاء الوسطى والصغرى . ورأى على ضوء التجربة ان هذه الطبقة النبيلة الصغرى لا عمل إلا أن تدافع عن امتيازاتها الخاصة ، ولم يكن عندها أي إحساس بالمصلحة القومية . وهذه الخيبة التي مني بها كانت في أساس تطوره . ولذا يجب أن نضيف دوماً مزاجه المطلق الذي يدفع تدريجياً أفكاره نحو التطرف الذي يجهل العقبات وينطلق إلى الأمام دون أن يهتم بالواقع . ولذا تخلى عن وجهة نظر الدفاع عن طبقته واتجه نحو اصلاح أكثر جذرية ، لصالح المعدمين : طالب بالمساواة الديموقراطية التي تحقق وحدة هونغاريا أمام الحكومة ، وبتحرير الفلاحين ، وحذف السخرات . ونظراً لموهبته وعمله الشخصي أصبح ، في بضع سنين ، معبود الشبيبة الهونغارية واستطاع كوسوط على هذا النحو ان يضع الآن برنامج تحويل ثوري الدولة والمجتمع .

لقد كانت انتخابات الدياط في ١٨٤٧ حملة حقيقية سياسية على طراز الغرب . وبين الكراريس التي صدرت في تلك الحملة وجد كراس للبارون **ادريان** الذي تكلمنا عنه ، وفيه يقبل الآن كضرورة بوجود وغو القوميات في الامبراطورية . واتحدت المعارضة ، في هذه الحملة ،

وراء برنامج حرره دياك . ويؤكد هـذا البرنامج اخلاص الهونغاريين للبراغماتيك سانكسيون ، ولوحدة الملكية وأمنها ؛ ولكن هونغاريا لا تريد التخلي عن أي حق من حقوقها التقليدية ، ولا تقبل بان تصفي مصالحها في سبيل وحدة الملكية ، وان تلحق مصالحها القومية بمصالح الدول الوراثية ؛ وان الوحدة الملكية ليست هذه الوحدة الادارية التي تريد الحكومة أن تفرضها . وسيوسع الأحرار هذا البرنامج في دياط ١٨٤٧ ، وكذلك كوسوط . ولكن كوسوط تكشف في الدياط عن خطيب قوي ، ومندفع بمزاجه ، ونسي بسرعة مداراة الائتلاف الليبرالي والحقوقيين مثل دياك ، ليعرض برنامجه الراديكالي بصورة تدريجية .

حيال المعارضة ، حرر زيتشن برنامج الحكوميين وقد أبدوا فيه تعلقهم بقوة متساوية بقطبي النظم السياسية : من جهة قوميتنا واستقلالنا الدستوري والاداري ، ومن جهة أخرى ، الملكية ، « الاتحاد مع الملكية العامة الذي هيأته القرون وقوته » . وان حل القضية السياسية لا يمكن أن يوجد إلا في الثقة المتبادلة وتعاون الملكية والامة .

وظل البرنامجان ، برنامج المعارضة ، وبرنامج الحكومة ، غامضين . دون وضوح ، واقتصرا على العموميات ؛ ولا يمكن أن يستخلص منها عرضاً لاصلاحات أو إجراءات دقيقة . وعقب الانتخابات تعادل الحزبان تقريباً في المجلس الأدنى ، ولكن المحافظين كانت لهم الأغلبية في المجلس الأعلى وكانوا سادته . ودعت الحكومة الدياط في آخر سنة ١٨٤٧ ، في تشرين الثاني ، وكما سنرى ، كان الدياط في جلسة عندما نشبت ثورة ٢٤ شباط ١٨٤٨ في فرنسا وأثارت نتائج مباشرة في هونغاريا كما في النمسا .

وهكذا طرحت قضية علاقات هونغاريا والملكية في وضح النهار . وكان من المستحيل ابقاء الثنائية في شكلها التاريخي ، لأن التناقض موجود الآن بين النمسا ذات الحكم المطلق ، وبين هونغاريا التي أصبحت أو تريد أن تكون دستورية . ويبدو انه يجب أحد أمرين : اما ان يفرض الحكم المطلق نفسه على هونغاريا بحذف دستورها التاريخي ، واما ، على العكس ، ان هونغاريا الدستورية المنتصرة في هذه النقطة تفرض مثلها وقانونها على النمسا .

لقد شعرت الآن جميع الأحزاب الهونغارية شعوراً حياً وواضحاً بقوميتها ، وفهمتها بأشكال سياسية مختلفة ، ولكنها كانت تشعر أيضاً بعاطفة حية تجاه فينا . ويجب أن نلاحظ أننا لا نجد حزباً من هذه الأحزاب كان انفصالياً : لقد فهمت جميعاً هونغاريا القومية ، ولكنها فهمتها في إطار الامبراطورية النمساوية . ولم تفكر بعد بالانفصال عن فينا . ولا يوجد بعد برنامج استقلال حتى في صفوف الراديكاليين . وأخيراً لا نجد أي حزب من هذه الأحزاب يفكر ويتصور بأنه يوجد في هونغاريا أجانب لهم حقوق تعادل الحقوق التي يطالب بها الهونغاريون حيال فينا ، وبأنه يوجد في هونغاريا قوميات أخرى غير قومية الهونغاريين. ووصل الأمر في ١٨٤٧ ، إلى حالة أزمة ، ولا بد لها من حل . ولكن ، في الواقع ، لم تكن هونغاريا ١٨٤٧ الدولة القومية الهونغارية التاريخية ، أو ما كانت عليه في ١٨١٥ . لأن الحركة الفكرية والسياسية التي غذت في هونغاريا الوجدان القومي ، قد أيقظت في هونغاريا قوميات كانت تجهل نفسها ، وهذه الحركة ميزت مملكة القديس - ايتين عن غيرها كما ميزت الامبراطورية النمساوية عنها . وفي الحقيقة لقد استيقظت القوميات السلافية في هونغاريا ، كما في النمسا .

٣ — يقظة الأمم السلافية

لقد كانت الأمم السلافية حادثاً جديداً كبيراً في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لأن هذه الأمم السلافية ، اما انها فقدت وجودها السياسي تماماً ، وهذه حالة التشيك و بوهيميا ، واما أنه لم يكن لها شيء من ذلك في الماضي ، وهذه حال الأمم السلافية الأخرى في الامبراطورية النمساوية .

وعلى خلاف هونغاريا ، يجب أن نشير هنا إلى أن الثنائية الاجتماعية بين الارستقراطية وجماهير الفلاحين ، والثنائية القومية تتوضعان فوق بعض . لقد وجدت الجماهير السلافية في الواقع تحت كبار ملاكي الأطيان ومن هؤلاء من كانوا المانا في بعض أقسام النمسا ، أو هونغاريين ، في هونغاريا ، ولكن أحياناً أيضاً تحت ارستقراطية سلافية أخرى : وهذه حال فلاحي غاليسيا حيال الملاكين البولونيين . ولذا يجب هنا تحرير مزدوج : تحرير اجتماعي حيال الارستقراطية ، وفي الوقت نفسه تحرير قومي . وهذا يوضح لنا التأخر الذي تجلت فيه حركة القوميات في المضمار السياسي . ولذا يجب ، لبناء الدول ، أن تتشكل طبقة وسطى اهل لتقديم النخبة السياسية والضرورية لتوجيه الدولة ، وهذا يتطلب تحويلاً اقتصادياً ، ومثل هذا التحويل لم يتم إلا بعد ١٨٥٠ .

قامت هاتان الحركتان على الصعيد السياسي من الخارج ، اما لأنها قامتا بمعارضة الحكومة ووجدت هذه المعارضة في فكرة القومية اداة وحجة ؟ واما ، على العكس ، ان الحكومة استخدمت هاتين الحركتين ضد المعارضة التي قامت ضدها على الصعيد السياسي . وهكذا انزلقت القومية بفضل النضال بين الارستقراطية والحكومة الامبراطورية .

يقظة سلافيي الشمال . ـ لقد كان تصاعد الحركة متفاوتاً جداً ، ويجب أن نميز بلاد الشمال وبلاد الجنوب . وكان لسلاف الجنوب الأولية في هذه الحركة السياسية ، لأنهم أقرب إلى المانيا ، ولأن تربيتهم السياسية بدأت مبكرة . واليوم يـــميز في مجموع الشعوب السلافيـة الشمالية ، التشيكيون والسلوفاكيون . اما في ذلك العصر فلم يكن هنالك ذكر للسلوفاكيين ، وكان هؤلاء فلاحين وجبليين ، وأقناناً عند كبار الملاكين الهونغاريين ، ولا يميز السلوفاكيون من التشيكيين . وأفضل دليل على ذلك ، هو أن أحد موقظي القومية التشيكية ، بل وحتى الكثيرين منهم ، كانوا سلوفاكيين كما سنرى .

في الأصل ، كانت الحركة التشيكية حركة لغوية وآثارية ، أو ولعاً أدبياً بالنظريات الابداعية . وكان طليعة المبشرين الأوائل الأب دوبروفسكي ، وكان مربياً لدى كبار العائلات ، وفي ١٨٠٦ فتح مركز دراسات وبحوث حول المجلة التي أسسها . ثم وسع ابن مثقف لاحد الاقنان ، ويدعى **يونغمان** (١٧٧٣ – ١٨٤٧) هـــذا التعليم بدراساته الشخصيـة ، وخاصة باللغات الأجنبية : نقل آثاراً أدبية أجنبية إلى لغته وبخاصة « اتالا » لشاتوبريان و « الفردوس المفقود» لملتون. ونشر معجماً تشيكياً – ألمانياً في خمسة مجلدات ، وفي ١٨٢٥ ، « تاريخ الأدب التشيكي » وشجع الشبان الذين يهتمون بهذه القضايا . وكان مقتنعاً بأن اللغة التشيكية لغة ميتة . وأعلن ذلك صراحة في ١٨٢٨ .

وبهذه الحركة الآثارية يتعلق انشاء الكونسرفاتوار التشيكي في براغ ، في ١٨١٠ ؛ وفي ١٨١٨ ، تأسيس المتحف القومي، في براغ أيضاً ، الذي كان في آن واحد مكتبة وجمعية دراسات . ونجد في هـــذه الحركات ما يذكرنا بهردر وعمله . لقد كان هذا العمل عمل بحث ، كاللغات الشعبية

التي تجمع من الأرياف ، أو الأغاني ، أو المخطوطات القديمة ، التي يبحث عنها وتكتشف في مكتبات الأديرة . وهذا الولع بالمخطوطات القديمة كان يقوم به مزورون ، لا هنا فحسب ، بل في مناطق أخرى من أوربة. وعلى طراز اوسيان زعم تشيكي يدعى **هانكا** بأنه اكتشف ، في ١٨١٧ ، في أحد الأديرة ، قصائد من القرن الثالث عشر كتبت باللغة التشيكية ، ثماني قصائد حماسية ، وست قصائد غنائية . وقبلت هذه المنشورات على انها حقيقية من جميع الناس ، الا الأب دوبروفسكي الذي خامره الشك في حقيقة هذه القصائد . وعلى العكس ، في كل مكان ، أثار اكتشاف القصائد القديمة، التي تكشف عن أدب العصر الوسيط والحضارة التشيكية ، كبير حماسة ، حتى عند غير التشيكيين ، مثل غوته ، في ألمانيا . غير أن هذا الغش اكتشف أخيراً ، مثل غش اوسيان . وفي ١٨٢٢ نشرت مجموعة فولكلورية تدعى « الوردة ذات المائة ورقة » ومؤلفها **سيلاكوفسكي** .

وفي هذا العمل الآثاري واللغوي بدأ من سيكونون في الآجل القريب أبطال القومية التشيكية ، وهم ثلاثة : **بالاتسكي** ، شافاريك ، وكولار ، وقد تثقفوا جميعاً في برسبورغ . وكانوا متعاصرين ، ويمكننا التأكد من تواريخ ميلادهم .

بالاتسكي (١٧٩٨ – ١٨٧٦) . – كان ابناً لمعلم بافاري ، وتربى في المدرسة الثانوية (ليسيه) في برسبورغ ، وتعلم فيها اللغات الأجنبية وأصبح مربياً عند عائلة نبيلة ألمانية في فينا ، وكسب فيها علاقات وحماة سهلوا له عمله . بدأ أولاً بأثر شاعر وجمالي ، ونشره من ١٨١٧ إلى ١٨٢٣ ثم أقام في براغ ، في ١٨٢٣ ، حيث وجد له حماته وظيفة في المتحف القومي ، وأدار خلال عشر سنوات ، من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٧ ، المجلة التي ينشرها هذا المتحف . وهذه الصدفة في العمل وجهته نحو

التاريخ وفي ١٨٢٩ عينه دياط بوهيميا مؤرخاً قومياً وخلف الأب دوبروفسكي في اكاديمية العلوم . وانصرف فيها إلى القيام بدراسات متنوعة في تاريخ بوهيميا ، ونشر في ١٨٣١ ، « تاريخ فالانشتاين » ، وأخذ بمهنة المؤرخ التي جمعته الصدفة بها ، وشرع يوثق نفسه بجد في هذه النقطة .

شافاريك (١٧٩٥ - ١٨٦١) . - أصله من أصل بالاتسكي ، وقد حصل دراساته في المدرسة الثانوية (جمناز) في بوسبورغ ، ثم في جامعة ايينا . وقام فيها بدراسات رصينة في فقه اللغة ، ونشر عام ١٨٢٦ ، « تاريخ اللغة والأدب السلافيين في جميع اللهجات » وبين القربى الموجودة بين اللغات السلافية التسع . وأصبح استاذ فقه اللغة في براغ عام ١٨٣٣ . وهذه المؤلفات التي وضعها بالاتسكي وشافاريك نشرت بالألمانية لا التشيكية .

كولار . - وعلى عكس ذلك كتب كولار (١٧٩٤ - ١٨٦٢) باللغة التشيكية ، وكان سلوفاكيا وتربى أيضاً في المدرسة الثانوية الألمانية في بوسبورغ ، وأتم دراساته في جامعة ايينا . وفي ايينا حبب إليه استاذه لودن الطرق الألمانية ، فأخذ بها ، وأدرك بسرعة قوميته التشيكية . ولم يكن في ذلك العصر تمييز بين الجنسين التشيكي والسلوفاكي . ولم يكن اثره الأول اثراً أدبياً ، بل قصة باللغة التشيكية لمظاهر قصر فارتبورغ التي شهدها في ١٨١٧ . ثم أصبح راعياً لوثرياً في بودابست حيث كان شاهداً وضحية لاحتقار المجر للسلافيين . غير أنه عاد أخيراً إلى فينا استاذاً للعتيقات السلافية في الجامعة . وفي ١٨٢١ نشر قصائده الاولى باللغة التشيكية . وفي ١٨٢٤ ، نشر مجموعة تتألف من سبعين سوناته وسماها « بنت سلافيا » . وخصص هذه القصائد لتاريخ شهادة السلافيين الذين سحقهم الألمان والهونغاريون . ولاقت هذه

المجموعة نجاحاً عظيما : واعيد طبعها ثانية في ١٨٣٢ وزيدت بعـــدة قصائد أخرى على نمط « الكوميديا الآلهية » لدانتي ، وفيها وضع الشاعر في جهنم جميع أعداء جنسه ، وفي الجنة ، على العكس ، جميع الابطال القوميين . ويجب أن ننتبه هنا إلى مهنة كولار كراع لوثري ، لأننا نرى فيـــه روح يوحنا هوس القديمة ، وفيه تظهر لأول مرة فكرة المعارضة الأساسية ، المعارضة القومية بين التشيكيين والألمان .

ومن هذه الحركة نجمت على الصعيد القومي ، بعد ١٨٣٠ ، حركة أوسع وأدق ، لأسباب عدة : أولاً بسبب الدفع العام لليبرالية التي أثارها في أوربة نجـاح ثورة تموز في باريس ، ثم الظروف السياسية الخاصة التي اوجدها في النمسا موت الامبراطور فرنسوا ، ومن بعـده جلوس فرديناند على العرش في ١٨٣٥ . كان الامبراطور فرديناند مريضاً وغير قادر على الحكم ؛ وقد ضعفت الادرة والحكم في عهده فشجعا مطاليب المعارضة . ونشأت الارستقراطية في بوهيميا من انصهار الطبقة النبيلة الالمانية والطبقة النبيلة التشيكية اللتين اندمجتا وذابتا معاً، وخاصة منذ سياسة ماريا تيريزا في القرن الثامن عشر ؛ وكانت ارستقراطية غنية ومتغطرسة ، وترغب ، عندما يكون الحكم ضعيفاً ، في أن تلعب دوراً سياسياً ، ولهذا ، ان تضع موضع التنفيذ حقوق الدياط التاريخية ، ولهذا السبب شجعت حركة النهضة وقدمت لها المساعدات بايجاد وظائف للمفكرين التشيكيين . وشيئاً فشيئاً وضعت التعاملات والأعراف القومية موضع الشرف : ففي ١٨٤٠ ، مثلاً ، ولأول مرة ، اقامت حفلاً راقصاً في صالة مزينة باعلام بوهيميا القديمة : وظهر الناس باللباس القومي ، وكتبت قائمة طعام العشاء باللغة التشيكية . وفي ١٨٤٢ ، طلب هؤلاء النبلاء من بالاتسكي ان يعطيهم محاضرة عن دستور بوهيميا القديم . ومن هؤلاء النبلاء الألمان الذين شجعوا

الحركة التشيكية نذكر الأخوين الكاثوليكيين ، الكونتين تون ، ولنا عليها عودة . وجاءت مشجعات أخرى من المانيا . فقد كانت ليبزيغ مركز لجوء للنمساويين الأحرار ، ومن ليبزيغ انطلقت دعاية ، في النمسا ، لصالح الأفكار الحرة والقومية ، بواسطة كتب ومجلات دخلت إلى النمسا رغم الرقابة .

وتوسعت الحركة التشيكية ، وفي ١٨٣١ ، تأسست دار للنشر « لاماتيكا » أي « الخلية » لنشر كتب عن الحركة البوهيمية حتى انها نشرت بعد ١٨٤٠ ، كتباً بالتشيكية . وفي ١٠ آذار ١٨٣٤ بدأت بنشر مجلة « الأزهار التشيكية » . ووجدت الحركة جنوداً في الشباب ، وهذه الشبيبة الفكرية هي التي حاولت فيما بعد أن يعمل الشعب لصالح الحركة القومية . وبالرغم من الرقابة انتشرت الكراريس والمجلات شيئاً فشيئاً في المجتمع . وطالب كبار الزعماء بحقوق الأمة بوضوح ، حتى ان آثارهم ، التي كانت حتى ذلك الحين ادبية أو لغوية محضة ، أصبحت آثاراً للدعاية السياسية .

فقد نشر شافاريك ، في ١٨٣٧ ، « العتيقات السلافية » باللغة التشيكية ، في هذه المرة ، لا بالألمانية : وهي مديح للجنس السلافي ، ليعطي التبرير والاجلال للفصل الشهير الذي ألفه هردر عن السلافيين . وأعطى لوحة مثالية للمجتمعات السلافية البدائية . وفي ١٨٤٢ ، نشر « الاثنوغرافيا السلافية » وعدد فيها جميع الشعوب السلافية في أوربة : وجد ٧٨ مليوناً ، منهم ١٦ مليوناً في النمسا خاصة . وكان لهذا الكتاب نجاح عظيم . فقد ترجم وانتشر في روسيا وفي بولونيا .

ونشر بالاتسكي ، بأعمال تاريخية أخرى ، في العام ١٨٣٣ ، دراسة عن دوبروفسكي ، وفي ١٨٣٦ ، بدأ بنشر « تاريخ بوهيميا » وأخرج منه ستة مجلدات ، وتوقف عند السنة ١٨٢٦ . وقد طبعت هذه المجموعة

باللغة الألمانية ، وترجم تاريخ بالاتسكي ، في ١٨٤٨ ، إلى اللغـــة التشيكية . وتعاون بالاتسكي وشافاريك في العام ١٨٤٠ على نشر « أقدم اوابد اللغة البوهيمية » .

وانخرط كولار في الحركة ولا سيا بكراس نشره بالألمانية ليعطيه أكبر انتشار ممكن ، في ١٨٣٧ ، ويسمى « العلاقات الأدبية بين جماعات الأمة السلافية ولهجاتها المختلفة » . وأكد ، في هذا الكراس ، وحدة ما يسميه « الأمة السلافية » ، وما يمكن أن يسمى الجنس السلافي وضرورة خروج السلافيين من النقص الذي ظلوا فيـه حتى الآن ؛ ولذا يجب ، كما يقول ، على السلافيين ان يتعلموا اللغات الأربع الأساسية ، أي التشيكية والالليرية والبولونية والروسية ، ويجب نشـــر وتبادل المؤلفات الأدبية ، وعمل مجموعات للاغاني الشعبية ، وانشاء كرامي في الجامعات ، وتطهير اللغة لتنتقل من مرحله اللهجـة إلى اللغـة الأدبية . وهذا ما يسميه « تقابل » السلافيين . وهذه المقابلة الأدبيـة تعتبر شكلاً أولياً لما سيسمى فيما بعـد الجامعة السلافية ، ولكنها لما تزل بعد أدبيـة وغير سياسية .

وصحب هذا البعث للامة ، قبيل ١٨٤٨ ، وضع برنامج سياسي بأشكال مختلفة . وجهت الطبقة النبيلة ، في ١٨٤٥ ، إلى الامبراطور ملتمساً طالبت فيه تحويل الدياط الى مجلس (لاندتاغ) تمثيلي ؛ وطالبت بذلك « بموجب العقد الأساسي » . وفي السنـة نفسها نشر الكونت ماتياس دوتسون كراساً طالب فيه بحقوق الأمة التشيكية وشجب المحاولات التي يراد منها فرض الثقافة الألمانية على التشيكيين . وطالب البوهيميون بأن يكون التعليم

باللغة التشيكية في المدارس الابتدائية . وانشئت صحافة سياسية قومية كرد فعل ضد السلافية الغامضة والأدب العاطفي الذي ساد حتى الآن . وقام بهذا العمل صحافي يدعى **هافليتشيك** (١٨٢١-١٨٥٦) (وتاريخ ولادته هذا يدل على أننا الآن أمام جيل آخر) . كان هافليتشيك رجل عمل ، ولم يكن مفكراً محضاً كأسلافه : وقد قال : « انني مقتنع بأن الموت في سبيل الوطن أسهل وأبهج من قراءة هذه الكثرة المملة للكتابات الوطنية » . وفي ١٨٤٥ ، انشأ « صحيفة براغ » ووسع فيها برنامج مطاليب سياسية وديموقراطية وقومية ولما لم يكن باستطاعته نشر مثل هذا البرنامج ، بالطبع ، في وضح النهار ، في جميع تفاصيله ، فقد اتخذ قناعاً لذلك سرد تاريخ ايرلنده ، وإعطاء أخبار عنها . ومن السهل في هذه اللوحة التي أعطاها عن القومية الايرلندية ، التي يضطهدها الانكليز ، ان يفهم أن القصد هو التشيكيون حيال النمساويين .

ثم اتسعت هذه الحركة ، وانتقلت إلى صعيد المطاليب السياسية ، وتنوعت في الوقت ذاته . وان من ميزات حركة القوميات هو أنها تفجر في كل يوم قوميات جديدة في داخل القديمة ، وذلك ببعث الفرديات التاريخية التي وجدت في الماضي خلال فترة من الزمن . وعلى هذا النحو تشكلت الحركة السلوفاكية بدورها وتميزت عن التشيكية ودافعت عن اللهجة السلوفاكية ضد اللغة التشيكية . وكان الاكليروس الكاثوليكي يدعم هذه الحركة في آن واحد ضد مجيرة السكان أو جرمنتهم بل وتشيكتهم . وفي ١٨٣٤ ، نشر الشاعر **توماسشيك** نشيداً أصبح نوعاً من نشيد وطني ويدعى « وقوفاً ، أيها السلوفاكي ! » . وفي ١٨٤٣ نشر كاتب آخر اسمه **شتور** (١٨١٥ - ١٨٥٦) برنامجاً لبعث الأمة السلوفاكية . وفي ١٨٤٥ أسست « الصحيفة السلوفاكية » . وبنفس الشكل تميزت في غاليسيا ،

حركة روتينية ضد البولونيين ، وبخاصة كبار الملاكين البولونيين . بدأت هذه الحركة في جامعة لامبرغ ، واعتباراً من ١٨٣٢ ، وجدت تعبيرها في الكاتب **ساشكيفيتش** ، وقد نشر في ١٨٤٣ مجموعة أغاني شعبية اكرانية .

إن الطابع المميز لكل هذه الحركة التشيكية يبقى ، بصورة أساسية وسط جميع الحركات القومية الأخرى في النمسا ، في استغلال فكرة التضامن بين السلافيين . وهي لا تتصور هذا التضامن تحت زاوية سياسية ، ولا تراه الا تحت زاوية أدبية وجنسية . ولن يصبح هذا التضامن دليلاً سياسياً الا عندما تتخذه الحكومة الروسية وسيلة دبلوماسية ، أو ، على العكس ، إلا عندما يشهره الألمان « بعبعاً »: ففي ١٨٤٦ يقوم في دياط باد ، ولأول مرة ، النائب **هيكو** ويصرح علناً بأن الجامعة السلافية خطرة على القوميه الألمانية .

يقظة سلافيي الجنوب . — وفي الوقت نفسه ، ولكن مع كثير من البطء والتأخير بالنسبة إلى سلافيي الشمال ، استيقظ سلافيو الجنوب أيضاً للحياة القومية . ونلاحظ في هذه الجماعة السلافية وحدة الجنس أكثر من غيرها : وفي الواقع ان الصرب والبوشناقيين والكروات والسلوفيين كلهم من جنس واحد ، ولكننا نجد فيهم اختلافاً سياسياً كبيراً : كان سلافيو الجنوب كتلاً كثيرة : مثل الكتلة التركية وهي أكثر من غيرها ، وفي هذه الكتلة أيضاً نجد أن القسم الشمالي ، باشوية بلغراد ، كان له وضع خاص به ، فقد بقيت فيه آثار من الاحتلال النمساوي في القرن السابع عشر . وفي النمسا الأصلية ، توجد جماعة سلوفية في اقليم كارنيول ، والدالماسيين. وفي مملكة القديس — ايتين ، أي هونغاريا ، توجد ما تسمى مملكة كرواسيا الاسكلافونية ، ومن جهة أخرى ، التخوم العسكرية ، أي منطقة الجنوب الملامسة لتركيا . وكان لهـــذه التخوم العسكرية نظام

اداري خاص . وكانت الهجرات الصربية الآتية من تركيا تغذي السكان الصرب في هذه المنطقة التي حافظت على كنيستها الأرثوذكسية وتتألف من بطريركية وتسع اسقفيات . وكان لها نظام عسكري خاص ، باعتبارها ثغراً أمام الترك ، وفي الامبراطورية النمساوية ، أعطيت نوعاً من استقلال اداري مع كونغرس ، أي نوع من دياط و « كنيزات » أي شيوخ الضيع (عمد القرى) . وكان نظام الثغور على صلات فكرية متطورة مع روماني بانات تيميسفار وترانسلفانيا ، فقد كانت المبادلات بين الاقليمين جارية بصورة عادية . ويتضح هذا التفتت في الكتلة السلافية الجنوبية بالظروف التاريخية التي أحاطت بها : إن عامة سلافيي الجنوب تؤلف في الواقع نقطة اتصال حضارتين أتت احداهما من الشرق ، من بيزنطة ثم من الترك ؛ والأخرى ، من الغرب وهكذا تعارضت ، في الجنس الواحد ، حضارة ارثوذكسية تستعمل الابجدية الاغريقة والحروف السيريلية أي الحروف السلافية التي تنسب إلى القديس سيريل حواري السلافيين (المتوفى في ٨٦٩) ولكن أصلها ما زال موضع جدل ، وحضارة كاثوليكية تستعمل الأحرف اللاتينية وعلى صلة بالغرب . وتتضح الاختلافات الدينية والاختلافات الفكرية بهذا الانقسام السياسي . أما عاطفة الوحدة فلم تنطفىء مع ذلك، أو أنها ظلت منتعشة بسبب بعض الظروف كالتقاليد التاريخية ، وبخاصة ، ذكرى جمهورية راغوز ، التي كانت ، في العصر الوسيط ، مركزاً لتجارة وحضارة حقيقية مع مدرسة فكرية . وهنالك ظرف آخر ايقظ عاطفة التضامن ، بين هذه الأجناس ، وهو وجود الفرنسيين ، أثناء دور الأقاليم الايليرية ، في عهد الامبراطورية الفرنسية . ومن جهة أخرى ، تقاربت هذه الأجناس بواجب مشترك وهو النضال ضد مضطهديها من التّرك ، بالنسبة لسلافيي الجنوب ، وضد

النمساويين والهونغاريين ، بالنسبة لسلافيي الشمال . وهذا النضال ، مع النفي والفرار ، انتج تمازجاً بين شعوب الحدود النمساوية ـ العثمانية . الا أن الوضع الاجتماعي لم يتهيأ للوعي القومي : فقد كان السكان يتألفون من فلاحين يعيشون عيشة الاقنان ، ولا توجد الارستقراطية إلا في كرواسيا ، ويعمهون بالجهل التام بكل ما يحدث في الخارج وظلوا عدة سنوات يجهلون قيام ثورة ١٨٣٠ ؛ ولا يعرفون التحويل الصناعي الذي جرى في أوربة الغربية كلها ؛ وعرفوا وجود الخطوط الحديدية صدفة من منديل اشتري في معرض موسمي رسمت عليه صورة قاطرة . ولا يوجد مركز فكري يمكن أن يساعدهم على النهوض ؛ وكل ما وجد ، في البلاد ، مدرستان ثانويتان يشرف عليهما اليسوعيون في كرواسيا وتعلم فيها اللاتينية والألمانية دون السلافية ، وابتداءً من ١٨٣٧ ، الهونغارية .

ان استحكام أو نهضة هذه الفكرة في الوحدة ستجد مثلاً له مغزاه في حياة وكتابات **دوزيته اوبرا دوفيتش** : وهو راهب ارثوذكسي ولد في بانات وعاش بين الرومانيين ، مربياً ، في **فوكساني** ، لابني أخ المتروبوليت ، ثم ذهب للدراسة والاقامة في ليبزيغ ، وعاد منها ليصبح مربياً لأولاد قره ـ جورج ، بطل الثورة الصربية ، وشارك بنفسه في ثورة الصرب . وقضى حياة متحركة متموجة في مختلف الأقاليم التي يعيش فيها اليوغوسلافيون ، ووقف ثلاثين عاماً من حياته على دراسة اللغات السلافية كلها ، واعترف بتشابهها . وقال إن الانقسامات الموجودة ليست إلا نتاج التعصب الديني . غير ان الاكليروس الارثوذكسي الأعلى أنكر هذا الراهب الغريب الأفكار . ومات عام ١٨١١ . ولكنه عاش نبياً منعزلاً للفكرة اليوغوسلافية .

تمت يقظة هؤلاء السلافيين في مكانين ، على طرفي الجماهير ، في الشمال والجنوب : في الشمال ، في كارنيول ، وهو اسم الاقليم الذي يسمى اليوم سلوفينيا ، في الامبراطورية النمساوية وهو القسم الأقرب من أوربة الغربية أي القسم الذي يمكن أن تظهر فيه الأفكار السائدة في الغرب. وهو ، من جهة أخرى ، مكان ارتياد للألمان الذين يأتون ومعهم أحدث الأفكار. وبين هؤلاء الألمان من وجد عنده بعض الولع لصالح الأجانب من غير أبناء البلاد ، وكان أكبر مثال على ذلك الارشيدوق جان الذي أسس ، في ١٨١١ ، متحفاً - مكتبة عرف باسم « يوهانيوم » حيث تجمع مجموعات المؤلفات الشعبية والذكريات المحلية . ثم حصل الارشيدوق جان ، فيما بعد ، من مترنيخ على السماح لجمعية ليباخ الزراعية باصدار نشرة اسبوعية باللغة السلوفينية ، وهي نشرة ، في الأصل ، فنية صرفاً ، ولكنها أصبحت بالتدريج على يد أمين سر الجمعية **بلايفايس** مجلة أدبية سلوفينية . ولقد أفاد دور السيطرة الفرنسية في خدمة اليقظة السلوفينية : فمن ذلك ان الماريشال **مارمون** ، حاكم الجزر الايلليرية في عهد الامبراطورية ، سمح بتعليم اللغة السلوفينية ، في المدارس الابتدائية ؛ والفت ، لهذا التعليم ، كتب ابتدائية ، مثل المجموعة التي كان يوجهها الأب فودنيك .

كوبيتار . - اما العالم الرئيسي الأول الذي عمل في خدمة السلوفينية فهو كوبيتار (١٧٨٠ - ١٨٤٤) . فقد تثقف ، ككل هؤلاء التشيكيين الذين رأيناهم ، في جامعة ابينا . وعاد إلى الامبرطورية وأصبح قيما للمكتبة الامبراطورية في فينا ، وهذا ما ساعده على تأمين حياته وامكان حماية أبناء وطنه السلوفيين ، وبصورة عامة ، السلاف المثقفين . نشر في ١٨٠٨ ، باللغة الألمانية ، كتابه في « نحو اللغة السلافية في كارنيول وكارانثيا وستيريا » . وكان على صلة مستمرة بالأب

دوبروفسكي ، حتى عام ١٨٢٨ ، ويتبادل واياه الاخبار والأعمال الأدبية . وتشكل حول كوبيتار مركز توثيق لجميع أنصار السلافيه في الامبراطورية النمساوية . وكان كوبيتار يفكر في وحدة اللغة ، ويرى لاظهار هذه الوحدة ضرورة توحيد أبجدية مختلف اللهجات وكتابتها .

وكان يعاصر كوبيتار العالم شاعر شعبي يسمى **بشرن**، وقد لفتت آثاره انتباه الالمان في فينا وترجمت إلى اللغة الالمانية . ويجب أن نلاحظ أن أن الحركة السلوفينية لم تولد أي اتجاه سياسي ، بل ظلت فكرية وأدبية صرفاً .

فوك قره - جيتش (١٨٧٧ - ١٨٢٤) . - واستيقظت قومية سلافيي الجنوب في صربيا والتخوم العسكرية على يد كاتب هام يدعى : فوك قره - جيتش، وهو من أصل ريفي ، ولد بالقرب من **نوفيزاد** (أو نويزاتز بالألمانية) على نهر الدراف . درس دراسة شخصية وأصبح فقيهاً باللغة عظيماً . وكان على صلة بكوبيتار الذي عرفه بفقهاء اللغة الألمان ، بالأخوين غريم والمؤرخ رانكه . وهذه العلاقات الألمانية توضح انتشار اسم قره -جيتش وآثاره في أوربة الوسطى . وقد انتخب فوك قره جيتش ، من بين مختلف اللهجات الصربية ، اللهجة التي برهنت على قوتها الأدبية في القديم، والتي تستطيع بالتالي ان تولد من جديد آثاراً قيمة ، وهي لغة **راغوز** ومدرستها الأدبية القديمة . وفي ١٨١٤ نشر كتاباً في النحو الصربي، وأول مجموعة للاغاني الحماسية الملحمية التي كان يغنيها الصربيون في السهرات وتسمى « **البسمة** » . ثم نشر مجموعة ثانية في ١٨٢٣ . وفي ١٨١٨ نشر معجماً صربياً - المانياً ثبت فيه الكتابة وأصوات الأسماء الصربية . وفي ١٨٢٦ أسس في بودابست داراً للنشر باسم « ماتيكا » (الحلية) ثم قلدت فيما بعد ، كما رأينا ، في براغ . ونشر خلال عدة

سنوات تقوياً شعبياً باللغة الصربيـة . ولكن الاكليروس الارثوذكسي قام عليه وآخذه على تخليه عن لغة الكنيسة ، السلافونية ، وأخذه لغة راغوز ، كما آخذه على ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة العامية . وكان من الخطر عليـــه أيضاً ان يذهب أو أن يبقى في أمارة ميلوش أو برينوفيتش الصربية ، فاضطر إلى اللجوء إلى هونغاريا ، وانتشرت أفكاره وآثاره بخاصة عند الصرب في هونغاريا، واستخلص من منشوراته ودراساته اللغوية وجود قرابة الهام ، وقرابة لغة بـــين الآثار الشعبية في صربيا وكرواسيا ودالماسيا وسلوفينيا . وهكذا كان فوك قره - جيتش أول من أيقظ القومية اليوغوسلافية .

ثم اتسعت الحركة بعـــده . أما الآن فيبـدو أن كل هـذا بقي نظرياً تماماً ، ودراسة بذخ ، دون امتـداد سياسي أو شعبي . وأدت الحركة ، بعد ١٨٣٠ ، إلى نتيجة عمليـة وانعشت كرواتيا التي تعتـبر جزءاً أساسياً من البلاد اليوغوسلافية وقد بذلت بعض جهود ، ولكن غير مثمرة ، لصالح اللغة الكرواتية من قبل بعض كهان البلاد ، في ١٨٢٥ . وكذلك أخفقت المحاولة التي قام بها **سبودير** ، تلميذ كوبيتار ، في ١٨١٨ ، لانشاء جريدة بعد أن حصل على السماح من مترنيـخ ، ولم يستطع أن ينفذ مشروعه .

لويس غاي (١٨٠٩ - ١٨٧١) . - ثم تناول هـذا العمل **لويس غاي** واندفع به . نشأ غاي في كرواتيا ، وكانت أمه مثقفة وقوية ، فتحت عينيه على حب الوطن والوطنية الكرواتية . وفي ثقافته نجد دوماً العناصر نفسها : ارتياد المدارس الثانوية (**جمناز**) الألمانية في غراتز وفينـا ثم الجامعات الألمانية . وكان طالباً في ليبزيـغ ، ثم عـاد إلى بست حيث تعرف بكولار وتأثر به ، وأصبح غاي نظيراً لكولار من أجل جهوده

لسلاف الشمال . وقف نفسه للعمل في توطيد وحـــدة أبناء قومه . وكان يفكر في أن يصل إلى التفاهم المتبادل والذوبان الروحي لمختلف عناصر سلاف الشمال . ولم يكن هذا منه وجهة نظر فكرية ، بل وجهة نظر رجل عمل ،وكان يدعمه في محاولته نبيل وهو الكونت جان دراسكوفيتش الذي كفله ودعا لأفكاره في أوساط المجتمع الراقية .

استقر غاي في أغرام ولم يتخذ لدعايته اللغة الكرواتية ، التي ستكون لغة البلاد ، بل لغة راغوز التي بدأ فوك قره - جيتش يبعثها ، وسماها اللغة الايلليرية . وأدرك أن أداة اليوم هي الجريدة . وأن الجريدة واسطة للعمل ؛ ولكن السلطات الكرواتية رفضت الترخيص الضروري لذلك فتوجه عندئذ ، في ١٨٣٤ ، مباشرة إلى فينا ، وقبل مترنيخ وجهة نظره وهيأ له مقابلة مع الامبراطور فرنسوا . وحصل على ترخيص يخوله انشاء جريدة . وقد ظهرت الجريدة في ١٨٣٥ تحت اسم « الجريدة الكرواتية » وأخذت في السنة التالية ١٨٣٦ الاسم الذي بقي لها « الجريدة القومية الايلليرية » . بدأت هذه الصحيفة تبث وتنشر استعمال اللغة الايلليرية ، كما يقول غاي ، أي لغة راغوز ، لغة اليوغوسلافيين الأدبية . وبعـــد قليل ، أضاف إلى جريدته ملحقاً أدبياً اسمه « دانيكا » أي « نجم الصبح » وأنشأ مطبعة قومية . وفي رأيه أن ايلليرية واسعة جداً ، وتمتد من بلغاريا حتى كارانثيا . ونشر مصورات لكل ما تصوره في ذهنـــه بأن سيكون دولة الصرب . وكانت زبائنـــه من الشباب والاكليروس الأدنى . وكان المجتمع الراقي في البدء مقاوماً له ، ولم يستسلم الاكليروس الأعلى والطبقة النبيلة الا تدريجياً . وكانت نتيجة دعايته تشكيل مراكز أدبية صغيرة ، في اغرام ، نوفيزاد ، ليباخ ، راغوز ، بلغراد . ونشأ

أدب درامي تاريخي ، وشعر ملاحم وشعر غنائي . بيد أن كل هذا ظل في دائرة ضيقة ولم ينفذ إلى جماهير الشعب .

ولكن هذه الحركة الايلليرية وضعت مشكلة سياسية . والواقع ، ان المعارضة التي أبداها الهونغاريون أعطت هذه الحركة مظهرها السياسي . وذلك لأن الهونغاريين يحتقرون بشدة كل ما ليس من جنسهم . وهناك أمثال هونغارية لها معناها في هذه النقطة مثل : « لا يوجد شيء خارج هونغاريا » ، أو « ليس السلافي رجلاً » . وبينا كان المجر يدافعون بشدة عن قوميتهم ضد الألمان ، كانوا يرفضون حقوق الوجدان القومي نفسها للشعوب التي كانت تحت سيطرتهم . فقد وضعوا جميع الصعوبات الممكنة أمام كولار واللوثريين الذين يطالبون باستقلالهم الذاتي المعنوي . كتب مفتش الكنائس اللوثرية السلوفاكية ، الكونت زاي في بلاغ له « ان مجيرة السلافيين أقدس واجب على كل وطني هونغاري حق ، وعلى كل بطل من أبطال الحرية والعقل » . وكان الرعاة اللوثريون السلافيون مضطهدين ، حتى ان كولار اضطر أخيراً أن يغادر بودابست بعد أن تقدم مائتا زميل هونغاري له إلى الملك بعريضة لطرده .

تفجر الخلاف بين المجر والسلافيين على استعمال اللغة في دياط بوسبورغ ، عندما حصل الهونغاريون على استعمال اللغة المجرية في الدياط وأرادوا أن يفرضوها لغة وحيدة . ولكن ممثلي كرواتيا في الدياط لم يشاؤوا الكلام باللغة المجرية ، وزعموا أن لهم الحق في الاستمرار بالكلام باللغة اللاتينية . وكذلك انفجر الخلاف في دياط أغرام عندما سمحت الحكومة النمساوية ، في ١٨٤٤ ، باستعمال اللغة اللاتينية في الدياط إلى جانب اللغة الهونغارية ، وعندما طالب الكرواتيون بحق استعمال اللغة الكرواتية دون الهونغارية واللاتينية . واعتبرت الحركة الكرواتية حركة ثورية في

في الكوميتات الهونغارية عام ١٨٤٢ ، في الوقت الذي كان فيه بك البوسنة يشكو إلى امبراطور النمسا من الدعاية التي كانت تقوم بين الصرب في اقليمه ، حتى ان الحكومة النمساوية في ١٨٤٣ اتخذت قراراً منعت فيه التكلم بـ « الإيلليرية » وفرضت عبئاً على القوميات المختلفة في الامبراطورية ، الاحترام المتبادل . وكان الهونغاريون ، الذين وقفوا موقف التفاهم حيال الصرب وحيال الكرواتيين أو سلاف الجنوب، بشكل عام ، نادرين جداً . وكان زيشيني متسامحاً : نشر في ١٨٣١ و ١٨٣٣ مذكرات قبل فيها أن يكون ، للشعوب السلافية في المملكة ، الحق في الحياة القومية ، ووسع وجهة النظر هذه في خطاب له في ١٨٤٢ . وبالمقابل ، كان كوسوط مناوئاً للسلافيين بشكل عنيف ، ويشاركه هذا الرأي أكثرية المجر تقريباً . وربما كان هنالك شيء حقيقي في اتهام المجر الكرواتيين بالخيانة : ويبدو أن غاي قام ببعض المحاولات لدعم الروس له : ففي ١٨٣٨ وجه إلى القيصر مذكرة ضد المجر وأراد أن يظهر فيها للقيصر الفائدة التي تحصل عليها روسيا بتماسها مع كرواتيا بالحاق البوسنة والهرسك وصربيا بالروسيا . ثم تناول الاغراض نفسها في مذكرة أخرى، في ١٨٤٠ ، ونشر مصوراً جغرافياً ذهب فيه بما نسميه اليوم يوغوسلافيا من كلرانثيا حتى بلغاريا . ولكن القيصر أبعد هذه الفكرة ، ويبدو أنه ، على العكس ، حذر فينا من غاي . ووجه غاي تهديدات إلى الهونغاريين ، وكتب : « لن يكون المجر يوماً ما الا جزيرة عائمة في المحيط السلافي العظيم . ولم أخلق هذا المحيط ، ولا هذه الامواج ، ولكن على المجر أن يحذروا من اثارة هذا المحيط لئلا يطغي الموج فوق رؤوسهم وتنغمر الجزيرة ! » . وفي ذلك نرى أصل العداء بين القومية السلافية والقومية الهونغارية ، وسيظهر هذا العداء في ثورة ١٨٤٨ .

ورغم هـــذا النشاط الفكري الحي ، الذي نجده عند يوغوسلافيي امبراطورية النمسا ، لم تتفجر نواة الدولة الصربية في النمسا ، بل في تركيا .

إن المكان الذي تألفت فيه هذه الدولة الصربية هو القسم الشمالي من الاقاليم التركية ، باشوية بلغراد ، أي المنطقة التي كانت في السابق تحت السيطرة النمساوية، حتى١٧٣٩ . وقد بقيت في هذه البلاد ذكريات ادارة منظمة ، مسيحية . وكان العسكريون الذين انخرطوا في جسم الجيش النمساوي قد تشكلوا في البلاد . وكانت الشروط الجغرافية ، من جهة ثانية ملائمة لحركة ثورة : كانت شوماديا ، الاقليم الواقع في شرق بلغراد ، تتألف من جبال مغطاة بالغابات ، مع بعض السهول الصغيرة المستغلة المزروعة بالذرة ، مع بعض البساتين والكروم، حيث تربى الخنازير وتوجد كتلة فلاحين ملاكين يشكلون مجتمعاً ديموقراطياً . وكان لهم اكليروسهم الأرثوذكسي ، و « كنيز » القرى ، أي بلدياتهم ، وتقاليدهم الادبية ، والاغاني الملحمية (بسمة) التي تغنى في السهرات . وكان بين التخوم النمساوية وباشاوية بلغراد حركة هجرة متبادلة ، وكما كان الكلفت في اليونان ، كان الخارجون عن القانون ، الاشقياء الذين يعتصمون في الجبال، ينضمون إلى الحركة ، ويسمون هنا « هايدوك » ولكن لا يوجد هنا أي نوع للحياة الفكرية . وكان الرهبان والكهان الارثوذوكس جاهلين تماماً وضعافاً . الا أنه كان يوجد في فينا وبودابست ، أو في البانات ، عناصر فكرية .

نشبت الثورة في الاقليم عام ١٨٠٤ ، على يد قره ــ جورج ، ضد اعتداءات الانكشارية المقيمين في البلاد ، الذين يسمون « الداهي » ، وطردهم الصرب الثائرون ، وانتزعوا منهم بالتدريج الحصون ، بعد أن قاتلوهم في ميشار في ١٨٠٦ ، دون أن يفكر هؤلاء الثائرون باطراح

السيادة التركية حتى ولا سلطة الباشا . وكانت ثورتهم موجهة فقط ضد الانكشارية الذين يضطهدونهم . وكان قره - جورج ، الذي يقود النضال ، ضابط صف قديم في الجيش النمساوي ، وبهذا الشكل ثقف المهنة العسكرية ، وكان يساعده مجلس الكنيز ، عمداء القرى . وحاول هؤلاء الثائرون أن يتصلوا بسان - بطرسبورغ وفينا ، ولكن الأتراك استرجعوا قوتهم واخضعوهم بعض الوقت ، وظلوا كذلك إلى أن أفادوا من الحرب الروسية - التركية من ١٨٠٦ إلى ١٨١٢ التي انفجرت دون أن يكون لها أي علاقة مع الصرب ؛ وقد أفادتهم هذه الحرب لأن الأتراك اضطروا أن يواجهوا الروس ويتخلوا عنهم . ولكن الروس ، عندما بدأت حملة نابوليون على روسيا ، تخلوا عن الصرب وعقدوا الصلح مع الأتراك في ١٨١٢ . ووعد الأتراك ببساطة في معاهدة بخارست « بمعاملة الصرب معاملة رحيمة وكريمة » وبفرض ضريبة « معتدلة » وبالعفو العام . وعاودوا سيطرتهم على البلاد كلها . واضطر الزعماء إلى الفرار بعد أن قاموا بتدابير انتقامية فظيعة ، ويدل على ذلك برج الجماجم في نيش في ١٨٠٩ . ولا يوجد في هذه الثورة الصربية من ١٨٠٤ إلى ١٨١٢ أي نوع لطابع قومي : بل كانت حركة صربية ، حركة فلاحين أخذوا نماذجهم من تقاليدهم الشعبية القديمة في المنازعات بين **ماركو كرانيوفيتش** ضد الاتراك ، ولم يكن لديهم أي فكرة يمكن أن تتشكل بموجبها دولة صربية .

ميلوش اوبرينوفيتش . - قهرت الحركة للمرة الاولى ، ولكنها عادت وتحولت في عام ١٨١٥ ، وانفجرت الثورة في ٢٥ نيسان على اثر الفظاعات التركية ، وكان على رأسها كنيز من البلاد ، وهو ملاك ومربي خنازير ، اسمه ميلوش اوبرينوفيتش ، ولد عام ١٧٨٠ . وكانت منطقة بلغراد

مقر الحركة ، وقد تخلصت تدريجياً من الأتراك ، باستثناء الحصون ، وسمى الثائرون ميلوش «اوبور كنيز» أي العمدة الأعلى في فاليفو . وتتلخص مطاليب الصرب في عدم بقاء الأتراك خارج حصن بلغراد ، وعدم وجود حامية تركية الا في بلغراد ، وان تجمع الضرائب التي تدفع للسلطان في مبلغ عام على ان يجمعه الصرب بأنفسهم . وفاوض ميلوش الأتراك بمهارة وظهر هؤلاء معتدلين وخافوا من تدخل الروس لصالح الصرب الثائرين . وحصل الصرب على ما يريدون من الأتراك : فقد اقيمت ادارة مسيحية تمثل الأمة الصربيه لدى الباشا ، وأقر على هذا النحو نوع من تسوية بين الصرب والأتراك في القرى : فمن جهة وجد الكنيز الذي يوجه الشعب الصربي ، ومن جهة أخرى ، يمثل الباشا ، « المتسلم » الذي تدفع اليه ضريبة القرية . وتمت هذه التسوية في كانون الأول ١٨١٦ . وبعد موت قره جورج، الذي عاد إلى البلاد وتخلص منه ميلوش في ٢٤ حزيران ، وتنحية رئيس الدائرة الصربية، وموت الأسقف نيبيتش المفاجيء الذي كان يعارض سلطة ميلوش ، اعترف السلطان بميلوش كنيزاً اعلى في ٦ تشرين الثاني ١٨١٧ . وهكذا أعطي لأول مرة الاستقلال الذاتي لباشوية بلغراد، وهو نظام ممتاز في الامبراطورية العثمانية .

وسعت سياسة ميلوش هذا الإمتياز الأول الذي تنازل به الأتراك . وحاول ميلوش أن يؤمن سلطته الشخصيـــة على مختلف الكنيزات وعلى الطبقة المسيطرة التي ظلت حتى ذلك الحين محاربة عند الحاجة ، وذلك بالضرب بشدة على يد كل ثورة ، وبإظهار سلطته بفظاعة . واتجه صراحة إلى جانب الأتراك ، ودفع الضريبة المحددة بانتظام ، وضريبة الخراج ، ضريبة الأراضي ، واغدق على الباشا الهدايا . وعندما ثار الاغريق على تركيا ، وقف ميلوش والصرب موقفاً متحفظاً جداً ، وموقفاً حيادياً أثناء

الحرب الروسية – التركية من ١٨٢٧ إلى ١٨٢٩ . وبفضل هذه المفاوضات وهذا الموقف حصل ميلوش على فوائد : ففي ١٨٢٠ ، أخذ لقب « أمير صرب باشوية بلغراد » . وفي ١٨٢٦ ، نص اتفاق آكرمان ، الذي سوى الحالة في الأقاليم الدانوبية بين القيصر والسلطان ، على اعطاء الصرب الحرية الدينية ، والاستقلال الاداري ، وعلى ضريبة وحيدة ، والسماح بأن تكون لهم مدارس ومستشفيات ، وبالانتقال والتجارة في الامبراطورية ؛ وحرمت على الأتراك الاقامة في خارج حصن بلغراد ، وصفوا أملاكهم في البلاد . وأخيراً وعد الصرب بتصحيح حدود الباشوية لصالحهم . وفي ١٨٢٩ ، ايدت امتيازات اتفاق آكرمان بمعاهدة أدرنه . وفي ٥ شباط ١٨٣٠ استطاع ميلوش أن يعقد مجلساً قومياً للكنيزات، سكوبتشينا، لاعلان الامتيازات التي حصل عليها من السلطان ، وما كان من المجلس المعترف بالجميل الا أن انتخبه أميراً وراثياً للصرب في باشوية بلغراد . واستطاع ميلوش الحصول على موافقة السلطان على هذا الانتخاب ، بعد أن وزع الهدايا على الديوان السلطاني وحصل على الموافقة على لقب أمير وراثي في ٣٠ ايلول ١٨٣٠ .

بقيت مشكلة الحدود : لم يقرر الأتراك الوفاء بوعدهم في تعديل الحدود ، غير أن ميلوش ، في الواقع ، احتل مناطق الجنوب الست التي كان يطمع بها ، وبنفس الطريقة اشترى الديوان بالهدايا ، فتخلى له عنها في ١٨٣٣ . وفي هذا التاريخ وجدت الدولة الصربية على صعيد أقل رقعة مما كان عليه الجنس الصربي ، ولا شك ، وتحت السيادة التركية ، ولكنها كانت ، على الأقل ، دولة تتمتع بالاستقلال الذاتي ، أول دولة صربية .

وهذه الدولة الممتازة ، التي لم تخرج من حركة وعي قومي أصلي ،

بل من أناس يبحثون عن دفاع وعن ضمانات ضد طغيان الادارة التركية ، وجهت أنظار الصرب اليهـــا من مختلف أنحاء الامبراطورية ، فتوافدت عليها حركة الهجرة من البوسنة وبلغاريا وخاصة من منطقة بيروت ونيش ، وأحدثت في باشوية بلغراد مركزية سلافية حقيقية آخذة بالنمو . ورغم أن ميلوش كان أميراً أمياً تماماً ، وان الصرب كانوا فلاحين فظاظاً فقد تمت لصالحهم حركة التفاف من جميع العالم اليوغوسلافي . فحتى الآن ، في الواقع ، كانت المراكز الفكرية في خارج صربيا ، في النمسا : ففي نوفيزاد وجدت مطبعة صربيـــة ، وفي بودابست كانت تنشر جريدة «الأخبار الصربية » ، وفي بودابست أيضاً كانت تطبع مجلتان صربيتان . وتنشر فيها القصص الشعبية وبخاصة قصص فيداكوفيتش الصربي . وقد انتشر عمل فوك قره - جيتش كله ، كما رأينا ، في الارض النمساوية . وشيئاً فشيئاً انتظمت الحركة الفكرية الصربية في الباشوية نفسها : انشئت مدرستان ثانويتان (جمناز) احداهما في كراغوجيفاتش في ١٨٣٢ (لأن كراغوجيفاتش ظلت حتى ذلك الحين عاصمة الأمارة لا بلغراد التي ظلت مدينة تركيـة ؛ وفي ١٨٣٨ ، انشئت الاخرى في بلغراد . وأسست في بلغراد ، في ١٨٤١ ، حلقة دراسة مع مطبعـة يديرها بوغمان ، ثم جمعية أدبية ومسرح في ١٨٤٢ . ومع نمو الصرب الفكري ظهرت مطالب عامة وضعت ، أمام سلطة ميلوش أوبرينوفيتش الاستبدادية ، برنامجاً ليبرالياً ، واضطر ميلوش ، في العام ١٨٣٥ ، أن يلجأ إلى التفـاهم والتسوية .

وهذه الدولة الصربية الصغيرة التي لم تنل استقلالها التام بعد ، وظلت تحت سيادة السلطان والاتراك ، ما زالت غير معرفة بنصوص حقوقية . لقد كانت موجودة في الواقع ، ولكن لم يكن لهـــا دستور كسائر دول الغرب ، لقد كانت منظمة تسير معتمدة على التسامح المتبـادل بين

الأتراك والصرب . وكان الصرب أول من حققوا لأنفسهم ترتيباً سياسياً قبل أن يكون لهم وعي قومي محدد . وهذا عكس ما شهدناه عند الاغريق الذين كان لهم وجدان قومي واضح جداً قبل أن يستطيعوا تحقيقه بشكل سياسي .

وهكذا نجد درجات مختلفة للوجدان القومي عند الشعوب السلافية في امبراطورية النمسا ، وخاصة في الجنوب ، حيث كانت العناصر على درجات متفاوتة من النمو . ولكن حتى ١٨٤٨ ، باستثناء رد فعل الهونغاريين ضد الكرواتيين ، لا يوجد عداء بين هذه القوميات المختلفة في امبراطورية النمسا ، بل ، على العكس ، كانت تدعم بعضها بعضاً ، وبينها مجاملات متبادلة في داخل الامبراطورية النمساوية ، وفي خارجها عندما تفيد من مجاملات الخارج . وكان الألمان والايطاليون والسلافيون والهونغاريون يتابعون بعطف تقدم ورقي كل منهم ، ويتعاونون من وجهة النظر العقائدية والواقعية أيضاً . غير أننا نراهم ، في ثورة ١٨٤٨ ، متنازعين متخاصمين .

٤ — رومانيو ترانسلفانيا والإمارات الدانوبية

وأخيراً ، لا بد لنا ، في جنوب شرقي أوربة ، من دراسة حركة روماني ترانسلفانيا والأمارات الدانوبية . وكانت ظروف هؤلاء مختلفة من حيث الأصل والنمو . فجنسهم لاتيني وغير سلافي ، ويظهر هذا الجنس باللغة المشتركة ، وكانوا منعزلين ومنفصلين عن أوربة بالكتلة التركية وبكتلة الامبراطورية النمساوية ، ولم يفيدوا من هذا التضامن الذي أوجدته وحدة السلافيين بين الآخرين . ومن جهة أخرى ، وضعت بشأنهم قضية

دبلوماسية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، منذ توسع روسيا نحو الجنوب؛ وأصبحت قضية الأقاليم الدانوبية عنصراً من عناصر السياسة التوسعية لروسيا على حساب الامبراطورية العثمانية . وحسب الأحوال ، كان الرومانيون يلقون التشجيع أو يلقون الصعاب في السياسة الروسية . وتم في هذه المجموعة نوع من فصل بين تحرير البلاد السياسي والوعي القومي . ولم يكن بالتالي لحركة التحرير الرومانية نفس الخط البسيط الذي شهدناه عند الشعوب الأخرى : فقد سبق النظام السياسي صحوة الوعي القومي ، وأظهرت الحركة القومية الرومانية صفة خاصة وهي ان الرومانيين حصلوا على الحريات السياسية قبل أن يشعروا بأنهم قومية ، في قسم فقط من هذا الجنس ، لأنهم كانوا منقسمين بين امبراطورية النمسا والامبراطورية العثمانية .

في الامبراطورية النمساوية . ـ كان القسم الروماني هو ما يسمى امارة ترانسلفانيا التي تؤلف جزءاً من تاج القديس ـ ايتين . وكان الرومانيون شعباً قروياً قناً . وان التعبير « افلاقي » يعني « القن » . واقامت فوقهم « أقوام » شكلت ثلاث جماعات :

١ ـ **الغزاة** ، الذين ردوا الشعب الروماني إلى **القنانة** ؛ وكانوا من كبار الملاكين **المجريين النبلاء** .

٢ ـ **المعمرون** ، وهم من اصل هونغاري أيضاً ، ومن أصل عسكري ، ويشكلون طبقة من صغار المالكين الذين يسمون **الزكلو** .

٣ ـ **الالمان** البروتستانت الذين أقاموا في وسط البلاد ، ويدل عليهم بالاسم « الساكسونيون » .

وهذه الأقوام الثلاثة ، المجر ، الزكلر ، الساكسونيون ، لها وحدها حقوق سياسية ، وكان لها دياط بموجب دستور ١٦٩١ ، ولم تعقده حكومة النمسا ، في هذا العصر الذي نتكلم عنه ، منذ ١٨٠٩ .

في **الامبراطورية العثمانية** . - كانت المنطقة الرومانية تتألف من الأمارتين الدانوبيتين : مولدفيا (البغدان) والأفلاق (فالاشيا) . ولم يحتلها الاتراك اثناء الفتح العثماني ، بل كانتا تابعتين للامبراطورية العثمانية . وبقيتا بلدين مسيحيين ارثوذكسيين يضمان ارستقراطية من كبار المالكين النبلاء الذين يؤلفون الأطر الاجتماعية وأصحاب المناصب ويسمون « **البويارد** » ويعيشون في بعض المدن : ياسي وبخارست ، وتتألف نفوس هذه المدينة من مائة الف نسمة ، وموانئ نهر الدانوب . وكان هؤلاء البويارد يتكلمون على العموم الفرنسية ويأخذون نماذج حياتهم وبذخهم من باريس . ونجد تحتهم كتلة **الفلاحين** في القنانة ، تعيش عيشة بائسة . وكانت الجيوش الروسية والتركية تنهبها بشكل دوري اثناء مرورها . وفي ١٨٣٥ ، مرّ بها الكونت **مولتكه** في طريقه الى تركيا ليكون مدرباً للجيش العثماني الجديد ، فوصف ، في رحلته ، البلاد والحياة البائسة التي يحياها هؤلاء الفلاحون في اكواخ حقيرة متجمعة في قرى ، وليس عندهم اثاث أو ادوات للطبخ او اسلحة . وكانت حكومة الاقليمين تدار من قبل هوسبودارين (اميرين) يسميها السلطان ، وكانا غريبين عن البلاد ، لاجتناب علاقات خطرة مع الروس . ومنذ ١٧١٦ أخذ السلاطين يعينون الاميرين من اغريق حي الفنار في القسطنطينية ويبقونهم قليلاً من الوقت ليحولوا دون تأصلهم في البلاد . ومن ١٧١٦ إلى ١٨٢١ وجد سبع وثلاثون هوسبوداراً في الأفلاق وثلاث وثلاثون هوسبوداراً في البغدان . وكانوا يأتون الى البلاد ومعهم عمال الادارة من الاغريق ايضاً الذين يقومون بفرض الضريبة . وكان الرؤساء يستغلون الوضع ليثروا على حساب غيرهم ، وكان العمال يرتشون ، ولكن لم يكن هنالك اضطهاد خاص من قبل الاتراك للسكان . وكان هذا الوسط

يختلف اجتماعياً وسياسياً عن اوربة . ولكن الدفع الروسي ، منذ كاترينا الثانية ، أخذ يظهر في هذا الاتجاه ويشجع بالتالي اطماع الهوسبودارين اللذين يريدان زحزحة سلطة حكومتها لينشآ لانفسهما امارتين شخصيتين . وبعد قليل وصل المهاجرون الفرنسيون الذين أتوا معهم بأفكار القرن الثامن عشر الفلسفية ، وبعدها بأفكار الثورة الليبرالية : ففي عهد حكومة الديركتوار (حكومة الادارة) قامت دعاية ليبرالية في البلاد بواسطة القنصل الفرنسي او العمال الذين ارسلهم الديركتوار . وكان الاقليمان الدانوبيان موضع مخاطرة الحروب الروسية – التركية ، ومراقبة السياسة النمساوية التي لاتريد ان تترك روسيا تستولي على هذين الاقليمين

لقد اثيرت الحرب الروسية – التركية عندما استبدل الباب العالي الهوسبودارين ، قسطنطين يبسلانتي وموروسي بمرشحين فرنسيين ، بناء على طلب الجنرال سيباستياني . وبسبب الحرب احتل الروس الاقليمين ، ثم اضطروا الى التخلي عنها عندما دعتها التعقيدات الاوربية مع نابليون الى توقيع صلح بخارست مع الأتراك : الا انهم حصلوا ، في هذه المعاهدة ، على قطعـــة من مولدافيا (البغدان) عندما نقلت الحدود الى نهر البروت وأصبحت بسارابيا روسية . واتخذ الروس وضع الحماة والضامنين للحريات في الاقليمين الدانوبيين . وفي الواقع كانت هذه الحماية وسيلة للتغلغل والنفوذ في الامبراطورية العثمانية التي اعترفت للروس في عام ١٧٧٤ ، بمعاهدة كوشوك قينارجي ، بحق حماية الاكليروس الارثوذكسي في تركيا .

وعندما قامت ثورة الاغريق في العام ١٨٢١ على يد الجمعية السرية ، الهيتيري ، وجد تشكل الهيتيري بعض المشايعين في الطبقة النبيلة في الامارتين الدانوبيتين ، مثل آل يبسلانتي ، وآل ستوردزا ، وبعض اعضاء الاكليروس

في الأفلاق . وفي التاريخ نفسه انفجرت ، مع ثورة الهيتيري ، ثورة الفلاحين في البغدان ، في وادي الآلوتا في اولتينيا ، في كانون الثاني ١٨٢١ ، وكان يتزعم الحركة **تيؤدور فلاديميريسكو** . ولم تتصل هذه الحركة بثورة الهيتيري ، بل كانت معادية لها . وكانت نتيجة هذه الحركة المزدوجة ايقاف تنفيذ البنود الاقتصادية لمعاهدة بخارست ، وهذا ما أثار استياء الروس الذين قطعوا العلاقات الدبلوماسية مع السلطان ، والوساطة الفرنسية لتهدئة الخلاف التي أدت الى اتفاق آكرمان ، في ٢٦ تشرين الأول ١٨٢٦ وألزم السلطان بموجبها الى التباحث مع الروس عند تسمية الهوسبودارين .

غير ان هاتين الثورتين عادتا بالفائدة على الرومانيين : من ذلك ان الباب العالي ، في حزيران ١٨٢٢ ، بعد ان حذر من اغريق حي الفنار الذين ينتخب من بينهم الهوسبوداريين ، سمى هوسبودارين من ابناء البلاد من الرومانيين : **غريغوار جيخا** في الأفلاق . **وجان ستوردزا** في البغدان . وابتداء من الآن أصبح الهوسبوداران رومانيين في الاقليمين الدانوبيين ثم ان الحرب الروسية التركية من ١٨٢٧ الى ١٨٢٩ التي انتهت بمعاهدة ادرنة ، في ١٤ ايلول ١٨٢٩ ، خولت الأمارتين فوائد جديدة : وهي ان الهوسبودارين أصبحا يسميان مدى الحياة ، لا لسبع سنوات . وحصل الأقليمان على الاستقلال الذاتي في ادارتها الداخلية ، وتعهد السلطان بالموافقه على النظام العضوي (الأساسي) الذي سيدرسه الروس . وبقيت الجيوش الروسية في البلاد حتى ١٨٣٤ . وحكم الاقليمان ، في الواقع ، من قبل الجنرال **كيسيليف** الحر الذي طلب من مجلس البويارد الموافقة على النظام الأساسي لعام ١٨٣١ . وهذا النظام الذي هو نوع من دستور ، يؤيد امتيازات البويارد على الفلاحين ، وسلطانهم الاقطاعية ، وحصاناتهم ،

واملاكهم الأرضية ، وينشىء في كل امارة ، في البغدان وفي الافلاق مجلساً يصوت على الضريبة والقوانين ، وينتخب الهوسبودارين . وفي الواقع ، ظل الروس والاتراك متفاهمين على تسمية الهوسبودارين دون تدخل الانتخاب ، وعلى مراقبتها من قبل القناصل الروس .

وتوطد في الاقليمين الدانوبيين نظام ارستقراطي ، ولكنه ، مع ذلك ، مصبوغ بالصبغة القومية لأن الرومانيين انفسهم كانوا يؤلفون هذه الادارة .

ولم تكن السياسة الروسية ، التي ادت الى هذه النتائج ، في هذين الاقليمين الدانوبيين مستوحاة من وجهات نظر رومانية ، بل من المصلحة الروسية وحدها . ومع ذلك فإن هذا التدخل خول الرومانيين توسع امتيازاتهم : فقد شكلوا اقليمين يتمتعان بوضع خاص مفيد وسيكون هذان الاقليمان اطاراً للدولة القومية في المستقبل .

نشوء القومية الرومانية - ولكن ليس في كل ذلك شيء قومي . لقد كان الهوسبوذاران وادارتها قبل ١٨٢٢ من حي الفنار ممن ليس لهم مفاهيم رومانية . وكان هدف طمعهم تشكيل دولة تشمل الاغريق والرومان (من رومانيا) تحت السيادة التركية دون التفكير بأي دولة قومية رومانية . وكانت البطريركية والاساقفة الارثوذكس معادين للحركة الرومانية . أما البويارد فقد تهللنوا أو تغربوا ، وفقدوا سيماءهم الرومانية ، ولم تكن بينهم وبين الشعب روابط روحية . وهكذا بقي الشعب لامبالياً تماماً أثناء ثورة ١٨٢١ . وكان الفلاحون الرومانيون في منطقة اولتينيا يناوؤون حركة يبسلانتي ؛ وصرح فلاديميريسكو : « لست مستعداً مطلقاً لاهراق دم الرومانيين في سبيل اغريقية » . وقال في نداء آخر : « ماذا يمكن أن يكون عند الداسيين والهيلانيين من شيء مشترك ؟ » .

ان مايبين لنا تعارض الحركتين هو ان بيسلانتي قبض على فلاديميريسكو وأعدمه . ولذا يجب لتشكل القومية الرومانية أن يتحرر الرومانيون معنوياً من هذه الهلينة بقدر تحررهم السياسي من ربقة الترك .

ونلاحظ في نداء فلاديميريسكو كلمة « الداسيين » التي استعملها للدلالة على هذا الشعب معارضاً بذلك « الهيلانيين » . لقد نشأت الحركة القومية ، في الواقع ، في ترانسلفانيا ، وكانت في أصلها آثارية ، ولم تخرج من الطبقة الارستقراطية . ويجب ألا نخدع في الواقع من معارضة ترانسلفانيا ، أو ، على الأقل ، من المعارضة التي ارتسمت في ترانسلفانيا ضد الحكومة ، تحت غطاء إرجاع حقوق الترانسلفانيين التاريخية ، اذ لا يوجد في هذا حركة قومية رومانية ، بل نزاع نفوذ بين الطبقتين الارستقراطيتين ، الساكسونية والمجرية ، في ترانسلفانيا. لقد كان الساكسونيون ، وهم ألمان ، موالين لحكومة فينا ويدعمون سياسة تسلط الحكومة ، وكانوا يناصرون انفصال ترانسلفانيا عن هونغاريا لالحاقها مباشرة بفينا . أما المجر ، على العكس ، فقد كانوا يعادون الحكومة لأنها لاتقيم اعتباراً لحقوقهم التاريخية . وسلكوا سياسة إرجاع الحريات التاريخية لترانسلفانيا وربطها بشكل وثيق ببودابست . واستطاعوا ان يفرضوا على الحكومة انعقاد دياط ترانسلفانيا في ١٨٣٤ ، الذي وجه اللوم الى « الغوبيرنيوم » أي الادارة ، لأنها لم تنتخب بل كانت من تعيين فينا ، واراد أن يشكل سلطة مستقلة مسؤولة أمام الناخبين . وطبع ضبوط الجلسات ووزعها ، كما فعل كوسوط فيما بعد في الدياط الهونغاري . وكان من الطبيعي أن تحل حكومة فينّا هذا الدياط بسرعة . ولانجد في هذه المعارضة السياسية التي استيقظت ، في ترانسلفانيا ، شيئاً قومياً ، حتى ولا ليبرالياً ؛

أنها معارضة ارستقراطية نبلاء ألمان ومجر ضد فينا ، وليست حركة رومانية ، ولذا لم يعلق الشعب الروماني أي فائدة على هذا النزاع .

لم يكن أصل الحركة في معارضة النبلاء ، بل ان أصلها ديني : ففي ١٧٠٠ تألفت في ترانسلفانيا الكنيسة « الموحدة » أي ان قسماً من الكنيسة انفصل عن الارثوذكسية ، عن بطريركية القسطنطينية والتحق من جديد بروما ، وبالتالي ، دخل في الكاثوليكية ، وألف الرومانيين الكاثوليك المتحدين مع روما . وهذا مايوضح لنا كيف أنهم ارسلوا من ترانسلفانيا بعص خريجي المدارس الاسقفية الى روما ليتموا ثقافتهم الدينية والمسلكية ويعودوا كهاناً . وقد اطلع هؤلاء الخريجون في روما على الحضارة الغربية واكتشفوا بأن أصل الرومانيين من روما ، وانهم متحدرون من انسال الداسيين ، جنود تراجان ، وأخذتهم عظمة ماضيهم قبل أن يغمرهم الترك ، وعندما عادوا الى بلادهم ألفوا تدريجيّاً في بلاي « المدرسة الترانسلفانية » حيث يدرس ماضي داسيا والعلاقات اللغوية بين الرومانيين واللاتينيين .

وفي آخر القرن الثامن عشر ، انشأت هذه الحركة كتاباً نخص بالذكر منهم صاموئيل كلاين ، فقد نشر في ١٧٨٠ كتاباً في النحو الروماني ؛ وفي التاريخ نفسه ، أعطى جورج سينكاي مجموعة مصادر تاريخ ترانسلفانيا القديم ، ونشر بيير ماجور « تاريخ أصل الداسيين في ترانسلفانيا » . وفي بانات تيميسفار كان هؤلاء الرومانيون على صلة بالصرب . وتشكلت على هذا النحو مدرسة ادبية مشتركة ؛ وبدأ الأدب الروماني بترجمة الكتب الصربية : نشر الكاتب الخرافي الروماني ، تسيشينديال قصصاً خرافية باللغة الصربية . وكان المؤلفون الرومانيون يأخذون في الغالب أسماء

صربية ، مثل النحوي بوروغوفيكي . وظلت معظم مؤلفات التاريخ وفقه اللغة الرومانيـــة مخطوطات ، ولكن الشعب كان يتداول منها بعض المقطوعات . ونجد هنا منطقة أدبية صغيرة تبدو منعزلة ، ولكنها نشيطة . وهذه المدرسة الصغيرة الرومانية في ترانسلفانيا وبانات ستؤثر على الاقليمين الدانوبيين وتوقظ فيها الفكرة القومية . لقد كانت العلاقات صعبة بين ترانسلفانيا والاقليمين الدانوبيين : كانت الطرق قليلة ، وكانت الحدود مغلقة بالمحاجر الصحية لتجنب انتشار الأوبئة الوافدة من تركيا ، ومع ذلك فان الأفكار كانت تمر عبر الجبال لتدخل في الاقليمين الدانوبيين ، ولا أدل على ذلك من قول فلاديميريسكو عن أبناء وطنه انهم « داسيون » .

كان المباده الاسامي استاذ من سيبيو (وهو الاسم الروماني للمدينة الترانسلفانيـة هرمانشتات) وهو جورج لازار (١٧٧٩ - ١٨٢٣) . ينتمي هذا الاستاذ الى اسرة فقيرة من ترانسلفانيا ، وقام بدراسات تامة جداً . وفي ١٨١٦ وصل الى بخارست ، حيث فتح ، بناء على طلب البويارد ، مدرسة هندسة لتشكيل مساحين ، لأن كبار الملاكين كانوا بحاجة الى عدد منهم على أراضيهم . وكانت هـذه المدرسة نقطة انطلاق لتعليم أوسع وأشمل كالتاريخ والفلسفة والسياسة . وكان في هـذا العمل رسالة رومانية كاثوليكية وجدت تعبيرها الأسامي في مدرسة دير القديس سابا . وقامت حركة مماثلة في ياسي حيث فتح الاستاذ آزاشي مدرسة للتعليم باللغة الرومانية ، وتبعه آخرون . وحصل في الاقليمين الدانوبيين ، في المجتمع الراقي ، رواج حقيقي للأساتـــذة الترانسلفانيين . وكان هؤلاء يتخذون مربين في الأسر النبيلة على حين أنهم ، حتى ذلك الحين ، كانوا يؤخذون عادة من الاساتذة الاغريق . وعلى هذا النحو حلت بالتدريج الحضارة

الرومانية اللاتينية محل الحضارة الهلنية - البيزنطية التي ظلت حتى الآن تحتل مكانة الشرف .

لقد كانت ميزة هذه الحضارة الرومانية ، إذا أريد القول ، هذه الحركة الرومانية ، الاستلهام من فرنسا . فقد كانت علاقات الطبقة النبيلة في الاقليمين الدانوبيين مع فرنسا قديمة ، وكانت اللغة الفرنسية فيها شائعة ، واستعمالها جار ، والشباب الرومانيون يذهبون الى باريس للدراسة . فقد وجد فيها ، في ١٨٤٥ ، تشكل لفيف من الطلاب الرومانيين ، تحت ادارة **روزيتي وكوغالنيسيانو والاخوين براسيانو** . وبالمقابل كان الاساتذة الفرنسيون يذهبون الى الاقليمين الدانوبيين ، في رومانيا ، ويقيمون فيها ، وكانوا من أصل متنوع جداً : ونذكر على سبيل المثال عضو المؤتمر الوطني القديم **كار** ، أو ، بالعكس ، مهاجر وهو الاستاذ **فايان** الذي أدار كلية القديس - سابا ونشر بالفرنسية ، في ١٨٤٤ ، كتاباً يسمى « رومانيا » لتعريف ابناء وطنه بها . وكان الجيل الروماني الناشىء يتلقى عن طريق هذه التربية الفرنسية الشغف بالحرية والعظمة القومية .

وفي رومانيا ، كما في المانيا وايطاليا ، كانت الليبرالية والقومية مترابطتين . وكان أهم تلاميذجورج لازار وناشر أفكاره **هليادرادوليسكو** . أسس ، في ١٨٢٩ ، جريدة « البريد الروماني » في الافلاق ، وبعد قليل ، أسس آزاشي ، في البغدان ، جريدة مماثلة وهي « النحلة الرومانية » . وقبل ذلك ، في ١٨٢٢ ، قام رومانيون بتكييف « اعلان حقوق الانسان والمواطن » في تعاملهم . وبعد ١٨٤٠ كان نهوض الحركة عاماً . وتم بشكل متواز في ترانسلفانيا ورومانيا : ففي

كرونشتات أسس الاستاذ جورج باريت ، في ١٨٣٧، مجلة التعليم العام وكانت تعالج موضوعات علمية واخلاقية باسلوب سهل يفهمه الجميع وباللغة الشعبية . وفي المعهد الديني المتحد في بلاي تربى أحد أبناء الافنان ، بارنوت ، وأصبح مؤرخاً وخطيباً . وشجع الاكليروس الأعلى الحركة وبخاصة الكنسي ساغونا ، الذي أصبح أسقفاً ثم رسم رئيساً للأساقفة في كانون الثاني ١٨٤٨ . وأخذت الحركة في رومانيا شكل حركة أدبية قومية : فقد كان كوغالينسيانو مؤرخاً ، تثقف في لونيفيل وفي برلين ، وكان حواري « رومانيا الكبرى » وإتجاهاته مناصرة للروس . وإلى جانبه وجد شاعران كبيران : الشاعر غريغوار الكسندر يسكو الذي تغنى بماضي رومانيا القومي ، والشاعر الغنائي اليساندري . وهكذا توصل الرومانيون في وقت واحد الى فكرتين عميقتين : الوعي القومي ، ووحدة قوميتهم في الاقليمين الدانوبين وفي النمسا معاً .

هذه هي نتيجة حركة الأفكار في جنوب - شرقي اوربة قبل ١٨٤٨ لقد زالت فكرة التضامن الداخلي في الامبراطورية النمساوية تماماً . وعقدت روابط روحية غير سياسية خارجاً عن نطاق الدول الموجودة ، اما بين بعض أقاليم تاج القديس – ايتين وأقاليم النمسا الأصلية ، واما بين أقاليم الامبراطورية العثمانية وأقاليم امبراطورية النمسا . ومن عجب أن تطور الأفكار الحديثة قد استطاع أن يمحو العمل السياسي الذي أوجدتة الأزمنة الحديثة ، ويبعث ، عوضاً عن الامبراطوريتين الكبريين، امبراطورية النمسا والامبراطورية العثمانية ، توزيعاً للدول شبيهاً بتوزيع القرن الخامس عشر ، حتى وكأن الاتجاه الحديث في هذه البلاد ينزع نحو محو ثلاثة قرون من التاريخ . ولكن يجب ألا يظن بأن النتائج

السياسية لحركة القوميات في جنوب - شرقي أوروبة قد شوهدت بعد : لأن كل شيء مازال على الصعيد الفكري ، ولا مجال للقول بأن وجود هذه القوميات التي وعت نفسها كان خاصاً بوجود امبراطورية تشملها في منظمة اتحادية . ومن المؤكد ان وجود هذه القوميات لم يعد يتلاءم مع شكل رد الفعل الذي اتخذته امبراطورية النمسا في عهد فرنسوا الأول وحكومة مترنيخ . ويبدو ، أن الادارة النمساوية القديمة ، التي كانت في السابق قوية وناجعة ، قد منيت بالعجز ؛ فقد بدت متهدمة ، وآخذة بالتفتت ، ويكفي ثورة ١٨٤٨ ان توبتها وبتة خفيفة على كتفها حتى تنهار ، وتنشأ ، عندئذ ، على الصعيد السياسي ، حركة القوميات التي رأينا تشكلها على الصعيد الفكري .

الثورة الالمانية . - يشاهد في الثورات الألمانية تشابك ثلاثة أحداث يؤثر بعضها في بعض ويجب تمييزها : الحركة السياسية الداخلية في مختلف الدول ، والحركة الاجتماعية العمالية ، التي تحاول أن تنظم نفسها ، وأخيراً الحركة القومية في سبيل الوحدة .

الحركة السياسية . - لقد استحكمت الأزمة الاقتصادية بعد الثورة وتفاقمت بها ، وانهارت هيئة (التسليف) كلها عقب أيام الثورة . وقد عبر عن هذه الأزمة ، كما رأينا في البدء ، بانتفاضات اجتماعية . وغذت الأزمة تشكل أحزاب ثورية ، متطرفة ، جمهورية ، واشتراكية اوضحت عن نفسها في برلمان فرنكفورت وفي اندية العمال في المدن الكبرى ، في برلين ، مثلاً ، تحت ادارة العامل **دورن** ، في **بريسلاو** ، في المنطقة الرينانية ، حيث يلاحظ تأثير الشيوعيين أعظم مما في غيرها ، وخاصة في كولونيا ، حيث أسست ، في أول حزيران « **جريدة الراين الجديدة** » وفي فرنكفورت .

وعبرت الأزمة عن نفسها أيضاً بحركات ثورية عديدة ، ومشادات ، في برلين في ١٥ حزيران ، وفي **شفايدنيتز** في ٣١ تموز . وقامت في المنطقة الرينانية في شهر ايلول ، حركة اضطراب واسع وخطير ظهر في ثورة فرنكفورت في ١٨ منه : واضطرت الجيوش البروسية أن توطد النظام ، ووقع مائتا ضحية . وقد رافق هذا الاضطراب غزو اللاجئين الذين أتوا من سويسرا ووضعوا أنفسهم تحت قيادة جمهوري الماني يدعى **شتروف** . وكان برنامجهم يتضمن تقسيم المانيا إلى ثلاث وعشرين جمهورية متحدة ونادوا بـ « الجمهورية الاجتماعية الألمانيـة » . وأخضعت الجيوش البادوية والفورتامبرجوازية جيش شتروف . وفي ٣١ تشرين الأول أيضاً نشبت ثورة جديدة في برلين ، واقيمت فيها المتاريس كما رفع العلم الأحمر . وفي نيسان ١٨٤٩ بدأت حركة اخطر أيضاً في بروسيا الرينانيـة ، وفي بداية أيار ، في ساكس ، وفي بالاتينا ، وفي دوقية باد الكبرى . وجرت في هذا الشهر أيضاً محاولة حقيقية لثورة جديدة مـــع تشكيل حكومة مؤقتة ودامت الحركة شهرين ونصف ، وقمعتها الجيوش البروسية بشدة . ولم يكن هذا الارتباط بين القضية العماليـــة والحركات الثورية حادثاً خاصاً بالمانيا ، بل كانت هذه حال فرنسا أيضاً . وفي ألمانيا ، كما في فرنسا ، كان للحركة الثورية نفس النتيجة وهي تشجيع رد الفعـــل المحافظ وتبريره .

تنظيم الطبقات . — وخارجاً عن هذا الشكل ، وهذا التعبيرالثوري للحركة العمالية ، قامت ، في المانيا بخاصة ، محاولة تنظيم الطبقات ، وتمت هذه الحركة خارجاً عن الشيوعيين ، وكان برنامجها يهدف مع ذلك إلى تنظيم الطبقة العاملة . وانخرط الشيوعيون في الأصل ، خلال بعض الوقت ، في صفوف الثوريين . ومن الطبيعي أن تحويل الصناعة الألمانية في ذلك

العهد كان في بدايته ؛ وسينمو في السنوات التالية . وفي الواقع ، وجد ، في ذلك الحين ، عالم مزدوج للعمال ، وأخذ كل واحد منها ينظم نفسه ليدافع بعضهم ضد أرباب العمل ، والآخرون ضد النظام الاقتصادي الجديد الذي يحرجهم ، فمن جهة وجد الحرفيون ، ومن جهة أخرى وجد عمال المصانع . ووجدت محاولة التنظيم عند الفريقين معاً .

حركة الحرفيين . — أرسل المندوبون عن الأصناف العمالية في ساكس إلى رفقائهم في ليبزيغ ، في ٢٢ نيسان ١٨٤٨ ، نداءً للتجمع ضد المبدأ : « آت من فرنسا » أي مبدأ حرية المشروع . وانعقد مؤتمر تحضيري في هامبورغ ، من ٢ إلى ٦ حزيران ، يماثل ، في هذا المضمار ، المؤتمر التحضيري السياسي (الفور بارلمان) وكانت مهمته تسمية لجنة لتقوم بتحضير نظام لأصحاب الحرف . وهو النظام الذي طولب به في برلمان فرنكفورت ، وفي الوقت نفسه ، طالب بشجب مبدأ حرية المشروع . وعندما انتهى هذا العمل التحضيري ، انعقد في فرنكفورت « البرلمان الاجتماعي » ودام من ١٥ تموز إلى ١٥ آب وحرر « الميثاق الحرفي » وطالب فيه بتنظيم المهن على أساس الأصناف المهنية الاجبارية ، وتحديد عدد المعلمين والعمال ، وحذف المشاغل (الورشات) العامة ، وتدابير أخرى هدفها تعزيز التنظيم النقابي . وعرض البرلمان الاجتماعي هذا « الميثاق الحرفي » على برلمان فرنكفورت .

حركة عمال المصانع . — وفي الوقت نفسه نظم عمال المصانع أنفسهم : ففي ١٩ نيسان انعقدت « اللجنة المركزية للعمال » في برلين ، حيث تأسست جريدة للعمال تدعى « الجريدة الاجتماعية السياسية » ؛ ونظمت « برلمان العمال » الذي انعقد في برلين من ٢٣ آب إلى ٣ أيلول . وهيأ هذا البرلمان العمالي هيئة وبرنامجاً . وتتألف الهيئة من فرق بعضها فوق

بعض على درجات ، وعلى رأسها لجنة مركزية ومجلس سنوي ؛ ويتضمن البرنامج عدة مطاليب اجتماعية : يوم العمل عشر ساعات ، ضمان الاجور ، الغاء عمل الأولاد في المعامل ، التعليم الشعبي ، إعادة تنظيم المشاغل (الورشات) الخ وكما فعل الحرفيون ، عقد عمال المصانع مؤتمراً في فرنكفورت ، في شهر آب وفي شهر ايلول ، ووجد في هذا المؤتمر ، إلى جانب الألمان ، فينوازيون (من فينا) ، وهونغاريون ، وبوهيميون ، وغيرهم . وجهد فريق الحرفيين وفريق عمال المصانع ، أثناء دورة برلمان فرنكفورت ، في دفع المجلس على التصويت لصالح كل منهما على اصلاحات اجتماعية .

وهكذا نرى أن عالم العمال ، الذي وجد نفسه مبعداً عن التمثيل السياسي بسبب شروط التصويت وبسبب التركيب البورجوازي للمجلس ، قد وجد بنفسه شكلاً للتمثيل الخاص ، دون أن يتوصل ، في الواقع ، إلى نتائج جدية .

الثورات المحلية . وإلى جانب هذه الحركة العمالية قامت حركة الثورات المحلية ، والتحول الليبرالي في كل دولة المانية . ولم يتفق تطور الدول دوماً مع تطور القضية الاجتماعية . وإذا أردنا الوقوف على هذه الثورة في مختلف الدول الألمانية ؛ فلا نخرج منها . غير أن الجدير بالملاحظة في مختلف برلمانات المانيا هو تشكل كل أنواع الأحزاب التي نجدها في جميع مجالس العصر السياسية ، والنزاع العادي بين الأحزاب . ومع ذلك كان الانقسام السياسي في المانيا يتعقد أحياناً بأوضاع خاصة حيال القضية القومية ، وذلك لأن النعرات المحلية ما زالت ، في الواقع ، حية ونشيطة جداً في المانيا ، حتى ان الحكومات المحلية ، في الغالب كانت تلعب بهذه النعرات لتعارض تجاوزات حكومة فرنكفورت . وبصورة عامة ،

كانت مرتبطة بعناصر يمينية ، ولكن ليس دائماً ؛ وكان لها ، في أكثر الوقت ، جذور عميقة جداً في الجماهير الشعبية . كتب الدوق ارنست دوساكس - كوبورغ في مذكراته : « حقاً لقد كانت فكرة الوحدة أقوى في الدوائر الحكومية منها في "كتلة الشعب الكبرى » . والمراد من الدوائر الحكومية هنا ، هو الجهاز السياسي . ولنذكر على سبيل المثال أن نعرة الشعب البروسي كانت بخاصة أكثر حذراً وخوفاً من نعرة الملك نفسه ، وقد وجد اليمين السياسي في هذه النقطة بالذات قوة عظيمة . وكان على معظم الحكومات أن تقبل بتقسيم السلطة مع المجالس ، ولم تستطع التخلص من رقابة الرأي وضغطه على الأقل قبل أن تظفر حكومة النمسا ، من جانبها ، على دولها وتقوي رد الفعل العام في المانيا .

الحركة الليبرالية في بروسيا . - وفي بروسيا ، وهي الدولة الكبرى والوحيدة التي يمكن أن نتكلم عنها ، كانت الليبرالية في البدء أنشط فيها وأطغى من أي بلد آخر في المانيا ، ولكن الحكومة اخمدتها وحذفتها بسرعة . إن المجلس التأسيسي البروسي ، الذي منحه الملك ، افتتح في برلين في ٢٢ أيار ؛ وكان يتألف بخاصة من أناس من الطبقة الوسطى ؛ وسرعان ما سيطرت عليه عناصر اليسار والوسط الأيسر ، وكان برنامجه يتضمن سيادة الشعب ومجلساً وحيداً ، وحكومة برلمانية . وانطلق هذا المجلس البروسي في مناقشات حادة سياسية ، بينما كانت لجانه الخاصة تحضر الدستور لعرضه على المجلس . وقد رافقت هذه المناقشات الحادة ، كما رأينا قبل قليل ، اضطرابات ثورية في الخارج ، وكانت نتيجتها ضعف الوزارات الليبرالية التي سميت عقب الثورة : من ذلك ان البرلمان حذف وزارتين متواليتين ، أو اضطرتا إلى مغادرة السلطة أمام معارضته . وعندما بدأت مناقشة الدستور ، اعتباراً من ١٢ تشرين الأول ١٨٤٨ ، أخذ المجلس

يصوت على قرارات مبدأ من شأنها تهديم نظام بروسيا التقليدي القديم ، وبخاصة الجيش ، وأراد تطهيره ، وحذف حق الملك الالـهي ، والغى ألقاب النبل ، وباختصار ، كسر كل ما كان يؤلف أساس بروسيا القديمة . ومن غير المفيد أن نقول انه أثار بذلك معارضة العناصر التقليديةاليمينية والملك نفسه .

رد الفعل الرجعي . — ومنذ شهر أيار بدأت تتشكل قوى اليمين وقوى رد الفعل الرجعية . وتتألف من نبــلاء الأرياف الذين يعتمدون على الفلاحين وعلى المـدن الصغيرة . وكانوا ماهرين في تقليـد المنظمات الليبرالية وتشكيل جمعيات محلية ، والاعتماد على الأرياف بصراحة تاركين المدن . وكانت لهم جرائدهم ، وبخاصة « جريدة الصليب » وهي جريدة لوثرية . أرادوا ارجاع تقليد الدولة البروسية ، واستطاعوا أن يستولوا على الملك ، الذي أقام في بوتسـدام ولم يرجع إلى برلين إلا نادراً . وحصلوا منه ، في بادىء الأمر ، على تسمية الجنرال **فرانجل** قائداً أعلى للجيوش ، وكان يقود الجيوش في الدوقيـات الدانيماركية ، ثم حصلوا على تشكيل وزارة محافظة معتدلة يوجهها الجنرال **فون بفول** ، في ١٣ ايلول . ثم حل محل هذه الوزارة ، في ٢ تشرين الثاني ، وزارة يمينية بصراحـة ، يوجهها عم الملك ، الجنرال **فون براندبورغ** ، وهو رجل قوي الشكيمة . وكان من نتيجة الاضطرابات الاجتماعية أيضاً أن عطفت البورجوازية نحو صفوف اليمين : وهكذا ، بعد مشادة ٣١ تشرين الأول ١٨٤٨ ، نقل براندبورغ المجلس الوطني إلى مدينة براندبورغ ولما لم يشأ النواب ، أو على الأقل ، قسم منهم الخضوع إلى هـذا النقل ، فرقهم بقوة الجيش ، في ١٥ تشرين الثاني .

موقف الملك الرجعي . – ولما رأى الملك نفسه مدعوماً باليمين وبهذه الوزارة القوية قام بانقلاب ، في ٥ كانون الأول ١٨٤٨ ، وأعلن حل المجلس وأذاع دستوراً منحه بنفسه ، وكان هذا الدستور تقليداً للدستور البلجيكي الذي كان ، في ذلك الحين ، أكثر الدساتير الملكية حرية في اوربة . ويعترف هذا الدستور للبروسيين بكل الحريات السياسية العادية : حرية الصحافة ، العبادة ، الاجتماع ، الخ . ويقر التصويت العام ، ويخول البرلمان مبادهة القوانين ، وينظمه بمجلسين : المجلس الأعلى ويتألف ثلثه من أعضاء يسميهم الملك ، والثلثان الآخران يسميان بالتصويت العام الضريبي . والسلطة الملكية مطبوعة بأصل الدستور نفسه الذي كان في جوهره ملكياً وغير صادر عن الشعب ، وبحق الرفض الذي خص الملك نفسه به ، باعتبار أنه يستطيع اصدار براءات أثناء العطل البرلمانية ، وأخيراً بالمبدأ الذي أعلن فيه عن دوام الضريبة ، الذي يبعد ، بالتالي ، موارد الدولة عن التقلبات البرلمانية .

وكان دستور ٥ كانون الأول حلاً مقبولاً .. فقد خول البروسيين قطعاً جميع الحريات التي طالبوا بها في البدء . وفي الواقع ، قبلت المعارضة الليبرالية هذا الدستور ، بالرغم من أصله الملكي ، لأنها لم تحتج مطلقاً على تطبيقه واشتركت بالانتخابات . وقد جرت الانتخابات بهدوء ، في كانون الثاني ١٨٤٩ . واستطاعت الحكومة بمهارة أن تجرد المعارضة الراديكالية من سلاحها ، وأن تنهي قرارات الاصلاحات الاجتماعية في وستفاليا وسيليزيا ، وأسفر الانتخاب عن ١٨٤ محافظاً مقابل ١٦٠ معارضاً ليبرالياً . أما ثلثا المجلس الأعلى اللذان يجب تسميتها بالانتخاب ، فكانا يتألفان من موظفين وأصحاب أطيان مصممين على الدفاع عن مصالح الزراعة وكبار الملاكين . وهكذا انقلب الاتجاه السياسي في البرلمان

البروسي . وهذا ما أعطاه طابعه في التباين الذي أبدته حكمة العالم السياسي البروسي مع الثورات الديموقراطية التي ظفرت ، في الوقت نفسه ، في ايطاليا وهونغاريا ، ومع النكسة الثورية التي وقعت في فينا ، ومع تجربة الثورة الديموقراطية والاجتماعية في المانيا الغربية . أما بروسيا ، على العكس ، فقد اتجهت نحو حلول معتدلة ومحافظة .

ولكن الملك تشجع أيضاً في موقفه الرجعي ، موقف رد الفعل . وفي الواقع ، كان فريديريك ـ غليوم الرابع متأثراً بعقائديته الخاصة ، وبمحيطه ، وهو بطانة الضباط النبلاء والاقطاعيين ، ومن الوضع السياسي الذي اتخذه ، ووضعه اليميني وقناعته وفلسفته السياسية ، وهذا ما ذهب به إلى تجنب الفرصة التي أتيحت له ، في شهر آذار ١٨٤٩ ، وهي لبس التاج الامبراطوري الذي قدمه اليه برلمان فرنكفورت ، وأيضاً إلى التسبب بانهيار الحل القومي ، وافادة النمسا دون أن يريد

لقد بدا ملك بروسيا وسيلة تستطيع ، في الواقع ، تخليص المانيا من الثورة الاجتماعية . وقد تبرر موقفه عندما بين أن الراديكالية خطر ، لأن هذه الراديكالية سببت ثورات خطيرة في المانيا الغربية ؛ وهذا ما شجعه على اتخاذ تأمينات ضد يقظة الرأي الليبرالي في بروسيا . وفي الوقت الذي كانت الثورة الاجتماعية تتوطد فيه على الراين ، في شهر أيار ١٨٤٩ ، اتخذ تأمينات جديدة ضد شعبه ؛ فمن ذلك أن القرار ٢٧ نيسان يصحح التصويت العام باقامة نظام الطبقات الثلاث . وبموجبه وزع الناخبون إلى ثلاث فئات تدفع جملةً رقماً متساوياً من الضرائب وبشكل يكون فيه في الطبقة الاولى ، حيث يصطف كبار المكلفين ، أقل عدد ممكن من الناخبين ؛ وفي الطبقة الثانية ، عدد من الناخبين أكثر مما في الاولى ، ولكنه أعلى بقليل مما في الثالثة ؛ وأخيراً في الثالثة ، كل

صغار المكلفين من كتلة الناخبين . وكل فئة من هذه الفئات الثلاث تسمي عدداً واحداً من النواب ؛ وهكذا كان هذا الترتيب العائق يحافظ على التصويت العام وفي الوقت نفسه يشجع العناصر الغنية في الشعب .

وانعقد المجلس الثالث ، الذي انتخب بالتصويت العام المصحح ، في ٦ آب ١٨٤٩ . وكانت الأكثرية فيه محافظة ولينة وتساعد الملك في الواقع على ممارسة الحكم الذي يريده ويرتأيه . وقد أفاد من ذلك ليصحح بنفسه دستوره الخاص ، وليقرر بعث « الماجورات » أو بتعبير آخر إعادة صنع نوع من اقطاعية ، ليختص بحق التشريع ببراءة ملكية ، عندما تقتضي الضرورة ، وليمنع البرلمان من رفض الضريبة ، وأخيراً ليحول المجلس الأعلى إلى مجلس وراثي . وقد وافق المجلس على هذه التغييرات في آخر ١٨٤٩ ، ونشرت على اعتبار أنها نوع من دستور جديد ، في شهر كانون الثاني ١٨٥٠ .

إن القوة التي وجدها الملك في تنظيمه الداخلي حثه على أن يحاول حل القضية القومية لصالحه ، بواسطة الأمراء ، دون البرلمان ، وهذه المحاولة هي محاولة « الاتحاد الضيق » ، التي كانت موجهة برضى الدستوريين الألمان ودستوريي بروسيا ، ولكن ، بالعكس ، بمعارضة أحزاب اليمين ، وستخفق هذه المحاولة كما سنرى ذلك . وهكذا أصبحت بروسيا ، بواقع الثورة ، دولة دستورية ، ولكنها أنكرت الديموقراطية ، النظام البرلماني ، وولدت نوعاً من نظام هجين ، متوسط بين سلطه الملك الشخصية والتمثيل الوطني .

محاولة الوحدة . — أما الحركة الثالثة ، التنظيم القومي لألمانيا بواسطة برلمان فرنكفورت ، فهي بحاجة إلى دراسة كاملة ، وسنقوم بها فيما بعد .

وكل ما نريده الآن هو أن نضع الأحداث الكبرى لهذا التطور القومي في توقيت الثورة .

لا شك في أن تشكل الوحدة الألمانية مر ببضع مراحل كبرى تجدر ملاحظتها . فقد انعقد البرلمان في ١٧ أيار : وأفاد في البادىء من اقليم ملائم استثنائي . وقد اذهلت الثورة الحكومات وما من أحد ينازع سلطات برلمان فرنكفورت . وكانت حركة الرأي ، لصالح الفكرة القومية في صيف ١٨٤٨ ، قوية جداً في المانيا . وفي الوقت نفسه ، شلت الثورات الداخلية الحكومة النمساوية والحكومة البروسية . وكان بامكان برلمان فرنكفورت ان يحقق الوحدة الألمانية لو اشتغل بسرعة وافاد من الظروف الملائمة الا ان البرلمان لم يستطع الا في ٢٠ حزيران تسمية نائب الامبراطور ، أي رئيس حكومة كل المانيا ، ولم تنظم الوزارة الا في آخر تموز . وعوضاً عن ان يعمل برلمان فرنكفورت بسرعة على على تشكيل الوحدة الألمانية ، ضاع في مشاريع لاتتناسب مع قواه ، امّا خارجية في سياسة نسميها جامعة جرمانية ، واما داخلية ، في عادة تشريع آلت الى ابعاد الحكومات الداخلية في المانيا عنه .

ولم يستطع البرلمان الا في ١٩ تشرين الأول ١٨٤٨ النقاش في الدستور الذي يجب اعطاؤه لألمانيا ، أي بعد خمسة أشهر على انعقاده ، في الجلسة المائة من جلساته . وبدأ بمناقشة الحقوق الأساسية التي انتهت واذيعت في ٢٨ كانون الأول ١٨٤٨ . وفي كانون الثاني ١٨٤٩ كان عليه ان يواجه تنظيم السلطات ، هذه القضية الخطيرة ، لأن كل شيء يتعلق بتنظيم الحكومة المركزية وتعريف المانيا التي يراد صنعها ، سواءً من الوجهة الأرضية ، أم من الوجهة السياسية . يضاف الى ذلك ان الدور ، الذي ناقش فيه برلمان فرنكفورت الدستور الألماني وحاول فيه تنظيم المانيا ،

كان بالضبط الدور الذي تماسكت فيه بروسيا والنمسا واستعادتا سلطتهما الداخلية وحذفتا ثوراتهما الخاصة .

كانت أزمة البرلمان الكبرى ، وبالتالي ، ازمة الوحدة الألمانية ، في شهري آذار — نيسان ١٨٤٩ ، عندما اراد البرلمان تقديم تاج الامبراطور الى فريد يريك — غليوم الرابع . ولكن فريد يريك — غليوم الرابع في هذا الوقت نظم دوله نهائياً ، وكانت فيه النمسا مشلولة خلال بضعة أشهر ، بسبب الثورة الهونغارية ؛ وان رفض التاج الامبراطوري ، في آخر نيسان ، من قبل ملك بروسيا ، يعني في الواقع ، موت برلمان فرنكفورت . وابتداءً من رفض ملك بروسيا للتاج ، لم يكن عمل البرلمان سوى اطالة حياة في حالة نزاع ، وستنتهي أخيراً ببعثرته ، في شتوتغارت ، في ١٨ حزيران ١٨٤٩ . وفي الحقيقة لم يكن لبرلمان فرنكفورت سوى قوة معنوية ، لأن السلطة التنفيذية ظلت في يد مختلف الحكومات . وكان يتوجب عليه بسرعة ، في الأيام الاولى من الثورة ، تنظيم المانيا وتشكيل حكومة قوية ، غير ان الثورة في هذا البرلمان كما في مجموع المانيا ، كانت فرصة لبعث انواع من المنافع والمفاهيم المختلفة المتناحرة . وكان هؤلاء السياسيون الألمان مفكرين وغير أهل للعمل . ولذا افسد برلمان فرنكفورت بنفسه قضيته وخسر الصفقة القومية .

اما المحاولة البروسية في الاتحاد الضيق الذي تابعته في ١٨٤٩ ، وفي بداية ١٨٥٠ ، فبالرغم من ان قسماً من القوميين الالمان دعموها ، فلم يكن لها في الحقيقة الا قيمة مكيدة ، ولم تنجح الا جزئياً ومؤقتاً ، لأن النمسا لم تتخلص بعد من الثورة الهونغارية ولم تكن قوية بصورة كافية لتملي من جديد قانونها على المانيا . وهكذا أفلست في المانيا الفكرة القومية في نطاق اكبر بكثير من النطاق الذي أفلست فيه الفكرة الليبرالية .

٥ — فرنسا والثورة الاوروبية

في هذه اللوحة التي أتينا فيها على مجموع ثورة ١٨٤٨ ، نرى عدم ظهور السياسة الفرنسية . وقد يبدو ذلك غريباً ، لأن السياسة الفرنسية أمام ثورة ١٨٤٨ ، كانت قضية موضوعة وهي ان أصل الثورة كان في الأفكار الفرنسية، وان فرصة هذه الثورة كانت ثورة فرنسية ، ومن الممكن القول ان قضية السلام الأوربي تعتمد على الموقف الذي تتخذه فرنسا حيال الثورات الأوربية . ولقد وضعت هذه القضية من قبل في ١٨٣٠ ، والأحرى ان توضع في ١٨٤٨ ، عندما انفجرت الثورة في كل مكان وأصبحت أعمق مما كانت عليه في ١٨٣٠ ، حيث ظلت قاصرة على بعض الدول . ففي ١٨٣٠ حقق موقف فرنسا استقلال بلجيكا واغريقية ، ويبدو بالتالي أساسياً بالنسبة للسياسة الفرنسية ان تختار موقفها في اوربه في ١٨٤٨ ، فضلاً عن ان المعارضة الجمهورية كلها ومعارضة اليسار قد أخذتا على لوي - فيليب انه لم يعرف كيف يتزعم الحركة الليبرالية في اوربة ، وان الرجال السياسيين في هذه المعارضة بالضبط هم الذين أخذوا على لوي-فيليب هذا الخجل، وهم الذين صعدوا الى السلطة بفضل ثورة ٢٤ شباط ١٨٤٨ .

مبادىء السياسة الفرنسية . — يوجد اذن في فرنسا ، غداة الثورة ، دفع عام نحو سياسة ثورة اوربية ، إن في الأوساط الحكومية ، أو في خارجها : وقد تفوقت الصوفية الثورية ، مثلاً ، عند **لودرو رولن** و**لوي بلان** عضوي الحكومة ، وعند **كوسيدير** ، صاحب الشرطة او عند رجل مثل **باربس** ، **بلانكي** ، **راسباي** . وكان هذا العالم كله يبشر بكفاح الشعوب ضد الملوك ، و بـ « اخاء الشعوب » . وكانت جميع الاندية تطالب فرنسا بأن تتزعم الثورة الأوربية . وقد كتبت جريدة

« القومي »، وهي أكثر الجرائد نفوذاً ، في ٢١ آذار معبرة عن أملها بتحقيق قريب للجمهورية الأوربية : « لقد مضى زمن الملوك وحان زمن الديموقراطيات » ؛ « وجريدة المناقشات » التي كانت بورجوازية ومحافظة ، شايعت ، هي ايضاً ، في ٢٨ آذار ، فكرة الثورة الأوربية . وكان جميع الزعماء السياسيين في ١٨٤٨ مقتنعين بضرورة دور فرنسا العام ، ويعبرون عن ذلك ، وبسذاجة أحياناً ، في الأسباب الموجبة ، في حيثيات قراراتهم : من ذلك ان القرار المؤرخ في ٢٥ شباط ، الذي يلغي عقوبة الموت لأسباب سياسية ، قد سبق بتصريح مبدأ . « ان كل ثورة يقوم بها الشعب الفرنسي تؤدي للعالم تكريس حقيقة فلسفية ايضاً» . وفي القرار ٨ نيسان الذي يعترف ، في فرنسا ، للعمال الأجانب بحقوق مماثلة لحقوق العمال الفرنسيين ، نقرأ هذا : « بالنظر الى ان المبدأ الذي دشنته الثورة الظافرة هو مبدأ الاخاء ، فقد كافحنا وغلبنا باسم الانسانية كلها ولحسابها » . وانخرط فرنسيون في مختلف الجوقات الأجنبية في اوربة ، وبخاصة في جوقة هوفيغ الألمانية .

والى جانب هذه العقيدة وهذا الكفاح للأحزاب الحكومية الفرنسية ، نرى ، في الاتجاه نفسه ، ضغط اللاجئين السياسيين الذين اخذوا يؤلفون مباشرة ، غداة الثورة ، نوادي . مثل نادي المهاجرين الايطاليين » ، «نادي الهجرة البولونية » ، « جمعية غروتلي السويسرية » ، « الجمعية الديموقراطية الألمانية في باريس » ، وكانت اعظم الجمعيات ، وقد انتهت رسالتها في ٦ آذار بهذا الصوت : « لتحيى الجمهورية الأوربية » . وأمام التظاهرة التي قاموا بها أمام كوميو وزير العدل ، أجاب « بأن جميع الأمم شقيقات » . ونظم هؤلاء اللاجئون ، لدى الحكومة ، عرائض ، ومظاهرات ،

ومواكب ، واستقبلت الحكومة بالتوالي : البولونيين ، الايرلنديين ، الايطاليين ، الهونغاريين وحتى النورفيجيين . واستقبلهم لامارتين ، عضو الحكومة المؤقتة ووزير الشؤون الخارجية عام ١٨٤٨ ، وهدأ من روعهم في خطاباته ، دون تعهد واضح . وفي الوقت نفسه بذل هؤلاء اللاجئون جهداً للعمل في بلادهم الخاصة ، مستفيدين من الحزبية التي تركها النظام الفرنسي لهم .

وهكذا اتبعت ثورة ٢٤ شباط بانفجار روح ١٧٩٢ – ١٧٩٣ الذي أصبح قريب التحقيق .

كان لامارتين في الحكومة المؤقتة ، مكلفاً بخاصة بالشؤون الخارجية . وكان موقفه في عهد ملكية تموز مسالماً صراحة : ففي العام ١٨٤٠ ، كان وحده يطالب بالسلام اثناء التحريض على الحرب ، ويعارض الأشعار الوطنية « بمارسييز السلام » ، ومع ايمانه بالسلام كان يعطف على قضية الشعوب وحقوق الشعوب ، حتى انه هاجم قبيل الثورة ، من وجهة النظر هذه ، سياسة غيزو الخارجية في خطاب مؤرخ في ٢٨ تشرين الأول ١٨٤٧ لصالح ايطاليا او في مناقشة الرسالة الموجهة الى الملك ، في ٢٥ كانون الثاني ١٨٤٨ . ثم اتخذ لامارتين ، في الحال ، باسم الحكومة الفرنسية موقفاً واضحاً جداً ، في المبادىء وفي الوقائع . واعلم السفراء ، في ٢٧ شباط ، تسلم الحكومة الجديدة السلطة ببلاغ قال فيه : « ان الشكل الجمهوري للحكومة الجديدة لايغير مكانة فرنسا في اوروبة ، ولا استعداداتها الصادقة والمخلصة في ابقاء علاقاتها في انسجام طيب مع الدول التي تريد ، مثلها ، استقلال الأمم وسلام العالم . ومن دواعي سعادتي أن أبادر بجميع الوسائل التي هي في سلطتي ، الى اتفاق الشعوب على كرامتها المتبادلة ، وان

أذكر اوربة بأن مبدأ السلام ومبدأ الحرية قد ولدا في يوم واحد في فرنسا ». وبعد بضعة أيام، القى ببلاغ الى سفراء فرنسا في الخارج، في ٤ آذار، ونشر في ٥ منه، بياناً عرض فيه السياسة الخارجية للجمهورية، وكان هذا البيان يطالب عالياً بحقوق الحكومة الجديدة، دون ان تكون هذه الحقوق بحاجة الى اعتراف الدول الأخرى بها : « ان فرنسا جمهورية، وان الجمهورية الفرنسية ليست بحاجة الى الاعتراف بها لتكون موجودة، انها من حق طبيعي، انها من حق قومي، انها ارادة شعب عظيم لايطلب لقبه الا من نفسه ». وهكذا رمح بمبدأ الحـــق العام القديم وهو ان الحكومة لاتكون شرعية الا اذا اعترفت بها الدول الأخرى كافة .

لقد جعل لامارتين السلام هدف سياسة الحكومة الجديدة وقدم الجمهورية دولة منظمة، لا حادثاً مخـــلاً بالنظام الاوربي . ولذا فـان الجمهورية الفرنسية لاتعارض مبدئياً الأنظمة الاخرى . وقد قال، : « ليست الجمهورية والملكية مبادىء مطلقة وخاصة، بل هما واقعان يختلفان ويمكن ان يعيشا وجهاً لوجه متفاهمين محترمين ». ان فرنسا لاتفكر اذن بتهديم الشكل السياسي للحكومات الاخرى. وان حاجات الشعب الفرنسي، الشعب الذي صنع الثورة، هي العمل، التعليم، الرخاء، الحضارة بكلمة واحدة . وقال لامارتين: « الشعب والسلام كلمة واحدة، و لن تحارب فرنسا أحداً » .

ولكن فرنسا كانت أمام أوربة المبنية على مبادىء تغـاير مبادئها . فكيف يجب أن يكون سلوكها ؟ ان « معاهدات ١٨١٥ » لاتوجد حقاً في نظر الجمهورية الفرنسية . وهـذا يعني انـكار الأثر الذي خلقه مؤتمر فينّا ؛ ولكن لامارتين يضيف : « ومع ذلك، فان التقسيمات الأرضية لهذه المعاهدات واقع تقبله الجمهورية كأساس وكنقطة انطلاق في علاقاتها مع الأمم الأخرى . ». ويعتبر، مع ذلك، ان هذا النظام غير قطعي :

انه واقع يمكن تغييره باتفـــاق مشترك . وان فرنسا لن تقبل بنفسها اوربة ، بل تقبلها كما هي ، واذا توجب حدوث تغييرات ، فلن يتم ذلك الا باتفاقات دبلوماسية .

وإذا قبلت فرنسا باوربة كما هي فيوجد بعض نقاط تجـد مصلحتها بخاصة محشورة فيها ، وعند مقتضى الحال ، تستطيع أن تخرج من سياسة السلام . ومن الطبيعي أن تحارب في الحالة التي تهددها الدول الأخرى . وأشار لامارتين إلى بعض نقاط خاصة : سويسرا ، دول إيطاليا المستقلة . وبين ان فرنسا ستذهب للدفاع عنها في حالة غزو أو اذا « توزعت بقوة السلاح على حقها بالتحالف فيما بينها لتقوية الوطن الايطالي » ؛ وفي هذه الحالة « تعتقـد الجمهـورية ان من حقها أن تسلح نفسها لحماية الحركات الشرعية في نمو الشعوب وقوميتها » .

وفي هذا البيان الذي اتينا على تحليله يوجد قسمان ، مبدآن : من جهة ، مبادىء الحق العام الجديد المعتمد على حرية الشعوب : « إن فرنسا تعلن انها حليفة فكرية ومعنوية للأمم التي تريد أن تعيش بنفس المبدأ الذي تعيش به فرنسا» . ومن جهة اخرى ، إلى جانب التصريح بهذا المبدأ ، وجد برنامج عملي : وهو أن سياسة الجمهورية هي سياسة سلام ومؤسسة على مبدأ عدم التدخل ؛ وتعين مع ذلك المناطق الأكثر حساسية للمصلحة الفرنسية والتي تستطيع أن تعمل بها . ونرى في هذه النقطة أن الموقف الذي اتخذه لامارتين لا يختلف تماماً عن موقف لوي ـ فيليب غـــداة ثورة ١٨٣٠ .

يضاف إلى ذلك ان الظروف الدبلوماسية لا تختلف تماماً عن الظروف التي لاقتها في تموز ١٨٣٠ : كما في ١٨٣٠ ، حاولت الحكومات الأوربية

أن تعقد تالياً ، ولكنه ما لبث أن زال بسرعة . غير أن الشيء الذي يلفت النظر هو أن لامارتين لا يفهم أسس السياسة الفرنسية بشكل يختلف تماماً عن الشكل الذي يفهمها به غيزو : ان سياسة لامارتين في السلام تفترض ، كسياسة غيزو ، تعاوناً مع انكلترا ؛ وان أساس السلام الاوربي هو ، بالنسبة للامارتين ، « التفاهم الودي » . وقد أكد ذلك منذ البدء إلى السفير ، **اللورد نورماني** ، وكانت بينهما صلات مجاملة . وفي ٨ أيار ، قال إلى السفير اثناء المحادثة : « اذا كانت انكلترا تعبر بسرعة ، وبشكل يمكن أن يكون عاماً ، عن عواطفها التي تنطق بها اليوم ، فسننعقد هنا جميعاً ونطرح أسس حلف دائم وفريد بين أمتين يجب أن تكونا دوماً صديقتين » . ولم تكن هذه الفكرة فكرة لامارتين وحده ، بل كان يشاركه فيها الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية ، باستيد ، الذي خلفه وزيراً للشؤون الخارجية أثناء تشكيل اللجنة التنفيذية عوضاً عن الحكومة المؤقتة ؛ وقد كتب ، في ٢٤ آب ١٨٤٨ ، إلى السفير الفرنسي في انكلترا ، **بومون** : « إن الدولتين الاوليين اللتين ستتحدان وستصرحان عالياً بأن الهدف الوحيد لتحالفهما هو المحافظة على السلام الضروري للجميع ، ستصنعان قانون أوربه ، وستخدمانها خدمة واسعة . فلتشأ انكلترا ذلك مثلنا ، والنجاح مؤمن » . وأجابت الحكومة الفرنسية الايرلنديين ، الذين جاؤوا يطلبون مساندتها ، في ٣ نيسان ، جواباً مثبطاً لهم ، وصرحت بأنها لن تتدخل ، بأي حال من الأحوال ، في شؤون انكلترا الداخلية . وفي الواقع ، حاول لامارتين ، ومن بعده باستيد ، ان تشترك سياسة فرنسا مع سياسة انكلترا ، أما لانهما يحاولان الحصول على مساندة انكلترا لسياسة فرنسا ، وأما لوضع هذه السياسة في دعم سياسة ما وراء المانش : في قضية الدوقيتين الدانياركيتين وقضية

ايطاليا الشمالية ، وقضية صقلية ، وقضية الامارتين الدانوبيتين . ومع ذلك فقد حافظت الحكومة الفرنسية على شيء من حرية العمل ، وعلى حق العمل الشخصي ، وظهر اثر ذلك عند الحاجة : فلم تخش أن تتخذ ، في اغريقية ، موقفاً مستقلاً عن السياسة الانكليزية داعمة الاغريق ضد بالمرستون ؛ وكذلك ، في اسبانيا ، في حزيران ١٨٤٨ ، مثلاً عندما خافت الحكومة الاسبانية من الضجة التي مرت بأن انكلترا قد تقوم بعمل ممكن في الآنتيل أو في جزر الباليئار ، فاجاب لامارتين السفير بأن فرنسا لن تبقى لا مبالية اذا وقع مشروع انكليزي ، وبخاصة ضد الباليئار ، وستساعد اسبانيا في الحفاظ على حقوقها .

هذه هي مبادىء السياسة الفرنسية كما عرفها لامارتين وباستيد . وفضل هذه السياسة هو انها أمنت السلام في اوربة ، لأن فرنسا مذ عدلت عن تبني سياسة التوسع في أوربة ، لم يعد السلام في خطر ؛ وحيثما وجدت حروب محلية في اوربة ، كانت الحكومة الفرنسية تسعى لتهدئتها .

سياسة التدخل الفرنسية . ـ وفي اطار هذه السياسة التي عرفناها وجدت منطقتان قامت فرنسا فيها بمحاولات تدخل خجلى وغير ملحة ، ولكنها كانت تتوقف مباشرة عندما يظهر خطر أي تعقيد ، كما جرى في بولونيا وفي ايطاليا .

التدخل في بولونيا . ـ لم يذكر لامارتين بولونيا ، في بيان ٥ آذار ، كمنطقة من المناطق التي تنوي السياسة الفرنسية ان تعمل فيها ، لأنه يرى ان هذا بديهي ويعتبر القضية البولونية قضية فرنسية . وفي ١٩ آذار أجاب في هذا المعنى وفداً من بولونيا ، وترك أعضاءه يؤملون بمساندة فرنسا ، مع الدلالة على أن فرنسا تحتفظ بالعمل في الساعة التي تراها ، وفي الشكل الذي تتطلبه مصلحتها . ولم يعمل لامارتين شيئاً لصالح بولونيا النمساوية

وبولونيا الروسية . ولكنه سيعمل من أجل بولونيا البروسية فقط . وبالاجمال وقف على صعيد المبادىء . وفي بداية آذار ، أرسل بلاغاً إلى العمال الفرنسيين لدى البلاطات الثلاثة : البروسي والنمساوي والروسي صرح فيه: « ان الشرط الأول للسلام هو بعث بولونيا » . ودون تعمير بولونيا « يبقى كل شيء قلقاً ، وخاطئاً ، وكريهاً ، ومزروعاً بالعقبات والحروب والفخاخ » . ولم يقبل ، لحل القضية البولونية ، الا بتسوية سلمية ، بالطريق الدبلوماسي . وفي التعليمات التي أرسلها إلى القائم بالأعمال الفرنسي في فرنكفورت ، **دوساليناك - فينيلون** ، في ١٥ آذار ، اكد ارادة فرنسا في السلام في القضية البولونية . وأضاف في ١٩ آذار بأن فرنسا « لن تسمح بأي عمل عدوان وعنف ضد الدول الجرمانية » ويعتبر بأن لاسلام حقيقياً في أوربه ما لم تعمر بولونيا ؛ ولكنه لا يقبل أيضاً بتسوية ثورية للقضية البولونية ، ولا يرى الا حلاً واحداً بطريق العلاقات الدبلوماسية ، الحل السلمي .

وعندما قامت الثورة في بولونيا ابدت بروسيا ، في الاصل ، ارادة طيبة ، وافاد لامارتين من هذه النقطة وحاول العمل . وتشكلت لجان بولونية في برلين وفي المدن الألمانية الهامة . واطلقت الحكومة البروسية سراح **ميير و سلاوسكي** واستقبل استقبال الظافرين في برلين في ٢٠ آذار . وكان جميع المفكرين الألمان لصالح بولونيا ، وصرح البرلمان التحضيري (الفور بارلمان) بأن تقسيم بولونيا ظلم يجب اصلاحه . وحاول لامارتين أن يفيد من هذه الاستعدادات الطيبة للحصول على فوائد للبولونيين في القسم البروسي ، على الأقل ، وأرسل إلى برلين **آدولف دوسيركور** واتصل هذا بوزير الشؤون الخارجية ، **فون آرنيم** ، فصرح له بأن القضية البولونية مبدأ عادل ، وانها مبدأ الحكومة البروسية ؛ حتى ان فون

ارنيم تصور ترتيباً سياسياً عظيما ، حلفاً فرنسياً - بروسياً يمكن أن يحارب روسيا ، ومن هذه الحرب يخرج في آن واحد استقلال بولونيا والوحدة الألمانية . ورفضت الحكومة الفرنسية هذا العرض ، ولكنها دفعت بروسيا في سياسة العطف على البولونيين . وفي بداية نيسان ، أرسلت الحكومة البروسية حاكماً لدوقية بوزن ، الجنرال **فيلليزن** ، وكان في صالح البولونيين وتفاهم مع زعمائهم على تشكيل فرق مغيرين وسمح لهذه الفرق ، في ٩ نيسان ،باتخاذ الشعار القومي .

ويبدو أن القضية بدأت بالتنفيذ ، ولكن الشحناء القومية ظهرت من جديد بسرعة بين البولونيين والالمان . فقد قامت اللجان البولونية في المدن الألمانية بنشر بيانات كشف فيها عن استعباد الحكومة البروسيه للبولونيين في **بوسنانيا** . وللجواب على هذه اللجان البولونية تشكلت لجان المانية في هذه المنطقة ؛ وفي ٥ نيسان طالبت دانتزيغ بادخالها في الكونفدراسيون الجرماني . وكان حاكم مدينة بوزن ، الجنرال **كولومب** ، يكره البولونيين ،وتفاهم مباشرة مع الدوائر الرجعية في برلين ومع الملك ، من فوق رأس الحاكم فيلليزن . وفي ٢٦ نيسان ، اتخذ فريديريك - غليوم الرابع قراراً ، بحجة تعمير بولونيا ، فصل فيه الدوائر الألمانية عن دوقية بوزن لادخالها في باقي الملكية ؛ وصنع مما تبقى « دوقية بولونية كبرى » وجعل عاصمتها **غنيزن** وكانت تضم ٣٠٠,٠٠٠ نسمة . ومنح هذه الدوقية البولونية الكبرى الاستقلال الذاتي ، والحق في ان تكون لها مدارسها وموظفوها ، وعلمها ؛ ولكن اعادة بولونيا بـ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ضلال مبين . ومع دلك ، لم تطبق هذه البراءة الملكية . فقد استدعي الجنرال فلليزن إلى برلين وأرسل مكانه الجنرال فون **بفول** مفوضاً بصلاحيات واسعة . وفي بداية أيار وطد هـذا الجنرال السلطة البروسية تماماً .

وستدخل بوسنانيا بكاملها ، في الآجل القريب ،في الكونفدراسيون الجرماني .

وعلى هذا لم تؤد نصائح لامارتين إلى شيء ، فضلاً عن أن سير كور لم يخدمه إلا قليلاً لأنه لا يحب البولونيين وامرأته روسية . وكانت ثورة ١٨٤٨ ، في الواقع ، فرصة جديدة لجرمنة بولونيا ، وفرصة لتقدم جديد للجرمانية في بولونيا ، لأن بوسنانيا دخلت قطعاً في الكونفدراسيون الجرماني . وحاول لامارتين ، بعد أن اوقف ميروسلاوسكي من جديد ، ان يحصل على اطلاق سراحه وارساله إلى فرنسا وفي ٩ حزيران ، احتج باستيد على لسان **ايمانوئيل آراغو** ضد ما أسماه « تقسيم بولونيا الرابع » أي دمج الدوائر الألمانية دوقية بوزن في جسم الكونفدراسيون الجرماني. و تقدم بهذا الاحتجاج ، وهذا يلفت النظر ، باسم معاهدة فينا ، التي جعلت من بولونيا موضوعاً لقرار متخذ من كافة الدول الأوربية . و دام النقاش في هذه النقطة بين الحكومة الفرنسية والحكومة البروسية عدة أشهر : تقدم باستيد بشكواه ضد القومية الألمانية ، ولكنه ظل حذراً في احتجاجاته ، خشية أن يثير تهديدات روسيا . وفي ٢٣ تشرين الأول ، صوت المجلس البروسي ، الذي كانت تحركه أفكار اليسار ، على قرار يمنح البوسنانيين ضمانات لحقوقهم . وبدا عندئذ أن كان للبولونيين ضمان لحرياتهم الداخلية ؛ ولكن البراءة الممحت ، بعد الانقلاب الملكي ، ودخلت بوسنانيا بكاملها في الكونفدراسيون الجرماني . وهكذا ظلت الارادة الفرنسية الطيبة ، كما رأينا ، في حدود حذرة جداً ، وافلاطونية صرفاً .

التدخل الفرنسي في ايطاليا . ـ لقد جعل لامارتين لايطاليا مكانا خاصاً في بيانه . وكانت ايطاليا قضية عزيزة على قلوب الفرنسيين ، وخاصة على قلب لامارتين : فقد أجاب وفد اللاجئين الإيطاليين في

باريس ، في ٢٧ آذار : « إن قضيتكم قضيتنا وليعت فرنسا وإيطاليا إلا إسماً واحداً في عواطفنا المشتركة لتجديد ايطاليا الليبرالي ، اذهبوا وقولوا لها بأن لها ابناء ايضاً في هذه الجهة من جبال الألب ، اذهبوا وقولوا لها ، بانها اذا هوجمت على ترابها أو في روحها ، في حدودها ، أو في حرياتها ، ولم تكف سواعدكم للدفاع عنها ، فلن نقدم اليها الأماني فحسب ، بل اننا نقدم اليها سيف فرنسا ليصونها من كل غزو » .

وعندما أعلن الملك شارل ـ البير الحرب على النمسا ، طلب لامارتين من الحكومة أن تقرر، في ٢٩ آذار ، تشكيل « جيش الألب » من ٦٠٠٠٠ رجل وجعله على أتم الاستعداد ، في شهر نيسان ، لنجدة ايطاليا .

ولكن البيمونت أبعدت هذه النجده الفرنسية ، كما ردت الهجوم المفاجىء الذي قام به اللاجئون الايطاليون على شامبيري من ٣٠ آذار إلى ٤ نيسان . لقد كانت البيمونت تكره الجمهورية والأفكار الجمهورية ، واندفعت بتأثير انكلترا التي كانت تخشى أن ترى فرنسا والنفوذ الفرنسي يعظمان في ايطاليا الشمالية . وأخيراً كان الايطاليون مقتنعين بتفوق قواهم على قوى النمساويين ، ولم تقبل كبرياؤهم بالنجدة . وفي ١٠ آذار سجل شارل ـ آلبير « بسرور عظيم تعاليم الحكومة الفرنسية السلمية ، ورغبتها في عدم القيام بدعاية ، وتركها النمو المعنوي والفكري لنظم الشعوب المجاورة يعمل عمله تدريجياً » . وهذا يعني القول بأنه يتمسك حرفياً بتصريحات فرنسا في عدم التدخل . وفي النداء الذي ألقاه على شعب بيمونت لاعلان الحرب على النمسا ، حمد الله «أن جعل ايطاليا في حالة تعمل وحدها » .

وفي ٢٨ آذار أوضح وزيره في باريس إلى لامارتين عن قلقه من زيارة الاسطول الفرنسي لجنوه ؛ وبعد ثلاثة أيام ، في ٣١ آذار ، كشف

العامل الفرنسي في تورينو ، بيكسيو ، في رسالة لوزيره ، عن الحذر الذي تثيره الأفكار الجمهورية في بيمونت ، وأضاف ، متكلماً عن وزير الشؤون الخارجية في حكومة تورينو : « إن جيش راديتسكي يخيفه أقل من وجود جيوش الجمهورية على نهر الفار الذي اعلنت عنه الصحف » . وفي ٧ نيسان ، طالبت البيمونت بعبارات تكاد تكون مهذبة ، بابعاد الجيش . وفي ٢٠ نيسان ، كتب بيكسيو : « إن الايطاليين لا يريدون نجدة » ، ولا يريدونها حتى في وقت فيه يسحقون » . وقال : « إن كل تدخل يثير ضد فرنسا كرهاً لا يهدأ ، كره ايطاليا » . وإذا دخلت الجيوش الفرنسية بيمونت ، حتى ولو لنجدتها ، فان حصون الألب ستطلق النار ضدها ، ولن يتأمن تموين الجيوش .

وتعاظم تحمس البيمونتيين بانتصارات الحملة في البدء . وفي ٢٢ أيار ارسل الميلانيون ، الذين تحرروا ، إلى لامارتين رسالة يطالبون فيها بايقاف انخراط المتطوعين الفرنسيين في الجيش لصالحهم لأنهم لا يريدون أن يتهموا بأنهم طلبوا النجدة من الأجنبي . ودام هذا الموقف الى النهاية ، وبعد أن استأنف راديتسكي الحرب ، حتى منتصف تموز . وهكذا لم تقبل بيمونت بأي حركة من فرنسا لصالحها ، تدعمها في موقفها هذا انكلترا . وكانت معادية لكل تدخل فرنسي ، وأبعدت إرادة فرنسا الطيبة . وفي المضمار الوحيد الذي كانت السياسة الفرنسية فيه مستعدة للعمل ، وجدت نفسها مكتوفة الأيدي برفض محميها أنفسهم .

ومن الطبيعي أن يتغير هذا الموقف بعد كوستوزا ، في ٢٥ تموز . ففي ٢٨ استنجد اللومبارديون بفرنسا ، وفي ٢٩ منه ، البيمونتيون ، وأودع طلب النجدة رسمياً في باريس في ٣ و ٤ آب . وجرت محاولة لجر فرنسا إلى الحرب ، بعد أن أبعدت نجدتها حتى الآن . وفي ٢٢

تموز ، طلبت حكومة بيمونت من الحكومة الفرنسية أن تبعث اليها بجنرال ، وطلبت بخاصة الجنرال بوجو ، وحاولت ، بشكل عام ، أن تزج الفرنسيين في القضية لتضطرهم إلى التدخل . ولكن الحكومة الفرنسية كانت على علم بعواطف الايطاليين الحقيقية وباطماع البيمونتيين الذين لا يريدون الوحدة الايطالية ، بل يريدون توسع بيمونت في ايطاليا الشمالية . ومن جهة أخرى ، أرادت الحكومة الفرنسية أن تبقى في السياسة السلمية ، واقترحت على انكلترا ، في بداية آب ، وساطة مشتركة بين النمسا وبيمونت مستفيدة من أن النمسا ، قبل النصر ، قدمت بنفسها عروضاً مصالحة وفي الحقيقة ، ان النمسا ، في ٢٣ و ٢٤ أيار ، عرضت أن تتخلى عن لومبارديا ، وتجعل منها دولة منفردة ، حتى انها قبلت أن تتنازل عنها إلى بيمونت ، لتشكل مع البندقية دولة مستقلة ذاتياً ولها نظام مماثل لنظام هونغاريا وعلى هـذه الأسس ، باستئناف المقترحات النمساوية السابقة ، اقترحت فرنسا وانكلترا ، في ٨ آب ، وساطتها . ولكنها جاءتا متأخرتين قليلاً ، لأن البيمونت وقعت ، في ٩ منه ، مع النمساويين هدنة أكثر خسارة من أسس المقترحات الفرنسية - الانكليزية .

وهذه الوساطة ، التي قبلت مبدئياً من المتحاربين ، اصطدمت بصعوبات مختلفة : من جهة ، بسياسة النمسا المتهربة ، التي رأت نفسها منتصرة فحاولت أن تكسب الوقت بعد أن عرفت أن الزمن يعمل لصالحها ، وفي أثناء ذلك أخذت تعزز قواها ؛ ومن جهة أخرى اصطدمت بسياسة البيمونتيين المستاءة والطائشة ؛ لأن البيمونتيين ، وإن غلبوا ، كانوا يرون أن الوساطة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى استقلال اقليمي لومبارديا والبندقية . وتحمس الرأي البيمونتي شيئاً فشيئاً لمعاودة الحرب ، ولم يقبل بالهدنة إلا

كهدنة موقتة . هذا فضلاً عن أن شارل آلبير ، من جانبه ، ظل مستمراً في شكوكه التي لا يمكن التغلب عليها بالسياسة الفرنسية . ولم تثمر الوساطة حتى في الوقت الذي استأنف فيه البيمونتيون أنفسهم العمليات العسكرية .

وهنا أيضاً ، ظلت الحكومة الفرنسية أمينة على سياستها السلمية ، ولكنها جعلت مكاناً خاصاً لايطاليا . وفي الواقع ، منعت عداء النمسا ضد البندقية ، وعارضت دبلوماسياً العمليات ضد المدينة ، وأرسلت سفينتين حربيتين إلى البحر الادرياتيك لتمنع النمساويين من حصار البندقية. وهددت النمسا تهديدات جريئة إذا ما جاءت وتجاوزت خط نهر الآدا : وقالت إن فرنسا تتدخل عند الحاجة بالسلاح ، لدعم بيمونت المهاجمة على أرضها (٢٩ آب) . حتى ان باستيد تكلم باثارة دعاية أكثر تملقاً إذا كان ذلك ضرورياً (٤ ايلول) . وكانت الحكومة الفرنسية ، مع تصريحاتها هذه إلى النمسا ، تعدد نصائحها إلى البيمونت بالحذر . ولم تضل في ذلك كثيراً ، لأن برقيات (رسائل) باستيد وبرقيات القائمين بالأعمال في ايطاليا تدل على مدى أطماح بيمونت الخطرة ,وضعف حكومتها . فمن ذلك أن بيكسيو دل في برقية على أن استدعاء المتطوعين لم يثر كبير حماسة ، وحتى في بيمونت ، وذلك لأنه لم يكن ، في تورينو ، إلا أربع وأربعون متطوعاً ، وفي جنوة ثلاث وعشرون . ولذلك تمسكت فرنسا بالشروط التي تصورتها ، وهي اعطاء لومبارديا والبندقية دستوراً حراً ، وان البيمونت تستطيع أن تعوض خسارتها ، عند مقتضى الحال ، وإذا كان ضرورياً ، على حساب دوقيتي بارما ومودينا .

وكما قلنا لقد استأنفت البيمونت بجنون العمليات العسكرية ، ولكن

هذه العمليات كانت شؤماً عليها ، وكذلك معركة نوفارو التي دمغت البيمونت بهزيمة قطعية . وتدخل السفير الفرنسي لدى النمساويين ، وحصل على ايقاف العمليات مباشرة دون أن تجتاح النمسا أراضي البيمونت ، مقابل احتلال حصن الاسكندرية وغرامة تحدد فيما بعد وتدفعها البيمونت .

ولم تكن سياسة الأمير – الرئيس لوي نابوليون ، عندما خلفت حكومته اللجنة التنفيذية في فرنسا ، لتختلف عن سياسة لامارتين وباستيد ، أي أنها كانت مطبوعة بمجاملة خاصة لايطاليا ، وقد ثبط البيمونتيون أنفسهم همة هذه المجاملة . ونرى في هذا المضمار ، الذي هو أقصى ماحاولته فرنسا ، أن التدخل الفرنسي لم يكن بعيداً .

سياسة فرنسا العامة – . وفي السياسة العامة ، خارجاً عن هذين البلدين ، بولونيا وايطاليا ، بقيت فرنسا متحفظة ، وحاولت في جميع الميادين ، ألا تعمل وحدها ، بل أن تشرك سياستها مع السياسة الانكليزية ، وعندما لا تريد السياسة الانكليزية أن تعمل ، لا تعمل شيئاً ، كما هي الحالة في جنوب - شرقي أوربة ، حيث لا نرى أي عمل للحكومة الفرنسية حيال النمسا والحركات القومية التي تفجرت في النمسا ، وبخاصة في هونغاريا . لقد بقيت معادية للنمسا ذاتها ، ولحكومتها الرجعية ، ولكنها لم تعمل شيئاً لصالح القوميات التي ثارت عليها ، وظلت متمسكة بسياسة الجمود هذه ، آخذة بعين الاعتبار انكلترا وروسيا اللتين كانت سياستها ملائمة للنمسا ولم تشأ فرنسا أن تستاءا منهما . لقد حاولت أن تنساق في سياسة من شأنها دعم الامبراطورية العثمانية واسداء النصح لها ، وفي صالح روماني الأفلاق والبغدان ؛ وأرادت أن ينصح السلطان بسياسة الاصلاحات لصالح المسيحيين ، لاجتناب تدخل روسيا ، ولكن بالمرستون ،

في هذه النقطة ، كان حذراً جداً ولم يخاطر بالحروب أو بتعقيدات مع الروسيا . وبالرغم من أن الثوريين الذين حاولوا القيام بعمل في الأفلاق قد أتوا من باريس ، فان الحكومة الفرنسية لم تعمل شيئاً في هذه الأمارة ، كما لم تعمل في النمسا .

العمل الفرنسي في الدوقيتين الدانياركيتين . - وفي قضية الدوقيتين اشترك العمل الفرنسي والانكليزي : لقد اندفع البروسيون مباشرة لنجدة هولشتاين عندما اعلنت تشكلها دولة منفردة ، ودخل الجيش البروسي هولشتاين ، تحت قيادة الجنرال فرانجل ، في ٤ نيسان ، عندما ادخل الدياط الألماني شلزفيغ في الكونفدراسيون الجرماني . وقهرت الجيوش البروسية الدانياركيين ، وفي أول أيار ، بدأت الجيوش البروسية باجتياح جوتلاند . وباتجاه معاكس ، قهر الاسطول الدانياركي السفن البروسية . احتجت فرنسا مباشرة في فرنكفورت ، في ٨ حزيران ، باسم الحق العام لصالح الدانيارك ، وفي برلين في ٢٩ حزيران . وذكرت الحكومة الفرنسية في احتجاجها ضد التدخل الألماني في الدوقيتين ، في ٨ حزيران ، بشرعية حقوق الدانيارك وقالت : « إن الشلزفيك اقليم دانياركي ، هذا أمر لا نزاع فيه » ، وارتفع احتجاجها لصالح « الحق والعدل الجريحين » . وقالت ان العاطفة التي تحمل المانيا على تشكل ذاتها على مبدأ الوحدة القومية كان ولا شك مشروعاً ، ولكن يجب الا يدفع هذا الاتجاه حتى الاغتصاب ، وأشارت الحكومة الفرنسية في احتجاجها ، في ٢٩ حزيران ، إلى أن البروسيين يجازفون باثارة تدخل روسي ، ولامت الحكومة البروسية ، التي كانت تتجه في ذلك الحين نحو الليبرالية والديموقراطية ، على دعمها الارستقراطية المتعصبة لحزبيتها في هولشتاين ضد ملك الدانيارك ، الذي يعتبر من أكثر ملوك أوربة ليبرالية .

وتذاكرت الحكومة الفرنسية ، في الوقت نفسه ، مع انكلترا ، لنجدة الدانيمارك ؛ وانضمت إلى انكلترا والسويد للقيام بمساع تؤدي إلى هدنة بين البروسيين والدانيماركيين في ٢ تموز ، ثم انضمت إلى انكلترا وروسيا للقيام ، في برلين ، بمساع تضطر البروسيين إلى قبول هدنة مالمو نهائياً في ٢٦ آب . وحتى النهاية ، أي حتى تسوية ١٨٥٢ ، حافظت الحكومة الفرنسية على سياسة الاشتراك مع انكلترا وروسيا لحماية الدانيمارك من الأطماع البروسية والألمانية . وهكذا دافعت عن حقوق الدانيمارك ضد المطالب الألمانية ، بالرغم من أن هذه المطالب تستند على حقوق القومية ، أي على مبدأ من مبادىء الحكومة الفرنسية .

الموقف الفرنسي حيال ألمانيا . - وأخيراً ما هو الموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية حيال الثورة الالمانية ؟ لم يبق شيء في العواطف الفرنسية من الانفعال الذي كان يلاحظ في أزمة ١٨٤٠ : لقد زالت عواطف المرارة ضد المانيا ، وكانت فرنسا ، منذ الأصل ، تؤكد بعدها عن المنفعة . وفي بلاغ ٥ آذار ، أعربت عن نواياها السلمية وانكارها لأي مشاركة مع اللاجئين الألمان المنخرطين في جوقة هوفيغ ، واتخذت، بعد اخفاق هذه المحاولة ، احتياطاتها دون عودتها : وبعثرت على الأرض الفرنسية اللاجئين الألمان ، أو اعادتهم إلى أوطانهم في المانيا . وأكدت بانها تنظر نظرة طيبة إلى تحويل المانيا ، وان عامليها في المانيا ينظرون نظرتها الطيبة إلى هذا التحويل نحو الوحدة ، وبخاصه ايمانوئيل آراغو ، الذي كان يمثل فرنسا في برلين : حتى انه كان يود آراغو أن يوعد البروسيون ، عند الحاجة ، بمساندة فرنسا ضد الروس . وفي ٨ حزيران ، كانت الحكومة الفرنسية تتصور ايضاً ان مبدأ « تحالف وثيق بين فرنسا

وانكلترا » شيء أساسي . وهذا ما كتبه باستيد إلى سافوي العامل الفرنسي في فرنكفورت .

ولكن الحكومة الفرنسية ، فيما عدا قضية الدوقيتين والخيبة التي منيت بها في القضية البولونية ، في صيف ١٨٤٨ ، أصبحت حيال المانيا ، أكثر كتماناً ومواربة ، عندما رأت موقف برلمان فرنكفورت وسياسة القومية والجامعة الجرمانية . وفي ٣١ تموز ، أوضح باستيد ، في رسالة إلى السفير ، عن قلقه من هذا الشكل الذي تأخذه المانيا ، وخوفه من أن يرى تشكل دولة المانية مخيفة لجيرانها أكثر مما كانت المانيا في السابق؛ وخاف من أن يرى تشكل « دولة من أربعين مليون نسمة ». ولم يقبل في ٢٤ آب أن يستقبل كشخص رسمي رسول الارشيدوق جان ، نائب الامبراطورية ، ممثلاً لألمانيا ، خارجاً عن تمثيل مختلف الدول الألمانية الموجودة من قبل . ودعم بروسيا في معارضتها لبرلمان فرنكفورت ، وفي الوقت نفسه ، في معارضتها للنمسا . وكتب باستيد في ٧ تشرين الأول ١٨٤٨ : « إن حليفنا الطبيعي في المانيا ، هو بروسيا » لأن بروسيا ، في ذلك العصر ، كانت تعارض توحيد ألمانيا . وهكذا فان السياسة الفرنسية التي كانت في الأصل ، محبذة ، اتخذت بسرعة موقفاً متحفظاً حذراً .

ووقف لوي - نابوليون الموقف نفسه ، ولم يشجع المشاريع البروسية ، وابعد عرض التحالف الذي قدمته الحكومة البروسية على لسان الوزير رادوفيتز ، في ١٢ تشرين الأول ١٨٥٠ . ولكنها لم تدعم النمسا ايضاً ، بل احتجت عندما اراد شفارتزانبرغ ان يدخل النمسا كلها في كونفدراسيون المانيا ، في صيف ١٨٥٠ ، ومن ثم من جديد ، في آذار ١٨٥١ ، وطلب من روسيا ان تضغط على النمسا لتتخلى عن هذا القصد . وهكذا تراجعت فرنسا أمام النتائج التي قد يجرها تطبيق مبدأ القوميات ، الذي

تعلقت به ، ونرى بشكل عام ، ان فرنسا ، في ١٨٤٨ والسنة التالية ، لم تتدخل لدعم الحركة القومية في اوربة كلها ، الا في بعض الحالات الاستثنائية جداً .

تفسير التناقض الفرنسي – كيف يوضح هذا التناقض ؟ لاشك ، ان السياسة الفرنسية ، منذ أيام حزيران ، أصبحت أكثر محافظة . ان العائق الثوري الذي كان يثقل عليها قد رفع ابتداء من ذلك العهد ، كذلك جنب دفع الأجانب للحكومة الفرنسية . ولكن السياسة الفرنسية ، في الخارج ، لم تكن مقيدة بعناصر من هذا النوع ، باعتبارات المحافظة ، لأن الجهاز ظل على حالة كما في البداية ، وظل يعطف دوماً على مبدأ القوميات وحق الشعوب في ان تحكم نفسها بنفسها . وهذه القناعة كانت نفسها موجودة عند الامارتين ، وعند باستيد ، وعند توكوفيل ، الذي كان اول وزير للشؤون الخارجية في عهد رئاسة لوي – نابوليون ، وعند لوي – نابوليون نفسه . ولم يكن هؤلاء الاشخاص افكاراً خجلى ، واذا لم يتدخلوا لصالح القوميات الأوربية ، فلم يكن ذلك منهم بدافع روح المحافظة .

ولم يكن عدم تدخلهم بسائق عجز مادي : فقد كان الجو خالياً أمام فرنسا لسلوك سياسة تدخل في اوربة ؛ وحتى صيف ١٨٤٨ ، لم تلق أي خصم ممكن في حكومات اوربة الوسطى ، لأن النمسا لم تبدأ باسترجاع قوتها الا في صيف ١٨٤٨ . ومن ثم لم تجد السياسة الفرنسية أمامها أي خصم جدي : لأن اوربة الوسطى ، ظلت ، في الواقع ، مفتتة زمناً طويلاً ، وعزلاء من السلاح تماماً . ولم يكن في اوربة غير روسيا يمكن ان تؤلف قوة . وعلى هذا فان العوائق المادية لاتوضح حذر الحكومة الفرنسية أو جمودها . ؛ وفي الواقع ، ان التفسير الحقيقي لهذا الجمود وهذا الحذر ، هو ان فرنسا لاحظت انها لاتفهم مبدأ القوميات بالشكل الذي تفهمه

اوربة . لقد ظهرت القومية ، في ايطاليا ، وفرنسا وهونغاريا ، ارادة قوة ؛ وفهمت على انها قومية جنس ، وحقاً أسمى في ان تشمل في بلد واحد جميع اخوة اللغة والجنس .. غير ان الحكومات الفرنسية ردت نظرية القومية المبنية على الجنس ، ولم تقبل بأن تهدم الحقوق المشروعة كما عرفها التاريخ ، كحق الدانيمارك الشرعي في دوقيتها ، أو حق بولونيا في اجزاء دوقية بوزن المأهولة بالألمان ، حتى ان الحكومة الفرنسية قالت : « يجب الا يدفع حق القومية حتى الاغتصاب . وان جميع البلاد ، التي يوجد فيها شعب من جنس الماني ، غير تابعة ، بهذا وحده ، الى المانيـــا » . وأضافت : ان هـــذا مبـدأ خطر ، ويمكن ان ينقلب على المانيا نفسها : « ان هذه الروح في القومية الجرمانية ، بظهورها على هذا النحو بمظهر الاجتياح ، لن يكون منها ، في قلب المانيا بالذات ، الا تمجيد وتعزيز عاطفة القوميات الأخرى ، وقد تنزع الى تقسيم المانيا عوضاً عن توحيدها » . وذكرت ، على سبيل المثال ، حال بوهيميا ، وانتهت في بلاغ ٨ حزيران ١٨٤٨ بقولها : ان كل هذا يبرهن على عدم وجوب المبالغة في شيء ، وان الواجب يقتضي ان نكون عادلين قبل كل شيء » .

ونجد في ١٦ حزيران ، في رسالة من باستيد الى السفير الفرنسي في فرنكفورت ، تعبيراً آخر بنفس الفكرة : « ليس عندنا ، اكرر ذلك ، الا عواطف ودية لألمانيا . اننا نود مخلصين من كل قلبنا ان نرى اتحاداً وثيقاً يتوطد بينها وبين فرنسا . ولكن فرنسا لاتعتبر الا ألمانيا وحدها ؛ وان سياستها يجب الا تكون جرمانية بخاصة ، فضلاً عن ان المانيا ، تبدو لنا ، في هذا الحين ، انها تستسلم لأهواء خطرة عليها » . وكتب ، في ٢٧ حزيران ، الى ايما نوئيل آراغو : « لايسعنا ، من وجهة النظر القومية ،

ان نقول ان الشلزفيغ المانية ، لأن اللغة الألمانية دخلت اليها ، ولأنه يوجد فيها على وجه التقريب ١٢٥٠٠٠ نسمة ، من ٣٥٠٠٠٠ نسمة مجموع السكان ، يتكلمون هذه اللغة في القسم الجنوبي من الدوقية وكذلك يتكلم باللغة الالمانية في الالزاس ، واللورين ، وفي سويسرا ، وفي كورلاند وفي ليفونيا : فهل هذا سيكون سبباً في ان تشاء المانيا دمج الالزاس واللورين و الكانتونات الالمانية في سويسرا ، والكورلاند ، وليفونيا في جسمها ؟ ان مثل هذا المبدأ يؤدي بكل بساطة الى اللامعقول » .

وهكذا نرى ان ما حاولته فرنسا ، عندما تدخلت لصالح الحركات القومية في اوربة ، هو الا تفصلها الى بلاد مستقلة ، بل ان تسعى لمنحها الاستقلال الذاتي والحريات وضمان هذه الحريات : هذا ما حاولته في سبيل البولونيين واللومبارديين والبنادقة والرومانيين والصقليين . وان ماتراه الحكومة الفرنسية أساسياً هو حرية الشعوب ورخاؤها وليس التحديد بحدود . ان ماتريده هو ان يعطى لهذه الشعوب استقلال ذاتي قومي جوهري يحترم حقها في الثقافة ، وشخصيتها المعنوية ، لاان تقسم الى بلاد حسب هذا الزعم العرقي او ذاك . انها تلح على النظم الحرة اكثر مما تلح على التبعية للدولة . وتعتبر ان المهم هو النظام السياسي للدول اكثر من تعريف الدول . ان القومية تبقى ، بالنسبة لفرنسا ، حقاً في استقلال الحياة الروحية ، وحقاً في ممارسة الحريات السياسية . وان فرنسا تجد نفسها غريبة وخائفة أمام المفهوم الجنسي للقومية الذي ظهر في اوربة الوسطى . انها لاتعرف في ذلك فلسفتها . ولا تشجع هذا المفهوم . هذا هو السبب العميق لتراجع فرنسا أمام النتائج التي ولدتها الثورة في كل مكان تقريباً ، ولسياستها في التخلي عن كل كفاح في صالح القوميات .

هذه هي التجربة الاولى التي يمكن بها ان تنفصل القومية والحرية عن بعضهابعد تلاحم، ويمكن بها ان تكون الواحدة خصماً للأخرى . وهنا يكمن تفسير موقف فرنسا . وفي هذا المعنى تبدو لنا تجربة ثورة ١٨٤٨ كتصفية لعقائدية لم توضع حتى الآن موضع نقاش ، وضرورة لمعاودة البحث في قضية القوميات على أساس آخر . وهذا ما سيجري في وقائع اوربة بعد١٨٤٨ .

* * *

الفصل السابع

الحركة القومية في إيطاليا وفي الامبراطورية النمساوية

تختلف الحركات القومية الايطالية ، و السلافية و الهونغارية بعضها عن بعض،ولتاريخها نتيجة وهي إظهار فردياتها واختلافاتها . ومع هذا يجب جمعها ، لأن معظم هذه الحركات قامت في بلاد كانت تحت سيطرة النمسا، ولأن سير هذه الحركات كان تابعاً للثورة التي قامت في فينا وللتطورات الليبرالية التي حدثت فيها . ولقد رأينا الارتباط الموجود بينها ، و نريد الآن أن ندرس كلًا منها دراسة خاصة على حدة .

١ ـــ جهود ايطاليا نحو الوحدة

تضامن الثورات . ـ إن الحركة التي بدأت عام ١٨٤٧ وانطلقت في بداية ١٨٤٨ كانت موجهة نحو الحرية السياسية لا نحو القومية . ولكن وحدة الثورات اوجدت تضامناً فيما بينها : لقد نشبت الحركة ، كما رأينا ، في آن واحد : في إيطاليا الوسطى ، وروما ، وتوسكانا ، والمملكة اللومباردية ـ البندقية ، والبيمونت . وأصبحت الحركة الليبرالية قومية باعتبارها كانت مناوئة للنمسا . وان قساوة القمع الذي قام به النمساويون في ميلانو ، وبخاصة مذابح ٢ و ٣ كانون الثاني ، والاعتقالات التي جرت

في البندقية ؛ ومن جهة أخرى ، ان احتلال الجيوش النمساوية فراره في ١٣ آب ١٨٤٧ ، والجلاء الذي حصلت عليه فرنسا في ٢٣ كانون الأول ، كان لها في كل مكان نتيجة مزدوجة وهي : ان حوادث ميلانو أحدثت رعشة في إيطاليا كلها . وان الاصلاحات الليبرالية التي أجراها البابا بيوس التاسع ، والهجوم على دول البابا في فراره ، إن كل هذا بلور حوله تطلعات ايطاليا وظهر آنئذ بطل الحرية الايطالية ضد النمسا ، وحتى في لومبارديا . ولقد وجه ماتزيني زعيم الحركة الوحدوية الجمهورية ، إلى البابا بيوس التاسع ، في ٨ كانون الأول ١٨٤٧ ، رسالة مؤثرة وقال فيها : « وحدوا إيطاليا ، وطنكم ، واجمعوا حولكم أفضل ممثلي الحزب القومي . ولا تشحدوا تحالف الامراء ، وتعلقوا بكسب تحالف شعبكم ... الوحدة الايطالية شيء إلهي ، وستكون بكم أو بدونكم »، وقدم للبابا مساندة الحزب الجمهوري الايطالي كله . وأعطى للجمعيات السرية كلمة الأمر في الانضمام علناً للبابا ودفعه في الطريق الليبرالية والقومية ، وأراد أن يجعل من البابا زعيم حملة الكفاح ضد النمسا . وفي الخريف ، أخذت المظاهرات لصالح الوحدة أهمية متزايدة ، وحتى في روما . وكانت كلمات الأمر التي تسري في الشعب الصراخ القديم في العصر الوسيط : « اخرجوا أيها الألمان ! » أو « ليحيي الاستقلال » . وانشد نشيد مارسييز ايطالي ، الف حديثاً . ورفعت الألوان الثلاثة : الأخضر ، والابيض ، والأحمر ، في شهر شباط . وفي البيمونت نشر دازيليو رسالة في « مصائب لومبارديا » . واضطر الملك أمام الاضطراب ، ان يبدل الوزارة ويعطي رئاسة مجلس الوزراء إلى بالبو . وفي المنطقة اللومباردية - البندقية ، بالرغم من حالة الأحكام العرفية ، بدأ الناس

يتهيؤون علناً للثورة . وفي البندقية ، وضع جانباً المال المخصص لعيد المساخر ليصرف لضحايا ميلانو . وفي ميلانو ، كان الشعب جزعاً ، حتى ان الزعماء البورجوازيين في المدينة اعلموا تورينو بانهم عاجزون وليس باستطاعتهم أن يمنعوا المناداة بالجمهورية . وكانت الجيوش النمساوية في ايطاليا الشمالية موضع شك . لأنها كانت تضم على وجه التقريب نصف جنودها من الايطاليين . وتظاهر طلاب بادوا وبافيا ، ولكن الشرطة ارهقتهم ونكلت بهم . واستطاع ماتزيني أن يكتب إلى غيزو بأن المعتدلين لا يوجدون في ايطاليا : « لا يوجد إلا حزب واحد في ايطاليا، الحزب القومي » وهكذا اجبرت الحركة الملوك على توسيع اصلاحاتهم ، وفي الوقت نفسه ، أخذ التنظيم العام يرتسم .

وفي الواقع ، افتتحت مفاوضات لتشكيل عصبة ايطاليا الوسطى ضد النمسا ، بناء على اقتراح البابا ، بعد ضربة القوة على قصادة فراره ، وأرسل البابا دبلوماسياً إلى تورينو وإلى فلورنسه ليقترح اتحاداً جمركياً ، ارضاءً للحزب القومي ، وفي ذلك ما يعطي الدول قوة لمقاومة النمسا . فقبلت فلورنسا ، وترددت تورينو وبدت مقاومة . وكانت الأوساط الاقتصادية معادية للذوبان الجمركي مع ايطاليا الوسطى . ورأى شارل آلبير أن الحالة أخذت تتغير فرأى أن يخلف النمسا في ايطاليا الشمالية ، واقترح ، في جوابه ، تحويل مشروع الاتحاد الجمركي إلى عصبة دفاعية ، ضد النمسا وضد الدفع الليبرالي معاً . ووضع بعض الشروط لقبوله . وكان على العصبة أن تعين الامتيازات التي يجب تخويلها ، وان تبادر للنجدة بشكل متبادل دون طلب من الخارج ، للحفاظ على الهدوء العام . وحالت هذه الاعتراضات التي أبدتها البيمونت دون تحقيق المشروع ، ولم يتوصل الا

إلى تشكيل اتفاقية جمركية بين روما ، وتوسكانا والبيمونت ، في ٣ تشرين الثاني ١٨٤٧ ، وانضم إلى هذه الاتفاقية دوق مودينا الأكبر ، في ١٥ كانون الأول . ومن السهل أن نرى ، حالياً على الأقل ، منذ بداية هذا التنظيم الايطالي ، بأنه يوجد سوء تفاهم بين البابا وملك البيمونت من جهة ، وبين البابا الحركة القومية من جهة اخرى . وقد قال بيوس التاسع إلى وصيف له : « لا أريد أن أفعل ما يريده ماتزيني ، ولا أريد أن أفعل ما يريده جيوبرتي » .

حركة ميلانو . ـ زاد تأثير ثورة باريس الاضطراب في كل مكان تقريباً . وسجل ظفر الفكرة الدستورية في نابولي ، وروما ، وفلورنسا والبيمونت . وعبر عنه في بادىء الأمر ، عند عدم القدرة عن عن التعبير عنه بشكل آخر ، بحركة عامة ضد اليسوعيين الذين اعتبروا أدوات للنفوذ النمساوي والرجعي في إيطاليا كلها . وأثارت أخبار ثورة ١٣ آذار في فينا حركة الاستقلال في المملكة اللومباردية ـ البندقية . واعلنت الامتيازات التي تنازل عنها الامبراطور لشعوبه ، في ميلانو ، في ١٨ آذار صباحاً ، وقد علم الخبر بها في ١٧ منه مساء . وتذاكر المعارضون في الليل . وصحب المتظاهرون القاضي الأول ، **كازاتي** ، إلى القصر البلدي وطلبوا من الحاكم تشكيل حرس أهلي . ولكن الشعب ثار ، على صوت محامي الشعب **كاتانيو** ، وهاجم الجيوش النمساوية في المدينة بالآجر والحجارة وبأنواع القذائف ؛ ونظمت المتاريس وتسلح الشعب جهد استطاعته ، ووقف في بداية الخمسة أيام الأولى من القتال أمام ٢٠٠٠٠ رجل من رجال راديتسكي ، الذي أخذت تنضب قواه بسبب نقص التموين . وثارت أعصاب جنوده من اجراس المدينة المجلجلة دون

توقف ، فاستسلمت ؛ وانسحب راد يتسكي من ميلانو في ٢٢ آذار بعد أن ضرب المدينة بالقنابل . ويجدر بنا أن نسجل مميزات هذه الحركة بقولنا : انها حركة شعبية رفضت كل تسوية مع النمساويين ، وكل هدنة طلبها راديتسكي في ٢٠ آذار . وقد امتدت الحركة إلى المدن المجاورة : فقد شوهد أثناء القتال ، أن الجيران كانوا يتوافدون من مونتزا ، وكومو ، وبرغام . ومنذ بداية الثورة ، ارسلت البعوث إلى تورينو لاعلام شارل - البير ، رغماً عن رغبة الديموقراطيين وكاتانيو ، وهذا يدل على وجود حزبين في الشعب. ويجب أن نشير الى ان جيوش راديتسكي ظلت منظمة أمام هذه الحركة الايطالية ، وان الكرواتيين والبوهيميين والموارفيين ، في هذه الجيوش ، كانوا يحاربون ، بحماسة كالنمساويين ، ضد ثورة الشعب الميلاني .

حركة البندقية . - وكانت حوادث البندقية مشابهة تقريباً ، وأقل عنفاً ودماً : خلص الشعب مانين وتومازيو من سجنهما في ١٧ منه ، عندما انتشر خبر حوادث فينا . وأراد مانين أن يلهب الشعب مستنجداً بالتقاليد القديمة المعروفة في الجمهورية البندقية ، وأعلن عودة جمهورية القديس - مرقس . وكان الحادث الحاسم ، عندما رفع مانين صوته ، تخلي العمال والجنود الايطاليين في ترسانة البندقية ومخازن الاسطول . ولم يحارب النمساويون هنا كما في ميلانو بل انهم تفاوضوا مع الثوار وانصرفوا . وكانت جماهير الشعب تطرد النمساويين من الأراضي البندقية أو أن الجنود الايطاليين كانوا يتخلون عن الجيش النمساوي في جنوة واودين ، وتريفيز ، عدا مدينتين حافظتا على حاميتيهما وهما فيرونه وفنيانو

حركة لومبارديا - وفي لومبارديا حدثت حركة مشابهة وانتشرت بسرعة ، واضطرت الحاميات النمساوية في كومو ومونتزا وبرغام إلى الاستسلام ؛ وتآخى الجنود الايطاليون مع الثائرين في كريمون وبريشيا . وأخيراً شكا الجبليون

السلاح في جميع الاجزاء الجبلية من البلاد ، من **كادوره** حتى **فالتيلين** . ولم يحتفظ راديتسكي قطعاً الا **بمانتو**، **وفيرونه** و **بكشيرا** **وليغنانو** أي الحصون الاربعة الموجودة في منطقة الشكل الرباعي الحصينة ، وترانت في وادي نهر الآديج .

امتداد الحركة في ايطاليا . – وخارجاً عن المنطقة اللومباردية – البندقية ، امتدت الحركة في ايطاليا كلها : اجبر شعب بارما الدوق على مشايعة العصبة الايطالية ، ثم طرده . وفي بليزانس ومودينا ، اضطرت الحاميات النمساوية الى الفرار وذهب الدوقان معها ؛ وفي فلورنسا ، ذهب ثمانمائة متطوع بسرعة الى الشمال وانساق الدوق الاكبر بالحركة ، وصرح قائلاً : « لقد دقت ساعة بعث ايطاليا » وفي القصادات الحبرية ، في بولونيا ، فر متطوعون وانخرطوا في الجيش ، لتشكيل جيوش ، مع الفارين النمساويين ، تحت قيادة الزعيم الليبرالي ، **زوكشي** . وكذلك وصل متطوعون من اومبريا ووديان الآبنين . وبلغ المجموع كله ١٢٠٠٠ رجل تقريباً . وكذلك زحف متطوعون من نابولي واتجهوا نحو الشمال .

موقف بيمونت . – ولكن الموقف الأساسي كان موقف البيمونت : لأن نجاح الحركة كله منوط بها فماذا تفعل ؟ في البيمونت تابع الشعب الحركة حالاً : ففي ١٩ كانت الطرق المؤدية للومبارديا مليئة بالمتطوعين الذين ذهبوا للقتال مع اللومبارديين . وفي المدن طلب البورجوازيون الانخراط في الجيش ؛ وفي تورينو ، قامت المظاهرات المدنية والعسكرية . ونادى كافور في جريدته « البعث» بالحرب بقوله : « الحرب ، الحرب دون تأخير ! » ولو ان شارل البير زحف سريعاً على ميلانو لاستطاع فتح المدينة فجأة دون صعوبة : ولكنه تردد . كان يخشى الجمهورية في ميلانو ، ومن ميلانو ، دعايتها نحو دوله . وانتظر ان يناديه بورجوازيو ميلانو ، وان يكون مطمئناً من عدم المناداة بالجمهورية ، ليقرر .

وفي ٢٢ منه اطمأن ، عندما انتهى القتال . غير ان حركة الرأي في دولته كانت عامة وكان من الصعب عليه ان يقاوم : وقال : « ان الشعب كله لا يمكن ان يرغب شيئاً سيئاً » . وأخيراً ، حزم أمره : ففي ٢٣ أي بعد يومين على انتصار الميلانيين ، وأمام اندفاع الجمهور ، الذي جاء متظاهراً ، للخبر الظافر عن نجاح الميلانيين ، ظهر في الشرفة ، ودون أن يقول كلمة ، حرك منديلاً مثلث الألوان . وفي اليوم التالي ، في ٢٤ ، القى بنداء الى اللومبارديين : وعدهم بدعمه الدعم الذي ينتظره الأخ من أخيه والصديق من صديقه » ، ووعد بهذا الدعم « باسم الله والبابا » . ولكنه ، من وراء ستار ، اعلم النمسا وانكلترا ، بأنه تدخل ، ليمنع الحركة الجمهورية في اللومبارديا . وفي ٢٥ ، عبرت الجيوش البيمونتية نهر التيسان ، الحد الفاصل بين اللومبارديا والبيمونت . ومن هنا نرى ، في الأصل ، وجود ورائية فكرية في تدخل شارل البير .

ان المهم في هذه الحركة القومية الايطالية ، في اصلها ، هو انها اجماعية حقاً : لقد وجد في هذه الحركة اناس ، من جميع طبقات الشعب ، اتحدوا جميعاً ، وبخاصة البورجوازية والشعب بالطبع : وجد طلاب وعمال ، وحتى اطفال انخرطوا فيها متطوعين ؛ حتى ان المبتدئين في المدارس الكهنوتية أخذوا يمارسون تداول الأسلحة . وأهاب الكهان بالاغنياء الى الاكتتاب ، فاعطوا ، في كل مكان تقريباً ، ذهبهم وجواهرهم : ففي بولونيا ، تحمست فتاة لخطاب خوري فقدمت شعرها للقضية القومية وكان الاخلاقيون ينبهون الشعب الايطالي الى لزوم انتفاضة قوة واخلاق بغية تجديد ايطاليا ، حتى ان راديتسكي نفسه شده من سعة الحركة وقال : حقاً لقد تحول المزاج الايطالي بمعجزة .

وهكذا اشتعلت ايطاليا كلها بلهيب العاطفة القومية بشكل اوسع

وأعمق مما يتصور . وكانت الحركة غريزية دون ان يتضح هدفها السياسي ويصبح واعياً . بيد أن هذه الحركة الجميلة ماعتمت ان انحرفت بعد أن تحولت الحالة بسرعة بحادث مزدوج عسكري وسياسي .

الحادث العسكري . — وهو عدم القدرة التي ابداها الايطاليون ، بالرغم من الوضع الملائم بشكل غريب ، لأن جيش راديتسكي الذي فر من ميلانو كان منهوك القوى ، وامتد على الطرق بشكل شريط طوله سبعة وعشرون كيلو متراً ، وكان من السهل الامساك به وقطعه ، بل الوصول الى مانتو قبل جيش راديتسكي ومنعه من التجمع ولكن الميلانيين ، الذين برهنوا على هذه الشجاعة خلال الأيام الاولى من القتال في المدينة ، بدا انهم لم يهتموا بمتابعة الحوادث ، ولا بملاحقة راديتسكي ؛ وانطلق بضع مئات من المتطوعين فقط في ملاحقة النمساويين . وربما كان زعماء الحركة الميلانية يخشون من عنف الجمهوريين في المدينة وفي جوارها ، او ربما كانوا يفكرون ببساطة ان على البيمونت الآن ان تتدخل ، ومن الممكن القاء المسؤولية على عاتقها . أما شارل ـ البير فقد بدا غير كفوء وبطيئاً : فقد قضت الجيوش البيمونتية تسعة أيام في الذهاب من التيسان الى كريمون ، وخمسة أيام ايضاً لبلوغ نهر المينسيو . وفي ٨ نيسان ، وصلت الجيوش النهر ولم تلق خصوماً بعد . وأخذت مدينة كواتو ، وبذا أصبح عبور النهر ممكناً ؛ ولكن الجيش لم يمر بتمامه الى الضفة اليسرى لنهر المينسيو الا في ١١ نيسان . وكان شارل ـ البير يقود الجيش بنفسه ، وأخذ الهامه عن راهبة ملهمة على مآييدو . وكان زعماء الجيش البيمونتي ضعافاً . ولم يكن لدى الجيش مصلحة لوازم ولا مصلحة صحة . وفي هذه الاثناء ، جمع راديتسكي حوله جنوده المنهكين ، وركن في الحصون الأربعة ، وامسك بخط نهر الآديج وبه كان يتصل مع فينا بواسطة الجنرال **فيلدن** . وانتهى بأن جمع حوله

٦٠٠٠٠ رجل من جميع قوميات الامبراطورية ، ولكنهم كانوا مقيدين بنظام حازم ، ولم يفلت منهم أحد . وهاجم شارل ـ البير فيرونه ، في ٦ أيار ، دون جدوى . اما المتطوعون ، الذين اقبلوا من باقي ايطاليا ، فكانوا على غاية من الاختلاف في المهنة والعمر ، وبالتالي ، كانوا قليلي النفع من الوجهة العسكرية . وكان جيش الألب ، أي جيش الجبليين والمتطوعين الذين يقبضون على الجبل ، يتألف من ٤٠٠٠ رجل تقريباً ، أتوا من ميلانو وجنوه وبارما ، ووصلوا حتى بحيرة غاردْ . ولكن الجنرال فيلدن ردهم على اعقابهم في ٢٠ نيسان . ولم يتأثر شارل ـ البير لاخفاق هؤلاء الجمهوريين ، وأمرهم أن ينسحبوا الى بريشيا لينخرطوا في القطعات اللومباردية التي ستشكل . وفي الجنوب ، امام مانتو ، وقف ١٢٠٠٠ متطوع من توسكانا ، ونابولي ، ومودينا . وفي البندقية تجمع ٣٠٠٠٠ روماني وبندقي ونمساويين هاربين ، وتجمدت هذه الجنود المتطوعة في مكانها ، وفقدت نشاطها بسرعة ، وكان اخفاق البيمونتيين في فيرونه اول عنصر في فقد المعنويات وتثبيط الهمم .

الحادث السياسي . — أما الحادث الثاني ، السياسي ، فكان في تخلي الحكومات تدريجياً عن الحركة . وبسرعة ظهرت الاعتبارات السياسية واستيقظت الاطماع : أطماع نابولي في انقونة ، أطماع روما في روفيغو ، اطماع توسكانا في لونيغليانا . وكانت مفاهيم الوطنيين مختلفة جداً ومتشابكة : فمنهم **الماتزنيون** أي الوحدويون الجمهوريون في بعض المدن ؛ **وانصار وحدة ايطاليا الملكية**، أما في ظل دوق توسكانا الاكبر ، واما في ظل ملك البيمونت . ولكن هؤلاء الوحدويين ، بالاجمال ، من جمهوريين او ملكيين ، كانوا اقلية . ومع ذلك فقد وجد اناس يعملون لتشكيل مملكة ايطاليا الكبرى في الشمال على الأقل ، ويسمون **الالبرتيين** ، أي انصار شارل ـ البير ، وكانوا نشيطين في دوقية مودينا ودوقية بارما ، وكانت كل منها دون أمير ،

لأن الدوقين ذهبا مع الحاميات النمساوية . وكان الألبيرتيون يعملون في بلاد أخرى : فمن ذلك ان برشيه كان يعمل في فلورنسا ، ومامياني في روما ، وسبافانتا في نابولي . ولا يعلم كثيراً لأي حد كان هؤلاء المبعوثون على اتفاق مع شارل البير ، ولكن حركتهم ، على أي حال ، ايقظت حذر سادة هذه الدول الايطالية . وانفصـــل سيدان من هؤلاء السادة عن القضية القومية ، وهما البابا وملك نابولي .

بيوس التاسع . — كان بيوس التاسع مرتبكاً : ولا شك في انه كان اميراً ، وبهذه الصفة ، كان يشارك في تطلعـــات سائر البلاد ، ولكنه كان حبراً ايضاً ، أي أباً لجميع المسيحيين ، نمساويين وايطاليين ، وملزماً بالطبع بالدعوة الى السلام ، ولذا حاول حلاً سلمياً . ففي ٢٨ آذار ، القى بنداء دعا فيه جميع سادة ايطاليا الى الاجتماع في مؤتمر يعقد في رومـا لدراسة نظام يمكن لايطاليا ، وأخرج مشروعه في العصبة الايطالية الذي عرضه في السنة السابقة . ولكن هذه المبادهة اصطدت بعقبة مزدوجة : فقد تنحى عنه رجاله الخاصون ، وعلى رأسهم الجنرال دوراندو ، قائد الجيوش المحتشدة في قصادات الشمال ، ووقف مباشرة موقفاً قومياً جداً . وجه ، في ٩ نيسان ، نداء الى جنوده ، وقال لهم فيه : لقد بارك بيوس التاسع سيوفكم المنضمة الى سيوف شارل ـ البير . وهذه الحرب ، حرب الحضارة ضد البربرية ، ليست ابداً حرباً قومية ، بل حرباً مسيحية » . وفي اليوم التالي انكر بيوس التاسع على الجنرال قوله . وبالرغم من اوامر البابا ، عبر دوراندو وجنوده الحدود ودخلوا منطقة البندقية . اما مشروع العصبة ، فقد أخفق ، بخطأ بيمونت ، رغم مشايعة نابولي وتوسكانا : فقد زعم ملك البيمونت ، في البـــدء ، بأن لاشيء يمكن دون ملك نابولي ، وعندما اعطى ملك نابولي موافقته ، وجد أسباباً أخرى وقال : بما ان

الحرب بدأت فان القضية العسكرية تفوق كل شيء ، واقترح ، عوضاً عن العصبة العسكرية ، تشكيل حلف هجومي بين الدول الايطالية ضد النمسا . وهذا يستحيل على البابا ، لأنه لا يستطيع ، بالبداهة ، ان يتزعم حركة حربية وأخيراً رفض شارل - البير نهائياً العصبة في ١٨أيار . وفي الدور نفسه كان من طبيعة نمو الحركة الثورية في روما ان تقلق البابا . ولهذه الأسباب ، نرى ان بيوس التاسع ، في خطاب القاه على الكرادلة ، واعطاه اسم مرسوم ، في ٢٩ نيسان ١٨٤٨ ، شجب الحرب والثورة معاً ؟ واحتج على « كل من يريدون ان يرأس الحبر الروماني تشكيل جمهورية جديدة من جميع شعوب ايطاليا » . وبعد بضعة أيام ، في ٣ أيار ، كتب رسالة الى امبراطور النمسا وطلب منه ان يتخلى طوعاً وكرماً عن ايطاليا الشمالية . وكان لمرسوم البابا وقع صاعق : فقد سقطت شعبيته دفعة واحدة . وفي الواقع كان الوضع، الذي اتخذه البابا، خطيراً بالنسبة للمستقبل ، لأن الحركة القومية ، اذا استمرت ، تعتبر بسبب شجب البابا لها ، داخلة في طرق ثورية مناوئة لروما .

حركة نابولي . - وفي الوقت نفسه ، بدأ ، في نابولي ، رد الفعل السياسي . وكانت الحركة القومية ضعيفة في مملكة نابولي ، وعدماً مطلقاً في صقلية ، التي كانت تتابع ثورتها الانفصالية ونعرتها الاقليمية دون أي عاطفة قومية . وقد اجبر انعقاد البرلمان النابولي الملك على التنازل عن امتيازات . وأعربت وزارة تروويا ، التي تشكلت في اول أيار ، عن الاسهام بالحرب ضد النمسا ، وارسلت ١٦٠٠٠ جندياً نظامياً تحت قيادة الجنرال غليوم بيبيه ، وهو زعيم سابق لثورة ١٨٢٠ ، للالتحاق بجيوش بيمونت. ولكن هذه التنازلات كانت موقتة : فقد كان الملك ينتظر الفرصة لايقاف الثورة . حتى انه فزع ، والبرجوازية معه ، من حركة ريفية ثورية

وشيوعية نشبت في جنوب ايطاليا : فقد طالب الفلاحون بتقسيم الأراضي ، وشرعوا في اجراء هذا التقسيم ، ومن ذلك ان كاهناً في سالرنو بشر بالشيوعية وهو على كرسيه . واغتنم الملك فرصة ثورة دون أهمية كبرى ، قامت في نابولي ، في ١٥ أيار ، يوم انعقاد البرلمان ، للقيام بقمع دموي ، وارسل ، في ٢٢ منه ، أمره باستدعاء الجيوش التي ذهبت نحو الشمال ؛ وبلغ الرسول ، الذي يحمل هذا الأمر ، الجنرال بيبيه في الوقت الذي وصل فيه الى بولونيا . واراد الجنرال ان يتجاوز الامر ، ولكن لم يتبعه سوى ٢٠٠٠ من رجاله عندما عبر نهر البو . ومنذ الآن فصاعداً نحت نابولي نحواً خاصاً ، وبالتالي لم تعد لتهتم بايطاليا القومية ، واذا ماتشكلت ايطاليا القومية فلن تنضم مملكة نابولي اليها .

أن السبب الاكبر في إخفاق الحركة القومية ، هو ، في الحقيقة ، طموح البيمونت . وفي آخر الربيع نرى ان رقعة الحركة القومية قد تقلصت بشكل فريد ، مع أن جميع الخطوط مازالت مواتية لانتصارها في الحرب القومية ضد النمسا .

خسران الحرب القومية . — ان تخلي البابا وملك نابولي عن القضية القومية كان ، من بعض الوجوه ، حادثاً سعيداً بالنسبة للبيمونت ، لأنه لم يبق ، في هذه الظروف ، الا حلان ممكنان : اما الجمهورية التي لم يكن لها الا قليل من الحظ ، واما الاليبرتية .

كان **الجمهوريون** اقلية صغيرة من المفكرين والعمال ، الذين يقبلون بالتأكيد بمشايعة الوحدة الايطالية اذا حققتها البيمونت . وربما كان شارل ـ البير لايتصور باخلاص القضية الايطالية ، ولكنه ، على كل حال ، قصر بسرعة جداً فعل الحرب القومية على اطماعه الشخصية الخاصة . كان فردياً دوماً : رفض نجدة المتطوعين السويسريين الذين قدموا أنفسهم له ، وقطع

العلاقات التي فتحها الميلانيون مع الثوار الهونغاريين ؛ وكما رأينا ابعد بعناد ارادة فرنسا الطيبة . لقد كان يريد ان يجعل من ايطاليا الشمالية مملكة كبرى ، وسعى لذلك حقاً وصدقاً : ووهبت بارما ومودينا نفسيهما دون حيطة للبيمونت ، غير ان حركة قوية ، حركة قومية انفصالية قامت في رومانيو .

وفي ميلانو وجد حزب جمهوري هام : جاء ماتزيني ليقيم في ميلانو في بداية نيسان ، وقبل الجمهوريون أن يضحوا بأنفسهم ، وكل ماطلبوه ببساطة هو أن يرجأ كل حل قطعي حتى النصر . وقبلت بذلك الحكومة الموقتة والبورجوازية الميلانية اللتان مازالتا حتى ذلك الحين انفصاليتين وذاتي نعرة خاصة . وفي البندقية كانت حالة مانين مماثلة غير أن الأرياف ، في كلا البلدين ، كانت تخشى الجمهورية وسامتها القوة غير الكافية التي أتت بها الحكومة الموقتة للتأهب للحرب . وهذا ماأفاد الدعاية البيمونتية : انتقل جيوبرتي الى ميلانو ، موصياً بحل الانضمام الى البيمونت ، وفي ميلانو كانو يغنون آخر شعره « شارل ـ آلبير أو النمسا » . وانتهت هذه الدعاية بأقرار القيام باستفتاء مباشر لتسوية القضية الميلانية . وشارك هذا الاستفتاء بالتصويت ، ووجد مايقارب سبعمائة صوت معاد للانضمام الى البيمونت . وعلى القارة البندقية ، قررت المدن المعادية للبندقية ، متذكرة ظلمها القديم ، الاستفتاء ، وجرى في ٤ حزيران ، في أربعة أقاليم فقط وهي : تريفيز ، بادوا ، فيسانس ، روفيغو ، لأن الاقاليم الثلاثة الاخرى ، في ذلك الحين ، احتلها النمساويون : كانت الاكثرية عظيمة لصالح الانصهار مع اللومبارديا ، وبما أن اللومبارديا صوتت على الاتحاد مع البيمونت ، فهذا يؤدي اذن إلى الانصهار مع البيمونت . وفي البندقية

الأصلية ، اضطر مانين ان يقبل حل القضية بمجلس . وقد انعقد هذا المجلس في بداية تموز وصوت أيضاً ، بالاجماع تقريباً ، لصالح البيمونت . ووضع الميلانيون والبنادقة شرطاً وهو أن يضع مجلس تأسيسي (جمعية تأسيسية) دستور النظام الجديد . وهكذا اتجه الرأي الى تشكيل مملكة ، وهذا العمل يعتبر مع ذلك مرحلة لها أهميتها في المستقبل .

وفي الواقع لقد تعلق نجاح الحركة بالحوادث العسكرية . ويبدو أن القوة المجتمعة في ايطاليا ، القوى البيمونتية أو قوى المتطوعين ، أو القوى المنظمة كثيراً أو قليلاً والآتية من باقي شبه الجزيرة ، استطاعت بداهة أن تجنب ، في الأصل ، الخطر النمساوي ، لأنها كانت تؤلف قوة عددية عظيمة ؛ ولكن هذا الجيش كان بطيء التنظيم جداً . ولم يتجمع ، في منطقة ميلانو الا ١٠٠٠٠ جندي، وما زالوا في حالة تدريب عندما فاجأتهم الهزيمة . أما شارل - آلبير فقد أبدى لامبالاة كلية بشأن الأقاليم البندقية ، ويبدو أنه تخلى عنها الى النمسا . وفي الحقيقة ، كان في مفاوضة مع انكلترا التي حملت اليها النمسا ، في آخر شهر أيار ، اقتراحات مصالحة . وفي بداية حزيران ، قبل شارل - آلبير ، مبدئياً ، هذه المقترحات وهي : أن تكون الحدود بين النمسا والبيمونت على نهر الآديج ، وهذا يعني التخلي عن لومبارديا للبيمونت ، على أن تبقى البندقية للنمساويين مع الاحتفاظ بنظام الاستقلال الذاتي . قبل شارل - آلبير هذه الاقتراحات نهائياً في بداية تموز . وعندما بدأ الريب بهذه المفاوضات وبنتيجتها في ميلانو ، ثار الرأي وبخاصة ماتزيني ، على هذا الحل . وهكذا فقد شارل - آلبير ثقة أبناء قومه به .

ومن جهة أخرى ، نظمت القوى العسكرية النمساوية نفسها وانتصرت

بسرعة . فقد أتاها من فينا نجدات من خمسة عشر ألف رجلاً ، تحت قيادة الجنرال **نوجانت** الذي وصل ايطاليا في الأيام الأولى من شهر حزيران. وقضى بسرعة على الموانع في القارة البندقية واسترجع المدن الواحدة بعد الأخرى . وفي هذا الوقت خرج راديتسكي من حصونـــه وبحركات جريئة بل وغير حذرة ، فرق شمل التوسكانيين والنابوليين الذين ظلوا في جنوب البلاد ، فوق فيسانس ؛ وفرض على الجنرال دوراندو التسليم وبموجبه تعهد الجنرال بالا يقاتل خلال ثلاثة أشهر ، واستعاد راديتسكي فيسانس في ١٠ حزيران ١٨٤٨ . وفي هذا الحين تعلق البيمونتيون بأخذ مدينة بشييرا ، دون نجـــدة سائر المقاتلين ودون الافادة من المخاطرة الستراتيجية التي قام بها راديتسكي .

وعندما تجمعت القوى النمساوية ، قوى نوجانت وقوى راديتسكي قام الماريشال بالهجوم ، في ٢٣ تموز ، وخرق الخطوط البيمونية في معركة **كوستوزا** ، في ٢٥ تموز ، ولـــذا اضطر باقي الجيش البيمونتي الى انسحاب سريع . ونظمت **لجنة السلام العام** ، في ميلانو ، أمر الدفاع ؛ وانبرى شارل ـ آلبير ووعد في ٣ آب بالدفاع عن المدينة . ولكن راديتسكي وصل إليها في ٥ منه ، فهرب الملك ، وأجلى قسم من سكان المدينة خلف الجيوش البيمونتية ، وفي ٩ منه وقعت هدنة عرفت باسم **هدنة سالاسكو** باسم الجنرال البيمونتي الذي وقعها . ولم يخسر شارل ـ آلبير اللومبارديا التي استرجعها راديتسكي فحسب ، بل قبل بالجلاء عن الدوقيات وسحب الجيوش التي كانت له في الدولة البندقية . ثم احتلت الجيوش النمساوية فراره ، في ١٤ آب ، واندحر متطوعـــو غاريبلدي في سويسرا . وخسر الايطاليون الحرب

القومية : واذا ما استمرت الحرب ، منذ الآن فصاعداً ، فستأخذ طابع خلاف بين البيمونت والنمسا لا طابع حرب قومية .

اخفاق الحركة القومية . — ولكن الثورة لم تنته مع ذلك على الصعيد الليبرالي ، بل ، على العكس ، استمرت واتسعت في روما وفي فلورنسا اللتين انتهتا بالوصول الى الجمهورية ، وقامت في البيمونت ، على حين أن رد الفعل ، بالعكس ، انتصر في نابولي وفي المملكة اللومباردية — البندقية ، وأعيد الدوقان الكبيران الى بارما ومودينا . ولن نقول شيئاً عن هذه الليبرالية ، لأننا نود أن نبقى على صعيد الحركة القومية .

وبينما استمرت الثورات الليبرالية ، فقد أغمي على السراب القومي : لقد زالت كل قوة للتلاحم ، والشيء الوحيد ، الذي بقي ، هو رسم تلك العصبة الايطالية التي اقترحها البابا . لقد جعلها جيوبرتي قضيته ، فمازال له بعض النفوذ ، ونراه في شهري نيسان وأيار ، ينتقل الى روما حيث قام بالدعاية لصالح الفكرة ونجح ، على مايبدو ، وحياه السكان . ولكن كان عليه إقناع البابا : فأرسل إليه في شهر تموز الأب روسميني ، وكان من أهم اللاهوتيين الاحرار في ايطاليـــا . عرض روسميني على البابا أمر اشتراك البيمونت في العصبة ، بـــل وحريات الكنيسة اذا أراد الحفاظ على مشروعه . وحاولت توسكانا ، كذلك ، أن يقرر البابا معاودة الفكرة ، مقابل التخلي عن بعض نقاط في التشريع الليوبولدي . وبعد هذه الحركة انكمشت الحكومات وتخلت عن مبدأ العصبة . وعندئذ حاول جيوبرتي ان يثير حركة في الرأي ليفرضه على الحكومة : عقد ، في ١٠ تشرين الأول ، في تورينو ، مجلساً أسماه « المؤتمر الاتحادي » . وكان يعتمد على حركة موازية في الرأي في دوقية توسكانا ، يدفعها الأستاذ

مونتانيللي ، الذي تقدم بفكرة مجلس تأسيسي ايطالي ، منتخب بالتصويت العام ، او على الأقل ، اذا لم يستطع الامتداد على ايطاليا كلها ، مجلس تأسيسي لايطاليا الوسطى . غير ان جيوبرتي نفسه رأى أن هذه الفكرة لايمكن نجاحها فأبعدها . وفي غضون ذلك قامت ثورات ديموقراطية في روما وفي فلورنسا ، في آخر سنة ١٨٤٨ ، وأدت الى ابعاد البابا والدوق الأكبر ، والى اعلان الجمهورية . ومع ذلك فقد تابع رئيس الحكومة التوسكانية الجمهورية ، غيرازي ، فكرة عصبة ايطاليا الوسطى : وقام بانتخاب المجلس التأسيسي الايطالي ، في الوقت الذي قام فيه انتخاب المجلس التأسيسي التوسكاني ، في ٥ آذار ؛ ولكن $\frac{1}{5}$ الناخبين اشترك في هذه الانتخابات التي لم يكن لها مثيل في الدول الايطالية الأخرى .

وهكذا سقطت فكرة العصبة الايطالية ، وهي بقية من الفكرة القومية ، أمام لا مبالاة السكان وأمام سوء ظن الأمراء ؛ حتى ان الاتحاد ، الذي اقتصر على دولتين ، الدولة الحبرية والدول التوسكانية ، لم يتم . وستكون هزيمة الوحدويين المالتزنيين في روما ، على يد الجيوش الفرنسية ، آخر ضربة وجهت الى الحزب القومي الموجود .

وفي الوقت نفسه حلّتْ الحركات العسكرية . فقد وجدت ، في الواقع ، انتفاضة في ايطاليا الشمالية ، دون امكان تسميتها انتفاضة قومية ، ولكن وجد فيها عنصر تضامن ، لأن البيمونت استأنفت العمليات لنجدة اللومبارديين البائسين الذين سقطوا ضحية الاضطهادات النمساوية . وفي الحقيقة كانت الحركة حركة سياسية بقدر ماهي حركة قومية او اكثر . فقد كانت نتيجة عمل جمهوريي جنوه والديمقراطيين الذين اجبروا شارل-البير على العمل مكرهاً . وكان شارل-البير يرغب بأخذ ثأره ؛ وكانت عنده دوماً

روح فروسية وأراد أن يأتي بها لنجدة اللومبارديين ،وبحث عن أحلاف له في برلين ، في شهر تشرين الثاني ١٨٤٨ ، وفي نابولي في كانون الثاني ١٨٤٩ ، وعرض على ملك نابولي قطعاً من الدولة الحبرية . ليجعله يقرر التحالف وبالرغم من النصائح التي اسدتها له كل من فرنسا وانكلترا ، نقض الهدنة ، في ٢٢ آذار ١٨٤٩ وهاجمت جيوشه في ٢٠ منه . ولكن راديتسكي سحقه في نوفارو، في ٢٤ منه ؛ وتنازل عن العرش ، بعد المعركة ، لصالح ابنه ، فيكتور - ايما نوئيل الثاني . ولحسن حظ البيمونت ، تدخل بسرعة السفير الفرنسي لدى النمساويين وحصل ، في ٢٦ منه ، على تعليق الحرب، مقابل احتلال النمساويين للاسكندرية وانسحاب السفن الحربية البيمونية من الادرياتيك .

وبقيت البندقية وحدها تدافع عن علم الحرية الايطالية ، لأن القصد ليس الآن القومية الايطالية . ومنذ ١١ آب ١٨٤٨ ، عندما انسحب المفوضون البيمونتيون ، وبعد الهدنة الاولى ، كان مانين ، في الحقيقة ، دكتاتور البندقية ، دكتاتور واقع ، وصرح بأن سلطته ليست الا موقتة ، وكانت البندقية منعزلة فعلاً . فقد اعتبر بالضبط ان هدنة سالاسكو قد جعلتها في حل من الذوبان مع لومبارديا والبيمونت . وكانت تؤمل في فرنسا ، ولكن التدخل العسكري الفرنسي لايدخل ، كما رأينا ، في مفاهيم الحكومة . وفي شباط ١٨٤٩ ، أمر لوي - نابوليون بالتصريح الى البنادقة بأنه لن يحارب لأجلهم . وكل ماحاولت الحكومة الفرنسية الحصول عليه، على الأقل ، كان استقلال البندقية الذاتي ، كما حاولت ان تمنع مهاجمة المدينة وحصارها بابقاء بعض السفن الحربية في أعماق الادرياتيك.

لقد نظمت المدينة عسكرياً على يد الجنرال بيبيه الذي التجأ اليها . وكان يعتمد على الدفاع الطبيعي،الذي تشكله الأهوار، وعلى المؤن العظيمة

التي جمعت في المدينة . ولكن القوة الحقيقية لمقاومة البنادقة كانت قوتهم المعنوية ، والنظام الذي قبلوا معه ضرورات النضال لقد بقي الشعب بكامله هادئاً ومتضامناً اثناء الحصار . وكانت النداءات تغذي عاطفة المقاومة . فمن ذلك : « ان البندقية طلبت من الكنائس مالها ، ومن النساء حليهن ، ومن الاجراس برونزها ، ومن المطابخ نحاسها ، ومن خراطيش العدو حديدها ، كل شيء الا ان تكون كرواتية ! » . ولدى سماع خبر نوفارو قرر البنادقة المقاومة ، مهما كلف الأمر ، عوضاً عن ان يتركوا انفسهم يقتلون ، وخولوا مانين السلطات الكاملة في سبيل الدفاع ولكن، في ٢٦ أيار ، أخذ النمساويون آخر حصن بيد البنادقة على القارة وهو حصن مالغيتّا. وفي ٣ حزيران بدأت البطاريات النمساوية تقذف المدينة بالقنابل. وانتشر التيفوس والكوليرا في المدينة وتركا بسرعة اربعة آلاف ميت . وفي ٢٢ آب اضطرت البندقية الى الاستسلام . ومن الممكن القول بأن البندقية ومانين كانا عظمتين وحيدتين في ايطاليا ، اثناء ثورة ١٨٤٨ .

وهكذا اخفقت الحركة القومية الايطالية اخفاقاً ذريعاً . وكانت ، والحق يقال ، حركة استقلال اكثر مما كانت حركة تنظيم قومي . حتى ولم يكن فيها اتحاد ايطالي تصوره الشعب بوضوح . ولم يكن الوحدويون الا قبضة ، ولم يتجاوز الالبيرتيون فكرة ايطاليا الشمالية التي تضم الدوقيات . ان عناصر سوء الظن السياسي ، واستحكام الاوساط النعرية الخاصة شلت القوة الناجعة الممكنة ، البيمونت ، وتحملت البيمونت نفسها ، في اخفاق هذه الثورة ، مسؤولية ثقيلة . ومع هذا فان البيمونت هي التي ستفيد قطعاً من الحركة . لأن البيمونت ، في ايطاليا التي سقطت ثانية تحت نير رد الفعل ، ظلت البلد الدستوري الوحيد : وقد حافظ فيكتور ايمانوئيل في الواقع على النظام الأساسي الذي منحه أبوه في العام ١٨٤٨ ، وبقيت

البيمونت الدولة الوحيدة المستقلة من كل نفوذ أجنبي دون سائر الدول الايطالية . أما فيما عداها فقد كان نفوذ النمسا أو نفوذ فرنسا ، في روما ، مفروضين في الواقع .

غير أن ثورة ١٨٤٨ ، على أي حال ، كانت تجربة لايطاليا ظهرت في بعض النقاط ، وبخاصة ، لقد برهنت على أن ايطاليا غير قادرة على تشكيل نفسها بنفسها كما كانت تعتقد ، وانها غير قادرة على تشكيل وحدتها بقوة الثورة الداخلية وحدها . لقد كانت ، لتشكيل وحدتها ، بحاجة إلى ظروف أخرى دبلوماسية وسياسية ، ولن تتوافر هذه الظروف إلا في العام ١٨٥٩ و ١٨٦٠ .

٢ - قوميات النمسا

كانت ثورة فينا في ١٣ آذار ١٨٤٨ حركة ليبرالية ضربت شكل الحكم المطلق ، وطردت مترنيخ من فينا . وتبدو هذه الثورة حركة سياسية بسيطة جداً ، وبالاجمال ، محلية موضعية . وفي الحقيقة ، ان هذه الثورة ، رغم انها كانت حركة سياسية بسيطة ، كانت أكثر خطورة من ذلك ، لأنها وضعت ، على بساط البحث ، قضية بنية الامبراطورية النمساوية : فعلى ضوء الثورة شوهد أن الدولة لم تكن سوى فسيفساء صنعت من بعض نظم عامة لجميع البلاد في الادارة والجيش والاكليروس . وقد زالت وسائل السلطة ، وبقيت الدولة في الهواء ، دون سند ودون قوة تلاحم ، لأن العنصر ، الذي يعتمد عليه كل شيء ، وهو العاهل ، قد زال . ومن جهة أخرى ، وضعت الثورة ، في الصعيد الأول من المسرح السياسي ، العناصر المقومة في الأمة ، لا في الدولة ، كما هي الحال حتى الآن ، وهنا ظهرت تنوعات واختلافات هذه العناصر ، حتى ان تعايشها بدا غير ملائم .

وهكذا لم تضع ثورة ١٣ آذار المشكلة السياسية العادية في التوفيق بين سلطة الحكومة وحقوق المواطنين فحسب ، وإنما وضعت ايضاً قضية أخرى وهي: كيف يمكن أن تعيش معاً هذه الشعوب المختلفة التي تؤلف الامبراطورية النمساوية . ولقد بينا كيف أن الحكومة النمساوية حاولت ، في عدة مراحل متعاقبة ، إعادة تنظيم الامبراطورية .

من الوجهة الزمنية ، أثارت الحركتان البوهيمية والهونغارية ، اللتان انفجرتا في وقت واحد ، الثورة الليبرالية في فينا . وكانت الحركة الهونغارية أهم من الأخرى بكثير ، ودامت زمناً طويلاً وقد قامت الحركتان اليوغوسلافية والرومانية منافستين لها أو كرد فعل ضدها ونظراً لامتدادها زمناً طويلاً سندرسها على حدة . و الآن نبدأ بدراسة الحركات السلافية .

الحركات السلافية . — كانت الحركات السلافية أعظم تجديد سياسي ، لأن الهونغاريين موجودون منذ زمن طويل من وجهة النظر السياسية ، ولم يكن من الثورة إلا أن عجلت وقوت حركة التلاحم والاستقلال الهونغارية . وعلى عكس ذلك ، كانت الحركات السلافية عناصر جديدة ، وتختلف عن الحركة الهونغارية ، ولم تسع ، على نقيض هذه ، الى تشكيل دول منفصلة ، ولا تفهم خارجاً عن الامبراطورية ، حتى انها ساعدت على تعمير الامبراطورية عندما هددت . ولقد رأينا ذلك في ايطاليا عندما لم تخرج العناصر الكرواتية و الهونغارية على أوامر راديتسكي. وظلت الحركات السلافية موالية ، والتجديد فيها هو أنه في الوقت الذي كانت فيه الحركة حتى ذلك الحين فكرية صرفاً ، أخذت لتنتقل الآن

إلى الصعيد السياسي ولم تطلب ضمانات « ثقافية » ، فحسب ، بل ضمانات سياسية أيضاً .

بوهيميا . - كانت بوهيميا أول من تحرك ، فمنذ وصل نبأ الثورة الباريسية ، تحرك التشيكيون . وحتى ذلك الحين ، لم تكن الحركة سياسية ، ولم يكن فيها أحزاب منظمة ، والتجمع الوحيد المستعد للعمل كان يتألف من بعض الجذريين (الراديكاليين) فقد قام هؤلاء بمبادرة الدعوة لاجتماع سياسي كبير عقد في براغ ، في ١١ آذار ، وأعرب عن مطلوب مزدوج وهو : مساواة التشيكيين والألمان من جهة ، ومن جهة أخرى انعقاد دياط عام سنوي للأقاليم الثلاثة في مملكة القديس - فانسيسلاس القديمة ، أي بوهيميا ، مورافيا ، سيليزيا . وسمى هذا الاجتماع العام وفداً ليحمل هذه المطاليب الى فينا ، وكان هذا الوفد يناقش الحكومة عندما نشبت ثورة ١٣ آذار في فينا . وفي ٥ نيسان حول هافليتشيف مباشرة مجلته الى صحيفة كبرى يومية .

وبعد يوم فينا ، جدد البوهيميون عريضتهم وأرسلوا وفداً ثانياً ليضع أمام الحكومة نوعاً من إنذار . وكان على رأس هذا الوفد كاتب شاب ، **ريجير** ، المولود في ١٨١٨ ، وقد حصل على الدكتوراه في الحقوق برسالة في حرية الصحافة . ووضع ريجير هذا له مغزاه ومعناه . فقد كان صحافياً وشاعراً يكتب بالتشيكية . وتنازلت الوزارة النمساوية الجديدة ، وزارة **بيلير سدوورف** بالحال . حتى ان ريجير كلف بأن يحرر بنفسه قرار مجلس الوزراء ، في ٨ نيسان ، الذي يسمى ، « **ميثاق بوهيميا** » . وقد اعترف هذا الميثاق للتشيكيين بجميع الحريات السياسية المعتادة : حرية الصحافة ، حرية الاجتماع ، العبادة ، التعليم ، والمساواة أمام القانون ؛ وبحق جميع المكلفين بالضريبة في التصويت . وخارجاً عن

هذه الحريات الفردية ، اعترف الميثاق بـ « الحقوق التاريخية » لبوهيميا : أعلن مساواة القوميتين الالمانية والتشكية ومساواة اللغتين ؛ ووعد بتنظيم سلطة عليا ، في براغ ، للبلاد الثلاثة المؤلفة للمملكة : بوهيميا ، مورافيا ، سيليزيا ، على أن تنظم الجمعية التأسيسية النمساوية العامة هذه الدولة الجديدة ، بما يبرهن على ولاء التشيكيين للتاج النمساوي ؛ وانتظاراً لذلك ، اقيمت ، في الواقع ، سلطة محلية بشكل لجنة قومية مؤلفة من صهر الوجهاء المساعدين للحاكم ومن لجنة ١١ آذار .

واتيحت للبوهيميين فيما بعد فرصة مواتية للتعريف بأنفسهم بشكل اوضح كقومية : دعت ، في الواقع « لجنة الخمسين » في البرلمان التحضيري الألماني ، بالاتسكي لأن يأتي ويتعاون معها ، ولا عجب في ذلك ، لأن بالاتسكي كانت له صلات المانية ، وكان معروفاً في المانيا اكثر من أي عالم تشيكي آخر . ودعت لجنة الخمسين في الوقت نفسه البوهيميين ان يرسلوا نوابهم الى برلمان فرنكفورت ، بصفة اعضاء في الكونفدراسيون الجرماني ، فأجاب بالاتسكي هذه الدعوة برسالة رفض نسخت في كراس ولاقت انتشاراً كبيراً . وتجدر الاشارة في هذه الرسالة الى نقطتين :

١ - يقول بالاتسكي : « لست المانيا ، وعلى الأقل ، لا يتملكني شعور بأن اكون كذلك » . ويقول : « انني تشيكي ، ومن أصل سلافي ، والقليل الذي استحقه هو بكامله في خدمة الوطن » .

ان هذا الرفض ، الذي يعارض به بالاتسكي التعاون مع الألمان ، ينكر التضامن التاريخي لبوهيميا مع المانيا ، أو بتعبير آخر ، المفهوم القديم الذي ساد في العصر الوسيط وهو الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة . وهذا الرفض يعني ان أساس الدولة ، كما يفهمه بالاتسكي ، هو رضى الشعب

بأن يؤلف جزءاً من الدولة وان يقرر مصيره بعقد ، او بتعبير آخر ، هو وضع أسس مفهوم الدولة الحديثة المعارض لدولة المانيا التاريخية .

٢ - يقول بالاتسكي : « من المؤكد ان الدولة النمساوية اذا لم توجد منذ زمن طويل ، فيجب علينا ، لمصلحة اوربة والانسانية ، ان نبادر لايجادها » . فهو يتصور هذه الدولة النمساوية على أساس المساواة التامة في الحقوق والاعتبار لكل القوميات التي تشكلها . ونجد في هذه العبارة ، أن المفهوم ، الذي كانت القوميات السلافية بحاجة اليه للخلاص ، ولمعارضة القوميات الأخرى بصورة عامة ، هو قوة التنسيق ، التي لا يمكن ان توجد الا في تبعيتها لدولة مشتركة نمساوية ، وهذا وحده يساعدها على ان تلعب دور المدافعين عن الحضارة الغربية حيال الشرق . وهذا يقتضي ، كما نرى مفهوم دولة نمساوية جديدة ، دولة نمساوية كانت وما زالت موجودة .

واتبعت كلمة الأمر التي قالها بالاتسكي : فقد قام هافليتشيف بحملة مقالات ضد الانتخابات المقترحة من اجل برلمان فرنكفورت . وغنيت الاغاني ضد الالمان . وكانت النتيجة مقاطعة التشيكيين للانتخاب ، وعدم اشتراك المان بوهيميا تقريباً ايضاً . وقد جرت هذه الانتخابات في آخر نيسان ، في ثلث الدوائر الانتخابية تقريباً ، وكان عدد المصوتين ضئيلاً . وهكذا عرف التشيكيون بأنفسهم عن طريق معارضتهم للألمان . لقد عرفوا بأنفسهم ، ولكن دون ان ينكروا ، من اجل ذلك ، تضامنهم مع المان بوهيميا .

وتطورت الحالة العامة تدريجياً في الامبراطورية النمساوية ، في الأشهر التالية ، في اتجاه ليبرالية عظيمة ، بسبب ثورات محلية صغيرة فينوازية ، وبخاصة ثورات ١٥ أيار و ٢٦ أيار ، التي قررت على ان يكون البرلمان النمساوي مجلساً تأسيسياً . وكان على التشيكيين في هذا البرلمان النمساوي

ان يظهروا حقوقهم . وعينت فينا على بوهيميا حاكماً ليبرالياً مناصراً للقضية التشيكية ، وهو الكونت **ليون تون** ، الذي تعاون مع اللجنة القومية . وكان هـــذا التعاون دليلاً على ان ولاء التشيكيين للتاج مازال موجوداً دائماً . وفكر بيلرسدورف بتقديم حقيبة (وزارة) في وزارته الى شافاريك اولاً ، ثم الى بالاتسكي فرفضا . وعندمـــا غادر الامبراطور فينا على اثر الثورة التي قامت في المدينة ليقيم في **انزبروك** ، في ١٧ أيار ، صوت التشيكيون على رسالة تفان وبذل في سبيل الامبراطور. وفي ٢٦ منه ، رفضوا ان يطيعوا حكومة فينا الثورية . واوفد ريجير الى **انزبروك** ليطلب الى الامبراطور ان يرسل بسرعة نائب الملك الذي عين لبوهيميا ، وهو الارشيدوق فرنسوا ـ جوزيف . وسمح الامبراطور بدعوة الدياط وتشكيل مجلس حكومة من ثمانية أعضاء في براغ ؛ وبتعبير آخر ، لقد شرع بالتنظيم القومي في بوهيميا ، قبل ان يوضع الدستور النمساوي ودستور الحقوق البوهيمية .

ولكن ، أمام الحكومة التي قامت بهذه التنازلات ، بقي الجيش متعلقاً بشدة بمفهوم الدولة القديم وكان فيندشغراتز يقود جيش بوهيميا ويمثل العناصر الرجعية في الدولة . فقد وجه خطابات الى الجنود لصالح السلطة . وجرى خلاف بين الجنود والعناصر الراديكالية في الحرس القومي ، في ١٢ حزيران ١٨٤٨ ، فانسحب فيندشغراتز من المدينة ، دون شرط ، ثم دخلها في ٢٧ منه واعلن حالة الأحكام العرفية . وعادت الأمور الى ما كانت عليه قبل ١٥ أيار . وما كاد الدياط ينعقد في ١٦ منه حتى أجل . يضاف الى ذلك ان التحقيقات السابقة في التنظيم التشيكي ارجئت وعلقت بقرارات من البرلمان النمساوي .

انعقد هذا البرلمان في فينا في ٢٢ تموز . ويتألف في اكثريته العظمى

من السلافيين . الغى النظام الاقطاعي ، في ٧ ايلول ، وبدأ عندئذ عمل تأسيس الدولة . ثم انتقل هذا البرلمان فيما بعد من فينا الى مدينة صغيرة في مورافيا وهي مدينة كرومسير ، في ١٩ تشرين الأول . وتجمع التشيكيون في البرلمان ، خلف بالاتسكي وريجير ، والفوا يميناً اتحادياً (فيدرالياً) ، وحاول هذا اليمين وضع حل للقضية النمساوية ، والتوفيق بين السلطة المركزية واحترام القوميات . ولكن شفارتزانبرغ ، الذي تسلم الوزارة في تشرين الثاني وعرض وجهات نظره في خطاب له في ٢٧ تشرين الثاني ، أقام مقام هذا المفهوم مفهوماً آخر ، وهو المفهوم الوحدوي ، لا المفهوم الاتحادي ، واحترم ، مع ذلك ، مختلف القوميات بمنحها استقلالها الذاتي الاداري . وهكذا لم يطالب التشيكيون بنظام خاص بهم ، بل كانوا يفيدون من التنظيم العام للاستقلالات الذاتية القومية في داخل الدولة النمساوية . وفي الواقع ، لم ينالوا شيئاً اكثر من القوميات الأخرى ، لأن الحركة الرجعية تغلبت أخيراً في النمسا .

اليوغوسلافيون — كان اليوغوسلافيون في وضع مغاير : لقد كانوا تابعين لتاج القديس — ايتين ، ويتميزون عن المجر لا عن الألمان . ونجد عندهم مطالبة مزدوجة معاً : المطالبة بالاستقلال الذاتي لكل فئة يوغوسلافية ، وفي الوقت نفسه ، عاطفة تضامنهم . ولذا لم تقم الحركة اليوغوسلافية ضد فينا والحكومة المركزية ، بل انها اعطت الدليل على انه لاتوجد حركة سلوفينية في القسم اليوغوسلافي التابع مباشرة لفينا ، ولكنهم كانوا ضد المجر وكان المجر يؤلفون حائلاً بين حكومة الامبراطور وبينهم ، ولما لم يتفاهم اليوغوسلافيون مع المجر ، توجهوا ، لأعلى منهم ، إلى الامبراطور . وولدت ثورة فينا والمثل الذي ضربه الهونغاريون ، مطاليب سياسية ، في هذه المناطق ، بعد أن ظلت ، حتى الآن ، مطاليب فكرية . وقامت الحركة في آن

واحد ودون اتفاق ، في المنطقتين اليوغوسلافيتين : التخوم الصربية وكرواتيا .

حركة التخوم الصربية . - كان صرب التخوم اكثرثورية وديموقراطية . لقد وجدوا زعماءهم في آن واحد في الاكليروس وعند العسكريين ؛ وكان الزعيمان الكبيران المتروبوليت **راياتسيتش** والكولونيل **سوبليكاك** . لقد نقلوا مطاليبهم أولاً إلى بودابست ، فرفضت ؛ وأجابهم كوسوط : « السيف يقرر » . عندئذ توجهوا إلى فينا : طالبوا بتشكيل «فويفوديا» أي اقليم مستقل . واستقلت الجيوش الصربية عن بودابست واستنجدت بالمتطوعين ، برئاسة زعيم شاب قوي ، **شترا ديميرو فيتش** . وانفجرت في القرى مشادات بين الفلاحين الصرب والفلاحين الهونغاريين . وفي ١٣ أيار انعقدت الجمعية العمومية في كارلوفيتز . وطالبت باقليم مستقل وانتخبت حاكماً مستقلا وأعلنت بأنها اقليم يرتبط مباشرة بفينا .

كرواتيا . - أما كرواتيا ، فقد وجدت عندها من قبل اطارات قومية ، ويكفي أن تحرك لتلعب دورها . واستعملت الطريقة نفسها وحصلت على النتيجة نفسها كما هي الحال في التخوم الصربية : قدمت مطالب إلى بودابست ثم إلى فينا . وتألفت اللجان الثورية في كل مكان في كرواتيا . وصرح الكرواتيون في العريضة التي قدموها للامبراطور بأنهم سيؤمنون استقلالهم بأنفسهم إذا رفضت الحكومة المركزية مطالبهم ضد « القوم الآسيوي الذي ليس لنا ما نأخذه منه أو نعطيه إياه » . وقرروا مطاليبهم في مجلس عقد في **آغرام** . ووجدوا في فينا مستجيبين وحماة كالارشيدوق جان والكونت آبوني . وانضمت الحركتان إلى بعضها . وعينت حكومة فينا بانا من كرواتيا ، انتقته من بين أبناء البلاد وعينته مباشرة ، على حين أن بان كرواتيا كان يرتبط، حتى الآن ،

بيودابست ؛ وكان البـــان الجديد الكولونيل يلاشيش . وكان وطنياً كرواتياً وشاعراً كرواتياً معاً ، وضابطاً موالياً لفينا، ورفع دفعة واحدة إلى رتبة فريق وقائداً لقطعة من الجيش . وباشر وظيفته الجديدة في ١٤ نيسان ودعا الدياط إلى أغرام .

واتحدت الحركتان الصربية والكرواتية ، والقى يلاشيش بنداء إلى الكرواتيين والصربيين وطبعه في الابجديتين الرومانيـة (من روما) والسيريلية . وفي الاحتفال الذي اقيم للمتروبوليت راياتسيتش نجـده إلى جانب الأساقفة الكاثوليك الكرواتيين . وكان رجال الآداب والكتاب يبشرون باتحادالفئتين اليوغوسلافيتين ،وانعقد دياط آغرام في ٥ حزيران، ووضع برنامج مطاليب ليبرالية ومحلية : طالب باتحاد الأقاليم القـديمة في « المملكة الاتحادية الثلاثية المؤلفة من سلافونيا ، كرواتيا ، دالماسيا » مع التخوم الصربية . ويقول الكرواتيون في الرسـالة التي وجهوها إلى الارشيدوق جان «اننا نشكل مع الصربيين شعباً واحداً ، ونرتبط ارتباطاً وثيقاً ، ولا شيء في العالم يستطيع فصلنا ».

وكانت هذه الحركة اليوغوسلافية تشكل ، كما نرى ، عنصـراً لحالة جديدة تماماً تضع وجود تاج القـــديس ايتين موضع تساؤل ، لأن الشيعة اليوغوسلافية في الدولة كانت تريد الانفصال عن بودابست . وبالرغم من المجاملة التي أبدتها الحكومة الامبراطورية بتسمية يلاشيش فقـد حاولت أيضاً التفاهم مع الهونغاريين ، بتضحية الكرواتيين: ففي ١٠ حزيران اكدت اتحاد كرواتيا وهونغاريا، وجردت يلاشيش من وظائفه. وصرحت حكومة بودابست أن يلاشيش متمرد . ولكن تعنت الهونغاريين كان سبباً في اخفاق هذا الحل الثنائي ، وعندئذ قررت فينا أن تلعب بحظ الكرواتيين . ارسل الدياط وفداً من الكرواتيين إلى فينـا ليحمل لهـا

مشروع دستور الدولة الكرواتية ، وتزعم يلاشيش هذا الوفد بجرأة ، بالرغم من أن حكومة بودابست اعتبرته متمرداً ، ولكنه في الواقع كان مدعوماً من قبل صداقاته في فينا ، وتخلص من الخطر الذي كان يهدده . وأمام الهونغاريين ، الذين كانوا مترددين ، أعطى الأمر إلى الجنود الكرواتيين الذين يخدمون في ايطاليا أن يظلوا أوفياء إلى الامبراطور وحماه العطف الذي كان له في فينا ، و ثبت في سلطاته ، ورجع إلى آغرام حيث طلب إلى الدياط أن يصوت على اقتراح الولاء للامبراطورية الوحدوية . وفي ٩ تموز عهد الدياط اليه بسلطات واسعة وانفض . وفي مؤتمر عقد في فينا ، في ٢٦ تموز ، تحت تحكيم الارشيدوق جان ، دعا يلاشيش الهونغاريين لسحب القرار الذي اتخذوه ضده ، فرفض الهونغاريون . عندئذ انسحبت الجنود الصربية من القطعات الهونغارية وانتظمت جانباً ، وشكل يلاشيش منها جيشاً قومياً . وفي ٤ ايلول صدرت براءة امبراطورية ثبتته في جميع سلطاته .

وهكذا تم الوفاق والتفاهم بين الحكومة الامبراطورية والقوميات الكرواتية - الصربية ضد الهونغاريين ، مقوضي وحدة الامبراطورية النمساوية ومضطهدي الصرب والكرواتيين . وارتبطت فينا واليوغوسلافيون ، ونظم يلاشيش الجيش الصربي - الكرواتي ، وأسهم هذا الجيش في جميع العمليات الموجهة ضد الهونغاريين . ففي البدء ، كان على يلاشيش أن يعمل وحده : استلم ، في ٣ تشرين الأول ، قيادة جميع الجيوش ضد الهونغاريين وارسلت اليه جميع النجدات الجاهزة في النمسا ، ثم قاتل الصرب تحت قيادة فيند شغرائتز . وعندما قهر فيند شغرائتز الثورة في فينا ، في ٣١ تشرين الأول ، تألفت وزارة شفارتزانبرغ ، في تشرين الثاني ، عندما تسلم الامبراطور الجديد السلطة ، في ٢ كانون الأول . وأسهمت

جيوش يلاشيش الصربية - الكرواتية أولاً بحملة كانون الأول ١٨٤٨ التي يقودها فيند شغرائتز ، وبعد نهوض الهونغاريين من عثارهم في شهر آذار ، في الحملة التي قاموا بها معاً ضد الروس والنمساويين ، في تموز وفي آب ١٨٤٩ . وهكذا كان الصرب والكرواتيون عنصراً من العناصر القوية في اصلاح الامبراطورية واخفاق الهونغاريين .

نرى أن مصير الصربيين والكرواتيين ، في مستقبلهم السياسي ، ممزوجاً بمصير جميع القوميات الأخرى في الامبراطورية ، كما يتعلق مصيرهم بمصير التشيكيين بالبرلمان النمساوي اولاً ، ثم بشفارتزانبرغ . وأخيراً ، لم يحصل الصرب والكرواتيون على تشكيل دولة في منظمة فدرالية اكثر من التشيكيين ، ولكنهم حصلوا ، على الأقل ، في النمسا الجديدة التي شكلها شفارتزانبرغ على فائدة ، وهي تحررهم من المجر ومساواتهم مع الهونغاريين في الدولة الجديدة التي وجد فيها « فويفوديا » اقليم كرواتي واقليم سلوفينيا - دالماسيا ، ويتمتعان بالمساواة وبنفس النظم التي تتمتع بها الأقاليم الأخرى في الامبراطورية ويتمتع بها الهونغاريون الذين كانوا يوجهونهم سابقاً .

هذا فضلاً عن أن الحركة السلافية في النمسا كانت تمتاز ايضاً بالتضامن العام بين السلافيين الذي فسحت الثورة أمامه مجالاً للظهور . ولقد رأينا أنه كان بين المفكرين كتاب وعلماء سلافيون وعاطفة وحدة السلافيين كافة . وقد تعممت هذه العاطفة بفضل الثورة ، وبفضل دعوة الألمان لهم للاسهام في برلمان فرنكفورت . وقد ابعد التشيكيون هذه الدعوة . وكان برلمان فرنكفورت يتطلع إلى جمع أوربه الوسطى تحت الادارة الألمانية . غير أن هذا التطلع أوجد عند السلافيين ضرورة معارضة الكتلة السلافية للكتلة الألمانية ، وشعر سلافيو الشمال بخاصة الذين كانوا على اتصال مباشر ومعارضة مع الالمان بعاطفة التضامن مع الأجناس

السلافية الأخرى اكثر من غيرهم ، هذه العـاطفة التي أخـذت تتملك السلافيين جميعاً .

لقد ألقى بفكرة التجمع السلافي كاتب كرواتي اسمه ساكسينسكي . فقد نشر في شهر نيسان في « صحيفة القومية الايليرية » مقالاً تصور فيه اتحاداً فيدرالياً بين جميع السلافيين ينظمه دياط يسهم فيه السلافيون من مختلف اجزاء اوربة . وأثار هذا المقال ضجة ؛ ونسخ ثانية في « الصحيفة القومية التشيكية » التي يديرها هافليتشيف ، في ٣٠ نيسان ، وفي هذا اليوم بالذات اجتمع في براغ فريق يتألف من عشرين تشيكياً وبولونيـا وسموا لجنة من اثني عشر عضواً لاعداد هذه المنظمة السلافية . وكان يرأس هذه اللجنة الكونت ماتياس فون‌تون ؛ فقد دعا الى مؤتمر يعقد في براغ ، في ٣١ أيار ، لسلافيي الامبراطورية ، لا لجميع السلافيين كما اراد مقال ساكسينسكي ، ودعا اليه ، مع ذلك، سلافيي البلاد الأخرى كضيوف ، دون ان يحق لهم التصويت أو المناقشة ، بل الاشتراك في المؤتمر . وهذه الدعوة ، التي وجهت في أول أيار ، كانت تضم بين موقعيها الكونت ماتياس فون‌تون، وعدداً من كبار الزعماء التشيكيين ، مثل شافاريك ، بالاتسكي ، ريجير ، شتور ، أكبر كاتب سلوفاكي ، وسلوفيني ، وبولوني ، وصربي من لوزاس . وبالتالي وجد اناس من جميع أجزاء الدولة النمساوية. ثم انضم آخرون الى الموقعين الاولين، في الأيام التالية . وظهر النداء اولاً بالتشيكية في جرائد البلاد ، ثم ترجم الى الاليرية والبولونية والصربية في لوزاس ، والألمانية .

قوبلت الفكرة بحماسة . ونجد في هذا النداء طابعاً لروح مزدوجة : وهي ان السلافيين يعارضون الألمان صراحة ويذيعون الفكرة القائلة بلزوم انقاذ امبراطورية النمسا من التفتت . ويؤكدون ، من جهة أخرى ، بأن

للسلافيين الحق بحريتهم وانهم ، في الواقع ، وصلوا اليها من قبل ، وانه يجب ضمان هذه الحرية والعمل على عظمة الجنس السلافي بالتفاهم بين مختلف جماعاته . ولازالة كل سوء تفاهم ، نشرت اللجنة ، في ٥ أيار ، اعلاناً ، حرره بالاتسكي ، يوضح ويعرف وجهات نظرها .

مؤتمر براغ — افتتح المؤتمر، في ٢ حزيران ، في براغ ، وضم ، منذ الأيام الاولى ، ٢٢٩ شخصاً ، ثم ارتفع العدد الى ٣٦٣ ، وجد فيهم ٤٢ يوغوسلافياً ، و ٦١ بولونياً . كانت الفئة العظيمة فيه بالطبع فئة التشيكيين والسلوفاكيين ، وعددهم ٢٣٦ عضواً . ورفعت المدينة لاستقبالهم الألوان التشيكية : الأبيض والأحمر ، والألوان السلافية عموماً : الأبيض ، والأزرق ، والأحمر . وزينت ردهة الاجتماعات بجميع اعلام الفئات السلافية في اوربة كلها ، والعلم الأصفر والأسود ، علم امبراطورية النمسا ، وانتخب بالاتسكي رئيساً للمؤتمر . وانقسم اعضاء المؤتمر للدراسة التي يجب عملها الى ثلاثة فرق : فرقة مملكة بوهيميا ، اليوغوسلافيون ، والبولونيون والروتين والروس الصغار .

وضع منهاج العمل **فرنسوا زاش** : ويتضمن تحويل النمسا الى دولة اتحادية ، مع لزوم معرفة جميع اللغات السلافية في الامبراطورية من قبل اعضاء الحكومة والادارة ، ومساواة البولونيين والروس ، وتحرير الصرب المضطهدين من الاتراك ، وتعليم مختلف اللغات في البلاد السلافية ، وعقد المؤتمرات العلمية السنوية في البلاد السلافية ، والتسامح المطلق في الأديان . ولم يكن هذا البرنامج برنامجاً نمساوياً فحسب ، أو يتضمن فقط تحويل النمسا ، وانما كان اوسع من ذلك ، لأنه يتصور في آن واحد نظاماً عاماً للسلافيين وايضاحات عن حالة البولونيين والصرب في تركيا .

وهناك وثيقة أخرى للمؤتمر وهي بيان وجهه المؤتمر الى اوربة ، وقد حرره بالاتسكي ، وفيه يتجاوز البرنامج النمساوي الأصلي ، ويسرد فلسفة حق الشعوب المؤسسة على شعار الثورة الفرنسية : « حرية ، مساواة ، إخاء » . وهذا البيان يدل على الهام معنوي سام جداً . والعبارة المكررة التي نجدها في آن واحد في برنامج عمل زاش وفي بيان بالاتسكي هي دوماً اتهام الألمان والمجر المعارضين للسلافيين .

وأخيراً نجد مشروع رسالة موجهة الى امبراطور النمسا توضح مطاليب المؤتمر . وقد صوت على النص النهائي في ١٤ حزيران . ولكن في ١٢ منه قامت ثورة براغ الـتي تكلمنا عنها وقطعت الجلسات موقتاً . ثم استؤنفت الجلسات في ١٦ منه ، ولكن عدداً من المؤتمرين كانوا قد انصرفوا من قبل ، وفي ٢٨ منه ، غداة دخول فيندشغرائتز براغ ، اجل المؤتمر نهائياً .

ولكن العمل، الذي بدىء به، توبع، في الأشهر التالية، من قبل كبار المشتركين ، تحت شكل جمعية عرفت باسم جمعية « الزيزفون السلافي » (الزيزفون هو شجرة السلافيين الرمزية ، كشجرة السنديان عند الألمان) . وهدف هذه الجمعية هو الحصول على نظام دستوري مع مساواة القوميات في داخل النمسا ، وحماية الاستقلال السياسي لامبراطورية النمسا من مزاعم برلمان فرنكفورت والكونفدراسيون الجرماني ، وأخيراً العمل على الاتحاد الأخوي للسلافيين . وانشأت جمعية « الزيزفون » اخوات لها في الامبراطورية كلها . وتدخلت لتطلب تخفيفاً للتدابير الانتقامية التي اتخذها فيندشغرائتز في بوهيميا . ثم دعت التشيكيين لصالح سلافيي الجنوب الذين كانوا يناضلون الهونغاريين ، واحتجت بحرارة على سحق المجر بالدم حركة سلافية قامت في آخر السنة. ودعت أخيراً ، في ٢٨ كانون الأول ، مؤتمراً من جميع

اخواتها ، وقررت ان تنقلب الى اتحاد ،وأن يكون لها مؤتمر سنوي ؛ ولم تعقد جمعية الزيزفون أي اجتماع آخر .

ولم يخرج عملياً من هذه الحركة الجامعة - السلافية شيء فعلي . وذلك لأن الحركة كانت روحية صرفاً ، اكثر منها سياسية . الا أن لها اهميتها ،لأنها كانت اول ظاهرة للتضامن بين جميع السلافيين ، وبخاصة لأن السلافيين توصلوا فيها الى تعزيف انفسهم أمام الألمان ، ولم يبدوا عداءاً لامبراطورية النمسا ، ولم يقوموا بظاهرات مؤيدة للروس ؛ ولم يكونوا بالتالي في أصل ما سمي ، في منتصف القرن التاسع عشر ، « الجامعة السلافية » التي كانت شكلاً سياسياً خاصاً استعملته الدبلوماسية الروسية .

الحركة الهونغارية . ـ تمتاز الحركة الهونغارية في عام ١٨٤٨ بسيماء خاصة بالنسبة للقوميات الأخرى في الامبراطورية ، وبالنسبة لماضيها ايضاً . ولم يكن القصد من هذه الحركة ، كما في الحركات السلافية ، الحفاظ على امبراطورية النمسا مع تحويلات ضرورية ، بل كانت هذه الحركة تنزع ، على العكس ، الى تفتيت الدولة النمساوية ، لتخرج منها جسماً جديداً . ومن جهة أخرى ، كانت الحركة الهونغارية ،حتى الآن ،حركة ارستقراطية ، اما في ١٨٤٨ ، فعلى العكس ، كانت نتاج دفع ديموقراطي . وفي هذه الحالة او تلك ، لم تحدث الحركة دفعة واحدة ، بل على مراحل ، وسنبحث في كل منها .

لم يكن الهونغاريون، في الأصل ، مبعدين عن تقاليدهم ، وقد طالبوا بحقوقهم التاريخية فقط . واجتمع الدياط في برسبورغ، وكان في جلسة عندما وصل اليه نبأ ثورة باريس ، التي احدثت مباشرة ، في العالم المالي ، انهياراً، واعطت للحركة الهونغارية دافعاً جديداً . وكان عنصر العمل الحزب

الراديكالي الجديد الذي تشكل في ١٨٤٧ حول كوسوط بالرغم من انه لم يكن سوى عنصر تجمع قومي هونغاري . كانت الأزمة المالية بالنسبة لكوسوط حجة في كشف مسؤولية الحكم المطلق ، وطلب من الدياط ، ونوعاً ما الى هيئة المدافعة ، تحت ضغط الشبيبة الراديكالية التي كانت تقوم بظاهرة في برسبورغ ، التصويت على برنامج مطاليب يتضمن وزارة هونغارية مسؤولة ، وضمانات لاحترام القوانين الهونغارية ، ونظاماً دستورياً عاماً للمملكة لأنه الوحيد القادر على تأمين الأمن المالي .

لقد كان يوم ١٣ آذار في فينا لحد ما ناجماً عن تأثير الهونغاريين ، لأن قراءة خطاب كوسوط والدعاية له في سكان فينا أثارا حماسة وتحريضاً في الأفكار كانا في أصل المظاهرة الحتمية التي قلبت حكم مترنيخ . ولقد كان ليوم ١٣ آذار نتائج مباشرة : ففى بست شكلت الشبيبة « لجنة الأمن » وحررت برنامجاً في اثني عشرة نقطة حربة قومية . وفرض كوسوط في برسبورغ على الدياط التصويت على عدة قرارات ثورية : الضرائب الاجبارية على الجميع ، الغاء الاعباء الاقطاعية مقابل تعويض يدفع للمالكين . وأرسل وفد الى فينا واستقبله الشعب فيها بحماسة بعد ان انتصر على الحكومة .

استسلمت الحكومة الجديدة دون صعوبة أمام هذه المطاليب . ونقلت سلطات الملك الى حاكم هونغـــاريا ، وتقرر تشكيل وزارة من ثمانية أعضـاء مسؤولين أمام الدياط . ونظم قانون ٢٢ آذار هذه الوزارة التي ضمت زعماء الائتلاف القومي : دياك ، باتياني ، كوسوط . ونظم كوسوط حرساً قومياً . ومع ذلك فقد عينت الحكومة القضايا التي تحتجزها لنفسها باعتبارها ذات أهمية عامة . ولكنها تنازلت ، بعد قليل ، أمام اضطراب جديد ، وتقرر ان تكون تسوية القضايا العامة والتقسيم بين القضايا العامة والقضايا الهونغارية الخاصة بيد التشريع . وأن يؤيد الملك جميع القوانين التي صوت

عليها . وقد اذيعت هذه القوانين في ١١ نيسان وشكلت نظام هونغاريا الجديدة .

ظلت هونغاريا الجديدة هذه وحدوية : وقد دل القانون بصراحة على دمج ترانسلفانيا وكرواتيا والتخوم بهونغاريا ، على ان يكون لها نواب في البرلمان الهونغاري . وكانت الحكومة المحلية التي نظمها نظام ١١ نيسان ، ديموقراطية ، وأصبحت بست العاصمة السياسية لا برسبورغ . وتألف البرلمان الهونغاري من مجلس يسمى لثلاثة اعوام بتصويت غير عام ولكنه واسع جداً . والغيت الامتيازات الاقطاعية ، وكذلك امتيازات الاكليروس ، واعلنت مساواة القوميات ، وأصبحت الكومیتات أي الادارة المحلية منسجمة مع هذه المبادىء الجديدة . وأقرت حرية الصحافة مع التعهد المتوجب دفعه على الصحف والعقوبات على التهجم على أساس الدولة . ويعترف هذا الدستور أخيراً بسلامة المملكة واسهام هونغاريا في الحياة العامة للدولة ؛ وانشئت وزارة هونغارية في فينا للتعاون في القضايا العامة ، ومن جهة أخرى استلم الحاكم الهونغاري من الملك السلطة التنفيذية في هونغاريا .

وهكذا حصل الهونغاريون على توكيد ، بل يمكن القول ، على زيادة حقوقهم التاريخية . ووجدت الآن دولة هونغارية ، في نطاق الامبراطورية ، متكيفة ، بالطبع ، مع المفاهيم الجديدة الليبرالية الدارجة . ولكن هونغاريا المنبعثة من جديد كانت في الوقت نفسه هونغاريا جديـــدة من الوجهة الاجتماعية ، لأن الارستقراطية التقليدية فقدت امتيازاتها ، أي فقدت سيطرتها السياسية والاجتماعية .

وكانت هذه الحوادث معاصرة للامتيازات التي تنازلت عنها الحكومة لبوهيميا ومماثلة لها ، وبالتالي ، وجدت الدولة النمساوية في حكم ثلاثي : **النمسا ، بوهيميا ، هونغاريا** . كما كانت هذه الحوادث معاصرة للحركات

القومية السلافية والرومانية ، في داخل هونغاريا نفسها . ولقد رأينا ان الهونغاريين ، حيال هذه الحركات السلافية ، كانوا متعنتين وغير متسامحين ، ورادين للمطاليب السلافية ؛ وكان كوسوط ، بخاصة ، مسؤولا بشخصه عن التطور العام الذي قيده هذا الرفض الهونغاري .

وقد وضعت الثورة الايطالية أمام الحكومة النمساوية ضرورة ملحة بأن يكون لديها اسلحة ورجال ! وبعد تردد اتجهت شطر الهونغاريين للحصول عليهم فرفض الهونغاريون ان يدعوا جنود جيشهم الموجودين تحت قيادة راديتسكي ، وابدى كوسوط ملاحظته بقوله : « فكروا بأننا من اجل الـ ١٢٠٠٠ هونغاري الموجودين في الجيش سنرى عودة ٣٥٠٠٠ كرواتي » . وفي هذه الظروف لعبت الحكومة الامبراطورية لعبتها الثنائية وضحت بالكرواتيين لحساب الهونغاريين للحصول على ماتحتاجه من هؤلاء من رجال ومال . وصدرت براءة امبراطورية في ١٠ حزيران ١٨٤٨ أيدت سلامة تاج القديس ـ ايتين ، وبالتالي دمج ترانسلفانيا و كرواتيا ، ووضعت جيش التخوم تحت قيادة حكومة بست ، وجردت بان كرواتيا من وظائفه . وفي ٢٦ حزيران تسلم الحاكم الهونغاري تفويضاً بجميع سلطات الامبراطور في البلاد الهونغارية .

ولكن هذا الحل اصطدم بتعنت الهونغاريين . فقد انقسم الائتلاف القومي : فمن جهة المعتدلون : باتياني ، أوتفوس ، زيشيني ، وكانوا يرون بانه يجب قبل كل شيء بقاء الدستور واستمراره ، وتقويته ، ولهذا ، يجب البقاء على صعيد الشرعية . غير ان كوسوط ، على العكس ، رغم انه كان وزير المالية ، بقي محرضاً ، ومالقاً : وباع التضامن الوزاري بثمن

بحس ، وسلك سياسة على حدة . وفي اول تموز انشأ لنفسه جريدة ، وأخذ يلقي في البرلمان بتصريحات عنيفة . وانعقد البرلمان في ٤ تموز ، وطلب كوسوط من المجلس شروطاً لتطبيق النظام الجديد : لقد اراد ان تبدأ الحكومة الامبراطورية باخماد نأمة مـــا سماه « المتمردين » أي الكرواتيين ، قبل ان تهتم باللومبارديين ؛ كما اراد فرط ارتباط المانيا والنمسا،وصرح بأن الهونغاريين، في حالة حرب بين النمسا والمانيا ، لن يهتموا بالقضية ؛ وأخيراً صرح بأنه نصير حرية الايطاليين . وهكذا ادت سياسة كوسوط الى تفتيت الامبراطورية النمساوية . ولزم الأمر انشاء كتائب جديدة هونغارية خاصة ، وكان في ذلك بداية لجيش هونغاري . وهكذا اتجه الهونغاريون نحو سياسة متطرفة جعلت ثنائية الحكم مستحيلة .

لذا غيرت الحكومة النمساوية اتجاهها ، لاسيما وان نجاح فيندشغرائتز في براغ وراديتسكي في ايطاليا قد قوياها . وعندئذ تبنت يلاشيش ، فأتى الى انزبروك ، في ١٦ حزيران ، على رأس وفد كرواتي ، واستطاع ، بفضل مهارة موقفه، ان يدخل البلاط ثانية ، وعاد الى اغرام مع تثبيته في وظائفه ، وطلب من الدياط ان يصوت على الدكتاتورية التي عهدت اليه في ٦ تموز . وتمت القطيعة النهائية بين السلافيين والهونغاريين اثر مؤتمر عقد بينهم دون جدوى في ٢٦ تموز . فضلاً عن ان باتياني كان في هذا المؤتمر ، متعنتاً ايضاً حيال السلافيين ، كالديموقراطيين . وفي هذه الظروف ، تم التلاحم ، بين الحكومة النمساوية والسلافيين ، ضد الهونغاريين . وانتصبت الحكومة النمساوية بقوتها ، وفي ١٤ آب ، سحبت السلطات من الحاكم الهونغاري ، وفي ٤ ايلول ، صدرت براءة امبراطورية أعادت ليلاشيش جميع سلطاته . وفي البرلمان النمساوي ، الذي انعقد في ٢٢ تموز ، كان السلافيون أكثرية أمام

الألمان والهونغاريين . وهكذا قطف الهونغاريون ثمار سياستهم الانانية الخاصة والمتعنتة حيال السلافيين .

وفي هذه الشروط ، وجد الهونغاريون أمامهم جميع الغرباء عنهم : ثار السلوفاكيون في الشمال ولكنهم سحقوا في الدم في شهر آب . وفي الجنوب ، دحر الترانسلفانيون وصرب البانات الهونغاريين بدفعهم انحاء شتى في معركة زنت - تاماز ، في ١٩ آب . وعبر الكرواتيون نهر الدراف في ١٢ ايلول ، ورفض البرلمان النمساوي ، في ١٥ ايلول ، استقبال وفد من بست . وتواجد حل السلافيين وحل الحكومة النمساوية : وذلك باحلال المساواة بين القوميات ، في الامبراطورية الجديدة ، وبصورة ادق ، المساواة بين الكرواتيين والهونغاريين .

وفي الوقت الذي كان فيه السلافيون والحكومة الامبراطورية يتألبان على الهونغاريين أحرز المتطرفون الهونغاريون نصراً مبيّناً . وتحت تأثير الكراهية التي سببتها براءة ٤ ايلول ١٨٤٨ انقاد الدياط لدفع كوسوط وقرر بصوته اصدار نقد ورقي هونغاري وانشاء جيش قومي ، و « لجنة دفاع » تحت رئاسة كوسوط ، والغيت آخر بقايا النظام الاقطاعي ، ولم يخضع أي من هذه القوانين لتأييد الامبراطور . وأمام انتصار المتطرفين اسقط في يد المعتدلين وانسحبوا ؛ وامتنع الماغنات عن المجيء الى البرلمان ، وعجزت جهود باتياني في اصلاح ذات البين ، وفترت همة دياك و اوتفوس وانسحبا ، وانتحر زيشيني ، وسلم الحاكم الهونغاري سلطاته . وهكذا أبعد تدريجياً حل هونغاريا الحرة في داخل الامبراطورية النمساوية .

وحاولت حكومة فينا أيضاً أن تجد شكلاً أخيراً للتوفيق بواسطة محافظين هونغاريين ، وأرادت بذلك تسمية مفوض ملكي يلغي البرلمان ،

ويحكم في النزاع بين الهونغاريين والسلافيين ، ويعيد بناء الحكومة الهونغارية على أساس **البراغماتيك سانكسيون** . وأخذ الكونت الهونغاري المحافظ ، الكونت لامبرغ ، القضية على عاتقه ؛ فدعمه المعتدلون ، ولكن المجلس بدا معادياً للكونت لامبرغ بعنف وحرم على الجنود طاعته ، كما حرم على الكونت نفسه ممارسة وظائفه ، وداهمت الجماهير المفوض السامي على جسر الدانوب ، فاغتالته ، في ٢٨ ايلول ١٨٤٨ . ولم يبق بعد الآن إلا حل واحد ، وهو الحرب بين الهونغاريين وباقي المملكة . وفي ٣ تشرين الأول حل الامبراطور البرلمان الهونغاري ، وأعلنت حالة الطوارىء ، وسمت الحكومة الامبراطورية يلاشيش قائداً لجميع الجيوش وارسلت اليه كل مالديها من نجدات في باقي المملكة .

ومع هذا فقد تأخرت الحرب بسبب ثورة جديدة قامت في فينا ، في ٦ تشرين الاول ، وفيها شنق الجنرال **لاتور** وزير الحربية بعد أن علق بفانوس . ولذا لزم أولاً توطيد السلطة في فينا في ٣١ تشرين الأول ، وتشكيل الحكومة على أسس جديدة ، وزارة شفارتزانبرغ . في ٢١ تشرين الثاني ، وأخيراً تغيير شخص الامبراطور ، وذلك بتولي فرانسوا ـ جوزيف ، في ٢ كانون الأول ١٨٤٨ ، عرش النمسا . ولكن الهونغاريين لم يعترفوا بالامبراطور الجديد .

بدأت الحرب في بداية تشرين الثاني ؛ وفي ١٢ تشرين الثاني سلمت الحكومة فيند شغرائتز صلاحيات واسعة . وفي ٨ كانون الاول ، شكل الامبراطور حكومات خاصة في كرواتيا - دالماسيا ، وفي ترانسلفانيا ، وأخيراً في البانات و « الفيفوديا » في ١٨ كانون الاول . وفي ١٥ كانون الأول قام الهجوم من مختلف الجهات ، من الشمال ومن الشمال الغربي ؛

ضد الهونغاريين وكان يقود جيشهم الجنرال البولوني دمبينسكي . دحر الهونغاريون الى وراء نهر تيسزا ؛ وأخذت بودابست في ٥ كانون الثاني ١٨٤٩ ؛ وانتصر النمساويون عليهم أخيراً في كابولنا ، في ٢٦ شباط . وانتهى الأمر بحل التقسيم ، ووضع دستور ٤ آذار الهونغاريين في صف القوميات الأخرى في الامبراطورية ، وكم أفواه المعتدلين ، لأن وجود هونغاريا القديمة كان في موضع حرج وتضمنت التسوية بالدستور العام الحفاظ على الاصلاحات الاجتماعية التي صوت عليها الدياط ؛ ونالت هونغاريا الأصلية أي هونغاريا دون الأراضي السلافية ، استقلالها الاداري ، ولكن في الامبراطورية الموحدة . وكان هذا المفهوم الحديث ، مفهوم النمسا الجديدة على نقيض الثنائية التاريخية ، وعلى نقيض حق هونغاريا القديم .

ولكن الدستور لم يعمل عمله في هونغاريا اكثر من الثنائية البدائية . لقد انتقلت لجنة الدفاع مع البرلمان الى دوبرتشن ، ولكنها لم تستلم ، وتبنى الهونغاريون موقف عدم القبول بالدستور . وتشكل من جديد جيش جديد في ترانسلفانيا تحت قيادة جنرال بولوني آخر يدعى بيم وعندما أصبح الجيش على أهبة الاستعداد شكا السلاح ودحر الألمان والروس خارج ترانسلفانيا في آخر آذار ، ثم استأنف الهجوم على النمساويين فطرحهم الى ماوراء نهر تيسزا نحو الغرب والشمال . وكسر جيش فيند شغراتز في ٧ نيسان ١٨٤٩ واستردت بست . وفي آخر شهر نيسان تحررت ارض هونغاريا الأصلية كلها .

كانت النتيجة الطبيعية لهذا النصر تقوية الحزب الانفصالي : ففي ١٤ صوت البرلمان بالاجماع ، الا المعتدلين فقد انسحبوا فعلاً ، على سقوط « بيت آل هابسبورغ اللعين » وصرح « بأنه يضع هونغاريا ، مع جميع

اجزائها واقاليمها في صف الدول المستقلة » . وانتظمت الجمهورية الجديدة بسرعة ، وانتخب كوسوط رئيساً . وهذا يعني الانفصال . والفت هونغاريا دولة مستقلة . ولا شك في ان الحركة لم تحظ بآجماع الرأي ، لأن المعتدلين انسحبوا تباعاً أمام المتطرفين ، ولكن هل هونغاريا المستقلة قادرة على الحياة ؟ لقد اثبتت الحوادث انها واقفة ضدها .

كانت هذه القضية بالنسبة للنمسا رئيسية . و كانت كذلك بذاتها ، فضلاً عن ان ثورة هونغاريا هدمت امكانات سياسة شفارتزانبرغ الألمانية : فقد اضطرت النمسا ان تطلب من الألمان ان يؤجلوا كل قرار تنظيم في المانيا . وكان من نتيجة الحرب الهونغارية ان اطلقت، في المانيا ، يد بروسيا بسبب انسحاب النمسا الذي اضطرت اليه . ولم تقبل النمسا هذا الانفصال الهونغاري ، كما لم تقبله القوميات الأخرى في الامبراطورية ايضاً . لأن هذه القوميات لاتستطيع ان تعلق عليه أي أمل ، ولا ان تجد فيه أي فرصة ، نظراً لتعنت الهونغاريين على الصعيد القومي . لقد كانت القضية قضية قوة بين النمسا والهونغاريين ، وبتهكم فظيع عادت كلمة كوسوط الى السلافيين : « السيف يقرر »، ضد الهونغاريين .

واعيد بناء الجيش النمساوي على يد قادة اتوا من اركان الجيش في ايطاليا ، وبخاصة هايناو ، ولكن الأمر كان يتطلب لزوم أداة اقوى من الجيش النمساوي : فتوجه شفارتزانبرغ الى الروس ، وكان عندهم ١٥٠٠٠٠ رجل في غاليسيا و ٤٠٠٠٠٠ في بولونيا ، وا كثر من ذلك الجنود الذين احتلوا الافلاق في العام الفائت . شخص فرنسوا - جوزيف وشفارتزانبرغ الى فارسوفيا (وارسو) لتنظيم حملة مشتركة ، وجاء ضباط من الأركان الروسية الى فينا لتحضير العمليات . وفي اول أيار ١٨٤٩ ، اعلنت

«الجريدة الرسمية » التحالف مع الروس . ورتبت ثغور جميع الجيوش ضد الهونغاريين جاء باسكيفيتش من غاليسيا واجتاز جبال الكربات مع ٨٠٠٠٠ رجل ، وانحدر هايناو على طول نهر الدانوب ؛ ودخل هونغاريا في رواب ، في آخر حزيران . وصعد يلاشيش منطلقاً من بانات وأخذ نوفيزاد وبيترفاردا ين ، وأخيراً جاء آخر جيش نمساوي روسي من ترانسلفانيا ، حيث أخذ كرونشتات . وبعد بضعة اسابيع أخذت الجيوش الآتية من بودابست ، ومن جهة أخرى ، أخذت الجيوش الآتية من الطرف الآخر ، دوبرتشن في الجنوب ، في شهر حزيران . وطرح الهونغاريون في جنوب البلاد حيث سحقوا بانضمام الجيوش الثلاثة في تيميسفار ، في ١٠ آب . وسبب هذا الاخفاق تفتيت اللجنة الهونغارية ، من جهة كوسوط ، ومن الجهة الاخرى وزير الحربية جورجي . واضطر كوسوط الى التخلي عن السلطة ، واستسلم جورجي بين أيدي الروس في فيلاغوس ، في ١٣ آب . وهرب كوسوط الى تركيا ، واستسلم كومورن ، آخر حصن هونغاري ، في ٢٩ ايلول . وكانت النتيجة نهاية هونغاريا . وأصبح مصير هونغاريا منوطاً بالنمسا ومرتبطاً بالتنظيم العام للنمسا ، وبنفس الصفة كسائر القوميات الأخرى .

نتائج الثورة في الامبراطورية النمساوية . — ماهي نتائج ثورة ١٨٤٨ في الامبراطورية النمساوية ؟ يجب ان نشير الى انه تم ، خلال هذه الحركات القومية ، تحول اجتماعي في الامبراطورية : لقد ألغي النظام الاقطاعي وحذف تشريع الامتيازات ، دون ان تتهدم قوة الارستقراطية الاقتصادية : فقد حافظ النبلاء على ملكياتهم الكبرى . واذا لم يوجد النظام الاقطاعي حقاً ، فان السيطرة الاقتصادية للطبقة النبيلة مازالت مستمرة

في الواقع . وهناك نتيجة تجدر الاشارة إليها وهي أن النمسا نظمت نفسها ، في البدء ، في اتجاه سياسة ليبرالية . ولكن، في النهاية ، أقام نظام باش الحكم المطلق ومحا الحريات السياسية الداخلية .

ان ما يهمنا من ذلك هو القوميات . فمن الطبيعي انها حصلت جميعاً ، كل واحدة بذاتها ، على المكاسب الاجتماعية للثورة . ومن الوجهة القومية ، تصورت الحكومة وبدأت تنظم تباعاً اشكالاً عديدة للدولة النمساوية : اولاً **الحكم الثلاثي** : النمسا بوهيميا ـ هونغاريا؛ وبعد اخفاق التفاهم مع الهونغاريين ، جربت **الاتحادية** (فيدراليسم) ، بشكل تؤلف فيه كل قومية من القوميات جزءاً من الدولة الاتحادية النمساوية؛ واخيراً مع شفارتزانبرغ ، **حل الوحدة** ، وتشكيل نظم اقليمية : وهذا هو دستور ٤ آذار ١٩٤٩ . وقد بدىء بتنظيم هذه الهيئات الاقليمية في القوميات الصغيرة ، وفي الأنظمة ١٨٤٩ و ١٨٥٠، الأقاليم الألمانية في مورافيا ، وسيليزيا ، وبوهيميا وغاليسيا . وآخر تطور حدث هو : ان برنامج الحكومة المركزية أصبح استبدادياً بالتدريج ، وقامت الصعوبات عندما اريد تنظيم وضع القوميات الكبرى مثل الكرواتيين والهونغاريين. وأخيراً ، انتهى شفارتزانبرغ بحذف الدستور المتوقع ، في ٣١ كانون الأول ١٨٥٠ ، وعندئذ ساد الحكم المركزي المطلق على جميع القوميات في الامبراطورية .

ونتساءل لأي حد كانت هذه القوميات متهيأة لقبول هذه الحلول المتتابعة التي أتت بها الحكومة النمساوية ! في البدء ، طلبت كلها، كما رأينا ، استقلالاً سياسياً ذاتياً واسعاً جداً ؛ ثم في برلمان فينا وكريمسير ، جهدت القوميات ، الا الهونغاريين ، بالتوفيق بين وحدة الامبراطورية والاستقلالات الذاتية القومية ، بشكل اتحادي . ثم ان محنة الحرب الأهلية اقنعت

الجميع ان من الضروري الابقاء على وحدة الدولة . ويئست البورجوازية خاصة ، فاندفعت في مصالحها المادية . وشايع الصحفيون الأحرار فكرة حكومة قوية تحافظ على السلام في الدولة . وهذا رأي بالاتسكي و أوتفوس . أما الذين رفضوا قبول هزيمة القوميات ، مثل دياك ، فقد اقتصروا على سياسة الدفاع السلبي بالتخلي عن الحلول الثورية وعن الانفصال .

وهكذا خرجت الامبراطورية النمساوية من الثورة بأقوى مما كانت عليه في السابق . لقد تصابت نوعاً ما ، وستبقى هادئة عشرة أعوام ، إلى ان تداهمها حرب خارجية بائسة فتضع من جديد قضية القوميات . وكانت هذه الحرب حرب ايطاليا عام ١٨٥٩ التي كان من نتيجتها حدوث تحول داخلي في النمسا بموجب براءة ١٨٦٠ .

الفصل الثامن

الوحـدة الألمانيـة

من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٠

كانت الحركة الألمانية أكثر جميع الحركات القوميـة تعقيداً في ثورة ١٨٤٨ . فقد اشتبكت فيها قضايا متعددة ، وتنازعت الألمـــان ، كما رأينا ، مفاهيم متناقضة . وبعد أن نجحت الحركة الألمانية نجاحاً تاماً ، اخفقت كليـــاً ، حتى ان حركة ١٨٤٨ لم تقرر المستقبل ، لأن العقائدية ، التي حققت الوحدة الألمانية ، فيما بعد ، لم تكن عقائدية ١٨٤٨ . يضاف إلى ذلك أن هذه الحركة ، كما سنرى ، قـد كشفت بخاصة عن المزاج القومي

١ ـــ الاعمال التحضيرية وانعقاد البرلمان

لقد كانت ألمانيا ، قبيل الثورة ، معرفة بدقـة في الصعيد السياسي أكثر مما في الصعيـد القومي . وكانت العاطفة القومية حارة وعامـة ، ولكنها لم تذهب إلى أبعد من ذلك : وتصورت أهداف كثيرة ظلت غامضة . وقدمت بعض الحكومات فكرة إصلاح الدياط ، ولكن هذا العمل كان محدود القيمة والأهمية: وفكرت حكومات أخرى ببرلمان جمركي للاتحاد الجمركي (تسولفراين) ، ولكن لم يكن في كل هذا ألمانيا تامة

لأن الاتحاد الجمركي لم يمتد على ألمانيا كلها. ولم توضع القضايا الأساسية وهي : أصل السلطة في ألمانيا ، وشكل الدولة ، وامتداد ألمانيا نفسها . وعلى العكس ، كان الألمان ، على الصعيد السياسي الخاص، أكثر وعياً لما يرغبون في السياسة الداخلية . وفي هـذه الظروف ، سبقت الثورات السياسية الحركة القومية ، وكانت أكثر وضوحاً منها . فقد ظلت هـذه الحركة تطلعاً كبيراً ، ولكن لم يكن لها زعيم له برنامج أو سلطة يعترف بها الجميع ، ولذا كانت هذه الحركة القومية ، في الواقع ، تحت رحمة الحوادث .

فكرة اصلاح الدياط . - كانت القضية مرتبطة بالفكرة الليبرالية ، وانبثقت مباشرة منذ أن شجعت ثورة باريس الألمان . وقامت مبادهات مختلفة من جهات متعددة ، ومع نجاح متفاوت ، منذ علم بثورة ٢٤ شباط ١٨٤٨ : فمن جهة الأمراء ، وأولاً ، من الجهة البروسية ، كان الممثل البروسي في الدياط ، **الكونت دونهوف** ينصح الملك فريديريك ـ غليوم بأن يتزعم الحركة ، وأن يدعو إلى فرنكفورت ، ممثلي ألمانيا كلها ، وجميع الدياطات ، وينظم جيشاً وأسطولاً ألمانين مع عَلَم . غير أن فريديريك - غليوم ، لم يذهب بعيداً ، وأرسل منذ ٢٨ شباط **رادوفيتز** الى فينا ، وجرى اتفاق بين الحكومتين النمساوية والبروسية ، في ٢٥ آذار ، لدعوة مؤتمر الأمراء في درسدن . وعندما اختتم المجلس المتحد ، في ٦ آذار ، عاد فريديريك - غليوم في خطابه ، وأثار الذكريات الكبرى لعام ١٨١٣ و ١٨١٥ . ولكن أفكاره ظلت غير دقيقة وغير محدودة : لقد كان يتصور امتداد الاتحاد الجمركي في سائر ألمانيا ، ومحكمة عليا ، واتفاقاً نقدياً . كما أن ملك بافاريا ، من جانبه ، في نداء وجهه إلى

الشعب ، في ٦ آذار ، انتهى بقـوله : « كل شيء لشعبي ، كل شيء لألمانيا »، وفي ١٦ آذار ، اقترح حلّاً وهو : هيئتان من مندوبي الدياطات تتفقان مع هيئة الأمراء ، وهكذا تتشكل حكومة من ثلاث هيئات ، أي نوع من تذكار دياط الامبراطورية المقدسة . وأخـيراً تصور ملك فُرتامبرغ تجمع الدول الألمانية من جديد بشكل لايبقى فيه إلا أربـع أو خمس دول . وفي الوقت نفسه ، اقنعت مبادرة خاصة حكومات الغرب أن تأخذ على عاتقها الاصلاح أيضاً : وبناءً على اقتراح هنري فون غاغيرن في مجلس هسّ ، في ٢٥ شباط ، قررت الحكومات الثلاث في هس ، وباد ، وناسّو أن ترسل بعثة استعلامات لدى الحكومات الأخرى ؛ وتألفت هذه البعثة من رجلين : ماكس فون غاغيرن والجنرال ليرباخ . وبدأت تحقيقها في كارلسروه وشتو تغارت، ثم انتقلت إلى مونيـخ ، ثم الى برلين حيث وصلت في ٢٣ آذار متأخرة ، لأن الثورة نشبت في الفترة الفاصلة بين التاريخين . وكانت الفكرة البدائيـة تشكيل حكومة موقتة تأخـذ بيدها القضايا الأجنبية ، بانتظار التمثيل القومي . إلا أن هذه الفكرة تحولت تدريجياً بالتعديلات الـتي جمعت من مختلف العواصم ، بيد أنهـا وصلت متأخرة ، لأن حلولاً أخـرى تدخلت . وبالاجمال ، يجب أن نأخذ من هذا ، ان الحكومات فهمت ضرورة إصلاح ألمانيا ، ولكنها أرادت أن تقصر هذا الاصلاح على إصـلاح الدياط ، وتصورت بصعوبة اشراك الشعب بكامله ، الأمة ، في هذا العمل .

دراسة الاصلاحات . ـ وهناك مبـادهـة أخـرى لم تكن من الحكومات الخاصة، بل، إذا أمكن القول، من حكومة ألمانيا ، من الدياط : كان دونهوف مفعماً بالنشاط والمبادهة ، وكان يتجاوز تعليمات حكومته

ويحاول أن يفيد من الغياب الموقت للمندوب النمساوي في إجازة : ففي أول آذار وجه الدياط ، بناءً على مبادهته ، نداءً إلى الحكومات وإلى الشعب الألماني ، وناشدهم الاتفاق والتعاون في سبيل التقدم العام، ووعد أن يعمل على توطيد الأمن والحياة القومية وفي ٩ آذار ، وضع في أسلحة ألمانيا النسر الأمبراطوري القديم والراية القديمة للامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة . وفي ١٠ آذار دعا الدول الألمانية ، بناءً على اقتراح مندوب باد ، فيلكر ، أن تلحق به سبعة عشر « رجل ثقة » ليدرسوا معه الاصلاحات التي يجب القيام بها .

التمثيل القومي . – وهو المبادهة الثالثة والخامسة وقد اقترحها الأفراد . فبناء على اقتراح تقدم به ليبراليان ، **دومر وإنسهايم** ، اجتمع واحد وخمسون ليبرالياً ، آتين من الجنوب والغرب ، في هايدلبرغ ، في ٥ آذار ١٨٤٨ ، واتخذوا قراراً يطالب **بالتمثيل القومي** ، وبأنه يجب على رجال الثقة من جميع البلاد الألمانية أن ينظموه ، وسموا لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء لدراسة شكل هذا المجلس . وكان هؤلاء الأحرار معتدلين يكرهون الحركة الشعبية الزراعية التي بدأت ترتسم في ألمانيا وتحدت الأمراء . ودعا السبعة الأعضاء ، الذين اشتركوا في جميع الدياطات الألمانية القديمة والحالية . ثم وسعوا دعوتهم على رابطات وطنية ، وأخيراً ، على وجهاء . وكلف **غوفينوس** أن يدرس مقدماً المشروعات التي ستعرض على المجلس . وهذه المبادهة الخارجة عن القانون ، التي قام بها بعض الأحرار الليبراليين ، كانت في أساس الثورة القومية .

وفي غضون ذلك ، قامت الثورات في فينا ، في ١٣ آذار ، وفي برلين في ١٨ ، وفي مونيخ في ١٩ ، وتحولت جميع الدول إلى دول

ديموقراطية . ومن جهـة أخرى ، نشبت الحركة الجمهورية في الجنوب الغربي وأخفقت . ويبدو أن فريديريك - غليوم أراد أن يتزعم الحركة القومية ، اما لأنه رأى فيها تحويل نظر ، وأما عن قناعة شخصية . ففي ندائه الذي وجهه إلى سكان برلين ، في ٢٠ آذار ، قال : « إلى شعبي وإلى الأمة الالمانية » وصرح بأن سلام ألمانيـا يأتي من « اتحـاد الأمراء والشعوب ، تحت إدارة عامة » . وصرح بأنه على استعداد لأن يأخذ على عاتقه هذه الادارة في يوم الخطر ، وأضاف : « ان بروسيا ، من الآن فصاعداً ، تتحول في ألمانيا » ، وستكون الشروط العامة لهـذا التجديد الأنظمة الدستورية ، ومسؤولية الوزراء ، وهيئة المحلفين ، والمساواة في الحقوق السياسية والمدنيـة والمساواة في العبادات . ويبدو أنه كان عند فريديريك - غليوم اخلاص حقيقي في هذه النقطة ؛ وفي ٢٨ آذار ، قال إلى ضباطه : « إن جميع أفكاري ، في الوقت الحاضر ، منهمكة في الوطن الألماني . ولانقاذه من الانقسام ، ولن أتردد أمام أعظم التضحيات » . غير أن أفكاره كانت مزيجـاً من أمور مبهمة مع بعض الدقة والوضوح وهذا ماجعل برنامجه ضعيفاً هزيلاً . ويلفت النظر فيـه الاختلاف بين الحزبي الذي فرضته عليه ثورة برلين والمزاعم الألمانية التي يؤكد عليها . وهذا الموقف من فريديريك - غليوم أثار مباشرة كثيراً من سوء الظن والاحتجاجات : فمن ذلك أن الحكومة النمساوية اتهمته في بلاغ وجهته إلى عملائها في ألمانيـا ، في ٢٤ آذار : إننا نؤمن بأن الملك لايتابع إعادة النظر في الدستور ، وإنما الانقلاب التام ، وليس هذا العمل منه بناءً على معاهدة ابرمت بشكل منظم ، بل حسب إرادته الخاصة وحدها» . وفي هذه الظروف ، يريد الامبراطور بوضوح ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يبقى على صعيد معاهدة ٨ حزيران ١٨١٥ ، التي يمكن ولاشك أن تتغير

ولكن دون أن تفسخ من جانب واحد ويترتب على ذلك مفعول حقوقي » .
وفي الدول الأخرى ، في فرتامبرغ ، في ساكس ، في هس ، في باد ، ظهر عداء عنيف ضد ملك بروسيا ، سواء من الحكومات أم من الشعوب وعلى الراين بدأت تظهر من جديد ، فكرة اتحـــاد الراين ، وفكرة الحاكم البرومي . وهكذا نرى ، منذ الأصل ، الأمارات الأولى لسوء تفاهم بين فريدريك - غليوم الرابع وألمانيا . وكان هنري فون غاغيرون وحده في ألمانيا ، يدافع عن ملك بروسيا .

انعقد المجلس التحضيري (الفور بارلمان) ، الذي نصت عليه **لجنة السبعة** ، في فرنكفورت في ٣١ آذار . ويتألف من ٦٠٠ عضو تقريباً ، موزعين بشكل متفاوت جداً بين مختلف دول المانيا ، فلم يكن للنمسا إلا ممثلان ، باعتبـــار أنه لم يكن لها برلمان ، ولذا لم يكن لها مندوبون ، على حين أنه كان لبروسيا ١٤١ منـدوباً ، والفرتامبرغ ٤٢ ، وبافاريا ٤٤ ، وبالمقابل كان لدوقية باد ٧٢ ، ودوقية هس - دارمشتات ٨٤ . ولم يكن لهؤلاء الاعضاء في الفور بارلمان بالطبع أي تفويض بالسلطات الشخصية ولا يمثلون شيئاً ، وهم من أصـول مختلفة . وعقد الفور بارلمان اربع جلسات ، من ٣١ آذار إلى ٣ آب ، واتخـذ بعض قرارات هامة .. ووجد نفسه أمام مشروعين مهأين لاصلاح المانيا .

١ - المشروع الأول ، وضعته لجنة السبعة ، ويتصور دولة اتحادية ، مع رئيس ووزارة مسؤولة ، ومجلس منتخب ومجلس الدول ، ويدخل في اختصاصها الجيش ، والعلاقات الخارجية ، والتجارة ، والجمارك والنقد؛ وتقوم وحدة القوانين المدنية والجنائية في كل المانيا . ولم يكن هـذا المشروع بالإجمال الا توضيحاً لفكرة **البندسشتات** عوضاً عن **الشتاتنبوند** والدولة الاتحادية مكان كونفدراسيون الدول .

٢ - المشروع الثاني ، اتى به الديموقراطيون الراديكاليون ، جماعة شتروف ، ويتضمن خمس نقاط تتصور جميع القضايا السياسية ، والاجتماعية والقومية ؛ ويريد أن يوطد في المانيا الوحدة القومية باكثر مما في المشروع الآخر وأن يلحق الدول المحلية بالحكومة القومية بشكل أوثق .

وقامت المناقشة بين النزعتين حالاً ؛ وأخيراً أحيلت القضية الى البرلمان لينظر بها حين انعقاده .

كيف سيكون هذا البرلمان ؛ هذا هو القرار الرئيسي . لقد أضيفت الى الكونفدراسيون بروسيا الشرقية وبروسيا الغربية اللتان لم تؤلفا جزءاً منه ، وليمبورغ وشلزفيغ . ودعيت هذه الاقاليم الأربعة لأرسال ممثلين عنها الى البرلمان ، كما تؤلف ، بالطبع ، اللوكسمبورغ وأقسام النمسا جزءاً من الكونفدراسيون . ويكون الناخبون جميع المواطنين دون تمييز في الدين والحالة الاجتماعية ، باعتبار انهم مستقلون ، وهذا يعني التصويت العام الذي ينتخب نائباً عن كل ٥٠٠٠٠ نسمة . أما الاهتمام بتنظيم وتعريف كيفية الاقتراع فقد ترك الى الدول الخاصة .

وفي داخل هذا المجلس الأول ، قام نزاع عنيف لمعرفة ما اذا كان المجلس سيبقى في حالة انعقاد أو لا ؛ لقد أراد الجمهوريون ، وكانوا عنيفين ، مثل هيكر وشتروف ، استمرار انعقاد المجلس ، فلم يحصلوا على ما يبغون وانفصلوا . ثم انتهى الأمر بتسوية : وهي أن يسمي المؤتمر التحضيري وفداً مؤلفاً من خمسين عضواً لم يوضح دورهم ويقصى عنهم الجمهوريون . وأخيراً ابعد هذا البرلمان برنامجاً جمهورياً لصالح الطبقات العاملة ، وأعرب على أمله بتحسين مصير الطبقات الفقيرة .

وهكذا تناولت المطاليب ، التي ظهرت في المؤتمر التحضيري ، الصعيد

السياسي والصعيد الاجتماعي معاً ، ولكنها أبعدت في هذه النقطة الأخيرة .
وفي الواقع ، لم يقم الفور بارلمان بأي مبادهة ثورية الا بمبادهة دعوة البرلمان ، وهذا كثير .

وبانتظار اجتماع البرلمان وضعت مشاريع عمل لتعرض عليه عند انعقاده . ونمت في ذلك الحين الحركة الجمهورية والاجتماعية في غرب المانيا واثرت على الانتخابات في اتجاه محافظ ، في شهر نيسان ، وفي الوقت نفسه افتتحت قضية الدوقيات الدانيماركية بثورة هولشتاين . وضعت مشاريع العمل اولاً من قبل « رجال الثقة السبعة عشر في الدياط » . وكان مشروعهم مشروع دالمان . فقد انتهى في ٢٦ نيسان ونشر حالاً ؛ ويتضمن امبراطوراً وراثياً ، ومجلس أمراء أعلى ، ومجلساً منتخباً أدنى ، والوحدة الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية في المانيا ومحكمة اتحادية . ولكن الدول المختلفة وبروسيا نفسها استقبلت فكرة الامبراطور استقبالاً سيئاً .

ووضع الخمسون مشروعاً آخر ، وكانوا يعتبرون أنفسهم أداة انعقاد البرلمان ، وبهذه الصفة دعوا بالاتسكي ليأتي ويتعاون معهم . ودعوا أيضاً دول النمسا ، بما فيها سلافيي الشمال ، وبخاصة التشيكيين ، الى انتخاب ممثليهم في البرلمان ؛ ولقد رأينا أن هذه الدعوات اصطدمت برفض . واقترح الخمسون تعليق الدياطات المحلية أثناء انعقاد البرلمان ، فرفضت الدول .

وأخيراً وضع الدياط مشروعاً ثالثاً : وقد افزعت الحركة الثورية الجمهورية هذا الدياط ، فأراد انشاء سلطة تنفيذية بالحال ؛ وقد اقترحها في ١٢ نيسان ، ولكن اقتراحه أثار خلافاً مع الخمسين .

وأظهرت هذه الحلول المختلفة المتصورة صعوبات ، واصطدم بها تنظيم

المانيا آجلا . وفي الواقع ، لم يتوصل الى شيء فعلي في هذين الشهرين والنصف . وهذه ظاهرة عجز ولادي للمرور الى صعيد العمل، ونراه صفة مميزة للبلاد ومع هذا فقد تمت نتيجة واحدة ، لأن كل شيء سلم لقرار البرلمان . وهذا اعتراف ضمني لمبدأ السيادة القومية في المانيا كلها .

تركيب برلمان فرنكفورت . — وفي شهر نيسان قامت في المانيا حركة اجتماعات ومناقشات وانتخابات . وتوجب انتخاب ٨٣١ نائباً للبرلمان ومن يحل محلهم من نواب مختلف البرلمانات في المانيا ، وتركت كيفية الاقتراع لقرار الدول الخاصة .

لقد وجد في الواقع أقل من ستمائة نائب في برلمان فرنكفورت بسبب قطيعة ممثلي التشيكيين في بوهيميا . إلا أن ممثلي النمسا كانوا كثراً في آخر السنة في برلمان فرنكفورت . وجد في البدء ٤٠٠ الى ٥٠٠ نائب في الجلسة . ولم يوجد تقريباً ، في هذا البرلمان ، ممثلون للطبقات الشعبية ، وهذا يوضح لنا أن العمال شعروا بحاجة لانشاء منظمات موازية . فقد كان النواب جميعهم بورجوازيين أو أناساً من الطبقات العليا ولم يكن ليمثل المهن الاقتصادية إلا ١٤٠ نائباً منهم ٤٦ تاجراً و ٦٠ مزارعاً ، وكان هؤلاء وهؤلاء منتخبين من بين كبار الملاكين أو التجار أو رجال الأعمال الهامين . وكان المفكرون مسيطرين ، وقد بلغ عددهم ٥٦٩ ، منهم ١٠٦ أساتذة ، ٢٢٣ رجل قانون ، ١١٨ أعضاء ادارات . وكان لتركيب برلمان فرنكفورت هذا مغزاه من حيث جمع (سوق) **الحزب القومي** ، الذي كان بخاصة ، كما رأينا ، حزب المفكرين ، ومن حيث المفهوم الذي كونه ألمان ذلك الزمن عن القيمة الاجتماعية .

لم يكن لهؤلاء النواب بالطبع أي تجربة في العمل البرلماني . اجتمعوا في ١٨ أيار في كنيسة القديس — بول ، في فرنكفورت .وفي الجلسة الثانية

انتخب الرئيس هنري فون غاغيرن ، نائب الهس ، ب ٣٢٠ صوتاً على ٣٩١ . ونظم العمل الداخلي حسب نموذج النظام الذي تبنته الجمعية التأسيسية في فرنسا : فقد انقسم هذا البرلمان الى خمسة عشر مكتباً (لجنة) للمناقشة الأولية للمشاريع قبل مناقشات الجلسات العامة . وتشكلت هذه المكاتب في لجان خاصة ، ولكن اللجان البرلمانية الفرنسية كانت هيئات عمل ؛ أما هنا فكانت مجالس نقاش حقيقية صغيرة تضم من خمسة عشر الى ثلاثين عضواً ، ثم ازدادت . وهكذا وجدت لجنة الشؤون الاقتصادية ، وكانت برلماناً حقيقياً صغيراً ، ولجنة العرائض ، ولجنة الشؤون الخارجية ، وأرادت أنها توجه الدبلوماسية ، ولجنة التشريع وتقوم بعمل مزدوج مع لجنة الدستور وهذه اللجنة أساسية لأنه يتوجب عليها اعداد مشروع تنظيم المانيا ، وكان رئيسها **باسرمان** ، وتضم كبار نظريي الحزب القومي : آندريان ، دالمان ، هنري سيمون ، روبيرت بلوم ، فيلكر ، وغيرهم[1] . وكان هؤلاء النواب يؤدون مهنتهم بكثير من الوجدان وبكثير من القناعة ، ويهتمون بالذهاب بالمناقشات حتى آخر حد ، ويعالجونها بروح الألمان الذين يندفعون حتى النهاية في نظرياتهم ولا يتخلون عن أفكارهم . وتعددت المشاريع ، وامطرت التعديلات ، ووجدت موجة من العرائض أتت من المانيا كلها . وهكذا ضاع النواب في مناقشات لانهاية لها . ومن جهة أخرى ، ارتكبوا ، في ٢٩ أيار ، خطأً في تثبيت جدول أعمال المناقشات بشكل نهائي ، ولم يعرفوا كيف يأتون بالمرونة الضرورية في المناقشات وفي العمل .

وهكذا كان البرلمان أداة ضعيفة للعمل ، ورأى انه لا يستطيع ان يسير أعماله بشكل نافذ إلا إذا اقتصر على عمل واضح ومحدود وهو : سن الدستور ، وبقي في مضمار التشريع بخاصة . ولكن وجوده كان على درجة عظيمة

الأهمية . ومهما يكن اتجاهه ، فان وجوده وحده كان ثورة ، وذلك لأنه وجدت للمرة الاولى هيئة تمثيلية لكل المانيا .

٢ — البرلمان في العمل .

لقد كان هذا البرلمان مطلق اليدين ، ليس أمامه أي عائق في الأشهر الأولى من انعقاده ، ولم تأته من الحكومات أي عقبة . إلا أن الحكومات في الخريف بدأت تشعر بأنها أكثر وعياً وأكثر قوة . لقد تحمل البرلمان حقاً مسؤولية مصيره . وظهرت الأحزاب السياسية بسرعة . وفي الواقع ، وجدت اختلافات كبرى في الرأي وتناقض في المصالح . لقد كانت جميعاً حسنة النية ورصينة ، ولكنها سيئة التصرف ومتعنتة : كان طابع هذه الأحزاب فردياً عنيداً ومتعصباً ، ولم يكن لها في الوقت نفسه نظام داخلي . وأخذت تتنوع بازدياد . وفي الحقيقة كان الحس السياسي ينقص رجال الأحزاب جميعاً .

اليسار . لم يكن في البرلمان سوى عنصرين معرفين جيداً ولهما نظام وهما بالطبع الطرفان . كان **اليسار** ، بالاجمال ، تتمة للعناصر الراديكالية والديموقراطية التي ظهرت في السنوات الأخيرة . فقد تجمع في الفندق الألماني (لقد كانت تعرف هذه الأحزاب من المكان الذي تجتمع فيه) حول روبيرت بلوم وكانوا يرون ان يطبق في المانيا ، مع الوحدة، برنامج متقدم جداً بالديموقراطية . ومع ذلك فقد كانوا يقبلون أيضاً الاعتراف بوجود ملكيات ، وبعدم تقويضها حتى انه في هذه المجموعة التي اجتمعت في الفندق الألماني ، انفصل بسرعة الديموقراطيون المتعنتون الذين ظلوا مخلصين أوفياء لمثلهم الأعلى الثوري وهو تركيز جميع السلطات التنفيذية والتشريعية في فرنكفورت ، والسيادة البرلمانية ، الجمهورية . وكان الزعيمان برنتانو

وتسيتز ؛ يجتمعان في دونوسبرغ . وستعرضها الحركات الثورية ، الحركات الاجتماعية التي قامت في المانيا ، للخطر أكثر مما ستدعمها .

اليمين . — وفي الطرف الآخر ، في اليمين ، انعقد اجتماع في **دارة بطوس** ، ثم في مقهى **ميلاني** . وكان برنامج اليمين أن يقتصر البرلمان على دوره التأسيسي الذي يجب أن يتم باتفاق مع الحكومات . ورفضوا في البرلمان كل سلطة تنفيذية . وبالجملة كان هذا اليمين يضم النعرات المعارضة لصهر الدول في المانيا . ووجدت له فرق مختلفة . وجد **البروسيون** حول **دادوفيتز وفينكيه** . ووجد **البافاريون** ، حول **لاسولكس** ؛ **والهانوفريون** ، حول **ديتمولد** ؛ **ونمساويو اليمين** حول **شميرلنغ** الرئيس النمساوي السابق في الدياط ، وأمهر رجال البرلمان وأكثرهم خبرة . وإلى جانب هذه الفرق ذات النعرة الخاصة ، كان اليمين يتألف من اكليركيين من جميع المذاهب .

الوسط . — وبين هذين الطرفين ، يتألف الوسط من كتلة النواب ، وكان يرغب مخلصاً بالوحدة والحرية معاً ، غير أنه كان مضطرب الأفكار ، وعلى العموم محافظاً ، وبالتالي يفزع من الحركات الشعبيه . وكانت فيه جميع الدرجات الممكنة للحرية والقومية والمحافظة . ويضاف الى ذلك تعاطف الأصل ، وقضايا التكتيك ، ولذا كان الوسط مقسماً الى جماعات ذات موقف مضطرب ومتناقض . وعلى العموم ، وجد انقسام بين جماعتين : الوسط الأيمن والوسط الأيسر .

كان **الوسط الأيمن** يتألف من حزب الدولة الاتحادية السابق ويلتف حول هنري غاغيرن . إلا أن هنري يلتف غاغيرن هذا أصبح رئيساً للبرلمان ، وبالتالي لايستطيع أن يوجه الحزب فعلاً . وكان الحزب يجتمع في كازينو ، ويضم النظريين الأساسيين من انصـــار الاصلاح الدستوري والحرية في

الدول ، بتعاون الأمراء والشعب . وكان الجميع متفائلين ، وهذا قوة ، ولكن لم يكن لديهم حس بالواقع ، وهذا ضعف . ونجد بينهم دالمان ودرويسن المؤرخين ، وباسرمان وماتي مؤسسي « الجريدة الألمانية » وفيلكر وميفيسن .

واجتمع **الوسط الأيسر** في فندق فورتامبرغ . وكانت أفكاره افكار الوسط الأيمن ، ولكنه كان يلح في اتجاه السيادة القومية على طبقتين ، أما في الدول وأما في التنظيم الألماني . كانوا ملكيين وبرلمانيين ، وأنصار تحديد الاستقلال الذاتي للدول أكثر مما يريد الوسط الأيمن . وكانوا من كبار العاملين ، وسيطروا بصورة خاصة في اللجان ، وأهم زعمائهم ريجير **وفيشر** .

وكان كل حزب من هذه الأحزاب ، ومن الممكن القول ان كل نائب من هؤلاء النواب يؤكد قناعاته واعتقاداته في موجة من الأقتراحات والخطب . وتدفقت العرائض من جميع أجزاء المانيا . ووجهت جميع أنواع الأسئلة إلى برلمان فرنكفورت . حتى انه توجب مضاعفة عدد أعضاء لجنة العرائض ، وكل هذا يدل على روح قومية حارة ، وإيمان عريض عصير ألمانيا القومي ، ولكنه كان في الوقت نفسه بادرة صعوبات عظيمة عملية .

وكان ينتظر الكثير من نواب فرنكفورت ، حتى انهم أنفسهم كانوا مستعدين للقيام بالكثير ، وأول خطأ لهم زعمهم القيام بسياسة عظيمة .

الحكومة المؤقتة . — كان يراد في البدء تشكيل حكومة مؤقتة على الأقل : وقد أراد النواب في حماسهم واندفاعهم الأول أن يؤكدوا سيادتهم . وفي ٢٧ أيار ، بعد أربعة أيام من المناقشات ، صوت المجلس على اقتراحين مبدئيين ، وقال عن نفسه بأنه « هيئة ارادة الامة الألمانية وانتخابها لتأسيس وحدة المانيا وحريتها السياسية » .

أما المبدأ الذي اعتمد عليه فهو أنه يعتبر نفسه ممثلاً لسيادة الأمة الألمانية . وأضاف : « ان دساتير الدول لاتكون مقبولة إلا في الحد الذي تكون فيه على اتفاق مع العمل التنظيمي لبرلمان فرنكفورت » ؛ وهذا يعني ، بعد العودة إلى الاتجـــاه الليبرالي ، الالتزام الذي فرضه دياط ١٨٣٢ ، بعد الثورة ، على الدساتير الألمانية : فقد صرح بالاتحتوي هذه الدساتير مايعاكس التنظيم الملكي للدياط ، أي ان برلمان فرنكفورت خص نفسه بحق تنسيق النظم المختلفة في الدول الخاصة .

وحتى ذلك الحين كانت السلطات القديمة مستمرة في ممارسة السلطة في ألمانيا ، أي اما الحكومات المحليـة واما الدياط . ولم يؤخـــذ أي اعتبار للعمل السابق الذي قام بـه الدياط والخمسون والمؤتمر التحضيري (الفوربارلمـان) ، ونوقشت مقترحات جديدة . فقد وجـد ستة عشر اقتراحاً لأشكال الحكومات الخاصة ، و ٢٢٣ خطيباً لمناقشتها . ونظر في جميع الحلول الواحد بعد الآخر ، وأخيراً جنبت جميـع الترتيبات الممكنة . وبعد اسبوعين لم يتوصل إلى شيء . وفي ٢٤ حزيران اقترح هنري غاغيرن أشياء واضحة دقيقة وذلك بأن يشكل المجلس نفسه حكومة لجميـع ألمانيا ، وأن يعهد بها موقتاً إلى نائب الامبراطورية ، واقترح الأرشيدوق جان . وتؤلف هـذه الاقتراحات تسوية ترضي فكرة السيادة لأن المجلس يسمي الحكومة ، كما ترضي المبـدأ الملكي ، لأن الحكومـة أسندت إلى نائب الامبراطورية ، وهذا يفترض وجود امبراطورية ، وامبراطور ، وأخـيراً التقاليد الهابسبورغية ، لأن الأرشيدوق انتخب ليكون نائباً للامبراطورية .

انتصر الاقتراح ، بعد أن جنبت الموافقة الضرورية للدول بـ ٤٧٧ صوتاً مقابل ٣١ . وهكذا نرى أن البرلمان يريد أن يؤكد تفوقه على الحكومات

المحلية . وجنبت الجمهورية بـ ٣٥٥ صوتاً مقابل ١٧١ . وصوت على قرار تسمية نائب الامبراطورية بـ ٤٠٥ أصوات مقابل ١٣٥ ، وانتخب الأرشيدوق جان بـ ٤٣٦ صوتاً مقابل ٥٢ إلى هنري غاغيرن الذي لم يكن مرشحاً ، و ٢٧ امتناع من أقصى اليسار الجمهوري . وتم انتخاب الارشيدوق في ٢٩ حزيران . عندئذ الغي الدياط بـ ٥٧٠ صوتاً مقابل ٣٥ . وصوت على مسؤولية الوزراء ، وعدم مسؤولية نائب الجمهورية ، كما لو كان ملكاً دستورياً إلا أن الارشيدوق جان مازال ، لبضعة أسابيع ، مضطراً إلى البقاء في النمسا بسبب وظائفه ، ولا يمكنه أن يأتي إلا في آخر تموز ويشكل وزارته ، وقد شكلها من برلماني الجنوب والمنطقة الرينانية ، يضاف لهم شميرلنغ ، مندوب النمسا ؛ وترأس الوزارة البرنس الليبرالي فون لاينينغن . وكانت هذه الحكومة أول حكومة ألمانية .

جيش المانيا . — ولكن برلمان فرنكفورت لم ينتظر تشكيل حكومة ليؤكد إرادة عظمة ألمانيا ويحاول أن يعطي لألمانيا أداة السياسة العظيمة ، أي **الجيش** . ولم ينظر إلى هذا الجيش ببساطة كجيش حماية اتحادية دلت الأحداث على ضرورته بمحاولات الثورات الجمهورية ، وإنما كجيش حقيقي لألمانيا . واقترحت لجنة الحرب ، التي يرأسها فريديريك - تيؤدور فيشر ، في ٧ تموز ، ان يشكل الجيش القومي بزيادة ٢٪ على جميع جنود الدول . وأخيراً تقرر أن يشكل الجيش القومي باقتطاع ٢٪ من الجيوش المحلية . وعندما أريد إعداد هذا الجيش ، اصطدم بمعارضة الجيوش المحلية ، وفي الواقع ، لم يتوصل مطلقاً الى تنظيم الجيش القومي . ولكنهم لم يريدوا جيشاً فقط ، وانما أرادوا اسطولاً ايضاً : فقد شعروا بالذل من تفوق الأسطول الدنياركي ، في البالطيك ، على البروسيين ، وارتفعت

في ألمانيا كلها حركة غير عادية لصالح الاسطول ، ولاسيا عند شعب لم يكن له في أي وقت مضى اسطول ، وهو مع ذلك قاري بصورة أساسية . وتألفت لجان في كل مكان لصالح الاسطول ، وانعقد مؤتمر للأسطول في هامبورغ في ٣١ أيار ، وأشترت لجنة الاسطول سفناً من انكلترا ومن هولنده ، وسلحت سفن مساعدة في بريم ولوبيك ، وشرع بأنشاء سفينة خط كبرى في هامبورغ . وصوت البرلمان على اعتماد ستة ملايين مارك لأنشاء الاسطول دون أن يعلم كيف يمكن الحصول على هذه الستة ملايين .

البرنامج الالماني الجامع . - وفي الوقت الذي كان فيه برلمان فرنكفورت ينشىء وسائل السياسة العظمى كان ينادي ببرنامج حقيقي جرماني جامع . ولقد رأينا أنه استنجد بالبوهيميين ، وتعاون النمسا . وأراد أن يضم إلى ألمانيا جميع البلاد الناطقة بالألمانية ، ورحب بالقرار البروسي الذي يفصل المناطق الناطقة بالألمانية من بروسيا البولونية ، وقبل نواب هذه المناطق في البرلمان . وفي ٢٦ آب ، أبعد اقتراحاً لصالح إعادة تأسيس بولونيا ، وأدخل بروسيا البولونية في الكونفدراسيون . وقبل نائبين من ليمبورغ ، وصوت ، في ١٩ تموز ، على إرسال بعثة إلى حكومة البلاد المنخفضة للمطالبة بحذف القانون الأساسي أي الدستور الهولاندي ، في ليمبورغ واللوكسمبورغ ، هذين الاقليمين اللذين يعتبران ألمانيين ، وأراد إقامة جنود في الاقليمين . ووجد منهم أنصار لضم البلاد الاخرى ، وطالبوا بالتيرول والكانتونات السويسرية الشرقية ؛ وهلل رادوفيتز مصرحاً بأن الحدود الألمانية على نهر المنسيو ، أي ان المملكة اللومباردية - البندقية تؤلف جزءاً من ألمانيا ، كما في زمن فريديريك - بارباروس . وطالب نائب بالألزاس ، باسم حقوق اللغة الألمانية . وفي قضية الدوقيتين

تحمس البرلمان للمطالبة بهولشتاين وشلزفيغ ؛ وهاج ضد هدنة ٢٦ آب . وبعد مناقشة عنيفة ، في ٤ ايلول ، رفض البرلمان المصادقة على الهدنة بصوت دالمان ، بـ ٢٣٨ صوتاً مقابل ٢٢١ . وهـذا ماسبب استقالة وزارة لاينينغن . ولكن دالمان لم يستطع التوصل إلى تشكيل وزارة اخرى ، واضطر البرلمان إلى العدول عن تصويته ،في ١٦ ايلول، بطرح حرب الدانيمارك بـ ٢٥٨ صوتاً مقابل ٢٣٧ ؛ وعندئذ أعيد تشكيل الوزارة السابقة برئاسة شميرلينغ .

وعبر عن هذا الهياج الوطني ، الذي أثاره تصويت البرلمان ، بمحاولة ثورة جمهورية ، وثورات : فرنكفورت في ١٨ ايلول ، وكولونيا في ٢٥، وحركة شتروف في سبيل الجمهورية الاجتماعية الالمانية . وتبنى برلمان فرنكفورت النظرية التاريخية واللغوية في القومية ودفعها حتى النهاية . وهذا الموقف الجامع للجرمان كان من نتيجته تحويل الرأي الاوربي ضد ألمانيا : فقد احتجت هولنده في ١٠ آب ، وبلجيكا في ١٩ ، ضد مزاعم البرلمان في ليمبورغ واللوكسمبورغ ؛ واحتجت فرنسا ، في ٩ حزيران ، ضد دمج المناطق البولونية ، ولقد رأينا أن باستيد أبدى قلقه من هذه الحركة الوحدوية الالمانية . واحتج سكان بوهيميا والتيرول وحتى تريستا ، لأن بعض الالمان كانوا يطالبون بضم تريستا ، على هذه المزاعم . وأخذت انكلترا وروسيا على عاتقها ، باتفاق مع فرنسا ، حماية الدانيمارك .

وهكذا نرى ان برلمان فرنكفورت ألقى بنفسه ، دون كثير تفكير ، في سياسة توسع كبرى . وفي الوقت نفسه ، انطلق في عمل تشريع مركزي ، وطمع في أن يخص نفسه بسلطة التشريع ويخضع الدول إلى تشريعه . واندفع دون أن يهتم بحقوق الدول ، أو بوسائل التنفيذ .

وأنشأ الارشيدوق ووزارته بوروقراطية (ديوانيـة) امبراطورية ، بل وفي آخر آب ، تمثيلا دبلوماسياً في الخارج ، إلا أن الحكومات الاجنبية لم تقبل الاعتراف به . وفي ٢٠ ايلول صرح بلاغ بأن القضايا العامـة (المشتركة) خاصة بمفوضي الامبراطورية ، وعين مباشرة خمسة مفوضين لغرب وجنوب ألمانيا . وفي ٢٢ ايلول صرحت وزارة العدليـة بأن الملاحقات والاحكام على جنح الصحافة يجب أن تتم باسم حكومة الامبراطورية . وفي ٣٠ تشرين الاول ارادت وزارة الداخلية أن يعرض عليها نظام جميع الجمعيات السياسية ، وفي ٧ تشرين الأول ، ان تؤمن لنفسها الاشراف على ممارسة حق الاجتماع . وفي ٢٢ ايلول وضع البرلمان خطة الوحدة التجارية ، وفي ٢١ تشرين الثاني صوت على إلغاء الجمارك الداخلية ، وهذا ما أثار أنواعاً من الصعوبات العملية ولم يؤد إلى شيء . وفي ٢٢ كانون الاول ، حدد بسلطته الضرائب التي يتوجب على الدول دفعها لتغذية موازنته . غير أن الحكومات لم تأبه لذلك ، ولم يعش برلمان فرنكفورت ، من وجهة النظر المالية ، إلا بما بقي في صندوق الدياط .

مقاومة الدول الالمانية . — أما الحكومات ، التي كانت أقل فزعاً من الثورة مما في البـدء ، وتشجعت بمقاومة النمسا وفريديريك - غليوم الظافرة على الثورة ، فقد تبنت ، حيال هـذه السلطة التشريعية لبرلمان فرنكفورت ، المقاومة السلبية واحياناً المقاومة الايجابية . وفي ١٨ ايلول بدأ ملك بافاريا وملك فورتامبرغ بالتحدث عن الموقف المشترك الذي يجب اتخاذه لمقاومة برلمان فرنكفورت . وفي ١٤ تشرين الأول اطرحت الدول دعوة لجنة التشريع في الارتباط مباشرة بحكومة فرنكفورت بحذف حكومتها المحلية . ونشبت منازعة عنيفة مع النمسا في ١٢ تشرين الأول :

فقد سمت حكومة الامبراطورية مفوضَين للأقاليم الألمانية في النمسا . فاستقبلا استقبالاً سيئاً عند وصولهما إلى النمسا . وفوق ذلك ، أراد هذان المفوضان أن يحشرا وساطتهما بين الحكومة النمساوية ورعاياها . وأرسل أربعة نواب من فرنكفورت لهذا الغرض ، وكان منهم روبيرت بلوم . ووصلوا إلى فينا في ١٧ تشرين الأول وزجوا بأنفسهم دون تبصر في النزاع ، في الوقت الذي استعاد فيه فيند شغراتز فينا ، في ٣١ تشرين الأول . فلم يراع هذا أحداً ، وأعدم روبيرت بلوم بالرصاص ، في ٩ تشرين الثاني وفي الخريف أي في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومات في كل مكان سيدة الموقف ، وجد برلمان فرنكفورت الوسيلة لاغاظة أوربة ودول ألمانيا كلها تقريباً .

الدستور . - كل هذا يجري ولم يباشر البرلمان عمله الأساسي ، وهو الدستور . إلا أنه في ١٩ تشرين الأول بدأ هذا العمل أي في جلسته المائة . واخذت التعقيدات تتدفق . وقد أريد ، قبل الدستور ، التوكيد على حقوق الألمان الأساسية . وفي هذه النقطة ، نجدنا أمام عمل لجنة الدستور ، وقد دام هذا العمل ثلاثة أشهر ، وتم الاتفاق تقريباً على الخطوط الكبرى ، ولم يتحمل ذلك مناقشات كبيرة ، وانتهى كل شيء في آخر تشرين الأول . وهذه الحقوق الأساسية هي : المساواة أمام القانون ، حرية الصحافة ، والاجتماع ، والتعليم ، والدين ، واستقلال القضاء ، والاستقلال الذاتي للمدن (قومون) ، والمبدأ التمثيلي في جميع الدول . وأذاع غاغيرن ، وقد أصبح وزيراً ، هذه الحقوق ، في ٢٨ كانون الأول ، كقانون للامبراطورية . وهي تؤلف نوعاً من حق ألماني عام يتضمن المساواة في التمتع بهذه الحقوق من كل فرد ألماني مهما كانت قوميته الخاصة في ألمانيا : بافاريا ، بروسيا ، الخ ... ومن جهة أخرى ،

وطد هذا الحق العام تحرير الفرد تحريراً حقيقياً ، والتحرير من كل العبوديات التي ثقلت عليه بما فيها استحالة الانتقال والذهاب الى الخارج ؛ وقد وضع حق الهجرة ، والتحرر من كنائس الدولة والمدارس الدينية ، والتحرر من اضطهادات الاغلبية من الأجانب من الأعراق الأخرى . وهذه الحقوق الأساسية هي القسم الدائم من عمل برلمان فرنكفورت .

تنظيم السلطات . — ولكن كان من الصعب تنظيم السلطات . فقد بدىء بمعالجة قضايا دقيقة وفريدة . وكان هذا عمل كل آخر سنة ١٨٤٨ . ولم تلغ الدول حتى ذلك الحين ، وظلت كما كانت عليه في الربيع وفي الصيف ، وبدأت برد الفعل أو باتخاذ احتياطاتها ضد طغيان البرلمان . وارتسم في المانيا الجنوبية عداء لكل حل مركزية ؛ وفي ٢٢ ايلول أعلنت بافاريا معارضتها بعناد لتسمية العاهل الألماني ؛ وفي آخر تشرين الثاني ، أرسلت رسولاً الى شفارتزانبرغ لتطلب دعمه ضد ترتيب بروسي وضد مركزية فرنكفورت ؛ وفي كانون الأول ، اعلمت فرنسا وانكلترا بأنها لن تعترف بحكومة بروسية ألمانية ؛ وفي كانون الثاني ، أعلمت برلين بأنها ترى بألا تخرج النمسا من المانيا . ووجدت صدى لما تقول عند جارتها في فرتامبرغ ؛ واتفقت فرتامبرغ وبافاريا ، في ٢١ تشرين الأول ، على شكل ديركتوار جماعي وفاوضتا الحكومات الأخرى بهذا الحل حتى كانون الأول . وكان فريديريك - غليوم الرابع متقلباً دوماً في افكاره ؛ فقد نشر مذكرات متناقضة ، وأكد ، على لسان بعثة في النمسا ، بأنه لا يتصور مطلقاً قطيعة بين النمسا والمانيا . إلا أن ، مذكرة من حكومته ، في ٢٧ كانون الثاني ، عرفت برلمان فرنكفورت بأن النمسا إذا تنصلت ، فان بروسيا تقترح بأن تقوم مقامها ، وطالبت بالمكانة التي يستحقها وضعها وأهميتها ، وصرحت بأنها مستعدة

لان تقدم لألمانيا جميع الخدمات التي تطلب منها . وفي الواقع ، ان توطيد سلطة الملك في داخل بروسيا قد أعطاه قوة أكبر إزاء الدول الألمانية الأخرى .

أما النمسا ، فقد كانت آخذة بالنهوض : وكان شفارتزانبرغ يرى توطيد وضع النمسا في المانيا وفي ايطاليا كما كان قبل الثورة . وفي ٢٦ تشرين الأول أعلم نائب الامبراطورية بأن النمسا لن تخرج من المانيا . وفي ٢٨ كانون الأول ، سلم شميرلينغ بمذكرة تعليمات : فقد طلب أن تترك له أيضاً مهلة ستة أشهر ؛ وستعمل النمسا كعضو في الكونفدراسيون ، بتعاون مع برلمان فرنكفورت ، ولكن من المتوجب الانتظار حتى تنهي دستورها الخاص لتثبيت الدستور الالماني . وفي ١٥ كانون الأول ، انسحب شميرلينغ من الوزارة وحل محله في الرئاسة هنري غاغيرن . وفي الواقع ، فرط برلمان فرنكفورت بالوقت الذي كان فيه سيد عمله الوحيد ؛ أما الآن فعليه أن يحسب حساب الحكومات ، ولا سيما في هذا الوقت الذي وضعت فيه قضايا دقيقة في التنظيم العام .

وتفتتت الأحزاب : انقسم حزب الوسط الأيسر ؛ وفزع أربعون نائباً من الحركات الاجتماعية فانضموا الى اليمين ؛ وكان اليسار في شقاق منذ بعثة روبيرت بلوم في فينّا . وتشكل فريق آخر ، في البرلمان ، وهو فريق مساوي مع زمرة نعرويين من الجنوب انفصلوا عن الوسط وشكلوا حزباً رجعياً خاصاً ، لأنهم أرادوا أن يرجعوا الى حالة الأمور السابقة . وازداد اضطراب الأحزاب . وكانت هذه الظروف سيئة للمناقشات الدستورية الكبرى .

قرارا المبدأ . – وفي ٢٧ تشرين الأول ، اتخذ البرلمان قرارين مبدئيين :

١ - لا يمكن لأي جزء من المانيا أن يتحد في دولة مع بلاد غير ألمانية .

٢ - إذا كان لبلد الماني ولبلاد غير المانية سيد واحد ، فان علاقاتها لا تكون إلا اتحاداً شخصياً .

وبهذين القرارين وضع برلمان فرنكفورت القضية النمساوية . وقد أثار مقتل روبيرت بلوم استياءً شديداً في المانيا ، وكان غاغيرن يدعم الفكرة البروسية . ولذا أجاب برلمان فرنكفورت بمزاج سيء على اقتراح شفارتزانبرغ في انتظار النمسا ريثما تنهي تنظيمها الجديد الخاص لتعمل في التنظيم الالماني . وصوت بـ ٢٦١ صوتاً مقابل ٢٢١ ، على الدخول في علاقات دبلوماسية مع النمسا ، وبتعبير آخر ، على اعتبار النمسا دولة أجنبية عن المانيا . وعلى العكس ، اقترح شفارتزانبرغ على البرلمان ، في ١٧ كانون الثاني ، خطة كونفدراسيون اوروبة الوسطى ، لا كونفدراسيون المانيا وحدها ، المقسمة إلى ست دوائر ، وتؤلف النمسا فيها دائرة .

القرارات الكبرى . - اتخذت القرارات الكبرى في قراءتها الاولى في سياق شهر كانون الثاني : جنب مبدأ الديكتوار ، مبدأ رئيس الجمهورية المنتخب بأكثرية قوية وفي ٢٥ كانون الثاني صوت على لقب **الامبراطور** لسيد ألمانيا بـ ٢١٤ صوتاً مقابل ٢٠٥ . ولكن وراثة اللقب اطرحت بـ ٢٦٣ صوتاً مقابل ٢١١ . وفي اليوم التالي ، ٢٩ كانون الثاني، صوت على مبدأ نظام مجلس امبراطورية الدول ، ولكن لم يقرر عدد الممثلين، ولا عدد الدول التي تسهم في مجلس الامبراطورية . وفي ٢٨ كانون الثاني ، انتهى التصويت على القراءة الاولى ، وعندئذ دعا غاغيرن ، ببلاغ ، الحكومات الألمانية أن تبدي رأيها في المشروع . وفي الفترة من ١٥ شباط

إلى ٢ آذار ، وبانتظار أجوبة الحكومات ، ناقش البرلمان القانون الانتخابي. ودرس فيه مختلف الأشكال .

وهكذا ، انتهى في آخر كانون الثاني رسم الدستور . ولكن هذا الدستور وضع في الاضطراب . لأن القضايا الأساسية ، أي موقف بروسيا والنمسا ، لم توضح ووجدت المناقشات أمام جزع الحكومات المحلية ، التي صدمتها مزاعم البرلمان التشريعية . وأخيراً وضع هذا الدستور في وسط قلق أوربة ، وفرنسا وأنكلترا ، وأيضاً روسيا التي اتخذت موقفاً واضحاً : فقد أعلم القيصر بشكل قاطع بأنه لايعادي فقط سياسة برلمان فرنكفورت في الجامعة الجرمانية ، لأن هذا بديهي، وإنما الوحدة الألمانية . وقد قال ذلك في حزيران ، وكرره في منتصف ايلول ، ودعم النمسا صراحة في سياستها التسلطية وإرجاعها الأمور في دولها إلى ما كانت عليه في السابق . وفوت برلمان فرنكفورت الوقت الذي كان يستطيع فيه فرض الدستور. وفي شهر آذار ، افتتحت الأزمـــة الكبرى التي أدت إلى فشله ، أزمة التاج الأمبراطوري

٣ — الأزمة الامبراطورية واخفاق البرلمان

الوحدة الألمانية بشكلها الامبراطوري ـ تغيرت الحال فجأة في درامة الوحدة الألمانية في شهر آذار ١٨٤٩ : فقد وقف البرلمان ، في ذلك الحين ، أمام مشكلة رئيسية ، وهي تعريف البلاد وامتيازات التاج في السلطة المركزية . وتصنف الأحزاب ، في هذه المشكلة ، كما يلي : في بداية شباط ١٩٤٩ تأسس فريق يسمى « الألمانيون الكبار » ويتلخص برنامجهم في أنه يجب على ألمانيا أن تحتوي النمسا ، وأن يوجه التنظيم

الفيدرالي من قبل حكومة تتألف من أكثر من سبعة أعضاء وعلى رأسها (ناظر) الامبراطورية ، ويكون بالتوالي ، كل ثلاثة أعوام ، امبراطور النمسا وملك بروسيا . ورداً على تشكيل هذا الفريق تألف في ١٧ شباط فريق « الالمانيون الصغار » ، وهؤلاء يريدون تأليف دولة ألمانية خاصة ، ويحبونها صغيرة وخاصة ، وبالتالي ، دون النمسا ، ويعطونها شكل امبراطورية وراثية . ولكن لم يكن هذا الحزب أو ذاك عظيماً حتى يشكل أكثرية البرلمان فمن جهة الألمانيين الكبار وجد من ١٢٠ إلى ١٣٠ نائباً ؛ ومن جهة الالمانيين الصغار وجد أكثر من ذلك من ٢٢٠ إلى ٢٣٠ . وفي هذه الشروط كان القرار تابعاً لأقلية ثالثة ، لليسار ، حسبما يقرر لهذا الحل أو ذاك .

توافدت تدريجياً أجوبة الحكومات على بلاغ غاغيرن المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني . وكان الرأي العام في ألمانيا ، بكتلته ، يريد الاتحاد القومي ، وضغط على الحكومات . ففي بافاريا ، كانت بالاتينا وفرنكونيا وحدويتين وديمقراطيتين . وعلى العكس ، ظلت بافاريا العليا انفصالية ومحافظة ؛ ولكن البرلمان البافاري قرر في ٧ شباط ، لصالح الدستور الامبراطوري . وفي فرتامبرغ ، في هانوفر ، في ساكس ، شلت المجالس الحكومة المحافظة وذات النعرة المحلية الانفصالية ، وضغطت لتأييد الدستور الامبراطوري . وفي بروسيا ، انقسم الرأي ، ولكن ، بشكل عام ، تقدم الرأي المحافظ تقدماً محسوساً ، وفي الانتخابات التي جرت في بداية السنة وافقت الهيئة الانتخابية على الانقلاب الملكي الذي تم في ٥ كانون الأول

وفي آخر شباط صرحت ست وعشرون دولة بقبول الدستور الامبراطوري ، مبدئياً ، مع بعض التعديلات التي يجب أن تدخل عليه . وفي بداية آذار ، أعربت بافاريا عن رأيها لصالح ديركتوار من خمسة

أعضاء . وفي ٩ آذار وصل جواب شفارتزانبرغ ، وكان جريئاً : فقد كان يرى في أن تدخل النمسا بكاملها في الكونفدراسيون ، وليس فقط البلاد التي كانت تؤلف سابقاً جزءاً من الأمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وأن يوجه هذا الكونفدراسيون هيئة من سبعة أعضاء ، ترأسها النمسا ، وتضم هذه الهيئة ممثلي النمسا وبروسيا ، ولكل منهما صوتان ، وبافاريا ، ولها صوت واحد ، وتتقاسم الدول الألمانية الاخرى بقية الأصوات . وأن تنظم هيئة دول ، إلى جانب ديركتوار السبعة أعضاء ، وتتألف من مندوبي المجالس ، ويكون للنمسا في هذه الهيئة ٣٨ ممثلاً وللألمانيا ٣٢. وهذا يعني، دون مواربة ، الاعتراف بإرادة سيطرة النمسا على ألمانيا .

وأعربت ألمانيا بمجموعها عن رأيها لصالح الوحدة بشكل امبراطوري . وزعمت النمسا أن تسيطر بكتلتها على ألمانيا وتشرف عليها . وفي الوقت، الذي كان فيه شفارتزانبرغ يعلن دستور ٤ آذار الذي يعيد بناء النمسا ، وضع وجود النمسا نفسها على بساط البحث عندما اهتزت هونغاريا وأخفق فيندشغراتز .

أثار جواب النمسا ، في فرنكفورت ، رد فعل شديداً : ففي ١٢ آذار اقترح نائب باد، فيلكر، أن تحذف المناقشة الثانية للدستور ، وأن يخص التاج الامبراطوري ، مباشرة ودون انتظار ، بملك بروسيا . فرد اقتراحه ، في ٢١ آذار ، ولكن بأكثرية ضعيفة : ٢٨٣ صوتاً مقابل ٢٥٢ . وفي الحقيقـة ، إن مبالغـة مزاعم شفارتزانبرغ وجهت المترددين في برلمان فرنكفورت ، نحو بروسيا . ثم أعيد النظر سريعاً بالدستور . وأدخلت عليه بعض التعديلات التي أعطته طابعاً أكثر ليبرالية : أدخل فيتو التعليق في الدستور عوضاً عن الفيتو المطلق ؛ وصوت على وراثة التاج الامبراطوري بأكثرية أربعـــة أصوات فقط . وأخيراً حذف مجلس

الامبراطورية الذي نص عليه في المشروع الأول وانتهى الدستور، ونشر في ٢٧ آذار ١٨٤٩ . وشكل المانيا مع حكومة امبراطورية تمثل ألمانيا تمثيلاً دبلوماسياً في الخارج ، وتوجه السياسة الخارجية ، وتنظم القوى العسكرية الألمانية ، وأخيراً السلطة التشريعية والسلطة الاقتصادية العامة . وعهد بهذه الحكومة إلى امبراطور وراثي له القيادة العليا للجيوش ، ويتمتع بحق الفيتو التعليقي على المشاريع التي يصوت عليها البرلمان ، وبحق حل البرلمان . ويتألف البرلمان ، أو الريخشتاغ من مجلسين : **مجلس الدول** ، ويتألف نصفه من ممثلي الحكومات ، والنصف الآخر من ممثلي الشعوب ، ويمثل الدول الخاصة في الامبراطورية ؛ **ومجلس الممثلين** ، وينتخب بالتصويت العام .

وانتهى الدستور . وفي ٢٨ آذار جرى انتخاب الامبراطور، وانتخب فريديريك - غليوم الرابع بـ ٢٩٠ صوتاً؛ ووجد ٢٤٨ امتناعاً، اذ لم يشأ المعارضون أن يصوتوا ضده ولكنهم امتنعوا فقط . وفي ٥ نيسان ، استدعى شفارتزانبرغ ، بعد نتيجة هذا التصويت ، النواب النمساويين ؛ وفي ٨ منه ، أرسل إلى سفراء النمسا في ألمانيا مذكرة صرح فيها : بأن المجلس تجاوز حقوقه . . . وإن الحكومة النمساوية لايمكنها الاعتراف بصحة قراراته ، ولا بحقه في عمل لاحق . . . وتعتبر هذا المجلس غير موجود » . وهكذا ولد التنظيم الألماني حكومة امبراطورية بشكل برلماني وديموقراطي . وكان هذا الحادث ثورة تاريخية كبرى في ألمانيا لأن الوحدة تمت فيها ، وطردت النمسا من ألمانيا .

رفض التاج الامبراطوري . — وكان الوقت مناسباً لبروسيا لتلعب مصيرها . كان يراد في بروسيا أن ينتهز الملك الفرصة ويترأس ألمانيا : وكان مستشاروه ، وبخاصة رادوفيتز ، الأمير الملكي ، يتوسلون إليه أن

يقبل التاج الامبراطوري وكانت الوزارة ، عدا بعض التغييرات التي يجب إجراؤها على الدستور ، من نفس الرأي ؛ وتكفي المفاوضة مع الحكومات لاحداث هذه التغييرات في الدستور الذي كان مقبولاً بذاته . وصوت المجلسان على رسائل وجهت للملك في المعنى نفسه ، وفعلت مثل ذلك نقابات برلين ، والمجلس البلدي . وعندما وصل وفد فرنكفورت إلى برلين لينقل اقتراح المجلس إلى الملك ، استقبله السكان استقبالاً ظافراً . ومن جهة أخرى ، ضغطت المجالس في كل مكان في ألمانيا على الحكومات . واضطر ملك فرتامبرغ ، في ٢٤ منه ، أن ينشر الدستور الامبراطوري . وصرحت بافاريا، من جانبها ، بانها تربط جوابها بجواب النمسا . وأرجأت ساكس وهانوفر جوابها . وبالاجمال أعطت ثماني وعشرون دولة ألمانية موافقتها على الدستور الجديد .

وبينما كان الناس في بروسيا يتوسلون إلى الملك أن يقبل التاج ، كانت جماعته الخاصة تسدي إليه نصائح مغايرة: كانت بطانة (كاماريلا) الأشراف والضباط التي تحيط به معادية لهذا التاج الآتي من مجلس برلماني . ووجد الملك نفسه بين رغباته في توجيه ألمانيا وصنع الوحدة ، وتقاليده العائلية والقومية . غير أنه كان في هاتين النقطتين حازماً دوماً : فقد كان يقول بأن تحويل ألمانيا لايمكن أن يكون إلا بالحكومات نفسها ، لا بمجلس شعبي . وكرر ذلك في هذه الآونة : فقد كتب في رسالة إلى مستشاره بونسن : « لا أملك أن أقول نعم أو لا، لأنه ليس لديكم شيء تقدمونه إلي : انها قضية تحتاج إلى تسوية بين أمثالي ؛ ولا يوجد مقابل الديمقراطيين الا اللجوء إلى الجنود » .

والنقطة الثانية ، التي ظهر عندها حازماً دوماً ، هي أن النمسا لايمكن أن تطرد من ألمانيا ، وان النمسا ضرورية لالمانيا . واستعلم من

الجنرال فون بفول الذي عاد من فرنكفورت بقوله : « وما الذي سيخرج من كل هذا ؟ » فأجاب الجنرال : « امبراطورية تصبح لها زعيماً » ، ورد الملك « أبداً ، أبداً ! إنني أعلم من أنا ، ولست الأول والأخر في ألمانيا . ان النمسا تملك التاج الامبراطوري وستحتفظ بـــه ، وستكون بروسيا سيف الامبراطور . وإنني أفضل أن أقدم الطست إلى الامبراطور ، قياماً بوظيفتي الامبراطورية ، على أن تمس يدي التاج » . وكتب إلى دالمان : « مادام هنالك أمل بالابقاء على وحدة ألمانيا والحفاظ على السبع وثلاثين مليون نمساوياً ، وترك بيت آل هابسبورغ على رأس الامبراطوريـــة المسيحية وألمانيا ، فلن أقبل التاج الامبراطوري . خذ خارطة ألمانيا ، ولون بالسواد الدول النمساوية وانظـــر : إنك تفهم عندئذ السبب الأساسي لرفضي ، وآمل أن تقبله . أجر التجربة بنفسك ؛ لقد اجريتها وليس في وسعي أن أعمل غير ذلك . إن هذه الامبراطورية لن تكون إلا قطعة من ألمانيا ؛ وستسقط من ٤٤ إلى ٢٧ أو ٣٠ مليون نسمة ، غير قادرة على القيام بالعمل الذي فرضه الأزل عليها لتجابه منتصرة على الثورة في الغرب والاستبداد في الشرق » .

وعرف ، بأجوبة مماثلة ، قراره إلى رسل فرنكفورت في ٣ نيسان ، وسفير النمسا ، في ٦ منه . وطلب شهراً لأعطاء جوابه : وسيعطيه في ٢٧ نيسان .

وهكذا انفصل ملك بروسيا عن حل فرنكفورت بعقائدية كاملة : وهي أن السيادة الملكية ، في نظره ، تقف أمام سيادة الشعب ، ومفهوم الحق التاريخ المعارض لمفهوم الحق الطبيعي ، ومفهوم دور ألمانيا والنمسا حيال مفاهيم القومية الشعبية . وفي ٢٧ نيسان ، قام بعملين معبرين :

فقد رفض التاج الذي قدمه إليه برلمان فرنكفورت وأعلن حل المجلس البروسي ، مغيراً ، بقرار ، قانون الانتخاب .

اخفاق الوحدة الشعبية . — ان رفض بروسيا للتاج الامبراطوري معناه إلغاء عمل برلمان فرنكفورت . وقد حاول البرلمان أن ينقذ الدستور رغم كل شيء بدعوة الريخشتاغ للانعقاد في ١٥ آب ، وقرر بأن تحل بافاريا ، وهي دولة ألمانية هامة ، محل بروسيا . ونصح غاغيرن الارشيدوق جان باستعمال القسر لاجبار الدول على قبول الدستور الامبراطوري ، ولكن الارشيدوق رفض ، واستقال غاغيرن ، في ٩ أيار . واستدعى فريديريك — غليوم ، كما فعل شفارتزانبرغ ، النواب البروسيين ، في ١٥ أيار . وفي ٢٠ أيار غادرَ فرنكفورت ستون نائباً من الحزب الامبراطوري . وغادر باقي الحزب المدينة في ٢٦ منه . فضلاً عن أنه ، في آخر نيسان ، بدأت الحركة الثورية الكبرى الجمهورية ، وانتشرت أولاً في ساكس ، في شهر أيار ، ثم في المناطق الغربية ووضعت وجود الدول الالمانية في خطر . وأنقذ الجيش البروسي الوضع ، في ساكس أولاً ، بقمع الثورة من ٥ إلى ٩ أيار ، ثم في دوقية باد الكبرى ، وفي بالاتينا البافارية وفي هس . وانهارت قضية السيادة الشعبية التي تمثلها حكومة فرنكفورت بسبب الثورة .

ولم يبق في البرلمان ، الآن ، إلا العناصر الديموقراطية والجمهورية ، وعددهم ١١٠ تقريباً ، وفقدوا اعتبارهم في الثورة الجمهورية الاشتراكية التي قامت في الغرب .

وفي فرنكفورت وجد هؤلاء النواب أنفسهم مغمورين ومحاطين بالجنود البروسية التي احتلت دوقية باد الكبرى والبالاتينا وجاءت تكافح الثورة . وفي ٣٠

أيار قرر البرلمان أن ينتقل إلى دولة فرتامبرغ ، حيث ظلت العناصر الديموقراطية قوية ولها شوكتها . وتألفت فيها جمعيات سياسية تقدمية ، مثل « رابطات مارس » التي قامت بتظاهرات كبرى في شتوتغارت ، في ٢٧ أيار . وفكروا في أن يجدوا ملجأ في هذه الدولة الديموقراطية . وما وصل النواب الى شتوتغارت حتى ألقوا ببيان يدعو الألمان للقيام على الاستبداد ؛ وسموا ، في ٧ حزيران ، مجلس وصاية من خمسة أعضاء لحكم ألمانيا . وأمروا بتجنيد أربعين ألف رجـــل لطرد البروسيين من الحصون الاتحادية في **راشتات ولانداو** ، وقرروا تجنيد اللاندوهر (الجيش البري) ليفرضوا احترام الدستور ، واتفق باقي البرلمان مع حركة الجمهوريين . ولذا جعل إجماع الرأي ضـــده : فقد أعلن ملك فرتامبرغ وحكومتها انها ضده ؛ كما أن رئيس مجلس الوزراء ، **رومر** ، أنذرهم ، في ١٧ حزيران ، أن ينتقلوا إلى مكان آخر ، وفي ١٨ منه أمر الجنود بيعثرتهم . ودعا رئيس البرلمان زملاءه للاجتماع في ٢٣ آب في كارلسروه ، ولكن البرلمان لم يجتمع فيها . ولم يبق من الحكومة التي ألفها برلمان فرنكفورت ، منذ عام ، إلا الارشيدوق ووزارته .

وهكذا أخفق حل الوحدة الألمانية بطريق المجلس الشعبي ولم تكن السيادة القومية التي ينادي بها على درجة من القوة للانتقال إلى الواقع . لقد أخفقت الوحدة الألمانية أمام عداء ملك بروسيا ، وأمام ايديولوجيا (عقائدية) الحكومات ، وكذلك يجب القول ، إنها أخفقت بسبب التواطؤ النهائي لعملها مع الديموقراطية الثورية .

٤ - الاتحاد ببروسيا

الاتحاد الضيق . - ومع هذا فان فكرة الوحدة لم تهجر بعد . فقد كانت هنالك حلول أخرى ممكنة كحل فرنكفورت في السيادة القومية . لأن قضية إصلاح الدياط كانت موضوعة دوماً بين الحكومات ، ولأن حركة الرأي لصالح القومية مازالت واسعة .

كان فريديريك - غليوم يناصر دوماً إصلاح الحكومة والدياط ليقيم دولة فدرالية ويكون لها زعيماً عسكرياً ويحلها محل الكونفدراسيون السابق . ومن جهة أخرى ، كان الرأي العام البروسي يدفعه لانتهاز الفرصة التي يمثلها شغور النمسا التي مازالت مشغولة بثورتها الداخلية ، ليصنع ، إلى حد ما ، الوحدة الألمانية التي قصر دونها برلمان فرنكفورت . وفي بداية أيار دعا فريديريك - غليوم الرابع الدول الألمانية إلى إرسال مفوضين فوق العادة إلى برلين للمناقشة في إصلاح الكونفدراسيون . وقال : « ان دستور ألمانيا يجب أن يكون حصيلة تعاون الحكومات والشعوب » . ووصل رسل الحكومات الى برلين في منتصف شهر أيار ، وفي ٢٦ منه وقع « اتحاد الملوك الثلاثة » : ملك بروسيا وساكس وهانوفر ، ووجه هؤلاء الملوك بلاغاً إلى الحكومات في ٢٨ منه ، ليعلموها عن اتفاقهم ويطلبوا منها قبول مشروع دستور ليعرض فيما بعد على مجلس شعبي . وفي الواقع ، ان مشروع الدستور ، الذي أعده الملوك الثلاثة، كان ، على وجه التقريب ، دستور برلمان فرنكفورت باستثناء السلطة التنفيذية التي لم يعهد بها إلى **امبراطور** ، بل الى **رئيس** تساعده هيئة امراء مؤلفة من ستة أعضاء ، على أن يكون **المجلس الاعلى** مؤلفاً من مندوبي الحكومات لابترتيب انتخابات وتسميات حكومية .

أفادت بروسيا ، في الرأي الألماني ، من الشدة التي ردت بها الحركة الاشتراكية الثورية . ومن جهة ثانية ، وضع الوحدويون جانباً قناعتهم الشخصية واجتمعوا في غوطا في ٢٥ و ٢٦ حزيران ، في مجلس شبه رسمي ضم على وجه التقريب جميع زعماء أحزاب الوسط في فرنكفورت : وقرروا إلزام الامراء بقبول مشروع الدستور البروسي ، وقبلوا أن يضحوا بمبدأ السيادة الوطنية رغبة في الوحدة . وفي آخر شهر آب ، قبلت ثماني وعشرون دولة اقتراحات الملوك الثلاثة . إلا أن بافاريا وفرتامبرغ رفضتا ولزمتا الحذر ولذا فان فريديريك ـ غليوم لايستطيع أن يفكر بأن يكون الدستور الألماني كما كان الاتحاد الجمركي الذي توسع شيئاً فشيئاً حتى شمل مجموع ألمانيا . وأما مايتعلق بطريقة سلوكه فقد فعل بالإجمال كما فعل بالدستور البروسي ونجح وذلك عندما تخلص من مبدأ السيادة القومية ، ومنح ، من سلطته الخاصة ، دستوراً واستطاع أخيراً أن يجمع الرأي حوله . وقبل الدستور ثمانية وعشرون أميراً ووضع موضع التطبيق : وفي ١٥ تشرين الأول ، قرر مجلس إدارة الاتحاد الالماني تطبيق الدستور ؛ وحددت الانتخابات في ٣١ كانون الثاني ١٨٥٠ ودعي مجلس الاتحاد ، الرايخشتاغ ، الى ارفورت للاجتماع في ٢٠ آذار .

كانت هذه الانتخابات محافظة صراحة : فقد انتصر رجال الوسط في فرنكفورت مثل: غاغيرن ، بيكيرات ، فينكية . ويتألف نصف أعضاء مجلسي ارفورت من نواب بروسيين . وفي ألمانيا الجديدة هذه ، التي لاتضم بافاريا وفرتامبرغ والنمسا ، كانت بروسيا أعظم من غيرها من الدول بكثير ، وكان نصف أعضاء المجلسين من نوابها . وقد تلقى قسم من هؤلاء النواب البروسيين أمراً بالا يقبلوا مايعاكس سلامة التاج البروسي .

وهذا الموقف كما نرى يعتبر مقيداً ومحـــدداً ، من الوحدة الألمانية . وقد سعى غاغيرن رئيس برلمـان ارفورت ، في توجيه المناقشات بسرعة لوضـع الدستور . وتبنى المجلس الأدنى هـــذا الدستور في ١٩ نيسان ١٨٥٠ ، والمجلس الاعلى في ٢٥ . ثم تأجل البرلمان ، وهذا ماجعل للاتحاد الالماني وجوداً في الحق ، ولكن هذا الاتحاد كان ناقصاً ، ومن هنا أتى الاسم الذي أعطي له وهو « الاتحاد الضيق » .

هيئة الحكم الموقتة في ألمانيـا . — وفي غضون ذلـك . خرجت النمسا من صعوباتها الداخلية ، في آخر آب ١٨٤٩ ، ولكنها كانت ملزمة بعد ، ولعدة أشهر ، بالحذر : فقـــد كان يتوجب عليها تمتين الوضع الناشيء عن النصر الروسي . وناور شفارتزانبرغ بمهارة عظيمة ، على اعتبار أنه كان غير حر في حركاته ، وعلى اعتبار أن الارشيدوق يجسد دوام الرايخ . وكانت معارضـــة دول الجنوب للتفوق البروسي بالنسبة إليه قاعدة أولى لعمل ممكن . وفي الواقع ، قررت بافاريا ان تسد الطريق في وجه الطموح البروسي . وتخلص ماكسمليان ، في ١٠ حزيران ، من برلمانه ليكون طليق اليـدين . ووضع مشروع دستور ألماني عارض بـه المشروع البروسي ، وقبلته فرتامبرغ ، ثم عرضـه على الملكين الآخرين ، ملـكي ساكس وهانوفر ، وأدخلت على هذا المشروع تعديـلات في تموز ١٨٤٩ ، ثم في كانون الاول . وكان مبدأ هذا المشروع أن تخول الادارة الامبراطورية الى هيئة أمراء ترأسها النمسا .

وفي الأصل ، لايستطيـع شفارتزانبرغ العمل إلا بواسطة ملـكي بافاريا وفرتامبرغ ، لأنه لم يكن حراً بعد في عمله . ولذا طمن بافاريا بأن ليس لها من صديق تطمئن إليه إلا النمسـا . وفي آخر آب ، اقترحت بافاريا

والنمسا أن يستعاض عن الارشيدوق بهيئة موقتة : ونوقش هذا المشروع مع بروسيا التي استعدت بحمق للمناقشة ، ولم تدرك بعد وجود عدم تلاؤم بين اتحادها الضيق وبين التنظيم الجديد للسلطة في ألمانيا بعناية النمسا وبافاريا . وتصورت أن تصون حقوقها مصرحة ، بأنها تفاوض باسم مجموع الاتحاد الالماني ومحاولة بأن لاتجر نفسها ، كما تريد النمسا ، إلى صعيد الحق القديم للدياط . وتدخل اتفاق بينها وبين الملوك الآخرين في ٣ ايلول ، وينص على أن يحل محل الارشيدوق لجنة من عساويين اثنين ومن بروسيين يترأسون اللجنة بالتعاقب ، وأن تمثل الدول الأخرى نفسها لديهم . وقبلت الحكومات الأخرى بهذا الحل الذي يعني تشكيل هيئة موقتة . وهكذا وجدت بروسيا نفسها مرتبطة بتعهدين متناقضين ، في الواقع ، حيال الاتحاد الضيق وحيال هذه الهيئة الموقتة .

لقد سجل شفارتزانبرغ في هذا العمل نقطة نجاح ، ولغم بشكل أصم الاتحاد الضيق ، بواسطة الأمراء الآخرين : فقد حصل من ساكس - وهانوفر على أن تضعا تحفظاً بحقون النمسا المتوقعة إذا قبلتا الدخول في الاتحاد الضيق ، وعلى أن يعاد النظر في دستور الاتحاد إذا بقيت بافاريا وفرتامبرغ خارجاً عن الاتحاد . وفي ٢٥ تشرين الأول رفضت ساكس أن تقوم بالانتخابات من أجل مجلس ارفورت ؛ وحذت هانوفر حذوها . وهكذا أخذ الاتحاد الضيق ، بسبب انفصال الساكس وهانوفر ، بعد رفض بافاريا وفرتامبرغ ، صفة نوع من جامعة تجمع بروسيا مع الدول الألمانية الصغرى ، أمام الدول الأربع الكبرى في المانيا الجنوبية تساندها النمسا . وفقد كذلك صفته القومية الخاصة ، وأخذ صفة جامعة (عصبة) بروسية مع الدول الصغرى فقط وعصبة بروتستانتية تفزع الكاثوليك وترمح

بهم إلى بافاريا والنمسا . واعتبر مكيدة دبرتهـــا بروسيا ، عوضاً عن أن يكون حركة قومية .

وفي آخر السنة ، كانت النمسا مالكة لقواها . فقد استقدم شفارتزانبرغ من ايطاليـــا جنوداً كانوا في التيرول ، وكانت هذه الجيوش مستعدة للدخول ، عند مقتضى الحال ، إلى ألمانيا . وفي شهر كانون الأول ، اقترح شفارتزانبرغ ، بعد أن تخلص من قلقه الداخلي ، تسيير هذه الهيئة الموقتـة التي قررت في ٣٠ ايلول . واستقال الارشيدوق في ١٤ كانون الأول ليترك المكان لهذه الهيئة . واضطرت بروسيا أن تنحني ، لأنها قبلت ، في ٣٠ ايلول ، مبدئياً ، هذا الشكل الجديد للحكم . وصرحت مع ذلك بألا تهتم هذه اللجنة إلا في القضـايا الادارية دون السياسية . وهكذا وجد في ألمانيا هيئتان حكوميتان : الاولى عامة لكل ألمانيا ، ولكن ليس لها إلا صفة مؤقتة ، وهي هذه الهيئة الجديدة ؛ والأخرى منتظمة وسوية من حيث الأصل ، لأنها منبثقة عن عمل دستوري وانتخاب ولكنها ضيقة ، وهي حكومة الاتحاد البروسي .

اتفاق مونيخ . — أما وقد أقيم حكم جديد في المانيـا عوضاً عما بقي من برلمان فرنكفورت ، فقد اقترح شفارتزانبرغ ، باتفاق مع بافاريا ، مشروع اصلاح في المانيا : وهـذا ما يسمى « اتفاق مونيخ » في ٢٧ شباط ١٨٥٠ . وبموجبه تخول إدارة ألمانيـا إلى مجلس من سبعة أعضـاء يضم النمسا ، والخمسة ملوك ، والهسّان ولهما صوت مشترك . وتبنى الملوك الآخرون مشروع شفارتزانبرغ . وسلم فريديريك — غليوم الرابع وقبل المفـــاوضة ، في ٨ نيسان ، مبدئياً وباسم الدول المتحدة مع بروسيا بكونفدراسيون ، وباعتبار أنه يفاوض ، تخلى عن الاتحاد الضيق وعندئذ جذبه شفارتزانبرغ إلى صعيد الحق القديم ؛ وباعتبار أن القصد كان يقتضي

اصلاح الكونفدراسيون القديم لذا وجب العمل حسب نظام الحق القديم . وفي ٢٧ نيسان دعت الهيئة الموقتة للحكم جميع دول الكونفدراسيون الجرماني، بما فيها البلاد المنخفضة والدانيمارك، من أجل قضية اللوكسمبورغ ومن أجل هولشتاين ، للانعقاد في فرنكفورت في مجلس عام للدياط . وهذا يعني تنظيماً جديداً للهيئة القديمة للكونفدراسيون السابق للثورة . وفي شهر تموز ، طلبت من الدول المجتمعة في فرنكفورت أن تسمي مجلساً ضيقاً للدياط ورفضت ، في الوقت نفسه ، النقـاش مع بروسيا في اصلاح الدستور « في اجتماعات حرة » . وهكذا ، وبالتدريج ، وجدت وسيلة لبعث الدياط ، لا بشكله القديم ، بل بشكل مجلس ضيق وتخلت بروسيا تدريجياً عن مشروعها في الاتحاد الضيق . وسدت عليها المنافذ ، وكان عليها اما قبول إعادة إنشاء الدياط بشكله المقلوب الجديد وإما التخلي عن الاتحـاد الضيق . يضـاف إلى ذلك ان معـارضة ناخب هس والأميرين الصغيرين ، في الاتحاد الضيق ، علقت تطبيق دستور ارفورت ، موقتاً ، في ١٠ آب

تراجع اولمتز . — لقد كان وضع بروسيا حيال النمسا ، سيئاً جداً ، على الصعيـد الداخلي والخارجي : ففي الداخل ، جمعت النمسا الدول الألمانية الأساسية حولها ؛ وفي الخارج ، أعلن القيصر الروسي صراحةً أنه ضد الوحدة الألمانية . ولسوء حظ بروسيا ، انتهى النقـاش النظري وانتقل إلى صعيد الواقع بقضية تفجرت في هسّ الناخبية . فقـد أثار ناخب هس ووزيره هاسنر فلوغ ، بسياستها الرجعية ، ثورة طردتهما من كاسّل في أول ايلول ١٨٥٠ . ولذا وجب اخماد هـذه الثـورة ، ومن الذي يأخذ على عاتقه ذلك ؟ فبموجب الحق القديم السابق لعام ١٨٤٨ ، كان يحق لبروسيـا أن تمرر جيوشهـا في الطرق على أرض هسّ ؛ ومن

جهة ثانية ، بموجب دستور الاتحاد الضيق ، الذي تدخل هس فيه عضواً ، يجب على حكومة الاتحاد أن تعمل ؛ وفي كلا الحالتين ، كان يجب على بروسيا أن تقوم باخماد ثورة هس . غير أن الدوق - الاكبر استنجد بالمجلس الضيق في الدياط ، ولم يستنجد بملك بروسيا ، وعين مجلس الدياط بافاريا لتقوم بالتنفيذ الفيدرالي عوضاً عن بروسيا .

كان احتجاج فريديريك - غليوم على خرق حقوقه شديداً وأعد جيشه لدخول دوقية هس . ولكن النمسا تعهدت حتى الأعماق وراء هس ، باتفاق مع ملك ساكس وفرتامبرغ وبافاريا . وفي ١١ تشرين الأول ، اتفق الملوك على التصريح بأن معارضة بروسيا للتنفيذ الفيدرالي الذي قرره المجلس الضيق للدياط يخلق « حالة حرب » . وفي ٢٠ ايلول ذهب شفارتزانبرغ إلى نيقولا الثاني قيصر روسيا إلى فارسوفيا وحصل منه على ما يؤمنه بأن روسيا تدعم السياسة النمساوية . وليعطي نفسه موقفاً جميلاً ، قبل ، مع ذلك ، بأن يناقش اصلاح الدياط ، كما طلبت بروسيا في « المؤتمرات الحرة » في درسدن ، لا في المجلس العام للدياط .

وأرسل فريديريك - غليوم ، من جهته ، رئيس مجلس وزرائه . الجنرال براندنبورغ إلى فارسوفيا ، ليحاول الحصول على دعم القيصر ، أو ، على الأقل ، على حياده . فهاج الرأي البروسي بشدة . وسادت برلين حمى حربية . وعاد براندنبورغ من فارسوفيا بجواب مثبط : وهو أن القيصر يدعم النمسا ويلزم بروسيا بالتنازل . ولم يكن بامكان فريديريك - غليوم الرابع أن يفعل غير ذلك : فقد قرر ، في أول تشرين الثاني ١٨٥٠ ، قبول المقترحات النمساوية في مناقشة الاصلاح في مؤتمر ، طالباً ضمانات على الاحتلال البافاري لهس ، وقبل حل الاتحاد

الضيق ، بعد استشارة أعضائه . وفي الواقع ، قررت هيئة الأمراء في الاتحاد الضيق ، في ١٥ تشرين الثاني ، قبول حل الاتحاد .

وبعد أن تنازل فريديريك - غليوم الرابع عن الجوهر ، مأخوذاً بتناقضاته ، قرر ، مع ذلك ، في ٦ تشرين الثاني ، النفير العام للجيش البروسي ، وفي ٢٥ منه ، خطب أيضاً خطاباً حربياً . وبدا الوضع على أهبة حرب بين بروسيا وبافاريا ، ووراء بافاريا ، كانت النمسا ، تدعمها الروسيا .

واستطاع شفارتزانبرغ أن يعمل بشدة ليهدم بروسيا ؛ فألقى انذاراً، في ٢٥ تشرين الثاني ، يطلب فيه جلاء الجيوش البروسية عن هس . ورضي أن يستقبل في اولمتز رئيس مجلس الوزراء البروسي ، مانتويفل في ٢٩ تشرين الثاني : وقبلت بروسيا أن تتخلى هس والهولشتاين للتنفيذ الفيدرالي وأن تعلن تسريح الجيش البروسي . وهكذا كان « تراجع اولمتز » خزياً رهيباً لبروسيا . ودفع فريديريك - غليوم الرابع في ذلك ثمن الخطأ الذي ارتكبه برفض التاج الذي قدمه اليه نواب فرنكفورت ؛ ولم يفهم أن عناصر الوحدة ، في المانيا ، كانت في الشعوب ، لا في الحكومات ، وأن محاولته في صنع الوحدة بالحكومات قد أدتْ به إلى اخفاق ذريع أكيد .

أما مؤتمر درسدن فقد ناقش بعض الوقت حلولاً بدت مستحيلة كلها ، وبالرغم من أنه تقرر ، عند اليأس من القضية ، الرجوع ببساطة إلى الصيغة القديمة ، فقد انعقد الدياط في ٢٣ تشرين الأول ١٨٥١ ، واستأنف مناقشاته ، وكأن شيئاً لم يكن ، جرياً على ما كان يفعل في عام ١٨٤٧ .

وهكذا نرى أن ثورة ١٨٤٨ ، في المانيا ، كانت حركة عظيمة ، وتختلف اختلافات محسوسة جداً عن الحركة الايطالية ، التي كانت حركة الجميع ، في ذلك العصر وتشبهها كثيراً ، بهدفها ، لأن القصد ، في المانيا كما في ايطاليا ، كان في احلال الوحدة القومية محل تشعث الدول. ولكن الحركة القومية في المانيا ، على عكس ايطاليا ، دامت بشكل أطول من الحركة الليبرالية . فقد رأينا ، في ايطاليا ، أن الحركة القومية انحلت بسرعة ، وان الحركات الليبرالية استمرت أيضاً بما يقارب العام ، أما في المانيا ، على العكس ، فقد أخفقت فيها الحركة الليبرالية عملياً في خريف ١٨٤٨ ، وامتدت فيها الحركة القومية بشكلها البرلماني ، في صيف ١٨٤٨ ، وبشكل الاتحاد الضيق في العام ١٨٥٠ .

وكانت هذه الحركة القومية الألمانية ، من جهة أخرى ، أعمق ، وأبسط ، وأرسخ في القلوب في المانيا منها في ايطاليا . لقد رغب الألمان في الوحدة القومية اكثر مما رغبوا بالحرية ، ورد عندهم سراب العظمة القومية المثل الأعلى الليبرالي إلى الصعيد الثاني بسرعة ، ولكننا ، في هذه الرؤية القومية ، نرى شيئاً من الاضطراب والاختلاط ، فقد ظهرت بسرعة شهوة السيطرة بشكلها القومي . ولم يكن في هذه الرغبة شيء من البعد عن المنفعة الذي عرفت به العقائدية القومية الأصلية. لقد أصبحت الفكرة القومية ، في برلمان فرنكفورت ، حجة لاستعباد الشعوب الأخرى ، التي لم تكن لتؤلف جزءاً من ألمانيا ، ولكنها تنطق اللغة الألمانية. حتى ان برلمان فرنكفورت الناشىء عن السيادة الديموقراطية باع هذا الحق رخيصاً ، ونظم نوعاً ما حقيقة نظريته في ان القومية تعبر عن عبقرية الشعب . وهنا ، نرى ، لصالح القومية ، ظهور العواطف الغريزية والعميقة للشعب الألماني ، ارادة القوة ، وغريزة النهب والسلب . ومذ

يبدو أي امكان لذلك كان دوار العظمة بأخـــذهم فينسيهم الأسس الاخلاقية للقومية .

ويدل درس برلمان فرنكفورت أيضاً على الصعوبة التي لاقاها الألمان المرور من الصعيد الفكري إلى الصعيد العملي ، والمرور من الفكر إلى العمل . لقد بدا المفكرون الألمان الذين يوجهون برلمان فرنكفورت غير قادرين على تحقيق مذاهبهم الخاصة بأنفسهم ، امّـا لأن الفكر السياسي ينقصهم ، واما أيضاً لأنهم ينزعون بشكل غريزي لدفـع مذاهبهم حتى النهاية : فهم يظهرون لانتصار مفاهيمهم تعنتاً عنيـداً ، وهـذا التعنت صفة من صفات طبعهم . وبدا في العام ١٨٤٨ وفي ١٨٤٩ ان هؤلاء المفكرين كانوا بحاجة إلى زعيم ينسق فيما بينهم ويقودهم ليتمكنوا من الوصول إلى شيء عملي . غير ان هذا الزعيم لم يكن عنـــدهم في العام ١٨٤٩ ؛ ولذا تنـــازلوا ، بين يدي ملك بروسيا ، ولكن ملك بروسيا كان غير قادر على أن يأخذ على عاتقه العمل الذي أسنده التاريخ اليه .

لقد وضعت ثورة ١٨٤٨ لألمانيا جميـع القضايا التي ستوضع أمامها من جديد في السنوات التالية : وضعت قضية **الوحدة الداخلية** ، أي ترتيب العلاقات بين الدول الخاصـة والحكومـة المركزية التي يجب انشاؤها . ووضعت سنة ١٨٤٨ أيضاً ما يسمى في القرن العشرين « **قضية الانشلوس** » أي قضية علاقات الأجزاء الألمانية في النمـا مع الدولة الألمانية. ووضعت ثورة ١٨٤٨ أيضاً لأول مرة **القضية الاجتماعية** : فقدأخرجت حركة العمال وحاجات تنظيم هذه الحركة بشكل بدائي مع هذا التنظيم المزدوج الذي رأيناه في عالم الحرفيين وعالم عمال المصانع . هذه هي القضايا التي وضعت

أمام المانيا السياسية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين أيضاً ، حتى ان حركة ١٨٤٨ ، التي أخفقت بسرعة في المانيا ، ظلت بالنسبة لألمانيا القرن العشرين ، مطبوعة بطابع الجدة ، وهي ان الحلول التي كان يبحث عنها في ١٨٤٩ قد وجدتها المانيـا بأشكال مختلفة : اما بيسمارك ، أو بغليوم الثاني ، او بالرايخ الثالث ، وقـــد اخفقوا نهائياً الواحد بعد الآخر .

★ ★ ★



الخاتمة

وهكذا وصلنا إلى نهاية هذا التحقيق الطويل ، ومن هذا التحقيق نستطيع أن نستخلص بعض النتائج :

أولاً) ان حركة القوميات ظهرت لنا عنصراً من العناصر الأساسية في ثورة ١٨٤٨ ، وعلى ضوء هذه الثورة ، نستطيع أن نسجل نتائجها . ويكفي لذلك ، أن نتحقق من الوضع في بداية القرن لنرى بسهولة أهمية المسافة المقطوعة . ونرى من جهة أخرى ، في الدور الثاني ، انه لا يضاف إلى جغرافية القوميات الا بعض عناصر تفصيلية ، لأن التاريخ اللاحق لعام ١٨٤٨ لم يكن منه إلا أن وسع الحركات التي ظهرت ، ومن الممكن القول ان هذه الحركات نمت كمياً ، وان هذا النمو لم تخرج عنه طبيعة جديدة . ان ما ينقص ، في العام ١٨٤٨ ، للوصول إلى حلول القرن العشرين هو قيام بعض الحركات في بلاد الشمال وفي البلقان : ففي الشمال ، في اسكاندينافيا ، ظهرت الحركات النورفيجية والفنلاندية ، في الوقت الذي تفتحت فيه الجامعة الاسكاندينافية أي محاولة الاتحاد بين جميع القوميات الاسكاندينافية ، الدانيماركية والنورفيجية والسويدية ، التي تلاحظ حوالي العام ١٨٦٠ . وإلى جانبها قامت ، بشكل موقت ، حركات قومية في البلاد البالطيكية دون أن نتأكد حقاً ما إذا كانت تطابق قوميات حقيقية . ومن جهة أخرى ، قامت في البلقان الحركة البلغارية إلى جانب الحركة الصربية واليونانية . ومن الممكن أيضاً ، ليكون البحث كاملاً ، الكشف عن قومية تركية أصلية خاصة ، وبصورة عامة ، في الامبراطورية العثمانية ، بعض حركات آسيوية أرمنية وعربية .

لقد تجلت حركة القوميات خاصة بمطاليب أقليات ، مثل مطاليب

الكاتالانيين ، التي كانت ترمي قليلاً أو كثيراً الى الاستقلال الذاتي أو الحصول على ضمانات سياسية . ومن الممكن القول بأن القوميات تفجرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ووعت نفسها ووضعت مطاليبها .

ثانياً) وفي هذا الدور أيضاً ظهرت نظرية القومية . وفي غداة ثورة ١٨٤٨ وضع أول مؤلف حقيقي في درس الحقوق العامة الدولية للأستاذ مانتشيني ،في تورينو ، عام ١٨٥١ . وفي السنوات التي تلت ، صدرت عدة كتب أعطت القومية تفسيراً أو هدفاً للتاريخ . وتعلق مختلف المؤلفين بهذا المظهر أو ذاك من مظاهر القومية ، وهنا أيضاً لانجد جديداً تمكن إضافته إلى ما كنا اكتشفناه . والشيء الجديد هو ادخال فكرة التفوق العرقي ، على يد غوبينو ، واستعمال علم الحياة (البيولوجيا) في مادة القومية التاريخية . وفي الحقيقة ، ان القوميات ، منذ ١٨٤٨ ، قد كسبت كل عتادها العقائدي .

ثالثاً) وإذا رجعنا إلى النمو التاريخي الذي حللناه طويلاً ، ظهرت لنا القومية بملامح مختلفة : لقد بدا لنا أن القومية لاتتضمن بالضرورة تعبيراً سياسياً ، اذ يمكنها أن تبقى قليلاً أو كثيراً على صعيد الوحدة الروحية ، دون أن تبدي رغبة في صنع فردية دولة . وهذه هي حال القومية المفهومة بشكل ديني ؛ وهذه أيضاً حال ألمانيا زمناً طويلاً ، وحال القوميات السلافية في النمسا ، قبيل ١٨٤٨ ، التي كانت ترى في فكرة الامبراطورية حماية سياسية كافية ضد هونغاريا . ولكن من الواضح أنه ينبغي ، لبقاء هذه الفكرة القومية نظرية ، أن لاتعيق نموها ظروف الحكم .

في الدول القديمة التشكل ، أي في الدول التي قام فيها عمل انصهار وتلاحم العناصر الاساسية في الأمة ، حتى ولو كانت مختلفة ، كان الشكل

الأول والوحيد زمناً طويلاً هو الوطنية . وجوهرها الأساسي هو التلاحم الروحي للجماعة ، وإرادة القبول ، إرادة الوحدة ، وباختصار مفهوم العقد ، والرضى الالزامي ، بين العناصر المقومة للدولة . وفي هذه الحالة ، تكون فكرة القومية في أساسها عقائدية (إيديولوجيا)عقلانية ، ولا تتصور القهر السياسي ، بل وتمثل بالنسبة له ، على العكس ، نقيضاً . ولذا كانت الحرية لها شرطاً وتتويجاً . وهذا هو المفهوم الفرنسيالأساسي للقومية .

وعلى العكس ، في الدول التي رأينا فيها القومية تتفجر في الدور المعاصر ، وبخاصة ، منذ ١٨١٥ ، نراها تنشأ دوماً من عاطفة التباين مع البيئة المحيطة ، اما في واقعها الحالي، واما في واقعها التاريخي ، حتى ولو نسي هذا الواقع بعض الوقت . ثم ان القومية تقوى وتتكامل ، بتوضيح نفسها ، وبالعودة إلى كل ماسجلها ، وإلى كل مايمكن أن ينمي هذا التباين ، أي التاريخ والأدب الشعبي والاخلاق والعادات والتقاليد وغيرها . أما المطالبة بالحرية فلا تظهر إلا في المرحلة الثانية : إنها أداة تحتاج إليها القومية لتتحرر وتحقق ذاتها ؛ ولكن القومية لاتتحدد مع الحرية ، ومن الممكن أن ترفض هذه الحرية للآخرين . وهذه هي حال الهونغاريين ، وفي بعض الأجزاء ، حال الالمان . ومن جهة أخرى ، إذا وجدت القومية وسيلة للتحقق بشكل مغاير ، استطاعت أن تتخلى عن الفكرة الليبرالية ، وهذا ما سيحدث للوحدة الالمانية مع بسمارك . وهنا تبدو الصفة المميزة للحركة القومية في ترك الخطة العقلانية ، والمناداة بالعنصر العاطفي ، اللاعقلاني ، وبالغرائز التي توجهها نحو كره الآخرين ، نحو إرادة القوة ، ونحو السيطرة . وإن الشكل المتطرف لهذه العاطفة القومية هو ما يسمى النظرية القومية المتعصبة .

رابعاً) تختلف النتائج حسب الاتجاه الذي تأخذه حركة القوميات ، فاذا ألح على العنصر العقلاني المثالي ، تمكنت حركة القوميات من النزوع إلى اتحاد في الحرية يحصل عليه لذاته ويقبله الآخرون . وعندئذ يكون الاتجاه عنصر تفاهم بين الشعوب التي يظهر مثلها الأعلى اتحاداً يتشكل بحرية بين قوميات حرة . وهذا هو مفهوم نابوليون الثالث ، ومن الممكن القول مفهوم الفرنسيين على العموم.

وإذا أصر ، بالعكس ، على العنصر اللاعقلاني والعاطفي ، وهذا مايسير الجماهير بسهولة أكثر من العقل ، ثقفت حركة القوميات الحقد والقومية ، ودفعت إلى تشعيث الروابط الدولية ، وأدت إلى الحرب . وهذا هو مفهوم بسمارك وبصورة عامة مفهوم الألمان .

وهكذا نلامس ، مع مبدأ القوميات ، عنصراً من العناصر الأساسية لايضاح التطور التاريخي لأوربة بل والعالم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين .

فهرس الاعلام

بومون Beaumont

باور ، كريستن Bauer , Christin

بكاريا Beccaria

بيكر ، نيقولا Becker , Nicolas

بيكرات Beckerath

Belgio Joso
بلجيو جوزو ، الأميرة

بلغراد Belgrade

بيم ، جنرال Bem , Général

بنزنبرغ Benzenberg

بيزيركه : مقاطعة Bezirke

بيرانجيه Beranger

برشيه ، جيوفاني Berchet , Giovanni

برغمان Bergmann

برتيه (جنرال) Berthier (Gl)

Bibloteca italiana
المكتبة الايطالية

بينيون Bignon

بلان ، لوي Blanc , Louis

بلانكي Blanqui

بلاي : Blaï : Blaj

بلايفايس Bleiweis

بليتر سدورف Blittersdorf

بلوم ، روبير Blum , Robert

بوخ Böckh

بومل ، ڤان (الأب) Bommel, Van (

بورنه Börne

لابرابانسون Brabançonne (La)

بسمارك Bismarck

بيكسيو Bixio

بوانفيلليه Boinvilliers

بونالد Bonald

بونوم ، جاك Bonhomme, Jacquès

بوسويه Bossuet

Bowring , Sir John
بورينغ ، السيرجون

براندبورغ ، فون Brandburg , Von

براسيانو Bratianu

برنتانو Brentano

بريسلاو Breslau

بريسغاو Brisgau

برودزينسكي Brodzinski

بروي ، دو Broglie , dè

Brouckère , Charles de
بروكير ، شارل دو

بوشيز Buchez

بوخنر Büchner

بوجو ، جنرال Bugeaud , général

بودابست Budapest

بوندسشتات Bundesstadt

بونسن Bunsen

C

Campe كامب
Comphausen كامفاوزوزن
Cantu كانتو
Capponi كابوني
Carlotta كارلوتّا
Carre كار
Carrel, Armand كاريل ، آرمان
Casati كازاتي
Casimir - Périer كازيمير - بيريه
Cattaneo كاتانيو
Caussidière كوسّوديير
Cavaignac, godefroy كافنياك
Cavour كافور
Cernovicz شيرنوفيتش
Chafarik شافاريك
Celakovsky سيلاكوفسكي
Celles (de) سيل (دو)
Circourt, Adolphe de
سير كور ، آدولف دو
Chateaubriand شاتوبريان
Chlopicki شلوبيكي
Chopin شوبَن
Choumadia (La)
شومادياء الاقليم الواقع في شرق بلغراد
Cobden, Richard
كوبدن ، ريتشارد
اقتصادي وصناعي انكليزي
Coito كواتو
مدينة على نهر المنسيو في ايطاليا الشمالية
Colomb, général كولومب ، جنرال
Comte كونت
Consigliatore (il)
الكونسيلياتور : المشاور والناصح
Constant, Benjamin
كونستان ، بنيامين
Cotta كوتا
Cousin, Victor كوزن ، فيكتور
Crémieux كريميو
Czarnocki تشارنوسكي

D

Dahis (les) داهي اسم اطلق على الانكشارية في باشوية بلغراد
Dahlmann دالمان
Danica دانيكا : نجم الصبح
Déak, Franz دياك ، فرانز
Debreczen دوبرتشن
Delessert دوليسير
Dembinski, Gènèral
دمبينسكي ، جنرال

الغلفيون Guelfes : أنصار البابا في ايطاليا من القرن الثاني عشر الى القرن الخامس عشر
وعكسهم الجيليون Gibelins : أنصار الأمبراطور

Gendebien جندوبين
Gérard, général جيرار ، جنرال
Gervinus غرفينوس
Gikha, gégoire جيغا ، غريغوار
Gioberti جيوبرتي
Gnesen غنيزن
Gobineau غوبينو
Goerlitz غورليتز
Gödelö غوديلو
Görgei جورجي
Gotha غوتا
Gottingen غوتنغن
Graz غراتز
Grimm غريم
Grütli غروتلي
Gubernium غوبرنيوم
الادارة في ترانسلفانيا
Guerrazzi غيرازي
Guillaume, Charles
غليوم ، شارل

Guizot غيزو
Gützkow غوتزكو
Györ جيور

H

Haïdouks
الاشقياء الخارجون عن القانون في باشوية بلغراد
Haller هالر
Hanka هانكا
Hassenrflug هاسنر فلوغ
Haurane, Duvergier de
هوران ، دوفير جيه دو
Haüsser هوسر
Havlitchek هافليتشيك
Haynau هاينا و
Hecker هيكر
Heine هاينه
Hegel هيغيل
Helckel هيلكيل
Heppenheim هابنهايم
Herwegh هيرفيغ
Herzen هرتزن
Hétairie هيتيري
Holstein هولشتاين
Hoznek هوزنيك

Maëstricht ميسترخت
Maï, Angelo ماي ، آنجيلو
Maistre, Joseph de
جوزيف دوميستر
Majeur, Piere ماجور ، بيير
Malmédy مالميدي
Mameli ماميلي
Mamiani ماميانى
Mancini مانتشيني
Manin مانين
Manteuffel مانتويفل
Manuel مانويل
Manzoni مانتزوني
Marcokranievitch
ماركو كرانيفيتش
Marie - Thérèse ماريا - تيريزا
Marmont مارمون
Martignac مارتينياك
Martin, Henri مارتن ، هنري
Marx, Karl ماركس ، كارل
Mathieu Lansberg
ماتيو لانسبرغ - جريدة
Matthy ماتي
Mauguin موغن
Mavissen مافيستن

Mazzini ماتزيني
Mázzinhowicki مازينكوويسكي
Méane (de) ميان المونسينور دو
Meiner ماينر
Menzel مانتزل
Mérods, Félix de
ميرود ، فيليكس
Michar ميشار اسم مدينة في باشوية بلغراد
Miéroslawski ميروسلاوسكي
Mignet مينيه
Milani ميلاني مقهى في فرنكفورت
Minto مينتو
Miskievicz ميسكيفيتش
Mittelmayer ميتل ماير
Molé موليه
Moltke, von مولتكه ، فون
Mons مونس
Montalembert مونتا لامبير
Montanelli مونتانيلي الأستاذ
Montez, Lola مونتز ، لولا
Montlosier مونلوزيه
Moranski مورانسكي
Motz, von موتز ، فون

La Patente de 1960
براءة ١٨٦٠ في النمسا

Poulin بولن

Pellico, Silvio بيلليكو ، سلفيو

Pépé , guillaume , général
بيبيه ، الجنرال غليوم

Pesmés
اغاني السهر عند الصرب

Peschern بشيرن

Pest Hirlap
بست هيرلات ، جريدة بست ،

Petiaux , Duc بيتيو ، الدوق

Petoefi بيتوفي

Pfizer بفيزر

Pfül , Von بفول ، الجنرال

Pillersdorf بيلر سدورف

Pirot بيرو ، مدينة في يوغوسلافيا

Polignac بولنياك

Porgovici بورغوفيتشي

Posnanie بوسنانيا

Potocki , Jean بوتوكي ، جان

Potter , Louis بوتر ، لوي

Pouchkine بوشكين

Pragmatigues Sanctions
براغماتيك سانكسيون: براءة ملكية

Presburg برسبورغ

Pruth بروت ، نهر

Puzta بوزتا

Q

Quinet , Edgar كينيه ، ادغار

R

Radetzky راديتسكي

Radowitz رادوفيتز

Radulesco , Héliade رادوليسكو

Radziwill رادزيفيل

Raguse راغوز

Dubrovnik وتسمى اليوم

مدينة في يوغوسلافيا ، وهي غير
مدينة راغوز في صقلية .

Ranke رانكه

Rajitch راجيتش

Raumer راومر

Rajacitch راجاتشيتش ،المتروبوليت

Raspail راسباي

Rehfus ريفوس

Reuter رويتر

Richelieu	ريشليو
Riger	ريجير
Regierung	ريجيرونغ
Risorgimento	ريزورجيمنتو (البعث)
Risquons - Tout	ريسكون – تو
Rogier	روجيه
Römer	رومر
Rosetti	روزيتي
Rosmini	روسميني ، الفيلسوف
Rossi	روسي
Rousseau , Jean - Jacques	روسو ، جان – جاك
Royer - Collart	راويه كولار
Rtemberg	رتامبرغ
Ruge , Arnold	روغه ، آرنولد
Les Ruthènes	الروتينيون

S

Sachkievitch	ساشكيفيتش
Saguna	ساغونا
St - Augustin	سان اوغستن
Sainte - Aulaire	سانت اوليز
Sakcinski	ساكسينسكي
St - Simonisme	سان سيمونية
St - Vith	سان فيت
Salasco	سالاسكو
Salignac - Fénélon , de	سالنياك - فينيلون
Salzbury	سالزبوري
Savigny	سافيني
Savoye	سافويه
Saxe - Cobourg , Léopold	ساكس – كوبورغ ، ليوبولد
Schamlz	شاملز
Scharnhorst	شارنهورست
Schmerling	شميرلنغ
Schneckenbürger	شنيكنبورغر
Schlegel	شليغيل
Schelling	شيللينغ
Schlözer	شلوزر
Schwazenberg	شفارتزانبورغ
Schweidnitz	شفايدنيتز
Sebastiani	سيباستياني
Seldnitzky	سيلدنيتسكي
Seraing	سيرينغ
Shapper	شابر
Sismondi	سيسموندي
Slovaiski	سلوفايسكي

سيبيو Sibiu
وهي: هرمنشتات Hermannstadt
سينكاي ، جورج Sincaï , George
سيستروفا Sistrova
سكوبتشينا Skouptchina
مجلس قومي للكنيزات في صربيا
سنادبسكي Sniadecki
زوندربوند Sonderbund
سبافانتا Spaventa
سوفروني Sophronyi
سبورير Sporer
شتاديون Stadion
وزير الداخلية في النمسا
شتال Stahl
شتاتنبوند Statenbund
ستوردزا Stourdza
آل ستوردزا في البغدان
آل سوتزو في الافلاق Soutzo
ستاراتينيروفيتش Staratinirovich
شتراوس Strauss
شتروف Struve
شتور Stur
سوبليكاك، الكولونيل Sublikac

زيبل Sybel
زيشيني Szechenyi
زيتشن Szecsen
زلكر Szelker
المعمرون من صغار الملاكين في ترانسلفانيا .
زنت ـ تاماز Szent - Tamaz
زيغليجيتي Szigligeti

T

تيدستش Tedesci
تيبو Thibaut
تييري ، اوغستن Thierry , Augustin
تيير Thiers
الكونت تون، ليون Thun , Leon
والكونت ماتياس Mathias
توكوفيل Tocqueville
تيسزا ، نهر Tisza
توماسشيك Tomaschek
تومازيو Tomaseo
توريللي ، لويجي Torelli , Luigi
تويانسكي Towianski

الفهرس

المقدمة

الدور ١٨١٢ ـــ ١٨٤٨

الفصل الأول

الحرية الفرنسية وانعكاساتها الدولية

الفصل الثاني

تشكيل دولة بلجيكا

الفصل الثالث

الحركة القومية الايطالية

الفصل الرابع

الحرية والقومية في ألمانيا

الفصل الخامس

الثورة الأوربية عام ١٨٤٨

الفصل السادس

قوميات جنوب شرقي اوربة

الفصل السابع

الحركة القومية في ايطاليا وفي الامبراطورية النمساوية

الفصل الثامن

الوحدة الألمانية

من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٠

أسماء الأشهر في البلاد العربية

كانون الثاني	=	ينـــاير
شبـــاط	=	فبراير
آذار	=	مارس
نيسان	=	ابريل
أيار	=	مايو
حزيران	=	يونيو
تمـــوز	=	يوليو
آب	=	اغسطس
ايلول	=	سبتمبر
تشرين الأول	=	اكتوبر
تشرين الثاني	=	نوفمبر
كانون الأول	=	ديسمبر

كلمة شكر

خالص الشكر لكل من أسهم في نشر هذا الكتاب



تاريخ

الحركات القومية

في أوروبة

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأ,ل : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)
الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)
الجزء الثالث : الوحدات القومية
الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية
الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية – الاشتراكية

علي مولا



تاريخ

الحركات القومية

الجزء الثالث

يقظة القوميات الأوربية

الوحدات القومية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

تاريخ الحركات القومية

يقظة القوميات الأوربية

الجزء الثالث

الوحدات القومية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

رئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق

دار الفكر الحديث . لبنان

الطبعة الأولى
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

إلى

جامعي الشمل ولامي الشعث

بنـاة الوحدة القومية

العز والخـــلود

الحركات القوميّة الأوربيّة
في النصف الثاني من القرن التّاسع عشر

القسم الأول

الوحدات القومية

المقـــدمة

نمت العاطفة القوميـــة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بالرغم من اخفاق الحركات القومية في ١٨٤٨ ، وايدت القوميات بقوى نشيطة حية ، وساعدت على تقوية عاطفة التضامن بين أعضاء الأمة الواحدة . ولقد وضحت هذه القوة بتأثير بعض الأوساط الفكرية التي حاولت أن تحيي ذكريات الشعب التاريخية وان تري هـذا الشعب بأن له في الماضي وجداناً قومياً نشيطاً ، وانـه يجب بالتالي إظهار هـذه الارادة القومية في الحاضر . ونمت هذه القوة أيضاً بتأثير الصحافة اليومية . ولا شك في أن نمـو الصحف لعب دوراً كبيراً في نمـو العاطفة القوميـة لأن الجرائد وضعت الأفـكار ، التي طرحتها الأوساط الفكرية ، في متناول الشعوب ، وجعلتها تفكر في مصيرها القومي .

وكلما قويت عاطفة التضامن أوجدت عند معظم الشعوب عاطفة حية في الشرف القومي ، ومعنى واضحـاً للمصير القومي ، وفي الوقت ذاتـه رغبة في توكيد خصائص المزاج القومي في نظر الأجنبي .

بدأ نمو هـــذه العاطفة القومية في منتصف القرن التاسع عشر وتمثل بحركتين : من جهـــة ، حركة متجهة نحو المركز ، ومن جهة أخرى، حركة منبعثة عن المركز .

لقد دفعت الحركة الأولى شعوب القومية الواحدة التابعـة لدول مختلفة ، الى الاتحاد في دولة واحدة ، كما في تشكل الوحدات القومية .

وكان من نتيجتها اقامة دوله واحدة قوية مقام تجزئة السيادة التي ترى في بعض مناطق اوربة .

ودفعت الحركة الثانيـــة ، أي الحركة المنبعثة عن المركز ، الشعوب الخاضعة لسيطرة خارجية ، الى التحرر من هـــذه السيطرة . وهذه قضية **الاقليات القومية** .

وهاتان الظاهرتان نراهما باستمرار في تاريـخ الحركات القوميـة .

المظهر الأول . - كان للمظهر الأول أي تشكيل الوحدات القومية دور مسيطر في الفترة الواقعة بـين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ . وقـد وجدت ولاشك في بعض أجزاء اوربة حركات أقليات قومية ، ولكنها كانت قليلة الأهمية ، لأن حركة تشكيل الوحدات القومية كانت طاغية . ولا حاجة بنا لجهد كبير لفهم ما يمثل في تاريخ اوربة ، تشكيل الوحدة الألمانيـة وتشكيل الوحدة الايطالية ، ولكنهما لم تتحققا بشكل واحد : ففي تشكيل الوحدة الألمانية ، لم تزل كل السلالات الـتي كانت على رأس الدول . بل توضعت فوق السلالات الموجودة سلطة عليا وهي السلطة الامبراطورية الألمانية وتشكلت الدولة الاتحادية الألمانية . وفي ايطاليا ، على العكس ، زالت السلالات الواحدة بعد الأخرى ، وتأسست المملكة الايطالية بشكل وحدة . ولكن الأهمية الدولية لكل من هاتين الدولتين كانت متماثلة بشكل محسوس : وهي انشاء دول كبرى في مناطـــق أوربية كانت تسودهـا التجزئة الارضية . ومن الواضح ان هذا الحادث كان من طبيعته أن يغير توازن القوى في أوربة بصورة عميقة .

المظهر الثاني . - وهو قضية الاقليات القومية . فقد كانـ دورها مسيطراً بعد ١٨٧٠ ، وظهرت في مناطق متعددة من أوربـة حتى عام

١٩١٤ وما بعدها . ففي الدول « غير القومية » ، أي الدول التي تضم شعوباً مختلفة من حيث اللغة والدين والتقاليد ، أخذت هذه الشعوب اللامتجانسة تشعر بالتدريج بالاختلافات التي تفصل فيما بينها ، حتى ان بعض جماعات هذه الشعوب ارادت أن تستعيد حريتها ونموها الثقافي ونموها السياسي . وقد أثارت وغذت هذه اليقظة الشعور القومي عند هذه الشعوب ، على يد قليل من الناس ، وهم المفكرون دوماً ، من اساتذة وكتاب وكنسيين . فقد شجع هؤلاء الرجال الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها على الحفاظ على فرديتها والاستمرار بالتكلم بلغتها ، والتمسك بتقاليدها . بالرغم من أن هذه اللغة وهذه التقاليد كانت تختلف عن لغة وتقاليد الوسط الذي تعيش فيه هذه الشعوب . وكانت نتيجة الدعاية التي قامت في الاقليات القومية نضال يومي بين الاقليات القومية وحكومة الدولة التي يعيشون فيها : كالنضال في القضية المدرسية : ففي أي لغة يجب أن يكون التعليم ؟ ونضال في المحاكم : ففي أي لغة يمكن التعبير أمام المحاكم ؟ ونضال في تدارك الموظفين : فهل يلزم الموظفون بمعرفة لغة الشعب الذين هم مكلفون بادارته أو يكتفى بمعرفة اللغة الرسمية للدولة التي هم عمالها . وهذا النضال اليومي القائم على حوادث صغيرة ، ومنازعات صغيرة غذى حالة جزع دائم في بعض مناطق أوربة ، حتى توصلت شعوب الاقليات بالتدريج الى المطالبة باستقلالها الذاتي بل واستقلالها التام الناجز ، ويقصد بالاستقلال الذاتي الحق بان تسن قوانينها بنفسها ، أي السلطة ، على الاقل ، في بعض القضايا ، باعداد تشريعها الخاص في مجالس منتخبة . ويقصد بالاستقلال الحالة التي لاتكتفي فيها هذه الشعوب بطلب حرية أعظم من النمو السياسي ، بل تريد الانفصال عن الدولة التي عاشت في ظلها حتى الآن .

اذا ألقينا نظـرة على خارطة أوربة استطعنا أن نعين بسرعة المناطق التي توضع فيها قضايا من هـذا النوع . واذا اقتصرنا على أوربة الغربية وجدنا قضية الاقليات القومية في **ايرلندة** ، في **الالزاس - لورين** في الدور ١٨٧١ — ١٩١٤ . ونجد أيضاً قضايا مشابهة ، وان كانت أقـل أهمية ، في اسبانيا حيث نجـد « **نزعة استقلال ذاتي** » وحتى في بعض الاوقات نزعة « انفصاليـــة » في كاتالونيا ، ونزعة استقلال ذاتي عند البشكنس (الباسك) الاسبان . ونرى قضايا من هـذا النوع في البلاد الاسكاندينافية : قضية الدانيماركيين في شلزفيغ الذين ادمجوا في الامبراطورية الالمانية وأخذوا يطالبون بالانفصال ، وأيضاً قضية قومية يفكر بها قليلاً ، وهي الانفصال الذي حدث في ١٩٠٥ بين النورفيج والسويد .

وأخيراً يوجد نوع آخر من القضايا تختلف قليلاً عن التي ذكرناها آنفاً وهي قضية القوميات في باجيكا : **الفلاماندبون من جهة ، والفالون من** جهة اخرى . والاصيل في هذه الحركة ، هو أن الفلاماندبين الذين كانوا يتقدمون بمطاليبهم الى الحكومة البلجيكية ، لايؤلفون أقلية في البلاد ، بل ، بالعكس ، يؤلفون الاكثرية ؛ ولكنهم يصرحون بأن الحكومة البلجيكية لاتعطي اللغـــة الفلاماندية والشعب الفلاماندي المكانة التي يستحقانها في الادارة وفي الحكم .

هذه هي بعض القضايا التي وضعت في البلاد التي تهمنـا مباشـرة . ولكن ينبغي ألا ننسى قضية قوميات النمسا - هونغاريا ، وفي اوربة الشرقية ، القضية البولونية والقضية الفانلاندية ؛ وفي البلقـــان ، قضية ماكدونيا . وقد نشر رجل عظيم الخبرة في القضايا الدولية وهـو **نيقولا بوليتيس** مقالاً قدر فيه عدد الأوربيين الذين يمكن أن يعتبروا في عام

١٩١٤ أقليـــات قومية ، بـ ٦٠ مليوناً ، أي شعوباً غير راضية عن تبعيتها لدولة غريبة عنها وتريد الانفصال ، أو على الأقل ، تريد الحصول في داخلها على الاستقلال الذاتي . ونرى من ذلك أن نسبة هذه الأقليات عظيمة أي ان ١٣ إلى ١٤ ٪ من سكان اوربة في عام ١٩١٤ كان يعيش في هذه الظروف . وفي ذلك ما يرينا أهمية القضية .

لقد كان لقضية الأقليات القومية تأثير غير منازع على السياسة الدولية . وذلك لعدة أسباب :

أولاً ، لأنها أضعفت الوضع الدولي لبعض الدول ، مثل النمسا — هونغاريا ، ولاحظ هذا الحادث وزراء الخارجية في الدولة النمساوية — الهونغارية : فقد كانت النمسا — هونغاريا تشعر بشقة وعناء عندما تريد أن تسلك سياسة خارجية قوية لأن هذه السياسة لا تحظى برضى جميع شعوب النمسا — هونغاريا ، لا سيما وأن هذه الشعوب كانت لها تطلعات مختلفة وعاطفة قومية مختلفة . وان دولة في هذه الظروف ، دولة لا تشعر حكومتها بأن وراءها شعباً متجانساً متلاحماً مستعداً لدعمها في حالة أزمة ، إن دولة من هذا النوع ترى نفسها متصاغرة في خلافاتها الدولية . وهذا مثل آخر نأخذه من القضيـة البولونية وما تمثله بالنسبة إلى سياسة روسيا الخارجية في القرن التـاسع عشر : ففي حالة أزمة دوليـة ، كان قيصر روسيا مضطراً دوماً الى أن يتساءل : وإذا قمت بالحرب فماذا يجري في بولونيا الروسية ؟ هل سيكون بولونيو الامبراطورية الروسية أوفياء مخلصين أو انهم يفيدون من الوضع للقيام بحركة ثورية ؟ ولا شك في أن هذا الاعتبار كان يثقل باستمرار على السياسة الخارجية الروسية . وكذلك كانت القضية الايرلندية تثقل باستمرار ، بين ١٨٧١ و ١٩١٤ ، على سياسة بريطانيا العظمى الخارجية : ففي ١٨٨٧ ، عند التهديد بوقوع خلاف فرنسي —

الماني ، كانت الحكومة الانكليزية أكثر حذراً مما كانت عليه في العادة . وكانت أكثر رغبة في تجنب نزاع دولي ، لأن قضية ايرلنده كانت تشغلها كثيراً . وإذا تأملنا في أوراق **اللورد سالزبوري** المنشورة نرى الدليل على هذا القلق : فقد كتب : « إن المصاعب الكبرى التي نواجهها الآن في ايرلنده لا تمكننا من أن نسمح لأنفسنا القيام بسياسة خارجية جريئة على القارة » . وفي تموز ١٩١٤ أيضاً ، عندما ظهر في الأفق السياسي منظور الحرب الأوروبية ، أي في ٢٣ تموز ١٩١٤ ، كانت القضية الايرلندية خطيرة في نظر الانكليز . وإذا قرأنا ذكريات **ونستون تشرتشل** عن الحرب العالمية الاولى ، التي لعب فيها دوراً هاماً ، نرى قصة مجلس الوزراء الذي عقد جلسته في لندن في ٢٤ تموز ١٩١٤ وفيها يروي ونستون تشرتشل ، أن النقاش قام بين الوزراء في قضية ايرلنده ، حتى انه رسم مصور لكونتيات ايرلنده ووضع على الجدار ليتمكن جميع الوزراء من متابعة مختلف مظاهر القضية . وفي هذا النقاش عرضت على الوزير الأول البرقيات التي تبين خطورة الحالة في اوربة ، وتنبىء بانذار النمسا — هونغاريا إلى صربيا . وتري قصة ونستون تشرتشل ، بشكل يلفت النظر جداً ، كيف أن الوزراء يشعرون بعناء عندما يريدون رفع أعينهم عن مصور ايرلنده لينتقلوا إلى حوادث أخطر بكثير جرت بين النمسا — هونغاريا وصربيا . وظلت قضية ايرلنده مسيطرة على الأفكار . وفي هذه الحالة نرى أن قضية الأقليات القومية تؤثر مباشرة على السياسة الخارجية .

ثانياً ، لقد كان من طبيعة قضية القوميات أن تثير المنازعات بين الدول . لنأخذ حالة النمسا - هونغاريا وايطاليا : فعلى الأرض النمساوية — الهونغارية نجد شعوباً ايطالية « أقليات قومية » ترجو الارتباط بالمملكة

الايطالية . فاذا دعمت الحكومة الايطالية مطالبهم وقعت في خلاف مع النمسا – هونغاريا . ولذلك كان لقضية القوميات أهمية عظمى في القضية البلقانية ، في قضية البوسنة والهرسك .

ثالثاً ، تستطيع قضية الأقليات القومية أخيراً أن تغير توازن القوى تغييراً عميقاً إذا قويت الحركة وأصبحت قادرة على تقويض الدولة . وهذه حال حركة الأقليات القومية في دولة النمسا – هونغاريا التي أصبحت على شفا الانهيار . ويجب لا ننسى أن السفارات الأوربية أدخلت منذ ١٨٩٠ – ١٨٩٥ في حساباتها امكان تداعي النمسا – هونغاريا . وفي ذلك ما يدل على منظور قطيعة خطيرة جداً في التوازن الأوربي .

ومن هنا تظهر لنا أهمية قضية الأقليات القومية في العلاقات بين الدول ، وكيف كانت هذه القضية عنصر شغب واضطراب في العلاقات الدولية .

وفي عرضنا لمرحلتي القضية : تشكل الوحدات القومية من جهة ، وقضية الأقليات القومية من جهة أخرى ، نريد أن ندرس الحركات القومية أي اننا سنحاول أن نفهم تيارات الرأي العام . ولكن محاولة اعادة بناء تيار الرأى العام ، إنما هي بالنسبة للمؤرخ عمل غير يقيني .

وهذا ما يجعلنا نصرح نحن المؤرخين الذين نعمل على حركات الرأي بأننا سنخدع في أكثر الاحتمالات . ومع هذا يجب أن نحاول أن نرى مطاليب الشعوب ، وتنظيم حركات الرأي والمقاومة التي لاقتها ، كما يجب علينا أيضاً أن نفحص الانعكاسات السياسية لحركات الرأي هذه : انعكاسات السياسة الداخلية ، أي الانعكاسات التي تحدث في نطاق دولة ؛ وانعكاسات

السياسة الدولية . والخطة التي نريد اتباعها في دراستنا هي الآتية : ففي القسم الأول ندرس تشكل الوحدات القومية الكبرى أي الحركة القومية الألمانية والحركة القومية الايطالية ، ولا نتابع القضية حتى تشكل الامبراطورية الألمانية ، وتأسيس المملكة الايطالية فحسب ، وإنما نلاحظ أيضاً نمو الحالة بعد هذين الحادثين . وفي القسم الثاني ندرس قضية الأقليات القومية في اوربة الغربية والوسطى أي قضية ايرلنده ، وقضية الالزاس - - لورين ، وقضية القوميات في البلاد الاسكاندينافية اي قضية شلزفيغ والنورفيج ، والقضية الفلاماندية ، وأخيراً القضية الكاتالانية . وفي الختام نعطي لمحة مقتضبة عن الدور الذي لعبته قضايا القوميات أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

الفصل الأول

الحركة القومية الألمانية

اليقظة القومية في ١٨٥٩

لقد رأينا كيف تمثلت القضية الألمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر : فبموجب معاهدات ١٨١٥ وميثاق الكونفدراسيون الجرماني ، الذي أدخل في هذه المعاهدات ، شكلت الدول الألمانية ، وعددها ٣٨ دولة ، كونفدراسيون دول . وكانت القضية المعروضة على بساط البحث معرفة ماذا كان من الممكن أن يبقى هذا الكونفدراسيون أو أن تحل محله دولة ألمانية واحدة : ففي النظام الذي وضع عام ١٨١٥ حافظت دول الكونفدراسيون الجرماني الثماني والثلاثون على سيادتها ، وشكلت عصبة دائمة ، نوعاً من عصبة أمم . وألفت ، لدراسة قضاياها العامة ، هيئة مركزية تسمى **الدياط** . وكان هذا الدياط مجلس « مندوبين ذوي صلاحيات واسعة » ، مجلس مندوبين عن الحكومات . وعندما كان الدياط يتخذ قراراً، وما كان ليتخذ قرارات هامة الا باجماع الاصوات، فان هذا القرار لاينفذ الا اذا قبلت كل دولة من الدول الثماني والثلاثين الألمانية ان تنفذ هذا القرار .

ولم تكن المصالح الجماعية للدول الألمانية محميـة حقاً في نظام هذا الكونفدراسيون الجرماني . فمن ذلك أن هذا الكونفدراسيون لم يستطع

أن يعد جيشاً ألمانياً ، وإنما استطاع وبكثير من العناء ، أن ينشيء بعض الحصون الاتحادية . ولذا توطد الرأي في ألمانيا بأن النظام الموضوع عام ١٨١٥ غير قادر على أن يؤمن للدول الألمانية وضعاً كافياً على الصعيد الدولي .

في عام ١٨٤٨ ، قامت محاولة لتحويل هذا النظام واقامة الوحدة الألمانية . وأدت هذه المحاولة ، على الورق ، الى التصويت على دستور ينص على أن تشكل الدول الألمانية ، عدا النمسا ، امبراطورية . ويجب أن تكون هذه الامبراطورية اتحادية أي يجب أن تحافظ كل دولة فيها على سيادتها في بعض القضايا : ولكن هذه الدول ، في القضايا المتعلقة بالدفاع القومي والسياسة الخارجية والجيش والجمارك وبالعلاقات الاقتصادية الدولية وبالنقل ، تحول سيادتها الى الحكومة المشتركة ، حكومة الامبراطورية الألمانية .

وصوت المجلس القومي الألماني في فرنكفورت على مشروع الدستور في بداية عام ١٨٤٩ ، وانتهى باخفاق تام ، لأن ملك بروسيا ، الذي قدم إليه تاج الامبراطورية الألمانية ، رفض هذا التاج وحاول ان يتناول القضية بشكل آخر ويؤلف اتحاد دول ألمانية تحت إدارته. ولكن الحكومة النمساوية أحرجت بروسيا لابداء رأيها فاضطرت أن تتخلى ، في آخر ١٨٥٠ ، عن خطتها في الوحدة الألمانية . وهذا ماسميناه « تراجع اولمتز » . ونذكر هذه المقدمات لأنها ضرورية لفهم مانريد إيضاحه من حوادث آتية .

لقد وضعت غداة « تراجع اولمتز » قضية وهي : هل من الممكن أن محاولة الوحدة، التي تمت في١٨٤٨ - ١٨٤٩ وأخفقت أن تتناول بنفس

الشكل أو بشكل آخر . وسنرى أولاً كيف كانت حالة ألمانيا بعد ١٨٥٠ ومن ثم كيف ظهرت ، في العام ١٨٥٩ « يقظة قومية » أي حركة رأي عام جديدة لصالح الوحدة الألمانية .

١ ـ تعمير الكونفدراسيون الجرماني غداة ١٨٥٠

لقد نظر الى هـذه القضية من وجهتي نظر : من وجهة النظر السياسية ومن وجهة النظر الاقتصادية .

من وجهة النظر السياسية ، تقرر في اولمتز تعمير الكونفدراسيون الجرماني ، على ان ينعقد مؤتمر للأمراء لهذه الغاية في درسدن في شهر كانون الأول ١٨٥٠ . ولكن هل يعاد انشاء الكونفدراسيون بالضبط وبنفس الشكل الذي كان عليه قبل ثورة ١٨٤٨ أو يحاول تبديل نظامه ؟

ومن وجهة النظر الاقتصادية ، انشأت بروسيا منـــذ ١٨٣٤ الاتحاد الجمركي « التسولفراين » بين معظم الدول الألمانية ، باستثناء النمسا ، ولكن النمسا كانت ترى قبل ١٨٤٨ الخطر الذي يمثله الاتحاد الجمركي بالنسبة لها ، وحاولت أن تدخل فيه ، فهل سيوسع الاتحاد الجمركي حتى يشمل النمسا ؟

وفي أي الشروط توضع هذه القضايا ؟ اذا سلمنا بالانظمة السياسية التي ادى اليها « العهد الرجعي » ، بعد اخفاق الحركة الثورية في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، وجدنا أن الرأي العام ، الذي كان قـوة كبرى للحركة الوحدوية في ١٨٤٨ ، لم يكن لديه أي وسيلة عمل .

في النمسا ، لايوجد نظام دستوري ، والنظام ، الذي أعد أثناء الثورة في ١٨٤٩ ، لم يطبق . والنظام ، الذي وجد في النمسا ويحافظ عليه حتى ١٨٥٩ ، كان يسمى « نظام باش » ، باسم وزير الداخلية ، ثم رئيس

مجلس الوزراء النمساوي في ذلك العصر ، وكان يمتاز بفقدان أي هيئة تمثيلية ، لأن مجلس الدولة النمساوي كان يسميه الامبراطور عوضاً عن أن يكون منتخباً . ومن جهة ثانية ، كما يمتاز بفقدان كل حرية صحافة وكل حرية في مظاهرات الرأي : لقد كان نظام باش نظام ضغط وقهر وارهاق ، نظام رقابة ضابطة .

في بروسيا ، ان الدستور ، الذي صوت عليه في كانون الأول ١٨٤٨ أثناء الثورة ، عدل عام ١٨٥٠ ، وأوجد نظام دستوري . ولكن رئيس مجلس الوزراء ، مانتويفل كان ضيق الفكر ، ولم يهتم إلا النظام التسلطي الاستبدادي ، ولذا طرد الموظفين الأحرار وضيق ، ما أمكن ، الحريات العامة . وكانت الرقابة البوليسية تسري حتى على المراسلات والحياة الخاصة .

وفي الدول الألمانية الأخرى ، باستثناء بافاريا ، الغيت الاصلاحات الليبرالية التي منحت أثناء الثورة عام ١٨٤٨ .

أما الهيئة المركزية في الكونفدراسيون ، أي دياط فرنكفورت ، فقد قرر ، في شهر آب ١٨٥١ ، أن يشكل لجنة تكلف بمراقبة السياسة الداخلية في الدول الألمانية . وسميت هذه اللجنة « اللجنة الرجعية » أي « لجنة رد الفعل الرجعي » ، وكان يراد منها اجبار الدول على أن تحذف عندها جميع القوانين التي من طبيعتها ، حسب تعبير الدياط ، « تعكير النظام العام » . كما تقرر أن الدياط ، في حالة اضطرابات داخلية في دولة المانية ، يستطيع أن يرسل مفوضين من قبل الكونفدراسيون ليعيد الأمن إلى نصابه ويوطد النظام .

وفي هذه الظروف كانت قضايا الانشاء (التعمير) متعلقة بالحكومات فقط ، لأن حركات الرأي العام لم تكن لها واسطة للظهور .

العمران السياسي. — في كانون الأول ١٨٥٠ كان على مؤتمر الأمراء الألمان أن ينعقد في درسدن لدراسة « تعمير » الكونفدراسيون . وقد عقد هذا المؤتمر جلساته في درسدن من كانون الأول ١٨٥٠ إلى أيار ١٨٥١ . ووجد نفسه أمام مشروع نمساوي وضعه الأمير شفارتزانبرغ ، رئيس مجلس وزراء النمسا . وكان هذا المشروع يهدف إلى إدخال الامبراطورية النمساوية كلها في الكونفدراسيون الجرماني ، مع أن معاهدات ١٨١٥ نصت على أن البلاد الألمانية وحدها والبلاد التشيكية يجب أن تتبع الكونفدراسيون ، على حين أن كل القسم الهونغاري في الامبراطورية ، على العكس ، يجب ألا يؤلف جزءاً من الكونفدراسيون . وأرادت النمسا أن تضع على رأس هذا الكونفدراسيون الجديد «ديركتوار» مؤلفاً من خمسة أعضاء وأن يكون رئيس هذا الديركتوار مندوب النمسا.

إلا أن مشروع شفارتزانبرغ أخفق ، لأن الدول الالمانية «الوسطى» وقفت ضد مبدأ الديركتوار ، ولأن بروسيا ، من جهتها ، قررت عدم دخول الامبراطورية النمساوية بكاملها في الكونفدراسيون . وبعد شهور من المناقشات العابثة لم ينته مؤتمر درسدن إلى شيء . ولذا لزم الرجوع إلى الحالة التي وجدت قبل الثورة ، أي ان الدياط الجرماني اعيد توطيده في نفس الشروط السابقة. وظل الكونفدراسيون الجرماني أيضاً عاجزاً كما كان في السابق .

والتجديد الوحيد بالنسبة للنظام السابق لعام ١٨٤٧ كان توقيع بروسيا والنمسا على معاهدة تحالف ، في ١٦ أيار ١٨٥١ . وبموجب هذا الصك تتكافل كل من بروسيا والنمسا اراضيها ، سواءً ألفت هذه الأراضي جزءاً من « البُند » أي، الكونفدراسيون الجرماني، أو لم تؤلف جزءاً منه .

ولكن هذه المعاهدة لم تبق سارية المفعول إلا مدة ثلاثة أعوام ولم تجدد في العام ١٨٥٤ .

ومن الوجهة السياسية لم يعط مؤتمر درسدن أي حل ، على حين أن الرأي العام الألماني كان ينتظر منه شيئاً آخر. وبعد الحوادث الثورية في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ لم يفكر أحد بأنه سيرجع بكل بساطة إلى الحالة التي كانت في ١٨٤٧ .

وظلت المنافسة قائمة ، بين بروسيا والنمسا ، في داخل الدياط وفي هذا الدور نفسه ، بين ١٨٥٢ و ١٨٥٩ ، أصبحت هذه المنافسة مكشوفة ، وفسحت مجالاً لمنازعات شخصية بين رئيس الدياط الذي كان ممثلاً للنمسا ، الكونت **تون** ، وممثل بروسيا ، **بسمارك** ، وكانت هذه بداية حياة بسمارك الدبلوماسية . كان الكونت تون يريد الحفاظ على تفوق النمسا في الكونفدراسيون ، وكان مناصراً للسلام ، ولكنه كان يحرص بشدة على بقاء الامتيازات النمساوية . أما بسمارك ، رغم أنه شاب ، وكان عمره ٣٦ عاماً ، فكان يمارس ، بفضل قوة شخصيته ، نفوذاً قوياً جداً في الدياط وفي الحكومة البروسية . ولنلاحظ أنه لم يكن لديه في تلك الآونة أي أحكام مسبقة ضد النمسا ، بل كان متعاطفاً ، في ١٨٥٠ ، مع « تراجع اولمتز » . وكان يرى بأن الحكومة البروسية أحسنت في تخليها أمام النمسا وعدم قيامها بالحرب . ولكنه ، أثناء اقامته في دياط فرنكفورت ، أدرك بأن النزاع بين النمسا وبروسيا محتوم : وجعل حياة رئيس الدياط قاسية ، محاولاً أن يظهر ، في كل مناسبة ، أن بروسيا مساوية للنمسا .

ولم يكن من هذا التنافس بين بروسيا والنمسا إلا نتيجة واحدة :

وهي شل البرلمان تماماً . ولنضرب على ذلك مثلاً جرى بالضبط عام ١٨٥٢ في قضية متميزة وهي **قضية الاسطول الحربي** : ففي عام ١٨٤٨، لم يكن للكونفدراسيون الجرماني اسطول . ولا عجب في ذلك،لأنه لم يكن له جيش أيضاً . وأثناء ثورة١٨٤٨ ومحاولة الوحدة الألمانية انشأت الحكومة الموقتة الألمانية اسطولاً حربياً صغيراً بسبب الحرب ضد الدانيمارك . وكان من اللازم الحفاظ عليه والعناية به . غير أن الدياط لم يتوصل إلى الاتفاق على الشكل الذي يمكن به دفع تكاليف العناية بالسفن ، لأن الدول الألمانية الجنوبية ، التي ليس لها سواحل ، لم تكن لتهتم مطلقاً بهذا الاسطول . هذا ولما كان الاجماع لازماً لاتخاذ قرار ، لم يتعين أي حل . وأخيراً ، بيع الاسطول الحربي الصغير بكل بساطة بالمزاد العلني . وهذا دليل على أن الكونفدراسيون الجرماني والدياط ، الذي كان هيئته المركزية ، كانا عاجزين عن تحقيق أي شيء . وبالاجمال ، عاد الكونفدراسيون الجرماني فسقط في الروتين القديم : وذلك لأن الدول الألمانية ظلت منقسمة ، ولأن الدياط بقي عاجزاً أيضاً في الأعوام ١٨٥٢ و ١٨٥٤ و ١٨٥٦ كما كان قبل ١٨٤٨ .

العمران الاقتصادي . — كانت القضية المطروحة معرفة ما إذا كان التنظيم الاقتصادي الألماني سيبقى بالشكل الذي أخذه قبل عام ١٨٤٨ . وكان هذا التنظيم الاقتصادي يمتاز بوجود **الاتحاد الجمركي** (التسولفراين)، وهو الاتحاد الذي شكل بين الدول الالمانية ، تحت ادارة بروسيا ، ولم تدخله النمسا . واستطاعت بروسيا ، في العام ١٨٥١ ، أن تتم تنظيم الاتحاد الجمركي : فمن ذلك أن هانوفر ،احدى الدول الهامة فيألمانيا الشمالية، بعد أن لم تكن حتى الآن داخلة في الاتحاد الجمركي، قبلت الاشتراك به .

وهكذا استمرت السياسة البروسية في نموها في الطرق المألوفة .

وبذلت الحكومة النمساوية جهداً كبيراً للحصول على دخول النمسا في التسولفراين ، وتم هذا الجهد بخاصة بتوجيه وزير التجارة النمساوي .

وقد أدركت الحكومة النمساوية أن وجود التسولفراين خطراً عليها لا من الوجهة الاقتصادية فحسب ، بل أيضاً من الوجهة السياسية . فاذا اعتادت الدول الألمانية أن تعالج القضايا الاقتصادية تحت ادارة بروسيا ، فمن المؤكد أنها تستطيع بسرعة قليلة أو كثيرة أن تتوصل أيضاً الى معالجة القضايا السياسية تحت ادارتها . ولذا طلبت حكومة فينا ، في شهر تشرين الثاني ١٨٥١ ،اصلاحاً كاملاً للنظام الجمركي الألماني : فمن ذلك أن شفارتزانبرغ ، الذي مازال رئيساً لمجلس الوزراء النمساوي في ذلك الحين ، ومات بعد قليل ، دعا جميع الدول الألمانية الى « مؤتمر جمركي » يعقد في فينا . وكان يراد من هذا المؤتمر ان يدرس ابرام معاهدة تجارية بين النمسا والتسولفراين ، بل وإبرام اتحاد جمركي بين النمسا والدول التي تجمعت تحت ادارة بروسيا .

رفضت بروسيا أن تسهم في مؤتمر فينا ودعت الدول المشتركة بالتسولفراين الى عقد مؤتمر آخر . وهكذا وجدت الـ ٣٦ دولة ألمانية نفسها أمام دعوتين : دعوة من بروسيا تقترح عليها تجديد التسولفراين ، ودعوة من النمسا تقترح إنشاء اتحاد جمركي جديد على أن يشمل الامبراطورية النمساوية . وقد قبلت دول الجنوب : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكبرى ، وبعض دول من ألمانيا الوسطى ، بمملكة ساكس ، مثلاً ، أن تشخص الى اجتماع فينا . اعلنت الحكومة البروسية ، في ٢٧ ايلول ١٨٥٢ ، بأنها لاتقبل بتجديد التسولفراين مع الدول التي تقبل الاقتراحات النمساوية .

ولذا كانت الدول الألمانية مضطرة أن تجيب وتختار : فاذا قبلت اقتراحات النمسا ، قررت بروسيا طردها من التسولفراين ، والواقع أن الأوساط الاقتصادية في ألمانيا الجنوبية كانت قلقة جداً ، ورأت أن قطيعة التسولفراين ستكون نكبة عليها ، وأخيراً ردت الاقتراحات النمساوية . وانتهت الأزمة بحل تسوية : وذلك بأن قبلت بروسيا فقط ، في شهر شباط ١٨٥٣ ، بابرام معاهدة تجارية نمساوية - بروسية ، ولكنها رفضت بصراحة دخول النمسا في التسولفراين .

وهكذا تصور ألمان الجنوب قطيعة التسولفراين ، بل والتهديد البسيط بهذه القطيعة ، نائبة . ولذا كانت بروسيا تتصرف ، في الواقع ، بواسطة ضغط اقتصادي يمكن أن تعطيها يقيناً بفرض ارادتها . ولاشك في أن بروسيا ، بعد أن وضعت نفسها ، في التسولفراين ، على رأس الحركة الاقتصادية الألمانية ، قد أمنت لنفسها التفوق في عمل الوحدة الألمانية كله : وقد قال اقتصادي ألماني : « إذا أخذت بروسيا ، بالقوة ، في ١٨٦٦ ، دوراً مسيطراً ، فقد فتحته سلفاً من قبل بتفوقها على الصعيد الاقتصادي » .

وبالاجمال ، إذا ألقينا نظرة عامة على قضية اعادة إنشاء الكونفدراسيون فى ١٨٥١ - ١٨٥٢ ، نرى أن السياسة النمساوية اخفقت : ان النمسا التي حازت ، عند تراجع اولمتز ، نصراً مبيناً على بروسيا ، لم تستطع أن تجني ثمار هـذا النصر ، ولم تستطع أن تنجح في ادخال الارض النمساوية بتمامها في الكونفدراسيون الجرماني ، كما لم تستطع أن تنجح في إدخال النمسا في الاتحاد الجمركي . ولكن ، إذا استطاعت بروسيا أن تقوض الخطط النمساوية ، فان هذا الفوز بقي سلبياً . فقد ظلت المنافسة البروسية - النمساوية تشل كل جهد في اصلاح الكونفدراسيون الجرماني .

أمام هذه الحالة ، ظهر الرأي الليبرالي ، رأي الرجال ، الذين كانوا ، في العام ١٨٤٨ ،يتمنون الوحدة الألمانية ويحاولون تحقيقها ، فاقداً شجاعته فاتر العزم . ويجب أن نفكر ، لفهم هذا اليأس ، أن كثيراً من زعماء الحركة الثورية لعام ١٨٤٨ ، هاجروا لدى رد الفعل في عام ١٨٥٠ : ذهبوا إلى انكلترا ، وحتى إلى امريكا ؛ ووجد مايقارب ٣٠٠،٠٠٠ مهاجر ألماني عام ١٨٥٢ . وغادر أكثر المناضلين في الحركة الثورية ألمانيا . ولذا اختلت أطر هذه الحركة تماماً ، وسحق الرأي الحر ، ولم يصدر عنه رد فعل . ووجدت عاطفة الحزن والنفور ، التي تلت اخفاق الثورة،تعبيرها في الأدب، حتى ان تشاؤم شوبنهاور ، هذا التشاؤم الذي ظل حتى الآن غير مفهوم ، قد نجح بعد ١٨٥٠ لأنه كان يتجاوب مع حالة الرأي في ذلك الحين .

ولذا لم يبق إلا ملجأ واحد في ألمانيا ، في وسط هذا اليأس العام الذي منيت به الأفكار الليبرالية والقومية ، وهو بلاط الأمير ارنست ساكس - كوبورغ - غوطا ، الذي كان أخاً لملك بلجيكا ليوبولد وأيضاً للأمير البيرت انكلترا ، زوج الملكة فكتوريا . فقد ضم الأمير ارنست ، في غوطا ، عاصمة أمارته ، عدداً من الكتاب الأحرار المجندين للوحدة الألمانية. وكان هؤلاء الكتاب ينشرون، في غوطا ، مجلة صغيرة تسمى « رسول الحدود » وظلت ،خلال سبعة أو ثمانية أعوام، التعبير الوحيد للحركة الوحدويه الألمانية . واستمر هؤلاء الكتاب السياسيون في التعبير عن ايمانهم بمستقبل ألمانيا ، ولكن عملهم لم يكن له كبير أهمية ، وذلك لأن الجمعيات السياسية كانت محرمة في كل الدول الألمانية .

٢ — اليقظة القومية عام ١٩٥٩

بعد سني اليأس ، سني الخبل ، يرى ، في ١٨٥٩ ، ظهور حركة رأي عام . وترجع هذه اليقظة إلى عدة أسباب :

١) **النمو الاقتصادي** . ـ وهو السبب الذي يفكر به قليلاً ولاشك ، لأنه أقل ظهوراً من غيره ، ولكن دوره نافذ وأكيد .

بدأت الصناعة الكبرى الألمانية بالنمو في الدور الواقع بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ . ومن الممكن أن نقول ان الحركة الصناعية الالمانية بدأت منذ هذا التاريخ . فقد بدأت بنمو انتاج الفحم ، ومنذ ١٨٥٠ ، كانت ألمانيا في الصف الثاني في أوربة كمنتج للفحم ، وتأتي مباشرة بعد بريطانيا العظمى . ولا نجهل أن الفحم كان في أساس صناعة القرن التاسع عشر ونمو الصناعات المختلفة : ففي صناعة المنشآت الميكانيكية ، بلغت اليد العاملة بين ١٨٤٨ و ١٨٦٠ الثلاثة أضعاف ؛ وفي الصناعات النسيجية ، ازداد عدد الانوال بمقدار خمسة أضعاف بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ؛ وفي صناعة السكر ، وجد في عام ١٨٤٧ ست وتسعون مصنعاً ؛ وفي ١٨٦٠ ، وجد مائتان وسبع واربعون مصنعاً .

وفي الوقت نفسه حصل تقدم في وسائل النقل : فقد كانت ألمانيا ، في العام ١٨٥٠ ، تملك ٦٠٠٠ كم من الخطوط الحديدية ؛ وفي العام العام ١٨٥٦ كان عندها ١٤٠٠٠ كم ، وفي هذا الحين انشئت شبكة حديدية تصل الدول الالمانية كافة ، على حين أنه لم يكن في العام ١٨٤٨ إلا بعض خطوط حديدية ذات طابع محلي : ففي ١٨٥١ انشيء خط مونيخ ـ ليبزيغ ـ برلين ؛ وفي ١٨٥٩ خط ألمانيا الجنوبية الكبير في

كولونيا ماراً على طول الراين . وفي هذا الحين أيضاً اقيمت الاتصالات الحديدية مع فرنسا بواسطة فورباخ ومع سويسرا وحتى مع الحدود الروسية .

كانت نتيجة هذه الحركة الاقتصادية هامة جداً : أولاً ، لأن سهولة السفر ، التي نتجت عن وجود طرق حديدية ، فتحت أفق الفكر عند الألمان وسمحت بانتشار الصحف بسرعة ؛ ومن جهة ثانية،ان نمو الانتاج كان يصحبه نمو الطبقة الرأسمالية . وكان هؤلاء الرأسماليون الالمان ، كبار الصناعيين و كبار التجار ، يرغبون بانشاء دولة ألمانية قوية لتستطيع هذه الدولة الالمانية أن تحمي ، في نظر الاجنبي ، مصالحهم الاقتصادية ، وان تكون قادرة أيضا على خلق نظام نقدي عــام . ولاشك في أن النمو الاقتصادي أوجد ، في بعض الاوساط التجارية والصناعية ، جواً ملائماً لفكرة الوحدة الالمانية .

٢) **الأزمة الدولية عام ١٨٥٩** . - وهي السبب القطعي . فقد وضعت في هذا العصر قضية اللومبارديا - البندقية ، وهذا الاقليم مأهول بالايطاليين ، ولكنه كان تابعاً للامبراطورية النمساوية ، وكان ملك بيمونت - ساردينيا يحلم بمحاربة النمسا ليخلص اللومبارديين - البندقيين ، حتى ان نابوليون الثــالث بعد مقابلة بلومبيير قبل بدعم هذه السياسة الساردية . ومنها كانت حرب فرنسا والدولة البيمونتية - الساردية ، ضد امبراطورية النمسا ، هذه الحرب التي كانت ترمي إلى امتلاك لومبارديا والبندقية . وكانت القضية الموضوعة أمام الكونفدراسيون الجرماني أثناء هذه الأزمة هي الآتية : هل ستقوم الدول الألمانية بمناسبة هذه الحرب باظهار سياسة عامة ؟

ولا نريــد الآن أن نتكلم عن قصة هذه الأزمة ، ولكننا نكتفي بأن نأخذ منها ما يهم موضوعنا .

حاولت النمسا ، عندما رأت اقتراب شبح الحرب ، أن تحصل على مساندة الدول الألمانية الأخرى . ومن الواضح أنه كان لها فيها مصلحة كبيرة . وبينما نرى دول جنوب ألمانيا تظهر عطفها على النمسا ، نجد أن بروسيا رفضت أن تزج بنفسها في هذه القضية وأعلنت حيادها .

وبعد أن أخفق الجيش النمساوي اخفاقه الأول ، عادت حكومة فينا فألحت في طلباتها : حاولت أن تحصل على نجدة بروسيا . وكان ملك بروسيا فريديريك ـ غليوم الرابع ، منذ ١٨٥٨ ، في حالة صحية لا تسمح له بممارسة سلطته ، وكان الوصي ، أخوه الأمير غليوم ، وهو الذي أصبح فيما بعد الامبراطور غليوم الأول ، يرى أن الحرب الايطالية أصبحت خطرة ويخشى من أن تقلب فرنسا الوضع الراهن الأرضي ، في اوربة ، الذي وضعته معاهدات ١٨١٥ . وتصور **« وساطة مسلحة »** ولكنه لم يشأ القيام بهذه الوساطة في الحال ، لأنه أراد أن يحصل ، مقابل الخدمة التي يقدمها للنمسا ، على تنازلات في القضية الألمانية ، كأن يحصل مثلاً ، على تقسيم رئاسة الدياط بين بروسيا والنمسا . ولذا تحفظ في جوابه .

وبعد أن أخفقت النمسا ، في **ماجنتا** وفي **سولفيرينو** ، اصرت الحكومة النمساوية على طلبها أيضاً ، وأرسلت إلى برلين رجلاً عظيماً ، الماريشال **فيندشغراتز** ، ليحاول اقناع الحكومة البروسية ويحملها على مساعدته . ولكن الحكومة البروسية فضلت العمل من جهتها : فقد قررت استنفار ست قطع من الجيش البروسي وحشدها على الراين ، وتجنيد هذه القطع الست يؤلف خطراً على فرنسا ولكنه ، من جهة ثانية ، لا ينجد النمسا نجدة مباشرة .

وبالتالي ، ان الحرب الفرنسية ـ النمساوية لعام ١٨٥٩ التي انتهت ، في تموز ١٨٥٩ ، بمقدمات السلام في **فيلا فرانكا** ، قد دارت رحاها دون أن تأتي الدول الألمانية لنجدة النمسا . ومع ذلك فان السياسة البروسية خدمت النمسا ، لأن استنفار قطع الجيش البروسي الست على الراين جعل نابوليون الثالث يفكر في أمره ؛ وهذا سبب من جملة الأسباب التي دفعت نابوليون الثالث إلى ابرام مقدمات الصلح . والجدير بالذكر ، في هذه المناسبة الهامة ، أن الدول الألمانية لم تستطع أن تقرر الاتفاق على شيء .

لقد أثارت أزمة ١٨٥٩ الرأي العام في البلاد الألمانية ، لأن كثيراً من الألمان فكروا بأن المانيا بحاجة ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى أن تكون قوة دولية . وقد دلت تجربة حرب ١٨٥٩ على أن الكونفدراسيون الجرماني كان عملياً عاجزاً في السياسة الدولية بسبب اختلاف بروسيا والنمسا . وكان بعض الألمان يتساءلون ما اذا كانت المانيا ، بسبب هذا العجز ، ستصبح مجالاً لتوسع اطماع نابوليون الثالث . وكان الرأي العام يشتبه بنابوليون الثالث لأنه كان يريد تعديل الوضع الراهن الأرضي في اوربة .

حركة الرأي . — وفي الوقت الذي انتهت فيه حرب ١٨٥٩ شوهدت في المانيا يقظة حركة رأي لصالح الوحدة . فقد تحرك الرأي العام من جديد حول القضايا التي كانت تعالج من قبل في ١٨٤٨ : قضية علاقات بروسيا والنمسا ، قضية مستقبل الدول الألمانية . وكان النقاش يجري لمعرفة ما إذا كانت بروسيا ، أثناء حرب ١٨٥٩ ، قامت بواجبها كدولة المانية ؟ أو ما اذا كان يجب عليها ، كدولة المانية ، أن تأتي لنجدة النمسا ؟

وعلى العكس ، يصرح آخرون ، بأن النمسا تحارب لقضية ليست في مصلحة المانية بل للحفاظ على اللومبارديا والبندقية الاقليمين الايطاليين ، وان الدول الألمانية ، بالتالي ، ليست بحاجة لأن تزج نفسها بهذه الحرب . وظل نزاع الأفكار بين من يرون أن النمسا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشعب الألماني بحياتها ، وتاريخها ، وبين من لا يعتقدون بذلك .

وقد ظهرت ، في حركة الأفكار هذه ، الاتجاهات القديمة التي عبر عنها من قبل في العام ١٨٤٨ .

الاتجاه الاول . — اتجاه الوحدة الألمانية تحت ادارة بروسيا مع ابعاد النمسا . وهذا هو الاتجاه الذي كان اتجاه دساتير ١٨٤٨ ، اتجاه « ألمانيا الصغرى » .

الاتجاه الثاني . — اتجاه الوحدة الألمانية التامة التي تشمل جميع الألمان بما فيهم المان النمسا . ولكن هذا يؤدي إلى تفتيت الدولة النمساوية ، أو ، على الأقل ، إلى إعادة بناء الدولة النمساوية على أساس اتحادي (فيدرالي) تستطيع فيه النمسا الألمانية أن تشترك في الدولة الاتحادية الألمانية مع بقائها عضواً في الامبراطورية النمساوية .

الاتجاه الثالث . — وهو اتجاه من يرغبون الوحدة الألمانية بشكل تشمل فيه الامبراطورية النمساوية . وهذا هو مشروع شفارتزانبرغ القديم الذي ينص على ادخال الامبراطورية النمساوية كلها في اتحاد الدول الألمانية ، بالرغم من أن أكثرية الشعب ، في هذه الامبراطورية، كانت سلافية وغير ألمانية .

كان انصار « ألمانيا الصغرى » أي انصار الاتجاه الأول يساقون

خاصة من بين الأوساط الليبرالية في المانيا الشمالية والمانيـــا الوسطى .
وأنصار « المانيا الكبرى » أي المانيا مع ادخال النمسا ، يساقون بخاصة من المانيـا الجنوبية ومن الأوسـاط الـكاثوليكية : وعلى العموم كانــ الـكاثوليكيون أنصار المانيا الكبرى لأنهم لا يريدون أن يخاطروا ويجدوا أنفسهم في امبراطورية ألمانية أكثرية شعبها بروتستانتية .

ومما يلفت النظر أن نرى رجلاً لعب دوراً رئيسياً في حركة ١٨٤٨ ، وهو هينريك فون غاغيرن ، الذي كان رئيس المجلس القومي وطلب التصويت على مشروع « المانيا الصغرى » ، يغير أفـكاره ، في العام ١٨٥٩ ، ويصبح نصيراً « لألمانيا الكبرى » ، ويريد تفاهماً بين النمسا وبروسيا بغية اصلاح الكونفدراسيون .

كانت نقطة استناد فكرة المانيـا الكبرى عند المحافظين . فقد كانت الطبقة النبيلة ، مالكة الأطيان ، الفلاحين المالكين ، وعند البورجوازية الصغرى في المدن الصغرى ، بينا كانت فكرة المانيا الصغرى أي المفهوم « البرومي » تجد نقطة استنادها في الأوساط الصناعية والتجارية التي تريد نظاماً قوياً .

الجمعية القومية . — وفي غضون ذلك قام فريق من أحرار الدول الألمانية في الشمال ، نخص بالذكر منهم : **بينيغسن** ، الهانوفري الحر ، **ويوهان ميكيل** ، وهو محام من غوتنغن ، وأخيراً **شولتز ديليتزش** الاقتصادي ، وقرروا في مؤتمر عقدوه في آب ١٨٥٩ أن ينشئوا بمســانده الدوق ارنست ساكس — كوبورغ — غوطا ، الذي سبق أن تـكلمنا عنه ، جمعية سياسية ، وأن ينشئوا لها فروعاً في كل المانيا ، وأن تؤثر على الصحافة وعلى البرلمانات . وقد انشئت هذه الجمعية السياسية فعلاً في ١٦ ايلول ١٨٥٩ في فرنكفورت — على — الماين ، على طـراز « الجمعية القومية » التي كانت توجد في ذلك الحين في ايطاليا . وكان برنامج هذه الجمعية القومية

« **ناسيونال فراين** » تحقيق الوحدة حسب الشعار « المانيا الصغرى » أي تحت ادارة بروسيا . وقد لاقت عناءً كثيراً في اعداد برنامج واضح ، لأن جميع أعضائها ، إذا كانوا على اتفاق على مبدأ المانيا الصغرى ، لم يكونوا على اتفاق على الشكل الصحيح الذي يجب اعطاؤه الدولة الألمانية ، دولة المستقبل . وقامت هذه الجمعية القومية بالدعاية بوسائل قانونية ، وجعلت مقرها في **كوبورغ** ، لأن مجلس الشيوخ في مدينة فرنكفورت رفض السماح للجمعية بالاستقرار في هذه المدينة . وانشأت جريدة ، وكانت تحلم بخاصة ،بتنظيم حزب سياسي كبير ! وهو الحزب الذي سيكون فيما بعد تحت اسم « الحزب القومي الليبرالي » .

وعلى العموم ، ان ألمانيا الشمالية وألمانيا الوسطى ، جهزت « **الجمعية القومية** » بالمشتركين . ومع ذلك، وجدت كتلة الجمعية، في المانيا الجنوبية ، وكان على رأسها **كارل براتر** الذي شارك في مذاهب الجمعية ، وكانت هذه الكتلة تأخذ اعضاءها من البورجوازية البروتستانتية . وعقدت «الجمعية القومية» مؤتمرات سنوية في ايلول ١٨٦٠ ، وفي آب ١٨٦١ ، للتعريف ببرنامجها وقصدها .

لقد هيأت الجمعية القومية الرأي للحل الاتحادي الفيدرالي تحت ادارة بروسيا ، وشكلت مدرسة تعلمت فيها البورجوازية البروتستانتية . ولكنها لم تنجح في إثارة حركة جماهيرية ، واعترف مؤسسوها بذلك . وضمت الجمعية بسرعة ٢٥٠٠٠ عضو ، ولم تتجاوز هذا الرقم إلا قليلاً، لأنها كانت تتطلب رسم اشتراك عالياً . وكان أعضاؤها مفكرين ، وقانونيين ، وتجاراً ، وصناعيين . ولذا كانت تكتلاً بورجوازياً ، ينظر الكاثوليكيون والديموقراطيون وبعض المحافظين البروسيين اليه بحذر وريبة ، ولا سيما بعد أن كشفوا تغلغل النفوذ اليهودي في الجمعية القومية .

الفصل الثاني

الحركة القومية الالمانية
من ١٨٦٣ الى ١٨٦٥

لقد استيقظت الحركة القومية الالمانية في ١٨٥٩ واستهدفت هدفاً مزدوجاً : من جهة ، تحويل نظام الكونفدراسيون الجرماني الذي وضع عام ١٨١٥ ، وجعل المانيا دولة اتحادية بعد ان ظلت حتى الآن **كونفدراسيون دول** ؛ ومن جهة أخرى ، توكيد قوة المانيا في الخارج .

وتتصف الحركة القومية الألمانية ، في الدور الممتد بين ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، بصفتين متتابعتين : اولاً ، عجز الحكومات الالمانية عن تحقيق تحويل الكونفدراسيون ؛ ثانياً ، توكيد القوة الالمانية في قضية الدوقيات الدانيماركية . ومن البديهي اننا لانريد ، في هذه المناسبة ، ان نعالج التاريخ الدبلوماسي للتنافس النمساوي ـ الالماني ، لأن هذا يؤلف موضوعاً خاصاً ، ولكننا نريد ان نعالج ماهم الحركة القومية الالمانية .

١ ـ قضية اصلاح الكونفدراسيون

كان الرأي الألماني يطالب ،في العام ١٨٥٩ ، باعادة صهر الكونفدراسيون الجرماني . ودرس هذا الصهر مرتين : في ١٨٦٢ وفي ١٨٦٣ من قبل

حكومات الـ ٣٨ دولة المانية ، واريد تحويل كونفدراسيون الدول ، الذي وطد عام ١٨١٥ ، بشكل يعطيه قوة ونفاذاً لايملكها . واخفقت محاولات الاصلاح في الحالين وذلك بسبب الظروف التالية :

محاولة ١٨٦٢ . — في آخــر ١٨٦١ ، قدمت الحكومة الساكسونية ، التي يرأسها بوست ، للدياط الجرماني ، الذي كان يمثل الهيئة المركزية للكونفدراسيون ، مشروع اصلاح يتضمن النقاط الآتية :

أ — ابدال الدياط بمؤتمر وزراء جميع الدول الألمانية وعقده برئاسة النمسا وبروسيا بشكل متعاقب ، بينما كانت رئاسة الكونفدراسيون ، حتى الآن ، خاصة بالنمسا وحدها .

ب — انشاء برلمان الماني تنتخب اعضاءه المجالس التشريعية الموجودة في جميع الدول الألمانية (لاندتاغ) .

حـ — تنظيم محكمة اتحادية لتسوية الصعوبات التي قد تنشأ عن تفسير صك الاتحـاد .

ولكن الحكومة النمساوية رفضت هذه الخطة الاصلاحية التي اقترحتها الحكومة الساكسونية ، لأن النمسا كانت تريد الاحتفــاظ برئاسة الكونفدراسيون لها وحدها دون منازع .

ووضعت الحكومة البروسية بدورهـا مشروع اصـلاح يقترح جمع الدول الالمانية كلها ، الا النمسا ، في دولة اتحــادية ، تحت ادارة بروسيا ، ويكون لبروسيا في هذه الدولة الاتحادية قيادة الجيش وممارسة السلطة التنفيذية الاتحادية . اما النمسا ، التي وجدت نفسها مبعدة عن الدولة الألمانية ، فقد اقترحت الخطة البروسية عليها تحالفاً مع الاتحاد الألماني . والفائدة التي يؤمنها هذا الاتحاد الى النمسا هي انـه يضمن لها امتلاك جميـع اراضيها ، حتى الاراضي غير التابعة للكونفدراسيون الجرماني .

رفضت النمسا هـذه الخطة البروسية ودعمتها في هذا الرفض بافاريا وفرتامبورغ وهانوفر وساكس وحتى دوقيـتي هس .

وأخيراً اقترحت النمسا نفسها خطة اصلاح : فقـــد اوحت بانشاء « ديركتوار الرايـخ » ،أي ان يوضع على رأس الكونفدراسيون هيئة من خمسة اعضاء : يمثل عن النمسا ، وواحد عن بروسيا ، وثلاثة من الدول الألمانية « المتوسطة » : بافاريا ، هانوفر ، ساكس . واقترحت ، عدا ذلك ، انشاء برلمان الماني تنتخبه مجالس (لاندتاغ) مختلف الدول . ولكن بروسيا عارضت هذه الخطة النمساوية معارضة صريحة ورسمية .

هذا ولما كان من المستحيل تحقيق اتفاق بين الدول الألمانية الرئيسية على وضـع خطـــة لاصـلاح الكونفدراسيون ، فقـد توجب الحفاظ على « الوضـع الراهن » .

ولنلاحظ ان هذا الشقاق كاد ان يؤدي الى نزاع ولكن الظروف الداخلية ، في ذلك الحين ، في بروسيا وفي النمسا ، لم تكن مهيأة : ففي النمسا كانت الأزمـة الدستورية الـتي وضعت مشكلة العلاقات بـين النمسا وهونغاريا موضع نزاع . ولا نريد الأن ان ندخل في تفصيلات هذه الأزمة التي لاتهمنا مباشرة . وفي بروسيا وجد نزاع دستوري، بين الوزارة ومجلس النواب ، في موضوع التصويت على الاعتمادات العسكرية واصلاح الجيش . وبسبب هذه المصاعب الداخلية لم تشأ كل من بروسيا والنمسا ان تندفع في رأيها حتى النزاع .

وفي غضون ذلك ، في ايلول ١٨٦٢ ، وهـذا التاريـخ أساسي في تاريخ الوحدة الألمانية ، أصبـح بسمارك رئيساً لمجلس الوزراء في بروسيا . فقد عهد الملك غليوم الاول اليه برئاسة الوزارة لأسباب سياسة داخليـــة

بصورة أساسية . وكان بسمارك ،في ذلك الحين ، يتمع بشهرة الرجل القوي. وكان الملك يحرص على اصلاح الجيش ، فأراد ان يعتمد على هذه القوة لاخماد مجلس النواب البروسي . ان شخص بسمارك والطبع الذي عرف عنه ، والقوة التي برهن عليها من قبل ، وبخاصة الحزم في وجهات نظره في القضية الألمانية ، لأنه كان منذ عدة سنوات ، منذ ١٨٥٦ تقريباً ، مناصراً حازماً لتحقيق الوحدة الألمانية **دون** النمسا ؛ ان كل ذلك كان من طبيعته ان يؤثر على مجرى القضية الألمانية . ولكن بروسيا ، في العام ١٨٦٢ ، لم تكن بعد في حالة تدفعها إلى الالتزام حتى الأعماق لسببين : اولاً ، لأن الأزمة الداخلية البروسية مازالت مستمرة ؛ ثانياً ، لأن بسمارك ، منذ وصوله الى الوزارة ، اتخذ موقفاً فظاً حيال مجلس النواب البروسي : فقد صرح بأنه اذا لم يتوصل الى تحقيق اصلاح الجيش برأي البرلمان ، فسيحققه دون الاهتمام بالبرلمان . واذا رفض البرلمان ان يصادق على اعتمادات الموازنة ، فسيحكم **دون موازنة** . وقد ضايقت هذه الازمة عمل بسمارك كثيراً في الاشهر الاولى من حكمه .

ومن جهة اخرى ، ان ثورة البولونيين ضد سيطرة القيصر ربما كان من طبيعتها اثارة النزاع الدولي .

محاولة ١٨٦٣ . — افادت الحكومة النمساوية من هذه الظروف التي تضعف وضع بروسيا ، وقامت ، في العام ١٨٦٣ ، بمحاولة جديدة لاصلاح الكونفدراسيون الجرماني .

اقترح الامبراطور فرانسوا - جوزيف عقد اجتماع للأمراء الألمان ، وانعقد هذا الاجتماع في ١٦ آب ١٨٦٣ في فرنكفورت ، وكان هدفه

دراسة هذا الاصلاح . وهذا المؤتمر هو مؤتمر **امراء** ، كما نلاحظ ، وليس « **دياطاً** » والمحاولة الاولى للأصلاح ، وهي محاولة ١٨٦٣ ، قام بها الدياط الجرماني ، أي مجلس مندوبي الحكومات الالمانية ، أما المحاولة الجديدة وهي محاولة ١٨٦٣ فقد كانت على يد مؤتمر الأمراء الألمان انفسهم ، لا مندوبيهم . وكان امبراطور النمسا يرى بانه يستطيع ، بتحدثه مع الامراء الالمان ، رأساً لرأس ، ان يتوصل الى غاياته بشكل أفضل .

وباستثناء ملك بروسيا ، نجد ان الأمراء الألمان ، عدا امير ليب وأمير آنهالت ، أي أميري دولتين لا أهمية لهما ، قبلوا دعوة امبراطور النمسا . وعندما امتنع ملك بروسيا ، جاء فرانسوا - جوزيف لرؤيته ، في ٢ آب ، في غاشتاين ، لدعوته الى الاجتماع ؛ ولكن الملك رفض المجيء للاجتماع ، وبالرغم من اصرار النمسا ، تمسك برفضه . وفي الحقيقة ، ان الملك غليوم الأول ، لو ترك وقواه الوحيدة ، لكان اميل الى الشخوص الى اجتماع فرنكفورت ، ولكن بسمارك ، وزيره الاول ، عارض في ذلك بعنف وصرح بتقديم استقالته ، اذا شخص الملك الى اجتماع فرنكفورت . ولذا انحنى الملك امام ارادة بسمارك . وكان الحديث صاخباً ، لأن الملك ما كاد يخرج الا وأمسك بسمارك بمنضدة صغيرة وطرح بها في الهواء الى الطرف الآخر من الغرفة ، وكان ذلك منه ، كما قال ، بكل بساطة « تخفيفاً عن اعصابه » . وأخيراً انتصر بسمارك : لان ملك بروسيا رفض الذهاب الى اجتماع فرنكفورت .

انعقد الاجتماع ، واقترحت الحكومة النمساوية خطة لاصلاح الكونفدراسيون ، وعادت فيها الى خطتها في العام ١٨٦٢ ، اي الى انشاء حكومة ادارة « ديركتوار » للكونفدراسيون تضم خمسة اعضاء تحت

رئاسة النمسا ، واجتماع برلمان الماني يقوم مقام الدياط . ويتشكل هذا البرلمان من مندوبي المجالس التشريعية (لاندتاع) الالمانية . واخيراً انشاء محكمة اتحادية .

وفي ٨ ايلول ١٨٦٣ ، صوت على الخطة النمساوية في مؤتمر الأمراء بـ ٢٤ صوتاً مقابل ٦ ، وبين الاصوات المعارضة وجدت دولة لها بعض الأهمية : وهي دوقية باد الكبرى . وصوتت جميع الدول « الوسطى » لصالح الخطة النمساوية . ولكن هذا التصويت كان يرافقه حذر هام : وهو ان الأمراء اعربوا عن رغبتهم في ان يبلغ امبراطور النمسا هذا المشروع الى بروسيا ، بالرغم من انها رفضت دعوة اجتماع فرنكفورت ، ويحاول ان يتفاهم معها . ولذا فان النجاح الذي احرزته الحكومة النمساوية لم يكن الا ظاهراً . ومن الممكن ان يتساءل ماذا كانت الدول الالمانية ستستمر في السير مع النمسا مع بقاء بروسيا جانباً .

والواقع انه قامت ، في ذلك الحين ، مظاهرات واضحة جداً في الرأي الألماني ضد الخطة النمساوية : فمن ذلك ان « **الجمعية القومية** » ، الخط القومي الأكيد الذي انشىء في الظروف التي ذكرناها آنفاً ، القت بنداء الى الشعب ضد الخطة النمساوية . وهذا النداء يقول : ان فرنسوا - جوزيف لايستطيع ان يزعم بأن سيكون امبراطوراً المانياً ، الا اذا كان مستعداً للاعتراف بالأسس التي وضعها الدستور الألماني عام ١٨٤٩ ، الدستور الثوري ، الذي لم يطبق مطلقاً . وعدا ذلك ، اجتمع مندوبو المجالس التشريعية الألمانية، وعددهم ثلثمائة تقريباً ، في فرنكفورت، في ٢٢ آب ١٨٦٣ لدراسة الخطة النمساوية : ولم يرفضوها بصورة مطلقة ولكنهم وضعوا لقبولها شروطاً لاتقبلها النمسا ، لأن هؤلاء النواب كانوا

يرغبون بأن ينتخب البرلمان الالماني مباشرة من قبل الأمة لا ان يعين من قبل المجالس التشريعية الألمانية ؛ ويرغبون ايضاً تحقيق مساواة مع النمسا وبروسيا في الكونفدراسيون . وبالتالي ، فان الجوهري من كل ذلك هو ان ما من احد في الرأي الالماني ، في ذلك الحين ، كان يعتبر أن من الممكن القيام باصلاح للكونفدراسيون دون رضى بروسيا ؛ وقد ابعدت بروسيا نفسها عن اجتماع فرنكفورت . ولكن الرأي الالماني ، كان يرى ، بالرغم من كل شيء ، بأنه من اللازم ان تطلب موافقتها .

بلغت الحكومة النمساوية مشروع الاصلاح ، في ٢٢ ايلول ١٨٦٣، الى الحكومة البروسية . فأجابت بروسيا بوضع ثلاثة شروط مبدئية :

١ – ارادت بروسيا ان تكون مساوية في الحقوق للنمسا في الكونفدراسيون ، أي أن تكون رئاسة الكونفدراسيون متناوبة بين بروسيا والنمسا .

٢ – ارادت بروسيا ان تحتفظ بحقها في الا تعلن الحرب على دولة أخرى ، حتى ولو قرر البرلمان الفدرالي الحرب ؛ او بتعبير آخر ، أرادت الحكومة البروسية ان تحتفظ باستقلال سياستها الخارجية . ومن الجلي ألا يقبل هذا الشرط .

٣ – لقد طالبت بروسيا ، كما قال قبل قليل اعضاء المجالس التشريعية الألمانية ، بان يكون البرلمان منتخباً من قبل الشعب لا معيناً من قبل اعضاء هذه المجالس التشريعية .

عندئذ طلبت الحكومة النمساوية ، في بلاغ ،في ٢٦ ايلول ١٨٦٣، من جميع الحكومات الالمانية ، ان تشكل كونفدراسيون دون بروسيا، لأن بروسيا لا تريد أن تقبل بالخطة النمساوية ، واقترحت النمسا ان توضع

بروسيا خارجاً . ولكن الامراء لم يقبلوا ولم يتصوروا امكاناً لكونفدراسيون الماني دون بروسيا . ولم يكن هذا منهم قضية مبدأ ، بل قضية منفعة ، لأن هؤلاء الأمراء الألمان كانوا يفكرون بأن سيادتهم تكون أكثر احتراماً فيما اذا كان للكونفدراسيون « رأسان » متساوي وبروسي ، في تنافس دائم . وعلى العكس ، اذا كان للكونفدراسيون رأس واحد ، وهو النمسا ، فانهم يجازفون في ان يجدوا انفسهم أكثر خضوعاً لزعيم الكونفدراسيون .

واخفقت الخطة النمساوية في آخر الأمر . حتى ان الأمراء ، الذين وافقوا عليها مبدئياً ، لم يتمسكوا بهذه الموافقة عندما رأوا أن بروسيا مصممة على البقاء جانباً . واقتنع الرأي الألماني ، بان لا وحدة ممكنة باي شكل من الأشكال ، اذا لم تعط بروسيا موافقتها ، وهذا الاقتناع هام بالنسبة للمستقبل .

وفي الوقت نفسه ؛ بذلت الحكومة النمساويه جهداً ، دون جدوى أيضاً ، لمحاولة كسر الاتحاد - الجمركي الألماني ، التسولفراين ، وكانت المناسبة ابرام معاهدة تجارية بين فرنسا وبروسيا وقعت في ٢٩ آذار ١٨٦٣ . وبعد ابرام هذه المعاهدة ، اضطرت بروسيا ان تعدل تعرفات التسولفراين الجمركية ، لدراسة اصلاح التعرفات ، فافادت الحكومة النمساوية من ذلك لتدعو من جانبها دول جنوب المانيا لعقد مؤتمر في مونيخ ، وتقترح على هذه الدول تشكيل اتحاد جمركي مع النمسا . واذا ما نجحت هذه الخطة النمساوية فان التسولفراين يفقد قسماً من اعضائه الذين ينفصلون عنه . وهذا ما يجعلنا نقدر اهمية هذا الحادث .

ولكن الحكومة البروسية تفادت مباشرة هذه الضربة : ففي ١٥

كانون الأول ١٨٦٣ صرحت بفسخ معاهدة التسولفراين ، واضافت مباشرة بأنها مستعدة الى انشاء هذا التسولفراين من جديد ، ولكن فقط مع الدول التي تقبل بالمعاهدة التجارية الفرنسية ـ البروسية .

على اثر ذلك ساد ذعر حقيقي في دول المانيا الجنوبية : ففي الاوساط الاقتصادية ، التجارية والصناعية ، تمسك الناس بشكل اساسي بالحفاظ على التسولفراين . وهذا التهديد كان كافياً لرد دول المانيا الجنوبية وتخليها عن اقتراح النمسا .

وهنا أيضاً يجب القيام بملاحظة ذات أهمية كبرى بالنسبة للمستقبل : وهي ان المصالح المادية للشعوب الألمانية كانت ، في الحقيقة ، مرتبطة ببقاء الاتحاد الجمركي الذي تشكل تحت ادارة بروسيا ، هذا الاتحاد الذي لم تشارك به النمسا . ولا شك في أن وجود التسولفراين ، والرابطة التي أوجدها بين المصالح الاقتصادية للدول الألمانية ، باستثناء النمسا ، هيأ بقوة الوحدة السياسية تحت ادارة بروسيا .

ومع هذا ، ففي آخر ١٨٦٣ ، بعد اخفاق كونفدراسيون فرنكفورت ، كان مستقبل القضية الألمانية غير يقيني : كانت بروسيا والنمسا تتبادلان اللوم ، وبدت ألمانيا منقسمة على نفسها أكثر من أي وقت مضى ، وعلى أي حال ، بــدا واضحاً أن الأمراء الالمان كانوا عاجزين عن حل قضية تحويل الكونفدراسيون ، وعاجزين عن ارضاء الاماني التي اعرب عنها الرأي العام منذ ١٨٥٩ .

٢ ـ قضية الدوقيات الدانيماركية

يراد بالدوقيات الدانيماركية دوقيات : شلزفيغ ، هولشتاين ، لاونبورغ . وكانت هذه الدوقيات الثلاث الواقعة في قاعدة شبه جزيرة جوتلاند ، في

ألمانيا الشمالية ، تابعة لملك الدانيمارك بصفة **اتحاد شخصي** : كان عاهلها ملك الدانيمارك ، ولكنها كانت تحافظ ، من وجهة النظر السياسية ، على نظام يختلف عن نظام الدولة الدانيماركية الاصلية . واذا أخذنا باحصاء ١٨٦٠ وجدنا ان سكان الدوقيات ٩٩٢٠٠٠ نسمة ، مع أن باقي الدانيمارك كان يضم ١٫٦٠٠٫٠٠٠ نسمة ، أي أن الدوقيات ، في ممتلكات ملك الدانيمارك تمثل الـ ٢٪ تقريباً .

ومن وجهة النظر اللغوية في الدوقيات نرى أن سكان **هولشتاين** ٥٤٠٠٠٠ نسمة تقريباً ، ولغتهم اللغة الالمانية . وان سكان لاونبورغ ٥٠٠٠٠ نسمة ولغتهم الالمانية أيضا . أما **شلزفيغ** ، الواقعة في شمال هولشتاين، فيبلغ سكانها ٣٩٥٠٠٠: منهم ٢٥٠٫٠٠٠ نسمة تقريباًيتكلمون الدانيماركية ، والباقي أي أقل من ١٥٠٠٠٠ يتكلمون الالمانية .

ومن الواضح ان قضية القوميات موضوعة في هذه البلاد ، لأنه يوجد في الشلزفيغ شعبان يعيشان جنباً الى جنب ومن قوميتين مختلفتين : دانيماركية وألمانية . ونلاحظ أن دوقية هولشتاين ، منذ ١٨١٣ ، تؤلف جزءاً من الكونفدراسيون الجرماني ، بالرغم من انها تابعة لملك الدانيمارك ، بينما الشلزفيغ لاتؤلف جزءاً منه .

لقد وضعت قضية الدوقيات على الصعيد الدولي لسببين :

الأول ، السبب الاساسي ، وهو أن السكان الالمان في الدوقيات كانوا يحتجون بخاصة ، منذ ١٨٤٠ ، على السيطرة الدانيماركية . ومنذ أن ظهرت العاطفة القومية الالمانية بقوة في ألمانيا أكثر من قبل ، كان من المنطق أن يظهر ألمانيو الدوقيتين عاطفتهم القومية بشكل أوضح . ووجدت في الدوقيات حركة تنزع إلى ربط هذه الاراضي بالاتحاد

الجرماني ولكن كان يراد ايضاً ربط جميع الدوقيات ، حتى القسم الدانماركي : فقد دعمت جامعة كيل ، التي كانت المركز الفكري في الدوقيات ، بين ١٨١٥ و ١٨٤٠ ، فكرة « عدم قابلية قسمة » الدوقيات . وهكذا يجب أن نلاحظ ان ألمان الدوقيات لم يطالبوا بتطبيق مبدأ القوميات فقط ، بل كانوا يطالبون بأكثر من ذلك ، لأنهم لم يريدوا أن يلحقوا بالكونفدراسيون الجرماني المناطق المأهولة بالالمان في الدوقيات فحسب ، بل وأيضاً القسم الذي كان مأهـولاً بالدانماركيين في الشلزفيغ ، أي الشلزفيغ الشمالية .

الثاني ، السبب الثانوي ،وهو قضية وراثة ، وذلك ان ملك الدانمارك فريديريك السابع ، الذي وصل إلى العرش في كانون الثاني ١٨٤٨ ،لم يكن له وارث مباشر ، ولم يكن القانون الوراثي واحـداً في الدانمارك الاصلية وفي الدوقيات الدانماركية : فبموجب القانون الدانماركي ، يجب أن يعود عرش الدنمارك ، عند وفاة فريديريك السابع ، الى **كريستيان آل غلوكسبورغ** ، ابن عم الملك؛ وبموجب عرف الدوقيات ، يجب أن يكون الارث ، بالنسبة للدوقيات فقط لا بالنسبة لمجموع المملكة ، الى **فريديريك آل اوغستانبورغ** الذي كان ابن عم الملك أيضاً ؛ ولكن العلاقات فسدت بينهما .

وقبل العصر الذي يشغلنا لفتت طويلاً قضية الدوقيات انتباه الدبلوماسية الاوربية ، ولنذكر الحوادث الأساسية :

في ١٨٤٨ ثار ألمانيو الدوقيات على الدانمارك بمناسبة الثورة الالمانية . وألف ألمانيو الدوقيات حكومة موقتة في كيل ، ودعمهم المجلس القومي الالماني في فرنكفورت . وفسح هذا القرار مجالاً لحربين قام بها الجيش

البروسي ضد الدانيمارك ، باسم المجلس القومي الالماني ، وانتهت الحرب الاولى بهدنة ، في ٢٦ آب ١٨٤٨ ؛ وانتهت الثانية بمعاهدة برلين في تموز ١٨٥٠ . وبالرغم من أن بروسيا كانت منتصرة بقوة السلاح فقد تخلت عن الاستيلاء على الدوقيات لئلا تحرض الدول الكبرى ، وبخاصة ، لئلا تغيظ روسيا .

وفي ١٨٥٠ ، رفعت القضية أمام مؤتمر الدول عقد في لندن . وبعد مناقشات طويلة ، سوى هذا المؤتمر قضية الوراثة بمعاهدة ٨ أيار ١٨٥٢ ، وكانت الدول الكبرى ، بما فيها النمسا وبروسيا ، قد سوت سلفاً قضية الارث وعينت كريستيان آل غلوكسبورغ ليكون وارثاً ، وقررت في الوقت نفسه ، الحفاظ على سلامة المملكة الدانيماركية : ووعد ملك الدانيمارك ، معلناً ، بأن يمنح المساواة في المعاملة للألمانيين في والدانيماركيين في الدوقيات . ولم يدع الكونفدراسيون الجرماني لتوقيع هذه المعاهده .

وفي الواقع ، وضعت هذه التسوية على بساط البحث ، ويجب ان نقول ان الحكومة الدانيماركية كانت شيئاً في هذه القضية . لأنها لم تتمسك بدقة بتعهداتها ، وبذلت جهداً في « دنمركة » الدوقيات ، أي أنها حاولت ، بتأثير المدرسة وتأثير الكنيسة ، ان تنمي استعمال اللغة الدانيماركية ، وبالتالي كسب القضية لصالح العناصر الدانيماركية على حساب العناصر الألمانيه في الشلزفيغ . وعدا ذلك ، نص في دستور ١٨٣٤ ، على أن تلتحق الشلزفيغ بالدانيمارك ، وتندمج بها ، بينما كان نظامها حتى هذا التاريخ مغايراً . ولم الشلزفيغ لا الهولشتاين ؟ لأن ملك الدانيمارك عرف كيف ينقذ ما يمكن انقاذه : فقد رأى أن ما لا يدرك كله لايترك جله ، وكان يعلم بأنه لا يستطيع انقاذ الهولشتاين ، لأنها

مأهولة بالالمان فقط ، ولذا حاول انقاذ الشلزفيغ حيث كانت أكثرية السكان دانماركية . ومن الطبيعي أن يحتج ألمان الدوقيات على هذه « الدمركة » .

وفي سياق هذه التعقيدات توفي فريديريك السابع ملك الدانمارك ، في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وبسرعة هرع الامير كريستيان آل غلوكسبورغ ، الذي رشحه مؤتمر ١٨٥٢ ، واحتل العرش تحت اسم كريستيان الثاني . ولكن الامير اوغستانبورغ اعلن ، من جانبه ، بأنه دوق الشلزفيغ وهولشتاين ، بالرغم من القرارات التي اتخذها مؤتمر لندن ، واستنجد على عجل بالحكومات الالمانية بغية حماية حقوق الالمان في الدوقيات .

هذه ، باختصار ، عناصر قضية الدوقيات . أما النتائج التي نجمت عن هذه القضية فيما يتعلق بالحركة القومية الالمانية فهي كما يلي :

منذ أن استنجد اوغستانبورغ بالحكومات الالمانية ، اندفعت على الفور ، في ألمانيا كلها ، حمية العاطفة القومية . وفي كل مكان ، في ألمانيا الجنوبية ، اعرب الرأي العام عن ارادته بشكل صريح : وذلك بلزوم دعم حقوق الدوق اوغستانبورغ ، ودعم حقوق الماني الدوقيات والانفصال عن الدانمارك . وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٨٦٣ ، وجهت اللجنة الدائمة في « الجمعية القومية » (ناسيونال فراين) نداء الى الامراء الالمان والى الشعب الالماني لصالح اوغستانبورغ ، وطالبت بأن تعمل الدول الالمانية ، وبالتالي ، الدياط الذي كان لسان حالها ، كل ماهو ضروري « لخلاص » الدوقيات . وتألفت « لجنة مساعدة الماني الدوقيات » في غوتنغن ، وهذه اللجنة ، التي يرأسها ميكيل ، أحد مؤسسي « الجمعية القومية »

جمعت المال والسلاح لنجدة المانيي الدوقيات . ومن جهة ثانية ، عقد أعضاء اللاندتاغات الالمانية ، أو ، على الأقل ، عدد عظيم منهم ، في ٢١ كانون الاول ١٨٦٣ ، في فرنكفورت ، اجتماعاً وأعرب هذا الاجتماع عن ارادته في المعنى نفسه .

في ٧ كانون الاول ١٨٦٣ ، قرر الدياط الجرماني ، لسان حال الكونفدراسيون ، الاعتراف باوغستانبورغ دوقاً لشلزفيغ وهولشتاين . وفي ١٢ كانون الاول ، احيطت الحكومة الدانيماركية علماً بقرار الدياط : فقد طلب بأن تجلو عن دوقيتي هولشتاين ولاونبورغ في مهلة سبعة أيام ، وتسلم ادارتها إلى **مفوضين** مدنيين يعينهم الدياط الجرماني ، وبتعبير آخر ، حاول الدياط الجرماني بانذار الى ملك الدانيمارك أن يفصل في القضية الارضية . ولكن لنلاحظ أن الكونفدراسيون الجرماني ، في هذا العمل ، لم يتنكر لتوقيعه ، لأنه لم يشترك في صك ١٨٥٢ أي الصك النهائي لمؤتمر لندن .

وفي الواقع ، ان كل شيء يتعلق بموقف الدولتين الكبريين الألمانيتين : النمسا وبروسيا ، لأن الدول الألمانية الثانوية لم يكن لها جيش رصين . لقد حاولت أن ترسل بعض الجنود إلى هولشتاين ، ولكن حرب الدانيمارك ، في نظرها ، كان مشروعاً صعباً . وبالعكس إذا اشتركت النمسا وبروسيا ، سهل كل شيء .

قررت الحكومة البروسية أن تتدخل مباشرة . ولا شك في انها وجدت أمامها نقطة مربكة بالنسبة لها ، وهي أنها وقعت معاهدة ١٨٥٢ التي تعترف بحقوق كريستيان آل غلوكسبورغ في الارث الدانيماركي . ولكن ملك الدانيمارك ، من جهة أخرى ، لم يحترم تعهداته في موضوع « المساواة في الحقوق »

بين الألمان والدانيمارك . فأفــاد بسمارك من هذا التعهد وقال ، بأنه يتدخل ، من جانبه ، لا لصــالح اوغستانبورغ ، بل لحمــاية ألماني الدوقيات الذين لم تعاملهم الحكومة الدانيماركية كما يجب عليهــا أن تعمل. وكان هذا الموقف حاذقاً لأن بسمارك ، الذي كان ، في ذلـك الحين ، لا يرغب مطلقاً في اعطاء الدوقيات لدوق اوغستانبورغ ، بل كان يفضل كثيراً أن يضمها إلى بروسيا ، لم يأخذ على نفسه تعهداً حيال اوغستانبورغ.

أما النمسا ، فلم يكن لديها أي سبب مباشر للتدخل في هذه القضية ، والجدير بالذكر أن لديها من الأسباب ما يجعلها لا تعمل شيئاً ، باعتبار أنها دولة مؤلفة من عدة « قوميات » مختلفة ، وان التدخل لصالح ألمان الدوقيات ، باسم مبدأ القوميات ، يمكن أن يكون خطراً عليها من وجهة سياستها الداخلية . ومع ذلك فإن الحكومة النمساوية قررت بأنهالاتستطيع البقاء جانباً . ونظراً لحمية الرأي الألماني ، رأى الامبراطور ، بأنه إذا لم يعمل شيئاً ، فان الفرصة مواتية لأن يقال له بأن النمسا ليست «دولة ألمانية » لأنه لم يأت لنجدة ألمان الدوقيـات . ولذا فان الحكومة النمساوية قررت مكرهة أن تشارك في السياسة البروسية . حتى ان الوزير النمساوي للشؤون الخارجية ، رشبرغ ، رأى أن الحالة أخذت تصعب شيئاً فشيئاً بين النمسا وبروسيا ، فاراد أن يحاول تقارباً : ومن الممكن أن تكون قضية الدوقيات مناسبة لهذا التقارب .

تفاهمت النمسا وبروسيا ووقعتا ، في ١٦ كانون الثــاني ١٨٦٤ ، معاهدة : واتفقتا على أن توجها إنذاراً إلى الدانيمارك مع مهلة ثمان واربعين ساعة ، واذا لم تجل الدانيمارك عن الدوقيات ، أن ترسلا اليها جيشــاً نمساوياً - بروسياً ، مع العلم بأن هذا الجيش النمساوي البروسي سيعمل مستقلاً عن الجيوش التي أرسلها الدياط .

أرسل الانذار ، فرفضته الدانيمارك وبدأت الحرب . وإذا دامت هذه الحرب ، التي لا يهم تاريخها مباشرة موضوعنا ، عدة أشهر ، مع أن الدانيمارك بـ ١٦٠٠٠٠٠ نسمة كان عليها أن تناضل ضد دولتين كبيرتين ، فذلك لأن القتال لم يكن كل الوقت ،فقد عقدت هدنات موقتة عدة مرات. ولم تمدد الدانيمارك مقاومتها إلا أملًا بأن تأتي الدول الكبرى لنجدتها . ولكن انكلترا وفرنسا وروسيا لم تشأ التدخل بالسلاح للحيلولة دون سحق الدانيمارك . واضطرت الدانيمارك أخيراً ، في ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ ، في **صلح فينّا** ، أن تتخلى عن الدوقيات لبروسيا والنمسا ، بما فيها الشلزفيغ الشمالية . وعليه فان صلح فينا لم يوقع على أساس مبدأ القوميات .

فسح مصير الشلزفيغ وهولشتاين في المستقبل مجالاً لتهديد بالحرب بين النمسا وبروسيا . ونقتصر هنا على ذكر الحوادث العامة : لم يكن للحكومة البروسية ، بعد صلح فينا ، إلا رغبة واحدة وهي ضم الدوقيات إلى بروسيا . ولذا وجب اقصاء اوغستانبورغ ، وصرح بسمارك بأنه لا يقبل بوجود الدوق اوغستانبورغ على رأس حكومة الدوقيات إلا بثلاثة شروط : وذلك بأنه يتوجب على الدوق أن يبرم اتفاقاً عسكرياً مع بروسيا ، وأن يقبل بدخول الدوقيات في التسولفراين ، وأن يتخلى لبروسيا عن ميناء كيل لتقيم فيه محطة بحرية . رفض اوغستانبورغ ودعمته النمسا . وكادت الدولتان ، بروسيا والنمسا ، أن تصلا إلى النزاع : كاد بسمارك أن يخلق حالة الأمر الواقع ، أي أن يصرح بضم الدوقيات إلى بروسيا ، ومن ثم أن ينتظر ردود فعل الحكومة النمساوية . وفي هذا ما يؤدي إلى الحرب رأساً . ولكن الملك غليوم ، في ذلك الحين، لم يشأ الحرب . ومن

جهة ثانية ، إن موقف ايطاليا وموقف فرنسا ، في حالة حرب نمساوية - بروسية ، لم يتضحا بشكل كاف ، ولذا قرر بسمارك أخيراً أن يؤجل حل القضية وعقد مع النمسا تسوية جديدة . وهذه التسوية هي اتفاق **غاشتاين** ، في ١٤ آب ١٨٦٥ ، وبموجبه تسلم الشلزفيغ لادارة بروسيا وكذلك اللاونبورغ وهولشتاين ، باستثناء كيل ، إلى إدارة النمسا . وكانت هذه التسوية موقتة وتعتبر نقطة توقف بسيطة في السياسة البسماركية.

انعكاسات قضية الدوقيات — . وإذا أردنا أن نعرف انعكاسات هذه القضية على الحركة القومية الألمانية وعلى العاطفة القومية الألمانية ، وجدنا أن « الجمعية القومية » ، في ٣١ تشرين الأول ١٨٦٤ ،أي بعد صلح فينا مباشرة ، عقدت اجتماعاً سنوياً . وفي هذا الاجتماع نوقشت قضية الدوقيات فأثارت أحكاماً مختلفة .

لقد كان بعضهم ، ولسان حالهم ميكيل ، يصرحون بأن الدوقيات يجب أن تشكل **دولة** جديدة في الكونفدراسيون الجرماني. وأن يكون على رأسها الدوق اوغستانبورغ . وبالتالي يعارض هؤلاء السياسةالبروسية ، ويصرحون بأن بروسيا ليس لها حق في تسوية قضية الدوقيات لصالحها الشخصي ، لا سيا وانها صرحت بأنها تتدخل لصالح المصالح الألمانية عامة، وليس لها الحق في أن تحتكر فائدة هذا التدخل .

أما الآخرون ، وبخاصة البروسيون ، فقد أعربوا عن رأيهم لصالح سياسة بسمارك .

ومن جهة ثانية ، لقـــد تدخلت قضية السياسة الداخلية البروسية في النقاش . فقد كان أعضاء « الجمعية القومية » احراراً بخاصة، ولذا غاظهم بعنف الموقف الذي اتخذه بسمارك في « النزاع الدستوري » حيث اساء

معاملة البرلمان البروسي، وهذا سبب آخر في عرقلة سياسته في قضية الدوقيات .

وأخيراً ، تبنت « **الجمعية القومية** » تقريراً يتضمن نص تسوية تعلن أنها لصالح **استقلال الدوقيات** ، دون ضمها إلى بروسيا ، ولكنها تقبل مع ذلك باحتلال بروسيا لمحطة كيل الملاحية . وبالاجمال ، ان الجمعية القومية ، أي الكتلة الهامة من أنصار الوحدة الألمانية ، قد اعلنت بالأكثرية أنها ضد سياسة بسمارك . ولذا انتقد اتفاق غاشتاين بعنف حار في المانيا .

وأظهرت الدول « الوسطى » الألمانية استياءً عنيفاً ، لأن النمسا وبروسيا سوتا قضية الدوقيات « موقتاً » دون أن تستشيراها . وعبرت العصبات السياسية الألمانية ، في الدوقيات نفسها ، عن تظلمها ، لأن اتفاق غاشتاين يبعد ، في الواقع ، الدوق اوغستانبورغ . وأخيراً صرح أحرار ألمانيا الشمالية ، وحتى أحرار البروسيين ، بأن اتفاق غاشتاين كان اعلان حرب على الرأي العام ، لأنه يشكل خرقاً للحق ولا يعترف باستقلال الدوقيات .

إن ما نستطيع استنتاجه من هذه القضية هو أن « خلاص » الدوقيات من السيطرة الدانماركية كان نجاحاً وفوزاً **للفكرة القومية** الألمانية . وقد تجاوز هذا الفوز هدفه ، لأن بروسيا والنمسا لم تكتفيا بفصل الاراضي المأهولة بالألمان عن الدانيمارك ، بل انهما فصلتا أيضاً أرضاً ، الشلزفيغ الشمالية ، مأهولة بالدانيمارك . ولكن بروسيا ، التي حصلت على هذه النتيجة ، أخذت الآن تبحث عن استغلالها لصالحها الشخصي ، وتتحدى العواطف التي أعربت عنها أكثرية الدول وأكثرية الرأي العام الألماني .

ولذا فان قضية الدوقيات ، في عام ١٨٦٥ ، عكرت بشدة الحركة القومية الألمانية ، ولكن بشكل موقت فقط .

وظلت الحالة في المانيـــا مبلبلة جـداً بعد اتفاق غاشتاين ، لأن هذا الاتفاق لم يعط قضية الدوقيات إلا نتيجة موقتة ، ولأن قضية اصلاح الكونفدراسيون ، بعد اخفاق ١٨٦٢ و ١٨٦٣ ظلت معلقة دومـاً . وظل الخصام النمساوي - البروسي يغذي في المانيا تهـديداً بالخلاف . وكان بسمارك يرجـو هـذا الخلاف ويتمناه ، كما كان مصمماً على اثارته في أول فرصة ملائمة .

الفصل الثالث

أزمة ١٨٦٦ في المانيا

أصل ازمة ١٨٦٦

لقد رأينا كيف ابرمت التسوية بين النمسا وبروسيا بشأن قضية الدوقيات ، باتفاق غاشتاين . وبالرغم من ابرام هذا الاتفاق ، الذي لم ير فيه بسمارك ألا وسيلة موقتة ، فقد هيأ نزاعاً مع النمسا ـ هونغاريا . ووجدت قضيتان في أساس هذا النزاع النمساوي ـ البروسي وهما : قضية الدوقيات من جهة ، وقضية اصلاح الكونفدراسيون الجرماني ، من جهة اخرى .

قضية الدوقيات . ـ لقد قرر اتفاق غاشتاين تقسيم ادارة الدوقيات بين النمسا وبروسيا : للنمسا ادارة هولشتاين ، ولبروسيا ادارة الشلزفيغ. وباءت هذه التسوية بثمن بخس حقوق الدوق اوغستانبورغ الذي كان يطالب بسيادة الدوقيات : فقد قام الدوق اوغستانبورغ وأنصاره بدعاية ضد اتفاق غاشتاين . وعارضت الادارة البروسية في الشلزفيغ هذه الدعاية بينما تركتها الادارة النمساوية ، في الهولشتاين ، تعمل ماتشاء . ولم تهتم النمسا بقضية الدوقيات الا لتمنع بروسيا من الفوز التام ، وقلما كان يهمها نجاح دعاية اوغستانبورع . ثم طلبت الحكومة البروسية الى الحكومة

النمساوية ان تتفق معها لقمع دعاية اوغستانبورغ . فأجابت النمسا ، بأن كل واحدة منها حرة في العمل كما يحلو لها في منطقة ادارتها . وهذا معناه عدم اتفاق النمسا وبروسيا على قضية الدوقيات .

قضية اصلاح الكونفدراسيون الالماني . — لقد قدر بسمارك ان قضية الدوقيات وحدها ليست أرضاً صالحة لاثارة نزاع مع النمسا — هونغاريا ، ورأى ، لوضع هذا النزاع في ظروف حسنة ، ان من الضروري وضع قضية أخرى وهي قضية اصلاح الكونفدراسيون . وقد اثيرت هذه القضية في ١٨٤٨ ، وأخفقت محاولة الاصلاح في ذلك الحين . ولكن الرأي الألماني ، منذ ١٨٥٩ ، كان يطالب من جديد باصلاح الكونفدراسيون ، ورأى بسمارك ان يقترح ، كأساس لخطة الاصلاح ، انشاء **بارلمان** الماني تنتخبه الشعوب الألمانية بالتصويت العام . ولكن النمسا عارضت هذه الخطة .

وفي ٢٨ شباط ١٨٦٦ انعقد مجلس التاج البروسي ، أي مجلس الوزراء البروسي بحضور ملك بروسيا ، وقرر الحرب اذا لم تتخل النمسا عن موقفها وتتنازل . وقر الرأي في هذا المجلس أن تؤجل الحرب ريثما يتخذ بسمارك اعداداته الدبلوماسية الضرورية . وكان يراد من ذلك معرفة موقف الدول الكبرى الأوربية في حال نزاع بين النمسا وبروسيا .

موقف الدول الكبرى . — لم يترك موقف روسيا مجالاً لشك : وكان يعتقد بأن تبقى محايدة . ولا شك في انها ، في ١٨٥٠ ، اثناء أزمة اولمتز اظهرت تفضيلها للنمسا ، ولكن الحوادث تطورت منذ ذلك الحين : ففي ١٨٦٥ عقد اتفاق بين بروسيا وروسيا بشأن القضية البولونية ، وكان هذا الاتفاق يسمح لبسمارك بأن يأمل بأن تدع روسيا النزاع يقوم بين

النمسا وبروسيا دون ان تتدخل . أما انكلترا فقد كان بسمارك على يقين من انها ستبقى محايدة ، لأنها لم تكن لتهتم بشكل كاف في حوادث أوربه الوسطى لترغب بالتدخل .

وفي الحقيقة ان الدولتين اللتين كانتا ترغبان في هذا التدخل هما ايطاليا وفرنسا : فقد كانت لايطاليا مصلحة مباشرة بالدخول في النزاع ، لأنها بعد حرب الاستقلال الايطالي ، في عام ١٨٥٩ ، حررت لومبارديا دون البندقية التي ظلت اقليما نمساوياً . ولذا كان من المنطق ان تصبح ايطاليا حليفة لبروسيا ، لتستفيد من هذه الحرب النمساوية - البروسية ولتسترد البندقية . ولكن موقف ايطاليا كان يتعلق بشكل عريض بالموقف الذي تتخذه فرنسا . وهكذا حامت جهود بروسيا والنمسا حول فرنسا .

جهود بروسيا - لقد قام بسمارك بمحاولات مع نابوليون الثالث في **بياريتز**، في تشرين الأول ١٨٦٥ ، ولم تؤد مقابلة بياريتز الى نتيجة واضحة ، ولكن بسمارك عاد منها بانطباع : وهو ان محادثات نابوليون الثالث اقنعته ان فرنسا ، في حالة حرب نمساوية - بروسية ، لانهتم بخاصة بالقضية الايطالية ، وبالتالي ، يمكن ان تشجع التحالف بين ايطاليا وبروسيا . وهذا ماحدث فعلاً : ففي ٨ نيسان ١٨٦٦ ابرم التحالف بين ايطاليا وبروسيا ، وتم بمساعدة نابوليون الثالث الذي وعد الحكومة الايطالية ، بان بروسيا ، لمغامرة ما ، اذا تخلت عن التحالف الذي ابرمته ، فان فرنسا ، على أي حال ، لن تترك النمسا تسحق ايطاليا .

وربما كان نابوليون الثالث مستعداً للذهاب الى ابعد من ذلك : فقد حاول ، بين نيسان وحزيران ١٨٦٦ ، ان يرى ما اذا كان هنالك امكان للتحالف بين فرنسا وبروسيا ، ولكن نابوليون الثالث كان يريد ان

يدفع له ثمن هذا التحالف : كأن يطالب ، في مثل هذه الحالة ، بتعويضات أرضية على الضفة اليسرى لنهر الراين . ولم يشأ بسمارك ان يعطي هذه التعويضات الأرضية ، وبالتالي لم تؤد المفاوضة الفرنسية - البروسية الى شيء .

جهود النمسا - أما النمسا فقد بذلت جهوداً دبلوماسية لدى فرنسا لتحاول اقناع الحكومة الفرنسية بمنع التحالف الايطالي - البروسي . ولم تنجح في ذلك . لذا عادت الحكومة النمساوية الى خطة أكثر تواضعاً وحاولت ، على الأقل ، الحصول على حياد فرنسا . ووعدت فرنسا بهذا الحياد باتفاق سري وقع قبيل الحرب في ١٢ حزيران ١٨٦٦ : وذلك بان وعدت فرنسا بان تبقى محايدة ، أي الا تدعم بروسيا في نزاع نمساوي بروسي بشرط واحد : وهو ان تتخلى النمسا ، ولو كانت منتصرة ، عن البندقية لنابوليون الثالث ، الذي يتنازل عنها مباشرة لايطاليا ، وتعويضاً لذلك ، تستطيع النمسا ، اذا كانت منتصرة ، ان تحصل على توسعات أرضية في المانيا .

وفي هذه الشروط ظهرت الحالة الدبلوماسية . وتسارعت الحوادث في بداية حزيران ١٨٦٦ : فقد قررت الحكومة النمساوية احالة حل قضية الدوقيات الى الدياط الجرماني ، الهيئة المركزية للكونفدراسيون . ولكن بسمارك صرح بأن هذا القرار يؤلف انتهاكاً للمعاهدة التي ابرمت بين النمسا وبروسيا ، في كانون الثاني ١٨٦٤ ، بمناسبة قضية الدوقيات . وادخلت الحكومة البروسية مباشرة جيوشها في الهولشتاين أي في قسم الدوقيات الذي سلم لادارة النمسا . فأجابت الحكومة النمساوية بعرض هذه القضية الجديدة أمام الدياط ، لأن صك الكونفدراسيون الجرماني ، كما ابرم في عام ١٨١٥ ، يحرم على دولة من الدول الأعضاء في الكونفدراسيون

ان تهاجم أرض دولة أخرى عضـــواً ، وكانت الهولشتاين عضواً في الكونفدراسيون . وبموجب صك ١٨١٥ ، رفعت النمسا هذا الخلاف الى الدياط ، وطالبت من الحكومات الألمانية أن تقرر النفير ضد بروسيا ، وصرحت ان بروسيا ، خرقت الصك الاتحادي . وعند التصويت ، في ١٤ حزيران ١٨٦٦ ، انقسمت الدول الالمانية : فقد صوتت دول الجنوب وبعض دول الوسط أيضاً ودولة واحدة ، هانوفر في المانيا الشمالية ، لصالح النمسا . وصوتت الدول الأخرى ، وكانت دولاً صغيرة ، لصالح بروسيا . وانقسمت المانيا الى قسمين . ولم تنفجر الحرب بين بروسيا والنمسا فحسب ، بل وأيضاً بين بروسيا والدول الالمانية التي صوتت للنمسا . وهذا يعني « حرباً أهلية المانية » .

ونقتصر ، في حرب ١٨٦٦ ، على ذكر المراحل الأساسية : كانت بروسيا وايطاليا متحالفتين ، وتستطيعان أن تضعا في خط القتال نحو ٥٤٠٠٠٠ رجل . وتستطيع النمسا ، مع حلفائها الالمان ، أن تضع في خط القتال نحو ٤٧٠٠٠٠ ، ولكن على مسرح العمليات الأساسي ، أي حدود بوهيميا ، وجدت الجيوش النمساوية والبروسية متساوية عددياً .

سحق الجيش البروسي دون صعوبة جيوش الدول الألمانية التي دعمت النمسا . وكانت المعركة الكبرى في **لانغنزالتسا** ضد الجيش الهانوفري الذي كان يحاول أن ينحدر نحو الجنوب لينضم الى الجيوش البافارية . ووضعت الدول الألمانية خارجاً عن القضية بسرعة . ومن جهة أخرى ، على الجبهة الجنوبية ، أخفق الجيش الايطالي رغم تفوقه العددي الواضح على يد الجيش النمساوي في **كوستوزا** . وقامت على مسرح العمليات الأصلي ، في ٣ تموز ، أي بعد ثمانية عشر يوماً من بدء الحرب ، معركة **سادوفا** أو **كونيغراتز** ، كما يسميها البروسيون عموماً . وفي سادوفا غلب

الجيش النمساوي بقضه وقضيضه واضطر الى الانطواء باضطراب كامل ، نحو فينا . وقدرت القيادة النمساوية بأنها لاتستطيع الدفاع عن فينا ، ومن المحتمل ان تضطر الى الانطواء بجيوشها نحو هونغاريا .

وخلافاً لكل ما كان منتظراً ، لان العالم كان يعتقد بحرب طويلة الأمد ، غلبت النمسا في أقل من ثلاثة أسابيع . وكان يراد الآن معرفة تسوية السلام : ففي ٤ تموز ، غداة سادوفا ، اتجهت الحكومة النمساوية نحو نابوليون الثالث واستنجدت بوساطته . وكان نابوليون الثالث نفسه في حالة مربكة جداً : فقد ترك الحرب النمساوية — البروسية وشأنها ، على حين أنه كان بامكانه أن يمنعها لو كان حليفاً لأحد الخصمين، ولكنه كان مقتنعاً بأنها ستدوم طويلاً . إلا أن النصر البروسي كان سريعاً للغاية ، فما العمل ؟ هناك حل : وهو استنفار الجيش الفرنسي ، وحمل الجيوش الفرنسية على الراين والقول الى بروسيا : « مكانك » ، إلا أن الحكومة الفرنسية أبعدت هذا الحل بعد مناقشات دامت طويلاً في سان كلو ، حيث ظل نابوليون الثالث طوال يوم ٥ تموز . ولم يجرأ على استنفار الجيش الفرنسي ضد بروسيا واكتفى بتدخل دبلوماسي .

وفي ١٤ تموز اقترح نابوليون الثالث على الدولتين المتحاربتين : النمسا وبروسيا ، « أسس السلام » وهي كما يلي :

آ — حل الكونفدراسيون الجرماني الذي وجد منذ ١٨١٥ .

ب — في الاراضي الالمانية التي كانت تشكل الكونفدراسيون ، يجب في المستقبل ، كما قال نابوليون الثالث ، تمييز ثلاثة أقسام :

١ — الاراضي الواقعة في شمال خط نهر الماين ، ويجب أن تؤلف كونفدراسيون المانيا الشمالية تحت ادارة بروسيا .

٢ – دول المانيا الجنوبية : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكبرى وقسم من دوقية هس الكبرى ، ويجب أن تبقى مستقلة .

٣ – الاراضي النمساوية ، وهذا يعني أن النمسا ، منذ الآن فصاعداً، أبعدت عن القضايا الجرمانية .

وأخيراً اقترح نابوليون الثالث ، في جملة اقتراحاته ، ضم الدوقيتين ، شلزفيـع وهولشتاين ، الى بروسيا .

وكانت اقتراحات نابوليون الثالث نفسه موضوع مفاوضات خلال عشرة أيام . واضطرت الحكومة البروسية أن تقبل الأسامي ، أي أنها اضطرت أن تعدل عن الاستيلاء على المانيا الجنوبية ، ولكنها حملت جهودها كلها على نقطة أخرى : ولعلنا نعلم تعقيد الخارطة السياسية في المانيا الشمالية وكيف قسمت الاراضي البروسية الى قسمين . لذا طلبت الحكومـة البروسية السماح بضم عدد من الدول الالمانية الى بروسيا بشكل تستطيـع فيـه تحقيق استمرار الاراضي بـين قسمي الاراضي البروسية . وانتهى نابوليون الثالث في هذه النقطة بالتنازل ، لأنه كان يرجو ، بالمقابل ، الحصول على تعويضات .

وفي هذه الشروط وقعت ، في ٢٦ تمـــوز ١٨٦٦، مقدمات صلح نيكولسبورغ بين النمسا وبروسيا واتبعت هذه المقدمات، في ٢٣ آب ١٨٦٦، بصلح براغ . وقد أسس هذا الصلح على المبدأ الذي سبق وقلناه وهو : أن يكون كونفدراسيون المانيا الشمالية تحت ادارة بروسيا ، والمانيا الجنوبية مستقلة ، والاراضي النمساوية منفصلة عن المانيا ، ومن جهـــة أخرى ، تستطيع بروسيا ان تضم عـدداً من الاراضي في المانيا الشمالية .

ولم يبق على الحكومة البروسية الا أن تقـــيم « كونفدراسيون »

المانيا الشمالية » . وقد أخذ هذا الكونفدراسيون دستوراً ووضع هذا الدستور موضع التنفيذ في اليوم الأول من تموز ١٨٦٧ .

وأدت أزمة ١٨٦٦ ، وهذه هي الفكرة الأساسية ، الى تقويض « المانيا الكبرى » نهائياً ، أي الى التخلي الكلي عن الصيغة التي بموجبها تستطيع المانيا أن تشمل الاراضي النمساوية . وبالمقابل ، لم تساعد أزمة ١٨٦٦ بسمارك على تحقيق الوحدة الالمانية تحت شكل « المانيا الصغرى »، أي المانيا التي تضم كل الاراضي الالمانية ماعدا النمسا . وفي الواقع ، كان على المانيا الجنوبية ، حسب صلح براغ ، ان تبقى مستقلة. وهذا حل ناقص ، ويجب أن نقول ، إذا كان هذا الحل على ما هو عليه فذلك ، لحد كبير ، بسبب تدخل نابوليون الثالث الدبلوماسي . وقد فهم بسمارك انه اذا أراد أن يتجاوز هذه الارادة الفرنسية فعليه أن يجازف بالحرب ولم يشعر بنفسه أنه في حالة تمكنه من القيام بها في تلك الآونة .

ويرتبط بتاريخ الحركة القومية الألمانية في هذه الحرب قضيتان : أولاهما ، قضية الخلاف النمساوي - البروسي الذي نشب في منتصف حزيران ١٨٦٦ وانتهى أخيراً « بتمزق » ألمانيا في حرب بين الدول الألمانية ، لأن هذه الحرب لم تكن حرباً بين النمسا وبروسيا فقط . وقد نتساءل عن الأسباب التي دفعت الدول الألمانية « الوسطى » أو الدول الألمانية الصغيرة إلى تحزبها ، إذ ربما كان بامكانها أن تبقى محايدة بين النمسا وبروسيا .

والقضية الثانية ، هي أن الخلاف النمساوي - الهونغاري كان من نتيجته إنشاء كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، تحت إدارة بروسيا . وبهذه المناسبة نتساءل ماهو موقف الأمراء الألمان ، وموقف الشعوب الألمانية .

٢ — تمزق المانيا عام ١٨٦٦

لم تقف الدول الألمانية حيال النزاع النمساوي - البروسي محايدة ، بل تحزب بعضها للنمسا والبعض الآخر لبروسيا ، ولفهم هذا « التمزق » يجب أن ندرس من جهة موقف الرأي العام ، ومن جهة أخرى موقف الحكومات الألمانية .

موقف الرأي العام . - إذا تذكرنا الحركة القومية عام ١٨٥٩ وجدنا أن أنصار الوحدة الألمانية كانوا من الأوساط الليبرالية . فهل باستطاعة بسمارك أن يعتمد على الأحرار في بروسيا وعلى الأحرار في الدول الألمانية الأخرى لتحقيق الوحدة لصالح بروسيا ؟ من الوجهة النظرية يمكن أن يكون الأمر كذلك ، بيد أنه ، في الواقع ، كان مستحيلاً بسبب السياسة الداخلية البروسية : فمنذ ١٨٦١ قام في بروسيا نزاع خطير جداً بين البرلمان وحكومة الملك ، ولم يكن من مجيء بسمارك الى السلطة ، في ايلول ١٨٦٢ ، إلا أن جعل هذا النزاع حاداً أكثر من قبل : فقد رفض البرلمان للحكومة الاعتمادات الضرورية لتحقيق الاصلاح العسكري ، فقرر بسمارك أن يتجاوز ، أي أن يحكم دون أن يصوت البرلمان على الموازنة ، وجبى الضرائب دون أن يسمح البرلمان بجبايتها . وحكم بسمارك اذن في شروط غير قانونية ، ومناقضة للدستور تماماً . ومنذ ايلول ١٨٦٢ كان العراك عنيفاً بين بسمارك والأكثرية الليبرالية في البرلمان البروسي . وفي شباط ١٨٦٦ أيضاً ، ظل كل واحد من الفريقين على مواقعه . ورفض البرلمان مرة ثانية التصويت على الاعتمادات ، واجاب بسمارك مرة أخرى : سأعمل كما لو صوتم عليها . لااستطيع ان أمنع الدولة من السير ، وعليه فستسير الدولة ولو في ظروف معاكسة للدستور .

وفي أيار ١٨٦٦ ، أي قبل قرابة شهر من بداية الحرب النمساوية - البروسية ، كان البرلمان البروسي منحلاً ، وفي الحملة الانتخابية قام الاحرار البروسيون ، خصوم بسمارك في السياسة الداخلية ، بحملة على هذا الغرض : وهو عدم التصويت على أقل اعتماد للحرب ضد النمسا مادام بسمارك في السلطة .

وكان على بسمارك ، في بروسيا ، أن يقف أمـــام معارضة تبدو مصممة وتلحق كل قرار من القرارات في السياسة الخارجية بذهاب رئيس مجلس الوزراء ومغادرته السلطة . وكان لهذه الحال انعكاسات هامة في الأوساط الليبرالية في ألمانيا ، في خارج بروسيا ، وكان الاحرار في ألمانيا الجنوبية ، وفي هانوفر ، يتابعون عن كثب مراحل هذا الخلاف الدستوري البروسي ويشجبون موقف بسمارك . وعدا ذلك ، عندما يدرس الاحرار الألمان القضيتين المثارتين بين بروسيا والنمسا ، قضية الدوقيات وقضية الاصلاح الفدرالي ، لايحبذون وجهة النظر البروسية ، ويرون أن الدوق اوغستانبورغ أهل تماماً لحكم الدوقيات ، وان نتيجة السياسة البسماركية إزالة اوغستانبورغ في ظروف غير مقبولة . وفي موضوع الاصلاح الفدرالي ، اقترح بسمارك اقامة برلمان ألماني تنتخبه الشعوب الالمانية بالتصويت العام ، ويبدو أن هذا الاقتراح كان « بلفاً » ، حتى ان الاحرار في ألمانيا الجنوبية وفي غيرها بادروا الى القول بان اقتراح بسمارك كان مخاطرة من جانبه ، لأن بسمارك كان في بروسيا يكافح الليبرالية بعنف لامثيل له ، ويقترح الآن اقامة برلمان منتخب بالتصويت العام في المانيا . فكيف يمكن الوثوق بصانع الرجعية في بروسيا ، ليحقق ، في نطاق ألمانيا المستقبل ، نظاماً ليبراليا ؟ ولقد أدلى بهذه الحجج ميكيل

أحد زعماء الحزب الليبرالي في هانوفر وزعماء الحركة الليبرالية في مملكة فرتامبرغ أيضاً .

منذ ١٨٥٩ ، كما نعلم ، وجدت المنظمة الكبرى ، وهي « الجمعية القومية» التي انشئت للدعاية لفكرة الوحدة الألمانية، فما هو موقف هذه المنظمة قبيل حرب ١٩٦٦ ؟ في ١٤ حزيران ١٨٦٦ نشرت «منظمة الجمعية القومية » منشوراً قالت فيه : « من اذن ،بيننا ، يستطيع بجد أن يعتقد بأن بروسيا ، تحت هذا التوجيه ، توجيه بسمارك ، في الظروف الداخلية التي توجد فيها مستضعفة بسبب الاستياء العميق لشعبها الخاص ، وليس الشعب في داخل البلاد فحسب ، بل الشعب المسلح ، تستطيع أن تخرج منتصرة من هذا النزاع الرهيب ؟ وليس في مصلحة حزب ، بل في مصلحة بروسيا ونصرها ، نطلب كشروط مبدئية التخلي عن هذه السياسة وعن الذي يجسدها » . والمقصود بالسياسة ، سياسة النزاع ضد الليبرالية ، والذي يجسدها هو بسمارك . وصرحت رابطة « الجمعية القومية » ، هيئة انصار الوحدة الالمانية ، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب النمساوية ـ البروسية ، بقولها : نصر بروسيا ؟ نعم اننا نرجوه ، إذا لم يكن بسمارك ، وقبل كل شيء يجب أن ينصرف بسمارك !

لقد كان بسمارك يعلم بأن ليس له مايرجوه من الاحرار ، ولهذا اقترح إقامة برلمان ألماني منتخب بالتصويت العام . لأن خصومه الليبراليين كانوا كلهم بورجوازيين تقريباً ، وكان بسمارك يفكر بأنه يستطيع بالتصويت العام أن يجد في الجماهير الشعبية نقطة استناد ضد البورجوازية الليبرالية . وهذه هي السياسة التي فكر فيها عام ١٨٦٣ عندما جرت محادثات سرية بينه وبين الزعيم الاشتراكي الالماني **فرديناند لاسال** . ولم يكن لهذه المحادثات من نتيجة لأن لاسال قتل في مبارزة بعد ذلك بقليل .

اذن لقد كان رأي الأحرار الالمان « غير مناويء » لبروسيا ولكنه كان « مناوئاً لبسمارك » .

ومن جهة أخرى ، لم يكن هؤلاء الاحرار ليرجون انتصار النمسا مطلقاً . وفي الواقع ، ان هـــذا النصر يعني بالنسبة لألمانيا ، دخول الجيش النمساوي في الاراضي الألمانية . وكان هذا الجيش النمساوي يضم نسبة من ١٥٪ الى ٢٠٪ ألمان وأكثرية سلافيين : ان فكرة رؤية قسم من المانيا يحتله سلافيو النمسا كانت غـــير محتملة من أكثرية الالمان . وعدا ذلك ، ان النصر النمساوي يمكن أن يعني بالتأكيد عصر رد فعل ورجعية ربما لايقـــل عن الرجعية التي يمكن أن تنتظر من بسمارك نفسه . ولذا فان الرأي الالماني ، في أكثريته العظمى ، لايتمنى النصر النمساوي .

ومن المنطق أن يقول هـــذا الرأي العام : ان هذه الحرب بين النمسا وبروسيا ، هـذه الحرب بين دولتين المانيتين ستكون حرب « قتل الاخـــوة » . ولذا ينبغي تجنب هـــذا النزاع ، لاسيا وان الحرب النمساوية - البروسية يمكن أن تمثل بالنسبة لالمانيا خطراً خطيراً جداً ، لأن الدول الأجنبية ، وبخاصة فرنسا ، يمكن أن تفيـــد منها للتدخل . واذا دامت الحرب النمساوية - البروسية طويلاً ، وكان جميع الناس يعتقدون بانها ستدوم عدة أشهر ، تكون المخاطرة بتدخل فرنسا عظيمة . وهذا هو الحساب الذي أجراه نابوليون الثالث : فاذا ترك هذه الحرب وشأنها فذلك لأنـه فكر بأنهـا تدوم طويلاً ، وانه يستطيـع أخيراً أن يتدخل بشكل نافـع ومفيد .

وكان الرأي الالماني مجمعاً في هـذه النقطة : فلم يكن ليريد التدخل الاجنبي في قضايا ألمانيا . حتى ان كثيراً من الالمـان كانوا يفكرون ،

بأنه يجب عليهم ، إذا لم يستطيعوا منع الحرب النمساوية ـ البروسية ، أن يكونوا محايدين على الأقل . هكذا كان يفكر البافاريون والفرتامبرجوازيون والهانوفريون ، أولاً ، لأنـه لم يكن لهم مصالح مباشرة في الحـرب ، وبخاصة ، لأنه كان يوجـد في المانيا قوى عسكرية لم تكن مشتركة في الحرب النمساوية ـ البروسية وتستطيـع ، عند مقتضى الحال ، ان تعارض التدخل الفرنسي .

موقف الحكومات . ـ لفهم موقف الحكومات يجب اولاً معرفة الوضع الحقوقي للقضية : ان الميثاق الاتحادي ، أي الميثاق الجرماني لعام ١٨١٥ ، الذي أنشأ الكونفدراسيون ، يصرح في المادة الحادية عشرة ، بأنه يحظر على كل دولة ألمانية أن تهاجم دولة ألمانية أخرى . ولذا اذا هاجمت بروسيا النمسا ، فان بروسيا ترتكب خطأً وتخرق الميثاق . وفي حالة خلاف بين الدول الالمانية يجب أن يعرض الخـلاف على الدياط ، وهذا الدياط يستطيـع أن يسمي لجنة لمحاولة تهدئة الخلاف ، واذا لم تنجح هذه اللجنة ينبغي رفع القضة لمحكمة خاصـة للتحكيم ، يسمى أعضاؤها من بين أبناء مختلف الدول الألمانية . وعلى هذه المحكمة التحكيمية أن تعطي حكمها . فاذا لم تحترم هذا الحـكم احدى الدولتين المعنيتين ، فعلى الدياط عندئـذ أن يقرر ضد هـذه الدولة « التنفيذ الفدرالي » أي عليه أن يعطي الامر باستنفار جميع الدول الالمانية ضد هذه الدولة التي خرقت الميثاق . ان نصوص الميثاق الاتحادي تجعل ، حقوقياً ، الحفاظ على الحياد أمراً صعباً جداً . واذا صرح الدياط بأن دولة ما ، بروسيا مثلاً ، خرقت الميثاق الاتحادي فعلى جميع الدول الالمانية الاخرى ، مبدئياً ، أن تزحف للدفاع عن الميثاق الاتحادي .

لم تكن هذه النقطة الحقوقية أهم من غيرها ، بل القصد معرفة ماذا

كانت الدول الالمانية « الوسطى » تعتبر أن من مصلحتها تعديل المانيا بشكلٍ يضعها تحت تفوق بروسيا .

موقف الدول الالمانية . — لمعرفة هـذا الموقف يجب أن نعرف موقف الدول الهامة منها :

موقف بافاريا . — كان موقف بافاريا هاماً جداً . فقد كانت دولة « متوسطة » هامة أكـثر من غيرهـا . وكانت نفوسها في ذلك الحين أربعة ملايين ونصف نسمة . ونظراً لموقعها الجغرافي بين الاراضي النمساوية والاراضي البروسية ، كانت لها أهمية ستراتيجية . وأخيراً كان الرأي في بافاريا يستطيع أن يؤثر على رأي الدول الاخرى في الجنوب . وفي بافاريا كان الوزير الموجه **فون در بفوردتن** ، ولم يكن شخصياً صديقاً للنمسا . وكان مستعداً لابقاء بافاريا في موقف مستقل « حيال الدول الكبرى »، ويشك كثـيراً في قيمـة الجيش النمساوي ولذا كان يتمنى الحياد . وعدا ذلـك ، كانت مصلحة بافاريا في إبقـاء الحالة كما كانت موجودة ، أي كونفدراسيون « برأسين » نمساوي وبروسي . لأن هذا الحـل يترك للدول « الوسطى » ، « لـلدول الوسيطة » الكثير من الاستقـلال ، ويمكنها دوماً أن تلعب على الصعوبات بين الدولتين الكبيرتين .

ولكن ملك بافاريا ، لويس الثاني ، الذي وصل الى العرش في ١٨٦٤ كان متهيئاً لمساعدة النمسا ، ومعادياً جداً لاقتراح بسمارك الذي يقتضي إنشاء برلمان ألماني منتخب بالتصويت العام .

تقبلت الحكومة البافارية العروض من الجانبـين : عرضت بروسيا بأن اذا صممت بافاريا على البقاء محايدة فان بروسيا تقدم لها قيادة جيوش المانيا الجنوبية في المستقبل في اليوم الذي يتم فيه اصلاح الكونفدراسيون

الجرماني ؛ وفي الوقت نفسه اثرت الحكومة البروسية على الرأي العام البافاري باعطاء منح ومكافآت لبعض الجرائد البافارية لتدعم وجهة النظر البروسية . أما الحكومة النمساوية فقد سعت لدى بلاط بافاريا ولدى اعضاء البرلمان البافاري ، وعرضت على بافاريا منظور التوسع الأرضي في الحالة التي تقرر فيها دعم النمسا ، وأخيراً ، في ١٤ أيار ١٨٦٦ ، قررت الحكومة البافارية أن تدفع عروض بروسيا ، وإذا كسرت بروسيا الميثاق الفيدرالي بالهجوم على النمسا ، فانها تقرر النفير ، ولكن في اليوم الذي ترتكب فيه بروسيا خطأ بشكل مكشوف .

موقف دوقية هس الكبرى . — وفي دوقية هس الكبرى ، كان الوزير الكبير **دالفيغخ** مصمماً على مساندة النمسا لأنه كان يرى بان النزاع بين بروسيا والنمسا لا يمكن اجتنابه ، وإذا كان هنالك ما يخاف منه على دوله هس ، فهو التفوق البروسي .

موقف مملكة ساكس . وكان لمملكة ساكس أيضاً أهمية ستراتيجية كبرى جداً لأنها تدخل مباشرة بين الاراضي النمساوية في بوهيميا والاراضي البروسية ، فاذا ارادت بروسيا أن تهاجم النمسا ، فيمكنها أن تفعل ذلك ، بالبداهة ، من سيليزيا ، ولكن كان من فائدتها أن تفعله باجتياز الاراضي الساكسونية . ولذا كانت الساكس في حالة خطرة بخاصة . وكان الرأي الساكسوني يرغب بحرارة في السلام ، وبالتالي ، بحياد ساكس . ولكن الملك جان ووزيره الأول **بوست** كانا يكرهان بسمارك وتقلقهما المشاريع البروسية . وكانا يريان بأن مصير ساكس يصبح قلقاً ومضطرباً للغاية في حالة تفوق بروسي في المانيا . ولذا لم يرغبا بالحفاظ على الحياد . وجرت مفاوضات قاسية جداً بين الساكس

وبروسيا . وهددت بروسيا باقحام المرور من ساكس إذا لم تشأ ساكس ان تمنحها حق المرور لجيوشها . وهكذا إذا صرحت الساكس بانها محايدة فلن تكون مطمئنة من أن هذا الحياد يمكن ان يضمنها لأن الحكومة البروسية ، عندئذ ، لا تتردد بخرق حياد الساكس . وفي هذه الظروف قدر الموجهون الساكسونيون ان الشيء الوحيد الذي يجب أن يفعلوه هو أن يكونوا بجانب النمسا ، وان هذ هو الحل الأقل خطراً .

موقف مملكة هانوفر وهس الناخبية (اوهس-كاسّل). — وهذان البلدان عظيما الأهمية ، بسبب وضعها الجغرافي : وفي الواقع ، ان القسم الجنوبي من هانوفر ، منطقة غوتنغن ، يفصل قسمي الاراضي البروسية ، وكذلك الهس الناخبية كانت ايضاً واقعة في « ممر » فولدا والفيزير ، أي بين قسمي الارض البروسية . وكان وضع هاتين الدولتين حرجاً ايضاً ، لأن الحكومة البروسية ، عند استنفار جيوشها ، كانت مضطرة ، لتمرير جيوشها أن تجتاز أرض هانوفر وأرض هس — كاسّل . وبموجب المعاهدات كان لها الحق في ذلك في زمن السلام : وفي هانوفر وهس — كاسل وجدت طرق تسمى « طرق المراحل » وكان للجيوش البروسية عليها حق ارتفاق للذهاب من قسم لآخر من الأرض البروسية ؛ ولكن في حالة الحرب ، إذا اعلنت هانوفر او هس ـ الناخبية انها محايدتان فمن غير الممكن مرور الجيوش البروسية عبر أراضيها . وقد تصور جورج الخامس ، ملك هانوفر ، في بادىء الأمر ، حل « الحياد » في مجلس عقده في ١٣أيار ١٩٦٦ . ولكن كان من الطبيعي أن يكون هدفاً ايضاً لتوسلات الجانبين .

عرضت الحكومة النمساوية عليه ، بأن هانوفر إذا اسهمت في

في الحرب إلى جانب النمسا فان النمسا تقدم اليه هولشتاين التي لا تتمسك النمسا بها ولا تحرص عليها،لأنها لا تعلم ما تفعل بها ، ورغبت إلى هانوفر ايضاً أن تبدأ حالاً بتجنيد جيشها لتمنع بروسيا من احتلال « طرق المراحل » .

وعرضت الحكومة البروسية على هانوفر أن تضمن أرضها وسيادتها ، شريطة أن تراعي «الحياد الكامل». وكان بسمارك يريد بالحياد الكامل الحياد دون استنفار الذي يسمح لبروسيا أن تدخل جيوشها في هانوفر لاحتلال « طرق المراحل » .

تردد ملك هانوفر طويلاً . ورفض أن يعد بروسيا بالحياد الكامل ، وقال ان هذا الحياد يعاكس ميثاق الكونفدراسيون الجرماني . ولم يعد النمسا بشيء أيضاً لأن هانوفر منعزلة وقد تخاطر باجتياح البروسيين لهـا ومهاجمتها من جميع الجهات قبل أن يكون للنمساويين من الوقت ما يجعلهم يأتون لنجدتها . ولكن بسمارك ، اثناء هذه المفاوضات توصل إلى ان يطلب من الحكومة الهانوفرية حق المرور للجيوش البروسية عبر أراضيها ، حتى عندما تعلن الحرب على النمسا . وطلب أيضاً من الحكومة الهانوفرية الحق لبروسيا في استعمال الخطوط الحديدية الهانوفرية لنقل جنودها . عندئذ رفض ملك هانوفر مصرحاً بأنه يدافع عن حقوق سيادته ، وليس له حق في أن يقوم بالتنازلات التي طلبتها بروسيا . وكان الرأي في البلاد قلقاً والاضطراب شديداً ، لأن الأحرار البافاريين - وبخاصة ميكيل ، خصم بسمارك ، في ذلك الحين ، ولكنه كان معادياً للنصر النمساوي - كانوا يقدرون أن الموقف الوحيد الذي يجب اتخاذه هو لزوم الحياد .

اما هس الناخبية فقد تبنت موقفاً مماثلاً لموقف هانوفر : ورفضت أن تعد بروسيا بترك الجيوش البروسية تعبر أرضها ، وصرحت بأنها ستتكيف مع القرار الذي يتخذه الدياط الجرماني أي أنها ستستنفر إذا اعطى الدياط الجرماني الأمر بالنفير .

وفي ١٤ أيار ١٨٦٦ عقد ممثلو الدول الوسطى اجتماعاً في بامبرغ واقترحت حكومة دوقية باد ـ الكبرى أن تتفاهم جميع الدول للحفاظ على الحياد. فاعترض عليها بأن الحفاظ على الحياد يعادل التخلي عن دوقيتي شلزفيغ وهو لشتاين إلى بروسيا ، والتخلي أيضاً عن الساكس إلى بروسيا ، إذا اجتاحت الجيوش البروسية الارض الساكسونية ، كما كان منتظراً ، وأرفض اجتماع بامبرغ دون أن يتخذ قراراً . وعندما تمت القطيعة ، في حزيران ، بين بروسيا والنمسا وطلبت النمسا من الدياط وساطته ، انقسمت أصوات الدول الألمانية : صوتت للنمسا : بافاريا ، الساكس ، هانوفر ، فرتامبرغ ، دوقيات هس الثلاث : هس الناخبية ، هس دارمشتات ، هس ناسو . وأخيراً مدينة فرنكفورت الحرة . وصوتت الدول الأخرى لبروسيا باستثناء دوقية ساكس — ماينينغن المجاورة للاراضي البافارية التي صوتت ضد بروسيا . وبالاجمال ، ان الدول التي صوتت لبروسيا كانت بخاصة الدول التي وجدت مباشرة إلى جانب الأرض البروسية وتخاف منها . إلا أن هانوفر والساكس وهس الناخبية وحدها مع كونها مجاورة لبروسيا تجرأت وصوتت ضد بروسيا معتمده على دعم الجيش النمساوي .

وصرح بسمارك مباشرة . بمذكرة الى الدياط ، بأنه يعتبر الكونفدراسيون الجرماني باطلاً . وفي الوقت نفسه صرح ، في مقال ،

في الجريدة شبه الرسمية : « الصحيفة الالمانية » ، بأن هــذا التخريب للكونفدراسيون يجب أن يكون مقدمة « لتعمير » . وظلت بروسيا تحبذ الوحدة الألمانية ، واذا « مزقت » المانيا فلتعيد خياطتها بشكل أفضل بعد ذلك . وقال بسمارك يجب أن نصنع وحدة « المانيا الصغرى » أي وحدة جميع الاراضي الألمانية ، ما عدا النمسا ، التي يجب ان تطرد من الكونفدراسيون . وقد أجاب ملك بافاريا على ذلك ، في نداء القى به في ٢ تموز ، بان خصوم بروسيا يكافحون « لحياة المانيا » ، لانهـم يريدون أن تظل الدول الألمانية ، بما فيها النمسا ، تشكل كلاً . وهكذا نرى مفهومين متعارضين : فمن جهة ، النظرية الــتي يمكن أن تسمى « **النظرية المحافظة** » ، النظرية التي تريد ابقاء حالة الأمور الموجودة على حالها ، أي اتحاد جميع الدول الالمانية بما فيها النمسا ، في جمع من الدول ، في كونفدراسيون ؛ والنظرية الثانية ، **نظرية بسمارك** الـتي تقول : ان الكونفدراسيون لا يمكنه أن يعمل ، وغير قابل للحياة . وما يجب عمله هو طرد النمسا . وعندما تطرد ، يجب بناء البلاد الألمانية من جديد وبتنظيم أكثر جداً ، تحت شكل « المانيا الصغرى » . ولنشر الى أن بسمارك لم يفعل هذا العمل وجميع الدول الالمانية الوسطى ضده ، ولأن جميع الدول ذات الأهمية : بافاريا ، فرتامبورغ ، هانوفر ، دوقية هس ، ساكس ، تحزبت ضد بروسيا ، بل فعله أيضاً دون مساندة الرأي العام الذي كان ، في غالبيته العظمى ، معادياً لبسمارك ، ان لم يكن معادياً لبروسيا ، وعلى كل حال ، معادياً لحرب نمساوية - بروسية ، يعتبرها حرب اخوة يقتل فيها الأخ أخاه .

الفصل الرابع

أزمة ١٨٦٦

انشاء اتحاد المانيا الشمالية

لقد اضطر بسمارك لأسباب ترتبط خاصة بموقف فرنسا ان يطرح مشروع الوحدة الألمانية ، ويحدد أطماع بروسيا ، ويكتفي ، عوضاً عن تحقيق « المانيا الصغرى » ، أي الوحدة التي تضم جميع البلاد الألمانية عدا النمسا ، بتشكيل اتحاد المانيا الشمالية وترك دول المانيا الجنوبية مستقلة . ولمعرفة كيفية تحقيق هذه الوحدة الجزئية التي نصت عليها معاهدة براغ ، يجب ان نلاحظ حالة المانيا الشمالية في منتصف العام ١٨٦٦ ، بعد صلح براغ ، وكيفية اعداد دستور المانيا الشمالية .

١ ـ حالة المانيا الشمالية

قبل معالجة قضية تنظيم كونفدراسيون المانيا الشمالية كانت السياسة البروسية مضطرة لتسوية قضيتين أوليين : فعلى الصعيد الأول ، كان يجب انهاء النزاع الدستوري البروسي الذي دام منذ ١٨٦١ ، وهذه النقطة أساسية اذا أرادت بروسيا أن تستميل رأي الأحرار ؛ وعلى الصعيد الثاني ، كان يجب تسوية قضية علاقات فرنسا مع الدول الالمانية التي يجب ان تؤلف كونفدراسيون الشمال أي الدول الواقعة شمال خط نهر الماين .

تصفية النزاع الدستوري البروسي . - لم ينته النزاع الدستوري منذ ١٨٦١ وتفاقم عندما وصل بسمارك إلى رئاسة مجلس الوزراء في بروسيا ، في ايلول ١٨٦٢ . ومنذ ذلك الحين كانت الحكومة البروسية تعمل في ظروف غير قانونية : لأن البرلمان البروسي رفض أن يصوت على الموازنة وجبى بسمارك الضرائب دون أن يصوت البرلمان على قانون المالية .

وقد شعر بسمارك ، منذ النصر الذي أحرزه على النمسا ، بضرورة التخلي عن الموقف الذي اتخذه في كفاح الأحرار ، لأنه لم يشأ ان يلقى مقاومة الأحرار في الأراضي الجديدة التي تريد بروسيا أن تضمها اليها . وهـــذا العداء يمكن أن يزيد في صعوبة تمثل الدول المضمومة ، لأن المحافظين في هذه البلاد كانوا متعلقين بالسلالات الحاكمة ، وبالتالي معادين جداً لبروسيا . ، فاذا لم يستمل بسمارك الأحرار إلى جانبـــه ، فمن الممكن أن يكون الناس كلهم ضده . ولم يشأ بسمارك أن يرث البرلمان القادم لكونفدراسيون المانيا الشمالية جميع الأفكار التي كونها البرلمـان البروسي عنه . ولم يشأ أيضاً أن يعطي للعالم مشهد نزاع بين ممثلي الأمة والحكومة ، لأن الانعكاسات قد تكون خطرة على مستقبـــل الوحده الألمانيـة .

لذا دعا ، في ١٠ تموز ١٨٦٦ ، أي بعد ستة أيام على معركة سادوفا ، عدداً من الوجهاء الأحرار في مختلف الدول الألمانية ، وبخاصة **بنفيسن وميكيل** ، زعيمي « الجمعية القومية » (ناسيونال فراين) وأبدى لهما استعداده للبحث عن تقارب مع الاحرار البروسيين .

وكان الأحرار البروسيون ، بدورهم غير مصممين ، كما كانوا حتى الآن ، على استمرار النزاع مع الحكومة ، ومنذ بداية حرب ١٨٦٦ ، كان

بعضهم يميل الى التقارب مع بسمارك لأسباب تتعلق بالسياسة العامة ، باعتبار أن بسمارك يستطيع أن يكون محققاً للوحدة ، ولذا ينبغي الكف عن مكافحته . وازداد عدد هؤلاء المنشقين بعد نصر سادوفا ، وكما هي العادة، يوجد دوماً في الجماهير أناس يميلون مع الغالب. غير أن آخرين غيرهم يتنازلون لاعتبارات انتهازية . ولقد أعطى النصر بسمارك شعبية كبرى ، فاذا استمر الاحرار في حركتهم ضـــده ، خاطروا بانصراف الناس عنهم وعدم فهمهم فلا يتبعهم الرأي العام ويخسرون شعبيتهم . وعـــدا ذلك ، حل البرلمان البروسي في ربيع ١٨٦٦ ، وجرت الانتخابات الجديدة أثناء حرب ١٨٦٦ ، بين الانتصارات الاولى البروسية ونصر سادوفا : وقد سجلت هـــذه الانتخابات تراجع الاحرار بشكل واضح وسقط عددهم من ٢٥٣ الى ١٤٨ بينما ارتفع عدد المحافظين من ٣٣ الى ١٤٢ . وهذه النتيجة ترجع الى أن الاحرار لم يترددوا ، في عز الحرب ضد النمسا ، أن يقوموا بحملة انتخابية على الغرض التالي : وهو عدم التصويت على الاعتمادات العسكرية مادام بسمارك في السلطة . وهـــذه الاستشارة الانتخابية كانت ، بالنسبة للأحرار ، انذاراً . وشعروا بأنهم، اذا اضطروا لحل البرلمان البروسي الجديد،فان الانتخابات،في هذه المرة ، يمكن أن تدور وتنقلب نكبة عليهم . ولذا وجد بين الاحرار البروسيين اتجاه يحبذ الهدوء .

والحادث له الذي مغزاه ومعناه هو أن بسمارك قرر القيام بالخطوة الاولى : فقد قال غداة سادوفا الى ولي عهد (كرونبرانس) بروسيا ، ابن غليوم الاول ، الذي كان معادياً للسياسة البسماركية ، بأنه يريد أن يظهر لين القناة ميالاً للمصالحة في سياسته الداخلية . وبعـــد ان درس

بسمارك القضية مع الوزراء البروسيين ، تبنى فكرة « مشروع قانون السماح » ، وهذه العبارة مقتبسة عن الحقوق العامة الانكليزية ، ويراد بها التصويت اجمالاً على قانون يمسح بالاسفنج جميع التجاوزات التي ارتكبتها الحكومة البروسية منذ ١٨٦١ . وقد وجد أن الحكومة البروسية ، كانت تحكم ، في السنوات الاخيرة ، دون أن تكون عندها موازنة نظامية ، ولكن ، من جهة أخرى ، كان يطلب إلى البرلمان البروسي ان يوافق بعد فوات الأوان على هذا الشذوذ .

ولنلاحظ ان هذه العبارة « قانون السماح » تعني ان الحكومة تعترف بأنها تصرفت بشكل غير قانوني ، وبالتالي ، يبدو انها تتضمن ، بالنسبة للمستقبل ، بألا تلجأ الحكومة البروسية الى طرق مماثلة . . ولذا لاقت هذه الفكرة معارضة بعض الوزراء البروسيين . فقد صرح وزير التجارة ووزير العدل بأن الحكومة اذا طلبت ، قانون السماح . فهذا يعني الاعتراف بأن سلوكها فيه ما يؤخذ عليه . وأمام هذه الحجج تردد ملك بروسيا الحريص جداً على سلطته ، كثيراً في قبول هذا الشكل من السلوك . ولكن بسمارك قاوم جيداً . وقد كتب من الاركان العامة البروسية رسالة الى زوجته قال فيها : « لقد توصلت الى حل مع أعدائي . بل مع أصدقائي ... » وبدأ بسمارك يتخلى عن سياسة المحافظين الخلص ورأى بأنه يجب أن « يضحي » ويقوم بالخطوة الاولى بغية المصالحة مع الاحرار . ورأى أيضاً بأنه في الحالة التي وجد فيها ، والجاه الذي خوله اياه هذا النصر ، يستطيع ان يسمح لنفسه بهذا العمل الذي قد يبدو من آخر غيره تراجعاً . وحصل أخيراً على موافقة الملك .

ناقش البرلمان البروسي « لاندتاغ بروسيا » ، الذي دخل دورته في ٥ آب

١٨٦٦ ، مشروع قانون السماح في ١٤ اب ١٨٦٦ : وكان النقاش حاراً وحاداً ، لان بعض الاحرار أرادوا الحصول من الحكومة على ضمانات المستقبل . وفي الحقيقة ان مشروع قانون السماح يبدو انه يقتضي من الحكومة ألا تجدد ، في المستقبل ، طرقاً مماثلة . واراد بعض الاحرار أن يقال ذلك صراحة ولم يكن بسمارك مستعداً لذلك ، ولم يشأ أن يدفع التراجع حتى هذا الحد ولكنه صرح بأنه يتمنى التهدئة لانه قال : ان المانيا بحاجة اليها في الآونة الحاضرة أكثر مما في السابق » .

وصوت على « مشروع قانون السماح » في ٣ ايلول ١٨٦٦ بـ ٢٣٠ صوتاً ضد ٦٤ . وهذا الحادث له أهميته لا في السياسة الداخلية البروسية فحسب ، بل في تاريخ الحركة القومية الالمانية . ففي ذلك الحين تم الشقاق في « الاحزاب القديمة » بين من ظلوا خصوماً لبسمارك وبين من قبلوا أن يتبعوا بسمارك لانه انتصر على النمسا وبدأ تحقيق الوحدة الالمانية .

حدث الانقسام في وسط المحافظين وفي وسط الاحرار . وبين المحافظين من ظل حتى الآن يدعم بسمارك ، ووجد عدد عظيم منهم ، وصرحوا بان الحكومة اخطأت في البحث عن المصالحة مع الاحرار وصوتوا ضد « مشروع قانون السماح » والمحافظون الآخرون ، على العكس ، تبعوا بسمارك . لذا انقسم حزب المحافظين الى قسمين : الجناح المناوىء لبسمارك ، الذي احتفظ باسم حزب المحافظين ، والجناح الآخر ، الجناح الذي تبع بسمارك وأخذ اسم « الاتحاد المحافظ الحر » . كذلك انقسم الاحرار وقبل أكثرهم التسوية مع بسمارك ، وأخذ هؤلاء بعد قليل من الزمن ؛ اسم « الحزب القومي الليبرالي » وأصبحوا نقطة استناد

هامة للحركة الوحدوية ؛ والآخرون ، على العكس ، « التقدميون » صوتوا ضد « مشروع قانون السماح » .

والحادث العظيم هو أن بسمارك ، ابتداء من ذلك الحين ، كانت تسانده أكثرية الاحرار في بروسيا ، على حين انه منذ وصوله الى السلطة كان في عداء عنيف معهم . وهذه المصالحة تعتبر حادثاً أساسياً بالنسبة لعمل الوحدة الالمانية .

وضع بروسيا حيال دول المانيا الشمالية الاخرى . — ان صلح براغ ، الذي انهى حرب ١٨٦٦ ، اعطى لبروسيا الحق في أن تضم لصالحها بعض دول المانيا الشمالية ، وهذه الدول هي : أولاً دوقيتا هولشتاين وشلزفيغ ، ثم هانوفر وهس الناخبية . ولهاتين الدولتين أهمية عظيمة لان أراضيها تعترض بين قسمي المملكة البروسية ؛ وأخيراً هس ناسو ومدينة فرنكفورت الحرة ، اللتين كانتا كالسابقتين حليفتي النمسا أثناء الحرب .

وتقرر الضم بقانون بروسي صدر في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٦ . ومما يلفت النظر ان ملك بروسيا تردد طويلاً قبل أن يوقع هذا القانون ، وعلى الاقل فيما يتعلق بهانوفر وهس الناخبية ، لأن غليوم الأول كان محافظاً دقيقاً جداً ومحترماً لحقوق السيادة وقد عز عليه أن يحرم العاهل الآخر من عرشه . ومع ذلك فقد تنازل أمام حجج بسمارك ووقع القانون .

وعليه فان الوحدة الجغرافية للأرض البروسية ستتحق . ولكن سكان هذه الاراضي المنضمة كانوا يختلفون جداً عن سكان بروسيا من وجهة نظر العقلية وبخاصة عن سكان بروسيا القديمة ، بروسيا

« اليونكرز » ، بروسيا كبار الملاكين ، أصحاب الأطيان . وكان لهذه البلاد المنضمة تقاليدها وشعورها بفرديتها ، ولها عادات إدارية لاتتفق مطلقاً مع التعاملات الفظة التي عرفت بها الديوانية البروسية . ان سكان هانوفر وهس الناخبية بخاصة ، حيث توجد طبقة بورجوازية وطبقة فلاحة مماثلتين للطبقات الموجودة في البلاد الرينانية ، وحيث توجد ، من جهة أخرى ، طبقة نبيلة واكليروس وفيين للسلالات المحلية ، كانوا أقل استعداداً لقبول الضم . ولذا كان على بروسيا أن تتوقع أن « التمثل صعب » .

شلزفيغ وهولشتاين . - وفي الدوقيتين : شلزفيغ وهولشتاين ، حتى في القسم الألماني من هاتين الدوقيتين أي هولشتاين والقسم الجنوبي من شلزفيغ ، يمكن القول إجمالاً أن ثلث السكان قبل بضم بروسيا دون احتجاج وبقي ثلث السكان موالين ، في أعماق قلوبهم ، إلى دوق اوغستانبورغ ،أي انهم كانوا يفضلون أن يصبحوا أعضاء دولة في الكونفدراسيون الجرماني ، دولة مستقلة وذات سيادة ، عوضاً عن أن يصبحوا سكان اقليم بروسي بسيط . أما القسم الشمالي من شلزفيغ المأهول بالدانيمارك فيجب أن يجري فيه ، بموجب صلح براغ في ٢٣ آب ١٨٦٦ ، استفتاء يسمح للسكان بأن يقرروا ماإذا كانوا يريدون أولاً أن يكونوا مرتبطين بالدانيمارك أو يفضلون أن يكونوا مرتبطين بكونفدراسيون ألمانيا الشمالية : ولم يجر هذا الاستفتاء . ولنا عودة على هذه النقطة .

فرنكفورت . - أما مدينة **فرنكفورت** الحرة فلا تحب البروسيين عدا عن أن هذه المدينة الحرة كانت ، حتى الآن ، مقراً للدياط ، وكانت في الكونفدراسيون الجرماني لعام ١٨١٥ عاصمة ، فاذا ، ماضمت الى بروسيا أصبحت مدينة اقليمية بروسية بسيطة . وكان بورجوازيو

فرنكفورت حساسين بهذا الانحطاط وأبدوا استياءهم بحرارة عالية جداً ، بينما ظلت الجماهير الشعبية لامبالية .

هانوفر . — ولكن الحالة الصعبة كانت حالة **هانوفر** أكبر الدول المنضمة . ففيها قبل قسم من السكان الضم أو ، على الأقل ، سلم به ، لأنه قدر أن يجد فيه فوائد مادية . وفي الأول من تشرين الأول ١٨٦٦ صرح مجلس من وجهاء هانوفر بأنه يقبل الاندماج ببروسيا شريطة الحفاظ على النظام البلدي للمدن الهانوفرية . وكانت هذه النظرية نظرية بنيغسن وميكيل ، أي نظرية زعيمي الأحرار الهانوفريين ، وكلاهما مؤسسان « **للجمعية القومية** » . ولنلاحظ أننا نرى هنا مثالاً مميزاً لتطور هؤلاء الاحرار : كان ميكيل وبنيغسن في العام ١٨٦٥ ، أثناء اتفاق غاشتاين ، ينتقدان بشدة عظيمة السياسة البسماركية ، أما الآن فينحنيان أمام النصر البروسي ، وكانا مستعدين ، كواقعيين ، لتوجيه بسمارك في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية .

ولكن إذا قبل قسم من السكان الضم دون أن يحتج ، فان قسماً آخر احتج ، اما عن كره للبروسيين ، واما أكثر من ذلك أيضاً ، عن ولاء للسلالة الهانوفرية . لقد ألقى ملك هانوفر ، جورج الخامس ، باحتجاج ضد ضم بروسيا ، وبعد هذا ، اضطر أن ينصرف ، وغادر البلاد الى الخارج . وحتى بعد مغادرته وجدت ، في قلب الطبقة النبيلة ، وبين ضباط الجيش الهانوفري ، مقاومة للضم . ومقاومة في قلب الفلاحين لسبب بسيط جداً وهو أن الفلاحين يكرهون الخدمة العسكرية البروسية ، لأنه لايوجد في هانوفر خدمة عسكرية إجبارية . وتشكلت عصبة وارادت ان تنشيء « جوقة هانوفرية » لتحاول مقاومة بروسيا . وفي تشرين الأول ،

تشرين الثاني ١٨٦٦ كان الاضطراب شديداً ، ووجدت ضجة في الشوارع الرئيسية في مدينة هانوفر ، وغالباً شتائم للجنود البروسيين . وهذا الحزب الهانوفري المقاوم لضم بروسيا أخذ اسم حزب « الفيلف » .

أعطت الحكومة البروسية الأمـــر بتعليق الموظفين الهانوفريين عن وظائفهم ممـن يصرحون بأنهم معادون لبروسيا ، وأمرت أيضـاً بايقاف الضباط المحتجين وسجنهم في حصن **ميندن** . وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٦ وجه ملك بروسيا انذاراً إلى الضباط الهانوفريين واعطاهم الخيار : اما الدخول كضباط في الجيش البروسي ، وأما إحالتهم على التقاعد . أما وقد نفي الملك جورج الخامس ، فقد أصبح الضباط في حل من يمـــين الولاء التي اقسموها له ، وبذلك أذعن عدد عظيم من هؤلاء الضباط الهانوفريـين : وقبل ٤٢٥ منهـم الدخول في الجيش البروسي ، واحيـل الآخرون على التقاعد (المعاش) .

وابتداءً من ذلك الحين ، هدأ الاضطراب . ولكن عشرات الالوف من الناس ، في هانوفر ، ظلوا في أعماق قلوبهـم ، معـادين لبروسيا . ومنـذ ١٨٦٧ وجـد في الريخشتاغ الألمـــاني حتى ١٩٠٣ ، نواب هانوفريـين محتجون (حزب الفيلف) ، ولم يكونوا كـثراً . وتنوع زعماؤهم بين خمسة وعشرة ، وليس بالأكيد أن جميـع الذين يصوتون للنواب الفيلف كانوا خصوماً للوحدة الألمانية . ومن المحتمل ، كما يحصل دوماً في مثل هذه الحالة ، ان المستائين ، لأسباب لاعلاقة لها بقضية الوحدة ، كانوا يصوتون للفيلف ببساطة لأن في ذلك واسطة لمكافحة الحكومة . ودام الاحتجاج خمساً وعشرين عاماً .

رأى بسمارك ، أمام هذه المعارضة ، بأن يضحي . وقد أيقن بأن

يجد أمامه صعوبات اذا أراد أن يفرض الادارة البروسية بفظاظة على هـذه الاراضي المنضمة . ولذا تدخل بشكل تحفظ فيه الادارة البروسية في أطرها جميع الموظفين الهانوفرين الذين يقبلون خدمة بروسيا . ثم اتخذ عدة اجراءات في اللامركزية الادارية : فقد قبل بانشاء « مجالس اقليمية » في هانوفر ، وهنا ايضاً ، نأت السياسة البسماركية عن نظرات المحافظين البروسيين الذين كانوا يريدون أن يطبقوا ، حيال هانوفر ، طرقاً أكثر صرامة وحزماً .

وبعد تحقيق هذا الضم أصبح سكان بروسيا خمسة وعشرين مليون نسمة . بينما كان كونفدراسيون المانيا الشمالية بكامله ثلاثين مليوناً فقط . وبالتالي ، لم يكن إلى جانب بروسيا ، في كونفدراسيون المانيا الشمالية ، الا دول صغيرة جداً ، باستثناء مملكة ساكس . وكانت هذه المملكة خصماً لبروسيا اثناء حرب ١٨٦٦ ، ولذا ، فرض بسمارك عليها طوعاً مصير هانوفر . ولكن ساكس كان يحميها نابوليون الثالث ، ولم يجرأ بسمارك أن يذهب إلى أبعد من ذلك : وقد نصت معاهدة ٢١ تشرين الأول ١٨٦٦ على أن تدخل الساكس في كونفدراسيون المانيا الشمالية وان تجبر على الدخول فيه . ولكنها دخلته على قدم مساواة واحدة مع الدول الأخرى أي مساوية لدول المانيا الشمالية التي كانت اثناء حرب ١٨٦٦ حليفة بروسيا .

٢ — تنظيم اتحاد المانيا الشمالية

نظم كونفدراسيون المانيا الشمالية ببطء : فقد دامت المناقشات خلال ستة أشهر ، من آخر تشرين الثاني ١٨٦٦ حتى شهر أيار ١٨٦٧

ودخل دستور الكونفدراسيون رسمياً في حيز التنفيذ في أول تموز ١٨٦٧، أي بعد عام على سادوفا .

وألغت معاهدة براغ الكونفدراسيون الجرماني لعام ١٨١٥ ، أي أنها جعلت منه «صفحة بيضاء». وقررت أن تبقى الدول الالمانية في الجنوب مستقلة وأن تدخل الدول الالمانية الواقعة في شمال خط الماين في « اتحاد المانيا الشمالية». وكان يراد معرفة الشكل الذي سيعطى الى كونفدراسيون المانيا الشمالية ، ومن هنا نرى أهمية المشكلة بالنسبة لقضية الوحدة .

ومن الطبيعي أن يرجع رجال العصر إلى ما يسمى في اللغة الحقوقية « السابقات » . وقد وجدت سابقتان : فمن جهة ، الميثاق الاتحادي لعام ١٨١٥ الذي نظم وجود الدول الألمانية ، حسب الخطة العامة ، حتى عام ١٨٦٦ ؛ ومن جهة أخرى ، الدستور الألماني لعام ١٨٤٩ ، الدستور الذي صوت عليه المجلس القومي في فرنكفورت اثناء الحوادث الثورية في ١٨٤٨ ، ولكنه لم يطبق . ونتساءل ما هو الفرق بين النظامين ؟

ان نظام ١٨١٥ يؤلف ، بين الدول الألمانية، رابطة بسيطة: فقد حافظت الثماني والثلاثون دولة ألمانية على سيادتها واتحدت فيما بينها ببساطة بتحالف بغية حماية الأمن الخارجي والحفاظ على السلام الداخلي في هذه الدول . ولتأمين التلاحم بين الـ ٣٨ دولة الألمانية ،وجدت ، بموجب ميثاق١٨١٥، هيئة عامة نسميها **الدياط** . وكان هـذا الدياط مجلس مفوضين ، مجلس مندوبين عن الحكومـــات ليس لهم أي سلطة شخصية ، ويمثلون رأي حكومتهم فقط . وبالتالي لم يكن ، في نظام ١٨١٥ ، سلطة تنفيذية عامة للدول الالمانية . وعندما يطرح الدياط التصويت ، ليصبح « القرار » نافذاً

يجب أن تريد كل من هذه الدول الثماني والثلاثين ان تطبقه . وبالاجمال ، ان نظام ١٨١٥ لا يؤلف بين الدول الألمانية « اتحـاد دول » ، بل نوعاً من « عصبة أمم » . ولا يوجد تشريـع عام للدول الألمانيـة : فكل واحدة منها تعيش حسب قوانينها الخاصه . ولا يوجد جيش عام : وفي حالة حرب يؤلف جيش الكونفدراسيون بجمع الجنود ، من مختلف الدول ، ووضعهم إلى جانب بعضهم .

وعلى العكس ، ان النظام الذي وضع في الدستور الميت ــ الوليد لعام ١٨٤٩ كان يؤلف ، على الورق **دولة اتحادية (فيدرالية)**، والمقصود بالدولة الفيدرالية هو أن تحافظ الدول الألمانية في نظام ١٨٤٩ على بعض الفردية ، ولكنها لا تحافظ على سيادتها التامة . لقد ظلت صاحبة سيادة في بعض القضايا التي لم تكن اهم من غيرها ، ولكنها ، بالنسبة للأخرى ، تفوض سيادتها إلى الحكومة الاتحادية . وتتألف هذه الحكومة الاتحادية ، من مجـــلس منتخب بالتصويت العام ، ومن سلطة تنفيذيـة تسلم إلى امبراطور ينتخبه المجلس . وكما رأينا ، ان نظام ١٨٤٩ لم يستطع السير والعمل ، لأن المجلس القومي قدم التاج الامبراطوري إلى ملك بروسيا ، فريديريك ـ غليوم الرابع ، ورفض الملك هذا التاج .

لم يشأ بسمارك الخيار تماماً بين هذين النظامين :

وضعت القضية لمعرفة مــــا اذا كان لبسمارك دور هام في تهيئة نظام كونفدراسيون المانيا الشمالية : والواقع انه كان بعد حرب ١٨٦٦ منهكاً بالتعب العصبي الذي ناله من الحرب واضطر ان يذهب للراحة اكثر من شهرين في جزيرة روغن ، ولكنه ، بالرغم على هذه الراحة ، رسم قبل مغادرته أساس دستور المستقبل ، وأعطى الأفكار العامة ، ولم يتم

توضيح النص إلا بعد عودته إلى برلين . وفي الفترة الفاصلة بدأ سن الدستور وعرضت عليه مشاريع . ولكن بسمارك أخيراً ، في ذهابه ووصوله كان يراقب العمل بنفسه . ولا نزاع في أنه أراد أن يعطي إلى كونفدراسيون المانيا الشمالية الشكل الأصيل الذي كان له .

وقد فضل بسمارك نظام الدولة الاتحادية على نظام كونفدراسيون الدول، ولكنه لم يشأ القطيعة بشدة مع العادات القديمة . وأراد أن مشروعاً غير مركزي كثيراً . وكانت فكرته الخلفية أن يضع مشروعاً لا يغيظ كثيراً دول المانيا الجنوبية ، هذه الدول التي ظلت مستقلة ، ولكن بسمارك ، كما سنرى ، كان يأمل في أن يجذبها اليه في وقت قصير لاحق ويدخلها في الكونفدراسيون . ولذا احتفظ بسمارك ما أمكن ، بالمظهر الخارجي لنظامه بهيئة كونفدراسيون دول ، ولكنه أدخل فيه بعض احكام داخلية ظاهرة قليلاً ، بعض احكام « مطاطة » أدت ، عملياً ، إلى جعل كونفدراسيون المانيا الشمالية **دولة اتحادية** .

ولم يشأ بسمارك في فكره، أن يستعمل كلمة « امبراطورية » ، كما لم يشأ انشاء امبراطور الماني ، لأن في ذلك ما يؤكد تفوق بروسيا بوضوح . واكتفى بتأمين هذا التفوق بوسائل اقل ظهوراً .

مبادىء مشروع الدستور . — ان المبادىء التي استوحى منها مشروعه الذي وضع في ١٤ كانون الأول ١٨٦٦ ، وأتى متأخراً بسبب مرض بسمارك ، كانت كما يلي :

المبدأ الأول . — أن يعهد بالسلطة التشريعية الاتحادية إلى مجلسين: **البندسرات والرايخشتاغ**. والبندسرات، والكلمة تعني» مجلس الكونفدراسيون ،

كان بالجملة ، الدياط القديم ، او على الأقل ، يشبهه كثيراً : لقد كان **مجلس ممثلين** للامراء المشاركين في كونفدراسيون المانيا الشمالية . وعلى العكس ، كان المجلس الآخر ، **الرايخشتاغ** ، مجلساً **منتخباً** يمثل السكان ، وينتخب بالتصويت العام ، لأن بسمارك كان يحذر البورجوازية الحرة ، ويفضل أن يعتمد ضدها على الجماهير الشعبية . ويمثل البندسرات في هذا النظام نعرة الدول ؛ وعلى العكس ، يمثل الريخشتاغ الفكرة القومية ، فكرة الوحدة .

المبدأ الثاني. - أن يعهد بالسلطة التنفيذية الى رئيس الكونفدراسيون ويكون هذا الرئيس ملك بروسيا ، ولا يحمل لقب امبراطور ولا يكون مبدئياً إلا الأول بين أمثاله الامراء . ولكن هذا الرئيس خول سلطات هامة جداً : حق اعلان الحرب ، وابرام المعاهدات ، والقيادة العليا للقوى المسلحة ، واخيراً ، تقرير « التنفيذ الفيدرالي » ضد عضو مقاوم عنيد في الكونفدراسيون . ويساعد رئيس الكونفدراسيون **مستشار** (رئيس مجلس الوزراء) لا وزير امبراطورية . ويجب أن يكون المستشار المفوض الفيدرالي السامي الوحيد . وهذا المستشار يعطي أوامره في كل القضايا بواسطة وزراء مختلف الدول : فاذا كان القصد مثلاً قضايا مالية يعطي أوامره لوزير مالية بروسيا ، أو وزير مالية ساكس ...الخ.

المبدأ الثالث. - تنظم العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل لايستطيع فيه الرايخشتاغ أن يفرض ارادته على رئيس الكونفدراسيون ، ولذا فان هذا المستشار ، الذي يمثل الرئيس ، « غير مسؤول » أمام الرايخشتاغ ، أي ان الرايخشتاغ لايستطيع قلبه واسقاطه .

وبالاجمال ، أمن هذا النظام تفوق بروسيا في الكونفدراسيون

وتفوق السلطة الملكية في النظام الفيدرالي . وعليه فان كونفدراسيون المانيا الشمالية ، في نظام بسمارك ، كان نظاماً أصيلاً . انه نظام دولة فيدرالية ولكن دولة فيدرالية يتصرف فيها أحد أعضائها ، وهو بروسيا ، بارادة متفوقة .

لقد ناقش الامراء أولاً هذا المشروع الذي وضعه بسمارك . وطالت المناقشات . وفيما عدا بعض التنظيمات التفصيلية ، قبل الأمراء هذا المشروع ثم عرض على المجلس التأسيسي ، « الرايخشتاغ التأسيسي » الذي انتخب عن عمد لدراسة الدستور وحل بعد ذلك . ولا توجد في هذا الرايخشتاغ التأسيسي أكثرية واضحة ، ولكن بسمارك استطاع ان يعتمد على ائتلاف القوميين ـ الليبراليين والمحافظين الاحرار ، أي على الذين صوتوا ، في عام ١٨٦٦ ، على « مشروع قانون السماح » .

افتتحت المناقشة ، في الرايخشتاغ التأسيسي ، في ٩ آذار ١٨٦٧ . وتناول النقاش بخاصة ثلاث قضايا :

١ ــ ماهو اختصاص السلطة الاتحادية (الفيدرالية) بالنسبة للسلطات في حكومة كل دولة . ولقد سبق وقلنا انه يوجد في كل دولة اتحادية تقسيم للصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الدول : وكان القصد معرفة النصيب الذي يعطى للحكومة الاتحادية والنصيب الذي يترك لكل دولة . وقد طلب الرايخشتاغ التأسيسي توسيع سلطات الحكومة الاتحادية . وكان في هذه النقطة أوسع من بسمارك نفسه ، لأن القوميين الليبراليين ، الذين كانوا ممثلين للحياة الصناعية والتجارية ، كانوا يرغبون تقوية الوحدة من وجهة النظر الاقتصادية . ولذا طلبوا بأن يكون للحكومة الاتحادية اختصاصات تتعلق بالملاحة ، والخطوط الحديدية ، والتجارة ، وايضاً ، حق جباية الضرائب المباشرة .

٢ – والنقطة الثانية التي حام حولها النقاش هي المناقشة في « الهيئات الاتحادية » . وفي هذه النقطة ايضاً ، كان وضع اكثرية الرايخشتاغ التأسيسي يلفت النظر ، وذلك لأن القوميين - الليبراليين ، وهم بورجوازيون ، كانوا يخشون التصويت العام ، ولكن بسمارك قاوم جيداً ورفض التصويت الضريبي . وبهذه المناسبة القى خطاباً ظل شهيراً ، انتقد فيه بتهكم لاذع ، النظام الانتخابي البروسي ، نظام « الثلاث طبقات » الذي يفيد عن سعة الناس الاغنياء . ولكن اليس عجيباً ان يرى بسمارك وهو يحول هذا النظام ، مع انه كان نفسه « نتاج » وسط محافظ بروسي ! ولكن المبادىء لاتهمه في ذلك الحين ، لأن ما يريده هو ألا تكون البورجوازية الصناعية والتجارية قوية جداً في الحياة السياسية في الكونفدراسيون ، ولهذا السبب كان يريد التصويت العام .

٣ – والنقطة الثالثة كانت قضية سلطات الرايخشتاغ بالنسبة للحكومة الاتحادية . وكان قسم عظيم من الرايخشتاغ التأسيسي يرجو اقامة نظام برلماني ، أي نظام يكون فيه المستشار مسؤولاً أمام المجلسين . ولكن بسمارك عارض في ذلك بصراحة ، لأنه لايريد أن يجد نفسه تابعاً للبرلمان .

وأخيراً اضطر بسمارك في سياق هذه المناقشات أن يقوم بعدد من التنازلات التفصيلية التي اضطرته الى توسيع مشروعه قليلاً في اتجاه أكثر ليبرالية . وقد قام بهذه التنازلات لأنه شعر ، بأنه اذا أراد أن ينتهي ، وينتهي بسرعة ، الا يكسر شيئاً . وشعر بأنه اذا كان « في برد » أو في نزاع مع الرايخشتاغ ، فان ذلك يكون سبباً في تأخير توطيد الوحدة الالمانية .

وصفوة القول ، ماهي الصفة المميزة لدستور كونفدراسيون المانيا

الشمالية الذي طبق حرفياً على الامبراطورية الألمانيـة عام ١٨٧١ ؟ كان كونفدراسيون المانيا الشمالية دولة **اتحادية** ، أي دولة تخضع فيها حكومات الدول الخاصة الى حكومة أعلى وهي الحكومة الاتحادية . وكان في اختصاصات هـذه الحكومة الاتحـادية القضايا العائدة للقوى العسكريـة والبحرية وتوجيه العلاقات الخارجية والاقتصاد والجمارك والنقل ، بما فيها البريد ، والنقد (العملة) ، والتنظيم المصـــرفي ، وشرطة الاجانب . واحتفظت الدول بالباقي أي بالتعليم العام ، والعبادات ، والاشغال العامة والعدل . اذاً كانت الاختصاصات الأهم من غيرها في أيدي الحكومة الاتحادية . أما « الهيئات » فكل دولة تحتفظ ، من أجل العلاقات الداخلة في نطاقها ، بالنظام الذي تريده ، كأن تحتفظ بمجلسها ووزارتها ونظامها الانتخابي .

السلطات الاتحادية ـ أما السلطات الاتحادية فهي **البندسرات** وهو مجلس مندوبي الدول ، ولكن كان لبروسيا في هذا المجلس ١٧ صوتاً من ٤٣ صوتاً في الكل . **والرايخشتاغ** يتألف من ٢٩٧ نائباً منتخباً بالتصويت العام ، وأخيراً ، **رئيس** الكونفدراسيون ، وهو ملك بروسيا ، الذي يملك الاختصاصات التي ذكرناها آنفاً وهي : قيادة القوى المسلحة ، وحق اعلان الحرب ، وابرام المعاهدات ، وحق تسمية الموظفين الاتحاديين ، وتقرير التنفيذ الفيدرالي .

كان هذا الدستور عمل تسوية ، عمل تنازلات متبادلة ، واذا كان بسمارك يرغب بحرارة ان ينتهي بسرعة ، فذلك لأنه لا يريد أن يبقى عند هكذا الحد . فهو يرى أن انشاء ونفدراسيون المانيا الشمالية ليس إلا بداية . وفي سياق مناقشات الدستور قام ميكيل ، نائب

هانوفر الليبرالي ، الذي شايع بسمارك الآن ، وأدخل ، بتعديل ، مادة اضافية الى الدستور ، وتقول هذه المادة : « ان اتحاد دول الجنوب أو واحدة منها بالكونفدراسيون يكون بناء على اقتراح الرئاسة الاتحادية وفي الطرق المنصوص عليها في التشريع الاتحادي » . وعليه فان دستور كونفدراسيون المانيا الشمالية يضع اذن اصولاً لادخال دول الجنوب ، آجلاً ، في الكونفدراسيون . وقد احترس بسمارك من أن يبدي رأيه في تعديل ميكيل لئلا يلفت النظر . ولكننا نعلم تماماً رأيه : ففي حزيران ١٨٦٧ قال الى أحد أصدقائه : « ان اتحاد المانيا الشمالية ليس الا موقتاً وانتقالاً نحو وحدة المانيا كلها ، و سيبلغ عما قليل هذا الهدف الاسمى » .

الفصل الخامس

قضية المانيا الجنوبية

من ١٨٦٧ إلى ١٨٧١

لم تسمح أزمة ١٨٦٦ لبسمارك ان يحقق الوحدة الألمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » . ولذا أراد ، بعد ١٨٦٦ ، ان يدخل ، في اتحاد المانيا الشمالية ، دول الجنوب : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكبرى ، دوقية هس – دارمشتات الكبرى وتقع هذه الدوقية الأخيرة في قسم منها في جنوب نهر الماين وفي القسم الآخر في شماله . وكان سكان دول المانيا الجنوبية كلها ثمانية (٨) ملايين نسمة ، بينما كان اتحاد المانيا الشمالية ثلاثين (٣٠) مليون .

لقد قبل دستور اتحاد المانيا الشمالية في المادة ٧٩ احتمال اتحاد دول الجنوب ، ولكن كانت هنالك عقبة : وهي الوعد الذي قطعته بروسيا على نفسها ، بمعاهدة براغ ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ ، باحترام « الاستقلال الدولي » للدول الألمانية الجنوبية . وتقول المادة ٤ من معاهدة براغ هذه: « يصرح جلالة امبراطور النمسا بأنه يقبل بأن تعقد الدول الألمانية الواقعة في جنوب هذا الخط ، خط الماين ، اتحاداً على أن تكون صلاته القومية مع كونفدراسيون المانيا الشمالية موضع تفاهم لاحق بين الجانبين ، وأن يكون له وجود دولي مستقل » . ان معاهدة براغ تنص اذن على « اتحاد » بين دول الجنوب، اتحاد يؤمن لهذه الدول الحفاظ على استقلالها .

وفي الحقيقة ، ان هذا النص لم يكن واضحاً تماماً ولكنه يبعد دخول دول الجنوب في اتحاد المانيا الشمالية ، وإذا أخذت الحكومة البروسية على نفسها هذا التعهد، في معاهدة براغ ، **حيال النمسا** ، فقد أخذته بناء على طلب واضح من فرنسا : لأن نابوليون الثالث ، أثناء وساطته بين النمسا وبروسيا ، في ١٤ تموز ١٨٦٦ ، أشار إلى أن أساس سلام المستقبل الحفاظ على **استقلال دول الجنوب** .

لذا أراد بسمارك أن يزيل هذه العقبة . ولكنه لا يستطيع ذلك إلا في الحد الذي تقبل فيه دول الجنوب نفسها أن تكون مستعدة له . ولدراسة هذه القضية يجب أولاً أن نرى الجهود التي بذلها بسمارك ونجاحاته الاولى في ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ، ومن ثم كيف تأكدت ، بعد عام ١٨٦٧ ، مقاومة الدول الألمانية الجنوبية ، وأخيراً ، كيف أن بسمارك استطاع ، بفضل حرب ١٨٧٠ -- ١٨٧١ مع فرنسا ، أن يحقق الوحدة الألمانية بشكل « المانيا الصغرى » .

١ — جهود بروسيا

أدت السياسة البسماركية في ١٨٦٦ - ١٨٦٧ إلى نتيجتين هامتين جداً : من جهة ، ابرام معاهدات تحالف سرية بين اتحاد المانيا الشمالية ودول الجنوب الالمانيــة ؛ ومن جهة أخرى ، انشاء « برلمان جمركي » (تسولبارلمان) .

معاهدات التحالف السرية . — في الوقت الذي ابرمت فيه بروسيا مع النمسا ، في آخر تموز ١٨٦٦ ، مقدمات صلح نيكولسبورغ لم تبرم هذه المقدمات إلا مع النمسا وحدها فقط . أما الدول الألمانية

الأخرى ، ونربد بذلك الدول التي أعربت عن نياتها في صالح النمسا ، فلم يكن بينها وبين بروسيا إلا هدنة . ولذا يجب على دول الجنوب الألمانية هذه أن تطلب إلى بروسيا شروطها في الصلح . وتستطيع بروسيا أن تبالغ في طلبها بهذه المناسبة . ومع ذلك ، فقد كان بيد دول جنوب المانيا ضمان وهو : الوعد الذي قطعه اتحاد المانيا الشمالية على نفسه بألا يمتد الاتحاد الى جنوب خط الماين .

وعندما تفاوض بسمارك مع دول الجنوب الألمانية بأمر الصلح ، لم يطلب من هذه الدول تنازلات أرضية ، واكتفى بأن يفرض عليها غرامة حربية . ولكنه أضاف ، سراً ، طلباً آخر وهو ابرام معاهدة تحالف . وللحصول على هذه النتيجة ، أفاد بسمارك أولاً من الحالة المعنوية التي وجدت فيها حكومات الجنوب الألمانية وقد اربكتها الحوادث التي جرت من قريب ، وكانت تعتمد ، حتى الآن ، على النمسا ، ولكن النمسا كانت في هزيمة كاملة ، ولذا كانت سلالات الجنوب قلقة جداً على المستقبل . واستخدم بسمارك عنصراً آخر : وهو الخوف من فرنسا : ففي تموز ١٨٦٦ ، عندما أعلن بسمارك ، في المانيا الشمالية ، عن عزمه على ضم بعض الأراضي ، وبخاصة مملكة هانوفر وهس الناخبية ، كان مضطراً إلى طلب موافقة نابوليون الثالث . وقد أعطى نابوليون الثالث هذه الموافقة ، وطلب ، بالمقابل ، تعويضات ارضية . وقدم طلب التعويضات أولاً في ٢٣ تموز ١٨٦٦ ، ووضحه في ٢٩ منه . وبالاجمال طلب نابوليون الثالث لفرنسا أراضي السار (سارلوي وساربروك)وطلب أيضاً لانداو ، في بالاتينا البافارية ، وكذلك الأراضي الهسية الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين .

لم يجنب بسمارك ، لأول وهلة ، مطاليب فرنسا ، ولكنه رتب الأمور بشكل تسير فيه ببطء حتى ابرام الصلح مع النمسا . وبعد ذلك، قامت بين فرنسا وبروسيا معركة دبلوماسية طويلة انتهت في عام ١٨٦٧ أثناء قضية اللوكسمبورغ . وأخيراً لم يحصل نابوليون الثالث على أي تعويض أرضي . وهذا الأمر لا يدخل في موضوعنا ، ولكن الذي يهمنا هو أن نرى كيف انعكس هذا المطلب الفرنسي على قضية المانيا الجنوبية : لقد استخدم بسمارك طلب التعويضات الفرنسي ليفزع دول الجنوب ويريها بأنها إذا بقيت منعزلة ، فلها ما تخشاه من فرنسا ، وان من مصلحتها المفهومة جيداً ، أن تحصل على حماية بروسيا لها . واضاف ، إن هذه الحماية تفترض وجود تحالف بين بروسيا ودول الجنوب .

فرتامبرغ . — كانت فرتامبرغ أول دولة قبلت بالتفاوض . فقد وقعت ، في ١٣ آب ١٨٦٦ معاهدة سلام مع بروسيا . وتنص هذه المعاهدة ، في موادها العامة ، على أن تدفع فرتامبرغ غرامة حربية إلى بروسيا ، وأن تقبل الدخول في الاتحاد الجمركي . وعدا ذلك وجد اتفاق سري يقرر منذ الآن على أن يكون بين فرتامبرغ وبروسيا تحالف هجومي ودفاعي مع ضمانات متبادلة على اراضيها ، وفي حالة حرب ، يجب على فرتامبرغ أن تضع قواها المسلحة تحت تصرف بروسيا ، وتحت قيادة ملك بروسيا .

دوقية باد الكبرى . — والدولة الثانية ، في الجنوب ، التي قبلت التعاهد كانت دوقية باد ــ الكبرى . لقد كان دوق باد الاكبر صهراً لملك بروسيا غليوم الأول . وكان يخشى كثيراً جوار فرنسا . لأن بلاده متاخمة للالزاس ، ولذا أراد أن يدخل دوقية باد الكبرى في كونفدراسيون المانيا الشمالية : لأن في ذلك ، على مايبدو ، خير ضمان له ضد فرنسا .

ولكن بسمارك لا يريد ذلك . لأن ادخال دوقيـــة باد الكبرى في الكونفدراسيون يعني التخلص من الوعد الذي قطعـــه لفرنسا . واذا كان على استعداد لمخالفة هذا الوعـد ، فهو لا يريد أن يفعله إلا سراً .
وأخيراً وقعت دوقية باد الكبرى مع بروسيامعاهدتين في ١٧ آب ١٨٦٦ : معاهدة عامة تقتصر ، كالمعاهدة التي ابرمتها فرتامبرغ ، على الكلام عن غرامة حربية ؛ ومعـاهدة سرية تنص على تحالف دفاعي وهجومي بين دوقية باد الكبرى وبروسيا .

بافاريا . — وفي بافاريا ، كانت القضية حرجـة جـداً لأن بافاريا كانت أهم دول ألمانيا الوسطى . وقـد رأى بسمارك أن يقول للحكومة البافارية ان بروسيا تريد أن تأخـذ أرضاً من بافاريا : وطلب تقريباً نصف بلاد فرانكونيـا العليا ، ومنطقة بيروت وبامبرغ ، وكان ذلك منه لافزاع البافاريين ، وفجأة بدل نغمه : بين للحكومة البافارية اطماع نابوليون الثالث في بالاتينا البافارية ، أي القسم الواقع من بافاريا على ضفة نهر الراين اليسرى . فانخنت الحكومة البافارية ووقعت ، في ٢٢ آب ١٨٦٦ ، معاهدة على مثال المعاهدة المبرمة بين بروسيا وفرتامبرغ.
ويجب أن نفكـر بأن بافاريا لاتستطيع أن تبقى ، في أوربة ، دولة منعزلة ، فهي بحاجـة إلى دعم دولة كبرى . ولايمكن أن تجـد هذا الدعم في النمسا ، أو أن تطلبه من فرنسا ، لأنه ، مامن أحـد ، في بافاريا ، في ذلك الحين ، يفكر بتحالف فرنسي : ولذا تستطيع ، عند مقتضى الحال ، أن تجد عند بروسيا وحدها ، الحماية التي تريدها .

دوقية هس دار مشتات الكبرى . — كانت الحالة في هذه الدوقية خاصة لأن دوق هس الأكبر كان صهراً للقيصر ، زوج اخته ، وقـد تدخـل القيصر في القضية ليوصي ملك بروسيا بأن يكون معتدلاً حيـال

هس - دار مشتات . واستعمل بسمارك الطريقة نفسها التي استعملها مع بافاريا : كشف لدوق هس الأكبر المشاريع التي ينويها نابوليون الثالث على قسم من الأراضي الهسية الواقعة على ضفة نهر الماين اليسرى . وانتهى بأن حصل ، في ٣ ايلول ١٨٦٦ ، على توقيع معاهدة ، وبموجب هذه المعاهدة ، دخلت الهس العليا ، أي القسم الهسي الموجود في **شمال** خط الماين ، في اتحاد ألمانيا الشمالية ، ولم يستطع أحد أن يقول في ذلك شيئاً . ومن جهة أخرى ، قبل دوق هس الأكبر أن يعهد إلى ملك بروسيا بالقيادة العليا للجيوش الهسية في حالة حرب ؛ وأخيراً تنازلت دوقية هس الكبرى لملك بروسيا عن أرض صغيرة جداً وهي مدينة وقصر **هومبورغ** .

ولم يعلم أحد ، في ذلك العصر ، خارج الحكومات المعنية ، بهذه التحالفات السرية . واذا قرأنا التقارير التي وجهها سفير فرنسا في بروسيا بينيدتي للحكومة الفرنسية، في آب وفي ايلول ١٨٦٦ ، وقد نشرت هذه التقارير في مجموعة الاصول الدبلوماسية لحرب ١٨٧٠ ، وجـــدنا أن بينيدني لايأتي بأي تلميح لامكان تحالفات سرية ، حتى انه يصرح بأن دول الجنوب محظوظة جداً ، وانها أبرمت السلام مع بروسيا في شروط « معتدلة جداً » . ولذا ، يمكن أن يقبل بأن الحكومة الفرنسية في ذلك الحين لاتعلم شيئاً . وربما تكون قد تلقت بعض القرائن الغامضة ، بعد ذلك بقليل ، ابتداء من شهر تشرين الثاني ١٨٦٦ ، ولكن القرائن الدقيقة الاولى ، تلقتها في شباط ١٨٦٧ ، عندما عقد وزراء الحربية في دول ألمانيا الجنوبية مؤتمراً في **شتوتغارت** وقرروا وضع نظام عسكري قلدوا فيه نظام بروسيا . وان نسخ النظام العسكري، لدول الجنوب ، عن نظام الجيش البروسي ، يدل على أنه يوجد ، بين بروسيا وهذه الدول

شيء أكثر من الصداقة بقليل ، وعلى مايبدو ، ابرام تحالف . وجاء اليقين في آخر آذار ١٨٦٧ . وكانت بروسيا وفرنسا ، في ذلك الحين ، في نزاع دبلوماسي بسبب قضية اللوكسمبورغ .

ولا نريد أن ندرس هنا هذه القضية . حسبنا ان نقول أن نابوليون الثالث كان يبحث دوماً عن « تعويضات » أرضية . وقـــد ظن بأنه يستطيع أن يجدها في دوقية اللوكسمبورغ الكبرى ، وكانت هذه البلاد تابعة الى ملك البلاد المنخفضة . وحاول بسمارك أن يدخل في روع نابوليون الثالث بأن هذه القضية يمكن أن تتحقق ، وتركه يبرم اتفاقاً بين فرنسا وملك البلاد المنخفضة . ثم أحرج بسمارك نابوليون الثالث واضطره إلى التراجع .

وفي غضون ذلك نشر بسمارك في « الجريدة الرسمية » لبروسيا ، معاهدات التحالف السرية التي أبرمت بين بروسيا ودول ألمانيا الجنوبية . ومن البديهي أن يكون هذا العمل ضربة قاسية جداً للسياسة الفرنسية . وقبـــل ذلك بأيام أكد وزير الدولة روهير في الهيئة التشريعية بأن السياسة الفرنسية ، في القضايا الألمانية ، ترمي الى الحفاظ على الأقسام الثلاثة ، أي على كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، النمسا ، وبين الاثنتين كتلة دول الجنوب المستقلة . ولاشك في أن بسمارك ، بنشره معاهدات التحالف السرية ، كان يريد أن يضرب نابوليون الثالث « ضربة مخزية » ومع ذلك لم تحتج الدبلوماسية الفرنسية .

وهكذا أرتبطت دول ألمانيا الجنوبية ببروسيا بحلف عسكري .

إنشاء البرلمان الجمركي (تسولبارلمان) . ــ لقد قطعت حرب ١٨٦٦ ، في الواقع ، الاتحاد الجمركي البروسي . وفي شهر آب

١٨٦٦ ، استعـــادت دول ألمانيا الجنوبية أماكنها في الاتحاد الجمركي . ولكن بسمارك أراد أن ينظم هذا الاتحاد الجمركي من جديـــد : فسخ معاهدة الاتحاد الجمركي ودعا دول ألمانيا الجنوبية إلى عقد مؤتمر في برلين لدراسة كيفية تجديد هـذه المعاهدة . وتبنى بسمارك في هذا المؤتمر خطة التنظيم الجديد . فحتى الآن ، عندما يبرم الاتحاد الجمركي معاهدة تجارية فان هذه المعاهدة لاتقبل إلا إذا صادقت عليها حكومات جميع الدول الالمانية الاعضاء في هذه التجمع . إلا أن بسمارك اراد منذ الآن أن ينظم « سلطة تشريعية » للاتحاد الجمركي أي « **برلمان جمركي** » يتألف ، من جهة ، من نواب رايخشتاغ كونفدراسيون المانيا الشمالية ، ومن جهة أخرى ، من الـ ٨٣ نائباً عن دول ألمانيا الجنوبية الذين ينتخبون بالتصويت العام على أن يصوت في هذا « البرلمان » بالأكثرية المطلقة : وبالتالي ، فان المعاهدة التجارية ، والقانون الجمركي اللذين يوافق عليهما البرلمان الجمركي (تسولبارلمان) يدخـلان آلياً في حيز التنفيذ دونمـا حاجة الى قانون خاص يصوت عليه في كل دولة من الدول .

لقد كان من طبيعة هذا « البرلمان الجمركي » أن ينشيء وحدة قوية أكثر قوة وثباتاً بـين الشمال والجنوب من وجهة النظر الاقتصادية ، وان يقيم أيضاً تعاوناً وثيقاً بين جميع الألمان . وهذه خطوة نحو الوحدة السياسية . وقد تبنت دول الجنوب الخطة البروسية ، في صيف ١٨٦٧ ، وهكذا فان معاهـ ة الاتحـاد الجمركي المبدلة على هذا النحو جـددت في ٨ تموز ١٨٦٧ .

ولكن كان يجب ان تصدق برلمانات دول المانيا الجنوبية على هذه المعاهدة الجديدة للاتحاد الجمركي : ففي **دوقية باد الكبرى** اوصى الدوق الاكبر بحرارة بالتصديق وعبر ، للمرة الثانية وعلناً هذه المرة ، عن رغبته في ان

يرى دوقية باد تدخل في اتحاد المانيا الشمالية . ووافق المجلسان في الدوقية الكبرى على معاهدة الاتحاد الجمركي الجديدة بالإجماع تقريباً . وفي فورتامبرغ هاجم قسم من الرأي العام بشدة هذه المعاهدة . وكان يخشى من أن تصبح فرتامبرغ « تابعاً » لبروسيا . وفي بافاريا تشكلت معارضة ضد المعاهدة ، ولكن عندما خشي فقدان الارباح الناجمة عن الاتحاد الجمركي ، صادق مجلس النواب على المعاهدة في ٢٢ تشرين الأول ١٨٦٧ ، بأكثرية قوية جداً .

وفي الوقت الذي تم فيه تبادل التصديق ، في برلين ، في تشرين الثاني ١٨٦٧ ، على معاهدة الاتحاد الجمركي الجديدة ، صرحت الحكومة البروسية بانها لا تمنح تصديقها إلا بشرط واحد وهو ألا تطرح معاهدات التحالف مرة ثانية على بساط البحث . وهكذا ربطت السياسة البروسية قضية التحالف العسكري بقضية الرابطة الاقتصادية : وعلى الرابطة الاقتصادية أن تخدم في الحفاظ على الرابطة العسكرية التي اقيمت بين الدول الألمانية .

وكان بامكان بسمارك أن يكون راضياً عن هاتين النتيجتين اللتين حصل عليها دون انقطاع . وكان يأمل بدخول دول الجنوب بسرعة في اتحاد المانيا الشمالية . ولكن لما يشأ أن يستعجل كثيراً ، وكان يرى أن من الأفضل أن يصبر حتى يقتنع الالمان أنفسهم بالفوائد التي يمكن أن يجدوها في الاشتراك باتحاد ألمانيا الشمالية . لم يشأ أن ينهي كل شيء ، وعلى الأقل ، كان يقول انه يريد ذلك « بقرار حر » من دول الجنوب دون أن يقوم بأي قسر أو إكراه . وان تشكيل الامبراطورية والوحدة المعنوية ، في رأيه ، يجب أن يذهبا معاً اذا أريد تحقيق أثر دائم .

وفي ٧ ايلول ١٨٦٧ ، صرحت الحكومة البروسية ، في بلاغ ، بأنها تبادر بالذهاب إلى الأمام في كل رغبة تبديها حكومات الجنوب « في كل ما يتعلق بتوسيع وتمتين العلاقات بين شمال المانيا وجنوبها ». وتترك إلى هذه الدول كل الحرية في اتخاذ أي قرار لاجراء هذا التقارب » . وهكذا أكد بسمارك علناً ، في صك رسمي ، بأنه لا يجبر دول الجنوب على الدخول في اتحاد المانيا الشمالية .

٢ — مقاومة المان الجنوب

وضع الرأي العام في المانيا الجنوبية . — بعد هذا الفوز الذي أحرزه بسمارك في ١٨٦٧ ، لاقت السياسة البسماركية مقاومات في دول الجنوب . ولا بد لنا قبل كل شيء من أن نتعرف على حالة الرأي عند سكان الجنوب . ففي غداة حرب ١٨٦٦ ، ارتبك المان الجنوب بالحوادث وبالهزيمة النمساوية وأقلقتهم ، من جهة أخرى ، التعويضات الأرضية التي طلبتها فرنسا . ولذا قبلت ، دون عناء ، معاهدات التحالف السرية . ولكنها عندما اعتقدت أن بامكانها الحفاظ على استقلالها فضلت هذا الحل بالطبع .

لقد قرر بسمارك ، في تموز ١٨٦٧ ، انشاء برلمان جمركي ، واجريت الانتخابات لهذا البرلمان في آذار ١٨٦٧ وكانت فرصة للأحزاب السياسية ، في المانيا الجنوبية ، لتفصح عن رأيها مع أو ضد وحدة سياسية مع اتحاد المانيا الجنوبية .

في دوقية باد الكبرى صرح الرأي العام ، في مجموعه ، بأنه يحبذ الوحدة الالمانية ، أي دخول دول المانيا الجنوبية في كونفدراسيون المانيا

الشمالية . وفي دوقية هس الكبرى ، أو على الأقل ، فيما بقي منها ، لأن القسم الشمالي كان تابعاً لاتحاد المانيا الشمالية ، وجد اتجاه قوي جداً لصالح الوحدة الألمانية . وفي فرتامبرغ ، وجد حزب لصالح الوحدة ، وكان هذا الحزب يضم البورجوازية الصناعية والتجـارية ، والرعاة البروتستانتيين والضباط . ووجـد أيضـاً اتجاه معاد جداً لبروسيا ويضم العناصر الديموقراطية . وبالاجمال ، ان ثلاثة أرباع الناخبين تقريباً كانوا يعادون الوحدة الألمانية . وفي بافاريا وجدت كتلة يمكن أن نسميهـا الكتلة « القومية — الليبرالية » (بالمشابهة مع الحزب القومي — الليبرالي في اتحاد المانيا الشمالية) ، وكانت تحبذ الوحدة . وكانت نشيطة بخاصة في فرانكونيا . ولكن وجدت مقاومة قوية جداً من جانب الكاثوليكيين . وكانت الدعاية البروسية تعمل كثيراً في بافاريا وقامت في مونيخ بنشر جريدة تسمى « صحيفة المانيا الجنوبيـة » ، يديرهـا بافاري ، وكانت الحكومة البروسية تدفع له اجره . ولدينا الدليل على ذلك بنشر الوثائق الدبلوماسية الألمانية . وفي الانتخابات كان ثلثا الناخبين معادين للوحدة الألمانية ، ومحبذين الحفاظ على استقلال دول الجنوب .

وبالاجمال ، في هذا البرلمـان الجمركي الذي يجب أن يضم اكثر من ٨٠ نائباً من نواب المانيا الجنوبية ، وجـد ٤٩ منهم منـاوؤون لبروسيا . ونلاحظ أن هؤلاء المناوئين لبروسيا كانوا متفقين على الحفاظ على الاتحاد الجمركي لأنهم يرون بأن لا حياة اقتصادية ممكنة لدول الجنوب خارجاً عن الاتحاد الجمركي ، ولكنهم لا يريدون أن يذهبوا إلى ما وراء الصعيد الاقتصادي ولا يقبلون بفكرة الوحده السياسية .

رأي حكومات دول المانيا الجنوبية . — في بافاريا ، لقدوصل

الملك لويس الثاني إلى العرش منذ قليل من الزمن وكان عمره في ١٨٦٧ ، واحداً وعشرين عاماً . كان رجلاً مثقفاً ، نبيل الطباع ، ولكنه خال من أي تجربة ، ويشعر بتفاهته ، كما يشعر بغطرسة ملكية كبيرة حتى يخضع إلى مجالس . كان لويس الثاني موسيقياً متحمساً ، ومعجباً كثيراً بموسيقى فاغنر ، ويهتم بالموسيقى اكثر من اهتمامه بقضايا الدولة ، وقد احتفظ بعاطفة سامية جداً بكرامته كملك ، وكان متعلقاً جداً باستقلال بافاريا . وعدا ذلك ، كان هـذا الملك غريب الأطوار والأفكار ، وزادت هذه الغرابات عنده في السنوات التالية ، ولوحظت عليه في ١٨٦٧ : ولنذكر مثلاً أنه لا يريد أن يخدم إلا بخدم مقنعين لأنه صرح بأنه لا يحب أن يرى وجه الناس . ولم يكن للويس الثاني نفوذ مستمر في توجيه الأمور السياسية في دوله . ولكنه كان قادراً على المعارضة بقوة مقاومة عظيمة لبعض القرارات .

اتخذ لويس الثاني وزيره الأول ، ابتداءً من ٢٩ كانون الاول ١٨٦٦ ، الامير كلوفيس هوهنلوهه ، ولم يكن هـذا الامير بافاري المولد ، ولكن كانت له مصالح في بافاريا ، لأنه كان يملك فيها املاكاً كبيرة . وكان كاثوليكياً ، ولكنه كاثوليكي « ليبرالي » في قضية علاقات الكنيسة والدولة . وكان فكراً ناعماً ومستقلاً جداً . ولنشر إلى أن كلوفيس هوهنلوهه سيصبح بعد ثلاثين عاماً مستشاراً للامبراطورية الالمانية بعد بسمارك . وكان هوهنلوهه يرى أن دخول بافاريا في كونفدراسيون المانيا الشمالية سيتم حتماً يوماً ما ، ولكنه يريد أن يلحق هذا الدخول ببعض شروط ويحصل لبافاريا على درجة من الاستقلال الذاتي . ومع ذلك ، كان مضطراً أن يأخذ بعين الاعتبار حالة رأي الشعب البافاري . وكانت اكثرية هذا الشعب ، الثلثان تقريباً ، في عواطفها مناوئة لبروسيا .

في فورتامبرغ ، كان الملك شارل قليل النفوذ ، وكان وزيره فادنبولر في اعماقه ، مناوئاً لبروسيا ، ولكن الوزراء الآخرين أدركوا أن فرتامبرغ لا تستطيع أن تبقى طويلاً مستقلة ؛ وبخاصة كان في محيط الملك ، بعض ضباط ينصحونه بتنظيم الجيش الفرتامبرجوازي على نمط بروسيا . ولكن الحزب المناوىء لبروسيا يعتمد على الملكة اولغا وكانت أميرة روسية ، ابنة القيصر الكسندر الثاني ، وبالتالي ، اخت القيصر الحاكم . كانت اولغا متفوقة جداً على زوجها ، وترغب بصيانة استقلال التاج الفرتامبرجوازي . ولكن الحكومة الفرتامبرجوازية كانت تحذر كثيراً بافاريا ، لأنها تخشى أن ترى نفسها تابعة للحكومة البافارية ، ولذا كانت لاتتعلق ببروسيا ولا تتعلق ببافاريا أيضاً .

وفي دوقية هس الكبرى ، كان الدوق الاكبر مناوئاً لبروسيا وكان وزيره الأول دالويك . وقال ذات مرة ، ولكن هذا الحادث لم يبرهن عليه : « لاأنتظر الا شيئاً ، وهو وصول بنطلونات حمراء » . لقد كان يرجو اذن وصول الجيش الفرنسي الى دوقية هس الكبرى . وكان مناصراً قديماً لفكرة « المانيا الكبرى » ، أي المانيا « مع ادخال النمسا » . وقد وقع معاهدة تحالف مع بروسيا ، ولكنه يأسف لذلك ، ويرجو أن يتحرر منها ذات يوم .

وفي دوقية باد الكبرى ، كان الدوق الأكبر صهر غليوم الأول ، ولكنه كان ، كما رأينا ، مناصراً متحمساً للوحدة الألمانية ، ولا يطلب الا ان أن يدخل دوقية باد الكبرى في كونفدراسيون المانيا الشمالية حال قبول بسمارك .

وهكذا تعطي هذه اللوحة انطباع الشك وعدم اليقين . لقد كانت قوة الظروف تدفع دول الجنوب نحو الاتحاد مع كونفدراسيون المانيا

الشمالية وبخاصة على الصعيد الاقتصادي . ولكن ، من جهـة أخرى ، كانت هذه الدول تخشى تفوق بروسيا السياسي ، وفي الاعماق ، ترغب الحفاظ ، اذا استطاعت ، على نظام مستقل او نصف مستقل.

ولقد فكر كاوفيس هوهنلوهه ، وزير بافاريا الأول ، بحل « وسط ». وفي آذار ١٨٦٧ وضع مشروعاً : وأراد بموجبه أن يقيم بين دول الجنوب كونفدراسيون على نمط الكونفدراسيون الجرماني القـديم لعام ١٨١٥ ، على أن يكون بالامكان اشتراك كونفدراسيون المانيا الشمالية في هـذا الكونفدراسيون الجنوبي . ويتـألف الكونفدراسيون الذي تصوره هوهنلوهه من خمسة أعضـاء : كونفدراسيون المانيـا الشمالية ، بافاريا ، فرتامبرغ ، باد ، هس الجنوبية . ويقـول هوهنلوهه « وهكذا تتحقق الوحدة ، مع الحفاظ على حقوق سيادة دول الجنوب . غير أن بسمارك بعد أن اطلع على هذا المشروع ، صرح بأنه غير مقبول ، لأنه يسمح لدول الجنوب بالحفاظ على استقلال سياستها الخارجية ، ولأن قرارات هذا الكونفدراسيون يمكن أن تخضـع لموافقة خمسة برلمـانات : رايخشتاغ كونفدراسيون المانيا الشمالية وبرلمانات دول الجنوب الأربـع .

ولذا ، فان فكرة الوحدة الالمانية لم تسجل أي تقدم . وعلى العكس، في آخر ١٨٦٨ ، وفي ١٨٦٩ ، وفي بداية ١٨٧٠ يلاحظ تقهقر . وقد طبعت في المانيا ، قبل ١٩٣٩ بقليل ، مجموعة الوثائق الدبلوماسية التي تتعلق بسياسة بروسيا الخارجية في الدور المحصور بين ١٨٥٩ و ١٨٧٠ ، وفي هذه المجموعة ، نجد التقارير التي كان يتلقاها بسمارك من عماله الدبلوماسيين في المانيا الجنوبية وفيها نرى معلومات معبرة عن الحال .

وفي الاول من ايلول ١٨٦٨ ، صرح ممثـل بروسيا ، في بافاريا ،

بأن « المعارضة التي يدبرها خصوم بروسيا تنتظم تدريجياً بقوة ». فقد وجد اتجاه معاكس في أوساط الشبيبة ، ولكنهم من رجال الجيل الأكبر سناً وكان دورهم موجهاً . وكان هؤلاء مناوئين لبروسيا صراحة . وفي ١٤ شباط ١٨٦٩ ، كتب ممثل بروسيا في مونيخ ايضاً : « منذ اللحظة القصيرة ، التي ظهرت فيها العاطفة القومية الألمانية في ربيع ١٨٦٧ ، لم يكن من هذه العاطفة إلا أن تناقصت تدريجياً ، **ودون أزمة جديدة**. ولا أرى وسيلة لايقاف هذا التطور . النعرة في نمو ، وسوء الظن القديم ، والحقد القديم ، ضد بروسيا ، يفوق غيره » . ولكن لنلاحظ هذا الحذر : « دون أزمة جديدة ، ولا أرى وسيلة » ، وهذا يعني أن ممثل بروسيا في مونيخ يرى انه اذا حدثت أزمة جديدة دولية ، فان رأي دول الجنوب يعود محبذاً للوحدة الالمانية . وكتب الوزير البروسي نفسه في مونيخ ، في كانون الاول ١٨٦٨ : « نرى ضدنا حزب البلاط والكاثوليكيين والديموقراطيين ، وبالتالي كل العالم تقريباً » .

وفي انتخابات تشرين الثاني ١٨٦٩ ، حصل الحزب المناوىء لبروسيا ، الذي يسمى ، في بافاريا ، « الحزب الوطني » ، على أكثرية واضحة في مجلس النواب البافاري . وقدم هوهنلوهه استقالته ، لأن أكثرية المجلس كانت مؤلفة من كاثوليكيين اكليركيين جداً ، بينما هو نفسه لم يكن اكليركياً . وقد احتجزه الملك ، ولكن الاكليركيين هاجموا الوزارة بمناسبة قضية التشريع المدرسي ، وحصلوا على تصويت عدم ثقة ضد هوهنلوهه . فقرر هذا عندئذ أن ينسحب وحل محله الكونت براي وكان مناوئاً لبروسيا .

في فورتامبرغ ، زادت الانتخابات في عام ١٨٦٩ عدد الديموقراطيين

وكان هؤلاء الديموقراطيون مناوئين لبروسيا . وفي كانون الثاني ١٨٧٠ ، حاولت هذه الاكثرية في بارلمان فرتامبرغ تقويض القانون العسكري الذي سن عام ١٨٤٧ وكان تقليداً للقانون البروسي . وطلبت عريضة مغطاة بـ ١٥٠٠٠٠ توقيع الى الحكومة الفرتامبرجوازية أن تقيم في فرتامبرغ ، مقام النظام العسكري البروسي ، النظام العسكري السويسري أي نظام المليشا العسكرية ، وضحت الوزارة : وقبلت ان تخفض الاعتمادات العسكرية ، وبخاصة ، صرحت الى مجلس النواب بان فرتامبرغ تبقى حرة في تقدير « حالة الحلف » في معاهدة التحالف المبرمة مع بروسيا وهكذا عرضت فرتامبرغ من جديد قضية المعاهدات المبرمة على بساط البحث .

وفي هس - دارمشتات ، ظل الوزير دالويك يضع كل أمله في في فرنسا . وقام باتصالات سرية ، ولا شك ، مع الجنرال الفرنسي دوكرو ، قائد الجيش في ستراسبورغ ، وادخل دوكرو في روعه الامل بتدخل فرنسا في جنوب المانيا . ودالويك هذا هو الذي اعرب ، في آذار ١٨٧٠ ، الى الارشيدوق النمساوي البيرت عن أمله في ان يراه يدخل جنوب المانيا مع جيش نمساوي ، في حالة حرب فرنسية - بروسية ، وأخيراً ، يوطد الوضع القديم لبيت آل هابسبورغ » . وهكذا كان الوزير الأول في هس - دار مشتات يفكر أيضاً بتحالف نمساوي لم تكن النمسا نفسها لتفكر به مطلقاً .

وظلت حكومة باد وحدها في صالح بروسيا ، واستمر دوق باد الا كبر يعرب ، في كل مناسبة ، عن رغبته في الدخول في كونفدراسيون المانيا الشمالية .

ان الانطباع السائد ، في ربيع ١٨٧٠ ، وعبرت عنه جريدة بافارية ،

هو « ان آلة بسمارك معطلة » ويراد بذلك ان الوحدة الالمانية لم تتقدم أبداً . وكان غليوم الأول متشائماً وقال : « هل ستتم الوحدة ؟ ومتى ؟ » وبدأ يشك في ذلك بجد . أما بسمارك ، فقد اعتقد زمناً طويلاً أن تأتي دول الجنوب نفسها وتطلب ارتباطها بكونفدراسيون المانيا الشمالية ، ولكنه ادرك ، في ١٨٦٩ - ١٨٧٠ ، بأنه مخدوع ، وان الهدف الذي حلم به ، كان يتقهقر عوضاً عن أن يتقدم . فهل كان مستعداً لاتباع النصيحة التي أسداها اليه ممثله في مونيخ بقوله : « دون أزمة جديدة ، لا أرى الواسطة . . . » وكان منطقياً أن يقول بسمارك بينه وبين نفسه : اضم دول المانيا الجنوب ، أي لضم الرأي الالماني حول بروسيا ، لابد من أزمة خارجية تكون مناسبة ، ان حرباً مع فرنسا هي الواسطة الحسنة لانهاء الوحدة المعنوية لألمانيا . ويخيل أن بسمارك قد حفظ هذا الحكم ، ومع ذلك فليس لدينا ادلة مطلقة ، ولن توجد هذه الادلة أبداً ، لأنه من النادر أن يعهد رجل الدولة الى الورق بأفكار من هذا النوع .

٣ — تأسيس الامبراطورية الالمانية

ان دراسة الحرب الفرنسية - البروسية والشروط التي تفجرت فيها ، لاتعنينا بالذات وانما نريد أن نكتفي هنا بتسجيل أهمية هذه الحرب في في القضية التي تهمنا وهي الحركة القومية الألمانية .

لقد أدت الحرب بين فرنسا وبروسيا بالطبع إلى تنفيذ معاهدات التحالف السرية المبرمة في شهر آب ١٨٦٦ بين اتحاد ألمانيا الشمالية ودول الجنوب : زحفت جيوش دول الجنوب تحت قيادة بروسيا ، وحملت مع الجيش البروسي على فرنسا . وقد قوت حرب ١٨٧٠ معنوياً الوحدة الألمانية . وكان منطقياً أن تخرج الوحدة منها . ولا أحد يشك في ذلك .

فمنذ الأشهر الأولى عبرت الصحافة الألمانية في الغالب عن هذه الأمنية واذا لم توجد العقبة في الرأي العـام ، ابتداء من ذلك الحين ، فقـد ظلت موجودة من جانب السلالات .

وليس ضرورياً أن ندخل في كثير من التفصيلات في هذه الموضوع ، لأن ذلك ، في الحقيقة ، معجب ومسل أكـثر ماهو هام ، ولأن القضايا كانت قضايا حب ذات وأنانية وقضايا أشخاص .

ان ما يهمنا بالذات هو أن نعرف كيف تغلب بسمارك على الصعوبات السلالية .

منذ النصر الألماني في سيدان واستسلام نابوليون الثالث ، في ٢ ايلول ١٨٧٠ ، بدأت قضية « تعمير » ألمانيا توضع فعلاً : أراد بسمارك أن يفيد من الظروف لانهاء الوحدة الألمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » أي دون النمسا . ولكن بأي طـرق ؟ لقد وجـد في محيط بسمارك بعض أشخاص يقولون له : « ان بروسيا رأس الائتلاف الالماني المنتصر . فيكفي أن تقول لدول الجنوب : هاكم ماقررت ، امتثلوا ! » . ولكن بسمارك لم يشأ استعمال هذا الأصول . لقد فضل أن يحصل من سلالات الجنوب على اقتراح الوحدة بنفسها . ولم يكن هذا دون عناء ، وبخاصة من جانب بافاريا . وقال بسمارك إلى الملك ، ولكن سراً ، بطريـق عدة وسطاء ، بأنه ينتظر مبادهة من دول الجنوب : وأكد ذلك بقوله : « انني مستعد لاحـترام حرية تقريرها ، ولكنني آمل بأن تقـوم نفسها بمبادرة طلب الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية » : ان دوق **باد** الأكبر ، الذي كان يطلب ذلك منذ ثلاثة أعوام ، طلبه حالاً . وقررت **فرتامبرغ** الدخول في ١٠ ايلول ١٨٧٠ . ولم يكن لدوقية **هس الكبرى** كبير أهمية في ذلك الحين لأنها كانت معزولة .

بقيت بافاريا : وقـــد أرسل بسمارك إلى مونيخ ، في ٢٣ ايلول ١٨٧٠ ، مفاوضاً ، دلبروك ، واجرى محادثات مع أعضاء الحكومة البافارية . وصرحت الحكومة البافارية بأنها تقبل الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية إذا قبل بسمارك أن يجعل لبافاريا وضعاً خاصاً ، لأن بافاريا طلبت أن تحتفظ بأن يكون لها حق في تمثيل دبلوماسي مستقل ذاتي ، وجيش ذاتي ؛ وعدا ذلك طالبت بثمانيـــة أصوات في البندسرات ، أي مجلس الكونفدراسيون .

رأى بسمارك أن هذه المزاعم مفرطة ، ولكنه انتهى ، خلال المفاوضات التي تمت في فرساي ، الى أن جعل بافاريا تقرر ، وأعلم الملك لويس الثاني بأن الحكومة البافارية إذا لم تقبل بشروط أقل سعة مما كانت تطلب أولاً ، فان بروسيا تستطيع تماماً أن تتفق مـــع دول الجنوب الأخرى وتترك بافاريا منعزلة . وانتهت الحكومة البافارية بالتنازل ووقعت في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٧٠ ،معاهدة قبلت فيها الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية . وهـذه المعاهدة تدع لها الحق في أن يكون لهـا جيش مستقل وتمثيل دبلوماسي مستقل ، شريطة أن ينفذ الممثلون الدبلوماسيون البافاريون في الخارج تعليمات الحكومة المركزية ، وبالتالي ، كان هـذا التنازل إرضاء شكلياً تركه بسمارك للبافاريين .

وأثار الشكل ، الذي أعطي لهذه الوحـــدة الالمانية ، قضية اللقب الامبراطوري . لقد اكتفى بسمارك ، في ١٨٦٧ ، بأن يعطي لملك بروسيا لقب رئيس الاتحاد ، أما الآن فقد رأى من الضروري أن يعطى لقب امبراطور ، لأن هذا اللقب له أهميـــة معنوية ويطبع تفوق ملك بروسيا على السادة الألمان الآخرين . وكانت هذه القضية معقدة أيضاً : فقد وضع ملك بافاريا صعوبات ضخمة قبل أن يقبل بأن يأخذ ملك بروسيا لقب امبراطور . وهنا أيضاً ، استعمل بسمارك كثيراً من

المهارة ، وقال إلى ملك بافاريا : « انظر إلى الحالة كما هي ؛ ان ملك بروسيا سيكون امبراطوراً ، شئت أولم تشأ ، وبالتالي ، ان مايمكنك عمله بشكل أفضل ، لأن هذا ينقذ انانيتك ، هو أن تقدم له بنفسك لقب امبراطور . وانتهى ملك بافاريا بأن سلم بهذه الحجة ، ولكن بعد تردد طويل . ووجه الملك لويس الثاني إلى ممثله في فرساي ، مشروعين في رسالتين موقعتين بتوقيعه : في إحدهما يرفض وفي الآخر يقبل ، وترك الممثل البافاري حراً في أن يسلم مايريد . ومن الطبيعي أن يختار ممثله أقل الخطرين ، وسلم الرسالة التي قدمت لغليوم الاول لقب امبراطور.

هكذا حلت القضية ، على مايبدو ، ولكنها لم تحل تماماً ، لأنه كان يراد معرفة ماإذا كان ملك بروسيا يأخذ لقب **امبراطور المانيا او امبراطور الماني** : وهذه القضية خطيرة ، لأن لقب امبراطور المانيا يتضمن ، في نظر الأمراء الالمان ، تفوقاً أعظم من لقب « امبراطـــور ألماني » . وقرر بسمارك لقب « امبراطور ألماني » . ولكن غليوم الأول كان مقتنعاً بان اللقب « ملك بروسيا » أفضل من لقب امبراطور ، ولكنه أراد ، إذا كان لابد له من قبول اللقب الامبراطوري ، أن يكون « امبراطور المانيا » . وعندما وقع صك تأسيس امبراطورية المانيا ، في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١ في قاعة المرايا في قصر فرساي ، لم يكن ليعلم بعد ، حتى الدقيقة الأخيرة ، ماإذا كان ملك بروسيا سيأخذ لقب « امبراطور الماني » أو « امبراطور ألمانيا » . حتى ان دوق باد الاكبر ، الذي كان مكلفاً بالهتاف هوخ التقليدية لم يعلم بعد بأي لقب يجب أن ينادي . وكان يجب أن يتكلم بذلك ، في أركان القاعة إلى غليوم الأول ، والى بسمارك. وأخيراً ، باعتبار أن نظام الاحتفال قد نظم سلفاً ، اضطر الدوق الاكبر

ان يلفظ « يعش » دون أن يستطيع التوفيق بين محدثيه . ولكن غليوم الاول كان مستاءاً جداً ، حتى انه ، عندما انتهى الاحتفال ، وخرج من القاعـة ، بعد أن صافح الشخصيات الحاضرة ، لم يصافح بسمارك صانع هذه الوحدة الالمانية ، وبدونه لم يأخذ لقب امبراطور . والواقع ان غليوم الأول أخذ لقب امبراطور ألماني ، لالقب امبراطور ألمانيا .

الفصل السادس

قضية الوحدة الألمانية

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

لقد فسحت قضية الوحدة الألمانية ، في الدور الواقع بين ١٨٧١ - ١٩١٤ ، مجالاً لنوعين من القضايا : قضايا من نوع داخلي ، أي قضايا تعود إلى بنية الدولة الاتحادية الألمانية ، وقضايا من نوع خارجي تعود إلى التوسع الممكن لهذه الدولة الألمانية .

١ - القضايا الداخلية

ان دستور اتحاد المانيا الشمالية ، كما وضع في ١٨٦٧ ، قد حوفظ عليه تماماً تقريباً في دستور الامبراطورية التي تأسست عام ١٨٧١ : والامبراطورية الألمانية ، حسب هذا الدستور ، دولة اتحادية . وقد وضعت لهذه الدولة دوماً قضية دقيقة : وهي قضية العلاقات بين حكومات كل من الدول الألمانية والحكومة الاتحادية . واخذت هذه القضية في الامبراطورية الألمانية ، مظهراً خاصاً ، لأن دولة بروسيا ، بين الدول الاعضاء في الامبراطورية ، كانت ، بنفوسها ، أهم بكثير من الدول الأخرى . وكانت قضية العلاقات بين بروسيا وحكومة الامبراطورية أو ، كما يقول الألمان ، بين بروسيا و « الرايخ » كما يلي : هل بروسيا ، التي تضم ثلثي سكان الامبراطورية ، وملكها في الوقت نفسه امبراطور الماني ، تستطيع

ان تفرض ارادتها على حكومة الامبراطورية أو ، على العكس ، ان حكومة الامبراطورية هي التي تفرض ارادتها على بروسيا .

ولاجتناب الخلاف والشقاق ، نص بسمارك على أن تتحد وظيفة مستشار الامبراطورية مع وظيفة رئيس مجلس بروسيا ، أي ان بسمارك كان في الوقت نفسه رئيساً لمجلس وزراء بروسيا ومستشاراً للامبراطورية الألمانية . ولكن من الممكن أن نعرف المحذور الذي يمكن أن يتضمنه هذا « الاتحاد الشخصي » بين رئاسة مجلس بروسيا ومستشارية الامبراطورية. فبسمارك ، باعتباره مستشاراً للامبراطورية ، كان مضطراً لأن يأخذ بعين الاعتبار رأي الريخشتاغ ، المجلس المنتخب بالتصويت العــام ؛ وباعتباره رئيساً لمجلس وزراء بروسيا ، كان مضطراً أن يحسب حساباً لرأي لاندتاغ بروسيا المنتخب حسب نظام انتخابي - سنتكلم عنه فيما بعد - يؤدي الى نتائج مختلفة جداً عن نتائج التصويت العـام . ولذا فان الأكثرية في الريخشتاغ والأكثرية في لاندتاغ بروسيا ، كانتا مختلفتين دوماً . وكان بسمارك متجاذباً بين الريخشتاغ ولاندتاغ بروسيا .

وخلال مرتين قامت محاولة لفصل وظيفة المستشار ووظيفة رئيس مجلس وزراء بروسيا،وحاول بسمارك نفسه هذا الفصل خلال بضعة أشهر،في وقت كان فيه متعباً . ثم ان خلفه كابريفي حاول أيضاً هذا الفصل ، ولم تنجح هذه المحاولة . فاذا وجد رئيس لمجلس وزراء بروسيا يختلف عن مستشار الامبراطورية، فان الاختلاف يكون بين رئيس مجلس وزراء بروسيا والمستشار، ولذا لزم الرجوع الى النظام الذي تصوره بسمارك في الأصل وهو : الاتحاد الشخصي بين رئاسة مجلس وزراء بروسيا ومستشارية الرايخ ، بالرغم من الأحداث التي يقتضيها ويحتملها .

وتبدو أهميــة القضية في رؤية المحاولات التي قامت بين ١٨٧١ و ١٩١٤ لتقوية **وحدة** الدولة الالمانية من وجهة الميكانيكية الحكومية ، وبالتالي لتأمين تفوق الرايـخ بقوة أكثر على الحكومة البروسية . وفي هذا الاعتبار تجب دراسة ثلاث نقاط : قضيــة وزراء الامبراطورية ، وقضية ماليــة الامبراطورية ، وقضية النظام الانتخابي البروسي . وهذه القضايا مختلفة ومتنوعة ، ولم يتفق المؤلفون الالمان عليها .

قضية وزراء الامبراطورية . ـ أثنـاء انشاء الدستور كان **وزير الامبراطورية** الوحيـد ، المستشار بسمارك . وكان إلى جانبـه مكاتب (دواوين) تعالج القضايا العائدة لاختصاص الحكومة الاتحادية ، ولكن لمن يجب التوجه لتنفيذ الاوامر ؟ كان يتوجـه إلى الوزراء في كل دولة من الدول . ومن جهة أخرى ، كان الوزراء البروسيون ، على العموم ، يمثلون باسم المستشار أمـــام الريخشتاغ ، ويدافعون عن مشاريع القوانين . إلا أن هذا النظام بدل شيئاً فشيئاً : فقد أنشأ بسمارك وزارات امبراطورية تسمى رسميـاً « مكاتب امبراطوريـة » : مكتب الشؤون الخارجيـة ، مكتب البحرية الامبراطوريـــة ، المكتب الامبراطوري للخطوط الحديدية ، المكتب الامبراطوري للبريد والبرق ، والعدل ، والمالية . وعلى رأس هذه المكاتب وضع **امناء الدولة** . ويرتبط أمناء الدولة هـؤلاء بالمستشار مباشرة ويساعدونه . وبالتالي ، فقـد أدى إنشاء المكاتب الامبراطورية ، أي الوزارات الامبراطورية ، في الواقع ، الى تضييق اختصاصات الوزراء البروسيين ، وذلك لأن الوزراء البروسيين ظلوا حتى الآن يقومون بوظيفة وزراء امبراطورية في بعض الأحوال ، وهذا العمل يعتبر بلا منازع تقدماً في اتجاه **الوحدة** .

ومن جهة أخرى ، كان بسمارك يعين في الغالب أمناء الدولة ، أي

وزراء الامبراطورية ، كممثلين لبروسيا لدى **البندسرات** . وهذا العمل أيضاً كان وسيلة غير مباشرة لالحاق بروسيا بالرايخ . وكانت بروسيا تتصرف في البندسرات بـ ١٧ صوتاً على ٤٢ . وهذه الـ ١٧ صوتاً كانت تحت تصرف المستشار الذي كان الوقت نفسه رئيساً لمجلس الوزراء البروسي. ولم يكن بسمارك ، من أجل التعليمات التي يعطيها إلى هؤلاء المندوبين في البندسرات ، ليتخذ أبداً رأي مجلس الوزراء البروسي . ولذا فان ممثلي بروسيا في البندسرات كانوا في الواقع ممثلي السلطة الاتحادية أكثر مما هم ممثلو الدولة البروسية .

وتساءل بسمارك ، بعض الوقت ، ما إذا كان هنالك مجال للذهاب الى أبعد من ذلك وانشاء **مجلس وزراء الرايخ** . وحاول أن يعمل في هذا الاتجاه . ولكنه عدل بسرعة ، لأنه رأى بأنه اذا انشأ مجلس وزراء الرايخ ، فمن الممكن أن يكون ذلك فرصة للرايخشتاغ ، بأن يطالب باقامة نظام برلماني لايريده بأي ثمن .

وظلت الحالة ملتبسة ، ومع ذلك ، يجب الاعتراف ، فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، بأن فكر بسمارك لم يكن مطمئناً وحازماً كما كان في السياسة الخارجية . ولذا ترك الى خلفائه ، في هذا الاعتبار ، حالة غير معروفة جيداً . وبعد سقوطه في ١٨٩٠ نما التنافس بين بروسيا وحكومة الامبراطورية ، لأن المستشارين لم يكن لهم نفس الجاه الشخصي الذي كان لبسمارك : فقد تفاقم الاختلاف بين الفكر البروسي وفكر المانيا الجديدة . وقد أضعف هذا الاختلاف سلطة المستشار ، لأن الوزارة البروسية كانت تدافع بشدة وحدة عن امتيازاتها حيال مستشارية الرايخ .

قضية مالية الرايخ - كانت الموارد ، التي تتصرف بها حكومة

الامبراطورية لدفع نفقات الحكومة الاتحادية ، تأتي من حصيلة الجمارك وحصيلة بعض ضرائب الاستهلاك ، مثل الضرائب على التبغ والبيرة والملح وضريبة الطابع ، وهذه الموارد لاتكفي لدفع النفقات . وكانت حكومة الامبراطورية تستنجد بما كان يسمى « التكاليف التسجيلية » . ولبيان ذلك يكفي أن نقبل مثلاً أن الموازنة الاتحادية كانت في عجز ، في سنة من السنين ، بمائتي مليون مارك . ولذا كان يجري توزيع هذه المائتي مليون مارك بين الدول الاعضاء في الامبراطورية بنسبة السكان في كل من هذه الدول ، وبعد ذلك تتكيف كل دولة كما تريد لدفع حصتها من هذا التكليف في صناديق الامبراطورية . ولهذا النظام محذور : وهو أن حكومة الامبراطورية تجد نفسها ، لحد ما ، في حالة تبعية حيال الدول . ويستطيع مندوبو الدول ، في البندسرات ان يبدو ملاحظات على رقم التكليف الذي طلب منهم ، اذا بدا لهم أن هذا الرقم مبالغ فيه ، وهذه الملاحظات يمكن أن تؤدي الى مناقشات بين حكومة الامبراطورية وحكومة هذه الدولة أو تلك .

فكر بسمارك باصلاح مالية الرايخ لاعطاء الحكومة الاتحادية موارد خاصة مستقلة عن « التكاليف التسجيلية » التي تدفعها الدول ، ولهذه الغاية — ولكن في جزء فقط — قرر في ١٨٧٩ زيادة الرسوم الجمركية والزام المانيا بسياسة حماية جمركية . هذا ولما كانت حصيلة الرسوم الجمركية تدفع في صندوق حكومة الامبراطورية ، فالزيادة تجهز حكومة الامبراطورية بموارد أكثر أهمية مما في السابق . ولكن البندسرات لعب على بسمارك لعبة سيئة : فقد قبل بزيادة الرسوم الجمركية وصوت على تعديل يوزع بموجبه فائض الحصائل ، التي تتجاوز رقماً معيناً ، بين الدول .

ولم يعط الاصلاح الجمركي موازنة الامبراطورية فـــائدة عظيمة ، لأن الدول أفادت من الوجهة الضريبية أكثر بكثير من الامبراطورية .

ثم استؤنفت المحاولة ، فيما بعد ، في ١٩٠٨ ، وقام بها في هـذه المرة المستشار **بولوف** . فقد وضع مشروع اصلاح من شأنه تجهيز حكومة الامبراطورية بموارد جديدة تأتي عن **ضريبة الارث** . وقال بولوف ان هذا الحل عادل ، من الوجهة الاجتماعية ، وافضل من زيادة الضرائب غير المباشرة التي تفرض دون تمييز على جميـع طبقات السكان . أما الضريبة على الارث ، على العكس ، فتصيب بخاصـة الناس الأغنياء . ولكن عندما طرح هـــذا المشروع للمناقشة ، في ٢٤ حزيران ١٩٠٨ ، أمام الرايخشتاغ ، صوت المحافظون « ضده » كما صـــوت « ضده » الوسط الكاثوليكي ، لأنه كان ، في ذلك الحين ، في خلاف مع بولوف ويأمل في اسقاطه . واجل المشروع بأقلية ضعيفة : ١٩٥ صوتاً ضد ١٨٧ صوتاً ولم يتم اصلاح المالية الاتحادية . وعلى اثر هذا الاخفاق قـــدم بولوف استقالته كمستشار . وهنا ايضاً تم الوصول بالاجمال الى نتيجة سلبية .

الاصلاح الانتخابي البروسي . — لقد بينا المحاذير التي يبديها « اختلاف الأكثرية » بين الرايخشتاغ واللاندتاغ البروسي . كان الرايخشتاغ يساق بالتصويت العام ، بينما كان اللاندتاغ البروسي يساق حسب نظام معقـد للغاية يسمى « نظام الطبقات » . ولمعرفـة مجريات الأمور يكفي أن نأخذ دائرة انتخابية معينة : فعندما تجمع كل الضرائب الـــتي تدفعها هذه الدائرة الانتخابية المعينة ،ولتكن مثلاً ٩٠٠٠٠٠ مارك ، يقسم المجموع إلى ثلاث شطائر ، كل واحدة منها ٣٠٠٠٠٠ مارك ، ثم تؤخذ قائمة الناخبين وقد كتب إلى جانب اسم كل منهم رقم الضريبة التي يدفعها . ثم توضع

قائمة الناخبين الذين يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم ، حتى مبلغ ٣٠٠٠٠٠ .
وعندما نصل إلى هذا المجموع ، نتوقف . وهــذا الفريق من الناخبين
الذي ألف على هذا النحو يشكل الطبقة الاولى . ثم يؤلف بنفس
الصورة ، حسب رقم الضريبة المدفوعة من كل واحد من المكلفين طبقة
ثانية وثالثة من الناخبين . فاذا وجد ، في دائرة انتخابية معينة ، ناخب
يدفع ١٠٠،٠٠٠ مارك ضريبة ، وثلاثـــة يدفع كل منهم ٥٠٠٠٠ مارك
وخمسة يدفع كل منهم ١٠٠٠٠ مارك ضريبة ، فان هؤلاء الثمانية ناخبين
الذين يدفعون جميعـــاً ٣٠٠٠٠٠ مارك ضريبـة يؤلفون ، وحدهم ،
« الطبقة **الاولى** » من الناخبين . و « الطبقة » الثانية يمكن أن تتألف
من مائتي ناخب ، مثلاً . ثم ان جميع الذين لايتبعون الطبقة الاولى ولاالثانية ،
يكونون في الثالثة وعددهم كثير بالطبع .

كانت كل طبقة تنتخب عدداً من الناخبين « من الدرجة الثانية » .
« الطبقة » الأولى تنتخب ، مثلاً ، ثلاثة ناخبين من الدرجـة الثانية ،
و « الطبقة » الثانية ثلاثة ،والثالثة ثلاثة أيضاً . فاذا وجد في الطبقة الأولى
ثمانية ناخبين ، فإن صوت كل واحد منهم له أهمية عظيمة ، ولكن، في
الطبقة الثانية ، حيث يكون الناخبون ٢٠٠ أو ٣٠٠ ، فانهم يمثلون قليلاً
جداً . وفي الطبقة الثالثة ، حيث يكونون مثلاً ٣٠٠٠٠ ، فانهم يمثلون
أقل من ذلك أيضاً ، لأنهم لاينتخبون مع ذلك إلا ثلاثة ناخبين من الدرجة
الثانية . وعندما ينتخب الناخبون من الدرجـــة الثانية النواب للاندتاغ
البروسي ، فمن البديهي ، في هذا النظام ، أن يعتبر صوت الأغنياء
أكثر بكثير من صوت الناس الذين يكون دخلهم متواضعاً ومحدوداً .

وقد صرح بسمارك في ١٨٦٧ أن هذا النظام مضحك تماماً ولكن
هذا المضحك نما وتفاقم مع الزمن . ففي الأحياء الغنية، في برلين ، حيث

يقيم كبار الصناعيين وكبار أصحاب المصارف كان عدد أفراد الطبقة الأولى صغيراً جداً ممن يملكون موارد ضخمة ويدفعون ضرائب ضخمة ، ونجد في الطبقة « الثالثة » اناساً يملكون ثروة محترمة ، ولكنهم يجدون أنفسهم في مكان بسيط لأن الطبقة الأولى والثانية « ممتلئتان » ، حتى اننا نجد أسماء بعض الوزراء مكتوبة في الطبقة الثالثة للناخبين ، لأنهم يكسبون من المال أقل بكثير مما يكسبه صناعي كبير أو صاحب مصرف ضخم .

وفيما يتعلق بنتائج هذا النظام ، وجد في ١٩٠٨ - ١٩٠٩ في الطبقة الأولى ٤٪ من الناخبين تقريباً ، وفي الثانية ٥و١٣٪ وفي الأخيرة ٥و٨٢٪ والنتيجة ، هي أنه لايوجد تقريباً اشتراكيون في لاندتاغ بروسيا : ففي ١٩٠٨ وجد ٧ ؛ وفي ١٩٠٩ ، وجد ٣ ، بينما كان الاشتراكيون كثراً في الرايخشتاغ . ومن الطبيعي أن تطلب أحزاب اليسار ، في الرايخشتاغ ، حذف نظام « الطبقات » . وصرحت بأنه كان من اللازم أن يساق اللاندتاغ في بروسيا كما يساق الرايخشتاغ أي بالتصويت العام . وعلى العكس ، كانت أحزاب اليمين ، المحافظون ، راضية جداً عن هذا النظام الذي يؤمن لها في لاندتاغ بروسيا ، نفوذاً مسيطراً .

وضعت قضية اصلاح النظام الانتخابي البروسي بشكل حاد في الفترة الممتدة من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠. وتحت تأثير الثورة الروسية لعام ١٩٠٥ نظم الحزب الاشتراكي ، في بروسيا ، وفي كثير من مدن ألمانيا ، مظاهرات كبرى لاصلاح النظام الانتخابي البروسي. حتى ان ملك بروسيا ، الامبراطور الألماني ، في خطاب العرش الذي وجهه إلى اللاندتاغ في تشرين الأول ١٩٠٨ ، رأى ضرورة الاصلاح الانتخابي . وفي شباط ١٩١٠ قدمت الحكومة البروسية مشروع اصلاح . ولكن هذا المشروع كان يحافظ على نظام الطبقات ، وعدله اللاندتاغ آخذاً بعين الاعتبار بعض عناصر جديدة : فمن

ذلك أنه يمكن منح « ترقية » « طبقـــة » للناخبين الحائزين على ألقاب جامعية أو الذين مارسوا وظائف بلدية . ولكن لم يكن كل هذا ناجعاً : فاذا طبق هـذا النظام الجديد فربمـا تضم الطبقة الأولى ٧٪ من الناخبين عوضاً عن أن تضم ٤٪ ؛ والطبقة الثانية تضم ١٧٪ عوضاً عن ١٣٪ ، ولا تتغير الحالة . وكان هذا النظام خجولاً جداً ولا يحقق مطلقاً المساواة في الهيئة الانتخابية. ولذا كوفح هذا المشروع كثيراً وسحبته الحكومة. وهنا أيضاً لم يعمل شيء .

وهكذا ظلت القضية الأساسية ، قضية العلاقات بين بروسيا والرايخشتاغ، دون حل . وقبيل حرب ١٩١٤ وجد في ألمانيا جـــدل شديد في هذا الموضوع ، وحاولت أحزاب اليسار أن تعرض على الرايخشتاغ قضايا يبدو أنها كانت بصورة عادية من اختصاص اللاندتاغ البروسي : ففي ١٩٠٥ ، قام اضراب عظيم لعمال المناجم في حوض الرور ، وكان هذا الاضراب أعظم اضراب ألماني شهده الدور الذي يهمنا . فقد وجدت مناجم الرور في الأرض البروسية . وكان يراد معرفة هل ستناقش القضية أمام اللاندتاغ البروسي أو أمام الرايخشتاغ ؟ وقـــدم الاشتراكيون أمـام الرايخشتاغ استجواباً ، لأنهم كانوا يعلمون جيـداً أن عرض القضية أمام اللاندتاغ لايفيد في شيء ، لأن الاكثرية كانت فيه محافظة . وأخيراً ضغط الرايخشتاغ على الحكومة البروسية لترضي عمال المناجم إرضاءاً جزئياً . وكان في صالح أحزاب اليسار أن ينمو هذا الأسلوب . وعلى العكس ، قاومت العناصر المحافظـة وارادت ان تتمسك بروسيا بالدور الذي رسمه الدستور لهـا في الامبراطورية وعارضوا جميع النزعات التي تهدف الى المركزية .

ومن الممكن القول ان النظام الدستوري الالماني ظل « ناقصاً » ولم

يتم . وتوجد فيه قضية عتيدة ، وهي قضية معرفة ماذا كانت حكومة الامبراطورية تستطيع أن تكره الحكومة البروسية على اتخاذ موقف معين ، أو أن الحكومة البروسية ستظل مستقلة . لقد رأى بعض المؤرخين أن هذه الحالة حرجة جداً ، حتى انهم قالوا بأن هذا سبب من الأسباب التي من أجلها قامت ألمانيا بحرب ١٩١٤ . ويبدو في نظرنا أن هذا الرأي مبالغ فيه ، لأن الرأي العام الالماني لم تستهوه هذه القضية ، ولم تكن القضية الألمانية ، عام ١٩١٤ ، قضية داخلية ، بل كانت قضية خارجية .

٢ ـــ القضايا الخارجية

لقد حقق بسمارك ، في ١٨٧١ ، الوحدة الالمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » ، أي ان الامبراطورية الالمانيــة لم تشمل جميع الشعوب الناطقة بالألمانية . فقد وجدت شعوب ناطقة بالالمانية في البلاد البالطيكية نتيجة لاستعمار قديم قامت به الطرق الرهبانية التوتونية في العصر الوسيط . ووجدت جماعات ألمانية في هونغاريا في منطقة بحيرة **بالاتون** : وهم ألمان هاجروا إلى هذه المنطقة في القرن الثاني عشر . ووجدت أيضاً جماعات ناطقة بالالمانيــة في ترانسلفانيا . ولا نريد ان نتكلم عن الشعوب الناطقة بالالمانية في سويسرا .

ولكن وجود النوا الالماني ، في البلاد البالطيكية و في هونغاريا الغربية أو في ترانسلفانيا ، لم يكن بالقضية التي يمكن أن يكون لها كثير من الاهمية العملية في ذلك العصر ، بينما وجدت قضية يمكن أن تكون لها أهمية مباشرة : وهي قضية **ألمان النمسا** الذين تركهم الحل البسماركي

خارجاً عن الامبراطوريـــة الالمانية بعد أن كانوا تابعين من قبل للكونفدراسيون الجرماني منذ عام ١٨١٥ .

قضية ألمان النمسا - في ١٨٧٠ - ١٨٧١ كانت النمسا الأصلية ، لأن النمسا وهونغاريا منذ ١٨٦٧ الفتا دولتين متحدتين فقط في عدد من القضايا المشتركة ، تضم ما يقارب ١٩ مليون نسمة : وكانت الشعوب الناطقة بالألمانية تشكل جملة ٧ ملايين نسمة ، أي ٣٦٪ من رقم السكان ، بينما السلافيون ، أي : التشيكيون وبولونيو غاليسيا ، وروتين غاليسيا والمنطقة المتاخمة لجبال الكربات وسلافيو الجنوب ، يشكلون ٥٩٪ من السكان .

وكان الصعيد ، الذي توجد عليه الشعوب الناطقة بالألمانيـة بشكل جماهير كثيفة ، يتألف من النمسا - العليا والنمسا - الدنيا ، وستيريا ، وبلاد سالزبورغ ، والتيرول الشمالي ، ومنطقة انزبروك ، وأخيراً القسم الشمالي من كارانثيا . هـذه هي « بالاجمـال » المنطقة الألمانيـة من النمسا . ولم تكن المانية صرفاً ، لأنه كان فيها هنا وهناك « تسربات » عناصر سلافية : في فينا ، مثلاً يوجد ، في عـام ١٨٧٠ ، أكثر من ٦٠٠٠٠ تشيكي ، وكان للعنصر الألمـاني تفـوق عريض جـداً في هذه المنطقة . وخارجاً عن هذا الصعيد ، يوجد أيضاً جماعة المانيـة ، ولكنها منفصلة عن الأخرى ، في المحيط الجبلي لبوهيميا وهم : « ألمان السوديت » . ويوجد ألمان في مورافيا ، وأخيراً في سيليزيا النمساوية ، وبخاصة منطقة تروباو ، حيث أتى الالمان وشكلوا ما يقارب ٤٥٪ من السكان . وفي المناطق الأخرى من النمسا ، على العكس ، لا يوجـد ألمان : فلا نجـــدهم في غاليسيا أو في البوكوفين أو في كارنيول أو في دالماسيا .

وفي الدولة النمساوية كان التفوق السياسي بيد الألمان ، بالرغم من أنهم يؤلفون ٣٦٪ من السكان فقط . فالموظفون ، وعلى كل حال الموظفون المتوسطون والأعلون تقريباً كانوا دوماً المانا ، وكانت الألمانية لغة الادارة . وكانت « القوميات » غير الألمانية تنازع تفوق الألمان . ولا نريد أن ندخل هنا في تفصيلات السياسة الداخلية النمساوية ، ولكننا نريد أن ندل ببساطة على حادث مميز وهو : انه في حوالي ١٨٧٥، كان في الرايخسرات حزبان المانيان : حزب محافظ وحزب ليبرالي ، وسبعة أحزاب غير المانية : حزب تشيكي ، حزب بولوني ، حزب روتيني ، حزب سلوفيني ، حزب كرواتي ، حزب إيطالي ، وحزب روماني يمثل سكان البوكوفين ونرى في هذا ما نراه من تنافر واختلاط في الاعراق والسكان . ويظهر ذلك جلياً في البرلمان النمساوي . وهذه الحالة تدع مجالاً لصعوبات لا تنتهي . حتى ان تاريخ السياسة الداخلية للنمسا منذ ١٨٧١ كان مصنوعاً من مناقشات في قضايا اللغة التي يجب أن تستعمل في الادارة أو في التعليم ، أو أمام المحاكم . وكان الالمان طوراً يرفضون مطاليب القوميات وطوراً يضطرون إلى إرضاء هذه المطاليب جزئياً . وكانت القضية التي وضعت من وجهة نظر السياسة الألمانية هي الآتية : بما أن هؤلاء الالمان في النمسا يشعرون بأنهم في حالة عدم استقرار ، لأنهم كانوا أقلية بالنسبة إلى السلافيين ، أفلا يوجد مجال للتفكير بربط ألمان النمسا بالامبراطورية الألمانية ؟

لقد وضعت قضية « الانشلوس » على الصعيد النظري بين ١٨٧١ و ١٩١٤ . ولا بد لنا في هذه القضية من أن نرى وجهة النظر الألمانية من جهة ، ووجهة النظر النمساوية من جهة أخرى :

وجهة النظر الألمانية . - يجب أن نميز بعناية وجهة نظر بسمارك

ووجهة النظر التي كانت ، بعد سقوط بسمارك ، وجهة نظر انصار الجامعة الجرمانية . ان هاتين الوجهتي نظر متعارضتان تعارضاً كاملاً .

لقد أوضح بسمارك رأيه في قضية ألمان النمسا ، في شهر حزيران ١٨٧٠ ، قبل انهاء الوحدة الألمانية ، بشكل « المانيا الصغرى » عندما قال في حديث له مع سفير النمسا : « ليس لنا أي مصلحة في أن نرى تداعي الملكية النمساوية – الهونغارية وأن نجد أنفسنا أمام هذه القضية غير القابلة للحل » : ماذا نضع مكانها ؟ كان بسمارك ينظر إلى القضية بالشكل التالي : إذا ضمت الامبراطورية الألمانية المان النمسا ، أي إذا حققت الانشلوس ، أثارت مباشرة قضية تفتيت الامبراطورية النمساوية – الهونغارية وانهيارها ، ويرى بسمارك بأنه ليس في مصلحة المانيا اثارة هذا الانهيار ، وبالتالي يفضل التخلي عن ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية .

وعبر بسمارك عن وجهة النظر هذه في شهر آب ١٨٧١ في مقابلة له مع امبراطور النمسا – هونغاريا ، فرانسوا – جوزيف ، في سالزبورغ فقد قال له : ان المانيا لا تفكر ولن تفكر أبداً بالاستيلاء على البلاد الألمانية في النمسا . وأخيراً ، في كانون الأول ١٨٧١ ، صرح من جديد إلى سفير النمسا ، **كارولي** ، بأنه يرغب في الحفاظ على علاقات طيبة مع امبراطورية النمسا – هونغاريا ولا يفكر بـ « الانشلوس » .

لقد كانت تصريحات بسمارك باتة اذن . ولكن يجب ملاحظة الاعمال أيضاً ، ولقد كانت أعمال بسمارك واضحة : فمنذ ١٨٧٥ حقق سياسة تسمى « وفاق الاباطرة الثلاثة » وادخل فيه معاً النمسا – هونغاريا وروسيا. ولم تدم هذه السياسة لأن الأزمة الشرقية من ١٨٧٧ -- ١٧٧٨ وضعت تعارضاً بين مصالح النمسا – هونغاريا ومصالح روسيا . واضطر بسمارك

أن يختار ، في ذالك الحين ، بين النمسا - هونغاريا وروسيا ، فاختار النمسا - هونغاريا . وفي ١٨٧٩ صرح : « ان تحالف المانيا والنمسا - هونغاريا سيكون أفضل ضمان للسلام في أوربة » . وبالفعل قام بسمارك ، في صيف ١٨٧٩ ، بمفاوضة مع وزير الشؤون الخارجية النمساوي- الهونغاري الكونت آندراسي . وهذه المفاوضة أدت ، بالرغم من معارضة الملك - الامبراطور غليوم الاول - فقد كان الامبراطور الألماني معادياً جداً ، في ذالك الحين ، لتحالف مع النمسا - هونغاريا، ولكن بسمارك خالفه - إلى معاهدة حلف ٧ تشرين الأول ١٨٧٩ ، المبرمة بين النمسا - هونغاريا والمانيا والموجهة ضد روسيا ، وظل هذا التحالف أساساً لسياسة بسمارك الخارجية وخلفائه ، كما كان « نقطة ثابتة » للسياسة الأوربية حتى ١٩١٨. ومن الواضح أن بسمارك،بعقده هذا الحلف مع النمسا - هونغاريا ، وضمانه النمسا - هونغاريا ضد الأخطار الخارجية ، يكون قد تخلى « بالعمل نفسه » عن كل فكرة ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية . وهذا يعني التخلي الرسمي عن كل نزعة للضم ، أي « الانشلوس » .

وعدا ذلك ، يرى بسمارك ، وقد قال ذلك مراراً ، أن الامبراطورية الالمانية « مشبعة » ، حتى انها من وجهة النظر الأرضية - منتهية تماماً . وبرأيه ، أن لا مجال للبحث عن توسع جديد . وفي الواقع ، يجب الا نتصور أن بسمارك في هذا الدور ، كبسمارك السنوات السابقة : كان بسمارك السنوات السابقة حربياً ، ولكنه لم يكنه بعد ١٨٧٠ ، ولا يحرص على المخاطرة بحرب يمكن أن تضع على بساط البحث كل ما حصل عليه من فوائد . ولذا كان نصيراً لسياسة الاستقرار . وقد قال رادوفيتز،أحد أعوان بسمارك ، أحد أعوانه الخلص الذي عملوا معه بعد ١٨٧٠ ، في ١٨٧٩ ،

إلى سفير النمسا : « ترى ، ان عظمة بسمارك هي أنه فهم أن المانيا لا يمكن أن يكون لها عدو اخطر من الجامعة الجرمانية . وكان لجم الجامعة الجرمانية جهد بسمارك الدائم ، وتوجيه أصحاب المذاهب ، وأنصار الجامعة الجرمانيـــة العمليين ، أي الجنرالات المتعطشين للانتصارات والعسكريين المتحذلقين المتباهين . ان بسمارك يرى أنه اذا افسد عمله شيء، فذلك صياح هؤلاء المتعصبين الذين يطالبون بتوسيع الامبراطورية الالمانية باتساع نطاق اللغة الالمانية». ولقد كان موقف بسمارك ، على هذا الصعيد، واضحاً تماماً : انه لا يريد أن ينهي الوحدة الألمانيـة بضم ألمان النمسا .

ولكن إلى جانب هذه الارادة البسماركية التي حافظ خلفـاؤه في الحكم عليها بمجموعها ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ، من وجهة النظر الألمانية ، قرع جلجل آخر وهو حركة الجامعة الجرمانية .

حركة الجامعة الجرمانية . - يرجع تاريخ هذه الحركة إلى ١٨٩١، بعد أن سقط بسمارك في آذار ١٨٩٠ : ففي ٩ نيسان ١٨٩١ انشئت، في برلين ، « عصبة أنصار الجامعة الجرمانية » . وكانت في الأصـــل منظمة تهتم خاصة بالتوسع الاستعماري . والدليل على ذلك أن أول رئيس لهذه العصبة كان الدكتور بيترز وهو استعماري الماني معروف جـداً . وكان له دور كبير في تشكيل افريقية الشرقية الألمانية . ولكن الجامعة الجرمانيه مالبثت أن غيرت صفتها ، وجعلت برنامجها دعم المشاريع الألمانية في الخارج « في جميع البلاد » وكما يقول البرنامج « حيث يوجد المان ». وطالبت بسياسة خارجية نشيطة ، قويـة في اوربة وفي خارج اوربه ، سياسة قوة .

ان ما يهمنا ، فيما يتعلق بموضوعنا من العصبة الجامعة الجرمانية ، هو

انها في الوقت الذي كانت تضم فيه اكبر عدد من المشتركين ، في ١٩٠١ ، كان عددهم ٢٢٠٨٠ . وفي ١٩١٣ لم يكن عندها اكثر من ١٧٧٠٠ مشترك. ولكن كان لهؤلاء المشتركين « وزنهم » لأن العصبة لم تكن لتضمم أياً كان ، بل كانت تنتقي على العموم اناساً من أصحاب النفوذ . ثم بدل بيترز بسرعة. وكان يدير العصبة فعلاً ، من ١٨٩٤ الى ١٩٠٨ ، هاس وكان استاذاً للاحصاء في جامعة ليبزيغ ونائباً في الريخشتاغ وعضواً في الحزب « القومي الليبرالي » . وعندما توفي هاس ، في ١٩٠٨ حل محله في توجيه العصبة هينريك كلاس الذي كان زمنا طويلاً مساعده . وما زال هينريك كلاس رئيساً بعد ١٩١٤ ، وظل كذلك اثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

برنامج الجامعة الجرمانية . يصرح برنامج عصبة الجامعة الجرمانية بأن التوسع « مرحلة ضرورية لنمو كل هيئة تكبر » . وعلى الامبراطورية الألمانية ان تبحث عن توسع في المكان ، وفي هذا مايعاكس المذهب البسماركي ، وان تبحث عن هذا التوسع على أساس فكرة القومية . وقد اعطى هاس في « كتابه السياسة العالمية » التعريف التالي للقومية : « جمع اناس من أصل مشترك ، يتكلمون لغة واحدة ، ونموهم السياسي والثقافي مشترك . وعندهم وعي بقرابتهم » .

ويصرح هاس : « يجب العمل على تواجد حدود الشرق وحدود الأمة » . ويقول : ان المانيا ليست بعد « دولة قومية » لانه يوجد خارجا عن حدود الرايخ جماعات من « قومية المانية » : المان النمسا ، المان هونغاريا ، المان البلاد البالطيكية . ويلحق بذلك السكان الناطقين بالألمانية في سويسرا . ثم انه يذهب شيئاً فشيئاً الى ابعد من ذلك ويصرح ،بعد كل شيء ، بأن الفلاماندين والهولانديين يتكلمون اللغة القريبة من الألمانية ، « الالمانية المنحطة » ، وبالتالي ، يجب أيضاً ربطهم بالجماعة الجرمانية .

ويتوصل الى هذا ويقول : « الامبراطورية الألمانية في عام ١٩٠٥ تضم مايقارب ستين مليون نسمة : وخارج الحدود الأمبراطورية يوجد خمسة وعشرون مليون الماني . فاذا ارادت المانيا ان تصبح « دولة قومية » يجب ان تشمل الشعوب الناطقة بالألمانية » . وبهذه المناسبة ، يصرح هاس بانها تستطيع ان تشمل « بعض الشعوب الصغيرة » غير الألمانية ، غير القادرة على تشكيل « دولة مستقلة » كالشعب التشيكي. والفالونيين ، أي الشعوب الناطقة بالفرنسية في بلجيكا .

ومع ذلك يرى هاس ان بعض النتائج لايمكن ان تُبلغ مباشرة : وقال: في هذه الأونة لاداعي للمطالبة بالمان النمسا ،ولكن اذا أعطت النمسا امارات ضعف، فمن الممكن ان يكون الأمر بشكل مغاير . وكذلك لاداعي للمطالبة بالمان البلاد البالطيكية ، ولكن ، اذا وجدت روسيا في حرب مع دول أخرى ، فان الوضع يمكن ان يتغير . وبالمقابل ، كان من رأيه ان تسوى باسرع مايمكن قضية هولاندا و بلجيكا ، أي اجبار هذه البلاد على ان تشكل مع الامبراطورية الالمانية « اتحاداً فيدرالياً » . وادرك ان هذا يعني العمل على نقيض التقليد البسماركي . ولكنه كان يعلل بأن بسمارك مات في ١٨٩٨ ، ولاشيء يبرهن على انه لو عاش طويلا لما غير رأيه : وقال هاس : « ليس للوصية السياسية من قيمة الا للجيل الذي صنعت له » .

وعبر عن فكرة ربط المان النمسا صراحة آخرون من انصار الجامعة الجرمانية ، ولم يكونوا على رأس العصبة ، وعندهم حرية كلام اكثر من غيرهم : وهذه حال **رايمر** ، فقد ذكر في كتاب صدر في ١٩٠٥ واسمه « المانيا الجامعة الجرمانية »، بانه يجب دمج الاقاليم الألمانية في النمسافي جسم الامبراطورية الألمانية . وهذه أيضاً حال رجل معروف كثيراً وهو

فريديريك نويمان ، فقد كتب في كتاب نشره عام ١٩٠٥ : « ان الحل « المانيا الصغرى » الذي حققه بسمارك للقضية الالمانية ، كان أفضل حل في الماضي ، ولكنه ليس حلاً لجميع القضايا الالمانية في المستقبل » .

ولا ننسى مع ذلك انه لا يمكن ان يقبل بأن الحزب الجامع الجرماني يعبر عن رأي اكثرية الألمان أو عن رأي الحكومات الألمانية : فقد كان الاشتراكيون والكاثوليك يكافحون حزب الجامعة الجرمانية باستمرار. ومن جهة أخرى ، اذا نظرنا عن كثب العلاقات بين عصبة الجامعة الجرمانية والحكومة الألمانية ، قبل ١٩١٤ ، رأينا ان العصبة والحكومة كانت في الغالب على خلاف ، مثلاً ، بمناسبة القضية المراكشية ، ولا يوجد الا نقطة واحدة كانتا فيها باستمرار على اتفاق : وهي السياسة التي يجب سلوكها في الامبراطورية العثمانية . اما في قضية المان النمسا ، فما من شك في ان الحكومة الالمانية اطرحت وجهات نظر انصار الجامعة الجرمانيـــة .

وجهة النظر النمساوية ـ . لقد كان رجال الدولة الألمان لا يستطيعون بحق ان يتصوروا ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية . ولكن وجد في النمسا أناس من هذا الرأي وهم رجال الكتلة التي تسمى « الحركة القومية الألمانية في النمسا » والتي سمت نفسها فيما بعد : « الحركة المناصرة للجامعة الجرمانية في النمسا » . وكان على رأسها رجل يسترعي النظر وهو **جورج شونرر** ، وكان نائباً في البرلمان النمساوي منذ ١٨٧٣ ، ويكاد يبلغ عمره في ذلك الحين الثلاثين عاماً . وكان شونرر يمتاز بصفات المحرض : فقد عرف كيف يوقظ الحركة ويجذب المشتركين . ولكن لم يكن عنده أي حس سياسي . ولنلاحظ انه لم يتعلق بتشكيل حزب اصلي

خاص . وكل مايريده هو خلق حركة رأي يمكن ان تؤثر على الأحزاب السياسية الموجودة .

لقد وضع برنامج حركته القومية الالمانية بشكل غامض في العام ١٨٨٢ وحرره مؤرخ شاب نمساوي أصبح فيما بعد معروفاً وهو **فريد يونغ** . وكان يقصد تقوية تلاحم القومية الألمانية في النمسا » ولذا اراد ان يغير الدستور النمساوي ، وينتزع ، من الارض النمساوية ، غاليسيا ،والبوكوفين ، وكارنيول وهي مناطق لايوجد فيها المان ، وان يعطي هذه المناطق نظاماً خاصاً ، وان ينظم دولة نمساوية المانية قوية حقاً من المناطق التي تكون فيها اكثرية عظمى من الألمان ، وأن يوجه سياسة هذه الدولة « في اتجاه المصالح الألمانية » فقط ، وان يجعل من التحالف مع الامبراطورية الالمانية قاعدة دائمة للسياسة الخارجية ، قاعدة راسخة لايمكن لأي حكومة ان تمسها .

وفي الواقع نمت الحركة نمواً بطيئاً : ففي انتخابات شباط ١٨٩١ ، احرز شونرر واصدقاؤه سبعة عشر مقعداً في البرلمان ، ونجحوا في اوساط الشبيبة ، وبخاصة الطلاب ، بينما اصطدموا بمقاومة ضخمة من جانب المحافظين الالمان ، حتى ومن الأحرار الليبراليين ، ولكن المقاومة الهامة أتت من الكاثوليك .

نمت دعاية شونرر كثيراً حوالي ١٩٠٠ لأن المنازعات ، في ذلك التاريخ ، كانت عنيفة جداً في النمسا : وخامر الألمان انطباع بأنهم مهددون شيئاً فشيئاً بصعود « السلافيين » . ونظم شونرر ، في ذلك الحين ، حركة متممة واعطاها اسم « **بعيداً عن روما** » .

وكانت نظريته تتلخص في انه اذا لم يرغب المانيو النمسا ، عموماً ،

بارتباطهم بالامبراطورية الالمانية ، فذلك لأنهم كاثوليكيون . فاذا نجحنا في صبغهم الى البروتستانتية ، جعلناهم يقبلون بسهولة فكرة الارتباط .

ولذا اراد تنظيم حملة كبرى لهذا الغرض ، واصطدم هذا البرنامج بمقاومة قوية في اوساط الحزب الكاثوليكي . واذا اخذنا بقول شونرر نفسه وجدنا أن هذه الحركة ،في الواقع، لم تقدم شيئاً عظيماً . فقد صرح بأنه حصل على ٣٢٠٠ صابىء حتى انه توصل ، في ١٩٠١ إلى أنه يرجو علناً تفتيت الدولة النمساوية ، والتصريح بأن مايلزم هو تقويض امبراطورية النمسا ، وربط ألمان النمسابالامبراطوريةالالمانية. وقال بذلك في البرلمان، في خطاب ١٨ نيسان ١٩٠١ ، وكرره ، في ١٨ آذار ١٩٠٢ ، منهياً خطابه بتحية وجهها إلى آل هوهنتسولرن . وصرح أحد أعوان شونرر أيضاً ، في ١٩٠٤ ، بأنه يرجو تفتيت النمسا — هونغاريا واتحاد ألمان النمسا بالامبراطورية الالمانية .

والنتيجة هي أن الحزب الجامع الجرماني في النمسا ، حزب شونرر، حصل ، في انتخابات ١٩٠١ ، على ٢١ مقعداً . وهذه هي نقطة الذروة ، ومن ثم كان السقوط سريعاً جداً ، لأن كتلة أنصار شونرر رفضت أن تتبعه عندما صرح بأنه يرجو تقويض الدولة النمساوية . وفي انتخابات ١٩٠٧ ارتد جماعة شونرر إلى ثلاثة نواب .

وبالاجمال ، ان فكرة الجامعة الجرمانية ، في الحدود التي طبقت فيها على ألمان النمسا ، لم تجد سماعة عريضة قبل عام ١٩١٤ ، ان في النمسا ، وان في ألمانيا .ولكن الذي فاز وحده إنما هو **فكرة الاتحاد الاقتصادي** ، وفكرة الاتحاد الجمركي بين ألمانيا ، والنمسا ، وهونغاريا . وهذه الفكرة ، التي اطلقت قبل ١٩١٤ ، كادت أن تتحقق في ١٩١٨، ولكن هزيمة ألمانيا في ذلك التاريخ حالت دون تحقيقها .

الفصل السابع

الحركة القومية الايطالية

بعد ١٨٥٠

لدراسة الحركة القومية الايطالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يجدر بنا ، قبل كل شيء ، أن نعين مدى امتداد الشعوب الناطقة باللغة الايطالية .

تحتل هذه الشعوب الناطقة بالايطالية ، في ١٨٥٠ ، ايطاليا كلها : سهل البو وشبه الجزيرة ، وعدا ذلك تحتل أيضاً بعض جزر البحر المتوسط: صقلية وساردينيا ومالطة ، ومع بعض التحفظ كورسيكا . وكانت صقلية بلا منازع ناطقة باللغة الايطالية . وفي ساردينيا توجد لهجة في أساسها ايطالية ، ولكن مع خليط ظاهر من التعابير الاسبانية . وفي مالطة كانت اللغة الايطالية لغة المثقفين : لغة الاكليروس ، والمحاكم ، ولكن الشعب المالطي ، في مجموعه يتكلم المالطية ، أي لهجة تختلط فيها الايطالية بكثير من الكلمات العربية . وأخيراً في كورسيكا - ويجب الا ننسى أن كورسيكا كانت خاضعة لسيطرة جنوة حتى التحاقها بفرنسا ، عام ١٧٦٨ - ظلت الايطالية ، حتى حوالي ١٨٣٠ ، لغة التعليم لأنه لايوجد حتى ذلك الحين ، في كورسيكا ، إلا مؤسسات تعليم خاص . ومنذ **قانون غيزو** ، في ١٨٣٣ ، وطد تعليم الفرنسية بانتظام في كورسيكا ، ولذا كان استعمال الفرنسية نحو ١٨٥٠ قليل الانتشار نسبياً في الجزيرة . وخارجاً

عن الادارة لم تكن جماهير الشعب ، في كورسيكا ، لتتكلم الايطالية الأصلية ، بل كانت تتكلم لهجات : ففي القسم الشمالي من الجزيرة وجدت لهجة قريبة من التوسكانية ؛ وفي القسم الجنوبي ، لهجة قريبة من لهجة ساردينيا .

وخارجاً عن القوس التي تشكلها جبال الألب ، وبالتالي خارجاً عن حدود ايطاليا الأصلية ، وجد سكان ايطاليون في قسم من شبه جزيرة ايستريا ، وبخاصة في تريستا القديمة ، واختلطوا بالشعوب الناطقة بالسلافية . وأخيراً توجد بزور ايطالية في بعض أقسام الشاطىء الدالماسي ، وهي بقية باقية من الاستعمار الذي مارسته البندقية في هذه المناطق في العصر الوسيط . ولكن هذه النوى الايطالية كانت جماعات صغيرة جداً في وسط الشعب السلافي .

ولنشر الى انه يوجد على السفح الجنوبي من جبال الألب منطقة صغيرة تطابق ، جغرافياً ، وادي الآديج الأعلى ، وهي المنطقة التي التي تسمى عادة « الترانتان » ، حيث يوجد في قسم منها ، شعوب ناطقة بالألمانية ، ولنا عودة عليها .

ولم يكن عند هذه الشعوب الناطقة بالايطالية أو اللهجات القريبة للايطالية ، خلال فترة طويلة من الزمن ، « عاطفة قومية ايطالية » نشيطة . وكان النظام السياسي في ايطاليا يمتاز بالتجزئة المفرطة ، وبالاجمال ، كانت روح المنازعات والروح البلدية عند الايطاليين أكثر مما كان عندهم من روح قومي .

في غضون الثورة الفرنسية والامبراطورية بسطت خارطة ايطاليا

السياسية وحولت . وفي ١٨١٥ سويت هذه الخارطة بمعاهدات فينا ، دون الرجوع إلى الحالة التي كانت قبل أزمة الثورة والامبراطورية . وأخذت الدول الايطالية حدوداً جديدة . ولم يتصور أحد ، في الأوساط الرسمية في ذلك الحين ، فكرة الوحدة . وكان مترنيخ يقول : « ان ايطاليا كتلة دول مستقلة جمعت تحت تعبير جغرافي واحد » .

كانت هذه الدول الايطالية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وظلت نفسها أيضاً في ١٨٥٠ كما يلي :

١ – **مملكة ساردينيا** واسمها الرسمي : « دول صاحب الجلالة ملك ساردينيا » ، وتضم على السفح الفرنسي لجبال الألب **السافوا** ، ولكن السافوا كانت ناطقة باللغة الفرنسية ، وكونتية **نيس** ، **والبيمونت** التي ضمت اليها جمهورية جنوة عام ١٨١٥ ؛ وأخيراً جزيرة **ساردينيا** . إن كل هذا يؤلف « **مملكة البيمونت - ساردينيا** » كما تسمى عادةً ، ونفوسها اجمالا أربعة ملايين ونصف نسمة تقريباً .

٢ – **الدولة الحبرية** ، وتوجد في وسط شبه الجزيرة وتحتوي اللاتيوم أي الاراضي المباشرة الممتدة حول روما ، وكامبانيا البحرية وأومبريا ، في منطقة الآبنين ، والمارش ، من جهة البحر الادرياتيك ؛ وفي الشمال ، المنطقة التي تسمى رسمياً **القصادات** ببساطة ، لأن ادارة هذه المناطق مؤمنة بقاصدين رسوليين ، وفي الغالب يعطى إلى هـذه المنطقة اسم « رومانيو » ، ولكن هـذا الاسم ، رومانيو ، يطبق بخاصة على قسم من القصادات وعلى منطقة رافين . وكانت نفوس الدولة الحبرية حوالي مليونين ونصف نسمة .

٣ – **مملكة الصقليتين** وتضم الجزء الجنوبي كله من شبه الجزيرة ،

وجزيرة صقلية . ونفوس هذه المملكة حوالي سبعة ملايين ونصف نسمة . وتعتبر أهم دولة من ناحية رقم السكان .

٤ - وبين دول الكنيسة ومملكة البيمونت - ساردينيا ، توجد **دوقيات ايطاليا الوسطى** : دوقية توسكانا الكبرى ، وعاصمتها فلورنسا ، ونفوسها ١٫٣٥٠٠٠٠ نسمة . وفي ١٨٤٧ ألحقت أمارة **لوقا** ، التي ظلت حتى الآن مستقلة ، بتوسكانا ، ودوقية **بارما** ، وعاصمتها **بارما** ، وتضم أيضاً مدينة بليزانس ، ودوقية **مودينا** التي ضمت إليها ، في ١٨٢٨ ، أمارة ماسّا وكراره . وكانت نفوس مودينا نحو ٣٠٠٠٠٠ نسمة . ويضاف إلى ذلك **جمهورية القديس مارتن** الصغيرة في منطقة التخوم بين توسكانا والدولة الحبرية ، وهي دولة لا أهمية لها .

٥ - وأخيراً **أمارة موناكو** المشمولة في أراضي مملكة البيمونت - ساردينيا .

لم تكن هذه الدول الايطالية لتشمل جميع السكان الناطقين باللغة الايطالية ، لأن بعضهم كان يتكلم لهجة قريبة من الايطالية في كورسيكا التي أصبحت فرنسية منذ ١٧٦٨ ، ومالطة التابعة لانكلترا رسمياً منذ ١٨١٥ ، والتسّن المنطقة الواقعة مباشرة شمال بحيرة ماجور (البحيرة الكبرى) ، وبالرغم من أنها تقع على السفح الجنوبي لجبل الالب ويسكنها شعب ينطق الايطالية ، كانت ملحقة **بالكونفدراسيون الهلفيتي (السويسري)** . وفي ١٥١٢ ، أصبحت التسن أرضاً سويسرية عقب حادث يرتبط بحروب ايطاليا . ومن جهة أخرى ، منطقة ميلانو والبندقية ، أي القسم الأعظم من السهل الواقع بين نهر البو وجبال الألب ، وكانت تابعة الى امبراطورية النمسا ، وتشكل في داخل الامبراطورية النمساوية نيابة - **ملكية** . أما

منطقة ايستريا ودالماسيا ، فقد كانت أراضي نمساوية أيضاً ، ولكنها ادمجت في الادارة النمساوية العادية . وتمثل المنطقة « اللومباردية ـ البندقية » وحدها أربعة ملايين ونيف نسمة ، أي بقـــدر سكان مملكة البيمونت ساردينيا ، أو بما يعادلهم تقريباً .. وقد توطد نفوذ النمسا بقوة في القسم الشمالي من شبه الجزيرة ، لأنهـا كانت تملك ، عـدا ايستريا ودالماسيا ، المنطقة اللومباردية ـ البندقيـــة ، وتمارس نفوذها في توسكانا ، ودوقيـة مودينا ودوقيـة بارما اللتين كان على رأسيهما اميران نمساويان ، وأخيراً ابرمت مملكة الصقليتين بعد ١٨١٥ معاهدة تحالف سرية مع امبراطورية النمسا . وهكذا كان النفوذ النمـاوي مسيطراً في ايطاليا .

ولنشر في ١٨٤٩ ، بعد أن طردت الثورة البـــابا من دوله وتشكلت جمهورية روما ، الى ان الحكومة الفرنسية تدخلت لتقويض جمهورية روما ، ومنذ ذلك الحين بقيت في روما حامية فرنسية ، وكان النفوذ الفرنسي يمارس في الدولة الحبرية موازياً ومنافساً للنفوذ النمساوي . وترك النمساويون ، من جانبهم ، حاميات ، بعد ١٨٤٩ ، في القسم الشمالي من الدولة الحبرية ، في فراره وبولونيو .

بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، قامت حركة يقظة قومية في إيطاليا عرفت باسم « البعث » . ولكن هذا « البعث » وجد أنصاره بخاصة في الأوساط الفكرية وفي بعض الأوساط التجارية ولم يكن مطلقاً « حركة جماهير » . وفي ١٨٤٨ اشترك الايطاليون في الحركة الثورية التي هزت أوروبة كلها . ولكن هذه الحركة أخفقت ثم استأنفت عملها بشكل جديد في العـــام ١٨٤٩ . وبعد ١٨٤٩ اخفقت الحركة الثورية تماماً أمام التدخل النمساوي : في معركة نوفارو ، في ٢٨ آذار ١٨٤٩ ، التي سحق فيهـــا الجيش البيمونتي ، وأمام التدخل الفرنسي ضد جمهورية روما وأخذ جنود الجنرال

أودينو روما ، في ٣ تموز ١٨٤٩ . وهذه الحركة القومية ، في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، كما في السنوات السابقة ، لم تكن ، في الحقيقة ، إلا عمل أقلية . والمؤرخون الايطاليون على اتفاق للاعتراف بأن جماهير الشعب الكبرى ظلت لا مبالية .

وغرضنا بعد هذا أن نبين نمو الحركة القومية الايطالية بعد ١٨٥٠ .

١ - حالة الدول الايطالية بعد ١٨٥٠

إذا نظرنا إلى حالة هذه الدول الايطالية وجدنا تبايناً بين النظام السياسي لمملكة بيمونت - ساردينيا والنظام السياسي في الدول الأخرى ، أو البلاد الايطالية الأخرى .

البلاد اللومباردية - البندقية . - في عام ١٨٤٨ خسر النمساويون في بضعة أسابيع القسم الأعظم من هذه البلاد ، ولكنهم استردوا البلاد بعد ذلك بقيادة الماريشال راديتسكي الذي كان يوجه العمليات . وقد فرض راديتسكي على البلاد نظام قمع شديد جداً ، وكان هذا النظام قاسياً على المفكرين والنبلاء والاكليروس ، لأن هذه الأوساط بخاصة كانت خطرة على راديتسكي . وعلى العكس ، كان هذا النظام النمساوي ، في مجموعه ، يراعي الفلاحين ويداريهم .

في ١٨٥٠ ، وجدت في ميلانو منظمة سرية ثورية وظلت تمارس نشاطها رغم إخفاق الثورة . وكان رئيس هذه المنظمة آتيليو ليغوي ، وكان على صلة بلجنة المهاجرين الايطاليين التي يوجهها ماتزيني في لندن . وكانت هذه المنظمة السرية تضم في ميلانو كهاناً واغنياء . وصناعاً حرفيين ، ووجدت لها فروع في بادوا ومانتو . وكان رئيس المنظمة في هذه المدينة الأخيرة راهباً يدعى تازولي . وقد عقدت هذه

الكتل اجتماعاً ، في كانون الأول ١٨٥١ ، للقيام بمحاولة تنظيم حركة ثورية ، ولكن الشرطة النمساوية ، بفضل الرقابة التي تمارسها على المراسلات ، اكتشفت ، في كانون الثاني ١٨٥٢ ، هذه المؤامرات . وأوقفت الشرطة تازولي ووجدت عنده قوائم المشتركين . وقد حررت هذه القوائم باللغة المرقمة ، وكان للجنة أمين شاب ، فخاف على نفسه وأعطى الشرطة مفتاح الرقم . وكانت الاعتقالات عديدة ورفعت الحكومة النمساوية بحق الموقوفين دعوى كبيرة في مانتو وحكمت بالاعدام على عدد كثير منهم . ولكن الذين اعدموا كانوا تسعة أشخاص ، وكان تازولي بين هؤلاء التسعة .

وعندما انتهت هذه الدعوى ، في ٦ شباط ١٨٥٣ ، حدثت في ميلانو محاولة ثورة ، بايحاء من ماتزيني . وكما نعلم ، قضى ماتزيني شطراً من حياته في تنظيم محاولات ثورات ولم يشترك بها شخصياً الا مرة واحدة ، وكذلك لم يبرهن ماتزيني على كبير رباطة جأش ، وكان يعتمد ، في ذلك الحين ، على الجنود المجر الموجودين في الحامية النمساوية في ميلانو . ولكن هذا الأمل بـــدا دون جدوى . وهاجم جماعة من الثوار قصر ميلانو ، وكان الاخفاق مباشراً وأدى إلى الحكم على بعضهم بالموت .

مملكة الصقليتين . ـ كان الملك فرديناند الثاني ، ويسمى « الملك القنبلة » لأنه أمر بضرب مدينة مسينا بالقنابل بقساوة في العام ١٨٤٠ للقضاء على الثورة التي قامت ضده في صقلية . ورفع الملك « بومبا » بعد ١٨٥٠ ، دعاوى سياسية عظمى ضد أعضاء الجمعيات السرية التي قامت بحركات في ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ ، وبخاصة ضد ستمبريني ، الذي كان زعيم جمعية « وحدة ايطاليا » . ودامت هذه الدعـــاوى أشهراً عديدة . ودارت على الحكومة بالاضطراب ، لأن المتهمين لم يشعروا بحرج في أن

يكشفوا أمام المحكمة الاكاذيب والفساد والرشوة في الأوساط الحكومية. ووجدت مئات الاحكام ، وحكم على ستمبريني وحده بالموت ولم ينفذ الحكم . ولكن نظام السجون السياسية في مملكة نابولي ، حيث ترسل هذه المئات من المحكومين ، كان قاسياً جداً . وأثار هذا القمع احتجاجات في أوربة بأجمعها . وأعطاها غلادستون الليبرالي الانكليزي سناً خاصاً ، ولم يكن في ذلك الحين رئيساً للحكومة . ففي سياق رحلة إلى إيطاليا وجد وسيلة في ١٨٥١ ، لزيارة بعض السجون في مملكة الصقليتين . ووجه رسالة عامة إلى الوزير الانكليزي الأول ، **ابردين** ، وصرح فيها بأن النظام المفروض في هذه السجون كان « انتهاكاً للقوانين الالهيّة والبشرية » وان نظام « الملك بومبا » يطبق نظام التعذيب المعنوي والجسدي على أناس فاضلين وأذكياء » ، وإن النظام السياسي في مملكة الصقليتين يرتكب « اهانات عامة » ، حتى انه لايوجد في هذه المملكة « أي احترام للقانون » ، وختم كلامه بقوله : « إن هذا النظام دنيء وغير نبيل » وإنكار لله قائم على نظام حكم » وقال : « يجب وضع مملكة الصقليتين « خارج الأمم المتحضرة » .

ولما كان هذا القدح صادراً من غلادستون ، أي من رجل له سلطته العليا جداً المعنوية والسياسية في أوربة ، فقد ترك اصداءً كبيرة . وقد أخذت هذه الاحتجاجات بعين الاعتبار ، وفي تشرين الاول ١٨٥٦ قطعت الحكومة الفرنسية والحكومة الانكليزية العلاقات الدبلوماسية مع ملك الصقليتين بصفة مؤيد (عقوبة) للنظام السياسي الذي فرضه على رعاياه .

ومع هذا كان يراد معرفة ما إذا كان يوجد حقاً ، في مملكة

الصقليتين ، حركات قادرة على أن تزعزع النظام القائم . وقد وجدت فيها حركتان : الحركة الليبرالية ، والحركة الماتزينية .

الحركة الليبرالية . ـ كانت الحركة الليبرالية تفكر بدعوة الأمير مورا إلى عرش نابولي ، وكان مورا ابن عم نابوليون الثالث وابن مورا ، صهر نابوليون الأول وملك نابولي في النظام النابوليوني ، وقد ثلّ عرشه في عام ١٨١٤ . ونظم الحزب **المورواتي** ، كما يقال آنذاك ، تنظيماً قوياً ونشيطاً في تشرين الأول ١٨٥٦ . ولكن ، لنشر إلى أنه اذا انتصر هذا الحزب المورواتي ، فلن يكون واسطة لتحقيق الوحدة الايطالية ، بل ، بالعكس ، لتأسيس « دولة مورواتية » في جنوب ايطاليا ، دولة يحميها نابوليون الثالث ، وتمنع تحقيق الوحدة . ولهذا السبب كان كافور معادياً لهذه الحركة المورواتية . ولحسن حظ كافور كان الانكليز يفكرون تفكيره ، لأن قضية جنوبي ايطاليا ، بالنسبة لهم ، قضية متوسطية ، أي قضية تتعلق بسياسة البحر المتوسط ، ولا يريدون في ايطاليا الجنوبية وفي صقلية دولة تابعة لفرنسا .

الحركة الماتزينية . وكان يوجه هذه الحركة **بانتيفينيا** ، وقد حاول القيام بثورة فاخفقت . وكانت تدعم هذه الحركة لجنة المهاجرين الموجودة في مالطة وزعيمها **نيقولا فابريتزي** ، صديق ماتزيني : وكانت هذه اللجنة تقوم بدعاية سرية ، وتحاول نقل الأسلحة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً .

الدولة الحبرية . ـ لقد رأينا في العام ١٨٤٩ ان جيوش الجنرال اودينو اخذت روما ووطدت سلطة البابا السياسية على دولته ولم يدخل البابا روما الا في نيسان ١٨٥٠ ، وقد دخلها تحت حماية الحامية الفرنسية .

لقد بعث الامير لويس ـ نابوليون إلى مساعد معسكره **ادغار** في

برسالة ينصح فيها الحكومة الحبرية ويقول بأنه يجب ، قبل كل شيء ، اعلان العفو العـــام لكل من اشترك في الثورة ، ويجب « عصرنة » الادارة ، أي استعمال العلمانيين وحدهم في الادارة الحبرية التي ظلت حتى الآن بين أيدي الكرادلة ، وأخيراً تشكيل حكومة ليبرالية . ولكن البابا لم يأخذ بعين الاعتبار هذه النصائح الفرنسية ، بل انه صرح بأن الحركة الثورية لعام ١٨٤٩ كانت من صنع الأجانب ، وأن شعوب الدولة الحبرية لا ترغب مطلقاً باصلاحات واسعة . وفي ١٨ ايلول ١٨٤٩ وعـد البابا بتحقيق اصلاحات ضيقة جداً : فقد وعد بتأسيس مجالس اقليمية وبلدية في الدول الحبرية ، وبأن يكون ، على رأس الدولة ، مجلس دولة ، ويكلف باعداد مشاريع القوانين ، لا بالتصويت عليها ، وأخيراً ، بامكان وصول العلمانيين إلى الوظائف الادارية .

هذا كل ما وعد به البابا **بيوس التاسع** . ولكن نظام الواقع لم يحترم حتى هـذه الوعود . وفي الحقيقة ، ان الوظائف العليا في الادارة ظلت محتجزة للكنسيين ، كما كانت الحال قبل ١٨٤٧ ؛ حتى ان البابا الذي أنشأ مجلس الدولة ، لم يستشره أبداً . وأخيراً ، إذا أعلن بيوس التاسع العفو العام ، فقداستثنى منه جميـع الذين كان لهم دور في مجلس الجمهورية الرومانيـــة أو الذين قاموا بالاحتفالات الدينية في جيش هذه الجمهورية ، وكان عددهم ٧٢٠٠ شخص ، ولذا لم يفيدوا من هذا الاجراء .. وكان هذا النظام قاسياً بلا منازع . وقامت المعارضة ضده في أوساط البورجوازية الليبرالية في القصادات وفي المارش ، وكانت رومانيو ، منـــذ ١٨١٥ ، مركز الاتجاهات الثورية . ومن البورجوازية الليبرالية ، امتدت أفكار المعارضة إلى بعض أوساط العمال .

الدوقيات . — في **توسكانا** ، كان الدوق الأكبر ليوبولد الثاني رجلاً

هادئاً ، ومن البديهي أنه رفع دعاوى سياسية كسائر السادة الايطاليين في ذلك العصر ، ولكنه لم يذهب إلى بعيد في الضرب على يد المحرضين . وفي دوقية **بارما** ، وفي دوقية **مودينا** كان السادة معتدلين نسبياً وظل الشعب هادئاً ، وفي امارة **ماسّا - كراره** التي تؤلف جزءاً من دوقية مودينا ، كان عمال مقاطع الرخام ماتزينيين وشكلوا مركزاً ثورياً .

وهكذا وجدت ، في جميع هذه الدول ، بالرغم من توطيد نظام الضغط والارهاق والقمع ، بعض مراكز معارضة ثورية ، وكانت بخاصة مراكز ماتزينية ، وبالتالي مراكز جمهورية وحدوية ، ولكن لم يكن لهذه المراكز كبير اشعاع .

مملكة البيمونت - ساردينيا . - كان البيت السافوي ، الذي يحكم هذه المملكة ، حكيماً بحسن التصرف ، بالرغم من إخفاق الثورة ، فقد حافظ على النظام الدستوري والبرلماني ، لأن النظام ، الذي منحه شارل البير في آذار ١٨٤٨ ، ظل محافظاً عليه بعد ١٨٥٠ وأصبح ، فيما بعد ، دستور المملكة الايطالية . وكان يراد أن يعطى لهذا النظام الدستوري والبرلماني قاعدة ثابتة ومستقرة ، وتم ذلك بفضل الزعيم كافور .

كافور . - دخل كافور الحكومة ، في تشرين الأول ١٨٥٠ ، وزيراً للزراعة والتجـــارة ، ثم أصبح ، في ٤ تشرين الثاني ١٨٥٢ ، رئيساً لمجلس الوزراء ، وتوصل إلى تشكيل أكـــثريه حكومية بعقد ائتلاف بين حزبه الخاص ، حزب الوسط اليميني ، وحزب اليسار المعتدل الذي كان زعيمه **راتازي**. وهذا التحالف بين الوسط اليميني واليسار المعتدل الذي يسمى « كونوبيو » كان أهم عمل في حياته السياسية . وهكذا وجد في مجلس النواب في تورينو ، حزب ليبرالي كبير . وكانت غاية كافور

« أن يربي البلاد على الحرية » وأن يري أن المملكة الساردية قادرة على أحياء نظمها الليبرالية ، وإن هذه النظم الليبرالية يمكن أن تعطي عملياً نتائج طيبة .

ولا نريد أن نصر هنا على عمل كافور في السياسة الداخلية . حسبنا أن نقول انه قام بجهد كبير في تنظيم الجيش ، والتنظيم الاقتصادي والأشغال العامة وغيرها . وإن مانريد أن نعينه ونقطع به هو الاتجاه الذي أراد أن يعطيه ، على الصعيد السياسي ، لنظام البيمونت - ساردينيا :

سياسته الدينية . - لقد وقف كافور « مناوئاً للكنيسة » وكان رد الفعل الرجعي في الدول الايطالية ، وفي روما ، وفي غيرها مطبوعاً باتجاه « اكليركي » . فاراد كافور أن يعدله بما يقابله ، ورغب في توكيد المعارضة الموجودة بين نظام الحرية ، مثل نظام البيمونت - ساردينيا ، وأنظمة السلطة التي توجد في الدول الايطالية الأخرى . وهذا هو مفتاح سياسة كافور في القضية الدينية .

المبدأ الأول . - كان كافور يريد أن تكون الدولة كاملة السيادة ، ولذلك ينبغي ألا تدع للكنيسة ممارسة وظائف التعليم ، ووظائف الأحوال المدنية وغيرها . ولذا استصدر قانون الزواج المدني والقانون الذي ألغى فيه امتيازات الاكليروس في القضاء .

المبدأ الثاني . - والمبدأ الثاني هو انه يجب على الدولة مراقبة الكنيسة ، وعلى الأقل ، مادامت الكنيسة لاتتفق مع النظم الليبرالية ، ولذا صدر قانون شرطة العبادات ، وقانون ثان ، عام ١٨٥٤ ، يعاقب كل كاهن يهاجم نظم دولة البيمونت - ساردينيا اثناء ممارسة وظائفه .

المبدأ الثالث . - والمبدأ الثالث يقوم على ان كافور اراد ان

يمنع نمو اموال الوقف ، لأن امتلاك هذه الأموال يخول الاكليروس ، في رأيه ، كثيراً من النفوذ ، ولهذا السبب استصدر قانون نيسان ١٨٥٥ والغى بموجبه جميع الجمعيات الرهبانية ، عدا الجمعيات التعليمية وجمعيات الاحسان ، وصادر اموالها ليخصصها لأعمال الاحسان العلمانيـــة ، او ليستخدمها في زياده مرتبات الاكليروس الأدنى .

وفي الوقت الذي كان كافور يطبق هذه السياسة المناوئة للاكليروس وضع نفسه حامياً للأحرار في كل اجزاء ايطاليا : ففي ١٨٥١ ،استقبل في تورينو احراراً كانوا مضطرين الى الهجرة الى دول ايطالية أخرى، مثل غاريزي ، زعيم الحركة الجمهورية في توسكانا ؛ **وتومازيو** ، رفيق **مانين** في البندقية؛ **وماميياني** وهو وزيرسابق للبابا بيوس التاسع، ولكنه اختلف معه منذ حوادث ١٨٤٩ . وقد اعطاهم كافور مرتبات من الدولة الساردية تساعدهم على العيش ، عندما صادرت اموالهم النمسا وحكومات الدول الايطالية الأخرى . ومن جهة اخرى ، انشأ لبعضهم كراسي جامعية في جامعة تورينو : فمن ذلك ان **مانتشيني** ، وكان منفياً نابولياً ،تسلم ،في في جامعة تورينو كرسي الحقوق الدولية ، وخصص درسه الأول ، في عام ١٨٥١ ، لدراسة نظرية « القومية » لتكون له فرصة للكلام عن الوحدة الايطالية .

ولم يتردد كافور ، بخاصة ، عام ١٨٥٦ ، في ان يغتنم الفرصة ويكشف أمام العالم النظم السياسية الايطالية . واتخذ هـــذا الموقف بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس ١٨٥٦ بعـد حرب القرم . وكانت البيمونت ـ سردينيا حليفة فرنسا وانكلترا في هذه الحرب ضد روسيا.وقد عقد كافور هذا الحلف ليدل على ان للدولة الساردية جيشاً يساعدها على تبوء مقعدها في مؤتمر السلام . وفي مؤتمر باريس ١٨٥٦ قدم لممثلي الدول الكبرى مذكرة

يري فيها الحالة البائسة التي وجدت فيها الدولة الحبرية ومملكة الصقليتين . وقبل رئيس وفدفرنسا ، **والوسكي**، ورئيس الوفد الانكليزي، **كلازندون**، ان يدعى كافور . ولكن ممثل النمسا ، **بوول** ، عارض صراحة . وصرح بأن ليس للمؤتمر الحق في مناقشة هذه القضايا الايطالية ، لأنه انعقد فقط لتسوية السلام بين فرنسا وانكلترا وروسيا . ولذا اقتصر الكونغرس على التصويت على صيغة غامضة جداً يوصي بها حكومات الدول الايطالية باتخاذ « اجراءات رحيمة » . وبعد فهل كانت هذه المحاولة كضربة السيف في الماء ، أي جهداً ضائعاً دون نتيجة ؟ ليست تماماً ، لأن كافور تلقى عرائض اعتراف بالجميل من جميع انحاء ايطاليا . لقد وضع نفسه حامياً للايطاليين ، ورفع صوته باسم ايطاليا . وهكـــذا أصبحت البيمونت ـ ساردينيا ، يوماً فيوماً ، مركزاً تتجه اليه تطلعات كل من كانوا يرجون تجديداً في ايطاليا .

٢ ـــ يقظة الفكرة القومية

لقد استخدم كافور هذا الوضع الخاص للدولة الساردية ليجعل من هذه الدولة نقطة تجمع وتشيع لكل من كانوا يتطلعون لاحياء الحركة القومية ، وحاول ان يجمع الأفكار في ايطاليـا حول المملكة الساردية. وقـد نتساءل لأي هـدف ، ولأي فائدة كان يرمي ؟ يبدو ان فكر كافور لم يأخذ مباشرة أي شكل واضح دقيق . لقد حاول ان يتلمس بادىء بدء ، قبل الوصول الى بناء برنامج معين .

لقد كان كافور ، في بداية ١٨٥٦ ، يفكر ، قبل كل شيء ، على مايبدو ، في مصالح أسرة آل سافوا ، أي السلالة الحاكمة في البيمونت ـ

ـ ساردينيا ، اكثر مما كان يفكر في مصالح الايطاليين عموماً. ولدينا ثلاثة وقائع تؤكد هذا الانطباع :

١ ـ في شباط١٨٥٦ ، كان كافور يفكر بترتيب يؤمن لبيمونت ـ ساردينيا امكان ضم دوقية بارما : وذلك بنقل دوق بارما الى مودينا ، وطرد دوق مودينا. وقد بلغ هذه الفكرة نابوليون الثالث ، ولكنه لم ينجح .

٢ ـ ومن جهة ثانية ، نعلم من وثائق عديدة ان كافور في آذار ١٨٥٦ كان يفكر بتنظيم « حزب بيمونتي » في صقلية يقوم بثورة ويعلن استقلال الجزيرة ومن بعد يلحق صقلية بالمملكة البيمونتية الساردية. وقد قال : انها فكرة جريئة ولكنها ليست غير معقولة » .

٣ ـ ولدينا ، من العصر نفسه ، رسالة موجهة الى رتّازي ، تلفت النظر ، لأن كافور يصرح فيها بأن مانين ، زعيم جمهورية البندقية ، في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، « طوبائي » : « ان هذا رجل يريد وحدة ايطاليا وأضعاث احلام أخرى » .

يبدو اذن ان كافور ، في ١٨٥٦ ، كان يشك بامكان تحقيق الوحدة الايطالية .

وبعد ١٨٥٦ تطورت افكاره بسرعة : فقد اتجه نحو فكرة الوحدة الايطالية ، وبالطبع على ان تكون المملكة الساردية بزعامة بيت آل سافوا ، على رأس ايطاليا المستقبل . والدليل على هذا التطور هو انشاء « الجمعية القومية » .

الجمعية القومية . ـ ان فكرة انشاء رابطة لتنمية العاطفة القومية في جميع اجزاء ايطاليا ليست جديدة. فقد تصورها **مانين** قبل ١٨٤٨ والصقلي **لافارينا** ، احد زعماء ثورة صقلية ضد « الملك بومبا » ، في ١٨٤٧ - ١٨٤٨ . وقد

هاجر منذ ذلك الحين وعاش في تورينو . لقد جاء لافارينا ، في ايلول ١٨٥٦ ، وعرض هذه الفكرة على كافور . وكان لافارينا ، في ذلك الحين ، يشك ويتساءل ما اذا كان بالامكان الوثوق بكافور كل الثقة . وكانت بين لافارينا ومانين بخاصة مراسلات نشيطة لتنظيم « الجمعية القومية » . ولنشر الى ان هذه المبادمة كانت سابقة « للجمعية القومية » الألمانية .

مبادىء الجمعية القومية الايطالية . — ان اول مبدأ لهذه الجمعية هو ان توضع جانباً ، في هذه الآونة ، كل مناقشة في السياسة الداخلية ، وبالتالي ايضاً ، كل مناقشة في الأشكال السياسية القادمة .

والمبدأ الثاني هو القيام بدعاية لصالح فكرة الاستقلال والوحدة وتنمية هذه الدعاية في الأوساط الشعبية التي لم تكن حتى الآن اوساطاً نشيطة في الحركة القومية .

والمبدأ الثالث هو الاعتماد على البيت السافوي ، اي على السلالة الساردية ، هذا البيت السافوي الوفي للقضية الايطالية . وكان موجهو « الجمعية القومية » يرون بأن مؤازرة السلالة الساردية ضرورية لها .

ونشر برنامج « الجمعية القومية » حسب هذه الأسس التي اتينا على ذكرها ، في الأول من ايلول ١٨٥٧ . ونظمت « الجمعية » مباشره تجمعات في كل اجزاء ايطاليا ، وكان ذلك سهلًا في البيمونت — ساردينيا ، لأن القانون ينص على امكان تشكيل جمعيات سياسية . ولذا كان للجمعية القومية فيها تنظيم عام . فقد كان رئيسها المركيز بالافيتشيني اللومباردي الأصل ، ونائب رئيسها غاريبالدي ؛ وأمينها منشىء الجمعية ، لافارينا . ولكن « الجمعية القومية » لم تستطع ان تتشكل علناً في البلاد الأخرى : فقد اضطرت ان تنتظم سراً . وكان للجمعية فروع سرية في لومبارديا — البندقية ، وفي توسكانا ، وفي دوقيتي بارما ومودينا ، حيث كانت البورجوازية

نشيطة جداً في هذا الاتجاه ، وفي رومانيو ، أي في القسم الشمالي من الدولة الحبرية . ولكن النجاح كان في مملكة الصقليتين اقل وضوحاً مما في غيرها. وبفضل لافارينا ، الصقلي الأصل ، استطاعت الجمعية القومية في صقلية ان يكون لها فروع ولكنها قليلة من العدد .

وكان عمل هذه الجمعية نافذاً ، لأنها ضمت جموعاً كانت ، حتى ذلك الحين ، متفرقة ومبعثرة ، وحببت بالبيت السافوي اناساً لم يفكروا بالوحدة تحت توجيه ملك ساردينيا ، وما كانت هذه « الجمعية القومية » لتعمل شيئاً دون الرجوع سراً الى كافور . ولكن كافور لم يشأ ان يشارك ويزج فيها اسمه علناً . ولدينا منه رسالة مميزة مكتوبة في ١٨٥٧ الى لافارينا ، وفيها يقول : « اني واثق من ان ايطاليا ستشكل دولة واحدة ، وان روما ستكون عاصمة لها ، ولكنني اجهل ماذا كانت مستعدة الى هذا التحويل العظيم ، لانني لا اعلم مناطق ايطاليا الأخرى انني وزير ملك ساردينيا ، ولا استطيع ان اقول او اعمل شيئاً يمكن ان يشرك السلالة قبل الأوان . شكلوا الجمعية القومية اذا بدا الايطاليون ناضجين للوحدة ، واني لآمل بألا تجعلكم الفرصة تنتظرون طويلاً » . ولكنه اضاف في هذه الرسالة نفسها بأن اصدقاءه السياسيين « لا يؤمنون بعد بنجاح المشروع » . وبالتالي ، يجب الا تقحم الأمور لئلا يفسد المستقبل : « لو سئلت عن « الجمعية القومية » لأنكرت كل علاقة بينها وبيني : وسانكرها كالقديس بطرس واقول : لا اعرفهـــا » .

فمن المؤكد اذن ان كافور شجع انشاء « الجمعية القومية » وكان على صلات وثيقة بلافارينا أمين سر الجمعية ، ولكنه لم يشأ ان يعترف رسمياً بهذه الرابطة لأنه لم يكن بعد واثقاً من الرأي الايطالي . ولكن ،

هذا يبرهن جيداً على انه كان في ١٨٥٧ يرجو الوحدة . ولم يقل بأنها وهمٌ أو أضعاث أحلام .

جذبت هـــذه الجمعية القومية الى « البيت السافوي »، أي الى سياسة كافور وهي الوحدة تحت ادارة السلالة الساردية ، مشايعات هامة ، وضمت الى هذه السلالة مشايعة بعض الجمهوريين ، وبخاصة مانين ، الرئيس السابق لجمهورية البندقية ، الذي انسحب الى باريس بعد ١٨٥٩ وكان يتمتع بجاه كبير . لقد شك مانين في البدء بكافور واعتبره ، « متبجح » ، فجاء كافور لرؤيته في باريس ، ليكسب وده ونجح ، حتى ان مانين صرح : « ينبغي قبل كل شيء، صنع ايطاليا ، هذه هي القضية الأساسية ، واقول إلى البيت السافوي: اصنع ايطاليا ، وأنا معك ، وإلا فلا، وانا الجمهوري انصب أول راية التوحيد : ايطاليا مع الملك الساردي » . وهكذا يتخلى مانين عن أفكاره الجمهورية لأنــه يرى بأن الوحـدة قابلة للتحقيق بسهولة تحت إدارة البيت السافوي .

والمشايعة الأخرى التي أثارت ضجة كبرى كانت مشايعة غاريبالدي. فقد هاجر هذا بعد حوادث ١٨٤٨ - ١٨٤٩ إلى امريكا ، ثم عاد إلى إيطاليا حيث يتمتع بجاه بطل قومي . كان جمهورياً ولاشك ، ولكنه تحدث مع كافور في تموز ١٨٥٦ واعترف بانه كان من الواجب التعاون مع الملكية الساردية .

وبالمقابل ، رفض زعيم الحركة الجمهوري ، ماتزيني ، بعناد ، الانضمام إلى كافور ، وظل يعـــارضه معارضة شديدة ، وأكثر من ذلك ، حاول ، مرات عديدة ، القيام بثورات ، حتى في البيمونت - سارديتيا أو في جوارها . وكان لاجئاً في لندن ، كما رأينا ، ولكن كانت له في

جنوة جريدة «ايطاليا الشعب» وقد منع كافور هذه الجريدة من الصدور، وعندئذ دبر ماتزيني ، في حزيران ١٨٥٦ ، مؤامرة ، وأراد ثورة في جنوة ، وأخرى في ليفورنة ، ومثلها في أمارة ماسا - كراره ، وأراد ثورة في كالابر . وكما هي العادة كانت حركة ماتزيني واسعة للغاية ، ولكن لم تكن منظمة أبداً . وقد عرف كافور المؤامرة ، لأن المؤامرات الماتزينية لا تحترس جيداً وتتخذ احتياطاتها ، ولكنه لم يضطرب. وفي الواقع، قام بمحاولة : وذلك أن سفينة غادرت ميناء جنوة متجهة صوب ساردينيا وكان على متنها متآمرون ماتزينيون بين الركاب ، وقد استولى هؤلاء المتآمرون على السفينة ووجهوها نحو نابولي ، وأرسوا بالقرب من المدينة على هتافات : « تحي الجمهورية ، تحي ايطاليا » . ولكنهم تبعثروا مباشرة وقتل أحدهم . وفي الوقت نفسه ، جاء ماتزيني سراً إلى جنوة وأعد فيها ثورة . ولكن الحكومة الساردية علمت بذلك من الشرطة الفرنسية ، واتخذت إجراءاتها ، وفي ليل ٢٩ — ٣٠ حزيران ١٨٥٧ ، قبض على الثوار ، إلا ماتزيني ، فقد وجد وسيلة للهرب . ولم يكتم كافور غضبه ، وسمى ماتزيني متآمراً مفضوحاً ، ومجنوناً فظيعاً يجب القبض عليه » . وكتب : « إنني أحسن صنعاً باعدام ماتزيني بالرصاص إذا تم ذلك ! » . وكان يخشى من أن تسبب الحركة الماتزينية له تعقيدات مع الدول الأجنبية .

هذه هي حال الحركة القومية الايطالية في العام ١٨٥٨ . وقد أصبح لكافور الآن بواسطة « الجمعية القومية » نقطة استناد تساعده على جس نبض الرأي العام .

كان الدور ١٨٥٩ — ١٨٦١ دوراً حاسماً في تاريخ الحركة القومية

الايطالية ، وهو الدور الذي تشكلت فيه مملكة إيطاليا تحت ادارة البيت السافوي .

في ١٨٥٩ تم عقد تحالف بين فرنسا والبيمونت - ساردينيا ، وبعد هذه المعاهدة قامت حرب بين هاتين الدولتين من جهة ، والنمسا من جهة أخرى ، وأدت هذه الحرب إلى مقدمات الصلح في **فيلافرانكا** التي وقعت في ١١ تموز ١٨٥٩ ، وبموجبها تنازلت النمسا لفرنسا التي تنازلت بدورها لايطاليا ، عن لومبارديا .

وغداة مقدمات صلح فيلافرانكا ظهرت الحركة القومية الايطالية في دوقيات ايطاليا الوسطى : توسكانا ، بارما ، مودينا ، وفي القسم الشمالي من الدولة الحبرية : رومانيو ، وأدت في الواقع في آخر ١٨٥٩ ، حتى قبيل في آذار ١٨٦٠ ، إلى ضم هذه الدوقيات ورومانيو إلى البيمونت — ساردينيا .

وأخيراً في عام ١٨٦٠ كان لمملكة الصقليتين وباقي الدولة الحبرية نفس المصير باستثناء روما ورقعة أرضية صغيرة حول روما .

وليس غرضنا في هذا البحث دراسة التاريخ الدبلوماسي للوحدة الايطالية ، بل أن ما نريده هو أن نحاول إظهار الخطوط الكبرى للحركة القومية الايطالية في هذا الدور ، وبيان الظروف التي نمت فيها الحركة القومية ، وبالتالي دراسة المراحل الكبرى لهذه الحركة ، وأخيراً صعوبات الذوبان بين مختلف الشعوب الايطالية .

ظروف نمو الحركة القومية . — لقد شجع كافور ، في ١٨٥٧ ، تشكيل « الجمعية القومية » . لقد شجعها سراً ، ولكنه لم يشأ أن يلتزم معها إلى الأعماق ، لأنه لم يكن مطمئناً من نضج الايطاليين للوحدة ،

ولم يشأ أن يقحم شيئاً . ويجب ألا ننسى ان كافور إنسان واقعي يتكيف مع الظروف ، ولم يكن مقيداً بأي سياسة أو مذهب أو نظام أو فكرة مسبقة ، لقد كان رجلاً فطناً ذكياً حذراً يأخذ بعين الاعتبار حقائق عصره . انه حيسوب ، بالرغم من أنه في نواحي أخرى ، مولع وموله ، ولكنه يعرف كيف يلجم حماسه الخاص واندفاعه . ولم يكن رجلاً يتعلق بمثالية سياسية عظيمة ، ولكنه كان دبلوماسياً عظيماً ، وفعالاً عظيماً .

قرر كافور العمل في ١٨٥٨ ، واحاطت به الظروف التالية :

اولاً ، من وجهة **نظر السياسة الخارجية** ، كان كافور متأكداً بالبداهة ، بأنه سيصطدم بمقاومة النمسا ، فقد أرادت النمسا بالطبع أن تحتفظ بالمنطقة اللومباردية - البندقية ، وان تحافظ على النفوذ الذي كان لها على جزء من الدول الايطالية . وللقضاء على مقاومة النمسا ، رأى كافور أن من الضروري للبيمونت - ساردينيا الحصول على مساعدة دولة أجنبية . ففي ١٨٤٨ ، عندما قامت البيمونت - ساردينيا بالمحاولة الأولى ضد النمسا ، طبق شارل - البير سياسة : « **تصنع نفسها** » وأراد بذلك أن تعمل البيمونت - ساردينيا « بنفسها » وأن تعمل وحدها . وقد آلت هذه السياسة إلى اخفاق تام . وأخذ كافور بعين الاعتبار تجربة ١٨٤٨ وعرف أن البيمونت - ساردينيا لايمكن أن تنجح الا إذا اعتمدت على دولة أجنبية . وهذا الحل يقتضي **مجازفة** ، لأنه من النادر جداً ، في السياسة الدولية ، أن يعطى شيء في سبيل لاشيء : ان الدولة التي تدعم دولة أخرى تطلب دوماً أو تقريباً دوماً تعويضاً ، وقد قرر كافور الذهاب إلى هذا . ولكن ممن يطلب هذا العون ؟ لايوجد

إلا دولتان يمكن التوجه إليهما : فرنسا وانكلترا . ولكن عون فرنسا يمكن أن يكون حاسماً ، لأن انكلترا ، تملك اسطولاً بحرياً ، ولا تملك جيشاً ، ولقهر النمسا ، لابد من وجود جيش .

موقف فرنسا . — في فرنسا ، كان نابوليون الثالث يعطف على القضية الايطالية : فقد شارك ، في شبابه ، بالثورة التي قامت ، في ١٨٣١ ، في الدولة الحبرية ، واطلق النار . ومن جهة السياسة العامة ، كان يرغب في تعديل معاهدات ١٨١٥ وتوطيد النفوذ الفرنسي في ايطاليا ويأمل أن تكون تابعاً لفرنسا . ولكن نابوليون الثالث ، من ناحية أخرى ، كان مكبوحاً « بالقضية الرومانية » : ففي ١٨٤٩ قوضت الحملة الفرنسية التي يقودها الجنرال اودينو الجمهورية الرومانية ووطدت سلطة البابا ، ومنذ هذا التاريخ بقيت في روما حامية فرنسية لحمايته . ومن الواضح ، عند تحقيق الوحدة الايطالية ، أن توضع قضية روما على بساط البحث . وستكون روما بالضرورة تابعة قليلا أو كثيراً إلى هذه الدولة الجديدة ، وعاصمة لها . وقد اضطر نابوليون الثالث إلى التفكير بأن هذه « القضية الرومانية » من طبيعتها أن تجلب إليه صعوبات ضخمة في السياسة الداخلية الفرنسية ، لأن إلغاء السلطة الزمنية للبابا يمكن أن يثير احتجاجات الكاثوليكيين الفرنسيين . وهذا ما يوضح لنا موقف الامبراطور .

في الأصل ، كان نابوليون الثالث ، مع رغبته بحذف النفوذ النمساوي من ايطاليا وإبداله بالنفوذ الفرنسي ، لايريد تحقيق الوحدة الايطالية لصالح البيت السافوي ، بل كان يتصور فقط تشكيل كونفدراسيون بين الدول الايطالية . ودليلنا على ذلك البرنامج الذي وضع في بلومبيير في تموز ١٨٥٨ بين كافور ونابوليون الثالث ، وأيضاً الكلام الذي قاله نابوليون

الثالث ، في تموز ١٨٥٩ إلى الايطالي بيبولي : « لا أريد الوحدة بل الاستقلال فقط » .

لماذا لا يريد نابوليون الثالث تشكيل « مملكة » من نموذج وحدوي ؟ أولاً ، لأنه يرى بأن الوحدة غير قابلة للتحقيق بعد ، ولأن العاطفة القومية تبدو له مشكوكاً بها ، ويعلم بأنه يوجد في ايطاليا تقاليد بلدية قوية للغاية وبالتالي روح نعروية انفصاليـة قوية جداً . وكان يخشى ، إذا شجع الوحدة ، من الصعوبات الداخلية في فرنسا ، بسبب القضية الرومانية ، ويخشى أيضاً اللوم الذي يمكن أن يوجهه إليه الرأي الفرنسي اذا ماساعدت فرنسا على تشكيل أمة كبرى إلى جانبها . لأن إيطاليا هذه يمكن أن تكون ، في المستقبل ، خطراً على فرنسا .

وإذا كان نابوليون الثالث لايرجو ، في الأصل ، الوحدة الايطالية فقد تركها وشأنها ، وفي بعض الاحيـان ، شجعها . وانتهى شيئاً فشيئاً إلى قبول هذا **الحل الوحدوي** ، لأنه كان مسوقاً بالحوادث وبكافور . ولذا يجب ألا نرى في نابوليون الثالث ، كما قيل ، نصيراً قاطعاً ، مطلقاً للوحدة الايطالية : لقد كانت فكرته كثيرة التنوع والألوان .

موقف انكلترا . — أما انكلترا ، فقد كان لهـا ، في القضيـة الايطالية ، مصلحة مباشرة ، باعتبارهـا دولة متوسطية ، ومن البديهي ، إذا تمت الوحدة ، ان يرى تشكل دولة جديدة في البحر المتوسط ، ربما تصبح ، فيما بعد ، دولة كبرى . وانكلترا ، الدولة المتوسطية ، يمكن أن تخشى هذا الاحتمال . ومن جهـة أخرى ، لم يكن لبريطانيا العظمى مصلحة في أن تستعيض في ايطاليا عن النفوذ النمساوي بالنفوذ الفرنسي ، لأن النمسا لم تكن دولة بحرية ، وبالتالي ، فان نفوذها في ايطاليا لايضايق

انكلترا . أما إذا سيطرت فرنسا ، الدولة البحرية ، على ايطاليا ، فيمكن أن تصبح أكثر خطراً على المصالح الانكليزية .

ومن ناحية أخرى ، يجب ان نحاول أن نرى القضية من وجوهها المختلفة : فقد كانت الحكومة الانكليزية ترجو بحرارة الحفاظ على السلام ، لأن هذا السلام كان ملائماً للتجارة البريطانية ، وبالتالي ، كانت ترغب في تجنب نزاع أوربي كبير ، يمكن أن تخاطر وتنجر إليه .

أما الرأي العام ، فكان محبذاً ، على العموم ، للقضية الايطالية ، بتقاليد ليبرالية ، وأيضاً ، لأن ماتزيني المهاجر ، كان يعيش في لندن ، حيث كانت له علاقات وبعض النفوذ .

وهذه المسلمات العامة توضح التناقضات والشكوك التي تلاحظ في موقف انكلترا .

في ١٨٥٩ ، وفي أثناء الحرب الفرنسية ـ الساردية ضد النمسا ، حاولت انكلترا أن تمنع هذا الحل لأنها كانت تخشى من أن يكون مقدمة لحرب عامة . وعندما رأت أنها لاتستطيع منع الحوادث من السير في مجراها ، ظلت محايدة ، ومحاولة توضيع الخلاف وتحديـــده . وفي النصف الثاني من ١٨٥٩ ، بعد مقدمات صلح فيلافرانكا ، كان رئيس الحكومة الانكليزية بالمرستون ، ووزير الشؤون الخارجية **جون رسل** وفي عهدهما ، وضعت الحكومة الانكليزية المبدأ : « ايطاليا للايطاليين » وإيضاح ذلك بسيط جداً : فقد كانت انكلترا تخشى النفوذ الفرنسي ، وان القول « ايطاليا للايطاليين » يعني نصح الايطاليين بالا يسلموا أمرهم إلى فرنسا وحدها . ولكن الحكومة الانكليزية ، في ذلك الحين ، لاترغب في الوحدة الايطالية . وكان بالمرستون يفكر فقط بانشاء مملكة

« ايطاليا العليا » التي تضم سهل البو ، وربما جزءاً من إيطاليا الوسطى وهذه الفكرة هي الفكرة التي كانت عنده في ١٨٤٨ . فقد كان يرى بأن بأن تكون مملكة ايطاليا هذه « ترتيباً طيباً » من وجهة النظر الانكليزية لأنها ستكون زبوناً للتجارة الانكليزية . ولكنه لايرغب مطلقاً أن تتحد إيطاليا الجنوبية مع ايطاليا الشمالية .

ومن جهة اخرى ، كان بالمرستون ورسل مستاءين للغاية ، عندما تنازلت البيمونت — سارديننيا ، في سنة ١٨٦٠ ، عن نيس والسافوا تعويضاً لفرنسا عن مساعدتها . فقد احتج بالمرستون احتجاجاً عنيفاً جداً ، حتى نه تكلم عن امكان حرب . ولكن انكلترا في الواقع ، لم تصر ، لأنها رأت نفسها وحيدة في رأيها ، ولم تدعمها أي دولة كبرى في هذا الموضوع .

وأخيراً ، في ١٨٦٠ ، عندما وضعت الحوادث قضية ايطاليا الجنوبية ، خلصت الحكومة الانكليزية إلى قبول الوحدة ، وقبلت بذلك دون حماسة ، ولكن مع الاقتناع بأن تخدم المصالح الانكليزية ، وبأقل سوء ممكن . ولنتتبع ، في رسائل جون رسل الحجج التي دفعت الحكومة الانكليزية إلى اتخاذ قرارها : فاذا ظلت ايطاليا الجنوبية مستقلة ، خافت انكلترا من تنصيب أمير ، من عائلة نابوليون الثالث ، على عرش مملكة الصقليتين ، وهذا الاحتمال كانت تخشاه بخاصة ، وتفضل أن ترى ايطاليا الجنوبية منضمة الى البيمونت - ساردينيا من أن تراهـا تقع بين يدي أمير فرنسي . وعدا ذلك ، يرى جون رسل أن ايطاليا المتحدة يمكن يوماً ما أن « توازن فرنسا » في البحر المتوسط . وظلت هذه الفكرة صحيحة لمدة نصف قرن . وهذا كثير بالنسبة لفكرة سياسية ، لأن إيطاليا حتى ١٩٣٥ ، ظلت تسير « في ثلم » بريطانيا العظمى ، ولم

تجرأ على الابتعاد عن هذا الخط العام الذي رسمته السياسة البريطانية ، وذلك لأن الشواطىء الايطالية كانت تحت رحمة مدافع الاسطول الانكليزي .

ولكن الحكومة الانكليزية ، بتشجيعها الوحدة الايطالية ، أو ، على الأقل ، بقبولها ، في ١٨٦٠ ، وضعت شرطاً صريحاً ، وهو الا يتخلى كافور عن أي أراضي لفرنسا بعد أن بدا لانكلترا ان التنازل عن نيس والسافوا أكثر من كاف .

وهكذا نرى أن السياسة الانكليزية كانت تتكيف باستمرار مع الظروف .

ظروف السياسة الداخلية . ــ كان كافور يشك، كما قلنا ، بنضج الرأي الايطالي ، ويعلم جيداً أن جمهور الشعب الايطالي كان سلبياً ، ولا يرجو شيئاً عظيما على الصعيد السياسي ، ولا يرغب بالوحدة ؛ ويعلم أيضاً بأن عليه أن يحسب حسابا للمقاومات في الأوساط التي لها رأي ، أي الأوساط « النشيطة » .

كانت المقاومة الاولى ، **مقاومة الماتزينيين** ، الذين قاموا بعنف على سياسة كافور ولاموه في البحث عن دعم فرنسا . وقال الماتزينيون ان هذا الدعم خطر على القضية الايطالية ، لأن فرنسا ستطلب بالبداهة « تعويضات » ولا يمكن أن يعطي النتيجة التي يرجوها كافور ، لأن نابوليون الثالث ، في رأيهم ، لا يريد التخلي أبداً عن البابا ، ولا يريد مطلقاً انشاء دولة منافسة في المتوسط . ومن جهة أخرى ، ظل الماتزينيون مقتنعين بتفوق النظام الجمهوري ، وبالتالي ، لا يريدون قبول الوحدة تحت البيت السافوي .

وهناك مقاومة أخرى، وهي **مقاومة الاكليركيين** . فمنذ وطدت سلطة البابا الزمنية، عام ١٨٥٠، لم يعد بالامكان التفكير ببابا « ليبرالي » ، وبالتالي أصبح التوفيق غير ممكن بين وجود دولة الكرسي الأقدس والاتجاه نحو الوحدة الايطالية. وقبل ١٨٤٨ ، كانت في ايطاليا حركة تسمى الحركة «الغيلفية الحديثة» وتنزع إلى تحقيق الوحدة تحت ادارة البابا . وكان الناطق بهذه النظرية الأب جيوبرتي ، في كتاب شهير نشره عام ١٨٤٣ واسمه « تفوق ايطاليا» . ثم نشر جيوبرتي في العام ١٨٥١ مؤلفاً جديداً « بعث ايطاليا »، وصرح فيه بأن الحل « الغيلفي الحديث » أصبح الآن غير ممكن ، حتى ان جيوبرتي حبذ زوال سلطة البابا الزمنية .

ولذا قاومت الكنيسة الكاثوليكية الحركة القوميـــة الايطاليـة ، وكانت مستعدة لهذه المقاومة ، بقدر مـا كان لكافور نفسه من سياسة مناوئة للكنيسة في الدولة البيمونتية - الساردية . والواقع، في الانتخابات الساردية ، في شهر تشرين الثاني ١٨٥٧ ، ان الاكليركيين بذلوا جهداً كبيراً ضد كافور بناءً على كلمة الأمر التي أعطاها الكرسي الأقدس ، وحصل الحزب الاكليركي على مقاعد في المجلس التشريعي ، ولكنها غير كافية لزعزعة وضع كافور . وظلت العداوة مستحكمة .

وجد كافور في وضع صعب ، ولكنه استطاع خلاله أن « يبحر » ويكون ملاحاً بحذاقة ودقة عظيمتين ، باستخدامـه تارة فرنسا ، وتارة انكلترا وانتهازه الفرص المواتية .

المراحل الكبرى للحركة القومية . - وبعد هذا نستطيع أن نتساءل لأي حد ساعد الرأي العام دبلوماسية كافور وساندها ؟ ليس لدينا في هذا الاعتبار الا قرائن عامة جداً .

المرحلة الاولى : ضم لومبارديا الى البيمونت ـ ساردينيا . ـ انتزعت الجيوش الفرنسية لومبارديا من النمسا بمساعدة جيش البيمونت ـ ساردينيا وقد بذل الجيش الفرنسي في **ماجنتا وسولفيرينو** جهداً عسكرياً ضخماً بلا منازع . ولكن العاطفة القومية لم تلعب ، في خلاص لومبارديا ، إلا دوراً ثانوياً . ومن الواضح أن أكثرية سكان لومبارديا يتمنون الخلاص من السيطرة النمساوية ، ولكن ليس للتعبير عن الأماني تأثير حاسم على الحوادث ، ان التأثير الحاسم كان تأثير الجيش الفرنسي .

كانت الخطة التي رسمها كافور ونابوليون الثالث في بلومبيير عام ١٨٥٨ كما يلي : لقد صرح نابوليون الثالث بأن يحرر ايطاليا الشمالية كلها حتى **ايسونزو** ، أي حتى النهر الشاطئي الواقع على الحدود الغربية من شبه جزيرة ايستريا . وعندئذ تنظم ايطاليا من جديد كما يلي :

١ ـ يضم الجزء الشمالي كله وجزء من ايطاليا الوسطى إلى البيمونت ـ ساردينيا .

٢ ـ تنشأ « مملكة ايطاليا الوسطى » وتضم اليها توسكانا والمارش واومبريا ، أي أجزاء الدولة الحبرية .

٣ ـ تضم دولة الكرمي الأقدس روما ورقعة أرض صغيرة حولها .

٤ ـ مملكة الصقليتين .

وعلى هذا ترد ايطاليا إلى أربع دول فقط . وقــد نص مشروع بلومبيير على تشكيل كونفدراسيون من هذه الدول الأربع ، على أن يكون الحبر الأعظم رئيساً له .

وبعد الانتصارات التي احرزت على النمسا : ماجنتا في ٤ حزيران ، وسولفيرينو في ٢٤ حزيران ١٨٥٩ ، وقع نابوليون الثالث ، فجأة ، في

٨ تموز ، هدنة مع النمسا ، دون أن يشاور كافور ، وفي ١١ تموز ، مقدمات صلح فيلافرانكا . وبموجب مقدمات السلام هذه يجب على النمسا أن تتنازل عن لومباردیا لفرنسا التي تتنازل بدورها عن هـذه المنطقة للبيمونت ـ ساردينيا . ومن جهة أخرى ، يجب أن يرجع دوق توسكانا الأكبر ودوق مودينا إلى عرشيهما بعد أن طردا من دولتيهما أثناء الحرب. وعلى هذا نرى أن نابوليون الثالث لم ينفذ برنامج بلومبيير . لقـد نفـذ منه جزءاً فقط ، الثلث تقريباً ، وهوما يتعلق بلومبارديا . ومن العلوم ، في هذه الظروف ، الا يطلب الامبراطور تعويضات ، لأن التعويضات الموعود بها ، أي نيس والسافوا ، لا تعطى له ، بموجب الاتفاقيات التي اجريت قبل الحرب ، الا إذا بلغ سكان البيمونت ـ ساردينا أحد عشر مليون نسمة . وبما أن ضم اللومبارديا إلى البيمونت ـ ساردينيا لم يعط هذا الرقم من السكان ، فان نابوليون الثالث ليس له ما يطالب به .

لماذا اتخذ نابوليون الثالث هذا القرار المفاجيء ، ولماذا تخلى عن تنفيذ الخطة الاولى ؟ قبل كل شيء ، بسبب موقف بروسيا ، لأن بروسيا ، في آخر حزيران ، استنفرت ست قطعات من جيشها وحشدتها على الراين. ومن الممكن اذن أن يتساءل ما إذا كانت ستتدخل لصـــالح النمسا . وعندما احتج كافور ، مع بعض العنف ، ضد مقدمات صلح فيلا فرانكا ، اجابه نابوليون الثالث ، ببساطة ، بأنه في حالة لا تمكنه من تحمل « حرب مزدوجة » على نهر الراين وعلى نهر الآديج ، وأضاف: « في حياتي ينبغي الاكتفاء بما يمكن الحصول عليه » فثارت ثائرة كافور وقدم استقالته بعد أن صرح أن نابوليون الثالث « سود وجهه وسربله بالعار ».

المرحلة الثانية : قضية ايطاليا الوسطى . ـ بدأت الحركة القومية

في دول ايطاليا الوسطى ، أثناء حرب ١٨٥٩ . وهذه حوادثها بسرعة :

في **توسكانا** ، رفض الدوق الاكبر ، ليؤبولد ، وكان أميراً نمساوياً ، مساندة البيمونت ـ ساردينيا ضد النمسا . ولما هددته المظاهرات في الشوارع ، فر في ٢٧ نيسان ١٨٥٩ . وشكلت حكومة مؤقتة ، يرأسها **ريكازولي** . وعلى قدر اطلاعنا ، كان الرأي ، في توسكانا ، في ذلك الحين ، أبعد عن أن يكون مجمعاً : فقد وجد مناصرون نشيطون جداً لضم توسكانا إلى البيمونت ـ ساردينيا ، ولكن وجد أيضاً ماتزينيون يرغبون بجمهورية ايطالية ، وبالتالي ، لا يريدون الانضمام إلى البيمونت ـ ساردينيا. وأخيراً ، وجد مناصرون للحفاظ على استقلال توسكانا : وذلك اما إن يؤتى بقريب إلى الدوق الأكبر ويفرض عليه نظام دستوري ، واما أن يبحث في الخارج عن سلالة جديدة . وهناك آخرون يفكرون باستدعاء ابن عم نابوليون الثالث ، الأمير نابوليون ـ جيروم .

أرسلت الحكومة الساردية إلى فلورنسا مفوضاً فوق العادة ، **بونكومباني** . وكانت مهمته بالطبع أن يعد انضمام توسكانا إلى البيمونت ـ ساردينيا . ولكن نابوليون الثالث ، من جهته ، ارسل إلى توسكانا فرقة فرنسية ، ووضع على رأسها ابن عمه الأمير نابوليون . وفي الواقع ، ان الأمير نابوليون الذي نعرف رسائله ، في ذلك الحين ، لم يظهر أي نوع من الحماسة لأن يكون دوق توسكانا الأكبر ، ولم يرغب مطلقاً بالانضمام إلى البيمونت ـ ساردينيا ، وكان يرى بأنه يجب البحث عن مرشح آخر .

ومع ذلك ، وبعد معركة ماجنتا ، أي عندما أصبحت الهزيمة النمساوية مؤكدة على وجه التقريب ، أصبح الرأي العام في توسكانا يحبذ أكثر من السابق الانضمام إلى البيمونت ـ ساردينيا .

وفي **دوقية بارما** وفي **دوقية مودينا** ، جرت الاحداث بنفس الشكل تقريباً : في ٩ حزيران في بارما ، وفي ١١ حزيران ، في مودينا ، أي بين ماجنتا وسولفيرينو ، فر السادة ، وتشكلت حكومات موقتة نادت بضم الدوقيتين إلى البيمونت - ساردينيا . وأخيراً ، في حزيران ، قامت ثورة في الجزء الشمالي من الدولة الحبرية ، أي في رومانيو في الوقت الذي انطوت فيه الجيوش النمساوية ، التي كانت تحتل حتى آنذاك بولونيو ، في الشمال ، بسبب الحالة العسكرية . وفر الكاردينال ، القاصد الرسولي الذي كان يحكم هذه البلاد باسم الكرسي الأقدس ، وتشكلت حكومة موقتة وعرضت على ملك البيمونت - ساردينيا فيكتور ايما نويل أن يأخذ على عاتقه توجيه الجيش .

ولكن مقدمات صلح فيلافرانكا الغت ، في الواقع ، هذه النتائج ، لأن المقدمات حرمت بأن يعود كل من دوق توسكانا الأكبر ومودينا إلى دولته ، ولم تكن قضية بارما موضع بحث .

وبعد مقدمات فيلا فرنكا تابعت الحكومة الساردية نفس السياسة في دوقيات ايطاليا الوسطى . وقدم كافور استقالته ، وكان راتزيني رئيساً لمجلس الوزراء في البيمونت - ساردينيا ، ولكن كافور كان في الواقع يوجه كل شيء : لقد ظل في الكواليس ، حتى انه استقبل في داره الريفية ، حيث انسحب ظاهراً ، سفراء أجانب . وكان كافور مصمماً ، حتى انه قال إلى أمين سر نابوليون الثالث الخاص ، على ان يمنع تنفيذ مقدمات الصلح . وشجع الحركة القومية في الدوقيات : وأعطى الأمر بالثورة بشكل يظهر فيه ارادة السكان بأعمال عامة .

وفي **توسكانا** جمع ريكازولي مجلساً تأسيسياً وصوت ، في ٢٠ آب ١٨٥٩ ، على ضم توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا .

وفي دوقيتي **مودينا وبارما** أصبح **فاريني** البيمونتي دكتاتوراً ، وجمع مجلساً تأسيسياً ، وفي ٢١ آب ، صوت هـذا المجلس على الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .

وأخيراً ، في **رومانيو** ، لم يبـق المفوض الذي سمته الحكومة الساردية في مكانه ، بل إن الكولونيل **شيبرياني** ، قام بايحاء من كافور ، بمبادهة جمع مجلس تأسيسي ، وصوت هذا المجلس أيضاً ، على الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا . وبين هذه « الدول » الأربـع : **توسكانا** ، **مودينا** ، **بارما** ، **رومانيو** ، تشكلت عصبة لتنظيم جيش مشترك وأعطيت قيادته إلى غاريبالدي .

أمـا نابوليون الثالث ، فبعد تردد طويل ، قبل الأمر الواقع ، وسلم بالا يرى تنفيذ مقدمات فيلا فرنكا ، وقبل بضم الدوقيات إلى البيمونت - ساردينيا . وظهر هذا الانقلاب ، في كانون الأول ١٨٥٩ ، بنشر كراس شهير يسمى : « البابا والمؤتمر » ، ويراد بذلك مؤتمر الصلح الذي يجب عقده في زوريخ للتصديق على مقدمات الصلح ، والذي ، في الواقع ، لم ينعقد أبداً . وكان مؤلف هذا الكراس **لاغيرونيير** . وقد كتبه بايحاء من نابوليون الثالث . ولكن منذ أن أعطت هذه الانضمامات الأرضيـة إلى البيمونت - ساردينيا أكثر من أحد عشر مليوناً ، أصبح للأمبراطور الحق بالمطالبة بالتعويضات التي وعد بها أثناء مقابلة بلومبيير ، ولم يقم كافور صعوبات بالتنازل لفرنسا عن نيس والسافوا .

وكرس الحل باستفتاءات ، في بارما ، ومودينا ، وورومانيو ، ووجد ٤٢٦٠٠٠ مع الضم ، مقابل ٧٢٦ ضده . وفي توسكانا أعطى الاستفتاء ٣٦٦٠٠٠ صوت مع الضم و ١٤٣٠٠ ضـده ، في بداية آذار ١٨٦٠ . وكذلك اجريت استفتاءات في السافوا وفي كونتية نيس : ففي السافوا

وجد ١٣٠٠٠٠ صوت مع الضم إلى فرنسا و ٢٣٥ ضد و ٥٠٠٠ امتناع؛ وفي نيس ، ٢٥٧٠٠ « نعم » للانضمام إلى فرنسا و ٢٦٠ « لا » . وتمت هذه الاستفتاءات في نيس والسافوا في نيسان ١٨٦٠ .

وهكذا تمت التسوية على أساس مبدأ « حريــة الشعوب في تقرير مصيرها » . ولكن الاستفتاء كما نعلم يعطي نتائج كثيفة ولا يكون دليلاً أكيداً على أن جميع الناخبين الذين أعطوا أصواتهم كانوا أنصاراً مصممين على وضع وأنهم أعربوا عن رأيهم لصالحه .

المرحلة الثالثة : قضية الصقليتين . – اتجهت الحركة القومية حالاً نحو مملكة الصقليتين . فقد توفي الملك فرديناند « الملك بومبـــا » في ١٨٥٩ . وخلفه ابنه فرانسوا الثاني ، ولكن طرق حكومة المملكة لم تختلف .

لقد وضعت القضية الصقلية في بادىء الأمر . فقد ثارت صقلية على ملك الصقليتين عام ١٨٤٨ ، وسلكت الحكومة فيها سياسة قمع قاسية للغاية ، وكان من الطبيعي أن تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية سيئة جداً في صقلية . وظهرت المعارضة ضد الملكية النابولية على اثر حوادث جرت في ايطاليا الشمالية . ووجد في هذه المعارضة ثلاث جماعات :

١ – أعضاء « الجمعية القومية » ، وكانوا أنصار الوحدة تحت سيادة البيت السافوي ، أي الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .

٢ – الماتزينيون . وقد كان لماتزيني في البلاد ممثل وهو **فرانشسكو كريسبي** الذي أصبح فيما بعد أعظم رجال السياسة الايطالية ، بـــين ١٨٨٥ و ١٨٩٥ .

٣ — الموراتيون ، وكانوا يرجون اعطاء عرش الصقليتين إلى ابن مورا صهر نابوليون الأول ، كما أسلفنا . وهذا الاتجاه الموراتي يمكن ، على ما يبدو ، أن يكون مدعوماً من قبل نابوليون الثالث ، ولكن الواقع لم يكن كذلك .

نشبت الحركة الثورية في ٤ نيسان ١٨٦٠ بتحريض المازينيين ، ولم يكن كافور يرغب بها في ذلك التاريخ . وكادت هذه الحركة أن تخفق لان حكومة الصقليتين كان عندها جيوش محلية ، وعملت هذه الجيوش بقوة . وعندئذ القى زعماء الحركة ، وبخاصة كريسبي ، نداء يطلبون فيه النجدة من الشعوب الايطالية الأخرى . وعلى اثر هذا النداء نظم غاريبالدي « حملة الألوف » الشهيرة . وقد حشدت هذه الألوف في جنوة ومنها ومنها أبحرت على سفينتين نحو صقلية .

طريقة كافور . — ويبدو أن كافور لم يكن ليريد تشجيع غاريبالدي، لأنه يخشى من أن يضع نفسه في وضع صعب حيال فرنسا . ولكنه من طرف خفي ، لم يدعه يعمل فحسب ، بل انه شجع هذه المغامرة. وكان هذا الوضع احرج وقت في حياته السياسية ، وقد قال ذلك فيما بعد . وكانت الطرق التي استعملها بسيطة : فعندما علم أن غاريبالدي سينطلق في فجر الغد ، من ميناء جنوة ، أعطى أوامر دقيقة ومشددة بأن يراقب الميناء، وارسلت الشرطة إلى الجزء الغربي ، بينما كان غاريبالدي يريد الاقلاع من الجزء الشرقي . وعندما أصبحت سفينتا غاريبالدي في البحر ، أعطى كافور أمره رسمياً إلى سفن الحرب الساردية بالقبض على السفينتين ، ولكنه ، في السر ، أوعز إلى القادة أن يدعوا سفينتي غاريبالدي تمران بأمان .

وباختصار ، رسا غاريبالدي في صقلية ، ولم تكن الجيوش النابولية كثيرة العدد في الجزيرة ، ولذا استطاع غاريبالدي أن يحررها بسهولة .

وفي منتصف آب ١٨٦٠ لم يكتف غاريبالدي بهذه النتيجة ، بل عبر مضيق مسينا وبدأ ، صاعداً نحو الشمال ، بحملة هدفها أخـــذ بونالي . وأوشكت هذه القضية الجديدة أن تثير تعقيدات دولية ، لأن نابوليون الثالث ، كان يريد معارضتها ، ولكن انكلترا منعته ، وانتهى الاسطول الفرنسي بترك غاريبالدي يعبر مضيق مسينا .

والمهم هنا هو وجهة نظر كافور . فعنـدما علم أن غاريبالدي نزل شبه الجزيرة اضطرب وقلق وتساءل ما إذا كان غاريبالدي خرج من يده وأخذ يعمل لحساب الماتزينيين ، وفي هذا الاحتمال خطر على البيت السافوي. وقد علم من بعض الوثائق ان كافور حاول ، في بداية آب ، أن يثير في نابولي ما أسماه « الثورة الطيبـــة » أي ثورة غـير ماتزينية ، وأوصى الرسول الساردي في نابولي أن يتصـل بسرعـة بكبار الموظفين النابوليين ، وأوصى بخاصة بـ « العناية » بزعيم الشرطة المعروف بفساده إذ بمساعدة هذا الزعيم يمكن القيام بالثورة الطيبة قبل وصول غاريبالدي والماتزنيين . ولكن القضية أخفقت ، لأن كبار الموظفـين النابوليين خافوا من المخاطرة . غير أنه من الممكن القيام بسهولة بحركة ارتداد عندما يطمأن بعدم الخديعة ، ولذا فضل كبار الموظفين النابوليين الانتظار للقيام بالانقلاب عندما تكون النتيجة أكيدة .

لم ينجح كافور اذن في عمليته ، ولذا غير خطته مباشرة : أرسل اسطولاً بقيادة الاميرال بيرسانو إلى شواطىء مملكة نابولي وأعطاه أمراً رسمياً بمساعدة غاريبالدي ما أمكن في زحفه نحو الشمال . ولكنه في الوقت

نفسه أوعز الى الاميرال الأمر **بالقبض** إذا أمكن على الحصون **قبل** ان يحتلها الغاريبالديون . وهكذا قام سباق بين الغاريبالديين **والكافوريين** . وربح غـــاريبالدي السباق . فقـد وصل في ٧ ايلول إلى نابولي . ولم يدافع الجيش النابولي عن نفسه . وهـذا دليل على أن النظام كان غـير شعبي . وعندما وصل غاريبالدي إلى نابولي نشر إعلاناً وأظهر فيه بعنف خلافه مع كافور ، وكانت هذه اللحظة حرجة جداً بالنسبة لكافور .

المرحلة الرابعة : قضية الدولة الحبرية . ـ وعندما وصل غاريبالدي إلى نابولي ، لم يكن مستعداً الوقوف فيها ، فقد هيأ الماتزينيون بالحال حملة على دولة الكرسي الأقـدس . وبينما كان غاريبالدي على الحـدود الجنوبية للدولة ، في الشمال ، في رومانيو ، كانت حركة أخرى في حيز الاعداد : فقد كان ماتزيني يدعى **نيقوتيرا** يعد فريقاً من ألفي رجـل وأراد به الدخول في المارش واومبريا ، وهنا أيضاً كانت الحالة حرجة : فاذا تم زحف الغاريبالديين والماتزينيين فماذا يحدث : يجب ألا ننسى أن كان في الدولة الحبرية جيشان : جيش الكرسي الأقدس وجيش الحامية الفرنسية في روما . وقد نظم جيش الكرسي الأقدس . وكان البابا يعرف على أي شيء يحرص رأي السكان ، وأن ليس له مايعتمد عليه كثيرا على القوة العسكرية لرعاياه ، ولذا استنجد « بمتطوعـــين حبريين » وقد أتى الكثير منهـم من فرنسا . وكان على رأس هؤلاء المتطوعين الجنرال **لاموريسيير** . ومن الوجهة السياسية كان هذا الانتخاب موضع نزاع، لأن لاموريسيير، وهو جنرال فرنسي ممتاز في الجزائر ، كان ضد الانقلاب الذي قام بـه نابليون الثالث في ٢ كانون الأول ، ولذا كان خصماً له . ومن جهة أخرى ، كانت في روما حامية فرنسية يقودها الجنرال **دوغويون** .

فاذا دخل الغاريبالديون والماتزينيون اشتبكوا مع جيش لاموريسيير ولم يكن لهذا العمل محذور من الوجهة السياسية العامة ، ولكن إذا تجرأوا على دخول روما نفسها ، فان الحامية الفرنسية ، التي تحرسها ولا تحرس غيرها ، تدافع عن نفسها ، وعندئذ يحدث صدام بين الايطاليين والحامية الفرنسية ، ونتيجة هذا الصدام على الأقل قطيعة دبلوماسية بين فرنسا والايطاليين . وعلى كل حال ، لايمكن الاعتماد على مساندة نابوليون الثالث ، لأن النمسا يمكن أن تفيد من هذا الوضع لمعاودة الحرب ضد الايطاليين . ولم يتردد كافور في القول بأن الحملة الغاريبالدية - الماتزينية إذا وقعت فسيخاطر بـ « نوفارو ثانية » وهي الواقعة التي هزم فيها الساردينيون في عام ١٨٤٩ ضد النمسا .

لهذا السبب أراد كافور أن يسبق غاريبالدي ويدخل في الدولة الحبرية جيوشاً ساردية ويعطيها الأمر بقتال لاموريسيير ، دون الحملة الفرنسية في روما . ولما علمت انكلترا بهذه النية ، لم تعترض ولم يكن لديها أي سبب للاعتراض : فهي دولة بروتستانتية ولا مبالية بمصير دول البابا . ولكن ماذا يقول نابوليون الثالث ؟ ذهب الجنرال **جيالديني** للقاء الامبراطور وكان في **شامبيري** وأعلمه بنوايا كافور ، واذا أخذنا بقصة **جيالديني** رأينا أن نابوليون الثالث أجاب : « اعملوا ، ولكن اعملو بسرعة » . وحسب القصص الفرنسية : لم يجب نابوليون بشيء مطلقاً . ولكن أخيراً ، عندما اطلع على الخطة ولم يبد اعتراضاً ، اعتبر كافور هذا كافياً . وباختصار أدخل كافور جيوشه ، من الشمال ، في الدولة الحبرية ، ووصلت الجيوش الساردية بسرعة حتى حوالي روما ، وقاتلت جيش لاموريسيير ، في ١٨ ايلول ١٨٦٠ ، في واقعة **كاستلفيردادو** ، ولكنها احترمت مدينة روما حيث كانت الحامية الفرنسية .

وكانت نتيجة هذه الحملة اتفاق ٢ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وبموجبه يتخلى البابا عن دوله إلا مدينة روما ورقعة أرض صغيرة حولها .

وهنا أيضاً كرست الأمور الواقعة بطريقة الاستفتاءات : ففي صقلية اعطى الاستفتاء أكثرية عظمى للانضمام إلى البيمونت - ساردينيا ، ووجد ٦٠٠ «لا» فقط . وفي مملكة نابولي وجد ١٠٠٠٠ «لا» ، وفي المارش واومبريا أي في أجزاء الدولة الحبرية التي ضمت وجد ١٥٨٠٠ «لا» ، وفي شباط ١٨٦١ ، تأسست مملكة ايطاليا قبل أربعة أشهر من وفاة كافور .

٣ - صعوبات الذوبان

تباين الشمال والجنوب . - لقد تصور الرجال ، الذين دعموا الفكرة الوحدوية ، أن إنشاء الدولة الايطالية أمر سهل . وفي الواقع ، ان هؤلاء الرجال يعرفون ايطاليا قليلاً : إنهم يعرفون ايطاليا الشمالية ولا يعرفون ايطاليا الجنوبية ، لأنه يجب ألا ننسى ، والايطاليون يعترفون بذلك ، أن كثيراً من الأقاليم دخلت « سلبياً » في الدولة الايطالية الجديدة ، بالرغم من المظاهر التي أعطتها أرقام الاستفتاءات . لقد كانت أكثرية السكان العظمى ، في أعماقها ، غير مبالية تقريباً . ولكن الأخطر من ذلك هو أن « اطر » المجتمع لم تكن دوماً محبذة للحل الوحدوي الظافر : ففي ايطاليا الجنوبية ، في مملكة الصقليتين القديمة ، كان كبار الملاكين ، وإيطاليا الجنوبية هي بلد كبار الملاكين ، يناصرون جميعاً تقريباً السلالة التي سقطت ، وكذلك كانت حال الاكليروس . وعدا ذلك ، بادر غاريبالدي ، أثناء مروره في مملكة نابولي ، إلى تسمية الموظفين ، ولكن هؤلاء كانوا في الغالب مغامرين ، ولا يبحثون إلا عن ملء جيوبهم ، ولذا لم يكن ممكناً في هذه الادارة بناء أي أساس يعتمد عليه .

ومن جهة أخرى ، في لومبارديا وفي توسكانا أيضاً ، بلدي التقاليد القديمة ، بلدي الحياة البلدية القوية ، كانت رغبة السكان الحفاظ على ادارة مستقلة : ويرون أن الموظفين البيمونتيين ضيقو الفكر ، ومتعجرفون ، ويتهمونهم بأنهم يريدون أن يحتجزوا لأنفسهم الوظائف المفيدة في الادارة .

لقد كانت الصعوبة الأولى اذن ، معنوية ، أما الثانية **فاقتصادية واجتماعية** : لقد كانت الظروف الاقتصادية مختلفة جداً بين الشمال والجنوب في شبه الجزيرة . فبينما كانت الزراعة الايطالية ، في وادي نهر البو في حالة مزدهرة ، كانت أملاك الدوقيات الكبرى في ايطاليا الجنوبية سيئة الزراعة والفلاحة ، ولاتقوم فيها أعمال التجفيف وأعمال التحريج وغيرها . وكانت الصناعة في ايطاليا الجنوبية غير موجودة تقريباً . وأخيراً كانت وسائل النقل والطرق والخطوط الحديدية تنقصها تماماً الا قليلاً . ولم يكن الاسطول التجاري في نابولي مجهزاً ومعداً لدعم التنافس مع الدول المتوسطية الاخرى . وبالتالي تباين بين البيمونت — ساردينيا التي سلكت سياسة اقتصادية نشيطة جداً ، ومملكة الصقليتين ، البلد المتخلف ، حيث كانت الأكثرية العظمى للسكان فلاحين بائسين . وقال كافور نفسه : «إن تحقيق الانسجام بين الشمال والجنوب أصعب من النزاع ضد النمسا أو القتال مع روما » .

موقف الحكومة . — لمجابهة هذه الصعوبات نصح بعضهم كافور أن يوطد دكتاتورية موقتة . فلم يشأ كافور ذلك . فقد رأى وجوب البقاء والاخلاص للنظام الدستوري . ولكنه قبل ، من جانبه ، إصلاحاً إدارياً يعمم الادارة الايطالية على أساس لامركزية واسعة : أراد أن ينشىء مجالس اقليمية ذات اختصاصات في بعض القضايا : الأشغال العامة ، التعليم ، وغيرها ، بشكل يترك فيه درجة من الاستقلال الذاتي الاداري

لمختلف أجزاء المملكة . ولم يقبل مجلس النواب الايطالي هذا المشروع ، لأنه رأى بأن هذه المجالس الاقليمية يمكن أن تكون ملجأ لعواطف ذات نعرة خاصة ، ولذا فان خلفاء كافور ، بعد وفاته ، قسموا الدول الايطالية إلى ٥٩ إقليماً ، وأقاموا على رأسها محافظين . وهذا يعني أنهم أقروا نظام المركزية . ومن جهة أخرى ، طبقوا ، على ايطاليا كلها ، القوانين التي كانت موجودة من قبل في البيمونت ـ ساردينيا ، وهذا ماأثار احتجاجات عدد من النواب اللومبارديين والتوسكانيين المعادين للهيمنة البيمونتية .

ولم توجد احتجاجات فقط ، بل وجدت أيضاً اضطرابات جدية جداً في ايطاليا الجنوبية :

في **البازيليكات** ، وجد تشكل عصابات أشقياء .. وكان هؤلاء فلاحين يشكون الجوع ، وحاولوا أن يفيدوا من القضية بطرق خارجة عن القانون ، ثم دخل هؤلاء الأشقياء في اطر خصوم الوحدة الايطالية . وساعدت الطبقة النبيلة والاكليروس ، أحياناً ، الأشقياء ، واضطرت الحكومة الايطالية أن ترسل إلى البازيليكات حملة عسكرية حقيقية وكان الضرب على أيدي هؤلاء الأشقياء « وحشياً » .

وفي **صقلية** ، وجدت حركة تمرد عندما أرادت الحكومة الساردية أن تطبق الخدمة العسكرية الاجبارية : ولم يسبق للصقليين أن قاموا بالخدمة العسكرية في الماضي ولم تعجبهم الخدمة العسكرية في الجيش الايطالي . ولذا لزم أرسال حملة إليهم يقودها الجنرال **غوفونه** وأعلن هذا الأحكام العرفية وضرب على أيدي المتمردين بقوة قاسية .

وبالاجمال ، إذ لاحظنا في ١٨٦٢ ، المراسلة المتبادلة بين رجال الدولة

الايطاليين في ذلك العصر مع الملك ، رأينا أن رجال الدولة كانوا يخافون على المستقبل . وقد صرح **ديكازولي** ، الذي كان خلفاً لكافور بعض الوقت ، بأن من السهل القضاء على هذه الاضطرابات لو لم يكن تحتها أيدي أعداء النظام ، وبخاصة ، لو لم يستطع هؤلاء الخصوم أن يجدوا دوماً ملجأ في الدولة الحبرية ، أي في الرقعة الصغيرة التي حافظ عليها البابا حول روما نفسها .

وهكذا ، لم تنته الوحدة من وجهة النظر الأرضية ، لأن قضية البندقية لم تحل في العام ١٨٥٩ ، ولأن قضية روما ظلت مفتوحة .

الفصل الثامن

الحركة القومية الايطالية

من ١٨٦١ الى ١٨٦٦

تشكلت مملكة ايطاليا ، فعلاً ، في آخر ١٨٦٠ ، ورسمياً في بداية ١٨٦١ ، وظلت قضيتان دون حل : من جهة ، قضية الأراضي الايطالية التابعة للنمسا ، أي البندقية وترانتان ، وجزء من ايستريا وبعض نقاط من الشاطئ الدالماسي ؛ ومن جهة أخرى ، قضية روما . وتقلصت رقعة الدولة الحبرية للغاية ، ولكن مدينة رومـــا وارضاً صغيرة حولها بقيتا مستقلتين .

إن النجاح الجديد ، الذي حققته الحركة القومية الايطالية، في ١٨٦٦ ، كان في ضم البندقية التي لم يحررها نابوليون الثالث في العـام ١٨٥٩ . وقد أحرزت الحركة القومية الايطالية هذا النجاح بفضل أزمة دولية وهي الحرب النمساوية – البروسية التي تكلمنا عنها ، ولكن العاطفة القومية الايطالية لم ترض كل الرضى، لأن مملكة ايطاليا بعد أن انتزعت من النمسا في العام ١٨٦٦ البندقية ، كانت تتطلع إلى ضم **الترانتان** .

وفي دراستنا لهذه القضية ، يجب أن نلاحظ ظروف السياسة الايطالية قبيل هذه الأزمة ، ثم ندرس الخطة الايطالية ، وأخيراً اخفاق هـذه الخطة جزئياً .

١ ــ ظروف السياسة الايطالية

لقد اصطدم تشكيل مملكة ايطاليا ، كما رأينا ، ببعض الصعوبات التي ترجع إلى أن وحدة الشعب المعنوية لم تكن مؤمنة في كل مكان. وهذه وجهة نظر يجدر عدم نسيانها . ولكن يجب ألا ننسى أيضاً أن الدولة الايطالية منذ أن فقدت كافور ، في حزيران ١٨٦١ ، كان نظامها ضعيفاً . وذلك يرجع لعدة أسباب :

أ) تفتت الاحزاب . ــ ان نقص تنظيم هذه الأحزاب السياسية ، ونقص تجربة النواب ، الذين كانوا ينتخبون عموماً من قبل الجماعات المحلية ، ويساقون (يجمعون) بصعوبة ، لأنه لم يكن لهم تعويض برلماني ، ولأن المرشح للنيابة كان عليه أن يترك مشاغله الشخصية ليأخذ مكانه في المجلس . وكانت النتيجة عدم استقرار الوزارات ، فبين موت كافور ، في حزيران ١٨٦١ ، وبداية ١٨٦٦ ، تشكلت في مملكة ايطاليا ست وزارات ؛ ومن ثم تغيير الأشخاص بخاصة ، لأن جميع الوزارات متلونة بالأفكار الكافورية أي باللون الليبرالي المعتدل .

ب) الازمة المالية . ــ كانت مملكة ايطاليا مضطرة لتخصيص نفقات عظيمة نسبياً للأشغال العامة ، والتعليم العام ، ولتنظيم الجيش ، حتى انها في العام ١٨٦٣ انفقت ١٢٥٠ مليون ليراً ، على حين ان الدول الايطالية منفردة في العام ١٨٥٩ ، لم تنفق إجمالاً ، إلا ٦٢٥ مليون . وتضاعفت النفقات بسبب الوحدة ، وكانت النتيجة العجز . وبلغ هذا العجز ٣٥٠ مليون لير ، ولم يتوصل إلى سده ، وتفاقم مع الزمن .

وقد أثار عجز الحكومة الايطالية الانتقادات من كل مكان واصطدمت الوزارات المتعاقبة بمعارضتين : معارضة اليمين ومعارضة اليسار .

معارضة اليمين . — كانت معارضة اليمين **معارضة الاكليركيين** : ولم تكن لهم قوة كبيرة في البرلمان أو لم يكن لهم شيء تقريباً ، لأن الكاثوليكيين الايطاليين ، منذ ذلك الحين ، تبنوا ، في الانتخابات ، طريقة الامتناع . وإذا لم يكن لهم الا قليل من النواب الذين يمثلون الحزب « الاكليركي » في البرلمان ، فان هـذا الحزب له قوته في البلاد ، وبخاصة له اطره النشيطة في الجهاز الكنسي : من اكليروس نظامي واكليروس عصري ، وكانت الأديرة ، بخاصة ، مراكز معارضة للنظام الجديد . ولذا تقدمت الحكومة الايطالية ، في ١٨٦٤ ، بمشروع قانون ، وأصبح قانوناً في تموز ١٨٦٦ رهدفه حل الجمعيات الرهبانية ومصادرة أموالها . ولنشر إلى أن نصف الجمعيات الرهبانية ، في البيمونت — ساردينيا قد حل بموجب قانون ١٨٥٥ ، ولكن هذا القانون ، في الاراضي الجديدة المنضمة إلى البيمونت - ساردينيا لم يطبق بعد: وكانت الأديرة عديدة جداً في صقلية ، وتوسكانا ، ولومبارديا . وبقي ، عند التصويت على القانون ، ٢٤٠٠ دير مع ٤٧٠٠٠ راهب .

ولا شك في أن حل الجمعيات الرهبانية ومصادرة أموالها كانت لها منافع مالية ، وقد قررت الحكومة ذلك لأسباب سياسية .

لقد منح القانون مرتباً صغيراً ، ٦٠٠٠ لير ، في السنة ، الرهبان ليساعدهم على سد رمق الحياة ، وقررت ، عدا ذلك ، أن تباع أموال الجمعيات الرهبانية ، وكانت أراضي بخاصة ، بشكل قطع صغيرة ، لتساعد على تشكيل ملكيات صغيرة ريفية . وبالجملة ، مر في ايطاليا ، في ذلك الحين ، شيء يماثل ما مر في فرنسا أثناء الثورة الفرنسية ، عند

بيع « الأموال القومية » . وبالطبع ، لم يكن من مصادرة أموال الجمعيات إلا زيادة معارضة اليمين .

معارضة اليسار . — وكانت معارضة اليسار هذه **معارضة الماتزينيين .** فقد استأنفت الدعاية الماتزينية عملها بكثير من النشاط عام ١٨٦٥ ، وفي الانتخابات البرلمانية في تشرين ١٨٦٥ ، غلبت معارضة اليسار مرشحي الحكومة العديدين ، أي الأحرار المعتدلين . والحادث الذي هاج الرأي العام والحكومة أكثر من غيره ، كان انتخاب ماتزيني . فقد انتخب نائباً عن مدينة مسّينا . ووضع هذا الانتخاب « قضية ماتزينية » : فقد صرحت الحكومة الايطالية أن ماتزيني غير قابل للانتخاب ، لأنه قام بمحاولات ثورة ، في ١٨٥٧ ، في جنوة ، وعقب هذه المحاولة ، حكم عليه بالموت غيابياً . وقالت الحكومة ان ماتزيني محكوم عليه بالموت ، ولذا لا يمكن أن ينتخب . وقامت ، في هذا الموضوع ، مناقشات كبرى في مجلس النواب الايطالي ، أثناء عرض صحة انتخاب ماتزيني : فقام بعض النواب ، وبخاصة كريسبي الماتزيني ، وقالوا بأن الانتخاب نظامي حسب الأصول ؛ وان الحكم بالاعدام على ماتزيني ، في ١٨٥٧ ، لا يمكن أن يكون له مفعول ، كما يقول كريسبي ، أولاً لأن الحكومة الساردية في العام ١٨٥٩ ، صوتت على قانون العفو العام ويجب أن يطبق قانون العفو العام على ماتزيني ، كسائر الناس ؛ وعدا ذلك ، لأن البيمونت — ساردينيا منذ هذا الحكم بالاعدام في العام ١٨٥٧ لا توجد كدولة : فقد امتصت في المجموعة الجديدة التي الفتها مملكة ايطاليا . واعتباراً من الآونة التي لم يوجد فيها ملك ساردينيا ، بل ملك ايطاليا ، لا يكون للحكم الذي حكم به على ماتزيني باسم ملك ساردينيا ، قيمة أبداً. ثم أضاف كريسبي حججاً عاطفية : فقد ذكر بالدور الذي لعبه ماتزيني

في نمو الفكرة الوحدوية في ايطاليا . كما ذكر بأن ماتزيني « قد ربى» الايطاليين على احترام الواجب واحترام التضحية » خلال جيل كامل .

فرد عليه وزير الداخلية بقوله ان قبول صحة الانتخاب ، إذا قرر، يعادل الموافقة على المبدأ الجمهوري ، وهذا ما لا تقبله الحكومة . وفي الواقع اعطى المجلس الحق للحكومة ، وطعن في انتخاب ماتزيني بـ ١٩١ صوتاً ضد ١٠٧ . وأعيد انتخاب ماتزيني للمرة الثانية ، وطعن من جديد في انتخابه . ولم ينقطع الخلاف بين الماتزينيين والحكومة الايطالية .

وبالتالي ، ضعف الوضع الداخلي في ايطاليا . ورأى كثير من أعداء الحكومة الايطالية ، في ١٨٦٥ ، أن الوحدة لن تدوم . وكان امين سر دولة الكرسي الأقدس المتحزب يعتقد بامكان حدوث حركة انفصالية نابولية ، ويرى بأن الوحدة الايطالية ستنحل ومن الممكن العودة إلى فكرة « الكونفدراسيون الايطالي » تحت رئاسة البابا ، أي ، إلى فكرة نابوليون الثالث في ١٨٥٨ ، وهذا هو رأي الوزير النمساوي هُوبنر أيضاً .

وفي ايطاليا ، كان الملك فيكتور ايمانويل ، الذي أصبح دوره نشيطاً منذ وفاة كافور ، لأنه كان في حياة كافور ، ممحياً بقوة شخصية وزيره ، ولأن رؤساء مجلس الوزراء كانوا رجالاً من المستوى الثاني ، يرى بأنه من المرغوب فيه اعطاء محول للصعوبات الداخلية بفوز خارجي : وهذا الاسلوب كلاسيكي اتباعي ، وقد استعملته حكومات عديدة في ظروف مختلفة ، ولكن ما هو الفوز الخارجي الذي يجب البحث عنه ؟ هل يجب البدء بمحاولة حل « قضية روما » أو البدء بمحاولة حل قضية الاراضي الايطالية التابعة للنمسا ؟ قرر الملك فيكتور ايمانويل نفسه الأخذ بالحل الثاني ، لماذا ؟ أولاً لأن هذا العمل يجب أن يكون مخصصاً لطرد

الاجانب عن الأرض الايطالية ، ومن الممكن أن يكون شعبياً ، حتى عند الاكايركيين ، بينما يصطدم امتصاص روما بمعارضة جزء من الرأي العام ؛ وفي قضية الاراضي الايطالية التابعة للنمسا ، لا تجازف ايطاليا إلا بصعوبات مع النمسا ، على حين أنه إذا ، اختارت « القضية الرومانية » تخاطر أيضاً بصعوبات مع فرنسا ، لأنه ما زالت توجد في روما حامية فرنسية . وقد قدر فيكتور ايما نويل جيداً بأنه يجب على مملكة ايطاليا ، مهما كلف الامر ، ألا تكون في خلاف مع نابوليون الثالث .

ومنذ أن قرر الملك أن يكون إلى جانب هذا الحل ، وهو تحرير الاراضي الايطالية التي بقيت خاضعة للنمسا ، كان من الواضح أنه لا يمكن أن يأمل أن ينجح بغير السلاح ، أو ، على الاقل ، بظروف استثنائية جداً .

وإذا لاحظنا القوى المسلحة في ايطاليا ، في ذلك الحين ، وجدنا أن اللوحة غير مضيئة جداً . ولا شك في أن الحكومة قامت بجهد ضخم في تنظيم الجيش . فقد رأت أن هذا الجيش يمكن أن يبلغ ، في زمن السلام ٢٠٠٠٠٠ نسمة ، ولكن الصعوبات المالية اضطرتها إلى تخفيض اعتمادات الموازنة : ولم يكن بالامكان انشاء أطر كافية لتجنيد ٢٠٠٠٠٠ رجل عملياً في زمن السلام . أما اسطول الحرب ، فبسبب التغييرات الوزارية الدائمة ، لا يوجد أي وحدة مفهوم في السياسة البحرية التي يجب اتباعها . ومع ذلك توصل الايطاليون إلى انشاء اسطول حربي : فقد انشأوا بين ١٨٦١ و ١٨٦٥ اثنتي عشرة « سفينة خط » . ولم يكن لهذا الاسطول قواعد بحرية منظمة في البحر الادرياتيك . وكان الجهاز ضعيفاً جداً ، لأنه كان يعتمد ، في آن واحد ، على ضباط تابعين للبحرية الملكية الساردية القديمة ، وعلى ضباط بحرية نابوليين . وكان السارديون

والنابوليون لا يتفاهمون . ونضيف إلى ذلك أنه احتفظ بالنابوليين في الاسطول لأنهم تخلوا عن ملك الصقليتين فقط . ولكن الحكومة الايطالية، بعد أن أعطتهم هذا « التعويض » باعتبارهم تخلوا عن الملك ، تبرأت منهم، لأنها اعتبرت أن من ينسون يمينهم مرة يمكنهم أن ينسوها مرة ثانية . وهكذا نرى أن الحالة الفكرية كانت سيئة صراحة . وأخيراً كان القائد الأعلى للاسطول ، الأميرال برسانو رجلاً متغطرساً وضعيفاً تماماً .

ونظراً لضعف الوسائل العسكرية والبحرية لم تستطع ايطاليا أن تفكر مطلقاً في ١٨٦٦ ، كما فكرت عام ١٨٥٩ ، بأن تحارب النمسا وحدها . ولذا لا بد لها من حلف ومن الاعتماد على سند خارجي . وقد واتتها الفرصة عندما اقترب النزاع النمساوي ـ البروسي .

٣ ــ خطة الحكومة الايطالية

التحالف مع بروسيا . ـ لقد ظهر معنا أن الحكومة الايطالية لا تستطيع وحدها أن تقوم بحرب جديدة ضد النمسا . لذا كان من المنطق أن تفكر بالبحث عن حلف مع بروسيا ، لأن بروسيا بخاصة ، منذ وصول بسمارك إلى السلطة ، كانت في صعوبات دائمة مع النمسا . وكان يتنبأ بخلاف نمساوي - بروسي . ولكن كان ينبغي على ايطاليا أن توفق بين التحالف مع بروسيا والحفاظ على الصداقة الفرنسية . ولم يشأ الملك فيكتور ايمانويل بأي ثمن أن يفسد علاقاته مع فرنسا . وكان يفكر بأنه ، إذا ، أفسد علاقاته مع فرنسا ، جازف بمجازفة خطيرة جداً : لأن فرنسا يمكن أن تعقد حلفاً مع النمسا ، وعندئذ لا تستطيع إيطاليا أن تعمل شيئاً أمام قوى فرنسا والنمسا مجتمعة ، ولو مع نجدة بروسيا .

ولقد رأينا ما جرى بين النمسا وبروسيا . ولعلنا نذكر أن الخلاف العتيد منذ ١٨٦٣ قد تفاقم في ١٨٦٥ ، وفي بدء ١٨٦٦ . واستطاعت الدبلوماسية الايطالية أن تجد في ذلك ظروفاً ملائمة : فمنذ آخر ١٨٦٢ طلب بسمارك من الحكومة الايطالية ، بواسطة رسول سري ، أن تعلمه عن موقف ايطاليا في حالة حرب نمساوية - بروسية . فأجابت الحكومة الايطالية مؤكدة على أنها في هذه الحالة تدخل في حرب ضد النمسا . وهكذا تم الاتفاق بسهولة على المبدأ .

ولكن ، بالرغم من قبول مبدأ التعاون بسهولة ، فان التحالف لا يبدو ، بادىء بدء ، سهل الابرام : من جهة ، لأن بسمارك يلاقي مقاومات في محيط الملك غليوم الأول ، الذي ظل طويلاً ، معادياً للحرب ضد النمسا . الا أن هذه العقبة ذللت بعد مجلس التاج البروسي في ٢٨ شباط ١٨٦٦ : ففي هذا المجلس اتخذ القرار بالبحث عن التحالف الايطالي . ومن جهة ثانية ، ترددت الحكومة الايطالية ، هي أيضاً ، فقد كان رئيس مجلس الوزراء الايطالي ، في ١٨٦٥ وبداية ١٨٦٦ ، **لامارمورا** يتساءل ما إذا كانت هناك وسيلة **للحصول على البندقية دون حرب** ، وشاد ترتيباً يقتضي ، أن يقدم للنمسا ، مقابل التنازل عن البندقية لايطاليا ، تعويضاً في الأمارات الدانوبية وذلك بأن تعطى البغدان والأفلاق ، بدلاً عن البندقية . وسير لامارمورا غور فينّا بمهمتين : احداهما في ١٨٦٥ ، والأخرى في بداية ١٨٦٦ ، ولكنه اصطدم برفض . وتساءل رئيس مجلس الوزراء الايطالي أيضاً : ماذا تقول فرنسا التي لا يريد أن يقع معها في خلاف ؟ فطمن في الأول من ايلول ١٨٦٥ ، لأن نابوليون الثالث ، بعد أن أعلمه السفير الايطالي في باريس ، **نيغرا**،

بالأمر أجاب بأنه يجب على ايطاليا في حالة قطيعة بين النمسا وبروسيا ، ان « تهتبل الفرصة » ، والا « تثبط همة بروسيا » بأي حال من الأحوال .
وفي الحقيقة ، قال نيغرا ، سفير ايطاليا في باريس ، ان نابوليون الثالث يرغب في هذه الحرب النمساوية ـ البروسية ، لأنه يعتقد بأن هـــذه الحرب ستكون حرباً طويلة ويمكن أن تتيح له فرصة التدخل الدبلوماسي .

وفي بداية ١٨٦٦ ، لا شيء يعارض المفاوضة مطلقاً . وعندما علم لامارمورا بأنه لا يستطيع الحصول على البندقية دون حرب ، لم يبق أمامه إلا شيء واحد لعمله وهو البحث عن التحالف البروسي . ومن جهة أخرى ، قرر مجلس التاج البروسي ، في ٢٨ شباط ، البحث عن التحالف الايطالي . وبدت القضية آنئذ بسيطة للغاية .

في آذار ١٨٦٦ ، أرسلت الحكومة الايطالية إلى برلين الجنرال غوفونه ، وكلفته بمهمة التفاوض بحلف مع بروسيا . وقد نشرت تقارير غوفونه إلى حكومته . وتدل هذه التقارير على أنه كان من الصعب التفاهم بين الجانبين : فقد أرادت الحكومة الايطالية أن تتعهد بروسيا بحرب مباشرة ، أو على الأقل ، بحرب في تاريخ ثابت . وقـــدرت بانها إذا أبرمت الحلف مع بروسيا دون تحديد تاريخ الحرب ، فان الحكومة البروسية ، في هذه الفترة ، تبادر إلى اعلام النمسا بهذا الحلف وتنذر الحكومة النمساوية . بالضياع ، ولكنها لا تستطيع أن تقوم بالحرب إذا تنازلت النمسا لها عن الدوقيات . وقد أجرت الحكومة البروسية بالضبط هـــذه المحاكمة نفسها في موضوع الايطاليين . فقد قدرت أن الايطاليين ، بعد ابرام الحلف ، يتجهون نحو النمساويين ويقولون لهم : أرأيتم ، اننا حلفاء بروسيا ، ولكن تنازلوا عن البندقيـة ، نتخل عن الحلف البروسي .

كان سوء الظـــن متبادلاً . وللخروج من الورطـــة قررت الحكومة الايطالية أن تتجه نحو نابوليون الثالث : أرسلت الى باريس ، في آخر آذار ١٨٦٦ ، الكونت آريسيه . وجرت في ٢٩ و ٣٠ آذار ١٨٦٦ بينه وبين نابوليون الثالث محادثات ، ولا نعرف قصة هذه المحادثات الا من الوثائق الايطالية ، لأن نابوليون الثالث لم يترك كلمة في هـذا الموضوع ؛ ومن المحتمل أنه لم يشـــأ أن يبقى منها أثر في المحفوظات الدبلوماسية الفرنسية . والجوهري في هـذه المحادثات هو : أن نابوليون الثالث نصح ايطاليا بابرام الحلف مع بروسيا « لعمل مشترك ومتواجد » ووعد ايطاليا بانه ، في الحالة التي تنكث بروسيا بتعهـداتها ، وتقوم بصلح منفرد مع النمسا ، فانه ، أي نابوليون الثالث ، لن يترك النمسا تسحق ايطاليا .

وهذا هام جداً بالنسبة للايطاليين ، فقد رأينا أنهم يخشون ، قبل كل شيء ، من أن تتخلى بروسيا عنهم. وقد كان انطباع الايطاليين ، أثناء حرب ١٨٥٩، أن نابوليون الثالث لا يتمسك بتعهداته ، وانه تخلى عنهم « في منتصف الطريق » وتساءلوا ما إذا كان الأمر كذلك مع بروسيا . لقد قبل نابوليون الثالث أن يعطي إيطاليا ضماناً وطمنها بان بروسيا إذا تخلت عنها ، فانه نفسه لن يترك النمسا تسحقها . وفي هذه الشروط تستطيع ايطاليا أن تبرم اتفاقاً مع بروسيا . وهكذا وقعت بين بروسيا وايطاليا معاهدة ٨ نيسان ١٨٦٦ .

تنص هذه المعاهدة « على أن بروسيا ، إذا اضطرت أن تشكو السلاح ضد النمسا ، فان الحكومة الايطالية تعلن هي أيضاً الحرب على النمسا، في الحال التي تبادر فيها بروسيا بالعمل » .

ولا يوجد تقابل في هـــذه المعاهدة : لأن بروسيا هي التي تقرر وحدها وقت الحرب . ومن البـديهي ، أن الايطاليين لم يتمكنوا من قبول هذا البند الا لأنهم حصلوا على الضمان من نابوليون الثالث .

ومن جهة أخرى ، لم تقبل المعاهدة إلا لثلاثة أشهر بعد التوقيع .

وإذا لم تعلن بروسيا الحرب على النمسا في هذه المهلة ، ينحل الحلف .

وهذا القسم الثاني من المعاهدة ، كان بالاجمال ، تنازلاً لوجهـة النظر الايطالية : فقد كان الايطاليون يرغبون بحرب مباشرة ، أو ، على كل حال ، سريعة ، لأن بروسيا وعدتهم بان الحرب ستقع في الثلاثة أشهر القادمة .

وأخيراً ، وعد الحليفان بعدم اجراء هدنة منفردة ، على الأقـل ، وهذا هام جداً ، حتى تحصل ايطاليا على البنـــدقية وتحصل بروسيا على أراضي معادلة .

والجدير بالملاحظة أن المعاهدة الايطالية ـ البروسية في ٨ نيسان ١٨٦٦ ، لا تعد ايطاليا بمنطقة الترانتان ، وفي كل مـكان ، طالب الايطاليون بسمارك بصراحة ، أثناء المفاوضات ، بان المعاهدة يجب ألا تعطيهم البندقية فقـط ، بل الترانتان أيضاً . فرفض بسمارك ، وأجـاب بأن الترانتان تابعة إلى الكونفدراسيون الجرماني ، وان البندقية ليست جزءاً منه ؛ وانه ، بالتالي ، إذا قبل المزاعم الايطالية على الترانتان ، قـــد يخاطر بالاساءة إلى الدول الألمانية الأخرى ، وقال بأنه بحاجة إلى هذه الدول الألمانية ، وعلى الأقل ، يأمل بمساعدتها ، لحرب مع النمسا . ولكن بسمارك اضاف بأن من الممكن جيداً أن تثار قضية الترانتان عند بـــدء الحرب . وترك للايطاليين أملاً للمستقبل ، ولكنه لم يأخذ على نفسه عهداً إلا فيما يتعلق بالبندقية .

ولكن هل يعطي ابرام هذه المعاهدة لايطاليا جميع الضمانات التي ترجوها ؟

الصعوبات من جانب بروسيا . — لقد لاقت ايطاليا بالحال صعوبات من جانب بروسيا : ففي الاول من شهر أيار ، أي بعد ثلاثة اسابيع على توقيع المعاهدة ، كانت الحكومة الايطالية قلقة، لانها رأت حركات الجيوش النمساوية في البندقية . فقـــد علمت الحكومة النمساوية بالحلف الايطالي — البروسي . ولذا رأت أن تتقدم وتهاجم الخصم الاضعف أي أيطاليا .

جاء الجنرال غوفونـه إلى بسمارك وكلمه بذلك ، وطلب منـه ماذا يحدث إذا قـــام النمـاويون بمبادهة الحرب وهاجموا ايطاليا . فأجاب بسمارك بأن معاهدة الحلف في ٨ نيسان ١٨٦٦ لم تنص على هذه الحالة ، لأنها نصت فقط على حالة حرب بين بروسيا والنمسا : وتعهدت ايطاليا أن تسهم بهذه الحرب ، ولم تقل المعاهدة أبـداً أن بروسيا تتعهد بأن تشارك في حرب بين ايطاليا والنمسا . اعترض الجنرال غوفونه بوجـود معاهدة حلف ، وبالتالي ، يجب أن يكون الالتزام متبادلاً : فأجـاب بسمارك بأنه يأسف ، وان النص لايقول بذلك ، عدا عن أن الملك غليوم الأول لم يقبل أبداً بتوقيع معاهـدة حلف تعطي لايطاليا هـذا الوعد ، لأنه يخشى من أن تجر ايطاليا بروسيا الى الحرب ، في تاريخ لايحسن اختياره ، ومع ذلك ، وبعد أن افزع بسمارك محدثه ، هدأه في آخر المحادثة ، وقال له : لقد تم التفاهم، ليس بيننا أي تعهد ، ولكن بالرغم من ذلك ، إذا هاجمتكم النمسا ، آمـل أن يكون بامكاني دفـع الملك غليوم الأول إلى التقرير بأن تمنحكم بروسيا مساندتها : وقال : وساعمل منهـا قضية حكومـة ، أي سأقدم استقالتي والملك لايتنازل . وأخيراً ، وفي الغد ، وبعد أن شاور بسمارك الملك ، صرح إلى غوفونه :

لقد اتفقت على أن النمسا إذا هاجمت ايطاليا ، فان بروسيا تزحف مع ايطاليا .

وبالرغم من كل شيء ، لم يكن لامارمورا راضياً : فقد طلب أخذ توكيد مكتوب ؛ ولكن بسمارك رفض وصرح بأن بروسيا ليست ملزمة إلا بنص المعاهدة الموقعة ، وأما في الباقي ، فتستطيع أن تقوم بتعهد معنوي ، دون أن تأخذ على نفسها تعهداً كتابياً . ولذا ظل الايطاليون يشكون بأقوال بسمارك .

ويضاف إلى ذلك وجود خلاف آخر ، في آخر أيار ١٨٦٦ ، بين الحكومة الايطالية والحكومة البروسية : فقد كان بسمارك يرى ، في حال انفجار الحرب ، بأنه ينبغي محاولة إثارة المجر في هونغاريا ضد النمسا : فاذا وجدت « في ظهر » الجيش النمساوي ثورة مجرية لضايقته للغاية . ولكن الحكومة الايطالية لم تشأ ذلك لأنها ترى أن هذا المشروع لا يمكن تحقيقه . ولاحظ لامارمورا أنه اذا أراد المجر أن يثوروا ، فباستطاعتهم أن يفعلوا ذلك ، ولا أحد يمنعهم ، لأنه في اليوم الذي يستنفر فيه الجيش النمساوي في بوهيميا وفي البندقية ، لا تكون جيوش في هونغاريا . وهذه أيضاً نقطة عدم اتفاق بين ايطاليا وبروسيا .

الصعوبات من جانب فرنسا . — ومن جهة اخرى ، وجدت صعوبات من جانب فرنسا . لقد أدى نابوليون خدمة كبرى لايطاليا ، في ٣٠ آذار ١٨٦٦ ، بأعطائها ضماناً ، في الشروط التي أتينا على ذكرها . ولكن الحكومة النمساوية حاولت ، في أول أيار وحزيران ١٨٦٦ ، أن تفصل فرنسا عن ايطاليا : فقد عرضت على الحكومة الفرنسية أن تتنازل لها عن البندقية ، ومن ثم يتنازل نابوليون الثالث عنها إلى ايطاليا ، شريطة أن تتخلى ايطاليا عن الحلف البروسي . واعلم نابوليون الثالث الحكومة

الايطالية بهذا العرض في ٤ أيار : وفي أثناء ذلك حدث اضطراب في فلورنسا ، وتساءل بعض السياسيين في الأوساط الرسمية ماإذا كان يحسن قبول هذا العرض ، لأن فيه أقل مخاطرة ممكنة . ولكن آخرين أبدوا بأن الحلف ابرم حديثاً مع بروسيا ولايمكن العودة على الكلام المعطى . وأخيراً أجابت الحكومة الايطالية نابوليون الثالث بأنها تستطيع أن تتخلى عن الحلف البروسي .

عندئذ اقترح نابوليون الثالث على الايطاليين اسلوباً للعمل : قال لهم : ان معاهدتكم مع بروسيا غير مقبولة إلا ثلاثة أشهر ، تدبروا الأمر بشكل تطول فيه الأمور . وفي ختام الأشهر الثلاثة تستعيدون حريتكم . ولكن الحكومة الايطالية لم تكن مستعدة لاكثر من ذلك . ومع ذلك صرحت بأن تبقى محايدة إذا اخذت البندقية مباشرة من أيدي النمسا ، لا من أيدي نابوليون الثالث . هل كانت القضية قضية أنانية وحب ذات ؟ لا . لأن الايطاليين كانوا يخشون من أن يضع نابوليون الثالث ، في آخر لحظة ، شروطاً ، ويطلب هذا التعهد أو ذاك في « القضية الرومانية » . ولم يعمل شيء بين فرنسا وايطاليا في هذا الموضوع .

والنتيجة ، هي أن حكومة نابوليون الثالث قبلت أن تعقد ، في ١٢ حزيران ١٨٦٦ ، أي قبل بداية الحرب ببضعة أيام اتفاقاً سرياً مع النمسا : وبموجب هذا الاتفاق ، تعد فرنسا النمسا بحيادها أثناء الحرب النمساوية - البروسية . واذا انتصرت النمسا فيجب على أي حال التخلي عن البندقية إلى فرنسا لتعيدها إلى ايطاليا ، وبالمقابل يمكن للنمسا أن تتوسع في ألمانيا، بعد التفاهم مع الحكومة الفرنسية . وأخيراً تقول هذه المعاهدة نفسها يجب على النمسا ، حتى في حالة النصر ، الا تغير

« الوضع الراهن » في ايطاليا ، إلا بالاتفاق مع فرنسا ، أي الا تقوض مملكة ايطاليا ، إلا إذا قبلت فرنسا .

المعنى الصحيح للمعاهدة . — إذا أخذنا ببعض الوثائق النمساوية ، نجد أن نابوليون الثالث ، في ذلك الحين ، كان شديداً على الايطاليين : ان سفير النمسا في باريس ، ريشارد مترنيخ ، بن مترنيخ الكبير ، وقد نشرت له ذكريات هامة للغاية ، يقص ، في تقرير ٦ حزيران ١٨٦٦ ، حديثاً جرى له مع نابوليون الثالث : قال له الامبراطور : « نعم ، لقد أخطأنا وتركنا الثورة تنتصر في ايطاليا ، أي تركنا الايطاليين يصنعون الوحدة ، وأضاف نابوليون الثالث : « إذا هاجمت ايطاليا النمسا لا أطلب أفضل من أن تضرب النمسا ايطاليا وعقب هذه الهزيمة لا أعارض التغييرات التي يمكن أن تقوض الوحدة الايطالية ، على شرط واحد ، وهو أن تبقى اللومبارديا والبندقية ايطاليتين » . وهـذا يعني أن نابوليون الثالث يقبل ، في ذلك الحين ، بحل من شأنه أن يضع على بساط البحث من جديد الوحدة الايطالية المتحققة في آخر ١٨٦٠ ، ويمكن أن يعيد ايطاليا إلى شكل اتحاد دول .

ومن الواضح ، أن الايطاليين لم يعلموا المعاهدة السرية المؤرخة في ١٢ حزيران ١٨٦٦ ، ولكن كانت لديهم بعض قرائن : فقد لفت انتباههم حديث لسفير النمسا في برلين ، في اليوم الذي قطعت فيه العلاقات الدبلوماسية ؛ فقد قال هذا السفير النمساوي إلى زميله الايطالي في برلين : « لن نكون اعداء دوماً ، وإذا ضربنا بروسيا ، كما نأمل ، فيمكنكم أن تثقوا بأننا سنتفق معكم على التنازل عن البندقية » . وهكذا نرى ، في اليوم الذي بدأت فيه الحرب ، أن الدبلوماسي النمساوي يقول إلى الدبلوماسي الايطالي : إذا غلبنا بروسيا ، وبالتالي غلبناكم ، باعتباركم

حلفاء بروسيا ، فسنترك لكم بالرغم من ذلك البندقية . لقد حذرت الحكومة الايطالية ، وفكرت بأن شيئاً يوجد تحت هذا التصريح . ومن البديهي أن تعطي الحكومة النمساوية هذا الوعد لفرنسا ، ولكن ماذا وعدتها فرنسا بالمقابل ؟ وظلت ايطاليا قلقة .

ومنذ ذلك الحين وضعت القضية التالية : لماذا فضلت الحكومة الايطالية أن تحارب وكان بامكانها ، في ٤ أيار ١٨٦٦ ، الحصول على البندقية دون حرب بعد ان وعدت النمسا بالتخلي عنها إذا بقيت ايطاليا محايدة ؟

لدينا ثلاثة أسباب :

١ — إن الرأي الايطالي كان مندفعاً للحرب ، وان فيكتور ايمانويل يرى في الحرب محولاً للصعوبات الداخلية .

٢ — إن الحكومة الايطالية تخشى من أنها إذا قبلت البندقية من يدي نابوليون الثالث ، أن يطالب بتعويض ، وبتعهدات بالنسبة إلى « القضية الرومانية » .

٣ — ان ايطاليا كانت تأمل ، إذا حاربت ، ألا تحل قضية البندقية فحسب ، وإنما قضية الترانتان ايضاً . ولا ننسى أن بسمارك جعلها تأمل بذلك .

إن الفرق الأساسي بين الحلين : الحل الودي والحرب هو أن ايطاليا : في حالة حرب يمكن أن تحصل على الترانتان ، بينما دون حرب ، لا تحصل إلا على البندقية .

٣ — التراجع الجزئي للخطة الايطالية

في ١٤ حزيران ١٨٦٦ جرى في فرنكفورت تصويت الدياط الذي أعلنت فيه بعض الدول الألمانية أنها بجانب النمسا ، والأخرى بجانب

بروسيا ، وبالتالي ، تمت القطيعة بين النمسا وبروسيا . وفي ليل ١٥ - ١٦ حزيران ، بدأت الجيوش البروسية الحرب : وبموجب معـــاهدة ٨ نيسان ١٨٦٦ يجب على ايطاليـا أن تدخل الحرب مبـاشرة . وقد فعلت ذلك .

العمليات العسكرية . - لقد جندت ايطاليا عدداً من الاحتياطيين وتوصلت إلى تجنيد ٢٢٠٠٠٠ رجل يضاف لهم ما يقارب ٤٠٠٠٠ متطوع غاريبالدي . وكانت الحكومة الايطالية تريد نصراً سريعاً . وبالرغم من نصائح نابوليون الثالث الذي ما فتيء يقول : « حاربوا ببطء ! دعو بروسيا تقوم بالجهد العسكري ! » كانت الحكومة الايطالية تقول ، إذا أردنا أن نحصل على ما نأمل أي على البندقية والترانتان فيجب علينا أن نفتحها . ولذا كانت مقررة على تسيير العمليات بكل نشاط ممكن ، ووضعت خطة حربية تقسم جيوشها إلى جيشين : الجيش الاول ويجب أن يتجمع في جنوب بحيرة غارد ، أمام الحصون النمساوية في منطقة الشكل الرباعي أي في : فيرونه ، بشييرا ، مانتو ، لانياغو ؛ والجيش الثاني ، يجب أن يحتشد في شمال بولونيو ويجتاز البو في منطقة فراره . وهكذا يستطيع الجيشان أن ينضما إلى بعضهما بعد فتح منطقة الشكل الرباعي .

لم يوافق البروسيون على هذه الخطة : فقد نصح بسمارك الحكومة الايطالية أن تقوم بالهجوم الأساسي في اتجاه الترانتان ، لأنه ، كما صرح ، إذا وصلت الجيوش الايطالية حتى شعب برينير ، فسيكون ذلك خطراً على الجيش النمساوي . ولكن لامارمورا ، الذي كان رئيساً لمجلس الوزراء ، والذي أصبح قائداً أعلى للجيش ، بعد أن قدم استقالته كرئيس لمجلس الوزراء ، قال لا يملك المرء إلا ما يقبض عليه . إذن ما هـو الأهم ؟

البندقية أولاً ، فهو إذن يريد فتح البندقيـــة ، ولا يبـالي بخطط بروسيا الستراتيجية .

وانقسم الجيش الايطالي إلى قسمين منفصلين عن بعضهما كثيراً ، وتحرك في ٢٣ حزيران . ولم يكن لدى القيـــادة النمساوية إلا ٨٠٠٠٠ رجل في البندقيـــة ، بينما كان للايطاليين ٢٦٠٠٠٠ ، لذا أرادت أن تفيد من انقسام الجيش الايطالي إلى قسمين : وقررت أن تهاجم الجيش الأهم ، وهو الجيش الذي كان يقوده لامارمورا ، قبل أن يكون للجيش الثاني ، الجيش الذي كان جنوب نهر البو ، متسع من الوقت يمكنه من عبور النهر . ولقد نجحت هذه الخطة النمساوية بتمامها . ويجب أن نذكر أن مرت بعض أمور فائقة للعادة : فمن ذلك أن القيادة الايطالية جهلت تماماً حركة الجيوش النمساوية ، بالرغم من وجود موظفيهـــا القائمين على عملهم ، وبالرغم من وجود شعب ايطالي، في البندقية ، يمكن أن يعطيها معلومات . فقد وجد ان موظفاً مدنياً كبيراً علم من ايطاليي البندقية بحركة الجيش النمساوي ، فاكتفى أن يخـــبر القيادة العليا بذلك في رسالة . وبالطبع استغرقت الرسالة يومين للوصول . وفي أثناء ذلك توصل الجيش النمساوي إلى الدخول في العمليات .

وفي الواقع ، في ٢٤ حزيران ، أن الجيش الايطالي ، الذي كان يزحف نحو منطقة الشكل الرباعي ، هوجم فجأة على جانبـه الأيسر ، من قبل الجيش النمساوي . وكان ذلك مفاجأة تامة : القى الملك فيكتور ايمانويل في المعركة كل ما كان عنده من احتياطيين . ولكن جيوشـــه كانت منهكة وبحاجة إلى نجدات . ووجدت فرقتـان ، في فيلافرنكا ، فاستنجد بهما الجنرال غوفونه قائد الجيوش التي كانت تعاني صعوبة . ولكن

الجنرالين اللذين يقودان هاتين الفرقتين لم يأخذا الأوامر من **القائد الاعلى**، فلم يتحركا . فضرب غوفونه واضطر إلى القتال متراجعاً . وهذه هي معركة **كوستوزا** .

وهذه الهزيمة الايطالية ترجع اساساً إلى أنه لم يكن يوجد **خطة عمل** : لم يكن عند قادة الفرق أوامر واضحة دقيقة . وكانت الجهود غير متلاحمة ، ولم يكن عند الجيوش المتحركة أمر بالتحرك في ساعة محددة . بل كان الأمر «بالزحف قبل الساعة الرابعة صباحاً » . ولم يكن للاركان العامة الايطالية ، حيث وجد الملك ، مقر ثابت . وعندما يحتاج اليه وترسل اليه الرسل ، لايعلم أين هو . ويضاف إلى ذلك ان الملك ، وكان شخصياً شجاعاً ، ولا مارمورا ، الذي لم يكن أقل منه ، عوضاً عن أن يبقيا في الأركان العامة ، كانا يذهبان إلى ميدان القتال ، وهنا ، عوضاً عن أن يعطيا أوامر عامة ، كانا يعطيان أوامر تفصيلية متناقضة غالباً. وباختصار كسر الايطاليون بالرغم من تفوقهم العددي غير المنازع. وكان لدى القائد الايطالي انطباع بهزيمة تامة ، على حين أن هذه الهزيمة لم تكن غير قابلة للشفاء . وفي الواقع ، خسر النمساويون من القتلى والجرحى اكثر من الايطاليين ، وفي خلال خمسة عشر يوماً ، ظل الجيش الايطالي مجمداً تماماً ، بعد أن انسحب حتى **نهر الاوليو** .

وفي أثناء ذلك ، باغتت معركة سادوفا : فقد سحق الجيش البروسي الجيش النمساوي بكامله في بوهيميا ، وانهزم الجيش النمساوي مدحوراً نحو فينا ، واضطرت القيادة النمساوية أن تسحب جيوشها من البندقية ، على عجل لتنقلهم إلى فينا وتحاول الدفاع عن العاصمة ضد الجيش البروسي . وبقيت بعض الحاميات ، مع قطعة جيش نمساوي في **الترانتان**

وتم الجلاء عن البندقية دون قتال تماماً . وعندئذ استطاع الايطاليون أن يعاودوا العمليات بنشاط : ودخل الجيش الايطالي البندقية ، حتى انه أرسل ، هذه المرة ، جيوشاً لتدخل ايستريا والترانتان ، ولكن الجيوش النمساوية في الترانتان دافعت عن نفسها .

العمليات البحرية . — وفي الوقت نفسه ، في ١٦ تموز ، تلقى الاسطول الايطالي أمراً بمهاجمة الاسطول النمساوي . وكان في ذلك نكبة له : فقد هزم الايطاليون شر هزيمة ، في ٢٠ منه في **ليسا** بسبب سوء حالة رجال الاسطول ، فقد كان ثلثاهم دون تدريب ؛ وبسبب سوء تسلح السفن ؛ وبخاصة ، بسبب سوء التفاهم بين الزعماء ، على حين ان الاسطول النمساوي الذي كان يقود الاميرال **تيغيتوف** ، كان موجهاً بصرامة . وخسر الاسطول الايطالي بعض وحدات وانسحب بالرغم من أنه ظل ، حتى بعد الخسائر التي تكبدها ، أكثر عدداً من اسطول الخصم .

الخيبة الدبلوماسية . — وبالرغم من هزيمة ليسا البحرية ، كان بامكان الايطاليين أن يأملوا بظفر سهل على اليابسة ، لعدم وجود شيء أمامهم . ولكن الخيبات الدبلوماسية أضيفت إلى الخيبات العسكرية والبحرية التي أصيبوا بها .

في ٤ تموز ، غداة سادوفا ، قدم نابوليون الثالث للمتحاربين وساطته ، فأجابت الحكومة الايطالية نابوليون الثالث بوضع شرطين على عرض الوساطة :

١ — أن تحصل ايطاليا على البندقية والترانتان .

٢ — الا يطالب نابوليون الثالث ايطاليا بأي تعهد في موضوع « القضية الرومانية » .

فزاد ذلك في ضغط نابوليون الثالث ، حتى انه هدد الحكومة الايطالية بحلف فرنسي – نمساوي إذا لم تتنازل . ولكن الحكومة الايطالية قاومت جيداً .

وبالاجمال ، لم تشأ ايطاليا أن تتنازل لأنها كانت تأمل بفائدة أكبر : فقد كانت تفكر ، من يوم لآخر ، بفتح الترانتان ، لاسيما وان جيوشها قد دخلتها من قبل .

وفجأة ، شعرت الحكومة الايطالية بقلق من جهة بسمارك : فقد علمت ، في حوالي ٢٠ تموز ، ان بسمارك كان يتفاوض مع نابوليون الثالث . وقلقت كثيراً ، حتى انها أرسلت على عجل الجنرال غوفونه ليحاول استيضاح نوايا بسمارك . وفي ٢١ تموز ، علم غوفونه ان بسمارك ، دون مشاورة ايطاليا ، قبل بابرام هدنة خمسة أيام . وفي ٢٦ تموز وقع بسمارك ، دون أن يأخذ بعين الاعتبار المطاليب الايطالية ، هدنة نيكولسبورغ ، وتخلى عن حليفته . وكانت الجيوش الايطالية ، في ذلك الحين ، في الترانتان، وتحتل قسماً منها . فما العمل ؟ رأى لامارمورا وجوب توقيع الهدنة ، إذا وقعتها بروسيا ، ويجب التخلي عن الترانتان ، لأن الجيش الايطالي كان في حالة تحول دون متابعة الحرب وحده . ولكن الملك أراد الاستفتاء في القسم الذي كانت تحتله الجيوش الايطالية .

وبينما كان الملك ولامارمورا يتناقشان ، أرسلت القيادة النمساوية إلى الايطاليين نوعاً من « انذار » . وبادر النمساويون ، على عجل بعد أن وقعت الهدنة مع بروسيا ، إلى ارسال الجيوش الى الجبهة الايطالية . وصرحوا بأنه يتوجب على الجيش الايطالي أن يجلو عن الترانتان . كانت الحالة محزنة : وبعد خلاف عنيف بين الرجال السياسيين ، اضطرت الحكومة الايطالية أن تذعن ، بعد أن املت بجواب ملائم من فرنسا

فرفضت ، ومن بروسيا التي صرحت بأن هـذا لايهمها . وفي ١٢ اب ١٨٦٦ ، وقع الايطاليون هدنة **كورمونز** التي تمت بمعاهدة السلام في ٣ تشرين الأول ١٨٦٦ . وقد تنازلت هذه المعاهدة لفرنسا عن البندقية على أن تسلمها فرنسا إلى ايطاليا ، ولكنهـــا نصت على أن تبقى الترانتان اقليماً نمساوياً .

وهكذا ظلت النمسا تملك ، على السفح الجنوبي لجبال الألب ، حصناً عظيماً تستطيع منه أن تقوم بالهجوم على ايطاليا . وكان هـذا الوضع خطراً ، وارتاب به الايطاليون على الدوام ، ولكنهم فهموه في عام ١٩١٧ أكثر من أي وقت مضى ، أثناء هزيمتهم في **كابوريتو** ، لأن النمساويين إذا استطاعوا أن يفرضوا هذه الهزيمة على الايطاليين في ١٩١٧ ، فذلك بالضبط لأنهم يملكون حصن الترانتـان حيث يستطيعون أن يقيموا فيه حشوداً من الجيوش .

وهكـذا نرى أن الحكومة الايطاليـة لم تحصل على كل ما أرادت . ولا شك في أنها حصلت على الكثير ، لأن الايطـاليين لم يستطيعوا أن يرسموا على « لوحتهم » الا انهزامـاً في الـبر والبحر : في **كوستوزا** و**ليسا** ، وبالرغم من ذلك ، كسبوا البندقية . ولكن يجب أن نفكر في حالة الرأي الايطالي : فبالرغم من الرضى ، الذي يجب أن يشعر به بشكل مشروع ، بسبب كسب البندقية ، كان خائباً بسبب الانكسارات العسكرية والبحرية ، وخائباً لأنه لم يستطع الحصول على الترانتان .

لقـد أرادت الحكومة الايطاليـــة الحرب ، وكان بمكانها أن تحصل على البندقية دون حرب ، وما ذلك الا لأنها كانت تأمل أن تحصل بالحرب على البندقية وعلى الترانتان ، وكان هذا الأمل عابثاً .

الفصل التاسع

الحركة القومية الايطالية

القضية الرومانية

كانت قضية روما عقبة كأداء في سبيل الوحدة الايطالية وكانت قضية أساسية : ففي آخر ١٨٦٠ فقد البابا تقريباً جميع أراضي دولته ، ولكنه احتفظ بمدينة روما وبرقعة صغيرة حولها . وكان من الصعب تصور وجود ايطاليا المتحدة دون أن تكون روما عاصمة لها . وقالت الحكومة الايطالية منذ ١٨٦٠ : « ان روما أعظم وأمجد عنصر في تاريخها وفي حياتها السياسية والمعنوية » .

ولا شك في أن الرأي العام الايطالي بمجموعه كان يرغب في أن تكون روما عاصمة المملكة الايطالية : ولم تكن الاوساط الكاثوليكية أكثر تشدداً من غيرها في هذه الرغبة . وكان يتوسل إلى الحكومة الايطالية أن تعمل ، لاسيا وان أحزاب اليسار ، وبخاصة الماتزينيين ، كانوا يقومون بحملة شديدة في هذا الاتجاه . وإذا لم ترض الحكومة الرأي العام فقد استطاعت أن تشجع دعاية الماتزينيين ، رغم أنها كانت تخشاهم .

ومن جهة أخرى ، ان وجود الدولة الحبرية ، وان كانت صغيرة جداً ، كان يضايق سياسة الحكومة الايطالية ، لأن البابا ، وان ظل سيداً زمنياً ، كان باستطاعته ، في هذا الظرف أو ذاك ، أن يجد نقاط استناد لدى دولة أجنبية .

هذه هى الأسباب التي من أجلها منطقياً كانت الدولة الايطالية ترجو زوال سلطة البابا الزمنية . ولكن القضية كانت صعبة الحل ، لأن البابا ظل متعنتاً ، ولم يشأ أن يقبل حلاً توفيقياً للمصالحة . وكان للقضية أيضاً مظهر سياسة خارجية ، ولم تكن قضية تحتاج إلى تسوية بين الايطاليين ، لأنه يوجد في روما حامية فرنسية منذ ١٨٤٩ . ولم تجرأ الحكومة الايطالية على استعمال القوة ضد الدولة الجبرية ، وكانت تخشى أن تخاطر فتصطدم بالحامية الفرنسية ، وبالتالي ، بنابوليون الثالث . والحكومة الفرنسية ، من جانبها ، وان كانت تناصر حل المصالحة ، لأن القضية الرومانية أوقعتها في ورطة ، لم تجرأ أن تفرض على البابا هذا الحل ؛ ولم تجرأ ، لأسباب سياسة داخلية فرنسية ، لأن نابوليون الثالث كان بحاجة لأصوات الكاثوليك في الانتخابات .

وفي حل القضية الرومانية يجب تمييز مرحلتين :

دامت المرحلة الأولى من ١٨٥١ إلى ١٨٧١ ، ولم تشأ الحكومة الايطالية فيها استعمال القوة .

وقد حاول هذا الحل غاريبالدي مرتين خارجاً عنها ، واخفق في كل منهما :

وفي المرحلة الثانية ، في ١٨٧٠ ، استطاعت الحكومة الايطالية ، بفضل الحرب الفرنسية - الألمانية ، أن تحل بنفسها القضية الرومانية .

١ ــ المرحلة الاولى : حل غاريبالدي

حاول غاريبالدي ، في هذه المرحلة ، أن يحل « القضية الرومانية » خارجاً عن الحكومة الايطالية .

دوافع غاريبالدي - . إذا تصفحنا مراسلات غاريبالدي وبياناته نجد أفكارها « بدائية » جداً ، لأنه كان ، على الصعيد الفكري ، رجلاً بسيطاً . فهو يرى أن تنهي إيطاليا وحدتها ، والا تتوقف لاعتبارات دبلوماسية أو انتهازية ، وأن « تأخذ روما » . وعدا ذلك ، كان معادياً لنابوليون الثالث لأسباب كثيرة : أولاً ، لأنه يحفظ ذكرى حملة روما عام ١٨٤٩ ، وكان في تلك الفترة ماتزينيا ، وبالتالي ، متحزباً للجمهورية الرومانية التي قوضها التدخل الفرنسي ، وكان في الأصل جمهورياً وشجب انقلاب نابوليون الثالث في فرنسا ، انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١ . وأخيراً ، كان غاريبالدي نيسياً ، أي من مدينة نيس ، ولا يغفر لنابوليون الثالث عمله في ضم هذه المدينة إلى فرنسا .

ولكن كان هنالك دافع آخر لعمل غاريبالدي : وهو أن غاريبالدي ما فتيء ، في مراسلاته ، وفي بياناته ، وبخاصة ابتداءً من ١٨٦٠ ، يكشف عن ما يسميه « ظلم الكهان » ولذا يجب القيام على هذا الظلم ، والكشف عن « تأثير الاكليروس السيء » المعادي ، كما يقول ، للوحدة المعنوية للأمة الايطالية . ولم يكن خصماً للسلطة الزمنية ، أو مناوئاً للكاثوليكية فحسب ، بل توصل إلى التبشير بنفسه والتبشير بأسلوب غامض ورمزي : فقد بشر بانجيل جديد نسخه تقريباً عن جان ـ جاك روسو ، في التبشير على مذهب إيمان النائب الرسولي السافوي وكان المعجبون يقولون عنه : « انه يتكلم كإله » واخترع « تعميداً » علمانياً للأطفال ، وانشأ عوضاً عن « صدقة القديس بطرس » ، « صدقة الحرية » . وكان يجمع الصدقات ليشتري بها أسلحة تساعده فيما بعد على القيام بحملة عسكرية على روما .

ولكن يجب الا يذهب عن البال أنه كان لغاريبالدي شعبية شخصية

واسعة ، وهذه الشعبية لا ترجع إلى أفكاره بل إلى سلوكه وأسلوبه ، والى ندائه المباشر الذي يوجهه للشعب ، وأيضاً إلى شجاعته البعيدة عن المنفعة . ولذا يمكن أن نتساءل ، حتى ان نابوليون الثالث نفسه سأل نفسه هذا السؤال عام ١٨٦١ ، ما إذا كان غاريبالدي أقوى من الحكومة الايطالية ، وما إذا كان بامكانه أن يتوصل إلى أخذ روما بالرغم من الحكومة الايطالية .

لقد قام غاريبالدي **بمحاولتين** : احداهما في ١٨٦٢ ، وانتهت باخفاق اسبرومونته ؛ والأخرى في ١٨٦٧ وانتهت بكفاح **مانتانا** . وبعد هذا يجدر بنا أن نرى الظروف التي قام فيها بمحاولتيه والنتائج التي حصل عليها.

محاولة غاريبالدي الاولى (١٨٦٢) . — في آخر ١٨٦٠ حاول كافور أن يتفاوض مع البابا : فقد أرسل إلى روما عامله **بانتاليوني** . واقترح كافور مبدأ وهو : أن يتخلى البابا عن كل الأراضي التي ما زال يمتلكها على أن يحتفظ بحقوق السيادة في ممارسة سلطته الروحية . واعترف كافور للبابا بحق ارسال السفراء واستقبالهم ، واقترح إبرام كونكوردات ، بين الحكومة الايطالية والحبر الأعظم ، يمكن أن تؤمن للكنيسة حريات واسعة من وجهة نظر التعليم والتبشير وتسمية الأساقفة .

قدم هذا المشروع للبابا ، ودرس ، وجرت مفاوضات سرية ، في كانون الثاني ١٨٦٠ . ولكن في ١٤ شباط ، صرح أمين سر الكرسي الأقدس الكاردينال **انتونيللي** بانه يرفض التسوية ، وفي ١٧ شباط ، صدرت مذكرة رسمية في « جريدة روما » تصرح بانه لا يوجد ولم يوجد مطلقاً مفاوضة بين الكرسي الأقدس والحكومة الايطالية .

وأمام رفض البابا ، اتجهت الحكومة الايطالية بالحال نحو الحكومة الفرنسية . وكان نابوليون الثالث ، في الحقيقة ، يرغب بسحب الحامية

الفرنسية من روما ، ولكنه ، من جهة أخرى ، لم يجرأ على أن يترك سلطة البابا الزمنية في دمار ، لأنه كان بحاجة إلى أصوات الكاثوليك ، في الانتخابات ، في فرنسا . وفي هذا ما يوضح لنا الأجوبة التي أعطتها الحكومة الفرنسية : فعن السؤال الأول ، الذي سأله كافور ، في ٢٤ كانون الأول ١٨٦٠ ، أجاب نابوليون الثالث بان مشروع الحكومة الايطالية لا يأخذ ، بعين الاعتبار ، حقوق الكرسي الأقدس ، ولذا ينبغي أن يحتفظ البابا بدولته « مهما كانت صغيرة » . وفي الحقيقة ، ان نابوليون الثالث وبما كان يرى طوعاً أن يحتفظ البابا بارض ضيقة في الفاتيكان شريطة الابقاء على مبدأ السيادة الزمنية ، ثم تغيرت وجهة نظر نابوليون الثالث ، ورغب بأن يسحب الحامية الفرنسية من روما ،ولكنه لا يستطيع أن يقاتل متراجعاً أمام الايطاليين . ولذا اقترح هذا الحل : وهو أن تجلو الحامية الفرنسية شريطة : أن تعد الحكومة الايطالية بألا تهاجم روما والا تترك « المتطوعين الايطاليين » ، مثل غاريبالدي ، يهاجمون المدينة .

وربما قبل كافور بهذا الحل ، لأنه يرى أن الأساسي كان في اطلاق الحامية الفرنسية من روما: فاذا ما ذهبت أصبحت الحكومة الحبرية عاجزة عن منع الحوادث ، وبسرعة قليلة أو كثيرة تزول السلطة الزمنية . ولكن كافور مات قبل أن ينتهي الى شيء في هذه المفاوضة . وفي فترة الاضطراب التي تلت وفاة رجل الدولة الايطالي ، اسقط الامبراطور المفاوضات . ويبدو ، في ذلك الحين ، انه استثمر مرض بيوس التاسع : وكان نابوليون الثالث يعتمد على وفاة البابا ، وفكر بأن البابا القادم سيكون أقل عنتاً ، ورأى من صالحه أن ينتظر ، ولكن بيوس التاسع لم يمت .

ولما لم تؤد هذه المفاوضة إلى شيء ، فكر غاريبالدي باستعمال القوة

لحل القضية الرومانية : ففي ربيع ١٨٦٢ قـام بحملة خطب في مختلف أجزاء ايطاليا ، وبخاصة في تورينو وميلانو ، ورأى في جولته الحماسة في كل مكان . ففكر عندئذ أن يعـاود ، حاجـاً ، مراحل حملته الشهيرة في ١٨٦٠ ، «حملة الألوف» . وعندما وصل إلى جنوب نابولي ، أعلن عن عزمه على دخول الدولة الحبرية ، وألقى بكلمة الأمر : « روما أو الموت ! » ، ومع هذا لم يزحف إلى روما حالاً . عاد إلى صقليـة حيث نظم جيشاً من المتطوعين . ولكن الحكومة الايطالية اعلمت بأنها تعاكس كل هجوم يقوم به الغاريبالديون على روما . ومن الممكن جداً أن غاريبالدي لم يأخذ هذا التهديد مأخذ الجـد لأنه تذكر مامضى عـام ١٨٦٠ عندما غادر جنوة مع « حملة الألوف » ، وقالت الحكومة الساردية ، في حينه ، ان غاريبالدي يخالف القانون وانها ستحاول ايقاف الحمـلة . ولكن كافور ، في الحقيقة ، كما رأينا ، ترك سفن غاريبالدي تمر دون أن يعترضها . ولذا كان غاريبالدي أميل ولاشك إلى التفكير بأن نفس الأمر سيكون في هذه المرة أيضاً . وفي ٢٤ آب ١٨٦٢ قال في خطاب له في صقلية : « انني انحني أمـام الملك ، ولكنني عدو وزارة ليس فيها من الايطالية إلا الاسم ، وتبحث بخاصـة على تأمـين رضى الامبراطور نابوليون الثالث . لقد عزمت أما على دخول روما غالباً واما على السقوط تحت أسوار روما » .

وبالرغم من أوامر الحكومة الايطالية ، غادر غاريبـالدي صقلية ، وعبر مضيق مسينا ، في آخر آب ١٨٦٢ . وكان معه ٣٠٠٠ متطوع . ودخل كالابر. وهنا توقف بضعة أيام بالقرب من نقطة نزوله في آسبرو مونته. وفي ٢٩ آب خرجت جيوش الحكومـــة الايطاليـــة فجأة وأحاطت بالجوقة الغاريبالدية . وجرى بين الطرفين اطلاق النار خلال فترة قصيرة .

وجرح غاريبالدي في ساقه . واستسلمت الجوقة حالاً . وأسر غاريبالدي ثم نقل إلى جنوة محاطاً بالاعتبار ، وبعد شهرين عفي عنه وعاد إلى جزيرته الصخرية الصغيرة **كابريرا** بالقرب من شاطىء ساردينيا . وبعد ذلك ، قام برحلة إلى انكلترا ، وأثارت هذه الرحلة حماساً فائقاً : ويزعم أن ٥٠٠٠٠٠ شخص كانوا لتحيته عند وصوله إلى لندن . ولا شك في أن غاريبالدي ، في ذلك الحين ، كان بحق حامل لواء المطاليب الايطالية .

وصفوة القول ، لم تؤد هذه المحاولة الاولى إلى شيء .

محاولة غاريبالدي الثانية (١٨٦٧) . — تغيرت الحالة منذ ١٨٦٢ ، على اثر المفاوضات التي تمت بين الحكومة الفرنسية والحكومة الايطالية على أسس اقتراحات كافور القديمة . فقد استأنف رئيس مجلس الوزراء الايطالي ، منغتي ، في بداية ١٨٦٤ ، سياسة كافور ، وفي المفاوضات التي أجراها مع وزير الدولة الفرنسي **روهر** ، استطاع أن يعرف أن نابوليون الثالث يرغب دوماً بحل تسوية . وتمت هذه المفاوضة على أساس مشروع كافور ١٨٦١ . ومن غير المفيد أن ندخل في التفصيلات ، لأنها لا تهمنا . حسبنا أن نقول ان منغتي ، بعد صعوبات طويلة ، انتهى مع فرنسا إلى إبرام اتفاق ١٥ ايلول ١٨٦٤ الذي يسمى عادة بكل بساطة « اتفاق ايلول » .

اتفاق ايلول . — ينص هذا الاتفاق على أن « تعد ايطاليا بألا تهاجم أراضي الكرسي الأقدس ، وأن تمنع كل هجوم آت من الخارج »أي آت من نقطة أخرى في ايطاليا أو من أرض واقعة خارج ايطاليا . ومن جهة أخرى ، تم التفاهم على أن تسحب فرنسا جيوشها من روما بالقدر الذي ينظم فيه البابا جيشه ، وفي أبعد حد في سنتين . وهكذا

ترك للبابا مهلة سنتين لتنظيم جيش يساعده على الدفاع عن نفسه بنفسه .

البروتوكول السري . — ويضم إلى اتفاق ايلول بروتوكول سري: فقد اتفق على ألا ينفذ الاتفاق إلا « عندما يقرر صاحب الجلالة ملك ايطاليا نقل عاصمته ، التي كانت حتى ذلك التاريخ تورينو ، إلى مدينة ايطالية أخرى » ، ومن المفهوم أن هذه المدينة لن تكون غير روما ، وأن يتم نقل العاصمة في الستة أشهر القادمة . وفي الواقع ، اختارت الحكومة الايطالية فلورنسا . ولعلنا ندرك الأهمية المعنوية لهذا العمل . فاذا غيرت العاصمة وتم الاستقرار في غير روما فهذا يعني التخلي عن روما .

ما هو المعنى الدقيق لهذا الاتفاق ؟ لقد اختلف التفسير الايطالي عن التفسير الفرنسي : إن التقرير ، الذي رفعه منغتي إلى ملك ايطاليا ، بعد توقيع الاتفاق ، يقول ، بالاجمال ، ان ايطاليا لا تتخلى عن تطلعاتها القومية ، وانها وعدت نابوليون الثالث بألا تحقق هذه التطلعات ، فيما يتعلق بروما ، إلا « بالقوى المعنوية » ، وأضاف منغتي ان هذه القوى المعنوية يمكن أن تعمل عندما لا يكون البابا محمياً بجيش أجنبي . ومن هنـا نفهم إلى أي شيء ينزع تقرير منغتي . فهو يصرح : لنعتمد على ثورة في روما ، وعندئذ لا يلعب اتفاق ايلول دوره ، لأن الحكومة الايطالية تعهدت بحماية روما فقط ضد « هجوم آت من الخارج » . وإذا قلبت الحكومة الحبرية بثورة ، مصدرها في دولة الكرسي الأقدس نفسه ، فان نابوليون الثالث لا يستطيع أن يعمل شيئاً .

ولنلاحظ أن هذا المنظور للثورة في روما لم يكن مطلقاً فكرة « في الهواء » : لأن البابا نفسه كان يتوقع الثورة في اليوم الذي تغادر فيه الجيوش الفرنسية . وقد قال ذلك ، في ١١ تموز ١٨٦٥ ، إلى العامل الدبلوماسي الفرنسي في روما : « إن الثورة لا تلبث ان تنفجر بعد

ذهابكم ، ولذا ينبغي أن تعودوا » . والحق يقال ، لا شيء ، في اتفاق ايلول ، يجبر الجيوش الفرنسية على العودة إذا انهارت السلطة الزمنية اثر ثورة في دولة الكرسي الأقدس . وعلى العكس ، إذا كان القصد هجوماً آتياً من الخارج ، فان اتفاق ايلول ينكسر ، ويكون لنابوليون الثالث كامل الحق في أن يقول : « انني أعيد حاميتي إلى روما » .

التفسير الفرنسي . — بعد توقيع اتفاق ايلول ، احتجت الحكومة الفرنسية على التفسير الايطالي ، وصرحت بأن ايطاليا لا تستطيع أن تتملك روما اثر ثورة ، حتى ولو كانت عفوية . وهكذا كانت الدولتان الموقعتان على اتفاق ايلول في خلاف على المعنى الذي يجب اعطاؤه إلى هذا الاتفاق .

وكان غاريبالدي ، دون شك ، معارضاً بشدة لاتفاق ايلول . فقد صرح منذ توقيع الاتفاق « بأنه يستهزىء تماماً بالمعاهدات مع بونابرت » . وفي تشرين الثاني ١٨٦٤ ، كتب ، في رسالة وجهها إلى انكليزي: «اتفاق واحد للابرام مع بونابرت : ليطهر البلاد من حضوره ، لا في سنتين ، بل في ساعتين » . وفي آب ١٨٦٥ كتب غاريبالدي إلى نائب ايطالي : « لا وجود لايطاليا ما دام البابا في روما : وهل يمكن أن يعيش حيوان بغير قلب ؟ » وأضاف : ان اتفاق ايلول « فضيحة » و « خيانة » .

وبالرغم من هذه العبارات الحماسية ، فقد تريث غاريبالدي في العمل، لأنه وجد، في١٨٦٦، عملاً آخر لنشاطه . ففي هذه السنة وضعت قضية البندقية ، وقد رأينا ، خلال حرب ١٨٦٦ ، أن غاريبالدي أسهم في العمليات على رأس جوقة من المتطوعين . ومن جهة أخرى، لا يستطيع بالبداهة أن يعمل شيئاً إلا عندما ينفذ اتفاق ايلول: ان هذا الاتفاق الموقع في ١٥ ايلول ١٨٦٤ ينص على ذهاب الجيوش الفرنسية عند ابعد حد في

مهلة عامين . وهذا ماحدث : فقد أجلت الجيوش الفرنسية عن روما في الحد الأخير ، في ايلول ١٨٦٦ ، ففي هـذا الحين يستطيع غاريبالدي أن يفكر من جديد بالعمل .

وإذا حاول غاريبالدي أن يأخذ روما فعلى أي دعم ، وماهي العقبات التي يجب أن يحسب حسابها؟ . أما الدعم فيمكن أن يجده في قسم من الرأي العام : لأن اتفاق ايلول لم يكن شعبياً في ايطاليا . فقد احتج الماتزينيون بخاصة بعنف على هذا الاتفاق . ووجـد في اليسار الماتزيني ، لا الماتزيني ، حـركة رأي ترغب بانهاء الوحدة ، وبالتالي ، تسوية القضية الرومانية دون الانتظار أكثر من ذلـــك . وكانت حركة الرأي هذه تضايق الحكومة الايطالية بلا منازع . وفي كانون الأول ١٨٦٦ ، ألقى ماتزيني بنداء ، إلى سكان روما ، قال فيه : « يجب أن تعملوا » . وحاول أن يحرضهم على حركة ثورة ضد البابا .

لقد كان مع غاريبالدي قسم من الرأي العام . ولكن العنصر غير الملائم كان بالبداهة الحكومة الفرنسية : فقد أعلم نابوليون الثالث بأنـه لايقبل التفسير الايطالي ، وبالتالي ، لن يترك السلطة الزمنية تنهار ، حتى ولو اثر ثورة في دولة الكرسي الأقـدس . وبين ١٨٦٤ و ١٨٦٦ توالت التأثيرات على الامبراطور وأيدته في وجهة النظر هذه : كان للامبراطورة أوجيني دور أهم من السابق . فقد كانت تمثل النزعة الكاثوليكية ، وكانت هذه نزعة وزير الدولة روهر . واتخـذ نابوليون الثالث بالتدريج موقفـاً متصلباً في القضية الرومانية : فقد بين بوضوح ، وقد قال ذلك إلى ملك ايطاليا ، في تشرين الثاني ١٨٦٦ ، أي في الوقت الذي أجلت فيه الجيوش الفرنسية عن روما ، بأنه لايتردد في أن يقوم « بحملة جديدة » على روما إذا طرد البابا بحركة ثورية ، حتى ولو لم يكن الهجوم آتياً من الخارج ،

ويرى بأن « شرفه يلزمه » أن يدافع عن السلطة الزمنية » . لماذا شرفه ؟ يجب ألا ننسى أن فرنسا ، في ذلك الحـين ، كانت تشعر بمرارة في المكسيك ، وقد تخلى نابوليون الثالث ، في هذه القضية المكسيكية عن الامبراطور ماكسمليان الذي وضعه نفسه على عرش المكسيك . ولذا إذا تخلى في هذه المرة عن البابا ، بعد أن تخلى عن ماكسمليان ، فانه يعطي انطباعاً بأنه غير قادر عن الدفاع عن سياسته الخاصة . وكان بحاجة ، بغية الانتخابات العامة القادمة ، إلى أن يجيب على لومه بالضعف الذي كان يوجه إليه . ولهذا أعد ، لكل طارىء ، جيش حملة في تولون .

وحارت الحكومة الايطالية بفظاعة بين الماتزينيين واليسار الماتزيني من جهة ،وإرادة نابوليون الثالث،من جهة أخرى . وكان رئيس مجلس الوزراء ، منذ ١٨٦٦ ، **راتازي** وكان رجلا « يسارياً » ، وبالتالي يميل شخصياً إلى الرغبة بحل سريع للقضية الرومانية ويوجودذلك لاسيما وان ثورة قامت في صقلية ،في آخر ١٨٦٦ ، بتحريض من العناصر الاكليركية ،خصوم الحكومة الايطالية وكانت هذه العناصر الاكليركية مدعومة بوجود دولة الكرسي الأقدس . ومن جهة أخرى ، فكر راتازي بالا يصطدم جباهة بالحكومة الفرنسية . ثم رأى أن هجوماً من غاريبالدي على روما يمكن أن يكون له محذور خطير : فاذا حاول غاريبالدي أن يوطد في روما « جمهورية رومانية » باتفاق مع الماتزينيين فان الحالة تصبح خطيرة بشكل فريد على سلالة آل سافوا .

هكذا كانت ظروف آخر العام ١٨٦٦ . ورأى غاريبالدي ، في بداية ١٨٦٧ ، بأن الوقت حان لاستئناف العمل الذي خاب فيه للمرة الاولى . وهيأ خفية حملة ثانية ، بالرغم من أن أصدقاءه لم يكونوا متحمسين جداً . وعلمت الحكومة الايطاليـة بذلك وأوقفت غاريبالدي وهو عند أحد

اصدقائه ثم أبحرت به بالقوة إلى جزيرة كابريرا ، إلى ملكه الشخصي ، ووضع تحت المراقبة . وفي هذه المرة كانت المراقبة حقيقية : فقد أرسلت الحكومة الايطالية تسعة سفن حربية للتحرك أمام كابريرا .

ولكن صهر غاريبالدي استطاع أن يشتري من ليفورنـة زورق صيد ويقلع ليلاً بغاريبالدي ويذهب به الى ساردينيا . واستطاع غاريبالدي من هناك أن يذهب إلى فلورنسا . وعندئذ استعمل راتازي الاسلوب الذي استعمله كافور عام ١٨٦٠ ، فقد أعلن عالياً بأنه أعطى الأمر بتوقيف غاريبالدي ، واوصى الشرطة سراً بالا تعمل شيئاً . وهكـذا استطاع غاريبالدي أن يلحق بانصـاره وأن يشكل فرقـة من ٧٠٠٠ رجـــل ، على الحـدود الشمالية من دولةالكرسي الأقدس الصغيرة . وكان يأمل بثورة في روما ، وعندما تقوم هذه الثورة يدخل المدينة لنجدة أصدقائه . ولما لم تحدث الثورة في روما قرر غاريبالدي ، في ٢٥ تشرين الأول ١٨٦٧ ، أن يعبر حدود الدولة الحبرية : احتل قرية صغيرة التقى فيها ببضعة سويسريين في خدمة الكرسي الأقدس لم يدافعوا عن أنفسهم .

وعندما انتهكت حرمة حدود دولة الكرسي الأقدس أعلن نابوليون الثالث التدخل العسكري ، ولما كانت الجيوش الفرنسية في تولون مستعدة للاقلاع فقـد استطاعت الوصول في زمن قصـير : وفي ٢٩ تشرين الاول نزل جيش الحملة الفرنسية بقيادة الجنرال فايي ، وعدده ٢٢٠٠٠ رجـل ، في سيفيتا ـ فيكشيا . وأدرك غاريبالدي أنه لايستطيع النضال ، فلم يحاول أخذ روما ، وسعى أن ينسحب نحو الشرق ودخل منطقة الآبروز وفكر بان الجيش الفرنسي لايتدخـل . ولكن الغاريبالديين في ذلك الحـين لم يكونوا ٧٠٠٠ رجل ، بل ٤٥٠٠ ، لأن بعض المتطوعين لدى سماعهم بخبر وصول جيش الحملة الفرنسي عادوا الى بيوتهـــم . والتقى الغاريبالديون

الزاحفون إلى الشرق بجيش يتألف من ٦٥٠٠ رجل من جيوش حبرية وطليعة فرنسية ، وقامت بين هذا الجيش والغاريبالديين موقعة في مانتانا ، على بعد خمس وعشرين كيلو متراً شمال شرقي روما .

ولم تكن هذه الواقعة معركة كبرى لأن غاريبالدي لا يملك الا مدفعين . ومع ذلك فقد ابدى الغاريبالديون مقاومة شديدة . ولكن النجدات الفرنسية وصلت في منتصف بعد الظهر وغلب غاريبالدي على أمره ، وخرج عن طوره ، وأراد أن يجمع جنوده ليلقي بهم في هجوم بالحراب ولكن لم يتبعه أحد . وعندئذ أراد غاريبالدي أن يلقي بنفسه وحيداً إلى الأمام ليموت ، ولكن صهره كان إلى جانبه فاوقفه قائلاً له ببساطة : « تذكر بأنه لاشيء أدعى إلى السخرية أكثر من زعيم لاتتبعه جنوده ». وسببت واقعة مانتانا بعض الخسائر : فقد وجد ١٥٠ قتيلاً و ٢٠٠ جريح بين الغاريبالديين ، وأسر منهم ألف رجل . وبينما كان غاريبالدي يقاتل متراجعاً بعد مانتانا أوقف بناء على أمر الحكومة الايطالية واحتجز ثلاثة أسابيع ثم أطلق سراحه ، بعد أن وعد بان يرجع إلى جزيرته كابريرا والا يتحرك في هذه الآونة ، وظل فيها عامين ولم يخرج منها .

وهنا نتساءل ما إذا كان جيش الحملة الفرنسي الذي عاد إلى روما سيغادرها أو لا . وبعد كل شيء لم تكن للحكومة الايطالية يد في حملة غاريبالدي ، وفي حال تنفيذ اتفاق ايلول يجب على الجيوش الفرنسية أن تغادر روما ، ولكنها لم تغادرها . وعندما استجوب وزير الدولة الفرنسي ، روهر ، في الهيئة التشريعية ، أجاب : « لن تستولي ايطاليا أبداً على روما » لأن هذا يعني انتهاك حرمة شرف فرنسا وعواطف كاثوليكيي العالم اجمع » . ولم يكن نابوليون الثالث مقتنعاً بذلك كثيراً . وبعد هذه الجلسة قال إلى وزيره : في السياسة ، يجب ألا

يقال « أبداً » ، ولكنه لم يخيبه . وباختصار ، ان اتفاق ايلول الغي في الواقع ، وعادت الحال إلى ما كانت عليه عام ١٨٦٠ وأفلست جميع المحاولات لحل هذه القضية الرومانية .

٢ ـ المرحلة الثانية : حل الحكومة الايطالية

في ١٨٧٠ ، أفادت الحكومة الايطالية من الازمة الفرنسية ـ الألمانية لحل « القضية الرومانية » بالقوة .

قامت في البدء محاولة لحل « القضية الرومانية » بالطريق الدبلوماسية فأخفق هذا الحل ، وعندئذ ، توصلت الحكومة الايطالية إلى حل القوة وهو فتح روما في ايلول ١٨٧٠ .

محاولة الحل الدبلوماسي . ـ منذ أن وضعت قضية التهديد بحرب بين فرنسا وبروسيا عادت القضية الرومانية إلى حاضرها على الصعيد الدبلوماسي . وابتداءً من ١٨٦٧ ، حاول نابوليون الثالث ، في سياسته العامة ، أن يحصل على حلف النمسا ـ هونغاريا . وفي هذه المحاولة استطاع الامبراطور أن يقتنع بأن النمسا ـ هونغاريا ترغب كثيراً في الحصول ، في هذه الحالة ، على اشتراك ايطاليا في هذا الحلف . ولم تشأ النمسا ـ هونغاريا أن تلتزم بشيء مع فرنسا إذا كانت تخاطر بهجوم الجيوش الايطالية عليها « في الظهر » في يوم أو آخر . وهكذا ارتسم ، في ١٨٦٩ ، مشروع حلف بين النمسا ـ هونغاريا وايطاليا وفرنسا . وهذه المشاريع لا تهمنا هنا إلا بالقدر الذي تؤثر فيه على القضية الرومانية ، وعندما أعد مشروع حلف « الثلاثة » ، في أيار ـ حزيران ١٨٦٩ ، وضعت الحكومة الايطالية فيه شرطاً : فقد طلبت أن يعود نابوليون الثالث إلى اتفاق ايلول ، أي أن يسحب جيوشه من روما ، وكان

بديهياً أن الجيوش الفرنسية ، إذا ذهبت في هذه المرة ، لن يكون لها الحق في دخول روما مرة ثانية .

وإذا قبل نابوليون الثالث هذا الشرط ، فهذا يعادل ولا شك قبول دخول الايطاليين روما بسرعة قليلة أو كثيرة ، وربما كان من الممكن الابطاء بالحل خلال بضع سنين ، ولكن لا مجال للأوهام في النتيجة . وفي الوقت الذي جرت فيه الانتخابات (١٨٦٩) لم يشأ الامبراطور أن يتبنى حلاً يمكن أن يؤدي إلى قطيعة بين الكاثوليك الفرنسيين وبينه . ولهذا السبب لم تؤد المفاوضة بالتحالف إلى شيء . وكل ما فعله ملك ايطاليا وامبراطور الفرنسيين هو تبادل رسائل شخصية تواعدا فيها بتبادل الدعم في حال حرب ، ولكن دون اعطاء أي ايضاح . فمن ذلك أن رسالة فيكتور ايمانويل الثالث المؤرخة في ايلول ١٨٦٩ تقول : «لا يمكنني إلا أن أشارك بفكرة الحلف الثلاثي بين فرنسا والنمسا وايطاليا ، الذي يمكن أن يشكل عقبة قوية ضد المزاعم غير العادلة ويسهم ، على هذا النحو ، في استقرار السلام القائم على أسس أقوى وأصلب . انني أرغب بأن تبرم بسرعة المعاهدة التي ستكرس الحلف ، ولكني لا أستطيع ذلك إلا عندما ينفذ من جديد اتفاق ١٥ ايلول ١٨٦٤ ، المتعلق بدولة الكرسي الأقدس ، من كلا الجانبين ، تنفيذا تاماً وكاملاً . واني لأتمنى تلك اللحظة التي يمكن فيها أن تكون اتفاقاتنا قطعية » . وكانت القضية الرومانية تثقل سياسة نابوليون الثالث العامة ، لأنه لا يستطيع الوصول إلى ابرام اتفاق مع ايطاليا ما لم تحل هذه القضية .

وظلت الأمور على حالها حتى القطيعة بين فرنسا وبروسيا . ففي ذلك الحين ، عندما قامت حرب ١٨٧٠ ، أدرك نابوليون الثالث بأنه سيضطر إلى جمع قواه كلها ، وأنه لا يستطيع أن يترك في روما جيوشاً فرنسية

غير مفيدة ومستعملة . وربما كان يريد من الحكومة الايطالية الحصول على ضمانات في موضوع القضية الرومانية : ولهذا السبب قام بالمفاوضة مع هذه الحكومـــة . ودارت المفاوضـة حول موضـوع مفاوضة ١٨٦٩ وهو حلف بين فرنسا وايطاليا ، ولكن يجب في الوقت نفسه اعطاء حل متواجد للقضية الرومانية .

وفي ٢٥ تموز كانت الحرب قد بدأت منذ بضعة أيام بين فرنسـا وبروسيا . وأجاب فيكتور ايمـا نوبل بأن كل شـيء سيكون سهلًا إذا إذا أخذت ايطاليا من فرنسا تأميناً ، ولو شفوياً ، بأن الجيوش الايطالية يمكن أن تحتل « بعض نقاط ستراتيجية » في دولة الكرسي الأقدس ، في الحالة التي تكون فيها روما مهددة من « عصابات ثورية » أو حالات أخرى مشابهة . إذن كان اسلوب الحكومة الايطالية أن تضع نفسها الآن حامياً للكرسي الأقـدس . ولكن الحكومـة الفرنسية رفضت هذا الشرط ، حتى ان اميل اوليفيه ، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ، كان يتباهى بهذا الرفض . واستمرت المفـاوضات ، مع ذلك ، ولكن دون أن تؤدي إلى شيء . ولا نريد أن ندخل في التفصيلات ، لأن هذا يهم سياسة نابوليون الثالث العامة أكثر من تاريخ الحركة القوميةالايطالية ، ولكننا نشير إلى أن نابوليون الثالث كان في متز ، ليقوم بتوجيه العمليات العسكرية ضد بروسيا ، عندما جاء اليه السفير الايطالي للقيام بجهد أخير . ولكن القضية ظلت على حالها دوماً : وهي أن ايطاليا تقبل بابرام حلف شريطة أن تجلو الجيوش الفرنسية مباشرة عن الدول الحبرية « في شروط مطابقة لتمنيات ومصالح ايطاليا » . ورفض نابوليون الثالث مرة أخرى . وفي ٣ آب ١٨٧٠ مسـاءً ، كتب إلى الامبراطـورة : « بالرغم من

جهود نابوليون ، ويريد بذلك ابن عمه الأمير نابوليون – جيروم ، لن أتنازل عن روما » .

وهكذا لم يتم التحالف الفرنسي – الايطالي . وفي ٧ آب ، بعد الهزيمة الفرنسية في فورباخ وفروشفيلليه أرسلت الحكومة الايطالية برقية إلى سفيرها في باريس : « علقوا المفاوضات حتى وصول أنباء أكثر حسماً عن مسرح الحرب » . ونتساءل لماذا عارض نابوليون الثالث بهذه المقاومة ؟ لقد كان القصد قضية مبدأ . والواقع ، ان الجيوش الفرنسية غادرت روما في ٤ آب ١٨٧٠ ، لأن فرنسا كانت بحاجة اليها على مسرح العمليات في فرنسا . ولكن قضية المبدأ هذه كانت قضية سياسة داخلية فرنسية ، لأنه كان باستطاعة الامبراطور ، أن يترك روما تحتل ، عند اللزوم ، إذا اضطرته ظروف الحرب أن يسحب جيوشه ، ولكنه لم يشأ أن يعطي مسبقاً موافقته للحكومة الايطالية .

وعندما رأى نابوليون الثالث ، في ٢٠ آب ١٨٧٠ ، أنه ضرب في المعارك الاولى حول متز ، اسف ، بالطبع ، على تعنته الأول وارسل إلى فلورنسا ، العاصمة الايطالية ، ابن عمه الأمير نابوليون – جيروم ليطلب نجدة مسلحة من ايطاليا ، فلم يجب الايطاليون ، لا سيما وان خبر معركة سودان قد وصل والأمير نابوليون – جيروم ما زال في فلورنسا .

فهل يجب أن نستنتج أن لو كان نابوليون الثالث أقل عناداً ، لابرم التحالف مع ايطاليا فعلاً في آخر تموز ١٨٧٠ ؟ لقد اعتقد بعض المؤرخين بذلك ، ولكن ، في الحقيقة ، لا شيء يبرهن على أن ايطاليا كانت مصممة على الذهاب حتى ابرام معاهدة .

حل القوة . – لقد أصبحت الحكومة الايطالية الآن مطلقة اليدين ،

لا لأنه لا يوجد جيوش فرنسية في روما فحسب ، بل لأن هزيمة سودان كان من نتيجتها زوال الحكم الامبراطوري في فرنسا ، فما كاد خبر الهزيمة الفرنسية في سودان يعلم إلا وقام في الرأي الايطالي اضطراب شديد جداً : لقد صرح ممثلو اليسار إلى الحكومة ، في ٣ ايلول ١٨٧٠ بأنه لا مبرر للتردد ، وانه يجب احتلال روما مباشرة . وفي ٤ ايلول أعلمت الحكومة الايطالية الحكومة الفرنسية الموقتة ، حكومة الدفاع الوطني ، بأن ايطاليا تستعيد حريتها في العمل ،فيما يتعلق بروما ، فلم يعترض وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، **جول فافر** . وفي ٧ ايلول وجه وزير الشؤون الخارجية الايطالي ، **فيسكونتي فينوستا** إلى الحكومات الأجنبية بلاغاً يعلمها فيه أن الحكومة الايطالية استقرت في روما لأن من واجبها حفظ النظام في شبه الجزيرة ، « وعدم ترك مصير زعيم الكنيسة عرضة لحادث ما » . وهكذا قررت الحكومة الايطالية احتلال روما لتحول دون وقوع البابا ضحية « حادث » سياسي .

موقف الدول . — أعلمت الحكومة النمساوية البابا بأنها لن تتحرك لأنها لا تريد أن « نقول قولاً لا يتبع بأي مؤيد » . وباختصار ،كانت النمسا عاجزة عن العمل ، وأضافت ان احتلال الحكومة الايطاليةلروما كان « مناسباً » لأن الثورات الغاريبالدية أوشكت أن تحدث . ومن جهة أخرى ، أوصت الحكومة النمساوية الحكومة الايطالية بجزم أن تتجنب اراقة الدم ، وبخاصة ، ألا تدع البابا يغادر روما ، لأن البابا إذا نقل عاصمة الكاثوليكية إلى مكان آخر ، فان هذا النقل يمكن أن تكون له انعكاسات معنوية كبرى في البلاد الكاثوليكية . ولذا يجب الاحتفاظ ، حيال البابا ، بحد ادنى من الاحترام والمداراة . ولنلاحظ

أيضاً أن الحكومة الايطالية قد شاورت حكومات غير كاثوليكية ، مثل الحكومة البروسية ، فأعطتها آراء مماثلة .

وهكذا كان الطريق حراً أمام ايطاليا . وأرادت الحكومة الايطالية « أن تقيم الدليل على روح المصالحة » قبل احتلال روما ، فعرضت على البابا اتفاقاً : ففي ٨ ايلول ، جاء السفير **سان مارتينو** برسالة من فيكتور ايمانويل الى البابا ، رسالة مهذبة جداً يصرح فيها الملك بأن من واجبه الحفاظ على راحة وطمأنينة الكرسي الأقدس ، وان احتلال الجيوش لروما ، إنما هو عمل حيطة « عمل حفاظ » ، وانه مستعد أن يترك للكرسي الأقدس كرسياً مجيداً ومستقلاً عن كل سيادة بشرية » . وشاور البابا الكرادلة : وإذا أخذنا بالقدر الذي وصل الينا من معلومات ، أشار كردينالان ، في مجمع الكرادلة ، بالمقاومة المطلقة . وأشار كردينالان بالتفاهم مع الحكومة الايطالية ، وفضل الآخرون ، الأكثرية العظمى ، عدم الاعراب عن رأي . عندئذ ، أعطى البابا تعليماته إلى وزير الحربية ، الجنرال **كانزلر** . ولهذه التعليمات معناها : « يجب المقاومة حتى أول طلقة مدفع » . ثم بدلت التعليمات ، وتلقى الجنرال كانزلر الأمر بالمقاومة « حتى تفتح ثغرة في سور روما » . وأراد البابا أن يجعل الناس يلاحظون أن في الأمر عنفاً ، ولكن لا أكثر .

وصلت الجيوش الايطالية أمام روما وعددها ٥٠٠٠٠ ايطالي تحت قيادة الجنرال **كادورنا** : وكان الجيش الحبري نظرياً ٨٧٠٠ رجل ، وكان بينهم سويسريون لا يحرصون على القتال ، وسكان من الدولة الرومانية لا يحرصون مثلهم أيضاً ، ولذا لم يكن بامكان البابا أن يعتمد إلا على الجنود الحبريين الذين انخرطوا في الجيش للدفاع عن السلطة الزمنية وعددهم ١٨٠٠ رجل .

وفي ٢٠ ايلول ١٨٧٠ أعطى كادورنا الأمر بالهجوم وجعل هدفه أحد أبواب روما ، **لابورتا بيا** ، وفتح المدفع الثغرة ، وفي الساعة الخامسة صباحاً ، حمل الايطاليون بالحراب . وقاوم الجنود الحبريون وحدهم . واستسلمت روما . وسقط من الجود الحبريين ستة قتلى واربع وخمسون جريحاً . وسقط للايطاليين ٥٠ قتيلاً و ٦٣ جريحاً .

ثم جرى استفتاء في روما فأعطى أكثرية قوية جداً لصالح ربط مدينة روما بمملكة ايطاليا . وصرحت الاوساط الكاثوليكية المتعنتة ، فيما بعد ، بأن الاستفتاء لفق تلفيقاً ، ومن الممكن ، في الواقع ، وجود ضغوط محلية ، ولكن لا يبدو أن الشعب الروماني كان متحمساً ، وعلى أي حال لم يبد أي غيرة لدعم حكومة البابا .

ثم عرضت الحكومة الايطاليـــة على البابا « قانون الضمانات » الذي يسمح له بالاحتفاظ بوضع خاص ، فرفض ، وصرح بأنه يعتبر نفسه سجيناً في الفاتيكان . وفي الأول من تشرين الثاني ١٨٧٠ قرر البابا الحكم بالحرمان على كل من أسهم في قلب السلطة الزمنية .

أما بنود « قانون الضمانات » فتنص على أن يحتفظ الكرسي الأقدس بانتفاعه من القصور الحبرية للفاتيكان ولاتران وكاستل – غاندولفو ، ولا يحق لأي سلطة ايطالية أن تدخل هذه القصور . وان شخص البـــابا مقدس ومصون لا ينتهك . وللبابا الحق في استقبال السفراء الأجانب والمراسلة بحرية مع أساقفة العـــالم أجمع . والحق بدخل سنوي قدره ٣٫٢٢٥٫٠٠٠ لير معفاة من كل ضريبة . ولكن البابا رفض قانون الضمانات ، وصرح بأنه لا يقبل بضمانات من الحكومة الايطاليـة مهما كانت فحواها .

وباختصار ، فضـــل البابا أن يحافظ على موقف الاحتجاج ، لأنه كان يفكر بتسوية للمستقبل : فقد كان يرى أن حل ١٨٧٠ غير قطعي، وربما يستطيع ، ذات يوم ، الوصول إلى استرداد أرضه وكامل سيادته . ولهذا رأى ألا يعترف رسميـــاً بكل ما حدث عام ١٨٧٠ ، لأن قبول قانون الضمانات يعني الاعتراف بالأمر الواقع .

وفي آخر الأمر كان الحل ، في ١٩٢٩ ، باتفاقات لاتران ، بين الحكومة الفاشية والكرسي الأقدس ، التي ردت للبابا أرضاً صغيرة حقـاً ، ولكنها أرض وهو فيها ذو سيادة .

الفصل العاشر

الحركة القومية الايطالية

الاسترداوية الايطالية

لقد حصلت ايطاليا في العام ١٨٦٦ على منطقة البندقية ، ولكنها لم تحصل على التيرول الجنوبي . ولم تتغير الحدود الايطالية بعد ١٨٦٦، بل ظلت كما هي حتى عام ١٩١٤ . وبقي عدد عظيم من شعوب اللغة الايطالية والعواطف الايطالية يعيش خارج حدود ايطاليا ، في أراضي النمسا - هونغاريا .

إن هذه الاراضي الايطالية في النمسا - هونغاريا هي التالية :

١ - **التيرول الجنوبي** ، وهو ، جغرافياً ، الوادي الأعلى لنهر الآديج على السفح الجنوبي لجبال الألب . ويحد التيرول الجنوبي من الشمال شعب برينير . ولكن التيرول الجنوبي لم يكن كله مأهولاً بالايطاليين : لأن القسم الشمالي منه مأهول بالألمان ؛ وحوالي ١٩٠٠ يقدر عدد الألمان فيه نحو ٢٥٠٠٠٠ الماني . والقسم الجنوبي مع مدينة ترانت مأهول بالايطاليين : فقد وجد فيه ، حوالي ١٩٠٠ ايضاً ، نحو ٣٨٥٠٠٠ ايطالي . وعدا هذا العنصر الألماني والعنصر الايطالي وجد ويوجددوماً، في التيرول الجنوبي ، شعب يسمى شعب « **اللادين** » ، وعدده قليل ، ويبلغ ٣٥٠٠٠ نسمة،ويتكلم لهجة متحدرة مباشرة من اللاتينية العامية . والحد الفاصل اللغوي بين العنصر الايطالي والعنصر الألماني في التيرول الجنوبي يمر ،

في هذا العصر الذي يهمنا، من مدينة **سالورنو** على الآديج وتقع سالورنو بين ترانت والمدينة الألمانية التي يسميها الألمان بوتزن والايطاليون **بولزانو**. وهكذا نرى الجزء « **الايطالي** » من التيرول الجنوبي كان ، من وجهة نظر المساحة ، أصغر بكثير من « الجزء » الالماني ، ولكنه أكثر سكاناً ، وذلك لأن الجزء الألماني هو الجزء الجبلي . وعندما نقول الجزء « الايطالي » والجزء « الالماني » ، إنما نبحث من وجهة نظر الاستيطان ومن وجهة نظر **القومية** ، لأن مجموع هذه الاراضي كان تابعاً للنمسا في العام ١٨٦٦ .

لقد كان الخط اللغوي الفاصل الذي أتينا على ذكره واضحاً . ومع ذلك ، وجدت في جنوب هذا الخط ، جزيرتان صغيرتان ألمانيتان : نفوس الأولى ١٧٠٠ نسمة والثانية ٢٠٠ ، وهما مهملتان من الناحية العملية . ولا ننسى أن القومية الايطالية تحتل الجزء الجنوبي من التيرول الجنوبي فقط . وهذه المنطقة التي قصبتها ترانت هي التي تسمى منطقة **الترانتان** .

٢ — توجد شعوب ايطالية في **منطقة البندقية الجولينية** ، وفي شبه جزيرة ايستريا . ومجموع هذه المنطقة البندقية ـ الجولينية وايستريا ، في حوالي ١٩٠٠ ، كانت نفوسه ٨٠٠٠٠٠ نسمة . وتحتوي المنطقة على مدينتين : احداهما هامة وهي تريستا ؛ والثانية متوسطة الاهمية وهي **غوريتزيا** ، وما عدا ذلك مدن صغيرة . وهنا أيضاً يوجد خليط من السكان : وحسب الاحصاءات النمساوية يقدر في ١٩٠٠ أن ٥٧٪ من سكان هذه المنطقة كانت مؤلفة من سلافيين ، بعضهم سلوفينيون والآخرون كرواتيون . و ٤٧٪ منهم مؤلفة من ايطاليين، ويسيطر الايطاليون بوضوح بالغ في مدينة **تريستا** ، حيث يؤلفون قرابة $\frac{2}{3}$

السكان . ولكن السلافيين كانت لهم الأكثرية في الأرياف . ولنشر إلى الأهمية التي تتمتع بها تريستا ، فقد كانت نفوسها نحو ١٥٠٠٠٠ نسمة ، وهي ميناء كبير ، ونشيط جداً ، ووراءه **داخل** عظيم ، لأنه كان منفذاً لقسم من النمسا ، وحتى بعض أراضي الامبراطورية الألمانية لعلاقاتها مع البحر المتوسط . وفي تريستا توجد بنوك كبرى ، وشركات تأمين كبرى ، أي ان الدور الاقتصادي لهذه المدينة كان عظيماً .

٣ - وأخيراً يوجد أيضاً عناصر ايطالية في **دالماسيا** ، وفي المنطقة الصغيرة التي تسمى **كوارنيرو** على تخوم دالماسيا وايستريا . وليست دالماسيا سوى شريط شاطئي على امتداد ٣٠٠ كم طولاً و ٧٠ كم عرضاً . وهي منطقة مأهولة بالسلافيين : يوجد فيها كرواتيون كاثوليك وصرب ارثوذكس ، وهم أقل عدداً من الكرواتيين ، ولكن يوجد سكان ايطاليون **في المدن** أي في الموانئ . وليس هذا إلا إرثاً للاستعمار البندقي الذي كان سائداً في هذه المناطق في آخر العصر الوسيط . وفي هذه المدن الدالماسية وجد ويوجد دوماً أوابد ايطالية ومن جهة أخرى ، كانت اللغة الايطالية اللغة المستعملة في التجارة وفيها ثلاث مدنتهم الايطاليين لأن لهم فيها نواة سكان ايطليين هامة . وهي : **زارا** ، **سبالاتو** التي يسميها اليوغوسلافيون **سبليت** ، **وفيومه** . وكانت زارا حوالي ١٩٠٠ مدينة مؤلفة من ١٦٠٠٠ نسمة ، وسبالاتو ٢٤٠٠٠ وفيومه ٥٠٠٠٠ . ولنشر ،مع ذلك ، إلى أن عدد الايطاليين في دالماسيا كان يميل إلى التناقص ، لا من الوجهة المطلقة ، بل من الوجهة النسبية . ونريد بذلك أن نصيب الايطاليين في الاستيطان بالنسبة إلى السلافيين كان في تناقص ، لأن تزايد السكان السلافيين كان أسرع من تزايد السكان الايطاليين . وعلى أي حال ، كان نصيب الايطاليين ضعيفاً ، ولا يتجاوز

على وجه التخمين ٨ ٪ أو ٩ ٪ من كامل سكان المنطقة . ويزعم اليوغوسلافيون بأنها لا تتجاوز ٣ ٪ .

ولو حاولنا أن نقدر ما يمثل ، من الوجهة العددية ، هؤلاء السكان الايطاليون المقيمون في الارض النمساوية – الهونغارية ، لما أمكننا الاعتماد على الرقم باطمئنان كبير لأن العناصر التي تحت تصرفنا تافهة . فقد كانت الاحصاءات النمساوية مؤسسة على اللغة التي يتكلم بها لا على لغة الأم ، لأن الاحصاء ، عند التعداد قام على تصريح السكان باللغة التي يتكلمونها . وقد وجد ايطاليون يستطيعون في بعض الحالات أن يصرحوا بأنهم يتكلمون الألمانية ، وفي الواقع يتكلمون اللغتين ، ولكنهم لا يصرحون إلا بواحدة أثناء الاحصاء . ففي هذه الحالة يحسبون ألماناً . ولكن كان ، بالمقابل ، سلافيون يتكلمون الايطالية ويصرحون بأنهم يتكلمون الايطالية عند الاحصاء . وبالتالي فان معطيات الاحصاء لا يمكن أن تقدم نتائج مؤكدة بصورة مطلقة . ولهذا نوقشت طويلاً قيمة هذه الاحصاءات النمساوية ، وبالطبع ، اعتمد عليها السلافيون والايطاليون في السنوات بين ١٩١٥ و ١٩١٨ بخاصة .

ورغم ذلك يمكن القيام بتقدير تقريبي : ففي ١٩٠٠ يمكن أن يقدر أنه يوجد في الترانتان ٣٨٥٠٠٠ ايطالي ؛ وفي ايستريا ومنطقة البندقية الجولينية حوالي ٣٤٠٠٠٠ ؛ وفي دالماسيا وفي كوارنيرو ، أي في فيومه ، ٣٨٠٠٠ وهكذا نصل إلى مجموع ٧٦٣٠٠٠ . وكان الايطاليون في دعايتهم يصرحون غالباً بوجود « مليون » ايطالي رعايا النمسا – هونغاريا . وكان هذا الرقم مبالغاً فيه على وجه التأكيد . وربما وجد ٨٠٠٠٠٠ نسمة فقط . والرقم الذي تسمح باعطائه الاحصائيات ليس إلا

تقريباً . ولتثبيت الأفكار ، يجب أن نقارن رقم هؤلاء السكان الذين لغتهم الايطالية الخاضعين للسيطرة النمساوية ـ الهونغارية والرقم الكلي لسكان ايطاليا : فقد كانت نفوس ايطاليا في ١٨٧٠ نحو ٢٦٨٠٠٠٠٠ نسمة وفي ١٩١١ كانت ٣٤٢٠٠٠٠٠ . وهذه النسبة ضعيفة نسبياً بالنسبة إلى كامل سكان المملكة .

وفسح وجود الايطاليين ، في الأرض النمساوية ـ الهونغارية ، مجالاً لصعوبات لا تنقطع . وهذه هي قضية « الاستردادية » الايطالية . ويراد بها انهاء الوحدة الايطالية بربط السكان الناطقين باللغة الايطالية الموجودين في الارض النمساوية ـ الهونغارية بايطاليا . ولنلاحظ ، في الدور الذي يهمنا حتى ١٩١٤ ، أن كان من النادر جداً أن يرى استردادیون ایطاليون يتكلمون عن شيء آخر غير ايطاليي النمسا - هونغاريا . ومع ذلك وجد ايطاليون ينطقون باللغة الايطالية في مالطة ، ثم ان الايطاليين اثاروا فيما بعد قضية كورسيكا . ويوجد سكان ينطقون اللغة الايطالية في سويسرا في كانتون التسّن . ولكن الدعاية الاستردادية لم تتكلم عنهم أبداً أو تقريباً أبداً : لأن الاستردادية الايطالية كانت متجهة، في ذلك الحين ، ضد النمسا ـ هونغاريا فقط .

ولم تكن هذه المظاهرات الاستردادية من عمل الحكومة الايطالية ، التي ظلت ، خلال الدور الذي يعنينا ، تعتبرها غير مناسبة ، ولكنها كانت من عمل جزء من الرأي العام .

إن ما يهمنا من كل ذلك هو أن نرى نمو هذه الحركة الاستردادية في « الاراضي الاستردادية » وفي مملكة ايطاليا معاً ، وبيان الانعكاسات السياسية التي نجمت عنها .

يمكننا أن نميز في هذا التطور ثلاث مراحل : الاولى من ١٨٦٦ إلى ١٨٨٢ أي حتى ابرام معاهدة الحلف الثلاثي ؛ الثانية من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٦ ؛ الثالثة من ١٨٩٦ إلى ١٩١٤ .

١ ـــ المرحلة الاولى : ١٨٦٦ — ١٨٨٢

يمكن القول ان المظاهرات الاستردادية بدأت منذ ١٨٦٦ . فعندما جاء ملك ايطاليا ، فيكتور ايمانويل ، لزيارة سكان منطقة البندقية ، في الوقت الذي ربطت فيه البندقية بمملكة ايطاليا ، استقبل في عدة مدن، بظاهرات تلوم الحكومة الايطالية لأنها لم تحقق « الاهداف القومية » تماماً ، ولأنها تركت شعوباً ايطالية خاضعة للنمسا – هونغاريا وما كانت الحكومة الايطالية لتطلب أفضل من خلاصهم في ١٨٦٦ ، وعلى الأقل ، في الترانتان ولكنها لم تستطع . وعلى أي حال ، وجد الملك في اودين أمام نواب من ايستريا ، أي ايطاليين خاضعين للسيطرة النمساوية في ايستريا . وقامت مظاهرات مهاجرين من الاراضي الاستردادية في فيرونه وفي بـدّانو . وبالطبع ، احتجت الحكومة النمساوية في الحال ، وطلبت ايضاحات إلى الحكومة الايطالية فأنكرت هذه المظاهرات . ولكن قسماً من الصحافة الايطالية شجع ، بالعكس ، المظاهرات .

وفي ذلك الحين كان يؤمل في ايطاليا بأن القضية لم تسو نهائياً . وفي ١٨٦٨ – ١٨٦٩ أذاع نابوليون الثالث فكرة حلف بين النمسا – هونغاريا وايطاليا وفرنسا . ولم يؤد مشروع هذا التحالف، الذي تكلمنا عنه بمناسبة « قضية روما » ، إلى شيء . ولكن الحكومة الايطالية ، في ذلك الحين ، كانت تأمل أملاً مبهماً ، وربما فكرت أن بالامكان ، خلال مفاوضات الحلف مع النمسا – هونغاريا ، أن تطرح من جديد

قضية الترانتان الأصلية ، أي قضية القسم الجنوبي من التيرول الجنوبي . وفي الواقع ، لم تؤد مفاوضات الحلف إلى شيء وظل أمل الحكومة الايطالية دون جدوى .

وكانت الحالة هادئة نسبياً في الدور الواقع بين ١٨٧٠ و ١٨٧٥ . ولكن ،في ١٨٧٦، قامت حوادث جديده : فقد جاء سكان من الترانتان ومن تريستا إلى ميلانو لحضور الاعياد التي تحتفل بمرور سبعمائة سنة على معركة لانيانو ، في ١١٧٦ ؛ وفي الوقت نفسه ، علمت الحكومة النمساوية - الهونغارية بأنه يوجد في ايطاليا خارطة جدارية للاستعمال المدرسي صدرت فيها الترانتان ضمن الاراضي الايطالية . وكانت هذه الخارطة معلقة في مطعم محطة القطار في فلورنسا ، ولاحظها دبلوماسيون ايطاليون. واحتجت الحكومة النمساوية ، ولم تكتف بالاحتجاج، بل اتخذت اجراءات بوليسية في الترانتان : حلت كثيراً من الجمعيات الرياضية ، وجمعيات المعونة المتبادلة ، لأنها كانت تعتقد في أن هذه الجمعيات ، في الواقع ، كانت تمويهاً لنشاط سياسي . حتى انها أوقفت محرري جريدة « الترانتان » واتهمتهم بجريمة الاعتداء على سلامة الدولة واضطرت الجريدة إلى الاحتجاب .

وكان طبيعياً أن يحتج قسم من الصحافة الايطالية على هذه الاجراءات البوليسية . حتى ان غاريبالدي اشترك بهذه الحملة : فقد ألقى غاريبالدي، في ١٢ تشرين الأول ١٨٧٦ ، بياناً هاجم فيه سياسة النمسا - هونغاريا ومع ذلك لم يصل إلى نصح سكان الترانتان بالثورة المسلحة على السيطرة النمساوية - الهونغارية . فقد كان يعلم جيداً ، في العام ١٨٦٦ ، ان الحكومة الايطالية لاتستطيع أن تحرر الترانتان ، وتستطيع أقل من ذلك في

١٨٧٦) . وفي مجلس النواب الايطالي ، قام نائب من أحزاب اليسار اسمه **ماركورا** ، وكان ، في ١٨٦٦ ، متطوعاً غاريبالدياً ، وبالتالي ، أسهم في غزو الترانتان بالجيوش الايطالية ، هذا الغزو الذي لم يدم إلا بضعة أيام ، واستجوب الحكومة بهذا الشأن . وعدا ذلك ، أذاعت بعض الجرائد الفكرة بأن النمسا – هونغاريا ، اثر الحوادث البلقانية وازمة القضية الشرقية عام ١٨٧٦ ، تفكر بتحقيق توسع في البلقان ، وربما تمكنت من منح « تعويض أرضي » إلى ايطاليا . وقالت الجرائد الايطالية إن هذا التوسع يمكن أن يكون فرصة لمطالبة النمسا – هونغاريا بالتعويض. ومن البديهي أن يكون هذا التعويض الأرضي منطقة **الترانتان** . ولكن الوزير النمساوي – الهونغاري للشؤون الخارجية ، آندراسي ، صرح علناً ، في ١٧ تشرين الأول ١٨٧٦ ، بأنه يجب على ايطاليا ألا تعتمد على شيء من هذا ، وان النمسا – هونغاريا غير عازمة على اعطائها أي تعويض .

وفي ١٨٧٨ عاد الاضطراب إلى ايطاليا ، في الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر برلين ، وكانت فرصة هذه المظاهرات الجديدة حادثاً تفصيلياً ، وهو أن الشرطة النمساوية حرمت السفر إلى البندقية على فريق من شباب تريستا . وعندئذ قامت الاحتجاجات في البندقية ، وكسر زجاج نوافذ القنصلية النمساوية – الهونغارية . وكان هذا كافياً لتنفجر مباشرة، في كل ايطاليا تقريباً ، حملة عنيفة جداً ضد النمسا – هونغاريا : حملة صحافة أسهمت فيها ، في ذلك الحين ، جميع الجرائد تقريباً ، ومظاهرات في كثير من المدن الايطالية : في نابولي ، بافيا ، روما ، رافينه ، وصرخ : لتسقط النمسا ! ولتحي ترانت وتريستا ! ، وفي هذا الحين أيضاً انشئت

« رابطة ايطاليا الاستردادية » . وقد أعلنت انظمة هذه الرابطة ونشرت في الجريدة الرسمية الايطالية . وتقول هذه الأنظمة بوضوح بان غاية التجمع هي المطالبة بالاراضي الايطالية الخاضعة لسيطرة أجنبية وبخاصة الاراضي الخاضعة إلى سيطرة النمسا — هونغاريا .

احتجت الحكومة النمساوية — الهونغاوية ، فاعتذرت اليها الحكومة الايطالية ، وصرحت بأن منع هذه المظاهرات كان خارجاً عن سلطتها ، لأن القانون الايطالي يعترف بحرية الصحافة وحرية الجمعيات ، وكل ما استطاعت الحكومة أن تفعله هو المحافظة على النظام العام ، إذا وجدت اضطرابات . ولكنها لم تستطع ممارسة عمل وقائي ، وبخاصة ، لم تستطع أن تمنع حملة الصحافة ولا تشكل الجمعيات التي تعترف بهدفها وهو تخليص الايطاليين من النمسا — هونغاريا . ومع هذا فقد علمت الحكومة النمساوية ، في غضون ذلك ، ان الاستردادين كان يدعمهم سراً بعض أعضاء الحكومة الايطالية ، ورأت أن هذه الحكومة الايطالية عاجزة عن قمع الاضطراب ، واتخذت اجراءات عسكرية في منطقة الحدود ، ودامت حشود الجيوش النمساوية خلال بضعة أسابيع ، وجرى التساؤل ، بعض الوقت ، ما إذا كان من الممكن قيام حرب جديدة بين ايطاليا والنمسا .

وجهة النظر النمساوية — الهونغارية . — لقد عرض وجهة النظر هذه « آندراسي » وزير الشؤون الخارجية النمساوي — الهونغاري ، في برقية وجهها، في ٢١ أيار ١٨٧٤ ، إلى السفير النمساوي — الهونغاري في روما . فقد قال : « إن احترام الحدود » كما ثبتت في ١٨٦٦ كان شرطاً لازماً للحفاظ على العلاقات الطيبة بين النمسا — هونغاريا وايطاليا» ،

وان عرض هذه القضية على بساط البحث من شأنه أن « يعطي سلفاً عذراً لحق الأقوى » . فهو يؤكد بوضوح بأنه ، إذا ألحت ايطاليا ، فستكون القضية قضية قوة . وأضاف آندراسي : وليس بالامكان تصور تسوية ودية : وبالفعل ، إذا قبلت النمسا - هونغاريا أن ترضي ايطاليا وقبلت بتعديل الحدود النمساوية - الايطالية على أساس حق القوميات ، « على أساس تحديد اثنوغرافي » - وكان حرياً أن تقول « على أساس تحديد لغوي » ، وهذا هو الأصح - فماذا يحصل ؟ تنتشر مباشرة حركة تشعث في كل القوميات الأخرى الموجودة في الامبراطورية النمساوية - الهونغارية وبالقرب من حدود هذه الامبراطورية . ومن البديهي أن يفكر صرب هونغاريا وروتين غاليسيا بالانفصال عن النمسا - هونغاريا ويرتبطوا بدولة أخرى . ويختتم اندراسي كلامه بقوله: فاذا ارتكبت النمسا - هونغاريا خطأً وارضت ابطاليا ، لشجعت ، عندها ، الحركات الاستردادية الأخرى . وهذا يعني تعريض سلامة الملكية لخطر خطير .

هكذا كان آندراسي يحاكم الأمور . ولكن ما الذي سيحصل في اوربة إذا طبق مبدأ القوميات ؟ وما ستكون النتائج في العلاقات بين النمسا - هونغاريا والمانيا ؟ اننا نعرفها : ربط الماني النمسا بالمانيا . وما هي النتائج على العلاقات بين المانيا وروسيا ؟ وفي الامبراطورية العثمانية أيضاً ؟ لقد صرح آندراسي : اعادة بناء خارطة اوربه على أساس مبدأ القوميات . إن هذا غير قابل للتطبيق لأنه يوجد في كل مكان مناطق يختلط فيها السكان ، وبالتالي ، إن كل محاولة في هذا الاتجاه تؤدي إلى نزاع الكل ضد الكل » . واختتم آندراسي تصريحه بقوله : يجب أن تفهم الحكومة الايطالية بأن من مصلحتها ايقاف الاضطرابات الاستردادية ، ومساعدة الحكومة النمساوية - الهونغارية على الكشف عن

مسببي ومحركي الدعاية الاستردادية ، والحفاظ على تفاهم طيب مع النمسا - هونغاريا ، وهذا أهم بالنسبة لها من أن تحاول تملك الاراضي « الاستردادية » .

٢ - المرحلة الثانية : ١٨٨٢ - ١٨٩٦

إن الحادث الجديد الذي غير شروط القضية تماماً هو ابرام معاهدة الحلف الثلاثي ، في ٢٠ أيار ١٨٨٢ . فقد قررت الحكومة الايطالية أن تصبح حليف الامبراطورية الألمانية ، وفي الوقت نفسه ، حليف النمسا - هونغاريا . وقد فضلت ، في الحقيقة ، أن تكون حليف المانيا فقط ، ولكن بسمارك رفض وصرح إلى الايطاليين بأنهم إذا أرادوا حلفاً فينبغي عليهم أن يوقعوه مع **المانيا والنمسا - هونغاريا** ، باعتبار أن المانيا والنمسا - هونغاريا كانتا مرتبطتين من قبل ، منذ ١٨٧٩ ، بمعاهدة تحالف .

ولم تقرر الحكومة الايطالية أن تبرم هذا الحلف الثلاثي بداعي التعاطف مع النمسا - هونغاريا : بل لأنها كانت تشعر بأنها ضعيفة ، وبحاجة إلى نقطة استناد . وقد جربت كم كلفها هذا الضعف . وفي ذلك الحين ، أي في ١٨٨١ ، وطدت فرنسا حمايتها على تونس ، رغم انف الايطاليين الذين كانوا عاجزين تماماً عن منعها . ومن حوادث تونس استخلصت الحكومة الايطالية بأنه ينبغي أن يكون لايطاليا حلفاء . ولذا ابرمت الحلف الثلاثي . ولكن يجب أن نعلم بأنه يتوجب عليها ، بعد أن أصبحت حليفاً للنمسا - هونغاريا ، أن تتخلى رسمياً عن الاستردادية . هذا ما قاله بسمارك . وقال أيضاً : « ان ايطاليا والنمسا - هونغاريا لا يمكن أن تكونا إلا حليفتين أو عدوتين » . وأراد أن تصبحا

حايفتين لئلا تكونا عدوتين . وما دام الحلف الثلاثي فيجب منطقياً على الحكومة الايطالية أن تحاول كبح الحركة الاستردادية .

موقف الرأي العام . — يجدر بنا اولاً ، أن ننظر ما جرى في الاراضي الاستردادية : فقد كان اعلان الحلف الثلاثي على هؤلاء الايطاليين ، في النمسا — هونغاريا ، ضربة قاسية جداً ، وشعروا بأن الحكومة الايطالية تخلت عنهم . فمن ذلك أن شاباً من تريستا اسمه **غليوم اوبردان**، وكان طالباً في جامعة روما ، حاول ، في ١٧ ايلول ١٨٨٢ ، أن يغتال امبراطور النمسا ، فرانسوا — جوزيف . وكان يشعر بأن اغتيال فرانسوا — جوزيف يمكن أن « يقتل الحلف الثلاثي » في الوقت الذي تشكل فيه . وقد اوقف اوبردان ، وحكم عليه بالموت، وكان لتنفيذ الحكم صدى واسع في ايطاليا .

واستمر الاحتجاج في الاراضي الاستردادية . ونشرت جرائد استردادية في **ترانت** ، **وتريستا** ، **وروفيريتو** . وبالطبع ، وجدت هذه الجرائد في حالة صعبة للغاية ، لأن قانون العقوبات النمساوي لعام ١٨٥٢ نص على عقوبات خاصة لجرائم « الشغب على الراحة العامة » ، ووسعت جريدة هذا الجرم إذا كان موجهاً إلى هجوم على شخص الامبراطور ، وعلى شكل الحكم وعلى ادارة الدولة وإذا نصح الشعب « بمقاومة القوانين » . ومن الواضح أن أي جريدة استردادية ، حتى ولو كانت حذرة في لغتها ، توسع أغراضاً تقع تحت هذا القانون . ولذا كانت حياة الجرائد الاستردادية في الأراضي النمساوية — الهونغارية قلقة وغير مستقرة . ومن بينها جريدة اسمها « الاستقلال » وكانت تصدر في تريستا ، حكمت بـ ٤١٣ حكماً مختلفة المدة ، وجريدة أخرى كانت تصدر في روفيريتو ، فقد اوقف رئيس تحريرها في ١٨٨٣ وحكم عليه بالسجن .

ولكن إذا لم تستطع الصحافة الاستردادية أن تعيش إلا قليلاً في الأرض النمساوية ـ الهونغارية ، فقد وجد منها في الأرض الايطالية : في فيرونه ، وجدت جريدة تسمى « **آورينا** » أي « العرين »، وكانت تستقبل مراسلات من تريستا وترانت وتنشر مقالاتعن الحركةالاستردادية. ولكن هذه الجريدة كانت بالطبع ممنوعة في الاراضي النمساوية ـ الهونغارية ابتداءً من ١٨٨٢ .

وحاول الاستراداديون ، في الاراضي النمساوية ـ الهونغارية أيضاً ، تنظيم دعايتهم على الصعيد « الثقافي » ، وأنشأوا ، في ١٨٨٥ ، جمعية تسمى « **أنصار الوطن** » ، وكان هدفها الدفاع عن اللغة والفكر الايطاليين في الأراضي الايطالية في النمسا ـ هونغاريا . وكان مؤسسو هذه الجمعية يعلنون بأن العنصر الألماني، في شمال التيرول الجنوبي بخاصة ، يقوم بدعاية مدرسية : فقد وجدت منظمة تدعى : « الاتحاد المدرسي » وتنمي باستمرار عدد المدارس الألمانية . وقد صرح العنصر الايطالي : ونحن أيضاً لنا الحق في تنمية عدد المدارس الايطالية . وكانت هـذه الجمعية التي يتزعمها **برتوليني** تمارس نشاطها علناً ، ولم يكن هـذا النشاط مخالفاً للقوانين النمساوية ، باعتبار أن غايتها كانت مدرسية صرفاً ولم تعترض الحكومة النمساوية اذن على انشاء الجمعية . وكان مقرها في روفيريتو ، وانشأت لها ستين فرعاً محلياً في جميع الأجزاء الايطالية في الاراضي النمساوية ـ الهونغارية . وقد القت « جمعية أنصار الوطن » بفكرة الحصول على تريستا وانشاء جامعة ايطالية، وهذا ما لا تريد الحكومة النمساوية ـ الهونغارية ان تسمع الكلام عنه . وأنشأت أيضاً مكتبات جوالة لتنشر الأدب الايطالي بين الشعب الايطالي كله .

ولكن الادارة النمساوية - الهونغارية ، التي كانت تراقب ، بالطبع ، عن كثب هذا النشاط، رأت أن لبعض ظاهرات الجمعية طابعاً سياسياً . وفي ١٧ تموز ١٨٩٠ حلت « جمعية انصار الوطن » ، ثم اعيد انشاؤها بعد بضعة أشهر تحت اسم آخر « **العصبة القومية** » . وقـــد نظم اعضاء هذه الجمعية في ١٨٩٦ ، في ترانت ، مظاهرة وطنية كبرى بمناسبة تدشين آبدة دانتي .

وفي ايطاليا نفسها ، نمت الحركة الاستردادية كثيراً في هذا الدور، ونريد بذلك أن عدد المنظمات التي تهتم بذلك ازداد كثيراً . ولنقتصر على أهم هذه المنظمات : ففي ميلانو اسست في عـــام ١٨٨٤ « رابطة الالب الجولينية » التي انشأها استردادیون تريستيون هاجروا إلى ايطاليـا . وقد القت هذه الرابطة نداءً : « لتحي ايطاليا المتحدة ! والموت للنمسا » . ثم انشئت في البندقية ، في ١٨٨٤ايضاً ،«رابطةغليوم **اوبردان**الجمهورية » لتخليد ذكرى الطالب الشاب الذي اراد اغتيال فرانسوا - جوزيف . ثم انشئت في ميـلانو ، في ١٨٨٥ ، « حلقـة غاريبالدي لاجـــل ايطاليا الاستردادية» ثم اتحدت هذه المنظمات الثلاث في ١٨٨٥ وشكلت : « العصبة الشعبية لايطاليا المتحدة » وكان رئيسها النائب مافي . ومن جهة أخرى، وجد جمع ثوري يدعى « ايطاليا الجديدة »، وكان في الوقت نفسه جمعاً استردادياً ، وكانت له فروع واسعة جداً في كل ايطاليا . وأخيراً ، تأسست، في ميلانو ، جمعية تسمى « حزمة الديموقراطية »، وكانت لها جمعيات فرعية في روما . وبالاجمال ، كانت أفكار هـــذه التجمعات « تقدمية » . ووجدت الحركة الاستردادية اكبر عدد من المشايعين في ذلك العصر ، بين الجمهوريين الايطاليين . وكان الدافع لهؤلاء الجمهوريين ولا شك وطنياً . ولكن ، في الوقت نفسه ، كان يخفي فكرة سياسية ،

لا سيما وأن الحكومة الايطالية شاركت في الحلف الثلاثي وبالتالي حكمت على نفسها بالتخلي عن الاراضي الاستردادية ، ولذا حاول الجمهوريون أن يعرقلوا عمل الحكومة ويلغموا سلطتها في البلاد، وكان من صالحهم أن يدعموا النظرية المعارضة أي النظرية الاستردادية .

ومع هذا فقد وجدت منظمات أخرى تجذب العناصر المعتدلة . وأهم هذه المنظمات كانت « منظمة **دانتي الغييري** » التي انشئت عام ١٨٨٩ تحت رئاسة بوني . وكان هدفها : الدفاع عن «الايطاليانية » وبخاصة بين ايطاليي النمسا . وبعد ذلك بقليل انشئت « لجنة ترانت وتريستا » واسمها يدل عليها .

ولنشر إلى أن الحركات الاستردادية ، في ذلك الحين و لم يكن لها إلا صدى ضعيف في الجماهير الايطالية ، وصـــدى ضعيف في **الطبقات الموجهة** . وقد كتب مؤرخ ايطالي بأن الطبقات الموجهة باللغة الايطالية كانت « واقعة سطحية » ولا تهتم بترانت ولا بتريستا ، كما لا تهتم بالحصول على مكاسب استعمارية . حقاً لقد كانت الجمعيات الاستردادية تمور كثيراً وتقوم بكثير من الضجة والصخب ، ولكن يجب الا يظن أن أكثرية الرأي العام قد اعتنقت آراءها ودانت ببرامج عملها .

موقف الحكومة الايطالية . ـ لقـد سببت الاستردادية للحكومة الايطالية كل أنواع المتاعب ، لأنها كانت تتمسك بالحلف الثلاثي ، ولتظل حليفة النمسا ـ هونغاريا كان عليها بالطبع أن تنكر الاستردادية ، ولكن احتجاجـات الاستردادين كانت تزعجهـا باستمرار ، وإذا لم يضايقها جماعة الترانتان وايستريا مباشرة فان المنظمات الاستردادية في ايطاليا ، مع حملات الصحافة التي توجهها ضد الحكومة ، كانت مصدراً للصعوبات .

وعندما حكم غليوم اوبردان بالاعدام ، اوقفت الحكومة ، في ايطاليا ، شركاءه : وطلبت الحكومة النمساوية ـ الهونغارية تسليمهم فرفضت ايطاليا ، لأنه لا يمكن أن تقبل بتسليم مسببي الاغتيال السياسي . ولكن الحكومة الايطالية ، من جهة أخرى ، صرحت بأنها مستعدة « اقمع الاستردادية » ، لا سيما وأن الحركة الاستردادية كانت في جزء عظيم منها حركة جمهورية . وعلى أي حال ، شجب رئيس مجلس الوزراء مانتسيني في مجلس النواب ، في ١٣ آذار ١٨٨٣ ، الاستردادية بصراحة ، وفي ١٨٨٦ صرح رئيس الحكومة من جديد ، في مجلس النواب ، بأن الوحدة الايطالية « انتهت » ، وبالتالي تخلى عن الايطاليين الموجودين خارج حدود المملكة . وعندما عاد الاضطراب الاستردادي نحو ١٨٨٦ - ١٨٨٩ ، كان رئيس مجلس الوزراء ، في ذلك الحين ، كريسبي ، وكان من « أنصار الحلف الثلاثي » ، وقد أكد في ١٨٨٩ للنمسا ـ هونغاريا بأن ايطاليا لا تفكر بكسب ترانت وتريستا . وفي حزيران ١٨٨٩ ، صرح في خطاب له ، في مجلس النواب ، بتصريحات من هذا النوع ، وأخيراً حل « لجنة ترانت وتريستا » .

وفي ١٨٩٠ حدث حادث مميز : وهو أن وزير المالية الايطالي دودا كان في وليمة في اودين ، ووجد في حالة مربكة ، لأن الخطباء ، في آخر الوليمة ، خطبوا خطباً استردادية ، فطلب كريسبي استقالة وزير المالية ، لأنه لم يغادر الوليمة لدى سماعه هذه الخطب . وقام نائب باستجواب في مجلس النواب . فصرح كريسبي بأنه لا يريد أن يشك في اخلاص الحكومة الايطالية في تنفيذ تعهداتها الدولية ، أي في الحفاظ على الحلف الثلاثي . فأجاب دودا مصرحاً بأن سياسة كريسبي تؤدي بايطاليا إلى « الخزي » ، ولكن هذا لم يمنع كريسبي من الحصول على التصويت بالثقة باكثرية

عظمى . اذن كانت الاكثرية العظمى في البرلمان تنكر الاستردادية ، في ذلك الحين . وقد أوضح كريسبي ، في خطاب له في فلورنسا ، في ٨ تشرين الأول ١٨٩٠ بأن الاستردادية في نظره اخطر الأخطاء . لأنها ، اذا ظفرت ، وضعت ايطاليا في نزاع مع النمسا ـ هونغاريا ومع فرنسا، من أجل كورسيكا، وقال كريسبي: «ستكون الحرب ،وستكون عزلاً من السلاح » ، فاذا أردنا أن نسلك سياسة استردادية وجب علينا أن نبدأ بتسلح كثيف : وان الناس الذين يطالبون بربط الأراضي الاستردادية هم الديموقراطيون ، رجال أحزاب اليسار ، وهم ، في الوقت نفسه ، اعداء التسلح . ان موقفهم غير منطقي ، فاذا أرادوا أن نسترد هذه الاراضي فليقبلوا بتسلح كثيف ، ولكن ما داموا لا يقبلون بذلك ، فإن السياسة الاستردادية غباء وحماقة . هذا هو رأي كريسبي . ولكن هذا لا يمنع من أن الاستردادية ظلت بالنسبة للحلف الثلاثي خميرة انحلال لأن الحوادث كانت تتكرر باستمرار .

٣ ـ المرحلة الثالثة : ١٨٩٦ ـ ١٩١٤

وفي هذه المرحلة وجدت الشعوب الاستردادية في حالة احرج مما في السابق ، لا لأن الحكومة النمساوية كانت أقسى عليها ، بل لأن العنصر الايطالي في النمسا ـ هونغاريا يرى نفسه شيئاً فشيئاً مهدداً بدفع السلافيين والألمان .

في ايستريا وفي دالماسيا . ـ كان الفلاحون السلافيون ، بسبب النمو الديموغرافي السريع ، يتجهون نحو المدن لايجاد عمل لهم . حتى ان التفوق العددي، الذي كان للايطاليين في زارا وسبالاتو وفيومه،يمكن أن يفسد بين حين وآخر : لقد كان السلافيون يتوسعون ، ويحتلون جميع الأعمال

الصغيرة ، حتى انهم بدأوا يصلون الى المهن الحرة . وكان لدى هؤلاء السلافيين فكر « مقاتل » موجه ضد الايطاليين بخاصة ، لا سيما وان هؤلاء السلافيين كان لهم دور هام بين العمال ، على حين ان العناصر الايطالية في المدن الدالماسية كانت عناصر بورجوازية ، ولذا اضيف الشعور الطبقي بالجملة ، الى التباين الاجتماعي . وكانت الحكومة النمساوية تشجع العنصر السلافي ضد العنصر الايطالي لأن الايطاليين كانوا يضايقونها في هذه المناطق ويسببون لها المتاعب .

في **الترانتنان** . — كانت الحالة تتطور على حساب العنصر الايطالي. لأن ازدياد عدد الألمان ، في أعلى وادي نهر الآديج ، وبخاصة منذ فتح الطريق الحديدي المار من شعب برينير ، كان يسهل العلاقات بين البلاد الألمانية والسفح الجنوبي لجبال الألب، وكانت منظمات الدعاية الألمانية ، وبخاصة المدرسية ، تنمو بسرعة . ويتم جهد الجرمنة في أعلى وادي الآديج ، اولاً: على حساب الشعوب الناطقة « باللاتينية » التي ليس لها وعي قومي ايطالي واضح . وعدا ذلك ، يرى أن الالمان يتقدمون شيئاً فشيئاً على منطقة الحد اللغوي ، في منطقة **سولاردنو** ، ويستقرون في منطقة ترانت ويشترون أثاثاً وفنادق سياحية . وفي القسم الجنوبي من الترانتنان ، في الطرف الأقصى من بحيرة غارد، كانت مدينة **ديفا** مركزاً سياحياً ، ثم أصبحت ، في الواقع ، مدينة المانية . وكان الايطاليون في الترانتنان يرون ان مستقبلهم سيء جداً ، لاسيا وان العنصر الجرماني يبذل جهداً في ايستريا وفي البندقية الجولينية : ففي تريستا كان عدد الألمان حتى الآن تافهاً ، ولكنه أخذ يزداد باستمرار .

والنتيجة ، هي أن العاطفة الايطالية ظهرت بشدة في الأراضي

الاستردادية ، للنضال ضد هذا الاجتياح والغزو : ففي تريستا، نرى أن البورجوازية الناطقة بالايطالية ، التي لم تكن حتى الآن لترغب بالالتحاق بايطاليا ، باعتبارها تحب الاستقلال الذاتي ، بدأت تصبح استردادية لأنها شعرت بأنها مهددة بالعنصر الألماني وبالعنصر السلافي : ففي ترانت وفي منطقة الترانتان الأصلية أصبح الحرفيون استرداديين متحمسين ، وكذلك الاكليروس والكاثوليك ، لأنهم يخشون التسلل البروتستانتي الألماني . وأخيراً ساهمت الجماعات الاشتراكية بزعامة **قيصر باتيستي** في الحركة **القومية** الايطالية . واوقف النمساويون باتيستي في ١٩١٦ وحكموا عليه بالموت .

في **فيومه** – وأخيراً حاول العنصر الايطالي في **فيومه** أن يقاوم التسلل السلافي والنفوذ المجري أيضاً . وفي ١٩٠٤ أنشئت في فيومه رابطة تدعى « فيومه الفتاة » وكانت استردادية صراحة .

وقعت حوادث في هذه الاراضي الاستردادية ، وبخاصة في ١٩١٢ - ١٩١٣ ، وكان أخطرها في تريستا ، حيث اتخذ الحاكم النمساوي الأمير **هوهنلوه** ، قرارات تمنع استخدام **الرعايا الايطاليين** في المصالح البلدية في تريستا . وكان في هذه المدينة نحو ٤٠٠٠٠ ايطالي ، جاءوا من ايطاليا ولم يكونوا رعـــايا نمساوية – هونغارية . وكانوا يقبلون في الوظائف البلدية : وقد أعطى حاكم تريستا الأمر بطردهم وتسريحهم ، وهذا ماسبب أستياءً عظيماً في ايطاليا . وفي الوقت نفسه طالب الطلاب الايطاليون بانشاء جامعة ايطالية في تريستا ، فاحتج الطلاب الألمان في الجامعات النمساوية الأخرى بعنف ، حتى انه وقعت منازعات دامية في جامعة غراتز بين الطلاب الايطاليين والطلاب الألمان .

ومن جهة أخرى ، نما ، في هذا الدور ، التحريض الاستردادي في ايطاليا ، وكان على صلة بحركة أفـــكار جديدة في **القومية الايطالية**،

ويمكن القول أن أب القومية الايطالية دانونزيو . فقد أراد أن يعطي لايطاليا « أخلاقاً جديدة » ، و « مثلاً أعلى جديداً »، وبخاصة أن يعطي الايطاليين ، مفهوماً رجولياً للحياة . ولكن الزعيم الجديد للحركة كان انريكو كوراديني ، وكان رجل آداب ، بدأ بكتابة قصة ومسرحية ، وابتداء من ١٨٩٧تقريباً، اتجه نحو النشاط السياسي ، ونشر في ١٩٠٣ ، مجلة صغيرة تدعى « المملكة » ، ومن ثم أسس كتلة نشرت في ١٩١١ مجلة تسمى « الفكرة القومية » . وفي تقريره الذي كتبه الى « المؤتمر القومي » فيعام ١٩١٠ ، أعطى كوراديني لحركته هدفاً مزدوجاً : من جهة ، إنشاء مستعمرات لايطاليا ؛ ومن جهة أخرى دعم الاستردادين .

وفي ١٩٠٣ ، أكد السفير الألماني في روما ، في تقاريره ، ان الجيل الايطالي الجديد كان استردادياً ، وبخاصة المفكرون ، والاساتذة، والطلاب . وكان يرى أيضاً أن ملك ايطاليا ، فيكتور ايمانويل ، على عكس أبيه ، كان في أعماقه استردادياً .

ومع هذا ، وبالرغم من الارادة المصممة على « الدفاع عن الايطاليانية »، لانجد وحدة نظر في ايطاليا . لقد كان الرأي الايطالي في قضية الترانتان مجمعاً حقاً ، ويرى أن الترانتان أرض ايطالية ، ومن المؤمل ان امكن ذلك ، أن ترتبط بايطاليا ، ولكن هذا لايعني أن أكثرية الايطاليين كانوا يرجون استرداد الترانتان بالقوة . أما في قضية دالماسيا وفيومه ، على العكس ، كان الرأي الايطالي لامبالياً تقريباً . وأما بشأن تريستا ، ففي الأمر شك عظيم : وكان الذين يتكلمون عن ربط تريستا بايطاليا يتساءلون ماإذا كان هذا قابلاً للتحقيق ، لأن ميناء تريستا بحاجة إلى داخل ، فاذا انفصل عنه ، زال ازدهاره الاقتصادي .

وبالرغم من أن الحكومة الايطالية كانت ترغب كل الرغبة في الحفاظ

على الحلف الثلاثي ، فقد كانت تلعب ، في تلك الآونة ، على حبلين : لانها وقعت في ١٩٠٣ اتفاقاً سرياً مع فرنسا . ولذا احتجت ، في ١٩١٣ ، على قرارات هوهنلوه بشأن الايطاليين ، فلم تجب الحكومة النمساوية - الهونغارية على هذا الاحتجاج ، حتى ان الانطباع في ، ١٩١٣ ، كان يدل على ان الحلف الثلاثي كان مهدداً . ولم تحافظ الحكومة الايطالية على الموقف الذي اتخذه كريسبي ، كما لم تتنكر للاستردادية .

* * *

وعندما دخلت النمسا - هونغاريا الحرب في ١٩١٤ ، أعلنت ايطاليا حيادها، بالرغم من وجود الحلف الثلاثي ، وتذرعت بأن المادة السابعة من الحلف الثلاثي لاتسمح للنمسا بزيادة اراضيها في البلقان ، اللهم إلا إذا قدم لايطاليا تعويض . وفي شتاء ١٩١٤ - ١٩١٥ تفاوضت ايطاليا مع النمسا - هونغاريا لتحاول الحصول على هذا التعويض ، وتريد بذلك الترانتان أولاً ، وربما تريستا ، ولكن الايطاليين كانوا يلحون بخاصة على الترانتان . ولم تشأ النمسا - هونغاريا أن تسمع بذلك : وعندئذ صممت الحكومة الايطالية أن تتجه وجهة أخرى ، وأبرمت ، في نيسان ١٩١٥، اتفاقاً مع فرنسا وانكلترا وروسيا ؛ ثم ، في أيار ١٩١٥ ، دخلت الحرب ضد النمسا - هونغاريا، وهذه الحرب ساعدتها على تحقيق تطلعاتها القومية في البحر الادرياتيك . واعطتها فرنسا وروسيا وانكلترا وعداً بأن يكون لها قسم كبير من دالماسيا وايستريا والترانتان . ولكن ، في ١٩١٨ ، عند النصر ، بدأت الصعوبات ، لأن السلافيين احتجوا بعنف على المزاعم الايطالية في البحر الادرياتيك . وكان الرئيس ولسون ، نصير مبدأ القوميات ، يرى بأن الايطاليين يطلبون كثيراً ، لأنهم كانوا يطالبون

بأكثر من الأراضي المأهولة بالايطاليين. وأخيراً ، ساعدت معاهدات ١٩١٩ والاتفاقات المتممة ، في ١٩٢٠ و ١٩٢٤ ، ايطاليا على الحصول على التيرول الجنوبي كله حتى برينير ، وبالتالي ، دخل فيه القسم الذي يسكنه الالمان . وساعدتها على الحصول على ايستريا كلها ، وعلى نقطتين على الشاطىء الدالماسي وشاطىء كوارنيرو ، وهما زارا وفيومه . وبموجب معاهدة رابالو ١٩٢٠ تقرر أن تكون فيومه دولة حرة ، ولكنها آلت إلى ايطاليا أخيراً في العام ١٩٢٤ .

وهكذا حققت المعاهدات ، التي أنهت الحرب العالمية الاولى ، التطلعات القومية الايطالية نحو الشمال والشمال الشرقي ، وأعطت إيطاليا أراضي مأهولة بقوميات غير ايطالية ، فطغت ، من وجهة نظر القوميات ، على الصعيد السلافي .

الفصل الحادي عشر

قضيـة ايرلنـده

فتـــح الانكليز ايرلنده في القرن السادس عشر ، في عهـد الملك هنري الثامن من آل تيودور ، وأخـذ هذا الملك لقب ملك ايرلنده في العام ١٥٤٢ . وخضعت ايرلنده عقب هذا الفتح لما يسميه الانكليز نظام « التأصيل » ، لأن الملكية الانكليزية أقامت في ايرلنده معمرين انكليزاً وصادرت لصالح هؤلاء المعمرين جزءاً عظيماً من الأراضي الايرلنديـة . ثم نما هذا الغرس ، وبخاصة ابتداءً من ١٥٥٥ ، وتم بنشاط في القسم الشمالي – الشرقي من ايرلندة ، أي في اقليم اولستر . وقد أقام الانكليز في هذه المنطقة ، بخاصة . وفي الوقت الذي كان المعمرون الانكليز يستقرون في ايرلندة كانت الكنيسة الانغليكانية تتوطد فيها أيضاً .

ولاشك في أن ايرلنده حاولت أن تقاوم ، في القرن السابـع عشر بخاصة ، وقامت بعـدة ثورات قمعت في ١٦٤٩ بحملة كرومويل . وفي القـرن الثامن عشر ، خضعت ايرلندة لانكلترا حقـاً ولم تتحرك ، وعاشت في نظام اقسى قانون للعقوبات .

وبفضل الثورة الاميركية ، أي استقلال المستعمرات الانكليزية في امريـكا ، والمضايقات التي لاقتها انكلترا في ذلك الحين ، حصلت ايرلنده في العام ١٧٨٢ على ترخيص يسمح بأن يكون لهـا برلمان خاص بها . وفي عهد الثورة الفرنسية حاول الايرلنديون القيام بثورة ضد انكلترا ، في

أيار ١٧٩٨ وقمعت هذه الثورة . وفي ١٨٠٠ طلبت الملكية الانكليزية التصويت على « صك الاتحاد » ، وبموجبه اتحدت ايرلنده ببريطانيا العظمى من الوجهة التشريعية ، وبالتالي ، فقدت ايرلنده برلمانها الخاص . وكان هذا العمل من انكلترا مؤيداً (عقوبـــة) لمحاولة الثورة الايرلندية في ١٧٩٨ . وعادت ايرلندة في عام ١٨٠٠ تابعة لبريطانيا العظمى . واقيم في ايرلنـده نائب ــ ملك يحمل لقب « اللورد القائمقام العام » وكان يقيم في «قصر» دبلن .

ولا نريد أن نصر على هذه المقدمة ، لأن كل مانريد قوله هو أنـه وجد في ايرلنده ، في القرن التاسع عشر ، ويوجـد اليوم فيها أيضاً ، « أمتان » : من جهة أكثرية الشعب وتتألف من الايرلنديين الكاثوليك ، وكلهم تقريباً فلاحون ؛ ومن جهة أخرى ، أقلية مؤلفة من الانكليز أو الايكوسيين وهي أقلية فاتحين .

ولم تنقطع احتجاجات البروتستانتيين على السيطرة الانكليزية خلال القرن التاسع عشر . غير أن مايهم دراستنا في هذا الكتاب هو معالجة الحوادث ابتداءً من ١٨٥٠ ، أي أن نبين كيف نمـــا الاحتجاج الايرلندي منذ منتصف القرن التاسع عشر تحت تأثير العوامل الاقتصادية والدينية ، لأن في ذلك حادثاً من الحوادث الهامة في السياسة الداخلية الانكليزية . فقد كان للقضية الايرلندية رد فعل مستمر على سياسة بريطانيا العظمى ، فضلاً عن أنها كانت عنصراً هاماً من الوجهـة الدولية . لأن وجود ايرلنـده المحتجة في جانب بريطانيا العظمى ، وبأكثرية سكانها العظمى التي تظهر عواطف مناوئة للانكليز ، كان بالنسبة لانكلترا سبب ضعف ، حتى ان القضية الايرلندية ، في بعض الأحيان ، وبخاصة في ١٨٨٧ وفي ١٩١٣ وفي بداية ١٩١٤ ، كانت تضايق العمل الخارجي للحكومة البريطانية .

ولذا يجب أولاً أن نتساءل عن الأسباب التي أثارت، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، احتجاج الايرلنديين ضد السيطرة الانكليزية؛ وان نأخذ بعين الاعتبار حالة البلاد الدينية والاقتصادية والاجتماعية ، وأخيراً الحالة السياسية .

١ ـ الحالة الدينية

كانت الأكثرية العظمى لسكان ايرلنده ، نحو الأربعة أخماس ، كاثوليكية . ولم تكن العناصر البروتستانتية بشكل كتل وجماهير هامة الا في اقليم اولستر ، أي في القسم الشمالي - الشرقي من ايرلنده . ويجب الا نعتقد أيضاً ان اقليم اولستر كله كان كاثوليكياً . فقد كان الكاثوليك يشكلون فيه ٤٠٪ من السكان . وكان اقليم اولستر نفسه مقسما إلى تسع كونتيات : وعلى هذه الكونتيات التسع وجد ثلاث كونتيات ، وهي الكونتيات الواقعة على التخوم الجنوبية والغربية ، مأهولة بالكاثوليك بخاصة، والثلاث الأخرى ، أي الواقعة على الشاطىء ، تجاه انكلترا وايكوسيا ، في منطقة بلفاست وفي منطقة لندندري ، كانت مأهولة بالبروتستانت خاصة . والكونتيات الثلاث الأخيرة ، كونتيات وسط وجنوب اولستر كان سكانها خليطاً كاثوليكاً وبروتستانتياً ، وهي كونتيات تيرون وارماغ وفرماناغ .

وخارجاً عن الاولستر ، وجد بروتستانتيون مبعثرون في باقي ايرلنده ولكن عددهم قليل . وهم موظفون ، وملاكون كبار ، وعملاء ، ووكلاء كبار الملاكين . وعملياً ، خارجاً عن اولستر، يمكن أن نقدر بأن شعب ايرلنده كله تقريباً يتألف من ايرلنديين كاثوليكيين.

حالة البروتستانت ـ يجب أن نميز ، بين البروتستانت الايرلنديين ، فريقين : من جهة ، **الانغليكان** ، وكانوا نحو ٥٠٠٠٠٠ نسمة ؛ ومن جهة أخرى . « **المنشقون** » غير المتكيفين ، وكانوا يشايعون كنائس مستقلة عن الدولة وعددهم نحو ٦٠٠٠٠٠ نسمة . وبالتالي ، ليس في الوسط البروتستانتي ما يدل على وحدة . ومع ذلك ، وبالرغم من العدد القليل لأشياعه ، ويبلغ عددهم ٥٠٠٠٠٠ ، وكلهم تقريباً في اقليم اولستر ، فقد كان للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده نظام خاص ، كما للكنيسة الانغليكانية في انكلترا . ويقول الانكليز ان هذه الكنيسة « موطدة » أي انها كنيسة تملك امتيازات خاصة . وكانت هذه الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة ، كالكنيسة الانغليكانية في انكلترا ، خاضعة بشكل وثيق للتاج الملكي ، أي انها كانت لحد ما عاملا حكومياً . ومن جهة أخرى ، كانت قوتها عصرية أكثر منها روحية . والواقع هو أن هذه الكنيسة كانت غنية جداً . فقد أخذت كل الأموال التي صدرت ، في القرن السادس عشر ، أثناء الفتح الانكليزي ، من الكنيسة الكاثوليكية . وكان عندها املاك كبرى ، وأقامت عليها فلاحين ايرلنديين بصفة منتفعين . وهؤلاء المنتفعون يدفعون الأجارات . وتجبي في كل سنة ضريبة العشر « الديم » أي أن لها الحق في نصيب من نتاج المحاصيل . وكان هذا العشر يدفع في الأصل من قبل جميع الفلاحين بل ومن الكاثوليك أيضاً . ولكن العشر بدل في ١٨٣٣ إلى ضريبة مالية يدفعها المالكون لا المستأجرون ، ولكن الملاكين عوضوها برفع الأجار . وفي ١٨٦٨ كان الدخل السنوي ، للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ، نحو ٦١٤٠٠٠ جنيه استرليني ، منها ٢٠٥٠٠٠ ناشئة عن الاجارات والباقي ناشيء عن الأعشار .

والشيء المتناقض في حالة الكنيسة الانغليكانية في ايرلنده هو انه لم يكن

لها اتباع الا في قسم صغير جداً من البلاد ، بالرغم من وجود كنائس انغليكانية في ايرلنده كلها : وبين هذه الكنائس الانغليكانية وجد منها ٢٠٠ كنيسة ليس لها أي مؤمن . وكانت الكنيسة الانغليكانيـة تقيم عليها راعياً، من حيث المبدأ ، ولكن لا يوجد أحد في العبادة . ووجد، من جهة أخرى، ١٠٧ كنائس حاول الراعي فيها أن يضم مائتي أو ثلثمائة عائلة بروتستانتية .

حالة الكاثوليك . ـ لقد ظل الشعب الكاثوليكي في ايرلنده زمناً طويلاً محروماً من حقوقه السياسية ، ولم يصل الى الوظائف العامة حتى عام ١٨٢٩ . ففي هذه الآونه صوت البرلمان الانكليزي على « قانون تحرير » الكاثوليك الذي طبق على الكاثوليك الايرلنديين كالكاثوليك الانكليز . ومنذ هذا التاريخ استطاع الكاثوليكي الايرلندي ان يكون ناخباً وأن يصبح موظفاً.

لقد كان الكاثوليك الايرلنديون يتظلمون من أنهم مجبرون على اعالة الكنيسة الانغليكانية على نفقتهم ، مع أن هذه الكنيسة ليس لها مؤمنون في القسم الأعظم من البلاد . ولنذكر ان الكنيسة الانغليكانية كانت تجبي ضريبة العشر . وكان هذا الرسم يقع حتماً على المكلف الذي يتساءل لماذا يدفع اعاشة الاكليروس الانغليكاني وليس للكنيسة الانغليكانية مؤمنون في أكثر النواحي .

ولكن الكاثوليك كانوا يتظلمون بخاصة من الحالة التي وضـع فيها **الاكليروس** الكاثوليكي : فقد فقد هذا الاكليروس ، بعد الفتح الانكليزي، جميع أبنية العبادة بعد أن صودرت لصالح الكنيسة الانغليكانية . ولذا اضطر الكاثوليك الايرلنديون أن يعمروا على نفقتهم كنائس جديدة ، وقد بنوا أكثر من ٢٤٠٠ كنيسة. وكان الاكليروس الايرلندي يأخذ ثقافته الدينية

في القارة ، لأنه لم يكن في ايرلنده مدارس اكليركية ، ويتلقى تعليمه الديني في لوفَن ، في بلجيكا ، وفي باريس ، وفي سالامانكا في اسبانيا. الا أن مدرسة كاثوليكية اكليركية انشئت حديثاً بالقرب من دبلن ، وهي مدرسة ماينوث : وكان الاكليروس الكاثوليكي الايرلندي يضم **الاكليروس العصري** ، لأنه وجد ما يقارب ١١٠٠ كنيسة كاثوليكية ، مع خوارنة ومن يقوم مقامهم . ووجد اساقفة ايرلنديون ، وكانوا كثراً وعددهم ثلاث وعشرون . يضاف إلى ذلك **الاكليروس النظامي**، وكان يضم بخاصة نظم التعليم : الدومينيكان ، الاغستينيين ، وأخوة القديس - باتريك . ولا يتقاضى هذا الاكليروس الكاثوليكي ، في ايرلنده ، أي مساعدة من الدولة ، ويعيش فقط من التكاليف التي يدفعها طواعية المؤمنون التابعون للكنائس .

وفي المناطق التي يتساكن فيها الكاثوليك والبروتستانت ، كما في قسم عظيم من الاولستر ، حيث يوجد ٤٠٪ من الكاثوليك في مجموع الاقليم ، كان الانفصال المعنوي تاماً بين عنصري السكان البروتستانت والكاثوليك . فلا يوجد بينهما زواج مختلط ولا علاقات اجتماعية ولا استقبالات ، وليس بينهما إلا علاقات أعمال .

لماذا هذا الكره المتبادل ؟ يجب أن نفكر أن البروتستانت كانوا مشيخيين ، أي تابعين للكنيسة البريسبيتيرية ، وكان هؤلاء يكرهون الاكليروس الكاثوليكي ، ومتشددين في ايمانهم . وكانت كلمة الامر فيما بينهم ، كما في عصر الاصلاح الديني ، لتسقط « البابية » ويريدون بذلك الكنيسة الكاثوليكية وسلطة البابا . وكانت تغذيهم بهذه الأفكار منظمة « الجمعية الاورانجية » . ولم تكن هذه الجمعية كثيرة العدد ، ولكنها نشيطة ،

ولها حجيرات تسمى « الواج » في اقليم اولستر كله . وكانت هؤلاء البروتستانتيون متعلقين عن تصميم بفكرة الهيمنة البروتستانتية .

ومن جهة أخرى ، كانت روح العداوة تغذي الكاثوليك حيال البروتستانت بواسطة الاكليروس : فقد كان الاكليروس الايرلندي قومياً ، وله دور سياسي ويحرص على استقلاله حيال الدولة : ففي ١٨٠٨ وضعت خطة كونكوردات يمكن أن تسمح للكنيسة الايرلندية بالحصول على مساعدات من الدولة ، ولكنها تعطي الى الحكومة حق الاشراف على رسم الاساقفة ، فرفضها الاكليروس الكاثوليكي . ومع ذاك فقد بذل الكاردينال رئيس أساقفة دبلن ، المونسنيور **كولن** ، في العام ١٨٦٠ ، جهداً لتعديل النشاط السياسي عند أكليروسه . وكان هذا الاكليروس يحتفظ بنفوذ معنوي عظيم . ففي الصعوبات التي كانت تنشأ بين المالكين والمستأجرين ، وكانت كثيرة في الحياة الايرلندية ، كان للخوري كلمته التي يقولها في فصل الخصام .

وكان الخوري الايرلندي يمارس هـــذا النفوذ ، لأن عاطفة الشعب الدينية كانت حية وشديدة ، وقد ازدادت « باضطهاد » الانكليز ؛ ولأن الكاهن ظل زمناً طويلاً قائداً وحيداً ، وحامياً وحيداً في أوقات المحن . وأخيراً كان الكاهن ، عادة ، في أكثر القرى الايرلندية ، الفرد المثقف الوحيد ثقافة كافية .

٢ — الحالة الاقتصادية والاجتماعية

كان الاقتصاد الايرلندي قبل كل شيء اقتصاداً زراعياً . لأن أكثر من ثلثي السكان كانوا يعيشون من الزراعة فقط . ولا يوجد صناعات إلا في

مدينتين : بلفاست و دبلن ، وبخاصة صناعة النسيج . وإذا لم يتوصل إلى انشاء صناعات أخرى في إيرلنده فذلك لأن فيها قليل من الفحم ، ومن الصعب على الصناعة الايرلندية ان تناضل ضد المنافسة الانكليزية .

ولهذا السبب كان الازدهار في هذا البلد متعلقاً بالأرض وبالحياة الزراعية فقط . ولهذه الحياة الزراعية شكلان : تربية الحيوانات والزراعة . وحسب احصاءات العصر ، في ١٨٧٢ ، وجد في ايرلنده ٦٨٠٠٠ مالك اطيان . وكان هؤلاء المالكون على نوعين مختلفين : من جهة كبار المالكين وعددهم نحو ١٤٠٠٠ ويسمون « **اللاندلوردات** » ويملكون وحدهم ٩٧٪ من سطح البلاد . وكان الواحد منهم يملك أملاكاً واسعة تبلغ مساحة أصغرها أربعون هكتاراً ، ولكن بعضهم كان يملك عشرة آلاف ، ثلاثين ألفاً ، وحتى أربعين ألف هكتار . ومن جهة أخرى ، ان الـ ٣٪ الباقية من سطح الأرض كانت موزعة بين ٥٤٠٠٠ ملاك صغير . وكان الواحد منهم يملك هكتاراً واحداً أو نصف هكتار ، حتى ان منهم ٣٦٠٠٠ مالك كان يملك أقل من نصف هكتار .

كان كبار الملاكين ، « اللاندلوردات » يؤجرون أراضيهم إلى « مستأجرين » . وكان على بعض الأملاك عدة مئات من المستأجرين ، وأحياناً في الأملاك الكبرى ، عدة ألوف .

وكانت الاكثرية العظمى من اللاندلوردات **انكليزا** ، وقد استقروا بعد الفتح ، وكانوا في أكثر الأحيان ، لا يحرصون على الاقامة في ايرلنده ، ويقضون معظم وقتهم في انكلترا ، لأن الحياة الاجتماعية الانكليزية تجذبهم اليها ، على حين أن الحياة الايرلندية لا تعجبهم ولا تسرهم . وكان أولادهم يذهبون للدراسة في الجامعات والكليات الانكليزية . ولذا كان

اللاندلوردات يغيبون عن أراضيهم ويتركون ادارة املاكهم إلى وكيل أو عدة وكلاء ، وكان هؤلاء على العموم انكليزاً أيضاً .

وبين ١٨٤٦ و ١٨٥٢ حدث تغير هام في الحياة الاقتصادية في ايرلنده : ففي ١٨٤٦ تضررت الزراعة الايرلندية بسبب مرض البطاطا ، وكان لهذه الزراعة أهمية كبرى في الحياة الزراعية الايرلندية . وأدى مرض البطاطا إلى مجاعة حقيقية ، مجاعة خطيرة جداً ، حتى ان قسما من الشعب الايرلندي لم ير مورداً غير الهجرة : وذهب الايرلنديون بمئات الألوف إلى الولايات المتحدة في ذلك العصر . وبعد هذه الهجرة الجماعية انخفضت أسعار المنتجات الزراعية في ايرلنده ، ورأى كبار الملاكين أن الحنطة تباع بسعر سيء . ولذا قرروا أن يحولوا مستغلاتهم، وأن يتركوا الفلاحة ويتبنوا « الرعي » . وهذه العودة من الفلاحة إلى الرعي تعتبر حادثاً هاماً للغاية : ففي ١٨٥١ كان سطح الرعي يتجاوز كثيراً سطح الفلاحة . ويحسب الانكليزون مساحة الأراضي بـ « الاربنت » والاربنت يعادل تقريباً نصف هكتار : إذن ، في ١٨٥١ ، كان يوجد ٨٧٠٠٠٠٠ آربنت اراضي رعي مقابل ٤٦٠٠٠٠٠ آربنت أراضي فلاحة . وازداد هذا التطور فيما بعد : ففي ١٨٨٥ وجد أكثر من عشرة ملايين آربنت رعي و ٢٩٠٠٠٠٠ آربنت فلاحة فقط .

نتائج التحويل . - أما نتائج هذا التحويل فكانت أولاً زيادة الحيوانات بالطبع . فقد ازداد عدد البقر والضأن زيادة عظيمة . ولكن الذي يهمنا هم الناس . فماذا جرى بهم ؟ ان تحويل الفلاحة إلى رعي كان من نتيجة نقص اليد العاملة الضرورية للاستغلال . فقد وجد في كل عام عدد من الفلاحين والمستأجرين ممن فقدوا الاراضي التي يزرعونها ، لأن الملاك الكبير قرر ألا يفلح أراضيه وأن يحولها إلى مراعي وبالتالي ، لم يعد

بحاجة إلى مستأجرين عديدين . وكانت النتيجة أن الفلاح ، الذي طرده الملاك ، حاول أن يجد أرضاً أخرى في مكان آخر ، ولكنه لم يتمكن من ايجادها الا بالحصول على جزء من أرض يزرعها آخر .

وهكذا كان للأزمة الاقتصادية نتائج اجتماعية عظيمة الأهمية .

النتائج الاجتماعية . - لقد حصل في الغالب أن المستأجرين لم يستطيعوا ان يدفعوا أجارهم : بسبب سقوط أسعار الحاصلات الزراعية . وفي هذه الحالة كان يحق للملاك الكبير ، اللاندلورد ، ان يطرد المستأجر عند انتهاء الاجار ، اذا فضل ، باعتباره ، مالكاً كبيراً ، أن يحول اراضيه إلى مراعي عوضاً عن أن يتركها للفلاحة . ويقال عندئذ ان المستأجر « مطرود » . وقد كان الطرد عظيماً بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ حتى ان المؤلف الانكليزي **لو** في كتاب له عن « القضية الايرلندية » كتب أنه طرد بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ نحو ٥٨٤٠٠ مستأجر . وإذا عدت النساء والأطفال وجد أن ما يمثل أكثر من ٣٠٠٠٠٠ مرأة كن مضطرات لمغـــادرة البيت الذي كن يسكنه ، لأنهن مستأجرات ، ودون مأوى وليس لهن ما يسد رمق الفؤاد . واذا أخذنا بما قاله مؤلف انكليزي آخر يدعى **هاموند** الذي نشر مؤلفاً عظيماً عن « غلادستون وقضية ايرلنده » وجدنا عـدد المطرودات أضعف بقليل أي ٢٠٠٠٠٠ شخص . ولكن القصد ، بلا منازع ، حسب رأي الانكليز أنفسهم ، هو أن هذا الحادث كان غالباً جداً .

ما هو مصير هؤلاء الفلاحين المطرودين ؟ كانوا يعيشون عيشة بائسة في قرى أخرى ، أو أنهم يهاجرون إلى الولايات المتحدة . واذا لم يجدوا أرضاً للفلاحة ، ولم ينجحوا في الحصول على « قطعة » أرض ، لا يجدون

أمامهم إلا شيئاً واحداً وهو الذهاب وتسجيل اسمهم في « دارة العمل » . ولكن الادارة الانكليزية كانت ترفض مساعدة كل من كان يملك في السابق حقلاً متوسط الأبعاد ، ولذا كان يرى فلاحون ممن كانت حالتهم موسرة قد أصبحوا يعيشون عيشة بائسة فظيعة جداً بعد أن طردوا .

ترك هـــذا الطرد في قلوب الايرلنديين مراره شديدة . فضلاً عن أن المالك الكبير في ايرلنده كان يؤجر الأرض « عارية » ، وإذا بقي المستأجر عليها عدة سنوات كان يقوم بتحسين أرضه ، ولكنه إذا طرد كان يفقد ثمار أتعابه وتحسيناته التي أجراها لأنها تبقى للمالك . وإذا بنى عليها مخزناً أو غرس أشجاراً ، كان كل ذلك مكسباً للملاك .

وفي ختام تحويل الفلاحة إلى مرعى في غرب ايرلنده بخاصة نجدنا أمام الحالة التالية : من جهـة ، املاك واسعـة خالية تقريباً ، لأنها أصبحت مراعي مع بعض الدور المبعثرة لحراس الحيوانات ؛ ومن جهة أخرى ، في مكان آخر ، اكداس بشرية في الأراضي الجاهزة للزراعة والفلاحة . وهذا ما كان يسميه الانكليز « المناطق المحتقنة » حيث كان الفلاحون يعيشون في أكواخ حقيرة ويتغذون بالبطاطا خاصة . ولنذكر على سبيل المثال : منطقة كونتية مايو في غرب ايرلنده حيث نجد ٦٠٠٠٠ هكتار مراعي و ٦٠٠٠ هكتار مزروعة فقط ، على حين أنه كان يوجـد في هـذه المنطقة ٥٤٠٠ عائلة فلاحة ، أي ان جميع عائلات الفلاحين تقريباً كانت تعيش في هذه المنطقة على أرض مساحتها أقل من هكتار .

ونظراً لهذا البؤس ، حاول الفلاح الايرلندي أن يكسب حياته في غيرها . ولهذا السبب انساحت بـدءاً من ١٨٤٦ موجة هجرة عظيمة ، واستمرت حتى عام ١٩٠٠ ، واتجهت بخاصة نحو الولايات المتحدة . وكانت النتيجة نقصاً سريعاً في سكان ايرلنده : ففي ١٨٤١ كان سكان ايرلنده

٨١٧٥٠٠٠ نسمة ؛ وفي ١٨٥١ ، لم يكن فيها أكثر من ٦٥٥٠٠٠٠ ؛ وفي ١٨٧١ وجد ٥٤٠٠٠٠٠ ؛ وفي ١٩٠٠ لم يكن السكان أكثر من ٤٫٥ ملايين (أربعة ملايين ونصف) . ونقص عدد سكان ايرلنده بمقدار النصف في نصف قرن . ومن الطبيعي أن تكون هذه الهجرة قد تناولت بخاصة العناصر الفتية : فقد كانت سن ثلاثة أرباع المهاجرين أقل من خمس وثلاثين عاماً .

ولعلنا ندرك في هذه الحالة أن الايرلنديين الذين يغادرون وطنهم ما كانوا ليغادروه فرحي القلب ، ولذا كان يتملكهم الغيظ والغضب على الانكليز ، كبار المالكين . حتى ان هذا الغضب ، الذي يتملك الفلاحين المطرودين ، كان يعبر عنه بجرائم . وكان « القتل الزراعي » ، كما يقول الانكليز ، نقداً (عملة) شائعاً في ذلك العصر : فقد تكونت بين الفلاحين جموع صغيرة سرية قررت القيام بأعمال الانتقام من ملاك طردهم دون سبب مقبول ، أو لأنه لم يشأ أن يعطيهم تعويضاً على التحسينات التي اجروها في أرضه . وعندما يوقف المجرمون ويمثلون أمام محكمة الاستئناف ، كانت المحكمة تبرىء ٥٠٪ من هذه الحالات ، لأن المحكمة كانت مؤلفة من الايرلنديين .

٣ — الحالة السياسية

لم يكن للايرلنديين بموجب « صك الاتحاد » لعام ١٨٠٠ برلمان خاص ، ولكن كان لهم الحق في أن يكون لهم نواب في مجلس العموم وحتى ١٨٢٩ ، تاريخ قانون التحرير ، كان هؤلاء النواب بروتستانتاً فقط ، لأنه لم يكن للكاثوليك الحق في ممارسة الوظائف العامة . ولكن منذ ١٨٢٩ ، كان للكاثوليك ممثلوهم . ومن البديهي أن يكون قانون

الانتخابات الانكليزي مطبقاً في ايرلنده . غير أن قانون الانتخابات الانكليزي لعام ١٨٣٢ لا يعطي حق التصويت الا لعدد محدود من الناس . وفي ١٨٦٨ أيضاً ، كان يقدر ان العدد الكلي للناخبين ٢٢٠٠٠٠ في ايرلنده . وكان هؤلاء الـ ٢٢٠٠٠٠ ناخب ينتخبون ١٠٣ نواب إلى مجلس العموم . وحتى ١٨٧٢ ، كان التصويت عاماً : ومن هنا ندرك حالة الفلاح الايرلندي ، الذي يعلم بأن ملاكه يمكن أن يلقي به الى الخارج ، ويخشى قبل كل شيء أن يطرد . وفي يوم التصويت ، هذا التصويت الذي كان علنياً ، كان من مصلحته أن يصوت في الاتجاه الذي يوحي اليه به الملاك الكبير الذي يشتغل لحسابه . ومن جهة أخرى ، كان النظام الانتخابي يفيد سكان المدن على حساب سكان الريف : لأنه كان للفلاحين الايرلنديين تمثيل أقل من سكان المدن حيث يوجد معظم الانكليز .

ومن ناحية أخرى ، كان الانكليز ، في ايرلنده ، يوجهون الادارة المحلية : فقد كان اللورد ـ القائمقام ـ أي نائب ملك ايرلنده ، يقيم في « قصر » دبلن ، والشرطة في انكلترا انكليزية . وأخيراً كان الانكليز يديرون الكونتيات الايرلندية .

وما فتيء الايرلنديون يشكون هذه الحالة . ولكن هذه الشكاوى كانت قليلة الصدى في انكلترا . فقد كان كبار الملاكين ، اللاندلوردات الانكليز ، مدعومين من قبل اللاندلوردات في انكلترا الذين كانت لهم نفس المنافع التي يدافعون عنها . وكان للاندلوردات انكلترا تفوق لا في مجلس اللوردات فحسب ، بل أيضاً ، حتى ١٨٦٧ ، في مجلس العموم . ومن جهة أخرى ، كان رأي الانكليز لا يتلاءم مطلقاً مع الايرلنديين وفي غير صالحهم . فقد كان الانكليزي المتوسط يشعر حيال الفلاح الايرلندي بأعمق الاحتقار ، وكان الانكليز يستاءون من هؤلاء الايرلنديين ويعتبرونهم

« همجاً » وبخاصة بسبب « القتل الزراعي » الذي تكلمنا عنه . ولذا كان من الصعب الحصول من البرلمان الانكليزي على فكرة القيـــام باصلاحات لصالح ايرلنده . وظل الاصلاح حتى ١٨٦٥ مستحيلاً عملياً ، لأن الوزير الانكليزي الأول ، بالمرستون ، كان يحتقر الايرلنديين احتقاراً عميقاً ويريد الحفاظ في ايرلنده على سياسة السلطة .

الاحتجاج الايرلندي . ـ أخذ الاحتجاج الايرلنـدي ، بين ١٨٥٠ و ١٨٥٦ ، شكلين : شكلاً يمكن أن يسمى قانونياً وشكلاً ثورياً .

الاحتجاج القانوني . ـ ظهر هذا الشكل في تجمع الايرلنديين في رابطات ، وفي عصبات : ففي ١٨٥٠ تشكلت « عصبة حقوق الفلاحين » وتبنت هذه العصبة برنامج مطاليب عرف تحت اسم برنامج الثلاث « F » وهذا الحرف هو الحرف الأول من ثلاثة شعارات تبنتها العصبة . وهذه الشعارات هي : اجار معقول ، ثبات الأرض ، حرية البيع .

الاجار المعقول ، يعني أن الفلاحين كانوا يطالبون بأن يكون مبلغ اجارهم ثابتاً ومحدوداً بسعر معقول بالتحكيم أو بالقانون .

وثبات الارض ، يعني أن المستأجر لا يمكن أن يطرده الملاك ما دام يدفع اجاره .

وحرية البيع ، تعني حرية المستأجر في بيع حقه تأجيراً ، فاذا عقد اجـــاراً مع ملاك ، استطاع أن يبيع حقه في الاجار إلى فلاح آخر ، على حين أن المستأجر ، في العرف الايرلندي ، إذا كف عن الاستغلال ، حتى أثناء الأجار ، ليس له حق في أن ينقل اجاره إلى خلفه .

وقد استطاعت هذه العصبة أن تعمل على انتخاب خمسين من أعضائها

في الوفد الايرلندي إلى مجلس العموم الذي كان يضم ١٠٣ ايرلنديين . ولكن هذا لم يؤد إلى كبير نتيجة : ففي عشرين عاماً لم تحصل العصبة على شيء . وفي ١٨٦٠ صدر قانون قبل ، في بعض الحالات فقط ، أن يعطي الملاك تعويضاً إلى المستأجر المطرود إذا أتى هذا المستأجر بتحسينات على الأرض التي استأجرها .

ومن جهة أخرى ، وجدت في ايرلنده منظمة سياسية كانت تعمل ، هي أيضاً ، بالطرق القانونية وتسمى « العصبة القانونية » . وكانت تطالب **باستقلال ايرلنده الذاتي** ، أي أن يكون للايرلنديين الحق في سن قوانينهم الخاصة بهم . وهذا يعني الغاء صك الاتحاد لعام ١٨٠٠ الذي قرر أن يكون للايرلنديين فقط نواب في البرلمان الانكليزي ، ومنح ايرلنده الحق بأن يكون لها برلمان خاص بها . وهذا الاستقلال التشريعي هو ما سمي فيما بعد « الحكم الذاتي » . وكان الغرض ، الذي وضعته هذه العصبة القومية ، ان الايرلنديين الحقيقيين هم الايرلنديون الكاثوليك الفلاحون الذين يشكلون أربعة أخماس الشعب ، وليتمكن الايرلنديون من الحصول على تشريع ملائم من الوجهة الدينية ومن الوجهة الزراعية يجب إقامة برلمان **ايرلندي** .

ولم يكن في البرلمان الانكليزي الا ١٠٣ نواب ايرلنديين على ٦٠٠ نائب . وهذا يعني أن الانكليز هم الذين يسنون القوانين التي يجب أن تطبق في ايرلنده . ولو وجد برلمان ايرلندي لكان أربعة أخماس النواب كاثوليكيين ويمثلون مصالح الفلاحين ، والخمس فقط يمثل مصالح البروتستانت وكبار الملاكين ؛ وبالتالي ، تسن القوانين لصالح الفلاحين ولصالح الكاثوليك . هذا هو الفارق الأساسي .

الاحتجاج الثوري . ـ ومن جهة أخرى وجد احتجاج ثوري . وكان من عمل جمعية سرية ، جمعية « الفنيان » ومنها أتى اسم « الفنيانية » الذي أطلق على هذه الحركة .

منذ ١٨٤٦ هاجر مئات الألوف من الايرلنديين ، كما رأينا ، إلى الولايات المتحدة . وظل هؤلاء الايرلنديون متجمعين في نفس المناطق : فقد وجد الكثير منهم في شيكاغو . وبين هؤلاء الايرلنديين المتأمركين تشكلت ، في العام ١٨٥٧ ، « جمعية الفنيان ». وجاء هذا الاسم من بطل اسطوري في تاريخ ايرلنده. تأسست هذه الجمعية على يد شاب مفكر اسمه **جون اوماهونه** درس في ايرلنده في « كلية الثالوث » في دبلن . وانشأت الجمعية مباشرة فرعاً لها في ايرلنده، وكان رئيس هـذا الفرع جون **ستيفانس** . وبرنامجها اعداد ثورة مسلحة ضد السيطرة الانكليزية . ويقول ستيفانس : إن هذه الثورة يمكن أن تنجح بمساعدة ايرلنديي اميركا الذين يستطيعون أن يقدموا المال ويرسلوا الأسلحة ؛ وبمساعـدة الجنود الايرلنديين الذين كانوا كثراً في القطعات الانكليزية ـ وكان الجيش الانكليزي يساق بتعهدات المتطوعين فقط ـ . هذا ولما كان الشعب الايرلندي فقيراً جداً ، وبائساً جـداً ، فقد وجد كثير من الشباب الايرلنديين الذين لا يملكون وسائل العيش ، وخلصوا إلى الانخراط في الجيش الانكليزي . ولهذا السبب فكر الفنيان ، ولا شك ، بأنه يوجد بين الجنود الانكليز عدد من العناصر ممن يمكن أن يرفض الزحف عندما يراد النضال ضد الايرلنديين الثائرين . وإذا ما نجحت الثورة ، أعلن الفنيان **استقلال** ايرلنده وفصلها عن انكلترا أو انشاء **جمهورية ايرلنده** ولكنهم كانوا ينوون أن يدخلوا في جمهورية ايرلنده كل ايرلنده بما فيها اقليم اولستر حيث كان قسم من السكان بروتستانتياً وانكليزياً .

انشأت الجمعية جريدة تسمى « الشعب الايرلندي » وكانت تطبع سراً وتوسع الغرض الآتي · من العبث النقاش مع الانكليز ، ومن العبث أن يطلب اليهم منح ايرلنده الاستقلال الذاتي « الحكم الذاتي »، ولو منحوه لما أفاد في شيء : فهم يعتبرون دوماً أن ايرلنده بلد ملحق ، فلا تحاولوا النقاش : ان انكلترا لن تتنازل أبداً إلا أمام القوة .

وجمعت هذه الحركة الفنيانية مشتركين من بين المفكرين والحرفيين والمستخدمين . ويبـــدو أن مشتركيها من بين الفلاحين كانوا قليلين . ومع ذلك كان الفلاحون الايرلنديون مستائين جداً من السيطرة الانكليزية وقادرين على حركات غضب مفاجئة يذبحون فيها الملاكين أو وكلاءهم . غير أنهم لم يكونوا قادرين ، في ذلك الحين ، على الاسهام بنشاط في حركة سياسية مستمرة ، ولا يفعلون شيئاً إلا إذا قال لهم اكليروسهم افعلوا . وبالرغم من أن الاكليروس الايرلندي قومي وفي أعماقه مناوىء للانكليز ، لم يدعم حركة الفنيان . فقد حذر رئيس اساقفة دبلن اكليروسه من خطر السير في هذا الطريق .

وقد تشكلت أطر هـذه الحركة بخاصة من الايرلنديين المقيمين في امريكا ، ورجعوا إلى ايرلنده ليوجهوا المنظمة . وعاد هؤلاء الايرلنديون الاميركيون بخاصة ، ابتداءً من ١٨٦٥ ، ولم يكن بامكانهم ، بين ١٨٦٠ و ١٨٦٥ مغادرة الولايات المتحدة بسبب حرب الانفصال . فقد استنفروا أثناء هذه الحرب ، وتعلموا مهنة السلاح ولما سرحوا فكروا بأن الوقت قد حان للذهاب إلى ايرلنده، وانهم، بمعارفهم العسكرية التي اكتسبوها ، لا سيما وأن بعضهم أصبحوا ضباطاً في الجيش الاميركي ، يمكنهم محاولة تنظيم حركة ثورية في ايرلنده .

ففي ذلك الحين أصبحت حركة « الفنيان » جدية . وتلقى البوليس الانكليزي ، في ١٨٦٥ ، تعليمات واضحة : فقد علم بوجود مؤامرة . وقام بغارة على مكاتب الجريدة السرية « الشعب الايرلندي » واوقف جميع محرري جريدة ستيفانس زعيم المنطقة الذي استطاع أن يفر صدفة ، وحكم على المتهمين بعقوبة السجن . وبقي أحدهم واسمه اوليري في السجن عشرين عاماً ، لأنه أسهم في منظمة « الفنيان » . ولكن الحركة ، بالرغم من توقيف كبار زعمائها ، استمرت في منطقة دبلن ، وكورك ، أي في الشرق وفي الجنوب الغربي من ايرلنده . واكتشف البوليس ، في كل مكان تقريباً ، مستودعات أسلحة في سبيل الثورة .

عندئذ قررت الحكومة الانكليزية ، في شباط ١٨٦٦ ، أن تعلق في ايرلنده المبدأ الذي لا يوقف بموجبه أي مواطن انكليزي دون حكم . وبموجب قانون خاص بايرلنده ، قانون الاستثناء ، الذي صوت عليه في شباط ١٨٦٦ ، تلقت الشرطة الايرلندية السماح بتوقيف جميع المشبوهين خلال ستة أشهر ، والاحتفاظ بهم في السجن دون محاكمتهم (لأنه يخشى من أنهم إذا حوكموا أن يبرأوا) . وتم التوقيف بالمئات . واستمرت الحركة مع ذلك ، وبخاصة تحت دافع ايرلنديي امريكا . وفي كانون الثاني ١٨٦٧ عقد الفنيان اجتماعاً كبيراً في الولايات المتحدة ، وتقرر في هذا الاجتماع أن « يبدأ بالحرب » ضد انكلترا . وبالحال تفجرت الثورات في مختلف نقاط ايرلنده . وقامت اضطرابات في كونتية كيري : فقد استولى عدة مئات من المسلحين على مخفر شرطة وقطعوا الحبل البرقي العابر للاطلسي من ايرلنده نحو الولايات المتحدة ، ولزم الأمر ارسال الجيوش لاعادة النظام . ثم قامت اضطرابات في شهر آذار ١٨٦٧ في منطقة

دبلن ، في منطقة ليميريك . وقطعت الخطوط الحديدية والخطوط البرقية أيضاً .

وفي الوقت نفسه قرر الايرلنديون أن ينقلوا « عملياتهم » إلى الأرض الانكليزية ، ووجهوا أنظارهم ، في شباط ١٨٦٧ ، إلى ترسانة شيستر التي كانت تحرسها حامية مؤلفة من مائة رجل . وكان يراد الاستيلاء على الحامية وأخذ الأسلحة . وتجمعت عدة مئات من الفنيان في مدينة شيستر ، ولكن الضربة اكتشفت ، فقد أعلمت الشرطه الحكومة الانكليزية عن وصول الكثير من الأجانب إلى هذه المدينة . فشكت في الأمر ، واستدعت الجنود ، واخفق الهجوم الموجه على حامية شيستر . وعندما حاول المتآمرون أن يتفرقوا أوقف عدد عظيم منهم ، سبعون أو ثمانون . وبين الايرلنديين الموقوفين كيلي ، زعيم الجيش ، وكان جنرالاً امريكياً أثناء حرب الانفصال ، وقد أراد أن يستولي على الترسانة .
وبعد أن اوقف كيلي أخذ بعربة إلى السجن ، فما وسع الفنيان الفارين من التوقيف إلا أن ارتموا على العربة وخلصوا كيلي ، ولم ير بعدها أبداً . ثم علم بأنه عاد إلى الولايات المتحدة . وحكم على ثلاثة من الفنيان الأسرى بالموت ونفذ الحكم .

وقد أثارت قضية شيستر كثيراً من الهياج في انكلترا ، ووجهت الملكة فيكتوريا رسالة إلى البرلمان الانكليزي تكشف عن خطورة المؤامرة الايرلندية .

الفصل الثاني عشر

قضية ايرلنـــده

من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠

لعبت القضية الايرلندية في الدور الواقع بين ١٨٦٨ و ١٩١٠ دوراً من المستوى الأول في سياسة انكلترا الداخلية ، نظراً لما كان لها من انعكاسات خطيرة على الصعيد البرلماني .

لقد ساعد النضال ، الذي قام به الايرلنديون ، ضد السيطرة الانكليزية ، على الحصول على اصلاحات جوهرية ، ولكن هـــذه الاصلاحات كانت جزئية . فقـد حصلوا على اصلاحات في المضمار الديني ، واصلاحات في الاراضي الزراعية ، ولكنهم لم يحصلوا على اصلاحات سياسية. وغرضنا الآن أن نبين كيف تمكن الايرلنديون من الضغط على الحكومة الانكليزية بغية الحصول على هذه الاصلاحات ، ومن ثم نستعرض النتائج العملية التي كسبوها في هذا الدور.

١ ــ المحاولات الايرلندية

نريد من هذه المحاولات أن نعرف كيف استطاع الايرلنديون أن يثيروا اهتمام انكلترا بقضية ايرلنده ، مع أنها كانت غير مستعدة لذلك ، وأن تمنح المطاليب الايرلندية ما يرضيها ولو جزئياً . ولفهم هـذه القضية

لا بد لنا من دراسة عمل الايرلنديين أنفسهم من جهة ، ومعرفة موقف الأحزاب السياسية الانكليزية من جهه أخرى .

عمل الايرلنديين . — لقد أخذ الاحتجاج الايرلندي في العام ١٨٦٨ شكلاً عنيفاً في الغالب ، واستمر هذا العنف من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠ .

ان « الجرائم الزراعية » ، أي حرائق الحقول التابعة إلى الملاك الكبير الذي وقعت المشاكل بينه وبين الفلاحين ، واطلاق العيارات النارية على وكلاء الملاكين الكبار ، وحتى الاغتيالات التي ارتكبت على شخص هؤلاء الوكلاء أو الملاكين الكبار ، كانت كثيرة . وكان وقع هذه الجرائم الزراعية على صلة مباشرة مع قضية **الطرد** . ففي الدور ، الذي كثر فيه طرد الفلاحين ، كثرت هذه الجرائم مباشرة : ففي ١٨٧٧ وجد ٢١٧٧ طرد أي أن ٢١٧٧ فلاحاً طردوا من أرضهم على يد الملاك الكبير . وفي السنة نفسها وجد ٢٣٦ جريمة زراعية . وفي ١٨٧٩ وجد ٦٢٣٩ طرداً و ٨٠٣ جرائم . وفي ١٨٨٠ وجد ١٠٤٥٦ طرداً و ٢٥٩٠ جريمة زراعية . وهذا يدل على تزايد عدد الجرائم الزراعية .

وفي العام ١٨٨٢ بلغت الجرائم الزراعية حدها الأقصى : ففي شهر واحد ، في ١٨٨٢ ، أي في شهر نيسان وجد ٥٣١ محاولة اغتيال من كل نوع .

ومن جهة أخرى ، يلاحظ ، في بعض الأحيان ، محاولات ذات **طابع سياسي** موجهة ضد كبار الموظفين الانكليز . وكانت الحالة الشهيرة ، في ٦ أيار ١٨٨٢ ، مقتل اللورد **كافنديش في فونيكس — بارك** ، في دبلن : كان اللورد كافنديش ، قريباً لغلادستون ، وكبير الأمناء في ايرلنده . وبينا كان يجتاز البارك ، بالقرب من قصر دبلن ، هاجمته عصابة مسلحة

وقتلته مع مساعد أمين الدولة الذي يرافقه . وكانت هذه المحاولة من عمل منظمة سرية ، اسمها « **اللا يقهرون** »، وقد أنكر زعماء الحركة الايرلندية عملها . ومن جهة أخرى ، ارتكبت محاولات قتل بالديناميت في انكلترا نفسها ضد السجون ، بخاصة ، وأيضاً في محطات لندن . وفي ١٨٨٣ حاول الايرلنديون الاعتداء على ابنية سكوتلانديارد ، أي مقر أركان البوليس الانكليزي ، في لندن ، ونسفها بالديناميت .

وأخيراً ، قام الايرلنديون بمظاهرات كبرى ، وأشهرها المظاهرة التي كانت في ٩ ايلول ١٨٨٧ ، واشترك فيها ٨٠٠٠ شخص في كونتية يورك : ووقع فيها صدام عنيف مع البوليس الذي أطلق النار وقتل ثلاثة رجال من الايرلنديين . وفي السنة نفسها قـام الايرلنديون ، في ١٣ تشرين الثاني ١٨٨٧ ، بمظاهرة كبرى، في **ساحة طرف الغار** ، في لندن ، وانضم اليهم الاشتراكيون الانكليز . وهنـا أيضاً قامت حملات بوليسية عنيفة وجرح مائة شخص ، ومات منهم اثنان متأثران بجراحها .

وما فتىء الهياج الايرلندي يظهر بأشكال عنيفة . ولكنه لم ينجح بهذه الوسائل ، لأن الأعمال العنيفة لم يكن منها سوى تحريض العاطفة العامة الانكليزية ضد الايرلنديين . واذا حصل الايرلنديون على نتـائج فذلك بطرق أخرى ، بالعمل البرلماني ، العمل الذي قاموا به في مجلس العموم. وكان يوجه هذا العمل البرلماني رجل يرتبط اسمـه بشكل وثيق بتاريخ الحركة الايرلندية كله وهو **بارنيل** .

بارنيل . — ولد بارنيل عام ١٨٤٦ . والجدير بالملاحظة أن هذا الرجل، الذي سيصبح زعيم الحركة القومية الايرلندية ، كان انكليزياً وبروتستانتياً . كان ابن ملاك كبير « لاندلورد » يعيش على مسافة من دبلن ، وكان

على صلة بالأوساط الرسمية . ولكن أمه كانت اميركية، أو، على الأصح ، من عائلة ايرلندية من اولستر هاجرت إلى الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر ، وكانت بنت ضابط في بحرية الولايات المتحدة ، وترى القضية الايرلندية بعين تختلف تماماً عن أعين اللاندلوردات الانكليز .

كان بارنيل ابن لاندلورد ، وتربى تربية انكليزية ، وفي السادسة من عمره ارسل الى المدرسة في انكلترا ؛ ثم انتقل الى جامعة كمبردج . ولم يبرهن فيها على أي استعداد عظيم ، الا في الرياضيات . وغادر الجامعة دون أن يجتاز امتحاناته . ولم يعش في ايرلنده إلا في طفولته الصغيرة ، لأنه من السادسة حتى العشرين عاماً كان في الكلية أو في الجامعة في انكلترا ، ولم يظهر ، عندما كان طالباً ، أي اهتمام بالقضية الايرلندية .

الا أنه عند رجوعه الى ايرلنده ، عام ١٨٦٥ ، وتحت تأثير امه ، أخذ يهتم بقضية ايرلنده وشجب السياسة الانكليزية علناً . وفي ١٨٧١ — ١٨٧٣ قام برحلة الى الولايات المتحدة واتصل بالايرلنديين فيها . واكدت هذه الرحلة اقتناعه الذي تبناه فيما يتعلق بقضية ايرلنده .

وفي ١٨٧٦ ، وكانت سنه تسعة وعشرين عاماً ، فكر بالسياسة وانتخب في الدوائر الايرلندية نائباً لمجلس العموم . ولم يكن في ذلك الحين قادراً على الكلام أمام الجمهور ، وليس فيه شيء ظاهر يجلب النظر ، حتى ان الانطباع الذي تركه كان انطباع ضعف وبساطة . ولكن الشي الذي يلفت النظر في هذا الرجل هو التباين بين مواهبه الخارجية الضعيفة جداً ، والعمل العظيم الفائق الذي قام به .

لم يكن عند بارنيل مواهب فكرية عظيمة ، على حين ان معظم

رجال الدولة الانكليز في العصر كانوا رجالاً مثقفين جداً . ولم يكن فصيحاً ، وفي بدء عمله كان لا يتكلم جيداً بصراحة ولكنه توصل شيئاً فشيئاً ، بسائق المراس ، إلى اكتساب القوة والنشاط ، ولم تكن عنده موهبة الخطيب أو سحر المحدث. وكان أفضل اصدقائه مضطرين لمجاملته. وكان يعالج القضايا العملية ، ولا يرتفع الى الأفكار العامة. ولذا كان اسكويث ، الذي أصبح فيما بعد الوزير الأول في انكلترا ، يعجب لضآلة بارنيل الفكرية ، ويصرح : « انني لم أسمع ابداً بارنيل يقول شيئاً جيداً حقاً - على الصعيد الفكري طبعاً -. وأخيراً كانت معارف بارنيل ضيقة جداً . كانت معارفه الرياضية بدائية ، بيد أنه كان يعرف الصناعة المعدنية بصورة كافية ويهتم بها . ولكنه ، خارجاً عن ذلك ، لا يعرف شيئاً تقريباً . والشيء النوعي النموذجي هو أنــه يجهل مبادىء التاريخ الايرلندي ، وأخيراً ، لم يكن لهذا الرجل جاذبية شخصية كبيرة أو صفات خاصة تؤمن له شعبية في وظائفه بوصفه زعيماً للحركة القومية الايرلندية . وكان يدل على حيطة جليدية تدعو للدهشة . وتروى عنه نكتة تذكر دومــاً : فذات يوم اتى عمدة مدينة صغيرة الى بارنيل بشيك قيمته اربعون الف جنيه استرليني ، وقد جمع هـذا المبلغ بمشقة من تكاليف (ضرائب) أناس متواضعين في مدينته . وكان يتوقع أن يستقبل بحرارة . الا أن بارنيل أخذ الشيك وسأل العمدة : هل فكرت بتظهيره ، دون أن ينبس بكلمة شكر أو تشجيع .

ومع هذا ، فقد كان رجلاً ذا نفوذ عظيم فائق : لأن له بعض صفات تميز طبعه وحكمه وخلقه . فقد كان يتمتع بقوة لا تقهر ، وبالجرأة ، والشجاعة ، والهدوء المطلق ، واللامبالاة التامة في كل ما يقال فيه ،

وحضور البديهة بشكل مدهش ، والاستقامـة . وفي القضايا السياسية ، كان خصومه مضطرين إلى الاعتراف بولائه واخلاصه . وأخيراً ، كانت له نظرة لا تخيب . وفي الستراتيجية البرلمانية ، كما يظهر اطمئناناً في الحكم نافذاً . وكان يعرف بشكل يدعو إلى الاعجاب ، كيف يميز نقاط ضعف الخصم ، ويجد ، في وسط الجلسة ، الحلول التي يجب تبنيها . وبالتالي كان بارنيل يمتاز « بعبقرية الزعيم » ، وكان يمتاز بشرف تصرفاته ، وحسن تربيته ، وهذا لم يضره في أن يكون زعيماً - فهو لم يخرج من الشعب بل خرج من الطبقة الارستقراطية الانكليزية . وهذا يؤمن له بعض السلطة وبخاصة بين الفلاحين الايرلنديين .

لقد أراد بارنيل أن يجعل « ايرلندة قومية » ، ويوحد الايرلنديين ، جميع الايرلنديين . وقد توجه قبل كل شيء ، وهو البروتستانتي ، إلى الكاثوليك أولاً ، وحاول ان يجذب ، الى هذه الحركة القومية الايرلندية ، بروتستانتيين مثله . واراد أن يضم قوتين ظلتا الى الآن لا تسيران معاً في ايرلندة : القوة العظيمة للكنيسة الكاثوليكية ؛ والقوى الثورية ، ألفنيان . وأخيراً ، كان يعتمد باستمرار على الايرلنديين المهاجرين في الولايات المتحدة . وقام برحلة جديدة الى الولايات المتحدة عام ١٨٨٠ ليؤمن المساعدة المالية من الايرلنديين الاميركيين .

ولم تكن الطريقة التي استعملها بارنيل طريقة التمرد التي لا تؤدي الى شيء في نظره ، بل اراد أن يستعمل طرق الضغط والعمل في البرلمان الانكليزي ، وان يجمع ، خلفه ، في كتلة منظمة جيداً ، النواب الايرلنديين ليفرض على مجلس العموم المقاوم المتردد لزوم الاهتمام بالقضية الايرلندية . وقد قال بهذه المناسبة : « أرى ، بأنني لا أستطيع أن

انجح مع العجلة البرلمانية » . ولكن همه الأول في النجاح مع « العجلة البرلمانية » كان في احداث الخلل بها ، واخترع اسلوب المناورة ، وذلك بأن يطالب الايرلنديون طوراً وطوراً بالكلام ويتناوبون على المنصة ، حتى ان بعض الجلسات كانت تدوم أربعاً وعشرين ساعة . ودامت احـــدى الجلسات ستاً وثلاثين ساعة لأن نظام مجلس العموم لا يسمح بمنع الخطيب من الكلام . وهكذا حاول الايرلنديون أن يجعلوا عمل البرلمان مستحيلاً. وكان بارنيل يقول : « سنكف عن هذه المناورة في اليوم الذي تهتمون فيه بالمطاليب الايرلندية .

وتوصل بارنيل لأن يكون له دور عظيم فائق . وقد قيل انه ظل خلال عشرة اعوام « ملك ايرلنده غير المتوج » . ولا شك في أنه وجد في ايرلنده ، هنا وهناك ، منشقون ولا يريدون أن يتبعوا بارنيـــل ، ولكنهم لم يجرأوا على كفاحه أو لم يكافحوه الا قليلا وبضعف شديد .

وكان نفوذ بارنيل حاسماً في ١٨٧٩ — ١٨٨٠ ، ولكنه كسر فجأة في عام ١٨٩٠ . وفقد « ملك ايرلنده غير المتوج » نفوذه بسبب فضيحة في حياته الخاصة : فقد كانت لبارنيل علاقة مع زوجه أحد زملائه في في مجلس العموم وهي كاترينا اوشي . وهذه الصلة ، وان تكن مجهولة من الجمهور ، كانت معروفة عند رجال الدولة الانكليز : فقد كان غلادستون على علم بها ، حتى انه ، عندما يكون له ما يبلغه سراً الى بارنيل ، كان يمرره بطريق السيدة اوشي . ولكن القضية افتضحت ، في كانون الأول ١٨٨٩ . وطلب الزوج الكابتين (النقيب) اوشي الحكم بالطلاق . وفي ١٧ تشرين الثاني ١٨٩٠ صدر الحكم بحق بارنيل . وأصبح وضع الزعيم الايرلندي حرجاً ، لأن الرأي العام الانكليزي، في هذا الاعتبار ، لا يقوم

برد فعل كالرأي العام الفرنسي : فقد كان يسوءه أن يزج رجل سياسي معروف في قضية زنا . واستغل خصوم بارنيل هذه الفضيحة . ويجب الا ننسى ان القوميين الايرلنديين كانوا كاثوليكيين ، وان هؤلاء الكاثوليكيين يخضعون لتأثير الاكليروس . ولذا نريد ان نعرف كيف كان رد فعل الاكليروس الكاثوليكي الايرلندي أمام هذه القضية .

الحق يقال ، ان الحزب الايرلندي ، في البدء ، ظل مخلصاً لبارنيل ، واعيد انتخابه زعيماً للكتلة البرلمانية الايرلندية . وقال أحد أعضاء الحزب « هل توقف جنود واترلو ، اثناء القتال ، ليطلبوا من قائدهم ما اذا كان يراعي جيداً احدى الوصايا العشر ؟ » . ولكن هذه الهدنة كانت قصيرة الأجل . وفي انكلترا ، صرح « اللامتكيفون » ، البروتستانتيون المنشقون ، بأنه من غير المقبول أن يكون زعيم حزب برلماني ، مهما كان ، رجلاً حياته الخاصة مشبوهة .

وبالرغم من أن غلادستون ، زعيم الحزب الليبرالي الانكليزي ، له مصلحة في البقاء على صلات طيبة مع بارنيل ، فقد انتهى بالاعراب عن رأيه ونشر في الصحافة رسالة صرح فيها بأنه ، بعد تفكير طويل ، وبالرغم من « الخدمات العظيمة التي قدمها بارنيل الى بلاده - أي الى ايرلنده - من المستحيل أن يستمر بارنيل في المحافظة على توجيه الكتلة الايرلندية في مجلس العموم . وحاول بارنيل ان يتخلص من الورطة فنشر بياناً جواباً على غلادستون ، ولكن الاكليروس الاعلى الكاثوليكي حكم على بارنيل . وفي كانون الاول ١٨٩٠ أبعد بارنيل عن توجيه الحزب الايرلندي . ومات بعد ذلك بقليل ، في تشرين الاول ١٨٩١ .

ولم توطد وفاة بارنيل وحدة الحزب لان الايرلنديين يتحمسون كثيراً

ويختلفون فيما بينهم : ووجدت في قلب الحزب القومي الايرلندي كتلتان : الكتلة التي يوجهها جون ردموند وتمثل الاتجاه البارنيلي ؛ والكتلة الأخرى ويوجهها توم هيلي وقد أضعف هذا الخلاف ، بين الايرلنديين ، قوة الحزب القومي الايرلندي بعد ١٨٩٠ .

عمل الاحزاب السياسية الانكليزية . — وإذا أرنا أن نفهم نجاح جهود الايرلنديين ، يجب أن نلاحظ رد فعل الانكليز . ولقد رأينا أن الاحزاب السياسية الانكليزية لم تكن مهيأة مطلقاً لفهم القضية الايرلندية والاهتمام بها : ففي هذه النقطة كان الاحرار والمحافظون في وضع واحد . ولكن رد فعل الزعماء كان مختلفاً : ظل زعماء المحافظين يعادون المطاليب الايرلندية ، لأنهم يرون وجوب المحافظة قبل كل شيء على صك الاتحاد لعام ١٨٠٠ بين ايرلنده وبريطانيا العظمى ؛ وعلى العكس ، كان زعيم حزب الأحرار ، غلادستون ، لصالح المطاليب الايرلندية .

ويمكن القول ، في القضية الايرلندية ، عندما تؤخذ من وجهة النظر الانكليزية ، ان دور غلادستون كان فيها اساسياً . كان غلادستون يهتم بالأمور الاخلاقية ويطبق دوماً هذه الاهتمامات الأخلاقية في الحياة السياسية . وكان منذ زمن طويل يهتم بالقضية الايرلندية : ففي ١٨٤٥ ، أي قبل أن يصبح الوزير الاول بثلاث وعشرين عاماً ، كتب ، في رسالة إلى زوجته ، ان قضية ايرلنده « غيمة العاصفة الآتية » ولم يكن ليعرف بحق القضية الايرلندية في ذلك الحين . والحادث الذي يلفت النظر هو أنه لم يزر ايرلنده الا مرة واحدة في حياته ، في العام ١٨٧٧ ، ولم يدرس بطل القضية الايرلندية قضية ايرلنده الا بعد فوات الأوان ، عندما كان عمره ستاً وستين أو سبعاً وستين عاماً .

ولقد دفعت اضطرابات ١٨٦٧ ، اضطرابات « الفنيان » ، غلادستون الى القيام بعمل في القضية الايرلندية ، بعد أن اظهرت هذه الاضطرابات اهمية القضية الايرلندية ، وأدرك منذ ذلك الحين وجوب البحث عن علاجات لهذه الازمة بشكل يبدل رأي الايرلنديين وابعادهم عن الاتجاهات الثورية . وقد فهم ، قبل جميع الانكليز الآخرين ، ان ما يثير استياء الايرلنديين انما هو **النظم الايرلندية** . ولكنه كان يعلم جيداً أيضاً ، انه من الصعب جداً ان يذهب بانصاره الخاصين ، اعضاء الحزب الليبرالي الانكليزي ، إلى هذا المفهوم ، وكتب في ١٨٦٧ ، في رسالة إلى أحد أصدقائه بأنه ، إذا قرر أن يهتم بالقضية الايرلندية ، فمن الممكن أن « يؤدي بالحزب الليبرالي إلى الشهادة » . ومع ذلك فقد فعل ، لان قلبه دفعه إلى العمل أكثر مما دفعه اليه عقله .

ولنلاحظ ان هذا لم يمنع غلادستون ، في بعض الاحيان ، مثلا في ١٨٨١ — ١٨٨٢ ، من أن يظهر شديداً حيال الايرلنديين ، لأنه كان مضطراً للقيام برد فعل أمام الاضطراب والعنف : فمن ذلك انه طلب التصويت في ٢ آذار ١٨٨١ ، على **قانون القمع** ، الذي يسمح للسلطة التنفيذية ، في ايرلنده ، بالقيام بتوقيفات وقائية أو تعسفية ، خارجاً عن جميع الظروف التي يحددها القانون : حتى انه اوقف بارنيل خلال ستة أشهر ، وهذا لم يمنعه بعد بضع سنين ، أن يكون على صلات طيبة مع الزعيم الايرلندي .

ولا شك في أن شخص غلادستون قد سيطر على النقاش على صعيد الاصلاحات الايرلندية .

٢ — نتائج الدور من ١٨٦٨ الى ١٩١٠

تجدر دراسة هذه النتائج من وجهات النظر الثلاث : الدينية والزراعية

والسياسية . فمن وجهة النظر الدينية حصل الايرلنديون تقريباً على مايرضيهم تماماً . ومن وجهة النظر الزراعية ، حصلوا على اصلاحات هامة جداً . ومن وجهة النظر السياسية ، لم يحصلوا حتى ١٩١٠ على شيء .

أ) **القضية الدينية** . — كانت الكنيسة الانغليكانية في ايرلنده كنيسة « موطدة » أي كنيسة رسمية ولها نظام ممتاز . فقد كانت ، بخاصة ، تجبي « الأعشار » ، وكان الايرلنديون جميعاً ، حتى الكاثوليك ، يدفعون هذه الأعشار . وكان للكنيسة الانغليكانية كنائس في كل ايرلنده ، حتى ولو لم يكن لهذه الكنائس مؤمنون . وعندما أصبح غلادستون الوزير الاول ، في آخر ١٨٦٧ ، قرر ان يضع قضية الكنيسة الايرلندية . وكان يرى ان من العدل ان يرفع عن هذه الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلنده ، وضعها الممتاز . ولم يكن هذا بالأمر السهل ، لأنه كان واثقاً من انه سيصطدم بمقاومات من جانب كنيسة انكلترا العليا ، ومن جانب مجلس اللوردات . ولكنه وضع مشروعاً وقدمه لمجلس العموم .

أثار هذا المشروع احتجاجات عنيفة من جانب المحافظين الانكليز ، حتى ان الملكة فيكتوريا نفسها تدخلت في هذه القضية . وقد عرفت الرسائل التي كتبتها الملكة الى غلادستون ليتخلى عن مشروعه ، أو ، على الأقل ، ليخففه . وأجاب غلادستون الملكة بانه يشعر بأنه « ملزم » بتحقيق هذا الاصلاح ، وانه من غير الممكن القيام باصلاح جزئي ، لان هذا لا يرضي احداً وأنه لا بد من تبني الحل الذي اقترحه هو .

صوت مجلس العموم بسهولة على مشروع غلادستون ، في الاول من آذار ١٨٦٩ ، بـ ٣٦٨ صوتاً مقابل ٢٥٠ . وكان يراد معرفة ما اذا كان مجلس اللوردات سيقاوم اولا : وتدخلت الملكة ايضاً ، ولكن ، في

هذه المرة ، لتهدئة اللوردات ، عندما فهمت ان غلادستون لن يتنازل . وكتبت بنفسها إلى رئيس أساقفة كانتربورى وحذرته : وقد صوت على القانون بأكثرية قوية جداً في مجلس العموم ، فاذا رفضه مجلس اللوردات، جازف بخلاف خطر . وبعد نقاش عاصف صوت مجلس اللوردات على القانون بأكثرية ٣٣ صوتاً .

وهذا القانون ، الذي أصبح قطعياً في تموز ١٨٦٩ ، قرر بأن تكون الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلندة ، غير موطدة ، حسب التعبير الانكليزي ، أي انها لم تعد كنيسة دولة : وفقدت حق جباية الضريبة من السكان. وكان لهذا العمل نتائج مختلفة :

النتائج السياسية : وهي ان الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلنده ، لم تعد ، منذ الآن ، تابعة للدولة ، بل تدبر أمر نفسها بحرية : وأصبح الاساقفة الانغليكانيون في ايرلنده ينتخبون من قبل المجامع ؛ ولم يعد للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ممثلون في مجلس اللوردات أي انها لم تعد مؤسسة سياسية .

النتائج المادية : كان للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده اموال جسيمة، أراضي ، أبنية ، تمثل رأسمال يقدر بـ ١٦ مليون جنيه استرليني . وبموجب قانون إزالة الصفة الرسمية عن الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة صادرت الدولة هذه الاموال التابعة للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ، أو استردتها ، وتركت للكنيسة الانغليكانية دور العبادة فقط . أما مصير هذه الاموال الكنسية فقد سلم نصفها تقريباً ، ويقدر بسبعة ملايين ونصف جنيه ، إلى جمعية تمثل الكنيسة الانغليكانية السابقة في ايرلنده ، وخصص هـذا المبلغ لمساعدة الكنيسة الانغليكانية على دفع مرتبات اكليروسها . أما النصف الآخر ، أي السبعة ملايين جنيه الأخرى ، فقد سلمت الى مؤسسات

التعليم والاحسان والباقي ، وهو مبلغ صغير ، سلم الى المدارس الاكليركية الكاثوليكية في ايرلندة . ومن جهة أخرى ، زالت الأعشار . وفقدت الكنيسة الانغليكانية حق جباية الاعشار ، أو ، على الاصح ، الرسم الذي يمثل الاعشار .

وبالتالي ، لم تسقط الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة في البؤس . ولكنها فقدت وضعها الممتاز . وبهـذا الاعتبار أرضى الاصلاح الرأي الكاثوليكي الايرلندي تماماً ، الذي كان يقول دوماً ان الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة لانفع لها لاكثرية السكان ، وانها غنيت بغير حق بالمصادرات والاعشار . وبالاجمال اعترفت الحكومة الانكليزية بالمطاليب الكاثوليكية الايرلندية .

ب) **الاصلاح الزراعي** . - ان هـذا الموضوع معقد ، ولكننا نقتصر على ذكر فكرة مجملة عنه ولنذكر ، قبل كل شيء ، مطاليب الفلاحين الايرلنديين : « ثبات الارض » ، و « حرية التخلي عن حق التأجير » وأخيراً « الاجار المعقول » .

لقد كان غلادستون يعتبر أن بؤس الفلاحين الايرلنديين لايتسامح به فقط من وجهة النظر الاخلاقية ، بل انه كان في الوقت نفسه خطراً من وجهة النظر السياسية ، ولذا رأى عدم وجوب تغذية حقد الفلاحين الايرلنديين الى ما لانهاية ضد الانكليز ، وطلب التصويت على اصلاحين زراعيين : احدهما سنة ١٨٧٠ والآخر سنة ١٨٨١ .

اصلاح ١٨٧٠ . - يتضمن هذا الاصلاح نقطتين يجدر ايضاحهما :

النقطة الأولى : وضع الاصلاح مبدئياً الحق ، لكل فلاح ، بألا يطرد مادام يدفع اجاره . ومع ذلك فقد احتفظ الملاك ، في بعض الحالات ، بامكان طرد الفلاح ، حتى ولو كان يدفع الأجار ، ولكن ، في هـذه

الحالات ، على الملاك أن يدفع تعويضاً الى الفلاح . وفي هـــذه النقطة الاولى لم يحصل الفلاحون الايرلنديون الا على رضى جزئي .

النقطة الثانية : يمكن للفلاح أن يبيع حقه في التأجير ، ومع ذلك يحتفظ الملاك الكبير ، اللاند لورد ، بحقه ، في بعض الحالات ، في أن يعارض هذا البيع . وأخيراً يغادر الفلاح الحقل ، ولو بصورة غير ارادية ، وله الحق في أن يأخذ من الملاك تعويضاً عن التحسينات التي أدخلها على الابنية أو على الارض .

ومن جهة أخرى ، قرر قانون ١٨٧٠ أن يشجع الفلاح على شراء الارض شريطة أن يقبل الملاك الكبير ببيع هذه الارض . ولكن ، كيف يتمكن الفلاح من شراء أرضه ؟ لم يكن عنده مال : لذا قررت الدولة أن تسلف الفلاح ثلثي سعر الشراء ؛ وعلى الفلاح ، الذي يشتري الارض ، ان يدفع هذه السلفة خلال خمس وثلاثين قسطاً سنوياً وبفائدة ٥٪ . وكان هذا الاجراء غير كافٍ على وجه التأكيد: أولاً ، لأنه ينص على أنه يمكن للفلاح أن يشتري أرضه في الحالة التي يقبل الملاك الكبير أن يبيعها له . ثم انه لايخول الفلاح إلا سلفة تبلغ ثلثي ثمن الشراء ، ولذا كان الفلاح مضطراً الى تدارك الثلث الأخير بالقرض ، وبالربا . وهكذا لم يتم أصول الشراء في شروط حسنة .

ولنشر الى أن قانون ١٨٧٠ لايتضمن شيئاً فيما يتعلق بسعر الأجار. ولذا ظل الاجار المعقول معلقاً .

اصلاح ١٨٨١ . ـ أما القانون الزراعي الثاني الذي وضعه غلادستون فقد فرضه الايرلنديون اثر اضطراب كبير نظمته « العصبة الزراعيـة » التي كان رئيسها **ميكائيل دافيت** ، ولكن بارنيل ، في الحقيقة ، هو الذي

أوحى به . قررت عصبة دافيت الزراعية «مقاطعة» كل من يأخذ حقلاً طرد منه فلاحه السابق . فاذا طرد ملاك فلاحه ثم بحث عن فلاح جديد فان الفلاح الذي يقبل ان يحل محل الفلاح المطرود يعزل حالاً ويرفض جميع الفلاحين الايرلنديين أقل علاقة معه ، وليس فقط العلاقة الشخصية ، بل علاقة الأعمال . ولتهدئة هذا الاضطراب، طلب غلادستون التصويت على قانون ١٨٨١ الذي حقق القسم الاعظم من برنامج الثلاثة « F » .

النقطة الأولى : كان للفلاح الحق في بيع اجاره دون ان يعارض الملاك الكبير في ذلك ، الا « لسبب معقول» . وهذا السبب المعقول تقدره المحكمة . ومن هنا حذف تسلط الملاك الكبير .

النقطة الثانية : يجب ان يحدد الأجار لمدة خمسة عشر عاماً من قبل محكمة خاصة تسمى « لجنة الأرض »

النقطة الثالثة : ان الفلاح الذي يتملك أرضه بموجب قرار المحكمة ، اي الفلاح الذي حصل على حكم يحدد سعر الأجار ، لايمكن ان يطرد ابداً اذا كان يدفع أجاره .

ولما كان عـــدد كبير من الفلاحين الايرلنديين مدينين باجارات متأخرة لملاكهم ، فقد قرر قانون ١٨٨١ الاعفاء من هذه الأجارات اذا دفع الفلاح متأخر أجار عام واحد .

التطبيق العملي لهذا القانون . ـ والواقع ان المحاكم الخاصة ، عندما حددت سعر الاجارات ، انتهت الى تخفيض نحو ٢٠٪ بالنسبة الى الاسعار السابقة للاجارات . وتم الوصول الى هذه النتيجة ، بعد عدد عظيم من الدعاوى : فعلى ٥٠٠٠٠٠ فلاح ، مثل امام المحكمة ٣٦٠٠٠٠ . ومن هنا كانت التعقيدات .

أثار هذا القانون انتقادات عنيفة للغاية من قبل المحافظين الانكليز الذين ادعوا ان اللاند لوردات كانوا، اجمالاً ، محرومين من جزء من حقهم بالملكية . وقالوا ان هذا الاجراء « اجراء ثوري ». ومع ذلك ، ظل القانون غير كاف ، لأنه لم يعالج أخطر محذور في الحياة الزراعيه الايرلندية وهي افراط تجزئة الأراضي الزراعية ، وافراط امتداد المراعي بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة .

وانساقت حكومات المحافظين في الدور ١٨٨٦ — ١٨٩٢ وفي الدور ١٩٠٢ — ١٩٠٥،في وزارة سالزبوري ووزارة بلفور ، إلى طلب التصويت على قوانين جديدة أرضت الايرلنديين جزئياً . وكان مبدأ هذه القوانين الجديدة تمكين الفلاح من شراء أرضه ، وبالتالي جعله ملاكاً . وهكذا أمكن الوصول إلى حذف الملكية الكبرى بالتدريج . ولتسهيل الشراء وضع قانونان: قانون ١٨٨٥ وقانون ١٩٠٣.

قانون ١٨٨٥ . — قرر هذا القانون أن تسلف الدولة الفلاح ، الذي يريد شراء أرضه ، بكامل الثمن لا الثلثين فقط . ومن جهة أخرى ، جعلت المدة ، التي يدفع فيها الفلاح الثمن إلى الدولة ، تسعة وأربعين عاماً عوضاً عن خمسة وثلاثين . وقضى هذا القانون بأن الاجارات ، التي حددت بموجب القانون السابق لمدة خمسة عشر عاماً ، يمكن أن تخفض خلال هـذا الدور إذا تغيرت الظروف الاقتصادية ، ولا يمكن أن تزاد . ولذا فالقانون لا يمكن أن يلعب دوره إلا لصالح الفلاحين .

قانون ١٩٠٣ . — وسهل هذا القانون الشراء أيضاً بتمديد الدور الذي يدفع فيه الفلاح ثمن الأراض . فقد جعل القانون ١٩٠٣ هذه المـدة ٦٨ عاماً . وهذا بالطبع عبء ثقيل ، وشيئاً فشيئا ، ثقيل على خزانة الدولة ،

وبالتالي ، على المكلف ، أي على المكلف الانكليزي الذي ، كان في الواقع ، يدفع نفقات الاصلاح الزراعي في ايرلنده .

قانون المناطق المحتقنة . ـ ومع هذا ، فان كل هذا التنظيم لم يسوّ قضية سعة المراعي . ولهذا السبب صوت على قانون آخر عام ١٨٩١ وهو قانون « المناطق المحتقنة » أي المناطق التي يتكدس فيها الفلاحون . وقد خول هذا القانون حق شراء الاملاك التي حولت إلى مراعي لتحويل هذه المراعي من جديد إلى أراضي زراعية . و نرى أيضاً في هذا النظام أن الخزانة الانكليزية هي التي تدفع دوماً نفقات الاصلاح .

وفي الواقع كان لهذه الاصلاحات الزراعية نتيجة جدية : ففي ١٩١٤ كان ثلثا الاراضي الزراعية في ايرلنده ملكاً للفلاحين الذين اشتروها ، وبالتالى بقي الثلث ملكاً لكبار الملاكين وهذا الحل غير كامل ، ولكنه جدير بالتقدير جداً بالنسبة للقضيه الايرلندية .

ج) **القضية السياسية** . ـ لقد اخفق الجهد في القضية السياسية حتى ١٩١٠ . فمنذ ١٨٧٠ وجدت في ايرلندة كتلة تسمى « رابطة حكم ايرلنده » تبنت مطلوب « **الحكم الذاتي** » ، أي أن هذه الرابطة كانت تطالب بانشاء برلمان ايرلندي يشرع في القضايا الايرلندية . وقد انشأ هذه الرابطة اسحاق بت ، القانوني الايرلندي ، في وقت لم يكن لبارنيل دور سيامي بعد . وهو الذي سعى في مجلس العموم ، في ١٨٧٤ ، لانتخاب أول كتلة من النواب تطالب بالحكم الذاتي .

لم يطالب أنصار الحكم الذاتي باستقلال ايرلنده ، وبالحق في سن قوانينهم الخاصة مع برلمانها الخاص ، بل قبلوا ببقائها متحدة مع انكلترا في قضايا السياسة الخارجية وفي القضايا العسكرية والبحرية .

وكان اسحق بت يقدم هذا المطلوب في جميع الأعوام من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٩ ، وفي جميع الأعوام كان الاقتراح يرد بـ ٤٥٠ صوتاً مقابل ٦٠ . وكان عدد النواب الايرلنديين في ذلك العصر ٥٧ نائباً . ووجد بالضبط ثلاثة انكليز يصوتون مع الاقتراح ، ويئس بت ، لا سيا وأن الانكليز كانوا يعاملونه بكل احتقار . ولكن هذا المطلوب تناوله بارنيل وطبق طرقه الجديدة في المناورة ، وتوصل إلى نتيجة : ففي ١٨٨٥ توصل إلى خلق وضع يستطيع بموجبه التجمع القومي الايرلندي ، الذي وصل إلى ٨٠ عضواً - لأن قانون الانتخابات عام ١٨٨٤ وسع الهيئة الانتخابية ، وكان هذا التوسيع مفيداً للايرلنديين - أن يكون حكماً على الحالة السياسية : فكان يستطيع أن يعين الأكثرية في البرلمان ، حسبما يصوت « مع » أو « ضد »

وفي هذه الآونة اعتنق غلادستون ، زعيم الحزب الليبرالي ، علنا فكرة الحكم الذاتي . ومن المحتمل أن غلادستون ، منذ بضع سنين ، كان يفكر بذلك ، ولكنه لم يقله علناً . وفي الانتخابات العامة لعام ١٨٨٥ ، وجد غلادستون أن ايرلنده انتخبت ٨٠ نائباً فصرح عندئذ : « إن هذا التصويت ، في نظري ، يسوي القضية ، وعندما يعبر الشعب عن ارادته بهذا الشكل ، لا يحق للحكومة الانكليزية ، باعتبارها حكومة ليبرالية ، أن تعارض هذه الارادة .

صرح غلادستون الى اصدقائه ، في كانون الأول ١٨٨٥ ، بانه يجب تخويل ايرلنده الحكم الذاتي . وقد اعلن ابنه هربرت غلادستون هذا القرار في بلاغ مغفل نشر في الجرائد في ١٦ كانون الأول ١٨٨٥ . وكان هذا البلاغ حادثاً في التاريخ الانكليزي : ويسميه الانكليز « عقاب هاواردن » ، وهو اسم الملكية التي وجد فيها غلادستون وأرسل منها هذا البلاغ .

أما وصف هذا البلاغ بـ « عقاب » فذلك لأن هذا البلاغ « مزق أحشاء » الحزب الليبرالي الانكليزي وأحدث فيه الانقسام .

وعندما عاد غلادستون الوزير الأول في بداية ١٨٨٦ قدم إلى مجلس العموم مشروعاً يخول ايرلنده الحكم الذاتي . وبموجبه يكون لايرلندة برلمان في دبلن ، وهذا البرلمان يمكنه أن يعالج جميع الموضوعات المتعلقة بايرلنده ، عدا قضايا السياسة الخارجية والدفاع عن البلاد ، والقضايا الجمركية والقضايا النقدية (العملة) ، لأن البرلمان الانكليزي جعل هذه الأمور من اختصاصه . ولم يعد وجود للنواب الايرلنديين في البرلمان الانكليزي بالرغم من أن هذا البرلمان ظل يصوت بعض القوانين المطبقة على ايرلندة .

دام النقاش في هذا المشروع خمسة عشر يوماً . وخطب غلادستون خمس خطب عظيمة . ولكن بعض رجال الحزب الليبرالي العظام رفضوا أن يتبعوه فيما ذهب إليه : مثل **جوزيف تشامبرلن** و **هورتينغتن**. وعند التصويت على المشروع وجد ، على ٣٣٣ نائباً ليبرالياً ، أن ٩٣ تخلوا عن غلادستون ، وشكلوا كتلة ليبرالية « **منشقة** » . وفي هذه الظروف صوت الـ ٩٣ نائباً ضد المشروع ، وصوت جميع المحافظين أيضاً ضده . فرفض مشروع الحكم الذاتي . وعندئذٍ حل غلادستون مجلس العموم ، حسب التعامل البرلماني الانكليزي . وقامت حملة انتخابية عنيفة جداً ، واستعملت فيها عبارات تصدم العادات السياسية الانكليزية : فمن ذلك أن **راندولف** تشرتشل ، اب ونستون تشرتشل ، وكان من أنبه رجال حزب المحافظين ، شوهد يصرح في أحد خطبه الانتخابية أن مشروع غلادستون « مزيج من الحماقة والجنون والهستريا السياسية ، ولكن يجب الا نحقد على رجل عجوز طاعن في السن » .

كانت نتيجة هذه الحملة نكبة للأحرار الليبراليين : فقد انقسم الحزب

الليبرالي إلى قسمين : وأعطت الانتخابات ٣١ مقعداً للمحافظين و ٧٨ مقعداً لليبراليين المنشقين ، و ١٩١ مقعداً لليبراليين « الغلادستونيين » وبمساندة الايرلنديين ، الذين أصبحوا ٨٥ عوضاً عن ٨٠ ، وجدت أكثرية قوية ٣٩٤ صوتاً ضد ٢٧٦ رفضت الحكم الذاتي ، واضطر غلادستون إلى تقديم استقالته .

ولكن ، بعد انتخابات تموز ١٨٩٢ ، التي فقد فيها المحافظون كثيراً من المقاعد ، عاد غلادستون الى السلطة ، وكان عمره في تلك الآونة ٨٣ عاماً ، وهذه هي المرة الرابعة التي يصبح فيها الوزير الأول . وكان همه الأول أن يقدم مشروعاً جديداً في الحكم الذاتي لصالح ايرلنده . ووضع فيه شرفه ، وصرح الآن بأن حياته السياسية مرتبطة بالقضية الايرلندية ، وانه يريد ، قبل أن ينسحب أو يموت ، أن يتحقق هذا المشروع . ولم يكن هذا المشروع نفس المشروع الذي قدمه عام ١٨٨٦ : ففيه يوجد برلمان ايرلندي، وبموجبه ترك غلادستون للايرلنديين ٨٠ مقعداً في مجلس العموم : اذن يوجد برلمان ايرلندي يعالج القضايا الايرلندية ، باعتبار أن بعض القضايا ظلت خاصة بالبرلمان الانكليزي ، وقد خصص المشروع للنواب الايرلنديين مقاعد في البرلمان الانكليزي للاسهام في القضايا العامة التي تهم بريطانيا وايرلنده .

دام النقاش في هذا المشروع ستة أشهر : عقدت فيها ٨٥ جلسة ظلت في التاريخ البرلماني الانكليزي جلسات انشائية خالدة ، وكان فيها غلادستون عجيباً : رجل عمره ٨٣ سنة يخطب عدداً من الخطب بعبقرية وموهبة ، وبلهجة شديدة ، مع حضور بديهة وسرعة خاطر ، حتى حياه خصومه بعد الاعجاب ، واحترموا هذه الشجاعة العظيمة وهذه الوسائل الخطابية الفائقة عند رجل من سنه . وقد خانته قواه مرة فانهار ، في احدى

الجلسات ، ولكنه عاد الى المنصة في اليوم الثاني وبدأ يدافع عن مشروعه .

وبالرغم من جهد غلادستون اصطدم المشروع بمقاومة جوزيف تشامبرلن الليبرالي المنشق وآرثر بلفور ابن أخت سالزبوري ، أعظم زعيم في حزب المحافظين : وقال هؤلاء المعارضون انه من الخطر ان يخول برلمان الى ايرلنده ، لأن هذا البرلمان الايرلندي يمكن أن يكون على خلاف مع البرلمان الانكليزي في حالة أزمة خارجية . واذا خول الحكم الذاتي الى ايرلنده فما هو مصير البروتستانتيين في الاولستر ؟ الا يفيد الكاثوليك ، الذين سيكونون أكثرية في البرلمان من هذه الأكثرية وينتقمون من البروتستانتيين في ايرلنده ؟ وأخيراً من الخطر أن يترك نواب ايرلنده يأخذون مقاعدهم في مجلس العموم ، لأن التجربة دلت على أن هؤلاء الايرلنديين يستطيعون في بعض الحالات أن يكونوا أو لا يكونوا الأكثرية البرلمانية ، وهذا يعني أن الحياة السياسية الانكليزية تجد نفسها تابعة لهؤلاء الايرلنديين في مجلس العموم .

ومع ذلك صوت مجلس العموم ، في هذه المرة ، على المشروع . ولكن الأكثرية كانت ضعيفة جداً وقد سقطت هذه الاكثرية في بعض المواد الى ٢٧ صوتاً ، ولذا لم يتردد مجلس اللوردات بطرح مشروع الحكم الذاتي بأكثرية عظيمة . عندئذ انحنى غلادستون ، ولم يستأنف خلفه روزبري المشروع . ودفنت قضية الحكم الذاتي في ايرلنده عشرين عاماً ، وستظهر بعد ١٩١٠ .

وهكذا نرى أن الايرلنديين ، في هذا الدور ، حصلوا على نتائج جوهرية على الصعيد الديني والصعيد الزراعي ، أي في القضايا التي كانت لها الاهمية الكبرى من الوجهة الاجتماعية . وبالمقابل اصطدمت المطالب السياسية بالرفض أولاً في مجلس العموم ، ومن بعد في مجلس اللوردات .

الفصل الثالث عشر

قضيـة ايرلـنـده

الازمة الايرلندية

من ١٩١٠ إلى ١٩١٤

لقد أغفت القضية الايرلـندية في السنوات الأولى من القرن العشرين ، ثم صحت ابتداءً من العام ١٩١٠ . وغرضنا من هـذه الفترة أن نبين الظروف التي حدثت فيهـــا اليقظة والنتائـج التي أثرت بها في السياسة الداخلية الانكليزية .

١ - يقظة المعارضة الايرلندية

لقد توصل البرلمان الانكليزي بعدة تدابير أن يحـــل ، على الأقل جزئياً ، قضية الأراضي في ايرلنده . وفي الحقيقة ، ان عدداً لا يستهان به من الفلاحين أصبحوا صغار ملاكين . ولكن قضية النظام السياسي في ايرلنده ظلت موضوعة دوماً كما في السابق . وقد حاول غلادستون ، كما رأينا خلال مرتين ، في ١٨٨٦ وفي ١٨٩٢ - ١٨٩٣ أن يعطي حلاً لهذه القضية السياسية بالتصويت على « قانون الحكم المحلي » الذي يخول ايرلنده الاستقلال الذاتي . ولكن محاولـتي غلادستون أخفقتا : الأولى أمام مجلس العموم ، اثر انقسام الحزب الليبرالي ، والثانية أمام مجلس اللوردات . ومنذ ١٨٩٣ لم يحاول شيء جديد من هذا القبيل لسبب بسيط

وهو أن « **الوحدويين** » ، أي ائتلاف المحافظين والأحرار المنشقين ، كانوا يحتلون السلطة في انكلترا بين ١٨٩٥ و ١٩٠٥ ، ومن البديهي ألا ينتظر الايرلنديون شيئاً من هذا الائتلاف الوحدوي .

وابتداءً من ١٩٠٦ ، عندما أوصلت الانتخابات العامة الأحرار الى السلطة ، كان من الواضح أن تصبح المنظورات السياسية ملائمة للمطاليب الايرلندية . وقد أخذت هذه اليقظة شكلين : شكلاً **معتدلاً** يحاول الوصول إلى حل ودي ويطالب ببساطة باستقلال ايرلنده الذاتي ، « الحكم الذاتي » ، وشكلاً **متطرفاً** يريد فصل ايرلنده عن انكلترا وبالتالي استقلال ايرلنده .

ولندرس الحركة القومية الايرلندية في اطار هذين الشكلين بين ١٩٠٦ و ١٩١١ .

الشكل المعتدل . — كان زعيم هذا الاتجاه جون ردموند الذي كان رئيس الكتلة البرلمانية الايرلندية في مجلس العموم . وكان عدد كتلة هؤلاء النواب الايرلانديين ، في كل انتخاب ، حوالي ٨٠ نائباً ، و ٨٣ في انتخابات ١٩١٠ . وكان جون ردموند يطالب بتحقيق الحكم الذاتي حسب المشروع الذي قدمه غلادستون . وفي ١٩١٠ ، طلب جون ردموند في مجلس العموم أن يصوت على قانون يخول الحكم الذاتي لايرلنده ، وقام بحملة في نفس الاتجاه في مقالات في الجرائد وفي المقابلات حتى ١٩١٢ .

كان ردموند يطالب باقامة برلمان ايرلندي ، مع وزارة مسؤولة أمام البرلمان ، على أن يختص البرلمان بالقضايا « الايرلندية الصرفة » أي قضية العمل ، وقضية نظام الأراضي ، والنقل ، والعدل ، والتعليم العام . أما القضايا الأخرى ، وبخاصة السياسة الخارجية والجيش والبحرية والجمارك فتبقى دوماً من اختصاص البرلمان الانكليزي .

وردموند ، ان لم تكن له صفات بارنيل ، كان رجلًا له سلطته وخطيباً برلمانياً ، ولكن هذا لم يمنع وجود تهديد بالانقسام في داخل الكتلة البرلمانية الايرلندية ، في عام ١٩١٠ ، : وذلك أن عشرة من الـ ٨٣ نائباً ايرلندياً الذين كانوا في هذه الآونة في البرلمان الانكليزي ، بدأوا بتوجيه من اوبرين يتهمون ردموند بالضعف ويأخذون عليه عدم سلوكه سياسة قوية .

الشكل الانفصالي . لقد نما هذا الشكل الانفصالي للحركة الايرلندية خارجاً عن جون ردموند ، وخارجاً عن الكتلة البرلمانية ، في ثلاث منظمات مختلفة الأساليب ، ولكنها كانت تتابع الهدف نفسه وهو **استقلال ايرلنده** . فقد احتج الجيل الفتي ، في ايرلنده ، على عدم نفاذ الأساليب البرلمانية التي كان يستعملها ردموند ، وأخذ عليه « بيع الأصوات الايرلندية » ، إلى الحزب الليبرالي الانكليزي ، وكانت نزعة هذا الجيل الجديد زيادة التباين في ايرلنده بين الكاثوليك والبروتستانت ، كما كانت الحال قبل بارنيل .

وهذه **المنظمات الثلاث** هي الآتية :

المنظمة الاولى ، وهي العصبة الغائلية ، وكان زعيمها **دوغلاس هايد** وكان بروتستانتياً . وقد أنشئت العصبة الغائلية في ١٨٩٣ ووقفت نفسها بخاصة على الصعيد الفكري الثقافي . وكان غرضها انعاش الحياة القومية في ايرلنده ، ولذا يجب البدء بأحياء اللغة القديمة في ايرلنده ، اللغة الغائلية . ولكن معظم الايرلنديين هجروا تدريجياً ، مع الزمن ، في سياق القرن التاسع عشر ، اللغة الغائلية . وفي ١٩٠٠ لايوجد في ايرلنده أكثر من ٥٠٠٠٠٠ شخص قادر على التكلم بالغائلية . وسقطت بالتالي هذه اللغة إلى لهجة في جميع المناطق الايرلندية التابعة لسلطة الخوري الروحية ،

حتى ان الخوري نفسه لايعرف الغائلية . وكانت غاية العصبة إعادة توطيد استعمال اللغة الغائلية ، كلغة كلام ، وفي الوقت نفسه خلق أدب غائلي . ونرى هنا الطريقة الكلاسيكية التي استعملتها حركات الأقليات القومية . فاذا لاحظنا ما جرى في البلاد التشيكية بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، وفي البلاد السلافية الجنوبية في نفس العصر ، رأينا أن حركة النهضة القومية بدأت بحركة نهضة لغوية . وقد أراد موجهو العصبة الغائلية أن يسلكوا هذا الأصول نفسه .

وكان لهذه العصبة ، منذ ١٩٠٢ ، أكثر من أربعمائة فرع ، وأصبحت منظمة قوية ، وتقوم بدعاية نشيطة جداً في الاكليروس الأدنى . ولكنها كانت تكتفي بالدعاية الفكرية . ومن البديهي أن الفكرة الخلفية لموجهيها كانت في تفضيل استعمال اللغة الغائلية على اللغة الانكليزية ، وتهيئة الاختلاف عن الانكليز ، وبالتالي اعداد الطرق لعمل انفصالي في المستقبل ، ولكن هذا العمل يحتاج الى أجل طويل .

المنظمة الثانية ، وهي منظمة انفصالية تحمل اسم « **سن - فاين** » وهذا يعني بالغائلية « ذاتنا » . وتصعد هذه الحركة في أصولها إلى عصر الحرب في جنوبي افريقية : وذلك ان قولاً قديماً ايرلندياً يقول : كلما وقعت انكلترا في محنة ، فعلى ايرلنده أن تفيد منها . واغتنم بعض القوميين الايرلنديين حرب جنوبي افريقية وفكروا بانشاء منظمة جديدة للنضال ضد النفوذ الانكليزي . وانتظمت هذه الحركة « سن - فاين » في ١٩٠٥ ، وأخذت تعرف الناس ببرنامجها .

كان المحرك لحركة « سن - فاين » **آوثر غريفث** . وكان مفكراً . ويتضمن برنامجه تنظيم حياة ايرلنده **دون الانكليز** . ومن هنا أتت التسمية « سن - فاين » أي : « لنعمل بأنفسنا دون الانكليز » وقال

غريفث : يجب ألا نحاول طرد الانكليز بالقوة ، لأننا لا نتوصل إلى ذلك . ولكن يجب « تجاهلهم » والعيش في ايرلنده كما لو كان الانكليز غير موجودين وذلك يكون بـ :

١ - عدم ارسال نواب ايرلنديين يأخذون مقاعدهم في مجلس العموم ، والاضراب عن الانتخابات .

٢ - عدم دفع الضرائب الانكليزية .

٣ - رفض كل علاقة مع المصارف الانكليزية ومع المعامل الانكليزية .

ومن هنا نفهم أن تحقيق هذا البرنامج يفترض أولاً أن السن - فاين تحاول أن تنظم الحياة الاقتصادية الايرلندية، وأن تنشىء مشاريع ايرلندية، لتحل محل المشاريع والمصارف الانكليزية .

وقال غريفث : « اذا حققنا هـذا البرنامج أتى يوم لا يكون فيه للانكليز ما يعملونه في ايرلنده وسينصرفون بأنفسهم . وزعم أن هـذا الاسلوب مستوحى من الاسلوب الذي اتبعه المجر قبيل ١٨٤٨ بدافع من الزعيم دياك . هذا مع العلم بأننا إذا لاحظنا تاريخ الحركة المجرية وجدنا ان التشابه بينها وبين الحركة الايرلندية غير جلي .

وليتوصل غريفث إلى أهدافه أنشأ منظمة سرية ضمت ، في ١٩١٧، سبعين كتلة . وكانت هذه الكتل تعقد مجلساً عاماً سنوياً ، سرياً دوماً . وعملها توجيه « مقاطعة » الانكليز ، وفي الوقت نفسه توجيه المبادهات الاقتصادية التي يجب أن يأخذ بها الايرلنديون حسب برنامج غريفث .

إن حركة السن - فاين ، التي مثلت في الغـالب حركة ثورية وحركة ترمي إلى العمل المباشر ، كانت تعتمد ، بخاصة في أعماقها ، على الاقتناع . ولم يكن لهـا في حوالي ١٩١٠ كثير اشعاع ، ولكن الذي عرف بها ، كما يقول الانكليز أنفسهم ، هم الصحفيون الانكليز الذين قاموا بدعاية

عظيمة « للسن — فاين » بنشر المقالات ضدها ، وكانوا سبباً في حسن حظها ، وكم من ضارة نافعة .

المنظمة الثالثة ، وهي منظمة ذات نزعات انفصالية وتعرف باسم منظمة « **الاخاء الايرلندي** » . وكانت هذه المنظمة ثورية صراحة وبالطبع سرية ، تريد ان تعمل بالسلاح وأن تثير ايرلنده ضد انكلترا للوصول إلى الانفصال الكامل . وتصعد الفكرة الاولى لهذه المنظمة إلى عام ١٨٩٤ . واسم الرجل الموحي بها **كونولي** ، وكان على اتصال بايرلنديي اميريكا ، وقضى نفسه سنين طويلة في اميريكا ولم يعد إلى ايرلنده إلا في ١٩١٠ . وبمجيء كونولي إلى ايرلنده ، في هذا العام ، بدأ يظهر عمل منظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » .

وبالرغم من هذه القرائن التي أتيناعلى ذكرها لا يمكن ان يزعم بأن الوضع في ايرلنده عام ١٩١٠ كان حرجاً . فقد كانت البلاد هادئة ، وأكثر هدوءاً مما كانت عليه قبل عشرين عاماً . ولذا لم يكن هنالك ما يضطر الحكومة الانكليزية إلى القيام ببادهات جديدة فجأة لارضاء الايرلنديين . ومع هذا فان الحكومة الانكليزية قررت في ذلك الحين أن تحل القضية الايرلندية .

٣ — حل الحكومة البريطانية

تسوية القضية الايرلندية . — بعد ان عاد الأحرار إلى السلطة ، في ١٩٠٦ ، أعلنوا مبدئياً ، بانهم يرغبون في تسوية القضية الايرلندية ، وكانوا مضطرين لذلك . لأن عملهم كان مطابقاً لتقاليد الحزب والتقاليد التي تركها غلادستون . وقد توفي غلادستون في ١٨٩٨ . وكان رئيس الحزب الليبرالي في ١٩١٠ – ١٩١١ **اسكويث** ، وكان محامياً لامعاً ،

ويمتاز بمؤهلات برلمانية عظيمة ، ولكن لم تكن عنده سعـــة نظر غلادستون وطبعه .

قـرر اسكويث أن يهتم من جديد بالقضية الايرلندية ، وذلك لسببين :

السبب الأول . - كان مجلس اللوردات يمانع بحل القضية الايرلندية ، وقد أسقط مشروع غلادستون ، حتى قال الزعماء الليبراليون : « لا نستطيع حل القضية الايرلندية ، لأننا إذا طلبنا التصويت على مشروع جديد في مجلس العموم فمن المؤكد أن يرفضه مجلس اللوردات . وهذه الحجة أعفتهم من العمل . ولكن هذه الحجة ، منذ ١٩١١ ، لم تعد لها قيمة ، لأنه صوت في شهر آب ١٩١١ في انكلترا على صك « اصلاح دستوري » يسمى « صك البرلمان » وينص على انه إذا صوت مجلس العموم على قانون ثلاث مرات خلال ثلاث دورات متوالية ، ورفض مجلس اللوردات هذا القانون ثلاث مرات ، فان القانون، الذي صوت عليه مجلس العموم، يأخذ ، في نهاية الدورات الثلاث ، توقيع الملك ، ولو لم يصوت عليه مجلس اللوردات . وبموجب هذا الاصلاح الدستوري تكون موافقة مجلس اللوردات غير ضرورية لسن القانون . ولا يستطيع مجلس اللوردات ، في هذه الظروف ، أن يمنع التصويت على قانون يخول الحكم الذاتي لايرلنده. وهو يستطيع أن يعارضه خلال ثلاث دورات ولكن لا أكثر . وهكذا لم يكن لليبراليين أي عذر مقبول بعدم عرض مشروع الحكم الذاتي .

السبب الثاني . - إن الحزب القومي الايرلندي ، أي الـ ٨٣ نائباً الذين يجلسون في مجلس العموم تحت توجيه جون ردموند ، أصبحوا ، منذ ١٩١٠ ، تكملة لا غنى عنها لتشكيل أكـــثرية برلمانية . ففي

الانتخابات الانكليزية لعام ١٩١٠ وجد ٢٧٤ ليبرالياً منتخباً ، و ٢٧٣ وحدوياً ، و٨٣ نائباً ايرلندياً ، و ٤٠ نائباً « عمالياً » أي اشتراكياً . وبالتالي ان الـ٨٣ نائباً ايرلندياً كانوا ضروريين للأحرار لتأليف اكثرية . وفي هـــذه الظروف ، كان الحزب الليبرالي مضطراً لارضاء المطلوب الايرلندي إذا أراد الا ينقلب الايرلنديون عليه .

وهذان السببان حملا الحكومة الانكليزية ، في ١٩١٢ ، على عرض مشروع جديد للحكم الذاتي . والنظام الذي تبني في هذا المشروع كان من نوع اتحادي (فيدرالي) : وذلك بأن ينشأ برلمان انكليزي ، برلمان « امبراطوري » ، يجلس فيه دوماً النواب الايرلنديون ، ولكن بعدد قليل . وهذا البرلمان يهتم بالقضايا ذات المصلحة العامة ؛ وبرلمان ايرلندي ، مؤلف من مجلس منتخب ومجلس شيوخ ، ويختص بمعالجة القضايا الايرلندية بخاصة . وهذا الترتيب مطابق لمشروع جون ردموند .

لقد خول هذا القانون « قانون الحكم الذاتي » ايرلنده نظاماً شعبياً يشبه ، من بعض الاعتبارات ، نظام الدومينيون ، ولكنه أعطى مع ذلك إلى ايرلنده حقوقاً أقل من الحقوق التي يمتلكها الدومنيون عادةً : فبموجب هذا المشروع ، لا يحق للبرلمان الايرلندي أن يصوت على قوانين يكون من طبيعتها تفضيل دين من الأديان . وفي الحقيقة ، كان الانكليز يخافون من أن يتخذ البرلمان الايرلندي ، باعتباره مؤلفاً من أكثرية كاثوليكية ، تدابير انتقامية ضد البروتستانتيين ، وتدابير لصالح الكنيسة الكاثوليكية . وكذلك لايحق للبرلمان الايرلندي ان يهتم بالقضايا العسكرية والبحرية ، ولا يمكنه فرض رسوم جمركية . وعدا ذلك ، يجب على الحكومة الانكليزية أن تحتفظ بحق الاشراف على الشرطة في ايرلنده ، وأن توالي الاهتمام بتنظيم القوانين الاجتماعية في ايرلنده . وأخيراً، خرجت

أيضاً قضية شراء الأراضي من اختصاص البرلمان الايرلندي .

ونرى أن هذا المشروع يعطي ايرلنده استقلالاً ذاتياً أقل بصورة محسوسة من الاستقلال الذاتي الذي وعدها به غلادستون في ١٨٨٦ . ومع هذا فقد قرر جون ردموند والاستقلاليون الذاتيون الايرلنديون أن يكتفوا بهذا الحل . وصوت على مشروع الحكم الذاتي لأول مرة في ١٦ كانون الثاني ١٩١٣ بأكثرية ١١٠ أصوات في مجلس العموم . وطرحه مجلس اللوردات بالحال بـ ٣٢٦ صوتاً مقابل ٨٦ . وصوت مجلس العموم على المشروع للمرة الثانية في آخر ١٩١٣ ، ورفضه مجلس اللوردات أيضاً . وفي آذار ١٩١٤ صوت مجلس العموم على المشروع للمرة الثالثة . وفي هذه المرة انتهى كل شيء . حقاً ان مجلس اللوردات يمكنه أن يرفض المشروع أيضاً في هذه المرة ، ولكن هذا القانون ، الذي صوت عليه مجلس العموم ، يجب أن يأخذ توقيع الملك ، بموجب الاصلاح الدستوري لعام ١٩١١ ، ولو لم يصوت عليه مجلس اللوردات .

وهكذا أصبح « قانون الحكم الذاتي » قطعياً في آخر حزيران ١٩١٤ . وبدت القضية محلولة . ومن الممكن أن يفكر ، على الرغم من وجود تكتلات انفصالية ، بأن الأكثرية الايرلندية اكتفت بهذا الحل ، لأن جميع النواب الايرلنديين في مجلس العموم ، عدا كتلة اوبرين الصغيرة ، تبعوا جون ردموند .

٣ ـ قضية تطبيق الحكم الذاتي

والواقع أن الحالة في ايرلنده كانت خطيرة عندما أصبح « قانون الحكم الذاتي » قطعياً » . وذلك لأن منظور تطبيق الحكم الذاتي كان من

قبل كافياً ، منذ عامين ، أي منذ عرض المشروع في ١٩١٢ ، لاثارة اضطرابات جدية في ابرلنده ، وذلك بسبب قضية اولستر .

قضية اولستر . — كان شعب اقليم اولستر ، الواقع في الشمال الشرقي من ايرلنده ، يتألف في أكثريته من البروتستانتيين . وعليه فان هذا الجزء من ايرلنده يختلف تمامـاً عن باقي البلاد . ومن الممكن أن يؤكد بأنه يوجد في ايرلنده أمتان ايرلنديتان : أمة كاثوليكية وتؤلف أربعة أخماس السكان ، وأمة بروتستانتية وتؤلف الخمس الباقي . وكان البروتستانتيون لايريدون أن يؤلفوا جزءاً من ايرلنده المستقلة ذاتياً ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الكاثوليكيين ، في البرلمان الايرلندي الذي سينشأ بموجب قانون « الحكم الذاتي » ، سيكونون أكثرية عظمى وستكون لهم أربعة أخماس المقاعد على الأقل ، وبالتالي كان البروتستانتيون في الاولستر يخشون من أن يسيطر عليهم خصومهم في الدين . ولاشك في أن « قانون الحكم الذاتي » يخولهم بعض الضمانات ، بمعنى أن البرلمان الايرلندي لايحق له التصويت على اجراءات من شأنها تفضيل دين على حساب آخر . ولكن وسائل الدوران على القوانين لاتعدم ، ولذا كان البروتستانتيون في الاولستر يشعرون بأنهم غير مطمئنين .

وهناك سبب آخر ، وهو سبب **اقتصادي** ، ويرجع إلى أن ايرلنده الكاثوليكية بلد ريفي أساساً ، بلد شعبه فلاح . أما ايرلنده البروتستانتية ، الاولستر ، فقد كانت ، في جـزء منها ، بلداً صناعياً : ففي منطقة بلفاست توجد مؤسسات صناعية هامة . ولهذا كان البروتستانتيون في الاولستر يخشون من أن يسيطر ممثلو المصالح الزراعية على البرلمان الايرلندي ويتخذوا فيه اجراءات منافية للمصالح الصناعية .

والنشر إلى أن هذا الموقف ، الذي اتخذه سكان الاولستر ، كان حديثاً نسبياً . ومما يلفت النظر أنه لم يعلق أي أهمية في عصر بارنيل على قضية الاولستر . وكتب بارنيل نفسه إلى غلادستون ان البروتستانتيين، وهو بروتستانتي ، كما نعلم ، لايعارضون « الحكم الذاتي » . ولكن منذ ١٨٨٦ تغيرت الحال كثيراً لأن الرجال السياسيين الانكليز شجعوا سكان الاولستر على اتخاذ موقف المقاومة حيال الكاثوليكيين الايرلنديين . فمن ذلك أن راندولف تشرتشل كان يشجعهم مباشرة وبشكل حار على المقاومة ، وتبنى ، في ١٨٨٦ ، أي في عهد المشروع الأول الذي وضعه غلادستون ، شعاراً ونشره بكثرة شديدة وهو : « على الاولستر أن تكافح » .

وكان يوجه عمل المقاومة للحكم الذاتي ، في ١٩١٢ ، وفي السنوات التي تلت ، **السير ادوار كارسون** ، وهو رجل سياسي له قيمته . فقد جمع ، في شهر كانون الثاني ١٩١١ ، قبل أن يستأنف الليبراليون مشروع الحكم الذاتي ، أنصاره « المجلس الوحدوي للاولستر » ، ووضع الخطة التالية : إذا صوت على الحكم الذاتي فعلى بروتستانتيي الاولستر أن يعلنوا **الانفصال** مباشرة عن باقي ايرلنده ويؤلفوا حكومة **مستقلة للاولستر** : وهذا يعني فصم وحدة ايرلنده . وتستطيع حكومة الاولستر هذه أن تحافظ على علاقات وثيقة مع انكلترا .

وهنا نرى صعوبات القضية : فكيف يمكن أن يفرض على بروتستانتيي الاولستر قانون « الحكم الذاتي » . إن هذا يعني اخضاعهم « لاعدائهم » الكاثوليكيين الايرلنديين . ولذا فان سكان الاولستر لايلبثون أن يلفتوا نظر البرلمان الانكليزي إلى أن يأخذ بعين الاعتبار أرادتهم مادام يأخذ بعين

الاعتبار إرادة الكاثوليكيين الايرلنديين ، وهذا يعني أن يجعل للبروتستانتيين نظام خاص ، لأنهم لا يريدون أن يروا أنفسهم تحت سلطة حكومة ايرلندية يسيطر عليها الكاثوليكيون وقد يقال بوجود حل ممكن : وهو أن يقرر بأن تشكل الاولستر ، من الوجهة السياسية ، **بلداً منفرداً** له **نظام منفرد** ، ولكن هذا الحل لم يقبل به الوحدويون الايرلنديون : فقد صرحوا بلزوم الحفاظ على **وحدة** ايرلنده ، ورفضوا التخلي عن أرض كانت ، قبل القرن السادس عشر ، أرضاً ايرلندية صرفاً ، ولم تسكن بالانكليز والبروتستانتيين إلا بفضل الفتح الانكليزي في القرن السادس عشر وسياسة « النصب » أو « الغرس » .

ومن جهة أخرى ، إذا قبل بأن يتبنى الحل الذي فضله بروتستانتيو الاولستر ، أي أن يعطى إلى الاولستر **نظام منفرد** ، تبقى قضية صعبة الحل جداً وهي : على أي المناطق بالضبط يجب تطبيق هذا النظام الخاص ؟ وفي الحقيقة ، ان الاولستر البروتستانتية لم تكن كل الاولستر : ففي احصاء ١٩١١ لم يكن في الجزيرة أكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ نسمة . وكان سكان الاولستر في هذا الاحصاء ، ١٥٨١٠٠٠ نسمة ، وقد صرح ٨٩٠٠٠٠ أنهم بروتستانتيون ، و ٦٩٠٠٠٠ أنهم كاثوليكيون . وعلى التسع كونتيات ، التي تؤلف أقليم الاولستر ، وجد أن أربع كونتيات ، كونتيات الشمال والشرق ، كانت بحق بروتستانتية ، أما في الخمسة كونتيات الأخرى ، في الالستر ، فقد كان البروتستانتيون والكاثوليكيون مختلطين ، حتى وفي ثلاث من هذه الكونتيات الخمس كان التفوق للكاثوليكيين ، وعلى وجه الدقة ، يعترف بروتستانتيو الاولستر بوجود ثلاث كونتيات كان الكاثوليكيون فيها أكثرية ، وسلموا بالتخلي عن هذه الكونتيات الثلاث ، ولكنهم أرادوا أن يحتفظوا ، على الأقل ، بالاثنتين الأخريين ، أي الكونتيتين ، أي كونتية تيرون وكونتية فرماناغ .

وهكذا نرى أن هذه القضية معقدة .

حاولت الحكومة الانكليزية حل تسوية لهذه القضية : فعندما صوت على قانون « الحكم الذاتي » للمرة الثالثة في مجلس العموم ، في آذار ١٩١٤ ، اقترحت الحكومة إضافة تعديل ، وبموجبه تبقى الاولستر خارجة عن « الحكم الذاتي » خلال عشرة أعوام ، شريطة أن تطلب كل كونتية من كونتيات الاولستر هذا الخروج . وهكذ فان الحكم الذاتي لايطبق إلا على ايرلنده الكاثوليكية ، ويبقى الباقي خاضعاً لصك الاتحاد أي يحتفظ بنواب في البرلمان الانكليزي ، ويدار بموجب القوانين الانكليزية . ومع هذا فلم يقترح إقامة هذا النظام إلا خلال دور ستة أعوام ، وفي ذلك متسع من الوقت ليرى ماذا يأتي . ومن جهة أخرى ، طلب إلى كل كونتية في الاولستر أن تصوت وتقول إذا كانت تطلب أولاً أن تستفيد من هذا النظام المؤقت . فاذا قبل هذا التعديل ربما تصوت أربع كونتيات في الاولستر فقط ، وربما على الأكثر ست ، لصالح التعديل ، ولهذا أعلم السير أدوارد كارسون ، زعيم الحركة البروتستانتية في الاولستر ، بان هذا التعديل غير مقبول لأنه يعادل : « إملاء الحكم بالموت مع مهلة ستة أعوام » . عندئذ صرح مباشرة جون ردموند ، زعيم القوميين الايرلنديين ، في مجلس العموم : مادام السير أدوار كارسون رفض هذه التسوية فلا يوجد إلا شيء يجب عمله ، وهو التصويت على « الحكم الذاتي » ، كما وضع ، وتطبيقه بل وتطبيقه في الواقع ، أي إذا رفضت الاولستر أن تخضع له ، فستجبر بالقوة بارسال جيوش إلى البلاد .

وهكذا نرى أن القضية يمكن أن تؤدي إلى قسر تمارسه الحكومة الانكليزية بالجيش الانكليزي ضد الانكليز البروتستانتيين في الاولستر ، وبالاجمال ضد الايرلنديين الكاثوليكيين .

وقد أدت قضية الاولستر ، في بداية ١٩١٤ ، إلى تهديد بالحرب الأهلية في ايرلنده : وفي الحقيقة استعد بروتستانتيو الاولستر علناً للمقاومة بالسلاح أمام الوضع الذي سيفرض عليهم نظام « الحكم الذاتي » ، وهذا مادفع ، بالطبع ، المعسكر الآخر ، في ايرلندة ، على القيام بالمثل . وهكذا شوهد في كلا الجانبين تشكل « جيوش » حقيقية تستعد للحرب .

لقد أنشأ السير أدوارد كارسون ، منذ ١٩١١ ، « المجلس الوحدوي » في الاولستر ، وكلف بالدفاع عن مصالح الاولستر في قضية « الحكم الذاتي » . وفي ٢٨ ايلول١٩١٢ وقع الفا بروتستانتي، من الرجال المعروفين بالاولستر، ملتمساً يقول: «نحن المقتنعين في وجداننا بأن الحكم الذاتي سيكون نكبة الرفاه المادي في الاولستر وفي ايرلنده ، ومناقضاً لعواطفنا الدينية والمدنية ، وخطراً على وحدة الامبراطورية ، نقسم علناً بأننا سنقاوم كل برلمان ايرلندي يوطد حسب نظام « الحكم الذاتي » .

المقاومة البروتستانتية . - ولكن لا يكفي نشر الملتمس، بل يجب تنظيم المقاومة ، ولم يتردد السير أدوارد كارسون في ذلك . فقد ألف ، ابتداء من آخر ١٩١٢ ، « متطوعي الاولستر » . وكان هؤلاء المتطوعون منظمين في قطعات وكتائب وفرق ، وعندهم مصلحة نقليات ، ومصلحة ارتباط مع ٤٠٠ دراجة نارية وعشرات الألوف من البنادق اشتريت من ألمانيا . ويقدر في آذار عام ١٩١٤ أن جيش المتطوعين في الاولستر يضم ١١٠ ٠٠٠ رجل ، يضاف إلى ذلك أن اللجنة الموجهة أسست « مال الحرب » فبلغ مليون جنيه استرليني لمساعدة عائلات القتلى . وأخيراً عينت اللجنة مقدماً سلفاً حكومة موقتة لتتشكل في بلفاست عندما يأخذ مشروع الحكم الذاتي قوة القانون .

وقد دعمت حركة مقاومة الاولستر في انكلترا نفسها من قبل أناس لهم شأنهم : إن زعيم حزب المحافظين بونار لو ، الذي أصبح فيما بعد الوزير الأول بعد ١٩١٩ ، لم يتردد بالمجيء الى ايرلنده ليحضر عرض متطوعي الاولستر ، وخطب خطباً شجعهم فيها على المقاومة . وفي ٢ آذار ١٩١٤ ، نشرت « عصبة الدفاع » ملتمساً في انكلترا يقول : « اذا اعطت الحكومة قوة القانون لمشروع الحكم الذاتي فيجب منع تنفيذه ، وبخاصة ، منع الجيش البريطاني من ان يستخدم لاجبار ايرلنده على التنازل » . وكان اول الموقعين على هذا الملتمس **اللورد روبرتز** وكان اكبر زعيم عسكري انكليزي ، وهو الذي قاد الجيش البريطاني اثناء حرب جنوب افريقية .

المقاومة الكاثوليكية . - وبينما كان سكان الاولستر يتهيأون على هذا النحو قامت في ايرلنده الكاثوليكية حركة مناظرة . واتفق كل الناس على الاعتراف بأن حركة المقاومة المسلحة في ايرلندة الكاثوليكية لم تكن الا رداً على حركة المقاومة المسلحة في الاولستر ، وان الايرلنديين الكاثوليكيين قرروا تنظيم أنفسهم بعد ان رأوا تنظيم بروتستانتيي الاولستر .

وفي تشرين الأول ١٩١٣ ، قررت كتلة من الشباب الايرلنديين ان تنظم في ايرلنده الكاثوليكية ، التي نسميها **ايرلنده الجنوبية** ، جيشاً من المتطوعين . وكان القائم بهذا المشروع **لاركين** الاشتراكي التابع لمنظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » ، أي للكتلة الثورية الانفصالية . وشكل مؤسسو المشروع لجنة مؤقتة ، دخل فيها خمسة او ستة اعضاء من منظمة « سان - فاين » ، وآخرون من منظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » ، وآخرون غيرهم من الكتلة البرلمانية الايرلندية . وكان رئيس هذه اللجنة ، وفي الواقع موجه الحركة ، **ماك نايل** . وعدا هذا ، وجد رجل

آخر لعب في التنظيم دوراً هاماً جداً ، وهو دوجر كازمنت ، وكان انكليزياً وقنصلاً عاماً في بلاد مختلفة ، وفي آخر مكان في البرازيل ، وأخذ تقاعده مبكراً في الخمسين من عمره ، في ١٩١٣ ، وعاد الى ايرلنده ، في هذه الآونة ، وأصبح من أنشط أعضاء الحركة المناوئة للانكليز ، هذا الانسان الذي كان ، كل حياته ، موظفاً انكليزياً .

وقلق جون ردموند من تشكيل لجنه المتطوعين ، لأنه كان يناصر السياسة المعتدلة ، وحاول ان يعدل المشروع ، ويدخل في اللجنة الموجهة للمتطوعين ، أناساً من كتلته . ولكن ماك نايل طرد رجال ردموند . وبهذه الصورة استولى المتطرفون على توجيه الحركة ، وشكلوا جيشاً من المتطوعين ووضعوا على رأسه الكولونيل مور . وفي ١٩١٤ ، وجد حسب قول مور ، ١٧٠٠٠٠ متطوع ايرلندي . ويقول أمين دولة ايرلنده بأنهم كانوا ١٨٠٠٠٠ .

اذن ، من جهة : ١١٠٠٠٠ متطوع بروتستانتي في الاولستر ، ومن جهة أخرى ١٧٠٠٠٠ أو ١٨٠٠٠٠ متطوع ايرلندي كاثوليكي . ومن عجب ان كل هذا قد تم في وضح النهار . وكانت الشرطة الايرلنديـة عاجزة عن عمل شيء وقـــد وجدت انظمة تحرم حمل الاسلحة ولكن الشرطة لم تجرأ على تطبيقها .

ولم تهتم الحكومة الانكليزية ، حكومة اسكويث ، بالحال : ففي ١٩١٢-١٩١٣ تركت هذه الكتل من المتطوعين تتشكل ، وطبقت مـا يسميه الانكليز « انتظر وانظر » وأرادت ان « ترى ماياتي » وأملت بأن تهدأ الحالة ، الا انها ادركت في بداية ١٩١٤ ان الحالة أصبحت خطرة جداً . واذا قرأنا شاهدا يمكن ان يكون محايداً ، وهو قنصل فرنسا

في دبلن ، نجد انه كتب في حزيران ١٩١٤ : «يوجد الآن» في ايرلنده ، جيشان مستنفران مستعدان للدخول في المعركة احدهما ضد الآخر ، وتكفي شرارة لتثور الحرب الأهلية » .

وفي ربيع ١٩١٤حاولت حكومة اسكويث ان تقوم برد فعل ، ولكن بعد فوات الاوان ، ولاقت صعوبات عظيمة جداً : فقد وجد حادثان عظيمان يبزان حالة الرأي عند الايرلنديين ، في هذه الآونة ، في كلا الجانبين : الحادث الاول هو قضية كوراغ وهو اسم حصن وجدت فيه الجيوش الانكليزية في ايرلنده ؛ والقضية الثانية كانت قضية باتشلر ووك باسم شارع في دبلن .

قضية كوراغ . ـ قررت الحكومةالانكليزية، في آذار ١٩١٤، ارسال جيوش انكليزية الى اولستر . وكان في بلفاست مستودعات أسلحة تابعة للجيش الانكليزي ، وفكر بأن المتطوعين قد يستولون على مستودعات الأسلحة هذه بين يوم وآخر . لذا قررت الحكومة الانكليزية حراستها. هذا هو العذر ، والحقيقة هي انها ارادت ان تنقل الى الاولستر حاميات جدية تجبر فيها متطوعي الاولستر على البقاء هادئين ، ونقلت القيادة البريطانية الجيوش الى ايرلنده ، وفي الوقت نفسه ارسل اسطول ليقف أمام بلفاست لأن الحكومة الانكليزية فكرت بأن البحرية أكثر شعبية من الجيش في نظر السكان، وان وجود السفن الحربية الانكليزية يجبر الناس في الاولستر على التفكير بأمرهم .

وعندما ارسلت القيادة البريطانية هذه الجيوش قالت الى الضباط ان بامكانهم قمع الاضطرابات ، وأضافت ان بامكان الضباط ان يقدموا استقالتهم اذا احجموا عن هذا الواجب : ومباشرة ، في ٢٠ آذار، استقال مائة ضابط وقطعتا فرسان ، وجاء الجنرال قائد الجيوش ، يساعده

« كولونيلان » ، يطلب الى الوزير الأول ان يطمئنه بأن ليس على جيوشه أن تزحف ضد بروتستانتيي الاولستر . ولم تشأ الحكومة ان تأخذ على عاتقها هذا التعهد ، ولكن وزير الحربية الكولونيل سيلي صرح بأنه لا يريد استخدام الجيش لاجبار بروتستانتيي الاولستر على الاذعان للحكم الذاتي. وعندئذ فرح البروتستانتيون في الاولستر. ولكن طلب الايضاح من الوزير في البرلمان فاضطر الكولونيل سيلي الى تقديم استقالته .

وأحدثت قضية كوراغ انفجاراً حقيقياً في البرلمان الانكليزي : فقد صرح الأحرار بأن المحافظين مسؤولون عن كل شيء ، لأنهم شجعوا هذا النوع من التمرد في الجيش ، وقال المحافظون لو لم يكن كذلك ، لسال الدم في الاولستر . ويحدثنا ونستون تشرتشل في مذكراته ان المناقشات في مجلس العموم ، في نيسان وفي أيار ١٩١٤ ، كلما اريد معالجة هذه القضية ، كانت تأخذ شكلاً عنيفاً حتى أمكن التساؤل : « هل النظم البرلمانية قادرة على المقاومة ؟ »

قضية باتشلر ووك - واتى ايرلنديو الجنوب ايضاً بالأسلحة من المانيا، وفي ٢٦ تموز ١٩١٤ ، ذهب « متطوعون ايرلنديون » من دبلن لانتظار سفينة المانية تحمل اسلحة الى الشاطىء . وصلت السفينة دون صعوبة ، وافرغت على عجل ، قبل ان تتدخل الشرطة ، وعاد المتطوعون بموكب كبير الى دبلن مع اسلحتهم . ونبه الجيش الانكليزي الى ذلك فجاء وسد الطريق في وجههم وأمرهم بتسليم الأسلحة ، مضيفاً بأن لا يوقف أحد اذا سلمت الأسلحة ، وهذا يدل على ان الحكومة الانكليزية كانت خائفة من اثارة الحوادث . رفض الايرلنديون فاعطى النقيب الانكليزي الى رجاله الأمر بالقبض على الأسلحة . وقامت معركة ، مع تبادل الضربات باعجاز البنادق ، ومر الايرلنديون دون اطلاق أي عيار ناري . وعندما

دخلوا مدينة دبلن ظافرين ، قامت كتلة منهم في المؤخرة وقاومت الجنود الانكليز . فهتف بهم شعب دبلن . وبينما كان الموكب يسير في الشوارع في ركن باتشاروك ، اطلق البوليس الانكليزي النار على الجمهور وقتل كثيراً من النساء والاطفال .

وهذا الحادث يعطينا فكرة عن خطورة الأحداث التي كانت تحدث في تلك الآونة في ايرلنده . ولنفكر ان هذه الاسلحة كانت تأتي من المانيا ، ولكن لنفكر ايضاً ، بانه وجد في كلا المعسكرين الايرلنديين ، بعض رجال ، بعض ادمغة مجنونة مسعورة لم تتردد في القول بأنها مستعدة للبحث عن سند لها في المانيا . وصرح أحد زعماء الاولستر ، وهو السير جيمس كريغ بقوله : « توجد حالة رأي أخذت تنتشر تدريجياً ، وكل ماأستطيع أن أؤكده ، حسب تجربتي الخاصة ، هو اننا نفضل المانيا والامبراطورية الالمانية على نظام جون ردموند ! » . وهذا يعني الارتماء في احضان المانيا عوضاً عن قبول الحكم الذاتي . وفي المعسكر الآخر ، كتب كازمانت في مقالات نشرها في حينه ، وفيها يقول : سيضرب استقلال ايرلنده تفوق انكلترا البحري ضربة خطيرة ، بسبب وضع ايرلنده بين بريطانيا العظمى والمحيط الاطلسي . وان من اللازم استقلال ايرلنده للاضرار بالتفوق البحري الانكليزي ، وان هنالك بلداً ، له مصلحة في هذه النتيجة اكثر من غيره ، وهو المانيا . وما على الايرلنديين الا ان يؤملوا بمساندة المانيا ». وصرح كازمانت بان على الايرلنديين في حالة حرب عامة ، ان يرجوا ظفر المانيا لأن هذه هي الواسطة في تأمين استقلال ايرلنده .

وكان القيصر غليوم الثاني يراقب الحالة . وليس لدينا معلومات أكيدة جداً ، ولكننا نعلم بأنه ارسل ، في ١٩١٤ ، الى ايرلنده دبلوماسياً معروفاً ، وهو كولمان ، وجاء هذا ورأى الحالة بعينيه ، واستعرض قطعة متطوعين .

ومن المؤكد اثناء ازمة تموز ١٩١٤ ، ان قضية ايرلنده لعبت دوراً في قرارات المانيا ، ورأت ان انكلترا مشلولة بالقضية الايرلندية .

لقد كانت القضية الايرلندية في ١٩١٤ على درجة كبيرة من الخطورة . وصرح لويد جورج ، في ٢٣ أيار ١٩١٤ : « نجدنا أمام اخطر قضية وصلت في هذا البلد منذ زمن آل ستوارت . ان النظام البرلماني يدخل في هذه القضية » . وصرح تشرتشل في مجلس العموم في ٢٨ نيسان : «انظروا النتائج في الخارج : ففي جميع البلاد الصديقة يوجد قلق لأنه يخشى الآن من ان لاتتمكن انكلترا من ان تعمل » . وفي رسالة كتبها سفير الولايات المتحدة في لندن ، باج ، الى اخيه قال : ان الاحزاب السياسية تصرخ عالياً بأن كثيراً من رجال الحزب الثوري المحافظ لايريدون دعوة الأحرار إلى العشاء ، انهم على وشك حرب أهلية . وطلبت ذات يوم إلى الوزير الأول كيف يعمل لتجنب هذه الحرب الأهلية ، فلم يعطني جواباً واضحاً . وفي هذه العطلة البرلمانية أجد الحكومة تقضي وقتها ، بالرغم من انه لا يوجد انتخابات مرتقبة، بوضع الخطب في قضية ايرلنده ، وكلموني عنها : « ماذا تفعل لو كنت مكاننا ؟» فأجبتهم : ارسلوها كلها إلى الولايات المتحدة » .

وفي ٣ آب ، في الوقت الذي صوت فيه على دخول بريطانيا العظمى الحرب الاوربية ، صرح جون رد موند ، زعيم الكتلة البريطانية الايرلندية ، في مجلس العموم ، بأن الحكومة الانكليزية يمكن أن تكون هادئة ، ما دامت توجد حرب خارجية ، وان الايرلنديين مستعدون للمصالحة . وبامكان الحكومة الانكليزية أن تسحب جيوشها من ايرلنده لترسلها إلى القتال على القارة ، وان متطوعي جنوبي ايرلنده مستعدون للعمل مع متطوعي الاولستر للدفاع عن شواطىء ايرلنده ضد نزول الماني محتمل الوقوع . وكانت

هذه رغبة جون ردموند ، ولكن الايرلنديين المتطرفين لم يتبعوه . لقد أراد رجال « الاخاء الجمهوري » الانفصاليون ، أن يفيـدوا من حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ لتحقيق ارادة التمرد على انكلترا ، ولو أخفقوا ، للدلالة ، على الأقل ، على حركة لهذه الارادة . ولهذا انفجرت في عيد الفصح في ١٩١٦ في دبلن حركة تمرد اشترك فيها قسم صغير من الشعب الايرلندي . ولم يكن عدد المتطوعين الايرلنديين ، الذين اشتركوا بها ، اعلى من ١٨٠٠٠ رجل . وظلت معارك الشوارع في دبلن خمسة أيام ، وتوجب بالمدفعية أخذ الأبنية واحداً واحداً بعد أن استولى عليها الثوار . وكان الموحي بهذا التمرد **كازمانت** الذي كان في الولايات المتحدة في بداية الحرب ، ومر بالمانيا وتمت محادثات بينه وبـين الرجال السياسيين الألمان ، ثم عاد إلى ايرلنده في غواصة المانية ليحاول توجيه الحركة من جديد : ولكنه أوقف وأعدم رمياً بالرصاص .

ولكن القضية الايرلندية لم تحل إلا بعد حرب ١٩١٤ — ١٨١٨ وبعد مصاعب جديدة .

الفصل الرابع عشر

قضية شلزفيغ الشمالية

ترتبط قضية شلزفيغ الشمالية بمجموع قضية الدوقيات الدانيماركية ، أي الشلزفيغ وهولشتاين وامارة لاونبورغ الصغيرة .

ترجع أصول هذه القضية ، كما رأينا ، إلى ما قبل ١٨٤٨ . فقد كانت الشلزفيغ وهولشتاين متحدتين بالدانيمارك بموجب معاهدات تصعد إلى ١٧١٩ وإلى ١٧٢١ ، واللاونبورغ بموجب معاهدة ١٨١٤ . وتحقق الاتحاد بشكل اتحاد شخصي ، أي إن ملك الدانيمارك كان في الوقت نفسه سيد الدوقيات .

وفي احصاءات ١٨٦٠ كان سكان الدوقيات ٩٩٢٠٠٠ نسمة ، مع ان سكان باقي الدانيمارك ، أي الدانيمارك الأصلية،٠٠٠ ١٫٦٠٠ نسمه ، وبالتالي تشكل الدوقيات خمسي الدولة الدانيماركية .

وبين هذه الـ ٩٩٢٠٠٠ نسمة وجد ٥٥٢٠٠٠ في هولشتاين و ٥٠٠٠٠ في لاونبورغ ، و ٣٩٢٠٠٠ في الشلزفيغ . وكان سكان الهولشتاين واللاونبورغ ينطقون الألمانية . أما الشلزفيغ فتنقسم أرضها إلى قسمين : القسم الشمالي ولغته الدانيماركية ، والقسم الجنوبي ولغة سكانه الألمانية . والحد اللغوي بين المنطقتين يقع تقريباً على ارتفاع مدينة فلنسبورغ . ومع هذا فان الخط الفاصل بين منطقة اللغة الألمانية ومنطقة اللغة الدانيماركية في الشلزفيغ

لم يكن واضحاً تماماً ، نظراً لوجود منطقة مختلطة يتكلم السكان فيها تارة الألمانية وتارة الدانيماركية وتارة اللغتين .

وبالرغم من أن الشلزفيغ منقسمة، من وجهة النظر اللغوية، إلى قسمين متساويين تقريباً ، فلم يكن هذان القسمان مأهولين بصورة متساوية : فالقسم الجنوبي ، قسم اللغة الألمانية ، كان مأهولاً بالسكان أكثر من القسم الشمالي . ومن الممكن ان يقدر ، حوالي ١٨٥٠ ، انه لا يوجد أكثر من ١٤٠٠٠٠ ، وربما ١٥٠٠٠٠ نسمة لغتهم دانيماركية في الدوقيات . وكل هؤلاء السكان يتجمعون في الشلزفيغ الشمالية .

أما من حيث الوضع الدولي فيجب ان نشير الى انه كان للدوقيات أوضاع مختلفة ، لأن الهولشتاين تؤلف ، منذ ١٨١٥ ، جزءاً من الكونفدراسيون الجرماني ، بينما الشلزفيغ خارجة عنه .

ان السبب العميق لهذه القضية ، قضية الدوقيات ، كانت قضية قوميات : فقد كان الشعب الألماني في الدوقيات يشكو من خضوعه للسيطرة الدانيماركية ، ويريد الانفصال عن الدانيمارك . واختلف الألمان على الشكل الذي يتحقق فيه هذا الانفصال : كان أكثرهم - وهذه النظريه يفضلها ، بخاصة ، استاتذة جامعة كيل بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ - يدعمون نظرية عدم تقسيم الدوقيات ، أي انهم كانوا يصرحون بأن الشلزفيغ والهولشتاين واللاونبورغ تشكل كلاً واحداً ، ويجب أن يرتبط هذا الكل بأجمعه بالكونفدراسيون الجرماني ، بما في ذلك ، الشلزفيغ الشمالية المأهولة بالدانيمارك . وعلى العكس ، كان بعض المؤلفين الألمان ، مثل لورنسن ، يصرحون بلزوم تقسيم الدوقيات حسب مبدأ القوميات ، أي حسب خط التبعية اللغوية ، فالمناطق التي يسكنها الألمان تلتحق بالكونفدارسيون الجرماني ، والشلزفيغ الشمالية المأهولة بالدانيمارك تبقى للدانيمارك .

ولكن هذه القضية القومية تعقدت بقضية وراثية . وعندما يتكلم عن قضية الدوقيات ، يلح على هذه القضية الوراثية . وهذا خطأ ، لأنها لم تكن إلا ثانوية ، ومناسبة . وفي الحقيقة لم يكن القانون الوراثي واحــداً في الدانيمارك وفي الدوقيات : فقد وجد أن ملك الدانيمارك ، الذي كان حتى ١٨٤٨ ، كريستيان الثامن ، لم يكن له إلا وارث واحد مباشر ، وهو ابنه فريديريك ، الذي تزوج مرتين ولم ينجب ولداً . فعنـد موت فريديريك ، وقد تصور قبل حينه بزمن طويل ، لمن يعـدد الأرث ؟ فحسب القانون الدانيماركي ، يجب أن يعود الارث إلى كريستيان غلوكسبورغ ، ابن عم ملك الدانيمارك . ولكن ، حسب عرف الدوقيات ، الذي يقبل الارث في الخط المـذكر فقط ، يجب أن يعود الارث إلى فريديريك اوغستانبورغ ، وهو ابن عم آخر للملك الدانيمارك ، ولكنه لم يكن على وفاق معه . ولنشر إلى أن اوغستانبورغ ما كان ليؤكد مزاعمه إلا على الدوقيات فحسب ، ولم يطالب بوراثة التاج الدانيماركي . وإذا طالب اوغستانبورغ بالاعتراف بحقوقه فالنتيجة هي انفصال الدوقيات عن الدانيمارك .

ولقد اسالت هذه القضية الوراثية كثيراً من الحبر قبل ١٨٤٨ . وفي ٢٨ كانون الثاني ١٨٤٨ قرر الملك فريديريك السابع ، الذي خلف كريستيان الثامن ، ان يضم الدوقيــات دستورياً إلى الدانيمارك : فحتى ذلك الحين كان لسكان الدوقيات مجالس اقليمية ولا يرسلون نواباً إلى الدياط الدانيماركي . وابتداء من كانون الثاني ١٨٤٨ كان على الدوقيات أن ترسل نواباً إلى الدياط الدانيماركي . وهكــذا ارتبطت الدوقيات بصـورة وثيقة بالدانيمارك .

وكان رد الماني الشلزفيغ ـ هولشتاين تشكيل حكومة مؤقتة في كيل ، في ٢٣ آذار ١٨٤٨ ، وعندئذ ، احتل الجيش الدانيماركي عسكرياً الشلزفيغ

ليمنع الألمان من دخولها . فاستنجدت الحكومة المؤقتة بالكونفدراسيون الجرماني . ونجم عن ذلك حرب بين الكونفدراسيون والدانيمارك . وقد قامت ، في الواقع ، الجيوش البروسية بهذه الحرب . وهذا يهم الوحدة الألمانية ولن نطيل البقاء عنده ، ويكفي أن نعلم ، بعد وقوع حربين منفصلتين بهدنة بين الكونفدارسيون والدانيمارك ، أن بروسيا أوقفت الحرب لأنها خافت أن تفسد علاقاتها مع روسيا في هذا الموضوع . وهكذا تركت الدوقيات تدبر مصيرها بيدها .

الا أن مؤتمراً دولياً عقد، في أيار ١٨٥٢ ، في لندن ، واهتم بالقضية. وحضر هذا المؤتمر بريطانيا العظمى ، روسيا ، فرنسا ، النمسا، بروسيا، السويد . وسوى المؤتمر سلفاً وراثة ملك الدانيمارك فريديريك السابع ، وقرر بأن يذهب هذا الارث بكامله ، بما فيه الدوقيات ، إلى كريستيان غلوكسبورغ ، وبالمقابل ، وعد ملك الدانيمارك بأن يعامل ألمان الدوقيات ودانيماركيي الدوقيات معاملة متساوية ، والا يقيم اختلافاً بين الدانيماركيين والألمان . ولنشر إلى أن الكونفدراسيون الجرماني لم يوقع صك لندن لعام ١٨٥٢ ، بل وقعته النمسا وبروسيا فقط . أما الدوق اوغستانبورغ، الذي الغيت حقوقه في هـــذا القرار ، فلم يشاور في الأمر ، ولكنه تخلى عن مطلوبه ، في كانون الأول ١٨٥٣ ، مقابل تعويضات نقدية .

هذه هي أصول القضية . اما ما نريد دراسته،قبل كل شيء ، فهو تطور قضية الدوقيات بين ١٨٥٠ و ١٨٦٦ . والحادث الكبير الذي يميز هـذه القضية هو حرب الدوقيـات الشهيرة عام ١٨٦٤ . ولذا سندرس أصول حرب الدوقيات أي أسبابها البعيـدة ، ومن ثم تطور الحرب ، لا من الوجهة العسكرية ، بل من وجهة النظر الدبلوماسية ، وأخـــيراً مصير الدوقيات بعد هذه الحرب .

١ — أصول حرب الدوقيات

لقد رأينا الحل الذي تبني فيما يتعلق بالدوقيات في المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن ١٨٥٢ . وتجدر الاشارة إلى أن الحكومة الدانيماركية ، بالرغم من قرارات مؤتمر لندن ، لم تقف موقفاً فطناً حذراً أو سليماً . كان لدى الحكومة الدانيماركية انطباع بأن هذه القضية ستنتهي بفقد شيء ، وكانت تعلم بأنها لن تتوصل إلى انقاذ كل الدوقيات ، ولذا أرادت أن تنقذ ما يمكن انقاذه : فاذا فقدت الهولشتاين ، فيمكن أن تتسامح لأنه بلد ماهول بالألمان فقط . ولكنها حاولت أن تحتفظ بالشلزفيغ . وجهدت لتغيير الوضع الراهن لصالحها ، وقامت ابتداءً من ١٨٥٣ — ١٨٥٤ بجهد منظم في « الدمركة » بتأثير المدوسة وتأثير الاكليروس . وحاولت أن توسع ، شيئاً فشيئاً ، نحو الجنوب ، المنطقة التي يتكلم بها باللغة الدانيماركية . وعدا ذلك طلبت التصويت في ١٨٥٤ على دستور ينص على اتحـاد تام بين الشلزفيغ (الشلزفيغ فقط لا الهولشتاين) والدانيمارك : اتحاد اداري ، واتحاد برلماني ، وبالتالي أقامت تمييزاً ، « تعاملاً تفاضلياً » بين الشلزفيغ والهولشتاين .

وارتفعت مباشرة تظلمات السكان الألمان في الدوقيتين : وذكروا الوعود التي قطعها ملك الدانيمارك على نفسه عام ١٨٥٢ . فقد وعد بأن يعامل الدانيماركيين والألمـــان في الدوقيات معاملة متساوية ، ولكنه لم يفعل ، وحاول ، بوسائل دعاية مختلفة ، ارجاع منطقة اللغة الألمانية إلى الوراء ، وخص نفسه بتعامل مختلف في الشلزفيغ ، من جهة ، والهولشتاين من جهة أخرى . ومن المؤكد أن الدانيمارك لم تتمسك بتعهداتها .

ومن الطبيعي أن يهتم الدياط الجرماني بالقضية : فقد أرسل مذكرات إلى الحكومة الدانيماركية يذكرها بتعهداتها التي قطعتها على نفسها، وابتداءً من ١٨٦٠ ، اشتركت بروسيا والنمسا في هذه الاحتجاجات . ورفضت الحكومة الدانيماركية أن تتنازل ، وصرحت بأن موقفها قانوني . واعلمتها الحكومة الانكليزية ، في مذكرة ٢٤ ايلول ١٨٦٠ ، بأنها أخطأت خطأً كبيراً بالتمسك بهذا السلوك . وبالرغم من نصائح انكلترا ، تمسك ملك الدانيمارك بقراراته السابقة ، بل جددها ، بدستور جديد ، في ١٣ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وأعاد هذا الدستور نشر المبدأ الذي تؤلف الشلزفيغ بموجبه جزءاً من الدولة الدانيماركية . ومع أن الهولشتاين تؤلف جزءاً من الدولة الدانيماركية فهي لا ترسل ممثلين الى البرلمان الدانيماركي .

وهكذا كانت الحالة متوترة في آخر ١٨٦٣ . وهددت بروسيا ، باسم الكونفدراسيون الجرماني وبناء على طلب سكان الهولشتاين ، الدانيمارك باتخاذ تدابير صارمة ضدها .

وظل هذا التهديد معلقاً ، منذ عدة أشهر ، لولا أن حادثاً وقع فأشعل النار بالبارود : وهو وفاة ملك الدانيمارك ، فريديريك السابع ، في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وعندئذ وضعت قضية الوراثة : وبموجب القرارات المتخذة عام ١٨٥٢ ، أعلن كريستيان غلوكسبورغ ملكاً على الدانيمارك . وهذه السيادة تنطبق على الدوقيات أيضاً . وكان هذا مطابقاً تماماً لما قرره المؤتمر الدولي في لندن من حيث الوراثة لصالح غلوكسبورغ وسلامة الملكية الدانيماركية . ولكن فريديريك اوغستانبورغ القى نداءً أعلن بموجبه أنه « دوق الهولشتاين وشلزفيغ » . ومع أن اوغستانبورغ قد تخلى ، بملء خاطره ، في ١٨٥٣ ، عن حقوقه مقابل تعويض ، فقد

انكر كلامه ، والتمس عذراً ، وقال انه قبل التنازل عن حقوقه عندما طلب مؤتمر لندن اليه ذلك ، ولكن الظروف تغيرت ، لأن ملك الدانيمارك لم يف بتعهداته ، ولذا اعتبر الدوق اوغستانبورغ نفسه في حل من تعهداته وطالب بوراثة الدوقيات .

أثارت هذه القضية في المانيا اضطراباً كبيراً : فقد درست المنظمة القومية الألمانية الكبرى « الجمعية القومية » القضية في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ ونادت بالمبادىء والشعوب الألمانية ، في ٢٤ تشرين الثاني ، بغية « تحرير » الدوقيات وتسليمها إلى اوغستانبورغ . ولكن الذي يحسب حسابه ، بهذه المناسبة ، هو موقف الدول الألمانية التي تتصرف بقوة السلاح ، أي النمسا وبروسيا . ورأت الحكومة البروسية في ذلك فرصة ممتازة لتضع نفسها بطلًا للمصالح القومية ، وبطلًا لحقوق القوميات . ووراء هذه الحجة السهلة ، وجد دافع آخر للعمل أقوى بكثير : وهو أن بروسيا كانت ترغب في الاستيلاء على منطقة كيل ، لأنها المنطقة التي يمكن منها اقامة قناة بين البحر البالطيكي وبحر الشمال . لكن هذه القناة ، قناة كيل ، التي لم تدشن إلا في العام ١٨٩٥ ، كانت ، في الواقع ، في حيز المشروع ، في ذلك الحين .

ولم تعلن الحكومة البروسية أنها في صالح اوغستانبورغ ، بل صرحت بأنها تريد أن تلزم الدانيمارك باحترام « حق الماني الدوقيات » ، وأعلنت عن نفسها أنها بطل مبدأ القوميات ، وأن الدانيمارك ، في سياسة « الدمركة » لم تحترم حق الألمان في الدوقيات ، ولذا تريد أن تحمي هذا الحق .

أما الحكومة النمساوية ، فكانت مترددة كثيراً ، وهذا مفهوم ، لأنه لا يمكن أن تقبل بأن تضع نفسها بطل القوميات ، ولا تستطيع أن

تطبق هذا المبدأ في أرضها الخاصة وفي دولتها الخاصة . ولذا لم يكن لها أي مصلحة مبدأ للعمل ، وان من مصلحتها عدم الحركة ، لأنها لو قامت بحركة ، لأمكن تذكيرها، بالبندقية وسلافيي الجنوب ، والتشيكيين وغيرهم . ومع ذلك لم تشأ الحكومة النمساوية أن تبقى منعزلة جانباً وبعيدة عن قضية تهم الألمان جميعاً . وكانت ترغب كثيراً في حفظ نفوذها في المانيا ولهذا السبب شاركت في السياسة البروسية .

وفي ١٠ كانون الثاني ١٨٦٤ وقع اتفاق نمساوي — بروسي . وبموجب هذه المعاهدة اتفقت النمسا وبروسيا أن تتوجها معاً إلى ملك الدانيمارك المطالبة بالغاء الدستور الدانيماركي لعام ١٨٥٤ ، هذا الدستور الذي ربط بصورة وثيقة الشلزفيغ بالدانيمارك . واذا لم تقبل الدانيمارك بالغاء هذا الدستور فان النمسا وبروسيا تتفقان على العمل بالسلاح وتسويان ، باتفاق تام ، مصير الدوقيات في المستقبل .

وفي هذا الحين حدثت القطيعة : ففي ١٥ كانون الثاني ١٨٦٤ ، وجهت النمسا وبروسيا ، بموجب معاهدة التحالف ، انذاراً الى الدانيمارك تطالبان فيه بسحب دستور ١٨٥٤ مباشرة. فلم تجب الدانيمارك ، وفي الاول من شهر شباط ١٨٦٤ ، ادخلت بروسيا والنمسا جيوشهما في الهولشتاين وفي الشلزفيغ معاً ، حتى ان الدياط الجرماني ارسل ، من جانبه ، جيوشاً لنفس الغاية .

٢ — حرب ١٨٦٤

بالرغم من الشجاعة التي أبدتها الجيوش الدانيماركية لا حاجة لأن يلح على وجهة النظر العسكرية . لأن نسبة التفاوت بين القوى المتصارعة عظيمة جداً : كانت نفوس الدانيمارك ١٦٠٠٠٠٠ نسمة ، ويمكن أن

يضاف اليها دانيماركيو شلزفيغ الشمالية ، فيصبح المجموع ١٧٥٠٠٠٠ نسمة ، أمام جيوش بروسيا والنمسا مجتمعتين . ولم تمض عشرة أيام على بداية الحرب حتى استولى النمساويون والبروسيون ، في القسم الشمالي من الشلزفيغ ، على أهم الحصون الدانيماركية في دوبل ، ومن ثم بلغت الجيوش النمساوية - البروسية الأرض الدانيماركية الأصلية أي الطرف الشمالي من شبه جزيرة جوتلاند .

وفي هذه الشروط ، اتجهت الدانيمارك ، منذ ١١ شباط نحو الدول الموقعة على اعلان لندن ١٨٥٢ ، وطالبت بالتدخل والنجدة .

كان مصير الحرب منوطاً بموقف هذه الدول : انكلترا ، فرنسا ، روسيا ، وخارجاً عن بروسيا والنمسا اللتين بدأتا الحرب ضد الدانيمارك .

موقف انكلترا — . لقد التمست انكلترا اولا اسباباً لئلا تعمل شيئاً : لقد استدعت حكومة لندن قانونيي التاج فصرحوا بأن انكلترا غير ملزمة بالتدخل ، لأن ملك الدانيمارك لم يحترم التعهدات التي قطعها في ١٨٥٢ . ولا شك في أن انكلترا كانت أيضاً موقعة على معاهدة ١٧١٩ التي تسلم بموجبها ملك الدانيمارك الدوقيات، ومن الممكن أن يتساءل ما إذا كانت معاهدة ١٧١٩ سارية المفعول ؟ ولكن قانونيي التاج صرحوا بأن معاهدة ١٧١٩ غير مقبولة ، لأنه كان يجب تجديدها في ١٨١٥ ، أثناء التنظيم العام للقضايا الأوربية ؛ وما دامت لم تجدد ، فتعتبر ساقطة . وهكذا استطاعت انكلترا من الوجهة الحقوقية الا تهتم بقضية الدوقيات .

ولكن هذا الرأي لم يكن رأي الفقهاء الذي يكون في هذه الحالة حاسماً . والحاسم هو أن الرأي الانكليزي كان يريد السلام ،

وبخاصة ، اوساط الأعمال التي لا تريد الحرب ، لأن الحرب تضيق حركة الأعمال وتجر إلى أعباء ضريبية عظيمة . يضاف إلى ذلك أن الملكة فيكتوريا ، في هذه القضية ، كانت « مناصرة الألمان » وقد كتبت بذلك إلى ابنتها زوجة الامير الوارث ولي عهد « كرونبرانز » بروسيا . والايضاح الوحيد الذي يمكن اعطاؤه لهذا الموقف ، هو أن فيكتوريا كانت وفية بشدة لذكرى زوجها الأمير - كونسود البير ، وكان أميراً المانياً . وربما تساءلت الملكة فيكتوريا كيف يمكن لزوجها أن يعمل لو كان حياً : وخلصت إلى أنه سيكون لصالح النظرية الألمانية ، ولهذا أعلنت بأنها نفسها لصالح هذه النظرية .

لقد كانت للانكليز أسباب للبقاء سلبيين . ولكن أسباباً أخرى كانت تدفعهم إلى العمل ، لأن الجيوش الالمانية إذا توصلت الى الحفاظ على الشلزفيغ وضم هذه الأرض إلى هولشتاين فان المنطقة التي يمكن أن تنشأ فيها قناة كيل تكون عندئذ منطقة المانية . وان انشاء قناة كيل لا يعجب الانكليز ، لأن بروسيا ، التي لا تملك حتى الآن بحرية حربية ، ستلقى تسهيلات جمة لانشاء هذه البحرية في اليوم الذي تحفر فيه قناة كيل . ويمكنها عندئذ أن تنشىء هذه البحرية في البحر البالطيكي أي في معصم من الاسطول الانكليزي ، ومن بعد ، تخرجه بواسطة قناة كيل إلى بحر الشمال . ومن جهة أخرى ، لا تريد انكلترا أن تنهار الدانيمارك تماماً ، لأن الدانيمارك تمسك بمفاتيح البالطيك أي ان المضايق التي توصل إلى البالطيك واقعة في المياه الاقليمية الدانيماركية ، وتستطيع الدانيمارك أن « تغلقها » بسهولة جداً .

وبعد أن وازنت الحكومة الانكليزية بين ما للقضية وما عليها ،

اتجهت نحو فرنسا وطلبت اليها ما اذا كانت مستعدة إلى المشاركة في ارسال اسطول انكليزي الى البحر البالطيكي وجيش فرنسي على «الراين» لجعل بروسيا والنمسا تفكران في الأمر .

موقف فرنسا ـ • لم تظهر الحكومة الفرنسية حماسة . ففي السنة السابقة ، ١٨٦٣ ، قامت الثورة في بولونيا ضد الروسيا . وفي أثناء هذا التمرد استنجد البولونيون بفرنسا . وكان نابوليون الثالث ، على الأقل ، مستعداً لمساعدتهم . ولكنه رأى كثيراً من سوء ارادة انكلترا التي تظاهرت بأنها تريد أن تشارك في المبادهة الفرنسية ، ولكنها تركت أخيراً فرنسا وحدها حتى انتهت إلى لا مخرج . وفكرت الحكومة الفرنسية ، في عام ١٨٦٤ ، ان انكلترا ستعمل نفس العمل في قضية الدوقيات . وأجابت بأنه إذا وقعت حرب مع النمسا وبروسيا بمناسبة قضية الدوقيات فان دوريهما لا يكونان متساويين حقاً : لأن انكلترا تقترح أن تقوم وحدها بالجهد البحري : وذلك بأن ترسل اسطولاً إلى البالطيك حيث لا يخاطر هذا الاسطول بشيء ، لأنه لا يوجد لبروسيا فيه اسطول ، بينما ، على العكس ، ان ارسال قطعة جيش فرنسي على الراين يمكن أن يثير حرب فرنسية ـ بروسية مع جميع النتائج المترتبة عليه . ولذا صرحت الحكومة الفرنسية بأنه يستحيل عليها أن تلتزم بشيء في هذه الشروط .

وكان لنابوليون الثالث ، في قضية الدوقيات ، نظرات شخصية . فقد كان يرى في هذه القضية قضية قوميات ؛ وبالتالي إن كل منطقة الدوقيات المأهولة بالألمان يجب أن تكون ألمانية وتلتحق بالكونفدراسيون الجرماني . وعلى العكس ، ان القسم الشمالي من الشلزفيغ ، باعتباره مأهولاً بالدانيماركيين ، يجب أن يبقى للدانيمارك . وصرح الامبراطور ، في ١٣

نيسان ١٨٦٤ : « نحن الفرنسيين لا نستطيع أن نساند قضية القوميات في البندقية ونكافحها في الدوقيات » .

وأخيراً ، كانت السياسة الفرنسية ترجو تقسيم الدوقيات على أساس مبدأ القوميات ، وذلك بأن تعود أربعة أخماس الدوقيات ، من حيث رقم السكان ، إلى الكونفدراسيون الجرماني، والخمس الباقي يظل للدانيمارك .

موقف روسيا — . كانت الحكومة الروسية في ذلك الحين منهمكة بمشاغل كثيرة : ففي السنة السابقة كانت مهتمة بقمع الثورة البولونية الخطيرة ، وتساءلت ما إذا كانت هذه القضية البولونية قد هدأت حقاً ؛ وفكرت ، من جهة أخرى ، بأن بروسيا إذا استولت على الشلزفيغ — هولشتاين واحتفظت بهذه الأراضي ، انشأت على وجه التأكيد قناة كيل، وفي ذلك ما يساعد البحرية البروسية على النمو . وهذه البحرية البروسية تخفض من تفوق انكلترا البحري . وهذه النتيجة لا تسيء إلى روسيا . وهكذا اقتربت وجهة نظر الروس ، في هذا الاعتبار ، من وجهة النظر البروسية . ومن جهة أخرى ، لم تشأ الحكومة الروسية أن تذهب وتساعد على انهيار الدانيمارك انهياراً كاملاً ، لأنه لا يعلم أين تقف الجيوش النمساوية — البروسية . وبعد فتح الشلزفيغ يمكن أن تستولي على جوتلاند بكاملها وتنزل في الجزر الدانيماركية ، وعندئذ ، تنهار الدانيمارك. وفي هذه الحال من الممكن أن تعطى بقايا الدانيمارك إلى السويد . وهذا التضخم السويدي لا يعجب الروسيا ، لأن السويد والروسيا كانتا في صعوبة بمناسبة قضية فنلانده وجزر آلانه . وفي السياسة الدولية يجب الاهتمام بكل شيء ، لأنه لا يمكن معالجة القضايا بشكل يستقل فيها البعض عن الآخر.

وما دامت أي دولة من الدول الكبرى لا تريد القيام بجهد عسكري، فما من سبيل إلا الحل الدبلوماسي . وقد اقترحت بريطانيا عقد مؤتمر

دولي ، وقبلت روسيا وفرنسا ، فاضطرت النمسا وبروسيا أن تقبلا به . وانعقد هذا المؤتمر في نيسان ١٨٦٤ : بدأ بتقرير هدنة . وفي أثناء هذه الهدنة ، جرى التفاوض . وصرحت بروسيا بأن الحل الوحيد الممكن هو استقلال الدوقيات استقلالاً تاماً عن الدانيمارك ، وقالت ان هذا الحل هو الضمان الوحيد للسلام . ولذا يجب تشكيل الدوقيتين : هولشتاين والشلزفيغ في دولة مستقلة ، تحت صولجان فريديريك اوغستانبورغ . واقترحت بريطانيا العظمى وفرنسا ، على العكس ، تقسيم الدوقيات ، وهذه هي خطة نابوليون الثالث . وهكذا ينفصل المان الدوقيتين عن الدانيمارك (كل الهولشتاين ، واللاونبورغ والقسم الجنوبي من الشلزفيغ). ويبقى القسم الشمالي من الشلزفيغ دانيماركياً لأنه مأهول بالدانيماركيين ، وتضمن الدول استقلال الدانيمارك .

وهنا طرحت قضية صعبة وهي : كيف يحدد خط التقسيم ؟ اوحت الحكومة الفرنسية باستفتاء : وحسب نتائج هذا الاستفتاء تعين المناطق التي يريد سكانها أن يبقوا دانيماركيين ، والمناطق التي يريد سكانها أن يصبحوا المانياً . رفضت الدانيمارك الاستفتاء وصرحت بأنها تريد أن تسوي القضية بمفاوضات مباشرة مع الكونفدراسيون الجرماني : وجرت هذه المفاوضات ، ولم تؤد إلى شيء وانتهى تاريخ الهدنة دون الفصل في شيء ، واستؤنفت الحرب .

لماذا ارتكبت الدانيمارك هذا الخطأ ولم تقبل بالحل الذي اقترحته الحكومة الفرنسية ؟ ربما لأنها لا تريد التخلي عن مدينة فلنسبورغ الواقعة في المنطقة المختلطة من الوجهة اللغوية . وفي هذه المنطقة لا يمكن التنبؤ بنتائج استفتاء . والنتيجه الوحيدة لعنادها استئناف الحرب في ٢٥ حزيران .

واستاءت بريطانيا العظمى وقررت بألا تزج نفسها في القضية . وأيد مجلس العموم هذا القرار بأكثرية ١٨ صوتاً .

وهكذا تركت الدانيمارك وشأنها تماماً . ولم تكن النتيجة طويلة : فبعد ثلاثة أسابيع على استئناف الحرب ، اجتاحت الجيوش الألمانية الجوتلاند ، وعبرت المضيق ، ودخلت الجزر . وعندئذ طلبت الدانيمارك الاستسلام . وأيد هذا الاستسلام بمعاهدة فينا في ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ . وبموجب هذه المعاهدة تتخلى الدانيمارك عن جميع الحقوق التي كانت لها على الدوقيات بكاملها ، لا الهولشتاين واللاونبورغ فحسب ، بل كل الشلزفيغ أيضاً . وعدا ذلك ، تعترف الدانيمارك بأن تتخذ النمسا وبروسيا الاجراءات التي تريدانها لتسوية مصير الدوقيات في المستقبل : أي انه يحرم سلفاً كل احتجاج . وحصلت الحكومة الدانيماركية على أن يكون لدانيماركيي الشلزفيغ الشمالية حق في الاختيار لصالح الدانيمارك ، وفي هذه الحاله ، يجب أن يغادروا الشلزفيغ وينتقلوا إلى الأراضي الدانيماركية ويأخذوا معهم اموالهم المنقولة . كما نصت المعاهدة على انه يحق لهم الحفاظ على ملكية ابنيتهم وعمائرهم .

٣ — مصير الدوقيات من ١٨٦٤ الى ١٨٦٦

هكذا كانت نتيجة حرب ١٨٦٤ . وبقيت قضية أخيرة تحتاج إلى تسوية : لقد نصت المعاهدة على أن تنظم النمسا وبروسيا مصير الدوقيات في المستقبل . وفي الحقيقة ، ان هذه القضية ، قضية « نمساوية - بروسية » وتهم ، قبل كل شيء ، قضية علاقات النمسا وبروسيا . وقد أصبحت هذه القضية ، في ذلك الحين ، عنصر تنافس بين النمسا وبروسيا . ونقتصر على ذكر مراحلها الأساسية .

لقد ظهر ، منذ البدء ، الاختلاف بين النمسا وبروسيا : وقبلت حكومة الدوقيات ، عند الضرورة، أن يصبح فريديريك اوغستانبورغ سيداً ، شريطة أن يخول بروسيا ما يرضيها ، وذلك بابرام اتفاق عسكري بين الدوقيات وبروسيا ، أي عقد حلف ، ومنح بروسيا محطة بحرية في كيل، مع حق انشاء قناة ، وأخيراً دخول الدوقيات في الاتحاد الجمركي الذي تترأسه بروسيا وليست النمسا عضواً فيه . وكل هذه البنود مخصصة لتحقيق ارتباط وثيق بين الدوقيات وبروسيا ، وهذا يعني ، عملياً ، ان الدوقيات ستكون تابعة لبروسيا .

احتجت الحكومة النمساوية على هذا الحل : وصرحت بأنها لا تستطيع أن تقبله ، وان ما تريده هو أن تجعل من الدوقيات امارة مستقلة حقاً، تحت ادارة اوغستانبورغ ، امارة تكون عضواً في الكونفدراسيون الجرماني ، مثل بافاريا وفرتامبورغ وليس لها أي رابطة الحاق أو تبعية ببروسيا .

كيف يمكن التوفيق بين هاتين النظريتين ؟ لقد جرت مفاوضة نمساوية - بروسية وافهمت الحكومة النمساوية خلالها أنها مستعدة إلى تضحية حقوق اوغستانبورغ إذا أعطتها بروسيا تعويضاً من جهة سيليزيا ، ومن جهة غلاتز ، أو بشكل آخر : إذا أعطت بروسيا إلى النمسا ضماناً لأرضها في منطقة البندقية . وجرى تساؤل أيضاً ما إذا أمكن أن يكون هذا التعويض السماح بدخول النمسا في التسولفراين . وأخيراً ، اخفقت كل هذه الترتيبات . عندئذ انقلبت السياسة النمساوية : قدم وزير الشؤون الخارجية روشبرغ استقالته واتخذ خلفه موقفاً أكثر صلابة مع بروسيا ، حتى توترت الحالة تماماً ، في ١٨٦٥ ، وجرى تساؤل حول ما إذا كان الوضع على ابواب حرب نمساوية - بروسية بمناسبة قضية الدوقيات .

ولكن القضية سويت أخيراً بتسوية موقتة باتفاق غاشتاين ، في ١٤ آب ١٨٦٥ .

وبموجب هذا الاتفاق أصبح مصير الدوقيات كما يلي : ضمت دوقية اللاونبورغ إلى بروسيا التي دفعت مقابلها ٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك الى النمسا - هونغاريا ؛ وسلمت الشلزفيغ إلى ادارة بروسيا « بصفة موقتة » . وسلمت هولشتاين إلى ادارة النمسا بصفة موقتة أيضاً إلا مدينة كيل التي ادخلت تحت ادارة بروسيا . وكان مصير الدوقيات التقسيم بين النمسا وبروسيا ، ولكنه تقسيم موقت . ولنشر إلى أن الدوق اوغستانبورغ في هذا الاتفاق وضع جانباً تماماً ولم يتكلم عنه .

ولم تنه هذه التسوية الموقتة الصعوبات : لم يذعن اوغستانبورغ ، وأثار الاضطراب في الدوقيات ، وقام بحملة لصالح الاستقلال . واتخذت الادارة النمساوية والادارة البروسية حيال هذه الحملة موقفين مختلفين : كانت الادارة النمساوية ، في الهولشتاين ، متسامحة للغاية . لأن استقلال الدوقيات لم يضايقها مطلقاً . أما الادارة البروسية ، على العكس ، فقد قمعت حملة اوغستانبورغ بشدة لأنها لا تريد استقلال الدوقيات . وكان ذلك مناسبة لخلاف جديد نمساوي - بروسي : فقد طلبت الحكومة البروسية من الحكومة النمساوية أن تتفق معها للقضاء على دعاية اوغستانبورغ ، فرفضت النمسا . وتساءل الناس ما إذا كانت الحرب ستنفجر مرة أخرى . وفي هذا الحين انعقد مجلس التاج ، في برلين ، في كانون الثاني ١٨٦٦ وقرر أن قضية الدوقيات تستحق الحرب .

وهكذا كانت قضية الدوقيات مناسبة لاثارة الحرب النمساوية - البروسية ، في ١٨٦٦ ، رغم انها لم تكن قضية اساسية . ففي بداية حزيران

١٨٦٦ ، صرحت الحكومة النمساوية ، بأنها تدع إلى الدياط الجرماني ، الناطق باسم الكونفدراسيون ، حل قضية الدوقيات . فاحتجت بروسيا بقولها ان النمسا بهذا التصريح خرقت حرمة معاهدة التحالف في ١٨٦٤ وادخلت جيوشها في الهولشتاين . فأجابت النمسا بأن هذا العمل عدوان من جانب بروسيا وطلبت إلى دول الكونفدراسيون الجرماني النفير ضد بروسيا، وصوتت الدول الكبرى في الكونفدراسيون : دول المانيا الجنوبية، الهانوفر وامارات المانيا الوسطى ، إلى جانب النمسا .

لقد وقعت الحرب ، وبعـــد معركة سادوفا ، اقترح نابوليون الثالث وساطته بين بروسيا والنمسا ، دون أن يجرأ في الذهاب حتى التدخل المسلح : ففي ١٤ تموز ١٨٦٦ قدم امبراطور الفرنسيين أسس السلام : وفي هذه المقترحات ظل نابوليون الثالث وفياً لفكرته في عام ١٨٦٤ : وهي حل قضية الدوقيات على **أساس مبدأ القوميات** . وصرح بأنه يقبل بانضمام الدوقيات إلى بروسيا ، إلا فيما يتعلق بالشلزفيغ الشمالية التي يجب أن يتنازل عنها إلى الدانيمارك إذا استشير شعب هذه المنطقة باستفتاء وطلب هذا الانضمام . وقد سلم بسمارك بهذا الحل ، لأنه لم يستطع في ذلك الحين أن يجابه نابوليون الثالث ، وأيدت مقدمات نيكولسبورغ، في ٢٦ تموز ١٨٦٦ هذا الحل . وسجل هذا الحل نفسه في صلح براغ ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ .

وفي ١٨٦٦ كان الوضع الحقوقي كما يلي : لقد سويت قضية الدوقيات بمعاهدة براغ ، وتم التفاهم على أن تتبع جميع المناطق المأهولة بالألمان : هولشتاين ، لاونبورغ وجنوب الشلزفيغ ، بروسيا . وعلى العكس ، على « شلزفيغ الشمالية » أن تقرر مصيرها الخاص باستفتاء . وهذا الاستفتاء لا يشك بنتيجته ، لأن الشعب كان بكامله دانياركياً تقريباً .

الفصل الخامس عشر

مصير الشلزفيغ الشمالية

إن معاهدة براغ ، التي انهت الحرب النمساوية — البروسية في ١٨٦٦ ، نظمت ، في مادتها الخامسة ، قضية الدوقيات . وتقول هذه المادة : « إن صاحب الجلالة امبراطور النمسا ينقل إلى صاحب الجلالة ملك بروسيا جميع الحقوق التي اعترف بها صلح فينّا بمعاهدة ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ له على دوقيتي الشلزفيغ والهولشتاين » . ومعاهدة فينا هذه هي التي انهت حرب الدوقيات وفصلت هذه الدوقيات عن الدانيمارك وسلمتها إلى بروسيا والى النمسا معاً . أما معاهدة براغ فقد سلمت إلى بروسيا كامل الدوقيات ، لأن النمسا تخلت عن حقوقها . ولكن المادة الخامسة من معاهدة براغ تضيف : « مع هذا التحفظ : وهو أن ينضم سكان المناطق الشمالية في الشلزفيغ من جديد إلى الدانيمارك إذا عبروا عن رغبتهم في ذلك بتصويت معلن بحرية » . وبالتالي ، ان المادة الخامسة من معاهدة براغ تنص على استفتاء في الشلزفيغ الشمالية ليساعد السكان على القول فيما إذا كانوا يريدون أن يبقوا ألماناً أو إذا أرادوا ، بالعكس ، أن ينفصلوا عن كونفدراسيون المانيا الشمالية ليعودوا ثانيةً دانياركيين .

وقد دست هذه المادة الخامسة وبخاصة تحفظها النهائي في معاهدة براغ بناءً على طلب نابوليون الثالث .

ولفهم معنى هذه المادة الخامسة على وجه الصحة يجب أن ننظر إلى الخارطة : في ١٨٦٧ كان في الشلزفيغ نحو ٥٣٠٠٠٠ نسمة . وتنقسم الشلزفيغ إلى قسمين منفصلين بمنطقة مرازغ تمتد من فلنسبورغ حتى هوجر وان ما يسمى « بالاجمال » الشلزفيغ الشمالية ، هو القسم الواقع في شمال هذا الخط . وكانت الشلزفيغ الشمالية في العام ١٨٦٧ تضم تقريباً ١٩٠٠٠٠ نسمة ، وسطحها ٤٠٠٠٠٠ هكتار أي ما يساوي تقريباً مساحة شبه جزيرة كوتانتان في فرنسا . أما الشلزفيغ الجنوبية فكانت نفوسها في الوقت نفسه ٣٤٠٠٠٠ نسمة . اذن كانت الشلزفيغ الجنوبية مأهولة بالسكان بشكل محسوس اكثر من الشلزفيغ الشمالية . وفي الشلزفيغ الشمالية كانت لغة الشعب في أكثريته العظمى الدانيماركية . ففي شمال خط فلنسبورغ – هوجر يكاد يوجد ٢٠٠٠٠ شخص يتكلمون الألمانية . وفي الشلزفيغ الجنوبية ، في جنوبي هذا الخط نفسه يكاد يوجد ٢٠٠٠٠ شخص يتكلمون الدانيماركية . وعلى وجه الاجمال يمكن أن يقال انه يوجد خط تقسيم للقوميات ، وان هذا الخط يمتد تقريباً من فلنسبورغ إلى هوجر ، ولكن بوجه الاجمال فقط ، لأنه ، إذا أريد النظر إلى القضية عن كثب ، لشوهد ، على وجه الدقة حول هذا الخط المتوسط : فلنسبورغ – هوجر ، أنه يوجد مناطق يختلط فيها الدانيماركيون والألمان ، وليس بالسهل اقامة خط تقسيم كما يمكن أن يعتقد .

ونظراً لهذه الحالة ، على أي شيء يطبق التعبير الموجود في معاهدة براغ : « المناطق الشمالية في الشلزفيغ » ؟ من الممكن أن يفكر بأنه ينطبق على كل الجزء الواقع في شمال الخط فلنسبورغ – هوجر ؛ نقول من الممكن أن يفكر بذلك ، ولكن المعاهدة لا تقول بذلك صراحةً .

ومن جهة أخرى ، ان هـذه المادة الخامسة تنص على استفتاء ، ولكنها تهمل أن تقول في أي تاريخ يقع هذا الاستفتاء .

اذن القضية الموضوعة هي الآتية : ما هو مصير شلزفيغ الشمالية ، ومصير هذه « المناطق الشمالية في الشلزفيغ » ؟ بهـذا الاعتبار يوجد حادثان كبيران يجدر حفظهما : الحادث الأول ، هو أن الحكومة البروسية لم تنفـذ الوعد الذي سجل في المادة الخامسة من معاهدة براغ ، أي ان استفتاء الشلزفيـغ الشمالية لم يحدث ؛ والحادث الثاني ، هو أن الحكومة الألمانية سلكت سياسة جرمنة منظمة في الشلزفيـغ الشمالية .

١ — عدم تنفيذ المادة الخامسة من معاهدة براغ

في ١٢ كانون الثاني ١٨٦٧ ، ضمت الدوقيتان ، الهولشتاين والشلزفيغ ، إلى بروسيا ، وكان ذلك نتيجة منطقية لمعاهدة براغ ١٨٦٦ ، ودخلت الدوقيتان ، في الوقت نفسه ، في الاتحاد الجمركي . وابتداءً من هـذا الحين كانت القضية الموضوعة معرفة ما إذا كانت المادة الخامسة من المعاهدة ستنفذ ، أي ما إذا كان سكان الشلزفيـغ الشمالية سيدعون إلى التصويت ليقولوا ما إذا كانوا يفضلون العودة إلى الدانيمارك أو ما إذا كانوا يريدون البقاء رعايا الدولة البروسية . ومنذ ٢٣ آب ١٨٦٦ ، أي منذ اليوم الذي وقعت فيه معاهدة براغ ، وضعت الحكومة الدانيماركية مشروعاً بغيـة تنفيذ المادة الخامسة ، وابلغت هذا المشروع فرنسا ، لأن الحكومة الفرنسية كانت الموحية بفكرة هذا الاستفتاء .

ينص المشروع الدانيماركي على ما يلي :

١ — ان الأرض التي يقع فيها الاستفتاء تمتد حتى خط يمر قليلاً في جنوب فلنسبورغ .

٢ - في هذه الأرض المعرفة على هذا النحو بأنها الشلزفيغ الشمالية ، تميز ثلاث مناطق منفصلة من الشمال إلى الجنوب ، ويدعى السكان إلى التصويت في كل منطقة من المناطق . وقد وضعت الدانيمارك هذا الحكم لأنها فكرت بأن الأكثرية ، في منطقة فلنسبورغ ، قد لا تكون لصالحها ، وأرادت على الأقل الاحتفاظ بمنطقتي الشمال إذا فقدت الثالثة .

٣ - اقترحت الدانيمارك أن يكون التصويت بالتصويت العام ، وأن يكون الناخبون جميع الرجال المولودين في الشلزفيغ أو كانوا يقيمون فيها منذ عشرة أعوام . وهذا الحكم يساعد الدانيماركيين ، الذين لم يريدوا البقاء في الشلزفيغ ، اثر حرب ١٨٦٤ ، لأنها أصبحت تحت الادارة البروسية ، على العودة إلى الشلزفيغ والتصويت . ويجب أن يكون هذا التصويت تحت رقابة ثلاثة مفوضين : دانيماركي ، والماني ، وفرنسي .

هذا هو النظام الذي اقترحته الدانيمارك ، وعرضه وفد من دانيماركيي الشلزفيغ ، في ٣٠ آب ١٨٦٦ ، على ملك بروسيا غليوم الأول ولكن ملك بروسيا رفض استقبال الوفد . وبعد ذلك بقليل ، في ٢٠ كانون الأول ١٨٦٦ ، قال بسمارك في خطاب له في مجلس النواب البروسي : « لقد كان رأيي دوماً أن الشعب ، الذي يبدي بثبات ارادة مصممة على ألا يكون بروسياً أو المانياً ، وان الشعب ، الذي يبدي ارادة مصممة على اتباع دولة مجاورة له مباشرة ومن نفس القومية ، لا يأتي بأي قوة إلى الدولة التي يريد الانفصال عنها » . وهكذا أفهم بسمارك ، بعد كل هذا ، بأن دانيماركيي الشلزفيغ ، إذا كانوا لا يريدون أن يبقوا بروسيين ، فهو لا يحرص على الاحتفاظ بهم . ولكنه أضاف بأنه من الممكن أن تكون هنالك عوامل « جغرافية » أو « ستراتيجية » يمكن أن تدفع الحكومة البروسية إلى عدم قبول رغبات الشعب

وهكذا نرى أن بسمارك يتبنى موقفاً غامضاً ملتبساً . فهو مبدئياً ، يبرر المطلوب الدانياركي ، وعملياً ، يصرح بأنه غير متأكد من أن بروسيا تقيم له اعتباراً . ويبدو أن بسمارك ، في ذلك الحين ، كان على خلاف مع غليوم الأول : لأن الملك لا يريد ، بأي ثمن ، تنفيذ الاستفتاء ، على حين أن بسمارك ربما كان يقبل به .

وفي شباط ١٨٦٧ تشكل الرايخشتاغ التأسيسي لاتحاد المانيا الشمالية . ودعي سكان الشلزفيغ أن يرسلوا نوابهم إلى هذا المجلس ، لأن الشلزفيغ ، منذ شهر كانون الثاني ، ١٨٦٧ ، أصبحت تؤلف جزءاً من الدولة البروسية . وجرت الانتخابات في شباط ١٨٦٧ . وهذه الانتخابات جديرة بالملاحظة لأنها تعادل الاستفتاء . فقد وجد في كل دائرة انتخابية ، وعددها أربع في الشلزفيغ ، مرشح « الماني » أي مناصر للانضمام إلى المانيا ، ومرشح « دانياركي » أي مرشح يحتج على هذا الانضمام .

أما نتائج هذه الانتخابات فكانت كما يلي :

١ - في الدائرة الانتخابية الاولى التي تمتد في شمال الشلزفيغ أي دائرة هادرسيبن ، التي تمر حدودها الجنوبية تقريباً على عشرين كيلو متراً في شمال فلنسبورغ ، حصل المرشح الدانياركي ، أي المرشح الذي احتج على الانضمام إلى بروسيا ، على أكثرية قوية جداً . فقد وجد ١٥٠٠٠ صوت دانياركي ضد ٣٧٠٠ صوت الماني . وهذا الرقم ٣٧٠٠ يدل ، مع ذلك ، على أن عدداً من الناس الذين يتكلمون الدانياركية قد صوتوا للانضمام إلى المانيا .

٢ - وفي الدائرة الانتخابية الثانية ، التي تضم مدينة فلنسبورغ وجزيرة آلز ، توازنت الأصوات الألمانية والأصوات الدانياركية : ٩٩٠٠ للدانيارك و ٩٦٠٠ لألمانيا .

٣ — في الدائرتين الانتخابيتين الباقيتين الموجودتين في الجنوب كانت الأكثرية الألمانية عظيمة .

وعلى العموم : وجد في الشلزفيغ ، في مجموع الدوائر الانتخابية الأربع مجتمعة : ٢٧٠٠٠ صوت دانياركي و ٣٩٥٠٠ صوت الماني . ولكن الاكثرية الدانياركية في الدائرة الانتخابية الاولى لا تقبل الجدل . والحادث الجدير بالذكر أن نائبين من نواب الشلزفيغ ، وهما النائبان الدانياركيان عن الدائرة الانتخابية الاولى والثانية ، عندما جلسا في المجلس التأسيسي لكونفدراسيون المانيا الشمالية ، صرحا على الفور : « نحن دانياركيون ونريد أن نبقى دانياركيين » .

وفي غضون ذلك قرر بسمارك القيام بمفاوضات مع الدانيارك : ففي ٧ أيار ١٨٦٧ ، استدعى وزير الدانيارك في برلين وصرح له بأنه مستعد لأن يدرس مع الدانيارك الشروط التي يمكن أن يجري بها الاستفتاء . وفي ١٨ حزيران ١٨٦٧ وجهت الحكومة البروسية مذكرة إلى الحكومة الدانياركية أوضحت فيها الشروط التي سيجري فيها هذا الاستفتاء . وهي كما يلي :

١ — إن حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية تطلب « ضمانات » لأمن الألمان الذين يعيشون في الشلزفيغ الشمالية . وطلب بسمارك : هل الدانيارك مستعدة لمنح الماني الشلزفيغ الشمالية هذه الضمانات ؟

٢ — صرحت حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية بأن امتداد الأراضي التي سيتنازل عنها يتعلق بمنح هذه الضمانات .

وهكذا صرح بسمارك إلى الحكومة الدانياركية بقوله : أي الضمانات أنتم مستعدون لاعطائنا إياها لنكون مطمئنين على أن الألمان ، في

الشلزفيغ الشمالية ، إذا صوتت هذه الشلزفيغ الشمالية على أنها «دانيمركية»، ليس لهم ما يشكونه من نقل السيادة ؟ والنقطة الثانية : انني انتظر الجواب على هذا السؤال لأعين امتداد الأرض الخاضعة للاستفتاء . ويجب ألا ننسى أن المادة الخامسة من معاهدة براغ قالت فقط « مناطق شمالية » دون أن توضح أكثر من ذلك .

وعندما سلمت هذه المذكرة إلى الحكومة الدانيماركية اوضح بسمارك شفهياً ، في حديث له مع وزير الدانيمارك في برلين بأن الأرض التي يمكن أن تخضع إلى الاستفتاء لا تضم ، على كل حال ، مدينة فلنسبورغ ، لأنه يوجد في فلنسبورغ المان بقدر ما يوجد دانيماركيون ، ولا تضم جزيرة آلز ولا منطقة دوبيل . والشعب في دوبيل وآلز دانيماركي دون نقاش . ولكن بسمارك قال : « في هذه المنطقة جرت المواقع العنيفة، في ١٨٦٤ ، أثناء حرب الدوقيات، وبالتالي ان هذه الأراضي فتحها الجيش البروسي ، ولا مجال لارجاعها .

وفي ١٨ تموز ١٨٦٧ أعطت الحكومة الدانيماركية جوابها ، ويتضمن النقاط التالية :

النقطة الاولى . — قالت الحكومة الدانيماركية : فيما يتعلق بالضمانات ، ما هي الضمانات المقصودة ؟ إن الدستور الدانيماركي ينص على الحرية الدينية وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع لجميع سكان الدانيمارك . وقالت الحكومة الدانيماركية ايضاً : إننا لا نريد أن نقهر بعض الألوف الألمانيين في الشلزفيغ الشمالية ، إذا أعيدت هذه الأرض لنا . ولكنها أضافت : ان ما تخشاه الدانيمارك هو أن تكون هذه الضمانات التي يطلبها بسمارك من طبيعة تساعد الألمان على ممارسة حق اشراف على

الادارة الداخلية في الدانيمارك ، وتساعد المان الشلزفيغ الشمالية ، إذا ضموا إلى الدانيمارك ، على توجيه شكاواهم ، فيما بعد ، إلى حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية ، زاعمين بأن الدانيمارك تعاملهم معاملة سيئة . وهكذا طلبت الحكومة الدانيماركية أن توضح بشكل دقيق طبيعة الضمانات التي تطلبها بروسيا .

النقطة الثانية . — فيما يتعلق بالحدود الأرضية ، في المنطقة التي سيجري فيها الاستفتاء ، صرحت الحكومة الدانيماركية بلزوم اجراء الاستفتاء في كل المنطقة ، التي وجدت فيها اكثرية أصوات لصالح الدانيمارك ، في انتخابات شباط ١٨٦٧ ، لأن هذا الاقتراع كان تعبيراً لارادة السكان . ولنلاحظ ، في انتخابات شباط ١٨٦٧ ، أن جزيرة آلز ومنطقة دوبيل صوتتا للدانيمارك ، وأن دائرة فلنسبورغ الانتخابية أعطت أكثرية خفيفة للدانيماركيين .

وهكذا كان موقف بروسيا والدانيمارك مختلفين بوضوح ، عندما حاولت الحكومة الفرنسية أن تزج نفسها في القضية ؛ وان التدخل الفرنسي في قضية الشلزفيغ الشمالية يستحق أن يلاحظ عن قرب ، لأن هذا الحادث يلفت النظر في دبلوماسية نابوليون الثالث . وقد عرفنا ذلك من مجموعة الوثائق التي نشرت عن أسباب حرب ١٨٧٠ بين فرنسا والمانيا .

في ١١ تموز ١٨٦٦ ، ارسل وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، الماركيز موستيه ، تعليمات إلى القائم بالأعمال الفرنسي في برلين ، لوفيفر دو بيهين ، وقال فيها : هل الشروط التي وضعتها المانيا لتنفيذ الاستفتاء في الشلزفيغ مقبولة ؟ ولاحظ بأن فرنسا لها الحق بأن تهتم بالقضية ، لأنها ، بعد كل شيء ، هي التي طلبت تسجيل المادة الخامسة في معاهدة براغ . ومن المعلوم أن هذه المعاهدة ابرمت فقط

بين النمسا وبروسيا ، ولكن المادة الخامسة في الواقع دست بناء على طلب فرنسا الصريح والرسمي ولذا ترى الحكومة الفرنسية ما يلي :

١ ـ إن من واجب المانيا أن تتنازل عن الشلزفيغ الشمالية إلى الدانيارك إذا طلب السكان ذلك . انه « واجب » ، وبالتالي لا يمكن لبسمارك أن يضع شروطاً لتحقيق هذا الواجب .

٢ ـ اذا اعطت الدانيارك كونفدراسيون المانيا الشمالية **الضمانات** التي يطلبها بسمارك في موضوع مصير المان الشلزفيغ في المستقبل ، فان حكومة الكونفدراسيون لها الحق بالتدخل في القضايا الداخلية للملكية الدانياركية ، وسيكون ذلك فرصة لصعوبات اكيدة بين بروسيا والدانيارك . واستخلص موستيه ان الحل الوحيد الممكن هو التنازل دون شرط ، وثم التنازل حسب خط التقسيم بين القوميات كما عرفه التصويت في انتخابات الرايخشتاغ التأسيسي في شباط ١٨٦٧ .

وهكذا تبنت الحكومة الفرنسية ، بالاجمال ، النظرية الدانياركية المطابقة للمبادىء العامة لسياسة نابوليون الثالث .

وفي ١٦ تموز ١٨٦٧ ذهب لوفيفر دوبيهين القائم بالأعمال الفرنسية ، في برلين ، إلى تيله ، أمين سر الدولة في الشؤون الخارجية لكونفدراسيون المانيا الشمالية ، وكان بسمارك في تلك الآونة غائباً ، عن برلين ، يستريح في ملكيته في الريف . بلغ لوفيفر دوبيهين امين سر الدولة الالمانية المقاطع الأساسية من البرقية التي ارسلها اليه وزير الشؤون الخارجية الفرنسي مبيناً له ، وهذا تمييز دقيق ولكنه دبلوماسي ، بأنه يطلعه على هذه المقاطع ولا يقرأها عليه . والواقع انه قرأها عليه ولكن قراءة غير رسمية . وباختصار اخذ امين الدولة الألماني علماً بوجهة نظر الحكومة الفرنسية .

ورأساً أجاب تيله الى القائم بالأعمال الفرنسي: « ان هذا خطير جدا» ، وصرح بانـــه سيرجع بذلك على الفور الى ملك بروسيـا . ولم يسمع بشيء . ولكن بعد ثمـــانية ايام تفجرت في جميع الصحف البروسية حمـــلة صحفية موجهة ضد فرنسا ، واوضحت الجرائد أن فرنسا سلمت الحكومـة البروسية مذكرة في قضية الشلزفيغ الشـمالية ، وان هذه المذكرة كتبت بلهجة قاسية ، وان فرنسا ، على وجه التأكيد ، ترجو الحرب ، وان بروسيا لن تترك نفسها عرضة للمفاجأة

وكان انطباع القائم بالأعمـــال الفرنسي ان هذه الحملة المقحمة كانت نتيجة حساب ، وان بسمارك يحاول أن يولد حادثـــاً ، وبموجبه تهمل القضية الاساسية وتنقل الى الصعيد الثاني ، اي اغراق هذه القضية في قضية اخطر منها بكثير،وهي معرفة ماذا كان هنالك نزاع فرنسي ـ الماني .ما هي وجهة نظر بسمارك ؟ في الوثائق المنشورة تحت العنوان«سياسةبروسيا الخارجية» ١٨٥٩- ١٨٧٠ ، نجد مذكرتين بخط يده . يصرح بسمارك في الاولى ، بان البليـغ ، في رأيه ، ان تجرأ الحكومة الفرنسية وتوجه الى حكومـــة كونفدراسيون المانيا الشمالية احتجاجات في موضوع قضية الشلزفيـغ ، وانه لاينبغي « التسامح لحظة واحدة » بهذا التدخل الفرنسي . وهـذه هي محاكمة بسمارك في الواقع : ان الرأي العام الفرنسي يسخر تماماً من دانيماركيي الشلزفيـغ ، واذا تظاهر نابوليون الثالث بانه مهتم بهم فذلك لأنه يريد البحث بأي ثمن عن فوز دبلومـاسي : وكان بحـاجة الى ذلك لأسباب سياسة داخلية ، ليمحو ذكرى الاخفاق الذي مني به في مغامرته المكسيكية . وصرح بسمارك عندئذ بأن بروسيا لن تتنازل . وفي المذكرة الثانية يوضح وجهة نظره في قضية الاستفتاء نفسه بقوله بأن لامجال ، باي

حال من الأحوال ، للتنازل للدانيمارك عن دوبيل وجزيرة آلز ؛ ان هذه النقطة خارجة تماما عن نطاق البحث .

ماالذي ستفعله الحكومة الفرنسية ؟ لم تعرف مذكرتي بسمارك، ولكنها عرفت حملة الصحافة الألمانية . وفي ٢٧ تموز كتب وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، دوموستيه ، الى القائم بالأعمال الفرنسي ، في برلين ، بان الحكومة البروسية ، على وجـــه التأكيد ، « استاءت » من طابع الملاحظات التي ابدتها فرنسا : ان فرنسا ابعد ما تكون عن « جرح حساسية بروسيا » . وفي ٢٨ تموز كرر موستيه قوله ، واوضح ان الحكومة الفرنسية لم تسلم الحكومة البروسية **مذكرة دبلوماسية** ، وانها لم تقدم ايضاً الى الحكومة البروسية **بلاغا رسميا** ، بل نقلت اليها ببساطة ملاحظات شفوية . ولكن الصحافة الألمانية شوهت كل القضية زاعمة وجود مذكرة احتجاج فرنسية . وفي الوقت نفسه نشرت « **المونيتور** » ، الجريدة الرسمية الفرنسية ، بلاغاً رسمياً يصرح :« لم تسلم اي مذكرة الى حكومة برلين لا في قضايا الشلزفيغ ولا في أي قضية أخرى » .

وباختصار ، قاتلت الحكومة الفرنسية متراجعة . ومذ رأت حمـــلة الصحافة الألمـــانية تقول : « اذن هل تريد فرنسا الحرب ؟ اذا ارادتها ، فستكون عليها » تراجعت ، وهدأ الحادث . واراد بسمارك ان يصرح في بلاغ شبه رسمي في « الجريدة الألمـــانية » بانه عرف ، بالاجمال ، بان مساعي فرنسا لم تكن من طبيعتها ، لا في الجوهر ولا في الشكل، ان تثير من جانب برلين أي مساع ، وان السلام غير مهدد . وفي الحقيقة ، حصل بسمارك على مايريد : فبعد ان حاول نابوليون الثالث تقديم ملاحظات الى بروسيا ، لم يعد يلح .

وتركت الدانيمارك وشأنها . ولاشك في انه كان من الممكن لدولتين

أخريين ان تهتما في القضية وهما روسيا وانكلترا . وقد أبدت الحكومة الروسية بعض الاهتمام : من ذلك أن المستشار **غورتشاكوف** وجه الى بسمارك رسالة شخصية يوصيه فيها « أن يبرهن على العدل »، ولكنه اضاف : « اما من جهتنا فنحن غرباء عن هذه المساومات ونريد ان نراعي نفس التحفظ عند تنفيذها » . ومن جهة أخرى ، سألت الحكومة الفرنسية الحكومه الانكليزية ، فاجابت بان ليس لها أي داع للاهتمام بالقضية ، وانها لن تخرج من التحفظ الذي رأت من واجبها الحفاظ عليه في هذه القضية.

واضطرت الدانيارك ان تستمر وحدها في المحادثات مع حكومة برلين، ولكن هذه المحادثات لم تؤد الى شيء . وظل بسمارك خلال عدة أسابيع يلح على قضية الضمانات التي ستمنح الى المانالشلزفيغ . وخلصت الحكومة الدانياركية بان أسمعت بان من الممكن منح ضمانات ، ولكن طلبت مدى امتداد المنطقة الخاضعة للاستفتاء : فاجاب بسمارك ستكون على الاكثر منطقة واحدة ، المنطقة الشمالية الاكثر من غيرها في الشلزفيغ . وفي الشلزفيغالشمالية يوجد كما رأينا اربع مناطق منالوجهة الادارية والشمالية اكثر من غيرها هي منطقة هادرسيبن . وفي هذه الشروط لم تتمم الحكومة الدانياركية المحادثة وظلت القضية معلقة . ولم تنفذ المادة الخامسة من معاهدة براغ ولم يجر الاستفتاء .

ودامت هذه الحال عشرة أعوام . ولكن في ١٨٧٨ قررت الحكومة البروسية أن تتحرر من الوعد الذي قطعته . وافادت من ظرف ربما لم تكن الحكومة الدانياركية فيه مستقيمة جداً : فقد تزوجت ابنة ملك الدانيارك دوق كامبرلاند . وكان هذا يدعي بعرش هانوفر ، وهذا العرش لا يوجد منذ ضمت هانوفر إلى بروسيا عام ١٨٦٦ . ولكن باعتبار أن العائلة الملكية في الدانيارك ، التي تطالب بالشلزفيغ الشمالية ، ترتبط بعائلة

كانت تطالب، على الأقل مبدئياً ، بهانوفر ، فقد ظهر هذا الادعاء لبسمارك لبسمارك أنه طريقة سيئة ، فأفاد منه ، وصرح بأنه يجب اعطاء درس إلى الدانيمارك . ولما كان في ذلك الحين على علاقات طيبة مـــع الحكومة النمساوية ، لأنه كان على وشك ابرام الحلف النمساوي - الألماني ، فقد حصل ، في ١١ تشرين الأول ١٨٧٨ على توقيع معاهدة جديدة نمساوية - بروسية ، وبموجبها حذف المقطع الأخير من المادة الخامسة في معاهـدة براغ . وهذا المقطع الأخير كان بالضبط العبـارة التي تعد بالاستفتاء . ولا ننسى ان معاهدة ١٨٦٦ كانت معاهدة نمساوية - بروسية : فاذا تخلت النمسا عن المطالبة بتنفيذ هذا البند ، فان بروسيا يمكن أن تقول بأنها ليست ملزمة بشيء ، لأنها أخذت تعهداً حيال النمسا ، وأن النمسا الغت هذا التعهد . وعلى هذا يمكن ان يجاب بأنه يوجد ، مع هذا، تعهد متخذ، على الأقل اخلاقياً ، حيال الشلزفيـغ الشمالية . ولكن بسمارك لم يقبل بهذا أبـدا .

٢ ـــ سياسة الجرمنة في الشلزفيغ الشمالية

لقد استعملت الادارة البروسية في الشلزفيـغ الشمالية طرقاً مختلفة في سياسة الجرمنة ، ونريد أن نستعرض بسرعة هذه الطرق ، فقد كانت ذات أهميه وتعتبر مثلاً صالحاً للطرق التي استعملت في مناطق أخرى بمنـاسبة قضايا القوميات . وقد يبدو احساسنا بهذه الطرق انها تافهة بالنسبة لما نشاهده من حوادث في عصرنا . ولكن الدانيمركيين يعتبرون مضطهدين في اوربة آخر القرن التاسع عشر وتقاليدها الليبرالية ، وهذه الطرق التي استعملتها الادارة الالمانية هي كما يلي :

١ - **اجراءات ضغط ضد بعض الأفراد** : فمن ذلك اجراءات ضغط ضد الموظفين : ففي الشلزفيغ الشمالية وجد ، بالطبع ، عند الانضمام إلى بروسيا ، عدد عظيم من الموظفين من أصل دانياركي . ودعي جميع هؤلاء الموظفين لتأدية يمين الولاء إلى ملك بروسيا ، وعزل الموظفون الذين رفضوا تأدية هذه اليمين ، دون راتب تقاعدي : فقد وجد من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ موظف رفضوا اليمين . ومن بعد وجدت قضية « **المختارين** » وليس في نيتنا أن نشرح هذه القضية بالتفصيل ، فقد كتب عنها الدانياركيون كتباً مطولة حقوقية كبرى . وغرضنا أن نبسط الأمور ما أمكن : فبموجب معاهدة ١٨٦٤ ، أي المعاهدة التي تنازلت بموجبها الدانيارك عن الدوقيات للنمسا والبروسيا ، ذكر ، في المادة التاسع عشرة بان لسكان الشلزفيغ الحق ، اذا أرادوا ، أن يختاروا الدانيارك ، شريطة أن يذهبو ويعيشوا في الدانيارك آخذين معهم أموالهم المنقولة ، وبامكانهم أن يبقوا مالكين للبنايات التي يملكونها في الشلزفيغ . ومن حيث المبدأ ، للحفاظ على القومية الدانياركية ، يجب على ساكن الشلزفيغ الشمالية ، أن يغادر الأرض ويذهب ليقيم في الدانيارك . ولكن ، في ١٨٧٢ ، ابرم اتفاق بين الدانيارك وبروسيا يسمح « للمختارين » أي لسكان الشلزفيغ الشمالية ، الذين يريدون الحفاظ على قوميتهم الدانياركية ، أن يبقوا مع ذلك في الشلزفيغ مع كونهم مواطنين دانياركيين . وهذا الاجراء سمح لعدد من المختارين ، الذين ذهبوا من قبل ، أن يعودوا إلى بلدهم . لأن الأختيار لم يكن بملء القلب ، فاذا أمكن الرجوع إلى الأهل والعائلة والدار وإلى الاماكن التي يجد فيها الانسان عاداته وملكياته لفضل ذلك . ووجد اناس اختاروا بعد ١٨٦٤ لصالح الدانيارك ، وبعد ١٨٧٢ ، عادوا إلى الشلزفيغ الشمالية مع المحافظة على قوميتهم الدانياركية.

وفي ١٨٩٨ قررت الادارة الألمانيـة طرد هؤلاء المختارين الدانيماركيين بالمئات دون اعطائهم أقل سبب مبرر .

وبالطبع ، ان للحكومة الحق دوماً في طرد الأجانب الذين يبدون لها غير مرغوب بهم : هذا اجراء بوليسي بسيط . امـا « **المختارون** » فكانوا حقوقياً أجانب لأنهم اختـاروا الدانيمارك . حقاً لقد عاشوا في الشلزفيـغ ، وعاشوا فيها دوماً ، وفيها ثرواتهم ومشاغلهم ولكن الادارة الألمانية طردتهم وعائلاتهم في أربع وعشرين ساعة ، ومن الطبيعي أن من طردتهم قد اختارتهم بعناية : لقـد طردت اناساً كان من عادتهم أن يحضروا اجتماعات جمعيات دانيماركية ، واناساً لم يكن موقفهم السياسي موثوقاً ، واناساً كان من عادتهم أن يربوا اولادهم في مدارس الدانيمارك .

٢ - **اجراءات تتعلق بالقضية اللغوية** : ان العلامة الخارجية للقومية هي اللغة . فقد كان الناس ، الذين يتكلمون بالدانيماركية ، ولا يريدون التكلم بالألمانية ، يظهرون بذلك بأن لهم عاطفة قومية دانيماركية . وقد حاولت الادارة الألمانية أن تقلل ، ما أمكن ، عدد الناس الذين يستعملون اللغة الدانيماركية ، ووضعت قضية التعليم : فقد جرمنت الحكومة الألمانيـة التعليم الثانوي . ولكنها ، في التعليم الابتدائي ، في مدارس الريف على الأقل ، سمحت بالتعليم بالدانيماركية ، ثم شيئاً فشيئاً عدلت عن هذا الوعد : وفي ١٨٧١ ، فرضت في كل المدارس الابتدائية ست ساعات لغة المانية في الاسبوع . وفي ١٨٧٨ قررت أن يعطى التعليم في المدارس الابتدائية باللغة الألمانية في كل المواد الأساسية : النحو ، الحساب ، العلوم الطبيعية ، التاريخ ، الجغرافية ؛ وأخيراً في ١٨٨٨ قررت الا تعلم اللغة الدانيماركية في المدارس ، إلا فيما يتعلق بالتعليم الديني . وفي الوقت نفسه ، اغلقت

المدارس الخاصة الدانماركية ، الواحدة بعد الأخرى ، حتى لم يبق منها شيء في ١٨٨٨ . وهذا يوضح بأن لا سبيل أمام العائلة الشلزفيغية ، التي تريد أن يعرف أبناؤها اللغـــة الدانماركية ، إلا أن ترسلهم إلى مدرسة في الدانمارك .

وفي نفس هذا النظام من الأفكار ، يمكن أن نضع **قضية الكنيسة**، وهي قضية **لغوية** : فقد أرسلت الحكومة الألمانية مباشرة إلى الشلزفيغ أمواجاً من الرعاة الألمان . وكان الشلزفيغيون لوثريين ، ولوثريين طيبين ، وبالتالي يمكن أن يكونوا حساسين بتأثير الراعي اللوثري الألماني . وكان هؤلاء الرعاة يستخدمون اللغة الألمانية فقط كلغة للكنيسة ، وشيئاً فشيئاً، لم يبق في الشلزفيغ الشمالية ، في ١٩٠٤ ، على ١٠٨ كنائس إلا ٣٦ كنيسة دانماركية ظلت فيها اللغة الدانماركية لغة الكنيسة .

قضية الجرائد . — ولتغذية استعمال اللغة الدانماركية يجب وجود صحافة دانماركية . وقد أنشأ الألمان عدداً عظيماً من الجرائد الألمانية في الشلزفيغ الشمالية : وجد عشر جرائد . وتركوا أربع جرائد باللغة الدانماركية : ولكن حياة هذه الجرائد الأربع كانت صعبة للغاية ، لأنها كانت عرضة لمراقبة السلطات البروسية وخلال مرات عديدة كان المحررون والصفافون هدفاً للتوقيف والطرد . وحكم على رؤســـاء التحرير بعقوبة السجن . ووجد بين ١٨٦٨ و ١٩٠٤ خمس وستون حكماً بالسجن ضد الصحفيين الدانماركيين في الشلزفيغ .

٣ — **الهجرة الألمانية** . لقـــد كان من صالح الألمان بالطبع ، لجرمنة الشلزفيغ الشمالية ، زيادة عدد السكان من أصل الماني ، وبالتالي، الاتيان بألمان من الداخل . وفي بعض الأحوال ، كان هذا الأمر سهلاً

جداً . فمن ذلك أن مستخدمي الخطوط الحديدية كانوا المانأ . وجاء إلى المناطق التجارية والصناعية عدد من الألمان من بروسيا ، وبراندبورغ وساكس وريتانيا . إن مدينة فلنسبورغ، وهي أهم مدينة،كانت تضم في العام ١٨٦٧ عشرين الف نسمة ؛ وفي ١٩١٢ أصبح سكانها ٦٣٠٠٠، لأنه حدث بهذه المدينة نهوض تجاري وصناعي واجتاحتها موجة مهاجرين المان ، حتى انه لم يوجد فيهـــا في انتخابات ١٩١٢ إلا ٤٥٦ صوتاً دانياركياً بينما وجد فيها ٥٠٠٠ صوت الماني .

ولكن لا يكفي استيطـان المدن ، بل ينبغي استيطان الأرياف أيضاً . وهذه القضية صعبة . ولهـذا انشئت ، في ١٨٩١ ، « شركة الاستعمار الألمانية » ونظمت في ١٩٠٩ تحت ادارة الكونت **دانتزاو** . وكانت هذه الشركة الاستعمارية ، التي تساعدها الحكومة الألمانية ، تشتري في الشلزفيـغ الشمالية الأملاك وتؤجرها إلى معمرين المان، أو أنها تستخدم نظاماً آخر يسميه الألمان نظام « **رنتن غوتر** » : وذلك بأن تقدم شركة الاستعمار إلى الألماني ، الذي يرغب في شراء ارض في الشلزفيـغ الشمالية ، قرضاً بفائدة معتدلة بسعر ٣ ١/٢ ٪ ، واتفق على ألا يبيع المستفيـد ملكه دون موافقة الدولة . وبالطبـع كانت الحكومة البروسية ترفض هذه الموافقة إذا كان البيـع إلى دانياركي . وبالتالي كان هذا النظام واسطة لكسب أراضي كان ملاكها المانأ وسيظلون دوماً المانأ . وأخيراً تدخلت الدولة نفسها في القضيـــة ، وبين ١٩٠٠ و ١٩١١ اشترت أراضي في الشلزفيـغ الشمالية ، لحساب املاك الدولة، ثم أجرتها ، وخصصت الحكومة البروسية ، في ١٩١١، اعتماداً ضخماً لهذا الغرض .

كانت تدابير الجرمنـة جميعاً نشيطة بخاصة بين ١٨٩٧ و ١٩٠١ ،

عندما كان الرئيس الأعلى فون كولر يوجه إدارة الشلزفيغ . وقد أثارت هذه الأعمال احتجاجات عديدة في الرايخشتاغ ، وحاول النائب الدانيماركي الوحيد أن يجذب الانتباه إلى شدة هذا النظام . ونجح ، مرة واحدة فقط ، في شهر شباط ١٨٩٩ ، في الحصول على تصويت اشترك فيه الاشتراكيون الألمان والوسط الكاثوليكي بل وجزء عظيم من القوميين - الأحرار ، أي الأحزاب الثلاثة الكبرى . فقد صوتت مع النائب الدانيماركي ، ووضعت الحكومة في حالة أقلية . ولم يكن لذلك نتيجة أخرى ، ولكن فيه دليلاً : لأنه وجد في الأوساط الألمانية من كان يرى أن موقف فون كولر كان مبالغاً ومفرطاً .

مقاومات الجرمنة . — اصطدمت سياسة الجرمنة بالطبع بمقاومات. وتجدر الاشارة إلى أن العنصر الدانيماركي كان في تناقص مستمر بسبب الهجرة : فمن ذلك ان كثيراً من شبان الشلزفيغ الشمالية ، عندما يبلغون سن الخدمة العسكرية ، كانوا يغادرون البلاد ، لئلا يخدموا في الجيش البروسي . ونقص الشعب الدانيماركي في الشلزفيغ الشمالية ٦٠٠٠٠ نسمة بين ١٨٦٦ و ١٨٨٦ ، مع العلم بأن سكان الشلزفيغ الشمالية ، في ١٨٦٧ ، كانوا ١٩٠٠٠٠ نسمة تقريباً . ومع ذلك ، قاوم دانيماركيو الشلزفيغ الشمالية . ولتقدير هذه المقاومة يجب أن نلاحظ نتائج الانتخابات التي يتقدم اليها دوماً مرشح دانيماركي محتج . ويكفي أن نرى الأصوات التي يحصل عليها . ففي شباط ١٨٦٧ ، وجد في الشلزفيغ الشمالية كلها ٢٧٠٠٠ صوت « دانيماركي » ومن ثم ، بين ١٨٧٨ و ١٨٩٠ انخفض العدد ، وبلغ في ١٨٩٠ اخفض نقطة ؛ فلم يوجد اكثر من ١٣٧٦٠ صوتاً دانيماركياً . ثم صعد رقم الأصوات الدانيماركية إلى ١٥٠٠٠ ، وفي ١٩١٢ إلى ١٧٢٠٠ . وفي هذا قرينة تدل على أن الاحتجاج الدانيماركي لم ينقطع .

لقد وجهت هذه المقاومة تباعاً من قبل ثلاثة رجال كانوا في الوقت نفسه نواباً « دانيماركيين » عن الشلزفيغ في مجلس الرايخشتاغ : **كروغير**، **يوهانسن** ، **يسّن**. كان كروغير يمثل الاتجاه المتشدد، وقد قبل الجلوس في الرايخشتاغ لأن النواب في هذا المجلس كانوا غـير ملزمين بحلف اليمين ، ولكنه انتخب أيضاً في **لاندتاغ** بروسيا . وهنا كان ملزماً بحلف يمين الولاء لملك بروسيا ، فرفض أن يجلس في المجلس . وأثار هذا الموقف بعض التردد والحيرة ، وتساءل عدد من دانيماركيي الشلزفيغ ما إذا كان اسلوب : « كل شيء أو لا شيء » مناسباً ، وبخاصة ما إذا كان اسلوب رفض اليمين حاذقاً .

ولكن دانيماركيي الشلزفيغ لم يكتفوا بالتعبير عن رأيهم بالتصويت . فقد نظموا أنفسهم لمقاومة الجرمنة ، وانشأوا عصبة للحفاظ على اللغة الدانيماركية ، وأسست هذه العصبة مكتبات المطالعة بلغ عددها ١٧٠ مكتبة دانيماركية في الشلزفيغ الشمالية ، وكانت توزع الكتب على السكان. وأنشأوا أيضاً عصبة التعليم، وقد نظمت لترسل على نفقتها التلاميذ إلى مدارس الدانيمارك . وأخيراً نظموا كتلة اهتمت بقضية الأراضي ، وجمعت، باكتتابات طوعية ، مبالغ هامة جـداً لتمنع الألمان من شراء الأراضي . وعندما يريد الماني الحصول على أرض ، يأتي مباشرة دانيماركي تساعده الكتلة ويقترح سعراً أعلى ويحاول انتزاع المعاملة .

ولم يخب جهـد مقـاومة الدانيماركيين في الشلزفيـغ حتى ١٩١٤ ، ولكن يجب أن نقول إن هذا الجهد ، بعد ١٩٠٠، لم تشجعه الحكومة الدانيماركية الا قليلا . وعندما وصل الاشتراكيون والجذريون الدانيماركيون إلى السلطة ، قام الوزير **كريستنسن** ، حسب الوثائق الدبلوماسية الألمانية المعروفة اليوم ، خلال عدة مرات، بمحادثات مع المانيا .

وكانت الدانيارك تخاف حرباً عامة ، وفكرت بأنها ستكون مأخوذة بين المانيا وانكلترا ، ومحتلة من هذه أو تلك ، وحاولت أن تسحب اصبعها من القضية . وقبلت في ١٩٠٧ بتوقيع اتفاق مع المانيا . وبموجبه أرضت المانيا الدانياركيين بعض الرضى في قضيــة « المختارين » . وبالمقابل وعدت الحكومة الدانياركية ، بأن تؤثر على دانياركيي الدانيارك بغيــة « تهدئة قضية الشلزفيغ » ، أي ، باختصار ، أن تنصح الدانياركيين ، في الدانيارك ، بالا يدعموا دانياركيي الشلزفيغ الشمالية في مقاومتهم ضد المانيا .

وهكذا ظلت الحالة حتى ١٩١٤ . وبعد حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ قرر مؤتمر السلام استفتاءً في الشلزفيـغ الشمالية . وكان هـذا الاستفتاء تنفيذاً لما وعـد به بسمارك ولم يفعله . وجرى الاستفتاء في منطقتين : في منطقة شمالية تنطبق تقريباً على الدائرة الانتخابية في **هادرسيبن** ، وفي منطقة ثانية تضم مدينة فلنسنبورغ : ففي المنطقة الاولى ، الشمالية ، وجد ٧٥٠٠٠ للدانيارك و ٢٥٠٠٠ لألمانيا . وفي المنطقة الثانية ، بالمقابل ، كان للألمان ٥١٠٠٠ صوت وللدانياركيين ١٢٧٠٠ . وهذا يرجع إلى أن استيطان هـذه المنطقة ، وبخاصة فلنسنبورغ ، قد تغير كثيراً منذ ١٨٦٦ ، بسبب الهجرة الألمانية . وعادت الشلزفيـغ الشمالية إلى الدانيارك في العام ١٩٢٠ .

الفصل السادس عشر

الحركة القومية النورفيجية

ان حالة الحركة القومية النورفيجية خاصة ، حتى انه من الممكن التردد ، بادىء ذي بدء، في ادخالها في حركة القوميات . فقد كان للنورفيجيين ، في مملكة السويد ، التي يؤلفون جزءاً منها ، استقلال ذاتي كامل في قضاياهم الداخلية ، وبالتالي لا يمكنهم أن يزعموا بأنهم « مقهورين » او مضطهدين من قبل السويديين ، لأنهم يديرون أنفسهم ويسنون قوانينهم بحرية ، ومع ذلك ، لم يشاؤوا الاكتفاء بهذا النظام ، وانفصلوا عن السويد، وكانت المطالبة بالاستقلال ظاهرة عاطفة قومية نورفيجية .

وفي دراستنا هذه نريد أن نبين أصول الحركة القومية النورفيجية ؛ وأن نلح على الخلاف الذي شجر بين النورفيجيين والسويديين بين ١٨٩١ و ١٩٠٥؛ وأخيراً ، أن نوضح الظروف التي تكونت فيها دولة النورفيج المستقلة .

١ — اصول الحركة القومية

لفهم هذه القضية يجب أن نرى أولاً وضع النورفيج في الدولة السويدية وكيف نما احتجاج السويديين على هذا الوضع .

وضع النورفيج في الدولة السويدية . — لقد وجدت النورفيج متحدة بالسويد منذ ١٨١٥ .

في بداية القرن التاسع عشر كانت البلاد الاسكاندينافية منقسمة إلى دولتين : من جهة ، مملكة الدانمارك ، وتضم الدوقيات الدانماركية والنورفيج ؛ ومن جهة أخرى ، السويد التي تملك فنلانده .

وفي ١٨٠٩ ، اثر حرب بين الروسيا والسويد ، اضطرت السويد أن تتنازل لروسيا عن فنلانده مع جزر آلاند الموجودة في البحر البالطيك بالقرب من الشاطىء السويدي . وكان هذا الظرف خطيراً للغاية على المملكة السويدية ، لأن الهزيمة ، التي منيت بها ، أدت إلى هزات داخلية ، حركة ثورية : فقد خلع الملك غوستاف آدولف الرابع بهذه الحركة ، واستعيض عنه بعمه ، الدوق شارل ، الذي أصبح ملكاً تحت اسم شارل الثالث عشر .

وكان هذا الملك الجديد مسناً ، ولم ينجب أولاداً : وكان همه الأول أن ينتخب وارثاً له . وبنتيجة ظروف مختلفة ، لا مجال للتعرض اليها الآن ، وقع اختياره على جنرال فرنسي اسمه برنادوت ، وكان معروفاً من قبل السويديين ، لأنه أتى في ١٨٠٦ على رأس جيش فرنسي واحتل بوميرانيا السويدية ، وخلال هذا الاحتلال ، كسب عطف السكان . وكان برنادوت في هذه الآونة في باريس : فارسل اليه رسول ، وقبل أن يأتي إلى السويد ويصبح فيها أميراً وارثاً . لماذا كانت للسويديين هذه الفكرة الغريبة في البدء في الذهاب والبحث عن جنرال فرنسي ؟ لأن اوربه كانت ، في ذلك الحين ، في اوج النظام النابوليوني ، وفكروا بأنه إذا كان ملكهم في المستقبل أميراً فرنسياً ، شملهم عطف نابوليون ، الذي يستطيع أن يحميهم ضد هجوم جديد من الروسيا . ولكن الأمور دارت بشكل آخر لا يتصور في ١٨١٠ عندما قبل برنادوت أن يكون أميراً وارثاً .

ومنذ أن فقدت السويد فنلانده بحثت عن « تعويض » ، وكان التعويض الهام بالنسبة لها ضم النورفيج . لأن السويد سجينة في بحر البالطيك ، فاذا ضمت النورفيج، كسبت واجهة محيطية، وأصبحت دولة بحرية، ويمكنها أن تتأكد من مساندة بل وحلف انكلترا ، بينما لا تستطيع انكلترا أن تعمل شيئاً لمساعدة السويد إذا ظلت هذه محصورة في البحر البالطيك . غير أن السويد لا تستطيع أن تنتظر كسب النورفيج من نابليون، لأن الدانيمارك كانت حليفة نابليون . وهكذا تطورت السياسة السويدية . وعند القطيعة بين نابليون والقيصر الكسندر ، رأى هذا الأخير أن يستميل السويد إلى جانبه ، فوعدها، إذا دخلت في التألب ضد نابليون بأن يعطيها النورفيج . واستعد برنادوت لهذه السياسة ، وتخلى عن نابليون ، ودخل في التألب ضد فرنسا ، وحصلت السويد على النتيجة التي بحثت عنها . وبما أن الدانيمارك بقيت حليفاً لنابليون ، فقد اضطرت ، في كانون الثاني ١٨١٤ ، في معاهدة كيل أن تتخلى عن النورفيج .

وحدث حادث له معناه في هذه الآونة : فقد أراد النورفيجيون ، في ١٨١٤ ، أن يؤلفوا دولة مستقلة . كان حاكم النورفيج ، في ظل النظام الدانيماركي ، أميراً من الأسرة الملكية الدانيماركية ، الأمير **كريستيان** : فقد نادى كريستيان هذا بنفسه ملك النورفيج وبادر بسرعة ، في ١٧ أيار ، إلى وضع دستور يشبه كثيراً الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ . ولم تشأ السويد أن تترك النورفيج تنظم استقلالها . وقامت حرب بين السويد والنورفيج ، وظفرت الجيوش السويدية بسهولة . وفي ١٨١٥ وقع **صك الاتحاد** بين السويد والنورفيج ، وبدا هذا الصك في شكله ارتباطاً مقبولاً بحرية ، ولكنه، في الحقيقة، فرض على النورفيجيين بالقوة .

ولكن صك الاتحاد ترك للنورفيجيين حريات واسعة جداً . وقد فهمت

الحكومة السويدية المقاومة التي ظهرت في النورفيج ضد الاتحاد ، ورأت ، إذا أرادت الوصول إلى شيء ، أن تقوم بتنازلات . واتحدت النورفيج والسويد تحت ظل السلالة السويدية ، ولكن كان لكل منهما وزاراتها المتميزة ، وادارة منفصلة تماماً لكل بلد . الا أن توجيه الشؤون الخارجية ظل عاماً على السويد والنورفيج . وتأمن هذا التوجيه بوزير **سويدي** . وبالتالي ، كانت النورفيج ، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، ملحقة بالسويد . أما في القضايا الأخرى فقد حكمت النورفيج نفسها بحرية ، مع التحفظ بموافقه ملك السويد . إذن يوجد نوع من نظام « ثنائي » . وهذا هو الاسم الذي أعطي فيما بعد ، في ١٨٦٧ ، في النمسا ـ هونغاريا ، إلى نظام مشابه . ومع ذلك وجد اختلاف محسوس بين الثنائية السويدية ـ النورفيجية في ١٨١٤ ، والثنائية النمساوية ـ الهونغارية في ١٨٦٧ : وهو أن القضايا المشتركة بين السويد والنورفيج ردت إلى الحد الأدنى ، لأن الادارة الوحيدة المشتركة كانت ادارة الشؤون الخارجية .

تنظيم الحكم . ـ لقد كان النظام في السويد دستورياً . فقد وضع في عام ١٨٠٩ بعد الثوره التي أطاحت بالملك غوستاف الرابع آدولف . وكان في السويد مجلس منتخب ، ولكنه في العام ١٨١٥ كان مجلساً من نوع مجلس المملكة العام في النظام القديم في فرنسا ، مجلساً مؤلفاً من ممثلي الطبقات الأربع : **الاكليروس ، الطبقة النبيلة ، البورجوازية ، الفلاحون** . وكانت هذه الطبقات تصوت منفردة . وبالتالي كان هذا النظام **ارستقراطياً** ، لان الطبقة النبيلة والاكليروس يؤلفان حلفاً ويتوصلان بسهولة إلى الحصول على الاكثرية . إلا أن هذا النظام حول في العام ١٨٦٦ واقيم في السويد برلمان من اسلوب حديث ، **الريكسداغ** ، وكان ينتخب بالتصويت الضريبي .

أما النورفيج ، في الاتحاد السويدي ـ النورفيجي ، فقد احتفظت بدستور أيار ١٨١٤ الذي تكلمنا عنه . وهـذا الدستور ينص على وجود مجلس منتخب في النورفيج ، «الستورتينغ» وكان ينتخب بالتصويت الضريبي ، ولكن بضريبة مخفضة : وليكون المواطن ناخباً في الأرياف يكفي أن يكون وارده ٨٠٠ فرنك في العام . وهذا الدستور لعام ١٨١٤ مستوحى من الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ ، ومبني على مبدأ فصل السلطات . والنتيجة هي أن الملك لا يستطيع أن يحل الستورتينغ النورفيجي . وهذا المجلس يستطيع أن يصوت على القوانين ، ولكن كان للملك، مثل لويس السادس عشر في نظام دستور ١٧٩١ ، حق الفيتو التعليقي ، أي انه إذا رفض توقيع قانون ، فعلى الستورتينغ أن يصوت على هذا القانون خلال ثلاث دورات تشريعية متوالية ليضطر الملك أخيراً إلى توقيعه .

وهكذا نرى انه كان للنورفيج استقلال ذاتي كامل في شؤونهـــا الداخلية ، ولم تكن تابعة للسويد إلا في قضايا السياسة الخارجية ، وكان يوجد ، في مكاتب وزارة الشؤون الخارجية ، موظفون نورفيجيون . وفي الوظائف الدبلوماسيـة والوظائف القنصليـة ، كان الملك يستخدم أيضاً نورفيجيين نوعاً . ولا يمكن للنورفيجيين أن يزعموا بأنهم كانوا موضوعين جانبـــاً .

ومع كل ذلك فقد احتج النورفيجيون على هذا النظام الذي ليس فيه شيء قهري أو اضطهادي . فلماذا لم يرضوا عن الحالة التي وضعت لهم عام ١٨١٥ ؟ يوجد سبب أساسي ، وهو أن هذا النظام فرض عليهم بالقوة . فما زالت ذكرى حرب ١٨١٥ ضد السويد ماثلة في أذهانهم . ولكن توجد أسباب أخرى ترجع إلى الاختلافات بين النورفيجيين والسويديين .

الفارق اللغوي . — كانت اللغة الرسمية ، وهي اللغـــة الأدبية أيضاً ، في النورفيج اللغة الدانيماركية ، الدانيماركية المتبدلة قليلاً . وكانت كتلة الشعب النورفيجي لا تتكلم الدانيماركية ، بل تتكلم لهجة خاصة ، وهذه اللهجة تختلف عن السويدية اكثر بكثير منها عن الدانيماركيه . ولنلاحظ أن هذه القضية اللغوية لم يكن لها أهمية كبرى ، لأن النورفيج تدير أمورها بحرية ؛ وبالتالي ، لا يوجد في النورفيج أي موظف يتكلم السويدية .

الفارق الاجتماعي . — على الرغم من أن أكثرية الشعب في السويد كانت مؤلفة من الفلاحين فقد كان يوجد فيها طبقة نبيلة كثيرة العدد ودورها هام ، وبخاصة في القسم الجنوبي بلد الملكية الكبرى . وبالعكس ، لا يوجد في النورفيج طبقة نبيلة : فقد وجد فيها في القديم طبقة نبيلة دانيماركية في العصر الذي كانت فيه النورفيج مرتبطة بالدانيمارك ، ولكن هـذه الطبقة النبيلة زالت عملياً . حتى ان الطبقة الموجهة ، في النورفيج ، لم تكن من صاحبة الأطيان من كبار الملاكين ، لأنها لا توجد إلا قليلاً ، بل من التجار ، وبخاصة تجار المواشي والرعاة ، رجال الدين . أما كتلة الشعب فتتألف من الفلاحين وصغار الملاكين ، والنوتيين ، النوتيين الصيادين والنوتيين التجار (٥٦٠٠٠ نوتي دون حساب الصيادين) .

فارق السياسة الاقتصادية . — كانت السويد تنزع إلى تبني نظام المبادلة الحرة ، وهذه الحال أمر طبيعي لبلد تجارته البحرية هامة جداً .

وبالرغم من الوحدة الدينيـــة ، لأن النورفيجيين كالسويديين كانوا لوثريين صالحين ، كان الشعب النورفيجي يشعر بأنه يختلف أساساً عن الشعب السويدي .

الحركة الفكرية . — وزادت عاطفة الاختلاف القومي بالحـركة

الفكرية التي نمت في النورفيج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وتمتاز هذه الحركة بصفتين أساسيتين :

١ - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كان للحركة الأدبية النورفيجية ممثلون مشاهير : ويكفي لذلك أن نذكر اسم **ايبسن** و**بيورسون** .

وتجدر الاشارة إلى أن هؤلاء الأدباء النورفيجيين الكبار كانوا في الوقت نفسه ، رجال عمل ، ورجالاً سياسيين : فقد كان بيورسون مثلاً حواري الراديكالية في النورفيج ، أي كان يمثل الجناح الأيسر للحزب الليبرالي ، وان عمل هؤلاء الأدباء كان يمارس دوماً في الاتجاه الديمقراطي . وهذا الاتجاه كان يتعارض تماماً مع ما يجري في السويد ، حيث كانت الارستقراطية تهيمن على الحياة السياسية . وفي هذا ما يزيد الفوارق بين النورفيج والسويد .

٢ - يمكننا أن نشير إلى أهمية حركة الدراسات التاريخية إلى جانب الحركة الأدبية الأصلية . وقد توخت هذه الدراسات التاريخية أن تري النورفيجيين وجود قومية نورفيجية لها دوماً فرديتها ، وعليها أن تؤكد هذه الفردية . وكان المؤرخ النورفيجي العظيم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر **سارس** . فقد جهد ، في المؤلفات الكبرى التي نشرها ، أن يعطي تفسيراً كاملاً للتاريخ النورفيجي ، ويبين أن الارستقراطية النورفيجية زالت منذ زمن طويل ، وان النورفيج ، منذ تاريخ مديد ، كانت بلداً ديموقراطيا ، على خلاف السويد ، وانه ينبغي بناء على هذا الطابع الديموقراطي للشعب ، أن تكون للنورفيج نظمها السياسية الحرة ، ورسم نمو هذه النظم منذ ١٨١٥ . والفكرة التي يصر عليها هي أن للنورفيج سياء خاصة بها في البلاد الاسكاندينافية . وسعى كثيراً في مؤلفه أن يقوي العاطفة القومية ويطبع في النورفيجيين فكرة لزوم محاولة ارجاع استقلال النورفيج .

كان انتشار هذه الأفكار ، في القسم الاعظم منها ، من عمل المدرسة . ففي ١٨٧٧ جرت محاولة لانشاء مدارس شعبية خاصة في الأرياف ، مدارس من نموذج أصيل جداً : فلم يحاول في هذه المدارس اعطاء الأطفال معارف دقيقة ، بل كان يراد ببساطة تشكيل طبعهم ، واعطاؤهم فكرة لزوم التضحية بالنفس في سبيل قضية عادلة . واريد منهم دراسة لغة الأم ، ولا يراد بهذه اللغة اللغة الدانيماركية ـ النورفيجية ، بل اللهجة النورفيجية المحلية . وأخيراً اريد ايقاظ اهتمامهم بالقراءات التاريخية والأدبية . ولا توجد في هذه المدارس دورة دراسات منظمة : بل ان التلميذ يأتي إلى الصف عندما يسمح وقته بذلك ، عندما لا يكون عنده شيء أفضل للعمل . ومن جهة ثانية لا يوجد نظام امتحانات . وفي الدور الذي لا يوجد فيه بعد مدارس دولة ، كانت هذه المدارس الخاصة تمارس في شعب الأرياف النورفيجية نفوذاً هاماً جداً .

وبقي الشعب النورفيجي معادياً ، منذ ١٨١٥ ، لصك الاتحاد مع السويد ؛ ويطالب بالمساواة في جميع الحقوق بين النورفيجيين والسويديين ، ويقول ان هذه المساواة غير موجودة ، لأن وزارة الشؤون الخارجية بأيدي السويديين . وان افضل وسيلة ، بالنسبة للنورفيجيين ، لابداء رأيهم ، هو القاء المسؤولية على الامتيازات الملكية . ولهذا السبب قام الستورتينغ ضد ملك السويد بنضال عنيف وانتهى ، في ١٨٨٤ ، باجبار الملك على منح النورفيج حكومة برلمانية : واتفق ، ابتداءً من ١٨٨٤ ، على أن تؤخذ الوزارة النورفيجية من الحزب الذي تكون له الاكثرية في الستورتينغ . وهذا الحادث هام جداً لأن الستورتينغ أصبح منذ الآن قوة لا تضاهى .

٢ — النزاع بين السويد والنورفيج

بدأ هذا النزاع عندما وصل الراديكاليون إلى السلطة في النورفيج ، أي عناصر اليسار المتطرفة ، الديموقراطيون التقدميون اكثر من غيرهم . حصل هؤلاء الراديكاليون على الأكثرية في انتخابات ١٨٩١ وكان لهم ٦٥ مقعداً في الستورتينغ على مجموع ١١٤ . وقام رئيس مجلس الوزراء النورفيجي الراديكالي ، شتين ، عندئذ بمبادهة اثارة قضية تبدو لأول وهلة أنها ثانوية ، ولكن يجب ملاحظتها عن كثب لأن قضية القنصليات خرجت منها .

قضية القنصليات — لقد كان ملك السويد يوجه ادارة الشؤون الخارجية ، وكان الوزير السويدي للشؤون الخارجية يوجه سياسة الاتحاد الخارجية : ولذا كان قناصل الاتحاد السويدي — النورفيجي ، في الخارج ، يخضعون لأوامر الوزير السويدي للشؤون الخارجية . وكان شتين يطالب باقامة مصلحة قنصلية منفصلة للنورفيج من جهة ، ومثلها للسويد من جهة أخرى ، أي أن يكون للنورفيج قناصلها الخاصون . والحجج التي تذرع بها هي كما يلي :

الحجة الاولى . — هي أنه ليس للنورفيج والسويد مصالح واحدة ، من وجهة النظر الاقتصادية ، ولذا ، فان القناصل ، الذين تسميهم وزارة الشؤون الخارجية السويدية ، يدافعون بشكل سيء عن مصالح التجارة النورفيجية ويهتمون كثيراً بالتجارة السويدية .

الحجة الثانية . — ان للنورفيج تجارة خارجية أهم بمرتين من تجارة السويد ، وبالتالي ، ان النورفيج بحاجة إلى قناصل في بعض المدن الخارجية وليس للسويديين حاجة بان يكون لهم فيها قناصل .

وقد أثار هذا المطلوب نزاع مبدأ . قالت الحكومة النورفيجية

بتوظيف قناصل نورفيجيين ؛ لأن هذه القضية قضية داخلية صرفاً. ولكن الحكومة السويدية أجابت بأن هذا مستحيل ، لأن القناصل موظفون يتبعون وزارة الشؤون الخارجيـــة ، وأضافت ، ان هـذه القضية قضية دستورية ولا يحـق للنورفيجيين تسمية قناصل بسلطتهم الخاصـة ، لأن تسمية القناصل تتعلق بوزارة الشؤون الخارجية ، أي بوزير سويدي .

وفسحت هـذه القضية مجالاً لمناقشات طويلة . ويكفي أن نمر عليها مريعاً .

المرحلة الاولى . — طلبت وزارة شتين الراديكالية النورفيجية من الستورتينغ في ١٨٩١ التصويت على انشاء قنصليات نورفيجية، فرفض ملك السويد اوسكار الثاني أن يوقع هذا القانون ، بموجب حق الفيتو التعليقي المخول اليه . عندئذ استقالت وزارة شتين . ولكن في انتخابات ١٨٩٥ حافظ الراديكاليون النورفيجيون على الاكثرية ، فظهر النزاع ثانية، وتوترت الحالة حتى اتخذت الحكومة في السويد تدابير عسكرية : بدأت بالاستنفار . وكانت الجرائد السويدية تتكلم علناً عن التأهبات التي تقوم بها الحكومة السويدية ، وكان يراد ارسال جيوش سويدية لاحتلال المدينتين الأساسيتين في النورفيج : كريستيانيا ، وهي اليوم اوسلو ، وتروندهيم . وكانت النورفيج في حالة لا تمكنها من المقاومة . كانت قواها المسلحة تافهـة ، فخضع النورفيجيون في ١٨٩٦ : وصوت الستورتينغ النورفيجي ، في ٧ حزيران ١٨٩٥، على اقتراح قبل فيه فكرة المفاوضة مع السويد في قضية القنصليات . ومن الممكن القول ، في هذه المناسبة ، ان الحزب الراديكالي النورفيجي قد أخفق .

المرحلة الثانية . — دامت المفـاوضة سنوات : جرت المفاوضـة الاولى بين ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، والف لهذه الغاية ما تسميه الحقوق الدستورية

السويدية ـ النورفيجية « لجنة اتحادية » تتألف من ثلاثة سويديين وثلاثة نورفيجيين . وبعد مناقشات طويلة اخفقت المفاوضة . ولكن النورفيج ، التي شعرت بضعفها أثناء أزمة ١٨٩٥ ، قامت بجهد كبير في تنظيم دفاعها الوطني : زادت عدد الجنود في الجيش ، واشترت عتاد الحرب من الخارج ، وانشأت تحصينات على الحدود بين السويد والنورفيج ، في القسم الجنوبي على الأقل ، وهو القسم الاكثر حساسية ؛ ومن جهة أخرى ، شكلت النورفيج اسطولاً حربياً صغيراً ضم أربعة عمائر ضخمة ، ونسافات ؛ وأخيراً حصنت ميناءي اوسلو - كريستيانيا وتروندهيم حيث يفترض أن يأتي الاسطول السويدي اليها ويهاجمها . وشعرت النورفيج بأنها قوية منذ اتخذت هذه الاجراءات ، وشعرت الحكومة السويدية بذلك أيضاً ، ولهذا السبب قبلت الاستمرار في المفاوضات .

وفي ١٩٠٢ تشكلت لجنة اتحادية جديدة وبحثت عن الوسائل العملية لتنظيم قنصليات منفصلة . وبعد مناقشات طويلة تم الوصول ، في ٢٤ آذار ١٩٠٣ ، إلى اتفاق : فقد تم التفاهم على أن تتميز القنصليات النورفيجية عن القنصليات السويدية ، وان للنورفيج الحق في أن يكون لها قناصلها الخاصون . وهؤلاء القناصل النورفيجيون أو السويديون ، كما يقول النص ، يتبعون « سلطة بلدهم التي تعينهـا حكومتهم » أي ان للنورفيج الحق في انشاء وظيفة رئيس الادارة القنصلية . وأخيراً ، ان وضع القنصليات حيال وزارة الشؤون الخارجية العامة ، التي كانت سويدية ، يجب أن ينظم بقوانين واحدة في البلدين ، السويد والنورفيج ، ولا يمكن أن تكون قابلة لتبديلات لاحقة .

ويبدو أن القضية سويت في ذلك الحين . وقد صادق الستورتينغ على الاتفاق ووافق الملك عليه .

المرحلة الثالثة . — بقي وضع « القوانين الواحدة » الشهيرة . واستؤنف النقاش ، وكانت الجلسات حادة للغاية . وفي البدء ، لم يصر النورفيجيون بشدة ، لأنه وجد في آخر ١٩٠٣ أزمة اقتصادية في النورفيج. ولكن في ربيع ١٩٠٤ تعارضت وجهات النظر النورفيجية والسويدية علناً : فقد رأى السويديون أن ينص في « القوانين الواحدة » على انه يمكن لوزير الشؤون الخارجية ، السويدي ، أن يعزل القناصل ، ولو كانوا نورفيجيين ، إذا كانت طبيعة سلوكهم افساد العلاقات مع الدول الأجنبية . ومن جهة أخرى ، صرح السويديون بأنه يجب على الادارة القنصلية النورفيجية ألا تعطي تعليمات معاكسة للتعليمات التي يعطيها وزير الشؤون الخارجية ، فلم يقبل النورفيجيون بهذه البنود .

واقترح النورفيجيون ، من جانبهم ، بأنه يمكن للعمال الدبلوماسيين اعطاء أوامر للقناصل ، شريطة ألا تكون هذه الأوامر متناقضة مع الأوامر التي تعطيهم إياها الادارة القنصلية النورفيجية ، فأجاب السويديون ، ان هذا المشروع النورفيجي يخاطر بحذف وحدة الشؤون الخارجية إذا أعطت الادارة القنصلية النورفيجية ، من جانبها ، تعليمات تعاكس تعليمات وزارة الشؤون الخارجية .

وهكذا انقطعت المفاوضات . وعلى اثر هذه القطيعة قامت ، في النورفيج ، في ربيع ١٩٠٥ ، حركة رأي عام عنيفة : هياج ضد السويد ، لا ضد الحكومة فقط ، بل ضد الشعب السويدي ، واحتجاج ضد ارادة تفوق السويديين ، والمطالبة بالمساواة بالحقوق ، والمناداة بالوطنية النورفيجية . وكانت الدعاية النورفيجية نشيطة جداً ، في ذلك العصر ، في مدن اوربة الرئيسية . وقد أشرف على تنظيمها **نانس** . وكانت هذه الحركة حركة الرأي

العام النورفيجي كله . إلا أن بعض الأصوات المنعزلة حاولت التبشير بالمصالحة ، فلم تلق أي صدى . وفي آذار ١٩٠٥ تألفت في النورفيج وزارة اتحاد قومي ضمت ممثلين عن جميع الأحزاب تحت رئاسة ميشيلسن الراديكالي ، وقد اظهر ارادته في أن يصل بالمفاوضات النورفيجية إلى هدفها .

وهذه الظاهرة ، في اجماع النورفيجيين في هذه القضية ، جعلت الحكومة السويدية تفكر في الأمر . وكان الملك اوسكار الثاني طاعناً في السن ، فأرسل إلى النورفيج ولي العهد الأمير الوارث ، الأمير غوستاف ، فناشدهم الحفاظ على الاتحاد ، وطلب استئناف المفاوضات بشرط واحد : وهو الابقاء على وحدة وزارة الشؤون الخارجية ، أي أن يبقى وزير الشؤون الخارجية وزيراً سويدياً . وقال الأمير غوستاف : هذا هو الشرط الأساسي للاتحاد . فلم تشأ الحكومة النورفيجية أن تسمع ذلك ، وأرادت أن تحرج ملك السويد ، فطلبت التصويت في ١٨ أيار ١٩٠٥ على قانون يقرر انشاء قنصليات نورفيجية ، وان يدخل هذا القانون في حيز التنفيذ في ١ نيسان ١٩٠٦ ، وهذا يعني الرجوع ، بالاجمال ، إلى الزعم الذي أعلنه النورفيجيون في ١٨٩١ واطرحته السويد .

وصوت الستورتينغ بالاجماع على القانون عدا بعض الامتناع .

اجاب السويديون بأن هذا العمل اجراء ثوري ، وان النورفيج تريد تخليص نظامها القنصلي من طاعة وزارة الشؤون الخارجية ، وليس لها الحق في ذلك دون التفاهم بادىء ذي بدء مع السويد . ولذا رفض الملك ، في ٢٧ أيار ١٩٠٥ تأييده للقانون . وقدمت الوزارة النورفيجية استقالتها . وبما أن اجماع الستورتينغ كان إلى جانبها ، كان من المستحيل تشكيل وزارة جديدة . واضطر الملك أن يرفض استقالة الوزارة القائمة ، لأنه لا يستطيع في الوقت الحاضر تشكيل وزارة جديدة . وكان هذا

منه اعتراف تام بالعجز . وفي ٦ حزيران ١٩٠٥ قرر الوزراء النورفيجيون ، بالرغم من رفض استقالتهم ، أن ينقطعوا عن وظائفهم . ولم يعد للنورفيج حكومة .

وفي ٧ حزيران ١٩٠٥ قرر الستورتينغ بأن الملك لم يستطع تأليف وزارة جديدة ، وان الوظيفة الملكية كفت عن القيام بما يطلب منها لأن الملك كف عن القيام بوظائفه ، وان الحل المنطقي هو الاعلان عن حل الاتحاد السويدي - النورفيجي والمناداة باستقلال النورفيج .

وانطلاقاً من هذه القضية الصغيرة ، الصغيرة ظاهراً على الأقل ، قضية التنظيم القنصلي ، توصل النورفيجيون إلى اعلان استقلالهم . ومع أن الستورتينغ صرح بحل الاتحاد ، فقد أكد ، في رسالته إلى الملك اوسكار الثاني ، بأنه يرغب في العيش بسلام مع السويد والبقاء على الصلات الطيبة معها . وأضاف بأنه لا يضمر أي مرارة أو حقد على السلالة الحاكمة والشعب السويدي ، وانه يشعر تجاهها بعواطف الصداقة والعطف الخالص .

٣ ـــ تشكيل دولة النورفيج المستقلة

لقد اعلن الاستقلال ، ولكن يجب معرفة كيفية تحقيق القرار في الواقع .

العقبات . - وضعت أمام النورفيجيين قضية أساسية : وهي التساؤل عن موقف السويد . فهل ستتسامح مع القرار الذي اتخذه الستورتينغ النورفيجي في ٧ حزيران ١٩٠٥ ؟ لنلاحظ أن الحكومة السويدية يمكن أن تدعي على حق بأنه وجد في العام ١٨١٥ صك اتحاد وان هذا الصك وقع ، على الأقل ولو ظاهراً ، بحرية ، وبالتالي فان النورفيجيين يرتكبون عملاً ثورياً بكسرهم صك الاتحاد . هذه هي النظرية الحقوقية السويدية . ولكن القضية ليست هنا ، لأن قضية القوة هي التي يحسب

حسابها في مثل هذه الحالات . فهل الحكومة السويدية تنوي استدعاء الجيش ومحاربة النورفيج كما فعلت في ١٨١٥ لاجبار النورفيج على الخضوع؟ هكذا كان رأي الارستقراطية السويدية المتنفذة سياسياً . ولكن نفوذها في العام ١٩٠٥ قلّ عما كان عليه قبل قرن . لقد تصورت فكرة الحرب ضد النورفيج ، ولكن هذه الفكرة اصطدمت بعقبات جدية .

العقبة الاولى . — كان الجيش السويدي في حالة تنظيم جديد . فقد تقرر من قبل تحويله كاملاً ، ولم ينته هذا التحويل ، وبالتالي كان من الصعب جداً استنفار هذا الجيش .

العقبة الثانية . — وهي الخوف من التعقيد الخارجي . فقد كانت الحكومة السويدية تخشى دوماً روسيا ، وتساءلت ما إذا كانت روسيا ، في افتراض حرب سويدية — نورفيجية ، تتدخل زاعمة بأنها تأتي لمساعدة النورفيج ، ولكن ، في الحقيقة ، لتسوية قضية تشغل روسيا ، وهي قضية جزر آلاند ، هذه الجزر القريبة من الساحل السويدي ، وقد سبق لروسيا أن ضمتها عام ١٨٠٩ اليها مع فنلانده في نفس الوقت . ولكن في ١٨٥٦ ، في معاهدة باريس ، التي انهت حرب القرم ، فرضت فرنسا وبريطانيا العظمى على روسيا ، بناء على طلب السويد ، لزوم عدم تحصين جزر آلاند وعدم اقامة حاميات فيها . وكان حياد جزر آلاند ضماناً يؤمن السويديين كثيراً . وكانوا يعرفون بأن الروسيا يمكن أن تفيد من حرب سويدية — نورفيجية لتتخلص من بند معاهدة باريس كما تخلصت ، عام ١٨٧١ ، من بند معاهدة باريس في تحييد البحر الأسود .

ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة السويدية تعلم بأن الرأي في فرنسا وفي بريطانيا العظمى ، كان في صالح القضية النورفيجية ، ولذا لم يكن لها أي سند تنتظره من جانب الدول الكبرى .

العقبة الثالثة . — إن جماهير الشعب السويدي كانت ترغب في السلام: فقد وجد في السويد حزب اشتراكي نشيط يحب السلام ويوصي الحكومة بأن تكون « عادلة » تجاه النورفيج . وفي الأول من أيار ١٩٠٥ ، بمناسبة عيد العمل ، مر موكب من ثلاثين الف مناصر للسلام في شوارع ستوكهولم مع لافتات كتب عليها : « العدل للنورفيج » ، ونادى المتظاهرون بقرار يشجب سياسة الحكومة السويدية ويطالب بحق النورفيجيين « بتسوية شؤونهم الخاصة » .

ولكل هذه الأسباب ، لم تلح الحكومة السويدية وصوت **الريكسداغ** ، في ٢٧ تموز ١٩٠٥ على قرار قبل بوجبه « حل الاتحاد » شريطة أن يكون هذا الحل في « ظروف مرضية لتأمين السلام » . وهذه الشروط هي كما يلي :

١ — أن تقوم النورفيج باستفتاء يقول فيه الشعب النورفيجي بوضوح ما إذا كان يريد حل الاتحاد .

٢ — أن تكون منطقة الحدود بين السويد والنورفيج منزوعة السلاح ، وهذا يؤدي إلى تقويض التحصينات التي شادتهـا النورفيج بين ١٨٩٥ و ١٩٠٠ على طول الحدود السويدية .

٣ — أن يكون للابونيين ، في شمال السويد ، الحق في الانتجاع في الأراضي النورفيجية ، لأنهم بحاجة إلى المراعي النورفيجية أثناء الصيف لترعى فيها قطعان وعولهم .

٤ — أن يقوم اتفاق يتعلق بالخطوط الحديدية ليبقى ميناء نارفيك منفذاً لفلزات الحديد السويدية ، وذلك لأن مناجم الحديد السويدية الهامة جداً والواقعة في شمال البلاد لا تستطيع نقل فلزاتهـا إلا بواسطة الخط الحديدي الذي ينتهي في ميناء نارفيك على الشاطىء النورفيجي .

وأخيراً قبل الستورتينغ النورفيجي هذه الشروط . ولا شك في أنه أبدى بعض المقاومة ، وبخاصة ، في قضية تقويض التحصينات التي تشغل قلبه ، ولم يشأ تدميرها بعد أن كلفت نفقات باهظة وخلال بضع سنوات. وتدخلت انكلترا في الأمر ولعبت دور الحكم . وكان للنورفيجيين دواع قوية في تعليق أهمية كبرى على ما تنصحهم به انكلترا . واعلمتهم انكلترا بأنها لن تدعمهم إذا تمت القطيعة بسبب قضية التحصينات . فسلم النورفيجيون وقبلوا الشروط التي وضعها السويديون . وفي ١٣ آب ١٩٠٥ جرى الاستفتاء . وكانت نتيجته واضحة جداً : فقد وجد ٨٠٪ من المصوتين : ٣٦٨٠٠٠ صوت مع الاستقلال ، و ١٨٤ ضده ، و ٣٠٠٠ ورقة باطلة تقريباً .

ولا شك في ان اجماع البلاد كان إلى جانب حل الاتحاد . وكان هذا التصويت حاسماً : وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٠٥ صوت الريكسداغ السويدي على الغاء صك الاتحاد لعام ١٨١٥ ، وفي ٢٧ تشرين الأول تنازل الملك اوسكار الثالث عن اعتباره ملك النورفيج . وتركت السويد جزءاً من أرضها يعلن استقلاله بنفسه دون أن تقوم برد فعل .

وقرر الستورتينغ الحفاظ على الملكية في النورفيج ، ودعا لعرش النورفيج الأمير الدانياركي ، شارل الدانيارك ، الذي أخذ اسم هاكون السابع ، وهو الاسم الذي يحمله ملوك النورفيج ، في القرن الرابع عشر ، قبل اتحاد النورفيج والدانيارك ، وأراد النورفيجيون أن يسجلوا بذلك استمرار الملكيه النورفيجية . وقد تزوج هاكون السابع ، قبل أن ينتخبه النورفيجيون ملكاً عليهم ، ابنة ملك انكلترا ؛ وكان ارتباطه الزواجي قوياً على الصعيد الدولي . وكان من الذكاء أن ألحق قبوله العرش باستفتاء . ولما حصل على اربعة أخماس الأصوات ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، قبل تاج النورفيج .

وضع النورفيج الدولي . — وبقيت نقطة واحدة بحاجة إلى تسوية، ولا تخلو من أهمية،وهي قضية وضع النورفيج من الوجهة الدولية .

ولفهم هذه القضية ، يجب أن نعلم أن فرنسا وبريطانيا العظمى ، أثناء حرب القرم ، منحت السويد ، في ٢١ تشرين الثاني ١٨٥٥ ، معاهدة ضمان موجهة ضد روسيا ، أي انهما وعدتا السويد بأن تدعماها إذا هاجمتها روسيا . وكانت السويد ، في ذلك الحين ، تشمل النورفيج . وهذا الضمان ينطبق أيضاً على الأرض النورفيجية . ولكن هل تحافظ معاهدة ١٨٥٥ على قيمتها عند حل الاتحاد السويدي — النورفيجي ؟ لقد كانت الحكومة النورفيجية ترغب في الحفاظ على ضمان الاستقلال ، لأنها كانت تشعر بنفسها ضعيفة . ولذا حاول النورفيجيون أن يحموا أنفسهم بالحصول على معاهدة مع انكلترا : وفي ١٣ كانون الأول ١٩٠٦ طلبت الحكومة النورفيجية من انكلترا الاعتراف بحيادها وضمان سلامة أراضيها .

وكانت الحكومة الانكليزية تهتم كثيراً بالقضية النورفيجية بسبب وضعها الجغرافي : لأن القضية بالنسبة لها قضية سيادة بحر الشمال : ففي حال خلاف انكليزي — الماني ، يمكن أن تضطر انكلترا ، بقوة الظروف ، إلى القيام بعملية نزول على شواطىء النورفيج . ولذا لم تشأ اتخاذ تعهد قد تجد نفسها يوماً ما مضطرة لخرقه . وبالمقابل ، كانت مستعدة إلى منح النورفيج ضماناً بسلامة أرضها . ولكن انكلترا رأت أن من الحكمة أن تعطي لهذا العمل طابعاً دولياً ، أي أن تطلب من الدول الكبرى الأخرى أن تعمل عملها . وقامت بمفاوضات مع فرنسا والمانيا والروسيا . ولن نقف على التفصيلات التي أصبحت معروفة بنشر الوثائق الدبلوماسية الألمانية عن أصول حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وأيضاً ،

بالوثائق الانكليزية . وبعد مشاريع عديدة ومشاريع معاكسة لها ابرمت معاهدة ٢ تشرين الأول ١٩٠٧ ، ووقعتها المانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والنورفيج، وتتضمن البنود التالية :

١ — تتعهد النورفيج بألا تتنازل ، عن أي جزء من أرضها ، إلى دولة أخرى ، ولو بصفة احتلال موقت .

٢ — تتعهد الدول الأربع الكبرى باحترام سلامة الأرض النورفيجية، واعطاء مساندتها إلى النورفيج ، إذا هددت سلامتها دولة من الدول . وبالتالي فان هذا التعهد يبقى ساري المفعول حتى ولو كان الخرق من احدى الدول الموقعة : وهذا ما حدث من المانيا بالضبط ، في ١٩٤٠ .

وكانت هذه المعاهدة صالحة لعشرة أعوام ، ولكنها قابلة للتجديد ضمناً دون تحديد زمن . وفي الوقت نفسه الغى تصريح فرنسي-انكليزي معاهدة ١٨٥٥ .

هذه هي الظروف التي انشئت فيها الدولة النورفيجية الجديدة . ومن البديهي أن هذه القضية صغيرة ، ولكنها ذات أهمية ، رغم أن الاهتمام بها كان قليلاً . ولكن قضية البالطيك، في ذلك الحين ، ما زالت بحاجة إلى دراسة هامة ، وستظهر هذه الدراسة أهمية الدور الذي لعبته القضية النورفيجية .

الفصل السابع عشر

الحركة الفلامنغيسة في بلجيكا

لهذه الحركة صفة خاصة : وهي أنها حركة كتلة لغوية أخذت تشعر بفرديتها رويداً رويداً ، لأن لها « ثقافة » خاصة وصلت بها ، في بداية القرن العشرين ، إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي الاداري . ولكن الحركة الفلاماندية لم تضر، قبل ١٩١٤، وحدة الدولة البلجيكية . ولذا يجب ألا تشبه بحركات الأقليات القومية التي درسناها .

وغرضنا من هذه الدراسة أن نبين أولاً كيف وضعت القضية اللغوية غداة الثورة البلجيكية عام ١٨٣٠ واستقلال بلجيكا ، وأن ندرس فيما بعد نمو حركة « الاحتجاج » الفلاماندي ، وأخيراً ، أن نرى النتائج التي ترتبت عليها قبيل حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ .

١ — القضية اللغوية

إن البلاد ، التي شكلت ، في ١٨٣٠ ، بلجيكا المستقلة ، كانت في السابق خاضعة إلى سيطرات أجنبية . ويكفي أن نذكر السيطرة الاسبانية ، ثم ، بعد ١٧١٥ ، السيطرة النمساوية ، وأثناء حروب الثورة والامبراطورية ، السيطرة الفرنسية . وأخيراً ، بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ الحقت البلاد البلجيكية بمملكة البلاد المنخفضة الجديدة التي تألفت بمؤتمر فينا ، أي ان الشعوب البلجيكية أخضعت إلى السيطرة الهولاندية .

ولكن خلال كل هذه التغيرات والتطورات وجد حادث لم يتبدل أبداً : وهو انقسام هذه البلاد البلجيكية إلى كتلتين لغويتين : الكتلة « **الفلاماندية** » والكتلة « **الفالونية** » . ويتكلم الفلاماندبون لهجة قريبة جداً من النيثرلاندية مع بعض الفروق في اللفظ فقط ؛ ويتكلم الفالونيون، بالعكس ، لهجة فرنسية ولغتها الأدبية هي اللغة الفرنسية . والحد بين هاتين الكتلتين اللغويتين لم يتغير أبداً بصورة محسوسة منذ القرن الخامس الميلادي . وهذه حالة استمرار لغوي تلفت النظر . ويعرف هذا الحد بخط يتجه تقريباً بالضبط من الشرق إلى الغرب ويمر في **مستريخت** ، **وبروكسل** ليبلغ منطقة **الايزر** .

ولنشر إلى أن اللغة الدارجة المستعملة في إدارة البلاد المنخفضة النمساوية ، في ظل السيطرة النمساوية ، في القرن الثامن عشر ، كانت اللغة الفرنسية لا الفلاماندية . وكانت الأوساط المثقفة ، أي كل ما اتفق على تسميته « المجتمع الطيب » ، البورجوازية الغنية ، كانت تتكلم الفرنسية فقط في جميع المدن سواءً في بلاد اللغة الفلاماندية أو في البلاد الفرنسية الفالونية . وكانت الجرائد جرائد فرنسية ، والمسرح فرنسي . وهذا يرجع إلى نفوذ الحركة الفرنسية في القرن الثامن عشر .

ان الفتح الفرنسي الذي بدأ في آخر ١٧٩٢ وانتهى في ١٧٩٤ - نقطة انطلاق السيطرة الفرنسية التي دامت حتى ١٧١٤ - كان من نتيجته عمّ استعمال الفرنسية ، لأن الادارة الفرنسية قررت أنه يتوجب على جميع الموظفين المحليين وحتى في المدن الريفية أن يعرفوا الفرنسية . وفي التعليم الثانوي كانت اللغة الفرنسية اللغة الأساسية .

وبعد ١٨١٥ ، عندما الحقت البلاد البلجيكية بمملكة البلاد المنخفضة

الجديدة ، بذلت الملكية الهولاندية جهداً لنشر استعمال اللغة النثرلاندية في ادارة البلاد البلجيكية . وفي ١٨٢٣ تقرر أن تكون اللغة النثرلاندية لغة الادارة في الأقاليم التي يتكلم شعبها الفلاماندية ، أي في اقليم آنفرس، والفلاندر الغربية ، والفلاندر الشرقية ، وفي الليمبورغ . وكان الموظفون، الذين لا يعرفون غير الفرنسية ، ينقلون ويرسلون إلى وظائف أخرى . وقررت الحكومة النثرلاندية أيضاً أن تكون النثرلاندية لغـــة التعليم الثانوي في الأقاليم الفلامـاندية . وفي بروكسل نفسها انشئت « جمعية دعاية للغة والادب النثرلانديين . ولكن هذا الجهد الذي بذلته الادارة الهولاندية لم يدم إلا خمسة عشر عاماً ، وبالتالي ، لم تكن له نتائج ناجعة. وفي الواقع ، ظلت البورجوازية في المدن الفلاماندية تتكلم الفرنسية : وتتألف هذه البورجوازية من بورجوازيين « مفرنسين » في مدن المنطقة الفلاماندية ويسمون « الفرنسكيون » .

والجدير بالاشارة ، قبيل ثورة ١٨٣٠ ، هو أن كتلة الشعب الريفي البلجيكي كانت منفصلة إلى كتلتين لغويتين : **الفلاماندية** ، من جهة ، و **الفالونية** ، من جهة أخرى . إلا أن البورجوازية في كافة مدن البلاد كانت تستعمل ، على العموم ، اللغة الفرنسية .

وفي ١٨٣٠ قامت الثورة التي كان منها فصل البلاد البلجيكية عن هولانده وتأسيس دولة بلجيكية مستقلة . ودارت ثورة ١٨٣٠ لصالح اللغة الفرنسية لأنها دمغت ظفر البورجوازية المطبوعة بطابع الثقافة الفرنسية . فقد كان استعمال اللغة الفرنسية ، في أعين هذه البورجوازية البلجيكية ، علامة كره لحكومة البلاد المنخفضة ، بعد أن انفصلت عنها . وأخيراً كان الاكليروس الكاثوليكي البلجيكي ، أثناء ثورة ١٨٣٠ ، يميل إلى تشجيع استعمال اللغة الفرنسية كرهاً بهولانده الكالفنية .

ميدان اللغة الفرنسية . ـ لقد تقرر في الكونغرس التأسيسي في ١٨٣٠ أن استعمال اللغات المألوفة في بلجيكا « اختياري » ، ولكن كان مفهوماً أن القانون يمكن أن يحدد استعمال هذه اللغات ، بخاصة ، من أجل القضايا المتعلقة بالادارة القضائية ، ونشر النصوص التشريعية . وبموجب هذا القرار الذي هو قرار مبدأ يمكن لأي مواطن ، وبالتالي كل موظف ، أن يستخدم حسب هواه ، في العلاقات التي يقيمها مع الادارة أو في المراسلة الرسمية ، الفرنسية أو الفلاماندية ، وحتى ، نظرياً ، أن يستخدم الألمانية ، لأنه يوجد في شرق مدينة فيرفيه وفي شرق مدينة آرلون ، بضعة الوف من السكان يتكلمون الألمانية . ولكن ، عملياً ، اتخذ الكونغرس قرارات لا تتفق تماماً مع المبدأ الذي أعلنه :

١ – تذاع القوانين باللغة الفرنسية فقط . ولكن ينشر لها ترجمات في المدن التي لا يتكلم فيها بالفرنسية . ولنلاحظ أن النص الفرنسي للقانون هو المعتمد وحده . وان الفرنسية ، بهذا الواقع ، اللغة الرسمية للادارة .

٢ – من جهة أخرى ، كانت لغة الجامعات اللغة الفرنسية ولغة مؤسسات التعليم الثانوي الفرنسية . وفي الأقاليم الفلاماندية كانت الفلاماندية تعلم أيضاً ولكن بصفة « لغة حية » فقط ، وكانت الفرنسية لغة التبادل .

٣ – استعمل الجيش البلجيكي اللغة الفرنسية فقط « لغة القيادة » أي ان الضباط البلجيكيين يعبرون ويفصحون بالفرنسية فحسب .

وهكذا كانت الحكومة والبرلمان والادارة والجيش تستخدم الفرنسية . ولا غرابة في ذلك لأن الفرنسية كانت لغة البورجوازية ، ولأن النظام المنبثق عن ثورة ١٨٣٠ كان مؤسساً على التصويت الضريبي : ففي ١٨٣٠ وجد قليل من الناخبين في بلجيكا : ٠٠٠ ١١٦ تقريباً على مجموع ٠٠٠ ٧٥٠ ١

رجل في سن له الحق بالتصويت . ولقد وجدت البورجوازية سيدة الحياة السياسية ولذا كان من الطبيعي جداً . في ١٨٣٠ ، ان تجعل من الفرنسية لغة شبه رسمية . ومن جهة أخرى ، استخدم الموظفون المادة التي صوت عليها « الكونغرس التأسيسي » ، وبموجبها كان استعمال اللغات اختيارياً للتصريح ، حتى عندما كانوا يعملون في الأقاليم الفلاماندية ، بانهم ليسوا بحاجة إلى تعلم الفلاماندية ، لأن كل مواطن له الحق في أن يستخدم الفرنسية أو الفلاماندية حسب هواه .

وفي الواقع ، لم تكن البورجوازية لتهتم مطلقاً بالفلاماندية التي لا يتكلم بها إلا الشعب، ورأت أن من الخير نشر استعمال الفرنسية ، لأن تحقيق الوحدة اللغوية شيئاً فشيئاً في البلاد يقوي القومية البلجيكية وبعد ١٨٣٠ وجد أناس يفكرون بأن الفلاماندية ، إذا توصل إلى ارجاعها إلى حالة «لغة محلية» ستنتهي تدريجياً إلى الزوال . يضاف إلى ذلك أن اللغة الفرنسية كانت تستخدم فقط في الأعمال الكبرى : **كالبنك الرئيسي ، الشركة العامة لبلجيكا** ، وكانت له فروع في كل أجزاء البلاد ويستخدم جهازاً يفصح عن نفسه بالفرنسية فقط ، حتى في الاقاليم الفلاماندية .

ميدان اللغة الفلاماندية . — ولم تكن اللغة الفلاماندية في حال استعمال إلا عند شعب الاقاليم الفلاماندية . وحوالي ١٨٣٠ ، لم يعرف على وجه الدقة عدد الناس الذين يتكلمون الفلاماندية في بلجيكا . الا أنه وجدت ، في احصاء ١٨٤٦ ، مسلمات دقيقة وشوهد عندئذ أنه يوجد ٢٤٧١٠٠٠ شخص يصرحون بأنهم يتكلمون الفلاماندية ، على حين انه يوجد منهم ١٨٢٧٠٠٠ يتكلمون الفرنسية . وهكذا كانت الفلاماندية اللغة التي

تتكلم بها أكثرية الشعب ، ومع هذا لم يكن لها أي دور في الادارة وفي الحياة الاقتصادية وحتى في التعليم ، باستثناء التعليم الابتدائي .

٢ ــ نمو حركة الاحتجاج الفلاماندية

الحركة الأدبية . ـ ولا يخلو من فائدة أن نشير إلى أن هذه الحركة بدأت بشكل شبيه بالحركات الاخرى التي درسناها في أوربه الوسطى . فاذا لاحظنا أصول الحركة التشيكية مثلاً ، أو الاصول البعيدة للحركة اليوغوسلافية ، لرأينا في البدء « يقظة أدبية ». وهذا ما جرى في البلاد الفلاماندية في بلجيكا ، لانه يرى في أصل الحركة عمل بعض المفكرين الفلاماندين الذين حاولوا أن يروا وجود ثقافة فلاماندية أصلية وأن شعوب اللغة الفلاماندية تؤلف شعباً حي « فردية تاريخية » .

وفي هذه الحركة الادبية يجدر ذكر دور رجلين :

جان دافيد وفيللمز

دافيد . ـ كان دافيد كاهناً كاثوليكياً ، وابتداءً من ١٨٣٤ سمي استاذ الادب والتاريخ الفلاماندين في جامعة لوفن الكاثوليكية . ونشر تاريخ الفلاندر وسماه « تاريخ الوطن » ، في أحد عشر مجلداً ولم ، يقرأها الا قليل من الناس . وهذا العمل له معناه ومغزاه ، لانه كان في أصل جميع الحركات القومية . وفيه نرى الاهتمام بالبحث عن السوابق التاريخية واظهار ان الشعب ، الذي يهتم به ، تاريخاً خاصاً ، وماضياً مشتركاً .

فيللمز . ـ اما فيللمز فقد اختص بدراسة فقه اللغة الفلاماندية وفي البحث عن المخطات القديمة الفلاماندية وفي نشر هذه المخطوطات . وفي ١٨٣٦ انشئت في غاند جمعية فلاماندية وأصبحت ملتقى المفكرين الفلامنضيين .

هنري كونسيانس . - ولم تكن هذه الحركة بعد الا حركة أدبية بالمعنى الصحيح . وقد بدأت في ١٨٣٧ ، وكان المحرك لها **هنري كونسيانس** . ولد في آنفرس ، وأبوه ملاح فرنسي أتى اليها في عهد نابوليون وتزوج فلامـــاندية وبقي في آنفرس الى ما بعـــد ١٨١٥ . نشر هنري كونسيانس بالفلاماندية ، ابتداءً من ١٨٣٧ ، روايات وقصصاً شعبية ، كتبت بكثير من القريحة ، والموهبة ، ولكن دون كثير فن ، وفيها يرجع إلى نفس الغرض : حب البلد الفلاماندي ، حب اللغـة الفلاماندية والأعراف الفلاماندية . وكان لأثره الأساسي الذي ظهر في ١٨٣٩ صـدى عظيم وعنوانه « أسد بلاد الفلاندر » وهو تمجيد لماضي الفلاندر .

البيرت رادنباخ . - ونمت هذه الحركة الأدبية التي بـدأها هنري كونسيانس وبلغت أوجها في ١٨٨٠ على يـد البيرت رادينباخ . وكان رادينباخ طالباً في جامعة لوفن الكاثوليكية عنـدما بدأ بنشر قصائد في ١٨٧٧ - ١٧٧٨ ، ثم أعطى في ١٨٨٠ درامة كبرى شعرية تسمى « غودرون » . وغودرون هذه تجسد الفلاندر المتنازعة بـين الجرمانيين والرومانيين . وتوفى رادينباخ شابا جداً في ١٨٨١ ، ولكن أثره طبع نمو الحركة الادبية الفلاماندية .

الاتصال مع الخارج . - ولا يخلو من فائدة أن نرى أن هذه الحركة الادبية الفلاماندية بحثت عن اتصالات مع الخارج ، وبالطبـع من جهة فرنسا . بدأت الاتصالات الاولى مع الالمان . وجرت محاولات « تآخي » بين طلاب جامعة لوفن وطلاب جامعة بون ، في رينانيا . وجرت زيارات قام بها زعماء الحركة الادبية الفلاماندية إلى كتـــاب المان : فقد كان فيلمز مثلاً ، على صلة بجاكوب غريم الذي لعب في

الحركة القومية الألمانية قبل ١٨٤٨ دوراً هاماً . ولكن الفلاماندين مـا عتموا أن لاحظوا أن هذه الصداقة مع الألمان لا تخلو من خطر ، لأنه شوهد منذ ١٨٤٤ ظهور كتاب ، تحت توقيع مؤلف الماني «سيمووك» يقول فيه أن اوستاند يجب أن تكون الحد الطبيعي للوطن الألماني » . فهل يجب أن نرى في هذا تهديداً بامتصاص المانيا للفلاندر ؟

ومن جهة أخرى ، كان لهذه الحركة الادبية اتصالات مع الهولانديين وابتداء من ١٨٤٩ عقدت بانتظام مؤتمرات أدبية نيئرلاندية ، وأولها في غاند ، وكانت هذه المؤتمرات تجمع الكتاب الفلاماندين والكتاب الهولانديين ، ولكن هذه الحركة ظلت أدبية فقط ، وبرهن الهولانديون على رزانة عظيمة ، ورأوا أن حوادث ١٨٣٠ ، انفصال بلجيكا وهولاندة ، يجب أن تعتبر قطعية ، ولم يحاولوا استخدام هذه الصداقات ، التي عقدوها في بلجيكا ، لغرض سياسي .

الاحتجاج السياسي . ـ وهيأت هذه اليقظة الأدبية نمو حركة احتجاج سياسي : فمنذ كانون الثاني ١٨٣١ ، لاحظ أحد أعضاء الكونغرس القومي البلجيكي ان مواطني اللغة الفلاماندية سيخرجون من الوظائف العامة لأن شرط التوظيف معرفة اللغة الفرنسية . ولكن هذه الملاحظة ، في ذلك الحين ، وقعت في الفراغ ، ولم يلتفت اليها أحد ، وشيئاً فشيئاً قامت احتجاجات من جانب بعض بورجوازيين فلاماندين نادرين «لم يتفرنسوا » وحافظوا على عادتهم بالتكلم بالفلاماندية . وهذه حال **بلوموت** . فقد نشر في ١٨٣٢ اثراً صغيراً يدعى : « ملاحظات على إهمال اللغة النيئرلاندية » . ويصرح ، في هذا المؤلف ، ان الادارة البلجيكية اخطأت بعدم تعليق أي أهمية على الفلاماندية ، وان واجب الادارة الصالحة هو قبل كل شيء التكلم بلغة محكوميها . ولكن كراس بلوموت لم يترك اثراً كبيراً .

الا أن حركة احتجاج بدأت بالظهور بحق نحو ١٨٤٠ وسنذكر عدداً من الاحداث التي تحدد معالم هذه الحركة .

في ١٨٤٠ قرر المجلس الاقليمي لاقليم آنفرس بالا يعهد في المستقبل بالوظائف الادارية في الاقليم الا للاشخاص الذين يمكنهم التعبير بالفلاماندية وفي ١٨٤٠ ايضاً احتج النائب دكر في مجلس النواب البلجيكي على « التآخي الاداري » . وفي السنة نفسها وجه فيللمز وجمع من أصدقائه عريضة الى مجلس النواب يطالبون فيها بأن تكون اللغة الفلاماندية لغة الادارة في الفلاندر . وزعم بان عريضته وقعت من قبل مائة الف شخص .

وفي ١٨٤١ ظهر مؤلف أحدث ضجة . ومؤلفه تيؤدور فان ريسفيك وكان ذا موهبة أدبية غير منازعة . وقد حاول ان يفيد من هذه الموهبة الأدبية لاغراض سياسية : نشر رواية تدعى « انتيغون » ، وكان انتيغون نابوليون ، وقص حول انتيغون تاريخ البلاد الفلاماندية مع شيء من أدب الرواية ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، وانتهى مصرحاً بان الشعب الفلاماندي منذ ١٨٣٠ ، أي منذ استقلت بلجيكا ، في حالة « بائسة » . وأخيراً في ١٨٤٦ انشئت في آنفرس جمعية تسمى « الاتحاد المقدس »، واشترك فيها هنري كونسيانس وفان ريسفيك . وكان لكل من الرجلين ، على الصعيد الأدب ، أهمية كبرى في الحركة الفلاماندية في ذلك الحين . ونشرت هذه الجمعية في ١٨٤٧ تصريح مبدأ طالبت فيه بالمساواة بين الفرنسية والفلاماندية في التعليم والادارة . وقال التصريح : يجب ان يطلب من كل موظف معرفة اللغتين : الفرنسية والفلاماندية .

ولكن بعد ١٨٤٨ ، وتحت تأثير الحركة العامة لعام ١٨٤٨ ، التي كانت في أساسها حركة قوميات ، نمت حملة الاحتجاج . وبدأت الجرائد

الفلاماندية في ذلك الحين تقول ان الحالة اللغوية في الاقاليم الفلاماندية في حالة يرثى لها أكثر من أي وقت مضى . حتى انها قالت : لقد كان الفلاماندیون تحت السيطرة النمساوية « اكثر اعتباراً » منهم في زمن استقلال بلجيكا .

ومع هذا لم يكن للحركة دوماً كبير نفاذ : أولاً ، لأن جمهور الرأي في الأقاليم الفلاماندية ظل سلبياً ، ولان المحتجين لم يظهروا « جبهة وحيدة » ، فقد وجد بينهم كاثوليكيون واحرار وكانوا عاجزين عن انتظامهم في حزب فلاماندي . وأخيراً ، يجب ألا ننسى أن النظام الانتخابي البلجيكي ظل نظاماً حزبيا ، وأن البورجوازية بالتالي هي التي تحكم وتمارس حق التصويت . ولما كانت هذه البورجوازية مثقفة ثقافة فرنسية ، فان المحتجين لا يمكنهم أن يكونوا كثراً في مجلس النواب البلجيكي .

وفي ١٨٥٦ تقدمت الحركة الفلاماندية خطوة هامة الى الأمام : فقد قبلت الحكومة ، في ذلك الحين ، ان تشكل لجنة التحقيق لدراسة المطاليب الفلاماندية وادخلت ، في هذه اللجنة التي تضم تسعة اعضاء ، هنري كونسيانس وجان دافيد . وتوصلت اللجنة الى القول بأن شكاوي الفلاماندیین لها أساس ونشرت في ١٨٥٨ تقريراً اقترحت فيه عدداً من الحلول :

١ - من وجهة نظر التعليم ، يقول التقرير ان الفلاماندية يجب أن تكون لغة التبادل في كل التعليم في الفلاندر ، بل وحتى في التعليم العالي ويجب أن يعطى التعليم في جامعة بلجيكية ، جامعة غاند ، باللغة الفلاماندية ، في المواد الأساسية ، على الأقل .

٢ - من وجهة نظر الادارة ، يجب أن تنشر القوانين باللغتين :

الفرنسية والفلاماندية : وعلى القضاة والمحامين أن يعرفوا اجبارياً اللغتين. والمراسلة الادارية في الاقاليم الفلاماندية يجب أن تكون بالفلاماندية . وعلى العمال الدبلوماسيين والقنصليين أن يعرفوا جميعاً الفرنسية والفلاماندية لتمثيل بلجيكا في الخارج .

٣ ـ وأخيراً، من وجهة نظر الجيش ، يقترح تقرير اللجنة تقسيم الجيش إلى قسمين : القطعات الفلاماندية والقطعات الفالونية ، لغة القيادة في الاولى الفلاماندية ، ولغة القيادة في الثانية اللغة الفرنسية .

كان برنامج اللجنة في عام ١٨٥٨ هاماً ، لا لأن له اقل نتيجة في ذلك الحين ، لأن الحكومة لم تأخذ له أي اعتبار ، بل لانه ظل أساساً لبرنامج المطاليب الفلاماندية حتى ١٩١٤ .

وابتداء من ١٨٧٠ تزايدت حركة الدعاية للقومية الفلاماندية فقد نمت الصحف الفلاماندية كثيراً . وفي ١٨٧٠ نشرت في غانـد أول صحيفة يومية فلاماندية عظيمة الاخراج « الفولكسبلاد » ؛ حتى ان بعض الجرائد الفلاماندية ، مثل : « صحيفة آنفرس » ، الجريدة الكاثوليكية ، كانت ، في آخر القرن التاسع عشر ، عظيمة الاخراج ان لم تكن اعظم من جرائد اللغة الفرنسية في بروكسل . وانتظمت جمعيات الدعاية ، ووجدت جمعيتان : كان اتجاه الاولى ليبرالياً أي مناوئاً للكنيسة وتسمى « كنز » فيللمز باسم فيللمز الذي توفي في ذلك الحين ولكن تقاليده استمرت ، والأخرى كانت كاثوليكية وتسمى كنز دافيد ».وشرعت هاتان الجمعيتان بنشر كتب وكراريس واغاني فلاماندية.

ولكن يجب الوصول حتى عام ١٨٩٣ لرؤية تغيير عميق . وهذا التاريخ مطبوع باصلاح أساسي في الحياة السياسية في بلجيكا وهو حذف النظام الضريبي واقامة التصويت العام .

وفي الحقيقة ان هذا التصويت العام قد شوه قليلاً بالتصويت «الاكثري» أي التصويت الذي يحق فيه لبعض الناخبين صوت أو صوتان اضافيان إذا توافرت فيهم بعض الشروط . وليكون للناخب الحق في هذه الأصوات الاضافية ، يجب أن تكون له ثروة أو القاب جامعية : وبالتالي فان التصويت الاكثري كان يلعب دوره لصالح البورجوازية . ولكن هذا الاصلاح أدخل ، في الهيئة الانتخابية ، الجماهير الشعبية التي كانت في غالبيتها فلاماندية اللغة ، وبدل شروط القضية تماماً . وابتداءً من هذا الحين تأكدت المطاليب الفلاماندية على منصة مجلس النواب بحماسة وحرارة وفي الغالب بجفاء لم يكن لها من قبل .

النتيجة - كانت الحكومة حتى ١٨٦١ تعارض المطاليب الفلاماندية بموقف سلبي مطلق. وفي ١٨٦١ ، أعطت انطباعاً لأول مرة بأنها مستعدة للتنازل : وقبلت أن تدخل ، في الرسالة التي صوت عليها مجلس النواب جواباً على خطاب العرش ، عبارة تلزم الحكومة « بإزالة شكاوى الفلاماندين » . ولم يكن هذا الا تصريح مبدأ . وفي الواقع ، تنازلت الحكومة ببطء وبعدة إجراءات جزئية . ولا بد لنا من ذكر هذه الاجراءات التشريعية التي غيرت الحالة ، وهي كما يلي :

١ — في ١٨٧٠ قررت الحكومة ألا تسمي في المستقبل في المناطق الفلاماندية إلا موظفين يعرفون الفلاماندية عدا الفرنسية .

٢ — وفي ١٨٧٣ ، قرر قانون ، في الأقاليم الفلاماندية الأربعة ، آنفرس ، فلاندر الغربية ، فلاندر الشرقية ، ليمبورغ ، أن يكون أصول المحاكمات الجزائية لا المدنية باللغة الفلاماندية . ومع ذلك يحتفظ للشهود بحق التعبير بالفرنسية إذا فضلوا ذلك . ولهذا القانون أصل مميز خاص

بسبب وقوع حادث مشين في بروكسل ، وهو أن عاملًا لا يعرف إلا الفلامـــاندية أراد أن يصرح بميلاد ابنه ، والقانون يلزمه أن يخبر ديوان الأحوال المدنية ، ولما كان موظف الديوان يجهل الفلاماندية ، كان من المستحيل التفاهم معه ، وانصرف العامل . ولما لم يصرح بابنه في دائرة الأحوال المدنية فرضت عليه مخالفة ، فرفض أن يدفع هذه المخالفة وشجعته الجمعيات الفلاماندية على هذا الرفض . وعظمت القضية ، وحكم على العامل بالسجن ، فاستأنف الحكم ، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم الاول . وانتهى الرأي العام إلى التفكير بأن شيئاً غير سوي في النظام الموجود .

٣ — وفي ١٨٧٨ ، قرر قانون أن تكون البلاغات الرسمية والمراسلة الادارية بالفلاماندية في الاقاليم الفلاماندية الاربعة . ومع هذا فان كل فرد يأخذ مراسلة ادارية بالفلاماندية ، ويصرح بأنه لا يعرف هذه اللغة ، يمكنه أن يطلب ترجمة لها .

٤ — وفي ١٨٨٣ صدر قانون في التعليم ، وبموجبه أصبحت الفلاماندية لغة التعليم الثانوي في الأقاليم الفلاماندية .

٥ — وفي ١٨٨٩ ، أقر قانون نشر النصوص التشريعيـة بالفرنسية والفلاماندية . أي أن للنص الفلاماندي نفس قيمة النص الفرنسي ، ولا يخلو ذلك من فائدة ، وذلك لأن الترجمة لا تكون مضبوطة تماماً ، وفي القضايا القضائية يمكن أن يؤدي عدم الضبط إلى منازعات وصعوبات .

٦ — وأخيراً ، في ١٩١٣ ، الزم ضباط الجيش بمعرفة الفلاماندية والفرنسية .

وشيئاً فشيئاً حصلت المطاليب الفلاماندية على بعض النتـــائج الجديرة بالتقدير .

٢ ـ الحالة قبل حرب ١٩١٤

لم يرض زعماء الحركة الفلامنغية عن النتائج الجزئية التي حصلوا عليها . فقد كانوا يرون أن المساواة اللغوية لم تتحقق بعد ، وان اللغة الفرنسية تحتفظ بدور ممتاز ، لأن **الادارات المركزية** ما زالت لغتها فرنسية ، ففي الوزارات ، لا يتكلم إلا باللغة الفرنسية ، وبالتالي ، يقول زعماء الحركة الفلامنغية ان المواطنين البلجيكيين الذين لا يعرفون إلا اللغة الفلاماندية هم « بلجيكيون من المنطقة الثانية » لأن ليس لهم المكانة العددية التي لهم الحق بها عادة في الادارة ، وبخاصة ، في وظائف الادارة العليا . ولتشكيل الاطر الادارية الفلاماندية كان زعماء الحركة الفلامنغية ، في ١٩١٤ ، الليبرالي **لويس فرانك** والاشتراكي **هويسمانس** ، والكاثوليكي **فان كاوفيلادت** ، يلحون على ضرورة إنشاء جامعة فلاماندية : أي تحويل جامعة غاند ، لأن الأطر الادارية في المستقبل تؤخذ من الجامعة .

ولكن بعض الفلامنغيين ذهبوا بعيداً ، ولم يكتفوا بانشاء جامعة فلاماندية فحسب ، بل أرادوا اجراءين هامين جداً : **الفصل الاداري** ، و **فصل الجيش** . وهذا الإجراء الاخير ، فصل الجيش ، كان يطالب به ، في العام ١٨٥٨ ، في تقرير اللجنة الذي تكلمنا عنه آنفاً . أما الفصل الاداري ، فقد كان الفلامنغيون يريدون منه بأن تنفصل ادارة المنطقة **الفلاماندية** تماماً عن ادارة المنطقة **الفالونية**، وبهذا يمكن الوصول إلى وزارات فلاماندية ووزارات فالونية ، عدا بعض الامور العامة . وهنا يبدو الخطر : لان له محاذير خطيرة على وحدة الدولة البلجيكية التي يمكن أن تصبح « ملكية ثنائية » كالنمسا ـ هونغاريا .

ولنشر إلى أن هذه المطاليب التي تتعلق ظاهراً بالقضية اللغوية وحدها ، كانت ترتبط في الحقيقة بقضية اجتماعية وبقضية دينية .

كانت هذه المطاليب مرتبطة بالقضية الاجتماعيـــة لان الناس الذين يتكلمون الفلاماندية ولا يتكلمون إلا الفلاماندية كانوا أناساً من الشعب. وفي بداية القرن العشرين قامت دعاية على يد كنسي وهو الاب دينز ، وكان يصرح بأن الفلاماندية « لغة الفقراء »، والفرنسية « لغة الاغنياء » ولذا كان يضع القضية اللغوية على الصعيد الاجتماعي .

ولكن القضية اللغوية كانت مرتبطة بالقضية الدينيـة : فقد كان الاكليروس الكاثوليكي الفلاماندي ، وهو قوي جـداً ، يرى في اللغة الفرنسية عجلة الفكر الحر . وكان هـذا الاكليروس الفلاماندي معادياً لفرنسا ، لأنها كانت تسلك ، منذ ١٩٠١ ، سياسة مناوئة للاكليروس . ولكن يجب أن نشير إلى أن حالة الرأي هذه لم تمكن من رأي الاكليروس الأعلى : فقد كان هذا الاكليروس الاعلى ، حتى في الاقاليم الفلاماندية ، اكليروساً مثقفاً ثقافة فرنسية ، وكان أكثر مقاومة وتردداً حيال الحركة الفلاماندية من الاكليروس الادنى . وهذا الحادث مميز لان الاب دينز ، الذي تكلمنا عنه ، شجبه اسقفه وحرم عليه الاستمرار في دعايته .

حركة المقاومة الفالونيـة . - وفي ١٩١٣ - ١٩١٤ ، أخـذت المناقشات في القضية الفلاماندية في البرلمان البلجيكي طوراً حرجاً . فقـد كان بعض الخطباء يلمحون ، أثناء الدفاع عن وجهـة النظر الفلاماندية ، إلى العبقرية الجرمانية « ليعارضوا بها » « الانحطاط الفرنسي » ، وبالطبـع كان الفالون يجيبون بشدة .

وكلما نمت هذه الحركة الفلامنغية تأكدت حركة المقاومة من جانب

الفالونيين . ووجد في فالونيا أناس يفكرون بأن الحالة لا تخلو من القلق وإذا لاحظنا الاحصاءات رأينا ، في النصف الاخير من القرن ، أن نسبة البلجيكيين الذين يتكلمون الفرنسية قد تناقصت: ففي ١٨٦٦ وجد مليونا شخص يتكلمون الفرنسية ، و ٢٤٠٠٠٠٠ يتكلمون الفلاماندية و ٣٠٠٠٠٠ يتكلمون اللغتين . وفي ١٩١٠ تكاثر السكان ووجد أن ٢٨٠٠٠٠٠ يتكلمون الفرنسية و ٣٢٢٠٠٠٠ يتكلمون الفلاماندية و ٨٧١٠٠٠ يتكلمون اللغتين. ولهذا انتقلت الفرنسية من ٤٢٪ في ١٨٦٦ إلى ٢٨٪ في ١٩١٠ . وهذا يعود إلى أن شعب الاقاليم الفلاماندية كانت الولادة فيه أقوى من الولادة في الاقاليم الفالونية. ومن هنا يمكن التفكير بأن الثقافة الفرنسية في بلجيكا آخذة شيئاً فشيئاً بالتراجع ، ولا يوجد إلا خطوة.. ويرى بعض الفالونيين وجوب الدفاع عن النفس ضد هذا الخطر ، ووجد مجلس فالوني كان يعقد جلساته من حين لآخر . وقد عقدت احدى هذه الجلسات في تشرين الاول ١٩١٢، في شارلوروا ، وكان برنامجها النضال ضد الحركة الفلاماندية .

كان اللسان الناطق لحركة الاحتجاج الفالونيـــة نائب اشتراكي من شارلوروا ، وهو جول ديستريه ، نشر في آب ١٩١٢ وثيقة شهيرة تسمى « رسالة إلى الملك » ، وفي هذه الرسالة بالغ جول ديستريه في المخاوف التي يشعر بها بشكل هيج الرأي . واظهر تقدم الحركة الفلاماندية ، والاخطار التي يمكن أن تؤلفها على الدولة البلجيكية في المستقبل ، وتوصل إلى عبارات مقلقة ومزعجة جداً ، وقال إلى الملك : « يا صاحب الجلالة ، لا توجد روح بلجيكية ، ان صهر الفلاماندين والفالون غير مرجو ولكنه مرغوب فيه ، ويجب أن نرى أيضاً أنه غير ممكن ، ولا يوجد بلجيكيون في بلجيكا إلا الموظفون الذين يرتبطون بالدولة بوضعهم ، وان الناس في منطقة بروكسل الذين يرون رأي رجل شارلوروا هم ريبيون ، ضئيلون ،

أناس ليس عندهم حماسة » . وهذه الاقوال من جول ديستريه ليس فيها ما يطمن عن مصير دولة بلجيكا في المستقبل . وتوصل ديستريه إلى القول بضرورة « الفصل الاداري » وتحويل بلجيكا إلى دولة اتحادية .

وطرحت في بلجيكا نظريات أخرى كان أهمها ولا شك نظرية المؤرخ البلجيكي الكبير هنري بيرين . ان كل « تاريخ باجيكا » ، الذي ألفه ، ملهم بهـذه الفكرة الاساسية وهي : وجود قوميـــة بلجيكيـة . ولا شك في أنه يوجد في بلجيكا شعبان يتكلمان لغتين مختلفتين ؛ وثقافة أحدهما جرمانية وثقافة الآخر فرنسية . ولكن بسبب المنافع الاقتصادية وبسبب الذكريات التاريخية المشتركة يشكل الفلاماندين والفالون أمة .

هل هـذا التفاؤل الذي يظهره هنري بيرين مقنع ؟ إن كثيراً من البلجيكيين يرون في ربيع ١٩١٤ ان الحالة مظلمة ومقلقة ، فضـلًا عن أنه يوجد في ألمانيا أناس يراقبون عن كثب كل ما يجري في بلجيكا ، « كرجال الجامعة الجرمانية » الذين كانوا ينظرون حـول ١٩٠٠ إلى جهة بلجيكا ولا يترددون في أن يصرحوا بأن الفلاماندين يتبعون الكتلة اللغوية الجرمانية ، ولذا يجب ان يقعوا في يوم أو آخر في منطقـة نفوذ المانيا السياسي ؛ وفي منشورات معتدلة اللهجة ، في المجلة الالمانية الكبرى : « الكتاب السنوي البروسي » ظهر في العـام ١٩١٤ مقال لمساعد في جامعة ليبزيغ واسمه اوسفالد بعنوان : « كفـاح القوميات بين الفلاماندين وبين الفالونيين » : وفيه يأتي المؤلف على سرد تاريخ الحركة الفلاماندية للوصول إلى الاشارة إلى أن هذا « الكفاح » بين الفلاماندين والفالونيين كان عنصراً مدمراً للدولة البلجيكية .

وهنا نجد عنصراً من العناصر التي دفعت الحكومة الالمانية إلى الاعتقاد، في ١٩١٤ ، بان الجيش الالماني لن يلق مقاومة متى خرق حياد البلجيك .

ويروى عن السفير الالماني في باريس أنه قال ، قبل قيام حرب ١٩١٤ ببضعة أيام : « ان البلجيكيين ، في اليوم الذي ندخل فيه بلجيكا ، يضعون سياجا ليرونا نمر » وعندما خرقت المانيا حياد بلجيكا ، كانت حمية الشعب البلجيكي مجمعة ضد الغازي المجتاح .

* * *

وهذا لا يمنع من أن لهذه الحركة الفلاماندية بعض الاهمية في تاريخ السياسة الالمانية في بلجيكا من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ . ومن المهم دراسة هذا الموضوع لان الالمان، منذ أن احتلوا بلجيكا وأقاموا فيها خلال أربعة أعوام ، حاولوا أن ينعشوا الحركة الفلاماندية وأن يستخدموها لغايات سياسية . وكانوا يرغبون في أن تكون لهم اليد العليا على بلجيكا بعد الحرب بشكل أو أو بآخر . وفكروا بأن أفضل وسيلة للوصول إلى ذلك هي كسب نقطة استناد في بلجيكا ، وأملوا أن يجدوا نقطة الاستناد هذه بدعم الحركة الفلاماندية ، وهذا ما حملهم على أن يقرروا ، في ١٩١٦ ، انشاء جامعة فلاماندية في غاند ، وفي ١٩١٧ ، تحقيق الفصل الاداري بين الفلاندر والفالونيا ، وأخيراً انشاء « مجلس الفلاندر » الذي يجب أن يكون الناطق بلسان استقلال الفلاندر الذاتي في المستقبل . ولكن هذه السياسة لم تتبع إلا من قبل عدد ضئيل من الفلاماندين : وهم الفلامنغيون النشيطون الذين قبلوا خدمة المصالح الالمانية . وبالاجمال ، ان الاجراءات التي اتخذتها الادارة الالمانية اصطدمت من ١٩١٦ إلى ١٩١٨ بمقاومة مستمرة من جميع عناصر السكان تقريباً .

الفصل الثامن عشر

قضية الالزاس ــ لورين

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

ضم الالزاس - لورين

يتناول البحث ، في هذه القضية ، ضم الامبراطورية الالمانية للالزاس لورين في ١٨٧١ ، وحياة الالزاس - لورين تحت الادارة الالمانية حتى ١٩١٤ ، وأخيراً النتائج الدولية لقضية الالزاس - لورين ، وبخاصة في العلاقات الفرنسية - الألمانية .

١ - موقف الرأي الالماني والحكومة الالمانية قبل ١٨٧٠ من قضية الالزاس - لورين

في عام ١٦٤٨ خولت معاهدات وستفاليا ملك فرنسا الحقوق التي كان يملكها حتى الآن الامبراطور الجرماني في الالزاس . وفي القرن الثامن عشر الحقت اللورين بفرنسا في عهد الملك لويس الخامس عشر . ولكن يجب الا ننسى أن الالزاس ، بخاصة ، حافظت حتى الثورة الفرنسية ١٧٨٩ على شيء من روح النعرة المحلية . ولكن الثورة الفرنسية والنتائج الاجتماعية ، التي ادت اليها ، دمجت الالزاس تماماً في الجماعة الفرنسية . وقد اتفق المؤرخون الالمان والمؤرخون الفرنسيون على هذه النقطة . وكان مجموع

الشعب الالزاسي ، باستثناء قسم من الطبقة النبيلة ، يحبذ الاصلاحات التي أتت بها الثورة ، ويشعر ، منذ ذلك الحين ، بأنه مرتبط ولا شك بالجماعة الفرنسية .

والمهم هنا أن نرى وجهة نظر الالمان في قضية الالزاس - لورين في القرن التاسع عشر ، قبل ١٨٧٠ .

ظروف المطالبة - لقد ظلت **الالزاس** حتى ١٦٤٧ ، **واللورين** حتى القرن الثامن عشر ، اراضي تابعة للأمبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة . وظهرت فكرة انتزاع هذين الاقليمين من فرنسا ابتداء من ١٨١٣ في مناسبات مختلفة : وهذا التاريخ ١٨١٣ يسميه الالمان « حرب الخلاص » أو « حرب التحرير » ، وهي الحرب القومية التي قامت ضد السيطرة الفرنسية . وفي هذه الحرب أخذ الرأي العام الالماني يطالب بالالزاس - لورين .

ان الظروف التي ظهرت فيها هذه المطالبة هي الآتية :

١) في ١٨١٣ - ١٨١٤ - . في خريف ١٨١٣ ، بعد الاخفاق العظيم الذي منيت به جيوش نابوليون في لايبزيغ ، بدأ انهيار الامبراطورية النابوليونية ، كما بدأت تظهر في المانيا حركة وحدوية ، ولم توضع ، منذ ذلك الحين ، قضية الالزاس - لورين من قبل بعض رجال الدولة فحسب ، بل ومن قبل الناشرين ايضا . وجرى تساؤل عن الحدود الغربية لالمانيا المستقبل اذا تحققت الوحدة الالمانية . وقد طبق الالمان على هذه القضية الفكرة التي وسعها فيخته في « خطب الى الامة الالمانية » الشهيرة التي القاها بين ١٨٠٨ و ١٨١٠ . وتتلخص نظرية فيخته في كلمة وهي : ان اساس القومية وحدة اللغة ، وبالتالي يقول المان ١٨١٣ : لما كان السكان في الالزاس ، وفي قسم من اللورين ، يتكلمون لهجة ليست في الحقيقة اللغة الالمانية الصرفة ، ولكنها لهجة جرمانية ، ويؤلفون جزءاً من المجموعة اللغوية الجرمانية ، فيجب أن يؤلفوا جزءاً من الوحدة السياسية الالمانية .

يضاف الى ذلك ان المان ١٨١٣ يرون أن فصل الالزاس - لورين عن فرنسا ، يمكنهم من الوصول الى تأليف نوع من حاجز بين فرنسا وألمانيا. ويجب هنا ألا نحكم على هذه الامور كما نحكم عليها بافكار اليوم ، أي كالفرنسيين الذين تحملوا الغزو الالماني ثلاث مرات في قرن واحد ، بل يجب أن نضع أنفسنا موضع الالمان عام ١٨١٣ الذين يعتبرون فرنسا خطراً عليهم ويتذكرون ، بخاصة ، غزو جيوش لويس الرابع عشر في البالاتينا .

وقد وضحت فكرة فصل الالزاس - لورين عن فرنسا ، ابتداء من كانون الثاني ١٨١٤ أي ابتداء من الوقت الذي اجتازت فيه جيوش التآلب نهر الراين .

وقد عبر عن هذه الفكرة اولاً الشاعر والكاتب السياسي آرندت . فقد نشر في ١٨١٣ كراساً يسمى « الراين نهر الماني وليس حداً لالمانيا » . وهذا يعني ان الراين يجب أن يجري في ارض المانية . ويطالب آرندت، في هذا الكراس ، بالالزاس وأراضي السار (سارلوي وساربروك) وبلاد الموزيل ، بلاداً ألمانية . واستؤنفت هذه الفكرة في العصر نفسه في دورية تسمى « الصحيفة الالمانية » ، وظهرت في الاركان العامة للجيوش الحليفة . وسعت في هذه الدورية الفكرة التي تقول بان الحدود الستراتيجية الصالحة لالمانيا هي كتلة جبال الفوج .

ومن جهة أخرى ، كان أمراء المانيا الجنوبية ، في بداية ١٨١٤ ، يتصورون ايضا ضم الالزاس ويعتبرونه « هدف حرب » . فقد فكرت الحكومة البافارية ، مثلا ، في تقسيم الالزاس بين مملكة فرتامبرغ ودوقية باد الكبرى ، على ان تأخذ بافاريا ، بالمقابل ، أراضي من دوقية باد الكبرى ومن مملكة فرتامبرغ . وأخيراً ، كان القائد الاعلى للجيوش البروسية ، غنيزنو ، يرى أيضاً ، أن ضم الالزاس لاغنى عنه لاسباب ستراتيجية .

ولم تأخذ الحكومات الحليفة بهذه الفكرة . حتى ان الحكومة البروسية نفسها لم تأخذ بها ، أولا ، لان الدول الظافرة كانت تتحاسد ويراقب بعضها بعضاً ، ولا تريد ان ترى واحدة منها تكبر وتتضخم كثيراً ؛ ولان هذه الدول كانت ترغب في توطيد الملكية في فرنسا ولا تريد أن تخاطر أكثر مما خاطرت في عدم الثقة بآل بوربون : لان فرض التنازل عن الألزاس على أسرة آل بوربون ، في وقت يتوطد فيه السلام ، معناه جعل دورها في فرنسا صعباً في المستقبل .

٣) **بعد حكم المائة يوم** . — ولكننا نرى ظهور فكرة ضم الالزاس واللورين في البلاد الالمانية بعد حكم المائة يوم وبعد اخفاق نابوليون ، في واترلو في ١٨١٥ . فقد أعلن ملك فرتامبرغ في شباط انه في صالح ضم الالزاس — لورين . ودعمته الحكومة البافارية . وكانت بافاريا ترى بأن تستولي الفرتامبرغ على الالزاس ، شريطة أن تأخذ ، بالمقابل ، تعويضات أرضية في ألمانيا الجنوبية . ثم عاد غنيزنو إلى فكرته وأعرب عنها في مذكرة مؤرخة في ٢٢ حزيران ١٨١٥ ، وأوضح فيها للحكومة البروسية ان هدف الحرب الاساسي يجب أن يكون في ضم الالزاس — لورين لبروسيا . وكذلك كان هاردانبرغ ، مستشار بروسيا ، يحبذ في ذلك الحق ضم الالزاس وجزءاً من اللورين من متز إلى تيونفيل بخاصة ، على حين أنه ما كان ليريد ذلك في العام الفائت .

ووجد بين المؤلفين والناشرين من كان دوره أساسياً وشهيراً في ١٨١٥ مثل **جوزيف غورز** : فقد نشر جريدة « عطارد الريناني » ، والح في صيف ١٨١٥ على ضرورة ضم الالزاس — لورين : وأراد أن يجعل منها أرضاً تابعة لمجموع الدول الالمانية . وظهرت عنده لاول مرة الفكرة التي حققها بسمارك في ١٨٧١ ، وهي **فكرة الريخسلاند** أي : « أرض

الامبراطورية » . ولكن المستشار النمساوي مترنيخ لم يشأ هذا الحل ولم تلح الحكومة البروسية . ولنلاحظ أنها حصلت ، من جهة ثانية ، على فوائد هامة في ١٨١٥ وهي الاقليم الريناني ، على الضفة اليسرى لنهر الراين ، وعلى السار مع سار لوي . وتخلت عن المطالبة بالالزاس – لورين. وفي ١٨١٥ افلت فكرة الوحدة الالمانية . وزالت تقريباً قضية الالزاس – لورين من وجهة نظر الرأي الالماني .

٣) **أزمة ١٨٤٠** . – ولكن الفكرة ظهرت في زمن **أزمة ١٨٤٠**، هذه الازمة التي أثارتها القضية المصرية ، قضية محمد علي ، وكان لها انعكاسات اوربية خطيرة . وقد قام تبادل جدل شهير فرنسي – ألماني ، في ذلك الحين ، واغنية **نيقولا بيكر** « الراين الالماني » ورد الشاعر الفرد موسيه عليها . والمهم ، بالنسبة لنا ، هو أن نرى الفرنسيين والالمان ينتصبون من جديد ، وجهاً لوجه ، في وقت كانت حركة الرأي عنيفة من كلا الجانبين وتعارض الشعبين ، وظهور المطالبة بالالزاس – لورين مباشرة : فمن ذلك أننا نرى رجلاً لعب فيما بعد دوراً هاماً في تاريخ الوحدة الالمانية ، وهو هانس **فون غاغيرن** ، كتب في ١٨٤٠ « ان الالزاس ارض يجب أن ترجع إلى المانيا . هذه هي الفكرة الثابتة عند الفرنسيين وهي ان الراين ملكهم ، ولكن هذه الفكرة لا يمكن للألمان ان يقبلوها » ، واضاف : « ان استرداد المناطق ، التي ينطق سكانها اللغة الجرمانية ، على ضفة الراين اليسرى ، هو بالنسبة لالمانيا قضية شرف » ويقول : وسيقوم ذات يوم نزاع جديد ضد فرنسا ، وعندئذ يجب تسوية القضية .

٤) **أزمة ١٨٤٨** . – ثم اغفت قضية الالزاس – لورين من جديد حتى ازمة ١٨٤٨ : فقد انعقد المجلس القومي في فرنكفورت وجرت محاولة لتوطيد الوحدة الالمانية ولكنها اخفقت . وقد فكر المجلس القومي في

فرنكفورت بتوطيد الوحدة الالمانية ، ووجد نفسه بالضرورة امام قضية : ما هي حدود المانيا في المستقبل ؟ لقد اهتم المجلس القومي بقضية الدوقيات وبخاصة الشلزفيغ ، وبقضية اللوكسمبورغ ، والتيرول الشمالي المأهول بالالمان . ولكن لاي درجة اهتم بقضية الالزاس – لورين ؟ قليلا على العموم . والحق يقال ، اننا نجد في كراريس العصر وخطبه التوكيد مراراً وتكراراً على « الصفة الالمانية » للالزاس . ولكن رجال ١٨٤٨ لا يتكلمون عن فتح . بل كانوا أنصار « حق الشعوب في تقرير مصيرها » . وفي المجلس القومي في فرنكفورت ، قال أحد النواب الذين عالجوا هذه القضية واسمه **كارل فوغت** : « هذا واقع ، وهو أن الالزاسيين واللورينيين ، وان تكلم قسم كبير منهم اللهجة الجرمانية ، لا يرغبون ان يكونوا المانا . وما دامت هذه الرغبة غير موجودة ، بموجب حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فان القضية غير موضوعة » . ولكن فوغت اضاف : اذا كان الالزاسيون واللورينيون لا يرغبون بذلك فهذا يرجع إلى أن فرنسا ، التي يؤلفون جزءاً منها ، دولة قوية ، على حين أنه لا توجد دولة المانية قوية : فاذا ما تبدلت الحالة وانشئت دولة المانية قوية ، عندئذ يمكن التفكير بأن يتغير رأي الالزاسيين . وعليه فقد كان فوغت يأمل بأن يوماً سيأتي ويتغير فيه رأي الالزاسيين .

٥) في عام ١٨٥٩ . – وبعد أزمة ١٨٤٨ عادت القضية فاغفت من جديد . ولكنها ظهرت في عام ١٨٥٩ عندما تشكلت المنظمة الالمانية الكبرى التي تسمى « الجمعية الألمانية » (ناسيونالفراين) . إن رجال هذه المنظمة ، أي الرجال الذين رفعوا علم الوحدة الالمانية في ١٨٥٩ وتكلموا مباشرة بقضية الالزاس ولورين ، رأوا أن تكونا المانيتين . ثم ان رئيس الأركان العامة الجنرال فون مولتكه ، عندما وصل إلى هذا

المنصب ، كتب في ذلك الحين ان « الحدود الطبيعية » بين فرنسا وألمانيا هي الكتلة الفوجية ، جبال الفوج .

٦) في ١٨٦٦ . — بعد أن غلبت النمسا في الحرب النمساوية — الألمانية عام ١٨٦٦ ، وأصبحت فرنسا بالنسبة للألمان خصماً قريباً ، أخذت قضية الالزاس بالتدريج مكاناً هاماً في الرأي الالماني .

وعندما اثيرت « قضية اللوكسمبورغ » في ١٨٦٧ وجه طلاب برلين نداءً إلى طلاب الالزاس — لورين يلومونهم فيه على « تنكرهم لقوميتهم » وينصحونهم بان يعودوا « ابناء الوطن الألماني الخلص » . حتى ان بسمارك نفسه لمح بالمطلوب الألماني : ففي غداة مقدمات صلح نيكولسبورغ التي انهت الحرب النمساوية — البروسية ، عندما حاولت حكومة نابوليون الثالث أن تحصل من بسمارك على تعويضات ثمناً للموقف الذي وقفته فرنسا اثناء حرب ١٨٦٦ ، وعندما جاء سفير فرنسا بينيديتي ليجتمع ببسمارك ، في بداية آب ١٨٦٦ ، ليطلب منه أن يمنح فرنسا هذه التعويضات ، رفض بسمارك رفضاً مطلقاً وهدد فرنسا بالحرب ، في ٧ آب ١٨٦٦ وأضاف : « وسنأخذ منكم الالزاس » .

وهكذا كانت الالزاس هدف حرب الحكومة البروسية في حالة حرب فرنسية — ألمانية ، هذا أمر ليس فيه أقل شك . ومنذ بداية حرب ١٨٧٠ كان الالزاسيون يعرفون ذلك .

٢ — تحقيق اهداف المانيا

منذ بداية حرب ١٨٧٠ وجدت في ألمانيا حركة رأي نشيطة لصالح ضم الالزاس — لورين . وقد صرح المؤرخ الكبير تيؤدور مومسن ، في ٣٠ آب ١٨٧٠ ، في « رسالة إلى الايطاليين » بأن تأخذ ألمانيا

الالزاس – لورين وبرر هذه المطالبة بالحجة اللغوية . ونشر **آدولف فاغنر** استاذ الجامعة كراساً يسمى « الالزاس – لورين : العودة إلى المانيا » . وكتب **هينريك فون ترايتشكه** ، المؤرخ الشهـــير في الوقت نفسه ، في ٢٠ آب ١٨٧٠ ، بأن النصر الألماني يجب « أن يمحو كل ما مضى منذ القرن السابـع عشر » أي منذ معاهدة وستفاليا فيما يتعلق بالالزاس واللورين .

وكانت حركة الرأي هذه عامة تقريباً . والاستثناءات الوحيدة يمكن أن تعد على الأصابع : فقد وجد بعض الاشتراكيين الماركسيين ، وبخاصة **بيبيل** ، الذي ظل حتى ١٩١٤ زعيم الحزب الاشتراكي : ففي ١٨٧٠ أعلن بيبيل رأيه في عدم ضم الالزاس – لورين . ووجد استاذ أو استاذان جامعيان: **فونر فيتيش** ، **وماكس نوردداو** من هذا الرأي . وكذلك وجد رجلان أو ثلاثة رجال سياسيين « جذريين » ، أي بقايا من ١٨٤٨ ، وبخاصة **جاكوبي** الذي كان قبل ١٨٤٨ أحد زعماء الحركة الليبرالية في بروسيا ، لا يحبذون الضم . ولكن خارجاً عن هذه الآراء المنعزلة كان الألمان من جميـع الأحزاب لصالح ضم الالزاس – لورين .

ومنذ ١٥ آب ١٨٧٠ ، أي بعد بداية الحرب بثلاثة أسابيـع ، أعلن بسمارك عن عزمه ، في ضم الالزاس في حال النصر ، ولم يقل بعـد باللورين . ولكنه ، في ٣١ آب ، صرح ، في مقال نشر في « جريدة المانيا الشمالية » التي كانت جريدة بسمارك الشبه رسمية ، وقد علم منذ ذلك الحين أن بسمارك نفسه قرأ هذا المقال ثانية ، أنه لنزع كل امكانية عدوان من فرنسا يجب أن تضم إلى المانيا ستراسبورغ ومتز . وبالتالي فقد توسع برنامج بسمارك . وأخيراً في ١٣ و ١٦ ايلول رجا بسمارك

في بلاغات وجهها إلى عماله الدبلوماسيين ان يعرفوا رأي الحكومات المحايدة بنوايا الحكومة البروسية في ضم ستراسبورغ ومتز .

ومنذ ١٤ آب ١٨٧٠ ، أي بعد ثمانية أيام على معركة فروشفيللر ، صدرت براءة من ديوان ملك بروسيا بتسمية حاكم عام للألزاس . والحق يقال أن مدينة ستراسبورغ نفسها لم تؤخذ بعد ، لأن ستراسبورغ ، وان ضربت بالقنابل ابتداء من ١١ آب ١٨٧٠ ، قاومت حتى ٢٧ ايلول ، ولكن مجموع الأرض الالزاسية احتل ، وسمي ملك بروسيا الكونت بسمارك - بولن حاكماً عاماً . وفي ٢١ آب حددت تعليمات ملكية حدود الحكم العام في الالزاس - لورين : « ويجب أن يمتد على المقاطعات الفرنسية المحتلة في مناطق الراين الاعلى والراين الادنى والموزيل مع ضم مناطق متز وتيونفيل وسارغومين وشاتو - سالان وسارلوي » . وهذا الخط الفاصل الذي ثبت في ٢١ آب كان أساساً ، فيما بعد ، في مقدمات الصلح .

وكان الالمان يرون أن القضية سويت في ذلك الحين . وإذا نظرنا إلى الصحافة الألمانية في آخر ١٨٧٠ وجدنا أن القضية التي كانت موضع مناقشة هي قضية معرفة النظام القادم للالزاس واللورين اللتين ضمتا إلى الامبراطورية الألمانية : كان يتساءل ما إذا كان من اللازم الحاق الالزاس بأحدى دول المانيا الجنوبية أو الحاقها ببروسيا . وقد نوقشت هذه القضية كثيراً في الجرائد . وصرح المؤرخ ترايتشكه البروسي بأن لامندوحة عن ربط الالزاس واللورين ببروسيا . وعلى العموم ، كان القوميون الليبراليون يناصرون هذا الحل . وفي بعض الاوساط المحافظة ، كان المحافظون ، الذين تعبر « صحيفة الصليب » عن رأيهم ، مقاومين ومترددين لأنهم لا يريدون زيادة قوة بروسيا بالنسبة إلى الدول الالمانية الاخرى.

وتوازياً مع هذا الجدل الصحفي ، قامت محادثات بين الحكومات الالمانية : قامت محادثات ، في قضية الالزاس - لورين ، بين الحكومة البروسية وحكومات ساكس ، وبافاريا ، ودوقية باد الكبرى . ولكن بسمارك كان من المهارة بألا يطالب بالالزاس - لورين من اجل بروسيا : لأنه فهم جيداً بأنه في الوقت الذي يريد به تأسيس الامبراطورية الالمانية ، لا يكون من مصلحته ايقاظ قلق الامراء الالمان الآخرين واخافتهم بالهيمنة البروسية . وهذه الهيمنة كانت اكيدة وغير ممكن اجتنابها ولكن يجب ألا تظهر بروسيا نهمة جداً ، لأن هذا يزيد في الصعوبات عند المفاوضة بتشكيل الامبراطورية . ولهذا السبب أعلن بسمارك أنه في صالح الحل الذي دل عليه غورز في عام ١٨١٥ وهو الحل الذي يقضي بجعل البلاد المنضمة « ارض امبراطورية » أي أرضاً غير تابعة لأي من الدول الالمانية وحدها ، بل إلى الامبراطورية الالمانية بمجموعها . ورأى بسمارك أن الالزاس - لورين بهذا الشكل تكون « اسمنت الوحدة الالمانية » .

ونعلم من اشارات في يوميات كرونبرنز بروسيا أن هذا الحل : الالزاس - لورين « ارض امبراطورية » قد تبنته الاوساط الرسمية الالمانية منذ ١٢ ايلول ١٨٧٠ . فقد أشار الكرونبرنز إلى ذلك في هذا اليوم في يومياته : « محادثة في الالزاس - لورين : ستكون الالزاس - لورين ارض امبراطورية » ودل على أن هذه هي وجهة نظر بسمارك .

٣ ــ رد الفعل الفرنسي

أمام هذه المطالبة الالمانية التي اعرب عنها علناً بعد بداية الحرب بستة أسابيع ، نريد معرفة رد فعل الرأي والحكومة الفرنسيين .

الرأي الفرنسي . ــ لقد عبر عن رد فعل الرأي الفرنسي بوثيقة

شهيرة وهي الرسالة التي وجهها المؤرخ الكبير فوستل دو كولانج إلى تيؤدور مومسن ، المؤرخ الالماني ، الذي اعرب عن رأيه أنه لصالح ضم الالزاس - لورين . ورسالة فوستل دوكولانج وثيقة كلاسيكية تقريباً ، لأنه عبر فيها بأوضح بيان عما يمكن أن يسمى « النظرية الفرنسية » في القومية تجاه « النظرية الالمانية » . لقد أراد الالمان ضم الالزاس - لورين لأسباب ستراتيجية : وهي الرغبة في سحب الحدود إلى ما وراء الراين ، وكانت الحجج التي يعرضونها أمام الرأي العام على نوعين :

١ - **الحقوق التاريخية** : وهي أن الالزاس لورين كانت تابعة في الماضي إلى الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة .

٢ - **الحجة اللغوية** : وهي أن وحدة اللغة علامة تبعية لقومية واحدة . ويجيب على ذلك فوستل دوكولانج في هذه الرسالة ، التي نشرت في ٢٧ تشرين الاول ١٨٧٠ ، أن ما يمكن الاعتماد عليه في تعيين تبعية شعب إلى قومية ، ليس اللغة التي يتكلمها ، بل إرادة السكان . ويقول فوستل دو كولانج : ولا شك في أن إرادةالالزاسيين واللورينيين هي البقاء فرنسيين : « **الوطن هو مايحب** » .

رأي الحكومة الفرنسية . - حاولت الحكومة الفرنسية ابتداءً من ١٢ ايلول ١٨٧٠ أن تثير اهتمام المحايدين إلى هذه القضية : ففي البلاغ الذي وجهه وزير الشؤون الخارجية للحكومة الموقتة ، جول فافر ، إلى الدول المحايدة ، في ١٢ ايلول ١٨٧١ طلب بأن تتوسط لدى المانيا لاقامة السلام على اساس السلامة الارضية ، أي أن تتخلى عن ضم الالزاس - لورين . ومن جهة ثانية ، ان تيير الذي كان في ١٨٧٠ يعارض اعلان الحرب ، قام بناءً على طلب الحكومة الموقتة ، بجولة لدى الحكومات

المحايدة : في النمسا ، في روسيا ، في انكلترا ، في النصف الثاني من ايلول ١٨٧٠ ودعم في كل مكان نفس الغرض بقوله : هل تريدون مساعدتنا في تسوية السلام على اساس السلامة الارضية ؟ ولكن هذه المساعي التي قام بها تيير والحكومة الموقتة لم تؤد إلى نتيجة .

وفي الحقيقة ، إذا لاحظنا الوضع الدولي ، نرى حالة واحدة تحبذ النظرية الفرنسية وتوافق عليها علناً ، وهي حالة النواب التشيكيين في دياط بوهيميا : ففي ١٨٧٠ نشر هؤلاء النواب التشيكيون بياناً يقول ان ضم الالمان للالزاس - لورين من قبل الألمان مناقض لحق البشر ولارادة الشعوب . وهم الوحيدون الذين أعطوا رأيهم بوضوح . ومن جهة أخرى نرى ان المستشار النمساوي بوست المناوىء لبروسيا صراحة يدعم فكرة الاستقلال الذاتي للالزاس - لورين ، لأن الالزاس - لورين المنفصلة عن فرنسا ، يمكن أن تشكل دولة - حاجزة بين فرنسا والمانيا ، وقد دعم بوست هذه الفكرة،في كانون الأول ١٨٧٠، في مذكرة وجهها الى الحكومة الانكليزية . وفيما يتعلق بالحكومة الانكليزية نفسها « لا شك في أن الوزير الأول الانكليزي ، غلادستون ، قد خطأ المانيا ورأى أن ضم الالزاس - لورين يناقض جميع مبادىء الحق الدولي . ولكنه عندما وضح آراءه لزملائه في الوزارة ، فهم جيداً ، بأنهم لا يجارونه ، لأن الوزارة الانكليزية لم تشأ أن تضع المانيا « عدواً لها » ، ولذا لم يحتج غلادستون ، ويجب الا ننسى ، إذا لاحظنا الصحافة الانكليزية المعاصرة ، ان أكثرية الجرائد الانكليزية ك « التايمز » و ساتر دي ريفيو » و « الدايلي نيوز » كانت تصرح جميعاً بان ضم الالزاس لورين إلى المانيا كان، بالاجمال ، طبيعياً تماماً : وبعد كل شيء ، ان هذه البلاد كانت تؤلف جزءاً من الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وقد أخذتها فرنسا

في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر ، والآن تعود المانيا وتستردهما ، ولا شيء يعترض عليه .

ويجب أن ندرك حالة الرأي هذه لنفهم اخفاق الجهود التي بذلتها حكومة الدفاع الوطني في فرنسا .

وبعد إخفاق الجيش الفرنسي على اللوار واستسلام باريس وقعت الهدنة في ٢٨ كانون الثاني ١٨٧١ . وقبل فتح مفاوضات السلام ، أراد بسمارك أن تكون الحكومة الفرنسية مجهزة بسلطات نظامية ، ورغب في أن تجري في فرنسا انتخابات عامة ، مقتنعاً بان الناخبين سيكونون لصالح السلام . وجرت الانتخابات في ٨ شباط ١٨٧١ لتشكيل المجلس الوطني . وبالرغم من أن الالزاس - لورين كانت محتلة من قبل الالمان ، وانها كانت موضوعة تحت الادارة الألمانية ، وان الحكومة الالمانية عينت حاكماً عاماً ، فقد قررت الحكومة الألمانية بان سكان الالزاس واللورين يمكنهم أن يمارسوا حق التصويت . واتيحت للالزاسيين واللورينيين الفرصة في ٨ شباط ١٨٧١ للافصاح عن عاطفتهم . وقد دلت القوائم التي شكلت في الالزاس واللورين على أنها كانت تضم فقط ، انصار المقاومة حتى النهاية عدا اسم واحد ، وان الرجل الذي يشخص فكرة المقاومة حتى النهاية كان غامبتّا ، وقد انتخب هذا في منطقة الراين الأعلى وفي منطقة الراين الأدنى .

ولكن إذا أعربت الالزاس عن المقاومة حتى النهاية ، فلم يكن هذا رأي أكثرية الناخبين الفرنسيين . فقد اعطت انتخابات ٨ شباط ١٨٧١ أكثرية قوية لصالح السلام ، ولا سبيل إلى الخداع والضلال . وكان يعلم أن السلام يعنّي ضياع الالزاس واللورين . وفي هذه الظروف

سمى المجلس الوطني في بوردو ، في ١٠ شباط ١٨٧١ ، تيـــير رئيساً للسلطة التنفيذية .

جرت مفاوضات مقدمات الصلح في فرساي ، من ٢١ إلى ٢٦ شباط ، بين تيير وجول فافر عن الجانب الفرنسي ، وبسمارك عن الامبراطورية الألمانية التي تألفت في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١ . وأوضح بسمارك شروطه الأرضية وهي : التنازل عن الالزاس وعن قسم من اللورين ، مقاطعة الموزيل. وكان تيير يخشى ما هو اقبح من ذلك . ففي العجلة التي اقلته إلى فرساي ، قال إلى جول فافر بانه يتساءل ما إذا كان بسمارك سيطلب منه اللورين كلها . ولكن ، عندما شعر تيير بمفاجأة مواتية ، لم يظهر شيئاً من ذلك واحتج مصرحاً بان الضم الاجباري غير عادل وحاول الحصول على مخففات : حاول أن ينقذ بلفور و متز : بلفور ، لأن الكولونيل دانفر دوشيرو قاوم في المدينة فيما وراء حد الهدنة ، ولم يستسلم ، إلا في ١٨ شباط ١٨٧١ ، بعد أن مضى على توقيع الهدنة ثلاثة أسابيع ؛ و متز ، لأن المدينة ، دون منازع ، مدينة فرنسية . وقد نوقشت هذه القضية طويلا بين بسمارك وتيير في ٢٤ شباط . واستخدم تيير جميع الحجج الممكنة ، حتى انه عرض على بسمارك ، إذا تخلى عن متز ، أن يضم دوقية اللوكسمبورغ الكبرى ، ووعده بالا تضع فرنسا العراقيل في سبيله ، وعند الحاجة تساعده على ذلك . ولكن بسمارك كان صعب المراس مطلقاً . وعلى العكس ، في قضية بلفور ، هدد تيير بسمارك بتقديم استقالته وترك فرنسا دون حكومة ، مما يجعل الادارة الالمانية أمام حالة صعبة . وأخيراً ربح القضية ، وتم التفاهم على أن تبقى بلفور مدينة فرنسية ، وبالمقابل ، قبل تيير ان تحتل الجيوش الالمانية ، في باريس ، حي الشانزيليزيه حتى التصديق على مقدمات الصلح ، أي خلال بضعة أيام

فقط . ووقعت مقدمات الصلح في ٢٦ شباط ١٨٧١ وتخلت فرنسا عن الالزاس ، عدا مدنية بلفور ، وعن مقاطعة الموزيل .

مفاوضات بروكسل . – وجرت مفاوضات المعاهدة النهائية بعد ذلك مباشرة وبدأت في بروكسل . وفي غضون ذلك ، كانت الحكومة الفرنسية في عراك مع ثورة **القومون** ، وهذا ما جعل وضعها حرجاً بشكل فريد ، لانها لا تستطيع في الواقع، للقضاء على ثورة القومون ، ان تعتمد على الجنود العسكريين ، عدا اسرى الحرب الذين تريد ألمانيا أن تردهم اليها . وقد نصت مقدمات الصلح على أن أسرى الحرب بامكانهم أن يعودوا مباشرة ، ولكن الحكومة الالمانية نظمت عملياً انطلاق القطارات ، وكان بامكانها ، حسب هواها ، أن تؤخر عودة الاسرى إلى فرنسا ، ولذا كانت الحكومة الفرنسية مضطرة ، للنضال ضد القومون ، أن تنتظر ارادة المانيا بارسال اسرى الحرب . وهذا بالطبع ما أعطى لالمانيا وضعاً قوياً .

وتناولت مفاوضات بروكسل نقطتين :

١ – **قضية حق الاختيار** : فقد قالت مقدمات الصلح ان الحكومة الالمانية لا تضع أي عقبة « لهجرة السكان من الاراضي المتنازل عنها »، ولكن يجب تحديد كيف يمكن لهؤلاء السكان أن يبقوا فرنسيين إذا أرادوا ذلك .

٢ – **قضية تحديد أرض بلفور** : لقد قالت مقدمات الصلح بان تبقى مدينة بلفور فرنسية ، ولكنها لم توضح بالضبط مدى امتداد قطرها ، وحاول تيير بالطبع أن يوسع هذا القطر ما أمكن .

معاهدة فرانكفورت . – وأخيراً ، وبعد مفاوضات شاقة جداً ،

وبعد التهديد بانذار من بسمارك ، انتقل المفاوضون ، في بداية أيار ١٨٧١ ، إلى فرنكفورت ، وفيها وقعت في ١٠ أيار ١٨٧١ المعاهدة النهائية . ومن الوجهة الارضية ، إذا قارنا معاهدة فرنكفورت بمقدمات الصلح ، نجد أنها أتت بتعديلين :

الأول ، يتعلق بأرض بلفور : فقد تم الاتفاق على الا تضم هذه الارض مدينة بلفور فحسب ، وانما مناطق بلفور الاصلية : ديلوجيرومانيي وجزءاً من منطقة فونتين أي أرضاً تضم ٢٧٠٠٠ نسمة . وبالمقابل ، حصلت المانيا على « تصحيح حدود » على طول منطقة تيونفيل . وهذا التصحيح في الحدود أعطى المانيا ٧٠٠٠ نسمة كان من الممكن أن يظلوا فرنسيين حسب مقدمات الصلح . إذن كانت المفاوضة تبادلاً ترك إلى فرنسا ٢٧٠٠٠ فرنسي وافقدها ٧٠٠٠ فقط . وقبل بسمارك بذلك ، لانه يعلم بأنه يوجد ، في الارض الصغيرة على طول تيونفيل ، فلزات حديد ، وهذا يعتبر من الوجهة الاقتصادية كسبا هاماً جداً .

الثاني ، يتعلق بقضية الاختيار . فقد قررت المعاهدة النهائية أن الرعايا الفرنسيين المقيمين في الاراضي المتنازل عنها في الالزاس - لورين يمكنهم أن يحافظوا على قوميتهم الفرنسية ، ولكن شريطة أن ينقلوا منازلهم إلى فرنسا قبل ١٠ تشرين الاول ١٨٧٢ . لقد سمح بالاختيار ، ولكنه علق بشرط وهو أن يغادر المختارون الالزاس واللورين .

وقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على معاهدة فرنكفورت في ١٨ أيار في فرساي ، وكرس القانون الالماني الصادر في ٩ حزيران ١٨٧١ ضم الالزاس — لورين إلى الامبراطورية الالمانية بصفة « أرض امبراطورية » .

٤ - موقف الالزاسيين - لورينيين

عندما انعقد المجلس الوطني في بوردو ، في ١٧ شباط ١٨٧١ ، ولم تبدأ المفاوضة بمقدمات الصلح بعد ، أخذ نائب الراين الاعلى ، كيلر ، الكلام في المجلس الوطني وصرح بأن الالزاس واللورين لا تريدان أن تكونا المانيتين ، وإن فرنسا لا يمكن أن تقبل ولا أن توقع هذا التنازل عن الالزاس واللورين ، وإن أوربة لايمكن أن تسمح ، ولا أن تصادق على هذا التنازل : « في عصرنا هذا ، في كامل الحضارة ، لا مجال للتصرف بمصير الشعب دون رضاه » . فقام تيير الذي انتخب ، في ١٢ شباط ، رئيساً موقتاً للسلطة التنفيذية ، واعترض بانه يجب على المرء أن يكون منطقياً . وقال : إذا أريد السلام فـلا يمكن أن يصوت على اقتراح كيلر ، لان هذا الاقتراح يقتضي استمرار الحرب . وأخيراً ، صوت المجلس الوطني على قرار يصرح بأنه يتقبل بكل عطف شديد تصريح كيلر وزملائه ، ولكنه يترك ذلك « إلى حكمة ووطنية » المفاوضين .

كانت الثقة بتيير عظيمة . وقد بذل جهد استطاعته لانقاذ ما يمكن انقاذه ، ولكنه استسلم أخيراً .

لقد وقعت مقدمات السلام ، في ٢٦ شباط ١٨٧١ ، وتدخل تصديق المعاهدة بالحال ، وكان عاجلاً ، لا سيما وان الجنود كانوا يحتلون حي الشانزيليزيه ، و درس مجلس بوردو على الفور مقدمات الصلح . وفي جلسة الاول من آذار ١٨٧١ جرت المناقشة . وقدم الالزاسيون - اللورينيون عدة ملتمسات واحتجوا على ضم المانيا ، ودعمت هذه الملتمسات بخطب عدد من عظماء الحزب الجمهوري ، مثل **ادغار كينية** ، فقد صرح بأن المانيا إذا اضمت الالزاس - لورين ، فانها لا تستطيع أن تكرس

هذا التملك بالتصويت العام ، وسيكون هذا العمل ظفراً للقوة المحضة ، ومن غير الممكن اعطاؤه مظاهر ظفر الحق . وصرح **فيكتور هوغو**: « التملك يفترض الرضى » ، والرضى غـير موجود ، وستنهض فرنسا يوماً فظيعة ولن تسترد الالزاس واللورين فحسب ، بـل ضفـة الراين اليسرى كلها . وقـال **لوي بلان** : « ليس للمجلس الوطـني الحق في تشويه الامة » ، وليس له حق في انتزاع صفة فرنسي عن الفرنسيين ، وإن من واجبه الاستمرار في الحرب . وعندئذ صعـد كيلر ، النائب الالزاسي إلى المنصة وصرح بأنه يحتج كالزاسي وفرنسي على مقدمات الصلح التي كانت في نظره « ظلماً و كذباً وعاراً » .

وأجاب تيير ببساطة ان فرنسا في حالة اضطراب تام ومن غير المفيد أن تمدد المقاومة ، لان هذه المقاومة مستحيلة . وصادق المجلس الوطني على مقدمات الصلح ، وبالتالي التخلي عن الالزاس ـ لورين بـ ٥٤٦ صوتاً مقابل ١٠٧ أصوات .

وبعد التصويت قرأ نائب الراين الأعلى ، **غروجان** ، الاحتجاج الشهير الذي قدمه النواب الالزاسيون واللورينيون : « مع الاحتقار لكل عدل ، والاساءة البشعة لاستعمال القوة تسليمنا لسيطرة الاجنبي ، علينا آخر واجب للقيام به . اننا نصرح مرة أخرى أيضاً بأن ما من صك يتصرف بنا دون رضانا ، واننا نحافظ على تعلقنا بشكل لا يتسرب اليه الخلل والفساد بالوطن الذي انتزع منا بالعنف ، وعلى عطفنا البنوي لفرنسا . انـنـا ننتظر ، بثقة كاملة في المستقبل ، اليوم الذي تستعيد فيه الالزاس ـ لورين مكانها في فرنسا » .

الفصل التاسع عشر

الالزاس ــ لورين تحت النظام الالماني

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

رأي بسمارك : ـ لدينا وثيقة عن رأي بسمارك في قضية الالزاس ـ لورين عام ١٨٧١ ، وهي ضبط المحادثة التي تمت في ١٤ آب١٨٧١ بين المستشار الالماني ، والقائم بالاعمال الفرنسي في برلين ، **غابرياك** الذي تسلم وظائفه حديثاً . وبموجب هذا التقرير اوضح بسمارك بهذه العبارات عن رأيه في قضية الالزاس ـ لورين : « انني لأأضلل نفسي ، الشيء اللامعقول بالنسبة الينا هو أننا اخذنا منكم متز الفرنسية ، ولا أريد ان احتفظ بها لالمانيا » . وأوضح بان الاركان العامة للجيش هي التي فرضت عليه ضم متز . وواصل بسمارك قوله : « وأقول كذلك بالنسبة للالزاس ـ لورين : انها خطأ ارتكبناه باخذها منكم ، اذا أريد أن يكون السلام دائماً ، لأن هذين الاقليمين بالنسبة لنا ورطة » . فأجاب غابرياك : « ان بولونيا وفرنسا خلفها » ، فرد بسمارك : « نعم ، بولونيا وفرنسا خلفها » . وهكذا أدرك بسمارك تماماً ان قضية الالزاس ـ لورين ستظل سبباً عميقاً ومستديماً في الخلاف بين فرنسا والامبراطورية الالمانية الجديدة .

ومع ذلك فان بسمارك كان يأمل ، في ١٨٧١ ، بان تتوصل الامبراطورية الالمانية الى تمثل سكان الاراضي التي ضمتها . ففي ١٨٧١ كان

عدد هؤلاء السكان ١٥٤٢٠٠٠ شخصاً) . وكان يعتقد ان ليس عند شعب الالزاس واللورين ، بالاجمال ، الا « طلاء فرنسي » وان ثقافتها الفرنسية سطحية ، ولذا كان يأمل بأن تكون الصعوبة التي تشعر بها المانيا في حكم الالزاس ـ لورين موقتة ، وأن يكون الوصول الى هذا التمثل بثلاث وسائل : بالهجرة الالمانية وقدوم الموظفين الالمان الى الاراضي المضمومة للبدء بعملهم ، ثم مجيء الصناعيين ومستخدمي الصناعة والعمال الألمان ، وتأثير المنافع المادية بتأمين الرفاه الاقتصادي الذي يرضي سكان الالزاس ـ لورين ؛ وأخيرا بمحاباة العواطف الدينية العميقة جداً عند الالزاسيين ـ لورينيين . وكان بسمارك يشعر بعدم سلوك سياسة كنسية في الالزاس ـ لورين شبيهة بالسياسة التي سلكها في بروسيا او في الامبراطورية .

موقف الالزاسيين ـ لوراينيين . ـ وجد في شعب الالزاس ـ لورين المنضم موقفان ، «**الاحتجاجيون**» و«**الاستقلاليون**». وكان الاحتجاجيون لا يريدون أي تسوية ، بل أن يبقوا غرباء عن حياة الدولة الالمانيه ، دون البحث عن اسهام في سن القوانين او تطبيقها : وباختصار ، ان يدعوا نظام الغالب يفرض عليهم دون قبول المشاركة به . أما **الاستقلاليون** ، فلم يريدوا الاقتصار على المقاومة السلبية ، بل حاولوا الحصول من الحكومة الألمانية على بعض الحق في ادارة قضايا الألزاس ـ لورين الخاصة بها .

وقد تنوعت هذه المواقف الاحتجاجية والاستقلالية حسب العصر ، وذلك لانه كلما طال النظام الالماني ، كلما أصبح محتوماً على سكان الالزاس ـ لورين ان يقبلوا ببعض الخضوع . ولكن هذه التغييرات في الرأي العام في الالزاس ـ لورين تتعلق أيضاً بعوامل أخرى : فهي تتعلق بموقف الحكومة الألمانية التي تختلف طرقها صرامة وتسامحاً . وتتعلق أيضاً بموقف الحكومة الفرنسية وموقف الرأي العام في فرنسا ؛ فهل تفكر فرنسا بالثأر اولا ؟

من الواضح في الأدوار التي يتخلى فيها الرأي العام الفرنسي في أكثريته العظمى عن فكرة أي ثأر من المانيا ، فان هذا التخلي لا يكون من طبيعته ان يشجع الالزاسيين - لورينيين على مقاومة النفوذ الالماني .

ومن المفيد ان نتابع تغيرات هذه الحالة ، ولذا يجب تمييز ثلاثة أدوار: الاول من ١٨٧١ الى ١٨٧٤؛ والثاني : من ١٨٧٤ الى ١٩١١ . والدور الاخير من ١٩١١ الى ١٩١٤ . وهذه التقسيمات تختلف حسب المبادىء التي تبنتها الادارة الالمانية في كل منها .

الدور الاول : ١٨٧١ - ١٨٧٤

لقد عاشت الالزاس - لورين في هذا الدور الاول تحت نظام « الدكتاتورية » فقد كانت المناطق المضمومة تحكم بعمال المستشار ، الرئيس الاعلى للالزاس - لورين واتباعه ، وكان الرئيس الاعلى في الالزاس - لورين ، في حالة خطر ، بموجب القانون المؤرخ في ٣٠ كانون الاول ١٨٧١ ، سلطة اتخاذ جميع التدابير التي يراها ضرورية للأمن العام . وهذه المادة في قانون ٣٠ كانون الاول ١٨٧١ تخول الرئيس الاعلى للألزاس - لورين سلطات استثنائية تسمى « سلطة الدكتاتورية » ، وظلت سارية المفعول حتى ١٩٠٢ .

ولم تكن ادارة الالزاس - لورين خلال هذا الدور خاضعة الى أي اشراف من البرلمان الالماني ، الرايخشتاغ . كانت القوانين العائدة للألزاس - لورين يهيؤها البندسرات أي المجلس الاتحادي (الفيدرالي) الالماني ، وليس فيه ممثل عن الالزاس - لورين . وكانت التدابير المتخذة في هذا الدور صارمة للغاية : فقد كان الموظفون المستخدمون في الالزاس - لورين ألماناً جميعاً ، ولم يقبل أي الزاسي - لوريني في وظائف الادارة .

وحرم استعمال اللغة الفرنسية ، لافي المدارس فحسب ، بل في المؤسسات العامة . ويريد القانون الالماني بالمؤسسات العامة حتى الخطوط الحديدية ؛ وأخيراً في الماركات التجارية . ولم تنفذ الجرائد الفرنسية إلى الالزاس - لورين ، حتى ان الجرائد المحلية التي كانت تتعاطف مع فرنسا كانت ممنوعة .

وقد انتقدت هذه الطرق الادارية في الالزاس - لورين، في عصر «الدكتاتور»، في البرلمان الالماني ، وبخاصة ، من قبل زعيم حزب الوسط ، أي الحزب الكاثوليكي ، **فيندهورست** ، خصم بسمارك ، في خطاب ألقاه ، في ١٦ أيار ١٨٧٣ ، في الرايخشتاغ .

ما هي نتيجة العلاقات بين الشعب المضموم والحكومة الالمانية ؟ لنفكر أولاً بالعاصفة التي انتابت الالزاس - لورين عقب الانضمام . وقد ظهر في هذا الاضطراب اتجاهان مختلفان منذ الأصل : لجنة الدفاع وعصبة الالزاس .

لجنة الدفاع . — ظهر هذا الاتجاه عندما شكلت غرفة تجارة **ملهوز** ، في ١٨٧١ ، ماأسمته « لجنة الدفاع » . وقد ضمت لجنة الدفاع هذه وجهاء الزاسيين ، وبخاصة صناعيين ، تحت رئاسة صناعي من ملهوز ، **اوغست دولفوس** ، وقررت أن ترسل مندوبين إلى برلين لاجراء اتصال مع بسمارك ، وللحصول على نظام صالح ماأمكن في نطاق الامبراطورية الالمانية يتضمن إمكان ادارة **مستقلة ذاتياً** ، وابقاء التشريع الفرنسي، وبخاصة عدم تطبيق الخدمة العسكرية الاجبارية في الالزاس - لورين ، أو ، على الاقل ، تأخير محسوس في تطبيق هذه الخدمة العسكرية الاجبارية . واستقبل بسمارك مندوبي لجنة الدفاع ، وكلمهم كلاماً طيباً ، ولكن لاشيء أكثر من ذلك .

عصبة الالزاس . — وتمثل الاتجاه الآخر بنظمة سرية تسمى « عصبة الالزاس »، وقد انشئت في مقاطعة الراين الأعلى ، وجعلت هدفها « تقوية الايمان عند الاقوياء ، وشد الضعفاء ، وفضح الجبناء » . وكان لهذه العصبة السرية تأثير قوي جداً في السنوات الأولى من النظام الألماني في الألزاس - لورين، وكانت مركز مقاومة للنظام الألماني . ولاشك في أن الشرطة الألمانية عملت ما في وسعها للبحث عن زعماء هذه العصبة ، ولكنها لم تستطع اكتشافهم أبداً .

ولكن ماهي **القضايا** المباشرة التي توضع بالنسبة لسكان الالزاس — لورين ؟ وجدت قضيتان : قضية الاختيار وقضية الخدمة العسكرية .

قضية الاختيار . — لقد نصت معاهدة فرنكفورت على أن الاشخاص المقيمين في الالزاس - لورين الذين يريدون الاحتفاظ بقوميتهم الفرنسية ، أي أن يختاروا فرنسا ، يجب أن يصرحوا باختيارهم قبل الاول من تشرين الاول ١٨٧٢ ، وأن ينقلوا منازلهم إلى فرنسا . ولذا يجب توافر شرطين لاختيار القومية الفرنسية : تصريح إلى الادارة الالمانية ونقل المنزل الى فرنسا . وهذا الامر يضع قضايا خطيرة على الصعيد الفردي وعلى الصعيد العام . فمن وجهة النظر الشخصية ، من الواضح أن البقاء معناه قبول الاحتكاك مع الالمان ، وبالنسبة للشبان ، قبول الخدمة العسكرية البروسية التي يعلمون أنها ستنفذ عاجلاً أو آجلاً ؛ وان الذهاب ، من جهة أخرى، يعني التخلي عن عادات وروابط عائلية ، وأوضاع مكتسبة . ومثل هذه الأمور يحسب حسابها بالنسبة للموظفين أو الصناعيين .

ومن وجهة النظر العامة ، يعني البقاء الحفاظ على إمكانية الدفاع عن التقاليد الفرنسية في الالزاس - لورين . ويعني الذهاب ترك المكان حراً للعناصر الالمانية التي يمكن أن « تجرمن » البلاد بسهولة .

ويبدو أن الحكومة الفرنسية ، أي الحكومة الموقتة التي كان فيها تيير رئيس السلطة التنفيذية ، لم تعط ، ولو سراً ، تعليمات إلى وجهاء الالزاس - لورين ؛ وأن رأي تيير كان في تفضيل البقاء على الاختيار لفرنسا وذلك للتمكن من الحفاظ على الفكرة الفرنسية في الالزاس - لورين .

ولكن من المؤكد ، من جهة ثانية ، أن الاختيار ، في نظر العالم، اوضح وسيلة لتسجيل احتجاج معنوي على الضم .

حالة الموظفين . — ان القضاة الذين كانوا على وظائفهم في الالزاس - لورين ، أثناء معاهدة فرنكفورت ، يبدو أنهم ذهبوا كلهم ، ولم يبق منهم إلا ستة قضاة . وكذلك ذهب كبار موظفي التعليم كلهم تقريباً . ولا يوجد إلا ثلاثة أو أربعة اساتذة من كلية ستراسبورغ قبلوا البقاء في الالزاس - لورين ، والخدمة تحت النظام الالماني . وذهب معظم اساتذة التعليم الثانوي ، وعدد كبير من المعلمين ومستخدمي البريد . وبقي آخرون ، لأن الادارة الفرنسية لم تعدهم باعطائهم وظيفة معادلة في فرنسا وعليهم أن يختاروا دون أن يكون عندهم أي ضمان . وبالعكس ، بقي معظم الكنسيين ، وذلك لانهم يرون بأن لهم نفوذاً معنوياً يمارسونه، ونفوذاً هاماً ، لاسيما وأن الالزاس - لورين سيكون لها ادارة بروتستانتية أي ادارة يكون للبروسيين فيها الدور الفعلي ، وأراد الاكليروس الكاثوليكي أن يقوم بدور الدفاع .

حالة غير الموظفين . — وذهب نصف كتاب العدل والمعرفين . ويجب أن نقول ان الحكومة الفرنسية قبلت نظام التعويض عليهم . وذهب مستخدمو السكك الحديدية كلهم تقريباً . وكانوا مطمئنين بأن يجدوا عملاً

في فرنسا . وعلى العكس ، لم يستطع الفلاحون أن يذهبوا ، لأنهم متعلقون بالارض . وذهب بعض الصناعيين ، وربما لاسباب مرتبطة بمنافعهم الاقتصادية ، لان ضم الالزاس - لورين إلى الامبراطورية الالمانية ستكون نتيجته اقامة خط جمركي بين الالزاس - لورين وفرنسا . وبالتالي فإن صناعيي ملهوز، مثلاً ، لايستطيعون الاستمرار في بيع منسوجاتهم في فرنسا بسهولة . ولذا فان كثيراً منهم فضلوا أن ينقلوا معاملهم إلى الجهة الاخرى من الحدود .

وبالاجمال ، ان ١٦٠٠٠٠ شخص على شعب ١٤٥٢٠٠٠ اختاروا فرنسا ، أي أكثر من ١٠٪ بقليل . ولكن من هؤلاء الـ ١٦٠٠٠٠ شخص لم ينقل فعلاً إلا ٥٠٠٠٠ شخص منازلهم إلى فرنسا قبل التاريخ المتوقع الذي كان الاول من تشرين الاول ١٨٧٢ . أما بالنسبة للآخرين فقد صرحت الادارة الالمانية بأنهم مادامو لم ينقلوا منازلهم إلى فرنسا ، فان اختيارهم اصبح لاغياً . وبهذه الصورة الغي ١١٠٠٠٠ اختيار . وهذا الفرق بين الارقام يرجع إلى أن « عصبة الالزاس » اذاعت في الشعب مناشير مربة تؤكد بأنه يكفي المواطن إذا أراد اختيار فرنسا ، أن ينقل منزله إلى فرنسا خلال وقت قصير . ويمكن فيما بعد أن يعود الى الالزاس . وفي هذه الشروط اختار كثير من الالزاسيين تفضيلهم لفرنسا . ولكن عندما وضعت الادارة الالمانية حداً لهذا الامل مصرحة بأن الاختيار لايقبل إلا إذا انتقل المنزل فعلاً ونهائياً إلى فرنسا ، وجد أن كثيراً من الناس الذين اختاروا فرنسا لم يقدروا على مغادرة منازلهم .

قضية الخدمة العسكرية الاجبارية . — لقد قال بسمارك في البدء بأنه سيؤخر تطبيق الخدمة العسكرية في الالزاس - لورين خلال عدة سنوات على الاقل . ثم غير رأيه ورأى أنه يحسن تطبيق الخدمة الاجبارية

فوراً ، ويجب إرسال المجندين من الالزاس - لورين إلى القطعات داخل المانيا وبخاصة القطعات البروسية ، وبالصداقة التي ستعقد بين الجنود الذين يقومون بالخدمة العسكرية يمكن الوصول بسرعة ،كما يعتقد ، الى التمثيل .

وقرر ابتداءاً من تشرين الاول ١٨٧٢ أن تطبق الخدمة العسكرية الالمانية في الالزاس - لورين . ووضعت قوائم قرعات التجنيد ، واستدعي ٣٣٤٧٥ شاباً لخدمة العلم في آخر ١٨٧٢ . وعلى هؤلاء الـ ٣٣٤٧٥ شاباً اطاع الدعوة ٧٤٥٤ فقط . وعبر الآخرون الحدود . واستمرت هذه الحالة في السنوات التاليـة : فعلى ٤٠٠٠٠ مدعو بالقرعة وجد ١٠٠٠٠ مقاوم . ولكن عدد هؤلاء المقاومين أخذ يقل من سنة لاخرى : فحوالي ١٨٩٩ - ١٩٠٠ لم يكن أكثر من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ في السنة .

وإذا تجردنا الآن ممن ذهبوا ، من مختـــارين أو مدعوين للخدمة مقاومين ، فلا شك في أن مجموع الالزاسيين - لورينيين الذين ظلوا في أمكنتهم قد تبنوا موقف المقاومة حتى ١٨٧٥ . وعبرت الاكثرية العظمى من الشعب الالزاسي - لوريني عن تعاطفها مع فرنسا بمظاهرات عامة ، وأغاني وطنية ، والعلم المثلث الألوان ، والاشتراك في الجمعيات الفرنسية . ولم يكتم بسمارك نفسه ، في آخر نظام الدكتاتورية ، بأن أمله خاب ، وانه كان يأمل شيئاً آخر .

الدور الثاني : ١٨٧٤ - ١٩١٠

وبدءاً من ١٨٧٤ هيأت الحكومة الألمانية نظاماً جديداً للالزاس - لورين أقل صرامة من النظام السابق . وتحقق هذا النظام بعدة اجراءات اتخذت بين ١٨٧٤ و ١٨٧٩ .

لقد قررت الحكومـــة الألمانية نظام الالزاس - لورين الجديد ،

بقانون الأول من كانون الثاني ١٨٧٤ ، ان توطد اشراف الرايخشتاغ على تشريع الالزاس — لورين ، وهـذا يعني أن القوانين المتعلقة بالألزاس — لورين ، عوضاً عن أن تهيأ فقط في البند سرات ، كما هي الحالة حتى الآن ، يجب أن يصوت عليها الرايخشتاغ أيضاً . والنتيجة المنطقية لهـذا القرار هي أنه يجب أن يسمح للالزاسيين — لورينيين بارسال نواب إلى الرايخشتاغ . وعدا ذلك قرر قرار ٢٩ تشرين الاول ١٨٧٤ أن يقيم في الالزاس مجلساً محلياً يسمى لاندسأوسشوس الذي يمكن ترجمتـه حرفياً بـ « اللجنة المحلية » . ويترجم عموماً بـ « مندوبية » وتنتخب هـــذه الهيئة من قبل المجالس العـــامة ، لان المجالس العـــامة القديمة ، في النظـــام الفرنسي ، لم تحذف . وعلى كل مجلس عام أن ينـدب عشرة أعضاء إلى « مندوبية الالزاس — لورين » . ومجموع الاعضـاء ثلاثون عضواً . ولهذا المجلس سلطة استشارية فقط . فهو يدرس مشاريـع القوانين العائدة إلى الالزاس — لورين ويعطى رأيه قبل أن يصوت عليها الرايخشتاغ والبندسرات ، وليس له سلطة اتخاذ أي قرار .

وفي ٢ أيار ١٨٧٧ تم الاصلاح الثالث : فقد خولت الحكومة الالمانية مجلس الالزاس - لورين حق التصويت على القوانين العائدة إلى الالزاس — لورين لا لإعطاء رأيه فحسب . ويمكن الرايخشتاغ أن يتدخل ، ولكنه في الواقع لم يتدخل إلا في حالات استثنائية .

وفي ١٨٧٩ تم الاصلاح الرابع : فقد قرر القانون المؤرخ في ٤ تموز ١٨٧٩ ان تحكم الالزاس — لورين بموظف يمثل الامبراطور مباشرة ويحمل لقب شتاتهالتر . ويرتبط هذا الحاكم بالامبراطور مباشرة ، لا بالمستشار ، فهو اذن « مستشار الالزاس — لورين » . ويساعده أمين دولة ووزراء ، ولكن هؤلاء الوزراء كانوا غير مسؤولين مطلقاً أمام « مجلس الالزاس

لورين » . ومن جهة أخرى رفع عدد أعضاء مجلس الالزاس - لورين إلى ٥٨ عوضاً عن ٣٠ . وتعين المجالس العامة وبلديات المدن الكبرى ، ٣٨ عضواً منهم ، وال ٢٠ الآخرون يجب أن ينتخبوا بنظام التصويت على درجتين في النواحي الريفية . وحصل هذا المجلس أخيراً على حق التصويت على القوانين العائدة للألزاس - لورين دون أن تمر هذه القوانين بعد ذلك إلى الرايخشتاغ ، ولكنها تعرض دوماً على رقابة البند سرات . ولنلاحظ مع ذلك ، في هذا النظام ، ان سلطة الدكتاتورية التي تكلمنا عنها ما زالت موجودة ، أي ان الحاكم (شتاتها لتر) مازال يحتفظ بسلطات استثنائية بوليسية واسعة للغاية .

موقف الالزاسيين - لورينيين من النظام الجديد . - يجب أن نميز هنا دورين : قبل ١٨٩٠ وبعد ١٨٩٠ . قبل ١٨٩٠ سيطر الاتجاه الاحتجاجي . وبعد ١٨٩٠ حصل تقدم واضح جداً في اتجاه الاستقلال الذاتي .

قبل ١٨٩٠ . - في ١٨٧٤ ، ولاول مرة ، دعي الالزاسيون - لورينيون للتصويت لتعيين نوابهم في الرايخشتاغ . وكان هذا التصويت هاماً . ووجد خمسة عشر مقعداً . وكان الخمسة عشر نائباً منتخبا احتجاجيين أو ، على الاقل ، اعلنوا انهم كذلك . وقدموا للرايخشتاغ ، منذ أخذوا مقاعدهم ، اقتراحا يطلبون فيه أن تقوم الامبراطورية الالمانية في الالزاس - لورين باستفتاء للقول ما إذا كان الشعب يقبل بأن يصبح المانياً أو يريد أن يبقى فرنسياً . ويقول الناطق بلسان هؤلاء النواب الالزاسيين - لورينيين : « نريد أن نخضع التنازل المتحقق في معاهدة فرنكفورت إلى تصديق الشعب » . فطرح الرايخشتاغ هذا الاقتراح حالاً ولم يناقشه . وقرر سبعة نواب من نواب الالزاس - لورين إلا يحضروا الجلسات وانسحبوا . واستمر سبعة من الثمانية الباقين في حضور الجلسات ، متخذين

موقفاً محتجاً . أما النائب الخامس عشر فكان اسقف ستراسبورغ ، المونسنيور رايس . فقد صرح في الرايخشتاغ ، بأن التنازل الذي قررته معاهدة فرنكفورت لا يمكن طرحه على بساط البحث . وكان الوحيد ، من بين الخمسة عشر نائباً ، الذي اعترف بالنظام الألماني .

وفي الانتخابات الجديدة التي جرت في ١٨٧٧ استطاع الاستقلاليون أن يكون لهم خمسة منتخبين على خمسة عشر ، أتوا بهم من ستراسبورغ، وسافيرن وهاغيناو . وكان زعيم هؤلاء الاستقلاليين شنيغانز ، ثم ترك الحياة السياسية فيما بعد ، ودخل الادارة القنصلية الالمانية ، ومات قنصلاً عاماً لألمانيا في تريستا . وفي انتخابات المجالس العامة التي تمت في نفس الفترة ، كانت اكثرية المرشحين احتجاجيين . وفي الالزاس السفلى أعلن بعض أعضاء المجالس العامة أن اتجاههم استقلالي ، أي قبول السيطرة الالمانية ومحاولة التفاهم مع الحكومة الالمانية بغية تخفيف النظام المطبق في الالزاس - لورين .

ولكن ، ابتداءً من ١٨٨٠ ، كان الاستقلال الذاتي في تراجع . ففي انتخابات ١٨٨١ ، كان شتاتهالتر الالزاس-لورين الماريشال مانتويفل وكان موقفه مصالحاً وموفقاً شخصياً حيال الالزاسيين - لورينيين . وقد اتته فكرة مشؤومة فطلب إلى الاستقلاليين الاعتراف الموالي والصريح باتحاد الالزاس - لورين مع المانيا . فانهار مباشرة حزب الاستقلاليين . وانتخب استقلالي واحد في انتخابات ١٨٨٠ ، وكذلك كانت الحال في ١٨٨٤ وفي ١٨٨٧ ، عندما كانت العلاقات الفرنسية - الألمانية متوترة بخاصة ، بسبب قضية الجنرال بولانجيه وقضية شنابيليه وقد أفهمت الحكومة الالمانية بأن التصويت ضد المرشحين المحبذين لزيادة جنود

الجيش الألماني ، معنـاه التصويت لفرنسا في الواقع . ولذا صوت الالزاسيون – لورينيون جماهيرياً ضد المرشحين المحبذين لزيادة الجيش الالماني ، حتى ان الـ ١٥ منتخباً في ١٨٨٧ كانوا كلهم احتجاجيين . ولذا قال المستشار كابريفي ، أول خلف لبسمارك ، في الرايخشتاغ ، في ١٠ حزيران ١٨٩٠ : « الواقع ان الروح الالمانية بعد سبعة عشر عاماً على الضم ، لم تحرز أي تقدم في الالزاس » .

بعد ١٨٩٠ . – وابتداء من ١٨٩٠ يرى تطور مختلف : ففي انتخابات ١٨٩٠ ، وجد ، على خمسة عشر نائباً ، احد عشر نائباً احتجاجياً وأربعة نواب استقلاليين . وفي انتخابات ١٨٩٣ وجد خمسة نواب استقلاليين ، واحتجاجي واحد واضح في احتجاجه ، والباقون أناس « ملونون قليلاً » ويحاولون ألا يصطبغوا بهذا اللون أو ذاك ، وألا يكونوا مشتركين في هذا الاتجاه أو ذاك . وفي انتخابات ١٨٩٨ وجد على خمسة عشر نائباً ان اثني عشر نائباً يؤكدون ولاءهم لألمانيا .

ووجدت بوادر أخرى تدل على التطور نفسه . فقد قبل النواب الالزاسيين – لورينيين ، ابتداءً من ١٨٩٥ ، وبخاصة من ١٩٠٠ ، أن يأخذوا مقاعدهم بين الأحزاب الألمانية : دخل بعضهم في الحزب الكاثوليكي ، وآخرون في الحزب الاشتراكي . ومنذ أن قبل هؤلاء النواب الجلوس في الاحزاب الالمانية ، فهم انهم بدأوا يتخلون عن صعيد « المطلوب القومي » . ومن جهة أخرى ، يرى عدة مرات ، ابتداء من ١٩٠٢ ، في الوفد الالزاسي – لوريني ، خطباء يفصحون علناً عن أفكار استقلالية . وحوالي ١٩٠٢ – ١٩٠٣ وجد رجال عرفوا بعاطفتهم العدائية حيال المانيا ، مثل النائب **برايس** والأب **فاترليه** ، يقبلون انفسهم بامكان النقاش إذا اقترحت المانيا نظاماً مقبولاً للألزاس .

أسباب تقدم الاتجاه الاستقلالي . — يمكن تفسير هذا التقدم في الاتجاه الاستقلالي بثلاثة أسباب .

السبب الأول . — ان معظم الالزاسيين - لورينيين في ١٨٩٥ — ١٩٠٠ لم يعرفوا النظام الفرنسي ، ودرسوا في المدرسة الالمانية . ولذا كان اتجاههم قبول الضم ، محاولين فقط تحسين مصير الالزاس — لورين . وشيئاً فشيئاً ، أخذ يندر في ذلك الحين عدد من يعتقدون بامكان عودة الالزاس - لورين إلى فرنسا . حتى ان منظور حرب فرنسية - المانية ، بين ١٨٩٥ و ١٩٠٠ لم يكن موجوداً إلا قليلاً . وفي فرنسا نفسها، لم تظهر فكرة الثأر من المانيا . ولذا كان من الطبيعي أن يفكر قسم من شعب الالزاس - لورين ، في ذلك الحين ، بأن الاذعان لا يمكن اجتنابه . ولنفكر بالعدد العظيم من المهاجرين الألمان الذين جاءوا واستوطنوا الالزاس - لورين . فقد جاء نحو ٤٠٠٠٠٠ بين ١٨٧١ و ١٩١٤ . ومن الطبيعي أن تتوطد الصلات الشخصية وحتى الصلات العائلية بين المهاجرين والالزاس - لورينيين .

السبب الثاني . — كان الكاثوليكيون كثراً بين الالزاسيين - لورينيين ومتمسكين بكاثوليكيتهم عن قناعة . وكان للاكليروس الكاثوليكي دور هام في سياسة مقاومة الادارة الألمانية حتى ١٨٨٠ — ١٨٨٥ . وكان هؤلاء الكاثوليكيون الالزاسيون - لورينيون مستائين من نمو السياسة المناوئة للكنيسة في فرنسا التي كانت بخاصة نشيطة بين ١٩٠١ و ١٩٠٦ ، وحولت سياسة وزارة كومب في فرنسا عدداً كبيراً من الكاثوليكيين الالزاسيين - لورينيين عن فرنسا .

يضاف إلى ذلك أن الاكليروس الالزاسي - اللوريني كان منذ ١٨٩٩

تحت سلطة الأساقفة الألمان : فحتى ١٨٩٩ كان اسقف ستراسبورغ ، وقد رأينا موقفه سابقاً ، واسقف متز ، بالعكس ، يحافظان على موقف المقاومة ، وما زالا من الاساقفة الذين عينوا في عهد النظام الفرنسي ، واضطرت الادارة الألمانية أن تنتظر حتى موتهما . ولكن الامبراطورية الالمانية حصلت عندئذ من البابا على تسمية حبرين المانيين وغير الزاسيين لكرسي اسقف ستراسبورغ ومتز . وقـد أثر حضور هذين الاسقفين الألمانيين على الاكليروس الالزاسي - اللوريني . وأخيراً ، قدمت ألمانيا ، في ذلك العهد ، عروضاً محسوسة للكاثوليكيين الالزاسيين ، وبخاصة إنشاء كلية للاهوت الكاثوليكي في جامعة ستراسبورغ . وقـدر الاكليروس الالزاسي هذه المبادهة كثيراً .

السبب الثالث . - كان الالزاسيون - لورينيون على العموم راضين عن الرفاه المادي والخصب الاقتصادي اللذين تمتعت بهما الالزاس - لورين تحت النظام الألماني . ولا نريد هنا أن ندرس التطور الاقتصادي في الالزاس - لورين ، حسبنا أن نشير إلى النقاط الأساسية : لقد تقدمت الصناعة تقدماً كبيراً . فقد نهضت صناعة اللورين المعدنية نهوضاً عظيماً ، ابتداءً من ١٨٨٦ ، بتبني الطرق الجديدة في معالجة فلزات الحديد ، طرق « تصفية الفوسفور » التي ساعدت على استعمال فلزات الحديد في أفضل الشروط ، وانتقـل انتاج فلزات الحديد بين ١٨٧١ و ١٩١٤ من ٣٦٤٠٠٠ طون في السنة إلى ما يقارب ٢١١٠٠٠٠٠ طون . وصحت صناعة النسيج من كبوتها بعد أن كانت قلقة جداً في بادىء الأمر ، ووجد الصناعيون الالزاسيون للمنسوجات زبائن في المانيا ، ولم يكن لهم ما يشكونه . وأخيراً ، نشأت في الالزاس العليا صناعة جديدة ، وهي صناعة البوتاس .

أما في **الزراعة** ، فقد أفادت الكروم الالزاسية كثيراً من الانضمام إلى المانيا ، لأن خمور الالزاس ، عندما كانت تباع في السوق الفرنسية ، كانت تنافسها الخمور الفرنسية الاخرى ، بينما لم تجد في السوق الالمانيـة الا منافسة كرم محـــدود جداً في وادي الراين ، وتباع جيداً . وكان الخمّار الالزاسي راضياً على العموم عن منافعه المادية .

وأخيراً ، من وجهة النظر التجارية . قام الألمان باعمال كـبرى في ميناء ستراسبورغ في ١٨٩٢ وبخاصة ابتداءً من ١٩٠٥ – ١٩٠٧ . لقد أنهوا أعمال تصحيـح أرض مجرى نهر الراين في القسم الالزاسي ، وهذا ما ساعد ستراسبورغ على أن تصبـح ميناءً نهرياً كبيراً ، وأن تكون له تجارة نامية مع روتردام وانفرس ، ومن جهة أخرى تجارة بالقنوات مع مناجم السار .

وهكذا أعطى الالزاسيون – لورينيون انطباع الرفاه والخصب على الصعيد الصناعي والزراعي والتجاري .

وتغيرت طرق الادارة الالمانية حسب استعدادات الشعب الالزاسي – لوريني : فبين ١٨٧٩ و ١٨٨١ تقدم الشتاتهالتر مانتويفل بعروض كثيرة إلى الالزاسيين – لورينيين ، وحاول أن يصالح الشعب ، وبخاصة الوجهاء والاكليروس . فلم ينجح ،لان انتخابات ١٨٨١ أخفقت. عندئذ رجعت الادارة الالمانية ، بين ١٨٨١ و ١٨٩٠ ،إلى طرق القمع والشدة: منع استعمال اللغة الفرنسية في « مجلس الالزاس – لورين » وأوقف النائب اللوريني، **انطوان**، ولوحق بتهمة الخيانة العظمى ، ومنع تعليم اللغـــة الفرنسية للاطفال ، ومنـع الفرنسيون من المجيء والاقامـة في الالزاس – لورين ، إلا إذا حصلوا على جواز سفر ، ولا يمنح هذا الجواز إلا نادراً . ومنع وضـع نقوش كتابية بالفرنسية على المقابر . وبعد انتخابات ١٨٨٧ الـتي كانت بالاجماع

احتجاجية ، كانت اجراءات الادارة الالمانية أكثر شدة : رفـع دعوى الخيانة العظمى ، حل الجمعيـات ، وحتى الجمعيات الموسيقية الـتي كانت مشبوهة بتعاطفها مع فرنسا . وعلى العكس ، تراخى النظام الاستبدادي بعد ١٨٩٠. فقد حذف الحصول على جواز السفر في ١٨٩١ ، وأعيد منح حق نشر الجرائد بالفرنسية في ١٨٩٨ ، وأخيراً ، في ١٩٠٢ ، حذفت « سلطة الدكتاتورية الاستثنائية » . وفي ١٩٠٥ و ١٩٠٨ ، اتخـذت الادارة الالمانية اجراءات لزيادة حرية الاجتماع والجمعيات .

وبالاجمال ظهر انطباع ، في ١٩٠٧ – ١٩٠٨ ، ولاحظه المؤلفون الالزاسيون ، وهو أن « صورة الوطن الفرنسي » ، كما قال أحدهم ، « تضاءلت شيئاً فشيئاً عند الالزاسيين » .

الدور الثالث ١٩١١ – ١٩١٤

يلاحظ ، في هذا الدور ، يقظة عاطفة مقاومة .

.ومع ذلك فقد بدأ هذا الدور بظاهرة مصالحة من الحكومة الالمانية : وهي منح الالزاس ـ لورين قانون ٣١ أيار ١٩١١ الذي حول من جديد نظام البلاد .

النقطة الاولى . ـ حصلت الالزاس ـ لورين على ممثل في البندسرات ، وكان لها ثلاثة أصوات في البندسرات ، مثل دوقية باد الكبرى أوهس . وكان الشتاتهالتر يعين هذا الممثل ، ولكن الممثل في البندسرات في الدول الالمانية الاخرى كان ينتخبه السيد ولم يكن منتخباً .

النقطة الثانية . ـ حـذف « مجلس الالزاس ـ لورين » وعـوض ببرلمان يضم مجلسين : مجلس النواب ، وينتخب بالتصويت العام ؛ ومجلس

الشيوخ ، ويضم أعضاء يمنيين ،أعضاء يسميهم الشتاتهالتر وبعض أعضاء منتخبين كانوا مندوبين عن غرفة التجارة والجامعات .

وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا النظام نظام استقلال ذاتي حقيقي ، لا شيء من هذا . لأن وزارة الالزاس ـ لورين لم تكن مسؤولة مطلقاً أمام البرلمان الالزاسي ـ لوريني . ومن جهة أخرى ، احتفظ الشتاتهالتر بحق التشريع ببراءات عندما لا يكون البرلمان في حالة انعقاد ، واحتفظ أيضاً بحق اقتطاع الضرائب إذا لم تتبن الموازنة في الوقت المطلوب . وبالتالي ، ان دستور ١٩١١ أيضاً لا يعطي إلى الالزاس ـ لورين نظاماً شبيهاً بنظام الدول الالمانية . ومع ذلك فان التقدم محسوس نحو الاستقلال الذاتي .

كيف نفسر هذا القرار ؟ لدينا عن ذلك وثيقة هامة : وهو تقرير أرسله الشتاتهالتر فيديل إلى غليوم الثاني . ففي هذا التقرير شرح ، في آذار ١٩١٠ ، أن السياسة الالمانية حاولت منذ ١٨٧٤ أن تعتمد على « الوجهاء » : فقد عين « الوفد الالزاسي ـ لوريني » بالتصويت الضيق ، وكان تعبيراً لرأي البورجوازية الالزاسية ـ لورينية . ويقول فيديل : « إن هذه البورجوازية ليست في صالحنا » ، لأنها بقيت فرنسية الروح أكثر من غيرها ، ولذا فان من صالحنا وجود برلمان الزاسي ـ لوريني منتخب بالتصويت العام ، لأننا نجد في الشعب عطفاً أكبر مما عند البورجوازية ، ومن هنا نرى أن الاصلاح كان يهدف إلى إيجاد نظام الجمع « لتمثل » الالزاس ـ لورين .

في انتخابات تشرين الاول ١٩١١ ، لتعيين أعضاء برلمان الالزاس ـ لورين ، ضرب المرشحون الناجحون في حزب الاتحاد القومي ، وهو الاسم

الذي يحمله حزب الاحتجاجيين ، وكانت أكثرية البرلمان الالزاس ـ لورين إلى جانب النواب الذين يؤلفون جزءاً من الوسط الكاثوليكي ، الحزب الالماني ، والحزب الاجتماعي ـ الديموقراطي ، وهو حزب ألماني أيضاً . ومع ذلك ، لم تبد كتلة الشعب أي عطف لألمانيا ، وظل الموظفون الالمان يشعرون بالعزلة . وقد قال نائب استقلالي ، وهو عضو لبرلمان الالزاس ـ لورين : لقد غلبت القومية باعتبارها حزباً ، ولكنها ما زالت موجودة كحالة رأي » .

ولما نجحت هذه السياسة الجديدة نجاحاً ضعيفاً عادت الادارة الالمانية حالاً إلى إجراءات الشدة : بدأت بحل جمعية تسمى « ذكرى الالزاس ـ لورين » وكان هدفها العناية بقبور قدامى المحاربين في عام ١٨٧٠ . وكذلك الحملات التي تقوم بها الصحف الالمانية ضد بعض أساتذة جامعة ستراسبورغ الذين كانوا يعتبرون ممثلين للفكر الفرنسي ، ومنع مسابقات الجمعيات الرياضية التي تعقد كل عام لأن هذه الجمعيات كانت تبدو مراكز للدعاية الفرنسية .

قضية سافيرن . ـ ولكن قضية سافيرن أثارت، في تشرين الثاني ١٩١٣، في الالزاس ـ لورين هياجا عظيما جديداً : ففي قطعة المشاة الـ ٩٩ ، التي كانت حامية سافيرن ، حذر ملازم أول ، ملازم أول صغير ، عمره تسعة عشر عاما ، واسمه فورشنر ، في تعليماته إلى الجنود ، من الشعب الالزاسي ، وأضاف ، إذا قامت مشادة بين جندي ألماني والزاسي ، « فليس للجندي قانون عقوبات » يخشاه . وإذا طعنت بمدية أحد هؤلاء « الزعران » ، رجال السوء ، فلن تسجن شهرين ، « وفي كل مرة تأتيني بواحد منهم تأخذ عشرة ماركات » . وقد ذكرت هذه الأقوال في الصحافة الالزاسية نقلا عن تصريحات جنود الزاسيين في

القطعة . وقامت القيادة المحلية بالتحقيق ، فوجدت أن التصريحات صحيحة، ولكنها لم تتخذ أي عقوبة بحق الملازم الأول فورشنر . ولذا تمادى في طغيانه وتطرف في تعلماته إلى الجنود بمناسبة الجوقة الأجنبية الفرنسية : واستعمل تعابير وسخة حيال العلم الفرنسي . وفي ٧ تشرين الثاني ١٩١٣ قامت مظاهرة ضد فورشنر أمام منزله . وفي اليوم التالي ، دخل الضابط مطعماً وأراد المستهلكون إخراجه ، وبالحـال ، أخرج مسدسه من جيبه ووضعه على الطاولة أمامه . وفي ٩ تشرين الثاني ، وبينما كان يسير مع قطعته في قرية في جوار سافـيرن ، صاح الجمهور ساخراً فأمر ببعثرة الجمهور . وأوقف سبعة وعشرون شخصا وطرحوا في السجن .

كان لقضية سافيرن انعكاسات كبرى جداً في ألمانيا : ففي الرايخشتاغ تقدمت العناصر الليبرالية تطلب استجوابا من الحكومة ، وصرحت بأن موقف القيادة الألمانية غير مفهوم ، فهل حبذت لغة هذا الضابط أو لا ؟ غطى وزير الحربيـة الضباط ، واتهم الجنود الالزاسيين « بعـدم القيام بواجبهم » ، ونشر على الجمهور عبارات قيلت في داخل القلعة . وقال إن الجنود جوزوا بالسجن من ثلاثـة إلى ستة أسابيع وأوقف فورشنر ستة أيام ومثل أمام مجلس حربي ، ولكنه بريء ، أما كولونيل القطعة فقد مثل أمام مجلس حربي وبرىء وبدل حاميته وأعطي وساما .

كان احتجاج الالزاسيين شديداً للغاية . وكان هذا الاحتجاج ضـد سلوك الضباط والعقلية الالمانية عموما . وقـد دلت قضية سافيرن على وجود « عدم تلاؤم » بين الالزاسيين - اورينيين والالمان . وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٣ صوتت المجالس العامـة في الالزاس العليا والدنيـا بالاجماع على قرار يشجب الضابط فورشنر الشنيـع » . وصوت المجلس الثاني الألزاس - لورين ، في ١٣ كانون الثاني ١٩١٤ على اقتراح بنفس

المعنى ، وصوت مجلس الشيوخ الالزاسي - لوريني أيضاً بالاجماع ، إلا ثلاثة أصوات، على قرار بلوم الادارة .

وهكذا تدل بداية ١٩١٤ على نضال بين الادارة الالمانية والبرلمان الالزاسي - لوريني .

وأخيراً صمتت الاحتجاجات المرتعدة ، وخضع النـــاس . وكانت الاكثرية العظمى من الالزاسيين - لورينيين ترجو الهدوء ، ولا ترغب بحرب فرنسية - ألمانية وهي مع ذلك الوسيلة الوحيدة لعودة الالزاس - لورين الى فرنسا . ولكن الالزاسيين - لورينيين ، من جهة أخرى ، ظلوا يؤكدون نعرتهم ويقاومون الجرمنة ، وبخاصة في الاوساط المثقفة: فقد حافظت الثقافة الفرنسية على تماسكها بفضل عمل بعض المجلات ، مثل «المجلة الالزاسية » التي كان ينشرها الدكتور بوخر ، و « دفاتر الزاسية » بفضل عمـل بعض الصحافيين أو الـكاريكاتوريين ، مثـل هانسي . وفي ١٩٠٨ درس سفير فرنسا في برلين ، جول كامبون مجموع القضية الالزاسية - اللورينية وتوصل إلى هذه النتيجة وهي « ان بقاء الثقافة الفرنسية أفضل وسيلة لانقاذ ما يمكن إنقـاذه . وإنه ، على كل حـال ، أفضل وسيلة لحفظ النار تحت الرماد » .

الفصل العشرون

انعكاسات قضية الالزاس ـ لورين

على العلاقات الفرنسية ـ الألمانية

إن القول بان قضية الالزاس ـ لورين كانت سبباً أساسياً ودائماً للصعوبات الفرنسية ـ الالمانية ، خلال هذا الدور (١٨٧١ – ١٩١٤) هو من قبيل توكيد البديهي ، ولكن يجب معرفة موقف رجال الدولة الفرنسية ورجال الدولة الألمانية ، مع العلم بأن هـذا الموقف يتعين جزئياً بتطور الرأي العام . وعلى ضوء هذا الاعتبار ، نميز في العلاقات الفرنسية ـ الالمانية ، بمناسبة قضية الالزاس ـ لورين ، ثلاثة أدوار : الأول ، يذهب حتى ١٨٩٠ ، ويتفق مع العصر الذي كان فيه بسمارك مستشار الامبراطورية الالمانية ؛ والثاني ، يذهب من ١٨٩٠ تقريباً إلى ١٩١١ ؛ والثالث ، من ١٩١١ إلى ١٩١٤ .

الدور الاول (١٨٧١ ـ ١٨٩٠)

لقد ظل الرأي العام في فرنسا ، في هذا الدور ، يهتم بنشاط بقضية الالزاس ـ لورين . وفي السنوات التي تلت ١٨٧٠ ازدهرت الحفلات التذكارية ونشاط الرابطات الوطنية وبخاصة الرابطة العامة للالزاس ـ لورين التي انشئت في ١٨٧١ . وكانت فكرة حرب الثأر ، التي هدفها استرداد الالزاس ـ لورين ، موضوع هذه التظاهرات . ومع

ذلك يرى ، في حوالي ١٨٨٠ ، تخفيف ظاهر يتفق مع الدور الذي اتجه فيه انتباه فرنسا نحو القضية الاستعمارية ، ولكن بعد ربيع ١٨٨٥ ، اضطر جول فيري ، اثر قضية تونكن ، أن يتخلى عن السلطة . وانتكست العاطفة « القارية » في الرأي الفرنسي . ولعبت قضية الالزاس – لورين من جديد دوراً نشيطاً في تطور الرأي العام . ويتفق هذا الدور مع الحركة البولانجية من بدء ١٨٨٦ حتى ١٨٨٩ . ونرى في هذه الفترة أولاً : نشاط عصبة الوطنيين، وكان رئيسهم منذ ١٨٨٥ ، **بول ديروليد** . ونرى أيضا في باريس نشر جريدة عنوانها : « الثأر » وقد صدرت في شهر آذار ١٨٨٦ . ونشرت هذه الجريدة صورة وزير الحربية آنذاك ، الجنرال بولانجيه . ونرى أخيراً أن جريدة « فرنسا العسكرية » ، اللسان الرسمي لوزارة الحربية ، تلمح باستمرار إلى فكرة الثار : « بعد خمسة أعوام ، سيخيف الجيش الفرنسي المتجدد الامراء الالمان من بعيد » .

وعلى العموم ، كان الرأي الفرنسي جملة ، خلال هذا الدور ١٨٧١ – ١٨٩٠ ، متجهاً بوضوح نحو فكرة حرب الثأر . ونتساءل عن موقف رجال الدولة الفرنسية وهم المسؤولون عن توجيه السياسة ، ومن المفيد أن نرى عن كثب تفكير الكبار منهم .

موقف آدولف تيير . – كان تيير أول رئيس للسلطة التنفيذية بعد ١٨٧١ ، ونذكر أنه صرح أمام مجلس بوردو بأن لا بد من السلام ، وانه عند احتجاج الالزاسيين – لورينيين ، أوصى المجلس القومي ، بعدم أخذ هذا الاحتجاج بعين الاعتبار . حتى ان انطباع بعض المعاصرين يدل على أن تيير كان جاف القلب ، ولم تؤثر قضية الالزاس – لورين في أعماقه . ومن المهم أيضاً أن نرى الموقف الذي اتخذه ، في ١٨٧٣ ، عندما شاعت

ضجة بأن الحكومة الألمانية تنوي الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي لتعترف كل أوربة بالتعديلات الارضية التي جرت بين ١٨٦٦ و١٨٧١ ، أي بالتعديلات الارضية التي جرت على حساب فرنسا . وقد علم تيير بنية بسمارك هذه ، فكتب ، في ٢٢ آب ١٨٧٢ ، إلى سفير فرنسا في سان ـ بطرسبورغ : « إذا كلمنـا عن ذلك » ، ويقصد مشروع بسمارك في عقد مؤتمر دولي ، « فلا مجال للتردد : يجب أن نقاوم على الاطلاق ، وانه ليستحيل علينا ، بعد توقيـع الشروط المفروضة في فرساي ، ان نذهب بأنفسنا ، في عز السلام ، ولسنا ، كما كنا ، تحت قدم غالبنا ، ونتحمل مرة ثانية عار توقيـع معاهدة فرضت علينا » ، ان هذا خزي . اذن تبدو وجهة نظر تيير في أنه يعتبر أن ضياع الالزاس ـ لورين قطعي ، ولا يناصر فكرة الثأر ، ومع ذلك لا يريد أن يقبل ، طوعاً هذه المرة ، ان يوقع تخلياً صريحاً عن الالزاس ـ لورين. ولنلاحظ هذا الفرق الدقيق لاننا سنرى بعد قليل بأنه لعب دوراً في السياسة الفرنسية .

موقف غامبتّا . ـ لقد لعب غامبتا دوراً مسيطراً في سياسة فرنسا الداخلية والخارجية بين ١٨٧٧ و ١٨٨٢ . لقد كان غامبتا في ١٨٧١ رجل الحرب حتى النهاية ، وبعد ١٨٧١ بدا حقاً رجل الثأر ، ما دام في صف المعارضة . ولم يسؤه أن يظهر كما هو ، ولكنه عنـدما رأى امكان اقتراب السلطة منه ، أخذ يبدل نوعاً ما موقفه .

لقد كان غامبتا يرى أن ضم الالزاس ـ لورين « نبتة موت » ، هذا هو التعبير الذي استعمله ، لعمل بسمارك » : وقد كتب في ١٨٧٥ : « ما دام الالمان لا يصلحون هذا الخطأ فسيظل السلام قلقـا ضعيفا ولا أحد يلقي السلاح »، ورأى أن واجب فرنسا أن تنتظر فرصة مواتية

تساعد على « إعادة النظام والحق في أوربة » ولكن غامبتا توصل شيئاً فشيئاً إلى فكرة تقول بامكان الحصول من بسمارك نفسه على اصلاح للماضي . ولكن كيف كون هذا الضلال ؟ من الصعب النفوذ إلى نفسيته. ولكن الحادث أكيد : ففي ١٧ شباط ١٨٧٨ القى بسمارك خطابا في الرايخشتاغ يحتوي تضمينات ودية حيال فرنسا : فاستنتج منها غامبتا مباشرة ان بسمارك في حالة تطور وانه من الممكن الحصول منه على تنازلات، ربما تكون اعادة الالزاس - لورين . ونجد الدليل ، على هذه الحالة الفكرية ، في رسالة وجهها ، في ٢٠ شباط ١٨٧٨ ، الى صديقته ليوني ليون « وهكذا يشرق الآن في هذا الرجل ، ويريد بسمارك ، فجر حق مشع ، وعلينا الآن أن نفيد من هذه الظروف والاستعدادات لنضع بوضوح مطالبنا المشروعة ونؤسس النظام الجديد باتفاق معه » . وقد اعتقد ، في ذلك الحين ، ان من الممكن الذهاب إلى بسمارك والقول له : « السلام قلق لانك أخذت منا الالزاس - لورين ، أعد الينا الالزاس - لورين ، يكن كل شيء على ما يرام » . ووضع في ذلك الحين مشروع لقاء بين غامبتا وبسمارك . وكان الوسيط الذي فاوض في هذا المشروع مالي الماني اسمه هنكل فون دونر سمارك . وحدد اللقاء في ٣٠ نيسان ١٨٧٨ . وكان غامبتا ينوي عرض قضية الالزاس - لورين على بسمارك ، ولكنه تهرب في الزمن الاخير : فقد أدرك ولا شك أن الرأي الفرنسي غير ناضج لفكرة تقارب مع ألمانيا ، وانه إذا ذهب إلى هذا اللقاء خاطر بفقد جاهه الشخصي ، وربما يكون قد فهم ، في آخر الامر ، بأنه لن يكسب شيئا ، لان بسمارك أصعب اقتناعا مما كان يتصور في البدء . ولذا عدل عن لقاء بسمارك .

وعلى اثر هذه الخيبة ، تبنى غامبتا موقفاً آخر وعرفه في خطابين

شهيرين : القى الأول في شربورغ ، في شهر آب ١٨٨٠ والآخر في مينيلمونتان ، في شهر آب ١٨٨١ ، وقد قال : « عندما يلاقي الحق كسوفاً فعلى الشعوب أن تنتظر بهدوء وحكمة . ان الاصلاحات الكبرى يمكن أن تخرج من الحق . وان العدل في أمور هذه الدنيا عتيد وملازم ويأتي في يومه وفي ساعته » ؛ وأضاف :« على السياسة الفرنسية أن تتجنب التهور ، روح الانقلاب والتآمر والعدوان » ؛ وقال « ومن السائغ أخيراً أن نأمل يوماً بجلال الحق والحقيقة والعدل ، وسنجد وسنضم اخوتنا المنفصلين عنا » . وهذا يعني أن غامبتا يؤجل المطالبة بالالزاس لورين . انه لا يتخلى عن المطالبة ولكنه يحاول مساومة بين سياسة التنازل البسيط وبين سياسة الثأر ، سياسة التهور . وهذه المساومة هي ما سميت « الانتهازية » .

جول فيرّي . — لقد سيطر جول فيري على السياسة الفرنسية ابتداء من ١٨٨٠ وكان رئيساً لمجلس الوزراء بين ١٨٨٣ و ١٨٨٥ ، ومحركاً للسياسة الاستعمارية في فرنسا . وكان من طبيعة هذه السياسة الاستعمارية ان تضع فرنسا في صعوبة ، إن لم تكن في نزاع ، مع بريطانيا العظمى . ويرى جول فيري أن من غير الممكن ، إذا أريد القيام بسياسة استعمارية ، أن تبقى فرنسا في الوقت نفسه على علاقات سيئة مع المانيا ، لأن فرنسا قد تخاطر وتجد نفسها ذات يوم أمام انكلترا وألمانيا معاً . ولهذا السبب صرح جول فيري بأن واجب الفرنسيين الا يبقوا منومين « بخط الفوج الازرق » ، حسب التعبير الذي استعمله في خطاب شهير . ولا فائدة ، في رأيه ، من البقاء والانظار مصوبة على الالزاس — لورين ، بل يجب البحث عن تبديل حالة العلاقات الفرنسية — الألمانية . وفي الرسائل الخاصة ، وبخاصة في رسائله إلى زوجته ، التي نشرت بعد زمن طويل ، عبر جول فيري

بان فرنسا تكون بدون هدف إذا ظلت العلاقات فاسدة إلى الابد مع المانيا ، وانه يجب أن تقبل بفكرة التعاون مع المانيـــا ، في بعض المناسبات ، وبخاصة بمناسبة القضايا الاستعمارية . ولنلاحظ أن هذه الفكرة البسيطة تتضمن بوضوح التخلي عن كل فكرة ثأر . ولكن هل كان جول فيري مستعداً لأن يذهب إلى أبعد من ذلك ؟ لقد فكر احياناً أنه يناصر ولا شك التقارب بل والتحالف مع ألمانيا . لا شيء من ذلك البتة . فقد كان يشعر بأن الرأي العام الفرنسي لا يقبل بذلك ، بدليل أن جول فيري ، في آخر ١٨٨٤ ، عندمـا وجد أمام بعض العروض التي قدمها اليه بسمارك ، جعل جل اهتمامه في ترك قضية الالزاس — لورين خارجاً عن المحادثات الفرنسية — الألمانية . حقاً انه لم يشأ المطالبة بالالزاس — لورين ، لانه يعلم أن هذا عبث ، ولم يشأ أن يقول له بسمارك : هل تقبل بالتخلي صراحـة عن الالزاس ؟ .

وغادر جول فيري السلطة في ربيـع ١٨٨٥ ، اثر الاخفاق الذي منيت به الجيوش الفرنسية في تونكن . وفي ذلك الحين حصل تبدل في السياسة الخارجية الفرنسية ، وبدأت تظهر بوادر الحركة البولانجية . وقد نتساءل ما هو موقف المسؤولين عن السياسة الخارجية في هذه الحركة البولانجية ؟ كان بولانجية وزيراً للحربيـة ، وكان وزير الشؤون الخارجية في ١٨٨٦ وفي بداية ١٨٨٧ ، فلورن ، وما فتىء فلورن يردد بأنـه يريد السلام وينكر كل فكرة لحرب الثأر ، وكتب ، في ١٨٨٧ ، الى سفير فرنسا في برلين : « يمكنك أن تقول بان وزير الحربية لا يقرر عندنا الحرب أو السلام ، وان الارادة الحازمة للحكومة الفرنسية بكاملها ، بما فيها المجلسان اللذان يمثلان الرأي ، إنما هو الحفاظ على السلام »، ومن جهة أخرى ، ان رئيس الجمهورية في ذلك العصر ، غريفي ، قال، في أيار ١٨٨٧ ،

في حديثين إلى السفير الالماني في باريس ، بأنه تدخل شخصياً ، باعتباره رئيساً للجمهورية ، ليذهب ببولانجه إلى ترك وزارة الحربية ولأنـه يرى في بولانجه « مشاغباً على السلام » .

وهكذا يمكن القول ان خط السلوك الذي تبعته الحكومات الفرنسية المتعاقبة كان واضحاً : وهو أن فكرة الثأر لم تفصح عنها الحكومات ، حتى انها لم توجد في فكر رجـال الدولة الفرنسيين في ذلك العصر ، لأنهم عرفوا أن ذلك مستحيل . ولكن ، من جهة اخرى ، ما من أحد منهم ، حتى الذين كانوا مسبقاً أكثر استعداداً لتقارب فرنسي - الماني ، كان يرضى بتخلٍ جديد ، تخل صريح عن الالزاس - لورين .

موقف بسمارك . - لقد كان موقف بسمارك أقل وضوحاً . فقـد قال مراراً ، وبخاصة في ١٣ آب ١٨٧٨ : « لن نعيـد الالزاس - لورين أبداً » . وكان هذا التاريـخ ١٣ آب ١٨٧٨ ، بعد المقابلة التي لم يحضرها غامبتا بثلاثة أشهر . ولكن هذا يدل بشكل كاف على أن غامبتا يخدع نفسـه إذا كان يعتقد بانه يستطيـع أن يذهب ببسمارك إلى التخلي عن الالزاس - لورين .

موقف غليوم الثاني . - وكان هذا الموقف موقف غليوم الثاني عندما وصل إلى السلطة : ففي أحدى خطبه الأولى، في ١٨٨٨ ،قال بأنه لا يمكن التخلي عن شيء من فتوحات « العصر العظـيم » أي العصر ١٨٦٦ - ١٨٧١ .

سياسة بسمارك . - وبالرغم من التصريحات المعتدلة دوماً من قبل رجال الدولة الفرنسية ، ظل بسمارك مقتنعاً بان فرنسا تفكر بالثأر . ولقد رأينا ما قاله إلى القائم بالأعمال الفرنسي ، غابرياك ، في شهر آب

١٨٧١ ، وهو أنه « يرى بأن السلام لن يدوم » ، وانه يشعر بأن ضم الالزاس — لورين حفر وهدة بين المانيا وفرنسا . وفي هذه الظروف كان بسمارك يبحث دوماً عن ضمانات تؤمن تملكه للألزاس — لورين . ففي ١٨٧٩ ، عندما فاوض التحالف بين المانيا والنمسا - هونغاريا ، حاول الحصول من النمسا - هونغاريا على وعد بالدعم المسلح ضد فرنسا ، ولكن الحكومة النمساوية - الهونغارية رفضت : كانت النمسا - هونغاريا تريد أن تصبح حليفة الامبراطورية الألمانية ضد روسيا ، ولكنها لم تشأ أن يكون الحلف موجهاً ضد فرنسا . وقد قال المستشار الهونغاري ذلك صراحة إلى بسمارك : « لماذا تريدون حلفاً ضد فرنسا ؟ ليضمن لكم تملك الالزاس - لورين ؟ انكم أقوياء للدفاع عنها وحدكم » . وفي ايلول ١٨٧٩ تصور بسمارك فكرة تحالف بين انكلترا والمانيا . فأجاب الوزير الانكليزي الاول ، ديزرائيلي : « حلف ضد روسيا ؟ نعم وبطيب خاطر . حلف موجه ضد فرنسا ؟ لا » . وفي آخر آب ١٨٧٩ قام بسمارك بمحاولة لدى روسيا : ففي حديث له مع السفير الروسي في برلين ، سابوروف قال : « ان هدفنا أمن الالزاس - لورين . أمنوا لنا تملك هذا الأقليم وسأكون مستعداً لان اتبعكم في كل شيء ، وان أضع كل قوى ألمانيا في خدمة مصالحكم في الشرق » فاجابه السفير الروسي : « إن المانيا قوية لحماية فتوحاتها بنفسها » . وهكذا لم تشأ النمسا — هونغاريا ، ولا انكلترا ، ولا روسيا ، أن تعطي لالمانيا ضماناً أرضيا مقبولاً ضد فرنسا . والدولة الوحيدة التي أعطتها هذا الضمان كانت إيطاليا بمعاهدة الحلف الثلاثي في ١٨٨٢ .

ولما لم ينجح بسمارك ، في الحصول على حلف من الدول الكبرى ضد فرنسا ، حاول أن يتملق لها ويدوعها إلى التخلي عن فكرة كل ثأر ، مقابل

الدعم الذي ستخوله المانيا إلى فرنسا في القضايا الاستعمارية . وهذه هي الفكرة التي أفصح عنها بسمارك ، في آخر ١٨٨٤ في المحادثات التي جرت مع سفير فرنسا في برلين : فقد قال بانه يريد « أن يدفع فرنسا إلى الصفح عن سودان كما صفحت عن واترلو » . ولينجح في ذلك أبدى استعداده لمساعدتها فيما يرضيها في جميع الاتجاهات الممكنة ، باستثناء اتجاه الراين . وإذا أرادت فرنسا أن تصرح بان تتخلى عن استعادة الالزاس - لورين فان بسمارك مستعد لاعطاء فرنسا دعمه في القضايا خارج أوربه .

ولم تؤد هذه المحاولة في التقارب مع فرنسا إلى شيء ، لانه يشك باخلاصها ، ولذلك عاد بسمارك إلى طرق الصارمة اثناء الازمة البولانجية ، بعد أن اقلقته هذه الحركة . وإذا قرأنا الوثائق الدبلوماسية الالمانية التي نشرت منذ ذلك الحين رأينا برقيات عديدة موقعة من بسمارك تصرح بأن وجود بولانجيه في وزارة الحربية في فرنسا خطر على السلام . وهو يرى بان بولانجيه ، إذا أصبح رئيساً لمجلس الوزراء أو رئيساً للجمهورية ، يحاول أن يقيم نظاماً دكتاتورياً عسكرياً ، وان هذا النظام يقوم على الحرب. هذا ما قاله بسمارك . ولكن ما الذي يفكر به ؟ هل هو مخلص في تخوفاته ؟ ان ما يسمح بالشك إنما هو هذا الموقف الفريد الذي وقفه في بداية ١٨٨٧ : فقد وجه السفير الالماني في باريس مونستر، اليه تقريراً يقول فيه ان الحركة البولانجية كانت ، بعد كل شيء ، سطحية ، وان حالة الرأي الفرنسية كانت مسالمة ، وإذا كان لا بد من وقوع الحرب بين فرنسا وألمانيا ، فعلى ألمانيا أن تقوم بالمبادهة ، لان فرنسا لا تقوم بها حقا. وبعد أن أخذ بسمارك هذا التقرير أبرق إلى مونستر يقول له : « أرجوك أن تسحب التقرير الذي وجهته الي » . فقبل السفير . وهذه المرحلة

تجعلنا نفكر بأن بسمارك ربما كان يلعب لعبة معقدة : فقد كان يحاول أن يقنع الامبراطور غليوم الاول بوجود مخاطرة بحرب ، وان وصول تقرير مونستر قائلاً بان لا شيء من هذا القبيل يضايق الفكرة التي يريد دعمها . ولهذا رأى أن يسحب السفير هذا التقرير . وكل هذا يدل على أن بسمارك ربما لم يكن مخلصاً تماما عندما أفصح عن خوفه من الحرب .

وقام بسمارك ، في تلك الآونة ، بعدة أعمال : « فقد جهد في تعزيز الحلف الثلاثي مع إيطاليا ، وبخاصة قام بجهـد للحصول على مشايعة بريطانيا العظمى للحلف الثلاثي باتفاق البحر المتوسط في شباط ١٨٨٧ .

الدور الثاني : ١٨٩٠ - ١٩١١

لقد تبدلت ، ابتداء من ١٨٩٠ ، مسلمات قضية الالزاس - لورين . لأن إخفاق الحركة البولانجية في فرنسا كان تاما في ١٨٨٩ وله معناه ، باعتبار أن هذه الحركة البولانجية كانت في الاصل فكرة الثأر . ومن جهة أخرى ، ان المنازعات الداخلية ، التي نمت في فرنسا ابتداء من ١٨٩٣ ، أضعفت ذكرى العنف التي اثيرت للالزاس - لورين : لقد ضعفت المطالبة الفرنسية ، وكان رد فعل الرأي العام يشك شيئا فشيئا في موضوع الالزاس - لورين : فقد كان يميل ، في أعماقه ، إلى التسليم بالامر الواقع . ونجد الدليل على ذلك في الاوساط الفكرية : فقد أدلى ريمي غورمون بتصريح عن الالزاس - لورين ظل شهيراً ويرجع تاريخه إلى ١٨٩٧ : وفيه يقول : « بأنه لن يضحي حتى باصبع صغيرة لاستعادة الالزاس - لورين . ثم قامت مجلة « عطارد فرنسا » بتحقيق في ١٨٩٧ في قضية الالزاس - لورين ، فوجـدت من جانب بعض

مشاهير الرجال تصريحات من هذا النوع : فقد قال **جول دونار** مثلاً :
« اني لآمل عما قريب بان تعتبر حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ حادثا تاريخيا قليل الاهمية كظهور « **السيد** » أو خرافة **لافونتين** ، أما وأن مثل هذه الافكار قد عبر عنها في الاوساط الفكرية دون اثارة رد فعل عنيف فهذا يعني بادرة . ومن جهة أخرى ، حدث في الاوساط السياسية والبرلمانية حادث ذو معنى وهو الوضع الذي اتخذه الحزب الاشتراكي وبخاصه زعيمه **جان جوريس** . ففي خطاب ٨ حزيران ١٩٠٢ أنكر جوريس صراحه فكرة الثأر ، وصرح بأنه لما كانت فرنسا لاتريد حرب الثأر فمن غير المفيد ادخار الاسلحة . وفي تشرين الثاني ١٩٠٩ قال جوريس : «لقد أبدى الالزاسيون - اورينيون « شجاعة حقيقية » . وهذه الشجاعة كانت في التخلي عن فكرة حرب الثأر ومحاولة الحفاظ على أصالة فكرة الالزاس - اورين . ويرى جوريس ان حركة الاستقلال الذاتي في الالزاس - اورين تتجاوب مع مصلحة الالزاسيين - اورينيين .

رد الفعل الشعبي . - ولتكون لدينا فكرة عن رد فعل العنصر الشعبي ، نجد في كتاب للاشتراكي **مارسيل - سمبا** نشر في ١٩١٣ واسمه : « اصنع ملكاً ، والا فاصنع السلام » . وهو يتضمن قصة ذات طابع مميز : فقد ذكر مارسيل سمبا ان اجتماعا عاما عقد ، قبل بضع سنين ، في حي مونمارتر ، في شارع لوبيك ، وفيه تناول الكلام **بيلليتان** الراديكالي - الاشتراكي العجوز - وكان عسكري المزاج ، ولكنه كان وطنياً لأنه يرجع الى الجيل الذي عاش حوادث ١٨٧٠ - ١٨٧١ . ويقص مارسيل - سمبا ان بيلليتان اندفع في حملته حتى الأعماق ضد الرجعيين والمتعصبين القوميين « الشوفينيين » ، ولكنه أضاف : « اما أنا وأنا الوطني » وتوجه الى سماعته وصرخ بها : « أنسيتم

١٨٧٠ ؟ » فشـــده عندما أجابـه الحضـور : « نعم ، نعم » فأصر بيلليتـان بصوت اقوى ظـاناً بأنه لم يفهم ، وصرح : « هل تشعرون في أعماق قلوبكم بجـرح الالزاس ـ لورين الدامي ؟ » فأجابته السماعة : «لا ، لا » ، هذا هو الفرق في الموقف بين راديكالي عجـوز من جيل ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، وبين العناصر الشعبية الفتية التي لم تعرف ١٨٧٠ - ١٨٧١ . والواقع في ١٩١٠ ان الناس الذين ظلوا يهتمون بنشاط بقضية الالزاس ـ لورين كانوا يرون بأن ذكرى ١٨٧٠ قد بهتت في الاجيال الفرنسيـة الشابة ، وان تذكر الظلم المرتكب لم يكن الغالب الا عبارة عن صيغة توزيع جوائز ، وليس مصدر هياج عميق .

موقف رجـال الدولة . ـ وبالرغم من هذا الهـدوء في الرأي ، ومن الممكن القول من هذا الخبل في الرأي الفرنسي ، فقد ظلت قضية الالزاس ـ لورين عقبة دائمة لكل تقارب فرنسي ـ الماني . ولذا يحسن بنا أن نرى موقف رجال الدولة الفرنسيين والالمان .

الجانب الفرنسي . ـ لقد وجد في السياسـة الخارجية الفرنســـية حادث كبير جديد في هذا الدور : وهو ابرام الحلف الفرنسي ـ الروسي الذي أصبح قطعياً في آخر ١٨٩٣ ، فقد بدل ابرام هذا الحلف ظروف التوازن الأوربي ، ولم يعد بالامكان الكلام ، منـذ ابرام هذا الحلف ، عن « هيمنة المانية » . ومن الممكن أن يشجع هذا الحلف من كانوا في فرنسا يفكرون بالثأر . ولكن القيصر اتخـــذ حيطته وقال أثناء تصديق الحلف الفرنسي ـ الروسي الى سفير فرنسا في سن ـ بطرسبورغ: « لاشك في أن فكرة اســـترجاع الالزاس ـ لورين عاطفة طبيعية ، ولكن يوجد ماهو ابعد من هذه الفكرة وهو الاثارة بغيـة الثـــأر : وستعرفون كيف تنتظرون بكرامة » . وفي الوقت الذي انهى فيـه

القيصر ابرام الحلف مع فرنسا كان همه ان يقول بلغة دبلوماسية ، بأنه يعتمد على فرنسا بالا تستخدم هذا الحلف الفرنسي - الرومي بغية حرب للثأر ، وانه لايوجد حيال قضية الالزاس - لورين الا موقف واحد يجب اتخاذه : وهو استمرار الانتظار .

رد فعل الوزراء الفرنسيين . — كان الاسمان المسيطران : **هانوتو** اولاً ، ودلكاسيه ثانياً .

كان **هانوتو** وزيراً للشؤون الخارجية بين ١٨٩٤ و ١٨٩٨ ، عدا فترة بضعة أشهر ، وإذا أخذنا بما تقوله الوثائق الدبلوماسية الألمانية وجدنا أن هانوتو أفصح ، في ايلول ١٨٩٦ ، إلى وسطاء شبه رسميين عن رغبته في تقارب مع ألمانيا

قال هانوتو : « يجب وضع الالزاس — لورين خارجاً عن السياسة العملية » . وهذه فكرة جديدة . ويبدو أن هانوتو قال بأنه يقبل التخلي عن الالزاس — لورين . ولنلاحظ أنه يجب النظر إلى التاريخ : ايلول ١٨٩٦ ، فقد كان هذا التاريخ زمن تهيئة النزاع الفرنسي - الانكليزي، بمناسبة منطقة أعلى النيل ، الذي سينتهي بقضية فاشودا ، وحسبما يتراءى يبدو أن هانوتو كان يرى بان هذا النزاع آتٍ ، ولذا كان يشعر بحاجة إلى البحث عن نقطة استناد من جانب ألمانيا ، وعندما قدم هانوتو هذه العروض إلى ألمانيا لم يجب المستشار الالماني هوهنلوهه ، أو بالأحرى صرح بأنه لايريد أن يجيب على عروض قدمت بواسطة أناس شبه رسميين » . وكان يريد ولا شك تصريحاً مباشراً من هانوتو . فلم يفعل هانوتو ، وبقيت رغبة التقارب في حالة إرادة ضعيفة لاتستطيع الصمود .

أما **دلكاسيه** فقد خلف هانوتو في ١٨٩٨ وظل في وزارة الشؤون

الخارجية حتى حزيران ١٩٠٥ ، وكان يفكر بأن قضية الالزاس ـ لورين هدف أساسي من أهداف السياسة الفرنسية .

في شهر آب ١٨٩٩ شخص دلكاسيه إلى سن بطرسبورغ وتفاوض مع وزير الشؤون الخارجية الروسي ، الكونت **مورافيف** ، بشأن متمم للحلف الفرنسي – الروسي . وهذا المتمم يبدل مدة الحلف ، ويبدل ، بخاصة ، هدفه : فقد تم التفاهم على أن هدف الحلف ليس « الحفاظ على السلام » فحسب ، بل أن له هدفاً آخر وهو « الحفاظ على توازن القوى الاوربية » . ورأى دلكاسيه أن لهذا التبدل في الكلمات أهمية عظيمة : فهو يرى أن هذا التبدل وسيلة لعرض قضية الالزاس – لورين في المستقبل وإقناع روسيا بدعم فرنسا في قضية الالزاس – لورين . ولدينا الدليل على ذلك وهو رسالة تلفت النظر من دلكاسيه وجهها إلى رئيس الجمهورية عند عودته من سان بطرسبورغ : ويذكر فيها الاحتياطات التي اتخذها ليعود بنص الاتفاق السري موقعاً من روسيا . ولم يشأ أن يعهد به إلى أحد ، بل انه أتى به بنفسه ، بين قميصه وجلده » وأضاف : « ان الاتفاق الذي وقعته وسيلة لتحقيق أهدافنا وآمالنا » . لقد كان إذن يفكر بقضية الالزاس – لورين ، ويأمل بأن يكون من الممكن دعم روسيا في قضية الشرق ، مثلاً ، للحصول بالمقابل على سند من روسيا في قضية الالزاس – لورين .

وإذا فتحنا كتاب **موريس باليؤلوغ** : « المنعطف الكبير للسياسة العالمية » ، وهو كتاب هام لأن باليؤلوغ كان في ذلك الحين في وزارة دلكاسيه ، وجدنا فيه محادثة لدلكاسيه تدل على حالة فكره . فقد قال في تشرين الثاني ١٩٠٤ إلى باليؤلوغ : « إذا لم يعاد النظر بمعاهدة فرنكفورت فمن غير الممكن أن يكون تعاون وثيق بين فرنسا والمانيا . ان

مشايعتنا السياسة الالمانية لاتعادل في شيء على الأقل إلا تأييد فقدان الالزاس — لورين تأييداً لايمكن نقضه . واذا ، لسوء الحظ ، لم تثر غريزتنا القومية فستكون نهاية فرنسا » .

الجانب الالماني . — لقد ظلت ألمانيا مصممة على عدم طرح قضية الألزاس — لورين . وقد صرح بذلك **كابريفي** ، اول خلف لبسمارك ، في الرايخشتاغ في شباط ١٨٩٣ : « ان ألمانيا لتفضل اراقة آخر نقطة من دمها على ان تعيد الالزاس — لورين » . ومن المفيد أن نرى أنه خلال ثلاث مرات : في حزيران ١٨٩٨ ، وفي أيار ١٨٩٩ ، وفي آذار ١٩٠٠ ، ونعلم ذلك من الوثائق الدبلوماسية المنشورة ، ان المستشار الالماني **بلوف** قام بمحاولات ، لدى الحكومة الفرنسية ، كان غرضها واحداً دوماً : هل تقبل فرنسا حلفاً مع ألمانيا وروسيا ، حلفاً « قارياً » مع العلم بأن الشرط الأولي لهذا الحلف هو الاعتراف الصادق والصريح بمعاهدة فرنكفورت فلم تجب الحكومة الفرنسية على هذه العروض .

الدور الثالث : ١٩١١ — ١٩١٤

بعد ١٩١١ ، وبالرغم من تطور السياسة الالمانية في الالزاس — لورين من حيث منح دستور ١٩١١ ، تشاهد يقظة في الرأي العام الفرنسي : فقد أصبحت قضية الالزاس — لورين أكثر حيوية مما كانت عليه في السنوات السابقة . وهذا يرجع إلى الحالة الدولية عموماً : كالصعوبات الفرنسية — الألمانية في قضية مراكش وأزمة اغادير والتهديد المخيم بالحرب ؛ وإلى مايجري في الالزاس — لورين أيضاً : وبخاصة ، في آخر ١٩١٣ ، وهو حادث سافيرن الذي تكلمنا عنه آنفاً .

اتجاهات الرأي العام في فرنسا . — من المؤكـد أنه يوجد ثلاثـة اتجاهات على الأقل :

١ ـ الاتجاه الأول ويمكن أن يسمى « الاتجاه القومي » . فقد لوحظ في ١٩١٢ - ١٩١٣ أن هذا الاتجاه القومي آخذ بالتقدم : ففي الصحافة الفرنسية نرى تلميحات عديدة إلى حرب فرنسية ـ ألمانية ممكنة ، وتلميحات متكررة إلى قضية الالزاس ـ لورين .

وكان سفير فرنسا في برلين **جول كامبون** ينكر ، وعلى كل حال، يأسف لافراط الصحافة القومية . ولاشك في أن الرأي العام في قسم عظيم منه ، في فرنسا ، قد تبع العناصر القومية أثناء قضية سافيرن ، في آخر عام ١٩١٣ ، لأنه كان يرى في هذه القضية ظفر ما كان يسمى « حزب السيف » في ألمانيا والدليل على أن الالزاسيين ـ لورينيين كانوا يعاملون مواطنين من « المنطقة الثانية » . وهكذا استيقظت بالتأكيد ذكرى الالزاس في الرأي العام الفرنسي . ولنشر مع ذلك إلى أن المراقبين الألمان ، في تقاريرهم عام ١٩١٣ مافتئوا يقولون إلى حكومتهم بان هذه الحركة القومية سطحية جـداً ، وان الشعب الفرنسي ، بالإجمال ، كان مسالماً تماماً ولا يفكر أبداً بحرب مع المانيا .

٢ — وفي الطرف الآخر من الأفق السياسي نرى الحملة الاشتراكية . وكان غرضها : أن فرنسا يمكن أن تقبل قطعاً بمعاهدة فرنكفورت إذا منحت ألمانيا الالزاس — لورين استقلالاً ذاتياً كاملًا في نطاق الرايخ . هذا مع العلم بأن دستور ١٩١١ الذي منحه غليوم الثاني الى الالزاس ـ لورين لايقيم الاستقلال الذاتي التام ، بل كان تقدماً في اتجاه الاستقلال الذاتي ، ولا يساوي النظـــام الذي تفيد منه الدول الألمانية الأخرى .

٣ ـ وبين هذين القطاعين في الرأي ، القومي والاشتراكي ، نريد أن نتعرف بحالة الرأي في الأوساط الأخرى . ولدينا على ذلك دليل يلفت النظر : وهو ما مر في شهر أيار ١٩١٣ في المؤتمر البرلماني في برن . فقد قام البرلمانيون السويسريون بمبادهة عقد مؤتمر برلماني في برن . وجاء الى هذا المؤتمر نواب وشيوخ فرنسيون من جهة ؛ ومن جهة أخرى ، أعضاء من الرايخشتاغ الألماني . وكان الفرنسيون اكثر من الالمان : ١٩٦ فرنسياً و ٤٤ ألمانياً فقط . وكان الالمـــان الذين أتوا الى مؤتمر برن اشتراكيين تقريباً . ووجد بين الفرنسيين اشتراكيون وراديكاليون . وصوت المؤتمر البرلماني في برن على اقتراح لصالح تقارب فرنسي ـ الماني . ولكن جوريس أراد أن يضاف الى هذا الاقتراح مقطع اضـافي يلمح فيه الى الالزاس ـ لورين . الا أن نصف الاعضاء الفرنسيين تقريباً في المؤتمر ، أي الراديكاليين ، رفضوا أن يوقعوا على جدول الاعمال لانه يلمح الى الالزاس ـ لورين . وهكذا نرى ان الراديكاليين كانوا مسالمين ويرجون تقارباً فرنسياً ـ ألمانياً ، ولكنهم لايقبلون بتخل صريح عن الالزاس ـ لورين ، بل يريدون أن يمرروا القضية بصمت ، والا يطلب منهم أن يقولوا بصراحة بان فرنسا تتخلى عن المطالبة بالالزاس ـ لورين .

وفي هذا الدور الأخير ، لم تعالج قضية الالزاس ـ لورين الا قليلاً في العلاقات الدبلوماسيه الفرنسية ـ الالمانية ، والحادث الوحيد كان قضية صغيرة حدثت في شهر آذار ١٩١٢ وهي : ان ألمانياً يدعى **كارل دونيه** ، وكان عاملا شبه رسمي في وزارة الشؤون الخارجية الألمـانية في بعض مفاوضات استعمارية ، جاء لرؤية سفير فرنسا في برلين ، جول كامبون ، وصرح اليه أن مساعد أمين الدولة الألمانية في الشؤون الخارجية ، **تسيمرمان**، على استعداد لاعطاء تنازلات واسعة فيما يتعلق باستقلال الالزاس ـ لورين

الذاتي »، إذا قبلت السياسة الفرنسية أن تتطور من جهة المانيا . وفي محادثات ثانية أوضح **كارل رونيه** بأن تسيمرمان مستعد للتفاهم مع فرنسا على أساس الاستقلال الذاتي التام للألزاس - لورين في نطاق الأمبراطورية وتحييد الالزاس - لورين ، أي عدم وجود حدود ألمانية في الالزاس - لورين ، فلم يجب السفير الفرنسي ونقل تصريحات رونيه الى الحكومة الفرنسية ، فأجاب رئيس مجلس الوزراء ، **ريمون بوانكاريه** ، في ٢٧ آذار ١٩١٢، بهذه العبارات الى سفير فرنسا في برلين : « اذا أصغينا الى اقتراحات كاقتراحات السيد رونيه ، أفسدنا علاقاتنا مع انكلترا وروسيا ، وأضعنا كل الفائدة التي تتابعها سياسة فرنسا منذ سنوات طويلة ، ولا نحصل من اجل الألزاس إلا على رضى وهمي ، ونجد أنفسنا في اليوم التالي معزولين ومتصاغرين وفاقدين اعتبارنا » .

ولم يقبل بوانكاريه المحادثة . ولنلاحظ أن هذا الحادث لم يكن له أي أهمية عملية ، لأن وثائق المحفوظات الألمانية برهنت ، منذ ذلك الحين ، على أن كارل رونيه لم يكن مندوباً مطلقاً من الحكومة الألمانية ، بل جاء ليرى سفير فرنسا دون ان يكون مكلفاً من أحد بهذا المسعى . ولكن هذا الحادث يبقى له معنى ، لأنه يدل في العام ١٩١٢ على أن الحكومة الفرنسية كانت تحافظ على الموقف الذي لم يتغير وحافظت عليه دوماً منذ ١٨٧١ : وهو انها لاتستطيع ان تتخلى صراحة عن الألزاس - لورين ، وتعطي ألمانيا وعداً بالا تطرح قضية الاقليمين المفقودين على بساط البحث .

الفصل الحادي والعشرون

الحركة القومية الكاتالونية

لقد وجدت في اسبانيا ، من جهة في بلاد البشكنس (الباسك) ، ومن جهة أخرى ، في كاتالونيا ، حركات تدعو باسم مبدأ القوميات . وكانت **للحركة الكاتالونية** أهميه خاصة في الحياة السياسية الاسبانية .

وفي الحقيقة ، ان أهمية هذه الحركة الكاتالونية لم تظهر بكاملها الا بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ . فقد أوجدت القضية الكاتالونية للحكومة الاسبانية ، صعوبات خطيرة . ولهذه الحركة أصول ترجع الى ما قبل ١٩١٤ . ولمعرفة هذه الأصول لابد لنا من دراسة ماضي كاتالونيا وتبيان الحد الذي استطاع به الشعب الكاتالوني ان يبرز ملامح مميزة « لحركته القومية »، ثم الظروف التي حدثت فيها اليقظة القومية في كاتالونيا ، وأخيراً ، المطلب السياسي لهذه الحركة قبل ١٩١٤ .

١ - كاتالونيا

جغرافية كاتالونيا. - كاتالونيا هي المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي من اسبانيا وتضم أقاليم بارشلونة وجيرونه، وتاراغونه وليريدا، أي المنطقة التي تضم ارضا مثلثة الشكل يحدها من الشمال جبال البيرينة الشرقية ، ومن الشرق ، البحر المتوسط ، ويبلغ طول شواطئها ٤٠٠ كـ م تقريباً . وهي بالاجمال بلاد

جبلية ، وتؤلف السهول فيها مايقارب ربع السطح العام . ويتراوح ارتفاع سلسلتها الجبلية الشاطئية الصغيرة بين ٣٠٠ و ٤٠٠ متر . وسلسلتها الوسطى أهم وتتراوح ذراها بين ارتفاع ١٢٠٠ و ١٧٠٠ متر ، وأخيراً ، في الشمال ، الكتلة البيرينية ويقارب ارتفاعها ٣٠٠٠ متر .

كان شعب كاتالونيا ، في القرن التاسع عشر ، نحو مليونين ونصف المليون نسمة ، أي ما يعادل عشر شعب اسبانيا تقريبا . وهو شعب نشيط يتألف من ملاحين وفلاحين وعمال يتصفون بالفكر العملي والحماسة للعمل. وفي آخر القرن التاسع عشر ، ازدهرت الصناعة الكاتالونية ، رغم أنه لا يوجد في الارض الكاتالونية مناجم حديد أو فحم ، ولكن يوجد فيها صناعة نسيجية . ويمثل انتاج المنسوجات القطنية في كاتالونيا ٩٦٪ من الانتاج الاسباني . وتوجد فيها صناعة كيماوية تستعمل بخاصة املاح البوتاس .

تاريخ كاتالونيا . - هذا ويجدر بنا أن نعطي كلمة سريعة ومقتضبة عن تاريخ كاتالونيا .

عندما لاحق الفرنجة العرب ودخلوا اسبانيا ، استولى شارلومان على بارشلونه ، وبقي خلال عام سيد كاتالونيا . وفي عهد لويس التقي تألفت كونتية بارشلونه ، ولكن هذه الكونتية رفضت فيما بعد الاعتراف بهوغ كابت ملكا على فرنسا ، وعاشت كونتية بارشلونة أي كاتالونيا حياة مستقلة . وفي القرن الثاني عشر ، أصبحت كاتالونيا دولة كبرى تشمل قسما من جزر الباليئار ، جزيرة ماجوركا ، كما تشمل قسما من الارض الفرنسية الحالية ، في منطقه روسيون . حتى ان قار قاصونة خلال فترة من الزمن ، في القرن الثاني عشر ، كانت تؤلف جزءاً من دولة كاتالونيا.

وبعد ١١٦٢ توسعت دولة كاتالونيا في اتجاه بروفانس . وظلت هـذه الدولة هامة حتى بداية القرن الخامس عشر . ولكن السلالة الكاتالونية انطفأت في ١٤١٢ ، واتحدت كاتالونيا بآراغون . وفي ١٤٧٩ اتحدت آراغون بدورها بقشتالة ، وبالتالي خضعت كاتالونيا لهيمنة قشتالة .

ولقد تألمت كاتالونيا في الدور الذي تلا مباشرة الحاقها بقشتالة بسبب حادثين دوليين :

١ ـ لأن استيلاء الاتراك على القسطنطينية خولهم نفوذاً في البحر المتوسط ، وتألمت ، على اثره ، تجارة كاتالونيا المتجهة نحو البحر المتوسط بسبب منافسة سفن افريقية الشمالية لها في هذا البحر .

٢ ـ لأن اكتشاف امريكا على يد كريستوف كولومب حول النشاط التجاري للموانيء الاسبانية ، نحو الاطلسي ، بعد أن كانت تتجه ، حتى الآن ، نحو حوض البحر المتوسط . ووجدت كاتالونيا البلد المتوسطي ، بسبب هذا الحادث ، في شروط ملائمة أقل مما في السابق .

ثم ان الملك فيليب الثاني طبق في اسبانيا ، في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، سياسة مركزية ، وأرسل إلى كاتولونيا اكليروساً قشتالياً . واستمرت هذه السياسة في عهد خلفائه ، فاحتجت كاتالونيا ، وقامت حركة ثورية في ١٦٤٠ ، ولكن ملك اسبانيا قمع هذه الثورة في ١٦٥٢ . ثم قامت حركة تمرد جديدة في كاتالونيا في الوقت الذي أصبح فيه دوق آنجو ملكاً على اسبانيا . وفي هذه المرة قمعت الملكية الاسبانية الثورة الكاتالونية واستسلمت بارشلونه في ايلول ١٧١٤ ووضع ملك اسبانيا فيليب الخامس ادارة المنطقة في أيدي الموظفين القشتاليين .

وفي القرن الثامن عشر ، زادت الادارة الاسبانيـة الاجراءات

المركزية : فمن ذلك ان حرم استعمال اللغة الكاتالونية أمام المحاكم . وحذفت الجامعات الموجودة في كاتالونيا وعددها خمس واستعيض عنها بجامعة اسبانية واحدة . وأخيراً طبق النظام الضريبي الاسباني بكامله تقريباً في كاتالونيا . ومع هذا حافظت كاتالونيا على نظام خاص من الوجهة الحقوقية ، فمن ذلك أن المحاكم ظلت تطبق الحق الكاتالوني ولم تطبق الحق الاسباني .

وفي آخر القرن الثامن عشر خضع الكاتالونيون إلى نفوذ قشتالة . وأضمروا للقشتاليين حقداً أكيداً وشعروا بضرورة تشكيل « أمة » خاصة. ولكن هذه العاطفة القومية الكاتالونية لم تكن عاطفة « محرضة ». وباختصار، خضع الكاتالونيون واستسلموا .

وظهر الدليل على هذا التسليم بما جرى في الدور النابوليوني . ففي ١٨٠٦ نمت فكرة احتلال كاتالونيا في الاوساط الرسمية الفرنسية : فقد فكر تالليران بأن احتلال فرنسا لهذا البلد يمكن أن يلجم الحكومة الاسبانية ، حتى انه فكر بأن من الممكن أن يوجد في كاتالونيا ، نظراً لكراهة الكاتالونيين للاسبانيين عموماً ، بعض العطف الذي يمكن للحكومة الفرنسية أن تستغله لصالحها . وفي آخر شباط ١٨٠٨ دخلت الجيوش الفرنسية بارشلونة . وعلمت الحكومة الاسبانية بالأمر ، قبيل الحادث ، ولم تحتج ، ودام الاحتلال خمسة أعوام . ولا مجال للشك في عواطف الشعب الكاتالوني في هذا الدور . وقد درست القضية في اطروحة الدكتوراة للسيد بيير كونار وعنوانها : « نابوليون وكاتالونيا » . ويمكننا أن نرى في هذا العمل العظيم تاريخ الاحتلال الفرنسي يوماً يوماً . لقد كان الكاتالونيون مجمعين على الاحتجاج ضد الاحتلال الفرنسي . وظهر استياؤهم حيال نظام الاحتلال الذي أدى إلى السلب والنهب ونفوذ

الاكليروس الكاتالوني الذي يخشى أن تطبق في كاتالونيا المبادىء الفرنسية ، أي مصادرة أموال الاكليروس . وقبل بعض الموظفين فقط « التعاون » في بارشلونة مع السلطات الفرنسية . أما جمهور الشعب ، وبخاصة « الشعب الصغير » على العكس ، فقد احتفظ حيال فرنسا ، بتصرفات سيئة باستمرار . وفي الريف الكاتالوني لم تنقطع الثورة ضد فرنسا في ١٨٠٩ و ١٨١٠ .

وفي هذه الأزمة النابوليونية ، لم يقم الكاتالونيون برد فعل يختلف عن رد الفعل الذي قام به الاسبانيون عموماً . فقد أظهروا ، حيال فرنسا ، نفس العداء الذي أظهره الشعب الاسباني . وما من أحد تقريباً في كاتالونيا كان يرى أن بالامكان الافادة من الاحتلال الفرنسي للانفصال عن اسبانيا .

وبعد أزمة الثورة والامبراطورية ، أعيد تنظيم الدولة الاسبانية ، ابتداءً من ١٨١٤ ، واستأنفت الحكومة الاسبانية حيال كاتالونيا السياسة التي سلكتها في الماضي . حتى انها قوت سياسة المركزية . وبين ١٨٢٢ و ١٨٧٥ — ١٨٧٧ ظل جهد المركزية مستمراً . ومن جهة أخرى ، قامت الحكومة الاسبانية بتوحيد الحقوق . فقد حافظت كاتالونيا حتى الآن على قانونها المدني وقانون العقوبات ، ولكنها فقدت هذا الامتياز . وطبقت المحاكم الكاتالونية ، ابتداءً من ١٨٢٢ و ١٨٢٩ القانون الاسباني . ومن جهة أخرى ، قامت الحكومة الاسبانية بتوحيد التعليم : وابتداءً من ١٨٢٥ حرم التعليم باللغة الكاتالونية في المدارس . وأخيراً وحدت العملة ، بعد أن حافظت كاتالونيا ، حتى ١٨٣٧ على نظام نقدي خاص بها وفقدته بهذه المناسبة .

وهكذا وجدت كاتالونيا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، خاضعة بصورة وثيقة للادارة الاسبانية ، وفقدت تقريباً كل ما كان يؤلف فرديتها . ومع ذلك فقد بقي في كاتالونيا صفة مميزة : وهي اللغة . فقد كان الكاتالونيون يتكلمون ويتكلمون دوماً اللغة الرومانسية ذات الاصل اللاتيني ، والمشتقة مباشرة من اللاتينية ، والمتميزة تماماً عن القشتالية . وكان لهذه اللغة الكاتالونية ، في القرن الثاني عشر ، أهمية عظيمة : ونشرت لها آثار شعرية وآثار أدبية ، ومؤلفات حقوقية .

ثم إن تركيب الجملة في اللغة الكاتالونية يشبه تركيبها في اللغة الفرنسية أكثر من القشتالية . ومنذ ١٨٢٥ لم يسمح بتعليم اللغة الكاتالونية في المدارس ، وبخاصة ، كفت البورجوازية والارستقراطية في المدن عن التكلم بالكاتالونيــة . ولكن الشعب ظل يتكلم بلغته ، ويشجعه الاكليروس على ذلك . وكان الكهان يبشرون باللغة الكاتالونية . واستمرت البلديات في استعمال اللغة الكاتالونية وكذلك التجار في علاقات الأعمال . وبالرغم من هذا الاختلاف اللغوي الموجود ، فمن الممكن القول بأنه لا يوجد ، حوالي العام ١٨٣٠ ، « احتجاج كاتالوني » على النظام الاسباني .

٢ ــ اليقظة الكاتالونية

لم تحدث هذه اليقظة استجابة لفكر « محلي » بل استجابة لفكر « اوربي » ، لأن تأثير الحركة « الابداعيـة » كان في أصل اليقظة الكاتالونية . والابداعية كما نعلم تبحث عن إثارة الذكريات التاريخيـة والاعتماد على إعادة بناء الماضي . وكان الكتاب الابداعيون ، وبخاصـة الابداعيون الانكليز يتمتعون بحظوة في كاتالونيا ويقرؤون فيها كثيراً . وقد استلهمت الحركة القومية الكاتالونية نوعاً من هذا التأثير .

وتجلت هذه اليقظة بعدة مظاهر نذكرها فيما يلي :

النهضة الأدبية . — يلاحظ في كاتالونيا ، تحت تأثير الابداعية ، نزعة لدراسة الماضي واخلاق الماضي ، والتقاليد الشعبية ، والاهتمام عن كثب باللغة الكاتالونية . فقد نشر أول نحو للغة الكاتالونية في ذلك الحين . وكان المحرك لهذه النهضة الأدبية **كارلوس آريبو** الذي نظم في ١٨٣٣ ، باللغة الكاتالونية ، قصيدة تسمى « نشيد الوطن » ثم نمت هذه النهضة الأدبية في كاتالونيا فيما بعد في اثر **روبيو اي اورس** ، وهو كاتب وفقيه نشر ، في ١٨٤٠ ، قصائد باللغة الكاتالونية ، وفي اثر **بيفرد** ، وهو مؤلف مجموعة اغاني وقصائد باللغة الشعبية . وعادت اللغة الكاتالونية لغة أدبية ، على حين أنها ، منذ قرنين ، كانت تنزع لأن تكون لغة شعبية .

وظهرت اللغة الكاتالونية ، باعتبارها لغة أدبية ، في ١٨٥٩ ، بتأسيس « العاب زهرية » في بارشلونة كان لها تأثير كبير في حث استعمال اللغة الكاتالونية ، ونشر استعمال اللغة القوميـــة في الشعب المثقف في كاتالونيا ، وفي أوساط البورجوازية والارستقراطية . وقد أيقظ هذا العمل الفكري عاطفة النعرة الكاتالونية .

المنافع الاقتصادية . — وازدادت هذه اليقظة بتأثير المنافع الاقتصادية . فقد أخذ النشاط الاقتصادي في كاتالونيا ، في القرن التاسع عشر ، سيماء تختلف عن سيماء اسبانيا عموماً . وهذا يرجع إلى أن الحكومة الاسبانية في ١٧٧٨ ، في عهد الملك شارل الثالث ، الغت الحصر الذي منح حتى الآن إلى ميناء قادس وميناء اشبيلية من أجل العلاقات مع الممتلكات الاسبانية في أمريكا : فحتى ١٧٧٨ ، كانت التجارة الاسبانية مع الممتلكات

الاسبانية في أمريكا تجري بواسطة أحد هذين الميناءين . وقد ساعد الغاء الحصر بارشلونة على المشاركة بالتجارة ، وأدى ذلك إلى إنشاء صناعات مختلفة في بارشلونة : صناعة الحرير والصوف ، اللذين كانا ، في الأصل ، مخصصين لتجهيز مواد التصدير إلى المستعمرات في أمريكا . وفي بداية القرن التاسع عشر ، حوالي ١٨٢٥ — ١٨٣٠ ، عندما بدأ استخدام الآلة ينتشر في أوربه ، على مثال انكلترا ، أصبحت كاتالونيا أهم مركز صناعي في اسبانيا . وابتداء من ١٨٤٠ ، كان تفوق كاتالونيا في الصناعة حادثاً معروفاً . وهذا مايهمنا في بحثنا . فقد وجد الصناعيون الكاتالونيون في اختلاف مصالح مع باقي اسبانيا بسبب النظام الجمركي : وكانت الحكومة ، في ذلك العصر ، ترجو نظام التبادل الحر ، أو ، على كل حال ، نظاماً يقتضي رسوماً جمركية معتدلة . وعلى العكس ، كان صناعيو النسيج الكاتالونيون بحاجة إلى نظام حماية جمركية يمكنهم من النضال ضد المنافسة الأجنبية . وعلى صعيد هذه المنافع الاقتصادية ، بدأت كاتالونيا تشعر بأنها تمثل شيئاً يختلف عن باقي البلاد الإسبانية .

المظهر السياسي . — وأخيراً أخذت هذه النهضة مظهراً سياسياً ، وظهرت نقطة انطلاق هذه الحركة السياسية في ١٨٦٠ . وفي هذا الحين نشر مؤلف **كورتادا** المسمى « كاتالونيا والكاتالونيون » . وفي هذا المؤلف ، يحتج كورتادا على السياسة المركزية التي سلكتها الحكومة الاسبانية منذ عصر فيليب الثاني . وبعد قليل ظهرت كتب **بي أي مارغال و الميرال** . فقد وضع بي أي مارغال قضية بنية الدولة واوصى بتحويل اسبانيا الى دولة اتحادية . وأنشأ الميرال ، في ١٨٨٠ ، منظمة أخذت اسم « المركز الكاتالوني » ، وكانت ترمي الى الدفاع عن حقوق كاتالونيا ضد الادارة

الاسبانية . وفي ١٨٨٦ نشر الميرال كتابه الأساسي « الكاتالونية » . وعرض في هذا الكتاب مطالبة الكاتالونيين **بالاستقلال الذاتي** . ولنلاحظ أنه طرح بصراحة كل فكرة **انفصالية** ، ولم يكن ليريد أن يجعل من كاتالونيا دولة مستقلة ، بل قبل ان يراها تعيش في اطار الدولة الاسبانية ، واراد ان يبدل بنية الدولة في الاتحاد الذي دل عليه بي أي مارغال ، أي في اتجاه البنية الأتحادية ، (الفيدرالية) .

ومع ذلك ، لانجد في حركات الأفكار هذه وحدة كاملة : فقد كان بعضهم « تقليديين » ويريدون تأمين نظام خاص لكاتالونيا وارجاع « الشخصية التاريخية » لكاتالونيا ، ولكنهم لا يهتمون مطلقاً بقضايا الدولة العامة . والآخرون يتقيدون بمثل اعلى مجرد ويريدون أن يعملوا باسم مبدأ يمكن أن يؤدي الى تنظيم جديد عام للدولة الاسبانية .

وقد تأكد هذا الوعي القومي بعد ذلك بقليل في كتابين أو ثلاثة كتب تضم ، بالاجمال ، الأساسي من مذهب القومية الكاتالونية : كتاب **توراس أي باجس** وكتاب **دوران أي فانتوزا** ، وبخاصة كتاب **برات آل ريبا** . ونشر توراس أي باجس في ١٨٩٣ كتاباً يسمى « التقاليد الكاتالونية » . وكان هذا المؤلف كاهناً ، ثم أصبح اسقفاً في كاتالونيا . وفي كتابه يطبق مبادىء « حركة القوميات » بملاحظة تاريخ كاتالونيا ويحاول ان يري ان بالامكان وجود روح كاتالونية ظهرت في مختلف العهود في اثر المفكرين والشعراء ورجال الدين . أما دوران أي فانتوزا ، فقد نشر في ١٩٠٥ مؤلفاً يسمى « الاقليمية والاتحادية » ، ودرس فيه قضية الدولة الاتحادية وقضية كونفدراسيون الدول من وجهة النظر الحقوقية . وأخيراً نشر برات آل ريبا في ١٩٠٦ ، مؤلفاً أساسياً يسمى « القومية الكاتالونية » ، وأعطى فيه تعريفاً للعاطفة القومية الكاتالونية ، ودل على أن

الكاتالونيين ، للذكرى التي تخامرهم في التقاليد القومية ، يشكون من نظام المركزية الذي فرضته عليهم حكومة مدريد ، وانهم يشعرون بتشكيل « كتلة طبيعية » ، وباختصار ، انهم يريدون أن يبقوا « كاتالونيين » .

٣ ـ الدور العملي للمطالبة الكاتالونية في حياة اسبانيا السياسية

وابتداءً من ١٨٨٥ تأكدت هذه المطالبة الكاتالونية في الوقائع . فقد دعا « المركز الكاتالوني » ، الذي تكلمنا عنه ، جميع الكاتالونيين لتجديد البلاد خارجاً عن نفوذ مدريد ، ودعا مشتركيه إلى اجتماعات اعدت فيها « مذكرة للدفاع عن منافع كاتالونيا المعنوية والمادية » ، ووجهت هذه المذكرة إلى الملك الفونسو الثاني عشر ، وفيها طالب الكاتالونيون بتأسيس نظام اقليمي في كاتالونيا مستوحى ، « من النظام الساري في النمسا ـ هونغاريا » (وهذه العبارة غامضة) . وفي الوقت نفسه أكد مؤلفو هذه المذكرة لزوم الحفاظ على وحدة الوطن الاسباني.

وفي الحقيقة ، لم يكن لهذه المبادهة أي مفعول في مدريد . فقد استقبل الملك بود المندوبين الكاتالونيين ، وقال بأنه هذا الأمر يرجع إلى وزارته ، ودفنت الوزارة القضية .

وفي آذار ١٨٩٢ ، تشكل تجمع جديد يسمى « الاتحاد الكاتالوني » ودعا الى مجلس يعقد في مانريسا ، إحدى مدن كاتالونيا ، يحضره مندوبون عن جميع أجزاء البلاد . وقد حضر مجلس مانريسا ٢٤٣ مندوباً عن خمسة عشر اقليما كاتالونياً . وحرر هؤلاء المندوبون وثيقة أساسية ، بسبع عشرة مادة ، وسميت هذه الوثيقة « أسس مانريسا » وتشكل ميثاق المطاليب الكاتالونية حتى ١٩١٤ .

وثيقة أسس مانريسا . - تقترح هذه الوثيقة تنظيم الدولة الاسبانية من جديد على الأسس التالية :

١ - أن تظل حكومة مدريد ، الحكومة المركزية الاسبانية ، مختصة بالقضايا العائدة للعلاقات الخارجية ، وتدخل في ذلك العلاقات الاقتصادية ، والجيش ، والاسطول ، والعلاقات مع الكنيسة ، والاشغال العامة ذات النفع العام .

٢ - ان تحصل كاتالونيا على الاستقلال الذاتي في جميع القضايا الأخرى ، أي أن يكون لها تشريعها الخاص المدني والجزائي ، ونظامها البوليسي ، والضريبي ، والتعليمي الخاص .

٣ - أن يكون جميع الموظفين وجميع أعضاء الاكليروس ، في كاتالونيا ، كاتالونيين بخاصة .

٤ - ان تستعمل اللغة الكاتالونية وحدها في الادارة في كاتالونيا .

٥ - أن تتأمن ادارة كاتالونيا ، في الأمور الآنفة الذكر ، بمجلس اقليمي منتخب يعين لجنة تنفيذية مؤلفة من خمسة أو سبعة أعضاء .

ونظم الاتحاد الكاتالوني دعاية على هذا الأساس بنشر « موجز المذهب الكاتالوني » ، فلاقى هذا الموجز نجاحاً كبيراً . وقد وضع هذا الموجز « بشكل أسئلة وأجوبة » وفيه نجد توكيدات قاسية حيال اسبانيا : ويقول : إن وطن الكاتالونيين كاتالونيا لا اسبانيا ، وان الدولة الاسبانية « انشاء اصطناعي » ، وان كاتالونيا ، على العكس ، أمة ، لأن للشعب الكاتالوني عاطفة مشتركة . وهكذا نرى ، دون لفظ الكلمة ، امكان تأسيس حركة انفصالية على أساس « موجز المذهب الكاتالوني » .

الحركة الانفصالية . ـ نمت هذه الحركة أثناء الحرب الاسبانية ـ الاميركية : وهي الحرب التي فقدت فيها اسبانيا ، في ١٨٩٨ ، كوبا ، أكبر مستعمرة في الآنتيل ، وجزر الفيليبين ، أكبر مستعمرة اسبانية في المحيط الهادىء . وأدت هذه الحرب الاسبانية ـ الاميركية إلى دمار الامبراطورية الاستعمارية الاسبانية ، لأن الاسبان « صفوا » فيما بعد مابقي لهم من ممتلكات في المحيط الهادىء ، عندما باعوا الباقي إلى المانيا . وأدت الحرب إلى سقوط الصادرات وإلى أزمة اقتصادية . وعززت هذه الأزمة العاطفة « الكاتالونية » : فقد احتج الكاتالونيون على طرق مدريد السياسية التي أدت إلى انحطاط القوة الاسبانية في العالم . وبفضل هذا الضيق الذي ران على اسبانيا عقب هزيمة ١٨٩٨ صدرت رسالة تسمى « القضية الكاتالونية » نشرتها « اللجنة القومية » الكاتالونية المقيمة في باريس ، وفيها عبرت بوضوح ، في هذه المرة ، عن الفكرة **الانفصالية** التي يمكن بموجبها الانفصال عن المملكة الاسبانية لمحاولة تشكيل دولة مستقلة .

وفي الحقيقة ، يجب ألا نأخذ هذه الفكرة الانفصالية مأخذ الجد كثيراً ، لأن الصناعة الكاتالونية كانت ، عملياً ، بحاجة إلى السوق الاسبانية لتعيش . ولم تتصور الاوساط البورجوازية ، في أي وقت ، الانفصالية التي كانت فقط مذهب بعض المفكرين المتحمسين المندفعين .

وفي نيسان ١٩٠٠ عقدت العناصر المناضلة ، في كاتالونيا ، اجتماعاً لتشكيل منظمة ، سميت « العصبة الاقليمية » لان « الاتحاد الكاتالوني » بدا معتدلاً . وأعلنت العصبة بأنها تريد أن تعمل ، ولكن بوسائل قانونية فقط ، للحصول على الاستقلال الذاتي لكاتالونيا في داخل الدولة

الاسبانية . وعلى رأس هذه العصبة وجد رجال سيلعبون في المستقبل دوراً هاماً في الحركة الكاتالونية نخص بالذكر منهم **فرانسيسكو كامبو** ، وبويغ أي كادا فالش ، وبرات آل ريبا .

وفي تموز ١٩٠١ رفعت العصبة الاقليمية لأول مرة القضية الكاتالونية إلى البرلمان الاسباني ، فسمع عرضاً كاملًا للمطاليب الكاتالونية . ولم تتصور الحكومة الاسبانية أن تتنازل لهذه المطاليب : بل اقتصرت على اقتراح حلول متواضعة جداً ، مثلًا ، وذلك باعطاء حقيبتين في الوزارة إلى كاتالونيين ، أو قبول استقلال جامعة بارشلونة . ورأى الكاتالونيون أن هذا غير كاف ، ولذا قامت مظاهرات فريدة بعد عدة أشهر بمناسبة زيارة الاسطول الفرنسي لميناء بارشلونة ، وقام الشعب يصرخ : « لتسقط اسبانيا » ، وغنى نشيد « المارسييز ». ولا يعني هذا أن الكاتالونيين يريدون الانفصال عن اسبانيا وطلب ضمهم إلى فرنسا ، بل كان واسطة اظهار مزاج سيء ضد الدولة الاسبانية .

ولتهدئة المطلوب ، ارضت الحكومة الاسبانية المنافع الاقتصادية الكاتالونية ارضاءً جديراً بالتقدير بالاصلاح الجمركي الذي تم في ١٩٠٤ . ولقد رأينا أن الصناعة الكاتالونية كانت تطالب بنظام الحماية الجمركية . وحصلت كاتالونيا في هذا الحقل على ما يرضيها ، كما حصل أصحاب المصانع النسيجية الكاتالونيون على مضاعفة الرسوم الجمركية ، واقتصرت السوق الاسبانية عملياً ، ابتداء من ذلك الحين ، على الانتاج الكاتالوني ؛ وحذفت، المنافسة الأجنبية .

ورغم هذا الارضاء ، الذي منحته الحكومة الاسبانية على الصعيد الاقتصادي ، شهدت السنوات التالية نكسة جديدة وعـــاد التحريض

على الاستقلال الذاتي في كاتالونيا . وفي ١٩٠٧ تأسس تجمع جديد أخذ اسم « التضامن ». وحصل هذا التجمع الجديد في الانتخابات التشريعية ، في نيسان ١٩٠٧ على نجاح عظيم : فعلى ٤٤ نائباً عن كاتالونيا وجد ٤١ نائباً يمثلون « التضامن » . وهكذا تقدم النواب الكاتالونيون بعرض مطاليبهم من جديد على البرلمان الاسباني ، ولكن الاستقلال الذاتي الذي طلبوه كان أكثر تواضعاً مما نصوا عليه في برنامج ١٨٩٢ : فقد طالبوا فقط بأن تعهد الدولة الاسبانية ، في كاتالونيا ، إلى هيئات كاتالونية ، بادارة القضايا المتعلقة بالاشغال العامة والتعليم والاحسان . ووعد رئيس الحكومة مورا أن يخول عدداً من الاجراءات اللامركزية شريطة « الحفاظ على وحدة الوطن الاسباني » . وانقسم الكاتالونيون على هذا البرنامج : وكان رأي المعتدلين ، وعلى رأسهم فرانسيسكو كامبو ، قبول مشروع الحكومة . ولكن عناصر « اليسار » ، العناصر الجمهورية ، قالت إن مشروع الحكومه غير كاف . وعندئذ انحل تجمع « التضامن » ، وظلت الحياة السياسية مضطربة في اسبانيا خلال عدة سنوات . وقام النزاع بين العناصر المعتدلة والعناصر الجمهورية . ولكن الرأي العام تطور في ١٩١١ في الاتجاه الذي يفضله المعتدلون وهو الاكتفاء ببرنامج الحد الأدنى .

عندئذ سمحت الحكومة الاسبانية، في قرار ١٨ كانون ١٩١٣ ، للبلديات في التجمع ، في منطقة واحدة ، لتشكيل رابطة . وسميت هذه الرابطة، باللغة الاسبانية « رابطة البلديات » (مانكو مونيتاد) . وقرر الكاتالونيون الافادة من هذا القرار الحكومي . وفي ٦ نيسان ١٩١٤ تجمعت البلديات الكاتالونية في « **رابطة البلديات** » ، وتقرر أن يكون لأقاليم

كاتالونيا مجلس عام ، مؤلف من ٩٣ عضواً ، يصوت على موازنة المنطقة ، ويسوي القضايا المتعلقة بالتعليم والأشغال العامة ، وينتخب لجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء ، على أن يكون رئيس هذه اللجنة في الوقت نفسه رئيس الادارة في كاتالونيا . وكان هذا الرئيس ، في بادئ الأمر ، في ١٩١٤، برات آل ريبا ، أي مؤلف ، « المذهب الكاتالوني » ، وبعد ذلك بقليل، بويغ أي كادافالش ، الذي كان رئيس « رابطة البلديات » في ١٩١٨ .

النتيجة . ـ لقد وجدت منذ الآن فصاعداً ، في بارشلونة ، هيئة مختصة بالقضايا العائدة للتعليم والاشغال العامة . وبامكانها أن تنشىء مدارس يعلم فيها باللغة الكاتالونية ، وأن تنشىء طرقاً ، وجسوراً والخ.. وهذا شيء قليل . وهـذا الاصلاح يدل على « لا مركزية ادارية » ، ولكنه في فكر الكاتالونيين مرحلة نحو استقلال ذاتي أوسع : لقد اعتبر الزعماء الكاتالونيون أن « الرابطة البلدية » يمكن أن تصبح شيئا فشيئا أداة سياسية ، وعلى اعتبار أنها ستدفع رواتب هؤلاء الموظفين الكاتالونيين فإن هؤلاء الموظفين يمكن أن يصبحوا عملاء « الكاتالونية » .

وهكذا كان الكاتالونيون في ١٩١٤ بعيدين جداً عما كانوا يطالبون به . لقد حصلوا على ارضـاءات متواضعة ، ولكنهم رأوا ان هـذه الارضاءات يمكن ان تؤلف نقطة انطلاق للحصول ، فيما بعد ، على ارضاءات اوسع . ويجب ان نعترف ان كاتالونيا لاتستطيع الحصول على اكثر من ذلك في العام ١٩١٤ ، لأن المطالبة بالاستقلال الذاتي لم تجد نقطة استناد في النقاط الأخرى من اسبانيا ، عدا البشكنس (الباسك)

ولقد برزت هـذه الحركة اثناء الحرب العالمية الأولى ، لأن كل اضطراب ، خلال هذه الحرب ، نما حول « حق الشعوب في تقرير

مصيرها » . ففي آذار ١٩١٦ نشرت جريدة « صوت كاتالونيا » بياناً يقول فيه المحررون بعجز اسبانيا من وجهة النظر السياسية والاقتصادية والاستعمارية ، وينسبون هذا الانحطاط الى التفوق الذي تمارسه قشتالة . وان مايجب هو انشاء « اتحاد » بين مختلف مناطق اسبانيا على ان يكون لكل منها كامل الاستقلال الذاتي الاداري ، وحق الافادة من لغته الخاصة .

ثم استؤنفت المطالبة بالاستقلال الذاتي ، في تشرين الثاني ١٩١٨ ، واعدت جميع الأحزاب السياسية الكاتالونية ، في ذلك الحين ، مشروعاً وبلغته ، في ١٩١٩ ، الى مؤتمر السلام . وقد أفادت جميع الشعوب ، من كوريا حتى ايرلنده ، من ظروف مؤتمر السلام للتعريف بأسباب استيائها من النظام السياسي الذي تخضع له . وقد أفاد الكاتالونيون من هذه الظروف ، كسائر الشعوب ، وارسلوا الى مؤتمر السلام مذكرة ولم يكن لهذه المذكرة أي نتيجة .

ولكن الحركة الكاتالونية أخذت في ١٩٢٢ طابعاً انفصالياً بظهور تجمع جديد سمي « الدولة الكاتالونية » وكان رئيسه ماسيا . وطالب هذا التجمع باستقلال كاتالونيا ، لابالاستقلال الذاتي . واثناء دور دكتاتورية بريمو دو ريفيرا تبنت الحكومة الاسبانية ، حيال الكاتالونية ، سياسة القمع . وفي ١٩٢٥ حذف نظام « رابطة البلديات » الذي وجد منذ ١٩١٤ ، وحذفت أيضاً « الألعاب الزهرية » التي وجدت منذ ١٨٥٧ . وحرمت الحكومة الاسبانية على الاكليروس استعمال اللغة الكاتالونية ، وهذا ما كانت تفعله دوماً في كل عصور التاريخ . وحاول ماسيا أن يقاوم وينظم ثورة في كاتالونيا فأخفق .

وبعد سقوط الملكية في ١٩٣١ ، واعلان الجمهورية في اسبانيا أخذت

كاتالونيا نظاما في ١٩٣١ ، والفت ، في داخل الجمهورية الاسبانية ، جمهورية كاتالونية ، واختصت السلطة الاتحادية بالشؤون الخارجية ، والشؤون العسكرية ، والجمارك ، والقضايا المتعلقة بالهجرة وغيرها . والسلطة الاقليمية ، السلطة الكاتالونية ، اختصت بالقضايا الاقتصادية ، والنقليات ، والقضايا المتعلقة بالصحافة والتعليم ، والشرطة المحلية ، والحقوق المدنية . أي ان الكاتالونيين ، في ١٩٣٢ ، حصلوا تقريبا وبصورة تامة على تحقيق البرنامج الذي وضع في ١٨٩٢ . ومن الممكن القول أن « أسس مانريسا » قد طبقت في السياسة الاسبانية .

الفصل الثاني والعشرون

قضية الوحدة الرومانية

حدود القضية الرومانية . ـ لفهم القضيـة الرومانية يجب الصعود إلى عصر الامبراطورية الرومانيـة . ففي ذلك العصر ، كانت المناطـق الواقعة بين نهر الدانوب وجبال الـكاربات مأهولة بالداسيين . وقـد فتح الرومانيون داسيا واستعمروهـا ، وتبنى الداسيون اللغة اللاتينية ، لغة الرومان ، واللغة الرومانية مشتقة من اللغـة اللاتينية . وتأثر الداسيون بنفوذ الحضارة الرومانية ، وتبنى الرومانيون ، أي الداسيون ـ الرومانيون بجموعهم ، إبتدءاً من القرن الرابع عشر ، الديانة الارثوذكسية .

وفي بداية القرن التاسع عشر شكلت شعوب اللغة الرومانيـة كتلة كثيفة على نهـر الدانوب وقوس جبال الـكاربات في المناطق الـتي تسمى **الأفلاق** (فالاشيا) **والبغدان** (مولدافيا). وخارجاً عن هذه المناطق ، حيث يبدو السكان في كتلة كثيفة ومتجانسة ، وجدت مناطـق مجاورة اختلطت فيها شعوب اللغـــة الرومانية بالشعوب الأخرى . ففي داخل القوس المشكلة بسلسلة جبال الكاربات ، في هضبة ترانسلفانيا ، كانت تختلط بالمجر والالمان والساكسون ، ولكن الرومانيين يؤلفـون الأكثرية . وفيما وراء نهر البروت ، رافد الدانوب ، والدنيستر ، في المنطقة الـتي تسمى اليوم **بسارابيا** ، كانت شعوب اللغة الرومانية تختلط بشعوب اللغة

الروسية . وأخيراً ، في جنوب مصب الدانوب ، في منطقة **الدوبروجا** ، توجد شعوب رومانية مختلطة بشعوب بلغارية .

لقد شكلت الشعوب الرومانية ، في النصف الأول من القرن السادس عشر ، أمارات مستقلة . ثم فتحت الامبراطورية العثمانيـة هذه البلاد ، ولكن الامبراطورية العثمانية نفسها فقدت فيما بعد بعضاً من هذه المناطق : فقد تخلت عن ترانسلفانيا في ١٦٨٩ إلى هونغاريا ، وتنازلت في ١٧٧٥ إلى النمسا عن **البوكوفين** ، أي عن الوادي الأعلى لنهر البروت . وأخيراً في ١٨١٢ تنازلت الامبراطورية العثمانية إلى روسيا عن بسارابيا أي عن المنطقة الواقعة بين البروت والدنيستر .

وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت البلاد المأهولة بشعوب اللغـة الرومانية مجزأة بين عدة دول ، وهي كما يلي :

في الامبراطورية الرومانية . ـ توجد ، في الافلاق والبغدان ، كتلة كثيفة من الرومانيين في جنوب وفي جنوب ـ شرقي الكاربات ، وكانت الافـلاق والبغدان تحكمان من قبل امراء تابعين لسلطان القسطنطينية ، ولكن روسيا ، منذ معاهدة أدرنة ، حصلت على حق تعيين الحكام من هذين الاقليمين ، ولذا فان هذين الاقليمين مع بقائهما جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، وجدا في الواقـع ، تحت شبه ـ حماية روسية . وفي جنوب مصب الدانوب ، في الدوبروجا الشمالية ، خضعت شعوب اللغة الرومانية لادارة الامبراطورية العثمانية المباشرة ، ولم تؤلف جزءاً من أمارتي البغدان والافلاق .

في الامبراطورية النمساوية . ـ وجدت الشعوب الرومانيـــة في

امبراطورية النمسا ، التي أصبحت منذ تسوية ١٨٦٧ ، دولة النمسا - هونغاريا موزعة كما يأتي :

١ - في هضبة ترانسلفانيا ، في داخل قوس الكاربات ، وجدت الشعوب الرومانية مختلطة بالمجر والساكسون ، ولكن تفوق الرومانيين كان واضحاً في هذه المنطقة ، ويمثلون أكثر من مليوني نسمة .

٢ - في البوكوفين ، أي منطقة وادي البروت الأعلى ، يحتل الرومانيون القسم الجنوبي ، والسلافيون القسم الشمالي .

٣ - في منطقة بانات - تيميسفار الواقعة في الجنوب الغربي من ترانسلفانيا ، في شمال بلغراد مباشرة ، وجدت الشعوب الرومانية مختلطة بشعوب اللغة الالمانية أي بأنسال المعمرين الالمان الذين أتوا إلى هذه المنطقة في القرن الثاني عشر ، وبشعوب اللغة الصربية .

في الامبراطورية الروسية . - وجد الرومانيون في الامبراطورية الروسية التي تملكت بسارابيا منذ ١٨١٢ . وكان الرومانيون يؤلفون فيها الاكثرية أي ٦٠٪ من السكان تقريباً . ويقدر عددهم من ٢٣٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ روماني .

وبالإجمال ، يؤلف مجموع الرومانيين ، في منتصف القرن التاسع عشر ، كتلة من ٩ إلى ١٠ ملايين نسمة مجزأة بين ثلاث دول مختلفة : الامبراطورية العثمانية ، والنمسا ، والامبراطورية الروسية ، ومامن أحد من هؤلاء الرومانيين كان يعيش في دولة مستقلة .

في ١٨٤٨ ، ظهرت حركة الاستقلال القومي في أمارات مولدافيا وفالاشيا وترانسلفانيا ، واضطر زعماء هذه الحركة إلى الاغتراب والالتجاء في الخارج . وجاء معظمهم إلى باريس وألفوا فيها ، منذ ١٨٤٩-١٨٥٠

كتلة ضمت زعماء « الحركة القومية » الرومانية ، ممـــن كانوا يحلمون بتحقيق استقلال الشعوب الرومانية مثل : الاخوين براسيانو اللذين لعبا دوراً هاماً جداً ، والجنرال روزيتي والأمير غيكا . وعندما جـاء هؤلاء الزعماء الشبان الرومانيون إلى باريس ، في ١٨٤٩ ، أو في ١٨٥٠ ، اتصلوا بالرجال الذين كانوا يمثلون آنذاك النخبة الفكرية في فرنسا ، مثل ميشليه ، ادغار كينيه ، فيكتور كوزن ، ليروهم وجود قومية رومانية يجدر تشجيعها . ولكن بعد انقلاب نابوليون الثالث ، لم يبق لميشليه وفيكتور كوزن وادغـار كينيه نفوذ سياسي ، فمـــال الرومانيون عندئذ إلى رجال العهد وحاولوا أن يتقربوا من نابوليون الثالث ، ونجحوا في ذلك بوساطة ابن عم الامبراطور ، الأمير جيروم ، وهو الذي قدم جان براسيانو إلى نابوليون الثالث .

ان الغرض الذي دعا إليه هؤلاء الرومانيون هو أنـــه ينبغي خلق رومانيا « حرة » بمساعدة فرنسا ، وقالوا ان فرنسا تستطيـع أن تكون متأكدة من عطف وود المفكرين الرومانيين . وكان من عادة « المجتمع الروماني الطيب » أن يبعث شبانه إلى باريس لتحصيل دراساتهم العليا ، وكانت اللغة الفرنسية منتشرة بين أثرياء الناس في رومانيا .

وعلى اثر حرب القرم ، في ١٨٥٦ ، وضعت القضيـــة الرومانية وأخذت حلاً جزئياً ، وأدت قرارات ١٨٥٦ إلى تشكيل دولة رومانيـة تضم البغدان (مولدافيا) والافلاق (فالاشيا) دون الشعوب الرومانية الأخرى .

ان قضية تشكيل الدولة الرومانية تتضمن مرحلتين : المرحلة الأولى من ١٨٥٦ إلى ١٨٥٩ ، وفي خلالهـــا تحقق « اتحـاد شخصي » بين

مولدافيا وفالاشيا ؛ والمرحلة الثانية من ١٨٥٩ إلى ١٨٦٧ وفيها تأسست الدولة الرومانية الأصلية .

١ - المرحلة الاولى : تشكيل الاتحاد الشخصي بين البغدان والافلاق (١٨٥٦ - ١٨٥٩)

لقد تحولت حالة الامارتين ، مولدافيا وفالاشيا ، أثناء حرب القرم ، لأن القيصر بعد أن احتل الأمارتين ،في بداية الحرب،اضطر في حزيران ١٨٥٤ ، أن يجلو عنها ، ولأن النمسا ، وإن كانت غير محاربة ، بادرت واحتلت عسكرياً هذين الاقليمين مؤكدة بأنها ستعيدهما إلى تركيا في آخر الحرب .

وقد أيقظ هذا التحويل أمل القوميين الرومانيين . فقد كانوا ، حتى ذلك الحين ، يخشون السيطرة الروسية ، لأن الروس منذ معاهدة ادرنه ، كانوا يسيطرون على الامارتين . أما الآن فقد أصبح هم الرومانيين ألا تبقى النمسا سيدة الوضع . ولهذا السبب نشر براسيانو ، في ١٨٥٥ ، كراساً يسمى « مذكرة عن النمسا في القضية الشرقية » ، ووسع ، في هذا الكراس ، الفكرة التالية : يجب تعمير أوربة الشرقية بالاعتماد على مبدأ القوميات ، أي بتشكيل دول تضم شعوب اللغة الواحدة . وان فرنسا تجد فائدتها في هذا الحل ، لأن الرومانيين ، إذا ماتوصلوا إلى تأسيس دولة مستقلة بمساعدتها ، لايسعهم إلا أن يعترفوا بجميلها . وهذا التأكيد مشكوك فيه ، وسنرى الدليل على ذلك عما قليل .

وعندما انتهت حرب القرم ، عالجت معاهدة باريس ، في موادهامن ٢٢ إلى ٢٧ قضية أمارتي مولدافيا وفالاشيا ، وقررت الغاء « حماية »

روسيا على الامارتين واجلاء النمسا عنها ، ونصت على تنظيم جديد « للبلاد الرومانية » وذلك بأن يكون للامارتين ، مع بقائها تابعتين لتركيا ، « ادارة قومية مستقلة وذاتية » ،(وهذا التحرير غريب) ، لأن الدول في الواقع ، عند تحريرها لهذه المادة ، كانت تفكر **بالاستقلال الذاتي** لا بالاستقلال ، وقبلت بأن يكون لهذه الشعوب الرومانية الحق في إدارة نفسها بحرية ، ولكن دون تشكيل **دولة** مستقلة .

وبموجب مواد معاهدة باريس يجب أن ينشأ مجلسان أحدهما في مولدافيا والآخر في فالاشيا . وعلى هذين المجلسين أن يعينا حاكمي الاقليمين . وعدا ذلك ، يجب أن تقوم لجنة دولية بتحقيق ميداني بغية طرح أسس النظام النهائي ، بعد أن تتاح الفرصة للسكان للتعبير عن أمانيهم .

وصلت لجنة التحقيق إلى بخارست ، في شهر آذار ١٨٥٧ ، وعاد الرومانيون الذين هاجروا في ١٨٤٩ إلى باريس إلى بلادهم منذ أن زال « النظام الرومي » وشكلوا لجنة سميت « لجنة الاتحاد » . وقامت هذه اللجنة بالدعاية لصالح **الوحدة الرومانية** . فاذا نجحت هذه الحركة ، أي إذا توصلت الأفلاق والبغدان إلى الاتحاد ، تشكلت ، على نهر الدانوب الأدنى ، دولة تقارب خمسة ملايين نسمة . وهذه الدولة التي تقبض على أفواه الدانوب ، ستحتل في اوربة وضعاً هاماً على طرق المواصلات الكبرى . ولهذا السبب أصبحت القضية الرومانية فجأة قضية دولية .

موقف الدول . — لذا يجب أن نفهم منافع الدول وموقف هذه الدول من القضية .

فرنسا . — كانت فرنسا لأول وهلة تحبذ فكرة وحدة مولدافيا وفالاشيا ، واستلم نابوليون الثالث زمام المبادهة واقترح **اتحاد** الامارتين ،

لأن هذا يتفق وتطلعات الامبراطور العامة ، فقد كان يناصر مبدأ القوميات ، رغم أنه لم يدفع به دوماً حتى نتائجه المنطقية . ومن جهة أخرى ، كان نابوليون الثالث يرغب باعادة النظر في وضع اوربة الدولي ، كما حدد في ١٨١٥ . ولذا فإن إنشاء الوحدة الرومانية كان فرصة طيبة لاثارة إعادة النظر هذه . وأخيراً ، بدأ يفكر بالقضية الايطالية : فقد كان يعلم بأن من طبيعة هذه القضية اثارة حرب بين فرنسا والنمسا ، ولم يكن ليغضبه قيام دولة طيعة للنفوذ الفرنسي على الدانوب الأدنى ، يمكنها أن تضايق النمسا بتهديدها من الخلف .

وفي شهر نيسان ١٨٥٦ أعطى نابوليون الثالث إلى سفير فرنسا في القسطنطينية ، توفنيل ، تعليمات دقيقة لتشجيع وحدة مولدافيا وفالاشيا . ومن جهة أخرى ، كان قنصلا فرنسا في فالاشيا ومولدافيا ، **بكلار** في بخارست ، **وفيكتور بلاس** في ياسي ، نشيطين ، في ١٨٥٧ ، في تشجيع حركة الوحدة الرومانية . وشهد ممثل فرنسا في لجنة التحقيق الدولية ، عندما جاء إلى بخارست ، في ١٨٥٧ ، تظاهرات عامة لصالح الاتحاد . وأخيراً صرحت « المونيتور » ، الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية ، في شباط ١٨٥٧ ، بأن رغبة نابوليون الثالث تحقيق اتحاد مولدافيا وفالاشيا وأن لا داعي للشك في السياسة الفرنسية ، لأنها ترغب في هذا الاتحاد .

المعارضة . – وجاءت المعارضة من ثلاث دول : تركيا ، انكلترا ، النمسا .

تركيا . – كانت تركيا سيدة هاتين الامارتين ، ومن الطبيعي

ألا تستسلم لأول وهلة لهذه التجزئة ، ولكنها استسلمت بسهولة في حرب القرم ، لا سيما وانها كانت حليفة فرنسا .

انكلترا . — لقد كان مبدأ سياسة الحكومة الانكليزية دوماً ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، الحفاظ على سلامة الامبراطورية العثمانية : لذا كانت معادية إلى الوحدة الرومانية ، وترى ، من جهة أخرى ، أن هاتين الامارتين يمكن أن تكونا مسرحاً للمكايد الروسية . ولذا أعطت الحكومة الانكليزية إلى عاملها في بخارست أن يعارض اتحاد الأمارتين الرومانيتين « بجميع الوسائل المشروعة » . وفي الحقيقة ، إن هذا الرأي لم يكن رأي جميع الانكليز : فقد وجد في مجلس العموم ، بعد قليل ، نقاش كبير ، ووجد من دافع عن حق الرومانيين بالاستقلال ، ولكن وزير الشؤون الخارجية أجاب بأن هذه الوحدة الرومانية ليست مطابقة لمصلحة انكلترا .

النمسا . — كانت النمسا معادية بوضوح إلى الوحدة الرومانية . ولا ترغب مطلقاً في رؤية تشكيل دولة على مصب الدانوب . وكانت تخشى ، من جهة أخرى ، انعكاسات هذه الوحدة في صربيا ، لأن صربيا كانت أيضاً امارة تابعة لتركيا : فاذا حصل الرومانيون على استقلالهم ، فان هذا الاستقلال يوحي إلى الصرب بفكرة المطالبة باستقلالهم . وأخيراً ، كانت النمسا تخشى من أن تثير وحدة مولدافيا وفالاشيا انعكاسات لها في ترانسلفانيا : لأن الرومانيين ، من رعايا النمسا ، إذا رأوا أن الرومانيين في مولدافيا وفالاشيا شكلوا دولة مستقلة ، رغبوا أن يلتحقوا بهذه الدولة . وهكذا كان للنمسا دواعيها في معارضة الوحدة الرومانية .

روسيا . — أما روسيا فلم تتقدم في البدء بشيء . ولكنها مالبثت أن رأت أن وحدة مولدافيا وفالاشيا من طبيعتها اضعاف الامبراطورية

العثمانية . وضعف الامبراطورية العثمانية هدف دائم للسياسة الروسية في القرن التاسع عشر . ومن جهة أخرى ، إن هذه الوحدة الرومانية من طبيعتها مضايقة النمسا ، ولذا لم تغضب روسيا منها ، لأن القيصر يحقد على النمسا التي لم تدعمه في حرب القرم فحسب بل وهددته وأخيراً ، فكرت روسيا بأن هذه الوحدة المولدافية – الفالاشية من طبيعتها اغاظة انكلترا ، ولذا رأى القيصر فيها فرصة لتهديم هذا الحلف الفرنسي – الانكليزي الذي كان معادياً لروسيا .

ولا عجب ، بعد أن رأينا اختلاف وجهات النظر ، إذا أثارت القضية الرومانية مفاوضات معقدة جداً في ١٨٥٧ و ١٨٥٨ .

المفاوضات . – لم يكن باستطاعة الرومانيين في ذلك الحين أن يعملوا بأنفسهم شيئاً كبيراً . ولا يمكنهم أن يعملوا إلا في الحد الذي تساعدهم فيه احدى الدول الكبرى .

ولقد رأينا أنه توجب تشكيل مجلسين في الامارتين . وجرت الانتخابات ، ولكن الحكومة العثمانية دبرت الأمور « لتزييف » هذه الانتخابات : فقد أخرجت من القوائم الانتخابية $\frac{9}{10}$ السكان ، والتمنع المطالبات أوقفت مصلحة البريد . ولذا ففي انتخابات تموز ١٨٥٧ ، وعلى الأقل في مولدافيا ، لأن الانتخابات فيها كانت اكثر حرية ، لم يستطع معظم الناخبين أن يصوتوا : فعلى ٢٠٠٠ ملاك زراعي كبير ، مارس ٣٥٠ فقط حقهم في الانتخاب ؛ وعلى ٢٠٠٠٠ ملاك صغير ، صوت ٢٢٠٠ . وعلى ٣٢٠٠ كاهن ، صوت ٢٩ . ولنلاحظ أن الحكومة التركية ، بتزييفها الانتخابات ، قد عملت باتفاق كامل مع الحكومة النمساوية . ولدينا عن ذلك وثائق واضحة ودقيقة في هذا المعنى :

فقد كتب السفير النمساوي في القسطنطينية إلى وزير الشؤون الخارجية النمساوي ، بأن « جميع الوسائط صالحة » لمنع الوحدة الرومانية . أما العامل الانكليزي في بخارست فقد صرح ، في تقرير له إلى حكومته ، بأن الانتخابات كانت « نظامية تماماً » . ولكن هذا الشكل من السلوك أثار احتجاجاً في الأوساط الرومانية .

طالبت الحكومة الفرنسية والحكومة الروسية بالغاء الانتخابات ، وتلقى سفير فرنسا في القسطنطينية ، توفنيل ، الأمر بطلب جوازاته إذا لم تتنازل الحكومة التركية ، وتظاهر بالذهاب حتى السفينة التي تقله إلى فرنسا . وعلى العكس ، نصحت الحكومة الانكليزية تركيا بالانتنازل ، وحصل توتر فرنسي — انكليزي دام بضعة أيام ، بسبب القضية الرومانية . ولكن هذا التوتر وجد انفراجاً سريعاً عندما التقى الامبراطور نابوليون الثالث والملكة فيكتوريا ، في ٦ آب ١٨٥٧ ، في قصر **اوسبورن هاوس** في جزيرة وايت الانكليزية . وفي هذه المقابلة ابرمت تسوية : وبموجبها وعدت فرنسا بألا تقترح **اتحاد** امارتي مولدافيا وفالاشيا ، ولكنها اشترطت أن يكون لهاتين الامارتين « نظم متماثلة » . وقبلت انكلترا ، مقابل هذا الوعد ، بالغاء الانتخابات . وفي ٢٢ آب ١٨٥٧ أبطلت الحكومة العثمانية الانتخابات .

وجرت انتخابات جديدة ، في ٢٨ ايلول ١٨٥٧ ، وأعطت في هذه المرة نتائج ملائمة لأنصار **اتحاد** الامارتين : فعلى ٨٧ نائباً منتخباً ، وجد ٧٠ مناصراً للاتحاد ، و ٦ معادين ، و ١١ محايداً في مولدافيا . وفي فالاشيا كانت الأكثرية أقل وضوحاً ، لوجود منافسات محلية ، ولكن ، منذ أول جلسة للمجلس ، اعترف بوجود اكثرية لصالح الاتحاد .

وصوت المجلسان ، الديوانان ، كما يسميان ، على اقتراح واحد يطالب

بالاستقلال الذاتي لامارتي مولدافيا وفالاشيا ، واتحـاد هاتين الأمارتين « في ظل أمير أجنبي » ، وأخيراً تأسيس حكم تمثيلي .

موقف الدول من التصويت . — لقد اتفقت فرنسا وروسيا ، في مقابلة بين نابوليون الثالث والكسندر الثاني ، في شتوتغارت ، على التوصية باتحاد الامارتين . وقاومت انكلترا والنمسا . ولكن مقاومة الحكومة الانكليزية ضعفت ابتـداء من شباط ١٨٥٨ ، عنـدما غادر بالمرستون السلطة وجرت استقالته استقـــالة السفير الانكليزي في القسطنطينية **ستراتفورد ريدكليف** ، المعادي جداً للرومانيين ، وأصبحت السياسة الانكليزية أكثر مصالحة وتوفيقاً . وانعقد مؤتمر ، في باريس ، في أيار ١٨٥٨ وانتهى بابرام تسوية سجلت في اتفاقية ١٩ آب ١٨٥٨ ، وتنص هذه الاتفاقية على ما يلي :

١ — « على الامارتين أن تظلا تابعتين وموضوعتين تحت الضمانة الدولية المشتركة .

٢ — على الامارتين أن تشكلا دولتين منفصلتين ، ولكل منها أمير ينتخبه المجلس .

٣ — يمكن مع ذلك أن يكون للامارتين قوانين واحدة ، وتنظيم عسكري واحد ، ونظام جمركي واحد ، ونظام نقدي واحد .

٤ — للامارتين حق عقد حلف بينها .

وبالاجمال سمح للامارتين أن تكونا متماثلتين ولكنها حرمتا من حق اعلان اتحادهما .

ولكن الانكليز كانوا دقيقين ، وكانوا يفهمون أنهم تنـازلوا ، في الحقيقة ، عن كل ما هو أساسي . ولكن الحكومة الانكليزية ، حيال

الرأي العام والبرلماني ، تستطيع أن تقول : ان موقفي لا يمس لأني لم أقبل بالاتحاد .

ولكن هل سيدوم هذا الاجراء النصفي الذي تبني في آب ١٨٥٨ ؟ لقد فهم القوميون الرومانيون أن باستطاعتهم أن يعملوا وأن لهم واسطة بسيطة في الوصول إلى أهدافهم . ولما كان يجب على كل مجلس ، في مولدافيا وفي فالاشيا ، أن ينتخب أميراً فيكفي أن ينتخب **أميراً واحداً** ويتم الاتحاد . ولنلاحظ أن مؤتمر باريس لم يتوقع هذه الحالة : لقد ترك الرومانيين هذا الباب المفتوح للحــال التي يريدون استعماله . والواقع إن المجلسين ، عندما انعقدا ، بعد الانتخابات التي جرت في مولدافيا، في ١٧ كانون الثــاني ١٨٥٩ ، ثم في فالاشيا في ٥ شباط ، انتخبا نفس الشخص ، **الكسندر كوزا** ، أميراً وهو ابن ملاك اطيـان كبير . وتم الاتحاد ، وأخذ كوزا لقب « أمير رومانيا » . وتحقق هذا الاتحاد الشخصي ببساطة في شخص كوزا ، ولكنه لم يتحقق حقوقياً بشكل قطعي

موقف اوربه من الانتخاب . — وجه الأمير كوزا نداء إلى نابوليون الثالث : يقول : « إن مصير الرومانيين بين يدي جلالتكم » . وصرح نابوليون الثالث في رسالة إلى الهيئة التشريعية : « إن مصلحة فرنسا في كل مكان يدافع فيه عن قضية عادلة » . واستاءت الحكومة النمساوية ، ولكنهــا كانت ، في ذلك الحين ، منهمكة في القضية الايطالية ، فلم تقم برد فعل . ودعمت روسيا وجهة النظر الفرنسية ، ورأت انكلترا أن أمامها ولساعتهــا قضايا أهم من القضية الرومانية وظلت مترددة . وأخيراً ، وبعد أن توقف انعقاد المؤتمر الدولي ، بسبب حرب ايطاليا ، قبلت الدول ، في بروتوكول ايلول ١٨٥٩ ، انتخاب الأمير كوزا المزدوج . وقبل الواقع وأفادت رومانيا من حرب ايطاليا .

٢ ـ تشكيل الدولة الرومانية (١٨٥٩ ـ ١٨٦٧)

يجب أن نتتبع نمو الحوادث بين ١٨٥٩ ، سنة انتخاب الأمير كوزا، و ١٨٦٧ . لقد وجد الأمير كوزا الواسطة لتحقيق الوحدة الكاملة ، أي الانتقال من الاتحاد الشخصي إلى الاتحاد الحقيقي . ولكن هذا العمل فسد بأزمة داخلية انتهت بتنازل كوزا عن العرش . ومع هذا فان جلوس أمير جديد ، أجنبي في هذه المرة ، على العرش ، أيد اتحاد الأمارتين في دولة واحدة .

الأزمة الداخلية . ـ عندما أصبح كوزا أميراً على رومانيا ، عام ١٨٥٩ ، كان شاباً ، ولم يبلغ الأربعين عاماً ، وعاش في شبابه كالكثير من أبناء العائلات ، في باريس ، وكان طالباً في السوربون ، ولكنه لم ينجح في تأدية امتحان . وعاد إلى مولدافيا وانخرط في الحركة الثورية في عام ١٨٤٨ واضطر إلى الجلاء عن البلاد . وفي ١٨٥٧ عاد إلى بلاده وانتخب نائباً في « ديوان » مولدافيا . وكان كوزا وطنياً رومانيـــاً متحمساً جداً ، ولكن لم يكن له أي خبرة سياسية ، ولا أي طريقة ادارية ، ومع هذا فقد استطاع بسرعة أن يحصل على نتائج هامة ورئيسية . وفي رحلة رسمية إلى القسطنطينية ، باعتباره تابعاً للسلطان ، حصل على السماح بتحويل الاتحاد الشخصي إلى اتحاد « حقوقي » ، أي توحيد حكومتي ومجلسي الامارتين . ولكن الحكومة العثمانية أعطت هذا السماح وبينت أنه صالح مدة حكم كوزا فقط ، ولذا ففي اليوم الذي يزول فيه كوزا ، يصبح السماح لاغياً .

واتخذ كوزا اجراءات ضرورية لتوحيد الجمارك والعـــدل وإدارة المالية . وفي ٥ شباط ١٨٥٩ قرر صهر مجلسي مولدافيـــا وفالاشيا ،

وأصبحت الوحدة المولدافية ـ الفالاشية ، في ذلك الحين ، حقيقة واقعة .

ثم طفق كوزا يبحث عن تثبيت سلطته . وكان في صعوبة مع المجلس الذي انتخب بالتصويت الضريبي وسيطر عليه كبار الملاكين من أصحاب الأطيان . وفي ١٤ أيار ١٨٦٤ ، قرر حل المجلس وتعديل الدستور : وذلك بأن يكون المجلس من الآن فصاعداً منتخباً بتصويت أوسع يسمح للفلاحين بالتصويت . ومن جهة أخرى ، يتضمن تعديل الدستور زيادة سلطات الأمير واختصاصه ببادهة القوانين ، وتمت الموافقة على هذا التغيير باستفتاء وجد فيه ٦٨٢٠٠٠ صوت « مع » و ١٣٠٧ فقط «ضد».

وعندما قويت سلطة كوزا تبنى في البلاد اصلاحاً كبير الأهمية : وهو قانون ٢٤ آب ١٨٦٤ الذي حول وضع الفلاحين . ففي مولدافيا وفي فالاشيا كان الشعب فلاحاً بخاصة وكانت أكثرية الفلاحين العظمى متصرفين يعيشون على أملاك كبار المالكين ويخضعون إلى نظام الاتاوات والسخرة . وفي ٢٤ آب ١٨٦٤ طلب كوزا التصويت على قانون يحرر الفلاحين : بحذف الاتاوات الاقطاعية ، وحذف الأعشار ، وتسليم الفلاحين المتصرفين ثلثي الارض التي يفلحونها ، أي إذا كان الفلاح يفلح تسعة هكتارات من الأرض ، فله الحق في أن يتملك ملكية تامة ، هذه المرة ، ستة هكتارات على تسعة . وهكذا خلعت الملكية عن كبار المالكين بمعدل ثلثي ما يملكون .

كان هذا التحويل حادثاً رئيسياً : لأن الفلاحين حتى الآن لم يلعبوا أي دور في الحركة القومية ، ولذا فقد مالوا إلى التفكير ، ابتداء من هذا التاريخ ١٨٦٤ ، بأن النظام الجديد ، أي النظـــام الذي أوجدته الحكومة الرومانية ، كان مفيداً لهم ، لأنهم « تحرروا » في ظله ،

وبالتالي علق اصلاح الأراضي الفلاحين الرومانيين بفكرة **الوحدة الرومانية** .

وبالرغم من هذه النتائج ، فقد انتقد نظام الأمير كوزا بعنف لأسباب عدة : وهذه الأسباب ، التي تقدم عادة ، ليست كافية . ولا شك في أنه كان للأمير كوزا خليلة يقيمها في قصره الخاص ، وله منها أولاد سفاح ، وأراد أن يعترف بهم شرعاً ، وأن يجعلهم ورثته . وعدا ذلك ، كان محاطاً بأناس فاسدين ومتهمين بسرقة التجهيزات المخصصة للجيش ، وبطلبات ممنوحة إلى دور تجارة خارجية مقابل جعائل مالية أعطيت لهم أجراً ومكافأة على خدماتهم . وأصبح كل هذا نقداً متداولاً . ولكن هل شكلت هذه الفضائح سبباً حاسماً ؟ حقاً لقد كانت هنالك أسباب أخرى. لا شك أن كوزا سبب استياء **الأحرار** لأنه قوى سلطات الأمير في التعديل الدستوري الذي أجراه . وكان هؤلاء الأحرار يتهمون كوزا بأنه يريد تبني طرق دكتاتورية . وكان كبار الملاكين للاراضي ضده بخاصة ولا يغفرون له اصلاح الأراضي الذي قام به .

وشكل هؤلاء الخصوم لجنة سرية لتحضير انقلاب . ولكن يجب أن نعلم ما يقوله نابوليون الثالث : لقد بعث الرومانيون رسلاً ، واتصلوا بالامبراطور واستطاعوا أن يقنعوه بأن كوزا محب للروس ، ولا يحب فرنسا . حتى ان نابوليون الثالث سمح للرومانيين ، إذا أرادوا ، أن يتخلصوا من كوزا وأرسل براسيانو رسالة إلى أصدقائه في بخارست يقول لهم : يمكنكم أن تعملوا . وبأمر اللجنة السرية دخل ضباط القصر ليلاً ، واستولوا على الأمير واضطروه أن يوقع ، على الفور ، تنازله عن العرش ، وبعد ذلك اقتيد كوزا حتى الحدود .

ولم يحل هذا الانقلاب القضية الرومانية ، بل ، بالعكس ، عقدها . لقد سمحت الحكومة العثمانية لكوزا بتحقيق الاتحاد ، ولكن طيلة حكمه . وبما أن كوزا غادر السلطة ، فانه يحق للحكومة العثمانية بأن تصرح بأنها لا تخول خلفه شيئاً . وفي الحقيقة ، لو كانت تركيا وحدها في القضية لما أمكن أن تعمل شيئاً . ولكن في بداية آب ١٨٦٦ وجد تهديد آخر أكثر خطراً ، وهو القضية الايطالية : فقد تحرك الايطاليون ، وأرادوا أن يستردوا البندقية من النمسا ، وتصوروا ترتيباً ربما يستطيعون بموجبه اقناع النمسا بتسليم البندقية إلى الايطاليين عن طيب خاطر على أن تعوض ذلك بأخذ مولدافيا وفالاشيا .

الامير شارل هوهنتسولرن . — وقد عبرت الحكومة الايطالية عن هذه الفكرة بشكل مكشوف ، وكلمت نابوليون الثالث بها . واهتمت سفارات اوربه بالقضية ، وكان أمام الرومانيين متسع للعمل ، ولو تركوا منصب أمير رومانيا شاغراً لكان ذلك خطراً . ولهذا السبب عاد جان براسيانو إلى باريس وبادر بايجاد مرشح . لقد تطلع إلى الأمير **شارل هوهنتسولرن سيغمارنغن** وهو من الفرع الكاثوليكي لآل هوهنتسولرن ، وابن عم ملك بروسيا . ويبدو أن أول شخص لفظ هذا الاسم كانت السيدة **كورنو** وهي أخت نابوليون الثالث بالرضاع ، وكانت على صلات ممتازة معه ، وتعرف شارل هوهنتسولرن معرفة جيدة ، لأنها استقبلت عدة مرات عند أميرة باد ، جدة شارل ، وهي بوهارنية النسب . وكانت السيدة كورنو مقتنعة بأن هذا الأمير غير « بروسي » ، بل ، بالعكس ، سيكون صالحاً للنفوذ الفرنسي ، ولكنها كانت مخدوعة تماماً .

طلب الأمير شارل رأي بسمارك فأجاب : « سر ولا تتردد » .

وقبل الأمير وتقـرر أن يذهب إلى رومانيـا ، وفي الوقت نفسه نظم براسيانو استفتاء لقبوله فقبله . وكان يراد أن يذهب إلى بخـارست . وللوصول إلى رومانيـا يجب اجتياز الأراضي النمساوية . وحصل الأمير على جوازات مزيفة ، باسم ممثل تجاري سويسري . ولم يعرفه أحـد ، ووصل بخارست وحياه الشعب وأصبح أمير رومانيا في ايلول ١٨٦٦ .

وفي ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٦ اعترفت به الحكومة العثمانيـة أميراً وراثياً على رومانيا ، ثم اعترفت به الدول .

٣ - قضية الوحدة الرومانية من ١٨٦٧ الى ١٩١٤

لقد رأينا الظروف التي تشكلت فيها الدولة الرومانية ، وكيف دعت هذه الدولة ، في ١٨٦٧ ، شارل هو هنتسولرن . وورومن هذا الأمير اسمه وأصبح يسمى **كارول** . وبقيت هذه الدولة تابعة للامبراطورية العثمانية وتضم فقط امارتي مولدافيا وفالاشيا ، أي انه بقيت خارج الدولة العثمانية شعوب تمثل رقماً يساوي تقريباً رقم سكان الامارة الرومانية ، وهم رومانيو ترانسلفانيا والبوكوفين وبانات ـ تيميسفار ، رعايا النمسا ـ هونغاريا ؛ ورومانيو بساراييا ، رعايا روسيا ؛ والرومانيون المبعثرون في الدوبروجا ، رعايا الدولة العثمانية . ووضعت قضية الوحدة الرومانية أمام هذه الشعوب . وغرضنا أن نبين كيف وضعت القضية بالنسبة لهذه الشعوب بين ١٨٦٧ و ١٩١٤ .

يجب ملاحظة مظهرين : من جهة موقف الشعوب الرومانية التي كانت تعيش خارجاً عن الامارة الرومانية ، وكانت خاضعة لسيطرة أجنبية ، ومن جهة أخرى ، موقف الحكومة الرومانية حيال قضية الوحدة الرومانية .

مصير وموقف « الاقليات الرومانية » في النمسا ـ هونغاريا

وروسيا والامبراطورية العثمانية . ـ لقد كانت الشعوب الرومانية في الحقيقة ممتزجـــة بالشعوب الأخرى . وكانت الكتلة الوحيدة الكثيفة بشكل كاف كتلة رومانيي ترانسلفانيا ، وكانت في آخر القرن التاسع عشر نحو ٢٤٠٠٠٠٠ نسمة وتشكل في ترانسلفانيا العنصر الأهم عددياً أي ٧٢ ٪ من سكان ترانسلفانيا . وكان رومانيو ترانسلفانيا وحدهم ، في هذا الدور الذي يهمنا ، يقومون بنشاط « قومي » . وهم وحدهم الذين أعلنوا عن مطاليب تساعد على ربط حركتهم بالحركة العامة للقوميات .

رومانيو ترانسلفانيا : ـ لقد كان رومانيو ترانسلفانيا يؤلفون ٧٢ ٪ من السكان تقريبـــاً . وكانوا ممتزجين بالعناصر الأخرى، المجر والساكسون ، ولكن هذه العناصر لم تكن لتوجد على محيط ترانسلفانيا ، بل بالعكس ، كانت توجد في وسط هضبة ترانسلفانيا . وكانت الكتلة الرومانية مؤلفة في أكثريتها من الفلاحين ، بينما نجد العنصر السائد والمتفوق اجتماعياً في الكتلة المجرية . لقد كان كبار الملاكين كلهم مجراً تقريباً ، وكان لترانسلفانيا قبل ١٨٤٨ دياط ، أي مجلس يمثل لحد ما رأي الشعب المحلي . وفي ١٨٤٨ حاول المجر انشاء دولة هونغارية وحدوية فاصطدموا بمقاومة رومانيي ترانسلفانيا كما اصطدموا بمقاومة الكرواتيين . واشترك الرومانيون والكرواتيون عملياً ، في ١٨٤٨ وفي بداية ١٨٤٩ في الحرب الأهلية ضد مجر هونغاريا. وفي ١٨٤٩ أسقط في يد المجر وأخفقت محاولتهم تماماً في إنشاء هونغاريا مستقلة . ومن ثم أعيد تأسيس دياط ترانسلفانيا ، وصوت هـذا الدياط على قانون وقعه امبراطور النمسا ، في ٢٦ تشرين الأول ١٨٦٣ ، وفيه يعلن المساواة في الحقوق بين مختلف « أمم » ترانسلفانيا أي بين العناصر الرومانية والعناصر المجرية والعناصر الساكسونية .

وفي ١٨٦٧ ابرمت تسوية « نمساوية ـ هونغارية » ، وبموجبها أصبحت

الامبراطورية النمساوية ، كما نعلم ، ملكيه ثنائية ، ملكية مؤلفة من دولتين : النمسا وهونغاريا ، دولتين تتحدان في بعض الشؤون المشتركة . وفي هـذه التسوية ، في عام ١٨٦٧ ، الفت ترانسلفانيا جزءاً من الدولة الهونغارية .

وكانت مباديء السياسة المجرية في هذه الدولة الهونغارية تقضي بأن تكون هونغاريا دولة وحدوية ، أي دولة لا تقبل الاختلافات المحلية من وجهة نظر النظام اللغوي او الاداري . ومن جهة ثانية يسيطر المجـر على هذه الدولة .

اما السياسة العملية المجرية حيال القوميات غير المجرية في هونغاريا ، وبخاصة حيال روماني ترانسلفانيا ، فقد درسها طويلًا المؤلف الانكليزي **سيتون واتسون** وقام بتحقيقات ميدانية وخرج منها بانطباعات عدة .

النظام الانتخابي . — لقد رتب النظام الانتخابي بشكل يشجع فيه العناصر المجرية . ولم يكن التصويت عاماً ، بل كان ضريبياً معقداً للغاية . وينص القانون على سبع وثلاثين فئة ناخبين . وكان الناخبون في أكثريتهم من كبار أصحاب الأطيان ، شريطة أن يدفعوا ضريبة مباشرة أعلى من ١٤٥ كورون ؟ والمكلفون الذين يدفعون ضريبة مباشرة ٢١٠ كورون ، والحرفيون ، شريطة أن يستخدموا عاملًا على الأقل ؛ والمستخـدمون الذين يتقاضون أجراً أعلى من ١٤٠٠ كورون ؛ والموظفون الذين راتبهم أعلى من ١٠٠٠ كورون ، يضـاف إلى ذلك ما يسمى « الكفاءات » أي الأشخاص الحائزون على شهادات جامعية . وقد رتب كل ذلك إما لافادة الملاكين الأغنياء نسبياً ، واما العناصر المدنية في السكان . وقد رأينا أن الأكثرية العظمى من روماني ترانسلفانيا كانوا فلاحين فقراء ، ولذا فان قسماً عظيماً من هؤلاء الفلاحين الرومانيين لا يملكون حق

التصويت . ومن جهة أخرى ، كان على من يرشح نفسه للانتخابات أن يعرف اللغة المجرية ، ومعظم هؤلاء الفلاحين الرومانيين لا يعرفون المجرية. وأخيراً ، نظم توزيع المقاعد في برلمان بودابست بشكل يفيد المدن بالنسبة للأرياف . والعنصر الروماني كان عنصراً فلاحاً : فعلى ٧٤ مقعداً للنواب في ترانسلفانيا ، لم يكن للرومانيين إلا ثلاثون . وبالرغم من أن الرومانيين يؤلفون ٧٢٪ من السكان ، لا يستطيعون أن يكون لهم في الحد الأعظم إلا ثلاثون نائباً في برلمان بودابست ، على حين كان لمجموع هونغاريا ٣٧٢ نائباً . يضاف إلى ذلك أن الادارة لم تشعر بحرج في تطبيق الضغط على الانتخاب : كان التصويت عاماً ويجب أن يعلن شفوياً . ومكتب التصويت لا يتكلم إلا المجرية : فاذا وجه سؤالاً إلى ناخب ، كأن يطلب اليه عنوانه وكان الناخب غير قادر على الاجابة بالمجرية ، بطل تصويته . وأخيراً ، كانت الادارة تطبق طرقاً ملتوية للوصول إلى الغاية نفسها ، أي لإبعاد الفلاحين عن حق التصويت : كأن ترتب الأمور بشكل تغلق جسراً للمواصلات في يوم الانتخاب ، فيضطر الفلاحون من منطقة ما أن يدوروا عدة كيلومترات ، ولا يلحون ويعودون إلى دورهم ولا يصوتون .

نظام الصحافة . – ومن جهة أخرى كانت الصحافة حرة مبدئياً ، ولكن القانون المجري لعام ١٨٧٨ يحرم الهجوم الموجه « ضد الوحدة الأرضية ، والدستور ، إذا كان هذا الهجوم يقتضي فكرة اللجوء إلى القوة » . وأخيراً يعاقب القانون كل مقال في جريدة « من طبيعته إثارة الحقد بين مختلف القوميات » . ولا يمكن تشكيل الجمعيات إلا باذن من الحكومة . وقد وجد أن الحكومة رفضت السماح لجمعية زراعية لأنها كانت رومانية . وكذلك الاطر الادارية يجب أن تتشكل فقط من

أناس قادرين على التكلم باللغة المجرية . وعليه فان كل موظف، ولو كان ثانوياً ، يجب أن يعرف المجرية ، ويجب أن يعرف نظرياً أيضاً اللغة المحلية ليكون قادراً على إجابة السكان بلغتهم ، وعلى الأقل في المصالح التي لها علاقة بالجمهور . أما في الواقع ، فان جميع الوظائف الهامة كانت محتجزة للمجر . وفي ترانسلفانيا التي يؤلف الرومانيون فيها ٧٢ ٪ من السكان لا يوجد إلا ٦ ٪ من الرومانيين الموظفين . أما الموظفون الآخرون فكانوا مجراً يعرفون الرومانية قليلاً أو كثيراً ، وفي الغالب لا يعرفونها مطلقاً .

والنتيجة هي أن الشبان المثقفين الرومانيين في ترانسلفانيا ليس لهم أمل بالحصول على وظيفة إدارية ، عندما ينهون دراساتهم العليا ، وأمكنهم أن يعملوا ذلك . ولذا كانوا مضطرين إلى الانصراف والافادة من شهادتهم في بلاد أخرى ، كأن يهاجروا إلى الامارة الرومانية ويحاولوا أن يجدوا لهم وظيفة . ونتيجة انطلاقهم تجريد الحركة القومية الرومانية من عناصرها الفكرية ، من كل ما يمكن أن يكون أطرها وزعماءها .

التعليم . - كان التعليم يعطى في الجامعات ، وفي التعليم الثانوي ، وفي جميع مؤسسات الدولة باللغة المجرية . ومن الممكن وجود مؤسسات حرة ، ولكن في الواقع ، في كل ترانسلفانيا ، في ١٨٨٥ ، وجد أربع مؤسسات حرة للتعليم الثانوي . اما التعليم الابتدائي فكان يعطى في نوعين من المدارس : مدارس الدولة وتعطي التعليم باللغة المجرية ؛ والمدارس الحرة ، ويمكنها أن تعلم باللغة المحلية ، شريطة أن تعلم المجرية أيضاً .

هذه هي الظروف التي وجد فيها الشعب الروماني في ترانسلفانيا من الوجهة القانونية ومن الوجهة الواقعية .

مدى الاحتجاج . - يجب ألا ننسى أن الأكثرية العظمى من الشعب الروماني في ترانسلفانيا كانت تتألف من الفلاحين ، وكان هؤلاء سلبيين . وفي الحقيقة، أن الحركة القومية الرومانية في ترانسلفانيا كانت عمل أقلية من المفكرين .

الأحزاب الرومانية . - بعد ١٨٦٧ تأكد اتجاهان بين الرومانيين في ترانسلفانيـــا : الأول ومحركه رئيس الأساقفة **ساغونا** ، والثاني ، وزعيمه **باريتيو** . كان الاتجاه الأول يقبل مقاومة النفوذ المجري بالوسائل **القانونية والبرلمانية** ، ويراد بذلك العمل ما أمكن على انتخاب نواب رومانيين في برلمان بودا - بست ومحاولة الحصول على تحسين للنظام بتأثير هؤلاء النواب . وكان الاتجاه الثاني اتجـاه المقاومة السلبية : وهو يرى أن لا شيء يرجى من المجر ، ولذا فالأفضل الامتناع ، ورفض المشاركة تماماً في حياة الدولة .

لقد سيطر الاتجاه الأول حتى ١٨٧٥ : فقد وجد بين ١٨٧٠ و ١٨٧٤ نحو خمس وعشرين نائباً رومانياً في برلمان بودا - بست. ولكن هذا الاتجاه ضعف بعد وفاة رئيس الاساقفة ساغونا وظفر الاتجاه الآخر ، اتجاه الامتناع . وفي ١٨٧٥ صرح اجتماع للناخبين الرومانيين بأن الذين يقبلون بالجلوس في برلمان بودا - بست خونة وتبنى اسلوب الامتناع البرلماني .

وفي الحقيقة ، ان كل هذا لم يذهب إلى بعيد . ولكن ابتداءً من ١٨٨١ يرى ، بين رومانيي ترانسلفانيا ، تشكل حزب سياسي في مؤتمر عقد في **سيبيو** حضره نحو مائة وخمسين مندوباً عن الناخبين الرومانيين . وقام باريتيو بمبادهة هـــذا الاجتماع ، وتبنى الحزب القومي الروماني البرنامج التالي :

١ - الاحتجاج على القوانين المدرسية والقوانين الانتخابية ، لأن هذه القوانين سنت لمصلحة المجر وحدهم .

٢ - المطالبة باستعمال اللغة الرومانية في الادارة في ترانسلفانيا ، وبالتالي المطالبة بوصول الرومانيين بنسبة عادلة الى الوظائف .

٣ - مطالبة الدولة بمساعدة المدارس الدينية التي تعطي التعليم بالرومانية .

٤ - توسيع حق التصويت لجميع **المكلفين** ، وأراد بعضهم الذهاب حتى التصويت العام .

ولنلاحظ أنه لايوجد في هذا البرنامج أي أثر **للانفصالية** ، أي ان روماني ترانسلفانيا لم يطلبوا الانفصال عن هونغاريا ، بل طلبوا ببساطة نظام **الاستقلال الذاتي** في إطار الدولة الهونغارية .

واصبح نشاط هذا الحزب هاماً في حوالي ١٨٩٠ . وفي ذلك الحين ، لم يتردد مؤتمر **الحزب القومي الروماني** في التلميح بوجود « أسرة رومانية كبرى من أحد عشر مليون نسمة » . وهذا أول تلميح واضح بامكان وجود **وحدة** رومانية . ولكن يجب أن نلاحظ أن روماني ترانسلفانيا لم يلحوا كثيراً على فكرة الوحدة الرومانية ، بل كانوا يصرحون بانهم يقبلون ببقاء الدولة الهونغارية ، أو بالأحرى ، بالملكية الثنائية : وكل ما يطلبونه ببساطة هو أن تقرر الحكومة الهونغارية ، حيال روماني ترانسلفانيا ، تبني سياسة أكثر مصالحة وتوفيقاً مما كان في الماضي . وكان هذا المطلب ، في ١٨٩١ ، مطلب رجل تجب معرفة اسمه : وهو **اوريل بوبوفيشي** . فقد نشر في ١٨٩١ « بيان الى الرأي الأوربي » في موضوع سوء المعاملة التي يلقاها رومانيو ترانسلفانيا من جانب الحكومة الهونغارية ، وعلى اثر

هذا البيان حكم على اوريل بوبوفيتشي بالسجن أربع سنوات، ولكنه استطاع ان يفر ويعبر الحدود .

وفي كانون الثاني ١٨٩٢ ، انعقد مؤتمر الحزب القومي الروماني ، في هذه المرة أيضاً . في سيبيو ، وقرر ارسال مذكرة إلى امبراطور النمسا ، ملك هونغاريا ، وأتى بهذه المذكرة الى فينا وفد من ثلثمائة روماني . فرفض الامبراطور فرانسوا - جوزيف أن يستقبل الوفد وصرح بأن ينقل هذه المذكرة إلى الحكومة الهونغارية . وبالطبع أجابت الحكومة الهونغارية بأن موقعي هذه العريضة ليس لهم أي حق في التكلم باسم الشعب الروماني . وعندئذ نشر الرومانيون مذكرتهم ، ووجهوا جميع الانتقادات إلى أعمال الادارة المجرية في النظام المدرسي والاداري والانتخابي وغيرها . .

أجابت الحكومة الهونغارية هذه التظاهرة في أيار ١٨٩٤ بملاحقات قضائية ضد أعضاء الحزب القومي الروماني بسبب « التحريض ضد القومية المجرية » . ولقد رأينا أن القانون الهونغاري في الصحافه ينص على جريمة من هذا النوع . وأقيمت الدعوى أمام محكمة عدلية مجرية ، وطعن المتهمون في صلاحية المحكمة مصرحين بان القضاة كانوا في الوقت نفسه طرفاً في النزاع ، وقرأوا تصريحاً يناشدون فيه الرأي العام العالمي . ثم حكم على رئيس اللجنة الرومانية مع أربعة عشر منها آخر بعقوبة السجن وأمرت الحكومة بحل الحزب القومي الروماني ، لأن برنامج هذا الحزب لايتلاءم مع « أنظمة الدولة الهونغارية » .

وهكذا أخفقت هذه المحاولة الأولى من رومانيي ترانسلفانيا .

وفي ١٩٠٥ ظهر الحزب القومي من جديد، وكان برنامجه في هذا العام مطابقاً تقريباً لبرنامج ١٨٨١، أي ان الشعب الروماني في ترانسلفانيا ، مع تصريحه بانه يريد احترام سلامة الدولة الهونغارية ، يرغب في الحصول ، في نطاق

هذه الدولة ، على استقلاله الذاتي . وكان يطالب بخاصة بمساواة اللغة في الادارة ، وفي العدل ، وفي التعليم ، ويطالب بالاصلاح الانتخابي ، أي بالتصويت العام والاقتراع السري وإعادة النظر في توزيع المقاعد .

التفوق المجري : - وفي هذه المرة أيضاً لم تؤد مطاليب روماني ترانسلفانيا إلى شيء . وبالعكس ، في ١٩٠٧ وفي ١٩٠٨، طلبت الحكومة الهونغارية التصويت على قانونين من طبيعتها زيادة التفوق المجري .

القانون الأول : قانون ١٩٠٧ . - وهو القانون المدرسي . وبموجبه تقدم الحكومة الهونغارية مساعدات إلى المدارس الحرة ، ولكن شريطة أن يصبح المعلمون الأحرار موظفين في الدولة ، وان تتمكن الدولة من تسميتهم وعزلهم . ومن جهة أخرى ، أن تعلم جميع المدارس الحرة التاريخ والجغرافيا والحساب باللغة المجرية . اذن في التعليم الابتدائي يتلقى تلاميذ المدارس الحرة الجزء الأساسي من تعليمهم باللغة المجرية . وقد اعتبر رومانيو ترانسلفانيا ان قانون ١٩٠٧ موجه لخنق المدارس الحرة ، لأن هذه المدارس مازالت مستمرة في إعطاء التعليم باللغة الرومانية .

القانون الثاني : قانون ١٩٠٨ . - وهو القانون الانتخابي الذي أقر التصويت الاكثري وبدل الشروط المطلوبة للناخب، وذلك باعطاء فوائد أعظم أيضاً لمن يحصلون على درجة في التعليم . ولكن هذا القانون كان في صالح السكان من غير ابناء الريف . ولمــا كان رومانيو ترانسلفانيا فلاحين ، فان هذا القانون لم يكن في صالحهم .

احتج الرومانيون ضد قانوني ١٩٠٧ و ١٩٠٨ ولم يحصلوا على شيء آني . وعندما تفاقمت الحالة الدولية في البلقان ، في العام ١٩١٣، قرر رئيس مجلس الوزراء الهونغاري ، الكونت ايتين تيسزا ، الذي لعب دوراً هاماً

أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ان يقترح على الحزب القومي الروماني المفاوضة وعرض أن يعين في ترانسلفانيا موظفين قادرين على الكلام باللغة الرومانية ، واقترح إعطاء مساعدة الدولة الى المدارس الحرة الرومانية ، وإنشاء كراسي الأدب الروماني في جامعات هونغاريا ، وأخيراً ، تأمين نظام الاستقلال الذاتي للكنيسة الموحدة في ترانسلفانيا . فأجاب رومانيو ترانسلفانيا بأن هذه التنازلات غير كافية . وبقيت القضية عند هذا الحد ، وأخفقت المفاوضة .

وفي الحقيقة كان زعماء الحركة القومية الرومانية في ترانسلفانيا ، في ذلك الحين ، يعتبرون ان الأمل لم يفقد ، ويعلمون ان تيسزا معاد لهم ، ولا يعتمدون عليه . ولكنهم يعرفون ايضاً أن أفكار الأرشيدوق فرنسوا ـ فرديناند ، وارث عرش النمسا ـ هونغاريا ، تختلف عن أفكار وسطه . وانه يتصور تعمير الدولة النمساوية ـ الهونغارية على أساس جديد : فقد تصور بملء ارادته ، على مايبدو ، لانه ليس لدينا وثيقة أكيدة عن القضية ، «اتحاد الدول» ، وان رومانيي ترانسلفانيا في نطاق اتحاد الدول يستطيعون الحصول على درجة الاستقلال الذاتي . وان الأمل في حكم فرانسوا ـ فردينـاند من طبيعته ان يذهب برومانيي ترانسلفانيا الى اتباع أسلوب التأني والتمهل .

ولكن كيف جرى ان رومانيي ترانسلفانيا وهم أكثر القوميات تلاحماً في هونغاريا ، وقد حافظوا على هذا التلاحم بفضل اكليروسهم ، لم يحتجوا على النظام الهونغاري احتجاجاً حاراً شديد اللهجة ؟ ان هذا الاعتدال يتضح إذا أخذنا بعين الاعتبار موقف الحكومة الرومانية .

موقف الحكومة الرومانية من قضية الوحدة الرومانية . ـ في الحقيقة ان الحكومة الرومانية ، بين ١٨٦٧ و ١٩١٤ ، لم تحـاول تحقيق

التطلعات القومية بنشاط ، كما لم تبحث عن انهاء الوحدة القومية . ولكن يجب الا ننسى ان هذه الامارة الرومانية كانت ، في ١٨٦٧ ، دولة صغيرة مؤلفة من خمسة ملايين ، دولة مضطرة الى مراعاة الحذر والتبصر والفطنة ، لاسيما وان امامها دولاً كبرى ، وعلى حساب هذه الدول الكبرى يجب ان تمارس المطاليب القومية التي تفيد منها : **روسيا** ، فيما يتعلق برومانيي بسارابيا ، **والنمسا - هونغاريا** ، فيما يتعلق برومانيي ترانسلفانيا والبوكوفين وبانات - تيميسفار . وترددت الحكومة الرومانية في القاء نفسها في مثل هذه المغامرة . ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار ، عدا هذا العامل الاساسي ، شخص الامير ايضاً : وهو ان شارل هوهنتسولرن بروسي وأنه حكم حتى تشرين الأول ١٩١٤ .

قبل مجيء شارل هوهنتسولرن الى عرش رومانيا ، أي في زمن حكم الأمير كوزا ، كانت قضية ترانسلفانيا مضطربة بشكل جدي . وفي أثناء حرب ١٨٥٩ ، أي اثناء حرب فرنسا والبيمونت - ساردينيا ضد النمسا - هونغاريا ، فكر رئيس الحكومة الساردية ، كافور ، ان من المناسب للعمليات العسكرية في ايطاليا ، إثارة ثورة في ترانسلفانيا ، لأن من طبيعة هذه الثورة أن تضايق النمسا - هونغاريا . ووضع كافور خطة يستطيع بموجبها المهاجرون المجر ، في ١٨٤٩ ، ممن غادروا هونغاريا اثر اخفاق حركة الاستقلال ، من أمثال كوسوط واصدقائه ، أن يتجمعوا في الامارة الرومانية ، في أسفل الكاربات ، ثم يعبرون الكاربات بمساعدة الجيوش الرومانية ، وينفذون الى ترانسلفانيا ليحاولوا القيام فيها بثورة .

وضعت هذه الخطة بجد وعناء ، لأن الرومانيين والمجر ، في الواقع ، يكرهون بعضهم ، وبالرغم من ان المهاجرين المجر كانوا اعداء الحكومة الرسمية في الامبراطورية ، فقد كان الرومانيون يحذرون منهم . وبفضل وساطة قنصل فرنسا في ياسي ، فيكتور بلاس ، ابرم اتفاق ، في ٢٠

أيار ١٨٥٩، بين المهاجرين المجر وحكومة الامير كوزا: وبموجبه تعهد المهاجرون المجر ، أن يمنحوا في حالة النصر الاستقلال الذاتي الاداري الى الرومانيين في ترانسلفانيا ، وان يمنحوا غير المجريين حقوقاً مساوية لحقوق المجر . ونرى هنا ان القصد لم يكن مطلقاً ضم ترانسلفانيا الى الامارة الرومانية ، بل منح الرومانيين في ترانسلفانيا نظام الاستقلال الذاتي المطابق لرغباتهم .

ومع ذلك لم تقبل حكومة الأمير كوزا بهذا الاتفاق : وكانت تحذر ، وبخاصة لم تشأ التسليم بامكان احتمال ربط ترانسلفانيا بالدولة الرومانية ، لأن قبول الاستقلال الذاتي معناه التسليم بهذا الالحاق . لذا لم تقبل الاتفاق وأعلمت به كافور ونابوليون الثالث في تموز ١٨٥٩ .

وعندما أصبح شارل آل هوهنتسولرن ، في ١٨٦٧ ، أمير رومانيا ، اختلفت الظروف . ومن البديهي أن يأخذ شارل هوهنتسولرن بعين الاعتبار رأي الحكومة البروسية : وقد قال له بسمارك، في ١٨٦٨ ، بأن بروسيا لا تشجع ، بأي حال من الأحوال ، تطلعات رومانيا الى ترانسلفانيا . ومن جهة أخرى ، أراد شارل هوهنتسولرن أن يتجنب المغامرات نظراً لأن دولته ضعيفة ونظراً للمصاعب الداخلية التي واجهتها في السنوات الاولى من تأسيسها ، وكانت لديه الواسطة لفرض هذا الحذر ، لأن زعماء الأحزاب ، في الحياة السياسية الرومانية، حتى ١٩١٤ ، كانوا دوماً قليلاً أو كثيراً أدوات بيد الأمير . وفي الحقيقة ، لم يكن في رومانيا انتخابات حرة ، لأن تطبيق الضغط الانتخابي مكن الملك من الحصول دوماً على أكثرية الحزب الذي يرغب أن يراه في السلطة . ولذا سيطرت إرادة الملك .

سياسة الملك . — لقد وجد الملك نفسه أمام ظروف دقيقة للغاية ،

وأول هذه الظروف أزمة الشرق ، في ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، التي أثارت الحرب الروسية — التركية . وإذا وقعت هذه الحرب اجتاز الروس الأراضي الرومانية ، لأن امارة رومانيا تابعة للامبراطورية العثمانية . وباعتبار أن الروس في حرب مع تركيا ، فقد توقعت رومانيا أن تكون ميدان قتال بين روسيا والامبراطورية العثمانية . فما العمل في هذه الحالة ؟ الحل الأول الممكن هو الحفاظ على الحياد ، أي تحمل الغزو الروسي ، لأن الامارة الرومانية مازالت تابعة للامبراطورية العثمانية. والحل الثاني : هو الاشتراك مع روسيا ، وفي هذه الحالة يكون للغزو الروسي طابع آخر : وهو أن يتم بأشكال أكثر ملاءمة .

قررت الحكومة الرومانية أن تأخذ بالحل الثاني ، لأنها رأت فيه فائدة : فقد رأى شارل هوهنتسولرن أمير رومانيا بأنه إذا تحزب لروسيا ، استطاع أن يصبح ملكاً ؛ ومن جهة أخرى ، إذا أصبحت رومانيا حليفة روسيا ، استطاعت أن تأمل بأن تعاملها روسيا معاملة حسنة . ولا ننسى أن روسيا في العام ١٨٥٦ ، في معاهدة باريس ، فقدت المناطق الثلاث الجنوبية من بسارابيا ، حول مدينة بولغراد . وكانت الحكومة الرومانية تخشى دوماً من ان تسترد روسيا هذه المناطق الثلاث : فاذا كانت رومانيا حليفة روسيا في الحرب ضد تركيا ، استطاعت أن تؤمل بألا تطالب روسيا بهذه الأراضي .

تفاوضت الحكومة الرومانية مع المستشار الروسي غورتشاكوف ، ووقع اتفاق في ١٦ نيسان ١٨٧٧ . وينص هذا الاتفاق على أن تترك رومانيا المرور حراً للجيوش الروسية لمهاجمة الامبراطورية العثمانية ؛ وأن يأخذ الرومانيون على عاتقهم حماية مواصلات الجيش الروسي . ومن جهة أخرى ، تعد الحكومة الروسية امارة رومانيا بالحفاظ على سلامة

أرضها . وكان الرومانيون يفهمون من ذلك أيضاً : **سلامة أرض المناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية** .

وفي الواقع ، كان للرومانيين دور نشيط أثناء الحرب الروسية ــ التركية ، وعملوا أكثر مما وعدوا : فعندما أخفقت الجيوش الروسية أمام **بلفنا** ، ووجد القائد الروسي في صعوبات ، قبل الرومانيون التعاون مع الجيش الروسي وأرسلوا ٥٠٠٠٠ رجل لحصار **بلفنا** . وبالرغم من الخدمات التي أدوها لروسيا ، لم تعامل رومانيا معاملة حسنة عند تنظيم السلام : لأن الروس ، عندما أبرموا معاهدة **سان ــ ستيفانو** ، أهملوا دعوة الحكومة الرومانية ، للاسهام في المفاوضات ، وعلمت الحكومة الرومانية فجأة شروط السلام . وفي شروط السلام هذه خصت روسيا نفسها **بالمناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية** ، وطلبت إلى تركيا أن تعطي رومانيا ، بصفة تعويض ، الدوبروجا الشمالية أي القسم الممتد من الدوبروجا حتى نقطة واقعة إلى الجنوب قليلاً من ميناء **قونستانزا** . واستاء الرومانيون كثيراً من هذا البدل : فقد انتزعت منهم ثلاث مناطق ذات أهمية ستراتيجية ضخمة ، لأنها واقعة مباشرة في شمال دلتا الدانوب ، واعطوا الدوبروجا ، وهي أرض عقيم تقريباً يسكنها شعب خليط للغاية من الرومانيين والترك والتتر والبلغار . ومن المؤكد أن هذا البدل كان في غير صالح رومانيا .

وتساءلت الحكومة الرومانية ، مرة أخرى ، عما يجب عمله فرأى بعضهم أن من الأفضل القبول ومحاولة تحسين الشروط قليلاً . ولكن زعيم الحزب الليبرالي الروماني براسيانو تبنى موقفاً متشدداً وقال : من الأفضل لرومانيا ، إذا لم تستطع أن تعمل غير ذلك ، أن تسلم بتحمل هذا الحل ، وتدعه يفرض عليها على أن تحتفظ بحقوقها للمستقبل . وهذا

ما جرى في آخر الأمر : ففي مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، لم يدع الرومانيون ، بل ترك اليهم أن يرسلوا مندوباً عنهم . وقرأ براسيانو مذكرتهم على المؤتمر . وبعد ذلك دعي إلى الانصراف ولم يؤخذ بعين الاعتبار بأي مطلب من المطاليب الرومانية . وقررت معاهدة برلين ، في ١٨٧٨ ، بأن تعيد رومانيا إلى روسيا المناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية ، وأن تأخذ رومانيا الدوبروجا عوضاً عنها . واعتبر الرومانيون هذه الشروط نكبة ، وأصبح سوء الظن حيال روسيا ، حتى ١٩١٣ ، نقطة أساسية في السياسية الخارجية الرومانية .

ومع ذلك ، فقد كسب الرومانيين شيئاً في هذه القضية : وهو الاستقلال التام . وفي الواقع ، ان الملك كارول ، بعد أن قطع العلاقات مع الامبراطورية العثمانية ، حصل ، في عام ١٨٨١ ، على لقب ملك .

وهذه التجربة الشاقة التي تمت في ١٨٧٨ والغضب الذي نجم عنها في الرأي الروماني ضد روسيا ، قد تفاقما خلال السنوات التالية ، لأن الحكومة الرومانية تأكدت من أن السياسة الروسية في البلقان تعمل لصالح البلغار : ففي مؤتمر برلين ١٨٧٨ اوجدت روسيا امارة بلغارية ، وحتى ١٨٨٥ سيطر النفوذ الروسي في بلغاريا . وأصبح وضع رومانيا خطراً لأنها أصبحت « محاصرة » بين امارة بلغاريا ، التابعة لروسيا في الواقع ، والدولة الروسية . وبحث الرومانيون عن حماية أنفسهم . وكان عليهم أن يخرجوا من عزلتهم ، ويحاولوا ايجاد نقطة استناد في الخارج . وكان بامكان رومانيا ، إذا أرادت ، أن تمد يدها إلى النمسا - هونغاريا ، وهي مطمئنة بأن تستقبل استقبالاً حسناً . ولكن يجب أن نفكر بالنتائج : فاذا قامت رومانيا ، بهذه الحركة ، تخلت عن كل مطالبة بترانسلفانيا . وكان من المستحيل عليها أن تصبح حليفة النمسا-هونغاريا ،

وفي الوقت نفسه ، أن تدعم انفصالية روماني ترانسلفانيا . ويفهم جيداً أن الرومانيين ترددوا . لقد ترددوا من ١٨٨١ إلى ١٨٨٣ . وإذا قرروا في العام ١٨٨٣ فذلك بناءً على مبادهة بسمارك عندما دعا ، إلى غاشتاين ، جان براسيانو ، زعيم الحزب الليبرالي الروماني ، واستطاع أن يقنعه بأن من المفيد لرومانيا أن تتحالف مع النمسا — هونغاريا .

وأبرم هذا الحلف ، في ٣٠ تشرين الأول ١٨٨٣ ، بالنصوص التالية: « إذا هوجمت رومانيا ، دون إثارة من جانبها ، فعلى النمسا — هونغاريا أن تمدها بالمساعدة المسلحة . وإذا هوجمت النمسا — هونغاريا ، دون إثارة من جانبها ، في قسم من دولها المتاخمة لرومانيا أي في البوكوفين أو في ترانسلفانيا ، فعلى رومانيا أن تعطيها مساعدتها المسلحة .

وهذه المعاهدة ، دون أن يلفظ اسم روسيا ، كانت موجهة لأن تلعب دورها ضد روسيا لأن الدولة التي تستطيع أن تجتاح النمسا — هونغاريا في البوكوفين أو ترانسلفانيا هي روسيا وحدها . كان الحلف سرياً ، وحفظ السر بشكل يدعو إلى الاعجاب : وتدل الوثائق الدبلوماسية الألمانية على أن الملك شارل هوهنتسولرن حفظ نص المعاهدة في صندوقه الحديدي الشخصي ولم يودع نسخة من هذه المعاهدة في محفوظات وزارة الشؤون الخارجية الرومانية ، ولم يطلع الملك عليه إلا بعض الرجال السياسيين : ثلاثة أو أربعة على الأكثر ؛ وفي بعض الأحيان ، كان وحده يعرف المعاهدة ، لأن الآخرين ماتوا : وعندئذ قرر أن يخبر رجلاً أو رجلين سياسيين لئلا يكون وحده كاتماً لهذا السر . ولم يكن الرأي العام ليعلم بوجود هذا الحلف .

ويجب أن نقول ان الرجال السياسيين الرومانيين سلموا بهذه الحالة . وبعد وفاة جان براسيانو ، في ١٨٩١ ، خلفه ستوردزا على رأس الحزب الليبرالي . وبعد قليل على استلامه توجيه الحزب

القى خطاباً شديداً صرح فيه أن سياسة المجر في ترانسلفانيا تجعل« التفاهم النمساوي — الروماني » مستحيلاً ، مع ان هذا التفاهم موجود ، وبشكل حلف ! وبعد سنتين ، في ١٨٩٥ ، أصبح ستوردزا رئيساً لمجلس الوزراء ، فاختلفت لغته ، وخطب خطاباً صرح فيه بأن بقاء الوحدة الأرضية في النمسا — هونغاريا ضروري للتوازن الأوربي . حتى ان الرجال السياسيين المعادين للتفاهم مع النمسا — هونغاريا كانوا مستعدين لتفسير موقفهم إذا وصلوا إلى السلطة ، لأنهم يجدون أنفسهم في حضرة الملك ويطلعون على وجود المعاهدة .

إلا أن السياسة الرومانية تطورت في ١٩١٣ ، أثناء الحرب البلقانية الثانية ، الحرب بين بلغاريا من جهة ، وصربيا واليونان من جهة أخرى . وتدخلت رومانيا في هـــذه الحرب ولعبت دوراً حاسماً في إنهاء سحق بلغاريا . وابتداء من ذلك الحين ، أصبحت علاقات رومانيا والنمسا — هونغاريا باردة ، بل وسيئة تقريباً : فقد استاءت النمسا — هونغاريا من تدخل رومانيا في الحرب البلقانية الثانية وأشعرتها بذلك . ونعلم تقارير وزير النمسا — هونغاريا في بخارست ، في ذلك العصر ، الكونت تشرنين : ففي كل شتاء ١٩١٣ - ١٩١٥ مافتىء تشرنين يكرر على حكومته : لاتعتمدوا على رومانيا ؛ ومن المعلوم أن الحلف ميت ولكن المعاهدة موجودة ، وهذه الحالة شائعة ومعروفة في السياسة الدولية ، فقد توجد المعاهدة ولكن المتعاقدين يعلمان جيداً بانها لن يطبقاها إلا إذا لزم الأمر . وكان الملك كارول ، وهو الهوهنتسولرني ، يرغب بدعم الدول الوسطى ، ولكنه صرح إلى الكونت تشرنين بأنه ، إذا قامت حرب أوربية ، فسيكون ولا شك غير قادر على جر بلده في هذه الحرب . وهذا ماحدث في ١٩١٤ : فعندما دعا الملك كارول ، في ٣ آب ١٩١٤ ، مجلس التاج ،

وجمع فيه رؤساء الأحزاب السياسية الرومانية وأعلم هذا المجلس بأن رومانيا أبرمت معاهدة سرية مع النمسا ـ هونغاريا منذ ١٨٨٣ ، وانها مضطرة بالتالي أن تدعم النمسا ـ هونغاريا ، لم يكن بين الواحد والعشرين رجلاً سياسياً حاضراً ، إلا رجل واحد يدعم الملك وهو كارب. أما الآخرون فقرروا حياد رومانيا ، حتى انه شوهد في هذا المجلس ، رجل سياسي روماني ، **تاك يونيسكو**، يلمح إلى إمكان دخول رومانيا الحرب إلى جانب فرنسا ضد **النمسا ـ هونغاريا**. فأجاب الملك كارول: إذا حدث هذا يوماً ، فسيذهب « ويعود إلى المكان الذي أتى منه » . وهذا يعني التهديد بالتنازل عن العرش .

ولكن الملك كارول لم يتنازل عن العرش ، لأنه مات في ١٠ تشرين الأول ١٩١٤ . وبعد وفاته ، تطورت السياسة الرومانية تدريجياً : ولنذكر أن الحكومة الرومانية ، في آب ١٩١٦ ، اعتقدت بانتصار سريع لدول الوفاق ، وأصبحت حليفة فرنسا وانكلترا وروسيا . ولكنها قررت ذلك بعد فوات الأوان بقليل ، أي في وقت ضعف فيه الهجوم الروسي الذي تعتمد عليه : وغلبت رومانيا واجتاحتها الجيوش النمساوية ـ الألمانية ، ووقعت صلحاً منفرداً مع المانيا في بداية ١٩١٨ ، وهذا لم يمنعها ، عندما دار مصير السلاح ، وانتصرت دول الوفاق، من أن تجني ثمار النصر، كما لو كانت وفية حتى النهاية . وفي ١٩١٩ تحققت الوحدة الرومانية بعد أن كسبت رومانيا ترانسلفانيا بكاملها ، وثلثي بانات ـ تيميسفار ، وبسارابيا ، مع أن سكان بسارابيا روس في جزء منهم ، واحتفظت بالدوبروجا ، حتى ان الدولة الرومانية ، في ١٩١٩ ، لم تضم جميع شعوب اللغة الرومانية فحسب ، بل ضمت أيضاً شعوباً من قوميات أخرى .

ثبت الاعلام

A

Aberdeen	أبردين
Abruzzes	أبروز
Aland	آلاند(جزر)
Almiral	الميرال
Als	الز
Andrassy	اندراسي
Anhalt	أنهالت
Anjou	أنجو
Annunzi (d'	أنّونزي
Antonelli	انتونيلّي
Arese	أريسيه
Armagh	أرماغ
Arndt	أرندت
Aspropomonte	اسبروبومونته
Asquith	اسكويث
Attilio , Ligui	اتيليو ، ليغوي
Augustenburg	اوغستنبورغ

B

Bach	باخ
Bachelor walk	باتشلرووك
Balaton	بالاتون
Balfour, Arthur	بلفور ، آرثر
Bamberg	بامبرغ
Baritiu	باريتيو
Bassano	باسّانو
Batisti, César	باتيستي ، قيصر
Bebel	بيبيل
Beclard	بيكلار
Behaine, Lefebvre de	بيهين ، لوفيفر دو
Belfast	بلفاست
Belfort	بلفور
Benedetti	بينديتي
Bennigsen	بينيغسن
Bentivegnia	بينتيفينيا
Bernadotte	برنادوت

D

Daens دينز

Dalmatie دالماسيا

Dalvigkh دالفيخ

David, Jean دافيد ، جان

Davitt, Michael دافيت ، ميكائيل

Decker دكر

Delbruck دلبروك

Delcassé دلكاسّه

Delle ديلّ

Denfert - Rochereau
دنفر — روشرو

Deroulède, Paul ديروليد ، بول

Destree, Jean ديستريه ، جان

Disraëli ديزرائيلي

Dniester دنيستر

Doda دودا

Dollfuss, Auguste
دلفوس ، اوغست

Donnersmarck, Henckel Von
دونرسمارك ، هنكل فون

Düppel دوبل

Duran y Ventosa
دوران اي فانتوزا

Civita - Vecchia سيفتا ـ فيكشيا

Clarendon كلارندون

Cobourg كوبورغ

Combes كومب

Conart, Pierre كونار ، بيير

Connoly كونولي

Connubio كونو بيو

Conscience, Henri
كونسيانس ، هنري

Conztanza قونستانزا

Cormons كورمونز

Cornu, Mme كورنو ، السيدة

Corradini, Enrico
كوراديني ، انريكو

Cortada كورتادا

Craig, Sir Jemes
كريغ ، السير جمس

Crispi, Francesco
كريسبي ، فرنسيسكو

Cromwell كرومويل

Cullen كولّن ، المونسنيور

Curragh كوراغ

Cuza, Aleseandre de
كوزا ، الكسندر دو

Czernin تشرنين

H

Habeas Corpus	هابيئا كوبورس
Haderseben	هادرسيبن
Haguenau	هاغناو
Hakon VII	هاكون السابع
Homburg	هومبورغ
Hammond	هاموند
Hanotaux	هانوتو
Hardenberg	هاردنبرغ
Harse	هارس
Hawarden	هاوردن
Healy , Tom	هيلي ، توم
Hertington	هرتينغتون
Hohenzollern , Charles de	هوهنتسولرن ، شارل دو
Höjer	هوجر
Holstein	هولشتاين
Hohenlohe , Clovis Von	هوهنلوهه ، كلوفيس فون
Hübner	هوبنر
Huysmans	هويسمانس
Hyde , Douglas	هايد ، دوغلاس

I

Ibsen	ايبسن
Irrédentisme	الاستردادية
Isonzo	ايسونزو ، نهر
Istrie	ايستريا

J

Jaurès , Jean	جوريس ، جان
Jessen	يسّن
Johanssen	يوهانسن
Jonescu , Tak	يونيسكو ، تاك

K

Kanzler	كانزلر
Karolyi	كارولي
Keller	كيلر
Kelly	كيلي
Kerry	كيري
Kiel	كيل
Klas , Heinrich	كلاس ، هاينريك
Köller	كولر
Koniggrätz	كونيغراتز
Kork	كورك
Kronprinz	كرونبرنز
Krüger	كروغر
Kuhlmann	كوهلمان

L

Ladins لادين ، شعب
Lafarina لافارينا
Lafontaine لافونتين
Lagnago لانياغو
Laguerronnière لاغيرونيير
Lamarmora لامارمورا ، جنرال
Lamoricière لاموريسيير، جنرال
Landau لانداو
Landesausschuss لاند ساسشوس
Landtag لاندتاغ
Langensaltza لانغنزالتسا
Larkin لاركين
Lassalle , Ferdinand لاسال ، فرديناند
Law , Bonar لو ، بونار
Léon , Leonie ليون ، ليوني
Lepic لوبيك
Lérida ليريدا
Limerick ليميريك
Lippe ليب
Londonderry لوندوندري
Lornsen لورنسن

M

Mac Neill ماك نايل
Maëstricht مستريخت
Maffi مافي
Magenta ماجنتا
Mancini مانشيني
Mancommunitad مانكوموّنيتاد
Manresa مانريسا
Marcel - Sembat مارسيل - سامبا
Manteuffel مانتويفل
Marcora ماركورا
Maura مورا
Maynooth ماينوث
Mayo مايو
Menilmontant مينيلمونتان
Mentana منتانا
Michelsen ميشيلسن
Minden ميندن
Minghetti مينغيتي
Miquel , Johannes ميكيل ، جوهانس
Mommsen , Theodore مومسن ، تيؤدور

Moniteur (Le) المونيتور (الجريدة الرسمية في فرنسا)

Moore مور

Mouravieff مورافيف

Moustier موستيه

Mulhouse مولهوز

Münster مونستر

Murat مورا

Musset , Alfred موسيه ، الفرد

N

Nansen نانسن

Narvik نارفيك

National Verein ناسيونال فراين (الجمعية القومية)

Ney , Edgard ني ، ادغارد

Nigra نيغرا

Nicotera نيقوتيرا

Nikolsburg نيكولسبورغ

Nordau , Max نورداو ، ماكس

O

Oberdan , Guillamme اوبردان ، غليوم

O' Brien اوبريان

Oglio اوليو

O' Leary اوليري

Olga اولغا

Ollivier , Emile اوليفير ، اميل

O'Mahoney , John اوماهونيه ، جون

Orangisme اورانجيه (جمعية)

Osborne اوسبورن

OscarII اوسكار الثاني ، ملك السويد

Oslo اوسلو

O'Shea , Catherine اوشي ، كاترين

Ostende اوستاند

Oswald اوسولد

P

Page باج

Palatinat بالاتينا

Paléologue باليؤلوغ

Pallavicini بالافيتشيني

Palmerton بالمرستون

Pangermanisme الجامعة الجرمانية

Pantaléoni بانتاليوني

Papisme , (Le) البابية

Parnell بارنيل

Pelletan بيلليتان

Pepoli بيبولي

R

Radenbach , Albert رادنباخ ، البيرت
Radowitz رادفيتز
Raess رايس
Rantzau رانتزاو
Rappallo راپالو
Rattazzi راتـّازي
Razzini رازيني
Rechberg رشبرغ
Reichsrat رايخسرات
Reichstag رايخشتاغ
Redmond , John ريدموند ، جون
Reimer رايمر
Renard , Jules رونار ، جول
René , Karl رونيه ، كارل
Rentengüter رنتنغوتر
Ricasoli ريكازولي
Reichsland رايخسلاند « ارض امبراطورية »
Riva ريفا
Roberts روبيرتز
Rosebery روزبيري
Rosetti روزيتي

Persano برسانو
Peters بيترز
Pfordten, Von der بفوردتن، فون در
Phoenix - Park فونيكس- بارك
Pifferer بيفرر
Pi Y Margall بي اي مارغال
Place , Victor بلاس ، فيكتور
Plevna بليفنا
Plombières بلومبيير
Pirenne , Henri بيرين ، هنري
Poincaré , Reymond بوانكاريه ، ريمون
Popovici , Aurel بوبوفيتشي ، اوريل
Porta pia بورتا بيا
Prat de la Ripa برات آل ريبا
Pray بري
Preiss برايس
Primo de Rivera بريمو دو ريفيرا
Puig y Cadafalch بويغ اي كادافالش

Q

Quarnero كوارنيرو

Treitschke, Heinrich Von ترايتشكيه ، هنريك فون

Trentin ترانتان

Tisza, Etienne تيسزا ، ايتين

Tonkin تونكن

Torras y Bagès توراس اي باجيس

Trondhem تروندهيم

Tyrone تيرون

U

Ulster, (L') اولستر

V

Varnbühler فارنبوهلر

Verviers فيرفيه

Villafranca فيللافرانكا

Visconti Venosta فيسكونتي فينوستا

Vogt, Karl فوغت ، كارل

Volksblad فولكسبلاد

W

Wagner, Adolf فاغنر ، آدولف

Walweski والويسكي

Waterlé واترليه

Wedel ويديل

Welfe ويلف

Weser فيزير

Willems فيللمز

Windhorst فيند هورست

Wittich (Werner) فيتيك ، فرنر

Y

Ypres ايبر

Z

Zara زارا

Zimmermann تسيمرمان

Zollparlement تسولبارلمان

Zollverein تسولفراين

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول

الحركة القومية الألمانية

الفصل الثاني

الحركة القومية الألمانية

من ١٨٦٣ إلى ١٨٦٥

الفصل السادس

قضية الوحدة الألمانية

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

الفصل السابع

الحركة القومية الايطالية

بعد ١٨٥٠

الفصل الثامن

الحركة القومية الايطالية

من ١٨٦١ الى ١٨٦٦

الفصل التاسع

الحركة القومية الايطالية

القضية الرومانية

الفصل العاشر

الحركة القومية الايطالية

الاستردادية الايطالية

الفصل الحادي عشر

قضية ايرلنده

الفصل الثاني عشر

قضية ايرلنده

من ١٨٦٨ الى ١٩١٠

الفصل الثالث عشر

قضيه ايرلندة

الازمة الايرلندية

من ١٩١٠ الى ١٩١٤

الفصل الرابع عشر

قضية الشلزفيغ الشمالية

الفصل الخامس عشر

مصير الشلزفيغ الشمالية

الفصل السادس عشر

الحركة القومية النورفيجية

الفصل السابع عشر

الحركة الفلامنغية في بلجيكا

الفصل الثامن عشر

قضية الالزاس — لورين

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

ضم الالزاس — لورين

الفصل التاسع عشر

الالزاس - لورين تحت النظام الألماني

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

الفصل العشرون

انعكاسات قضية الالزاس ـــ لورين

على العلاقات الفرنسية ـــ الألمانية

اسماء الاشهر في البلاد العربية

كانون الثاني	=	ينـــاير
شباط	=	فبراير
آذار	=	مارس
نيسان	=	ابريل
آيار	=	مايو
حزيران	=	يونيو
تموز	=	يوليو
آب	=	اغسطس
ايلول	=	سبتمبر
تشرين الاول	=	اكتوبر
تشرين الثاني	=	نوفمبر
كانون الاول	=	ديسمبر

كلمة شكر

أجزل الشكر لكل من أسهم في نشر هذا الكتاب

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبة

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأ,ل : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)

الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)

الجزء الثالث : الوحدات القومية

الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية

الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية – الاشتراكية

علي مولا



ISBN 978-9953-68-367-0

تاريخ

الحركات القومية

في أوربة

الجزء الرابع

السلاف والجرمن

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ

الحركات القومية

في أوربة

تاريخ

الحركات القومية

في أوربة

الجزء الرابع

السلاف والجرمن

تعريب

الدكتور نور الدّين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م



طبع بطريقـة الصف التصـويري والأوفسـت في دار الفكـر ، هاتف (١١١١٦٦) ، برقياً (فكر) ص .ب (٩٦٢) ، دمشق - سورية

إهداء

إلى الذين يناضلون

لتحرير بلادهم من الطغيان والاستعمار

القسم الأول

حركات القوميات السلافية

في النمسا ـ هونغاريا واوربه الوسطى

الفصل الأول

قضية القوميات السلافية في النمسا

القوميات السلافية في النمسا في ١٨٥٠

في العام ١٨٥٠ ، كانت القوميات السلافية ، في الملكية النمساوية[1] أكثر عدداً من غيرها . لأن تعداد السكان في الملكية يعطي الأكثرية للرعايا التي كانت من أصل سلافي أو تتكلم اللغة السلافية . ومن العسير الإتيان بأرقام في التاريخ ١٨٥٠ ، ولذا فإن الأرقام التي نعطيها كانت على الأكثر من نوع كمي . غير أن الأرقام اللاحقة ، أرقام تعداد ١٩٠٠ ، التي لا تنطبق بخاصة على السنة ١٨٥٠ ، تساعد على إظهار بعض الدلائل .

في ١٩٠٠ ، كان على ٢٦٧ ,٤٠٥ , ٤٥ نسمة في النمسا - هونغاريا يوجد ٠٦٣ , ٧٧٣ . ٢٠ سلافياً ، وهم كما يلي :

١ - الفريق التشيكو - سلوفاكي وعدده : ٠٣٨ , ٩٧٥ , ٧ نسمة .

٢ - الفريق البولندي وعدده : ١٥٢ , ٢٥٩ , ٤ نسمة .

٣ - الفريق الروثيني وعدده : ٠٢٣ , ٨٠٥ , ٣ نسمة .

٤ - الفريق الصربي - الكرواتي وعدده : ١٢٩ , ٤٤٢ , ٣ نسمة .

٥ - الفريق السلوفيني وعدده : ٧٢١ , ٢٩١ , ١ نسمة

(١) لا نقول النمسا - هونغاريا إلا انطلاقاً من ١٨٦٧ إلى ١٩١٨ ، لأن الدولتين النمسا وهونغاريا كانتا تحت تاج واحد ، وعرف نظامها بالنظام الثنائي .

ويجب أن يضاف في التاريخ ١٩٠٠ ، سكان البوسنة والهرسك وقد أعطت الإحصاءات لهم في ذلك الحين ٨٠ إلى ٨٨ ٪ سلافياً على ٠٠٠ , ٨٦٨ , ١ نسمة . ولكن ليس لنا ما يشغلنا بالفريق البوسني ـ الهرسكي في التاريخ ١٨٥٠ . هذا ويجب أن نضع في عين الاعتبار نسب القوميات الأخرى غير السلافية . وألا ننسى في التاريخ ١٩٠٠ ، أن الفريق اللاتيني كان أضعف بكثير مما كان في التاريخ ١٨٥٠ . لأن النمسا ـ هونغاريا فقدت ، في ذلك الحين ، ممتلكاتها في إيطاليا . وكان الفريق الألماني ١١ مليوناً ، والفريق الهونغاري ٤٢٧ , ٧٥١ , ٨ ، والفريق الروماني ٤٤٢ , ٠٣٠ , ٣ ، والفريق اللاتيني ٠٠٠ , ٧٧٤ نسمة . وهذه الأرقام تكفي لتذكرنا بأن السكان السلافيين كانوا أهم من غيرهم عدداً في الملكية النمساوية .

ولم يكن القصد الأهمية العددية ، لأن القوميات السلافية كانت ذات أهمية أوسع ، ومن الممكن القول أهمية أوربية . فقد كانت تؤلف حاجزاً للعالم الجرماني ، وتوقف ، بموقعها في أوربة ، توسع الفريق الجرماني باتجاه الشرق أو باتجاه البلقان . وتحتوي وادي نهر الدانوب وسهل هونغاريا . وكانت قوميات النمسا ـ هونغاريا تمثل في العالم السلافي عموماً عنصراً غريباً متأثراً بالكاثوليكية والثقافة اللاتينية ومطبوعاً بالحضارة النمساوية الأصيلة ، حضارة القرن السابع عشر ، وبخاصة القرن الثامن عشر . فبلغاتها المتقاربة الواحدة من الأخرى ، وبتقاليدها ، وبعاطفة قرباها العرقية ، كانت تشعر بتضامن معنوي مع الجماعات السلافية في الشرق : أولاً ، مع الدولة السلافية الأرثوذكسية الكبرى ، روسيا ؛ وأيضاً مع الأمم السلافية الأخرى : صربيا ، وسكان البوسنة والهرسك ، وبلغاريا ، الخاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للامبراطورية العثمانية .

وكانت القوميات السلافية في النمسا ـ هونغاريا تحتل مكاناً أصيلاً في أوربة . ولو كان للقوميات السلافية ، في الملكية النمساوية ، في التاريخ ١٨٥٠،

دور سياسي يتناسب مع عددها ، لكانت الملكية دولة سلافية ، وبشكل خاص للسلافية تمد جسراً بين أوربة الجرمانية أو اللاتينية وأوربة الشرقية : ولكن القوميات السلافية في النمسا - هونغاريا لم تقم بهذا الدور .

سلاف امبراطورية النمسا وسلام الملكية في ١٨٤٨

وفي التاريخ الذي نحن فيه ، ١٨٥٠ ، كانت تسيطر على أوربة ذكرى حديثة العهد ، وهي ثورة ١٨٤٨ . ففي حوادث ثورة ١٨٤٨ ، التي أثرت في الملكية النمساوية ، احتل السلافيون مكاناً هاماً متفوقاً ، لأن القوميات السلافية أنقذت الدولة النمساوية . ففي شهر نيسان ١٨٤٨ ، عندما صرح المؤرخ التشيكي بالاتسكي ، باسم أبناء وطنه ، بأن تشيكيي مملكة بوهيميا لن يرسلوا نواباً لبرلمان فرانكفورت ، حيث يتقرر مصير الأمة الألمانية ، أدخل السلافيون بصوته بذور نظام جديد في أوربة . وقد أزال هذا الموقف من بالاتسكي الخلط الذي أراد الألمان إدخاله بين فكرة العصر الوسيط عن الإمبراطورية المقدسة ، والفكرة الحديثة للدولة القومية . وفي الواقع ، كان من الواضح جداً ، أن الإمبراطوية الرومانية الجرمانية المقدسة امتدت حتى نهر الدانوب وشملت مملكة بوهيميا . وكان هذا الشكل هو الشكل الذي كانت عليه الإمبراطورية المقدسة في العصر الوسيط . ولكن ، لإعادة بناء أوربة من جديد على مبدأ القوميات ، وعلى الفكرة الحديثة للدولة القومية ، كان من المستحيل إدخال تشيكيي بوهيميا ، الشعب السلافي ، في حدود الدولة الجرمانية الحديثة . وبالتالي ، فإن الألمان ، بدعوتهم تشيكيي بوهيميا إلى تأليف جزء من دولة ألمانية قومية ، كانوا يخلطون بين فكرة العصر الوسيط والفكرة الحديثة ؛ وإن موقف التشيكيين يوضح من جديد قضية معقدة ، ويجنب خلطاً خطراً .

ويؤكد هذا الجواب من بالاتسكي أن الحق الجديد ، المتعلق بمرحلة التطور

التاريخي ، الذي بلغته أوربة ، كان مؤسساً على حرية الشعوب ، أي على قبولها لتشكيل دولة ، وعلى عدم التبعية إلا إلى الدولة التي وافقوا على تشكيلها ووجودها . فإذن يرى أن حق التقليد التاريخي يعارضه حق مبني على حرية الشعوب ، أي على عقد . وسنرى فيما يأتي كيف أن وجهة نظر بالاتسكي الأصيلة قبلت بها بعض الأمزجة التي فرضتها ظروف وملابسات الحالة الموجودة آنذاك . وفي الوقت ذاته ، كشف بالاتسكي لأوربة الغربية ، التي قلما كانت تشك ، في وجود عالم سلافي في أوربة الوسطى ، يختلف عن العالم الجرماني والعالم اللاتيني معاً .

وهكذا نرى أن دور السلافيين لم ينفد بهذا القرار من بالاتسكي والتشيكيين في بداية ثورة ١٨٤٨ .

ففي حزيران ١٨٤٨ ، انعقد مؤتمر سلافي في براغ وضم ممثلين عن جميع القوميات السلافية في المملكة ، وأراد أن يفرض على النمسا مصيرها كدولة سلافية غير قومية ، لأن قضية تشكيل دولة سلافية لم تكن مطروحة على بساط البحث ، وإنما دولة يجد فيها السلافيون مكاناً متناسباً مع عددهم ونفوذهم ، أي دولة تعيش بتوازن عادل بين عناصرها المختلفة وقومياتها المتنوعة .

ولم ييأس السلافيون بسبب الإجراءات الفظة التي فرقت المؤتمر السلافي ، في حزيران ١٨٤٨ ، ولا بسبب القمع الذي أعقبها . وظلوا خلال سنتين ، من آخر ١٨٤٨ إلى بداية ١٨٥٠ ، أوفياء لقول بالاتسكي الشهير المطبق عموماً باللغة الفرنسية بشكل موجز : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . وجملة بالاتسكي الصحيحة التي تضمنها الجواب الذي وجهه التشيكيون لبرلمان فرانكفورت كانت هذه : « من المؤكد أنه إذا لم توجد ، منذ زمن طويل ، دولة نمساوية ، فيجب علينا ، لمصلحة أوربة بل والإنسانية ، أن نعمل بأسرع ما يمكن على تشكيلها » .

وهكذا كان يحسن للدفاع عن القوميات السلافية ، التي ستسلم ، على خلاف

ذلك ، لنفوذ ألمانيا ، وتخاطر بأن تشمل في تشكيل هذه الدولة الجرمانية التي يبشر بها ، أن تقام ، في وسط أوربة ، دولة تعاقدية ، نمسا تعاقدية تؤمن للقوميات السلافية ضمان استقلالها وحرياتها ونموها القومي ، في حماية قوانين عادلة . ولهذا فإن النواب التشيكيين ، الذين رفضوا الذهاب إلى البرلمان التأسيسي الألماني في مدينة فرانكفورت ، ذهبوا إلى البرلمان التأسيسي في ڤينّا ليعطوا إلى النمسا دستوراً حراً ، ليبرالياً ، وعلى أثر الثورة الشعبية ، في تشرين الأول ، انتقل هذا البرلمان من ڤينّا إلى كريمسير (كروميريز باللغة التشيكية) في مورافيا . وهنا أرادوا النقاش مع ألمان النمسا ومع القوميين السلافيين الآخرين في ظروف نمسا ليبرالية .

وأكثر من ذلك أيضاً ، أن هونغاريا ، انطلاقاً من صيف ١٨٤٨ ، ثارت على حكومة ڤينّا ، في ١٨٤٩ ، وأعلنت استقلالها ، وللمصلحة المشتركة ، رأى السلافيون بأنه يجب ألا يقبل هذا الانفصال من هونغاريا . حتى إن السلافيين أنجدوا الإمبراطور لتوطيد وحدة الإمبراطورية . وكان الجيش النمساوي ، الذي زحف على الهونغاريين ، يتألف بخاصة من جنود سلافيين : وكان كرواثيو **يلاتشيتش** يؤلفون فيه القوة الرئيسية . وأخيراً ، ولما كانت الجيوش السلافية في إمبراطورية النمسا غير كافية ، فإن سلافيين آخرين أيضاً ، وهم كتائب **باسكيفيتش** الروسية التي أرسلها القيصر ، جاؤوا بالقرار النهائي .

إذن ، يرى ، عبر ثورة ١٨٤٨ المختصرة بسرعة . أن الخدمات الأساسية التي قدمت للإمبراطورية النمساوية وأمنت وجودها وبقاءها ، كانت من صنع السلافيين .

جزاء السلافيين : الحكم المطلق

وبعد فهل كوفئ السلافيون جزاء عملهم ؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي

الإجابة عنه ؟ لقد كوفئوا بحل برلمان كريمسير ، وأضاعوا المنبر الذي يستطيعون منه إسماع أصواتهم ، وعرض دواعيهم ، ويستطيعون منه إقناع الأمم الأخرى لبناء نمسا تعاقدية . ففي آذار ١٨٤٩ ، منح الإمبراطور الشاب فرنسوا - جوزيف الأول دستوراً . وهذا الدستور ، الذي فرضه العاهل ، حل محل الدستور الذي أراد سنه ممثلو القوميات السلافية والبلاد الأخرى في إمبراطورية النمسا . وهذا معناه أن نظاماً إمبراطورياً قد وضع لا نظاماً حراً ليبرالياً . وفي هذا الدستور ، كانت المادة (٨٦) تصون حقوق العاهل كلها ، وتسلم ، في الواقع ، رعاياه للاستبداد والحكم المطلق .

ويحسن أن نبحث لماذا فعلت الحكومة النمساوية بهذا الشكل حيال السلافيين ، وما هي الفكرة السياسية التي وجهتها ؟ كانت حكومة إمبراطورية النمسا ، في ذلك الحين ، تابعة للإمبراطور فرنسوا - جوزيف . وكان شاباً ، عمره ثمانية عشر عاماً . وفي الواقع ، كان زعيم السياسة والموحي بها الوزير الأول ، الأمير **فيلكس شفارتزانبرغ** . وكان هذا النبيل النمساوي من أصل بوهيمي ، وله ارتباطات مع البلاد التشيكية ، ويعارض في كل شيء المفاهيم الليبرالية لرجال ١٨٤٨ . فقد كان يريد الحفاظ على تفوق آل هابسبورغ في ألمانيا . وحولته نظراته السياسية عن القوميات أو الأمم . فلم يهتم إلا بالسلالة وبجاه السلالة . وفي الحقيقة ، إن البيت الهابسبورغي حمل زمناً طويلاً التاج الإمبراطوري ، التاج الانتخابي للإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، ولذا كان هذا البيت عقد (غلق) نظام أوربة الوسطى . وكانت هذه الذكرى ، وهذه الهيبة تخامران دوماً شفارتزانبرغ ، ولم ييأس من أن يعيد لها قوة جديدة ودافعاً جديداً . ويرى أن الشعوب ليست إلا رعايا ، وعليها أن تدفع الضريبة ، والأعباء العسكرية التي تتعهد بها للجيش ، وأن تقدم للسلالة الوسائل التي توجه

بها دولة قوية . وقد أمنت هذه السياسة السلالية لزعيم الدولة النمساوية دوراً متفوقاً في أوربة .

وفي هذا الاتجاه يمكن القول إن شفارتزانبرغ يوجه شطر الغرب مصالح الملكية ، ويضع في ألمانيا ، وليس في الملكية نفسها ، مركز اهتماماته . وكان هذا معنى **خزي أولمتز** ، في ١٨٥٠ ، الذي فرض على البيت المنافس ، بروسيا . وما كان شفارتزانبرغ ليسمح لبيت بروسيا بأن يتزعم الحركة القومية الألمانية . ولا أن تحل بروسيا محل النمسا في إدارة قضايا ألمانيا . ولن يكون الأمراء الألمان إلا أتباعاً لإمبراطور النمسا الذي تعيش فيه وتحيا هيبة وقوة قدامى أباطرة الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة . وهكذا ، بضربة قوة ١٨٤٩ ، كان انتصار شفارتزانبرغ على النظام الحر الذي كان قيد التحضير في النمسا ، انتصار نظام تقليدي يرجع إلى العصر الوسيط على دولة حرة ليبرالية وقومية يُحلم بتأسيسها .

ولا تتعلق نتائج هذا النصر بالملكية النمساوية وحدها ، بل كانت تهم أيضاً مصير ألمانيا ، لأن شفارتزانبرغ ، بسيطرة إرادة بيت آل هابسبورغ على سياسة ملك بروسيا أو البرلمانات الألمانية ، كان يؤكد تفوق النظام الملكي التقليدي والوسيطي (من العصر الوسيط) على الشعب الألماني . وأخذت النمسا ، منذ الآن ، في أوربة ، صفة دولة الماضي التي تنجز ضدها الوحدة الألمانية ، هذه الوحدة المثقلة بالأخطار على السلافيين . وهكذا أصبحت الحالة معقدة جداً ، لأن الشعب الألماني ، كالشعوب السلافية ، ولكن ، لأسباب مغايرة ، كان خصماً لسياسة النظام القديم الذي تمثله نمسا شفارتزانبرغ .

معارضة القوميات السلافية لسياسة شفارتزانبرغ

ووجدت القوميات السلافية أيضاً معارضة لسياسة الأمير شفارتزانبرغ .

وسواءً أأنقذت الحكومة النمساوية أم لم تنقذ بالقوميات السلافية ، أو كانت مدينة أو غير مدينة للمساندة التي قدمتها إليها القوميات السلافية ، وسيلة للتغلب بالضبط على منافسات الأسر الألمانية الأخرى ، أو جهود الشعب الألماني لتأسيس نظامه القومي في أوربة الوسطى ، فلا يمكن إلا أن تكون على غير وفاق مع المثل العليا للقوميات السلافية . وإذا ما حلل هذا المثل الأعلى للقوميات ، لوجد أنه يتضمن نقد السلطة التقليدية والمبدأ الملكي بمبدأ الحرية . ولقد رأينا ، فيما سبق ، أن بالاتسكي كان يدافع عن الفكرة التي كان على السلافيين أن يختاروا بموجبها مصيرهم السياسي ، وقد اختاروها بتمييزهم عن سكان الكونفدراسيون الجرماني أو الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وبأمل تأسيس النمسا التعاقدية ، واختاروها مبدأ حرية ، مبدأ اختيار ، ولا شيء يعارض ، أكثر من ذلك ، مبدأ السلطة والتقليد وتقرير المستقبل بحكومة مركزية .

ومن المؤكد أيضاً أن النظام الذي ترغب به القوميات . نظام النمسا التعاقدية ، لا يمكن أن يفهم دون برلمان ، إلا أن شفارتزانبرغ لا يمكن أن يقبل بوجود برلمان . لماذا ؟ أكان ذلك لرد فعل ، أو لتعلق بالماضي ، أو لمعارضة طبيعية من أرستقراطي لمطالب الطبقات الحرة والبورجوازية ؟ لا شك في ذلك ، ولكن لشيء أخطر أيضاً : وهو أن الأمير شفارتزانبرغ يريد نمسا قوية ، تعتمد على الجيش ، سيدة سياستها الخارجية ؛ وإن وجود برلمان يعني رقابة السياسة الخارجية من قبل ممثلي الشعب . وهذا ما لا يمكن أن يقبل به .

وأخيراً ، وجدت القوميات بصورة حتمية في نزاع مع بعضها . فإذا تركت القوميات تسيطر ، فهذا يعني فتح الطريق لمناقشات عديدة خطرة جداً على قوة الدولة وأمن سياستها . وفي الحقيقة ، والحوادث الآتية تثبت ذلك ، أن الملكية استخدمت بصورة ملحقة ، نزاع القوميات لتضعف قومية بأخرى . لا شك في

ذلك ، ولكن لفقدان ماهو أفضل . لأن المبدأ يبقى نفسه وهو ألا يسمح للقوميات بأن تدخل في الملكية النمساوية ، أي في النظام ، عنصر فوضى يضعف السياسة ويقلل من هيبتها في أعين الخارج .

ومقابل هذه السياسة ، ظلت القوميات تطالب بحقوقها ، وتعلن رفضها لهذا النظام الاستبدادي ، وترغب في تحويل النظام ، وبحل عادل لحقوقها وتطلعاتها . وبهذا يختصر كل تاريخ المنازعات السياسية في النمسا ـ هونغاريا من ١٨٥٠ إلى ١٩١٤ . إنه نضال القوميات ، وبخاصة ، القوميات السلافية ، للحصول على نظام يضمن حقوقها ويمكن أن تمنحه موافقتها . وهذا النظام معقد جداً وليس في الوسع فهمه إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار إظهار بعض الأفكار التى تلقي بعض الضوء على ظلام هذا التعقيد .

الأفكار الهامة لدراسة مشكلة القوميات

آ) الثقة بديمومة الملكية

الفكرة الأولى ، هي أن قول بالاتسكي ظل صحيحاً زمناً طويلاً . وحتى في الأربعة والستين عاماً التي سندرسها ، لم يفقد شيئاً من حاضره . لقد فكرت القوميات السلافية دوماً بأن الحل الأفضل هو التفاهم مع حكومة ڤينّا ، وبالتالي ، ابتداء من ١٨٦٧ ، مع حكومة بودابست . لأنه لا يوجد من لدنها تعلق شخصي بالسلالة أو العاهل . لأن فرنسوا ـ جوزيف لم يكن رجلاً شعبياً جداً ، رغم أنه لم يكن مثقلاً بلا شعبية كما قيل أحياناً ، ولم يكن ذلك نتيجة ولاء . وإنما على الأكثر نتيجة عادة مديدة ، أو أيضاً فقدان تصور . إذ لم ير جيداً بمَ يستعاض عن الإمبراطورية . لقد كان يقبل بأن جميع هذه القوميات التي ألفت ، خلال زمن طويل ، جزءاً من الإمبراطورية النمساوية ، كانت محكومة بأن تبقى

معاً ، وأنه من اللازم الحصول على تحويل النظام وتكييفه . أما إلغاء النظام فلم يكن مرغوباً فيه . هذه هي القناعة العميقة ، ومع الإصرار على هذه النقطة لم تكن قناعة متحمسة وحارة ؛ لقد كانت مشاركة قلبية أقل مما كانت يقيناً عقلياً أوِ نصيحة فطنة وتبصر . إنها توضح لنا ديمومة الملكية في الكثير من السنين التي لم تذهب فيها الاضطرابات الداخلية إلى بعيد لتطرح على بساط البحث قضية وجود النظام نفسه . إنها تكييف دائم للنظام الذي يبحث عنه ، وليست تدميره . وسنرى فيما يأتي كيف أن بعض الرجال السياسيين تنبؤوا وصرحوا بقولهم : «إذا لم تقبل النمسا تحويلات فسترول» . ولكنهم ، مع قولهم هذا ، ظلوا مقتنعين بأن هذا التطرف ، الذي كشفوا عنه في مستقبل بعيد ، لن يروه بأنفسهم .

ب) التقدم الثابت للقوميات

١ً - بالولادة

وبعد ذلك يجب أن يفكر بأن القوميات السلافية ما فتئت تتقدم بين ١٨٥٠ و ١٩١٤ ، والأرقام التي أعطيناها ، في بداية هذا الفصل ، تمثل ، في تاريخ ١٩٠٠ ، تقدماً كبيراً عن الحالة في ١٨٥٠ . فمن ١٨٥٠ إلى ١٩١٤ ، كان عدد السلافيين في الإمبراطورية النمساوية آخذاً بالازدياد .

وهذا التزايد يتضح بسببين : الأول ، بسيط جداً ، والثاني ، وهو أصعب على الفهم ، لا يقل أهمية . الأول : هو أن السلافيين ينتسبون إلى شعوب ريفية ، ولادتها دوماً قوية جداً . وهذا صحيح جداً . فإذا أخذ ، على سبيل المثال ، الشعب التشيكي ، غداة حرب الثلاثين عاماً ، أي في منتصف القرن السابع عشر ، نحو قبل مائتي عام ، قبل النقطة التي نحن فيها ، نجده فقير الدم ، أنهكته الحرب وعبور الجيوش ، والبؤس الذي أعقب الاحتلالات المتتابعة . وبعد مائة عام ، في زمن جوزيف الثاني ، توصل إلى بناء نفسه من جديد بقوة ولادته وحدها .

ومن الواضح ، إذا تقدمنا في هذه الدراسة الديموغرافية ، أن نرى أن زيادة الولادة السلافية في الريف ، كانت تقابل بنقص الولادات السلافية في المدينة ، وبدراسة ديموغرافية مدينة مثل براغ ، يرى أن الولادات في الأوساط التشيكية ، كما في غيرها في الأوساط الألمانية ، كانت أقل مما في الأوساط التشيكية في الريف . وأخيراً ، ودون الدخول في دقائق الأمور التى تؤدي إلى بعيد ، يمكننا البقاء متعلقين بالفكرة القائلة بأن القوميات السلافية تزداد بولادتها القوية .

٢ً ـ بوقف نزع الجنسية

والسبب الثاني في زيادة القوميات السلافية ، وهو أصعب على الفهم ، يجعلنا نقطع الصلة مع العادات الفكرية التي ندين بها إلى أوربة الغربية . وفي الواقع ، أن القوميات السلافية جنت فائدة كبرى من وقف « نزع الجنسية » .

يجب ألا نتصور بأن كل التشيكيين ، منذ الأصول ، يتكلمون باللغة التشيكية ، وأن التشيكيين الذين نلقاهم في إمبراطورية النمسا ، أو الكرواتيين ، أو القوميات السلافية الأخرى ، بل وحتى كل الذين يصرحون بأنهم تشيكيون نحو ١٨٦٠ ، يتحدرون ، في الأصل ، من تشيكيين ؛ وإن كلَ الذين يصرحون بأنهم ألمان يتحدرون من ألمان ؛ وأن القوميات التي اعتدنا أن نراها ، نحو آخر القرن التاسع عشر ، يقوم بعضها ضد بعض بشدة وصرامة ، ولا تقبل فيما بينها ، وحتى بين عائلاتها ، اتصالات وتحالفات واحتكاكات ، قد حافظت على هذا الموقف عبر تاريخ الدولة النمساوية ؛ لأن في ذلك خطأً خطيراً . ففي القرن السابع عشر ، وفي القرن الثامن عشر ، وأيضاً في بداية القرن التاسع عشر ، كان كل شخص يدخل في الحضارة النمساوية ، ويأخذ مكانة اجتماعية في العالم النمساوي ، مهما تكن أصوله القومية ، يتبنى اللغة الجرمانية ، لا عن مشاركة إطلاقاً بمثل أعلى قومي لا يوجد بعد ، وإنما عن اختلاط بحضارة ناعمة نقية لغة التعبير فيها اللغة

الألمانية . وقد زال هذا الحادث منذ منتصف القرن التاسع عشر . وبتقدم المدارس الناطقة باللغة السلافية ، وبانتشار الصحف والكتب ، وبنمو التقاليد الفكرية والفنية ، بقيت القوميات السلافية سلافية في الكثير من الأوساط : فالشاب من أصل تشيكي ، مثلاً ، يستعمل لغته في المدرسة الابتدائية ، والمدرسة الثانوية ، وفي الجامعة ، وفي ظواهر الحياة كلها . وشيئاً فشيئاً يعلم انتزاع النخبات السلافية جنسيتها لصالح الفريق الجرماني ، وتصبح القوميات السلافية على هذا النحو أكثر عدداً وأكثر تجانساً وتماسكاً .

نزاع اللغات

ومن الممكن بهذا الشكل تعيين أهمية اللغة في هذا التطور التاريخي . وإذا استطاع **رونان** ، في محاضراته الشهيرة ، في عام ١٨٨٢ ، « ما الأمة » ، أن يقول بأن اللغة ليست دليلاً على القومية ولا الأمة . فأقل ما يصح أن يقال في إمبراطورية النمسا ـ هونغاريا ، هو أن اللغة أصبحت أكثر فأكثر ، في القرن التاسع عشر ، دليلاً على القومية ، وأن القوميات السلافية قويت أكثر فأكثر بالولاء للغتها . ولنضرب مثلاً : الفريق السلوفيني . ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقط فهم أهمية لغته ، وأكد السلوفينيون إرادتهم بالتكلم باللغة السلوفينية ، والتخلي عن اللغة الألمانية . ولذا امتد الفريق السلوفيني في المجتمع ، حيث يرى عدد عظيم من المحامين والأطباء والصحافيين السلوفينيين . وهذا حادث اجتماعي على غاية الأهمية .

وإن تقدم هذه اللغات القومية السلافية ، الذي يعزز الطابع السلافي في الملكية النمساوية ـ الهونغارية ، لا يمكن أن يتم إلا على حساب اللغات الأخرى في الإمبراطورية . ومن الواضح ، في منتصف القرن التاسع عشر ، إذا كانت اللغة المسلكية لمحام أو طبيب أو مهندس ، في إمبراطورية النمسا ، اللغة الألمانية ،

وأُمكن بعد خمسين عاماً أن يصبح الإنسان طبيباً أو مهندساً أو محامياً باستعمال اللغة السلافية ، فإن الكسب يكون للفريق السلافي ، والخسارة للغة الألمانية ، أي للفريق الجرماني . وقد ظلت اللغة الألمانية في الإمبراطورية النمساوية ، اللغة الإدارية والسلالية ، لغة البلاط ولغة الإدارة ، وأيضاً لغة العاصمة ڤيَنّا ، وإذا وجد في براغ أو زغرب ، في كرواتيا ، سلافيون من الممكن أن يجهلوا أو يسيؤوا معرفة اللغة الألمانية ، فإن السلافيين المقيمين في ڤيَنّا يتكلمون الألمانية بطلاقة . وأكثر من ذلك ، إن اللغة الألمانية كانت أيضاً لغة الفريق القومي ، الألماني في النمسا وبوهيميا . وفي هذه المنطقة بخاصة ، كان الألمان يشعرون بأنهم مهددون بكل تقدم في اللغة التشيكية . وفي رد الفعل يجيبون بهجوم إزاء القوميات السلافية . وسينمو تشددهم ، وسيكون عداؤهم للسلافيين ، في بداية القرن العشرين ، أشد مما كان في منتصف القرن السابق . وهذه حال اللغة المجرية التي كانت لغة الفريق المسيطر في مملكة هونغاريا . وكلما حصل الفريق الهونغاري على فوائد في الإمبراطورية . وبخاصة انطلاقاً من ١٨٦٧ ، أراد أن يجعل لغته القومية لغة الدولة الهونغارية ، وناضل ضد تقدم اللغات الصربية ـ الكرواتية ، والسلوفاكية أو الروثينية . ولم يكن في مصلحة الهونغاريين أن يروا انتشار لغات القوميات غير الهونغارية ، لأن تقدم هذه اللغات ينزع عن مملكة هونغاريا طابعها القومي ، طابعها المجري .

اختلاف مستويات الثقافة بين القوميات

والنقطة الأخيرة هامة جداً لفهم تاريخ القوميات . وإذا كانت هذه القوميات حية ، متحركة ، وفي تقدم دائم ، كما حاولنا الدلالة عليه ، فلم تكن كلها في الأصل ، ولا أيضاً في تاريخ ١٩١٤ ، في مرحلة تطور واحدة : التشيكيون ، والسلوفاكيون ، والبولنديون ، والروثينيون والصرب والكرواتيون

والسلوفينيون ، هذه القوميات السلافية التي لم تبلغ درجة واحدة من الثقافة أو التماسك القومي . لماذا ؟ لأن بعض المناطق كان عندها ، منذ زمن طويل ، تقاليد فكرية أو تقاليد تاريخية تنقص غيرها . وقد أفادت بعض القوميات ، منذ زمن طويل ، من تقدم المدارس على كل درجات التعليم . ولنأخذ مثلاً براغ نحو منتصف سنوات ١٨٨٠ لنرى أن كل مؤسسات التعليم التي نجدها في نفس التاريخ مثلاً ، في بلجيكا أو في هولاندا ، توجد فيها ممثلة وفي أيدي التشيكيين . وعلى العكس ، في نفس الحين ، يلاحظ عند السلوفاكيين أو عند الصرب ، أن عدداً كبيراً من مؤسسات التعليم ومن الصحف ، ومن الدرجة المرتفعة في الثقافة القومية والأدب ، أقل تقدماً بكثير ، وأقل تطوراً بكثير . ولا تعرف نفس تأثير التيارات الروحية الكبرى للأدب الروسي أو الأدب الغربي .

وهذه الاختلافات في النضج الفكري للقوميات سيعبر عنها بالشكل الذي تقوم فيه هذه القوميات برد الفعل على الصعيد السياسي .

المصالح المختلفة المطابقة لمصالح القوميات

ويطيب لنا الإصرار على هذه الاختلافات ، لأن الحركة القومية أي حركة النخبة في هذه القوميات ، هي على العموم حركة ليبرالية ـ بورجوازية ، ولا سيما في البلاد الصناعية، مثل بوهيميا . ولكن يمكن أن تكون أيضاً في البلاد الزراعية ، مثل كرواتيا وسلوفينيا ، حركة يوجهها الإكليروس ، أي حركة إكليركية . وهذا الاختلاف يرجع في الجزء الأكبر منه ، إلى أسباب عرضناها من قبل . إن الزمن ، الذي كانت توجه في القومية التشيكية بالإكليروس الريفي ، كان في بداية القرن التاسع عشر . والزمن الذي كانت فيه القومية التشيكية ، على العكس ، موجهة بشخصيات بورجوازية ومفكرين علمانيين ، كان في منتصف سنوات ١٨٦٠ . وفي هذا التاريخ عرف السلوفينيون الظروف السياسية والاجتماعية التي عرفها التشيكيون في بوهيميا قبل ستين أو سبعين عاماً .

وكان النضال ضد القوميات السلافية توجهه العناصر الألمانية والمركزية البوروقراطية في فينا . وقد استيقظت المقاومة عند العناصر البورجوازية ألتي اتينا على ذكرها ، ولكننا نجدها أيضاً في الأوساط الأرستقراطية وفي الإكليروس . والواقع أن الأوساط الأرستقراطية والإكليروس تعتمد على الطبقة الريفية ، وفي الغالب تعارض مصالح وأفكار العاصمة بمصالح وتقاليد مناطق الملكية العقارية والمناطق الزراعية . وعليه فالتعبير السياسي للقوميات وجد في الدياط الاقليمي . ولكن الملكية العقارية كانت هنا أيضاً تدافع عن قضيتها . وعندما يتكلم عن مركزية وتوحيد الملكية ، كان يتكلم في الغالب ضد المصالح الخاصة في الأقاليم ، وأصبحت الدياطات كمنابر القوميات ، منبر أوساط المحافظة الاجتماعية ، والطبقة النبيلة والإكليروس . ولذا نرى في النضال حول دساتير إمبراطورية النمسا ومملكة هونغاريا أن الفكرة الليبرالية والفكرة المركزية مجتمعتان في الغالب ، وأن الحركة الاتحادية ، وهي حركة مشجعة للقوميات ، ستكون ، بالمناسبة ، مشجعة لحلول سياسية معتدلة أو حتى رجعية . ويجب ألا ننسى مطلقاً كل هذه الفوارق اللونية . وكلما تقدمنا نحو آخر القرن ، رأينا أمامنا قضية أخرى ، وهي أن مجتمع إمبراطورية النمسا ـ هونغاريا آخذ بالتصنيع شيئاً فشيئاً ، ورأينا عندئذ نشوء طبقة كادحة . فكيف يمكن الحفاظ في هذه الطبقة الكادحة على الفكرة القومية عندما تنمو عندها عاطفة الطبقة التي هي عاطفة دولية (أممية) ؟ وبتعبير آخر ، كيف يمكن لعامل تشيكي أن يفكر بأن يكون تشيكياً وعاملاً ولا يشعر بتضامن مصالحه مع مصالح العمال الألمان ؟ وكيف يشعر ، على الصعيد القومي ، أنه متضامن مع البورجوازية الرأسمالية التشيكية بنفس الدرجة التي يتضامن فيها مع العامل الألماني أو العامل المجري على الصعيد الاجتماعي ؟

تنافس القوميات فيما بينها

وهناك نقطة أخيرة : وهي أن هذه القوميات السلافية المشتركة المصالح ، ضد الحكومة المركزية في فينا أو بودابست ، كانت منقسمة فيما بينها ، وأحياناً متعارضة في المصالح الأساسية . والحالة ضاربة بخاصة في غاليسيا وفي هونغاريا حيث نجد روثينيين يسمون أيضاً أوكرانيين . وهؤلاء الأوكرانيون يمثلون في غاليسيا وفي المناطق الشرقية من سلوفاكيا ، كما في بعض كانتونات البوكوفين ، عنصراً ريفياً متخلفاً جداً يعيش في ظروف اقتصادية قاسية تماماً ، عسيرة وأليمة معاً . وإذا كان سيده . كما في مملكة هونغاريا ، من الهونغاريين فالحالة تكون بسيطة : أي معارضة القومية السلافية للقاهر الهونغاري . ومن الممكن القول تقريباً بأن كل شيء على العموم صالح للقضية السلافية . أما في غاليسيا ، حيث يكون المالك سلافياً آخر ، وهو البولندي ، فإن المعارضة تقوم بين فريقين سلافيين : الفريق الأوكريني والفريق البولندي ، وإن قوميتين سلافيتين تقف إحداهما ضد الأخرى . ونرى المظهر نفسه للقضية ، وبأقل خطورة في بعض الأوقات ، عند الكراوتيين وعند الصربيين ، وما من شك في وجود فكرة الوحدة اليوغوسلافية التي يدافع عنها اسقف جاكوفو ، المونسنيور ستروسماير . ولكن الصربيين ، بالنسبة لبعض الكرواتيين ، يعتبرون رعايا ، وإن نمو القوميات السلافية في جنوب الملكية يجب أن يعمل لفائدة ولصالح الكرواتيين . وهنا أيضاً ، نجد قوميتين سلافيتين متعارضتين وفي حالة شقاق . ويجب أن نضيف أيضاً الاختلافات المذهبية بين الكرواتيين الكاثوليك والصربيين الأرثوذوكس . وفي المركز البولنديون الكاثوليك والأوكرانيون الموحدون . وتوضع قضايا مماثلة بشأن التشيكيين والسلوفاكيين : ففي بعض الأوقات ، أراد التشيكيون والسلوفاكيون أن يتحدوا وتبنوا لغة أدبية واحدة . وفي أوقات أخرى ، طالب

السلوفاكيون بلغتهم الخاصة . وخافوا من تقاربهم مع التشيكيين لدرجة يرون فيها تدني نفوذ لغتهم المعبرة عن فرديتهم القومية . وإذن فمن الممكن ان نتوقع تاريخاً معقداً جداً .

ومهما يكن هذا التاريخ معقداً ، فلا أقل من أنه يملك منطقاً داخلياً ومن السهل معرفته من الأفكار التي حاولنا الإيحاء بها في هذا الفصل .

الفصل الثاني

الحكم المطلق

من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩

من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩ مضت تسع سنوات من الرجعية التي أطلق عليها عموماً اسم « نظام باخ » بالرغم من أن الموحي والمبدع لهذا النظام كان الأمير شفارتزانبرغ . ولكن هذا توفي في ١٨٥٢ ، وبقي اسم وزير الداخلية ، باخ ، قرين هذا النظام .

صفات الحكم المطلق في ١٨٥٠

لقد كان هذا الحكم المطلق رد فعلٍ ضد الحركة الليبرالية لدور ١٨٤٨ ، ولكنه رد فعل من نوع خاص ، ولا يؤلف مطلقاً رجوعاً خالصاً وبسيطاً إلى النظام القديم . وفي الواقع ، ظلت بعض نتائج ١٨٤٨ مقبولة ، مثل : إلغاء النظام الإقطاعي ، وحذف الامتيازات القضائية التي كانت للطبقة النبيلة . وعلى هذا النحو فقدت الطبقة النبيلة ، في إمبراطورية النمسا ، جزءاً من شوكتها . بيد أنها ظلت قوية ، على الأقل ، وأبقى نظام ملكيات الأطيان[1] للابن البكر ، في بعض العائلات النبيلة ، عدداً من الملكيات العقارية التي يفيد منها وينجو من تجزئتها ، ولكن يمكن أن تضاف لها ملكيات عقارية أخرى تابعة له بصفة فردية ، وعندئذ يكون مالكاً لها ملكية تامة . وأهم من كل ذلك ، أن مبدأ المساواة بين المواطنين ، رعايا إمبراطورية النمسا ، أصبح الآن مقبولاً . ومع ذلك

---

(١) نظام ملكيات الأطيان هو MAJORATS OU FIDEI COMMIS

فإن هذه التحويلات لم تدخل لفائدة المواطنين ، بل كانت لصالح الدولة النمساوية ، لأن النظام في ذهن شفارتزانبرغ وباخ يجب أن يخدم مصالح السلالة والدولة النمساوية دون اعتبار أفضليات وتطلعات مختلف الرعايا ، وبالأحرى مختلف القوميات .

في ١٨٤٨ ، تنازل الأمبراطور فردينانـد الأول عن العرش لصالح ابن أخيه الإمبراطور الشاب فرنسوا - جوزيف . وقد حكم هذا العاهل من ١٨٤٨ إلى ١٩١٦ ، أي عرف حكماً من أطول الأحكام في التاريخ -. وأثرت شخصيته وأفكاره السياسية في مختلف الأنظمة التي تعاقبت في الامبراطورية بين ١٨٥٠ و ١٩١٦ . وتطور فرانسوا - جوزيف كثيراً بين سن الثانية عشر عاماً وسن الستة وثمانين عاماً . بيد أن بعض الأفكار عنده لم تتغير إطلاقاً . وبينما كانت معاصرته ، الملكة فيكتوريا ، ملكة انكلترا ، تعرض نموذجاً للعاهل الدستوري ، وحكومة على اتفاق مع برلمان يحترمها ، وبموجب دستور ، حافظ فرانسوا - جوزيف طوال حياته على حالة رأي عاهل من النظام القديم ، وأمين على رسالة سياسية - دينية : واجبه أن يؤمن قبل كل شيء عظمة بيته وقوة دوله في أوربة . لقد كان رجلاً وجدانياً وقام بواجبه بأصول وجدّ ودأب ، وأعطى في الغالب انطباعاً عن إرادة عشوائية ، دون أصالة فكرية ودون تفهم عظيم جداً للأوضاع . كان عاجزاً عن التنبؤ ، ومتكيفاً جهد المستطاع مع الظروف ، ومستسلماً للتغيرات التي يأمل أن يجد فيها حل راحة ومهلة .

في ١٨٥٠ ، كان المبدأ الذي أخذه عن شفارتزنبرغ ، ضرورةإمبراطورية نمساوية موحدة ، وبالتالي مركزية . وصرح : « بجمع البلاد وشعوب الملكية في هيئة سياسية كبرى واحدة » . « وأن داعي الشعب يرى في التقارب الوثيق بين مختلف أجزاء الملكية شرطاً لعودة النظام والازدهار ، وضماناً لمستقبل هادئ

ومفرح » . وتصور ، في ذلك الحين ، أمبراطورية نمساوية واحدة لا تنحل : أي ألا تشكل مناطق الملكية كلها إلا بلداً واحداً ، تحذف فيه الجمارك ، وتكون نفس القوانين مقبولة في كل الإمبراطورية .

وبالتالي ، على نقيض خارطة القوميات التي تري رعايا إمبراطورية النمسا موزعين بين جماعات قومية متداخل بعضها ببعض ، يجب ان تقدم خارطة الإمبراطورية الموحدة التي لا تعرف حدوداً داخلية ، حتى ولا بين النمسا وهونغاريا . وأن تعامل الإمبراطورية ككل ، وأن تقوم سياسة الحكومة على إزالة امتيازات « الدول » القديمة ، وتحاول أن تؤمن للإمبراطورية كلها الازدهار الاقتصادي ، وتدخل أخيراً نظاماً سلطوياً يقضي على كل بادرة ليبرالية .

بأي شكل تفهم إدارة البلاد في هذا النظام ؟ من الممكن أن يرى في ذلك الحين ، كيف أن هذا النظام السلطوي الاستبدادي الرجعي ، بالنسبة لثورة ١٨٤٨ ، يحاول أن يكون في الوقت نفسه نظاماً مجدداً . ويبحث عن خلق شيء لم يوجد بعد . وفي الواقع ، لم تطرح على بساط البحث قضية مملكة هونغاريا ، ومملكة بوهيميا ، ومملكة كرواتيا ، وإنما عدة دوائر ، أي تقسيمات أرضية تتوزع بينها رعايا الملكية . وهذه الدوائر تذكر بالمقاطعات الفرنسية ، ولكنها كانت أوسع منها أحياناً . وكان منها سبع مقاطعات في بوهيميا ، واثنتان في مورافيا . وفي هونغاريا كانت الحالة طلعة وأكثر فضولاً أيضاً ، لأن مملكة هونغاريا القديمة كانت مقسمة إلى عدة بلاد . وإذا وضعنا جانباً كرواتيا وسلافونيا وترانسلفانيا ، يرى أن هونغاريا الأصلية تضم خمس دوائر : دوائر غروس - فارداين ، وبودابست ، وسوبروني (اودنبورغ) ، وبرسبورغ[١] ، وكاشاو[٢] وفوديفوديا أو دوقية صرابيا .

(١) اسمها السلافي براتيسلافا ، والاسم المجري پوسزوني

(٢) اسمها السلافي كوشيتش ، والاسم المجري كاسّا .

وفي هذه الـدوائر ، كان استعمال اللغـات القوميـة مقبولاً بشكل يصغر أهميـة اللغـة المجريـة ، لغـة الهونغـاريين . وكانت المجريـة مسيطرة في دائرة بودابست ، والألمانية في دائرة سوبروني ، والسلوفاكية في دائرة براتيسلاڤا ودائرة كاشاو .

ومع ذلك ، ظلت اللغة السائدة في الإمبراطورية كلها اللغة الألمانية ، اللغـة الرسمية ، لغـة الجيش والإدارة ، أي لغـة الـدولـة . وهـذا في الواقع قـانون تطور النمسـا منـذ زمن طويل . وإن كل مشروع تركيز وتنميط كان هـدفـه بـالضرورة الجرمنة نظراً لسيطرة اللغة الألمانية .

تطبيق النظام

كيف وضع هـذا النظـام في حيز التطبيق ، وبـأي شكل استقبلتـه الشعـوب السلافية ، وما هي انعكاساته على مصير القوميات ؟

لقد كان هذا النظام يعـدل دون انقطـاع ببراءات إمبراطـوريـة تبرز النظـام السلطـوي وتضعف في كل مرة مـا يمكن أن يحفـظ من ليبراليـة . فمن ذلـك أن دستـور ٤ آذار ١٨٤٩ ينص على برلمـان . وبراءة ١٣ آذار ١٨٥١ قـدرت أن يكـون البرلمان هيئة استشاريـة يسميهـا العـاهل والتـاج (٢٠ آب) ، وأن تكون الوزارة مسؤولة . ولكن أمام العـاهل وحـده . وهـذه بوضوح صفـة نظـام الحكم المطلق . وتوج الكل ببراءات ١٣ كانون الأول ١٩٥١ التي ألغت الـدستور وتكلمت مع ذلـك عن مبادئ إدارة عضوية لبلاد تاج إمبراطورية النمسا .

وحتى عام ١٨٦٧ ، كان دستور إمبراطـوريـة النمسـا في تحول مستمر ، حتى أن أحـد أصحـاب الـدولـة التشيكيـة تكلم عن « مقبرة الـدسـاتير » . ولكن تـاريـخ إمبراطورية النمسا كله ، وبخاصـة تـاريخ القوميـات السلافيـة لا يتضمن في هـذه التغييرات دساتير . بيد أنه ينمو أو يتوقف حسب الفوائـد أو المحـاذير النـاجمـة عن الدساتير .

وتوقع في داخل الإمبراطورية مجالس استشارية مؤلفة من أعضاء الطبقة النبيلة الوراثية ، ومن كبار الملاك وصغارهم ، ومن صناعيين ، بعد أن أعلن عن تنظيم اقتصادي أفضل للإمبراطورية . ولم تقم هذه المجالس الاستشارية بوظائفها . وكان عليها ، من حيث المبدأ ، أن تساعد ممثلي السلطة المركزية المباشرين في الدوائر . وهذا يعني أنها كانت موظفة نائبة وموظفة لدى الدوائر .

كان هذا النظام نظاماً مطلقاً ، نظاماً استبدادياً ، تسلطياً ، نظاماً يعارض كل البوادر الليبرالية . فقد خنقت براءات ١٨٥٢ الصحافة . ولنشر جريدة ، كان من اللازم الحصول على ترخيص مسبق ، ورفع ضمان ، أي دفع مبلغ ضماناً للمخالفات المستقبلية . ومن الممكن أن تعلق الجريدة بعد إنذار ، إذا ظهر أن ما نشرته خطير أو مشكوك فيه . ومن الممكن أن تقوم ملاحقات من أجل مقال لم ينشر ، ولكنه أودع عند الطباع فقط . ولا يمكن أن يسمح لأي جمعية دون موافقة الوزارة ، ويجب ان يعلن عن الاجتماعات لدى الشرطة التي تمثل فيها بعملائها . ويرى بسهولة ، في هذه الاجراءات الأخيرة ، تأثير النظام الذي أقيم في فرنسا بعد انقلاب ١٨٥١ . وهذه الرجعية التي امتدت في ذلك الحين على أوربة كلها ، وحتى على بعض بلاد أمريكا اللاتينية ، كانت تحمل نفس الطابع .

وآخر صفة لهذا النظام هي أفضالها على الكنيسة . ففي ١٨٥٥ ، وقعت الحكومة النمساوية مع الكرسي ـ الأقدس كونكورداتو تعلن أن رئيس اساقفة ڤيِنّا ، فيما يبدو ، يحقق مذهب الدولة المسيحية : وفي الواقع ، كان العاهل يسمي الاساقفة ويترك لهم بالتالي قسطاً كبيراً من السلطة في قضايا التعليم بخاصة : رقابة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي . وأعلن أن التعليم الديني إجباري ، وأن الكنائس يمكن أن تقبل الهبات ، وأن « أموال الدين » التي تأتت عن المصادرات التي أجريت في زمن ماريا-تيريزا وجوزيف الثاني ، قد أعيدت إلى الكنيسة ،

وأن قضايا الزواج ، وحتى القضايا المتعلقة بالزواج المختلط ، يجب أن تخضع للكنيسة فيما يتعلق بمسائل قبولها وانتظامها ، وأن تحكم السلطات المدنية في موضوعها . ومن الممكن للاساقفة أن يشهروا بالمؤلفاتِ بعد أن يحكموا بأنها خطرة لتوقف السلطة المدنية انتشارها . وما زال الوضع بعيداً عن اليوسفية (الجوزفية) . ويجب القول أخيراً إن النظام تدعمه ضابطة درك منظمة بصورة قوية ، وشرطة مائرة جداً وشكاكة جداً حتى السخرية . ولكن يخشى خطرها على كل حال .

تأثير النظام في مصير القوميات السلافية

آ) في **هونغاريا** ، ملائم على الأكثر .

كيف استقبل هذا النظام ، وكيف تجشمت القوميات السلافية نتائجه ؟ سنرى أن الحالة كانت مختلفة جداً من قومية لأخرى ، ولا يخلو النظام في هذا الموضوع من الخداع والمكر .

من الواضح ، إذا درست في البدء المناطق السلافية في هونغاريا ، أن تجزئة هونغاريا القديمة إلى دوائر ، وإلى دوائر منحت فيها بعض الأفضال للغات القومية ، كانت موجهة ضد هونغاريا ، وإن نوعاً من العقاب فرض عليها بعد ثورتها في ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ ، التي هددت سلامة الملكية نفسها . واستقبلت كرواتيا ، على سبيل المثال ، في ١٨٥٠ ، مطراناً في زغرب (أو اغرام) . فماذا تعني إقامة كرسي مطراني في كرواتيا ؟ لقد أريد قبل كل شيء إضعاف سلطة رئيس أساقفة كالوكسا في هونغاريا . لأن الأكليروس الكرواتي ، وهو أكليروس سلافي القومية ، يخرج ، على هذا النحو ، عن نفوذ رئيس أساقفة هونغاري ، وسيكون لرئيس أساقفة زغرب هذا أهمية كبرى في حياة القومية الصربية ـ الكرواتية . ومع ذلك فإن رئيس الأساقفة سينحي أمام أحد أتباعه وهو

المونسنيور ستروسماير الأسقف الذي سمي في ١٨٤٩ في دياكوفو وهي مدينة صغيرة في كرواتيا . وكان ستروسماير كرواتياً وسلافياً مؤمناً مقتنعاً . وكانت سلطته تمتد ، في خارج إمبراطورية النمسا ، على الشعوب الكاثوليكية في البوسنة ، ويبدي عواطف طيبة جداً حيال الصربيين ، ويرى إخوته في العرق في صربيي فويفوديا صربيا أو في صربيي البوسنة ، وبالتالي صربيي البلاد التركية ، كما في صربيي إمارة صربيا . وإن اختلاف الدين لا يفزعه . فقد كان مقتنعاً بأن مستقبل الكنيسة ، أو كما يقول ، بأن الفكرة الكاثوليكية بأكملها لا يمكن أن تكون إلا مصالحة الكاثوليك اللاتين والأرثوذوكس . وفتح ذراعيه للصربيين ، وحاول كل الوسائط في تقريب الأرثوذوكس والكاثوليك . ويروى عنه أيضاً ، عندما يمثل أمامه خطيبان لا ينتميان لدين واحد ، أنه يكفي أن يرتدي هذان الشابان اللباس القومي ليتأثر قلبه ويسمح بهذا الزواج المختلط الذي ترفضه دوماً السلطة الكنسية الكاثوليكية .

وهذا لا يمنع ، في ذلك الحين ، من أن النظام السياسي في كرواتيا ، كان شديداً جداً . فقد كانت الصحافة مراقبة ، والجرائد تقاسي المر الكثير حتى تصدر . ولم تنج جريدة « سلاف الجنوب » إلا بفضل بان (زعيم) كرواتيا الذي أخذ انطلاقاً من ١٨٥٤ الاسم الألماني « شتاتهالتر » ولم يكن غير جيلاتش المحارب في ١٨٤٨ . ولكن إلى جانب هذه الصرامة والشدة على الصعيد السياسي ، كان يوجد من جانب الحكومة بعض اللامبالاة بنشاط الجمعيات العلمية ، ففي ذلك الحين ، أسس **كوكوليفيك** « جمعية التاريخ اليوغوسلافي » . وبدأت هذه الجمعية بتقميش الوثائق التي تساعد على دعم فكرة مملكة كرواتيا وسلافونيا ودالماسيا القديمة . وأكثر من ذلك أيضاً ، أن اللغة الصربية ـ الكرواتية ثبتت في سنوات ١٨٥٠ بتأثير وجهود كتابٍ مثل ڤوك ستيفانوفيتش كاراجيش . وفي الواقع أن اللغة الأدبية لم تتأسس بعد في هذه المنطقة من الإمبراطورية . لقد

وجدت لهجات سلاف الجنوب ، ولكن جهود كاراجيش انطلقت نحو تأسيس لغة أدبية مستمدة من قصائد وقصص شعبية صربية تجهز موديلات ونماذج الشكل ، ونحو تأليف معجم وقواعد لغة (نحو) . وكانت اللغة الأدبية التي خرجت من هذا المشروع ، لغة صربية ـ كرواتية خاصة وتستحق الانتباه إليها .

وفي الواقع ، كان لهذه اللغة الأدبية كتابتان لنفس الأشكال ونفس اللفظ : من جهة ، كتابة بحروف لاتينية من أجل الكرواتيين ؛ ومن جهة أخرى ، كتابة بالحروف السيريللية[1] من أجل الصربيين . وهذه الحالة في الفقه اللغوي تثير الفضول جداً . لأن هذه اللغة الأدبية فتية ، ومن الممكن القول بأنها حتى أيامنا هذه ما زالت في حالة تشكل . وكان يحلم بامتدادها أيضاً إلى الفريق السلوفيني . ولكن هذا الفريق أراد أن يحافظ على لغته ، وهي لغة تختلف قليلاً . ولم يمكن تحقيق الوحدة اللغوية النهائية للفرقاء الثلاثة : الكرواتي والصربي والسلوفيني . ولكن الجرائد والآثار الأدبية بدأت تستعمل منذ الآن اللغة الصربية ـ الكرواتية .

وفي الأجزاء الأخرى من هونغاريا ، في سلوفاكيا ، نجد نفس الاضطهاد ضد الأفكار الليبرالية ، وبالإجمال ، نفس الرضى لصالح الحركة اللغوية . ففي سلوفاكيا ، أي في منطقة برسبورغ (بوسزوني أو براتيسلافا) ، كانت اللغة الأدبية حديثة أيضاً ، وارتقت من اللهجة الشعبية إلى مرتبة وواقع اللغة الأدبية ، وهذه اللغة هي اللغة السلوفاكية . وهنا أيضاً نجد جديداً ، لأن اللغة الأدبية كانت زمناً طويلاً جداً في سلوفاكيا التشيكية ، حتى إن كبار الكتاب التشيكيين ، في هذا الدور والدور السابق ، مثل كولار ، بالاتسكي ، شافاريك ،

---

(١) السيريللية هي الألفباء السلافية التي تنسب إلى القديس كليمان في بلغاريا والمتوفى سنة ٩١٦ م . وهو تلميذ القديسين سيريل وميتود ، ولكن أصلها ما زال موضع جدل .

تلقوا ثقافتهم في جمنازات البلاد السلوفاكية ، وبخاصة جمناز براتيسلافا . وفي هذه السنوات ، وتحت تأثير الكاتب **لوديفيت شتور** ، توطدت اللغة السلوفاكية التي تختلف قليلاً عن اللغة التشيكية كلغة أدبية . وإذا فكرنا بالقوة المعنوية التي تعطيها اللغة القومية أمكننا أن نستخلص ، بالرغم من القمع السياسي ، بأنه يوجد تجمع قوى روحية للجموع السلافية في هونغاريا .

ولكن ، إلى جانب اللغة السلوفاكية ، يلاحظ في دائرة كاشاو ، نمو اللغة الروثينية ، وهي اللغة الروسية بالحروف الروسية . بيد أن بعض الأشكال الأصلية كانت متأتية عن لهجة البلاد . والرجل والكاتب الذي يسترعي النظر جداً في أصل نهضة اللغة الروثينية هو : **آدولف دوبريانسكي** .

وهذا شيء ضارب نوعاً فيما يتعلق بهونغاريا . ويحسن أن نذكر بملاحظة صحيحة لمؤرخ تشيكي ، **كميل كروفتا** . فقد كتب : « إن زمن حكم باخ المطلق الذي أثقل بشدة على التشيكيين ، كان على العكس ، بالنسبة للروثينيين ، زمناً قصيراً للخلاص من القمع المجري ، وزمن ازدهار لحياتهم الروحية وبخاصة لأدبهم » .

ويرجع هذا التطور أيضاً لطبع هذه البلاد التي يوجد فيها قليل جداً من البورجوازية الصناعية أو التاجرة ، وبالتالي ، قليل من العناصر الليبرالية ، فيما كانت حكومة فينا تحاول بخاصة احتواء ليبرالية الهونغاريين وقوميتهم .

وهكذا نرى أن كل ما يصغر أهمية المجري يصبح بالمقابل ملائماً للقوميات السلافية .

ب) في النمسا ، مناف بصراحة

إذا فحصنا الجزء الآخر من العالم السلافي في النمسا ، ورأينا ما يحدث في

بوهيميا ومورافيا ، وجدنا الحالة مخالفة تماماً . لأن قضية خلق لغة ، وتنظيم لغة أدبية لا تطرح على بساط البحث ، على اعتبار أن هذه اللغة وجدت منذ زمن طويل جداً ، ووصلت إلى نضج كبير ، كأي لغة أوربية أخرى ، على مستوى البولندية ، والألمانية ، والفرنسية ، والإنكليزية . وكانت لغة تستعمل على وجه الصحة في المؤلفات الحرة ، وفي الجرائد ذات الميول الليبرالية . وكانت الوطنية المحلية تظهر بالنسبة للحكومة النمساوية ، مطابقة للفكر الثوري . ولذلك نرى في بوهيميا وفي مورافيا ، وبخاصة في بوهيميا ، كل شدة النظام السلطوي الذي أتينا على وصفه من قبل . فقد كان الاضطهاد ينزل بالمواطنين التشيكيين ، وكان مصيرهم مغايراً تماماً لمصير السلوفاكيين والكرواتيين في نفس السنوات .

وطالت إجراءات القمع ، في بوهيميا ، عدداً عظيماً جداً من الأشخاص في ذلك الحين . ووضعت أسماء كل من اشتبه بهم في ثورة ١٨٤٨ على قائمة المشتركين وتعرضوا لإزعاجات أو إجراءات شديدة جداً . فمن ذلك أن بالاتسكي الزعيم الروحي والسياسي في بوهيميا ، وضع خارج المجتمع ، أي شهر به وبكرامته ، ولم يجرؤ أحد على مخاطبته . ولم تدم هذه الحالة طويلاً ، ولكنها بقيت بضعة أشهر . فمن ذلك أن أرهب بعض التشيكيين من ذوي الميول الوطنية العميقة ، واضطروا إلى قبول نظام باخ . ووجد أن عدداً منهم قبل ، في الإمبراطورية كلها ، وظائف حكام في مناطق الجنوب أو موظفين في الدوائر .

وبالمقابل ، كان الضحية المؤثرة بخاصة . في هذا الدور ، **هافيليتشك** الذي ظل اسمه شعبياً في بوهيميا . كان صحفياً لامعاً جداً في « ١٨٤٨ » ، وذا ميول مناوئة للاكليروس وشبه جمهورية . أوقف في ١٨٥١ ، بالرغم من نصائح أصدقائه الذين حذروه وأشاروا عليه بالفرار ، وسجن في **بريكسن** . وترى اليوم أيضاً ، في تشيكوسلوفاكيا ، نقوش شعبية تمثل توقيف هافيليتشك وسط أسرته ، في

مساء يوم من كانون الأول ١٨٥١ . وفي سجنه في بريكسن ، كتب مؤلفاً جدلياً سماه للشهرة : « تعميد القديس فلاديمير » . وعندما توفي في ١٨٥٥ ، كان على أصدقائه القيام بعمل شجاع للسير في جنازته وتشييعه ودفنه . ووضعت الروائية **بوزِينا نمكوفا** على نعشه تاجاً من الأشواك . وحذفت الجرائد التشيكية الواحدة بعد الأخرى .

وكانت مشكلة التعليم هامة جداً أيضاً . فكيف تستعمل اللغة التشيكية في التعليم ؟ من الواضح ، أن حذفها لم يكن مطروحاً على بساط البحث . ولكن كان يراد تحديد انتشارها . وقبل ، في مراحل التعليم الدنيا ، أن تستخدم اللغة التشيكية . ولكن كلما ارتقى التعليم نحو دراسات أكثر أهمية ، وجب أن تكون اللغة الألمانية لغة التعليم : « يجب الانطلاق من هذا المبدأ وهو أن التعليم يجب أن يعطى في كل مكان ودوماً باللغة الأكثر صلاحاً لتقدم الدراسات ، أي أن تستخدم اللغة التي يألفها التلاميذ أكثر من غيرها ليستطيعوا الإفادة منها في التعليم » وفي الحالة التي يستحيل فيها استخدام اللغة الألمانية بصورة عادية ، فإنها تستخدم في الحد الذي تستطيع فيه أن تسهم في ثقافة جادة ، وستكون لغة التعليم الوحيدة في الصفوف العليا ، أي أن تكون دراستها إجبارية في كل الصفوف »[1] وبعد أليس هذا توكيداً لما بيناه في السابق ، وهو أن وحدة الإمبراطورية ومركزية الإمبراطورية كانتا تنزعان دوماً نحو تشجيع تقدم اللغة الألمانية ؛ وبالتالي فإن الإمبراطورية إمبراطورية ألمانية .

وكذا الحال في التنمية الاقتصادية . فقد كانت التنمية الاقتصادية سلاحاً ذا حدين : من جهة ، كان الازدهار يرضي رعايا الإمبراطورية ويرفع مستوى حياتها ، ويربطها بالنظام . ومن الطبيعي أن الناس حساسون بالرفاه وبنجاح

(١) ورد النص في براءة التعليم العام المؤرخة في ٩ كانون الأول ١٨٥٢ .

أعمـالهم . ولكن ، من جهـة أخرى ، يتضمن هـذا التقـدم الاقتصـادي خطراً على القوميات . فإذا كانت اللغة الألمانية لغة الموظفين الذين تكون للناس صلة بهم فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ، فإن تقدم الإمبراطورية العام يمكن أن يقال عنه إنه تقـدم في اللغـة الألمـانيـة ، ويجب والحـالـة هـذه الكثير من الثبـات من جـانب التشيكيين من أجل أن يكون الازدهار الاقتصادي الذي يقترحه النظـام عليهم ، بتعبير تشيكي ومفيداً للغتهم القومية . ونرى مثالاً على ذلك في اتحـاد صنـاعي أقيم في براغ ، وحافظ ، بعناية الوطني **ريغير** ، في مناقشـاتـه وفي قراراتـه على اللغـة التشيكية .

هذه هي النتائج المختلفة ، ومن الممكن القول الملفتة للنظر في تنوعها ، لهـذا النظام المتسلط على حياة القوميات السلافية .

مقاومة النظام

ما هي المعارضات التي أثـارهـا هـذا النظـام ؟ من البـديهي أن توجـد ، في الجزء النمساوي بخاصة ، معـارضـة القوميـات السلافيـة التي كانت تتزعمهـا عنـاصر برجوازية وليبرالية اضطهدها نظام باخ . ولكن وجدت أيضـاً معـارضـة الطبقـة النبيلة التي فقدت الكثير بزوال النظـام الإقطـاعي ، ولكنهـا ظلت غنيـة وذات نفوذ ، ولم تكن حساسة جـداً بشكل وطنيـة العنـاصر البورجوازيـة والليبراليـة ، وإنما حساسة بذكرى تقليد تاريخي يؤكد عظمة بوهيميا ، وكرواتيـا ، وبولنـدا ، أمام الآلة البوروقراطية التي كانت بيد الحكومة المركزية في فينـا وتريـد المسـاواة في كل شيء . وإذا أخذنا مثال فرنسا ، في العصر نفسه ، نجـد أن الطبقـة النبيلـة الشرعية القديمة لم تشـايع حكومـة نـابوليون الثـالث . وعلى هـذا النحو نرى ، في الأقاليم المختلفة ، في إمبراطورية النمسـا ، أن الطبقـة النبيلـة القـديمـة كانت تفكر بحنين إلى الزمن الذي كانت القضايا المتعلقة بالبلد ، المنطقة ، تناقش في الديـاط

لا في مكاتب نظام باخ ، حيث كان نفوذ السيد (الأمير) عظيماً في إقليمه ، لا بنفوذ الشتاتهالتر أو نقيب الدائرة .

أما **الإكليروس** ، فكان دون شك ، مفضلاً بنظام الكونكور داتو ، ولكنه كان يحذر نزعات فينّا ، لأن الأفكار الحديثة المعادية للإكليروس أخذت تنتشر في الأوساط الحكومية ؛ حتى إن الإكليروس ، الذي يمكن أن يكون مع ذلك راضياً جداً عن الكونكورداتو ، كان يشعر ببعض القلق من الروح التي ستطبق فيها . وفي الغالب جداً كان الإكليروس في الريف يتكلم بلغة أتباعه ، ويعتبر نفسه زعيماً روحياً لهم ، كما ينظر إليه أيضاً كزعيم سياسي وقومي . وكانت عاطفة عناصر الإكليروس في الريف تفيض بالوطنية وبالتعلق بفكرة القومية ضد فكرة نظام حكومي تسلطي ومركز في فينّا .

إذن لا يوجد إجماع في الشكل الذي استقبل به النظام . بيد أن المعارضات لم تنسق بعد ، حتى إن المذاهب الملهمة لها لم تتأكد .

نحو نهاية النظام

ماذا حدث لهذا النظام وكيف أوقف ؟ إن السبب الذي من أجله لم يدم النظام ، نجده في السياسة الخارجية وقضية المالية . لأن البلد إذا أثرى ، وهذا أمر لا جدال فيه ، ترتب على الدولة أعباء ثقيلة جداً لا تستطيع مجابهتها . فقد كانت سياستها الخارجية مكلفة ، ولا تتناسب مع وسائطها ، وفوق ذلك أدت إلى إخفاقات . ففي ١٨٥٤ ـ ١٨٥٦ ، لم تتدخل الحكومة النمساوية في حرب القرم ، فأثارت بذلك استياء جميع العالم ، وبخاصة روسيا التي كانت تنتظر منها موقفاً مغايراً ، مكافأة للخدمات التي قدمتها لها لقمع الثورة الهونغارية في عام ١٨٤٨ . وإذا وجدت النمسا واسطة لعدم دخولها في الحرب ، فقد وجدت فيها أيضاً واسطة خرابها ودمارها التي تستنفد مواردها في نفقات تجنيد ليس له أي نتيجة .

وأخطر من ذلك أيضاً ، وهـذا معلوم ، أن حرب ١٨٥٩ مع فرنسـا ومملكـة بيونت التي اتبعت بفقد لومبارديا .

وهكـذا أسـاء الظن بـالنظـام أثر سيـاستـه الخـارجيـة السيئـة ، وكافحتـه المعارضة . وطلب الإمبراطور ، في ١٨٥٩ ، من باخ أن يقـدم استقـالتـه ، ووضع مكانـه ، على رأس الوزارة **غولوشـووسكي** . وكان هـذا بـولنـديـاً ،وأميراً كبيراً وسلافياً . ومن هنـا يرى تغير طـابع الحكومـة نفسـه . فبعـد تجربـة الحكم المطلق السـواسي والتسلطي ، استـدعي رجـل من المـاضي ، رجـل من الطبقـة الأرستقراطيـة . وفي آذار ١٨٥٠ ، دعـا الإمبراطـور الريخسرات ، أي مجلس الإمبراطـوريـة الاستشـاري المتـوقـع ، بمـوجب قرارات ١٨٥١ ، ولكنـه لم ينعقـد مطلقـاً . أمـا في هـذه المرة فقـد دعي وعـزز ، وأعلن بـأنـه سيكـون مـؤلفـاً من مشـاورين مـدى الحيـاة ، ومن ثمـان وثـلاثين مشـاوراً مختـارين من القـوائم التي قدمتها الدياطات ، على حين أن المشاورين مدى الحياة يعينون مبـاشرة من قبل الإمبراطور . وهـذا النظـام يفترض ، بـالتـالي ، العودة إلى الـديـاطـات ، ولكن الإمبراطور انتظاراً لذلـك عين مؤقتـاً الثمانيـة والثلاثين مستشـاراً . ولم يخترهم من بين الليبراليين حصراً . ولكنه اضطر ، مع ذلـك ، أن يـأخـذ بعين الاعتبـار رأي الألمان في ڤينّا ، والمجتمع ، حيث كان الصناعيون والتجـار وأصحـاب البنوك ذوي نفوذ عظيم ، وأن ينتخب من بين المستشـارين عـدة ليبراليين ألمـان . وكان هؤلاء يرون بأن مستقبل النمسا لن يكون أبـداً في اتجـاه الحكم التسلطي الـذي أريـد أن يتبع ، وإنما في اتجاه برلماني . وبالمقابل ، لم يستدع الإمبراطور الأوساط الليبرالية للقوميات ، لأننا لا نجد مشاورين تشيكيين بورجوازيين ، بل اتجه ، بالعكس ، نحو الطبقة النبيلة الهونغاريـة والبولونيـة والتشيكيـة ، ومن بين الكرواتيين دعـا المونسنيور ستروسماير فقط .

وسيكون هذا المجلس المعزز مسرحاً لبعض ظواهر لصالح تغيير النظام . فقد قامت معارضة بين النبلاء ، أنصار العودة إلى الفيدرالية ، والليبراليين النمساويين الناصرين أيضاً للتغيير ، ولكنهم يشعرون بأن الفيدرالية تشجع العناصر الرجعية في الطبقة النبيلة وعناصر القوميات الأخرى من غير القومية الألمانية . إذن ظل الليبراليون النمساويون متعلقين بالمركزية أي الحكم المركزي ؛ ولكن عوضاً عن مركزية سلطوية كمركزية باخ ، كانوا يريدون مركزية برلمانية . وعلى أي حال يمكن القول بأن النظام قد شجب وحكم عليه بالبطلان .

ويحسن أن تفهم جيداً الأفكار التي تدافع آنذاك عن أوساط الطبقة النبيلة . فقد تأتت هذه الأفكار في جزء كبير منها عن الهونغاريين ، وكان محاميها الكونت **سزكسن** . ولكن هذا كان ناطقاً باسم نبيل هونغاري آخر وهو الكونت **اوتفوس** . فقد درس هذا الأخير الحقوق والتاريخ ، وسبق أن اقترح تغييراً للنظام في السنة الفائتة في مؤلف كتب بالألمانية وهو « ضمانات قوة ووحدة النمسا » (١٨٥٨)[1] . وهو يرى أن الإمبراطورية لا تتوحد ولا تعتبر ككل دون عنف على التاريخ والطبيعة والحقيقة . وفي قاعدة الإمبراطورية ، يجب الاعتراف بـ « الفرديات التاريخية ـ السياسية » أي التقسيمات الأرضية التي تطابق الأقاليم التاريخية القديمة أو دول إمبراطورية النمسا ، الأقاليم القديمة التي تطابق الأرض المأهولة ببعض القوميات . ويقول : « إن عاطفة القومية ، إنما هي ذلك الحب الذي يربط كل ساكن في الملكية بقومية أنصارها التي يعتبرها وطنه الخاص » : أي للوصول إلى الولاء إزاء إمبراطورية النمسا ، يجب ألا يخضع الإنسان مباشرة إلى حكومة قيناً ، وألا يمر بعاطفة الوطنية الهونغارية والوطنية البوهيمية أو الوطنية الكرواتية ، وبحب الأرض والتعلق بالنظم المحلية .

(١) EÖTVÖS, DIE GARANTİEN DER MACHT UND EINHEIT ÖSTERREICH'S, 1858.

وكان هـذا المبـدأ مبــدأ النظــام الــذي لاقى كثيراً من العطف بين أعضــاء الطبقات النبيلة من غير الطبقة النبيلة الهونغاريـة ، كما هي الحـال عنـد الكونت التشيكي الشاب **هنري كلام - مارتينيك** . ولذا عنـدمـا قرر الإمبراطور في ١٧ تموز عام ١٨٥٠ ، بأن الإمبراطورية الموسعة ستسـاق إلى إعطـاء رأيها في الضرائب الجديـدة أو في زيـادات الضرائب القـديمـة ، أفـادت لجنـة الموازنـة من الفرصـة ، وأعطت رأيها في إصلاح عام للإمبراطورية ، وأعربت للإمبراطور عن « أمنيتين » : إحداهما تأتت عن فريق الطبقة النبيلة وتطلب تحويل الإمبراطورية في الاتجاه المركزي على أن تعطى ضمانات للمواطنين ، أي أن تقوم الليبرالية البرلمـانيـة مقـام النظام التسلطي المطبق منذ ١٨٥٠ .

الفصل الثالث

دبلوم ١٨٦٠ وباتنتْ ١٨٦١

رأينا في الفصل السابق أن الإمبراطور فرنسوا ـ جوزيف كان عليه أن يقرر بين أماني أكثرية مجلس الإمبراطورية المعزز الذي يرغب في إقامة الفيدرالية ، وأماني أقلية هذا المجلس التي ترغب في إبقاء المركزية ، ولكن بعودة إلى النظام الدستوري . وإذا كان ممثلو الارستقراطية الكبرى مالكة الأطيان ، في مختلف أجزاء الملكية يدافعون عن الحل الفيدرالي ، فلا عجب إذا أخذ الإمبراطور برأيهم ، وأعلن على رعايا الإمبراطورية تغيير سياسته برسالة و بـ « دبلوم » ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٠ .

الدبلوم

تحليل دبلوم ١٨٦٠

إن عنوان الدبلوم نفسه عنوان من النظام القديم يقرب من عنوان « الميثاق » الذي تبناه ملك فرنسا ، لويس الثامن عشر ، في ١٨١٤ ، من أجل الدستور الجديد . وفي هذا الدبلوم الذي منحه الإمبراطور ، يعبر عن إرادته ويحتفظ بالتالي بحق السيادة .

تعترف ديباجة الدبلوم بحرية المواطنين العامة في روح العصر ، وتؤكد أن جميع مواطني الإمبراطورية يمكنهم أن يتمتعوا بالحرية الدينية ، وأنهم متساوون أمام القانون ، والخدمة العسكرية ، والضريبة ، والمساواة في القبول للوظائف

العامة . ثم يتعهد الإمبراطور ، وهنا يتدخل الروح الدستوري ، عن نفسه وعن خلفائه بأن يسنّ ، ويغير ، أو يحذف القوانين بتعاون مع الدياطات ومجلس الإمبراطورية الذي تندب إليه الدياطات عدد الأعضاء الذي يحدده العاهل ؛ وأن يقبل الإمبراطور شكلاً من الرقابة على ممارسة حقه التشريعي . وبذا يكون مجلس الإمبراطورية على علم بقضايا النقد (العملة) . والاعتماد ، والجمرك ، والتجارة ، والبريد ، والبرق ، والخطوط الحديدية ، والقضايا المالية ، من ضرائب وقروض . أما المواد الأخرى كلها فهي من صلاحية الدياطات . وهو ، فيما يتعلق بالمملكة والبلاد التابعة لتاج هونغاريا ، في اتجاه الدساتير القديمة ، وفي غيرها ، في البلاد الأخرى ، في اتجاه الدساتير الاقليمية .

إذن كان القصد دستوراً يضع مبادئ دون الدخول في تفصيل عملي لتطبيقها . بيد أن أهمية الدبلوم عظيمة . فهو يفتح دوراً جديداً في تاريخ النمسا ، دوراً دستورياً وبرلمانياً .

وقد وجه لمختلف البلاد في لغاتها القومية . وهكذا نجد في براغ ، في المحفوظات القومية في تشيكوسلوفاكيا ـ نسخة من الدبلوم ، باللغة التشيكية ، تحمل توقيع الإمبراطور بخط يده « فرانتيشيك ـ جوزيف » ، بالشكل التشيكي . حتى إن وزير الشؤون الخارجية الذي وقع الدبلوم أيضاً ، وقع ، هراب رشبرغ ، الكونت رشبرغ بالتشيكية كالإمبراطور ، ليؤكد صحة توقيع الإمبراطور .

كيف يجب أن يفهم الدبلوم في حرفه وفي روحه ؟ في حرف الدبلوم ، نجد النص غامضاً . فهو يتضمن إقامة « ثنائية » ، لأنه يسجل فرقاً بين وضع هونغاريا ووضع البلاد الأخرى ، هذا مع العلم بأن الدياطات تدعى ، في هونغاريا ، بموجب الدساتير القديمة . وفي غيرها حسب الدساتير الإقليمية . إذن ، وطد ، في هونغاريا ، وضع سابق لثورة ١٨٤٨ ، ولكنه ، في باقي الإمبراطورية ،

فهم تحت نظام جديد لدعوة الدياطات . وعليه إذا دل الدبلوم على الصعيد الـذي يستطيع فيه مجلس الدولة أن يتدخل ، فـإنما يريـد أن يفهم بصورة غير مبـاشرة ماظل تابعاً للإمبراطور وحده . ولم تطرح قضية السيـاسـة الخـارجيـة ولا الجيش على بساط البحث ، لأنها قضايا خاصة بالعاهل . أمـا الليبراليـة ، أو إذا أريـد ، دستورية الدبلوم ، فقد وجدت حدوداً قريبة نوعاً .

وفي روح الـدبلوم ، نجـد أن الـدبلوم يقوض المركـزيـة ، ويعلن التخلي عن النظام التسلطي والمركزي : وهذا تغيير جدير بالتقدير ، ويتضمن تقدماً واضحـاً في هونغاريا . فتحت تأثير الطبقة النبيلة الهونغارية قرر الإمبراطور منحه ، وفي روح رجل سيـاسي هـونغـاري حـوّل الإمبراطـوريـة المركـزيـة والمطلقـة الحكم ، إمبراطورية باخ ، إلى إمبراطوريـة يكون فيهـا للـديـاطـات سلطـة تشريعيـة ، وبالتالي تأخذ شكلاً اتحادياً .

الانفراج العام المتأتي عن الدبلوم

وهذا التحويل في الإمبراطورية ، وإن كان من الهام ملائم لهونغاريـا ، فقـد أتى بما يرضي القوميات الأخرى .

في بوهيميا

يلاحظ مباشرة انفراج ملائم . فقد استقبل الرأي العام ، في بوهيميا ، الدبلوم بـالترحـاب ، وبقي ، خـلال بضـع سنـوات ، الصـك الأسـاسي الـذي تـذرع بـه التشيكيون للحصول على الحريات التي رفضت لهم .

لقد طالب الوطنيون التشيكيون بالسماح لهم من جديـد بتـأسيس « جرائـد تشيكية » ، وإيقاظ الحياة العامـة التي عرفوهـا قبل سنوات ١٨٥٢ ـ ١٨٥٥ . وفي الواقع ، منـذ خريف ١٨٦٠ ، أي بعـد بضعـة أسـابيع على منح الـدبلوم ، ظهرت

جريدة جديدة في براغ وهي « الحالة » (الزمن) . ثم في بداية ١٨٦١ ، ظهرت جريدة أخرى تسمى « ناردوني ليستي » (الجريدة القومية) ودامت في براغ حتى حرب ١٩٣٩ .

في كرواتيا

في كرواتيا ، طالب مجلس البان ، وهو مجلس لإعداد تنظيم البلاد من جديد لانتخابات الدياط ، باحداث إدارة كرواتية خاصة في ڤينّا ودمج كرواتيا ودالماسيا والتخوم العسكرية ببلاد الإمبراطورية . وفي بدء ١٨٦١ أنشئ مكتب كراوتيا وترأسه **إيفان مازورانيك** الكرواتي . ويدخل في اختصاص هذه المصلحة العدل والعبادات والتعليم العام .

ومع هذا ، إذا استقبل الدبلوم بالترحاب من قبل جزء من الرأي في الملكية ، فقد لاقى معارضة شديدة نوعاً في هونغاريا ، ومعارضة أشد من هذه الأخيرة في ڤينّا أيضاً .

المعارضة في هونغاريا

لقد ظهرت المعارضة في البدء مفاجئة نوعاً ، لأن الدبلوم وضع تحت تأثير الارستقراطيين الهونغاريين . ولكن هونغاريا لم تكن بكاملها وراء هذه الطبقة الارستقراطية الكبرى ، على اتصال مع البلاط : فقد ظلت نسبة قوية من الأمة موالية للمثل الأعلى الذي نادى به **كوسوت** الذي ظل من منفاه يجسد استقلال ١٨٤٨ وروح الانفصال عام ١٨٤٩ . وكان كوسوت وأنصاره يرون أن العود إلى دساتير هونغاريا السابقة ، أي إلى نظام حالة استعيض عنها ، في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ، بنظام آخر ليبرالي ودستوري مطابق لأماني الأمة ، إنما هو سبة وشتيمة . ومن جهة أخرى ، يعلن الدبلوم عن وجود مجلس إمبراطورية في المستقبل . وإذن فقد

حوفظ على وحدة الإمبراطورية ، وزعم الهونغاريون بأنه يعترف بالاستقلال التـام لدولتهم .

ومع ذلك ، فإن سياسيين آخرين ، مثل الكونت **اتفوس** ، وأيضـاً المحـامي **دياك** ، وسيكون دور هذا الأخير عظيماً ومسيطراً في الدور الذي نـدرسـه كلـه ، اعترفوا بتنازلات ذات قيمة مع ذلك . وإن دعوة دياط هونغـاريـا للانعقـاد يمكن أن تهيئ نجاحات أخرى وتقدم بخاصة للأمة الهونغارية منبراً لتسمع صوتهـا . ولـذا استعـدوا لانتخـابـات الـديـاط حسب الـدسـاتير القـديمـة . ووطـد عمليـاً نظـام الكوميتـات (الكونتيـات) . وسرح الموظفون الألمـان أو الموظفون الـذين يرجع أصلهم إلى أجزاء أخرى من الملكية . ولكن وجد من جديـد ظهور مرشحين بعـدد عظيم من روح ١٨٤٨ ، حتى إن الهيئـة الانتخـابيـة التي أعيـد تـأليفهـا لانتخــاب الدياط الجـديـد ، كانت تحركهـا وتنعشهـا روح استردادية وعـداء لحكومـة ڤينّـا يعادل ولاءها لذكرى الدساتير القومية في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ .

ونجم عن ذلـك دور اضطراب وفـوضى مـؤقت ، ولاشــك ، ولكنــه يكفي لإقلاق حكـومـة ڤينّـا والعنـاصر العسكريـة في حـاشيـة الإمبراطـور . ففي نظر الجنرالات ، يمثل الهونغاريون دوماً الشعب المتمرد عام ١٨٤٩ ، وحركتهم تشير إلى الأخطار التي تضمنتها تنازلات تشرين الأول ١٨٦٠ .

المعارضة في النمسا

إن حالة إمبراطورية النمسا الخاصة ، في هـذا العصر ، تسترعي الانتبـاه ، إذا أريد أن يفهم جيداً الاستياء الذي أثاره الدبلوم آنـذاك في ڤينّـا . وفي الواقع ، إن ارستقراطية الملكية النمساوية تتمتع بنفوذ كبير جداً ، وتدافع عن سياسـة محـافظـة ملائمة للكنيسة ولمصالح كبار المالكين العقاريين ، وتؤلف طبقة أقليـة احتكاريـة دون علاقات كثيرة مع باقي الشعب ، وتقف جانبـاً بعيـدة عن الحركـة الليبراليـة

التي تستجيب لتقدم الصناعة والتجارة في الجزء الغربي من الإمبراطورية بخاصة . وهنـا فكرة يجب الرجوع إليها غـالبـاً لفهم الحوادث ، وهي أن كل حل اتحـادي فدرالي يأخذ طابعاً رجعياً . وفي الوقت الذي يكون مصالحـاً حيـال القوميـات ، ويبدو ، بسبب هذا ، تقدمياً ، يخول ، على صعيد السياسـة الـداخليـة ، تفضيلـه لعناصر الطبقة النبيلة .

وهكذا يتضح موقف العناصر الألمانية البورجوازية ، في ڤينّـا والنمسـا ، التي تسمى آنذاك « المجتمع الثـاني » . وهـذا التعبير يـدمغ جيـداً طـابع النظـام القـديم للملكية النمساوية في ذلـك العصر . ويتـألف هـذا « المجتمع الثـاني » من محـامين ، وأطباء ، وصناعيين ، وأصحاب بنوك من كل الـذين يشـاركون إجمـالاً بمصـالحهم وبنشـاطهم في التطـور الاقتصـادي للعصر ، ولكن لم يكن للنبـلاء ، من أي بلـد كانوا ، تشيكيين ، أو هونغاريين ، أو حتى ألمـان ، معهم إلا قليل من العلاقـات ، ولا يوجد على الإطلاق علاقات عائلة لعائلة . ومنذ ذلك الحين ، لم يكن بإمكان العنصر الليبرالي النمساوي إلا أن يخشى تحويل الملكية الـذي يعـد بنفوذ مسيطر ، للدياطات ، لأن هذه الدياطات ستخضع حتماً لنفوذ الارستقراطيـة من أصحـاب الأطيان .

ولا عجب إذن أن يحـدث ، في الأسـابيع التي تلت الـدبلوم ، اضطراب كبير جـداً . حتى إن الشـك خـامر الإمبراطـور ، وفي شهر كانـون الأول جرد الكـونت غولو شوسكي من وظائفه كوزير أول ، واستعيض عنه بـألمـاني ، **شميرلنغ** ، وهو موظف قديم من نظامي شفارتزنبرغ وباخ ، وشخصيـة تمثل معـاً التقليـد المركزي والأفكار الليبرالية نسبياً .

باتنتْ شباط ١٨٦١ ومحتواها

كانت نتيجـة تسميـة شميرلينـغ ، في شبـاط ١٨٦١ ، نشر صـك متمم لـدبلـوم

تشرين الأول ، وهو الباتنتْ . وفي الغالب ، يمثل هذان الصكان بأنهما متناقضان ، ويكتب أن الباتنتْ حذفت الدبلوم . لا شيء من هذا البتة . لأن الباتنت تممت الدبلوم باعطائها إيضاحات دقيقة عن الصورة التي سيشكل فيها مجلس الإمبراطورية والدياطات . وإذا نفذت في الدبلوم الروح الفدرالية (الاتحادية) ، فإن الباتنت تسجل عودة إلى المركزية ، وتعلن أن مجلس الإمبراطورية سيتألف من **مجلس أمراء** يضم أعضاء وراثيين وأعضاء حق ، وأعضاء يعينهم الإمبراطور مدى الحياة ؛ ومن **مجلس النواب** الذين تنتخبهم الدياطات . ويتفق هذا جيداً مع ما أعلن عنه دبلوم تشرين الأول : وهو أن الإمبراطور يحكم بتعاون الدياطات ومجلس الإمبراطورية الذي تنتخبه الدياطات .

ومع ذلك ، تقول مادة في الباتنتْ بأنه من الممكن ، إذا كان ذلك ضرورياً ، أن ينتخب النواب مباشرة من قبل الشعب . ويتألف مجلس النواب من ٣٤٣ عضواً ، وعلى بوهيميا أن ترسل إليه ٥٤ نائباً ؛ وكارانثيا ودالماسيا وغاليسيا ٣٨ ؛ ومورافيا ٢٢ ، وكل من سيليزيا والكارنيول وايستريا ، وتريستا ، وغوريتز٦ ؛ وسالسبورغ ٣ ؛ وهونغاريا ٨٥ ؛ وترانسلفانيا ٢٦ ؛ وكراوتيا ٩ .

ويجب أن تضاف المملكة اللومباردية ـ البندقية بـ ٢٠ . ويرى بالتالي عدد كبير للدياطات التي ترسل نوابها . وهذه الدياطات نفسها تنتخبها الكوريات ، إلا في هونغاريا حيث حوفظ دوماً ، حسب روح الدبلوم ، على الدساتير القديمة . والكوريات نفسها هي **جماعات** ناخبين . وقد حصلت جماعة كبار الملاكين في الدياطات على عدد عظيم جداً من المقاعد . ففي بوهيميا خصص ٧٠ مقعداً من أصل ٢٤١ مقعداً إلى كورية (جماعة) كبار ملاكي الأطيان . ومن ٧٠ مقعداً خصص ١٦ مقعداً لأبكار الملاك . وهذه الـ ١٦ مقعداً تمثل اذن امتيازاً

للطبقة الارستقراطية العقارية التقليدية . وإلى جانب جماعة كبار المالكين توجد كورية المدن ، وكورية غرفة التجارة ، وكورية الأرياف .

ونظم توزيع الناخبين والمقاعد بصورة تستطيع الحكومة فيها أن تؤمن في الدياطات الحصول على الأكثرية التي تحتاجها . وفي الواقع ، إن الأرياف لم تأخذ إلاّ عدداً صغيراً جداً من المقاعد : ففي بوهيميا ، كانت الدوائر الانتخابية مقسمة بشكل يجعل كل ٥٠٠٠٠ ناخب ألماني ينتخبون ممثلاً واحداً . وعليه كان تقسيم الدوائر تعسفياً تماماً ، لأن الملكية الكبرى كانت تفضل على حساب الجماعات الأخرى ، والعنصر الألماني في المدن على حساب العنصر السلافي في الأرياف . وهكذا كان تركيب هذه الدياطات التي تسمي بدورها النواب في مجلس الإمبراطورية .

ويتدخل تعقيد آخر مثقل بالنتائج على موقف هونغاريا بخاصة : فقد كان لمجلس الإمبراطورية شكلان : كان « ضيقاً » أو « واسعاً » وهو ضيق عندما لا يجلس فيه نواب هونغاريا ، وفضفاض ، عندما يجلس فيه نواب هونغاريا . وهذا يعني ، في الشكل الضيق ، أنه يؤلف برلماناً للأجزاء الأخرى في الإمبراطورية دون هونغاريا . وفي الشكل الواسع يؤلف برلماناً للإمبراطورية بكاملها . ومن هنا يتعزز أيضاً الطابع الثنائي للدبلوم . وأخيراً ، وربما في هذه النقطة يلاحظ كثيراً الاختلاف في الروح مع دبلوم تشرين الأول . فبالنسبة إلى ما أعلنه دبلوم تشرين الأول ، تناقصت خصائص الدياطات ، ولم يكن في صلاحيتها إلا قضايا الزراعة والإسعاف العام وميزانية الإقليم . وازدادت إذن الأهمية التشريعية لمجلس الإمبراطورية ، وبدا الطابع المركزي للملكية ظاهراً .

وميزة هونغاريا هي أنها تندب ممثليها مباشرة للبرلمان الواسع ، على حين أن الدياطات الأخرى تندب إلى مجلس النواب الذي كان نفسه يؤلف جزءاً من

البرلمان الواسع . فإذن لا يوجد إلا سلطة فوق دياط هونغاريا ، على حين أنه توجد اثنتان فوق دياطات البلاد الأخرى .

وإذا كانت الباتنت متمماً للدبلوم ، فقد كانت على الأقل على نقيض روحه ، وبصورة أوضح ثنائية ومركزية ، فيما كان الدبلوم اتحادياً . إذن يمكن التنبؤ بأن البرلمان المركزي ، الذي تعززت سلطاته ، يسجل أكبر نشاط للعنصر الليبرالي والبورجوازي ، على حساب العنصر الارستقراطي والعقاري الذي سيكون له ، ولاشك ، تأثير كبير جداً في الدياطات ، ولكن تأثيره قليل كثيراً في الشؤون العامة للدولة . لأن الدياطات ليست السلطة الأساسية بل مجلس الإمبراطورية .

الاستقبال الخاص للباتنت في هونغاريا

كيف استقبل الرأي الباتنت في مختلف البلاد ؟ في هونغاريا ، انعقد الدياط في بداية ١٨٦١ ، ودعي إلى التقرير في شأن هذه الباتنت ، ووجدت ترددات مختلفة بين الجماعات التي تؤلف الدياط ، وهي ترددات تهم التاريخ الهونغاري أكثر مما تهم موضوع دراستنا الخاص . ولكن دياط هونغاريا صرح ، بالإجمال ، بأنه لن يرسل نواباً إلى مجلس الإمبراطورية ، لأن الدستور ـ الدبلوم والباتنت ـ دستور منحه العاهل وليس قانوناً هونغارياً .

وقال حقوقي هونغاري في ذلك الحين : « ما هو القانون ؟ لا تطلبوه من رجل مثقف ، ولا تطلبوه من موظف ، ولكن اطلبوه من أي امرأة في هونغاريا . إنها تعرف كيف تجيبكم : القانون هو ما قرره الدياط والملك المتوج » . إن باتنت شباط ١٨٦١ منحت عندما لم تستجب ڤينّا إلى هذه الشروط . وإن الهونغاريين لا يمكنهم أن يقبلوا كثيراً سلطة ما فوق دياط

هونغـاريـا . ويطـالبون إذن بـالعودة إلى قوانين ١٨٤٨ ، وعلى الأقـل العـودة إلى مبادئ « البراغماتيك سانكسيون »[1] ، التي خولها الملك شارل الثالث (هو شـارل السـادس في ألمـانيـا) أبو مـاريـا ـ تيريزا في العـام ١٧١٣ . ففي ذلـك الحين قبل دياط هونغـاريـا الاعتراف بـالوراثـة في بيت آل هـابسبورغ والاتحـاد مع الـدول الأخرى في الملكية . وبالتالي فإن فرنسوا ـ جوزيف إن لم يكن الملـك الشرعي ، فعلى الأقل الملك الممكن في هونغاريا ، ولو توج ملكاً على هونغـاريـا ، واتفق مع الدياط ، لوجدت واسطة للتفاهم . أما على أساس بـاتنت شبـاط ١٨٦١ ، فـذلـك غير ممكن بعد .

وصوت دياط هونغاريا آنذاك على رسالة أعرب فيها عن أمـانيـه للعـاهل ، وأرسلهـا إلى فرانسـوا ـ جـوزيف في شهر حـزيران ، وكانت تـدل على الاحترام ، ولكن هـونغـاريـا سجلت فيهـا شروطهـا . ومـع ذلـك فـإن واقـع الـدخـول في مفاوضات مع العاهل عبر عن التخلي عن موقف **كوسّوت** المتشدد . فقـد اعترفت هونغاريا بأنـه من الممكن لمصلحتهـا أن تنـاقش مصيرهـا مع فرنسوا ـ جوزيف . وفرنسـوا جـوزيف ، ازاء القـانـون الهـونغـاري ، شخصيـة سريـة . فهـو ليس إمبراطوراً للنمسا ، وليس لهونغاريا مـا تنـاقشـه مع إمبراطور النمسـا ، وليس ملكاً لهونغاريا ، لأنه لم يتوج ، وإنما هو عـاهل صوري . ولا يمكن تسميتـه ملكاً ، ولا يراد تسميته إمبراطوراً ، والرسالة تحمل صيغة ديوانية مبهمة « السيد الجليل » .

وأجاب الإمبراطور ديـاط هونغـاريـا بصيغ مغطـاة نوعـاً . فقـد اعترف في

---

(١) البراغماتيك سانكسيون لعام ١٧١٣ هو صك جعل الإمبراطور شارل السادس في الامبراطورية الجرمانيـة (وهو شارل الثالث في هونغاريا) بموجبه طريقة انتقال الإرث النسـاوي على طريقـة الإرث الهونغـاري ، وذلـك بـأن قرر بـأن الممثل المذكر يفضل على المرأة حتى ولو كانت أقرب وريثة . وفي حال فقدان الوارث المذكر فإن المرأة الأقرب لآخر عـاهل حاكم تخلفه . وبموجب هذا الصك خلفته ابنته ماريا ـ تيريزا .

الواقع ، بالمكانة الخاصة التي يجب أن تحتلها هونغاريا في إمبراطوريته . وأكد أن الباتنت والدبلوم لا يتجاهلان الوضع الخاص لهونغاريا ولا حقوقها التاريخية ، ولكنه طالب ، للمصلحة المشتركة ، بأن يكون الهونغاريون حاضرين في مجلس الإمبراطورية ، وأن يرسلوا إليه نوابهم . وأجاب دياط هونغاريا من جديد بأنه لن يرسل نواباً قبل الاعتراف بحقوقه الخاصة ، وحقه في مناقشة المصير السياسي المخصص له . وفي شهر آب ١٨٦١ ، أعلن الإمبراطور حل دياط هونغاريا .

في كراوتيا

ويهمنا أيضاً دياط آخر ، دياط سلافي ، وهو دياط كرواتيا . فقد تلقى منذ البدء عروضاً من جانب هونغاريا . ففي الخطاب الذي ألقاه دياك في الدياط الهونغاري ، في شهر أيار ١٨٦١ ، أكد على أن هونغاريا تعتبر كرواتيا جزءاً من تاج القديس - اتين . ولكن هذا الجزء ، أخيراً ، له أيضاً الحق في دواعيه حسب تاريخه ، وإذا أراد الكرواتيون الدخول في مفاوضات من شعب لشعب ، فإن هونغاريا لا ترفض اقتراحاتهم .

وارتسمت في الدياط ، الكرواتي ثلاثة آراء أحزاب :

الأول ، محبذ للتفاهم مع هونغاريا ، ويمثله البارون راوخ

الثاني ، غير محبذ لهونغاريا ، وفي فكر جيلاشيش ، يريد أن يبحث عن فوائد في تفاهم مباشر مع شخص الإمبراطور في ڤينّا . ويتمثل هذا الرأي في حزب **مازورانيك والكاتب كوكو ليفيك .**

الثالث ، رأي الحزب القومي ، وكان يوجه هذا الحزب المونسنيور ستروسماير . فقد وسع نظرية هامة جداً وهي : « حق الدولة » الكرواتية . وفي الواقع ، شكلت كراوتيا ، في التاريخ ، مملكة ثلاثية ، « المملكة الثلاثية

المتحدة » من كرواتيا وسلافونيا ودالماسيا . وإذن طالب أعضاء حزب المونسنيور ستروسماير بالعودة إلى كراوتيا ودالماسيا وجزء من سلافونيا يسمى « التخوم العسكرية » حيث طبق نظام استثنائي لبلاد الحدود .

وبهذه الصفة تكون التخوم خارجة عن نفوذ دياط كراوتيا . وعليه فإن ما يطلبه دياط كراوتيا إنما هو العودة إلى توطيد البلاد والاعتراف بالحقوق التاريخية لكراوتيا . وإذا ما أعلن فرنسوا ـ جوزيف بأنه ملك كرواتيا فيبدو ذلك كاعترافه بأنه ملك هونغاريا .

وخول الإمبراطور نواب التخوم الحق في أن يأخذوا مقاعدهم في دياط كرواتيا ، ولكنه ألزم هذا الدياط بإرسال نواب إلى مجلس الإمبراطورية ، ورفض دياط كرواتيا . وبالتالي تبنت كرواتيا ، حيال النظام ، موقف هونغاريا نفسه ، مع هذا الفارق ، وهو أن كرواتيا تعلم جيداً بأنها مرتبطة بروابط تاريخية مع هونغاريا ، وإذن فهي مستعدة للتفاهم مع هونغاريا . عندئذ حل دياط كرواتيا ، في شهر تشرين الثاني ، بعبارات الامبراطور المصالحة .

موقف الصربيين والسلوفاكيين

وعلى أرض هونغاريا وجد سلافيون آخرون في حالة أقل تفضيلاً وذلك لعدم وجود دياط عندهم . وهؤلاء هم ، من جهة ، **الصربيون** الذين عقدوا ، في شهر نيسان ١٨٦١ ، مؤتمراً قومياً في كارلوفيتز ، وتبنوا موقفاً مناوئاً لفيّنا بشكل واضح جداً ، وملائماً ، بالمقابل ، لحكومة هونغاريا . وكان دياك ماهراً جداً ، وتوصل إلى تطمين رعايا هونغاريا من غير المجر . فقد اعترف مؤتمر كارلوفيتز بأنه يتوجب على التخوم العسكرية أن تتبع كرواتيا . ولكنه طلب بأن يرتبط صربيو فيفوديا القديمة ، في صربيا ، بهونغاريا . بيد أن الصربيين ، في هذه

النقطـة ، لم يتبعـوا الكرواتيين . وإذا تخلـوا للكرواتيين عن منطقـة التخـوم العسكرية ، فإنهم يفضلون أن يظلوا رعايا هونغاريين .

أما السلوفـاكيون فلم يكن لهم ديـاط أيضـاً . حتى إن النظـام الانتخـابي المعقد لم يرسل سلوفـاكيـاً إلى ديـاط هونغـاريـا . وكان النـاطق بـاسمهم الروثيني الذي تكلمنا عنه ، وهو **دوبر يانسكي** الذي دافع في دياط هونغاريا عن سلافيي الشمال . ونظراً لعـدم وجود ديـاط ، وجـد السلوفـاكيون منبراً . وفي الواقـع ، في شهر حزيران ١٨٦١ ، إن الزعماء السلوفاكيين الكبـار من محـامين ، وصحـافيين ، وبعض أعضـاء الاكليروس ، تجمعـوا في مـدينـة صغيرة في تشيكـوسلـوفـاكيـا في **تـورشـانسكي - سفـاتي مـارتن** واتفقـوا على مـذكرة ، ورفعـوهـا إلى ديـاط هونغاريا . وضم وفدهم رجـالاً سيـاسيين هـامين مثل **مودرون** . وشخص الوفـد إلى بودابست . وطلب السلوفاكيون بـأن يعترف لهم ، عنـد تنظيم هونغـاريـا من جديد ، بأراضي خاصة ، دوائر ، وأن تقبل اللغة السلوفـاكيـة في هـذه الـدوائر ، كلغة المدرسة ، والكنيسـة والمصـالح العـامـة ، وأن يخول السلوفـاكيون فوائـد من أجل جمعياتهم الثقافيـة ، وتعليمهم ، وصحـافتهم ، وأن يؤسس كرسي لتعليم اللغـة السلوفاكية في جامعة بودابست .

وهذه المذكرة هامة . وبحث السلوفاكيون عن فوائد من حكومة بودابست ، وليس كما في ١٨٤٨ . من ڤينّـا ، من إمبراطـور النمسـا الـذي كان على اتفـاق مـع التشيكيين . وهذا يسجل بوضوح جداً انقسـامـاً لا يتضمن فرقـة ، وإنمـا اختلاف اتجاه بين التشيكيين والسلوفاكيين . وتكلم السلوفـاكيون بـاسمهم الخـاص لا بـاسم التشيكيو - سلوفاكيين .

وعملوا وحـدهم في ذلـك الحين ، واللغـة التي طـالبوا الاعتراف بهـا هي اللغـة السلوفاكية ، وليست اللغة التشيكية ، ولا لغـة كولار . وإنمـا لغـة **شتور** المتوفى

في ١٨٥٦ . في نفس السنة التي وضع فيها السلوفاكي **هاتّالا** أول كتاب للنحو السلوفاكي .

وعندما حل الدياط الهونغاري ، لم تعد المفاوضات معه بذات موضوع . وعندئذ شخص وفد سلوفاكي بزعامة المونسنيور **مويسس** ، أسقف **باسكا - بيستريكا** ، إلى ڤينّا وقدم للإمبراطور المطالب نفسها . وسمح الإمبراطور في السنة التالية بأن تؤسس في سلوفاكيا ، جمعية ثقافية ، وهي الجمعية المعروفة باسم « **ماتيكا سلوفينسكا** » أي « الخلية السلوفاكية » لنشر الكتب وتنظيم المحاضرات وتأسيس مدارس باللغة السلوفاكية ؛ وسمح أيضاً بفتح مدرسة ثانوية باللغة السلوفاكية .

في بوهيميا

وإذا انتقلنا إلى بوهيميا لنرى بأي شكل استقبل التشيكيون الباتنت ، لفهم تطور السياسة التشيكية التي سنعرضها في فصل آت ، يجب أن نلاحظ في براغ ، منذ ١٨٤٨ ، تطوراً كبيراً سياسياً وفكرياً . فقد أنجز التشيكيون تقدماً كبيراً جداً في الحقل الثقافي كما في الحقل السياسي . كانت لهم مدرسة رومانتية وشعراؤها **ماشا** ، **اربن** ، **شيلاكوفسكي** . وفي سنة ١٨٥٥ ، صدر كتاب صغير ساحر ظل أساساً للثقافة القومية التشيكوسلوفاكية ، واليوم أيضاً ما من شاب تشيكي إلا وقرأ هذا المؤلف الجميل « **بابيكا** » أي « الجدّة » لمؤلفه **ب . نيمكوفا** .

وكان في براغ جامعة تعلم باللغة الألمانية ، وتعلم التاريخ الفومي حسب أفضل طرق العصر ، ولكن يوجد فيها كرسي للغة والأدب التشيكيين ؛ وجمعيات علماء ، مثل الجمعية الملكية للعلوم في بوهيميا ، تنشر كتباً وتجمع حول المؤرخ الكبير بالاتسكي طلابه مثل **جيندلي** وهو أستاذ التاريخ في الكلية ، **وتوميك** و **ايملر** الفقيه الذي أعد نشر مواثيق وتواريخ للماضي التشيكي .

وهذه الأوساط المشبعة بقوة بتقاليـد بوهيميـا يمكنهـا أن تتبنى ، في منـاقشـة الباتنت ، موقفاً قوياً بـدرجـة كافيـة . فقـد دعمت حقوق بوهيميـا ، للحصول في داخل النظام على نظام خاص . واعتمدت مطالبهـا على حجج تـاريخيـة ، وكانت تساندها معرفة الماضي ، ويحركها إيمان وطني عظيم بالمستقبل القومي .

الفصل الرابع

التطور نحو التسوية النمساوية - الهونغارية في ١٨٦٧

بينما ينفرد الهونغاريون بالمقاومة السلبية ، ويوقفون بامتناعهم نظام ١٨٦١ ، يحاول التشيكيون عبثاً الحصول على فوائد بسياسة مغايرة تماماً ، ومع ذلك فإن الثنائية التي يخشونها ستتحقق لصالح الألمان والمجر ، وإن النظام الجديد ، نظام التسوية النمساوية - الهونغارية لعام ١٨٦٧ سيمسك بالأمم السلافية في وضع سياسي أدنى .

موقف التشيكيين من الباتنت

الطبقة النبيلة

لقد رفض الهونغاريون أن يوفدوا نوابهم إلى برلمان ١٨٦١ الذي أقرته الباتنت في ٢٦ شباط . أما الطبقة النبيلة البوهيمية ، ويجب أن نقول البوهيمية ، مفكرين معاً بالطبقة النبيلة الألمانية وبالطبقة النبيلة التي تبنت اتجاها تشيكيا ، فقد شعرت بعدم الارتياح الذي شعرت به الطبقة النبيلة الهونغارية ، عندما رأت أن الباتنت في ٢٦ شباط ١٨٦١ ، بدلت في روحها النظام الذي أعلنه دبلوم ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وأرجعت المركزية . وكان عند زعيم الطبقة النبيلة التشيكية كلام مارتينيك ، نفس الأفكار التي كانت عند الزعماء الهونغاريين مثل الكونت زيشسن أو الكونت اوتفوس ، ويرجو نظاماً اتحادياً تمارس فيه الطبقة

النبيلة نفوذاً مسيطراً وغالباً ، وكما كانت الطبقة النبيلة النمساوية تجهل البورجوازية الليبرالية ، كان يعرف قليلاً ، أو يجهل البورجوازية التشيكية الليبرالية ، حتى إنه يشعر بالحذر حيال رجال ١٨٤٨ ، حيال **ريغر** ، ولكنه يرى فيها قوة ويحاول الوصول إليها ، ويريد أن يقيم معها سياسة مصالحة ، وبخاصة ، بسبب قوة المدرسة التاريخية التشيكية . وكانت الطبقة النبيلة في بوهيميا ترى أن تاريخ بالاتسكي ، بالرغم من الروح الديموقراطية التي تحركه ، يبدي حججاً عديدة جداً لصالح هذا الحق التاريخي الذي تطالب نفسها به .

قررت الطبقة النبيلة البوهيمية أن تتبنى موقفاً مشابهاً تقريباً لموقف الطبقة النبيلة في هونغاريا . وكانت هذه الطبقة تطالب بـ « الحقوق التاريخية » لمملكة القديس - ايتين - والطبقة النبيلة الكرواتية من جهتها ، تطالب بحقوق المملكة « الثلاثية الموحدة » ؛ والطبقة النبيلة البوهيمية تذكر بحقوق وتاج القديس فانسيسلاس لصالح مملكة بوهيميا .

وجود التشيكيين في برلمان ڤينّا

ولكن الأسلوب ، التاكتيك ، تغير ، فبينما قرر الهونغاريون والكرواتيون ألا يرسلوا نوابهم إلى البرلمان المركزي عن طريق الانتخابات في الدياط ، قبل التشيكيون أن يرسلوا نوابهم إلى ڤينّا ، وسمي الامبراطور بالاتسكي عضواً في مجلس الأمراء ، تحت تأثير الطبقة النبيلة بالطبع ، واستقبل النواب التشيكيين الذين انتخبهم الدياط ، ونذكر منهم أحراراً ، مثل **ريغر** أو المونسنيور **جيرسيك** ، اسقف شيسكيبو ديجوفيس ، قبلوا الذهاب إلى ڤينّا ، وتبنى الوفد التشيكي في جلسات البرلمان موقفين : تارة يدافع ، وتارة يصر كثيراً على الحجج التاريخية ويطالب بالاعتراف بمملكة بوهيميا .

ولا توجد حجج بالاتسكي في خطبه فحسب ، وإنما أيضاً في مراسلته

المنشـورة حـديثـاً ، فمن ذلـك أن رسـالـة ١٨٦٢ تعكس رأيـه قبـل بضعـة أشهر ، وعندما كان في برلمان ڤينّا صرح : « إذا لم توجد حقوق تاريخيـة للتـاج التشيكي ، فعندئذ لا يكون لفرانسوا ـ جوزيف حق في هذا التاج ، لأنـه لم يرثـه إلا بـالحق التاريخي . ولم يرث أكثر مما كان خاصاً بسلفـه فردينـانـد ، وليس لـه من حقوق أكثر مما أعطاه الدستور المجدد للبلاد » . وقد خول هـذا الـدستور المجـدد للبلاد في ١٦٢٧ بعـد واقعـة « الجبـل الأبيض » . ويـدعي بـه التشيكيـون ، كما يـدعي الهونغاريون بالبراغماتيك سانكسيون (المؤيدات الذرائعية) لعام ١٧١٣ . ويتـابع بالاتسكي : « ومن المستحيل عليه أن يزيد في حقوق التاج والأمة التشيكية أو أن ينقصها أيضـاً . وفي ١٨٤٨ دعيت الأمـة إلى مشـاورة وإلى منـاقشـة في العلاقـات الحقوقية الجديدة بين الملك والأمـة . وقبل بلوغ الهـدف بحل ديـاط كروميريج ، أقيم وضع معـاكس للحـق ، حتى ٢٠ تشرين الأول ؛ ومنـذ ذلـك التـاريـخ دعي الدياط من جديد ، للتفاهم على دستور جديد ، ووعد بأن يمتد هذا الـدستور على الامبراطورية كلها »[1] وهذه إذن هي الاستمرارية الحقوقيـة للأعمـال (الصكوك) التي بنيت عليها المطالبة بالحقوق التاريخيـة لبوهيميـا ؛ الـدستور القـديم ، ودبلوم ١٨٦٠ ، الذي دعا إلى اتفاق جديد على نظام الامبراطورية .

لماذا تبنى التشيكيون هـذا الموقف ؟ وهل ستكون لهم فوائـد أكثر إذا ظلـوا ممتنعين كالهونغـاريين ؟ لقـد نـوقش هـذا الأمر كثيراً ، حتى إن الفريـق الليبرالي الأكثر تقدماً ، فريق **غريغر وسلادكوفسكي** ، أخـذ على **بـالاتسكي و ريغر** تخليهما لتأثير الطبقة النبيلة ، وما من شك في أن رجال الـدولـة التشيكيين ذهبوا إلى ڤينّـا بروح يجـدوا فيهـا منبراً أوسع ، وكانـوا يـأملـون أيضـاً بلقـاء السـلافيين الآخرين ، ووجـدوا فيهـا البولنـديين ، ولكن الكرواتيين كانوا غـائبين ، وكانـوا

(١) Correspondance Familiales de palacky, narodny Listy, Ed. stloukal, 1930, P. 210, (17 Fevrier 1862)

يـأملـون أخيراً أن يرفعـوا القضيـة التشيكيـة أمـام الرأي الأوربي الـذي كان أكثر انتباها لكل ما يجري في برلمان ڤينّا مما يجري في مناقشات ديـاط براغ . وعلى كل حال بعد بضعة أشهر ، شعروا بأن عداء النمسـاويين الأحرار في ڤينّـا ، كان عظيمـاً جـداً ضـدهم . وكان هـؤلاء النمسـاويـون الأحرار ، بـاعتبـارهم ألمـان ، معـادين للسلافيين ، ولا يريدون تحويل الملكية في الاتجاه الذي يكون ملائمـاً لهم ، أي في الاتجـاه الاتحـادي الفيـدرالي ، وبـاعتبـارهم أحراراً كانـوا يكافحـون الاتحـاديـة الفيدرالية ، لأن الاتحادية تعني بالنسبة لهم نفوذ الأوساط المحافظة .

كتب بـالاتسكي إلى صهره **ريغر** : « لو كان الكرواتيـون يفهمـون الـوضـع لأدوا لنا خدمات كبرى جـداً ، وإذا استطعت فـاعمل في هـذا الاتجـاه ، وأفهمهم بـأنهم إذا ادعوا بـدبلوم ٢٠ تشرين الأول ، بصـورة مستقلـة عن المجر ، أمكنهم أن يطلبوا لأنفسهم الضمانات السياسية التي نحاول تـأمينهـا للتشيكيين والبولنـديين » وأضاف هذه العبارة الهامة جداً : « إذا كان للتيجان السلافية بنفس الدرجـة على الصعيد نفسه ، مثل هذه الحقوق ، فليس لنـا مـا نخشـاه من الألمـان ولا من المجر وسيعاون بالتقابل بعضنا بعضاً »[١] .

وفسحت المناقشات البرلمانية المجال لحوادث عـارضـة ذات معنى ومغزى : فمن ذلك أن نائباً ألمانيا من مورافيا باسم **جيسكرا** (الاسم السلافي) صرح بـأن تـاج بوهيميا يبدو له « تصوفاً » وليس له معنى ، بـالنسبـة لـه ، أكثر من لقب « ملـك القدس » الذي يحمله امبراطور النمسا . وهذا اللقب « ملـك القـدس » لقب شرف وفارغ ، مثل جمهوريـة البنـدقيـة التي كانت في بعض الأوقـات « ملكـة قبرص » ومثل ملـك انكلترا الـذي حمل خلال زمن طويـل لقب « ملـك انكلترا وفرنسـا »

---

(١) المصدر السابق نفسه : ص ٢٠٥ ، رسالة إلى ريغر ، ٨ تشرين الثاني ١٨٦١ .

ومثل لويس الرابع عشر وملك اسبانيا اللذين كان يحمل كلاهما لقب « كونت بورغونيا » في زمن ما .

تقدم الأمة التشيكية

ومنذ ١٨٦٣ ، اقتنع التشيكيون بأنهم لا يكسبون شيئاً من بقائهم في ڤينّا ، وغادروا البرلمان ، وبقي البرلمان مؤلفاً من ألمان وبولنديين وبعض السلوفينيين . واستحق هذا البرلمان « الضيق » شيئاً فشيئاً اسمه آنذاك . ومع ذلك ظل يصوت على الميزانية ، ويمارس العمل التشريعي كما لو كان يمثل المملكة النمساوية ـ الهونغارية كلها .

ويجب ألا يصرف دور الامتناع هذا ، في ڤينّا ، نظرنا عن التقدم الذي حققه التشيكيون في بلدهم ، ولا عن تقدم دياط بوهيميا ونشاطه التشريعي . فقد كان يناقش القوانين المتعلقة بأراضي بوهيميا كـ : قانون الانتخاب لتعديل الدوائر الانتخابية بغية تصحيح الفائدة التي خولتها باتنت ٢٦ شباط ١٨٦١ إلى الدوائر الألمانية على حساب الدوائر التشيكية ، والصفة المناوئة للمساواة ، والملائمة للملكية الكبرى على حساب المدن والأرياف . وناقش الدياط أيضاً ، في ١٨٦٤ ، قانوناً في اللغات . وهذه القوانين ، من حيث المبدأ ، يجب أن تعرض على برلمان ڤينّا ، ولكنها أعدّت أخيراً . ومن هنا يرى كيف أن التشيكيين يؤكدون استقلال قوميتهم ووعيهم لتقدمهم .

وليس هذا كل شيء ، فقد تأكد التقدم الفكري والاقتصادي التشيكي في هذه السنوات التي لم يظهر فيها النواب التشيكيون في ڤينّا : فمن ذلك أن المؤلف الموسيقي **سميتانا** كسب شهرته بـ « المخطوبة المباعة » ١٨٦٦ . ونشأت جمعيتان فنيتان كبيرتان : إحداهما جمعية كونشرتو « الهلاهول » أي « الصدى » والأخرى ما زالت موجودة بعد وهي جمعية « اوميليكا بيسيدا » أي « جمعية الفنون » .

وأخيراً أسس الوطني الكبير **فوغنر** وصهره **تيرس** « جمعية السوكول » أي « جمعية الصقور » ، وستلعب هذه دوراً عظيماً في حياة الجماعة التشيكية . وهي رابطة جمنازية (رياضية) همها تنمية الأجسام المتناسقة وإيقاظ روح التضامن والفداء للقضية القومية .

ومع ذلك ، وجدت أيضاً اضطهادات الصحافة والدعاوى المقامة ضدها ونشاط الضابطة (الشرطة) الذي يذكر بالساعات القاتمة لنظام باخ . وفي الوقت نفسه، تدخل انقسام رهيب في الأوساط الفكرية والسياسية التشيكية على أثر الثورة البولاندية في ١٨٦٣ . فقد أوقعت هذه الثورة شعبين سلافيين في النزاع : الروس والبولنديين ؛ ومن الممكن القول ثلاثة شعوب إذا فكرنا بالروثينيين ، فلاحي الجزء الأوكراني من بولندا . فقد اتهم الروس البولنديين بالظلم ، وكان الزعيمان السياسيان **ريغر وبالاتسكي** ، اللذان لا يشعران بعطف كبير جداً على البولنديين ، يخشيان أن تفسد علاقاتها مع روسيا ، أكبر أمة سلافية ، ولذا كانا حساسين جداً بالتدابير التي اتخذها القيصر الكسندر الثاني ، من قبل لصالح الفلاحين ، وهي إلغاء القنانة . وعلى العكس كان الليبراليان الأكثر تقدماً ، **غريغر وسلادكوفسكي** يعتقدان بأن قضية العدالة إلى جانب الشعب البولندي ، ويشهران بالحكم الأوتوقراطي (الفردي) في حكومة القيصر .

ومن هنا كانت القطيعة بين الموجهين التشيكيين ، فمن ذلك أن **بالاتسكي وريغر** وجدا نفسيهما قد طرحا قليلاً نحو اليمين ، لأنهما لم يساندا قضية شعب ثائر ، وبدا أنهما ضالعان مع الحكومات الماضية ومنحازان لجانب العواهل ، وغادرا « النارودني ليستي » وأسسا جريدة جديدة « نارود » أي « الأمة » .

وهناك نتيجة أخرى لثورة ١٨٦٣ ، وهي أن بولنديي غاليسيا لم يتحركوا ، وبالعكس تقربوا من حكومة ڤيينّا وانتظروا منها حماية ناجعة .

التقدم نحو الحل الثنائي

وأخيرا ، كان لحوادث بولندا هذه نتائج على سياسة أوربة العامة : فقد اعتقد إمبراطور النمسا أن الوقت حان لتأمين تفوقه المعنوي ، على الأقل ، على السّادة الألمان ، وحاول أن يشد أواصر الكونفدراسيون الجرماني تحت إدارته ، ولكن محاولته هذه لعقد مؤتمر للعواهل في فرنكفورت ، في آب ١٨٦٣ ، أدت إلى إخفاقه بسبب امتناع بروسيا . ومنذئذ ارتسمت في أوربة الوسطى أكبر منافسة بين النمسا وبروسيا ، وهذا الإخفاق في الخارج ، أعطى الهونغاريين يقيناً بأن الملكية ستكون بحاجة لهم . وفي أحد الفصح ، في ١٦ نيسان ١٨٦٥ ، نشرت الجريدة الهونغارية الكبرى « بستي نابلو » مقالاً للزعيم **دياك** عرض فيه هذه النظرية : نظراً لغياب الهونغاريين في برلمان ڤينّا ، لم يتمكن النظام العام من السير والعمل ، ولذا فإن الحالة العامة للملكية خطرة وحرجة ، ومع ذلك فإن الهونغاريين على استعداد للتفاهم شريطة أن يعترف بوضعهم الخاص في الملكية ، واستقلالهم وحقوقهم التاريخية . وفي هذه الشروط يضحون في سبيل المصلحة العامة والقضية المشتركة . وهذا الوضع بعيد تماماً عن تشدد **كوسّوت** .

وكان لهذا المقال دوي كبير جداً . ففي الملكية ، عرف بأنه يعلن عن تقارب بين العاهل والهونغاريين . وتصور حل يقتصر على اتفاق بين الفريقين الأساسيين ، الألمان والمجر ، عوضاً عن أن يكون عاماً وممتداً على جميع أمم الإمبراطورية .

وبعد بضعة أشهر على مقال دياك الشهير ، ظهرت في « نارود » سلسلة مقالات لبالاتسكي تحت عنوان : « فكرة الدولة النمساوية » أتى فيها بحل يعارض به حل دياك الذي يطالب ، باسم الهونغاريين ، بحقهم القديم ، أما التشيكيون فيبدون أكثر تواضعاً ، لأنهم يطلبون دبلوم تشرين الأول . وفي روح هذا الدبلوم

يجب أن تتجدد الملكية ، وتعطى دستوراً جديداً عوضاً عن باتنت شهر شباط التي بدا إخفاقها الآن واضحاً .

فكرة بالاتسكي في الدولة النمساوية

وهذه المقالات ليست أصيلة جداً ، إلا أنها تشهد على تغيير أفكار بالاتسكي القديمة ، عندما كان في ١٨٤٨ ، يذكر بوحدة قضية التشيكيين والسلوفاكيين . لقد تبنى في « فكرة الدولة النمساوية » نظرية اوتفوس في « الفرديات التاريخية » وبالتالي ، نراه يتكلم عن مملكة بوهيميا ولا يتكلم عن أرض السلوفاكيين . ولكن الغرض الأساسي ، بخاصة ، يبدو في الخوف من الثنائية ومن أخطارها . لأن تقسيم الملكية بين الألمان والمجر يضع السلافيين في حالة يائسة ، ولا يبعد أن ينظروا خارج الملكية ، وأن يوجهوا انتباههم وأمانيهم شطر روسيا ، ولذا يفهم كيف أن بالاتسكي بدا حذراً ، قبل عامين ، في القضية البولندية ؛ لقد كان يشعر كم كان خطراً بالنسبة للتشيكيين وحتى سلافيي إمبراطورية النمسا ، أن تثار الدولة السلافية الوحيدة الكبرى في أوربا وعندها من القدرة ما يجعلها تأتي لمساندتهم .

ونذكر عبارة ذات مغزى اقتطفت من سلسلة المقالات التي كتبها بالاتسكي ، وهي عبارة أساسية في تاريخ القوميات السلافية . وستبقى شهيرة كالعبارة المذكورة في الفصل الأول : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . وهذه العبارة هي : « أن يوم إعلان الثنائية ، الحكم الثنائي ، سيكون بضرورة الطبيعة الحتمية ، في الوقت ذاته ، يوم ميلاد الجامعة السلافية ، في أقل شكل يرجى لها . وسيكون أهل الواحدة عرّابي الأخرى . أما ما يتبع ، فإن كل قارئ يمكنه أن يتصوره بنفسه . ونحن السلافيين سنلقى المستقبل بألم خالص ، ولكن دون وجل . وكنا قبل النمسا . وسنكون بعدها أيضاً » . وهذه الفكرة تتم

وتصحح فكرة ١٨٤٨ . ففي ١٨٤٨ ، وجب الحفاظ على النمسا ؛ أما في ١٨٦٥ فيجب التحذير ، لأن النمسا إذا لم تمنح العدل للقوميات السلافية ، فإن هذه القوميات ستبقى بعدها . ومع ذلك فإن مقالات بالاتسكي لم تغير ، في حينه ، شيئاً أثناء الحوادث .

تعليق الباتنت

في شهر أيلول ١٨٦٥ ، علقت باتنت الدستور وحل محل الوزير شمرلنغ نبيل حاكم بوهيميا السابق ، الكونت **بلكريدي** . وأعلنت باتنت التعليق أن الدستور لا يمكن أن يطبق أمام رفض الهونغاريين المشاركة في جلسات البرلمان المركزي في ڤينّا . وستعرض نصوص جديدة على دياط هونغاريا ودياط كرواتيا ، وستعلم الدياطات الأخرى في الملكية بنتيجة هذه المفاوضات . ولا شيء من كل هذا يهدم دبلوم تشرين الأول ، وسيبقى دوماً الحجر الأساسي في بناء في حالة إنشاء .

ومع ذلك ، فإن تعليق الباتنت خطر جداً . لأنه يسجل خطوة أخرى نحو الثنائية . ونظراً لأنه يلغي باتنت ١٨٦١ ، فقد رحب به السلافيون بشكل جيد . وانعقد دياط بوهيميا ، في شهر كانون الأول ١٨٦٥ ، وطالب بتتويج الملك ، لأن فرانسوا - جوزيف لم يتوج بعد ملكاً لبوهيميا كسلفه في ١٨٣٦ . ولقد كان فرانسوا - جوزيف يحب التيجان كثيراً ، وأعطى وعده طواعيةً . وظلت كرواتيا تطالب بحق المملكة الثلاثية ، أي باتحادها مع التخوم العسكرية ودالماسيا . وعلق الإمبراطور كل شيء على المفاوضات بين كرواتيا وهونغاريا ، لأن كرواتيا جزء من مملكة هونغاريا التاريخية . فقبل دياط كرواتيا ، ودون أن يحصل على وعود تتعلق بالتخوم العسكرية أو دالماسيا ، أرسل اثني عشر مندوباً للتفاوض مع هونغاريا في ١٨٦٦ .

يجب أن تتجدد الملكية ، وتعطى دستوراً جديداً عوضاً عن باتنت شهر شباط التي بدا إخفاقها الآن واضحاً .

فكرة بالاتسكي في الدولة النمساوية

وهذه المقالات ليست أصيلة جداً ، إلا أنها تشهد على تغيير أفكار بالاتسكي القديمة ، عندما كان في ١٨٤٨ ، يذكر بوحدة قضية التشيكيين والسلوفاكيين . لقد تبنى في « فكرة الدولة النمساوية » نظرية اوتفوس في « الفرديات التاريخية » وبالتالي ، نراه يتكلم عن مملكة بوهيميا ولا يتكلم عن أرض السلوفاكيين . ولكن الغرض الأساسي ، بخاصة ، يبدو في الخوف من الثنائية ومن أخطارها . لأن تقسيم الملكية بين الألمان والمجر يضع السلافيين في حالة يائسة ، ولا يبعد أن ينظروا خارج الملكية ، وأن يوجهوا انتباههم وأمانيهم شطر روسيا ، ولذا يفهم كيف أن بالاتسكي بدا حذراً ، قبل عامين ، في القضية البولندية ؛ لقد كان يشعر كم كان خطراً بالنسبة للتشيكيين وحتى سلافيي إمبراطورية النمسا ، أن تثار الدولة السلافية الوحيدة الكبرى في أوربا وعندها من القدرة ما يجعلها تأتي لمساندتهم .

ونذكر عبارة ذات مغزى اقتطفت من سلسلة المقالات التي كتبها بالاتسكي ، وهي عبارة أساسية في تاريخ القوميات السلافية . وستبقى شهيرة كالعبارة المذكورة في الفصل الأول : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . وهذه العبارة هي : « أن يوم إعلان الثنائية ، الحكم الثنائي ، سيكون بضرورة الطبيعة الحتمية ، في الوقت ذاته ، يوم ميلاد الجامعة السلافية ، في أقل شكل يرجى لها . وسيكون أهل الواحدة عرّابي الأخرى . أما ما يتبع ، فإن كل قارئ يمكنه أن يتصوره بنفسه . ونحن السلافيين سنلقى المستقبل بألم خالص ، ولكن دون وجل . وكنا قبل النمسا . وسنكون بعدها أيضاً » . وهذه الفكرة تتم

وتصحح فكرة ١٨٤٨ . ففي ١٨٤٨ ، وجب الحفاظ على النمسا ؛ أما في ١٨٦٥ فيجب التحذير ، لأن النمسا إذا لم تمنح العدل للقوميات السلافية ، فإن هذه القوميات ستبقى بعدها . ومع ذلك فإن مقالات بالاتسكي لم تغير ، في حينه ، شيئاً أثناء الحوادث .

تعليق الباتنت

في شهر أيلول ١٨٦٥ ، علقت باتنت الدستور وحل محل الوزير شمرلنغ نبيل حاكم بوهيميا السابق ، الكونت **بلكريدي** . وأعلنت باتنت التعليق أن الدستور لا يمكن أن يطبق أمام رفض الهونغاريين المشاركة في جلسات البرلمان المركزي في ڤينّا . وستعرض نصوص جديدة على دياط هونغاريا ودياط كرواتيا ، وستعلم الدياطات الأخرى في الملكية بنتيجة هذه المفاوضات . ولا شيء من كل هذا يهدم دبلوم تشرين الأول ، وسيبقى دوماً الحجر الأساسي في بناء في حالة إنشاء .

ومع ذلك ، فإن تعليق الباتنت خطر جداً . لأنه يسجل خطوة أخرى نحو الثنائية . ونظراً لأنه يلغي باتنت ١٨٦١ ، فقد رحب به السلافيون بشكل جيد . وانعقد دياط بوهيميا ، في شهر كانون الأول ١٨٦٥ ، وطالب بتتويج الملك ، لأن فرانسوا - جوزيف لم يتوج بعد ملكاً لبوهيميا كسلفه في ١٨٣٦ . ولقد كان فرانسوا - جوزيف يحب التيجان كثيراً ، وأعطى وعده طواعيةً . وظلت كرواتيا تطالب بحق المملكة الثلاثية ، أي باتحادها مع التخوم العسكرية ودالماسيا . وعلق الإمبراطور كل شيء على المفاوضات بين كرواتيا وهو نغاريا ، لأن كرواتيا جزء من مملكة هونغاريا التاريخية . فقبل دياط كرواتيا ، ودون أن يحصل على وعود تتعلق بالتخوم العسكرية أو دالماسيا ، أرسل اثني عشر مندوباً للتفاوض مع هونغاريا في ١٨٦٦ .

انعقد دياط هونغاريـا ، وعين لجنـة من ٥٢ عضواً ، وانتخبت هـذه اللجنـة بدورها لجنة تحتية من ١٥ عضواً لإعداد مشروع تسوية بين العاهل وهونغـاريـا . وعجل بكل شيء ، بعد أن شعر بحرب محتملة الوقوع بين بروسيا والنمسـا ، لإعـداد المشروع قبل نشوب الحرب . وفي الواقع ، أعـد هـذا المشروع بعـد قليـل ، وحـل الدياط بحجة أن الحرب قريبة .

محك حرب ١٨٦٦

في هونغاريا

لقـد ألح على واقع أسـاسي ، وهو أن النمسـا تعتمـد أسـاسـاً على الجيش . لأن تـاريخ النمسـا في القرن التـاسـع عشر ، في الجـزء الأكبر منـه ، تـاريـخ دولـة عسكريـة . ولأن هزيـمة الجيش ستكون خطيرة على النظـام ، كما وقع في ١٩١٨ ، عندما وجهت الهزيمة آخر الضربـات للنظـام النمسـاوي ـ الهونغـاري . وفي سنـة ١٨٦٦ ، أمكن التسـاؤل مـا إذا كانت الملكيـة ستبقى بعـد الحرب . ولكن الفكرة التي رسخت بعمـق في فكر الشعب كانت في أن النمســا أقـل ضرراً من بروسيــا ، وبالتالي يتضح الموقف للأوساط الموجهة والرأي . وحـاول البروسيون أن يستميلوا الهـونغــاريين إلى جــانبهم فلم يجيبـوهم . والتجـأت الإمبرطـورة وأولادهــا إلى هونغـاريـا ، ونجحت نجاحـاً عظيمـاً لـدى الشعب الهونغـاري كصـورة للـذكرى الشهيرة لماريا تيريزا في ١٧٤٣ .

في بوهيميا

في بوهيميا لم يكن للحوادث على الأقل أهمية . فقد حـاول بسمارك أن يحـدث الاضطراب في الرأي التشيكي من جهتين : من الجهــة الليبراليــة ، بعرض حــل للعنـاصر الأكثر تقـدمـاً ، إلى **غريغر** وإلى سلادكوفسكي ، واقترح عليهما تشكيل مملكة بوهيميا المستقلة على أن يكون ملكها أميراً من بيت ساڤوا ، وهو آميـديـه ،

الابن الثاني لملك إيطاليا **فكتور - ايمانويل الثاني** ، وقد أصبح آميديه فيما بعد ملكاً على اسبانيا . هذا وإن اقتراح أمير من بيت ساڤوا يعني عرض حل يمكن أن يعجب الليبراليين المتقدمين . وكانت هذه السلالة القومية والليبرالية في إيطاليا على علاقات سيئة مع الكرسي - الأقدس ، ويظهر أنها كانت الضمانات بسياسة ليبرالية .

ومن جهة أخرى ، كان المسعى الثاني معارضاً تماماً . فقد ظهر في بوهيميا كراس بعنوان : « بكاء التاج التشكيلي ، أو كلام تشيكيّ عجوز موجه إلى مواطنيه الأعزاء في عام البؤس ١٨٦٦ » . وقد حرر في حاشية رودولف أمير تورن وتاكسيس . وهو تشيكي شرعي معاد لڤيينّا بمزاج متطرف ورجعي . وربما ألف هذا الكراس وطبع في برلين . وفيه نرى هذه العبارة : « لننفصل عن النمسا ولنعش بدونها حياتنا المستقلة » . وهكذا كانت محاولات تفتيت النظام النمساوي - الهونغاري التي قام بها بسمارك في ذلك الحين . ولم يقف عندها مطلقاً ، ولكن ذكراها كانت بالغة .

ولاء التشيكيين

وعلى العكس ، أظهر رجال الدولة التشيكيون ولاءهم كالهونغاريين ، حتى إنهم اقترحوا أن يسلحوا « الصقور » ، وهذا ما لم تجرؤ الحكومة على قبوله . وذهبوا إلى ڤيينّا يحملون تاج بوهيميا لئلا يقع في أيدي البروسيين . والتقى **ريغر** و **براونر** **المورافي** و **برازاك** برجال الدولة البولنديين **غولوشووسكي** و **لوبورميرسكي** ، وكذلك المونسنيور ستروسماير . وكانوا يأملون بأن تخرج حرب ١٨٦٦ نمسا اتحادية (فيدرالية) حسب تمنياتهم . والواقع هو أن معاهدة براغ ، التي انتزعت من النمسا منطقة البندقية ، عززت طابع الملكية السلافي . وفي شهر تشرين الأول ١٨٦٦ ، زار فرانسوا - جوزيف براغ . فهل يجب أن يستفاد من

هذه الزيارة للحصول على تعهدات ؟ لم يطلب رجال الدولة التشيكيون شيئاً جديداً ، واكتفوا ، في الشتاء التالي ، بأن يسمعوا الدياط بمطالبهم .

ويدل خطاب **ريغر** على التعلق المتين بالنمسا ، ولكن أيضاً على الطابع الشرطي لهذا التعلق ، ويلمح بالتهديد بدعوة بروسيا في الحالة التي يقوم فيها مع الهونغاريين اتفاق معاكس لمصالح التشيكيين ؛ ويقول ريغر : « نريد قبل كل شيء الحفاظ على الامبرطورية ، لأننا نرى في وجود هذه الامبرطورية ضماناً لاستقلالنا القومي ، وضماناً للأمم الصغيرة الأخرى التي تجمعت فيها . وعلى هذه الامبرطورية ، التي نريد الحفاظ عليها ، أن تعطينا وتؤمن لنا ظروف وجودنا ، كما يجب ألا تكون سيدة ، بل أماً عادلة رؤوماً : وبتعبير آخر ، من الصعب علينا أن نجيب شدتها وقساوتها بالحب ؛ ومن الصعب أن ينتظر منا في الساعات الخطيرة التي ربما لا تكون بعيدة ، تضحيات عامة إزاء حكومة لم تمنحنا العدل .

أيها السادة ، إن الكلب يمكن أن يلحس اليد التي تضربه ، ولكن الأمة التي تعرف معنى قيمتها وكرامتها ، تطالب بحقها ، وعلينا ألا نسكت وعلينا ألا ننكر حتى الآن بأن القوميات السلافية في النمسا لم تحصل على حقها . إما أن تكون القومية السلافية كصورة عن ساندريلاّن (ساندرلاّ)[1] التي يتملق لأخواتها الكبيرات خلافاً لمصالحها ، فتلك ، أيها السادة حالة لا يمكن أن تدوم .وعلى الأخوات أن يكن سواسية فيما بينهن ، أو عندئذ لا تعجبوا إذا وجد في مكان آخر أمراء سحرة يدركون جمال وصفة الفتاة المحتقرة » . وأيضاً : « بين العملاق الروسي والعملاق الألماني ، يوجد على خارطة أوربة ، عدد من البلاد والأمم الصغيرة التي لا تستطيع أن تعيش بنفسها ، أو التي ، إذا كانت مثقلة بمصيرها الخاص ، يمكن أن تكون محرومة من استقلالها بجذب الدول المجاورة ، ملمحاً

---

(١) يشير هنا إلى قصة ساندريون (ساندرلا) للكاتب برّو Perrault .

بذلك إلى ألمانيا . إن دور النمسا في تاريخ العالم هو توحيد هـذه البلاد الصغيرة في كلٍ واحد ، لتستطيع الدفاع عن نفسهـا وتحمي بعضهـا ضـد جيرانهـا ، ولتسـاعـد بعضها في تنميتها المشتركة ، ولتتعرف بحقوق بعضها وتحترمها . هذا ، في قنـاعتي ، الدور العالمي للنمسا ، وليس لها غيره ، وليس لها ما تعمله في هـذا العـالم ، وليس لهـا سبب وجـود ، وقـد لفـظ هـذا التعبير الأخير بـالفرنسيـة ، وإذا لم تفهم هـذا الدور ، فلن يكون لها قوة ، ولا فكرة موجهة . وعنـدئـذ ، أيهـا السـادة ، تموت بضعفها الخاص وهرمها » . وهذه النصوص تبين السمو الروحي الـذي ارتقت إليـه المناقشات في دياط بوهيميا .

إنجاز التسوية النمساوية ـ الهونغارية

المفاوضات الأخيرة

وخابت الآمال السلافية مرة أخرى أيضاً . فقـد استـأنف فرنسوا ـ جوزيف المفاوضات مع الهونغاريين . وبـدا هؤلاء مهرة جـداً . وعنـدمـا طلبت الحكومـة النمساوية منهم : أين نحن ؟ أجابوا بصوت دياك : « لا شيء بعد سادوفا أكثر مما قبلها » ، أي إن هزيمة الملكية النمساوية في حرب ١٨٦٦ ، ضد بروسيا ، لا تجعلنا نجـد الفرصـة صـالحـة لنطلب أكثر . إننـا نتمسـك بمـا كان في نص مشروع الخمسة عشر . وتقدمت المفاوضات ، ودعـا فرنسوا ـ جوزيف لوزارة الشؤون الخـارجيـة الكونت **بوسْت** ، وهو وزير ساكسوني سـابق ، عليم جـداً بـالشؤون الألمـانيـة ، ويمكن أن يكون أكثر بكثير مما قيل في شؤون الملكية ، في كل حالٍ مناوئـة جـداً لبروسيا . وكان حلمه أن يستأنف بالشكل الذي تفرضه الظروف الخاصـة في سنـة ١٨٦٦ ، مشاريع مترنيخ وشفارتزنبرغ . ولا يعتقد بالحـظ المـاضي في جعل النمسـا دولـة أوربيـة عظمى . ولكن هـذا الحـظ لا يمكن أن يحـاول إلا إذا لم يقم الهونغاريون ، في الداخل ، بمعارضة . ولم يهتم كثيراً بمصير الأمم السلافية .

ولاقت المفاوضات مع هونغاريا مصاعب . وليس في موضوعنا أن نعيد رسم تاريخها . ويكفي لفهم ما يأتي أن نذكر بأن استقلال هونغاريا سيعترف به مع قبول مبدأ تحالف دائم ووحدة مصالح في بعض النقاط : وذلك بأن تؤلف النمسا وهونغاريا دولتين مستقلتين : إمبراطورية النمسا ، ومملكة هونغاريا . ولكن سياستهما الخارجية واحدة . وهذا ما تمسك به الإمبراطور بصورة أساسية ، وبالتالي وحدة الجيش . وفي بداية شباط ١٨٦٧ تألفت وزارة هونغارية خاصة برئاسة الكونت **يوليوس آندراسي** . ثم عرض مشروع التسوية على دياط هونغاريا ، ووافق عليه في شهر أيار بالأغلبية . وفي حزيران ، توج فرنسوا - جوزيف ملكاً في بودابست .

ولكن التسوية ، من جهة أخرى ، يجب أن تعرض على برلمان النمسا . وعندئذ حدث خلاف بين بوست والكونت بلكريدي . كان بلكريدي يريد أن يوافق على التسوية مع هونغاريا برلمان خاص تنتخبه الدياطات ، وأن يكون للسلافيين فيه نفوذ كبير جداً يتناسب وأهميتهم العددية ، وبالتالي أن يطمئنوا ، أو ما يقارب ذلك ، إلى أنه سيعطى للاتفاق كل ضمانات الصلابة ، على اعتبار أنه سيوافق عليه تمثيل صالح للحكم في أمر الملكية . ولكن الكونت بوست توقع أن يقوم السلافيون بمعارضة ، وللانتهاء بسرعة اقترح حلاً أبسط بكثير : وهو البرلمان حسب باتنت ١٨٦١ . وفي الحقيقة ، إن باتنت ١٨٦٥ علقت باتنت ١٨٦١ ، ولكن من الممكن دوماً إعادة هذه ووضعها موضع التنفيذ من جديد . وانسحب بلكريدي ، وأصبح بوست رئيساً لمجلس الوزراء في النمسا . وأجريت انتخابات جديدة للدياطات لتستطيع هذه الدياطات أن ترسل نوابها إلى برلمان فينا . ومارست الحكومة ضغطاً شديداً جداً . وخسر السلافيون الأكثرية في دياط بوهيميا ، وراوغت الأوساط المحافظة ، وأخيراً حصل على برلمان مركزي ينقصه

النواب التشيكيون . وعندما انعقد ، وافقت الأكثرية على التسوية في كانون الأول ١٨٦٧ .

موقف السلافيين

ما موقف الكرواتيين والتشيكيين والبولنديين أثناء هذه المفاوضات الأخيرة ؟ لقد صوت البولنديون على التسوية عن كره لموقف التشيكيين في قضية ١٨٦٣ ، وفي قضية أخرى سنوضحها بعد قليل .

تحفظ الكرواتيين

أما بشأن الكرواتيين ، فإن الدياط الذي دعي ، في تشرين الثاني ١٨٦٦ ، عاود أمنيته في الحصول على الاعتراف بوحدة كرواتيا التاريخية ، وعلى المطالبة نفسها دوماً : دالماسيا والتخوم العسكرية . وأجل الدياط ، ثم دعي في أيار ، ولكن روعي ، في ذلك الحين ، إبعاد زعيمه الأساسي ، المونسنيور ستروسماير . فقد دعي الأسقف إلى ڤينّا ، واقترح عليه الخيار بين أمرين : إما التصويت على التسوية النمساوية - الهونغارية ، وإما الذهاب إلى باريس وزيارة المعرض العام . وفضل المونسنيور ستروسماير الذهاب إلى باريس ، ولم يبدل غيابه موقف الدياط : لأن دياط كرواتيا ظل يطالب بأراضيه قبل كل تفاهم مع هونغاريا . وعندئذ حلّ في ٢٥ أيار ، وجرى تتويج بودابست دون مشاركة نواب كرواتيا .

التشيكيون في موسكو

ولم يستطع التشيكيون ، في ذلك الحين ، أن يلعبوا دوراً نافذاً . وكانوا ينتظرون ويبحثون عن جهات أخرى تساندهم وتواسيهم . فمن ذلك أن معرض ١٨٦٧ قدم حجة سعيدة جداً أيضاً . فقد ذهب إليه **بالاتسكي وريغر** واتصلا

ببعض الأوساط الباريسية ، والتقيا في فندق لامبير في جزيرة القديس - لوي ، بزعماء الهجرة البولندية ، ونخص بالذكر منهم الجنرال الكونت **زامويسكي** ، وحاولا أن يجدا بهم حلفاء . ثم ذهبا إلى موسكو ، وعقد فيها اجتماع كبير لكل السلافيين . ولم يكن هذا المؤتمر مؤتمراً سياسياً ، بل مؤتمراً علمياً دعت إليه جمعية العلوم الطبيعية ، في موسكو ، جميع الأمم السلافية في أوربة . ومثل التشيكيين فيه **بالاتسكي وغريغر وريغر** والرسام **مانيس** . وأرسلت سلوفاكيا رجلاً سياسياً ، **مودرون** ، أحد مؤلفي مذكرة ١٨٦١ ، كما رأينا سابقاً . وأوفدت كرواتيا الدكتور الشهير **غاي** ، مؤسس الالليرية . وأرسل صربيو هونغاريا موفداً . ووجد أيضاً ممثلون عن البوكوفين وإمارة صربيا وبلغاريون . واستقبل القيصر الوفود في تساركويه - سيلو . وجرى نقاش كثير في غياب البولنديين . ولمح له العالم الروسي **پوغودين** ، الذي أصبح فيما بعد وزير التعليم العام ، تلميحاً ثقيلاً ومؤسفاً . ولكن ريغر حاول أن يبين ، في الظروف الخطيرة على مستقبل السلافيين ، كيف أن الاتحاد كان شرطاً للسلام الضروري للجميع . ولم يلق ، على وجه الصحة ، خطاباً سياسياً ، ولكنه أشار إلى الخطر الذي يجابه السلافيين من نجاح المفاوضات بين النمساويين والمجر ، وختم قوله بدعوة إلى تضامن الأمم الشقيقة : « أكرر ، أن ما قلته لكم ، أيها السادة ، لا يظهر عادلاً ولا ساراً لكثير منكم ، ولكنني ، والله على ما أقول شهيد ، لم أتكلم إلا بحبي لكم ، من قلب مخلص كلياً لجميع السلافيين ، وأرجوكم أن تفكروا بذلك بذهن مستريح . ولقد شاءت إرادة الله أن يقع كلامي على أرض صالحة . أكرر بأنني لا أسبب الضرر لحقوق الأمة الروسية ، وإذا ما اعترف البولنديون بحقها بإخلاص ، فإني آمل بأن الروس ، بصفتهم سلافيين صالحين ومؤمنين وتلاميذ كبيري الحواريين السلافيين ، **سيريل وميتود** ، سيكونون أول من يلفظ هذه الكلمة الجميلة ، كلمة الإحسان المسيحي : المصالحة » .

وللإجابة على تلميحات بوغودين ، حاول أن يقيم توفيقاً عادلاً بين شكاوى الروس الذين يأخذون على البولنديين **بولنة** الروثينيين ، وشكاوى البولنديين الذين يأخذون على الروس طرقهم في الدمج والضم .

أما ما يتعلق بروثينيي المنطقة البولندية فقد كانوا سبباً في سوء العلاقات بين البولنديين والروس .

الفصل الخامس

التسوية النمساوية ـ الهونغارية

تحليل التسوية

صفتها

كانت التسوية النمساوية ـ الهونغارية من أهم الأعمال في تاريخ القرن التاسع عشر . فقد أعطت حلاً لقضية وضعت ، على الأقل ، منذ ١٨٤٨ . لأن نظام الملكية النمساوية لم يتغير في خطوطه الكبرى من ١٨٦٧ إلى ١٩١٨ . ولكن أهميته الأوربية كانت عظيمة أيضاً . لأن سياسة النمسا الخارجية ، وهي عنصر أساسي في سياسة أوربه العامة ، جرت تبعاً للتسوية النمساوية ـ الهونغارية أو لردود الفعل في موضوعها من مختلف شعوب الملكية . وإذا استعملت صيغة مليئة بالتحفظ عن قصد ، وهي ما سمي التسوية النمساوية ـ الهونغارية ، فذلك للتذكير بفردية ، وهي أن التسوية النمساوية ـ الهونغارية ليست عملاً يمكن تأريخه بيوم ، ولكنها مجموعة قوانين متوازية تولد من جانب هونغاريا ، ومن جانب النمسا ، حالة واقع دائمة من وجه ، وقابلة للحذف كل عشرة أعوام ، من وجه آخر ، ونسميها التسوية النمساوية ـ الهونغارية . فمن جهة هونغاريا ، إن القانون ١٢ لعام ١٨٦٧ (القانون الهونغاري العام له عرف ، وهو أن يدل على القوانين أو مواد الدولة برقم وبتاريخ السنة) قد وافق عليه وأيده ملك هونغاريا في ١٢ حزيران . ومن جهة النمسا ، القوانين المتعلقة بالعلاقات مع هونغاريا ، وبالبناء السياسي والإداري

الخاص لإمبراطورية النمسا . وقد صوت **الرايخسرات** (مجلس الإمبراطورية) في ڤينّا على هذه القوانين الأخيرة ووافق عليها الإمبراطور في ٢١ كانون الأول . وهي تشكل دستور كانون الأول ١٨٦٧ .

ماذا يمثل القانون ١٢ بالنسبة لهونغاريا ؟

لفهم طـابعـه أو صفتـه جيـداً ، يجب أن يكـون لـدينـا بعض أفكار دقيقـة وواضحة عن الحق الهونغـاري العـام ، الـذي هو حق عـام أصيل في أوربـه ومفعم بذكريات وتقاليـد العصر الوسيـط . ففي هونغـاريـا ، نرى أن العـاهل الحقيقي ليس هو الملك ، بل تـاج القـديس ـ ايتين . وهـذا التـاج ليس جوهرة فحسب ، ورمزاً مقدساً ، وإنما هو أعلى تجسيد للدولـة الهونغـاريـة ، ولا يستطيع الملـك أن يمارس سلطته إلا إذا توج بالتـاج ـ الأقـدس . والملـك والبرلمـان والشعب يؤلفون أعضـاء « جسـد التـاج ـ الأقـدس » . وهكـذا لم يوافق على القـانون ١٢ إلا في ١٢ حزيران ، أي بعـد أربعـة أيـام على تتويج فرانسوا ـ جوزيف . وقـد خول هـذا الاحتفال فرانسوا ـ جوزيف الوسيلة في ممارسة سلطته بصورة قانونية .

إن المبدأ الموضوع في المـادة ١٢ إنمـا هو تثبيت **للبراغمـاتيـك سـانكسيون** (المـؤيـد الـذريعي) لعـام ١٧٢٣ ، التي وافقت عليهـا تبـاعـاً ديـاطـات شـارل السـادس ، ومن ثَمَّ اعترفت بهـا الـدول الأوربيـة ، وكانت في أصل حكم مـاريـا ـ تيريزا .

ماذا تحتوي هذه البراغماتيك سانكسيون ؟

إنهـا تؤكـد أن هونغـاريـا ، التي قبلت في ١٦٨٧ وراثـة التـاج في عـائلـة آل هـابسبورغ ، تعترف بعـدم حل الانتقـال الـوراثي مـع كل دول آل هـابسبـورغ ، وتتضمن اتحاداً شخصياً بين مملكة هونغاريا والدول الأخرى لبيت آل هابسبورغ .

ومن هنا يفهم معنى استئناف البراغماتيك سانكسيون والعودة إليها . لأن الاعتراف بالاتحاد مع الدول الأخرى يعني قبول المصالح المشتركة ، وإن القانون ١٢ لا يعني إلا تطبيق مبدأ معترف به . فهو إذن اتفاق بموجب البراغماتيك ، بين الملك المتوج ودياط هونغاريا ، على الشروط العملية للسنوات القادمة . وقد حررت ديباجة القانون ١٢ بأسلوب ديواني ثقيل قليلاً وبشكل واضح . وهي تعلن : « إن البرلمان الهونغاري دعي ليبحث ، انطلاقاً من مبادئ البراغماتيك سانكسيون ، عن الكيفيات الصالحة لأمن وديمومة الملكية ؛ وليؤمن لبلاد تاج هونغاريا وباقي بلاد وأقاليم جلالته ، نفوذاً دستورياً في المعالجة الدستورية للشؤون المشار إليها أعلاه » . ويراد بذلك دستور جديد بين ملك هونغاريا والأمة الهونغارية التي هي نفسها تابعة للدستور الذي يمنحه نفس الملك ، ولكن بصفته امبراطور (النمسا) ، للأجزاء الأخرى في امبراطوريته .

أما في باقي الملكية ، فالامبراطور أكثر حرية في الظاهر . فهو غير مرتبط بأي عمل يصعد في التقليد والماضي ، وغير مرتبط إلا بالكلام الذي أعطاه في دبلوم تشرين الأول ١٨٦٠ . ولكن هذا الكلام ، كان ينتظر مراعاته : وذلك بأن يدعو ، بإرادته الخاصة ، برلماناً مشتركاً لجميع ممالكه وأقاليمه الأخرى غير الهونغارية ، ويعرض عليه نظاماً دستورياً جديداً . ولقد رأينا في الفصل السابق كيف أن هذا البرلمان لم يكن غير الرايخسرات الضيق الذي توقعته باتنت ٢٦ شباط ١٨٦١ .

محتواها

أما وقد حللنا الصفة الحقوقية للتسوية ، وبينا كيف كانت مجموعة قوانين متوازية وتتناول نفس الموضوع ، فمن الممكن أن ندرس النظام الذي عينته للملكية بكاملها . إن القانون رقم ١٢ يشكل فيها المثل النموذجي . لأن قوانين

كانون الأول ١٨٧٦ ، في النمسا ، استأنفت بنودها الأساسية . وهنا يجب أن نميز الشؤون المشتركة الأصلية ، أي الشؤون التي كانت مشتركة أصلية بموجب البراغماتيك . وتتعلق بأمن وديمومة الملكية . وقد وضعت بصورة قطعية . وستدوم ما دامت الملكية . وهي التي تسمى في حينه « الصفة الدائمة لجانب » . وتأتي أولاً السياسة الخارجية . لأن لهونغاريا والامبراطورية النمساوية سياسة خارجية واحدة . وهذه السياسة تدافع عن « أمن وديمومة الملكية » . وبالتالي فإن للبلدين تمثيلاً دبلوماسياً واحداً . وكان سفراء فرانسوا ـ جوزيف يحملون لقب ، « سفير صاحب الجلالة امبراطور النمسا وملك هونغاريا » . ويقال في ڤينّا « قيصر وملك » وليس « امبراطور ـ ملك » . وبالواو (و) حرف العطف يفصل بين المدلولين ، النمساوي والهونغاري . ولكننا نجد تحت هذا التحفظ والحساسية نفس الدبلوماسيين ، ونفس السفراء ، ونفس القناصل .

ويأتي **الجيش** بعد ذلك . وكان فرانسوا ـ جوزيف شخصياً يعلق كثيراً على هذا الجيش . فقد كان زعيم الجيش ، ويعلم بأن ملكيته تعتمد على قوة عسكرية ضمان لسياسته الخارجية . وعليه فإن الجيش واحد لكل الملكية . وبه يوجد شيء فوق هونغاريا . حتى إن أنصار **كوسّوت** جرحوا في كرامتهم وصدموا من ذلك ، لأن الجيش لكل الملكية . وتعطى فيه الأوامر باللغة الألمانية . وما من شك في أنه أقيم أيضاً جيش بري هونغاري ، **الهونفد**[١] ، مرابط في المملكة مبدئياً ، وعليه ألا يخدم إلا في الدفاع عن الأرض الهونغارية . وتعطى فيه الأوامر باللغة المجرية . بيد أنه لم يكن أخيراً إلا ملحقاً بالجيش الحقيقي .

وفي المقام الثالث ، تأتي الأموال العامة (المشتركة) . فقد كان من اللازم وجود المال لدعم الجيش والسياسة الخارجية . ولكن شروط هذه الوحدة المالية

---

(١) HONVED

نظمت بمظهر آخر للتسوية . وهذا المظهر مؤقت وقابل للإلغاء . وفي الواقع توجد شؤون ذات مصلحة مشتركة بموجب التسوية . وتأتي أولاً الحصة التي يجب أن تعطيها هونغاريا ، على ميزانيتها الخاصة ، لنفقات الجيش والدبلوماسية . وهذه الحصة منخفضة تقريباً . فقد ثبتت بـ ٣٠ ٪ من الموازنة المشتركة . وعليه فإن هونغاريا لا تسهم حتى في ثلث الشؤون المشتركة للملكية . ويأتي بعد ذلك القضايا التجارية : التشريع التجاري والجمركي ، والضرائب المباشرة ، بالنسبة للإنتاج ، والخطوط الحديدية ، عندما تمس المصالح المشتركة للبلدين . ولكن هذه الاتفاقية الاقتصادية لم تبرم إلا من أجل عشرة أعوام . فقد أضيف إلى الجزء السياسي الدائم للاتفاقية ، جزء اقتصادي يتجدد كل عشرة أعوام . ونتيجة لذلك أقيم ثلاثة وزراء مشتركين : وزير الشؤون الخارجية ، ووزير الحربية ، ووزير الأموال المشتركة . ولا يوجد وزير للشؤون الخارجية في الوزارة الهونغارية أو في الوزارة النمساوية ، ولكن يوجد وزير للأموال المشتركة لا يهتم إلا بشؤون الجيش والدبلوماسية . فهو على هذا الشكل أمين خزينة يتلقى حصتي الدولتين ويتولى إدارتها .

وخارجاً عن هذه القضايا ، كانت كل دولة سيدة بلدها بصورة كاملة : ففي هونغاريا ، يوجد برلمان من مجلسين ، مع وزارة مسؤولة ، ورئيس لمجلس الوزراء ويشكل مجلس **الماغنات** المجلس الأعلى : ومجلس النواب يشكل المجلس الأدنى . ولن نصر على تفصيل تنظيم هذين المجلسين ولا على كيفية الانتخاب ، لأن هذا يجرنا بعيداً كثيراً ويبعدنا كثيراً عن موضوعنا وهو دراسة القوميات السلافية . حسبنا أن نذكر ببساطة أن مجلس الماغنات يتألف من ماغنات وراثيين ، ومنهم أعضاء العائلة الامبراطورية ، وهؤلاء أيضاً أعضاء في مجلس الأمراء في النمسا ؛ وان مجلس النواب ينتخب بنظام ضريبي معقد للغاية وقديم

أخنى عليه الدهر . وبالطبع ،كان لهونغاريا موازنة خاصة ، والبرلمان الهونغاري يصوت على جميع القوانين حسبما يعجبه ، شريطة ألا تتناقض مع التسوية النمساوية ـ الهونغارية .

أما **النمسا** ، فكان لها ، بموجب دستور كانون الأول ١٨٦٧ ، برلمان كما نصت عليه الباتنت المؤرخة في ٢٦ شباط ١٨٦١ ، تطبيقاً للدبلوم : أي برلمان تنتخبه الدياطات . وتوجد وزارة خاصة ، وبالطبع موازنة خاصة بالنمسا . وكما وجد **هونفد** أي جيش بري هونغاري ، فقد نظم أيضاً جيش بري ، **لاندفير**(١) ، خاص لامبراطورية النمسا .

بأي واسطة يراقب هذان البرلمانان الشؤون المشتركة ؟

كان كل برلمان يعين لجنة من ٦٠ عضواً تسمى وفداً . وتعقد الوفود جلساتها في وقت واحد كل سنة ، وبصورة متوالية في ڤيّنا وفي بودابست . ولا تعقد جلساتها معاً أبداً لئلا تشكل سلطة فوق البرلمان النمساوي ، وبخاصة فوق الدياط الهونغاري ، ولأن الهونغاريين لا يمكن أن يقبلوا بـ « برلمان أعلى » . وكان الوفدان يعقدان جلساتها في مدينة واحدة ، ويتصلان كتابة . وكان الوزراء الثلاثة المشتركون : وزير الشؤون الخارجية والحربية والأموال المشتركة مسؤولين أمامها .

بم نحتفظ من هذه الحالة ؟

أولاً ، إن أزمة الملكية النمساوية الخطيرة جداً ، منذ ١٨٤٨ ، قد انتهت ، واستعادت هونغاريا مكانها في الحياة الدستورية للامبراطورية .

ثانياً ، لقد كسبت هونغاريا اللعبة ، لأنها وضعت شروطها ، وأيضاً ،

---

(١) LAND WEHR

لأنها بدت الآن كدولة متجانسة مع كل القدرة على استمرارها التاريخي ، وبظاهر دولة أقوى بكثير من النمسا ، لأن دستور هذه الدولة الأخيرة وافق عليه برلمان ابتر ، عندما لم يشأ التشيكيون أن يرسلوا نوابهم إلى برلمان ١٨٦٧ ، ويمكن القول إن امبراطورية النمسا دولة غير متيقنة من اسم لها . فهي تسمى « الممالك والبلاد الممثلة في مجلس الامبراطورية » . وكانت هذه الصيغة من تسمية الإدارة ، وهي اسم مجرد . وبروح الفكاهة والهزل كان يقال في ڤيينّا : « الممالك والبلاد غير الممثلة بمجلس الامبراطورية » للتذكير بأن مجلس الامبراطورية يصنع كثيراً من المستائين وليس تعبيراً لإدارة قومية . ويستعمل أيضاً المصطلحان : « ليتانيا الغربية »[١] و« ليتانيا الشرقية »[٢] أو « غربي الليتا » و« شرقي الليتا » لترسيم الحدود بين الدولتين بنهر الليتا[٣] الصغير . ولكن هذه التسمية ليست رسمية .

هونغاريا والكرواتيون

اتفاق ١٨٦٨

حاولت هونغاريا حل قضية القوميات عندها بعملين : من جهة ، بالقانون ٣٠ لعام ١٨٦٨ الذي يؤلف الاتفاق مع كرواتيا التي يسميها الكرواتيون « ناغوبدا »[٤] ؛ ومن جهة أخرى بالقانون ٤٤ لعام ١٨٦٨ في القوميات .

ونعلم كيف أن كرواتيا دافعت بشدة عن ذكرياتها وفرديتها التاريخية ، وكيف عارضت تحويل الملكية في الاتجاه الثنائي . ومن العسير أن نقيم بدقة جوّ الرأي العام بعد التسوية النمساوية ـ الهونغارية عام ١٨٦٧ . فقد كانت هذه التسوية موضع انتقادات عديدة جداً ، وكان من العسير أيضاً وضعها في حيز

---

(١) ليتانيا الغربية أو غربي الليتا Cisleithanie للدلالة على النمسا

(٢) ليتانيا الشرقية أو شرقي الليتا « Transleithanie » للدلالة على هونغاريا

(٣) ليتا LEITHA

(٤) ناغوبدا NAGOBDA

التطبيق ، وبقيت في حالة أزمة وتوتر دائم من ١٨٦٧ إلى ١٨٧٨ . غير أنها ، عندما وضعت ، بدت نجاحاً ضخماً وتمتعت بجاه عظيم جداً . وبالرغم من أن معلوماتنا غير كاملة في هذا الموضوع ، فمن الممكن أن نقبل بأنها أحدثت تأثيراً كبيراً على المعاصرين .

لقد كان لهونغاريا شهرة ، ومن الممكن أن يقال أن هذه الشهرة شبه رومانتية بسبب مصائبها في العام ١٨٤٨ . وراقبت أوربه احتفال تتويج فرانسوا - جوزيف في شهر تموز ١٨٦٧ بكثير من الفضول والاهتام . وأعطته صحف العصر مكاناً كبيراً جداً . وفي معرض باريس كان الاحتفال بالتتويج أكبر حادث عرفته سنة ١٨٦٧ . وكان الرأي في الملكية الثنائية مأخوذاً به جداً . وهذا يفسر لنا ، على الأقل جزئياً ، السهولة النسبية التي سويت فيها القضية مع كرواتيا فيما بعد . فقد حدث ما يشبه التخلي قليلاً عن الموقف الاستردادي ، بالرغم من التحفظات التي ظل الزعماء الكرواتيون يبدونها . فقد سمي في كرواتيا زعيم (بان)[1] جديد وهو البارون راوخ « الماجياروني » أي نصير الوفاق مع بودابست . وأجريت انتخابات جديدة لدياط كرواتيا . وفي هذه الانتخابات غُلِبَ الحزب الوطني ؛ ووجد حزب ستروسماير نفسه في أقلية ولم يحصل إلا على ١٤ مقعداً . وصرح الأربعة عشر نائباً في هذا الحزب بأنهم لا يمتنعون عن المشاركة في جلسات الدياط ، لأن الدياط ، الآن ، بتمنيات أكثريته ، عازم على التفاهم مع هونغاريا . ومنذ أن حصل الاتفاق لم يقوموا بمعارضة ، وخضعوا نوعا ما ، وحاولوا أن يطبقوا نظاماً لم يضعوه ولم يقيموه ، وكان يعزيهم أنهم لا يتحملون نتائج مسؤوليته . وباختصار لقد تم الاتفاق بين كرواتيا وهونغاريا ، ويذكر تماماً بالاتفاق الذي وضع بين هونغاريا وعاهلها ، بين هونغاريا والنمسا .

---

(١) بان BAN

وسمى دياط كرواتيا لجنة من اثني عشر عضواً للتفاهم مع البرلمان الهونغاري . وكما سميت في دياط هونغاريا لجنة من (٥٥) عضواً ومن ثم لجنة ثانوية من (١٥) عضواً ، ومن بعد لجنة من (٦٧) عضواً للتفاهم مع الحكومة الامبراطورية ، كذلك سمى دياط كرواتيا الآن لجنة للتفاوض باتفاق مع البرلمان الهونغاري . ويقوم الاتفاق على النقاط التالية : إن أرض « المملكة الثلاثية » لم تتشكل كما يرجو الكرواتيون . وفي الواقع ، بقيت دالماسيا متحدة بالنمسا ، وبالتالي تخلى الهونغاريون عن جزء من أرض المملكة ، وأصبحت الحالة في دالماسيا ، بهذا الواقع نفسه غريبة ، غير عادية ، وغطت أقاليم مازالت تابعة للامبراطورية العثمانية ، وحداً رقيقاً من مملكة هونغاريا ـ كرواتيا . ولكنها تتبع الدولة النمساوية ، ولا تتصل معها إلا بالبحر . وتمسك النمساويون في الحفاظ ما أمكن على شواطئ البحر الأدرياتيك ، ولم يتمسك الهونغاريون بالمطالبة بإقليم يمكن أن يعزز موقف كرواتيا . وهكذا أذعنت كرواتيا ، واقتصرت المملكة الثلاثية على كرواتيا وسلافونيا . وبالمقابل ، اعترفت كرواتيا بأن مملكتها تؤلف جزءاً من تاج القديس ـ ايتينْ ، وأن التتويج مقبول وساري المفعول على هونغاريا وكرواتيا . وهذا القرار هام جداً . فهو يعزز سلطة تاج القديس ـ ايتين ، ويضع كرواتيا في وضع ملحق تماماً . وطالب دياط ١٨٦١ بتتويج ملك كرواتيا . ولكن هذا التتويج لم يخول . ووجد تاج كرواتيا نفسه قد أدمج في « التاج ـ الأقدس » لمملكة هونغاريا . وأضيفت أسلحة مملكة هونغاريا إلى أسلحة مملكة كرواتيا ، وأصبحت كرواتيا دولة تابعة .

وبعد ذلك ، ينسخ الاتفاق ميكانيكية التسوية في كثير من النقاط . فقد وجدت شؤون مشتركة . وهذه الشؤون المشتركة هي الجيش ، باستثناء بعض القطعات التي ظلت مرابطة في كرواتيا وتعطى فيها الأوامر باللغة الكرواتية . وبدا كل ذلك بالبداهة معقداً جداً . ولكن المبدأ بقي واضحاً . ونسخت

الميكانيكية عن التسوية النساوية - الهونغارية . فقد كان لهونغاريا وكرواتيا نفس الضرائب ، والتجارة ، والنقل ، والبريد ، والبرق . وكل شيء مشترك في البلدين . وأخيراً ، كان في الوزارة الهونغارية وزير كرواتي بلا حقيبة يمثل كرواتيا فقط . وتم التفاهم على موازنتها الخاصة . وذلك بأن تقتطع كرواتيا جزءاً منَها لشؤونها الخاصة ، وتعطي الباقي للموازنة المشتركة لمملكة هونغاريا وهذا النظام أيضاً هو نظام اقتسام الحصص . ولا تحتفظ كرواتيا لنفسها إلا بـ ٤٤ ٪ من مواردها . وهذا المبلغ ينظمه ويديره الدياط الكرواتي ، وهو مكرس لمصالح كرواتيا الخاصة : قضايا النفع المحلي ، والتعليم ، والعبادات ، والأشغال العامة ، والإدارة من الدرجة الدنيا ، والعدلية . ووجد دياط خاص لكرواتيا ، وتدور فيه المناقشات باللغة الكرواتية . وأمام هذا الدياط **حاكم** أو **بان** مسؤول يعينه الملك . ويمكن للدياط أن يصرح بأن البان (نائب - الملك نوعاً ما) لا يسلك سياسة مطابقة لأمانيه ، ويطالب عندئذ بعزله . ويعين الملك خلفه . وينتخب البان نفسه أربعة زعماء أقسام : وهم شخصيات هامة جداً في الإدارة النساوية أو الهونغارية . ويسمون في فرنسا مديري وزارات : واحد للشؤون الداخلية ، وآخر للتعليم العام ، والثالث للعدلية ، والرابع للاقتصاد العام .

وعلاوة على ذلك . يبعث دياط كرواتيا ٢٩ نائباً إلى مجلس النواب الهونغاري بشكل امتياز . ومجلس النواب الهونغاري ، كما قيل ، يسمى حسب نظام انتخابي معقد لا من قبل الدياطات ، كما هي حال دياط النسا : إذن يوجد استثناء لصالح كرواتيا . وهناك امتياز ، وهو أن الـ ٢٩ نائباً كرواتيا لهم حق الكلام باللغة الكرواتية في برلمان هونغاريا . وأكثر من ذلك وجد في مجلس الماغنات نواب حق من كرواتيا يسميهم الدياط . ولم يبق عددهم على حاله دوماً بين ١٨٦٨ و ١٩١٨ .

هذه هي التسوية بمجموعها بين كرواتيا وهونغاريا . ويرى فيها أن

كرواتيا تحتل مكاناً خاصاً في هونغاريا ، وأن القضية الكرواتية قد حلت أيضاً . حتى إن رجالاً مثل المونسنيور ستروسماير أو الكاهن القانوني راشكي صرحوا بأن على الكرواتيين أن يضعوا جانباً قضايا الحق العام ويحاولوا أن يؤمنوا لأمتهم أكثر فائدة ممكنة من هذا الاتفاق مع هونغاريا .

ومع ذلك ، بقيت مسألة ما زالت معلقة ، وهي قضية **فيومه**[1] (أو **ريبكا**[2] في اللغة الصربية - الكرواتية) ميناء كرواتيا . وهو ميناء هام ومنه تنفذ مملكة هونغاريا إلى البحر الأدرياتيك . وكانت كرواتيا تشعر بخطورة هذه القضية ، وتصرح « بأنها لن تترك هونغاريا تصل إلى البحر مارة على جسد كرواتيا » . ولذا اختصت قضية فيومه عمداً بمادة غامضة جداً في التسوية صرح فيها بأن الميناء يؤلف أرضاً مستقلة مع الاحتفاظ بالحقوق النظرية لهذه المملكة أو تلك عليه . ويمكن القول إن فيومه أفلتت عملياً من يد كرواتيا .

القانون الهونغاري في القوميات عام ١٨٦٨

وبقيت القوميات الأخرى في هونغاريا وهي : الرومانيون ، والساكسونيون في ترانسلفانيا ، والسلوفاكيون في هونغاريا - العليا ، والصربيون في **البانات**[3] **والباشكا**[4] ، والروثينيون في هونغاريا - العليا . فما هي التدابير التي ستتخذ حيالهم ؟

لقد وجد قانون للقوميات ، وكان موضع مفاوضات عديدة جداً ، وطويلة جداً . وتفاصيله تهمنا هنا قليلاً . كما نوقشت مشاريع كثيرة في لجان البرلمان

---

(١) فيومه Fiume .

(٢) ريبكا Rieka .

(٣) البانات Banat .

(٤) باشكا Bachka .

الهونغاري . وأخيراً صوت على القانون ٤٤ في آخر سنة ١٨٦٨ . ويعكس هذا القانون أفكار **اوتفوس** ، ولكنه في الجزء الأعظم منه من عمل **دياك** وهو يستحق الاهتمام . ويبدو أن نجاحه مرتبط بصورة وثيقة بنجاح التسوية النمساوية - الهونغارية . ومعلوماتنا اليوم جيدة عن الموقف الذي اتخذه **السلوفاكيون** . فقد كانوا منقسمين إلى فريقين .

١) أنصار مذكرة توركانسكي - سفاتي - مارتن[1]، وكانوا يطالبون بتشكيل بلاد سلوفاكية مستقلة ذاتياً في داخل المملكة .

٢) رجال « المدرسة الجديدة » (نوفاسكولا)[2]، وكانوا يقبلون بالتفاهم مع هونغاريا ويخضعون لنفوذ دياك . وكان لدياك ، في ذلك العصر ، في هونغاريا كلها ، وربما في أوربا كلها ، شعبية حقيقية ، لا بسبب نجاحه فحسب ، وإنما أيضاً لأنه كان يدافع عن أفكاره وقضيته داعياً لمبادئ ليبرالية على وفاق مع المثل الأعلى الأكثر انتشاراً في أوربة في الطبقات الاجتماعية الصاعدة ، ومع التقدم العام للأفكار والأخلاق . وقد أوحى دياك بالثقة حتى للقوميات غير المجرية .

إن قانون القوميات يسجل التخلي عن الطموح الذي كان عند بعض الهونغاريين في سنوات ١٨٤٨ . ويجمع معاً البلاد التي يتكلم فيها بالمجرية مع بلاد المملكة نفسها ، ويمتد بالحدود اللغوية حتى الحدود الجغرافية . وعبر اتفوس عن هذا بقوله : « هذا جنون » . ومن اللامعقول الزعم بإكراه كل سكان هونغاريا على التكلم بالمجرية ، والتصور بأنه يمكن الوصول إلى إطفاء اللغات القومية ليستعاض عنها في كل مكان باللغة المجرية . وإن قانون القوميات لا يدعو على الإطلاق إلى هذا الضلال . وهو يذكر بمبدأين آخرين :

---

(١) توركانسكي - سفاتي - مارتن . Turkansky - Svaty - Martin .

(٢) نوفا سكولا Nova Skola .

الأول : مبدأ الدولة الهونغارية . وقديماً كانت الدولة الهونغارية تضم نبلاء مملكة هونغاريا ، دون أي تمييز في الأصل . ومهما يكن هؤلاء النبلاء رومانيين ، أو سلوفاكيين ، أو كرواتيين ، فهم بصفتهم نبلاء أعضاء الأمة الهونغارية ، وعلى الدولة الهونغارية ألا تعرف إلا مواطنين هونغاريين . وقد أيدت الدولة الهونغارية ، دون تضييق لهؤلاء المواطنين الهونغاريين الحقوق التي يجب أن تعترف بها بصورة شرعية كل دولة للمواطنين . وبين هذه الحقوق يوجد حق المواطن في استعمال اللغة باختياره . وعليه فإن قانون القوميات يقبل بأن كل مواطن في مملكة هونغاريا مساوٍ للآخر ويتمتع بنفس الحقوق ويستطيع التكلم بلغته الأموية ، لغة الأم .

ومن جهة أخرى ، وهذه نقطة أساسية ، إن قانون القوميات لا يعترف بالقوميات كهيئة ، فهو لا يعرف السلوفاكيين ، ولا الرومانيين ، ولا الصربيين . ولا يعرف إلا زعايا المملكة الهونغارية . وفي هذا المعنى يجب أن يفهم مثل يستاء السلوفاكيون منه بصورة عميقة وهو : « السلوفاكي ليس إنساناً » . ولا يعني الهونغاريون بذلك أنهم لا يعترفون بالسلوفاكي مخلوقاً بشرياً ، وإنما وجد باعتباره مواطناً في مملكة هونغاريا ناطقاً باللغة السلوفاكية ولا شيء أكثر . ولذا فإن قانون القوميات لا يعترف بالقوميات كهيئات ولا يقيم دوائر إدارية خاصة بالقوميات .

الثاني : هو أن الدولة الهونغارية تشكل أمة سياسية ، وهي كأمة سياسية، بحاجة إلى لغة مشتركة . ولهذا تبنت المجرية . ولكن الصعوبة تكون في توفيق هذا المبدأ مع الأول .

وفي هونغاريا القديمة وجدت لغة مشتركة . وتعرف بالجواب الشهير لدياط هونغاريا باللغة اللاتينية : « نموت في سبيل حكم ماريا ـ تيريزا » .

وكانت اللغة اللاتينية لغة دولة هونغاريا . ولكنها أصبحت في غير متناول معظم رعايا هونغاريا في ١٨٦٧ ، واستعيض عنها بالمجرية ، ولكن خرجت عن ذلك بالحال صورة لبس بين مدلولين : وفي الواقع ، إن اللغة الهونغارية لغة الدولة الهونغارية ، هي في الوقت نفسه لغة الفريق المجري ، ومن الصعب جعلها لغة الدولة الهونغارية دون الإضرار باستعمال اللغة القومية عند مختلف القوميات . ومع ذلك فإن قانون ١٨٦٨ حاول اجتياز العقبة وذلك بأن كل مواطن في مملكة هونغاريا يمكنه أن يستعمل بحرية لغته الأموية ، إلا في البرلمان الهونغاري ، لأن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة المجرية . وهذا يفترض أن المواطن الهونغاري من قومية أخرى ، غير القومية المجرية ، يجب عليه ، إذا أرسل إلى البرلمان ، أن يعرف اللغة الهونغارية ، وإلا فلا يمكنه أن يشارك في حياة الجمعية التشريعية .

ومن جهة أخرى ، تميز لغة « المصلحة الداخلية » ولغة « المصلحة الخارجية » . واللغة الأولى هي اللغة التي تنشر فيها جميع أعمال الحكومة والإدارة . والثانية هي اللغة التي يتوجه فيها الموظفون للمعنيين وأصحاب المصالح والمراجعين . ولأخذ حالة محسوسة نفرض أن سلوفاكياً لا يعرف الهونغارية ، فكيف يعمل لنقل طلب إلى عمدة مدينته أو قريته أو أيضاً إلى مجلس الكوميتا (الكونتية) الذي هو شكل للمجلس العام ؟ له الحق أن يتقدم بطلبه باللغة السلوفاكية ، لأن طلبه مصلحة خارجية ، وعندئذ يجاب بلغته نفسها .

ويسهر مبدأ القانون على أن كل مواطن هونغاري يستطيع العيش في الحياة القومية الهونغارية ، حياة الدولة الهونغارية ، وأن يعلم بكل القوانين بلغته ، وأن يكون مطمئناً بأنه يستطيع أن يستعمل لغته في كل علاقاته مع السلطات .

وفوق ذلـك تستطيع الكـومـونـات[١] أن تتبنى لغـة أخرى غير الهـونغـاريـة ، إذا طالب خمس الكومون (القومون) بتطبيقها . وتستطيع الكنائس ، الكاثوليكيـة والبروتستانتية ، أن تختار لغتها ، ويمكنها أن تؤسس جمعيات دينيـة أو جمعيـات ثقافية في لغتها . ويمكن للحكومة كذلك أن تسمح بتـأسيس جمعيـات ثقـافيـة أو جمعيات اقتصـاديـة لغـة التعبير فيهـا لغـة أخرى غير المجريـة . ويمكن لمؤسسـات التعليم أن تؤسس بمختلف اللغات . ويجب أن يكون في جـامعـة بودابست كرسي لتعليم جميع اللغات التي يتكلم بها في هونغاريـا . بيـد أن الموظفين ملزمون بمعرفـة اللغة المجرية ، لغة الدولة .

إن المثل الأعلى لكل ذلك هو ربط رعايا هونغـاريـا بـالـدولـة الهـونغـاريـة ودعوتها ، باعتبارها راضيـة عن الحريـات العـامـة المخولـة لهـا ، إلى المشـاركـة في الحياة العامة الهونغارية . وبالتـالي ، إلى تعلم المجريـة . ولكن القـانون ، كما هو ، لا يحتوي إلا دعوة . ومن المؤكد أن غايـة ديـاك واوتفوس تشجيع رعـايـا مملكـة هونغاريا على تعلم المجرية لغة الدولة والبرلمـان ، والإدارات . ويتصوران بـأن من المفيد أن يضيف هؤلاء الموظفون إليها معرفة لغـة خـاصـة ، أي أن يعرف موظفو هونغاريا ، في الحد المثالي ، لغتين على الأقل .

هذا هو معنى قانون القوميات لعام ١٨٦٨ . ومن عجب أن هذا القـانون أثـار في الدور ، من ١٨٦٨ إلى ١٩١٨ ، معارضة شديـدة جـداً ، وأنـه ظل طوال الوقت عرضة للانتقـاد ، وأنـه لم يرض أحـداً . بيـد أنـه إذا درس في نصـه نفسـه فمن غير الممكن ألا يعترف بأنه كان عريضاً وليبراليـاً . وفي هـذا التقييم تتفق نظرة المؤرخ الفرنسي **آيزنمان** ، والمؤرخ الهونغاري **زكفو** زعيم المدرسة التاريخية الهونغـاريـة

---

(١) الكومونات أو« القومونات » Communes (Municipe) .

الحديثة ، والمؤرخ التشيكي **ماكوريك** ، والمؤرخ **بوكيس** مؤلف « تاريخ سلوفاكيا » . ولكن كان ينقص هذا القانون التطبيق بالروح الذي أوحت به . ويجب أن يضاف إلى ذلك أن واضعيه زالوا بسرعة جداً وأخذوا معهم المثل الأعلى الذي يمثلونه . وفي الواقع ، توفي اوتفوس في ١٨٧١ ، واعتزل دياك الحياة السياسية .

الفصل السادس

ليتانيا الغربية وحق الدولة التشيكية

تحليل دستور ١٨٦٧ وضعفه

إن دستور كانون الأول ١٨٦٧ ، في إمبراطورية النمسا ، ينسخ ، بالإجمال ، أحكام الباتنت الأساسية لعام ١٨٦١ ، ولكنه يخول الدياطات حقوقاً أوسع . ونلاحظ ، في الغالب جداً ، أن المقابلة بين الدبلوم والباتنت والتسوية النمساوية - الهونغارية تبدو كسلسلة أعمال يعارض بعضها بعضاً . بيد أنه ، في الواقع ، إذا وجدت اختلافات عميقة بين أحكامها ، فالقصد منها مبدئياً هو التكييف الدائم لنفس النظام ، لأن كل واحد من هذه الأعمال يأخذ عن السابق .

يتألف الرايخسرات ، برلمان الإمبراطورية النساوية - الهونغارية ، من مجلسين : مجلس الأمراء ومجلس النواب ، ومجلس النواب تنتخبه الدياطات الإقليمية . وكان في ليتانيا الغربية ، أي إمبراطورية النمسا في غرب نهر الليتا ، ١٧ دياطاً إقليمياً . وهذا الرقم كبير بشكل كاف . ولهذه الدياطات سلطات تتعلق بالعبادات والإدارة والأشغال ذات النفع المحلي والتعليم . وتنتخب من قبل **الكوريات**[1] حسب نظام ١٨٦١ . والوزارة مسؤولة أمام الرايخسرات . وهذه الأحكام التشريعية توطد إذن حكومة دستورية وبرلمانية في النمسا .

وهذه الـ ١٧ دياطاً التي تمثل ١٧ إقليماً ، تطابق أراضي ذات سعة متغيرة جداً : بعضها صغير ، مثل أرض فورارلبرغ ، أو أراضي دياط غوريتز . ولم يكن

(١) الكوريات Curies

لدياط ايستريا أراضي هامة كثيراً . على أن هنالـك أراضي أخرى أكثر سعـة كما في التيرول ، وأخرى ، أخيراً لها أبعاد دول صغيرة مثل بوهيميا أو مورافيا .

وأراضي هذه الأقاليم مأهولة تارة بقومية واحدة ، وتـارةً بوشيج فوق العـادة من القوميات . ونجد قومية ألمانية واحدة في النمسا العليا والدنيا ، في سالزبورغ ، والفـورار لبرغ ؛ وعـدة قـوميـات في كارنثيـا ، مثـلاً ، حيث نجـد ألمـانيين وسلوفينيين . والكارنيول ، يحتلهـا السلوفينيـون في الغـالب ، بـاستثنـاء جـزيرة صغيرة جرمانية داخلة فيها . وفي بوهيميا ومورافيا ، نجد قوميتين مسيطرتين وهما التشيكيون والألمانيون . وكذلك في التيرول نجد ايطاليين وألمانيين . ودالمـاسيـا ، يحتلهـا سلافيون ، صربيون - كرواتيون ولكن المـدن ايطـاليـة ، وفي غـاليسيـا ، قوميتان سلافيتان : البولونيون والروثينيون .

وإذا قارنا ليتانيا الغربية بليتانيـا الشرقيـة ، نرى أن ليتـانيـا الغربيـة ليس عندها نفس قوة الحق العام التي لليتانيا الشرقية . فهذه الأخيرة تبـدو دولـة شبـه موطدة من قبل ، بالرغم من اختلافات القوميات ، بينما نجـد في ليتـانيـا الغربيـة نظاماً حكومياً قوياً يتمثل بالسلالة ، والجيش ، والإدارة ؛ وبلداً نما فيـه التقـدم الاقتصـادي جيـداً ، والصنـاعـات فيـه أكثر عـدداً وقـوة وتطـوراً مما في ليتـانيـا الشرقية ، المنطقة الزراعية بخاصة . ومن الممكن الكلام ، في ليتانيا الغربية ، عن حضارة ، الحضارة النمساوية بصفاتها الأصيلة ، ومزيج سكانها المتـأثر بـالتـأثيرات الجرمانية واللاتينية ؛ والعاصمة ، فينّا ، بفخامة اوابداها ووتيرة حياتها الخـاصـة ؛ وكل هذا تعبير ساحر وجذاب لهذه الحضارة . ومع ذلك ، فإن كل هـذه الملامح ، التي يمكن أن تعطي للبلاد الشعور بـالقـوة ، لاتمنـع ، إذا فحصنـا قضـايـا الحـق العـام ، من الحيرة لـلاعتراف بـدولـة حقيقيـة في النمسـا . وقـد قلنـا ، في الفصـل السابق ، أن الامبراطورية ليس لها اسم . لأن هذا الاسم يـدل على هـذه المجموعـة

من الأراضي بالمصطلح : « الممالك والبلاد الممثلة في دياط الامبراطورية ، الرايخسرات . ودستور ١٨٦٧ نفسه ضعيف للغاية ، بسبب امتناع التشيكيين والمورافيين عن الحضور إلى برلمان فينا . وكان الفريق التشيكي - المورافي يمثل ، في ١٨٦٧ ، ٢٥٪ من سكان ليتانيا الغربية . وهذا الفريق قوي فكرياً واقتصادياً ، وليس لمطالب القوميات الأخرى من الأهمية ما لمطالبه .

وفي الواقع ، كان **السلوفينيون** مقسمين بين كارنثيا ومنطقة غوريتز أو غوريتزيا - حسبما يطلق الاسم الايطالي أو الاسم الألماني - والكارينول ، وحتى قسم من ايستريا والقليل من ستيريا . وكانوا يطالبون بنظام أرضي مطابق بصورة أفضل لوجود قوميتهم ، وبتجمعهم في منطقة إدارية واحدة . ولكنهم لم يحصلوا على ما أرادوا . ومن الممكن القول إن مطالب السلوفينيين قد أهملت في ذلك الحين .

وأبرم **البولونيون** وفاقاً ضمنياً مع حكومة فينّا ، وحصل « النادي » البولوني في البرلمان ، ويسمى « كولو »[1] أي « الحلقة » ، على تأمين بأن يحترم استعمال اللغة البولونية في غاليسيا ، وأن ينتخب الموظفون النمساويون في الاقليم من بين البولونيين .

وأدى هذا الاتفاق مع بولونيي غاليسيا إلى طرح مطالب الروثينيين . فقد كان الروثينيون يريدون أن تنقسم غاليسيا إلى إدارتين : الأولى ، إدارة الغرب ، حيث يسيطر البولونيون ؛ والثانية ، إدارة الشرق التي يريدون أن تكون خاصة بهم . ولكن لم يجعل إلا إدارة واحدة لكل غاليسيا . وبالتالي ، فإن العنصر الروثيني ، رغم كثرة عدده . وجد خاضعاً لنفوذ العنصر البولوني المسيطر .

---

(١) كولو Kolo

ووجـدت بين الروثينيين والبولونيين اختلافـات عـديـدة : فهم لا يتكلمـون لغـة واحــدة . وليس لهم دين واحــد ، لأن البـولـونيين كاثـوليكيـون رومـانيـون ، والروثينيون موحدون أو أرثوذوكس .

وكانت كل هـذه المطـالب القـوميـة أقـل اعتبـاراً من مطـالب التشيكيين والمـورافيين ، لأن هـؤلاء برفضهم المشـاركـة ، في الظروف التي أوجـدهـا دستـور ١٨٦٧ ، بجلسات ديـاطـاتهم المحليـة وبجلسـات البرلمـان المركزي في فينـا ، حـالوا بالإجمال دون عمل النظام .

معارضة الفريق التشيكي ـ المورافي

ماهي مطالب الفريق التشيكي ـ المورافي وما هو الاسلوب الـذي سيستعملـه لظفرها ؟

في ١٨٦٧ ، كان الرجال السيـاسيون التشيكيون ، وبخـاصـة ريغر ، مقتنعين بأنهم يجـدون أنفسهم الآن ، في ليتـانيـا الغربيـة في نفس الوضع الـذي وجـد فيـه الهونغاريون من ١٨٦١ إلى ١٨٦٧ ، في إمبراطوريـة النمسـا المعتبرة ككل . ولم يكن ممكنـاً أن تخول الملكيـة النمسـاويـة دستوراً قـابلاً للحيـاة إلا بـاتفـاق أو تسـويـة نمساوية ـ هو نغارية في عام ١٨٦٧ ، عنـدمـا قررت الحكومـة المركزيـة الاعتراف بمطالب وأماني الهونغاريين . وفي ليتانيا الغربية أيضـاً ، لم يكن بـالإمكان إعـادة النظام إلى الحياة الدستورية مالم يتم الاتفاق ويتحقق بين الحكومة والتشيكيين .

لذا كان السيـاسيون التشيكيون يشعرون بـأن الوضع ملائم جـداً لهم وقرروا الافادة منه للحصول على كثير من الأمور من الحكومة المركزيـة : أحـدهـا خطير جداً ، وهو انفصـال السلوفـاكيين عن التشيكيين . وفقـد الأمل تمـامـاً من إعـادة تعديل المناطق الإدارية والسياسية في الامبراطورية بشكل يؤلف فيه التشيكيون

والسلوفاكيون فريقاً واحداً ، بعد أن أصبح السلوفاكيون تابعين لمملكة هونغاريا . وأذعن التشيكيون لهذا الانفصال ، وفكروا بأن يجدوا تعويضات في مكان آخر . ولاشك في أن الفريقين يذكران من حين لآخر إخاءهما . فمثلاً ، في سنة ١٨٦٨ ، عندما انشئ أول مسرح قومي ، قدم وفد سلوفاكي إلى براغ بزعامة السلوفاكي **اوربان**[1] . وتكلم هذا الرئيس بكلام مؤثر وقال : « نحن لكم وأنتم لنا » . ولكن هذه التصريحات الجميلة ، من هذا النوع ، ظلت نظرية .

والنتيجة الثانية لنجاح هونغاريا هي أن التشيكيين وجدوا فيه قوة المثل . ولذلك تبنوا لنجاح قضيتهم الخاصة الأسلوب الذي نجح مع الهونغاريين ، ولذلك لن يشاركوا مطلقاً لافي الدياطات المحلية ولافي مجلس الامبراطورية ، الرايخسرات ، مالم يقم اتفاق بين إمبراطور النمسا ، بوصفه ملك بوهيميا ، والأمة السياسية التشيكية .

حق الدولة التشيكية

أ) مملكة بوهيميا

كان باستطاعة التشيكيين أن يختاروا بين موقفين ممكنين :

١ ـ التفاهم مع الفريق الألماني ، في ليتانيا الغربية ، على قضية اللغات القضية الأساسية ، وتوطيد هذا الاتفاق والعيش معاً بقبول النظام الدستوري لعام ١٨٦٧ . وكان لهذا النظام فوائده ، لأنه كان نظاماً برلمانياً ودستورياً .

٢ ـ التفاهم مع العاهل على أساس الحق التاريخي لبوهيميا .

وفضل رجال الدولة التشيكيون الحل الثاني ، أي التفاهم المباشر مع العاهل . ويتضح خيارهم بالجاه الحديث الذي حصل عليه العاهل من التسوية

---

(١) أوربان Aurban

النمساوية - الهونغارية ، كما يتضح أيضاً بالبنية الاجتماعية والسياسية في بوهيميا . ولابد لنا هنا من ذكر بعض كلمات توضيحية مع النظر إلى الماضي .

لقد كانت بوهيميا تؤلف مملكة بحدود واضحة المعالم محددة : في الشرق ، خط يفصل مورافيا عن مملكة هونغاريا ، أي البلاد التي يقطن فيها السلوفاكيون ؛ في الشمال وفي الغرب ، الحدود التي يعرفها كل واحد ، لأنها ظلت حدود تشيكوسلوفاكيا ، وهي الحدود التاريخية لمملكة بوهيميا التي تضم ثلاثة أقاليم : بوهيميا الأصلية ، أو مملكة بوهيميا ، ومارغرافية موارفيا ، ودوقيات سيليزيا . وفي الحقيقة كانت مملكة بوهيميا أكبر من ذلك سابقاً ، وتشمل **اللوزاس** التي تم التنازل عنها ، في ١٦٣٥ ، في صلح براغ ، وبقي فيها اليوم أيضاً سكان سلافيون وهم صرب اللوزاس ؛ كما تشمل سيليزيا التي تخلي عن القسم الأعظم منها إلى فريديريك الثاني بمعاهدة ١٧٤٤ ، ولكن قسماً منها ظل تابعاً لمملكة بوهيميا .

ومملكة بوهيميا مازالت موجودة من حيث المبدأ . والمؤرخون التشيكيون ، وبخاصة المؤرخون الحساسون في قضايا الحق العام يلفتون النظر إلى أن تخصيص الاقطاعات ، حتى في دور الحكم المطلق ، كان يقوم به امبراطور النمسا بصفة ملك بوهيميا : وإن آخر تتويج ملكي تَمَّ في براغ في ١٨٣٦ ، عندما اعتلى العرش سلف فرانسوا - جوزيف ، وهو فرديناند الأول ؛ وإن حقوق مملكة بوهيميا تصعد بعيداً جداً ، وإن هذه الحقوق أيدت بعدة أعمال متعاقبة : الدستور « المجدد » في ١٦٢١ ، والاعتراف بمملكة بوهيميا أيضاً ببعض الأعمال في بداية ١٨٤٨ . ولكن بوهيميا ، من وجهة نظر القوميات ، تبدي وضعاً دقيقاً : ففي محيط المملكة ، إن في سيليزيا أو في شمال مورافيا ، أو في المنطقة الشمالية - الغربية ، في جنوب بوهيميا ، كان تجمع ألماني قوي جداً يحتل المناطق الغنية - مناطق صناعات المناجم . وكانت الصناعات الكبرى في البلاد ، من نسيجية وخشبية ومعدنية ، في أيدي الألمان .

ارستقراطية بوهيميا

ومن جهة أخرى ، مازال يوجد في بوهيميا وفي مورافيا ، ملكيات عقارية كبرى جداً ، وكانت ملكاً لعائلات نبيلة ظلت شوكتها الاجتماعية عظيمة . وكانت هذه العائلات النبيلة من أصل تشيكي أو من أصل ألماني . ولكن قضية الأصل هنا كانت أقل أهمية بكثير من الموقف السياسي الذي كانت تتبناه هذه العائلات . ومن الممكن أن يميز فيها نحو ١٨٦٧ فريقان :

الأول : فريق سلالي بخاصة موال للإمبراطور ، وكان على رأسه الأمير **كارلوس اورسبرغ** . وكان هؤلاء النبلاء يتكلمون الألمانية . ويوجهون اهتمامهم أولاً شطر فينا ، شطر البلاط . وعلاوة عن الفارق الليبرالي ، تذكر هذه الحالة بحالة الأمير فيلكس شفارتز نبرغ ، مستشار إمبراطورية النمسا ، الذي كان ، بالرغم من أصله البوهيمي ، يخدم أولاً سلطة البيت النمساوي والسلالة .

الثاني : ويسمى على وجه العموم « الطبقة النبيلة التاريخية » ، وكان على رأسها الكونت **كلام مارتينيك** ، أحد كونتات تون ؛ وعضو آخر من أسرة شفارتز نبرغ ، وهو الكونت شارل دو شفارتز نبرغ ، أصغر ابن أخ للمستشار الآنف الذكر ؛ وأخيراً ، شخصية هامة جداً في المملكة وهو الكاردينال دوشفارتزنبرغ ، رئيس أساقفة براغ ، وأخو المستشار . ولم يكن هذا الحبر رجل أفكار سياسية عميقة جداً . كان وسيماً ، وأمير كنيسة كبيراً ، ومتعلقاً جداً بطقوس الماضي ، ويرى أن مهنته تكون ناقصة إذا لم يحي في حفلة ، في كاتدرائية القديس - غي ، كل أبهات الماضي ، ويضع على رأس عاهله تاج القديس - فانسيسلاس .

ونلاحظ جيداً أن هذه « الطبقة النبيلة التاريخية » - التي تتألف من تشيكيين كابراً عن كابر ، وأيضاً من ألمانيين من أصل بعيد ، لأن آل

شفـارتزنبرغ ، مثلاً ، كانوا قـد أتوا إلى المملكـة على أثر مواريث ، نحو آخر القرن السابع عشر ـ كانت تحسد في أعماقها « الطبقة النبيلة التاريخية » في هونغـاريـا ، وتـزعم بـأن يكـون لهـا ، في الامبراطـوريـة نفس الـدور السيـاسي لتلـك ونفس النفـوذ . وكانت قليلـة الحس أو أقـل حسـاً من فريـق اورسبرغ المـوالي للقيصر بامبراطورية النمسـا . ولكنهـا كانت أكثر حسـاً بـذكرى مملكـة بوهيميـا ، وبـدت مشجعـة للمطـالـب التي تسم دستور ١٨٦٧ بـالبطلان ، وتريـد أن تقيم مقـام هـذا النظام المركزي ، الذي يفيد فينا ، نظاماً اتحادياً فيدرالياً يفيد براغ كثيراً .

وريغر نفسـه ، بـالرغم من أصلـه البورجوازي ، ومن كـونـه ممثـلاً لـلأفكار الليبرالية ، ومن أنه لم يعش نفس شكل الحياة ولا نفس الماضي اللـذين كان عليهما كبار أمراء بوهيميا ، تقرب منهم ليعطي لمطالبه مزيـداً من التصلب وليعـارض بـ « الحقوق التاريخية » لمكلة بوهيميـا مـا مرَّ في برلمـان فينـا في ١٨٦٧ . وتجـاوزت المطالب هذا التعبير ، وصار الكلام عن « حق الدولة » ، حق مملكة بوهيميا في أن يعترف بها كدولة ذات سيـادة ، بنفس الشكل الـذي اعترف بـه لهونغـاريـا ، وألا ترى تسوية مصيرها إلا بتفاهم بين دياطها وعاهلهـا . وفي كل هـذا نسخ لمـا فعلـه الهونغاريون .

وفي هـذه السنـوات ، تـأثر الرأي التشيكي كثيراً . وأحـاط تـاج القـديس ـ فانسيسلاس بعبادة شبيهة بعبادة تاج القـديس ـ ايتين . ومن الواضح الآن أنـه يـوجـد هنـا نـوع من الاهتمام يختلف تمـامـاً عن نـوع ١٨٤٨ حيث وجـدت ، على الصعيد الأول ، أفكار ليبرالية ، وأفكار قومية ، وأفكار في اتجاه الفلسفة السياسيـة في القرن الثامن عشر . وضرب مثل عن هذه العبادة بالعودة إلى تـاج براغ ، وقـد نقل هذا التاج إلى فينّا عند تقـدم الجيوش البروسيـة في ١٨٦٦ ، وعنـدمـا نقل إلى براغ ، في شهر آب ١٨٦٧ ، نقل في القطار ليلاً ، خشية المظاهرات . وبـالرغم من

الساعة المتأخرة أو المبكرة جداً التي بلغ فيها القطار المحطات الأساسية للخط الحديدي بين ڤينّا وبراغ ، فقد كانت المحطات مليئة بالعالم ، وعلى المرتفعات أشعلت النيران كسياج شرف . وأخيراً لدى وصوله إلى براغ ، قامت فرحة عفوية كبرى ، وهرع الجمهور إلى طريق العجلة التي تضم التاج ورافقها حتى القصر .

إذن كان يطالب بـ « حق الدولة » في بوهيميا تبعاً للماضي وتبعاً للحقوق الدائمة لتاج القديس ـ فانسيسلاس . وهكذا ، في ٢٢ آب ١٨٦٨ تجمع النواب التشيكيون الذين لم يحضروا جلسات دياط بوهيميا ، ووقعوا تصريحاً أكدوا فيه أن دستور ١٨٦٧ باطل ، وأن لبوهيميا حقها التاريخي ، وأن هذا الحق يجب أن يعترف به .

حق الدولة التشيكية والألمان

ومنذ ذلك الحين ، وضعت قضية أخرى وهي : إذا وطدت حقوق تاج بوهيميا ، وأصبح العنصر التشيكي العنصر الموجه للسياسة في بوهيميا ومورافيا فماذا سيحصل للألمان ؟ لقد استلهم ريغر ، حيال الألمان ، من المثل الذي ضربه دياك تجاه الكرواتيين : فإذا ماتم اتفاق بين مملكة بوهيميا وحكومة ڤينّا ، فسيتم بالمقابل ، اتفاق آخر ، في داخل مملكة بوهيميا التي أعيد بناؤها ، بين التشيكيين والألمانيين .

ونتساءل لأي نقطة أثرت ذكرى دياك في ريغر ؟ نجد الدليل فيما قاله للألمانيين : « استطيع أن أؤكد لكم بشرفي وبالله بأن ليس لنا أية نية في أن نُفَضَّل على الألمانيين في دولتنا الجديدة . وإذا شئتم ألا تصدقوا وعد الشرف ، فالأحرى أن تثقوا بحكمتنا . إننا نفهم جيداً أننا قريبون جداً من الحدود الألمانية . وهذا كاف لئلا نتخذ أي إجراء من شأنه أن يكدر صفو إخواننا المواطنين الألمانيين . وأسمح لنفسي بأن استعمل كلام دياك : « نقدم لكم صفحة بيضاء لتكتبوا عليها

بأنفسكم جميع الضمانات التي تأملون بموجبها حماية قوميتكم في هذا البلد . ونحن مستعدون للموافقة على كل هذه الضمانات . لأن هذا سيكون تأميناً لنا على أنكم تعملون أيضاً على صيانة وحدة هذه المملكة » .

أسلوب التشيكيين

١) المظاهرات

هذا هو موقف التشيكيين . فكيف بذلت جهودهم وما النتائج التي حصلوا عليها ؟

انطلاقاً من ١٨٦٧ ، تبنى رايخسرات فينا موقفاً ليبرالياً ومناوئاً للاكليروس بوضوح . وشكل الأمبراطور وزارة ليبرالية ، أو كما قيل ، وزارة « بورجوازية » ومن الغريب أن يرى أنه خول ، خلال بعض الوقت على الأقل ، رئاسة هذه الوزارة البورجوازية إلى نبيل ، وعلى وجه الدقة ، إلى **كارلوس اورسبرغ** ، نبيل بوهيميا الموالي للإمبراطور ، وبقي **بوست** وزيراً للشؤون الخارجية . ولكن بوست كان من رأيه البحث عن وفاق مع التشيكيين ، كما حصل على وفاق مع الهونغاريين . ومامن شك في أن بوست كان متعاطفاً مع الهونغاريين . وأجرى المفاوضات معهم بكثير من الإصرار والتصميم والرغبة في النجاح أكثر مما مع التشيكيين .

إن ما يلهم سياسته ، هو أنه كان ، على الأقل ، خلال سنوات ، يأمل ، وهو الساكسوني الأصل والمناوئ جداً لبروسيا ، أن يجد ثاراً للإخفاق الذي منيت به النمسا في ١٨٦٦ في حربها مع بروسيا . لقد فكر ، في ذلك الحين ، بالتحالف مع فرنسا . وبما أن دستور ١٨٦٧ ، في غياب التشيكيين يعطي كل السلطة لألماني النمسا ، الذين كانوا أكثر فأكثر معادين لألماني الكونفدراسيون الجرماني وللسياسة البسماركية ، فقد تصور بأنه يجب أن يعتمد على العناصر السلافية في

سياسته المعارضة . وكما كسب بسهولة تحالف كبار الأمراء البولونيين ، حاول الآن ، الحصول على تحالف الأمراء التشيكيين .

كانت المفاوضات بين بوست وزعماء بوهيميا ناشطة بصورة كافية . ولكنها خضعت لتقلبات . فبينما كانت تجري في سنوات ١٨٦٧ و ١٨٦٨ و ١٨٦٩ ، كان الاضطراب القومي آخذاً بالازدياد في بوهيميا . وكان التشيكيون ينتهزون كل المناسبات للإعراب عن حماستهم الوطنية وأملهم بمستقبل أفضل . فتارة يقومون باحتفال على شرف رجل عظيم : كالاحتفال ببلوغ بالاتسكي السبعين عاماً ، في ١٨٦٨ ، وجعله عيداً قومياً . وظل بالاتسكي رجل بوهيميا العظيم . وكان منذ بضع سنوات أقل اندماجاً بالشؤون السياسية من صهره ريغر ، وبدا تجسيداً وشاهداً على حق بوهيميا التاريخي . ولهذا السبب كانت الطبقة النبيلة تجامله وتتملق له ، بالرغم من أنه اعتبر ، في ١٨٤٨ ، في بعض الوقت طريداً وثورياً . وأحياناً تقام أعياد كعيد وضع الحجر الأساسي للمسرح القومي أو الحج إلى أماكن يقدسها تاريخ بوهيميا في المملكة نفسها ، أو في الخارج ، مثل الحج إلى كونستانس ، حيث حكم على يوحنا هوس وأعدم ؛ أو الحج إلى « بيلا هورا » ، الجبل الصغير بالقرب من براغ ، وهو « الجبل الأبيض » حيث قهر جيش ملك بوهيميا ، فريديريك الخامس ، في ١٦٢٠ . وكان ذلك نهاية لاستقلال بوهيميا استقلالاً كاملاً . بيد أنه وجدت تناقضات في هذه المظاهرات ، لأنه إذا قبل أن بوهيميا كانت قد فقدت استقلالها في ١٦٢٠ ، بعد معركة الجبل الأبيض ، أصبح من العسير الادعاء بدستور ١٦٢٧ الذي أعلن فيما بعد . ولكن هذه الحمية الوطنية تدل على المثل الأعلى الذي يحرك الأمة التشيكية التي تجاوزت لامنطق التفاصيل . وأخيراً ، كانت هذه المظاهر تسمى بكلمة تشيكية « تابوري »[1] أي معسكرات .

---

(١) تابوري Tabory

ويقصد بها رحلات جماهيرية في جوار براغ نحو جبل بركاني صغير يسمى جبل ريب[١] ، حيث أنشئت في العصر الوسيط ، على مكان لعبادة قديمة للنار ، كنيسة كرست للقديس - جورج . وهذا المكان القريب التناول بسهولة من براغ كان يساعد على تجمع شعبي كبير . غير أن هذه المظاهرات قمعت بشدة . وأجريت محاكمات صحافة وتوقيفات . ولكن هذه الإجراءات لم يكن منها غير إذكاء العاطفة القومية .

في سنة ١٨٦٨ ، شخص ريغر إلى باريس ، وقدمته لنابوليون الثالث أخت الإمبراطور بالرضاع ، السيدة **كورنو**[٢] ، فسلمه مذكرة عن القضية التشيكية تصر هذه المرة على قضية القوميات أكثر مما تصر على قضية الحق التاريخي الذي لا يهم نابوليون الثالث . لأن التشيكيين كانوا في عز فورانهم ، ولما كان هدفهم الأساسي الاعتراف بالحق التاريخي ، لذلك كانوا يستخدمون جميع الوسائل لجذب انتباه أوربه لهم .

وعندما نشبت حرب ١٨٧٠ ، فكر بوست خلال بضعة أسابيع بالتدخل لصالح فرنسا . وأعطى الأمر بتجمع قطعات من الجيش في بوهيميا . ومن الممكن أن يتساءل ما إذا كانت النمسا تتدخل وتضرب ألمانيا من الخلف . ولكن الهونغاريين حالوا دون بوست وما يريد ، كما حالت دونه سياسة رئيس مجلس وزراء هونغاريا ، الكونت يوليوس آندراسي . وبدا من الضروري تماماً في ذلك الحين أن يعجل بالتفاهم مع التشيكيين ، وإرجاع هؤلاء إلى الحياة العامة . وأجريت انتخابات جديدة لدياط بوهيميا ، وأسفرت هذه الانتخابات عن الأكثرية للحزب الوطني . وعاد التشيكيون إلى الظهور ثانية في دياط بوهيميا . وهذه هي النقطة الأولى . وكان الإمبراطور يأمل في أن يقرروا المجيء إلى

(١) ريب Rip

(٢) السيدة كورنو Mme Cornu

الرايخسرات . ولكن التشيكيين الأوفياء دوماً إلى المثل الـذي ضربـه الهونغـاريون لهم ، سيفعلون ما فعل هؤلاء انطلاقاً من ١٨٦٦ . وأفـادهم ديـاط بوهيميـا منبراً ، وجعلهم أقوى على الاستمرار في مفاوضاتهم مع العاهل .

دياط-بوهيميا والبنود الأساسية

كانت الوزارة في ذلك الحين ، وزارة ذات ميول اتحادية فيـدراليـة ، يرأسهـا بولوني ، وهو الكونت **بوتوكي**[1] ، وقـدم ديـاط بوهيميـا رسـالـة إلى العـاهل مع مذكرة مطولة ومفعمة بتذكرات تـاريخيـة رصـدهـا بـالاتسكي وأعـاد النظر فيهـا حقوقيون أيضـاً . وفي ٢٦ أيلول ١٨٧٠ ، وعـد فرنسوا - جوزيف بـأن يتوج ملكاً على بوهيميا ، وأعطى بذلك كلاماً رسمياً وعلنياً . وفي كانون الأول ، احتج دياط بوهيميا على انتصارات الألمان في فرنسا ، متنبئاً بضم الألزاس - لورين ، وقام على كل سيـاسـة من شـأنهـا تقرير مصير السكان دون مشـاورتهم ، وتفصل فـريقـاً من مواطني الدولـة التي ينتمي إليهـا للانتماء إلى دولـة أخرى . وهـذا الاحتجـاج المؤثر جـداً ، في وقت لم تتقبـل فرنسـا فيـه إلا الرفض لكل مـا تطلبـه من نجـدات ، لم يعجب الحكومة النمساوية ، وصرح بوست بأن هذا التـدخل في السيـاسـة العـامـة للإمبراطورية لايتسامح به مطلقـاً . وظل التشيكيون يرفضون الظهور في مجلس الإمبراطورية . وأخيراً قرر فرنسوا - جوزيف التفاوض معهم .

وقـامت بـالمفـاوضـة وزارة أخرى ، وزارة هـوهنفـارت[2] ، التي تشكلت في شباط ١٨٧١ ، وكان هدفها الوصول إلى اتفاق . وتتـألف هـذه الوزارة من ألمـان ، مثل هـوهنفـارت نفسـه ، وكان رأيهم فيـدراليـاً ، وبـالتـالي ، مستعـدين لقبـول تغييرات في دستور كانون الأول ١٨٦٧ . كما تضم الوزارة وزيراً آخر ألمانيـاً منـاوئـاً

---

(١) بوتوكي Potocki

(٢) هوهنفارت Hohenwart

لبروسيا وهو شيفله[1] ، وسيكون له دور كبير في المفاوضات . وأخيراً كانت الوزارة تضم تشيكيين : مثل وزير التعليم العام تيريشيك[2] ، وكان حقوقياً متمرساً جداً على المفاوضات السياسية ؛ والدكتور هابيتينيك[3] ، وقام بالمفاوضات **شيفله** مع زعيمين سياسيين تشيكيين : ريغر ، وكلام مارتينيك ، ممثل « الطبقة النبيلة التاريخية » . وبعد بضعة أشهر تم التوصل إلى اتفاق على نقاط مبدأ أساسية تسمى « البنود الأساسية » .

تتصور البنود الأساسية الحالة في بوهيميا كما يلي : أولاً ، يقبل التشيكيون الظهور في مجلس الإمبراطورية ويوافقون على التسوية ؛ وهذا يعني نفس التنازل الذي قام به الهونغاريون للنمسا ، أي الإعتراف بالشؤون المشتركة . وبالتالي ، يعطي التشيكيون موافقة مملكة بوهيميا على نظام التسوية . وعندئذ يتأمن بقاء الملكية . ومن جهة أخرى ، يعترفون بمكانهم في إمبراطورية النمسا ، في ليتانيا الغربية . وهنا توجد نقطة هامة جداً : فبينما كان للدولة الهونغارية كامل الاستقلال ، كان يبشر بتأسيس مملكة بوهيميا ، ولكن مواطني مملكة بوهيميا سيظلون نمساويين ، ولن تكون صفة مواطن خاصة لبوهيميا . وسيوجد للشؤون العامة المشتركة ، برلمان مشترك ، مجلس النواب ، ولكن هذا المجلس لن يضم إلا ممثلي الدياطات ، وستمتد صلاحيته على شؤون الجيش ، والعملة ، والبنوك ، والقروض ، والبريد ، والبرق ، والخطوط الحديدية . وسيكون في الوزارة وزير من بوهيميا ، وسيكون هذا الوزير مستشاراً ملكياً لبوهيميا . وأخيراً ، سيصبح مجلس الأمراء مجلساً للشيوخ . وستتوسع صلاحية الدياطات ، فيما يتعلق بكل الشؤون التي لاتكون على سبيل الحصر خاصة بمجلس الامبراطورية . وسيبدل

---

(١) شيفله Schäffle

(٢) تيريشيك Tirečk

(٣) هابيتينيك Habětinek

النظام الانتخابي بشكل يقل فيه ممثلو المدن ويكثر فيه ممثلو الأرياف . وهكذا يشجع ويعزز بوضوح العنصر التشيكي في بوهيميا ومورافيا .

وأدت البنود الأساسية ضمناً إلى تعديل الملكية كلها : فقد خسر مجلس الامبراطورية لحد ما صفته كبرلمان مركزي ليصبح نوعاً من كونغرس دياطات . وازدادت سلطة الدياطات . وعليه توجد لامركزية بالنسبة إلى نظام ودستور كانون الأول . وإن لم تعرض على بساط البحث قضية الغاء هذا الدستور ، الذي أصبح مكيفاً . ولكن كما صححت باتنت شباط ١٨٦١ ، في اتجاه مركزي ، روح الدبلوم الفيدرالية ، فإن ما سيخرج من البنود الأساسية سيصحح كذلك ، في اتجاه فيدرالي ، الروح المركزية لدستور ١٨٦٧ .

وأخيراً ، تصور لبوهيميا قانون لحماية الأقليات يعترف في بوهيميا بمساواة اللغات ، ويؤسس تقسيماً إدارياً لتحديد المناطق الإدارية والانتخابية حسب القوميات التشيكية والألمانية . وستسهر ، في دياط بوهيميا ، كورية خاصة ، كورية القوميات ، على تنفيذ قانون القوميات .

وباختصار ، إن دياط بوهيميا ، في ايلول ١٨٧١ ، تقبل ووافق على عدة أعمال : جواب من الملك يعد بالتتويج . ونذكر هنا مقطعاً من هذا الجواب . وسنرى فيه تأكيداً بالاعتراف بمملكة بوهيميا ؛ ومن جهة أخرى ، الرغبة الملفتة للنظر التي فرضتها الضرورة لربط العمل الجديد بكامل مجموعة الأعمال السابقة . فقد صرح فرنسوا ـ جوزيف ـ الذي كان حساساً جداً بفكرة هذا التتويج ، وحريصاً على أن يقدم في كل دولة على أنه ملك محلي وممثل للتقاليد الخاصة بكل من هذه الدول بهذا القول :

« ذكرى منا واعترافاً بوضع حق دولة تاج بوهيميا ، واقتناعاً بالمجد والقوة اللذين قدمها هذا التاج لنا ولأسلافنا ، وذكرى منا أيضاً للولاء الكامل الذي

سأند به شعب مملكة بوهيميا ، في كل عصر ، عرشنا ، نعترف عن طيب خاطر بحقوق هذه المملكة ، ونحن على استعداد لأن نكرس هذا الاعتراف بيمين تتويجنا . وبما أننا ، من جهة أخرى ، لانستطيع التخلص من الاتفاقات الرسمية الصريحة التي عقدناها مع الممالك والبلاد الأخرى وعبرنا عنها في دبلومنا ، في ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وفي القوانين الأساسية للدولة المنشورة في ٢٦ شباط ١٨٦١ ، وفي ٢١ كانون الأول ١٨٦٧ ، فلا ننسى يمين التتويج التي أقسمناها لمملكة هونغاريا ، مملكتنا » . إذن كان القصد تكييف العمل الجديد مع مجموعة التشريع السابق لها . ووافق دياط بوهيميا أيضاً على قانون الأقلية والقانون الانتخابي . وبالتالي سويت قضية بوهيميا ، وسيتوج الملك بعد بضعة أسابيع في براغ .

إخفاق البنود الأساسية

الهونغاريون والألمانيون

كيف ستقوم القوميات الأخرى برد الفعل ، وأولها هونغاريا ، التي دعيت ، بموجب اتفاق ١٨٦٧ ، إلى فحص كل تغيير يمكن أن يحدث في ليتانيا الغربية ؟ لقد أبدى الألمانيون في بوهيميا ، وألمانيو سيليزيا والنمسا ، عند إعلان الاتفاق مع دياط بوهيميا ، قلقاً شديداً واستياءً عظيماً . من ذلك أن نائباً ألمانياً ألقى كلاماً معرباً وثقيلاً على مستقبل الملكية وعلى علاقاتها مع الألمانيين : « لم نغلب في سودان لنصبح ، نحن ، جزيرات للتشيكيين » . كذلك وقف ألمانيو النمسا ، مواطنو الإمبراطورية النمساوية ، متضامنين مع ألماني الإمبراطورية التي تأسست في بداية السنة واعتبروا كل انتصار لألماني الرايخ انتصارات لهم . ولكن معارضة الهونغاريين كانت أخطر أيضاً . فهم يصرحون بأن البنود الأساسية أتت بتغيير دستوري في نظام ليتانيا الغربية . ولهذا فإن الاتفاق النمساوي ـ الهنغاري لعام ١٨٦٧ وجد عاجزاً . إن التسوية افترضت تنظيماً دستورياً كما وافق عليه

الإمبراطـور بتثبيت أعمـال ٢١ كانـون الأول ١٨٦٧ . وبـالتـالي ، إذا تحـولت إمبراطورية النمسا في اتجاه فيـدرالي ، بتخويل فوائـد كبرى إلى قوميـة سلافيـة ، تدمر الاتفاق .

الضغوط الخارجية

وأخيراً ، قلقت الحكومات الأجنبية أيضـاً من التحويل الـذي سيـدخل على الإمبراطوريـة . ويـأتي أولاً الحكـومـة الألمـانيـة . فقـد فكر بسمارك بـأن نجـاح المطـالب التشيكيـة سيجر الألمـانيين إلى مـوقف استردادي ، وأن ألمـاني النمسـا ، وبخاصة ألماني بوهيميا سيطالبون بارتباطهم ثانية بالرايخ . غير أنه قدر بأن لديـه مايكفي من صعوبات ليسير من جديد الآلة التي أنشـأهـا برايخ ١٨٧١ ، ولم يشـأ أن يحمل نفسه قضايـا جـديـدة . وقـام لـدى فرانسوا - جوزيف بمسعى بواسطـة ملـك سـاكس ، الصـديق الشخصي للإمبراطور . ويقول مؤرخو النمسـا أيضـاً إن الحكومة الروسية كانت تخشى من أن يؤدي تحويل النمسـا ، في اتجـاه مشجع جـداً للسلافيين ، إلى مطالب في بولونيا الروسية . وبالرغم من جميع الآمال التي عقدهـا التشيكيون على الصداقة الروسية ، يبدو أن حكومة القيصر كانت تعمل ضدهم .

وباختصـار ، إن مجلس التـاج ، الـذي انعقـد في شهر تشرين الأول ١٨٧١ ، وكان منتظراً منه أن يُعلم بأن الاتفاق تَمّ ، وأن تتويج الملـك سيكون بعـد بضعـة أيـام ، خرج منـه قرار معـاكس : فقـد تخلى عن كل شيء ، وقـدمت وزارة هوهنفارت استقالتها . وفي الوقت الـذي أوشـك التشيكيون فيـه أن يقطفوا ثمـار جهودهم وصبرهم الطويل ، استسلموا ليـأس فظيع جـداً ، وارتفعت احتجـاجـات عابثـة بصورة مطلقـة في ديـاط بوهيميـا . وصرح الأمير شـارل شفـارتز نبرغ بـأن حقوق تاج بوهيميا سيدافع عنها « حتى التضحية التامة بالأرواح والأموال » . أمـا الآن فلا أمل يرجى . هذا هو تاريخ المحاولة لحل القضية التشيكية في اتجـاه حق الدولة مستلهمة من المثل الهونغاري .

النتيجة

لقد تناقش المؤرخون كثيراً في أسلوب التشيكيين . ومن الممكن أن يقرأ في مؤلفات **ارنست دوني** أو **لوي ايزنمان** صحافاً من النقد هامة للغاية . ويرى هؤلاء المؤرخون أن التشيكيين استسلموا للضلال بتشبيه حقوق تاج بوهيميا بحقوق تاج هونغاريا . والحقيقة ، أن أرض هونغاريا كلها كانت تابعة لتاج هونغاريا . أما بالنسبة لتاج بوهيميا ، فقد لبس الأمر بين ماكان يطلب لمملكة بوهيميا الأصلية ، وما كان يجب عمله أيضاً لتقبل به مورافيا وسيليزيا . لقد كانت سيليزيا محتلة من قبل الألمان ، ولم تشأ الانضمام إلى سياسة دياط بوهيميا . ولم يذعن دياط مورافيا إلا بعد مقاومات عظيمة جداً ، بسبب العنصر الجرماني القوي جداً الذي كان يضمه بين أعضائه . والأخطر من ذلك أن الهونغاريين لم يكن عندهم أقلية مسلحة جيداً سياسياً واقتصادياً ، وأن الأقلية الألمانية في بوهيميا لم تكن أقلية تدعمها دولة كبرى من نفس العرق كما كانت أقلية بوهيميا في الرايخ الألماني في ١٨٧١ . وفي الحقيقة ، أخيراً ، إن حق الدولة ، وهو فكرة قديمة ترضي الارستقراطية ، لم يكن له كبير نفاذ على الطبقات الجديدة . وقد برهن المستقبل على التخلي شيئاً فشيئاً ، في بوهيميا ، عن هذه الفكرة ، فكرة الحق . ومع ذلك ، فإن هذه الحجة صحيحة بخاصة للدور التالي . ففي تاريخ ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، على وجه الدقة بسبب الضياء الذي أحاط نجاح هونغاريا وحصولها على فوائد بمناداتها ومطالبتها بحق الدولة ، كان لحق الدولة التشيكية من جانبه قوة كبرى جداً من الاقناع والوجاهة .

وعلى أي حال ، كانت نتيجة هذا الاخفاق عداء كبيراً بين التشيكيين والألمانيين في بوهيميا . فقد قام كل من الفريقين في وجه الآخر وأصبحت الحالة أحرج بكثير مما كانت عليه في نقطة الانطلاق .

الفصل السابع

القوميات السلافية في هونغاريا

حتى آخر القرن التاسع عشر

يتناول البحث في القوميات السلافية ، في هونغاريا ، حتى آخر القرن التاسع عشر ، ناحيتين : الأولى ، دراسة القوميات السلافية ؛ والثانية ، كرواتيا الخاضعة لنظامها الخاص حسب تسوية ١٨٦٨

تطبيق قانون القوميات

الحياة السياسية والمجتمع في هونغاريا

لمتابعة سياسة الهونغاريين والتطبيق الذي أجرته مختلف الحكومات للقانون ٤٤ لعام ١٨٦٨ في القوميات ، لا بد لنا من عرض الظروف العامة ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها مملكة هونغاريا . وهذه الظروف خاصة جداً وصعبة الفهم دون بعض الجهد في التفكير .

لقد ثبتت قوانين ١٨٦٧ ـ ١٨٦٨ ، التي درسناها ، أطر نظام سياسي حديث . وبعثت هونغاريا التاريخية القديمة حرةً ، بجهاز حقوقي يزعم بأنه يتجاوب وحاجات الأزمنة الحديثة . وفي الواقع ، إن النظام الانتخابي المعقد[1] يعطي التفوق إلى الطبقات العليا في المجتمع وبخاصة ، في البلد الزراعي ، إلى

(١) يوجد للمجلس الأدنى ٣٦ فئة انتخابية .

الملكية العقارية ، بالإضافة إلى الملكية المنقولة . ويجب ألا يذهب عن البال ، حتى نحو ١٨٨٠ ، أن أقل من ٦ ٪ وانطلاقاً من ١٨٨٠ ، أن ٦ ٪ فقط من السكان كانت تتمتع بالحق الانتخابي ، وأن الملكية العقارية موزعة بين « مالكي الأطيان » أي أمراء أغنياء جداً يملكون دومينات واسعة ؛ والطبقة النبيلة الوسطى التي أفقرت ، ولكنها تهوى الحياة السياسية ؛ وأعضاء الطوائف الدينية في الكنيسة الكاثوليكية الزمنية والنظامية ، أو الطوائف البروتستانتية ، وبخاصة مجامع الكنيسة اللوثرية . أما البورجوازية فغائبة تقريباً . وكانت التجارة والأعمال ، وهي ما زالت قليلة النمو في التاريخ ١٨٦٨ ، بين أيدي عدد قليل جداً من البورجوازيين من أبناء البلاد ، ومن عدد عظيم من الإسرائيليين الذين ما فتئوا يدعون إليهم وافدين جدداً من أبناء دينهم . وعندما يقال هونغاريا وهونغاريا السياسية ، فهذا يعني حتى آخر القرن ،الطبقة الارستقراطية الهونغارية .

يبدي هذا المجتمع ملامح أصيلة : كان مثقفاً ، منفتحاً على الأفكار الغربية ، فروسياً ، جذاباً ، لاتينياً في أشكاله ، مهذباً للغاية ، مصقولاً ناعماً . وكان يعرف كيف يعظم النظريات السياسية التي يدافع عنها . وبهذه الصفات سحر المجتمع الهونغاري الملكة اليزابث . فقد شرعت العاهلة بدراسة اللغة الهونغارية ، وصارت تفخر بأنها تتكلم الهونغارية كفلاح هونغاري ، وعلمت أولادها اللغة المجرية على أيدي مربين هونغاريين . وحاولت تجنيس السلالة . وعدا عن ذلك نرى أن الحضارة الهونغارية ، ويجب أن نلح على ذلك ، طبعت جميع هؤلاء الوافدين الأجانب ، أي السلوفاكيين ، والرومانيين ، والصربيين الذين يعيشون في هونغاريا ويبلغون مستوى أعلى في المجتمع ، يأخذون ملامح الطابع الهونغاري ، وحتى أكثرهم مقاومة لاستعمال اللغة المجرية ، بل والأوفياء لقوميتهم الأصلية أيضاً . ونجد عند الذين يتجرون والذين يقاومون التمجير ويدافعون عن

الأفكار القومية نفس الأخلاق والعادات ، وبالإجمال نفس شكل تصور الوجود في هونغاريا . لقد كانت هونغاريا بلد الحياة اللامعة البراقة والسهلة . ففيها ترقص رقصة الشارداس[1] الشهيرة ، ويثمل بالخمر والموسيقى ، وبخاصة الموسيقى الغجرية ، التزيغان[2]. ولم يكن هؤلاء الغجر هونغاريين ولا سلافيين ولا رومانيين ، ولكنهم أعطوا للبلد بكامله ذوق موسيقاهم الساحرة .

وكانت هذه الحياة تنتشر ، حتى في الأوساط الريفية ، بتقاليدها الشعبية الغنية ، وأغانيها العذبة اللذيذة ، وبزاتها الملونة والمثقلة بالأزهار والأشرطة ، وبتزيين المنازل ، والمطرزات على الموائد ، والخزف المتغير الألوان والرسوم الملفتة للنظر كثيراً . وفي هذه الحضارة النسيج وحدها بصورة كاملة ، مثل يقول : « لا حياة خارج هونغاريا ، وإذا وجدت حياة فليست على هذا النحو » . ولا بد من الوقوف على هذه الملامح إذا أريد تقييم الحوادث بصورة عادلة .

متطلبات الحياة الحديثة والجهاز الإداري

في هذا البلد وفي العصر الذي تلا التسوية ، كان من الضروري بذل جهد ضخم جداً لإدخال الحياة الحديثة ، وتجديد الجهاز الإداري في الدولة ، والجهاز الاقتصادي ، ورسم الطرق ، أو توسيع الطرق التي كانت موجودة من قبل ، ومد الخطوط الحديدية ، وشق القنوات ، وضبط سيول الجبال وأنهار منطقة سلوفاكيا : **فاغْ ، نيترا ، هرون** . وهذا يفترض القيام بعمل كبير جداً . ويجب أن يفكر أيضاً ، بأن سكان هونغاريا في مجموعهم كانوا شعباً ريفياً يضم عدداً عظيماً من الفلاحين المتخلفين جداً في جبال **تتراس** ، وفي الجبال المعدنية في سلوفاكيا ، جنوب تتراس . وكان من الضروري وجود جهاز من الموظفين عديد

---

(١) الشارداس CZARDAS

(٢) التزيغان TZIGANE

ومتعلم ، وكان ينقصها إطلاقاً . ونرى أن المؤرخ الهونغاري المعاصر ، وعلى وجه التأكيد أفضل مؤرخ للمدرسة الهونغارية ، **زكفو**[١]، ألف كتاباً ممتازاً باللغة الألمانية باسم « الدولة الهونغارية »[٢]، وألح فيه كثيراً على الحاجة الماسة لجهاز إداري . وفيه يرى السبب العميق لسياسة يرثي لحالها ، لأنها تسوق هونغاريا إلى نزاع زعم واضعو قانون ١٨٦٨ أنهم تجنبوه وهو : النضال ضد القوميات . ولما لم تستطع هونغاريا تسوية قضية القوميات ، فقد عرفت التجزئة الأرضية التي يشكو منها هونغاريو السهل في وطنيتهم مع من ظلوا متعلقين بفكرة الدولة القديمة .

وأظهر زكفو المؤثرات العديدة والمتناقضة التي أثرت على الموجهين الهونغاريين انطلاقاً من ١٨٦٨ . لأن القطيعة الملفتة للنظر وقعت بين المثل الأعلى القديم الأوربي والإنساني الذي كان يمثله اوتفوس ودياك ، وبين السياسة التي تبناها خلفاؤهما . فقد تخلى هؤلاء في عجلتهم لتمثل الشعوب الأجنبية عن سمو النظرات التي صنعت قوة جيل التسوية ، ولجؤوا إلى طرق فظة ، مقتنعين بأن على الدولة أن تكون قوية ، وأن تفرض نفسها بالقوة ، وأرادوا أن يعجلوا كثيراً جداً بالعمل . وتحت ضغط هذه الحاجة إلى جهاز إداري ، لم يترددوا في خلقه بصورة اصطناعية بفرض التعبير المجري في كل مكان . وفي عجلتهم هذه لبلوغ النتيجة بسرعة ، خلطوا بين فكرة الدولة وفكرة الأمة ، وأرادوا الحصول حالاً على جهاز يتبنى فوق ذلك القومية المجرية لتشكيل دولة هونغارية .

منذ ١٨٧٥ ، صفي حزب دياك ، ووصل السلطة حزب جديد وهو حزب

---

(١) زكفو SZËKFU

(٢) يمكن الرجوع إلى مؤلف ج ـ زكفو باللغة الفرنسية وهو بعنوان :

ETAT ET NATION, P. U. F., PARIS 1945

الكونت كولومان تيسزا . وقد تشكل من اتحاد قسم من حزب دياك القديم بحزب المعارضة السابق للتسوية . وكان تيسزا زعيم حزب التحالف . وبالنسبة إلى دياك ، واوتفوس ، **وزيشيني** ، أي عظماء رجال دور الاستقلال ، وأيضاً بالنسبة إلى كوسوت ، يجسد تيسزا الطبقة النبيلة الهونغارية الوسطى ، كما يقول المؤرخ ايزنمان ، أو على الأقل ، الطبقة النبيلة الإقليمية الهونغارية التي تنقصها نظرات الارستقراطيين العامة الذين كانوا في الغالب على صلة بأوربة الغربية ، أو الذين أنموا ثقافتهم كثيراً . وكانت أفكار كولومان تيسزا أقل بكثير من مهارته وأسلوبه . فعوضاً عن أن يبحث عن مبادئ وتطبيقها ، اعتمد على أهواء ومصالح ، وبدت الحالة معقدة . وفي الحقيقة ، إن العنصر الأمين على سياسة كوسوت الذي يأسف على إبرام التسوية أو يلح على المطالبة بالاستقلال حيال النمسا ، يتألف من الطبقة النبيلة الصغيرة المتجمعة في السهل الهونغاري . وعلى العكس ، كان العنصر الذي يأتلف مع التسوية كثيراً ، في المناطق الخارجية التي يحتلها الأجانب . وعليه فإن التناقض الأول كان في أن الكونت تيسزا يبحث في هذه المناطق عن سَوْق جهاز سياسي وإداري . ولذلك لا نعتقد بأن هذا الجهاز كان أجنبياً ، بل لأن النظام الانتخابي كما طبقته الحكومة الهونغارية ، في ذلك الحين ، كان مهيَّأً للفساد بسهولة . فمثلاً لم يكن التصويت سرياً ، بل كان شفهياً . وكان الناخب يأتي إلى مكتب التصويت ليسمي مرشحاً يصوت له . ومن جهة أخرى ، كانت هيئة المقترعين قليلة العدد جداً . ولنذكر أنها كانت أقل من ٦ ٪ من الناخبين . ومن هنا تفهم الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها .

تطبيق الانتخابات

أما وأن تكون الانتخابات الهونغارية دوماً انتخابات فاسدة ومدبرة فهذا شيء معروف . ولذلك لا يوجد أي فارق ، في هذا الاعتبار ، بين المناطق

المأهولة بالمجر والمناطق التي يسكنها الأجانب . وقد أكد زكفو هذا الواقع بالعبارات التالية : « لم يكن باستطاعة المقترعين أن يصوتوا إلا في مكان واحد ، وهو المدينة الرئيسية في المنطقة الإدارية . وكان وصولهم وإقامتهم في هذه المدينة محددين من قبل الإدارة ، ومراقبين من قبل الدرك . وعند الانتخابات يحدث اضطراب عظيم ، لأن الجماهير التي منعت من التصويت تثور ، وتقوم مشادة بين أنصار مختلف المرشحين : هونغاريين أو غير هونغاريين ، ويطلق الدرك النار على الجمهور » . ومن هنا يرى كيف كان تطبيق النظام الانتخابي شرقياً ومطابقاً قليلاً للمثل الأعلى وللتعاملات الغربية ، ويضيف المؤرخ الهونغاري : « إن الفارق الوحيد هو أنه عندما يرتكب مثل هذه الشراسة الانتخابية ، في مدينة هونغارية في السهل الكبير ، ضد مرشح حزب الاستقلال ، لا يهتم بها كثيراً في الخارج ، وتنسب إلى الصفة المعيبة للنظام الانتخابي الهونغاري . ولكن إذا حدثت ضد مرشحين غير هونغاريين ، فإن هذا الفعل تتناقله الصحافة الأوربية بكاملها » ولا يهمنا ذلك كثيراً ، إن كل ما يهمنا حفظه هو تطبيق هذا الأصول في كل البلاد على حساب المجر والأجانب على حد سواء . وكانت طرق الفساد الانتخابي تتم بطرق فساد برلماني . وبفضلها حافظت الوزارات الليبرالية عموماً ، ووزارة الكونت كولومان تيسزا على السلطة خلال خمس عشرة سنة ، من ١٨٧٥ إلى ١٨٩٠ .

ونتيجة ذلك هي أنه عوضاً عن أن يطبق قانون القوميات بأمانة وإخلاص للصفة الليبرالية التي ألمعنا إليها ، نرى الحكومات الهونغارية تتابع مجيرة النخبات الأجنبية . ولم يكن القصد مجيرة السكان الريفيين بالقوة ، لأن هذا لا يمثل شيئاً عظيماً ، ولا يقدم شيئاً ، وإنما تأمين القوة للدولة الهونغارية . فكان على كل شخص ، وكل فرد يريد الارتقاء على السلم الاجتماعي ، ويصبح مرموقاً في

التجارة أو الصناعة أو الإدارة أو التعليم أو الاكليروس ، في كل الفروع ، حيث يقتضي النشاط ثقافة ومسؤولية ، أن يصبح مجرياً . ولا يكفي أن يكون مواطناً هونغارياً متعلقاً بالدولة الهونغارية ؛ إن ما يجب هو أن يكون أيضاً مجرياً وناطقاً بالمجرية .

المجيرة في المناطق السلوفاكية

ومنذ ذلك الحين ، ناضلت الحكومة الهونغارية ضد اللغات القومية . وبالرغم من حماية المبدأ التي منحها قانون ١٨٦٨ ، حاولت أن تنشر استعمال اللغة الهونغارية على حساب اللغات الأجنبية . وقد بدأ هذا العمل قبل تيسزا بإرادة الحكومة ، وبإفراط من الغيرة عند بعض الموظفين . ومن المؤكد أن الموظفين الهونغاريين ، وبخاصة زعماء المناطق الذين يمكن تشبيههم بالمحافظين ، رؤساء المحافظات ، حاولوا اجتذاب حسن التفات الحكومة بغيرتهم على صالح المجيرة ، ونسبوا لأنفسهم شرف كل تحديد أتوا به لممارسة حق اللغات الأجنبية . وفي ١٨٧٤ ، نلاحظ عند السلوفاكيين أمثلة على ذلك . يجب أن نتمثل في ذهننا أن سلوفاكيا ، أو هونغاريا العليا بلد جبال وغابات مترامية ومراع واسعة ، وأن المساكن تتجمع في الوديان فقط : وادي **نيترا** ، **فاغ** ، **هرون** ، وأن هذه المساكن تتجمع في قرى أو في مدن صغيرة ، وأن بعضها يؤلف جمهوريات محلية ، بروح نعرة محلية ، وحتى منافسات بين مدينة وأخرى أيضاً .

وعملاً بقانون ١٨٦٨ ، وبخاصة بعض الفوائد الممنوحة في ١٨٦١ لسلوفاكيا ، كانت كثير من المدن تملك مدارس ثانوية سلوفاكية أسستها طوائف بروتستانتية أو كاثوليكية . ومنذ ١٨٧٤ ، بدأ النضال ضد المدارس الثانوية السلوفاكية ، وشرع به باتهامات جرائد سلوفاكية حكومية وموظفون غيورون متحمسون . فقد اتهم جهاز هذه المدارس الثانوية بإحياء الروح السلافية الجامعة وتعهدها

بالنباء . وكان الحكومة الهونغارية تشعر دوماً برهبة عميقة من أن تمارس روسيا نفوذها على هؤلاء الأجانب من أصل سلافي . ووجه الاتهام بالجامعة السلافية إلى كل السلافيين تقريباً الذين لم يشاؤوا أن يتمجيروا ؛ وأحياناً بلغ الاتهام فلاحين طيبين لا يفقهون شيئاً من ذلك ، باعتبارهم غير أهل لأن تكون لديهم فكرة واضحة عنَ الجامعة السلافية . وهكذا أعلن أن المدارس الثانوية السلوفاكية مفعمة بفكرة الجامعة السلافية . وقامت تحقيقات الموظفين ضدها . واعترف هؤلاء أن جهاز التعليم فيها كانت تحركه روح خبيثة . وأغلقت المدارس الثانوية . وبسبب إغلاق هذه المدارس الثانوية الكاثوليكية أو البروتستانتية ، منيت الأمة السلوفاكية بخسائر جسيمة جداً . وفي هذه المناطق النائية التي يجعلها مناخ الشتاء صعبة التناول جداً ، يمكننا أن نقدر مدى الاضطراب الذي يمكن أن يحدثه حذف مدرسة ثانوية للمشاريع العائلية بشأن فتى مراهق . فإلى أين يجب أن يرسل ؟ إلى أقرب مدرسة ثانوية . وهذا يعني أن يعهد به إلى مدرسة ثانوية مجرية ، أي تكريسه للمجيرة . وكثير من الناس الطيبين لم يدركوا أنهم بعملهم هذا إنما يعدون فصل أولادهم عن قريتهم الأصلية .

وبعد ذلك قامت حملة ضد « جمعية الخلية » السلوفاكية : فقد حصل السلوفاكيون ، بعد زيارتهم للملك فرانسوا - جوزيف ، في ١٨٦١ على تأسيس جمعية « الخلية » السلوفاكية لنشر اللغة السلوفاكية ، وجمعيات الكتب السلوفاكية . وعلقت « الخلية » أولاً ، ثم فتشت ، وحجزت أموالها . ولم يكن للسلوفاكيين آنذاك نواب في برلمان بودابست . كان لهم في البدء في سنوات ١٨٧٠ ، ممثل منهم وهو **بوليني - توت** ، ولم يجدد انتدابه . وفي قضية « الخلية » أنجدهم صربي يدعى **ميليتيش** ، وقد لعب هذا دوراً هاماً في الدفاع عن الصربيين والسلوفاكيين معاً ، وتساءل كيف يمكن حذف جمعية تضم الملك بين أعضاء لجنة الرعاية ، وإلى من تعود أموال « الخلية » . لقد كان يرى أن هذه

الأموال يجب أن تعود إلى الأمة السلوفاكية . وأجاب الكونت تيسزا : « لا توجد أمة سلوفاكية ، ولا توجد إلا أمة هونغارية » . وبالتالي ، كان على الجمعية المؤسسة لنشر المعارف والتربية الشعبية عند إلغائها ، أن تسلم أموالها للأمة ، أي يجب أن تعود أموالها للأمة الهونغارية .

وعلى الدوام وجد نوع من خلط أو تلاعب بالكلمات بين لفظ **دولة وأمة** . والدولة الهونغارية في الوقت نفسه هي الأمة الهونغارية ، ولكن القوميات في ذلك الحين ، وجدت نفسها نوعاً ما مختلطة ومنتشرة في هذه الأمة الهونغارية ، وتزول شخصيتها في الوقت الذي يراد الإمساك بها ، ولا يعترف بها حقوقياً . وقد تساءل الكاتب والوطني السلوفاكي **هوربان** ، ما إذا كان من الأفضل التخلي في مثل هذه الظروف عن اللغة السلوفاكية والعودة إلى اللغة التشيكية كلغة تعبير أدبي للفريقين . فقد ألف باللغة التشيكية عام ١٨٧٦ ، تقويمه المسمى **نيترا** ، ولكنه لم يثبت على هذه الخطة ، وكان لابنه سياسة معارضة لسياسته تماماً .

لقد وجه حذف الجمعية السلوفاكية ضربة عظيمة جداً للسلوفاكيين . وكانت القوميات الأخرى أمامهم في هونغاريا أكثر صلابة وأفضل تسلحاً ، ولا سيا الصربيين في **الباشكا والبانات** ، في شمال كرواتيا ـ سلافونيا ، والرومانيين في ترانسلفانيا . وحافظ هذان الفريقان الروماني والصربي على استقلالها أكثر من غيرهما . ويهمنا الصربيون كالسلافيين ، ولكن يهمنا الرومانيون أيضاً ، لأن موقفهم سيؤثر على موقف السلوفاكيين . فقد استطاعوا أن يحافظوا على جمعياتهم ويصونوا مؤسساتهم . وعند الصرب حافظت الكنيسة الارثوذوكسية على دور عظيم جداً . وكانت تؤلف بحق هيكل القومية الصربية في هونغاريا ، بالرغم من الاضطهادات التي تحملتها . وكانت لها صفة كنيسة على حدة ، ولم تختلط

باعتبارها كنيسة ارثوذوكسية ، بالكنائس البروتستانتية أو الكاثوليكية المشتركة للمجر ولغير المجر . وحافظت أصالتها الدينية على الجزء الأكبر من الفريق الصربي .

ولكن توقيف تقدم القوميات لا يكفي . ولذا تجب المجيرة وبخاصة مجيرة التعليم . ولذا أنشئت مدارس الدولة بعدد عظيم . وأخذت هذه المدارس تنافس المدارس الحرة ، أي المدارس الكاثوليكية أو المدارس البروتستانتية ، وتعلم باللغة المجرية . وقد نشرت ذكريات هامة جداً لرجال دولة سلوفاكيين يقصون فيها حياة طفولتهم[1] .

لقد أخذوا إلى المدرسة ، وعلموا فيها اللغة المجرية مباشرة . وكانت بالنسبة لهم لغة صعبة ومربكة ، وتختلف تماماً عن اللغات السلافية . ولا أحد يتكلم حولهم بها ، في المنطقة السلوفاكية التابعين لها . وكان قانون ١٨٧٨ ـ ١٨٧٩ يطلب من جميع المعلمين معرفة اللغة المجرية . ثم امتدت رقابة الدولة للتعليم الحر . وزيد عدد ساعات الصفوف (الفصول) باللغة المجرية . وفي ١٨٩١ فتح القانون الشهير بحدائق الأطفال دور حضانة لا يتكلم فيها إلا بالمجرية ، وبشكل يفرض استعمال المجرية على أطفال جميع القوميات منذ نعومة أظفارهم . وأخيراً في ١٨٩٣ ، حدد قانون المربوط الأدنى للمرتب الذي يقبضه المعلم . وكانت الغاية سحق موازنات المدارس الحرة تحت عبء ثقيل جداً . وإذا لم تستطع المدارس الحرة تحمله يمكنها طلب مساعدات ، ولكن هذه المساعدات لا تمنح إلا للمؤسسات التي تراعي النظام في عدد ساعات التعليم المخصصة للغة المجرية .

وعدا ذلك ، أسست جمعيات لنشر اللغة المجرية ، كالجمعية التي يرعاها الارشيدوق جوزيف عضو الأسرة الإمبراطورية المقيم في هونغاريا . عقدت هذه

---

(١) JUDR . EMIL STODOLA . PRELOM (1933) - DR . VAVRO SROBÁR Z. MAJHO ZIVOTA (1946)

الجمعية اجتماعاً كبيراً في نيترا في ١٨٨٣ ، ونظمت جوائز لتشجيع اللغة المجرية في مسابقات عامة ، ومنحت الجمعية مكافآت للتلاميذ الذين أظهروا تقدمهم باللغة المجرية . ووجدت أيضاً جمعية تلفت النظر وتضم سلوفاكيين مجريين . وقال فيها أسقف بروتستانتي لوثري كلاماً له مغزاه ومعناه : « لسنا شعباً سلوفاكياً ، وإنما نحن أفراد نتكلم السلوفاكية » . « وإن هؤلاء الأفراد الذين يتكلمون السلوفاكية ينتمون إلى الدولة الهونغارية ويظهرون ولاءهم للجمعيات التي تتكلم السلوفاكية وتريد الحفاظ على صفات اللغة القومية بالسلوفاكية » .

مقاومة المجيرة

كانت نتائج المجيرة استياءً عميقاً ومقاومة عظيمة جداً ، ولا سيا في أوساط الشبيبة . ومن الممكن أخذ أمثلة من هذه المذكرات السلوفاكية : قصة رب أسرة يوصي ابنه بقوله : « لا تتدخل في شؤون القومية قبل أن تجتاز نضجك » أي شهادة التحصيل الثانوي . وتعلم الشبان المجرية ولكنهم حافظوا على استعمال السلوفاكية ، حتى إن كثيراً منهم طردوا من المدارس الثانوية بتهمة الجامعة السلافية ، واضطروا لمتابعة دراساتهم في مؤسسات أخرى أو في الخارج . ومنذ ذلك الحين بدأت هجرة السلوفاكيين لسببين : سبب اقتصادي للفلاحين الفقراء ، وسبب فكري للشبيبة التي ترتقي اجتماعياً . ولكن المقاومة وجدت أيضاً في الكنيسة . ومع ذلك ، فقد كان للاكليروس الكاثوليكي موقفان : فالأساقفة الذين كانوا على اتصال وثيق بالحكومة ، شجعوا عموماً انتشار اللغة المجرية ، حتى إن بعضهم أخذوا يوصون الكهان بأن يطلبوا إلى الأطفال أن يلفظوا بالمجرية صيغة السلام المألوفة : « المجد ليسوع المسيح » . وإذا قبل بعضهم ، فقد احتج كثير منهم بقولهم بأنه ليس بإمكانهم التعليم الديني لرعاياهم إلا باللغة القومية ، وإلا فإن الشعب يحرم من التعليم الديني الناجع . وأوصى البابا ليون الثالث عشر في

رسالة بابوية في ١٨٨٦ ، الأسقفية المجرية بالحفاظ على التعليم الديني والتبشير والصلاة باللغة القومية . ولكن هذه الرسالة لم يستجب لها إلا قليلاً .

وفي الوقت نفسه ، تحسنت الحالة الاقتصادية بشكل محسوس لجميع القوميات وربما أكثر بوجه خاص للقومية السلافية . لأن برنامج المجيرة كان يتضمن أيضاً تنمية اقتصادية . فمن ذلك أن مدد خط حديدي ينطلق من كوشيس (كاسّا) للاتصال على حدود سيليزيا ، بخط **بوهومين** . وبالتالي فإن وادي الفاغ الذي ظل حتى الآن من غير الممكن الوصول إليه ، وصله الخط الحديدي واجتازه ، وتحسنت الحالة الاقتصادية في المنطقة ، ولنستمع في هذه النقطة إلى شاهد سلوفاكي : « هذا عصر مجيد لصناعة دباغة **ليبتوفسكي - سفاتي - ميكولاش** . وشجعت مؤسسة خط حديد كوشيس - يوهومين في ١٨٧٣ ، استيراد الجلود الخام ووصول المواد الأولية ومنتجات الدباغة ، وخشب الأرجنتين ، والآلات من ڤينّا ، وألمانيا ، وانكلترا وسمحت بتصدير الجلود المحضرة لتجار ڤينّا و **بيستاني** وغيرها ، مما أحدث فوراناً في الحياة الاقتصادية . وأسس بنك التتراس[1] في ١٨٨٥ ، ونظمت شركات بناء ، وارتفع بسرعة مستوى الطبقة الوسطى في هذه المدن الصغيرة في الجبل السلوفاكي . وفي ١٨٨٧ ، أظهر السلوفاكيون تماسكهم بتنظيم معرض للمنتجات السلوفاكية ، ولا سيما المطرزات .

وعلى الصعيد السياسي ، انعدم النشاط خلال سنوات طويلة . وأمام النظام الذي استخدمته الحكومة ، رأى السلوفاكيون بأنهم لا يستطيعون النضال وتخلوا عن الحياة السياسية . وكان زعيمهم المفكر شاعراً لامعاً وعقلاً رومانسياً وحالماً ، وهب قوة تعبير عظيمة ، وهو سفيتوزار بن هوربان ، هوربان فاجانسكي . كتب في جريدة « **نارودني نوفيني** » وعرض خطناً سياسياً أقل بكثير مما هو مثل

---

(١) جبل التتراس هو أعلى جزء من جبال الكاربات بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا .

أعلى . وقال إن السلوفاكيين يمثلون النواة البدائية للعرق السلافي كله . وعليهم أن يبقوا أنقياء من كل اتصال بالأمم السلافية الأخرى التي عداها الغرب . وعلى الأمة السلافية أن تقصر دفاعها على لغتها ، وأن تنتظر سلام روسيا القيصرية . وإن روسيا القوية « روسيا المقدسة » ستأتي يوماً لنجدة السلوفاكيين وتعيد لهم حريتهم .

ومن الصعب تقييم تأثير سفيتوزار هوربان فاجانسكي . فقد أسهم في الخبل السياسي ، وفي الوقت نفسه أيقظ الحمية القومية . وسيحدث التنظيم السياسي الجديد لسلوفاكيا في الآجل ، تحت تأثير المثال الروماني .

مؤتمر القوميات ومعارضة الأحرار الليبراليين

لقد ذهب قسم من الشبيبة السلوفاكية للدراسة في جامعة بودابست ، وكانت العائلات الغنية ترسل أبناءها لمتابعة دراستهم في عدة كليات ، كما يفعل أمراء مورافيا أو سلوفاكيا في القرن السادس عشر ، الذين ينطلقون في « جولة في أوربة » مع موكب من المربين والخدم ، ويزورون المدينة بعد المدينة والبلد بعد البلد . وهكذا كان شبان العائلات الموسرة في سلوفاكيا ، في آخر القرن التاسع عشر ، يقضون ستة أشهر في ڤينّا ، وستة أشهر في برلين ، ومثل ذلك في بودابست . وفي هذه المدينة الأخيرة يلتقون بالرومانيين والصربيين ، ويكتشفون الوسائل التي كان هؤلاء يدافعون بها عن قوميتهم ، وكانت الحكومة تود التظاهر دوماً بالحرية الليبرالية في بعض الأحوال . وبعد تطبيق سياسة التمثل التي أتينا على ذكرها ، طاب لها أن تبرهن على أنه في اللحظة التي تحترم فيها الدولة الهونغارية ، فإن هذه الدولة تعرف كيف تظهر نفسها ليبرالية حيال قومياتها . وسمحت في ١٨٩٥ بعقد مؤتمر للقوميات في بودابست يجتمع فيه الصربيون والرومانيون والسلوفاكيون . وصوت هذا المؤتمر على قرار يعترف بسلامة مملكة

القديس ـ ايتين . ولكنه يطالب ، عدا تطبيق قانون ١٨٦٨ ، بتوزيع جديد للأراضي الإدارية .

ويرى المؤرخ الهونغاري زكفو أن هذا الطلب مبالغ فيه . فمن جهة ، أخطأت الحكومة الهونغارية عندما أرادت المجيرة بالقوة ، ولكن القوميات ، من جهة أخرى ، نزعت دوماً إلى جعل « الدومين » الذي تسكنه أرضاً مغلقة وخاصة بلغتها على سبيل الحصر . وبدا لزكفو أن وجود أراضي مغلقة ضار بوحدة البلاد .

وبالإجمال ، شجبت سياسة تيسزا لعدة أسباب : أولاً ، بمعارضة المجر الذين يأخذون عليها استعدادها لإرضاء ڤينّا ، وكثرة مرونتها في تطبيق التسوية . وثانياً ، بالمعارضة الكاثوليكية التي أفزعتها إجراءات الدولة ، والليبرالية التي كانت تهدد امتيازات الكنيسة . فقد كافح الكاثوليك مشروع الزواج المدني الذي فكرت فيه الحكومة بسبب عدائها للأكليروس ، وبسبب القلق من المجيرة على حد سواء . لأن سحب سجلات الأحوال المدنية من مختلف الطوائف الدينية يعني جعل الأحوال المدنية مصلحة من مصالح الدولة ومصلحة « مجيرة » . وبفضل التقدم الاقتصادي أخذ العنصر اليهودي مكانة عظيمة في الأمة : ففي ١٨٤٨ كان عدد اليهود في هونغاريا ٢٤١٠٠٠ ؛ وفي ١٨٩٠ بلغ ٧٠٧٠٠٠ ؛ وفي ١٩٠٠ أصبح ٨٣١٠٠٠ . ويقال بأنهم يشكلون ربع السكان في بودابست ، بينما كانوا في الحقيقة ٢٣ ٪ منهم . ومن هنا اللقب « يودابست » الذي أطلق على مدينة بودابست على سبيل التسلية . وكان اليهود يؤلفون عنصراً متنفذاً من وجهة النظر الاجتماعية : ففي هونغاريا ٤٨ ٪ من الأطباء، و ٦٨ ٪ من المحامين كانوا يهوداً . وإذا قام هذا الفريق بمثل هذا التقدم ، فذلك بالرغم من غنى بعض أوساط أبناء البلاد الأصليين ، أوساط التجارة والصناعة ، لأن العنصر الريفي ، المجري أو الأجنبي ، كان متعلقاً بأطيان الملكيات العقارية ، وظل في حالة متخلفة جداً ، وأحياناً في

حالة البؤس ، وعلى كل حال ، كان يرقى بصعوبة جداً نحو الطبقة المتوسطة .

وسقط نيسزا ، في ١٨٩٠ ، ولكن الوزارات الليبرالية ظلت على حالها خلال خمسة عشر عاماً أيضاً . ومع ذلك ، يلاحظ في ١٨٩٤ ، تحت تأثير أفكار البابا ليون الثالث عشر والمرسوم الحبري « ريروم نوفاروم »[1] تجمع الأحزاب السياسية في هونغاريا . ففي الأوساط الكاثوليكية ساد القلق من سياسة الحكومة ، وقامت محاولة للوقاية من نتائجها على الدين أو على القوميات أيضاً . وتشكل حزب جديد وهو ، الحزب المسيحي ـ الاجتماعي أو الشعبي . وكان زعيمه ماغناً هونغارياً وهو الكونت **زيكي** . فقد تبنى في إحدى مواد برنامجه الدفاع عن القوميات . وأكد على وجوب تطبيق قانون ١٨٦٨ ، وإلا فإن البلاد بكاملها تتعرض للخطر . وانطلاقاً من ١٨٩٦ ، السنة التالية لمؤتمر القوميات ، قرر السلوفاكيون أن يدعموا في الانتخابات المرشح المعارض لحزب الحكومة ، أي مرشح الحزب الشعبي ، مرشح الكونت زيكي . وبعد هذا الدور الطويل من الامتناع دخل السلوفاكيون الحياة العامة من جديد ، ولكن سيطرة الحزب الليبرالي لم تنقطع إلا في ١٩٠٥ .

تطبيق التسوية مع الكرواتيين

إن تسوية ١٨٦٨ تمثل معاً انتصار المجر ونظاماً قابلاً للاحتمال نوعاً ما بالنسبة لكرواتيا . وكان برنامج المونسينور ستروسماير وأصدقائه ، مثل الكاهن القانوني **راكي** ، يتلخص بهذه العبارة : « إن جل اهتمامنا يجب أن ينصرف منذ الآن إلى تنظيم البلاد وإلى التعليم العام » . وكانت الحياة السياسية متنوعة . فتارة تبدو الحكومة قاسية جداً إزاء الكرواتيين . وهذا هو الدور الأول ، دور البارون

---

(١) Rerum novarum.

راوخ ؛ وتارة ، بالعكس ، تبدو سهلة المراس وتميل للمصالحة والوفاق . وانطلاقاً من ١٨٧٢ ، انقسم دياط كرواتيا إلى ثلاثة أحزاب :

الأول ، حزب متشدد ، حزب حق الدولة . وهو معاد للصربيين ، ويطالب بأن يتولى الكرواتيون إدارة البلاد . وابتداءً من ١٨٧٨ ، طالب باتحاد البوسنة والهرسك بكرواتيا ، واعتبر العنصر الصربي عنصراً أدنى . وكان زعيم هذا الحزب **ستارسيفيك** . وكانت جريدته « الهرفاتسكا » أي « الكرواتي » .

الثاني ، حزب المونسينيور ستروسماير .

الثالث ، حزب البارون راوخ ، حزب « المتمجيرين » .

وحصل الدياط على فوائد ، وعلى تكيفات متعاقبة للتسوية الهونغارية - الكرواتية لعام ١٨٦٨ : فمن ذلك أن قسم الموازنة الذي كان محتجزاً للشؤون الكرواتية ، قد زيد . كما ازداد أيضاً عدد النواب في برلمان بودابست ، وانتقل من ٢٩ إلى ٣٤ في ١٨٧٣ ، ثم إلى ٤٠ في ١٨٨١ . وألحقت بكرواتيا أرض التخوم العسكرية كلها . ولكن الصربيين الذين يسكنون هذه التخوم فضلوا التبعية لبودابست كما في السابق ، بعد أن وجدوا بعض الحرية في بعدهم عن الحكومة المركزية ، واعتادوا على شكل الحكم الذاتي . وكانوا يخشون أن يفقدوه باتحادهم مع كرواتيا . ومن ١٨٨٣ إلى ١٩٠٥ ، مرَّ دور طويل شغلته حكومة **بان - خوين - هيدرفاري** ، قريب الكونت تيسزا ، وكان إدارياً بارعاً وقاسياً على الكرواتيين ، وتوصل إلى احتوائهم بعضاً ببعض ، معتمداً على حزب ستارسيفيك ضد حزب ستروسماير ، ومشجعاً الصربيين ضد الكرواتيين . لأن كثرة المنافسات تجعل النظام مرتبطاً به .

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين ، وجد الصربيون والكرواتيون أنفسهم أيضاً في حالة فزع من نفوذ اليهود الاقتصادي . وكان هؤلاء يتكلمون

الألمانية . ولاحظ الصربيون والكرواتيون أن المجر يسحقون كرواتيا سياسياً ، وأن « الألمانيين » سيسحقونها اقتصادياً . ولذا تقاربوا أمام الخطر المشترك . وتطابق تجمع القوميتين مع حوادث هامة : وهي تجديد جميع المواقف السياسية في هونغاريا خلال أزمة عامة امتدت من ١٩٠٣ إلى ١٩٠٦ ؛ ووفاة المونسنيور ستروسماير ، المعمر جداً . وبوفاته زال أعظم وجه قومي سيطر على تاريخ سلافيي الجنوب خلال أكثر من نصف قرن .

الفصل الثامن

إمبراطورية النمسا والقضية التشيكية ـ الألمانية
من ١٨٧١ إلى ١٩٠٥

من الممكن أن يفيد حكم المؤرخ التشيكوسلوفاكي المعاصر بروكيس[١] مدخلاً لدراسة الدور من ١٨٧٠ إلى السنوات الأولى من القرن العشرين . وفيه يقول : « بالرغم من أن وجهة النظر التشيكية ـ الفتية ظهرت فيما بعد معقولة ومثمرة من وجهة النظر السياسية ، فإن عناد الشيوخ ـ التشيكيين المدعم بإيمان قوي بالحق والعدل ، كان على درجة عالية من السمو المعنوي ، وبه تحولت الأمة التشيكية خلال خمس وثلاثين عاماً عن النشاط السياسي ، ثم عادت إليه في زمن الحرب العالمية الأولى أثناء النضال في سبيل الاستقلال التشيكي ـ السلوفاكي » . وهذا يعود إلى القول بأن ثلاثة وأربعين عاماً انقضت بين ١٨٧١ وحرب ١٩١٤ ، بحث فيها التشيكيون عن فوائد بسياسة انتهاز أكثر من سياسة مبادئ كبرى . ثم جرى تبني موقف آخر يستلهم من المبادئ ويدعم جهد التشيكيين والسلوفاكيين في الحرب العالمية الأولى لتحريرهم .

وهذا الوضع يدعونا لأن ندرس أولاً : دور الانتهاز ، وثانياً إعداد المثل الأعلى الجديد .

---

(١) بروكيس PROKES

أهمية القضية التشيكية ـ الألمانية

عدم وجود قضية بولونية

لماذا كانت القضية الأساسية ، في ليتانيا ـ الغربية ، القضية التشيكية ـ الألمانية ؟ أولاً ، لأنه لا توجد قضية بولونية حقيقية . لقد كان البولونيون في حالة إن لم تكن ممتازة في الحق ، فقد كانت ، في الواقع ، ملائمة بصراحة . كان **البولونيون** يدارون عموماً ببولونيين . وكانت اللغة البولونية متداولة في غاليسيا . والدياط فيها يمثل برلماناً صغيراً مستقلاً ذاتياً . أما ضحايا النظام فهم **الأوكرانيون** . وأما **الروثينيون** ، ويعتبرون بولونيي المستقبل ، فلا يمكنهم أن ينهضوا إلا باندماجهم في القومية البولونية ، وإلا فعليهم أن ينتظروا ويراوحوا مكانهم . وأما الشعوب السلافية الأخرى ، في ليتانيا الغربية ، **كالسلوفينيين** ، فقد ظلت طويلاً ضعيفة جداً إلى أن يضع مصيرهم على بساط البحث قضية حقيقية . ولكن هذه القضية أخذت تتأكد رويداً رويداً وأصبحت جادة عشية حرب ١٩١٤ .

قضية الطبقة الوسطى

ولكن القضية التشيكية ـ الألمانية ، بخاصة ، كانت هامة بذاتها . وتعود إلى الطابع السياسي والإجتماعي للتطور الصناعي والتجاري المتقدم جداً في ليتانيا الغربية ، حيث كانت الطبقة الوسطى في صعود مستمر وباستمرار تدفق شخصيات جديدة في طبقة وسطى تشيكية مؤلفة من قبل وهامة في بوهيميا وفي مورافيا . وبالمقابل كانت الطبقة الوسطى ألمانية في سيليزيا . بيد أننا نرى شيئاً فشيئاً ظهور طبقة وسطى تشيكية من الطبقة الريفية السلافية التشيكية ، أو من العمال التشيكيين الذين يأتون ويقيمون في سيليزيا . ولكن هذه الطبقة لم تبلغ نفوذاً كبيراً جداً في المنطقة قبل نهاية القرن .

إن الشيء الأساسي إذن كان صعود واستمرار زيادة الطبقة الوسطى التشيكية . وهذا ما اعترف به المؤرخ ايزنمان في كتابه ، « التسوية النمساوية - الهونغارية » بقوله : « إن البورجوازية ، التي ستكون المدافع الطبيعي عن الأفكار الليبرالية والدستورية ، كانت منقسمة ، منذ أن وجدت في النمسا حياة عامة ، أي منذ ١٨٤٨ ، وعلى وجه التخصيص منذ ١٨٧٠ ، بمشكلة القوميات . وكانت قضية القوميات قضية لغات ، وقضية طبقات وسطى ، وقبل كل شيء قضية تشيكية - ألمانية .

كان السكان يزدادون دون انقطاع في بوهيميا . فقد وجد ٣,٧٣٥,٨٤٠ مليون نسمة في ١٨٠٠ ، وهذا الرقم يمثل سكان مملكة بوهيميا وحدها ، وليس سكان دولة بوهيميا ، أي أنه لا يضم شعب مورافيا وسيليزيا . وبلغ ٤,١٠٠,١٨٤ نسمة في ١٨٤٠ ، و ٥,٥٨٦,٦٥٢ في ١٨٨٠ ؛ و ٥,٦٦٩,٦٧٣ في ١٨٩٠ ؛ و ٦,٢٣٠,١٠٨ نسمة في ١٩٠٠ . وفي هذا التاريخ صرح ٣,٩٣٠,٠٩٣ شخص بأن التشيكية لغتهم المستعملة ، وأن ٢,٣٣٧,٠١٣ يتكلمون الألمانية .

وهناك أرقام أخرى لها معنى كبير . فعلى ٦,٢٣٠,١٠٨ نسمة كان ٢,٢٥٥,٢٧٣ شخص يشتغلون بالزراعة ؛ و ٢,٦٤٧,٨٠٥ بالصناعة . وأخيراً ٦٧٦,٤٧٨ بالتجارة والمواصلات . أما ما يتعلق بالعمل فنجد ٨٩٨,٠٦٠ عمال معامل ، مقابل ٣٨٢,١٢٧ عاملاً زراعياً .

أمة دون دولة

وبالإجمال . كانت الحالة مغايرة جداً لما رأيناه في هونغاريا . لأن عدم وجود أنظمة سياسية في بوهيميا يمثل محاذير كبرى بالنسبة للتشيكيين . لقد كان هؤلاء يرون بأنهم يعاملون مواطنين من المنطقة الثانية (من الدرجة الثانية) في بلد يسهمون في ثرائه بقوة . ولكن حياتهم أبعد من أن تكون مهددة ، وكانت

تتأكد من سنة لسنة ، وتجد تعبيرها في الآثار الأدبية والفنية . وبخاصة في الآثار الرائعة التي أخذت مكانها اليوم في ثقافة الأوربي العامة . ونخص بالذكر آثار المؤلف وعازف البيانو **سميتانا** المتوفى عام ١٨٨٤ ، وقد اشتهر بأوبرة ، « الخطيبة المباعة » و « ليبوش » ، وبخاصة القصيدة السمفونية « وطني » التي لاقت نجاحاً ربما كان متأخراً ، ولكنها تستحق التقدير ؛ وآثار انطون **دفوراك** مؤلف « الأغاني السلافية » و « الهزليات » و « سمفونية العالم الجديد » العظيمة التي يرجع تاريخها إلى ١٨٩٣ ؛ وآثار **فيبيك** و **شوك** . وهذه الروائع ذات القيمة العالمية لم يولد مؤلفوها صدفة في بوهيميا ، أو لم يكن لهم أي رابطة بالبلاد . بل كانوا تشيكيين اقحاحاً يعبرون عن العبقرية الخاصة بالجماعة التشيكية .

ولم تكن الآثار في الشعر والأدب مهيأة لشهرة واسعة بسبب قلة انتشار اللغة . ولكن كتابها ، رغم أنهم معروفون قليلاً ، كانوا عبقريات من طبقة كبرى . فقد كان الشاعر والروائي **نيرودا** مؤلفاً لقصص ساحرة وقصائد تؤلف جزءاً من الثقافة الكلاسيكية لتشيكي اليوم ؛ و **سفاتوبلوك شيك** مؤلف « أغاني الرقيق » ؛ و **ڤرشليشي** ، بمواهبه البراقة وبثقافته الواسعة كان قادراً على كتابة « مآسي » مستوحاة من الأدب القديم أو من قصائد كبرى متأثرة بنفحة الشاعر الفرنسي فيكتور هوغو في « أسطورة العصور » ؛ والروائي **آلواس جيراسيك** حصل على شعبية واسعة برواياته الشعبية والوطنية التي تجعلنا نفكر بروايات **اركمن - شاتريان** ؛ ومن نوع آخر تماماً ، الشاعر **يوليوس زيّر** الرقيق ، الناعم ، والمبدع الكامل للقصائد . وكان متأثراً بالأدب الرمزي لآخر القرن . وملاحظاً شغفاً بايطاليا ، ولاتينياً وسلافياً على حد سواء بكامل مظهر حساسيته وفنه .

ومن جهة الرسامين الذين تأثروا ، بالإضافة إلى موهبتهم الأصلية ،

بالرسامين الفرنسيين ، نذكر **شيتوسي** ، **وكوساريك** ، **وسيرماك** شادي حروب شبه جزيرة البلقان في ١٨٧٧ - ١٨٧٨

وباختصار ، إن قوة قومية تفاجئ الأجنبي في بوهيميا ، في سنوات ١٨٧٠ - ١٨٩٠ ، ويلقى فيها حادثاً غير منتظر لم تهيئه له عاداته الغربية . وهذا الحادث هو وجود أمة دون دولة .

عودة التشيكيين إلى الحياة السياسية

أخطار السلبية

كيف فعلت هذه الأمة دون دولة للحصول على حل القضايا السياسية المؤجلة بعد إخفاق محاولة « حق الدولة » والتخلي عن البنود الأساسية في ١٨٧١ ؟

لقد تبنى التشيكيون من ١٨٧١ إلى ١٨٧٨ موقفاً سلبياً : لم يظهروا لا في دياط بوهيميا ولا في الرايخسرات ، وظلوا خارج الحياة السياسية في ليتانيا الغربية . وماذا ينتظرون ؟ إن امتناعهم . وهو ما يسميه بروكيس « امتناع شيخ - تشيكي » يتضح عندما يعاود لحسابه أسلوب الهونغاريين للحصول على نفس النتيجة ، أي الاستقلال ، أو الاستقلال الذاتي لمملكة بوهيميا . وبما أن المفاوضات أخفقت فماذا يعني الآن دور جديد من السلبية ؟

وإذا كان هذا الموقف لا يخلو من عظمة ، فقد كان في الواقع غير نافذ وخطر . ولم يكن لهذا التخلي عن النشاط السياسي نتائج شخصية خطيرة جداً على الارستقراطية ، الطبقة النبيلة العليا ، التي كانت قد دافعت عن حق الدولة . لقد كان كبار الأمراء يعيشون في دوميناتهم ، ويقضون حياة زهو براقة وغالباً أبوية وكريمة ، بل وعريضة ومرفهة ، ولم يتغير شيء في مصيرهم . أما

بالنسبة للبورجوازية الصاعدة ، فكان يخشى من التخلي إجمالاً عن الحكم العملي لدياط بوهيميا وعن النفوذ في مجلس الإمبرطورية الذي كان لـ « ڤينّا » وللألمانيين . ومن المعلوم أن دياط بوهيميا كانت تنتخبه كوريات . وأن عدداً من المقاعد كان مخولاً لكل كورية . وكانت الكورية الأكثر تفضيلاً كورية كبار الملاك . وفي سنوات ١٨٧٠ - ١٨٨٠ ارتسمت حركة تلفت النظر يسميها التشيكيون « الشايروس » . كان الألمانيون يشترون الأطيان المعروضة للبيع . إما لأن المالك بحاجة إلى المال ، أو لأن الورثة ، في حال الإرث . لا يريدون الحفاظ على الدومين . وإذا لم يكن عند الألمانيين الأموال الضرورية ، كانوا يتوجهون إلى البنوك ، ولا سيا إلى البنوك اليهودية في ڤينّا . وعلى هذا النحو حاول النفوذ الألماني الكسب في الدياط .

وكان الجيل التشيكي الناشئ يشكو من هذه السلبية التي أوحى بها بالاتسكي ومن ورائه صهره ريغر ، ولكن هذا الثوري في ١٨٤٨ ، أصبح موالياً للإمبراطور . وعندما كان يقول : « الإمبراطور » يبدو أنه قال كل شيء وكان ينتظر دوماً قراراً من علٍ . وفي حين من الزمن أثبتت الحوادث أنه كان على صواب . فانطلاقاً من ١٨٧٨ ، كان الامبراطور فرنسوا - جوزيف قطعاً مستاءً جداً من الوزراء الليبراليين ، وفكر بأن يأتي بالتشيكيين إلى البرلمان . ولكن لم تطرح على بساط البحث تسوية حقيقية للمشكلة التشيكية ولا إقامة مملكة بوهيميا . وكل ما تم تصوره تنازلات عملية قادرة على تحسين الحالة ، بانتظار مستقبل أفضل تسوى فيه القضية بحق . واستعد « الشيوخ التشيكيون » طواعية لهذا الترتيب .

دواعي الحكومة

لماذا كان فرنسوا - جوزيف يرجو عودة التشيكيين إلى البرلمان ؟

لأن الحزب التشيكي المؤلف من « الشيوخ التشيكيين » ومن الطبقة النبيلة المنادية بحق الدولة ، يمثل حزباً محافظاً . وقد استاء الإمبراطور من السياسة الليبرالية التي سيرته عليها الوزارات البورجوازية منذ عشرة أعوام ، فأراد أن يعيد تشكيل الأكثرية المحافظة التي كانت تعمل بتفضيلاته الشخصية . ومن جهة أخرى ، كان يرغب بتعزيز العنصر السلافي في برلمان ڤينّا ، أي إضافة الأصوات التشيكية إلى الأصوات البولونية بعد أن شعر باستياء كبير من موقف الألمانيين في السياسة الخارجية . وفي مؤتمر برلين ١٨٧٨ خولت الدول الملكية الثنائية إدارة بلاد البوسنة والهرسك مع بقائها تحت سيادة السلطان العثماني . ولم تنقل هذه السيادة إلى النمسا إلا في ١٩٠٨ ، بعد ثورة جمعية الاتحاد والترقي على السلطان . وأصبحت هذه الأقاليم تؤلف نوعاً من « أراضي الرايخ »[١] التابعة لإدارة النمسا - هونغاريا . ولنشر عابرين ، كيف أننا نجد تقريباً ، في نفس الوقت ، وفي بلاد أخرى ، نفس الإهتمامات أو نفس الطرق السياسية . فكما أن بسمارك أسس على الالزاس - لورين التابعة لألمانيا اتحاد جميع الدول الألمانية ، كذلك ، بعد قليل من الزمن على التسوية النمساوية - الهونغارية وجد بلدا النمسا وهونغاريا مشتركين في إدارة أرض واحدة . ومع ذلك فإن الألمانيين والهونغاريين يرون بأن النجاح كان للسلالة الحاكمة ، ويخشون أيضاً من تعزيز العنصر السلافي في الملكية . وحاول الإمبراطور ، للإجابة على معارضتهم أن يعاود كسب أصوات السلافيين الذين لا يرون ، لنفس السبب ، عن غير رضى ، عواقب احتلال البوسنة والهرسك .

وكذا الحال في الحلف النمساوي - الألماني لعام ١٨٧٩ . فللوهلة الأولى . كان هذا الحلف النمساوي - الألماني يرضي الألمانيين . لأن سياسة الملكية على هذا النحو

---

(١) REICHLAND

ستكون على اتفاق مع سياسة الرايخ الألماني . ولكن ألماني النمسا . وبخاصة الجناح المناصر للجامعة الجرمانية الذي كان يوجهه **شوْنرر** كانوا يتصورون بقلق نتائج هذا التقارب على السياسة الداخلية للملكية الثنائية .

وفي الحقيقة ، كان بسمارك في سياسته الخارجية بحاجة إلى حلف مع النمسا ووضعت هذه على ما يظهر ، تحت تصرفه جيشاً هاماً ، وشكلت كتلة من دولتين ضد روسيا ، على وجه الاحتمال . ولكن هذا اللجوء إلى السياسة الخارجية والجيش النمساوي لا يمكن أن يكون نافذاً إلا إذا تأمن السلام الداخلي في النمسا ، أي إذا لم تشكك منازعات القوميات في صلابة النظام . ولذلك أفهم بسمارك بأنه لن يتدخل في قضايا النمسا ، وعلى كل حال لم تجد المطالب التي بالغ فيها أنصار الجامعة الجرمانية تشجيعاً منه .

واعتبر ألمانيو النمسا ـ ونجد هذا الرأي في بعض مؤلفات المؤرخين الألمانيين ، والمؤرخين الألمانيين في بوهيميا ذوي الاتجاهات المناصرة جداً للجامعة الجرمانية ـ إن بسمارك ، منذ ذلك الحين ، قد تخلى عنهم وسلمهم للحكومة النمساوية التي سيكون للسلافيين لديها الكثير من النفوذ والنفاذ .

شروط الوفاق

إن الحالة الداخلية ، بسبب السياسة الليبرالية ؛ والحالة الخارجية ، بسبب ضم البوسنة والهرسك ، وبسبب الحلف النمساوي ـ الألماني ، جعلت حكومة ڤيِنّا ترغب بتعزيز الأكثرية السلافية والمحافظة في البرلمان . وتم التوصل إلى ذلك بالمصالحة مع التشيكيين كما تصورها « الشيوخ التشيكيون » حسب الشروط التالية : أن يحتفظ التشيكيون بمبدأ حق الدولة ، وألا يعترفوا بدستور ١٨٦٧ إلا بعد هذا التحفظ المبدئي . وأن يساعدوا على تطبيقه باعتبارهم سيظهرون في

البرلمان . وأن يخولوا شكلاً انتخابياً ملائماً لدياط بوهيميا ولتسوية مشكلة اللغات لتثبيت حقوق اللغة التشيكية بصورة قطعية في إدارة بوهيميا .

وظهر التشيكيون في برلمان ڤينّا ، وشكلوا فيه « نادي حق الدولة التشيكية » ، وضم هذا النادي الطبقة النبيلة التاريخية « الشيوخ التشيكيين » ، وبعض « الشبان التشيكيين » . وسيكون هذا النادي مسرحاً لاختلافات كبرى جداً ، وحتى كراهية شديدة بين الشيوخ والشبان التشيكيين الذين هم رجال من نفس العمر . ومع ذلك ، فإن الجيل الشاب سيعزز الحزب « التشيكي الفتي » . وكان الطالب الشاب والمحامي الشاب يعتقدان بأنهما متخلفان إذا اكتتبا في حزب « الشيوخ التشيكيين » . وتجدنا أمام موقفين متباينين وهما : « الشيوخ التشيكيون » باعتبارهم محافظين ؛ « والشبان التشيكيون » باعتبارهم ليبراليين . وكان « الشبان التشيكيون » مناوئين صراحة للاكليروس ويطالبون بالإقلال من نفوذ الكنيسة الأرستقراطية كثيراً والمتسلطة في رأيهم .

الحل المستحيل

براءات ستريماير[1]

كان أول جواب لهذا الموقف من التشيكيين ، إعلان براءات ستريماير ، في ١٨٨٠ ، التي سميت هكذا باسم الوزير الذي اصدرها . وموضوعها تثبيت حقوق اللغتين في بوهيميا . فمن حيث المبدأ ، ظلت لغة الدولة ألمانية ، ولكن التشيكية قبلت في حالات عديدة جداً كـ « لغة خارجية » . وعليه يجيب موظفو العدالة والإدارة على الطلبات بلغة الطالب ، وتتخذ القرارات الإدارية بلغة أصحاب المصالح . والقضايا الجنائية تعلم ويقضى بها بلغة المتهم . والدعاوى المدنية بلغة الطالب ، وتوضع المحاضر بلغة الإدلاء ، ويجيب الموظفون السلطات البلدية والمحلية باللغة التي قدمت هذه السلطات بها الطلب .

---

(١) ستريماير STREMAYER

وكانت النتيجة المنطقية لبراءات ستريمـاير في بوهيميا ، وفي مورافيا ، أن يكون الموظفون على علم باللغتين ، أي أن يعرفوا الألمانية والتشيكية . ولم يكن هذا الطلب غير معقول : لأن الألمانيين الذين يعيشون في بوهيميا ، كانت اللغة التشيكية معروفة عندهم ومألوفة . فهم يسمعون التكلم بها حولهم ، ويقرؤونها على كتابات المخازن وإعلانات المسرح . . . وغيرها . وعليه لم يكن مستحيلاً الطلب إليهم تعلم اللغة التشيكية ، ولم يلقوا الصعوبات التي يلقاها ، في هونغاريا ، مثلاً ، موظف روماني أو هونغاري عين في سلوفاكيا ، أو موظف من أصل صربي عين في ترانسلفانيا ، عندما يريد أن يتعلم لغة البلاد . إلا أن هنالك قضية مبدأ : وهي أن الألماني في بوهيميا ، في ذلك العصر ، كان يشعر بالعار فيما لو تعلم التشيكية . وتذكر حالة تلفت النظر : وهي أن أستاذاً في كلية براغ كان قد ألف أثراً علمياً ، وهو « تاريخ بوهيميا الديني » ، وكان يفخر دوماً بأنه لا يعلم كلمة واحدة من اللغة التشيكية . ومن المؤكد أنه يبالغ في قوله هذا مبالغة شديدة .

المقاومة الألمانية

صرح ألمانيو بوهيميا أن ازدواج اللغة مستحيل ، وأن براءات ستريمـاير لا يمكن أن تقبل ، واقترحوا شيئاً آخر ، حلاً كان له عظيم الأثر عليهم : وهو أن تقسم بوهيميا إلى بلاد ناطقة باللغة الألمانية ، وإلى بلاد ناطقة باللغة التشيكية : وذلك بأن تحد البلاد التي يتكلم فيها بالألمانية بحدود لغوية . وكانت هذه الفكرة سائدة في العصر ، لأن السلوفاكيين طلبوا ، في الواقع ، نفس الشيء في مذكرتهم . بيد أن هذا الحل كان يبدي للتشيكيين أخطاراً فظيعة ، لأنه يخاطر بكسر الوحدة التاريخية لمملكة بوهيميا . ولم يكن هنالك مطلقاً حدود تفصل الألمانيين عن التشيكيين . فهل سيجزأ هذا البلد ؟ لنلاحظ أنه فكر ، في ١٨٤٨ ،

بتقسيم بلاد الإمبراطورية حسب القوميات ، وكانت هذه الفكرة فكرة **بالاتسكي** ، إذ كان يتصور ، باختصار ، بأن يترك محيط بوهيميا للألمانيين ، ولكن التشيكيين في هذا الحل ، وجدوا أنفسهم ، بالمقابل ، مرتبطين بالسلوفاكيين ، في إمبراطورية واحدة ، تؤمن لها الحكومة المركزية الدفاع وتضمن الوحدة . أما الآن ، فبموجب حق الدولة ، لا يهتمون بالسلوفاكيين ، ولا يمكنهم أن يتسامحوا ، في داخل بلدهم ، بتشكيل بلاد ألمانية تكسر السلامة الأرضية والتاريخية . وأخيراً إن هذه الأرض اللغوية قد تمدد مُلك ألمانيا ، ولا حاجة بنا للإلحاح على النتائج الانفصالية التي تنجم عن ذلك . وقد شهدناه عندما عرضت قضية ألماني السوديت في عام ١٩٣٨ .

أما **التشيكيون** فلم يكونوا كذلك راضين جداً عن براءات ستريماير ، ويرونها أضحوكة ومجانة ويقولون : « إن جميع الحقوق التي أعطتنا إياها براءات ستريماير ، هي عندنا ، منذ زمن طويل . وعندما تكتب بلدية ، في الماضي ، باللغة التشيكية ، إلى دياط بوهيميا أو إلى مصلحة من المصالح الكبرى التابعة للدياط ، لم يرفض أبداً إجابتها . ومن جهة أخرى ، كانت القوانين تعلن منذ زمن طويل باللغتين . وأثارت براءات ستريماير إستياء الجميع ،.وفي الواقع ، لم تغير شيئاً في الوضع .

وبالمقابل ، إن عدة تدابير تتعلق بالنظام الانتخابي لدياط بوهيميا خولت التشيكيين فوائد وسمحت لهم ، في ١٨٨٣ ، أن يكونوا أكثرية في الدياط . وفي ١٨٨٤ ، أنشئت غرف تجارة تشيكية جديدة . وفي ١٨٨٢ : تضاعفت جامعة براغ بانفصالها إلى جامعتين : إحداهما تشيكية والأخرى ألمانية . وكان ذلك نجاحاً عظيماً للتشيكيين . وستشكل الجامعة التشيكية في براغ جيلاً جديداً وعقائدية جديدة كاملة . وفي ١٨٨٣ ، كان افتتاح المسرح القومي حادثاً عظيماً في الحياة التشيكية . وسنتكلم عن « جيل المسرح القومي » بمقابلته بـ « جيل الجامعة » .

ولكن ، كما كان منتظراً ، في البرلمان ، كان التشيكيون يشاركون بسياسة محافظة استاء منها الألمانيون الأحرار ، وبخاصة في موضوع التعليم : ففي عدة إجراءات يطول شرحها كان للاكليروس نفوذ عظيم على التعليم . وهكذا رجعت الحال إلى ما كانت عليه في الوزارات التي سبقت الوزارات الليبرالية . وعندئذ شهر الألمانيون بالتشيكيين ، واعتبروهم حلفاء سياسة معادية للحرية . وشكلوا جمعية اسموها « اتحاد المدارس »[1] لإنشاء مدارس ألمانية في البلاد ، ولمحاولة النضال ضد نفوذ الاكليروس . وشعر التشيكيون بأنهم مهددون بهذه الغرب - ليتانية القوية التي امتدت في الإمبراطورية كلها ، وأسسوا بدورهم « الخلية المدرسية »[2] لإنشاء مدارس تشيكية . أما التشيكيون ، الذين يتصرفون بموارد كبرى بشركاتهم وبالثراء الشخصي لبعض العائلات ، فحاولوا أن ينشروا في أبعد بلد ممكن ، نحو الحدود ، وفي الغالب في مناطق يحتلها الألمانيون ، مراكز ثقافة تشيكية « مدرسة »[3] . وكان هدفهم أن يجمعوا التشيكيين المقيمين كعمال أو مستحدثين في مدينة ألمانية ، وأن يضموهم لبعضهم ليحافظوا جيداً على وعيهم التشيكي . وأن يفتحوا لهم مدارس تشيكية ليحصل أولادهم دراساتهم الابتدائية باللغة التشيكية .

اتفاق (بونكتاس) ١٨٩٠ والمعارضة التشيكية الفتاة

في ١٨٨٦ ، وأمام نجاح التشيكيين ، غادر الألمانيون دياط بوهيميا . ولكن هذا النوع من القطيعة لم يأت بحل مجدٍ لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك . وفي ١٨٨٩ ، سجل الحزب « التشيكي الفتي » تقدماً في الانتخابات لدياط بوهيميا . ففزعت الحكومة الإمبراطورية ، وتنبأت بأن الشبان التشيكيين يمكنهم ، بعد قليل ، أن

---

(١) اتحاد المدارس = SCHULVEREIN

(٢) الخلية المدرسية = MATICE SKOLSKA

(٣) مدرسة = SOKOL

يرسلوا نواباً لمجلس الإمبراطورية . ولإنقاذ الأكثرية المحافظة ، أوصت الحكومة « الشيوخ التشيكيين » بأن يتفاهموا مع الألمانيين . وتفاوض زعماء « الشيوخ التشيكيين » مع الزعماء الألمانيين في بوهيميا على تسوية تسمى « اتفاق ١٨٩٠ » وتتناول هذه التسوية النقاط التالية : تقسيم مجالس بوهيميا الإدارية الكبرى التابعة لدياط بوهيميا إلى قسم تشيكي وقسم ألماني ، وبخاصة المجلس المدرسي والمجلس الزراعي . وكذلك المحكمة العليا في بوهيميا التي تعادل محكمة إستئنافية ، سيكون لها مجلس شيوخ تشيكي ومجلس شيوخ ألماني ؛ وأن تكون المحاكم مزدوجة اللغة أو ألمانية أو أن تكون المناطق القضائية محددة باللغة . وأن تحدث في الدياط كورية جديدة ، كورية القوميات ، ولها حق الرفض (الفيتو) . وبالمقابل ، أن يحصل التشيكيون على غرف تجارة جديدة في بوهيميا الشرقية .

لقد كان اتفاق ١٨٩٠ اتفاقاً داخلياً بين التشيكيين والألمانيين ، ولم يكن اتفاقاً مع العاهل ، كاتفاق ١٨٧٠ . واستاء منه الرأي التشيكي . كما استاء منه الرأي الألماني ، ولكن بشكل أقل . غير أن « الشبان التشيكيين » صرحوا بأن « الشيوخ التشيكيين » وهنوا الآن بالسياسة ويحاولون سلامهم من جانب الحكومة ، ويمنحون تنازلات واسعة كثيراً . وعندما ظفر الحزب « التشيكي الفتي » في انتخابات الإمبراطورية عام ١٨٩١ ، أعرب فرانسوا ـ جوزيف عن استيائه ودهشته بقوله « يا له من جمعية عجيبة » . وكان كل سر العالم ، بالنسبة لفرانسوا ـ جوزيف ، الانقسام إلى « جمعيات »[١] ، وإنها لجمعية زائفة تلك التي وصلت إلى السلطة . وفي الواقع ، كان القصد البورجوازيين الأحرار ، وفي السياسة ، آراءً مختلفة الألوان ، لكنها مصطبغة بصبغة معاداة الاكليروس . وبين

---

(١) جمعيات GESELLSCHAFTEN

هؤلاء البورجوازيين كان المحامي **كرامار** و **مازاريك** ، الأستاذ في جامعة براغ .

المحاولات غير المثمرة الأخرى والاضطراب في بوهيميا

وفي السنوات التالية ، أثارت قضية اللغات اضطراباً عظيماً جداً في بوهيميا . وكانت كل وزارة ، في ليتانيا الغربية ، تصل إلى السلطة تأمل بالإتيان بحل ، ولكنها لا تتوصل ، ويمتد الاضطراب إلى المدن وإلى براغ أيضاً حيث تقوم مشادات ومعارك شوارع بين التشيكيين والألمانيين ، وحتى في ڤينّا حيث قوضت الغوغاء المخازن التشيكية . وكان التشيكيون كثراً في العاصمة ، ويمثلون فيها ، كما يقول فرانسوا - جوزيف جمعية تجارية ، وبخاصة جمعية السلع الغذائية والخضار المبكرة الطازجة ، وبصورة عامة التجارة الصغرى . وكانت الأمزجة في هذه السنوات ثائرة وأبعد ما تكون عن الهدوء ، واستشاطت غضباً بين التشيكيين والألمان ، ووقف الفريقان الواحد أمام الآخر أكثر مما كانت عليه الحال في ١٨٤٨ أو في ١٨٦٠ .

ويبقى أن نذكر مراحل هذا النزاع العظيم والمحاولات المختلفة التي لم تؤد إلى شيء . فعقب وزارة **تافيه**(١) ، وهي وزارة محافظة دامت من ١٨٧٩ إلى ١٨٩٣ ، كانت وزارة **فيندشغريتز**(٢) ، وهي ائتلاف من الأحرار والبولونيين والألمانيين المحافظين ، وتمثل وسطاً صغيراً معادياً للتشيكيين . ثم وصل إلى السلطة في ١٨٩٦ ، بولوني وهو الكونت **باديني**(٣) ، واشتهر ببراءته في اللغات . اقترح أمرين : توسيع الحق الانتخابي إلى دياط الإمبراطورية بتخفيض الضريبة على

---

(١) تافيه TAFFE

(٢) فيندشغريتز WINDISCHGRAETZ

(٣) باديني BADENI

كوريات الأرياف ، وبإنشاء عدد من المقاعد خاصة دون الزام بالضريبة . ولم يكن هذا العمل بالتصويت العام بعد ، ولكنه يمثل تنازلاً ليبرالياً . ومن جهة أخرى ، صدرت في العام ١٨٩٧ ، براءة في اللغات : وهي أن تصبح اللغة التشيكية لغة « المصلحة الداخلية » ، وأن تكون ازدواجية اللغة إجبارية على الموظفين . ومنحوا بضعة أشهر لتعلم اللغة التشيكية . وقد ذهب هذا الإجراء إلى أبعد مما ذهب إليه ستريماير ، ونتج عنه اضطراب في البرلمان ، وسقطت على أثره وزارة باديني ، وخلفتها وزارة جديدة برئاسة البارون **غاوتش**[١] ، وعرضت حلاً وسطاً : وهو أن توجد مناطق ألمانية ومناطق ثنائية اللغة ، ومناطق تشيكية تماماً . فلم يرض أحد بهذه الشروط وسحبت براءات غاوتش ، وعاد الوضع إلى النظام السابق .

ومع ذلك ، انفرج الرأي التشيكي . لأن وزارات آخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت تضم وزيراً تشيكياً دون حقيبة وزارية . ولا يستجيب حضوره إلا لعرف : وهو تسمية مواطن تشيكي وجيه وزيراً في وزارة ليتانيا الغربية : كالاقتصادي **براف**[٢] ، أحد أصهار ريغر ؛ أو أستاذ من الجامعة التشيكية وهو المؤرخ **رزك**[٣] ؛ أو حقوقي مثل **راندا**[٤] . وهذا الوزير دون حقيبة ، في وزارة ليتانيا الغربية ، يقوم بدور الضامن والمدافع عن المصالح التشيكية . وفي ذلك حماية لوضع أبناء وطنه .

وفي هذه السنوات ، لم تكن التنمية الاقتصادية أقل أهمية . فقد كانت الصناعة والزراعة مزدهرتين . ولهذا ازداد عدد العمال التشيكيين ، وأتوا إلى

---

(١) غاوتش GAUTSCH

(٢) براف BRAF

(٣) رزك REZEK

(٤) راندا RANDA

المناطق الصناعية في شمال بوهيميا التي يحتلها الألمانيون . وكانت الجمعيات التشيكية تسهر على هؤلاء العمال ، وتحول دون غرقهم في الجمهور الألماني ، وتقترح ، عن طريق المدارس والجمعيات الرياضية وحتى الفنادق حيث يمكنهم الاجتماع ، تشكيل إطار قومي أو مجموعة قومية . وفكرت الحكومة بشيء آخر : فحول سنتي ١٩٠٥ - ١٩٠٦ ، أرادت أن تنيب الاهتمام الاجتماعي مناب الاهتمام بالقوميات . وتألفت احزاب جديدة على أساس قضايا اجتماعية لا على أساس قضايا القوميات : ففي آخر القرن ظهر في النمسا « الحزب الزراعي » وكان لهذا الحزب قطاعه التشيكي ، ويضم هذا القطاع أناساً يعتبرون انفسهم كتشيكيين ولا شك ، ولكنهم لا يضعون على الصعيد الأول لاهتماماتهم مثلاً أعلى سياسياً ، كأعضاء حق الدولة . وكذا الحال بالنسبة للحزب الاجتماعي - الديموقراطي . وإذا كانت الحكومة الإمبراطورية تناصر قليلاً التجديدات الديموقراطية . إلا أنها على الأقل تابعت هذه الحركة بعطف : ألم تعمل على تناسي المنازعات القومية والسياسية ، وتضعف حركة القوميات ، وتخلق اهتمامات جديدة لكل الإمبراطورية تعود بالفائدة لوحدة هذه الإمبراطورية ! ؟

الفصل التاسع

الأفكار الديموقراطية في النمسا ـ هونغاريا ومازاريك

تجديد المجتمع والأفكار في النمسا ـ هونغاريا

لقد بينا في الفصول السابقة الطابع الأرستقراطي للمجتمع النمساوي ، وانطلاقاً من ١٨٧٠ ، التقدم الاقتصادي الذي توقف ، في الحقيقة ، بكارثة وأزمة ١٨٧٣ ، ولكنه ما لبث أن توطد بسرعة ، وأدى إلى تغييرات اجتماعية ، وبخاصة في القوميات السلافية المستعدة والمهيأة للولادات بكثرة . وهذه وقائع لم تعرها الحكومة ولا الجهاز السياسي للقوميات كثيراً من الانتباه ، ولكنها ، مع ذلك ، قلبت الشروط العامة للحياة في الملكية الثنائية ، وأكثر من ذلك أيضاً أن الحكومة رأت فيها فرصة لأسلوب جديد عندما حاولت أن تنقل المصلحة السياسية من الصعيد القومي أو من صعيد القوميات إلى الصعيد الاجتماعي ، بتوسيع حق التصويت . وهكذا وجدت « الكورية الخامسة » في وزارة باديني ، في النمسا ، وفي النمسا وحدها ، وبدأ التصويت العام انطلاقاً من ١٩٠٧ .

أما الطبقة العاملة ، التي لم توجد في النمسا ، أو التي أدى نمو الصناعة إلى ازديادها ، وظلت لحدٍ ما غير منظمة ، فقد أصبحت الآن موضع جذب الهيئات الصناعية وحزبين كبيرين : من جهة ، الحزب المسيحي ـ الاجتماعي ؛ ومن جهة أخرى ، الحزب الاشتراكي . وفي داخل هذين الحزبين ، أو حسب العقائديات التي

يمثلها هذان الحزبان ، تجدد بناء الجماعات القومية . فقد تشكلت أحزاب كاثوليكية ذات نزعات اجتماعية في بوهيميا ، ومورافيا ، وسلوفاكيا ، وعند السلوفينيين حيث أصبح الحزب المسيحي - الاجتماعي قوياً بخاصة . وكذلك ظهرت التجمعات القومية في داخل الحزب الاشتراكي ، مثل حزب الاشتراكيين التشيكيين . وحدث تنظيم جديد مماثل جذب الطبقة الريفية المتخلفة جداً في بعض المناطق ، وألف جمعيات تعاونية . وفي هذه الظروف وضعت قضايا جديدة ، ولم تعد القضايا الدائمة لتتصور بنفس الشكل الذي كان . وهكذا نرى تجديداً في الأفكار بعامة وأفكاراً سياسية .

وكان بين الذين أسهموا أكثر من غيرهم في الاتجاه الجديد ، أستاذ في جامعة براغ وهو **توماس غارّيغ مازاريك** . فقد احتل مكانة عظيمة بنفوذه الفكري بخاصة الذي مارسه من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤ . وهذا يوضح أن معاصريه لم يعطوه الانتباه الذي يستحقه ، لأن الصراعات السياسية كانت دوماً في الصعيد الأول لاهتماماتهم ، ولأن الأحزاب القديمة حافظت على جاهها وهيبتها ، ولأن مازاريك لم يكن محرضاً ، بالرغم مما أخذ عليه ، ولا خطيباً برلمانياً كبيراً .

ومن الممكن أن نتأكد بدهشة أن الصحافيين الأجانب الذين زاروا بوهيميا في هذه السنوات ، وأرادوا إعلام الجمهور بشأنها ، لم يذكروا اسم مازاريك[١] .

وكان الزعيم السياسي للأمة دوماً ريغر على رأس حزب « الشيوخ التشيكيين » أما حزب « الشبان التشيكيين » الذي حصل على الأكثرية انطلاقاً من ١٨٨٩ في دياط بوهيميا ، وانطلاقاً من ١٨٩١ في الرايخسرات ، فكان زعيمه

---

(١) راجع على سبيل المثال المؤلف : J. ET F. RÉGAMY, NOS FRÈRES DE BOHÊME, 1907 . وهو استطلاع صحفي فرنسي ممتاز .

المحامي الثري **كاريل كرامار** . ومع ذلك فإن نفوذ مازاريك تجاوز حدود بوهيميا وأثر في القوميات السلافية كلها في الملكية .

أما ارنست دوني ، المؤرخ الفرنسي للبلاد السلافية ؛ الذي كرس القسم الأعظم من أثره لدراسة بوهيميا ، فقد تكلم عن مازاريك ، في الجزء الثاني من مؤلفه الأخير ، « بوهيميا منذ الجبل الأبيض » وهو بعنوان : « النهضة التشيكية نحو الفيدرالية » . وتقييمه العادل يفاجئ ببعض الشدة ، ولكنه نافذ ويعرف جيداً النفوذ الذي مارسه مازاريك ، منذ ذلك الحين ، على تجديد الأفكار والمجتمع في النمسا ـ هونغاريا . وفيه يقول : « مازاريك نبي ، وهذا يعني أن من لم يكونوا تلاميذه قد استاؤوا في الغالب من سلوكه التعليمي ، وحكمه الحادة البالغة وتنبؤاته الغائمة ، واعترف بكل تواضع أن صوفيته ، بالنسبة لي ، لا تحتمل ، وهذا لا يمنعني من الاعتراف بأن فيه عقلاً واعياً جداً ، وكاتباً نادر القيمة ، وعظيماً يخرج الشحارير من وكناتها . وعنده المناقب ، وبخاصة المثالب التي كانت ضرورية أكثر من غيرها لتلك الساعة من الحياة القومية » . وفي أبعد من ذلك أيضاً يقول : « ومهما تكن أشكال فأل مازاريك والغموض البالغ لتنبؤاته ، فما من شك في أنه نشر كثيراً من الأفكار الصحيحة والجديدة ، وهيأ تحويلاً للسياسة البوهيمية »[1]

مازاريك وجامعة براغ

تسمية مازاريك في براغ

اتجه مازاريك نحو عمله بإنشاء جامعة تشيكية في براغ . ونذكر أن جامعة براغ التي تسمى « جامعة شارل ـ فردينانـد »[2] ، انقسمت ، في ١٨٨٢ ، إلى

(١) DENIS, ERNEST, BOHÊME DEPUIS LA MONT AGNE BLANCHE, TII, P. 576, NOTE 1 ET P. 596.

(٢) شارل هو الامبراطور شارل الرابع الذي أسس جامعة براغ ، في ١٣٤٨ ؛ وفردينانـد هو فردينانـد الأول ، =

جامعتين : جامعة ألمانية وجامعة تشيكية . وكان هذا التحويل إجراءً خطيراً . فحتى ذلك الحين ، في الواقع ، ظلت جامعة براغ تستعمل اللغة الألمانية لغة للتعليم ، بالرغم من أن بعض الكراسي كانت كراسي لغة ، وتاريخ ، وأدب تشيكي . وكذلك في جامعة بودابست ، وهي جامعة مجرية اللغة ، وجد مبدئياً ، بموجب قانون ١٨٦٨ ، كراسي لغة وأدب لكل لغة من اللغات التي يتكلم بها في مملكة هونغاريا . أما الجامعة التي أحدثت في براغ في ١٨٨٢ ، فكانت بكاملها جامعة تشيكية ، أي أن جميع الدروس تعطى فيها باللغة التشيكية . وتضم كلية طب ، وكلية علوم ، وفي ذلك تقدم عظيم جداً للقضية القومية .

وفي الواقع ، إن الحكومة النمساوية ، بإنشائها هذه الجامعة الثانية ، تجاوزت أماني التشيكيين . فقد طلبوا ، ببساطة ، أن يزاد ، في جامعة براغ ، عدد الكراسي باللغة التشيكية . ولكنهم كانوا يخشون من فكرة تجهيز جامعة كاملة بأساتذة تشيكيين . وكان عليهم أن يناضلوا في كليات أوربة ضد استدعاء أساتذة يمكنهم التعليم باللغة التشيكية . وفي الحقيقة ، فتح سَوْق الجامعات في أوربة الوسطى عن سعة ، وكان الأستاذ في الغالب يعلم في بلد آخر غير بلده . ونذكر على سبيل المثال أن أستاذ اللغة السلافية في جامعة برلين كان مواطناً نمساوياً ، من قومية سلافي الجنوب . وتوجهت براغ إلى كل من يستطيعون شغل كراسي في جامعتها . وكان الشاب الخريج في الفلسفة من جامعة ڤينّا توماس مازاريك من بينهم .

كان مازاريك ابناً لفلاحين سلوفاكيين من تخوم مورافيا ، من منطقة مجاورة تماماً لهونغاريا ، حيث يتكلم بلهجة انتقالية بين لهجات مورافيا

= إمبراطور ألمانيا ، الذي أحرز انتصاراً على التشيكيين البروتستانتيين في « موقعة الجبل الأبيض » وأعطى للبلاد دستوراً جديداً في ١٦٢٧ .

وسلوفـاكيـا . واسم مـازاريـك اسم سلوفـاكي ويعني « جزار » . صنع هـذا الرجل نفسه منذ المدرسة الابتدائية ، وتابع بعناد دراساته ، ثم حصل على درجاته العلمية من جامعات ألمانية مختلفة ، ومن ڤينّا . وتزوج أميركية . الآنسـة غـارّيغ . وهي سليلة بعيدة لهوغنوت فرنسيين غادروا وطنهم إلى بلاد مختلفـة قبل أن يستقروا في العـالم الجـديـد . كانت دراسـة مـازاريـك الفلسفـة ، وبصورة أدق الأخلاق وعلم الاجتماع . وكان قارئاً عظيماً ، وعارفاً واعياً لمختلف الثقافات الأوربيـة ، ولم يكن ناقلاً حافظاً ، وكان يتطلع إلى تعليم حسي على صلة بوقائع الحياة . وباختصـار ، كان عالماً بالاجتماع من الطبقة الأولى وسابقاً للتنظيم الكامل لمـدرسـة علم الاجتماع كما رآها آخر القرن . وزوجته الآنسة غاريغ ، أميركية ، طهرانية ، ذكيـة جـداً ، تهتم بقضايا عصرهـا الإنسـانيـة والاجتماعيـة . ولإعطـاء قليل من الفوارق اللونيـة لطبعها ، يمكننا ذكر كلام كان من عادتها أن تقوله لأولادها الذين توجه تربيتهم بـالكثير من التعقـل والحكمـة : « في أمريكا لا يكـذب أبـداً » وكان الكـذب في نظرها ذنب أوربه . وهي التي جعلت زوجها يقبل بـالكرسي المقترح في جـامعـة براغ . لأنها لاتحب ڤينّا كثيراً ، ولم تكن تعرف براغ مطلقاً . وكان لديها انطبـاع في أن مجتمعاً جديداً يتشكل فيها . وقدمت قضيـة إنسـانيـة وسيسلـط عليهـا تعليم زوجها الأنوار . هذه هي الظروف التي قبل بها مازاريك الكرسي المقدم .

لقد كان لطبع وفكر مازاريك ما يكفي من أصالة ، حتى إن الإنسـان يمكن أن يجد نفسه حائراً لأول وهلة بظهور التناقضات : كان لهذا العقل المنظم حدوده ككل عقل بشري ، وكان حساساً جداً بالطبيعـة ويحبهـا . ولكنـه كان غير مبـال بالجمال الصوري ويميل إلى اعتباره بـذخـاً لا نفع فيـه ويحول الفكر أو البحث عن هدفها الحقيقي للذائذ الظاهر وحدها . كان يتذوق البراهين السريعة والقويـة ، وفي الـوقت نفسـه ، يـوصي بـالـموضـوعيـة واحترام الحقيقـة ، والمعرفـة الكاملـة للموضوع . وهـذا يفترض ، على صعيـد التـاريخ أو علم الاجتماع ، معرفـة واسعـة

جداً . ومع ذلك ، لم يكن رجل المعرفة العميقة والدقيقة ، أي لم يكن فقيهاً ، وإنما كان رجل النظرات العامة ، ومثقفاً وممتازاً بلا حدود . وعنده نوع من فلسفة في الصحة والسلوك الأخلاقي ، والهيئة الخارجية ، ويرى فيها انعكاساً لمظهر معنِوي . وكان شغفاً بالتعليم الشعبي ، ويريد أن يتوجه إلى الشعب ، ويتصور عمله أستاذاً كتربية للشعب . وهذا ما آخذه عليه ارنست دوني في طبعه التنبؤي عندما يتوجه إلى أناس سذج ويحاول ربطهم ببعض أفكار أساسية .

قضية المخطوطات

لقد كان أول اختبار لقواه ، سنة ١٨٨٦ وما يليها ، بقضية تشيكية خاصة ولكنها خطيرة كأزمة حقيقية للرأي في بوهيميا ، وتستحق بهذه الصفة مكاناً في تاريخ القوميات . وهي قضية المخطوطات : ففي بداية القرن ، في ١٨١٧ ، نشر قيم مكتبة متحف براغ ، **هانكا** ، مخطوطات وزعم بأنه اكتشف إحداها في كنيسة **كرالوفه ـ دفور** ، والأخرى في **زيليننا هدرا** ، وحدد على وجه التقريب تاريخيها : الأولى في القرن الثالث عشر ، والثانية في القرن التاسع . وهذه المخطوطات قصائد حماسية تمجد الحروب القديمة بين السلافيين والتتر والجرمن ، وحافلة بالأحداث الأسطورية ، وبتلميحات إلى حوادث حقيقية ، وقد كتبت بلغة ساذجة وبراقة وغنية بالصور الفاتنة . ويبدو أن وجود هذه المخطوطات يدل على الثقافة العالية جداً والقديمة جداً عند الشعوب التي كانت تحتل هضبة بوهيميا في العصر الوسيط . وقدمت هذه المخطوطات أفكاراً وموضوعات للروائع التشكيلية أو الموسيقية كإحدى أوبرات سميتانا « ليبوش » . وإذا أذاع دوبروفسكي شكوكاً بحجج لغوية ، فقد أعلن المؤرخان بالاتسكي وشافاريك ثقتهما المطلقة في صحة هذه النصوص ، ولم يخشيا اقتباس معلومات منها . غير أن أستاذاً من الجامعة التشيكية في براغ ، وهو **جان غيباور** توصل إلى الاعتراف

بتزييفات في المخطوطات واقتنع بأن هذه النصوص لا يمكن أن تكون مؤلفة في العصر الذي نماها إليه المكتشف هانكا ، وخلص إلى خداع يذكر بخداع **ماكفرسون**[١] . وتحدونا الرغبة إلى الإشارة بهذه المناسبة ، إلى تفصيل حاد : فقد اعترف النقد اللاحق ان في هذه المخطوطات بعض تأثيرات من الشاعر الفرنسي شاتوبريان ، بالتأكيد من رواية « آتالا » وربما من رواية « الشهداء » . ولكن عندما أقام شاتوبريان في براغ ، في ١٨٣٣ ، حدث بالمخطوطات وبصحتها التي لا يشك بها أحد . وفي « مذكرات ما بعد اللحد » نراه يوجه تحية احترام إلى الأشعار القديمة الشهيرة . ومن البعيد جداً الشك في أن فيها انعكاسات من آثاره الخاصة .

وربما أخطأ غيباور عندما نشر في انسكلوبيديا ألمانية أول مقال ضد صحة المخطوطات . لأن القضية انتقلت بالحال من الصعيد العلمي إلى الصعيد السياسي . وشغف الرأي ، في بوهيميا ، بالقضية ، وصرح بأن العالم كله وثق بالمخطوطات ، وأن صحتها أكيدة ، وأن الهجوم عليها يعني اعتداءً على التقاليد التاريخية وعلى التراث الفكري الصحيح للبلاد . ومنذ قليل أسس مازاريك في براغ مجلة « الأثينييوم »[٢] . ولم يستطع شخصياً أن يحكم ، باعتباره عالماً في الاجتماع ، في قضية لغوية فقهية . ولكنه قدم ضيافة مجلته لمقالات غيباور ، فانقلب قسم عظيم جداً من الرأي ضده . وأخذ النزاع طابعاً حماسياً تجاوز كثيراً القضية الحقيقية : وهي معرفة ما إذا كانت المخطوطات أصلية أولا . وكان موقف مازاريك ثورياً حين قال : « الحقيقة العلمية هي الأساس . وإذا كانت المخطوطات صحيحة ، فمن حق بوهيميا أن تطالب بها في تقليدها القومي . ولكن

---

(١) ماكفرسون MACPHERSON : كاتب إيكوسي (سكوتلاندي) نشر نصوصاً باللغة الغائلية (السلتية) ونسبها إلى شاعر سلتي يسمى أوسيان وأعطى منها ترجمات .

(٢) الأثينييوم : L'ATHENAEUM

لا شيء أخطر على أمة من ربط نقطة شرف بنصوص مشبوهة » . ولقد قام البرهان على الخداع ، ولم يؤلف التشيكيون هذه القصائد الجميلة الفاخرة في القرن التاسع وفي القرن الثالث عشر . وعليه ، فلا مندوحة ، لشهرة الشعب التشيكي ، عن الاعتراف بخطأٍ عندما يساعد التقدم الذي صنعه في العلم على اكتشافه . ومن البلية المطالبة بمجد أدبي غير صحيح » أو هذه العبارة الضاربة : « إن شرف الأمة يتطلب الدفاع والاعتراف بالحقيقة ، لا أكثر » . وهكذا أكد حقوق الحقيقة العلمية على الأحكام المسبقة العاطفية . ودام نزاع المخطوطات سنين طويلة . ودعمه مازاريك بشجاعة عظيمة جداً . ومن الواضح أن القضية كانت معقدة . واليوم يقبل بأن المخطوطات لم تؤلف على وجه التأكيد في العصر الوسيط الذي أشار إليه هانكا . ولكن يحتمل قليلاً أن يكون هانكا هذا هو مؤلف المخطوطات . فحول نواة من القصائد قديمة نسبياً استطاع أن يرتب شكلاً أدبياً أكثر غنىً وإشراقاً ، وتصور أن ينسب إلى تزييفه تواريخ لم تستطع أن تقاوم نقداً لغوياً ـ فقهياً وتاريخياً للغة وللنص .

وفي هذا الاختبار الأول أثبت مازاريك على أنه مجدد ، وأنه عقل شجاع جداً يدافع عما يعتقد بأنه حقوق الحقيقة العلمية تجاه الاعتبارات السياسية والعاطفية . لقد أراد أن يجعل من التقليد القومي التشيكي قوة معنوية تتجاوب مع أنوار العقل وحدها .

وانطلاقاً من ١٨٨٩ ، عندما هدأت قضية المخطوطات قليلاً ، اهتم مازاريك بالسياسة عن كثب ، ودخل في الحزب « الفتى التشيكي » مع **كاريل كرامار** ، ولكن سرعان ما انفصل عنه ، ومنذ ١٨٩٣ تبنى موقفاً مستقلاً وتقدم للانتخابات بشعار يلفت النظر ، الشعار « الواقعي » .

واقعية مازاريك

معنى هذه الكلمة

لفهم هذا التعبير « الواقعي » تجب العودة إلى المقابلة القديمة في العصر الوسيط بين « واقعي » و « اسمي » أو « لفظي » ، وإن كان اختيار مازاريك لهذا الاسم غريباً جداً عن فلسفة العصر الوسيط . ولم يشأ أن يأخذ الكلمة « الوضعي » خشية الاختلاط مع تقاليد أوغست كونت وقد قرأه كثيراً . ويعني بـ « واقعي » أن المبادئ السياسية التي تذكر ، والعبارات التي تستخدم في برنامج سياسي ، يجب أن تطابق دوماً واقعاً ولحدٍ ما تجربة علمية . وفي ذلك يقول : « أقول ببضع كلمات ما أعني من واقعية ، في الحد الذي لا تخرج فيه هذه الواقعية عن الاعتبارات السابقة : لقد قلت أكثر من مرة ، وعلانيةً ، إن الواقعية ليست ولا تريد أن تكون حزباً فحسب . إنها توجيه وطريقة . وبالتالي ، ليس للواقعي سلفاً برنامج سياسي كامل يزعم تطبيقه ، بل إنه يتبنى موقفاً فكرياً تنجم عنه اختياراته .

وكانت كلمة « علمية » في موضع الشرف كثيراً في ذلك العصر . وقد تكلم **غامبتّا** السياسي الفرنسي ، هو أيضاً ، في خطاب له في ١٨٧٢[1] عن موقف ديموقراطي أكثر و « علمي » أكثر . ومع ذلك فلم يكن لهذه الكلمة « علمي » كبير وزن عند غامبتا ، الفكر اللامع ، ورجل الدولة ، والخطيب المصقع . إنها تنازل للموضة . بيد أنها عند مازاريك تطابق قناعة وتجربة متجددة دون انقطاع .

---

(١) خطاب ألقاه غامبتا في غرونوبل في ٢٦ أيلول ١٨٧٢ ، وكان الإحساس في أنه يوجد في الديموقراطية شيء أكثر من وضعي ، وأكثر من عملي وأكثر من علمي .

مراجعة القضية التشيكية

انساق مازاريك في مراجعة القضية التشيكية ودراستها بشكل جديد . وفي « القضية التشيكية » التي هي عنوان لكتاب يقوم فيه بدراسة قيم ، ويبحث عن القيم التي تستجيب للضرورات الحياتية للأمة التشيكية في النقطة التي وصلت إليها في تميتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في الظروف العامة للنمسا وأوربة والعالم . ويخضع للنقد القيم الدينية والاجتماعية ، ويؤكد في هذا الحين قطيعة مع الكنيسة الكاثوليكية ، وبخاصة ، مع سياسة الاكليروس المحافظة في ليتانيا الغربية سواء كان هذا الاكليروس تشيكياً أو ألمانياً . ويعلن تعلقه بالمثل الأعلى الهوسي[1] ، وتقاليد يوحنا هوس والإصلاح البروتستانتي . وهذه الآراء تحمل تأثير زوجته وتأثير بالاتسكي الذي كان هو أيضاً من أصل بروتستانتي وتاريخه يعرض نضال يوحنا هوس اللاهوتي كنوع من تصور مسبق للإصلاح البروتستانتي والثورات الليبرالية والفلسفية والسياسية في بداية القرن التاسع عشر .

وكذلك يرفض مازاريك الاعتراف بأي امتياز للطبقة النبيلة في مجتمع ما زالت الأرستقراطية فيه تحافظ على نفوذ كبير جداً . ومنذ هذا الحين ، وفي هذا الحد سيكون جمهورياً ، ولم تكن القضية بالنسبة له إقامة النظام الجمهوري مقام النظام الإمبراطوري في ليتانيا الغربية . وفي الواقع ، لم يكن مازاريك محرضاً ، بل رجل دراسة . والمهم كثيراً عنده أن يكون ديموقراطياً أكثر بكثير من أن يكون جمهورياً . لأن الديموقراطية موقف روحي يستجيب لبعض الحاجات اليومية . والجمهورية شكل سياسي يكرس آراء ديموقراطية إذا كانت الظروف ملائمة . وهذه الظروف لا تبدو له أيضاً أنها أتت إلى النمسا .

---

(١) بالنسبة إلى يوحنا هوسّ Jan Hus وهو مصلح تشيكي . (١٣٦٩ - ١٤١٥) وكان مديراً لجامعة براغ ، وتبنى آراء المصلح ويكليف الانكليزي المعادية للبابوية والاكليروس .

القضية الألمانية

يتضح موقف مازاريك حيال الألمانيين بهذه المراجعة العامة للقيم فهو يكافح الكراهية للجرمانيين التي يراها في العالم السياسي التشيكي . وفي الواقع ، صدمه تناقض : وهو أن الكراهية بين التشيكيين والألمانيين أصبحت شديدة جداً . وانطلاقاً من ١٨٩٢ ، كان مازاريك على ثقافة واسعة جداً تختلف بسعتها عن الثقافة الجرمانية في جامعات ليتانيا ـ الغربية . فقد قرأ وتأمل في الكتّاب الروس والفرنسيين والأنكلو ـ ساكسون . وأخذ عنهم نوعاً من فلسفة غير انتقائية وهذا يجعلنا نفكر بـ فكتور كوزن ـ وإنما فلسفة شخصية وإيضاح أصيل لمختلف المؤثرات . ويعجب لهؤلاء التشيكيين الذين لا يمكنهم أن يشاهدوا ألمانيا في الشارع دون الشعور بحركة عنف وهياج ، ويحتجون في كل آن على كل ما هو ألماني ، ويستسلمون ، دون أن يلاحظوا ، إلى مؤثرات ألمانية بخاصة ، وكافح هذا الكره للجرمانيين من حيث المبدأ ، في الحد الذي قاوم فيه الجرمنة .

القضية السلافية

ورأيه في القضية السلافية له معناه أيضاً . فقد قيل لأي نقطة كان السلافيون محبين للروس ، وكيف كان الرجال السياسيون في كل القوميات السلافية ، في الملكية ، ينظرون نحو العالم الروسي ويرون سلامتهم من روسيا ؟ إن مازاريك يشهر بمحبة الروس وبالمجاملة المفرطة حيال حكومة القيصر . وكما لا يريد أن يخلط بين محبة الجرمانيين والجرمنة ، كذلك لا يريد أن يخلط أيضاً بين محبة الروس ومحبة القيصر . وتبدو له حكومة القيصر حكومة متسلطة ، أرستقراطية ، عسكرانية ، بوروقراطية ، مغلفة بإحكام عن كل تأثير ديموقراطي ، ودون اهتمام بحاجات الشعب الحقيقية . ويرفض الدخول في مشاركة مع هذا التعاطف المفرط للأمور الروسية الذي يعتمد على خطأ أو لبس .

وعلى سبيل المثـال . اهتم كثيراً بتولستوي ، ولكن خـاب ظنـه ، بعـد أن اكتشف عنـد تـولستـوي حبـاً للشعب خـالص النيـة ، ولكنـه عـاطفي ومظهري بصـورة محضة ، ودون تطابق حقيقي مع حاجات الطبقة الفقيرة . فقـد حـاول تولستوي أن يخيط جزمته بنفسه ، فأساء العمل ، لأنه لم يكن حـذاء وابن مهنـة . واشتغل مازاريك في شبابه في مشغل حداد ، ولم يسل نفسه بصنع شيء من الحديد وجـده عنـد البـائع . ويرى أن الوقوف عنـد حركات رمزيـة مضيعـة للـوقت فيا يعيش الفلاحون عيشـة البؤس في القريـة المجـاورة ، ويعملون في الجهل التـام والرذيلـة والشقاء . وكتب مازاريك رسالة بعنوان : « روسيا وأوربة » شجبت مبـاشرة في روسيا بسبب أفكاره الانتقادية جداً للنظام القيصري .

القضية السلوفاكية

وبين القضايا السلافية ، يجب الإلحاح بخاصة على القضية السلوفـاكيـة وكان مـازاريـك أول تشيكي ، في آخر القرن التـاسـع عشر ، طرح من جـديـد القضيـة السلـوفـاكيـة . فهـو يرجـع في أصلـه إلى تخـوم مـورافيـا وسلـوفـاكيـا ، وتكلم السلوفاكية في طفولته ، ومن بعد اختار اللغة التشيكية ، وعرف في السلوفـاكيين شعباً متخلفاً اجتماعيـاً تقوده بورجوازيـة مستسلمـة لكثير من الأوهـام السيـاسيـة والعـاطفيـة ، وأنـه ينبغي القيـام بتربيـة الشعب السلـوفـاكي ودفعـه نحـو التقـدم الصحيـح . وأن المثـل لا يمكن أن يـأتي إلا من التشيكيين لأن التشيكيين والسلوفاكيين يؤلفون جماعة واحدة ، ولأن تقدم البعض تابع حقاً للآخرين .

ولقد رأينا كيف تعقدت القضية السلوفاكية بقضية حق الـدولـة . وانطلاقـاً من الوقت الـذي تصور فيـه إعـادة بنـاء الـدول في حـدودهـا التـاريخيـة لم يكن مستحيـلاً على التشيكيين المطـالبـة بـاتحـادهم مـع السلـوفـاكيين . وكان مـوقف مازاريك حذراً . ولكنه ثبت شيئاً فشيئاً وضم أيضاً عنصراً ثورياً . فقـد قـال في

مذكراته : « عندما أتيت إلى براغ ، كنا نجتمع مع أساتذة الجامعة في فندق ساكس ، وفي محادثاتنا طرحت رأياً وهو أنه يجب علينا نحن التشيكيين تصور الاتحاد السياسي مع السلوفاكيين . أما الآخرون مثل **رزك** أو **غولز** ، و**ابراميسي** ، والحقوقيين **هوتّ** و**راندا** فقد ذكروا ضدي كلام **ريغر** بأن القضية السلوفاكية قضية منتهية ، قضية بديهية ، وطالبوا بالحق التاريخي للدولة : لأن الدولة التشيكية كانت ، في الحق ، تتألف فقط من الأقاليم التاريخية ، بوهيميا ، ومورافيا ، وسيليزيا . وتخلوا عن سلوفاكيا . فقمت ضد هذه التاريخية الخاصة . فما هو ، في الحقيقة ، الحق التاريخي ؟ وما هو الحق التابع للزمن والتابع لمعرفة ما إذا طبق أو لم يطبق ؟ أليس الحق ببساطة هو الحق دون اعتبار آخر ؟ ألا تستطيع النمسا والمجر ، عند اللزوم ، أن يطالبوا لأنفسهم ضدنا بحق تاريخي ؟ وبديهي إنني لا أرفض كاملاً الحق التاريخي ، ولكني أضمه إلى الحق الطبيعي ، أولاً ، لأنه ديموقراطي أكثر : الحق ليس مبدأ وراثياً ، وإنما هو تطلع كل أمة وكل إنسان إلى حياتها أو حياته الخاصة . ومن جهة أخرى ، إن سلوفاكيا تهمني : فبموجب الحق التاريخي ، كان علينا أن نترك سلوفاكيا للمجر . وأخيراً لست متعاطفاً جداً مع الحق التاريخي ، باعتباره ثمرة ألمانيا بعد الثورة ، ألمانيا الرجعية »[1].

وكان مازاريك ، في ذلك الحين ، يدعو لتعليمه في براغ طلاباً سلوفاكيين . ويحسن أن نستشهد بوثيقة مميزة جداً ، وهي رسالة كتبها ، في شهر شباط ١٨٩٥ ، إلى أحد تلاميذه السلوفاكيين ، وفيها ينصحه بتأسيس جريدة باللغة السلوفاكية لدراسة القضايا السلوفاكية ، ويقول :

---

(١) K. ČAPEK - Hovory S. T. G. MASARYKEM, محادثات مع ت . مازاريك ، ج ٢ ، ص ٦٤ .
وقد نشرت هذه المحادثات بعد أن أعاد النظر بها مازاريك .

« السيد الدكتور . حتى الآن لم أكتب إلى تولستوي ، ولكنه ، هو أيضاً ، لم يرسل لي شيئاً . وأرى أن القضية السلوفاكية لا تهمه . ولهذا أردت أن أكتب لك . لأن القضية أقرب إلينا كثيراً وتمسنا أكثر ، نحن التشيكيين وأنتم السلوفاكيين . وفي الحقيقة ، إننا بحاجة إلى ما تشير إليه المقاطع الأساسية في مقالاتكم عن تولستوي ، وهو التجديد المعنوي . فمنذ سنوات والقضية السلوفاكية تؤرقني . وقد كلمت الكثير من السلوفاكيين ، وحتى الآن لم يشرع بشيء . وبين الطلاب السلوفاكيين في براغ من يرون القصد . وقد أبدى اثنان استعدادهما لتكريس نفسيهما للعمل للشعب بخاصة ؛ وهما : الفيلسوف **سميتانيه** ، والطبيب **شروبار** ، ويريدان أن يؤسسا مجلة أسبوعية في براتيسلاڤا أو في **ترنافا** ، وينشرا فكرة سياسة شعبية حقاً . وقدما إلي مشروعاً . وسأكلمك بهذه الأمور في العطلة الصيفية ، والآن أدلك ببساطة على الخطوط الكبرى ، وسأنتظر ما تقول بها بنفسك . أما بالنسبة لي ، وحسب تجاربي ، فلدي خطة بما يجب وبما يمكن عمله ، ولكني لست على عجل من أمري ، لأن السلام فيكم وعلى جماعتكم أن تبدأ العمل . وأرسل إليك في الوقت نفسه « تشيكا اوتازكا » أي « القضية التشيكية » ، وليست القضية السلوفاكية إلا متمماً لها . وأفضل من ذلك القول إن ما يجب علينا عمله عليكم أن تعملوه أيضاً . ومع التحية الودية - مازاريك[1] » . وهذه الرسالة المعتدلة والمتحفظة جداً تضع حداً لنوايا مازاريك وموقفه السياسي : فهو يريد أن يعرف القضايا المحسوسة و يوضحها دون الاهتمام بشيء آخر غير حاجات الشعب .

وفي الحقيقة ، لم يكن مازاريك مشجعاً جداً للغة السلوفاكية . ألم يكن

---

(١) لقد ذكرت هذه الرسالة في مؤلف شروبار . وكان من عادة مازاريك أن يقضي العطلة في سلوفاكيا . وهي عادة فريدة عند تشيكي في ذلك العصر ، فيما كان أبناء وطنه يقضون عطلة الصيف في جبال بوهيميا أو على شاطىء بحر الأدرياتيك . وكانت إقامة مازاريك في سلوفاكيا تتيح له فرصة البحث في القضية السلوفاكية .

نفسه مثالاً للسلوفاكي الذي أتم دراسته وتربيته باللغة التشيكية . ولا جدال في أن اللغة التشيكية أكثر تطوراً من السلوفاكية ، وتبدو له أداة فكرية عليا .

وكان هذا معنى حضوره للأعياد التي أقيمت للذكرى المئوية لميلاد الشاعر السلوفاكي كوللر[1]. وفيه كتب مازاريك : « كان كوللر أول شاد للفكرة السلافية . وهو أهل للاهتمام عن يقين . ويجب أن يقنعنا هذا بالأهمية القصوى للقضية السلوفاكية . لقد حان الوقت لا لنغني أغاني سلوفاكية . وإنما لنشعر ونحس « سلوفاكياً » ونفكر « سلوفاكياً » . ولم هذا التلميح بالأغاني السلوفاكية ؟ لأن التقارب ، حتى ذلك الحين ، بين التشيكيين والسلوفاكيين ، على ما يبدو ، ليس له من موضوع غير الفولكلور (التقاليد الشعبية) : لقد روت مذكرات رجل دولة سلوفاكي بإعجاب عيداً أقام فيه السلوفاكيون حفلة موسيقية (كونشرتو) في براغ ، في جزيرة زوفَن ، وأنشدوا أناشيد سلوفاكية بحضور **ريغر** . ويرى مازاريك أن هذا النوع من التظاهر غير قابل للإهمال ، ولا مجرداً من معنى . ولكنه يجده غير كاف . وإذا وضع المسألة التشيكو - سلوفاكية على غير ما كانت عليه منذ زمن طويل جداً ، فقد دعا الجهاز السياسي الجديد في سلوفاكيا إلى تفكير خصيب .

التأثير العام لمازاريك

ولن ننسى كيف أن مازاريك كان يتدخل في كل مرة كلما دعا الداعي إلى قضية تهم مبدأ العدل وحقوق الإنسان .

لقد انحاز علناً في قضية صعبة جداً وهي قضية **هيلسنر**[2] . وهيلسنر هذا يهودي من النمسا اتهم خطأ بجريمة تمس العادات والأخلاق . ولقد رأينا كيف أن

---

(١) كوللر : Kollár (١٧٩٣ - ١٨٥٢) .

(٢) هيلسنر HILSNER .

العنصر الإسرائيلي قد عظم في الملكية الثنائية وشارك في التقدم الاقتصادي والمالي ، ولاقى كثيراً من الخصوم . واستغلت صحافة الأوساط المعادية لليهود قضية هيلسنر . ولم يخش مازاريك مجابهة الأباطيل الشعبية والتشهير بالمكائد المعنية والفخاخ التي نصبتها مرة أخرى الأهواء التي تعتقد بأنها قومية .

وكان إشعاع كرسيه عظيماً على سلافيي الجنوب : الصربيين ، والكرواتيين ، والسلوفينيين . وانطلاقاً من ١٩١١ ، وحتى إعلان الحرب ، حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ كان نائباً في الرايخسرات ، وتدخل في محاكمة أغرام (زغرب) عام ١٩٠٧ ، عندما قامت حكومة بان كرواتيا بعملية نهب في الشعب الكرواتي ، واتهمت بالخيانة العظمى خمسين رجلاً سياسياً كرواتياً ، وضمت إلى إضبارتهم وثائق تدعي بأنها اكتشفت تآمرهم مع الحكومة الملكية في صربيا . وقد ذكرت هذه الوثائق في مقالات مؤرخ مسموع ومحترم جداً في النمسا ، وهو الأستاذ **فريد يونغ** . وبدت موثوقة جداً . غير أن مازاريك أخضعها للنقد ودل على ضعفها ، واعتقد أن بالإمكان التأكيد بأنها صنعت في مفوضية النمسا في بلغراد . وفي هذه النقطة الأخيرة ، من المحتمل أنه لم يكتشف كل الحقيقة ، لأنه لم يُبرهن على أن الوثائق صنعت في المفوضية ، ولكن من المؤكد أنها لم تكن أصلية ، ودحض مازاريك خطأً خطراً .

وهكذا ، فإن هذا الأستاذ الذي لم يختلط مباشرة في حياته الجامعية كلها بالحياة السياسية ، ما فتئ في كل الحوادث الكبرى في النمسا ـ هونغاريا يدلي برأي يريده مستقلاً ، ويفهم بشكل أفضل التطور اللاحق ، عندما اعترف بأفكار مازاريك وطبيعة عمله . ففي بلاد الملكية الثنائية كلها استيقظت الشبيبة الفكرية في القوميات السلافية بفضله على الطرق الفكرية لأوربة الغربية ، وعلى الأفكار الديموقراطية . ويفهم أيضاً رد فعل الألمانيين . ففي هذه السنوات أطلق

أساتذة الجامعة الألمانية في براغ - وبخاصة الأستاذ زاور ، الجرماني المتشدد ، صوت الإنذار : أيها الطلاب الألمان ، شطر براغ ! وهذا يعني أن الطلاب الألمانيين ما كان عليهم بالضبط ، بحجة أن براغ أصبحت شيئاً فشيئاً مدينة سلافية ، ان يختلفوا إلى جامعات ڤيننا أو انسبروك أو جامعات الإمبراطورية ، إن واجبهم ، بالعكس ، أن يحتشدوا في براغ ليكونوا فيها المدافعين عن الجرمانية ضد الفكرة التشيكية المتمردة على النفوذ الألماني .

وكان لموقف مازاريك نتيجة أخرى . فقد قابل نفوذ الصحافة والصحافيين والرجال السياسيين ، بجامعة براغ كمركز حقيقي لنهضة فكرية وأخلاقية وسياسية . وفي بداية القرن الحالي حاشا للتشيكيين أن يفقدوا شجاعتهم بتجربة جامعة تشيكية حصراً ، وكانوا يطالبون بإلحاح بإنشاء جامعة جديدة في برنو .

وألح طويلاً على تاريخ هذا الرجل الطليعي ، لأنه يوضح الحوادث التي جرت فيما بعد ، ولأنه أسهل لرسم لوحة القوميات السلافية عشية حرب ١٩١٤ .

الفصل العاشر

القوميات السلافية في النمسا - هونغاريا

عشية حرب ١٩١٤ - ١٩١٨

دور ١٩٠٥ - ١٩١٤

كان الدور من ١٩٠٥ إلى ١٩١٤ مثقلاً بالحوادث ، وأخذت القضايا الأوربية فيه تعقيداً متزايداً ، وتعلق مصير القوميات السلافية بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية لدولتين . وبالرغم من أن ذلك لم يلاحظ دوماً ، فإن مصير القوميات السلافية كان عاملاً أساسياً في النظام الأوربي .

وعدا التقدم الاقتصادي الذي أدى إلى تحويلات اجتماعية في النمسا - هونغاريا ، تجدر الإشارة إلى ثلاثة وقائع : **أولاً** ، الأزمة الخطيرة التي حلت بالملكية الثنائية نحو ١٩٠٥ . وقد يتساءل ما إذا كانت التسوية الاقتصادية ، أساس التسوية العامة ، ستتجدد ، وما إذا كان موقف الهونغاريين سيسبب إنهيار النظام . لقد جنب النزاع قليلاً ، ولكن الانذار كان عظيماً ، وتوصل الملك إلى توطيد الوضع مهدداً بالتصويت العام الذي لا يريده الرجال السياسيون الهونغاريون .

والواقع الثاني ، هو السياسة الخارجية . فقد كانت أوربة انطلاقاً من ١٩٠٤ منقسمة إلى معسكرين ظاهرين : روسيا - فرنسا - إنكلترا ؛ والحلف

الثلاثي : النمسا ـ ألمانيا ـ إيطاليا . وبالرغم من أن النمسا ـ هونغاريا اقتصرت في هذا الحلف الثلاثي على دور مساعد براق ، فقد مارست عملاً هاماً جداً . بحثت عن منافذ : فقد شهدت هونغاريا زيادة نشاط ميناء **فيومه** ، والنمسا نشاط تريستا ، واتجهت الملكية بكاملها نحو سالونيك ـ وأفاذت النمسا ـ هونغاريا ألمانيا التي وجدت في قوتها العسكرية متمماً لقوتها ، ولكن النمسا ـ هونغاريا جرت ، في سياستها البلقانية ، ألمانيا التي لا ترى فيها دوماً مصلحتها الواضحة . وتفاقمت الحالة كثيراً بالنسبة للنمسا منذ أن انتقلت صربيا من زبون للنمسا في عهد سلالة **آل اوبرينوفيتش** التي انطفأت بصورة مفجعة في ١٩٠٣ ، إلى زبون لروسيا في عهد آل **قره جورجيفيتش** . وفي ١٩٠٨ ، ضمت النمسا نهائياً البوسنة ـ هرسك ، ونما بذلك التنافس مع صربيا . وفي ١٩١٣ ، في آخر الحروب البلقانية ، أثارت النمسا إنشاء مملكة البانيا لتمنع صربيا من الحصول على منفذ على بحر الأدرياتيك ؛ ولتمنع ايطاليا من أن يكون لها موطئ قدم على الشاطئ الشرقي لهذا البحر . وباختصار ، إن النمسا ، بحكومتها الجرمانية ـ المجرية ، وأكثرية شعبها السلافية ، وجدت في نزاع عتيد مع روسيا والدول السلافية الصغيرة التي تدور في فلكها .

والواقع الثالث ، هو أن النمسا ، في أوربة القلقة والمهددة بالحرب ، تبنت منذ ١٩٠٧ ، التصويت العام . وعليه فإن أكثرية الناخبين ستكون سلافية ، إذا لم يجر تصحيح على التصويت العام بنظام توزيع المقاعد . وأدركت هونغاريا خطر التصويت العام ولم تقبل به عندها .

ومن السهل بعد تعريفنا لهذا الدور ، رسم لوحة للقوميات السلافية المختلفة عشية حرب ١٩١٤ ودراستها حسب تجمع إقليمي . دون الإهتمام مطلقاً بالحدود بين النمسا وهونغاريا .

سلافيو الشمال

التشيكيون وتقدمهم القوي

ما هي حال سلافيي الشمال ، أي **الجماعة التشيكية** ، أولاً : من تشيكيين ومورافيين وسلوفاكيين .

إذا أمكن تحقيق تسوية بين الألمانيين والتشيكيين ، في ١٩٠٥ ، في مورافيا ، فإن الطبقة النبيلة التاريخية ، التي تعتقد بأنها فوق الأحزاب في بوهيميا ، بذلت جهوداً لتفاهم جديد ، ولكن دون الحصول على نجاح . ولم تسو الحالة السياسية تماماً في بوهيميا بين الألمانيين والتشيكيين . بيد أن الأمة التشيكية ، منذ ١٨٥٠ ، تقدمت تقدماً عظيماً يلاحظ في نمو المدن وتعزيز المواقع التشيكية في كل من بوهيميا ومورافيا . وكانت براغ ، في ذلك العصر ، مدينة بأغلبية عظمى تشيكية ، ومجلس بلدي تشيكي . ومؤسسات تعليم عديدة جداً ، لا بالجامعة التي تكلمنا عنها طويلاً ، وإنما بمستوى التعليم الثانوي ، والمدارس الثانوية ، وجمناز **ريال** ومدارس ريال ، ومؤسسات التعليم النسوي ، والمدارس الابتدائية العالية ، والمدارس الابتدائية . ويضاف إلى ذلك مدارس تقنية ، وكلية تقنية ، وأخيراً نظام كامل للتعليم . وكان عدد نفوس براغ ٥٧٧٨٦٧ نسمة منهم ٥٣٧٨٢٦ تشيكياً ، و ٣٤١٨٢ ألمانياً فقط . وقد أعطيت هذه الأرقام حسب التعداد النمساوي . وبالتالي فإن أكثرية هامة من التشيكيين تضفي على العاصمة طابعها القومي . وكذا حال مدن الأقاليم التي حققت تقدماً عظيماً أيضاً .

إن نمو الصناعة في مناطق الشمال من بوهيميا التي يسكنها الألمانيون ، دعا إلى جذب جهاز عمال تشيكي كثير العدد . وهؤلاء التشيكيون المحاطون بالجمعيات كالمدارس ، أو حيث لا يوجد مدارس ، بجمعيات بسيطة قومية ووطنية ، لم يكونوا في الغالب ، على الأقل ، مهددين بنزع الجنسية ، لأن الأطفال التشيكيين

في المنـاطق الألمـانيـة يمكنهم أن يتلقوا التعليم في مـدارس لغتهم ؛ ولأن جمـاعـات الأقليات التشيكية ، في المنطقة الألمانية ، كانت أصلب بكثير مما كانت عليـه قبل خمسين عـامـاً . وإذن نرى تعـزيـزاً للطـابـع التشيكي في المـدن ، وتقبـلاً للشعب التشيكي في المنطقة الألمانية أصلاً .

هذا ، ويجب ألا يخدعنـا تنوع الأحزاب . فمن الواضح أنـه يفـاجئ المراقب لأنه يظن أن الجماعة التشيكية كانت بالإجمال متحدة جداً في هذا العقد من ١٨٥٠ إلى ١٨٦٠ : فحوالي ١٩٠٨ ـ ١٩١٠ نجد غبـاراً من الأحزاب على درجـة من النضج القومي والفكري والسياسي الذي وصلت إليـه الأمـة التشيكيـة . وهـذا التفرع لم يكن دليلاً على الضعف مطلقـاً ، بل هو بـالأحرى مؤشر ثراء . فمثلاً ، في ديـاط بوهيميا ، الذي يضم أعضاءه بحسب الفئات ، كان يوجد ٧٠ نائباً من كورية كبار الملاك . وفي هذه الكورية حزبان : الموالون للدستور أي الألمانيون ، والمحـافظون من ذوي الميول التشيكية الذين لم يتخذوا موقفاً قومياً شديداً كالـذي اتخـذه كلام مـارتينيـك اوشفـارتزانبرغ قبل أربعين عـامـاً . وبين الأحزاب الأخرى المنتخبـة آنذاك من قبل الكوريات الثلاث الأخرى : غرف التجارة ، والمدن والأريـاف ، كان الحزب الزراعي أهمها ولـه ٤٣ مقعـداً . ثم يـأتي حزب « الفتى التشيكي » أو كما يسمي نفسه « المفكر ـ الحر » . وكان لهذا الحزب تأثير كبير جـداً في براغ ويعتمـد على مجموعة زبائن تقليدية ، وله ٣٨ مقعداً . وبعد ذلـك يـأتي حزب حق الـدولـة التقـدمي ، وهو حزب جـديـد ، وذو نزعـات قوميـة ، ودون رابـط مـع الطبقـة النبيلة ، وله ٥ مقاعد . وأخيراً حزب « الشيوخ التشيكيين » الذي مازال موجوداً وله ٤ مقاعـد ؛ وحزب « الواقعيين » أي حزب الأستـاذ مـازاريـك ، ولـه مقعـد واحد . وهذا يؤكد ما قلناه في مازاريك . وهو أنـه كان يتمتع بنفوذ فكري عظيم جداً لا يعبر عنه مباشرة على الصعيد السياسي . وهناك سبعة مقاعد إلى جماعـات أخرى ، واحد منها للحزب الكاثوليكي الشعبي ، وهذا الحزب قوي جداً في مورافيا

ومجموع هذه المقاعد ١٦٨ مقعداً . ويبقى ٧٠ مقعداً للألمانيين وهم منقسمون إلى أحزاب أيضاً . وعليه فإن الاحتمال ، الذي سيؤدي بموجبه التصويت العام إلى احلال الفكرة الاجتماعية محل الفكرة القومية ، لم يتحقق . والاختلافات الاجتماعية والفوارق السياسية تلاحظ ، ولكن في داخل التجمعات القومية . فمن ذلك أن زعيم التشيكيين السياسي **كاريل كرامار** ، زعيم حزب « الفتى التشيكي » كان محباً جداً للروس ، ومع ذلك كان موالياً جداً للنظام النمساوي ، وفي وقت ما كان نائباً لرئيس مجلس الإمبراطورية في ڤينّا .

ولم تسوَّ القضية التشيكية ـ الألمانية ، لأن المعارضة الألمانية تلاحظ شيئاً فشيئاً بازدياد وبصفات مميزة جديدة . وكانت أفضل تنظيماً وأكثر عنفاً أيضاً حيال التشيكيين مما كانت عليه قبل أربع وستين عاماً . وأخذت طابعاً جرمانياً . وصرح ألمانيو بوهيميا بأن حكومة ڤينّا تشجع السلافيين في كل شيء ، بدليل أن تقدم الأمة التشيكية كان حجة بأيديهم ، وأن لا أمل لهم إلا في ألماني الإمبراطورية ، وعارضوا بآل هوهنتسولرن آلَ هابسبورغ ، وبألوان علم الرايخ الألماني الوان العلم النمساوي . وفي ١٩١٢ ، ظهرت لأول مرة كلمة لاقت نجاحاً عظيماً جداً ، وهي اسم « السوديت » التي لم تستعمل أبداً حتى ذلك الحين . وفي الحقيقة ، إن الألمانيين في محيط بوهيميا لا يعتبرون أنفسهم على الإطلاق جماعة قومية متحدة . فكما يوجد في داخل ألمانيا معارضات ملحوظة بين البافاريين والبروسيين والهانوفريين ، كذلك وجد سكان محيط بوهيميا الناطقون بلهجات ألمانية مختلفة ، أنفسهم أقرب كثيراً إلى المنطقة المجاورة للإمبراطورية : بافاريا ، ساكس ، سيليزيا ، منهم إلى أي منطقة جرمانية أخرى في بوهيميا . وبالعكس ، إن كلمة « السوديت » تدل على تضامن بين جميع ألماني بوهيميا ومورافيا ، ويرجون بسطه على الجزيرات الألمانية المنعزلة التي كانت في طريق الزوال في منطقة هونغاريا العليا .

ومن مورافيا ، حيث خفت النزاع التشيكي ـ الألماني ؛ باتفاق ١٩٠٥ ، يعبر إلى سلوفاكيا .

السلوفاكيون : خطر المجيرة والمقاومة القومية

لقد تغيرت الحالة في سلوفاكيا بين ١٩٠٥ و ١٩١٤ ، وظهرت المجيرة فيها بشكل أثقل من ذي قبل ، وبخاصة بالقوانين المدرسية لعام ١٩٠٧ ، وهي القانون رقم (٢٦) والقانون ٢٧ ، التي تسمى باسم الوزير الذي دافع عنها ، **قوانين البرت أبّوني** . وهذه القوانين شديدة جداً وتعرف بخاصة العقوبات التي يمكن أن تنال المعلم إن كان معلماً حراً أو موظف دولة ، إذا لم يعط تعليماً مطبوعاً بصورة كافية بالروح القومية المجرية ؛ وإذا نشر بين تلاميذه ، أو قبل بينهم انتشار أفكار خطرة على وحدة الدولة ولغتها وسياستها ؛ وإذا دعم ، بالعكس ، أفكاراً ملائمة لدول أجنبية ، ويقصد بذلك روسيا . وأصبح النظام شديداً ، ومن الصعب إنكار نتائجه . وإذا أخذنا بالإحصاءات الهونغارية نجد أن نسبة المواطنين الهونغاريين ، الذي يستعملون اللغة المجرية ، كلغة أم ، أي الذين يسمون مجراً ، قد ازدادت أكثر مما يسمح به فائض الولادات على الوفيات بكثير . ففي هونغاريا وكرواتيا ، والأرقام لكلا البلدين . كان يوجد في ١٨٥١ : ٤,٨١٨,١٧٠ مجرياً على مجموع سكان البلدين ، أي بنسبة ٣٦,٥ ٪ من المجر ؛ وفي ١٨٨٠ ، وجد ٦,٤٧٨,٧٢٠ أي بنسبة ٤١,٢ ٪ ؛ وفي ١٩٠٠ : ٧,٤٧٧,٣٣٢ ، أي بنسبة ٤٢,٨ ٪ ؛ وفي ١٩١٠ أخيراً وجد ٨,٧٤٢,٣٠١ مجري أي بنسبة ٤٥,٤ ٪ .

وتضرب النظر نسبة بودابست . فقد بينا من قبل أن براغ ، في ذلك العصر ، أصبحت مدينة تشيكية ، ولكن بودابست أصبحت مدينة مجرية . ففي منتصف القرن ، كان فيها ٥٥٠٠٠ نسمة . أما الآن فأصبح فيها ٨٥٠,٠٠٠ . وهذا دليل على نمو الدولة ، لا بأهمية المصالح الإدارية فحسب ، وإنما أيضاً بعدد الناس

الـذين يفـدون إليهـا للإقـامـة فيهـا . وأصبحت بـودابست مركـز أعمـال ونشـاط اقتصـادي . وعلى هـؤلاء الـ ٨٥٠٠٠٠ شخص وجـد ٧٥٠,٠٠٠ مجري . إذن فسكان هونغاريا ، من مجر أو وافدين يؤلفون فيها الآن شعب عـاصمـة مجريـة حقيقيـة ، لأن كثيراً من الوافدين تمجيروا فيها .

وكانت سلوفـاكيـا تجهـز حصتهـا إلى هـؤلاء المتجيرين . وفي مـدارس سلوفاكيا ، من مدارس مجرية أو مدارس ما زالت في أيـدي السلوفـاكيين ، أخـذ تعليم المجرية أهمية متزايدة ، وتحقق مـا كان يرغب بـه رجـال الـدولـة المجر ، وهو مجيرة النخبات . ومع ذلك فإن نسبة عظيمة من السكان كانت تهتم بالحياة القوميـة السلوفـاكيـة . ووجـد ثلاثـة أحزاب : وكان أقـدمهـا **الحزب القومي ؛ حزب تورشانسكي سفاتي ـ مارتن** . وكان زعيمـه الروحي **هوربـان فـايـانسكي** . وفي هذه الجماعة البورجوازية بخاصة ، ظل الوفـاء المتحمس نفسـه حيـال روسيـا ونفس المثل الأعلى المنتظر في السلامة التي ستأتي بها . ولكن النفاذ السيـاسي لهـذا الحزب كان أقل من نفاذ الحزبين الآخرين اللذين يضمان الشبان الذين انبثقوا عن الحالة الجديدة والأفكار الجديدة ، والآمـال الجـديـدة ، وهمـا : **الأول** ، جمـاعـة شروبار ، ويمثل النزعة الملائمة للتشيكيين وللمذهب المازاريكي . وكانت جريـدتـه « الصوت » تدافع عن أفكار وطرق مازاريـك ، وهكـذا كان يتجـه شطر براغ ، وأخذت الصداقة التشيكية ـ السلوفاكية بفضله دفعاً جديداً .

الثاني ، الحزب الكاثوليكي الشعبي ، وكان يتبع في البدء شريفـاً هونغـاريـا وهو الكونت **زيشي** . أما الآن فيتزعمه كاهن قوي للغـايـة . فصيح ، متحمس ، زعيم سيـاسي حقيقي ، ومحرض شعبي ، وهو الأب **هلنكا** خـوري وعمـدة مـدينـة **روزومبيروك** في وادي الفـاغ . وفي ١٩٠٧ ، وقـع حـادث خطير ، وهـو أن الأسقف علق هلنكا من وظائفه لأنه قام بتحريض سياسي ضـد الـدولـة المجريـة .

وعندئذ ثارت ثائرة السكان الكاثوليك المتحمسين والمتعلقين بكهنتهم . واستأنف الأب هلنكا الحكم في روما . وبانتظار النتائج ، ذهب ليلقي محاضرات في مورافيا ، في البلد الذي ولد فيه الأستاذ مازاريكِ ، وهو **هودونين** . وفي غيابه أراد الأسقف أن يبارك كنيسة في قرية صغيرة تدعى **سرنوفا** . ولكن شعب سرنوفا عارض مباركة الأسقف أو أحد ممثليه للكنيسة ما لم يعد الأب هلنكا إلى خوريته في روزومبيروك . وتبع ذلك مشادة دموية . ودعي الدرك الهونغاري للنجدة وأطلق النار على الجمهور . وكان لـ « مذبحة سرنوفا » انعكاسات كبيرة في الرأي الأوربي . وبعد زمن ، وعلى أثر مسعى لدى البابا بيوس العاشر ، وتقديم عريضة وقعها ثلاثون ألف كاثوليكي سلوفاكي ، أعيد الأب هلنكا إلى وظائفه ، ولكنه مثل أمام محكمة هونغارية أخذت عليه نشاطه السياسي المخالف صراحة للمصلحة القومية ، واتهم بالخيانة العظمى ، وحكم عليه بعقوبة غير شديدة كثيراً . وأصبح مجري القضية السلوفاكية .

وذهب الأب هلنكا بإرادته إلى بوهيميا ، وعقد صلات مع التشيكيين . إلا أنه أحس بشيء من الحذر حيالهم لأنه رآهم عبر سروبار الذي يعكس أفكار الأستاذ مازاريك الذي انفصل عن الكنيسة وشايع التقليد البروتستانتي . وبالإجمال لعب الأب هلنكا قليلاً على دواستين : فقد اعتمد بالمناسبة على التشيكيين للدفاع القومي عن السلوفاكيين ، ولكنه لم يعتمد كثيراً عليهم ، لأنه يخشى عقائديتهم العقلانية .

الثالث ، وهو الحزب الذي كان يتزعمه رجل سياسي ديموقراطي متأثر بمازاريك ولكنه يميل أيضاً إلى حلول أخرى ، وهو **ميلان هودزا** . وبحث هذا عن تقارب مع ڤيننّا ضد بودابست ، وظهر في حلقة الأرشيدوق الوارث ، فرانسوا ـ فرديناند الذي يحاول أن يجمع من بين أحزاب المعارضة في هونغاريا ،

حلفاء لسياسته المستقبلية الغامضة ، ولكن يؤمل منه تغييرات ملائمة للقوميات ، أو ، على كل حال ، معادية للحكومة الهونغارية وللسياسة الهونغارية كما كانت مسيرة منذ ١٨٦٨ .

روثينيو هونغاريا وبؤسهم

ومن الجماعة السلوفاكية ، ننتقل إلى الجماعة الروثينية التي ستقودنا نحو الجماعة البولونية وتقيم جسراً بين هونغاريا وليتانيا الغربية . يرى عند الروثينيين أو الاوكرانيين ـ الذين ستؤلف بلادهم الهونغارية فيما بعد ، في زمن الجمهورية التشيكوسلوفاكية ، بين ١٩١٨ ـ ١٩٣٨ ، روثينيا أو روسيا الكارباتية ـ ان مجيرة النخبة كانت ناجعة جداً . لأنا لا نجد تقريباً مدارس تعلم باللغة الأوكرانية : فعلى ٦٠٠ مدرسة ، في هذه المنطقة ، وليس هذا بكثير ، وجدت ١٨ مدرسة فقط تعلم بالأوكرانية ؛ ولا توجد نخبة أدبية أو فكرية أوكرانية . ومع ذلك . ارتسمت حركة لعودة الشعب ـ وهنا أيضاً نجد تأثيرات تولستوي ـ وجرائد تنشر للشعب الأوكراني . ولكن من يقرأ هذه الصحف ؟ إن الشعب الأوكراني غير متعلم تقريباً ، وأكثر من ذلك ، في حالة اقتصادية بائسة جداً :

إن ١ ٪ من ترابه يشكل الملكية الكبرى ، و ٢ ٪ الملكية الوسطى ، والباقي كله يتألف من قطع أراضي صغيرة لا تكفي لإعاشة عائلة ، وما يتبقى مراعي وغابات . وفي منطقة الروثينيين هذه ، يشعر حقيقة وكأن الناس يعيشون في عصر آخر . وهذه هي الحالة الاقتصادية التي يمكننا تصورها لفلاحي أوربة الغربية في القرن الخامس عشر أو في القرن الرابع عشر . والشعب متخلف للغاية ، ومن غير الممكن أن يمارس أي دور سياسي .

روثينيو غاليسيا ومطالبهم

وأقوى من أولئك بكثير ، كان روثينيو غاليسيا لا سيما وأنهم كانوا يعتمدون

على روسيا ، ويقدم لهم أوكرانيو روسيا مساعدات اقتصادية وروحية معاً . وأدخل التصويت العام إلى غاليسيا كما في ليتانيا - الغربية كلها .

ويطالب روثينيو غاليسيا الآن بنصيب أكبر بكثير في الحياة السياسية . ويطلبون إنشاء كراسي للتعليم الأوكراني في جامعة لڤوف وفي جامعة كراكوفيا ، ويشكون من معاملتهم مواطنين من الدرجة الثانية .

البولونيون وخيبة آمالهم

إن البولونيين ، أي كبار الأمراء الذين رأينا لهم كثيراً من الممثلين بين رؤوساء مجلس النمسا ، رجال **بلكريدي** ، **وباديني** ، وغولو شوسكي وبوتوكي ، الذين صوتوا على التسوية النمساوية - الهونغارية في ١٨٦٧ ، يعتبرون بأنهم عملوا عبثاً أو ضد مصالحهم القومية ؛ وأن كل ولائهم للجرمن وكل آمالهم في حكومة النمسا ، أدت إلى التصويت العام . وما هو التصويت العام بالنسبة لهم إن لم يكن آمالاً تعطى للفلاحين البولونيين ضد سيطرة كبار الملاكين الإقطاعيين ، ومن جهة أخرى ، تشجيعات للروثينيين ، أي إلى شعب منافس لهم .

يضاف إلى ذلك أيضاً اختلاف هام جداً ، وهو الاختلاف الديني ، لأن الروثينيين إما موحدون أو أرثوذوكس . ففي ١٩١٤ اقيمت دعوى ضد روثينيي هونغاريا ، في ماربورود - وهي مدينة صغيرة في جنوب جبال الكربات أصبحت فيما بعد تابعة لرومانيا - اتهمت فيها بالمؤامرات المعادية للقومية جماعة من الفلاحين الروثينيين تركت الكنيسة الكاثوليكية أو الكنيسة الموحدة وأعلنت عن اعتناقها الديانة الأرثوذوكسية .

هذه هي حالة الروثينيين والبولونيين ، ويجب أن نذكر أيضاً أن فقر هذه المنطقة يسبب هجرة قوية جداً . فقد كان الروثينيون والسلوفاكيون يهاجرون

بخاصة نحو أمريكا . وفي أمريكا تألفت بورجوازية وصلت أحياناً إلى وضع اجتماعي واقتصادي قوي ، أوكرانيا روحية أو سلوفاكيا روحية لم تتحولا مطلقا عن الوطن الأم ، بل بالعكس ، تفكران بمساعدة أشقائها الأوربيين في وضعهم الاقتصادي أو السياسي البائس .

سلافيو الجنوب

السلوفينيون

إذا انتقلنا من سلافيي الشمال إلى سلافيي الجنوب ، نرى قضية أخطر بكثير ، وعناصرها مرسومة بوضوح . إن السلوفينيين ، الذين يمكن أن يظن بأنهم مهيؤون ليكونوا مجرمنين ، أو بمعنى معتدل منسين ، أي مهيؤون ليصبحوا نمساويين ، استعادوا ، بالعكس ، كثيراً من الحيوية القومية . فقد لاءمهم التصويت العام والتطور الاقتصادي . ووجد عند السلوفينيين تعاونيات زراعية يديرها رجل سياسي مرتبط بالحزب المسيحي الاجتماعي ، وهو **ايفان كريك** ؛ وصحف وأدبٌ سلوفيني ومدارس سلوفينية ، أو مشتركة من السلوفينيين والألمانيين . واستعاد العنصر السلوفيني أهميته في **الكارنيول** أولاً ، ثم في **ايستريا وكارانثيا** ، وبعض أركان ستيريا الجنوبية ، وفي جميع المناطق . والسلوفينيون كاثوليكيون جداً ويتزعمهم اكليروسهم ، وربما كان هذا الاكليروس أكثر تطوراً من الاكليروس السلوفاكي ، وعلى كل حال أرفع كثيراً في التسلسل الكهنوتي . ولهذا لا توجد عند السلوفينيين نفس المعارضة التي توجد بين الاكليروس الأدنى الوطني والاكليروس الأعلى المجير في سلوفاكيا . ورغم أنهم كاثوليكيون ومتعلقون بفكرة لغتهم السلوفينية ، فهم يتقبلون فكرة تقارب أوثق مع الصربيين ـ الكرواتيين .

كذلك ، كان السلوفينيون يطالبون بمدينة هامة في النظام النمساوي وهي

تريستا هذا الميناء الكبير الذي حاولت الحكومات النساوية في آخر القرن التاسع عشر أن تجهزه ليعوض خسارة البندقية . وفي تريستا كثير من السلوفينيين الذين يظهرون أنفسهم كما هم . وعلى هذا النحو توطد ارتباط مع الجماعة الأخرى من سلافيي جنوب النمسا ، أي مع الدالماسيين .

وافاد الدالماسيون من التصويت العام . وطالبوا بصفتهم الصربية ـ الكرواتية ، وفي الغالب ضد نفوذ بورجوازية المدن الإيطالية ، بيد أنهم في ذلك الحين ، يفكرون بإيطاليا أقل مما يفكرون بحكومة ڤيَنّا .

وفي سنة ١٩٠٥ انعقد في **فيومه** مؤتمر لسلافيي الجنوب وطالب بالقربى الوثيقة بين كل جماعات سلافيي الجنوب . وبدئ باستئناف التعبير « يوغوسلافي » للدلالة على جماعة واسعة تضم معاً الكرواتيين وكل الصربيين ـ أي صربيي كرواتيا وهونغاريا والبوسنة ـ هرسك ومملكة صربيا ـ والدالماسيين والسلوفينيين .

الكرواتيون والفكرة اليوغوسلافية

كانت الجماعات السياسية في كرواتيا متباينة دوماً . كان حزب حق الدولة ، **حزب ستار شيفيك** قومياً كرواتياً ، وغير مجند دوماً للفكرة الصربية ـ الكرواتية ، ويشدد بقوة على صفة الكرواتيين ، وعلى الدين الكاثوليكي ، ويقبل بأنه يجب على الكرواتيين إعطاء دفع إلى المنظومة كلها

وإلى جانب ذلك كانت الجماعة الصربية ـ الكرواتية تحاول ، بالعكس ، اتحاداً وثيقاً بين الصربيين والكرواتيين .

وهذه الجماعات المختلفة لم تتفق فقط في فكرة الطائفة اليوغوسلافية وإنما أيضاً في فكرة تشكيل دولة يوغوسلافية . ولكن دون أن يقال بوضوح ما

ستكون هذه الدولة اليوغوسلافية ، وما إذا كانت ستنفصل عن النمسا أو لا . ونتساءل ما الفرق مع الحالة في ١٨٦٠ - ١٨٧٠ ؟ إذا استثنينا حزب ستارسيفيك وفي بعض الظروف ، لم تطرح على بساط البحث قضية حق الدولة والمملكة الثلاثية . لأن ما يتصور الآن شيء أوسع بكثير وعلى أساس عرقي . وناضلت الحكومة ضد هذا النفوذ الصربي - الكرواتي : حاولت أن توقع بين الصربيين والكرواتيين ، ولكن عندما وصل الأمر إلى إجراءات شديدة جداً كإجراءات حكومة بان **سوهاي** التي علقت الدستور في ١٩١٢ ، شكل جميع الصربيين - الكرواتيين كتلة واضطرت الحكومة ، في ١٩١٣ ، إلى توطيد الشرعية من جديد .

البوسنة - هرسك

لقد أرادت الحكومة أن تطبق في هذا البلد سياسة مستوحاة من سياسة ألمانية في الألزاس - لورين : حاولت أن تعطي دياطاً خاصاً للبوسنة - هرسك لتربطه بالنظام . ولكن جماعة بوسنة - الفتاة كانت تحركها روح صربية وطالبت باتحاد جميع سلافيي الجنوب : وعندئذ أصبحت حالة الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية حرجة جداً . لأن النمساويين والهونغاريين كانوا يهتمون بسلافيي الجنوب الموزعين على دولتيها . لقد اتهمت صربيا ، البلد المستقل والمنتمي إلى نفس العرق الذي ينتمي إليه اليوغوسلافيون الآخرون ، بأنه مركز للمكايد والمؤامرات ضد الملكية النمساوية - الهونغارية ، ولكن وجدت وراءها دولة كبرى حامية ، وهي روسيا . وفي ذلك الحين قامت محاكمة دعوى اغرام (زغرب) التي تكلمنا عنها عندما تكلمنا عن الأستاذ مازاريك وقد أقيمت هذه الدعوى بناء على اتهامات شرطة وعلى وثائق مزورة بحق أربعة وخمسين وطنياً كرواتياً اتهموا بتدبير مؤامرة ضد أمن الدولة بمساعدة صربيي المملكة .

ولكن سياسة العداء هذه كانت تقابل أحياناً بسياسة إنشائية ، وهي السياسة

التي جعلت بعض الأشخاص وحتى الوارث لعرش فرانسوا - جوزيف وهو الأرشيدوق فرانسوا - فردينانـد ، يتصورون تعديل الملكية بشكل تضم **ملكية ثلاثية** . وعندما يتكلم عن ملكية ثلاثية في ١٨٧٠ كان يفكر في بوهيميا . أما الآن فالتعبير يطبق على مملكة سلافية جنوبية تضم كرواتيا ، والبوسنة - هرسك ، والمناطق السلوفينية ، وبالتالي ، مملكة جديدة تتشكل من بلاد تابعة للنمسا ، ومن بلاد تابعة لهونغاريا ، وفي ذلك تحويل خطير للنظام وللتسوية .

الحالة العامة للنظام

العلاقات بين السلافيين

هل توجد علاقات بين هذه الجماعات المختلفة ؟ لقد وجدت بينها علاقات أكثر مما كان في الماضي . وهذا يرجع بالضبط إلى التقدم التقني : الخطوط الحديدية ، والبرق ، والصحافة . والرأي اليوغوسلافي الآن يعلم بما يحدث عند سلافيي الشمال ، وبخاصة عند التشيكيين . وامتد إشعاع كرسي مازاريك في جامعة براغ على مناطق سلافيي الجنوب . ولم تعد الحال تشبه الآن الحال في ١٨٦٠ ، عندما كان الرجال السياسيون التشيكيون : بالاتسكي ، وريغر ، وبراونر ، يذهبون إلى ڤيننا بأمل اللقاء بالمونسنيور ستروسماير . ولم يعد القصد ، كما كان في السابق ، تجمعات سياسية ضيقة تلتقي في برلمان ڤيننا . إن الجماهير الآن ، والرأي العام بكامله تتأثر بنفس الطوارئ ، وبنفس الحوادث .

ويرى ذلك بشكل أفضل أيضاً ، عندما تحدث أزمات دولية : مثل ضم البوسنة - هرسك في ١٩٠٨ ، وحوادث آخر شتاء وربيع ١٩٠٩ ، والحروب البلقانية في ١٩١٢ - ١٩١٣ . إن جميع سلافيي الملكية ، ما عدا البولونيين الذين وقفوا قليلاً على حدة ، سلافيي الشمال وسلافيي الجنوب يهتزون بنفس الآمال

وبنفس التعاطفات ويتوجهون إلى الأمم السلافية في البلقان . ومن هنا يخرج انطباع وهو أن النمسا - هونغاريا الآن محكومة بالتفتيت والزوال . ويحدد في داخل الملكية وفي خارجها تاريخ لهذه التجزئة : وهو وفاة الإمبراطور العجوز .

توقعات المستقبل

لقد أصبح فرانسوا - جوزيف في السنوات التي قطعناها شيخاً عمره ثمان وسبعون ، ثمانون عاماً . وكان عمره أربعة وثمانين عاماً في ١٩١٤ . كان قوياً وضعيفاً معاً ، كما يحصل لكثير من المسنين ، وينتظر موته ، وهو مازال على قيد الحياة . ولكن تحقيق هذه التنبؤات غير أكيد . إن موضوع موت الإمبراطور العجوز ، وهو مؤشر أكيد لتفتيت الإمبراطورية ، استغلته الصحافة في أوربة كلها ، ووجدت فيه فرصة لتنبؤات حالمة . وكان يبالغ في الوضع دون الأخذ بعين الاعتبار صلابة قوتين : من جهة **الجيش** الذي صانه عناد الإمبراطور ؛ ومن جهة أخرى ، **البوروقراطية** . وهذه البوروقراطية النمساوية - الهونغارية ، وبخاصة النمساوية ما زالت قوية جداً لدرجة نفذت فيها التعبئة ضد روسيا في ١٩١٤ . وفي الحقيقة بلغت هذه التعبئة أناساً أقل من التعبئة الفرنسية أو الألمانية ، وبخاصة التعبئات اللاحقة . ولكن إذا أمكن لهذه التعبئة أن تتم في كل الملكية ضد روسيا ، فبذلك بفضل البوروقراطية . وهناك عامل ثالث لم يشر إليه المؤرخون في الغالب ، وكان عليهم أن يعلقوا عليه كثيراً من الأهمية : وهو أن الرفاه شجع نمو طبقة بورجوازية عريضة . وحتى بين القوميات السلافية ، كانت هذه الطبقة البورجوزاية تقدر النظام الذي يكفل لها الإزدهار . لقد كانت تنتقد النظام كثيراً على الصعيد السياسي ، ولا توفر عنه التهديدات رغم كل شيء ، بأن انقلاباً كبيراً يسبب له الخوف ويدفعه إلى البحث ، في الوقت المناسب ، عن حلول غير متطرفة .

تهديدات على هونغاريا

ومن المؤكد ، بالمقابل ، عاش الإمبراطور أو مات ، ان النظام الثنائي ، منذ سنوات ١٩١٠ ، بنتيجة السياسة الخارجية والتصويت العام في النمسا ، سيلقى مصيره المحتوم بعد أجل قصير أو طويل . وان الجزء المهدد أكثر من الآخر في الملكية النمساوية - الهونغارية هو هونغاريا . لقد كانت القوى المتباعدة عن المركز تضغط على الشعوب الأجنبية في هونغاريا : كضغط صربيا على كرواتيا ، وسلافونيا ، وصربيي جنوب هونغاريا ؛ وضغط رومانيا على ترانسلفانيا التي لم يكن سكانها سلافيين ، بل لاتينيين ، ولكن يجب أن يؤخذوا بعين الاعتبار لتقييم حالة النظام كله . فقد حاولت رومانيا عبثاً أن تكون حليفة النمسا - هونغاريا . لأن الحكومة الرومانية ، وحتى الملك العجوز كارول - الألماني الشريف جداً ، من بعض الجهات ، يعلمان أن الرأي الروماني لا يرى ، رومانيا متحققة والوطن كاملاً إلا في اليوم الذي تضم إليها الترانسلفانيا . أما الروثينيون وإن كانوا أقل قوة ، فمن الواضح أنهم كانوا مسوقين بتأثير روثينيي الشمال . وعند السلوفاكيين نجد حركة قوية ترتسم في اتجاه التشيكيين .

وباختصار ، كان النظام بكامله محكوماً بمراجعة طال الأجل أو قصر .

الخاتمة

إذا رجعنا بالفكر إلى اللوحة التي رسمناها منذ بداية هذه الدراسة ، وهي إمبراطورية ١٨٥٠ ، التي ما زالت زراعية وإقطاعية ، ونظام باخ فيها متسلطاً وغير قابل للاحتمال ، ولكن كان يعلن بضرورتها كدولة لتساعد على نمو القوميات المتجمعة ، لبدت لنا الحال في ١٩١٤ مغايرة بصورة فريدة . لقد أصبحت القوميات عند البعض أمماً ، وتتطلع لتصبح دولاً ، أو لتتجمع من جديد في دول ، وتكون مطاليبها أقوى وأوضح كلما حققت تقدماً في النظام الاقتصادي

والاجتماعي . إن نظـام ١٨٦٧ أصبـح بـاليـاً . وتبعـاً للتصـويت العـام والأفكار المنتشرة يمكن القول إن القضية ، في إمبراطورية النمسا ـ هونغاريا ، توضع كنزاع عميق بين مختلف مفاهيم الدولة : مفهوم عسكراني وبوروقراطي تمثله النمسا بتـأثير النموذج البسماري ؛ ومفهوم إقطاعي تمثلـه هونغـاريـا ؛ ومفهوم ديموقراطي حسب نموذج الديموقراطيات الملكية أو الجمهورية في أوربة الغربية الذي تبناه بالتـدريج قسم من الرأي المستنير . غير أن ما يمنع هذا النزاع من بلوغ حدته ، وأخـذ طـابع محض تماماً بين هـاتين العقـائـديتين ، هو وجود روسيـا . لأن روسيـا القيصريـة والعسكرانية تمارس أيضـاً جـذبـاً على الشعوب السلافيـة من نفس العرق والأقرب إليها جغرافياً من العالم الغربي . وهناك قضية أخرى وهي معرفة مـا إذا كان واقع روسيـا يستجيب لهـذا الجـاه . لأن روسيـا ١٩١٤ كانت في تحـول كامـل سيـاسي واجتماعي .وفي هـذه الظروف يـوشـك محـك الحرب أن يكـون مخيفـاً للملكيتين المتنافستين . أفلا تكون الحرب ، ولا سيما الحرب الطويلـة لأوربـة الوسطى ، في الوقت ذاته ثورة ؟

الفصل الحادي عشر

النمسا - هونغاريا في الحرب العالمية الأولى(☆)

لقد تسببت الحرب العالمية الأولى في انهيار الملكية النمساوية - الهونغارية . ومع ذلك ، فإن مؤشرات التفتيت لم تظهر حالاً . ففي السنوات الأولى من الحرب ، أظهرت القوميات التابعة ، وبخاصة القوميات السلافية ، ولاءً كاملاً حيال الإمبراطورية . وأكثر من ذلك ، ان التدخل الإيطالي إلى جانب الوفاق ، في ١٩١٥ ، دعم ولاء سلافيي الجنوب . ولذا لا يوجد ، في السنتين أو الثلاث سنوات الأولى من الحرب ، على أرض النمسا - هونغاريا نفسها . ظاهرات إرادة تدمير هذه الدولة .

ومع ذلك ، فإن الحكومات التي تعاقبت في ڤيينّا وفي بودابست ، لم تعرف كيف تفيد من حالة الظروف هذه ، ولجأت إلى جمود تام . فقد رفض الوزير النمساوي الأول ، بخاصة ، الكونت شترغ دعوة البرلمان وحافظ على تقاليد المركزية البوروقراطية في النمسا .

وما دام فرانسوا - جوزيف حياً ، أي حتى تشرين الثاني ١٩١٦ . لا يلاحظ ، بالتالي ، أي جهد جاد للإتيان بحل لقضية القوميات . وبعد وفاته ، عندما اعتلى العرش ابن أخيه ، الإمبراطور شارل ، ظهرت تغييرات في

(☆) راجع : Bauerbach , l'Autriche et la Hongrie pendant la guerre , Paris , 1925 , Z . A . B . Zeman , the break - up of the Habsburg empire , 1914-1918 , London , 1901 .

حكم النمسا ـ هونغاريا . ولكن قوى التفتيت كانت تعمل عملها في الإمبراطورية .

ما هذه القوى التي كانت تلغم الدولة النمساوية ـ الهونغارية أثناء الحرب ؟

هناك قوتان أساسيتان : الاجتماعية ـ الديمقراطية من جهة ، والقوميات من جهة أخرى .

أولاً : الاجتماعية ـ الديموقراطية . ـ في ١٩١٤ ، قامت الاجتماعية ـ الديمقراطية النمساوية ، كالاجتماعية ـ الديموقراطية في ألمانيا ، بواجبها ولم تحاول الحيلولة دون التجنيد العام . وكما في ألمانيا ، كانت عاطفة العداء عند الاجتماعيين ـ الديموقراطيين النمساويين حيال روسيا القيصرية شديدة للغاية . وفيها يعرف عدو الحرية والطبقات العاملة على العموم . وفي العناصر الشعبية كانت الحرب ضد روسيا القيصرية عنصراً يشجع الولاء والوطنية ، أي حب الوطن . ولكن هذا الرأي أخذ يزول بزوال الخطر الروسي وبخاصة بنمو الحركة الثورية في روسيا . وعندئذ وبوجود التطور السياسي في روسيا ، عظم الاقتناع في النمسا ، بأن الحرب حرب رأسمالية . وإن قيام القوميات يساعد على إنهاء الحرب عاجلاً ، فيما يخدم انتصار الدول الوسطى في الواقع مصالح الطبقات الموجهة .

ومع ذلك ، فقد وجد في الحرب اتجاه ظل موالياً للنمسا ـ هونغاريا ، وهو الاتجاه الذي يمثله الاشتراكي كارل رينر ، منظر مذهب الاستقلال الذاتي الشخصي . ففي ١٩١٥ ، اتخذ رينر موقفاً واضحاً جداً لصالح نظرية « أوربة الوسطى » التي يدافع عنها **فريديريك ناومان** . فقد امتدح تنظيماً أكثر مرونة لأوربة بعد الحرب ، والأمل في أن تحصل القوميات على وضع أكثر عدلاً . وفي مقالات مجلة « الكفاح » ، وفي « صحيفة العامل » في ڤيِنّا ، قام رينر بدعاية شديدة لصالح أفكار نومان ، نحو فكرة وحدة اقتصادية واسعة . وفي كتابه

« تجديد النمسا » الذي صدر في ١٩١٦ ، صرح بأن تشكيل الأمم الصغيرة إنما هو طوبائية رجعية . ولكن فكرة رينر هذه كوفحت بشدة في داخل الاجتماعية - الديموقراطية ، وبخاصة من قبل **اوتو باور** الذي دافع ، قبل الحرب ، عن أفكار رينر نفسها . فقد عاد من الأسر في روسيا في ١٩١٧ وأظهر عداءه لبقاء النمسا . ويشاركه في وجهة النظر هذه عدد عظيم جداً من الاجتماعيين - الديموقراطيين النمساويين ، وبخاصة **فيكتور آدلر** و **بينير ستوفر** . ولم ينكر **اوستر ليتز** ، أحد أنصار باور ، في كلامه عن القوميات التابعة ، أن الحرب تركتها باردة ، ولا تتحمس لنهاية ظافرة ، بل بالعكس . « وكيف يعجب لذلك ؟ عندما يؤخذ على السلافيين أنهم لا يحبون وطنهم ، فإن هؤلاء السلافيين في ظروف ملائمة للإجابة ان هذا الوطن مشكوك فيه ، وطن كزوجة الأب . وعندما يقال لهم ان ليس لهم قلب ولا يحبون النمسا ، يمكنهم أن يجيبوا بأن النمسا ليس لها قلب يحبهم . ولا يخجلون من الاتهام بالخيانة » . وفي مؤتمر الحزب الاجتماعي - الديموقراطي ، في تشرين الأول ١٩١٧ ، الذي عقد في ڤينّا كوفحت نظريات رينر بشدة ، وعقب هذا المؤتمر حرر يسار الاجتماعية - الديمقراطية برنامجاً يطالب الآن بتقسيم النمسا إلى سبع دول ، تنتخب كل منها مجلسها التأسيسي (الجمعية التأسيسية) . وانطلاقاً من هذا الحين ، تصور الاجتماعيون - الديموقراطيون الألمان في النمسا الناطقون بالألمانية ، إمكانية « الانشلوس » أي إمكانية انضمام النمسا الألمانية إلى ألمانيا .

أما الجماهير ، فقد تجذرت أي أصبحت جذرية (راديكالية) في النمسا انطلاقاً من السنتين الأخيرتين للحرب ، انطلاقاً من الوقت الذي نقصت فيه السلع الغذائية بخاصة . وكان هذا النقص محسوساً بخاصة في ليتانيا الغربية ، لأن هونغاريا الزراعية كانت مستعدة قليلاً لتموين النمسا . وهذه الحال تترجم ببؤس آخذ بالنمو ، وبإضرابات جدية للغاية تفجرت بخاصة في كانون الثاني ١٩١٨ .

وهكذا يلاحظ ، بسبب هذا البؤس ، تغلغل متزايد للعقائدية البولشفية في الجماهير ، وهذه العقائدية البولشفية تشجع حق الأمم في تقرير مصيرها . وبالتالي تفت في عضد الملكية العجوز .

ثانياً : القوميات . ـ أما البؤرة الثانية للمعارضة والفصل ، فهي القوميات ، وكانت مقاومتها أكثر خطراً من معارضة الاجتماعية ـ الديموقراطية بسبب الموقف المعادي للملكية الذي أنماه زعماء مختلف الأمم من بولونيين ، وتشيكيين ، وسلافيين ـ جنوبيين . وفي هذا الموقف للقوميات ، من الضروري وضع فروق في الألوان وإدراك أمرٍ عام ، وهو أن حركة التفتيت جاءت بخاصة من المنفيين ، أي من أعضاء هذه القوميات الذين فروا من النمسا ـ هونغاريا وذهبوا إلى الخارج . وهذا يصح بخاصة على التشيكيين في بوهيميا ، لأن المقاومة التشيكية كانت أثناء الحرب بخاصة ، من عمل فريق من المهاجرين .

في خريف ١٩١٤ ، ذهب مازاريك إلى هولاندا ، واتصل هناك بعدد من الصحافيين الإنكليز والفرنسيين . وترك ، في بوهيميا ، في براغ . لجنة سرية تسمى « المافيا » وعليها أن تهيئ الأفكار لثورة ممكنة . أما هو ، فقد أعدّ ، في الغرب ، في فرنسا ، وفي إنكلترا ، وفي الولايات المتحدة ، حيث كانت له صلات عديدة ، عملاً واسعاً من الدعاية ، لصالح إنشاء دولة تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب . وفي فرنسا أحدث لجنة قومية تشيكية مع شخصيتين أخريين أتتا والتحقتا به ، **بينيش** ، وهو تشيكي مثله ، و**ستيفانيك** السلوفاكي . وكان هؤلاء الثلاثة : مازاريك وبينيش وستيفانيك روح هذه اللجنة القومية التشيكية التي هدفها تشكيل دولة تشيكوسلوفاكية ، بعد الحرب ، تضم من جهة ، الممتلكات القديمة لملكة بوهيميا ، ومن جهة أخرى ، السلوفاكيا . والنظرية التي يدافع عنها مازاريك هي أن مبدأ القوميات يتطلب تقويض الملكية الثنائية ،

وأن السلافيين والدول السلافية في المستقبل يؤلفون سوراً متراساً ضد الجرمانية . وقد وسعت هذه النظريات في الولايات المتحدة في مجلة « الاستقلال التشيكوسلوفاكي » التي كانت مجلة مخصصة للجمهور الأميركي . كما دوفع عنها ، في باريس ، في مجلة « الأمة التشيكية » وفي مجلة صدرت في إنكلترا أيضاً وتسمى « أوربة الجديدة » .

وكان لهذه النظرية بسرعة جمهور كبير ، وبخاصة في أوساط اليسار ، وفي الأوساط الماسونية بخاصة ، وأيضاً في الأوساط الجامعية . وفي ١٩١٦ ، كان بريان الوزير الفرنسي مقتنعاً بضرورة منح الاستقلال ، بعد الحرب ، للشعب التشيكي . وفي إنكلترا ، تشكلت لجنة دعاية نشيطة جداً وكان يوجهها اللورد **نورثكليف** . وفي إنكلترا ، دعم وجهة النظر هذه صحافيان هامان جداً ، وهما **ستيد** والمؤرخ سيتون ـ واتسون اللذان أخذا على عاتقهما قضية الشعوب السلافية .

ومع ذلك ، فإن اللجنة القومية التشيكية ، التي كان مقرها في باريس ، كان عليها أن تتغلب على المقاومات لتفرض نفسها . وهذه المقاومات أتتها أولاً من عدد من التشيكيين الذين ينظرون نحو روسيا أكثر مما ينظرون نحو فرنسا أو إنكلترا . وهذه حال كرامار، الذي عقد صلات وثيقة مع روسيا القيصرية في ١٩١٤ ، وستوقفه الحكومة النمساوية وتحكم عليه بالموت محكمة عسكرية في ١٩١٦ بتهمة الخيانة العظمى . ولكن وجهة نظر أنصار روسيا انهارت بواقع الثورة الروسية ، وفي مؤتمر كييف في ١٩١٧ ، تمت الوحدة بين المهاجرين لصالح نظريات مازاريك ، أي لصالح الغرب .

والمركز الثاني للمقاومة وهو الأهم ، كان البرلمانيون التشيكيون في رايخسرات فيِنّا . وكانوا ، عن اقتناع ، أو عن خوف من الانتقام ، لا يرغبون بقطيعة

مباشرة مع السلطات النساوية . وهذا الموقف كان بخاصة موقف الزعيم الاجتماعي - الديموقراطي التشيكي **سميرال** . لقد ارتأت هذه الشخصيات أن بوهيميا ليس لها ما تكسبه من قطيعة فظة مع حكومة ڤينّا . وفي أيار ١٩١٧ ، أيضاً ، أكدّ النواب التشيكيون من جديد ولاءهم للملكية مطالبين بالاستقلال الذاتي لأمة تشيكوسلوفاكية بعد الحرب . حتى إن الإمبراطور شارل مقابل هذا الولاء من السلافيين عفا عن كرامار بعد أن حكم عليه بالموت .

إلا أن الحكومة النمساوية لم تقم حيال التشيكيين بالتنازلات في الوقت الملائم ، وإنما قامت بها آجلاً . وانطلاقاً من كانون الثاني ١٩١٨ ، طالب الزعماء التشيكيون في براغ ، هم أيضاً ، ببرنامج يتصور استقلال تشيكوسلوفاكيا في آخر الحرب ، وشايعوا بالتالي برنامج اللجنة القومية التشيكية . وصرح أحدهم ، في كانون الثاني ١٩١٨ ، بقوله : « إن أمتنا تطالب باستقلالها ، وتريد أن تشكل دولة ذات سيادة وديموقراطية تضم هذه البلاد التاريخية التي هي « الغصن السلوفاكي » .

وبالرغم من كل شيء ، فإن وجهة نظر المهاجرين اصطدمت بمقاومات ولم تفرض نفسها إلا بصورة تدريجية . وتلاحظ أيضاً صعوبات عند سلافيي الجنوب ، ولكن التحرير جاء من عند سلافيي الجنوب في الخارج . فقد كانت الحركة اليوغوسلافية ، أي الحركة لصالح دولة سلافية جنوبية تضم الصربيين والكرواتيين والسلوفينيين قوية للغاية قبل الحرب . ويمثلها بخاصة الدكتور **ترومبيك** . وقد تعرضت لهزات خطيرة جداً ، وتزعزعت في ١٩١٥ ، بتدخل إيطاليا إلى جانب الوفاق ، وبخاصة بهزيمة الجيوش الصربية في آخر ١٩١٥ ، لأن دول أوربة الوسطى فتحت واحتلت كل صربيا التاريخية . ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الهزات ، فقد تحقق الاتحاد ، في تموز ١٩١٧ ، بين الكرواتيين والصربيين

في المنفى . ووقع اتفاق في هذا الشهر ، في جزيرة كورفو التي لجأت إليها الحكومة الصربية ، بين رئيس حكومة المنفى ، **باشيتش** . وكان يعمل باسم الصربيين ، كما يعمل **ترومبيك** باسم الكرواتيين . ويتوقع اتفاق كروفو ، في ١٩١٧ ، إنشاء دولة يوغوسلافية ، موحدة ، وغير قابلة للانقسام ، وعلى رأسها سلالة صربية وهي أسرة **آل قره جور جيفتش** ، ويأخذ السكان الكرواتيون فيها ، بالرغم من كل شيء ، بعض الاستقلال الذاتي . وهنا أيضاً تصورت الشخصيات في المنفى القطيعة مع الملكية الثنائية . وهنا أيضاً ، اصطدمت وجهة نظر المنفيين بمقاومات . فقد وجد ، في كرواتيا بخاصة ، حزب سياسي هام يسمى « حزب الحق » وعلى رأسه زعيم كرواتي كان منتسباً لمحيط فرانسوا ـ فرديناند ، وهو **ايفو فرانك** ، وكان معادياً للغاية لكل اتفاق مع الصربيين ، ويطالب باستقلال كرواتيا ولكن في دائرة ملكية آل هابسبورغ ، ودون ارتباط مع الصربيين . ومن جهة أخرى وجدت أيضاً مقاومات بين السلوفينيين حيال إنشاء دولة يوغوسلافية . ولم يشايع الزعيم السلوفيني ، المونسنيور **كوروشيك** ، فكرة دولة يوغوسلافية إلا في ١٩١٨ .

وأخيراً يوجد **بولونيو غاليسيا** . والقضية البولونية ، على وجه التأكيد ، أكثر القضايا تعقيداً وصعوبة ، لأن البولونيين يقاتلون في معسكرين . فقد وجد بولونيون بروسيون ، وبولونيون نمساويون يقاتلون في نطاق الإمبراطوريات الوسطى ، وبولونيون خاضعون لروسيا يقاتلون إلى جانب الجيوش الروسية . ولم يحصل البولونيون على ما يرضيهم من أجل مستقبل بلدهم ، لا من جهة روسيا ، ولا من جهة الإمبراطوريات الوسطى . ولم تمن الحكومة القيصرية ولا حكومة برلين أو ڤيّنا البولونيين بآمالٍ جديدة . وصدر إعلان من نيقولا الثاني ، في كانون الأول ١٩١٦ ، ولم يخبر إلا عن رغبة روسيا

بإعادة بولونيا مؤلفة من أجزائها الثلاثة ، ولكن دون البحث عن وضع حدود جغرافية لبولونيا هذه ، ودون استعمال كلمة الاستقلال . وظلت وعود نيقولا الثاني غامضة للغاية . أما الإمبراطوريات الوسطى فكانت سياستها مقاومة جداً . إلا أن برلين وڤينّا قررتا في تشرين الثاني ١٩١٦ ، إعلان إنشاء دولة بولونية ، مع مجلس دولة مؤقت . وفي أيلول ١٩١٧ انتخب هذا المجلس . ومن جهة أخرى ، إن بولونيا هذه التي أعلن عن إرجاعها لا تضم إلا الأراضي الروسية ، أي القسم البولوني التابع لروسيا وعاصمته فارسوفيا (وارسو) . ومن هنا يفهم أن البولونيين ما كانوا ينتظرون شيئاً من روسيا ولا من النمسا ولا من ألمانيا .

في الأصل ، كان بولونيو النمسا ، وهم الغاليسيون ، الذين ينتسبون إلى هذا الجزء من بولونيا الذي يسمى غاليسيا ، موالين للدولة النمساوية . وبدت حكومة فرانسوا - جوزيف مشجعة لمطالب بولونيا ، وعرفت في الواقع كيف تخول البولونيين استقلالاً ذاتياً واسعاً . وكانت النتيجة في بداية الحرب أن ألفوا جوقات بولونية يقودها الاشتراكي **بيلسودسكي** ، وذهبت هذه الجوقات البولونية في ١٩١٤ جذلةً لكفاح روسيا القيصرية . ولكن موقف حكومة ڤينّا المشكك حيال المطالبة ببولونيا المستقلة ، جعل هذه الجوقات تتبنى بالتدريج موقفاً متحفظاً ، وانسحب بيلسودسكي من مجلس الدولة ، الذي تشكل في وارسو ، وسمي فيه قائداً ، وأخيراً تبنى موقفاً معارضاً انتهى باعتقاله ونقله إلى حصن بروسي في ماغدبورغ . وهكذا ثبطت حكومة ڤينّا ولاء الشعب الغاليسي . وبالتالي ، تبع مجموع الرأي البولوني وجهات نظر المجلس القومي البولوني الذي يوجهه **دموفسكي** والذي أقيم بادئ بدءٍ في موسكو ، ثم جاء واستقر في باريس وسلك سياسة تعاون مع الدول الكبرى الغربية ، هذه السياسة التي دافع عنها ودعمها بصخب كبير المؤلف البياني (عازف البيانو) الشهير **بادروسكي** ، فقد

قام في أمريكا بحملة مثمرة للغاية لصالح توطيد إقامة دولة بولونية . واشتد استياء البولونيين حيال الدول الوسطى ، وظهرت نقطة الذروة لهذا الاستياء في مفاوضات بريست ـ ليتوفسك . وتخلى النمساويون للأوكرانيين ، أي أقبح أعداء البولونيين ، عن منطقة شولم التي كان يطالب بها البولونيون . وهكذا أدى الأمر بالبولونيين إلى التوجه شيئاً فشيئاً شطر الوفاق ، أي شطر فرنسا وإنكلترا . هذا هو موقف القوميات حيال دمار دولة النمسا ـ هونغاريا .

وستتبع حركة القوميات هذه ، التي كان يوجهها المنفيون بخاصة ، عمل دول الوفاق ، فرنسا وإنكلترا ومن بعد الولايات المتحدة . فما هو موقف الحلفاء حيال النمسا ـ هونغاريا ؟

موقف الحلفاء

لقد تردد الحلفاء وسيترددون طويلاً بين موقفين : هل سيحاولون الحصول على صلح منفرد من النمسا ـ هونغاريا ؟ ولكن ، إذا أرادوا الحصول على هذا الصلح المنفرد ، يجب أن يؤمنوا للنمسا ـ هونغاريا وحدتها الأرضية . أو بالعكس ، سيعتمدون على أماني الأقليات القومية لإثارة تفتيت النمسا هونغاريا ؟ إذن يوجد سياستان متعارضتان ، لا يمكن التوفيق بينهما . ولكنهما مطروحتان أمام الحلفاء . ولا شك في أن النمسا ـ هونغاريا كان لها عدة نقاط استناد في العواصم الأوربية والأميركية ، فهل يفضل تماسك النمسا ـ هونغاريا ، خوفاً من بلقنة أوربة الوسطى ، وأيضاً حفاظاً على ثقل موازن في أوربة الوسطى للقوة الألمانية ؟ ومن جهة أخرى ، كان لملكية آل هابسبورغ عدة متعاطفين ، وبخاصة في الأوساط الكاثوليكية ، وفي الطبقة النبيلة الأوربية ، وفي بعض الدوائر المالية ، وحتى في بعض الدوائر المحبة للسلام . وكانت الصحافة الليبرالية الإنكليزية ، وبخاصة المتنفذة ، تناضل لصالح بقاء آل هابسبورغ ،

وكـذلـك ، كان عـدد من الاشتراكيين الفرنسيين متعـاطفين حيـال زمـلائهم الفينوازيين حتى اليوم الذي شايع فيه البر توماس مواقف بينيش .

والنتيجة هي أن عمل دول الوفاق ينقصه الوضوح . والتصريح الحليف ، في ١٠ كانـون الثـاني ١٩١٧ ، اكتفى بـالتلميـح إلى التحرير الضروري للسـلافيين والإيطـاليين والرومـانيين والتشيكوسلوفـاكيين الخـاضعين للسيطرة الأجنبيـة . ولئلا تستاء إيطـاليـا لم يعمل في هـذا التصريح أي تلميح إلى اليوغوسلافيين ، ولم يعمل إلا تلميح خجول جداً لوعود نيقولا الثـاني في إرجـاع بولونيـا ، ولكن دون الكلام عن استقلال بولونيا . إن ما يجب حفظه ، هو أن هذه الصيغ كانت صيغـاً غامضة تكشف ترددات الحلفاء . ولا توجد إرادة واضحـة . وفي الواقع عقـدت في شهر آذار ١٩١٧ ، مفـاوضـات بين دول الوفـاق والنمسـا ـ هـونغـاريـا بغيـة صلـح منفرد ، وهـذه المفـاوضـات جرت بـواسطـة الأميرين **سيكست وكسـافيـه دوبوربون بارما** . أخوَيْ الإمبراطورة زيتا .

ودخل إمبراطور النمسـا ـ هونغـاريـا في علاقـات مع دول الوفـاق ، وذهب هـذان الأميران مرتين لـزيـارة الحكـومـة الفرنسيـة وإعطـاء تقرير عن نتيجـة مقابلتهما لوزير الشؤون الخارجيـة للنمسـا ـ هونغـاريـا ، تشرنين . وللحصول على هـذا الصلح المنفرد ، يبـدو أن الإمبراطور شـارل الأول كان على استعـداد للقيـام بتنازلات هامة جداً . فقد تصور في الواقع ، إعادة الإلزاس ـ لورين إلى فرنسـا ، وإعادة بناء بلجيكا وصربيا . وأخفقت هذه المفاوضات أخيراً بسبب إيطاليـا التي لم تجرؤ دول الوفـاق أن تطلب إليهـا الرجـوع عن التنـازلات التي عملت لهـا منـذ ١٩١٥ ، هـذه التنـازلات التي تطـالب بها الحكـومـة النمسـاويـة . ولكن في آذار ١٩١٧ ، دفعت المفاوضات بشدة للحصول من النمسا ـ هونغـاريـا على صلح منفرد كانت تتطلع إليه كما هو معلوم . وكذلك ، عندما تصورت مفاوضات جديدة ، في

كانون الأول ١٩١٧ ، بين بعض الشخصيات النمساوية والجنرال الأوسترالي سمتس ، لم يكن موضع بحث إلا قضية تحويل النمسا - هونغاريا إلى دولة فدرالية تنظم على نفس الأساس الذي نظمت فيه الإمبراطورية البريطانية . وتردد الحلفاء بين مباغتة النمسا ومساندة سياسة المنفيين بصورة منظمة .

ظهر هذا الاهتمام بوضوح في **نقاط الرئيس ولسون** الأربع عشرة التي عرفت في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ . ففي قضية القوميات ، تصور ولسون ، في هذه النقاط الأربع عشرة ، إعادة بناء دولة بولونية مستقلة تضم البلاد التي يسكنها الشعب البولوني ويكون لها منفذ على البحر . وهذه هي النقطة التي كان فيها الرئيس ولسون صريحاً . ولكنه إذا كان واضحاً وصريحاً في القضية البولونية ، فلم يتصور ، من جهة إيطاليا ، إلا تصحيحاً للحدود . وهذا أبعد من أن يرضي الاستردادية الإيطالية . أما بشأن الشعوب الخاضعة للنمسا - هونغاريا ، فقد اكتفى بالمطالبة لها بأعظم حرية من النمو الذاتي ، ولكن في داخل الملكية النمساوية - الهونغارية . ورفض ، بالتالي ، تصور تفتيت النمسا - هونغاريا . وقد نصحه خبراؤه بإشعال الحركات القومية ، ومن ثم رفض النتيجة القصوى والمنطقية لهذا الاستياء وهي تجزئة النمسا - هونغاريا .

أما الحكومة **الفرنسية والحكومة الإنكليزية** ، اللتان وسعتا النقاط الأربع عشرة ، فقد قالتا ، بفارق قريب نوعا ما ، الشيء نفسه بالضبط . وأوضح لويد جورج بخاصة ، باسم إنكلترا ، ان تدمير النمسا - هونغاريا ليس فصلاً من أهداف حرب الحلفاء ، ورفض أيضاً أن يجعل من إعادة بناء بولونيا ، الذي يعتبره ضرورياً ، هدفاً من أهداف الحرب . إلا أنه كان أوضح من ولسون فيما يتعلق بإيطاليا ، لأنه سبقه ووقع على صك لندن الذي تسبب في دخول إيطاليا الحرب ، ولمح إلى مطالب إيطاليا العادلة ، وبذلك أرضى العواطف الاستردادية .

ولكن إذا وضعنا هذه الفروق الدقيقة جانباً ، وجب أن نشير إلى أن حكومات الوفاق لم تكن في بداية سنة ١٩١٨ مستعدة بعد لتدمير النمسا - هونغاريا ، وإنما كانت تتصور - في نطاق النمسا - هونغاريا - حرية أعظم ، واستقلالاً ذاتياً أعظم للأمم الخاضعة .

وفي هذه الشروط ، كان بإمكان شارل الأول القيام بسياسة إصلاحات وحل القضية القومية في بلده . ودفعته حاشيته إلى ذلك . وكانت القضيتان : قضية نهاية الحرب بالمفاوضات ، وقضية تحرير القوميات ، في ذهن الإمبراطور ومحيطه ، مرتبطتين بصورة وثيقة ببعضهما .

لقد كانت فكرة إصلاح الملكية النمساوية - الهونغارية مرتبطة ، في دور الحرب العالمية الأولى ، بشخص مستشار شارل الأول وهو بولتزر - هوديتز ، وقد ترك لنا كتاب ذكريات ترجم إلى الفرنسية[1] .

لقد لعب بولتزر - هوديتز في حكومة النمسا - هونغاريا دوراً أعظم مما لعبه الوزراء العابرون الذين تعاقبوا في ذلك العصر ، ووجه الحركة نحو إعادة النظر في **الدستور** ، وكانت نظرياته ، كالنظريات التي وسعت في محيط فرانسوا - فرديناند قبل الحرب ، معادية للمجر . ولا يمكن حل قضية القوميات في النمسا ، إذا كان هنالك تردد في اجتياز حدود نهر الليتا . ولا يمكن إنهاء هذه القضية الواسعة إلا بحذف الحقوق التاريخية تدريجياً وإحلال الحقوق القومية محلها . وألزم بولتزر - هوديتز الإمبراطور بحل البرلمان الهونغاري ، وبإدخال التصويت العام الذي يدمر تفوق المجر في هونغاريا ، وبسبب الإصلاح الزراعي والضريبي . وفي صيف ١٩١٧ ، حرر الكونت بولتزر - هوديتز مذكرتين يلفت فيهما نظر شارل الأول : **الأولى** تلح على ضرورة لا مركزية قوية جداً ؛ **والثانية** تصر

---

(١) Comte Polzer - Hoditz, L'empereur Charles et la Mission Historique de L'autriche, Paris, 1934.

على تنظيم دولة فدرالية تحل محل الدولة الثنائية ، وتستوحي من نظريات رينر في الاستقلال الذاتي الشخصي ، وتؤلف عدداً من الأمم تهتم بالشؤون الثقافية ، وأخيراً ، تصور إنشاء برلمان اقتصادي يقوم على أساس مسلكي ، مهني ، يحل النقاش في المصالح المادية محل المنازعات القومية .

وتم تصور ثلاث شخصيات سياسية ، في صيف ١٩١٧ ، لتحقيق هذا النوع من الثورة . وهذه الشخصيات الثلاث هامة للغاية :

أولاً : المؤرخ الفينوازي **جوزيف ردليش** فقد علم طويلاً في ڤينّا ، وكان معروفاً جداً بأعماله في قضية الملكية النمساوية ، وله علاقات هامة جداً مع جميع الأوساط السياسية في ڤينّا . وترك ردليش كتاب مذكرات وذكريات ، عن دور الحرب وقد نشر هذا الكتاب ، ويعتبر على وجه التأكيد ، أعظم وثيقة هامة في تاريخ الملكية الثنائية في زمن الحرب[1] .

ثانياً : والشخصية الثانية ، هو الحقوقي هاينريك لاماش الاختصاصي بالحق الدولي الكاثوليكي المسالم ، وهو يشاطر عداء المونسينيور زايبل لكل نوع من القومية ، وقد أوضح في كتاب له صدر أثناء الحرب يسمى « حق الناس بعد الحرب » أبان فيه أنه نصير دولة ـ فوقمية . وباعتباره كاثوليكياً محباً للسلام كانت له صداقات دولية عديدة ، ولا سيا في أمريكا ، حتى إنه ، في شباط ١٩١٨ ، أقام علاقات شخصية مع ممثل الرئيس ولسون في أوربة ، وهو الدكتور هرون .

ثالثا : والشخصية الثالثة هو الألماني فريدريك ـ غليوم فورستر ، وقد اشتهر قبل الحرب بنضاله ضد الامبريالية والعسكرانية . وباعتباره أستاذاً للتربية في جامعة ڤينّا ، في ١٩١٤ ، حاول عبثاً أن يقوم برد فعل ضد الجذب القومي .

---

(١) J. REDLICH, SCHICK SALSPAHIE OESTENEICHS 1908 - 1919, 2 vol., 1954.

وكان أيضاً منظراً للفدرالية ، ويدعم النظرية القائلة بأن على أوربة الوسطى أن تصبح اتحاد (فدراسيون) شعوب .

وعليه فحول هذه الشخصيات الثلاثة تبلورت فكرة الإصلاح . وفي ١٩١٧ ، أعدت هذه الشخصيات بياناً ، ولكنه لم ير النور ، لأن محاولة تحويل الملكية لم تنتهز بسرعة عندما كانت ظروف ورأي الحلفاء غير حساسة بها وغير معادية .

وإذا لم تتخذ حكومة شارل الأول في الوقت المناسب القرارات التي قد تنقذ الملكية ، فيجب إيضاح ذلك بشخص الإمبراطور نفسه الذي لم يكن رجلاً خالياً من المواهب الفكرية . لقد كان على اتفاق تام في الأفكار مع زوجته ، الأميرة زيتا دوبوربون ـ بارما التي لعب أخواها دوراً عظيماً في مفاوضة الصلح المنفرد . وكان واعياً تماماً لسعة الأزمة . ولكن لم تكن له القدرة الضرورية لتنفيذ البرنامج الذي فهم مع ذلك ضرورته . لقد كانت طرقه غير يقينية ومتأرجحة ، لاسيما وأن معرفته بالرجال كانت غير كافية .

ومن جهة أخرى ، اصطدم كسلفه ، بمعارضة المجر العنيدة الذين لم يشاءوا ، مهما كلف الأمر ، أن يقبلوا نظاماً قد يغير وضعهم المسيطر في ليتانيا الشرقية . وفي الحقيقة ، نجح شارل الأول في إبعاد الكونت اتين تيسزا عن السلطة ، ولكن خلفه ، الأمير استرهازي ، سقط مريضاً بسرعة جداً ، ولم يأته بالسند الذي يعتمد عليه . وفي هذه الظروف ، عين وزيراً أول ، في هونغاريا ، **فيكيرليه** وكان هو أيضاً ، يدرك تماماً الصعوبات التي تجتازها الملكية ، ولكنه كان يخشى أن يعارض تيسزا الذي كان يتمتع في البلاد بنفوذ عظيم . واكتفى بالتالي ، بإعداد برنامج إصلاح انتخابي يرفع عدد الناخبين في هونغاريا من ٢ إلى ٤ ملايين ويفيد بالتالي القوميات الخاضعة ، ولكن دون أن يضرب هيمنة المجر . ووجدت

في هونغاريا ، في آخر الحرب ، معارضة ديموقراطية يوجهها الكونت **كارولي** ، وكان يفضل إعطاء تنازلات واسعة جداً للقوميات ، وإصلاحاً زراعياً يحدد النفوذ الاقتصادي للملكية الكبرى المجرية . وكان هو أيضاً يفضل صلح تسوية . ولكن كارولي ، والحق يقال ، لا يمكنه أن يمارس إلا نفوذاً ضعيفاً جداً . وكان مناصراً للوفاق ، ويتصور حزبه استقلال هونغاريا ، ولا يمكنه أن يأتي بأي دعم للإمبراطور .

ومن جهة أخرى ، لم يكن الإمبراطور على اتفاق مع وزيره للشؤون الخارجية ، الكونت تشرنين . الذي يدرك هو أيضاً ، إدراكاً واضحاً جداً حالة الكارثة التي وجدت فيها النمسا وكان مفضلاً لصلح تسوية ، وكان باعتباره صديقاً للأرشيدوق فرانسوا - فرديناند ، منتمياً لفريق بلفيدير . فهو مناصر للفدرالية ، ولكن لم تكن له القدرة الكافية لمعارضة الأوامر الألمانية وأوامر المجر ، ولم يعرف كيف يقاوم ، مثلاً ، الأركان الألمانية في ١٩١٦ ، عندما أعلنت هذه الأركان حرب الغواصات على الدول الحليفة ، لقد كان تشرنين معارضاً لها كلياً . ولكنه استسلم ، وسيستسلم أيضاً أثناء المفاوضات التي تتوقع الصلح المنفرد مع روسيا وأوكرانيا . وأخيراً ، كان يرى بوضوح في ڤينّا ، أن تحويل الملكية ، تحت نار المدافع ، عملية ساخنة ستفسر في الخارج كعلامة ضعف ، وبالتالي ، من الخطر جداً التوجه في هذه الوجهة .

وفي حالة عدم وجود الملكية النمساوية - الهونغارية ، يتأكد العمل المدمر لقوى الانحلال في ١٩١٨ ، ويرى عندئذ حدوث حادثين هامين جداً يبدلان موقف الحلفاء حيال الملكية النمساوية . وقد جرى هذان الحادثان في ربيع ١٩١٨ : **الأول** ، أن الحلفاء تخلوا تماماً عن سياسة المحاباة حيال النمسا ، وكان ذلك نتيجة لتصريح كليمنصو رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ، جواباً للخطاب

الذي ألقاه الكونت تشرنين . فقد عرّف كليمنصو ، في ١٢ نيسان ١٩١٨ ، بمحتوى المفاوضات التي قام بها سيكست دوبوربون - بارما ، وبخاصة رسالة الإمبراطور شارل الأول الذي قبل بالتخلي عن الألزاس - لورين إلى فرنسا ، واعترف بأن هذا التخلي لا غنى له للحصول على السلام . وقد أحدث هذا التصريح ، كما هو متوقع بسهولة ، هياجاً عظيماً ، في معسكر الإمبراطوريات الوسطى . وبدا شارل الأول خائناً للتحالف النمساوي - الألماني . واضطر أن يذهب بالحال إلى شبا حيث توجد الأركان العامة الألمانية وأن يبدي خضوعه أمام الإمبراطور . وقبل أن يوقع لاثني عشر عاماً حلفاً هجومياً ودفاعياً مع الإمبراطورية الألمانية . وانطلاقاً من هذا الحين كان من الواضح للحلفاء أنه لا يوجد سبب لمجاملة النمسا ، وتخلوا عن فكرة المصالحة والصلح المنفرد مع النمسا ، ووضعوا منذ الآن بين أهدافهم تدمير الملكية النمساوية - الهونغارية . وجاؤوا بدعم دون تحفظ للقوى التي تسبب تصفية هذه الملكية .

والحادث الثاني القطعي هو **موقف إيطاليا** إزاء يوغوسلافيا . ففي المفاوضات التي جرت في لندن ، في ١٩١٥ ، وعد الحلفاء ، أي فرنسا وإنكلترا ، إيطاليا بالشاطئ الأدرياتيكي ، أي مجموع أقاليم ايستريا ودالماسيا ، حيث توجد أكثرية عظيمة من السكان السلافيين وجزر من السكان الإيطاليين . ومن البديهي ، أن الإيطاليين كانوا غير مستعدين ، حتى الآن لتصور تشكيل دولة يوغوسلافية تذهب بمزاعمها حتى شواطئ الأدرياتيك . ولكن تحت ثقل الهزائم وبخاصة على أثر هزيمة **كابوريتو** ، بدأ الرأي الإيطالي يفهم أن من الخطر التمادي في هذا الطريق ، ويجب ألا تعارض المطاليب اليوغوسلافية . وبالرغم من مقاومات وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية ، وقع اتفاق من قبل شخصيتين هامتين في الأوساط السياسية الإيطالية والسلافية ، وهما : النائب الإيطالي تورّه

والـزعيم اليـوغـوسـلافي ترومبيـك . وقـد وقـع هـذا الاتفــاق في ١٧ آذار ١٩١٨ ، بخاصة ، بفضل التوفيق ، بين الإيطاليين واليوغوسلافيين الذي قـام بـه الصحـافي الإنكليزي ، **ويكم ستيـد** الـذي كان آنئـذ محرراً دبلومـاسيـاً لجريـدة « التـايمز » ومقرباً من الأوساط السياسية الإنكليزية ، وأيضاً ، بفضل عمل المؤرخ **سيتون - واتسون** ، وكان أحد كبـار زعمـاء العمل لصـالح الشعوب السلافيـة في إنكلترا ، ومحرراً لمجلة « أوربة الجديدة » . ويعترف هذا الاتفاق بضرورة أمة يوغوسلافية ، ويتصـور تسـويـة وديـة للقضيـة الأرضيـة على أسـاس حـق الشعـوب في تقرير مصيرهـا . ومن جهـة أخرى ، وعلى أثر هـذا الاتفـاق . انعقـد في رومـا ، في ٨ نيسـان ، مؤتمر للقوميـات المقهورة في النمسـا - هونغـاريـا ، وتقرر في هـذا المـؤتمر تشكيل جبهة موحدة مع إيطاليا ضد النمسا - هونغاريا . وشكلت لجنة دعـايـة ، وانطلاقاً من الجبهة الإيطالية التي ثبتت أخيراً ، قامت هذه اللجنة بعمل دعـايـة وهيأت دوريات تآخي بين الجانبين .

وسبب هذان الحادثان ، انقلاباً على الحلفاء والنمسا - هونغاريا . فمنـذ ذلـك الحين ، جهزت القوميات الخاضعة ، التي يدعمها الحلفـاء بشـدة ، جوقـات قوميـة واصلت بنشـاط النضـال ضـد الملكيـة الـدانوبيـة ، إلى جـانب الحلفـاء . وأعطى كليمنصو توجيهاته بقوله : « حـاولوا أن تـدمروا النمسـا - هونغـاريـا بـالاعتماد على القوميـات » . وبعـد أن تردد **ولسون** طويلاً ، عـاد في ٢٩ أيـار ١٩١٨ ، وشجع علنـاً تطلعـات التشيكيين القوميـة للحريـة . وستعترف دول الـوفـاق في ١٩١٨ ، واقعياً ، بالـدولـة التشيكوسلوفـاكيـة في الحـدود التي رسمهـا مـازاريـك . وشكل التشيكيون في براغ ، مجلساً قومياً تشيكياً نواة لحكومته ، فيما أحدث مجلس قومي يوغوسلافي في ليباخ عاصمة سلوفينيا .

أمام هذه الحالـة المهـددة ، حـاول الإمبراطور شـارل الأول للمرة الأخيرة أن يرضي الرأي ، عنـدمـا كسر جيشـه ، بعـد انهيـار الجبهـة البلغـاريـة . وطلب في

الواقع ، في ١٨ تشرين الأول ١٩١٨ ، من الوزير الأول النمساوي **هوسّاريك** أن يحرر نوعاً من إعلان يعد فيه بتنظيم نمسا فدرالية ، وبتنظيم داخلي جديد للملكية ، وبذلك أرضى مبادئ الفدرالية العرقية في اتجاه الأفكار التي كان قد وسعها **بروبوفيتش** قبل بضع سنوات . ولكن عندما أراد تطبيق هذا البيان ، وجد نفسه من جديد أمام معارضة المجر ، وبخاصة تيسزا الذي تشبث ، بالرغم من الهزائم ، بالوضع المكتسب ، حتى إن شارل الأول لم يستطع شيئاً ، في بودابست ، واكتفى بإعلان إصلاح **الدستور** في ليتانيا الغربية . وكان ذلك كطعنة سيف في الماء . ولم يقبل أحد من الرعايا بالمفاوضة على هذا الأساس . ورفض التشيكيون والسلوفاكيون النقاش . وأوحت مذكرة أميركية في ٢١ تشرين الأول ، إلى حكومة ڤينّا بأن من حق الأمم الآن أن تقرر مصيرها .

وعندئذ حاول شارل الأول ، في ٢٤ تشرين الأول ، أن يشكل في آخر ساعة ، وزارة برئاسة الحقوقي المحب للسلام **لاماش** وكلفه بأن يتصل بالمجالس القومية التشيكية واليوغوسلافية بغية الحفاظ بين الدول الجديدة على نوع من مجلس تنفيذي مشترك . وأخفق هذا التدبير الأخير كالتدابير التي سبقته . وفي الوقت الذي قرر ، أعلنت هونغاريا استقلالها . وفي هذه الظروف ، أعلم الإمبراطور شارل الأول ، في ١٣ تشرين الثاني ، ودون أن يتنازل عن العرش ، بأنه يتخلى عن كل مشاركة في قضايا الدولة ، وذهب إلى الخارج .

والحادث الأساسي هو أن الضربة الحاسمة التي أصابت النمسا - هونغاريا أتت من الخارج ، لأن عمل المهاجرين في الخارج ، والمساندة التي أعطيت لهم مؤخراً تسببا في تفتيت الملكية . وفي هذا التفتيت ، من المفيد أن نشير إلى الحكم الذي أعطاه ونستون تشرشل في كتابه المسمى : « الحرب العالمية الثانية » ، وفيه يقول : « إن المأساة الكبرى في عام ١٩١٨ ، كانت تدمير الملكية النمساوية

بمعاهدات سان ـ جرمن ، وتريانون . فتحت شكل هذه الملكية وجدت ، لقرون طويلة ، الإمبراطورية ـ المقدسة لصالح شعوب عدة لا تملك بنفسها القوة والحيوية الكافية لمقاومة طموحات جارتيها القويتين : ألمانيا وروسيا . لقد أرادت هذه الأمم كلها ، في آخر الأمر ، أن تنفصل عن الملكية القديمة ، واعتبرت مساعدتها مؤشراً لليبرالية . ولكن نجاح سياسة الاستقلال لهذه الأمم والشعوب التي تشكل ملكية آل هابسبورغ ، أتى إليها بكثير من الآلام التي خصها الشعراء القدامى واللاهوتيون بزبائن جهنم . لقد طرد الأباطرة ، ولكن كائنات غير موجودة حلت محلها بالتصويت الشعبي » .

الفصل الثاني عشر

القومية في أوربة الوسطى المبلقنة
(١٩١٨ - ١٩٣٩)

بعد تدمير الملكية النمساوية - الهونغارية في ١٩١٨ ، وجدت أفكار ترئي لما سمي في الحال بلقنة أوربة الوسطى ، أي تحويل أوربة الوسطى هذه إلى عدة دول صغيرة القامة ، قليلة السكان أدخلت في أوربة الوسطى وضعاً سياسياً يذكر بوضع البلقان . ويرى كثير من السياسيين في ١٩١٨ أن من غير المتصور أن تبقى هذه الدول الجديدة دون رابط فيما بينها . وهكذا ، تصور مازاريك الذي أسهم في تدمير النمسا - هونغاريا ، إنشاء مجموعة من الدول ، انطلاقاً من البحر البلطيك حتى بحر إيجه ، تفصل روسيا عن ألمانيا . وفي مفاوضات السلام في سان - جرمان وفي تريانون ، سوت سان جرمان الشؤون النمساوية ، وتريانون شؤون هونغاريا ، وفضل العديد من السياسيين بأن تقوم دولة دانوبية واحدة فدرالية تستطيع أن تعدل ثقل وزن الدولة الألمانية وتمنع الانشلوس ، أي انضمام النمسا الألمانية إلى ألمانيا . ولكن هذه النزعات لصالح خلق دولة فدرالية دانوبية كافحها بشدة من جهة الإيطاليون الذين أخذوا جزءاً من جنوب الملكية ، ومن جهة أخرى ، ممثلو الدول السلافية في النمسا - هونغاريا ، وبخاصة التشيكيون . إذ يرى التشيكيون أن الكونفدارسيون الدانوبي يعني إعادة بناء ملكية النمسا - هونغاريا القديمة ، ولذا لا يريدونها مهما كلف الأمر .

إذن عوضاً عن سيطرة دولة كبرى ، دولة متعددة القوميات لغمتها قضية

القوميات ، قامت في أوربة الوسطى عدة دول قومية ، دول معارضة ، على مبدأ القوميات ، ونظراً للاختلاط الفائق بين شعوب أوربة الوسطى ، وضعت للجميع قضية الأقليات القومية . وهكذا سويت قضية القوميات بالنسبة للدولة المتعددة القوميات . ووضعت منذ الآن قضية الأقليات القومية .

وستظهر بصورة خاصة هذه القضية في ثلاث دول . ونمر بسرعة على رومانيا التي ضمت الترانسلفانيا التي تسكنها نسبة قوية من الشعب المجري . ويحسن أن نقف على القضايا التي وضعت ، وعلى الحلول التي أعطيت : أولاً في تشيكوسلوفاكيا ، وثانياً في يوغوسلافيا .

الدولة التشيكوسلوفاكية ـ نشأت دولة تشيكوسلوفاكية غداة الحرب ، دولة مركزية وحدودية بصورة أساسية . وتتألف جمعيتها الوطنية من نواب تشيكيين ومن نواب سلوفاكيين ، ما خلا أقليات مجرية وألمانية . وقد صوت هذا المجلس ، في شباط ١٩٢٠ ، على دستور جمهوري يلغي كل التقسيمات التاريخية ، وقسم البلاد ، حسب نظام المقاطعات (المحافظات) الفرنسية ، إلى ٢٦ منطقة . ومع أنه تأسس في تشيكوسلوفاكيا نظام مركزي بدقة ، فإن الأقليات تتمتع بحريات مدنية واسعة . ففي كل منطقة يتأكد فيها أن أقلية تؤلف أقلية قومية ، خمس السكان على الأقل ، فإن هذه الأقلية القومية تستطيع استعمال لغتها بحرية ، أمام المحاكم ، والإدارات العامة ، إدارات الخطوط الحديدية والبريد . ومن جهة أخرى ، وبشكل علني ورسمي ، تؤكد المادة ١٢٨ من الدستور التشيكوسلوفاكي ، على أن جميع مواطني الجمهورية يجب أن يكونوا ، في كل الاعتبارات ، سواسية أمام القانون وأن يتمتعوا بنفس الحقوق المدنية والسياسية مهما تكن لغتهم ودينهم . وفكر الموجهون السياسيون ، وهذه هي فكرة مازاريك العميقة ، بأنه يكفي تخويل الناس الحقوق الطبيعية لتصان حقوقهم القومية .

وإذا كانت هذه إرادة السياسيين التشيكوسلوفاكيين ، فقد وجدت الدولة التشيكوسلوفاكية بسرعة جداً أمام صعوبات ضخمة جداً على صعيد الأقليات القومية . ولن نتكلم هنا إلا عن الصعوبات السلوفاكية والصعوبات الألمانية ، تاركين جانباً مشكلة المجر ومشكلة الشعوب الروثينية أيضاً .

لقد كان السلوفاكيون ، حتى ١٩١٨ ، شرق ليتانيين أي خاضعين لحكومة بودابست . وحين انهيار الملكية الثنائية ، في ١٩١٨ ، نشروا بياناً وهو بيان تورسيانسكي ـ سان ـ مارتن . وبموجب هذا البيان أعلن ممثلو السلوفاكيين بشكل دقيق عن إرادتهم الدخول في الدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة . ومع ذلك ، وجدت ، منذ ذلك العصر ، معارضة لهذه الظروف الخاصة . وعلى عكس بوهيميا ، كانت سلوفاكيا ضعيفة التصنيع جداً ، وأخذ بسرعة جداً على الصناعة أنها تقتل الحرف اليدوية السلوفاكية . وبخاصة ، بدأ القلق من غزو الموظفين التشيكيين ، وهذا طبيعي على اعتبار أن عدد الأميين في سلوفاكيا كان مرتفعاً إلى أكثر من ٢٧ ٪ . وأخيراً ، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار معارضة هذا الشعب الكاثوليكي ، المتدين جداً بشدة ، إزاء مناوءة الاكليروس التشيكية . وظهرت بسرعة جداً نزعة استقلال ذاتي سلوفاكية . وكان زعيمها الأب هلينكا الذي كان أحد خصوم النظام المجري ، وشجع ، لمكافحة المجر ، الوفاق الضروري بين التشيكيين والسلوفاكيين ، ولكنه يذكر ، في ١٩١٨ ، بأنه كان ، قبل كل شيء ، كاهناً كاثوليكياً ، ويشعر بالحال بعداء شديد حيال نظام ما سوني يعتقد بوجوده في براغ . وقد اعتمد الأب هلينكا على ما يسمى إعلان بتسبورغ في الولايات المتحدة في ٣٠ أيار ١٩١٨ وبموجبه اعترف للسلوفاكيين بإدارتهم ، وبرلمانهم ، وقضائهم . وبالتالي بعددٍ من المؤسسات التي لم تخول إليهم أثناء بناء الدولة . ومع ذلك إذا وجدت معارضة استقلال ذاتي في سلوفاكيا منذ ١٩١٨ ، فإن هذه المعارضة لم تأخذ بالحال شكلاً مقلقاً للدولة السلوفاكية . وفي ١٩٢٧ ، قررت

حكومـة براغ إصلاحـاً إداريـاً قسم تشيكوسلوفـاكيـا إلى أربع وحـدات أرضيـة ، وشكلت سلوفاكيا إحدى هذه الوحدات ، وأصبح لها منـذ الآن حكومـة خـاصـة ودياط إقليمي سلوفاكي ينتخب ثلث أعضـائـه ، والثلث الآخر تسميه الحكومـة . وعلى أثر هـذا الإجراء الإداري ، في ١٩٢٧ . دخـل الأب هلينكا الانتهـازي في حكومة براغ ، ولكن أحد نوابه ، توكا ، انفصل عندئـذ ، وعقب ذلـك اضطراب عنيف حكمت عليه حكومة براغ بالسجن خمسة عشر عاماً . وهكذا بـدت الحـالـة عندما اتسع الاضطراب في هذه البلاد بعد أن أثارته النزعة الهتلرية ، وسنأتي على دراسة هذه القضية فيما بعد .

كان العنصر المقلق لتشيكوسلوفاكيا العنصر الألمـاني[١] . فقـد كان عـدد ألمـان بوهيميا ٠٠٠ ,٢٠٠ ,٣ نسمة ، ويحتلون محيط تشيكوسلوفاكيا . وبصورة خاصـة ، كانوا عديدين في جهة الشمال . ومنذ البـدء رفض هؤلاء الألمـان ، بشكل صريح ، الـدخول في الـدولـة التشيكوسلوفـاكيـة الجـديـدة . وشكلوا بسرعـة ، وحتى قبل الهزيمة ، عدداً من التجمعات للدفاع الذاتي ، ومجالس يجمع بعضها ألمان بوهيميـا ، والآخر ألمان موراڤيا ، وسيليزيا ، وتطالب بـاتحـادهـا مع النمسـا ، أو إن لم تكن النمسا ، فمع ألمانيا . ولكن حكومة براغ رفضت صراحـةً الـدخول في مفـاوضـة مع هؤلاء المتمردين ، كما أسمتهم . وأعلم مازاريـك : وكما أن الولايـات المتحـدة رفضت الانفصال في ١٨٦٠ ، فكذلك ترفض تشيكوسلوفاكيا انفصـال الأقـاليم الألمـانيـة . ونجح التشيكيون الـذين يـدعمهم الحلفـاء في منع ألمـان بـوهيميـا من المشـاركـة في انتخابات الجمعيـة التـأسيسيـة النمسـاويـة . ووجـدت في ذلـك العصر اضطرابـات خطيرة جـداً ، وبخـاصـة في ١٩١٩ . ولم يكن لـدى هؤلاء الألمـان بـواعث عرقيـة للعداء ضد التشيكيين فحسب ، وإنما وجـد أنهم كانوا يسكون في بوهيميـا أسـاس

---

(١) راجع P . GEORGE . Le Probéme allemand en Tchécoslovaquie (1947)

الحياة الاقتصادية . وفي البلاد المختلطة السكان كان بيد الألمان ٨٠ ٪ من المشاريع الصناعية . ومن الواضح أنهم كانوا يخشون من أن تنزع ملكيتهم من أيديهم في هذه الدولة الجديدة . وفي هذه المنطقة ذات الاستيطان الألماني أو بخاصة الألمانية ، لأن السكان في الغالب مختلط بعضهم ببعض ، كانت النزعة الألمانية شديدة للغاية ، ويذكر مراقب في العصر : « تبلغ العرقية الألمانية درجة يكون فيها الكادح الألماني في بوهيميا أقرب إلى ارستقراطيته الخاصة المالكة للأطيان أو الرأسمالية منه إلى الكادح التشيكي . القومية أقوى من عاطفة الطبقة » . وفي ١٩٢٠ ، عندما انعقد أول برلمان تشيكوسلوفاكي ، احتج النواب الألمان علناً على العنف الذي لحق بهم . ومع ذلك ، كما هي الحال في سلوفاكيا ، فإن الأمور سويت نوعا ما ، وبالرغم من المعارضة العلنية ، بدأ التعاون يتوطد انطلاقاً من ١٩٢١ وحتى ١٩٢٩ ، بين الدولة التشيكية والسكان الألمان . وفي ١٩٢٦ ، كان في الوزارة التشيكية التي يرأسها سفيهلا ، وزيران ألمانيان ، فيما كان مازاريك رئيساً للجمهورية بعد . وقد انقسم النضال السياسي عند هؤلاء الألمان بين الاجتماعيين ـ الديموقراطيين ، والكاثوليك ، وأصحاب الأطيان الذين كانت لهم علاقات مع الأحزاب التشيكية المطابقة . وهذه الشخصيات التي قبلت التعاون يسمون ، النشيطون » مقابل « السلبيون » الذين يحافظون على الموقف المستاء حيال الدولة التشيكية . وبالرغم ، من هذا التقارب ، فيجب ألا نبخس قيمة المعارضة العميقة جداً والخطيرة جداً الموجودة بين الطائفتين القوميتين . لقد احتفظ الألمان بعاطفتهم ، إن على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاقتصادي ، بأنهم يعاملون كمواطنين من المنطقة الثانية . ونجد الشاهد على ذلك في أثر لرجل سياسي ترك ذكريات عن هذا الدور ، وهو **ياكش** . كان من أصل ألماني إلا أنه لم يكن مناصراً لألمانيا النازية . وظلت العاطفة القومية الألمانية حية جداً ونمت بخاصة في عدد كبير جداً من الجمعيات الرياضية ، والعصبات ، بتأثير

الفولكلوريين المحليين أو المؤرخين ، مثل لمبرغ أو بفيستنر الذين سجلوا في مؤلفاتهم أن الاستيطان الألماني سابق للشعوب السلافية ، وأن العناصر الألمانية أتت بالحضارة إلى هذه المناطق ، وبالثقافة التي لولاها لظل التشيكيون رحلاً متوحشين وغير قادرين على الارتقاء بأنفسهم . ودبر الألمان هجمات شديدة جداً ضد ما يسمون سياسة « نزع التأميم عن المشاريع الصناعية » واحتجوا من جهة أخرى ، ضد الإصلاح الزراعي الذي قام في تشيكوسلوفاكيا ، هذا الإصلاح الذي أدى إلى خراب دومينات (أملاك) ألمانية كبرى . مثل ملك آل شفارتزانبرغ ، وغيرها من العائلات الكبرى التي وجدت نفسها خسرت كل شيء لصالح الطبقة الريفية التشيكية . ونقول مرة أخرى أيضاً ، وبالرغم من خطورة هذه الحالة ، إن الأزمة لم تحدث في داخل الدولة التشيكية مع الألمان إلا في اليوم الذي حشر هتلر نفسه بها وأوجدت فيه الدعاية القومية الحرب الأهلية بين الطائفتين .

يوغوسلافيا

وكانت يوغوسلافيا أيضاً فريسة القضية القومية ، قضية الأقليات . والأقلية الأساسية فيها هي كرواتيا . وفي الحقيقة ، إن الكرواتيين لهم دواعيهم في كره الصربيين . فهم كاثوليك على حين أن الصربيين ارثوذوكس . ويستعملون الألفباء اللاتينية ، فيما كان الآخرون يستعملون الألفباء السيريلية المنسوبة إلى القديس - كلمنت البلغاري المتوفى في ٩١٦ وهو تلميذ القديسين سيريل وميتود ، ولكن أصلها ما زال موضع جدل . وكانوا يشعرون مع هذا بعاطفة شديدة جداً باستقلالهم الذاتي ، ويذكرون بأنه وجد في زغرب عاصمتهم دياط منذ ١٨٦٨ . وكان ولاؤهم لملكية آل هابسبورغ شديداً جداً في بعض الطبقات الاجتماعية ، وبخاصة في الاكليروس ، وفي الجيش ، وفي بعض عناصر الطبقة الريفية .

وكان الكرواتيون يشعرون بعداء غير خفي حيال المزاعم الصربية للهيمنة ،

ولما يسمى « السياسة الصربية الكبرى » . وعلى وجه الدقة تشكلت يوغوسلافيا ، هي أيضاً ، بشكل دولة مركزية . وانتصر في ١٩١٨ ، حسب أماني الصرب ، المبدأ الذي يسمى « الاندماجية اليوغوسلافية » وهذا يعني في الواقع المركزية وذلك بموجب القانون الدستوري ، في حزيران ١٩٢١ ، الذي صوتت عليه الجمعية التأسيسية ويلغي جميع الأقاليم القديمة . وهذا التشكيل المركزي لم يرض الكرواتيين ، ولجأت المعارضة بخاصة إلى ما يسمى « حزب الفلاحين » الذي كان يتزعمه **راديك** في ١٩١٨ . ولم يكن هذا الزعيم سياسياً ماهراً ولكنه كان شخصية تتمتع في الأوساط الكرواتية بجاه عظيم جداً . لقد كان مناوئاً جداً للصرب ، ويطالب بجمهورية كرواتية « ريفية ومستقلة » ، واحتج شخصياً لدى الرئيس ولسون ضد وجود الجيوش الصربية على الأرض الكرواتية .

وفي انتخابات ١٩٢١ حصلت الجمعية التأسيسية في كرواتيا بواسطة الحزب الفلاحي ، مع راديك على ٥٠ ٪ من الأصوات . وكان الممثل المعترف به للشعب الكرواتي ، وسيبقى خلال سنوات عديدة ، حتى اغتياله في ١٩٢٨ ، وفي بعض الأحيان على اتفاق مع عدد من النواب الصربيين المعادين أيضاً لهذه السياسة المركزية ، موجهاً للمعارضة تارة ثورية وتارة قانونية . ولم يعط النظام الصربي مطلقاً ما يرضي مطاليب راديك ، إما لأن هذا النظام بقي برلمانياً ، وإما ابتداءً من ١٩٢٩ ، لأن الكسندر الأول ، ملك صربيا ، أعلن دكتاتوريته الشخصية . وانطلاقاً من هذا الحين ، من ١٩٢٩ ، لم تستطع المعارضة أن تظهر ، وأخذت في الغالب طابعاً سرياً ، وتركزت في عدد من الجماعات الإرهابية ، الجماعات التي سميت بـ « الاوستاخيين » وهم كرواتيون ، وكان على رأسهم **آنت بافيليتش** . وهؤلاء الاوستاخيون هم الذين تسببوا في مارسيليا في ١٩٣٤ ، بمقتل الملك الكسندر الذي كان إلى جانب وزير الشؤون الخارجية الفرنسي لوي بارتو . وبوفاة الكسندر رأى الوصي بول الذي خلفه ووطد النظام البرلماني مع

الانتخابات ، أن من الضروري القيام بتنازلات للكرواتيين وتفاهم مع الزعيم السياسي الكرواتي ماتشيك ، وأخيراً ، وبعد مفاوضات شاقة ، أمكن التوصل إلى اتفاق ٢٦ آب ١٩٣٩ ، الذي ينص على تعيين **بان** مستقل ذاتياً في كرواتيا ، ومسؤول أمام برلمان كرواتي . إلا أن هذا التدبير اتخذ من علٍ ، ودون اتفاق عميق مع الشعب الكرواتي . ولا يتفق مع الأماني العميقة للبلد الذي ظل موجهاً ضد الصرب . وهكذا نرى خلال هذا الدور الإفلاس التام للتجربة الاندماجية ، التجربة المركزية في الدولة اليوغوسلافية .

وتفاقمت قضية الأقليات هذه **بالقومية الاقتصادية** التي تعتبر صفة من الصفات الأساسية في تاريخ الدول الخليفة .

ظهرت هذه القومية الاقتصادية بمظهرين أساسيين : ظهرت أولاً بكثرة الحدود المفروشة بالحواجز الجمركية والتي تحول الدول المنبثقة عن الملكية الدانوبية إلى « اكتفائيات » اقتصادية حقيقية . وفي الحقيقة ، إن ما يقارب كامل الصناعات في النمسا ـ هونغاريا القديمة قد انتقل إلى أيدي تشيكوسلوفاكيا . فقد ورثت هذه على أرضها ٧٠ ٪ من الصناعات النمساوية . وكانت بوهيميا الجزء المصنع الوحيد في الملكية النمساوية القديمة . وبالمقابل ، حاولت الدول الأخرى التي لم يكن لها سوى تنمية صناعية ضعيفة جداً ، باستثناء النمسا ، ان تتصنع في حدود الإمكان ، وأن تصبح مستقلة حيال الخارج . وهكذا نرى نمو مراكز صناعية تحاول أن تكبر ، بفضل تعرفات جمركية حامية . وبالمقابل ، نرى أن الصناعات القديمة التي تركزت بصورة أساسية في تشيكوسلوفاكيا ، لم تستطع إيجاد منافذ لانتاجها لأن المنفذ القديم ، وهو الملكية الدانوبية ، أغلق في وجهها ، فضربت بخاصة الصناعة النسيجية في بوهيميا بعد أن كانت في السابق مزدهرة جداً .-أما الذين سيتألمون أكثر من غيرهم من هذا النظام الاكتفائي فهم السكان

الريفيون الذين لاقوا عنتاً عظيماً في تصريف الفائض من إنتاجهم . وأخيراً ، كان من نتائج هذه القومية الاقتصادية نمو مدن ضخمة . وهذه حال ڤينّا وبودابست اللتين كان سكان كل منهما مليوني نسمة وأصبحتا الآن عاصمتين لدولتين صغيرتين ولا تطابقان بالتالي أهمية الدولتين اللتين كانتا في الماضي عاصمتين لهما . ونتيجة ذلك ، في مدن مثل ڤينّا وبودابست ، نشوء وسط من الذين فقدوا طبقتهم بين الموظفين المدنيين والعسكريين الذين كانوا كثيرين على الدولة التي يقومون الآن بإدارتها أو الدفاع عنها ، ووجدوا مصابين بالبطالة ومتجهين نحو التطرف السياسي .

وهناك نقطة أخيرة يجب إيضاحها ، وهي أن هذه الظروف تفاقمت بسياسة الدول الكبرى التي لم يكن لديها أي فهم للقضايا الاقتصادية التي وضعت انطلاقاً من ١٩١٨ . وفي الواقع ، طبقت الدول الكبرى على النمسا وعلى هونغاريا بند الأمم المفضلة أي أنه عندما تريد أمة من هذه الأمم أن توقع معاهدة تجارية مع دولة أخرى ، كانت ملزمة بأن تخول فرنسا أو إنكلترا مثلاً ، نفس الفوائد التي تخول لتلك الدولة : لأن الدول الأوربية لم تقبل بإدخال نظام تكون فيه بضائعها الخاصة مقيدة في حريتها . وقد أثقل بند الأمم الأكثر تفضيلاً على الإمكانيات التجارية للدول الخليفة في تخويل تعرفات تفضيلية ، وحال بذلك دون إنشاء اتحاد فدرالي اقتصادي دانوبي .

ومع ذلك ، فقد وجد في الدور من ١٩١٨ إلى ١٩٣٩ محاولات تجمع بين البلاد المنبثقة عن تفتيت النمسا - هونغاريا ، ولكن هذه المحاولات في التجميع كانت عسيرة جداً منذ الأصل بالانقسام العميق الذي أقرَّ بين الشعوب التي أفادت من تفتيت النمسا ، هونغاريا ، التشيكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا ورومانيا ، وبالعكس ، البلاد المغلوبة ، النمسا وهونغاريا ، التي يشتبه بها دوماً ، في معسكر

الغالبين ، بنزعاتها التي ترمي إلى إعادة النظر والأمل بالثأر . هذا فضلاً عن أن هذه المخاوف ، عند الشعوب الغالبة ، كان لها ما يبررها غداة الحرب لوجود محاولات لإرجاع الملكية ، في هونغاريا ، حيث كان للإمبراطور شارل الأول العديد من الأنصار . وقد جرت محاولات الرجعى الملكية في آذار ثم في تشرين الأول ١٩٢١ . واصطدمت بمقاومة قاطعة من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا اللتين لا يمكن أن تقبلا برجعى ملكية قد تعني في مهلة قصيرة إعادة بناء النمسا - هونغاريا ، أو اللتين عبأتا جيوشها في كلا الحالتين وكان الوصي هورتي يرأس الحكومة الهونغارية آنذاك ، وقد رأى ألا يدعم محاولات الرجعى هذه . ولكن هاتين المحاولتين في ١٩٢١ ، كانتا في أصل ما يسمى « الوفاق الصغير » وهو أول تجمع سياسي يتشكل في الدول الخليفة ويضم تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا .

والحادث الأساسي الذي يجب حفظه ، هو أن « الوفاق الصغير » لم يكن من عمل فرنسا ، بل كان من عمل الدول الخليفة الثلاث . ولم تكن فرنسا في شيء على الإطلاق في تشكيل هذا الوفاق . وفي الوقت الذي حدثت فيه محاولات إرجاع الملكية ، كان الأمين العام في وزارة الخارجية الفرنسية موريس باليؤلوغ ، وكان محبذاً ومشجعاً لكونفدراسيون دانوبي يكون محوره هونغاريا . ودفعته في هذا الطريق الأوساط الاقتصادية المتنفذة جداً في فرنسا ، ولا سيما أصحاب مصانع **كروزو** (شنايدر) الذين كانوا يرغبون بالحصول على طلبات من أجل إعادة تنظيم السكك الحديدية في هونغاريا وفي الدول الدانوبية . وإذن لم يكن باليؤلوغ معادياً للحل الذي توقعه شارل الأول ، وهو إرجاع الملكية إلى هونغاريا . وكان خلفه في إدارة وزارة الخارجية الفرنسية **لوي برتيلو** الذي وجه الشؤون الخارجية خلال سنوات عديدة ، وكان هو أيضاً مشجعاً

للتشيكيين ، وله صلات وثيقة مع بينيش ، ولكن برتيلو في السنوات التي تعنينا اصطدم باستمرار بمقاومة بريان وزير الشؤون الخارجية الذي كان يعتقد ويتمنى إمكان تشكيل كونفدراسيون (اتحاد كونفدرالي) ، تحت رعاية آل هابسبورغ ، يمكن أن يفيد عند الضرورة ، كوزن معدل حيال ألمانيا .

إذن يظهر أن محاولة « الوفاق الصغير » لم تأت بالتأكيد من جانب فرنسا . والوفاق الصغير منظومة تأمين متبادل ضد « الاستردادیات » وبخاصة ضد الاستردادية الهونغارية المشجعة لإعادة النظر . وهو منظومة سلبية على وجه الدقة تهدف إلى الحفاظ على الحدود المكتسبة . ولكن « الوفاق الصغير » عندما تشكل في ١٩٢١ ، وقعت فرنسا ، مع الدول الأعضاء فيه ، معاهدات تحالف . فلقد عرفت فرنسا كيف تستطيع أن تصنع من « الوفاق الصغير » نوعاً من تعويض لخسارة التحالف الروسي يمكن على وجه الاحتمال ، أن يهاجم ألمانيا من الخلف ، كما أفادتها روسيا في ١٩١٤ . لقد كان الوفاق الصغير نقطة انطلاق لما سمي فيما بعد السياسة الفرنسية في أوربة الوسطى . وستكون هذه السياسة مطبوعة بين ١٩٢٤ و١٩٣٧ بسلسلة معاهدات عسكرية وقعت بين فرنسا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا ، ورومانيا ، وكان لها بالتالي قيمة سياسية وعسكرية هامة ، وضمت ٤٥ مليون نسمة ، ولكن بالمقابل ، لم يكن لها إلا قيمة اقتصادية ضعيفة .

وكان يجب انتظار الأزمة الاقتصادية في ١٩٢٩ ، التي كانت ثقيلة الوطأة على أوربة الوسطى ، ليرى ظهور نزعات تنظيم اقتصادي جديد في أوربة الدانوبية . وكان من نتيجة هذه الأزمة أن أظهرت ما لم يدرك بعد ، وهو النتائج الاقتصادية المؤسفة لبلقنة أوربة الوسطى .

وقد لفت الانتباه إلى هذه القضايا اقتصادي هونغاري وهو **ايلمر هانتوس**

الأستاذ في جامعة بودابست والمؤلف لعدد عظيم من المؤلفات ، في كل اللغات التي كان لها الفضل في جذب الانتباه إلى هذه القضايا . فقد كتب هانتوس : « إن العلاقات الاقتصادية بين الدول في فترة ما بعد الحرب كانت تشبه بالضبط أشكال التجارة التي يتعامل بها بين القبائل الهندية » . ولم يكن ليفضل العودة إلى النظام السياسي الذي كان في السابق ، ولكنه كان يتابع الدمج الاقتصادي في أوربه الوسطى ، ويرفض الحلول المشابهة لـ « الوفاق الصغير » ويكافح بشدة تدخل الدول الكبرى في المجال الدانوبي ، ويصرح بأن الحل يجب أن يأتي من الدول نفسها ، فإما أن تتفاوض فيما بينها بالتعرفات التفضيلية ، وإما بأفضل من ذلك أيضاً وهو أن تحقق تحالفاً جمركياً . وعليه فالتعرفات التفضيلية والتحالف الجمركي هي الحلول التي يفضلها هانتوس . وكان يتصور إعادة نظر في الحدود ، ولكن إعادة النظر لا تعمل وحدها ، حسب انقلاب منظم وتام ، بل تصلح بعض أوضاع غير صالحة للبقاء ، أي إعادة نظر جزئية ومحدودة ، ولا تكون قلباً للنظام الذي أقرّ في ١٩١٨ ، بمعاهدات سان ـ جرمان وتريانون . وقد وسع هذه النظرات عدد من المعاهد الاقتصادية التي أنشأها هانتوس في بعض المدن ، وبخاصة في ڤينّا ، وبودابست ، وبرنو ، وجنيف : فقد حاول أن تعنى بهذه النظرات أوساط عصبة الأمم ، وجعل من هذه المعاهد إطاراً للدراسة أو لتحضير إصلاحات ضرورية لتعطي من جديد معنى اقتصادياً للمجال الدانوبي .

وهناك عنصر آخر ، مركز آخر لفكرة إصلاحية ، وهو مجلة « أوربة الدانوبية » التي نشرت باللغة الألمانية تباعاً في ڤينّا وفي بودابست ، وكان يوجهها هونغاري أيضاً وهو **آندره ايفانكا** ، وكان يلح على تعاون البلاد الدانوبية ، وعلى دور هونغاريا الموجه ، ويرجو بخاصة تنظيماً فدرالياً يمكن أن يضم هونغاريا ، وبوهيميا ، وبولونيا ، وبذلك يعيد بناء ملكية آل جاجلّون القديمة ،

في القرن الخامس عشر ، وما يسميه اليوم « أوربة الكاربات » أي أوربة جبال الكاربات .

هذه هي المذاهب أو النظريات في إعادة تنظيم المجال الدانوبي الذي ظهر في سياق هذا العصر . وقد خرج عنها عدة محاولات لتنظيم هذا المجال من جديد . وأتت بعض هذه المحاولات من الدول الخليفة نفسها ، والأخرى أتت من الدول الكبرى .

بين المحاولات التي أتت من الدول الخليفة نفسها يجب أن نشير إلى أن بعض رجال الدولة في « الوفاق الصغير » حاولوا ، بعد الأزمة العالمية في ١٩٢٩ ، تحويل الاتفاقات السياسية إلى اتفاقات اقتصادية ، وهكذا في ١٩٣٣ ، تشكل لأجل الدول الثلاث في « الوفاق الصغير » ، مجلس اقتصادي دائم ، ولكن تأثيره كان قليلاً بسبب مقاومة أحزاب أصحاب الأطيان . ومع ذلك فقد أعد مشروع عظيم في ١٩٣٦ ، على يد رجل الدولة التشيكوسلوفاكي **هودزا** الذي كان في ذلك الحين ، رئيساً للجمهورية التشيكوسلوفاكية وكان في السابق باعتباره سلوفاكي الأصل ، ينتسب إلى محيط فرانسوا - فرديناند ، أي من حزب بلفيدر . وكان يحبذ بخاصة أكثر بكثير من مازاريك وبينيش ، تقارباً بين تشيكوسلوفاكيا والنمسا وهونغاريا . وتصور تحضير عدة تعرفات تفضيلية مع النمسا أولاً ، باعتباره كان مرتبطاً برجل الدولة النمساوي شوشنيغ ، ثم مع هونغاريا . وتصور بتحبيذ إنشاء أوربة دانوبية وبلقانية فدرالية تنظم بشكل ديموقراطي وكفء لمقاومة دفع الفاشيين . ولكن هذه المحاولات التي قام بها هودزا ، في هذا الاتجاه ، اصطدمت بمعارضة الألمان والإيطاليين ولم يكن لها نتيجة .

أما من جهة الدول الكبرى ، فقد عكفت أخيراً على القضية الدانوبية ، وحاولت أن تأتي بحلها .

أولاً : الحل الألماني

نقول الحل الألماني ، لأن القصد كان في آن واحد حل ألمان ألمانيا ، الريخ ، وحل ألمان النمسا . لقد كان الألمان منذ زمن طويل يشجعون إنشاء اتحاد جمركي نمساوي - ألماني يمكن أن يخدم نقطة انطلاق ، ونقطة جذب لكل جنوب - شرقي أوربة . أما الآن ، فإن ما يتابعونه هو ما يسمونه « الأنشلوس » أي ضم النمسا إلى ألمانيا . وقد وضعت فكرة الأنشلوس هذه في ١٩١٨ حين تداعت الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية . وفي الواقع ، إن هذا الحل هو الحل الذي يدافع عنه الوزير الأول للشؤون الخارجية النمساوية ، وهو الاشتراكي **اوتو باور** . فقد صرح في شباط ١٩١٩ ، أمام الجمعية النمساوية التي سميت حديثاً ، بأن هذه القضية لا حلّ لها إلا بربط النمسا بألمانيا ، وصرح : « شعب واحد ، إمبراطورية واحدة » . ودافع عن هذه النظرية ممثل النمسا **رينر** ، أثناء مفاوضة معاهدة سان - جرمن . وليبرر النمساويون هذا الموقف استندوا على « حق الشعوب في تقرير مصيرها » الذي كان إحدى النقاط الأربع عشرة للرئيس ولسون . ولكن هذه النظرية اصطدمت بمعارضة الحلفاء لأنهم لم يقبلوا هذا التعزيز للقوة الألمانية . فإذن ماذا يفيد سلخ الأقاليم الغربية والشرقية عن ألمانيا إذا كانت تنمي قوتها بضم النمسا ؟ هذه هي النقطة التي وسعها بخاصة الوفدان الفرنسي والإيطالي . وكانت النتيجة أن المادة ٨٨ من معاهدة سان - جرمن التي تنظم مصير النمسا ، منعت هذه الأخيرة من أن تفرط باستقلالها . وأجبرت النمسا على البقاء . وكانت النمسا الشعب الوحيد الذي منع من تطبيق مذهب ولسون .

ومع ذلك ، فإن فكرة الأنشلوس لم تزل ، وبعد أزمة ١٩٢٩ ، تناولها السياسيون الألمان والنمساويون تحت مظهر الأنشلوس الاقتصادي . أي ضم الاقتصادين في اقتصاد واحد . وأعد مشروع في هذا المعنى ، من قبل وزيري

الشؤون الخارجية الألماني والنمساوي **كورتيوس وشوبر** . أما عناصر هذا العمل الذي درس على الصعيد المادي دراسة متينة جداً ، فقد جمعها موظف قديم في وزارة التجارة النمساوية وهو **ريدل** الذي كان مندمجاً للغاية في قضية أوربا الوسطى في عصر **نومان** . وعلى الصعيد السياسي ، دل على التوجيهات نمساوي وهو **هوغلمان** الاختصاصي في قضايا القوميات . وظن رجال الدولة الألمان والنمساويون أن بإمكانهم لإطلاق مشروعهم في الأنشلوس الاقتصادي ، أن يستعملوا مشروع الاتحاد الفدرالي الأوربي الذي قدمه بريان إلى عصبة الأمم . واعتقدوا مهارةً أن يربطوا بمشروع بريان في الاتحاد الفدرالي الأوربي ، الذي هو نوعا ما أحد أسلاف المفاهيم الحالية في تنظيم أوربه ، مشروعهم الخاص في الاتحاد الجمركي . ولكن من الواضح أن هذه المحاولة اصطدمت بمعارضة فرنسا وإيطاليا ودول « الوفاق الصغير » . وفي النمسا نفسها ، لم يكن المشروع شعبياً تماماً ـ حتى إن كثيراً من الصناعيين النمساويين كانوا معادين له . لأنهم خافوا من أن تغرقهم الصناعة الألمانية . ومهما يكن ، فإن الحكومة الفرنسية سجلت معارضتها الشديدة ، واستخدمت الوسائل المالية التي تتصرف في ذلك العصر لتسبب انهيار بنك من أكبر بنوك فينا ، وهو « شركة الاعتماد » . وحتى قبل أن تجتمع محكمة لاهاي لفحص مشروع الاتحاد الجمركي ، في أيلول ١٩٣١ ، شجبت الأنشلوس الاقتصادي باعتباره لايتفق مع التعهدات التي أخذتها النمسا على نفسها من قبل . وقبل اجتماع المحكمة أيضاً ، سحب الوزيران الألماني والنمساوي مشروعهما . ومن الممكن أن يقبل بأن الدبلوماسية الألمانية والنمساوية قد خففتها ، في ذلك العصر ، المعارضة التي قد تقف في هذا المشروع من قبل معظم الدول الأوربية ، ولاسيا فرنسا .

وما ان أخفق حل الأنشلوس الاقتصادي إلا واستلمت فرنسا زمام المبادرة لعدد من المشروعات لتنظيم المجال الدانوبي . فقد اقترح مشروع ، في ١٩٣١ ، من

قبل **فرانسوا ـ بونسيه** ، في لجنة دراسة الاتحاد الأوربي ، في جونيف ، ثم تناول هذا المشروع أمام عصبة الأمم ، في ١٩٣٢ ، وزير الشؤون الخارجية **اندره تارديو** . ومن هنا أتى اسم « مشروع تارديو » وبموجب . هذا المشروع تؤلف الدول الخمس الخليفة كتلة اقتصادية : وذلك بأن تخول بعضها تخفيضاً تعرفياً بنسبة ١٠٪ على رسومها الجمركية ، وأن تؤسس نقداً واحداً ، وأخيراً أن تمنح هذه الدول قرضاً يساعد على إصلاح مالياتها واقتصادها . ونوقش مشروع تارديو في ١٩٣٢ ، أثناء انعقاد المؤتمر في **ستريزا** . وفي ستريزا تم تصور إنشاء صندوق لرفع القوة الشرائية للحبوب ، على أن تسهم البلاد المستوردة في الدول الدانوبية في هذا الصندوق ، إما بتكاليف مباشرة ، أو بدفع المال ، أو بمنح تعرفات تفضيلية . وهكذا يخدم صندوق رفع القوة الشرائية للحبوب في تحسين وضع الاقتصاد الزراعي في بلاد أوربه الوسطى . أما المشروع الذي درس بشكل ملحوظ جداً ، فهو مشروع الاقتصادي **فرانسوا ديمورني**[١] الذي كان منظراً له . غير أنه اصطدم بمعارضة شديدة جداً من قبل الدول الكبرى الأخرى . ولاسيما ألمانيا وإيطاليا . ولم ير بداية لتنفيذه .

وعندما ترك مشروع تارديو ، في ١٩٣٢ ، حاول الايطاليون أن يأتوا بحلهم . وكانوا يهتمون كثيراً بالقضايا الهونغارية . فقد درس الشيخ الروماني **برونكي**[٢] ، في ١٩٣٣ ، عدة اتفاقيات ثنائية بين إيطاليا والدول الخليفة . وفي الواقع وقعت ، في ١٩٣٤ ، في روما ، اتفاقات ثنائية بين إيطاليا من جهة ، والنمسا وهونغاريا ، من جهة أخرى . وهذه الاتفاقات هامة من وجهة النظر السياسية ، لأنها تسجل في ذلك العصر ، الأهمية التي كانت تعلقها إيطاليا على استقلال هذه البلاد إزاء ألمانيا . ولكن لم يكن لها انعكاس اقتصادي هام .

---

(١) فرنسوا ديمورني FRANÇOIS DEMORGNY

(٢) برونكي BRONCHI

وسواء أكان القصد مشاريع ألمانية ، في الانشلوس ، أم مشاريع فرنسية ، أو إيطالية ، فقد آل الأمر إلى العدم . فما هي أسباب هذ الاخفاق ؟ يوجد سببان رئيسيان : **أولاً** ، لأن الدول الغربية ، إنكلترا وفرنسا وإيطاليا ، غير قادرة على شراء الحبوب الدانوبية بأسعار مرتفعة . إذ من الواضح أن بلداً ، مثل إنكلترا ، التي هي مستورد كبير للحبوب ، لا يمكن أن تضحي بزبائنها الإمبراطورية للدول الدانوبية التي لاتهمها إلا بشكل ثانوي .

والسبب الثاني ، وهو الأخطر ، أن هذه المشاريع ، في الحقيقة ، ومهما تكن ، تعطي الأولوية للسياسة على الاقتصاد ، وأنها موضع اهتمام من جانب الدول الكبرى التي تهدف كثيراً أو قليلاً إلى السيطرة السياسية على الدول الخليفة . والقصد من ذلك استغلال الأمم الصغيرة من أجل اللعبة السياسية للأمم الكبرى ومنافساتها الأوربية . وانطلاقاً من ١٩٣٣ بخاصة ، أي عند وصول هتلر إلى السلطة ، ستتأكد المفاهيم الألمانية لريخ كبير يمتد إلى المجال الدانوبي .

وتناول الجغرافي **هانسوفر** آنذاك في كتاباته أفكار « أوربة - الوسطى » ، وبموجبها يجب على النمسا أن تكون وسيطاً بين ألمانيا والبلاد الزراعية في جنوب - شرقي أوربه . وانطلاقاً من ١٩٣٣ ، أعدّ في الجامعات الألمانية ما يسمى « **مذهب اقتصاد المجالات الكبرى** » . ويقصد به إنشاء مجالات اقتصادية كبرى لاتضايقها تقلبات الظروف ولا السياسة الاقتصادية للدول الكبرى الأخرى .

وعلى ألمانيا أن تشكل أحد هذه المجالات الاقتصادية الكبرى ، وألمانيا وحدها تفتح منافذ لفائض الإنتاج الزراعي للدولة الدانوبية ، ووحدها تستطيع أن تجهزها بسعر رخيص بالمنتجات الصناعية الضرورية لحاجاتها إنها تستطيع ذلك لأنها وضعت نظام المقايضة . وهي بالتالي ، مستعدة لإعطاء منتجاتها الصناعية بموجب تبادل ، وتأخذ الحاصلات الزراعية دون أن تدفع منها مبالغ من المال .

وعلى أوربه الوسطى وأوربه البلقـانيـة أن تصبحـا نوعـاً من ظهير لألمـانيـا بحيث تدخل البلاد الزراعية نوعـاً مـا في اطـار دولـة صنـاعيـة كبرى . ويمكن في هـذا المضمار أن تشكل لنفسها اقتصاداً مغلقـاً ، اشتراكيـة مغلقـة ، حيث يمكن لألمـانيـا تنميـة مبـادرتهـا ، مبـادرة الحكومـة القوميـة ـ الاشتراكيـة . وقـد ترجم هـذا على الصعيد التطبيقي بعـدد من الاتفـاقـات الاقتصـاديـة وقعت مع البلاد الخليفـة : اتفـاق مع هونغـاريـا في شبـاط ١٩٣٤ ، ومع يوغوسـلافيـا في أيـار ١٩٣٤ . وكان هذان الاتفاقان الخطوات الأولى في هذا الاتجاه ، ولاسيما الإتفـاق مع رومـانيـا في أيار ١٩٣٩ . ومن الواضح أن الحادث الهام يكمن هنا ، في نظر الحكومة الهتلرية ، وهو أن هذه المعـاهـدات التجـاريـة كانت عنصراً من العنـاصر الأسـاسيـة لتفتيت الوفاق الصغير . وفي الواقع ، إن ألمانيا ، في القريب العـاجل ، تتصرف بمـا يشبـه الحصر التجاري في هذه البلاد ، وتسيطر كثيراً أو قليلاً على سياستها الخـارجيـة ، واتجاه سياستها العامة .

إن المراحل الأساسية للفتح الألماني في أوربه الوسطى هي التـاليـة : في آذار ١٩٣٨ ، ضم النمسا سياسياً ، وهذا هو الأنشلوس . وفي تشرين الأول ١٩٣٩ ، وآذار ١٩٣٩ ، تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية .

في النمسا ، كان تغلغل العقائـديـة القوميـة ـ الاشتراكيـة في النمسـا سريعـاً انطلاقاً من ١٩٣٣ ، أي منذ وصول هتلر إلى السلطـة . ومع ذلـك فقـد عوكست بـإخفـاق محـاولـة استلام السلطـة عقب مقتل **دولفـوس** ، ولكن بـالرغم من كل شيء ، لم يتخل النازيون النمسـاويون عن فكرة أخـذ السلطـة بـالقوة . واكتشف حديثاً ، في الأوراق الخاصة ، الـدليل على هـذه الأهـداف في مـا يسمى « خطـة تافز » بأنهم كانوا على صلات بعدد من الشخصيات الدبلوماسية الألمانية . وبخاصة مع بابن الذي كان رجل ثقة هتلر من أجل النمسا في ذلك العصر . ولكن الأهم من

عمل النازيين في النمسا ، كانت الحركة الفكرية التي تسمى « حركة الكاثوليك القوميين » ، أو أيضاً « القوميين المتشددين » أي الوطنيين النمساويين القوميين الذين يتشددون في انتساب النمسا الجرماني . وهذه التجمعات التي كانت تجمعات فكرية تشير طوعاً إلى المصير المتضامن للشعوب الألمانية ، وتحاول بعث فكرة الرايخ الجرماني . وكان هؤلاء الألمان يطالبون بالتعاون الوثيق بين الدولتين الألمانيتين ، النمسا وألمانيا ، لإعادة بناء ريخ ألماني كبير من جديد . ومن المفيد أن نشير ، بخاصة ، بالنسبة لنا نحن المؤرخين ، إلىٰ أن هذه الحركة القومية المتشددة كانت أساساً من عمل المؤرخين النمساويين الذين يبشرون بنظرية ، ألمانيا الكاملة التاريخ الألماني . ويشير هؤلاء المؤرخون إلى نصيب النمسا في المصير الألماني ، ودور ثميناً في العالم الجرماني ، وضياع الجوهر الذي كان بالنسبة لألمانيا في ١٨٦٦ وهو طرد النمسا . وبالتالي ، يقومون برد فعلهم ضد صغار المؤرخين الألمان الذين كانوا قد جملوا تنظيم ألمانيا تحت إدارة بروسيا ، وبالعكس ، يشيرون إلى انتساب النمسا العميق للجسد الجرماني ، ويصرحون : « على العنصر الألماني أن ينظم أوربه الوسطى ، ويعيد المفهوم الصوفي لريخ مسكوني (عام) » ، ويظهرون بالجملة أوربة ـ الوسطى ، تحت الإدارة الألمانية ، كتراث للإمبراطورية ـ الجرمانية المقدسة . وإن ألمانيا الصغرى ، تحت إدارة بروسيا ، لم تكن ولا يجب أن تكون إلا مرحلة ، فترة في التاريخ الألماني ، ويجب على الألمان أن يتعلموا كيف ينظرون إلى الألمان من أبناء وطنهم الذين يعيشون خارج حدود الريخ الحالي .

وقد عرض هذه النظريات ، بأشكالها المختلفة ، أولاً عالم اجتماعي نمساوي ، وهو **اوتمار شبان** وكان له تأثير كبير على علماء الاجتماع ، حول ١٨٣٠ . وكان نصيراً لدولة الهيئات المهنية ، وكان ، كما هو ، لدرجة ما مشاوراً لـ : دولفوس وخلفه شوشنيغ . ونجد أيضاً هذه الأفكار عند جغرافيين ، مثل هاسينغر ، وعند

مؤرخ للأدب ، جوزيف نادلر ، ولاسيما عند مؤرخ فينـا الكبير **سربيـك** . فقـد كان مـؤلفـاً لكتـاب عظيم عن مترنيـخ برهن فيـه على أن مترنيـخ لم يكن كما كان يتصور طوعاً ، رجل الحلف ـ الأقـدس ، الخ ... ، وإنمـا كان بـالعكس خلفـاً ، لسياسة الاستنارة في القرن الثـامن عشر . ومهما يكن فقـد كتب سبريـك ، حول ١٩٣٠ ، مؤلفاً يسمى : « الوحدة الألمـانيـة » أظهر فيـه أن طرد النمسـا كان نكبـة لألمـانيـا ، ودعـا الألمـان إلى أن يتـذكروا بـأن هـذه الملايين من الألمـان المنعزلين يعيشون تحت ظلم الشعوب الأجنبية ، ويجب الآن دمجهم من جديد في الريخ .

إذن تلح مدرسة « القوميين المتشددين » هذه على الروابط الوثيقة جـداً التي توجد على الصعيد التاريخي بين ألمـانيـا والنمسـا . ومن الواضح أن تصطـدم هـذه الاتجاهات ببعض المقاومـات لـدى الطبقـة المفكرة النمسـاويـة ، ولا سيما في بعض الأوساط التي تلح على الاستقلال أو على رسالة النمسا الخاصة ، وبخاصة عند بعض الأوسـاط المنـاصرة للشرعيـة ولعودة اوتو هـابسبـورغ ، ابن الإمبراطـور البـائس شارل . ولكن هذه الأوساط لم يكن لها نفوذ كبير في النمسا ، واقتصرت على بعض الأفراد بين قدامى العسكريين في الجيش النمساوي أو بين كبار الموظفين .

وبصـورة أوضـح ، إن هـذه الشخصيـات المنتسبـة إلى تجمعـات « القـوميين المتشددين » ستأخذ ، انطلاقاً من ١٩٣٦ ، نفوذاً عاليـاً في السيـاسـة النمسـاويـة . ففي تموز ١٩٣٦ . وقع المستشار شوشنيغ مع حكومة الرايخ اتفاقا تعترف بـه هـذه الأخيرة باستقلال النمسا ، ولكنهـا في الوقت نفسـه حصلت على فوائـد عظيمـة من الحكومـة النمسـاويـة ، وبخـاصـة على عفو عـام عن القـوميين الاشتراكيين ، وعلى صلات ثقافية أكثر وثوقاً بين البلدين . وفي ١٩٣٦ ، كنتيجـة لهـذه الاتفـاقـات ، أدخل المستشـار شوشنيغ في الحكـومـة عـدداً من الشخصيـات المنتسبـة لـلأوسـاط القومية المتشـددة . ويقصـد بخـاصـة مـدير المحفوظـات الحربيـة ، في فينّـا ، فون

غلايزه هورشتيناو ، ويقصد أيضاً ، لتحديد تعداد الشخصيات الأكثر أهمية من غيرها ، سيس ـ انكوارت الذي كان ينتسب إلى الإدارة النمساوية . فقد أعدوا تغلغل الألمان في النمسا . وانطلاقاً من آذار ١٩٣٨ ، انضم معظم هذه الشخصيات إلى القومية ـ الاشتراكية .

تشيكوسلوفاكيا . ـ لقد تم تدمير تشيكوسلوفاكيا على مرحلتين : في تشرين الأول ١٩٣٨ ، باتفاقات مونيخ ؛ وفي آذار ١٩٣٩ بتدمير كامل للدولة .

وهنا يعتمد الريخ على مايسمى حزب **السوديت** . وفي الحقيقة إن الأزمة الاقتصادية التي انتابت هذه المنطقة انطلاقاً من ١٩٢٩ ، أحيت العداء بين الألمان والتشيكيين . فقد نمت القومية الألمانية في هذه المناطق ، ابتداءً من هذا التاريخ ، في عدد عظيم من العصبات ومن الحركات الرياضية بخاصة . فقد وجد ، منذ ١٩٠٧ ، حزب عمالي ألماني في بلاد السوديت ، وكانت اتجاهه عرقياً جامعاً ـ ألمانياً بصورة عميقة . ولكن هذا الحزب منع في ١٩٣٣ ، وانطلاقاً من هذا التاريخ دخل أعضاء هذا الحزب ، وآخرون أيضاً ، في ما اسمي « حزب ألمان السوديت » . وكان ينظم هذا الحزب نائب ليبريكز (رايخنبرغ) ، **كونراد هنلاين** وقد أصبح بسرعة من أنشط الشخصيات . وكان يدير مع أوسّيغ ، جريدة تسمى (العمل) . وفي الأصل ، في ١٩٣٣ ، والسنوات التالية . بدا حزب هنلاين خصماً للدولة التشيكوسلوفاكية ، واكتفى ، بعض الوقت ، بالمطالبة بنوع من الاستقلال الذاتي الإداري لبلاد السوديت دون المطالبة مطلقاً بتدمير الدولة التشيكوسلوفاكية التي زعم أنه موال لها ومخلص . وقد زار المؤرخ العلم سيتون ـ واتسون الإنكليزي هذه المناطق في ١٩٣٦ ، وكتب : « إن حزب هنلاين يسجل ثورة الجيل الصاعد ضد عدم التفاهم وانصاف ـ التدابير عند زعماء الأحزاب القديمة ، وكذلك الاحتجاج ضد الاضطراب الاقتصادي الكبير الذي

كان عليه الصناعيون الألمان في شمال بوهيميا . ولم يهدف إلى غايات انفصالية ، ولم يضم برنامجه شيئاً لا يتلاءم مع الدستور وأسس الجمهورية التشيكوسلوفاكية » . وبالتالي ، لم يكشف مطلقاً بالحال عن نواياه . وفي الحقيقة ، ومامن شك في أنه كان ورفيقه الأساسي **فرانك** نائب كارلسباد في برلمان براغ قد عقدا من قبل اتصالات وثيقة للغاية مع الألمان ، وبخاصة مع زعيم جبهة العمل ، الدكتور ليغ . ووسعت الصحافة السوديتيه نفس الموضوعات التي توسعها صحافة الرايخ « مثل معاداة السامية ومعاداة البولشفية التي تختلط في نوع من رفض للديموقراطية وتهاجم حكومة براغ بأنها حكومة هوسية - يهودية - بولشفية » . والحق يقال أن هنلاين أخذ ، بسرعة جداً ، توجيهات واضحة جداً من برلين توحي إليه بتقديم برامج لاتقبلها حكومة براغ ، أي أن يتدرج بعلم ومعرفة في هذه المطالب وذلك بتقديم متطلبات موسعة باستمرار . ولم تعرف حكومة براغ كيف تقوم برد فعل حيال هذه الطريقة . وهكذا نرى بينيش في الخطاب الذي ألقاه في ليبريكس ، في ١٩ آب ١٩٣٦ ، يقول : « إن المنازعات القومية على جميع الحدود العرقية طبيعية ولا يمكن تجنبها ، ولكن شعبينا التشيكي والألماني ، اليوم ، قد بلغا درجة من النضج يمكن التصريح بأنها عقيمة ولامعقولة ، وإنهاء النزاع القومي . وبموجب الحقوق الدولية ، المعترف بها في كل مكان ، تعتبر القضايا القومية بالنسبة لجميع الدول دون استثناء ، قضايا سياسة داخلية » . وصرح بينيش بأنه لن يقبل بأي تدخل في علاقات الدولة التشيكية مع الألمان ، اللهم إلا تدخل عصبة الأمم . ثم صرح بعد بضعة أيام : انني أثق بالألمان والتشيكيين ، وإني لمقتنع بأن يتوصل التشيكيون والألمان في الدولة إلى اتفاق قطعي في أقرب وقت .

ولم تعرف الحكومة التشيكية تبني موقف واضح إزاء هذه المطالب . وهكذا

توصل هنلاين إلى تعريف برنامج كارلسباد ، في ٢٤ نيسان ١٩٣٨ ، وهذا البرنامج يعتمد على ثلاث نقاط أساسية :

١ً - إن البلاد التاريخية التشيكية لاتمتد على كامل بوهيميا وموارافيا وسيليزيا ، وكان هذا على نقيض مطلق مع الأسس التي أسست عليها الدولة التشيكية في ١٩١٩ والنظرية التي وسعها بالوك في ١٨٤٨ .

٢ً - على تشيكوسلوفاكيا أن تمتنع عن الوقوف عقبة لتغلغل ألمانيا نحو الشرق .

٣ً - على تشيكوسلوفاكيا أن تعيد النظر في سياستها الخارجية ، وبالتالي أن تتخلى عن معاهداتها مع الاتحاد السوفياتي ومع فرنسا ، وأن يكون ذلك باتفاق مع الرايخ الألماني .

إن برنامج كارلسباد ، بتاريخ نيسان ١٩٣٨ ، يعني بالتالي حذف دولة تشيكوسلوفاكيا القومية ، ويحمل في طياته تدمير عمل مازاريك وبينيش . وأمام هذا الموقف من هنلاين اكتفت الحكومة التشيكية غالباً بتنازلات تفصيلية خولتها عندما تجاوز هنلاين في مطاليبه وأكد عليها في جو مفعم بالاضطراب . وفي الانتخابات البلدية ، في أيار ١٩٣٨، في البلاد المختلطة السكان ، حصل حزب هنلاين على ٧٠٪ من الأصوات ، ولم يعارض حزبه ، في البلاد الألمانية ، إلا الشيوعيون والاشتراكيون . أما الأحزاب البورجوازية الأخرى فقد زالت جملة أو التحمت بحزب هنلاين . ولمحاولة حل هذه القضية أرسلت حكومة لندن إلى براغ دبلوماسياً وهو اللورد رنسيمان ليكون وسيطاً بين هنلاين والحكومة التشيكية ، ويقنع حكومة براغ بقبول المطالب التي قدمها هنلاين . ولكن في اليوم الذي قبلت فيه هذه المطالب ، طالب هنلاين بالانضمام إلى الرايخ دون

شرط أو استثناء ، وقامت دعاية عنيفة في الرايخ على الجرائم التي يرتكبها التشيكيون ، وغادر هنلاين بلاد السوديت ، وانتقل مع أركانه إلى بيروت ، أي إلى الأراضي الألمانية ليحضر فيها هجوماً مفاجئاً وجريئاً ، ويدعو الألمان إلى الثورة . وعلى هذا النحو حرر إعلان ١٧ أيلول وفيه يقول .

« يا ألمان السوديت ، إن مجرمي براغ الهوسيين البولشفيين يقهرونكم ، وإن المستبدين التشيكيين يحاولون حذف حرية ألمان السوديت بالرشاشات والدبابات والمدفعية . والنتيجة ألم لايوصف ، ولكن ساعة الخلاص قريبة . لاتيأسوا ، قاوموا ، وقابلوا القوة بالقوة . إن مئات الألوف من الرفاق الألمان ينضمون في صفوف الفرق الحرة ، وهم على استعداد لسفك دمهم وتضحية حياتهم لتحرير الشعب من النير التشيكي » .

وعلى أساس التخلي عن البلاد الألمانية والبلاد المختلطة السكان استند هتلر أولاً في مؤتمر **غودسبرغ** ، في ٢٣ أيلول ١٩٣٨ ، للحصول على تسليم بلاد السوديت مباشرة إلى ألمانيا ، وهذا ماحصل عليه من الدول الحليفة بموجب اتفاق مونيخ في ٣٠ أيلول . وفي الوقت الذي تم فيه هذه التنازلات إلى ألمانيا ، ارضيت مطالب بولونيا والمطالب الجزئية لهونغاريا من الأراضي التشيكية في الأسابيع التالية . ولكن الحادث الذي يجب حفظه بخاصة ، هو أن هنلاين والزعماء السوديت كانوا أدوات في يدي هتلر لتدمير الدولة التشيكوسلوفاكية .

وكذلك اعتمد هتلر على القومية السلوفاكية في المرحلة الثانية من تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية . إن القومية السلوفاكية التي أشرنا إلى أصولها سابقاً ، كان يوجهها طويلاً حزب المونسنيور هلينكا الذي توفي في عام ١٩٣٨ ، وقد نما هذا الحزب نمواً عظيماً منذ ضم النمسا أي منذ الأنشلوس . ومنذ ذلك الحين مافتئ يشهر بالطابع الضعيف والاصطناعي للدولة التشيكوسلوفاكية ، وكان لممثليه

علاقات أكيدة مع حزب هنلاين . وحصلت سلوفاكيا ، في تشرين الأول ١٩٣٨ ، على تشكيل حكومة ذات سيادة ومستقلة ذاتياً ، وكان يرأسها المونسنيور تيزو الذي خلف هلينكا على رأس الحزب ، ونظم إدارة سلوفاكيا المنفصلة . وكان النظام متجهاً بوضوح جداً نحو ألمانيا ، وصرح تيزو بأنه مستعد لحذف الماركسية « الهوسية - اليهودية » . وفي انتخابات كانون الأول ١٩٣٨ ، نظم تيزو حزباً وحيداً وحصل على ٩٠٪ من الأصوات ونشر في البلاد إرهاباً حقيقياً معادياً للسامية . واعتمد هتلر على المونسنيور تيزو لإثارة الإنهيار القطعي لتشيكوسلوفاكيا . وفي ١٤ آذار ١٩٣٩ ، أعلنت سلوفاكيا استقلالها ، ودعي الرئيس هاشا للذهاب إلى برلين . وتحت التهديد بقصف براغ إذا قاوم ، اضطر لوضع بوهيميا ومورافيا تحت حماية الرايخ . وحصلت سلوفاكيا على « استقلالها » .

وهنا أيضاً ، يجب أن يرى أن هذه القضية السلوفاكية المزعومة كانت أداة بين يدي هتلر .

والقضية الأخيرة الدقيقة للغاية التي يجب أن تدرس في إطار ظفر الرايخ الثالث ، هي القضية التي تضعها إعادة النظر الهونغارية . وفي الواقع ، كانت هونغاريا ، هي أيضاً ، أداة ظفر ألمانيا في المجال الدانوبي . ولكن الأمور هنا تبدو بشكل أقل وضوحاً بكثير ، وأكثر فرقاً مما كانت عليه حال ألمان السوديت أو الزعماء السياسيين السلوفاكيين . وتعتبر إعادة النظر الهونغارية مظهراً من المظاهر الهامة لنزاع القوميات في الحوض الدانوبي[1] . لقد كانت نتيجة لمعاهدات **تريانون** التي نصت على أن حدود هونغارية يمكن أن يعاد النظر فيها حيث لاتكون متفقة مع المتطلبات العرقية والاقتصادية . وفي الحقيقة ، وجد في ترسيم

---

(١) راجع مؤلفات ماكارتنيه MACARTNEY العديدة في هذه القضية .

حدود هونغاريا الصغرى اختلافات فائقة للعادة . فمن ذلك أن روثينيا المتاخمة للكربات أعطيت لتشيكوسلوفاكيا ، فيما كان يجب على الجبليين الروثينيين في موسم الحصاد أن ينحدروا إلى السهل الهونغاري . واحتجت إعادة النظر الهونغارية بصورة أساسية على هذا الواقع بعد أن انتزع منها ثلثا مملكة هونغاريا القديمة مملكة تاج القديس ايتين ، وثلاثة ملايين مجري ، واتجهت مطالب هونغاريا الأساسية ضد يوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا . وقد نظم الوفاق الصغير ضد إعادة النظر هذه .

وللحصول على النتائج المرجوة ، استندت أوساط إعادة النظر الهونغارية بصورة أساسية على إيطاليا . لأن إيطاليا كان غير متعاطفة مع يوغوسلافيا . وكان يؤمل في بودابست وجود من يستمع لها في روما على اعتبار أن العاصمتين تتقاسمان عداءً مشتركاً . والنتيجة أن رجل الدولة الهونغاري **بثلين** وقع ، في نيسان ١٩٢٧ ، معاهدة مع الحكومة الفاشية . ومن الواضح أن النظام الفاشي الذي أقيم في هونغاريا تحت نفوذ الأميرال **هورتي** ، في ١٩٢١ ، كان على وحدة فكر مع نظام روما . ولكن مساندة روما لهونغاريا كانت سرية دوماً ، ومطبوعة غالباً بتسليمها سراً أسلحة إلى هونغاريا ، وأيضاً ببعض محاولات مساعدة اقتصادية . ومن جهة أخرى ، كان أحد مظاهر إعادة النظر الهونغارية محاولتها التقرب من بولونيا التي تربطها بهونغاريا قرابة تاريخية قديمة في عهد تاج آل جاجلّون ؛ أو اجتماعية ، لأن الأنظمة الاجتماعية الملائمة للارستقراطية توجد في البلدين . وبالمقابل ، ظهر بعض الحذر حيال ألمانيا في الأوساط السياسية القائمة على السلطة في بودابست . لأن الهونغاريين لا يريدون أن يمتصوا في أوربة - الوسطى التي يوجهها الألمان . ولذلك حاولت إعادة النظر الهونغارية أن تجد في روما منذ زمن طويل ، وزناً موازياً ضد نفوذ برلين . وهكذا كانت الحكومة الهونغارية دوماً في نزاع من المنظمات التي تشكلت في

هونغاريا على مثال الحركة الهتلرية ، وبخاصة حركة الصلبان المزينة بالسهام التي كان يوجهها الهونغاري سالازي ، وكانت منسوخة عن الحركة الهتلرية .

لقد كانت الحكومة الهونغارية في حالة صعبة لتأمين مزاعمها في إعادة النظر ، وفي الوقت نفسه ، لعدم التسليم بطغيان ألمانيا عليها . وكلما مرت السنون سيطر الألمان على إعادة النظر لهونغارية ، ولم تعد المقاومة ممكنة . وهكذا تغلغل النفوذ الألماني في هونغاريا ، انطلاقاً من ١٩٣٤ ، على الصعيد الاقتصادي ، وبشكل سريع للغاية : فقد وقع اتفاق بين البلدين ينص على أن تشتري ألمانيا المحاصيل الزراعية الفائضة في هونغاريا ، والمانغانيز والبوكسيت (فلذ الالومنيوم) . وتضاعف هذا النفوذ الاقتصادي ، بعد ١٩٣٤ ، بنفوذ سياسي . ومع أن رجل الدولة الهونغاري **غومبوس** بقي معادياً لحركة السالازيين ، فقد شجع معاداة السامية التي اتسعت على الصعيد الفكري ، على الأقل . ومن جهة أخرى ، وافقت هونغاريا على الأنشلوس ، وأسهمت في تمزيق تشيكوسلوفاكيا في أيلول ١٩٣٨ ، وأعطيت سلوفاكيا الجنوبية . وفي ربيع ١٩٣٩ على أثر الحوادث التي مر ذكرها ، أعطيت أوكرانيا المتاخمة لجبال الكربات . ومن المهم مع ذلك ، أن نشير إلى أن وزير الشؤون الخارجية الهونغاري **تيليكي** ، أوصل ، في ٢٤ تموز ١٩٣٩ أيضاً ، رسالة إلى هتلر يصرح فيها بأن هونغاريا لن تشارك مطلقاً ولن تقبل عملاً عسكرياً ضد بولونيا . وحاولت هونغاريا ، بالرغم من كل شيء أن تحافظ ، دون نجاح ، على استقلالها حيال سياسة برلين . غير أن الصحيح الذي يجب أن يقال على الأقل ، هو أن إعادة النظر الهونغارية أفادت التقدم الألماني في أوربه الوسطى .

الفصل الثالث عشر

قضية الدولة المتعددة القوميات[1]

من الممكن القول إن مبدأ القوميات ، في القرن التاسع عشر وحتى في القسم الأعظم من القرن العشرين ، لم يكن موضع مناقشات . لقد قدرت الشعوب أن من الطبيعي والعادل والشرعي أن تتمكن الأمم من تقرير مصيرها بنفسها ، وأن هذا حق محترم ، وأن الحدود السياسية ، حدود الدول ، تتطابق مع حدود الأمم نفسها . وباختصار ، إن قيمة الدولة القومية لم توضع على بساط البحث . وإن تحقيق الوحدات القومية الكبرى في القرن التاسع عشر ، تشكيل الوحدة الألمانية ، والوحدة الإيطالية ، والوحدة الرومانية ، وبالعكس ، في القرن العشرين ، إن دمار الدولة النمساوية ـ الهونغارية ، وتركيا ، والمناقشات التي سيطرت على إبرام معاهدات فرساي في ١٩١٩ ، إن كل ذلك يبرهن على أن مبدأ الدولة القومية ، دولة تكون فيها حدود الأمة و الدولة متطابقة ، كان مقبولاً عموماً .

ومع ذلك ، فقد وجدت ، في القرن التاسع عشر ، أفكار قلقت من النمو الذي أخذته فكرة القومية ، وشككت في مبدأ القوميات نفسه . وجاءت هذه الانتقادات ، في القرن التاسع عشر ، من جانبين مختلفين : أولاً ، في فرنسا ، كان

---

(١) راجع : TH. Schieder, IDEE und GESTALT des Uber- Nationalen Staates (Historische Zeitschrift, 1957).

الخصم الأساسي لفكرة القومية **برودون** . فقد عرض أفكاره بشكل غريب ، وعلى مرأى من دهشة معاصريه العظمى ، بمناسبة حرب إيطاليا ، أي الحرب بين إيطاليا والنمسا في ١٨٥٩ ، التي اشترك فيها نابوليون الثالث . كتب في ذلك العصر رسالة تسمى « الحرب والسلام » ، ووسع هذه الأفكار نفسها فيما بعد في مؤلف يسمى « في المبدأ الفدرالي » . وكان برودون معادياً للوحدة الإيطالية ويرى من سخرية القدر أن يريد الإيطاليون تشكيل دولة ، وفي سياق الحرب شجب سياسة نابوليون الثالث الملائمة لمبدأ القوميات . وكان بالعكس نصيراً للعنصر النمساوي . ودافع برودون عن موقفه مبرهناً على أن الأمم الكبرى نكبة ، وأنه يجب بالعكس إنشاء دول صغيرة مرتبطة ببعضها بالمبدأ الفدرالي . وعلى هذا النحو تستطيع الجماعات الصغيرة أن تدير نفسها ، وأن تكون سيدة نفسها . ويرى في هذه الوحدات الصغيرة دواءً ضد المركزية التي شهر بمساوئها . ومدح في مؤلفاته الدولة المتعددة القوميات ، حتى إنه في معرض فرنسا ، كتب : « لا بأس ، من أجل إخاء الأمم ، أن يوجد في فرنسا فلاماندیون ، وألمان ، وإيطاليون وباسكيون (بشكنس) . إن الاستثناءات تعلم الشعب أن العدل فوق اللغة ، والعبادة ، والصورة : وأكثر من جميع تضاريس الأرض ، وتنوعات الأعراق ، إن كل ما يخلق الوطن ، إنما هو المصلحة العامة للحضارة ، الحق الذي يجب على الشعوب أن تتحمله فيما بينها » . وهذه الجملة الأخيرة هامة للغاية لأن الدولة المتعددة القوميات أعلى ، بالنسبة لبرودون ، من الدولة القومية ، لأنها نوع من التربية للشعوب لتتفاهم فيما بينها .

ولكن نقد الدولة القومية لم يأت فقط من برودون وحده ، بل نجده في العصر نفسه ، في ألمانيا ، عند عدد من خصوم الوحدة الألمانية ، أي الرايخ البسماركي ، وبخاصة عند كاتب نشر عدة كراريس ضد بسمارك وهو **كونستانتين فرانتز** ، وهذه النزعة توجد أيضاً عند عدد من الكتاب الكاثوليك

في العصر نفسه . ولكن كونستانتين فرانتز ، في وجهة نظره ، يعارض وجهة نظر برودون ، الذي كان يستحسن الوحدات الصغيرة . أما فرانتز ، فعلى العكس ، كان يستحسن الوحدات الكبرى . وبوجهة النظر هذه التي تشجب الرايخ البسماركي الذي يراه غير كاف ، بالقوة وبالشعب ، لتأليف دولة كفء لأن تلعب دورها في أوربة الوسطى . لقد كان مشجعاً للوحدات السياسية الكبرى التي يسود فيها النظام الفدرالي .

ونجد في الأدب السياسي للقرن التاسع عشر ، هنا وهناك شجباً منعزلاً للدولة القومية ، وتفوق الدولة المتعددة القوميات . ولنذكر على سبيل المثال ، الحقوقي الألماني من أصل سويسري ، بلونتشلي ، فقد كتب في ١٨٧٠ : « إن الدول الأكثر تطوراً لا تقتصر على قومية واحدة ، ولكنها تضم عناصر قومية في نظام إنساني أعلى منها » . وكذلك الإنكليزي الكاثوليكي ، اللورد أكتون ، الذي كان شاهداً عظيماً للغاية للحوادث الكبرى التي ألفت تشكيل الوحدات القومية ، فقد كتب : « إذا عملنا ، كما يجب ، من الحرية هدفاً للمجتمع المدني ، والوسيلة لرفع معنويات (أخلاق) المواطنين ، فعندئذ نستنتج بأن الدول الكاملة هي التي تضم قوميات متميزة دون أن تضطهدها أو تقهرها . إن نظرية القوميات مرحلة رجعية في التاريخ ، وحكمها مطبوع بالدمار المادي والمعنوي » . ونجد عند هؤلاء الكتاب مثل سويسرا أمام أعينهم ، وهو المقترح غالباً كمثل كامل للدولة المتعددة القوميات . لأننا نجد ، في نفس هذه الوحدة السياسية ، أن سويسرا تضم ثلاث قوميات باقية : الألمانية ، والفرنسية ، والإيطالية ، دون أن نحسب أيضاً القوميات الثانوية . إن سويسرا منذ دستور ١٨٤٨ تعتبر المثال النموذجي للدولة الاتحادية المتعددة القوميات ، حيث يوجد لكل كانتون دستوره الخاص ، وهيئاته السياسية الخاصة . إن سويسرا ممثلة ، في نظر عدة كتاب ، كدولة ترتفع فوق

وشائج الدم واللغة ، ويبرهن على جودة هذه المؤسسات بدليل أن القضية اللغوية سويت على صعيد الكانتون ، ولم تقلب أو تعكر علاقات الكانتونات فيما بينها .

ومن البديهي أن تعطى سويسرا باستمرار كمثال لمختلف الدول وبخاصة للدول التي توضع عندها قضية القوميات . ونذكر بخاصة أن أحد منظري إعادة بناء النمسا ، فيشوف ، الذي تقع كتاباته نحو ١٨٧٠ ، برهن غالباً جداً على أن النمسا بخاصة يجب أن تتحول على مثال سويسرا . ولكن سويسرا تؤلف دولة صغيرة تماماً ، ومن جهة أخرى ، مجهزة بتقاليد ديمقراطية قديمة جداً . والقضية فيها أبسط للغاية مما في النمسا ـ هونغاريا التي كانت في الدور الممتد بين ١٨٥٧ و ١٩١٤ ، الممثل النموذجي للدول المتعددة القوميات .

إن الدفاع عن الدولة المتعددة القوميات قد تصوره في الغالب عدد من الكتاب السياسيين الذين يرون أن النمسا يمكنها ، باعتبارها دولة متعددة القوميات ، أن تؤدي رسالة في داخل أوربة . وقد لاحظ هذه الفكرة بوضوح كتاب مسيحيون ، مثل الحقوقي لاماش بخاصة . فقد كتب أثناء حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ : « إن التنظيم ، في القرن التاسع عشر ، لأكبر جزء من الأمة الألمانية ، والأمة الإيطالية ، والأمة الرومانية ، في دولة واحدة ، أدى إلى الإفراط في اعتبار الفكرة القومية . والمهم أن تعتبر الروابط الاقتصادية الناجمة عن التعايش الزمني التي لا يمكن أن تتضرر دون خسارة كبرى . وإن الدولة المتعددة القوميات المنبثقة عن التاريخ كالدول القومية بصورة محضة لها تبريرها الكامل في الحد الذي تؤمن فيه لمختلف الشعوب إمكانية تنمية قدراتها وتمنع استغلال الواحد للآخر . وإن تعايش عدة فرديات قومية في منظومة دولانية واحدة يساعد بين القوميات على تنمية التي ظلت متأخرة في نموها . وإن دولة فوقمية (فوق قومية) منظمة بشكل ملائم يمكن أيضاً أن تصبح نواة لاتحاد أمم مسالمة على القارة

نفسها » . وهكـذا يعني موقف لا مـاش بـاختصـار ، أن النمسـا مثـال أيضـاً لهـذه العـالميـة المسيحيـة التي سـادت في قرون العصر الـوسيـط وأمنت سـلام أوربــة ، وبالتالي فإن النمسا ، باعتبارها دولة متعددة القوميات ، تحمل رسالة حقيقية .

ومع ذلك ، يجب أن نتساءل مـا إذا كانت النمسـا ـ هونغـاريـا قـد أدت بحق رسالتها كدولة متعددة القوميات . وفي هذه المسألة ، يوجد في التـاريخ الحـالي ، أطاريح مختلفة ومتعارضة . فقد حـاول عـدد من المؤرخين النمسـاويين أو الالمـان الحـاليين ، ولا سيا هـوغـو هـانتش ، البرهـان على أن النمسـا ـ هـونغـاريـا أوفت برسـالتهـا التي وقعت على عـاتقهـا ، و أمنت إلى الحـد الأعظم تنميـة القوميـات ، وشكلت ، بالإجمال ، نوعـاً من الأمن لجميع الشعوب التي تؤلف جزءاً منهـا ؛ وإن دمار هذا البناء الواسع قد جاء أخيراً من الخارج ، وإن هذا الـدمـار كان انتصـاراً بائساً للقومية . ولكن هذا المفهوم المتفائل لرسالة النمسا وضع بالعكس من جديـد على بساط البحث من قبل مؤرخين ينتمون إلى الـديموقراطيـات الشعبيـة . وهـذه بخاصة حالة المؤرخ الهونغاري جول ميري الذي تناول في المجلة الهونغاريـة ، سـازا دوك لعام ١٩٦١ ، مفاهيم هانتش ، وهـاجمهـا بعنف . وهـذه أيضـاً حـالـة المؤرخ اليوغوسلافي زويتر في مؤلف لـه بعنوان : « ملكيـة آل هـابسبورغ » ١٩٦٠ ، وهو أكثر اعتـدالاً من ميري إلا أنـه على الأقـل معـارض لمفـاهيم هـانتش والمـؤرخين النمساويين . إن أطروحة هؤلاء الكتاب هي أن بقاء النمسا ـ هونغاريا يعود فقط إلى إعياء وإلى انقسام الشعوب التي أخضعتها لنيرها . وعلى كل حال ، فـإن هؤلاء المؤرخين أوضحوا سيطرة النمسا ـ هونغاريا التي تعتمد على الوضع المتفوق لطبقتين اجتماعيتين : أولاً البورجوازيـة الليبراليـة الألمـانيـة التي سيطرت في ڤينّـا وأرادت إجبار النمسا على البقاء دولة ألمـانيـة ، ليعمل منهـا سنـداً من أسنـاد الإمبريـاليـة الألمانية .

وفي الحقيقة ، بالنسبة إلى هؤلاء المؤرخين ، إن أوربه - الوسطى التي يقول بها نومان ليست إلا واسطة لإخفاء هذه الإرادة الإمبريالية للبورجوازية الألمانية ؛ وتأتي بعد ذلك ، الأرستقراطية المجرية التي لا تقبل بأي سيطرة على امتيازاتها . وفي الواقع ، حسب هؤلاء المؤرخين ، إن الدولة المتعددة القوميات النمساوية - الهونغارية ، مؤسسة على سيطرة أمتين ، أو على الأصح ، على سيطرة طبقتين مسيطرتين في أمتين : البورجوازية الألمانية والأرستقراطية المجرية . وبالتالي فإن النضال من أجل المساواة بين القوميات كان نضالاً اجتماعياً وثورياً قبل كل شيء ؛ وبشكل أدق ، إن هؤلاء المؤرخين يأخذون على الاجتماعيين - الديموقراطيين النمساويين أنهم لم يفهموا الطابع الثوري والاجتماعي لهذا النضال ، وأنهم تحت شكل الاستقلال الذاتي الثقافي ، قبلوا ، في الواقع ، سيطرة الطبقات الموجهة ، وهذا النضال لا يمكن أن يحل إلا بتدمير الدولة القائمة . وقد دافع مؤرخ تشيكي عن هذه الأطروحة وكتب في ١٩٦٠ : « إن النضال من أجل المساواة في الحقوق لجميع أمم وقوميات النمسا - هونغاريا كان نضالاً من أجل استلام الطبقة الكادحة للسلطة السياسية » .

ودون أن نتحيز في هذا النقاش ، يبقى على الأقل أن النمسا - هونغاريا لم تنجح عملياً في تأمين التنمية الكاملة للقوميات ، وانطلاقاً من ١٩١٨ ، يجب أن ننتقل نحو آفاق أخرى لدراسة الدولة المتعددة القوميات ، أي نحو الاتحاد السوفياتي . وفي الواقع ، إن المهم جداً هو أن نلاحظ أن مفهوم القومية في الاتحاد السوفياتي خرج من انتقاد الحالة التي كانت في النمسا - هونغاريا . وقد أرسل لينين ستالين في عام ١٩١٢ لدراسة مشكلة القوميات في الملكية الثنائية ، وأتى من إقامته في ڤينّا بكتاب يسمى « الماركسية والمشكلة القومية » . والمهم أن نلاحظ أن النتائج ، التي توصل إليها ستالين ، قد تناولها لينين من جديد ونوّعها ، ووسع

في عدة مقالات ظهرت في سياق سنتي ١٩١٣ و ١٩١٤ ، ونشرت في المجلد العشرين من آثاره تحت العنوان : « حق الأمم في تقرير المصير » .

إن موقف لينين في هذه المقالات يقع في معارضة من جهة ، مع مفاهيم رينر ، ومن جهة أخرى ، مع مفاهيم روزا لوكسمبورغ . من حيث المعارضة مع رينر ، نرى أن لينين لم يقبل أكثر من ستالين بنظرية الاستقلال الذاتي الثقافي وزعم بأنها لا تفيد إلا في الدفاع عن المفاهيم المنحطة للبورجوازية ، وأخذ على رينر أنه أراد أن يحافظ على قيم ثقافية قومية جنح العصر الرأسمالي إلى تدميرها . وعليه ، ففي رأي لينين ، إن مفهوم رينر مفهوم عفى عليه الزمن وفي غير زمانه . ومن حيث المعارضة مع روزا لوكسمبورغ التي درست بخاصة قضية القوميات بمناسبة موضوع بولونيا ، وأكدت ، بالنسبة للطبقة الكادحة ، بأنه لا يوجد على وجه الدقة ، إلا قضايا طبقة . وترى ، بأنه لا يوجد لها إلا ثورة عالمية ، وبعدها لن توضع القضية القومية . وعليه فإن روزا لوكسمبورغ لا تعلق أي أهمية على القضايا القومية ، حتى إنها تذهب إلى القول مثلاً ، بمناسبة بولونيا ، بأنه من الخطأ تماماً ، من وجهة نظر الثورة العالمية ، أن يراد إعادة بناء بولونيا . وأن الثورة يجب أن تقوم في عناصر بولونيا الثلاثة : العنصر النمساوي ، والبروسي ، والروسي . وإن فكرة إعادة بناء بولونيا فكرة رجعية . ولم يقبل لينين كذلك هذا الشكل من الرؤية . إن الأمة ، في رأيه ، طبقة تاريخية من الرأسمالية الصاعدة : إذن هي مفهوم بورجوازي أصلاً . ويسيطر عليها النزاع من أجل الأسواق ، والأمم تتألف كما هي ، تحت توجيه البورجوازية لتصبح دولاً قادرة على فتح الأسواق وتنميتها . والطبقة الكادحة ، التي تحاول البورجوازية أن تجرها في نزاعاتها ، يجب عليها ، بالبداهة ، ألا تهتم بها . وإن المنازعات القومية ليس لها بالنسبة للطبقة الكادحة أيْ معنى عميق . ولكن ألهذا يجب على الطبقة الكادحة ألا تهتم مطلقاً بالمنازعات القومية ؟ لا ، يصرح لينين ، يجب عليها أن

تدعم مبدأ تقرير مصير الشعوب لأن هذا المبدأ ، مبدأ تقرير المصير ، يساعد الكادحين على الاتحاد فيا بينهم فيا وراء حدودهم وعلى التعاون فعلاً .

إن وجهة النظر القومية لها أهميتها في نظر لينين ، لأن النزاع القومي يصبح ، بالنسبة له ، عنصر تعارف ، والتحام ، نوعا ما بين مختلف الطبقات الكادحة المنفصلة عن بعضها . ويختتم لينين ، وهنا يتكلم عن القضية القومية في روسيا ، بقوله : « إن حالة الظروف هذه تفرض على الطبقة الكادحة في روسيا عملاً مزدوجاً أو بالأحرى نضالاً على جبهتين : أحدهما ضد كل قومية ، ويأتي في الأول القومية الروسية الكبرى ؛ والثاني الاعتراف لا بالمساواة الكاملة في الحقوق لكل القوميات عموماً فحسب ، وإنما أيضاً بحقها في بناء دولة ، وهذا يعني الاعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها ، وبانفصالها . وإلى جانب ذلك على وجه الدقة ، لتأمين نجاح النضال ضد كل نوع للقومية في كل الأمم ، وصيانة وحدة نضال الطبقة الكادحة والمنظمات الكادحة ، وانصهارها الوثيق في المجموعة الأممية ، بالرغم من نزعات البورجوازية في تحريك وإثارة النعرة القومية » . إن المساواة التامة للأمم ، وحق الأمم في تقرير مصيرها ، واتحاد عمال كل الأمم ، هذا هو البرنامج القومي الذي علمته للعمال الماركسية وتجربة العالم بكامله ، وتجربة روسيا . ومذهب لينين هذا كان في أصل بناء الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ، كما ظهرت في دستور ١٩٢٤ . وبصورة أوضح أيضاً في دستور ١٩٣٦ . إن المبادئ التي تسيطر على بناء هذه الدولة المتعددة القوميات السوفياتية هي الآتية : مساواة الشعوب في روسيا ، حق الشعوب في تقرير مصيرها ، حق الانفصال ، إذ يمكن لكل شعب أن يترك الاتحاد بحرية ، والإلغاء التام للامتيازات المخولة لبعضها ، والاعتراف المطلق بلغة أبناء البلاد الأصليين لغة رسمية لكل دولة . وأوجد دستور ١٩٣٦ نظاماً معقداً غاية التعقيد للفدرالية على درجتين ـ لأن الجمهورية الاشتراكية الواحدة يمكن أن تضم في داخلها عدة

جمهوريات مستقلة ذاتياً ـ يجمع شعوباً من مستويات ثقافية واقتصادية مختلفة للغاية ، و تجد فيه الشعوب الأكثر انحطاطاً نفسها مشدودة بالشعوب الأكثر ارتفاعاً من وجهة النظر الثقافية والاقتصادية ، ويجد فيه كل واحد منها نفسه في أي حين حراً في تقرير مصيره ويكسر الاتحاد . ولا يمكن أن يوضع موضع شك هذا الواقع وهو أن القوميات ، عكس ما هو في روسيا القياصرة ، عرفت ، في إطار الاتحاد السوفياتي ، نمواً فائقاً لفولكلورها ، وتقاليدها الشعبية ، ولغتها ، وثقافتها .

ومع ذلك ، فإن خصوم النظام السوفياتي ينبهون إلى أن هذا النظام في الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ، ليس حراً إلا في الظاهر ، لأنه متماسك بجهاز الحزب الشيوعي وهو جهاز مركزي ، و بالتالي ، وفي الواقع ، إن الدستور الفدرالي يخفي استعماراً فكرياً وسياسياً حقيقياً للمناطق الأقل نمواً في روسيا .

هذا هو النقد الموجه إلى الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ، وسيوجه هذا النقد انتباهنا إلى شكل أخير للدولة المتعددة القوميات كما توجد حالياً في أوربه ، وهي **يوغوسلافيا** . والانتقادات التي وجهت إلى نظام الدولة المتعددة القوميات الروسية قال بها خاصة عدد من الرجال السياسيين اليوغوسلافيين من محيط الرئيس تيتو . ويقصد بخاصة **كارديلي و جيلاس** . ونجد في كتاباتهم مفهوماً جديداً للدولة المتعددة القوميات استوحى منه دستور يوغوسلافيا الحالية ، وانطلاقاً منه عرفوا ما يسمى الفدرالية (الاتحادية) اليوغوسلافية ويجب القول إن هذه المفاهيم الاتحادية كانت قديمة للغاية في أوساط اليسار الصربية ، بخاصة ، ووسعها بشكل عظيم تماماً ، في العصر ، عام ١٨٧٥ ، الاشتراكي الصربي **ماركوفيتش** .

إن دولة يوغوسلافيا المتعددة القوميات تستند على مبدأين أساسيين :

أولاً ، على فكرة **الفدرالية السواسية** . فعلى نقيض يوغوسلافيا التي نظمت بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ ، على أساس وحدوي ومركزي ، نرى أن الدولة ، التي أوجدها تيتو ، تدع مكاناً أساسياً للسيادة القومية لكل من الجمهوريات الشعبية . وهكذا ، نجد في دستور الدولة اليوغوسلافية في ١٩٤٦ ، أن كل جمهورية من الجمهورياتَ - ومن بينها الجمهوريتان الهامتان : كرواتيا وصربيا اللتان سيطر عداؤهما على تاريخ يوغوسلافيا - أخذت سيادة حقيقية .

المبدأ الثاني ، هو **الحكم الذاتي على صعيد القومون** . فقد انطلق المنظرون اليوغوسلافيون من المذهب اللينيني في فناء الدولة . لقد علّم لينين بأن المثل الأعلى الذي ينبغي الوصول إليه هو الزوال التدريجي للدولة ، لأن الدولة أداة قسر بين أيدي هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك . وبرهن المنظرون اليوغوسلافيون على أن هذه النظرية في فناء الدولة قد نسيت تماماً ، وأهملها السوفياتيون ، وأن هؤلاء بالعكس أوجدوا دولة بوروقراطية ، ولم يشكلوا ، باختصار ، إلا نوعاً من رأسمالية الدولة . أما اليوغوسلافيون فقد تمسكوا حرفياً بهذا المفهوم في فناء الدولة وأرادوا أن يثيروه وذلك بأن سحبوا من الدولة الوظائف الإدارية وأعطوها للقومون . وهكذا أعيدت للعمال الرقابة على الإنتاج ، وأمن للقومون الحكم الذاتي الشعبي ، وسوي من القومون الاجتماعية - الاقتصادية الوحدة السياسية والأرضية للدولة الجديدة . وهكذا أنشئت ، على صعيد الحكم المحلي ، مجالس المنتجين من أدنى السلم الاجتماعي إلى أعلاه .

وهكذا نما في يوغوسلافيا شكل جديد للدولة المتعددة القوميات .

وفي الختام ، إن الدولة المتعددة القوميات تتطلب بألا تعتبر الأمم مطلقاً غايات في ذاتها ؛ وأن تكف هذه الأمم عن التلاعب ، لحسابها الخاص ، بالعوامل اللاعقلانية ؛ وأن تخضع بالتالي ، طواعيةً ، إلى نظام أعلى . فعلى التخلي عن

القومية تقوم الدولة المتعددة القوميات . وعلى اعتبار أن هذه الشروط لم تستوف ، فإن الملكية النمساوية - الهونغارية ، بالرغم من الموارد التي تحتويها ، وبالرغم من المحاولات العظيمة التي تصورها عدد من رجالها السياسيين ، لم تؤد الرسالة المخولة إليها .

القسم الثاني

الحركات القومية السلافية

في جنوب شرقي اوربه حتى ١٩١٤

المدخل

الظروف العامة للحركات القومية السلافية

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

الحدود الزمنية

إن التاريخ ١٨٧١ ، من وجهة نظر الحركات القومية ، في أوربه الشرقية والجنوبية ، لايعني شيئاً عظيماً . فهو يسجل ، في الحقيقة ، إنجاز الوحدة الألمانية الذي نشأت عنه علاقة جديدة للقوى بين الدول الكبرى ، علاقة جديدة لها حوادثها الطارئة في آن واحد على الفكر القومي للدول المتشكلة قبل هذا التاريخ ، وعلى الأقليات القومية التي تعيش في نطاق هذه الدول . وإذا أخذنا مثالاً واحداً ، فمن الواضح أن ثورة البولونيين ، في ١٨٦٣ ، ضد السيطرة الروسية ، كانت أهم بكثير من ١٨٧١ في التاريخ القومي للشعب البولوني . وفي البلقان نجد نفس الحال : فالحرب الروسية - التركية في ١٨٧٧ ، ومعاهدة برلين في ١٨٧٨ هما معلم له دلالة أكثر بكثير من ١٨٧١ .

ومع ذلك ، فإن ما يؤخذ بعين الاعتبار هو السنوات المجاورة لـ ١٨٧٠ ، لأن الحركات القومية أخذت آنذاك طابعاً آخر تماماً . وعلى كل حال ، يجب ألا نحاول أن نعلق كل الحوادث الأساسية لسنوات ١٨٦٠ - ١٨٧٠ على التاريخ ١٨٧١ .

وعلينا أن ندرس أولاً مصير الجماعات البشرية التي تؤلف الأقليات القومية في نطاق دولة تسيطر عليها . وهذه حال البولونيين والشعوب البالطية في

روسيا ؛ وصربيو البوسنة الذين عاشوا في الإمبراطورية التركية حتى ١٨٧٨ ، ومن بعد في نطاق الإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية ؛ وحال البلغاريين تحت السيطرة التركية قبل ١٨٧٨ ، وأيضاً ، بصورة جزئية ، تحت السيطرة التركية حتى ١٨٨٥ . وفي هذا التاريخ ، تشكلت بلغاريا التي تضم تقريباً جميع بلغاريي البلقان .

ولكننا نريد أيضاً دراسة قوميات الدول المتشكلة ، وهذا ما يجعل الموضوع أوسع بكثير مما يظهر لأول وهلة .

ظهرت هذه القوميات على صعيدين :

أ ـ في النضال ضد الأقليات القومية التي تحتل مكاناً في هذه الدولة . والعلاقات بين هذه الأقليات القومية والدولة المسيطرة يمكن أن تكون متنوعة جداً ، لأن هذه الدول يمكن أن يكون لها سياسة ليبرالية ، أو بالعكس سياسة ممثلة . وهذه السياسة الثانية هي التي سيطرت بالضبط في الدور الذي ندرسه .

٢ ـ في المطالب الخارجية ، في الرغبة في ربط أقليات خاضعة لسيطرات أخرى : إن روسيا ، في عصر الكسندر الثالث ، في سنوات ١٨٨٠ ـ ٩٠ ، طبقت سياسة تمثل أو قهر القوميات ، عانى منها بخاصة البولونيون والبالطيون . وبين الحربين العالميتين ، عندما امتدت بولونيا ، التي أعيد بناؤها ، إلى الشرق على أراضي كانت تاريخياً تؤلف جزءاً من بولونيا ، ولكنها أصبحت مأهولة في الحقيقة في جزء كبير منها بالليتوانيين ، وبالروس البيض . وبالاوكرينيين الذين لا ينطقون باللغة البولونية ، كان الاتحاد السوفياتي يطالب بالأراضي التي ألحقتها بها عند ذلك الحين ، وتؤلف اليوم جزءاً من جمهورية روسيا البيضاء والجمهورية الأوكرانية . وكذلك بروسيا التي حصلت على جزء هام من بولونيا في آخر القرن الثامن عشر ، وحاولت أن تجرمن الجزء البولوني الذي ألحقته بها وهو منطقة

بوزنـان . وعنـدمـا تشكلت بولونيـا ، في ١٩١٨ ، مع الممر البـولـوني الـذي يصـل مباشرة بولونيا القارية بالبحر ، طالبت بهذه المنطقة باسم الأقليات الألمـانيـة التي كانت في الوقت نفسه غارقة تقريباً بالاستعمار البولوني .

ومن البديهي ، أننا لن ندرس قومية الدول الكبرى إلا من وجهة نظر ضيقـة في علاقاتها مع الأقليات القومية . وإلا فهـذا معنـاه إعـادة التـاريخ الكامل لهـذه الدول .

وهذه الأقليـات القوميـة إمـا أنهـا تعيش في نطـاق هـذه الـدول ، فهي إذن أقليات خارجية وافدة ؛ وإما أقليات قومية من نفس طبيعة القومية المسيطرة في الدولة ، ولكنها تعيش في الخارج وتطالب بها هذه الدولة .

ولكن القومية ليست قاصرة على الدول الكبرى ، بل هي أيضاً قومية الـدول الصغرى ، والأمم الصغرى . بخاصة ، التي تشكلت دولاً في دور حديث . وهكـذا نرى ، في البلقان ، العاطفة القومية اليوغوسلافية ، أي العاطفـة القوميـة لسلافيي الجنوب ، وجدت إطارهـا الأرضي في ١٨٧١ . ففي هـذا التـاريخ حققت صربيـا - مع الجبل الأسود - وهي المنطقة الوحيـدة المستقلـة في البلقـان نصف - استقلال ضد الأتراك في بـدايـة القرن التـاسع عشر بعـد الثورة التي قـامت بهـا وهي ثورة **الهـايـدوك** ، الأشقيـاء ، الـذين كانـوا في الـوقت نفســه وطنيين ، وثـورة القره جـورجيين في ١٨٠٣ و ١٨٠٤ . وأدت هـذه الثـورة الصربيـة إلىالاعتراف بـإمـارة وراثية في ١٨٣٣ ، وستصبح مملكة وراثية مستقلة تماماً ابتداءً من ١٨٨٢ .

وهـذه الـدولـة التي كانت في ١٨٧١ صغيرة نسبيـاً ، هـذه الصربيـا الصغيرة تلامس منـاطق سلافيـة : من جهـة ، جزءاً عظيمـاً من مـاكـدونيـا ، في الجنـوب والشرق ؛ ومن جهة ، في الغرب ، البوسنة ، وكانت تطالب بها باعتبـارهـا أرضـاً

مأهولة بالصربيين . ويجب أن نلاحظ أن هذه القومية كانت مطالبة في الوقت الذي جعلها الضعف السياسي تابعة كثيراً أو قليلاً للدول الكبرى ، وبخاصة النمسا - هونغاريا . ولم يكن هذا الطابع التوسعي خاصاً بالدول القوية .

لقد كان القرن التاسع عشر عصر القوميات . ولفهم الدور من ١٨٧١ إلى ١٩٣٩ ، من وجهة النظر هذه ، من الضروري قراءة عدد من التواريخ العامة وفصول عامة من الدور الذي سبقه .

إن الدور الذي يشغلنا انطلاقاً من ١٨٧١ له صفة خاصة : وهي أن فكرة الدولة القومية ذات نزعة عسكرية وعدوانية ، حتى على الصعيد الديني ، قد تأكدت عبر أوربه كلها .

وفي البلاد التي ندرسها ، يتصف هذا الدور بسياسة التمثل ، وهذا يعني الاضطهاد والقهر ، لأن التمثل لايحدث دون تضحية الصفات الأصيلة لجماعة بشرية معينة ، كاللغة ، والدين ، والحريات السياسية أو الإدارية . وهذه حال الإمبراطورية الروسية ، في زمن الكسندر الثالث ، بالنسبة إلى أتراك أوربه ، والأوكرانيين والشعوب البالطية والشعوب التي تسكن فيا يسمى أقاليم الغرب ، الليتوانيين والروس البيض ؛ وبالنسبة أخيراً إلى البولونيين . وهذه أيضاً حال النمسا - هونغاريا بالنسبة إلى الأقليات الإيطالية أوسلافيي مناطق الأدرياتيك ؛ وأيضاً إلى أقليات البلقان ، وهذا بخاصة انطلاقاً من اللحظة التي احتلت فيها النمسا البوسنة ، في ١٨٧٨ . وستضمها في ١٩٠٧ لتخضعها إلى تمثل أقوى ، وعلى الأقل ، على الصعيد الإداري .

ولكن هذه الصفات الجديدة للدولة تنطبق أيضاً على القوميات التي تكاد تتشكل دولاً مستقلة ، مثل صربيا ، وحتى على القوميات التي قسمت ، مثل بولونيا . وهذا الحادث هنا يلفت النظر ، لأن البلاد كان لها ماضي دولة - أي

كانت دولاً ـ بعيد كثير أو قليلاً . إن قوميتها ليست على قدر أهميتها ، حتى ولا على وجودها ، وبخاصة عندما يكون ماضي الدولة حديث العهد ، وتظهر بحركية عدوانية بخاصة . وهذه حال صربيا في بداية القرن العشرين ، وحالة بلغاريا أيضاً . وحتى عندما تكون الأمة مقسمة ، ولكنها عرفت في الماضي ، كبولونيا ، عصوراً مجيدة ، عصور عظمة ، يوجد تقليد لروح الفتح ، مازال موجوداً ، ويعبر عن نفسه نظرياً ، حتى قبل أن تتشكل الدولة من جديد . وهذا التعبير يمكن أن تتناوله الدولة الجديدة . وعلى هذا النحو بولونيا التي كانت قد شكلت في السابق مع دوقية ليتوانيا ـ الكبرى مملكةً امتدت من البالطيك حتى البحر الأسود . وهنا توجد مملكة ثنائية كانت تضم بولونيا وليتوانيا ، وليست ليتوانيا بالمعنى الضيق للكلمة أي البلاد التي يسكنها الليتوانيون فقط ، وإنما ليتوانيا الكبرى . وعندما أعيد بناء بولونيا بعد الحرب العالمية الأولى ، لم تقبل بأن تكون حدودها الشرقية ماكان يسمى خط كورزون ، أي الخط الذي كان قد اقترح في مؤتمر السلام . وبعد حرب مع الاتحاد السوفياتي ، فرضت ، بمعاهدة ريغا ، في ١٩٢١ ، حدوداً في الشرق أبعد بكثير من خط كورزون وتشمل أراضي كانت تاريخياً جزءاً من المملكة البولونية ولكنها ، في الحقيقة ، لم تكن مأهولة بأكثرية بولونية ، وإنما بخاصة ، بليتوانيين وروس بيض وأوكرانيين .

وفي الواقع ، تنزع القومية إلى تجاوز هدفها باستمرار . وإذا تأسست على اهتمام شرعي بالاستقلال ، فهي تحمل في ذاتها ، وفي جوهرها ، مطاليب أرضية ، وينتج عن ذلك أن الأقليات القومية يجب ألا تدرس فقط في علاقاتها مع الدولة المسيطرة أو مع الدولة المطالبة ، وإنما أيضاً في علاقاتها المتقابلة ، في إطار دولة واحدة ، أو في إطار عدة دول .

إن نزاع القوميات يغذى بحجج لا تستمد من الخصائص الحاضرة للأقليات

القومية فحسب ، وإنما أيضاً من حجج مستمدة من التاريخ ، ومن البديهي ، من التاريخ المفسر لصالح كل من الأطراف المتنازعة .

إن الدور الذي ندرسه هو بالضبط دور توكيد قوي ونزاع عنيف ودائم للقوميات . ولذا يتطلب من المؤرخ صفاءً كبيراً ، وهذا الصفاء يجب أن نحافظ عليه خلال هذه الدراسة مهما تكن عواطفنا الخاصة التي تحملنا إلى جانب الأوكرانيين ، أو البولونيين ، أو الروس ، أو الألمان ، أو إلى جانب الصربيين أو إلى جهة البلغاريين ، أو حتى إلى جانب الأتراك الذين نتكلم عنهم قليلاً والذين افتري عليهم غالباً .

وبمناسبة هذه الصفة العدوانية للقوميات ، وبخاصة المنازعات العنيفة التي تقع باستمرار بين القوميات الصغرى التي تشكلت دولاً حديثاً ، يجب على المؤرخ أن يحترس من حكم قيمة متسرع قد ينزع إلى نوع من الشجب .

فمثلاً ، في المؤلف العام ، أي الكتاب الصغير الذي ألفه ألبير موسّيه تحت عنوان « العالم السلافي » وصدر في ١٩٤٦ ، وله قيمته وأهميته ، نجد هذه الجملة التي فقدت أوهامها :

« إذا قارنا هذه اللوحة ، ويقصد بها لوحة القوميات السلافية ، بظاهرات التضامن السلافية المؤثرة التي شهدتها أوربة منذ قرن ، لأغرينا بأن نتساءل ما إذا لم تكن الأمم الحديثة تجمعات بشرية يجمعها بخاصة وهم مشترك عن أصلها وكره واحد لجارها » .

وخارج عن الشك أن جميع الأمم ، وبخاصة الفتية منها ، التي ترغب في توكيد نفسها ، تبني لحد ما الماضي التاريخي خالطة بين الحقيقة والأسطورة ، ومضيفة للحادث ، ومعطية له تفسيراً مغرضاً . والحقيقة التاريخية دوماً نسبية ،

وأكثر من ذلك عندما تكون هدفاً للأهواء الوطنية . ولكنها انطلاقاً من اللحظة ، التي يندمج فيها هذا الوهم عن الماضي في الوعي القومي ، تصبح قوة يجب أخذها بعين الاعتبار وعلى أي حال ، يجب ألا تقلل مما هو عميق ، وشرعي في جهد الجماعة البشرية للمطالبة باستقلالها أو الدفاع عنه .

وأكثر من ذلك ، إن نمو الوعي القومي يمكن أن يكون سريعاً ، بل وصاعقاً . وإن شباب القومية ، انطلاقاً من اللحظة التي يعبر فيها وجدانها القومي عن نفسه ، حالة انتقالية قصيرة للغاية . ولا يمكن أن يشك بوجود القومية ، وبصلابتها ، بحجة أن تعبيرها حديث تماماً ، لأن العاطفة القومية تؤثر على شكل رسوب . ويشك أيضاً بشرعية حركة قومية في الوقت الذي تنتصر في الوقائع . ويجب ألا يذهب هذا عن البال ، وبخاصة عندما يدرس تاريخ البلقان .

ومن الصحيح أيضاً أن هذه القوميات المحمومة والعدوانية تظهر بخاصة بمعارضتها ، وبكراهيتها حيال جار لها . وهذا ما يمكن أن يسمى مرض القومية الطفولي الذي لا يمكن أن يفيد في شجبها . والواقع ، على وجه الصحة ، إن القوميات تدلي بحججها انطلاقاً من معطيات تفسر تفسيراً مختلفاً بسبب أراض يطالب بها . وهذا الواقع يساعد المؤرخ على التقرب من الحقيقة بالمقارنة على وجه الدقة بين مختلف النظريات .

وعلى هذا النحو توجد حالة نموذجية ، حالة ماكيدونيا ، وهي منطقة متنازعة ، ظهرت عاطفتها القومية في دور متأخر نسبياً ، في آخر القرن التاسع عشر ، أثناء النزاع بين صربيا وبلغاريا لامتلاكها . وكانت القضية معرفة ماستصبح ماكيدونيا هذه إذا حصلت على استقلال حقيقي ، إذا شكلت دولة واقعية ، أو إذا حصلت على استقلال ذاتي ، في إطار اتحادي فدرالي . وفي الدور الذي يهمنا ، نرى أن ماكيدونيا ، بعد أن تأرجحت سلبياً بين الدول السلافية

المجاورة المتشكلة ، أي صربيا وبلغاريا ، بعد ١٨٧٨ ، أدمجت بصربيا بموجب معاهدة بخارست ، في ٣٠ آب ١٩١٣ ، ثم بدولة يوغوسلافيا الجديدة التي أنشأتها معاهدة تريانون ، في ١٩٢٠ ، والتي كانت تسمى : مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفينيِّين . وعندئذ خضعت ماكدونيا لجهد تمثيل ومركزية الدولة الصربية ـ الكرواتية . إلا أنها ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حصلت على استقلال ذاتي لغوي وإداري ، في إطار دولة جديدة وهي : جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية (الفيدرالية) .

وفي الحقيقة ، إن الحرب العالمية الثانية أحدثت في أوربة الشرقية والجنوبية اضطراباً سريعاً وشاملاً .

في الشرق الأوربي ، نجد أن عدة قوميات تشكلت دولاً مستقلة بين الحربين العالميتين : استونيا ، ليتونيا ، ليتوانيا ، قد فقدت استقلالها ، ولكنها استرجعت بعض الاستقلال الذاتي القومي في إطار الاتحاد السوفياتي ، الدولة الاتحادية . والتحقت بالجمهوريات الاتحادية ، إطار القوميات بتعبير حديث نسبياً ، مثل أوكرانيا ، وروسيا البيضاء والجمهوريات التركية المستقلة ذاتياً في روسيا الأوربية . ولا نريد أن نناقش هنا قضية معرفة ما إذا كان هذا الاستقلال الذاتي ظاهرياً أو واقعياً ، وإنما أن نلاحظ أن هذه القوميات ـ القديمة منها ـ كالقومية الأوكرانية ، والحديثة منها كالقومية الروسية البيضاء ، بعد أن خضعت لضغوط ممثلة قومية من جانب الدولة القيصرية في ١٩١٧ ، استطاعت ، في نطاق الاتحاد السوفياتي ، أن تصون أصالتها اللغوية بخاصة .

وأخيراً ، إن تعديل الحدود اقتطع أراضي من الدولة البولونية والدولة التشيكية التي أعيد بناؤها بعد ١٩١٨ . وبعد الحرب العالمية الثانية ، فقدت هاتان الدولتان ، في الشرق ، أراضي لم تكن مأهولة لا ببولونيين ولا بتشيكيين . وفيما

يتعلق ببولونيا ، نرى أن حدودها الشرقية الحالية ، في معظمها ، خط كورزون ، كما حددت في مؤتمر السلام في ١٩١٨ . وأن حدود الدول المستقلة كحدود الدول الاتحادية في الاتحاد السوفياتي تطابق حالياً على قدر الإمكان حدود التجمعات القومية .

وفي أوربة الجنوبية ، وجدت الحالة نفسها ، فقد ساعد الحل الاتحادي الفيدرالي أيضاً على التوفيق ، لحد ما ، بين مصالح الدولة الصربية ـ الكرواتية والقوميات السلافية . وتتألف يوغوسلافيا الحالية من ست جمهوريات : صربيا ، كرواتيا ، سلوفينيا ، الجبل الأسود ، ماكيدونيا ، البوسنه ـ هرسك . ولكل واحدة منها استقلالها اللغوي والإداري . ولا شك في أن حدود الدولة الجديدة لا تتطابق تماماً مع حدود الجماعات القومية : فمن ذلك مثلاً ، أن الحدود الشمالية لصربيا تضم أقليات هونغارية . ومن البديهي ، في المعاهدات ، أن الأمم المغلوبة لا تكون مفضلة أو مستفيدة .

ولكن ، بالإجمال ، إذا وضعت جانباً حالة البلاد البالطية ، التي انتقلت من الاستقلال التام الناجز إلى الاستقلال الذاتي ، يرى أن ترسيم حدود الدول وحدود الدول الاتحادية لا تتبع تقريباً حدود الجماعات القومية اليوم فحسب ، وإنما تعطيها ، بالحل الاتحادي الفيدرالي . مكاناً يتفق وعددٍ من مصالحها الأساسية باعتبارها قوميات .

وهكذا من الضروري الاعتراف بالحدود الحالية التي تطابق حالة ظروف قديمة خاصة وتساعد على الرؤية بوضوح على خارطة القوميات .

هذا ، ويجب توجيه الانتباه إلى هاتين الحالتين :

أ ـ إلى ثلاثة أدوار مميزة ، ثلاث فترات ما بعد الحرب : غداة الحرب العالمية الثانية ، والحرب العالمية الأولى ، والحرب الروسية ـ التركية (١٨٧٧ ـ ١٨٧٨) .

٢ً ـ إلى تغيرات اسم وكتابة المناطق والمدن في الدور الذي يكون مدار نظر .

وهكذا فإن مدينة لمبرغ بالشكل الألماني في غاليسيا النمساوية ، وبالبولوني لفوف ، وبالأوكراني : لفيف . أو عاصمة استونيا ، تالّين كانت تسمى في الإمبراطورية الروسية روفال . وفي استونيا أيضاً ، يرى أن مدينة **تارتو** الجامعية كانت تسمى في السابق دوربات .

ومثال آخر : عاصمة كرواتيا **زغرب** كان اسمها اغرام وهو تشويه لاسم أقدم لـ « زغرب » في زمن الملكية النمساوية ـ الهونغارية .

ثم إن تحديد الحدود العرقية يصنع دوماً قضايا دقيقة : فعندما تمثل الأقلية ما يقارب كامل السكان في منطقة ، وأكثر من ذلك أن يكون لها صفات محددة جيداً ، تميزها عن الأمة المسيطرة ، فإن قضية استقلالها الذاتي أو استقلالها الناجز توضع بعبارات بسيطة بالنسبة إلى الدولة المسيطرة . وهذه مثلاً ، حال البولونيين في مملكة فارسوفيا (وارسو) التي أصبحت ، بعد ثورة ١٨٦٣ ، بلاد نهر الفيستول .

ولكن توجد مناطق متنازع عليها ، مناطق انتقال . ومن الممكن أن تكون الصفات القومية مختلفة في المدن وفي الأرياف . وهكذا يرى في البلاد البالطية ، أن أكثرية سكان بعض المدن ألمانية ، وفي الأرياف استونية أو ليتونية ، ومن الممكن أن تعارض الصفات القومية بعضها بعضاً على بلاد واسعة ، مثل ليتوانيا الكبرى القديمة ، التي كانت طويلاً متنازعة في الماضي بين الدولة البولونية في الغرب ، وروسيا في الشرق ، والإمبراطورية العثمانية في الجنوب . وكانت ليتوانيا الكبرى تغطي وقائع قومية مختلفة جداً من وجهة نظر اللغة ، والدين ، والماضي التاريخي ، والمصالح الاقتصادية نفسها . وقد حذفت الإمبراطورية العثمانية بسرعة . ولكن من الممكن أن يلاحظ ويتابع في هذه المنطقة كلها ، حتى القرن

التاسع عشر ، نزعة متعاطفة مع روسيا ونزعة متعاطفة مع بولونيا ، في كل من الأقليات القومية التي تسكن هذه المنطقة . بيد أن حذف الأتراك القديم ، وزوال الدولة البولونية في آخر القرن الثامن عشر ، غيّرا معطيات القضية ، ولكن هذه القضية لم تبسط من أجل ذلك .

وكان الجزء الجنوبي كله من هذه المجموعة من ليتوانيا القديمة ، في غرب نهر الدنيبر ، أوكرانياً غير بولوني ، حتى ما سمي روسيا الكارباتية التي يؤلف جزء صغير منها قسماً من تشيكوسلوفاكيا بين الحربين . واللغة أوكرانية والدين أرثوذوكسي . ومع ذلك ، ومن وجهة النظر الأخيرة هذه ، توجد نحو الحدود الغربية أقليات تقارب لغتها الأكرانية ، ولكنها ليست أرثوذوكسية ، بل موحدة وتقرب الكاثوليك بتعلقها بروما ، ولكنها تحافظ على طقسها الشرقي . وهنا يوجد فارق لون ديني يضع هذه الأقلية القومية في تعارض مع البولونيين الذين تتجه شطرهم بالدين ، ومع أورثوذوكس أوكرانيا من نفس القومية . وصعداً إلى الشمال يوجد الروس البيض الذين يتكلمون لغة تقرب الروسية والبولونية ، غير أن جزءاً منهم يوجد بالضبط على الأرض الليتوانية - البولونية وألحقوا من بعد بالإمبراطورية الروسية . ويقصد بذلك في الإمبراطورية القيصرية في حكومات **غرودنو وفيلنو** ، ولأسباب تاريخية ولغوية ودينية ، وضعت القضية القومية بعبارات معقدة جداً .

وتوجد منطقتان أخريان يجب أن نوجه انتباهنا إليهما :

أ - ماكيدونيا ، وكانت موضع خلافات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، بين صربيا وبلغاريا .

٢ً - منطقة الشمال الغربي من يوغوسلافيا بين الحربين العالميتين : البلاد الكرواتية والسلوفينية التي يصطدم فيها الألمان والإيطاليون بشعوب سلافية ، أي

الكرواتيين التابعين للدولة الهونغارية انطلاقاً من الحكم الثنائي في ١٨٦٧ .

ولامندوحة عن ذكر هذه الملاحظات التمهيدية ، لأنها تري بأنه يجب ألا تدرس القوميات القديمة والواعية منذ زمن طويل ، مثل القومية البولونية والقومية الصربية والقومية البلغارية ، فحسب ، وإنما أيضاً القوميات التي كانت في حالة تشكل ، وفي حالة بداية ، مثل القوميات البالطية ، والماكيدونية ، والروسية البيضاء ... وغيرها . وهذا يدعونا إلى تذكر الصفات المميزة لأمة من الأمم .

تذكر التعاريف

القومية تصبح **أمة** عندما يكون لها إطار دولي . ولهذا يحسن الرجوع إلى محاضرة ألقاها في السوربون ، في ١١ آذار ١٨٨٢ ، ارنست رونان في تعريف « الأمة » ، وضرورة ايضاح هذا المفهوم .

عندما نلفظ الكلمة « أمة » نفكر **أولاً** بـ **أرض** ، أرض محدودة تحتوي الجماعة البشرية التي هي القومية .

وثانياً ، نفكر بوحدة صفات مميزة تتميز بها أمة عن أخرى ، ويمكن أن تقابل بها أخرى .

وثالثاً ، نفكر بوجود عاطفة تضامن تربط الأفراد المنتمين إلى أمة واحدة ، وبذا تذكر بشكل لايقاوم كلمة أمة بكلمة **وطن** .

١ ـ العرق

لنحذف عنصراً لايمكن أن يؤسس القومية ، وهو **العرق** مفهوماً كمجموعة من الصفات الطبيعية المشتركة . لأن كل شعب ، وكل قومية ، خليط أعراق ، أو تنوع أجناس مختلفة جداً . وإن مايسمى أحياناً « نموذجاً قومياً » إنما هو صفة

غالبة ، يلاحظ فيها بعض صفات خاصة بمنطقة جغرافية ، أو حتى طبقة اجتماعية من الشعب ، ولكن لايمكن أن تؤسس القومية .

ولحذفها ، يجب تذكر هذا المفهوم للعرق ، وهو أن الكلمة كانت تستعمل غالباً ، في القرن التاسع عشر ، بدلاً عن كلمة شعب .

٢ ـ وحدة الشكل

وإذا لم يؤلف العرق الأمة فهل وحدة اللغة تشكل فيها الأساس ؟ إن اللغة المشتركة هي ، دون شك ، رابطة قوية جداً بين الناس . ومن الممكن القول إن اللغة عنصر من العناصر الإنشائية للقومية ، شريطة ألا تكون هذه اللغة كلاماً بسيطاً ، لهجة ، وأن يعبر عنها بشكل مكتوب ، وأن تكون وسيلة تعبير لأدب ، قبل أن تكون وسيلة تعبير لفكرة قومية .

وإذا فحصنا طوراً وطوراً حالة القوميات التي ستكون موضوع هذه الدراسة ، في الإطار الدولي للإمبراطورية الروسية ، والإمبراطورية العثمانية ، والإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية ، نلاحظ أن بعض هذه القوميات لها لغة مثقلة بتاريخ لاجدال في القاب نبله . وهذه حالة اللغة البولونية ، لأن بولونيا كانت دولة كبرى قبل أن تزول ، في آخر القرن الثامن عشر . ولكن ما القول في اللغات البالطية ، وبعض اللغات البلقانية حتى التي لم يكن لها دوماً في ذلك العصر ، في القرن التاسع عشر ، وحدة ، وكانت مجزأة إلى لهجات ، لهجات متجاورة لها صفات مشتركة ، وتشكل جماعات لغوية ، ولكن دون شكل أدبي صحيح ؟ هذه هي حالة اللغات السلوفينية . والسلوفينيا ، تعبير جغرافي ، منطقة تسكنها الشعوب السلوفينية وتضم الكارنيول ، وجزءاً من كارانثيا وستيريا . وفي الحقيقة إن القومية السلوفينية تأكدت في القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي وجدت فيه بحق لغة أدبية وحيدة .

وحسب الحالات ، يمكن لهذه اللغة الوحيدة أن تكون إحدى اللهجات التي يتكلم بها في البلاد ، أو أن تكون لغة تتوضع فوق مجموع اللهجات .

ولكن هذه اللغة المشتركة هي التي ستكون لغة الصحف والقصص والإدارة ، وبكلمة لغة الحكومة ولغة الثقافة . وهذه يجب أن تغنى في الوقت الذي تتشكل فيه . ويجب أن تغذى بكلمات جديدة ، وتقنيات علمية ، لأن ما يوجد في الأصل إنما هو اللغة الريفية أساساً .

وهكذا فإن إعداد لغة قومية - عندما يعمل بسرعة كما كانت الحال في اللغات البالطية : الاستونية ، والليتونية ، والليتوانية ، واللغات التركية في روسيا الأوربية ، وأيضاً ، في الجنوب ، في كرواتيا ، وسلوفينيا ، وماكيدونيا - يتطلب جهداً كبيراً من العلماء ، وفقهاء اللغة الذين يؤسسون اللغة ، أو من الكتاب والصحافيين الذين يستعملونها ، والمعلمين والأساتذة الذين يعلمونها . وهذا الإعداد يكون صعباً عندما تصطدم بسياسة القسر أو بتمثل الدولة المسيطرة . ولكن هذا الإعداد واحد من العناصر الأساسية لحركة الاستقلال القومي .

ومع ذلك ، فإن اللغة المشتركة ليست صفة لا غنى عنها للقومية إطلاقاً ، فقد توجد أمم تضم جماعات بشرية تتكلم لغات مختلفة ، مثل سويسرا ، وبلجيكا . ولكننا نلاحظ أيضاً أن التعايش بين لغتين يمكن أن يؤدي إلى منازعات خطيرة جداً ، كما هي الحال في بلجيكا حالياً .

وبالعكس ، يمكن لأمم مختلفة أن تتكلم لغة واحدة ،مع فروق أصيلة ، كما هي الحال في الولايات المتحدة وإنكلترا .

وبالتالي ، من غير الممكن أن نقول إن اللغة المشتركة تكفي وحدها . ونستطيع أن نلاحظ مع ذلك ، منذ الآن ، وبصورة عامة ، في حدود دولة قومية واحدة ، لغةً واحدة يتكلم بها .

وعندما يوجد توازن يتوطد بين عدة لغات ، يكون هذا الحادث استثنائياً ، ويؤدي على العموم ، على المدى الطويل أو القصير ، إما إلى التفتيت أو إلى البنية الفيدرالية .

٣ ـ **نوع الحياة المشترك** ، أسلوب الوجود

ولنمر سريعاً على هذا المفهوم . إن الناس في أمة واحدة يعرفون في الغالب باختلافهم عن جيرانهم . ولكن نوع الحياة لا يمكن أن يكون أساساً لقومية ، لأنه ، لحد كبير ، مفروض بالبيئة الطبيعية ومقيد بالوضع الاجتماعي . إن العادات الغذائية ، وتنظيم الحياة اليومية ، ومواصفات السكن ، يمكن أن تكون نفسها من أمة لأخرى ، ولكنها مختلفة جداً في أمة واحدة من طبقة اجتماعية لطبقة أخرى . إن نوع الحياة ، المشاغل اليومية لريفيين من قومية مختلفة يمكن أن تكون متقاربة أكثر بكثير من نوع حياة ومشاغل يومية لفلاح وعامل معمل من قومية واحدة .

ومن بلد لآخر ، ومن قومية لأخرى ، يمكن للارستقراطيين والبورجوازيين والكادحين أن يتقاربوا ، ولا يخلو ذلك من أهمية ، على قوة أو على ضعف حركة قومية ، في داخل هذه القومية .

٤ ـ **الإطار الأرضي**

إن الرابط القوي ، الذي يوجد بين الناس من أمة واحدة ، يصنع أساساً من عادة العيش المشترك في إطار أرضي . وليس القصد هنا نوع حياة خاص ، وإنما علاقات مستمرة ، وثابتة ، ودائمة ، بين الناس من قومية واحدة ، بمبادلات لها صفة مزدوجة اقتصادية وثقافية . ولتأسيس قومية من القوميات ، يجب وجود مشاركة في الحياة الاقتصادية ووحدة ثقافة ، في داخل إطار ، إطار الدولة . ولا يعني هذا أن كل أمة تطابقها دولة . ولكن ، في اللغة المستعملة ، يخلط غالباً بين

دولة وقومية . الدولة هي تكييف الميكانيكية السياسية والإدارية مع مجموع المواطنين الذين يؤلفون الأمة . واليوم نرى أن جميع الأمم المتحضرة لها مبدئياً إطارها الدولي . والدولة بصفاتها المميزة لسيادتها الخارجية ضمان للاستقلال ، أي لوجود الأمة .

والأمة البولونية هي المثل النموذجي لأمة وجدت وكانت مستقلة ، وفي نهاية القرن الثامن عشر اخضعت للأجنبي . ثم استعادت استقلالها بعد أكثر من قرن من الزمن . وهكذا يمكن أن توجد الأمة دون إطار دولي ، ولكن إذا أمكن القول ، مؤقتاً . وفي الواقع أن هذه الحزمة ـ من الصلات والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين أناس من أمة واحدة ، عندما تكون ، بالفتح ، موضوعة في الإطار الأوسع للدولة الفاتحة ـ يمكن أن تتفتت ، ويضعف التماسك الاقتصادي والتماسك النفسي للجماعة القومية . وإذا امتدت الحال ، من الممكن أن تفقد الجماعة القومية صفاتها تماماً بالتمثل والاستيعاب .

وحالة التمثل هذه يمكن مع ذلك أن تعدل بمقاومة الشعب الواعية أو السلبية . وهذا يتبع بخاصة الأهمية العددية للأقلية القومية ومستوى نموها الثقافي ، ويجب القول أيضاً ، طول الزمن الذي يمارس فيه هذا التمثل .

وهكذا ، في القرون الماضية ، تمثل الاستعمار الألماني أكبر كتلة من الشعوب السلافية الواقعة في شرق نهر الاودر ـ في اللغة البولونية **اودرا** ـ وفي حدود ما يسمى اليوم ، في إطار الدولة البولونية ، أي أراضي الغرب التي اقتطعت من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، عاشت شعوب سلافية تركت آثارها حتى القرن التاسع عشر . وهذه حال الشعب الخاشوبي الذي كان يتكلم لهجة بولونية مختلطة مع الألمانية ، والممثل بـ ٢٠٠,٠٠٠ أو ٣٠٠,٠٠٠ فرد في القرن التاسع عشر . وكان

يعيش في بوميرانيا الشرقية وفي بروسيا الغربية ، وتجرمن تقريباً في ذلك العصر . وفي جنوب هذه المنطقة ، في غرب نهر **البوبرا ، أو بوبر** باللغة البولونية ، رافد الفيستول ، شعب اللوزاسيين ، الذين يسمون أيضاً صربيو اللوزاس ويتكلمون اللغة السورابية القريبة من اللغة التشيكية والبولونية ، وهو ممثل بـ ٢٠٠,٠٠٠ أو ٣٠٠,٠٠٠ فرد في القرن التاسع عشر . وكان اللوزاسيون ، في القرن السابع عشر ، يحتلون أرضاً أوسع بكثير في الشمال والجنوب . ومن الواضح أن هذه الحالة لماضٍ بعيد قدمت حججاً عرفية لتثبيت حديث للحدود الغربية لبولونيا .

وإن وجود هذه الأقليات يقدم مثالاً لزوال تام تقريباً لشعب بالتمثل .

ولتبقى الأمة وتدوم وأيضاً لتولد يجب أن يكون لها إطار . وهذا الإطار ، حقوقياً وسياسياً ، هو الدولة . وجغرافياً هو الحدود . ويجب أن يكون للأمة أرض محددة بحدود . وقام جدل حول هذا الأمر . وأمكن إعطاء الأمة تعريفاً آخر يخرج اللغة المشتركة والأرض المشتركة معاً . وعليه تكون الأمة مجموعة من الناس تجمعهم صفة واحدة على صعيد وحدة المصير . وكان واضعو هذه الصيغة ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يفكرون بالشعب اليهودي الذي يتميز بعدد من الصفات المشتركة وبمصير مماثل تقريباً ، ولكن دون قاعدة أرضية ودون لغة مشتركة . وقد كان اليهود كثراً في روسيا الغربية . وفي بروسيا نجد أن كلمة « القومية » لها معنى يختلف قليلاً عن معنى كلمة « القومية » باللغة الفرنسية . إنها تفترض ببساطة جماعة عرقية ولغوية . وفي الإمبراطورية الروسية ، كان اليهود يحسبون جانباً في الإحصاءات باعتبارهم قومية مميزة .

ومع ذلك ، إذا كان من الصعب التأكيد على وجود أمة يهودية - دون أرض . على اعتبار أن العلاقات كانت قليلة بين اليهودي في وارسو واليهودي الباريسي واليهودي في نيويورك ، فإن الواقع في بلاد الغرب يؤكد أن اليهود قد

اندمجوا باللغة عموماًوبطراز الحياة والعواطف بأمم معظم الدول التي عاشوا فيها . وأما التأكيد الآن بوجود أمة يهودية نظراً لوجود دولة يهودية في فلسطين ، ووجود أرض تضم عدداً من اليهود يتكلمون اللغة العبرية ، ويتابعون نشاطات جماعية في إطار دولة ، فذلك أمر مازال موضع جدل ، لأن هذه الدولة قامت معتدية على حق الشعب العربي في أرضه ووطنه . وهذا يبعدها عن مفهوم حركة القوميات التي قامت على ترابها الوطني وطالبت بالتحرر من سيطرة الدول التي تتحكم بمصيرها .

أما المصير الخاص لليهود في أوربة الشرقية ، ولا سيا في روسيا التي فرضت عليهم مناطق إقامة ، في المناطق الغربية ، في المدن حيث يعيشون جانباً في أحياء خاصة بهم (الغيتو) ولم يمثلوا باللغة وأسلوب الحياة كما حصل في أوربة الغربية ،فقد وضع قضية شائكة بالنسبة لليهود ولأوربة والعالم ، وهي القضية الصهيونية التي لم تجد حلاً نهائياً على الإطلاق ، بالرغم من وجود دولة يهودية أعترف بها ، ولم يعترف بها العرب لأنهم يجدون فيها إعتداءً صارخاً وصريحاً عليهم وعلى بلادهم ، ويناضلون لاستعادة أرضهم وحقهم في تقرير مصيرهم . وما تزال صفة القومية اليهودية نظرية وموضع جدل دوماً .

وهذه العلاقات والمبادلات الاقتصادية والثقافية ، في إطار الدولة ، على أرض واحدة ، بهذا الدوام الذي لا بد منه ، تنتهي بخلق عاطفة تضامن تصبح ثابتة . وإن الأفراد الذين يؤلفون القومية يحرصون منذ الآن على الحفاظ على تراثهم التاريخي المشترك بالدفاع عنه ضد كل هجوم . وفي هذا الحين تظهر العاطفة القومية بحق ، وذلك ، لتأسيس أمة ، يجب ألا يكون عند المرء وعي بالتبعية لجماعة متجانسة وخاصة فحسب . وإنما تجب أيضاً **الإرادة** في تشكيل مجتمع سياسي واحد وفريد . وهذه الإرادة هي بذاتها الأساس الجوهري للقومية

بالرغم من اختلافات اللغة ، والماضي التاريخي التي يمكن أن تظهر في الجماعات البشرية التي تؤلف أمة واحدة .

وهكذا نستطيع القول إن الأمة مجموعة أناس يتكلمون على العموم لغة واحِدة ، ولهم حضارة واحدة ، وتراث تاريخي أصلي أو مشترك ، وتتملكهم بخاصة إرادة في العيش في إطار أرضي لدولة واحدة .

وعلى هذا النحو فإن صفات القومية تتضمن عدداً من الوقائع الإيجابية : الأرض ، الإطار الدولي ، اللغة ، التراث التاريخي المشترك ، وبالإضافة إلى ذلك كله أن تظهر من هذه الصفات جميعاً وبصورة طبيعية إرادة مشتركة .

ولكن أليست الأمة ببساطة هي **الوطن** بمحتوى عاطفي بخاصة ، عاطفة الإخاء ، حب لتراب أرض الميلاد ، مستقلاً عن كل فروق الوان العقلية ، وكل اختلافات اللغة أو اللهجة التي تمكن ملاحظتها على الأرض القومية ذاتها ؟ وفي هذه الظروف ، تعرف الأمة بخاصة بالمقاومة ، في صفاتها السلبية ، حيال الأمم الأخرى ، في كل مرة يكون القصد فيها الدفاع ضد الفتح وضد السيطرة الأجنبية .

٥ - التاريخ

ومن الواضح أنه إذا أريد تطبيق مبدأ القوميات على ضخامة أو بناء الدولة ، فإن التعريف يظهر صعباً . إن مفهوم القومية في كل ما في القومية من إيجابي ، أي الصفات التي عددناها : الأرض ، الإطار الدولي ، اللغة ، التراث التاريخي المشترك ، لا تكون له دوماً حدود واضحة جداً . لأن الأمة لا تعطى دفعة واحدة ، ولا تنشأ مصنوعة تماماً بصفاتها المميزة . وفي هذا البحث عن تعريف دقيق وممكن معاً للأمة ، تعود كلمة التاريخ في كل لحظة . لأن الأمة تتشكل تاريخياً ، وهذا يعني أن صفاتها تظهر رويداً رويداً ، وأن الوعي بالتبعية

لجماعة قومية يتشكل تدريجياً ، وأن العاطفة القومية ، وبالتالي العاطفة الوطنية (حب الوطن) هي من أصل حديث نسبياً .

وفي الحقيقة ، إن جميع أمم العالم ، وبخاصة الأمم الفتية منها ، تميل إلى إرجاع أصلها إلى أبعد ما يمكن في الماضي ، وتنحت لنفسها القاب القدم ، وتبرهن على وجودها في زمن ربما لم تكن فيه ، من الوجهة التاريخية ، قد تشكلت جيداً كما تزعم .

والواقع ، إن الصفات المشكلة لأمة من الأمم تظهر الواحدة منها بعد الأخرى ، وفي نظام لا يكون نفسه دوماً . إن وحدة الثقافة يمكن أن تسبق إنشاء الدولة . وبتعبير آخر ، إن جهاز الدولة يمكن أن يؤمن وحدة قومية وجدت بصورة مسبقة ، ولكنها لا تبلغ بعد تماماً صفات الأمة . ويمكن لدولة ما أيضاً أن تستوعب بالفتح في جماعتها القومية جماعات أخرى مغايرة . وهذه حال أكبر عدد من القوميات التي تهم دراستنا . وفي هذه الحال إما أن تحتفظ الجماعة المدموجة بصفاتها الأصلية ، وإما أن تمثل بسرعة كثيرة أو قليلة وتفقد صفاتها .

ولقد تحول مفهوم القومية في القرن التاسع عشر وحتى في القرن العشرين . فمن ذلك أننا نرى إلى جانب الأمم القديمة : إنكلترا ، فرنسا ، وغيرهما ، التي تشكلت على مهل في سياق القرون السالفة ، أمماً جديدة ظهرت إما بتجميع دول مختلفة ، وهذه حال ألمانيا في ١٨٧١ ، وإما بتفتيت دولة ، وهذه حال تشيكوسلوفاكيا وهونغاريا ، والنمسا ، التي نشأت عن الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية . وكذلك حال الدول البلقانية ، اليونان ، صربيا ، رومانيا ، بلغاريا ، التي نشأت عن تصفية الإمبراطورية العثمانية .

وعلى هذا يوجد في القرن التاسع عشر ، وفي هذا القرن العشرين ، حركة عامة في تشكيل الأمم في إطار دولةٍ مطابق . وهذا التطور المتسارع لا يدهشنا .

فهو يطابق النمو الاقتصادي الكبير للعالم الذي بدأ في القرن الثامن عشر وعجلت به الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر .

وهذا النمو بعقده صلات وثيقة بين أناس يؤلفون الجماعات القومية ، خلق هذا التجانس الاقتصادي الذي هو أساس الأمة . لقد انمى الوعي بالمصالح المشتركة ، وبهذا كان تارة عامل توحيد ، وتارة عامل انقسام ، ولكنه في كلا الحالين كان مبدعاً للأمم .

وهكذا تعرف الأمة ، مرة أخرى ، بأنها جماعة تشكلت بالتاريخ مع صفات أساسية وهي اللغة المشتركة والأرض المشتركة التي عاشت عليها الجماعة القومية زمناً طويلاً ، في نوع من عيش مشترك اقتصادي . وهذه المجموعة من الصفات تخلق عاطفة قومية ، وعياً قومياً يعبر عن نفسه ويصبح حقيقة بعد أن ظل طويلاً في حالة وهمية .

وهذا ما يوضح بأنه كان يوجد ، في القرن التاسع عشر ، أمم فتية خرجت فجأة من ظروف تاريخية . وهذا هو الحادث الذي نلاحظه في معظم القوميات التي سندرسها .

٦ ـ المصالح المشتركة

ولكن يجب ألا تعتبر القومية فقط كعاطفة محضة ، وكرغبة في الحرية ، والاستقلال السياسي . إنها أيضاً وسيلة لتوكيد المصالح المشتركة ، وتنشأ ، لحد ما ، من المصالح المشتركة . وهذا يعني أنها سويت من مثالية ورغبات مادية معاً . ولا توجد دون الاعتماد على جماعات اجتماعية من الناس ، الناس الذين يتحركون بصورة منفردة باعتبارهم طبقة اجتماعية بعقائدية (اديولوجية) دفاع أو كفاح ، تختلط فيها العواطف المختلفة والمتناقضة كثيراً . والأمة لا تنشأ فقط من عاطفة ، ومن إرادة . وإنما من ظروف اقتصادية واجتماعية معينة ، وإن

ظهور القومية ونمو العاطفة القومية يتمان بالنسبة إلى أناس في مجتمع أي بالنسبة إلى طبقات اجتماعية تتعين نفسها بتقدم الاقتصاد . والعاطفة القومية يمكن أن تكون عتيدة ، وتكاد يعبر عنها ، ولكنها تطابق ، مرة أخرى ، مجموعة معطيات إيجابية تؤمن لها الدوام ، والنصر من بعد . ولذا يجب الآن أن ينظر إلى القومية في المحسوس بالنسبة للبشر ، بالنسبة لوطنيي الأمم ، في الصيرورة .

أ) دور الأرياف

لنفكر في هذا الواقع ، وهو أن المجتمعات ، وبخاصة الريفية ، في أوربة ،الشرقية والجنوبية ، هي التي افرزت أكبر عدد من الأمم الصغيرة . ومن المؤكد أن الطابع الزراعي لهذه المناطق ، والتخلف الاقتصادي لهذه البلاد ، حتى القرن التاسع عشر ، الذي صانها ، نوعاً ما ، من التمثل في جماعة أوسع ، وأنشط ، يوضح هذا البقاء للجماعات القومية التي أعطتها حركة القوميات في القرن التاسع عشر الدوام والبقاء .

ويرى أن الشعب الريفي الأمي على وجه التقريب هو ما يمكن أن يسمى « مهد الحفاظ على القومية » بقوة جموده ، وبتعلقه بالتقاليد ، والعادات . وأيضاً تقاليد وعادات الكلام التي تضع أحياناً عثرة لا يمكن اجتيازها ، وعلى كل حال صعبة الاجتياز لمحاولات التمثل . ولا يستسلم إلا إذا غمره استعمارٌ أجنبي ، أو إذا حذف نوعاً ما . وأحياناً يكون الدين له وسيلة مقاومة مادام يقاوم ويعارض . وفي البلاد التي تشغلنا ، لعبت المعارضة بين الكاثوليك والأرثوذوكس ، والأرثوذوكس والمسلمين ، في الماضي دوراً أساسياً ، على صعيد القوميات ، مثل الصربيين الذين يعيشون في ١٨٧١ في خارج إمارة صربيا . وفي ذلك فرصة لفحص حدود شمال وشمال غربي يوغوسلافيا الحالية ، وتعلم اسم المناطق الصغيرة التي لعبت دوراً عظيماً جداً في تاريخ القوميات البلقانية .

من ذلـك ، مكان كارنثيـا بـالنسبـة إلى نهر الـدراڤ ونهر المـور والمـدينـة النمساوية كلاغنفورت ، واسمها السلوفيني : سيلوفيتش .

ومكان الكارنيول بالنسبة إلى نهر الدراڤ ونهر السـاڤ . ومـدينـة ليوبليـانـا وبالألمانية ليبـاخ . ومكان كرواتيـا وزغرب (أو أغرام) . ومنـاطق سلافونيـا ، سيرميا ، بارانيا ، باشكا ، بانات ، التي يسكنها الصربيون .

اللغة الحالية : الصربيـة ـ الكرواتيـة ، التي تكتب بـالكتـابـة السيريليـة في البلاد الصربيـة ، وبـالكتـابـة اللاتينيـة في البـلاد الكرواتيـة . وفي داخـل هـذه الحدود ، يوجد دولتان مستقلتان ، في الواقع في ١٨٧١ :

أ ـ صربيا ، الامـارة المستقلـة ذاتيـاً ، التي ليس لأميرهـا بعـد لقب ملـك ، وتوجد في سيـادة الإمبراطوريـة العثمـانيـة ، ولكنهـا عمليـاً مستقلـة ، لأن الجنود التركية غادرتها منذ ١٨٦٧

ب ـ الجبل الأسود كما سنرى فيما بعد .

أمـا صربيو بـارانيـا وبـاشكا وبـانـات ، فيؤلفون جـزءاً من الإمبراطـوريـة النمسـاويـة ـ الهونغـاريـة في ١٨٧١ ، ولكنهم مقيمون في هـذه المنـاطـق منـذ زمن طـويـل جـداً . وقـد غـادر عـدد كبير منهم صربيـا الخـاضعـة لـلأتراك في القرن السادس عشر لينتقلوا إلى هونغاريا ، ولكنهم ظلوا سلافيين .

وهنـا نجـد مثـالاً نموذجيـاً لأقليـة قـاومت كل محـاولـة تمثـل . إلا أن بعض عائلات كبرى نبيلة منها تمجيرت ، عن مصلحـة . لأنهـا كانت مرتبطـة بـالطبقـة النبيلة المجرية بمصالحها ، باعتبـارهـا من كبـار الملاكين . وحـافظت الجماهير على دينها ولغتها . ومع ذلك فقد تظلم ارثوذوكس بانات وباشكا وبـارانيـا إلى بطرس الأكبر وأثـاروا ضـدهم من كانـوا يسمـونهم « البـابـويين واليسـوعيين » ويعتبرونهم « اقبح من الأتراك واليهود » لأنهم أخضعوا لمحاولات صبـء من جـانب الرهبـان

الكاثوليك . وظلت حركيتهم القومية مرتفعة أيضاً في القرن التاسع عشر ، عندما طالبوا باستقلالهم الذاتي في داخل الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية .

ومن المؤكد أن اختلاف الدين كان عنصر هذه المقاومة ، ولكنه لم يكن وحيداً . فقد وجد أيضاً نوع من هذه السلبية الخاصة بالجماهير الريفية التي تجعلها تقاوم زمناً طويلاً جداً كل جهد للتمثل .

ب) دور المدن

وفي الحقيقة ، إن القومية تعي ذاتها بالتكتلات العمرانية ، وبالمدن حيث تتجمع العناصر المثقفة في السكان ، وحيث تصدر الصحف ، ويشعر الناس بأنهم أقرب إلى بعض وأكثر تجمعاً وأكثر تضامناً . وإذا كان الريف معهداً لحفظ القوميات ، فمن الممكن القول بأن المدن وعي هذه القوميات .

ومع ذلك ، فإن المدن والأرياف ، وهذه حال البلاد البالطية والبلاد السلوفينية ، يمكن أن تمثل قوميات مختلفة . ولتوجد وحدة قومية ، يجب أن يفتح الريف المدينة أو بالعكس . وهذا مستحيل تقريباً . لأن المدينة ، على كل حال ، تمتص وتمثل في البدء الريفيين الذين يفدون إليها . ويخاطر هؤلاء بفقد صفتهم القومية ، اللهم إلا إذا كان هذا العنصر الآتي من الريف ليشتغل في المدينة يختلف اجتماعياً تماماً عن الأكثرية المدنية بل وكان معادياً لها . وهذه حال الاستونيين في تاللين ، والليتونيين في ريغا .

وفي هذا النقاش الذي يضع فريقاً غالبياً ، ولكنه مبعثر على أرض واسعة ، وفريقاً أقلياً ، ولكنه متركز ومنغلق على نفسه في حدود مدينة ، يلعب النهوض الاقتصادي وسرعة مدّ الريفيين ، نحو معامل المدن الاستونية ، دوراً أساسياً في نمو العاطفة القومية . ومثال استونيا ، حيث تتعارض البورجوازية الألمانية والريفية الاستونية ، يجب أن يوضع من جديد في إطار تصنيع الامبراطورية الروسية المميز لسنوات ١٨٨٠ - ١٨٩٠ .

وفي استونيا كما في ليتوانيا - وهذان التعبيران يستعملان بسهولة ولكنهما ليسا غير إقليمين روسيين في ١٨٧١ - لم يكن للطبقة الريفية ما تناضل ضد الاستعمار الروسي ، على خلاف الطبقات الريفية الواقعة في شمال صربيا القديمة . لأن الاستعمار الروسي اتجه بخاصة نحو الشرق ، نحو سيبريا ، ولا سيما في آخر القرن التاسع عشر . وما من شك ، بعد ١٨٨٠ ، وفي عهد الكسندر الثالث ، في انه وجدت سياسة تمثل للإمبراطورية . ولكن تعبير العاطفة القومية عند الاستونيين والليتونيين اصطدم بالروس أقل بكثير مما اصطدم بالألمان الذين كانوا يؤلفون الغالبية في المدن . وكانت بيدهم ، بسبب هذا الواقع ، بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية القوية : بنوك ، وصناعات . وتجارة الجملة ، ووسائل الثقافة . وقد ضخم النمو الصناعي لروسيا ، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، سكان المدن البالطية . فاقامة رحاب الملاحة الحربية ، والمعامل المعدنية والنسيجية في تاللين ، وريغا ، وليباو (بالليتونية ليبايا) سبب مدّ الريفيين الاستونيين والليتونيين بعد أن الفوا في البدء كيساً منطوياً على نفسه في داخل المدينة ، وازداد عددهم بسرعة جداً . وعلى إثر ذلك تغير التركيب القومي ، العرقي للمدن بسرعة . وانتقلت نسبة الألمان في ريغا بين ١٨٦٧ و ١٨٩٩ من النصف إلى الخمس : وفي ١٨٩٨ كانت أربعة أخماس المدينة استونية .

وقد جرى استعمار الريف للمدينة لصالح العنصر القومي الغالب . وإذا اقحمنا التعابير قليلاً ، يمكن القول بأن الدولتين الليتونية والإستونية قد نشأتا على ما يبدو ، من ظهور طبقة كادحة مدنية . ومع ذلك فإن الكتلة الريفية الاستونية والليتونية لعبت أيضاً دوراً نشيطاً في نمو العاطفة القومية . وكان هذا من عمل المعلمين في الأرياف . بيد أنه انطلاقاً من الوقت الذي تشكلت فيه نخبة مدنية قامت ضد الأقلية الألمانية ، وانطلاقاً من الوقت الذي تمكن فيه

الاستونيون والليتونيون من السيطرة على المدينة والتغلب على الألمان ، كسبت القضية القومية وأمكن الكلام بحق عن أمة .

وهناك مثال آخر يوضح علاقات المدن والأرياف في الحركة القومية : وهو **البلاد السلوفينية** ، أو للسهولة سلوفينيا . وهذه الحالة تختلف قليلاً عن حالة البلاد البالطية . ويرى فيها أيضاً صدام القوميتين الألمانية ، في المدن ، والسلوفينية بخاصة في الأرياف . ويرى أيضاً الدور الأساسي الذي لعبته المدن في توكيد العاطفة القومية .. ولكن ، على خلاف ما مرّ للبلاد البالطية ، لقد وجد في الماضي استعمار ألماني قوي صغر كثيراً رقعة الأرض التي احتلها السلوفينيون قديماً وكانت تمتد إلى ما وراء الكارنيول ، في الشمال في جبال الألب ، وفي الجنوب من جهة الأدرياتيك ، حتى إن العاطفة القومية السلوفينية ، في القرن التاسع عشر . كانت مشروع إنقاذ أكثر منه فتحاً .

ومع ذلك فإن بقاء القومية السلوفينية ، مع صفاتها الخاصة التي يحوم حولها الجدل ، وينقصها التجانس بسبب وجود عدة لهجات سلوفينية ، في كل واد من الوديان ، رغم ضغط قرون من الاستعمار الجرماني ، يدل على قوة مقاومة الطبقة الريفية للتمثل . ومع ذلك ، فإن الحركة القومية السلوفينية لم يكن لها وجود حقيقي إلا انطلاقاً من الوقت الذي اعتمدت فيه على المدن . وحتى سنوات الـ ٦٠ كانت الحكومة النمساوية تجرمن المدن وتنشر اللغة الألمانية في الأرياف ، حتى إن مؤرخاً يوغوسلافياً قال :

« يمكن للحكومة النمساوية أن تفاخر بأنها فتحت تقريباً هذه البلاد ، أي البلاد السلوفينية ، وتركت للعرق السلافي ـ والكلمة عرق مستعملة هنا ، على ما يبدو ، مكان كلمة شعب ـ ما عدا بعض الشعراء ، وبعض الكتاب ، وبعض

الوطنيين النادرين ، الطبقة الشعبية الريفية التي تخلت عن كل لهجاتها لتتكلم لغة أسيادها لا غير »

ولكن النمو الاقتصادي العام لأوربة ، في السنوات ٦٠ إلى ٧٠ ، بلغ أيضاً هذه البلاد ، وبالتالي أقام في المدن إلى جانب نواة طبقة كادحة ، (هذه المدن مثل زغرب ، لوبليانا ، والمدن الصغيرة في سلوفينيا أو كرواتيا ، كان نموها الاقتصادي أضيق نسبياً من نمو المدن البالطية) طبقة بورجوازية سلوفينية (أنظر فيما بعد الدور الممكن للبورجوازية باعتبارها طبقة اجتماعية في نمو الأمة) . وهذه الطبقة البورجوازية الناشئة عن الطبقة الريفية ، نمت بصورة موازية للنهوض الصناعي والاقتصادي : محامين ، موظفين ، أطباء ، صحافيين ، ومنها خرج الرجال السياسيون بدورهم ، وقادوا الكفاح ضد الإدارات المدنية ، التي ظلت حتى ذلك الحين بيد الألمان الذين يملكون ويحتكرون المشاريع الصناعية أو الرساميل . ومنذ ذلك الحين يمكن أن يؤرخ وجود لقومية سلوفينية حقيقية واعية .

وفي الحالين ، حالة استونيا أو حالة البلاد السلوفينية ، كان اختلاف المدن والأرياف يغطي في الواقع خلافات اجتماعية . وفي استونيا كما في سلوفينيا كانت البورجوازية الألمانية تمسك بالصناعة الضخمة والتجارة الكبرى . بيد أن بورجوازية أخرى وقفت أمامها ، بورجوازية قومية ، من قومية استونية أو سلوفينية ، مؤلفة من نخبة فكرية من الكادحين بقبة بديلة ، ووراءها طبقة كادحة من نفس القومية ، ومطالبها اجتماعية بصورة أساسية . ولكنها أخذت آنذاك منعطفاً وطنياً تحت دفع المدينة .

ج) علاقات القوميات بالطبقات المدنية من بورجوازية وكادحة .

إن عصر القوميات . في القرن التاسع عشر ، هو أيضاً عصر صعود

البورجوازية إلى السلطة . ومن المغري إقامة رابطة بين تعزيز العاطفة القومية والأهمية المتزايدة لطبقة اجتماعية تتطلب مصلحتها المادية مساحة نشاط أوسع وأوحد شكلاً ، وأكبر حريات اقتصادية . ومن وجهة النظر هذه ، كانت البورجوزاية الألمانية ـ بورجوازية ألمانيا المنقسمة إلى دول ، في الحد الذي كانت مصلحتها مرتبطة بنمو الطرق الحديدية وصناعة قوية لا يمكن لسوقها أن يمتد بسهولة بسبب الرسوم الجمركية التي تؤلف حاجزاً بين هذه الدول ـ تتمنى الوحدة الجمركية ، وحتى السياسية ، التي تجمع الدولة الألمانية في سوق قومي واحد وواسع . وفي هذا الاتجاه ، كانت البورجوازية الألمانية ، بورجوازية الأعمال على الأقل ، تعمل للوحدة الألمانية ، وفي ذلك ما يرضي العاطفة القومية . ومع ذلك فإن البورجوازية كلها لم تكن مهتمة بالوحدة أو الاستقلال القومي . إن بورجوازية الإدارة وحتى بورجوازية المهن الحرة (الليبرالية) ، كان من مصلحتها ألا تفسد وجود عدة عواصم ، عدة مدن تلعب دوراً هاماً ، وتقدم عدداً من الوظائف والأوضاع . وكانت لا مركزية السلطات تكثر إمكانيات الصعود الاجتماعي . وتنفخ أعداد بورجوازية المهن الليبرالية . وتبقي هذه البورجوازية في فكرة قومية منقسمةٍ سياسياً . حتى ان الربط كاملاً بين صعود البورجوازية وتعزيز العاطفة القومية لم يكن صحيحاً .

وفضلاً عن ذلك ، يمكن أن يكون هذا حقيقياً لمجموعة قومية منقسمة إلى دولة مستقلة كألمانيا قبل ١٨٧٠ ، وأقل كثيراً بالنسبة لقومية مقهورة مضطهدة في الحد الذي تستند فيه الدولة القاهرة على الطبقات العليا في المجتمع ، بدعم امتيازاتها والدفاع عنها . وقد قدم قسم من البورجوازية الكرواتية وحتى السلوفينية رعايا مخلصين لڤينّا وبودابست . ومع ذلك فإن الدولة القاهرة التي هي نفسها منجذبة بتيار قومي قوي ، بمحاولتها التمثل والتوحيد ، يمكن أن تقيم ضدها ، بالتنافس ، النخبات الاجتماعية للأقلية القومية .

وهنا يتدخل عامل هام جداً ، وهو مستوى النمو الثقافي . ففي بلاد أوربة الجنوبية ، التي تؤخذ بصفة مثال ، على أن سكانها فلاحون بخاصة ، والبورجوازية فيها نادرة ، إلا في بعض مدن الشاطئ الدالماسي وفي كرواتيا وسلوفينيا ، تعتبر الدولة المسيطرة ، النمسا ـ هونغاريا ، منذ ١٨٦٧ ، القوميات السلافية ، في البلقان ، متخلفة . وترسل موظفين ألماناً إلى البوسنة ـ هرسك ، بعد ١٨٧٨ . وهؤلاء الموظفون ، يؤلفون في هذه البلاد نخبة موظفة تحتقر ابن البلاد الأصلي اورثوذوكسياً كان أو مسلماً ، سلافياً أو تركياً . وللاهتمام باستغلال هذه البلاد لصالح الدولة المسيطرة تختلط عندئذ اعتبارات مبهمة في رسالة الألمان الحِضارية .

ويفهم ، في هذه الظروف ، أن العناصر المثقفة لطبقة بورجوازية قليلة العدد ، في الأقلية القومية ، يكون لها برد الفعل موقف حازم جداً مناوئ للنمسا في سلوفينيا وفي البوسنة ؛ ومناوئ لهونغاريا في كرواتيا .

وبالتالي ، لا يمكن القول بأن البورجوازية ، كما هي ، متعاونة مع الدولة القاهرة . ولكن لا يمكن القول بأنها ستكون لها دوماً في كل الظروف معادية في مجموعها . لأن المصلحة المباشرة تتداخل هنا مع المثل الأعلى للحرية ، أو ، إذا أريد ، مصلحة طبقة مع المصلحة القومية .

ومع ذلك يوجد شطر من البورجوازية يرتبط ، عدا ماندر ، بصورة وثيقة بكل حركة استقلال قومي . وهذا الشطر هو البورجوازية الفكرية . إن الوعي القومي يعبر عن نفسه بالأدب ، واللغة القومية . ومن هنا تظهر الأهمية الأساسية للغويين وفقهاء اللغة في فجر كل نهضة وفي كل نشوء للأمم . ولنذكر أنه على سبيل المثال أن كرواتيا هي من صنع **لوي غاي**

عاش لوي غاي من ١٨١٢ إلى ١٨٧٢ ، وارتبط بحركة وحدة شعوب الجنوب

السلافية ، التي تسمى الحركة الالليرية . ولا يمكن ، دون معرفتها ، فهم الحركة القومية اليوغوسلافية التي انتصرت شيئاً فشيئاً في الجنوب الأوربي بتوضعها فوق مختلف القوميات السلافية : السلوفينية ، الكرواتية ، الصربية والالليرية ، باختصار ، هي أول جهد بذل للتغلب على خلاف القوميات السلافية ، لأن حركة تحرير واستقلال القوميات السلافية ، الموجهة ضد الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية كانت ترافقها خلافات عنيفة أحياناً بين القوميات وتؤخر لحظة التحرير .

لقد نشأت الحركة الإلليرية عندما فتح نابوليون الأول الأقاليم الالليرية ونظمها وسجل بذلك نقطة انطلاق للوجدان القومي على الأراضي المفتوحة ، وأدت هذه الحركة إلى محاولة للتعبير القومي ، ولكنها كانت محاولة عابرة .

والليرية تعني دالماسيا ، وهي جزء من كرواتيا (ولا تدخل فيها زغرب) وكارنيول (وتضم لوبليانا) وإلى الغرب حتى مدينة غوريتزا .

وفي هذه الأقاليم التي نظمها قادة نابوليون ، فرضت قوانين التوحيد ، القوانين الفرنسية . وفيها قامت حركة استقلال ذاتي شجعتها ، إن لم تكن أثارتها ، سلطات الاحتلال .

وبعد سقوط نابوليون ، انتقلت الحركة الالليرية نحو الشمال ، وكان مركزها ، عاصمة كرواتيا ، أغرام (زغرب) . وكانت ستاراً نمت تحته النهضة الكرواتية .

لقد كان لكرواتيا ، في الإمبراطورية النمساوية ، وضعٌ خاصٌ ، نوع من الاستقلال الذاتي الإداري ، ومجلس (السابور) ، وحاكم خاص يسمى (البان) ويسميه الإمبراطور . وكان من الصعب مع ذلك اكتشاف قومية واعية في مجموعها ، على أرض كرواتيا ، بالرغم من وجود وعي قومي عند عدد من

المفكرين . وكان الشعب يتكلم عدة لهجات ، وقد تبنيت إحداها فيما بعد كلغة قومية ، وهي اللغة الستوكافية ولها صفة خاصة وهي أنها مطابقة تقريباً للغة الصربية . وكان الفلاحون ، الذين يؤلفون تسعة أعشار السكان ، واعين لأصالتهم القومية ، ولكنهم كانوا سلبيين بشدة . أما الماغنات ، الذين يملكون الأراضي ، فقد كان معظمهم من أصل فينوازي أو إيطالي أو مجري . وبعضهم بوشناق (من البوسنة) ، ويقولون عن أنفسهم بأنهم كرواتيون للدفاع عن امتيازاتهم حيال ڤيِنّا ؛ ولكنهم كانوا في ذلك الحين رعايا موالين جداً للإمبراطور .

ولم تكن اللغات الكرواتية مستعملة في الإدارة . وإنما كان يستعملها الاكليروس الذي لعب دوراً هاماً في الحركة القومية ، لأنه كان قريباً من الشعب ويتكلم هذه اللهجات معه . ولكن اللاتينية كانت أيضاً ، كما في هونغاريا ، لغة الإدارة . وفي **دالماسيا** كانت اللغة السائدة الإيطالية ، وأحياناً الألمانية . وفي بداية القرن التاسع عشر لم ير في كرواتيا وجود لقومية واعية حقاً . فقد خضعت في آخر القرن الثامن عشر ، في عهد جوزيف الثاني ، لسياسة الجرمنة . وكانت كرواتيا مهددة ، بعد ١٨١٥ ، بمحاولات مجيرة . وقد رأى السادة ، الذين كانوا أعضاء في السابور ، لحماية وظائفهم وامتيازاتهم المهددة ، أن يدخلوا في المدارس لتعليم الكرواتية ، وفي هذا العمل ما فيه من فائدة للحركة القومية فيما بعد . ولكنهم كانوا مضطرين أن يقبلوا في ١٨٣٠ ، تحت ضغط المجر ، التعليم الإجباري للغة الهونغارية . وفي الواقع ، لقد تأرجحت البلاد بين لغات مختلفة ، وكان الوطنيون الكرواتيون قليلي العدد . أما الطبقة النبيلة ، والبورجوازية ، في مجموعها ، فقد قبلتا المجرية كلغة مفيدة ، إن لم تكن لغة تعامل شعبي .

ومع ذلك فإن القومية الكرواتية قام بحملها جزء من الشبيبة والاكليروس .

ووجد رجل ، عالم ، كاتب ، لوي غاي ، ابن طبيب ، ينتسب إلى هذه

البورجوازية الفكرية التي تلعب دوراً هاماً في بداية الحركات القومية . فقد أتم دراساته في جامعتي غراتز وڤينّا ، لأنه لم يكن ليوجد آنذاك جامعة كرواتية . وقد أبدع لغة عامة ، مشتركة ، أصبحت فيا بعد أداة نضال بالنسبة للكرواتيين .

والجدير بالملاحظة هو أنه لا يمكن فصل النهضة الأدبية والقومية الكرواتية عن الحركة العامة للنهضة التي انتابت في الوقت نفسه جميع الشعوب السلافية في أوربة الوسطى . ولم تنطلق حركة تحرير الشعوب السلافية ونهضة القوميات من البلاد اليوغوسلافية ، وإنما من بوهيميا ، من البلاد السلوفاكية : لأن لوي غاي كان تلميذاً لـ شافاريك .

وبعد أن تردد لوي غاي طويلاً ، اقترح على الكرواتيين اللغة الستوكافية التي كان يستعملها بعض الوطنيين الكرواتيين . وكان هذا الخيار هاماً من وجهة نظر مزدوجة : فمن جهة توضعت هذه اللغة فوق اللغات الأخرى ، وحلت محلها ؛ ومن جهة أخرى ، بشبهها باللغة الصربية التي كانت تنطق بها الشعوب المجاورة ، في شمال الدانوب . وهذا المثال يدل على أهمية اللغة باعتبارها عنصراً لا غنى عنه للنضال القومي . وبين النبلاء الذين كانوا يدافعون في ذلك الحين ، عن حقوق الكرواتيين ، وجد الكونت **دراسكوفيتش** . فقد نشر في سنوات ١٨٣٠ كتاباً أبدى فيه ضرورة التعجيل بخلق لغة كرواتية مشتركة . وكتب مؤلفه باللغة الكرواتية ، واتبع كتابه بمعجم ، جملة كلمات ، ولما لم يكف هذا ، ترجم كتابه إلى الألمانية في ١٨٣٣ . وبسط هذا الكتاب تحت عنوان : « هل سنصبح مجراً ؟ »

وكانت اللغة الستوكافية ، بتقريبها الصرب والكرواتيين ، عنصراً ثميناً للوحدة اليوغوسلافية في المستقبل .

لقد تبنى لوي غاي الألفباء اللاتينية ، وفي هذا ما يمكن كتابة الكرواتية

بالأحرف اللاتينية . والصرب أنفسهم حافظوا دوماً على الكتابة السيريلية . ولهذا يتكلم عن لغة صربية - كرواتية مع التلميح إلى لغتين متطابقتين تقريباً ، وبكتابة مختلفة .

غير أن جهود لوي غاي لتبني هذه اللغة الجديدة المشتركة اصطدمت بعداء السلوفينيين ، الذين يتكلمون لغة مغايرة تماماً ، وبعداء الشعوب الدالماسية . فقد كانت دالماسيا خاضعة للبندقية حتى آخر القرن الثامن عشر . وفي المدن الدالماسية ، كانت الإدارة تستعمل اللاتينية ، والألمانية ، وبخاصة الإيطالية . وكان المجتمع المثقف يتكلم الإيطالية . ووجد لوي غاي صدى أكثر من جهة الصربيين الذين تمسكوا ، رغم هذا ، بالحفاظ على الكتابة السيريلية . ومع ذلك ، فإن وحدة اللغة لم تزل العقبة التي كان يؤلفها اختلاف الدين بين الكرواتيين والصربيين . فقد كان الكرواتيون كلهم تقريباً كاثوليك ، والصرب أرثودوكس . وكان الاختلاف بين الصرب والكرواتيين شديداً دوماً لأن هؤلاء وهؤلاء لم يشعروا بأنهم مهددون بالخطر المجري أو الخطر الألماني .

ولم يتطابق صعود القوميات مع نهوض البورجوازيات فحسب ، وإنما أيضاً مع نمو الطبقات الكادحة المدنية التي رأيناها تتجابه في البلاد البالطية ، مع القضايا القومية ، في الحد الذي تعارض فيه الطبقة الكادحة البورجوازية الألمانية ، أي قومية أخرى .

وبالإجمال ، إن مناطق شرق وجنوب أوربة قليلة التصنيع . وقد توضعت بوضوح الطبقة الكادحة المدنية في أوربة الشرقية ، أولاً : في مدن الشاطئ البالطي (في تاللين ، وريغا ، وليباجا) ؛ وفي عدد من المدن البولونية .

ويقع النمو الكبير للصناعة الروسية في ظل النظام القديم في السنوات ١٨٨٠ - ١٨٩٠ ، وفي الوقت نفسه ، في البلاد البولونية الخاضعة للروس . وقد دل

على ذلك مقال جورج كورناتوسكي : « أصول الرأسمالية في بولونيا » الذي نشر في « مجلة التاريخ الحديث » ، العدد ٨ ، ١٩٣٣ . ومع ذلك ، قبل ١٨٧١ ، كان في بولونيا الروسية كما في روسيا ، مدن صناعية .

في وارسو (فارسوفيا) : معامل نسيج ، صناعة معدنية متنوعة ، وفي لودز التي أصبحت مدينة القطن الكبرى . ومراكز الصناعة الصوفية بالقرب من الحدود الغربية : كارليز ، اوباتوفيك ، سيرادز . ونذكر أيضاً منطقة الصناعة الفحمية في دومبروفا .

لقد وجدت إذن في بولونيا فرق عمال ، ولكنها فرق ما زالت بعد قليلة الأهمية ومبعثرة .

أما « بلاد الفيستول » فقد كان يقطنها في الواقع نحو ٦ ملايين نسمة . وكان بينهم ما لا يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ عامل ، دون حساب الحرفيين . وإذا كانت درجة التصنيع ضعيفة في مجموع الإمبراطورية الروسية . فلا عجب . ويجب تجنب استعمال كلمة « جماهير » . ولنلاحظ أن فئة من المستخدمين والعمال لعبت دوراً عظيماً في الحركات القومية والثورية في هذه البلاد ، حيث الصناعة ضعيفة النمو ، وهذه الفئة كانت من مستخدمي السكك الحديدية . وقد ظهر حماسها المتأخر في بداية القرن العشرين في شبه جزيرة البلقان وفي وقت مبكر أكثر مما في أوربة الشرقية .

إن مجموع العمال والمستخدمين ، في الحد الذي تأثروا بالقومية ، وفي الحد الذي أصبح عندهم وعي لتضامن الطبقة العاملة من بلد لآخر في أوربة ، كان كفاحهم قبل كل شيء كفاحاً ضد النظام الاجتماعي . ولم يظهر المظهر القومي لهذا الكفاح إلا عندما توحد النضال الاجتماعي مع النضال السياسي . وهذه بالضبط حالة قوميات الإمبراطورية الروسية ، لأن عمالاً بولونيين ، وأستونيين

وليتونيين خلطوا ، في برنـامجهم الثوري ، الـذي أعـد في آخر القرن التـاسـع عشر وبداية القرن العشرين ، في هدف واحد ، قلب الرأسمالية وقلب القيصرية .

ومن وجهـة النظر هـذه ، استطـاعت المـاركسيـة ، التي نفـذت إلى النخبـة العماليـة البولونيـة ، في السنوات ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ ، أن تـوحـد العمال الروس والعمال البولونيين . ولكن الاتجـاه الاشتراكي الـدولي الـذي ليس للحـدود عنـده نفـع من الوجهة النظرية ، تنازل بسرعة جداً للاتجاه الاشتراكي القومي البولوني بخـاصـة ، والمناوئ للروس صراحةً . فقد كان في برنامجه إنشـاء جمهوريـة بولونيـة مستقلـة . ولكننا في حوالي ١٩٠٠ ، أي في وقت أخـذ فيـه تصنيع بولونيـا الروسيـة طـابعـاً متسارعاً ، وأنمت فيه الطبقة الكادحة عدد أفرادها .

لقد كان عدد سكان بولونيـا عشيـة الحرب العـالميـة الأولى ١٣ مليون نسمـة ، وكان نصف مليون منهم تقريبـاً عمـال معمـل . وهـذا الرقم متـواضـع ولا شـك . ولكنه ازداد بمقدار خمسة أضعافه ، بينما تضاعف ببساطة عدد السكان منذ ١٨٧١ . وفي هذه الآونة استطاعت الطبقـة الكادحـة أن تلعب في هـذا الكفـاح الاجتماعي والقومي معاً ، دوراً نشيطاً ، وحاسماً أكثر مما في ١٨٧١ .

وكانت الطبقة الكادحـة قليلـة العـدد بعـد في بلاد جنوب أوربـة ، مـا خلا بعض الجمـاعـات المنعزلـة في مـدن كارنيـول ، وكارانثيـا ، وكرواتيـا ، وفي المـواني الدالماسيـة ، وإلى هـذه الجمـاعـات أضيف في القرن العشرين مستخـدمو السكـك الحديديـة الأولى . وكانت الطبقـة العـاملـة ممثلـة قليلاً في هـذه المنـاطق . وفوق ذلك ، إن الطبقة الكادحة . على عددهـا الضئيل ، لم تكن متجـانسـة ، لأن بلاد جنوب أوربة هذه كانت لحد ما بلاد استعمار أجنبي واستغلالي في الوقت نفسه .

لقد كان عدد عظيم من العمال والمستخدمين من أصل ألماني . وفي الحـد الـذي ينتظم فيـه العمال ، تنطلق الأوامر من ڤينّـا . ولا يوجـد حـزب عمـالي مستقـل

ذاتياً ، في البلاد البلقانية الخاضعة للنمسا - هونغاريا إلا في القرن العشرين . وحتى في مناطق زراعية أصلاً ، مثل البوسنة ، يلاحظ وعي قومي عند العمال . وبواسطة الصحف ، والنشرات ، والصحف المعبرة عن مطالبهم الاجتماعية التي كانت بلغتها وبأهدافها ، تجعلهم يعارضون مديري المشاريع والدولة المسيطرة معاً . ومع ذلك فإن دورهم في نمو القومية كان ضعيفاً بسبب عدم كفايتهم العددية . ومن المهم ، مع ذلك ، أن نلاحظ كيف أن هؤلاء العمال ، الذين كانوا في الأصل فلاحين ، انتقلوا تدريجياً من الحالة الريفية إلى الحالة العمالية ، في آخر القرن التاسع عشر ، وبصورة موازية لهذا التغير في الحال ، بطريق الاتصالات الجديدة التي تمت مع المدن الصناعية ، انتقلوا من الوعي المضطرب والملتبس في التبعية لوحدة قوية متميزة ، لوعي واضح بأنهم مواطنو أمة ، في نفس الوقت الذي نما فيه وعيهم الطبقي .

المهاجرون

والملاحظة الأخيرة ، في الحركات القومية في شرق وجنوب أوربة ، بعد ١٨٧١ ، هي الدور الهام الذي لعبه المهاجرون ، من وطنيين هددتهم سياسة التمثل ، أو من ثوريين تلاحقهم الضابطة (الشرطة) . فقد كانت القوميات الخاضعة في شرق وجنوب أوربة ممثلة في الخارج بشخصيات عظيمة غالباً ، وفي الغالب غامضة ، ولكنها من الخارج ، أعطت دفعاً مستمراً للحركة القومية في البلاد التي تشغلنا ، وهي حركة تحرير أصلاً .

ولم يذهب هؤلاء المهاجرون كلهم إلى فرنسا ، أو سويسرا ، أو بريطانيا - العظمى ، أي بعيداً عن بلدهم الأصلي . ومهما تكن الدول الأوربية مضيافة جداً ، فإنها لم تكن غير مهتمة تماماً حيال المهاجرين الذين كانوا بالنسبة لها كأحجار الشطرنج السياسي . وهكذا ، فإن النمسا - هونغاريا التي كانت لها أقلياتها

القومية السلافية وتقاوم مطاليبها في الاستقلال الـذاتي ، كانت تستقبل على الأقل مهاجرين اوكرانيين وبولونيين آتين من الإمبراطورية الروسيـة ولاجئين في القسم الذي ضمته من بولونيا وهو غاليسيا النمساوية .

وعلى العموم ، إن الدراسة الخاصة بالهجرة اليهودية وبـالهجرة البولونيـة إلى أمريكا ، أو إن دراسـة الهجرات لم تعمل بحق أبـداً . ومـع ذلـك فمن المهم أن نعلم تأثير الأوساط التي تطور فيها هؤلاء المهاجرون ، لأن تـأثير هـذه الأوسـاط يمكن بدوره أن يوجه التيـار القومي ، في هـذا الاتجـاه أو ذاك ، في داخل القوميـة التي تكون موضع دراسة .

الفصل الأول

الجبل الأسود وصربيا

جنوب - شرقي أوربة منطقة حساسة بخاصة في أوربة ، ثائرة باستمرار ، تهزها الحركات الثورية والحروب . وفيها ، في البوسنة ، في سيرايفو ، حدث الحادث الذي أثار الحرب العالمية الأولى ، في ٢٨ حزيران ١٩١٤ . ووصف الصحافيون هذه المنطقة بأنها « بركان » ، ونعتت بكل النعوت ، وسميت « روماتيزم أوربة » ، و « عقدة الأفاعي » وأجريت بحقها كل المقارنات الممكنة ، لاختلاف القوميات فيها ، وفي الوقت نفسه ، لما تضع للدول الكبرى في أوربة من قضايا دقيقة وحرجة .

في مناطق هذا الجزء الجنوبي - الشرقي من أوربة ، وجدت معظم القوميات السلافية ، في ١٨٧١ ، تحت السيطرة التركية ، في إطار دولة محكوم عليها بالتفتيت ، ومصيرها فقد كل هذه المواقع الأوربية . ولم تحتفظ في ١٩١٤ ، إلا بجزء صغير من الأراضي التي تغطي القسطنطينية . وفي هذا الدور الذي يشغلنا ، كانت النمسا - هونغاريا إمبراطورية أخرى ، وعندها أقليات سلافية ، وكانت تعتمد على ألمانيا الموحدة حديثاً ، وتضع كل ثقلها في البلقان ، لتقيم علاقات مباشرة مع بلاد شرقي البحر المتوسط . ولكنها اصطدمت هنا بالأطماع الروسية نحو القسطنطينية والبحر الأسود .

ولم تفصح طموحات الدول الكبرى حيال القوميات عن نفسها بمطالب

سياسية فحسب ، ولكنها أخذت أحياناً شكل سند معنوي ، بعيد عن المنفعة ظاهراً . فقد استندت ، مثلاً ، على قربى اللغات ، وعلى الأصول العرقية المتطابقة أو أيضاً على وحدة الوجود التاريخية .

وهكذا ، مثلاً ، وجد في روسيا ، في القرن التاسع عشر ، اتجاه في الرأي ولاقى صدى لدى الحكومة ، واستخدمته لتوكيد نوع من رسالة حامية للشعب الروسي حيال القوميات السلافية . هذه الرسالة التي يمكن أن تصل إلى ضم جميع القوميات السلافية في أوربة الشرقية وأوربة البلقانية ، تحت الحماية الروسية . وهذا ما يراد من « الجامعة السلافية » التي كان دورها في أفول ، ولكنه ما زال هاماً في السنوات ١٨٧٠ .

ولكن النمسا ـ هونغاريا نفسها ، من جانبها ، ظهرت في بعض الوقت تدعم ما سمي « النمساوية ـ السلافية » أي مفهوم تنظيم هذه الدول ، انطلاقاً من ١٨٦٧ بشكل اتحادي (فدرالي) ، يعطي استقلالاً ذاتياً نسبياً لأقلياتها السلافية .

وهذه الخلافات بين الدول الكبرى ، مهما يكن الشكل الذي تأخذه ، تتداخل مع دفع القوميات المتنافسة التي يختلف فيها في البلقان الصربيون والبلغاريون . ولهذا فإن الدور من ١٨٧١ إلى ١٩١٤ ليس إلا تتمة لحوادث مأساوية لهذه الشعوب ، التي لم تعرف السلام أبداً . وقد أدى هذا الوضع نهائياً ، إلى تجزئة الممتلكات العثمانية في البلقان ، وإلى ضغط متزايد للبلاد الجرمانية في هذه المناطق ، وبالنهاية إلى خلق أو تضخم دول جديدة .

بعض التواريخ الأساسية

- ١٨٧٦ : الثورة البلغارية .

- نيسان ١٨٧٧ ، وكانون الثاني ١٨٧٨ : الحرب الروسية ـ التركية .

- ٣ آذار ١٨٧٨ : معاهدة سان ستيفانو .

- ١٣ حزيران - ١٣ تموز ١٨٧٨ : مؤتمر برلين ، وتضخم إمارة صربيا والجبل الأسود والاعتراف باستقلال هذا الأخير ؛ خلق امارة بلغاريا ؛ احتلال النمسا - هونغاريا ، البوسنة - هرسك وسنجق نوفيبازار (أو نوفيپازار ، كلمة « سنجق » تعني تقسيماً إدارياً تركياً) .

- ١٨٨١ : معاهدة الأباطرة الثلاثة (راجع البنود المتعلقة بالبلقان) .

- ٢٨ حزيران ١٨٨١ : المعاهدة النمساوية - الصربية .

- ١٨٨٢ : امارة صربيا تصبح مملكة .

- ١٨٨٥ : اتحاد امارة بلغاريا والروملي الشرقية .

- ١٨٨٥ : الحرب البلغارية - الصربية .

- ١٨٨٧ : معاهدة سرية جرمانية - روسية التي تسمى معاهدة « التأمين الجديد » (التي تعلقت على الحلف الثلاثي . راجع البنود المتعلقة ببلغاريا) .

- ١٩٠٢ - ١٩٠٣ : الثورة في ماكيدونيا .

- حزيران ١٩٠٣ : مقتل الكسندر صربيا ، واعتلاء بطرس الأول عرش صربيا .

- ٥ تشرين الأول ١٩٠٨ ضم النمسا للبوسنة - هرسك . وإعادة نوفيبازار إلى الإمبراطورية العثمانية .

- ١٩٠٨ : استقلال بلغاريا (التي ظلت حتى ذلك الحين امارة) .

- ١٣ آذار و ٢٩ أيار ١٩١٢ : معاهدات تحالف بلغاري - صربي ويوناني - بلغاري .

- ١٩١٢ : الحرب البلقانية الأولى

- ٣٠ أيار ١٩١٢ : مقدمات معاهدة لندن ، وخلق ألبانيا .

- ١٩١٣ : الحرب البلقانية الثانية .

- ١٠ آب ١٩١٣ : معاهدة بخارست .

- ٢٨ حزيران ١٩١٤ : اغتيال سيرايفو الذي أثار الحرب العالمية الأولى .

ولا بد من الرجوع إلى خارطة تاريخية لمعرفة التحويلات الأرضية في التواريخ الحاسمة :

- ١٨٧٨ : (معاهدة برلين)

- ١٩١٣ : (معاهدة بخارست)

« التخوم »

لنتبع رسم الحدود بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية - الهونغارية ، في ١٨٧١ ، لمعرفة وجود ما يسمى « التخوم العسكرية » التي زالت بالضبط في ١٨٧٢ .

ويقصد بالتخوم الأراضي التي نظمت عسكرياً في القرن الثامن عشر عندما استقرت المواقع النمساوية والتركية بعد معاهدة كارلوفيتز . والتخوم العسكرية هي منطقة حدود مسلحة ويسكنها معمرون وهم في الوقت نفسه جنود وهبوا حياتهم للخدمة العسكرية وكرسوا أنفسهم لحماية الدول الواقعة شمال الإمبراطورية العثمانية . وعندما غادر الأتراك المنطقة الواقعة في شمال بلغراد أصبحت التخوم واقعة حسب شريط ضيق من الأرض يذهب من فيليبيت ، وهي سلسلة جبال توجد على طول بحر الأدرياتيك ، في الغرب ، حتى الكاربات ، في الشرق .

وهي تحاذي نهر الساف وتمر بنهر التيزا الأدنى والدانوب . وتضم هذه التخوم ثلاث مناطق إدارية :

- منطقة الأدرياتيك ، في الغرب .

- السلافونيا ، في الوسط .

- البانات في الشرق .

في ١٨٤٨ ، وفي الحوادث الثورية التي انتابت الإمبراطورية وأثارت حركة وحدة سلافية آنية عابرة بين الصربيين وكرواتيي النمسا ، كانت التخوم ، في فترة ، منضمة إلى كرواتيا ، ثم انفصلت من جديد ، عندما استعادت حكومة ڤيِنّا سلطتها بمساندة الروس .

ومنذ ١٨٤٩ ، ألفت التخوم بلداً خاصاً ، منطقة تابعة مباشرة للتاج النمساوي . وتؤلف شريطاً أرضياً ضيقاً ، ولكنه هام ، لأنه كان يضم ١,٢٠٠٠٠٠ نسمة ويمتد على ٦٠٠ كيلو متر مغطياً نحو ٣٣٠٠٠ كم٢ أي ما يعادل تقريباً ٥ أو ٦ مقاطعات فرنسية .

وكان المعمرون الصربيون منظمين عسكرياً ، ويقودهم ضباط ألمان . وفي ١٨٧٢ ، كانت نهاية التخوم العسكرية . فتخوم البانات خضعت للإدارة الهونغارية . وأما التخوم العسكرية في سلافونيا والأدرياتيك فقد أدمجت بكرواتيا وأعيدت للحياة المدنية .

وبالرغم من زوال التخوم كبلاد عسكرية ، فإن ما يهمنا من وجهة نظر الحركات القومية هو ، أولاً ، انها بلاد مأهولة بقوة بالطبقة الريفية الصربية التي يسيطر فيها صغار الملاك ومتوسطوهم ، وكانوا واعين لقوتهم وأصالتهم ، ومتعلقين

بالإمبراطور ، وربما كانوا مهتمين بالاستقلال الذاتي ، أكثر من الاستقلال ، في إطار الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية .

وتأتي أهمية هذه التخوم أيضاً من أن دورها في الماضي ، وسوق سكانها ، أعطياها نوعاً من التجانس في التنظيم وفي العواطف معاً ، وأنها تؤلف أيضاً عنصر اتحاد بين السلافيين ، على طول هذا الشريط من الأراضي الذي يقطع شبه الجزيرة في الشمال من فيليبيت إلى الكربات .

الدول المستقلة في الواقع : الجبل الأسود وصربيا .

الجبل الأسود

لقد استطاع هذا الجبل الأسود ، هذه المنطقة الجبلية جداً (شرناغورا) أن يحافظ على استقلال حقيقي في الماضي حيال الإمبراطورية العثمانية . فقد كان في أيدي أمراء ، كانوا ، حتى ١٨٥٢ ، في الوقت نفسه أساقفة البلاد ، ويمارسون سلطة مشيئية . والسكان فيها أرثوذوكس ، والكنيسة مستقلة ولا تتبع البطريركية ، ورئيسها منها .

وهذه البلاد ، ببنيتها الاجتماعية القديمة جداً ، وطابعها القبلي يرجع تنظيمها في القسم الأعظم منه إلى أميرها ، بطرس الثاني ، الذي حكم من ١٨٣٠ إلى ١٨٥١ . ثم أصبحت فيما بعد دولة منظمة . وقد تخلى خلف بطرس الثاني ، دانيلو ، عن وظائفه الأسقفية في ١٨٥٢ ، وتعلمنت السلطة السياسية .

وكان الدور من ١٨٣٣ إلى ١٨٥٤ مطبوعاً بحروب دامية مع الأتراك الذين كان من المستحيل عليهم تقريباً ممارسة سيطرتهم الفعلية على هذه البلاد بالرغم من أنها كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية ، لا بسبب صعوبات طبيعية فحسب ، وإنما أيضاً لأن النمسا وروسيا ، اللتين كانتا تتنازعان النفوذ ، أنقذتا بتدخلاتهما دوماً الجبل الأسود من غزو تركي محتمل الوقوع .

وفي ١٨٥٩ ، حددت لجنة أوربية إمارة الجبل الأسود ، التي كانت دولة جبلية ، قارية ، دون موانئ على بحر الأدرياتيك ، وفي ١٨٧٨ ، اعترف مؤتمر برلين باستقلالها ، وأعطاها شريطاً شاطئياً صغيراً من نحو ٥٠ كم مع ميناءي انتيفاري ودولسيغنو ، ورفض أن يبقي لها المنفذ الطبيعي للبلاد الذي كان على أفواه نهر كوتَور أو كاتّارو .

ومن جهة أخرى ، توسع الجبل الأسود من جهة ألبانيا ومن جهة الهرسك .

وكان الجبل الأسود آنذاك دولة صغيرة تضم نحو ٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، وكلهم صربيون ، عدا نحو ٣٠٠ ألباني . وستحدد البلاد من جديد في ١٨٨٧ .

وبدا الجبل الأسود آنذاك ، في شمال ألبانيا ، على الجانب الجنوبي من الهرسك ، الذي احتله النمساويون منذ ١٨٧٨ ، قاعدة للسياسة الروسية في البلقان . وكان دوره ستراتيجياً . ويجب القول إن استقلاله ، بسبب انعزاله نوعاً ما ، لم يكن له ، كما كان يظن ، تأثير هام على حركة القوميات في البلقان . وكان نموه الثقافي تافهاً . وفي آخر القرن التاسع عشر ، كان الجبل الأسود يضم مائة مدرسة تقريباً ، وفيه جريدة واحدة ، وهي الجريدة الرسمية « صوت الجبلسوديين » وتقرؤها أقلية ممتازة قليلة . غير أن التشريع بدأ بتفتيت التنظيم القبلي للبلاد . ومع ذلك ، فإن النفوذ الأجنبي ، وبخاصة الإيطالي ، استطاع أن ينفذ من الأدرياتيك والموانئ الصغيرة المكتسبة حديثاً أكثر من الجبال الداخلية القليلة التناول .

وفي ١٩١٠ أصبحت إمارة الجبل الأسود مملكة .

صربيا

إذا لعب الجبل الأسود دوراً ضعيفاً في تاريخ الحركة القومية في البلقان ،

فقد كانت الحال مغايرة بالنسبة إلى إمارة صربيا التي اعترف بها مملكة وراثية في ١٨٨٢ .

أهمية سنجق نوفيبازار

تعتبر هذه المنطقة أساسية ، أو كما يقال منطقة مفتاح ، ونوفيبازار مركز السنجق . وهي مدينة صغيرة تحتل موقعاً ستراتيجياً ، لأنها تسيطر على الممر الذي يصل ماكيدونيا بالبوسنة . ومساحة السنجق ٧٠٠٠ كم٢ تقريباً ونفوسه نحو ١٥٠ , ٠٠٠ نسمة نحو آخر القرن التاسع عشر . ثلاثة أرباعهم صربيون والربع ألبانيون .

وكان السنجق على درجة من الأهمية ، حتى إن النمسا احتلته في ١٨٧٨ ، أي في الوقت الذي احتلت فيه البوسنة - هرسك ، حتى ١٩٠٨ . وفي هذا التاريخ عاد جزء منه إلى الإمبراطورية العثمانية وهو الجزء الجنوبي مع **ميتروفيتسا** التي أعيدت من قبل .

في ١٩٠٧ ، في الوقت الذي كانت النمسا تحاول إقامة علاقات مباشرة مع سالونيك والبحر المتوسط الشرقي ، حاولت القيام بمفاوضات مع الامبراطورية العثمانية بغية الحصول على امتياز لخط حديدي ينطلق من البوسنة التي ستضمها ، ويرتبط بالخط الشمالي - الجنوبي الكبير ، بلغراد - سالونيك ويمر من نوفيبازار دون أن يمر من الأراضي الصربية .

صربيا قبل ١٩١٤

تمثل صربيا في خلاف الإمبرياليات والقوميات في البلقان رهاناً وعقبة معاً ، ودورها رئيسي .

نشأت إمارة صربيا من ثورة أحد هؤلاء « الأشقياء » الصرب الذين كانوا في الوقت نفسه وطنيين (هايدوك) ، في بداية القرن التاسع عشر : قره جورج

(جورج الأسود) الذي أسس سلالة قره جورجيفيتش . وكانت هذه الثورة منطلقاً لمسار طويل أدى إلى استقلال صربيا .

وفي الحقيقة ، إن النضال المتلاحق لم تقم به أسرة قره جورجيفيتش ، وإنما قامت به أسرة منافسة وهي أسرة اوبرينوفيتش . وإن ميلوش أوبرينوفيتش هو الذي انتزع من السلطان ، في ١٨٣٠ ، الاستقلال الذاتي لمنطقة صغيرة ، وسط صربيا ، ظلت تابعة للإمبراطورية العثمانية . وعلى الصعيد الداخلي . ظلت هذه الإمارة الصغيرة متنازعة بين الأسرتين قره جورجيفيتش واوبرينوفيتش ، وكان لهذا النزاع تأثير على طابع الحركة القومية .

ومنذ ١٨٥٨ ، كان آل اوبرينوفيتش يحكمون الإمارة ودام ذلك حتى ١٩٠٣ . وفي ١٨٧١ ومنذ ١٨٦٨ ، كان الشاب ميلان اوبرينوفيتش يحكم البلاد بصفة شخصية .

وفي هذا التاريخ كانت صربيا ، في حدودها الضيقة إمارة مستقلة في الواقع ، رغم أنها تابعة للإمبراطورية العثمانية ، لأن الجنود الأتراك غادروها في ١٨٦٧ ، وظلت تحت الحماية الجماعية للدول الكبرى المسيحية منذ معاهدة باريس في ١٨٥٦ .

وهذه الدولة الصغيرة ، التي لم يعترف باستقلالها التام إلا في ١٨٧٨ ، تعتمد ، ضد الإمبراطورية العثمانية ، على دول أوربا الكبرى الوسطى والشرقية ، طوراً على روسيا ، وطوراً على النمسا . وسياستها الثابتة كانت المطالبة ، باسم مبدأ القوميات ، بالأراضي الصربية الخاضعة للسيطرة التركية .

وفي معاهدة برلين (١٨٧٨) حصلت صربيا على بعض المكاسب الأرضية ، واعترف باستقلالها ، ولكنها ، بالمقابل ، انحازت كلياً إلى السياسة النمساوية .

وأصبح الأمير **ميلان** ملكاً في ١٨٨٢ باسم ميلان الأول اوبرينوفيتش . وبقي ملكاً حتى ١٨٨٩ . وفي هذا التاريخ تنازل عن العرش لصالح ابنه الكسندر الذي كان ملكاً من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٣ وقتل في ١٩٠٣ .

ومع ذلك ، فإن احتلال النمسا للبوسنة ـ هرسك ، بموجب معاهدة برلين ، قطع صربيا عن الأدرياتيك . وأكثر من ذلك أيضاً أن احتلال سنجق نوفيبازار ، كالاحتلال النمساوي الذي عزل الجبل الأسود عن البحر ، جعل النمسا تحتل أفواه كوتور (كاتارو) . إلا أن الجبل الأسود أخذ شريطاً صغيراً شاطئياً .

إن المادة ـ ٣٨ ـ من المعاهدة أقامت على صربيا سيادة حقيقية للنمسا . وإن نمو الامبريالية النمساوية على البلقان كان يلاحقه بشدة الكونت جول اندراسي ، وزير الشؤون الخارجية للمملكة النمساوية ـ الهونغارية ، من ١٨٧١ إلى ١٨٧٩ ، وكانت غايته خلق مجموعة اقتصادية تغطي القسم الأعظم من البلقان حتى سالونيك .

لقد كان وضع النمسا ـ هونغاريا ملائماً في البلقان ، في ١٨٧٨ ، باحتلال البوسنة ـ هرسك ، لاسيما وأن اتفاقات ١٨٧٩ و ١٨٨٢ ، بين النمسا وروسيا ، في الحلف الثلاثي ، هذه الاتفاقات التي جددت في ١٨٨٤ ، قد جنبت موقتاً ضغط روسيا على البلقان . ولايمكن فهم صعوبات الحركة القومية الصربية واليوغوسلافية دون الأخذ بعين الاعتبار التدخلات الدائمة للإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية في صربيا . كان بيد النمسا ـ هونغاريا أسلحة نافذة ، خارجاً عن التهديد بالحرب . فقد كانت تلعب بتنافس أسرتي اوبرينوفيتش وقره جورجيفيتش . وكان لدى الملك حزبان : حزب يناصر النمسا وحزب يناصر روسيا . ولكن النمسا أفادت بخاصة من معاهدة سرية في ١٨٨١ فرضت على صربيا ، وبخاصة من النظام الجمركي الذي ساعدها ، بالإيقاف المفاجئ للصادرات

الصربية من الحيوانات التي كانت تؤلف الأساسي للتجارة الخارجية لصربيا نحو النمسا ، وبخاصة نحو هونغاريا (وذلك بادعائها بأمراض الحيوانات) ، على تهديد صربيا بالخراب الاقتصادي . وكانت صربيا مضطرة للانحناء أمام الخلل الذي طرأ على ميزانها الخارجي .

ولكن صربيا ، في عهد الملك ميلان ، من ١٨٨٢ إلى ١٨٨٩ ، وحتى في عهد خلفه الكسندر ، من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٣ ، ظلت تابعة للنمسا و « محمية » لها ، ولكنها كانت أداة التغلغل النمساوي في البلقان . وفي الحقيقة ، إن المعاهدة السرية في ١٨٨٢ قد جددت في ١٨٨٨ و ١٨٩٤ . وبموجب المعاهدة أخمد الملك ميلان مظاهرات القومية السلافية . وبينما تخلى عن كل أمل بالتضخم من جهة الغرب ، من جهة البوسنة ـ هرسك ، التي تحتلها النمسا ، كان مدفوعاً من هذه الدولة إلى جهة الجنوب الشرقي ، جهة ماكيدونيا ، وهذا ما أثار نزاعاً بين صربيا وبلغاريا (حرب ١٨٨٥) . فقد غلب الصرب ولكنهم أنقذوا بتدخل الحكومة النساوية . وقد أمكن وصف هذه المغامرة بـ « هراش الديكة » الذي نظمته سراً الحكومة النساوية لتحول أنظار صربيا عن أهدافها القومية على البلاد الصربية في الغرب وعلى البوسنة ـ هرسك .

وأدت بها معاهدة بخارست ، في ٣ آذار ١٨٨٦ ، إلى الحالة الراهنة .

وقد أعطت صربيا سبباً لهجومها المفاجئ على البلغاريين ، إلى أن بلغاريا المستقلة ذاتياً تضخمت في ١٨٨٥ بضم الروملي فكسرت بذلك التوازن السياسي في البلقان وهددت وجود صربيا . مع أنها أحدثت جزئياً في ١٨٧٨ ولم تكن لتضم في ذلك الحين إلا الجزء الشمالي من الأراضي البلغارية ، في شمال البلقان .

وبعد سنتين ، أي في ١٨٨٧ ، اختار البلدان ، اللذان يؤلفان الإمارة البلغارية ، الأمير فرديناند دوساكس ـ كوبورغ .

ويجب أن نضيف إلى أن الشؤون الخاصة لملك صربيا الذي طلق زوجته ، في ١٨٨٩ ، جعلت وضعه غير مستقر ، فتنازل عن العرش ، في ٦ آذار ١٨٨٩ ، لصالح ابنه الكسندر وكان حدث السن وقد تعقد حكم هذا الأخير بمكايد أهله ، ولم يكن شعبياً . وفي ١٨٩٣ ، قلب الكسندر مجلس الوصاية ، وأراد أن يحكم شخصياً ، وظن ، في بعض الوقت ، بأنه سيقوم برد فعل ضد الوصاية النمساوية . ولكن لاشيء من هذا .

وعندما انفجرت الاضطرابات المعادية للنمسا بين صربيي هونغاريا الجنوبية ، في ١٨٩٣ ، كيف كان موقف الحكومة الصربية ؟ في السنة التالية ، في ١٨٩٤ ، شجب وزيرها الأول[1] في خطاب رسمي « جنون » صربيي هونغاريا الجنوبية الذين تجرؤوا على القيام ضد « العدالة والحضارة » ، أي ضد السيطرة النمساوية ـ الهونغارية ، باسم « مثل أعلى مزعوم » .

وفي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، حاول الملك الكسندر ، مع ذلك ، النضال ضد الحماية النمساوية باللعب بالورقة الروسية . ودعم جهود وزيره وتقرب من بلغاريا ووقع معها ، في ١٨٨٧ ، معاهدة تجارية ساعدته على محاولة التعويض جزئياً عن آثار الحصار الاقتصادي الذي فرضته النمسا عليه كوسيلة ضغط ، وذلك بنمو الصادرات من جهة البحر الأسود وبلغاريا . ولكنه خضع بعد ذلك إلى وصاية الحكومة النمساوية التي قامت برد فعل قوي ، واستسلم أيضاً لنفوذ والده الذي غادر البلاد مؤقتاً وعاد إلى صربيا في ١٨٩٨ وسمي قائداً أعلى للجيش (جنراليسيم) ومثل من جديد الاتجاه النمساوي في داخل البلاد .

وانطلاقاً من هذا الحين أصبحت صربيا من جديد تحت الوصاية النمساوية . وأصبحت الحياة السياسية في ذلك الحين مضطربة جداً ومفعمة بالمؤامرات وأعمال

---

(١) راجع DUHEM « القضية اليوغوسلافية »

الإرهـاب . ويجب أن يضـاف أن زواج الكسنـدر من الممثلـة **دراغـا مـاشين** (ويقول دوهيم عنها بأنها كانت « محظية مـاهرة ») انتهى بزوال اعتبـار الملـك ، فيما ظهرت من جديد أسرة قره جورجيفتش حاملاً لواء القومية الصربية .

وتخلى بـلاط ڤيننّـا عن الكسنـــدر . وقتـل مـع زوجتــه في ليـل ١٠ إلى ١١ حزيران ١٩٠٣ . ومع الملك الجـديـد الـذي ينتسب إلى أسرة قره جورجيفيتش ، وحكم بـاسم بطرس الأول ، انتصرت القوميـة الصربيـة . فقـد اعتمـدت على جيـل جديد نما بعد دور القهر النمسـاوي الفظيع في البلقـان ، بين ١٨٧٧ و ١٨٩٣ ، وكان متقبلاً لفكرة الجامعة الصربية في التدخل في البلقـان لصـالح جميع اليوغوسلافيين الخاضعين للسيطرة النمساوية أو العثمانية .

ومنذ الآن تحررت صربيا من الحماية النمساوية . وانطلاقـاً من ١٩٠٣ تقربت من روسيا ، وبـالتـالي من فرنسـا في الخلاف بين الحلف الثلاثي والوفـاق الثلاثي . وبعد ١٩٠٤ ، مثلت عقبة لتطلعات ألمانيا والنمسـا الامبريـاليـة في البلقـان ، وفي نفس الوقت كانت تعارض ، بمطالبهـا في مـاكيـدونيـا ، الإمبراطوريـة العثمـانيـة وبلغاريا باسم مبدأ القوميات .

وأدى هـذا الوضع الانفجـاري إلى تقسيم شبـه جزيرة البلقـان في آخر الحرب العالمية الأولى ، وحتى إثارة هذه الحرب .

ولنلاحظ أن صربيا في تاريخ القومية اليوغوسلافية ، كانت بمثابـة « بيمونت البلقان » كما كانت بيمونت بالنسبة إلى إيطاليا .

الحدود الشمالية للبلاد اليوغوسلافية

إذا تغيرت حـدود الجبل الأسـود ، واليـونـان ، وبلغـاريـا في شبـه جـزيرة البلقان الأصلية ، فإن حدود الإمبراطورية النمساوية ـ الهونغـاريـة ، إذا وضعت

البوسنة ـ هرسك جانباً ، لم تتغير في هذا الدور ، وكانت تضم أقليات سلافية يجب أن نتكلم عنها الآن بمزيد من التفصيل .

لنضع أنفسنا إذن في الوقت الذي وجب فيه ، بعد حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، وضع الحدود الشمالية ليوغوسلافيا الجديدة ، وهذا ما يساعدنا ، في مرورنا ، على عمل تاريخ سريع للأقليات القومية الموجودة في الدولة النمساوية ـ الهونغارية قبل ١٩١٤ ، وهي أقليات قومية توجد في منطقة يمكن أن تكون موضع نزاع .

إن الخارطة الاثنوغرافية للمناطق الشمالية اليوغوسلافية ، خارطة معقدة بشكل غريب . فعندما انهارت الملكية النمساوية ـ الهونغارية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، أنشئت دولة من الصربيين الكرواتيين ومن السلوفين ، تضم في الشمال ، جهد المستطاع ، جميع الأقليات السلافية التي كانت توجد في الإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية . ولكن تجمع العناصر العرقية في هذه المناطق الحدودية ، ووجود جماعات بشرية مجرمنة كثيراً أو قليلاً في جهة الغرب ، وممجيرة في جهة الشرق ، عَقَّد قضية الحدود التي تتطابق مع القوميات ، هذا فضلاً عن أن الاعتبارات الاقتصادية والستراتيجية أضيفت إلى الاعتبارات القومية .

ومما جعل ترسيم الحدود صعباً أيضاً ، أنه كان يجب استخدام احصائيات للقوميات ، ونادراً ماكانت هذه الاحصائيات موضوعية .

الذكريات التاريخية

لقد اجتاح السلاف شبه جزيرة البلقان في القرن السادس . والهونغاريون الحوض البانوني (الدانوب الأوسط) في القرن العاشر . واختلط هؤلاء الأواخر بالعناصر السلافية المتبقية في بانونيا . ولكن العناصر السلافية ، في جنوب

الحوض البانوني ، في منطقة **باشكا و بارانجا** ، نجوا جزئياً من التمثل . وانطلاقاً من القرن الرابع عشر والخامس عشر تلاحظ حركة هجرة سلافية وافدة من الجنوب أتت لتعزز العنصر السلافي في هذه المناطق . وحركة الهجرة هذه من الجنوب إلى الشمال كانت بسبب دفع الأتراك وسقوط القسطنطينية في ١٤٥٣ ، واحتلال البوسنة في ١٤٦٣ ، والهرسك في ١٤٨٢ ، وصربيا التي وقعت في ١٤٥٩ . وكلما صعد الأتراك إلى الشمال ، أصبحت هونغاريا الجنوبية ملجأً للنبلاء والفلاحين الصربيين ، أما الطبقة النبيلة بخاصة فقد مسها الضر بمصادرة الأتراك للأملاك وقتل مالكيها . وقد تنازل ملك هونغاريا ، في كل المنطقة الجنوبية ، عن أملاك لهؤلاء النبلاء الذين أتوا بفلاحين صربيين أو استقبلوهم .

وكانت بلغراد آنذاك حصناً أمامياً للأتراك نحو الشمال ، أمام العالم المسيحي . وكانت المنطقة الجنوبية من الحوض البانوني تؤلف نوعاً من ثغر حدود تسكنه عناصر سلافية ، بعضهم قديم والآخرون مهاجرون حديثاً . ولكن الدفع التركي في القرن السادس عشر تزايد . واجتاز الأتراك نهر الساف والدانوب واحتلوا هونغاريا الجنوبية . وكان زحفهم مطبوعاً بنصر موهاتش ، في ١٥٢٦ . وأصبحت بودابست حصناً تركياً في ١٥٤١ . ولعبت النمسا منذ الآن دور بلاد الثغور حيال العالم الإسلامي .

وأوجد زحف الأتراك نحو الشمال مجموعة واسعة من البلاد تحت سيطرتهم وبذلك سهل هجرة فلاحي المناطق الجنوبية . وحاول كثير من الجبليين البلقانيين أن يجدوا في الشمال مناطق أخصب في السهول . وفي الباشكا ، كان مايقارب ٨٠٪ من السكان صرباً في القرن السادس عشر .

وفي آخر القرن السابع عشر ، بالعكس ، تراجع الأتراك أمام هجومات الدول المسيحية . وأخفقوا أمام فينّا في ١٦٨٣ وأوغل الإمبراطور بجنوده حتى شبه

جزيرة البلقان نحو سكوبيا ، في ماكيدونيا ، وبيش بالقرب من البانيا . ومع ذلك فإن الجيوش النمساوية لم تستطع البقاء في هذه المناطق وانطوت .

وفي دور احتلال النمسا لكل المناطق في جنوب الدانوب نجد كثيراً من الناس خاطروا بأنفسهم مع النمساويين ، ومع الإدارة الإمبراطورية ، من نبلاء ، وتجار ، وحرفيين يخشون أن يقتلهم الأتراك الذين عادوا ظافرين ، وغادروا صربيا ليلتجئوا في هونغاريا . وقد أطلق على هذه الهجرة اسم « هجرة ١٦٩٠ الكبرى » التي عززت أيضاً العناصر السلافية في مناطق حدود الشمال ، وكان آخر الهجرات الكبرى نحو الشمال .

ومع ذلك يجب أن نضيف أن هذه الحركات الجنوبية ـ الشمالية عوضت جزئياً بحركات شمالية ـ جنوبية أضعفت وضع العناصر السلافية في جنوب الحوض البانوني . فمن ذلك أن الصربيين الأرثوذوكس ، الذين لجؤوا في هونغاريا الكاثوليكية ، القليلة التسامح ، وحاولوا بأنفسهم الحصول على الحريات الدينية ، وعلى الاستقلال الذاتي الإقليمي ، اصطدموا بسياسة الهونغاريين . وقد كانوا تحت السيطرة التركية يتمتعون بحرية دينية كبيرة . إن صربيي البانات والباشكا الذين كانوا خلال ١٥٠ عاماً في أيدي الأتراك كانوا ، كالصرب البلقانيين تحت سلطة البطريركية الصربية في بيش التي أقامها في ١٥٥٧ الوزير الأكبر سوكولوفيتش . في إطار الإمبراطورية العثمانية . ولذا فإن عدداً عظيماً من هؤلاء المهاجرين الصربيين عادوا إلى بلادهم الأصلية التي ظلت تحت الحكم التركي .

وتفهم أهمية هذا الذهاب والإياب لا لأنهما أديا إلى تعقيد عرقي أقصى فحسب ، وإنما أيضاً لأن الدول ، فيما بعد ، اتخذت حجة من هذه الهجرات لتدفع بحدودها إلى بعيد : الهونغاريون نحو الجنوب ، واليوغوسلافيون نحو الشمال .

لقد طلب صربيو الهجرة الكبرى لعام ١٦٩٠ من الإمبراطور ليؤبولد ، قبل

أن يجتازوا نهر الساف ، أرضاً مستقلة ذ اتياً مع زعيم صربي ، فينودي ، ومن هنا أتى اسم « فويفودينا » الذي أطلق مؤقتاً على المنطقة في القرن التاسع عشر ، في الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية . ووعد ليؤبولد كثيراً ولكنه أخلف وعده . إلا أن النمسا في ١٨٤٨ - ٤٩ فقط أنشأت ، في ختام حوادث ١٨٤٨ ، فويفودينا ، ولم تدم هذه إلا عشر سنوات وكانت تضم الباشكا ، والبانات وسيرميا .

وعندئذ تعقدت القضية أيضاً . فبعد أن أخذ الأمير اوجين بلغراد ، في ١٧١٧ ، أي في الوقت الذي حررت فيه البانات ، والباشكا ، والبارانيا من الأتراك ، وجد شعب صربي كثيف في هونغاريا الجنوبية ، وجماعات صربية في ترانسلفانيا ، وحتى في هونغاريا الوسطى والشمالية . ولكن منذ ذلك الحين بدأ الاستعمار الألماني والمجري يفتت الجماعات السلافية في بانونيا الجنوبية ، في القرن التاسع عشر ، وبخاصة بعد ١٨٦٧ ، انطلاقاً من الحين الذي تشكلت فيه الدولة الثنائية . وضربت المجيرة الأقليات الصربية ، وبدلت شيئاً فشيئاً بنية البلاد الواقعة في شمال الإمارة الصربية ، وكلما ازداد تأثير المجيرة في هذه المناطق ، كانت صربيا ، الواقعة إلى الجنوب والشبه مستقلة ، تؤلف قطب جذب لكل سلافيي أوربة الجنوبية .

الفصل الثاني

بلاد السلوفين

بلاد السلوفين

إذا وضعنا جانباً الأقليات الإيطالية في محيط الادرياتيك في منطقة ايستريا وتريستا ، نجد في شرق نهر ايسونزو ، الذي يرسم على وجه التقريب في ١٨٧١ ، الحدود بين الإمبراطورية النمساوية وإيطاليا ، جماعات منعزلة من الإيطاليين . وبخاصة في المدن ، وفي أرياف ايستريا الغربية . ومع ذلك فإن الريف في مجموعه سلوفيني .

واليوم تمر الحدود بين إيطاليا ويوغوسلافيا بصورة خفيفة في الشرق من مدينة غوريتزيا ، وتؤلف ما يشبه حداً للقوميات .

السلوفين سلافيون ، وكانوا حتى القرن الثامن عشر في أعالي وديان الساف والدراف ، يعيشون في ظل أمراء مستقلين ، ولكنهم وقعوا تحت سيطرة أدواق فريول وبافاريا ، واعتنقوا المسيحية على يد الاكليروس الألماني ، وحكموا منذ ذلك الحين من قبل كونتات ألمانيين .

تضم هذه البلاد السلوفينية وحدات إدارية دامت حتى حرب ١٩١٤ : كونتية غوريتزيا ، دوقيات ستيريا ، كارانثيا ، كارنيول . وهذه الأخيرة مركز القومية السلوفينية ، وتضم أيضاً ، في ظل الإمبراطورية النمساوية ، ايستريا الوسطى والشرقية المأهولة بالسلوفين . ولا يوجد مطلقاً سلوفينيا بالمعنى الدقيق

الخاص ، ولم يؤلف السلوفين مطلقاً دولة موحدة . ومن جهة أخرى ، لم توجد مطلقاً طبقة ارستقراطية سلوفينية مسيطرة . وكان الألمان يجهزونهم بالموجهين . والمدن التي تتركز فيها الإدارة الإدارية للمناطق كان لها طابع أجنبي ، لأنها كانت مأهولة في القسم الأعظم منها بالكهان ، والموظفين ، والحرفيين الألمان . وامتد الاستعمار الألماني أيضاً إلى الأرياف . ولكن حتى القرن السادس عشر ، كان تنصيب الأدواق وحتى أوائل آل هابسبورغ ، الذين كانوا أدواق ايستريا وكارانثيا ، وكارنيول ، يجري باللغة السلوفينية لا بالألمانية ، وحسب احتفال سلافي . وظلت الأعراف والعادات والتقاليد السلوفينية محافظاً عليها زمناً طويلاً في هذه المناطق .

واشتدت جرمنة هذه المناطق في عهد ماريا ـ تيريزا . ولكن عاطفة السلوفينيين القومية بقيت بشكل إقليمي ، موضعي ، ومعزز أثناء الغزو التركي انطلاقاً من القرن الخامس عشر . وتلقت هذه المناطق القليل من نجدات آل هابسبورغ ضد الأتراك ، واضطرت أن تنظم بنفسها دفاعها مستندة على المعسكرات المحصنة ، هذه التابورات التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ السلوفين القومي ، حتى القرن التاسع عشر . وهناك أغاني بطولية يرجع تاريخها لذلك العهد .

وكان للإصلاح الديني البروتستانتي نجاح عظيم في هذه المناطق ، ثم الإصلاح الكاثوليكي المعاكس الذي ردها إلى الكاثوليكية . وهذه الحركات الدينية استخدمت دوماً اللغة السلوفينية لنشر الإيمان ، وبخاصة في الأرياف .

ولكن ، بالرغم من استمرار اللهجات السلوفينية ، والعاطفة القومية الغامضة قليلاً ، فإن الحياة القومية كانت راكدة وقاصرة على الأرياف .

على أن جهود ماريا ـ تيريزا وجوزيف الثاني ، بين ١٧٤٠ و ١٧٩٠ . لجرمنة

هذه المناطق التي تسود فيها اللغة السلوفينية ، ولتنمية شبكة المدارس التي يعلم فيها باللغة الألمانية ، قد شجعت بصورة غير مباشرة ومضادة على أدب سلوفيني ، يرفع المستوى الثقافي للشعب . وكان الناس عندما يريدون الإرتقاء اجتماعياً ، يتكلمون ويكتبون بالألمانية ، وباعتبارهم يعرفون السلوفينية أيضاً ، كانوا يكتبون بالسلوفينية أيضاً عندما يشعرون بعاطفةٍ وطنيةٍ سلوفينية .

إن الحكومة النمساوية ، حتى نحو ١٨٦٦ ، جرمنت بخاصة المدن ، ولكنها نشرت أيضاً اللغة الألمانية في الأرياف .

بيد أنها غيرت سياستها عشية إنشاء الملكية الثنائية . فقد ابتليت بهزيمتين واضطرت إلى القيام بتنازلات للشعوب السلافية ، انطلاقاً من القانون الدستوري (١٨٦٧) ، ساعدت على نمو وتنظيم حياة قومية .

وحدث ظهور الوعي القومي الواضح للسلوفين بصورة موازية مع تجديد الجرمنة نحو آخر القرن الثامن عشر .

ولكن اليقظة السلوفينية تؤرخ من منتصف القرن التاسع عشر . ففي ذلك الحين ، وحسب تعبير الشاعر **فودنيك** « كف السلوفينيون عن الاكتفاء بالقليل » . وانطلاقاً من الريف السلوفيني وبالتدريج صعدت طبقة اجتماعية من أولئك الذين يذهبون إلى المدينة ، وبدأت تنافس بجد العناصر الجرمانية . ولكن ما إن تمت عملية الجرمنة بصورة موازية وفي نفس الوقت ، إلا وثبتت الحدود الاثنوغرافية . ووجدت منذ الآن كتلة سلوفينية متمركزة حول لوبليانا في الكارنيول . أما في الشمال ، في ستيريا وفي كارانثيا اللتين يطالب بها السلوفينيون دوماً ، ولكن الجرمنة فيها امتدت كثيراً ، فيلاحظ ببساطة أقليات سلوفينية متجمعة مع جيوب جرمنة .

ومع ذلك فلم يكن هنالـك استعمار منظم من جـانب الألمـان في سلوفينيـا . لأن غيـاب الاستعمار الإجبـاري جعل الألمـان لا يتوغلون كثيراً نحو الجنوب ، ولم تصب الجرمنة في الغـالب إلا المنـاطق الشماليـة ، وبخـاصـة المنـاطق الجنوبيـة من ستيريـا وكارانثيـا ، اللتين تـؤلفـان اليـوم جـزءاً من النمسـا : كارانثيـا مـع كلاغنفورت ، المدينة الألمانية ، وستيريا مع غراتز وهي مـدينـة ألمـانيـة أيضـاً . وقـد وجـد في هـذه المنـاطق السلوفينيـة في السـابق توغل منظم ، وعفوي حـول المدن ، والطرق الستراتيجيـة ، انطلاقـاً من القرن الثـامن عشر . أمـا الجرمنـة في الإدارة ، وفي المحـاكم والمـدارس والكنـائس ، والجيش ، وعمـل جمعيـات الـدعـايـة الألمانية - أتت فيما بعد في القرن التاسع عشر - والسياحة ، فقد دحرت بالتـدريج السلوفينيين نحو الجنوب . ولكن العملية المعاكسة حدثت في الكارنيول حيث كان السلوفينيون يؤلفون أكثرية السكان الواسعة .

رأي مؤرخ صربي في أهمية الجرمنة

لقـد كان المراد في الـواقـع عـواطف عـابرة ومكتسبـة حـديثـاً ، حسب رأي المراقبين الحـذرين . وستتغير هـذه العواطف بـالطبع في الاتجـاه اليوغوسـلافي إذا تغيرت الظروف السيـاسيـة الحـاليـة وبسهولـة ، لا سيما وأن هـذا الشعب المزدوج اللغـة ينتسب إلى « **العرق السلـوفيني** » وهنـا أيضـاً استعملت كلمـة « عرق » مكان كلمة « شعب » .

ومن الممكن النقـاش في قضيـة معرفـة مـا إذا كانوا كثيرين أولئـك السلوفين الذين تجرمنوا باللغة وأيضاً بالعادات . ومن الواضح أنه إذا نظرنا إليهم من وجهة نظر أصلهم فهم سلوفين ؛ ومن وجهة نظر طبيعة الحضارة المعاصرة أصبحوا ألمان . وربما كان عند عدد من الأفراد إمكان التشيع إلى هذه الـدولـة القوميـة أو تلـك . ولكن هامش الشك في الحقيقة ضيق جداً .

ومن الممكن القول إن التحديد الحالي لسلوفينيا ، التي لم تحافظ في إطار يوغوسلافيا إلا على منطقة ماريبور الستيرية ، يطابق حدود القوميات . ومع ذلك فإن اليوغوسلافيين طالبوا طويلاً بمنطقة كلاغنفورت (التي تحمل أيضاً الاسم السلوفيني تسيلوفيتس) .

ولنأخذ حالة منطقة كلاغنفورت لنفهم بشكل أفضل طابع الخلاف بين الألمان والسلوفين . إنها جيب جرمنة حديثة . ففي ١٨٥٧ كان في كلاغنفورت ما يقارب ٣٥٠٠ ألماني و ٦٠٠٠ سلوفيني أتى معظمهم من الريف . ولكن الريف كله كان سلوفينياً . إلا أن الجرمنة اشتدت في النصف الأخير من القرن . وهكذا فإن الكومونات في غرب كلاغنفورت وحول بحيرة فورت ، في غرب المدينة كانت أيضاً سلوفينية في ١٨٨٠ ، ولكنها تجرمنت بسرعة . ومع هذا يمكن دوماً مناقشة أهمية الجرمنة التي حدثت بكسب اللغة ، ولكنها لم تمح التمييز بين لغة التعامل واللغة القومية .

وكان يسيطر على النزاع بين الطائفتين العرقيتين ، في هذه المناطق ، النمو الاقتصادي ونمو السكك الحديدية .

إن كلاغنفورت في منتصف القرن التاسع عشر ، بالرغم من أنها كانت في كارانثيا ، في منطقة جزؤها الشمالي جرماني علناً ، كانت أحد مراكز اليقظة السلوفينية بعد لوبليانا . ففيها تأسست في ١٨٥٢ ، جمعية القديس موهور الأدبية السلوفينية التي نشرت الألوف من المؤلفات والكراريس باللغة السلوفينية . وكانت كلاغنفورت أيضاً ، في زمن الحرب العالمية الأولى مقراً لعدة جمعيات ، وبخاصة جمعية القديس سيريل وميتود التي أسست المدارس السلوفينية . ووجدت أيضاً جمعيات ذات طابع اقتصادي (شركات الاعتماد) وكانت في أيدي السلوفين . كما وجدت أيضاً جمعية السلوفين السياسية في كارانثيا .

ولكن إنشاء خط حديدي ينتهي في كلاغنفورت أدى إلى نهضة صناعية وتجارية في المدينة أفادت العناصر الألمانية أكثر من العناصر السلوفينية وساعدت الكتلة الألمانية التي تسكن في شمال المنطقة على أن تنوء بوزنها كاملاً على الأقلية السلوفينية .

وذكر هومانت ذكريات رحلة ، وتكلم فيها عن تسيلوفيتس بهذه العبارات :

« تبدو هذه المدينة اليوم ، بشارع ولهلم وبسمارك كرينغ وحراسها بخوذهم ذات الرؤوس الحادة ، جرمانية بفظاظة . إلا أن معظم السكان على الأقل من أصل سلوفيني ، ولكن من الواضح أنه في جزئه الأعظم مجرمن » .

والحركة القومية السلوفينية ذات طابع أقل مشادة بكثير وأقل هوى بكثير من الحركة القومية الكرواتية . وهكذا في ١٨٦١ ، وجهت رسالة السلوفين إلى الحكومة النمساوية وطالبت ببساطة بتحقيق الوعود التي أعطاها الإمبراطور ، وتتعلق باستعمال اللهجات السلوفينية في المدارس ، والمحاكم والإدارة . وعلى الصعيد الإداري والسياسي ، اقتصرت على طلب ضم البلاد السلوفينية الداخلة في نطاق الإمبراطورية في منطقة إدارية واحدة . وهذا المطلب معتدل جداً ، وذو أهمية داخلية ببساطة . ولم تكن قضية الاستقلال مطروحة مطلقاً . لقد كان القصد اتحاد الكارنيول ومنطقتي ستيريا وكارانثيا المأهولة بالسلوفين وكذلك منطقة غوريتزيا التي كان ريفها سلوفينياً . وهذا البرنامج خجول وسيصبح أكثر خجلاً أيضاً انطلاقاً من الوقت الذي تصبح فيه الملكية النمساوية ثنائية .

ولم يقم بالحركة القومية السلوفينية شعب عديد جداً . لأن السلوفين كان عددهم نحو مليون ونصف نسمة . فهو إذن فريق قومي ذو أهمية محدودة نسبياً . ومن جهة أخرى ، لم يكن هذا الشعب حركياً جداً على الصعيد الديموغرافي . فالولادة فيه ضعيفة . وحتى ١٨٧٠ ، كانت الحركة القومية ممثلة على الأكثر بأناسٍ

مسنين يرغبون بالتكيف في آن واحد مع المركزية النمساوية ومع التنظيم الفدرالي (الاتحادي) للدولة .

وبالرغم من هذه الظروف ، التي لم تكن ملائمة ، يلاحظ نحو السنوات ١٨٧٠ - ١٨٨٠ ، صعود جيل ناشئ قليل العدد ولا شك ، ولكنه متحمس كثيراً ، ويلعب دوراً اجتماعياً متزايداً . ويلاحظ بخاصة وعي الجماهير الشعبية الذي يحول قليلاً قليلاً جو مطاليب الاستقلال الذاتي .

ويلاحظ في الواقع ، أمام الألمان ، ظهور ملاكي أراضي كبار ، ورجال أموال ، وكانت لهم أكثر الوظائف الهامة ، وبيدهم معظم المشاريع الصناعية والتجارية ، وأن الطبقة الريفية السلوفينية صعدت بورجوازية قومية ، وفرقة موظفين ، وأطباء ، ومحامين ، وصحافيين ، وكتاباً ، ومنهم خرج الرجال السياسيون الذين نظموا الحياة القومية في البلاد السلوفينية . وانطلقوا لفتح الوظائف الإدارية في المدن ، ليحلوا فيها محل الألمان .

وفي ١٨٦٩ ، تأسس في ماريبور (ماربورغ) حزب جديد ، حزب « الشبان السلوفين » الذي أفصح عن نفسه بصحيفة « الشعب السلوفيني » . ولم يكن لهذا الحزب برنامج عنيف جداً . لقد كان يطالب فقط بسلوفينيا إدارية موحدة ويعلن تضامنه مع الشعب الكرواتي الذي كان يعيش أيضاً في إطار الإمبراطورية .

وانطلاقاً من هذا التاريخ يمكن الكلام بحق بأنه يوجد عند السلوفين حركة قومية شعبية منظمة تظهر بمجالس كبرى تضم في الحقول الطلقة أو في مدينة ما في الكارنيول أو في ستيريا ، الفلاحين وأبناء المدن « التابورات » ، الاسم الذي يذكر بذكرى تاريخية قديمة . وكانت هذه المجالس تحضر برامج مطالب إدارية وتدافع حيال العنصر الألماني عن القومية السلوفينية .

وقد أثارت الحركة في كانون الأول ١٨٧٠ ، مؤتمراً يوغوسلافياً ، عقد في لوبليانا ، حضره مندوبون سلوفين ، وكرواتيون وصربيون (صرب النمسا صرب مناطق شمال الدانوب) ، وفكر في إعادة بناء مملكة الليريا . ومع ذلك ، فمن غير الصحيح أن نتمثل أن الحركة القومية السلوفينية كحركة وحدة وإستقلال . إلا أننا عشية الحرب العالمية الأولى ، نجد أن بعض القوميين السلوفين ، وهم قليلو العدد ، تجمعوا في جمعية « النهضة » التي تأسست في ١٩٠٩ . ووضعوا في برنامجهم « سلوفينيا مستقلة بكل الوسائل بما فيها العنف » ، إذن الحرب . وحتى بداية القرن العشرين ، لم تتضمن الحركة القومية السلوفينية نزعة جذرية (راديكالية) بمثل ذلك .

وفوق ذلك ، كان الوطنيون السلوفين منقسمين ، ومن المهم أن نرى كيف يمكن أن ينمو الوعي القومي ، وحتى في الانقسام . وكان موجهوه يؤخذون إما من البورجوازية المدنية الصغيرة ، الأكثر ليبرالية بطبعها ، وحتى أحياناً المناوئة للاكليروس ؛ وإما من بين الكهان المحافظين الذين كان بيدهم شعب الأرياف . وهكذا نرى الاتجاه الممثل بالشعب السلوفيني ، راديكاليا كان أو على كل حال ليبرالياً ، قد تنازل بالتدريج إلى اتجاه أكثر أهمية بكثير وهو الاتجاه الاكليروسي ، الممثل بصحيفة « السلوفيني » ، التي أسسها العنصر الاكليروسي في سلوفينيا عام ١٨٧٢ .

ولكن الحركة القومية كبحتها قليلاً الكنيسة السلوفينية التي التزمت بمداراة الإمبراطور والسلطات الكنسية النمساوية . ولكن سيطرة الاكليروس النامية على الشعب السلوفيني ، ورد الفعل المناوئ للاكليروس الذي أثارته أسهما قطعاً في ثورة وعي القومية السلوفينية المتأخرة كثيراً . وهذه ملاحظة سديدة بقوة أبداها هومان . إن جميع المنظمات ذات الطابع الوطني التي تشكلت في النصف الثاني من

القرن ، في البلاد السلوفينية انقسمت بين اتجاهين : ولكن هذا الخلاف أدى بمعظم الشعب السلوفيني إلى التحزب ، أي إلى الاكتتاب في هذه المنظمات ، وإلى تعزيز الحركة القومية .

ويقصد بذلك قبل كل شيء ، الجمعيات التي أنشئت لتنمية تعليم اللغة السلوفينية والمدارس ، مثل جمعية القديس سيريل وميتود التي أسست في ١٨٨٥ ، في كلاغنفورت ، ولم تكن مضادة للدين . فقد كانت تعمل على تأسيس مدارس على أساس قومي وكاثوليكي ، وكان يوجهها خلال عشرين عاماً كاهن ، ولكنها وجدت ضدها قيام منظمة أخرى تابعة للكنيسة مباشرة .

ويقصد أيضاً جمعيات الرياضة (الصقور ١٨٦٣) التي لعبت دوراً أساسياً في الحركة القومية السلافية (في بوهيميا أكثر مما في البلاد السلوفينية) ، لأن هذه الجمعيات كانت تضم الشبيبة حول مثل أعلى معنوي (أخلاقي) ووطني .

وفي ١٩٠٣ ، أثارت الكنيسة جمعيات رياضة أخرى مثل **أورلي** (النسور) التي تعارض الصقور ، ولكنها كانت تعمل في نفس اتجاه المثل الأعلى القومي .

وظهرت نفس الانقسامات في جمعيات لا عد لها أنشئت في البلاد السلوفينية وتكاثرت نحو آخر القرن .

وقصارى القول ، إن اليقظة القومية السلوفينية أدت إلى النتائج التالية :

١ً ـ تبني لغة سلوفينية وحيدة تامة أخذت مكانها إلى جانب اللغة الصربية ـ الكرواتية .

٢ً ـ نمو التعليم السلوفيني والزوال الشبه كامل للأميين . ومن المؤكد بخاصة أن عدد الأميين في سلوفينيا بالنسبة إلى الشعوب السلافية الأخرى في الجنوب الأوربي ، كان أضعف مما في غيرها . ففي ١٩١٠ ، كان عدد من سنهم أقل من ٢٠

عاماً لا يزيد عن ٣ ٪ من السكان ، أي أناس ما زالوا بعد في سن الدراسة .

٣ً - تعدد الصحف ، والمؤلفات العلمية ، والمجلات . فقد كان في البلاد السلوفينية ٤٣ صحيفة ، في ١٩١٢ ، ١٩٢٢ ، مع نمو الطابع الأدبي والثقافي الذي يرافق ويدعم ويغذي الحركة القومية .

ومع ذلك ، ففي الوقت الذي تأكدت فيه القومية السلوفينية هددت من جديد بضغط العناصر الجرمانية . وكان آخر القرن التاسع عشر مطبوعاً بنمو الامبرياليات . وكانت الحكومة النساوية تريد بسياسة الجرمنة والمركزية التي تطبقها آنذاك ، أن تجعل طريق تريستا أكثر أمناً ، وكذلك باحتلالها البوسنة - هرسك ، في ١٨٧٨ تريد أن تؤمن لنفسها طريق سالونيك . ولم تكن سياستها سياسة عنف ، وإنما سياسة قضم تتناول قبل كل شيء القطاعات التي يكون فيها السلوفين أقلية ، في ستيريا وفي كارانثيا .

ولوحقت سياسة التعليم لصالح الألمان . وإذا كان يوجد في ١٩٠٠ ، للسلوفين في كارنيول ، مدرسة واحدة لـ ١٢٨٠ سلوفينياً ، فقد وجد آنذاك مدرسة واحدة لـ ٨٧٠ ألمانياً ، وهذه النسبة ملائمة للسلوفين . وعلى العكس في كارانثيا ، حيث كان الألمان أكثر عدداً والنسبة ١ إلى ٢٧ .

وقد سهل واقعان عملية الجرمنة : فمن جهة ، تسبب إنشاء الخطوط الحديدية والمعامل ، وحاجات الإدارة المتزايدة ، في البلاد السلوفينية ، في تدفق الموظفين والمستخدمين ، والعمال الألمان ولا سيا في المدن . ومن جهة أخرى ، على العكس ، إن مصاعب حياة الشعب الريفي ، الجبلي أساساً ، أضعفت هجرة السلوفين بعدد كبير الحركة القومية . وكانوا يذهبون إلى ألمانيا ، وأمريكا . ففي مدينة مثل كليفيلاند ، حسب في ١٩١٤ أن عدد السلوفين كان ٢٥٠٠٠ سلوفيني .

ويعطي هومان في الفصل الذي خصصه للبلاد السلوفينية هذا المثال الجذاب : في مصر ، في ذلك العصر كانت الخادمات الأوربية كلها تقريباً سلوفينية .

وإذا كانت الحركة القومية السلوفينية مهددة بالجرمنة ، فقد أصبحت بالضبط ، برد الفعل ضد هذه الجرمنة أكثر فظاظة وعنفاً . كما أصبحت أكثر عمومية . وفي آخر القرن التاسع عشر ، وفي بداية القرن العشرين ، لم تقتصر فحسب على البورجوازية المدنية أو الريفية التي يوجهها كهانها ، وإنما شملت عمال المدن أيضاً .

ولا شك في أن هذه المناطق لم تكن مصنعة جداً . إلا أن التنمية الاقتصادية على الأقل خولت بالتدريج طابعاً ديموقراطياً للحركة القومية ، بإضافة جماعات مدنية من العمال إلى مجموعات الفلاحين . ومع ذلك ، فقد حافظت هذه الحركة حتى عشية الحرب العالمية الأولى على طابع محافظ ومعتدل . إن الرجال السياسيين السلوفيين ، مثل الدكتور سوستيريستش ، من الحزب الكاثوليكي السلوفيني ، لم يذهب إلى أبعد من مفهوم سلوفينيا مستقلة ذاتياً في نطاق إمبراطورية تمر من الثنائية إلى الثلاثية ، وهذا يعني أن يشكل السلافيون ، إلى جانب النمساويين والهونغاريين ، المجموعة العرقية والقومية الثالثة التي تتم الملكية الثنائية .

ثم إن الطابع الدفاعي كلياً لموقف الشعب السلوفيني ، المهدد من كل الجهات بالاستعمار والضغوط الإدارية الألمانية ، يمكن أن يوضح موقف القبول هذا الذي لم يكن موقف الشعب الكرواتي .

صرب هونغاريا (بانات ، باشكا ، بارانيا)

لم يكن النزاع هنا نزاعاً بسيطاً بين قوميتين ، أو أيضاً أن النزاع الأساسي

كان بين الهونغاريين والصرب . لأن هذه المناطق كانت منظاراً سحرياً من القوميات .

يوجد أولاً قومية ألمانية ، ممثلة بما يسميه الصربيون : السفاب (سؤاب) ، واستعمار هونغاري ، واستعمار صربي . حتى إنه وجد في السابق عناصر ذابت في السكان : إيطاليون ، اسبانيون ، فرنسيون ، في البانات . وفي القرن التاسع عشر ، كان النزاع بين المجر والصرب مسيطراً ، ولكنه كان معقداً بوجود هذه الكثرة من القوميات المتعددة ، وبواقع تنوع الأديان (الصرب الأرثودوكس والصرب الكاثوليك) .

فقد وجد عدد من الصرب من المهاجرين الكاثوليك ، وقد جاءوا من دالماسيا ، وكرواتيا ، مثل السوكتشي (في بارانيا والبانات) ويوجد أيضاً أناس هاجروا حديثاً للإقامة ، وهم فلاحون أتوا في القرن السابع عشر ، ويوجههم كهانهم الفرنسيسكان ، وأقاموا في منطقة سوبوتيكا .

وكانت هذه المنطقة كلها ، بين ١٨٤٠ و١٨٦٧ . خاضعة لمجيرة أقوى بكثير مما كانت عليه الجرمنة في البلاد السلوفينية . وبعد ١٨٦٧ ، وفي الوقت الذي نظمت فيه الملكية الثنائية ، وكان للهونغاريين سلطة أعظم أيضاً في الملكية ، وجد تغير في الأسماء ، لا في أسماء القرى فحسب ، وإنما الأشخاص . وفي التعليم الابتدائي ، كانت اللغة المجرية مفروضة كثيراً أو قليلاً . وكانت الدوائر الانتخابية مقطوعة بشكل يمنع جهد المستطاع التمثيل الصربي في مجلس النواب في بودابست . وقد سهل نجاح هذه المجيرة بوجود صرب كاثوليك ، لأن المدارس كانت مذهبية ، ولم يكن للصرب الكاثوليك مدارسهم ، وبمواربة الكنيسة ، أمكن تدريجياً حدوث المجيرة .

وفي مؤتمر السلام ، في ١٩١٩ ، وفي الوقت الذي لزم فيه تثبيت حدود

المملكة الكرواتية والصربية والسلوفينية ، نرى الأرقام التي أتت بها الإرسالية (البعثة) الصربية الملائمة لوجهة النظر الصربية .

في سوبوتيكا (في الباشكا) ، كان الصرب الكاثوليك يؤلفون معظم السكان ، ومع ذلك فإن الإحصائيات الهونغارية أعطت أكثرية مجرية .

- ٥٥٥٨٧ هونغارياً .

- ٣٣٢٤٧ بونجفشي (صرب كاثوليك) .

- ٣٤٨٦ صرب أرثوذوكس .

وفي الإحصائيات الهونغارية في ١٩١٦ يرى أن ١٠١٥٦ مجرياً يتكلمون الصربية . إذن يوجد هنا ، إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغة ، أكثرية صربية قد تبلغ ٤٦,٩٨٠ .

أما الإحصائيات الصربية ، في ١٩١٩ ، فنرى فيها على ١٠١,٢٨٦ نسمة في سوبوتيكا ، ٧٣,٨٩٢ صربياً : (٦٥,١٣٥ كاثوليكياً ، و ٨,٧٣٧ أرثوذوكسياً) . و ١٩,٩٧٠ مجرياً ، و ٤,٢٥١ ألمانياً ، و٣,٢٩٣ يهودياً .

وهذه الأرقام يمكن أن تغذي مطالب هؤلاء وهؤلاء حسبما يحسب الصرب الكاثوليك في المنطقة هونغاريين أو صربيين .

وفي هذه الظروف ، نرى أن مطالب سلافيي هونغاريا الجنوبية الذين ، كما نعلم ، لم تدعمهم إمارة صربيا ، قبل القرن العشرين ، لا يستطيعون الذهاب إلى أبعد من الرغبة في استقلال ذاتي إقليمي ، وفي إطار الإمبراطورية ، سيتجه هؤلاء الصربيون ، لدعم مطالبهم ، نحو الغرب ، نحو الحركة القومية الكرواتية .

الفصل الثالث

الحركة القومية في كرواتيا

يشكل الكرواتيون قومية تختلف قليلاً ، من الناحية العرقية ، عن القومية الصربية ، ولكن هذه القومية كاثوليكية من حيث الدين ، ولها ماض تاريخي متميز ، ويجب ذكره لتفهم على وجه الصحة مطالب الكرواتيين القومية في القرن التاسع عشر .

تصعد ذكريات التاريخ القومي الكرواتي بعيداً ، وذروة هذا التاريخ تقع في الحقيقة ، في القرن العاشر وفي القرن الحادي عشر ، أي إلى ذلك الحين الذي كانت فيه كرواتيا ، تحت إمرة أمراء كرواتيين « الجوبان » تشغل أرضاً واسعة لا تشمل فحسب أرض كرواتيا الحالية ، وإنما كانت تمتد ، في الجنوب ، على دالماسيا . ثم صغرت كرواتيا بالدولة الهونغارية ، ابتداءً من القرن الثاني عشر . ووجدت متحدة معها اتحاداً شخصياً ، وهذا الاتحاد بالعاهل يجعل الدولتين تحتفظ كل واحدة منها بجيشها ، وختمها ، ومؤسساتها (نظمها) . وفي الحقيقة وقعت تحت التبعية الهونغارية وتحت الإدارة المباشرة لـ « البان » الذي يسميه العاهل الهونغاري ، وارث السلالة القومية الزائلة .

ثم فقدت كرواتيا جزءاً عظيماً من دالماسيا التي خضعت إلى البندقية وظلت تابعة لها حتى آخر القرن الثامن عشر . ومن جهة أخرى ، احتل الأتراك قسماً من أراضيها الجنوبية ، ابتداءً من القرن السادس عشر ، ولكنها ظلت تشكل ، مع

كرواتيا الأصلية ، والسلافونيا وقسماً من دالماسيا ، هذه المملكة الثلاثية الموحدة ، التي كانت إعادة تأسيسها عنصراً من البرنامج القومي الكرواتي في القرن التاسع عشر .

وبعد معاهدة كارلوفيتز ، في ١٦٩٩ ، التي سجلت تراجع الأتراك في جنوب الدانوب ، خلال ثلاثين سنة ، حتى إن النمساويين احتلوا بلغراد ، وجدت كرواتيا نفسها ، في الإمبراطورية ، قد خصت بالحدود الإدارية التي ظلت حدودها في الدولة اليوغوسلافية في فترة ما بين الحربين العالميتين . ومع ذلك فقد اقتطع من أرضها جزء من التخوم العسكرية نحو الجنوب ، الذي كان يرتبط مباشرة بالتاج النمساوي .

وهكذا تتضح بعض المطالب الأرضية للكرواتيين في الإمبراطورية في القرن التاسع عشر ، وأيضاً لِمَ حافظ الكرواتيون في هذه الإمبراطورية على وضع إداري خاص مستمر متجدد في الدولة الثنائية في ١٨٦٧ .

ونحو ١٩٠٠ كانت كرواتيا تمتد على ما يقارب ٤٣,٠٠٠ كم٢ وتضم أقل بقليل من مليوني نسمة . وهي منطقة مأهولة بصورة كافية رغم أنها جبلية . والكثافة فيها ٤٥ نسمة في الكيلومتر المربع .

ولقد رأينا كيف أن الالليرية ، بين الكرواتيين ، كانت أول شكل ليقظة الوعي القومي .

والالليرية برنامج عام للتجمع والنهضة القومية الكرواتية التي كان لها طابع مزدوج حسبما يصر على مظهرها الكرواتي بصورة خاصة ، أو على نزعتها السلافية ، التي تقتضي الاتحاد مع سلافيي الجنوب .

والألليرية ، إذا نظر إليها من وجهة النظر الكرواتية ، هي برنامج عمل ثقافي . وقد قال فيها ، عام ١٨٤٢ ، كاتب كرواتي « إنها لاشيء من وجهة النظر

الوطنية » . « الكرواتية هي حياتنا السياسية » . وفي ذلك العصر كانت كلمة « ناردونوست » (القومية) تطبق على القومية الألليرية ، وتتصف بمجموعة تقاليد مشتركة ، اللغة ، العرف ، الأخلاق ، والعادات الخ ... ولكن القصد مفهوم ضيق للأمة الكرواتية ، مفهوم إقليمي (قومية ، بمعنى « بلد » من دولة كبرى) . ومن هنا تأتي فكرة اتفاق مع الجيران ، ولكن دون الاتحاد بهم .

ومع ذلك يوجد في كرواتيا نخبة تتجاوز هذا المفهوم . وتفهم صلة كرواتيا بالشعوب المجاورة من قرابة واحدة (الصرب) . أما الالليرية فتنزع ، بتجاوزها كرواتيا ، إلى الانضمام إلى المناطق الجغرافية التي يعيش فيها سلافيو الجنوب . وتصبح مثلاً أعلى يوغوسلافياً . ولذا فإن دولة الصرب ، والكرواتيين والسلوفيين احتفلت ، في ١٩٣٥ ، بالذكرى المئوية للالليرية . غير أن احتلال البوسنة ـ هرسك ، في ١٨٧٨ ، بدل تماماً هذه العلاقات . وكان الصرب يطالبون بالبوسنة ـ هرسك ، كذلك كان يطالب بها عدد من الكرواتيين ، باسم الالليرية . وعندما سقطت في حوزة النمسا ، تقربت من كرواتيا . وكان يوجد في البوسنة ـ هرسك أقلية صغيرة كرواتية وكاثوليكية . وقد شجع الضم الكرواتيين على المطالبة بإعادة تنظيم الإمبراطورية الثنائية بشكل ثلاثي .

وهكذا شجعت القومية الكرواتية ، ولكنها اصطدمت في الوقت نفسه بالقومية الصربية ، ولم تلعب هذه الأخيرة دوراً متفوقاً في كل التاريخ القومي لسلافيي الجنوب ما دامت صربيا باقية تحت الحماية النمساوية . بيد ان صربيا في ١٩٠٣ ، وعند ثورة القصر ، تقربت من روسيا ووقفت ضد النمسا ، وأصبحت سنداً أساسياً للحركات القومية . ولكن صربيا بوجودها الدولة السلافية الوحيدة المستقلة في البلقان حتى ١٨٧٨ ، كانت مثالاً مشجعاً . وفي بداية القرن التاسع عشر ، كان لهذه العاطفة القومية فيها طابع ديني . فقد كان تغذيها الكراهية ضد

ضد الأتراك . ولكنها اتضحت في الإمارة الجديدة ، انطلاقاً من ١٨٣٠ بخاصة ، عندما دقت كنائس بلغراد استقلال صربيا . ومنذ ذلك الحين . نرى أمام القومية الكرواتية التي تريد أن تمتد إلى جميع السلافيين في الجنوب الكاثوليكي للملكية ، وتشمل أيضاً طواعية جميع سلافيي الجنوب ، وبالتالي سلافيي البوسنة ـ هرسك التي يحتلها النمساويون ، قيام القومية الصربية التي كانت تطالب أيضاً ، باسم اللغة والدين الأرثوذوكسي ، بسلافيي الجنوب نفسهم وأيضاً بالدالماسيين والبوسنيين والهرسكيين وبالسلافيين أو صرب كرواتيا الذين كانوا جميعاً « الصرب الأقحاح » كما قال كاتب صربي .

لقد أنهت الالليرية الكرواتية ما كان يمكن أن يسمى الإقليمية الكرواتية ، المفهوم الإقليمي جداً . ولكنها حافظت على بعض الصفات الهجينة التي منعت من أن يكون لها تأثير قطعي ، على حين أن القومية الصربية التي كانت أكثر ضيقاً وأكثر قومية نوعا ما ، ولكنها تعتمد أيضاً على وعي قومي أصلب وأمتن ، ولا سيا على وجود دولة مستقلة ، هذه القومية الصربية التي توصف أحياناً بـ « **الصربية** » لم تلق عناءً في الانتصار على الالليرية .

ونحو منتصف القرن ، بذل جهد للتوفيق بين وجهة النظر الصربية ووجهة النظر الكرواتية على يد **ستروسماير** (١٨١٥ ـ ١٩٠٥) . وهو حبر كرواتي عظيم . درس في جامعة بست ثم في جامعة ڤينّا ، وترهَّب وأصبح أستاذاً في المدرسة الكنسية في جاكوفو ، في كرواتيا الشمالية . وقد لعب ستروسماير دوراً عظيماً في التاريخ القومي الكرواتي . وهو الذي أنشأ بخاصة المجمع العلمي (الأكاديميا) اليوغوسلافي في زغرب ، ولعب دوراً دينياً أهم أيضاً في خارج كرواتيا ، في مجمع الفاتيكان ، في ١٨٦٨ . وهو الذي فرض تبني التعبير « يوغوسلافي » ، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الإيمان

بيوغوسلافيا صفة مميزة لفكرة الحركة الالليرية . وهكذا نرى الالليرية تنطلق من حركة قومية كرواتية أصلاً ، لتنتقل بالتدريج إلى اتجاه اتحاد يوغوسلافي .

لقد كانت القومية الكرواتية ، في السنوات ٦٠ ، بخاصة من صنع نخبة فكرية منتقاة من الطبقة الأرستقراطية والبورجوازية . وكان طابعها بخاصة ثقافياً وسياسياً . وأفادت من مساندة الطبقات الموجهة ، ولكنها أثرت قليلاً جداً في الجماهير التي كانت ظروف حياتها غير كافية ، والتي كان لها مطالب أخرى أكثر وضوحاً بكثير ، وأكثر مادية بكثير ، وأكثر عامية . ومع ذلك وجد رابط بين هذه القومية الكرواتية ووعي الجماهير الريفية الذي أخذ يستيقظ قليلاً قليلاً .

وهذه الأرستقراطية ، وهذه البورجوازية ، التي هي في جزء منها مهاجرة - مقيمة ، ومجرمنة بقوة ، ظلت متعلقة جداً بتقاليدها ، وبأصنافها . وجمعياتها الدينية ، وخاضعة لتأثير مربيها من رجال الدين .

وكانت تدافع عن امتيازاتها السياسية والاجتماعية ، وقد يحدث في الغالب أن تضحي بمصالحها القومية لمصالح الطبقة ، والمصالح المادية . ومن المؤكد أن الأرستقراطية الكرواتية ، في الدياط الهونغاري . قد استسلمت في الغالب أمام متطلبات ڤينّا . ومع ذلك توجد استثناءات . فقد وجد بين كبار الوطنيين في كرواتيا ، نبلاء ، ونذكر بخاصة **دراسكوفيتش** ، الأمير العظيم حامي الآداب والفنون .

وفي ١٨٤٨ ، في زمن الحوادث الثورية التي أثارت كل هذه المنطقة في وسط أوربة ، وقعت في الدياط جلسة تذكر بليلة ٤ آب في فرنسا ، مع المبالغة : فقد تخلى النبلاء الكرواتيون والسيدات الجالسات في الأروقة عن مجوهراتهم . وأحجارهم الكريمة ، لدعم الحرب ضد هونغاريا .

وفي ذلـك الحين طلب بـان الكرواتيين ، جيـلاشيش ، التصـويت ، في الدياط الكرواتي ، على إصلاحات ذات طابع ليبرالي ، كإلغاء القنـانـة ، وحـذف امتيـازات النبـلاء ، وتنظيم حـق الملكيـة . ولكن مـا مـوقف الكرواتيين على الصعيد السياسي ؟ هذا الموقف يتجلى بـ :

١ ـ الحفاظ على الحقوق التاريخية للـدولـة الكرواتيـة التي تصعـد إلى مـاضي كرواتيا البعيد ، وقد لعبت الجمعية التاريخية اليوغوسلافية ، التي أسست في ١٨٥٠ دوراً هاماً ، في وقت لاحق ، وطالبت بتمثيل مسرحيـات تـاريخيـة قوميـة ، تضم حججاً تاريخية تبرهن على قدم الدولة .

٢ ـ إعادة توطيد الدولة الكرواتية في حدودها السابقة ، وإعادة إنشـاء هـذه المملكـة الثلاثيـة ـ الموحـدة من كرواتيـا ـ سلافـونيـا ـ دالمـاسيـا ، التي تتجـاوز الأراضي الكرواتية الأصليـة ، وفي ذلـك مـا يجعل الكرواتيين في نزاع مع الصرب ومع الدالماسيين .

وحتى ١٨٦٧ ، كانت كرواتيـا مهـددة بـالجرمنـة . ففي ١٨٦٧ تمت التسويـة النمساوية ـ الهونغارية . وفيها سلم الكرواتيون إلى المجر ، وجرى الكلام عن المجيرة بعد ذلك .

وعشيـة ١٨٤٨ ، تـألم الاستقلال الـذاتي الكرواتي كثيراً . وبفضل الثورة جمع البان الجديد ، جيلاشيش . السابور (الديـاط الكرواتي) للتصويت على تشريع ليبرالي استوحي من الضيغة التالية : « الحرية في القومية ، من أجل القومية » .

وأدت هذه الحريـة إلى استعمال اللغـة الكرواتيـة في المـدارس ، وفي الإدارة ، وحتى في الكنيسة ، باتفاق مع روما . وعدا ذلك ، افترضت بلداً غير مقسم . ومن هنا خرجت المطالب لا من أجل كرواتيا التركية ، حتى منطقة بيهـاتش ، وإنمـا

أيضاً من أجل دالماسيا ، التي كانت تقاوم جداً ، وحتى من أجل سلوفينيا التي رفضت قبول وجهات نظر الكرواتيين .

عندئذ ، اتجه الكرواتيون شطر الصرب . وفي ١٨٤٨ ثار صرب هونغاريا أي صرب بانات ، وباشكا ، وبارانيا ضد الهونغاريين . وفي الوقت نفسه ارتسم تضامن بين الكرواتيين والصرب ، وطلب الصرب إعادة إنشاء « فويفودينا » الصرب في جنوب هونغاريا التي كانت تضم لاسيرميا ، وجزءاً من التخوم العسكرية . بارانيا ، وباشكا ، وبانات ، وذهبوا حتى المطالبة بأن تتحد فويفودينا هذه بمملكة كرواتيا - سلافونيا - دالماسيا .

ورأى صرب هونغاريا رسم نوع من اتحاد يوغوسلافي منذ ذلك الحين . وتحقق هذا الاتحاد في الواقع ضد الهونغاريين عندما استخدم الإمبراطور ضدهم الجنود الكرواتيين والصرب (صرب الإمبراطورية ، لأن الأمير الكسندر تمسك ، عن حذر ، بالبقاء خارج الحرب) .

ولم تفد كرواتيا من المساعدة التي قدمتها للإمبراطور . فقد سلكت النمسا المنتصرة بعد ١٩٤٩ سياسة مركزية وتمثل ، يوجهها الوزير باخ . فقد حذف الدستور الكرواتي ، وطهر الجهاز الإداري . وشغلت الدوائر الكرواتية بالألمان .

وبدأت تتجرمن أسماء الأماكن وأسماء العائلات . ونمت اللغة الألمانية في المدارس التي كان يجب أن تكون مدارس كرواتية .

واضطرت الحوادث الخارجية الإمبراطور ، - بإضعافها موقف الإمبراطورية - إلى القيام بتنازلات وهنا يجدر ذكر حادثين : حرب إيطاليا ، ومن بعدها ، الحرب بين النمسا وبروسيا ، وواقعة سادوفا ، في ١٨٦٦ .

ففي حرب إيطاليا ، كانت هزيمة النساويين على يد الفرنسيين في سولفيرينو . وقد غيرت هذه الحرب مجرى الأمور . ففي ١٨٥٩ . كان الإمبراطور على شفا الإفلاس ، فاضطر إلى القيام بتنازلات لشعوب الإمبراطورية . واستعيض عن باخ بوزير ليبرالي ، **غولوشووسكي** الذي حاولت سياسته المصالحة مع الكرواتيين . ووجد ، في مجلس الإمبراطورية ، مستشاران كرواتيان ، أحدهما ستروسماير . ونذكر أيضاً الكاهن راكي ، والمحامي اوجين كفاترنيك وغيرهم .

ولم يدم تحرير النظام . غير أنه في الوقت الذي عادت فيه الإمبراطورية إلى سياسة المركزية والسيطرة على كرواتيا ، كانت واقعة سادوڤا ، في ١٨٦٦ . ومنيت النمسا بهزيمة فظيعة من جانب بروسيا ، واضطرت أن تعطي إلى إمبراطوريتها بنية جديدة . وسجل الحكم الثنائي ، في ١٨٦٧ ، ضربة توقف مفاجئة لنهوض القومية الكرواتية ، بتسليمها إلى هونغاريا ، بينما ظلت سلوفينيا ودالماسيا في أيدي النمساويين .

وفي ١٨٦٨ وقعت تسوية هونغارية ـ كرواتية (الناغودبا) ، وكانت ذات صفة غير واضحة ودقيقة : فبالنسبة للهونغاريين ، كان القصد ، الاتحادية الفدرالية ، وحتى استقلال ذاتي إقليمي بسيط ، بينما فهم منها الكرواتيون **وفاقاً** بين دولتين ذاتي سيادة . واعتبر الكرواتيون أن الناغودبا بحق اعتراف باستقلال ذاتي حقيقي ، شبه استقلال لكرواتيا . وكان المواطن الكرواتي مواطناً هونغارياً ، ولكن اللغة الرسمية ، بالنسبة لكرواتيا ، وحتى بالنسبة للسلطات المركزية في بست ، كانت اللغة الكرواتية . وكان بإمكان النواب الكرواتيين أن يتكلموا باللغة الكرواتية ، وكان للجنود الكرواتيين علم كرواتي ، ويتلقون أوامرهم باللغة الكرواتية .

ومع ذلك فإن قائمة الشؤون الذاتية ، التي يسيرها الكرواتيون وحدهم ، كانت قصيرة (التعليم ، العبادات ، العدل ، الإدارة الداخلية) . وكان الكرواتيون ممثلين في برلمان بست بـ ٤٠ نائباً في المجلس الأدنى ، و ٣ في المجلس الأعلى . وكان لكرواتيا دياط في اغرام (زغرب) وسلطة تنفيذية تتألف من **بان** يعينه الإمبراطور ، و ٣ عمداء (العدل ، الداخلية ، التعليم والعبادة) . وكان البان يمثل الحكومة الهونغارية كما يمثل المصالح الكرواتية . فهو يسمى ويعزل من قبل الملك . ولذا فإن الاستقلال الذاتي الكرواتي يكاد لا يؤذي الوحدة الهونغارية في شيء .

وبعد حوادث ١٨٤٨ ، حذفت فويفودينا . ولم يحصل صرب هونغاريا الجنوبية على ذلك الاستقلال الذاتي الذي رجوه عندما شكوا السلاح ضد الهونغاريين . وربطت منطقة فويفودينا المؤقتة بسيرميا المأهولة بالصرب والتابعة لكرواتيا . وبالتالي ضمت كرواتيا أقلية قوية من الصرب ، وكانت النسبة من ٥ / ٤ إلى ٥ / ١ تقريباً) .

وفي ١٨٧٨ ، كان احتلال البوسنة ـ هرسك ، وسجل هذا العام مرحلة جديدة . فقبل ١٨٧٨ ، استطاع ضغط القومية الكرواتية الوصول إلى بعض النجاح . ولكن الحكومة النمساوية ـ الهونغارية ، بعد ١٨٧٨ ، وقد استقرت جيداً في البوسنة ـ هرسك وسيطرت على المنطقة كلها ، قللت كثيراً من مداراتها للكرواتيين ، في جهودها في المجيرة ، وبدأت الحركة القومية الكرواتية ، نحو آخر القرن ، تأخذ ، برد الفعل ، أشكالاً أكثر عنفاً .

وفي هذا النزاع ، لعبت الحكومة النمساوية ـ الهونغارية على ثلاث لوحات :

أ ـ **على صعيد الناغودبا** ، وقع اتفاق مؤقت لخمسة أعوام . وفي المراجعة الأولى للاتفاق (في ١٨٧٢) ، حصل مندوبو السابور ، برئاسة الأسقف

ستروسماير ، على بعض الاستقلال الذاتي المالي (من أجل حصة ، نظرية تؤلف ٤٥ ٪ من الموازنة) . وهذه الفائدة ، في الحقيقة ، وهمية ، لأن الحسابات التفصيلية ، بالتالي ، سويت بشكل يجعل النسبة المئوية أضعف بكثير . ولم يستطع الكرواتيون الحصول على الاعتراف لهم بتمثيل مباشر في الوفود . وفي ١٨٧٨ ، في التوقيع الثاني على الناغودبا ، رفض المجر مراجعة جديدة ، حتى إن الاتفاق طبق بشكل دقيق ، وحاولت الحكومة الهونغارية العدول عن الحريات الممنوحة .

٢ً ـ **على الصعيد العملي** ، سلكت سياسة مجيرة ، وأكثر من ذلك أيضاً استعباد قومي ، مجيرة لم تعرف الهوادة والهدنة إلا في الدور ١٨٧٢ ـ ١٨٧٨ . ففي هذا الدور ألحقت التخوم العسكرية ، التي حذفت في ١٨٧٢ ، شيئاً فشيئاً بالإدارة المدنية ، وأنشئت جامعة في زغرب . ولكن يجب أن يضاف أن الإجراءات الليبرالية التي صوت عليها السابور : (حرية الصحافة ، حق الاجتماع ، ....) ظلت ، في الواقع ، دون تطبيق .

وقاوم الكرواتيون جهود المجر لتحديد استعمال اللغة الكرواتية . ولكنهم لم يستطيعوا منع التحايل في الانتخابات ، ولا سيما انطلاقاً من القانون الانتخابي الذي فرض على كرواتيا في ١٨٨٥ ، التي كان سكانها ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ، ولا يعطي حق التصويت إلا إلى ٤٥,٠٠٠ ناخب ، نصفهم موظفون ، وفوق ذلك كان عدد من هؤلاء الموظفين هونغاريين . ولم يحل هذا في الانتخابات ، دون تصويت الأموات . وكان المعارضون يمنعون بمختلف الأعذار من الوصول إلى صناديق الانتخابات .

ومع ذلك ، وبالرغم من كل هذه الطرق ، فقد ضم السابور معارضين . ولكن الحكومة لم تتردد في تدخل الجنود الذين يحيطون بصالة الاجتماع ومنعهم

النواب المعادين من الدخول . وهكذا حصلت الحكومة على أكثريات بالاعتماد على الموظفين وعلى ممثلي الأقلية الصربية في كرواتيا أيضاً .

٣ - **على الصعيد السياسي** ، وجدت الحكومة وسيلة شائعة للتلاعب على القومية الكرواتية ومعارضتها بالقومية الصربية . وبعد حذف الفويفودينا ، ضمت كرواتيا سيرميا التي أرسلت ثلاثين نائباً إلى السابور . وكان هؤلاء الثلاثون نائباً موضع حفاوة الحكومة الهونغارية ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الحكومة تضطهد صرب جنوب هونغاريا . وكان للحركة القومية الكرواتية هذا الشيء الخاص ، وهو أنها كانت عدوانية وامبريالية ومقتنعة بالتفوق الثقافي على الجماهير الصربية . وقد صرح الكرواتي القومي ستارشيفيتش بالصرب محتقراً : « لو كانوا أذكياء ، لفهموا أننا نعمل لهم ، ولتحضيرهم وبالتالي للعرق بكامله » . إذن يوجد ما يسميه هومان « جامعة كرواتية » (بان كرواتية) . وفي كرواتيا نفسها ، كان الكرواتيون يغضبون للأفضال الممنوحة للصرب في بلدهم ، ونزع بعضهم إلى اعتبار البوسنة - هرسك ، التي يسكنها الصرب أرض احتلال خاصة بالكرواتيين ، لا سيا وأن حكومة ڤينّا كانت ترسل إلى البوسنة - هرسك موظفين ، وكان أكثرهم كرواتيين تقريباً .

ومن الطبيعي أن يلجأ الكرواتيون إلى التاريخ للبرهنة على أن كرواتيا وحدها ، في الماضي ، عرفت استقلالاً قومياً حقيقياً ، وأن الصرب كانوا دوماً خاضعين لدولة أجنبية ، وفي الحد الذي وجدت فيه صربيا مستقلة كانت مدينة بذلك إلى الكفاح المجيد الذي كان يقوم به ، في القديم ، الكرواتيون ضد الأتراك . حتى إن ستارسيفيتش ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أكد بأنه لا يوجد صرب ، وإنما كرواتيون سموا صرباً بعد أن أصبحوا منشقين أي أرثوذوكس .

ومن المؤكد أن اختلاف الدين لعب دوراً عظيماً في هذا النزاع . ولكن لم

يكن منه سوى تغطية المعارضات القومية . لقد كان الكهان الأرثوذوكس ، عند الصرب ، ينتقدون سياسة ستروسماير ، ويأخذون عليه رغبته في اتحاد الكنيستين ، ولا يعمل إلا في إخفاء الرغبة في وطن كاثوليكي وكرواتي يشمل الصرب . واستنجد الصرب أيضاً بالتاريخ ، بتمثيلهم الكرواتيين المتكثلكين ، خونة للسلافية ، وأضافوا بأنه لولا مقاومة الصرب المستمرة للسيطرة التركية ، لما استطاعت كرواتيا أن تحافظ على استقلالها النسبي ، بالطبع . كما أنهم يلفتون النظر أيضاً إلى أن الكرواتيين قد تبنوا لغة مشتركة ، الستوكافية ، التي لم تكن شيئاً آخر غير الصربية ، وأن الكرواتيين ، بعد كل شيء ، مخطئون في احتقار الشعب الصربي .

وهنا نجدنا أمام موقفين متطرفين ، لكن حكومة بست والحكومة النمساوية لعبتا بهذه المعارضة الدينية والقومية لإضعاف الحركة القومية الكرواتية .

والواقع ، في آخر القرن التاسع عشر ، أن الحركة القومية الكرواتية كانت في خطر كبير ، نظراً لتدفق المجر والألمان في البلاد . فمن ١٨٤٠ إلى ١٩٠٠ انتقل عدد المجر من ٥,٠٠٠ إلى ١٠٣,٠٠٠ في كرواتيا ؛ والألمان من ١٣,٠٠٠ إلى ١٣٦,٠٠٠ . وإذا نسبنا هذا إلى رقم السكان ، نلاحظ بأنه غير عظيم . ولا يمكن القول بأن كرواتيا كانت مستعمرة من قبل المجر والألمان . ولكن المهاجرين للإقامة الدائمة كانت لهم ، على العموم ، أوضاع هامة ، في المدن بخاصة . فقد كانوا يمسكون بالإدارات ، ولم يكن للسابور أي سلطة حقيقية . وكانت الصحافة مكمومة الأفواه . ورتب تنظيم البلد ليكون كله لصالح هونغاريا ، وكادت كرواتيا ، بعد الكثير من الآمال ، أن تصبح أرض استغلال .

ومع ذلك ، ففي آخر القرن ، يرى ، في كرواتيا ، ظهور جيل جديد ، أكثر راديكالية ، وبدأت الحوادث العنيفة وتكاثرت ، وتتعارض فيها مصالح

الكرواتيين والهونغاريين . وفي ١٨٩٥ ، أثناء زيارة الإمبراطور فرانسوا - جوزيف لزغرب ، التي ازدانت بالأعلام المجرية والصربية ، في ١٤ تشرين الأول ، هاجم الجمهور الكرواتي كنيسة صربية ، وأحرق أعلاماً صربية . وفي الغداة كان دور الأعلام المجرية . وأوقفت الضابطة خمسين طالباً ومثلوا أمام المحكمة وهم يحملون الزنبقة ، زهرة الحزب القومي الكرواتي ، وطالبوا بوظائفهم القومية . وعلى إثر ذلك لم يحكم عليهم ، وإنما أجبروا على الذهاب إلى براغ لإتمام دراستهم عوضاً عن إبقائهم في جامعة زغرب التي أنشئت حديثاً .

ونحو ١٩٠٠ ، أخذت المقاومة بين الكرواتيين والصرب تتناقص ونقل العداء ، حيال المجر ، النزاع بين الصرب والكرواتيين إلى الصعيد الثاني . وفي ذلك الحين ، زال أوائل القوميين الكرواتيين ، مثل ستراسيفيتش ، أو عجزوا ، مثل ستروسماير . أما الجيل الصاعد فقد كان أكثر واقعية . وقرب الخطر النمساوي - الهونغاري الحركتين من جديد .

وانطلاقاً من ذلك الحين ، تعددت مظاهرات الشباب ، الصرب والكرواتيين جنباً جنباً في زغرب . وقامت المظاهرات بنفس الروح في بلغراد . وبعد ١٩٠٣ ، كان التقارب ملحوظاً أكثر بكثير أيضاً ، انطلاقاً من الحين الذي أخذت فيه صربيا بوضوح موقفاً مناوئاً للنمسا .

وفي هذا التيار الجديد ، كان الطلاب الذين انتزعوا من كرواتيا وأجبرهم البان خون على الذهاب والدراسة في براغ ، يلعبون دوراً عظيماً ، بسبب اتصالاتهم مع القوميين التشيكيين الذين يوجههم مازاريك . وتعلم الشباب الكرواتيون من تجربتهم الدفاع عن حق الشعوب بحجج واقعية ، وتقبلوا شيئاً فشيئاً فكرة وحدة قومية لسلافيي الجنوب التي لم يعط لها بعد اسماً واضحاً جداً .

وبعد ١٨٩٨ ، شوهد في كرواتيا ، ازدهار الصحف والمجلات التي كانت تعمل

على اتحاد الصرب والكرواتيين وتضع قضية العلاقات مع الحكومة النساوية - الهونغارية على الصعيد العملي والاقتصادي والاجتماعي . ولم تطرح قضية عموميات مبهمة في القومية ، وفي الاستقلال . ويؤخذ على الحكومة سياستها الاستغلالية واحتقارها بأن لها مصالح كرواتية حقيقية : مثال ذلك . رسم الخطوط الحديدية التي قلما أقيمت لمصلحة كرواتيا ونموها الاقتصادي ، وإنما أقيمت من أجل المصالح الستراتيجية للتوغل في البلقان .

وهذه الدلائل كانت تمس الجماهير الشعبية أكثر بكثير مما كان في الماضي . وبميل طبيعي كانت الأعمال الضخمة ، والملكيات الكبرى ، والوظائف الرفيعة في الإدارات ، في أيدي الهونغاريين والنمساويين . ومن هنا يفهم أن الحركة أخذت طابعاً شعبياً . وحتى في بعض مظاهرها ، تقرب من الاشتراكية . وتضم الآن أكثرية البلد . ولذا كانت بحق حركة قومية .

ومع ذلك بقيت المعارضة بين الصرب والكرواتيين ، لا سيا وأن عدداً من القوميين الكرواتيين ظلوا يرتبطون بصيغة كرواتيا المستقلة ذاتياً والمضخمة بالأراضي الصربية ، في إطار النمسا - هونغاريا .

وفي الواقع ، كان القوميون يضاربون إما على صلابة الامبراطورية وإما على ضعفها . ووجد من كانوا يقولون إن الإمبراطورية محكوم عليها بالفناء عاجلاً أو آجلاً ، وستنهار على أثر حرب . وآخرون يقولون بأن الإمبراطورية أقوى منها في أي وقت مضى . ولم يكن هؤلاء مخطئين تماماً منذ أن فرضت النمسا ، في ١٨٧٨ ، إنذاراً على صربيا ، واضطرت روسيا إلى التراجع .

وكان هذان الموقفان الأساسين اللذين اعتمد عليهما في الغالب الإتجاه القومي الكرواتي . فقد وجد إجمالاً من كانوا يبحثون عن التكيف مع الوضع . وكانوا يميلون آنذاك ، في نظام فدرالي نمساوي - هونغاري ، إلى الدفاع عن نوع من

الثلاثية في داخل الإمبراطورية . ووجد من كانوا يميلون إلى الاستقلال . ولكن هؤلاء انقسموا ، هم أيضاً ، إلى فريقين : من كانوا عقلاء بصورة كافية لتصور استقلال كرواتيا وحدها ؛ ومن كانوا يريدون وضع اليد على الأراضي الصربية ، ويعدون كروتة البوسنة ـ هرسك .

وبعد ١٩٠٣ افتتح دور جديد في تاريخ كرواتيا . فقد قامت ثورة قصر في بلغراد . وأدت في صربيا إلى سلالة جديدة وأيضاً إلى حزب راديكالي مناصر للروس . وبعد قليل ، أدت هزيمة روسيا في الشرق الأقصى إلى تعديل سياستها ، وحشر نفسها من جديد في البلقان . وعندئذ تعرض التوسع النمساوي للتهديد . وفي الوقت الذي كان فيه الكثير من القوميين الكرواتيين يتساءلون عن مصير النمسا ـ هونغاريا في المستقبل ، كانت الحكومة النمساوية ـ الهونغارية مضطرة للقيام بتنازلات في اتجاه أكثر حرية .

وفي المقام الثاني ، أي في الوقت الذي كانت الحكومة النمساوية ـ الهونغارية تميل إلى القيام بتنازلات ليبرالية جديدة ، وجد لدى الحكومة عنصر عسكري كان يعتمد بالضبط على النجاح الذي أحرز في البلقان ، وكان مصمماً على الحصول على نصر حاسم على صربيا التي نجت من الضغط النمساوي وأصبحت مزعجة على الصعد المتوسطية للحكومة . وكانت هذه الحكومة بحاجة إلى مساندة سلافيي إمبراطوريتها ، فضلاً عن أنها كانت تلعب بصورة موازية بالورقة الكرواتية ضد الهونغاريين لتمنعهم من الحصول على استقلالهم الكامل .

وقد ذهب التهديد المحتمل الوقوع بتفتيت الإمبراطورية بالإمبراطور إلى تنازلات ، وفي الوقت نفسه إلى ترتيبات تضع العناصر المحورية من سلافيين وهونغاريين في حالة معارضة ومقاومة .

وأخذت الحركة القومية الكرواتية طابعاً أكثر عنفاً حوالي ١٩٠٠ ، ويلاحظ

جهد المجيرة خاصةً بالظواهر : من ذلك ، في كل مناسبة ، تعدد الأعلام والشعارات الهونغارية ، مما أثار اضطرابات خطيرة في ١٩٠٣ . فقد وقع ضحايا ، وأعلنت حالة الطوارئ في زغرب . وفي الوقت نفسه ، استعيض عن البان خوين ، رجل المجيرة ، بـ البان بيجا سيفيتش ، المعتدل ، حتى إن أكثرية الموجهين الكرواتيين ، بالرغم من النزاع بين الكرواتيين والهونغاريين ، مالوا إلى التقرب من الحكومة الهونغارية .

ولهذا عدة أسباب : اليقين ، في ازدواج النمسا ـ هونغاريا ، بأن هونغاريا هي الأقوى ؛ وبخاصة أن إرادة توسع كرواتيا لم تصطدم بهونغاريا ، وإنما بالنمسا التي تتبعها دالماسيا والبوسنة ـ هرسك .

وفي هذه الظروف السياسية حرر ، في آب ١٩٠٥ ، قرار **فيومه** الذي ترجع المبادرة فيه إلى **رانيسان** ، ووقعه ٢٤ نائباً كرواتياً من الدياطات الإقليمية والرايخستاغ . يعبر القرار عن تضامن الكرواتيين مع الهونغاريين ، تحت شرط ضم دالماسيا إلى كرواتيا ، وعن قوانين أكثر ليبرالية تتعلق بالصحافة والجمعيات والاجتماعات ، وغيرها . وشارك النواب الصرب بهذا القرار . وكانت الحركة التي عارض فيها سلاف الجنوب النمسا ، آنذاك ، عنيفة كثيراً .

ولكن الحكومة الهونغارية لم تجب من جهة ، عرض الكرواتيين ، وتابعت سياسة المجيرة المثيرة . ومن جهة أخرى ، يرى أن حكومة ڤيَنّا ، في ١٩٠٨ ، أي في الوقت الذي تعد فيه ضم البوسنة ـ هرسك ، قد أثارت ، ضد القومية الصربية والكرواتية ، سياسة قمع ملحوظة ، وبخاصة بإقامة دعوى واسعة في زغرب ، استخدمت فيها وثائق مزورة ، وشهود زور . وما لبثت أن أصبحت بسرعة فضيحة أوربية .

لقد كاد ضم البوسنة ـ هرسك ، في ١٩٠٨ ، أن يثير الحرب . ولكن صربيا

اعترفت به أخيراً ، بعد أن خضعت إلى الإنذار الـذي وجهتـه إليهـا النمسـا ، وعزز هذا الضم موقف النمسا في البلقان وجعل وضع صربيا ضعيفاً .

وهكذا كانت الحالـة عشيـة الوفـاقـات البلقـانيـة في ١٩١١ و ١٩١٢ التي تري تـداخل المطـالب القوميـة للشعوب السـلافيـة في البلقـان بطمـوحـات العـواهـل الشخصية والمشاريع السياسية للدول الكبرى .

وفي هذا الحين ، الذي ظهرت النمسا ـ هونغاريا فيـه أقوى منهـا في أي وقت مضى ، كان من الممكن أن تنفجر الحرب بين لحظــة وأخرى وتهـدد وجـودهـا . كانت الحركة القومية الكرواتية مقسمة بين الاتجاهين اللـذين نلاحظهما بـاستمرار : **أحدهما** يميل إلى كرواتيا المستقلة ذاتياً داخل الإمبراطورية والمستوعبـة للعنـاصر الصربية ، والمستعدة إلى التفاهم مع الهونغـاريين ضـد فينّـا . والاتجـاه الآخر كان أكثر ملاءمـة إلى التقـارب مع صربيـا وأقل عنفـاً بقوميتـه ، وجمعـه للكرواتيين ، ولكنه كان أيضاً أضعف من الأول بعد نجاحات النمسا في البلقان .

وعشيـة الحرب العـالميـة الأولى ، يشـاهـد تصلب المـوقف القـومي ، وأفـول الحركـة اليـوغـوسـلافيـة التي لم تحملهـا في ذلـك الحين إلا النقـابــات والعنــاصر الديموقراطية القليلة العدد والقليلة النفاذ ، في هذه البلاد الزراعية أساساً . وجـاء القرار من الحرب . ويفهم أن انهيار الملكية النمسـاويـة ـ الهونغـاريـة قـد أدى في هــذه الظروف إلى تشكيـل مملكــة يـوغـوسـلافيـا **المـوحـدة** ، وعلى أســاس « الصربيـة » ، وحيث بـالتـالي لم تحقق كرواتيـا أهـدافهـا القوميـة . ولكن دوراً جديداً بدأ في التاريخ القومي لهذه المناطق المدموغ منذ الآن بالانقسـام الـداخلي بين الكرواتيين والصرب ، في نطاق مملكة موحدة حتى الحرب العالمية الثانيـة التي ستفضل قيام النظام الفدرالي .

الفصل الرابع

البوسنة ـ هرسك قبل ١٩١٤

البوسنة ـ هرسك

البوسنة ـ هرسك منطقة هضاب وجبال ، وكانت في الماضي متنازعة باستمرار بين مملكة كرواتيا وصربيا . وهي منطقة قارية ، منفذها الطبيعي والخارجي سبليت (سبالاتو) . وظلت مستقلة في السابق تحت سلطة حكامها « البانات » ، وألفت جزءاً من إمبراطورية دوشان الصربية في القرن الرابع عشر . ويمكن أن ترجع حدودها إلى حدود البلاد التي حكمها « البان » كولين (١١٦٨ ـ ١٢٠٤) : حتى درينا في الشرق . **ونارانتا** في الجنوب ، وسهل ليفنو ، في الغرب .

وقد ضم بان البوسنة **تفردكو** مؤقتاً البوسنة ـ هرسك إلى صربيا في ١٣٧٧ . وأخضعت هزيمة كوسوفو ، في ١٣٨٩ ، الامارات الصربية في البلقان للأتراك . ومع ذلك فإن تفردكو فتح في ١٣٩٠ مدناً كرواتية ، في جنوب **فيليبيت** ومدينتي **سبليت و شيبينيك** الدالماسيتين . ومات في ١٣٩١ . وتفتتت إمبراطوريته ، واندفع الأتراك عندئذ ، في القرن الخامس عشر ، بهجوماتهم حتى ستيريا . ولم تعد القضية قضية حماية مفروضة على الإمارة الصربية ، وإنما الفتح بكل بساطة . وعندما سقطت القسطنطينية ، في ١٤٥٣ ، أصبحت صربيا تابعة لتركيا ، في ١٤٥٩ ، وأخيراً ، في ١٤٦٣ ، ياتشي عاصمة البوسنة .

والحادث الهام هو أن الأغلبية العظمى من الطبقة النبيلة البوشناقية ، وقسماً من السكان ، اعتنقوا الإسلام ، ولكنهم حافظوا على لغتهم وعاداتهم السلافية . وهنا يجب أن نشير إلى الأهمية التي كانت في هذا التاريخ لبدعة (الهرطقه) البوغوميل[1] التي نمت انطلاقاً من القرن العاشر في البلقان . وكان لهذا المذهب محتوى ديني ، ولكن نجاحه كان متعلقاً بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية محلية . وقد اعتنقت الطبقة النبيلة في البوسنة ـ هرسك هذا المذهب وعززت الطابع القومي للكنيسة البوسنية ضد نفوذ روما وطموحات الملوك الكرواتيين الكاثوليكيين

وفي الحقيقة ، تطور أواخر حكام المنطقة من دين إلى آخر ، حسب المصالح السياسية . ففي ١٤٤٦ استخدم سلف آخر ملك البوسنة مساندة الكاثوليك ضد الترك بتصفية البوغوميليين . ومن الممكن أن تكون الهرطقة البوغوميلية قد سهلت اعتناق الإسلام . ومن جهة أخرى ، أدخلت في البلاد الفرانسيسكان لمكافحتها . وحتى أيامنا ظل النظام الفرنسيسكاني يوجه العنصر الكاثوليكي في البوسنة . وبقي معظم السكان أرثودوكسياً .

ووجدت نوعية مشابهة في المؤثرات الفنية البيزنطية في الشرق ، والإيطالية في الغرب . وتحت السيطرة التركية ظل التأثير الحضاري ينفذ في البوسنة من الغرب ، وقد بنى جسر فيشغراد (راجع رواية ايفو أندريتش) مهندس معماري راغوزي من راغوزه .

وعندما فتح الأتراك البوسنة ـ هرسك أصبحت أولاً جزءاً من باشاوية كبرى تضم ٨ سناجق . وهذه السناجق لا تمتد فحسب على البوسنة ـ هرسك وإنما أيضاً على قسم من كرواتيا ، وسلافونيا ودالماسيا .

---

(١) هرطقة البوغوميليين هي هرطقة بلغارية استوحت منها الهرطقة الكترية والفودوازية

ولكن ، بعد تراجع الترك ، في آخر القرن السابع عشر (معاهدة كارلوفيتز ، ١٦٩٩) وفي بداية القرن الثامن عشر (معاهدة بو يارشيفاتش ١٧١٨) عادت مناطق كرواتيا وسلافونيا إلى مملكة كرواتيا . وتركت دالماسيا إلى البندقية .

وكان النظام الإداري التركي متسامحاً نسبياً شريطة أن تدفع الضريبة .

وفي القرن التاسع عشر أمسكت الطبقة النبيلة البوسنية المسلمة بإدارة البلاد ، تحت ألقاب مختلفة : قاضي ، متسلم ، قبطان ، وتقاسمت السلطة مع الانكشاريين الذين كان زعماؤهم منعمين بإقطاعات عسكرية . ووجد وزير يمثل السلطان ، ودون سلطة تقريباً . ويقيم في ترافنيك .

وحاولت المنطقة أن تنجو من الخدمة العسكرية عندما ألغى السلطان محمود الثاني ، في ١٨٢٦ ، الجيش الانكشاري ، وأراد أن يفرض في الإمبراطورية العثمانية كلها التجنيد النظامي . وثارت البوسنة ، واضطرت الإمبراطورية التركية أن تناضل ست سنوات ضد البوشناقيين قبل أن تخضع البلاد .

وفي ١٨٣٩ ، استصدر الصدر الأعظم ، رشيد باشا ، « ريشليو التركي » ، مرسوم خطي - شريف ، وألغى بموجبه ، نظرياً ، النظام الإقطاعي ، الذي قامت عليه الإدارة المدنية والعسكرية في الإمبراطورية ، وأدخل الخدمة العسكرية الإجبارية . ولم تطبق في البوسنة بسبب معارضة الطبقة النبيلة وعدم وجود هيئة موظفين أكفاء لوضع الإصلاح موضع التنفيذ ، وظلت الأمور على حالها .

إلا أن إصلاح الضرائب وحده قد أدخل ، وكان يطالب بضريبة **العشر** بشدة أكثر مما في السابق . وفرض البكوات بدورهم أتاوات جديدة على الفلاحين الذين تفاقمت حالتهم .

وانطلاقاً من استقلال صربيا في ١٨٢٩ ، كان للعواطف القومية لسلافيي البوسنة نقطة استناد في الخارج . وازداد التوتر في البوسنة على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الاجتماعي معاً ، وفاقمت أخيراً محاولات تحديث وتنظيم الحكومة العثمانية مصير الشعب . وفي ١٨٥٠ ، قمع جيش تركي معارضة البكوات . وقسمت البوسنة إلى دوائر إدارية جديدة . وأقيم فيها موظفون جدد ، وضبط نظام الضرائب : العشر ، والضرائب على الدور ، ورسوم البدل على المسيحيين الذين لا يتطوعون للخدمة العسكرية ، وضرائب على المنتجات الاستهلاكية الأكثر شيوعاً : التبغ ، قطعان الماعز وبخاصة غير الشعبية ، على الخوخ المستخدم لصنع الشراب الروحي[1] ، الكحول النموذجي لأوربه الوسطى والبلقانية .

ودخلت البلاد في حالة فوضى ومقاومة سلبية حيال الإمبراطورية العثمانية . وفر العديد من الفلاحين إلى النمسا . وآخرون ، لتأمين أمنهم الخاص . أصبحوا معمرين ليكون لهم حماة . وأقام الباشا في سيرايفو حيث أنشأت النمسا قنصلية عامة في ١٨٥٠ . وفي ١٨٥٩ ، أثارت الحكومة النمساوية عقد مؤتمر القسطنطينية بين مندوبي البكوات والفلاحين . ولكن قانون ١٨٥٩ حافظ على الوضع الراهن الاجتماعي . وحاولت الحكومة النمساوية ، بتدخلها على هذا النحو مباشرة لدى القسطنطينية ، أن تضعف سلطة البكوات المسلمين وتتصالح مع الشعب .

واستمرت الثورات في البوسنة ـ هرسك ، ولا سيا بعد أن حصلت تدخلات الدول الأجنبية على بعض النتائج . وكانت الثورة العامة في ١٨٧٥ ذات طابع معاد للترك ، ولكنها في الوقت نفسه ذات محتوى اجتماعي . لأنها ، من وجهة نظر الفلاحين ، موجهة ضد كبار الملاك . وقد تلت بقليل زيارة الإمبراطور

---

(١) LA Slivavice

فرانسوا - جوزيف دالماسيا ، في ١١ نيسان ١٨٧٥ ، واستقبل فيها وفداً من فلاحي البوسنة - هرسك .

ضمت الثورة لأول مرة الأرثوذوكس والكاثوليك تحت إدارة الكهنة ، وتسببت بهجرة جديدة للاجئين فى النمسا - هونغاريا . وضمت البوسنة - هرسك آنذاك نحو نصف مليون صربي أرثوذوكسي ، ونحو ٤٥٠,٠٠٠ صربي مسلم ، و ٢٠٠,٠٠٠ صربي كاثوليكي ، مع بعض الأقليات .

وفي ١٩٠٦ كان السكان ١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة ، وما يقارب بقليل ٦٠٠,٠٠٠ مسلم ، وما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ أرثوذوكسي ، ونحو ٣٦٠,٠٠٠ كاثوليكي .

وعندما دخل النمساويون البوسنة - هرسك ، في ١٨٧٨ ، اصطدموا بمقاومة عنيفة . ومع ذلك فقد كان الجيش النمساوي تحت امرة كرواتي . وقد أرادت الحكومة النمساوية أن تعطي الجيش قائداً سلافياً وهو الجنرال فيليبوفيتش . وقبل أن يدخل فيليبوفيتش جيوشه إلى البوسنة - هرسك ألقى بنداء هام لأنه يدل جيداً على العلاقات التي ستقوم بين دولة محتلة وشعب مفتوح :

« يا سكان البوسنة - هرسك »

« لقد اجتاز جيش إمبراطور النمسا ، ملك هونغاريا ، حدود بلدكم . ولم يأت عدواً ، ليفتح البلاد بالقوة . لقد أتى صديقاً ، ليضع حداً للفوضى التي لا تعكر منذ سنوات البوسنة - هرسك فحسب وإنما أيضاً مناطق حدود النمسا - هونغاريا . وإن الامبراطور الملك لا يمكنه أن يرى طويلاً أعمال العنف والاضطرابات تسود في جوار بلاده ، والبؤس والعوز يصيب حدود دوله . ولقد لفت انتباه الدول الأجنبية إلى وضعكم ، وقرر مجلس الأمم بالإجماع أن تعيد النمسا - هونغاريا إليكم السلام والازدهار اللذين فقدتموهما منذ زمن طويل

وإن صاحب الجلالة السلطان ، الذي تهمه سعادتكم شعر بأنه ملزم بأن يعهد بكم إلى حماية صديقه القوي ، الإمبراطور ـ الملك .

وأمر الإمبراطور ـ الملك بأن يتمتع جميع أبناء هذا البلد بحقوق واحدة حسب القانون ، وان حياة ودين وأموال الجميع يجب أن تكون محمية .

يا سكان البوسنة ـ هرسك . ضعوا أنفسكم بثقة تحت الحماية الجيدة لعلم النمسا ـ هونغاريا . واستقبلوا جنودنا كأصدقاء . واخضعوا للسلطات . وعودوا لشؤونكم ، وستحمى ثمار عملكم » .

وبالرغم من هذا الإعلان ، لاقت الحكومة النمساوية بعض الصعوبات في احتلال البلاد ، واضطر الجنرال فيليبوفيتش إلى النضال . وفعل ذلك مراراً . وبخاصة في بيهاتش وسيرايڤو . ولم يكن الجيش التركي ضده لأن السلطان قبل الاحتلال « المؤقت » للبوسنة ـ هرسك التي ظلت تركية من الوجهة النظرية ، أما السكان أنفسهم . وبخاصة الصرب الأرثوذوكس والمسلمون فقد رفضوا الاحتلال النمساوي .

واقتصر السلطان على إرسال رسولين إلى الجنرال فيليبوفيتش يحملان احتجاجاً أفلاطونياً . رفض فيليبوفيتش قبوله . وعندئذ وضعه الرسولان على قدمي حصانه . ولكن شعب البوسنة ـ هرسك نفسه نظم مقاومة حقيقية ضد المجتاحين . واعتبر زعماء المقاومة متمردين وأشقياء ، وزعماء عصابة ، وأصبحوا الآن في الأسطورة القومية للبوسنة ، وبخاصة الزعيم الشهير هادزولويو .

وقد لفظ كتاب وسياح في هذا الموضوع كلمة « قوميات مستعارة » ، والحقيقة أنه وجدت عاطفة قومية في البوسنة ، وتأكدت بخاصة انطلاقاً من الاحتلال النمساوي وتوضعت فوق العقائد الدينية .

وفوق ذلك يمكن القول بأن العاطفة القومية السلافية ، التي قلما كانت معادية - للترك ، ولكنها معادية للنمسا بخاصة ، تحتوي فروقاً في اللون . فقد تقرب البوشناق الكاثوليك من الكرواتيين على الأكثر ونظر البوشناق المسلمون ، ولا سيما البوشناق الأرثوذوكس ، نحو صربيا . ولكن الاحتلال الأجنبي أثر بشكل موحٍ ووعى الشعب البوشناقي بأصالته وتضامنه مع شعوب البلقان السلافية .

إن الاحتلال النمساوي ، الذي كانت حجته بالضبط ثورة الهرسك ضد الأتراك ، قد أثار بالحال مقاومة شعبية ذات طبيعة وطنية . ودار الكفاح العنيف أمام سيرايفو ، بعد لقاءات مختلفة دموية في فجاج البوسنة الشمالية . وتوصل جيش الاحتلال إلى سيرايفو ، في ١٨ آب ، يوم عيد ميلاد فرانسوا - جوزيف . وفي الوقت نفسه وصل إلى المدينة ثلاثة قوام مقام حاجي لو يو . وكانت هذه الحرب حرباً مقدسة ووطنية . وشارك الشعب في النضال . وأصلحت بسرعة بعض المدافع التي وضعتها الحامية التركية المحلية خارج الاستعمال . وطرد بصفة عدو الممثل الرسمي للسلطان لدى الأركان الإمبراطورية . وفي فجر ١٩ آب ، هجمت أربعة ألوية نمساوية ، تدعمها بطارية مدفعية على ربوة غوريتزا . وفي الساعة التاسعة ، وصلت كتيبة إلى البيوت الأولى ، ولكنها لم تستطع الذهاب إلى أبعد من ذلك . وأخيراً فتحت المدفعية طريقاً . وسقطت القلعة ظهراً ، وكسرت المقاومة المنظمة ، ولكن حرب الشوارع ظلت حتى المساء ، مستشرية ويائسة . حتى إن النساء قاتلت وقتلت . وأطلق النمساويون على هذه المدينة الخشبية قنابل محرقة . وفي الساعة الخامسة مساءً ، دخل الجنرال فيليبوفيتش قصر الباشا ، بينما كانت ١٠١ طلقة مدفع تحيي من القلعة العلم الأسود والأصفر الذي ستقتلعه بعد أربعين عاماً تقريباً ، عواصف إعصار الحرب العالمية الأولى .

وسيحول الاحتلال النمساوي قليلاً قليلاً ظروف وجود الشعب البوشناقي .
والقصة التاريخية « جسر على الدرينا » تصف بصورة عظيمة التغيرات الطارئة على الحياة وعلى نفسية الشعب البوشناقي معاً ، كما تصف بشكل يدعو إلى الإعجاب الاتصال بين إدارة جديدة لبلد متطور ومنظم ، النمسا - هونغاريا ، وبين منطقة متخلفة ، ما زالت منطوية على نفسها ، البوسنة - هرسك ، ولكن أيضاً ما يمكن أن تكون قوة الجمود عند شعب يقاوم بكل الوسائل تجديدات تزعج عاداته ، وتؤلف أعباء جديدة ، ذات صفة تقدمية ، ولكنها في الواقع ، في الظروف السياسية التي أدخلت فيها ، تظهر كنوع من إغاظة للشعب الخاضع .

« يقول الروائي ، ولكن الجنود منذ الخريف ، بدؤوا ينصرفون تدريجياً وبصورة غير ملحوظة . وأخذ عددهم يقل شيئاً فشيئاً . وبقيت فصائل الدرك وحدها . وأخذت مواقعها . واستقرت بغية إقامة قطعية . وفي الوقت نفسه ، بدأ الموظفون يأتون صغاراً وكباراً ، ومستخدمين مع أسرهم وخدمهم . وبعدهم الحرفيون ، والفنيون لبعض الأعمال ؛ ولأشغال ومهن مجهولة عندنا بعد . ووجد بين الوافدين تشيكيون ، وبولونيون ، وكرواتيون ، وهونغاريون وألمان . وفي البدء ، يبدو أنهم سقطوا هنا عرضاً ، كما لو جاءت بهم الريح ، كما لو جاؤوا مؤقتاً ليعيشوا كثيراً أو قليلاً الحياة التي عشناها دوماً ، وكما لو أن السلطات المدنية كانت تريد أن تطيل بعض الوقت أيضاً الاحتلال الذي بدأ به الجيش . ومع ذلك ، وكلما مضى شهر رأى تضخم عدد الأجانب . ولكن الذي أدهش سكان المدينة . وأفعمهم عجباً وحذراً ، ليس عددهم وإنما خططهم الواسعة وغير المفهومة ، ونشاطهم الذي لا يعرف الكلل ، والثبات الذي ينجزون به هذه الأعمال . وهؤلاء الأجانب لا يبقون هادئين ولا يسمحون لشخص بالبقاء هادئاً . وقد قيل إنهم بالشبكات غير المرئية ، ولكنها أصبحت محسوسة رويداً رويداً ، من القوانين ، والأنظمة ، والبراءات ، كانوا مصممين على أن يحطموا إلى الأبد الناس ،

والحيوانات والأشياء ، وأن يغيروا كل شيء ، وأن يقلبوا كل شيء حولهم ، المظهر الخارجي للمدينة ، وعادات الناس وأخلاقهم من المهد إلى اللحد . وكانوا يقومون بذلك بهدوء ، ودون كلام كثير ، ودون عنف ، ودون إثارات ، حتى إن أحداً لا يجد مبرراً لمقاومتهم . وإذا اصطدموا صدفة بعدم فهم ، وإذا سجلوا بعض المقاومة ، توقفوا حالاً ، وناقشوا في مكان ما ، غير مرئيين ، وغيروا فقط وجهة عملهم وطريقته . وأوصلوا مع ذلك كل ما كانوا قرروه إلى غايته .

« إن كل ما يقومون به يبدو بسيطاً ، بل ولا معقولاً . كانوا يمسحون بعض الحقول البور ، ويدمغون الأشجار في الغابة . ويفتشون دورات المياه والبلاليع ، ويفحصون أسنان الخيول والأبقار . ويتحققون من الأوزان والمكاييل ، ويستعلمون عن الأمراض التي يشكو منها الشعب ، وعن عدد وأسماء الأشجار المثمرة ، وجنس الأغنام والطيور ، وقيل بأنهم كانوا يتسلون . إن كل هذه الاهتمامات كانت تمر على هذا النحو غير مفهومة ، وتافهة ، وعابثة في نظر الشعب . وفجأة ، ابتلع في مكان ما كل ما أنجز بكثير من الإمعان والغيرة ، دون أن يترك آثاراً ، كما لو أعدم إلى الأبد . ولكن أحياناً ، وغالباً بعد سنة كاملة ، وعندما ينسى الشعب الشيء تماماً ، يصعد في وضح النهار معنى هذه الإجراءات اللامعقولة ظاهراً ، والمنسية منذ زمن طويل . فقد استدعي إلى القصر البلدي زعماء الأحياء ، وأبلغوا الأوامر الجديدة في قطع الغابات ، والكفاح ضد التيفوس ، والشكل الذي تباع به الفواكه والحلوى ، أو تذاكر مرور الحيوانات . وهكذا كان كل يوم يرى مجيء نظام جديد . ومع كل نظام ، كان كل إنسان يرى تضييقاً على حرياته الفردية ، أو توسيعاً لفروضه .

« ولكن حياة المدينة والقرى . وكل السكان معاً ، توسعت وتضخمت . وفي المنازل ، لم يتغير شيء عند الأتراك ولا أيضاً عند الصرب . وكان الناس يعيشون

ويعملون ويتسلون كما في الماضي . يعجن العجين في المعجن ، وتحمص القهوة في المدخنة ، ويغلى الغسيل في القدر ، ويغسل في محلول الصود . وكان النسيج بالأنوال ، والتطريز على الطامبور . وحوفظ تماماً على العادات القديمة . والاحتفالات بالزواج . أما السلوك الجديد الذي أدخله الأجانب . فكان الناس يتوشوشون به كشيء لا يصدق » .

« وكما تعلم الناس أن يشتغلوا ويعيشوا في كل زمن كانوا يشتغلون ويعيشون بعد خمسة عشرة سنة أو عشرين سنة على الاحتلال » .

« وبالمقابل ، تغير المظهر الخارجي للمدن بصورة مرئية بسرعة . وهؤلاء الناس الذين يتمسكون في منازلهم بتقاليدهم القديمة ولا يفكرون في تغييرها ، تكيفوا بسهولة كافية مع التغير الطارىء في مدينتهم ، ومن المؤكد أنهم تقبلوه بعد تذمرات وعجب طويل قليل أو كثير ، كما يحدث دوماً في كل مكان في ظروف مماثلة . وشكل الحياة الجديد يعني في الحقيقة خليطاً من القديم والجديد . وقد اصطدمت القيم القديمة بالجديدة وقاومتها ، واختلطت بها وتعايشت معها كما لو كانت تنتظر أن ترى أيها تبقى بعد الأخرى » .

ووجد حاكم نمساوي عام في سيرايفو . وخلفت إدارة (محافظ ونائب محافظ) الإدارة التركية . وكان ما يقارب ٥٠ ٪ من هذه الإدارة كرواتيا ، ولكن وجد أيضاً ، بين هؤلاء الإداريين ، بولونيون ، وسلوفين ، ومجر ، وألمان . وحاولت الحكومة مع ذلك أن ترسل إداريين سلافيين بسبب تقارب اللغات . وفي ١٩٠٧ أيضاً كان على أكثر من ٩٠٠٠ موظف نحو ٢٥٠٠ بوشناقي - هرسكي ، يعملون فقط في الوظائف الثانوية الملحقة .

إن ما أتت به النمسا ، كان ، دون أي شك ، النظام والأمن ، والسرعة الكبرى في المواصلات ، ونمو الطرق والسكك الحديدية ذات الطريق الضيق .

وفي الحقيقة إن رسمها كذلك كان لغاية ستراتيجية ، ومصلحة البوسنة ـ هرسك تدخل قليلاً في خط الحساب . وهكذا لم يوجد ارتباط حقيقي بين البوسنة والشاطىء الدالماسي ، إن لم يكن بواسطة راغوز ، على حين أن الموانى الطبيعية للبوسنة في الحقيقة ، هي سبليت ، وشيبينيك .

ووصف الاحتلال بتحويل بعض أحياء المدن . وعلى سبيل المثال أقيمت في سيرايقو عمائر حديثة ، ومدارس ، ومستشفيات ، ولكنها تركت إلى جانبها مدينة قديمة تماماً .

ومما أتت به الإدارة النمساوية أيضاً ، الضرائب ، وكانت تجبى بكثير من الشدة . وقد ارتفع نتاجها ، في ١٨٧٩ إلى بضعة ملايين من الكورونات . وصعد ، في ١٩٠٨ ، إلى ما يقارب ٦٧ مليون كورون . ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار زيادة السكان وبعض النمو الاقتصادي في هذه الفترة .

وكان شعب البوسنة ـ هرسك يشعر شيئاً فشيئاً بوضوح باستغلال الأجانب ، وعلى الأقل في الريف أكثر من المدينة ، وبصورة عامة عند الأرثوذكس الصرب . وفضلت الحكومة النمساوية الكرواتيين الكاثوليك ، حتى إن عددهم ازداد بالهجرة بشكل واضح وبخاصة في المدن . وسلمت البوسنة لضغط الكنيسة الكاثوليكية : فقد أقام فيها اليسوعيون . وحتى ذلك الحين كان الرهبان الفرنسيسكان ، الذين يمثلون عنصراً قومياً يمسكون بيدهم السكان الكاثوليك . وشيد فيها عدد عظيم جداً من الكنائس ، بشكل لا يتناسب مع أهمية السكان الكاثوليك . وأنشئت مدرسة كهنوتية في ترافنيك ، وكان اليسوعيون يعلمون فيها لتشكيل الكهان المرتبطين بنمو التعليم الديني الكاثوليكي وباتحاد الكنائس .

أما الأتراك فقد تناقص عددهم . وزالت أيضاً العناصر المعادية للاحتلال

النمساوي للبوسنة ـ هرسك . وكان الأتراك المسلمون يهمون قليلاً الحكومة النمساوية وتسلك حيالهم سياسة تساهل باعتبارهم غير قابلين للتمثل .

وقد حمل عمل الحكومة النمساوية على السكان الصرب الأرثوذوكس . وكانت العاطفة القومية المناوئة للنمسا عاطفة الصرب الأرثوذوكس والمسلمين . وكانت سياسة الحكومة النمساوية كلها تنزع إلى إضعاف وحل القومية الصربية بمهاجمتها بالانحراف عن الدين وبواسطة المدارس .

ويعتبر مثال التعليم الابتدائي نموذجياً . فقد أنشأت الحكومة النمساوية مدارس عامة ، يمكن أن توصف بأنها « علمانية » . وفي هذا المعنى كان يقبل فيها أطفال من جميع المذاهب . ولكن هذه المدارس ، في الواقع ، كانت تنافس المدارس الأرثوذوكسية وحدها . وكان لهذه المدارس الأخيرة نظام مزعج يخنقها : إغلاق لأسباب صحية ؛ رفض الشهادات الإجبارية لأهلية المعلمين ؛ التفضيل الممنوح من أجل نفقات التعليم الثانوي لتلاميذ المدارس العامة أو الكاثوليكية ، على التلاميذ المتخرجين من المدارس الأرثوذوكسية .

وكانت سياسة الحكومة النمساوية المناوئة للصرب يشجعها المستوى الثقافي للبوشناق ، فقد كان متديناً نسبياً وبخاصة عند البوشناق الأرثوذوكس والمسلمين .

ولم يكن بإمكان الحكومة النمساوية أن تأمل بتمثيل هذه الكتلة السلافية ، ولا أن تحببها بالنمسا . ولكن أسلوبها كان يقتضي إنكار الطابع الصربي للشعب البوسني ، وتنمية نوع من الوطنية الإقليمية ، ومنع أهل البوسنة ـ هرسك من الاتجاه شطر صربيا .

وبالرغم من أن البوسنة ـ هرسك « احتلت مؤقتاً » ، وبالرغم من أنها ما زالت تؤلف جزءاً من الإمبراطورية العثمانية (لقد بقيت حتى ١٩٠٨ وفي هذا

التاريخ ضمتها النمسا ـ هونغاريا دونما حيطة أو حذر) ، فلم يكن لها أي حظ بالعودة إلى تركيا . ولكن في هذه الظروف ، بالنسبة إلى البلاد السلافية الأخرى ، وضعت بحق قضية العلاقات بين البوسنة ـ هرسك والنمسا ـ هونغاريا . لقد أرادت النمسا ـ هونغاريا أن تمنع كل خطر تقارب مع صربيا المستقلة ، وكافحت ما سمي بـ « الصربية » . وقبلت نوعاً من وطنية إقليمية ، كما دل على ذلك جيداً هومان . ويمكن أن تتكيف معها في نطاق الإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية غير المتجانسة عرقياً .

وعملت الحكومة على عدم الاعتراف بالبوشناق كالصرب ، وأنكرت أيضاً وجود لغة صربية في البوسنة . وكان الصرب الأرثوذوكس يوصفون بأنهم « يونان شرقيون غير متحدين » ، أما الآخرون فكانوا كاثوليك ومسلمين . وكان يعتقد بوجود لغة بوسنية خاصة ، ولم تكن هذه شيئاً آخر غير لهجة من الصربية . وحذف من الجرائد اسم صربيا .

ولنر في هومان مثالاً جذاباً جداً : إن كاللي الذي لم يكن بعد حاكماً عاماً للبوسنة ـ هرسك ، وبهذه الصفة منظماً للنضال ضد « الصربية » ، كتب بأنه يوجد في البوسنة ثلاثة أديان وشعب واحد ، الشعب الصربي . وعندما أصبح حاكماً عاماً وضع كتابه الخاص على قائمة الكتب الممنوعة .

وهذه التدابير التي تهدف إلى تنمية قومية محلية ، موضعية ، أسهمت قطعاً ومباشرة في تنمية الوجدان القومي في الجماهير الريفية ، بإعطائها لكل قرار متخذ معنى وأهمية تتجاوز النطاق الإقليمي ، حتى إن النمساويين عززوا دون أن يريدوا ، العاطفة القومية . وفي ١٩٠٨ ، أي في الوقت الذي تضم فيه النمسا البوسنة ـ هرسك كان الشعب كله معادياً للنمساويين ، حتى كرواتيي البوسنة الذين شعروا بأنهم منفصلون عن كرواتيا . وفي ذلك الحين شعرت البوسنة ـ

هرسك شيئاً فشيئاً بثقل الغل النمساوي . وفي كل سنة كان الكرواتيون يجتازون نهر الساڤ سباحةً ويذهبون ليقبلوا التراب الكرواتي الموجود في الجهة الأخرى ، في برود . وكان البوسنيون الأرثوذوكس يفعلون كذلك أيضاً على نهر الدرينا الذي يخطط الحِدود التي تفصل البوسنة - هرسك عن صربيا .

لقد أتى الضم بحركة اقتصادية في البلاد . فعلى الصعيد الإداري . وإذا كان الغل النمساوي المتشدد خلف إدارة تركية فوضوية ولكنها بالإجمال متسامحة جداً ، وبالتالي إذا أثقلت الإدارة الأجنبية كثيراً على البوسنة - هرسك ، فقد وجدت بالمقابل تحويلات إيجابية . لقد أتى الاحتلال برؤوس أموال ، ونمى التعليم . وإذا فضل بعض طبقات السكان ، فقد رفع المستوى العام للتربية في البلاد .

لقد خلق النمو الاقتصادي طبقة عاملة ممثلة قليلاً في بداية القرن : بنحو ٥٠,٠٠٠ عامل (١٠٠,٠٠٠ في ١٩١٤ ، وهذا الرقم ضعيف بالنسبة للسكان) . وأدى إلى نمو طبقة بورجوازية ، طبقة رجال الأعمال ، وفي القسم الأعظم منها من أصل أجنبي . وظهرت الجرائد في المدن ، من صحافة بورجوازية ، وصحافة عالمية ، بصورة متأخرة ، نحو ١٩٠٥ - ١٩١٠ .

وفي ١٩٠٩ ، منحت البوسنة - هرسك دستوراً يؤكد في البلاد سلطة طبقة بورجوازية وطبقة نبيلة تملك الأرض . وجرت انتخابات ظهر فيها الجهل العام للشعب . وفي انتخابات ١٩١٠ صوت أناس لقيصر كوسوڤو (لازار ، المتوفى في ١٣٨٩) ، وللملك كرواتيا ، زفونيمير ، وفي ١٩١٣ لسلطان القسطنطينية الذي حصل على ٣٠٠ صوت في قرية صغيرة في الهرسك .

ومع ذلك ، فإن هذه الانتخابات ، ووجود مجلس وبورجوازية في المدن ،

وفرق عمال صغيرة ، وصحافة ، تسجل تقدماً عظيماً لا في رفع المستوى الثقافي فحسب ، وإنما أيضاً في ردود الفعل التي نمت ضد الحكومة النمساوية التي كان هدفها جعل البوسنة - هرسك إقليماً مستقلاً ذاتياً في الإمبراطورية ليس له أي حظ للخضوع إلى صربيا المجاورة .

وفي المعارضة ، وجدت البورجوازية البوسنية ، الوطنية ، والمستعدة للكثير من الوفاق والتسوية مع الفرق العمالية والشباب المفكرين .

وكان العمال الذين يشتغلون جنباً إلى جنب مع العمال الوافدين من النمسا ، ينتسبون إلى الفرق الاجتماعية - الديمقراطية في ڤيِنّا أو في بودابست . والرابطات العمالية ، النقابات العمالية ، كانت متأخرة جداً ، أي أتت متأخرة جداً ، وظهرت فقط قبيل ١٩١٤ . ولكن العمال كانوا متأثرين بشدة بالعمال الأجانب . وكان بينهم من كان يعمل في الصحافة ، وأكثر من ذلك أيضاً عمال البناء ، وكانوا أكثر من مستخدمي السكك الحديدية الذين كانوا في القسم الأعظم منهم أجانب . ولا يلاحظ التضامن العمالي ، على العموم ، من أجل عمال البلاد الذين كانت أجورهم أضعف كثيراً من أجور عمال الخارج . وكان هؤلاء يوصفون بـ « حملة الحقائب » ويمثلون في الغالب منافسين يحتلون أفضل الأمكنة .

أما الشبان الذين درسوا في الجامعات النمساوية ، في سرنوفيتش أو في ڤيِنّا ، وأحياناً كانوا مفكرين عاطلين عن العمل ، فقد ألفوا قيادات ثورية ، وساعدتها صربيا ، بعد ١٩٠٣ ، بالرغم من جهود الحكومة النمساوية .

وأصبحت البوسنة - هرسك مركز تجمع الإرهابيين الذين يشتغلون لحساب القوميات السلافية . وبدأت محاولات الاغتيال . وحتى بداية القرن العشرين عرفت البوسنة - هرسك القليل من الاضطرابات ، باستثناء ما جرى في ١٨٨٩ ، أثناء إدخال الخدمة العسكرية الإجبارية . ولكن الحال كانت مغايرة عشية

الحرب العالميـة الأولى . ففي ١٩١٠ ، حـاول صربي من الهرسـك قتل الجنرال فارسانين الذي يمثل الإمبراطور في السابور ، وكانت هذه المحاولة الأولى لسلسلة محاولات اغتيال كان آخرها اغتيال سيرايڤو ، في ١٥ حزيران ١٩١٤ ، الـذي أثـار الحرب العالمية .

وهكذا نرى في البوسنة ـ هرسك عاطفة أصالة قومية قديمة ووعياً قومياً حديث العهد ، نما في آخر القرن التاسع عشر ، برد الفعل ضد الاحتلال الأجنبي . وكانت البلاد متطورة قليلاً بعد ، وخاضعة لاستغلال من طابع استعماري . وكانت مركز مشاريع قومية سلافية في البلقان . لأنها كانت بلداً متطوراً قليلاً ومعقداً في بُناه الدينية والعنصرية .

الفصل الخامس

القضية الماكيدونية وبلغاريا

إذا قلنا ماكيدونيا تذكرنا فيليب والاسكندر الماكيدونيين . ولكن هذه الذكريات التاريخية قليلة الوزن عندما يتكلم عن الشعوب والأمم ، لأن قبائل البلاغونيين والالليريين والميديين والتراكيين لا تهمنا ، وإنما الشعوب التي كانت تسكن ماكيدونيا في الوقت الذي كان يمكن وجود عاطفة عامة مبهمة في الانتساب إلى جماعة عرقية واحدة في إطار دولة واحدة . وكذلك لا يهمنا اسم ماكيدونيا أكثر من محتواه . وفي الحقيقة ، إن الاسم القديم لماكيدونيا زال في الوقت الذي حدثت فيه الهجرات السلافية في البلقان ، وظهر من جديد تحت قلم السياح الأجانب والكتاب البلقانيين في عهد الاحتلال التركي انطلاقاً من القرن الخامس عشر .

إن حدود ماكيدونيا غير مؤكدة جغرافياً . وتحت السيطرة التركية كان للمسيحيين المتعلمين نزعة في نقل هذه الحدود حتى الادرياتيك ، في الغرب ، وحتى بحر إيجه في الجنوب . وعلى كل حال ، كانوا يتصورون ماكيدونيا واسعة أيضاً وبنفس الحدود التي عينها لها قديماً جغرافي العصر القديم ، سترابون .

وتأتي الصعوبة من أن شبه الجزيرة كانت تضم شعوباً مختلفة : إغريق ، البان ، صرب ، بلغار ، وهذان الشعبان الأخيران لهما لغات متجاورة ، وبعد ١٨٣٠ ، إذا وضعت اليونان وإمارة صربية جانباً ، فإن جميع الأراضي البلقانية ، وبالتالي ماكيدونيا ، توجد تحت سيطرة واحدة أجنبية وهي سيطرة الأتراك ،

دون أن تطابق التقسيمات الإدارية الحدود اللغوية . ومن جهة أخرى ، إذا استعملنا الأدلة الجغرافية لأسباب اقتصادية وسياسية ، فإن مفهوم ماكيدونيا يأخذ بالطبع معنى واسعاً : فهي سهل مرتفع ومتقطع ، وتسيطر عليه جبال عالية بارتفاع ٢ إلى ٣٠٠٠ متر ، وتنحني إلى الجنوب ـ الشرقي نحو بحر إيجه ، وتجتازها أربعة أنهار : **الفاردار** ، **الميستا** ، **والشتروما** ، **والبستريتسا** . فهي إذن ليست ماكيدونيا الحالية المحدودة كثيراً في نطاق الاتحاد الفدرالي اليوغوسلافي . وفي زمن تركيا ، حيث لم يستعمل التعبير « ماكيدونيا » وإنما التعبير « روميلي » . وفي الوقت الذي لا توضع فيه القضية الماكيدونية بتعابير قومية ، إلا برد فعل ضد الأتراك ، كان العلماء المختصون في القضايا البلقانية يفهمون ماكيدونيا بالمعنى الواسع ، في ما كان يمكن أن يسمى حدودها الطبيعية الجغرافية بصورة أساسية دون اعتبار القوميات الظاهرية التي تشتمل عليها .

ولقد شهد القرن التاسع عشر بمناسبة ماكيدونيا ، نزاعاً بين صربيا ، المستقلة منذ ١٨٣٠ ، وبلغاريا ، التي أنشئت على مرحلتين : ١٨٧٨ و ١٨٨٥ . وكانت هذه المنطقة الخاضعة بعد للترك واقعة بين الدولتين وتطالب بها كل منهما دون الكلام عن اليونان التي صغرت مفهوم ماكيدونيا وردته إلى القسم الجنوبي من البلاد الذي يتمثل فيه العنصر اليوناني بشدة ، وهو ولاية سالونيك ، لتطالب بامتلاكه ، وهو ما حصلت عليه فيما بعد .

ومن الوجهة الإدارية ، تبلغ مساحة ماكيدونيا التركية ، في حدودها الطبيعية التي هي ليست حدود قوميات ، نحو ٦٥,٠٠٠ كم٢ ، وتضم ثلاث ولايات : **سالونيك** ، **موناستير** (بيتولا) و **سكوبيا** . وهذه الولايات مقسمة إلى سناجق . ولكن الولايات كانت تطغي في الشمال على صربيا القديمة (ايبك ، نوفيبازار ، ميتروفيتسا) وعلى البانيا وتساليا .

وفي ١٩١٣ ، قسمت المنطقة بين صربيا ، وبلغاريا واليونان . وفي ١٩١٩ ، في صلح نوبّي منحت صربيا ، عدا ما كانت قد حصلت عليه ، منطقة ستروميتسا ، التي كانت في السابق لبلغاريا .

وإذا أخذنا بالإحصاءات البلغارية ، كان سكان ماكيدونيا في ١٩١٢ نحو ٢,٣٥٠,٠٠٠ نسمة موزعين كما يلي :

١,١٠٠,٠٠٠ بلغاري

٥٥٠,٠٠٠ تركي

٢٦٨,٠٠٠ يوناني

١٩٤,٠٠٠ الباني

دون حساب الأقليات الأخرى (التسيغان ٤٣,٠٠٠ ، الخ ...)

وفي هذا الإحصاء لم يكن الصرب موضع بحث . أما بالنسبة للبلغاريين فإنهم يرون أن الماكيدونيين بلغاريون ؛ وبالنسبة للصرب ، ماكيدونيون ، إذ يمكن وصفهم بسهولة بلغاريين - ماكيدونيين .

ولإيضاح هذه الحالة التي تلفت النظر والمعقدة في ماكيدونيا ، يجب أن نتذكر أن البلد تسلّف اي أصبح سلافياً في القرن السادس ، وتشكلت فيه دول صغيرة كافحت الإمبراطورية البيزنطية ، وبصورة خاصة ، مملكة بلغاريا التي ضمت ماكيدونيا نحو منتصف القرن التاسع حتى سقوطها في بداية القرن الحادي عشر . وفي منتصف القرن الثالث عشر وجد أن العنصر اليوناني أخذ يتعزز نحو الجنوب . إثر جهود الأباطرة البيزنطيين . ثم جاء الفتح التركي ، وفي القرن الخامس عشر ، سقطت سالونيك في ١٤٣٠ .

وفي الحقيقة ، إن الفتح غَيَّرَ بخاصة المدن المحتلة أو التي شادها الأتراك : نقاطاً ستراتيجية ، أو مراكز حاميات . ولذا فإن التركيب العنصري لمنطقة

الجنوب حيث كانت المدن اليونانية عديدة ، قد تغير كثيراً . وتتركت المنطقة . وقتل اليونان أو اعتنقوا الإسلام . ومع ذلك استعادت الكنيسة نفوذها على أسس أخرى ، لأن الإمبراطورية العثمانية لا تعرف الأمم بل الأديان . ومثلت بطريركية القسطنطينية ، حيال الحكومة العثمانية . كل الشعوب المسيحية . وتبع القسم الجنوبي - الشرقي من ماكيدونيا القسطنطينية مباشرة . وفي الشمال أنشئت ابرشية أوكريدا التابعة للبطريركية .

وفي الحقيقة إن الوزير الأعظم سوكولفيتش ، ليرضي الصرب ، قد أقام في ١٥٥٧ بطريركية صربية ، بطريركية **ايبك** التي دامت قرنين ، وحذفت في ١٧٦٦ - ١٧٦٧ تحت ضغط اليونان .

ونجم عن ذلك أن السكان اليونانيين - الألبانيين في جنوب منطقة سالونيك بخاصة ، وتساليا أيضاً ، قد تهيلنوا أي أصبحوا هيلانيين (يونانيين) بسرعة . وبالتالي ، كان القسم الجنوبي من ماكيدونيا يونانياً ، مع جزر صغيرة بلغارية ، في آخر القرن التاسع عشر . والباقي كان سلافياً وبلغة تقرب من البلغارية ، وسيصبح موضع نزاع ، كما قلنا ، بين صربيا وبلغاريا .

من هم البلغاريون ؟

نحو آخر القرن الخامس ، احتل السلافيون الأراضي الواقعة في شمال نهر الدانوب ، وهاجموا في القرن السادس الأقاليم البيزنطية . وكانوا في الشرق مجاورين للبلغاريين الذين احتلوا في ذلك الحين شواطئ البحر الأسود . وفي القرن السابع أقام السلافيون في شبه الجزيرة البلقانية وفي الربع الأخير من القرن السادس وصل البلغاريون ، وهم من أصل تركي - تتري قريب للهرن ، بدورهم ، إلى نهر الدانوب الأدنى وأخضعوا السلافيين المقيمين من قبل واختلطوا بهم .

إن البلغاريين ، من وجهة النظر العرقية . من أصل خليط . ولكنهم

سلافيون من حيث الحضارة واللغة . وفي القرن الثامن تشكلت دولة بلغارية . وكان على بيزنطة أن تكافح ضدها . حتى إن القيصر البلغاري **كروم** ، تقدم حتى القسطنطينية في بداية القرن التاسع . واعتنق البلغاريون المسيحية . وفي عهد القيصر **سيميون** (٨٩٣ ـ ٩٢٧) تشكلت مملكة واسعة احتوت ماكيدونيا وضمتها الإمبراطورية الاغريقية إليها في القرن الحادي عشر . وكانت بداية القرن الثالث عشر دور تجديد للدولة البلغارية التي كانت تلامس في حينه ثلاثة بحار : البحر الأسود ، وبحر إيجه والبحر الأدرياتيك . وسقطت تحت هجمات الصرب في الشمال ، وبخاصة الأتراك الذين احتلوا في آخر القرن الرابع عشر كل شبه جزيرة البلقان . وحولوا بلغاريا إلى باشاوية . ولم تستعد القومية البلغارية إطاراً دَوْلياً إلا في ١٨٧٨ ، في معاهدة برلين . ولكن المهم ، من وجهة النظر الماكيدونية ، أن نتذكر الامتداد العظيم للدولة البلغارية في العصر الوسيط الذي أفاد حجةً لمطالب بلغاريا في القرن التاسع عشر .

وقد تداخلت هذه المطالب بمطالب الصرب ، الفرع الغربي لسلافيي البلقان الذين أسسوا في القرن الرابع عشر إمبراطورية صربية كانت في نزاع مع البلغاريين ، وتحتوي في عهد الملك دوسان (١٣٣٤ ـ ١٣٥٥) ، مع ماكيدونيا ، أكبر جزء في البلقان .

ولم توضع قضية القوميات بتعابير حادة . في هذه المناطق ، ما دامت البلاد الواقعة بين البانيا والبحر الأسود . على المجرى الأعلى لنهر الموراڤا الصربي والمجرى الأعلى لنهر فاردار ، في أيدي الأتراك . ولكن الحال تغيرت انطلاقاً من الزمن الذي أصبحت فيه صربيا ، في ١٨٣٠ ، إمارة مستقلة ذاتياً ، وقطب جذب لجميع السلافيين البلقانيين الذين كانوا يخضعون لنير الأتراك ، وبخاصة عندما حصلت روسيا ، في إطار سياستها البلقانية ، من الإمبراطورية العثمانية ، في ١٨٧٠ ، على

إنشاء اكسرخوسية بلغارية انتزعت من البطريركية اليونانية في القسطنطينية الإدارة المباشرة للكنيسة الأرثوذوكسية في منطقة كاملة تطابق بلغاريا الحالية وماكيدونيا .

لقد تم إنشاء هذه الاكسرخوسية الدينية ضد اليونان ، ولكنه بتسهيله عمل الكنيسة البلغارية المستقلة ذاتياً أقام نفوذين أحدهما ضد الآخر : بلغاري وصربي ، يتنازعان ماكيدونيا التي ما زال وعيها القومي غير أكيد . ومع ذلك ، فلم تكن إمارة صربيا غير محبذة لإنشاء الدائرة الدينية ، على اعتبار أن لهذه الامارة كنيستها الخاصة ، وعلى اعتبار أن المناطق التي ستتبع منذ الآن الاكسرخوسية الدينية البلغارية توجد في أيدي الأتراك ، وكان من المستحيل إعطاء أي استقلال إلى الكنيسة السلافية إلا في حالة تحقيقه في الإطار البلغاري . ولكن ، منذ ذلك الحين ، وبخاصة عندما أحدثت ، الإمارة البلغارية ، في ١٨٧٨ ، وأمكن لعمل الاكسرخوسية الدينية أن يعتمد على دولة متشكلة ، اعتبر إنشاء هذه المجموعة الدينية من قبل البلغاريين حجةً لصالح القومية البلغارية ، وهذا ما أنكره الصرب عليهم . وإن تطبيق فرمان ١٨٧٠ ، الذي أحدث الاكسرخوسية الدينية لمنطقة كاملة ، وبصورة دقيقة القسم الأعظم من ماكيدونيا ، سكوبيا ، اوخريد ، قد اعتمد على استفتاء ؛ ولكن الاستفتاء الساحق لصالح الدائرة الدينية ، كما لاحظ الصرب ، قد جرى ضد اليونان ، لأسباب دينية وأيضاً قومية ، ولكن لقومية سلافية أكثر منها بلغارية . ومن هنا نشأ سوء تفاهم متفاقم بعد ١٨٧٨ بالعمل القومي الخاص الذي قامت به الإمارة البلغارية ، بواسطة الاكسرخوسية الدينية .

وهذا لا يعني ، على الصعيد القومي ، بأن البلغاريين مخطئون تماماً . فاللغة الماكيدونية قريبة من اللغة البلغارية ، وأقرب إلى البلغارية من الصربية . ومن

وجهة نظر المصالح الاقتصادية ، لا تتجه كل مختلف مناطق ماكيدونيا صوب الجهة الصربية ، ولا شطر الجهة اليونانية ، وإنما نحو الشرق أيضاً . والقضية إذن ذات وعي قومي ماكيدوني ، وعي أصالة خاصة ، متميزة في آن واحد عن صربيا وبلغاريا . وقد ألح الصرب على هذا الوعي القومي مصرحين بأنه ملائم لاتحاد مع صربيا ، بينما اعتبر البلغاريون ماكيدونيا منطقة يسكنها بلغاريون .

ومن الممكن متابعة هذا النزاع في المؤلفات التي كتبها الصرب والبلغاريون ، غداة الحرب العالمية الأولى ، في مؤتمر السلام عندما نوقشت حدود الدول البلقانية . ومن المهم بخاصة أن نقارن الآراء التي تغذيها الحجج المتعاكسة ، من جهة ، حجج الأستاذ **بيليتش** ، من جامعة بلغراد ، ومن جهة أخرى حجج الأستاذ **ايفانوف** ، من جامعة صوفيا . والحل الذي جيء به للقضية الماكدونية كان حلاً صربياً : إن القسم الأعظم من ماكيدونيا ، خارجاً عن ماكيدونيا اليونانية ، في الجنوب ، المهلينة بوضوح ، ألف جزءاً من مملكة الصرب والكرواتيين والسلوفين التي لم تأخذ سياستها المركزية والتمثيلية مطلقاً بعين الاعتبار تطلعات الماكيدونيين إلى الاستقلال الذاتي .

وقصارى القول ، ألفت ماكيدونيا ، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، دولة بلغتها ونظمها ومؤسساتها . وهذا لا يمكن أن يرضي البلغاريين ، ولكنه يعيد على الأقل لماكيدونيا أصالتها ، ويهدئ عواطفها القومية . ومن المؤكد ، من جهة أخرى ، أن وجود ماكيدونيا في إطار دَوْلي ، اليوم ، يعزز هذه الأصالة ، ويضعف الحجج التي يمكن أن تتقدم بها بلغاريا في مطالبها الماكيدونية .

لقد كانت ماكيدونيا تحت السيطرة التركية مضطربة باستمرار بثورات معادية للأتراك ترتبط بثورات البلقان عامة . والمهم من وجهة نظر نمو العاطفة

القومية ، هو أن التطور الاقتصادي ، البطيء ، قد حول نشاط وسكنى المدن ، التي كانت في الأصل ، وسط شعب سلافي من المزارعين ، إلى مراكز إدارية تركية . وهكذا تضخم العنصر السلافي في مدن ماكيدونيا ، في **سكوبيا** ، و **بريلب** و **بيتولا** (موناستير) ، و **كوستانديل** واستقر الحرفيون ، والتجار (الفلاحون في الأصل) في المدن وتجمعوا في أصناف ، انطلاقاً من القرن الثامن عشر . وأخذوا يناقشون القضايا المهنية والدينية في مجالس ، تحت سلطة الاكليروس الأرثودوكسي . وحتى ١٨٧٠ كان الاكليروس الأعلى يونانياً ، والاكليروس الأدنى بلغارياً أو ماكيدونياً . وبعد ١٨٧٠ كان بلغارياً .

وفي القرن التاسع عشر ، كان لماكيدونيا تجارة نشيطة مع الخارج وتصدر القطن ، والتبغ ، والجلود . ولم تكن جميع الأعمال في أيدي الأتراك ، وإنما في أيدي اليونان والبلغاريين الماكيدونيين .

وفي هذه البيئة المدنية والتاجرة ، كان بعض ممثليها يعيشون في الخارج . فقد كان يوجد بلغاريون - ماكيدونيون في بودابست ، وفي ڤينّا ، وليبتزيغ . وفيها بدأت نهضة قومية حقيقية ، ومن الصعب أن نرى ما إذا كانت ، في الأصل ، بلغارية أو ماكيدونية ، ولكنها سبقت النهضة البلغارية وبلاد الشرق البلغارية .

وفي القرن الثامن عشر ، لم يوجد بعد معارضة بين الصرب والبلغاريين . وهكذا فإن الكاتب والنقاش زيفاروفيتش ، المولود في ماكيدونيا ، طبع في ڤينّا ، في ١٧٤١ ، ستيماتوغرافيا ، بما في ذلك الشعارات البلغارية واليوغوسلافية وصور القديسين البلغاريين والصربيين . ونودي به من قبل الصرب والبلغاريين « الغيور على الوطن البلغاري » ، و « البلغاري » في ذلك العصر لا يذكر بدولة بلغارية ، حتى ولا بأمة بلغارية أضيق في حدودها العرقية مما يتصور اليوم .

إن التجار الماكيدونيين هم الذين ساعدوا بهباتهم على طبع الابجديات والتقويمات (إن أول تقويم بلغاري يرجع تاريخه إلى ١٨١٨) وآثار الكتاب الماكيدونيين الذين كتبوا باللغة البلغارية . وفي هذا الاعتبار لعب الراهب باتسي ، المولود في ماكيدونيا الشمالية ، دوراً أساسياً في إعلان حقوق اللغة والقومية البلغارية . ودوّن تاريخاً سلافياً ـ بلغارياً في ١٧٦٢ ، وظل هذا التاريخ مخطوطة خلال ما يقارب القرن ، ونشر بشكل نسخ ، في القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر . وطبع لأول مرة في ١٨٤٤ . ومارس هذا المؤلف نفوذاً عظيماً في تنمية العاطفة القومية عند البلغاريين والماكيدونيين . ولكنه لم يكتب مطلقاً ضد الصربيين . وهو قبل كل شيء نصير سلافي وموجه ، بخاصة ضد اليونان وضد ظلم الاكليروس اليوناني :

يقول الكاتب : « لقد استلهمت من حب حار لشعبي ، ووطني . وتحملت الكثير من العناء لأجمع من مؤلفات مختلفة المعلومات الضرورية لعرض هذه الأهداف الغالية على قلب الشعب البلغاري . لقد كتبته لكم ، يا من تعزون شعبكم ، ووطنكم ، ولغتكم ، وتشعرون بالكرامة القومية . وماذا أقول فيكم يا من تعيشون في العجز إزاء شعبكم ، وتغبطون القومية الأجنبية ، وتتعلمون القراءة والكلام باللغة الإغريقية ؟ » أيها المجنون ، لم تخجل من أن تقول أنك بلغاري ، وأن تقرأ وتتكلم لغتك ؟ ألم يكن للبلغاريين مملكة ذات سيادة خلال الكثير من السنين ، وحكموا أمجاداً على الأرض كلها ؟ لقد أخذوا الضريبة مرات كثيرة من الرومانيين الأشداء والإغريق اللطفاء . وان الأباطرة والملوك الأجانب قد زوجوهم بناتهم المقدسات بغية السلام والصداقة مع القيصر البلغاري . لقد كان البلغاريون أمجد الشعوب السلافية كلها ، وأول من كان لهم قياصرة ، وأول من كان لهم بطريرك ، وأول الذين اعتنقوا المسيحية واحتلوا أراضي واسعة ، وخرج أوائل القديسين السلافيين من الشعب البلغاري . ولكن أيها المجنون هل تخجل

من عرقك ، وتترك الروح الأجنبية تتغلغل في جسدك . ولعلك تقول إن الإغريق أمهر وأمدن ، والبلغاريين سذج وحمقى وليس عندهم كلمات ماهرة للإقناع ، ومن الأفضل اللحاق بالإغريق . ألهذا يهجر الاغريقي لغته ، وعرقه ، وتعليمه كما تفعل دون الحصول على ربح ؟ أيها البلغاري ، لا تخدع نفسك ، وكن واعياً لعرقك . إن البساطة ، حسن النية البلغارية ، تتجاوز النعومة « الإغريقية » .

لقد كانت حربة القومية الماكيدونية موجهة ضد الإغريق . ولكن النهضة البلغارية ـ الماكيدونية المدفوعة باستعمال اللغة البلغارية ، تلقت سنداً قوياً من دير جبل آتوس . ففي القسم الإغريقي من ماكيدونيا ، حيث توجد أهم المدن ، والموانئ المتعددة السكان ، مثل سالونيك ، كان عند هؤلاء الذين يمكن أن يسموا القوميين البلغاريين ، أنفذ الوسائل . ففي سالونيك طبعت المؤلفات الأولى باللغة الشعبية البلغارية في سنوات ١٨٣٠ .

بيد أن البلغاريين ـ الماكيدونيين في منتصف القرن التاسع عشر أيضاً وقفوا ضد الإغريق . ومن المهم أن نلاحظ أن كرواتياً ، وهو المطران ستروسماير ، في ١٨٦١ ، نشر على نفقته مجموعة كبيرة من الأغاني الشعبية البلغارية ، وأن أول شاعر بلغاري رثى في أشعاره مصير بلاده الحزين هو الماكيدوني **زينزيفوف** وارتفع غناؤه في ١٨٦٢ ضد الإغريق :

للقومية ، وللعدل ، وللغة أجدادنا .

ماكيدونيا أرض ممتازة ولن تكون إغريقية أبداً أبداً .

« إن الخمائل ، والغابات والجبال ، وحتى أحجار هذا التراب ، والعصافير وأسماك نهر الفاردار ، والأحياء والأموات سيقومون ليصيحوا بأوربة والعالم : أنا بلغاري ، أنا بلغاري ، والبلغار يعيشون في هذا البلد » .

وفي تاريخ العاطفة القومية الماكيدونية يوجد تاريخان هامان : **الأول : ١٨٥٦ ، بعد حرب القرم ، ومعاهدة باريس** ، وفيه اضطرت الإمبراطورية العثمانية أن تقبل ، على الأقل نظرياً ، المساواة بين العبادات والعروق ، واللغات ، في الأراضي البلقانية التي تحتلها ، وأدى ذلك إلى نمو مباشر للمدارس الابتدائية التي يعطى فيها التعليم المختلط بلغات البلاد . وكانت ماكيدونيا ، في القرن التاسع عشر ، من وجهة النظر هذه ، أكثر تقدماً من بعض البلاد ، مثل البوسنة .

الثاني : ١٨٧٠ : إنشاء الاكسرخوسية البلغارية ، وانطلاقاً منها كثرت المدارس وتعددت ، تحت إدارة الطوائف الدينية . وكان في ماكيدونيا ، في ١٩١٢ ، عشية تحريرها من الترك ، أكثر من ١١٠٠ مدرسة تضم ٦٥٠٠٠ تلميذ ، وهذا الرقم متواضع ، ولكنه أعلى نسبياً مما في البلاد البلقانية الأخرى ، وذلك دون حساب المدارس الكاثوليكية والبروتستانتية ، وكانت هذه قليلة العدد . ووجدت أيضاً عدة جيمنازات (مدارس ثانوية) ، ودور معلمين لتكوين المعلمين في سكوبيا ومونناستير .

بيد أن التوتر العام ، بين الإمبراطورية العثمانية والشعوب السلافية في البلقان ، ازداد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . ولم يكن فقط منازعات دينية تفرق في هذه المنطقة من ماكيدونيا ، الإغريق ، والصرب والبلغاريين ، دون السلافيين والأتراك ، وإنما ثورات عنيفة ذات طابع قومي . ففي ١٨٧٦ ، وفي ١٨٧٨ ، قامت عدة ثورات في ماكيدونيا . ومع ذلك ، ترك مؤتمر برلين المنطقة في يد الأتراك . وليمدد هؤلاء سلطتهم المترنحة الضعيفة ، حاولوا تشديد الانقسامات بين الإغريق والبلغاريين والصربيين لاسيا وأن إنشاء إمارة بلغارية جهز القومية المعادية للترك بسند سياسي جديد .

وفي الوقت نفسه ، احتلت النمسا ـ هونغاريا البوسنة ـ هرسك وفرضت في ١٨٨٢ على صربيا معاهدة سرية تعهدت هذه الأخيرة بموجبها الامتناع عن كل دعاية قومية في الأراضي التي تحتلها النمسا ، ولكنها دفعت صربيا إلى التدخل في الجنوب الشرقي الأوربي ضد الامارة البلغارية تعويضاً لها .

وفي ١٨٨٥ انفجرت الحرب بين صربيا وبلغاريا التي اتحدت حديثاً مع الروميلي الشرقية لتشكيل بلغاريا . وفي هذا العصر لم يسيطر الخلاف كثيراً بين البلغاريين والإغريق ، هذا الخلاف الذي سيستأنف مع ذلك في القرن العشرين ، وإنما الذي سيطر هو الخلاف بين البلغاريين والصربيين ، بسبب ماكيدونيا . وسيلاحظ أيضاً أن روسيا ، بعد أن حبذت وشجعت إنشاء إمارة بلغاريا المستقلة ذاتياً ، التي تساعدها على معارضة النفوذ النساوي ـ الهونغاري ، وضعت ثقل سياستها الخارجية في الشرق الأقصى حتى الحرب البائسة مع اليابان ، في ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ . وللحفاظ على نوع من التوازن في البلقان ، بعد تشكيل بلغاريا في ١٨٨٥ ، دعمت المطالب الصربية في ماكيدونيا . ويسجل الأستاذ البلغاري إيفانوف أن القنصل الروسي في موناستير نشر ، في ١٨٩٩ ، إحصائية اعتبر فيها الشعب البلغاري في ماكيدونيا بكل بساطة سلافياً ، متخلياً عن وجهة النظر البلغارية

ومن جهة أخرى ، حاول الأتراك أن يضربوا العنصر البلغاري . وسهلت طريقة جباية الضرائب تدمير الشعب تدميراً منظماً . فقد كان التعامل . في حال عدم دفع الضرائب ، إقامة الجنود في القرى وإجراء الجباية من المتأخرين بالقوة . ونجم عن ذلك ردود فعل عنيفة من قبل السكان ، واتبعت بمذابح امتدت عبر تاريخ ماكيدونيا كله ، في آخر القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين .

ولكن الأسباب الاقتصادية ، الأسباب الضريبية ، لا توضح وحدها فوران

الشعب . فقد نمت عاطفة قومية ماكيدونية اعتبرها الصرب موجهة نحوهم ، واعتبرها البلغاريون نصيراً بلغارياً . وتشكلت حركة قومية هدفها التحرير السياسي ، وينبغي القول بأنها كانت تستند غالباً على البلغاريين ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قسماً من ماكيدونيا ، في الشمال ، كان ينظر شطر بلغراد لا شطر صوفيا .

وفي ١٨٩٣ ، تشكلت منظمة ثورية ماكيدونية أخذت اسم « المنظمة الداخلية » ، واستطاعت ، في ١٨٩٦ ، عقد مجلس عام لزعمائها . وكانت تدعم من بلغاريا ، من لجنة ماكيدونية عليا أثارت ، في ١٨٩٥ ، ثورة في ماكيدونيا الشمالية وأغرقها الأتراك بالدماء . ومنذ ذلك الحين تعددت الحوادث الدامية . ولم تكن الحركة القومية البلغارية ـ الماكيدونية واقع نخبة فقط في ذلك العصر ، بل كانت تعتمد أيضاً على عناصر شعبية . وفي ١٨٩١ ، ولأول مرة صدرت جريدة يومية سياسية ، وظهر ، بين الثوريين الذين يعملون لتحرير ماكيدونيا ، أناس تثقفوا في مدرسة الاشتراكيين الروس .

وشهدت ماكيدونيا منذ ذلك الحين حالة ثورة دائمة حتى الثورة العامة في ١٩٠٣ التي أشعلت البلاد كلها حتى المنطقة الساحلية المهلينة جداً ، لأن الإرهابيين الماكيدونيين دمروا البنك العثماني في سالونيك ، وأحرقوا في الميناء سفينة فرنسية ، « الوادي الكبير » ، وكانت تنقل مؤناً للجيش التركي ، وقطعوا مجاري الغاز في المدينة . وأعدمت الحكومة التركية مرتكبي هذه المحاولات وذبحت أكثر من ٢٠٠ شخص ينتسبون إلى الأقلية البلغارية ـ الماكيدونية ، وأسروا أو نفوا ألفاً آخرين .

ولكن محاولات اغتيال سالونيك كانت نقطة انطلاق للثورة في كل ماكيدونيا في صيف ١٩٠٣ .

لقد استطاع الثوريون الماكيدونيون بقيامهم بحرب الأنصار ، وبخاصة باستعمالهم الجبال مراكز لمعسكرات عسكرية وملاجئ للسكان المدنيين ، أن يهزموا خلال عدة أشهر جيشاً تركياً من ٨٠,٠٠٠ رجل . وجرى معظم المعارك والكفاح نحو الشمال خارجاً عن المنطقة المهلينة ، في منطقة موناستير وأدت إلى اجتياح عام للبلاد . وقد أعطى عنها فكرة تقرير السفير الفرنسي في القسطنطينية ، كونستان الذي وجه إلى دلكاسه وزير الشؤون الخارجية ، في ١١ آب ١٩٠٣ ، وفيه يقول : « لا يمكن للمرء أن يخفي عن نفسه أن الحالة خطيرة ، وبخاصة في ولاية موناستير التي يبدو أن الثوار اتخذوها مركزاً لعملياتهم . وفي كل يوم أعمال قبيحة جديدة (وهذا هو رأي من يجعل نفسه من وجهة النظر المناصرة للحكومة ، والتركية ، أي من وجهة نظر النظام) تلاحظ من جانب العصابات ، حرائق القرى التركية أو المحاصيل الخاصة بالمسلمين ، وقطع الخطوط البرقية ، ودمار محطات السكك الحديدية ، وخطف عمال الطرق وقتلهم ، ولم تنم في الماضي ، في أي وقت ، حركة الثورة نشاطاً كهذا النشاط ، ولا أيضاً عدداً كبيراً من الثوار قاوموا في الريف . وإن أناساً على العموم حسنو الاطلاع أكدوا بأنهم أكثر من ثلاثين ألفاً تحت السلاح . واعلم جيداً أنه يفهم من هذا الرقم أن الفلاحين ، الذين ضاقوا ذرعاً من خوفهم دوماً ، بأن يقتلوا بالرصاص من قبل أناس شركاء للبلغاريين ، ومن قبل آخرين جواسيس للأتراك ، قد هجروا قراهم وأسرهم ، وربما قاتلوا دون كبير حماس . واعلم أيضاً بأنهم جميعاً ليسوا مسلمين تماماً . على أن ما يبقى صحيحاً على الأقل في الساعة الحالية في ولاية موناستير ، هو أن الجيوش التركية ، الكثيرة العدد مع ذلك ، عاجزة عن تحقيق النظام ، وأن حادثاً وحيداً حتى الآن ، وهو أن قرية خروتشيفو في أيدي الثوار منذ عدة أيام دون أن تستطيع السلطة التوصل إلى استعادتها » .

لقد أثارت ثورة ماكيدونيا في ١٩٠٣ تدخل الدول الأوروبية ونص اتفاق

مورتزتغ (في ستيريـا) بين الإمبراطور نيقولا الثـاني وفرانسوا ـ جوزيف على الإصلاح الإداري في ماكيدونيا . ولكنهما كانـا عـاجزين عن فرضـه على الحكومـة العثمانية .

ودامت الحالة المضطربة في مـاكيـدونيـا حتى الحروب البلقـانيـة من ١٩١٢ ـ ١٩١٣ . وفي ١٩٠٨ تمت مقـابلـة في روڤـال بين ملـك إنكلترا وإمبراطـور روسيـا تناولت احتمال منح ماكيدونيـا الاستقلال الـذاتي . ولكن الحكومـة العثمـانيـة التي كان يوجهها في ذلك الحين جماعة « تركيا الفتاة » ردت بالحال وأعلنت في تركيـا النظام الـدستوري ، وبـذلـك انتزعت من الـدول الأوربيـة كل عذر للتـدخل . ولكن الإجراءات الليبراليــة تخلي عنهــا في ١٩٠٩ . ومنــع فرمــان تركي يتعلـق بالجمعيات كل تنظيم على أساس القوميات . وسمح للجمعيـات الـدينيـة والمهنيـة . ولكن لا يوجد إلا قومية واحدة في الدولة ، القومية العثمانية .

وعــاد العمـل الثـوري بــالحــال ، ودام حتى حرب ١٩١٢ التي كانت حرب تألب ، حرب اتحـاد بلقـاني من البلغـاريين والصربيين ومن رجـال الجبل الأسود واليونان ضد تركيا . وشاركت ماكيدونيا بنصيبها ، باعتبارهـا منطقـة تركيـة ، في النضال بجمع جوقة مؤلفة من ١٥٠٠٠ رجل .

وما أن غلبت تركيا في هذه الحرب إلا وأثار تقسيم مـاكيـدونيـا ، بـالحـال ، معارضة ، من بلغاريا من جهة ، ومن صربيا واليونـان ، من جهـة أخرى . وعلى أثر ذلك ، قامت الحرب البلقانية الثانية ، في ١٩١٣ ، وفيهـا هزمت بلغـاريـا من قبل حلفائها القدامى ، وفي نهايتها عقدت معاهدة بخارست ، في ١٠ آب ١٩١٣ ولم تعط لبلغاريا إلا فؤائد ضعيفـة أرضيـة ، وخصت القسم الأعظم من مـاكيـدونيـا باليونان وصربيا .

والآن يجب أن نلمح إلى النظرية الصربية المتعلقة بماكيدونيا ، لأن ماكيدونيا السلافية ، في مساحتها الكبرى ، أعطيت لمملكة صربيا ، وتؤلف اليوم في إطار الاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي ، دولة مستقلة ذاتياً .

وحتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، يمكن القول بأن النزاع بين صربيا وبلغاريا لم يكن خطيراً . فقد فكرت صربيا ، عوضاً عن احتمال ضم منطقة ماكيدونيا ، باتحاد فدرالي صربي - بلغاري . ولكن صربيا في ذلك العصر لم تكن إلا امارة ، وبلغاريا ، كدولة لا وجود لها . ولكن وجهة النظر الصربية تبدلت بعد ١٨٧٠ ، وبخاصة بعد ١٨٧٨ .

ومن جهة أخرى ، إن الحكومة الصربية المعلقة على السياسة النمساوية - الهونغارية ، لا تستطيع بلوغ الأراضي الصربية من جهة البوسنة - هرسك التي يحتلها النمساويون ، ولذا جرت نفسها إلى مطالبات من جهة ماكيدونيا مبررةً مزاعمها بالتاريخ واللغة ، والاثنوغرافيا التي تفيد في البرهان على أن العاطفة القومية الماكيدونية لم تكن عميقة أبداً ، ولا موطدة ، وأن الماكيدونيين لا يشعرون بأنهم صرب ولا بلغاريون ، وأن القصد في الحقيقة ، في ماكيدونيا ، السلافيون ببساطة ، وأن آثار الحضارة المادية البلغارية نادرة أو لا وجود لها .

ويجيب البلغاريون بأن هذه الأراضي الماكيدونية كانت تحت نير الأتراك المباشر ، لأنهم كانوا قريبين جداً من القسطنطينية ، وأنهم تحملوا المذابح والتخريبات المستمرة ، وأنه لا يوجد شيء فائق للعادة إذا زال قسم كبير من شواهد الحضارة البلغارية .

ومن جهة أخرى ، اعتمدت الحكومة الصربية على الملتمسات التي أرسلت إلى الحكومة الصربية في ١٨٧٨ . وفيها يبدو أن عدداً عظيماً من شخصيات مناطق

شمال ووسط ماكيدونيا طالبوا في الواقع ، باتحادهم مع الحكومة الصربية . وهذا ما يوضحه بيليتش على هذا النحو : « نظراً إلى أنه لا يوجد في شبه الجزيرة البلقانية إلا الإمارة الصربية حتى ١٨٧٨ ، فإن الوعي القومي الماكيدوني وجد كامل تحقيقه في وحدة سياسية وقومية مع صربيا . أما وقد تحررت بلغاريا في ١٨٧٨ ، فإن امكانيات تحرير الماكيدونيين أصبحت مضاعفة . وقد اتجه الوعي القومي الماكيدوني حسب هذه الإمكانية المزدوجة » .

ثم يبرهن المؤلف على أن التطلعات الماكيدونية في الحقيقة كانت تتجه صوب صربيا .

ولكن نشأة دولة بلغارية ، من جهة أخرى ، تعتبر ، لأسباب مشابهة ، ماكيدونيا أرضاً بلغارية ، جعل التفاهم مستحيلاً بين الشعبين ، وكان من قبل معرضاً للخطر بعمل الاكسرخوسية الدينية البلغارية المعادية للصرب والتي عملت ، عن طريق المدرسة ، على تضخيم كل ما كان بلغارياً في الطبع والعقلية الماكيدونية . وقد ساعدت حرب ١٩١٢ صربيا على احتلال ماكيدونيا . وحاول جيش الاحتلال بكل الوسائل التي يتصرف بها جيش احتلال سيد الأرض والناس ، أن يزيل عمل الاكسرخوسية الدينية البلغارية في ماكيدونيا ، لتصريبها ، أي جعلها صربية .

هكذا كان مصير ماكيدونيا قبل حرب ١٩١٤ . بيد أنها كانت متقاذفة بين إمبرياليتين ، صربية وبلغارية ، بطباعها القومية التي ربما كانت أقرب إلى البلغاريين ما عدا قسمها الشمالي ، وظلت في أيدي الأتراك حتى ١٩١٢ . وأن نضالها للتحرير في ظروف صعبة وشرسة مدموغ بمذابح مستمرة ، وباجتياح البلاد ، قضى بسيطرة القضية العملية المباشرة للماكيدونيين وهي هزيمة الترك

وذهابهم ، كما جعل الوعي بدولة ماكيدونية محتملة الوقوع أمراً غير واضح . ولكن الأصالة القومية لماكيدونيا كانت كافية ومؤكدة بالمقاومة الماكيدونية لسياسة المركزية وتمثل دولة الصرب، الكرواتيين والسلوفين بين الحربين العالميتين . وقد كرست الحرب العالمية الثانية هذه الأصالة لأن ماكيدونيا حالياً دولة مستقلة ذاتياً في إطار الاتحاد الفدرالي اليوغوسلافي .

القسم الثالث

الحركات القومية السلافية

في شرقي اوربه حتى ١٩١٤

الفصل الأول

بولونيا الروسية

البولونيون

تدخل دراسة القوميات في بلاد شرقي أوربه في النطاق الجغرافي الذي هو حالياً نطاق الاتحاد السوفياتي ، ولكنها تتجاوز هذا النطاق لأنها تتعلق أيضاً بالبولونيين المقسمين ، منذ آخر القرن الثامن عشر ، بين ثلاث سيطرات : روسية ، وألمانية ، ونمساوية ، ثم أعيد بناء الدولة من جديد بعد ١٩١٩ .

وإذا وضعنا بولونيا جانباً ، فإن الإطار الحالي للاتحاد السوفياتي سهل ، من وجهة نظر تاريخ القوميات السلافية ، لأن الروس البيض والاوكرانيين اليوم ، فرعان من الفروع السلافية في أوربة الشرقية التي بدأت عاطفتها القومية تتضح في وقت مبكر ، وبصورة أقوى عند الاوكرانيين ، ومن بعد ، وبصورة أقل وضوحاً ، عند الروس البيض ، في آخر القرن الثامن عشر ، وكلهم متجمعون الآن في الجمهورية السوفياتية الاوكرانية ، وفي الجمهورية السوفياتية إلروسية البيضاء . وإن المقارنة بين الحدود الغربية للإمبراطورية الروسية في ١٨٧١ ، والحدود الحالية تعطي على وجه الدقة المقياس الصحيح تقريباً للأراضي التي يسكنها الروس البيض والأوكرانيون في أوربة .

في ١٨٧١ ، كان القسم الأعظم من الأوكرانيين في الإمبراطورية الروسية . ويوجد قسم منهم على الأراضي البولونية التي تركت للنمسا في ١٨١٥ .

ومن الضروري أن نتذكر التاريخ لفهم حالة البولونيين في القرن التاسع عشر ، والمحتوى السياسي لبعض مطالب البولونيين القومية ، في وقت زالت فيه بولونيا كدولة ، وأخيراً الحل المؤقت المتبنى فيما يتعلق بحدود بولونيا بعد الحرب العالمية الأولى ، هذه الحدود التي تطابق أيضاً أراضي شرقية غير مأهولة بالبولونيين وهي « الكريزي » أي بلاد الحدود .

كان مركز الشعب البولوني ، في القرن العاشر ، عندما اعتنق الديانة المسيحية ، المنطقة التي يجتازها نهر الفيستول الأوسط (فيسلا بالبولونية) ، بولونيا الكبرى في الغرب ، وبولونيا الصغرى في الجنوب الشرقي ، ولكنه كان يمتد بصورة واسعة في الغرب فيما وراء نهر الأودر (اودرا بالبولونية) ، وفي الشمال حتى شواطئ البالطيك في غرب مصب نهر الفيستول . وفي الغرب كانت الشعوب الجرمانية . وفي الشمال الشرقي : الشعوب البالطية : بروسيون ، ليتوانيون ، ليتونيون ، ايستونيون صُعداً نحو الشمال الشرقي . وفي الجنوب - الشرقي ، توجد شعوب سلافية أخرى ، لهجتها روسية - بيضاء ، واوكرانية . وفي الجنوب ، بين نهر الفيستول الأعلى ونهر سان ، شكلت جبال الكربات حداً لم يتغير عبر العصور .

١ً - نلاحظ أولاً أن الدفع الجرماني من الغرب إلى الشرق ، دحر نحو الشرق الشعب البولوني إلى ما وراء نهر الاودر ، وأخذ ، على شواطئ البالطيك ، شكلاً خاصاً وهو الفتح ، والاستعمار ، وفي الوقت نفسه تنصير البلاد البالطية بواسطة طرق الفرسان ، الفرسان التوتونيين في بروسيا ، وحملة السيوف في البلاد الليتّونية والايستونية .

لقد بشرت أنظمة الفروسية الوثنيين وأخضعتهم ، واستقرت في الشمال الشرقي من الدولة البولونية على البالطيك . وفي بداية القرن الرابع عشر احتلت

المنطقة البولونية في شواطئ البالطيك المسماة « بوميرانيا البولونية » . ومع ذلك ، وبينما كان كازيمير الثالث الكبير (١٣٣٣ - ١٣٧٠) يتخلى عن شواطئ البالطيك إلى الألمان ، كان يفتح في الجنوب - الشرقي روتينيا الحمراء (منطقة ليؤبول ، وبالبولونية لفوف ، وبالروسية ل فوف ، وبالاوكرانية : لفيف) التي يسكنها أناس يتكلمون لهجات أوكرانية ، في شرق سان ، رافد الفيستول الذي سيحدد فيما بعد حدود الغاليسيتين : الشرقية والغربية . وغاليسيا الغربية يسكنها البولونيون بصورة أساسية ، وغاليسيا الشرقية الروثينيون . وهكذا بعد أن دحرت دولة بولونيا في الغرب مالت إلى الامتداد نحو الشرق .

٢ً - في الشرق ، بينما كانت الدولة البولونية تنمو وتناضل ضد الألمان ، تشكلت دوقية ليتوانيا الكبرى وتجاوزت بسرعة ، تحت دفع الأدواق الأقوياء والطموحين ، الإطار الجغرافي للشعب الليتواني ، وامتدت نحو الجنوب في حوض نهر الدنيبر حتى البحر الأسود بفتح أراض خاضعة للمونغول .

وفي ١٣٨٦ ، وبزواج دوق ليتوانيا الأكبر بملكة بولونيا الصغيرة ، هدفيج ، التي كان عمرها ١٢ عاماً ، توطد اتحاد شخصي بين ليتوانيا وبولونيا . وتشكل دومين أرضي واسع انطلاقاً من آخر القرن الرابع عشر ، وقوي بعد قرنين في ١٥٦٩ بميثاق التحام الدولتين بصورة وثيقة باتحاد لوبلن . ومنذ الآن أخذت هذه الدولة الثنائية الكبرى تناضل من جهة ضد الألمان في الغرب ، ومن جهة أخرى ضد الروس الذين أصبحوا الآن على اتصال مع بولونيا ، بواسطة دوقية ليتوانيا الكبرى ، في الشرق . وفي ١٦١٨ ، بلغت الدولة البولونية - الليتوانية أكبر توسع لها . وكان للاتحاد الشخصي لبولونيا وليتوانيا نتائج سريعة جداً ، وعزز بصورة فريدة الدولة البولونية . وفي ١٤١٠ جرت المعركة الشهيرة ضد التوتونيين في **غرنفالد** (تاننبرغ بالألمانية) وقهرت بولونيا الفرسان التوتونيين ، واستعادت

على البالطيك مصباً بحرياً فقدته منذ ما يقارب القرن والنصف . وهذا المصب يقع إلى الغرب من مصب الفيستول . ومع ذلك ، فقد اعترف ملك بولونيا ، سيجسموند في ١٥٢٥ ، بدوقية بروسيا الوراثية (وريثة دومين التوتونيين) التي جمدت منذ الآن الدولة البولونية في اتجاه الشمال ـ الشرقي .

أما دومين فرسان حملة السيف الذي انتقل إلى أمراء علمانيين ، فقد كان في القرن السادس عشر تحت السيادة البولونية ـ الليتوانية باستثناء ايستونيا المتنازعة بين السويديين والروس .

ويرى في داخل حدود الدولة البولونية في بداية القرن السابع عشر في عز أكبر توسع لها في ١٦١٨ ، تنوع الشعوب التي تؤلفها .

وفي ذلك العصر كانت الدولة البولونية تضم :

ـ في الشمال الشرقي ، **ليفونيا** التي يسكنها الليتونيون في الأرياف والألمان في المدن .

ـ بلاد الدنيبر كلها من البحر الأسود حتى منابع النهر ، وهي بلاد يسكنها الأوكرانيون في الجنوب ، والروس في الشمال في منطقة سمولنسك

ـ وفيما وراء هذه الأراضي ، منطقة منسك ونهر بريبت ، وهي منطقة يسكنها الروس البيض ويتكلمون لغة وسطاً بين البولونية والروسية .

ويطابق تنوع السكان تنوع الأديان . فالبولونيون كاثوليك ، والاوكرانيون أرثوذوكس ، باستثناء قسم منهم ، وبخاصة في روثينيا ، كان موحداً .

وفي هذه المناطق الشرقية ، التي تكون فيها الملكيات الكبرى خاصةً بالأمراء الليتوانيين والبولونيين ، يرى أن معارضة الدولة البولونية كان لها طابع اجتماعي أكثر منه قومي ، في وقت كانت فيه العاطفة القومية غير مؤكدة . ولكن ذكرى

دولة بولونيا الكبرى لم تفقد في القرن التاسع عشر ، وما من شك في أنها غذت بعض تيارات القومية البولونية حتى بعد الحرب العالمية الأولى .

وشهد القرن السابع عشر تناقصاً تدريجياً في مساحة الدولة البولونية من جهة الشرق[١] .

ومن جهة الشرق ، أن هذه الاقتطاعات تناولت أولاً جزءاً من اوكرانيا . ومن ١٦٢٩ ـ ٣٠ إلى ١٦٩٩ . إن سلسلة الحروب بين بولونيا وروسيا أفقدت الدولة البولونية الضفة اليسرى لنهر الدينبر ومدينة كييف ، وإلى الشمال أكثر ، منطقة سمولنسك وما يقارب ليفونيا كلها ، في شمال نهر الدونا في الغرب ، أصبحت تحت سلطة السويد وروسيا .

وشهدت الدولة البولونية ، في القرن الثامن عشر ، ضعف قوتها السياسية وغدت شيئاً فشيئاً تابعة سياسياً لإمبراطورية روسيا . وفي المنازعات التي وضعت ، في عهد بطرس الأكبر ، شارل الثاني عشر وبطرس الأكبر في حالة خلاف ، صارت منطقة مرحلة تعبرها الجيوش الأجنبية ، وحتى سلبية في حرب لا تشارك فيها إلا في شخص مليكها الساكسوني . وبعد معاهدة نيشتات (١٧٢١) ، لم تر بولونيا توقفاً لأفولها . وفي آخر القرن الثامن عشر ، زالت على ثلاث مراحل : ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ .

ولكن إذا زالت دولة بولونيا بعد هذا التقسيم الثالث ، في ١٧٩٥ ، فإن شعبها بقي وعاش ، والعاطفة القومية محافظ عليها ، وتتغذى من ماض مجيد ، من تاريخ طويل ، وتعتمد على نمو اقتصادي عظيم ، وبالتالي على نخبات

---

(١) راجع , Jabert , Histoire de LA POLOGNE , Collection « Que sais - je ? » P . 24 et 25
والخارطة سهلة جداً .

ثقافية ، وعلى طبقة وسطى عديدة . ولم تحذف إطلاقاً ظروف وجود القومية بزوال بولونيا كدولة ، بل حوفظ عليها ونمت .

وأكثر من ذلك ، في عهد نابليون ، أعيد ، في ١٨٠٧ ، بناء دوقية فارسوفيا الكبرى التي عاشت دوراً قصيراً ، من١٨٠٨ حتى ١٨١٢ ، في الوقت الذي غلب فيه نابوليون ، وطرد من روسيا ، وعاد مجتازاً ألمانيا .

وأعاد مؤتمر ڤينّا (١٨١٥) إنشاء بولونيا ، ولكن بشكل مملكة فارسوفيا ، في إطار الإمبراطورية الروسية .

ولنلاحظ أن مدينة فارسوفيا كانت بروسية بعد التقسيم الثالث في ١٧٩٥ ، وكانت مدينة ـ حدود ، ولكن من الجهة البروسية . ومن جهة أخرى إن الأرض التي تم التنازل عنها لبروسيا ، تمتد في الشمال ـ الشرقي حتى بوغ ، ومنطقة بكاملها في شمال غاليسيا ـ العليا التابعة للنمسا .

وفي ١٨١٥ ، عدل مؤتمر ڤينّا هذه الحدود : وزالت دوقية فارسوفيا من جديد ، ولكن روسيا والنمسا لم تستعيدا حدودهما السابقة ، فقد حصلت الإمبراطورية الروسية على القسم الأعظم من الأراضي البولونية ، حتى الفيستول الأعلى ، وإلى ما وراء ذلك في الغرب ، وكذلك المنطقة الواقعة في شمال بوغ .

ونص مؤتمر ڤينّا أيضاً ، ولحد ما ، على النظام الذي سيكون لهذه الأراضي المقسمة من جديد في نطاق السيطرات المختلفة ، وأحدث ، من الجهة الروسية ، مملكة بولونيا . وظلت مدينة كراكوفيا مدينة حرةً حتى ١٨٤٦ .

ولم تحتو مملكة بولونيا ، التي تبلغ مساحتها آنذاك ١٣٠,٠٠٠ ك $م^2$ ، كل الأراضي التي كسبتها روسيا ، بل فقط المناطق التي كان سكانها بولونيين في معظمهم تقريباً .

بعض الأرقام

في ١٧٧٢ ، كانت نفوس الدولة البولونية من ١٢ ـ ١٤ مليون نسمة .

ونفوس مملكة بولونيا (أو مملكة المؤتمر ، في ١٨٥٠ ، كانت ٠٠٠, ٨٠٠, ٤ نسمة ؛ وفي ١٩٠٠ بلغت ١٠ ملايين .

والقسم النمساوي ، الذي أخذ اسم **غاليسيا** (وقد أعيد هذا الإسم انطلاقاً من اسم العاصمة الإقليمية القديمة هالتس ، في ١٨٥٠ ، بلغ ٠٠٠, ٦٠٠, ٤ نسمة ، وفي ١٩٠٠ بلغ ٠٠٠, ٣٠٠, ٧ نسمة

وأخيراً ، القسم البروسي (وهو اساساً بوزنانيا وبوميرانيا البولونية) كانت نفوسه ٠٠٠, ٣٠٠, ١ نسمة في ١٨٥٠ ؛ و ٠٠٠, ٩٠٠, ١ نسمة في ١٩٠٠ .

وتدل النسبة المئوية لزيادة السكان منذ ١٨١٦ على حركية الشعب البولوني ، وهذه الحركية متفاوتة حسب المناطق .

بين ١٨١٦ و ١٨٥٠ ازداد سكان مملكة بولونيا بمقدار ٧٧ ٪ وسكان غاليسيا ٢٢ ٪ ، وسكان الأراضي البولونية البروسية ٦٥ ٪ وبين ١٨٥٠ و ١٩٠٠ كانت الزيادة ١٠٠ ٪ في مملكة بولونيا و ٦٠ ٪ في غاليسيا ، و ٣٥ ٪ في بولونيا البروسية .

بولونيا الروسية

إن القسم الذي كان داخلاً في الإمبراطورية الروسية من الدولة البولونية ، بعد مؤتمر ڤينّا ، كان يتألف من منطقتين : من أراضي ملحقة دون استثناء ، كان فيها البولونيون كثيراً أو قليلاً أقلية قوية ؛ ومن مملكة بولونيا (مملكة المؤتمر) المأهولة في أكثريتها العظمى ، بالبولونيين . وهذا القسم الأخير يشكل مربعاً ضلعه يقارب ٤٠٠ ك م من الشرق إلى الغرب ؛ و ٣٢٥ إلى ٣٥٠ ك م من الشمال

إلى الجنوب ، وترتبط به ، في الشمال الشرقي ، منطقة **سوفالكي** . وكانت مراكز أقسامه الإدارية ما يلي : زومزا ، بلوك . فارسوفا (فارسوفيا أو وارسو) ، كاليتز . بيوتركو ، رادوم ، سيلدس ، لوبلن ، كيلس . والتاريخ الأساسي هو ١٨٦٣ .

في ١٨٧١ ، كان البولونيون تحت السيطرات الأجنبية الثلاث . وكانوا أيضاً تحت ضربة أعقاب ثورة ١٨٦٣ . ومن المؤكد ، بعد الثورات البولونية ، لـ ١٨٣١ و ١٨٦٣ ، ان الآمال السياسية ، في إعادة بناء الدولة البولونية مباشرة ، كانت عبثاً ، ولا سيا في سنوات ١٨٦٠ التي لوحظ فيها انتصار ألمانيا بسمارك وهزيمة فرنسا المحبة لبولونيا ، وكان البولونيون يعولون على مساندتها .

ومع ذلك ، كان يرى لهذا ظاهر مناقض ، وهو أن هذا الدور كان أيضاً دوراً عرفت فيه الأراضي البولونية ، وبخاصة الأراضي التي كانت تحت السيطرة الروسية ، نمواً اقتصادياً كثيفاً ، وبالتالي نمت فيه الطبقة المتوسطة التي أصبحت قاعدة أقوى للعاطفة القومية ، وكذلك الطبقة الكادحة الأكثر عدداً التي أضافت لمطالبها الاجتماعية عداءً طبقياً قوياً للدول المسيطرة .

آ ـ إن الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة والخاصة في مملكة المؤتمر ، لعبت دوراً عظيماً في نمو العاطفة القومية . ودولة المؤتمر دولة دستورية ، ولها دياطها ونظامها الليبرالي الذي لا يعرفه الروس ، وعاهل وهو الإمبراطور . والنظام الإداري فيها كان في أيدي الحكومة الروسية ، ولكن الإدارة كانت بولونية . وفي الوقت نفسه ، أفادت الدولة البولونية اقتصادياً من واقع ، وهو إلغاء الحدود الجمركية ، في ١٨٢٠ ، من الجهة الروسية ، بحيث انفتح السوق الروسي على الاقتصاد البولوني

وبعد ثورة ١٨٣١ ، حذفت المملكة ، وأعيدت الحدود الجمركية من الجانب

الروسي . وأخذت مملكة المؤتمر السابقة نظاماً أساسياً سياسياً يخول كل السلطات إلى مجلس موظفين يعينهم الإمبراطور .

وفي الدور الذي يلي ، تباطأ النمو الاقتصادي لهذه المنطقة البولونية ، حتى الوقت الذي حذفت فيه الحدود الجمركية من جديد ، في ١٨٥١ . ولكن الثورة البولونية الكبرى حدثت في ١٨٦٣ ، وكانت أكثر خطورةً على الروس . وحاولت الحكومة الروسية عندئذ سياسة ملائمة للسكان الريفيين البولونيين ، لإخضاع الأرستقراطية والبورجوازية البولونيتين اللتين كانتا مناوئتين للروس بعنف . ولكن ، الحواجز الجمركية أعيدت من جديد . ودشنت دور ركود للاقتصاد البولوني ، حتى ١٨٧١ ، عندما حذفت الحدود الجمركية من جديد . وبقيت الحدود الإدارية أي الحدود الشرقية السابقة للمملكة .

وانطلاقاً من هذا العصر ، كان أمام الاقتصاد البولوني سوق روسيا الواسع ، وفي آخر القرن ، سوق سيبريا ، وعرف نهضة موازية للنمو الاقتصادي لروسيا في سنوات ١٨٩٠ .

٢ ـ في بولونيا المؤتمر ، بعد ١٨١٦ ، لعبت النخبات البولونية دوراً هاماً جداً ، لأن الحريات لم تحذف إلا بعد ١٨٣١ ، ولا سيا بعد ١٨٦٣ . وفي هذا الدور الذي يشغلنا ، بعد ١٨٧١ ، بدأت محاولة ترويس ولكنها لم تكن محاولة ترويس كامل ، وهذا ما كان مستحيلاً ، وإنما تجربة تمثل ، ومركزية ، مع فرض اللغة الروسية ، جعلت من بولونيا بلداً مزدوج اللغة ، وتراجعت فيه اللغة البولونية إلى حالة لهجة .

وبين ١٨١٦ و ١٨٣١ قامت النخبات البولونية تعمل على جميع الأصعدة . وكانت مملكة المؤتمر أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية من باقي الإمبراطورية . فقد بدأ فيها تنظيم نظام الاعتماد ، مثلاً ، قبل أن يستقر في روسيا .

وبين ١٨١٦ و ١٨٣١ ، كان بين هؤلاء النخبات البولونية من كان دورهم هاماً . ولنذكر الأمير لوبيكي ، وزير المالية ؛ وستانيسلاس ستاسزيك مؤسس الصناعة المنجمية والمعدنية ؛ وهنري لوبيانسكي أحد محدثي صناعة السكر في البلاد البولونية ؛ وشتاينكلر الذي اهتم بنمو وسائل النقل .

وهذه الأمثلة تدل على أن زوال الدولة البولونية لم يقلل مطلقاً دور النخبات الاجتماعية ، حتى إن هذه النخبات مارست نشاطها في النطاق الأوسع للإمبراطورية الروسية . ولم تبدأ محاولات نزع الجنسية إلا آجلاً وبخاصة بعد ١٨٦٣ . وفي القرن التاسع عشر كله ، كان التقدم الاقتصادي في أساس الحركة القومية بنتائجه على البنية الاجتماعية . وخلق طبقة كادحة وبورجوازية . وعقب ثورة ١٨٣١ ، وعندما نفي الارستقراطيون أو النبلاء أو نزعت أملاكهم ، ساعد أطفالهم على العمل بالصناعة كمهندسين أو في المهن الحرة وعلى لعب دور هام في المجتمع . وفي ١٨٣٠ كانت بولونيا التي يتجاوز سكانها ٤ ملايين تضم ٢١ ٪ من السكان المدنيين . ولم يكن عدد عمال المعامل بعد عظيماً ، نحو ٦٠,٠٠٠ ، دون حساب صغار الحرفيين . ولم يستمر النمو الاقتصادي بشكل منظم ، في القرن التاسع عشر ، وكان يتبع بصورة خاصة الحواجز الجمركية التي كانت تفصل أو لا تفصل الأراضي البولونية عن باقي الإمبراطورية . وعندما أقيمت هذه الحواجز الجمركية تباطأ النمو الاقتصادي في البلاد البولونية . حتى إنه شوهدت هجرة صناعية اتجهت إلى الشرق واستقرت فيما وراء حدود المملكة في الأراضي البولونية القديمة المنضمة . وبعد ١٨٥١ ، استؤنفت الحركة ، ولكنها أوقفت أيضاً من ١٨٦٣ إلى ١٨٧١ .

وبدأ في سنوات ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠ في هذه البلاد البولونية ما يسمى « دور الرأسمالية » .

وفي هذا الدور اشتد الاختلاف بين المناطق البولونية الثلاث المحتلة .

فالمنطقة التي خضعت لبروسيا ، في نطاق الإمبراطورية الألمانية ، كانت بخاصة منطقة زراعية ، إلا في الجنوب ، في سيليزيا العليا ، ولعبت الصناعة دوراً ضعيفاً . وكانت التجارة فيها نشيطة بمنافذ دانتزيغ والبالطيك . وكانت تخضع لاستعمار كثيف من قبل الألمان ، أي محاولة النزع الكامل لجنسية المنطقة ، بغرس معمرين ألمان ، وتقليل تدريجي لعدد البولونيين .

وفي **غاليسيا** كانت الحالة مغايرة . ولا شك في أنها كانت قليلة الصناعة جداً . ولكنها كانت بخاصةٍ زراعية . وكانت منطقة الشرق ، بهذه الصفة ، تجهز المناطق الأكثر صناعة في بولونيا الروسية . وظلت طبقة الفلاحين سلبية زمناً طويلاً . ولكن النظام النمساوي الأكثر ليبرالية جعل منها ملجأ للبولونيين الوطنيين ، وبخاصة الاوكرانيين . ولعبت دوراً أساسياً في الحركات القومية لشعوب الشرق .

أما بولونيا الروسية ، فقد عرفت نمواً صناعياً عظيماً نحو آخر القرن ، موازياً للنمو الصناعي في روسيا . ويلح المؤرخون البولونيون على هذا النمو ، وبرد فعل ضد المؤرخين الروس ، الذين يصغرون دور البولونيين في الإمبراطورية ، يبالغون أحياناً بأهميتها . ويذهب بعضهم حتى يظهر الإمبراطورية الروسية الواسعة كمستعمرة اقتصادية لأراضي الفيستول . وما من شك في أن المهندسين البولونيين العديدين كانوا يذهبون للعمل في روسيا ، وأن المؤسسات الصناعية عديدة في بولونيا (معامل الغزل في لفوف ، والصناعة المعدنية المختلفة في وارسو) . وفي مجموع الإمبراطورية ، كانت الأراضي البولونية تمثل نسبة مئوية هامة في الاقتصاد ، وتضم بورجوازية وطبقة كادحة في عز نموها ، وتؤلف مع وارسو ، ومراكز بولونيا القديمة موئلاً للقومية البولونية .

وهذه الأراضي الثلاث المختلفة جداً كانت مع ذلك متضامنة مع بعضها . وعلى الصعيد الاقتصادي ، في الحد الذي تمرر فيه الحدود المحاصيل الزراعية والصناعية ، ولكن أيضاً من وجهة نظر النمو القومي . ففي المناطق الخاضعة لبروسيا ، يوجد استعمار كثيف ، وجهد في نزع الجنسية ، وسيلاحق هذا الجهد في بداية القرن العشرين ، ويعزز ويمتن عاطفة البولونيين القومية في بولونيا الروسية . وغاليسيا النمساوية التي كان فيها النظام السياسي ليبراليا ، أصبحت ملجأ للقوميين البولونيين المجبرين على الفرار من فارسوفيا . وأكثر من ذلك ، أن الحركة القومية أفادت لحد ما من المنازعات التي أوجدت الخلاف بين الدول الثلاث المسيطرة ، ومن تعارض منظومتي التحالفات الأوربية التي أبرمت في آخر القرن التاسع عشر . ولم تمنع ، بالطبع هذه الحالات العواهل الثلاثة من الشعور بالتضامن ضد احتمال نشأة دولة بولونية جديدة . ففي الثورات البولونية في ١٨٣١ ، و١٨٦٣ ، أغلقت بروسيا والنمسا حدودهما ولم تسمحا للحركة بالامتداد على أراضيهما .

☆ ☆ ☆

من وجهة النظر القومية نرى أن الأراضي البولونية ، بالرغم من زوال الدولة البولونية ، تختلف بصورة فريدة عن المناطق المدروسة سابقاً ، لأنها كانت منطقة دولة قديمة قوية ، مثقلة بالتاريخ ، ومجتمعها مختلف جداً ، وأمة دون إطار سياسي في القرن التاسع عشر ، ولكنها على الأقل في عز توسعها .

لقد جرت ثورة البولونيين ، في ١٨٦٣ ، عدة أحكام تتعلق بأراضي الفيستول . ففي ١٨٦٤ (لقد حرر الفلاحون البولونيون منذ ١٨٠٧) أدخل إصلاح ريفي أكمل من إصلاح ١٨٦١ في روسيا ، لأنه كان واسطة لضرب

ارستقراطية الملاكين البولونيين ، ولإضعاف الحركة القومية إلى حد كبير . ومن جهة أخرى ، كانت هذه الأراضي البولونية لا تعرف الملكية الجماعية لـ « المير » المتعارف عليها في القرى الروسية والتي كانت عقبة للتقدم الزراعي ، وكانت تبدي إمكانيات نمو أكبر بكثير . أما إصلاح ١٨٦٤ الذي أجري للتوفيق والمصالحة بين الروس والفلاحين ضد الملاكين ، فلم يرض مع ذلك الفلاحين ، لأنهم خسروا في القضية فوائد خدمات جماعية عديدة مفروضة على الدومينات الكبرى (كالاحتطاب ، وقطف البلوط وغير ذلك) . وظلت القرية البولونية ، بعد الإصلاح ، متميزة بهذه الفروق ، وزادت فيها الطبقة الكادحة الزراعية بسرعة .

ونشطت الزراعة البولونية بالزيادة العالمية لسعر الحنطة في سنوات الـ ٧٠ ، وبالظروف الاقتصادية الجديدة التي سهلت ، من جهة أخرى ، نمو الطبقة الريفية التي أصبح لها بنية .

وعرفت الصناعة تطوراً مماثلاً . فقد طبقت الثورة التقنية أولاً على النسيج كما في باقي الإمبراطورية في آخر سنوات الـ ٧٠ وفي سنوات الـ ٨٠ . وأدخلت الآلة البخارية في سنوات ١٨٢٠ أولاً في معامل غزل الكتان للفرنسي جيرارد في مدينة **زيراردو** الجديدة ، ثم في صناعة الأقمشة الصوفية ، وأخيراً في القطن . وتعتبر مدينة **لودز** مانشستر بولونية بعد ١٨٥٠ . وكان نمو الصناعة البولونية سريعاً بشدة . وتضم معامل نسيج القطن في لودز ٢٩,٠٠٠٠ شموط في ١٨٢٠ ؛ و٤٠٠,٠٠٠ في ١٨٨٠ . والمدينة التي كان فيها من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ نسمة في ١٨٢٥ ، أصبح فيها ٣٢,٠٠٠ في ١٨٧٨ ، و٥٠٠,٠٠٠ في ١٩١٣ ، وفي ١٨٧٧ كانت الرسوم الجمركية على الحدود الروسية تدفع ذهباً . وهذا يرجع زيادة الرسوم إلى ٥٠ ٪ وأفادت بولونيا الروسية ، كروسيا ، من هذا الحاجز الجمركي لتنمية صناعتها التي أخذت أشكالاً مركزة وحديثة بشكل مفرط .

وفي ١٨٨٦ كان أحد المشاريع الكبرى للنسيج في بولونيا ، غزل القطن ، وهو مشروع شايبلر ، ويمثل وحده ٥٠ ٪ من شموطات الصناعة القطنية في بولونيا الروسية ، وكان ٤ / ٣ إنتاجه تذهب إلى السوق الروسي وسوق الشرق الأقصى . وكانت الحواجز الجمركية القائمة بين الأراضي البولونية والإمبراطورية قد رفعت في ١٨٧١ .

وجرى النمو نفسه في الصناعة المنجمية في منطقة دومبروڤا ، التي شجعت نهضتها بإنشاء الخط الحديدي دومبروڤا - دوبلن في ١٨٨٦ ، وبالصناعة المعدنية (الصناعة المعدنية المختلفة في منطقة فارسوفيا) .

إذن يوجد في بولونيا بورجوازية ، بل وحتى ارستقراطية داخلة في الأعمال ، وطبقة كادحة تلعب دوراً من الصعيد الأول في الحركة القومية . ففي ١٨٩٥ ، كان في الأراضي البولونية ٢٥٠,٠٠٠ عامل بولوني ، دون حساب عمال السكك الحديدية . وكان في لودز وحدها ٦٧,٠٠٠ عامل ، وفي فارسوفيا مع الضاحية ، كتلة عمالية تقدر بنحو ٤٥,٠٠٠ شخص . وفي المدن الأقل كبراً ، ولكنها هامة على الصعيد الصناعي ، يوجد أيضاً جماعات عمالية هامة .

- في دومبروڤا ٢٥,٠٠٠ عامل منجم .

- وفي سوسنوفيتش القريبة من دومبروڤا ١٠,٠٠٠ عامل .

ومع ذلك ، كانت بولونيا من وجهة النظر الاقتصادية ، ترتبط شيئاً فشيئاً ، بالإمبراطورية الروسية ، كلما أحرزت تقدماً اقتصادياً .

ومن جهة أخرى ، إن بولونيا ، التي كانت منطقة إنتاج ، كانت تؤلف أيضاً سوقاً استهلاكياً واسعاً ، وبالرغم من الاختلافات الاجتماعية التي كانت تتعمق بين الطبقات ، لم تستطع أن ترى رقياً تدريجياً في مستوى الحياة .

هـذا ، ويجب أن نـأخـذ بعين الاعتبـار المـال الـذي أتى بـه أو أرسلـه العمال البولونيون الذين كانوا يذهبون للعمل في بروسيا .

إن هذا النمو لم يمس مع ذلك جميع الأراضي البولونية . ففي المناطق الشرقيـة لمملكـة المؤتمر القـديمـة ، على حـدود المنـاطق البولـونيـة التي ضمت قـديمـاً ، ظـل الاقتصاد على العموم متخلفاً . وفي غيرها عظمت ملكية بولونية صغرى في أيـدي طبقة ريفية غنية ، ولكن ظهرت أيضاً طبقة نبيلـة أخـذت تنتزع جـذورهـا من التراب ، وتتبرجـز وتشـارك في النشـاط الاقتصـادي بحيث أن مـداً حقيقيـاً من البولونيين ملأ تدريجياً الملاكات (الكوادر) الإدارية والاقتصادية وأغرق العناصر الأجنبية . وهذه الظروف الجديرة بالملاحظـة تـدل على الحيويـة البولونيـة وعلى عدم تمكن الـدول المسيطرة من حـذف هـذه الأمـة . وكانت القضيـة فقـط أشكال وجودهـا في ثـلاث قطـع منفصلـة واحتمال إعـادة بنـاء بـولـونيـا بفضـل الظـروف الجديدة .

وفي بولونيا الروسية بخاصة ، بـدا الشعب البولوني مختلفـاً جـداً ، حتى وأكثر تمديناً مما في بـاقي الإمبراطوريـة . فقـد كان ثلث السكان يعيش في المـدن . هـذا وإن وجود بورجوازية ، وارستقراطية صغيرة نشيطة في الصناعة ، وطبقة ريفية غنية ، تؤلف ظروفاً ممتازة لوجود أمة .

وبصورة مناقضة ، كانت قاعدة الأمة تزداد متانة شيئاً فشيئاً كما تزداد تجانساً أيضاً في الدور الذي زالت فيه الدولة البولونية .

الحكومة الروسية والبولونيون .

طبقت الحكـومـة الروسيـة في أراضي الفيستـول سيـاسـة تمثـل واستيعـاب ، واشتدت هذه السياسة في السنوات ٨٠ ـ ٩٠ ، في عهد غوركو حـاكم بولونيـا العـام بين ١٨٨٣ و ١٨٩٤ . ومن البـــديهي ، أن القضيـــة لم تكن تمثـلاً كامـلاً للشعب

البولوني ، وإنما حملت الجهود على اللغة البولونية التي انتهت بأن أصبحت ممنوعة في المدارس انطلاقاً من ١٨٨٥ ، وحتى انطلاقاً من ١٨٩٢ في التعليم الديني . وحاولت الحكومة الروسية أن تخلق ازدواجية لغوية ملائمة ، إن لم تكن لاندماج ، فعلى الأقل لاتحاد إجباري بين الشعبين ، بفرض اللغة الروسية لغة رسمية .

وكان التشريع المتعلق باللغة ، الذي أصبح اخطر نقطة احتكاك بين البولونيين والروس ، من عمل الوصي على المدارس البولونية الروسي ، ابوختين .

وبعد ثورة ١٨٦٣ الغارقة في الدماء . رافقت إجراءات مشددة الحركة الثورية وتابعتها . فقد حذفت جامعة فارسوفيا البولونية في ١٨٦٩ . ومن جهة أخرى ، امتصت الأرثوذوكسية في ١٨٧٤ الكنيسة الموحدة في بولونيا بقوة في شرقي البلاد .

وبدأ الشبان البولونيون ، طلاب الدراسات العليا ، وعددهم محدود جداً ، بارتياد المدارس التقنية الروسية ليكونوا بالتالي ، في القسم الأكبر منهم ، مبعثرين عبر الإمبراطورية حيث لعبوا دوراً هاماً في بناء خط حديد عابر سيبريا . وحاول صحافيون روس قوميون ، مثل كاتكوف ، رئيس تحرير « الأخبار الروسية » ، أن يبرهنوا على أن اللغة البولونية كانت لهجة بسيطة ، وأن مصلحة أراضي الفيستول كانت في التمثل الكامل . حتى إن ليبراليين روسيين كانوا يحبذون أيضاً في السنوات ٦٠ وفي بداية السنوات ٧٠ سياسة الترويس لأن قمع ثورة ١٨٦٣ أدى إلى مصادرة أموال ملاكين عديدين وإلى نفيهم إلى سيبريا . وأن هذه الأموال يجب أن تعود إلى فلاحين . وهكذا ظهرت السياسة الروسية في الأراضي البولونية ملائمة للجماهير . وفي الواقع ، أن الأراضي المصادرة ذهبت في قسم منها إلى موظفين روسيين وإلى معمرين مهاجرين أكثر مما ذهبت إلى بولونيين ، وعندما اشتدت عملية « الترويس » في بولونيا ، نحو آخر السنوات

٧٠ ، وبخاصة في السنوات ٨٠ ، أسف الكثير من الرجال السياسيين الروس للطرق التي أنعشت برد الفعل شعلة البولونيين القومية والثورية .

وحتى آخر القرن . نحو ١٨٩٠ ، لوحظت أيضاً نتائج إخفاق ثورة ١٨٦٣ . فقد ابتعد الشعب البولوني ، بصورة عامة ، عن الحياة السياسية ، وكانت الطبقات الموجهة المأخوذة بالتنمية الاقتصادية ، تناضل في ذلك الحين لا في سبيل استقلال بولونيا مشكلة من جديد ، وإنما للمساواة في نطاق الإمبراطورية الروسية . وقد أظهرت الطبقات الموجهة ، على الأقل حتى السنوات ٩٠ ، في مطالبها نفسها ، ولاءً أكيداً إزاء القيصر .

على أن مظهر الواقعية في الرأي البولوني خلال الأعوام الثلاثين التي تلت إخفاق حركة ١٨٦٣ ، كان في محاولة اتفاق يضع في الصعيد الأول النهضة الاقتصادية للمنطقة ، ويدفع إلى الآجل البعيد سياسة الاستقلال الذاتي أو الاستقلال الناجز . وهذا الحادث لم يكن خاصاً بأراضي الفيستول . فهو يلاحظ أيضاً في بولونيا التي ضمتها ألمانيا ، وفي بولونيا التي ضمتها النمسا ـ هونغاريا . وكان نفوذ البولونيين الخاضعين للنمسا الأكثر ليبرالية أهم بكثير ، ولذا كان يتكلم في ذلك الحين عن « ولاء ثلاثي » عبرت عنه النخبات البولونية في البلاد الثلاثة الخاضعة . وكان هذا الولاء يفترض تراجع فكرة الأمة المستقلة ، مع الإبقاء على أشكال الحياة الإقليمية المتكيفة مع مختلف الدول المسيطرة .

وفيما يتعلق بالإمبراطورية الروسية ، على الأقل ، يرى أن البولونيين « الموفقين » المصالحين ، الذين يسلكون سياسة التوفيق ، ما كانت الحجج لتعوزهم للتدليل على أن بولونيا لن تبيد ، بالرغم من سياسة « الترويس » لأنها كانت مستفيداً هاماً من النهضة الاقتصادية في الإمبراطورية الروسية ولاسيما بعد أن انفتح عليها ، في ١٨٧١ ، السوق الروسي والسيبري .

وهنـا يجب ، الأخـذ بعين الاعتبـار الزمن الضعيف الـذي مضى بين إخفـاق ثورة ١٨٦٣ وتـدابير « الترويس » . إن الأجيـال البولـونيـة المتعلمـة والمثقفـة التي بالكاد مستها الثقافة الروسية مازالت موجودة دوماً ، وفي عز نشاطهـا ، في الوقت الـذي اتخـذت فيـه هـذه التـدابير . وهـذه التـدابير لم تتمكن من قطـع الصلـة بين الأجيـال ، ولا من التـأثير بشكل خطير على القـوميـة البـولـونيـة ، لأنهـا كانت مؤقتة .

ومع ذلك فإن المصالحة التي كانت في ذاتها تراجعاً للعاطفة القوميـة ، لم تكن في السنوات ٨٠ ، وبخاصة في الـ ٩٠ ، مظهراً أساسياً للحياة السياسيـة البولونيـة . وفي الظاهر ، يبدو أن الحالة البولونية ، فيما عدا الصعيد السيـاسي ، كانت تتحسن من يوم لآخر ، وأن الحياة الاقتصادية أصبحت بـالتـدريج نشيطـة ، وسـاعـدت الشبيبة البولونية على ايجاد أوضاع هامة . ويلاحظ في هذا الإنتقال بـأنـه لا يمكن أن تكون هنالك منافسة جادة بين الروس والبولونيين ، عند إعطـاء الترخيصـات ذات الطابع السياسي ، أي عندما سمح للبولونيين بارتياد الجامعة ومن بعد باتخـاذ مهنة . لقد كانوا آنذاك على مساواة مع الروس في مجموع الحياة الاقتصادية ، لاسيما وأن هـذه البـلاد الـواسعـة التي كانت في طريـق التجهيز كانت بحـاجـة شـديـدة للتقنيين . وهكذا ، فإن أولاد كبار الملاكين ، الذين انتزعت ملكيتهم في ١٨٦٣ ، أصبحوا في قسم منهم ، مهنـدسين ، ودخلـوا في المهن الليبراليـة ، دون أن يتخلـوا لهـذا عن بـولـونيتهم ، وأن يبقـوا بـولـونيين . لقـد اخترقت الطرق الحـديـديـة بولونيا ، وازداد السكان المدنيون . وانتقل عدد المدن التي سكانها أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة ، بين ١٨٧٣ و ١٨٩١ ، من ٧ إلى ٢٦ . وكان سكان فارسوفيـا ٨٠٠,٠٠٠ نسمـة في بداية القرن العشرين ، وسكان لودز ٥٠٠,٠٠٠ نسمـة . ولكن هـذا الإزدهـار ، بالرغم من الارتفاع البطيء في مستوى الحيـاة العـام ، أفـاد بخـاصـة أقليـة . لأن

كثيراً من المشـاريـع كانت في أيـدي الأجـانب ، من ألمـان ، وفرنسيين ، ولم تكن الإدارات تقريباً دومـاً ، في بولونيـا ، ولكن في سـان ـ بطرسبورغ . ومن وجهـة النظر هذه ، كان ضغط روسيـا يشتـد . وهكـذا أيضـاً ، في ١٨٨٦ ، امتص بنـك الدولة الروسية بنك بولونيا . وكسبت الدولة الروسية خط فارسوفيا ـ فينـا ، في الدور نفسه ، وانتزعت ملكية الشركة البولونية التي كانت تستثمره .

ومن جهة أخرى ، لم تتغير ظروف حياة الجماهير ، وسهل نمو علاقات الحيـاة المدنية المعارضة ، والمقاومة على الصعيد الاجتماعي وعلى الصعيد القومي .

ولذا تغيرت الحالة انطلاقاً من السنوات ٩٠ . وسببت سيـاسـة « الترويس » استياءً عاماً . وحتى من جانب الطبقة الريفية الحساسة جداً بسبب إجبارهـا على تعلم الروسية في المدارس الابتـدائيـة . وإن الجيل الجـديـد الـذي لم يعرف هزيمـة ١٨٦٣ ، ولكنه حافظ على ذكراها ، وهيأ في العائلات ، ثورات بولونيـة في سبيل الحرية ، عاود النضـال القومي ، ولكن بروح جـديـدة ، أقل رومـانتيـة ، وأكثر واقعيـة في المنـاخ الاجتماعي الـذي أحـدثتـه الحركـة الاقتصـاديـة . ولعب العمال والحرفيون دوراً نامياً في هذا النضال الـذي أخـذ أشكالاً سريـة ، مع خلق عصبـة قومية . وظهرت في هذا الدور بين العمال « الاشتراكيـة المـاركسيـة » التي أدخلت إليهـا في البـدء من روسيـا ، حيث نشر الكتـاب : « رأس المـال » في ١٨٦٣ ، وحافظت على طابعها الدولي ، معتمدة على تضامن الجماهير العمالية من بلد لآخر ، والحت قليلاً آنـذاك على القضيـة القـوميـة ، وكانت اتجـاهـاتهـا اجتماعيـة بصـورة أساسية .

وفي الوقت الـذي تـألفت في روسيـا أوائـل الفرق المـاركسيـة ، كان لأراضي الفيستول أيضاً منظماتهـا . ومنهـا منظمـة الطبقـة الكادحـة التي أسست في ١٨٨٣ وأعدمتها الضابطة (الشرطة) وحكم على أعضائها في ١٨٨٥ . ونفذ الحكم بالإعـدام على ٧ منهم ، كما يحب مؤرخو الحركة العمالية تذكره ، في ميدان فـارسوفيـا الـذي

يوجد بين القلعة ، رمز السيطرة الروسية ، وبنك الفيستول ، رمز الرأسمالية . وأنهى أحد مؤسسي الاشتراكية البولونية ، لودفيك فارينسكي ، أيامه سجيناً على أثر هذه القضية .

وبسرعة أخذت الاشتراكية البولونية طابعاً قومياً يوجهه في السنوات ٨٠ من الخارج المنفيون من غاليسيا في باريس ، وبخاصةٍ **بوليسلاف ليمانوسكي** ، وكان هدفه تنمية وتعزيز الوعي القومي عند البولونيين . وكان النضال الاجتماعي في نظره يختلط بالنضال ضد الدولة المسيطرة مدمرة القومية البولونية والرامية على كل حال إلى تدمير هذه القومية .

وقد لحق هذا الاتجاه في المعارضة آنذاك اتجاهاً عاماً معادياً للمصالحة قام به الجيل الجديد . ويمكن أن تعتبر سنة ١٨٨٦ منعطفاً انطلقت منه المصالحة وبقيت أيضاً بصوت بعض الرجال السياسيين مثل **سينكيفيتش** ، وسبازوفيتش ، وبيلك الذين حاولوا أيضاً أن يوفقوا بين الولاء إلى القيصر مع وجود بولونيا مستقلة ذاتياً ، في المستقبل . ولكن الذي سيطر شيئاً فشيئاً عند القوميين البولونيين هو الموقف المعادي صراحةً للروس ولاسيا القومي ، بمعنى أن الأراضي الثلاث الخاضعة إلى السيطرات الثلاث المختلفة كانت معنية أيضاً . لأن الحركة القومية لم يكن لها تعبير عنيف إلا في الخارج ، وكان مركز الدعاية مدينة زوريخ حيث أسس ثوري محنك ، **زيغموند ميلكوسكي** العصبة القومية وكان هدفها تحرير بولونيا بفضل حرب عالمية . ولكن الحركة القومية وجدت أيضاً ، من الخارج ، وحدة كان من المستحيل عليها البقاء في الأراضي الخاضعة .

ومع ذلك أخذت المعارضة في بولونيا الروسية أشكالاً أكثر اعتدالاً ، بعد أن أنشأ ايان بوبلاوسكي صحيفة تظهر طابع المصالحة المخادع لافتة النظر إلى مصير الأراضي البولونية الخاضعة إلى بروسيا ، حيث كانت الحكومة الألمانية تطبق

سياسة استعمار أكثر تدميراً بكثير للقومية البولونية من السياسة الروسية ؛ ويقول : ان ماكان شؤماً ، في سياسة المصالحة . هو أن بولونيي الإمبراطورية الروسية ، الذين ينفتح لهم هذا الحقل الواسع للنشاط الاقتصادي ، الذي يمتد حتى المحيط الهادئ ، ويخاطر بإضعاف القومية البولونية ، كانوا يميلون إلى أن ينسوا ، في الغرب وبالضبط في الأراضي التي كانت قلب بولونيا القديمة ، والواقعة في القسم الأعظم منها تحت السيطرة البروسية ، أن القومية البولونية كانت في خطر .

وفي السنوات ٩٠ قامت تظاهرات في فارسوفيا ، للذكرى المئوية للدستور البولوني لعام ١٧٩١ ، الذي كان آخر جهد للدولة البولونية لإصلاح ذاتها قبل أن تزول ، للاحتفال بذكرى ثورة كوسيوزكو في ١٨٩٤ . وفيها شوهد أن الطلاب الذين يقودهم دموسكي يشاركون بالقسم الأكبر من هذه المظاهرات التي قمعتها الشرطة بشدة . واضطر دموسكي على أثرها أن يفر إلى غاليسيا النمساوية ، إلى لفوف ، حيث أسس ، في ١٨٩٦ ، الحزب القومي الديموقراطي .

وكان بين المتظاهرين في ١٨٩١ جوزيف بيلسودسكي الذي أوقف وهو طالب في كاركوف ، وأرسل إلى سيبريا منذ ٤ سنوات ، ثم عاد من المنفى انطلاقاً من ١٨٩١ ، وقام بنشاط سياسي سري . وأنشأ ، في ١٨٩٣ ، قطاعاً للحزب الاشتراكي البولوني (P.P.S) وأسس في السنة السالفة ، في ١٨٩٢ ، في باريس ، الحزب الاشتراكي البولوني وماكان لهذا الحزب أن يتصور لا دكتورية الطبقة الكادحة ، ولا الثورة ، وإنما الحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية . وكان عدد رجاله ، في ذلك العصر على الأقل ، عظيماً في الأوساط الشعبية . وكان عمل دموسكي ، انطلاقاً من لفوف ، حيث كان لاجئاً ، يحمل غالباً على الأوساط الفكرية والبورجوازية . وهذان الرجلان يمثلان اتجاهى الحركة القومية .

كان بيلسودسكي مرتبطاً بحامل لواء ثورة ١٨٣٠ ، لولوڤيل ، المتوفى في المنفى في ١٨٦١ ، بعد أن فر من بولونيا ، في ١٨٣٣ ، وكان رجلاً من مزاج مازال أيضاً في تقاليد القومية الرومانتية ، ومناوئاً للروس بعنف ، وليس له أي ثقة في المساعدة الأجنبية لتأمين تحرير بولونيا ، التي يجب عليها ، في رأيه ، أن تنشئ نفسها بالقوى البولونية وحدها .

وكان دموسكي رجل فكر أكثر منه رجل عمل ، وارتبط في الغالب بتقاليد المصالحة المؤقتة مع روسيا ، مقتنعاً بتفوق الثقافة البولونية على الثقافة الروسية . وهو ينفي فكرة التمثل . ويأمل بتوحيد الأراضي البولونية بحرب تنتصر فيها الإمبراطورية الروسية ضد الإمبراطورية الألمانية ، هذا التوحيد الذي هو أول مرحلة سابقة للتحرير الذي سيحصل عليه في وقت لاحق بوسائل سلمية .

وعندما نشبت ثورة ١٩٠٥ ، شارك بيلسودسكي فيها بنشاط حتى إنه ذهب في الحرب إلى اليابان للمفاوضة بمساعدة بولونية في ظهر الروس بينما كان دموسكي يشجب مشاركة البولونيين بعمل ضد روسيا ويدعوهم إلى الهدوء .

وعلى ما يبدو أن اعتلاء نيقولا الثاني العرش ، في ١٨٩٤ ، أنهى سياسة « الترويس » في بولونيا . فقد استدعي الحاكم غوركو والوصي ابوختين ، وازداد عدد الطلاب المقبولين في جامعة فارسوفيا الروسية . وزار القيصر فارسوفيا ، وسمح بنصب تمثال لذكرى آدم ميكيفيتش . ولكن هذه الواجهة الليبرالية كانت تخفي مشاريع ضخمة ، لأن خلف غوركو ، في ١٨٩٩ ، وهو الأمير الحاكم ايميريتنسكي الليبرالي بما يكفي في سلوكه الرسمي مع البولونيين ، كتب مذكرة سرية ، عرفت بفضل موظفين روسيين ونشرت في لندن ، يحث فيها القيصر على دمج الأراضي البولونية كاملاً ، من وجهة النظر الإدارية . وسحق العناصر الانفصالية بصورة نهائية .

وفي العقد الذي سبق الحرب الروسية ـ اليابانية ، واتصفت سنواته الأولى ، قبل أزمة ١٩٠٠ ، بنهضة اقتصادية عظيمة ، شجعت هذه السنوات تيار المصالحة القوي جداً في النخبة الارستقراطية والنخبة البورجوازية ، وحتى الكنيسة في بولونيا . وبصورة موازية عززت حركتا بيلسودسكي ودموسكي الاشتراكيتان معارضتهما بموافقة ضمنية من كتل شعبية هامة .

وستكون حوادث ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ اختباراً للأهمية النسبية لهذين التيارين ، كما ستأخذ الحركة القومية البولونية منذئذ مسارها القطعي .

ويجب أن يلح على وجهات نظر مختلفة يمثلها هذان الاتجاهان السياسيان . فقد كان هدف بيلسودسكي تشكيل جمهورية ديموقراطية بولونية مستقلة . أما حزب دموسكي فكان طابعه بورجوازياً ، ورفض مثل بيلسودسكي فكرة أسرة سلافية مع الروس . كما رفض كل حل لاستقلال ذاتي أو فيدرالية في إطار الإمبراطورية الروسية . ولكن المهم هو الطابع القومي جداً لبرنامجه ، كما عرضه في ١٩٠٣ ، تحت اسم مستعار وتحت عنوان : « أفكار بولوني اليوم » . فقد عرض النضال القومي قبل نزاع الطبقات ، ورجع إلى التاريخ ، وطالب من أجل بولونيا المستقبل بالأراضي الليتوانية والاوكرانية في الشرق . وقد أثقل كثيراً التاريخ الماضي لدولة كبرى ومجيدة على الموقف الذي اتخذه القوميون البولونيون ، وعلى سياسة بولونيا التي أعيد إنشاؤها في ١٩١٩ . وهذه المواقف القومية أثارت اضطراباً حقيقياً في الحركة الثورية الدولية . ففي ١٨٩٦ ، تشكل في زوريخ ، وتحت إدارة روزا لوكسمبورغ ، حزب ثوري منفصل عن الأكثرية الاجتماعية ـ الديموقراطية تحت العنوان : « الاجتماعية ـ الديموقراطية لمملكة بولونيا » التي ترى أن النضال القومي يؤخر تحرير الطبقة الكادحة ، وبالتالي يجب على العمال البولونيين أن يتحدوا أولاً مع العمال الروس للقضاء على

القيصرية . وهاجمت روزا لوكسمبورغ بعنف ما كانت تسميه « الاجتماعية - الوطنية البولونية » . واتحد هذا الفريق موقتاً مع الحزب الاشتراكي البولوني ، الذي يتزعمه بيلسودسكي ، ولكن مواقفهما كانت مختلفة جداً من أجل اتحاد دائم . وكانت قضية العلاقات مع الطبقة الكادحة الروسية تكفي لانفصالهما . وأخيراً، بعد ١٩٠٠ ، تشكل حزب كولشيسكي تحت اسم « الطبقة الكادحة الثالثة » التي لم تنفصل عن فريق روزا لوكسمبورغ على قضية التضامن العمالي بين الروس والبولونيين ، وإنما على قضية شكل الدولة البولونية التي كان فريق كولشيسكي يرغب بإعادة إنشائها في اتحاد شعوب الإمبراطورية الروسية ، (التي أصبحت جمهورية) .

وفي هذه الاتجاهات ، كان الحزب الوحيد النافذ بحق الحزب الاشتراكي البولوني الذي كان منظره كازيمير كرانز في ١٩٠٠ . وكانت قضية الحزب الاشتراكي البولوني ان توفق في الواقع ، بين وجهة النظر الوطنية ووجهة النظر الاجتماعية ، على الأقل ظاهراً ، وتطالب باستقلال بولونيا الكامل . وتحاول أن تحصل من الاشتراكيين الروس على الاعتراف بحقوق البولونيين في هذا الاستقلال . إلا أن فكرة الدولة الاتحادية (الفدرالية) في نطاق روسي ضعفت يوماً عن يوم ، عشية حوادث ١٩٠٥ . وأدت ثورة ١٩٠٥ الروسية في كل الإمبراطورية ، إلى ازدهار الصحف ، والاجتماعات . وفي الدوما الأول ، وقد أصبحت الدولة دستورية ، كان على ٥٢٤ نائباً ٥١ بولونياً عن أراضي الفيستول وفي هذه الامبراطورية التي كان الثوريون يسمونها منذ الآن « سجن الشعوب » كانت القضية القومية تعالج على المنبر العام بصورة مفتوحة . وفي الدوما الثاني ، الأكثر جذرية ، كان التعبير عن العاطفة القومية شديداً . واستلم البولونيون زمام المبادهة في ١٩٠٦ في عصبة الاستقلاليين الذاتيين التي كانت تضم جميع الأحزاب القومية من ليتونيين وقوقازيين ، وغيرهم .

ومع ذلك فإن جميع الأحزاب البولونية لم تكن مجمعة على المصير المحتمل للشعب البولوني . وبينما كانت المؤتمرات الروسية ـ البولونية تتصور ، في نيسان ١٩٠٥ ، بولونيا مستقلة ذاتياً في إطار الإمبراطورية ، كان حزب بيلسودسكي الاشتراكي البولوني يطالب بالاستقلال ، وحزب روزا لوكسمبورغ الاجتماعي ـ الديموقراطي لمملكة بولونيا ، يشدد على تضامن الطبقات الكادحة العمالية الروسية والبولونية ، وينضم ببساطة إلى الموقف الاستقلالي الذاتي .

وأخذت الحركة القومية آنذاك . في الأراضي المنضمة ، شكل اضطراب معقد بالاغتيالات والاضرابات ، مثل اضراب المدارس ضد سياسة « الترويس » ، ولم تكن قضية الثورة المسلحة ، مطروحة . وكانت غالبية الشعب البولوني تأمل بالحصول على الاستقلال الذاتي بوسائل سلمية ، وبكفاح الدوما كفاحاً سياسياً .

ولكن هذه الآمال لم تتحقق . وما ان سحقت الثورة إلا وعارضت الحكومة الروسية المطالب البولونية . وقلّ في الدوما الثاني والثالث عدد النواب البولونيين ، وكان ٣٨ في الدوما الثاني ، و ١٨ في الثالث ؛ وعلى هؤلاء الـ ١٨ نائباً أيضاً كان اثنان يمثلان الأقلية الروسية في بولونيا . كما أن القانون الأساسي المؤرخ ، في ٢٣ نيسان ١٩٠٦ . لم يذكر بولونيا ، وحتى كمملكة متحدة بالإمبراطورية . وإنما دوقية فنلاندا الكبرى فقط . واحتج النواب البولونيون عبثاً على هذا النص الذي يبدو سلفاً أنه يشجب كل استقلال ذاتي بولوني . ولم يستطيعوا الحصول أيضاً على إنشاء جامعة بولونية في فارسوفيا . ومع ذلك فان النواب البولونيين في الدوما الثاني قدموا مشروعاً لاستقلال ذاتي بولوني معتدل ، بعيد جداً عن الاستقلال ، لأن بولونيا ، في حدود ١٨١٥ ، كانت مرتبطة بروسيا بصورة لاتقبل الحل ، وإذا كانت سيدة إدارتها الداخلية ، فإن السياسة الخارجية ، والجيش ، والبحرية ، والجمارك ، والبريد كانت خارجة عن

صلاحيتها . وقد تخلى الفريق الأكثر توفيقاً ، وهو حزب القوميين - الديموقراطيين ، الذي يوجهه دموسكي ، عن الاستقلال في المستقبل ، وشدد على إعادة بناء بولونيا مستقلة ذاتياً بما في ذلك الأراضي التي ضمتها بروسيا والنمسا . وباسم السلافية التي تقرب الروس والبولونيين ، عبر دموسكي ، في مؤلف صدر في ١٩٠٨ ، وأحدث انطباعاً عظيماً ، تحت عنوان : « ألمانيا وروسيا والمسألة البولونية » ، وترجم إلى الفرنسية تحت عنوان : « المسألة البولونية » ، عن عاطفة التضامن السلافي ، وتجاوز برنامج الاستقلال الذاتي البولوني ، واتجه نحو الخارج بحربة مضادة للألمان ومضادة للنمساويين . ولم يكن هذا الموقف ، في ١٩٠٨ ، دون علاقة بالوضع الدولي الذي تتعارض فيه كثيراً في كل يوم ، كتلة الدول الوسطى ، النمسا وألمانيا ، والثنائي فرنسا - روسيا .

ولكن هذا التقارب البولوني - الروسي ظل في المضمار النظري . وعبر عن نفسه ببعض الحماسة في المؤتمر السلافي الذي عقد في براغ في ١٩٠٨ ، ولكنه لم يقاوم سياسة ستوليبين في التمثيل غير المشروط لأراضي الغرب ، وحتى بالتدخل في حدود مملكة الموتمر القديمة . وفي ١٩١٢ ارتأت الحكومة الروسية أن تفصل حكومات سيلدس ولوبلن ، ومنطقة شولْم التي يسكنها الموحدون المرتبطون رسمياً بالأرثوذوكسية منذ ١٨٧٥ ، وتشكل حكومة خاصة وتصغر كذلك الأرض التي كان البولونيون يطالبون باستقلالها الذاتي . وفي الحقيقة ، ان هذه الأحكام الجديدة اتخذت بعد ثلاثة أعوام بقليل .

وفي ١٩١١ . أدخلت الحكومة الروسية في ست حكومات من الحكومات التسع في أراضي الغرب ، حيث كان البولونيون عديدين جداً ، نظام « الزمستفا » في هذه المناطق ذات البنية الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل المجالس المحلية في أيدي البولونيين . وأدى إدخال الزمستفا إلى انتزاع سيطرة

البولونيين على هذه المجالس ، وإلى تعزيز العناصر الروسية الاقليين . ولم يدخل هذا التدبير في حكومات فيلنو ، و غرودنو ، و كوفنس حيث لم يكن بالإمكان زحزحة البولونيين عن مواقعهم .

ومع ذلك ، فإن هذه التدابير كانت تتعلق ببولونيا الأصلية أقل مما تتعلق بالأراضي الخارجة عن بولونيا والتي كانت تؤلف جزءاً من الدولة البولونية ، ولكنها كانت ترمز إلى سياسة قومية للإمبراطورية المرتبطة باسم ستوليبين ، وتميز الدور الذي سبق مباشرة الحرب العالمية الأولى .

حتى إن حزباً ليبرالياً ، كالحزب الكاديت ، لم ينج من هذه الحمى القومية . ولم تكن القضية البولونية وحدها موضع نقاش ، بل بصورة عامة قضية كل القوميات .

ومن جهة أخرى ، أزال دور الدوما الثالث (١٩٠٧ ـ ١٩١٢) الوهم بتفاهم ممكن في نطاق الإمبراطورية الدستورية . فقد ظهر ، منذ الآن ، أن مصير القوميات مرتبط بتغير النظام ، بقلب القيصرية ، أي بعمل ثوري .

وفي الدوما الرابع ، الذي انتخب في ١٩١٢ ، تعززت الأحزاب المتطرفة يميناً ويساراً ، وأمن تحالف اليمين الذي فرض نفسه بـ ١٧٠ نائباً وبوسط حكومي ، موقف القوميين الروس .

ومع ذلك ، ومنذ بداية الحرب العالمية الأولى ، ولأسباب استراتيجية وعسكرية ، فإن الدوق الأكبر نيقولا يفيتش ، رئيس الأركان العامة ، بدعوته لولاء بولونيا ، كان مجبراً على لفظ كلمة « استقلال ذاتي » . ولكن كلمة « استقلال ذاتي » في النص النهائي للإعلان ، استعيض عنها بكلمة أخرى تترجم غالباً بـ « استقلال ذاتي » ولكنها في الواقع تعني ببساطة « الإدارة الذاتية » بمعناها الضعيف . ويرى أيضاً ، في ١٩١٤ ، أن الجانب الروسي لم يضع القضية

البولونية بحق على الصعيد القومي . لقد اعتبرتها الحكومة الروسية قضية داخلية صرفة تنفي الاستقلال بل وحتى الاستقلال الذاتي . ولكن التنمية الاقتصادية في الأراضي البولونية ، ووجود طبقات اجتماعية غنية ومستنيرة والمقاومة الشعبية للترويس أدت إلى إخفاق سياسة « المركزية » والاستيعاب التي تابعتها الحكومة الروسية . حتى إن الحل الاتحادي الفيدرالي ظهر آنذاك معرضاً للخطر . وفي الواقع ، ستضع حرب ١٤ ـ ١٨ مع الحزب الاشتراكي البولوني ، على الصعيد الأول ، عمل بيلسودسكي المعادي للروس والذي يقضي ببعث الدولة البولونية المنفصلة اطلاقاً عن الإمبراطورية .

الفصل الثاني

بولونيا البروسية

بولونيا البروسية

بولونيا هي منطقة اوبول أو بلسا في الجنوب ، ومنطقة اولسزتين في بروسيا الشرقية ؛ وبوميرانيا البولونية في بروسيا الغربية ؛ وبوسنانيا مع بورمبرغ (بيد غوسزش) وغنيزن (غنيزنو) ، مركز بولونيا القديمة التي كانت تحتلها قديما قبيلة **البولان** كما تدل الحفريات الأثرية في غنيزنو وقدم أول دولة بولونية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين .

كانت هذه الأراضي تتبع الدولة البروسية ، دولة الإمبراطورية الفدرالية الألمانية التي أنشئت في نهاية حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ . ومنذ هذا التاريخ اعتبر مصير البولونيين قضية داخلية في بروسيا لا كقضية اتحادية فدرالية .

وهذه الأراضي ، باستثناء منطقة الجنوب ، أراضي زراعية أصلاً . وعلى خلاف الأراضي البولونية الخاضعة للروس ، لم تكن هدفاً للتمثل باللغة والإدارة فحسب ، وإنما هدفاً لمحاولة نزع القومية نزعاً حقيقياً مدفوعاً بجهود استعمار واسعة . وعلى خلاف الأراضي التي يحتلها الروس ، كانت أيضاً أكثر تصنيعاً وأكثر سكاناً مدنيين . وأخذت الحركة القومية فيها أشكالاً أقل نشاطاً وأقل حراكاً ، حتى إنه لا يعبر عنها ببساطة بقوة الجمود وبالسلبية الريفية فحسب ، وإنما أيضاً بمبادهات قليلة التأثير ، ولاشك ، ولكنها هامة جداً ، أي بمقاومة اقتصادية . ومع ذلك فقد برهنت هنا أيضاً بانه كان من المستحيل حذف القومية البولونية .

وفوق ذلك ، عززت الحركة الاقتصادية . في آخر القرن ، وضع الفلاحين البولونيين ، لأن ازدياد الأسعار الزراعية في آخر القرن التاسع عشر ، المرتبط بتصنيع أوربة ، وبخاصة ألمانيا الغربية ، أغنى الأرياف التي تبيع الشيلم والبطاطا والكتان ، ونظمت فيها عدة تعاونيات . وفي ١٨٨٦ ، أنشئ بنك اتحاد التعاونيات . وجرت تنمية الرأسمالية في الأرياف البولونية الخاضعة لبروسيا تبعاً للطريقة البروسية التي تتصف بتفاضل اجتماعي قوي جداً ، ووجود نخبة ريفية من أغنياء الفلاحين والملاكين النبلاء ، وجمع كثير من العمال الزراعيين . وفي إمارة بوزنان ، في ١٨١٥ ، كانت ٥٥٪ من التربة الممكن فلاحتها تابعة لملاكين يملك الواحد منهم وسطياً أكثر من ١٠٠ هكتار . وكانت الملكية الكبرى أكثر انتشاراً أيضاً في بوميرانيا .

وفي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، نمت الصناعة بشكل صناعات غذائية : معامل السكر ، ومعامل التقطير ، ومعامل المحفوظات ، ومعامل الآجر . وكان معظم هذه المشاريع متوسط الأهمية ، يضم الواحد منها أقل من ٢٠٠ عامل . وكان في إمارة بوزنان ، في ١٨٩٥ ، نحو ٣٠,٠٠٠ عامل موزعين بين ٢٤٠ مشروعاً من أكثر من ٥٠ عاملاً . وفي بوميرانيا الشرقية ، كان ٣٠,٠٠٠ في ٢١٢ مشروعاً يضم أكثر من ٥٠ عاملاً . ووجد قليل من المدن الكبرى : ففي بوزن (في بوزنان) كان ١٣٩,٠٠٠ نسمة في ١٩٠٧ ، وفي دانتزيغ (غدانسك) ١٥٨,٠٠٠ نسمة .

وكان السكان المدنيون بنسبة ٩٣٪ في بوزنانيا ، ٧٩٪ في بوميرانيا الشرقية . ووجدوا في تكتلات عمرانية تكاد تشبه المدن لاتضم أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة . وفي هذه التكتلات كانت اهتمامات السكان قبل كل شيء زراعية . وهم مدنيون على الصعيد الإداري ، ولكنهم في الواقع ، فلاحون وريفيون ، باهتمامهم وعقليتهم . .

وهناك حادث هام ، من وجهة النظر القومية ، وهو حادث الهجرة ، المقيدة ، بالرغم من التنمية العامة وارتفاع مستوى الحياة ، البطيء جداً بالنسبة للبعض ، والتافه بالنسبة للآخرين ، المقيدة بظروف الحياة القاسية التي تعاني منها الجماهير الفلاحية وعدم كفاية التنمية الصناعية . وكانت تتجه إما إلى ما وراء المحيط الأطلسي ، وإما إلى المناطق المصنعة في ألمانيا . وكانت عظيمة في السنوات ٧٠ و ٨٠ . وبين ١٨٨٦ و ١٨٩٠ . غادر عشرة آلاف مهاجر وسطياً كل سنة بوميرانيا الشرقية . ونحو ١٨٩٠ ، وجد في المنطقة الرينانية ٢٢,٠٠٠ بولوني أصلهم من بوزنانيا . ومثلهم من بوميرانيا . وفي السنوات ٩٠ مدد نشاط عملاء السوق (جمع العمال) لبلاد أمريكا حركة هجرة قلت كثيراً مع ذلك . أما الهجرة المؤقتة للفلاحين ، الذين يذهبون للعمل في المعامل الألمانية في ألمانيا الغربية ، فبالعكس قد تعززت .

ومع ذلك ، فالأرقام ضعيفة نسبياً ، إذا أخذت بعين الاعتبار أهمية السكان والولادة البولونية . ولا يمكن القول إن الهجرة أضعفت كثيراً المقاومة القومية بسبب تدابير الجرمنة التي اتخذتها الحكومة البروسية .

المعطيات الإحصائية

كان توزيع الأديان التي تغطي القوميات في ١٨٧١ ما يلي :

- البروتستانتيون أكثر بقليل من ٥٠٨,٠٠٠ نسمة .
- الكاثوليكيون أكثر بقليل من مليون واحد .
- إسرائيليون نحو ٦١,٠٠٠ نسمة .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر حتى ما بعد بداية القرن العشرين يمكن ملاحظة نقص في عدد البروتستانتيين والإسرائيليين ، وبالعكس زيادة في عدد

البولونيين . وتطابق هجرة العناصر البروتستانتية والإسرائيلية المنجذبة بالتنمية الصناعية في ألمانيا الغربية ، وبخاصة في منطقة الرور ، زيادة في العناصر البولونية في المدن ، بفضل الولادة القوية . وفي النصف الثاني من القرن كان التطور أيضاً أكثر وضوحاً . ففي دائرة بوزنان :

في ١٨٧١ ، كان الألمان : ٦٣,٨٤٨ ، والبولونيون ٢٩١,٩٥٨ .
وفي ١٨٩٥ ، كان الألمان : ٥٧,٦٦٢ ، والبولونيون ٣٣٤,٤٢٩ .
وفي بوميرانيا كانت نسبة البولونيين أقل ، أي ٣ / ١ السكان في ١٨٩٠ .

وكانت هذه الأراضي البولونية ، بالنسبة لبروسيا ، منطقة حدود شرقية ، لأهميتها الستراتيجية ، وفي السنوات ٦٠ أنشئت خطوط حديدية ، وبخاصة خط برلين ـ بوزنان ـ بيدغوزتش ، وخط ليزنو ـ استروف ، لغاية عسكرية ، وأيضاً لأهمية اقتصادية ، لأنها سهلت انتقال البضائع والناس ، وكذلك عززت الحاميات البروسية .

ومع الجيوش الألمانية جاءت العقلية الألمانية ، والنظام الألماني ، والأعراف الألمانية . واستقرت جمعيات الدعاية البروتستانتية . وسهلت إقامة المعمرين الألمان . وهكذا بين ١٨٦١ و ١٨٨٥ فقد البولونيون ٣٠٠,٠٠٠ هكتار لصالح الاستعمار الألماني .

ولكن السياسة الألمانية حيال البولونيين كانت أيضاً متأثرة بعامل آخر ، في عهد بسمارك ، في السنوات ٧٠ ـ ٨٨ ، وهو الخوف من التضامن بين الدول الكاثوليكية ، النمسا ، إيطاليا والشعب البولوني . وكان الكفاح الذي قام به بسمارك ضد الكاثوليك « الكفاح لأجل الحضارة » غير منفصل عن وجهة نظره في بولونيا .

إن وجود شعب سلافي على الأراضي التي كان الألمان يعتبرونها دوماً منطقة فتح واستعمار واستغلال ، أثار القومية البروسية . وفضلاً عن ذلك ، كان هذا الشعب كاثوليكياً ، وهذا ما جعله مشبوهاً في نظر بسمارك والبروسيين ، لأن الكاثوليكية كانت عقبة جدية أمام نزع القومية ، وكانت تقوى وتشجع من الخارج . وقد خامر الخوف من بعث الدولة البولونية فكر بسمارك ، من قبل في السنوات ٦٠ . وبدأ يشهر باستمرار بـ « الخطر » البولوني ، وقرر منذ ذلك الحين الجرمنة التامة للأراضي البولونية . وصرح من بعد ، في ٢٨ كانون الثاني ١٨٨٦ ، في لاندتاغ بروسيا :

« لا نوافق أبداً على إعادة بناء بولونيا . والنزاع في سبيل الوجود مستمر بين بروسيا وبولونيا » ، وأضاف : « الأولى أن تتحد السماء والأرض لا الألمان و « البولونيون » .

وفي خطاب مشهور آخر ، قال في تبرير إجراءات الاستعمار : « اضربوا البولونيين حتى يفقدوا الشجاعة في الحياة . وإني لأعطف على وضعهم . ولكن إذا أردنا ان نعيش ، فعلينا إبادتهم »[١] . « وليس الذئب مسؤولاً ما دام الله خلقه كما هو » .

ولهذا ، وبالحال ، بعد إعلان الإمبراطورية الألمانية ، وبعد أن تخلص بسمارك من الأعمال الخارجية ، قام ، انطلاقاً من ١٨٧٢ ، بجرمنة منظمة للحدود البولونية في الشرق . وأصبحت اللغة الألمانية تدريجياً لغة التعليم في ما يقارب جميع المؤسسات الثانوية ، وسمح ببعض الاستثناءات ، ومن ثم في التعليم الديني . وانتزع تفتيش المدارس من يد الاكليروس ، وأعطي للدولة . وفي ١٨٧٤ ، أصبحت اللغة الألمانية لغة وحيدة في جميع مؤسسات التعليم ، إلا حيث لا تفهم

---

(١) Ausrotten .

أي لغة إلا البولونية ، وجرت نفس الحال ، في ١٨٧٦ ، في الإدارة كلها ، وفي ١٨٧٧ في المحاكم .

عندئذ نظمت مقاومة سلبية لعبت فيها الكنيسة دوراً أساسياً ، فردت عليها الحكومة البروسية بمخالفات وأحكام بالسجن . وهكذا ، فإن رئيس أساقفة بوزنان ليدوشوفسكي ، المطران منذ ١٨٦٥ ، والمعتدل جداً ، الذي كان لعبة السياسة الألمانية ، في السنوات الأولى من وظيفته ، ولكنه كان يشجع في الخفاء مقاومة إجراءات الجرمنة ، أوقف في ١٨٧٤ ، وسجن عامين ، ثم عزل ، وظل دون وظيفة ١٢ عاماً ، ثم عين مطرانٌ من أصل ألماني . ثم استعيض عنه بعد بضع سنوات برئيس أساقفة بولوني .

وسجلت السنوات ٨٠ مرحلة ثانية في النزاع ضد بولونيا . ويجب أن يوضع هذا النزاع ثانية في إطار الحوادث الدولية : التوتر الفرنسي ـ الألماني ، والتقارب الفرنسي ـ الروسي ، والتهديد بحرب أوربية جديدة كان ينتظرها عدد من القوميين البولونيين . وكان بسمارك ، من جانبه ، مقتنعاً جيداً ـ إذا لم تنته هذه الحرب بنصر ألماني ـ بأنها ستؤدي إلى بعث دولة بولونيا . وفي ١٤ آذار ١٨٨٤ ، وفي خطاب في الرايخشتاغ ، اتهم البولونيين بأنهم يريدون تجزئة بروسيا بواسطة حرب أوربية .

وفي ١٨٨٥ ، أمر وزير الداخلية البروسي ، بوتكامّر ، بالنفي خارج بروسيا البولونيين الذين لم يكونوا رعايا بروسية . ومس الحكم أربعين ألف شخص سيقوا بشراسة إلى الحدود البروسية ، مهما كانت حالتهم أو عمرهم ، أطفالاً أو شيوخاً ، وانتزعوا من أراضيهم ونفوا دونما حذر أو شرط . وفي نيسان ١٨٨٦ ، شكلت « لجنة الاستعمار » بغية تعزيز الجرمانية (الجرمانيسم) في أراضي بوزنانيا وبوميرانيا الشرقية . وفي البدء ، اشترت هذه اللجنة أراضي تابعة لملاكين

بولونيين ، ولكنها في السنوات ٩٠ لم تجد بائعين . وفي الحقيقة ، كان هؤلاء اليونكرز ، أي الملاكين البروسيين في الأقلية الألمانية ، هم الذين جهزوا ، بين ١٨٩٨ و ١٩٠١ ، ٥ / ٤ المشتريات . وعلى هذه الأراضي ، المقسمة إلى حصص ، أقامت اللجنة معمرين ألمان . وكان أكثرهم يستخدم اليد العاملة البولونية . وقد أقيمت هذه المستعمرات على العموم لأسباب ستراتيجية ، على حدود مملكة بولونيا ، أي على حدود الإمبراطورية الروسية .

ولتسهيل هذا الاستعمار صوت على ٣ قوانين أساسية ، في ١٨٨٦ ، وفي ١٩٠٤ ، وفي ١٩٠٨ . فقد نظم قانون ٢٦ نيسان ١٨٨٦ الاستعمار بالمعمرين الألمان . ودافع البولونيون عن أنفسهم ، جماعة ، أو وحداناً ، بشراء هذه الأراضي من الملاكين الألمان الذين استوطنوا في ١٨٨٦ .

وفي السنوات ٩٠ ، بعد سقوط بسمارك ، والمستشار الجديد كابريفي ، كانت الحكومة الألمانية في نضال مع الصعوبات الخارجية الجديدة ، وبخاصة من جهة روسيا ، فلينت سياستها المناوئة لبولونيا لتستدر عطف الطبقات المالكة . فمن ذلك أن رقابة الشرطة تراخت قليلاً . وسمح بالتعليم البولوني في المدارس بدروس خاصة ، خارج البرنامج . ولكن هذه الفترة كانت قصيرة جداً لأن تدابير نزع الجنسية منذ ١٨٩٤ ، استؤنفت ، وكان الاتجاه الجديد مطبوعاً بإنشاء عصبة مساعدة الجرمانية في أقاليم الشرق ، التي أسسها ثلاثة ألمان : **هانسيمان** ، **وكيلليمان** ، **وتيدمان** ، ويدل عليها بالحروف الثلاثة الأولى من أسمائهم : هـ . ك . ت تحت اسم هاكاتا . وسميت السياسة النافذة جداً لهذه الجمعية باسم « الآكاتية » ، وكانت تشجعها الحكومة بالطبع في برنامجها المناوئ لبولونيا بعنف . وفي الحقيقة ، وحسب انطباع مراقبي العصر ، لم تكن هذه السياسة ، وبصورة عامة السياسة الألمانية حيال البولونيين ، لهذه الدرجة من الفظاظة ،

وإنما كانت تجربة أصولية ، وحتى علمية في نزع الجنسية . ومن المؤكد أن هذه السياسة يمكن أن تنجح مع الزمن . ولكن الحرب العالمية الأولى أدت إلى إخفاقها . وأخذت المقاومة البولونية أشكالاً كثيرة يمكن أن نذكر منها أمثلة عديدة جداً. ومع ذلك ، فهل كانت مقاومة الفلاحين عامة ؟ ما من شك في أن موقف الأرستقراطية والبورجوازية كان وطنياً ، ولكنه كان مقسماً بين عواطفها ومنافعها ، ولذا فسر بشكل مغاير جداً . وكانت أصوات النواب البولونيين في الرايخشتاغ ، في الغالب ، تدل على الولاء حيال الدولة الألمانية . ومع ذلك فإن الطبقات المتعلمة من السكان ، على الصعيد الفكري ، حافظت على حضارتها البولونية بل وصلبت مواقف بعض القطاعات . ففي ١٨٧٠ أنشئ في بوزنان ، مسرح بولوني ، بفضل هبات البورجوازية البولونية التي دلت بنجاحها على الأهمية التي تعلقها عليها الطبقات الواسعة من السكان . وفي آخر القرن التاسع عشر ، أنشئت في بوزنان « جمعية أصدقاء العلوم » بخمسة فروع : الأدب ، التاريخ ، الحقوق والاقتصاد ، الطب ، تقنية العلوم الطبيعية ، ولعبت دوراً ثقافياً من الصعيد الأول . وكان عندها مكتبة غنية ، ومجلة . وأنشأت جمعية أخرى في بوزنان مكتبات في المدن والقرى . وبالرغم من أن الحركة القومية لم يكن لها ، في هذه الأراضي ، طابع نشيط كما في الأراضي الخاضعة لروسيا ، فمن الواضح أنه لا يمكن ردها إلى مقاومة سلبية وحيدة من جانب الفلاحين .

وفي بداية القرن العشرين ، أيدت الحالة المتفاقمة في العلاقات الدولية ، بعد ١٩٠٠ ، وقرب الحرب العالمية الأولى ، الحكومة الألمانية في سياستها في جرمنة البلاد البولونية في الشرق . ولم توجد فقط إجراءات تتعلق بالملكية الريفية . فقد طبق في ذلك الحين الطرد المنظم للبولونيين من جميع الوظائف الإدارية والقضائية ، وأقيمت في هذه الأراضي بوروقراطية بروسية صرفة ، فأثار بذلك الاحتجاجات المستمرة من النواب البولونيين في الرايخشتاغ . وكانت الصحف مراقبة

بشدة . وضاعفت الشرطة رقابتها ، وفي بوزنان ، أنشئ لدى الشرطة العادية ، مكتب خاص : « المكتب المركزي للشؤون البولونية » ، ولم يكن شيئاً آخر غير شرطة سرية ، وكان عملاؤها يبذلون نشاطهم إلى ما وراء الأراضي البولونية الخاضعة لبروسيا ، حتى غاليسيا ، وبولونيا الروسية . وأصبحت اللغة الألمانية آنذاك إجبارية في السكك الحديدية ، وفي أعمال (صكوك) الأحوال المدنية . وحاولت الإدارة جرمنة أسماء الأمكنة ، حتى في الأرياف ، فاصطدمت بمقاومة الفلاحين السلبية . ومنذ الآن ، انطلاقاً من ١٩٠٥ ، يجب أن تكون العناوين المكتوبة على الرسائل محررة بالألمانية ، وإلا فإن الرسائل لا تصل إلى أصحابها .

ولم تطبق هذه الإجراءات دون صعوبة . فبين المظاهرات العديدة التي أثارتها ، يجب أن نذكر إضرابات المدارس ، في أيار ١٩٠١ ، وأشهرها في البلدة الصغيرة فزيزسنا . فقد رفض التلاميذ أن يجيبوا بالألمانية عن الأسئلة المطروحة . وأمر المفتشون الألمان بالعقوبات الجسدية . واحتشد الجمهور . وأوقفت الشرطة عدداً من آباء التلاميذ . وبالرغم من تدخل الشرطة استمر الإضراب لا سيما وأنه قلد في مدن أخرى . وتسبب في حركة عطف كبرى في خارج بروسيا ، لا في غاليسيا وفي بولونيا الروسية فحسب ، وإنما في الخارج أيضاً . واضطرت المظاهرات ، في غاليسيا ، الشرطة على إطلاق العيارات النارية . وفي فارسوفيا قامت مظاهرات الجمهور أمام القنصلية الألمانية .

وإلى جانب إجراءات القضاء على الملاكات الإدارية البولونية ، كان قانون الاستعمار المؤرخ في ١٠ آب ١٩٠٤ . فقد منع البناء على قطع الأرض التي اشتراها البولونيون من الألمان لمنع تثبيت الملكية البولونية . وطبقت المحاكم القانون بشكل دقيق جداً ، بإعطائه مفعولاً رجعياً . وطرد البولونيون من العمائر التي أنشؤوها على القطع التي اشتروها قبل صدور القانون .

وقد أثارت هذه الإجراءات مقاومة ملفتة للنظر جداً . فقد حاول البولونيون أن يشتروا أراضي كانت عليها دور من قبل ، ثم ضموا قطعاً بعضها إلى بعض وحاولوا أن يشتروا أراضي غير بعيدة عن التي كانت منازلهم عليها . ومن جهة أخرى ، وجدت مقاومات عظيمة أقل عدداً ولكنها رمزية جداً . وعلى سبيل المثال ، نذكر أن الفلاحين المطرودين من العمائر التي بنوها أقاموا في عجلات كبيرة . ولم يمكن تطبيق القانون ، كما في حالة الفلاح درزيمال وأولاده الخمسة التي انتقلت إلى الأعقاب . ووجدت أيضاً شراءات سرية جرت في الخفاء بالواسطة . وعمل البولونيون باستمرار على إخفاق منع البناء . ولاحظ الألمان « أن الوعي القومي عند البولونيين أصبح قوياً » وفكروا أن الإجراءات المشددة كانت ضرورية ، لا سيما وأن انعكاسات الثورة الروسية في ١٩٠٥ ، بشكل إضرابات العمال ، إضرابات المدارس ، وحركات الفلاحين ، أخذت منعطفاً مناوئاً لبروسيا . ففي الأراضي الخاضعة لبروسيا حدثت حركات تضامن ومظاهرات شوارع في بوزنان ، وإضرابات في كل مكان تقريباً . وقلقت الحكومة البروسية من الثورة التي تجري في الدولة المجاورة . فحشدت جنودها في الحدود الشرقية ، وشددت النظام البوليسي والعسكري في مناطق بوزنانيا وبوميرانيا الشرقية . وعندما بلغت الثورة في روسيا الذروة في آخر ١٩٠٥ ، كانت الأراضي البولونية في الغرب خاضعة لنظام عسكري ، وسهلت فيها تدابير الجرمنة . وفي ربيع ١٩٠٦ منع التعليم الديني باللغة البولونية في جميع الصفوف الصغيرة في المدارس الابتدائية . وفي حزيران ١٩٠٦ ، بدأت حركة إضرابات مدرسية جديدة شملت في آخر ١٩٠٦ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ تلميذ يدعمهم أقرباؤهم ، وسببت إضرابات في المدن والقرى ، وبخاصة في بوزنان وفي منطقة بيدغوزتش ، حيث أعلنت حالة الطوارئ في تشرين الثاني ١٩٠٦ . وفي الرايخشتاغ ، ذكر النواب البولونيون باستياء تدابير القمع التي اتخذت ضد الأطفال وضد آبائهم ، ولكن المستشار

بولوف أفهمهم بأن هـذه القضيـة « قضيـة بروسيـة » وأن الرايخشتـاغ لا يستطيع التدخل .

واستمر الإضراب حتى حزيران ١٩٠٧ ، ودام (١٠) أشهر تقريباً دون نتيجـة فعلية ولا شك ، ولكنه ظل رمزاً لمقاومة الشعب لنزع قوميته .

وفي الدور السابق مباشرة للحرب ، اشتدت أيضـاً سيـاسـة الجرمنـة . ورأى البروسيون أن « الخطر» البولـوني بـدأ يظهر ويتضـح بسبب الحـالـة الجـديـدة في روسيا ، حيث استطاعت المطـاليب القوميـة البولونيـة منـذ ١٩٠٦ ، أن تعبر عن نفسهـا على المنبر العـام ، في الـدومـا ، واستطـاعت بـالتـالي ، أن تستجيب لاحتجـاجـات ومطـالب النواب البـولـونيين في الرايخشتـاغ . وكان من مصلحـة بروسيا أن تسوي القضية البولونية نهائياً في داخل حـدودهـا لتتجنب إعـادة بنـاء بولونيا التي يخشى بسمارك من أن تؤدي إلى تجزئة بروسيا . وقـد قـال أحـد زعمـاء جمعيـة « الهـاتـاكا » ، تيـدمـان : « إن الحـوادث في روسيـا تفعم بـالأمـل جميـع البـولـونيين ، بيـد أن الخـوف من الحراب البروسيـة وحـده سيبرد رؤوسهم الساخنة » .

وبمبادرة جمعيـة « الهـاتـاكا » صوت على القـانون المؤرخ في ١٦ كانون الثـاني ١٩٠٨ (قانون نزع الملكية) الذي لم يطبق في الحقيقـة قبل ١٩١٣ ، وصوت عليـه لاندتاغ بروسيا بمعـارضـة قويـة ، ١٩٠ صوتـاً ضـد ١١٩ ، وسـاعـد الحكومـة على كسب جبري للأراضي الواقعـة في منطقـة بوزنـانيـا وبـوميرانيـا الشرقيـة ، حيث يصبح من الضروري توطيد المعمرين الألمان ، لتمتين وزيادة الملكية الألمانية » .

وقد شرح الأمير برنارد دوبولوف هذا القـانون بقولـه : « يجب على الشعوب الضعيفة أن تذعن بأن شعبـاً مجـاوراً يربح عنـدهـا السلطـة والنفوذ في النزاع بين القـوميـات ، والشعـوب لا يمكن أن تكـون إلا المطرقـة أو السنـدان ، الغـالب أو المغلوب » .

وقد أثار هذا القانون الكثير من الاحتجاجات في بولونيا البروسية . وأكثر من ذلك أيضاً في بولونيا الروسية وفي غاليسيا ، وفي مجلس الدوما والرايخشتاغ النمساوي ، حيث وجد النواب البولونيون الدعم من النواب الأوكرانيين والروثينيين ، والتشيكيين ، وكانت حركة الرأي من القوة بحيث أن القانون لم يطبق فعلاً .

وفي الدور نفسه صوت على قانون نيسان ١٩٠٨ المتعلق بالاجتماعات ، القانون الاتحادي الذي تمنع المادة ١٢ فيه كل اجتماع عام بلغة أخرى غير الألمانية ، ويسمح فقط لدور ٢٠ عاماً باستعمال اللغة المحلية وحيث يتجاوز السكان الذين يتكلمون هذه اللغة نسبة ٦٠ ٪ من رقم السكان الكلي . وفي الأراضي البولونية التابعة لبروسيا والتي كان الشعب البولوني في أكثريته الكبرى ، كبوزنانيا ، نظمت الإحصائيات البروسية بشكل لا تتجاوز فيها النسبة ٦٠ ٪ . وقد كانت رسمياً ٥٨ ٪ في منطقة بيدغوزيش . ولم يضرب القانون البولونيين في مظاهراتهم القومية فحسب ، وإنما أيضاً في التعبير عن مطالبهم الاجتماعية ، وأجبر العمال على الاجتماع سراً .

ولكن سياسة نزع القومية كسياسة الاستعمار أخفقت قطعاً . فقد اشترت لجنة الاستعمار ، منذ تأسيسها حتى ١٩١٤ ، أراضي من الألمانيين أكثر من البولونيين ، بنسبة ٧٢ ٪ مقابل ٢٨ ٪ من الأراضي البولونية . ومن جهة أخرى ، وفي نفس الدور ، كسب البولونيون أراضي أكثر مما باعوا . ولم يكن كسبهم عظيماً ، فهو لم يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ هكتار ، ولكنه عوض ، ولأبعد ، الخسائر التي تكبدوها في الدور الأول ، من ١٨٨٦ إلى ٩٦ .

كان الوضع عشية الحرب كما يلي : لقد كان يرى أن الخطر على الأمة البولونية من أن تخسر وجودها يأتي من روسيا أقل من ألمانيا ، لا لأن سياسة

الاستعمار البروسية قد نجحت ، ولكن من المؤكد أنها وحدها قادرة مع المدى الطويل على نزع قومية الأراضي البولونية . ولهذا فإن حزب دموسكي القومي الديموقراطي في بولونيا الروسية طالب القيصر بالاستقلال الذاتي لمملكة بولونية ، وبالتالي أكد ولاءه للنظام ، وستكون هذه المملكة عنصراً أمامياً للدفاع ضد الإمبراطورية الألمانية . وكانت وجهة النظر المشتركة بين القوميين - الديموقراطيين في بولونيا الروسية وبولوني بروسيا أن العدو هو الألماني .

ومع ذلك ، فإنه بيلسو دسكي وعدداً من الثوريين الوطنيين عاودوا الفكرة الرومانتية بثورة مسلحة ، وأظهروا كرهاً عميقاً ضد الروس ، وفكروا ، بالعكس ، بانهيار النظام القيصري بفضل حرب لصالح إمبراطوريات الوسط ، وسط أوربة ، وغادر بيلسو دسكي بولونيا الروسية والتجأ في غاليسيا وساعدته الحكومة النمساوية فيها على الدعاية العلنية انطلاقاً من ١٩١٠ .

الفصل الثالث

غاليسيا النمساوية

غاليسيا النمساوية :

في جنوب غاليسيا النمساوية جماعات من الروثينيين أو الاوكرانيين ، في روسيا الكرباتية التي كانت تؤلف جزءاً من تشيكوسلوفاكيا ، بين الحربين . وأكثر من ذلك إلى الجنوب ـ الشرقي . في البوكوفين التي يرتبط تاريخها بمولدافيا (البغدان) وبرومانيا ، تتجمع حالياً هذه الجماعات ، كما يتجمع اوكرانيو غاليسيا في اوكرانيا السوفياتية .

كانت هذه الأراضي البولونية ـ النمساوية بعد التقسيم الثالث تمتد في شمال نهر الفيستول حتى رافده . **بيليكا** . وبعد ١٨١٥ ، بدلت حدود الأراضي البولونية المنفصلة بين السيطرة النمساوية والروسية والبروسية ، وتشكلت غاليسيا النمساوية .

كانت غاليسيا هذه خاضعة لجرمنة عنيفة ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أدت إلى اضطرابات وإلى ثورات ١٨٤٦ . وانطلاقاً من ١٨٦٧ ، عرفت الأقليات أو القوميات المختلفة التي تشكل الإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية ، نظاماً أكثر حرية . وكان لغاليسيا التابعة لليتانيا الغربية (الامبراطورية النمساوية) دياط مع حاكم بولوني و« وزير لغاليسيا » ونظام شبيه بنظام كرواتيا . واستعيض عن اللغة الألمانية باللغة البولونية في الإدارة الداخلية وفي المحاكم الإقليمية . وكان الموظفون يؤخذون من بلادهم

ويعملون فيها . وكانت جامعة كراكوفيا جامعة بولونية ، ولكن جامعة **لؤبول** (لفوف) التي أنشئت في آخر القرن الثامن عشر ويعلم فيها باللغتين البولونية والألمانية ، كانت قد تبلونت ، أي أصبحت بولونية تماماً تقريباً .

وفي ١٨٧٣ ، أنشئ في كراكوفيا مجمع علمي بولوني للعلوم والآداب .

وهكذا ، فإن غاليسيا بكاملها الخاضعة نسبياً لنظام ليبرالي قد تبلونت كاملاً من وجهة النظر الإدارية . ووضعت قضيتان في غاليسيا : قضية العلاقات مع ڤينّا ، وسياسة ڤينّا حيال غاليسيا . ثم تأتي قضية العلاقات بين قسمي السكان في غاليسيا : البولونيون ، والروثينيون (اوكرانيون طقسهم كاثوليكي يوناني ، ويعارضون البولونيون على الصعيد الديني والسياسي وأيضاً على الصعيد الاجتماعي لأنهم ، على العموم ، شعوب من الفلاحين يعملون غالباً على الملكيات البولونية) . والخط الذي يفصل هاتين القوميتين كان على وجه التقريب خط سان ، رافد الفيستول الأعلى (المنطقة الواقعة في شرق نهر سان ويسكنها الأوكرانيون في الغالب ؛ والمنطقة الغربية التي يسكنها البولونيون حصراً تقريباً) .

إذن يوجد في داخل غاليسيا قضية قومية مزدوجة : قضية بولونية وقضية اوكرانية تخلق صعوبات حيال النمسا ـ هونغاريا وحيال روسيا التي كان على أرضها أكثرية الأوكرانيين .

بعض الأرقام

في ١٩٠٦ ، كان سكان غاليسيا النمساوية ٣,٧٥٠,٠٠٠ بولوني و٣,٣٥٠,٠٠٠ روثيني ، و ٨٧٠,٠٠٠ يهودي ، وتحسب كل فئة منهم قومية على حدة .

وحافظت أيضاً غاليسيا الشرقية (الاوكرانية) في آخر القرن التاسع عشر

على صفات زراعية حصراً تقريباً . وفي باقي البلاد ، من جهة الشرق ، وجدت مع ذلك بعض التنمية الصناعية ، والنمو العمراني ، ولكن المدن ليست هامة جداً . والمنظر ريفي تماماً . فمدينة مثل كراكوفيا ليس فيها إلا ١٤٦,٠٠٠ نسمة ، ومدينة برزيميسل ٥٢,٠٠٠ نسمة .

واذا وجد تقدم زراعي في هذا البلد الزراعي التقليدي ، فلم يكن ذلك إلا في الدومينات الكبرى . والفلاحون ، إن كانوا بولونيين أو روثينيين ، هم في الغالب في يد المرابين . ولم تنجح هذه الزراعة الفقيرة بإبقاء كل السكان في هذا البلد . لذا كانت غاليسيا منطقة هجرة نحو ألمانيا و أمريكا . فبين ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ ، كان يهاجر ٧٠٠٠ فلاح في العام ؛ و ١٧,٠٠٠ بين ١٨٩٠ و ١٩٠٠ . وهذه الأرقام ضعيفة ولكن لها دلالة . وعدا ذلك كان عدد كبير من الفلاحين يذهبون كل سنة للعمل في مناطق أخرى من الإمبراطورية وفي مملكة بولونيا الخاضعة للروس .

ووجدت بورجوازية بولونية في غاليسيا الغربية ، ولكنها لا تستطيع أن تدعم منافسة البورجوازية النمساوية ، ولعبت دوراً من المستوى الثاني . والصناعات في منطقة الشرق تعيش في ضائقة . وتسيطر الصناعات الحرفية فيها على النشاط الاقتصادي للمنطقة . إلا أن الصناعات الاستخراجية وحدها تنمو في الشرق كالفحم والبترول ، ولكن برؤوس أموال وبمقاولين نمساويين أو أجانب في الإمبراطورية . ويجتاز غاليسيا خط حديدي من الشرق إلى الغرب شيد بين ١٨٨٢ و ١٨٨٧ ، وهو خط استراتيجي ولكنه ينعش المنطقة .

والاستقلال الذاتي لغاليسيا صوري وفي أيدي ملاك بولونيين ، ويخضع لبوروقراطية محبة للنمسا . ومع ذلك فإن النظام فيها أكثر حرية مما في سائر الأراضي البولونية .

والحركة القومية في غاليسيا لها طابع معقد بسبب وجود قوميتين بولونية

وروثينية ، وبسبب أن الروابط في الأساس ، في الشعب نفسه ، تشكلت في مقاومة شعبية ذات طابع اجتماعي أكثر منه قومي . وانطلاقاً من السنوات ١٨٩٠ ، ظهرت في المدن جماعات من العمال ، والحرفيين انتشرت فيها الاشتراكية . وحدثت مظاهرات مزقتها الشرطة ، في نيسان ١٨٩٠ ، في لفوف . وفي ١٨٩٢ ، تشكل في هذه المدينة حزب اجتماعي ديموقراطي تابع للحزب الاجتماعي الديموقراطي النمساوي . ولكن بعد مدة وجد في هذا البلد ، كما في غيره من البلاد السلافية ، أن زعماء قطاعات هذا الحزب القومي على سلم الدولة النمساوية - الهونغارية يظهرون شيئاً فشيئاً طابعهم الخاص .

ووصلت حركة الاضطراب الاجتماعي الطبقة الفلاحية أيضاً . فقد تشكل فيها ، في ١٨٩٥ ، « حزب الشعب » ، وكان برنامجه من حيث الأساس اقتصادياً واجتماعياً ، ولكنه مع ذلك يمس الصعيد القومي في الحد الذي يطالب فيه بحقوق انتخابية أكبر ، انتخابات بالاقتراع السري ، وإنشاء المدارس .

وفي الواقع ، إن الانتخابات لم تساعد الشعب الريفي على أن يكون ممثلاً في المجلس ، وكان النواب ينتسبون جميعاً إلى طبقة الملاك البولونيين أو الموظفين . ولكن ، في انتخابات ١٨٩٧ ، وعلى أثر التدابير الليبرالية التي زادت عدد النواب في مدن : كراكوفيا وليؤبول ، استطاع الشعب العمالي والفلاحي أن يكون ممثلاً ببضعة نواب .

وشهدت السنوات ١٨٩٠ أيضاً . تنمية الصحافة العمالية . ولكن البوروقراطية النمساوية ظلت تمسك بيدها كل الشعب وتفيد من انقساماته نفسها ، ومن المعارضة بين الاوكرانيين والبولونيين ، وأيضاً من العداء العام لليهود العديدين جداً ويشكلون ما يقارب قليلاً $\frac{1}{10}$ السكان .

وغاليسيا ملجأ للوطنيين البولونيين والأوكرانيين . وفي لفوف (لفيف

بالاوكرانية) نفسها أخذت مظاهرات الروح القومي الاوكراني أول شكلٍ لها في منتصف القرن التاسع عشر . وأمكن القول بأن غاليسيا كانت « عش الإنفصالية الاوكرانية » (بورشاك) في الوقت الذي كانت فيه منطقة دعم للوطنية البولونية .

وفي حوادث ١٨٤٨ شكل البولونيون في غاليسيا لجنة قومية كانت قد طلبت من الإمبراطور أن يمنحها الاستقلال الذاتي (الاستقلال الذاتي البولوني) لكل غاليسيا . فاحتج اوكرانيو غاليسيا وشكلوا مجلساً قومياً « روردا » القى ببيان هام ، مع الأخذ بعين الاعتبار الصيغ المبالغ فيها في الديباجة ، بالمطالب المعبرة :

نحن روثيني غاليسيا الذين ننتسب إلى الشعب الروثيني العظيم « الذي يتكلم لغة واحدة ونفوسه ١٥ مليون نسمة .... »

هذا الشعب المستقل منذ القدم يساوي أكبر شعوب أوربة . وله أدبه . وعواهله الخاصون . وباختصار . عاش شعباً غنياً وقوياً . وأن الويلات ومختلف المصائب السياسية أرادت أن يتجزأ هذا الشعب العظيم ، وأن يضيع استقلاله وسيادته ويقع تحت السيطرة الأجنبية . انهضوا أيها الأخوة ! واستيقظوا من سباتكم الطويل فقد حانت الساعة . اتحدوا لتعيدوا خلق شعبنا وتؤمنوا الحريات التي ستخول إلينا .

سنكون أمة . ونريد :

١ً ـ الحفاظ على ديننا ، ويجب أن يكون لكهان الطقس الاغريقي نفس الحقوق التي هي لكهان الطقس اللاتيني .

٢ً ـ تنمية عاطفتنا القومية ، وتحسين لغتنا ، وإدخالها في المدارس الابتدائية ، وفي التعليم الثانوي والتعليم العالي ، وحتى في الإدارة .

٣ - محاولة تحسين مصيرنا بالطرق الدستورية .

« وسنحافظ بإخلاص على تعلقنا بإمبراطورنا وملكنا الدستوري فرديناند الأول ... »

وأبانت ظاهرات القومية الاوكرانية ، في غاليسيا ، بشكل أفضل المعارضة بين الاوكرانيين والبولونيين . واضيفت إليها القضية اليهودية لتعقيدها . وأهم من ذلك بالنسبة للحكومة انه كان يوجد ، بين يهود غاليسيا ، منفيون عديدون من مناطق روسيا ، ويساق من بينهم العديد من الثوريين المعادين للقيصر .

وانقسم الاوكرانيون من وجهة النظر القومية بين اتجاهين : أحدهما ملائم نسبياً لروسيا ؛ والآخر مناصر لإنشاء دولة اوكرانية عاصمتها كييف .

ولكنهم كلهم مناوئون للبولونيين ويدافعون عن فكرة غاليسيا الشرقية الاوكرانية التي شكلت ، في إطار الإمبراطورية النساوية - الهونغارية . كمرحلة أولى ، بانتظار إنشاء اوكرانيا الكبرى ، جماعة من نحو ٤ ملايين نسمة ، ربعهم بولونيون فقط .

وكانت بداية القرن العشرين بخاصة مضطربة في غاليسيا . والسنة ١٩٠٢ مطبوعة بعملية نهب قام بها طلاب من أصل اوكراني من جامعة ليؤبول . وبحركات فلاحية . وبعد ثورة ١٩٠٥ في روسيا ، وانتخابات ١٩٠٧ في النمسا ، تعززت المعارضة القومية : معارضة ضد النمسا ، وبخاصة معارضة ضد بولونيا من قبل العناصر الاوكرانية ؛ ومعارضة ضد روسيا بتضامن مع بولوني أراضي الفيستول من العنصر البولوني ، ولا سيا البولونيين اللاجئين من مملكة بولونيا في غاليسيا . وانطلاقاً من ١٩١٠ ، استطاع بيلسودسكي علناً أن يؤسس جمعيات إطلاق نار ، وإعداداً عسكرياً بغية الحرب ضد روسيا ، وأن يشكل لجنة أحزاب الاستقلال ، واشترك فيها حزب الشعب في غاليسيا .

وسيلاحظ أن القوميين الديموقراطيين الذين يتزعمهم دموسكي عبروا عن رأيهم في أن النصر النمساوي في حالة حرب سيكون في الواقع ، نصراً ألمانياً . وقصارى القول . إن أفضل حظ لبعث دولة بولونية . هو انتصار روسيا . وأثبت المستقبل صواب هذا الرأي : فعشية هزيمة ألمانيا والنمسا ، عندما وضع انهيار الجبهة الروسية تحت سلطتهما جميع الأراضي البولونية ، أعادت الامبراطوريتان الوسطيان خلق بولونيا مؤقتاً ، على الأراضي البولونية المنتزعة وحدها من روسيا .

وعلى كل حال ، يرى في غاليسيا بوتقة الآراء المختلفة التي يمكن أن تعبر عن نفسها ، كيف أن الوطنيين البولونيين انقسموا إلى اتجاهين محددين بسبب بولونيا الروسية . ولكن الأهم أكثر بكثير من التصريحات النظرية ، هو إعداد الجماعات المسلحة تحت إدارة بيلسودسكي التي لعبت دوراً في الحرب العالمية الأولى ، وأكثر من ذلك أيضاً بعد الحرب ، بتدخل معاد لروسيا ، في خلق قضية الحدود الشرقية التي لم تحل إلا في العام ١٩٣٩ .

وفي الواقع ، بعد انهيار الجبهة الروسية في ١٩١٧ ، وهزيمة إمبراطوريتي وسط أوربة في ١٩١٨ ، وإعادة إنشاء الدولة البولونية في ١٩١٩ ، رفضت حكومة بيلسودسكي الحدود الشرقية التي اقترحها الحلفاء والتي تمر بمدينة برست ـ ليتوفسك وخط كورزن . بيد أن حرباً ضد الاتحاد السوفياتي ساعد بولونيا على أن تدخل ، في حدود الدولة البولونية ، منطقة كانت جزءاً من الدولة البولونية سابقاً ، ولكنها كانت مأهولة في معظمها بالروس البيض والاوكرانيين .

وإذا كانت هذه هي الحدود الشرقية بين الحربين ، فإن الدولة البولونية استعادت وجودها مستقلاً ، ومن وجهة النظر البولونية ، حلت القضية القومية .

الفصل الرابع

القضية القومية في روسيا

في هذه الدولة المتعددة القوميات نجدنا أمام مظاهرات روح قومية لم تذهب ، إلى بداية القرن العشرين ، حتى الانفصال ، ولكنها تدل على الرغبة بوجودٍ ذاتي في إطار الإمبراطورية الروسية .

وليست روسيا الأوربية مأهولة بالروس فقط . ففي الشمال الغربي نرى الشعوب البالطية : الليتوانيين ، والليتونيين ، والإستونيين ، مع أقلياتها الألمانية في المدن . وهي شعوب غير روسية حتى ولا سلافية . وكذلك شعوب الفولغا والقرم التركية . أما الاوكرانيون والروس البيض ، وإن كانوا سلافيين ، فهم يتكلمون لغات مختلفة عن الروسية . والعاطفة القومية للروس البيض حادث متأخر يرجع إلى آخر القرن التاسع عشر . ولكن الحال غير ذلك عند الاوكرانيين الذين يربطون تاريخهم الماضي بوجود أول دولة « روسية » ، حول كييف في القرن العاشر ، ومن بعد بوجود نوع من دولة قوزاقية على المنعرج الأدنى لنهر الدنيبر .

الاوكرانيون

لم تكن حركة الاوكرانيين حركة جماهير ، وإنما كانت منذ بداية القرن التاسع عشر ، من عمل قبضة من المؤرخين والكتاب الذين كانوا في جو النهضة السلافية وولادة أو نهضة الأمم التي تميز القرن التاسع عشر ، يحلمون باتحاد فيدرالي

للشعوب السلافية الحرة المتحررة من الارستقراطيات النمساوية والبروسية والروسية .

وقد شكل هؤلاء المؤرخون مثل **كوستو ماروف** ، والكتاب مثل **سيفشنكو** ما أسمي « اوكرانيا الفتاة » . ولكن في الوقت الذي أصبحت كل ظاهرة للروح الاوكرانية مستحيلة في الإمبراطورية الروسية ، في عهد القيصر نيقولا الأول حتى ١٨٥٥ ، كانت ترى نهضة اوكرانية في غاليسيا ، وجدت نقطة ذروتها في ١٨٤٨ . وكان إمبراطور النمسا آنذاك في نزاع مع ثورة عامة في دوله ، وبخاصة مع الهونغاريين ، ووعد الاوكرانيين في غاليسيا وروسيا الكارباتية ، باستعمال اللغة الاوكرانية في الإدارة والمدارس . ولكن ما إن أخمدت الثورة ، إلا ونكث الإمبراطور وعوده ، وتبلونت غاليسيا النمساوية من جديد ، كما تمجيرت روسيا الكرباتية من جديد أيضاً .

وكانت السنوات ١٨٦٠ من الجانب الروسي ، مطبوعة بتغير عميق في مصير الاوكرانيين . وكانت فترة للإصلاحات الإدارية الكبرى ، وحذف القنانة ، وتغير الجو كله . واستطاعت العاطفة القومية الاوكرانية أن تعبر عن نفسها على الصعيد الأدبي وفي مطالب معتدلة تناولت استعمال اللغة الاوكرانية وتنمية الأدب الشعبي .

وقد عبر عن هذه التطلعات في مجلة « اوسنوڤا » أسست في ١٨٦١ ، وتسامحت معها الحكومة الروسية زمناً قليلاً .

ولا شك في أنه يوجد ، في الجيل الجديد من الوطنيين الاوكرانيين ، أقلية أكثر راديكالية ومناوئة للروس بشدة . ومع ذلك فإن الروح القومي الاوكراني في السنوات ١٨٧٠ ـ ١٨٨٠ كان في الغالب مناوئاً لبولونيا بسبب غاليسيا . وسلك المفكرون الاوكرانيون ، وبخاصة كوستوماروف ، سياسة شديدة مع المؤرخين

والكتاب البولونيين في موضوع الحدود المحتملة لبولونيا مبعوثة حية ، لأن البولونيين كانوا يحلمون بدولة بولونية كبرى كما وجدت قديماً وتستعيد بالتالي الأراضي الاوكرانية لحوض الدنيبر .

وهذا الموقف الواضح جداً لبولوني مثل لاديسلاس ميكيفيتش ، ابن الشاعر الذي صرح بقوله : « لا تتصور بولونيا مطلقاً دون اوكرانيا ، وإيطاليا دون نابولي ، أو فرنسا دون بلاد نهر اللوار » .

ولكن الحربة المعادية لبولونيا في الحركة القومية الاوكرانية لا يمكن أن تتفق ووجهة نظر هذه القومية مع الحكومة الروسية ، وإن ما تسميه هذه الأخيرة « الوطنية المحلية الاوكرانية » لا يمكن من وجهة النظر الروسية أن تتفوق على الوطنية الحقيقية ، التي كانت في التعلق بالقيصرية ، بدولة روسية موحدة . وحذفت مجلة « اوسنوڤا » في ١٨٦٣ ، وحاولت الصحافة الروسية بسرعة أن تبرهن على أنه لم يكن في الماضي على الإطلاق لغة اوكرانية ، وإنما فقط « لغة روسية أفسدها التأثير البولوني » ، وإن اللغة الاوكرانية المزعومة اخترعها بعض صغار الروس .

وعندئذ نقل الوطنيون الاوكرانيون إلى غاليسيا النمساوية جميع جهود دعايتهم ، وأصبحت هذه الجهود ممكنة بعد ١٨٦٧ . وفي اوكرانيا نفسها ، يرى أن السلطات الروسية المحلية ، التي كانت على اتصال بالوقائع ، كانت سياستها أكثر مرونة مما تفترضه التدابير التي أمرت بها الحكومة الروسية .

سمحت السلطات الروسية في اوكرانيا بإنشاء جمعيات علمية . وفي الحقيقة كانت أقساماً من الجمعيات العلمية الكبرى الروسية . وكان يتكلم ويكتب فيها بالروسية ، وقد أعطت بحوث هذه الأقسام العلمية في الفولكور ، وفي

الاثنوغرافيا الاوكرانية ، أساساً علمياً صلباً للقومية الاوكرانية . ولم يمنع هذا الحكومة الروسية من تحريم استعمال الاوكرانية .

وفي ١٨٧٦ كان الإجراء العام الذي اتخذ في هذا الموضوع :

« يتنازل الإمبراطور ويأمر :

١ً - يمنع في الإمبراطورية دون ترخيص خاص من إدارة الصحافة ، إدخال كتب وكراريس أياً كانت منشورة بلغة روسيا الصغرى .... » .

ويتناول الحكم كل الكراريس والجرائد التي تأتي من غاليسيا النمساوية .

٢ً - يمنع في الإمبراطورية طبع ونشر آثار أصلية في هذه اللغة إلا :

أ) الآثار التاريخية .

ب) آثار الأدب الصرف ، شريطة أن يكون خط النسخ الأصلية محافظاً عليه بصورة كاملة ؛ وفي الإنتاج الأدبي ألا يصيب الخط الروسي أي ضرر . ولن يخول الترخيص بطبع هذه الأنواع من المؤلفات إلا بقرار من مديري المطبوعات .

٣ً - تمنع الإعلانات باللغة الروسية الصغرى وكذلك طبع نصوص في هذه اللغة ترافق نوطات « موسيقية » .

ومن هنا تظهر ، في غاليسيا النمساوية ، الأهمية التي علقت على هذه الجمعيات التي يمكن أن تنشأ فيها لتنمية اللغة الاوكرانية ، مثل جمعية سيفسنكو التي أنشأها في لفوف في ١٨٧٣ بعض الوطنيين الاوكرانيين وغايتها « تشجيع تنمية الأدب الاوكراني » . ومن هنا أيضاً تظهر أهمية العمل الذي قام به انطلاقاً من جونيف الأستاذ الاوكراني دراغومانوف ، الذي عزل عن كرسيه في كييف في ١٨٧٦ وأصبح ممثلاً للأمة الاوكرانية عبر أوزبة حتى وفاته في ١٨٨٩ .

على أن دراغومانوف وإن كان مناوئاً للبولونيين أكثر منه مناوئاً للروس فقد كان ديموقراطياً وراغباً في إيقاظ العاطفة القومية في جمهور الفلاحين ، وكان بالتالي ، معادياً للمركزية الروسية ، ولكنه لم يكن معادياً تماماً لفكرة دولة اوكرانية متحدة في إطار الإمبراطورية الروسية .

وكان له في غاليسيا تلاميذ أحدهم **فرانكو** (١٨٥٦ - ١٩١٦) وقد لعب دوراً أساسياً في الحركة القومية الاوكرانية ، وأسس في ١٨٩٠ حزباً راديكالياً اوكرانياً ، وجريدة باسم « نارود » أي « الشعب » .

وفي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، حاولت الأوساط المثقفة في اوكرانيا الروسية والمدعومة من الخارج أن تضع حركتها القومية على الصعيد السياسي . وكانت الحكومة النمساوية في ذلك العصر تشجع الحركة الاوكرانية ، في الحد الذي كانت فيه حركة مناوئة للروس ، وسمحت في ١٨٩٤ ، لجامعة لفوف بإنشاء كرسي لتاريخ اوكرانيا وأعطي إلى المؤرخ الكبير خروزفسكي الذي جاء من كييف وله من العمر ٢٨ عاماً ، وقام بتأليف تاريخ لاوكرانيا ظل كلاسيكياً . وقد صدر المجلد الأول في ١٨٩٨ . وتغير الجو تدريجياً حتى في الإمبراطورية الروسية في ذلك العصر . وفي ١٨٩٨ ، قامت في **بولتافا** تظاهرة ذات طابع أدبي ، شارك فيها رجال الآداب الاوكرانيون من غاليسيا وغيرها . وتكلم فيها مندوبون بالاوكرانية مع حماسة الحضور ، وكذلك مندوب من اوكرانيا الروسية . ولما نهض ممثل الحكومة الروسية ليمنع استعمال اللغة الاوكرانية ، بادر مندوبو المجلس إلى المنبر ومزقوا الخطب التي أتوا بها ليقرؤوها ولم تجرأ الحكومة الروسية على اتخاذ العقوبات بشأنهم .

ومع ذلك فقد انتظم في غاليسيا حزب قومي ديموقراطي ووضع برنامجاً مزدوجاً بحدٍّ أعلى ، وهو تأكيد لدولة اوكرانية مستقلة تضم جميع الشعوب

الاوكرانية المنقسمة : وبحد أدنى ، وهو تشكيل إقليم مستقل ذاتياً ، في إطار إمبراطورية النمسا - هونغاريا ، يوحد غاليسيا الشرقية ، والبوكوفين . وكان الأستاذ خروزفسكي موحياً بهذه البرامج . وفي اوكرانيا الروسية أخذت الحركة التي لم تستطع الظهور علناً ، صفة العنف والثورة والسرية ، وكان الاستقلال هدف برنامجها الذي ظهر في لفيف (لفوف) .

ولم يكن هذا الحزب غير جماعات صغيرة قليلة الأهمية في عددها ، ولكنها نافذة بسرعة جداً بشخصية أعضائها . وأكثر من ذلك أن الحركة كان لها طابع ديموقراطي . وقد قامت بها بورجوازية صغيرة اوكرانية ، ولم تكن طبقة نبيلة متبلونة أو مروسة قليلاً أو كثيراً . ومن جهة أخرى ، ظلت الجماهير الفلاحية الاوكرانية سلبية على الصعيد القومي ، وأكثر من ذلك ، في آخر القرن التاسع عشر ، في وقت نمت فيه اوكرانيا فجأة ، وشهدت تكاثر المعامل ، وتعاظم المدن ، وحتى إنشاء مدن ، واختلاط مد الهجرة الروسية بالشعب الاوكراني .

وهذا الحادث لا يعاكس وجود شعب اوكراني . ولكنه ، من وجهة النظر الروسية ، يعقد القضية السياسية التي طرحها الوطنيون الاوكرانيون . ومن جهة أخرى ، بقي هؤلاء الوطنيون الاوكرانيون متعلقين زمناً طويلاً بفكرة الاتحادية الفيدرالية ، وكانوا منذ زمن طويل معادين للبولونيين أكثر بكثير من معاداتهم للروس .

إلا أن الحركة في القرن العشرين أخذت بوضوح طابعاً انفصالياً ، ولكنها لم تضم إلا أقلية .

أتراك أوربه

عندما تدرس في الكتب اليدوية ، المقاومات القومية ، في الإمبراطورية الروسية ، في آخر القرن التاسع عشر ، يلح قليلاً على العموم ، على الشعوب

التركية التي تقطن أوربة ، بينما في روسيا الأوربية توجد شعوب خارجة عديدة وافدة كالتتر ، في حوض الفولغا ، لعبت دوراً هاماً في الحركات القومية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين . ومما يجعل لهذه الشعوب التركية أهمية في روسيا الأوربية ، هو أنها قليلة العدد في أوربة أمام الكتلة السلافية . وهي بأصلها العرقي ولا سيا بدينها متضامنة كثيراً أو قليلاً مع الشعوب التركية العديدة في آسيا الوسطى . وهؤلاء واولئك يعيشون حالياً في إطار الاتحاد السوفياتي ويضعون قضية قومية في علاقتهم مع الروس . وهذه القضية حلت بالاتحادية الفيدرالية .

ولن نبحث هنا إلا في الشعوب التركية في أوربة ، وعلى وجه الدقة ، تتر الفولغا . ولدينا عنهم دراسة موثقة جداً قام بها **بينّيغسن وشانتال كلكوجي** وعنوانها :

« الحركات القومية عند إسلام أوربة » ١٩٦٠ ، وتحت العنوان عنوان آخر وهو « السلطان - غاليفية في تترستان » وهذه الدراسة مكرسة قبل كل شيء لثورة (١٩١٧ - ١٩٢٣) ولعمل التتري سلطان غاليف . وكان هدفه توحيد الشعوب الإسلامية في الإمبراطورية ضد الروس ، وغرس نوع من الشيوعية القومية عند هذه الشعوب .

هذا ويجب أن يوضح وجود الشعوب التركية في أوربة . ولنذكر أن الشعب الروسي ، في بداية القرن السادس عشر لم يتجاوز نحو الشرق منطقة موسكو ، وحتى ١٥٥٢ ، كانت الدولة الموسكوفية تصطدم بخانات تتري متحور على الفولغا ويعتمد على مدينة كازان الحصينة . وفي ١٥٥٢ استولى ايفان الرابع على المدينة ، وفتحت استراخان الواقعة على مصب الفولغا بعد سنتين . وفجأة ، وفي خلال بضع سنوات وقع مُلك (دومين) واسع جداً في أيدي الروس واحتلوه عسكرياً .

وكانت هذه الأراضي الشرقية كلها ، بين الفولغا والأورال هدفاً لاستعمار مستمر من الفلاحين ، انتهوا به بإحاطة الجماعات التركية التي توجد فيها ، من جميع الجهات ، وامتصوها جزئياً . وصحب الاستعمار الروسي ، كما هي العادة في الفتح الاستعماري ، مصادرة الأراضي وتوزيعها على الطبقة النبيلة والأديرة ، مثل دير كازان الذي أنشئ في ١٥٢٥ . وكانت المدن التي أنشئت بعد الفتح أبراجاً حصينة مخصصة لحفظ النظام في البلاد ، ولأمن المعمرين الروس . وفي هذه المنطقة الواقعة في الفولغا الأوسط ، كان الروس يؤلفون أكثرية من ٥٢ ٪ في آخر القرن الثامن عشر ، والتتر ٤٠ ٪ ، والباقي مؤلف من شعوب أخرى وافدة .

وعلى الأرض التي تؤلف حالياً الجمهورية التترية المستقلة ذاتياً والتي ارتفع سكانها في ١٨٥٨ إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ، تلفت نظرنا هذه الملاحظة وهي أن النسبة ٥٢ ٪ لم تتغير تقريباً ؛ وأن الاستعمار الروسي لم يستطع امتصاص ، وتمثل ولا تدمير القومية التترية التي عاشت معتمدة على الإسلام .

ولذا فإن سياسة التمثل استهدفت بخاصة ، ولكن دون نجاح عظيم ، صبء التتر المسلمين واعتناقهم المسيحية الارثوذوكسية . والإجراءات التي شجعت الصبء واتخذت في سياق القرن الثامن عشر ، كانت مع ذلك من طبيعة تجبر التتر على التخلي عن الإسلام . وكان اعتناق الإسلام محرماً تحت طائلة الموت . وكان معتنقو الارثوذوكسية الجدد معفين من الخدمة العسكرية ، ومن الضريبة خلال ٣ أعوام ، وحيث توجد جماعة من المعتنقين الجدد ، كان المسلمون يطردون وينفون إلى الشرق نحو الأورال . وكان ذلك في سبيل « حماية الدين المسيحي لهؤلاء المؤمنين الجدد » . وبين ١٧٣٨ و ١٧٥٥ أمر رئيس أساقفة كازان بتدمير معظم جوامع حكومة كازان دون استثناء . وكان يقوم بسياسة الصبء هذه منذ ١٧٣١ ، لجنة خاصة دامت ٣٣ عاماً وتركت عند التتر ذكرى قبيحة . ومع ذلك ،

لم يعمـل فيهـا شيء . والنجـاح الـذي أحرزتـه اللجنـة كان أكثر بكثير على وثني منطقة شمال الفولغـا (اودمورتْ ، الخ ...) منـه على التتر المسلمين . وكل مـا في الأمر أن سياسة الصبء أثارت فقـط هجرة هـامـة للتتر نحو الأورال حيث أقـاموا بين إخوتهم في العرق والدين ، وهم البشكير .

ووضع حكم كاثرينه الثانية حداً لسياسة أخفقت في الواقع . وكانت السنوات الأولى من حكمها مطبوعة ببعض الليبرالية والمشاريع الدستورية ، واجتماع اللجنة الكبرى في ١٧٦٧ ، والمكلفة بتحرير مجموعة قوانين جديدة ، وكان فيهـا إلى جـانب النبلاء ، أنـاس من سكان المـدن ، ومن الفلاحين غير الأقنـان والكـوزاك ، وكان فيها تمثيل عن الشعوب الأخرى الوافدة والمستقرة .

ولم تخلص اللجنة إلى شيء عملي ومباشر . ولكنها سمحت للمطـالب بـأن تعبر عن نفسها ، وأظهرت ضرورة سياسـة أكثر ليبراليـة إزاء الشعوب الوافـدة الأخرى في أراضي الشرق . ولا ننسى أن ثـورة كـوزاكي بـوغـاتشيف انفجرت بعـد بضـع سنوات في ١٧٧٤ ، في منطقة اوردانبورغ ، وسانـدهـا المسلمون البشكير وفي هـذه المنطقة المضطربة جداً والمحصورة بين الفولغا والأورال ، والتي تسارع استقلالها في آخر القرن الثامن عشر ، كانت الشعوب الوافدة عديدة جـداً ، وكانت عنصر عـدم أمن حاولت حكومة كاثرينا الثانية أن تضمه إليها . ففي ١٧٦٧ ، سمحت للتتر أن يسكنوا كازان من جـديـد بعـد أن طردوا منهـا ، وأن يبنوا فيهـا جـامعين . وفي ١٧٧٣ خولتهم كاثرينا الثانية الحرية الدينية ، وحق بناء الجوامع والمـدارس . وفي ١٧٨٣ ، عينت مفتياً يمارس سلطته على جميع مسلمي روسيا الأوربية .

وهذه السياسة المتسامحة والحاذقة ساعدت على النهضة الإسلامية وعلى تعزيز القوميـات التركيـة في أوربـة . وقـد أعطي لـهـذه السيـاسـة الليبراليـة سبب آخر اقتصادي . ففي آخر القرن الثامن عشر ، وبخاصـة في بـدايـة القرن التـاسع عشر

قام الروس بتجارة نشيطة مع إمارات تركستان التي لم يقبل فيها المسيحيون إلا بسفارة خاصة ومرخص لها . وكان الاقتصاد الروسي بحاجة إلى وسطاء في هذه البلاد ، ووجدهم بين طبقة التجار التتر الذين كانوا يفيدون في آسيا الوسطى من وحدة الدين وتشابه اللغات .

إذن يرى أن التتر قد أمسكوا بأيديهم تجارة آسيا كلها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبهذا مارسوا نفوذاً عظيماً جداً ، تجارياً وروحياً ، على مناطق الشرق عموماً المأهولة بالترك جزئياً مثل منطقة بشكيريا . وهكذا استطاعت البورجوازية التترية أن تأخذ بيدها توجيه الحركة القومية لمسلمي روسيا ، والواقع واضح جداً في ثورة تشرين الأول ١٩١٧ . وأكثر من ذلك ، كما في منطقة كازان ، أدت سياسة الاضطهاد الروسية إلى خراب مؤسسات التعليم في آخر القرن الثامن عشر ، وذهب أبناء التتر الأغنياء إلى بخارى في آسيا الوسطى لمتابعة دراستهم ، حيث كان التعليم التقليدي حنيفاً جداً ويوضح أيضاً الاختلافات الأساسية بين المسيحية والإسلام .

وعند تتر الفولغا أنفسهم ، يرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وتحت هذا النفوذ دخول ، أو من جديد ، إدخال أعراف جديدة ، مثل لبس النساء الحجاب ، وعزل الزوجات والمراعاة الصارمة للطقوس في المدارس الإسلامية التي تنشأ آنذاك ، ويعلم فيها عدد من الأساتذة القادمين من تركستان .

وهكذا ظهر بصورة أكثر هذا العنصر المقاوم الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تعريف القومية . وبينما كان غنى البورجوازية التترية يسهم عن سعة بتنمية روسيا الاقتصادية ، كان يعطي قاعدة اجتماعية وفكرية للقومية التترية ، ومن هنا يفهم ثبات بل وتقدم هذه القومية حتى الحرب العالمية الأولى .

ومع ذلك كان على هذه القومية أن تجتاز الرأس الخطر لسياسة التمثل التي دخلت ، في آخر القرن التاسع عشر ، في الإطار العام للسياسة الروسية إزاء الشعوب الأخرى في الإمبراطورية ، وينبغي القول إن روسيا بعد ١٨٦٠ ، فتحت آسيا الوسطى ، وضمت إلى الإمبراطورية منطقة حراماً ، وليست منذ الآن بحاجة إلى تجار تتر لاستغلال هذا الدومين الذي كسبته بنشاطها .

وفوق ذلك ، إن الروس الذين استقروا في تركستان نافسوا التتر وانتصروا عليهم . وقد أدى ربط تركستان بروسيا أوربة بخط حديد عابر الخزر ١٨٩٩ ، وخط عابر آرال (اوردانبورغ ـ طشقند) ، الذي انتهى في ١٩١٠ ، إلى أفول تجارة تتر كازان الذين وضعوا منذ الآن خارج هذه الطرق الحديدية بل وخارج الخط عابر سيبريا .

ولما لم يعد للخكومة الروسية ما يجعلها تجامل البورجوازية التترية ، طبقت على التتر سياستها العامة في التمثل التي حملت بصورة أساسية على الصعيد الديني والفكري . وانطلاقاً من ١٨٧٢ ، وتمت إدارة ايلّ منسكي الأستاذ في الأكاديمية الدينية في كازان ، أنشئت مدرسة نظامية (دار المعلمين) للتتر الصابئين تعلم باللغة التترية وتحاول أن تشكل « طبقة فكرية » أصلية من أبناء البلاد . وقال ايل منسكي : « لا شيء أخطر على روسيا من مسلم مثقف » . وبصورة موازية ، قامت إدارة البعثات في أبرشية كازان وعدة جمعيات دينية بحملة صبء ونجحت نجاحاً أكيداً حتى ١٩٠٥ ، بحيث يقدر عدد الصابئين ٢٠٠,٠٠٠ تتري ، منهم ١٣٠,٠٠٠ في حكومة كازان .

ومع ذلك يبدو أن قسماً منهم صبأ بصورة سطحية جداً ، وظلوا خاضعين لدعاية معاكسة نشيطة جداً يقوم بها المبشرون المسلمون الذين اتخذت الحكومة الروسية بحقهم تدابير صارمة .

بيد أنه من المؤكد جملة أن سياسة الترويس ، كالتنافس الاقتصادي ، قد أقاما التتر المثقفين ضد روسيا وغذيا الرغبة في الاستقلال القومي ، حتى إن بعض التتر يذكرون بالعهد الذي كانت فيه روسيا تحت السيطرة المونغولية ويعبرون بشكل مبالغ فيه في آخر القرن التاسع عشر : « كيف أصبحنا عبيد عبيد أسلافنا ؟ وكيف الخروج من هذه العبودية » ؟

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر أعطى الشعب التتري لنفسه لغة أدبية ، مؤسسة على اللهجة التترية في منطقة كازان ، وهذه اللغة أبدعها الكاتب والشاعر عبد القيوم ناصري (١٨٢٥ ـ ١٩٠٢) الذي سمي « لومونوزوف التتري » . ونما أدب قومي عرف توسعاً غنياً في القرن العشرين . واتجه التعليم الإسلامي إلى إصلاح نفسه ، بعد ١٨٨٠ ، في اتجاه تحديثي ، ومتكيف مع الصلات ببلاد الغرب . وكان هذا التحديث من عمل تتري من القرم وهو إسماعيل بك غاسبرالي (بالروسية : غاسبرنيسكي) (١٨٢١ ـ ١٩١٤) . وشيئاً فشيئاً استعادت كازان أهميتها الثقافية التي كانت لها في الماضي ، وأصبحت مركزاً هاماً للإسلام في روسيا .

ومن وجهة النظر القومية يجب أن نستخلص من هذا التطور صفتين :

١ً ـ بالرغم من التقدم والتعليم في البلاد التترية ، (هذا التقدم الذي كانت النسبة المئوية للأميين ، عند تتر الفولغا ، أقل من النسبة المئوية للأميين في روسيا : ٧٩,٦ ٪ بالمقابل ٨٢,٧ ٪) ، ظلت كتلة التتر لا مبالية ، على الصعيد القومي ، بالحركة التي أنعشتها بخاصة البورجوازية التاجرة وكانت منفصلة عنها على الصعيد الاجتماعي .

٢ً ـ إن الحركة القومية التترية التي قامت بها الأقلية المثقفة ، أخذت بسرعة اتجاه دعاية إسلامية تجاوزت أطر البلاد التترية وتوجهت إلى جميع المسلمين في

روسيا ، وشددت على تضامن الشعوب التركية ، تجاه الشعوب السلافية : وهذه « الجامعة التركية » لا ترمي إلى شيء أقل من تجزئة الإمبراطورية التي لا تقبل بها الحكومة الروسية وتشتبه بها الشعوب التركية الأخرى . ويجب هنا أن نتذكر قوة القومية الإقليمية غير الملائمة جداً إلى الاتحاد الذي تحلم به الشعوب التركية بواسطة التتر .

وهاتان الملاحظتان تفهمان أن الجامعة التركية قد اخفقت أثناء ثورة ١٩١٧ ، وأن الحكومة البولشفية حذفت مشاريع الاستقلال باعتمادها في البلاد التترية نفسها على جزء من السكان الذين لم يكونوا مهتمين مباشرة بالحركة . وقصارى القول ، إن حل النزاع بين القوميات كان هنا أيضاً بالاتحاد الفيدارلي (الفيدرالية) .

الشعوب الأجنبية التابعة لروسيا

إن الشعوب الأجنبية المختلفة الأصل ، التي خضعت للقياصرة الروس عن طريق الفتح ، كانت تحتل المناطق النائية في أطراف الإمبراطورية .

دوقية ليتوانيا الكبرى

فتحتها كاترينا الثانية ونظمت تحت اسم : « حكومات الشمال الغربي » . وكان سكانها ريفيين ينتسبون إلى الشعب الليتواني القديم الذي ظل يتكلم اللغة الليتوانية التي ردت إلى لهجة شعبية . وأصبحت اللغة البولونية لغة الطبقة النبيلة والكنيسة والأدب . وتبنت الطبقات الارستقراطية والاكليروس هذه اللغة البولونية واعتبرت نفسها أمة بولونية . وكانت ليتوانيا كاثوليكية . ولكن اليهود الذين يتكلمون اليديش ، وهي رطانة ألمانية مخلوطة بكلمات عبرية ، كانوا يشكلون غالبية سكان المدن .

الأقاليم البالطية : (استونيا ، ليفونيا ، كورلاند) .

كان في هذه الأقاليم شعبان توضع أحدهما فوق الآخر ويدينان بدين واحد وهو المذهب اللوثري .وكان السكان البدائيون فيها فنويين في الشمال ـ الشرقي ، وليتوانيين في الجنوب الغربي ، وظلو في حالة فلاحين ويشكلون طبقة دنيا من المزارعين المستأجرين للأراضي والعمال اليوميين والخدم ، ويشتغلون على أراضي كبار الملاكين . وكانوا يحافظون على اعرافهم ، وتقاليدهم ، وأغانيهم الشعبية ، ولغتهم القومية ، اللغة الاستونية القريبة من الفنوية ، واللغة الليتونية وهي لهجة من اللغة الليتوانية . وكانت الطبقات العليا ، النبلاء ملاكو الدومينات الكبرى ، يلقبون بـ « البارونات البالطيون » ، والاكليروس اللوثري ، وبورجوازية المدن ، متحدرة من المعمرين الألمان ، ويتكلمون الألمانية ، ويعيشون على الطريقة الألمانية . وقد تقبل القيصر خضوعهم ووعدهم باحترام لغتهم وامتيازاتهم ، وأسس القيصر الكسندر الأول في دوربات جامعة ألمانية . أما حكومة سان ـ بطرسبورغ ، وهي انغريا القديمة ، فقد انفصلت عن الأقاليم البالطية ، وفقدت طابعها القومي . وكانت مقراً للبلاط والموظفين ، وتجتمع فيها جميع الشعوب ، وجميع اللغات ، وجميع الأديان في الإمبراطورية . وخول هذا الجوار البالطيين الألمان نفوذاً قوياً على البلاط وعلى الحكومة .

فنلندا

كان اللابون أوائل سكان هذه البلاد ، وفي القرن الثامن للميلاد دحرهم الفينويون نحو الشمال . وفي القرن الثاني عشر فتحها السويديون ونصروها . وفي القرن الرابع عشر تحولت إلى دوقية . وفي القرن السادس عشر استقرت فيها اللوثرية . وفي القرن الثامن عشر كانت مسرحاً للنزاع بين السويديين وروسيا . ثم تخلى السويديون عنها إلى روسيا في ١٨٠٩ ، وجعل منها القيصر الكسندر الأول

دوقية كبرى ووعد بأن يترك لها دستورها الذي كان لها أثناء الحكم السويدي .

وفي فنلندا ، كما في الأقاليم البالطية ، كان السكان بكاملهم لوثريين وكانوا يتألفون من شعبين : شعب الريف المتحدر من الفينوي القديم ولغته اورو - الطية ، وقد حافظ على اللغة والأعراف الفينوية وله شعره الحماسي الشعبي : (الكاليفالا) الذي حافظ عليه بطريق الرواية الشفهية . والشعب الثاني هو الشعب السويدي ، ومنه كانت الطبقات الممتازة من نبلاء ورعاة وبورجوازيين . وكانت السويدية لغة الحكومة والكنيسة والأدب .

وعندما انتقلت فنلندا تحت سيطرة القيصر حافظت على دياطها المشكل من أربع دول حسب النظام السويدي . وظل القيصر ممتنعاً عن دعوته حتى عام ١٨٦٣ . وحافظت فنلندا على استقلالها الذاتي التام ، وقوانينها ، ومحاكمها وجيوشها ، ونقدها ، وبريدها ، وجماركها ، حتى من جهة روسيا . وظل رعايا القيصر الروسي فيها أجانب ، ولا يستطيعون فيها الاستقرار إلا بعد السماح من السلطات الفنلاندية . وكانت الوظائف خاصة بالفنلانديين ، كما بقيت الحكومة المدنية يعهد بها إلى مجلس الشيوخ المقيم في فنلاندا ، والمنقسم إلى قطاعين : العدل والمالية ؛ وإلى الموظفين من أبناء البلاد الأصليين ، وإلى البلديات ، أي إلى الطبقة النبيلة وإلى البورجوازية السويديتين . وظلت اللغة السويدية لغة الإدارة .

النظام الدستوري في فنلندا

في عام ١٨٦٣ ، دعا القيصر الروسي الكسندر الثاني ، ولأول مرة منذ الفتح في ١٨٠٩ ، الدياط الفنلندي المؤلف من ٤ دول ليطلب إليه التصويت على نظام جديد للضريبة ، وأعلن عن نيته على عقده بعد ثلاث سنوات ، و « باعتباره وفياً للمبادئ الدستورية والملكية ... المتحدة بشكل لا ينفصل مع نظم البلاد » ، وأن

يعيد إليه حق المبادهة في مـادة التشريع . بيـد أنـه عنـدمـا رفض التصويت على قانون الصحافة الشبيه بقانون روسيا (١٨٦٧) ، فرضتـه الحكومـة بطريق البراءة (المرسـوم الإمبراطـوري) . وفي ديـاط ١٨٧٢ ، كانت العمليـات تجري بـأربعـة لغات : كان الحـاكم الروسي يتكلم بـالروسيـة ، والنبلاء والاكليروس بـالفرنسيـة ، والبورجوازيون والفلاحون بـالسويـديـة ، ومشـاريع القـانون تقرأ بـالسويـديـة وبالفينوية ورفضت الحكومة حرية الصحـافـة ، وفي خطـاب الختـام أعربت عن رغبتها في أن يتخذ المجلس قاعدة في إبقاء ملتمساته في الحدود التي تعين له .

وأعطى هذا الدياط ، الذي بعث في أشكاله القديمة ، لدوقية فنلاندا الكبرى نظم دولة حديثـة ، البنـك (١٨٦٧) ، والمحـاكم (١٨٦٨) ، والكنيسـة (١٨٦٩) والسكك الحديدية والمـدارس (١٨٧٢) ، والنظـام القوموني (١٨٧٣) ، والمليشـا (١٨٧٨) ، وحـق البـورجـوازيـة ، والإسعـاف العـام . وحـافظـت فنلنـدا على استقلالها الاقتصادي التام . وعلى نقدها وأوراقها المصرفيـة ، وبريـدهـا ، وطوابع بريدها ، وإدارة خطوطها الحديدية ، وجماركها حتى من جهة روسيا .

وكان الـديـاط يـدعى وسطيـاً كل ثلاثـة أعوام ، وأصبح لـه الحق في تقـديم مشـاريع القـانون . وتشكل فيـه حزب فينوي ، وأخـذ الأغلبيـة في الـدولتين من الفلاحين والاكليروس ، وحصل من الحكومة على جعل اللغة الفينوية لغـة رسميـة مساوية للغة السويدية .

السياسة الروسية

منذ بداية القرن الثامن عشر دخلت روسيا في سياسة إصلاحات . واستعمل القياصرة طريقتين :

١ ـ إعادة تنظيم البلاد بالحفاظ على الاوتوقراطية (الحكم الفردي) واعتمادهـا على بوروقراطية وطبقات اجتماعية مغلقة .

٢ ـ توحيد الشعب الروسي ومشاركته رويداً رويداً في القضايا العامة . فمن بطرس الأكبر إلى نيقولا الأول ، استخدم القياصرة الطريقة الأولى . والكسندر الثاني ، قبل ١٨٧٠ ، لجأ إلى الثانية . ومن ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ كان تاريخ روسيا مؤلفاً من النزاع بين هذه الاتجاهات ،والأباطرة يفرضون أكثر فأكثر الطريقة الأولى . وفي هذه الآونة نما شعب الفلاحين ، وأخذ يطالب بقوة متجددة بتحسين مصيره . وطبق القسر على الروس ولم يوفرهم ، كما طبق بصورة منتظمة على الشعوب الأجنبية : البالطية ، البولونية ، الاوكرانية ، واليهود لترويسها بشكل يفرض عليها وحدة اللغة والدين والحق والإدارة . ولكن النتائج كانت موقتة وسطحية لأن معظم هذه الشعوب كانت في عز نهضة قومية تعتمد على تعاون وثيق ومنسجم بين النخبة والاكليروس والفلاحين . وسقط اليهود وحدهم .

الثورة ورد الفعل في ليتوانيا

لقد تناول الاضطهاد اللغة البولونية واللغة الليتوانية . ولم يسمح بنشر أي مطبوع بالأحرف اللاتينية . واضطر الليتوانيون إلى البحث عن الكتب المطبوعة في ليتوانيا البروسية والتي كانت تدخل البلاد عن طريق التهريب ، وأجبر هذا الاضطهاد على القراءة والتعلم سراً ، ونتج عن ذلك نسبة ضخمة من الأميين ، هذا بالإضافة إلى نقص المعلمين والقيود التي فرضت عليهم وعلى المدارس لتحديد عدد تلاميذها وتهديدها بالإغلاق وطلب ضمانات عن آراء المعلمين ، ومعاقبة التعليم السري بالكتب البولونية بشدة ، وعدم القدرة على كسب أراضي الذي طبق أولاً على الأشخاص من أصل بولوني ، ثم على الفلاحين الكاثوليك ، وأخيراً على جميع الأجانب (١٨٨٧) ، مما أوقف استغلال الأرض ، وأبقى البلاد في حالة تخلف .

ولكن ثورة ١٩٠٥ في روسيا رفعت المحظورات التي كانت تثقل على اللغة والدين ، وسمح بنشر مطبوعات بحروف لاتينية ، وبحروف ليتوانية (١٩٠٥) .

وأفاد الشعب من الأزمة التي شلت الموظفين الروس ، واجتمع مندوبو القومونات الريفية ، في مجلس عام ، وأحدث هذا المجلس مجلس حكومة ، واستلم هذا المجلس السلطة . ونظم في القومونات إدارة بلدية ليتوانية ، دخل فيها بعدد عظيم من يسمون « الاميركيون » وهم ليتوانيون عادوا من الولايات المتحدة حيث اكتسبوا تطبيق الأشكال الحديثة في الانتخاب والإدارة .

والشعب الليتواني ، حسب التعداد ، يقدر بمليون نسمة . وهو شعب فلاحين ، نشيطين ، شرفاء ، جهلاء ، غير مجربين ، ودون زعماء متعلمين قادرين على إعطائه توجيهاً سياسياً . فقد كان كبار الملاك النبلاء والاكليروس الأعلى يشعرون بأنهم بولونيون ، وكان تجار المدن يهوداً . ولذا انطلقت الحركة القومية الليتوانية من جماعة صغيرة من الثوريين ودعمها الفلاحون الملاكون وكهان القرى ، ولكن مقاومة النبلاء والاكليروس الأعلى أوقفتها عند حدها . حتى إن الـ ١٠ نواب الليتوانيين في مجلس الدوما الأول لم يكونوا كلهم ليتوانيين ، ودخل بعضهم في الحزب البولوني .

وكان رد الفعل سريعاً : ففي ١٩٠٦ وطدت الحكومة الروسية من جديد التعليم باللغة الروسية في المدارس وحتى في الاجتماعات ، ومنعت التعليم الخاص بالليتوانية ، وأعطت الشرطة سلطة تقرير قومية التلاميذ ، أي المدرسة التي يجب أن يذهبوا إليها . وتوقفت الحياة السياسية في ليتوانيا .

الثورة ورد الفعل في ليتونيا واستونيا

لقد كان في الأقاليم البالطية الثلاثة شعب أصلي : **ليتوني** في كورلاند وفي القسم الأعظم من ليفونيا ؛ **واستوني** أي فينوي ، في استونيا وفي ليفونيا - وتسيطر عليه ارستقراطية ألمانية من النبلاء المالكين الذين يلقبون بـ « الجارونات البالطيون » وبورجوازية ألمانية . وكان الترويس موجهاً بخاصة

ضد الألمان ؛ وتستهدف محاولة تحويل اللوثريين إلى الكنيسة الأرثوذوكسية سكان الأرياف من ليتونيين واستونيين . وتخضع الحكومة المطبوعات باللغة الأصلية للرقابة الكنسية ، وتلاحق الرعاة المتهمين الذين يعيرون وظائفهم وأعباءهم إلى مؤمنين أصبحوا رسمياً أرثوذوكس . ولكن بورجوازية من أبناء البلاد الأصليين متعلمة في المدارس الثانوية أو التقنية ، وممارسة لصناعات مدنية ، تشكلت بسرعة ولا سيا في ليتونيا عند شعب يمتاز بذكاء صاف وإرادة قوية . لقد وعت قوميتها بدراسة اللغة والأغاني الشعبية ، وايقظت دعايتها ، في الأرياف ، العاطفة القومية التي امتزجت بالحقد على البارونات البالطيين القابضين والمحتكرين للقسم الأعظم من الأراضي وسادة السلطة الإدارية . وأصبحت ريغا أكبر مركز للتجارة والصناعة وجذبت إليها شعباً من العمال الليتونيين أكثر تعلماً ونشاطاً من الروس ، وكونت منهم حزباً اجتماعياً - ديمقراطياً بنزعة أممية .

أخذت الثورة في ليتونيا شكلاً جذرياً . ونادى الاشتراكيون في ريغا بالجمهورية الليتونية ، وانطلقوا في الأرياف يثيرون الفلاحين . وأحدثت مجالس بلدية ليتونية في عدد عظيم من القرى . ودارت الحركة بالحال ضد البارونات البالطيين وأخذت شكل ثورة معادية للألمان . وعامل الثائرون بعض النبلاء الألمان معاملة سيئة واحرقوا بيوتهم (١٩٠٦) .

غير أن البارونات البالطيين بمساعدة الروس وجهوا ، ضد القرى الثائرة ، حملات قصاص » . وأطلق الرصاص على الفلاحين الموقوفين أو شنقوا في مكانهم . وامتلأت سجون ريغا بالثوريين الاشتراكيين والثائرين . وتعرض المساجين للتعذيب لانتزاع الإعتراف منهم . واطلقت المحاكم العسكرية خلال بضعة أشهر إعدامات بالموت . ودخل النواب الذين انتخبهم الليتونيون لمجلس الذوما في المقاومة الديموقراطية .

وهذه العاطفة القومية الليتونية التي أثارها النضال لم يوقفها رد الفعل والقمع . وظهرت نهضة القومية الليتونية بإنشاء المدارس الليتونية (ويقدر عددها بألف مدرسة في ١٩١٣) ، وبأعمال الدعاية الوطنية التي قامت بها « الجمعية الليتونية » ، والمتحف الليتوني ، والمسرح والمجلات ، ومدرسة الفنون والصنائع . وتدل احصائية ١٩١٣ على ١٧٧٦ جمعية ليتونية من كل نوع . وامتدت الدعاية إلى المنطقة المسماة لاتغال التي يقطنها فلاحون ليتونيون كاثوليك ويخضعون لملاكين بولونيين ؛ وأعطتهم عاطفة التضامن الليتونية .

أما استونيا فكانت أقل سكاناً وثراءً وتقدماً ويسكنها فلاحون فينويون أقل نشاطاً وأقل كفاحاً من الليتونيين ، ولم تسهم بقسط نشيط في الثورة . ولكن نهضة العاطفة القومية التي هيأها الأدب الشعبي وعززها حقد الفلاحين على البارونات البالطيين ، حدثت فيها بنفس الطرق التي حدثت فيها النهضة في ليتونيا .

الثورة ورد الفعل في فنلاندا

لقد قلق شعب فنلاندا من أعمال الحكومة الروسية المهددة للاستقلال الذاتي لدولته ، واتخذ موقف المقاومة السلبية . وكان الاشتراكيون الفينويون على علاقة مع الثوريين الروس ، وشكلوا في هلسنغفورس « الحرس الأحمر » وجمعوه من بين العمال الفينويين . وقاومهم البورجوازيون بـ « الحرس الأبيض » الذي جمع بخاصة من بين السويديين . ونتج عن ذلك صدامات .

وأعادت الثورة الروسية لفنلاندا استقلالها الذاتي . وصدر بيان عن القيصر ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، علق الإجراءات المتخذة أثناء النزاع بانتظار عمل تشريعي يضبط النظام . وانعقد الدياط في ١٩٠٥ و١٩٠٦ وقام بإصلاح جذري . ألغى التقسيم إلى أربع دول ، وحول الدياط إلى مجلس منتخب

بالتصويت العام للجنسين ابتداءً من سن ٢٤ عاماً وبالتمثيل النسبي . وانقلبت نسبة الأحزاب . فبعد أن كان الجهاز السويدي حتى الآن مسيطراً ، لم يحتفظ إلا بثمن المقاعد . وفي الانتخاب الأول (أيار ١٩٠٧) حصل حزب الشعب السويدي على ٢٤ نائباً على ٢٠٠ . وأصبح الحزب الاشتراكي أكثر عدداً بـ ٨٠ نائباً ؛ وحزب الشيوخ الفينوي المحافظ ٦٠ ، وحزب الشباب الفينوي الليبرالي ٢٤ . وتقاسمت الباقي بقية الفرق الصغيرة .

وعندما بدأ رد الفعل في روسيا ، تصدى لفنلاندا ، ودخلت الحكومة الروسية في نزاع مع الدياط ، وحل خمس مرات من ١٩٠٧ إلى ١٩١٢ وفي كل مرة يعاد انتخاب المعارضة . ولما لم يستطع القيصر نقولا الثاني الحصول على دياط مطيع ، عمل عن طريق إصدار براءة ، ودعا الدياط لدفع مبلغ من المال للخزينة الروسية لحاجات الامبراطورية ، وعندما رفض الدياط ، صرح بأن حق التصرف بأموال الدولة يتعلق حصراً بإرادته ، وإن رأى الدياط مخالف للقوانين المرعية الإجراء . وهذا يعني تطبيق مبدأ الاوتوقراطية ، أي الحكم الفردي على فنلاندا . وصوت الدياط على اقتراح لام فيه مجلس الشيوخ على قبوله متطلبات الحكومة ، فحل . وأخذ مجلس الوزراء الروسي على عاتقه سلطة تقرير حالة قضايا فنلاندا التي تمس مصالح روسيا لتسويتها من قبل الوزارة . وهذا يعني وضع حقوق فنلاندا تحت إرادة وزراء أجانب . وعندما افتتح الحاكم العام الدياط ، صرح بأن فنلاندا أصبحت منذ مائة عام جزءاً من الامبراطورية الروسية ، ولم تحصل على عاطفة تضامن معها (١٩٠٨) . وحل الدياط في شهر شباط ، وأعيد انتخابه في ١٩٠٩ ، ورفض مشروع قانون قدمته الحكومة ، فحل أيضاً . وعندئذ طلب القيصر من الدوما الروسي التصويت على قانون يخوله سلطة التصويت على القوانين ذات المصلحة العامة وتتعلق بالنفقات العسكرية ، وحقوق الروس ، واللغة الرسمية ، وتنظيم السلطات ، والجمارك ، والبريد ، والنقد ، والتجارة .

وصاح نـائب قومي روسي : انتهت فنلانـدا . وهكـذا انتزعت من ديـاط فنلانـدا سلطتـه التشريعيـة ورد إلى دور مجلس إقليمي . ورفض الـديـاط الاعتراف بهـذا القانون المخالف لدستور فنلاندا ، فحل أيضاً في ١٩١٠ ، وأرسلت مشاريع الوزراء الروس إلى الدوما .

ولتثبيت تمثل فنـلانـدا ، انتخب الـديـاط أربعـة ممثلين لمجلس الـدومـا ، ولم ينتخبهم الشعب . وصدر قانون استعاض عن الخدمة العسكرية بـدفع رسم بـدل ؛ وقـانون آخر أعطى الروس نفس الحقـوق التي تتمتـع بـه الرعـايـا الفنـلانـديـة في فنلاندا ، وبالمقابل . وكان ذلك سبباً في نزاع أخير . ورفض القضاة الفنلانـديون الذين يطبقون القانون الفنلاندي الترخيص الذي طلبـه التجـار المتنقلون الروس فـاوقفوا وحكموا . ونفي رئيس مجلس الشيوخ . وهكـذا أصبح استقـلال فنـلانـدا الذاتي تحت رحمة السلطات الروسية .

☆ ☆ ☆

واستمر النضال في سبيل الاستقلال في الأقاليم البالطية وفي فنلانـدا . ونشبت الحرب العـالميـة الأولى ، والبلاد مـا زالت في نضـال إلى أن انتهت الحرب واعترف باستقلالهـا : ليتوانيـا وليتونيـا في ١٩١٨ . واستونيـا في عـام ١٩٢١ ؛ وفنلانـدا في ١٩٢٠

فهرس الأعلام الأجنبية

Garrigue

غاريغ ، السيدة ، زوجة الرئيس مازاريك

Gebauer غيباور

Glas

غلاس ، اسم جريدة حزبية بمعنى « الصوت »

Goluchowski غولوكووسكي

Gorizia (Goertz) غورتيزيا

Gregr غريغر

Grodno غرودنو

Gurko غوركو

H

Hacha هاشا

Hanka هانكا

Haushofer هاوسهوفر

Honved هونفد ، المليشا الهونغارية

Hassinger هاسنغر

Hattala هاتالا

Havlitchk هافليتشك

Henlein, Conrad هنلاين ، كونراد

Herron هرون

Hilsner هيلسنر

Hlinka هلينكا

Hodza, Milan هودزا ، ميلان

Hohenwart هوهنفارت

Horstenau, von Glaise

هورستيناو ، فون غلايزه

Horty هورتي

Hott هوت

Hötzendorf, Conrad von

هوتزندورف ، كونراد فون

Hron هرون ، اسم وادي

I

Illminsky

المنسكي ، استاذ في الاكاديمية الدينية في قازان

Imeretinsky ايميرتنسكي ، الأمير

Ipek ايبك

Ivanka, André ايفانكا ، اندريه

Jaksch ياكش

Jaszi يازي

Jirasek يرازك

K

Kaizl كايزل ، حقوقي تشيكي

Kara Georges قروجورج

Karageorgevitch, Aleyxandre

قروجورجيفيتش ، الكساندر

Kardelj كارديلي

Karoly كارولي ، الكونت

Kollar كولار

Korosec كوروسيك ، المونسنيور

Kramar, Karel كرامار ، كاريل

Kustomarov كوستوماروف

Kremsier كريميزيه ، مدينة في مورافيا

Krofta كروفتا

Kossuth, François كوسوت ، فرانسوا

Khuen كوين

Khuen - Hedervary كوين ـ هدرفاري

Kulczyski كولتشيسكي

Kulin كولين

kukuljevic كوكوليفيتش

L

Lambert	لامبر
Lammasch, Heinrich	لاماش ، هينريك
Landwehr	لاندوير
Laybach	ليباخ
Leger	ليغير
Leitha	ليتا ، نهر
Lelewell, J.	ليليفيل ، ج
Leon XIII	ليون الثالث عشر
Leopol = Lemberg	ليوبول ـ لمبرغ
Lichtenstein	ليشتنشتاين
Libau	ليباو
Limanowski	ليمانوفسكي
Liptovski - Svaty - Mikulas	ليبتوفسكي ـ سفاتي ـ ميكولاس
Lloyd George	لويد جورج
Lodz	لودز
Lubecki	لوبيكي
Lubliana	لوبليانا
Lubomirsky	لوبوميرسكي
Lueger	لويغر
Luxembourg, Rosa	لوكسامبورغ ، روزا

M

Machar	ماشار
Macpherson	ماكفرسون
Macurek	ماكوريك
Magnat	ماغنا
Maribor (mariburg)	ماريبور (ماريبورغ)
Markovitch	ماركوفيتش
Matchek	ماتشيك
Matica slovenska	ماتيكا سلوفنسكا
Masaryk	مازاريك
Mayerling	مايرلنغ
Mazuranitch	مازورانيتش
Methode	ميتود
Merei, Jules	ميري ، جول
Mitrovitsa	ميتروفيتسا
Mittel - Europa	ميتل ـ اوروبا (أوربا الوسطى)
Mudron	مودرون

N

Nadler	نادلر
Nagoda	التسوية المجرية ـ الكرواتية عام ١٨٦٨ (ناغودا)
Narodni Listy	نارودني ليستي (صحيفة الشعب)
Naumann	ناومان
Nemcova	نمكوفا
Neruda	نيرودا
Nitra	نيترا
Northcliffe	نورثكليف
Novipazar	نوفيبازار

O

Obrenovitch, Milan	اوبرينوفيتش ، ميلان
Opatowek	اوباتوفيك
Osmova	اوسموفا
Oustachis (Les)	الاوستاشيون

P

Pachitch — باشيتش
Palacky — بالاتسكي
Paleologuc, Maurice — باليؤلوغ ، موريس
Paluckj — بالوتسكي
Papen — بابن
Patente de 1861 — باتنت ١٨٦١
Pauling - Toth — باولنغ ـ توت
Pejacevic — بياسيفيك
Penerstorfer — بينرستورفر
Pesti - Naplo — بستي ـ نابلو
Pfistner — بفيستنر
Pilsudski — بيلسودسكي
Pistany — بستاني
Polzer - Hoditz — بولتزر ـ هوديتز
Popovici — بوبوفيتشي
Potocki — بوتوكي
Poznan — بوزنان
Pragmatigue Sanction — براغماتيك سانكسيون (براءة)
Prazak — برازاك
Prokes — بروكس
Punktace — بونكتاس (اتفاق)

Q

Quai D'Orsay — كيه دورسيه ، وزارة الخارجية الفرنسية

R

Racki — راكي
Raderewski — رادرفسكي
Radic — راديك ، زعيم حزب الفلاحين
Radojkovic (m) — رادويكوفيتش
Randa — راندا
Rauch — راوخ
Reichsrat — رايخسرات
Redlich, (Joseph) — ردليش (جوزيف)
Riedl — ريدل
Rerum Novarum — ريروم نوفاروم
Renner, Karl — رنّر ، كارل
Rieger — ريغر
Rodolphe — رودولف
Rorda — روردا

S

Saint - Guy — سان ـ غي
Saint - Etienne — سان ـ ايتين
Saint - Rene Tallandier — سان ـ رونه تالاندير
Saint - Vladimir — سان ـ فلاديير
Saint - Wenceslas — سان ـ فينسيسلاس
Sarajevo — سارايفو
Savigny — سافيني
Schaeffle — شافل
Schmerling — شمرلينغ
Schneider — شنايدر
Schoenerer — شونرر
Schwarzenberg — شفارتزانبرغ
Schuschnigg — شوشنيغ
Seipel — زايبل
Seton - Watson — سيتون ـ واتسون

Sieradz سيرادز

Spann, شبان

Sienkiewich سينكيفتش

Sixte De Bourbon - Parme سيكست دو بوربون ـ بارما

Sladkovsky سلادكوفسكي

Slavonie سلافونيا

Slovenie سلوڤينيا

Smetana سميتانا

Sorabe اللغة السورابية

Spasowitch سبازوفيتش

Sokci (Les) السوكتشي

Sokolvitch سوكولفيتش

Split (Spalato) سبليت (سبالاتو)

Srbik سربيك

Starcevitch ستارسيفيتش

Stephanie ستيفاني

Stolypine ستوليبين

Stranjakovitch سترانياكوفيتش

Strobar ستروبار

Strossmayer ستروسماير

Stur ستور

Sturghk ستورغ

svetozar Hurran Vajanski سفيتوزار هوران فايانسكي

Syrmie سيرميا

Szalasi سالازي

Szëkfu سيكفو

T

Tabor تابور

Taaffe تافه

Tallin (Revel) تالين (روفيل)

Tardieu André تارديو اندره

Tartu (Dorpat) تارتو (دوربات)

Tat (Die) تات

Tavs Plan تافس ، خطة

Taylor تيلور

Teleki تيليكي

Thun تون

Tisza (Koloman) تيزا (كولومان)

Tito تيتو

Tocqueville توكوفيل

Tomachek توماشيك

Tomek توميك

Tommaseo توماسيو

Torre توره

Transleithanie ليتانيا الشرقية (او شرقي الليتا)

Travnitch ترافينتش

Trianon تريانون

Troumbitch ترومبيتش

Tuka توكا

Turcianski - St - Martin تورشيانسكي ـ سان ـ مارتن

Tvrdko تفردكو

U

Umelecka Beseda اومولیكا بيزيدا (جمعية الفنون)

Urban Vajansky اوربان فايانسكي

V

فالبرت	Valbert
فاريسانين	Varesanin
فيلنو	Vilno
فوغلسانغ	Vogelsang
فويفودينا	Vojvodina

W

واغ	Waag
وارنسكي ، لودوفيك	Warinski, Ludowik
ويكرله	Wekerle
ويكام ستيد	Wickam Steed
فلهلم شتراسه	Wilhelmstrasse
ولسون	Wilson
فيندشغريتز	Windischgraetz

Z

زغرب (اغرام)	Zagreb (Agram)
زارا	Zara
زاير ، يوليوس	Zayer. Julius
زميستفا	Zemstva
زكي	Zicky = Zichy
الأميرة زيتا بوربون - بارما	Zita de Bourbon - Parme
زفيتر	Zwitter
زيغموند ميكوفسكي	Zygmund Milkowski

المحتوى

القسم الأول

حركات القوميات السلافية

في النمسا ـ هونغاريا واوربة الوسطى

الفصل الأول

قضية القوميات السلافية في النمسا

الفصل الثاني

الحكم المطلق

من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩

دوقية كبرى ووعد بأن يترك لها دستورها الذي كان لها أثناء الحكم السويدي .

وفي فنلندا ، كما في الأقاليم البالطية ، كان السكان بكاملهم لوثريين وكانوا يتألفون من شعبين : شعب الريف المتحدر من الفينوي القديم ولغته اورو - الطية ، وقد حافظ على اللغة والأعراف الفينوية وله شعره الحماسي الشعبي : (الكاليفالا) الذي حافظ عليه بطريق الرواية الشفهية . والشعب الثاني هو الشعب السويدي ، ومنه كانت الطبقات الممتازة من نبلاء ورعاة وبورجوازيين . وكانت السويدية لغة الحكومة والكنيسة والأدب .

وعندما انتقلت فنلندا تحت سيطرة القيصر حافظت على دياطها المشكل من أربع دول حسب النظام السويدي . وظل القيصر ممتنعاً عن دعوته حتى عام ١٨٦٣ . وحافظت فنلندا على استقلالها الذاتي التام ، وقوانينها ، ومحاكمها وجيوشها ، ونقدها ، وبريدها ، وجماركها ، حتى من جهة روسيا . وظل رعايا القيصر الروسي فيها أجانب ، ولا يستطيعون فيها الاستقرار إلا بعد السماح من السلطات الفنلاندية . وكانت الوظائف خاصة بالفنلانديين ، كما بقيت الحكومة المدنية يعهد بها إلى مجلس الشيوخ المقيم في فنلاندا ، والمنقسم إلى قطاعين : العدل والمالية ؛ وإلى الموظفين من أبناء البلاد الأصليين ، وإلى البلديات ، أي إلى الطبقة النبيلة وإلى البورجوازية السويديتين . وظلت اللغة السويدية لغة الإدارة .

النظام الدستوري في فنلندا

في عام ١٨٦٣ ، دعا القيصر الروسي الكسندر الثاني ، ولأول مرة منذ الفتح في ١٨٠٩ ، الدياط الفنلندي المؤلف من ٤ دول ليطلب إليه التصويت على نظام جديد للضريبة ، وأعلن عن نيته على عقده بعد ثلاث سنوات ، و « باعتباره وفياً للمبادئ الدستورية والملكية ... المتحدة بشكل لا ينفصل مع نظم البلاد » ، وأن

يعيد إليه حق المبادهة في مادة التشريع . بيد أنه عندما رفض التصويت على قانون الصحافة الشبيه بقانون روسيا (١٨٦٧) ، فرضته الحكومة بطريق البراءة (المرسوم الإمبراطوري) . وفي دياط ١٨٧٢ ، كانت العمليات تجري بأربعة لغات : كان الحاكم الروسي يتكلم بالروسية ، والنبلاء والاكليروس بالفرنسية ، والبورجوازيون والفلاحون بالسويدية ، ومشاريع القانون تقرأ بالسويدية وبالفينوية ورفضت الحكومة حرية الصحافة ، وفي خطاب الختام أعربت عن رغبتها في أن يتخذ المجلس قاعدة في إبقاء ملتمساته في الحدود التي تعين له .

وأعطى هذا الدياط ، الذي بعث في أشكاله القديمة ، لدوقية فنلاندا الكبرى نظم دولة حديثة ، البنك (١٨٦٧) ، والمحاكم (١٨٦٨) ، والكنيسة (١٨٦٩) والسكك الحديدية والمدارس (١٨٧٢) ، والنظام القوموني (١٨٧٣) ، والمليشا (١٨٧٨) ، وحق البورجوازية ، والإسعاف العام . وحافظت فنلندا على استقلالها الاقتصادي التام . وعلى نقدها وأوراقها المصرفية ، وبريدها ، وطوابع بريدها ، وإدارة خطوطها الحديدية ، وجماركها حتى من جهة روسيا .

وكان الدياط يدعى وسطياً كل ثلاثة أعوام ، وأصبح له الحق في تقديم مشاريع القانون . وتشكل فيه حزب فينوي ، وأخذ الأغلبية في الدولتين من الفلاحين والاكليروس ، وحصل من الحكومة على جعل اللغة الفينوية لغة رسمية مساوية للغة السويدية .

السياسة الروسية

منذ بداية القرن الثامن عشر دخلت روسيا في سياسة إصلاحات . واستعمل القياصرة طريقتين :

١ ـ إعادة تنظيم البلاد بالحفاظ على الاوتوقراطية (الحكم الفردي) واعتمادها على بوروقراطية وطبقات اجتماعية مغلقة .

٢ - توحيد الشعب الروسي ومشاركته رويداً رويداً في القضايا العامة . فمن بطرس الأكبر إلى نيقولا الأول ، استخدم القياصرة الطريقة الأولى . والكسندر الثاني ، قبل ١٨٧٠ ، لجأ إلى الثانية . ومن ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ كان تاريخ روسيا مؤلفاً من النزاع بين هذه الاتجاهات ،والأباطرة يفرضون أكثر فأكثر الطريقة الأولى . وفي هذه الآونة نما شعب الفلاحين ، وأخذ يطالب بقوة متجددة بتحسين مصيره . وطبق القسر على الروس ولم يوفرهم ، كما طبق بصورة منتظمة على الشعوب الأجنبية : البالطية ، البولونية ، الاوكرانية ، واليهود لترويسها بشكل يفرض عليها وحدة اللغة والدين والحق والإدارة . ولكن النتائج كانت موقتة وسطحية لأن معظم هذه الشعوب كانت في عز نهضة قومية تعتمد على تعاون وثيق ومنسجم بين النخبة والاكليروس والفلاحين . وسقط اليهود وحدهم .

الثورة ورد الفعل في ليتوانيا

لقد تناول الاضطهاد اللغة البولونية واللغة الليتوانية . ولم يسمح بنشر أي مطبوع بالأحرف اللاتينية . واضطر الليتوانيون إلى البحث عن الكتب المطبوعة في ليتوانيا البروسية والتي كانت تدخل البلاد عن طريق التهريب ، وأجبر هذا الاضطهاد على القراءة والتعلم سراً ، ونتج عن ذلك نسبة ضخمة من الأميين ، هذا بالإضافة إلى نقص المعلمين والقيود التي فرضت عليهم وعلى المدارس لتحديد عدد تلاميذها وتهديدها بالإغلاق وطلب ضمانات عن آراء المعلمين ، ومعاقبة التعليم السري بالكتب البولونية بشدة ، وعدم القدرة على كسب أراضي الذي طبق أولاً على الأشخاص من أصل بولوني ، ثم على الفلاحين الكاثوليك ، وأخيراً على جميع الأجانب (١٨٨٧) ، مما أوقف استغلال الأرض ، وأبقى البلاد في حالة تخلف .

ولكن ثورة ١٩٠٥ في روسيا رفعت المحظورات التي كانت تثقل على اللغة والدين ، وسمح بنشر مطبوعات بحروف لاتينية ، وبحروف ليتوانية (١٩٠٥) .

وأفاد الشعب من الأزمة التي شلت الموظفين الروس ، واجتمع مندوبو القومونات الريفية ، في مجلس عام ، وأحدث هذا المجلس مجلس حكومة ، واستلم هذا المجلس السلطة . ونظم في القومونات إدارة بلدية ليتوانية ، دخل فيها بعدد عظيم من يسمون « الاميركيون » وهم ليتوانيون عادوا من الولايات المتحدة حيث اكتسبوا تطبيق الأشكال الحديثة في الانتخاب والإدارة .

والشعب الليتواني ، حسب التعداد ، يقدر بمليون نسمة . وهو شعب فلاحين ، نشيطين ، شرفاء ، جهلاء ، غير مجربين ، ودون زعماء متعلمين قادرين على إعطائه توجيهاً سياسياً . فقد كان كبار الملاك النبلاء والاكليروس الأعلى يشعرون بأنهم بولونيون ، وكان تجار المدن يهوداً . ولذا انطلقت الحركة القومية الليتوانية من جماعة صغيرة من الثوريين ودعمها الفلاحون الملاكون وكهان القرى ، ولكن مقاومة النبلاء والاكليروس الأعلى أوقفتها عند حدها . حتى إن الـ ١٠ نواب الليتوانيين في مجلس الدوما الأول لم يكونوا كلهم ليتوانيين ، ودخل بعضهم في الحزب البولوني .

وكان رد الفعل سريعاً : ففي ١٩٠٦ وطدت الحكومة الروسية من جديد التعليم باللغة الروسية في المدارس وحتى في الاجتماعات ، ومنعت التعليم الخاص بالليتوانية ، وأعطت الشرطة سلطة تقرير قومية التلاميذ ، أي المدرسة التي يجب أن يذهبوا إليها . وتوقفت الحياة السياسية في ليتوانيا .

الثورة ورد الفعل في ليتونيا واستونيا

لقد كان في الأقاليم البالطية الثلاثة شعب أصلي : **ليتوني** في كورلاند وفي القسم الأعظم من ليفونيا ؛ **واستوني** أي فينوي ، في استونيا وفي ليفونيا - وتسيطر عليه ارستقراطية ألمانية من النبلاء المالكين الذين يلقبون بـ « الجارونات البالطيون » وبورجوازية ألمانية . وكان الترويس موجهاً بخاصة

ضد الألمان ؛ وتستهدف محاولة تحويل اللوثريين إلى الكنيسة الأرثوذوكسية سكان الأرياف من ليتونيين واستونيين . وتخضع الحكومة المطبوعات باللغة الأصلية للرقابة الكنسية ، وتلاحق الرعاة المتهمين الذين يعيرون وظائفهم وأعباءهم إلى مؤمنين أصبحوا رسمياً أرثوذوكس . ولكن بورجوازية من أبناء البلاد الأصليين متعلمة في المدارس الثانوية أو التقنية ، وممارسة لصناعات مدنية ، تشكلت بسرعة ولا سيما في ليتونيا عند شعب يمتاز بذكاء صاف وإرادة قوية . لقد وعت قوميتها بدراسة اللغة والأغاني الشعبية ، وايقظت دعايتها ، في الأرياف ، العاطفة القومية التي امتزجت بالحقد على البارونات البالطيين القابضين والمحتكرين للقسم الأعظم من الأراضي وسادة السلطة الإدارية . وأصبحت ريغا أكبر مركز للتجارة والصناعة وجذبت إليها شعباً من العمال الليتونيين أكثر تعلماً ونشاطاً من الروس ، وكونت منهم حزباً اجتماعياً - ديمقراطياً بنزعة أممية .

أخذت الثورة في ليتونيا شكلاً جذرياً . ونادى الاشتراكيون في ريغا بالجمهورية الليتونية ، وانطلقوا في الأرياف يثيرون الفلاحين . وأحدثت مجالس بلدية ليتونية في عدد عظيم من القرى . ودارت الحركة بالحال ضد البارونات البالطيين وأخذت شكل ثورة معادية للألمان . وعامل الثائرون بعض النبلاء الألمان معاملة سيئة واحرقوا بيوتهم (١٩٠٦) .

غير أن البارونات البالطيين بمساعدة الروس وجهوا ، ضد القرى الثائرة ، حملات قصاص » . وأطلق الرصاص على الفلاحين الموقوفين أو شنقوا في مكانهم . وامتلأت سجون ريغا بالثوريين الاشتراكيين والثائرين . وتعرض المساجين للتعذيب لانتزاع الإعتراف منهم . واطلقت المحاكم العسكرية خلال بضعة أشهر إعدامات بالموت . ودخل النواب الذين انتخبهم الليتونيون لمجلس الدوما في المقاومة الديموقراطية .

وهذه العاطفة القومية الليتونية التي أثارها النضال لم يوقفها رد الفعل والقمع . وظهرت نهضة القومية الليتونية بإنشاء المدارس الليتونية (ويقدر عددها بألف مدرسة في ١٩١٣) ، وبأعمال الدعاية الوطنية التي قامت بها « الجمعية الليتونية » ، والمتحف الليتوني ، والمسرح والمجلات ، ومدرسة الفنون والصنائع . وتدل احصائية ١٩١٣ على ١٧٧٦ جمعية ليتونية من كل نوع . وامتدت الدعاية إلى المنطقة المسماة لاتغال التي يقطنها فلاحون ليتونيون كاثوليك ويخضعون لملاكين بولونيين ؛ وأعطتهم عاطفة التضامن الليتونية .

أما استونيا فكانت أقل سكاناً وثراءً وتقدماً ويسكنها فلاحون فينويون أقل نشاطاً وأقل كفاحاً من الليتونيين ، ولم تسهم بقسط نشيط في الثورة . ولكن نهضة العاطفة القومية التي هيأها الأدب الشعبي وعززها حقد الفلاحين على البارونات البالطيين ، حدثت فيها بنفس الطرق التي حدثت فيها النهضة في ليتونيا .

الثورة ورد الفعل في فنلاندا

لقد قلق شعب فنلاندا من أعمال الحكومة الروسية المهددة للاستقلال الذاتي لدولته ، واتخذ موقف المقاومة السلبية . وكان الاشتراكيون الفينويون على علاقة مع الثوريين الروس ، وشكلوا في هلسنغفورس « الحرس الأحمر » وجمعوه من بين العمال الفينويين . وقاومهم البورجوازيون بـ « الحرس الأبيض » الذي جمع بخاصة من بين السويديين . ونتج عن ذلك صدامات .

وأعادت الثورة الروسية لفنلاندا استقلالها الذاتي . وصدر بيان عن القيصر ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، علق الإجراءات المتخذة أثناء النزاع بانتظار عمل تشريعي يضبط النظام . وانعقد الدياط في ١٩٠٥ و١٩٠٦ وقام بإصلاح جذري . ألغى التقسيم إلى أربع دول ، وحول الدياط إلى مجلس منتخب

بالتصويت العام للجنسين ابتداءً من سن ٢٤ عاماً وبالتمثيل النسبي . وانقلبت نسبة الأحزاب . فبعد أن كان الجهاز السويدي حتى الآن مسيطراً ، لم يحتفظ إلا بثمن المقاعد . وفي الانتخاب الأول (أيار ١٩٠٧) حصل حزب الشعب السويدي على ٢٤ نائباً على ٢٠٠ . وأصبح الحزب الاشتراكي أكثر عدداً بـ ٨٠ نائباً ؛ وحزب الشيوخ الفينوي المحافظ ٦٠ ، وحزب الشباب الفينوي الليبرالي ٢٤ . وتقاسمت الباقي بقية الفرق الصغيرة .

وعندما بدأ رد الفعل في روسيا ، تصدى لفنلاندا ، ودخلت الحكومة الروسية في نزاع مع الدياط ، وحل خمس مرات من ١٩٠٧ إلى ١٩١٢ وفي كل مرة يعاد انتخاب المعارضة . ولما لم يستطع القيصر نقولا الثاني الحصول على دياط مطيع ، عمل عن طريق إصدار براءة ، ودعا الدياط لدفع مبلغ من المال للخزينة الروسية لحاجات الامبراطورية ، وعندما رفض الدياط ، صرح بأن حق التصرف بأموال الدولة يتعلق حصراً بإرادته ، وإن رأى الدياط مخالف للقوانين المرعية الإجراء . وهذا يعني تطبيق مبدأ الاوتوقراطية ، أي الحكم الفردي على فنلاندا . وصوت الدياط على اقتراح لام فيه مجلس الشيوخ على قبوله متطلبات الحكومة ، فحل . وأخذ مجلس الوزراء الروسي على عاتقه سلطة تقرير حالة قضايا فنلاندا التي تمس مصالح روسيا لتسويتها من قبل الوزارة . وهذا يعني وضع حقوق فنلاندا تحت إرادة وزراء أجانب . وعندما افتتح الحاكم العام الدياط ، صرح بأن فنلاندا أصبحت منذ مائة عام جزءاً من الامبراطورية الروسية ، ولم تحصل على عاطفة تضامن معها (١٩٠٨) . وحل الدياط في شهر شباط ، وأعيد انتخابه في ١٩٠٩ ، ورفض مشروع قانون قدمته الحكومة ، فحل أيضاً . وعندئذ طلب القيصر من الدوما الروسي التصويت على قانون يخوله سلطة التصويت على القوانين ذات المصلحة العامة وتتعلق بالنفقات العسكرية ، وحقوق الروس ، واللغة الرسمية ، وتنظيم السلطات ، والجمارك ، والبريد ، والنقد ، والتجارة .

وصاح نـائب قومي روسي : انتهت فنلانـدا . وهكـذا انتزعت من ديـاط فنلانـدا سلطتـه التشريعيـة ورد إلى دور مجلس إقليمي . ورفض الـديـاط الاعتراف بهـذا القانون المخالف لدستور فنلاندا ، فحل أيضاً في ١٩١٠ ، وأرسلت مشاريع الوزراء الروس إلى الدوما .

ولتثبيت تمثل فنـلانـدا ، انتخب الـديـاط أربعـة ممثلين لمجلس الـدومـا ، ولم ينتخبهم الشعب . وصدر قانون استعاض عن الخدمة العسكرية بـدفع رسم بـدل ؛ وقـانون آخر أعطى الروس نفس الحقـوق التي تتمتـع بـه الرعـايـا الفنـلانـديـة في فنلاندا ، وبالمقابل . وكان ذلك سبباً في نزاع أخير . ورفض القضاة الفنلانـديون الذين يطبقون القانون الفنلاندي الترخيص الذي طلبـه التجـار المتنقلون الروس فـاوقفوا وحكموا . ونفي رئيس مجلس الشيوخ . وهكـذا أصبح استقـلال فنـلانـدا الذاتي تحت رحمة السلطات الروسية .

☆ ☆ ☆

واستمر النضال في سبيل الاستقلال في الأقاليم البالطية وفي فنلانـدا . ونشبت الحرب العـالميـة الأولى ، والبلاد مـا زالت في نضـال إلى أن انتهت الحرب واعترف باستقلالهـا : ليتوانيـا وليتونيـا في ١٩١٨ . واستونيـا في عـام ١٩٢١ ؛ وفنلانـدا في ١٩٢٠

فهرس الأعلام الأجنبية

Garrigue
غاريغ ، السيدة ، زوجة الرئيس مازاريك

Gebauer — غيباور

Glas
غلاس ، اسم جريدة حزبية بمعنى « الصوت »

Goluchowski — غولوكووسكي

Gorizia (Goertz) — غورتيزيا

Gregr — غريغر

Grodno — غرودنو

Gurko — غوركو

H

Hacha — هاشا

Hanka — هانكا

Haushofer — هاوسهوفر

Honved — هونفد ، المليشا الهونغارية

Hassinger — هاسنغر

Hattala — هاتالا

Havlitchk — هافليتشك

Henlein, Conrad — هنلاين ، كونراد

Herron — هرون

Hilsner — هيلسنر

Hlinka — هلينكا

Hodza, Milan — هودزا ، ميلان

Hohenwart — هوهنفارت

Horstenau, von Glaise
هورستيناو ، فون غلايزه

Horty — هورتي

Hott — هوت

Hötzendorf, Conrad von
هوتزندورف ، كونراد فون

Hron — هرون ، اسم وادي

I

Illminsky
المنسكي ، استاذ في الاكاديمية الدينية في قازان

Imeretinsky — ايميرتنسكي ، الأمير

Ipek — ايبك

Ivanka, André — ايفانكا ، اندريه

Jaksch — ياكش

Jaszi — يازي

Jirasek — يرازك

K

Kaizl — كايزل ، حقوقي تشيكي

Kara Georges — قروجورج

Karageorgevitch, Aleyxandre
قروجورجيفيتش ، الكساندر

Kardelj — كارديلي

Karoly — كارولي ، الكونت

Kollar — كولار

Korosec — كوروسيك ، المونسنيور

Kramar, Karel — كرامار ، كاريل

Kustomarov — كوستوماروف

Kremsier — كريميزيه ، مدينة في مورافيا

Krofta — كروفتا

Kossuth, François — كوسوت ، فرانسوا

Khuen — كوين

Khuen - Hedervary — كوين ـ هدرفاري

Kulczyski — كولتشيسكي

Kulin — كولين

kukuljevic — كوكوليفيتش

L

Lambert	لامبر
Lammasch, Heinrich	لاماش ، هينريك
Landwehr	لاندوير
Laybach	ليباخ
Leger	ليغير
Leitha	ليتا ، نهر
Lelewell, J.	ليليفيل ، ج
Leon XIII	ليون الثالث عشر
Leopol = Lemberg	ليوبول ـ لمبرغ
Lichtenstein	ليشتنشتاين
Libau	ليباو
Limanowski	ليمانوفسكي
Liptovski - Svaty - Mikulas	ليبتوفسكي ـ سفاتي ـ ميكولاس
Lloyd George	لويد جورج
Lodz	لودز
Lubecki	لوبيكي
Lubliana	لوبليانا
Lubomirsky	لوبوميرسكي
Lueger	لويغر
Luxembourg, Rosa	لوكسامبورغ ، روزا

M

Machar	ماشار
Macpherson	ماكفرسون
Macurek	ماكوريك
Magnat	ماغنا
Maribor (mariburg)	ماريبور (ماريبورغ)
Markovitch	ماركوفيتش
Matchek	ماتشيك
Matica slovenska	ماتيكا سلوفنسكا
Masaryk	مازاريك
Mayerling	مايرلنغ
Mazuranitch	مازورانيتش
Methode	ميتود
Merei, Jules	ميري ، جول
Mitrovitsa	ميتروفيتسا
Mittel - Europa	ميتل ـ اوروبا (أوربا الوسطى)
Mudron	مودرون

N

Nadler	نادلر
Nagoda	التسوية المجرية ـ الكرواتية عام ١٨٦٨ (ناغودا)
Narodni Listy	نارودني ليستي (صحيفة الشعب)
Naumann	ناومان
Nemcova	نمكوفا
Neruda	نيرودا
Nitra	نيترا
Northcliffe	نورثكليف
Novipazar	نوفيبازار

O

Obrenovitch, Milan	اوبرينوفيتش ، ميلان
Opatowek	اوباتوفيك
Osmova	اوسموفا
Oustachis (Les)	الاوستاشيون

P

Pachitch باشيتش

Palacky بالاتسكي

Paleologue, Maurice باليؤلوغ ، موريس

Paluckj بالوتسكي

Papen بابن

Patente de 1861 باتنت ١٨٦١

Pauling - Toth باولنغ - توت

Pejacevic بياسيفيك

Penerstorfer بينرستورفر

Pesti - Naplo بستي - نابلو

Pfistner بفيستنر

Pilsudski بيلسودسكي

Pistany بستاني

Polzer - Hoditz بولتزر - هوديتز

Popovici بوبوفيتشي

Potocki بوتوكي

Poznan بوزنان

Pragmatigue Sanction براغماتيك سانكسيون (براءة)

Prazak برازاك

Prokes بروكس

Punktace بونكتاس (اتفاق)

Q

Quai D'Orsay كيه دورسيه ، وزارة الخارجية الفرنسية

R

Racki راكي

Raderewski رادرفسكي

Radic راديك ، زعيم حزب الفلاحين

Radojkovic (m) رادويكوفيتش

Randa راندا

Rauch راوخ

Reichsrat رايخسرات

Redlich, (Joseph) ردليش (جوزيف)

Riedl ريدل

Rerum Novarum ريروم نوفاروم

Renner, Karl رنّر ، كارل

Rieger ريغر

Rodolphe رودولف

Rorda روردا

S

Saint - Guy سان - غي

Saint - Etienne سان - ايتين

Saint - Rene Tallandier سان - رونه تالاندير

Saint - Vladimir سان - فلاديمير

Saint - Wenceslas سان - فينسيسلاس

Sarajevo سارايفو

Savigny سافيني

Schaefflc شافل

Schmerling شمرلينغ

Schneider شنايدر

Schoenerer شونرر

Schwarzenberg شفارتزانبرغ

Schuschnigg شوشنيغ

Seipel زايبل

Seton - Watson سيتون - واتسون

Sieradz سيرادز

Spann, شبان

Sienkiewich سينكيفتش

Sixte De Bourbon - Parme سيكست دو بوربون - بارما

Sladkovsky سلادكوفسكي

Slavonie سلافونيا

Slovenie سلوڤينيا

Smetana سميتانا

Sorabe اللغة السورابية

Spasowitch سبازوفيتش

Sokci (Les) السوكتشي

Sokolvitch سوكولفيتش

Split (Spalato) سبليت (سبالاتو)

Srbik سربيك

Starcevitch ستارسيفيتش

Stephanie ستيفاني

Stolypine ستوليبين

Stranjakovitch سترانياكوفيتش

Strobar ستروبار

Strossmayer ستروسماير

Stur ستور

Sturghk . ستورغ

svetozar Hurran Vajanski سفيتوزار هوران فايانسكي

Syrmie سيرميا

Szalasi سالازي

Szëkfu سيكفو

T

Tabor تابور

Taaffe تافه

Tallin (Revel) تالين (روفيل)

Tardieu André تارديو اندره

Tartu (Dorpat) تارتو (دوربات)

Tat (Die) تات

Tavs Plan تافس ، خطة

Taylor تيلور

Teleki تيليكي

Thun تون

Tisza (Koloman) تيزا (كولومان)

Tito تيتو

Tocqueville توكوفيل

Tomachek توماشيك

Tomek توميك

Tommaseo توماسيو

Torre توره

Transleithanie ليتانيا الشرقية (اوشرقي الليتا)

Travnitch ترافينتش

Trianon تريانون

Troumbitch ترومبيتش

Tuka توكا

Turcianski - St - Martin تورشيانسكي - سان - مارتن

Tvrdko تفردكو

U

Umelecka Beseda اومولیکا بيزيدا (جمعية الفنون)

Urban Vajansky اوربان فايانسكي

V

Valbert فالبرت

Varesanin فاريسانين

Vilno فيلنو

Vogelsang فوغلسانغ

Vojvodina فو يفودينا

W

Waag واغ

Warinski, Ludowik وارنسكي ، لودوفيك

Wekerle ويكرله

Wickam Steed ويكام ستيد

Wilhelmstrasse فلهلم شتراسه

Wilson ولسون

Windischgraetz فيندشغريتز

Z

Zagreb (Agram) زغرب (اغرام)

Zara زارا

Zayer, Julius زاير ، يوليوس

Zemstva زميستفا

Zicky = Zichy زكي

Zita de Bourbon - Parme الأميرة زيتا بوربون - بارما

Zwitter زفيتر

Zygmund Milkowski زيغموند ميكوفسكي

المحتوى

القسم الأول

حركات القوميات السلافية

في النمسا ـ هونغاريا واوربة الوسطى

الفصل الأول

قضية القوميات السلافية في النمسا

الفصل الثاني

الحكم المطلق

من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩

الفصل الثالث

دبلوم ١٨٦٠ ، وباتّنْت ١٨٦١

الفصل الرابع

التطور نحو التسوية النمساوية ـ الهونغارية في ١٨٦٧

الفصل الخامس

التسوية النمساوية ـ الهونغارية

الفصل السادس

ليتانيا الغربية وحق الدولة التشيكية

الفصل العاشر

القومية السلافية في النمسا - هونغاريا

عشية حرب ١٩١٤ - ١٩١٨

الفصل الحادي عشر

النمسا - هونغاريا في الحرب العالمية الأولى

الفصل الثاني عشر

القومية في اوربة الوسطى المبلقنة

(١٩١٨ - ١٩٣٩)

الفصل الثالث عشر

قضية الدولة المتعددة القوميات

القسم الثاني

الحركات القومية السلافية

في جنوب شرقي اوربة حتى ١٩١٤

المدخل

الظروف العامة للحركات القومية السلافية

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

الفصل الأول

الجبل الأسود وصربيا

الفصل الثاني

بلاد السلوفين

الفصل الثالث

الحركة القومية في كرواتيا

الفصل الرابع

البوسنة - هرسك قبل ١٩١٤

الفصل الخامس

القضية الماكيدونية وبلغاريا

القسم الثالث

الحركات القومية السلافية
في شرقي اوربة حتى ١٩١٤

الفصل الرابع

القضية القومية في روسيا

القضية القومية في روسيا ٤٠٣ ، الاوكرانيون ٤٠٣ ، أتراك اوربه ٤٠٨ الشعوب الأجنبية التابعة لروسيا ٤١٥ ، دوقية ليتوانيا الكبرى ٤١٥ ، الأقاليم البالطية : (استونيا ، ليفونيا ، كورلاند) ٤١٦ ، فنلندا ٤١٦ ، النظام الدستوري في فنلندا ٤١٧ ، السياسة الروسية ٤١٨ ، الثورة ورد الفعل في ليتوانيا ٤١٩ ، الثورة ورد الفعل في ليتّونيا واستونيا ٤٢٠ ، الثورة ورد الفعل في فنلاندا ٤٢٢

ملاحظة

أسماء الأشهر في البلاد العربية

كانون الثاني	يناير
شباط	فبراير
آذار	مارس
نيسان	ابريل
أيار	مايو
حزيران	يونيو
تموز	يوليو
آب	اغسطوس
أيلول	سبتمبر
تشرين الأول	اكتوبر
تشرين الثاني	نوفمبر
كانون الأول	دسمبر

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبة

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأ,ل : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)
الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)
الجزء الثالث : الوحدات القومية
الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية
الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية – الاشتراكية

علي مولا


ISBN 978-9953-68-367-0
9 789953 683676

تاريخ

الحركات القومية

في أوربة

الجزء الخامس

القومية الألمانية والاشتراكية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ

الحركات القومية

في أوربة

تاريخ الحركات القومية

في أوربة

الجزء الخامس

القومية الألمانية والقومية - الاشتراكية

تعريب
الدكتور نور الدين حاطوم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م

طبع بطريقة الصف التصويري والأوفست في
دار الفكر ، هاتف (١١١١٦٦) ، برقياً (فكر)
ص .ب (٩٦٢) ، دمشق ـ سورية

إهـــداء

إلى الذين يناضلون

في سبيل الحرية والقومية والانسانية

مجداً وعزاً

القسم الأول

القومية الألمانية

من ١٨٧١ إلى ١٩٣٩

المدخل

القضية التي توضع في هذه الدراسة هي التالية :

كيف جرى أن أمة مثقفة ، ووراءها ماض ثري ، استطاعت أن تشايع القومية - الاشتراكية ؟ كيف جرى أن ألمانيا جعلت المذاهب العقيمة واللامعقولة مذاهبها التي ساقتها إلى عمليات إجرامية ؟

إن حل هذه القضية مازال يشغل بال المفكرين الألمان منذ آخر الحرب العالمية الثانية ، حتى إن كتبهم في التاريخ مطبوعة بعاطفة واضحة جداً ، عاطفة الشعور بالذنب ومحاسبة الضمير .

وعندما تعالج هذه القضية يجب تجنب عقبتين : الخطأ الأول ، اعتبار النازية خاتمة ضرورية لكل التطور الفكري لألمانيا ، والنظر لمذهب هتلر كـ « زبدة » لتاريخ ألمانيا . والخطأ الثاني ، اعتبار النازية حادثاً محضاً ، وظاهرة طارئة دون ارتباط ببعض التقاليد السياسية الألمانية . ومن الصعب أن نجد موقفاً عادلاً بين هذين الموقفين المتطرفين لصعوبة القيام بدراسة لمصادر النازية . ولا يكفي أن يوجد مؤلف ، في سياق القرن التاسع عشر ، عبر عن أفكاره كالنازيين ليجعل منه سلفاً للقومية - الاشتراكية . وغالباً ما أسيء استعمال فيخته ونيتشه . ولذا يحسن أن يكون المرء حذراً على هذا الصعيد .

الجزء الأول

القومية في الرايخ الثاني

١٨٧١ - ١٩١٨[١]

الفصل الأول

النقد القومي للرايخ الثاني

ما من شك أنه وجدت في ألمانيا ، بين ١٨٧١ و ١٩١٤ ، حركة قومية شديدة جداً ، ووثيقة الصلة بالنجاح المدوي الذي حصل عليه هذا البلد على الصعيد العسكري والسياسي والثقافي . ومع ذلك من الخطأ أن يتصور أن البناء البسماركي أرضى الرأي الألماني ، وعلى الأقل قسماً عظيماً منه ، ومن المهم أن نعرفه . فمنذ ١٨٩٠ بخاصة ، كانت الانتقادات شديدة ، وتغذي حالة روح من العصبية القلقة ، وصفها جيداً المؤرخ لامبرخت ، وتجعل الألمان يأملون بكسر الإطار الذي حبسوا فيه في ١٨٧١ .

تتناول هذه الانتقادات القوام الأرضي للرايخ الثالث على قواعد اجتماعية تفيده كأسس ، وعلى تفاهة الحياة المادية التي أجبر الشعب الألماني عليها .

أولاً - لقد وضع شكل الرايخ الثاني نفسه موضع اتهام . وفي الحقيقة ، إن سياسة بسمارك كان لها مالقوها ، وبخاصة صغار المؤرخين الألمان ، مثل : هاوسر

(١) راجع : . E. VERMEIL, L'ALLEMAGNE CONTEMPORAINE, PARIS, 1952

وزيبل وترايتشكه ، فقد وافقوا على الحل الذي أعطى لبروسيا إدارة ألمانيا التي طردت منها النمسا . وكان من الطبيعي ، في رأيهم ، أن تمارس بروسيا هيمنتها بفضل تفوق مؤسساتها ونظمها ، ونظام تربيتها ، والدفع الذي أعطته للحياة الاقتصادية ، والدين البروتستانتي الذي طبق على حدودها . ويذهب ترايتشكه ، في مدحه للدولة البروسية ، إلى أبعد من ذلك ويقدم للألمان فلسفة الدولة التي تؤدي رأساً إلى تأكيد سياسة القوة ، ومدح الحرب وأخلاق ماكيافيللية ، دون أن تخلو الاهتمامات المعنوية مع ذلك من أثره . وكان لترايتشكه بكتابه « السياسة » الذي صدر عام ١٨٨٨ تأثير كبير على الشبيبة الفكرية الألمانية ، فقد نما عندها ولا شك التطلعات القومية[١] .

ويرى مؤلفون آخرون مع ذلك أن البناء البسماركي لا يتفق وحاجات العصر . ونخص بالذكر كونستانتين فرانتز الذي لم يخلبه بسمارك . لقد كان مؤلفاً لكثير من المؤلفات مثل « الفيدرالية كمبدأ موجه ، ١٨٧٩ » ، و « السياسة العالمية من وجهة نظر ألمانيا بخاصة ، ١٨٨٢ » ، ويبرهن فيها أن بسمارك أخطأ في طرد النمسا ، وأنشأ بذلك ألمانيا بأبعاد صغيرة كثيراً بالنسبة إلى الإمبراطوريات الكبرى التي أنشئت أو نشأت في العالم مثل : روسيا ، الولايات المتحدة . الإمبراطورية البريطانية ، الإمبراطورية الفرنسية . وبالتالي لم تستطع أن تتماسك إلا بتنمية لا تصدق لقوتها المسلحة ومنظومة معقدة من الأحلاف . ولذا كان يفضل تشكيل « أوربا وسطى » (ميتلؤروبا) ، تضم النمسا وتوابعها ، منظمة على أساس اتحادي فيدرالي ، ويمكن أن تصبح مركز جذب لجيرانها . وكان فرانتز خصماً لمبدأ القوميات ، ولذا كان يتصور تنظيم أوربا الوسطى على طراز الإمبراطورية المقدسة .

---

(١) راجع المقال : . W. BUSSMANN, HISTORISCHE ZEITSCHRIFT, 1954

ثم تنـاول مجمـوعـة هـذه الأفكار بـول لاغـارد . فهـو يرى أيضـاً في الرايـخ البسماركي خلقاً اصطنـاعيـاً ، ويجب أن يعـاد النظر في حـدوده مع اعتبـار قـوة الدول الكبرى المجاورة . ويـذهب لاغـارد مع ذلـك إلى مـا هو أبعـد : ففي خلق « ألمانيا كبرى » فكر بتخليص الرايخ من الثنائية المـذهبيـة ، وتخليص العـاطفـة الـدينيـة من الطقوس والعقـائـد التي تثقلهـا ، وخلق دين قـومي يتفـق وتعـاليم المسيحية البدائيـة التي هيـأت اللوثريـة ألمـانيـا لهـا . وفي رأيـه ، أن هـذا الـدين القومي نقطة انطلاق لتجديد ديني واسع[١]

ولم يكن لمجموعـة هـذه الأفكار كثير من النفوذ أيضـاً في حكم غليوم الثـاني . وهذا يرجع إلى أن السياسة العـالميـة وجهت انتبـاه الألمـان إلى مـا وراء البحـار . وأوحت مع ذلك إلى فريدريك نومان ، عندما وضع ، في ١٩١٥ ، برنامجاً واضحـاً لتنظيم أوربه الوسطى . وهذا يعني على كل حال بالنسبة للكثير من الألمـان ، أن الحدود التي ثبتها بسمارك ليست كافيـة لتؤمن للبلاد دور الـدولـة الكبرى العـائـد لها .

وفي الحقيقـة ، إن كثيراً من الألمـان يرون أن البنـاء البسماركي ، الرايـخ البسماركي ، يعتمد على قواعد ضيقـة . ولا يستنـد على الأمـة ، لاسيما وأن الجمـاهير العمالية خرجت عنه ، واتجهت نحو الاجتماعية ـ الديموقراطية الثورية ، وبهـذا ، لم تأت إلى الرايخ بالدعم الذي من حقـه أن يعتمـد عليـه . وبـالتـالي يرى القوميون إرجاع هذه الجماهير العمالية للفكرة القومية .

ظهر هذا الاهتمام في السنوات ١٨٨٠ في محيط الراعي الذي لعب دوراً عظيمـاً في البـلاط ، وهـو الراعي شتـوكر ، الـذي أنشـأ في السنـوات ١٨٨٠ « الحـزب المسيحي ـ الاجتماعي » وحـاول أن يـأخـذ على عـاتقـه أمر الطبقـات العـاملـة .

(١) للاطلاع على هؤلاء المؤلفين راجع : الرايخ الثالث . . THE Third Reich . london , 1955

واستأنف محاولة شتوكر في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، أحد أنصاره القدامى ، فريديريك نومان ، مؤلف كتاب « أوربه الوسطى » . وكان نومان راعياً أيضاً وناضل تحت إدارة شتوكر ، وانفصل عنه بسبب معاداته للسامية . وأسس ، في ١٨٩٦ ، جماعة « الاجتماعية ـ القومية » التي كان هدفها زيادة قوة الإمبراطورية الألمانية . فهو يرى أن يأتيها بمؤازرة الجماهير العمالية التي تحولت حالياً عن واجبها بالعقائدية الاشتراكية وبالعقائدية الماركسية التي كانت معادية للمسيحية ومعادية للقومية معاً . ولذا يجب أن ترد هذه الجماهير العمالية للإمبريالية ويبين لها بخاصة أن المسألة الاجتماعية لا يمكن أن تحل إلا على الصعيد القومي . وأن العمال بحاجة إلى ألمانيا قوية تمتد بإمبراطوريتها في كل أجزاء العالم ، وبحاجة إلى ألمانيا هذه لحل القضايا الاجتماعية نفسها ، وأن الازدهار المادي للطبقة العاملة يتعلق بعظمة ألمانيا . ولكسب العمال لوجهات نظره وسع نومان ، في كتابه « الديمقراطية والملكية الإمبريالية » ، برنامجاً قريباً من برنامج الديموقراطية ـ الاجتماعية يقدم منافع مادية للطبقة العاملة . وبالإجمال طرح نومان أسس أمبريالية ديموقراطية واجتماعية معاً تعرف كيف تغير الجماهير وتتصيدها بالمادية وتكسبها للقضية القومية .

ولم يكن لوجهة نظر نومان هذه ، من الوجهة التطبيقية ، نفوذ سياسي كبير . حتى إن نومان نفسه لم ينتخب للرايخشتاغ إلا في ١٩٠٧ ، أي بمشقة وعناء ، ويجب الاعتراف بأن الأكثرية الواسعة للجماهير العمالية ظلت موالية للاجتماعية ـ الديموقراطية ، أي إلى الحزب الثوري ، ولم تتبع نداء نومان . إلا أن اتخاذ هذا الموقف من نومان ، على الأقل ، كان له نفوذ عظيم في الأوساط الفكرية الألمانية ، أي أن هذا المفهوم لإمبريالية اجتماعية وديموقراطية كان له صدى كبير لدى المفكرين في ألمانيا . فقد وسع بخاصة ، أفكاره في مجلة تدعى « العون » وساندته في هذه المجلة شخصيات عظيمة ، مثل المؤرخ ماينك ،

واللاهوتي ترولتش ، ورئيس الجمهورية الألمانية في المستقبل ، هويس ، الذي ألف كتاباً هاماً للغاية عن نومان ، وكان من أهم المعجبين به .

ومن جهة أخرى ، أدت أعمال علماء الاجتماع الألمان إلى نتائج مطابقة لوجهة نظر نومان[١] . وعلماء الاجتماع الألمان ، الذين يهتمون بقضية الجماهير هذه ، يميزون بين مفهومين متناقضين ومتعارضين في نظرهم : وهما مفهوما المجتمع والجماعة .

واعتاد علم الاجتماع الألماني ، ولا سيما منذ أعمال تونيس ، أن يميز بين هذين المفهومين . ما هو المجتمع ؟ هو الجمع الميكانيكي ، والعددي للأفراد . وهذا المجتمع يفصح عن نفسه بنظام مجرد ، غير بشري ، ويظهر بفردية الإنسان الاقتصادي الذي تظهر منافسة منافعه على الصعيد الاجتماعي بمنافسة فظة . والمفهوم الثاني : « الجماعة » ، كما يقول علماء الاجتماع ، يعتمد ، بالعكس ، على التضامن العميق للأفراد ، ويصنع من عواطف متوافقة ، ومن أعراف ، وتعاملات ، وأديان ، ولغات . ومن تضامن عميق ناجم عن قيم غير عقلانية . ويلح علماء الاجتماع الألمان على ضرورة تقوية القيمة العليا للجماعة على المجتمع . والمجتمع هو العنصر المتفتت ، والجماعة ، بالعكس ، هي العنصر الذي يوحد أعضاء أمة واحدة في عدد من العقائد وفي عدد من القناعات المشتركة .

وإلى هذا التحليل للمجتمع والجماعة ، يضاف ما يسمى : علم اجتماع **ماكس فيبير** . وكان هذا صديق نومان ومساعده في مجلة « العون » ، وعلى وجه التأكيد أعظم علماء الاجتماع الألمان في العصر الويلهلميني . وكان ماكس فيبير ، في مؤلفاته السياسية والسوسيولوجية ، متأثراً بعدم كفاية الرايخ الثاني ، الذي لم يكن قادراً على خلق طبقة موجهة حقيقية : فقد أهمل الجماهير ، ولم يرب الأمة

---

(١) راجع . . Rauymond ARON , LA,SOCIOLOGIE ALLMANDE CONTEMPORAINE , PARIS , 1950 .

تربية سياسية . وتـأثر فيبير بواقع ، وهو أنـه لم يوجـد حول غليوم الثـاني رجـال سياسيون ، وإنمـا فقـط بوروقراطيون لم يكن عنـدهم حس بـالمسؤوليـات ، وشهر بقوة هذا النوع من عدم كفاية البوروقراطية الألمانية ، التي كانت غير قـادرة على أن تمسـك الأمـة بيـدهـا . وأظهر أن النظـام يخنـق الحريـة بـالميكانيكيـة البوروقراطية . وبالمقابل ، مجد فيبير بدور الزعيم ، دور ما يسميه الزعيم الموهوب الذي يتمتع بجاه عظيم ، أي الزعيم ، الذي يمارس بين الأمة وبينه ، نوعاً من تفـاهم واتحاد صوفي ، الزعيم الذي يخضع لنداء داخلي ، الذي يجلد الشعب ولكنـه يعرف كيف يقيم بينه وبين الشعب روابط سرية ، غير عقلانية ، ويؤثر على مصير الأمة لأنه موهوب بفضـائل وصفـات استثنـائيـة . ويرى أن وجود مثل هؤلاء الزعمـاء وحده يمكن أن ينقذ ألمانيا من هذا النوع من الانحطاط الـذي أوقعها فيـه ضعف النظام الويلهلميني (الغليومي)

٣ ـ والنقطـة الثـالثـة التي يحمـل عليهـا نقـد القـوميين ، هي تفـاهـة العصر الوهلميني ، وسطحية المجتمع الألماني في ذلك العصر ، وما يسمى الطبع العـامي لمجتمع لا يتطلـع إلا إلى المراتب العليـا وإلى المـال . وسيظهر هـذا النقـد في مـا يسمى « حركة الشبيبة الألمانية »[1] . كانت هذه الحركة في ألمانيا رد فعل شديـد وعفوي ضد العالم الذي تكيف معه الرجال الذين أتوا عن الرايخ الثاني .

وعبر عن هـذه الحركـة بيقظـة غير متوقعـة للعقليـة الرومـانتيـة ، وبتـدوق الطبيعة ، وبجاذبية طوافها معاً في المجالات الكبرى المقفرة في الريف الألماني . وفي هذه الروح ، أسس شاب ألمـاني بـاسم كارل فيشر ، في ١٨٩٦ ، حركـة « العصـافير الـدوريـة » المعـاصرة للحركات الكشفيـة الكبرى التي نمت في نفس هـذا العصر في البلاد الأنغلو ـ ساكسونيـة . ونشـأت في مـدينـة برلين ، وعلى وجـه الـدقـة ، في

(١) راجع تجمع الشبيبة في : W . LA Queur , Young GERMANY , 1962 .

ضاحية شتبليتز ، وفي ١٩٠٦ ، أنشئت حركة مماثلة تابعت أهدافاً سياسية ومعنوية بصورة أوضح ، وتسمى هذه الحركة : « الشبيبة الألمانية الحرة » ، وعقدت أول جلسة لها على قمة عالية في منطقة الهسّ تسمى هوهه مايسنر . وفي هذه التجمعات وجد ، على سبيل الحصر تقريباً ، أعضاء من الطبقة المتوسطة ، وينتمون بخاصة إلى البلاد البروتستانتية في ألمانيا .

ولم يكن لهذه الحركات ، في الأصل على الأقل ، وفي الدور الذي ندرسه ، برنامج سياسي محدد ، ولكنها ، ترتبط ، روحياً ، بكل المؤلفين الذين صنعوا شعارها : أولاً : بالرومانتيين (الرومانتيكيين) ، ثم بـ نيتشه ، ولانغبن ، وبخاصة الشاعر ستيفان جورج . وشيئاً فشيئاً نمت عندهم مفاهيم عنصرية (عرقية) . وفي قصة تدعى « هلموت هورّيغا » وصدرت في ١٩١٠ ، وقرئت جداً في أوساط ، « العصافير الدورية » ، يؤكد المؤلف هـ . بوبرت على ضرورة صيانة نقاء العرق ، كما يلح أيضاً على مساوئ الكحول . ولكن يرى أيضاً ، في هذه الأوساط ، ظهور مذاهب معادية للسامية . ومن النادر جداً أن تقبل تجمعات « العصافير الدورية » بينها بضم الشبان اليهود .

وفي حركات الشبيبة هذه ـ وهذه هي النقطة الهامة ، ستنمو الفكرة التالية وهي : أن تجديد ألمانيا الفاسدة بسهولة الحياة في عصر غليوم الثاني ، لن يعمل إلا بواسطة جمعيات الشباب ، المقتنعين بمثل أعلى واحد ويعيشون حياة واحدة مشتركة : وهذه هي الجمعيات هي رابطات الذكور التي ستكون ، كما قيل ، في أصل بعث ألمانيا . وهذا ما يوضح ، في الآجل ، في الحركات القومية ـ الاشتراكية ، كيف نمت التطلعات الجنسية للذكور . ونذكر بخاصة أحد المؤلفين الذي كان يقرأ أكثر من غيره في أوساط « العصافير الدورية »، وهو **هانز بلوهر** وقد اشتهر بعدائه للنساء ومدح العلاقات الجنسية ـ الذكرية .

وتوجد أيضاً نقطة يجب رؤيتها : وهي أن هذه الأوساط نمت فيها عبادة الزعيم الموهوب الذي يملك سلطة وجيهة ونافذة ولا عقلانية . ومن أوساط « العصافير الدورية » هذه خرج في الحرب العالمية الأولى بخاصة ما يسمى « سرايا الصراع » أو « سرايا الصدام » التي استعملها الألمان لأول مرة في ربى الأرغون المحرجة في شرق الحوض الباريسي في فرنسا في خريف ١٩١٤ . وفي سرايا الصراع هذه التي ضحت بحياتها كاملاً ، كافح الكاتب الألماني الشهير أرنست يونغر الذي أطرى على وجه الدقة ، بمدح حركات الشبيبة هذه ، والبطولة التي خرجت عنها في مؤلف يسمى « عواصف الفولاذ » .

الفصل الثاني

الاتجاهات الفكرية في داخل القومية الألمانية

١٨٧١ ـ ١٩١٤

إن كافة الانتقادات لا يمكن أن تفهم إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار حركتان فكريتان ينبغي تحليلها ، وسيكون لهما تأثيرهما في الطبقة الفكرية الألمانية ، وهما : من جهة ، عداء السامية والعرقية ، ومن جهة أخرى تأثير مذاهب نيتشه .

أ ـ عداء السامية في الدور من ١٨٧١ إلى ١٩١٤[1].

لقد وجد العداء للسامية منذ زمن طويل في ألمانيا ، كما وجد ، في الدول الأوربية كافة ، وأخذ ، مع ذلك ، بسرعة جداً ، في ألمانيا ، صفة خاصة ، أي أن العداء للسامية ألح على الاختلاف بين الجرمن واليهود . وبدت ظاهرة العداء للسامية هذه منذ ١٨٧٣ ، في كتاب ألماني للمؤلف : ڤ . مارّ ، وعنوانه : « انتصار اليهودية على الجرمانية » ، أبان فيه أن اليهود يتمتعون ، في ١٨٧٣ ، في ألمانيا ، وفي العالم كله ، بنفوذ مسيطر ، وأنهم سادة الغرب .

---

(١) راجع : W, Massing, Reheawal for destruction. A Study of political anti - sémitism in imperial Germany 1871 - 1914 , edi . 1949 وقد ترجم إلى اللغة الألمانية .

ولكن هذا العداء للسامية سيأخذ شكلين مختلفين للغاية ، وبالتعاقب : شكلاً اقتصادياً . ومن بعد ، شكلاً عنصرياً (عرقياً) .

أولاً ، **عداء السامية الاقتصادي** ـ لقد عرف هذا العداء نمواً عظيماً في ألمانيا ، على أثر الفوضى المالية في ١٨٧٣ ، التي كانت هزة ضخمة تنذر بانقلاب عام للظروف الاقتصادية ، وكانت على صلة بالقضايا المالية الفرنسية ـ الألمانية بصورة نوعية . وقد أثارت هذه الهزة المالية في ١٨٧٣ حركة معادية للسامية قوية جداً . فقد جعل المتمولون اليهود مسؤولين عن هذه النكبة المالية ، ومنذ ذلك الحين شوهدت حركة تميل إلى البرهان إلى مختلف الطبقات الاجتماعية ، وبخاصة الفلاحين ، والحرفيين ، وصغار التجار ، على أن المال اليهودي عدوهم الأساسي ، وأن الطبقة الاقتصادية المتوسطة يجب بالتالي ، أن تقوم برد فعل وبشدة ضد الطرق الاقتصادية التي كان اليهود مسؤولين عنها ، وكانت الليبرالية الاقتصادية تعبيراً لها . وعليه فإن العداء للسامية ، في هذا الدور الأول ، كان في العداء لليبرالية . وهذا يعني الشك في طرق الاقتصاد الرأسمالي الذي كانت ضحاياه الطبقات الوسطى في المجتمع ؛ والبرهنة على أن اليهود هم موجهو المالية العليا ، والمسؤولون الأساسيون عن هذه النكبة .

ظهرت هذه النظريات بخاصة في مجلة تدعى « عرائش الجنان » والتي كان رئيس تحريرها **أوتو غلاغاو** . وفي هذه المجلة ظهر لأول مرة هذا العداء الاقتصادي للسامية . ونقرأ فيها : « من المستحيل على الصناعة الحرفية والمزدهرة أن تعيش في نظام الليبرالية الاقتصادية ، وفي الرايخ الألماني الجديد ، كما في روما القديمة . إن الطبقة الوسطى المعافاة تتفتت ، والطبقة الكادحة اليائسة تتزايد كثلاجة . إن القضية الاجتماعية هي في الأساس قضية يهودية . والباقي عبث » . وقد شجع تطور بسمارك ، الذي انفصل ، نحو ١٨٨٠ ، عن القومية ـ الليبرالية في

نهايـة « الكفـاح في سبيل الحضـارة » وتقرب من العنـاصر المحـافظـة ، نمو العـداء الاقتصادي للسامية . وكان الممثل الرئيسي لهذا العداء للسـاميـة **شتوكر** ، راعي البـلاط ، ومـدير « البعثـة الـداخليـة في برلين » وهي أكبر مشروع لـلإحسـان الاجتماعي في العالم البروتستانتي آنذاك ـ ومؤسسـاً للحزب المسيحي ـ الاجتماعي . ومن جهة أخرى ، كان مرتبطـاً جـداً بـأوسـاط الأرستقراطيـة البروسيـة . وهـذا الحزب المسيحي ـ الاجتماعي الذي يوجهـه شتوكر ، حـاول أن يكون لـه نفوذ في الأوساط العمالية ، ولكنه أخفق تماماً على هذا الصعيد ، واتجه بصورة أساسيـة نحو الطبقـات الوسطى ، أي نحو المستحـدثين (الحرفيين) ، نحو التجـار وأيضـاً نحـو الفلاحين ، وبين لهم أن اليهود كانوا على ، وجه الدقة ، تلـك العنـاصر الطفيليـة التي دمرت حالتهم الاقتصادية . وبالتالي ، أخـذ شتوكر بوضوح موقفـاً معـاديـاً للغاية لليهود ، دون أن يكون لعدائه للسامية طـابع عرقي . فقـد كتب مثلاً ، في ١٨٨٠ ، إلى الإمبراطـور : « اتجهت في خطبي دومـاً ضـد اليهـوديـة . ولم أهـاجم اليهود باعتبارهم عرقاً ، وإنما اليهودية التافهة ، المرابية . والمخادعة التي هي نائبـة عصرنـا » . ولـذا فـإن شتـوكر لم يهـاجم اليهـود كعرق وإنمـا هـاجم طرقهم الاقتصادية .

ومع ذلك ، لم يكن لهذا الموقف المعادي للساميـة الاقتصـاديـة من تـأثير على مصير ألمانيا ، بالرغم من دعاية شتوكر . وفي الحقيقة ، كان بسمارك متعلقاً كثيراً ، لأسبـاب سيـاسيـة ، بـالمـال اليهـودي ، وكان مرتبطـاً بخـاصـة بصـاحب مصرف إسرائيلي يدعى **بلايشرودر** . وبالتالي ، لم تفكر حكومة بسمارك مطلقاً بتحديد حقوق اليهود العامة ، وبإبعادهم عن الوظائف العامة . وفي ١٨٦٩ ، أعطى تشريع ألمـانيـا الشماليـة لليهود نفس الحقـوق التي هي للمـواطنين . ولم يمس بسمارك هـذه الحقوق على الإطلاق .

ومع ذلك ، سينمو إلى جانب هذا العداء للسامية الاقتصادية في الدور الذي يشغلنا ، عداء للسامية العنصرية .

ثانياً ، عداء السامية العنصري

استلهمت التجمعات الأولى المعادية للسامية العنصرية في ألمانيا من كتاب المؤلف الفرنسي ، الكونت دو غوبينو ، وهو : « محاولة في التفاوت بين الأجناس البشرية » الذي يعتمد على الفكرة القائلة بأن الشر كله يأتي من الاختلاط بين الأجناس الدنيا والأجناس العليا . ويرى المؤلف أن الأجناس تبدي تفاوتات اجتماعية ويقول : « الطبقة النبيلة هي المنتصرة ، والبورجوازية هي الخلاسيون ، والشعب ينتسب إلى تنوعات عرقية أدنى » . وقد نجحت هذه الأفكار في ألمانيا بسرعة فائقة ، وأسرع بكثير مما في فرنسا . ففي ١٨٦١ ، صدر ، تحت تأثيرها ، كراس يدعى « اليهود والألمان » ويمثل اليهود الذين طردهم الفراعنة من مصر كحثالة شعوب فاسدة ومجرمة . ونما بسرعة في ألمانيا ما سمي « جمعيات غوبينو » التي تناولت أفكار هذا المؤلف الفرنسي .

وفي سنوات ١٨٨٠ وما يليها ، صدر عدد من الكتب العرقية المعادية للسامية . فقد نشر دورنغ ، وهو اشتراكي ذو اتجاه فوضوي ، كتاباً بعنوان : « المسألة اليهودية » ولم يقدم فيه اليهودية كدين وإنما كعرق ، ورفض التسامح الذي أبدي إزاءه دوماً . وامتدح حبس اليهود في بعض البلاد ، وإذا لم يمكن هذا ، فليعتبروا ، على الأقل في الأمة التي يسكنون بين ظهرانيها ، كشعب أجنبي يجب أن تحرم عليه الأعمال والزواج . وإذن يبدو دورنغ نصيراً لتشريع عنصري . وقد هاجمه آنغلز بعنف في كتاب يدعى « عدو دورنغ » .

وتوجد أفكار مماثلة عند مستشرق ألماني يتمتع بشهرة عظيمة جداً واسمه

فارموند . فقد كتب ، في ١٨٨٧ ، « قانون البداوة وسيطرة اليهود الحالية » ، وأظهر الشعب اليهودي كشعب بدوي وطفيلي .

وسينمو العداء للسامية العرقية بشكل جماعات صغيرة ولكنها نشيطة : ففي برلين شكل هنريسي ، في السنوات ١٨٨٠ ، حزب الرايخ الاجتماعي الذي أخذ على المحافظين بشدة عدم تبنيهم موقفاً واضحاً إزاء المسألة اليهودية . ووجدت جماعتان هامتان بخاصة : **جماعة ليبتزيغ** التي يوجهها تيؤدور فريتش الذي كتب في التعليم المعادي للسامية فأحدث ضجة كبرى . والجماعة الثانية وهي الأهم ، **جماعة كاسّل** ، وكان على رأسها **أوتو بوكل** . ففي ١٨٨٧ ، وفي حملة انتخابية نشيطة للغاية ، كان بوكل يذهب من باب لباب عند فلاحي دائرته الانتخابية ويكرر : « أيها الفلاحون ، خلصوا أنفسكم من الوسيط اليهودي » . وكان له موقف عنصري واقتصادي معاً ، ومنذر تماماً بأعراض العصر . وعبر عنه في صحيفة « رايخشيرولد » .

وفي ١٨٩٠ ، تقدم هذا العداء للسامية تقدماً جاداً ، وأفصح عن نفسه بقضية تلفت النظر تدعى قضية « آلفاردت » . والفاردت هذا كان موظفاً في مدينة برلين وطرد بسبب أعماله السيئة ، وكان يعوزه المال ، فأصدر في ١٨٩٢ ، كتاباً حظي بنجاح واسع ويدعى « جودنفلنت » أي « بندقية اليهودي » وهاجم فيه صاحب مصنع في برلين كان يجهز الجيش بالبنادق ، وأخذ عليه التجهيز ببنادق غير صالحة للاستعمال لتسبب هزيمة الألمان في ميادين القتال . وكان لهذه القضية انعكاس واسع . وحكم على الفاردت افتراءً ، ولكنه بدا في أنظار الكثيرين بطلاً ، وستنتخبه مدينة براندبورغ نائباً في الرايخشتاغ الألماني . وأخذ الحزب الألماني المحافظ هذه القضية مأخذ الجد ، وفي انتخابات ١٨٩٣ وجد من الضروري أن يعطي لبرنامجه صفة معادية للسامية . وكتب : « نكافح نفوذ اليهودية المتعاظم والمفسد على شعبنا » . وفي ١٨٩٣ ، وجد ١٦ نائباً منتخباً في الرايخشتاغ معادين

للسامية . وظل هذا العدد متماسكاً حتى ١٩٠٧ ، وبعد ذلك تناقص . وعلى الصعيد الانتخابي ، أي على صعيد السياسة العامة لألمانيا ، يجب ألا نبالغ بنفوذ العداء للسامية العرقية . لقد كان لهذا العداء نفوذ في الجماهير الريفية ، ولكن لا يمكننا القول بأن كان له من الوجهة الانتخابية ، موقف عظيم لدى الشعب الألماني .

ويَبقى من ذلك أن العداء للسامية نما بشكل مقلق في السنوات الأخيرة من حكم غليوم الثاني في الأوساط الفكرية[1]. ونراه يظهر في الخمس عشرة سنة الأخيرة من حكم غليوم الثاني ، في عدد عظيم من المؤلفات ذات الطابع العرقي التي تستلهم في معظمها من المذاهب الداروينية الاجتماعية . وقد عرض هذه المذاهب عالم في علم الاجتماع باسم غومبلوفيتش . وأكد بأن مجموعة القوانين الاجتماعية تتضح بنفس الشكل الذي توضح به القوانين الطبيعية . وزعم بأن يبرر بالداروينية التفاوت الذي هو أعظم قانون للمجتمعات البشرية . وانطلاقاً من هذه المفاهيم التي تلح على فكرة العرق تحدد عدد من المفاهيم البيولوجية والعرقية التي كان الممثل الرئيسي لها في ألمانيا الويلهلمينية فولتمان الذي أظهر ، بين الأمور الأخرى ، أن نزاع الطبقات قبل كل شيء هو نزاع أعراق . ولكن المنظر الأساسي لهذه العرقية المناوئة للسامية ، في عصر غليوم الثاني ، كان شخصية ذات إشعاع عظيم وهو هوستون ـ ستيوارت تشامبرلن .

كان تشامبرلن ابناً لأميرال انكليزي ، ولكنه جعل من ألمانيا وطنه المفضل . وبعد أن عاش طويلاً في هذه البلاد جذبته إلى بيروت كوزيما فاغنر ، وتزوج للمرة الثانية ابنة فاغنر ، إيفا . وهو الذي سيجعل من بيروت مهداً وأول مركز نشيط للدعاية العرقية في ألمانيا . وفي الواقع كان اتجاه فاغنر عرقياً وفي ١٨٧٩ ألف كتاباً يسمى « اليهودية في الموسيقى » أظهر فيه الأثر المشؤوم لليهود على الحياة

---

(١) راجع : G . Lukacs , la destruction de la raison I , Paris , 1958

الفكرية للأمة . وتوصل في السنوات الأخيرة من حياته إلى مذهب انحطاط البشرية بفساد الدم . واستنتج منه لنفسه ضرورة حمية نباتية ، وبعد أن قرأ غوبينو ، اتهم اختلاط الأعراق النبيلة بالأعراق العامية بأنه كان السبب في هذا الانحطاط .

وهذه الفكرة في نقاء وانحطاط الأعراق ألهمت تشامبرلن في كتابه « أسس القرن التاسع عشر » الذي صدر في ١٨٩٩ ، وفيه يميل إلى إظهار التاريخ كنزاع بين الأعراق . وفي الحقيقة ، لا توجد أعراق نقية على الإطلاق ، ولكن يجب عليها كلها أن تحاول التقرب من النقاوة البدائية ، وذلك على وجه الدقة ، بتجنب التماس مع العرق اليهودي . وألح تشامبرلن على هذا القانون . وانطلاقاً من هذه المعطيات وسع تشامبرلن نظرية في التاريخ تلفت النظر للغاية ، وبرهن فيها على أن يسوع لم يكن يهودياً ، ولكنه مثل داود . سليل أرومة آرية ، وأن القديس بولس اكتشف الدين المحتوم للسلامة الذي أفسد المسيحية . ومن بعد نجت أوربة من الفوضى ، نتيجة الانحطاط الروماني بالغارات الجرمانية ، وأن دانته ولوثير كانا تجسيدين عظيمين للعبقرية الألمانية . وألح أخيراً على هذه النقطة ، وهي : على العالم الجرماني أن يدافع عن نفسه ضد جميع الأمميات . كأممية الكنيسة الكاثوليكية ، وأممية الماسونية ، وأممية الليبرالية الاقتصادية ، وأممية الاشتراكية ، ويؤسس القومية على شجب هذه الأمميات والحكم عليها بالبطلان .

وبهذا ، مارس تشامبرلن نفوذاً عظيماً جداً على هتلر ، وعرفه في ١٩٢٣ . ومع ذلك يجب ألا يبالغ في تأثير تعليم تشامبرلن المعادي للسامية ، وبقية العرقيين الذين طرحنا أسماءهم وكانوا موضع بحث في هذه الدراسة ، فهم لم يؤثروا إلا على قطاعات ضعيفة من الرأي ، ولكنها مؤثرة نوعاً ما .

وأصبح العداء للسامية ، في السنوات التي سبقت حرب ١٩١٤ ، في ألمانيا ،

أداةً للامبريالية ، لأنه فقد كلياً صفته المناوئة للحرية التي كانت له في الأصل ، وأصبح الآن يستخدم بخاصة ، من قبل الحزب المحافظ والقوميين ـ الليبراليين ، واسطة نضال ضد الديموقراطية والسلمية ، لا سيا وأن كثيراً من الديموقراطيين وأنصار السلام إسرائيليون . وباختصار ، أصبح العداء للسامية عنصراً للمذاهب الجرمانية الجامعة والأمبريالية . وقد امتدحه عدد من جمعيات اليمين الألمانية ، وأكثرها نفوذاً « الاتحاد الألماني للمستخدمين التجاريين » التي تضم أهم عناصر الطبقة المتوسطة ، و « عصبة الجامعة الجرمانية » . وفي الكتاب الذي ألفه زعيمها هنري كلاس ، وهو « لو كنت الإمبراطور » ، في ١٩١٤ ، صرح بقوله : لو يصغى إليه ، لطرد اليهود مباشرة من كل الحياة العامة والوظائف في ألمانيا .

٢ً ـ تأثير نيتشه في ألمانيا بين ١٨٨٠ و ١٩١٤

ينطلق نيتشه من القضية التالية : إن ألمانيا التي توحدت بانتصارات بسمارك المدوية هل لها ثقافة تستحق هذا الاسم ؟ لقد اعتقد أولاً ، خلال زمن طويل ، أن الأمة الألمانية يمكن أن توفق ، كإغريقية القديمة ، بين القوة السياسية والثقافة الفكرية . ولكنها تخلت عن هذا الحلم بسرعة جداً . وفي مؤلف بعنوان « في غير حينها » يحتج بقوة ضد عدم الثقافة الحقيقية في ألمانيا ، وعدم الأصالة ، والتحذلق الجامعي ، وعبادة التقنية ، وفقدان النخبات الحقيقية . وتبدو له ألمانيا كأنها متعطشة للثراء والقوة ، وتضحي للروح العسكرية والوعود الصناعية ويقول ويلاحظ : إن ألمانيا ، في الحقيقة ، بلد تنقصه التقاليد . ويشجب هؤلاء العاميين العديمي الثقافة الذين يصف ضعفهم المنمط . وعلى وجه الدقة . إذا انفصل نيتشه في ١٨٨٠ عن فاغنر الذي أعجب به عن عمق ، فذلك لأن إطار بيروت الذي كان يحيط بفاغنر ، لم يعجبه بصورة عميقة .

إذن ما الحل الذي يقدمه نيتشه لألمانيا ؟ الحل هو انقلاب القيم . فقد

أمسكت قضية القيم بصورة أساسية بتفكيره . ونراه يميز ، في البشرية ، نموذجين من الأفراد : **النموذج الجماعي** ، الذي يريد السعادة ، ويؤمن بالتقدم . وأمام هذا النموذج ، يوجد **النموذج الأرستقراطي** الذي يميل إلى عزل نفسه ، وتوكيد إرادة القوة . ونراه يشجب النموذج الجماعي ، الذي يحب العيش مع الجماعة والمفعم بروح الجماعة ، لصالح النموذج الأرستقراطي . وستكون فلسفة نيتشه شجباً لأخلاق العبودية ، أخلاق القطيع ، التي تمدح أفكار الإحسان ، وصفات الشفقة ، ووجدت تعبيرها بادئ بدء في القديم في تعاليم سقراط ، ومن بعد ، في الديانة المسيحية . وإذا شجب أخلاق العبودية فذلك ، بالعكس ، لصالح الأخلاق الأرستقراطية التي تمتدح فضائل الشجاعة والجرأة التي ترد الاعتبار إلى الكبرياء والطموح واللذة . وإن ما يكرهه في المسيحية ، هو أنها دين التواضع والصبر والإذعان ، والتنازل . وهذا لا يعني أن نيتشه لا يقيم اعتباراً عميقاً لشخص المسيح نفسه . وباختصار ، إن فلسفته تؤدي إلى شجب التساوي الذي تجتاح فيه الطبقات الشعبية وتطالب وتضغط على الطبقة الأرستقراطية . وشجب عنصر الانحطاط : الديموقراطية ، السلمية ، الاشتراكية . وشجب التساوي التدريجي لجميع القيم التي تؤدي إلى تدني الطاقة . وشجب بخاصة هذا المرض الفكري الذي يسمى الميل إلى التاريخ ، التاريخية ، هذا التضخم للمعرفة العميقة التي تسوق الإنسان إلى فهم كل شيء . والصفح عن كل شيء . وقبول كل القيم حتى أكثرها تناقضاً .

وكل هذا ذهب به إلى عدمية ترفض إطلاقاً الاعتراف بالصفات الأساسية للعالم الحديث ، إلى عدمية توحي بآخر فلسفة لنيتشه وهي : « أسطورة العودة الأزلية » ، أي دورة كونية واسعة تريد أن يبدأ من جديد كل شيء في هذا العالم ، دون إضافة ولا تبديل ، وتؤدي بالبداهة إلى نفي قانون التقدم .

وبهذا التجديد لقضية القيم ، تجديد القيم القائمة ، المعنوية أو الدينية ، مارس نيتشه نفوذاً كبيراً على ألمانيا زمانه . وقد أشار ، بصورة خاصة ، إلى أن قائمة القيم الجديدة يجب أن تسمح بانتقاء وتربية نخبة جديدة ، وبناء ما أسماه في مؤلفه « السوبرمان » ، وعلى هذا العمل أن يبني هذا « السوبرمان » الذي تعلق به زردشت . وفي مؤلفاته الأخيرة ، مال إلى البرهان على أن « السوبرمان » يجب أن يعدّ بانتقاء بيولوجي قوي . وأن الصفات التي يجدر إبرازها هي الصفات الطبيعية للإنسان ، والطبيعة البشرية الغريزية والعنيفة . وهذا الإنسان الأعلى يفهم نيتشه ، حتى نقطة معينة ، كزعيم العصابة الذي لا يتقيد بأي هاجس ضمير ، وإنما بغريزة القوة .

وبهذا الشكل الذي اختصرت به فكرة نيتشه استخدمت ، في العصر الويلهلميني ، ولا سيما فيما بعد آجلاً ، كتصور مسبق لفكرة الجامعة الجرمانية وبخاصة ، الفكرة القومية ـ الاشتراكية . وقد تشجع هذا التفسير بالنشر الذي قامت به أخت نيتشه ، السيدة فورستر نيتشه لمراسلاتها ، وقدمت وفسرت فيها فكرة نيتشه في اتجاه عرقي وأعطت حججاً للقومية ـ الاشتراكية .

وهذا التفسير لنيتشه غير مقبول على الإطلاق . ولا شيء أبعد عن الصواب من أن يرى نيتشه سلفاً للفكر القومي ـ الاشتراكي . وقد احتج نيتشه نفسه ضد هذا التفسير الذي بدأ قبل وفاته ، واحتج على ما كان يسميه « قضية العرقية المشبوهة » . ونطق « كلاماً » معادياً للسامية . وأنكر وجود عرق بدائي يعلو على الأعراق الأخرى ، حتى إنه كان عنيفاً جداً للغاية ضد أشكال القومية ، فقد كتب : « قليل من الهواء النقي ، يجب ألا تسود هذه الحالة طويلاً في أوربة . وهل توجد فكرة ما وراء قومية الحيوانات ذات القرون؟ أما وإن كل شيء يتجه في الحاضر نحو أوسع المصالح المشتركة ، فما معنى وجود أنانيات جرباء » ؟ وعلى

العكس ، لقد صنع من مثله الأعلى ما يسميه « الأوربي الصالح » الـذي يمكن أن يفهم كثمرة انتقاء وكتركيب لكثير من الثقافات .

وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك ، فإن فكرة نيتشه ، في الحقيقة ، قليلة الاهتمام للغاية بالقضايا السياسية . إن السوبرمان عنـده ينتسب إلى أرستقراطيـة فكريـة ومعنوية وفنية ، ولم يوضح مطلقاً بأنه كان يريـد أن يجعل من هـذا السوبرمـان قائداً للشعب . ولم يتوجه إنجيله إلى الكثرة الكثيرة ، حتى إنـه كان يخشى المتملقين لبسمارك الذين خلقوا ، في رأيه ، السطحية والابتذال العـام ، ومـا من أحـد كان أشد من نيتشه على ألمان زمانه .

على أن ما يبقى ، على الأقل ، وقد برهن على ذلـك ، بخـاصـة ، في كتـاب جورج لوكاكش وعنوانـه : « تـدمير العقل » ١٩٥٨ ، أن بيتشـه فتح الطريق إلى عقائدية امبريـاليـة وذلـك بطريقين : **أولاً** ، أن فكر نيتشـه يتضمن دون نقـاش شجباً للاشتراكية . فهو يحتقر ، بل يكره الجماهير الشعبية التي يسميها عبيـداً ، أو أيضاً قطيعـاً ، وفي رأيـه ، محكوم عليهـا بـالخضوع إلى طبقـة السـادة . وكتب : « الظلم ليس التفـاوت في الحقوق ، الظلم هو المطـالبـة بحقوق متسـاويـة » . وفي الحقيقة يوجد في كل أثره تمجيد للرق القديم . والمجتمع المثالي عنـد نيتشـه هو المجتمع الديموقراطي من النوع الأثيني الذي يضم عبيداً يهتمون بإرضاء حاجـات سـادتهم . وفي المقام الثاني ، تؤلف فلسفة نيتشه باباً مفتوحاً للغريزة ، والعنف ، والأنانية ، وتبرر سلفاً أعمال نخبة مزعومة ، وأي محاولة اعتـداء على الجمهور ، وقهر الطبقـات الموجهة ، وبالتالي ، دون أن يقول نيتشه ، الإمبريالية المسيطرة لأمة أو طبقـة . وهكذا تجهز فلسفة نيتشه ، بواسطة القيم اللاعقلانية ، الطبقـات المسيطرة بتبرير « تطفلها » الاجتماعي .

وفي الدور الذي امتد حتى ١٩١٤ ، انتشر فكر نيتشه في قسم هام من الطبقـة

الفكريـة الألمـانيـة . ومن غير الممكن متـابعـة نمـو الفكرة النتشيـة ، ولكن يجب تحليل تأثيره على بعض الكتاب مثل لانغبن ولا سيا ستيفان جورج .

درس لانغبن تـاريـخ الفن ، وكان مختصـاً بعلم الجمـال ، وألف كتـابـاً يسمى « رامبرانت مرب » صـــدر في ١٨٩٠ . وقـــد رأى لانغبن في رامبرانت ممثـلاً لفن الضيـاء ـ المعتم الـذي يقـدم القيم اللاعقلانيـة وغير الواعيـة ، وممثلاً لعلم جمـال يهز قوى الخيال المحسنة والمخيفة معاً ، وممثلاً لثقـافـة ينتصر فيهـا النظـام البورجوازي المؤسس على التعقيل الصناعي وعلى الطبيعة وتفاهة الحياة البورجوازيـة . إلا أن لانغبن يرفض تشـاؤميـة نيتشـه الأرستقراطيـة ، ويفكر بـأن هـذا الانقـلاب في القيم ، على نقيض نيتشه ، يمكن أن ينمو في ألمانيا زمانه . ويصرح بأن ألمانيا هـذه يمكن أنْ تجمع بين القوة السياسية والثقافة ، وبالتالي ، تجديـد العـالم الإغريقي . وتقدم للعالم « مشهد سلطة سياسيـة قويـة تغطي بقشرتهـا القـاسيـة الثمرة الثمينـة لثقافة عليا ، خليط ، كإغريقية القديمة ، من القوة الرجولية والحساسية الفنيـة . وبهذا يكون لانغبن قد تناول عـدداً من الأفكار من أثر نيتشـه وأضعفهـا ومسخهـا مقدراً أن ألمانيا عصره ، ألمانيا الويلهلمية أهل للقيام بهذا التركيب .

والكاتب الآخر **ستيفـان جـورج** . وتـوجـد عنـه أطروحـة عظيمـة وهي أطروحة **كلود دافيد** التي يرجع تـاريخهـا إلى ١٩٥٢ ، إن فكر ستيفـان جورج ، الذي هو ولا شك أعظم أتباع وتلاميذ نيتشه ، يقع بين الجمالية والإرهابية .

وستيفان جورج شاعر ، انطلق من عبادة اللغـة ، ومن تـأمل عميق جـداً في قوانين وموارد الشعر في عصره . لقـد ترجم شكسبير وبـودلير وفرلين ومـالآرمـه . ووضع الكتاب الشبان في حالـة دفـاع حيـال النجـاح السهل ، وألحّ على ضرورة مهنة كاملة . ولكن هذه الجمالية المحتقرة والمستعلية ، تحولت بسرعـة في أثر جورج إلى تعبير عن مثل أعلى للحياة . وأسكت عن نفسه ليقبل المقدس ، وليعلن للناس

قانون الأزمنة الحديثة ، ويشهر بقباحاتهم ، ويهز جمودهم ، وينقل لهم نداء رسالة تتعلق بالجيل الجديد . وأول أثر كبير لستيفان جورج ويسمى « بساط الحياة » يمثل فلسفة تقرب للغاية من فلسفة نيتشه ، وتؤكد ضرورة خلق قيم جديدة وتشكيل نخبة جديدة . وسيمارس نفوذه في دائرة الكتاب المونيخيين ، الذين يدل عليهم باسم « الكونيين » . وهذا الفريق يدعو إلى القوى البدائية للسحر لخلاص العالم من العذاب الأبدي الذي يثقل عليه. والممثل الرئيسي لفريق الكونيين ، وكان زمناً طويلاً صديقاً لجورج ثم اختلف معه فيما بعد ، هو كلاج . فقد درس كلاج الميثولوجيات القديمة ، ودل على أن تاريخ الأديان يظهر في معارضة بين دين بدائي ومعطيات غريزية ، دين **الأرض** الأم ، ودين ، بالعكس ، عقلاني ، هو دين الله الأب . وهذا الشكل الثاني للدين الذي هو دين عقلاني ـ واليهودية والمسيحية ظاهرتان له ـ قد تسبب في انحطاط الحياة الدينية . إذن يجب العود إلى دين أسطورة سلطة الأم الذي يضم في ذاته قيماً سرية وسحرية . ويصحب هذه الأفكار في فريق الكونيين . نزعات فوضوية وعدمية . ولا يمكن للمجتمع أن ينتظم إلا بتهديم كامل ، الاستياء ، والتخلي عن التشريفات . ومن جهة أخرى . يوجد عند بعض هؤلاء الكونيين تأثيرات واضحة جداً من الفكر العرقي : فالخير والشر يأخذان ، في كتاباتهم ، صورة الآري والسامي . وفي هذه المواقف المختلفة ، يمكننا أن نعرف ، حتى نقطة معينة ، تأثير الفكر الفاغنيري . وانتهى جورج نفسه بالنفور من فريق الكونيين ، وانقطع عنه في ١٩٠٤ ، وألف ، انطلاقاً من هذا التاريخ ، فرقاً من تلاميذه الشخصيين في مدن ألمانية عديدة ، وحلقات ، ومارس عليها سلطة معنوية فائقة . وبين الشخصيات التي كانت تلاميذه ، يجب أن نشير إلى ناقدين أديبين عظيمين : **غوندولف** ، مؤرخ غوتيه ، **وبرترام** الذي كان تلميذاً وموسعاً لنيتشه . ومن الملاحظ أن هؤلاء التلاميذ كانوا منتقين من وسطين محددين بوضوح : **أولاً** ، من الطبقة النبيلة

الصغيرة صاحبة الأطيان في بروسيا ، وأيضاً من الطبقة الفكرية اليهودية التي كانت تقدر الطابع التنبؤي لفكر جورج .

وقد اتضح الفكر القطعي لجورج في مؤلف يسمى « الحلقة السابعة » ، التي تدور حول الشخصية السرية لشخص كان قد عرفه ، ولكنه حوله ، في مونيخ ، إلى الشاب ماكسيمين ، إلى نوع من مسيح ، وجعل منه إلّهاً لدين جديد ، تتجسد فيه الاسطورة الازلية للشبيبة الألمانية .

وفيَ كتابه المسمى : « نجم الحلف » الذي صدر بالضبط عشية الحرب ، في ١٩١٤ ، توجد فكرة جورج في الدولة ومجتمع زمانه . ومن السهل أن نرى أن جورج يشجب ما يمدح . يشجب البورجوازية الجشعة النهمة والفاسدة ، والروح العسكرية المتغطرسة للضابط البروسي ، وفقدان الطاقة وبرجزة الطبقة الكادحة التي تخلت عن القضية الثورية لمحاولة تحسين مصيرها في الحياة النقابية . إن كل الطبقات الاجتماعية : البورجوازية ، والارستقراطية ، والطبقة الكادحة قد نالها انتقاد جورج . فماذا عنده ليعارض المجتمع الحالي ؟ من الصعب القول بأن جورج لم يعط أبداً لأثره صفة الاعلان عن دين سياسي . ومع ذلك فإن نيتشية عتيدة تلهمه ، ولذا يمدح جورج الحياة الخطرة والبطولية : فقد كان يكن اعجاباً عظيماً لنابوليون ، ويلح على ضرورة العنف والحرب لينتزع العالم من عجزه . وأظهر عظمة جماعات الرجال الأقوياء والأشداء في نهوض الأمة . ويوجد في كل أثر جورج ، مدح للجسم البشري ، والعضلات ، والجمال البطولي ، وأخيراً ، إن الدولة التي يفضلها هي دولة ذات نظام تسلسلي يكون فيه مكان كل واحد محدداً بميلاده ، وما أتى به للجماعة : دولة ارستقراطية ، وبالتالي ، مؤسسة بصورة أساسية على الولاء والطاعة . وتوصل بذلك إلى توكيد تفوق ألمانيا التي يجب أن تجمع حولها الأمم الأخرى ، وحلم بأن يعيد ، تحت إدارة ألمانيا ، بناء أوربة

الموحـدة ، التي تتجمع حول نهر الراين ، رؤيـا لإمبراطوريـة توضـع ، كما أرادهـا لاغارد ، تحت شعار دين جديد .

وكان لكتب جورج ، في ١٩١٤ ، في ألمـانيـا ، اشعـاع كبير جـداً : ويُـزعم ، ولا شك بكثير من الافراط ، بأن كل جندي ألماني ذهب إلى الحرب كان في جعبته اثر ستيفـان جورج . ومـا من شـك في أن أثره مـارس نفوذاً عظيمـاً ، ولا سيا في أوساط جماعات الشبيبة ، وبخاصة بين « العصافير الدورية » .

الفصل الثالث

تغلغل القومية في ألمانيا

بين ١٨٧١ و ١٩١٤

هنالك ثلاث نقاط يجب إيضاحها في هذا الموضوع

نفوذ الروح العسكرية

النقطة الأولى ، هي الدور المتعاظم لنفوذ الروح العسكرية في الأمة الألمانية . وفي هذه النقطة يحسن الرجوع إلى مؤلف ظهر حديثاً ،بالألمانية ، للمؤرخ جيرهارد ريتر : وهو بعنوان « الفن السياسي والتقنية العسكرية » ، وقد صدر الجزء الأول منه في ١٩٦٠ ، وهذا المؤلف بصورة أساسية دراسة لدور الجيش ونفوذ الروح العسكرية في المجتمع وفي الدولة الألمانية ، في الدور الذي سبق ١٩١٤ .

يعبر عن نفوذ الجيش ، في ألمانيا ، بالاعتبار الخاص تماماً الذي تتمتع به المهنة العسكرية لدى كافة الأمة الألمانية ، ولا سيا في بروسيا . إن مهنة الضابط ، في ألمانيا ، هي من أكثر المهن اعتباراً ، ويعبر عن ذلك في الحياة الجارية ، في حياة كل يوم ، عندما يلتقي مدني بضابط في الشارع على الرصيف ، بترك المجال له ليمر . والضابط الاحتياطي ، بخاصة يتمتع بجاه عظيم ، ورتب الضابط الاحتياطي لا تعطى إلا إلى أوساط تنتسب إلى البورجوزاية . ويطرد منها على الإطلاق اليهود ، وبصورة عامة ، الشخصيات التي يشتبه بأن لها أفكاراً

يسارية . وبوظيفة ضابط احتياط يستطيع البورجوازي ، في الواقع ، الذي منح أشرطة أن يرتفع في الطبقات ويعاشر أوساط الارستقراطية . وهكذا تشكل في أوساط ضباط الاحتياط والجيش العامل ، نوع من طبقة عسكرية لاتكن للمدنيين إلا الاحتقار العميق . وقد تربت هذه الطبقة في الأفكار الملكية والمحافظة . وعندما يكون الضابط متعاطفاً مع الأوساط الديموقراطية أو الاجتماعية ـ الديموقراطية ، يحذف دوماً مباشرة . ويستشهد ، كمثال ، بحالة ضابط كان مهيئاً لمستقبل عظيم جداً ، وهو الأمير شونايش ـ كارولات فقد اضطر ؛ بسبب تعاطفه مع الحزب الاجتماعي ـ الديموقراطي ، أن يهجر المهنة العسكرية . ومن الممكن أن تتكرر هذه الحالة جداً في الغالب .

ومن حيث المبدأ ، هذا الجيش غير سياسي . وعليه ألا يهتم بقضايا الدولة . غير أنه على الأقل كان يمارس نفوذاً عظيماً على الرأي العام ، ويمارسه بصورة أساسية بواسطة الجنرالات المتقاعدين . وهذه ، مثلاً ، حال الجنرال ليبرت الذي ينتسب إلى جوقة « الجامعة الجرمانية » ، أو بكل بساطة إلى عدد من الجنرالات الذين غادروا الخدمة وأخذوا على عاتقهم كتابة كتب ، مثل الجنرال برناردي مؤلف كتاب « ألمانيا والحرب الآتية » الذي صدر في ١٩١٢ ، وصرح بشده لصالح فكرة الحرب الوقائية .

ومن الملاحظ أن السلطات المدنية ليس لها إلا تأثير قليل جداً على الطبقة العسكرية في ألمانيا ، لأن التسمية (التعيين) في المراتب العليا في الجيش الألماني تتعلق مباشرة بالمكتب العسكري للإمبراطور ، لا بوزارة الحربية . وهذا هام للغاية ، وعلى وجه الدقة ، للحفاظ على هذه الروح في الجيش . ولا توجد مقاومة ممكنة لنفوذ الطبقة العسكرية ، وهذا ما يوضح مناخ عسكرة الأمة الذي لم يكن دون نفوذ على الحياة السياسية للبلاد . هذا ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار

بأن التطور يوجد في الدول الكبرى الأخرى ، في نفس العصر ، ويقصد بذلك روسيا ، والنمسا ، وفرنسا ، وحتى انكلترا . ولكن ما من شك ، وهذا ما تجب ملاحظته ، في أنه لا يوجد بلد كان فيه نفوذ الجيش عظيماً كما في ألمانيا ، أو أن مقاومة الروح العسكرية فيه ، بخاصة ، كانت صعبة .

والحادث الأخطر بكثير وينجم عن الأول ، هو أن الاهتمامات العسكرية ، في داخل الحكومة نفسها ، كانت تفوق على « داعي الدولة » . لقد كان يعبر عن الروح العسكرية في ألمانيا قبل ١٩١٤ بواقع ، وهو أن رجال الدولة نفسهم كانوا عاجزين أمام العسكريين . وهذا يمثل فرقاً كبيراً جداً بين الدور البسماركي ودور غليوم الثاني . وما كان بسمارك ليقبل أبداً أن يترك العسكريين أحراراً . وكان دوماً يغلب داعي الدولة ، والمصلحة السياسية على المفاهيم العسكرية . وفي عهد غليوم الثاني ، كانت السلطة ضعيفة ، وتغيرت الأمور ، ومن الممكن أن نرى في حكمه ظاهرات واضحة للغاية لسيطرة المصالح العسكرية على المدنية . ويمكن أن نرى ذلك في واقعين اساسيين لعبا دوراً في الحياة السياسية الألمانية في ذلك العصر : **أولاً** ، في حالة النفوذ الذي مارسه الأميرال فون تيربتز على مجالس الحكومة . ومن بعد ، بخاصة ، في حالة خطة شليفن . لقد كانت ألمانيا تخشى في الواقع ومنذ زمن طويل حرباً على جبهتين . واضطر الحلف الفرنسي ـ الروسي الألمان أن يتصوروا أن الحرب يمكن أن تقوم ضد فرنسا وضد روسيا معاً . والخطة التي أعدتها الأركان العامة الألمانية ، وتحمل اسم مؤسسها ، خطة شليفن ، كانت تتوقع ان تنقل قوى الجيش الألماني كلها نحو الغرب أولا ، أي ضد فرنسا ، وليكون الهجوم ضد فرنسا صاعقاً كان ضرورياً غزو بلجيكا . وبالعكس ، على الجبهة الشرقية ، كان على الجيش الألماني أن يبقى على الدفاع ، وبعد أن يصفى الفرنسيون ، أن تنقل القوة الألمانية نحو الشرق . والملاحظ ، أن هذه الخطة العسكرية ، التي أعدتها الأركان ، فرضت ، دون مناقشة ، على

الحكومة المدنية ، ولم تناقش حكومة غليوم الثاني أبداً هذه الخطة ، على حين انها كانت تتضمن ، من وجهة النظر السياسية أخطر الأخطار على ألمانيا . لأنها كانت تتوقع غزو بلجيكا المحايدة ، وبالتالي ، تجعل بالضرورة إنكلترا والإمبراطورية البريطانية تقرران التدخل إلى جانب فرنسا وروسيا .

الضغط على الحكومة والرأي

والنقطة الثانية التي يجب إيضاحها ، هي عمل جماعات الضغط على الحكومة والرأي العام الألماني .

وما زلنا نعلم اليوم أيضاً بشكل سيء ما هو عمل جماعات الضغط هذه ، وبخاصة جماعات الضغط الاقتصادي ، على الحكومة الألمانية . والمؤلف الهام أكثر من غيره في هذا الحقل هو مؤلف مؤرخ من جمهورية ألمانيا الديموقراطية ، كوزينسكي وهو بعنوان : « دراسة في تاريخ الإمبراطورية الألمانية » في مجلدين . وإلى جانب هذا لدينا أعمال هامة للغاية لمؤرخ آخر من جمهورية ألمانيا الديموقراطية ، جيروزاليمسكي وعنوانه : «السياسة الخارجية ودبلوماسية الإمبريالية الألمانية في آخر القرن التاسع عشر » ويرجع تاريخه إلى ١٩٢٤ . وقد أظهر كوزينسكي ، بصورة خاصة وبالعديد من الأمثلة ، الروابط التي كانت قائمة بين أوساط الأعمال ، وبخاصة ممثلي الصناعات الكيميائية والمعدنية والمصارف ، وشركات الملاحة أيضاً ، مع الامبراطور مباشرة ، أو مع أوساط الجيش والدبلوماسية ، أو أيضاً مع عدد من النواب في الرايخشتاغ ، ولا سيا النواب القوميين ـ الليبراليين الذين يمثلون البورجوازية الكبرى ، والنواب المحافظين .

وبين جماعات الضغط هذه مادرس . ويجب أن نشير أن أكثرها نفوذاً ، « الجمعية الاستعمارية الألمانية » ، التي كانت على وجه الدقة تحت نفوذ الاميرال تيربتز ؛ و « جمعية المزراعين » التي كانت تهتم بخاصة بالسياسة الاقتصادية

الجمركيـة ؛ و « جمعيـة الرايخ ضـد الاجتماعيـة ـ الـديموقراطيـة » التي ظهر عملهـا بخاصة في انتخابات ١٩٠٧ ، ولا سيما « عصبة الجامعة الجرمانية » الشهيرة .

لقد أسس هذه العصبة الأخيرة ، في ١٨٩٣ ، مكتشف قديم لافريقية الغربيـة الألمانية وهو : كارل بيترز وكان من مديريها شخصيتان مختلفتان جداً ، لعبا دوراً عظيماً وهما : هاسّه وكلاس . ويجب أن نلاحظ أن العصبة الجرمانية لم تضم عـدداً كبيراً من الأعضـاء : ٩٠٠٠ عضـو في البـدء ، و ٣٥,٠٠٠ عضـو في الحرب العـالميـة الأولى . ولكن كان لها عدد من الفروع التي تساعد على جعل هـذه الأرقـام خمسـة أضعافها جملةً . وكانت هذه الرابطة تسوق أعضاءها من مختلف الأوسـاط . ونجـد فيها بصورة أساسية رجال أعمال ، وجامعيين ، أي بصورة عامـة شخصيـات ذات نفوذ . ووجدت فيها اتجاهات مختلفة : فبعض عنـاصر العصبـة ، مثلاً ، معـادون للسامية ، وآخرون غير ذلـك . وبرنـامجهـا صعب التحـديـد للغـايـة . وقـد تغير كثيراً ، أخذاً بعين الاعتبار القوى التي يحسن مداراتها . والتعبير التام لهذا البرنامج يوجـد في مؤلفين : « السيـاسـة العـالميـة » (١٩٠٥) ، وفي مؤلف لـ كـلاس ، في ١٩١٢ ، وهو بعنوان : « لـو كنت الإمبراطـور » . تلـح هـذه الأوسـاط أولاً على اتحاد جميع البلاد الناطقة بالألمـانيـة ، لأن اللغـة أسـاس القوميـة ، وبخـاصـة على ضرورة امتداد ألمانيـا نحو الشرق ، وفي البلاد البـالطيـة التي يوجـد فيهـا أقليـات ألمانية هامة . ويضاف أن من الضروري ، لنجاح ألمانيا باعتبارها شعب ثقـافـة ، أن تجمع حـولهـا الشعـوب الأخرى الأقـل تطـوراً ، اقتصـاديـاً وسيـاسيـاً ، مثـل بلجيكا ، وهولاندا والدانيمارك ، والبلاد البلقانية . ومن جهـة أخرى ، وهـذه هي النقطة الثانية في البرنـامج ، أن يلح على الضرورة الحيويـة لتوسع ألمـانيـا ، تحت خلق مناطق نفوذ في مختلف أجزاء العالم .ويتكلم في هذا الاعتبار ، بخاصـة ، عن آسيـا ـ الصغرى ، كما في برنـامـج خـط حـديـد بغـداد ، وعن افريقيـة وامريكا الجنوبية . ومع ذلك يوجد انقسام في رأي أعضاء العصبة : فبعضهم يصر بخـاصـة

على مايسمونه : « السياسة العالمية » ، أي سياسة ألمانيا العالميـة ، ولـذا فهم أنصـار توسع القوة الألمانية نحو القارات الأخرى ؛ وآخرون يصرون بالعكس على ضرورة توسع ألمـانيـا انطلاقـاً من أوربـة الوسطى نحو البلقـان ونحو تركيـا . ويمثل هـذا الاتجاه الثاني بخاصة ، كاتب موهوب جداً ، وعراف كبير بالقضايا التركيـة ، وهو روورباخ .

ما هو تأثير هذه العصبة الجامعة الجرمانية ؟ لقـد كان تحت تصرفهـا وسـائل عمل عظيمـة ، بواسطـة **صحف جـامعـة ـ ألمـانيـة** ، وبواسطـة عـدد عظيم من الجرائد التي تراقبها أيضاً بواسطة نفوذها السري في داخل الرايخشتاغ ، بـالرغم من أن عدد نواب الجامعة الجرمانية لم يكن عالياً . وهل كان لهذه العصبـة الجرمـانيـة الجامعة نفوذ مباشر على قرارات الحكومة ؟ من الصعب جداً القول بذلك ، ولكن توجد نقطة يجب إيضـاحهـا : وهي أن سيـاسـة الحكومـة ، حتى ١٩١٤ ، لم تملهـا العصبة الجامعة الجرمانية أبداً . لقد ابتعدت الحكومة الألمانيـة ، في الغـالب ، عن مفاهيم هذه العصبة . ومن غير الممكن تطابق سياسة الحكومة الألمانية مع سيـاسـة العصبة الجرمـانيـة . ولكن الفكرة الجـامعـة ـ الجرمـانيـة ، بـالرغم من كل شيء ، خلقت عند الألمان عاطفةً مبهمةً في التفوق والقوة .

وإلى جـانب رجـال الجمعيـات القوميـة . تجب الإشـارة إلى أهميـة الصحـافـة القومية ، وإلى أي حد وجدت مرتبطة بـالمصـالح الاقتصـاديـة الكبرى التي كانت نفسها على صلة وثيقة بوزارات الحربية ورئـاسـة الوزراء . وفي الواقع كان يوجـد عدة هيئات اقتصاديـة كبرى ، الكونزرن كما يقول الألمـان ، التي أمسكت بيـدهـا قسماً من الصحافة الألمانية ووجهتهـا في اتجـاه مصـالحهـا . وأكثرهـا نفوذاً كونزرن مانسلفد . فقد كانت لها مصـالح ضخمـة في مضمار الصنـاعـة ، وفي المنـاجم ، وفي صناعة النحاس .

وكانت تدعمها بخاصة صناعة سيليزيـا . وكان تحت تصرفهـا هيئـة صحـافـة

تـدعى « المراسلـة السـاكسونيـة » التي كانت تجهز عـدداً عظيمـاً جـداً من الجرائـد الجديدة ، بالمعلومات والأخبار ، ونذكر بخاصة صحافة برلين ، وليبزيغ ، والرور التي كانت في القسم الأعظم منها بين أيديها . وهنـاك كونزرن آخر ذو نفوذ عظيم وهو كـونـزرن شيرل الـذي كان على عـلاقـات وثيقـة مـع وزارة الخـارجيـة ومـع الأوساط المصرفية ، وتحت تصرفه عدة جرائـد دفعت كثيراً السيـاسـة الألمـانيـة في اتجاه قومي ، نذكر منها بخاصة « دليل برلين المحلي »

إن الصحف الهامة التي كانت مرتبطـة كثيراً أو قليلاً بـالهيئـات الاقتصـاديـة وتـدافع عن السيـاسـة الامبريـاليـة ، غـالبـاً ، في اتجـاهـات مختلفـة كان أهمهـا : « البريد » ، التي كانت ترتبط بخاصة بصناعي (صاحب مصنع) السار ، شتوم ، وتوجه القومية الألمانية في اتجاه معاد للاشتراكية ومعاد للسامية بصورة أساسيـة ؟ و « الصحيفة الرينانية الوستفالية » التي يديرها تيؤدور ـ رايسمان ـ كرون الذي كان مرتبطـاً مع أربـاب العمل الصنـاعيين في منطقـة الرور التي تمثـل الصنـاعـة الألمانيـة الثقيلـة . ويجب أن نـذكر أيضـاً « جريـدة الصليب » التي كانت نفسهـا مرتبطة مع الرعوية البروتستانتيـة الأصليـة ؛ وأخيراً « صحيفـة اليوم » المرتبطـة بخاصة بالأوساط الزراعية .

تغلغل الأفكار القومية

والنقطة الثالثة التي تحتاج إلى إيضاح ، هي تغلغل الأفكار القومية في حزب الاجتماعيــة ـ الـديمـوقراطيــة نفســه . وفي هــذه القضيــة يجب الرجــوع إلى دراخكوفيتش في كتابه .

« الاشتراكيات الفرنسية والألمانيـة وقضيـة الحرب » الـذي صـدر في جونيف ١٩٥٣ . وفي الـواقـع ، إن النقطـة الضـاربــة هي ظهور اتجـاهــات قـوميــة في

الاجتماعية - الديموقراطية الألمانية ، وبخاصة في الأوساط المشككة التي تطالب بإعادة النظر ومراجعة المذهب والدستور ، أي في الأوساط الاشتراكية التي تجمعت حول برنشتاين ووجهت الاجتماعية الديموقراطية في اتجاه أخذ يبتعد شيئاً فشيئاً عن الماركسية وجعل مذهبه مذهب « التشكيكية » . هذا وتجدر الإشارة إلى أن التقاليد القومية في الاجتماعية - الديموقراطية قديمة : فقد كان أحد مؤسسي الحركة لاسّال معجباً ببسمارك ووطنياً ألمانياً . ومنذ ١٨٩١ ، اتخذ الاشتراكي فولمار موقفاً لصالح الحلف الثلاثي وانتقد الشوفينيين الفرنسيين والاستردادبين الايطاليين . ولكن الظواهر الأولى الهامة لهذه الاتجاهات ظهرت بمناسبة المؤتمر الاجتماعي - الديموقراطي الذي ينعقد في كل سنة . وقد شهد مؤتمر الأممية في ١٩٠٧ ، في شتوتغارت ، وفداً ألمانياً يرفض دعم الاقتراح الفرنسي الذي قدمه عدد من الاشتراكيين الفرنسين ، ولا سيما جوريس ، وبموجبه يمكن عند اللزوم للبلد المهاجم أن يعتمد على مساعدة الطبقات العاملة في البلاد المجاورة . فاجاب على ذلك ببيبل ، الزعيم الاشتراكي الألماني : إن قبول هذا الاقتراح يسبب للاجتماعية - الديموقراطية صعوبات خطيرة جداً مع السلطة . وكذلك ، في ١٩١٠ ، أثناء انعقاد الأممية في كوبنهاغن ، عملت الاجتماعية - الديموقراطية الألمانية على إخفاق مشروع يتوقع ، في حالة حرب ، استخدام الاضراب العام .

وهذه المظاهرات تدل على وجود اتجاه قومي في داخل الاجتماعية - الديموقراطية . وإن نمو الامبريالية ، كما يقال ، يخدم قضية الطبقة الكادحة ؛ وعلى الشعب الألماني العامل أن يكافح الامبريالية الانكليزية أو الفرنسية وأن يأخذ مكانه تحت الشمس .

وكان يدافع عن هذه النظريات ، في الاجتماعية - الديموقراطية ، في مجلة تدعى « المجلة الاجتماعية الشهرية » ، وكان يراسلها شخصيات هامة في هذا

الحـزب ، نـذكر منهم هيلـدبرانـد ولانش . وبرنشتـاين نفسـه ، كان مسـالمـاً إلى الأعماق حتى يحذر من هذا الاتجاه .

ومن الطبيعي . أن يثير هذا الموقف لصالح القومية ردود فعل شديـدة جـداً في داخل الاجتماعية ـ الديموقراطية الألمانية ، بين أعضاء الوسـط واليسـار في هـذا الحزب . وكانت ردود الفعل هـذه من الشـدة بحيث أن هيلـدبرانـد ، أحـد زعمـاء الاتجاه القومي ، أثناء انعقـاد مؤتمر كيمنتز في ١٩١٢ ، اضطر لتقـديم استقـالتـه . ولكن ، في ١٩١٣ ، أي قبـل عـام من الحرب العـالميـة ، كان مـؤتمر ايينـا مطبـوعـاًبنفـوذ القـوميين الـواضـح جـداً . ورفض اتخـاذ قرار يجبر الاجتماعيـة ـ الـديموقراطيـة على رفض الاعتمادات العسكريـة ، في حـالـة حرب ، واللجـوء إلى الإضراب العام . وليبرر الأعضاء القوميون في الاجتماعية ـ الديموقراطيـة موقفهم ، أوضحوا الخطر الروسي بقولهم : يجب على الشعب الألماني العامل أن ينـاضل ضـد الخطر الـذي تشكلـه القيصريـة ، ولكن مـا من شـك في أن بعض عنـاصر فكرة الجامعة الجرمانية كانوا متأثرين بالاشتراكية الألمـانيـة . فمن ذلـك أن أحـد هؤلاء القوميين ، كيسّل صرح في مؤتمر كمنيتز ، في ١٩١٢ ، بقولـه : « إن البورجـوازيـة الانكليزيـة تقوم بمحـاولات عـاتيـة لتبقي ، بـالمبـادلـة الحرة ، الأمم الأخرى في مرحلـة الاقتصـاد الزراعي ، وتجعل سيطرة بريطـانيـا ـ العظمى مستـديمة على الصعيد الصناعي . وتحاول عبثـاً أيضـاً أن تعـاقب ، بفكرة نزع السلاح ، الـدول الرأسمالية الأخرى ، وبخاصة الإمبراطورية الألمانية النـاشئـة الجريئـة والنشطـة ، وإبقائها في حالة صغـار على البحر ، وإنقـاذ الهيمنـة البريطـانيـة . ولكن الأمميـة الاشتراكيـة لم يكن لهـا أي رغبـة في استمرار سيـادة دولـة رأسماليـة على الـدول الأخرى » . واختتم كيسّل كلامه بقوله : « في أي مكان تحمي الحكومـة الألمـانيـة مساواة صناعتنـا وتجـارتنـا ، تقتضي الضرورة بـان نـدعمهـا ، وذلـك في مصلحـة الطبقـة الكادحـة » . وكتب اشتراكي آخر ، كالفير ، ينتسب إلى هـذا الاتجـاه في

« المجلـة الاجتماعيـة الشهريـة » : « بـاعتبـاري اشتراكيـا ، أحيي توسـع الرأسماليـة الألمـانيـة » . وأخيراً يوجـد عـدد من الاشتراكيين الـذين يقيمون علاقـات وثيقـة للغاية مع الحركة القومية ـ الليبرالية ، حركة فريديريك نومان .

وقـد أحرزت هـذه الاتجـاهـات ، عشيـة حرب ١٩١٤ ، نفـوذاً لـدى سـواد الناخبين الاجتماعيين ـ الـديموقراطيين . ومع ذلـك ، من العسير تكوين فكرة عن أهميتهم . إن ش آنـدلر الـذي يميـل ، على مـا يبـدو ، إلى الإفراط في تقـديرهم ، يقـدرهم بـ ٣٠ نـائبـاً على ١٠٠ في الرايخشتـاغ ، والمنتخبون من هـذه الاتجـاهـات يمثلـون نحـو ٤٠٠,٠٠٠ نـاخب[1] . أمـا نظريـة المـؤرخ الألمـاني ـ الشرقي ، كوزينسكي ، التي ترى أن الجماهير الألمـانيـة كانت ، في ١٩١٤ ، مطبـوعـة بشـدة بالقومية ، فقد كوفحت بنقد حديث العهد ، في جمهورية ألمانيـا الـديموقراطيـة ، يميل بالعكس إلى إظهار أن مقاومة اليسار في الحزب للسيطرة القومية كانت قوية جداً ، وأن الأكثرية الواسعة في أوساط الاجتماعيين ـ الديموقراطيين الألمـان ظلت أيضاً محبذة للسياسة السلمية والأممية .

(١) Ch . Andler , le socialisme impénaliste dans l' Allemagne contemparaine , 1918

الفصل الرابع

القومية الألمانية في الحرب

من ١٩١٤ إلى ١٩١٨

يحسن الرجوع في هذه القضية إلى هـ . غاتسك في مؤلفه :

« زحف ألمانيا نحو الغرب » ١٩٥٠[١] . ولكن النتائج التي قبلت حتى ذلك الحين في هذه القضية ، قلبت تماماً بمؤلف حديث العهد للأستاذ الألماني في جامعة هامبورغ ، فريتز فيشر ، وهو بعنوان : « جهد لبلوغ السلطة العالمية »[٢] .

أما وقد عرفت القومية الألمانية بين ١٩١٤ و ١٩١٨ أهمية ونمواً واسعاً ، فذلك أمرٌ بديهي ، إذا أخذ بعين الاعتبار الانتصارات التي أحرزها الألمان على الصعيد العسكري ، وساعدتهم على احتلال بلجيكا والقسم الأعظم من شمال وشرق فرنسا ، وبولونيا الروسية ، وليتوانيا ، وأخيراً قسماً من صربيا ؛ وإن هذه الانتصارات أثارت حماسة قوية في ألمانيا ، فهذا يبدو بالبداهة طبيعياً .

أهداف الحرب

وهذا النمو للقومية الألمانية يرتبط بصورة وثيقة بما يسمى قضية أهداف الحرب التي تتابعها ألمانيا ضد أعدائها . فحتى كتاب فيشر كان يقبل على العموم أن الحكومة الألمانية ، ولا سيا المستشار بتمان - هولفيغ ، الذي يوجه سياسة ألمانيا

---

(١) H. GATSKE , GERMANY'S DRIVE TO WEST , 1950

(٢) FRITZ FISCHER, GRIFFNACH DER WELT MACHT, 1960

الخارجية ، لم يضع برنامجاً لضم الأراضي ، وأنها بالعكس كبحت الأحزاب التي تطالب لألمانيا بانضمامات عظيمة بالنسبة للانتصارات التي أحرزتها . أما كتاب فيشر الذي رجع إلى المحفوظات المحفوظة حالياً في بوتسدام ، فقد دل على العكس ، ان بتمان - هولفيغ وضع في ٩ أيلول ١٩١٤ ، برنامجاً للسلام ، وأن هذا البرنامج ، في الواقع ، كان برنامجاً عظيماً يناصر الضم عظيماً ، برنامجاً حرره عندما كان في **كوبلانتز** في الأركان العامة للجيوش الألمانية ، لموظفٍ باسم ديلوك ، كان يدير في ذلك الحين في برلين شؤون المستشارية . وهذا المشروع الذي تصوره بتمان - هولفيغ جرى النقاش حوله ، قبل أن يوضع ، مع شخصيتين كان لهما دور كبير في الحياة السياسية الألمانية ، أحدهما **صناعي** باسم **باتينو** ، وكان أحد زعماء صناعة الكهرباء في ألمانيا ، وسيارس وظائف وزير التموين ؛ والآخر **فون غفينر** مدير بنك ألمانيا .

يتضمن هذا المشروع أربع نقاط هامة وهي :

١ - تشكيل اتحاد جمركي يضم ، عدا النمسا - هونغاريا وألمانيا ، بلجيكا ، وهولاندا ، والدانيمارك ، وبولونيا ، وفرنسا ، ويمكنه فوق ذلك ، أن يمتد إلى عدة دول أخرى ، فهو إذن منظمة اقتصادية أوربية تحت الإدارة الألمانية .

٢ - برنامج ضم في فرنسا : ضم مناطق برييه ولونغوي المنجمية المعدنية ؛ وضم بلفور ، وبصورة عامة إرجاع الحدود الفرنسية إلى ما وراء نهر الموز ؛ وفرض غرامة حربية تدفعها فرنسا خلال ١٨ إلى ٢٠ عاماً ؛ وتوقيع معاهدة تجارية تضع فرنسا تحت السيطرة الكاملة لألمانيا .

٣ - برنامج ضم في بلجيكا : ضم لييج وانفرس والشاطئ الفلاماندي ، وتحويل بلجيكا إلى دولة تابعة ، ولألمانيا فيها الحق في إقامة حاميات ؛ وأخيراً ضم اللوكسمبورغ ، ووضع هولاندا على علاقات اقتصادية وثيقة بألمانيا .

٤ ـ نحو الشرق . وفي هذه النقطة يرى أن برنامج بتمان ـ هولفيغ أقل وضوحاً . فقد كان يراد الإمساك بروسيا بعيداً عن الحدود الألمانية ، وإنشاء دول حاجزة بين ألمانيا وروسيا ، مثل بولونيا ، وليتوانيا وأوكرانيا .

وبصورة عامة ، كان هذا البرنامج سرياً ، ولم يعرفه الرأي الألماني . بيد أنه وإن لم يكن معلوماً ، فهو يعكس الاتجاهات التي تبناها الرأي الألماني في قضية أهداف ألمانيا الحربية . ويجب أن نميز رأي الأوساط الاقتصادية ورأي الأوساط الفكرية ، ورأي الأحزاب السياسية .

أولاً : على الصعيد الاقتصادي ، وبعد إعلان ألمانيا الحرب مباشرة ، أعدت الجمعيات الكبرى القومية سلسلة مشاريع تحدد لألمانيا أهدافاً حربية . وهكذا ، في ٢٨ آب ١٩١٤ ، وضعت عصبة الجامعة الجرمانية التي يرأسها كلاس في ذلك الحين ، برنامجاً شبيهاً ببرنامج بتمان ـ هولفيغ ، لو لم تضف إليه ضم ميناء طولون . ويرى أيضاً ظهور خطة هامة للغاية وضعها نائب من الوسط الكاثوليكي ، ارزبرغر لأنه كان يمثل أوساط صناعة الرور الكبرى ، وكان مرتبطاً بـ اوغست تيسّن الذي كان يهتم قبل حرب ١٩١٤ بمناجم الحديد الفرنسية في اللورين وأيضاً في نورمانديا ، وكان منذ زمن طويل يعرب لألمانيا ، عن ضرورة وضع اليد على الصناعة المعدنية الفرنسية . وشكلت ، بعد ذلك بقليل ، لجنة حربية للصناعة الثقيلة مخصصة للنضال ضد كل محاولة سلام تسوية بعد إخفاق الهجوم على المارن . وكان ينتسب إلى هذه اللجنة غوستاف شتريزمان ، رجل الدولة في المستقبل ، وعضو الحزب القومي ـ الليبرالي ، الذي كان في ذلك الحين ، أحد زعماء الحركة القومية . وكان يرتبط باللجنة الحربية للصناعة الثقيلة جريدتان ذاتا نفوذ : « البريد » و« الجريدة الرينانية ـ الوستفالية » . وقد ولّدت هذه المشاريع المختلفة في ١٩١٥ ، ما سمي : « بيان الجمعيات الاقتصادية

الكبرى الست » الذي دفعه أهم ممثلي نقابات أرباب العمل في الزراعة ، والصناعة . ويعلن هذا البيان بخاصة : « إن فقدان الموانى المنفتحة مباشرة على المانش ، يمكن أن يربط بقوة ، كما في الماضي ، نشاطنا فيما وراء البحار . وستظل بلجيكا المستقلة رأس جسر لإنكلترا ، ونقطة استناد لها ضدنا . وإن خط الحصون الطبيعية لفرنسا الباقي في أيدي الفرنسيين سيؤلف تهديداً ثابتاً لحدودنا . أما روسيا ، إذا خرجت من الحرب دون خسارات أرضية ، فستحتقر قدرتنا وقوتنا . يجب على النمو الكبير للقدرة الصناعية المتوقع للغرب أن يجد في الشرق ما يعادله في كسب أرض زراعية معادلة » .

ويختتم البيان بالقول : « لا سلام قبل الأوان ، وأيضاً لا سلام مشكوك فيه ، ولا سلام ، في الاتجاهات التي أشرنا إليها ، لا يفيد كاملاً ، على الصعيد السياسي ، من النجاح النهائي الذي نؤمله على الصعيد العسكري » .

ثانياً : على الصعيد الفكري ، يرى بسرعة جداً ، في الجامعات الألمانية ، عدد من الأساتذة يدافعون عن النظرية القائلة بأن الحرب بالنسبة لألمانيا ليست حرباً دفاعية فحسب ، وإنما حرباً تعبر عن قدرة وتفوق الثقافة الألمانية . وفي بيان المفكرين الذي نشر في ١٩١٥ ، ووقعه أولاً ٩٣ أستاذاً ، ثم بشكل يختلف قليلاً عنه في ١٩١٥ ، من قبل ١٣٤١ ألمانياً ، منهم ٣٥٢ أستاذاً ، تتضح اتجاهات بعض الأوساط الفكرية الألمانية .. وينتهي بيان رجال الفكر على هذا النحو : « ومع ذلك ، إذا كان لنا أن نقول كلمة عن الفكر الألماني ، الذي هو على وجه التأكيد بالنسبة لنا القيمة بين جميع القيم القومية ، والرابطة بين جميع الروابط القومية ، ومعنى لوجود وبقاء وانتصار شعبنا في العالم . وسبب تفوقه بين الشعوب ، فإننا نؤكد قبل كل شيء بأنه يجب أن تكون ألمانيا مؤمنة على حياتها سياسياً واقتصادياً ، لتستطيع القيام بجهدها الفكري ... ويجب ألا نكون

المسيطرين الذين يستغلون العالم كالانكليز ، وإنما عمال الفرقة الأولى ، وملاحي أوربة » . وقد قبضت الرقابة الألمانية على هذه الوثيقة ، لأن الحكومة كانت ترى بأنها تفصح بشكل واضح كثيراً عن طموحات ألمانيا الأرضية . ولكن تشكلت لجنة مستقلة لسلام ألماني كان قد أعدها الأستاذ ديتريش شيفر وكان هدفها نشر طموحات سلام يرغب في ضم أراضي .

ثالثاً : موقف أحزاب الرايخشتاغ الألماني . لقد بدا الرايخشتاغ الألماني بسرعة جداً محبذاً لسياسة الضم . وفي هذا الصعيد لا مندوحة من تمييز فروق في اللون . فمثلاً ، يرى عدد من المحافظين ، وعلى رأسهم بخاصة ، اوتو هوتزش ، وكان ، في ألمانيا ، اختصاصياً كبيراً في القضايا الروسية ، ومعادياً لكل نوع من أنواع الضم من جهة روسيا . وهذا الرأي يوضح موقف عدد من المحافظين الألمان الذين كانوا يتعاطفون مع النظام القيصري . ومن جهة أخرى ، كان عدد من الأحرار ، يحومون بصورة أساسية حول شخصيات مثل هانز دلبروك ، وكانوا مرتبطين بالحزب القومي ـ الليبرالي ، ولكنهم كانوا يناصرون برنامجاً للتوسع محدوداً للغاية . وبالفعل ، حرر دلبروك عريضة وقعها ٦٤١ شخصية ألمانية عظيمة ، ويرجع تاريخها إلى ١٩ تموز ١٩١٥ . وتصرح بأن ألمانيا لم تدخل الحرب بنية الفتح وإنما للحفاظ على وجودها المهدد ، وأنه يجب عليها أن تكتفي في آخر الحرب ، بأن ترى أمنها مؤمناً . وفي اتجاه معاكس تماماً ، نرى بعض العناصر المتطرفة ، بين الأوساط السياسية . التي ستتجمع في « جمعية ١٩١٤ الألمانية » التي أسست في ١٩١٥ ، للحفاظ على حالة رأي الاتحاد في بداية الحرب ، ويرى فيها عدد من زعماء الأحزاب الألمانية الكبرى ، وعدد من الصناعيين والجنرالات ، وكانت ، بالعكس ، تدفع نحو برنامج للضم أوسع أيضاً من البرنامج الذي وضعته المنظمات الأخرى .

وبصورة عامة ، إن الأحزاب البورجوازية ، أي كافة أحزاب الرايخشتاغ ، باستثناء الحزب الاجتماعي - الديموقراطي ، كانت تحبذ في السنوات الأولى للحرب ، برنامج الضم ، ووقعت في ٩ كانون الأول ١٩١٥ ، بياناً ينتهي على هذا النحو : « إن هذا السلام يجب أن يصون ، بشكل دائم ، مصالح ألمانيا العسكرية والاقتصادية والمالية والسياسية ، بكل مداها ، وبكل الوسائل بما فيها ضم الأراضي التي لا غنى عنها لذلك » .

أما الاشتراكيون ، الذين يؤلفون منذ ١٩١٢ أهم حزب ناطق عددياً في الرايخشتاغ ، فقد كانوا رسمياً ضد كل سياسة ضم . ولكن يوجد في داخلهم جماعة « المجلة الاشتراكية الشهرية » ، وكان فيهم صحفي باسم اوغست فينّيغ ويتمتع بنفوذ خاص ، وكانوا يحبذون سياسة الضم ، وبخاصة من جهة البلاد البالطية . وكتب النائب سوديكوم ، الذي كان على صلات وثيقة مع الحكومة ، في ١٩١٥ ، في جريدة اشتراكية في هامبورغ : « من المحتمل أن أكثرية شعبنا ، وعلى كل حال أكثرية الجماهير التي تدور في فلك فكرتنا ، ترفض استعباد الشعوب الأجنبية . ومع ذلك ، ونظراً إلى أن هذا التصريح المحض والسلبي الذي صنعه المعارضون ، يبدو بأنه يجدر إيجاد مكان لهذا التأكيد الذي لا يعترض عليه أحد اعتراضاً جاداً ، إذا وضعنا كشروط للسلام ، ضمانات الحدود الضرورية لبلدنا ، بل وروابط اقتصادية قوية جداً مع البلاد المجاورة » . واتضح هذا الاتجاه أيضاً في مؤلف الاشتراكي لانش واسمه : « الحرب العالمية والاجتماعية - الديموقراطية » .

ويجب أن نشير ، إلى جانب هذه الأهداف الحربية التي تلتحق بأهداف بتمان - هولفيغ ، إلى أنه يوجد عدد من المواقف الخاصة : أولاً ، إن عدداً من الشخصيات الألمانية يصرون على ضرورة نقل الثورة إلى البلاد المجاورة ، ونجد هذه الأفكار موسعة حول أمين الدولة للشؤون الخارجية ، آرتور تسيرمان .

الذي كان مرتبطاً جداً بغليوم الثاني . فقد أعطى دفعاً قوياً جداً إلى هـذه الفكرة في تثوير البلاد المجاورة .

ولكن تثوير أي بلاد ؟ أولاً وبخاصـة البلاد الإسلاميـة ، التي كانت كثيراً أو قليلاً على اتصـال أو خـاضعـة لإنكلترا ، ولا سيما مصر ، وشبـه الجزيرة العربيـة ، وحتى عبر هذه البلاد الإسلامية ، الهند . ووجد مختص بهـذه القضـايـا الإسلاميـة التي مـارست على الرأي سيطرة قويـة جـداً ، وتعرف بخـاصـة القضـايـا التركيـة وقضـايـا البلاد الإسلاميـة ، وهو روربـاخ . ومن جهـة أخرى ، تثـوير روسيـا بـالاعتماد على الأقليـات القـوميـة البـالطيـة والاوكرانيـة التي تتحمـل بعنـاء النير الروسي ، أو على الاشتراكيين الثوريين . والاختصاصي في هذه الأمور خبير مـالي لدى حكومة القسطنطينية ويسمى : بارفوس ـ هلفاند الذي يفضل دعاية هدامة في روسيا تحت شعار « حرية وسلام » . وكانت له ارتباطات وثيقة بالاجتماعيـة ـ الديموقراطية الألمانية . ولكن هذه الفكرة لم تنم فقط في أوساط اليسار . فقـد كان سفير ألمـانيـا في كوبنهـاغن ، فون بروكـدورف ـ رانتزو منـاصراً لهـذه السيـاسـة أيضاً .

وأخيراً ، يوجد آخرون منهم يعلقون بخـاصـة أهميـة على فكرة تنظيم أوربـة الوسطى ، وهي الفكرة التي أشـار إليهـا بتمان ـ هولفيغ في مشروع السـلام الـذي أعده بنفسه . إن مشروع « أوربة الوسطى » قد درسه بخاصة فريدريـك نومـان في كتاب شهير في ١٩١٥ بعنوان : « أوربة الوسطى » وفي هـذا الكتـاب يطـالب باتحاد ألمانيا والنمسا ـ هونغاريا ، وتأليف كتلة واحدة قادرة على مقاومـة الحصـار الذي تنظمـه انكلترا ضـد الـدول الوسطى ، وأهل للبقـاء بعـد الحرب . وستكون أوربة الوسطى ثمرة الحرب : « لقـد كنـا جميعـاً حبيسين في السجن الاقتصـادي ، وكافحنا جميعاً ، ونريد أن نعيش منـذ الآن معـاً » . وهـذا القول كان على علاقـة

مع فكرة إنشاء إمبراطوريات كبرى ، وتشكيلات أرضيـة كبرى يمكن أن تنـافس الإمبراطورية البريطانية أو الإمبراطورية الروسية أو الإمبراطوريـة الأميركيـة . ويصرح نومان : « علينا ألا نفكر بدول ، وإنما بـأجزاء من العـالم » ، وبـالتـالي يجب خلق دولة فوقمية (فوق قوميـة) من ١٢٠ مليون نسمـة قـادرة على مقـاومـة منافسيها . وعلى رأس هذه الدولة ألمان ، ولكن نومان يلح على أن يتخلى الألمـان عن كل سياسة جرمنة ، وأن يتخلوا عن فكرة التوسع العرقي ، ويحترموا القوميات السلافية أو المجرية التي ستأخـذ مكانهـا في هـذه الـدولـة الفوقميـة . ولم يكن لهـذا الكتـاب نجـاح مبـاشر في ألمـانيـا ، ونوقش كثيراً جـداً ، وصرح البروتستـانتيـون بخاصـة أن « أوربـة الوسطى » تؤدي إلى سحقهم بـأقليـة كاثوليكيـة . ومن جهـة أخرى ، يؤخذ على نومان أنه يقوم بتنـازلات هـامـة كثيراً للأقليـات السلافيـة . ويؤخذ عليه بخاصة ، بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار سياسة ألمانيا العالمية ، ولمـا كان يوجه الأنظار إلى أوربة الوسطى ، فقد اتهم بأنه يحول انتبـاه ألمـانيـا عن قضـايـا تـوسعهـا في الجهـة الأخرى من البحـار التي كانت من بعيـد أهم من غيرهـا . ومـع ذلك ، فعندما اشتد الحصار على ألمانيا في ١٩١٦ ، بدأ برنـامج نومـان يؤخـذ بعين الاعتبار ، وتشكل عدد من فرق عمل مخصصة لتحقيق فكرة أوربة الوسطى .

قضية أهداف الحرب

ومن المهم أن نفحص كيف وضعت قضية أهداف الحرب بـالنسبـة لألمـانيـا ، وبالتالي ، التوسع الألماني بين ١٩١٧ ونهاية الحرب ، في تشرين الثاني ١٩١٨ .

وبنـوع من التنـاقض ، وفيما كان الألمـان يجرون نحـو الهـزيـمـة ، كانت تنمـو أهداف الحرب الألمانية . إن العنصر الأساسي الذي غير ، في ١٩١٧ ، وضع الألمان ، كانت الثورة الروسيـة في نيسـان ١٩١٧ التي جعلت ألمـانيـا تـأمل بصلح منفرد مع روسيـا . فقـد أحـدث هـذا الحـادث في ألمـانيـا آمـالاً كبيرة جـداً وكان في أصـل

الـ مريف بمشروع جديد في توسيع أهداف الحرب ، أثناء مؤتمر كروزنـاخ ، في ٢٥ نيسان ١٩١٧ ، ففي هذا المؤتمر وجـد إلى جـانب رجـال الـدولـة النمسـاويين ، أهم ممثلي الأوساط السياسية والعسكرية الألمانيـة . وفرضت الأركان العـامـة الخطوط الكبرى لأهـداف الحرب الألمـانيـة وهي : سيطرة الألمـان على البلاد البـالطيـة ، والسيطرة على بولونيـا الروسيـة ، بـاتفـاق مـع النمسـا ، والسيطرة الألمـانيـة على بلجيكا بالاحتلال الـدائم لمـدينـة لييج ، وانفرس لـدواعي عسكريـة ، وأخيراً ضم حوض بربيه ـ لونغوي من فرنسا . وظهر ، في ذلـك الحين ، بنـد جـديـد : وهو أن تضم ألمانيا حوض بربيه ـ لونغوي ، مقابل التخلي لفرنسا بالمقـابل ، عن بعض القرى في جنوب الألـزاس التي احتلتهـا الجيـوش الفرنسيـة منـذ بـدايـة الحرب . وهكذا ، نرى في ربيع ١٩١٧ ، أن موقف ألمانيا بالنسبة لأهداف الحرب قـد اتضح وامتد .

ومع ذلك ، فقد ظهرت أيضاً قوى تناهض برنامج الضم في ألمـانيـا في سيـاق سنة ١٩١٧ ، وستثير هذه القوى المناهضـة تغييراً مفـاجئـاً من جهـة ، من جـانب الاجتماعية ـ الديموقراطية ، ومن أخرى ، من حزب الوسط الكاثوليكي :

من جهـة الاجتماعيـة ـ الـديموقراطيـة ، من الواضح أن سقوط القيصريـة في ١٩١٧ ، جر تطوراً في الحزب الاجتماعي ـ الـديموقراطي . فقـد ذهب هـذا الحزب إلى الحرب بفكرة تدمير القيصرية ، وقد تدمرت . وهـذا سبب من الأسبـاب التي لأجلها دعمت الاشتراكية الاتحاد المقدس الذي انهار .

ولا عجب بالتالي أن يرى أن أكثر النواب الاجتماعيين ـ الديموقراطيين نفوذاً في البرلمان وهو شايدمان ، يصرح بأنه يتوجب على ألمانيـا متـابعـة سلام دون ضم ولا غرامـة . وفي الوقت نفسـه تشكل حزب اشتراكي مستقل وأخـذ يعمل لصـالح سلام مباشر .

وعدا ذلك ، بالنسبة للاجتماعية ـ الديموقراطية ، اختلطت قضية أهداف الحرب بأهداف الإصلاح الانتخابي في بروسيا . فمنذ ١٨٤٩ ، وفي الوقت الذي أقر فيه التصويت العام في ألمانيا لانتخابات الرايخشتاغ ، ظل نظام الطبقات الثلاث في بروسيا يعمل مستمراً ، وهذا النظام معقد ويخول وضعاً ممتازاً للثورة : لقد وجد التصويت العام ، ولكن أصوات الأغنياء كانت تحسب أكثر من أصوات الفقراء . ومن الواضح أن الاجتماعية ـ الديموقراطية لا يمكن أن تقبل بهذه الحالة . ولذلك ربطت قضية السلام ، دون غرامة ودون ضم ، بقضية الإصلاح الانتخابي في بروسيا .

والحادث الآخر كان أيضاً تغيير موقف الوسط الألماني . إن دخول الولايات المتحدة الحرب في ١٩١٧ ، ومن جهة أخرى ، الهجوم الروسي الذي قامت به في ١٩١٧ ، الحكومة المؤقتة ، قد برهنا على أن قوى الوفاق ما زالت قوية للغاية ، وجعلت الصلح المنفرد وهمياً مع الحكومة الروسية . وتسبب هذان الحادثان في خطاب ارزبرغر في الرايخشتاغ في ٥ تموز ١٩١٧ . فقد كان حتى ذلك الحين أحد ممثلي حركة الضم ، ومرتبطاً للغاية بالصناعي تيسّن ، ولكنه انطلاقاً من صيف ١٩١٧ ، كان مقتنعاً بانفصال قريب للملكية النمساوية ، وبالتالي ، يرى من الضروري أن توقع ألمانيا سلاماً بما أمكن من السرعة . وصرح بأن حرب الغواصات التي بوشر بها في بداية ١٩١٧ ، ولم تعط النتائج المتوخاة ، لا يمكن أن تجبر انكلترا على توقيع السلام . وأضاف : « إن توازن القوى ينتقل ضدنا ، يجب تصفية الحرب حالاً بسلام دون ضم » . وقد أثارت ظاهرة ارزبرغر ضجة كبرى جداً في السياسة الألمانية ، وأدت بناءً على طلب الأركان العامة للجيش ، إلى إسقاط بتمان ـ هولفيغ ، بعد أن اعتبر غير كفءٍ للحفاظ على الاتحاد المقدس . وانابته بالمستشار ميكيليس ولكن هذا لم يمنع ، عقب تدخل ارزبرغر في ١٩ تموز ، من أن يصوت الرايخشتاغ على الاقتراح التالي :

« إن الرايخشتاغ يرغب في سلام وفاقٍ ، ومصالحة دائمة بين الشعوب . وإن الفتوحات التي يحصل عليها بالقوة وإجراءات النظام السياسي والاقتصادي والمالي ، لا تتلاءم مع سلام من هذا النوع » . وهذا لا يعني بالطبع ، أن الرايخشتاغ يرفض كاملاً الفتوحات الأرضية التي يحصل عليها بالقوة . إنه يأخذ بعين الاعتبار الفتوحات الأرضية التي يحصل عليها برضى الشعوب الخاضعة لوجود الجيوش الألمانية . ولكن هذا لا يمنع من أن اقتراح الرايخشتاغ كان يؤلف عدم اعتراف بسياسة الضم القومية الذي أفصحت عنه المقامات الموجهة حتى ذلك الحين .

واتبعت ظاهرة ارزبرغر في تموز ١٩١٧ بتعزيز النشاط القومي . وللإجابة على ما أسمي انهزامية الاجتماعية ـ الديموقراطية والوسط ، تألف في ألمانيا ما سمي « حزب الوطن » ، وقد تأسس نوعاً ما ، جواباً على اقتراحات ارزبرغر ، وكان برنامجه الحفاظ على مبدأ الاتحاد المقدس وأهداف الحرب التي حددتها ألمانيا منذ بداية العداء . والشيء الذي له دلالة ، أن يكون إنشاء هذا الحزب مؤرخاً في يوم ٢ كانون الأول ١٩١٧ ، الذي كان يوم الذكرى السنوية لمعركة سودان . فقد أسس تحت تأثير المستشار تيربتز الذي يعرف دوره في سياسة ألمانيا البحرية ، ونظم على يد شخصية ، موظف كبير في وزارة الزراعة في برلين ، واسمه كاب وسنلقاه في عهد جمهورية فايمار زعيماً من زعماء القومية الألمانية .

وحزب الوطن هذا الذي كان يضم ، في الحد الأقصى ١,٢٥٠,٠٠٠ عضو ، مارس نفوذه بخاصة في الأوساط المحافظة في شمال ـ شرقي ألمانيا ، ويجب أن نلاحظ أن عمله كان أيضاً مرتبطاً ، كعمل الاجتماعية ـ الديموقراطية ، في الاتجاه المعاكس ، بالدفاع عن قانون الطبقات الثلاث الذي تخلت عنه الحكومة عملياً في ذلك الحين .

وقد أثار حزب الوطن ردود فعل شديدة في بعض الأوساط الليبرالية ، وبخاصة أستاذين عظيمين للغاية في جامعة برلين ، كانا يعتبران أهم رؤوس العلم الألماني في ذلك الحين ، وهما أستاذ التاريخ الحديث في جامعة برلين ، **ماينكه** واللاهوتي **ترولتش** . فقد احتجا بشدة على الأهداف التي يلاحقها حزب الوطن وَشكلا رابطة شعبية لحرية الوطن اتخذت موقفاً لصالح الإصلاحات الداخلية ، إصلاح قانون الثلاث طبقات، ولصالح سلام معتدل ، منكرةً بالتالي ، برنامج الضم لهذا الحزب ، حزب الوطن .

ولكن هذا الحزب كان يعتمد على دعم نشيط للغاية من الأوساط العسكرية . فقد دعمه بخاصة نوع من منظمة شبه عسكرية تسمى « التعليم الوطني » التي يدعمها الجيش للتعريف بأهداف الحرب . ومن جهة أخرى ، كان هذا الحزب مدعوماً من الجمعيات الاقتصادية الكبرى في العصر ، من صناعيين مثل تيسّن وشتينز ، اللذين قاما في ذلك الحين ، باتفاق مع الحركة ، بدعاية نشيطة جداً ليوضحا للألمان أهداف الحرب التي تلاحقها ألمانيا . ومن الملاحظ ، فيما يتعلق بغرب ألمانيا وبلجيكا وفرنسا ، أن برنامج الضم ستحافظ عليه الحكومة والجمعيات الوطنية الكبرى بكل شدته ، حتى عشية الكارثة . وفيما يخص فرنسا تقدم ، في ٢٩ آب ١٩١٧ ، زعماء الصناعة الثقيلة الألمانية ، لدى المستشار ميكيليس بمذكرة تصوروا فيها عند الحاجة حرب عشر سنوات للحصول على حوض فلذات الحديد في برييه ـ لونغوي . وفي ١٣ أيار ١٩١٨ أيضاً ، صرح أمين سر الدولة للشؤون الاقتصادية بأن التنازل عن حوض برييه ـ لونغوي قضية حيوية بالنسبة لألمانيا . وبالرغم من الصعوبات ، والإخفاقات ، ووصول الجيوش الأميركية الكثيف ، حافظ الألمان حتى النهاية على مطالبهم بحوض برييه ـ لونغوي .

والموقف نفسه إزاء **بلجيكا** . وفي الحقيقة ، إن الألمان لم يكونوا متفقين على الإطلاق فيما يحسن عمله ببلجيكا بعد الحرب . فبعضهم مثل الحاكم بيسّنغ ،

الإداري العظيم ، كانوا يناصرون الضم دون استثناء . والأوساط السياسية نفسها ، حول المستشارية ، كانت تفضل ما يسمى « السيطرة غير المباشرة » ، أي سيطرة بشخص وسيط . ولكن المؤكد أن الألمان كانوا متفقين على مساندة الحركة الفلامنكية مساندة عظيمة ، هذه الحركة التي تعني احتجاج الفلامانديين ضد الهيمنة الفاللونية ، وأنشئت في ألمانيا ، وبخاصة في ١٩١٧ ، منظمات جرمانية ـ فلامندية . وهذه الجمعيات هي التي أسست في غاند الجامعة الفلاماندية التي يجب أن يكون التعليم فيها بالفلاماندية . وهذا ما أدى إلى توقيف مؤرخ بلجيكا الكبير هنري بيرين ، الذي رفض أن يلقي دروسه بالفلاماندية ؛ وأهم من ذلك من وجهة النظر السياسية ، إنشاء مجلس الفلاندر المؤلف من ٢٥٠ عضواً وله صفة استشارية . وأخيراً ، في آذار ، حصل الفلامانديون على الانفصال الإداري عن الفاللون . وظهرت أهمية القضية البلجيكية في أنظار الألمان ، عندما عَرَّف البابا بنوا (بندكت) الخامس عشر ، بواسطة القاصد الرسولي باتشيللي ، أسس سلام عادل وشريف ، ووضع له شرطاً وهو استقلال بلجيكا . وهذا الاقتراح البابوي الذي عرفه الرأي الألماني ، هاجمته بعنف كل التجمعات القومية . وكان بعض رجال الدولة ، مثل أمين الدولة كولمان الذي كان يدير الشؤون الخارجية ، محبذين أخذ رأي البابا بعين الاعتبار ، ولكن هذا الرأي اصطدم بمعارضة العسكريين الحازمة ، ولم يعرف الإمبراطور غليوم الثاني كيف يحكم في هذا النزاع . وكلف كولمان بإجابة الحكومة الحبرية في موضوع اقتراحها في السلام ، ولكنه لم يقم بأي تصريح في موضوع بلجيكا . ولم تقبل الحكومة الألمانية بأي تنازل في هذا الصعيد .

وهذه السياسة في الحفاظ على أهداف الحرب الألمانية في الغرب حكمت عليها بشدة بعض الأوساط الليبرالية ، وبخاصة رجلان سياسيان كانا مع ذلك مرتبطين

جداً بالقوميين ـ الليبراليين وهما فريديريك نومان وجاك الذي كان اختصاصياً في شؤون الإمبراطورية العثمانية . فقد قدم نومان وجاك في بداية عام ١٩١٨ ، مذكرة كافحا فيها الحفاظ على برنامج الضم في الغرب . واتخذت مبادرات لصالح سلام تسوية نحو الغرب ، أي إزاء إنكلترا وفرنسا ، في ذلك الحين ، في محيط المستشار في المستقبل **ماكس دوباد** ، وحتى في بعض الأوساط العسكرية ، كما تؤيد ذلك مذكرات الكولونيل فون هفتن الذي كان مقرباً من لودندورف . ولكن لم يؤخذ أي من الملتمسين بعين الاعتبار لأن رئيس الأركان ، لودندورف لم يقبل بها .

ومع ذلك فإن الوزير **فون كولمان** أعلم الرايخشتاغ ، على أثر تدخل الأميركيين في الجبهة الغربية . بأن من الضروري إبرام سلام تسوية بطريق المفاوضات . وقال في خطابه ، في ٢٤ حزيران ١٩١٨ في الرايخشتاغ : « إذا لم نفاوض فسننطلق إلى حرب سبعة أعوام » ولمح إلى حرب النمسا وبروسيا في عهد فريديريك الثاني ، وقال : « وربما حتى حرب ثلاثين عاماً ، وإن ألمانيا لا يمكن في كل الأحوال ، أن تنهيها بانتصار أسلحتها » . وهذا الخطاب في ٢٤ حزيران ١٩١٨ ، من الوزير الألماني سبب انفجار الغضب في الأوساط المحافظة . وأجاب الكونت **فستارب** ، زعيم الحزب المحافظ في الرايخشتاغ على فون كولمان : « إن سيفنا الجيد هو الذي أتانا بالسلام على الجبهة الشرقية ، وهو الذي يمنحنا النصر على الجبهة الغربية » . وعدا ذلك ، اصطدم فون كولمان بمعارضة الأركان العامة الرسمية الصريحة ، التي زعمت أن الوزير أراد أن يزعزع معنويات الجيش ، وحصلت في محادثات **شبا** ، بعد بضعة أيام ، على استقالة الوزير . وفي محادثات شبا ، هذه ، في ٣ تموز ١٩١٨ ، ثبتت وأكدت من جديد الأهداف التقليدية لحرب ألمانيا في الغرب : بلجيكا تحت النفوذ الألماني ، فصل الفلاندر والفاللونيا ، ضم حوض برييه ـ لونغوي .

وهكذا فإن إرادة ألمانيا في الضم نحو الغرب بقيت حتى نهاية الحرب . ووجد ائتلاف الأوساط العسكرية والأوساط الاقتصادية التي تعتبر أن الوضع المسيطر للطبقات الموجهة الألمانية كان مرتبطاً بسلام منتصر وببرنامج ضم على الجبهة الغربية .

وإذا احتفظ بالوضع الألماني بالنسبة لأهداف الحرب في الغرب ، فقد توسع نحو الشرق بصورة عظيمة . ففي الشرق ، وخلال زمن طويل ، كانت القضية الهامة ، في أنظار القوميين الألمان ، هي قضية بولونيا الروسية . وبولونيا الروسية هذه ، بالإضافة إلى ليتوانيا ، كان النمساويون ـ الألمان يحتلونها بعد الهجوم الكبير في أيار ١٩١٥ ، ولإدارتها ، وجد حاكان : أحدهما ألماني والآخر نمساوي . وما العمل ببولونيا الروسية هذه ؟ لقد كانت خطرة للغاية ، لأن بولونيا هذه إذا ما أعيد تشكيلها ، قد تخاطر بجذب الأراضي التابعة للنمسا ولبروسيا . ولكن ، من جهة أخرى ، وانطلاقاً من ١٩١٦ ، وضعت أمام الأركان قضية عدد الجنود : وذلك بإعادة توطيد بولونيا مستقلة ، يمكن الأمل بأن تحارب إلى جانب ألمانيا ، أي إلى جانب دول أوربة الوسطى .

وبسرعة جداً ، أشار إلى أهمية القضية البولونية رجال سياسيون ألمان ، مثل ماكس فيبير وفريدريك نومان اللذين كانا على صلة بمشروع « أوربا الوسطى » الشهير ، الذي تكلمنا عنه . وجرى تبادل مراسلة بين نومان وعدد من الرجال السياسيين البولونيين ، وبخاصة **فلدمان** الذي كان يدير ، في بعض الوقت ، جريدة تفضل إعادة بناء بولونيا مستقلة ، وتسمى « الأوراق البولونية » . وكانت النتيجة قيام مفاوضات بين النمسا وألمانيا أدت إلى فكرة إنشاء دولة بولونية في بولونيا الروسية تكون حليفة ألمانيا والنمسا ـ هونغاريا ، ومرتبطة مع هذين البلدين باتفاق عسكري . وهذا المشروع أدى إلى إعلان ٥ تشرين الثاني

١٩١٦ ، الذي أعلم بإنشاء هذه الدولة في نهاية الحرب ، وتوقع ، من هنا حتى نهاية الحرب ، تنظيم مجلس دولة مؤقت مؤلف من ٢٥ عضواً تعينهم سلطات الاحتلال . وهذا المشروع متواضع للغاية ، لأن زعماء هذه الدولة الجديدة كانوا ، جملة ، شخصيات مقبولة من حكومتي الاحتلال . وبدا هذا التنازل غير كافٍ : وفي الواقع ، إن الجنود البولونيين لم ينضووا تحت الاعلام الألمانية كما فكر بذلك . وهذا ما دفع الحكومتين إلى إصدار براءة في ١٢ أيلول ١٩١٧ ، بإنشاء مجلس دولة من ١٠٠ عضو منتخبين ، هذه المرة ، وغير معينين من قبل المجالس البلدية . وهكذا توصلت حكومتا الاحتلال إلى تنظيم دولة بولونية . ولكن هذه الدولة لم تعمل أبداً بصورة مرضية في الحرب العالمية الأولى . أولاً ، لقد اضطرت حكومتا ألمانيا والنمسا - هونغاريا إلى القيام بتنازلات للأوكرانيين ، وبهذا الواقع ، إلى إعطاء هؤلاء بعض الأراضي ، مثل مدينة شولم التي كان البولونيون يطمعون فيها . ومن جهة أخرى ، لم يتوصل النمساويون والألمان إلى اتفاق لمعرفة ما إذا كانت بولونيا هذه ستدور في فلك النمساويين أو في فلك الألمان . وأعدت عدة مشاريع في الأشهر الأخيرة من الحرب لهذه القضية ، ولم يؤد واحد منها إلى شيء . وهكذا لم تحل القضية البولونية .

وهذه القضية تم تجاوزها في نظر أنصار الضم الألمان ، عندما وقعت الحكومة السوفياتية السلام في بريست - ليتوفسك في آذار ١٩١٨ .

وقد هيئ سلام بريست - ليتوفسك هذا في ألمانيا بعدة مشاريع ظهر فيها بجلاء موقف الأوساط السياسية والعسكرية الألمانية إزاء ما يمكن أن يعمل بروسيا المغلوبة .

لقد كان في الرأي الألماني ثلاثة مواقف مسيطرة . في محيط الإمبراطور وفي الأوساط السياسية . وبخاصة ، في الأوساط المحافظة ، أصِرَّ على ضرورة

التحـالف والحفـاظ على علاقـات وديـة مع الحكومـة السـوفيـاتيـة . **والأوسـاط الصنـاعيـة** ، وبخـاصـة وزير المـاليـة ، هيلفيريش ، كان يهتم بـالقضـايـا الاقتصاديـة . فقـد أصر على الضرورة بـأن يكون لألمـانيـا ممر إلى المواد الأوليـة ، وبخـاصـة ، إلى المنـاجم المعـدنيـة الروسيـة ، وعلى ضرورة توظيف رؤوس أمـوال ألمانية في روسيـا : أي قيـام تعـاون اقتصـادي لصـالح ألمـانيـا تحت إدارة الجيوش الألمانية .وهذا مـا تصورتـه الأوسـاط الاقتصـاديـة . وأخيراً ، **الأركان العـامـة والأوساط العسكرية** ، أصرت بخاصة على القضايا التي يطرحها التوسع الألماني نحو الغرب ، وبخاصة على ضرورة وضع اليد على البلاد البالطيـة وعلى أوكرانيـا . وفي هاتين القضيتين : قضية البلاد البالطية من جهة ، وقضية أوكرانيـا من جهـة أخرى ، سيظهر ، في الأوقات الأخيرة من الحرب موقف ألمانيا التوسعي .

لقد كان المنظرون الأسـاسيون في ألمـانيـا لتوسع الألمـان نحو الشرق : المؤلف **رورباخ** والمؤرخ تؤدور **شيمان** . فهما يريان أن روسيا دولة اصطنـاعيـة شكلهـا بطرس الأكبر بطرق العنف ، ولا تعتمـد على أي نـوع من الـوطنيـة المعنـويـة أو العرقية : إنها كتلـة دول يمكن بسهولـة تفتيتهـا وعلى أطلالهـا يمكن تشكيل دول جديدة . ومن جهة أخرى ، يروج هذان المؤلفان أن بـإمكان ألمـانيـا أن تعتمـد في البلاد البـالطيـة على مسـانـدة قسم من السكان من أصل ألمـاني ، وهم من يسمـون مشاهير البـارونـات البـالطيين ، وبـالتـالي ، من السهل تنظيم نوع من الاستعمار الألمـاني في هـذه المنـاطق البـالطيـة . وقـد وسع أستـاذ العلم الزراعي في جـامعـة برلين . ماكس سيرنغ ، في بداية ١٩١٨ خطة عظيمة للاستعمار الألمـاني في المنـاطق البالطية . وعرفت هذه المشاريع ، في البلاد البالطية ، بدايـة تنظيم . وفي شتـاء ١٩١٨ ، سـاعـد تردد الحكومـة السوفيـاتيـة في توقيع السلام مع ألمـانيـا ، الجيوش الألمانية على التقدم ، وتألف في البلاد البالطية دولتان ناشئتـان : واعترف ديـاط

كورلاند ، في ربيع ١٩١٨ ، بإمبراطور ألمانيا دوقاً على كورلاند ، وأعلن المجلس القومي في ريغا باستقلال المدينة والمنطقة تحت السيطرة الألمانية .

أما بشأن **أوكرانيا** ، فقد وقع الألمان معها معاهدة سلام منفرد في شباط ١٩١٨ . وأتى المؤرخ فريتز فيشر عن هذه المعاهدة بمعلومات دقيقة للغاية . فقد برهن ، على عكس ما كان يفكر آنذاك ، على أن السلام مع أوكرانيا لم يكن في نظر الألمان ، سلاماً غذائياً بسيطاً . لأن الحكومة الألمانية التي وقعت السلام مع أوكرانيا ، كانت لها أهداف واسعة لا تنتهي . وفي الواقع ، لقد أعدت عدة مشاريع في محيط لودندورف ، من قبل الجنرال **بارتنفرفر** ، تدل على أن ألمانيا ، بعملها في أوكرانيا ، كانت لها مشاريع عظيمة جداً ، لأن الإمبريالية الألمانية لا تريد أن تضع ستاراً بين روسيا والمضايق (البوسفور والدردنيل) وتضايق التطور الروسي نحو البوسفور فحسب ، وإنما أيضاً ، أن تجعل من أوكرانيا نقطة انطلاق للوصول إلى البحر الأسود لإقامة مستعمرات في القرم والقوقاز لزعزعة القدرة الإنكليزية في الهند .

وهذه المشاريع التوسعية تسوقنا إلى إبداء بعض الملاحظات ويمكن ردها إلى ثلاث :

الأولى : إن النقطة التي يحسن الإشارة إليها ، هي أن هذه الإمبريالية الألمانية لم تظهر فقط في الوقت الذي سمحت آفاق النزاع بالاعتقاد بالنصر الألماني . وبالعكس ، إن القومية الألمانية استمرت وثبتت حتى النهاية على أهدافها في الضم ، في وقت لم يكن لأحد عنده مسكة من عقل ، أي أمل بالنجاح . حتى إن الإنسان ليجد نفسه أمام حادث ضارب ، وهو استمرار الأوهام . إذن كان يوجد من جانب الطبقات الألمانية الموجهة العسكرية والاقتصادية بل والسياسية ، عدم اعتراف كامل بالوقائع . وهذا العناد في أهداف

الحرب لا يمكن إيضاحه إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار هذا الحادث : وهو أن الطبقات الموجهة ربطت مصيرها بنصرٍ وجيه ومهيب يساعدها على رفض تحويل ألمانيا إلى ديموقراطية ، ورفض إلغاء قانون الثلاث طبقات . وعليه فإن أهداف الضم التي كانت تتابعها الطبقات الموجهة الألمانية كانت مرتبطة بالوضع الداخلي في الدولة .

الثانية : والنقطة الثانية التي يجب إيضاحها ، هي أن الطبقات الموجهة ، بتبني هذا الموقف ، خسرت شيئاً فشيئاً قطاعات عظيمة من الرأي الألماني . وفي الحقيقة ، إن وجهة النظر القومية لم تعاكس رسمياً من قبل الأوساط السياسية الألمانية : والبرهان على ذلك أن معاهدة بريست ـ ليتوفسك ، التي كانت بالنسبة لألمانيا ، تتضمن مشروع ضم نحو الشرق ، لم تثر أقل معارضة في الرايخشتاغ . ولكنها لم تمنع من أن الرأي الألماني قد تحول بالتدريج عن الأحزاب القومية ، وتقرب في القسم الأعظم منه ، من وجهة نظر سلام دون ضم ولا غرامة .

ومن الصعب معرفة كيف كانت بالضبط حالة الرأي العام في قضايا التوسع الامبريالي . إلا أنه يجب أن نشير ، أولاً ، في نيسان ١٩١٧ ، ومن بعد في كانون الثاني ١٩١٨ ، أن ألمانيا اهتزت بإضرابات واسعة لا تصدق ، وقد جرى آخرها ٥٠٠ , ٠٠٠ عامل يصرخون : « سلام دون ضم ولا غرامة » . وإذا قرئت الصحافة الاشتراكية ، بل وحتى قسم هام من الصحافة الديموقراطية ، في السنتين الأخيرتين من الحرب ، بالرغم من أن هذه الصحافة لم تؤكد صراحة على الإطلاق ـ وهي لا تستطيع ذلك بسبب الرقابة ـ ضرورة سلام تسوية ، بالرغم من كل شيء ، قد أظهرت النضوب المعنوي لدى الشعب الألماني ، وعدم رضاه عمن يتابعون ، بالرغم من كل شيء . سلام الضم . ولذا فإن القومية لا تظهر ، إلا كواقعٍ لعدد من التجمعات ، هي نفسها دوماً ، القوية للغاية في الحقيقة ، من

وجهة النظر المالية والمعنوية.، ولكن صداها أخذ يضعف قليلاً قليلاً في الرأي الألماني .

الثالثة : والنقطة الثالثة التي تجدر الإشارة إليها هي أنه لا يجب تعليق كبير أهمية على بيان أهداف الحرب . وفي الحقيقة ، إن هذا البيان له قيمة دبلوماسية . وهذا يظهر إذا قارناه ، ببيانات أهداف حرب الدول الأخرى غير ألمانيا . فنرى مثلاً ، أن روسيا وفرنسا ـ وهذا بالطبع ، في الوقت الذي أبدت فيه روسيا أمارات ضعف ـ في اتفاقها الموقع في سان بطرسبورغ ، تتوقعان لفرنسا ضم الألزاس ، وفصل الضفة اليسرى لنهر الراين ، إذن كان لفرنسا برنامج أمبريالي ، وأخطر من ذلك ، أن لروسيا الحق في أن تعين ، كما ترى ، عندما يأتي السلام ، حدودها الغربية ، وهذا يعني توسعاً لا محدوداً لهذه الأراضي نحو الغرب . ونفس الملاحظة نراها في أهداف الحرب التي حددتها إيطاليا ، والتي اقترحت عليها بميثاق لندن ، في ١٩١٥ ، وبموجبه دخلت إيطاليا الحرب ، وفي محادثات سان ـ جان ـ دومورييّن في ١٩١٧ ، التي وعدت فيها إيطاليا بوعود إضافية تتوقع لها برنامجاً توسعياً على غاية من الضخامة في كل حوض البحر المتوسط . ومن المؤكد أن الحرب بجدلها نفسه ، وبضرورة دعم الآلام الناجمة عن النزاع بآمال واسعة ، أثارت شدة قصوى في القومية في كل الدول الأوربية ، وتبدو هذه الشدة اليوم مرعبة ، ولكن يجب وضعها ثانية في جو سنوات الحرب التي لا يفصل فيها العقل عند الناس .

الجزء الثاني

القومية الألمانية

من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩

الفصل الأول

القومية في دور جمهورية فيمار

(١٩١٩ ـ ١٩٣٣)

الجيوش الحرة

نميز في جمهورية فيمار ثلاثة أدوار من ١٩١٩ إلى ١٩٣٣ :

١) دور عدم استقرار . وكانت الجمهورية فيه مهددة على يمينها وعلى يسارها معاً ، ويختصر تاريخها بتعاقب الانقلابات . واستمر دور عدم الاستقرار هذا حتى آخر التضخم المالي وإخفاق ثورة لودندورف ـ هتلر المسلحة في مونيخ .

٢) الدور الثاني من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٩ دور تثبيت الجمهورية . وهذا الدور سيطرت عليه شخصية شتريسمان الذي يوجه الشؤون الخارجية ، وفي الوقت نفسه ، يمارس نفوذاً كبيراً على التطور السياسي الداخلي .

٣) الدور الثالث يبدأ في ١٩٢٩ بالأزمة العالمية لعام ١٩٢٩ . وفيه تزعزع النظام الجمهوري بعنف وانهار ، وانتهى باستلام هتلر السلطة في بداية سنة ١٩٣٣ .

وكان تاريخ القومية الألمانية في هذا الدور يتبع تقلبات النظام الخارجي .

وقد بلغت القومية ذروتها في سياق الدور الأول والثاني فيا كانت بين ١٩٢٣ و ١٩٢٩ في حالة تراجع واضح .

أما وقد عرضنا الخطوط العريضة للتطور ، فمن المهم أن نحدد أسباب نمو القومية في دور جمهورية فيار . ويمكن إرجاع هذه الأسباب إلى ثلاثة مصادر أساسية .

١ ـ عن النقد الذي وجه لمعاهدة فرساي .

٢ ـ عن النقد الذي وجه للمؤسسات الجمهورية .

٣ ـ عن نمو الأزمات الاقتصادية .

أ) ـ لقد تغذت القومية بعداء الألمان لمعاهدة فرساي التي كما يقولون ، لم يفاوض بها ، وإنما فرضت على البلاد ومست شرف الشعب الألماني . ونقطة الانطلاق لهذا النقد هي المادة ٢٣١ في المعاهدة التي تعرف مسؤولية الشعب الألماني الجماعية ، وتضع مبدأ التعويضات على هذه المسؤولية . وقد أوضح الألمان ، منذ البدء ، بأنه لا يمكن أن يقبلوا مبدأ مسؤولية الشعب الألماني وحده في إثارة الحرب العالمية ، وهذا ما يوضح بسرعة جداً العمل الذي قام به عدد من المؤرخين للبرهان على خطأ هذه النظرية . وقد كثفت هذه الأعمال في مجلة تدعى : « دفاتر برلين الشهرية » التي يوجهها أ . فون فيغيرر . وهدف هذه المجلة رفض نظرية مسؤولية الشعب الألماني وحده . ومن البديهي أن أحزاب اليمين ، في ألمانيا ، استولت بسهولة على هذه الاثباتات واستخدمت أعمال المؤرخين بغية البرهان على أن الشعب الألماني في هذه النقطة قد مس في شرفه وخدع . ولكن يجب أن يلاحظ أن هده النظرية في عدم إجرام الشعب الألماني لم تستخدمها أحزاب اليمين فحسب ، وإنما أيضاً مجموع الرأي الألماني . ومن الواضح

أن يثير هذا الإثبات في البلاد اضطراباً قومياً خطراً مصحوباً بروح الثأر . أما الذين نزعوا إلى إظهار نصيب الألمان في المسؤولية في إثارة الحرب والأخطار التي ارتكبها الزعماء السياسيون الألمان ، فقد عوملوا بالحال كخونة للوطن . وعلى التعليم الجامعي ونفوذ الكنيسة وزر ثقيل من المسؤولية في هذا الموقف العام للشعب الألماني .

وقد تعلق بهذه الثورة على المادة ٢٣١ في المعاهدة ، الاحتجاج على الأراضي التي انتزعت من ألمانيا . وكانت الاحتجاجات شديدة للغاية . ولا سيا فيا يتعلق بـ دانتريغ ، وميميل ، والممر البولوني ، وسيليزيا ؛ وأخيراً الألزاس ـ لورين وشلزفيغ الدانماركية . وفي كل هذه المناطق التي فقدتها ألمانيا ، أعدت ثورة من قبل التجمعات القومية والجمعيات العديدة التي أنشئت لهذه الغاية وأهمها « رابطة الجرمانية » في الخارج . ومن جهة أخرى ، أظهر الألمان بسهولة أن النقاط الأربع عشرة التي وضعها الرئيس ولسون قد طبقت في كل مكان في أوربة على صعيد القوميات إلا في ألمانيا . وكان رفض الحلفاء لاتحاد النمسا بألمانيا أحد العناصر الذي سمم بصورة عميقة الجو السياسي الذي ستعيش به ألمانيا . وهكذا نمت في ألمانيا « حركة مراجعة » ، تشكيك . وعندما يضمن شتريسمان ، فيا بعد ، حدود الغرب ، يظهر بأنه يضحي بأغلى مصالح الألمان..

وأخيراً ، حمل احتجاج الألمان أيضاً على قضية التعويضات : فقد ظهر من غير المقبول أن تفرض مبالغ على ألمانيا ولم تحدد أبداً ، وتجعل من المستحيل نهوضها الاقتصادي . وكان من السهل على الألمان الاستيلاء على برهنة عدد من الاقتصاديين الأنغلو ـ ساكسون ضد التعويضات ، ويذكر بهذه المناسبة إثبات الاقتصادي كينز بخاصة . وكان رجال الدولة الألمان الذين يحبذون سياسة تنفيذ المعاهدات ، يعتبرون آلياً كأعداء ، وقضى القوميون الألمان على كثير منهم . وتتلخص نظرية القوميين في البرهان على أن الأزمات الاقتصادية التي تتألم منها

ألمانيا ، أزمة التضخم في ١٩٢٣ ، والأزمة الاقتصادية في ١٩٢٩ ، ناجمة ، في الجزء الأكبر منها ، عن العبء الذي تثقل به التعويضات على الاقتصاد . وأظهر القوميون مشروع دوز ثم مشروع يانغ كأدوات استعباد للشعب الألماني . ومن هذه المنازعات نتجت قناعة عند الألمان بأن ألمانيا يجب أن تعتبر منذ الآن كأمة « كادحة » وهذا النزاع بين الأمم « المكدَّحة » والأمم « المستغلة » ظهر واضحاً بخاصة في قصة شهيرة كان لها تأثير كبير في ألمانيا وهي : « الشعب دون مجال » للكاتب هانز غريم .

٢ً) ولم تكن معاهدة فرساي وحدها سبباً في نمو القومية في ألمانيا لأن النظام السياسي ما لبث أن أصبح موضع انتقادات خطيرة جداً . وفي الحقيقة ، لقد قبل الألمان بسرعة أن ثورة تشرين الثاني ١٩١٨ قد كسرت قوى مقاومة الشعب الألماني ، وأن ثورة تشرين الثاني هذه كانت نوعاً من « طعنة خنجر » في الظهر أجبرت الجيش على الاستسلام . وأن الشعب الألماني لم يغلب في ميادين القتال ، ولكن وجدت قوى تفتيت أتت من الخارج ولغمت قدرة مقاومته . ويستنتج من هذا أن على الألمان ألا يتخلوا عن الاعتقاد بتفوقهم ولا عن إرادة توسعهم . ولكن المهم ، وهذه هي حجة القوميين ، حذف السموم التي أدخلت في جسمه وسببت الهزيمة . وقد حمل هجومهم بصورة أساسية على الاجتماعيين ـ الديموقراطيين من جهة ، وعلى الوسط الكاثوليكي من جهة أخرى ، وهما الحزبان اللذان ألفا في ١٩١٩ ائتلاف فيار ، الذي يتهمونه الآن بأنه حاول كسب الثورة لصالحه . ومن هنا خرج عنف القوميين الألمان المعادي للبرلمانية .

٣ً) وأعطت الظروف الاقتصادية أخيراً للقوميين غذاءً نامياً دون انقطاع . أولاً ، لأن التضخم ، الذي نما في ألمانيا عقب الهزيمة وبلغ نقطة الذروة في ١٩٢٣ ، كانت له نتائج شديدة الخطورة على صعيد القومية . وفي الحقيقة ، إن الطبقات الوسطى في ألمانيا تأثرت بشدة من التضخم وتكدحت مادياً . لأن

الموارد التي كانت تعيش عليها هذه الطبقات ، والتي شكلها التوفير ، زالت . ولكن هذه الطبقات الوسطى لا تريد أن تكون مختلطة مع الطبقة الكادحة . ولذا لا تصف تحت شعار أحزاب اليسار أو أقصى اليسار الاشتراكي أو الشيوعي . ولكنها ستتبنى إزاء الماركسية موقف العداء . ولإيضاح سقوطها ، لا تذكر تطور النظام الرأسمالي ، ولكنها تجعل اليهود ومعاهدة فرساي والماركسية الدولية مسؤولين عن هذا التطور . ويرى الكثير من الأفراد أن البؤس الاقتصادي لا يوجههم ، وإنما القلق من فقد مكانتهم و « شرفهم الاجتماعي » والخوف من الانحدار إلى مستوى الطبقة الكادحة الصناعية . والقومية هي رد الفعل الطبيعي لهذه الطبقات الاجتماعية الوسطى التي تسمى تهكماً « الطبقة الكادحة ذات القبة القاسية » ، رد فعل ضد الشعور بالانحطاط والصغار ، وبالتالي نوع من عاطفة تعويض لخسارة الثروة والنفوذ الاجتماعي . وقد نما الاتجاه المواتي للقومية أيضاً انطلاقاً من ١٩٢٩ ، بسبب الأزمة التي انقضت على البلاد وبسبب البطالة . ومن الملاحظ أن الأزمات الاقتصادية كانت في تاريخ جمهورية فيار مؤشراً لدفع القومية : ففي انتخابات أيار ١٩٢٤ ، حصل الحزب القومي على ٥ , ١٩ ٪ من الأصوات ، ليسقط من جديد ، في ١٩٢٨ ، على أثر التصلب الاقتصادي والسياسي خلال أربع سنوات إلى ٢ , ١٤ ٪ . ولوحظت أزمة ١٩٢٩ في انتخابات تشرين الأول ١٩٣٠ في صعود سهم الأحزاب القومية التي حصلت على ما يقارب ٢٥ ٪ من الأصوات . وفي انتخابات تشرين الأول ١٩٣٠ وجد ١٠٧ منتخب قومي - اشتراكي ضد ١٢ سابقاً . ومن الملاحظ جداً أن النسبة المئوية للعاطلين في ألمانيا في دور جمهورية فيار تزداد دوماً وبالضبط كالنسبة المئوية لأعضاء الحزب القومي الاشتراكي[1] .

---

(١) راجع Grouyet , Le Monde Contemporacis , dans l'Histoire générale des Civilisations .

الجيوش الحرة :

يتصل تاريخ الحركات القومية اتصالاً وثيقاً بنمو الجيوش الحرة في السنوات الأولى من جمهورية فيمار . ولهذه الجيوش الحرة أصلان أساسيان :

١ً) الجيوش التي تشكلت في ألمانيا غداة الحرب للنضال ضد البولشفية .

٢ً) الجيوش الألمانية التي عادت بعد الحرب من البلاد البالطية .

في كانون الأول ١٩١٨ ، لم يعد الجيش النظامي ، الذي لغمته الدعاية السبارتكية ، قادراً على استعادة برلين التي كانت في أيدي الثوريين . حتى إن جيوش الجنرال ليكيز نفسها أصابتها عدوى السبارتكية . وبدت الحكومة التي يرأسها ايبرت أسيرة هذه الجيوش . وفي هذه الحالة الدرامية للغاية ، ترى محاولة أتت من ضابط ألماني عال ، الجنرال مركر ليستعيد القبض بيده على الجيوش التي فقدت معنوياتها بسبب الهزيمة والثورة . وقامت هذه المحاولة على صلة بوزير الحربية ، نوسك الاشتراكي . وكان الجنرال مركر يفكر ، في آخر سنة ١٩١٨ في أن يجمع ثانية ، في بعض تشكيلات الجبهة ، جميع العناصر الوطنية والمرتبطة أيضاً بالنظام العسكري ، ويؤلف من هذه العناصر « السليمة » فرق متطوعين . وهذه الجيوش الحرة التي كانت نظرياً مستقلة عن إدارة الجيش ، ولكنها بالرغم من كل شيء نظمت على أساس عسكري ، كانت مرتبطة بزعمائها بروابط أخوية ، كما كانت العلاقات بين الضباط وتابعيهم موضوعة ومقررة من رجال موثوقين يعينهم الجيش . وربط مركر هذه المؤسسة الجديدة للجيوش الحرة بجيش لوتزوف الذي كان يعمل في ١٨١٣ أثناء حرب الخلاص ، واستلم زمام المبادهة في النضال ضد نابوليون عندما لم تكن حكومة بروسيا الملكية حرة بعد . وكان الهدف ، الذي حدده مركر لجيوشه الحرة ، النضال من جهة ضد أعداء الداخل ، ومن جهة أخرى ، تأمين حماية الحدود الألمانية . ولم يطلب مركر من أعضاء هذه الجيوش

الحرة أي عقيدة سياسية . ومع ذلك فإن هدفها إنقاذ حكومة ايبرت من « الحمر » ، وبالتالي كفاح العناصر السبارتكية . وهذه التجمعات الأولى للجيوش الحرة تاسست في مدينة زالزكوتن الصغيرة في وستفاليا ، ثم نقلها مركر إلى جوار برلين التي كان يريد استعادتها من السبارتكيين . وهذه الجيوش التي استخدمها إيبرت ونوسك ، أخضعت القوات الثورية واستردت بيدها برلين في الأيام من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني ١٩١٩ .

وهذا العمل الذي قام به مركر في تأسيس هذه الجيوش الحرة أتبعه مباشرة ضباط ألمان آخرون ، وبخاصة الكولونيل ايرارد . فقد شكل فرقة من الجيوش الحرة حملت اسمه وكانت تتألف بخاصة من أعضاء الوحدة الرابعة للحرس الإمبراطوري . ووجدت أيضاً جيوش حرة بحرية نظمها الأميرال لوفنفلد . وفي بافاريا وجدت أيضاً عدة جيوش حرة . وفي النصف الأول من سنة ١٩١٩ يمكن أن تقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ . وتحصل على فوائد مادية مرتفعة نسبياً ، ٣٠ إلى ٥٠ ماركاً في اليوم ، و ٢٣٠ غرام من اللحم ، و ٣٥ غرام من الزبدة ، ومثل هذا المقدار لا يستهان به مطلقاً في دور كانت المجاعة تعيث في البلاد . ولكن المهم بخاصة للدراسة ، هي العقلية التي نمت مباشرة عند هذه الجيوش الحرة ، عقلية أناس منتزعين من جذورهم ومحرومين ، ولا يرون حلاً لهم إلا في استمرار العداء واستمرار الحرب . وكان كثير من أعضاء هذه الجيوش الحرة ينتسب إلى حركة الشبيبة أو إلى جيوش الصدام . وكانوا مقتنعين بأن الجيش قد خوّن ، وأن ألمانيا بالتالي طعنت بطعنة خنجر في الظهر ، وأن الجيش ليس مسؤولاً عن الهزيمة ، وأن مسببي هذه الهزيمة هم الأحزاب الثورية . وكثير منهم لا يعرفون إلا الحرب ، ومن الطبيعي أن يشعروا بأنهم غير مرتاحين في عالم السلام . وهؤلاء الأعضاء في الجيوش الحرة ينتسبون في عدد قليل منهم إلى هيئة ضباط ممتهنين . وهم في الغالب ضباط احتياط . أو تطوعوا في الجيش مدة عام ، وكان بينهم أيضاً عدد

من الضباط الذين تخرجوا من صف الضبـاط . ومن الواضح أن العقليـة التي نمت في هذه الجيوش الحرة تعلن عن العقلية القومية الاشتراكيـة . ونجـد عنـدهم مثلاً ، الإعجاب المتعصب للزعيم ، وهذه حالة الكولونيل ارهاردت الذي وصفته الجيوش الحرة بأنه « زعيم » ومن طبيعة مهيبة . ونجد أيضـاً في هـذه الجيوش الحرة تـذوق الكفاح للكفاح . ويجب أن نلاحظ ، إذا تكلمنا اجتماعياً ، أن الطبقات العاملة ، والعمال بخاصة ، لم تكن موجودة تقريبـاً تمـامـاً في هـذه الجيوش الحرة . فقـد كان معظمهم ينتسب إلى وسط البورجوازية ، وهؤلاء هم أبنـاء الموظفين ، والطلاب ، وكثير من طلاب المدارس الثانويـة ، وبينهم أخيراً عـدد من الفلاحين . ولكن إذا كان أصلهم بورجوازياً في معظمهم ، فقـد أتوا مع ذلـك بروح الكره والثورة ضـد المجتمع البورجوازي . وبصورة أدق ضد الشكل الغربي الذي أخـذتـه البورجوازيـة في ألمانيا . وبالتـالي يبـدون كرهـاً عظيمـاً ضـد مؤسسـات ڤيار ، وكان من برامج عملهم أخيراً تدمير هذه الجمهوريـة . وهـذه الجيوش الحرة هي التي ذهبت في ذلـك الحين ، لقتال العناصر الألمانية السبارتكية في مختلف المـدن حيث استطـاع هؤلاء فرض سلطتهم . وهي التي دمرت أيضـاً الحركات السبـارتكيـة في ميـونيـخ . ودرســدن ، وليبزيـغ ؛ في ربيـع ١٩١٩ . وفي ليبزيـغ ، استخلص مركر ، المنظم العـام لهـذه الجيوش الحرة ، درسـاً من هـذه الحوادث في الخطـاب الـذي ألقـاه في جامعة هذه المدينة حيث قـال : « إن البورجوازيـة غير قـادرة على الـدفـاع عن نفسها ضد الشيوعية ، وإن السلامة آتية لألمانيا من الجيوش الحرة وحدها » .

وإلى جانب الجيوش الحرة التي تشكلت في ألمانيـا نفسهـا ، يجب أن نشير إلى تشكيلات تأسست في البلاد البالطيـة ، ويسميهـا الألمـان « بـالتيكوم » . فغـداة هـدنـة تشرين الأول ١٩١٨ ، اضطرت الجيوش الألمـانيـة إلى الجـلاء عن بـولـونيـا واوكرانيا . ولكن بالعكس ، سمح لها بل وشجعت على البقاء في البلاد البالطية .

لماذا ؟ لأن الحلفاء كانوا يرون في بقاء الجيوش الألمانية في هذه المناطق حصناً ضد البولشفية . وكان للألمان ، الذين يحتلون هذه المناطق ، سند في السكان المحليين لدى البارونات البالطيين الذين كانوا منحدرين بعيدين جداً من فرسان النظام التوتوني ، وكانوا يملكون قسماً عظيماً من الملكية العقارية في الدول البالطية . وفكر عدد من الضباط الألمان ، وبخاصة الجنرال فون در غولتز ، بإنشاء دول بالطية كبرى تخضع كثيراً أو قليلاً مباشرة لألمانيا وتعوض بالتالي نحو الشرق الخسائر الأرضية التي قبلت بها نحو الغرب . وأراد الجنرال فون در غولتز أن يقوم باستعمار ألماني واسع في هذه المناطق ووسع برنامجاً في ثلاث نقاط :

١ ـ وضع جنود ألمان مسرحين في البلاد البالطية .

٢ ـ إنشاء مستعمرات واسعة عسكرية وزراعية معاً .

٣ ـ أخيراً ، إعداد جيوش ، في هذه المناطق البالطية ، تزحف على بتروغراد (سان بطرسبورغ) وتقيم ملكية قيصرية في روسيا حليفة لألمانيا .

وقد قويت مشاريع فون در غولتز أيضاً بما توافد على البلاد البالطية من تجمعات كثيرة من الجنود المسرحين من الجيوش الحرة التي عززت أنشط عنصر في الجيش الألماني ، وبخاصة اللواء الحديدي الذي كان جيش نخبة يأتمر بأمر القائد بيشوف . وقد حققت هذه الجيوش ، في ١٩١٩ ، عدة انتصارات على البلاشفة ، ووسعت بذلك ساحة النفوذ الألماني . ولكن الشعوب البالطية التي كانت حتى آنذاك موالية للألمان ، ما إن تخلصت من الخطر البولشفي ، إلا وانقلبت عليهم وطلبت رحيلهم . وأخيراً ، وبناء على طلب الحكومة الليتونية التي يرأسها اولمانيس ، طالب الحلفاء ، أي فرنسا وإنكلترا ، برحيل الجيوش الألمانية في أيلول ١٩١٩ . ولكنهم اصطدموا من جانب العسكريين الألمان برفض كثير من الضباط والجنود خوفاً من العودة إلى ألمانيا المعدمة الفقيرة وعدم وجود عمل لهم . ولهذا

حاول الجنرال فون در غولتز أن يدخل نخبة جيوشه في نوع من الجيش الأبيض الذي كان يناضل ضد البولشفية ، ونظم في البلاد البالطية على يد مغامر بالجنسية الألمانية والروسية معاً ، وهو الأمير برمونت - آفالوف وتحت البزة العسكرية الروسية البيضاء ظل الجنرال فون در غولتز ، خلال خريف ١٩١٩ ، يناضل ضد خصومه .

وانتهت مقاومة الألمان بالانهيار : لأن الهجوم الذي حاوله برمونت - آفالوف ضد ريغا أخفق ، وأخيراً اضطرت الجيوش الحرة إلى التخلي عن مدينة ميتو التي كانت مركزهم الأساسي . وفي ١٩١٩ ، وجه الجنرال نيسّل الذي كان يقود البعثة الحليفة في برلين ، إنذاراً للحكومة الألمانية وطلب إليها في آخر كانون الأول ١٩١٩ أن تسحب كامل جيوشها الألمانية من البلاد البالطية .

ومن المفيد أن نرى عقلية جنود بالتيكوم التي كانت تحارب خلال عام في البلاد البالطية . ويجب أن نلاحظ بأنه لا يوجد ، في هذه الجيوش التي وجدت نفسها أمام البلاشفة ، عداء للبولشفية بصورة منظمة . وقد ذكر أحد أعضاء البالتيكوم ، وهو فون سالومون في مؤلفه « المرفوضون » أن الألمان أخذوا بالقوة التي أبدتها الثورة الروسية . وبالمقابل ، كانوا يشعرون إزاء الحكومة الألمانية بعاطفة عنيفة جداً ، ويقولون : إنهم آخر الجنود التي ألقت السلاح أمام العدو . لقد ناضلوا مستشرين لإنقاذ ٧٠٠ عام من التوسع الألماني ، وجاءت الحكومة الألمانية تطعنهم طعنة الخنجر في الظهر . لقد كان هؤلاء الناس يشعرون بنقمة شديدة حيال وطنهم الخاص وحيال جمهورية فيار . وكتب فون در غولتز : « ما كنت لأتصور أنني أحمل سيفاً محطماً في يدي ، وأن أقبح عدوي يصبح شعبي وحكومتي » .

لقد نما إذن في هذه الجيوش نوع من عاطفة يأس لا تسمح للناس أن يتعلقوا

بشيء . وما كانوا ليتذوقوا شيئاً غير الحرب . ولا يتصورون مستقبلهم في عالم سلام . وهكذا وصف فون سالومون آخر المواقع الحربية ضد البالطيين بقوله : « كنا مسعورين ، نطارد الليتونيين كالأرانب عبر الحقول ، ونطرح أرضاً جميع أعمدة البرق ، ونلقي جميع الجثث في أعماق الآبار ، ولا شيء كان يثير فينا عواطف إنسانية . وفي كل مكان نمر فيه لا يبقى إلا الأنقاض والرماد ، وبقايا الأخشاب المحترقة كقرحة واسعة على حقول مجتاحة ، وعلم الدخان دليل طريقنا ، وكنا نشعل حطبة حيث لا يوجد أشياء جامدة فحسب ، وإنما أيضاً آمالنا ورجاءاتنا التي كانت تحترق فيها ككل قيم العالم المتمدن » . وختم كلامه معرفاً بروح رفقائه : « اعمل ، اعمل كيفما اتفق ، ورأسك منكوس . سر مبدئياً ، وابسط طاقاتك بكل الوسائل ، وبكل الجرآت . إن الدم لا يسيل عبثاً أبداً . واحتقر في كل مكان التكيف والطاعة » . هكذا كان المثل الأعلى لهؤلاء الرجال »[1] .

لقد أخذ عمل الجيوش الحرة في بادئ الأمر طابعاً ثورياً علنياً ، وابتداءً من ١٩٢٠ أخذ طابعاً سرياً .

أولاً : العمل الثوري : لقد كانت نقطة الذروة لعمل الجيوش الحرة ، في آذار ١٩٢٠ ، محاولة انقلاب عرف باسم ، إنقلاب كاب ـ لوتفيتز . فقد حاولت الحكومة الألمانية حل جيشين من أكثر الجيوش الحرة نشاطاً . الوية ارهاردت ولوفنفلد البحرية . غير أن الجنرال الألماني لوتفيتز الذي كان يوجه جيش القيادة رقم ١ ، أي منطقة برلين ،رفض الطاعة ووجه إنذاراً للرئيس ايبرت يبلغه فيه أن يستقيل بعد أن يجري انتخابات جديدة ، وأمام رفض ايبرت الامتثال لهذا التبليغ ، حاول اللواء ارهاردت الهجوم على برلين ، واحتل بالقوة رئاسة

---

(١) راجع : R . WAITE , VANGUARDS OF NAZISM , 1952

و BENOIST - MECHIN, HISTOIRE DE L'ARMÉE ALLEMANDE, 2 Vol. 1936.

الجمهورية والوزارات ، بينما اضطر ايبرت إلى الهرب إلى **درسدن** ومنها إلى شتوتغارت . وفي هذه الظروف ، وبمساعدة اللواء ارهاردت استلم السلطة في برلين شخصية كانت قد لعبت في السابق دوراً عظيماً في الحركة القومية الألمانية في داخل عصبة الجامعة الجرمانية . وهو ف . كاب الذي كان آنذاك موظفاً كبيراً في وزارة الزراعة ، وأعلن بمساعدة تجمع سياسي اطلق على نفسه « الاتحاد القومي » ، نوعاً من دكتاتورية عسكرية ترأستها جيوش الجنرال لوتفيتز .

وهذه المحاولة لاستلام السلطة من قبل عناصر اليمين أدت إلى إخفاق تام : لأن كاب ولوتفيتز لم تدعمها أحزاب اليمين ، ولأن الأركان العامة كان تنقصها الحماسة لدعم الجنرال لوتفيتز ، وبخاصة ، ولسبب هام ، لأن النقابات أعلنت الإضراب العام في برلين ، وشل هذا الإضراب الحكومة التي تألفت في هذه الظروف . ومضى اسبوع ، ولم تعمل حكومة كاب ـ لوتفيتز شيئاً ، واضطر اللواء ارهاردت إلى مغادرة برلين .

ومحاولة الانقلاب هذه التي قام بها كاب ـ لوتفيتز تصور مسبقاً من عدة جهات المغامرة الهتلرية . وفي الواقع ، نجدنا أمام حركة ذات طابع مزدوج : حركة ذات طابع محافظ وملكي ، حركة يمينية متطرفة : فقد انضم كاب إلى وسط اليونكرز (النبلاء مالكي الأطيان) ، ولوتفيتز نموذج لضباط النظام القديم المتعلقين بالملكية . وكان الاثنان على صلات مع لودندورف والضباط الملكيين . وبعد ذلك ، وجدت الجيوش الحرة التي أتت في هذه المحاولة بروح المغامرة أكثر بكثير من القناعات السياسية الأصلية . وقد كتب مؤرخ الجيوش الحرة ، **فون اورتزن** في حركة كاب ـ لوتفيتز : « كان هؤلاء الرجال يجهلون كل شيء عن السياسة المعقدة . لقد كانوا جنوداً ، ومكافحين ، ولا يريدون أن يكونوا غير ذلك » وكان من بينهم رفيق لأورتزن ذهب حتى القول : « لقد كنا أناساً

بدائيين » . ويعجب بارهاردت لـ « بدائيته » وبساطة موقفه ، لأنه لا يثقل نفسه بأي قناعة سياسية أو فلسفية . وهذه الجيوش الحرة التي تسهم بالمغامرة لم يكن لها أي تعاطف خاص مع الإمبراطور ، وتهتم قليلاً جداً بالأهداف السياسية التي يتابعها كاب . وجهلها بالقضايا السياسية جعلها تدفع كاب ولوتفيتز إلى العمل . غير أن هذين كانا بصيرين بالعواقب ويعتبران الحالة خاسرة . وباختصار إن كاب ولوتفيتز قد تجاوزتها الجيوش التي كانت تعمل دون معرفة بالقضايا . وكتب فون سالومون في كتابه « المرفوضون » : « لقد كافحت هذه الجيوش الحرة ، على الحدود ، ووراءها بلد يائس . ولكن عندما لاحظت بأن ليس لها ظهير ، ولا مركز ثقل ، اتجهت نحو برلين . وطلبت من برلين أن تجهزها بالإيضاحات عن هذا الموقف ، ولكن برلين لم تستطع أن تعطي عنه شيئاً . وانتظرت مكسوفة ومصممة والسلاح في قبضتها . وكان الضباط ينتظرون البّرد ، والبرد تقص عليهم مفاوضات بلهاء ومسكينة جرت بين لوتفيتز والحكومة وبدت القضية سيئة ، وكنا نخشى أن تنتهي بتسوية ، ولكننا كنا مصممين على الزحف مهما حدث دون لوتفيتز ودون كاب إذا كان ضرورياً ، حتى وربما ضدهما[١] » .

ومن البديهي أن تستخلص الجيوش الحرة من مغامرة كاب ـ لوتفيتز عداءً عميقاً إزاء العالم السياسي عموماً في الأوساط المحافظة والأوساط الجمهورية . وبدت لهم الطرق القانونية عقيمة لا معقولة ومتجاوزة . وقد قال أحدهم ، وهو الملازم ار . مان في كتاب له يسمى :

« مع ارهاردت عبر ألمانيا » قال فيه : « لقد كان من الأفضل لو أعدم

---

(١) ذكره . Benoist - Méchin , Histoire de l' Armée allemande T . II , P. 88

بالرصاص أكثر مما اعدم » . وبعده ألف **مانفرد فون كللينغر** كتاب مذكرات عن الجيوش الحرة قال فيه : « لقد ترددت حكومة كاب ، بخيانة ، في إعدام نصف (دزينة) من الجنرالات وأمناء الدولة والبرلمانيين . وعوضاً عن ذلك شغلت الساعات بالنقاش عبثاً » . وأضاف : « الهدم اسمنت الثورات » .

ثانياً ، العمل السري : لقد حلت ، أخيراً ، الحكومة الجمهورية التي قويت بعد اخفاق مؤامرة كاب ـ لوتفيتز ، كل الجيوش الحرة . واعتبر الجنرال فون زيكت ، الذي كان يقود الجيش الألماني ، أن الجيوش الحرة لا تتلاءم مع تنظيم الجيش . وكان يحذر من الروح التي أتت بها . ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن عدداً من الجيوش الحرة وجدت مكاناً في جيش المائة ألف رجل الذي خول إلى ألمانيا في معاهدة فرساي ، والذي كان في حيز التنظيم تحت إدارة فون زيكت . وقد دخل عدد من متطوعي الجيوش الحرة ، وبخاصة جيوش ارهاردت الحرة ، لواء فون هيب ، في هذا الجيش ، وهذا لم يمنع مع ذلك أعضاء هذه الجيوش الحرة من أن تستمر في سَوْقِ المتطوعين لمنظماتها السرية القديمة . وهذه حال روم الذي كان ضحية هتلر في ١٩٣٤ ، ولكن ، من المعلوم ، أن جميع الجيوش الحرة لا يمكن أن تدخل في الجيش ، وأن هذه الرابطات ، وإن حُلَّتْ ، عاشت بصورة غير قانونية تحت أشكال مختلفة ، وفي الغالب جداً تحت أشكال جمعيات رياضية ، وفي الأغلب تحت شكل جيوش ـ عمل ، نصف عسكرية ونصف أطيانية ، ويؤويها في الغالب كبار الملاك في الشرق الألماني . وهذه مثلاً ، حالة اللواء روسباخ في بوميرانيا . ووقفت هذه الألوية مستعدة للكفاح الذي كرست نفسها له . وستنشأ في هذه التجمعات فكرة خدمة العمل الاجبارية . وسيتناول النظام الهتلري هذه الفكرة ويوضحها . ومن جهة أخرى ، ظل كثير من الأعضاء القدامى ، في هذه الجيوش الحرة ، على اتصال ببعضهم في داخل ما يسمى « حرس السكان » . وهي

أنواع من التجمعات تتألف بشكل شرطة محلية ، شرطة عمارات أو أحياء . وقد نمت بخاصة كثيراً في بافاريا حيث تركتها الحكومة البافارية المحافظة تتشكل . وحافظ حرس السكان هذا على الطابع العسكري غالباً . وفي بافاريا تأسست منظمة قوية جداً تسمى الاورغيش . وهذه الكلمة تتألف من الأحرف الأولى لما يسمى في الأصل « المنظمة الايشيريشية » . وقد انتهى الحلفاء ، في لجنة نزع السلاح ، بالقلق من كل هذه التجمعات ، وأجبرت الحكومة الألمانية على حذفها . وتم ذلك في بروسيا في ١٩٢١ وفي بافاريا بعد ذلك بقليل . ولكن الاورغيش ظل في حوزتها سلاح سري عظيم .

والآن ما عمل هذه الجيوش الحرة التي ردت إلى السرية ؟ ظهر هذا العمل بثلاثة أشكال أساسية :

الاغتيال السياسي

الأول ، وهو الأعجب ، الاغتيال السياسي . فقد تأسست بسرعة جداً ، منظمة خرجت من اللواء ارهادرت وهي : منظمة كونسول (O.C) وكان على رأسها مدير شرطة مونيخ ، بونر . وستكون منظمة كونسول هذه نقطة انطلاق لسلسلة اغتيالات سياسية . وستؤلف ما يسمى « محكمة القديسة ـ فيم » ، بأخذها نظاماً كان موجوداً في العصر الوسيط . وستقرر هذه المحكمة وجوب زوال عدد من الشخصيات : فقد ارتكب ٣٣٨ جرماً في السنوات التالية بهذا النوع من العدالة الشعبية التي تضرب دون اعلام ، وأحياناً بعد إرسال رسائل تعلم الأشخاص المهددين بالموت . وعلى ما يبدو ، أن فكرة هذه المحكمة هي التالية :

إذا ضرب الزعماء الجمهوريون أثيرت الفوضى التي تجر تدخل البلاشفة ، وتساعد ألمانيا على استعادة بناء جيشها ، بمشاركة الدول الغربية ، للنضال ضد

البلاشفة . ولا يمكن تعداد كل الضحايا ، ولكن أول هذه الضحايا وأعجبها كان وزير المالية ، ماتياس ارزبرغر الذي أخذت عليه العناصر القومية ، بخاصة ، الموقف الذي تبناه اثناء الحرب وكان ملائماً لسلام تسوية ، وتمسك بموقفه لصالح سياسة تقضي بأن تقوم ألمانيا بالالتزامات التي فرضتها عليها معاهدة فرساي . ففي ٢٦ آب ، قتل ارزبرغر ونجح القاتل بالفرار إلى هونغاريا . ثم جاء بعده دور فالتر راتينو ، وزير الشؤون الخارجية الذي قتل في ٢٤ حزيران ١٩٢٢ ، في برلين على يد عضوين من منظمة كونسول ، كيرن وفيشر ، اللذين احتجزتها الشرطة وانتهيا بالانتحار . وقد شاد لهما الرايخ الثالث آبدة باسمهما . ولكن الجرائم لم ترتكب فقط ضد الشخصيات المرموقة ، بل ارتكبت أيضاً ضد أناس يعلم بأنهم كانوا غير محبذين للحركة القومية ، رجال يساريون ، وبخاصة شيوعيون أو اشتراكيون ؛ وحتى ضد أناس ، كانوا يفشون عن مستودعات الأسلحة التي كان يستخدمها أعضاء الجيوش الحرة . وعندما يؤخذ المحكومون كانوا فخورين بأفعالهم ، ويزعمون أنهم يستعملون هذه الأسلحة ضد خصوم الوطن . وكان احدهم ، ف . هاينز ، مسؤولاً عن عدد عظيم من الجرائم ، وقد نشر فيما بعد كتاباً يسمى « الأمة تتدخل » وصرح فيه : « الأسلحة شرط لا غنى عنه للشرف القومي . والشعوب الاستعمارية عزلاء من السلاح ، ولذا لا شرف لها » . غير أن المحاكم أبدت قليلاً من الشدة لهؤلاء لمجرمين على الحق العام ، وحكم أكثرهم بعقوبات قلما كانت جادة للغاية . فمن ذلك أن قاضياً صرح أمام قاتل بقوله : « إن المحكمة ترى فيه وجه جندي شريف وكريم ، وأنه ضحى بشخصه لكل ما يراه عادلاً ومفيداً للوطن . ألا يوجد ، في ألمانيا ، تفهم للرجال المستقيمين ؟ » ثم اصدرت حكومة الرايخ عفواً عاماً لكل الذين حكموا في ١٩٢١ . وسينهال المديح في ١٩٣٣ بكتلته على جميع القتلة الذين انتسبوا لمنظمة كونسول ، من زعيم الشبيبة الألمانية النازية ، بولدور فون شيراخ .

التدخل العسكري

والشكل الثاني للعمل هو التدخل العسكري في القضايا التي تمس الرايخ نفسه . وبخاصة ، تدخلت الجيوش الحرة في عدة خلافات وضعت الألمان في معارضة مع الشعوب المجاورة . وكانت سيليزيا العليا بخاصة مسرحاً لمغامراتهم . وسيليزيا العليا أرضٌ يسكنها الألمان جزئياً ، وجزئياً البولونيون . وقد خضعت بموجب معاهدة فرساي إلى استفتاء جرى في آذار ١٩٢١ ، وكانت بالإجمال مفضلة للألمان . ولكن البولونيين أفادوا من أن الألمان كانوا غير قادرين على ادخال جيشهم ، بالرغم من الاستفتاء ، وبمساندة الحكومة الفرنسية ، احتلوا جزءاً من البلاد . ورأت الحكومة الألمانية نفسها مدعومة من انكلترا التي كانت تعاكس في هذه القضية الموقف الفرنسي ، فاحتجت بقوة ضد موقف البولونيين . وهكذا ، انطلاقاً من أيار ١٩٢١ ، وصل تدريجياً وسراً إلى سيليزيا عدد كبير من أعضاء الجيوش الحرة ، وبخاصة ، من أعضاء الجيوش الحرة التي كانت قد ألفت أنواعاً من مستعمرات نصف عسكرية ونصف أطيانية في بوميرانيا . وأهم هذه الجيوش الحرة الجيش الذي تشكل على هذا النحو كان جيش اوبرلاند الذي انبثق انطلاقاً من أعضاء حرس السكان البافاريين . وتجمعت هذه الجيوش الحرة وتفاهمت فيما بينها ووضعت نفسها تحت إدارة جنرال كان له بعض الشهرة في الحرب العالمية الأولى ، وهو الجنرال هوفر ، وبدأت هذه الجيوش الحرة تهاجم الجنود والسكان البولونيين ، في الأراضي المتنازعة بين البلدين ، واحرزت نصراً كان له في ألمانيا ، في ذلك الحين ، انعكاس كبير جداً ، وهو النصر التي أحرزته على ربوة الأنّابرع المقدسة . ولكن الحكومة الفرنسية قامت برد فعل عنيف ، ورأى الرئيس ايبرت نفسه مضطراً لإعلان مرسوم يمنع بصورة مطلقة كل سوق لسيليزيا ، ويعاقب كل من يستمرون في الكفاح في المنطقة بأثقل العقوبات . وفوق ذلك ، كما كانت

الحالة بالبالطيك ، وجدت الجيوش الحرة الحكومة الألمانية نفسها تعاكسها في عملها ، وكانت المرارة بين رجالها عميقة للغاية . وأكثر من ذلك أيضاً أن فون سالومون كوّن عنها صدى : « لقد احتفظ بثلثي الإقليم لألمانيا بخدمات الحماية الذاتية . وإذا كانت هذه لم تحافظ لها على الثلث الأخير ، فذلك لأن مرسوماً ألمانياً قصم ظهرها . وإلى الذين كانوا يهددون البولونيين بالاستياء العام ، وايانا بالسجن ، قدمنا النصر ككوب ثمين على أيدينا المستعدة للتضحية . ولكنهم تركوه يسقط أرضاً ، وتحطم على اقدامهم » . وكتب هاينز : « في قلب مكافحي الجيوش الحرة والغالبين في أنّابرغ ، أصبحت العاطفة واضحة بأن كل حرب تحرير ألمانية تفترض مسبقاً الإبقاء على تدمير البرلمانية الغربية وكل النظام الليبرالي الماركسي » . ومع ذلك بقي كثير من أعضاء الجيوش الحرة بصورة سرية واستقروا في سيليزيا ـ العليا .

ونجد أيضاً أعضاء الجيوش الحرة في المنظمات التي كافحت ، في نفس العصر ، الحركة الانفصالية الرينانية التي كان هدفها أن تفصل الضفة اليسرى لنهر الراين عن الرايخ الألماني ، وأن تجعل منها إما دولة محايدة ، وإما تصور ضم إلى فرنسا ، أو أيضاً حاولت إحباط احتلال الرور في ١٩٢٣ ، الذي قررته الحكومة الفرنسية ليسد تقصير الألمان على صعيد التعويضات . ودون الدخول هنا في تفصيل دور الجيوش الحرة التي ناضلت ضد الانفصالية الرينانية أو ضد الفرنسيين في الرور ، يجب أن نشير مع ذلك إلى شخصية كانت هدفاً لاحترام حقيقي . وهي شلاغيتر . فقد كان ، بالاختصار ، بطل هذه المقاومة في الرور ضد الفرنسيين وكان له ماض عسكري كبير ، وأسهم في ثورة كاب وفي حرب سيليزيا ، وقص بنفسه ذكرياته التي جمعت في كتاب يسمى « ريغا وأنّابرغ » . وفي آذار ١٩٢٣ أوحى شلاغيتر بنسف جسر خط حديدي هام للغاية في الرور بالقرب من مدينة كالكوم ، فشل بذلك حركة التجارة التي نظمها الاحتلال الفرنسي . وعلى أثر

هـذا الفعل ، أعـدمـه الفرنسيون بـالرصـاص . وفي الـواقـع ، على مـا يبـدو ، أن شلاغيتر لم يكن بطلاً نقياً كما أراد الألمان أن يمثلوه لأنفسهم ، لأنه بين الدور الذي أوقف فيـه والـدور الـذي أعـدم فيـه ، كشف للفرنسيين كافـة التنظيم السري للجيـوش الحرة الألمـانيـة في الرور . بيـد أنـه سيشتهر على الأقـل كبطـل قـومي بالهتلرية ، وستقام أوابـد شلاغيتر في كل ألمـانيـا بعـد وصول هتلر إلى السلطـة في ١٩٣٣ .

جيش الرايخ الأسود

وأخيراً ، تـألف النشـاط السري لهـذه الجيوش الحرة بمـا يسمى جيش الرايـخ الأسـود الشهير الـذي قيـل فيـه شيء عظيم ، وعلى المـؤرخ أن يرده إلى نسبـه الصحيحة . في ١٩٢٢ ، اقترح ضابط في الجيش الألمـاني ، القـائـد **بوخروكر** على الجنرال قائد الجيش الألماني أن يكدس الأسلحة السرية على يد عـدد من تجمعـات العمل التي تشكلت في عدة مناطق في ألمانيا الشرقية . وعلى هـذه الجيوش المكلفـة بمراقبة هذه الأسلحة السرية ، أن تنظم عسكرياً وأن تجتمع على مسافات منتظمـة تحت إدارة ضبـاط جيش الرايـخ . وهكـذا وجـد ، إلى جـانب الجيش النظـامي المؤلف من مائة ألف رجل ، عدد كبير من الاحتيـاطيين المتعلمين . وكان لمشروع بوخروكر غاية مزدوجة : من جهة إبقـاء أكـداس الأسلحـة تحت تصرف الجيش ، ومن جهـة أخرى ، قليل من روح المقـاومـة التي نظمت ضـد نـابليون في ١٩١٣ ، وتربية قوات عسكرية في جيوش احتياطية هامة

وهذا المشروع في تنظيم الجيش الأسود أمسكت به الأركان الألمانيـة في ذلـك العصر ، وبخاصة ، الكولونيل شلايخر الـذي أصبح فيما بعـد جنرالاً وآخر مستشـار للريـخ الألمـاني قبـل هتلر ، وبـاتفـاق مـع عـدد كبير من الأوسـاط العسكريـة والصنـاعيـة أعطى مسـانـدتـه لمشروع **بوخروكر** . ومع ذلـك ، أثنـاء احتـلال الرور ، في ١٩٢٣ ، قلقت الحكومة الألمانية لدى اكتشاف هذا الاحتيـاطي الأسود

الــذي ارتفـع في ذلــك الحين من ٥٠ إلى ٨٠, ٠٠٠ رجــل . وأمرت بــالكف عن التمارين التي فرضت على الاحتيـاطيين . ولكن بـوخروكر رفض الامتثـال لأوامر الحكومة الألمانية ، وحاول عنـدئـذ إجبـار الحكومـة ، بمسـاعـدة الجيوش التي كان يعتقد أنه يمسكها بيده ، والتي كان قد دربها شخصياً وأتى بها سراً في أيلول ١٩١٣ إلى جوار برلين ، وطلب منهـا احتلال حصـون شبـانـداو وكـوسترين . فهـددتـه الحكومة الألمانية بتوقيفه . ولكنه انـدفع بجيوشـه التي تـألفت من الجيوش الحرة ، وتحصن في حـاميـة كوسترين ، وحـاول تشكيل حكـومـة نـاشئـة ضـد حكـومـة الرايخ . إلا أن القضية سويت بسرعة بتدخل جيش الرايخ النظامي ، وحكم على بـوخروكر بـالاعتقـال عشرة أعـوام . وسيعفى عنـه في حينـه . وسجلت هــذه القضية ، قضية جيش الرايخ الأسود ، نهاية نشاط الجيوش الحرة . وكان على هذه منـذ الآن ، أن توزع نشـاطهـا ، وتبحث عن منظمات أخرى ، وابتـداءً من هـذا التاريخ اتجه كثير من أعضاء الجيوش الحرة نحو الهتلرية . وفي أقسام الهجوم وجـد عدد عظيم جداً من أعضاء هذه الجيوش الحرة .

وبعد فما أهمية وطابع حركة هذه الجيوش الحرة ؟ لا شك في أن هذه الحركة هيأت الهتلرية . فقد توطدت رابطة بين الجيوش الحرة والهتلرية . وهذه الرابطة كانت : « عصبة الدفاع والهجوم » . وقـد تـألفت هـذه العصبـة في بـافـاريـا ، في ١٩١٩ ، وكانت عنصرية ومعادية للسامية بشـدة شـديـدة جـداً . وكانت تستعمل « السفـاستيكا » أي « الصليب المعكوف » الـذي وضعتـه على رأس صحيفتهـا التي تسمى « الصحيفة الشعبية الألمانية » .

ومـع ذلـك يجب الاعتراف بـأن القـوميـة ـ الاشتراكيـة إذا كانت حركـة سيـاسيـة ، فـإن الجيـوش الحرة نفسهـا ، وإن كان أعضـاؤهـا في الغـالب ممثلين كـ « جنود سياسيين » ، كانت تتميز خاصـة بفراغ الفكر السيـاسي كاملاً تقريبـاً .

وهم ، كما رأينا ، رجال يتذوقون العمل ، والتدمير ، والحرب حسب فكرة الفن للفن ، وكانوا مسيرين بنوع من العدمية . وفي الحقيقة ، كانوا يبدون رد فعل شديد ضد كل أشكال الحضارة الغربية ، الحضارة البورجوازية ، ولكن من المستحيل أن نكتشف عند الجيوش الحرة مذهباً متجانساً على الصعيد السياسي ، حتى إنه لا يوجد عندها عداء أساسي إزاء البولشفية ، بل ، وفي معنى ما ، تعجب بها . ولكنها تكافحها في كل مكان . ولا يوجد عندها روح محافظة إنشائية ، ولا قومية واضحة . وهؤلاء الرجال لا يعلمون مطلقاً ما يريدون . وقد كتب عضو من الجيوش الحرة كان يأمر في ألوية هاينز : « السياسة لا تهمنا ، كنا جنوداً وكنا نسخر من الباقي . نحن أبطال شباب دون مثل عليا سياسية . وإذا كان زعيمي مستعداً لإعطاء دعمه لهتلر فهذا يكفينا للحاق به » . وحل محل المثل الأعلى السياسي ، التفاني الكلي الأعمى للقائد ، للزعيم ، للفوهرر ، التعبير المجسد للفضائل التي يعجب بها المتطوع في الجيوش الحرة ، والذي يبذل له الروح كاملاً . ويوجد دليل على هذه الحالة الروحية ، هذا الفقدان للحس السياسي وهذا الإعجاب بالقائد ، في قصة أخرى لفون سالومون تسمى « **المدينة** » . إن بطل هذه القصة القومية الذي كافح في كل مكان في سبيل ألمانيا ، والأمة الألمانية ، يموت في كفاح شوارع إلى جانب العمال الشبان الشيوعيين . وهذا يدل على احتقار سالومون للأفكار والبرامج . وهذه : جملة من إيفرسون وهو يحتضر ، لها معناها : « قلما يهم ما يفكر به ، ولكن الذي يؤخذ بعين الاعتبار هو شكل التفكير ، وشكل التفكير هو التفكير بشجاعة والتضحية الكاملة بالحياة » .

الفصل الثاني

بوادر القومية الألمانية
في جمهورية فيمار

من المستحسن أن ندرس هنا ثلاثة شخصيات كان لها بعد الحرب العالمية الآولى مباشرة تأثير كبير على الأجيال القومية في السنوات ٢٠ و ٣٠ . وليسوا مع ذلك في أي درجة قوميين ، وكانوا بعيدين للغاية عن هذا المذهب ، وهم : فالترراتينو ، كيسرلنغ ، والقصاص توماس مان[(١)] .

كان لهذه الشخصيات الثلاث منذ نهاية الحرب ، غداة الهدنة تأثير عظيم على الأجيال الصاعدة . فقد لاحظ هؤلاء الشخصيات الثلاثة الطليعية تدهور القيم التي عاشت عليها ألمانيا حتى ذلك الحين ، وتأثروا بنيتشه ، وأكدوا ثلاثتهم ضرورة إنسانية جديدة يحسن بنا هنا أن نصف خطوطها الكبرى .

فالترراتينو

أول هؤلاء الثلاثة ، **فالترراتينو** . وهو من أصل إسرائيلي ، وابن صناعي ، وهو نفسه صناعي كبير ، مدير لأكبر شركة توزيع الكهرباء في ألمانيا ، A. E. G. ومنظم اقتصاد الحرب الألماني في ١٩١٤ ، وكان وزيراً مرات كثيرة في بدايات جمهورية ڤيار . وهو الذي وقع مع روسيا ، في ١٩٢٢ ، ميثاق راباللو ، واغتالته العناصر القومية في ١٩٢٢ .

---

(١) راجع عن هذه الشخصيات مؤلف ، E. Vermeil, les doctrinaires de la Revolution allemande

وهذا الصناعي ، رجل الدولة ، كان في الوقت نفسه مفكراً ومثقفاً ثقافة عظيمة ، وقارئاً للفلاسفة . وبخاصة نيتشه وبرغسون . وهو مدين بالقسم الأعظم من أفكاره الاقتصادية والسياسية إلى أحد أصدقائه وهو فيشارد فون موللندورف ، ابن قنصل ألماني سابق في هونغ ـ كونغ ، وكان مساعده في شركة A. E. G. وكان موللندورف نفسه مؤلفاً لكتاب يسمى « الاشتراكية المحافظة » صدر في ١٩٣٢ ، ويضعه في فريق المحافظين الناشئين .

كان راتينو الصناعي يبدي خوفاً حقيقياً من الحضارة الميكانيكية التي يعيش فيها ، ومن البلوتوقراطية (حكم رجال المال والأعمال) التي تنجم عنها ، وأصيب بالمرض الذي أحدثه التصنيع الجنوني في ألمانيا منذ خمسين سنة ، ورثى لظروف الحياة الميكانيكية كلياً . ويرى : « أن العمل المهني ينزع إلى تحويل نفسه إلى آلية منظمة » . كما يرى شلل الوجود ووحدة المصير في هذه الآلية الواسعة التي هي المجتمع الحالي : « إن الفرد المختص لا ينفذ أكثر من عمل قطعة على صعيد الصنع المتسلسل ، وإن الجماهير تبلغ بعناء الرفاه النسبي لتسقط من بعد ، بسبب الأزمات ، في البطالة والبؤس » . وعلى هذا يفضل راتينو الثورة على الظروف الحالية ، وليس الثورة على هذه أو هذه الطبقة الاجتماعية ، وعلى هذا الشكل للسلطة السياسية ، وإنما على طابع المجتمع الصناعي الذي يعيش فيه . ففي هذه الميكانيكية يكمن الذنب المقترف على العقل . « إن مجتمعنا يجب أن يزول أمام جماعة منظمة حسب إنسانية جديدة ، ومجتمع تبعد عنه الرأسمالية والطبقة الكادحة سواء بسواء » .

ويقول : إذا أريد شخصيات قوية وسلمية لا كائنات ترد إلى حالة وصوليين ميكنين ، فيجب خلق التخلي عن الربح الفردي ، والتخلي عن الملكية الأنانية . وأن تقتصر الملكية على الأشياء التي تدخل في نطاق النشاط الاجتماعي لكل فرد .

ويصرح راتينو : من المهم إلغاء الإرث الذي يكرس حصر المال والثقافة . والمجتمع الجديد ، الذي يتصوره راتينو حسب تصوره للأمور ، فيه شيء من السان ـ سيمونية ، مجتمع دون طبقات ، يكون فيه جميع الألمان عمالاً سواسية في الحقوق والواجبات ومصنفين على طبقات مسلكية . وهذا هو مفهوم **الشتندات** التي أراد راتينوَ بعثه في معنى جديد ، أي في جماعات مهنية . وعليه يصنف الألمان على طبقات مهنية وفي إطار هذه الشتندات Stände يستعيد الشعب وعيه لعزته ، وتذوقه للعمل ونظامه . ولهذه الأصناف ، المشكلة على هذا النحو ، صفة مزدوجة : وهي أنها نقابات وأيضاً شركات مساهمة . وهذه الدولة الصنفية ، التي تعارض الدولة البرلمانية الغربية العاجزة والعقيمة ، تستطيع وحدها ، حسب راتينو، دمج الطبقة الكادحة في الأمة ، وهي التي تعطي العمال ، مهما كانوا وضيعين ، صناعاتهم ، ومكانهم واحترامهم التي يستحقونها .

كيسرلنغ

الثاني ، الكونت كيسرلنغ ، وهو أرستقراطي ألماني من أصل بالطي وثقافة كونية عالمية ، ورحالة كبير ، وخبير عظيم بالحضارة الهندية بخاصة، ويملك ثروة واسعة . نظم بعد الحرب العالمية الأولى « مدرسة الحكمة » في مدينة دارمشتات الألمانية . وألف عدداً عظيماً جداً من المؤلفات التي أعطى عنها م . بوشيه الذي لبث مدة طويلة أستاذاً للغة الألمانية في السوربون ، دراسة عميقة في كتاب له يسمى « فلسفة كيسرلنغ » وأشهر مؤلفاته : « مستقبل أوربة » وقد صدر في ١٩١٨ .

ينطلق فكر كيسرلنغ من التعارض بين الغرب والشرق ، ونراه يقول : الشرقي عظيم بجهده لإدراك الحياة الكونية وبتجربته المباشرة واليومية . ويمكنه بلوغ ما وراء التمييزات الظاهرية ، وما وراء التحويلات المستمرة للأشياء ، والواقع الأزلي ، ولكنه ، بالمقابل يهمل الواقع الخام ، الحادث الذي يحدث أولا

يحدث ، ويشعوذ الواقع . وعلى العكس ، الغربي الـذي يحترس من التصريح بـأن العـالم الخـارجي غير واقعي ، ويجلي في العلـوم وفي التقنيـة ، ويعلم كيف يفرض على الطبيعة إنشاءاتـه الخـاصـة ، ويكتب كيسرلنغ ، وذكاؤه ، يصنع في الواقع ، الوسائل التي لا غنى عنها لفتحه وانتصاره . ولكن الغربي ، بالمقـابل ، لا يرى في الطبيعة إلا قدرةً للكسب والاستغلال ، ويبذل نفسه بكامله لغايات خـارجيـة ، ومستغرقـاً بمسـاعيـه العلميـة ، « يمكنـك » الوجود الفردي والوجـود الاجتماعي . ويخلق حضارة السهولة المادية المعرضة لأخطار الأميركانية .

ويكتب كيسرلنغ ؛ إن الشرق والغرب ، المعرفين على هذا النحو ، في الواقع متكاملان ، يتمم أحدهما الآخر ، وانطلاقاً من هذه الثنـائيـة شرق ـ غرب ، يجب خلق بشرية متكاملة ، الشرق يأتي بنفاذ الروحانية اللانفعية ، والغرب يأتي بنفاذ الوقائع المحسوسة والتي يمكن حدوثهـا . « فكروا كما يفعل الشرقي ، واعملوا كما يفعل الغربي ، هـذه هي الحكمـة العليـا » . وبتعريف هـذه الثنـائيـة على هـذا النحو ، يظهر تفكير كيسرلنـغ ، كتفكير راتينـو ، بـأنـه جهـد لحـذف الميكنـة الحـديث والوصول إلى البناء الروحي . وهذا الإصلاح الروحي هو مـا كان يـدور في خلـد كيسرلنغ عندما أسس ، في ١٩٢٠ ، مدرسة الحكمة في دارمشتـات التي يلتقي فيهـا العلمـاء الشرقيـون والغربيـون وينقلـون أفكارهم إلى تـلاميـذهم ، في جوٍّ ديري . وكانت دارمشتات نوعاً من طائفة جامعية ودينية شبيهـة بـالطـائفـة التي أسسهـا تاغور في الهند ودرس فيها كيسرلنغ .

لأي أهداف سيـاسيـة يعمل كيسرلنغ ؟ يقول : إنـه يريـد أن يحل الـدولـة الاقتصادية الجديدة محل الدولة السياسية القديمة . ويؤكد ـ وهـذه فكرة نجـدهـا في لحظة أيضـاً عنـد تومـاس مـان ـ إن الشعب الألمـاني شعب غير سيـاسي . وإن ألمانيا لا يمكن أن تنتظم إلا اقتصادياً ، ولكن لا سيـاسيـاً . ويقول : إن الألمـان لا يحبون ولا يحققـون إلا العمـل جمـاعـةً . وهنـا قـوتهم ، وهنـا تكمن عظمتهم ،

وبهذه الصفة ، على ألمانيا ، الشعب السلس القياد والمطيع ، أن تحقق الاشتراكية الحقيقية التي هي ، حسب رأي كيسرلنغ ، تضامن العمال ، والتي تعتمد على تعاون الطبقات فيما بينها . وهذه الاشتراكية التي يجعل كيسرلنغ من نفسه ناطقاً باسمها ، تعتمد على ثلاث صفات سائدة عند الألماني :

١ً ـ أرستقراطيته التي ليست شيئاً آخر غير احترام الخبرة والمعرفة ، والقبول عند الغير ، بالتفوق الفكري والروحي في جميع أشكاله ، أرستقراطية القيم الحقيقية للموهبة والكفاءة ، وهذا ما يسميه أرستقراطية المعرفة المحضة .

٢ً ـ حقيقية الألماني ، أي تعلق الألماني بالحقيقة ، ويقول : العقل الألماني أكثر ما يكون موضوعية وعمقاً ، أي استعداداً للحكمة .

٣ً ـ وفاؤه للتقاليد ، ومحافظته العميقة ، هذه هي صفات العبقرية الألمانية التي تظهر له بأنها مستعدة ومهيأة لخلق هذا الشكل من الاشتراكية التي تقابل بها العالم الغربي .

ويرى كيسرلنغ أن حل قضية ما بعد الحرب يكمن في خلق تجمعات اقتصادية كبرى ، تكون فيها القيادة لزعماء صناعيين ، زعماء الصناعة ، زعماء اقتصاد يحلون محل رجال الدولة . وهنا أيضاً نجد تأثير السان ـ سيمونية . ويرى كيسرلنغ أن يتلقى هؤلاء الزعماء الاقتصاديون التربية الأخلاقية وليس التربية العلمية فقط ، ليتخذوا موقفاً مناسباً إزاء الكون ، وحيال رسالتهم الخاصة ، ومسؤولياتهم . وبصورة أدق ، إن مدرسة دارمشتات فتحت من أجل هؤلاء الزعماء الصناعيين . وإن ألمانيا ، بتدمير الدولة ، لتحرير الطاقات الاقتصادية ، تصنع الثورة الحقيقية وتهيئ التنظيم الدولي للبشرية الذي يعتمد على التضامن الاقتصادي .

وقد انتهت رؤية كيسرلنغ برؤية مصالحة أوربية على أساس المصالح المادية .

توماس مان

الثالث : توماس مان ، وهو معروف برواياته (قصصه) . وقد حاول ، على وجه الدقة ، عبر رواياته ، أن يعطي معنى لدور تاريخ العالم الذي يعيش فيه . ويجب أن تقرأ ، بالتالي ، روايات توماس مان كنقد لمجتمع العالم السياسي المعاصر ، وكجهد لتعريف شكل جديد للإنسانية . وأكثرية ذلك أن توماس مان اهتم مباشرة بالقضايا السياسية . وغداة الحرب العالمية الأولى ، منذ ١٩١٨ ، كتب كتاباً يطبع محافظته العميقة وتعلقه ببعض القيم المعنوية الألمانية التي عارض بها الروح الغربية . وهذا الكتاب بعنوان : « نظرات رجل غير سياسي » . ثم بدل توماس مان موقفه السياسي واتجه بالتدريج باتجاه جمهوري ، وشايع جمهورية فيار وأصبح معادياً مصمماً للنازية ، وهذا ما ساقه إلى المنفى متطوعاً عند وصول هتلر إلى السلطة في ١٩٣٣ . وكان مان في الخارج ، في الولايات المتحدة ، واحداً من أولئك الذين دعوا منذ ١٩٣٣ ، إلى مقاومة هتلر .

وكان هو أيضاً ، مهتماً بتأسيس بشرية جديدة تعارض الحضارة الميكنة التي يعيش فيها بلده . ويميز ككثير من الألمان بين الثقافة التي هي الروحانية الحقيقية والحضارة التي تعني في نظره ميكانيكية صناعية ، ويقيم ، من الحضارة ، نقداً متأثراً بقوة بنيتشه . ويرى في الحضارة عقلاً محضاً ، ونشاطاً للفهم مجرداً ، وفلسفة الأنوار ، والشكية الأساسية ، والتفتيت ، وبالتالي ، قيماً معنوية بإفراط من النقد ، مقابل الأهواء والنشاطات العبقرية أو البعيدة عن المنفعة . وإن الثقافة الحقيقية التي يفضلها مان تقع بين البربرية المجردة من القيود الفوضوية ، والحضارة الجافة والآفلة المنحطة . ومن هنا معارضته لعقلانية الغربي . وتأثير الحضارة العقلية والمنحطة ، كما يقول ، درسه في أشهر قصصه ، والمعروفة أكثر من غيرها وهي « آل بودنبروك » حيث درسه في حالة أسرة كبيرة من بورجوازية مدينة لوبيك . وقد أحدث أفراد هذه الأسرة رابطة « الهانس » ، ولكن شوهد

انحطاطهم لأنهم كانوا ضحايا العقلانية الصافية لفلسفة الأنوار (فلسفة العقل) في القرن الثامن عشر ، وضحايا مفاهيم الأتقياء التي فسرت نوعاً من دين معقد للغاية ومعذب ، وأخيراً ، ضحايا هذه العصبية (النرفزة) الحديثة التي ترجع ، من جهة إلى تأثير تشاؤمية شوبنهاور ، ومن جهة أخرى ، إلى التأثير المفسد لموسيقى فاغنر .

ويرى عند توماس مان الاحتجاج نفسه على ميكنة العقل والأخلاق والتوكيد نفسه على ضرورة تجديد يكون في المستقبل ثورة حقيقية . وقد وسعت أفكاره في الحرب العالمية الأولى في داخل جمعية ألمانية كانت نوعاً من لفيف من المفكرين شارك فيه بخاصة عدة أساتذة من جامعة برلين ، مرتبطين بتوماس مان ، وعدة رجال سياسيين حاولوا تعريف ما يسمون « أفكار ١٩١٤ » وهي شكل من الثقافة الألمانية تعارض ليبرالية العالم الغربي . وفي كراسه الصغير « فريديريك والتألب الكبير » الذي صدر في ١٩١٥ بمناسبة النضال الذي قام به فريديريك الثاني ضد خصومه الأوربيين ، هاجم بشدة الحضارة باعتبارها تجسد فرنسا وإنكلترا ، وقابلها ، بصورة اصطناعية ، بفريديريك الثاني الفنان والجندي معاً الذي كانت رسالته تدمير النظام الباطل الذي أحدثته فلسفة الغرب الآفلة .

وفي قصته « الجبل المسحور » التي كتبها ، في ١٩٢٥ ، ظل توماس مان يعتبر نشاط الغرب « عامياً و ميكانيكياً » . والشخصية الهامة ، في هذه القصة ـ التي تمر أحداثها في مصح للمسلولين ، وتتناقش فيه شخصيات تمثيلية تصورها توماس مان ـ : ستامبريني ويمثل نموذج الديموقراطي التافه في الغرب ، والعامل ـ الحر (الماسوني) الباقي على فلسفة متفائلة ، فلسفة القرن الثامن عشر ، و « يعبر ، كما يقول مان ، عن هذر خصيب وباطل » . وهكذا يظهر عند توماس مان ، النفي الجذري الذي يلخص كل الخط السياسي لألمانيا المعاصرة حيال الغرب الأوربي ،

ويعتبر السياسة الديموقراطية والتقدمية شيئاً غير ألماني . وبالعكس ، يشير إلى الروابط الوثيقة التي تربط روسيا وألمانيا . فلقد تأثر توماس مان بصورة واضحة بدوستوويسكي وبالنقد الذي وجهه هذا للأوساط المحبة للسلافية ، في القرن التاسع عشر ، للحضارة الغربية . وعَبْر دوستوويسكي يشجب الغرب على وجه الدقة . ومع ذلك لا يظهر على الإطلاق عطفاً على ما يسمي « التنبؤية الشيوعية الاجتماعية الكونية » المتجسدة في شخص نافتا في رواية « الجبل المسحور » .

وأخيراً ، يظهر توماس مان عداءه لما يسميه « الروح الأممية » المقبولة كمفاهيم اجتماعية وسياسية ، مقبولة لجميع الشعوب دون تمييز ، هذه المفاهيم المأخوذة عن الكاثوليكية اليسوعية ، وعن الماسونية أو عن الشيوعية الماركسية . ويوجد عند توماس مان نقد للأمميات يعبر عن موقفه السياسي والاجتماعي .

إن عداء توماس مان ، في آخر الحرب العالمية الأولى أو في بداية السنوات ٢٠ ، ذهب بالتالي ، إلى الرايخ الثاني ، رايخ بسمارك . فهو يأخذ على بسمارك تحريره وتسييسه لألمانيا كثيراً . لأن الديموقراطية والبرلمانية والسلمية أوجدت في ألمانيا مرضاً مخيفاً . ويكرر توماس مان قوله بأن الألماني بصورة طبيعية غير سياسي ، وهنا ، في رأيه ، تكمن مزيته . فهو غير فصيح ومتعصب ، وأجوف ، ويراد على وجه الدقة حمايته لئلا يصبح كذلك في المستقبل . إن كاستوب ، الذي يمثل في « الجبل المسحور » ، لنقطة ما ، المثل الأعلى عند توماس مان ، يريد أن يقوم الألماني على حضارة آفلة باسم قوة الرجولة التي توقظ الحياة وترعاها . وأن مثله الأعلى هو ما يسميه « ديموقراطية من نموذج ألماني » ، ديموقراطية تجنب امتياز الثروة ، وتعتمد على انتقاء طبيعي ، و تؤدي إلى اتحاد عضوي للطاقات الشخصية والحية .

ولكن ، إذا كان بهذا ، وبكثير من مفاهيمه ، في بداية السنوات ٢٠ يبدو أنه فتح الطريق إلى « عقائدية » تذكر بالقومية الاشتراكية ، فقد تحول بكره عن فكرة الهتلرية ، ولم يقبل أبداً بالاستعمال الذي فعلته النازية بإيحاءاته الخاصة . وفي خطابه في البيتهوفنشوال ، في ١٩٣٠ ، شهر بعنف بالنازية التي لا تعني ، في رأيه ، شيئاً آخر غير الاستسلام للغرائز . ولكن صوت الإنذار جاء متأخراً ، وأمكن القول بالضبط إن توماس مان كان صورة الصانع الساحر .

إن راتينو ، وكيسرلنغ وتوماس مان ، بالرغم من الفوارق اللونية الأكيدة في أفكارهم ، يتفقون على مطالبة ألمانيا بتجديد روحي أهلٍ لتحريرها ، من جهة ، من العقلية الجافة ، ومن جهة أخرى ، من الميكنة الصناعية اللتين تعتبران مميتتين لنموها في المستقبل . ولكن النفوذ الذي مارسه هؤلاء الشخصيات الثلاثة كان فكرياً بصورة محضة . فقد تكلموا بلغة غير مقبولة في الغالب ، وفي جميع الأحوال ، في غير متناول الجماهير ، ولم يكن لهم من تأثير إلا في أوساط ضيقة للغاية .

شبنغلر

وفي هذا العصر الذي صدرت فيه آثار هؤلاء الكتاب ، نشر شبنغلر ، في ١٩٢٠ ، كتابه « أفول الغرب » الذي يدخل في نطاق عدة مؤلفات ظهرت في نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتظهر ، حول ١٩٢٠ ، انحطاط أوربة في داخل عالم خرج من الحرب .

وعند شبنغلر ، كما عند توماس مان وكيسرلنغ نجد التمييز بين فكرة **الثقافة** ، أي عضوية (هيئة) حية تنمو حسب قوانينها الخاصة ، **والحضارة** التي هي نوعا ما تثبيت وفناء للثقافة . إن كل ثقافة تنتهي بحضارتها الخاصة . ويقول شبنغلر : « الحضارة مصير محتوم لكل ثقافة » . وبالتالي ، إن هذا التمييز

بين الثقافة والحضارة يكون لصالح فكرة الثقافة ، والحضارة هي نوعاً ما فساد الثقافة .

ويحلل شبنغلر ثلاثة نماذج للثقافة في التاريخ ، مع العلم بأنه يوجد كثير من الثقافات الأخرى ، ولكن ثلاثة أشكال للثقافة ترجع إليها كل الثقافات الأخرى ، الثقافة الابولينية ، والثقافة الصوفية والثقافة الفاوستية .

الثقافة الابولينية هي ثقافة القديم الكلاسيكي . ماذا تعني ؟ إن الناس الذين شاركوا في هذه الثقافة صنعوا لأنفسهم مثلاً أعلى جامداً للأشياء ، دون أي فكرة تطور داخلي ونمو تاريخي . وهذه هي الثقافة الابولينية التي سادت في إغريقية القديمة .

والشكل الثاني للثقافة ، **الثقافة الصوفية** التي سادت مع المسيحية ، ولكنها بلغت ذروتها في الحضارة الإسلامية ، عند العرب . ماذا تعني هذه الحضارة ؟ إن المؤمن جزء من جماعة معينة ، بموجب عمل سري مقدس ، كأن يكون مثلاً ، الختان اليهودي ، والتعميد المسيحي ، والصلاة عند المسلمين . والعضو في هذه الطائفة يلتحم فيها تحت شكل مذهب أو كنيسة . وفي خارج هذه الطائفة لا يوجد إلا كافرون أو وثنيون يجب تجاهلهم أو تدميرهم .

والشكل الثالث للثقافة ، هو الثقافة الفاوستية . ما معنى هذا التعبير ؟ هذا التعبير يعني أن الناس الذين يشاركون في هذه الثقافة عندهم عن الأشياء تصورات لا حد لها ، وعندهم الشعور بالقلق وبالعظمة ، والشعور بتطور غير محدود . والفاوستي إنسان يتطلع إلى صيرورة لا تنقطع ، ويشعر بحاجة إلى تجاوز نفسه باستمرار .

وبعد تعريف هذه الأشكال الثلاثة للثقافة ، درس شبنغلر الأسباب التي جعلت هذه الثقافة تزول ، وتسقط في الانحطاط وتعيش في حضارة . إن السبب

الأســاسي في الانحطــاط يكمن في مــا يسميــه (الأشكال المنتحلــة) أو الأشكال المستعارة ، أو اخلاط الثقافات . والثقافة تؤول إلى الزوال عندمـا تفسـد بـالتماس مـع ثقـافـة أخرى . فمثـلاً ، إن خليـط الابـولينيــة والسحر أي الشكلين الأوليين للثقـافـة اللـذين رأينـاهمـا ، قـد سببـا ، حسب رأيـه ، سقـوط الإمبراطـوريــة الرومانية . والدول الغربية ، حسب رأي شبنغلر ، دول فاوستية والمثل النموذجي عنده ، هو اسبانيا . وهذه الدول سرت فيها عدوى الروح السحرية ، هذه الروح السحريـة التي سـادت في الكاثوليكيـة الملكيـة التي فرضت على أوربـة ، في القرن السابع عشر والتي ، نزحت ، في رأيه ، الطاقات الفاوستية . وهكذا يوجـد عنـد شبنغلر عدة تحاليل للأشكال ـ المستعارة التي تؤدي إلى انحطاط الحضارات .

ولهذا ندرس هنا فكر شبنغلر . إن ألمانيا ، في رأي شبنغلر ، بقيت أقرب من الدول الأخرى إلى الروح الفـاوستيـة البـدائيـة ، لأنهـا مـدينـة إلى المفهوم الـديني المطبوع بقوة بمعنى اللانهائي الذي يصنع من الـدين مفهومـاً داخليـاً ، ويجعل من كل مؤمن كاهنه الخاص ، ويتجنب ، بهذا ، من السقوط في « الامتثاليـة » . وإذا بقيت ألمانيا أقرب إلى المفهوم الفاوستي فذلك لأنها مدينـة إلى اللوثريـة التي عمقت الطابع الـداخلي للـدين عنـد الألمـان . ولكن هـذا التعلق بـالقيم الفـاوستيـة ، كما يصرح شبنغلر ، لا يمكن لألمـانيـا الحفـاظ عليـه إلا إذا خضعت لعـدد من الأوامر الأخلاقية التي تبعدهـا بوضوح ، وتصونهـا من الاتصـال بـالعـالم الغربي المنحـط . وستحافظ على تقاليدها الفـاوستيـة إذا خضعت طوعـاً إلى النظـام القـاسي للأمـة البروسيـة . وهنـا ، عرض شبنغلر وجهـات نظره في مـؤلف صغير ، يعتبر تكملـة لـ « أفـول الغرب » ، وقـد صـدر في ١٩٢٠ أيضـاً ويسمى « البروسيـانيـة والاشتراكية » .

وفي تعريف الاشتراكية البروسية يرى شبنغلر سلامـة القيم الفـاوستيـة . فما

هي هـذه الاشتراكيـة البروسيـة ، التي يقـابـل بهـا في جميـع النقـاط الاشتراكيـة المـاركسيـة من النمـوذج الغربي ، ويستنبـط منهـا أصـول فكر فيختـه في كتـابـه « خطب إلى الأمة الألمانيـة » ، ويرى فيهـا الملامح الأولى لهـذا الفكر الاشتراكي ؛ ما هي هذه الاشتراكية البروسية ؟ إنها بكل بساطـة مـدح العمل المنجز جمـاعـةً ، والشعور بخدمة الـدولـة ، والإطـاعـة لأمر المكانـة ، والتطبيق الزاهـد للواجب ، وعمل وأخلاق لا يعملان إلا واحـداً . وهكـذا يـؤول الأمر إلى هـذه التضـامنيـة الاشتراكية التي جسـدتها بروسيـا عبر التـاريخ ، حيث لا يتصور العمل ، في أي لحظة ، تحت زاوية أجرة ، أو مكافأة ، أو كسب ، وإنما يعتبر كخدمة عامة تعتمد على الحرية والطاعة المقبولة .

ومن الواضح بالنسبة لشبنغلر ، كما لكيسرلنغ ، وتوماس مـان أو راتينو ، أن العناصر التي تهدد ألمانيا ، عناصر الانحطاط ، هي الأشكال الغربيـة الـديموقراطيـة السواسية التي تبدو لها تحت الزاوية المفسدة لليبرالية أو الماركسية . وهكذا يقـابل شبنغلر الليبرالية الماركسية بما يسميه « تقاليد الاشتراكية البروسية » .

الفصل الثالث

التجمعات المحافظة الثورية

تقول هذه التجمعات عن نفسها بأنها ثورية ومحافظة معاً . وتذكر ضرورة ثورة ألمانية ، أو أيضاً ثورة محافظة ، معارضة لأفكار ١٧٨٩ ، أفكار الثورة الفرنسية . وعن هذه التجمعات يحسن الرجوع إلى أ . مولر في كتابه « الثورة المحافظة في ألمانيا ١٩٥٠ » وهو يميل إلى تميز هذه الحركات عن القومية - الاشتراكية ، وإلى كتابٍ لجرماني - أميركي وهو : ك . كلمبرر .

وهو بعنوان : « المحافظة الجديدة في ألمانيا » ١٩٥٧ ويميل إلى البرهنة ، بعكس الأول ، إلى أن هذه الحركات أفادت قضية القومية - الاشتراكية ، وذابت أخيراً في النازية .

لقد وجدت خمس فرق أساسية ، ولم يكن بينها حواجز ضعيفة ولكن في الغالب ، بالعكس ، روابط هامة .

١ - الفرقة الأولى من هذه التجمعات هي ما يسمى « الفرق العنصرية » وفي الألمانية « فولكيش » ويستشهد أنصار هذه النظريات بالدم والعرق ، ويختتمون بحلول جرمانية وشمالية . وترتبط هذه الفرق العنصرية بصورة وثيقة بالحركة العنصرية في آخر الحرب ، وبخاصة بفكر هوستون ستيوارت تشامبرلن ، الذي عاش أيضاً حتى ذلك العصر .

إن المنظر الأساسي لهذه التجمعات هو هانس غونتر . فقد تأثر بشدة بعرقيي

الجُيل السابق ، وبخاصة فولتمان . وألف عدداً عظيماً جداً من الكتب متسلسلة بين ١٩٢٠ و ١٩٣٧ وأهمها « صيرورة الرايخ » وقد صدر في ١٩٣١ . وقد أصبح فكر غونتر فيما بعد ، بعد ظفر هتلر ، العقيدة العرقية للنازية .

يقبل غونتر بأنه يوجد في أوربة ستة أعراق أساسية ممثلة كلها في ألمانيا . وأهم هذه الأعراق **العرق الشمالي** ، الذي يتميز في رأيه ، ببعض الصفات الجسدية : الطول ، رشاقة القامة ، لمعان الشعر والعيون ، ويتصف بانطباع « حرية تحتقر ونبل طبيعي » . وينتقل غونتر على الصعيد الروحي ما يقوله عن الصفات الجسدية : « الشمالي ذكاؤه دقيق ولكن دون حرارة عاطفية ، ولا يحاول أن يعجب الآخرين ، وإنما فقط ، وهذه هي صفته المسيطرة ، أن يبرر نفسه ، بالتالي أن يجيب أمام وعيه لأعماله . الواجب بالنسبة له حقيقة مقدسة . وهؤلاء الشماليون يشكلون عرق الزعماء المعادين لكل حيوية مفرطة ، والمعادين للتجاوزات الجنسية : هذا العرق يضع كل هواه في العمل الذي يقوم به ويحافظ على جميع الصفات التي تميز النبل . والشمالي منظم ممتاز للغاية يستعمل معاً العبقرية المندفعة والتقنية الأكيدة » . والشماليون يحتلون أرفع الوظائف في كل مكان ، ويشكلون بالتالي ، عالم الزعماء « فورير » . والعرق الآري كان مرتبطاً بالأصل ، بتاريخه ، بالهندية - الجرمانية ، والشماليون إذن في الأصل آريون ، وصعيدهم الميداني أوراسيا . والعرق الشمالي تغلغل في أوربة وفي ألمانيا بواسطة السهل الروسي . وهكذا أجريت التجربة البشرية لهذا العرق في السهل والمجالات الواسعة . وهنا في هذا السهل اللانهائي ، استنبط الشمالي الأساسي من فكره . وتقرب هؤلاء الشماليون من الشعوب المتوسطية ، شعوب البحر المتوسط ، أو الغربية ، كما يقول غونتر ، واخضعوها . وهؤلاء الشماليون هم إذن في أصل الحضارة القديمة . ويصرح غونتر ، إن هذه الحضارة نفسها هي التي أنشأت

القصور الصربية - الجرمانية ، وشادت عمائر « ميسين وتيرانت[1] » . وفي ألمانيا الحالية يؤلف العنصر الشمالي ٥٠ ٪ من السكان : ٦٠ ٪ في الشمال ، و٤٠ ٪ في الجنوب .

وإلى جانب هؤلاء الشماليين يتشكل العرق الأساسي من « الديناريين » أو « الألبيين » ، وهم حسب رأي غونتر ، أهم عرق بعد الشماليين . وهم أناس بقامة مرتفعة ، ومظهر بطلي ، وفم مرسوم بقوة ، وأنف نسر ، ولهم صفات حربية وعسكرية قوية . ولكنهم أقل جرأةً وأكثر عاطفة من الشمالي ، وأكثر اهتماماً منه بالكلام العظيم والحفلات الفخمة ويعجبون ويسرون بالفن الباروك .

والعروق الأربعة الأخرى تؤلف برأيه ، عناصر منحطة . وهم الشرقيون ، والبالطيون - الشرقيون الذين يرتبطون بالفرع السلافي ، ثم الغربيون أو المتوسطيون الذين فتحهم الشماليون ، في رأيه . وأخيراً **الفاليك** ، وهم عرق أكثر بدائية ، ويوجد في إقليم الهسّ ويتشكل من رجال ضخام ، ثقال ، غلاظ ، متحفظين .

وفي الحقيقة ينتهي هنا تعليم غونتر ، وهو أن تفاوت الأعراق لا يتضمن بالطبيعة الاصطفاء ، بل بالعكس يثيره بسبب المنافسة . والخطر في رأيه ليس تعايش عدة أعراق ، وإنما اختلاطها . وفي اختلاط الأعراق ، كانت المسيحية في رأي غونتر ، مسؤولة بشكل واسع ، لأنها أزالت الحدود بين الأعراق ، وأضعفت بالتدريج الجرمانية الشمالية . وجرى هذا الاختلاط بخاصة بين الأعراق في المدن الكبرى التي كانت السبب في تراجع الشمالي ، لأن الأغراب يسيطرون بعددهم على النخبة ، ولأن الدهماء الخاملة الجامدة تخنق الارستقراطية ، وتجعل هيئة الضباط محتقرة . وانتهى إلى أن نيتشه رأى هذه الكارثة التي أعلن عنها ، ولكنه أخذ

---

(١) ميسين وتيرانت مدينتا حضارة في اغريقية القديمة .

عليه أنه ، عوضاً عن أن يبشر بمذهب التجديد العرقي ، فضل فردية البورجوازي العظيم التي كانت فرديته نوعاً من الجمالية العدمية التي لم تأت لقضية الأعراق بأي حل .

وفي عصر جمهورية فيار ، أثرت أفكار غونتر هذه تأثيراً عظيماً في بعض الأوساط . والواقع ، أن بعض الكتاب يعلقون أهمية كبيرة على إعادة تنظيم كنيسة ألمانية ، ألمانية صرفاً ، منفصلة عن المسيحية . وقد نمت هذه الحركة ، في اتجاه كنيسة ألمانية مبنية على عقائد عرفية وجرمانية ، في محيط الماريشال لودندورف وزوجته ماتيلد ، وأحد أصدقائها ولهلم هاور ، على ضرورة كنيسة ألمانية منفصلة تماماً عن المسيحية .

وفي هذه الأوساط ، حول لودندورف ، خرجت وثائق هامة للغاية في تاريخ العرقية الألمانية المناوئة للسامية ، وهي المشهورة تحت اسم « بروتوكولات حكماء صهيون » التي نشرت في ١٩١٧ ، قبل نهاية الحرب في مجلة أوحى بها لودندورف وتسمى « الحرس الأمامي » . وكانت « بروتوكولات حكماء صهيون » تزويراً ، وتشويهاً لكراس كتب في عهد نابوليون الثالث ضد اليهود . وهي تؤكد ، في المؤتمر الصهيوني للحلف الإسرائيلي الذي عقد في ١٨٩٧ ، أن اليهود الذين شاركوا في هذا الاجتماع ، قرروا إثارة الحرب العالمية بغية وضع سيطرتهم على العالم عبر هذه الحرب . ووسعت هذه الأفكار نفسها في المجلة التي يوجهها لودندورف وتسمى « اليهودية والفران ـ ماسونية » والتي كان يتعاون معها جماعة من محيط هتلر . وكان الحل الذي يفضله لودندورف للقضية اليهودية تأسيس ملجأ « غيتّو » لكافة يهود أوربة ، في روسيا الجنوبية ، على أن تصادر الثروات اليهودية وتستخدم لدفع خسائر الحرب . وكان لهذه المجلة « اليهودية والفران ـ ماسونية » اتجاه مناوئ للرأسمالية ، ومناوئ للماركسية معاً ومتشدد للغاية .

وأخيراً ، وجـد عـدد من الرعـاة الـذين اهتمـوا ، في داخـل الكنيسـة البروتستانتية ، بفصل العنصر اليهودي الـذي أفسـد المسيحيـة في رأيهم . وفي هـذا الاعتبـار تنبغي الإشـارة إلى أنـه تـأسست قبـل وصـول هتلر إلى السلطـة بكثير « كنيسة ألمانية » تفضل حذف جميع العناصر اليهودية في الإيمـان المسيحي . وكان المثـل الرئيسي لهـذه النزعـة الراعي ارنست هـوك . ونمت هـذه الأفكار بصـورة عظيمة في عالم المعلمين وأساتذة المدارس الثانوية في ألمانيـا . وأهم المجلات التي كانت من هذه النزعـة : « المصـادر المقـدسـة للقوة الألمـانيـة » التي ينشرهـا لودنـدورف بخاصة . و « الشمس » التي ينشرهـا ارنست كريـك الـذي أصبح فيما بعـد من أهم ممثلي المخابرات النازية . وكان يعلم ، في عهد جمهورية فيمار ، في مدرسة التربية في فرانكفورت . وأخيراً ، يجب أن نشير إلى أهم هـذه المجلات وهي المجلـة التي تسمى « دوتش فولكشتوم » ، والتي نشرهـا كاتب عظيم الموهبـة وهـو **ولهلم شتـابـل** ، وكانت تفيد كعامل انتقال بين الأوساط العرقية والأوساط المحافظة . وكان شتابل معجباً بحركـة شتوكر المسيحيـة الاجتماعيـة ، وكان بروتستـانتيـاً قـاسيـاً . وتعتبر مجلته من أعظم المجلات المميزة للنخبة الفكرية في ألمانيا في جمهورية فيمار . وامتـد تأثير هـذه المجلـة في أوسـاط البورجوازيـة الصغيرة الألمـانيـة ، عبر هيئـة اهتم بهـا شتابل وتدعى : « رابطة العمال الألمـان القوميين » وتعرف بحسب الأحرف الأولى في ألمانيا بـ « D. H. V » . وهي نوع من تجمع نقابات معادية للماركسيـة يضم في ألمانيا عدداً عظيماً جداً من مستخدمي التجارة .

٢ ـ والتجمـع الثـاني وهـو الأهم من وجهـة النظر الفكريـة ، هـو الفريـق « الشبان المحافظون » . وقد شكله المفكرون الـذين استلهموا من أفكار مولر فـان دربروك . وأصل هذا من إقليم ساكس ـ الـدنيـا ، وينتمي إلى أسرة ملاكي أطيـان لوثريين ، ويتمتع بثروة شخصية ضخمـة ، وقـد سـاح كثيراً في أوربـة قبل حرب

١٩١٤ ، وأصدر كتب فن في الرسم (التصوير) الإيطالي ، وكان على الصعيد الفكري ، متأثراً جداً بقراءته لنيتشه ، ولدوستويفسكي ، وكان من أوائل المترجمين له بالألمانية . ووجد في دوستويفسكي عناصر هجوم ضد العقلانية الغربية . وأصدر كتاب « الأسلوب البروسي » . وفي ١٩٢٢ ، نشر رائعته وصانع شهرته الكتاب الذي كان لعنوانه مستقبل كبير وهو « الرايخ الثالث » . وانتهى يائساً بتطور السياسة في ألمانيا ، وانتحر في ١٩٢٥ .

ما هي أفكار مولر فان دربروك ؟ لقد انطلق من الرومانثية (الإبداعية) . وهو يعتبر أن كل شعب يملك روحاً حية ، ودون أن تتغير هذه الروح في معناها العميق ، تتجسد دوماً بأشكال جديدة . وهذه الروح الشعبية ، يجب تخليصها من الواردات الأجنبية ، لإرجاعها إلى ذاتها . ولذا يجب إرجاع الروح الألمانية بتحريرها من العقلانية التي تضنيها ، هذه العقلانية التي أخذت شكلين خطرين على ألمانيا على حد سواء وهما : الديموقراطية والماركسية . ونراه يصرح ، وهنا نجد بعض أفكار توماس مان أو راتينو : « يجب على ألمانيا أن تثور على العقل » . وهذا التصريح هو أحد أقواله المفضلة . وستقوم الثورة الألمانية باسم الجرمانية ضد القيم العامة التي تجسد الغرب . والروح الشعبية لا تشعر بنفسها إلا إذا استحوذت عليها عاصفة ، هذه العاصفة التي يجب أن تنسف الإطار القياري الذي تمسك الديموقراطية والماركسية به الألماني من حلقه . وعلى الشعب الألماني أن يستسلم لوثبته الحيوية وأهوائه وغرائزه التي تحركه وتثيره . وبتعبير آخر ، ستكون الثورة ، ثورة القوى الغريزية على الظلم العقيم واللامعقول للعقل . ولا يمكن أن تنجح إلا بطاعة الجميع للنداءات العميقة للغريزة الألمانية . وستكون ، بحسب الشكل الفاغنري ، اللاشعور الذي يخدم شعوراً جديداً . وما الذي يجعل ، في رأي مولر فان در بروك ، هذه الثورة الألمانية ممكنة على العقل ؟ . هنا يدخل الاعتبارات الديموغرافية ويقول : إن فرط السكان الذي

يعيش فيه الرايخ ، يجب أن يكون عنصر الثورة وشرارتها . وقد استوحى من أعمال راتزل ، أحد مجددي الجغرافيا الألمانية قبل الحرب ، وبنى أسطورة الشعب دون مجال . إن ألمانيا أمة متزايدة السكان تعيش في مجال ضيق كثيراً . وليس الكادحون الحقيقيون في ألمانيا العمال والحرفيين ، وإنما هم من يزيدون عن عشرين مليوناً » . وعليه يقبل مولر بزيادة سكان الأمة الألمانية ، إلا أنه يشجب على الأقل إطلاق كل نوع من المالتوسية . ويرى أن الديموغرافية الألمانية لها بالضبط صفة ثورية لأنها تنطلق من حادث طبيعي ، وهو أن زيادة الولادة حادث حركي يحسن الخضوع أمامه . وإن ألمانيا التي تبشر بالاحتياطات وتحديد النسل تكون غير مخلصة لعبقرية العرق . ولذا فإن قضية زيادة السكان تستدعي ، في رأيه ، حلاً كاملاً يوجد في عبقرية الألماني الذي تكمن عظمته في تذوق المخاطرة ، والفتح والمشروع . وليست زيادة السكان ، بالتالي ، حسب مولر ، إلا مظهراً من هذه الحركية الحيوية ، والتراكم العظيم لطاقة دون استخدام . وهذه الزيادة في السكان تبرر دفع ألمانيا من الداخل نحو الخارج . وله هذا القول الفائق للعادة : « نحن الألمانيين معدون لئلا نترك الآخرين في راحة أبداً » .

وفي هذا الزحف نحو الفتح يجب تدخل بروسيا . ونجد في كتاباته إعجاباً ثابتاً بالملامح الكبرى للتاريخ البروسي ، وبعمل النظام التوتوني في سبيل ملكية آل هوهنتسو لرن . وإن دور بروسيا في هذه الحركة التي تميز ألمانيا ، يكون في تنظيم الجماهير وتوجيهها . إن ألمانيا الفائضة السكان تكون ، بدون بروسيا ، جماهير جامدة لا حراك فيها ، وبفضل بروسيا يتجسد الحلم الألماني . وبفضل بروسيا تصبح ألمانيا ، حسب قول سيتكرر غالباً على لسان المعجبين بها ، أثينة وسبارطة معاً . وستكون الدولة الداعمة التي تنظم طموحات الجرمانية المتقدة . وهي كمركز تأثير ، تمنع الرايخ من الإشعاع في الفراغ ومن التعرض لمغامرة امبريالية دون غد . إن الروح البروسية تكشف في الواقع ، برأيه ، عن قدرة

فائقة في البنـاء المعماري ، ضمان البنـاء السيـاسي القوي . وبروسيـا هـذه هي التي تعين وتقرر بنية الرايخ الثالث ، وستكون هذه البنية اشتراكية قومية . وستـدمر الاشتراكية الجديدة فكرة « الكادح » التي شكلتهـا العقـائـديـة المـاركسيـة ، وإن الجماهير ، التي تعدل عن كونها « مكدحـة » ، ستعطي للحوادث الحـاليـة اتجـاهـاً جديداً ، وستنضم بالتدريج إلى الأمة ، ولن يكون ، في هذه الدولة الاشتراكيـة ، نزاع طبقات ، وإنما تضامن رب العمل والمأجور في نطاق اقتصاد قومي .

وفي هذا المعنى ، يعجب مولر فان در بروك ، حتى نقطة ما ، بالعمل الـذي تحقق في روسيا السوفياتية ، ويهنئها على تأسيسهـا اشتراكيـة ذات صفـة قوميـة . ويقول : « الاشتراكية هي الواقع الذي تشعر فيه أمة بكاملها بأنها تعيش معاً » .

وستلتحق النتائج التي استخلصها مولر فان در بروك في الاشتراكية القوميـة من النـوع البروسي ، بـالمفـاهيم التي وسعهـا شبنغلر في كتـابـه : « البروسيـانيـة والاشتراكية » التي لا يتمثل فيها العمل بأنه مأجور ، وإنما كخدمـة عـامـة ، وإن الطـاعـة تكون في التضحيـة للجماعـة . وإن بروسيـا ، في نظر هـذين المـؤلفين ، تجسد هذه القيم .

هـذه هي مجموعـة الأفكار التي تشكل مـذهب مـولر فـان در بروك والتي ستشكل عقائدية تجمعات « الشبان المحافظون » . وقد تغلغلت هذه العقائديـة في أوسـاط المحـافظين الألمـان ، بفضل أحـد أصـدقـائـه : فون غلايشن منشئ حلقـة برلينيـة تسمى « نـادي حزيران » الـذي أسس غـداة الحرب العـالميـة الأولى ، في ١٩١٨ ، وفرضت فيـه أفكار مـولر فـان در بروك بسرعـة . وكان نـادي حـزيران نقطة الأصل لعدد عظيم جداً من الهيئـات والتجمعـات التي تجـدد فيهـا المـذهب المحافظ الألماني . وبين هذه التجمعات تجـدر الإشـارة إلى أن نـادي حزيران أنشـأ

كلية سياسية ، وباتصالها مع مدرسة العلوم السياسية الحرة في باريس ، كانت تعطي تعليماً سياسياً وجدت فيه أفكار مولر فان در بروك طريقها . وكان نادي حزيران يضم شخصيات تنتمي إلى أوساط مختلفة . وبين أعضاء هذا النادي يجب أن نشير بخاصة إلى العالم بعلم الاجتماع أوتمار شبان الذي علم علم الاجتماع زمناً طويلاً في جامعة ڤيننا ، ولعب دوراً عظيماً جداً ، بعد الحرب العالمية الأولى ، في الأوساط المحافظة الألمانية . وألف كتاباً يسمى « الدولة الحق » صدر في ١٩٢١ ، وفيه حاول أن يعطي من جديد حياة لنظريات الرومانتية (الإبداعية) السياسية التي وسعت في بداية القرن التاسع عشر . وهو المنظر لتمثيل الأمة بطبقة ، وبالتالي ، بتسلسل للمجتمع قوي للغاية . وإلى جانب المفكرين ، نجد في هذا النادي عدداً كبيراً جداً من العسكريين ، وبخاصة الجنرال **فون سيكت** الذي سيكون منظماً للرايخوير ، والأميرال فون تروتا . ونجد فيه أيضاً عدداً عظيماً من الدبلوماسيين ، ومن بينهم الشخصية التي وقعت معاهدة فرساي باسم ألمانيا ، الكونت **بروكدورف ـ رانتزو** الذي يصبح بعد قليل سفيراً في موسكو . وأخيراً ، نجد أيضاً عدداً من الرجال السياسيين من الوسط حتى اليمين ، وبين رجال اليمين ، الكونت فستارب ، والمصرفي الشهير **هوغنبرغ** الذي كان دوره عظيماً في وصول هتلر إلى السلطة .

ثم تحول نادي حزيران ليصبح « نادي السادة » ، وكان سوق الأعضاء فيه محدوداً أكثر مما في نادي حزيران ، وأكثر محافظة أيضاً .

وكانت المجلات التي نشرها أعضاء هذه التجمعات الفتية المحافظة عديدة للغاية ، ويجب أن نشير بخاصة إلى اثنتين منها : « الوعي » وكان يشارك فيها مولر فان دربروك الذي ظهر غداة الحرب ، ومن بعد « الحلقة » التي كانت لسان حال نادي السادة . ولكن الشبان المحافظين مارسوا أيضاً نفوذهم على عدد عظيم

جداً من المجلات الألمانية التي لم تكن مرتبطة بهم ، ولكنها تأثرت بنفوذهم بخاصة . وأشهر هذه المجلات مجلة « المنظر الألماني الشامل » .

تسود في مجموعة هذه الأوساط ، حالة رأى ملكية ، ولكن الشبان المحافظين يعلمون أيضاً أن العودة إلى الملكية مستحيلة تماماً ، وبالتالي ، لم يقفوا طويلاً على أسفهم . وهم يفضلون نظرية دولة سلطوية صنفية ومسيحية . وأخيراً ، يجب أن نشير إلى أن هذه الأوساط الشابة المحافظة ترجح في أدب ألمانيا السياسي ، فكرة الرايخ التي جعلها على الموضة مولر فان دربروك ، مؤلف « الرايخ الثالث » ، والرايخ ، في رأيهم ، دولة فوقمية (فوق قومية) تتجاوز بصورة واسعة في المستقبل حدود الإمبراطورية البسماركية ، وتسيطر بطابعها الجرماني ، على مجموع شعوب أوربة الوسطى . ومن المهم في هذا الاعتبار قراءة كتاب يلفت النظر للغاية لأحد أعضاء هذا الفريق ، وهو إدغار يونغ وسيكون مصيره فظيعاً ، ويصبح خصماً للقومية - الاشتراكية ويقتله النازيون في ١٩٣٤ . وكان في ذلك الحين أمين سر **فون بابن** . ففي ١٩٣٣ ، وقبل وصول النازية إلى الحكم ، نشر إدغار يونغ كتاباً يسمى « تفسير الثورة الألمانية » كافح فيه بعنف مبدأ القوميات باعتباره إحدى نتائج الديموقراطية ، وعرف بمعارضة مبدأ القوميات ، رايخاً ألمانياً « فوقمياً » باعتباره الوحيد القادر على تأمين عيش شعوب مختلفة ، ويرى ، في هذا الرايخ الذي سيغطي أوربة الوسطى ، أن ألمانيا ستكون فيه المبدأ الموجه ، وأن هذا المفهوم للرايخ هو المفهوم المسيحي الوحيد بحق . والدولة القومية كما هي في نظره ، دولة وثنية . وستصبح الثورة الألمانية ، بالتالي ، مناقضة للثورة القومية ، ومناقضة لمفهوم القوميات ، كما عرفتها مبادىء ١٧٨٩ ، مبادىء الثورة الفرنسية .

٣ - والفريق الثالث هو الفريق القومي الثوري . وقد خرج في القسم الأعظم منه من تقاليد الجيوش الحرة . ومن بعد فلا عجب في هذه التجمعات

القومية ـ الثورية ، أو القومية ـ البولشفية ـ التعبيران كانا مستعملين ـ من أن تقرأ مؤلفات الممثلين الرئيسيين لهذه الجيوش الحرة ، كمؤلفات سالومون ، وأن تحظى بنجاح كبير جداً . ولكن الكتاب المحظي عند القوميين ـ البولشفيين سيكون مؤلف **يونغر** الذي عرف في مجموع كتاباته ما أسماه « الأمة الجندية » ، وطبع الجيل الألماني بعد الحرب بشدة .

كان يونغر الممثل الانموذجي لهذا الجيل الذي حارب للحرب ، لأن الحرب شكل للوجود ، ولم ينسب إليه أي سبب للوجود ، وأي غائية في ذاتها . ولم يقاتل يونغر لا في سبيل الإمبراطور ولا في سبيل النصر ، لقد قاتل ليحارب . ولا يعتقد ـ وهو أحد المؤلفين الألمان في ذلك العصر ـ بأسطورة طعنة الخنجر في الظهر . وكانت الهزيمة بالنسبة له ضرورية إطلاقاً لتستطيع ألمانيا النهوض فيما بعد . وتبدو الحرب ليونغر بأنها تسير الإنسانية بصورة ضرورية كالغريزة الجنسية . ولهذا السبب رأيه قاطع . وستظل الحروب زمناً طويلاً ما بقي الناس . إنها بلاء ضروري ، وقوة شافية ، ويرى يونغر فيها يقظة العواطف العميقة ، وحاجة أساسية للتعبير عن الأهواء الراسخة المتأصلة ، وإن بريق الثقافة قد أضعفها ولكنه لم يدمرها . ويقول : « لا تقبل عالمكم الوديع والصافي ، نريد العالم بكامل مجموع إمكانياته . ففي هذه الحرب اخترعت ألمانيا مصيرها ، واخترع المحك المشترك الروح المشتركة . حقاً لقد غلبت ألمانيا ، ولكن هذه الهزيمة كانت شافية لأنها أسهمت في إزالة ألمانيا القديمة ، وكان من اللازم أن تزول ألمانيا العجوز لتستيقظ أمة جديدة ، ولتعي نفسها . كان ينبغي أن تخسر الحرب لتكسب الأمة » .

هذه هي أفكار يونغر عن الحرب التي أتمها ، في ١٩٣٢ ، بمؤلف يسمى « العامل » وكان له أيضاً تأثير كبير على جيل ما بعد الحرب . وفي هذا الكتاب

يقف يونغر ضد المفهوم الغربي للحرية ويؤكد على أن الحرية الحقيقية لا توجد إلا في الطاعة ، والتجنيد الكامل للإنسان لعمل مشترك . وكان يدل في مؤلفاته على أن طريق القرن العشرين هو طريق التضحية ، والخدمة . وينكر على الإطلاق الاحترام الواجب للشخص الفردي . « على العالم أن يزول ويترك المجال إلى عالم العامل » وانطلاقاً من هذا العالم ، عالم العمال ، تخلق قيم جديدة . وبالإجمال ، إن يونغر يجعل من عالم العمال الثورة النيتشية الكبرى مبدعة القيم الجديدة . ومن بين هذه القيم ، تأخذ واحدة مكاناً متفوقاً ، وهي التقنية . وهذا يعني أن فكر يونغر يوفق في عالم العمال بين فكرة التضحية في سبيل الجماعة وتحسين التقنية الصناعية . ويرى أن روسيا البولشفية ، بدفع ستالين ، حققت هذا الأفضل ، هذا النموذج الجديد للبشرية .

وبين هؤلاء القوميين ـ الثوريين أو القوميين ـ البولشفيين ، يميز في سياق دور جمهورية فيمار عدة فرق ، وأشهرها « الجبهة السوداء » التي كان يوجهها أوتو شتراسر . وكان من أقدم أصدقاء هتلر . وانفصل عن الحزب النازي في ١٩٣٠ ، لينشئ هذه الجبهة السوداء ، بينما ظل أخوه ، جورج شتراسر ، الذي كانت له نفس أفكاره على الصعيد الاجتماعي ، يناضل في الحزب النازي حتى كانون الأول ١٩٣٢ . وقد شبه في الغالب أوتو شتراسر ، في إطار الأحزاب الألمانية ، بتروتسكي . وفي الواقع ، إن فكره لم يكن ثورياً كما قيل : فقد كان يحلم بتضامنية تقيم الانسجام بين رأس المال والعمل .

وأجذر ، في الواقع ، من أوتو شتراسر ، كانت شخصية نيكيش الذي شارك ، بعد الحرب ، في مجالس العمال في مونيخ . فقد أسس مجلة تسمى « المقاومة » ، وكان عمله عظيماً في بروسيا وفي ساكس . وفي هذه المجلة تقرأ جملٌ كهذه الجملة : « إن نهضة ألمانيا تتطلب لزوم نسف النظام الغربي . وعلى ألمانيا أن

تتحالف مع كل من يهدد النظام الأوربي ، وعليها حل الثورة العالمية ، وأن تجعل من نفسها لغماً ضد أوربة » . وفي الحقيقة ، إن نظرية نيكيش معادية لأوربة بصورة فائقة . وعلى ألمانيا أن تعتمد على روسيا لتدمير النظام الأوربي . وقيل أن نيكيش كان مؤسساً لمحور سبارطة - بوتسدام - موسكو . وكان يلح على ضرورة تحالف ألمانيا القومية مع الثورة البولشفية . وتناول العقائدية الماركسية ، ولكنه حولها في نفس الاتجاه الذي حولها فيه قبل الحرب الإيطالي كوراديني ، ونقل الفكرة الماركسية في نزاع الطبقات ووضعها على الصعيد القومي : وهي أن النزاع الحقيقي هو النزاع بين الأمم . وهنا يظهر له دور روسيا المنقذ .

ولكن نيكيش لم يشايع الهتلرية أبداً . ففي ١٩٣١ ، نشر كتاباً يسمى « هتلر ، قدر ألماني » ، وفيه يمثل الهتلرية كظاهرة أو تشخيص للمثل الأعلى البورجوازي الذي يكرهه . ثم كتب فيما بعد ، بعد أن اضطر لمغادرة الرايخ الهتلري ، مؤلفات عنيفة ضد النازية .

والفريق الثالث هو الفريق الذي كان يوجهه كارل بيتيل ، في نفس الاتجاه دوماً كما في السابق . أسس جريدة تسمى « الأمة الاشتراكية » التي تناولت في الواقع مجموعة نظريات الحزب الشيوعي الألماني ، ولا سيما تشريك (تأميم) وسائل الإنتاج ، غير أنه يمتاز فقط عن الحزب الشيوعي في أنه لا يقبل بتأثير موسكو المباشر على السياسة الشيوعية الألمانية .

وكل هذه التجمعات تتصف بصفة مشتركة ، وهي أنها تلح ، على صعيد السياسة الخارجية ، على تحالف وثيق مع روسيا البولشفية . وأن التحالف الجرماني - الروسي ضد الدول الغربية يجب أن يؤدي إلى بلبلة أوربة ويساعد ألمانيا على استعادة مكانتها كدولة كبرى . وهذه الفكرة السياسية التي هي فكرة التجمعات القومية - البولشفية كان يشترك فيها شخصيات هامة من العالم

الدبلوماسي الألماني ، مثل الكونت بروكدورف - رانتزو الذي كان سفيراً في موسكو ، أو حتى عدد من العسكريين الألمان . وليست بعيدة عن أفكار الجنرال فون سيكت .

وأخيراً ، يجب أن نشير إلى أنه كلما تقدم العهد في سياق جمهورية ڤيار ، يلاحظ وجود مواقف مشتركة للقوميين - الثوريين والشيوعيين الألمان . وهكذا نرى في عصر احتلال الرور أن شلاغيتر الذي ارتكب أعمال إحباط ضد السلطات الفرنسية ، ظهر بطلاً للشيوعية والقومية . وأخيراً ، بعد ١٩٣٠ ، يجب أن نشير إلى أن ضابطاً شاباً قومياً - اشتراكياً قد لوحق بسبب دعاية قومية - اشتراكية في الجيش وأن ويلهلم شيرينغر في ١٩٣١ ، انتقل إلى الحزب الشيوعي ، وأن التوافق كان موجوداً بين التجمعات القومية والتجمعات الشيوعية .

أمام هذه الحالة ، ما موقف السلطات السوفياتية ؟ من المؤكد خلال مدة طويلة ، أن تقارب القومية والشيوعية كان يدعمه أنشط أعضاء الأممية الثالثة ، راديك ، الذي لعب دوراً في الحركات الثورية الألمانية بعد ١٩١٨ ، وحبس في سجن في برلين بين ١٩٢٠ و ١٩٢٢ ، ثم أطلق سراحه ، وأقام علاقات وثيقة مع عدد كبير من الشخصيات المنتمية إلى الأوساط القومية . ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هذه النزعة إذا دعمت في روسيا من قبل بوخارين ، أي بالإجمال ، ما يسمى بولشفية اليمين ، فإن لينين وستالين لم يكونا مشجعين لها . فقد كان دعم لينين وستالين للحزب الشيوعي الألماني ، ولم يكن للأحزاب القومية الألمانية التي كانت تغازل البولشفية .

وأخيراً ، لإنهاء هذه الدراسة للحركات القومية - الثورية ، يجب أن نشير إلى دور مجلة « العمل » ، التي كانت باختصار ، همزة وصل بين القومية الثورية والمحافظة الفتية . وكان يوجه مجلة « العمل » في السابق أوجين ديتريتش ، ثم انتقلت بعد ١٩٣٠ ، إلى يدي صحفي آخر ، هانتز زيرر . وضمت هذه المجلة عدداً

كبيراً من الكتاب والصحفيين من ذوي القيمة . وكان عملها عظيماً في ألمانيا فيمار ، فقد كان لها حتى ٢٠,٠٠٠ قارئ . وعندما استلم الجنرال شلايخر السلطة في ١٩٣٢ ، كان آخر مستشار في جمهورية فيمار . وأصبحت « العمل » (Tat) جريدة رسمية . وكانت العلاقات وثيقة للغاية بين هذه المجلة والجنرال شلايخر .

وعلى الصعيد الدستوري ، كان المحرر الأساسي الحقوقي كارل شميت . فقدألف كتاباً يدعى : « حارس الدستور » صدر في ١٩٣١ ، وانتقد انتقاداً لاذعاًدستور فيمار . وبين أن هذا الدستور يعتمد ، كالرايخ الثاني ، إمبراطورية بسمارك الألمانية ، على تسوية ، حل وسط ، بين مختلف أحزاب الشعب الألماني . وعليه فدستور فيمار دستور واقعي لأنه يعبر عن تعدد الأحزاب التي أصبحت كتلاً كثيفة وبوروقراطية في ديموقراطية كديموقراطية فيمار ، وكتب : « إن المجموعات الضيقة - أي الأحزاب - تدمر المجموعة القومية » . ويرى شميت أن حارس الدولة في شخص رئيس الرايخ الذي يستطيع وحده ، أن ينقذ الدولة أمام تعددية الأحزاب . ويرجو ما يسميه ديموقراطية رئاسية ، وأن تكون سلطات الرئيس من طبيعة يرد فيها عمل الأحزاب إلى العجز .

والصحافي الآخر الذي تجب دراسة أفكاره هو **فردينانند فريد** ، مؤلف كتاب يسمى « نهاية الرأسمالية » ، صدر في ١٩٣١ ، وهو المنظر على الصعيد الاقتصادي ، والمجال الحيوي ، والاكتفائية الاقتصادية . فأمام عالم رأسمالي تحدد معالمه ميادين نيويورك ، ولندن ، وباريس ، يقف ، كما يقول ، عالم الاكتفائية الذي يمثل القيم القومية والاجتماعية . وإن ألمانيا ، بالتالي ، ليست معدة لأن تقبل القواعد التي يُريد المال الدولي أن يفرضها عليها ، إنها تريد دولة تكفي نفسها بنفسها ، وتعتمد على ما يسميه فريد « التضامنية القومية » ، أي دولة اكتفائية بنفسها . وتوضح أفكار فريد في الجزء الأكبر منها أفكار أستاذه

زومبارت الاقتصادي . فقد كتب هذا الأستاذ كتاباً يسمى « الاشتراكية الألمانية » ، وبين في اتجاه فريد نفسه ، أن الاشتراكية يجب ألا تكون واقع طبقة اجتماعية ، الطبقة الكادحة أو البورجوازية الصغيرة ، وإنما يجب أن تكون واقع الأمة بكاملها ، منهجية اجتماعية ، أي شكلاً لتنظيم الحياة بكاملها . وهذه الاشتراكية ، في رأي زومبارت ، يجب أن تتحرر بكاملها من معطيات الليبرالية والماركسية وبشكل لا يربح فيه أي من الأطراف . وبموجب هذه الأفكار . اتخذ فريد موقفاً في مجلة « العمل » لوصول هتلر إلى السلطة ، ولكن شريطة أن يقطع هذا علاقاته بالعناصر الرأسمالية ويقيم تضامنية اجتماعية لا تختلط بالشيوعية . وكما هو معلوم لقد رأى فريد أوهامه مخدوعة بهتلر .

وكان الصحافي الآخر هانز زيرر مدير مجلة « العمل » يهتم بخاصة بقضية توجيه الدولة . ويقول : « للحيلولة دون تمييع الجماهير يجب خلق نخبة جديدة ، طبقة أو لوج أعلى ، دركتوار (حكم إدارة) جديد قادر على توجيه ألمانيا » . ويرى عناصر هذه النخبة الجديدة في حركات الشبيبة التي شارك فيها قبل الحرب ، وفي حركات المحاربين القدماء وفي الحركة الهتلرية نفسها . ويجب أن تخرج هذه النخبة من الجماهير حسب اصطفاء طبيعي ، وتحكم باتفاق مع الشعب . وفي هذا ما يساعد ، في رأي زيرر ، ألمانيا على التخلص من البولشفية والفاشية معاً .

وأخيراً ، كان **ليؤبولد دينغريف** يهتم بخاصة ، في مجلة « العمل » بالقضايا الدينية . وفي رأيه ، يجب الرجوع إلى تقاليد الدولة اللوثرية ، أي إلى دولة زعيمها غير مسؤول عن تسيير الشؤون العامة إلا أمام الله وأمام وجدانه . ويرى أن المسؤولية من النوع الديني أقوى بكثير من الرقابة الدستورية أو البرلمانية وأن البرلماني الألماني المعاصر خان ، في رأيه ، قضية المبادىء اللوثرية .

وباختصار ، إن دنغريف يرى حل القضية الألمانية في تحديث البروتستانتية السياسية .

وأخيراً تجب الإشارة ، وربما كانت هذه النقطة أهم النقاط ، إلى أن « العمل » اهتمت بكثرة بقضايا السياسة الخارجية . وفي هذا المجال كان الاختصاصي الرئيسي ڤرسنغ . فقد بين أن مستقبل ألمانيا يكمن في جنوب ـ شرقي أوربة . وكان ، هو أيضاً ، مناصراً للاكتفائية ، و « المجال القومي المغلق » ويقول : « وهذه ستكون منذ الآن فصاعداً الفكرة الموجهة لسياسة ألمانيا الخارجية : أي تشكيل مجال قومي مغلق ، ولهذا يجب وضع كابح للتصنيع ، وتوسيع قواعد أراضي ألمانيا الزراعية ، وإقامة العاطلين عن العمل في الريف . ومع ذلك ، فإن الاكتفائية المطلقة ، ولو بطرق دراكونية لا يمكن الحصول عليها . ولما كانت ألمانيا لا تستطيع ، لتموينها بالأغذية ، تطبيق الاكتفائية المطلقة ، فيجب عليها أن تعلم بأن جنوب شرقي أوربة ، ولا سيما البلاد البلقانية ، يمكن أن تغطي على الأقل ربع وارداتها بالحبوب . وأن أوربة الوسطى والشرقية تكون ، بالتالي ، دومين ألمانيا ومصيرها . وعلى ألمانيا ، في هذه المناطق ، أن تقوم بمبادلة السلع « منتجاتها الصناعية ، مقابل المنتجات الزراعية لهذه البلاد » . وهذه النتيجة لا يمكن الحصول عليها ، برأي محرر « العمل » إلا بالقطيعة الاقتصادية مع الغرب . وبالمقابل ، إذا كان على ألمانيا أن تقطع علاقاتها اقتصادياً مع الغرب ، فهناك كما تشير مجلة « العمل » إمكان تبادل اقتصادي مع روسيا . وكان يشعر بإعجاب شديد بستالين وبسياسة الخطط الخمسية . وفي رأي فرسنغ ، أن ستالين تخلى عن الماركسية الدولية ، وتحول عن الثورة العامة لإنشاء روسيا جديدة ، على أساس قومي واشتراكي ، روسيا التي تشتغل بروح النظام والتضحية . ويقول : « لقد وطدت روسيا مزج الدولة والمجتمع ، الذي أهملته

أوربة الغربية تماماً » . وحسب أفكاره عن روسيا ، يشير فرسنغ إلى ضرورة اقتصاد مخطط روسي - ألماني ، وهذا الشكل الاقتصادي ، في رأيه ، أكبر واقع للمستقبل القريب . يجب هدم الحذر وعدم الثقة وسوء الظن التي تفصل الدولتين ، وإدخال ألمانيا في إطار تنظيم جديد لأوربة الوسطى والشرقية بالقطيعة مع الغرب .

وقد ركب هذه النظرات المختلفة معاون آخر لمجلة « العمل » ، وهو **روزنستوك** ، مؤلف كتاب أحدث كثيراً من الصخب في عصره ، وصدر في ١٩٣١ ، ويسمى : « **الثورات الأوربية** » حاول فيه أن يعرف التقليد الثوري الألماني . وفي رأيه ، يوجد نموذجان للثورات التي ظهرت حتى الآن : الثورات الغربية ، الثورة الإنكليزية . والاستقلال الأميركي ، والثورة الفرنسية . التي ولدت **العالم البورجوازي الليبرالي** (الحر) ونمو الرأسمالية الخاصة . ومن جهة أخرى ، الثورة الروسية التي دمرت هذه البورجوازية نفسها ، وأنشأت **دولة كادحة** . وبين هذين النموذجين من الثورات ، يجب أن تكون دولة ألمانيا . وهذا النموذج سيختلف عن السابقين ، لأنه لن يكون ثورة اجتماعية ، وإنما ثورة ذات طابع روحي . وقد بدأ لوثير هذه الثورة باحتجاجه على الفكرة الرومانية باسم روحانية المسيح إذا أخذ بصورة منعزلة . وعلى ألمانيا المستلهمة من التقليد اللوثري ، أن تقوم بثورتها بالقطيعة مع النظام الدولي بغية غلفنة داخلية ، وبغية إنشاء نظام قومي لا يدين بشيء إلى العالم الخارجي .

وبعد فهذا عدد من الأفكار ، المتناقضة أحياناً ، التي أوحي بها في مجلة « العمل » : ففي الداخل ، تحبذ هذه المجلة دولة سلطوية واقتصاداً موجهاً في إطار الاكتفائية القومية ، على مثال الروح البروتستانتية والتقليد اللوثري . وفي الخارج ، تعلن ضرورة القطيعة مع ليبرالية الغرب الاقتصادية ، وروابط جديدة مع روسيا السوفياتية ، وزحف توسعي في أوربة الوسطى والشرقية . ويجب أن

نلاحظ أن فريق مجلة « العمل » لم يشايع أبداً الحلول الهتلرية . وعندما بعثرت حوادث ١٩٣٣ مجلة « العمل » فضل معظم معاونيها زوالهم من المسرح السياسي على مشايعتهم الهتلرية . والأكيد من ذلك على الأقل ، بالرغم من كل شيء ، ان الأفكار التي أذاعتها مجلة « العمل » بإصرارها على القطيعة مع الغرب ، ونقدها اللاذع لجمهورية فيمار ، قد مهدت بصورة عريضة ، الطريق للقومية ـ الاشتراكية .

٤ ـ فرق الشباب ، حركات الشبيبة ، الفريق الذي يسمى بالألمانية « بونديش » ويرتبط عموماً ، بفرق ماقبل الحرب المعروفة تحت اسم « العصافير الدورية » . فقد استمرت هذه الفرق في نموها في جمهورية فيمار . وفي آخر السنوات ١٩٢٠ كانت نحو ٥٠ إلى ٦٠,٠٠٠ عضو . ويتضح فكرها بصورة أساسية في آثار القصصي فليكس الذي توفي في آخرِ الحرب العالمية الأولى ، وكان مؤلفاً لكتاب يسمى « بين عالمين » . وستيفان جورج . وهو برنامج ينزع إلى فرض نوع جديد للحياة يعتمد على الصداقة ، والتضحيات ، ومعاداة العالم البورجوازي ، وجمهورية فيمار التي تعبر عنه . وكان الكتاب الذين يفضلون هذا الموقف يدافعون عن مبدأ العائلة ، ولكنهم يصرحون بأن التشكيل الحقيقي للفرد لا يمكن أن يكون إلا في تجمعات رجولة . وهكذا كان المنظر الأساسي لحركات الشبيبة هانز بولر ، مؤلف كتاب يسمى « دور الحب الجنسي في جمعيات الرجولة » .

بين هذه الجمعيات في حركات الشبيبة يوجد : « نظام الشبان الألمان » ، الذي أسسه ارتور ماراون عقب الحرب العالمية الأولى ، بين المحاربين ، على أساس قومي وشعبي . ولكن هذا النظام يتميز بصورة عظيمة عن سائر الحركات بهذا الواقع وهو أنه كان دوماً محبذاً لفرنسا ، وبموقفه الجمهوري أيضاً . وفي ١٩٣٠ ، أنشأ ماراون حزباً جديداً يسمى « حزب الدولة الألمانية » وذلك للدفاع عن

الجمهورية ضد خصومها من اليمينيين - المتطرفين ومن اليساريين - المتطرفين . ووضع ماراون ، في ١٩٣٢ ، خطة هدفها معالجة البطالة بخدمة العمل الإجبارية ، واستعمار بعض الأراضي في الشرق . وكان معادياً جداً للنازيين ، وأوقف عند وصول هتلر إلى السلطة .

٥ - وأخيراً وجد فريق خامس يسمى « حركة شعب الأرياف » وقد نما بخاصة بعد ١٩٢٩ ، بسبب نمو الأزمة العالمية ، وكان مركزه إقليم شلزفيغ - هولشتاين ، في شمال ألمانيا . وهو نوع من ثورة الطبقة الريفية على المدن . وقد عبر عن رأيه برفضه تقديم الأغذية للمدن وباعتداءات رمزية على عدد من العمائر والأوابد . وكان هذا الاعتداء على المدن موجهاً ، بالبداهة ، ضد العالم الرأسمالي ، ولاسيما ضد اليهود الذين يتهمهم الفلاحون باستغلالهم . وكان الممثل الرئيسي لهذه الحركة شخص يدعى كلاوس هايم ، وكان قد تورط في دعوى في التونا ، في ١٩٣٠ ، وعفي عنه أخيراً في ١٩٣٢ .

هؤلاء هم الممثلون الأساسيون لهذه الحركات القومية المحافظة . ماذا نستنتج من هذه الحركات ؟ من المؤكد أننا نجد فيها فكرةً أكثر أصالة وأكثر تعقيداً للغاية من الفكرة التي سندرسها في القومية - الاشتراكية ، وستظل هذه الفكرة غير واضحة بصورة فريدة . وكان من المستحيل على هذه التجمعات أن تضع برنامجاً اشتراكياً حقيقياً ، لأن الاشتراكية الّتي تصورتها كانت روحية بصورة فائقة ، وليس لها تطبيقات في هذا العالم ، ولا نفوذ . وأخيراً ، لقد اغرقت القومية - الاشتراكية هذه الحركات جميعاً ، في ١٩٣٣ ، ولم تعش واحدة منها . ماذا فعل ممثلوها ؟ لقد دخل الكثير في الحزب ، وحاول آخرون المقاومة ، وهذه حال نيكيش بصورة خاصة ، ولكنهم اضطروا عندئذ إلى مغادرة الوطن ، وفي الواقع ، انطلاقاً من ١٩٣٣ ، يجب أن نعترف أن هذه الحركات المحافظة القومية ليس لها تأثير في ألمانيا .

الفصل الرابع

الأحزاب السياسية القومية

في جمهورية فيار

لقد وجد عدد من الأحزاب السياسية التي ساندت الأفكار القومية . وفي الحقيقة ، إن هذه الأفكار القومية نمت في كافة الأحزاب السياسية ، وتبنت هذه الأحزاب مواقف ملائمة لعدد من المطالب القومية . فقد احتجت كلها على معاهدة فرساي ، وعلى ثقل التعويضات ، وعلى مختلف الخطط ، مثل مشروعي دوز ويانغ ، التي تصورت لتسوية قضية التعويضات الألمانية .

ومن جهة أخرى ، يجب أن نشير إلى أن شتريسمان مارس نفوذه بشكل قوي للغاية على موقف الأحزاب الألمانية . وفي الواقع ، إن حزباً كالحزب الشعبي الألماني ، الذي كان وارثاً للقوميين الليبراليين ، وكان بالتالي حزباً قومياً ليبرالياً ، كان قد تبنى موقفاً قومياً ملحوظاً للغاية ، ومع ذلك ، وتحت تأثير غوستاف شتريسمان الذي أصبح مستشاراً في ١٩٢٤ ، ووجه عملياً سياسة ألمانيا الخارجية بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ ، كشف هذا الحزب عن نواياه في صالح سياسة تعاون مع الغرب ، وتبنى مواقف شتريسمان التي أفصح عنها في سياسة مؤتمري لوكارنو وتواري .

ومامن شك ، بعد هذه التحفظات ، في أن القومية الألمانية أوضحت عن نفسها في تجمعين سياسيين أساسيين وهما : الحزب الشعبي القومي الألماني ، والحزب القومي - الاشتراكي .

لقد تشكل الحزب الشعبي القومي الألماني غداة الهزيمة وأعرب بصورة أساسية عن أسفه على الفكرة الملكية . ولكن كلما مضت السنون . نسي هذا الحزب الفكرة الملكية ، وشدد بصورة أساسية على الفكرة القومية . وهذا في الغالب صحيح بعد إخفاقه الانتخابي في ١٩٢٨ . وقد تشكل بصورة أساسية من المدافعين عن النظام القائم من كبار ملاك الأطيان ، والصناعيين ، ومن كثير من قدامى الضباط في الجيش ، ومن عدد عظيم جداً من الرعاة . وكانت الشخصية المتنفذة أكثر من غيرها في هذا الحزب ، الشخصية التي منحته صفته القومية ، هوغنبرغ ، الصناعي الذي كان تحت تصرفه وسائل نفوذ عظيم في الصحافة . فقد أعطى هوغنبرغ ، انطلاقاً من ١٩٢٨ لهذا الحزب صفته القومية . وفضل دوماً وفاقاً مع القوميين - الاشتراكيين . وهكذا تشكلت في تشرين الأول ١٩٣١ ، بين هوغنبرغ وهتلر ، جبهة هارتزبورغ الشهيرة التي وجهت ضد قوى اليسار . ويجب أن يشار أخيراً إلى أن هذا الحزب القومي كان مدعوماً باستمرار من منظمة المحاربين القدماء النشيطة التي تسمى منظمة « الخوذة الفولاذية » وكان يوجهها أولاً **زلدته** ثم **دوستر برغ** . وهذا التشكيل يؤلف همزة وصل بين الأجيال الجديدة وألمانيا قبل الحرب التي اتحدت تحت شعار المطالب القومية والعداء لجمهورية فيار وسياسة التعويضات . إلا أن هذا الحزب ، الذي كان يتصرف بوسائل مالية عظيمة وبصحافة جيدة الموقف ، كان يتناقص باستمرار ، حتى إن معظم رجاله ، الذين كانوا كثراً بعد الحرب العالمية الأولى ، انتقلوا إلى الحزب القومي - الاشتراكي . وهذا صحيح في الغالب انطلاقاً من ١٩٢٨ .

وفي الحقيقة ، أن هوغنبرغ كان يعتقد ، بسبب الوسائل المالية والمادية التي يتصرف بها ، بأنه يستطيع أن يسيطر على القومية - الاشتراكية ويقود هتلر حيث يريد . وفي هذه النقطة خدع نفسه بصورة جذرية ، لأن الحزب

القومي ـ الاشتراكي أخذ يعبر بالتدريج وشيئاً فشيئاً عن المطالب القومية للأمة الألمانية .

صعود الهتلرية (١٩١٩ ـ ١٩٣٣)[1]

قبل تناول وصول هتلر إلى السلطة ، يحسن فحص التفسيرات التي أعطيت حديثاً ، وبخاصة من قبل المؤرخين الألمان ، عن القومية ـ الاشتراكية . إن معظم المؤرخين الماركسيين ، وحتى عدد من المؤرخين الذين ليسوا كذلك ، مثل نومان ، مؤلف كتاب يسمى « بيهموت » ونيكيش الثوري اليساري مؤلف كتاب يدعى « إمبراطورية الشياطين المنحطين » ، يعتبرون بالجملة أن القومية ـ الاشتراكية آخر شكل للامبريالية . وبشكل أصح ، صورة أخرى عن الفاشية التي افرزتها الرأسمالية ، على هذا النحو ، في آخر شكل لتطورها وهو الامبريالية . والنازية ، في رأي هؤلاء المؤرخين هي باختصار ، اللجوء الأعلى للطبقة الرأسمالية إلى حالة اليأس . وإن الأشكال الثورية أو الاشتراكية التي تستشهد بها ليست هنا إلا لإخفاء تفوق هذه الطبقات المسيطرة . أما العمال فقد أصبحوا عبيداً في هذا التنظيم الاجتماعي الجديد ، وأكثر من ذلك . ان مصيرهم تفاقم .

ومع ذلك فإن هذه النظرة في النازية لم يقبلها عدد من المؤرخين الذين عجبوا ، بالعكس ، لهذا التشابه بين النازية وبعض أشكال الشيوعية . وهذه حال الألمانية **أنّا آرندت** التي ألفت كتاباً ثاقباً عن النازية . وآخرون مثل **هايك** مؤلف كتاب يسمى « الزحف نحو العبودية » يشيرون إلى العناصر الاشتراكية في المذهب الهتلري .

---

(١) راجع : W. Shırer, LE Troisième Reich, 2 Vol. (1961)

و G. BADIA, Histoire de l' Allemagne Contemporaine 2 Vol. (1962).

ولكن عـدداً من مـؤرخي ألمـانيـا الغربيـة ، ولاسيا جيرارد ريتّر ، مـؤلف كتاب « أوربة والقضيـة الألمـانيـة » حـاولوا تمييز الطبقـات الموجهـة الألمـانيـة في النازية ، وإظهار هـذه الطبقـات الموجهـة غير مسؤولـة في النـازيـة . وبينوا أن النازية لا صلة لها على الاطلاق بالتقاليـد الأسـاسيـة للحيـاة الروحيـة أو الحيـاة السياسية الألمانية . ولا صلة لها بالتقاليد اللوثرية الألمانية وليس لها صلة أيضاً بما يحسن أن يسمى الروح العسكرية البروسيـة . وبـالعكس ، النـازيـة نـداء لأهواء الجماهير ، تحاول تدمير التسلسل الاجتماعي والقوى الإجتماعية المقابلة . ويدل ريتر على أن هتلر ليس لـه أي علاقـة ، في سيـاستـه ، مـع فريـديريـك الثـاني أو مـع بسمارك ، وبالعكس ، حاول أن يدلل على أن هذه الطبقات القديمة الموجهـة هي التي نظمت المقاومة ضـد الهتلريـة عنـدمـا وصل هتلر إلى السلطـة . ويخرج على النظرية التي وسعها المؤرخ الأميركي ويلر ـ بينيت ، مؤلف تـاريخ معروف جـداً عن الجيش الألماني ، وفيه يوجد نوع من ميثاق بين هتلر والجيش .

وفي الحقيقـة ، أمـام هـذه التفسيرات المختلفـة ، تجب الملاحظـة أنـه يـوجـد صعوبـات كبيرة للحكم على النـازيـة ، لأنـه لا يوجـد فيهـا أي نوع من الحقيقـة العقائدية . وقد برهن على ذلك المؤرخ الأميركي بلوك فقـد قـام بـدراسـة جميلـة جـداً تسمى : « دراسـة الظلم » وفيهـا يرى أن هتلر يستعمل فقـط شعـارات قـد تساعد في وقت ما على نجاحـه . ففي بعض الأيـام يؤكـد على أنـه مسيحي ، وفي أيام أخرى يهاجم الدين بعنف ، ويتهم المضاربين والرأسماليين ، وفي الغداة يـدافع عن أصحاب المصـارف والملكيـة الخـاصـة ، ويتردد في التحـالف مع السوفيتيين أو اليابانيين . وبالتالي لا يمكن أن نجد أي نوع من العقائديـة المتينـة في النـازيـة . وهناك فكرة واحدة تجري عبر مجموعة خطبه وكتابـاتـه ، وهي العرقيـة المعـاديـة للسامية . ولكنها الفكرة الوحيدة التي تـابعهـا عبر عملـه كلـه . وفي الحقيقـة ، إن أفكاره ، إذا أريد الكلام عن الأفكار ، كانت في خدمة اهتمام ثابت ، مدح القوة ،

مدح قدرة ألمانيا . وهذه الفكرة في القوة والقدرة يؤسسها على نوع من دارونية البقاء وسيطرة الأصلح .

المهم أساساً بالنسبة لهتلر هو خلق صوفية السلطة ، والقيادة ، التي تساعد الزعيم ، القائد ، على ممارسة سيطرته الكاملة على الجماهير ، وبذل لا حد له يخلق فيه إيماناً بالحكمة الإلهية ويساعده على قيادة الأمة الخاضعة لأهداف حددها شخصياً بنفسه .

وبالتالي ، إن القضية التي تطرحها الهتلرية على المؤرخ ، ليست على الاطلاق دراسة العقائدية الهتلرية التي ليس لها إلا قليل من الأهمية ، وإنما دراسته نفسية الجماهير التي عرف هتلر كيف يخلقها ويستعملها لصالحه . وكما لاحظ جيداً جداً المؤرخ الألماني ماينكه ، في دراسة تسمى « النكبة الألمانية » وقد ظهرت غداة الحرب العالمية الثانية ، أن العقائدية الهتلرية لا يمكن أن تفهم إلا في عالم تسيطر عليه عقائدية الجماهير التي ينعدم فيها وجود الفرد كفرد ، ولا يشعر بوجوده إلا في داخل هذه الجماعة . وعليه فإن النازية مرتبطة بحضارة الجماهير التي هي إحدى صفات النصف الأول من القرن العشرين وتتضمن عنصرين : **أولاً** بعض التحسين في التقنية الصناعية التي تضع في متناول الحزب أو الزعيم عناصر الدعاية ووسائل التأثير العظيمة من صحافة ، وراديو ، الخ .. . **وثانياً** نمو عام للقومية ينفي كل نوع من اعتبار عقلاني للوقائع ، وينيب ، مناب القيم الروحية ، قيماً انفعالية ، قيماً عاطفية .

لقد نمت ثقافة هتلر السياسية غداة الحرب العالمية الأولى ، في وسط سياسي بافاري أو على الأصح مونيخي . ولكن قبل أن يعيش في مونيخ حيث أقام في ١٩١٣ ، عاش هتلر بعض الوقت في ڤيِنّا تلميذاً في أكاديمية الرسم (التصوير) ، تلميذاً دون موارد . وقضى في ڤينا سنين صعبة حيث استخدم عاملاً غير

متخصص . وكان في ملاجئ الليل التي كان مضطراً إلى اللجوء إليها ، على صلة بطبقة كادحة لا صنف لها خارجة عن طبقتها الاجتماعية . وليست طبقة معامل كادحة ، وإنما ما يسميه الألمان « الطبقة الكادحة المنحطة » . ولا يعلم من العالم الرأسمالي إلا عنصراً واحداً ، المرابين اليهود . وهذه الاتصالات والمعارف التي حصل عليها في شبابه دمغته بقوة . فهو ينفر كلياً ، وهو في فينا ، من العالم الرأسمالي . وفي الوقت نفسه من الماركسية التي يرى فيها ظاهرة إسرائيلية . ولكنه ، بالمقابل ، مفتون بعدد من الشخصيات والرجال السياسيين الذين سيذكرهم دوماً في حياته : أولاً الزعيم الألماني شونورر الذي وجه في النمسا حركة ألمانية قومية ، ومفتون أيضاً بالعمدة لويغر الذي حقق في فينا ، عندما كان عمدة هذه المدينة ، عملاً عظيماً ، ووجه حزباً مسيحياً - اجتماعياً موصوفاً بعدائه للسامية . ومن الممكن ، بل ومن المحتمل ، أنه عرف في فينا حزب العامل الألماني ، الذي أسسته بعض عناصر السكان الألمان من بوهيميا . وكان هذا الحزب ينمي في داخله أفكاراً قريبة جداً من القومية - الاشتراكية .

وكان هتلر في فينا على اتصال بالأوساط الاجتماعية والسياسية التي أثرت فيه تأثيراً لا نقاش فيه . ولكنه في ثقافته السياسية مدين إلى الوسط المونيخي الذي عاش فيه في نهاية الحرب العالمية الأولى ، بعد تشرين الثاني ١٩١٨ . وفي الواقع ، وفي غداة الحرب العالمية ، يرى في مونيخ تعدد التجمعات من طابع قومي ومحافظ ، ومعاد للثورة ، ومعاد للسامية . وفي الوقت الذي كانت في القوى الجمهورية الموجودة في ألمانيا تتجمع بصورة أساسية في برلين وفي المدن الكبرى الصناعية في ألمانيا الشمالية ، كانت مونيخ ملجأ لجميع العناصر المعادية لجمهورية فيمار التي كانت في حالة إنشاء .

وهذه الفرق معقدة للغاية ، وللتبسيط نميز أربعة أساسية : يوجد أولاً **فريق دركسلر** ، وهو عامل ميكانيكي أسس في كانون الثاني ١٩١٩ ، بعد ثلاثة

أشهر من نهاية الحرب ، الحزب العامل الألماني . وإذا أخذت الأحرف الأولى من هذه الكلمات بالألمانية فإن حزب D. A. P. سيوجه النضال ضد سيطرة الرأسمال اليهودي ، وضد ما يسميه عبودية الفائدة ، ولكنه لم يأت بأي أساس إنشائي بغية النضال ضد العالم الرأسمالي .

والفريق الثاني ، فريق فيدر وكان مهندساً مختصاً بالخرسانة المسلحة . أسس في مونيخ فرعاً للحزب الاجتماعي الألماني . وقد أسس هذا الحزب في نورامبرغ أديب معاد للسامية باسم شترايخر .

والفريق الثالث ، فريق ايكارت ، وهو صحافي وناقد وموسيقي . كتب بخاصة لبعض الصحف نقد فصول في بيروت أي الفصول الكبرى لاوبرا فاغنر . ووجه في مونيخ جريدة تسمى « الألماني الصالح » ، وكانت موجهة بخاصة ضد مجرمي تشرين الثاني ، أي أنه يوسع نظرية طعنة الخنجر في الظهر التي تسببت في إخفاق ألمانيا .

وأخيراً ، **الفريق الرابع** ، وهو أكثر تعقيداً ، ويسمى في مونيخ جمعية توله ، وكان يختلف إليها عدد عظيم من شخصيات الارستقراطية البافارية من عالم الآداب في مونيخ ، وكذلك العديد من المهاجرين الروس الموجودين في هذه المدينة . وكانت مونيخ ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، مركزاً هاماً للهجرة الروسية ، وبخاصة هجرة محبي السلافية . وكان يرتاد هذا الوسط شاب ملازم في الطيران مهيأ لمستقبل كبير ، وهو **رودولف هسٌ** .

هذه هي بعض الفرق التي عرضناها باختصار ونجدها في مونيخ غداة الحرب العالمية الأولى . وقد لعبت كل هذه الفرق السياسية دوراً عظيماً قليلاً أو كثيراً في تحرير مونيخ من مجالس العمال والجنود التي تألفت غداة الهزيمة والتي طردتها

الجيوش الحرة ، وبخاصة جيوش الجنرال فون ايب التي استعادت السلطة بيدها في بافاريا ومارست في مونيخ ظلماً حقيقياً ودكتاتورية حقيقية .

وفي هذه الجيوش الحرة ، نجد شخصية هامة وهو روم الذي نشر ورفقاؤه إرهاباً حقيقياً في المدينة . وهذه الأوساط السياسية المرتبطة بالجيوش الحرة سيخالطها هتلر كضابط دعاية . وهو لم يسرح في الحقيقة غداة الهزيمة ، بل استخدمه الجيش ضابط دعاية في السرية المقيمة في مونيخ . ولم يسرح إلا في ١٩٢٠ ، وفي إقامته في مونيخ اشترك بحزب دركسلر ، حزب العامل الألماني وتحمس لبرنامج فيدر ، وهو البرنامج الذي قرأه في الاجتماع الذي أريد فيه رؤية أصل القومية - الاشتراكية ، في حانة جعة في مونيخ ، في ٢٥ شباط ١٩٢٠ .

وهذا البرنامج الذي قرأه هتلر يتألف من ٢٥ نقطة ذات طابع يناصر الاشتراكية . وهو ، نوعاً ما ، أول ظاهرة للقومية - الاشتراكية ، ولن يرفضه هتلر أو ينساه تماماً أبداً . وفي هذا البرنامج يتنبأ هتلر بالانقسام بين مواطني الرايخ وبين الذين لا يسمح لهم في الرايخ إلا بصفة ضيوف ، وهم الأجانب ، المهاجرون واليهود . ويعتبر هتلر اليهود غير مواطنين ألمانيين . ويمتدح خلق عمل قومي ، وحذف كل مورد لا يخرج من هذا العمل ، ودولنة المشاريع الكبرى وقومنة المخازن الكبرى التي كانت جميعها تقريباً يهودية ، وتأجيرها إلى صغار الحرفيين . ويفضل أخيراً إصلاحاً زراعياً يحرر الشعب الريفي من الربا الذي يثقل به اليهود عليه أيضاً . وتوقعت عقوبات شديدة للغاية ضد المضاربين والمرابين . وعرض برنامج السياسة الخارجية بشكل غامض للغاية ، برنامج فيدر الذي هو برنامج ألمانيا كبرى تدخل فيها البلاد الناطقة بالألمانية . وبالتالي ، يقرر ضم النمسا ، بالطبع ، ويطالب بإلغاء معاهدة فرساي ، ومساواة ألمانيا التامة مع الأمم الأخرى ، وإرجاع المستعمرات .

وكان الحادث الأساسي في حياة هتلر السياسية ، دمج عدد عظيم من التجمعات القومية عقب اجتماع عقد في سالزبورغ ، في آب ١٩٢٠ ، وهذا الدمج كان أصل : N. S. D. A. P. (الحزب الألماني للعمال الاشتراكيين) . وهذا الحزب الذي تشكل من دمج عدد من التجمعات الأخرى ، اتخذ مباشرة كصحيفة له « الرقيب الشعبي » . وقد تأكدت مواهب هتلر الخطابية في عدد من الاجتماعات ، وانتخب رئيساً لهذا الحزب ، في بداية سنة ١٩٢١ ، وكسف دركسلر وفيدر اللذين كانا معروفين في مونيخ أكثر منه . وفي السنة نفسها ، شكل هتلر فرق الهجوم (S. A) ، وعهد بإدارتها بعد ذلك إلى أحد اصدقائه الذي التقى به في أوساط مونيخ أيضاً ، وهو هرمان غورينغ . وكان زوجته سويدية ، وهي البارونة الجميلة كارين دو فوك ، التي عرفت كيف تستولي على هتلر . ويجب أن يلاحظ ، في ذلك العصر ، الصعود العجيب لهيبته الشخصية التي ساعدته على كسب عدد عظيم من الصداقات وبذل الذات في الأوساط المختلفة . وفي ذلك العصر ، ارتبط به الأخوان شتراسر ، وكانت لهما ميول اشتراكية ملحوظة للغاية ؛ وتعرف بروزانبرغ الذي أصبح منظراً للقومية - الاشتراكية ، وكان على عكس الأخوين شتراسر ، محافظاً ومن نزعة معادية للاتحاد السوفياتي . غير أن ما تجب الإشارة إليه بخاصة ، هو الصداقات ، والعلاقات التي عرف كيف يكسبها في المجتمع المونيخي . وفي مونيخ اتصل بالغني الأميركي ارنست هانستنغل ، وتعرف بالمحرر بروكان الذي نشر في مونيخ مجلة كان لها نفوذ كبير للغاية وهي : « الدفاتر الشهرية لألمانيا الجنوبية » . وأخيراً ، وبخاصة . تعرف بعائلة بشتاين . وجعلت السيدة بشتاين هتلر على صلة ، لا في مونيخ فحسب ، وإنما أيضاً في برلين ، بالشخصيات الهامة في عالم الصناعة ، وبخاصة مع صاحب معمل للصناعة المعدنية ، ارنست فون بورسيغ . وأخيراً ، وبواسطة بشتاين ، دخل هتلر في الوسط الفاغنيري الذي أثر فيه تأثيراً كبيراً .وبواسطة هذه العائلة ، عرف

هوستون ستيوارت تشامبرلن . وزارَ سيغفريد بن ريشارد فاغنر في البيت الذي مات فيه فاغنر في بيروت . وقد احتفظ هتلر عن هذه الزيارة التي تمت في ١٩٢٣ ، بذكرى لا تمحى .

لقد ظهرت قدرة هتلر السياسية عندما تشكل في نورامبرغ في بداية ايلول ١٩٢٣ ، ما يسمى « رابطة المحاربين الألمان » ، وقد أفادت هذه الرابطة في اتحاد التجمعات الهتلرية والتجمعات الشبه عسكرية العديدة جداً في مونيخ ، في استعراض نظمه روم على الصعيد المادي وحضره الماريشال لودندورف . وكان هذا الأخير يعيش في مونيخ منذ محاولة الانقلاب التي قام بها كاب في ١٩٢١ ، ووضع سلطته لخدمة الحركات القومية . وفي مونيخ أيضاً ، وفي هذه الأوساط الشبه العسكرية لرابطة المحاربين الألمان ، تعرف هتلر على لودندورف . وفي ٢٥ ايلول ١٩٢٣ سمي هتلر رئيساً لهذا التجمع .

إلا أنه كان يوجد في هذه الأوساط القومية المونيخية ، اختلافات عميقة . وهذه هي نقطة ضعفها . فهي كلها متحدة ضد الحكومة الجمهورية في برلين ـ ضد جمهورية فيمار . وكانت الانقسامات تتناول قضية الإقليمية البافارية . وفي الحقيقة ، كان عدد من العناصر القومية المونيخية يناصرون الاستقلال ، وعلى الأقل الحكم الذاتي الكامل لبافاريا في نطاق الرايخ الجديد ، ويفكرون بتوطيد الملكية في بافاريا للدلالة على هذا الحكم الذاتي . وهذا الاتجاه الإقليمي والملكي ، الذي كان أيضاً اتجاهاً محافظاً على الصعيد السياسي ، كان ممثلاً بصورة أساسية في مونيخ ، بشخصية **فون كار** الذي مارس وظائف الوزير البافاري الأول بعد إخفاق الدكتاتورية البولشفية في مونيخ ، ثم سمي ، ابتداءً من أيلول ١٩٢٣ ، مفوضاً عاماً لبافاريا ، ولعب . بهذه الصفة دوراً متفوقاً في الحياة السياسية لهذا البلد . وكان فون كار يعتمد على العناصر الكاثوليكية والشرعية ، وكان على صلات وثيقة بـ روبرخت بافاريا ، المدعي بالعرش ، وكان يفكر بإنشاء دولة

نساوية ـ بافارية أي نوع من دولة كبرى في ألمانيا الجنوبية ، مبنية على أسس كاثوليكية . وقوة فون كار ترجع إلى أنه كان مدعوماً ، في مونيخ ، من رئيس الفرقة السابعة في الجيش ، التي كان مقرها في مونيخ ، وهو الجنرال فون لوسّوف . وقد رفض هذا الجنرال الطاعة لأوامر برلين ، الطاعة لزعيمه التسلسلي ، وهو الجنرال فون سيكت ، ودعم العناصر القومية البافارية . وعندما تلقى الأمر من حكومة برلين لاتخاذ التدابير الضرورية لحذف « الرقيب الشعبي » ، ورفض ، نحته السلطات العسكرية البرلينية عن وظيفته . وعندئذ وضع نفسه وجيشه تحت إدارة السلطات البافارية .

ولكن هذا الاتجاه الملكي والمحافظ لم يكن اتجاه أوساط « رابطة المحاربين لألمان » التي كانت تسيطر فيها الشخصيتان الهامتان : لودندورف وهتلر اللذان لا يفكران أبداً بإعادة توطيد الملكية البافارية . إن ما كان يريدانه هو قلب حكومة برلين لإقامة سلطتهما الخاصة فيها ، وتنظيم وحدة ألمانية ، بالعكس ، أقوى وأقدر ، وكان برنامجهما مركزياً وجمعياً . إن ما يريدانه هو إعادة تنظيم ألمانيا على أسس عسكرية تمكنها من أن تستأنف النضال ضد فرنسا ، ضد الدول الغربية .

وهذه الفرق ، على وجه الدقة ، هي التي ستسبب إخفاق محاولة انقلاب ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣ ، التي انتهت بإخفاق كامل لهتلر والإقليميين البافاريين وإعادة توطيد السلطة الجمهورية في بافاريا .

وبعد إخفاق محاولة الإنقلاب ، تابع هتلر النضال وحده ، وبعد ١٩٣٠ ، أي بعد سبعة أعوام استؤنفت العلاقات بينه وبين العناصر المحافظة . ولكنه في أوقات الفراغ التي تتركها له عقوبة السجن التي كان مضطراً لتحملها ، عقب قضية مونيخ ، فكر هتلر بالقضايا السياسية ، وكتب مؤلفه الأساسي الذي عبر

فيه عن الأساسي في تفكيره . وهو كتاب « كفاحي » ويحسن أن نشير إلى أغراضه الأساسية :

بادئ بدء ، يجب ملاحظة شيء وهو : أن هتلر في نشره لكتاب « كفاحي » لم يحاول الإقلاق ، بل بالعكس ، حاول تطمين الألمان عن نواياه . ومن المؤكد أن هذا الكتاب لا يمثل إلا تعبيراً مصغراً لفكر هتلر ، حتى في ذلك الحين . ويعتمد هذا الكتاب على عقائدية مقتضبة للغاية ، ومن السهل أن نميز فيها النقاط الأساسية : أولاً ، وفي أساس كل شيء توجد فكرة العرق . ويصرح أن العرق الآري موجود . ووجوده غير مبرهن عليه . ولكن الذي يبقى على الأقل هو أنه أمين مؤتمن على عبء الحضارة الإنسانية . ولماذا هذا التفوق من الآريين على الأعراق الأخرى ؟ لأنهم يشعرون بالواجب ، لأنهم يقبلون بتضحية مصالحهم الشخصية لقضية تسيطر عليهم وتجبرهم . والسبب في انحطاط الأعراق المنحطة ، إنما هو الاختلاط ، اختلاط الأعراق . والعرق النقي ، في رأي هتلر ، هو شرط التجانس القومي ، والاختلاط هو الذنب الأعلى . وقضية العرق هي مفتاح تاريخ العالم . وفي رأي هتلر ، أن الكنائس خدعت بصورة ثقيلة بإظهارها القضية اليهودية كقضية دينية وليست كقضية عرقية . ويؤكد هتلر على أن الدولة العرقية لها عدد من الحقوق ، وبخاصة حق منع المرضى وعدد من المواطنين الخطرين من التوالد . وتستطيع استعمال التعقيم لهذا الغرض . ومن هذه العرقية ينجم عدد من النتائج : فمن الضروري تدمير كل ما يمكن أن يضعف التجانس ، التلاحم الداخلي ، وبالتالي ، تدمير القوى الدولية التي تقاوم تحقيق الدولة العرقية . وهذه القوى ، هي بصورة أساسية الكاثوليكية ، والاشتراكية الماركسية ، وأكثر ما يخشى أيضاً ، الليبرالية التي لاحقها هتلر بحقده ، على الصعيد السياسي ، بشجب البرلمانية ؛ وعلى الصعيد الاقتصادي ؛ بشجب دكتاتورية الفائدة . وعلى الصعيد الاقتصادي ، يرى أن برنامج « كفاحي »

مقتضب للغاية ، ومتردد ، ويبدو شديداً على قوى المال . ولكنه لا يدل على أي وسيلة لمنعها من العمل . وماقيل فقط : « توضع الحياة الاقتصادية تحت رقابة الحكومة التي تمنع الواردات غير الأساسية . وتفرض على الجميع فريضة العمل » .

والنتائج التي نستخلصها من فكرة الدولة : هي أن هذه الدولة ستكون معادية للحرية ، ومعادية للبرلمانية ، ومبنية ، كما يقول ، على السلطة ، صوفية الزعيم . والمحرك بين الدولة والأمة هو الحزب الوحيد . ويجب أن نلاحظ أنه لا يوجد ، في هذا البرنامج ، عبادة للدولة كما عند الفاشيين ، ويميل هتلر إلى إبداء بعض التحفظ حيال الحركة الموسولينية . ويقول : « الدولة ليست غاية في نفسها ، الدولة هي ميكانيكية في خدمة الشعب ، أي ميكانيكية في خدمة الوحدة العرقية التي تعتمد على وحدة الدم . وواجب الدولة هو الإبقاء على هذه الوحدة ، ولا تكون هذه الوحدة إلا إذا نجحت الدولة في إيقاظ تربية الأمة في هذا المضمار ، التربية التي تتناول التشكيل الجسدي والبطولي للفرد ، وتشكيل الطبع ، وأيضاً تشكيل القدرات الفكرية ، التي تأتي ، في نظر هتلر ، بالدرجة الثانية فقط . ويريد أن يخص صفة المواطن بكل من تلقوا هذه التربية التي يجب أن تتوج بخدمة العمل وبالخدمة العسكرية .

وأخيراً يعبر هتلر عن عدد من وجهات نظر في السياسة الخارجية . وإن التنظيم الداخلي للدولة ليس له أهمية في نظره ، إذا لم تكن هذه الدولة غير مخصصة لتعيد لألمانيا قدرتها . والخطة التي يجب اتباعها لبلوغ هذا الهدف الذي رسمه في « كفاحي » لم يكن إلا بشكل عام للغاية ، ودون دقة . ويصرح : ستحصل ألمانيا على استقلالها بتحررها من العوائق التي تثقل عليها بإعادة تسليح واحتلال الضفة اليسرى لنهر الراين ، وبعد أن تحصل على استقلالها السياسي تقوم بعدة انضمامات هدفها ضم كافة البلاد الناطقة بالألمانية إلى ألمانيا ، أي إعطاء

العرق الألماني وسائل وجوده . ولم يكن قصد هتلر إرجاع حدود ١٩١٤ ، التي لم يكن لها أي معنى في نظره ، ويعتبرها حدوداً تعسفية . إن ما يجب هو إعطاء ألمانيا حدوداً قادرة على أن تخلق للرايخ مجالاً حيوياً ، أو أيضاً ، كما يقول ، « التراب الضروري » .

ولتحقيق هذا البرنامج . بدت له نقطة أساسية ضرورية ، وهي تدمير روسيا : « على ألمانيا أن تتزعم النضال ضد البلشفة العالمية اليهودية » . ودور الدبلوماسية ، في هذه الظروف ، تطمين الدول الأخرى عن نوايا ألمانيا . وبأي الوسائط يكون ذلك ؟ يجب الحصول على تحالف إيطاليا وبدونه لا تستطيع ألمانيا أن تعمل شيئاً ، وستحصل ، فيما تحصل عليه ، بالتخلي عن التيرول للايطاليين . وإذن يقبل هتلر ، في هذا المضمار بما يتناقض مع أفكاره في أنه يجب على ألمانيا أن تضم جميع البلاد الناطقة بالألمانية : وهو أن يضحي بعد التفكير بالتيرول للايطاليين . كما تكلم أيضاً عن المفاوضة باتفاق حياد أو حتى تحالف مع بريطانيا ـ العظمى ، ولهذا ، يقول : على ألمانيا أن تتخلى عن مطالبها الاستعمارية . وستتخلى ألمانيا عن كونها دولة بحرية لئلا تقلق انكلترا . وبالمقابل ، يقول : الحرب لا غنى عنها مع فرنسا العدوة اللدودة للشعب الألماني ، هذه العدوة التي تزنجت (أصبحت زنجية) وتهودت ، وأصبح من السهل للغاية إزالتها من خارطة أوربة . ويقول ، يجب البدء بتسوية الحسابات مع فرنسا قبل الهجوم على الشرق . وعليه فإن الحرب الوقائية ضد فرنسا تظهر لهتلر ، في ذلك الحين . كضرورة قبل شن الحرب ضد روسيا .

ويجب أن نلاحظ أيضاً بأنه لا يوجد عند هتلر أي فكرة عن الحق وأن فلسفته السياسية مستوحاة من نوع من الداروينية البدائية التي ترى أن الشعب القوي يدمر بالضرورة الشعب الضعيف . وهذا هو القانون الوحيد الذي يوجد ، في رأيه ، في علاقات السياسة الخارجية .

الفصل الخامس

استلام هتلر السلطة

في ١٩٣٣

يلاحظ أولاً أن هتلر تسلم السلطة بطرق قانونية . وفي الواقع ، إن النتائج السياسية التي جناها من إخفاقه في عام ١٩٢٣ ، جعلت من المستحيل عليه أن يكون سيد الدولة الألمانية بطرق غير قانونية ، أي استحالة تسلم السلطة بانقلاب . وقد أكد هتلر مراراً على تسميته مستشاراً بطرق قانونية . وتمت تسميته مستشاراً بموجب تعيينه مستشاراً في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ .

ويبقى الآن أن نشرح كيف كانت هذه التسمية ممكنة .

لقد شرح العديد من المؤرخين سقوط جمهورية فيمار بظروف غير ملائمة لها ، وملائمة لهتلر ، وحاول آخرون شرحه كنتيجة بسيطة لتهديم الدولة الجمهورية ، وتفتيت السلطة . وفي الحقيقة ، إن هذه الإيضاحات غير كافية ، وإن وصول هتلر إلى السلطة لايفهم دون عمل الطبقات الموجهة الألمانية ، وبخاصة الرضى عن النظام من جهة الصناعة الكبرى الألمانية ، ومن الجيش ، من جهة أخرى . وهذان العنصران : عالم الاقتصاد والجيش هما اللذان أوصلا هتلر إلى السلطة .

أولاً : الأوساط الاقتصادية

الشيء الضارب هو تخلي هتلر تدريجياً عن العناصر الاشتراكية في برنامجه ، كما عرف بخاصة في نقاط فيدر الخمس والعشرين : فعلى صعيد الزراعة ، في

١٩٢٨ ، تخلى هتلر عن فكرة نزع الملكية للدومينات الكبرى ، ماعدا الدومينات الإسرائيلية . وفي خطاب له ، في ٦ آذار ١٩٣٠ ، صرح على الإطلاق بأن إبقاء الملكية الكبرى له ما يبرره . وبالتالي أعطى ضمانات للأوساط الزراعية ، وكبار ملاكي الأطيان ، في الشرق ، بخاصة . وعلى الصعيد الصناعي ، في ١٩٢٧ ، لم يتصور الحزب النازي ، على صعيد التأميات ، إلا تأميم مصارف الإصدار وبعض الشركات المغفلة . حتى إن فيدر نفسه ، في التاريخ نفسه ، أعرب عن تقديره للصناعة الكبرى الألمانية ، وتخلى عن فكرة مشاركة العمال بالأرباح ، وصرح بأنها غير معقولة « لأنه لا يمكن ، كما يقول ، تصور مشاركة العمال في الخسائر » . وفي ١٩٣٠ ، قدم الفريق البرلماني النازي مشروع قانون يرمي إلى نزع الملكية دون تعويض لثروة ماغنات البورصة والمصرف ، وتدخل هتلر شخصياً لدى الفريق النازي ليسحب مشروع القانون الذي قدمه . وفي تموز ١٩٣٠ طرد اوتو شتراسر من الحزب . وهذا التطور المعادي للاشتراكية من هتلر انتهى بالقطيعة بين هتلر وغريغور شتراسر أخي اوتو ، في آخر سنة ١٩٣٢ .

ويقول فيرمي : « إن الاشتراكية المزعومة للقوميين ـ الاشتراكيين لم تكن إلا ظاهراً خداعاً أعد لوضع العمل الألماني في خدمة أرباب العمل الصناعيين » . ويظهر هذا بشكل أوضح أيضاً إذا فحصت علاقات هتلر بهذا الوسط الصناعي .

إن أعظم نموذج للصناعي القومي ، في عصر صعود هتلر ، كان الفرد هوغنبرغ . فقد كان هذا موظفاً ، في سنة ١٩٠٧ ، في وزارة الزراعة البروسية . وبسرعة سريعة جداً أصبح مديراً في معامل كروب ، ثم مديراً للنقابة الوطنية للمناجم .

وبدأ يلعب دوراً سياسياً عظيماً جداً في الحرب ، حيث قام ، عن طريق الصحافة بدعاية ضد صلح التسوية ، ثم ضد هذا السلام الموقع ، وضد مجرمي

تشرين الأول . وكان دوره الأساسي خلْق رابطة بين الصحافة الألمانية التي تملك في حوزتها دار **شيرل** للنشر وبعض فروع الصناعة الكبرى . ودفع نفسه لرئاسة الحزب القومي الألماني ، وأصبح له رئيساً في ١٩٢٨ . وكان دوره عظيماً في الحملة على مشروع يانغ وفي تشكيل جبهة هارتزبورغ في ١٩٣١ ، وشجع باستمرار وصول هتلر إلى السلطة . وهو الذي ترأس ، في كانون الثاني ١٩٣٣ ، المصالحة بين فون بابن وهتلر ، فاستحق على ذلك شغل وظيفة وزير الاقتصاد في أول وزارة لهتلر .

ولكن من غير الصحيح أن تقتصر على هوغنبرغ مساندة الأوساط المالية للنازيين . وفي الحقيقة . إن هذا الدعم لم يكن عاماً . فقد وجد عدد من الصناعيين الألمان الذين ظلوا حتى ١٩٣٣ ، يحذرون من هتلر . وهذه بخاصة ، حال **كروب فون بولن** الذي انضم إليه بعد استلام السلطة ، ولكنه كان يحذر دوماً أوساط الصناعة إزاء هتلر ، وهذه حال صناعيين آخرين مثل زعماء الـ (A . E . G) ، أكبر شركة ألمانية للكهرباء . ولكن هذا لم يمنع بسرعة ، من أن عدداً من الصناعيين ، مثل كيردرف ، قد ظهروا بسرعة جداً محبذين لصعود الهتلرية . وظهر هذا الفعل في كتاب تيسّين : وهو بعنوان : « دفعت ثمن هتلر » . وفي الواقع ، إن تيسّينُ سلف هتلر مبالغ عظيمة ، مليون مارك دون شك قبل ١٩٣٣ ، وهو الذي ساعده على بناء « البيت الأسمر » في مونيخ ، أي مقر الحزب الذي أقيم ببذخ . وإن تيسّين وكيردورف بخاصة وضعا هتلر على اتصال مع مدير بنك الرايخ ؛ شاخت ، وهما اللذان جذباه ، في كانون الثاني ١٩٣٢ إلى « نادي الصناعة » في دوسّلدورف حيث ألقى خطاباً وأعطى فيه ضمانات عظيمة للأوساط الصناعية مصرحاً : « اتكفل بالسياسة وعليكم الاقتصاد » . وهذه الأوساط الصناعية كانت موضع ضغط من قبل أحد أصدقاء وأنشط خدم هتلر ، وهو : اوتو ديتريش الذي كان أبوه مالكاً للصحيفة الرينانية ـ الوستفالية التي كانت ، في ايسّن ، لسان حال الصناعة الثقيلة . ومن جهة أخرى ، انطلاقاً من

سنة ١٩٣٢ ، أعطى هتلر ثقته ، على الصعيد الاقتصادي ، إلى فالتر فونك الذي لعب فيما بعد دوراً عظيماً في تنظيم الاقتصاد الهتلري ، وكان محرراً للصحيفة الاقتصادية في جريدة « صحيفة البورصة البرلينية » احدى الجرائد التي كانت أكثر من غيرها على اتصال بأوساط الصناعة والأوساط الدعائية .

إن شرح هذا التفاهم يوجد ، في القسم الأعظم منه ، في الموقف الذي وقفته ، إزاء جمهورية فيمار وهتلر ، رابطة الرايخ للصناعة الألمانية وهي أعظم منظمة ألمانية لأرباب الصناعة في ذلك العصر[1] . وحتى ١٩٢٩ ، بدت « رابطة الصناعة الألمانية » ، التي يرأسها الصناعي الكبير الدكتور دويسبرغ ، محبذة بالإجمال ، لجمهورية فيمار . ولكن حدد في ذلك العصر برنامج اقتصادي جديد ، وعلى صلة بالأزمة الاقتصادية ، يلح على ضرورة العودة إلى الفوائد المقبولة للطبقة العاملة ، وعلى زيادة الضرائب غير المباشرة . وبالمقابل ، الاقلال من الضرائب على المورد ، كما يلح على هذه الفكرة وهي أن البرلمان غير قادر على تحقيق هذه الإصلاحات ، وأنه يجب عاجلاً أو آجلاً الوصول ، إلى نظام الدكتاتورية . وفي هذا التقرير تقرأ العبارة التالية : « لنتخل عن الاعتقاد بأن الدولة ، والديموقراطية والاشتراكية يمكن أن تساعدنا في مضمار الاقتصاد . ولنكن واعين ماهي القوة » . وأيضاً في هذا التقرير : « ولتحقيق ماطُلب اليوم ، يجب حكومة مستقرة ودائمة تقرر بجد الطريقة التي يجب اتباعها . وإن قوية ودائمة ليستا ، في الحقيقة ، صفتي الدولة الفيمارية التي تخلط الديموقراطية مع سلطة الأحزاب » . ونفس قرع الجلجل في الجريدة (الجريدة العامة الألمانية) وهي الصحيفة الأكثر أخباراً للصناعة الثقيلة . وإذا نظرنا إلى الموقف الذي تبنته هذه الجريدة ، نلاحظ جهداً عظيماً في عالم الصناعة للتأثير على

---

(١) في هذه القضية راجع مقال F. Klein في عمل جماعي يسمى : « أصول الفاشية » صدر في « البحوث الدولية » في ١٩٥٧

الشؤون العامة ، ولفرض حكومة تتفق والمصالح الاقتصادية على الرئيس هندنبورغ . وهكذا وبعد أن شجعت الصناعة الكبرى حكومة بروتنغ ، تسببت في سقوطها . وكذلك أيضاً ، نرى كونو ، أحد ممثلي شركات الملاحة الرينانية ، يتدخل ، في تشرين الأول ١٩٣١ ، لدى الرئيس لتبني برنامج اقتصادي يزيل **الضمانَ الاجتماعي والاتفاقات الجماعية** ويطالب بإنشاء مجلس اقتصادي يتألف من المسؤولين عن المشاريع الكبرى . وإذا نظرنا إلى القائمة التي قدمها كونو إلى هندنبورغ في ذلك الحين لتأسيس هذا المجلس الاقتصادي ، نلاحظ أنه يضم بالضبط نفس الاشخاص الذين سيشاركون في مجلس الاقتصاد العام ، الذي أنشأه هتلر في تموز ١٩٣٣ . وبين هذه الشخصيات نجد رجالاً مثل سيمنس ، وتيسّين ، وبوش . وقد لعب سيمنس بخاصة دوراً عظيماً لدى الأوساط الصناعية الأجنبية ليحاول إفهامها بأن النظام القومي نظام لايضع المصالح الرأسمالية موضع رهان ، ولايؤلف خطراً . وفي خطاب ألقاه في ناد للصناعة في نيويورك ، صرح قبل وصول هتلر إلى السلطة ببضعة أشهر : « الحزب الهتلري حصن عقائدي ضد الاتجاهات المادية » . وهذه الأوساط نفسها طالبت ، في آخر تشرين الثاني ١٩٣٢ ، بناء على رجاء شوخت وكثير من كبار الصناعيين ، في رسالة إلى هندنبورغ بتسليم مسؤولية السلطة إلى « أهم زعيم قومي » ، وكان هذا الزعيم ، كما هو معلوم ، هتلر . وأخيراً ، في فيلا المصرفي الكولوني ، فون شرودر ، المصرفي العظيم النفوذ الذي كان على صلة بأوساط الصناعة الرينانية الضخمة ، جرى اللقاء بين فون بابن وهتلر ، في ٤ كانون الثاني ١٩٣٣ وفيه أعدت الصيغة التي تساعد هتلر على الوصول الى مستشارية الرايخ .

وبعد استلام السلطة ، أمنت رابطة الصناعة هتلر بكل دعمها . وفي ٢٠ نيسان ١٩٣٣ كتب كروب الذي أصبح رئيسها وانضم لهتلر ، مايلي : إن تطور

الحالـة السيـاسيـة يلتقي بـالتمنيـات التي تصورنـاهـا أنـا بنفسي واللجنـة الموجهـة « لرابطة الصناعة الألمانية منذ زمن طويل » .

ويبقى أن نوضـح الأسبـاب التي جعلت هـذه الأوسـاط الاقتصـاديـة تخـول السلطـة لهتلر ، وللنـازيـة . يمكن ، بتنظيم الأمـور ، إرجـاع هـذه البـواعث إلى ثلاثـة : **أولاً** كان يراد من إيصـال هتلر إلى السلطـة الحصول على وسيلـة لممارسـة نفوذ متزايد على العمال الذين وجـدوا أنفسهم محرومين ، بـالتشريع الجـديـد ، من عـدد عظيم من حقـوقهم النقـابيـة . **ثـانيـاً** : الحصـول على ضمان حكم مستقر . **ثالثا** ، وبخاصـة دون شـك ، إمكانيـة التوصل إلى إعـادة تسلح كثيف ، وتزايـد القدرة الألمانية ، وسياسة خارجية تساعـد الصنـاعـة الألمـانيـة على إيجـاد منـافـذ جديدة ، إما بسياسة التسلح ، أو بالفتوحات التي يمكن أن تجرها هذه السياسة .

ثانياً : موقف الجيش

والقطـاع الثـاني للطبقـات المـوجهـة ، الـذي تحسن دراستـه ، هـو **مـوقف الجيش** . ومـوقف الجيش إزاء سيـاســة فيمار يتطلب أن يكـون مختلف الألـوان بدقة . وفي القسم الأعظم ، إن مواقف الأوساط العسكريـة إزاء فيمار قـد حـددهـا الجنرال فـون سيكت الــذي كان منظماً وزعيماً للرايخـو ير المـؤلف من ١٠٠,٠٠٠ رجل ، والذي خولته لألمانيا معاهدة فرسـاي . ويرى سيكت أن الجيش يجب ألا يهتم بالقضايا السياسيـة. ويريـد صيـانـة استقلال الجيش بشـدة وحرارة ، وضمان الوضع الخاص للجيش الذي يتصوره كدولة في دولة . ويريـد أن يحفـظ للجيش بدقة ، باسم مبدأ الكفاءة. وضعاً ممتازاً على الاطلاق في هـذه الـدولـة . ولـذا كان سيكت معادياً لتدخل الجيش في الحياة السياسية . ولـذا فـان سيكت مـادام على رأس الرايخو ير كان يرفض أن يدعم محـاولات الثورة التي جرت ، والتي تبرأ منهـا مراراً ، ولم يعاضدها . ولكن هذا الموقف لايعني مطلقـاً من جـانب سيكت ، ولا

من جانب الرايخوير تشيعاً للجمهورية . إن معظم الجنرالات ، كجنرالات الجيش الإمبراطوري السابق ينتمون إلى أوساط محافظة ومتعلقة للغاية بالتقاليد ، وتبدي عداء أساسياً ، ونوعاً ما غريزياً إزاء مُثُل الأوساط الجمهورية ، مثل الديموقراطية والسلام . ويزعم الرايخوير بأنه يتبنى موقفاً فوق الأحزاب ، كما يدعي بأنه يخدم الدولة الألمانية لا الجمهورية . وليس أمامه إلا المصلحة القومية . ويحرص بكل الوسائل على أنه يجب على ألمانيا أن تسترد قدرتها . وأن يغسل خزي فرساي ، وأن حرب الثأر محتومة ، ويلمح إلى أن جمهورية فيمار ليست بالنظام القادر على النهوض بالبلاد .

ويمكن أن يقال أن الرايخوير هو أقوى تعبير للقومية المحافظة في عهد جمهورية فيمار . وقد وجدت ولاشك محاولات لجمهرة الجيش ، وحمله على قبول الأفكار الجمهورية ، وهذه المحاولات قام بها فيما بعد ، بعد زوال سيكت ، في ١٩٢٧ ، وزير الحربية **غرونر** . ويشار أيضاً ، في هذا الصعيد ، إلى خلف زعيم الأركان ، الجنرال فون هامرشتاين الذي يعتبر في الأوساط العسكرية « الجنرال الأحمر » ، ويتعاطف مع الأفكار التقدمية .

وبعد فما يكون موقف الجيش إزاء الهتلرية ؟ كان عند الكثير من الضباط القدماء حذر أكيد إزاء هتلر ونوابه ، وعداء إزاء عسكرة الجماهير الديموقراطية ، ويتهكم ، في الأوساط العسكرية على ولع الجندي السياسي ، هتلر . ووجدت في الرايخوير عاطفة قلق إزاء التنافس الذي تقوم به جنود الحزب النازي ، الـ S.A و S.S وبدت الحركة الهتلرية لعدد من الضباط بأنها سطحية وعامية . ولذا فان الجيش تبنى على العموم موقفاً متحفظاً إزاء الهتلرية . ولم يكن من هندنبورغ إلا الحذر وسوء الظن ممن يسميه « عريف بوهيميا » وفي الحقيقة وجد ، منذ وقت مبكر ، بعض الضباط الكبار من اتجاه نازي ، ولكن الكولونيل **فون رايخنو**

الذي يبدي تعاطفاً مع الهتلرية ، كان على ما يبدو وصولياً ، ويعتبر استثناءً في عهد جمهورية فيار .

ومع ذلك ، يجب الاعتراف بأن الهتلرية جذبت بشكل أكيد بعض كبار الضباط ، ويعترف للهتلرية بأنها تابعت إعادة تأسيس ألمانيا كدولة كبرى ، وطالبت بإعادة تسلحها ، وأرادت أن تعيد الهيبة إلى الجيش ، ويقال بين يوم وآخر بأن الكتائب المنظمة للشبيبة الهتلرية يمكنها أن تدخل في الجيش بسهولة . ويفكر ، من جهة أخرى ، في هذه الأوساط ، بأن هتلر سيكون رجلاً يمكن استخدامه بسهولة . وهذا هو رأي رجل مثل **غرونر** الذي لا يناقش في عواطفه الجمهورية ، ولكنه يبدي ، إزاء هتلر ، بعض التساهل . وبعد أن التقى به ، في ١٩٣١ ، كتب : « إنه نموذج العامل المعلم نفسه والمصمم على اقتلاع الأفكار الثورية . الأهداف طيبة . ولكن الوسائل المستخدمة سيئة في الغالب » . وقد ظهرت أوهام الأوساط العسكرية إزاء هتلر ، بخاصة ، في حالة فون سيكت ، عندما كان متقاعداً ، وكشف عن نواياه ، في ١٩٣٠ ، بمشاركة الهتلرية بالسلطة ، وعندما قبل ، في ١٩٣١ ، المشاركة في جبهة هارتسبورغ ، وفي نفس السنة ، عندما نصح اخته أن تصوت لهتلر ضد هندنبورغ لرئاسة الجمهورية .

وأخيراً ، يجب أن نشير ، وربما كان ذلك أخطر حادث ، إلى أنه إذا أبدى قادة الجيش بعض التردد إزاء الهتلرية ، فإن الضباط الشبان ، كانوا ، بالعكس ، منذ ١٩٣٠ ، وفي السنوات التالية ، مأخوذين بسرعة بهيبة هتلر . ففي ١٩٣٠ ، قرر الجنرال غرونر ، وزير الحربية ، الدفاع عن الجمهورية ، ومنع تشكيل الفرق القومية ـ الاشتراكية في الجيش . حتى إنه استدعى ثلاثة ضباط شبان من حامية أَلْمْ للمثول أمام محكمة ليبزيغ العليا بتهمة الخيانة العظمى . ولكن أكثرية الضباط العسكريين من الشباب ، اذا لم يمكنهم الإنتماء علناً للحزب النازي ، فقد كانوا يشعرون بتعاطف دون منازع مع هتلر وأفكاره .

وقد ظهرت علاقات الهتلرية والجيش في الأزمة القصوى ، أزمة خريف ١٩٣٢ ، التي سبقت وصول هتلر إلى السلطة . ففي ذلك الحين ، عهد بمنصب المستشار إلى الجنرال فون شلايخر الذي يعتبر ، منذ زوال سيكت ، وكان جزئياً مسؤولاً عنه ، أعظم شخصية في الجيش الألماني . وكان أمين دولة مساعداً في الحرب ووزيراً للرايخوير، قبل أن يصبح مستشاراً . وكان يتمتع بنفوذ عظيم لدى هندنبورغ : وقد توطدت العلاقات بين الرجلين باعتبارهما خدما في السابق في قطعة الحرس ، وكان لشلايخر نفوذه منذ زمن طويل على التسميات الوزارية ، أي مهنة الضباط ، وفي كثير من الحالات لعب دور المتآمر اللامرئي . وقيل فيه : « أصبح الجندي سياسياً »، ومع ذلك ، بقي السياسي جندياً » ، وهذا يقتضي ، بالبداهة ، رهاناً خطراً ودقيقاً للغاية . لقد حاول شلايخر أن يمنع هتلر من الوصول إلى السلطة ، وبينما كان سلفه فون بابن يحاول جذب هتلر وإدخاله في وزارة المحافظين ، كان شلايخر يحاول تفريق الحزب النازي ، وبالتالي إدخال الحزب النازي في الحكومة ، ولكن دون هتلر . وقد تابع هذه السياسة ، في كانون الأول ١٩٣٢ ، هذه السياسة التي تقتضي تفتيت الحزب الهتلري بالاعتماد على الجناح الأيسر للحزب ، وبخاصة على غريغور شتراسر الذي كان على علاقات معه عبر أوساط مجلة العمل (TAT) ، حتى إنه اقترح على غريغور شتراسر حقيبة وزارية ، بغية عزل هتلر . وقد اخفقت هذه المحاولة لأن هتلر عرف كيف يبقي على وحدة الحزب بطرد شتراسر . وعندئذ لجأ شلايخر إلى محاولة أخرى ، وهي إدخال الحزب الهتلري والحزب الشيوعي معاً ، بإقامة نظام دكتاتورية عسكرية معتمدة على بعض عناصر نقابية مأخوذة من الجناح الأيسر للحزب الهتلري لـ (N.S.D.A.P) ، وحتى بعض عناصر نقابية اجتماعية ـ ديموقراطية أو وسطية . ولكن هذه السياسة اصطدمت بمقاومة مزدوجة من اليسار المتطرف ومن الحزب الهتلري واعتبرتها الأوساط العسكرية خطرة جداً . وفي اللحظة الحرجة ،

تخلى الجيش عن فون شلايخر ، وقد نصح عدد من الجنرالات ، وبخاصة الجنرال فون بلومبرغ ، هندنبورغ بعزل شلايخر . وفي هذه الظروف قدم لهتلر ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ ، منصب المستشار في وزارة كان فيها النازيون أقلية ، وكان فيها المحافظون الألمان ، بالعكس ، أكثرية .

وللختام يبدو أن الجيش كان بالاجمال قليل الاستعداد للترحيب بمجيء هتلر إلى السلطة ، إذا ما أراد هذا الأخير الاستيلاء عليها بالقوة . ولو جرت هذه المحاولة ، فمن المحتمل أن الجيش ، كما كان مؤلفاً في ١٩٣٣ ، أن يعارضها . ولكن في الوقت ، الذي استلم هتلر السلطة بالصيغ القانونية ، لم يقم الجيش ، بالإجمال ، بأي فعلٍ أو حركة لمنعه .

ولكن وصول هتلر إلى السلطة لم يكن وحده نتيجة فعل القوى الخفية . فجذوره يجب أن يبحث عنها في طبع الشخص وفي قلق الجماهير التي جعلها تتطلع إلى مسيح . وبالتالي ، لإيضاح وصول هتلر إلى السلطة ، لاغنى من ذكر العمل ، ودور الجماهير . وبالتالي ، وصف الدعاية التي تأثرت بها هذه الجماهير . ويجب مع ذلك ـ وهذه الملاحظة التمهيدية أساسية ـ ألا يبالغ في الأهمية العددية لهذه الجماهير ؛ وان نلاحظ أن هتلر ، في الوقت الذي استلم فيه السلطة ، كان أبعد من أن تكون وراءه أكثرية الشعب الألماني . إن الاحزاب التقليدية ، أحزاب اليسار ، قاومت سيطرة الهتلرية المتعاظمة . ففي انتخابات تشرين الثاني ١٩٣٢ ، آخر انتخابات قبل وصول هتلر إلى السلطة ، احتفظ الشيوعيون بـ ١٦,٩٪ من الأصوات ، والاجتماعيون ـ الديموقراطيون ٢٠,٤٪ . وكان الشيوعيون في تقدم خفيف ، والاجتماعيون - الديموقراطيون في تراجع خفيف . ولكن هذين الحزبين يجمعان ٣٧٪ من الأصوات . والوسط الكاثوليكي ، كان هو أيضاً ثابتاً : فقد كان له ٩٧ مندوباً في ١٩٢٤ ، واحتفظ بـ ٩٦ منها في ١٩٣٢ . ونمت القومية

بنسب عظيمة ، ولكن على حساب احزاب اليمين واحزاب الوسط اليميني . ومـافتئ القـوميـون الألمـان في تنـاقص . ولا يمثلـون ، في ١٩٣٢ ، إلا ٨,٨٪ من الأصـوات مقابل ٣٣,٨ للهتلريين : وحزبـا اليمين القوميـان متحـدان لا يؤلفـان إلا ٤٣٪ من الأصوات . وفي الحقيقـة لم يكن للنـازيين سنـد جـاد في عـالم العـامـل الألمـاني . والدليل على أن الطبقة العاملة لم تساند النازيين تأتينا به ، في ١٩٣١ ، انتخابـات مجالس المعامل التي لم يحصل فيهـا المرشحون القوميون ـ الاشتراكيون إلا على ٠,٥٪ من الأصوات . وفي الدراسات الانتخابية العديدة جداً ، التي أجريت ، تـدل على أن عالم العمال بقي متعلقاً ، في ١٩٣٣ ، بـأحزاب اليسـار . ففي ضـاحيـة فيـدينغ الصناعية في مجمع برلين ، جمع حزبا اليسار ، في انتخابـات تشرين الثـاني ١٩٣٢ ، ٧٠,٥٪ من الأصوات ، على حين أن النـازيين لم يحصلـوا إلا على ١٨٪ . وفي المـدن الكاثـوليكيـة الصنـاعيـة ، انقسمت الأصوات بين الـوسـط ، الحـزب التقليـدي للكاثـوليكيـة ، والأحـزاب المـاركسيـة . ولم تقفـز النـازيـة ، من وجهـة النظر الاجتماعية ، قفزة عظيمة ، إلا في مـدن البورجوازيـة الصغيرة . وهنـا تؤلف كثرة النـاخبين النازيين واقعاً : ففي فيار ، مثلاً ، حيث تسيطر البورجوازية الوسطى والصغرى ، حصـل النـازيـون على ٣٩٪ من الأصـوات ، على حين أن ١٣٪ من الأصوات ذهبت للقوميين الألمان . إذن ٥٢٪ هنا للأحزاب القومية . على حين أنه لا يوجـد إلا ٣٣٪ للحزبين المـاركسيين ، وهـذا يسمح بـأن نستنتج أن القـوميـة ـ الاشتراكيـة تعتمـد على الطبقـات الوسطى ، المكـدحـة ، صغـار البورجـوازيين ، المستخدمين ، الموظفين ، والعديد من المفكرين ، وبخاصـة المعلمين ، والضبـاط ، والصناعيين ، وأوساط التجار ، كل مايسمى ، في ذلـك العصر ، الطبقـة الكادحـة ذات القبة القاسية ، التي تثور ضد الوضع الذي أوجـده لهـا انخفـاض قيمـة المـارك والأزمة الاقتصادية ، الناس الذين يحتجون على الانحطاط الاجتماعي الذي يرون بـأنـه غير محق ويرفضون التكـديـح الـذي يتربص لهم . ولا يريـدون أن يخلطـوا

بالعامل . وتضاف إلى هذا ، بالبداهة ، العناصر الفتية التي ترى نفسها ضحية الأزمة ، وترى المنافذ مغلقة . ومامن مورد لها إلا البطالة . وهذا الاستياء ، وهذا القلق من الطبقات الوسطى والبورجوازية الصغرى والوسطى ، استياء الشبان ، هو الذي سيجر الألمان بأعداد كثيرة إلى إعطاء مساندتها للأحزاب المتطرفة وحلول اليأس .

بم تعد الهتلرية ؟ لقد دعت إلى مايسمى حنين الألمان المعادي للرأسمالية . ولكن هذا العداء للرأسمالية فقد طابعه الأممي والكادحي ليصبح عداءً بسيطاً للسامية . فقد عارضت الاقتصاد الحر ، الذي تهاجمه باستمرار ، بالاكتفائية : اقتصاد الحلقة المفرغة ، الاقتصاد على الصعيد القومي . وحضت دوماً على الروح القومية . والشعار : « استيقظي ياألمانيا » يتكرر باستمرار في خطبها . وتقترح على من يصغون اليها مستقبل العظمة والخصب والازدهار ، والعمل للجميع ، رايخ الفي ، وتستعمل ، لكل هذا ، الأفكار الجارية على لسان انصار الجامعة الجرمانية . وتشهر في معاهدة فرساي وفي مشروع يونغ ، بالأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية التي تجتازها البلاد : وبالبداهة ، تهاجم سياسة تنفيذ المعاهدات . إنها مجموعة من الأفكار بسيطة للغاية أخذت عن كتاب مثل شبنغلر ، مولر ، فان در بروك ، كارل شيلدت ، هانز غريم ، ولكنها تستعملها بهوس ، بشكل يخاطب القلق ، والأحقاد ، وشهوة الجماهير الألمانية للثأر ، وهذه الاتهامات والشعارات كانت تكرر بتخم لافي خطب هتلر ونوابه فحسب ، وإنما في صحافة تستطيع وحدها التعبير عن نفسها : « الهجوم » ، « الرقيب » ، « الشعبي » ، وفي مؤلف روزانبرغ « اسطورة القرن العشرين » الذي يعتبر انجيل الحزب القومي ـ الاشتراكي . وهذا الكتاب لايأتي بشيء جديد على الإطلاق . وإنما هو تكثيف لأفكار درست من قبل عند هوستون ستيوارت تشامبرلن وعند غونتر ، وتعتمد على فكرة النزاع عبر التاريخ بين السامي والآري .

وأهم هذه الشعارات دراسة الدعاية ، أي الطرق التي استعملها هتلر ليدخل أفكاره في الأدمغة الجرمانية . ونجد لهذه الدعاية دراسة في كتاب يلفت النظر للغاية لمؤلفه سرج شاخوتين ، وهو بعنوان : « اغتصاب الجماهير »[1] وقد صدر في ١٩٥٢ ، والصفات الأساسية لهذه الدعاية هي : الاعتماد على القدرات اللاعقلانية ، والغرَيزية ، وتوطيد سلطة هتلر القوي ذي الجاه العظيم ، الزعيم المعصوم ، والعالم بكل شيء ؛ وتمجيد الحزب الذي يؤطر الأمة ويحرك وينظم الجماهير ، ولولاه لظلت جامدة لاحراك فيها ؛ وتحريض أحاسيس الجماهير وبهيميتها ، وأخيراً بعث الخوف الذي يشد الأفراد .

---

(١) SERGE CHAKHOTINE, LEVIOL DES FOULES, 1952.

الفصل السادس

الاتجاهات القومية في ألمانيا الهتلرية

ماهي العناصر الأساسية للقومية الألمانية في السنوات الست الأول للدكتاتورية الهتلرية ؟ يمكن إرجاعها إلى ثلاثة عناصر : العرقية ، الاكتفائية الاقتصادية ، والتوجيهات المعطاة للسياسة الخارجية .

١ - العرقية

أخذت العرقية في ألمانيا ، في ذلك العصر ، مظهرين مختلفين : أولاً العمل السلبي : أي على الدولة أن ترد بكل قواها ضد عدوى العرق الألماني من الأعراق المنحطة ، وبخاصة العرق السامي . ثانياً : العمل الإيجابي : وهو تحسين العرق من وجهة النظر الكمية ، ومن وجهة النظر الكيفية ، للحصول على اصطفاء يساعد على وضع أفضل الموهوبين عرقياً في مراكز القيادة .

أولاً ، المظهر السلبي وهو العداء للسامية . لقد ظهر العداء للسامية في داخل الحزب الألماني قبل وصول هتلر إلى السلطة بكثير . فقد كان الهتلريون في السنوات من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ يتهمون اليهود باستمرار ، بأنهم يسيؤون معاملتهم فردياً . وهكذا انطلاقاً من ١٩٣٢ ، لم يجرأ أي يهودي على المثول أو الظهور على

الكورفور شناندام في برلين . وقد أعلم هتلر ، مع ذلك . حتى استلامه السلطة ، أن الدين اليهودي لن يضطهد . وكان هذا التصريح منه واسطة لتطمين الأوساط اليهودية في انكلترا والولايات المتحدة المتنفذة للغاية . وعند وصول هتلر إلى

السلطة غادر نحو ٤٥,٠٠٠ يهودي ألمانيا . وبقي منهم في ذلك الحين ٤٧٠,٠٠٠ . ثم أخذت إجراءات الاضطهاد ضد اليهود في ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ثلاثة مظاهر مختلفة على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى . ـ عند وصول هتلر إلى السلطة : مقاطعة المخازن اليهودية . وقد أعلن على واجهات المخازن : « مخازن يهودية » . « لا تشتروا شيئاً من هنا أيها الألمان » . واختفى التاجر اليهودي في دكانه وأجبر على الإصغاء بصبر للشتائم والسخرية التي يسومه بها المناضلون النازيون . وهناك تدبير أخطر ، وهو أن التاجر اليهودي كان مجبراً على إبلاغ كتبه وحساباته ، ودون أن يجبر بعد على ترك مشروعه التجاري كان مجبراً على التخلي عن امتيازاته إلى آري يستلم إدارة البيت الذي يديره حتى ذلك الحين . ثم لما بدا للحكومة أن يدها مكفوفة أمام الرأي العام . اتخذت عدة إجراءات تهدف إلى دحر اليهود عن المواقع التي نجحوا فيها . وهكذا فإن قانون ٧ نيسان ١٩٣٣ يخرج اليهود من الوظائف العامة ، ولم يعتبر الإسرائيليين وحدهم يهوداً ، وإنما كل مسيحي جده يهودي أو جدته يهودية . ومن الضروري إذن ، انطلاقاً من هذا الحين تقديم الدليل الموثق الذي يثبت نقاوة الدم ، باستثناء المحاربين وأبناء المحاربين الذين قتلهم العدو . ومن جهة أخرى ، إن قانون ٣٠ حزيران ١٩٣٣ يحرم على كل موظف أن يتزوج يهودية ، ويخرج من وظائف الدولة المرشحون المتزوجون يهوديات . وتزعم الحكومة لتبرير هذه القوانين بأنها تمنع بذلك الغضب الشعبي من الإفصاح عن نفسه ، وتجنب أعمال الإبادة وسفك الدم . وفي مؤتمر نورامبرغ ، في أيلول ١٩٣٣ أكد روزنبرغ أن الحزب لا يريد مطلقاً التبشير بحقد الاعراق ، وكل ما يريده فقط هو تجنب عدوى الأعراق ؛ ورفض تمثل اليهود ، ولكنه صرح بأن الدولة تتسامح معهم ، باعتبارهم ضيوفاً أجانب ، وعليهم أن يعيشوا جانباً بعيدين عن باقي الأمة .

المرحلة الثانية . ـ كانت في **قوانين نورامبرغ** التي صوت عليها الرايخشتاغ في ١٩٣٥ . فقد اتخذ هتلر في هذا المؤتمر موقفاً واضحاً جداً ضد اليهود . وفي ١٥ أيلول ١٩٣٥ ، سحب الرايخشتاغ من اليهود حقوق المواطنين الألمان ، واعتبر اليهود خارجين عن الجماعة القومية . وحاولت هذه القوانين أن تحدد ، بدقة شديدة ، مفهوم اليهود . واعتبر اليهودي الكامل من كان له ثلاثة أو أربعة جدود يهود . واعتبر المتحدر من جدين يهوديين خلاسياً . وقبل الخلاسيون في الجماعة الألمانية على أن يظلوا خاضعين باستمرار لرقابة تمنعهم عملياً من ممارسة مهنتهم ، وبالبداهة ، من الدخول في خدمة الدولة . وأخيراً ، عدة قوانين ، في نطاق قوانين نورامبرغ دوماً ، تزعم حماية فضيلة النساء الآريات : وهي أن اليهودي لا يمكن بالتالي أن يتخذ لخدمته خادمة آرية إذا كان عمرها أقل من ٤٥ عاماً .

المرحلة الثالثة . ـ هي مرحلة **الاضطهاد العام** الذي أثير بمحاولة إسرائيلي باسم غرينسبان قتل سفير ألمانيا في باريس . وهذه المحاولة لم تؤد إلى قتل السفير وإنما قتل مستشار السفارة فون رات ، في تشرين الثاني ١٩٣٨ . وكان هذا القتل في أصل إجراءات عنيفة للغاية اتخذت ضد اليهود في ألمانيا ، من إبادة جماعية ، وحرائق معابد يهودية وفرض ضريبة من مليار مارك على الجماعة اليهودية . وانطلاقاً من ذلك الحين ، أبعد اليهود عملياً عن الحياة الاقتصادية ، من آخر القطاعات التي كان لهم فيها عمل بعد ، وحرم عليهم منذ الآن الدخول في المدارس ، وفي أماكن البهجة والسرور ، وحتى في الحدائق . وكان ذلك أيضاً في الوقت الذي كان فيه وزير الدولة ، شاخت ، يتصور خطة عامة للسماح لليهود برحيل جميع اليهود عن ألمانيا ، ويتصور مصادرة أموالهم ، وبفضل ذلك ، يؤسس صندوق للهجرة . ولكن تنحية شاخت من وظيفته رئيساً لبنك الرايخ حالت

دون تحقيق هذه الخطة . وما من شك في أن الحكومة الهتلرية تصورت إبادة اليهود ، ابتداءً من ذلك الحين ، في تشرين الثاني ١٩٣٨ . فقد تكلمت « الفرقة السوداء » الناطقة بلسان الـ S.S بتدمير اليهود ، وتصور هتلر هذه الفرضية في خطاب له في الرايخشتاغ ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٩ ، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت خطط الإبادة الكلية للطائفة اليهودية موضع تصور .

ثانياً : المظهر الإيجابي : والمظهر الثاني للعرقية في عصر هتلر من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ ، وهو المظهر الإيجابي ، أفصح عنه أولاً بسياسة الولادة وثانياً بسياسة التعقيم .

١) **سياسة الولادة** - ودون أن ندخل هنا في التفاصيل ، تجدر الإشارة إلى أنه لوحظ في جمهورية فيمار ، تراجع في الولادة ، وبالتالي ، تقدم في سن الأمة يعود إلى ندرة الزيجات وكثرة الطلاق ، والتحديد الإرادي للنسل ، ونمو التعامل بموانع الحبل الذي أخذ في عهد جمهورية فيمار ، صفة رسمية . فقد حسب أن حركة عدم الولادة ، إذا استمرت ، فإن ألمانيا في آخر القرن العشرين لا يكون سكانها أكثر من ٤٥ مليون . وتجاه هذه الحالة ردت الحكومة الهتلرية بشدة ، وصرح هتلر مراراً مختلفة بأن الطفل أثمن نعمة للأمة ، وأشار إلى صحة العائلة وعدم المساس بها . وهكذا ستقوم سياسة الولادة بالتشجيع بصورة أساسية تنظيم قرض الزواج الذي يرمي إلى الإكثار من الزواج ، وأيضاً بالإطفاء التدريجي للقرض بولادة كل طفل . وعزز هذا التشريع أيضاً بصورة غير مباشرة بفرض ضريبة على العزاب ، تشكل جزءاً من الموارد المستعملة في قرض الزواج . وقد لوحظ ارتفاع سريع في عدد الزواج ، وأيضاً ارتفاع سريع جداً في الولادة في الدور ١٩٣٣ - ١٩٣٩ . وأحدثت جمعية ، جمعية الأم والطفل ، للسهر على تطبيق سياسة الولادة هذه .

٢) **سياسة التعقيم** ـ من الأفكار الأساسية للنظام الهتلري حماية العرق ضد العاهات الوراثية . وهكذا صوت على قانون ١٤ تموز ١٩٣٣ الذي يقبل بأن المرضى المصابين بأمراض وراثية خطيرة ، أو من نموذج غير طبيعي ، يجب أن يوضعوا في حالة عدم إمكان للإنجاب . وأن جميع الأفراد من الجنسين المصابين بأمراض قابلة للانتقال ، ويمكن أن يشخصهم طبيب نطاسي يجب أن يجعلوا غير صالحين للإنجاب ، بعملية جراحية لا خطر فيها من الناحية الطبية ، ويمكن أن يطلب المريض التعقيم أو الوصي على المريض ، أو طبيب محلف . وفي هذه الحالة تقرر محكمة خاصة ، محكمة الصحة الوراثية للعرق بهذا التعقيم في جلسة سرية وامتد القانون بسرعة جداً إلى المجرمين الساديين . وأخيراً صدر في تشرين الأول ١٩٣٥ ، قانون لحماية الصحة الوراثية للشعب الألماني ، يجعل الزواج مستحيلاً في بعض الحالات المرضية .

والحجج التي قدمها النازيون لحماية هذا التشريع نوعان : أولاً البرهنة السياسية : وهذا نص من روزانبرغ : « ولماذا لا تطبق على الجنس البشري القواعد التي ساعدت على تحسين جنس الكلاب . إن الإحسان الذي يساء فهمه هو تخليد الانحطاط والضعف » . وثانياً ، البرهنة الاقتصادية . فقد كان المجنون يكلف المجتمع حتى ٣٠٠٠ مارك في العام . والأصم ـ الأبكم حتى ١٥٠٠ مارك . وخرج من هذا التشريع تنظيم شهادة الصحة الوراثية لإبرام الزواج . وأنشئت عدة مكاتب صحية كلفت بإسداء النصائح الصحية لتأمين الزواج في أفضل الظروف العرقية .

٢ ـ سياسة « الاكتفائية » الاقتصادية

هذه السياسة التي وسعتها الجرائد الهتلرية ، في الغالب ، قبل ١٩٣٣ ، وأيضاً بعض التجمعات التي لم تكن هتلرية ، ولكنها قريبة منها ، مثل جريدة

« العمل » ، والتي كان يوجهها بجرأة للغاية بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ رئيس بنك الرايخ ، الدكتور شاخت ، وتوبعت بعد أن غادر رئاسة هذا البنك .

أخذت هذه السياسة الاكتفائية مظهرين مختلفين : من جهة ، كان يراد منع انتقال رؤوس الأموال الأجنبية الكثيرة التي وظفت في ألمانيا خلال دور الازدهار من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ . وظلت هذه الأموال الأجنبية مجمدة تحت اسم « حجز المارك »[1] ومع ذلك يمكن استعمالها في ألمانيا نفسها لشراء بضائع ألمانية . ويراد بذلك طريقة تصدير إجبارية ، لأن الأجانب كانوا مضطرين للشراء من ألمانيا لئلا يخسروا رؤوس أموالهم .

ومن جهة أخرى ، كان المظهر الآخر ، لهذه السياسة الاقتصادية الاكتفائية ، البحث عن توازن الميزان التجاري بإيقاف الواردات إيقافاً كلياً تقريباً . فقد صرح هتلر : على ألمانيا أن تكفي نفسها بنفسها . ويجب أن تعيش في حدود الإمكان في اقتصاد مغلق . ولهذا يجب ، جهد المستطاع ، خلق طرق تعويض خاصة لتعويض المنتجات التي كانت مستعملة حتى ذلك الحين . ويريد هتلر بذلك استعمال عدد من منتجات التعويض مثل الكاوتشوك التركيبي ، والبنزين التركيبي ، والاستعاضة عن بعض المنتجات النسيجية بأخرى مستخرجة بخاصة من الخشب . وأخيراً ، وللمشتريات التي لا غنى عنها ، لأنه لا يمكن إنتاج كل شيء في ألمانيا ، يستعمل مع الخارج نظام التقاص : أي أن كل وارد لألمانيا يجب أن يقابله تصدير بقيمة مساوية في البلاد المعنية ، بواسطة صندوق التعويض . وبهذا النظام لن تخرج الماركات من ألمانيا . وتخرج ألمانيا بموجب هذه السياسة الاكتفائية ، من المبادلات الدولية الطبيعية . وكان شاخت يعي النتائج المترتبة على هذه السياسة الاكتفائية ، ويعلم بأنها تتضمن على المدى القصير أو

---

(١) SPERRMARK

الطويل ، تهديداً بالحرب . وقد قال : إنها واسطة كفاح . وخلقت الاكتفائية لألمانيا حالة عزلة وضعفٍ اقتصادي . وستصبح مستعدة للتسلح لتوسع بالقوة نحو البلاد الغنية ، حدود الدولة التجارية المغلقة .

وستفصح سياسة الاكتفائية عن نتائج هامة للغاية : أولاً على الصعيد الزراعي ، ومن بعد على الصعيد الداخلي .

أما ما يتعلق بالسياسة الزراعية ، فإن أفكار الحكومة عرضها ، مراراً مختلفة ، وزير الزراعة ، فالتر داريه وهو مؤلف كتاب بعنوان : « الريفية كمصدر للعرق الشمالي » صدر في العام ١٩٢٨ . ويعلم فالتر داريه أن العرق الشمالي هو عرق ريفي وحربي معاً . والفلاحون الجرمان يعرفون كيف يمسكون بالسيف . والمعمر كان في الوقت ذاته جندياً . ويضيف : القوي الوحيد هو العرق الراسخ على التراب بصلابة : لأنه يعيش من الأرض ومن الدم . وإن موت الفلاح هو موت شعبنا . ولا يمكن إعادة بناء ألمانيا ، ونخبة ، وطبقة نبيلة ، إذا لم ننطلق من الريفية ، من ريفية متعلقة بالتراب بصورة وراثية . ويقول : يجب إعادة بناء أسر ريفية . ويبدي داريه إعجاباً شديداً جداً بالنبيل الريفي الإنكليزي المتعلق بصلابة بأرض ميلاده . ولربط الفلاح بالتراب يجب مكافحة الحق الروماني من الأصل الغربي الذي يتوقع التقسيم الدخيل الأجنبي على ألمانيا ، والعودة إلى العرق الجرماني الذي يخلق بفضل ابن من الأبناء الملكية الوراثية للأرض . وهكذا يؤول داريه إلى نظرية « الوقف الوراثي » أي الحقل الوراثي الذي لا يقبل القسمة ولا البيع أو الإعطاء . ولا تزرع هذه الأرض حسب مبدأ الكسب الفردي الذي هو فكرة يهودية لا يقبلها الألماني ، وإنما لخدمة الجماعة ولتجديد العرق .

وهذه النظريات التي وسعها فالتر داريه عبر عنها في التشريع ، في العصر الهتلري ، بقانونين أساسيين :

القانون الأول - وهو أن إنشاء الوقف الوراثي يجب أن يتم بموجب قانون الإمبراطورية المؤرخ في ٢٩ أيلول ١٩٣٣ الذي يقضي بأن تكون الملكية الزراعية في ألمانيا مجمعة وغير مقسمة إلى قطع . ولم يمس هتلر مطلقاً ، بموجب هذا القانون ، الملكيات الكبرى الموجودة من قبل ، ولكنه أحدث نموذجاً جديداً للملكية وهو « الحقلَ الوراثي » وتبلغ مساحته العظمى ١٢٥ هكتاراً ، ويتألف من عدة حصص غير قابلة للقسمة ، ولا تمس ، وتنتقل بالوراثة إلى أحد أولاد المالك باختياره . ويجب أن يزرع المالك نفسه هذه الحصص ويساعده في ذلك أقرباؤه أو خدمه ، وإبعاد كل عامل يومي . والألماني الطيب العرق وحده يمكنه أن يأخذ هذا « الحقل الوراثي » . ويفضل أن يعطى إلى محارب قديم أو إلى مناضل حزبي . وبواعث هذا القانون محددة بوضوح لأن المراد هو ربط الفلاح بالأرض . وتحسين العرق ، والتشجيع على خلق مؤسسة جنود مرتبطين بالأرض . ومن البديهي أن تظهر المصلحة العسكرية بوضوح جداً في هذا القانون .

والقانون الثاني - هو إنشاء ما يسميه الألمان « منظمة تغذية الرايخ » ، وتضم هذه المنظمة المنتجين في عدد من « الريفيات » ، ويكون إطار هذه الريفيات إما **الحلقة** وإما **الإقليم** ، وحددت ١٩ منطقة زراعية . وعلى رأس هذه المنظمة وجدت ثلاث إدارات : الأولى تهتم بالحقل أي بالقضايا التقنية ؛ والثانية ، تهتم بالسوق ، أي بالأسعار ؛ والثالثة ، تهتم بالجهاز أي مجموع الأشخاص العاملين . وعلى وجه الدقة ، إن هذا القطاع ، الذي هو قطاع الإنسان ، ومهمته النضال ضد الرحيل إلى المدن ؛ وتنظيم « سنة الريف » التي تلزم النساء من عمر أقل من ٢٥ عاماً بالخدمة مدة عام على الأقل في حقل .

وعلى الصعيد الصناعي ، كان الحادث الأساسي خطة الأربعة أعوام ، التي أعدت في ١٩٣٦ ، لتأمين الاكتفائية الصناعية لألمانيا ، وسمى غورينغ مديراً لها .

وقد صرح هتلر ، عندما أعلن تنظيم خطة نورامبرغ ، بجعل ألمانيا مستقلة اقتصادياً عن الخارج . وأضاف ، بأن المراد جعل الاقتصاد الألماني قادراً على مجابهة الحرب على وجه الإحتمال . وبموجب هذه الخطة ، تحدث الدولة ما يسمى « جمعيات المصلحة العامة » ، عندما تكون ألمانيا أمام دخولية غير مؤكدة ، عندما لا يتأكد جني فوائد من هذا المنجم أو ذاك ، أو من تحويل هذه المنتجات أو تلك . وهكذا ، حدث ما يسمى « أعمال هرمان غورينغ » في ١٩٣٧ ، التي خصصت بصورة خاصة لاستغلال المناجم الفقيرة ، مثل مناجم الحديد التي توجد في سالزغيتر في وسط ألمانيا

وهذه السياسة الاكتفائية ليست على الإطلاق سياسة مدوَّلة بصورة كاملة . وفي الحقيقة ، أن تخطيط الاقتصاد الألماني دفع دفعاً حثيثاً ؛ وأحدثت هيئة تسمى ، « غرفة الرايخ الاقتصادية » ، مع ١٨ غرفة اقتصادية إقليمية . مهمتها تخطيط هذه الصناعة ، والعمل ، في كل مكان ، في جميع قطاعات الاقتصاد الألماني ، على ظفر ما يسمى « مبدأ الزعيم » . ولكن هذا الاقتصاد المخطط ترك مجالاً عظيماً للمبادهة الخاصة . فهو لم يمس الاستقلال الذاتي للبنوك الكبرى التي أعادت إليها الدولة اختصاصاتها منذ ١٩٣٣ . ولم يمس التنظيم الصناعة الألمانية في كارتلات أو في تروستات : بل بالعكس عجل في تركيز رؤوس الأموال . وبالتالي ، فإن المشاريع الهامة أكثر من غيرها ظلت تزيل المشاريع الضعيفة ، وتتابع نمو أرباح الشركات الكبرى بسرعة في النظام الهتلري ، وتضاعفت الأرباح بين ١٩٣٣ و ١٩٣٨ . والاقتصاد القومي الألماني ، تحت شعار الاكتفائية ، لم يكن على الإطلاق اقتصاداً اشتراكياً ، ويلاحظ ذلك في ألمانيا في ذلك العصر بصعود ضعيف للغاية للأجور . تبع من بعيد جداً صعود الإنتاج الصناعي . وكانت نتيجة ذلك ضعف قوة الشراء لدى الجماهير وضيق السوق الداخلي .

وهذا التطور لا يمكن ولا يفهم إلا بحل جميع المنظمات العمالية الذي تحقق في ١٩٣٣ . فقد وجدت هيئتان أساسيتان على الصعيد الاجتماعي ، في ذلك العصر في ألمانيا . **الأولى :** مجموع النقابات من كل نوع التي اتحدت فيما سمي « جبهة العمل ، أيار ١٩٣٣ ، وتضم أرباب العمل والمأجورين وتجعل رب العمل ، في مشروعه ، الرئيس الحقيقي لهذا المشروع . وهذه الجبهة ، جبهة العمل ، التي نظمها الدكتور لي تعتمد على فكرة شرف العمل ، ولذا تزيل فكرة نزاع الطبقات ، وتحل محل هذه الفكرة تعاون الجميع في سبيل غاية عامة . و تسوى الخلافات في داخل جبهة العمل على يد رجال ثقة ، وهم بصورة إجبارية مناضلون نازيون . **والثانية :** هي خدمة العمل التي كانت اختيارية أولاً ، وإجبارية بعد ١٩٣٥ ، وتدوم عاماً واحداً ، وتجبر الأفراد من الجنسين على المشاركة في عمل لصالح الجماعة ، وتهيىء الشبيبة للنظام العسكري . وما من عنصر كان قادراً ، كخدمة العمل ، على نشر فكرة الأمة المسلحة ، فكرة الجندية .

٣ ـ سياسة الهتلرية الخارجية

يحسن أن نفحص هذه السياسة تحت زاوية قومية ، ومن الضروري أن نبين في هذه القضية الفرق بين الدور الذي يسبق ١٩٣٦ والدور الذي يليه .

حتى ١٩٣٦ ، لم يقطع هتلر الصلة مع مبادىء السياسة الخارجية للحكومات السابقة . فقد كان يخفي في هذا الدور الأهداف التي تابعها فيما بعد ، والتي ، مع ذلك ، كان يسر بها ، في حياته الخاصة ، إلى بعض الأشخاص ، مثل راوشنينغ الذي يذكر في « هتلر قال لي » بعض نجاوى هتلر : منها أن هتلر كان يتصور ألمانيا بـ ١٠٠ مليون نسمة ، وضم النمسا ، وتشيكوسلوفاكيا . ولكن هتلر يؤكد رسمياً ، حتى ١٩٣٦ إرادته الصريحة بالسلام . ويدعم نظرية حقوق ألمانيا في المساواة في التسلح ، وضرورة إنهاء قضية التعويضات . ولكنه يقول إن أهداف

هذه السياسة سيحصل عليها سلمياً . ويضاعف تصريحاته المطمنة إزاء الخارج .

ويرى ، وقد قال ذلك مراراً مختلفة ، ان من الضروري تعديل خصوم ألمانيا ، ومنع تشكيل تألب ضدها . وكان يشعر إزاءها بنفس المخاوف التي شعر بها بسمارك من قبل ، ويؤكد عواطفه في السلام بتوقيع مواثيق عدم عدوان واتفاقات ثنائية مع من يقبل ، كالاتفاق الذي وقعه مع بولونيا في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٤ .

ولكن هذه السياسة عرفت بعض الإخفاق ولم تنجح أحياناً . وأشهر فشل لها كان مقتل دولفوس في تموز ١٩٣٤ ، الذي لم يساعد هتلر على السيطرة على النمسا على أثر ردود الفعل العنيفة من إيطاليا والدول الغربية . ولكن هتلر ، في هذا الدور ، حقق بعض النجاحات لصالحه : ضم السار لألمانيا باستفتاء ١٣ كانون الثاني ١٩٣٥ ، وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية ، في آذار ١٩٣٥ ، وأخيراً أعاد تسليح (عسكرة) رينانيا في آذار ١٩٣٦ .

ويبدو ، في سياق ١٩٣٦ ، أنه قرر أن يعطي لسياسته الخارجية أهدافاً أوسع مما في السابق . وتعتبر سنة ١٩٣٦ ، بالنسبة للنازية ، سنة الفصل . وبالفعل كانت السنة التي أدخل هتلر فيها وبكثافة الجيوش الألمانية إلى جانب الجنرال فرانكو . وهي أيضاً سنة إنشاء محور برلين - روما ، وتوقيع الميثاق المعادي للشيوعية الدولية مع اليابان ، وفي ذلك إشارة لسياسة خارجية نشيطة بصورة لا متناهية . ومع ذلك ، فإن مشاريع هتلر في السياسة الخارجية لم تتضح وتحدد تماماً إلا في خريف ١٩٣٧ ، في مؤتمر له مع عدد من الدبلوماسيين والعسكريين الألمان . وقد شكل هذا المؤتمر ضبط هوسباخ . وفي محكمة نورامبرغ بعد الحرب ، عرض هوسباخ هذه المحادثة ، ولم ترفض أبداً صلاحية هذه الشهادة . ويدل ضبط هوسباخ على أن هتلر قرر في ذلك الحين توسيع المجال الحيوي لألمانيا ، لا إلى المستعمرات التي مرّ عليها بسرعة ، وحدها فحسب ، وإنما إلى حدود الرايخ ، في

أوربة . ولهذا قرر القتال ، وفي الحقيقة كان يتمنى أن تكون الحرب محدودة ، وكما قال ، أراد أن يقاتل بأقل كلفة . ولكنه كان عازماً على تسوية قضية المجال الحيوي الألماني ، في الآجل ، في سياقِ السنوات ١٩٤٣ إلى ١٩٤٥ ، وإذا كان هذا ممكناً ، في ١٩٣٨ .

وكانت النتيجة حرمان من يعارضون مشاريعه من مجالس الحكومة ، وبخاصة أعظم الزعماء العسكريين ، مثل الجنرال فون بلومبرغ والجنرال فون فريتش ، وعزل وزير الشؤون الخارجية ، فون نويرات ، وإنابتهم برجال مخلصين كلياً لفكر وقضية هتلر .

وأكد منذ الآن ، وبشكل رسمي صريح حق تقرير المصير لستة ملايين ونصف ألماني في النمسا . وباسم هذا الحق ضمت النمسا إلى الرايخ في أيار ١٩٣٨ . وبينما كان يكثر الكلام المطمن ، كان يهيئ تدمير تشيكوسلوفاكيا . مستنداً على مطالب حزب السوديت أي العناصر الألمانية في بوهيميا التي كانت تطالب بالاستقلال الذاتي من حكومة براغ ، وعندما خول لهم هذا الاستقلال ، في أيار ١٩٣٨ ، طالبوا بالتحاقهم بالرايخ . وهكذا ، عقب اتفاق مونيخ الذي استسلمت بموجبه الدول الكبرى ، جزأت تشيكوسلوفاكيا في أيلول ١٩٣٨ . وفقدت عندئذ الأراضي التي تسكنها الأقليات القومية الألمانية أو الهونغارية . ثم استعمل هتلر أخيراً المطالبين بالحكم الذاتي من السلوفاكيين ، ودمر تشيكوسلوفاكيا في آذار ١٩٣٩ .

وهذا الموقف الذي اتخذه هتلر في قضايا السياسة يثير ملاحظتين ، الأولى ، أن هتلر غير مبال تماماً بالقضية القومية ، فقد ضحى كاملاً بالتيروليين ، ألمان التيرول لسياسة الصداقة أولاً وللتحالف من بعد مع إيطاليا . وفي قضية السوديت لم يعر أي أهمية لهذا الشعب الألماني . وكل ما أراده منها هو تدمير

تشيكوسلوفاكيا . ولم يكن حزب هنلاين ، زعيم السوديت إلا آلة . ولم يكن لديه نية في دولة قومية ألمانية ، ولكن إرادة قوة شيطانية .

والنقطة الأخرى التي تحتاج أيضاً إلى إيضاح هي : هل يمكن الثقة بتصريحات هتلر السلمية ؟ حتى ١٩٣٦ ، هل كان يعتقد بما كان يقول برغبته في السلام ، أو هل كان ذلك منه ماكيافيللية محضة ؟ إن قضية حقيقة هتلر الأول ، هتلر حتى ١٩٣٦ ، قضية تناولها عدد عظيم جداً من المؤرخين ، وأجابوا عنها إما بصورة إيجابية وإما بصورة سلبية .

والأكيد من تصريحات هتلر حتى ولو كانت حقيقية ، ولو كان يعتقد بأنه يستطيع أن يحقق سياسته بوسائل سلمية ، أنه ثبت بسرعة ، وهذا الأمر لا نقاش فيه ، في سياسة الفتح الفظ ، أمام ضعف وجبن رجال الدولة في الديموقراطيات الغربية . ومن المؤكد أن الاستسلامات المتتابعة لرجال الدولة الفرنسيين والإنكليز في ذلك العصر ، قد أكدت هتلر في اقتناعه بأنه يستطيع محاولة كل شيء دون أي خطر لإثارة ردود فعل جادة .

ويبقى أخيراً أن نفحص كيف تم توحيد الأمة الألمانية وعناصر المقاومة لهذا التجنيد العام وللضغط القومي .

وفي تجنيد الشعب الألماني ، نلاحظ ، بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ، فقط ، تحسيناً في نظام الدعاية الذي وضح في الدور السابق ، ومن المؤكد أنه يستحيل على الألماني أن يعيش بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ دون أن يخضع لهذا التجنيد . ويكفي لهذا أن نشير إلى الدور العظيم الذي كان لمنظمة مثل « القوة بالفرح » التي ضمت كافة العمال الألمان . لقد جرى اختلاط الجماهير بالأعياد الكبرى مثل الاحتفال بالألعاب الأولمبية في ١٩٣٦ التي كانت مناسبة لهذه التظاهرات الدعائية . وتجمعات الشبيبة كانت أيضاً عنصراً من عناصر التجنيد . وهكذا فإن عبادة الزعيم ،

الاعتقاد بعصمته ، ما فتئت تنمو . والشعب لا يكون قوياً إلا إذا أطاع قادته . والأمة العسكرية التي تنفذ الأوامر دون أن تفهمها مصدر قوة للبلد . وقد نما في الشعب الألماني روح عامة للخضوع بحماسة للسلطة . والموضوع هو إنسان عنده وجدان طيب ، ويشعر بهذا الوجدان الطيب ، بإحساسه بأنه ينتمي إلى عرق السادة ، إزاء الأجنبي .

ومن المستحيل إطلاقاً ، في ألمانيا القومية - الاشتراكية هذه ، التعبير بصوت مخالف . حتى أن الكتاب القوميين أكثر من غيرهم ، مثل ارنست يونغر ، بخاصة ، قد سكتوا . فقد نفي أكثرهم ، وهذه حال توماس مان ، وستيفان زوايغ الذي انتحر في المنفى . ومن الصحافة القديمة الألمانية لم يبق ، والحق يقال ، إلا جريدة واحدة ، وهي « صحيفة فرانكفورت » التي تخلصت من مساعديها الإسرائيليين ، ولكنها نجحت مع ذلك ، بالرغم من الضغط الرسمي في الحفاظ على شيء من التماسك السياسي ، إن لم يكن بعض الاستقلال ، وظلت تمثل الفكر الدبلوماسي لوزارة الشؤون الخارجية .

ونعيدها مرة أيضاً ، أن ما من دليل على استقلال فكري سمح به . ويمكن تكوين فكرة عما كان عليه القهر في الرايخ الثالث ، إذا قرأنا قطعة برخت ، المسرحية الشهيرة : « عظمة وبؤس الرايخ الثالث » وكذلك قصص أنّا سيغرس ، التي نجد فيها بورجوازيين صغاراً ، وحرفيين ، وعمالاً ، ومفكرين قد صوروا هنا ، وقد أثقل عليهم قلق واحد ، وبؤس متشابه ؛ وجيراناً يجهل بعضهم بعضاً ، ويتجنبون الحديث فيما بينهم . وكان هؤلاء المؤلفون ، وهم في المنفى يوجهون الاتهامات التي لا ترحم ضد الفاشية الهتلرية .

كان الخوف عاطفة مسيطرة . فقد وضعت الضابطة منذ ١٩٣٦ تحت إدارة هيملر . وكان هايدريك الذي يوجه الغستابو (شرطة الدولة السرية) الذي بدأ

يقوم بالعديد من التوقيفات ، وحشد الشخصيات الموقوفة في معسكرات الاعتقال التي لم تكن نامية كلياً إلا إنطلاقاً من ١٩٣٩ ، ولكنها كانت موجودة من قبل . فقد وجد مليون شخصية معتقلة قبل بداية الحرب العالمية الثانية ، ووجد ٣٠٠,٠٠٠ سجين في معسكرات الاعتقال في ١٩٣٩ . ولا عجب وحالة الأمور على مثل هذا النحو أن يقضى على المعارضة إطلاقاً في الأوساط الفكرية . إن عدد أساتذة الجامعات الذين رفضوا النظام النازي كان ضعيفاً للغاية . ومن بين بعضهم ، يذكر اسم الفيلسوف ياسبرس ، ولكن المدهش ، بالعكس ، الاعتراف بعدد شخصيات عالم الجامعة والفكر الذين أعطوا مساندتهم وموافقتهم على النظام . ويكفي أن نشير ، بين الكبار ، اسم الفيلسوف هيديغر الذي كان أحد خدم النظام النازي ، واسم الطبيب الجراح زاوربروخ ، واسم عدد من الموسيقيين المشهورين مثل ريشارد شتراوس رئيس اوركسترا فورتفنغلر ، والعازف على البيانو غيزيكنغ الذين قبلوا بمشايعة النظام .

وفي هذه الظروف ، ما أشكال معارضة النازية ؟

يجب أن ندرس أشكال المعارضة في نطاق تجمعين : أولاً الجيش ، ثم الكنائس . ففي هذين التجمعين يوجد بعض التردد في متابعة هتلر في سياسته ، وجهد لتسجيل معارضة للسياسة القومية التي عَرّفتها النازية .

مقاومة الجيش

ما من شك في أن هتلر ، عندما وصل إلى السلطة ، قَدَّر أن لا مندوحة عن تأمين مساندة الجيش . وهذا القلق أثار ما سمي يوم ٣٠ تموز ١٩٣٤ . ففي فصائل الهجوم الألمانية ، في الـ .S. A كما يقال ، نمت حالة رأي معارضة إزاء بعض مظاهر السياسة الهتلرية . وفي الحقيقة ، إن أوساط الـ .S. A حافظت في الغالب على العقائدية الاشتراكية للهتلرية في أوقاتها الأولى ، وتمنت ورأت أن لا غنى عن

متابعة ما كانوا يسمونه ثورة ثانية تقيم في ألمانيا نظاماً من طابع اشتراكي . وهذه الحالة الفكرية في أوساط الـ .S. A قد أفصح عنها بخاصة زعيمهم روم الذي كانت تربطه بهتلر روابط قديمة جداً . ومن جهة أخرى كان روم زعيم الـ .S. A يريد أن يجعل من هذه الفصائل نوعاً من مليشا وطنية تكلف بتربية الأمة الألمانية تربية عسكرية تقلد بنية الجيش ونظامه ، دون أن تكون جزءاً منه .

ولهذه الأوصاف كانت فصائل الـ S. A كريهة للغاية إلى الرايخوير . ومنذ زمن طويل حذر الجنرال بلومبرغ ، وزير الحربية ، هتلر من الـ S. A . وضغط عليه لاتخاذ تدابير لوضع شخصية روم في الظل . ولكن هتلر تردد طويلاً جداً ، لأنه كان متعلقاً شخصياً بروم ، ولكنه أدرك بسرعة بأنه بحاجة للجيش لخلافة هندنبورغ في رئاسة الرايخ ، وبالتالي ، كان عليه ، ليؤمن لنفسه مساندة الجيش ، أن يخضع لمشيئته . وهذا ما جعله يقرر ويأمر بمقاتل ليلة ٣٠ حزيران ١٩٣٤ التي قضى فيها على روم وأهم أصدقائه السياسيين . وبرر القتل أمام الرأي بتعاطي الجنس بين روم وعدد من رفاقه . وعرض القضية بصورة خاصة زعيم الدعاية غوبلز بأنها عملية صحية عامة . ولكن كان من الواضح أن هتلر أمر بقتل روم ليحصل على مساندة الجيش . واستعمل هتلر نهار ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ليتخلص من كل أشكال المعارضة التي يمكن أن يلاقيها ، وقبل أيام ، في ١٤ حزيران ١٩٣٤ ، تكلم فون بابن ممثل الأوساط المحافظة ، أمام طلاب جامعة ماربورغ ، محتجاً على الطرق التعسفية التي تنمو في ألمانيا في عهد هتلر ، وطالب بنظام اجتماعي متين مؤسس على عدالة حيادية . وإذا لم يصب فون بابن بأذى من قبل القتلة النازيين ، في ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، فإن أمين سره الذي حرر الخطاب ، وكان محافظاً ثورياً ، وهو ادغارد يونغ الذي تكلمنا عنه سابقاً ، قتل مع عدد من الموجهين الكاثوليك . وأخيراً ، في هذا اليوم ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، قتل

أيضاً عدة شخصيات كان من سوء حظها ، أنها عارضت هتلر في الماضي ، ونذكر منهم فون كار رجل ١٩٢٣ ، والجنرال شلايخر ، وغريغور شتراسر . وبلغ عدد القتلى ١٠٧٦ شخصاً . وكان من هذه الحوادث النتيجة التي تمناها هتلر . فقد حصل منذ الآن على حظوة الجيش ، بشخص وزير الحربية ، الجنرال فون بلومبرغ الذي شكر باسم الجيش رسمياً ، في ٣ تموز ، الفوهرر على إزالته أعداء ألمانيا . وفي الحقيقة ، إن مقتل الجنرال فون شلايخر ، الذي كان أحد كبار شخصيات الجيش الألماني ، أثار بعض الصخب . وشكلت لجنة تحقيق ، ولكن الأمور هدئت بسرعة جداً .

وبالرغم من يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، فقد ظل بعض القلق يساور الجيش مع روح معارضة ضد بعض مظاهر السياسة الهتلرية . وتغذت روح المعارضة هذه بعدة قضايا عظيمة لم تكن على وجه الدقة قضايا سياسية ، ولكن كان لها نتائج سياسية بالرغم من كل شيء . فمن ذلك أن الجنرال فون بلومبرغ أزيح عن وزارة الحربية ، في كانون الثاني ١٩٣٨ ، إثر زواج متأخر عقده هذا الجنرال مع امرأة فتية تماماً ، ارنا غرون ، لا يشرفها ماضيها ، ولها جذاذات في الشرطة تعتبرها بغياً ، ولقد كان هتلر وغورينغ شاهدي زواج بلومبرغ ويعلمان من هي ارنا غرون . ولكنهما قدرا ، في حين ما ، أن الأخلاق قد جرحت وأهينت ، وأبعد الجنرال فون بلومبرغ عن وزارة الحربية .

وفي آذار ١٩٣٨ ، يرى أن الجنرال فون فريتش الذي كان القائد الأعلى للفرماخت قد اتهم زوراً في قضية جنسية غريبة ، وعزل من وظائفه ، ومثل أمام مجلس حربي ، وأظهر هذا المجلس أن الاتهام باطل وأعاد لفون فريتش اعتباره ، ولكن هتلر لم يعده إلى رئاسة الجيش وسلم القيادة إلى الجنرال فون براوشيتش .

وهاتان القضيتان تدلان على توتر حقيقي بين النازية وكبار زعماء

الجيش . وتركزت المقاومة العسكرية رويداً رويداً في شخص الجنرال فون بيك رئيس الأركان العامة للجيش الذي كان في الماضي مشجعاً ومحبذاً لمجيء هتلر إلى السلطة . كان رجل فكر واضح ومنظم ، ومثقفاً ثقافة عامة وواسعة ، وضابطاً فقيهاً واسع الاطلاع ، فهو بهذا رجل مكتب أكثر منه مقاتلاً في الجبهة . وكان بيك يضمر عداءً مصمماً إزاء مشاريع هتلر في السياسة الخارجية . ويرى أن هتلر بتهديده تشيكوسلوفاكيا قد ألقى بنفسه في مشروع تتحد ضده أوربة وصرح بأن الجيش الألماني لا يمكن أن يقاوم تألباً أوربياً ، وتصور بالتالي ، منذ ١٩٣٨ ، سقوط هتلر . ولهذا الغرض اتصل بعدد من الشخصيات المعادية للنظام ، مثل غوردولر الذي كان في السابق عمدة مدينة ليبزيغ ، وتخلى عن وظائفه عندما سحب النازيون من المدينة تمثال الموسيقي مندلسون لأنه كان يهودياً ، وظل مع ذلك في خدمة النظام وكان مفوضاً للجوائز في ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ، ولكن غوردولر كان خصماً للنازية وكانت له علاقات عديدة مع الخارج[1] . ومن جهة أخرى ، حاول بيك إثارة حركة مقاومة في الجيش الألماني نفسه . وكتب في هذا الموضوع إلى الجنرال فوان براوشيتش ، بغية جذبه نحو أفكاره . حتى إنه أخبر الحكومة الإنكليزية ، بواسطة شخص بمشاريع هتلر ، ودعا حكومة تشامبرلن أن تظهر حازمة وتقاوم هتلر . ولم يكن لأي من هذه المشاريع نتيجة . وشعر بيك بعجزه وقدم استقالته من رئاسة الأركان العامة في صيف ١٩٣٨ .

ولكن اختفاء بيك عن المسرح لم يكن آخر المقاومة العسكرية . فقد اتصل خلفه الجنرال هالدر بعدد من الضباط ، وبخاصة مع عدد من ضباط مصالح الاستخبارات الألمانية ضد التجسس ، مثل الكولونيل اوستر ، وأيضاً مع عدد من

---

(١) راجع عنه : G. Rıtter, C. Gördeler und Die deutsche Wiederstandsbewegung
أي غوردولر وحركة المقاومة .

شخصيات الشرطة ، بغية تنظيم حركة ثورة تنهي النظام الهتلري ، على أن يقتل هتلر أثناء الهجوم على تشيكوسلوفاكيا ، وأن يستر موته بحادث ، وعلى خونته عسكرية أن تستولي على السلطة في برلين . وحدد المتآمرون تاريخ ٢٩ أيلول ١٩٣٨ موعداً للتنفيذ . ولكن كل ذلك انهار باتفاق مونيخ الذي وقعه رجال الدولة الإنكليز والفرنسيون ، وأبعد خطر الحرب . ويجب أن نعلم أن الإنكليز كانوا على علم بكل مشاريع الأركان الألمانية بواسطة الضابط فون كلايست ولكنهم لم يعيروها أي اعتبار ، ورأوا من الأفضل التفاهم مباشرة مع هتلر .

ما هي قيمة هذه المعارضة العسكرية ؟ ما من شك في أن رجلاً مثل بيك كان عنده شعور سام بواجباته كجندي وبمسؤوليته العسكرية والسياسية أيضاً . وقد كتب : « إن التاريخ ليعتبر الزعماء العسكريين الذين لا يعملون حسب معارفهم التقنية والسياسية وحسب وجدانهم ، مجرمين . إن حد إطاعة الجندي يوجد هنا : حيث معارفهم ووجدانهم والشعور بمسؤوليتهم تمنعهم من تنفيذ الأمر . إن الجندي ، الموضوع في موقع مرتفع ، الذي يرى في الظروف الحالية عمله في النطاق الضيق للأوامر التي يتلقاها فقط ، دون الشعور بمسؤوليته العليا أمام مجموع الشعب ، يقصر عن واجبه » . وهكذا يضع بيك بوضوح جداً قضية الإطاعة العسكرية ، والعسكري الواعي يجب أن يعصي بعض الأوامر التي يراها لا تتلاءم مع إحساسه بالعدل . ومع ذلك ، ومهما يكن نبيلاً موقف رجل مثل بيك ، فيجب أن نلاحظ نقطتين : **الأولى** ، أن الجنرالات الذين سجلوا معارضتهم لا يمثلون إلا عناصر متفرقة في الجيش ، ومن غير الممكن أن ينسب إلى الجيش بكامله موقف بعض الأفراد . والنقطة **الثانية** ، هي أن الجيش لا يفهم المقاومة كثورة على النظام القائم ، ومن الصعب جداً على الضباط الألمان ، بموجب تشكيلهم ، تصور إمكان عصيان بشكل ثوري . وقد صرح بيك نفسه في

١٩٣٨ : « التمرد والثورة تعبيران لا يوجدان في قاموس الجندي الألماني » . وإن الأكثرية الواسعة لقادة الجيش كانت تشعر ، بالرغم من كل شيء ، بأنها ملزمة بيمين الولاء للفوهرر التي أقسموها عند وفاة هندنبورغ ، في صيف ١٩٣٤ . ومع ذلك ، يجب الاعتِراف ، بأن الأكثرية الواسعة للعسكريين الألمان كانت تعترف لهتلر بالهيبة التي لا تصدق التي خولها لمهنة الضابط ، لا سيا وأنه اهتم ، على الأقل حتى ١٩٣٨ ، باحترام امتيازات الجيش على صعيد التسميات والتعيينات ، وترك بالتالي ، السوق العسكري خارجاً عن التدخل السياسي ، حتى ١٩٣٨ .

مقاومة الكنيسة

والشكل الثاني للمعارضة هو **مقاومة الكنائس** . وهنا يجب تمييز المعارضة عند البروتستانت وعند الكاثوليك .

لا شك أن النزعات العرقية تغلغلت منذ زمن طويل في الأوساط البروتستانتية ، بتأثير شخصيات مثل هاور الذي كان مرتبطاً للغاية بلودندورف .

وقد استندت الهتلرية ، في ألمانيا ، على الفريق الذي يسمى « المسيحيون - الألمان » وعلى مرشدهم الديني ، الراعي مولر ، الذي أصبح فيما بعد ، في عهد هتلر ، أسقف الرايخ . بيد أن الكنيسة المذهبية التي كانت ضد هذه النزعات النازية ، تألفت من أنصار لاهوت شديد ، ولا تقبل بأي مخاطرة مع الأفكار النازية . وظهر الصدام بين هذين الاتجاهين بخاصة عندما سمي مولر « أسقفاً للرايخ » ويجب أن نلاحظ أن مولر لم ينجح أبداً في فرض سلطته على كل الكنائس . وظهرت المقاومة بخاصة أثناء انعقاد مجمع دالم وهو حي في برلين ، حيث كان يوجه المعارضة الراعي **نيمولر** الذي كان محارباً مجيداً في الحرب العالمية ، وكان محبذاً لوصول الهتلرية إلى السلطة ، ولكنه انقلب بشدة على

النزعات العرقية . واتهم نيمولر ، ثم طرح في معسكر اعتقـال . ويجب أن نشير إلى أنه وجدت ، بصورة متفرقة مظاهر أخرى للمعارضـة ضـد النـازيـة . فقـد احتج أسقف شتوتغـارت فورم ، مرات مختلفـة على التشريع اليهودي وعلى القضـاء على المعتوهين الذين لا يرجى شفـاؤهم . وهنـاك شخص آخر من العـالم البروتستـانتي كان في المعارضة ، وهو الراعي **بونوفر** الذي كان مرتبطـاً مع بيـك وغوردولر ، وأنشأ علاقات مع الأسقفية الانغليكانيـة ، وعرف بـالكثير من الحوادث التي كانت تحاك في ألمانيا في ذلك الحين ، إلى زملائه الإنكليز ، وشـارك في مؤامرة ضـد هتلر في ١٩٣٩ . ثم أوقف بعـد ذلـك ، في ١٩٤٣ ، وشنـق في ١٩٤٥ . ولكن إذا وجـدت كنيسة مذهبية معترفة وقفت ضد الهتلريـة ، فيجب أن نعترف بـأن موقفهـا كان موقف أقلية . حتى إن الأسقف ماراكرانس الذي كان ينتمي إلى كنيسـة هـانوفر ، قد تصالح ، في ١٩٣٧ ، مع الهتلرية ، ودعا الرعـاة إلى حلف يمين الولاء الشخصي لهتلر . ووجد في داخل اللوثرية عناصر كانت تناضل لصالح الانصياع للنظـام ، وبخاصة لعداء لوثير للسامية ، وهذا هو الموقف الذي كان عليـه اللوثريون الـذين يعتبرون أن كل سلطة من عند الله .

والشكل الثاني للمقاومة في داخل الكنيسة هي **المعارضة الكاثوليكية** التي اقتصرت هي أيضاً ، على عدد صغير من الأفراد . والوسط الكاثوليكي حله هتلر كما حل بقية الأحزاب . فقـد نجح هتلر في توقيع معـاهـدة (كونكورداتو) ، في تموز ١٩٣٣ ، مع الكرسي ـ الأقدس ، تخول الكنيسـة عـدداً من الفوائـد المـاديـة . ومع ذلك ، فإن رسائل أسقفية عديدة جداً ، كانت تحذر الكاثوليك من مبالغة سلطـة الدولـة ، ومن مـذهب الـدم والعرق ، ومن الطرق التي تستعمل في النضـال ضـد اليهود . فقد وجد عدد من النشرات الدينية ، وبخاصة نشرات ابرشيـة كولونيـا ، وقفت ضـد « أسطـورة القرن العشرين » لمـؤلفـه روزانبرغ ، وحـاولت أن تحرر عدة ردود عليه لدحضه ، ويجب أن نشير ، في هذه المعـارضـة ، إلى الـدور العظيم

بحق لعدد من الكهان الذين ينتمون لمؤسسة كهان كولونيا . فقد حملت معارضة هؤلاء الكاثوليك أولاً على طرق التعقيم التي تتنافى مع الأفكار المسيحية ، وعلى الاعتداءات على الحريات الكاثوليكية ، وأخيراً على قضية سحب الماركات إلى الخارج . فقد كان الكاثوليك يرغبون بصورة واضحة ، في بعض الأحوال ، في أن يتمكنوا من سحب ماركات إلى روما ، ولكن التشريع الهتلري يعارض ذلك . وقام عدد من الصحف النازية بهجومات عنيفة للغاية ضد أخلاق الرهبان واتهمتهم بمزاولة الجنس . ولكن النضال العلني لم يظهر إلا عندما أمر البابا ، بعد كثير من التردد ، بتحرير المرسوم الحبري (البابوي) المؤرخ في آذار ١٩٣٧ « مع احتراق الحزن » وبموجبه اتخذ البابا موقفه ضد عدد كبير جداً من نقاط التشريع الهتلري . وجعل عدد من الأساقفة الكاثوليك صدى شجاعاً للغاية في الغالب لهذا المرسوم البابوي ، ونذكر منهم بخاصة أساقفة برلين ، ومونيخ ، وفريبورغ ولا سيا أسقف مونستر ، في وستفاليا ، حيث كان الحبر العظيم فون غاليت يشغل الكرسي الأسقفي ، وما فتئ يعارض النظام . ونعيد ونكرر مرة ثانية ، إن هذه المعارضة اقتصرت على عدد صغير من الأفراد ولا تشمل مجموع الأمة .

وما من شك في أن مجموع الأمة الألمانية قد لبى ، بنسب من المستحيل تقديرها ، وبحماسة ، نداء هتلر ، وأن المناداة بالقومية كانت عنصراً من العناصر الأساسية في نجاحه .

القسم الثاني

القومية - الاشتراكية

الفصل الأول

ثورة هتلر في مونيخ عام ١٩٢٣

لقد نسج هتلر نوعاً من أسطورة حول ثورة مونيخ . وحتى أثناء محاكمته ، جعل من الثورة حادثاً من أعظم حوادث القضية القومية . وبنى حوله أسطورة حقيقية . وأخذ على نفسه مسؤولية كل ما جرى في مونيخ ، وترك لكل الذين لم يشاءوا السير معه ، أي رؤساء حكومة بافاريا ، في ذلك الحين ، العار لأنهم خانوا القضية القومية ، واستطاع حتى نقطة ما أن يقنع المحكمة التي كلفت بمحاكمته ، لأن هذه المحكمة برأت لودندورف ، شريك هتلر ، ولم تحكم على هتلر بالسجن إلا بخمسة أعوام ، هذا مع العلم بأنه خرج منه بسرعة .

ولندع الآن جانباً هذه الأسطورة الموضوعة حول ثورة هتلر ، ونبحث عن أهميتها الحقيقية . ولذا من الضروري أولا أن نتعرف بوسط مونيخ الذي قام فيه هتلر بدعايته بين ١٩١٩ و ١٩٢٣ .[١]

هنالك شيء معروف جيداً وهو أن مدينة مونيخ في ذلك العصر كانت تعج بالجماعات المناوئة للثورة ، ومن الصعب اجراء احصائية عنها . وقد قرر أنه يوجد تسعة وأربعون حزباً ، جماعات ، أو رابطات يمينية في مونيخ ، في ١٩١٩ .

---

(١) راجع الأعمال الحديثة :

W . maser , la naissance du Parti nationaliste - socialiste allemand , (1967)

G Bonnin , le putsch de Hitler A munich (1966)

وبـالإجمـال ، كانت مونيخ في السنوات التي تلت المزيمـة ، نقطـة تجمع وتشجيـع لجميع أعداء الجمهورية . وبالإجمال يوجـد معـارضـة أسـاسيـة بين مونيخ وبرلين . وتعتبر برلين عاصمة بافاريا كـدولـة عصيـان دائم ضـد الحكومـة الجمهوريـة . وفي الواقع ، كانت توجد في القصور وفي الدور الغابية ، وفي الأديرة بخاصـة ، كميـات عتاد عسكري مخبـأة بمشـاركـة الجيش ، ويمكن أن تفيـد ، بين يوم وآخر ، لقلب الجمهورية .

ومن غير الممكن وضع لوحة كاملـة لكل هـذه المنظمات التي تكثر في مونيخ . ولفهم الوسط الذي عمل فيه هتلر ، يجب أن نحاول تمييز بعض هذه الحركات .

أكثر هذه الحركات نفوذاً **جمعية توليه**[١] التي تشكلت غداة الهـدنـة . وقـد خرجت من تجمع أقدم منها يسمى « نظام الجرمن »[٢] الذي تشكل أثناء الحرب . وقد أسس جمعية توليه هذه رودولف فون سيبوتاندروف[٣] ، البافاري المولـد ، في داخل أوساط الجامعة الجرمانية البافارية . وهي جمعيـة سريـة عرقيـة ومعـاديـة للسامية بعنف ، ومتعلقة بالأساطير الجرمانية القـديمـة ، بـالميثولوجيـا الشماليـة ، وترتبط بتجمع آخر متمم لها نوعا مـا هو ، **جمعيـة اوستـارا**[٤] ، التي كان المحرك فيهـا نـاشر فينـوازي الأصـل اسمـه **ادولف لانـز** الـذي عرف هتلر في ڤينّـا على مذاهب العـداء للسـاميـة ، بـالرغم من أن هـذه الروابـط بين لانز وهتلر لم يبرهن عليها أبداً .

وإلى جـانب جمعيـة تـوليـه ، من المهم أن يشـار أيضـاً ، في هـذا المجتمع

(١) جمعية توليه THULE GESELSCHAFT

(٢) نظام الجرمن GERMANEN ORDEN

(٣) ردولف فون سيبوتاندروف RODOLF VON SEBOTTENDORF

(٤) جمعية اوستارا Ostara Bund

المونيخي ، إلى جمع من الأفراد يدور في فلك شخصية **ديتريش اكارد** الذي استقر منذ زمن طويل في هذا الوسط المونيخي . وهو صحافي ، ومؤلف درامي عظيم القيمة ، ومعتبر للغاية ، وبافاري قديم نموذجي ، يلبس سروالاً من الجلد ، غاوية للجعة ، والخطب المعادية للسامية ، مدمن للمورفين ، ملاحق للنساء ، رجل اجتماعي ، يحب الحياة الاجتماعية ، ويتقن التعامل معها ، وموسر . نشر مجلة تسمى « الألماني الطيب » وصدرت منذ كانون الأول ١٩١٨ . وفي محيط ديتريش اكارد تعرف هتلر بعدد من الشخصيات التي سيكون لها نفوذ عظيم في تاريخ الحزب ، وبصورة أساسية روزانبرغ وهو بالطي الأصل ، درس الهندسة المعمارية في روقال ، في استونيا ، ومن بعد في جامعة موسكو ، وكان على صلة وثيقة بالأوساط الروسية « البيضاء » ،وخصماً للنظام البولشفي ، وانتسب أيضاً إلى **حزب العامل الألماني** . وبين هذه الشخصيات الروسية التي التقى بها هتلر في محيط روزانبرغ ـ وهذه الأوساط الروسية البيضاء هامة جداً لفهم العقلية المونيخية ، في ذلك العصر ـ يجب أن نشير إلى حاكم اوكرانيا السابق في الحرب العالمية الأولى لحساب ألمانيا . وهو الجنرال **سبوروبوتسكي** . ومن هذه الأوساط خرج حزبان سياسيان : **الأول** حزب العامل الألماني ويرمز له بالأحرف الأولى .D . A . P وقد أسسه غداة الهدنة ، في عز دور الثورة ؛ **انطون دركسلر** وهو قَفَّال حداد مونيخي ، أسس أثناء الحرب « اللجنة العاملة الحرة من أجل سلام طيب » . ويفهم من « سلام طيب » سلام الضم . والحزب العامل الألماني هو حزب يقول عن نفسه بأنه « شعبي وقومي » . وله برنامج اجتماعي ، ويرمي إلى رفع ظروف العامل ، **العامل** الذي لا يجب خلطه بالطبقة الكادحة ، ولكن يجب ربطه بالطبقة الوسطى . وكتب دركسلر ، في ١٩١٩ ، كتاباً يسمى « يقظتي السياسية » أبان فيه المصالحة ، بين الطبقات ، نوعاً من الاشتراكية المسيحية ، ولكنه هاجم بشدة جداً النقابية الثورية المشجعة لنزاع

الطبقات ، وبالبداهة اليهود المسؤولين عن الحالة التي وجدت فيها ألمانيا . ودخل هتلر في هذا الحزب ، برقم ٧ ، في أيلول ١٩١٩ .وسيلقي خطابه السياسي الأول ، في حانة للجعة (البيرا) في مونيخ ، في تشرين الأول ١٩١٩ . وقد جذبه حزب دركسلر ، ولكن يجب الاعتراف بأنه كان يشعر دوماً إزاء دركسلر بازدراء عميق .

الثاني ، ونما الحزب الثاني في بعض الأجواء السياسية نفسها وهو« الحزب الاشتراكي الألماني » الذي يعرف بحروفه الأولى (D. S. P.) ، ولم يكن حزباً مونيخياً بصورة خاصة . بل إنه امتد على كل بافاريا . وهو في الواقع ، فرع لجمعية توليه . وبين المؤسسين لهذا الحزب تجب الإشارة إلى شخصيتين هامتين : شخصية الحقوقي **ادولف برونر** الذي كان يناصر احلال الحق الجرماني محل الحق الروماني ، وشخصية **يوليوس شترايخر** الذي كان المؤسس لهذا الحزب في نورامبرغ ، والمنظم لعداء السامية ، والمحرر المستقبلي لـ « العواصف » أكبر جريدة ألمانية مناوئة للسامية ، والذي كان في ذلك العصر ، حسب رأي معاصر له ، يذهب دون ملل أو نصب من مدينة لأخرى وحقيبته ملأى بالأدب المعادي للسامية ، ليوضح لسكان فرانكونيا ، في ألوف الاجتماعيات « الخطر اليهودي » . وقد اتحد هذا الحزب الاشتراكي الألماني بحزب العامل الألماني ، في ١٩٢٢ .

ويجب أن نشير ، لإتمام هذه اللوحة ، إلى كثرة الجيوش الحرة ، في هذا المجتمع المونيخي ، وبهذا الاعتبار ، إلى الدور الأساسي لشخصية روم ، نموذج الـ « الجندي الدائم » ، و« العسكري المرتزق » ، الذي كان في ذلك الحين رئيس أركان الحاكم العسكري في مونيخ . وكان روم مكلفاً ، في مونيخ ، بتشكيل المليشات البورجوازية . وهو الذي أدخل التنظيمات الأساسية للجيوش الحرة في داخل الرايخوير البافاري .

وكان ، مثل هتلر ، عضواً في حزب العامل الألماني . وهو الذي جهز هتلر

بسوق عظيم من المناضلين ، ولم يخف أياً من وسائل عمله في كتابه : « تاريخ خائن أعلى » ، وكان محباً للذائذ ، ومحباً للجنس المذكر مشهوراً ، ورجلاً دون أي قناعة شخصية وليس عنده ولو أثر لعداء السامية أو العرقية . ولكنه كان رجل فعل بصورة أساسية ، وضربة لازبة ، تمارس إرهاباً حقيقياً على سكان مونيخ .

ومن البديهي ، أن كل هذا الجو كان صالحاً لدعاية هتلر . وباعتبار هتلر عضواً في حزب العامل الألماني ، شارك بسرعة في عدة اجتماعات ، وأكثر فيها من عدد المنتمين للحزب ، وأسهم في تحرير البرنامج الأولي لحزب العامل الألماني ، بالتعاون مع أحد أعضاء الحزب ، غوتفريد فيدير . وقد خرج من قلم هذا الأخير بصورة أساسية برنامج بخمس وعشرين نقطة ظل حتى ١٩٣٣ البرنامج الرسمي لحزب العامل الألماني . وكان فيدير ناشراً مؤلفاً ، كتب عدداً عظيماً من المؤلفات ميز فيها بين الرأسمال « المنتج » وكان محبذاً له ، والرأسمال « المضارب » الذي كان ، في رأيه ، بين أيدي اليهود ، ومسؤولاً عن الشرور التي كانت تشكو منها ألمانيا . وفي الحرب أنشأ فيدير « عصبة الكفاح ضد العبودية الرأسمالية » . وترك في عام ١٩٢٣ . مؤلفاً يسمى « الدولة الألمانية على أساس قومي واجتماعي » ، وأراد به منع انسياق الشعوب نحو الدول الرأسمالية التي تضطهدها ، وأيضاً تحرير هذه الشعوب من الفوائد التي تدفعها ، في رأيه ، إلى « اليهودية العالمية » . وبالتالي ، كان فيدير المؤلف الأساسي لبرنامج الـ ٢٥ نقطة الذي تبناه حزب العامل الألماني ، في شباط ١٩٢٠ . ولهذا البرنامج طابع اشتراكي ملحوظ . فقد كان يتصور ، مثلاً ، حذف الإيرادات التي لم تكن ثمرة العمل ، ويتنبأ بتأميم الكارتيلات ، وتقسيم الدولة للأرباح التي تحققها الصناعة الكبرى ، وحذف الملكيات الريفية الكبرى .

وعلى أثر التعريف بهذا البرنامج تحول حزب العامل الألماني (D.A.P) في

بحر السنـة ١٩٢٠ إلى (N.S.D.A.P) أي : حزب العـامـل القـومي الاشتراكي الألماني .

وتحت هذا العنوان عاش الحزب حتى ١٩٤٥ .

وفي الواقع ، إن القضايا المذهبية لاتهم هتلر بالدرجـة الأولى . إن مـايهمـه ، في هذا الدور ، هو التأثير الذي يمكن أن يمارسه على الجمـاهير ـ هـذه الجمـاهير التي فعل فيها عدد من الشعارات ، ومنها اثنان أساسيان يترددان على لسـانـه في مجموع الخطب التي ألقاها في ذلك العصر وهما : معـاداة السـاميـة من جهـة ، و « طعنـة الخنجر في الظهر » من جهة أخرى . وكان أعظم اهتمامـه أن يشكل جيوش صـدام تساعده على إحباط أعمال أحزاب اليسار ، وأن يؤمن لنفسه سيطرة حقيقيـة على الساحة العامة ، على الشارع . ولهذا الغرض شكل ما يسمى « الفصيلـة الجمنـازيـة والرياضية » للحزب ، هذه الفصيلة التي كانت نقطة الأصل لـ « فصائل الهجوم » (S.A) ، التي وضعت ، انطلاقاً من ١٩٢١ ، تحت إدارة هرمـان غورينغ الـذي تعرف به هتلر في مونيخ بواسطة زوجته السويدية الجميلـة والغنيـة جـداً ، كارين فون فوك وفي الوقت نفسه ، وعلى صعيد الدعاية أنشأ جريدة « الرقيب الشعبي » التي حلت محل جريـدة سـابقـة تسمى « الرقيب المـونيخي » ثم أصبحت جريـدة « الرقيب الشعبي » يوميـة ، انطلاقـاً من ١٩٢٣ ، وكان رئيس تحريرهـا **هرمـان ايسّر** ، وكان دعائياً عظيمـاً ، وموهوبـاً بخـاصـة لتصور قصص خطرة على اليهود تملأ الجريدة . وبالرغم من الهجمات التي تعرض لها هتلر في محيط دركسلر بخاصة . فقد فرض نفسه بقدرته الخطابية وشدة عـارضتـه ، وبـالنجـاح الـذي أحرزه على الجماهير ، وسمي ، في تموز ١٩٢١ ، رئيساً للحزب .

وفي ذلـك العصر ، في تموز ١٩٢١ ، كان هتلر يتمتع بوضع عظيم في مـونيـخ . ويجب أن نعلم ، وبخاصة من محيط **اكارد** ، أن هتلر بلغ أوساطاً عالية للغايـة في

مجتمع مونيخ . فقد ارتبط بـ : **ارنست هانفشتنغل** الثري الاميركي الكبير ، الذي كان يعيش في مونيخ وأسهم عن سعة في إمداد حركة هتلر بالمساعدات . وارتبط بالمحرر **هوغو بروكان** الذي نشر في مونيخ مجلة كانت على صلة بجمعية توليه وتسمى « الدفاتر الشهرية لألمانية الجنوبية » ، واتصل أيضاً ، على صعيد الثقافة ، بأسرة آل بشتاين ، كبار صانعي البيانو الذين جعلوه على صلات بالصناعيين مثل بورسيغ الصناعي الكبير في برلين ، وعلى صعيد الثقافة بأسرة ريشارد فاغنر . ففي الفاتح من تشرين الأول ١٩٢٣ ، ذهب هتلر إلى بيرويت Bayreuthمدينة سيغفريد فاغنر بن ريشارد الذي أصبحت زوجته فينيفرد فاغنر من أشد المعجبات به . وفي هذه الڤيلا تعرف بالعجوز اوستن ستيورات تشامبرلن مؤلف كتاب كان أحد أناجيل القومية ـ الاشتراكية ، وهو بعنوان : « أسس القرن التاسع عشر »

ويجب أن نعلم أن تأثير هتلر ، في ذلك العصر ، كان في اتجاه الرأي الذي ساد في مونيخ ، لا ضده ، ولا يوجد في توسيع الحركة الهتلرية معارضة جادة ، وبالتالي لا شيء يشبه ما يجري ، في الوقت نفسه ، في إيطاليا .

أصول الثورة

إن هذه الأصول لا تفهم إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الحالة السياسية في باڤاريا في ذلك العصر .

في آذار ١٩٢٠ ، انسحب الاجتماعي ـ الديموقراطي هوفمان ، وترك المكان لحكومة يرأسها غوستاف فون كار ، حكومة تعتمد على يمين اللاندتاغ الباڤاري ، أي على « الحزب الشعبي الباڤاري » وهو حزب كاثوليكي يقع إلى اليمين أكثر منه إلى الوسط الذي انفصل عنه في هذه الفترة ـ وأيضاً على أحزاب اليمين البورجوازية : القوميون الألمان ، وحتى ، في البدء ، الديموقراطيون . وكان فون

كار موظفاً بافاريـاً كبيراً ومرتبطـاً بـأسرة آل فيتّلبـاخ ، وبـالأمير روبرخت ، المرشح لـوراثـة السـلالـة . وبـالرغم من ان فـون كار قـد نظم - وهـذه هي الأداة الأساسية لقدرته - ما يسمى في مونيخ « الحرس المدني » ومن اجله كان يعتمـد على مساندة عضو نشيـط من الجيوش الحرة ، اشيريش . ومن جهـة أخرى ، كان فون كار يتمتع بمساندة القاصد الرسولي في مونيخ ، المونسنيور **باتشيللي** - وهو الـذي أصبح في المستقبل بـابـا بـاسم بيوس الثـاني عشر - الـذي عـاش في مونيـخ الأيـام الدرامية لثورة المجالس ، وحفظ عنها عداءً أساسياً إزاء أحزاب اليسار البافاري .

وكانت الحالة في سياق هذه السنوات متوترة جـداً بين الحكومـة البـافـاريـة وحكومـة الرايخ . وكان بين برلين ومونيـخ عـدة أزمـات خطيرة أظهرت الفصـل الـذي أجري بين برلين التي سيطرت فيهـا ، بـالرغم من كل شيء ، الأحـزاب التي نشأت عن ائتلاف فيار ، وبين مونيخ التي كانت تعتمد فيهـا الحكومـة على أكثريـة يمينية .

وهذه الأزمات يمكن إرجاعها إلى ثلاث أساسية :

١ - **الأزمـــة الأولى** ، على أثر مقتــل ارزبرغر ، في آب ١٩٢١ ، قررت حكـومـة برلين حـل « الحرس المـدني » وكـذلـك المنظمات الأخرى ذات الطـابـع العسكري . وإذا طلبت ذلـك حكـومـة برلين ، فـذلـك جـزئيـاً تحت الضغـط الحليف . ورفض فون كار حل الحرس المدني . ولكنـه أمـام ضغـط حكـومـة برلين اضطر للاستسـلام والاستقـالـة وترك المكان لحكـومـة مصـالحـة يرأسهـا الكـونت لرشنفلد ، الـذي اضطر ، هو ، للاستسلام لتعنيف برلين وحل عـدد من المنظمات العسكرية .

٢ - **الأزمـة الثـانيـة** ، بعـد مـوت راتينـو ، في حـزيران ١٩٢٢ ، نشرت حكومة برلين قانوناً ، في أمن الجمهورية . وكان لرشنفلد يرأس حكومة بافاريـا ،

وحاول أن يقاوم ، أي ألا يطبق القانون ، ثم أخيراً ألا يطبق القرار في أمن الجمهورية ، ولكنه أمام ضغط اليمين البافاري اضطر إلى الاستقالة بدوره ، لصالح وزير أول جديد ، وهو اوغن فون كنيللنغ الذي كانت مواقفه أكثر مقاومة من مواقفه إزاء حكومة برلين ، لا سيا وأن وزير العدل في وزارته **غورتنر** كان مرتبطاً جداً برابطات اليمين وبخاصة الحركة الهتلرية .

٣ ـ **الأزمة الثالثة** حصلت في أيلول ١٩٢٣ . وفي هذا التاريخ قرر المستشار شتريزمان أن ينهي المقاومة السلبية . وبهذه المناسبة ابدت الحكومة البافارية عداءها إزاء قرار برلين . وأعلنت حالة الطوارئ في بافاريا ، ووضعت السلطات بين يدي فون كار بصفته مفوض الدولة .

وفون كار ، بصفته مفوض الدولة في بافاريا ، يمكن أن يعتمد على مساندة قائد الرايخوير في بافاريا ، الجنرال **فون لوسوف** قائد القوات العسكرية المرابطة في بافاريا . ومع قائد شرطة مونيخ زايسر ، يستطيع فون كار أن يؤلف نوعاً من ثالوث « ثالوث فون كار ـ لوسوف ـ زايسر » يمارس في الواقع كامل السلطة في بافاريا . وكان هتلر مدركاً للمعارضة التي قامت بين حكومة برلين وحكومة مونيخ . وقليلاً قليلاً ، في سياق هذا الدور ، قام حلف بين الفرق الهتلرية وحكومة مونيخ . وكان فون كار يعتبر أن جيوش هتلر يجب أن تؤمن له مساندة ضد معارضة الحزب الاجتماعي ـ الديموقراطي ، اليسارية ، ومن الممكن ، على وجه الاحتمال أن تستخدم في الزحف على برلين . وهذه الروابط بين حكومة فون كار والمنظمات الهتلرية عقدها عدد من كبار موظفي شرطة مونيخ ، وبخاصة **بونر** الذي كان وزير الشرطة والدكتور **فريك** المشهور والذي سيصبح في الأجل أحد زعماء الهتلرية . ومن هنا يخرج عدم العقوبة القصوى الذي تصرف به هتلر ، بفضل الحمايات التي كان يتمتع بها في الشرطة ، والذي ظهر بأعمال

العنف التي مارسها ضد أحزاب اليسار ، وبخاصة الاجتماعيين - الديموقراطيين . من ذلك ، مثلاً ، أن المظاهرة الشهيرة التي نظمها هتلر في كوبورغ ، في تشرين الأول ١٩٢٢ ، واجتاز خلالها المدينة بالرغم من ممانعة الشرطة المحلية ، أثارت معركة منظمة وجهاً لوجه مع النقابات والاجتماعيين - الديموقراطيين . ورغم كل هذه المظاهرات وأعمال العنف ، تمتع هتلر وجيوشه بكامل الحرية ولم يلقوا أي عقوبة .

ومع ذلك يجب ألا يتصور أنه كان ، بين الحكومة البافارية ، من جهة ، والرابطات الهتلرية من جهة أخرى ، تفاهم تام . لأن الحكومة البافارية ، وبخاصة فون كار ، كانت تتابع بصورة أساسية سياسة فيدرالية (اتحادية) ، وترمي ، بالتالي ، إلى إعطاء بافاريا ، في إطار الرايخ ، حكماً ذاتياً واسعاً . وتتابع أيضاً سياسة ملكية ملائمة لتوطيد حكم سلالة آل **فيتلباخ** ، في شخص روبرخت بافاريا . وعلى العكس ، هتلر ، الذي لا يعلق على القضية الملكية إلا أهمية محدودة ويفضل تنظيماً مركزياً في ألمانيا . فقد كان يريد - وهنا اهتمامه الوحيد - أن يطرد حكومة برلين ، الحكومة التي كانت في أيدي الاجتماعيين - الديموقراطيين ، وأن يفرض عليها « ثورته القومية » . ويجب أن نشير ، من جهة أخرى ، إلى أنه كان يوجد ، في الأوساط التقليدية المونيخية ، حذر وسوء ظن حيال بعض الأفكار المعادية للدين في الأوساط الهتلرية . وبخاصة إزاء محيط اكارد .

وكانت مشاريع هذين التجمعين مختلفة . فحكومة مونيخ ترغب في الحفاظ على نوع من السيطرة على الحزب القومي - الاشتراكي ، بينما هتلر ، بالعكس ، يتابع طموحاته الشخصية ولا يريد أن يخضع الـ .S.A ، أي جيوش الصدام - لرقابة الحكومة البافارية ، بحيث يرى في بحر ١٩٢٣ خلاف متعاظم بين الحكومة

البافارية من جهة ، وهتلر من جهة أخرى . وهكذا ، في مظاهرات أول أيار ١٩٢٣ ، عندما حاول هتلر أن يعارض بالقوة مظاهرة النقابات في مدينة مونيخ ، اضطرته حكومة مونيخ إلى تسليم السلاح الذي كان في حوزة جيوشه آنذاك . وكلما تقدمنا في سنة ١٩٢٣ ، إزداد التوتر بين هتلر وفون كار . وصرح هتلر في ٩ تشرين الأول : « إن الشعب البافاري سيكون معي إذا دخلت في خلاف مع السيد فون كار . لست ملكياً ، وسأكافح كل دعائم الروح الملكية » .

قومة هتلر

كانت مناسبة قومة هتلر منع حكومة برلين الصحيفة الهتلرية ، « الرقيب الشعبي » ، اثر عدد من التهجمات التي نشرت في هذه الصحيفة ضد وزير الرايخوير **غسلر** ، وضد **سيكت** قائد الرايخوير ، وضد **شتريزمان** وقد رفض فون كار تطبيق هذا الإجراء . وأمام هذا الرفض ، عهد ايبرت ، رئيس الرايخ ، بكامل السلطات في بافاريا إلى وزير الحربية ، وفي الواقع ، إلى الجنرال فون سيكت . فهل سنرى بالتالي مجابهة عسكرية بين برلين ومونيخ ؟

في لحظة اقبح توتر ، تردد فون كار بقطع الجسور مع برلين واستخدم رسالة من فون سيكت ، في ٥ تشرين الثاني ، تذكر بفكرة حل سلمي للأزمة ، لتأخير كل عمل ضد حكومة برلين . وأمام ترددات الثالوث فون كار ـ لوسوف ـ زايسر ، رأى هتلر بأنه يجب وضع حكومة مونيخ أمام الأمر الواقع وقرر القيام بالثورة .

ولإيضاح هذا القرار من هتلر ، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه ثبّت في هذا الدور ، تشرين الثاني ١٩٢٣ ، بصورة عظيمة ، وضعه السياسي ، من جهة بحليف سياسي مع الجنرال فون لودندورف الذي كان له تأثير كبير لا لدى الأوساط العسكرية فحسب ، وإنما أيضاً على الرأي ؛ والذي انتمى إلى « حزب

العامل القومي - الاشتراكي الألماني » N.S.D.A.P. ومن جهة أخرى ، لأنه ، أثناء مظاهرة في نورامبرغ ، في أيلول ١٩٢٣ ، نجح في تشكيل « منظمة كفاح » ، وأدخل فيها عدداً من الجيوش الحرة ، وبخاصة « المنظمة اوبرلاند » . وعليه كان هتلر يتصرف بوسائل عمل عظيمة عندما قرر القيام بثورته .

إن قومة مونيخ ، التي تقع في ٨ وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ معروفة عالمياً . وكل واحد يعلم كيف ان هتلر في جلسة « حانة جعة المواطن » عرف كيف يضم كار ولوسوف إلى وجهات نظره في الثورة ، وكيف تخلص هذان الاثنان من وعودهما ، وكيف قمعت الشرطة البافارية في الغداة مظاهرة هتلر ، وكيف جرح واوقف . ولكن كيف نفسر هذه الحوادث ؟

تستند النظرية التقليدية على نشر الأعمال الصادرة عن المحفوظات البافارية ، والذي قام به المؤرخ **دويرلن** : إن إخفاق القومية في مونيخ يرجع إلى انقسام قوى التألب ضد نظام فيار . وأن المعارضة بين هتلر ، الذي يتابع هدفاً سياسياً محدداً - وأفكار فون كار الملكية والاتحادية هي التي كانت سبباً للاخفاق .

أما بونين فقد حاول ، في كتاب يعتمد على المحاكمة السرية لهتلر ، أن يأتي بتفسير مخالف . فهو يرى أن القومة يجب أن تكون على صلة بالسياسة الدولية ، وأن تفحص من وجهة نظر برلين أكثر من وجهة نظر مونيخ . ويبدو أن حكومة برلين ، في صيف وفي خريف ١٩٢٣ ، تصورت تحويل المقاومة السلبية في الرور إلى مقاومة نشيطة ، وأنها فكرت بالعودة إلى السلاح ضد فرنسا . وكانت الحكومة البافارية تعتمد في ١٩٢٣ على مساندة انكلترا التي وعدتها بالأسلحة ، وحتى ، على وجه الاحتمال ، بالجنود . وبالتالي كان يوجد بالنسبة لفرنسا ، خطر عسكري أكثر وضوحاً وأكثر مباشرة مما يتصور عادةً . وكان الرئيس بوانكاريه على وجه

الدقة واعياً لهذا الخطر تماماً وهو أن القومة يجب بالتالي أن تكون على صلة بالعودة إلى تسلح ألمانيا السري في تلك الآونة . ومن هنا تأتي أهمية كل الحوادث التي لم توضح حتى الآن بصورة كافية : الواقع ، أن الـ S.A وكذلك التجمعات الأخرى الوطنية والعسكرية كانت تخضع لتدريب مستمر ، في ثكنات الريخ . ويريد الرايخوير من ذلك أن يكون تحت يده جنود هامة ومتعلمة جيداً ، ويمكن عند الأوان ، أن تستخدم فجأة ضد فرنسا . وهذا يوضح ، في رأي بونين ، الصلات الوثيقة للغاية بين فون لوسوف قائد القوات العسكرية في بافاريا ، وهتلر . وكان بين فون لوسوف وهتلر لقاءات منظمة ، بل وحتى مقابلة بين الجنرال فون سيكت وهتلر ، في بداية صيف ١٩٢٣ ، وبالتالي فإن عمل هتلر في مونيخ كان في خط النشاطات التي تواصلها حكومتا برلين ومونيخ .

نظرية بونين الثانية : إن موقف لوسوف لا يمكن تحديده مطلقاً بنعرة بافارية ما . وبالإجمال ، كان متفقاً على الاطلاق مع الجنرال فون سيكت . فقد كانا يريان إقامة حكومة في برلين على أن توضع بين أيدي الجيش ، وبالتالي أن يبعد تأثير الاشتراكيين وأحزاب فيار عن الحكومة الألمانية . وقد أعدت أوساط اليمين السياسية ، في الأيام الأولى من تشرين الثاني ، تنظيم حكومة إدارة (ديركتوار) على أن يرأسها الجنرال فون سيكت ، وإلى جانبه يجلس ممثل عن الزراعة وآخر عن الصناعة . وعشية محاولة قومة هتلر وجد اتفاق تام تقريباً بين أوساط مونيخ وأوساط برلين على مستقبل الرايخ : وهذا المستقبل يجب أن يعهد به إلى ديركتوار يصفي الجمهورية . وفي الأيام ، بين نهاية تشرين الأول وبداية تشرين الثاني ، كان الموجهان البافاريان فون كار ولوسوف يعقدان اجتماعات مستمرة مع « منظمة الكفاح » ومع هتلر بغية زحف جيوش هتلر على برلين لدعم تنظيم هذا الديركتوار . وقد أشار هتلر في محاكمته ، إلى التلاحمات الوثيقة جداً

التي كانت موجودة بين الرايخوير وفصائل الهجوم . ودعم بأن كل عمله كان ، في الواقع ، قانونياً وحسب وجهات نظر الأوساط الموجهة . إذن ، كيف نشرح حوادث ٨ و ٩ تشرين الثاني ؟

لقد بدا ، انطلاقاً من ٥ تشرين الثاني ، أن تشكيل الديركتوار المتوقع في برلين كان صعباً . ويبدو بخاصة أن ممثل الصناعة الكبرى في الديركتوار . الصناعي شتينز ، الذي تصور أن يكون رجل هذا الغرض ، بدا متردداً لأسباب ترجع إلى ظروف اقتصادية . وفي هذه الظروف تردد سيكت وفون لوسوف في أخذ مسؤولية السلطة على عاتقهما . وفي هذه الظروف حاول هتلر فقط ، بقيامه في ٨ تشرين الثاني ، اكراه الموجهين البافاريين ، ووضعهم نوعا ما أمام الأمر الواقع ، وأن يظهر لهم بأن ليس عليهم إلا أن يشاركوا في مشروع نفذ ونجح . ولم يكن هتلر ليقصد انقلاباً ، وإنما نوعاً من ضغط ودي يمارس على الأوساط السياسية البافارية . وكان يجب اقناعهم ـ وهذه هي العبارة التي استعملها هتلر في فترة ما ـ بأن ما عليهم إلا أن يشاركوا في قضية مطروحة من قبل .

إن نظرية بونين ترمي إلى البرهنة دوماً على أن هتلر قد فعل فعله في وجهة نظر أعطته إياها حكومة مونيخ ، وأن حكومة مونيخ نفسها ، كانت في الواقع ، على اتفاق مع حكومة برلين ـ وكل هذا في سبيل إعادة تسلح ألمانيا تسلحاً كثيفاً ، وحرب محتملة ضد فرنسا ، وإقامة حكومة في عاصمة الرايخ قومية ومعادية للجمهورية .

الفصل الثاني

يسار الحزب القومي - الاشتراكي

بين ١٩٢٥ و ١٩٣٣[1]

لقد أعيد تشكيل الحزب القومي - الاشتراكي في بداية سنة ١٩٢٥ عندما خرج هتلر من سجن لاندنسبرغ . وفي الحقيقة ، وجد هتلر في ذلك الحين ، الحزب القومي - الاشتراكي مفتتاً بصورة عميقة ، ومنقسماً إلى تجمعات متعادية . ويجب أن نشير إلى اثنين هامين منها :

١ - الأسرة الشعبية الألمانية الكبرى

التي كان يوجهها روزنبرغ وايسّر وكانا مساعدين لهتلر قبل ١٩٢٣ ،

٢ - حركة الحرية القومية - الاشتراكية ، التي ينتسب إليها شخصيات مختلفة ، وبخاصة لودندورف ، وغرفه وغريغور - شتراسر . وفي شباط ١٩٢٥ ، نجح هتلر في تنظيم الحزب من جديد ، متابعاً هدفين واضحين للغاية : أولاً : أن يؤمن لنفسه سيطرة غير قابلة للنقاش على الحزب ، بطرد من لا يقبلون سلطته ؛ ومن جهة أخرى ، أن يجعل من الحزب قوة للسياسة الألمانية في نطاق

---

(١) راجع في هذا الموضوع : R kuehnz , Dıe Natıonalsozıalismus alistische linke , Marburg , 1966

E . Broszat , der Natıonalsozıalısmus , Hanovre , 1960

الدستور ، وبالتالي متابعة الاستيلاء على السلطة بطرق قانونية . وإن الزيارات التي قام بها هتلر في ذلك الحين لرئيس مجلس الوزراء البافاري هيلد تدل على أن هتلر كان ينوي الاستيلاء على السلطة بوسائل شرعية . وقد امتدت إعادة تنظيم الحزب ، في شباط ١٩٢٥ ، ولم يخل الأمر بالطبع من بعض الخسائر في العناصر . وبخاصة أن لودندورف في ذلك الحين قطع صلته بهتلر .

ولكننا سنلاحظ بسرعة ، في داخل هذا الحزب القومي - الاشتراكي ظهور معارضة يسارية معارضة للتوجيهات التي تأتيها من مونيخ . وبالفعل ، في آذار ١٩٢٥ ، عهد بتوجيه الحزب القومي - الاشتراكي في ألمانيا الشمالية إلى غريغورشتراسر . وكان تغلغل الحزب القومي - الاشتراكي في ألمانيا الشمالية ، وبخاصة في بروسيا ، حتى ذلك الحين ضعيفاً للغاية . وكان غريغورشتراسر بافاري المولد ، وقد نال في الحرب العالمية الأولى الصليب الحديدي من الدرجة الأولى ، وبعد الحرب ، مكث صيدلياً في **لاندشوت** بالقرب من مونيخ . وهنا شارك في الحزب الهتلري الأول . وسمي زعيماً إقليمياً « **غولايتر** » بافاريا الدنيا ومع ذلك ، وإن كان في ذلك الحين معاوناً لهتلر ، فقد دل على أنه لم يكن تلميذه ، وكان يظهر باستمرار استقلالاً فكرياً كبيراً إزاءه . واثناء أسر هتلر في لاندسبرغ ، حدث سوء تفاهم قوي بين غريغورشتراسر والممثلين الهامين للحركة الهتلرية في بافاريا ، وبخاصة **روزنبرغ ، وايسر ، وشترايخر** . وكان غريغورشتراسر ، مع أخيه اوتو الحقوقي الثقافة[1] يريد أن يعطي بالحال للتجمع النازي الذي شكله في ألمانيا الشمالية استقلالاً ذاتياً ملحوظاً جداً إزاء مركزية مونيخ . وفي ألمانيا الشمالية ، وبخاصة في برلين ، وفي المدن الصناعية الكبرى في رينانيا والرور ، كان على البرنامج العرقي ، إذا أراد أن ينفذ في الجماهير ، أن

---

(١) راجع O - Strasser, Hitler ET Mai, 1948.

يرفق ببرنامج اشتراكي . ولذا شدد ، بالحال على المظاهر الاجتماعية ـ لبرنامج هتلر ـ وهو برنامج من خمس وعشرين نقطة ، حدد في ١٩٢٠ ، وظل دوماً ، من حيث المبدأ ، البرنامج الرسمي للحزب . ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ، في ألمانيا الشمالية ، وقد أدرك ذلك شتراسر ، الحذر الشديد جداً الذي كان يوجد حيال هتلر الألماني ـ الجنوبي ، ومن صلاته بالأوساط الكاثوليكية والارستقراطية والفاشية البافارية التي تعاون معها كثيراً أو قليلاً قبل ١٩٢٣ .

وهكذا ، في أيلول ١٩٢٥ ، شكل الأخوان شتراسر « أسرة عمل » من أجل ألمانيا الشمالية : وكان الموجه لها غريغورشتراسر ، وكان أمين سره شاب ريناني معروف قليلاً ، جوزيف غوبلز . وقد اتخذ هذا التجمع موقفاً مستقلاً إزاء مونيخ . ونشر لنفسه مجلة ناطقة باسمه هي : « الرسائل القومية ـ الاشتراكية » . وتتبنى في كل النقاط موقفاً معادياً على الإطلاق ؤمعاكساً لموقف « الرقيب الشعبي » التي كانت في مونيخ الناطق الرسمي باسم الحزب . وفي تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ظهرت المعارضة بين مونيخ وألمانيا الشمالية ، في مؤتمر هانوفر ، الذي ضم عدداً من غولايترات ألمانيا الشمالية . وأفصح بشكل شديد للغاية عن عداء شديد جداً حيال توجيهات مونيخ . وقد صرح غوبلز ، إلى فيدر ممثل هتلر في هذا المؤتمر : (في هذه الحالة ، إذا تغلبت أفكاركم ، فاطلب أن يطرد هذا) البورجوازي الصغير ، ادولف هتلر « من الحزب القومي ـ الاشتراكي » . وصرح روشت أحد زعماء ألمانيا الشمالية : « القوميون ـ الاشتراكيون رجال أحرار ، ديموقراطيون ، وما من بابا عندهم يمكن أن يزعم بأنه معصوم » . وتبلورت المعارضة في هذا المؤتمر بمناسبة قضية معلقة حتى ذلك الحين ، وهي نزع ملكية أموال الأسر الأميرية التي حكمت في ألمانيا . وبينما كان هتلر معادياً لنزع الملكية . اتخذ مؤتمر هانوفر بالعكس ، موقفاً ملائماً .

ومع ذلـك ، من المهم أن نوضح طبيعـة هـذا التنـافس بين الأخوين شتراسر وهتلر . لقـد أعطى المؤرخون زمنـاً طويـلاً لحركـة شتراسر صفـة مميزة وهي أنها مناصرة للعامل ومناصرة سوفياتية ، وبـالاختصـار ، لقـد تبنى شتراسر عقـائـديـة اشتراكيـة ، وعلى العموم ، ملائمـة لتعـاون وثيـق مـع العـالم السـوفيـاتي . غير إن الاكتشاف الحديث ، الذي قام به المؤرخ الألمـاني كوئل ، في الولايـات المتحـدة ، لأوراق اوتو شتراسر ـ أوراق وجد فيها برنـامج حرر بيـد اوتو شتراسر نفسـه ، في بداية سنة ١٩٢٦ ، لا يسمح بالذهاب إلى بعيـد ، ولا بـإعطـاء معنى دقيق لحيـدة شتراسر . إن برنـامـج شتراسر لا يتجـاوز برنـامـج فيـدر الـذي حرره في ١٩٢٠ ، واستأنف فيه تعابيره الأساسية . أي إن برنامج شتراسر كان موجهاً بصورة أساسيـة بغية الدفاع عن البورجوازية الصغرى التي يريد صونها من خطر التكـديح (أي جعلهـا كادحـة) . إن عبـارات شتراسر مضـادة للرأسماليـة ، ولكن الحلـول التي يرتأيها ليست على الإطلاق حلولاً اشتراكية . وبـالعكس ، إنهـا تمتـدح العودة إلى الحالة **الصنفية والحرفية** ، وليس لها أي رؤيـة ثوريـة للمستقبل . ومن جهـة أخرى ، أي على صعيد السياسة الخارجيـة ، لايلمح شتراسر مطلقـاً إلى تعـاون مع الاتحاد السوفياتي . ولم تطرح في برنامجه قضية سياسة مناصرة للشرق ، وإنما فقـط إعادة بناء القدرة الألمانية ، بعودة المستعمرات القـديمـة إلى ألمـانيـا . وأخيراً ، على صعيد السياسة الداخلية ، يمتدح نوعـاً من لا مركزيـة السلطـة السيـاسيـة ، على الصعيد الفيدرالي ، وتنظيم برلمان على أسـاس « مجلس الأصنـاف » الـذي لن يمثل فيه المواطنون وإنما الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى أي ما يسمى بالألمانيـة نظام « الطبقات » ، وذلـك حسب نموذج امتـدحـه موسوليني وسـاد في إيطـاليـا الفاشية .

ولم يكن بـــإمكان شتراسر أن يفرض وجهـــة نظره على القـوميين ـ الاشتراكيين . وفي الحقيقـة عقـد هتلر مؤتمراً في **بـامبرغ** في ألمـانيـا الجنوبيـة ، في

شباط ١٩٢٦ . واستطاع فيه أن يعتمد على أكثرية زعماء المناطق الذين كانوا مخلصين له . وشجب المؤتمر عدداً من أفكار شتراسر ، وأكثر من ذلك أن هتلر استطاع أن يفصل ، عن شتراسر ، جوزيف غوبلز ، الذي كان ، حتى ذلك الحين ، أحد دعاماته الكبرى ، ويربطه بسياسته . وأصبح غوبلز منذ ذلك الحين رجل هتلر ، وعلى صعيد السياسة النازية عدواً لدوداً للأخوين شتراسر .

ومع ذلك ، فإن مؤتمر بامبرغ لايعني أبداً نهاية الحركة الشتراسرية . لأن الأخوين شتراسر لم يعتبرا نفسيهما مغلوبين . وفي ١٩٢٦ ، أسس الأخوان في برلين « دار الكفاح للنشر » ووظفا فيها ثروتها . ونشرت هذه الدار جريدتين : « القومي ـ الاشتراكي » و« جريدة عمال برلين » ، ومن جهة أخرى ، وضع الأخوين شتراسر يدهما على عدد من الصحف الإقليمية ، مثل « رقيب ساكس » وبسرعة كسبت « دار الكفاح للنشر » دعم شخصيات هامة تنتسب إلى الأوساط الهتلرية : أولاً عدداً من زعماء الأقاليم مثل حاكم إقليم هامبورغ ، الدكتور كربز الذي ترك مؤلفاً في مذكرات في الخلافات داخل الهتلرية يسمى « اتجاهات وصور حزب العمل القومي ـ الاشتراكي الألماني » ، وصدر في ١٩٥٩ ، ويفخر بأنه قال يوماً لهتلر : « لستَ زعيماً ، بالمعنى الجرماني للكلمة ، وإنما مستبد شرقي » ، وثم حاكم آخر ، وهو حاكم سيليزيا ارنست بوزيكات الذي كان في جماعة شتراسر منظراً لقضايا الأراضي الزراعية . ومن جهة أخرى ، التف عدد من الشخصيات السياسية حول شتراسر في ذلك الحين ، مثل الكونت ريفنتلوف الذي كان منتسباً للحزب المحافظ ثم انتقل إلى الهتلرية . ومثل الصحافي هربرت بلانك ، وأيضاً مثل عدد من الشخصيات التي كانت تنتمي إلى الجيوش الحرة ، مثل أخ ارنست فون سالومون وهو برونو فون سالومون ، أو أيضاً مثل بعض الاشتراكيين ، مثل **اوجين موساكوفسكي .**

كانت الانتقادات في صحافة شتراسر ، إزاء هتلر ، تتناول ثلاث نقاط أساسية :

١ - **على صعيد السياسة الاقتصادية** ، يؤكد الأخوان شتراسر ومحيطهما على ضرورة سياسة معادية للرأسمالية ، وبخاصة ، على المصلحة المتضامنة للعمال والبورجوازية الصغرى . وإن للعمال والبورجوازية الصغرى ، الطبقات الوسطى ، مصلحة مشتركة ، موجهة ضد الرأسمال الكبير . وبالتالي ، فإن الشتراسريين مدعوون لاستعمال فكرة نزاع الطبقات ، التي لم تكن ، برأيهم ، كما يزعم هتلر ، اختراعاً ماركسياً بسيطاً ويهودياً . وتتخذ صحافة شتراسر مراراً مختلفة موقفاً لصالح الاضرابات ، حتى عندما تكون هذه الاضرابات مدبرة من قبل نقابات حرة أي اشتراكية أوحتى شيوعية . وعلى صعيد الأراضي أعرب الشتراسريين عن رأيهم في تقسيم الملكيات الكبرى . ومن هذه الانتقادات ينتج بأنه لا يمكن أن يكون هنالك حلف بين القوميين - الاشتراكيين وأحزاب اليمين ، لأن أحزاب اليمين كانت مرتبطة إما بالرأسمال الكبير وإما بالملكية الزراعية الكبرى .

٢ - **على صعيد السياسة الخارجية** ، يوضع موضع اتهام كل تقارب مع الدول الغربية . لأنها رأسمالية وامبريالية ، وصحف شتراسر مطبوعة بهجومات عنيفة ، بخاصة ، ضد السياسة الانكليزية في الهند . ويجب أن يرى ، في ذلك الحين ، أن هتلر كان يلح - وهذا غرض وسع في « كفاحي » - على ضرورة حلف بين ألمانيا وانكلترا . وبالمقابل ، كان يلح شيئاً فشيئاً في صحافة شتراسر ، على ضرورة تقارب مع الاتحاد السوفياتي الذي يشجب ، من جهة أخرى ، نظامه الداخلي . ويكافح شتراسر على الإطلاق فكرة استعلاء الشعوب الجرمانية على الشعوب السلافية . وكتب : « الثورة الألمانية تحرم استعباد الشعوب والأمم

الأجنبية ونهبها » . والنص ، الذي نجده غالباً في « الرقيب الشعبي » في تفوق الجرمن على السلاف ، كافحته صحافة شتراسر . وبالمقابل ، نراها ، كما في مونيخ ، تحبذ تقارباً مع ايطاليا الفاشية . ولكن شتراسر لا يريد أن يضحى لهذا الحلف مع ايطاليا الفاشية بالتيرول الجنوبي الذي يجب أن يبقى إقليماً جرمانياً . وهنا أيضاً نجد هجوماً على سياسة هتلر .

٣ ـ على صعيد السياسة الداخلية ، لقد كانت تسري فكرة معادية للسياق القانوني والبرلماني الذي يعطيه هتلر لسياسته ، ولكل تحالف مع الأحزاب البورجوازية . ويرى ، من جانب شتراسر ، أنه لا يوجد تنازلات ممكنة لنظام فيمار ، وبالعكس يلح على المظهر الثوري للحركة . وهذا المظهر الثوري « اليساري » للحركة بدا بخاصة على الصعيد الديني . وكان الأخوان شتراسر معادين للغاية للكنيسة الكاثوليكية . وأعربا عن فصل جذري للكنيسة والدولة . ويؤخذ على هتلر مهادنته مع الأوساط الكاثوليكية البافارية . وبالمقابل ، كان اصدقاء شتراسر يتصورون إمكان تقارب مع الأحزاب اليسارية ، هذا التقارب الذي ، على ما يبدو ، أن أحزاب اليسار بين ١٩٢٥ و ١٩٣٠ لم تكن مستعدة له .

ما هي أهمية هذا اليسار القومي ـ الاشتراكي ؟ يبدو أنه كان متنفذاً بكفاية ، وبصورة أساسية في المدن الصناعية الكبرى في حوض الرور والراين وأيضاً في برلين ، حيث كافحه غوبلز الذي سمي حاكم برلين ونشر فيها جريدة « الهجوم » وفيها هاجم بشدة الأخوين شتراسر . وقد تأكدت أهمية الحركة ومغزاها بهذه الرسالة التي تلفت النظر التي أرسلها عضو في الشبيبة الهتلرية إلى هتلر في ٢٢ أيار ١٩٢٥ : « لقد أسسنا في كولونيا ـ مولهايم فريقاً من شبيبة حزب العمل القومي ـ الاشتراكي الألماني ، وهو من أنشط فرق البلاد الرينانية وأرى لزاماً علي أن أعلم إدارة الحزب ، في مونيخ ، بأن اصواتاً عديدة ارتفعت بين

الرجال العقلاء في هذا الفريق تحبذ التحول إلى الحزب الشيوعي . وعندنا البرهان أمام الأعين الـذي يـدل لأي نقطـة ابتعـد رؤسـاء المشروع عن متطلبـات زمـانهم ويذلون العمال ويعاملونهم كالحيوانـات ... وإنـه لخطـأ فـادح التمييز بين الرأسمال اليهودي والرأسمال غير ـ اليهودي ... علينا أن نصير ثانية حزبـاً حقيقيـاً للعمال ، وإلا فسحقـاً للحركـة . ألا يعلم جـزب العمـل القـومي ـ الاشتراكي الألمـاني أن الرأسمال لا يمكن أن يكافح إلا على الصعيد الـدولي ؟ وأن تـدمير عبوديـة المـال لم يمكن أن تشـدّ إلا بشكل دولي ؟ فـإذن أين تختلف أهـدافنـا عن أهـداف الشيوعيين ؟

ولم ير هتلر زمناً طويلاً من الممكن العمل ضـد يسـار الحزب . ومع ذلـك ، فإن الحـالـة تحولت في هـذا الاعتبـار ، في ١٩٢٩ . ففي ذلـك العصر ، في ١٩٢٩ ، كانت نجاحات النازيين الانتخـابيـة سريعـة أكثر فـأكثر : ففي انتخـابـات كانون الأول ١٩٣٠ ادخل القوميون ـ الاشتراكيون إلى الرايخشتـاغ ١٠٨ منتخبين . وبـدا منذ الآن أن هتلر بإمكانه أن يثق بالوصول إلى السلطة بالطريق القانوني . وهـذا مـا أكـده في إعـلان محـاكمتـه في ليبزيـغ ، في ٢٥ أيلـول ١٩٣٠ . ففي ١٩٣٠ ، كما سترى ، تم التقارب بين هتلر وقوى المال الكبرى ، مع أوساط الأعمال .

أما المنـاسبـة التي جرت إلى القطيعـة مع الأخوين شتراسر فكانت في اضراب عمال الصناعة المعدنية الساكسونيين . فقد أضرب هؤلاء في نيسـان ١٩٣٠ ، بـدعوة من النقابات الحرة (أي النقابات الاجتماعيـة ـ الـديموقراطيـة) . وأعطى شتراسر دعمه الكلي لهـذا الاضراب ، في جريـدتـه «الرقيب السـاكسوني » . وعنـدئـذ أعلم الكثير من الصناعيين هتلر بأنهم قرروا « قطع مصـادر مسـاعـداتهم » ، إذا لم تغير جريدة « الرقيب الساكسوني » موقفها . ووجد هتلر نفسـه أمـام إنـذار من بعض الصناعيين . وعندئذ ، وبوساطـة حـاكم سـاكس ،موتشمان ، منع اوتو شتراسر من

متابعة دعايته لصالح حركة الاضراب . ثم استدعى اوتوشتراسر إلى برلين . وكان في ٢١ و٢٢ أيار ١٩٣٠ ، بين الرجلين ، مناقشة عاصفة للغاية ، وفي خلالها أخذ هتلر على شتراسر تبنيه مواقف ماركسية وأنكر على الإطلاق إمكانية كل ثورة اقتصادية واجتماعية . وهذا هو الكلام الذي تلفظ به هتلر بناء على شاهد اوتوشتراسر . فقد صرح إليه هتلر : « إنني اشتراكي ، ولكن ليس من نفس نوع صديقك الاشتراكي روفنتلوف . لقد كنت عاملاً فيما مضى ، ولن أسمح لسائق سيارتي أن يأكل أقل مما آكل بنفسي . وأنتم ، في الاشتراكية ، لا تفهمون إلا الماركسية . والآن ، اصغ : إن جماهير العمال الكبرى تريد خبزاً ولعباً . والمثل الأعلى ، لا يهم أي مثل أعلى ، يدعها اطلاقاً باردة . ولن نأمل أبداً بأن يأتي العمال إلينا بدعوة ، بنداء ، إلى المثل الأعلى . نريد أن نقوم بثورة لصالح الطبقة المسيطرة الجديدة ، التي لا تتبع مثلكم أخلاق الرحمة ، ولكنها تعلم ، في أعمق أعماق نفسها بأن لها الحق بالسيطرة على الطبقات الأخرى ، لأنها تمثل عرقاً أفضل . وهذه الطبقة تحافظ على سلطتها بالعنف ، وتؤمن سيطرتها على الجماهير » ويستمر هتلر بقوله : « لا توجد ثورة إلا الثورات العرقية . ولا يمكن أن يكون هناك ثورة سياسية ، اقتصادية أو اجتماعية . لا يوجد أبداً إلا كفاح بين الطبقة الدنيا أو العرق الأدنى والعرق الأعلى والمسيطر . وإذا نسي هذا العرق الأعلى قانون وجوده ، خسر المعركة عندئذٍ » وحاول هتلر آنذاك أن يشتري دار الكفاح للنشر من شتراسر بسعر مربح . ولما رفض هذا الأخير ، هدده هتلر بالطرد من الحزب . وفي الاجتماع الثاني شارك غوبلز في الحديث ، وبالطبع ألقى بالزيت على النار .

ولم تتغير الحال خلال بضعة أيام . وفي آخر حزيران ١٩٣٠ ، كتب هتلر إلى غوبلز يأمره بطرد اوتوشتراسر من الحزب . وعندئذ نشر شتراسر نص المحادثة مع

هتلر . ونشر أيضـاً كراسـاً مبرراً وهـو : « الاشتراكيـون يهجرون حـزب العمـل القـومي ـ الاشتراكي الألمـاني » ، وشكل مـع بعض مسـاعـديـه : « **اتحـاد كفـاح القوميين ـ الاشتراكيين الثوريين** »

وفي الواقع ، إن فصل شتراسر لم يـزعـزع بجـد الحـزب القـومي ـ الاشتراكي . لأن شتراسر ، في انشقـاقـه ، لم يجر معـه إلا خمسـة وعشرين شخصيـة ، وبخـاصـة المحررين الأسـاسيين في دار النشر ، مثل **هربرت بلانـك** ، و **موسـاكـوفسكي** (المختص بـالقضـايـا الاجتماعيـة) ، والميجر **بـوخروكر** الـذي كان منتميـاً إلى الرايخوير الأسود وكان مختصاً بالشؤون العسكريـة . ولقى اوتو شتراسر معـاضـدة عـدد من تجمعـات الشبيبـة الهتلريـة ، لكن يجب القـول بـأن القسم الأعظم من اليسار الهتلري ، وبخاصة اخوه الخاص ، غريغور شتراسر ، ظل وفياً لهتلر .

وبقي الآن أن نفحص بسرعة ما كان فعل هـذا اليسـار الهتلري بعـد قطيعـة اوتوشتراسر أي بين ١٩٣٠ و ١٩٣٣ .

يجب أولاً أن نفحص مـا كان فعل اوتو شتراسر بعـد الحيـدة ، ومن بعـد مـا كانت وسـائـل عمـل اليسـار الـذي ظـل وفيـاً لهتلر في الـ : .N.S.D.A.P أي الحزب القومي ـ الاشتراكي الألماني

١ ـ لقـد أخـذت حركـة اوتو شتراسر بسرعـة اسم « الجبهـة السوداء » وضمت هذه الحركة في الأصل نحو ٥,٠٠٠ عضو ، ولكنها لم تنجح ، في السنوات التاليـة ، بالحفاظ على هذا المستوى : فبعض أعضائها عـادوا ودخلوا الحظيرة من جـديـد ، أي عادوا إلى الحزب الأبوي ، وآخرون انتسبوا إلى الحزب الشيوعي . وفي الواقع ، كانت الجبهة السوداء ، في ١٩٣٣ ، تضم نحو ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ عضو .

وحرر اوتو شتراسر برنامجاً من ١٤ نقطة على مسافة متساويـة من القوميـة ـ الاشتراكيـة والشيـوعيـة أي وسطـاً بينهما . وأعلن فيـه ضرورة « ثـورة قـوميـة

واجتماعية وذات طابع شعبي ألماني » . وفي الواقع ، كان يختفي ، وراء هذه التظاهرات ، في الجبهة السوداء ، اختلافات عميقة للغاية . وكان اوتو شتراسر شخصياً على صلات وثيقة بالأوساط المحافظة - الحديثة ، وبخاصة مع جماعة « العمل » وظل اوتو شتراسر شخصياً معادياً للغاية للشيوعية ، بسبب موقفها الدولي ، وخضوعها لأوامر موسكو ، ولم يقبل بتعاون مع الـ K.P.D أي **مع الحزب الشيوعي الألماني** ، إلا بصفة استثنائية وتكتيكية . وبالمقابل يوجد في داخل الجبهة السوداء عدد من الحركات أكثر تقدماً ، وبخاصة جماعات هالليه التي نظمت اجتماعات وفاق مع الشيوعيين ، ورأت أن تسير الاضرابات بالمشاركة . بيد أن العناصر المحبذة كثيراً للشيوعية وبخاصة ، مثل ولهلم كورن أبعدوا ، في سنة ١٩٣٠ ، سنة القطيعة ، بصورة نظامية عن الحركة .

وكلما تقدم الزمن ، كان الجدل ، في داخل الجبهة السوداء ، يجري عنيفاً أكثر فأكثر بين شتراسر الذي يصفه اليسار بأنه « فاشي » ، واليسار الذي يجد فعل النائب **شيرينغر** ، النازي القديم ، المنتمي حديثاً إلى الشيوعية . وفي ١٩٣١ تشكل « اتحاد كفاح الثوريين الألمان » الذي عرف تحت اسمه بالأحرف الأولى : K.G.D.R وأخذ يشدد في داخل الجبهة السوداء على فعل غير قانوني ، وحتى ارهابي ، ويمتدح تحالفاً وثيقاً للغاية مع روسيا السوفياتية ، وعمل تضامن دولي معاد للرأسمالية . وبين هذا اليسار للجبهة السوداء ، والحركات المعروفة تحت اسم « الحركات القومية - البولشفية » الهامة جداً في ألمانيا قبل هتلر ، وجدت صلات وثيقة جداً . وهذا يدل على أن الحدود بين اقصى - اليمين واقصى اليسار ، عائمة جداً آنذاك في ألمانيا . ألمانيا سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٢

٢ - ماذا كان فعل **حزب** اليسار الذي تألف في داخل .N.S.D.A.P ؟

لقد ظهر فعل هذا اليسار بصورة أساسية في داخل فصائل الهجوم « S.A, » التي ترى في الغالب جداً ، وبخاصة في برلين ، أن هتلر خان الثورة ، بتصالحه مع

أحزاب اليمين ، **جبهة هارتزبورغ** ، ونجدنا أمام ثورتين لفصائل الهجوم ضد سلطة الحزب .

وفي أيلول ١٩٣٠ ، ثارت فصائل الهجوم في برلين وحاصرت مقر الحزب . متظلمة بعدم دفع عطاء الجند ، ولكن الحركة كشفت عن معارضة إدارة الحزب . وكان على غوبلز أن يطلب ، في برلين ، نجدة هتلر . فجاء شخصياً وأفاد من الحالة لينحي عدداً من « الرفاق القدامى » ويعلن نفسه « قائداً أعلى لفصائل الهجوم » . وقامت ثورة أخرى ، في نيسان ١٩٣١ ، على أثر توصية فصائل الهجوم بتجنب حرب الشوارع . وفي هذه المرة ، كان يوجه الثورة ولهلم شتينز ، وهو نقيب شرطة سابق ، وزعيم فصائل الهجوم في شرقي ألمانيا . واضطر هتلر إلى التدخل شخصياً من جديد ، وأبعد شتينز فالتحق بجماعة الجبهة السوداء ، جماعة اوتو شتراسر . ولكن شتينز وشتراسر لم يتفاهما ، وغادر شتينز الجبهة السوداء بسرعة جداً . ولكن القوة الأساسية لمعارضة اليسار ، في داخل الحزب ، كانت ما يسمى « المنظمة القومية - الاشتراكية لخلايا المشروع » المعروف باسم الأحرف الأولى (N.S.B.O.) . وقد تشكلت هذه المنظمة في المعامل لمحاولة كسب العمال الاشتراكيين ، ونظمت الاضرابات ، باتفاق مع نقابات اليسار . وكان المنظم لهذه الخلايا القومية - الاشتراكية **راينهولد موشوف** الذي كان يدعمه غريغور شتراسر . وقد ألف موشوف كتاباً ، وعنوانه له دلالته وهو : « هل القوميون - الاشتراكيون هم اجتماعيون - رجعيون ؟ » وقد صدر في ١٩٣١ ، وأعرب فيه أن الاضراب وسيلة مطالبة اجتماعية وفعل ثوري .

يوجد في حركة الـ N.S.D.A.P. عدة منظمات مستعدة للتعاون مع أوساط اليسار . وهذا ما جعل الجنرال فون شلايخر ، بعد أن أصبح مستشاراً للرايخ ، في آخر سنة ١٩٣٢ ، يقرر محاولة القيام باتصال مع غريغور شتراسر ،

ويقدم له وظيفة نائب ـ المستشار . ومن البديهي أن شلايخر ، بهذا العرض ، كان يحاول تفريق وانقسام الحزب القومي ـ الاشتراكي بالاعتماد على غريغور شتراسر وبالتالي أن ينصب قوى يسار الحزب ضد هتلر . ولكن هذه المحاولة أخفقت بسبب رد الفعل العنيف جداً الذي قام به هتلر الذي سمي مستشاراً ، في آخر كانون الثاني ١٩٣٣ . ماهي أسباب إخفاق الأخوين شتراسر ؟

لقد أطري في الغالب بشخصية الأخوين شتراسر التي كانت مفعمة بالجاذبية والسحر . ولكن هذين الرجلين كانا دون مقدرة حقيقية . فمن ذلك أن غريغور شتراسر ، عندما عرض عليه شلايخر منصب نائب ـ المستشار ، ذهب إلى ايطاليا في رحلة ، مع عائلته ، وترك المكيدة كلها معلقة . ولكن السبب العميق للإخفاق يجب أن يبحث عنه في الضعف العقائدي في اليسار الشتراسري . وبالفعل ، إن الأخوين شتراسر ، على الصعيد الاقتصادي ، كانا يحبذان الرجوع إلى الحالة الاقتصادية قبل ـ الرأسمالية ، ولم يكن لهما أي نظرة في تنظيم المجتمع الحديث . لقد كانا مدافعين عن المشروع الصغير والمواقف الرجعية اجتماعياً . وعلى الصعيد السياسي ، كانا متعلقين بالتنظيم الصنفي المهني للدولة ، الذي يعتمد على الطبقات ، لأن هذا التمثيل يشجع الطبقات الوسطى . وهذا البرنامج له ، بالبداهة ، لون معاد للرأسمالية ، ولذا لا يمكن أن يجذب عالم العمال . وفي الوقت الذي يوجه الكادحين ضده ، كان يقلق الأوساط الرأسمالية ، الأوساط الموجهة ، بتعاطفه مع اليسار ومع الاتحاد السوفياتي . وهذا العجز عن حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا التنافس المزدوج الذي أقامه ضده يوضحان أخيراً إخفاق شتراسر والسهولة التي نجح فيها هتلر بالنصر على أعدائه .

الفصل الثالث

وصول هتلر إلى السلطة
في كانون الثاني ١٩٣٣

أي تفسير يعطي المؤرخون لوصول هتلر إلى السلطة في ١٩٣٣ :

١) نجدنا أولاً أمام عدد من النظريات التي تعتبر أن جمهورية فيمار كانت غير قابلة للحياة ، وأن وصول هتلر إلى السلطة يجب أن يفسر بفقدان دستور فيمار ١٩١٩ وبتطبيق هذا الدستور ، في الدور الذي يذهب من ١٩١٩ إلى ١٩٣٣ . إن المؤرخ الجرماني ـ الأميركي أ . روزانبرغ يرى أن جمهورية فيمار محكوم عليها بالمصير المحتوم منذ الأصل ، لأنها لم ترفق الثورة السياسية بثورة اجتماعية .

ومن جهة أخرى ، كتب كارل براخر في ١٩٥٧ مؤلفاً رئيسياً : « حل جمهورية فيمار » أوضح فيه إخفاق هذه الجمهورية ووصول هتلر إلى السلطة ببنية الرايخ السياسية . ودل براخر بأنه كان في جمهورية فيمار « مركز قوة » يحتله البرلمان . وقد خلق انحطاط البرلمان نوعاً من فراغ ، « فراغ قوة » . وهذا الفراغ الحاصل على هذا النحو احتلته جماعات جديدة ، لم تشعر بعناء في القبض على السلطة . وهذه القوى التي حلت محل البرلمان هي ، بصورة أساسية ، في نظره ، بوروقراطية الجيش . وإذن فإن نظرية براخر تهدف إلى الدلالة على أن الحفاظ ، في داخل جمهورية فيمار ، على النظم القديمة للعصر الإمبراطوري ، الحفاظ على ما يسمى « الدولة السلطوية والمصنفة[1] » ، كان بالإجمال سبباً في

---

(١) المصنفة أي التي تخضع لنظام التسلسل الوظيفي الذي يرتبط به المنصب الأدنى بالمنصب الأعلى .

إخفاق الجمهورية . ولم تعرف التقاليد الحقيقية الجمهورية كيف تنمو في ألمانيا . ومن هنا أخيراً ، في ١٩٣٠ ، وعلى أثر الفراغ الذي أحدثه تداعي النظم البرلمانية ، كانت العودة إلى النظام الرئاسي الذي يدعمه الجيش ، ولا يكون فيه البرلمان والأحزاب أكثر من مسموح لها . وقد أدخل النظام الهتلري نوعا ما في ألمانيا في إطار هذه الدولة السلطوية والرئاسية ، عن قناعة شاركت فيها الدوائر الموجهة وهي أن الحزب النازي ، كالأحزاب الأخرى ، يمكن أن يمثل ويستوعب بهذه الدولة الرئاسية .

وقد نوقشت هذه النظرية ، بخاصة من قبل ك . أو . اردمان في كتابه الممتاز « الكتاب اليدوي في تاريخ ألمانيا » ، وفيه إعادة لرسم تاريخ ألمانيا المعاصر . ويرى اردمان أن من غير الصحيح أن يفكر ، كما قال روزانبرغ وبراخر ، بأن جمهورية فيمار كان مقرراً لها أن يكون مصيرها الدمار . والحقيقة ، برأي اردمان ، أن أزمة النظم الجمهورية لم تؤرخ إلا من سنتي ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، في الوقت الذي انهار فيه الائتلاف البرلماني الكبير الذي أقامه المستشار مولر . ففي ذلك الحين فقط ، أظهر البرلمان عدم وجوده ، بحيث أن انقسام الأحزاب ، في رأي اردمان ، أي فقدان الوحدة في داخل الأحزاب نفسها ، كان سبب خراب جمهورية فيمار .

٢) وإلى جانب هذه النظريات التي ترمي إلى إعطاء إيضاح سياسي لوصول هتلر إلى السلطة ، توجد سلسلة نظريات تؤسس وصول القومية - الاشتراكية على أسباب اقتصادية ، وبخاصة على أزمة بداية سنوات الـ ١٩٣٠ ونتائجها . والمؤرخون الذين يعطون هذا الإيضاح لوصول هتلر إلى السلطة يضعون بالبداهة ، وهذه هي حجتهم الأساسية ، تقدم البطالة ، ويربطون هذا التقدم في البطالة مع التجذير المتعاظم للجماهير في ألمانيا : أي أن تقدم الأصوات النازية

كان على صلات وثيقة بعدد العاطلين عن العمل ويتبع المنحنى نفسه . وبالتالي عندما تنفجر الأزمة بعد ١٩٢٩ ، يشاهد أول دفعة للنازية : فقد وجد أكثر من ٦ ملايين صوت نازي في انتخابات تشرين الثاني ١٩٣٠[1] .

وعلى ما يبدو أن تصحيحات هامة أدخلت على هذه النظرية التي وسعت غالباً . وأن الأعمال التي قامت على طبيعة مجموع الناخبين النازيين ساعدت على وضع هذه التصحيحات . وبصورة خاصة ، إن أعمال علم الاجتماع الانتخابي التي جمعها ليبست في كتابه : « علم اجتماع الديموقراطية » الذي صدر في ١٩٦٢ ، أو أيضاً أعمال ر . هبرله « الشعب الريفي والقومية ـ الاشتراكية » الذي صدر في ١٩٦٣ ، دلت على أن تقدم النازية سجل بخاصة في الطبقات الوسطى وبين صغار ومتوسطي الملاك . فمن ذلك مثلاً ، أن تحقيقاً أجري في الشعب الريفي في شلزفيغ ـ هولشتاين ـ وهي إحدى المناطق التي أعطت أكثر الأصوات للنازية ـ ودلّ على أن النازية لم تنم في المناطق المرزغية في الشاطئ الغربي لشلزفيغ ـ هولشتاين ـ التي يختلف فيها كبار الملاك والطبقة الكادحة الريفية البائسة ، وإنما في المنطقة التي تسمى الـ جيست ، حيث بالعكس ، نجدنا أمام اقتصاد ريفي ، متين نسبياً ، على أساس متوسطي الملاكين وصغارهم ، وحيث ظهرت الأزمة الاقتصادية بشكل محسوس قليل نسبياً .

إن تحقيق ليبست في انتخابات ١٩٣٠ التي أعطت ١١٠ نواب نازيين في الرايخشتاغ ، يدل على أنه لا يوجد إلا ٢٨ ٪ من العمال ـ الشغيلة المختصين أو اليدويين صوتوا للحزب القومي ـ الاشتراكي ، على حين أن هذه الطبقة تؤلف ٤٦ ٪ من كامل السكان . وبالمقابل كان المستخدمون يؤلفون ٢٦ ٪ من الهيئة الانتخابية النازية على حين أنهم لا يمثلون إلا ١٢ ٪ من كامل الناخبين .

---

(١) راجع : M. Crouzet, Histoire Générale des civilisations: L'Époque Contemporaine.

وبالتالي فإن النازية لم تسق على حساب أحزاب اليسار ولكنها سيقت بصورة أساسية من بين العناصر التي صوتت لأحزاب الوسط أو اليمين . وقد أفادت القومية - الاشتراكية بخاصة من تدمير الأحزاب البورجوازية الوسطى . وكما قال ليبست : لقد ظهرت القومية - الاشتراكية كـ « تطرفية الوسط » التي يجب أن توضع على صلة بتجذير الطبقات الوسطى . وفي هذا الاعتبار ، يرى أن المثل الأكثر أهمية والأكثر دراسة هو مثل ما يسمى في ألمانيا «D. H. H. V.» أي : (الرابطة القومية الألمانية لتعاون العمال) التي تأسست في ١٨٩٣ وكانت من أهم دعامات الحزب القومي الألماني وانتقلت بكاملها تقريباً إلى القومية - الاشتراكية .

وهكذا شعرت الطبقات الوسطى بشدة بعاطفة نزع الطبقة ، أي التهديد بالتكديح .

إن أفضل تحليل سوسيولوجي (من علم الاجتماع) لهذه العاطفة ظهر في مؤلف لـ اريك فروم يدعى « حذف الحرية » ، وصدر في ١٩٤٥ . يدل اريك فروم على أنه ظهرت ، في الطبقات الوسطى ، عاطفة الانتماء إلى طبقة أخرى غير طبقة العمال ، وأيضاً عاطفة السقوط الاجتماعي الذي لا تستحقه إطلاقاً في الخلط بينها وبين هؤلاء العمال . ويميز فروم في الطبقات الوسطى اتجاهين مسيطرين : قبول الخضوع للأقوياء - أي الاعتراف بأرستقراطية سياسية واجتماعية تسيطر عليها - ومن جهة أخرى ، إرادة القوة . وقد وجدت هذه الطبقات الوسطى ما يرضيها من كل من هاتين العاطفتين في ألمانيا الإمبراطورية ، التي لا تطلب منها أي مشاركة فعلية في الحكم ، ولكنها كانت ترضي بسياستها الخارجية تذوق الطبقات الوسطى للسيطرة ، والطبقة الوسطى « طرحت نفسها في الخضوع إزاء الإمبراطورية ووحدت معها مصيرها » . وبعد إخفاق ١٩١٨ ، ردت إلى مصيرها المحزن ، فبحثت عن نظام سياسي يساعدها على الانسحاب من الحياة السياسية

ـ يعيد لها الأمن والوعي الصالح . فوجدته في النـازيـة ، والنـازيـة تفسر في آخر الأمر ، حسب رأي فروم ، كـ « فرار أمام المسؤولية » .

وقد تأكد الكثير من صفات هذا التحليل للطبقات الوسطى في مؤلف ألماني ظهر حديثاً وترجم حديثاً إلى الفرنسية ، وهو كتاب وليام آللن : « مدينة نازيـة صغرى » وهو دون منازع من أعظم الوثائق في النازية . فقد درس المؤلف حـالـة مدينة واضحة للغاية وسماها **تالبورغ** ، ولكنها في الواقع ، مدينـة نوردهـايم في ساكس ـ الدنيا ، وليست بعيدة عن هانوفر . ويعتبر المؤلف هذه المدينـة الصغيرة مميزة لعقلية قطاع هام من الشعب الألماني . وكانت نفوس مـدينـة نوردهـايم ، في ١٩٣٠ ، نحـو ١٠,٠٠٠ نسمـة ، وتجهـل تقريبـاً كل شيء عن النـازيـة قبـل الأزمـة الاقتصـاديـة . ولكنهـا ، في انتخـابـات تمـوز ١٩٣٢ ، أعطت ٣٧ ٪ من أصـواتهـا للنازيين . وهي مدينة طبقة بورجوازية صغرى ووسطى ، وتوجـد فيهـا طبقـة عاملة تمثل بصورة أساسية بعمال مصانع السكر أو عمال السكـك الحـديـديـة ، على اعتبار نوردهـايم محطـة لقـاء سكـك حـديـديـة متعـددة . وسكان المـدينـة ، في أكثريتهم الواسعة ، لوثريون . وقد حـاول المؤلف انطلاقـاً من هـذه المعطيـات ، أن يوضح كيف أن مدينة لم يكن عندها أي فكرة عن النازية ، استطـاعت ، في قطاع كبير من ناخبيها ، أن تعطي دعمهـا لهتلر . والإيضـاح العظيم الـذي يخرج من هذا المؤلف يكمن في الملاحظـة التـاليـة : إن بورجوازيـة مـدينـة تـالبورغ ، بورجوازية ذات عواطف قوميـة ، وتحب الأمور العسكريـة ، وبـالتـالي متعلقـة بالذكريات التـاريخيـة ، وبـالعصر الإمبراطوري ـ تعيش في هـاجس ، في خوف دائم ، وفي كره لا يشفى غليله للاجتماعية ـ الديموقراطية ، اجتماعية ـ ديموقراطيـة تجعل منها لنفسها نوعاً من أسطورة وتتمثلها حزبـاً معـاديـاً للقوميـة ، مـاركسيـاً وثورياً بعنف . وهـذه الصفـات لا تتفق بـأي شكل من الأشكال والواقع ، ولكن

يبدو أن الاجتماعية ـ الديموقراطية تبرر هذا الواقع باستعمال عدد من الشعارات وبنشيد الأممية وببعض العبارات الثورية البالية .

وهكذا ، بهذه المعارضة العنيفة للاجتماعية ـ الديموقراطية ، يجب في رأي آللين ، إيضاح ظفر النازية ، وأن الأزمة الاقتصادية التي كان لها حسب آللين تأثير عظيم ، هي التي ستثير بلورة العواطف . لقد أثرت الأزمة ، في هذا الاتجاه ، باعتبارها ،قوضت أولاً في مدينة صغيرة مثل تالبورغ ، جميع قوى المقاومة الجمهورية . لأن الحزب الاجتماعي ـ الديموقراطي كان مساقاً إلى الدفاع عن نظام ، النظام الجمهوري ـ الذي ولد البؤس الاقتصادي للعمال . ومن جهة أخرى ، عرف النازيون كيف ينادون بعاطفة مزدوجة : أولاً ضحايا التسلسل الاجتماعي ، الذين انتزعوا من طبقتهم ، وكل من كانوا يخشون التكديح ، وفي الوقت نفسه البورجوازية التي يزعمون حمايتها ضد الاضطراب والفوضى ، والتي اعتادت أن ترى فيهم الحصن الأساسي لمصالحها . وإذا استطاع النازيون أن يجمعوا في نفس المعسكر الذين انتزعت طبقتهم ، المعادين للدولة البورجوازية ، والبورجوازية الراضية والشبعانة ، فذلك لأنهم عرفوا كيف يوحدونهم ضد عدو مشترك ، وعرفوا كيف يعرضون عليهم خصماً واحداً وهو اليهودي الذي كان نفسه الدعامة الأساسية للاجتماعية ـ الديموقراطية والجمهورية .

٣) وأخيراً يوجد عدة نظريات أخرى تدع جانباً من جهة الإيضاحات البنيوية ، ومن جهة أخرى الأسباب الاقتصادية ، وتضع في الأمام تدخلات ومشاركات الطبقات الموجهة لصالح النازية ، وتوضح وصول النازية إلى السلطة ، بفعل هذه الطبقات الموجهة .

وفي هذا الاعتبار يجب أن نوضح قطاعين هامين في العالم الألماني الموجه في ذلك العصر : من جهة ، الأوساط الاقتصادية ؛ ومن جهة أخرى ، الأوساط العسكرية .

أ) توجد نظرية وسعها باستمرار المؤرخون الماركسيون وبخاصة مؤرخو ألمانيا الشرقية ، وهي أن ممثلي الصناعة الثقيلة الألمانية والبنوك الكبرى أيضاً هم الـذين كانوا في أصل مجيء هتلر إلى السلطة[1] . والمؤلف الأساسي ، الذي يعتمـد عليـه في هـذا الصعيـد ، مؤلف هـالغـارتن وهو بعنوان : « هتلر والرايخوير والصنـاعـة » ١٩٥٩[2] . وله سلطته في هذا الموضوع .

ويجب أن نرى أن الأوسـاط الصنـاعيـة الألمـانيـة ، حتى ١٩٣٠ ، لم تعلق إلا قليلاً من الأهمية على هتلر ، باستثناء صنـاعيين ؛ تيسّين وكيردورف . فقـد كتب تيسين كتاباً أحدث كثيراً من الضجة وهو : « كيف اشتريت هتلر » ، فقـد سلف هتلر مبالغ جسيمة أي نحو مليون مارك قبل ١٩٣٣ ، وهو الذي سمح ببناء « البيت الأسمر » في مونيخ . ومع ذلك ، يلاحـظ ، انطلاقـاً من ١٩٣٠ ، تطور ، تقـارب بين النـازيـة والصنـاعـة الثقيلـة . ولاسيا تحت تـأثير المصرفي شـاخت ، وأيضـاً الصناعي فوغلر . وهـذا التقـارب بين أوسـاط الصنـاعـة وهتلر يعود بخـاصـة إلى تـدخل شخصيتين مقربتين جـداً من هتلر : أولاً ، اوتو ديتريش . أكثر أصـدقـاء هتلر نشـاطـاً ، وكان أبـوه مـالكاً للصحيفـة الهـامـة جـداً وهي : « الصحيفـة الرينـانيـة - الوستفـاليـة » التي كانت تصـدر في ايسّن وتمثل المصـالـح الصنـاعيـة العظيمة ؛ ومن جهة أخرى ، **فالتر فونك** الذي كان في الأوساط الهتلريـة منظراً للاقتصاد ومحرراً للصفحة الاقتصادية في « الجريدة الماليـة البرلينيـة » . ويجب أن يشـار - وهـذه عـلامـة تقـارب - إلى الخطـاب الـذي ألقـاه هتلر في « **نـادي الصنـاعـة** » في دوسلـدورف ، في ٢٧ كانون الثـاني ١٩٣٢ ، وأعطى فيـه ضمانـات لأعضاء هذا النادي بقوله : « أتكفل بالسياسة ولكم الاقتصاد »

---

(١) راجع : G. BADIA, Histoire de l'ALLEMAGNE contemporaine

وكذلك أيضاً . التقرير الموجود في les ANNALES ، آدار - نيسان ١٩٦٧

(٢) W. F. HALLGARTEN, HITLER, La Reichswehr et L'Industrie, 1959.

ومع ذلك ، فإن هذا التقارب لا يعني ، من جانب الصناعة الألمانية ، انضماماً لهتلر . ففي الانتخابات الرئاسية في ١٩٣٢ ، دعم الصناعيون الألمان ، في أكثريتهم العظمى « حزب الشعب الألماني » ، وهو حزب بورجوازي يميني لم يكن إلى جانب هتلر ، وإنما كان إلى جانب هندنبورغ . ووجد في تشرين الثاني ١٩٣٢ ، مسعى نظمه عدد من الصناعيين ، لدى هندنبورغ ليعهد بالمستشارية (رئاسة الوزراء) إلى هتلر ، ولكن هذا المسعى ظل دون نتيجة على الإطلاق .

ومن المؤكد أن مناورات شلايخر ، الذي أصبح مستشاراً ، وحاول أن يعتمد أولاً على يسار الحزب الهتلري ، على اوتوشتراسر ، ومن بعد قام باتصال مع عدد من الأوساط النقابية ـ وبخاصة النقابيين الأحرار ، أو بعض أعضاء النقابات المسيحية ـ التي قررت أن تدعم الصناعة الكبرى هتلر حتى الأعماق . وهذا هو الذي ساعد على لقاء هتلر وفون بابن عند المصرفي الكولوني ، من كولونيا ، شرودر ، في شهر كانون الثاني ١٩٣٣ ، وتشكيل كونسورتيوم مالي ليساعد على تنمية وتنظيم الانتخابات للنازيين . فمثلاً ، حصل الحزب النازي على ٣ ملايين مارك لانتخابات آذار ١٩٣٣ .

ويعتبر بصورة عامة أن تسلم هتلر للسلطة ، في ١٩٣٣ ، يمثل انتصاراً لقطاع هام في الصناعة المعدنية ، والصناعة الثقيلة ، وملاكي المناجم مثل تيسّين أو فوغلر ، وبعض الصناعات الكيميائية ، مثل ال كلرمان ، وشركات التأمين ، انتصاراً على عدد من المؤسسات المالية الخاصة الضخمة التي لم تحبذ أبداً وصول هتلر إلى السلطة مثل شتينز أو سيمنس ، بل وحتى ١٩٣٣ ، كروب .

ب) وأخيراً ، يفكر بعض المؤرخين أن وصول هتلر إلى السلطة كان بفضل العسكريين .

نجدنا هنا أمام أفكار مختلفة بصورة عميقة . فلصالح النظرية القائلة إن

العسكريين شجعوا الهتلريين على استلام السلطـة ، يجب الإشـارة إلى المـؤلف الكلاسيكي الذي وضعه فيلر بينيت وصدر في ١٩٥٥ ، باللغـة الألمـانيـة وترجم إلى الفرنسيـة تحت عنـوان : « درامـة الجيش الألمـاني » ، وكتـاب المـؤرخ الأميركي غوردون كريغ وهو بعنوان : « الجيش البروسي الألماني » الـذي صـدر في ١٩٦٠ . وأثار المؤرخ الألماني جيراردت ريتر ، ضد هذه النظرية ، اعتراضات شديدة جـداً في مقال له صدر في ١٩٥٧ في « صحيفـة المكتب المركزي الأوربي » وهو بعنوان : « العسكريون والسياسة في ألمانيـا » . وفيـه يرى ريتر ، بـالعكس ، إن الجيش ، باعتباره عنصراً محافظاً ، كان قوة مقاومة لوصول النازية إلى السلطة .

ومن الواضح جيداً ، لإمكان وضع وجهـة نظر موضوعيـة جهـد المستطـاع ، بين وجهات نظر متعارضة ، أنه يجب أن يؤخـذ بعين الاعتبـار بنيـة وعقـائـديـة الجيش الألماني في السنوات التي سبقت مجيء هتلر إلى السلطة . والدراسة العظيمة في هـذا الاعتبـار هي كتـاب حـديث جـداً لمؤلفـه فرانسيس كارستن ويسمى : « الرايخوير والسياسة » وقـد صـدر في ١٩٦٣ . ويـدل كارستن ، في هـذا المؤلف ، على أن الرايخوير يعتبر « دولة في الدولـة » في كل دور جمهوريـة فيار . وسيكت الذي ترأس مصيره عدة سنوات ، أعطى لهذا الوضع أساساً عقائدياً ، بـالإلحـاح ، من جهة على الطابع غير السياسي للجيش الذي يرى واجبه في خـدمـة الـدولـة ، الـدولـة بمعنى مجرد ، في كل الظروف ؛ ومن جهـة أخرى ، على حـق الجيش في متابعة سياسة مستقلة ، ذاتية ، ولاسيا في موضوع السياسة الخارجيـة . وكـذلـك يجب أن يـؤخـذ بعين الاعتبـار البنيـة السـوسيـولـوجيـة لهـذا الجيش . فـالجيش الألماني ، الذي وصل إلى هذا التاريخ ، هو هيئة مغلقـة للغـايـة وقليل الاحتكاك بـالبورجوازيـة الكبرى والمتوسطـة ، وأقل احتكاكاً أيضـاً بـالأوسـاط الفكريـة ، وليس له أي اتصال بالقوى الشعبية . لقد كان هيئة تسوق رجـالهـا من طبقتهـا .

ونسبة النبلاء فيه مرتفعة نسبياً . فقد انتقلت من ١٧ ٪ في ١٩١٧ إلى ٢٨ ٪ في ١٩٣٢ ، في منصب ملازم . وهم على العموم أبناء ضباط وأصبحوا ضباطاً[1] .

ما هي الحالة الفكرية لهذا الجيش حيال النازية ؟ من المؤكد في نطاق الكوادر المسنة أنه يوجد حذر وعدم ثقة ، حيال هتلر . فقد كان الجيش يتحمل بمشقة منافسة ال S.A. ويسخر من هيئة « عريف بوهيميا » الديموقراطية . وتجدر الإشارة إلى ندرة كبار الضباط الذين انتموا للنازية . ومن أندر الأمثلة على ذلك الكولونيل فون رايزنو الذي لعب دوراً عظيماً في ١٩٣٣ . ومع ذلك ، توجد عاطفة واضحة جداً ، حتى بين هؤلاء الضباط القدماء ، وهو أن النازيين أسهموا في إعادة الإحترام للجيش والأمة . ويفكر بأن الكتائب المنظمة للشبيبة الهتلرية يمكن ، بين يوم وآخر ، أن تدخل في الجيش ، وأن صفاتها العسكرية ، ونظامها بخاصة ، يمكن لحسن الحظ استخدامها . ولكن إذا كانت الكوادر المسنة متحفظة إزاء النازية ، وتأخذ بخاصة على هتلر موقفه عندما تقدم لرئاسة الجمهورية ضد هندنبورغ ، فلم يكن على مثل هذه الحال الضباط الشبان . وإن الدعوى التي رفعها ، في ١٩٣٠ ، وزير الحربية . غرونر ، ضد الضباط الشبان من حامية أولم تدل على تقدم الأفكار النازية بين شباب الضباط ، من منصب ملازم ثان أو ملازم . ويجب ، لإيضاح هذا الحادث . إدخال هذا الواقع وهو أن كثيراً من شباب الضباط شعروا بأنفسهم بأنهم نزعوا من طبقتهم ، وأنهم كادحون ، وأنهم يعتمدون على الهتلرية لزيادة ، ولتذهيب ـ الطلي بالذهب ، نوعاً ما ـ وجاهتهم الاجتماعية . وقد دل حادث بشكل واضح على شعبية الهتلرية في هذه الرتب الدنيا : ففي ١٩٣٠ ، **دعا ضباط حامية بوتسدام** غوبلز لناديهم لتناول الطعام فكان له بعملهم هذا نجاح كبير جداً .

---

(١) راجع · P. AYCOBERRY , lecorps des officiers allemand , ANNALES , Mars - AVRIL 1967 .

وبصورة عامة ، وهذا ما يساعد على تعريف حالة رأي الجيش حيال الهتلرية ، نقول إن العسكريين كانوا مقتنعين أن بإمكانهم ، عندما يحين الوقت ، تعديل هتلر . وفي الحقيقة ، لم يكونوا معادين له . وهم يرون أن المليشات الهتلرية مِنظمة وموجهة من قبلهم في الجيش . وأن القادة لا يريدون مكافحة الهتلرية ، لشعورهم ، بأن لا يتبعهم ، أو يتبعهم بصعوبة شباب الضباط إذا ما حدثت المجابهة . وهذا ما يوضح كيف أن شلايخر ، قبل وصول هتلر إلى السلطة بقليل من الزمن ، أعلم هندنبورغ بواسطة الجنرال فون هامرشتاين بالصعوبة التي ستوجد في حال تصور قمع الهتلرية بالقوة . لقد كان القادة أخيراً . يفضلون ترتيباً سلمياً للسلطة لصالح هتلر ، لاقتناعهم ـ وهنا يكمن خطؤهم ـ بأنه يمكنهم ، عند الأوان ، إضعاف هذه القوة ، الهتلرية ، وتنظيمها ، وتأطيرها لصالحهم .

الفصل الرابع

الدعاية النازية[١]

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

لفهم هذه القضية لا بد من تقديم شخصية غوبلز .

جوزيف غوبلز[٢] من أصل رينـاني . ينتمي إلى أسرة كاثـوليكيـة في مـدينـة ريـدت الصغيرة الـواقعـة في شمال رينـانيـا . وبسبب أصـولـه البـورجـوازيــة ، البورجـوازيـة الصغيرة حقـاً ، لم يسقـط من طبقتـه الاجتماعيـة . وهـذا مـا يميزه بالحال عن هتلر . فقد ولد مشوه القـدم . وسيكون لهـذا تـأثير عظيم على حيـاتـه وعمله : وهذا يوضح كيف أنـه ، وهو فتى جـداً ، كان يقبل بنهم على الـدراسـة . فكر القيام بدراسات لاهوتية ، ولكن على ما يبـدو أنـه تحول عن الإيمـان الـذي تربى عليه في حضن عائلتـه . ويجب أن نـذكر مع ذلـك بـأنـه سيحـافـظ طوال حياته على تعلقه العاطفي بالكاثوليكية ، وهذا ما يظهر في قصـة ترجمـة حيـاتـه الذاتية وتسمى « ميكائيل » ، وسيبقى في أعماق نفسه ، معاديـاً لكل الجهود التي قام بها النظام النازي لنزع المسيحية من ألمانيا وفرض نوع من الـدين « الشمالي » عليها . وهكذا لم يشأ أبداً ، وهو وزير للدعاية ، أن يحول عيـد الميلاد إلى عيـد انقلاب شتوي ، وحرص على أن يترك له طابعه المسيحي .

---

(١) راجع : Z . A . B . Zeman , Nazi propaganda , London , 1964 .

(٢) E BRAMSTED , Goebbels and national - socialist propaganda , 1963 .

R MANWELL . et H . Fraenkel . Goebbels , sa vie et sa mort , (1960) .

ولكن غوبلز في هذا التعطش للمعرفة ، في هذا السباق للدراسات ، كان يشعر بيأس عميق : لا سيا وأنه لم ينجح أبداً ، بالرغم من متابعته لدروسه ومثابرته عليها ، في المشاركة في حلقة دراسية لأحد أساتذة الأدب في جامعة هايدلبرغ ، وهو الأستاذ فريديريك غوندولف الذي كان ينتمي إلى وسط ستيفان جورج الذي كان يكن له غوبلز إعجاباً عظيماً جداً . ومن جهة أخرى ، إن محاولاته الأدبية الأولى عرفت إخفاقاً كاملاً .

دخل غوبلز الحزب القومي - الاشتراكي .N.S.D.A.P ، إلى جانب شتراسر في « دار الكفاح » التي أسسها هذا الأخير . ولكنه تخلى بسرعة جداً عن الوظائف التي قدمها إليه شتراسر وانضم منذ مؤتمر بامبرغ ، إلى هتلر ، وأصبح في ذلك التاريخ ، حاكم برلين . ووجه خلال سنوات كثيرة في برلين صحيفة « الهجوم » ، ثم انتخب نائباً عن برلين في الرايخشتاغ . وفي ١٩٢٨ ، أكسبته صفاته ، ومواهبه الخطابية تمييزاً عظيماً . وسمي زعيم دعاية الحزب النازي في الرايخ كله . ومن المؤكد أنه أسهم لحد كبير جداً في نجاح هتلر . فقد عرف كيف يخلق ، حول المظاهرات التي يبدو فيها هتلر ، هذا الجو العظيم من الإجماع الذي كان أحد ضمانات نجاحه .

وسمي غوبلز في ١٩٣٣ وزيراً للدعاية ، وحصل بهذه الصفة على نجاحات لا تصدق . وبين هذه النجاحات ، يجب أن يشار بخاصة إلى منظمة « معونات الشتاء » التي أفادت معاً في امتصاص التضخم ، وذلك بمساعدة مبالغ عظيمة على العودة تحت شكل هبات ، إلى خزائن الدولة ، وفي مراقبة حركات الرأي عن كثب للغاية . والنجاح الآخر ، هو الألعاب الأولمبية في ١٩٣٦ ، التي أعطت للأجانب ، الآتين بأعداد كثيرة جداً بهذه المناسبة إلى ألمانيا ، انطباعاً عن بلد يشع بالصحة ، مجمع على ثقته بالزعيم . وهو الذي هيأ مؤتمرات نورامبرغ التي كانت

تنعقد كل سنة وتفسح مجالاً لمظاهرات جماهيرية عظيمة . وهو الذي هيأ هذا التقويم الفضولي للأعياد الذي كان إحدى الصفات العظيمة للنظام النازي . ففي ٢٤ شباط احتفل بتأسيس الحزب ، وفي ٢٠ نيسان ، بعيد ميلاد الزعيم ، وفي الأول من أيار بعيد العمل ، وأيضاً في شهر أيار ، بعيد الأمهات . وفي تشرين الأول ، بعيد الحصاد ، وفي ١٩ تشرين الثاني بالذكرى السنوية للقومة (الثورة) التي أخفقت في مونيخ .

ويجب أن يشار إلى ما كانت عليه مواقف غوبلز ، في داخل الحزب النازي . فمن المؤكد أن غوبلز قد تابع ، لحد ، سياسة كانت بالنسبة إليه حتى نقطة ما شخصية . وبالرغم من العلاقات الوثيقة زمناً طويلاً ، فقد أظهر عداء عنيفاً جداً إلى روم ، وشهر بأخلاقه وعاداته الجنسية المحبة للذكر . ويرافق هذا العداء لروم بصورة عامة ، عداء عتيد إزاء الجيش عموماً ، ولا سيا الجنرالات ، القادة ، ويجب ألا ينسى أن هذه المواقف الأصلية كانت مواقف يسارية ، ويأسف ، في أعماقه ، من أن النازية « لا تنفذ » أي لا تؤدي إلى ثورة . ويكتفي في دور المدافع ، كما يقول ، عن المحرومين ، أي من لا يملكون شيئاً ، ضد البلوتوقراطيات (الطبقات الغنية الموسرة) الغربية . وهذا ما جعل الناس يقولون عنه في الغالب بأنه كان « راديكالياً مقصراً » .

وهذه المواقف اليسارية تظهر بصورة خاصة بعدائه للاكليروس . وبالرغم من تعلقه بالأشكال الخارجية للكاثوليكية التي تربى عليها . فقد كان معادياً للاكليروس . وهذا ما ذهب به ، في ١٩٣٧ ، إلى جذب الانتباه ، بنشر ملحوظ بخاصة ، إلى تجارة المال التي تقوم بها الأنظمة الدينية (الأديرة) ، وإلى الفضائح الجنسية التي اكتشفها في الأديرة ، وأعمال الفحش التي ترتكب في مقصورات الإعتراف .

ويجب أن نلاحظ من جهة أخرى ، على الصعيد السياسي ، أن غوبلز لم يكن له إلا قليل من العلاقات مع الزعماء النازيين الآخرين . وبالمقابل ، إن ما يميزه ، بالرغم من كل شيء ، هو تعلقه الذي لا يتزعزع بشخص هتلر ، وعليه اعتمد بحجة صحيحة في حياته ومهنته ، ومن المؤكد أنه ظل وفياً له حتى الموت .

وعاطفة الولاء إزاء الزعيم ذهبت به إلى الشعور بالخوف من الحرب . فقد كان غوبلز يخاف دوماً من دخول الرايخ في الحرب . ويخشى من أن تقلل الحرب سلطته الشخصية . ويصرح في الغالب : « الإنسان العاقل لا يمكن أن يقبل بالحرب » ويبرر هذا الموقف في الغالب بمعارضة الرأي العام الألماني لفكرة الحرب . ووقف ضد « طيش » سياسة الحرب ، وجعل قسماً من محيط هتلر مسؤولاً عنها . وعليه نرى منه وفاءً غير منازع للزعيم ، ولكنه عرف مع ذلك ارتفاعاً وانخفاضاً . غير أن وضعه ، في الواقع ، لدى هتلر قد تزعزع بعمق في بداية عام ١٩٣٩ إثر ارتباطه بشابة سينمائية تشيكية باسم ليندا باروفا . وهذه الصلة أثارت حنق هتلر عليه ، لا سيا وأن غوبلز ، في ذلك الحين ، فقد رشده وفكر ، على ما يبدو ، بالطلاق ، وهتلر لم يكد يخرج من فضيحة قضية الجنرالات ، ولذا لم يشأ أن يسمع الكلام بقضية جديدة من هذا النوع وأجبر غوبلز على التخلي عن السينمائية الجميلة والعودة إلى الحياة العائلية الرتيبة .

ويجب أن نشير إلى أن غوبلز إذا لعب دوراً رئيسياً بحق في الدعاية ، في داخل الرايخ الثالث . فقد كانت هنالك ، بالرغم من كل شيء ، حدود لنفوذه في هذا المضار ، لا سيا وأنه اصطدم باستمرار بمعارضة روزانبرغ ، وكان وإياه على تناقض في جميع النقاط تقريباً . ومن جهة أخرى ، كان في الغالب في نزاع مع غورينغ على قضايا بروسيا . وكانت علاقاته سيئة مع أوتو ديتريش الذي كان يوجه منذ ١٩٣٤ صحافة الحزب والذي أصبح في ١٩٣٨ أمين دولة مساعداً

للدعاية . ويبدو أن هتلر قد لعب في هذه المعارضة بين ديتريش وغوبلز .

هذه هي شخصية الرجل الذي وجد على رأس وزارة الدعاية ، وزارة الدعاية التي استقرت في ساحة ولهلم ، في وسط برلين ، والتي نسخت في تنظيماتها الأساسية عن « دائرة دعاية الرايخ » التي كانت منظمة دعاية للحزب النازي قبل ١٩٣٣ . وعلى رأس هذه الوزارة وجد إذن الوزير ، غوبلز ، وأمين دولة مساعد . والأمينان المساعدان اللذان تعاقبا على هذا المنصب كانا : فالتر فونك ، وفي ١٩٣٨ ، أوتو ديتريش . وكانت الوزارة مقسمة إلى عدد من الإدارات . أهمها **الإدارة الثانية ،** المكلفة بتنسيق الدعاية والأخبار . ومن هذه الإدارة خرج الأساسي من الدعاية المعادية للسامية ، ومن جهة أخرى ، من الدعاية من أجل الألمانيين الذين يعيشون خارج حدود الرايخ - وكان دورها بالتالي عظيماً على صعيد السياسة الخارجية . وفي هذه الإدارة أيضاً اتخذت الأحكام الأساسية لتنظيم الرياضة في ألمانيا . ودون الدخول في تفاصيل تنظيم هذه الوزارة ، يجب أن نعلم أن **الإدارة الثالثة** كانت تهتم بالراديو ، **والإدارة الرابعة** بالصحافة ، والإدارة **الخامسة** بالسينما . وأخيراً انتقل عدد الإدارات من خمس إلى أربع عشرة إدارة في ١٩٤٢ .

ويجب أن يشار ، أخيراً ، إلى **غرفة الثقافة** الملحقة بوزارة الدعاية . وقد أحدثت هذه الغرفة في أيلول ١٩٣٣ ، وكان رئيسها غوبلز . ويتبع هذه الغرفة سبع غرف أخرى ، أقل أهمية ، وكانت لها مساعدة وتهتم بالأدب ، والمسرح ، والموسيقى ، والسينما ، والفنون الجميلة والصحافة والراديو .

وعلق غوبلز أهمية عظيمة على مراقبة الصحافة[1] . وظهر ذلك على صعيد

---

(١) راجع : ORON HALE , The Captive Press in the Third Reich , Princeton 1964

الحياة اليومية ، بواقع أن إدارة الصحافة تنظم كل صباح اجتماعاً لمحرري صحف برلين اليومية ولمراسلات جرائد الأقاليم . وفي هذا الاجتماع اليومي يدل على ما يجب في الغد توجيه المقالات الأساسية إليه ، والحملات التي يجب القيام بها أو الكف عنها . والافتتاحيات التي يحسن أن يقرأها الجمهور . ومن جهة أخرى ، يتبع هذا الاجتماع بتحرير نشرة يومية ترسل إلى الصحافيين . وكان مدير هذه الاجتماعات الصحفية في الدور من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ المستشار الوزاري برندت . ويجب أن يضاف إلى هذه الاجتماعات اليومية التنظيم ، غير المنتظم لما يسمى « مؤتمرات التعليق والشرح » التي تدرس فيها ، في حلقة صغيرة من الصحافيين ، التفسيرات التي يحسن إعطاؤها للحوادث .

ومن الملاحظ أن الصحافة النازية كانت قليلة الأهمية للغاية عندما وصل هتلر إلى السلطة . فلم يوجد إلا ١٢١ صحيفة نازية . على الـ ٤٧٠٣ التي كانت تنشر في ألمانيا . ولكن هذه الحالة انقلبت بسرعة جداً . ففي ١٩٣٤ ، كان يوجد ٤٣٦ جريدة يشرف عليها الحزب النازي . وفي ١٩٤٤ ، في آخر النظام الهتلري ، لم يبق إلا ٩٧٧ جريدة ، ولكن ٨٢ ٪ كانت في أيدي الحزب . ومن جهة أخرى ، لقد وقعت الجرائد الأخرى التي لم تكن ناطقة باسم الحزب ، تحت الرقابة الضيقة لمنظمات وزارة الدعاية .

كيف كان التزام الصحافة بهذا التنظيم ، ممكناً ؟ يجب أن ندرس ثلاث وسائل أساسية توصل فيها غوبلز إلى هذه النتيجة .

أولاً ، وهذه أبسط وسيلة ، التحريم المباشر لعدد من الجرائد . فبعد حريق الرايخشتاغ ، بخاصة ، حرمت الجرائد الشيوعية كافة ، وبسرعة جداً ، معظم الصحف الاشتراكية ـ الديمقراطية . ومن جهة أخرى ، وفي خلال الأشهر الأولى من استلام السلطة أعيد تنظيم ما يسمى « رابطة صحافة الرايخ » التي

تعرف بالأحرف الأولى (R.V.D.P.) وهي رابطة صحافة الرايخ وأعضاؤها مناوئون للنازية ، مثل مدير (جريدة كولونيا الشعبية) دومونت الذي كان ينتمي إلى أسرة عريقة جداً من الصحافيين الكولونيين ، ولكنه كان من اتجاهات وسطى ، وقد صفوا جميعاً ، وحل محلهم نازيون ، وكان رئيس الرابطة الجديدة أوتو ديتريش .

والواسطة الثانية التي طوعت بها الصحافة هي **الوسيلة التشريعية** . وبخاصة قانون صحافة الرايخ ، المؤرخ في ٤ تشرين الأول ١٩٣٣ ، الذي يصرح بأن « الصحافة موهبة عامة » ، وكما هي ، يجب أن تنظم قانونياً ، وينص ، بالتالي ، على أن يكون جميع الصحافيين من الجنسية الألمانية ، وأن يكونوا من أجداد آريين ولم يتزوجوا يهودية . والمادة الرابعة من هذا القانون ، وهي الأهم ، تأمر المحررين بأن يعتبروا شؤماً نشر كل ما هو من طبيعة « خداع الجمهور » و « خلط الأهداف الأنانية بأهداف الأمة » ، و « ينال من قوة الرايخ » . وإن مخالفة هذه الأحكام تؤدي إلى منع مباشر للجريدة . ومما يلفت النظر أن غوبلز ، في مؤتمر صحافي عقده في يوم نشر هذا القانون ، في ٤ تشرين الأول ١٩٣٣ ، برر تدجين الصحافة الألمانية بفقدان النضج السياسي عند الشعب الألماني . الذي لا يمكن أن يصل إلا بقرن إلى نضج الشعب الإنكليزي .

وأخيراً ، **الوسيلة الثالثة** التي قيدت بها الصحافة هي سياسة **نزع الملكية** التي قام بها بخاصة ، أحد أعوان غوبلز ، **ماكس أمان** وهو مدير سابق لدار نشر ايهير . وقد أصبح أمان ، في النظام الهتلري ، رئيساً لغرفة الصحافة ، وبسياسة ماهرة للغاية ، استطاع أن يضع يده على وكالتي الأنباء الهامتين اللتين توجدان آنذاك في ألمانيا : وكالة فولف وتلغراف أونيون . وهذه الوكالة الأخيرة هي الوكالة التي كان يوجهها منذ زمن طويل جداً هوغنبرغ

وكانت موجهة باتجاه يميني متطرف . ثم اتحدت هاتان الوكالتان في هيئة واحدة سميت « مكتب الأخبار الألماني » وعرف بالأحرف الأولى (D . N . B.) ومن جهة أخرى ، اضطر عدد كبير جداً من مشاريع الصحافة ، مثل **دار أولشتاين** التي كانت تسير برؤوس أموال يهودية في معظمها ، إلى بيع عماراته ومصادرَ معلوماته . وبيعت هذه الدور من أجل لقمة خبز إلى دار ايهير التي شكلت على هذا النحو إمبراطورية نشر حقيقية . وأخيراً ، إن قانون ١٩٣٥ ، بحجة حماية الصحافة ، سمح ببساطة كلية بإيقاف نشر الجرائد التي تفسح مجالاً للفضائح أو لما يسميه الألمان « **المثير** » . وبهذا القانون أيضاً حرم نقل ملكية صحيفة ومكافآتها إلى منظمات ذات طابع مذهبي ديني . وبموجب قانون نيسان ١٩٣٥ ، اضطرت الصحافة الكاثوليكية كلها . ـ وكانت نامية جداً في ألمانيا ـ إلى التجمع في داخل « شركة فونيكس للنشر » . وأخيراً ، أعد أحد أعوان أمان ، وهو الدكتور **ماكس فينكلر** ما يسمى « اتحاد الصحافة » الذي يضم كبريات الجرائد الأخبارية ، من نموذج « دليل برلين » .

ونتيجة هذه التدابير التي كانت مخصصة لتقييد الصحافة هي أن الصحافة الألمانية فقدت كل أهمية على الإطلاق . وكانت الجرائد التي تطبع في كولونيا أو كونيكسبرغ تحمل بالضبط نفس الأخبار ، ولها بالضبط نفس الصفة . وتبع ذلك نقص مذهل في طباعة جميع الجرائد . وإذا كانت تصفية قدامى الصحافيين ، وبعضهم كان موهوباً ، لم تكن كليةً ، فذلك يرجع إلى شخص ولهلم فايس الذي كان رئيس تحرير « الرقيب الشعبي » ، فقد استعمل نفوذه لدى غوبلز لحماية وإبقاء عدد من الصحافيين المتهنين في عملهم . وهذا لم يمنع بعضهم ، ممن حاولوا بشكل أو باخر ، أن يقاوموا تقييد حرية الصحافة أن يدفعوا الثمن غالياً جداً . وهذه بخاصة حالة **فايك** الذي كان يدير مجلة عنوانها « البريد الأخضر » . وهي مجلة أسبوعية حاولت أن تقوم برد فعل ضد بعض

أشكال الدعاية الهتلرية . فعلقت بالحال ، وأرسل مديرها فايك إلى معسكر اعتقال .

ومع ذلك ، فمن المهم ، في تقييد حرية الصحافة ، إجراء استثناءين : أولاً ، من أجل : « جريدة برلين اليومية » وهي جريدة ديموقراطية ، متنفذة جداً في جمهورية فيار ، وكان يؤمن إدارتها منذ زمن طويل تيؤدور وولف ، واستطاعت أن تتماسك حتى ١٩٣٩ تحت إدارة بول شيفر . وتمتعت « جريدة برلين اليومية » حتى نقطة ما بحماية غوبلز . واستطاع شيفر أن يبقي الجريدة في روح مقاومة سرية ، إزاء النظام ، وبخاصة إزاء الأريانية ومقاومة السامية ، ولا سيا بنشر مقالات[1] انتقادية في الجريدة .

والاستثناء الآخر ، هو استثناء « جريدة فرانكفورت » وهي جريدة قديمة تأسست في ١٨٥٦ على يد تيؤدور زونمان ، وكانت تحرر في اتجاه ديموقراطي . وحصلت في عهد جمهورية فيار على شهرة عالمية ، مشابهة لشهرة الـ « التايمز » اللندنية . ونظراً إلى أن قسماً عظيماً من تحريرها كان إسرائيلياً ، فقد كان وجودها مهدداً في ١٩٣٣ . ومع ذلك لم تمس حكومة برلين الجريدة واستمرت في السنوات التالية في الحفاظ على موقف متحفظ إزاء النظام ، حتى إنها سجلت ، بأشكال خفيفة ، عداءها للتدابير المعادية لليهود أو المعادية للكاثوليك . ونجم عن ذلك أنها عاشت في حالة أزمة دائمة ، وبخاصة **برندت** - أحد كبار موظفي وزارة الدعاية - الذي فكر مراراً بحذفها . ومع ذلك فقد كانت محمية لأنها كانت تخدم مصالح الرايخ الثالث في الخارج بوزارتي الاقتصاد والشؤون الخارجية . وكانت « أداة سياسة خارجية » استخدمها بمهارة في وجهة النظر هذه ، رئيس تحريرها رودولف كيرشنر .

---

(١) راجع : Margaret BOUVERY , Wir Lügen ALLE , 1965 .

وما من شك في أن طرق دعـايـة[١] غوبلز كانت متـأثرة في قسم عظيم منهـا بالطرق اللينينية . ولكن الدعاية حسب لينين تعبير عن تاكتيك معين بينمـا هي في رأي غوبلز ، مدلول في ذاته ويستخدم لجميع الأهداف دونمـا تعيين . الـدعـايـة اللينينيـة تهاجم العقـل بينمـا الهتلريـة تنـادي الغرائـز وتحـاول غلفنـة عـدد من الأهواء . ومن هنا التغير المستمر للشعارات التي تستخدمها الدعايـة النـازيـة والتي غالباً ما يناقض بعضها بعضاً - ولا نريد أن نـذكر أكثر من مثـال واحـد وهو أن فكرة النظـام كانت تـؤلف في بعض الأوقـات صيـانـة جميـع القيم المسيحيـة ، وفي بعضها الآخر كانت تهدف إلى تهديمها .

لقد أصبحت الدعاية في ظل هذا النظام فنـاً خـاصـاً ، بقوانينـه الخـاصـة ، الـذي ينمي حسب تعبير غوبلز « نوعـاً من مـدفعيـة نفسيـة » . الفكرة لا تحسب شريطة أن تحمل الكلمة . وتنطلق من هذه الفكرة - التي يعبر عنها غالباً - وهي أن الجماهير كلما تكاثفت وتجمعت أخذت صفة « عاطفية ونسويـة » . ولـذا يجب أن يستحـوذ لـدى هـذه الجمـاهير الخيـال على الإيضـاح المعقـول ، والمحسـوس على العقلي .

ولكن ليس هذا كل شيء . فقـد أراد النـازيون أن يلتمسوا المنـاطق النفسيـة وغير الواعية ، حيث تجد الأهواء والمواقف العقيمـة واللامعقولـة أو المتنـاقضـة ، في نظر المنطق ، مكانها وتوازنها .

وهنا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الاستخدام الذي أجرته الدعاية النـازيـة لتجارب بافلوف . ويرى هذا أن « العامل الشرطي المعقـد » ، ويفقـد « العـامل الشرطي البسيط » قيمته . وهذا يعني أنه إذا أعطيت قطعة سكر إلى كلب ، سال لعابه بـالحـال . وإذا اصطحب هـذا الفعل بضربـة زمور ، فبعـد عـدد من المرات

---

(١) راجع : J. M. DOMENACH , La propagande politique , 1950.

يسيل لعابه لضربة الزمور وحدها ، دون أن يرى قطعة السكر . وعليه فإن العامل الشرطي المعقد - وهو الزمور هنا - يحل محل العامل الشرطي البسيط ، وهو قطعة السكر . وبالمقابل ، وهذه أيضاً ملاحظة من بافلوف ، وهي أن المنبهات لا تثير لعاباً متزايداً من الكلب ، وتوصل أخيراً إلى تعطيل الوظيفة المنعكسة . وانطلاقاً من ملاحظات بافلوف هذه أحلت الدعاية النازية محل العامل الشرطي البسيط - الذي هو عظمة الرايخ - رمزاً يذكر بهذه العظمة . وهذا الرمز هو مثلاً ، الصليب المعقوف ، والتحية الهتلرية ، وصورة الزعيم ، المنتشرة بألوف النسخ . ويسهر على أن يكون التحريض الثانوي باستمرار منتعشاً بالتحريض الأولي . وهكذا تطرح قطعة السكر على أجزاء مثل : إعادة تسليح رينانيا ، ضم النمسا ، واحتلال تشيكوسلوفاكيا .

ومن جهة أخرى . لقد دل بافلوف على أن شدة المحرض يمكن أن تمنع الأفعال المنعكسة الطبيعية عند الفرد . فمثلاً ، إن منظر الثعبان يمنع فجأة العصفور من الفرار : والعصفور المسحور ، يرتمي في فم الثعبان . وجرت ملاحظة بافلوف هذه ما يمكن تسميته بـ « الإرهاب الهتلري » الذي يخلق نوعاً من المنع المشروط بنمو القلق . وباختصار ، إن تطبيق الجدل الهيغيلي في السيد والعبد على الجماهير الحديثة ، قد تكيف هنا بشكل شبه طبيعي . ويقصد بذلك تذكير الجماهير بأنها أخضعت . ولهذا يُرونها الوقت الذي فرضت فيه البزات الرمادية ، والمطرقة (الدبوس) في قبضة اليد ، طوعاً أو كرهاً ، على الأمة الألمانية ميثاق العبودية . ولهذا تفيد الرموز والشعارات التي تجعل من يراها أو يسمعها يجري ، عن غير وعي ، المحاكمة التالية : « إن هتلر ، هو القوة ، القوة الحقيقية الوحيدة . وبما أن كل العالم مع هتلر فيجب عليّ أنا ، رجل الشارع ، أن أعمل نفس الشيء ، إذا لم أشأ أن أسحق » . وهذا ما جعل عالم الاجتماع تشاكوتين ، الذي وضح هذا

التكيف لتجارب بافلوف مع الدعاية النازية[1] ، يقول بأن الصليب المعقوف ، المخصص لإثارة قلق يعطل الفرد تماماً ، يشكل نوعاً من « مذكرة تهديد » .

ويصرح تشاكوتين : « إن غريزة النضال وقد تزعزعت ، يمكن أن تظهر بمظهرين متضادين : أحدهما سلبي ويخرج بالخوف ومواقف الخور . والتعطيل ؛ والآخر، بالعكس ، إيجابي ، يؤدي إلى التمجيد ، إلى حالة تحريض وعدوانية . والتحريض يمكن أن يؤدي إلى حالة الاختطاف الروحي . إلى حالة ، كما يدل عليها اسمها ، الخروج من الذات . وعلى هذا النحو ، وبهذا التوالي من التحريض والقلق ، تخلق الدعاية النازية حالة عصبية لا يمكن وصفها . وهذا هو الملاحظ في ألمانيا وأيضاً في خارج ألمانيا ، حيث عاشت البشرية سنوات كثيرة منفصلة عن الواقع وفي حالة تخدير ، وفي حالة إرهاب دائم إزاء التهديدات التي تدخل في هذا الشكل من الدعاية . ويعتمد النظام على نوع من التوالي بين الطريقتين ولكن دون أن ينقطع تنظيم الأفراد وإخضاعهم . لأن إحدى الصفات الأساسية لهذه الدعاية هي ألا تنقطع في أي وقت . وبالفعل يجب ، وبكل قوة ، منع الإنسان من التفكير .

---

(١) راجع S. CHAKOTINE , le viol des foules par la propagande politique , Gallimard , 1952

الفصل الخامس

القضية اليهودية في الرايخ الثالث

بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩[1]

يجب أن نبدأ بفحص الحالة التي كان عليها اليهود في ألمانيا عند وصول هتلر إلى السلطة .

يلاحظ ، منذ عدة عقود ، تراجع دائم في السكان اليهود الألمان بالنسبة إلى كامل السكان في ألمانيا . ففي ١٩٣٣ ، كان في ألمانيا ٥٠٣,٠٠٠ يهودي وهذا الرقم يمثل ٧٦ ,٠ ٪ من كامل السكان ، على حين أن اليهود قبل نصف قرن . في ١٨٧٠ ، كانوا يؤلفون ٥ ,١ ٪ من كامل السكان . ويجب أن نلاحظ أن هؤلاء اليهود يعيشون جميعاً تقريباً في المدن الكبرى ، وبخاصة في برلين . حيث كان يقيم ثلث اليهود الذين يعيشون في ألمانيا . ونجد منهم كثيراً في فرانكفورت / على / الماين ، وفي بريسلو ، وفي كولونيا ... إلخ .

ما هي الحالة المهنية لهؤلاء اليهود ؟ من المعلوم أن الدور الذي لعبه اليهود كان عظيماً في تنمية الرأسمالية : هذا الدور الذي درسه بخاصة الاقتصادي الألماني زومبارت . لقد أنموا ما يسميه الاقتصاديون « الإتجار » بالحياة الاقتصادية . ولعبوا دوراً رئيسياً في تجارة الوسطاء بين المنتج والزبون ، وكذلك في تجارة المخازن الكبرى التي تبيع بالجملة . ويجب أن نشير أيضاً إلى دور اليهود الهام في المصارف وفي التجارة ، حيث يستخدم ما يقارب قليلاً ٥٠ ٪ من اليهود الذين

---

(١) راجع : L. poliakov , le bréviaire de la Haine , 1951.

يعيشـون في ألمـانيـا . ومن جهـة أخرى ، كان اليهـود نشيطين جـداً في عـدد من الصناعات ، وبخاصة الصنـاعـة الكيميـائيـة التي تستخـدم ٢٠ ٪ من اليهود . هـذا وتجب الإشارة بخاصة إلى أن اليهود توصلوا في هذه المهن التجارية والصنـاعيـة إلى مراكز الإدارة ، بينما هم قليلو العدد نسبياً ، كعمال ومستخدمين . وأصعـدة الحيـاة الاقتصادية التي يمارس فيها اليهود نفوذهم المتفوق هي البنوك الخاصة ، والبورصة وتجـارة السلع الغـذائيـة والمنسـوجـات والمخـازن الكبرى . وفي صعيـد الـزراعـة يسيطرون على قسم كبير من تجارة الحيوانات .

وإلى جانب هذه الأعمال من النوع الاقتصـادي ، نجـد عـدداً كبيراً جـداً من اليهود في المهن الحرة ، وبخاصة ، محـامين ، كتـاب عـدل : إن ١٦ ٪ من المحـامين وكتـاب العـدل المكتوبين في ألمـانيـا هم من أصل يهودي . وهم أيضـاً كثر للغـايـة كأطبـاء حيث يؤلفون ١٠ ٪ من عـدد الأطبـاء العـام . وأخيراً ، يلعبون ، بسبب ثروتهم ، بقوتهم الاقتصادية ، دوراً عظيماً في الحياة الفكرية في البلاد . ويلاحـظ هـذا في أن ٩ ٪ من جوائز نوبل المـوزعـة في العقـود الأخيرة قـد ذهبت إلى يهـود ألمـان . وبين الشخصيـات المسيطرة التي تلعب دوراً في الحيـاة الفكريـة تجب الإشـارة إلى جـورج جيللينـك ، في ميـدان الحقـوق ، وأينشتـاين على صعيـد الفيزيـاء ، وعـدد عظيم جـداً من الأسماء الشهيرة في الأدب : هـوفمـانشتـال ، فـاسرمـان ، تسفـايغ ، فيرفـل . والـدور الرئيسي لليهـود أيضـاً في حيـاة الرايـخ المـوسيقيـة ، لئـلا نـذكر غير أسماء أوتـو كلمبرر ، وبرونـو فـالتر ، وشـوفبرغ . وكورت فـايـل . وأخيراً الـدور العظيم على صعيـد المسرح ، والإخراج بخـاصـة . بشخصيات مثل ماكس راينهاردت أو يسّلر .

هـذا وتجب الإشـارة مع ذلـك إلى النقص العظيم في مكانـة اليهـود في الحيـاة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفكرية في ألمانيـا خلال العقود الأخيرة . فكثير من

غير اليهود يمارسون الآن مهناً كانت في العقود السالفة خاصة فردياً وعملياً باليهود ، أو محتكرة من قبلهم . ويجب أن نذكر أيضاً بأنه يوجد أكثر فأكثر تمثل لقسم كبير من السكان اليهود ، وبخاصة بكثرة الزواج المختلط . وعليه فاليهود بعيدون جداً ، في حياة الرايخ الاقتصادية والاجتماعية عن المكان الذي نسبه النازيون إليهم . ونجدنا في الواقع أمام عبرية متطورة للغاية وغير متجانسة للغاية .

وإذا قلنا هذا ، فمن المهم الآن أن نفحص ما سيكون عليه وضع اليهود في الرايخ الثالث . وفي دراستنا لمجموع هذه القضية ، نميز ثلاثة أدوار : دور يمكن تسميته : « **الإرهاب السلمي** » الذي يمتد من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٥ ؛ والدور الثاني ، من ١٩٣٥ إلى آخر ١٩٣٧ ويسيطر عليه **تشريع نورامبرغ** ، والدور الثالث ، الأخير ، الذي يغطي السنوات ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ويتطابق مع **اضطهاد معمم** .

الدور الأول (١٩٣٣ - ١٩٣٥)

منذ وصول هتلر إلى مستشارية الرايخ وجدت إزاء اليهود مظاهرات عداء وعنف فظة للغاية ، ودون أن تقوم الشرطة بأي جهد لمحاولة قمعها . وأعظم هذه المظاهرات كانت المظاهرة التي وجهت ضد عدد من المحامين والقضاة اليهود في بريسلو ، في سياق شهر آذار ١٩٣٣ . وقد أدت أعمال الفظاظة المختلفة هذه إلى مظاهرة عامة كبرى في مقاطعة المخازن اليهودية أعدت بحملة صحافة من غوبلز ، وقررت في اجتماع وزاري ، في ٢٨ آذار ١٩٣٣ . وكان يراد إظهار استياء الشعب الألماني وإرادته في مقاطعة التجارة اليهودية . « الألماني لا يشتري من عند اليهودي » هذا هو الشعار الذي استعمل في ثلاثة أيام ، بين الأول والرابع من شهر نيسان ١٩٣٣ ، لمنع دخول المخازن اليهودية . ورافق هذه المقاطعة مظاهرات أخرى مخصصة لتسجيل عداء الشعب الألماني بصورة عامة لليهود .

وكان هدف مقاطعة ٤ نيسان ١٩٣٣ بصورة أساسية ، في فكر الذين نظموها ، أن يشعر اليهود الألمان بأنهم مهددون ويطلبون من أبناء دينهم المقيمين في الخارج بالكف عن تهجماتهم على الرايخ الثالث . وإذن ، كانت حكومة الرايخ تتابع هدفاً من أهداف السياسة الخارجية بتقرير هذا الإجراء .

والحق يقال ، إن مظاهرات مقاطعة المخازن اليهودية ، بين الأول والرابع من نيسان ١٩٣٣ ، لم يكن لها في ذلك الحين نتائج اقتصادية خطيرة بالنسبة لليهود[1] . إن حالة الرايخ الاقتصادية التي كانت بعد ذلك الحين ضعيفة للغاية ، منعت الحكومة من متابعة هجومها . لقد وجدت أعمال إرهاب منعزلة ، ونداءات إلى الألمان من الحزب بعدم شراء البضائع اليهودية ، وبالعكس الشراء من المخازن الآرية ، وإبعاد عدد من الإسرائيليين من الهيئات الاقتصادية ، ولكن المقاطعة بصورة عامة لم تمس بصورة محسوسة قدرة اليهود الاقتصادية وسيحتفظون بها خلال عدة سنوات أيضاً .

وبالمقابل ، إن مظاهرة أول نيسان كانت في أصل عدة قوانين : خصصت لتحديد الوضع القانوني لليهود في الرايخ . وكان يراد من ذلك ، لئلا نذكر إلا القوانين الأساسية ، قانون ٧ نيسان ١٩٣٣ ، الذي يبعد اليهود عن الوظائف العامة ، وذلك بإحالة جميع الموظفين اليهود سلفاً على التقاعد . وكان يجب ، منذ الآن ، على الإنسان ليكون موظفاً ، أن يأتي بالوثائق الثبوتية على نقاوة دمه ، وكان هذا في أصل كل التحقيقات التي فرضت على اليهود . ومن الصحيح أن هذا القانون - وهذا على طلب هندنبورغ الذي ضغط على هتلر في هذا الموضوع - لا يمتد على المحاربين اليهود في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ولا على اليهود الذين مات

---

(١) راجع H. Genschel, Die Vertreibung der yuden aus der wirtschaft im dritten Reich, 1966
طرد اليهود من إدارة الشؤون في الرايخ الثالث .

أولادهم في ساحات القتال . ووجد قانون ثـان ـ وهو قـانون ٣٠ حزيران ١٩٣٣ ـ الـذي يمنع كل موظف من الزواج بيهودية ، ويطرد من جميع وظـائف الـدولـة المرشحين المتزوجين بيهوديـة . ومن جهـة أخرى ، وضع تشريـع خـاص بـاليهـود الذين يدخلون الجامعة . وهذا التشريع الخاص حدد حسب نسبة اليهود بالنسبـة لكامل سكان الرايخ . وبـالتـالي لا يمكن أن يكون في الجـامعـة طلاب يهود أكثر من العدد النسبي المسموح به . وهكـذا كانت الحـالـة حتى الآن . وأخيراً ، في مؤتمر نـورامبرغ ، في نفس السنـة ، في أيلـول ١٩٣٣ ، عرف روزانبرغ بـالشكل التـالي وضع اليهود في الرايـخ الثـالث : « إنهم ضيـوف أجـانب يتسـاهـل معهم . ولكن عليهم أن يعيشوا جانباً عن بقية الأمة » .

وما هو أعظم من ذلك ، في هذا الدور ، هو الزوال التام تقريبـاً لليهود من الحياة الفكرية . وكان من المستحيل منذ الآن فصاعـداً على اليهود أن يلعبوا دوراً في الحياة المسرحية ، وفي الحياة الموسيقيـة ، وفي الإنتـاج السينمـائي . وبـدئ ، في تلك الفترة ، بحرق المؤلفـات اليهوديـة ، حتى إن قراءة هـذه المؤلفـات حرمت في المكتبات العامة . وهكذا فإن رئيس جـامعـة فرانكفورت ، المربي الشهير ارنست كريك ، وجه بنفسه نار الفرح التي أشعلت في المؤلفات ذات النزعات المـاركسيـة والخلاعية ، في ساحـة رومربرغ الكبرى في ١٠ أيـار ، في فرانكفورت . وفي هـذه الفترة أيضاً زال هاينه ومندلسون من الحياة الثقافية الألمانيـة ، واضطر اينشتـاين إلى مغادرة ألمـانيـا . وعلى الصعيـد الموسيقي ، يعرف احتجـاج رئيس الاوركسترا فورتفانغلر ، أحد رؤساء الفرق الموسيقية الألمان العظام الذي كان يـدير في ذلـك الحين اوركسترا برلين الفيلهارمونية ، ضد الإجراءات المعادية للسامية على صعيـد الموسيقى . ولكن غوبلز أجـابـه بـأن القصـد ليس عمـل مـوسيقى جيـدة ، وإنمـا موسيقى مطابقة للذوق الشعبي الألماني .

هذا ويجب الاعتراف ، أن اليهود كانوا يعيشون في هذا الدور في قناعـة بـأن

هذه الإجراءات انتقالية . وظنوا بأنهم يستطيعون مع الزمن اجتذاب النازيين بالملاطفة والمالقة . حتى إنه أنشئ : « اتحاد اليهود القوميين ـ الألمان » الذي يرأسه الدكتور ماكس نومان ، والذي وافق على أهداف السياسات الخارجية التي يتابعها هتلر ، وكتب بعض اليهود إلى أصدقائهم في الخارج بأن يكفوا عن دعايتهم ضد الرايخ ، وأن حالتهم ، بالإجمال ، متسامح بها ومرضي عنها ، وأن النظام سائد ، وأن الذين يقلقون من مصيرهم ينتمون ـ كما تقول الرسالة ـ « إلى أحزاب اليسار البغيضة » . وهذه المحاولات في التهدئة انقطعت مع ذلك بسرعة ، وأدرك اليهود بسرعة أن ما من وسيلة لمقاومة الاتجاه المعادي للسامية . ولكن هذا لم يمنع اليهود من الانتظار زمناً طويلاً حتى اعتبروا أنفسهم مطروحين بشكل لا يقبل الرجوع من الجماعة القومية . ولذا كانت الهجرة خلال زمن طويل قليلة الأهمية نسبياً .

ومن جهة أخرى ، حاول اليهود إنجاز تنظيم يقوم بالدفاع عنهم . وكانت هذه المنظمة تحت هذا الاسم (تمثيل اليهود الألمان لدى الرايخ) وكان على رأسها ربان برلين الأعظم ، الدكتور ليوبيك وأخذ ليوبيك على عاتقه كل القضايا التي تمس هجرة اليهود ، والمدارس اليهودية ، والمساعدات للذين أصابتهم القوانين العرقية . ويتبع هذه المنظمة المركزية . « تمثيل اليهود الألمان لدى الرايخ » سلسلة تجمعات مثل « الاتحاد المركزي للمواطنين الألمان من الدين اليهودي » ونشر صحيفة « جريدة الاتحاد المركزي » التي حاولت خلال زمن طويل جداً أن تقاوم حملة العداء للسامية ، وعرفت اليهود بشكل أمين بالتهديدات التي تثقل عليهم . وجرت أيضاً في ذلك الحين محاولة تنظيم حياة مسرحية ، وحياة موسيقية يهودية بحتة ، وأنشئ لهذا الغرض « اتحاد ثقافة اليهود الألمان » . ولكن كل هذه الهيئات ، انطلاقاً من قرارات نورامبرغ بخاصة ، كانت تعاني حياة شاقة أكثر فأكثر ، وزالت جميعاً في بحر سنة ١٩٣٨ .

الدور الثاني (١٩٣٥ - ١٩٣٧)

في مؤتمر نورامبرغ ، وفي سياق صيف ١٩٣٥ ، حددت عدة مشاريع قانون وصوت عليها الرايخشتاغ بعد ذلك . وجمعت هذه القوانين تحت عنوانين : « قوانين مواطنية الرايخ » و « قوانين حماية الدم والشرف الألمانيين » .

وفي الواقع إن الدلالة العامة لهذه القوانين هي أنها سحبت منذ الآن من اليهود حق المواطنة الألمانية وأخرجتهم بهذا الواقع ، من الجماعة القومية . ولم يعد اليهود ، كباقي الألمان « مواطني الدولة » وإنما هم الآن فقط أناس يؤلفون جزءاً من الدولة . واليهودي هو من تحدر من ثلاثة أو أربعة جدود يهود ، و « الخلاسيون » يتميزون عن اليهود الصرف بأن لهم جدين يهوديين . وظل الخلاسيون في جماعة الرايخ ، ولكنهم أخضعوا لرقابة دائمة ، ولا يستطيعون الوصول إلى خدمة الدولة .

وأخيراً عدة قوانين مخصصة لحماية الآريين . وهكذا فإن اليهودي لا يمكنه أن يستخدم آرياً إلا إذا كان عمره خمساً وأربعين عاماً على الأقل . وحرمت على الإطلاق العلاقات الجنسية بين اليهود والآريين . ومن جهة أخرى حرم على اليهود إقامة الزينات في الأفراح بالأعلام الألمانية .

وبعد تشريع نورامبرغ يمكن الكلام عن « الموت المدني » لليهود . وبموجب ما يسميه الألمان « بنود الأريانية » حرمت على اليهود الأوضاع التي كان يتسامح بها حتى الآن . ومن جهة أخرى ، إن هذه القوانين تهدد عدداً من الكاثوليك ومن البروتستانت الذين كانوا من أصل يهودي ولكنهم لا يستطيعون إثبات اريانيتهم ، ووجدوا بهذا الواقع في حالة تهديد دائم .

ومع ذلك فإن طرد اليهود من الحياة السياسية والاجتماعية للرايخ لا يعني في السنتين ١٩٣٥ - ١٩٣٧ طردهم من الحياة الاقتصادية القومية . ففي الدور ١٩٣٥ -

١٩٣٧ لا يمكن بالفعل الكلام عن طرد منظم لليهود من الحياة الاقتصادية للرايخ ، وإنما فقط عن عمل مداج ومراء وباطني . وقد لعبت هذه العوامل لصالح بقاء اليهود في اقتصاد الرايخ . وكان القلق في محاباة الأجنبي وفي عدم إحداث الاضطراب في نظام الاقتصاد الألماني الذي ما زال في حالة نقاهة . وكان الدكتور شاخت الذي استلم في ١٩٣٤ وزارة الاقتصاد ، خصماً لتدابير العنف ، ويتمنى أن يظل اليهود يشاركون في الحياة الاقتصادية للبلاد . وكان يدعمه في ذلك قسم عظيم من الإدارة الألمانية العليا . وقد قال شاخت : « ما دمت أوجه وزارة الاقتصاد فلا شيء يحدث لليهود على الصعيد الاقتصادي » .

وهكذا حتى آخر ١٩٣٧ ، أظهرت حكومة الرايخ ، إزاء اليهود ، على صعيد الاقتصاد ، تسامحاً نسبياً . وفي الحقيقة إن الهيئات الموجهة في الحزب اتخذت عدداً من الإجراءات ، أو مارست ضغطاً بحيث تأرين عدد من المشاريع أي أصبح آرياً . إن القطاعات الهامة التي كان فيها اليهود متنفذين بخاصة . مثل قطاع المكتبة التي يباع فيها الكتب ، أو أيضاً بعض الصناعات ، مثل « الصناعة الصيدلانية » حيث كان اليهود كثراً ، حرمت في ذلك الحين على اليهود . وفي الأرياف تأرينت تجارة البيض بعد أن كان ٩٦ ٪ منها في أيدي اليهود . واتخذت عدة تدابير محلية ضد تجار المفرق الذين يمارسونها من أصل يهودي ، وكان على العديد من البنوك أن تزول أو تتحد مع بنوك أكثر أهمية . وهكذا نلاحظ أرينة ، بالقسر والإكراه ، لعدد من فروع الاقتصاد . ومع ذلك تجدر الملاحظة إلى أنه كان يوجد في ألمانيا ، في آخر سنة ١٩٣٧ ، ما يعادل ٤٠,٠٠٠ مصلحة (عمل) تشغل ٣٧٠,٠٠٠ يهودي . وكانت مقاومة المشاريع اليهودية بخاصة قوية في المدن الكبرى ، حيث كان باستطاعة اليهود أن يدعموا بعضهم بعضاً ، كما في برلين ، وفرانكفورت ، وبريسلو ، أكثر مما لو وجدت المشاريع اليهودية منعزلة .

الدور الثالث : (١٩٣٨ - ١٩٣٩)

لقد سجلت سنة ١٩٣٨ تطوراً جذرياً في سياسة الرايخ إزاء اليهود . ويرتبط ذلك في الجزء الأعظم منه بذهاب شاخت الذي فقد إدارة وزارة الاقتصاد ، وبإحلال اقتصاد الحرب ، الذي لا يمكن أن يتحمل وجود اليهود ، وعندئذ تغلبت المصالح الموجهة في الحزب على المصالح البوروقراطية ، على الإدارة القديمة ، وتلقت النور الأخضر لصالح عمل معاد لليهود على نطاق واسع .

ومن هنا ظهرت في ١٩٣٨ ، عدة إجراءات مخصصة لإقصاء اليهود عن الاقتصاد وطردهم تدريجياً من جميع المشاريع التي كانوا يوجهونها بعد في الرايخ . إن قانون ٢٦ نيسان ١٩٣٨ ، يجبر كل يهودي على أن يعطي تصريحاً مفصلاً عن أمواله فوق ٥٠٠٠ مارك . وإن قانون ١٤ حزيران ١٩٣٨ ، يجبر رؤساء المشاريع اليهود أن يعرفوا بالتفصيل بطبيعة دخولهم ، وفي تموز ١٩٣٨ ، طرد اليهود من البورصات الألمانية المختلفة ، ومن معظم المهن التجارية ، وحرمت عليهم منذ الآن مهن الطبيب والمحامي ، ويمكنهم ، ولا شك في هذا الصعيد الاحتفاظ ببعض النشاط ، وإنما فقط من أجل استشارات تعطى لليهود .

ومنذئذ يرى أرينة سريعة جداً للمشاريع . فمن ذلك أن أربعة آلاف مشروع يهودي قد تأرينت بين بداية نيسان وشهر تشرين الثاني ١٩٣٨ .

ومن جهة أخرى ، إن براءة ١٧ آب ١٩٣٨ تحرم منذ الآن على اليهود أن يحملوا أسماء مسيحية . ويجب إجبارياً عليهم حمل أسماء يهودية ، مثل سارة وإسرائيل .

وأخيراً ، كانت هذه الفترة الفترة التي بدأت فيها سلسلة التوقيفات ، وهذه التوقيفات تمس أولاً ، وبصورة قانونية ، كل اليهود الذين كان لهم سجل عدلي ، الذين عوقبوا بعقوبة قضائية أو مخالفة ما ، وعليهم بسبب هذا الواقع أن يساقوا

إلى معسكرات الاعتقـال . ووجـد في تموز ، بهـذا الواقع ، ١,٥٠٠ توقيف منهـا أن ٩٠٠ يهودي اقتيدوا إلى معسكر بوخنفـالـد . وفي تشرين الأول أوقف جميع اليهود من أصل بولوني ، اليهود الـذين احتفظوا بجنسيتهم البولونيـة ، والآخرون الـذين أخذوا في ١٩١٩ ـ ويراد بذلك بخاصة يهود سيلزيا ـ المواطنـة الألمـانيـة . وهكـذا أوقف سبعـة عشر ألف يهودي بـولـوني واقتيـدوا إلى الحـدود البـولـونيـة ، ولكن الحكومة البولونية كانت تنظر إليهم ، من جهتها ـ يجب أن تؤخـذ بعين الاعتبـار حالة البلاد الاقتصادية ـ بأنهم غير مرغوب بهم . وهاموا على وجوههم خلال عـدة أسابيع في « منطقة حرام تفصل بين حدود الدولتين » بين ألمانيـا وبولونيـا ، حتى اليوم الذي رأت فيه الحكومة البولونيـة أخلاقيـاً أنهـا مجبرة على فتح الحـدود لهم . وبينهم وجدت شخصية غرينسبان الذي كان في أصل الاضطهاد المعمم .

وبلغ الاضطهاد نقطة الذروة في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، في ما يسمى « ليلة الكريستال » وقد أثير هـذا الحـادث بمحـاولـة قتل وجههـا غرينسبـان ضـد سفير ألمـانيـا في بـاريس وأدت إلى مقتل مستشـار بريء للسفـارة ، **فون رات** ، في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ . وقدم غوبلز هذا الحـادث في الصحـافـة الألمـانيـة كـ « عمل إثارة من اليهوديـة العـالميـة » وكان في أصل القتل الجمـاعي الـذي نظم على مجموع الأرض الألمـانيـة في الليـل من ١٠ إلى ١١ تشرين الثـاني ، وأظهر « الاستنكار » الذي أثاره هذا العمل في داخل الشعب الألماني . وفي هذه الليلة أحرق عـدد عظيم جداً من كنائس اليهود . وخرب ٧٥٠٠ مشروع يهودي ، وأوقف عـدد عظيم جـداً من اليهـود ، نحـو ٢٦,٠٠٠ شخص ذهبـوا إلى معسكرات الاعتقـال في **داخــاو** ، **وبوخنفالد** ، **وزاخسنهاوزن** ، حيث لاقوا من سوء المعاملة وزالوا بسرعة .

وفي ١٢ تشرين الثـاني ، عقـد اجتماع وزاري ترأسـه غورينـغ واتخـذ قرارات هامة في موضوع اليهود ، وقرارات تدل على نهاية كل نشاط اقتصـادي من جـانب

اليهود . وفرضت عليهم ضريبة مليار ، واضطر اليهود إلى دفع جميع الخسائر التي سببها القتل الجماعي ، وأخيراً ، قرار يأمر بأرينة جميع المشاريع اليهودية المتبقية .

كانت هذه القرارات نقطة انطلاق الاضطهاد المعمم . فانطلاقاً من هذا التاريخ ، حرمت المحلات العامة على اليهود ، وارتياد المدارس غير اليهودية ، وحرمت كذلك الجمعيات اليهودية ، واضطر اليهود إلى تشكيل « اتحاد يهود الرايخ » الذي وضع مباشرة تحت إشراف ، الشرطة .

عندئذ بدأت هجرة معظم الشعب اليهودي . ولم تعرف هذه الهجرة حتى ذلك الحين إلا دوراً ثانوياً . ففي ١٩٣٣ ، تحت تأثير وصول هتلر إلى السلطة ، هاجر ٣٧٠٠٠ يهودي ؛ ولكن في ١٩٣٤ لا يوجد أكثر من ٢٣٠٠٠ تركوا ألمانيا ؛ وفي ١٩٣٥ ، غادرها ٢١٠٠٠ ؛ وفي ١٩٣٦ ، ٢٥٠٠٠ ؛ وفي ١٩٣٧ ، ٢٣٠٠٠ . وبالمقابل ، في ١٩٣٨ ، وتحت تأثير الحوادث التي سببت « ليلة الكريستال » وجد ٤٠,٠٠٠ مهاجر ؛ وفي ١٩٣٩ ، ٧٨,٠٠٠ مهاجر يهودي .

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الهجرة ، بالنسبة لليهود ، مشروع صعب . ولا شك في أن « رابطة نجدة اليهود الألمان » فاوضت مختلف البلاد . ولكن التأشيرة كانت تخول بصعوبة لليهود الذين يعوزهم المال ، وقد قلق الرئيس روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة ، لهذه الحالة ، وتحت ضغط الأوساط اليهودية الأميركية ، عقد في تموز ١٩٣٨ ، في ايفيان ، مؤتمراً أنشأ لجنة بين ـ حكومية لتأخذ على عاتقها أمر الهجرة اليهودية ، ولكن هذه اللجنة لم تعط إلا نتائج ضعيفة جداً .

ومع ذلك ، انطلاقاً من ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، يبدو أنه لم يكن لليهود من حل آخر غير الهجرة . وكان عدد من الزعماء السياسيين الألمان ، وبخاصة زعيم

أمن الرايخ ، هايدريك ، يحبذون انطلاق اليهود . ولكن بالمقابل ، كان عدد من السياسيين الآخرين ، وبخاصة غورينغ ، معادين لهذا الانطلاق نسبياً . لأن الخطر ، بالنسبة لغورينغ ، هو أن اليهود ، بذهابهم ، يأخذون رؤوس الأموال التي تفقر أخيراً ألمانيا بذهابها . وقد سهر غورينغ بشكل دقيق للغاية على أن اليهود لا يَمكنهم أن ينطلقوا إلا بأخذ جزء تافه فقط من أموالهم ، ولا يمكنهم تصدير رؤوس أموالهم . وفي السنوات الأخيرة قبل الحرب ، يبدو أن شاخت ، بناء على طلب هتلر ، أجرى مناقشات مع عدد من الرجال السياسيين الأجانب وتصور خطة واسعة لهجرة اليهود الألمان ، على أن يستولي الرايخ على جميع الأموال اليهودية ـ التي كانت تقدر بمليار ونصف ـ كضمان لقرض أجنبي ، وبفضل هذا القرض يمكن تمويل الهجرة اليهودية . ولكن شاخت ، بعد زمن قليل ، فقد لقبه كمدير لبنك الرايخ ـ الذي حافظ عليه حتى بعد أن غادر إدارة الاقتصاد ـ وهجر المشروع . وفي الواقع ، إن الاتفاق الوحيد الذي أبرمته ألمانيا ، على صعيد الهجرة ، كان يلفت النظر ، وهو الاتفاق الذي تفاوضت به مع سلطة الانتداب في فلسطين والذي عرف تحت اسم « هافارا » . ومن المؤكد أن النازيين ، بهجرة اليهود ، كانوا ينوون بوضوح تنمية العداء للسامية في البلاد الأجنبية المجبرة على استقبال اليهود الألمان . وعنوا بتحريض هذا العداء للسامية ، بالدعاية . ويجب أن نشير في هذا الاعتبار ، في الولايات المتحدة ، التي التجأ إليها الكثير من اليهود الألمان ، إلى دور الكاهن المعادي للسامية **كوغلن** الذي كان عميلاً للشرطة الألمانية .

وأخيراً ، ما من شك ، منذ حوادث تشرين الثاني ١٩٣٨ ، ان الاتجاه في ألمانيا كان بوضوح نحو « الحل النهائي » . وقد تكلمت (الفصيل الأسود) جريدة الـ S.S انطلاقاً من تشرين الثاني ١٩٣٨ ، بتدمير اليهود تدميراً كاملاً . وصرح هتلر في الرايخشتاغ ، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٩ :

« من جديد ، سأكون نبياً اليوم . وإذا نجحت اليهودية الدولية في أوربة أو في غيرها ، في إلقاء الشعوب في حرب عالمية ، فالنتيجة لن تكون بلشفة أوربـة ، وانتصاراً لليهودية ، وإنما إبادة العرق اليهودي في أوربة » . ولقـد كانت السيطرة على أوربة وإفناء اليهودية ، في نظر هتلر ، وجهي خطة واحدة .

الفصل السادس

علاقات الكنيسة الكاثوليكية والقومية ـ الاشتراكية

إن القطعة المسرحية « النائب »[1] شدت ، أمام جمهور عظيم ، الانتباه إلى علاقات الكنيسة الكاثوليكية والرايخ الثالث : فقد أثارت أجوبة متعددة جداً من جانب الكاثوليك الألمان ، وأيضاً من البلاط الحبري الروماني ، الذين شعروا بالهجوم عليهم . وأثار هذا النزاع كتاب غونترليفي : « الكنيسة الكاثوليكية وألمانيا النازية » الذي صدر في الولايات المتحدة في ١٩٦٤ وترجم إلى اللغة الفرنسية . وهذا الكتاب يجب أن يتم بالدراسة التي كتبت وصدرت فيما بعد لمؤلفها لودفيغ فوغت في « الأسقفية البافارية و القومية ـ الاشتراكية » الذي صدر في ١٩٦٥ .

وفي دراسة العلاقات النازية والكاثوليكية يجب تمييز دورين بوضوح : ففي السنة ١٩٣٣ ، توطد **تعاون** وثيق ، على ما يبدو ، بين الكنيسة الكاثوليكية والنازية . ولكن الملاحقة ثم تفاقم الاضطهاد اضطرا الكنيسة الكاثوليكية بسرعة إلى إقامة نوع من « تسوية » مع الدولة مؤسسة على تطبيق الكونكورداتو . وبعد فحص هذين العصرين في تاريخ علاقات الكنيسة الكاثوليكية والنازية ، يجب أن نحاول ، في قسم ثالث ، تفسير موقف الكاثوليك الألمان .

---

(١) « النائب » (HOCHHUT)

(ـ دور التعاون بين الكنيسة الكاثوليكية والنازيين) لقد جرى استلام النازيين للسلطة ، في آخر كانون الثاني ١٩٣٣ ، تحت شعار « العواطف الطيبة » . وكان على تاكتيك هتلر ، في الواقع ، أن يعد بالسلام الديني ، وبالتالي أن يتصالح مع الكاثوليك . وفي الرسالة التي وجهها هتلر ، في الأول من شباط ، إلى الشعب الألماني صرح : « سأصون وسأدافع عن المبادئ الأساسية التي شيدت عليها أمتنا » . ويعتبر هتلر المسيحية كـ « أساس أخلاقنا القومية » ، والعائلة كـ « أساس حياتنا القومية » . ومن الواضح جيداً أن هذه العبارات كانت مخصصة لجذب الإرادات الطيبة ، وتهدئة القلق . ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن هتلر كان يصرح دوماً في كتابه « كفاحي » بأنه من الضروري ألا تهاجم الكنيسة مجابهة ، وبخاصة الكنيسة الكاثوليكية . وكان يظهر دوماً حذراً إزاء من يريدون إقامة « مسيحية ألمانية » ، ثم صرح فيما بعد : « لقد قلت دوماً إلى روزانبرغ بألا تهاجم لا « التنورات » ولا « الجبات » أي اللباس الكهنوتي . وكان يشعر بلامبالاة وحتى بازدراء كامل ، إزاء الكاثوليكية ، ولكنه يرى ، بأنه من غير الممكن بجرة قلم ، حذف نفوذ الكنيسة الكاثوليكية . وقال مراراً ، إن بسمارك أخطأ بمكافحة الدين « لا يجب خلق شهداء » . والكهان يمكن جذبهم نحو السلطة . ومن الممكن مصالحتهم أو الاتفاق معهم إذا عرف كيف تصان مصالحهم المادية . وقد قال ذات ليلة إلى راوشننغ : « إنهم يقبلون بأي شيء للحفاظ على مصالحهم ، مصالح كل يوم » .

وكان حزب الوسط الكاثوليكي مستعداً ، في ١٩٣٣ ، للتفاهم مع الهتلرية ، وعندما وضعت قضية الانتخابات آذار ١٩٣٣ ، بالرغم من أن المحادثات ، بين هتلر والمونسنيور كاسّ ، زعيم حركة الوسط ، بقيت دون نتيجة ، ظل الوسط أثناء الحملة الانتخابية ثابتاً في تهجماته على اليمين ـ المتطرف البورجوازي ، وضد

هوغنبرغ وضد فون بابن ، وكان هؤلاء أعداءه الأساسيين وليس هتلر . وفكر زعماء الوسط أن في الهتلرية شيئاً صالحاً وكانت هجوماتهم موجهة بصورة أساسية ضد الماركسية والإلحاد . ويجب الاعتراف بأنه يمكنهم في هذه النقطة أن يروا في النازية حليفاً . ولذا فإن التصريحات الأسقفية ، عشية إنتخابات ٥ آذار ، كانت نوعا مَا مبهمة . فقد طلبت الأسقفية من الكاثوليك أن يصوتوا لمرشحين « مواقفهم وصفتهم مجربة » . والواضح من ذلك أنها تعني المنتخبين التقليديين من جماعة الوسط . ولكنها تجنبت شجب القومية ـ الاشتراكية . إلا أن بعض الأساقفة المنعزلين ، وبخاصة ، مثل أسقف ايرميلاند ، في بروسيا ، اتخذوا موقفاً بوضوح ، ومنعوا رعاياهم من التصويت للنازيين . واكتفى مطران مونيخ ، الكاردينال فولابير بأن يذكر بشكل مجرد وعام ، بأن النظام مهما كان ، فإن سلطة الدولة ، المؤسسة دوماً على مشيئة الله ، لها حق الطاعة . وبالرغم من أن انتخابات ٥ آذار قد جرت في موجة عامة من الإرهاب ، فإن الوسط لم يبدل بصورة محسوسة موقفه . وإن تصريحات هتلر المهدئة ، بعد الانتخابات ، ولاسيا في ٢٣ آذار ، حيث وعد بالاعتراف بنفوذ الكنيسة فيا يتعلق بالتعليم والتربية ، قد أحدثت أثرها ، وكان من نتيجتها تثبيت مواقف الوسط . وهكذا قرر المونسنيور ـ كاسّ ، بالرغم من أنه لم يحصل على أي ضمان للمستقبل ، أن يصوت على السلطات الواسعة . وكان يرى في ذلك إنقاذاً لامتيازات الكنيسة .

ماذا يمكن أن يكون موقف الأسقفية الألمانية ، أمام موقف الوسط هذا الذي تشيع للنظام الهتلري ؟ في السنوات السابقة ، كانت الأسقفية قد اتخذت عدة تدابير معادية للقوميين ـ الاشتراكيين ، وحرمت بخاصة على القوميين ـ الاشتراكيين الدخول إلى الكنائس وهم بلباسهم الرسمي ، وحرمت إعطاءهم القداسات الأخيرة ، الخ . . . وآل الأمر بالأسقفية ، أمام تطور الوضع ، إلى

إعادة التفكير بموقفها حيال النازية . وإذا فعلت ذلك ، فذلك دون منازع ، تحت ضغط فريق عظيم من الرأي الكاثوليكي الألماني ، الذي يرى أن ساعة الانقسامات الدينية قد مضت . وأنه يجب تطبيق سياسة الانضمام إلى النظام الجديد . وهذا الاتجاه يتضح في فريق من الصحافة الكاثوليكية الألمانية وبخاصة في صحيفة « بريد أوغسبورغ » التي صرحت بقولها : « من غير المناسب ، وبخاصة للكاثوليكي ، أن يظل في موقف سلبي ، على حين أن الساعة للعمل وللأهداف الإيجابية » .

وإذا أرادت الأسقفية أن تستمر في الموقف السابق حيال الهتلرية ، فمن المؤكد أن يتنكر لها قسم عظيم من الكاثوليك الألمان . ومن جهة أخرى ، ترى الأسقفية أنه لا مندوحة عن محاولة إنقاذ الجمعيات الموجودة . وحاولت أن تمنع التسريح الكثيف للموظفين المعروفين بتبعيتهم لحزب ديني .

إن هذه الاعتبارات دفعت الأسقفية إلى إعادة النظر في موقفها السابق . حتى إن المونسنيور برترام ، مطران بريسلاو ، عميد الأحبار الألمان ، ورئيس مؤتمر الأساقفة الألمان في فولدا ، الذي ينعقد سنوياً لمناقشة شؤون الكنيسة الألمانية ، قرر عندئذ أن يسحب التحريمات المختلفة التي حكم بها ضد الحزب النازي وضد أعضائه . وقد رأى أن مشروعه قوبل « بانسجام مشجع » . وفي ٢٨ آذار ، اعترف مجلس الأساقفة ، المنعقد في فولدا ، بأن الحكومة القومية ـ الاشتراكية كانت قد أعطت « تطمينات صريحة » تتعلق بصلاحية كل بنود الكونكوردات التي أبرمتها الدول الألمانية بصورة فردية مع الكنيسة واختتمت بقولها : « في هذه الآونة ، إن المسيحيين الكاثوليكيين ، الذين يعتبرون صوت كنيستهم مقدساً ، ليسوا بحاجة إلى من يحثهم بخاصة ليظهروا موالين للسلطات الشرعية . وعليهم أن يقوموا وجدانياً بواجباتهم المدنية ، متخلين مبدئياً عن كل سلوك غير شرعي وهدام » . ومنذ الآن قبل القوميون ـ الاشتراكيون في

القداسات ؛ كما أن الدفن الديني خول لهم بعد أن حرم عليهم منذ بضع سنوات .

وتبنت الرسالة الرعوية للأسقفية البافارية ، المؤرخة في ١٠ نيسان ، نفس المواقف التي تبناها مؤتمر فولدا - باعتبارها منعت قرع الأجراس في الكنائس ، بمناسبة الأعياد الرسمية للدولة . ومن المؤكد عقب مؤتمر فولدا أن سياسة التعاون مع النظام قد ارتسمت ، وأن موقف الأسقفية يعني الاعتراف الصريح بشرعية النظام الجديد . وقبلت الكنيسة بانتساب الكاثوليك للحركة التي توجه ألمانيا منذ الآن .

وما من شك ، في أنه يوجد ، منذ ذلك الحين لهذا الموقف ، معارضة . وهذه المعارضة اتضحت بخاصة في « عصبة الكاثوليكيين الألمان للسلام » ، وكانت هذه رابطة ذات نزعات سلمية . ولكن هذا الموقف المعارض كان محدوداً للغاية وضيقاً . وبالمقابل ، يرى عند الكاثوليك نمو حركة واسعة جداً لصالح التعاون مع النازيين ، الذي قدم منذ الآن للكاثوليكيين على أنه واجب . وكان هذا بخاصة الموقف الذي اتخذه المونسنيور فور ، زعيم حزب الوسط في دولة باد ، والمونسنيور غروبر ، مطران فريبورغ - إن - بريسغو . وهذا الموقف الذي يجعل من الواجب على الكاثوليكيين أن يتفاهموا مع النظام يتضح بخاصة في مجلة « الصليب والنسر » ، وهذه المجلة أنشئت في محيط وتحت تأثير فون بابن . وكان تحريرها يضم عدداً عظيماً من اللاهوتيين . وهدفها ، تحت شعار الكاثوليكية ، تنظيم ثورة ألمانية مضادة ومخصصة لدحر الليبرالية (الحرية) والماركسية ، وبصورة عامة مبادئ عام ١٧٨٩ .

أما من جهة الأسقفية . فقد أعدت بنشاط الطريق لسياسة عملية للتعاون مع السلطة . ومن هذه السياسة المؤتمر الأسقفي الذي عقد في برلين في ٢٥ و ٢٦ نيسان ، ورسم الخطوط الكبرى . وكان العنصر النشيط ، في هذا المؤتمر ، المونسنيور برنينغ ، أسقف **اوسنابروك** . وقد أجرى هذا مع هتلر ، في ذلك

التاريخ ، حديثاً قال عنه بأنه « صريح وودي » ، وفيه أشار هتلر بأنه من الأهمية بمكان العمل باتحاد وثيق مع الكنائس المسيحية . وجرى تبادل مراسلة بين هتلر والمونسنيور - برترام ، وفيه يصرح أسقف بريسلو بأن الكنيسة تشعر دوماً بواجبها المقدس الذي يقضي « بأن يرسى ، بعمق في قلب المؤمنين ، هذا الإحترام ، وهذه الطاعة الناجمان عن الجمعيات المتشكلة . واللذين هما أيضاً ، فضائل دينية » . وكذلك أيضاً ، الرسالة الرعوية الجماعية للأسقفية البافارية تدعو المؤمنين لدعم البرنامج الحكومي في « التجديد الروحاني والأخلاقي والاقتصادي » . « وما من أحد اليوم له الحق ، عن تثبيط أو عن مرارة ، في أن يبقى جانباً ، وأن ينعزل ويختلي في أحقاده . وإن جميع المستعدين بإخلاص للإسهام بالجهد المشترك عليهم ألا يكونوا منعزلين عن ضيق فكر ، أو عن نقص كرم » .

ومن المؤكد ، إن كثيراً من الدلالات تري ، ولاسيا في المراسلات ، أن الأساقفة كانوا قلقين . فقد لاحظوا العزل الدائم والمستمر للموظفين الكاثوليك ، وحذف النقابات ، والصحف ، ولكنهم فكروا بأن المفاوضات مع روما ، التي كانت جارية في ذلك الحين ، بغية توقيع كونكوردات جديدة . ستسمح بتسوية جميع المسائل بشكل ودي .

لقد وجدت ، قبل ١٩٣٣ ، محاولات لعقد كونكورداتو بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة الألمانية . وقد شرع بالمفاوضات في ١٩١٩ ، ثم في ١٩٢٢ ، وأخفقت باستمرار أمام معارضة المجلس الأعلى ، **الرايخسرات** الذي يمثل الدول . لقد تألفت أكثريات من الاشتراكيين والليبراليين والبروتستانتيين لمعارضة المشروع الكونكورداتو هذا . ولذا لم يكن ليوجد في ذلك الدور إلا كونكوردات جزئية ، موقعة بين روما وبعض الدول الألمانية ، مع بافاريا ، في ١٩٢٤ ،

وبروسيا ، في ١٩٢٩ ، وباد ، في ١٩٣٢ ، ومع ذلك لم تحل هذه الكونكوردات قضية من القضايا الأساسية ، قضية ممارسة الوظيفة الرعوية في الرايخوير . والرايخوير مؤسسة دولة ، ولذا كانت الحكومة ترجو أن يخضع المرشدون الدينيون العسكريون إلى أسقف « مرشد الجيوش » ، على حين أن الأسقفية الألمانية ، وهيئة الكرسي - الأقدس (البلاط البابوي) يرجوان أن يخضع هؤلاء المرشدون العسكريون إلى التسلسل المحلي . وحول هذه القضية عقدت من جديد ، في ١٩٣١ ، مفاوضات ، وكان يوجهها المونسنيور كاسّ ، وفي أثنائها ارتبط المونسنيور كاس بصورة وثيقة بالمونسنيور باتشيللي ، أمين سر دولة الكرسي - الأقدس . ومع ذلك فإن هذه المفاوضات لم تفض إلى شيء في الوقت الذي استلم فيه هتلر السلطة .

وإذن ، فالقضية المطروحة هي معرفة من يستلم زمام المبادرة في المفاوضات[1] في ١٩٣٣ . لقد أفاد بابن في « مذكراته » بأنه كان يريد ، بالمفاوضة بكونكوردات ، كفاح النزعات المعادية للإكليروس واللا دينية ، في داخل الحزب النازي . وفي الواقع ، إذا لعب بابن دوراً في مفاوضة الكونكوردات ، فقد كان يريد بخاصة أن يثأر لنفسه من حزب الوسط ، الذي أقصاه عنه في ١٩٣٢ ، والذي قام ضده بدعاية شديدة . ومن عجب ، أن يلاحظ ، في قضية الكونكوردات هذه ، أن بابن وجد على اتفاق ، مع عدوه السابق ، المونسنيور كاس ، زعيم حزب الوسط ، وقد تصالح وإياه في هذه المناسبة . ولكن يجب أن نفكر بأن المونسنيور كاسّ كان منذ ١٩٣١ ، على صلات وثيقة مع البلاط الحبري الروماني ، أي مع الكرسي - الأقدس ، وأنه كان يعرف هذا البلاط الروماني - وكان ذلك أمنية قديمة للمونسنيور باتشيللي ، المشجع لاتفاق مع هتلر . وعليه

---

(١) راجع مقال R. MORSEY في NEÜE POLITISCHE LITTERATURE, 1960 .

فإن المونسنيور كاس أفاد كوسيط أساسي بين الكرسي - الأقدس وحكومة الرايخ . وهو الذي نقل إلى الحكومة الألمانية رغبة الكرسي - الأقدس في إبرام كونكوردات . أما هتلر ، فقد رأى في الكونكوردات فائدتين أساسيتين : أولاً ، إمكان إبعاد الكاثوليك عن الحياة السياسية إبعاداً كاملاً ، وتدمير ما كان يسميه النازيون الكاثوليكية السياسية ؛ ومن جهة أخرى ، إمكان حصول النظام الجديد على نجاح واسع في السياسة الخارجية .

لقد أجرى المفاوضات ، بدءاً من نيسان ١٩٣٣ ، في روما ، فون بابن وكاسّ . ولا مجال هنا للدخول في تفاصيل هذه المفاوضات ، ولكنها تعتمد على التسوية التالية : إن البلاط البابوي كان مستعداً لأن يضحي بالوسط ، كحزب سياسي (وكان البلاط البابوي يبدي دوماً حيال هذا الحزب ، في عصر جمهورية فيمار ، بل وحتى قبل ذلك ، بعض العداء ، وبعض الحذر) مقابل عدد من الفوائد والضمانات للكنيسة . وقد ألفت هذه المفاوضات ، كما قال المؤرخ الألماني كارل براخر ، نوعاً من « طعنة خنجر في ظهر الحزب الكاثوليكي » . إن موجهي الوسط - ومنذ أن ذهب المونسنيور كاسّ إلى روما ، وحل محله برونينغ على رأس الحزب - كانوا يشعرون بأن كل مقاومة كانت مستحيلة على الإطلاق . « فبعد أن أعلن الأساقفة بالإجماع اعترافهم بالحكومة الجديدة ، كانت هذه المقاومة بالنسبة لنا غير مبرره ومستحيلة معنوياً ولم يكن لدينا اختيار آخر غير اتباع مثل الأساقفة » هذه هي الملاحظة الإجماعية لزعماء الحزب . ومع ذلك فإن المفاوضات مع روما اصطدمت في ألمانيا بمعارضة فريق عظيم من الحزب النازي ، وبصورة أساسية غوبلز وهايدريك اللذين حاولا خلق عدة حوادث معادية للإكليروس ، ضد الإكليروس ، وضد المنظمات الكاثوليكية ، وبالتالي أفسدت المفاوضات . ولكن هتلر تمسك ضدهم بوجهة نظر وهي أن المفاوضات يجب أن تصل إلى خير . وعليه أنهى الوسط نشاطه ، في ٥ تموز ١٩٣٣ ، وكذلك الحزب الشعبي البافاري .

وبعد يومين ، في ٧ تموز ، وقعت الكونكوردات ، وأعلنت في ٢٢ تموز .

ومن الواضح ، ظاهراً على الأقل ، أن الكونكوردات أتت للكنيسة الكاثوليكية ببعض الفوائد . فالمادة الأولى تضمن حرية التبشير والممارسة العلنية للدين الكاثوليكي . والمادة الرابعة تؤمن الحرية الكاملة للاتصالات بين الكرسي ـ الأقدس والأسقفية الألمانية . والمادة ١٧ تضمن سلامة التعليم الديني في كافة المدارس العامة والإلقاء وحتى الإنشاء الممكن لمدارس دينية ، وتضمن التشكيل الديني للأشخاص المخصصين للتعليم في المدارس . والمادة ٢٦ تقبل في بعض الحالات أن يسبق الزواج الديني الزواج المدني .

ومع ذلك تجب الإشارة إلى أن المادة ١٤ تنص على أن الأساقفة الذين يعينهم البابا لا تمكن تسميتهم إلا إذا لم تبد الدولة اعتراضات من طبيعة سياسية ضد الأشخاص المعينين . وهذا يترك للدولة نوعا من حق الرفض (الاعتراض) حيال التسميات الأسقفية . والمادة ٣٢ تحرم على الإكليروس زج نفسه بالسياسة . ومن جهة أخرى ، إن المادة ٣١ ، وهنا الواقع الخطير ، التي كانت موضع مفاوضات طويلة وكادت تثير القطيعة ، وتبحث في الجمعيات الكاثوليكية ، تصرح بأنه لا يمكن الاعتراف إلا بالجمعيات التي كانت مؤهلة ، على وجه الحصر ، لغايات دينية . وثقافية وإحسانية . ومن الواضح أن النقاش الأساسي قد دار في هذه المادة ٣١ على التفسير الذي يجب إعطاؤه للكونكوردات .

ولاقى التصديق على هذه الكونكوردات ، المعدة على هذا النحو ، بعض الانتظار فقد قلق البلاط البابوي في الواقع من التفسير الذي أعطته للكونكوردات « الرقيب الشعبي » هذا التفسير الذي تؤلف الكونكوردات بموجبه « اعترافاً علنياً بالقومية ـ الاشتراكية » . وبسرعة أدرك البلاط الحبري أن المادة

٣١ قد استخدمها الرايخ بشكل معاد جداً للجمعيات الكاثوليكية . ومع ذلك فقد استشير مجلس الأسقفية الألمانية ، في آخر آب . من قبل المونسنيور باتشيللي ، فأبدى رأيه بشكل إجماعي ، لصالح التصديق السريع . وكانت وجهة نظر الأسقفية دوماً أن الكونكوردات تنظم جميع الشؤون الجارية . وتم التصديق على الكونكوردات في ١٠ أيلول .

وما من شك في أنه كان للكونكوردات انعكاسات خطيرة للغاية . فمن الواضح ، عدا أنها ـ وهذا ما كان ينتظره هتلر ـ تشكل بالنسبة للنظام الجديد نجاحاً في الهيبة والوجاهة غير منازع ، أنه كان لها نتيجة أساسية عند الكاثوليك ، وهي كسر روح كل مقاومة للنازية . والواقع إن الكرسي الأقدس ، بإبرامه هذا الميثاق مع النازيين ، شل إرادة مقاومة هؤلاء الكاثوليكيين ، الذين ، بالرغم من التقارب الدبلوماسي ، لا يعتبرون أن النازيين قد عدلوا موقفهم أو استرجعوا اعتبارهم وحظوتهم عند الناس .

ولا شك في أن هتلر حصل من الكونكوردات على نتائج إيجابية هي : منع الإكليروس من الاشتغال بالسياسة ، بخاصة ـ على حين أن التنازلات التي قام بها هتلر قد حررت بعبارات مبهمة وتحتمل التأويل ولم يحصل البلاط الحبري الروماني على أي ضمان جادّ في التطبيق .

ومن الممكن القول إن البلاط الروماني خدع . ويبقى أن نشرح لماذا وقع البلاط الحبري الروماني هذه الكونكوردات . لقد أعطي غالباً الإيضاح التالي : في الوقت الذي وقع فيه هذا النص ، كانت روما تفكر في أن النظام الهتلري قصير الأمد ، وأن هذه المعاهدة يمكن أن تفيد فيا بعد أساساً قانونياً في المستقبل ، لتحديد موقف الكنيسة في ألمانيا ، وعلاقات هذه الكنيسة مع الدولة .

وفي كل حال ، إن الشيء الرئيسي ، الذي تجدر الإشارة إليه ، هو أنه

يلاحظ ، عند توقيع الكونكوردات ، مصالحة وثيقة بين الكاثوليك والدولة . وأن مؤتمر فولدا ، الذي انعقد في ٣١ أيار والأول من حزيران ، وفحص مشاريع الكونكوردات ، قد أظهر في رسالة رعوية ، ولاءه الكامل حيال الدولة الجديدة ، ودون أي قيد . وفي الحقيقة ، أبدى الأساقفة بعض التمنيات ، ولكنهم قبلوا مبدأ الحزب الوحيد ، ولم يحتجوا على حذف الحقوق المدنية . وعلى كل حال ، كانت الدولة النازية السلطة الشرعية ويجب أن تطاع ، طبقاً لأوامر الله . وقد لخص اللاهوتي هانس بيتر اللاهوتي الكاثوليكي الرسمي ، على هذا النحو معنى إعلان فولدا : « إن الأساقفة الألمان ، أثناء انعقاد مجلسهم الحديث العهد ، أبانوا بلغة واضحة ، الأفكار والأهداف المشتركة بيننا مع الحركة القومية - الاشتراكية . وعلى هذا النحو أعدُّوا مأتى حزبنا إلى العمل الذي تقوم به الدولة الجديدة » .

لقد أثار توقيع الكونكوردات مظاهرات شديدة جداً من الفرح والرضى في الأسقفية . وكانت هذه عازمة على القيام بتنازلات هامة جداً لتأمين نجاح هذه الكونكوردات . فمن ذلك ، في بافاريا ، أن المونسنيور فاولابر تدخل شخصياً لدى الكرسي - الأقدس لرفع الحرمان الذي أصاب راهباً بافاريا ، الأب شاختلايتر الذي أعلن عن نفسه وبشكل مشجع للغاية بأنه إلى جانب النازية ، ولكن الكرسي - الأقدس شجبه واضطره إلى الدخول في وظيفته الدينية . وأعلم المونسنيور فولابر إلى الكاهن البافاري أدولف فاغنر في صيف ١٩٣٣ ، بأنه أعطى إلى الإكليروس تعليمات بأن يجنب ، في الوعظ وفي المحادثات الخاصة ، كل ما يمكن أن يقوض الثقة بالحكومة القومية ، أو يسيء إلى التعاون السلمي بين الكنيسة والدولة .

وفي الحقيقة ، كانت الأسقفية قلقة من تطور الحالة ، ولكنها كانت تميل إلى

اتهام السلطات الأدنى ، وتزعم أن الصعوبات ستزول في اليوم الذي تطبق فيه الكونكوردات . وأوضح الكاردينال فولابر ، غداة تنفيذ الكونكوردات : « إن ما لم تتمه البرلمانات السابقة والأحزاب في ثلثمائة عام ، قد حققته بصيرة رجل الدولة هذا في ستة أشهر ، من أجل هيبة ألمانيا في الغرب وفي الشرق ؛ وأمام العالم كله هذه المصافحة مع البابوية ، أكبر سلطة معنوية في تاريخ العالم ، هي حادث سام لما فيه من فوائد لا حد لها » . وقامت مظاهرات حماسية من أوساط كاثوليكية عديدة . وأقيمت قداسات خاصة شكراً لله في عدد عظيم جداً من الكنائس الألمانية ، حسب خطة حددت باتفاق مع القاصد الرسولي المونسنيور اورسينيغو .

وذكر الدكتور لودفيغ فولكر ، رئيس « اتحاد الشباب الألمان » أن الكونكوردات تفرض على الكاثوليك واجب الانضمام للدولة الجديدة ، ذات الصفة القومية الاشتراكية ، ولأفكارها ، وإدارتها ، وأشكالها ، والوضع تحت تصرفها بنشاط دائم . وهناك لاهوتيون ، مثل الأستاذ جوزيف لورتز ، مؤرخ الكنيسة العظيم الذي اكتشف تشابهات أساسية بين فلسفة الحياة النازية والكاثوليكية ، وصرح بأن كلا الاثنتين تقاومان البولشفية ، والليبرالية ، والنسبية والإلحاد واللاأخلاق العامة ، وتمتدحان باتفاق مشترك المبادئ الجماعية ، والعودة إلى الشعب الألماني ، إلى مصادره الجرمانية ، وبطولة الإيمان العلوية . وأشار أستاذ اللاهوت العقائدي في جامعة مونستر ، في وستفاليا ، ميكائيل شماوس ، الذي غير رأيه فيما بعد ، إلى أن تعزيز الدولة ، على الصعيد القومي ، يمثل معادلاً لسلطة الكنيسة على الصعيد الفوق طبيعي . وظهرت كتب لورتز وشماوس في مجموعة جديدة تسمى « الرايخ والكنيسة » وهدفها « أن تخدم تشييد الرايخ الثالث بتشجيع اتحاد قوى الدولة القومية ـ الاشتراكية والمسيحية

الكاثوليكية » . ووسعت النظريات نفسها في مجلدات عرفت في ذلك الحين نمواً كبيراً جداً ، مثل « الزمن والشعب » أو أيضاً « الشعب الألماني » . وبخاصة ، في بداية شهر تشرين الأول ١٩٣٣ ، شكل فون بابن حركة الـ (A . K . D) « اتحاد عمل الألمان الكاثوليك » بغية وضع همزة وصل رسمية بين الكاثوليكية والقومية - الاشتراكية . وقد أعطى عدد من الأساقفة ، وعلى رأسهم المونسنيور غروبر ، في فريبورغ ، والمونسنيور برنينغ ، في اوسنابروك ، كامل مساندتهم لهذه المواقف حتى إنهم أسهموا ، وذراعهم ممدودة ، في المظاهرات النازية . ولكن هذا لم يمنع النازية من الحفاظ حيال الكنيسة الكاثوليكية على موقف العداء المزدري . والحالة التالية لها دلالتها : فعندما اقترح النائب الأسقفي العام لمدينة مانيس ، المونسنيور ماير ، أن يقدس قبر حاكم هسّ ، الذي لم تقم له ، في ١٩٣١ ، صلاة دينية ، أجابت أرملة هذا الحاكم بأنه لا يمكن أن تقبل « الصدقة » التي يراد تقديمها لجثة زوجها . ولاشيء يدل بشكل أفضل على حالة رأي النازيين إزاء الكنيسة الكاثوليكية .

الفصل السابع

دور التسوية بين الكنيسة الكاثوليكة والقومية - الاشتراكية

لقد تلا دور التعاون بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة القومية - الاشتراكية بين ١٩٣٤ و ١٩٣٩ ، دور توتر ملحوظ ذهب بالكنيسة الكاثوليكية إلى وضع نوع من تسوية مع الدولة القومية - الاشتراكية . وفي الحقيقة ، لقد ظهر بسرعة جداً أن هتلر لا يحترم الكونكوردات ، وأن النظام الجمعي ، النازية ، يتابع حذف المنظمات الكنسية التي لا يمكن أن يتسامح بوجودها ، كما يوالي تأسيس كنيسة وثنية - حديثة هدفها غير خفي وهو تدمير الإيمان المسيحي .

أمام هذا الخطر المزدوج ، لم تجرب الكنيسة محاولة مقاومة علنية ، وانطوت على تطبيق الكونكوردات ، وبتجربتها تطبيق الكونكوردات ، حاولت تجنب القطيعة ، وبالتالي تجنب ما تراه أقبح ، ووضعت مع النظام القومي - الاشتراكي نوعاً من تسوية ظلت حتى الحرب العالمية الثانية . ودارت احتجاجات الأسقفية ، في هذه الظروف ، على نقاط واضحة ، على قضايا تفصيلية ، أو تطبيقية ، ولكنها تجنبت لحد ممكن الشجب العلني للنازية والقطيعة مع الدولة الهتلرية .

لذا من الضروري أن نفحص تباعاً قضية المنظمات الكاثوليكية وقضية الوثنية - الحديثة .

أ) قضية المنظمات الكاثوليكية

إن أخطر نقطة للاحتكاك بين الجانبين ، في نظر الكنيسة ، كانت قضية الجمعيات الكاثوليكية ، التي لم يحدد مصيرها إلا بكثير من الغموض والإبهام في المادة / ٣١ / من الكونكوردات . فقد ظلت الدولة الهتلرية تعتبر هذه الجمعيات الكاثوليكية كبقاءٍ لهذه « الكاثوليكية السياسية » التي أقسم على تدميرها . ودار الاحتكاك بخاصة على قضية الشبيبة الكاثوليكية التي ما لبثت أن أظهرت معارضتها للشبيبة الهتلرية . وكل تنازل في هذا الصعيد رفضه إطلاقاً زعيم حركات الشبيبة الهتلرية ، بالدور فون شيراخ : الذي اتخذ دوماً موقفاً ضد ما يسمى « الانتماء المزدوج » أي إمكانية الانتماء إلى التجمعات الكاثوليكية وإلى الشبيبة الهتلرية معاً . ولكن فون بابن ، من جانبه ، كان يحاول الحصول على إمكان بقاء الشبيبة الكاثوليكية في إطار الشبيبة الهتلرية ، مع احتفاظها ببعض الاستقلال الذاتي ومتابعة ممارساتها الدينية . وفي الواقع ، إن جميع المفاوضات التي أجريت من الجانب الكاثوليكي ، بغية الحصول على نظام لمنظمات الشبيبة ، المفاوضات التي أجراها بخاصة في روما ، المونسنيور برنينغ ، أسقف اوسنابروك ، قد باءت بالفشل . وكان من المستحيل إطلاقاً الحصول على تفسير مشترك وواضح للمادة / ٣١ / .

وأمام التهديد الذي أخذ يتضح أكثر فأكثر ويثقل على الرابطات الكاثوليكية ، رأى معظم الأساقفة من واجبهم القيام بتنازلات هامة جداً . وما فتئوا يؤكدون الولاء الأساسي لهذه الرابطات إزاء الدولة الهتلرية . ولكن هذه التنازلات ظلت دون نتيجة . وأصبحت أيام رابطات الشبيبة الكاثوليكية محسوبة . ففي ١٩٣٧ ، عمم مبدأ تحريم الانتماء المزدوج . وشهدت السنة نفسها حل رابطة « الشبيبة الكاثوليكية » . وفي السنة التالية زالت أخريات رابطات

الطلاب الكاثوليك . ومن الواضح ، أن عدداً من الأساقفة ، وبخاصة المونسنيور فون غالن أسقف مونستر ، احتجوا على هذا الزوال . ولكن الأسقفية في الواقع ، مع رفضها طرح مبدأ الدولة الجمعية على بساط البحث ، جردت نفسها من السلاح أمام الاضطهاد الذي كان يستهدف الرابطات الكاثوليكية .

وكان الأمر كذلك بالنسبة للصحافة الكاثوليكية التي اختفت بسرعة إما لأنها اتخذت موقفاً بالنسبة للنظام الجديد ـ وكانت هذه حال : « بريد اوغسبورغ » أو أيضاً « جرمانيا » أكبر ناطقة باسم حزب الوسط ، التي أصبحت في الواقع ، ناطقة باسم فون بابن واتحاد العمال الكاثوليك الألمان (A. K. D) ، وإما بكل بساطة ، لأن الصحافة سقطت تحت ضربة الغلايكشالتونغ أي القوانين التي تمنع بالإجمال كل ظاهرة معارضة . ومن الممكن اعتباراً من نيسان ١٩٣٣ ، القول بأنه لا يوجد أثر لصحافة كاثوليكية في ألمانيا . ومع ذلك بقيت صحافة أبرشية ، دورية ، هامة للغاية لأنها مازالت تضم أيضاً ، في بداية ١٩٣٦ ، ٤١٦ دورية ، مع ما يقارب قليلاً ١٠ ملايين نسخة مطبوعة . وهذه الصحافة الأبرشية التي ترتبط مباشرة بالأساقفة ، وضعتها الحكومة تحت رقابة « الرابطة الدينية للصحافة الكاثوليكية » ، وهذه الهيئة نفسها تتبع « **مجلس صحافة الرايخ** » ، وكان على رأس هذا المجلس ماكس أمّان معاون غوبلز . وفي بعض الوقت ، وبفضل شخصية فالتر أدولف ، الذي كان مديراً لهذه الرابطة الدينية ، تمتعت الصحافة الأبرشية ببعض الحرية . ولكن هذه الحالة تبدلت إنطلاقاً من ١٩٣٦ ، وشيئاً فشيئاً ، ردت هذه الصحافة إلى صحيفة لكل أبرشية ، واضطرت أن تدخل فيها الأدب الرسمي للنظام .

ولم تحاول الأسقفية أن تقوم جدياً برد فعل . ففي مايّنسْ ، حيث نشرت « صحيفة القديس ـ مارتن » ، التي كانت إحدى أهم الصحف الأبرشية ، وحاول

مديرها الأب **ميرتنس** المقاومة ، ولكن السلطات الكنسية استنكرت عمله في صيف ١٩٣٧ . وكانت نتيجة هذا الموقف الملائم للنظام من قبل هذه الصحف ، أن كاثوليكيين عديدين جداً كانوا وما زالوا بعد مترددين ، قد اقتنعوا الآن بالامتثال للسياسة الهتلرية . وقد أضر بقاء الصحافة الأبرشية قطعاً أكثر مما أفاد القضية الكاثوليكية . والجريدة الكاثوليكية الوحيدة التي رفضت بعض الوقت اتباع توجيهات وزارة الدعاية ، كانت « صحيفة الكنيسة الكاثوليكية » لأبرشية مونستر التي كان المونسنيور فون غالن أسقفها . وهذه الصحيفة التي ظلت زمناً طويلاً تقاوم مقاومة دائمة بمساندة الأسقف ، حذفت في ١٩٣٧ ، بأمر من غوبلز .

ب) قضية الوثنية - الحديثة

والنقطة الثانية التي يجب التشديد عليها ، هي قضية الوثنية - الحديثة ، التي وضعت بحدة ابتداءً من كانون الثاني ١٩٣٤ ، أي في التاريخ الذي كلف فيه روزانبرغ بمراقبة الحياة الروحية والفكرية في الرايخ ، وفي الوقت الذي أعلن فيه المكتب - الأقدس وضع كتابه « أسطورة القرن العشرين » على قائمة الكتب الخطرة الممنوعة ، على القائمة السوداء .

وللنضال ضد الوثنية - الحديثة والمذاهب التي تنجم عنها ، كانت الكنيسة الكاثوليكية متضايقة للغاية بالعطف الذي أبدته طويلاً إزاء العداء للسامية - العداء للسامية الذي كان تقليدياً في الكنيسة الكاثوليكية الألمانية ولم تستنكره كلياً بين السنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٩ . ومع ذلك ففي سنة ١٩٣٣ ، مال بعض الأساقفة إلى اتخاذ موقف ضد بعض مواقف النازيين المعادية للسامية ، وضد مذهب « نقاوة الدم » . وتبنى هذا الموقف الكاردينال فولابر ، رئيس أساقفة مونيخ ، أثناء تبشيره في « زمان المجيء »[1] في ١٩٣٣ ، الذي أبان فيه الطابع

(١) زمان المجيء هو الزمان الذي تحدده الكنيسة الكاثوليكية للاستعداد لعيد الميلاد وهو يضم الأربعة آحاد التي تسبق هذا العيد (Avent) .

المقدس للعهد القديم . وهذا الموقف من المونسنيور فولابر لا يعني مع ذلك ، من جانبه ، دفاعاً عن معاصريه اليهود . فقد صرح الكاردينال : « يجب التمييز بين الشعب اليهودي كما كان قبل موت المسيح ، حامل الوحي الإلهي ، والشعب اليهودي كما أصبح بعد وفاة المسيح ، تائهاً أزلياً على الأرض » . وراعى فولابر بعد حين ، أن يوضح فكره في مذكرة خاصة إلى الصحافة السويسرية المعادية للنازية التي « أعطت أهمية شديدة » لتصريحاته في مونيخ . وقال في هذه المذكرة ، أنه في وعظه بمناسبة زمان المجيء « قد دافع عن العهد القديم لأولاد إسرائيل ، ولكنه لم يتخذ موقفاً فيما يتعلق بالقضية اليهودية الأزلية » .

وأكثر من ذلك ، يرى أن عدداً عظيماً من الأساقفة حاولوا أن يفصلوا المسيحية عن أصولها اليهودية ، وأن يسجلوا بالعكس ، الاتحاد الودي للمسيحية مع الروح الجرمانية . وذكر المونسنيور غروبر ، مطران فريبورغ ، أن ابن الربّ كان يختلف بصورة أساسية عن يهود عصره ، لدرجة أن هؤلاء كرهوه وطالبوا بصلبه ، وأن حقدهم القاتل توالى في القرون اللاحقة . وفي الواقع ، إن بعض الكنسيين المنعزلين وحدهم اتخذوا موقفاً ضد التشريع المعادي للسامية . ولكن الصحافة الرسمية للأسقفية بدت بصورة عامة صامتة ، أو موافقة . وقدمت الكنيسة الوثائق التي طلبت منها لانتقاء الأشخاص من وراثة يهودية . والإجراءات الوحيدة التي اتخذتها الكنيسة الكاثوليكية كانت لصالح الكاثوليك غير الآريين أي اليهود الذين اعتنقوا الكاثوليكية . وشجع الأكليروس عمل « الجمعية الرافائيلية » الذي كان مخصصاً لنجدة الكاثوليك من أصل سامٍ ، ومساعدتهم على الهجرة . وكانت هذه هي النقطة الوحيدة الإيجابية لعمل الأسقفية الكاثوليكية .

ولم تكن الاحتجاجات على طرق كرم الأصل قوية كثيراً . وفي الحقيقة ، أن الكنيسة الكاثوليكية ما فتئت تحتج بشكل نظري ضد ممارسة التعقيم الإجباري

لكل الأشخاص المصابين ببعض الأمراض أو العاهات ، الذي قررته الحكومة الهتلرية في تموز ١٩٣٣ ، في الوقت الذي كانت توقع فيه الكونكوردات . فمن ذلك أن المونسنيور برترام ، مطران بريسلو وعميد الهيئة الأسقفية ، بلغ الحكومة ، باسم الأسقفية ، احتجاجاً على قانون التعقيم ، وشهر بهذا الخرق للأخلاق الكاثوليكية . حتى إن بعض الأساقفة ، وبخاصة المونسنيور فون غالن ، كانوا أكثر وضوحاً أيضاً . ولكن يجب أن نشير إلى أن الأسقفية لم تحصل إلا على تنازلات ثانوية تماماً على هذا الصعيد . وظل الأطباء والقضاة الكاثوليك مجبرين بالقانون على تشكيل إضبارات (ملفات) التعقيم . وأمام استحالة الحصول على إعادة النظر بالقانون ، ارتأى المونسنيور برترام أن يرفض الكهان تبرئة الموظفين الذين يستسلمون لممارسة التعقيم ، أو على الأقل يشجعونه . ولكن المونسنيور برترام ، في هذه الإرادة بفرض رفض التبرئة على الكهان ، اصطدم بمعارضة شديدة جداً من قسم من أكليروسه ، حتى إن عدداً من اللاهوتيين ، مثل هانس باريون الذي ينتسب إلى جامعة شترومبرغ ، في بروسيا الشرقية ، أفادوا بأن التعقيم لا يتعارض مع المذهب الكاثوليكي التقليدي . وفي التعامل ، بالرغم من هذا الشجب الرسمي ، انتهت الأسقفية بأن قبلت بأن معظم الموظفين الكاثوليك يمكنهم أن يساعدوا في تطبيق قانون التعقيم . وبموجب نوع من الإفتاء ، قبل الأساقفة أن الأطباء الكاثوليك يمكنهم أن « يشيروا » إلى السلطات عن المرضى الذين يجب تعقيمهم . وبقي عليهم محرماً الإسهام بتشكيل الاضبارات . ويجب أن تحصل أزمة الموت دون ألم (الاوتانازيا) ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، لإيقاظ الوجدان الكاثوليكي في هذا الصعيد .

وفي هذه الظروف ، وأخذاً بعين الاعتبار هذا الضعف ، نرى أن النضال ضد الوثنية ـ الحديثة قامت به الكنيسة الكاثوليكية بغموض وإبهام عظيم . وأن مؤتمر فولدا ، في حزيران ١٩٣٤ ، سجل قلقه ، على عكس التأكيدات السابقة من

الزعيم هتلر ، عندما رأى أن الحركة القومية ـ الاشتراكية أرادت الحفاظ على مفهومها الخاص للعالم ، ولكن هذه الرسالة ميزت بين القومية ـ الاشتراكية نفسها ، وبين وثنية ـ حديثة يدعمها بعض موجهي الحزب .

ومن الواضح أن هجومات الكنيسة تركزت على مذاهب روزانبرغ . فقد حررت عدة كراريس ضد « أسطورة القرن العشرين » ، ونشرت في بداية سنة ١٩٣٤ ، بخاصة في مطابع سرية في كولونيا . وفي خريف ١٩٣٤ ، نشر المونسنيور فون غالن ، أسقف مونستر ، في صحيفة الأبرشية دراسات في « أسطورة القرن العشرين » تعدد عدم الصحة والأخطاء التي لا عد لها التي يتضمنها هذا الكتاب . وهذا الكراس الذي وزع على أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة ، أثار في ألمانيا هياجاً شديداً جداً ، وأقلق ، في هذه النقطة ، النازيين حتى أن الحزب اتخذ في ذلك العصر عدداً من الأحكام لمعارضة الحركات الوثنية ـ الحديثة التي نمت آنذاك . ولكن هذا الموقف الذي اتخذته الكنيسة الكاثوليكية ضد كتابات روزانبرغ لم يؤثر مطلقاً على الوضع العام للأسقفية التي ظلت تجعل المسؤولين عن هذه الصعوبات ليس هتلر ، وحكومته وحزبه ، وإنما الذين تزعم فقط بأنهم يخدعون أنفسهم ويخلطون بين المذهب النازي والمسيحية البدائية .

ومع ذلك نمت الاضطهادات ضد الكنيسة الكاثوليكية في سياق سنة ١٩٣٦ ، ما عدا وقت قصير ، كتمت فيه المنازعات الدينية أثناء الألعاب الأولمبية ، لإعطاء انطباع جيد للأجانب الذين يأتون إلى هذه الأعياد . وفي سياق ١٩٣٦ ، أغلقت مدارس دينية عديدة . ومن جهة أخرى ، لوحقت نظم دينية تحت شبهة المتاجرة بالعملات والفسق الجنسي . وقامت حملة عنيفة في صحف الحزب ضد اولئك الذين يسمون « الرجال السود » أي رجال الدين .

إن عنف هذه الحملة جعل البابا بيوس الحادي عشر يتدخل أخيراً . وبالرغم

من نصائح أمين دولة البابا ، المونسنيور باتشيللي الذي يخشى القطيعة ، رأى بيوس الحادي عشر في آذار ١٩٣٧ أن من الواجب أن ينشر الرسالة البابوية (مع القلق الحارق) التي تؤلف شجباً واضحاً للغاية لعدد من المذاهب التي يعلمها القوميون - الاشتراكيون . تشهر الرسالة البابوية بالتحريفات التي أجريت في الكونكوردات ، وزوال الرابطات الكاثوليكية -وتشجب علناً الوثنية - الحديثة : إن الرب المسيحي لا يمكن أن يسجن في حدود دولة خاصة ، في أصول عرق خاص . وتذكر الرسالة البابوية ، من جهة أخرى ، بعدد من المبادئ الكاثوليكية ، مثل تفوق أسقف روما ، وتدعو الكاثوليك الألمان إلى الاستمرار في خدمة الحقيقة ، والكشف عن الخطأ ، مهما يكن شكله وحتى كلامه .

وأثارت الرسالة « مع القلق الحارق » ردود فعل عنيفة جداً في الأوساط النازية . وتم الاستيلاء على المطابع التي عرفت في ألمانيا النص الحبري . وأوقف عدد عظيم جداً من الشخصيات . وتحاشى هتلر ، في ١٩٣٨ ، الذهاب لرؤية البابا في روما ، أثناء إقامته في العاصمة الإيطالية ، ولو من أجل زيارة مجاملة بسيطة .

ومع ذلك يجب ألا يبالغ في أهمية هذه الرسالة البابوية ، وذلك لثلاثة أسباب .

- أولاً ، لأن الرسالة البابوية حررت بشكل معتدل للغاية ، متجنبة على الإطلاق كل شجب للنظام ، وحتى الشكل الجمعي لهذا النظام . والرسالة تعبر بالتالي عن الحد الأقصى لاحتجاجات الكرسي - الأقدس . وتدل على أن الكرسي - الأقدس لا يريد القطيعة مع الحكومة الألمانية .

- النقطة الثانية : لقد ظلت الرسالة البابوية حادثاً منعزلاً ، في تاريخ العلاقات بين الفاتيكان والرايخ . وبعد قليل من الزمن ، أعلن البابا رسالة

مخصصة لـدعم قضيـة فرنسـا في إسبـانيـا ، واعتبرت بـأنها تؤلف نوعـاً من معـادل لرسالة « مع القلق الحارق » .

- وأخيراً ، إن الأسقفية الألمانية لم تعتقد بأنه يجب استخدام الرسالـة لمتـابعـة نضالها ضد الحكومة . وترى بأنـه كان من المستحيل الـذهـاب ضـد التيـار . وإذا تبنت الأسقفية هذا الموقف ، فذلك في الجزء الأعظم منه بسبب نجاحات السياسـة الخارجية لهتلر في ذلك الحين .

لقد أعرب الرأي الكاثوليكي ، منذ ١٩٣٣ ، عن اتفاقـه مع سيـاسـة المستشـار الخـارجيـة . وأوصت الأسقفيـة بـالتصـويت « نعم » أثنـاء الإستفتـاء الشعبي في تشرين الثـاني ١٩٣٣ الـذي أيـد انسحـاب ألمـانيـا من عصبـة الأمم . وعلى العموم تقريباً تبعت الأسقفية في اتخاذ هـذا الموقف وكان ٩٠٪ من الأصوات في بـافـاريـا الكاثوليكية لصالح هذا الموقف . وظهر التعاون بين الأسقفية والسلطة بشكل أكثر وضوحاً أيضاً أثناء الاستفتاء لعودة إقليم السار إلى ألمانيـا في كانون الثـاني ١٩٣٥ . وفي قضيـة الاستفتـاء السـاري هـذه - نرى أن موقف الأسقفين المعينين المونسنيور بـورنيفـاسّر ، أسقف تريف من أجـل الجـزء البروسي من الســار ، والمـونسنيـور سباستيان ، أسقف سبير ، من أجل الجزء البافاري من الأرض الساريـة ، كان لـه تـأثير حـاسم . لأنـه يجب أن نضع أمـام أعيننـا أن الرأي الكاثوليكي السـاري كان مضطرباً بصورة عميقة بعملية « التطهير » في ٣٠ حزيران ١٩٣٤ . ويبدو أنه كان متردداً في أثر هذه الحوادث ، هذا فضلاً عن أن دعاية نشيطة قـامت بهـا الجريـدة الكاثوليكية « بريد السار الجديد » ضد عودة السار إلى ألمـانيـا النـازيـة : « نحن ألمان ، والسار ألمانية ، ولكننا نطـالب الكاثوليـك بـألا يصوتوا لصـالح العودة إلى ألمـانيـا النـازيـة » . ولكن الأسقفين اللـذين اتخـذا موقفهما في السـابق ، ومراراً ، لعودة السار إلى ألمانيا ، تبنيا ، أثناء حملة الاستفتاء ، موقفاً محايداً ، وطلبـا في ٣

كانون الثاني ، وهما على المنبر ، قراءة رسالة اثني عشر خورياً ـ عميداً في البلاد . تذكر « بالحب والإخلاص الذي يجب علينا نحو شعبنا ووطننا » . وفي ٦ كانون الثاني ، قرئ من على المنبر أيضاً تصريح أسقفي ، حرره المونسنيور شولته ، مطرانِ كولونيا ، وفيه يقول : « إن مسعى ١٣ كانون الثاني . على كل أرض السار ، سيكون استفتاء بغية تقرير أن هذه الأرض الألمانية وسكانها سيظلون متعلقين بشكل أزلي بألمانيا . وما من ألماني حقيقي يريد أن يبقى لا مبالياً بهذا القرار » . ولا شك أيضاً في أن الحياد ، الذي تبنته البابوية في قضية الإستفتاء الساري هذه ، لم يخدم في آخر الأمر قضية المانيا . لأن الموقف الذي تبنته الكنيسة الكاثوليكية ، وبخاصة الأساقفة ، لا يوضح طبيعة التصويت ، أي الأكثرية التي أعربت عن نفسها لصالح العودة إلى ألمانيا ، ولكنه يوضح الطابع الكثيف لهذه الأكثرية ، التي تجاوزت ٩٠٪ لصالح عودة السار إلى ألمانيا .

وكان على الكنيسة الكاثوليكية ، في سياق السنوات التالية . أن تحافظ على موقفها الإيجابي حيال سياسة الرايخ الثالث الخارجية . فبمناسبة الاستفتاء على إعادة تسليح إقليم رينانيا ، في نيسان ١٩٣٦ . ـ هذا الاستفتاء الذي اتفق إجراؤه مع دور اضطهادات عنيفة ضد الكنيسة الكاثوليكية ـ رأت الأسقفية من غير المناسب اتخاذ موقف عام ، ولكن معظم الأساقفة طلبوا من رعاياهم التصويت بـ « نعم » . ومن جهة أخرى ، اتخذت الأسقفية ، خلال عدة مرات ، موقفاً لصالح تدخل الجيوش الألمانية في حرب اسبانيا . وقدمت الكفاح الذي قام ضد الجمهوريين كـ « نضال الخير ضد الشر » . وصرح مؤتمر فولدا ، في آب ١٩٣٦ : « إذا سقطت إسبانيا تحت النير الشيوعي ، فإن مستقبل أوربا معرض لخطر خطير . فهل يستطيع زعيمنا ، بعون الله ، أن يعمل على نجاح هذا المشروع العسير بفظاعته ، بعزم لا يتزعزع وبالإسهام الصادق من جميع الألمان » . وبعد أن قام المونسنيور فولابر بزيارة لهتلر في اوبرسالزبرغ في جبال الألب

البافارية ، هذه الزيارة التي على مايبدو أنها تركت في نفسه تأثيراً عظيماً جداً - نشر رسالة رعوية قرئت في ٣ كانون الثاني ١٩٣٧ ، وفيها أشار إلى ضرورة النضال المنضم من الدولة والكنيسة ضد البولشفية : « وبالتالي ، نحن ، أساقفتكم ، نختتم بهذا الوعظ والإرشاد : لا تدعوا أنفسكم مندفعين إلى عدم الرضى وإلى الاستياء بغير القانعين . إن حالة الرأي هذه تهيئ دوماً تربة خصبة للعواطف البولشفية » .

ووجدت الحالة أكثر توتراً أثناء ضم النمسا ، في آذار ١٩٣٨ . ففي ذلك الحين يرى أن مطران ڤينّا المونسنيور اينيتزر الذي كان زمناً طويلاً موالياً لاستقلال النمسا ، حتى إنه حث منذ عهد قريب الكاثوليك إلى الدفاع عن استقلالهم ، قد انضم فجأة إلى ضربة القوة الهتلرية وطلب من مؤمنيه ، أثناء استفتاء ١٠ نيسان ، التصويت للاتحاد مع ألمانيا . وهذا الموقف العجل كثيراً من قبل المونسنيور اينيتزر أغم روما كثيراً . فقد دعي الكاردينال إلى الفاتيكان وعنف تعنيفاً خطيراً . ولذا لم تجرأ الأسقفية الألمانية . على أثر حادث اينيتزر على اتخاذ إعلان مشترك لصالح استفتاء ١٠ نيسان ؛ حتى إن بعض الأساقفة رفضوا بهذه المناسبة أن يضعوا الصحافة الأبرشية في خدمة الدعاية النازية . وكانت هذه بخاصة حالة أسقف برلين الجديد ، الذي سيلعب في الاجل دوراً كبيراً ، كخصم للنازية ، وهو المونسنيور بريزينغ . ووجد أيضاً أسقف آخر وهو المونسنيور شبول ، أسقف راتسبون الذي رفض بصورة مكشوفة الإسهام بالاستفتاء . ولكن هذه الحالات كانت منعزلة . وعلى العموم وقفت الصحافة الأبرشية . إلى جانب الاستفتاء . أما الكهان الذين رفضوا الذهاب إلى صناديق الاستفتاء أو ألزموا مؤمنيهم بعدم الذهاب ، فقد كانوا موضع عقوبة من جانب رؤسائهم .

على أن الشرط المقيد الذي ظهر بالرغم من كل شيء ، أثناء ضم النمسا ، لم يحدث في السنة التالية ، بمناسبة تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية . فقد أثارت

أزمة مونيخ رسالة شكر المونسنيور فولابر ، باسم مجموع الأسقفية الألمانية ، التي مدحت هتلر لإنقاذه السلام . وفي نيسان ١٩٣٩ ، بمناسبة الذكرى الخمسين لميلاد الفوهور (الزعيم) ـ وبعد بضعة أسابيع على احتلال الجيوش الألمانية براغ ـ هنأ المونسنيور برترام باسم مجموع الأسقفية الفوهرر على « طعنه الطعنة الأخيرة لتشيكوسلوفاكيا » واشتركت الكنائس بقرع الأجراس ، في هذا التاريخ ، لميلاد « الرايخ العظيم » .

ويجب أن نشير إلى أنه ، منذ شهر شباط ١٩٣٩ ، صدرت في فرنكفورت جريدة أسبوعية كاثوليكية جديدة تسمى « الإرادة الجديدة » تلح على ضرورة إقامة علاقات ودية بين الكاثوليكية الألمانية والحركة القومية ـ الاشتراكية ، تحت شعار « النظام الأوربي الجديد » الذي شرع هتلر بتشييده . ويبدو أن هذا الاتجاه في المصالحة كان مدعوماً بشدة من قبل البابا الجديد . بيوس الثاني عشر ، الذي خلف بيوس الحادي عشر ، الذي أظهر في السنوات الأخيرة من حياته ، مرارة كبرى إزاء النظام القومي ـ الإشتراكي . لقد أعرب البابا الجديد في رسالة إلى مستشار الرايخ « عن أمله الحار بأن يرى من جديد إقامة علاقات ودية مع ألمانيا » . ويذكر سفير ألمانيا لدى الكرسي ـ الأقدس ، فون برغن ، بالشكل التالي أول حديث له مع البابا الجديد : « لقد أشار البابا ، أثناء المقابلة ، بعد أن جددت له تهاني ، بأنني أول سفير يستقبله . وعلق كثيراً على تكليفي شخصياً بأن أعرب للفوهرر ومستشار الرايخ شكره العميق جداً ، وأضاف تمنياته الخالصة لسعادة الشعب الألماني الذي علمه كيف يقدره ويحبه كل يوم أكثر فأكثر ، خلال تجربة مديدة ، طوال نشاطه في مونيخ وفي برلين . لقد أعرب لي البابا عن تمنياته الحارة من أجل السلام بين الدولة والكنيسة . وكرر علي ذلك غالباً ، عندما كان أميناً للدولة . ولكنه بصفته بابا حرص اليوم على تأكيد ذلك بصراحة » .

وإذن أسهمت السياسة الخارجية في توكيد التحالف بين السلطتين . ولقد فعلت الأسقفية الألمانية كل إمكانها لتبرهن على أنها كانت على اتفاق مع سياسة هتلر الخارجية . وعلى مايبدو ، لم تطرح قضية معرفة ما إذا كانت هذه السياسة ستؤدي إلى الحرب ، ولا ما إذا كانت هذه الحرب ، المدبرة باسم أهداف التوسعية الألمانية ، ستكون حرباً عادلة أولا . وبهذا الواقع ، تجد نفسها عزلاء من السلاح كاملاً ، في اليوم الذي تحين فيه الحرب ، لتفرض وجهة نظر صحيحة على الأمة الألمانية .

ج) قضية علاقات الكنيسة الكاثوليكية والنازية

يبقى أن نفسر وأن نحكم على العوامل التي قيدت المجاراة العجيبة للكنيسة الكاثوليكية حيال النظام الهتلري ، ومحاولتها ، بالرغم من كل شيء ، الإبقاء على « الوضع الراهن » . ورفضها ، بالتالي الدخول في طريق الشهادة .

لقد وجد عدد من المؤرخين - والمؤرخين الكاثوليك - حاولوا تبرير موقف الأسقفية ، وبرهنوا عن حق ، على أن الكنيسة الكاثوليكية نجحت ، بالرغم من كل شيء ، في الحفاظ على نقاوة العقيدة بالنسبة للعقائدية النازية . والواقع أن السلطات الكنسية لم تعترف أبداً باحتكار الدولة للتربية ولم توافق أبداً على ممارسة التعقيم الإجباري ، كما لم تقبل الكنيسة أبداً بأن العرق يمكن أن يكفي لتأسيس أخلاق ، وأن تضحي لمصالح هذا العرق كل الاعتبارات الأخرى . وأكثر من ذلك ، وهذا ما وضحه هؤلاء المؤرخون ، أن الكنيسة الألمانية لم تقبل أبداً بأن تقبع وتقتصر على خدمة الكنيسة ، ولم تقبل أبداً بتحديد نشاطها على ممارسة العبادة ، والحفاظ على الطقوس . لقد أرادت دوماً أن تستمر في نفوذ تعليمها إلى الحياة السياسية ، وأن تحكم في كل القضايا التي تمس الأخلاق العامة . وكررت الأسقفية مراراً بأنه لا يمكن أن تتخلى عن مجموع هذه المبادئ . ولذا فإن هؤلاء المؤرخين ، استطاعوا أن يثبتوا أن الكنيسة ، إذا قامت ببعض التنازلات

التفصيلية ، فقد صانت الأساسي من المذهب الكاثوليكي . وقد وسعت هذه النظرية في كتاب مفعم بالمعلومات ، وهو « الصليب والصليب المعقوف » الذي صدر في ١٩٤٦ ، تحت إدارة **يوهان نويهاوسلر** ويشكل الموقف الرسمي الذي اتخذته الأسقفية الألمانية .

ومن جهة أخرى ، استطاعت الأسقفية ، بدفاعها ، أن تثبت أن مجموع المؤمنين لم يتبعوا موقف المقاومة الشديدة . وقد نصحت الأسقفية بالمقاومة مراراً مختلفة من قبل كاثوليك ، ولكن من قبل كاثوليك يعيشون دوماً في الخارج . وهذه بخاصة حالة صحافي عظيم وهو فالدمار غوريان في « الرسائل الألمانية » التي نشرها في لوسرن (في سويسرا) ؛ وأيضاً حالة اليسوعي فريد ريك موكرمان الذي نشر في هولاندا المجلة « الطريق الألماني » وفيه يعبر في الغالب جداً عن حزنه ودهشته أمام موقف بعض الأساقفة الألمان ؛ وأخيراً ، هذه حالة النشرة التي نشرها كاثوليكيون ألمان في المهجر ، في باريس تحت عنوان « الكفاح من أجل الحضارة » . وإن عدداً من المراقبين الأجانب ، الذين يعيشون في ألمانيا ، مثل المؤلف الكاثوليكي الانكليزي وليام تيلنغ المراقب الثاقب لحوادث ذلك العصر ، كانوا يفكرون بأن الأساقفة لو صلبوا موقفهم وتشددوا فيه لتبعهم عدد من الكاثوليك . ولكن يبدو أن الأساقفة حاكموا الأمور بشكل مغاير . ففي حزيران ١٩٣٥ ، كتب أسقف راتسبون إلى الكاردينال برتام ، أسقف بريسلو وعميد الهيئة الأسقفية الألمانية ، « إن وفاء الكاثوليك لن يقاوم المحنة » في حال القطيعة مع النظام . وقال المونسنيور فون غالن نفسه ، أسقف مونستر ، مراراً ، في محاضراته على أعضاء الاكليروس ، بأنه ينبغي ألا يعتمد على مقاومة الشعب الكاثوليكي .

ومع ذلك ، فإن هذه الإيضاحات وهذه التبريرات لا تأخذ بعين الإعتبار الحادث الأساسي ، وهو التعاطف الذي لا جدال فيه للقسم الأكبر من الأسقفية

الألمانية إزاء النازية . وهذا التعاطف النشيط كشف عنه كتاب غونترليفي عبر المحفوظات الأسقفية .

وما من شك في أن الأسقفية تأسف لبعض مظاهر العقائدية النازية . ولكنها ترى ، بالرغم من كل شيء ، بأن النظام يصنع خيراً لألمانيا ، لأنه دفاع ضد البولشفية وضد الإلحاد . وهما العدوان الأساسيان للشعب الألماني . ومن هنا ينجم الجهد المستمر من هذه الأسقفية لإيجاد صعيد للتفاهم مع النازية . إن إقامة علاقة بين الصليب المعقوف والصليب ، ومحاولة اللاهوتيين لتحقيق نوع من التركيب بين الجرمانية والنازية ، قد لوحقا باستمرار بين ١٩٣٣ و١٩٣٩ . وفي هذا الإعتبار ينبغي أن نشير إلى كتاب يمثل ذلك بخاصة وهو الكتاب اليدوي الذي يحمل هذا العنوان : « الكتاب اليدوي للقضايا الدينية المعاصرة » . الذي نشره في ١٩٣٧ ، المونسنيور غروبر ، مطران فريبورغ . وفي العصر نفسه ، تمكن النائب العام لأسقفية فورتزبورغ أن يكتب : « إذا أثقل كاهن بالاحتقار أو سخر من مفاهيم الدم والتراب والعرق ، فهو لا يتعرض للهجومات السياسية والملاحقات القضائية فحسب ، وإنما أيضاً يذنب ضد اللاهوت وضد الكنيسة ، لأن ما تعبر عنه هذه المفاهيم خاص بالثروة القومية الثمينة بخاصة ، التي أعطاناها الله وتمثل الأساس الطبيعي للرابطة فوق الطبيعية . لأننا إذا كنا مسيحيين وكاثوليك ، فذلك قبل كل شيء ، لأننا ولدنا ، بفضل الحكمة الإلهية ، في الوسط العائلي الذي هو وسطنا . يجب أن نساعد الشعب على أن يدخل في مفهومه للعالم الديني جميع هذه المفاهيم التي اقترحت عليه بحماسة عظيمة جداً » .

وهذا الموقف من الأسقفية ، موقف التعاطف حيال النازية ، يوضح في آخر المطاف سكوت الكنيسة أمام الجرائم التي يرتكبها النظام النازي . وهكذا لم يأت أي احتجاج من جانب الأسقفية بعد « تطهير » ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، الذي كلف ، إلى جانب روم حياة العديد من الشخصيات الكاثوليكية ، مثل الدكتور ايريك

كلاوزينر ، زعيم العمل الكاثوليكي في برلين ، والذي لعب دوراً عظيماً في الدفاع عن الرابطات الكاثوليكية ، وآدم بروبست ، الذي كان زعيم الشبيبة الكاثوليكية . ولم يوجد بهذه المناسبة أي حركة احتجاج من الأسقفية . إلا أن المونسنيور فون غالن وحده تكلم بعد عامين ، في وعظه عن « القبور الحديثة العهد » التي يرقد فيها رماد أولئك الذين « ينظر إليهم الكاثوليك الألمان شهداء الإيمان » .

وأخطر من ذلك أيضاً الغياب الكلي للاحتجاج على معسكرات الاعتقال التي سجن فيها ، في وقت مبكر ، عدد من الكهان الكاثوليك . لقد كان الاهتمام الوحيد للأسقفية على هذا الصعيد الحفاظ أو محاولة الحفاظ في المعسكرات على سماع الاعتراف ، وهذا مالم تحصل عليه . وبالمقابل . إن أسقف اوسنابروك ، المونسنيور برنينغ ، عضو مجلس الدولة البروسية ، زار معسكرات الاعتقال في أبرشيته ، في ١٩٣٦ ، واثنى على نصبها .

وأخيراً ، إن الأساقفة ، في كل وقت وباستمرار ، ثبطوا كل نوع لمقاومة النظام ، واعتبروه تمرداً على الدولة وعلى السلطات الدينية معاً . وإن تصريح فولدا ، في آب ١٩٣٥ ، يحض المؤمنين على ألا ينجرفوا بالمقاومة . ولم يكن هذا التصريح إلا مثالاً بين أمثلة كثيرة أخرى . وكان يكرر باستمرار على الكاثوليك بأن عمل الثورة يتعارض مع الكنيسة الكاثوليكية التي تأمر باحترام السلطة المؤسسة على مشيئة الله .

وفي هذه الظروف هل توجد مقاومة كاثوليكية ضد الهتلرية ؟

لقد زعم غالباً لتبرير الغياب شبه الكامل للمقاومة ، أن هذه المقاومه كانت دون جدوى على الإطلاق . وهذا غير صحيح ، ففي مرات مختلفة كانت هذه المقاومة عندما تظهر تنجح في كبح السلطة ، على إعتبار أنها كانت تظهر طاقة

كافية . والحالة النموذجية هي حالة حزيران ١٩٣٦ ، عندما حررت الأسقفية البافارية رسالة جماعية لمنع الطرد غير الشعبي جداً في بافاريا ، الذي نال الراهبات اللائي يعلمن في المدارس العامة . وهذه الرسالة منعتها السلطات ، ولكنها مع ذلك قرئت على المنبر في جميع الكنائس وأجبرت الحكومة على التنازل تماماً . والحالة الثانية التي نجحت فيها المقاومة ، كانت حالة المونسنيور فون غالن . فقد عارض ، في تشرين الثاني ، قرار لاند اولدانبورغ بسحب الشعارات الدينية من جميع المباني العامة . وفي هذه الحالة أيضاً تراجعت السلطة أمام موقف الأسقف .

ولكن يجب الاعتراف بأن هذه المواقف كانت استثنائية . فقد اقتصرت مقاومة النظام ، في الأوساط الكاثوليكية ، على عدد من أعضاء الاكليروس الأدنى . ويشار في هذا الاعتبار إلى دور كاهن من برلين وهو برنارت ليشتانبرغ ، الذي كان عظيماً بخاصة ؛ أو رهبان نظاميين ، مثل اليسوعي روبرخت ماير الذي أوقف في أيار ١٩٣٧ . ومن المؤكد أن عدداً من الكهان الكاثوليك ، وبخاصة من أبرشيه كولونيا ، قد حبستهم السلطات النازية . ومن المستحيل ، وللأسف ، في هذه الظروف الحالية ، تحديد الأرقام . ومن المؤكد أيضاً أن المعارضة الكاثوليكية ظهرت في إطار الجماعات النقابية الكاثوليكية القديمة . وبخاصة بين التي كانت قد كافحت في كتلرهاوس كولونيا الذي كان واحداً من مراكز الحياة النقابية الكاثوليكية الألمانية قبل النازية . وكانت الشخصية المرموقة الهامة في هذا الاعتبار شخصية جاكوب كيزر الذي كانت له اتصالات مع عدد من الاجتماعيين - الديموقراطيين ، وفي وقت مبكر أيضاً ، مع الأوساط العسكرية المعادية للنظام وبخاصة مع بيك وغوردلر . ولكن هذه المقاومات كانت مقاومات فردية . إن الكنيسة الكاثوليكية ، كما هي ، دعمت النظام أو اتفقت معه ولم تحاول كفاحه .

الفصل الثامن

علاقات الكنيسة البروتستانتية والهتلرية

بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩[(١)]

وعلى نقيض ما مرّ في الكنيسة الكاثوليكية ، التي تتصرف بنظام تسلسلي موطد بقوة ، لايوجد أي نوع من الوحدة في الكنيسة البروتستانتية الألمانية . وتتألف هذه الكنيسة البروتستانتية في الواقع من ثمان وعشرين كنيسة ، لوثرية ومصلحة ، وأهمها كنيسة « اتحاد بروسيا القديم » (A.P.U) التي تضم وحدها ١٨ مليون عضو . وفي الواقع ، يوجد بين هذه الكنائس الألمانية المختلفة عدد من الهيئات المشتركة . ولكن يجب أن نوضح بخاصة استقلالها التام ، الذي يعترف به دستور فيار ، فيما يتعلق بالإيمان ، والتشكيل ، والإدارة . وإذن لايمكن الكلام عن كنائس دولة . وتؤلف الكنائس « أصنافاً للحق العام » :

وفي هذه الكنائس البروتستانتية ، نفذت العقائدية القومية ـ الاشتراكية في دور جمهورية فيار . ووجد ثلاثة تجمعات أساسية متعاطفة مع النازية : **الحركة المسيحية الألمانية** ، تحت إدارة الراعي (القس) فينكه ، **واتحاد الكنيسة الألمانية** ، وأهم شخصية فيه شخصية الراعي اندرسون ، وأخيراً **مسيحيو تورنجه الألمان** ، مع الراعي ديتر Dieter . وقد ألفت هذه الرابطات الثلاث « **حركة المسيحيين الألمان** » وكان على رأسها ، قبل وصول هتلر إلى

---

(١) راجع : H. Buchheim, Glaubenskrise, im Dritten Reich, (1953).

و : R. THALMAN, Protestantisme et National - Sacialisme (Revue d'histoire Moderne et Contemporaine, Paris, 1965

السلطة ، الراعي هوسنفولدر ، وأصله من سيليزيا ، وقد وجه تعليم الكنيسة ، في كتاب يسمى « توجيهات الحركة الدينية » نحو العقائدية القومية - الاشتراكية في العرق والفولكشتوم وحاول أن يدخل في الكنيسة « مبدأ الزعيم » وكافح في الكنيسة جميع التأثيرات المناصرة لليهود ، التي تأخذ مصدرها من العهد القديم . وكما قيل في العصر : « المسيحيون الألمان يريدون أنفسهم مسيحيين S.A »

١ - اضطراب الكنيسة الإنجيلية (١٩٣٣ - ١٩٣٥)

لقد أظهر الاكليروس البروتستانتي في كامله تقريباً رضىً ملحوظاً حيال وصول هتلر إلى السلطة . وفي البلاغ الذي أذاعه ، في ٨ آذار ١٩٣٣ ، القائد الأعلى للتخوم ، الدكتور اوتّو ديبليوس ، الذي لم يحتفظ طويلاً بضلاله في النظام ، لم يخف فرحه العميق « بالمنعطف الذي أنهى خمسة عشر عاماً من المرارة » . وأن تصريح كنيسة بافاريا المؤرخ في ١٦ آذار يستلهم من الروح نفسها : « إن دولة تبدأ بالحكم حسب قانون الله يمكن أن تكون مطمئنة لا من موافقة الكنيسة فحسب ، وإنما من تعاونها النشيط والفرح أيضاً » . « ولكن يجب ألا يذهب عن بال الكنيسة أنها تصدر عن نظام يختلف عن نظام الدولة » . (وهذا يشكل ، رغم كل شيء ، حيطة كاملة إزاء العبارة السابقة) .

وبصورة عامة ، كانت الأوساط البروتستانتية مجمعة على تحية انتصار النازية . وقد صرح فيما بعد المنظر كارل بارت ، أحد خصوم النظام : « إن من كان لايعتقد في ١٩٣٣ برسالة هتلر كان محكوماً عليه بالهلاك الأبدي (لعيناً) في صفوف الكنيسة البروتستانتية » . وإن الأكثرية الواسعة للرعاة الألمان ، القريبة قليلاً من ٧٠ إلى ٨٠٪ ، بالرغم من تبشيرهم بالإيمان بعدم الاهتمام بالسياسة ، كانوا محبذين للحزب القومي الألماني إلى الـ D.N.V.P. . وكانوا متعلقين بالمفهوم اللوثيري ، وبموجبه ، الأمير مؤسسة أقامها الله . وهذا المفهوم يجعل من الطاعة

إلى السلطة (اوبريغكايت) قانوناً مطلقاً للمسيحي . وكانوا رجالاً على الإطلاق محافظين وقوميين . ورأوا ، كالاسقفية الكاثوليكية ، في النازية ، حماية نافذة ضد البولشفية والليبرالية والإلحاد .

إن قضية علاقات الكنيسة الإنجيلية والدولة القومية ـ الاشتراكية وضعت منذ شهر نيسان ١٩٣٣ بمناسبة المؤتمر الأول لـ « المسيحيين الألمان » الذي عقد في برلين من ٣ إلى ١٠ نيسان ١٩٣٣ . ووضعت هذه المظاهرة تحت شعار له دلالته : « دولة هتلر تدعو الكنيسة . على الكنيسة أن تسمع هذا النداء » . وفي هذه المظاهرة أفصح عن الأمنية بأن « كنيسة الرايخ الإنجيلية » قد أنشئت . أي أن كنيسة وضعت فوق الكنائس الخاصة : كنيسة الرايخ المرتبطة بصورة عميقة بالدولة . وقد استقبلت هذه الفكرة بصورة طبيعية في الأوساط النازية .

ومع ذلك ، عندما أريد تعيين الشخصية المكلفة بإعداد « كنيسة الرايخ » هذه ، لم يقع اختيار هتلر . على هوسنفولدر ، زعيم المسيحيين الألمان ، كما يتوقع الرأي العام ، وإنما وقع على شخصية غامضة . وهو المرشد الديني العسكري القديم من بروسيا الشرقية وهو الدكتور لودفيغ موللر الذي كان باصوله وبصلاته الشخصية وقناعاته الدينية ، قريباً جداً من الأوساط المحافظة ، وكان هتلر منذ زمن طويل جداً يكن له بعض الود والصداقة . وفكر كل من هتلر ولودفيغ موللر أن الكنيسة الانغليكانية التابعة للدولة ، كما تعمل في انكلترا ، يجب أن تخدم كنموذج للكنيسة الألمانية الجديدة . وكان كل منهما يحبذ ما يمكن أن يسمى ، « بروتستانتية الدولة » . ومن الواضح أن هتلر كان يريد من تسمية موللر أن يدخل العقائدية القومية ـ الاشتراكية في الأوساط البروتستانتية الألمانية . ولكن يبدو ، في ذلك العصر على الأقل ، أنه كان يحذر من « المسيحيين الألمان » وأراد أن يداري ، في الكنيسة ، العناصر المحافظة والمتعلقة بالإيمان الحنيف . إذ من الممكن إجراء مقارنة بين أول سياسة دينية لهتلر ، وموقفه حيال الجيش ، عندما

وقف في ذلك الحين ، وأثناء عدة سنوات أيضاً ، ضد الأوساط « S.A. » ومع الأوساط العسكرية المحافظة . ووجد نوع من موازاة بين سياسته حيال الكنيسة وسياسته إزاء الجيش .

ومن الواضح أن تسمية موللر كان لها دوي هام في داخل الأوساط البروتستانتية . فقد استاء من ذلك بشدة الجناح الراديكالي للمسيحيين الألمان الذي أخذ يشتم موللر . وبالمقابل - وضد المسيحيين الألمان - يرى نمو الحركة التي تسمى حركة « الشباب المصلحين » . وهي تجمع من اللاهوتيين والرعاة والرابطات الإنجيلية ، المتعلقة ، بالرغم من موقفها الأساسي المؤيد للقومية - الاشتراكية ، بالحرية الدينية التي أرادوا الدفاع عنها ضد اعتداءات سلطة الدولة . وتتضح . بشدة حركة الشباب المصلحين في آن واحد ضد اتجاهات الماركسية الملحدة وضد الوثنية الجديدة التي أراد المسيحيون الألمان تأسيسها .

ظهر الخلاف بين هذين الاتجاهين عندما أريد تعيين الزعيم الروحي لكنيسة الرايخ الجديدة . ووقع اختيار ممثلي الكنائس المجتمعين في ايزناخ على رجل ينتسب لحركة الشباب المصلحين ، وهو الراعي فريدريك فون بودلشفينغ الذي فضل ، كزعيم للكنيسة الجديدة ، على لودفيغ موللر . وكان بودلشفينغ شخصية خرجت من الأوساط التبشيرية الألمانية ، واعتبر فكراً متجهاً نحو الاهتمامات الدينية وحدها ، ومتعلقاً باستقلال الكنيسة . وتسمية بودلشفينغ اشعلت النار بالبارود وافتتحت العداء .

وفي الواقع ، تصلبت الجبهات غداة انتخاب بودلشفينغ . فقد اعلم لودفيغ موللر بالحال بأنه لن يعترف بأسقف الرايخ الجديد . لأن هذا الأسقف منتخب ممثلي الكنائس وليس ممثلاً لجمهور المؤمنين أنفسهم . وبمقاومة مولر تشجع أنصار هولسنفولدر ، المسيحيون الألمان ، ونظموا مظاهرات جماهيرية تساندها الأوساط النازية .

وعندئذ سمت الحكومة مديراً جديداً للشؤون الثقافية بشخص الدكتور اوغست يغر واستطاع هذا بفضل غيرته النازية الحديثة العهد وثقافته الحقوقية أن يرقى بسرعة في الجهاز الجديد للدولة . فقد كان اوغست يغر ابن مشاور لمجمع الرعاة البروتستانت ، وكان يعرف صغريات أجهزة الإدارة الكنسية كما عرف كيف يغطي ، بدلائل حقوقية ، تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للكنيسة . ومنذ ذلك الحين يرى النصر السريع للمسيحيين الألمان . أما الأسقف بودلشفينغ فقد حرمه يغر من كل جهاز إداري ، واضطر للاستقالة ، وفي ١٤ تموز ١٩٣٣ ظهر دستور جديد للكنيسة الإنجيلية الألمانية - دستور يعتمد على « مبدأ الزعيم » . ووجد على رأس هذه الكنيسة « أسقف لونري للرايخ » يعينه المجمع القومي ، وتحت سلطة أسقف الرايخ هذا يوجد سبع وعشرون أسقفاً إقليمياً » تنتحبهم المجامع الإقليمية .

وحددت الانتخابات لتشكيل المجامع الكنسية في ٢٣ تموز . ووضع النازيون كامل جهاز الحزب للعمل لصالح المسيحيين الألمان . وتدخل هتلر نفسه عشية الانتخابات لصالح المرشحين الذي ينتسبون إلى وسط المسيحيين الألمان . وكانت النتيجة ماكان متوقعاً : فقد حصل المسيحيون الألمان ، وسطياً ، على ٧٥٪ من المقاعد . وانعقد المجمع العام في بروسيا غداة هذه الانتخابات ، واتخذ بالحال عدداً من الاجراءات البالغة الخطورة ، وقسم ، مثلاً ، البلاد إلى عشر أسقفيات وسمي أصحابها مباشرة - وهذا يفترض حذفاً فظاً لقدامى كبار الرؤساء الدينيين الذين طردوا من وظائفهم . وعزل الموظفون الكنسيون الذين لم يقدموا ضمانات كافية من الولاء . وحرمت الوظائف الدينية على الرعاة غير الآريين أو المتزوجين بغير آريات . وفي هذا العمل أدخل التشريع العرقي في الكنيسة الإنجيلية . ويجب أن نشير إلى أن أياً من الأساقفة الإقليميين الآخرين لم يبد أقل مقاومة . وأخيراً ، في ٢٧ أيلول ١٩٣٣ ، انتخب لودفيغ موللر بالاجماع أسقفاً للرايخ . وبعد أيام

قلائل . اطلق أسقف الرايخ الجديد ، بمناسبة الذكرى الـ ٤٥٠ لميلاد المصلح مارتن لوثير (١٤٨٣ - ١٥٤٦) ، نداءً عاماً ، حض فيه المؤمنين البروتستانت على الاتحاد في ذكرى المصلح ، والبرهان على تعلقهم بالمستشار وبسياسته ، اللذين ، كما قال ، « هبات حقيقية من الله » ، وأخيراً القيام بعملهم الوطني بغية النهوض بألمانيا . ومن الممكن أن نفكر ، في آخر أيلول ١٩٣٣ - وهذا هو الحين الذي أحرز فيه هتلر على نجاحات كبيرة على الصعيد الكاثوليكي ، إذ في هذا الحين وقعت الكونكوردات ووضعت في حيز التطبيق - بأن تحالف الكنيسة الإنجيلية والدولة النازية قد التحم تماماً .

ومع ذلك فقد ظهرت بسرعة في هذه المنظومة مثالب خطيرة للغاية دلت على ضعف العمل الذي قامت به الحكومة الألمانية .

وفي الواقع ، ظهر بسرعة أن موقع الأسقف موللر لم يكن جذرياً بكفاية لعدد من المسيحيين الألمان . وأن موللر يحرص على ضمان حماية الدولة لعدد من الموظفين الكنسيين ، حتى ولو أن هؤلاء لا ينتسبون إلى أوساط « المسيحيين الألمان » وارتسمت بسرعة جداً معارضة ضد موللر ووجد على رأسها هوسنفولدر . وفي هذه الظروف ، وبفظاظة قام عضو من كنيسة المسيحيين الألمان ، وهو الدكتور رينولد كراوزه ، الذي كان مرتبطاً شخصياً بروزانبرغ ، وألقى ، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، في قصر الألعاب في برلين ، خطاباً انتقد فيه لين موجهي كنيسة الرايخ وطالب فيه المباشرة بإصلاح ثان يحرر البروتستانتية من « الكتاب المقدس ومن العبادة » . ووجهت في هذا الخطاب هجمات عنيفة ضد « العهد القديم » ، « بأخلاقه اليهودية في الثواب ، وقصص التجار ، والأنعام والسفلة » . ويصرح كراوزه يجب الإكتفاء بـ « بتأليه مسيح بطلي ، وبإيمان جرماني محض » . وأثار هذا الخطاب المشين رد فعل عنيف جداً في بعض الأوساط الألمانية . وقرر الأسقف موللر عزل الدكتور كراوزه وطرده من « طائفة

المسيحيين الألمان » . وكان لخطاب قصر الألعاب نتيجة في إثارة القطيعة في داخل حركة المسيحيين الألمان ، بإظهاره في داخلها اتجاهين : الأول معتدل ، ويرتبط بالرغم من كل شيء بالإيمان التقليدي ، والآخر جذري ينزع إلى تأليه وثني - حديث لشخصبة المسيح .

وفي هذه الظروف نتساءل ما هو مصير مختلف أحزاب الكنيسة الإنجيلية الألمانية ؟

لقد التحق الجزء الراديكالي (الجذري) للمسيحيين الألمان ، أمام تصريحات الدكتور كراوزه ، **بحركة الإيمان الألماني** ، الحركة التي أسسها منذ قليل ، انطلاقاً من عدد من الجماعات الصغيرة ، الراعي جاكوب ولهلم هاور . وكان هاور هذا لاهونياً ، ومبشراً زمناً طويلاً في الهند ، واهتم فيها بالقضايا العرقية وأصبح متخصصاً بقضايا التاريخ الديني في الشرق . وهو شخصية معقدة ، ويستحق الاهتمام . ويبدو أنه أخذ ، بعض الوقت ، بأفكار غاندي وبمبدأ اللاعنف . وفي حزيران ١٩٢٣ ، أسس « **جمعية شغل الإيمان الألماني** » التي ضمت ، بشكل يلفت النظر ، رابطات عرقية ومنظمات المفكرين الأحرار والذين لسان حالهم الأساسي مجلة « الدرشبروخ » التي أصبحت احدى مجلات الكفاح ضد المسيحية . واستطاع هاور ، في حركة الإيمان الألماني هذه ، أن يجمع حوله عدداً من الشخصيات المعتبرة ، مثل الكونت روفنتلو الذي اتصل عن كثب بلودندورف ، ولكن ، يجب أن نذكر ، أنه لم يحصل على الاتفاق التام والمساندة الكاملة للحزب القومي - الاشتراكي .

واذا انضم المسيحيون الألمان المتطرفون إلى حركة هاور ، فبالمقابل يرى أن عدداً عظيماً من الكسيين ، الذين قلقوا بعمق من مظاهرة قصر الألعاب ، سجلوا تدريجياً ابتعادهم حيال المسيحيين الألمان واقبلوا نحو الحركات الأصلية الحنيفة .

وحاول هوسنفولدر ، زعيم المسيحيين الألمان . أثناء المؤتمر الذي عقد في فيار ، في تشرين الثاني ١٩٣٣ ، أن يعيد الالتحام بين مختلف فروع الحركة . وفي الواقع ، أنكر عليه عمله عدد عظيم من الجمعيات الإنجيلية والرعاة واللاهوتيين . وفي تشرين الثاني ، أعلم أساقفة الكنائس اللوثرية في بافاريا ، وفرتامبرغ ، وهانوفر . وتورنجه . واولدانبورغ ، وهامبورغ ، وباد ، إلى أسقف الرايخ ، موللر ، بأن كنائسهم نزعت تضامنها تماماً مع هوسنفولدر ، وهذا يعني المسيحيين الألمان ، و « جمعية غنادو » التي تضم شخصيات معتبرة في الأوساط التبشيرية اللوثرية الألمانية ـ وهي جمعية أسسها أهل التقوى الرينانيون في ١٨٩٧ ، وتمتعت بجاه عظيم جداً ـ أعلنت جهاراً قطيعتها مع حركة المسيحيين الألمان واتهمتها بأنها جرفتها « في طريق معاكس للكنيسة » . والموقف المميز ، في هذا الاعتبار ، كان الموقف الذي اتخذه أستاذ اللاهوت في جامعة غوتنغن ، إيمانوئيل هيرش ، وكان في السابق نازياً ، فقد رفض اطلاقاً تبطيل (جعله بطلاً) شخصية المسيح . وشجب علناً طرد اليهود الصابئين من الكنيسة البروتستانتية .

ويبدو بالتالي أن تجاوزات بعض العناصر الراديكاليين ردت الى حنيفية الدين عدداً عظيماً من **المسيحيين الألمان** . ومن البديهي أن هذا لا يعني من جانبهم عداءً منظماً ضد النظام . وإنما إرادة عدد عظيم من البروتستانت في إنقاذ استقلال الكنيسة إزاء الدولة . وعلى هذا الصعيد في الدفاع عن استقلال الكنيسة ، تأسس في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٣٣ ، فريق صغير ، وإنما نشيط بخاصة ، يسمى « فريق الدفاع عن الرعاة » . وهذا الفريق الذي جمع أعضاءه من الأوساط التي كانت تنتسب إلى حركة الشبيبة المصلحين ، كان على رأسه الراعي مارتن نيموللر الذي يمارس وظائفه في خورية برلين ـ دالم . وكان نيموللر في حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ضابطاً في البحرية . وقاد غواصة . وكان مشايعاً للنازية في

١٩٣٣ ، عندما استلم هتلر السلطة . وفريق الدفاع عن الرعاة هو الذي سيؤلف نواة ماسمي في ألمانيا ، انطلاقاً من هذا التاريخ ، « **الكنيسة المعترفة** » والكنيسة المعترفة هي التي رفضت حالاً الاعتراف بالمجمع الذي انتخب الدكتور موللر أسقفاً للرايخ ، وجعلت رسالتها الدفاع عن استقلال الكنيسة وسلامة الإيمان . ومنذ آخر سنة ١٩٣٣ ، ضم اتحاد الدفاع عن الرعاة نحو ستة آلاف راع ألماني . وتبنت على الصعيد الديني ، مواقف اللاهوتي السويسري **كارل بارت** الذي اضطر منذ ١٩٣٣ إلى التخلي عن كرسيه كأستاذ في كلية اللاهوت في بون ، ولجأ إلى سويسرا . وفي مجمع عام عقد ، في أيار ١٩٣٤ ، في بارمن ، وهي مدينة لها تقاليدها البروتستانتية القديمة ولاسيا في أوساط أهل التقوى ، اعلنت الكنيسة المعترفة بأنها الكنيسة القانونية الوحيدة في ألمانيا ، وأقامت « حكومة موقتة » لهذه الكنيسة . وكان هدفها الحفاظ على نقاوة الإيمان الإنجيلي ضد جميع الأخطاء التي صنعتها الوثنية - الحديثة ، والمعارضة بكل قواها لمزاعم الدولة الجمعية . وانعقد مجمع بارمن في جو من الحماسة ، وفي إقبال شعبي عظيم جداً جاء بخاصة من الكتل الريفية والعمالية في منطقة نهر الرور ، وكل منطقة رينانيا ووستفاليا .

وبالتالي ، نجدنا ، بعد بضعة أشهر على انتخاب لودفيغ موللر ، أمام انقسام عميق للغاية في داخل الكنيسة البروتستانتية وبدا الراعي موللر ، أسقف الرايخ غير قادر بصورة مطلقة على حل قضايا دمج الكنيسة البروتستانتية في الدولة القومية - الاشتراكية . ومن الممكن القول إنه يلاحظ ، في منتصف سنة ١٩٣٤ إخفاق كلي لسياسة الرايخ الثالث في السيطرة على الكنيسة البروتستانتية .

٢ - اضطهاد الكنيسة المعترفة (١٩٣٥ - ١٩٣٩)

ومالبث الكفاح أن نشب بين السلطات الهتلرية والكنيسة المعترفة .

منذ سنة ١٩٣٤ ، تكاثرت الخلافات بين السلطات الانجيلية المثلة بالدكتور

موللر ، و « الرعاة المعترفين » . وقعت هذه الخلافات بصورة أساسية على النقاط التالية : قضية دستور وتنظيم الكنيسة ؛ يمين الولاء الشخصي لهتلر التي يجب أن يقسمها الرعاة ؛ وأخيراً تطبيق « البنود الآرية » . واتخذت إجراءات تأديبية مراراً مختلفة ضد عدد من الأساقفة اللوثريين المتعاطفين مع « الكنيسة المعترفة » ، وبخاصة ضد الراعي فورم ـ اسقف فرتامبرغ ، وضد الدكتور مايزر أسقف بافاريا . وقد سجن هذان الأسقفان مراراً ، ولكن كان يطلق سراحهما في كل مرة ، أمام مظاهرات شعبية ضخمة فائقة للعادة قامت في شتوتغارت وفي مونيخ . وفي ١٩٣٥ وجد سبعمائة راع سجين .

وكان الحادث الأساسي للمقاومة القرارات التي اتخذها مجمع الكنيسة المعترفة لـ « الاتحاد البروسي القديم » ومنه ساقت (جمعت) الكنيسة المعترفة معظم المنتسبين لها . وفي قرارات آذار ١٩٣٥ صرحت الكنيسة المعترفة بقولها : « نرى شعبنا مهدداً بخطر مميت . وهذا الخطر يكمن في مؤسسة لدين جديد يعتمد على الدم والعرق » . وعرف المجمع بشكل واضح حدود الطاعة المتوجبة على المسيحي للسلطات المدنية ، أي حق المقاومة لسلطة تخالف الدين .

ماموقف الحكومة أمام هذه المعارضة ؟ يجب في هذا الاعتبار تمييز مرحلتين :

في المرحلة الأولى ، حاولت الحكومة الهتلرية أن تفرق الكنيسة المعترفة . ففي تموز ١٩٣٥ ، عين هتلر وزيراً مكلفاً بالشؤون الدينية ، وكان أحد معاونيه السابقين واسمه **هانس كيرل** ، ومهمته محاولة توطيد النظام في الوجدان الانجيلي . وكان كيرل رجلاً حذراً ، ونازياً معتدلاً . ويبدو أن تسميته استقبلت بارتياح في مجموع الأوساط الإنجيلية الألمانية . وكانت الغاية التي يتابعها كيرل أن يجعل مختلف أحزاب الكنيسة البروتستانتية تتعاون معاً في داخل « لجان

كنسية » تقوم مقام سلطة أسقف الرايخ ، الدكتور موللر . وعلى رأس هذه اللجان وضع كيرل راعياً محترماً ، الدكتور تسولنر ، وكان يلقى تعاطفاً عاماً تقريباً من الأوساط الإنجيلية الألمانية .

وقد أحرزت سياسة كيرل في البدء بعض النجاح . وفي الواقع انقسمت الكنيسة المعترفة في موضوع التعاون في داخل اللجان الكنسية . إن بعض الكنائس ، الكنائس التي كانت مؤسسة بصورة أصلب من غيرها ، ولم يمسها الاضطهاد ، كنائس فورتامبرغ ، وبافاريا ، وهانوفر بخاصة ، قبلت التعاون في هذه اللجان الكنسية وألفت مايسمى « مجلس الكنيسة الإنجيلية اللوثرية » - ووضعت شروطاً لهذا التعاون . ولكن كنائس أخرى ولاسيا كنائس اتحاد بروسيا القديم ، التي يدعمها نيمولر ، رفضت الإسهام في عمل اللجان .

وعرف الفريق المقاوم ، بمذكرة وجهت شخصياً لهتلر ، في أيار ١٩٣٦ ، معارضته الصريحة حيال النظام الهتلري . وشهر بوضوح لايجارى كل ماكان يفصل النظام الهتلري عن المفاهيم المسيحية ، ولاسيا عداءه للسامية ، والإرهاب الذي ران بواسطة الغستابو ، واحتقاره الكلي للحق وللشخص الإنساني ، وهكذا شجبت مذكرة أيار ١٩٣٦ ، الدولة الجمعية ، بشكل لايقبل النقاش على الإطلاق .

لقد أثار نشر هذه المذكرة ، في الصحافة الأجنبية ، هياجاً عظياً في ألمانيا ، وخلق مرحلة جديدة كانت في هذه المرة **مرحلة اضطهاد ضد الكنيسة المعترفة** . ففي غداة نشر هذه المذكرة أوقف عدد من الرعاة المنتسبين إلى الكنيسة المعترفة وسيقوا إلى معسكر الاعتقال في **زاخسنهاوزن** وصودرت أموال الكنيسة المعترفة في كل مكان تقريباً . وأوقفت سياسة التنازلات أو التوفيق والمصالحة التي طبقها كيرل عند استلامه السلطة . وحذفت اللجان الكنسية ، وإستقال تسولنر .

وبلغت نقطة الذروة في الخلاف في حزيران ١٩٣٧ ، عندما أوقف الغستابو عدة شخصيات ـ علمانية وكنسية ـ تنتسب إلى الكنيسة المعترفة ، أثناء مؤتمر كانت تعقده في برلين . ففي الأول من تموز ١٩٣٧ ، أوقف نيموللر نفسه واقتيد إلى سجن مؤابيت . فقد قال قبل بضعة أيام أثناء آخر وعظ له في كنيسة دالم : « إننا لا نفكر أبداً في استعمال سلطاتنا الخاصة للفرار من إساءات السلطة كما كان يفعل الحواريون في الماضي ، ولسنا مستعدين للبقاء ساكتين على نظام الإنسان عندما يأمرنا الله بالكلام ، لأن الأحرى بنا اليوم ودوماً الطاعة لله لا للإنسان » . وبعد سجن ثمانية أشهر ، حاكمت ، في آذار ١٩٣٨ ، محكمة خاصة للدولة نيموللر وحكمت عليه بالسجن سبعة أشهر ، لأنه « أساء استعمال كرسيه » . وبعد أن قضى المدة المقررة في السجن أطلق سراحه بالحال ، وعند خروجه قبض عليه الغستابو ، واقتيد إلى زاخسنهاوزن ، ثم إلى داخاو ، ولم يحرر إلا بمجيء جيوش الحلفاء ، في ١٩٤٥ . وفي آخر سنة ١٩٣٧ ، أوقف ثمانمائة راع وعلماني مشهورين بأمر من السلطات النازية ، وكان فيهم مائة وعشرون راعياً برلينياً . وصدرت عدة قرارات جعلت من المستحيل تقريباً ممارسة النشاطات الكنسية في الكنيسة المعترفة ، وبخاصة تحريم جمع الهبات والتبرعات .

ومع ذلك ، يجب أن نشير إلى أن الحكومة ترددت أمام سياسة القمع المعمم إزاء الكنيسة المعترفة . لقد اتخذت تدابير تفصيلية ، ولكن الحكومة لم تشأ أن تطلق نفسها في سياسة قمع عامة . ويبدو أن هتلر ، إذا أخذنا بحديث له على المائدة ، فكر بأن الكفاح من أجل الحضارة المكشوف ضد الكنيسة البروتستانتية سيكون خطراً على النظام ، وعلى الأقل ، حتى النصر التام للنظام على أعدائه الخارجيين .

وأمام هذا الاضطهاد الذي كانت الكنيسة المعترفة هدفاً له ، كان موقف

الأوساط البروتستانتية الأخرى مختلفاً . فقد عقد عدة رعاة ، وعلى رأسهم الدكتور فورم ، أسقف فرتامبرغ ، في تموز ١٩٣٧ في كاسّل ، اجتماعاً عرف تحت الاسم « اجتماع لجنة كاسّل المختصة » وشددت هذه اللجنة المختصة على ضرورة الحفاظ على استقلال الكنيسة ، والنضال ضد الاتجاهات الوثنية ، في داخل القومية - الاشتراكية .

ومع ذلك ، إذا اتخذت لجنة كاسل المختصة موقفاً واضحاً جداً ، فإن نجاحات سياسة هتلر الخارجية في ١٩٣٨ : ضم النمسا وتدمير الدولة التشيكوسلوفاكية أضعفت المقاومة ، في داخل الأوساط الكنسية البروتستانتية . فقد ألح الدكتور فورم ، في مذكرة ١٨ نيسان ١٩٣٨ ، على ضرورة اتفاق مباشر بين السلطات الكنسية الإنجيلية والدولة الألمانية . وقبل بعض الأحبار الإنجيليين ، مثل مارارين ، أسقف هانوفر ، مبدأ اليمين الشخصية للفوهرر . وأقسم هذه اليمين عدد عظيم جداً من الكنسيين . وضعفت حالة المقاومين برسالة الأستاذ كارل بارتْ اللاجئ في بال ، في سويسرا ، التي وجهها في ذلك الحين إلى الأسقفية الإنجيلية التشيكية ، أثناء أزمة السوديت ، هذه الرسالة التي أخذ فيها موقفاً مكشوفاً من أجل قضية التشيكيين ضد قضية الألمان . ومن المؤكد أن رسالة الأستاذ بارتْ أحدثت تأثيراً أليماً على عدد كبير جداً من الرعاة الألمان الذين ظلوا وطنيين . وتبع ذلك ، بالتالي ، في السنة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، بعض النقص في التوتر بين الكنيسة الإنجيلية والدولة . وحاول الدكتور كيرل ، الذي كان وزير العبادات ، في آخر سنة ١٩٣٨ ، أن يفيد من هذا الوضع ، ليفرض على الكنيسة الإنجيلية ، وجهة النظر القومية - الاشتراكية . وبهذه المناسبة أنشئ « معهد البحث عن التأثير اليهودي على الحياة الدينية الألمانية » الذي وضع تحت إدارة ، « مسيحي ألماني » قديم قدّم للنظام خدمات كبيرة جداً ، وهو الدكتور ليفلر . ومن جهة أخرى ، أعدت مصالح كيرل نوعاً من مذكرة تشكل نظاماً

جديداً للكنيسة البروتستانتية مؤلفاً من ست نقـاط ، ويريـد من ذلـك ادخـال العقائدية القومية - الاشتراكية في الكنيسة البروتستـانتيـة . ولكن يجب الاعتراف أيضاً بأن محـاولات الـدكتور كيرل لم تحصل أيضـاً على أي نتيجـة عنـدمـا نشبت الحرب العالمية الثانية .

إن نقص المقاومة الكنسية ، في آخر سنة ١٩٣٨ وبداية سنـة ١٩٣٩ ، لا يعني زوال الكنيسـة المعترفـة . لا ولا نقص قـابليتهـا للكفـاح . لقـد ظلت الكنيسـة المعترفة ، في وسط الاضطهاد ، تحيا حيـاة نشيطـة عبرت عنـه مثلاً . أثنـاء المؤتمر السري الذي عقدته في هالّـه في أيـار ١٩٣٧ ، في إيضـاح عـدة تجـارب ليتورجيـه مخصصة للتقريب بين الكنيسة البروتستانتية من الديانة الكاثوليكية ، على صعيـد تضحية القداس والأفخارستيا (سر القربان المقدس) . ومن جهـة أخرى - وهـذا على الصعيد السياسي - أقيم في ٣٠ ايلول ١٩٣٨ ، في كنيسة المسيح ، في دالم قداس ديني غرضـه « ذنب الشعب الألمـاني » - وقـد جرى هـذا الاحتفـال أثنـاء أزمـة السوديت - وأخذت دلالتـه صفـة سيـاسيـة بشكل واضح جـداً ، وقـد حضر هـذا الاحتفال عدد كبير من ضباط الجيش الألماني ، وكبار الموظفين ، وأخـذ في ذلـك الحين صورة ظاهرة مميزة ضـد النظـام الهتلري . ويجب أن نشير أن قـدرة حركـة الكنيسة المعترفة وبخاصة في داخل اتحاد بروسيا القديمـة - ظلت قويـة للغـايـة ، وجذبت بخـاصـة في ذلـك الحين أيضـاً ، في وسـط الاضطهـاد ، عـدداً عظيمـاً من اللاهوتيين والرعاة والشباب المؤمنين .

تفسير الحوادث والمواقف

بقي أن نحـاول تفسير هـذه الحوادث ، وإيضـاح هـذه المـواقف المختلفـة التي تبنتها الأوساط البروتستانتية حيال الرايخ الثالث .

من البديهي ، أنه من العسير للغاية معرفة كيف كان موقف الشعب البروتستانتي ، والمؤمنين ، والمبشرين بالإنجيل ، في ألمانيا . ويبدو ، حسب التحقيقات المحلية التي أجريت ، أن معظم الرعاة ، والأكثرية العريضة من المؤمنين والعلمانيين ظلوا محايدين بين الموقفين المتطرفين اللذين تبناهما المسيحيون الألمان من جهة ، والكنيسة المعترفة ، من جهة أخرى . لقد حاولت أكثرية المؤمنين العريضة أن توفق بين مشايعتها للنظام والدفاع عن الإيمان على أمل إيجاد حل وسط نهائياً يساعدهم على قضاء حياة دينية سلمية في داخل الرايخ الثالث .

ومع ذلك ، تجب الإشارة إلى أن نزع المسيحية الذي تمنته الحكومة علناً ، لم يعط ، على ما يبدو ، في داخل الكنيسة البروتستانتية ، إلا نتائج ضعيفة جداً[1] . ففي برلين مثلاً ، كان الشعب البروتستانتي ، الذي يدفع ضرائب للكنيسة ، ٧١ ٪ في ١٩٣٣ ، وهو أيضاً ٧٠ ٪ في ١٩٣٨ . وهذا يدل بالتالي ، على أن عدد المؤمنين الذين خرجوا من الكنيسة ، تحت تأثير العقائدية السياسية ، كان ضعيفاً للغاية . وذهبت دراسات إلى أبعد من ذلك ، وبرهنت بأن قسماً كبيراً من جيش الـ .S. A والـ .S. S ، بقي متعلقاً بالكنيسة بالرغم من مواقعه السياسية .

وخارج هذا الجمهور الذي ظل محايداً وتجنب تعريض نفسه للخطر ، نجدنا أمام اتجاهين مسيطرين : اتجاه الراديكاليين الذين اتجهوا شطر المسيحيين الألمان ، واتجاه الأحناف (الأورثودوكس) الذين شايعوا الكنيسة المعترفة .

ومن المؤكد ، للكلام عن الأولين ، إن اللوثرية شجعت في الجماهير البروتستانتية ، تنمية العقائدية القومية ـ الاشتراكية . وفي الواقع ، إن الفلسفة

---

(١) راجع : F. Zipfel, Kirchenk ampf in Deutschland (1965)

السياسية التي نجمت عن تبشير لوثر وتميز بين الكنيسة اللامرية وكنيسة هذا العالم ، وتكون فيها الطاعة للسلطة فضيلة دينية ، شجعت مذهب الطاعة غير المشروطة إلى ما يسمى « اوبريغكايت » أي السلطة . ومن جهة أخرى ، إن فكر لوثير كان مشجعاً لبعض العداء للسامية . وهذا العداء للسامية كان ، بالبداهة ، إحدى صفات الاتحاد بين البروتستانتية والقومية ـ الاشتراكية . فلا عجب إذن إذا شايع عدد عظيم من البروتستانت النظام القومي ـ الاشتراكي واصطف في معسكر المسيحيين الألمان . وفي هذا الاعتبار ، كان اللوثريون أقل منعاً من الكاثوليك ضد دعاية العقائدية النازية .

ومن الصحيح أيضاً أن المقاومة إزاء العقائدية النازية كانت أشد بشكل لا متناه في داخل البروتستانتية منها في داخل الكاثوليكية . إذ يلاحظ ردة عدد عظيم من الرعاة ونخبة المؤمنين الذي قطعوا صلتهم بالتقاليد وبأشكال النظر العادية وانحازوا أخيراً لمذهب المقاومة حيال السلطة ، الذي كان معاكساً إطلاقاً للتقاليد العميقة للوثرية ، ولكنه عاش طويلاً ، منذ القرن السادس عشر في داخل الكنيسة الكالفنية . وهكذا تهيأ بالتدريج ، في الأوساط البروتستانتية . مذهب مقاومة السلطة ، الذي وضحه بخاصة اللاهوتي ديتريك بونوفر الذي كان حبيساً زمناً طويلاً في المعسكرات النازية .

وإذن كانت في المعسكر البروتستانتي معارضة حقيقية ، لا كما كان عند الكاثوليك حيال بعض تجاوزات شخصيات النظام النازي ، وإنما مقاومة حيال النظام نفسه ، الذي كوفح في مفهومه الجمعي وفي احتقاره للشّخص الإنساني . ونجحت الكنيسة المعترفة في معارضتها لسيطرة الدولة على الدين ، ولإنشاء « كنيسة الرايخ » التي كادت تدمر الحريات التقليدية لتلك الكنيسة . لقد حشدت لجنة دفاع الرعاة قوة عظيمة في الكنيسة . وكان وراء « فريق الدفاع عن

الرعاة » ثمانية آلاف راع مقابل ألفين فقط شايعوا اتجاهات المسيحيين الألمان ، وتسعة آلاف ظلوا محايدين . وهذا على الأقل ثلث الرعوية الألمانية التي كانت وراء الكنيسة المعترفة . وعبر إشعاع الكنيسة المعترفة عن نفسه بنشر فائق للعادة لعدد من الكراريس التي نشرتها بنفسها ، مثل الكراس الذي نشره الدكتور كيرن : « يا ألمانيتي ، إلى أين ؟ » الذي نشر منه ٧٥٠,٠٠٠ نسخة . ويجب أن نشير إلى أن القصد لم يكن قضية طبقة . لأن جميع طبقات المجتمع ساندت الكنيسة المعترفة : الكتل الشعبية ، العمال أو الفلاحين ، في رينانيا أو في وستفاليا ، والبورجوازية العليا في برلين . ويجب أن نشير أيضاً إلى أن المقاومة كانت أشد في المدن الكبرى ، وبخاصة في المراكز مثل برلين ، شتوتغارت ، نورامبرغ ، منها في الأماكن الثانوية . وهذا الموقف أخيراً ، من وجهة النظر الدينية ، شجع في الكنيسة المفاهيم الدينية الحنيفة الصارمة ، في داخل البروتستانتية ، على حساب المفاهيم الليبرالية التي قبلت بسهولة العقائدية النازية . وارتبطت المقاومة بعمق الإيمان .

وننهي البحث بمحاولة إيضاح أسباب هذه المقاومة في الأوساط البروتستانتية . فقد وضع ، لإيضاح هذه المقاومة البروتستانتية ، كثرة المنظمات والرابطات الدينية أو العلمانية التي كانت تحت تصرف الكنيسة البروتستانتية ، والعمل الخفي الذي عرفت كيف تقوم به منذ عدة سنوات وجعل من العسير على الغستابو اكتشاف مراكز النشر ومراكز الاجتماع . ومن الممكن أيضاً أن يعتبر ، كعنصر إيضاح ، تعقيد الوسط الذي عملت به الكنيسة البروتستانتية ، والدعم الذي قدمه عدد عظيم من كبار الموظفين ، والعسكريين ، والقضاة إلى الكنيسة البروتستانتية . وفي الغالب ، عندما كان الرعاة يمثلون أمام المحاكم ، كان القضاة يحاولون إلى الحد الأعظم تخفيف العقوبات . وفي الواقع ، إن هذه الإيضاحات

لا تقف أمام الأساسي ، وهو أنه يجب لإيضاح هذه المقاومة ، وقبل كل شيء ، إيضاح العامل البشري ، أي هيبة رجل : وهو الراعي نيموللر الذي عرف كيف يفرض وجهة نظره على عدد عظيم من الرعاة والمؤمنين ، وجعلهم يقررون أخيراً اللحاق به على طريق الشهادة .

الفصل التاسع

الجامعات والعلم الألماني

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

لا يوجد في هذه القضية أي عمل عام بعد ، ولكن عدداً من الجامعات الألمانية ، نشرت حديثاً دراسات عن تنظيمها الخاص في الدور النازي ، ونخص بالذكر جامعات برلين ، ومونيخ ، وتوبنغن .

وبصورة عامة ، إن الهيئة التعليمية ، في الجامعات الألمانية ، كانت معادية جداً لجمهورية فيار . وبالرغم من تأكيد الجامعيين المستمر بعدم الاشتغال بالسياسة ، فإن هؤلاء بأكثريتهم العريضة شايعوا الاتجاهات المحافظة والقومية . وأظهروا أسفاً عميقاً ، وحنيناً إزاء الرايخ الثاني . ووسعوا الفكرة القائلة بأنه كان على ألمانيا في ١٩١٨ أن تلقي السلاح لا بسبب هزيمة عسكرية وإنما بسبب « طعنة الخنجر في الظهر » ، وبسبب الديموقراطية التي فرضها الأجنبي على ألمانيا .

وفي الحقيقة ، يوجد عدد من أساتذة الجامعة الألمان الذين شايعوا النظام الجمهوري . وينتسب معظمهم ، في هذه الحالة ، إلى الحزب الديموقراطي . وهذه بخاصة حال الحقوقي رادبروخ ، الذي كان وزيراً ، وهرمان هللر . ويوجد من جهة أخرى عدد من « جمهوريو العقل » أي أساتذة يأسفون على الزمن الماضي ،

ويرون بأن هذا الأسف في غير زمانه ، ويجب التكيف مع النظام الجديد ، مع المحافظة ، في داخل الديموقراطية الألمانية ، على فكرة سلطة تنفيذية قوية تصون سلطة الدولة . وكان هذا مثلاً ، الموقف الذي تبناه اللاهوتي ماينيكه ، واللاهوتي هارناك ، والحقوقي البرليني ولهلم كال . وقد عقدت هذه العناصر الديموقراطية ، في فيار ، في نيسان ١٩٢٦ ، نوعاً من مؤتمر وقع « بياناً ديموقراطياً » ، ولكن يجب أن نلاحظ بأنهم لم ينجحوا في ضم أكثر من ستين زميلاً . وبالمقابل نرى شواهد عديدة للغاية على المواقف القومية التي أشار إليها بخاصة المؤرخ تيؤدور ايشنبورغ الذي قص ذكرياته كطالب في جامعة برلين . فقد أظهر ، في سياق جمهورية فيار ، تصاعد الأهواء القومية ، وذكر بأن مدير جامعة برلين طلب أن ينقش على النصب الذي أقيم للاحتفال بذكرى الطلاب الذين سقطوا في الحرب هذه العبارة : « هؤلاء المغلوبون هم المنتصرون » . ومع ذلك تجب الإشارة إلى أنه لا يوجد ، في ١٩٣٣ ، أي أستاذ جامعة انتسب إلى الحزب القومي ـ الاشتراكي .

ولم تكن الحال نفسها بالنسبة للطلاب ، الذين اتخذت رابطاتهم ، إذا استثنينا مع ذلك الرابطات الكاثوليكية ، موقفاً واضحاً ، انطلاقاً من ١٩٣٠ ، بالنسبة للقومية ـ الاشتراكية . وقبل وصول هتلر إلى السلطة كان الطلاب يحدثون مشاكل للأساتذة الذين يعلمون أفكارهم الديموقراطية والسلمية . وكانت هذه بخاصة حال الأستاذ اميل غومبل الأستاذ الحر في جامعة هايدلبرغ الذي اضطر إلى التخلي عن وظيفته أمام المظاهرات التي كان هدفاً لها .

إن رابطة الطلاب القوميين ـ الاشتراكيين ، التي تعرف بأحرفها الأولى A. S. T. A. تغلبت في ١٩٣١ في جامعة ارلانغن بـ ٧٦ ٪ من الأصوات ، وفي جامعة ايينا بـ ٦٦ ٪ من الأصوات ، وأيضاً في معظم المدارس الفنية العليا . وفي مؤتمر الطلاب الألمان الذي عقد في **غراتز** ، في النمسا (ليكن معلوماً أن رابطات

الطلاب تضم كافة الجامعات الناطقة باللغة الألمانية) ، في ١٩٣١ ، حصل النازيون على الأكثرية المطلقة في الرابطات الطلابية . ولكن إذا أخذ كامل الطلاب - لا الطلاب الذين ينتسبون إلى الرابطات فقط - فإن النازيين في الحقيقة ، لا يؤلفون بينهم إلا أقلية . وظل معظم الطلاب ، وبصورة أساسية ، محافظين ، قوميين . ولكن يجب أن نذكر بأنهم ، وإن لم ينتسبوا إلى الرابطات النازية ، كانوا يتعاطفون مع النازيين أكثر مما يتعاطفون مع المنظمات الطلابية الديموقراطية . وهذا يعني التأثير العظيم الذي كانت تمارسه النازية لدن الطلاب الألمان ، عند وصول هتلر إلى السلطة .

دور الانتقال (بداية ١٩٣٣ - أيار ١٩٣٤)

توجد ثلاث ظاهرات أساسية في الفكر الجامعي يجب حفظها وهي :

إن **الظاهرة الجامعية** الأولى التي قامت عند وصول هتلر إلى السلطة ، أثارها الطلاب القوميون - الاشتراكيون الذين حصلوا في السنوات السابقة على مكان مسيطر في عدة منظمات . ومارس هؤلاء الطلاب ضغوطهم بالحال لدى السلطات الجامعية بغية تطهير هيئة الأساتذة . وقدمت ثلاثة مبادئ أفادت كشعارات وهي : « خلق نموذج جديد من الطلاب ، وخلق نموذج جديد من أستاذ الجامعة ، وخلق نموذج جديد من العلم » . وهكذا أجبر الطلاب القوميون - الاشتراكيون في برلين مدير الجامعة على نشر اثنتي عشرة أطروحة موجهة « ضد الفكر الألماني السائد في الجامعات » ، وتطالِب بتنحية الأساتذة اليهود ، أو على الأقل - حسب صيغة لا يعوزها طعم - « الترخيص لهم بالتعليم فقط باللغة العبرية » . وكذلك ، في كيل ، طالب الطلاب بعزل ثمان وعشرين أستاذاً يرون بأنه غير مرغوب بهم . وأحرقت الكتب المعروفة بميولها الشيوعية أو التي مؤلفها

يهودي ، في نيران الفرح ، مثلاً ، كالنار التي أشعلت في الساحة الكبرى في مدينة فرانكفورت ، رومربرغ ، وتحت رئاسة مدير الجامعة كريك .

والظاهرة الثانية التي يجب إيضاحها ، هي القضاء السريع جداً على هيئة أساتذة الجامعة . وقد أجرى هذا الإعدام بموجب قانون ٤ تموز ١٩٣٣ على هيئة الموظفين . ومسَّ هذا القانون كل من « أفصحوا عن أنفسهم في اتجاه الشيوعية » أثناء حياتهم الجامعية ، وكل من كانوا من أصل يهودي ، باستثناء محاربي حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، أو من سقط أبوهم أو ابن لهم في الجبهة . وأخيراً ، وهذا أيضاً أوسع بكثير ـ كل من كان موقعهم السياسي معتبراً غير مرغوب فيه . وفي هذه الفئة الثالثة صف كل من ناضلوا في سياق حياتهم ، في منظمات جمهورية ، واجتماعية ـ ديموقراطية ، أو نصيرة للسلام . وهكذا ، في الثانية عشر شهراً الأولى للنظام ، طرد من الجامعات أكثر من ١٤ ٪ من الهيئة التعليمية ، ومن أصحاب الألقاب من الأساتذة أي الأساتذة أصحاب الكراسي ، الذين يسمون في الجامعات الألمانية « اوردينـاري » ١١ ٪ . ولكن يجب أن نذكر بأن هذا التطهير الأول لم يكن إلا بداية . وعلى كل حال ، وحتى ١٩٣٩ غادر ألمانيا ٣١٢٠ أستاذاً ، منهم ٨٠٠ أستاذ « اوردينارى » . وبالتالي فإن خسارة الجوهر كانت عظيمة بالنسبة للجامعات الألمانية . وكانت عمليات الطرد عديدة بخاصة في كليات الحقوق حيث كان الأساتذة الإسرائيليون كثراً . وكانت متفاوتة للغاية حسب الجامعات . وكان عددها مرتفعاً جداً في جامعات برلين ، وفرانكفورت (في هاتين الجامعتين كانت نسبتها ٣٢ ٪) وأيضاً في هايدلبرغ . وكانت قليلة العدد كثيراً في جامعات ألمانيا الجنوبية ، وبخاصة في مونيخ وفي توبنغن . وكان بين الشخصيات المطرودة علماء من المستوى الأول . ويجب أن نذكر على سبيل المثال ، الفيزيائيين اينشتاين وفرانك ، واللاهوتي تيلليك وعنده اتجاهات اشتراكية ملحوظة بكفاية ،

والكيميـائيين هـوبر وفـاربـورغ ، والفيلسـوف كاسّيرر ، والمـؤرخين فـالنتين وروتفلس . وفي العلوم الإنسـانيـة ، كانت الهيئـة التي قضي على معظم أعضـائهـا هيئة علماء الاجتماع . ونذكر بخاصة أن شخصيات مثل ادورنو ، وكارل مانهـايم ، اضطروا إلى مغادرة ألمانيا .

والظاهرة الثالثة التي يجب إيضاحها هي أن السلطات النـازيـة حـاولت أن تعرف وتعد نموذجاً جديداً لأستاذ الجامعة ، لما يسميه الألمان « أستاذ المـدرسـة العليـا » ، أستـاذ لا يقصر نفسـه على عملـه العلمي ، وإنمـا يضحي بنفسـه كليـاً لتشكيل رجـال ألمـان جـدد ، ووطنيين ألمـانيين محبين لوطنهم ومتفـانين كليـاً في خدمته . وفي هذه الجهة سـانـد عـدد عظيم من الجـامعـات السلطـات النـازيـة . وهكـذا ، في ١١ تشرين الثـاني ١٩٣٣ ، بـادر سبعمائـة أستـاذ إلى تحرير وتـوقيـع « **صـك اعتراف أسـاتـذة الجـامعـات والمدارس العليـا بهتلر والـدولـة القومية ـ الاشتراكية** » . وبين الموقعين وجدت شخصيـات شهيرة ، مثل عـالم الإنسان (انتروبولوغ) اوجين فيشر والفيلسوف ، الأستاذ في جامعة فريبورغ ، هـايـديغر . وقـد وسعت الأفكار المـوجهـة ، لتشكيـل هـذا النـموذج الجـديـد من الأستاذ ، وهذه الجامعة الألمانية الجديدة ، في عدد عظيم جـداً من الكراريس التي صـدرت في ذلـك الحين ، وكان أهم مـؤلفيهـا ارنست كريـك الـذي اشتهر ، منـذ ما قبل الحرب ، بأعمالـه في التربيـة ، أو أيضـاً الفرد بويملر . فقـد وسع كل منهما هذه الفكرة : وهي أن تحول الجامعة إلى « مراكز الثقافة الرجولية » حيث تكون العلاقات بين الأساتذة والطلاب من نوع عسكري ، وأن تطرد منها بـالبـداهـة ، العنـاصر غير المرغوب بهـا ، أي النسـاء وكل من كانوا غير قـادرين ، بسبب نقص بدني أو معنوي ، على تحمل هذا « التقويم » . أمـا هـايـديغر ، الـذي أسهم أيضـاً بخطابه الجامعي كمدير للجامعة في ١٩٣٣ ، حيث كان مديراً لجـامعـة فريبورغ ، فى تشكيل هذه العقائدية ، فقد برهن على أن التخصص العلمي ، الذي كان البلاء

الأعظم لألمانيا السالفة ، يجب أن يتجاوز لصالح مفهوم للعالم القومي - الاشتراكي . وعلى الجامعة ، في هذه الروح ، أن تصبح مركز التعليم لمفهوم جديد للعرق يجب أن ترتبط به جميع الفروع الجامعية ، العلوم الحقوقية ، واللاهوتية ، والطبية والاجتماعية أو الإنسانية .

دور التنظيم (١٩٣٤ - ١٩٣٩)

في شهر أيار ١٩٣٤ ، أنشئت « وزارة الرايخ للعلوم والتربية والتعليم الشعبي » . وكان هذا العمل تجديداً . فحتى ذلك الحين ، كانت وزارات التربية وزارات إقليمية ، وهذا ما أصبح أيضاً في الجمهورية الحالية . وفي الحقيقة أراد هتلر إنشاء وزارة إمبراطورية للعلوم والتربية والتعليم الشعبي . ووضعت هذه الوزارة تحت إدارة رفيق قديم ، برنارت روست ، وكلف بمهمة وضع نظام مركزي للجامعات الألمانية ، على حين أن هذه الجامعات كانت تتمتع حتى ذلك الحين بحرية عظيمة جداً ، وكان ذلك مصدراً لإشعاعها الفكري العظيم .

وتناولت محاولات روست من جهة ، صعيد الإدارة ، ومن جهة أخرى ، صعيد العلم .

على الصعيد الإداري ، كان المبدأ الذي ألهم روست مبدأ الغلايكشالتونغ أي مبدأ نظام السلطة المركزية الجامعية . ولتحقيق ذلك أراد روست أن يدخل في الجامعات « مبدأ الزعيم » أي مبدأ السلطة ، وذلك بأن يوضع على رأس كل من الجامعات « مدير » ولكن هذا المدير ، عوضاً عن أن ينتخب ، كما في السابق ، من قبل كافة أساتذة « أوردينيري » الكليات ، تعينه الحكومة . وهذا المدير بدوره ، يعين عمداء الكليات . ومن جهة أخرى ، إن السلطات المالية لمجلس « الشيوخ » أي مجلس أساتذة الجامعة يجب أن تنتقل بكاملها إلى أيدي المدير

والعمداء . ولسير هذا النظام أنشئ في كل جامعة « هيئـة تعليمية »[١] وعلى رأسها وضع قومي - اشتراكي ، ويمكن أن يكون هذا في الغالب مساعداً .

وحاول الوزير أن يقوم بتجديد سريع في الكراسي الجامعية . وفي سياق الدور ١٩٣٤ - ١٩٣٩ أحيل ٤٥ ٪ من الجهاز التعليمي على التقاعد واستعيض عنه بجهاز جديد . وكان هذا بقصد خضد شوكة العناصر التي لا تشارك في عملية الإصلاح الجامعي الجديد أو التي تبدي حياله بعض السلبية .

وأخيراً ، اتخذ عدد عظيم من القرارات ليسحب من الجامعات آخر عناصر استقلالها . وأعلن تشريع موحد للجامعات . وفي الواقع إن هذا التشريع العام لكل الجامعات لم يقنن أبداً . وظلت الفوضى سائدة حتى ١٩٣٩ ، وحتى إلى ما بعد ١٩٣٩ في الإدارة الجامعية . وكانت تسميات مديري الجامعات موضع خلافات دائمة ومنافسات ، منافسات صلاحية بين الهيئة التعليمية S. S والسلطة المحلية . وإن تاريخ تسميات مديري الجامعات - الذي درسه ، في مقال ممتع جداً ، هلموت زاير ، وظهر في : « دفاتر فصول السنة في تاريخ العصر » لعام ١٩٦٤ (Vierteljahrhefte Für Zeit Geschichte 1964) ، مطبوع بخلافات الصلاحية هذه ، وبالاعتراضات الدائمة التي تتعلق بهذا الشخص أو ذاك والتي تأتي من هذه السلطة القومية - الاشتراكية أو تلك . حتى إنه من الممكن الكلام عن إخفاق تام لتنظيم إدارة الجامعات الألمانية .

وعلى الصعيد العلمي ، كان المبدأ متابعة الجهد المبذول في التنزية (جعل الشيء أو الفرد نازياً) ، ولكن هذا الجهد بذل بشكل مستقل أكثر فأكثر عن الجامعة نفسها التي اعتبرت أداةً تتكيف بشكل سيئ مع تثقيف الشبيبة النازية .

---

(١) DOZENTENSCHAFT S S

ولهذا أنشأ الوزير **روست** إلى جانب الجامعة ، عدداً من المعاهد العلمية المستقلة . فمثلاً ، على صعيد العلوم الفيزيائية ، **المعهد الألماني للعلوم الفيزيائية** الذي وضع تحت إدارة فيزيائي قومي - اشتراكي ، يوهانس شتارك ، أو أيضاً للعلوم الإنسانية ، **معهد الرايخ لتاريخ ألمانيا الجديدة** ، الذي أنشئ في مونيخ ووضع تحت إدارة شخصية لعبت دوراً عظيماً في الحياة الفكرية في ذلك العصر ، وهو فالتر فرانك .

ويجب الاعتراف أن القوميين - الاشتراكيين كانوا يبدون دوماً ، على الصعيد العلمي ، حذراً عظيماً حيال الجامعة . واعتبروها طوراً مركزاً لليبرالية ، وطوراً مركزاً لرد الفعل . وعلى كل حال ، إن النخبات الفكرية ، في نظرهم ، لا يمكن أن تخرج من الجامعات ، ولا يمكن أن تتشكل إلا في مدارس مختصة . ولهذه الغاية أنشئت « المدارس النظامية » الشهيرة التي تشكل فيها هذه النخبة .

وكان النظام القومي - الاشتراكي يهدد الجامعات دوماً بحذفها ، وتحويلها إلى أنواع من المدارس التقنية المتخصصة . وفي الختام يمكن القول : إن القومية - الاشتراكية إذا نجحت تماماً في تدمير الجامعات الألمانية القديمة ، فهي لم تنجح على هذا الصعيد في تشكيل نظام جديد .

ردود فعل الهيئة التعليمية

لقد كانت ردود فعل الهيئة التعليمية متعددة . ولم يكن وحدة سلوك بين الأساتذة الألمان . ومن المؤكد أنه لم يكن من جانبهم ، في أي حين ، جهد جاد في المقاومة . وإن عدداً عظيماً من الأساتذة قبلوا تماماً المصير الذي قدر عليهم ، ولم يترددوا في مساندتهم الرسمية لعقائدية النظام النازي . ولكن وجد من جانب عدد من الأساتذة ، وكانوا كثراً ، استقالة فكرية حقيقية . ونذكر على سبيل المثال استقالة الفيزيائي الحائز على جائزة نوبيل ، فيليب لينارد . فقد نشر في

١٩٣٥ كتاباً بعنوان « الفيزياء الألمانية » وكتب فيه : « ولكن ، سيقال لي ، العلم واحد ، ويظل دولياً . هذا خطأ . وفي الواقع ، العلم ، ككل نتاج آخر للبشرية ، عرقي ومشروط بالدم . والفيزياء اليهودية بالتالي ، شبح ، وحادث انحطاط للفيزياء الألمانية الأساسية » . وكذلك ، على صعيد العلوم التاريخية ، صدرت آثار هامة ، في ذلك العصر ، تشير إلى أنه يوجد عند مؤلفيها روح تامة للعبودية إزاء نظريات السلطة . وهذه بخاصة حال كتاب كان زمناً طويلاً نوعاً من كتاب يدرس للتعليم العالي وهو بعنوان : « عصور التاريخ الألماني » لمؤلفه يوهانس هاللر ، حيث تذكر الأفكار عن بروسيا بفكرة موللر فون در بروك أو شبنغلر . ومؤرخ العصور الوسطى الذي ما زال إلى اليوم شهيراً وهو هاينريك هايمبل الذي اعترف بـ « خطأي » وأصبح في ١٩٤١ أستاذاً في جامعة ستراسبورغ ، وألف كتاباً بعنوان « فرنسا والرايخ » ، ينفي نفياً تاماً الثقافة الفرنسية في العصور الوسطى .

على أن هنالك بعض فروع علمية هامة بخاصة في ألمانيا ، مثل فرع تاريخ بلاد الشرق ، نمت بخاصة على يد القومية - الاشتراكية . فمن ذلك أن الأستاذ الشهير الاختصاصي بالقضايا السلافية ، اوتو هوتزش الذي نشر « **مجلة تاريخ أوربة الشرقية** » وشكر في ١٩٣٥ ، بالرغم من مواقفه المحافظة . وأصبحت الدراسات السلافية في ألمانيا تحت إدارة هرمن غرايفه ، وكان هدفه أن يظهر ، بشكل أولي ، تفوق الشعوب الجرمانية على الشعوب السلافية .

والشخصية التي لعبت دوراً عظيماً ، على صعيد التاريخ ، هو **فالتر فرانك** الذي كان له على مختلف التسميات التي قررت في ذلك العصر في الجامعات الألمانية ، دور عظيم . وهكذا نحى عن الجامعات عدداً من الشخصيات : من المؤرخين الفاترين كثيراً إزاء النظام ، مثل **هرمان اونكن** ، وكان أحد أساتذة

التاريخ الحديث في جامعة برلين . وبالعكس يجب أن نشير ، إلى أنه أعطى مساندته إلى أحد منظري فكرة « ألمانيا الكبرى » ، وهو المؤرخ الفنّي (الفينوازي) هاينريك فون سربيك ، فقد ألف كتاباً في الوحدة الألمانية ، وأبان فيه بأنه يجب على الرايخ أن يضم كامل الشعوب الألمانية ، وأعطى بذلك أساساً علمياً لفكرة التوسع الإمبريالي للرايخ في أوربة الوسطى وفي أوربة الشرقية .

ومع ذلك ، يجب ألا تعمم هذه الروح العبودية التي كانت عليها الهيئة التعليمية . فقد وجد بخاصة ، من جانب الأساتذة الشيوخ ، حذر كبير جداً ، وعلى الأقل ، لا مبالاة عظيمة جداً ، إزاء النظام . ويجب أن نشير من جهة أخرى ، إلى أن الجامعات الألمانية ، بالرغم من الأحكام التي اتخذتها الحكومة ، استطاعت الاستمرار في سوق أعضائها بشكل طبيعي ، بفضل الحق ، الذي تملكه مجالس الكلية في اختيار أعضاء هيئة التدريس ، ولم يحذفه النازيون أبداً . ولذا بقي أساتذة الكلية أصحاب الحق في اختيار زملائهم ، وهذا ما جعل من العسير « تنزية » الهيئة التعليمية . وفي الغالب كان الأساتذة عند البدء بتدريسهم ، يقدمون بعض الاحترام للنظام ، ولكنهم ظلوا يعملون بنفس الشكل الذي كان في الماضي ، وكذلك المنشورات التي يوجهها هؤلاء الأساتذة ، ظلت في الغالب ، تحتفظ بقيمة علمية .

ويجب أن نشير في هذا الاعتبار إلى أن المجلات التاريخية الكبرى ظلت تصدر ، بواسطة بعض التقلبات ونجحت في الحفاظ غالباً على قيمة علمية عالية . وهذه بخاصة حال مجلة « المحفوظات الألمانية » الناطقة باسم « جمعية التاريخ الألماني في العصر الوسيط » ونشر : « مجموعة التاريخ الجرماني » ، وبالرغم من بعض التغييرات في الإدارة بقيت ، حتى ١٩٤١ ، مجلة حيةً للغاية . وهذه أيضاً حال « المجلة التاريخية الألمانية الكبرى » . وفي الحقيقة ، إن مديرها المؤرخ

مـاينكـه كان مشبوهـاً في النظـام ، واضطر إلى التخلي عن إدارتهـا ، وحل محلـه نازي باسم **كارل ـ الكسندر فون موللر** . وبالرغم من هـذا التغيير في الإدارة ، فـإن أمـانـة سر التحرير التي بقيت في يـدي **كينـاست** ، استطـاعت ولا سيا في التقارير عن الكتب ، أن تحافظ على حرية فكر معتبرة .

وبَالتـالي لا يمكن الكلام عن « نظـام مبـدأ السلطـة المركزيـة » الكلي للعلم التاريخي الألماني . ومن المحتمل أن تكون الأمور على الصعد الأخرى مرت بالشكل نفسه .

☆ ☆ ☆

ردود فعل الطلاب

بقي أن نفحص ردود فعـل الطـلاب الـذين تبنـوا مـوقفـاً مـلائمـاً جـداً إزاء النظام .

في نيسـان ١٩٣٣ ، تشكلت « منظمـة الطـلاب الألمـانيـة » التي اعترف ـ ولم تكن هـذه الحـال في عصر جمهوريـة فيمار ـ بوجودهـا القـانوني ، وكانت تضم جميع الطلاب الناطقين باللغة الألمـانيـة ، وبـالتـالي ، من ضمنهم كل من كان يعمل في الجامعات النمساوية أو التشيكية . أما التربية ، في داخل منظمة الطلاب الألمانية فيجب أن تبلـغ هـدفهـا بمـا يسمى « رابطـة الطـلاب القـوميين ـ الاشتراكيين الألمـان » . التي تعرف بحروفهـا الأولى « N. S. D. S. B. » وكان زعيم رابطـة الطلاب القوميين ـ الاشتراكيين هذه ، **غوستاف ـ ادولف شيل** الـذي عبر عن موقعه في ١٩٣٧ على هذا النحو : « لا نريد قومية ـ اشتراكية علميـة ، وإنمـا علمـاً قوميـاً ـ اشتراكيـاً » .

وهنالك ثلاثة عناصر أصبحت أساسية في حيـاة الطـالب : **أولاً « خدمـة العمل »** التي تجبر الطالب في السنتين الأوليتين من دراسته أن يخصص مـدة ستـة

أشهر للإسهام في حياة العمال في المعمل . **والنقطة الثانية هي الخدمة الريفية** التي تجبر الطلاب على الإسهام ، أثناء العطلة الصيفية ، في أعمال المحصول . **والعنصر الثالث** هو « **دار منظمة الرفقاء** » وعلى الطلاب أن يقيموا فيها إجبارياً خلال السنة والنصف الأولين من دراستهم . ولكن هذا النوع من الدار الجامعية ، بنظامها النازي ، لم تنظم إلا بصورة ضعيفة .

أما الفتيات فكانت السلطات النازية تعتبرهن غير مرغوب فيهن في الجامعات ، وفرض عليهن نسبة معينة من $\frac{١}{١٠}$ ، وكن خاضعات لأنظمة مشابهة لأنظمة الشباب .

ويجب أن نعترف بأنه لم يكن ، من جانب هيئة الطلاب الألمان ، وعلى الأقل حتى ١٩٣٩ ، أي بادرة مقاومة . وقد قبلت كافة هذه الإجراءات من قبل أكثرية الطلاب الذين ظلوا مقتنعين بأن النظام الهتلري سيفتح لألمانيا مصيراً مشرقاً ، ومنحوه مساندتهم الكاملة . إلا أن أقليات قليلة سجلت قلقها في صيانة استقلالها الفكري ضد النظام ، واتجهت بخاصة نحو المهن التي يكون فيها وزن الحزب أقل ثقلاً مما في غيرها . ومن هنا كثر الاتجاه نحو الوسط العسكري ، وكان الجيش ، في نظر الشبيبة الألمانية ، الهيئة الوحيدة في الدولة التي تنجو ، بشكل أو بآخر من سيطرة الحزب . أو أيضاً كانت تلتف حول أستاذ عرف بآرائه الباردة إزاء النظام . وهكذا نرى فرقاً من الطلاب ، إن لم تكن مقاومة ، فعلى الأقل جامدة إزاء النظام ، تشكلت في فريبورغ حول المؤرخ جيرارد ريتر أو أيضاً حول الاقتصادي قسطنطين فون ديتزه . وقد لعب الاثنان فيما بعد دوراً في المقاومة الألمانية ، أو أيضاً في برلين حول المربي الشهير ادوارد شبرانغر . وإذن وجدت حول بعض الأساتذة تجمعات طلاب سجلت سلبية ، ولا مبالاة ، وعداءً مقنعاً إزاء النظام .

☆ ☆ ☆

وفي الختام ، يجب الاعتراف بأن الجامعة لم تكن في ألمانيا مركز مقاومـة . ولم تقم بأي وقت بعمل احتجاج على النظام . فقد سجلت بصورة عامة خنوعها إزاء السلطــة ، ولكن لم تكن أيضــاً أداة لأفكار النظــام . وبــالتــالي ، شكلت على العموم ، هيئة محايدة ، انتظرت ريثما تمضي الأمور ، محاولة أكثر ما يمكن صيانـة طرقها التقليدية في العمل ، والإنتاج العلمي .

الفصل العاشر

العدل والشرطة في النظام الهتلري
من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

العدل[١]

كانت المبادئ الحقوقية التي سادت في الرايخ الثالث بسيطة للغاية . فقد شوهد بسرعة جداً زوال الريختشتات أي الدولة المؤسسة على الحق والقانون ـ وقد ساد هذا المفهوم في الفلسفة السياسية الألمانية منذ كَنْت أي منذ آخر القرن الثامن عشر ـ للإعلان منذ الآن بأن الحق يعتمد على ما يسميه الألمان « الحس الشعبي السليم » .

وهذا « الحس الشعبي السليم » هو الذي أصبح منذ الآن أساس الحق . وينجم عن هذا القول أن الحق أصبح شيئاً نسبياً ليس له أي قيمة عامة ، ولكن يجب أن يكون على صلة مع الروح نفسها ، الروح العميقة للشعب التي يجب أن تكون على علاقة بالاهتمامات والمصالح القومية . ومن الواضح أنه يوجد في هذا المفهوم للحق التقليد الرومانتي الذي نما في بداية القرن التاسع عشر على يد الحقوقي الألماني العظيم كارل فون سافيني . الحق ، بكلمة ، هو ما يفيد الشعب . والقوانين والنظم الحقوقية هي ذرائعية ببساطة . وغايتها سلامة الآمة والحفاظ على أصالتها وتنمية قدرتها .

---

(١) راجع : H. Schorn, Der Richter im Dritten Reich, Francfort, 1959.

ومن جهـة أخرى ، إن الإرادة الشعبيـة مطـابقـة في كل النقـاط لإرادة هتلر وتتطـابق معهـا ، وينتج عن ذلـك أن الحق هو التعبير عن إرادة الـزعيم - الـزعيم الذي تظهر فيه روح الشعب الألماني . وهـذا مـا عنـاه غورينغ ، في تموز ١٩٣٤ : « القانونِ وإرادة الزعيم ليسا إلا واحداً » فالحق أصبح ما يأمر به الزعيم ، والزعيم هو القاضي الأوحد ، القاضي الأعلى لجميع الألمان .

وقد وسع هذه الأفكار عدد عظيم جداً من الحقوقيين . ومن البـديهي أن نشير إلى اسم كارل شميت هـذا الحقوقي الـذي لعب دوراً عظيمـاً في فهم الأفكار الحقوقيـة لألمانيا في عصر جمهورية فيمار ، وبخاصـة في مقـالاتـه في المجلـة « العمل » . وترى هـذه النظريـة أيضـاً عنـد حقوقيين لعبوا دوراً عظيمـاً في الرايخ الثـالث ، مثـل رولاند فرايسلر أو أيضاً كورت روتنبرغر .

إن الشخصية التي كلفت بإعداد التنظيم الجديد للحق والعـدالـة ، هو هـانس فرانك الـذي كان منـذ ١٩٢٧ مـديراً للقطـاع الحقوقي في داخل الحزب ، ثم أصبح نائباً في الرايخشتاغ في ١٩٣٠ ، ووزيراً للعدل في بافاريا في ١٩٣٣ ، وأخيراً وزيراً للـدولـة دون حقيبـة في حكومـة الرايخ الثـالث ، ابتـداءً من ١٩٣٤ . وفي الوقت الـذي كان فيـه هـانس فرانـك ، بهـذه الصفـة ، معتبراً زعيم الرايـخ في القضـايـا الحقـوقيـة ، كان رئيسـاً لـ « أكاديميـة الحـق الألمـاني » التي أسست في مـونيـخ في ١٩٣٣ ، وبالرغم من مجاملاته الاستثنائية إزاء النظام ، لم يتمتع فرانـك مع ذلـك ، بثقة هتلر الذي كان يأخذ عليه دون انقطاع تعاطفه مع النظـام القـديم للأمور ، من أجل مفهوم متخلف للحق ، وعنـدمـا سمي فرانـك ، في ١٩٣٩ ، حـاكماً عـامـاً لبولونيا التي فتحتها الجيوش الألمانية ، اعتبرت هذه التسمية فقداً لحظوته .

لقـد عرف فرانـك ، في ٢٩ كانـون الثـاني ١٩٣٦ ، في خطـاب ظـل شهيراً ، المبادئ الأساسية الخمسة التي يستند إليها الحق الألمـاني منـذ الآن ، وهـذه المبـادئ

هي : دم الشعب ، أرض الشعب ، شرف الشعب ، قـدرة الشعب العسكريـــة ، عمل الشعب . وهذه الأفكار الخمس تشكل ، كما قـال ، القيم الجوهريـة التي يرجع إليها الحق الألماني منـذ الآن. لقـد أنشـأ فرانـك « جبهـة الحق الألمـاني » وهـدفها الأساسي تعريف الشعب الألماني بالحق ، وتقريب الشعب الألماني من حقـه . ومن جهة أخرى ، أنشأ : « رابطـة الحقوقيين القوميين ـ الاشتراكيين الألمـان » ، وكان على كافـة الحقـوقيين والمحـامين والقضـاة ، وأسـاتـذة الحقـوق أن ينتسبـوا إليهـا إجبارياً . ومـارست هـذه الرابطـة ضغطـاً عليهم لجـذبهم للعقـائـديـة القوميـة ـ الاشتراكية ، ولتحقيق توجيه السلطة المركزية في الأوساط الحقوقية الألمانية .

ما هي النقاط الأساسية التي يجب التمسك بها في عمل فرانك الحقوقي ؟

أ) مراجعة الحق

لقد تناول الأساسي من جهد فرانـك ، في هـذه النقطـة ، الحقوق الجزائيـة . ففي ١٩٣٥ ، وضع القانون المسمى « قانون تحويل الحقوق الجزائيـة » . وقـد أكـد هذا القانون في البدء ، على عدد من المبادئ :

أولاً ، وسع بصورة عظيمة ساحة الصفة الإجراميـة ، لأن القـاضي في حـالـة إجرامية لم يعد منذ الآن النص الحقوقي نفسه وإنما « الحس الشعبي السليم » .

ثانياً : شدد العقوبات ، لأن عدد الحالات التي يحكم بها المجرم ، منذ الآن ، بعقوبة الموت ، انتقل من ثلاثة إلى خمسين .

ثالثاً : وحَّدَ بين النية والفعل .

رابعـاً : وأخيراً ، خفض الضمانـات التي كانت مخـولـة للمتهمين وسـارع في الأصول الجزائية وتنفيذ العقوبة .

وطبق هذا القانون في تحويل الحقوق الجزائية وزير عدليـة الرايخ الـدكتور

غورتنر ، وكان هذا الشخص وزيراً للعدلية في بافاريا ، في ١٩٢٢ . وكان ينتسب آنذاك إلى الحزب القومي ـ الألماني ، وقدم في ذلك الحين خدمات جلى جداً لهتلر وللنازيين . وشكل الدكتور غورتنر لجنة كلفت بمراجعة الحق الجزائي وكان الدور الأساسي فيها لقاضيين نازيين : دام و شافشتاين . ثم قامت حكومة الرايخ في السنوات الأخيرة قبل الحرب ، بتخفيض الصفة الإجرامية ، في الرايخ الثالث ، وأوضحت أن عدد الجرائم المرتكبة في تراجع، وبالتالي ، فإن إصلاحاتها كانت سعيدة . ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار نمو جرائم الدولة التي ترك لها توسع الشرطة في ذلك العصر ، مجالاً رحباً : لأن عدداً عظيماً من المجرمين بالقوة وجدوا الواسطة لتحقيق غرائزهم في داخل شرطة الدولة .

٢ً) تحويل المحاكم

من البديهي أن يحذر النظام من المحاكم الموجودة ، وبخاصة العالية منها ، **المحكمة العليا للإمبراطورية** . فقد حكمت هذه المحكمة العليا للإمبراطورية بعدة أحكام براءات في دعوى فون در لوبه (دعوى محرقي أو محرقي الرايخشتاغ المزعومين) الذين أوغروا صدر النازيين ، وبالتالي ، حذفت قضايا الخيانة من صلاحيتها ، وعهد بها إلى محكمة جديدة تسمى « محكمة الشعب » . وكانت هذه المحكمة تتألف من خمسة أعضاء ، وكان اثنان منهم فقط قاضيين ممتهنين . وكان هتلر يسمي جميع الأعضاء شخصياً ، وتعقد هذه المحكمة جلساتها سراً ، وأحكامها نافذة دون استئناف . والنظرية التي يجب على هذه المحكمة أن تحكم بموجبها ، كان يعينها أحد نواب رئيسها ، **كارل انغرت** ، الذي أعلن بأنه يتوجب على القضاة أن يكونوا أولاً رجالاً سياسيين ومن بعد قضاة . وسيرت المؤسسة بروح ترضي النظام ، وبقوة وحشية ، من قبل رئيسها تيراك الذي بلغ فيما بعد ، في زمن الحرب ، أعلى المناصب في القضاء الألماني .

ومن جهة أخرى ، أنشئ في ١٩٣٣ ، عدد من المحاكم الخاصة كلفت بصفة خاصة بالقضاء في « التهجمات الخاتلة على الحكومة » . وكانت كل محكمة تضم ثلاثة قضاة ينتمون إجبارياً إلى الحزب ، ولم يكن لجنة محلفين ، وعلى محامي الدفاع أن تقبل بهم السلطات النازية وترضى عنهم . وهؤلاء المحامون الذين يقومون بالدفاع عن المتهمين ، ولو رضيت عنهم السلطات ، كانوا يتعرضون لأكبر الأخطار . وهذه كانت ، مثلاً ، حال المدافعين عن أرملة الدكتور كلاوزينر ، أحد زعماء العمل الكاثوليكي الألماني ، الذي اغتيل في ١٩٣٤ . فقد اقتيدوا جميعاً إلى معسكر الاعتقال في زاخسنهاوزن . وأحكام هذه المحاكم يمكن أن تكسرها ، وهذا ما حصل في الغالب جداً ، السلطات البوليسية . وهذه ، كما رأينا ، حال الراعي نيمبلر الذي برأته المحاكم أخيراً من التهم الموجهة ضده ، وأوقفته الشرطة عند خروجه من الجلسة .

☆ ☆ ☆

بقيت القضية النهائية وهي : كيف تصرف الحقوقيون أمام هذه الإجراءات ؟

لم يكن لدى القضاة الألمان إلا قليل جداً من التعاطف مع جمهورية فيمار . وكانت عواطف معظمهم قومية ، ومحافظة . وقد ظهر هذا في الأحكام التي أصدروها ضد الرابطات الجمهورية في السنوات ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ ، وأبدوا قبولاً سريعاً للنظام النازي . وانجرفوا دون أي مقاومة في ميكانيكية النظام النازي وقبلوا وأعطوا مساندتهم لعدد كبير جداً من الإجراءات التي تشكل خرقاً للحق فاضحاً .

غير أن عدداً منهم أدركوا ، فيما بعد ، عدم الاعتبار ، أو فقدان الثقة الذي

وقعت فيه العدالة ، فاحتجوا على تعديات السلطات البوليسية على أحكامهم ، كما احتجوا على عدد من الأعمال التعسفية ، حتى إن بعض كبار القضاة ، مثل الحقوقي كورت روتنبرغ ، رئيس المحكمة العدلية في هامبورغ ، اسمعوا احتجاجاتهم العلنية الصريحة ، وتدخل روتنبرغ لدى السلطات العليا مراراً ، ولدى هتلر نفسه . ولكن ما إن يتبنى الموقف عدد من القضاة ، إلا ويفوت الأوان وما بعد الأوان ، والضرر قد حصل . وفي الواقع ، إن شرطة الدولة هي التي أخذت على عاتقها ، في ذلك الحين ، توجيه الحكومة ، وليس للمحاكم ما تقوله ، وكانت غير قادرة على منع الظلم الذي ساد على يد هذه الضابطة .

لذا من الضروري الآن أن نفحص في قسم آخر تاريخ هذه الشرطة .

الشرطة[١]

إن الحادث المميز ، وبه يجب البدء ، منذ بدايات الرايخ الثالث ، هو إنشاء **الشرطة السرية للدولة** في بروسيا ، وهي هيئة معروفة تحت اسم « غستابو » . وقد أنشأ هذه الشرطة ، شرطة الدولة ، غورينغ ، ووضعت تحت إدارته المباشرة . وفعل غورينغ هذا باعتباره وزيراً للداخلية في بروسيا .

وهذه الشرطة السرية للدولة ، التي رأت النور منذ بدايات النظام ، خلفت ، في الواقع ، ما يسمى **القسم السياسي لشرطة بروسيا** ، (I. A) ، وكان يديره منذ عدة سنوات شخصية باسم رودولف ديلس . وقد شارك هذا ، في فترة جمهورية فيار ، بكثير من التحقيقات ضد النازيين ، واستطاع أن يشكل لنفسه مجموعة جذاذات هامة للغاية . وكان ، منذ زمن طويل ، على اتصال

---

(١) راجع : J. Delarue, Histoire de la Gestapo (1962)

وبخاصة أجزاء المجموعة : Anatomie des S S. Staater (1965)

بغورينغ ، وعندما استلم النازيون السلطة ، وضع بين يدي غورينغ إضبارات عديدة ، في الوقت الذي كان يسلمه عدداً من الوسائل للمضاربة في البورصة وأصبح بهذه الصفة المزدوجة رجل ثقة غورينغ ، ووجه ، منذ آخر كانون الثاني ١٩٣٣ ، كل إجراءات الشرطة التي اتخذت في بروسيا ضد خصوم النازية . وقد أخذ غورينغ مسؤولية هذا القمع على عاتقه .

وبفضل هذه الشخصية أنشئت ، في ٢٦ نيسان ١٩٣٣ ، الشرطة السرية « الغستابو » وأصبح فيها ديلس رئيساً مساعداً لغورينغ . وأقيمت مكاتب الغستابو في برلين في بناية في شارع الأمير البرت وظلت فيها حتى نهاية النظام .

ومع ذلك فإن وضع ديلس لم يكن مريحاً كل الراحة ، لأن **فريك** ، الذي كان يمارس في الوزارة وظائف وزير داخلية الرايخ لم يكن راضيا عن الشكل الذي نظمت به الشرطة ، ونجح بإجبار ديلس على مغادرة إدارة الغستابو . ولكن خلف ديلس ، وهو **هينكلر** ، كان شخصية ضعيفة ، مدمناً للكحول ، مزمناً ، واستطاع ديلس أن يسترد مكانه بسرعة جداً ، ويتخذ تدابير انتقامية لا ترحم ضد من خدموا هينكلر ، وكان ديلس يوجه دعوى لايبزيغ التي أقيمت على مرتكبي حريق الريخشتاغ ، وعلى **فون در لوبه** الذي ألحق به ، حسب سياسة معروفة ، عدد من الشيوعيين ، كان من بينهم البلغاري ديمتروف . وكادت هذه الدعوى أن تدور على غورينغ ، ولكنها انتهت ، إلى جانب عدد من التبرئات ، بإعدام المتهمين الأساسيين .

وكان هتلر يتصور الخلاص من روم ، فرجا غورينغ ، في اول نيسان ١٩٣٤ ، أن يحول إدارة الغستابو إلى شخصية يرى بأنها قوية ويعتمد عليها أكثر من ديلس ، ولم يقع الخيار على محظي فريك ، وهو دالويغه ، الذي ظن بأن له

حظه في هذا التعيين ، وإنما وقع الخيار على شخص آخر يتمسك به هتلر ، وهو هاينريك هيملر وكان وراءه ماضٍ سياسي هام .

ولد هيملر في مونيخ ، ولكن أصله من **لاندشوت** ، وينتسب إلى أسرة من صغار التجار ، وتربى تربية جادة للغاية على الإيمان الكاثوليكي . وشارك في ثورة مونيخ ، وارتبط بخاصة بهتلر إبتداءً من ١٩٢٥ ، فقدره كل التقدير على فكره المنظم ، وسلوكه المحترم . وبهذه الصفة عهد إليه هتلر ، في ١٩٢٩ ، بإدارة جيش الـ .S. S أي جيش الحماية ، وكان هذا الجيش في ذلك الحين قليل الأهمية للغاية ، ويؤلف حرساً شخصياً لهتلر ، ولكن هيملر وسعه كثيراً وجعل منه جيش نخبة في داخل الحزب .

وعرف هيملر تصاعداً سريعاً جداً بعد أن استلم هتلر السلطة ، وفي آذار ١٩٣٣ ، سماه مفوض الإمبراطورية ريترفون هيب ، مديراً للشرطة في مونيخ ، ثم مديراً للشرطة في بافاريا ، ثم نجح ، عبر عدة مكايد ودسائس ، في التدخل في عدد عظيم جداً من الشرطات المحلية ، والسيطرة عملياً على كافة المنظمات البوليسية في ألمانيا . وعندما استدعاه غورينغ ، في نيسان ١٩٣٤ ، لإدارة الغستابو البروسية ، كان يوجه في الواقع كافة الشرطات الألمانية . وانطلاقاً من هذا التاريخ ، نيسان ١٩٣٤ ، مارس هيملر دكتاتورية حقيقية على كافة الشرطة الألمانية ، ونظم لهذه الغاية ، في برلين مكتباً مركزياً تتعاون فيه الشرطات السياسية لمختلف « الأقاليم » .

ومع ذلك ، لا شيء يبدو أنه يهيئ هيملر إلى هذه المهنة المشرقة . فقد كان بائساً جداً في حياته المنزلية ، تزوج بولونية تكبره بسبع سنوات وتحتقره بعمق ، ويشكو دون شك من عجز جزئي ، ويعزي نفسه من مصائبه بتربية الدجاج وزراعة الأعشاب الطبية ، ويبدو أنه كان فكراً رومانتياً يعتقد بالتنويم

المغنـاطيسي ، **والطب التجـانسي** والخواص النفسـانيـة للتغـذيـة . وكان رجـلاً متواضع المظهر يوحي - كما قال معاصر - بأنه معلم صغير في الريف أكثر منـه زعيماً مهيباً لجيوش الـ .S. S . وعلى ما يبدو أنه كان قليل الموهبة فكرياً ، وغير كفء ، على كل حـال ، للأفكار الأصيلـة ، ولكنـه بـالمقـابل شغيل قوي ، عنيـد بعمق ، ومتمسك بأفكاره إلى أقصى حد ، ولا شـك في أن هـذا العنـاد جعلـه يستحق ثقـة هتلر ، ويجعل منه ، بعد هتلر ، وحتى نهاية النظام ، أول شخص في الدولة .

وترتبـط أهميـة هيملر في أنـه ضم بصـورة وثيقـة جيش الـ .S. S إلى الشرطـة السياسية وهو الذي أنشأ ما يسمى اليوم دولة الـ .S. S .

ولكن للوصول إلى هذا كانت تلزم ثورة حقيقيـة : كان يجب تنظيم الانتقـال من دولة الـ .S. A إلى دولة الـ .S. S ونقل السلطة من أيدي الـ .S. A إلى أيـدي الـ .S. S وهذا الانتقال هو الذي شكل بحق الثورة الثانية[1] .

لقد وجد خلاف عتيد قديم قدم الحزب نفسـه بين صحف الحزب والـ .S. A . والـ .S. A[2] ، أي « فصيل العـاصفـة » أو فصيل المغـاوير ، يمثل بصورة أسـاسيـة العنصر المقـاتل ، ويتـألف من رجـال خـدموا في الجيش ، أو في الجيـوش الحرة . ويرجع تنظيمـه إلى روم الـذي لعب دوراً عظيمـاً ، قبل ١٩٢٣ في تنظيم الحـزب ، وقد أنشئ الـ .S. A في ١٩٢١ ، انطلاقاً من « فصيل الجمناستيـك والريـاضـة » وفي ١٩٢٣ ، تقبل غورينغ إدارتـه خلال بضعـة أشهر ، وفي ثورة مونيـخ ، في تشرين الثاني ١٩٢٣ ، كانت هذه المنظمة تضم نحو ١٥,٠٠٠ عضو ، وعندمـا خرج هتلر من السجن ، كلف روم بتنظيم الـ .S. A من جديد . بيد أن نزاعاً انطلق بسرعة جـداً

---

(١) راجع . Ch. BLOCH, La Nuit des longs couteaux (1967).

(٢) إن الـ S. A يمكن تسميته « فصيل العاصفة » أو فصيل المغاوير أو « قطـاع الهجوم » وكل هـذه التسميـات لهـا مدلول واحد .

بين روم وهتلر . وكان هتلر يريد بخاصة أن يجعل من الـ S. A. هيئة كفاح سياسية ، ولكن بكفاح يقوم على الصعيد القانوني .

وأما روم فكان يريد أن يؤمن عبر جماعة الـ S. A. تفوق العسكري على السياسِي ، وأراد تحويل الـ S. A. إلى نوع من جيش نموذجي بالنسبة للألمان . وجرت طموحات روم الخلاف ، وغادر روم المستاء ألمانيا إلى أمريكا الجنوبية ، حيث عاش من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٠ ، وحل محله على رأس الـ S. A. فرانتس بففّر فون سالومون الذي كانَ هو أيضاً ، عضواً سابقاً ، في الجيوش الحرة ، وحكمت عليه بالموت محكمة فرنسية أثناء احتلال الرور ، وفي عدة سنوات اتبع بففر فون سالومون توجيهات هتلر الذي أراد أن يجعل من الـ S. A. عنصراً للاستيلاء القانوني على السلطة . ومع ذلك فقد ترك بففر نزعات مناصرة للاشتراكية وقريبة بكفاية من نزعات الأخوين شتراسر ، وجعلها تنمو في داخل الـ S. A. . وظهر ذلك بثورات في داخل الـ S. A. التي استاءت من توجيه الحزب ، وكان أهم هذه الثورات الثورة التي كان يوجهها في برلين الميجر شتينس . وفي ١٩٣٠ ، استاء هتلر ، وشكر بففر فون سالومون وأخذ بنفسه توجيه الـ S. A. . وعندئذ استدعى روم من بوليفيا ووضعه تحت أوامره ، باعتباره رئيس الأركان العامة ، على رأس الـ S. A. .

ومضت السنوات التالية بانشراح وبهجة ، وأبدى هتلر في الغالب اعترافه بجميل الـ S. A. الذي نقل روم عدد أعضائه بين ١٩٣٠ و١٩٣٣ من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ عضو . ولكن منذ أن استلم هتلر السلطة توترت الحالة من جديد بين الرجلين . ففي أوساط الـ S. A. كانت الغاية الخلاص من جيش الضباط الرجعي في الرايخوير ، وابتداءً من الـ S. A. إنشاء جيش شعبي نازي . إلا أن هتلر ، في السنوات الأولى من سلطته ، كان مقرراً ألا يضحي بالرايخوير ، ويرى بأنه

لا يمكن أن يستغني عنه ما لم ينته التسلح من جديد ، وفي الخلاف الذي ما لبث أن انفجر بين روم والجنرال فون بلومبرغ وزير الرايخوير ، أخذ هتلر جانب الثاني ، وحاول مع ذلك ألا يدفع الـ .S. A إلى النهاية . وفي ٢٨ شباط ١٩٣٤ ، جمع هتلر في لقاء في برلين زعماء الجيش وزعماء الـ .S. A ، ومن بينهم روم وتقرر في هذا اللقاء - ووقع اتفاق في هذا المعنى - ألا يكون إلا جيش واحد ، الرايخوير ، وعلى الـ .S. A أن يخدم التربية ما قبل العسكرية ، والتربية شبه العسكرية وأيضاً جيوش الحماية على حدود الشرق . ويؤكد الاتفاق بقوة على أن الرايخوير هو القوة العسكرية الوحيدة .

ويبدو ، بالرغم من ذلك ، أن روم لم يتخل عن مشاريعه ويأمل تارة بفصل هتلر عن مشاوريه الرجعيين ، وتارة يفكر بالعكس بعمل موجه ضد هؤلاء المستشارين أنفسهم . إذن يوجد ، في كل الأحوال ، غموض عظيم جداً على خطط روم في الأشهر الأخيرة قبل سقوطه . وبالرغم من أنه كان يتكلم باستمرار عن ثورة اجتماعية ، ويؤكد ضرورة التمسك بالمبادئ الاشتراكية في برنامج الحزب ، فعلى ما يبدو أن روم ، بالرغم من كل شيء ، كانت له مواقف سياسية أكثر اعتدالاً من مواقف هتلر ، وبخاصة حيال اليهود ، وحيال الكنائس ، وأنه شجب عدداً من الإجراءات غير القانونية ، مراراً مختلفة في هذه الأشهر الأخيرة ، ويبدو أيضاً أن لروم وجهات نظر أكثر اعتدالاً من هتلر فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وبخاصة أنه تصور وفاقاً (تفاهماً) مع فرنسا . ومن المؤكد أن روم لم يفكر أبداً بانقلاب ضد النظام ، وأن الترتيبات التي اتخذها كانت ترتيبات دفاعية بصورة محضة .

وإذا تردد هتلر باتخاذ إجراءات ضد روم الذي كان يرتبط به بصداقة قديمة ، فقد كان بالمقابل في ذلك مدفوعاً بقوة ، في داخل الحزب ، بما يسمى « تنظيم الحزب » (.P. O) وكان مدفوعاً في ذلك بكبار زعماء الحزب ، وبخاصة

غورينغ ، وكان مدفوعاً بزعماء الغستابو ، ولا سيا هيملر ، وأخيراً بزعماء الرايخوير ، وبخاصة بزعيم الإدارة العسكرية في الرايخوير ، الكولونيل فون رايخناو الذي ظهر آنذاك ، أيضاً أكثر من الوزير فون بلومبرغ بأنه أهم شخصية في داخل الجيش ، والقضية معلقة في معرفة ما إذا كان هتلر اشترى رضى جنرالات الرايخوير عنه في خلافته لهاندنبورغ ، الذي كان في ذلك الحين مريضاً كثيراً ، مقابل تدمير الـ .S. A وإعدام روم . وهل يوجد عقد بين هتلر والرايخوير ؟ هذه قضية لم تحل بعد إلى اليوم .

ومضى شهرا أيار وحزيران ١٩٣٤ في جو من التوتر البالغ ، وفي هذه الظروف ، ألقى نائب المستشار فون بابن ، في ١٧ حزيران ١٩٣٤ ، في جامعة فورتسبورغ ، خطاباً حرره أمين سره ادغار يونغ ولمح فيه إلى تجاوزات الثورة ، وخطر النظريات الجمعية ، وأدى هذا الخطاب بهتلر إلى اتخاذ ترتيبات نهائية ، لأن هتلر تساءل ما إذا كان فون بابن على اتفاق مع الجيش لقلبه ، في الحالة التي يبقى فيها في حالة انتظار حيال روم . وعندئذ قرر أن يكسر بنفس الضربة الـ .S. A والمعارضة المحافظة التي كان يمثلها فون بابن . ونصب هتلر لروم وأصدقائه كميناً ، في بافاريا ، في فيسّيه ، وألقي القبض عليهم في ٣٠ حزيران ، واقتيدوا إلى السجن ، ثم أعدموا . وجرت إعدامات كثيرة في الـ .S. A في الوقت نفسه في سجن **ليشتنفلده** ، في برلين . ولكن القمع تجاوز كثيراً أوساط الـ .S. A وبين الضحايا يجب أن نشير إلى مساعد فون بابن ادغار يونغ . ولم يستطع بابن أن ينجو إلا بحماية هاندنبورغ . وأعدم أيضاً الجنرال فون شلايخر وزوجته ، ومدير العمل الكاثوليكي في برلين ، فون كلاوزينر ، ووزير بافاريا السابق فون كار ، وشتراسير وأصدقاؤه . وكان الرقم الرسمي للضحايا ٧٧ ، ولكن مما لا شك فيه أنه كان أخفض بكثير جداً من الواقع .

وأعلمت الدعاية الرسمية أن هتلر أنقذ ألمانيا من مؤامرة مريعة حتى إنه صرح بأن روم كان قد تآمر مع دولة أجنبية ، وأريد بذلك فرنسا ، على اعتبار أن روم التقى مراراً بفرانسوا - بونسيه سفير فرنسا في برلين . وقبل الشعب الألماني كافة الإيضاحات . ولم يوجد أي نوع لاحتجاج - إن لم يكن ، مقنعاً ، في صحيفة فرانكفورت ، ولقي هذا العمل دعم الأوساط الحقوقية ، وبخاصة كارل شميت الذي ناقش بهذه المناسبة الأطروحة : « الزعيم يحمي الحق » . أما الجيش الذي كان الغالب الحقيقي في القضية ، فقد أعرب عن اعترافه بجميل هتلر في إعلان له على الجنود . وإن إعدام رجلين من الرايخوير ، فون شلايخر وفون بريدوف ، على ما يبدو ، لم يقلق ، إلى الحد الأقصى ، الجيش الذي جعله هتلر شريكاً له في سياسته .

وبالتالي ، فإن الانقلاب انتهى بنصر هتلر نصراً تاماً ، وبدا منذ الآن دكتاتوراً ولا شيء يمكن أن يحدد سلطته . ولكن ، من بعيد ، يرى أن أهم نتيجة ، لهذا الانقلاب ، لهذه الليلة « ليلة سان - بارتيليمي »[1] كانت في نقل السلطة إلى أيدي الـ S. S. ، وأن تاريخ ٣٠ حزيران يعني نهاية الدور السياسي لقوات الـ S. A. التي وضعت تحت إمرة شخصية تافهة ، لوتسيه ، وكان في الواقع تماماً ، بين أيدي الرايخوير . وشهدت الـ S. A. تناقص أعدادها واكتفت منذ الآن بالتربية الرياضية والشبه عسكرية . ووجدت أيضاً « منظمة المطالبين بثأر روم » التي تشكلت وقامت ببعض اغتيالات ، ولكن عمرها كان مؤقتاً . لقد كان الانقلاب يعني نقطة انطلاق سلطة الـ S. S. .

---

(١) تشبيهاً بمذبحة سان - بارتيليمي ، في فرنسا ، في ليل ٢٣ آب ١٥٧٢ ، وكان ضحيتها ٢٠٠٠ بروتستانتي .

الفصل الحادي عشر

الشرطة ومعسكرات الاعتقال في النظام الهتلري

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

الشرطة

لقد عنت ثورة حزيران ١٩٣٤ احلال فصيل ال S . S[١] ، في داخل الحزب ، محل فصيل ال S . A . الذي اقتصر على دور ثانوي تماماً . وأصبحت شخصية هيملر ، الذي كان في أصل هذه المحاولة المدبرة ضد ال S . A ، تسيطر ، منذ الآن ، على تاريخ الشرطة الألمانية .

إن ال S . S هي الأحرف الأولى التي تدل على « فصائل الحماية » التي أنشئت ، في ١٩٢٥ ، بمناسبة الذكرى الثانية لثورة مونيخ . وفي ١٩٢٩ لم تكن هذه المصلحة غير ثلثمائة شخص ، ولكنها أصبحت ٥٠,٠٠٠ أثناء استلام السلطة .

كان الهدف البدائي لهذه ال S . S حماية الزعيم الشخصية أي كانت مرتبطة بالحرس لحماية شخص هتلر ، وتابعا في الأصل إلى ال S . A ، وفي ١٩٢٩ ، أصبح حيش ال S . S تحت امرة هيملر ، وقد أخذ على نفسه أن يجعل من جيش ال S . S نخبة ، ميزته الأساسية الطاعة غير المشروطة للزعيم . وكان شعاره الذي ظل حتى النهاية شعار ال S . A : « شرفي يعني الولاء » .

(١) ال S . S هي الأحرف الاولى من SCHUTZ STAFFELN
راجع : KOGAN , DER S . S . STAAT , 1945
و REITLINGER , S . S . ALIBI OF A NATION , 1956

وبسرعة حداً ، ظهر بين هذه ال « S . S » ، تنظيمان هامان بخاصة : **مكتب العرق والاستيطان** « الذي كلف باختيار أعضاء ال S . S ، وبخاصة ما سمي « مصلحة الأمن » التي عرفت في تاريخ النازية بالحروف الأولى « S . D » وعلى رأسها وضع هيملر ، في ١٩٣٩ ، ملازم البحرية رينارد هايدريك الذي أصبح فيا بعد من أعظم شخصيات الرايخ الهتلري .

كان هايدريك رجلاً ذا ماض ثقيل . فقد كان ضابطا سابقاً في استخبارات البحرية ، ثم عزل على أثر حكم صدر بحقه من أمرائه ، تحت رئاسة الأميرال ريدر ، لأنه رفض ، في سن السادسة والعشرين أن يتزوج بنتاً لأحد أصحاب السفن لطخ شرفها بالعار . كان رجلاً موهوباً بشكل عظيم ، وغاوية فن مستنير ، وعازفاً على القيثار ممتازاً . ولكنه كان عديم الوجدان تماماً . وانطلاقاً من ١٩٣٤ كان سيداً حقيقياً لمصالح شرطة ال S . S ، أي ال S . D التي جعل منها هيئة استخبارات مدعاة للعجب ، وكان وثيق الصلة بهيملر . وقد سماه ، في ١٩٣٣ . أثناء استلام السلطة ، زعيماً للشرطة البافارية . وفي نيسان ١٩٣٤ ، عينه هيملر ، ليكون تحت إدارته ، رئيساً لمصلحة الغستابو المركزية .

وتحدد وضع ال S . S ، على أثر الثورة ضد روم ، ببراءة من هتلر ، في ٢٠ تموز ١٩٣٤ ، بهذه العبارات : « نظراً للخدمات العظيمة التي قدمتها ال S . S ، إثر حوادث ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، أرفع ال S S . إلى مرتبة منظمة مستقلة في داخل الحزب القومي - الاشتراكي الألماني (N . S . D . A . P) . وعليه تؤلف الـ S . S ، منذ الآن ، منظمة لا ترتبط إلا بشخص هتلر ، كما تضع البراءة هيملر تحت إشراف هتلر وحده .

وستطبع الـ S . S منذ الآن بعد تصفية « عوام » الـ S . A اسلوبها على

النظـام . ورجـال هـذه الـ S.S ، على العموم ، رجـال من أصـل أعلى من أصـل الـ S.A ، لأن كثيراً منهم ينتسبون إلى الطبقة البورجوازية العليا وحتى أحيـانـاً إلى الطبقة الأرستقراطية ، ويدعون بأنهم يشكلون نخبـة النظـام . وظهر بسرعـة جداً أن نفاذهم أعلى من نفاذ رجـال الـ S.A . لأن نظـام قمعهم لم يكن فيـه شيء من العفوية ، والفظاعة التي أظهروها كانت فظاعة منظمة ، وثمرة تربيـة كسرت فيهم من قبل كل عاطفة إنسانية وشفقة . وإذا ارتكبت الـ S.A تجاوزات ، فإن هذه التجـاوزات تعود إلى عنف فردي . أمـا الإجراءات التي تتخـذهـا الـ S.S ، إجراءات عن سابق تصور وتصميم ومنظمة حسب خطة محددة بوضوح .

ونشـاهـد في التشكيل المبـاشر ، إلى جـانب من يسمون « الليغماين S.S »[١] فريقين يؤلفـان ، في داخل الـ S.S ، نوعـاً من نخبـة وهمـا : « جيـوش الـزحف والإنـذار »[٢] التي أصبحت عـديـدة وتؤلف بصورة دقيقـة حرس هتلر الشخصي ؛ ومن جهـة أخرى سريـة « S.S رأس الموت »[٣] التي كان رجـالهـا مكلفون بصورة خاصة بحراسة معسكرات الاعتقال .

ومن جهة أخرى ، نشاهد غداة براءة ٢٠ تموز ١٩٣٤ ، نمواً عظيماً في « مصلحة الأمن »[٤] التي كان هايـدريـك على رأسهـا ، وصنع منهـا مصلحـة كبيرة تتصرف بنحو ٣,٠٠٠ عميل دائم ، وبعدد عظيم جداً من الشرطيين المتطوعين وعـددهم نحو ٣٠,٠٠٠ . ونفـذ في مصـالح الأمن عمـل تـوثيـق عظيم يسـاعـد على تنظيم وجمـع جذاذات يوضع عليها أسماء العناصر التي يمكن أن تنشأ عنهم مقاومة للنظام . وقد نظم هذه المصلحة بخاصـة الـدكتور ميلورن . وهو محـام سـاكسوني سـابق ، أعـد

---

(١) ALLGEMEINE S.S

(٢) VERFÜGUNGS TRUPPEN

(٣) S.S. TOTENKOPF

(٤) SICHER HEIT DIENST مصلحة الأمن (S.D)

مجموعة كاملة من الجذاذات المثقوبة ووضعها في صندوق كبير مستدير يحرك بواسطة محرك كهربائي . ويضاف له شخص آخر قام بقسط نشيط في هذا التنظيم وهو الدكتور بست . وهو قاض سابق ، انتقل إلى الإدارة ، وألف كتاباً في الشرطة الألمانية وكلف بالمصالح المالية .

ونظم هايدريك شخصياً ما سمي « صالون كيتي »[1] . وهو دار رحبة للبغاء ، رتبت ببذخ ، وجهزت بميكروفونات وآلات تسجيل خفية ، ويرتادها زبائن مصطفون تجتذبهم بغايا شهيرات بجمالهن وثقافتهن . ومن هؤلاء الزبائن بخاصة عدد عظيم من كبار الموظفين والدبلوماسيين الأجانب . وتسجل الآلات اللاقطة كلامهم بعناية فائقة .

وبين ١٩٣٤ و ١٩٣٦ تشكل الأساسي من الجهاز ، ولعب هذا الجهاز في شرطة الرايخ في السنوات التالية دوراً عظيماً . وفي هذه الفترة دخل في مصلحة الأمن شخصيات ظل اسمهم مظلماً مشؤوماً مثل ادولف ايخمان ، وفالتر شلنبرغ ، وآرثور نيبه ، المختص بالشرطة الإجرامية .

وهكذا سيقوم ، تحت إدارة هايدريك ، وتحت شخصه تعاون وثيق جداً ، بين ال « S . D.» والغستابو . وكانت ال S . D . تحتكر الاستخبارات العملية : فقد كانت تمسك بصناديق الجذاذات التي تساعد على الاستخبارات عن الأفراد المشبوهين . وبالمقابل ، كان للغستابو وحده الحق بالقيام بتوقيفات ، واستنطاقات ، وتفتيشات دقيقة ، والحبس ، والنفي المحتمل في المعسكرات . كما كان للغستابو ، بالتالي ، في داخل هذه المنظمة البوليسية ، سلطة تنفيذية . ويجب أن نلاحظ أن الـ S . D منظمة خاصة ـ لأنها ترتبط بالـ S . S ـ بينما الغستابو هيئة دولة . والغستابو ، باعتباره مؤسسة دولة ، يخضع لإشراف الـ S . D ، باعتبارها مؤسسة حزب .

---

(١) كيتي KITTY

واتخذ إجراءان في سنة ١٩٣٦ لتسوية وضع الشرطة . **أولاً** ، براءة ١٠ شباط ١٩٣٦ ، وتنص على أن للغستابو الحق في التحقيق عن كل القوى المعادية للدولة ، وإعلام الحكومة ، وتجهيزها بالدوافع أي الإيحاء إليها بوسائل العمل . وبموجب هذه البراءة ، اعترف بالغستابو مصلحة ذات سيادة ولا ترتبط بقرارات المحاكم الإدارية ، أي باختصار ، أن قرارات الغستابو لا يمكن أن تهاجم أمام المحاكم .

ثانياً ، البراءة الثانية المؤرخة ، في ١٧ حزيران ١٩٣٦ ، تضع هيملر الذي أسيء تحديد وظائفه على الصعيد السياسي ، على رأس شرطة الرايخ جميعاً . وانطلاقاً من هذا التاريخ أفلتت الشرطة تماماً من صلاحية الدول الألمانية المحلية ، وأصبحت بكاملها من صلاحية الدولة ، وباختصار : أصبح هيملر وزيراً للشرطة في ألمانيا كلها .

وبعد أن استلم هيملر الشرطة بيده ، بدأ تنظيم عام لمصالحها وأنشئ في هذه الفترة فرعان في الشرطة الألمانية :

أولاً : شرطة النظام أو بالأحرف الأولى « اوربو »[١] وتسمى أيضاً شرطة الحماية ، وعهد بها إلى دالويغه وتضم بصورة أساسية قوى الدرك (الجندرمة) ، والشرطات البلدية ، وشرطات المرور والدفاع السلبي ، وليس لها على الصعيد السياسي إلا أهمية ثانوية .

ثانياً : شرطة الأمن أو بالأحرف الأولى « سيبو »[٢] وعهد بها إلى هايدريك . وهي تنقسم إلى مصلحتين :

١) الشرطة السرية للدولة أو بالأحرف الأولى « غستابو »[٣] ، وعهد بها إلى

---

(١) « اوربو » هي الأحرف الأولى من : ORDNUNGS POLIZEI = (ORPO)

(٢) « سيبو » (SIPO) هي الأحرف الأولى من SICHERHEITS POLIZEI

(٣) « غستابو » (GESTAPO) هي الأحرف الأولى من : GEHEIMNISS - STAATS POLIZEI

هـاينريـك موللر . وهو شخص فـاسـد حقـاً ، أراد أن يكفر عن مـاضيـه الثقيل بالعداء للنازية ، قبل ١٩٣٣ ، عندما كان من قبل في الشرطـة ، فـأصبح خـادمـاً ذليلاً دنيئاً حيال ذي الشوكـة من رجـال اليوم . وظهر في الواقع ، خلال سنوات عديدة رجلاً يعمل كل شيء **لهيملر وهايدريك** .

٢) الشرطة الجنائية أو بالأحرف الأولى « كريبو »[1] التي عهد بها إلى نيبه .

معسكرات الاعتقال من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

يرتبـط وجـود معسكرات الاعتقـال بـإجراء شرطـة يسمى « الاعتقـال الحامي »[2] ، ومن البديهي أن كلمة « حـامي » لا تهـدف الشخص الـذي سيحمى ضد هذه القنبلة أو تلك ، وإنما الدولـة التي تجـد نفسهـا محميـة ضـد أعمـال هـذا أو ذاك .

لقـد اتخـذ القرار المؤسس للاعتقـال الحـامي ، في ٢٨ شبـاط ١٩٣٣ ، وطبـق بالحال ، في شبـاط ـ آذار ، عقب حريق الرايخشتـاغ ، ثم بعـد بضعـة أشهر ، على أعضاء الأحزاب القديمة التي زالت آنذاك ، وبخاصة على الاشتراكيين الـذين أوقفوا أيضاً بعدد عظيم جداً في سياق صيف ١٩٣٣ .

ولإيواء هؤلاء الموقـوفين فتحت أولى معسكرات الاعتقـال . وكانت تـدار في معظمها ، في الأصل ، برجال ال S . A . ووجد ، دون شك ، في بداية هذا العـام ١٩٣٣ ، أربعون معسكراً على هذا النحو ، وأشهرها « معسكر اورينبورغ » وحشر في هـذه المعسكرات ألوف المعتقلين . ولم يحـدد عـددهم بـالضبـط . وكانوا يوقفون دون إعطائهم أي إيضاح ، وأحياناً بموجب إجراءات بسيطة للمساومـة . وفي هـذه

---

(١) « كريبو » (KRIPO) هي الأحرف الأولى من : KRIMINAL POLIZEI

(٢) « الاعتقال الحامي » DIE SCHÜTZHAFT

المعسكرات كانت تختلط شخصيات سياسية ومحكومون بالحق العام . ويجب أن يلاحظ ، مع ذلك ، أنه لم يكن في هذه المعسكرات أي إسرائيلي .

وفي هذه المعسكرات الأولى كان السجناء موضع عنف شخصي ، ويجب أن نلاحظ أن هذا العنف لم يكن صادراً عن تنظيم سادي للألم . ولدينا عما مر في هذه المعسكرات شاهد كوغان ، وفي ذلك يقول : « الحياة في معسكرات الاعتقال الأولى (ك . ز)[1] تتجاوز كل ما يمكن تخيله » . وتتفق قصص بعض المعتقلين القدامى الذين عاشوا إلى هذه السنوات على القول بأنه من المحتمل ألا يوجد شكل من أشكال السادية الفاسدة إلا وطبقه رجال الـ .S . A . ومع ذلك كان هذا العمل دوماً عمل بهيمية فردية ، ولم يوجد بعد جهاز منظم على البارد ودون هوى أو حقد أو تشفي ويشمل جماهير عديدة . لأن هذا العمل قام به رجال الـ « S . S وحدهم » . ولدينا عدة شواهد عن معسكرات الاعتقال الأولى هذه ، وبخاصة شاهد النائب الاشتراكي زغر الذي استطاع أن يهرب ونشر كتاباً بعنوان « اورينبورغ » .

وبسرعة جداً ظهر رد الفعل ضد طرق التوقيف التي شغلت معسكرات الاعتقال الأولى هذه ، لاسيما وأن مصالح ديلس أظهرت لغورينغ الخطر الذي يمكن أن تجره هذه الأعمال التعسفية على النظام ، ولوحظ بسرعة كافية ، في النصف الثاني من سنة ١٩٣٣ ، تصفية أهم معسكرات الـ .S . A . ويجب أن نذكر أن معسكرات الـ .S . A وحدها أغلقت ، وإن معسكرات الـ S . S التي تشكلت من قبل ، مثل معسكر داخاو DACHAU بالقرب من مونيخ ، لم تغلق . أما معتقلو المعسكرات التي أغلقت فقد حشروا في أربعة معسكرات حكومية أقيمت حول برلين ، وأخذتها الدولة على عاتقها .

---

(١) الأحرف الأولى .K . Z تدل على معسكرات الاعتقال . (KON ZENTRATIONSLAGER)

وفي هذا النصف الثاني من سنة ١٩٣٣ ، ظهر رد فعل في بعض الأوساط الإدارية أو السياسية ، ضد التدابير التعسفية وضد « الاعتقال الحامي » . ولذا أصدر فريك ، وزير داخلية الرايخ ، البلاغ المؤرخ في ١٢ نيسان ١٩٣٤ ، الذي لا يقبل الاعتقال إلا إذا هدد الأشخاص المعنيون النظام العام بشكل مباشر . واتخذت عقوبات ، في بعض الحالات ، ضد الموظفين أو العملاء النازيين الذين تجاوزوا حقوقهم . ومن الممكن أن يفكر ، في آخر ١٩٣٣ وبداية ١٩٣٤ ، بعودة النظام إلى الحياة الطبيعية ، أي تطبيع النظام وزوال إجراءات الاعتقال الحامي .

والواقع أنه لم يكن شيء من هذا ، وسنرى تطوراً سريعاً في نظام الاعتقال انطلاقاً من ١٩٣٥ .

في مؤتمر نورامبرغ ، في صيف ١٩٣٥ ، أشار هتلر إلى أن صلابة النظام تتعلق بنمو الإجراءات القمعية : « إن المبادئ القاسية والحزم الحديدي وحدهما قادران على الجمع في جسد مقاوم أمة تشكو على كل حال من تركيبها غير المتجانس تماماً ، وتوجيهها على هذا النحو سياسياً بنجاح » .

وبهذه المناسبة تكلم ، في الخطاب نفسه ، عن تسوية حاسمة للقضية اليهودية . وصرح : « إن النضال ضد أعداء النظام يجب أن تقوم به المنظمات التي تكيفت أفضل من غيرها مع هذا العمل » ومن الواضح أنه يعني بهذا ال S.S تحت هذه الصيغة .

إذن نرى ، انطلاقاً من آخر سنة ١٩٣٥ ، كثرة ، التوقيفات التي كانت بخاصة ، في ١٩٣٦ ، على علاقة بتنفيذ خطة الأربعة أعوام التي تنذر باقتصاد الحرب . ولا تسمح للنظام بالتساهل مع أي عدو داخلي . وفي هاتين السنتين ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، أخذ تطبيق الاعتقال الوقائي يتزايد تدريجياً إلى أن توج أخيراً

بقرار ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ . وهذا القرار عظيم الأهمية في تاريخ الاعتقال لأنه يعلن أن ، الاعتقال الحامي ليس موجهاً ضد الأعمال فحسب ، وإنما ضد النزعات التي تهدد الشعب والدولة . ومن جهة أخرى ، إن الحبس الذي يقرره الغستابو وحده سيكون بعد اليوم إجبارياً في معسكرات الاعتقال .

وانطلاقاً من آخر ١٩٣٥ ، كانت معسكرات الاعتقال بكاملها في أيدي ال S.S . وفي الحقيقة ، إن الغستابو كانت ممثلة في المعسكرات تحت شكل يسمى « القسم السياسي » . وهي التي تقرر الحبس ، وعلى وجه الاحتمال ، التحرير . ولكن سلطة ال S . S هي التي تصوغ نظام الاعتقال بكامله . إذن يجب أن يرى أن ال S . S هي المسؤولة تماماً ، عبر « S . S رأس الموت » عن تنظيم الاعتقال في المعسكرات . ويقصد هتلر بذلك أن يقاوم « نفايات البشرية » التي تقطن معسكرات الاعتقال ، والتي تؤلف ما يسمى ، « العرق المضاد » ، لجماعة ال S . S التي ترمز إلى الخصائص العرقية العليا ، وأن عنصر معسكرات الاعتقال مُعَدٌّ لتشكيل نوع من قطب سلبي ، بالنسبة ال S . S .

إن الشخصية ، التي عهد إليها هيملر بتشكيل إدارة هذه المعسكرات ، هي **تيؤدور هايكه** . وكان هذا منذ ١٩٢٨ ، يناضل في الـ S.S . وقدم ، ولا شك ، خدمات كبرى جداً ، بالرغم من أن مهنته قد توقفت زمناً طويلاً إثر مرض عقلي ، وأمر هتلر بالعناية به في مستشفى الأمراض العقلية في فرتسبورغ ، وعند خروجه من هذا المستشفى عهد إليه هيملر بإدارة معسكر داخاو ، بالقرب من مونيخ . وحرر تيؤدور هايكه نظام هذا المعسكر وأدخل فيه نظام العقوبات الجسدية ، والتوقيفات ، وحتى عقوبة الموت ، في داخل المعسكر . وقد أفاد نظام داخاو هذا ، فيا بعد ، مجموع نظام معسكرات الاعتقال الألماني . وهو الذي أدخل الروح التي يجب على الـ S.S أن تعامل بها سجناء

معسكرات الاعتقال . وكان يريد تنمية عاطفة الاستعلاء عند رجال الـ S. S ، وتدريبهم ضد كل رحمة ، وضد كل ضعف . وعند السجناء المعتقلين ، كان يقصد ، بصورة أساسية ، بحياة معسكرات الاعتقال ، تدمير شخصيتهم والضغط عليهم وتهديمهم أيضاً بغية تنمية أدنى الغرائز عندهم ، وأخزى قوى البشرية . ويجب أن يرى أنه لا يوجد في معسكرات الاعتقال هذه ، منذ الأصل ، وقد أوضح ذلك بخاصة كوغان ، أي نوع لفكرة تربية جديدة . ولم يكن القصد فيها النهوض بالناس ، ولا السير بهم في الطريق المستقيم ، بل كان القصد ، بالعكس ، تنمية أدنى الغرائز الإجرامية فيهم .

ويجب أن نشير أن هيملر ، انطلاقاً من ١٩٣٧ ، أدخل العمل في معسكرات الاعتقال ، وشغل المعتقلين ، وعلى الأقل في بعض المعسكرات ، باستخراج الأحجار من المقالع ، أو بتجفيف المرازغ . ولكن هذه الأشغال ، في فكر هيملر ، لا تليق بالأمة الألمانية ولم يكن قصده إطلاقاً تحرير المعتقلين بالعمل ، ويرى أن المعتقل غير قابل للتقويم .

ومن جهة أخرى ، كان من صفات نظام معسكرات الاعتقال ، قبل ١٩٣٩ ، الخلط في المعسكرات ، بين المحتجزين السياسيين ومحتجزي الحق العام : ففي زاخسنهاوزن بخاصة ، كان يوجد عدد عظيم من المتخلفين الاجتماعيين ، ومحبي الجنس المذكر ، ومجرمي الحق العام . ويخلط مع هؤلاء الأشخاص الحزانى المحزنين ، رجال يحركهم مثل أعلى ، ونذكر على سبيل المثال « شهود يهوه » أو « جماعة الكتاب المقدس » وهم فرقة بروتستانتية اشتبه بها لأنها رفضت الخدمة العسكرية ، ولوحقت في الرايخ كله وحبست في معسكرات الاعتقال . وأخيراً يجب أن نشير إلى دخول اليهود التدريجي والبطيء ، في معسكرات الاعتقال : فبعد « ليلة الكريستال » الشهيرة اقتيد ٣٥ , ٠٠٠ يهودي ، كما هم ، إلى معسكرات

الاعتقـال . وقـد أطلق سراح الكثير منهم ، في الأشهر التـاليـة ، بعـد أن تعهـدوا بالهجرة إلى الخارج .

وللختام ، نرى أن مـا يجب حفظـه عن معسكرات الاعتقـال هـذه ، هو أن نظام معسكرات الاعتقال ، كما سار بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ، ليس له على الإطلاق أي علاقة مع النظام الذي نما انطلاقاً من اللحظـة التي سيطرت فيهـا ألمـانيـا المنتصرة على عدد عظيم من الشعوب الأوربيـة . فقـد أدت الحرب إلى تحويل كامل لنظـام معسكرات الاعتقـال . وتجب الإشـارة أيضـاً إلى أن المعسكرات الهتلريـة ، قبـل ١٩٣٩ ، لم تكن معسكرات إبادة . ولم يكن في ذلـك الحين سيـاسـة إبـادة منظمـة كالتي وجدت في المعسكرات الكبرى ، مثل **أوشفيتز** أثناء الحرب . ولكن مـا من شك أيضاً في أن فلسفة النظام ، التي تعتمد على فكرة تسلسل الأعراق ، أي وجود عـالم من « السـادة » ووجود مـا كان يسميـه النـازيون « أعـداء العرق » ، تتضح بنظام معسكرات الاعتقـال قبل ١٩٣٩ . وبـالتـالي ، فـإن جزءاً عظيمـاً جـداً من العقـائـديـة التي سـادت نظـام معسكرات الاعتقـال أثنـاء الحرب ، وامتـدت على الشعـوب الخـاضعـة ، قـد طبـق من قبـل في ألمـانيـا ، حيـال الألمـان بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ .

الفصل الثاني عشر

مقاومة الهتلرية

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩[1]

ماذا يجب أن نفهم من « مقاومة الهتلرية » ؟ ينبغي أن نرى أن القصد منها لا يشبه في شيء ما مرَّ في فرنسا أو في البلاد التي احتلها الألمان ، بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥ ، إذ لا يوجد أي نقطة مشتركة بين المقاومة الألمانية والمقاومة الأجنبية للسيطرة الألمانية .

أولاً ، إن النقطة الأولى التي يجب إيضاحها ، هي أنه لا يوجد أي حزب ، أي هيئة مشكلة ، أي منظمة اجتماعية أو دينية كانت ، كما هي ، قادرة على مقاومة الهتلرية . ولذا فإن المعارضة لا يمكن أن تكون غير واقع شخصيات منفردة تعمل لحسابها ولا تمثل إلا نفسها . ومن العسير ، في هذه الظروف ، أن نقيس الأهمية العددية لهذه المعارضة . فقد لوحظ نحو مليون ألماني حبسوا بين ١٩٣٣ و ١٩٤٠ في معسكرات الاعتقال ، ولكن هذا ، بالبداهة ، لم يكن سوى نوع قَذري ، ولا يمكن أن يعلمنا بأهمية المعارضة . ويجب أن نلاحظ أيضاً أن كثيراً من هؤلاء المعارضين كانوا في الأصل ، وفي بعض الأوقات ، معجبين متعصبين للهتلرية ، وخاب ظنهم وارتدوا ضدها .

والنقطة الثانية ، التي يجب توضيحها ، هي أن هذه المقاومة لا يمكن أن تعتبر كظاهرة لهذه الطبقة الاجتماعية أو تلك ، ولا يمكن ربطها بأي برنامج ،

---

(١) راجع : T PRITTIE , les Allemands contre Hitler ; H. Rothfels , Der Widerstand gegen Hitler (la résistance contre Hitler)

أو بأي وجهة نظر مجموعة سياسية أو اجتماعية . فقد كان قصد المعارضين للنظام أمراً معنوياً . وهذه المقاومة الهم بها النفور الذي يثيره نظام مؤسس على القوة وعلى القهر ، وعليه فبموجب نوع من قناعة داخلية قام عدد من الألمان ضد الهتلرية ، وأحياناً بشكل لا يمكن أن يعتبر مجاناً تماماً . وهذه ، مثلاً ، حال الكاتبَ أرنست فيشرت : الذي دعا في ١٩٣٥ ، الطلاب في مدينة مونيخ بألا يسكتوا عندما يجبرهم وجدانهم على الكلام ، والذي ، احتج علناً بعد عامين ، على توقيف نيمولّر ، وعلى أثر هذه الحوادث سجن في معسكر اعتقال . وهذا الشكل من المقاومة ، الذي خرج من نوع من القناعة الداخلية ، كان غير مفهوم على الإطلاق في الخارج . فهو لا يتفق في الواقع مع الرأي الذي تكونه الشعوب الأجنبية عن ألمانيا التي ترى فيها شعباً مستعبداً تماماً ، ومتعصباً بالهتلرية . ولذا فإن الأجنبي يلاحظ ، إزاء هذا الشكل من المعارضة عموماً ، حذراً كبيراً جداً أو لامبالاة عظمى جداً ، وإن المقاومين الألمان لم يكن لهم من ينجدهم إلا قليلاً جداً في خارج حدودهم .

ومع ذلك ، فلرسم لوحة منطقية لهذه المقاومة ، ينبغي أن نميز ، بالرغم من كل شيء . شكلين للمقاومة : مقاومة اليسار ، والمقاومة المحافظة .

مقاومة اليسار

لا مندوحة لنا عند معالجة هذه المعارضة ، عن التمييز بين ما مرّ في المهجر وما مر في ألمانيا نفسها .

١ً) في المهجر

في ٢٤ نيسان ١٩٣٣، أعطى الحزب الاجتماعي الديموقراطي لنفسه توجيهاً جديداً . وفي ٤ أيار ، على أثر تدابير القمع التي وقعت في ذلك الحين على

النقابات ، كان القرار ، الذي اتخذته اللجنة الجديدة الموجهة للحزب الاجتماعي - الديموقراطي (S. P. D.) ، أثناء مؤتمر سري عقد في السار أن يشكل تمثيلاً له في الخارج . وبالتالي ، في ذلك التاريخ ، قرر عدد من الزعماء الاجتماعيين - الديموقراطيين الألمان أن يذهبوا للخارج . وبسرعة عارض هذا التمثيل الاجتماعي - الديموقراطي في الخارج ، الاجتماعيين - الديموقراطيين الألمان الذين بقوا في الرايخ ، وفي الواقع ، في ١٧ أيار ، إن الرئيس لوبه ، رئيس مجلس الرايخشتاغ ، شايع ، تحت التهديد ، سياسة الفوهرر الخارجية . وقد أثارت هذه المشايعة من قبل الرئيس لوبه احتجاجاً شديداً من جانب ممثلي الاجتماعية - الديموقراطية الألمانية في الخارج .

لقد أقام هؤلاء المثلون للاجتماعية - الديموقراطية الألمانية في البدء في براغ . وهنا ألفوا حزباً جديداً عرف بأحرفه الأولى . تحت اسم « سوباده » (SOPADE)[1]. وقد نشرت هذه الهيئة الجديدة في براغ الجريدة الاجتماعية الديموقراطية « إلى الأمام من جديد » ، ونشرت لإعلام الاجتماعيين الديموقراطيين الباقين في ألمانيا « النشرات الخضراء » التي أدخلت إلى ألمانيا سراً ، من جهة بطريق كارلسباد - كمنيتز ، ومن جهة أخرى ، بعدد من الشعاب الألبية ، بين النمسا وبافاريا ، ولكن بصعوبات ضخمة جداً وبخسائر في الرجال .

وبين موزعي هذه « النشرات الخضراء » والمناشير التي نشرتها الاجتماعية - الديموقراطية في براغ ، يجب أن نشير إلى شخص فيللي برانت الذي استقر بسرعة في أوسلو ، ثم عاد إلى ألمانيا ، إلى برلين وأسس فيها منظمة اجتماعية - ديموقراطية سرية . ثم ذهب بعد ذلك وقاتل بعض الوقت في إسبانيا ليعمل فيما بعد في المقاومة النورفيجية للهتلرية .

---

(١) Socialistisch partei Deutschlands .

ويجب أن نشير ، بين الشخصيات التي تـزعمت في ذلـك الحين الاجتماعيــة - الديموقراطية في الخارج ، إلى النـائب في الرايخشتـاغ ، فيلس ، الـذي ألقى في ٢٣ آذار ، في الرايخشتـاغ ، الخطـاب الشهير الـذي رفض فيــه أصوات الاجتماعيــة - الديموقراطية على السلطات الواسعة التي طلبهـا هتلر . وإلى جـانب فيلس ، على رأس « **السوبـاده** » ، نجـد أيضـاً **شتـامبفر** وهو رئيس تحرير سـابق لـ « إلى الأمـام » الجريـدة الأسـاسيـة للاجتماعيـة - الـديمـوقراطيـة الألمـانيـة ؛ وإيريـك اوللنهاور الذي لعب بعد الحرب دوراً في تاريخ الاجتماعية - الـديموقراطيـة ، كان في ذلك الحين مديراً لحركات شبيبة الحزب ، السوباده ، بعد أن استقر به المقام في براغ ، ثم اضطر ، في ١٩٣٧ ، أمـام التهـديـــدات ، التي ظهرت على استقـلال تشيكوسلوفاكيا ، إلى نقل مقره إلى باريس .

في أوساط السوباده هذه ساد الاعتقاد بـأن الشعب الألمـاني سينتهي بـالثورة على الهتلريـة . وكان سقـوط هتلر بـالنسبـة لهـا ، محتومـاً . ويـوجـد في هـذه الأوسـاط تفـاؤل عظيم جـداً ، وأوهـام عـديـدة ، ونظرة غير صحيحـة كاملاً عن القوى التي كانت تمثلها بنفسهـا وعن القوى المخـاصمـة . وكان لهـا قليل من الجمهور الـذي يستمـع لهـا في الخـارج . وفي الحــد الأعظم كانت تـلاقي بعض مظـــاهرات التشجيـع الشخصيـة ، أو الرحمـة الجمـاعيـة . وبـالرغم من هــذه العـزلـة ، ظـل الاشتراكيون قليلي الرغبة في تأسيس جبهة مشتركة مع العناصر الشيوعية ، قدامى أعضاء الحزب الشيوعي الألماني الذين يعيشون في الخارج .

ولاغنى ، في داخل هذه الأوساط الاجتماعية - الـديموقراطيـة في المهجر ، من تمييز ثلاثة اتجاهات مختلفة ، وما من واحد منها استطاع أن ينجح في فرض نفسه على الاخرى .

١ً) اتجـاه اليسـار وهو يتمثـل بفريـق يسمى « الحرس الجـديـد » ويطـالب

بخاصة ، بالقطيعة التامة مع تقاليد إعادة النظر (المراجعة) ، وتنظيم الطبقة الكادحة على أساس نزاع الطبقات ـ وبخاصة بفريق « البداية الجديدة » وعلى رأسه وجد اشتراكي إسرائيلي ، ريشار لوفنتال المعروف تحت اسمه الحربي بول سيرينغ . وفريق « الهداية الجديدة » هذا يعارض الحتمية الاقتصادية التي سادت طويلاً في الاجتماعية ـ الديموقراطية ، ويحاول أن يعرّف الجانب المهيج في الماركسية . وهذه الاتجاهات اليسارية التي أتينا على ذكر بعض عناصرها تتضح بخاصة في مجلة « المجلة من أجل الاشتراكية » ، التي أسسها الزعيم الاشتراكي القديم هيلفر دينغ ، في سويسرا .

٢ً) اتجاه الوسط ـ الذي يتمثل بأكثرية السوباده أي أركان الحزب الاجتماعي ـ الديموقراطي ـ ويفصح عن نفسه بخاصة في كتاب كورت غيير ويسمى « حزب الحرية » وهو اتجاه يحبذ اشتراكية ذات طابع ديموقراطي .

٣ً) وأخيراً يوجد اتجاه تمكن تسميته ، إذا أردنا ، بالاتجاه « اللاسّالي[١] » الذي كان يحبذ إقامة اشتراكية قومية ، ويبحث عن تحالفات مع عدد من الفرق الأخرى ، وبخاصة مع زعماء يسار الهتلرية ، الأوساط القريبة من أوتو شتراسر ، ومع عدد من ممثلي الأحزاب المسيحية .

وهذه النزعة اليمينية في داخل الاشتراكية ـ الاشتراكية القومية ـ كان يمثلها شخص وجيه وهو بنسل ياكش الذي كان زمناً طويلا زعيم الاشتراكية ـ الديموقراطية في بلاد السوديت أي السكان الألمان الذين يقطنون في تشيكوسلوفاكيا . وقد كافح ياكش ، بشجاعة عظيمة سياسة الحكومة التشيكوسلوفاكية المركزية ، حكومة بينيش ، وفي الوقت نفسه أيضاً الاتجاهات القومية ـ الاشتراكية حول كونراد هنلاين ، وحاول أن يحافظ ، بين هؤلاء

(١) بالنسبة إلى لاسال Lassalle أحد مؤسسي الاشتراكية الألمانية وصاحب « القانون النحاسي » في الأجور .

السكان الألمان في السوديت ، بالرغم من ضغط القومية ، على مثل أعلى ديموقراطي واشتراكي . وكان على ياكش أن يغادر بلاد السوديت ، بعد ثورة مونيخ ، ويلجأ في إنكلترا .

والحق يقال ، لم يكن بالإمكان أي توفيق بين هذه الاتجاهات الثلاثة . وفي دور الحرب سيتألف في لندن « اتحاد المنظمات الاشتراكية الألمانية في بريطانيا العظمى » ويحاول إقامة اتصال ووحدة وجهات نظر بين مختلف هذه الفرق ، وبالتالي يمارس نفوذاً على إعادة تشكيل الحزب الاجتماعي - الديموقراطي الألماني ، في ١٩٤٥ .

٢ً) في ألمانيا

لقد عرفنا أن هتلر استلم السلطة في ١٩٣٣ ، وأن استلامه السلطة كان مصحوباً بتوقيفات عديدة في الأوساط العمالية الألمانية وبين زعماء الأحزاب : الاشتراكي ، والاجتماعي - الديموقراطي ، والشيوعي . وهكذا نرى أن كورت شوماخر ، الذي أصبح في ١٩٤٥ المنظم الجديد للاجتماعية - الديموقراطية الألمانية ، قد أوقف في ٦ تموز ١٩٣٣ . وقضى عدة سنوات في السجن أو في معسكرات الاعتقال ، إلى أن أطلق سراحه في ١٩٤٣ ، ثم أوقف من جديد في أيلول ١٩٤٤ . وبين الزعماء الشيوعيين ، تجدر الإشارة لحالة **تلمان** الذي أوقف في شهر آذار ١٩٣٣ ، وبعد أحد عشر عاماً على بقائه في معسكر الاعتقال قضى نحبه في بوخنفالد ، في آب ١٩٤٤ . ولتحديد مجموع هذا النظام القمعي ، ينبغي الدلالة على أن ٥٧ برلمانياً شيوعياً أعدموا في الزنزانات النازية بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ، وكذلك ٦٢ برلمانياً اشتراكياً . وهذا يعني ما كانت عليه أهمية القمع .

ومن المؤكد أن العمال كانوا أحد العناصر الأساسية في معسكرات الاعتقال ، وأن الطبقة العاملة هي التي ، من بعيد ، عانت ما عانت من ألم ، وأن كثيرا من

الشواهد تدل على ثبات واستحكام روح المقاومة في الأوساط العمالية . على الأقل حتى ١٩٣٦ . والمثال الذي يستشهد به غالباً في هذا الاعتبار هو الانتخابات لمجالس المشاريع في ١٩٣٥ ، التي أعطت أيضاً نتائج منافية جداً للنظام النازي

كيف ظهرت هذه المعارضة في أوساط اليسار ، في ألمانيا ؟ لقد ظهرت ، غداة استلام السلطة ، في ١٩٣٣ ، بتشكيل عدة جماعات صغيرة أتت بخاصة من أوساط الشبيبة الاشتراكية : شبيبة راية الرايخ ، والرابطة الديموقراطية . والأوساط الطلابية الاشتراكية . وبشكل عام ، على العكس ، إذا كانت العناصر الفتية النشيطة ، عديدة في المقاومة ، فإن قدامى زعماء الاجتماعية - الديموقراطية - الذين لم يهاجروا - ظلوا خارج الحركة ، أو أنهم استنكروها تماماً ، واعتبروها عبثاً تماماً ودون جدوى . وهذه بخاصة حالة سيفيرينغ الذي كان أحد الوجوه الهامة في الاجتماعية - الديموقراطية البروسية ، وحالة زعيم النقابات الاشتراكية ، ليبارت .

وبين فرق المقاومة ، غداة ١٩٣٣ ، تجدر الإشارة إلى حركة « سرية الصراع الحمراء » التي تضم عدداً من الطلاب والعمال البرلينيين ، وأيضاً الفروع الآلمانية لفريق « البداية الجديدة » التي كانت لها ، في الواقع ، فروع في ألمانيا . وقد تألفت هذه الحركة « البداية الجديدة » في ألمانيا ، في ١٩٣١ ، للنضال ضد الهتلرية . وضمت عناصر اشتراكية وشيوعية وكان بينها شخصية مثل شخصية **فريتز ارلر** الذي أوقف في ١٩٣٣ وحكم عليه بسجن القلعة عشرة أعوام . والجريدة السرية التي كانت أهم من غيرها وينشرها هذا الفريق ، جريدة عرفت تحت الاسم « أوتو الأخضر » وكانت تعرف بخاصة برأي الأنظمة الأجنبية في النازية .

وبين هذه الفرق المقاومة في ألمانيا ، تجدر الإشارة إلى أن الفرق ، التي كانت

أنشط من الاجتماعيين ـ الديموقراطيين أنفسهم ، كانت فرق اليسار التي ابتعدت في سياق السنوات السابقة عن الاجتماعية ـ الديموقراطية ، مثل « حزب العمال الاشتراكي » (S. P. A.) الذي ألف حزباً يسارياً بالنسبة للاجتماعية ـ الديموقراطية ؛ أو بخاصة فريق الـ « I. S. K. B. » أي « رابطة الكفاح الاشتراكي الدولي » التي أسسها قبل بضع سنوات أستاذ الفلسفة ليؤنارد نلسون .

وكذلك ، يظهر نفس الحادث في داخل الشيوعية الألمانية أن من كانوا أنشط من الشيوعيين أنفسهم ، هم عدد من الجماعات المنشقة ، مثل الـ « K. P. O. » أي « حزب المعارضة الشيوعي » الذي ضم في ذلك الحين عدداً من الجماعات ذات النزعات التروتسكية .

إن معظم هذه الحركات اشتراكية كانت أو شيوعية ، كانت مقتنعة بأن عمر النظام الهتلري قصير الأجل . ولذا كانت تحاول أن تصون العاطفة الديموقراطية ، وإرادة النضال ، وذلك بالقيام بعمل دعاية حار ، بتوزيع الرسالات النقدية والكراريس .

ومع ذلك ، فإن حركات المقاومة هذه في داخل ألمانيا لم يكن لها إلا وجود مؤقت عابر . إن استقرار النظام ، والنجاحات التي أحرزها على صعيد السياسة الاجتماعية ، ثبطت بالتدريج العمل غير القانوني . وانطلاقاً من ١٩٣٦ يمكن القول بأن الغستابو أتى على آخر جزيرات المقاومة . ومن جهة أخرى ، يوجد في الأوساط المقاومة في اليسار الألماني شك عظيم في الموقف الذي يجب تبنيه حيال روسيا البولشفية . وهذه قضية لم تتفاهم المعارضة عليها . ففي ١٩٣٥ وفي ١٩٣٦ ، وجه تشكيل الجبهة الشعبية في فرنسا الاشتراكيين نحو البحث عن تحالف مع الشيوعيين . ولكن هذه النزعة وجدت مثبطة العزم بـ « التطهيرات » التي جرت

في ١٩٣٦ في الجيش وفي الحزب ، في الاتحاد السوفياتي ، وأدت بالرأي الاشتراكي من جديد إلى تبني موقف حرج إزاء الشيوعيين . وهكذا فإن فريق « البداية الجديدة » الذي كان ، في الأصل ، محبذاً جداً لتفاهم بين حزبي اليسار الكبيرين ، قد تحول في ١٩٣٩ عن الشيوعية .

وعشية الحرب العالمية الثانية ، كانت الشخصيات الاشتراكية الأكثر نشاطاً من غيرها في ألمانيا ، تلك التي تمثل الحركة النقابية . ويجب أن يشار ، من بينها ، أولاً ، إلى شخصية يوليوس ليبير المناضل النقابي المسنّ ، الذي كان قد أسهم في ١٩٣٢ في قمع ثورة كاب Kapp ، وكان سجيناً في ١٩٣٣ ووضع في معسكر الاعتقال في زاخسنهاوزن ، ثم أطلق سراحه في ١٩٣٧ واستقر في برلين بائع فحم ، يقضي حياة هادئة في الظاهر ، ولكنه كان على صلات مع أوساط المقاومة . والشخصية الثانية كانت ولهلم لويشنر . وهو أيضاً مناضل نقابي ، وزعيم لـ « النقابات الحرة » ، أي النقابات الاشتراكية ، في ١٩٣٢ . وقد بدأ ، في السنوات الأخيرة قبل الحرب ، بإقامة علاقات مع الأوساط العسكرية في المقاومة ، وبخاصة مع الجنرال فون هامرشتاين ، ومع كاناريس ، وأيضاً مع عدد من أعضاء المقاومة الكاثوليكية ـ وهنا أيضاً كان للنقابيين المكان الأهم وبخاصة مع جاكوب قيصر .

وقد أدركت هذه الأوساط اليسارية تماماً بأنه لا يمكن لأي معارضة أن تتغلب على الهتلرية إلا إذا ساندها الجيش . وهذا ما دفعها إلى إقامة صلات مع أوساط سياسية من طبيعة أخرى غير طبيعتها . وعلى هذا النحو طرح أساس ما سيكون ، بعد ١٩٤٠ ، الفريق الأساسي للمقاومة الألمانية ، ويسمى « حلقة كرايزو » التي ضمت معاً أوساطاً محافظة وأوساطاً تنتسب للاجتماعية ـ الديموقراطية الألمانية .

المقاومة المحافظة

لقد ظهرت المعارضة المحافظة الأولى ، في الآونة التي استلم فيها هتلر السلطة ، في الأوساط « المحافظة ـ الحديثة » التي كانت قد أبدت قبل ١٩٣٣ تعاطفها معَ ثورة « على الطريقة الألمانية » معادية للحرية ومعادية للبرلمان ، وباعثة للقيم القومية ، ولكنها مع ذلك بقيت بعيدة عن النازية أو تستنكرها .

وكانت الشخصية المرموقة ، في هذه الأوساط المحافظة ـ الحديثة ، شخصية إدغار يونغ . فقد ألف في ١٩٢٧ كتاباً بعنوان « سيطرة من لا قيمة لهم » أو « سيطرة عديمي القيمة » ، ثم أصبح أميناً لسر فون بابن ، وهو الذي حرر ، في ١٩٣٤ ، خطاب ماربورغ الشهير الذي كان أحد أسباب القمع في ٣٠ حزيران . ولكن هذا الشكل لمعارضة المحافظين ـ المحدثين بقي متماسكاً عند عدد من أعضاء الأرستقراطية الألمانية ، وفي بعض الأوساط الفكرية ، وبخاصة في بعض الأوساط التي تنتسب إلى معجبي موللر فون دربروك أو يونغر .

ظهر هذا الشكل من المعارضة في مجلتين ظلتا تصدران في الدور الذي يشغلنا ، وهما : « المجلة الألمانية » أو « منظر ألمانيا العام » التي كان يديرها رودولف بيكيل ، وكان ينتسب إلى أوساط قريبة من البولشفية ـ القومية ؛ ومجلة « الأوراق البيضاء » التي كان رئيس تحريرها كارل ـ لودفيغ فون غوتنبرغ ، وهاتان المجلتان ، على الصعيد الأدبي على الأقل ، وبالتقارير التي أعطتاها عن عدد من المؤلفات ، ظلتا تحافظان ، بالرغم من صعوبات كبيرة جداً ، على التقاليد الفكرية لليمين غير النازي .

ومع ذلك ، فإن المعارضة المحافظة لم تظهر إلا بعد ذلك بكثير ، ولم تأخذ إلا في ١٩٣٨ طابعاً عدوانياً حقاً إزاء النظام . وكان ذلك بتأثير شخصيتين : إحداهما

مدنية ، والأخرى عسكرية وهما غوردلر وبيك . وبالتالي ، عند تحليل هذه المعارضة المحافظة ، يجب أن نرى ما هي الاتجاهات التي تمثلها هاتان الشخصيتان .

ينتسب غوردلر[1] إلى أسرة بروسية محافظة . وكان أبوه نائباً في دياط بروسيا . درس الحقوق في توبنغن ، ثم دخل الحياة الإدارية ، وفي حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ أرسل بعض الوقت إدارياً في منطقة روسيا البيضاء التي فتحتها الجيوش الألمانية . وكافح بنفسه في الجيوش الحرة لمنع البولونيين من احتلال ممر دانتزيغ . وكان في هذا الدور يشاطر أفكار القسم الأعظم من أمثاله من أبناء جيله . وكان معادياً بصورة مطلقة للنظام البرلماني ، ويرى أن الحكم يجب أن يكون خاصاً بإدارة عليا مستنيرة وكفؤاً . وقضى في الإدارة الألمانية حياة لامعة ، وسمي عمدة ليبزيغ ، ولم يخالجه أي هاجس في التعاون مع النازيين . حتى إنه قبل ، في ١٩٣٤ - ١٩٣٥ وظائف مفوض للأسعار . وعلى ما يبدو أنه لم يتزعزع في قناعاته المناصرة للنازية ، « بحمام الدم » في ٣٠ حزيران ١٩٣٤ .

ولكن الحادث الحاسم لتطوره السياسي كان قرار الحاكم المحلي في نزع تمثال الموسيقي مندلسون ، في ليبزيغ ، لأن مندلسون هذا كان يهودياً واعتبر غوردلر أن هذه الظاهرة سُبَّة حقيقية للأمة الألمانية . ولما كان نزع التمثال قد جرى أثناء غيابه عن ليبزيغ ، استقال عند عودته مباشرة وجرد من جميع وظائفه ، في نيسان ١٩٣٧ .

وعلى أثر هذه الحوادث ، عرضت عليه إدارة الشؤون المالية عند كروب ، باعتباره كان يتمتع بشهرة عظيمة في أوساط الرايخ الصناعية والمالية . ولكنه رفض هذا العرض ، واستلم في ذلك الحين وظائف ممثل عند الصناعي روبرت

---

(١) راجع : Ritter Geshard, Carl Goerdeler und die deutsche Widérstandsbewegung, Stuttgart, 1954.

بوش ، في شتوتغارت . وكان روبرت بوش شخصية لعبت دوراً عظيماً في تاريخ الحزب الديموقراطي في فورتامبرغ . ومن جهة أخرى ، كان بوش مسيحياً مؤمناً جداً ، وينتسب إلى الكنيسة المعترفة ، وقد شكل في شتوتغارت مركزاً لمقاومة الهتلرية . وهو الذي كان بخاصة يدعم دار نشر ر . بيكيل . وكان بوش يقيم علاقات في عدة أوساط يسارية ، في بلاد مختلفة ، وبخاصة مع غودنهوف - كاليرجي أحد منظري « فكرة أوربة » . وهكذا أصبح غودلر نوعاً ما ممثلاً لمؤسسة بوش الصناعية في الخارج ، واستطاع عندئذ أن يقوم برحلات عديدة جداً ، واتصالات في أوربه ، وفي أمريكا ويستعمل هذه الاتصالات للدلالة على الخطر الذي تجابه الهتلرية السلام به . وكان غوردلر في ذلك الحين يرى أن الحل الوحيد والمقبول لألمانيا هو عودة الملكية الدستورية .

هذا ويجب أن نعترف أن غوردلر ، باعتباره رجل مؤامرة ، وخصماً للنظام ، له مثالب كبيرة . لقد كان قليل الفطنة ، ثرثاراً جداً ، وبهذا كان عنده نوع من تفاؤل لا يتزعزع بالقضية التي يدافع عنها . لقد كان يحركه ، دون منازع ، إحساس سام بالواجب ، وعاطفة عميقة بالقيم الأخلاقية . ومارس نفوذاً عظيماً على كل من صاحبه وتقرب منه .

وبسرعة ، انطلاقاً من ١٩٣٧ ، تشكل حول غوردلرَ فريق من الرجال الذين قلقوا من سياسة ألمانيا الخارجية ورأوا أنها ستقود بعد قليل من الزمن إلى الحرب . وهكذا فإن محادثات « نادي الأربعاء » الذي عقد في برلين ، انتهت بجمع عدد من الشخصيات التي أقلقها تطور النظام النازي ولم تكن في الأصل خصوماً للنازية ، وإنما أناس يفكرون بأن سياسة هتلر ستؤدي حتماً إلى حرب ، ولم تكن ألمانيا مهيأة لها لا بأحلافها ولا بوضعها الداخلي .

بين هذه الشخصيات تجدر الإشارة بخاصة إلى شخصيتين شخصية يوهانس

بوبيتز الذي كان وزيراً للمالية في بروسيا ، ومن أنشط مساعدي شاخت (حتى إن شاخت نفسه اتجه هو أيضاً نحو موقف معاد للنازية ، ولكن الأوساط المعارضة ظلت تضعه جانباً دوماً) . وكان بوبيتز نموذج التكنوقراطي الألماني ، وفي هذا الاعتبار لم يتفاهم مطلقاً مع غوردلر الذي يحتقر اعتباراته الاجتماعية . وإلى جانب بوبيتز يجب أن نشير إلى الدبلوماسي اولريخ فون هاسّل . وكان دبلوماسياً ممتهناً وصهراً لفون تيربيتز منظم البحرية الألمانية ، وسفيراً في روما ، عندما استلم هتلر السلطة ، ولكنه ما لبث أن أظهر عداءه لمحور روما - برلين مقدراً أن الجيش الإيطالي لا قيمة له ، وبالمقابل معادياً للتطور الذي يدفع ألمانيا لمعاداة روسيا ، ومعادياً للميثاق المعادي للشيوعية الدولية - وهذا ما وضعه في معارضة مع ريبا نتروب . وكان هاسل ينتمي إلى هذه الطبقة من الدبلوماسيين الألمان الذين يرون الحفاظ على علاقات ألمانيا مع روسيا السوفياتية .

وكان نادي الأربعاء يتألف من كبار الموظفين ، والجامعيين ، وبين هذه الشخصيات نجد عدداً من الرجال الذين ينتمون إلى المعارضة الدينية ضد النظام ، مثل ديتريك بونوفر الذي ينتسب إلى أسرة لاهوتيين وكان راعياً للكنيسة اللوثرية في لندن ، وعاد إلى ألمانيا ليشارك في النضال لصالح الكنيسة المعترفة . وحافظت اختا بونوفر على علاقات مفيدة للغاية ونشيطة في الإكليروس الأنغليكاني ، في إنكلترا ، وتزوجتا حقوقيين يدعمان ، هما أيضاً ، حركة المقاومة في داخل هيئة القضاة الألمان . ومن جهة أخرى ، إن أخ ديتريك ، وهو كلاوس بونوفر ، الذي كان يدير المصالح المالية لشركة طيران اللوفتهانسا ، كان على صلات وثيقة للغاية بأسرة اوتو جون التي كانت نفسها على صلات ببعض الأوساط الملكية ، مع أوساط آل هوهنتسولرن التي كانت تعارض النظام الهتلري .

ومن الواضح ، في نظر هؤلاء المحافظين ، أن الواسطة الوحيدة للقضاء على

هتلر هي انقلاب عسكري ، وأن العسكريين وحدهم عندهم الوسائط لإنهاء النظام الهتلري بالقوة . وهذا ما يفسر لنا الاتصالات التي جرت بين نادي الأربعاء والجنرال لودفيغ بيك الذي أصبح زعيماً للمقاومة العسكرية .

لم يكن عند بيك شيء من بروسي ، ولا من يونكر[1] . لقد كان ابن بورجوازيين رينانيين . وتربى تربية دينية كاثوليكية . وكان يهتم بخاصة بالقضايا العلمية ، وبطريق العلم دخل الجيش : وكان نموذج الضابط المثقف ، ومنظراً عظيماً في القضايا العسكرية وهذا ما جعله يشبه غالباً شارنهوست وكان رجلاً متحفظاً ، ويشعر بأنه متضايق في العالم .

وعلى ما يبدو ، أنه لم يكن منحازاً ، في الأصل ، ضد النظام ، حتى إنه في ١٩٣٠ دافع أمام المحاكم عن ضباط نازيين . وسمي في تشرين الأول ١٩٣٣ مديراً لهيئة الأركان العامة في الجيش « تروبنامت » قبل أن يعاد توطيدها . وكان قلقاً من إمكانية حرب سابقة لأوانها . وفي ١٩٣٤ أخبر هتلر بمخاوفه . وبدا دوماً معادياً للمشاريع التي يمكن أن تؤدي إلى حرب ينتج عنها ، في رأيه ، دمار الحضارة الأوربية ، وتفيد منها البولشفية وحدها . وفي ١٩٣٥ . قدم إلى هتلر استقالته ، لأنه لم يحول الخطة الدفاعية ضد تشيكوسلوفاكيا ، أي ما يسمى « الحالة الخضراء » إلى نظام هجومي . وفي ١٩٣٦ حذر هتلر من العودة إلى احتلال الضفة اليسرى لنهر الراين الذي يمكن أن يؤدي في رأيه إلى ردود فعل عنيفة من جانب الفرنسيين ، وعلى وجه الاحتمال احتلال الرور . وفي كانون الثاني ١٩٣٧ ، قدم إلى الجنرال فون فريتش القائد العام للجيوش ، مذكرة صرح فيها بأن على الجيش أن يعارض الحرب بصورة مطلقة ، هذه الحرب التي ستكون

---

(١) اليونكر شريف ريفي من طبقة نبيلة صغيرة يعيش على أراضيه .

نكبة لألمانيا . وعندما سمع في تشرين الثاني ١٩٣٧ تصريحات هتلر إلى الدبلوماسيين وإلى الجيش التي عرفت تحت اسم « ضبط هوسباخ » صرح بأنه ذعر .

وحتى ذلك الحين ، كانت معارضته لهتلر تقنية على وجه الدقة ، ولم يبد بعد مقيداً ، في ذلك الدور من حياته ، باعتبارات أخلاقية أو عقائدية . إن ما جر بيك في المعارضة هو قضية بلومبرغ - فون فريتش المزدوجة . ولكن قبل أن نتناول هذه القضية ، التي ستكون حاسمة من أجل تشكيل المعارضة العسكرية ، نرى من الضروري فحص كيف كانت حتى ١٩٣٨ ، في اللحظة التي انفجرت فيها هذه القضية ، علاقات هتلر والجيش .

كان الجيش الألماني ، كما خرج من جمهورية فيمار[1] ، جيشاً منطوياً على نفسه . وكان يساق بصورة أساسية من بين قدامى ضباط الجيش المتهنين ، وبخاصة من بين ضباط الأركان ، وعندما يتوجه لسوق جديد ، كان يستدعي على وجه التفضيل أبناء الضباط . وكان في هذا الجيش ، جيش جمهورية فيمار ، قليل من البورجوازيين ، وكثير من النبلاء نسبياً : ١٧ ٪ من النبلاء بين مساعدي الملازمين في ١٩٢٠ - وهذا يدل بالعكس ، على أن الجيش الإمبريالي أصبح ديموقراطياً - وبالمقابل ٢٨ ٪ في ١٩٣٢ .

والضابط الألماني ، في عهد جمهورية فيمار ، في أغلب الحالات ، رجل منصرف بصورة أساسية لمهنته ، لعمله المهني ، وغير سياسي . وهذا الجيش بصورة عامة ما كان ليشعر إلا بقليل من العطف للقومية - الاشتراكية . غير أن عودة تسلح الرايخ السري أدخل بصورة سريعة جداً في هذا الجيش عناصر جديدة شعبية وأكثر نشاطاً وأكثر دفعاً نحو القومية - الاشتراكية . وإن دعوى (محاكمة)

---

(١) راجع مقال P . Ageoburg في Annales . ١٩٦٧ .

مساعدي ملازمي المدفعية في اولم ، في ١٩٣٠ ، تدل بوضوح جداً في ذلك التاريخ على تقدم العناصر القومية ـ الاشتراكية في طبقات الشبيبة العسكرية وبالتالي ، عندما استلم هتلر السلطة ، وجد في الجيش عنصران : الأطر القديمة التي تنظر بقلق لمجيء العناصر التي لا يمكن ضبطها ، ومن الصعب تأطيرها في مؤسسات الرايخوير ، وهي بالتالي حذرة إزاء القومية ـ الاشتراكية . وعلى العكس كانت أكثر الأطر الفتية محبذة للغاية للنظام الجديد .

وفي هذه الظروف ، يرى أن سيطرة هتلر على الرايخوير ـ كما سيفعل فيما بعد ويفرض عليه الطاعة ضد وجدانه نفسه ـ لم تحدث دفعة واحدة . ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار روح الاستقلال القوية للغاية في الجيش الألماني الذي اعتاد أن يسير بنفسه شؤونه ويتحمل بصعوبة جداً التدخل في العالم السياسي .

وهذا يوضح كيف أن هتلر أظهر منذ البدء عناية كبرى في مداراة الجيش ، وعدم إقحامه . وفي ٣ شباط ١٩٣٣ ، عرف المستشار ثلاثة أمور : إن إعادة تسلح ألمانيا لن يكون متسارعاً ؛ وعدم دمج ال S . A . في الجيش ؛ وأخيراً أن يبقى العسكريون في منأى عن السياسة . وعليه فإن النظام الجديد أعطى إلى الجيش كثيراً من الوسائط وقليلاً من المسؤوليات المحرجة . وهذا في الحقيقة ، ما كان يتمناه الضباط .

وأقام هتلر علاقاته الطيبة مع الجيش على شخصيتين بصورة أساسية : وزير الدفاع فرنر فون بلومبرغ ، والجنرال فون فريتش . وفون بلومبرغ ، وإن لم يكن نازياً ، كان معجباً مؤمناً بهتلر . وكان أحد الضباط النادرين من رتبة عليا الذي أعرب علناً ، قبل كانون الثاني ١٩٣٣ ، عن رأيه في تحبيذه لاستلام هتلر السلطة . وعندما استلم وزارة الدفاع كان همه الأكبر أن يصفي ، في البندلرشتراسه (وزارة الحربية) جميع أنصار الجنرال فون شلايخر الذي يعلم عداءه

لهتلر ، وأن يتعاون إلى الحد الأعظم مع النازيين . وبالتالي أسهم فون بلومبرغ في تنزية الجيش ، أي جعله نازياً ، مع احتفاظه مع ذلك بثقة هذا الجيش . وكان يعمل بصورة لطيفة وحاذقة أطلق عليها في ألمانيا اسم « اسد الكاوتشوك » . والثاني الجنرال فون فريتش الذي رفع إلى رتبة قائد أعلى للرايخوير ، عندما أحرج الجنرال فون هامر شتاين في مركزه على مواقفه السابقة وعرفت ارتباطاته بجمهورية فيمار ، واضطر إلى تقديم استقالته ، في كانون الثاني ١٩٣٤ . وفي ذلك الحين ، كان هتلر ، على ما يبدو ، يرجو أن يستعيض عن فون هامر شتاين ، بالجنرال فون رايخنو الذي كانت عواطفه النازية معروفة تماماً ، ولكن العناصر المحافظة ، في الجيش ، والماريشال فون هاندنبورغ أيضاً ، ما كانت لتريد رايخنو . وكان فرنر فون فريتش ضابط أركان لامعاً وتدرب عسكرياً على يد لودندورف ، ثم أصبح فيما بعد أحد أعوان فون زيكت ، وحفظ عنه معظم أفكاره التي تلح على جعل الجيش بعيداً عن السياسة ، وعلى ضرورة تسلح ألمانيا من جديد سراً ـ وكان هذا التسلح لها عنصراً هاماً ـ وأخيراً على التحالف العسكري مع روسيا . وبدا فريتش الرجل الذي يحافظ على تقاليد الجيش الألماني العسكرية ، وعلى تقاليده البروسية ، مع مراعاة علاقاته مع النازيين الذين كان يوافق بشكل عام على كافة تدابيرهم . ومع ذلك ، ومنذ الأصل ، كانت نقطة استفهام تثقل على كاهل فون فريتش الشخصية الغامضة للغاية ، والمنعزل في الحقيقة ، وليس له إلا قليل من الأصدقاء ويقال عنه في الغالب بأنه كان « أبو الهول » ، وفي نظر عدد من الضباط ، في الأصل ، يبدو أن فريتش كان الرجل الذي يستطيع ذات يوم أن يخلص ألمانيا من الهتلرية ويعيد توطيد الملكية ، ومن المحتمل أكثر أن يفكر بأن فريتش كان يأمل بخاصة أن بالإمكان أن يقوم بعمله تدريجياً ، وأن يهيئ فترات انتقالية ، ويحافظ على تقاليد الجيش في نطاق النظام النازي .

إن التحالف الذي أقيم على هذا النحو بين هتلر والجنرالات عاش حتى ضربة قوة ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ضد روم ، بالرغم من اغتيال جنرالين من أهم جنرالات الرايخوير ، فون شلايخر وفون بريدوف في هذا الانقلاب . وكان الهياج الذي أحدثه في الأوساط العسكرية اغتيال هذين الجنرالين ، ملحوظاً بمذكرة أرسلت في ذلك الحين إلى هاندنبورغ بواسطة الجنرال فون هامرشتاين ، وبشخص آخر أكثر جاذبية ، اوغست ماكنسن ، وهو كولونيل فرسان الموت ، وكان في ذلك الحين مسناً جداً ويتمتع بعد بالرغم من كل شيء بجاه عظيم جداً في الجيش . وفي هذه المذكرة طلب من هاندنبورغ معاقبة المسؤولين ، وتعديل وزارة الرايخ ، وإنابة هذه الوزارة بـ حكومة إدارة (ديركتوار) من أربعة أعضاء ، وأن تعطى فيها وظيفة نائب المستشار إلى فون فريتش ، ووزارة الشؤون الخارجية إلى الدبلوماسي ، **رودولف نادولني** الذي كان في ذلك الحين سفيراً في موسكو وتعلم ميوله المحبذة للتحالف الروسي .

ومع ذلك ، فإن مذكرة ماكنسن ـ هامرشتاين لم يكن لها نتائج كثيراً ، ولم يأخذها هاندنبورغ بعين الاعتبار . وبعد بضعة أشهر خلف هتلر هاندنبورغ ، في ٢ آب ١٩٣٤ ، وبهذه المناسبة أقسم الجيش يمين الولاء بين يدي رئيس الرايخ الجديد ، أي بين يدي هتلر .

وجاءت الصعوبات بين النظام والعسكريين من ضخامة تسلح ألمانيا من جديد الذي تلا قرار ١٦ آذار ١٩٣٥ الذي وطد من جديد الخدمة العسكرية الإجبارية وتشكيل ٣٦ فرقة جديدة في ذلك الحين . ومن حيث المبدأ ، إن تسلح ألمانيا الجديد تجاوز تمنيات الجيش . ومع ذلك ، فإن القيادة العليا وجدت فيه بالحال خطرين خطيرين : أولاً ، أن التسلح الجديد يهدد تجانس هيئة الضباط . وفي الواقع ، أراد هتلر استعمال زيادة الأعداد لكسر الحلقة التي انغلقت

فيها النخبة العسكرية على نفسها منذ أمد طويل . وظهرت ، منذ الآن ، الأكاديمية الحربية مؤلفة في القسم الأعظم منها من عناصر ديموقراطية نازية متعصبة ، ويبدو أن ليس للجيش سلطة عليها ، وتبشر في الغالب ، وبشكل مفتوح ، باحتقارها للنظم العسكرية القديمة . وبعد أن كان ، في ١٩٣٣ ، لا يوجد إلا عدد صغير من الضباط النازيين ، وجد منهم ، منذ الآن ، ألوف . وفي هذا الاعتبار توجد شواهد هامة جداً في مذكرات ضابط في الجيش الألماني ، آدولف هويزنغر . وبين هؤلاء الضباط تجدر الإشارة إلى ظهور عدد من المنظرين المتعطشين للأفكار الجديدة ، والتحديث ، مثل الجنرال غودريان الذي لم يتمكن من الحصول على موافقة قدامى ضباط الجيش على أفكاره في الاستخدام الكثيف والمستقل للدبابات ، وكان يشعر ، بالعكس ، بأنه على انسجام موطد مسبقاً مع هتلر . والنقطة الثانية التي تجدر الإشارة إليها ، هي أن الجيش ، في نظر الزعماء ، يشكو من فرط النمو ، الأمر الذي أوجد ارتباكاً من الثروة التي قدمها هتلر إليه . ويرى الضباط بأنه يجب أولاً هضم زيادة الأعداد ، قبل الانطلاق في مشاريع خارجية واسعة . ولكن هتلر لم يفهم الأمر على هذا النحو . فقد قرر بأن تكون إعادة تسلح إقليم رينانيا في ربيع ١٩٣٦ ، ولما بدا أن مشاريع هتلر أصبحت يقيناً ، تملكت معارضة شديدة الجنرالات وعدداً من الدبلوماسيين القلقين للغاية . وعقدت اجتماعات حول بلومبرغ ، وحول فون نويرات ، وزير الشؤون الخارجية ، لمحاولة منع تنفيذ الخطط المتوقعة . ولكن لم يكن بإمكان أي من هذه المساعي إيقاف هتلر .

وعلى وجه الدقة ، إن نتيجة إعادة تسلح الضفة اليسرى للراين كان منها أن أيقظت عند هتلر ازدراء عميقا إزاء جنرالاته . فقد لامهم على عدم قدرتهم على القبض على الحالة السياسية ، وقلة إيمانهم ومبادرتهم . واعتبر نفسه « بأنه أعلى للغاية من هذه الكائنات ذات الرأس الحليق ، والنظارة الأزلية الوحيدة

الزجاجة ، هؤلاء البوذات الغامضين الذين يبدون دوماً حاملين على أعينهم كمامات »[1] ومن جهة أخرى ظهرت معارضة عميقة على صعيد السياسة الخارجية : فقد كانت وزارة الحربية ، البندلرشتراسه ، ترجو سياسة صداقة مع روسيا والصين ، وتظهر ، بالعكس ، حذراً شديداً حيال اليابان . وتبدي ازدراء كاملا لإيطاليا ـ وهكذا أوجدت عدة مواقف وضعتها في معارضة مع سياسة هتلر في ذلك العصر .

وهذه المعارضات ، إن على الصعيد العسكري أو على الصعيد الدبلوماسي ، استخدمها آنئذ زعماء الشرطة ، وبخاصة هيملر وهيدريك ، لمحاولة إخضاع الجيش نهائياً ، وإذلاله أمام النظام . ويحكى ـ وهذا الصخب وصل حتى هتلر ـ أن فون فريتش محيطه أرادا قلب النظام لإعادة الملكية لصالح لويس ـ فرديناند ، الابن الثاني لولي العهد . ولا يوجد في هذا الكلام إلا افتراء محض . لأن فريتش لم يتصور أبداً عمل تمرد ، كان ولا شك سريع الغيظ على امتيازات هيئة الضباط . فمن ذلك ، مثلاً ـ وقد اغتاظ هتلر من ذلك ، ولكنه ، بالرغم من كل شيء ، أعطى الحق إلى فون فريتش ـ أنه تدخل في آخر ١٩٣٦ ، ليحول دون إنشاء ناد للجنود القوميين الاشتراكيين حيث يسمح لهم بالاكتتاب فيه مباشرة عند الخروج من الخدمة العسكرية ، ولكن لا يوجد في تلك الآونة أي أثر عند فريتش ، لإرادة في كفاح النظام .

ومع ذلك ، طرأ حادثان : قضية بلومبرغ ، وقضية فريتش ، غيرا موقف بعض الأوساط العسكرية .

---

(١) راجع :

WHEELER - BENNETT, The NEMESIS of POWER The German Army in politics 1918 – 1945, London and New York, 1954; 2 nd., 1964.

على ما يبدو ، خلال زمن طويل جداً ، أن بلومبرغ باعتباره وزيراً للحربية ، أعطى مشايعته الكاملة لسياسة هتلر ، وأن هتلر كان يثق به ثقة عظيمة . وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٣٨ ، تزوج بلومبرغ فتاة باسم ايفا غرون . وكان هتلر وغورينغ شاهدي هذا الزواج ، بيد أنه اكتشف بعد قليل من الزمن ، أنه كان لهذه الفتاة ماض فاضح ، وأن اسمها مسطور على جذاذات الشرطة ، وبعد أسبوعين ، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ ، أعلم هتلر فون بلومبرغ أن مثل هذا الزواج الفاضح يمنعه من الحفاظ على مركزه ، وعزله من وظائفه .

والقضية الثانية ، التي يبدو أنه لم يكن لها إلا قليل من العلاقة بالأولى ، هي قضية فون فريتش ، القائد الأعلى للجيش ، ففي اليوم الذي دعي فيه فون بلومبرغ ، مثل فون فريتش أيضاً في مكتب هتلر ، وأخرجت ضده إضبارة من الغستابو ، من ١٩٣٥ ، تتهمه في قضية جنسية مذكرة ، وزعم غلام أخرج في ذلك الحين من السجن أنه يعرفه صراحة ، وأنه رآه في دار لقاء يتعاطى فيها الجنس . وفي شباط عزل فون فريتش ، هو أيضاً ، من وظائفه . وأمام الهجمات التي كان هدفاً لها ، عجز تماماً عن رد الفعل هذا « الخليط من العذراء الجفلة والأرنب المتحجر » كما قال المؤلف ويلر بينيت . ومع ذلك ، فقد انعقد مجلس حربي ، برئاسة غورينغ ، للنظر في قضية فون فريتش ، بعد بضعة أسابيع ، في ٣٠ آذار ١٩٣٨ . وفي هذا المجلس انفجرت الحقيقة : لقد كانت الإضبارة مزورة تماماً . وكان يراد منها شخص آخر يدعى فريتش ، ولكن ليس له أي علاقة مع زعيم الرايخوير . ثم أعيد للجنرال اعتباره ، واستلم قيادةً مؤقتاً ، ولكن لم ترد له وظائفه كزعيم للرايخوير . وبعد أن حاول عبثاً ، ولكن دون إصرار حقيقي أن يعاقب هيملر المزيف على فعلته ، انتحر أمام وارسو (فارصوفيا) في أيلول ١٩٣٩ ، معرضاً نفسه عن إرادته ، لقنابل الأعداء .

إن إقامة رابطة ، بين هاتين القضيتين ، صعبة جداً ، وإلى اليوم أيضاً لم تظهر الحقيقة التاريخية ولن تظهر ولا شك أبداً . ويرى البعض أن فضيحة مزدوجة دبرت في محيط أوساط الشرطة ، ولا شك باشتراك غورينغ ، قائد القوى الجوية الذي ما كان ليشعر إلا بقليل من العطف لقادة الجيش البري . ويرى آخرون - وهذا الإيضاح هو ولا شك الأكثر احتمالا - أن الجيش كان يطالب هتلر بطرد فون بلومبرغ لأسباب أخلاقية . بينما كانت قضية فون فريتش تشكل ثأراً للحزب ضد القوى المسلحة .

وفي جميع الأحوال ، استغلت الفضيحة بسرعة ، لأن فون فريتش استعيض عنه بالجنرال فون براوخيتش الزعيم الحربي العظيم الذي أبدى ، مع ذلك إزاء هتلر ، عواطف الطاعة الصريحة . أما وزارة الحربية ، التي يشغلها فون بلومبرغ ، فقد حذفت واستعيضت بـ « اللجنة العليا للقوى المسلحة » التي عرفت تحت الاسم O. K. W. ووضع على رأسها الجنرال فون كايتل الذي كان ، هو أيضاً ، عسكرياً ، ولم يكن عنده إزاء هتلر ، إلا عواطف تقدير واحترام .

وبالتالي ، فإن التأثير الشخصي لهتلر تعزز بصورة عظيمة . وعليه فإن الحالةالاستثنائية التي كان يتصرف بها الجيش حتى ١٩٣٨ في الرايخ - وحتى في الرايخ الهتلري ، قد تهدمت منذ الآن . وأبدى هتلر ، على الصعيد السياسي ، بغزو النمسا ، أنه لايقيم أي اعتبار لرأي العسكريين .

ولكن هذه الحوادث ستكون في أصل المقاومة العسكرية للنظام . وهنا يجب العود إلى موقف لودفيغ بيك الذي لم يكن له حتى ذلك الحين إلا اعتراضات من نوع مهني ، غير أن قضية فون فريتش بالنسبة له ، كشفت الغشاوة عن بصره وأخذ منذ الآن موقف المعارضة للنظام . ومن غير الممكن في نظره أن يقبل

الجيش الإهانة التي حملها . ومن جهة أخرى ، إن المعارضة بخلاصها من هتلر ، تنقذ ألمانيا ، من نكبة الحرب ، التي لم تكن في حالة تمكنها من قيادتها بصورة منتصرة .

وأدرك بيك تماماً أنه سيصطدم ، في الجيش ، باليمين الشهيرة التي أقسمها لهتلر عند وفاة هاندنبورغ ، في ٢ آب ١٩٣٤ - وهذه حجة قوية ، في نظر عدد كبير من الضباط ، ضد كل ما يمكن أن يشبه مؤامرة ضد شخص هتلر وسلطته . أما في نظر بيك ، بالرغم من هذه اليمين ، فإن المعارضة أصبحت واجباً ، ومطلباً وجدانياً ، وأنها أمر أخلاقي ، وديني . وهذا الموقف يقربه من موقف رجل مثل غوردلر الذي تعرف اهتماماته الأخلاقية. وتلقى بيك مساندة عدد من كبار العسكريين . مثل كورت فون هامرشتاين والجنرال فون فنتزلين ، وبخاصة الجنرال فرانتز هالدر وهو ضابط بافاري محافظ وملكي وقضى كل حياته العسكرية في ثلم بيك . وأخيراً وجد من يستمع له لدى عدد من الشبيبة العسكرية ، ولكنها تنتمي إلى وسط مغلق جداً ، وسط الأبفير أي وسط المصالح المعاكسة للجاسوسية ، وبخاصة في محيط هانس اوستر الذي كان في ذلك الحين ، مديراً لهذه المصالح . وكان لأوستر هذا زعيم وهو الجنرال فون بريدوف الذي قتل مع شلايخر في ١٩٣٤ ، وكان شخصياً على صلة وثيقة جداً مع فريتش ، وكان رجلاً محافظاً ومتديناً في أعماقه . وكان أبوه راعياً ، وكانت تسيره مبادئ أخلاقية . وكانت مصلحة معاكسة الجاسوسية (الآبفير) قلعة المحافظة الأصلية ، ومعادية للنازية جداً ، منذ البداية ، بتشكيلها وبتقليدها وبفطرتها . وبين موظفي الآبفير وجد أيضاً الأميرال كاناريس ، ودوره في المعارضة موضع جدل عظيم ، وكان أيضاً محافظاً ومعادياً متعصباً للشيوعية ، ودون أن يقطع الصلة تماماً وأبداً مع النازيين ، عرف كيف ينظم تغطية عظيمة لنشاطات اوستر ، ويأتي لهذا المشروع بمعنى وذوق عظيمين للمكيدة . ومما سهل نشاط كاناريس أنه كان على صلة بعدد من أوساط

الشرطـة التي كانت في الغـالـب تـلامس عن قرب هيملر ، مثـل آرثـور نيبـه مـدير الشرطة الجنائية .

ولما نمي إلى بيك خبر المشاريع ضد تشيكوسلوفاكيا ، في ١٩٣٨ ، أعدَّ مذكرة معادية لهذا المشروع ودعم دومـاً أن القضيـة التشيكوسلوفـاكيـة ستؤدي إلى حرب عامة ، وأن ألمانيا لا يمكنها أن تدعم هذه الحرب . وقدمت مـذكرة بيـك إلى هتلر في بدايـة آب ، ودعمتهـا أمـام هتلر أكثريـة واسعـة من العسكريين الحـاضرين . ولكن هتلر لم يعرها أي اهتمام . ولم يبق على بيك عندئذ إلا أن يقدم استقـالتـه ، هذه الاستقالة التي كان يفكر بيك بأنهـا ستحرك الجيش بعمق ، وتؤدي بـالتـالي إلى سلسلة استقـالات ، ولكنهـا في الواقع مرت دون أن تلاحـظ تقريبـاً تمـامـاً . وهذا يدل على أي درجة كان الجيش متنزياً (أصبح نازياً) بعمق . وغادر بيـك وظائفه العسكرية واستمر في ملاحقة عملـه بشكلين : من جهـة ، حـاول بيـك أن يحـذر الـدول الأجنبيـة ويضعهـا أمـام مسـؤوليـاتهـا . فمن ذلـك أن أحـد أعضـاء المؤامرة ، ايفـالـد فون كـلايست ، اليـونكر البروسي ، وسليـل المـؤلف الـدرامي الألمـاني العظيم ، ذهب إلى لنـدن ، واتصـل ببعض أوسـاط وزارة الخـارجيـة البريطانية ، مع السور روبرت فانسيتارت ، أهم مستشـار دبلومـاسي للحكومـة ، ودعـا الحكـومـة الانكليزيـة أن تظهر صعبـة المراس متشـددة في قضيـة تشيكوسلوفاكيا . والبعثة الثانية أرسلت بعـد ذلـك بقليل ، في هـذه المرة ، تحت إدارة دبلوماسي ممتهن ، وهو تيؤدور كوردت الذي كان معاونـاً مقربـاً ، من أمين الدولة للشؤون الخارجية لألمـانيـا ، وهو فون فـايسزكر . ويبـدو أن فـايسزكر ، دون أن يشارك بالمؤامرة ، كان على اطلاع تام بعدد من خطط بعض المتآمرين . وحاول كاناريس ، من جهته ، الحصول ، بواسطـة جنرال ملكي إيطـالي ، مقرب جـداً من الملـك ، واسمـه بواتّـا ، أن تبقى إيطـاليـاً بعيـداً عن النزاع ، وألا تخول

مساندتها لهتلر . والواسطة الأخرى للعمل ، هي خطة ثورة عسكرية تنفذ في الحالة التي توضع فيها « الحالة الخضراء » أي خطة الحرب ضد تشيكوسلوفاكيا ، موضع التنفيذ . وفي هذا الحين يوقف هتلر ويسجن في ملجأ ، وتتألف وزارة محافظة . واعتمد العمل العسكري بصورة أساسية على شخص الجنرال فون فيتزلبن الذي كان آمراً للمنطقة العسكرية الثالثة أي منطقة برلين - براندبورغ .

ومع ذلك ، انهار كل هذا المشروع عند استسلام الدول أمام هتلر في مونيخ ، في ٢٩ أيلول ١٩٣٨ . ويرى بعض المؤرخين أن خطط الثورة (الانقلاب على هتلر) قد تخلى عنها المتآمرون قبل مونيخ لأنهم كانوا ، في الحقيقة ، في حالة تردد كبير ولأن مشاريعهم أبعد ما تكون عن التقدم الذي أرادوه لها ليجعلوا محدثيهم الانكليز يصدقون بها في ذلك الحين .

وانطلاقاً من مونيخ ، ضعفت المقاومة العسكرية ، ولكن دون أن تزول . ومع ذلك فإن محاولة قصوى ظهرت ضد النظام عندما أعدّ الانقلاب ضد براغ في ربيع ١٩٣٩ . ولكن رئيس الأركان العامة الجديد ، الجنرال فرانتزهالدر ، الذي خلف بيك المستقيل ، بقي في هذه المرة بعيداً عن المؤامرة . لقد شارك في المؤامرة السابقة ، ولكنه في قضية براغ بقي خارجاً . وهذا لم يمنع أوساط الابفير من أن تظهر نشيطة جداً آنذاك ، وأن تسوق العديد من الأنصار ، كشخص هام للغاية ، الجنرال هورست توماس الذي كان رئيساً للقسم الاقتصادي في « اللجنة العليا للقوى المسلحة » (O. K. W.) وينتمي إلى مدرسة زيكت ». ومع ذلك فإن محاولات القيام بانقلاب ظهرت مخيبة حين براغ كما كانت حين مونيخ . وعندئذ ، وعلى أثر إخفاق هذه المحاولة الجديدة ، اكتفى المتآمرون أن يوصلوا للخارج الأخبار عن العدوان المتوقع ضد بولونيا . وكان ذلك في الوقت الذي كان فيه بيك واوستر من جهة ، وغوردلر وشاخت من جهة أخرى ، يبلغون الدول

بالعديد من الرسائل لدعم المقاومة الأجنبية ، وتحذير الرأي ، وبخاصة الرأي الانكليزي - من مونيخ جديدة . ومع ذلك ، فقد أدرك المتآمرون أنفسهم أن كل محاولة ، بمناسبة الحرب التي رسمت ضد بولونيا ، كانت عبثاً ، من جهة ، بسبب العواطف العامة لعداء الشعب الألماني إزاء البولونيين ، ومن جهة أخرى أيضاً ، لعاطفة الجنرالات بأن الجيش الألماني سينتصر في هذه المرة بسهولة على خصومه في بولونيا ، وأن هذه الحالة الآن لن تكون كحالة تشيكوسلوفاكيا .

وبالتالي ، أبعد تماماً كل أمل بسقوط النظام في ذلك الحين .

☆ ☆ ☆

ومن المهم الآن أن نستخلص النتائج ونحدد أهمية هذه المقاومة العسكرية .

وهنا يجب إيضاح حادثين :

أولاً ، إن هذه المقاومة لم تمس إلا عدداً صغيراً جداً من الأفراد . وفي كل الأحوال - وهذا يستخلص من كل الأعمال التي ظهرت حديثاً - لم تكن هذه المقاومة إلا مقاومة عدد من الضباط الأعلين الذين ينتمون وحدهم تقريباً إلى جيش المدفعية أي السلاح الذي كانت فيه التقاليد البروسية ، وبالتالي المعادية للهتلرية ، انمى مما في غيره ، على حين أنها لم توجد مطلقاً في سلاح البحرية ، إذا استثنينا شخصية الأميرال كاناريس الوحيدة ، وهذا أيضاً ، كان ينتمي إلى مصالح معاكسة - الجاسوسية ، وأقل أيضاً في القوى الجوية حيث كان الضباط مخلصين للنظام كلياً . ومن المؤكد أيضاً أن هذه الحالة الروحية للمقاومة لم تبلغ أبداً الجنود .

والنقطة الثانية التي يجب إيضاحها ، هي أن هؤلاء المعارضين يظهرون عواطف عنيفة جداً للقومية . وإذ يرغبون في تحرير ألمانيا من هتلر ، فلا

يفكرون مطلقاً في طرح نجاحات السياسة الهتلرية السابقة على بساط البحث ، حتى إن غوردلر ، الذي كان مقرباً للغاية من الأوساط العسكرية المعارضة ، حرر في ١٩٣٩ ، قبل حرب بولونيا ، خطة السلام ، وطالب فيها ، في الحالة التي تحرر فيها ألمانيا من هتلر ، بأن تحافظ ألمانيا على ضم السوديت ، وبتحييد باقي تشيكوسلوفاكيا ، وإرجاع جميع الأراضي الألمانية التي تخلي عنها في عام ١٩١٩ إلى البولونيين ، وحصول ألمانيا على امبراطورية استعمارية واسعة ، وقد أصاب فيلر - بينيت حين قال : « إن الرابطة التي كانت توحد المتآمرين لم تكن عداءهم للطغيان النازي فحسب ، وإنما قوميتهم الألمانية القديمة جداً » .

فهرس الأعلام الأجنبية

برنشتاين ، ادوارد — Bernstein, Eduard
برترام ، ارنست — Bertram, Ernest
بست ، فرنر — Best, Werner
بتان ، هولفيغ ، تيؤبالد ، فون — Bethmann - Hollweg, Theobald Von
بويملربرغ ، فرنر — Beumelberg, Werner
بنديغ ، رودولف — Binding, Rudolf
بركناو ، معسكر اعتقال — Birkenau
بلومبرغ ، جنرال ، فرنر فون — Blomberg, Gen, Werner von
بلونك ، هانس ، فريدريك — Blunck, Hans Friedrich
بوك ، جنرال ، فيدور فون — Bock, Gen, Fedor von
بوديلش فينغ ، فريتز فون — Bodelsch Wingh, Fritz von
بوكل ، اوتو — Boeckel, Otto
بوم ، ماكس هيلدوبرت — Boehm, Max - Hildebert
بوتيشر ، بول — Botticher, Paul
بول ، ارنست ولهلم — Bohle, Ernest Wilhelm
بولتز ، اوجين — Bolz, Eugen
بونوفير ، ديتريش — Bonhoeffer, Dietrich
بونوفير ، كارل — Bonhoeffer, Karl
بونوفير ، كلاوس — Bonhoeffer, Klaus
بورمان ، مارتن — Bormann, Martin
بوش ، روبرت — Bosch, Robert
بوزه ، هربرت فون — Bose, Herbert von
بولر ، فيليب — Bouhler, Philipp
وثائق بوكسهايم — Boxheim Documents
براك ، فيكتور — Brack, Victor

براندت ، فيللي — Brandt, Willy
براسّ ، اوتو — Brass, Otto
براوخيتش ، فالتر فون — Brauchitsch, Walther von
براون ، إيفا ، خليلة هتلر — Braun, Eva
براون ، اوتو — Braun, Otto
بريخت ، برتولدت — Brecht, Bertoldt
بريدو ، كورت فون — Bredow, Kurt von
بريم ، برونو — Brehm, Bruno
بركر ، اربو — Breker, Arno
بريل ، هرمان — Brill, Hermann
برود ، ماكس — Brod, Max
بروزات ، مارتن — Broszat, Martin
بروكمان ، الزا — Bruckmann, Elsa
بروكنر ، ولهلم — Bruckner, Wilhelm
بروننغ ، هينريك (دكتور) — Bruning, Heinrich (DR)
برونر ، الفرد — Brunner, Alfred
بوخ ، فالتر — Buch, Walter
بوخنفالد ، معسكر اعتقال — Buchenwald
بوخهايم ، هانس — Buchheim, Hans
بوحروكر ، هاس — Buchrucker, Hans
بولر ، جوزيف — Buhler, Josef
بولو ، برنارد فون — Bulow, Bernhard von
بوركل ، جوزيف — Burckel, Josef
بولّوك ، آلان — Bullock, Alan
بوند اوبرلاند — Bund Oberland
البوندستاغ — Bundestag
بوركاردت ، كارل جاكوب — Burckhardt, Carl Jacob

بورغدورف ، جنرال — Burgdorf, Gen.

بورشوسكي ، فردیناند — Burschowsky, Ferdinand

بوش ، ارنست — Busch, Ernest

بوتمان ، رودولف — Buttmann, Rudolf.

C

كاناريس ، ويلهلم ، اميرال — Canaris, Wilhelm

شيلمنو ، معسكر اعتقال — Chelmno

شفالكوفسكي ، فرانتيسك — Chvalkovsky, Frantisek

كلاسّ ، هينريك — Class, Heinrich

كلاوديوس ، هرمان — Claudius, Hermann

كلاوس ، فردیناند — Clauss, Ferdinand

كونستان ، بنجامان — Constant, Benjamin

كورنينت ، لوفيس — Corinth, Lovis

كوراديني ، انريكو — Corradini, Enrico

كراناخ ، لوكاس — Cranach, Lucas

كزيلاغ ، آنّا — Csillag, Anna

كونو ، وِلهلم — Cuno, Wilhelm

تشيكون ، ابرهارد — Czichon, Eberhard

D

داخاو ، معسكر اعتقال — Dachau

داليروس ، برغر — Dahlerus, Birger

دايم ، ولفريد — Daim, Wilfried

دالويغه ، كورت — Daluege, Kurt

داريه ، فالتر — Darre, Walter

ديفرغر ، فرانز فون — Defregger, Franz von

ديلبروك ، هانس — Delbrück, Hans

ديلبروك ، يوستوس — Delbrück, Justus

دلپ ، الفرد — Delp, Alfred

دويرلاين ، ارنست — Deuerlein, Ernst

ديكوف ، هانس — Dieckhoff, Hans

ديلس ، رودولف — Diels, Rudolf

ديتل ، جنرال ، ادوارد — Dietl, Gen Eduard

ديتريش ، اوتو — Dietrich, Otto

ديتريش ، زيب — Dietrich, Sepp

دنغفلدر ، يوهانس (دكتور) — Dingfelder, Dr Johannes

دينتنر. ارتور (دكتور) — Dintner, Dr Artur

دركسن ، فيكتوريا فون — Dircksen, Viktoria von

دوماني ، هانس ، فون — Doumanyi, Hans von

دولفوس ، انغلبرت — Dolfuss Engelbert

دونيتز ، كارل اميرال — Dónitz, Karl

دركسلر ، انتون — Drexler, Anton

دوبوس . شارل — Dubos, Charles

دويستربرغ ، تيؤدور — Duesterberg, Theodor

دورنغ ، كارل اوجين — Dühring, Karl Eugen

دويسبرغ ، كارل — Duisberg, Carl.

E

ايبرت ، فريدريك — Ebert, Friedrich

ايكارت ، ديتريش — Eckart, Dietrich

ايغر — Eger

ايغلوفر ، كورت — Eglhofer. Kurt

اهر ، فرانتز — Eher, Franz

ارهاردت ، ارتور — Ehrhardt, Arthur

اللواء ارهاردت ، هرمان — Ehrhardt, Hermann

آيكه ، تيؤدور ، آمر معسكر داخاو — Eicke, Theodor

Grühn, Erna	غرون ، ارنا
Grundgens, Gustaf	غروندجانس ، غوستاف
Grützner, Eduard	غروتزنر ، ادوارد
Grzesinski, Albert	غرززنسكي ، البرت
Guderian, Heinz, Gen.	غودريان ، هايتز ، جنرال
Guensche, Otto	غونشه ، اوتو
Günther, Hans F.K.	عونتر ، هانس ف . ك
Gürtner, Franz	غورتتر ، فرانتر
Gutmann, Wilhelm	غوتمان ، ولهلم

H

Haber, Fritz	هابر ، فريتز
Habermann, Max	هابرمان ، ماكس
Habicht, Theo	هابيشت ، نيو
Hacha, Emil	هاسا ، اميل
Haeften, Hans - Bernd von	همتن ، هانس - برند فون
Haeften, Werner von	هفتن ، فربر فون
Hagen, Hans	هاغن ، هاس
Halbe, Max	هالبه ، ماكس
Hammerstein - Equord, Kurt Freiherr von	هامرشتاين اكورد ، كورت فرايهر فون
Hanfstaengl, Ernst	هانفشانغل ، ارنست
Hanfstaengl, Helene	هانفشتانعل ، هيلين
Hanisch, Reinhold	هانيش ، رينهولد
Hanussen, Erik Jan	هانوسن ، اريك حان
Hapsburg Otto von	هابسورغ ، اوتو فون
Harrer, Karl	هارير ، كارل
Hase, Paul von	هازه ، بول فون
Hasselbach, von	هاسلباخ ، فون
Hassell, Ulrich von	هاسّل ، اولريخ فون
Haubach, Theo,	هوباخ ، تيو
Hauer, Wilhelm	هاور ، ولهلم
Hauptmann, Carl	هاوبتمان ، كارل
Hauptmann Gerhart	هاوبتمان ، جرهارت
Haushofer, Albrecht	هاوسوفر ، البرخت
Haushofer, Karl	هاوسوفر ، كارل
Heckel, Theodor	هيكل ، تيودور
Heiber, Helmut	هايبر ، هلموت
Heidegger, Martin	هايدعر ، مارتن
Heiden, Erhard (S.S leader)	هايدن ارهارد (زعم الـ S.S)
Heiden, Konrad	هايدن ، كوبراد
Heimannsberg, Manfried	هايمانسبرغ ، مانفريد ، آمر الشرطة
Heines, Edmund	هاينس ، ادموند
Heinz, Friedrich Wilhelm	هاينر ، فريدريك ولهلم
Heinze, Rudolf	هاينزه ، رودولف
Heiss, Adolf	هايس ، ادولف
Held, Dr Heinrich	هيلد ، دكتور هينريك ورير اول بافاريا
Helldorf, Wolf Heinrich	الكونت ولف هينريك
Hellpach, Willy	هلباخ ، فيلّي
Henlein, Konrad	هنلاين ، كوبراد
Hertling, Georg von	هرتلنغ ، جورج فون
Hess, Otto	هسّ ، اوتو
Hess, Rudolf	هسّ ، رودولف
Hesse, Hermann	هسّه ، هرمان

Heusinger, Adolf هويزنغر ، ادولف
Hewel, Walter هويل ، فالتر
Heuss, Theodor هويس ، تيؤدور
Heyde, Werner هايده ، فرنر
Heydrich, Reinhard هايدريك ، رينهارد
Hiedler, Georg. هيدلر ، جورج
Hierl, Konstantin هيرلَ ، كونستانتين
Hilferding, Rudolf هلفرديغ رودولف
Himmler, Heinrich هيملر ، هينريك
Hindemith, Paul هيندوميت ، بول
Hindenburg, Oskar von
هندبورغ ، اوسكار فون
Hindenburg, Field Marshal Paul
هندنورغ فيلد مارشال بول
Hintze, Paul von هينتزه ، بول فون
Hirschfeld, Magnus هرشفلد ، ماغنوس
Hitler, Adolf هتلر ، ادولف
Hochhuth, Rolf هوشوت ، رولف
Hoesch, Leopold von هوش ، ليؤبولد فون
Höhn, Reinhard هون ، رينهارد
Höpner, Erich هوبنر ، اريك
Horbiger, Hanns هوربيغر ، هانس
Hoss, Rudolf هوس ، رودولف
Hofacker, Caesar von هوفاكر ، قيصر فون
Hofer, Walther هوفر ، فالتر
Hoffmann, Albrecht هوفمان ، البرخت
Hoffmann, Johannes هوفمان ، يوهانس
Hoffmann, Josef هوفمان ، جوزيف
Hoffmann, Otto هوفمان ، اوتو
Hofmann هوفمان زعيم الـ S.S

Hofmannsthal, Hugo von
هوفمانستال ، هوغو فون
Hoggan, David هوغان ، دافيد
Hossbach, Friedrich هوسباخ ، فريدريك
Huber, Ernst Rudolf هوبر ، ارنست رودولف
Huber, Kurt هوبر ، كورت
Huhnlein, Adolf هوبلاين ، ادولف
Hugenberg, Alfred هوغنبرغ ، الفرد
Hulsen, Hans, von هولسن ، هانس فون
Humboldt, Wilhelm von
هومبولدت ، ولهلم فون
Hunglinger, Franz هونغلنغر ، فرانتز
Huppenkothen, Walter هوبنكوتين ، فالتر
Huss, Pierre هوس ، بيير
Husserl, Edmund هوسرل ، ادموند

I

Innitzer, Theodor كاردينال اينتزر ، تيؤدور

J

Jacob Franz ياكوب ، فرانتز
Jäger, August ياغر ، اوغست
Jagow, Dietrich von ياغوف ، ديتريش فون
Jahn, Friedrich Ludwig
يان ، فريدريك لودفيغ
Jaksch, Wenzel ياكش ، فنتزل
Jansen, Werner يانسن ، فرنر
Jansten, Stefanie يانستن ، ستيفاني
Jarres, Karl ياريس ، كارل
Jeschonnek, Hans يشونيك ، هانس
Jetzinger, Franz يتزنغر ، فرانز

يودل ، الفرد — Jodl, Alfred
يوست ، هانس — Johst, Hans
جولي ، موريس — Joly, Maurice
يوس ، جوزيف — Joos, Josef
يوست ، هاينتز — Jost, Heinz
يونغ ، ادغاري — Jung, Edgar
يونغ ، رودولف — Jung, Rudolf
يونغه تراودل — Junge, Traudl
يونغر ، ارنست — Junger, Ernst
يونغر ، ناتانيل — Jünger, Nathaniel

K

كاسّ ، لودفيغ (دكتور) — Kaas, Dr Ludowig
كاستنر ، اريك — Kästner, Erich
كار ، غوستاف فون — Kahr, Gustav von
كارشدت ، اولريخ — Kahrstedt, Ulrich
قيصر ، جورج — Kaiser, Georg
قيصر ، ياعوب — Kaiser, Jakob
كالتن برونر ، ارنست — Kalten Brunner, Ernst
Kampfbund
كامبفبوند ، عصبة الكفاح الجرماني
كاندنسكي ، فاسيلي — Kandinsky, Vassili
Kapp, Wolfgang
كاب قيام (ثورة) كاب ، فولفغانغ
كازاك ، هرمان — Kasack, Hermann
هوفمان ، اريك — Kaufmann, Erich
هوفمان ، كارل — Kaufmann, Karl
كايتل ، جنرال ولهلم — Keitel, Gen. Wilhelm
كيلر ، غوتفريد — Keller, Gottfried
كلرمان ، برنارد — Kellermman, Bernhard
كمنيتز ، ماتلد فون — Kemnitz, Mathilde von
كينان ، جورج ف — Kennan, George F
كبلر ، ولهلم — Keppler, Wilhelm
كيرن ، ارفين — Kern, Erwin
كير ، ألفرد — Kerr, Alfred
كيرل ، هانس — Kerrl, Hans
كرسترن ، فيلكس — Kerstern, Felix
Kesselring, F.M. Albert
كيسلرنغ . ف . م . البرت
كيستن ، هرمان — Kesten, Hermann
Kiderlin - Wächter, Alfred von
كيدرلن ـ فيختر ـ الفرد فون
كيب ، اوتو — Kiep, Otto
كيلنغر ، مانفرد فون — Killinger, Manfred von
كيردورف ، اميل — Kirdorf, Emil
كيتي — Kitty
كيلين ، رودولف — Kjellen, Rudolf
كلاوسنر ، اريك — Klausener, Erich
كليه ، بول — Klee, Paul
Kleist. General, Ewald von
كلايست ، جنرال ، ايفالد فون
كلمبرر ، اوتو — Klemperer, Otto
كليمت ، غوستاف — Klimt, Gustav
Klintzsch, Johann ulrich
كلينتزش ، يوهان اولريخ
كلوكنر — Klöckner
كلوبفر ، آمرال S S — Klopfer,
كلوغه ، غونتر فون — Kluge, Günther von
كناوف ، اريك — Knauf, Erich
كنيكربوكر ، هوبرت — Knickerbocker, Hubert
كنيلنغ ، اوجين فون — Knilling, Eugen von

Lessing, Gotthold Ephraim — ليسنغ غوتولد أفريم

Letterhaus, Bernhard — ليترهاوس ، برنارد

Leuschner, Ernst — لو يشنر ، اربست

Leuschner, Wilhelm — لو يشنر ، ولهلم

Lewıen, Max — ليفين ، ماكس

Ley, Robert — لي ، روبرت

Leybold, Otto — ليبولد ، اوتو ، مدير سجن

Lidice — ليديسه

Liebenfeld, Lanz von — ليبنفلد ، لانتز فون

Liebermann, Max — ليبرمان ، ماكس

Liebermann, von Sonnenbeg Max — ليبرمان ، فون زونتبغ ماكس

Linge, Heinz — لينغه ، هاينز ،خادم هتلر

List, F.M. Wilhelm — ليست ، ف . م . ولهلم

Loebe, Paul — لوبه ، بول

Loeser, Ewald — لوزر ، ايفالد

Lohse, Heinrich — لوزه ، هينريك

Loss, Adolf — لوس ، ادولف

Lossow, Gen Otto von — لوسوف، جنرال اوتوفون، (تحدى قومة بيرهال)

Lubbe, Martin von Der — لوبه ، مارتن فان در

Ludecke, Kurt — لوديكه ، كورت

Ludendorff, Gen Erich — لودندورف جنرال اريك ، اوقف في ثورة بيرهال

Lueger, Dr Karl — لو يغر ، كارل (دكتور)

Lukacs, Georg — لوكاكس ، جورج

Luther, Dr Hans — لوثر ، هانس (دكتور)

Luther, Martin — لوثر ، مارتن

Lutewitz, Walter von — لوتفيتز ، فالترفون

Lutze, Viktor — لوتزه ، فيكتور

Luxemburg, Rosa — لوكسمبورغ ، روزا

M

Mackensen, F. M August von — ماكنسن ، ف . م . اوغست فون

Mackinder, Halfoıd — ماكيندر ، هالفورد

Mahler, Gustav — مالير ، غوستاف

Maikowski, Hans — مايكوسكي ، هانس

Maisel, Gen. Ernst — مايزيل ، جنرال ارنست

Makart. Hans — ماكارت ، هانس

Malaparte, Curzio — مالابارت ، كورزيو

Mann, Golo — مان ، غولو

Mann, Heinrich — مان ، هينريك

Mann, Klaus — مان ، كلاوس

Mann, Thomas — مان ، توماس

Manstein, Erich von — مانشتاين ، ايريك فون

Marc, Franz — مارك ، فرانتز

Marees, Hans von — ماريس ، هانس فون

Marr, Wilhelm — مارّ ، ولهلم

Marx, Karl — ماركس ، كارل

Marx, Wilhelm — ماركس ، ولهلم

Masaryk, Thomas Garrigue — مازريك ، توماس عاريغ .

Max von Baden — أمير ماكس فون بادن

Meir - Dorn, Emil — ماير ـ دورن ، اميل

Meinkampf — كفاحي ، كتاب هتلر

Meinecke, Fııednch — ماينيكه ، فريدريك

Meiser, Hans — مايزر ، هانس

Meissner, Otto von — مايسنر ، اوتو فون

Nazısm	النازية
Neo - Nazısm	النازية ـ الحديثة
Neumann, Erich	نويمان ، ايريك
Neumann, Franz	نويمان ، فرانتز
Neumann, Sıgmund	نويمان ، سيغموند
Neunzert, Max	نيونزرت ، ماكس
Neurath, Konstantın von	نويرات ، كونستانتين فون
Niekisch, Ernst	نيكيش ، ارنست
Niemöller, Martin	نيولر ، مارتن
Nietzsche, Friedrich	نيتشه ، فريد ريك
Nolte, Ernst	نولته ، ارنست
Noske, Gustav	موسكه ، عوستاف
Nortz, Eduard	نورتز ، ادوارد (مفوض الشرطة)
Nuremberg	نورمبرغ
Numi, Paavo	نومي بافو

O

Oberfohren, Ernst	اوبرفورن ، ارنست
Oberg, Carl Albrecht	اوبرغ ، كارل ، البرخت
Oeynhausen, Baron von	اوينهاوزن ، بارون فون
Ohlendorf, Otto	اولندورف ، اوتو
Olbricht, Frıedr	اولبرخت ، فريدريك
Oldenburg - Januschau, Elard von	اولد نبرغ يانوشاو ، ايلارد فون
Ordens Burgen	اوردنس بورغن
(Order Castles)	(النظام المدرسي الدولي)
Orlow, Dietrich	اورلوف ، ديتريش
Orwell, George	اورفيل ، جورج
Ossietzky, Carl von	اوسيتزكي ، كارل فون
Oster, Lieutenant Colonel Eugen	اوستر ، نائب كولونيل اوجين
Overbeck, Johann Friedrich	اوفربيك ، يوهان فريدريك

P

Pacelli, Eugenio (pius XII)	باتشيللي ، اوجينيو ، (بيوس الثاني عشر)
Pannwitz, Rudolf	بانفيتز ، رودولف
Papen Franz von	بابن ، فرانتز فون
Pareto, Vilfredo	باريتو ، فيلفريدو
Paukh, Engelbert	باوخ ، انغلبرت
Paulus, Friedrich	باولوس ، فريدريك
Petacci Clara	بيتاتشي ، كلارا
Pfeffer von Salomon, Franz Felix	بففرفون سالومون ، فرانتز فيلكس
Pieck, Wilhelm	بيك ، ولهلم
Pıloty, Karl von	بيلوتي ، كارل فون
Pılsudski, Josef	بيلسودسكي ، جوزيف
Planck, Erwin	بلانك ، ارفين
Planck, Max	بلانك ، ماكس
Plievier, Theodor	بليفير ، تيؤدور
Poensgen, Ernst	بونسغين ، ارنست
Pöhner, Ernst	بونر ، ارنست
Poelchu, Harald	بولشو ، هارالد
Pongs, Hermann	بونغس ، هرمان
Ponten, Josef	بونتن ، جوزيف
Popitz, Johannes	بوبيتز ، يوهانس
Porsche, Dr Ferdinand	بورش ، دكتور فرديناند

Posse, Dr Hans — بوسه ، دكتور هانس
Potsch, Leopold — بوتش ، ليؤبولد
Preuss, Hugo — برويس ، هوغو
Pridun, Karl — بريدون ، كارل
Prittwitz - Gaffron, Friedrich von — بريتفيتز - غافرون ، فريدريك فون
Probst, Christoph — بروبست ، كريستوف

Q

Quirnheim, Mertz von — كويرنهايم ، مرتز فون
Quisling, Majar Vidkun — كويسلنغ ، ميجر فيدكون

R

Raabe, Wilhelm — رابه ، ولهلم
Raeder, Erich — ريدر ، ايريك
Ramcke, Hermann — رامكه ، هرمان
Ranke, Leopold von — رانكه ، ليؤبولد فون
Rath, Ernst von — رات ، ارنست فون
Ratheneau, Walter — راتينو ، فالتر
Rattenhuber, Hans S.S. — راتن هوبر ، هانس ، آمر حرس الـ S.S.
Rauschning, Hermann — راوشنينغ ، هرمان
Ravensbrück — رافنسبروك (معسكر اعتقال)
Recktenwald, Johann — ركتنمالد ، يوهان
Regendanz, Otto — رغندانتز ، اوتو
Reich — رايخ
Reichneau, Colonel Walther von — رايخنو ، كولونيل فالتر فون
Reichert, Frau — رايخرت ، فرو
Reichweher — الرايخوير (جيش الدفاع الألماني) اسم اطلق على الجيش من ١٩٢١ - ١٩٣٥
Reichwien, Adolf — رايخمين - ادولف
Rein, Adolf — راين ، ادولف
Reinhardt, Max — رايبهاردت ، ماكس
Remarque, Erich Maria — رومارك - ايريك ماريا
Rembrandt Van Rijn — رامبراندت فان ريجن
Remer, Otto - Ernst — ريمر ، اوتو - ارنست
Renn, Ludwig — رين ، لودفيغ
Renner, Karl — رينر ، كارل
Renteln, Theodor von — رينتلن ، تيؤدور فون
Reschny, Hermann — ريشني ، هرمان
Reventlow, Countess Zu, Née D'Allemont — رفنتلوف نيه دالمونت ، كونتس تسو
Reves, Emery — ريفس ، ايميري
Ribbentrop, Joachim von — ريبانتروب ، يواكيم فون
Rechter, Franz — ريختر ، فرانتز
Richthofen, Manfred von — ريشتوفن ، مانفرد فون
Ricci, Rentano — ريتشي ، رنتانو
Riehl, Walter — ريل ، فالتر
Rieth, Kurt — ريت ، كورت
Rinner, Erich — رينر ، ايريك
Ritter, Gerhard — ريتر ، جرهارد
Roller, Alfred (Profr) — رولر ، الفرد (استاذ)
Romeder, Josef — رومدر ، جوزيف
Rommel, Erwin — رومل ، ارفين
Römer, Joseph (Bepp) — رومر ، جوزيف (بيب)
Rohrbach, Paul — روباخ ، بول

Sebottendorf, Rudolf Freiher von
زبيونن دورف ، رودولف فرايبر فون

Seebohm, Hans - Christoph
زيبوم ، هانس ـ كريستوف

Seeckt, Hans von — زيكت ، هانس فون

Seghers, Anna — زيكرس ، انّا

Seisser, Hans Von — زايسر ، هانس فون

Sekira, Frau — زيكيرا ، فراو

Seldte, Franz — زيلدته ، فرانتز

SS (Schutz Staffel) — سرايا الدفاع

Severing, Carl
زيفرنغ ـ كارل ، وزير الداخلية البروسي

Seydlitz, General Walter
زيدليتز ، جنرال فالتر

Seyss - Inquart, Arthur
زيس ـ انكوارت ، أرتور

Shirer, Wiliam L — شيرر ، وليم ل

Siegfried Line — خط سيغفريد

Six, Franz — زيكس ، فرانتز

Skorzeny, Otto — زكورتسني ، اوتو

Sogemeyer, Martin — زوغماير ، مارتن

Sombart, Werner — زومبارت ، فرنر

Sorel, Albert — سوريل ، البرت

Sorel, Georges — سوريل ، جورج

Spann, Othmar — شبان ، أوتمار

Specht, General Karl - Wilhelm
سبخت ، جنرال ، كارل ـ ولهلم

Speer, Albert — شبير ، البرت

Speidel, General Hans — شبايدل ، جنرال هانس

Spengler, Oswald — شبنغلر ، اوسفالد

Spitzweg, Karl — شبتزفيغ ، كارل

Sponeck, General Count Hans
شبونك ، جنرال ، كونت هانس

Stadtler, Eduard — شتاتدلر ، ادوارد

Stahl, Friedrich Julius
ستال ، فريدريك يوليوس .

Stahlhelm — شتالهلم

Starhemberg Ernst Rüdiger von
شتارهمبرغ ، ارنست روديغر فون

Stark, Johannes — شتارك ، يوهانس

Stauffenberg, Berthold von
شتاوفنبرغ ، برتولد فون

Stauffenberg, Claus Schenk von
شتاوفنبرغ ، كلاوس شنك فون

Stauss, Emil Georg von
شتاوس ، اميل جورج فون

Steengracht, Gustav - Adolf von
شتينغراخت ، غوستاف ـ ادولف فون

Stefanie — ستفاني

Stein, Franz — شتاين ، فرانتز

Steinacher, Hans — شتايناخر ، هانس

Steiner, Felix — شتاينر ، فيلكس

Steltzer, Theodor — شتلتزر ، ثيؤدور

Stempfle, Father Bernhard
شتمبفل ، الأب برنارد

Stennes, Captain Walter — شتينس ، كابتن فالتر

Stieff, General Helmuth
شتيف ، جنرال هلموت

Stinnes, Hugo — شتينس ، هوغو

Stoecker, Adolf — شتوكر ، ادولف

Stohr, Franz — شتور ، فرانتز

Strasser, Gregor شتراسر ، غريغور

Strasser, Otto شتراسر ، اوتو

Strauss, Emil شتراوس ، اميل

Strauss, Franz - Joseph شتراوس ، فرانتز - جوزيف

Strauss, Richard شتراوس ، ريتشارد

Streibel, Otto شترايبل ، اوتو

Streicher, Julius شترايخر ، يوليوس

Stresemann, Gustov شتريسمان ، غوستاف

Stuck, Franz von شتوك ، فرانتز فون

Stuckart, Wilhelm شتوكّارت ، ولهلم

Stülpnagel, General Karl Heinrich von شتولبناغل ، جنرال كارل هينريك فون

Stumpfegger, Dr Ludwig شتومبفيغر ، دكتور لودفيغ

Sturm, Ernst شتورم ، ارنست

Stuzel, Karl شتوتزل ، كارل

Swastika زفاستيكا (الصليب المعقوف)

T

Taffe, Count Eduard von تافه ، كونت ادوارد فون

Terboven, Josef تربوفن ، جوزيف

Thadden, Adolf von تادن ، ادولف فون

Thalmann, Ernst تالمان ، ارنست

Theresienstadt Camp معسكر ترزينشتادت

Thielen, Fritz تيلن ، فريتز

Thierack تيراك

Thomas, Ferdinand توماس ، فرديناند

Thomas Georg توماس ، جورج

Thyssen, Fritz تيسّن ، فريتز

Tiso, Monsignor Josef تيزو ، المونسيور جوزيف

Tobias, Fritz توبياس ، فريتز

Toller, Ernst تولر ، ارنست

Tönnies, Ferdinand تونيس ، فرديناند

Torgler, Ernst تورغلر ، ارنست

Treblinka تربلينكا ، معسكر ابادة

Treitschke, Heinrich von ترايتشكه ، هينريك فون

Tresckow, Henning von ترسكوف ، هننغ فون

Trevor - Roper, Hugh تريفور - روبر ، هوغ

Trotha, Carl Dietrich von تروتا ، كارل ديتريش فون

Trottzu Solz, Adam von تروتسو زولز ، آدم فون

Trummelschlager, Johann تروملشلاغر ، يوهان

Tucholsky, Kurt توكولسكي ، كورت

Turner, H A تورنر ، هـ . أ

U

Udet, Ernst اوديت ، ارنست

Uhrig, Robert اوريغ ، روبرت

Ulbricht Walter اولبرخت ، فالتر

Ulrich, Kurt von اولريخ ، كورت فون

Unruh, Fritz von انرو ، فريتز فون

V

Vacher de Lapouge, Georges فاشر دو لابوج ، جورج

Vahlen, Theodor فالن ، تيؤدور

Veblen, Thorstein فيبلن ، تورشتاين

Vermeil, Edmond قرمي ، ادمون

Vogel, Ludwig فوغل ، لودفيغ

Vögler, Albert فوغلر ، البرت

Völkischer Beobachter الرقيب الشعبي

Von Derpfardten, Theodor
فون در بفوردتن ، تيؤدور

W

Wäckerle, Hilmar فيكرل ، هيلمار

Wagner, Adolf فاغنر ، ادولف

Wagner, Cosima فاغنر ، كوزيما

Wagner, Eduard فاغنر ، ادوارد

Wagner, Gerhard فاغنر ، جيرارد

Wagner, Otto فاغنر ، اوتو

Wagner, Richard فاغنر ، ريشارد

Wagner, Robert Heinrich
فاغنر ، روبرت هنريك

Wagner, Walter فاغنر ، فالتر

Wagner, Winifred فاغنر ، فينيفرد

Waldmüler, Ferdinand فالدمولر ، فرديناند

Wallowitz, W. فالوفيتز ، و .

Walter, Bruno فالتر برونو

Walter, Fritz فالتر ، فريتز

Wardprice, G. فارد برايس ، ج

Wartenburg, Yorck von
فارتنبورغ ، يورك فون

Wassermann, Jocob فاسرمان ، ياكوب

Weber, Alfred فبر ، الفرد

Weber, Christian فبر ، كريستيان

Weber, Friedrich فبر ، فريدريك

Weber, Max فبر ، ماكس

Wedekind, Frank فيديكند ، فرانك

Wehner, Josef Magnus
فنر ، جوزيف ماغنوس

Wehrmacht
فرماخت : اسم اطلق على مجموع الجيوش الألمانية من ١٩٣٥ - ١٩٤٥ .

Weimar فيمار

Weippert, Georg فيبرت ، جورج

Weiss فايس نائب مفوض شرطة

Wiss, Wilhelm فيس ، وهلم

Weissler, Georg فايسلر ، جورج

Weizsäcker, Ernst von فايزكر ، ارنست فون

Welles, Sumner ويلز سمنر

Wels, Otto فيلس ، اوتو

Wenck, General Walther
فينك ، جنرال فالتر

Werfel, Franz فرفيل ، فرانتز

Wessel, Horst فيسّل ، هورست

Westarp, Cuno, Count
فيستارب ، كونو ، كونت

Westarp, Heila, countess
فيستارب ، هيلا ، كونتس

Wheeler, Bennet, John فيلر ، بنيت ، جون

Wietersheim, Gen, von
فيترسهايم ، جنرال فون

Widukind, von Sachsen
فيدوكند ، فون زاخسن

Winckelmann, Johann Joachim
فينكلمان ، يوهان يواكيم

Winter, Franz Florian فينتر ، فرانتز فلوريان

Winterfeld, von — فينترفلد ، فون

Wirmer, Joseph — فيرمر ، جوزيف

Wirsing, Giselher — فيرسنغ ، غيسلر

Wirth, Joseph — فيرت ، جوزيف

Wittelsbach — سلالة فيتلسباخ

Wittgenberg, Baron von
فيتغنبرغ ، بارون فون

Witzleben, Erwin von
فيتزلبن ، ارفين ، جنرال

Woltmann, Ludwig — فولتمان ، لودفيغ

Wolf, General Karl — ولف ، جنرال كارل

Woyrsch, Udo von — فويرش ، اودو فون

Wulle, Reinhold — فولله ، راينهولد

Wundt, Wilhelm — فوندت ، ولهلم

Wurm, Theophil — فورم ، تيوفيل

Y

York von Wartenburg, Count Peter
يورك فون فارتنبورغ ، كونت بيتر

Z

Zahnschirm, Parish Priest in Düllersheim
تسانشيرم ، كاهن حوريه في دولرشهايم

Zakreys, Maria — زكريس ، ماريا

Zauner, Constable in Linz
تساونر ، شرطي عسكري في لينتز

Zauritz — تساوريتز ، شرطي

Zehrer, Hans — تسيرر ، هانس

Zeigner, Erich — تسايغنر ، اريك

Zeitzler, Kurt — تسايتزلر ، الجنرال كورت

Zuckmayer, Carl — تسوكماير ، كارل

Zweig, Stefan — تسفايغ ، شتيفان

فهرس
تاريخ الحركات القومية
القسم الأول
من ١٨٧١ إلى ١٩٣٣

الجزء الأول
القومية في الرايخ الثاني
١٨٧١ ـ ١٩١٨

الفصل الأول
النقد القومي للرايخ الثاني

الفصل الثاني
الاتجاهات الفكرية في داخل القومية الألمانية
١٨٧١ ـ ١٩١٤

الفصل السادس

الاتجاهات القومية في المانيا الهتلرية

القسم الثاني

القومية ـ الاشتراكية

الفصل الأول

ثورة هتلر في مونيخ عام ١٩٢٣

الفصل الثاني

يسار الحزب القومي ـ الاشتراكي

بين ١٩٢٥ و ١٩٣٣

الفصل السابع

دور التسوية بين الكنيسة الكاثوليكية

والقومية ـ الاشتراكية

الفصل الثامن

علاقات الكنيسة البروتستانتية والهتلرية

بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩

الفصل التاسع

الجامعات والعلم والألماني

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

الفصل العاشر

العدل والشرطة في النظام الهتلري

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

الفصل الحادي عشر

الشرطة ومعسكرات الاعتقال في النظام الهتلري

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

الفصل الثاني عشر

مقاومة الهتلرية

من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩

ملاحظة

أسماء الأشهر في البلاد العربية

كانون الثاني	يناير
شباط	فبراير
آذار	مارس
نيسان	ابريل
أيار	مايو
حزيران	يونيو
تموز	يوليو
آب	اغسطوس
أيلول	سبتمبر
تشرين الأول	اكتوبر
تشرين الثاني	نوفمبر
كانون الأول	دسمبر

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبة

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأ,ل : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)

الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)

الجزء الثالث : الوحدات القومية

الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية

الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية – الاشتراكية

علي مولا



ISBN 978-9953-68-367-0

9 789953 683676